الْـهَدِيَّةُ لِطُلَّابِ الْأَلْفِيَّـةِ

التَّشْجِيرُ الْكَبِيْرُ

عَلَى

أَلْفِيَّـةِ ابْنِ مَالِكٍ

مُصْطَفَى دَنْقَش

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين ابن عقيل

وتحقيق منحة الجليل

لمحيي الدين عبد الحميد

والمقاصد الشافية

لأبي إسحاق الشاطبي

بتحقيق جامعة أم القرى

وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لجمال الدين ابن هشام

وتحقيقه عدة السالك

لمحيي الدين عبد الحميد

مع تعليقات وتخريجات

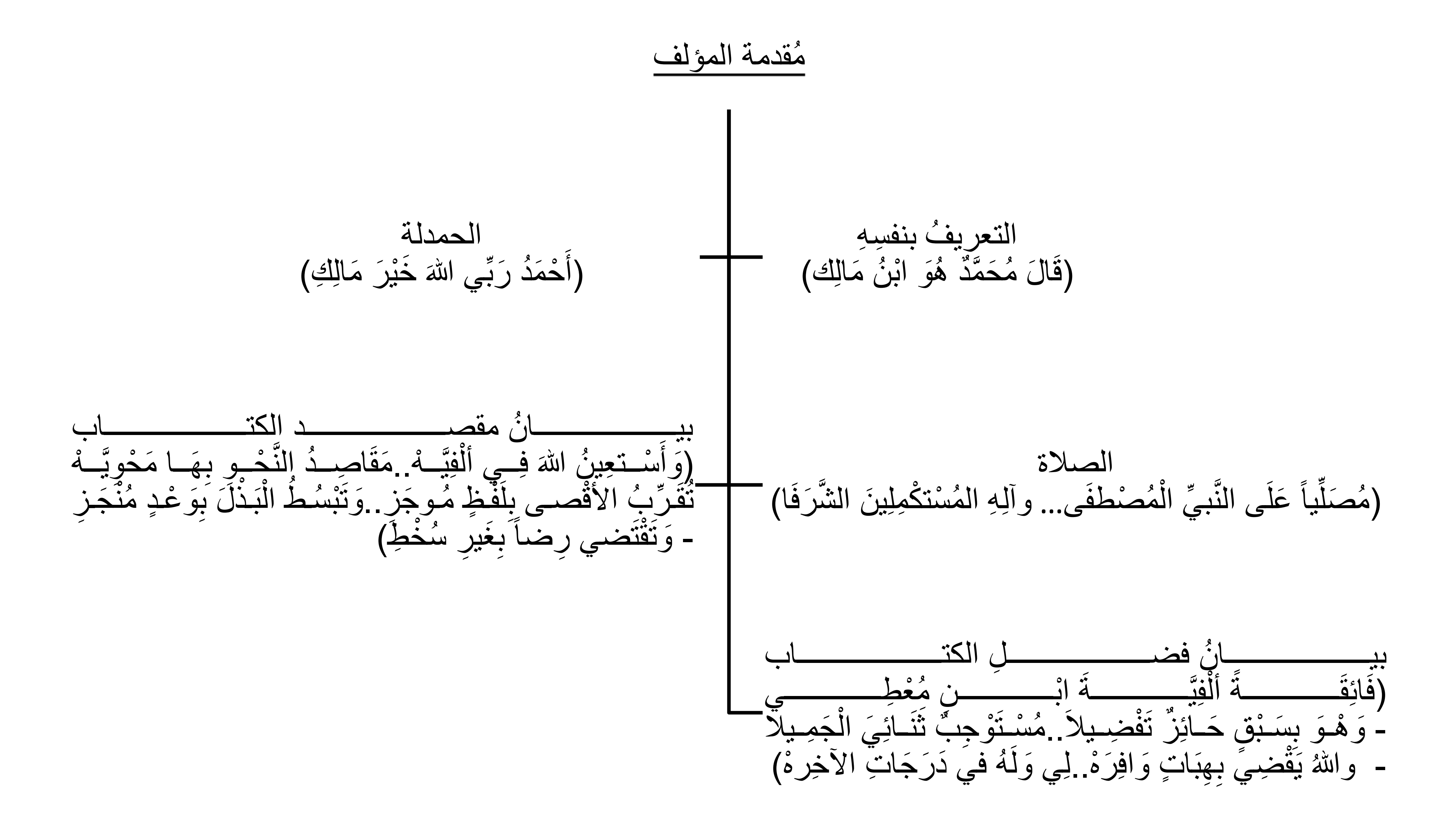
مُصْطفى دَنقش

أبواب ألفية ابن مالك

- المقدمات
  - مقدمة المؤلف
  - مقدمة علم النحو
  - الكلام وما يتألف منه
  - المعرب والمبني
  - النكرة والمعرفة
    - ١- العلم
    - ٢- اسم الإشارة
    - ٣- الموصول
    - ٤- المعرف بأداة التعريف
- الجملتان
  - الجملة الاسمية
    - الابتداء
    - النواسخ :
      - ١- كان وأخواتها
      - ٢- ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
      - ٣- أفعال المقاربة
      - ٤- إن وأخواتها
      - ٥- لا التي لنفي الجنس
      - ٦- ظن وأخواتها
      - ٥- أعلم وأرى
  - الجملة الفعلية
    - الفاعل
    - النائب عن الفاعل
    - العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول:
      - ١- اشتغال العامل عن المعمول
      - ٢- تعدي الفعل ولزومه
      - ٣- التنازع في العمل
    - المنصوبات:
      - ١- المفعول المطلق
      - ٢- المفعول له
      - ٣- المفعول فيه
      - ٤- المفعول معه
      - ٥- الاستثناء
      - ٦- الحال
      - ٧- التمييز
- المجرورات
  - حروف الجر
  - الإضافة - وأحكام المضاف الى ياء المتكلم
- الفعلُ ونحوُهُ
  - ما يعمل عمل الفعل:
    - ١- إعمال المصدر
    - ٢- إعمال اسم الفاعل
  - الأبنية:
    - ١- أبنية المصادر
    - ٢- أبنية الفاعلين والمفعولين (والصفات المشبهات بها)
  - التعجب
  - نعم وبئس وما جرى مجراهما
  - أفعل التفضيل
- التوابع
  - النعت
  - التوكيد
  - العطف:
    - ١- عطف البيان
    - ٢- عطف النسق
  - البدل
- ما يعملُ وليس فِعلاً ولا شِبهَهُ
  - النداء :
    - ١- المنادى
    - ٢- المنادى المضاف الى ياء المتكلم
    - ٣- أسماء لازمت النداء
    - ٤- الاستغاثة
    - ٥- الندبة
    - ٦- الترخيم
    - ٧- الاختصاص
    - ٨- التحذير والإغراء
  - أسماء الأفعال والأصوات
- أحكامٌ لاحقة للفعل والاسم:
  - مما يحلقُ بالفعلِ: (نونا التوكيد)
  - الاسمُ الذي لا ينصرف
  - أحكام الفعل:
    - ١- إعراب الفعل
    - ٢- عوامل الجزم
    - ٣- فصل (لو)
    - ٤- أما ولولا ولوما
  - الإخبار بالذي والألف واللام
- العدد:
  - ١- الأعداد
  - ٢- كناية الأعداد (كم وكأي وكذا)
- الخاتمة
  - أحكامُ تصريفية:
    - ١- الحكاية
    - ٢- التأنيث
    - ٣- المقصور والممدود
    - ٤- كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
    - ٥- جمع التكسير
    - ٦- التصغير
    - ٧- النسب
    - ٨- الوقف
    - ٩- الإمالة
    - ١٠- التصريف
    - ١١- فصل في زيادة همزة الوصل
    - ٢- الإبدال
    - ١٣- الإدغام

مُصْطفَى دَنْقَش

مُقَدِّمَةُ الْأَلْفِيَّةِ


مُقدمة المؤلف
التعريفُ بنفسِهِ
(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك)
الحمدلة
(أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ)
الصلاة
(مُصَلِّياً عَلَى النَّبيِّ الْمُصْطفَى... وآلِهِ المُسْتكْمِلِينَ الشَّرَفَا)
بيانُ مقصد الكتاب
(وَأَسْتعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ..مَقَاصِدُ النَّحْو بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ..وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
- وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيرِ سُخْطِ)
بيانُ فضلِ الكتاب
(فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
- وَهْوَ بسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ..مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا
- واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ..لِي وَلَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرَهْ)

قَـــالَ [١] مُحَمَّــدٌ هُــوَ ابْــنُ مَالِــك [٢] أَحْمَدُ[٣] رَبِّي [٤] اللهَ[٥] خَيْرَ [٦] مَالِكِ[١]

([١]) يصح الإتيان بلفظ الماضي للفعل الذي لم يحدث بعدُ إذا كان مظنون الوقوع كهذا الموضع ،كما يصح أيضاً حيث يكون معلوم الوقوع كـ(أتى أمر الله فلا تستعجلوه)

(٢) جملة (هو ابن مالك) ليست للمدح ولا للذم بل هي للبيان فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ والأكثر الاتباع في نعوت البيان

([٣]) الحمد : الثناء على المحمود بصفات الكمال والإنعام والإفضال ،والمدح هو : ثناءٌ على ماهو عليه من أوصاف الكمال والجلال، والشكر هو : ثناء على ما هو منه من أوصاف الإنعام والإفضال ، فالحمد يشملهما

وقيل: (الحمد والمدح يجريان مجرى المترادفين) وكذلك قيل في الحمد والشكر ،والتحقيق ما تقدم.

وفي الحديث : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»

سنن أبي داود

([٤]) (الرب) : هو السيد القائم على الأشياء المصلح لها

ولم يقل الحمد لله مع أنه أبلغ، لأنه قصد إظهار ولاية ذلك بنفسه وعمله فيه

([٥]) (الله) : أصله الإله، ومعناه المعبود ، إلا أنهم حذفوا الهمزة تخفيفا ونقلوا حركتها إلى لام المعرفة فصار (اللاه) فاجتمع مِثلان، فاعتَدُّوا بالعارض وأدغموا أحدهما في الآخر على غير قياس، فصار الله، وألزموا الكلمة الألف واللام عوضا مما حذف منها، ثم فخموا اللام تعظيما وفرقا بينه وبين اللات فصار مختصا بالإله المعبود بحق

([٦]) الأصل (أخير - أشر) ولكن لكثرة الاستعمال حذفوا الهمزة وقد جاءوا بهما على الأصل نادرا : (بلال خير الناس وابن الأخير) ، وقرأ أبو قلابة : (من الكذاب الأشر) .

مُصْطفَى دَنْقَش

مُصَــلِّياً [٢] عَلَــى النَّبــيِّ [٣] الْمُصْــطفَى وآلِـــهِ [٤] المُسْـــتكْمِلِينَ الشَّـــرَفَا[٥]

---

[1] (المالـــك) : الـــذي يملـــك الأشـــياء ويصـــرفها تحـــت يـــده وقهـــره باســـتحقاق، وحقيقـــة الملـــك: احتـــواء علـــى الشـــيء والقـــدرة علـــى الاســـتبداد بـــه، وإضـــافة خـــير إلى مالـــك مـــن إضـــافة أفعـــل التفضـــيل إلى جنســـه وأصـــله (خـــير المـــالكين أي (أنه خير كل مالك فيس ملكه بملكه)

والبيتُ سالم عن الإيطاء ، لأن النكرة والمعرفة مختلفان بالشياع والخصوص

المحقق : الإيطاء إعادة القافية بلفظها ومعناها قبل سبعة أبيات

[٢] "مصـــليا " حـــال مقـــدرة، والمقـــدرة هـــي أنهـــا تحـــدث فيمـــا بعـــد ، لأنـــه لا يصـــلى علـــى الـــنبي في وقـــت حمـــده لله وإنمـــا تقـــع منـــه الصـــلاة بعـــد الانتهاء من الحمد

[٣] (الـــنبي) هـــو المُنَبِّـــئُ أي المخـــبر عـــن الله وهـــو أعـــم مـــن الرســـول لأن كـــل رســـول نـــبي، ولا عكـــس ، فقـــد يخـــبر الـــنبي من غير أن يرسل، ولا يرسل الرسول من غير أن يخبر

[٤] أصل آل عند سيبويه (أهل) بدليل تصغيره على أهيل وعند الكسائي (أول) وحُكِيَ في تصغيره (أويل)

والأول أشهر،

مصطفى : الشاطبية : (فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ اَصْلُهَا ..وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدِلَا)

ولما كثر فيه التغيير قَلَّتْ إضافته إلى المضمر، فالكثير (آل فلان) والقليل نحو قول عبدالمطلب :

وانصـــــــر علـــــــى آل الصليـــــــــب وعابديــــه اليـــوم آلـــك

ولا يضاف "آل" إلا إلى مُعَظَّمٍ

[٥] يعني به الصحابه فيقتضي أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه به

والشرف: الرفعة في نسب أو دين، وأصله من الشرف: وهو المرتفع من الأرض

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ[1] مَقَاصِدُ النَّحْوِ[2] بِهَا مَحْوِيَّهْ[3]

---

(1) على حذف مضاف، أي: في نظم ألفية ، أي في قصيدة ألفية، والقصيدة من الشعر من عشرة أبيات فما زاد.

ويعني بـ (ألفية) النسبة إلى ألف مزدوج، لا إلى ألف بيت لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز، ويبعد أن يكون قصده النسبة إلى الألفين وإن كان في اللفظ ممكنا.

(2) النحو لغةً: (القصد) وهو ضد اللحن الذي هو العدول عن القصد والصواب والنحو قصد إليه

وفي الإصطلاح عند بعض المتأخرين : (علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني)

ويعني بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة، ويعني بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني

وقال الفارسي: (هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب يعني بالمقاييس القوانين الكلية الحاصلة من تتبع كلام العرب

(3) محوية : مجموعة محاط بها يعني أن القصيدة أحاطت بمقاصد النحو وجملتها مجموعة فيها

المقاصد أعم المهمات لانقسامها إلى :

١ - المهم : كالذي ذكر في نظمه

٢-غير المهم : كباب التسمية

وإنما تكلم على الجل من المقاصد على معنى : (جاءني أهل مصر) إذا جاءك جلهم أو رؤساؤهم

وأهل مصر صيغة عموم كمقاصد النحو لأن النحو يحتوي على نوعين من الكلام:

تُقَـــرِّبُ الأَقْصَــــى بِلَفْـــظٍ مُـــوجَزِ[١]   وَتَبْسُـــطَ الْبَـــذْلَ بِوَعْـــدٍ مُنْجَـــزِ[٢]

وَتَقْتَضِـــي رِضَـــاً[٣] بِغَيـــرِ سُـــخْطِ[٤]   فَائِقَـــةً أَلْفِيَّـــةَ[٥] ابْـــنِ مُعْطِـــي

الأول : إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها مما تكلموا به، أو ما أعملنا فيه المقاييس

فإذا تحصل لنا كنا معربين، واستحق المتصف بذلك أن يسمى نحويا، وهذا النوع أراد الناظم أن يأتي به فلذلك قال: (مقاصد النحو بها محوية) .

الثاني : التنبيه على أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس

وهذا النوع متمم وليس بواجب ، فلذلك لم يتعرض له الناظم وأخل هذا الكتاب منه فيما استطعت

(١) له تفسيران:

الأول : تضم أطراف المعاني البعيدة عن التحصيل والضبط، فتضبطها بقوانين وجيزة

والثاني : تجمع أشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير

وليس في هذه الأرجوزة في الغالب لفظة لغير معنى بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معان إلا نادرا

ويتعلق قوله: (بلفظ موجز) بالفعل المتقدم، وعلى الوجه الأول باسم فاعل حال: أي: تقرب الأقصى كائنا بلفظ موجز ،والتفسير الأول أولى

(٢) الوعد المنجز، معناه المحضر. يقال: بعته ناجزا بناجز، أي حاضرا بحاضر لا نسيئة فيه

(٣) الرضا: مصدر رضي عنه يرضى رضاً بالقصر، وقد يكون الاسم و عن الأخفش المد في الاسم

(٤) أي الحكم برضا ناظمها، وليست بمقتضية سخطا أصلا

(٥) (فائقةً) حال من الضمير في تقتضي وكأن ثمّ إعمالاً فـ(ألفية) يطلبه (رضا) و (فائقة) و (سخط)

وَهْــوَ بِسَــبْقٍ حَــائِزٌ [١] تَفْضِــيلاَ[٢] مُسْــتَوْجِبٌ ثَنَــائِيَ الْجَمِــيلا[٣]

واللهُ يَقْضِــي بِهِبَــاتٍ وَافِــرَهْ لِــي وَلَــهُ فــي دَرَجَــاتِ الآخِــرهْ [٤]

([١]) الحائز هو المستولي على الشيء

([٢]) التفضيل: الحكم بالفضل للشيء على غيره أو تصييره صاحب فضل ،والفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة

والتفضيل هو فعل المفَضِّل ووصفُه (الفَضْلُ) ، فالأولى أن يقول: (حائز فضلاً)

([٣]) الثناء : ذكر الرجل بما فيه من الأوصاف الحسنة ، بخلاف النثا فهو في الخير والشر

والثناء في الشر قليلٌ ،ومحمول على التأويل كـ(فبشرهم بعذاب أليم) والعذاب ليس ببشارة

قال ابن مقبل :

فلو قبل مبكاها بكيت صبابةً بليلى شفيت النفس قبل التندم

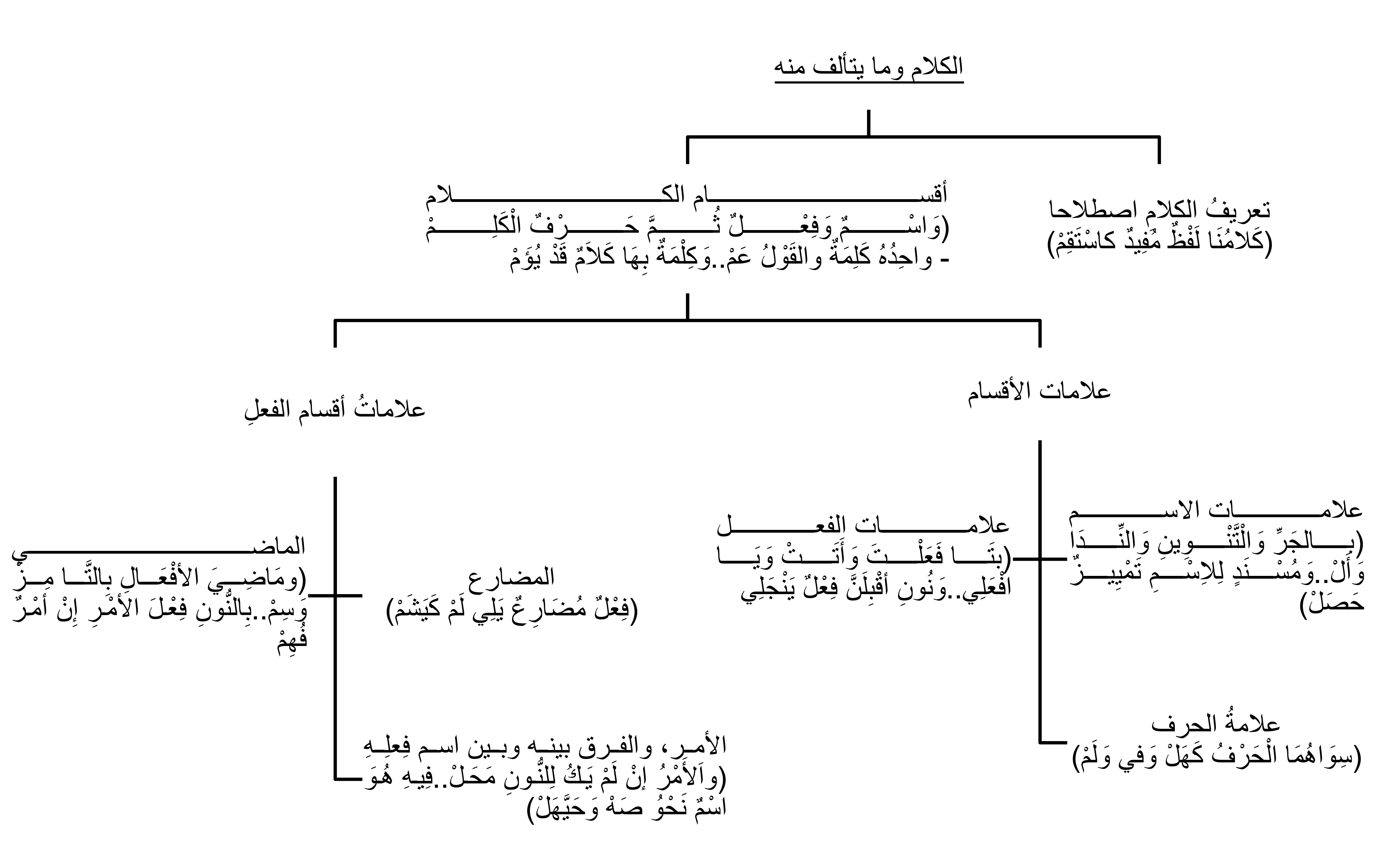
ولكن بكت قبلي فهاج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

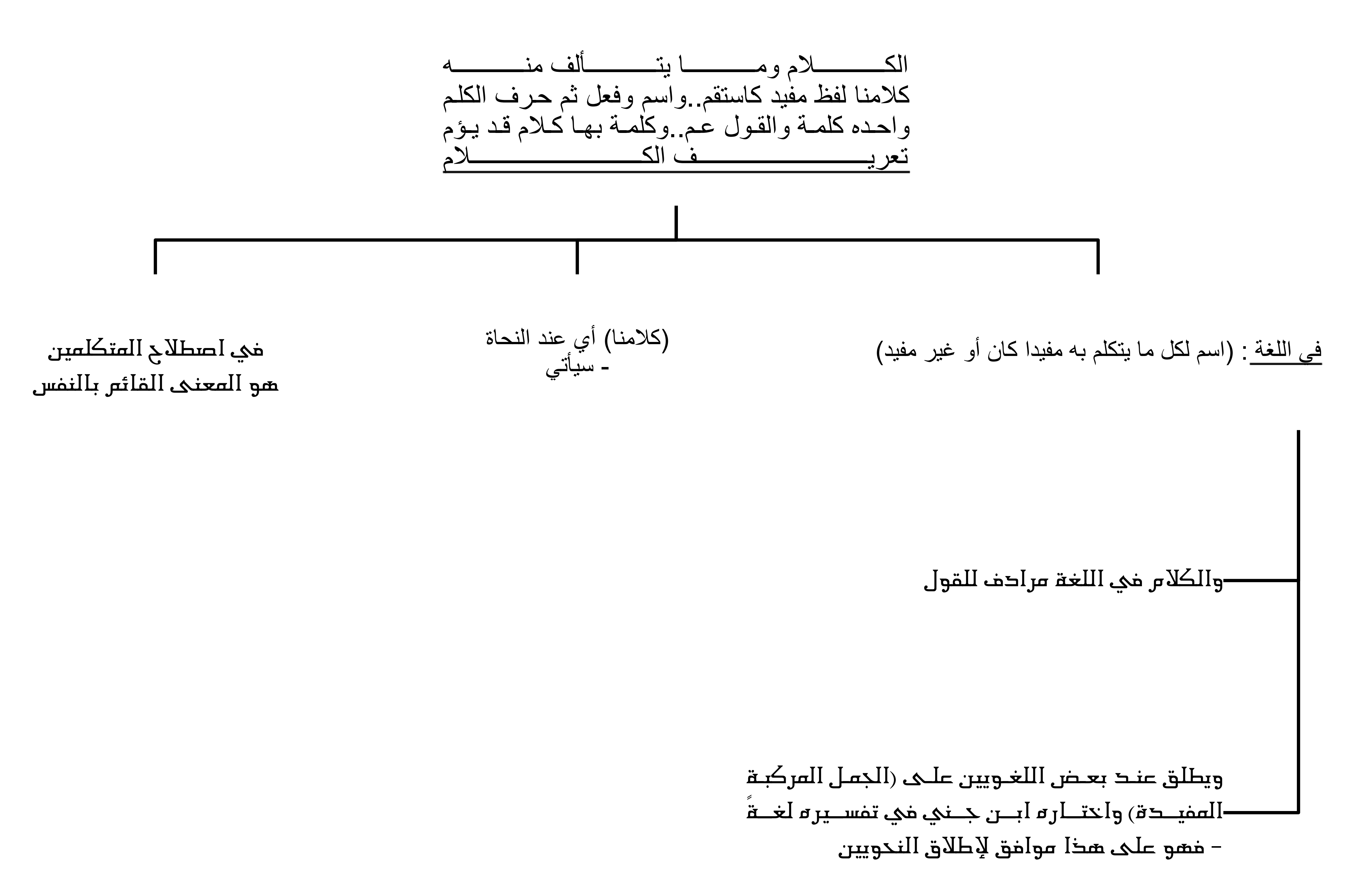
وهو فضل عند الكافة مرعيٌّ، وينضاف هاهنا إلى فضل شرعي نبه عليه قوله ﷺ : «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»

([٤]) وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء

عن أبي بن كعب أن رسول ﷺ الله كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه الترمذي

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ


الكلام وما يتألف منه
تعريفُ الكلام اصطلاحا
(كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ)
أقسـام الكـلام
(وَاسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفٌ الْكَلِـمْ - واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ..وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ
علامات الأقسام
علاماتُ أقسام الفعلِ
علامـات الاسـم
(بِـالجَرِّ وَالْتَّنْـوينِ وَالنِّـدَا وَأَلْ..وَمُسْـنَدٍ لِلاِسْـمِ تَمْيِيـزٌ حَصَلْ)
علامـات الفعـل
(بتَـا فَعَلْـتَ وَأَتَـتْ وَيَـا افْعَلِي..وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
علامةُ الحرف
(سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ)
الماضـي
(ومَاضِـيَ الأَفْعَـالِ بِالتَّـا مِـزْ وَسِمْ..بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
المضارع
(فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ)
الأمـر، والفـرق بينـه وبـين اسـم فِعلِـهِ
(وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ..فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ)



الكـــــــلام ومـــــــا يتـــــــألف منـــــــه
كلامنا لفظ مفيد كاستقم..واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمـة والقـول عـم..وكلمـة بهـا كـلام قـد يـؤم
تعريـــــــــــــــــــف الكـــــــــــــــــــلام
في اللغة : (اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد)
(كلامنا) أي عند النحاة
- سيأتي
في اصطلاح المتكلمين
هو المعنى القائم بالنفس
والكلام في اللغة مرادف للقول
ويطلق عند بعض اللغويين على (الجمل المركبة المفيـدة) واختـاره ابـن جـني في تفسـيره لغـةً
- فهو على هذا موافق لإطلاق النحويين

(كلامنا) أي عند النحاة

اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها

- اللفظ : جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم والمهمل كـ(ديز) والمستعمل كـ (عمرو)

المراد باللفظ : الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ(زيد قائم) ومن فعل واسم كـ(قام زيد) ومنه (استقم)

واللفظ جنس القريب ،والصوت أبعد منه ،والمكتوب لا يطلق عليه كلام في الاصطلاح إلا مجازاً ، وكذلك الإشارة لا تسمى عندهم كلاما وإن جاء ذلك في الشعر

المفيد : أخرج المهمل والمفيد : ما يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده ، وهناك تفسيران للإفادة :

صلاحية اللفظ لتحصيل معنىً لم يكن عند السامع وذلك إذا كان فيه مسند ومسند إليه ،فيخرج (السماء فوقنا) ،ويخرج ما ليس فيه مسند ومسند إليه كـ (قام – هل – ضحك)

كون اللفظ بعد فهمه محصلا عند السامع معنى لم يكن عند ولم يعتبروا هنا الإسناد ،فـ(السماء فوقنا) ليس بكلام وأولى منه بالخروج (قام – هل – ضحك)

الترجيح

- الثاني هو ظاهر كلام الجمهور ،والثاني رأي الرماني وليس في كلام الناظم تعيين لأحدهما

فائدة يحسن السكوت عليها : أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد فكأنه قال الكلام:هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم

النحاة يقيدون باشتراط الوضع وهم تفسيران للوضع

الأول: (القصد)

- تحرزا من كلام الساهي والنائم والمجنون وبعض الطير ،فلم يُقصد في ذلك الإفادة فليس بكلام اصطلاحا فالناظم يدخل عليه في الحد جميع ما أفاد مما لم يقصد به الإفادة

الثاني: (وضع العرب)

- تحرزا من كلام الأعجمي ،فهو لفظ مركب مفيد ،لكنه ليس بوضع العرب ،فليس بكلام اصطلاحا

- فيتضمن معنيين:

١ - خرج كلام الأعجمي

٢ - اعتبار الإفادة الوضعية ،فتخرج :

الإفادة العرضية

فـ (جاءني غلام زيد) يُفْهَمُ منه أنّ زيداً له غلامُ

الإفادة العقلية

كإفادة كلام المتكلم من وراء حائط أن وراءه إنسانا حيا

فـ(استقم) مفيد طلب الاستقامة من المخاطب بالوضع لا بالعرض ولا بالعقل

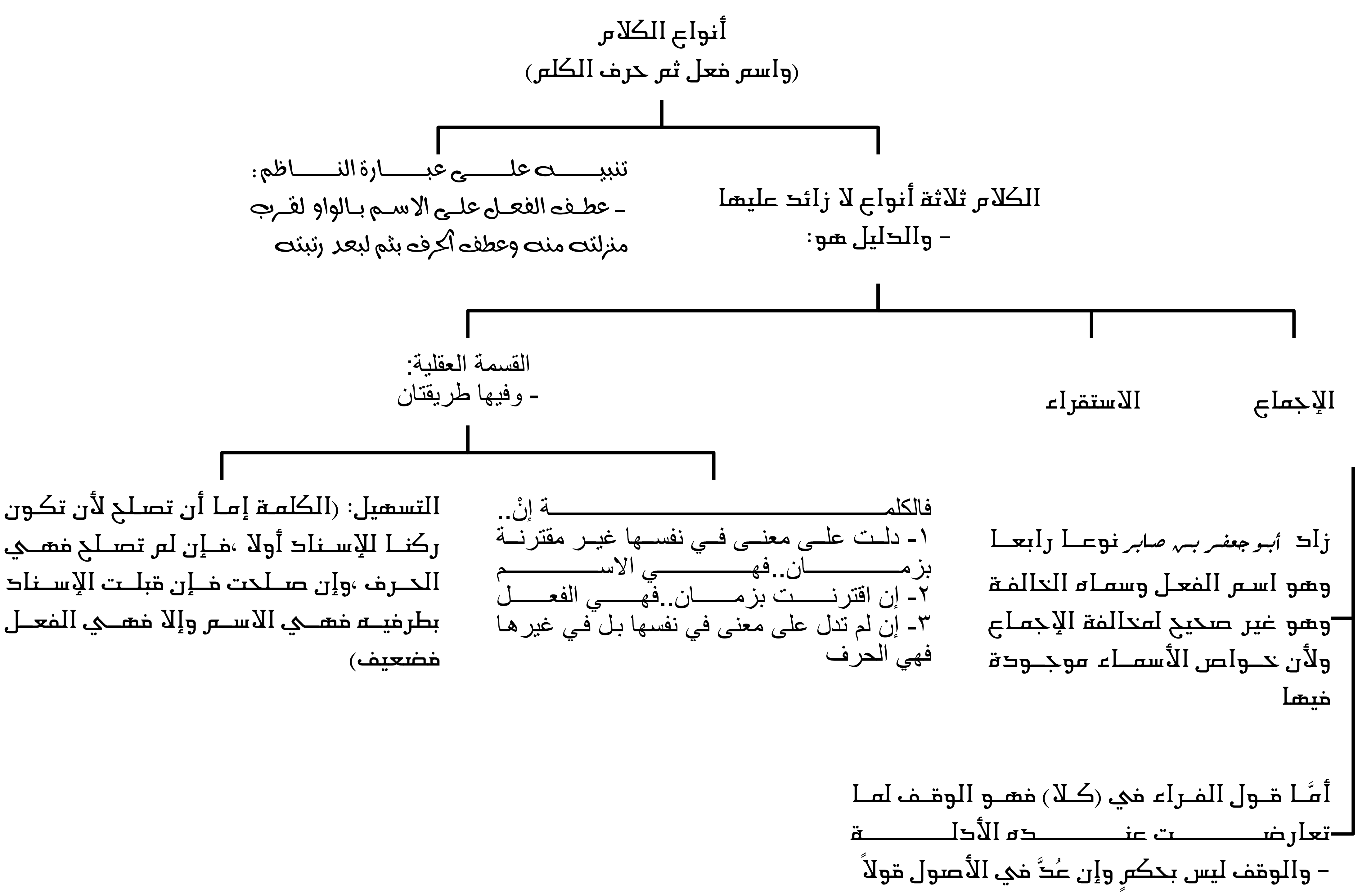
ماهية تفسير الناظم للوضع

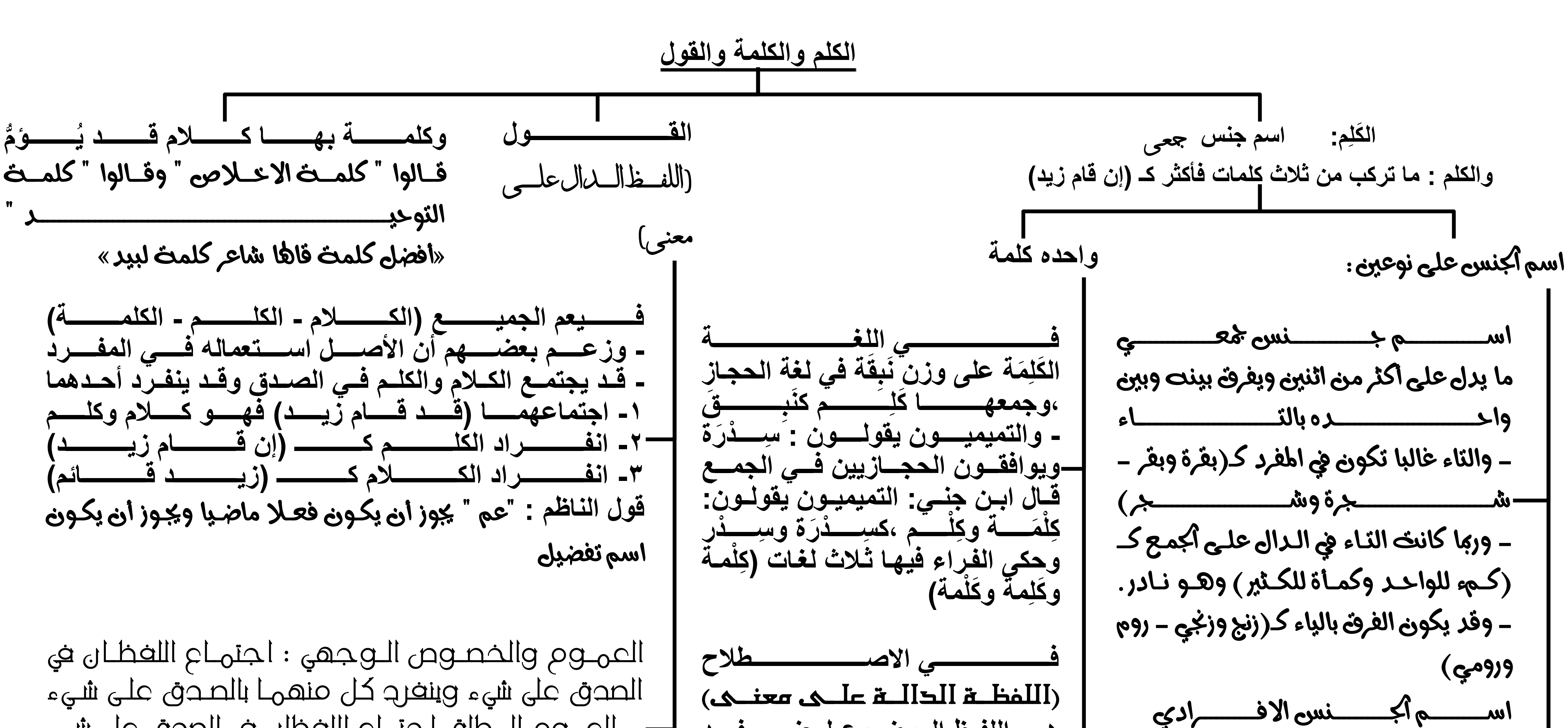
فسره بالتفسير الأول في (التسهيل) ،والتقييد – هنا – بالثاني ضروري إذ يدخل على الأول كلام الأعجمي ومدار العربية كلها على التفرقة بين العربي والعجمي

استغنى عن ذكر (التركيب) بقوله (مفيد)

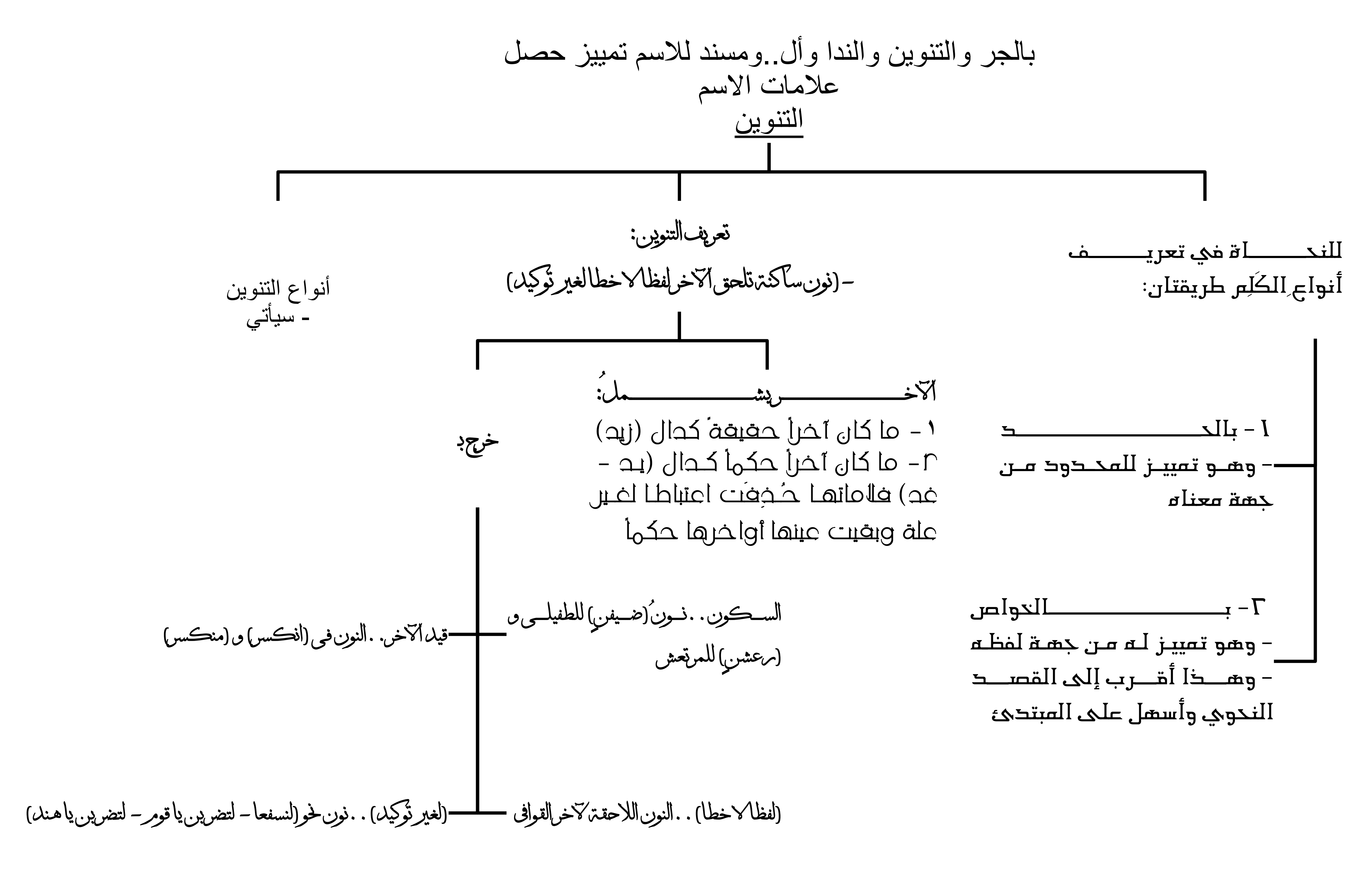
- لأن كل مفيد مركب ،ولأن أراد التقريب للمبتدئ فلو قيد بالتركيب لأنكِرَ كون (استقم) كلاما ،لأنه ليس في اللفظ مركبا

- وقد يكون تركه لأنه لا يلزم في كل كلام فـ (بلى – نعم – لا) كلامٌ ،فقد حَمَلَهَا على ما هو الظاهر فيها من الإفراد أولى من تكلف تقدير الجملة ،لا سيما والناظم ظاهريُّ النحوِ غالباً

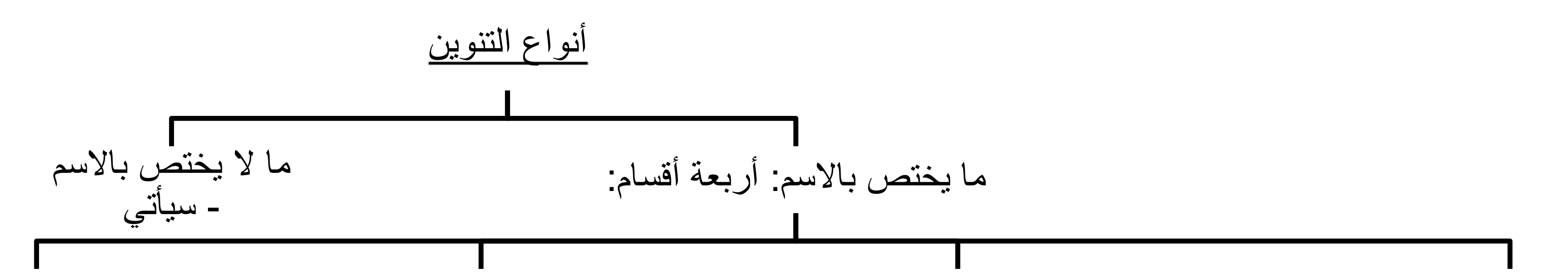

أنواع الكلام
(واسم فعل ثم حرف الكلم)
تنبيه على عبارة الناظم:
- عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه وعطف الحرف بثم لبعد رتبته
الكلام ثلاثة أنواع لا زائد عليها
- والدليل هو:
القسمة العقلية:
- وفيها طريقتان
الاستقراء
الإجماع
التسهيل: (الكلمة إما أن تصلح لأن تكون ركنا للإسناد أولا، فإن لم تصلح فهي الحرف، وإن صلحت فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي الاسم وإلا فهي الفعل فضعيف)
فالكلمة إنْ..
١- دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان..فهي الاسم
٢- إن اقترنت بزمان..فهي الفعل
٣- إن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف
زاد أبو جعفر بن صابر نوعا رابعا وهو اسم الفعل وسماه الخالفة وهو غير صحيح لمخالفة الإجماع ولأن خواص الأسماء موجودة فيها
أمَّا قول الفراء في (كلا) فهو الوقف لما تعارضت عنده الأدلة
- والوقف ليس بحكمٍ وإن عُدَّ في الأصول قولاً



اعتراض: كثيرٌ من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كـ (قُرَى وقرية - مُدَىً ومُدية) فبماذا أفرق ؟
والجواب هو : الجمع لابد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك
فـ(بقر - شجر - تمر) لا يوافق زنة من زنات الجمع
- الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرا كـ (إن البقر تشابه علينا) ،وأما الجمع فيعود الضمير إليه مؤنث، كـ(لهم غرف من فوقها غرف مبنية)
فتقول : هو النخل وهي النخل ، وفي التنزيل : (كأنهم أعجاز نخل خاوية - كأنهم أعجاز نخل منقعر)



بالجر والتنوين والندا وأل..ومسند للاسم تمييز حصل
علامات الاسم
التنوين
تعريف التنوين:
- (نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد)
أنواع التنوين
- سيأتي
للنحاة في تعريف أنواع الكَلِم طريقتان:
الآخر يشمل:
١- ما كان آخراً حقيقةً كدال (زيد)
٢- ما كان آخراً حكماً كدال (يد - غد) فلاماتها حُذِفَت اعتباطا لغير علة وبقيت عينها أواخرها حكماً
خرج بـ
١- بالحد
- وهو تمييز للمحدود من جهة معناه
٢- بالخواص
- وهو تمييز له من جهة لفظه
- وهذا أقرب إلى القصد النحوي وأسهل على المبتدئ
السكون.. نونُ (ضيفنٍ) للطفيلي و (رعشنٍ) للمرتعش
قيد الآخر.. النون في (انكسر) و (منكسر)
(لفظا لا خطا).. النون اللاحقة لآخر القوافي
(لغير توكيد).. نون نحو (لنسفعا - لتضربن يا قوم - لتضربن يا هند)



١- تنوين التمكين
- ويُسمى تنوين الصرف والأصالة ،
وهو اللاحق للأسماء المعربة ، فائدته
الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية
كـ(زيد ورجل)
- إلا:
أ- جمع المؤنث السالم كـ(مسلمات)
ب- نحو (جوار - غواش) وهو كل
اسم ممنوع من الصرف وهو
معتل الآخر

٢- تنوين التنكير
- وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا
بين معرفتها ونكرتها
يدل على تنكير ما هو صالح
للتعريف فلا يلحق غير الاسم
لعدم الحاجة إليه في ذلك
الغير
كـ(مررت بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخر -
صه - مه - أف)

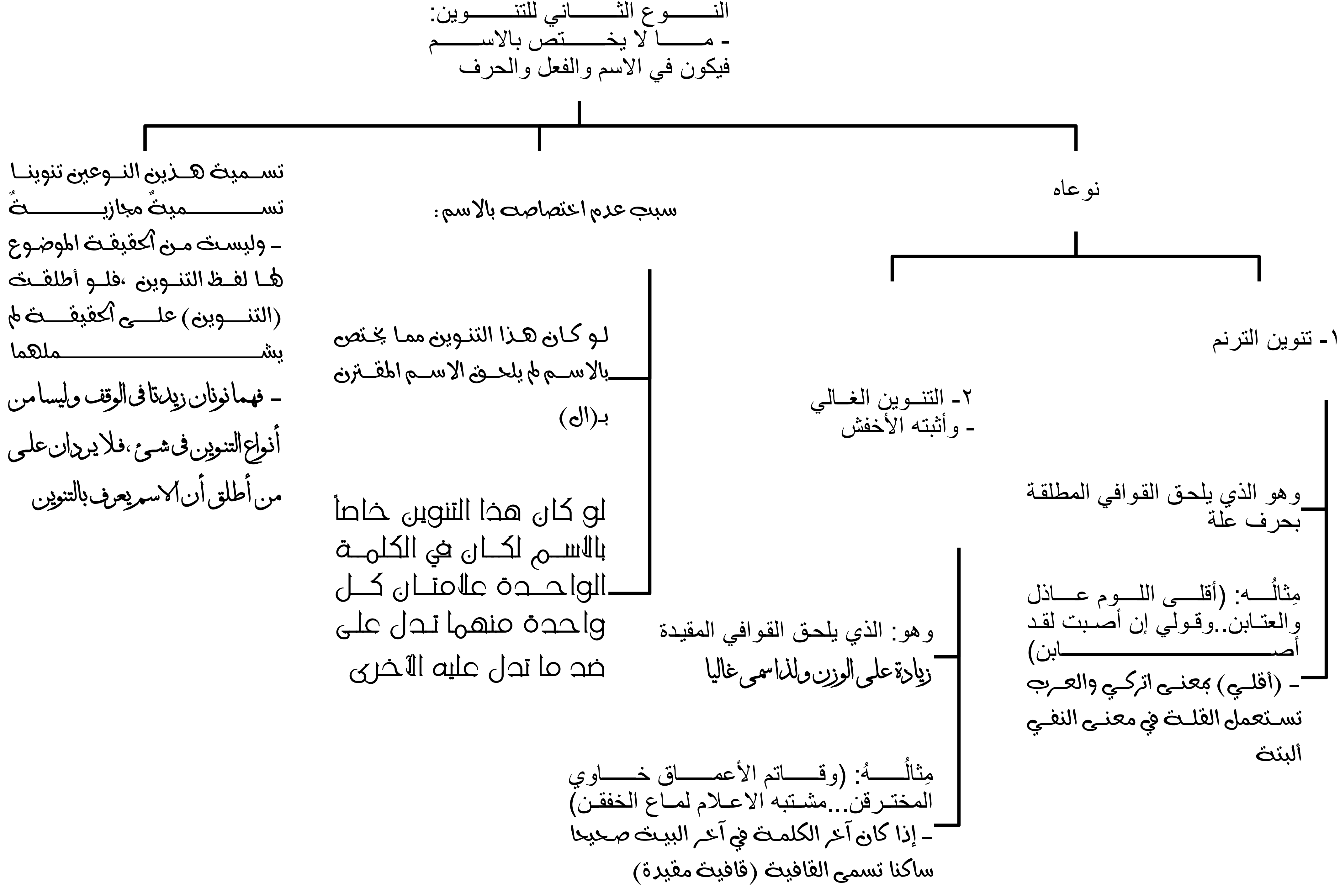
٣- تنوين العوض
- يكون عوضا من
مضاف إليه ،فلا يلحق
غير الاسم لاختصاص
الإضافة به
ثلاثة أقسام:

أ- عوض عن اسم
وهو اللاحق لكلٍ كـ (كلٌ قائم) أي كل إنسان قائم
ومثل (كل) في هذا (بعض)
(دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيونُ تُقْضَى...فمطَلَتْ بَعْضاً وأَدَّتْ
بَعْضاً)

ب- عوض عن حرف
وهو اللاحق لـ(جوار - غواش)
فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضا عنها

ج- عوض عن جملة
يلحق (إذ) عوضا عن جملة تكون بعدها كـ {وأنتم حينئذٍ تنظرون} أي: إذ بلغت الروح الحلقوم
- يذكر بعضهم في هذا الموضع (إذاً) فقد تُحذف الجملة المُضافة إليها ويعوض عنها التنوين كـ﴿ وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾
، ﴿ إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ﴾ ، وليست هذه (إذاً) الناصبة للمضارع بل هي الظرفية الشرطية

٤- تنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم
نحو مسلمات فهو في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم
فلا يكون في غير الاسم؛ لأن
الجمع لا يكون في غيره



النوع الثاني للتنوين:
- ما لا يختص بالاسم
فيكون في الاسم والفعل والحرف
نوعاه
١- تنوين الترنم
وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة
مِثالُه: (أقلي اللوم عاذل والعتابن..وقولي إن أصبت لقد أصابن)
- (أقلي) بمعنى اتركي والعرب تستعمل القلة في معنى النفي ألبتة
٢- التنوين الغالي
- وأثبته الأخفش
وهو: الذي يلحق القوافي المقيدة زيادة على الوزن ولذا سمي غاليا
مِثالُهُ: (وقاتم الأعماق خاوي المخترقن...مشتبه الاعلام لماع الخفقن)
- إذا كان آخر الكلمة في آخر البيت صحيحا ساكنا تسمى القافية (قافية مقيدة)
سبب عدم اختصاصه بالاسم:
لو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بـ(ال)
لو كان هذا التنوين خاصاً بالاسم لكان في الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى
تسمية هذين النوعين تنوينا تسميةٌ مجازيةٌ
- وليست من الحقيقة الموضوع لها لفظ التنوين ،فلو أطلقت (التنوين) على الحقيقة لم يشملهما
- فهما نونان زيدتا في الوقف وليسا من أنواع التنوين في شئ ،فلا يردان على من أطلق أن الاسم يعرف بالتنوين

تابع علامات الاسم

الجـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــر

- يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية كـ (مررت بغلام زيد الفاضل)
- وقـــــــــد اجتمعـــــــــت في البســـــــــملة
- وليس المراد به حرف الجر لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو (عجبت من أن قمت)

النداء

هو (تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه بحرف من حروفه)
- المنادى مفعول في المعنى والمفعولية من خصائص الاسم كـ(يا زيد)

وأمـــــا : قـــــراءة الكســـــائي: (ألا يســـــجدوا) و (يا دارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي...بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ) ونحو ذلـــــــــــــــــــــــك

فغير داخل على الناظم إذ لم يجعل الخاصة هي دخول حرف النداء وإنمـــــا جعلـــــها نفـــــس النـــــداء

مصـــــطفى : في الحـــــرز :

أَلاَ يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَلىً أَلاَ...وَياَ وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلَا

أَرَادَ أَلاَ يَا هَـؤُلاَءِ اسْجُدُوا وَقِفْ...لَهُ قَبْلَهُ وَالْغَيْرُ أَدْرَجَ مُبْدِلَا

وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولاً وَأَنْ أَدْغَمُوا بِلاَ...وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَقِفْ يَسْجُدُوا وَلَا

الألف واللام

كـ(الرجل)

المـــراد بـــ(أل): أل غـــير الموصـــولة كـــالفرس والغـــلام

- فأمـــا الموصـــولة فقـــد تـــدخل علـــى:

١- على الفعل : (يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا...إلى ربـــه صـــوت الحمـــار اليُجَـــدَّعُ)

٢- والجملة : (من القوم الرسول الله منهم...لهم دانت رقـــاب بـــني معـــد)

- ودخولها على الفعل قليل ، وعلى الجملة فشاذٌّ بالإجماع فلا يعتد به

مســـألة دخول (ال) علـــى الفعـــل

١- ذهب الناظم وجمهور الكوفة إلى جواز دخول (ال) على الفعل في الاختيار وإن كان قليلا وتمسكوا بما ورد مـــن الشـــواهد

٢- وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة وقال عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح الضرورات

- فالأولون لم يجعلوا الموصولة من علامات الاسم ، والآخرون جعلوا أل بجميع أنواعها من علامات الاسم

تابع علامات الاسم

- الإسناد إليه كـ(زيدٌ قائمٌ)

تعريف الإسناد

استعمل الناظم (مسند) مكان (الإسناد له) فـ(مسند) اسم مصدر أي و(إسناد) و(اللام) في الاسم بمعنى (إلى)

(أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة وذلك كما في (قمت)(أنا مؤمن))

- استفيد بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخراً أو متقدماً

- ولا فرق بين أن يكون المسند فعلاً أو اسماً

تعريف الناظم (تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه)

- فالفعل يسند ولا يسند إليه أي: يخبر به ولا يخبر عنه فلا يقال: (ضحك خرج)

- والحرف لا يسند إليه أي: لا يخبر به ولا يخبر عنه فلا يقال (هل زيدٌ)

- فإن ورد إسناد إلى غير الاسم فعلى تأويل الاسم كـ (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) محمول على معنى السماع

تقسيم الإسناد

الجمهور: ليس الإسناد إلا الإسناد الحقيقي

- فإذا قلت: (زيد قائم) فإسناد القيام إنما هو لمدلول زيد لا لمجرد لفظه وإذا قلت: (قام فعل ماض) فعبارتك لفظ مدلوله الفعل المعلوم

الناظم في التسهيل: الإسناد نوعان

- وهذا منزع القرافي، واستحسنه ابن هانئ

مراد الناظم هنا

- هو الحقيقي لأنه جعله من خصائص الاسم والإسناد اللفظي ليس من خصائص الاسم

- كما أن الإجماع حاصلٌ على أن غير الاسم لا يخبر عنه

- إذا قلت: قام فعل ماض، فما إعراب قام؟ فلا محيص له عن أن يقول: مبتدأ، وهو عين التناقض في مذهبه

إسناد باعتبار المعنى

- هو المختص بالأسماء ويسمى إسنادا حقيقيا وإسنادا وضعيا كقولك: زيد فاضل، فإنما أخبرت بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه

إسناد باعتبار اللفظ

- يصلح لكل أنواع الكلم

١- للاسم كـ ("زيد" معرب) ٢- للفعل كـ ("قام" فعلٌ ماض)

٣- للحرف كـ ("في" حرف جر)

٤- للجملة كـ «"لا حول ولا قوة إلا بالله" كنز من كنوز الجنة»

بتا فعلت وأتت ويا أفعلي..ونون أقبلن فعل ينجلي

علامات الفعل

تـــــــاء الفاعـــــــــــــل
- وهـــي المضـــمومة للمـــتكلم والمفتوحـــة للمخاطـــب والمكسـورة للمخاطبــــــــــــــــــــــــة

- ويعـبر عـن هـذه بـأن يقـال: الاتصـال بضـمير الرفـع البـارز فيـدخل تحـت هـذه العبـارة أيضا ياء الواحدة المخاطبة

تـاء التأنيـث السـاكنة
- كـ (نعمت - بئست)

فاحترزنـا بالسـاكنة عـن اللاحقـة لـــــــــــــــــــــــــــــــــ:
١- الأسماء فتختص بالاسم كقائمة
٢ـ الحـــرف كـــ (لات وربـــت وثمت)

أما تسكينها مع (رُبَّ - ثُمَّ)..فقليل

يـــــــــــــاء الفاعلـــــــــــــــــــة
- وتلحق الأمر كـ(اضربي) والفعل المضارع كـ (تضـــــــــــــــــــــــــــــربين)
- لا تلحـــــــــــــق الماضـــــــــــي

- ولم يقل ياء الضمير فهي لا تختص بالفعل بل تكـــــون فـــــي (غلامـــــي)
وبهذه رُدَّ على من قال إن هات وتعال اسما فعلين

تنبيــــــه علــــى عبــــارة البيــــت
- في البيت تقديم مفعول الخبر (بتا وأتت) على المبتـدأ (فعـلٌ) وهـو لا يجـوز إلا في الضـرورة
- إلا أنه إن كان المعمول جارا ومجرورا فيُحتمل فيه ذلك

نون التوكيد

سواءٌ الخفيفة كـ {لنسفعا بالناصية} والثقيلة كـ {لنخرجنك يا شعيب}

وتدخل على

١ - الفعـل الماضـي بقلـةٍ ففـي الحـديث (فإمـا أدركـن واحـداً مـنكم فليـأت النهـر) - مسـند أحمـــــــــــــــــــد
و(دامَـــنَّ ســعدُكِ إن رحِمْـــتِ متيّمًـا ...لـولاكِ لم يـك للصـبابة جانحا)

٢- فعل التعجب
(ومُستَبْدِلٍ من بعد غَضْيا صُرَيْمَة...فأَحْرِ به من طُول فَقرٍ وأَحْرِيا) أراد (وأحرين)

٣- الاســـم شـــذوذاً في الشـــعر كـــ(أقـــائلن أحضـــروا الشـــهودا)
- فلـم تـدخل إلا علـى مـا مـن الأسمـاء جارٍ على الفعل من جهة لفظه ومعناه ،وهـو اسـم الفاعـل هنـا ،ولأجـل هـذا اسـتغنوا عـن الخـبر في نحـو (أقـائم الزيـــدان) لكونـــه بمعنـــى الفعـــل
وكثير من الناس يذكرون أن الرواية (أقائلون)

تنبيهات حول علامات الفعل

- بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان

أفعال محل نزاع

هيت

- يدخل له أيضا في الأفعال: هيت وهيت وهئت وهييت وما أشبه ذلك، وإن كانت عند غيره أسماء وأفعال، فمذهبه في الألفية أن ما لحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل، وإن كان ليس على صيغة الأفعال
- ووجه ابن جني بروز الضمير في اسم الفعل بأنها لما كانت دالة على الأفعال ونائبه منابها ظهر فيها الضمير في بعض الأحوال

نعم - بئس

ذهب الكوفيون إلى أن (نعم - بئس) اسمان مستدلين بـ(والله ما هي بنعم الولد - نعم السير على بئس العير)

والجواب: تقدير الكلام (والله ما هي بولد مقول فيه نعم الولد - نعم السير على عير مقول فيه بئس العير)

- ورد (والله ما ليلي بنام صاحبه..ولا تخالط الليان جانبه) وقد أجمعنا على أن (نام) فعل ماضٍ

ليس - عسى

- على هذا يكون عنده (ليس) فعلاً

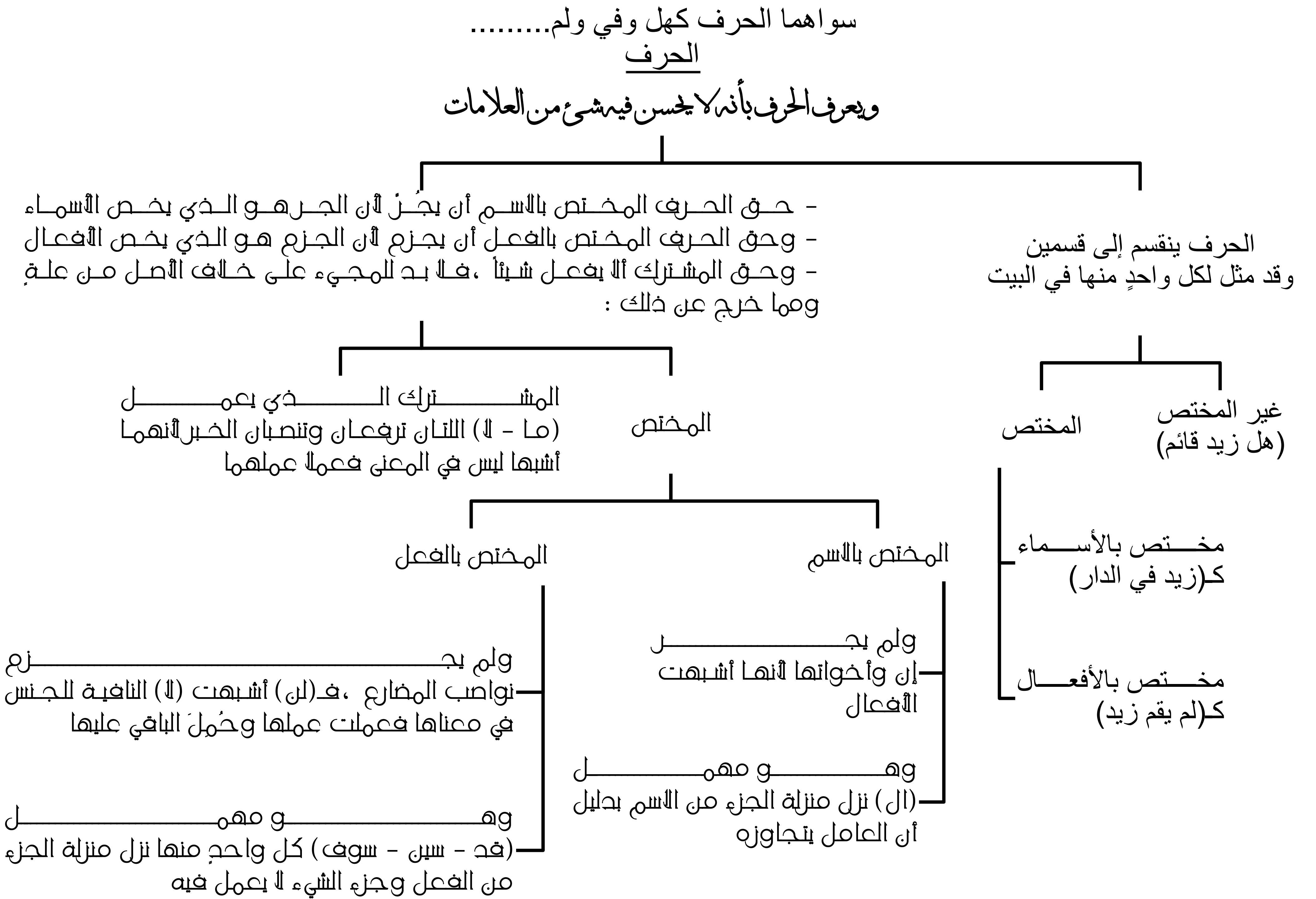
البغداديون عدوا "ليس" في الحروف لموافقتها لـ(ما) النافية في المعنى

ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي وأبو بكر بن شقير

وأما البصريون فهي عندهم في الأفعال لقبولها علامات الفعل هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة

- ومما يدل على فعليتهما أيضاً أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعاً وعليها على الراجح و(ما) لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخراً عنها وعن اسمها

ذهب الكوفيون إلى أن عسى حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل


سواهما الحرف كهل وفي ولم.........
الحرف
ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شئ من العلامات
الحرف ينقسم إلى قسمين
وقد مثل لكل واحدٍ منها في البيت
- حق الحرف المختص بالاسم أن يجُرَّ لأن الجر هو الذي يخص الأسماء
- وحق الحرف المختص بالفعل أن يجزم لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال
- وحق المشترك ألا يفعل شيئاً ،فلا بد للمجيء على خلاف الأصل من علةٍ
ومما خرج عن ذلك :
غير المختص
(هل زيد قائم)
المختص
مختص بالأسماء
كـ(زيد في الدار)
مختص بالأفعال
كـ(لم يقم زيد)
المختص
المشترك الذي يعمل
(ما - لا) اللتان ترفعان وتنصبان الخبر لأنهما أشبها ليس في المعنى فعملا عملهما
المختص بالاسم
ولم يجر
إن وأخواتها لأنها أشبهت الأفعال
وهو مهمل
(ال) نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه
المختص بالفعل
ولم يجزم
نواصب المضارع ،فـ(لن) أشبهت (لا) النافية للجنس في معناها فعملت عملها وحُمِلَ الباقي عليها
وهو مهمل
(قد - سين - سوف) كل واحدٍ منها نزل منزلة الجزء من الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه

مُصْطَفَى دَنْقَش

.....فعل مضارع يلي لم كيشم
وماضي الأفعال بالتامز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم
والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه فهو اسم نحوصه وحيّهل

المضارع

هـو : ما في أوله زوائد (أنيت)
- وسمي مضارعا لمضارعته الاسم، والمراد بالاسم الذي أشبهه هو اسم الفاعل
١- في اللفظ : الحركات والسكنات
٢- في المعنى : كل واحدٍ منهما صالح للحال والاستقبال
- ولما أعرب استحق التقديم على الماضي والأمر

علامته: صحة دخول (لم) عليه كـ (لم يَشَمَّ)
- (يَشَمُّ) الماضي على فَعِلَ لفتح ،والمصدر: شَمٌّ
- (يلي) إذا تبعه على أثره ليس بينهما حاجز
ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل (لم) فهي اسم كـ أوه وأف

دلت كلمات على معاني المضارع ولم تقبل (لم) وليست أسماء أفعال بل هي حروف كـ (يا) النداء بمعنى (أدعو) و(إلا) بمعنى (أستثني)
وذلك لأن المراد أنه إذا دلت كلمة بهيئتها - لا بصيغتها - على معنى المضارع وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

الماضي
وعلامته تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة فلا يدخلان إلا على ماضي اللفظ كـ(تباركت يا ذا الجلال والإكرام - نعمت المرأة هند)
- متى دلت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم كهيهات وشتان

الأمر
علامته
قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته كـ(اضربن - اخرجن)
-وإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل

مُصْطفَى دَنْقَش

فوائد حول الأسماء والأفعال

أسماء الافعال على ثلاثة أنواع

واجب التنكير (ويها وواها)

واجب التعريف (نزالِ وتراكِ وبابهما)

جائز التنكير والتعريف (صه - مه) فما نُوِّنَ وجوبا أو جوازا فنكرة، وما لم ينون فمعرفة.

في ماهية أسماء الأفعال خلاف:

١- جمهور البصرة: هي أسماء قامت مقام الافعال ولا تتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء وبهذا فارقت الصفات

٢- جمهور الكوفة: هي أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة

٣- أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة سماها (خالفة)، فليست أفعالا ولا أسماء، لأنها لا تتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء، ولا تقبل علامات الاسم ولا الفعل وأعطاها

الخلافُ في وجودِ فعل الأمر:

١- مذهب البصرة أن الأفعال ماضٍ ومضارع وأمر

٢- مذهب الكوفة أنها ماضٍ ومضارع، وأما الأمر فهو عندهم من المضارع فأصل (اضْرِبْ) (لْتَضْرِبْ) فحذفت لام الأمر ثم حرف المضارعة ثم جيء بهمز الوصل توصلاً للنطق بالساكن وهو تكلف لا داعي له

مقارنة بين الفعل واسم الفعل

يتفقان في ثلاثة

١- دلالتهما جميعا على المعنى الواحد

٢- كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبا ومن غير الغالب نحو آمين فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو استجب - يتعدى إلى مفعول به وكذا (إيه) فهو لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زد - متعد

٣- كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره

يفترقان في سبعة:

١- الأفعال تبرز معها الضمائر بخلاف اسم الفعل

٢- مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه بخلاف واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخرا على الأرجح

٣- الفعل يعمل مذكورا ومحذوفا واسم الفعل لا يعمل إلا مذكورا

٤- الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها باختلاف الزمان بخلاف اسم الفعل

٥- يجوز تكويد الفعل باسم الفعل ولا عكس

٦- الفعل إذا دل على الطلب يُنصَبُ المضارعُ في جوابه بخلاف اسم الفعل

٧- منهم من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق

مناقشات

اعتراضات

أسماء الأفعال ليست أفعالا ولم تدخل في العلامات المشهورة للاسم
١- فالجر لا يدخل ٢- والنداء لا يدخلها وكذلك (أل)
٣- والتنوين يدخل بعضها لا جميعها وهو موقوف على السماع ولا يطرد فمنها ما لا ينون مطلقا كـ (فعالِ)
٤- والإسناد إليها غير جائز وأمَّا (ولنعم حشو الدر أنت إذا..دعيت نزال ولج في الذعر) فهو إسناد إلى مجرد الكلمة الملفوظ بها

تمييزه بين الأفعال الثلاثة غير مخلص لخروج فعل التعجب الذي هو ما أفعله عن كونه ماضيا، إذ لا يصلح للم ولا للتاء، وإن صلح للنون المميزة للأمر، لم يتميز بها إلا مع اقتران معنى الأمر، وهو مفقود في "أفعل به" وكذلك "حبّ" من حبذا لا يصلح للتاء ولا للم ولا للنون
الجواب : التعريف بالكلم إنما يكون مع اعتبار أصلها قبل عروض العوارض ،فعدم صلاحيتها لتلك الخواص ليس من جهة ذواتها ،بل من جهة ما عرض لها في التركيب والاستعمال من التزام طريقة واحدة
- والجمهور أنه استعمل في التعجب فذهب معنى الأمر منه
- والفراء و الأخفش والزجاج والزمخشري على القول ببقاء معنى الأمر مع التعجب فلا إشكال

(لتفعلنّ) أفهمت الأمر ودخلت عليها النون وليست فعل أمر بل هي مضارع
الجواب : إنما يعني بفهم الأمر الفهم من نفس الفعل لا مما يلحقه من خارج

تنبيهات على عبارة الناظم

١- لام الأمر كلمة مفيدة بنفسها لمعنى الأمر
- وليست بقابلة للنون
- وليست اسماً لأنها لا تدل على معنى فعل الأمر ،وإنما تدل على معنى الأمر

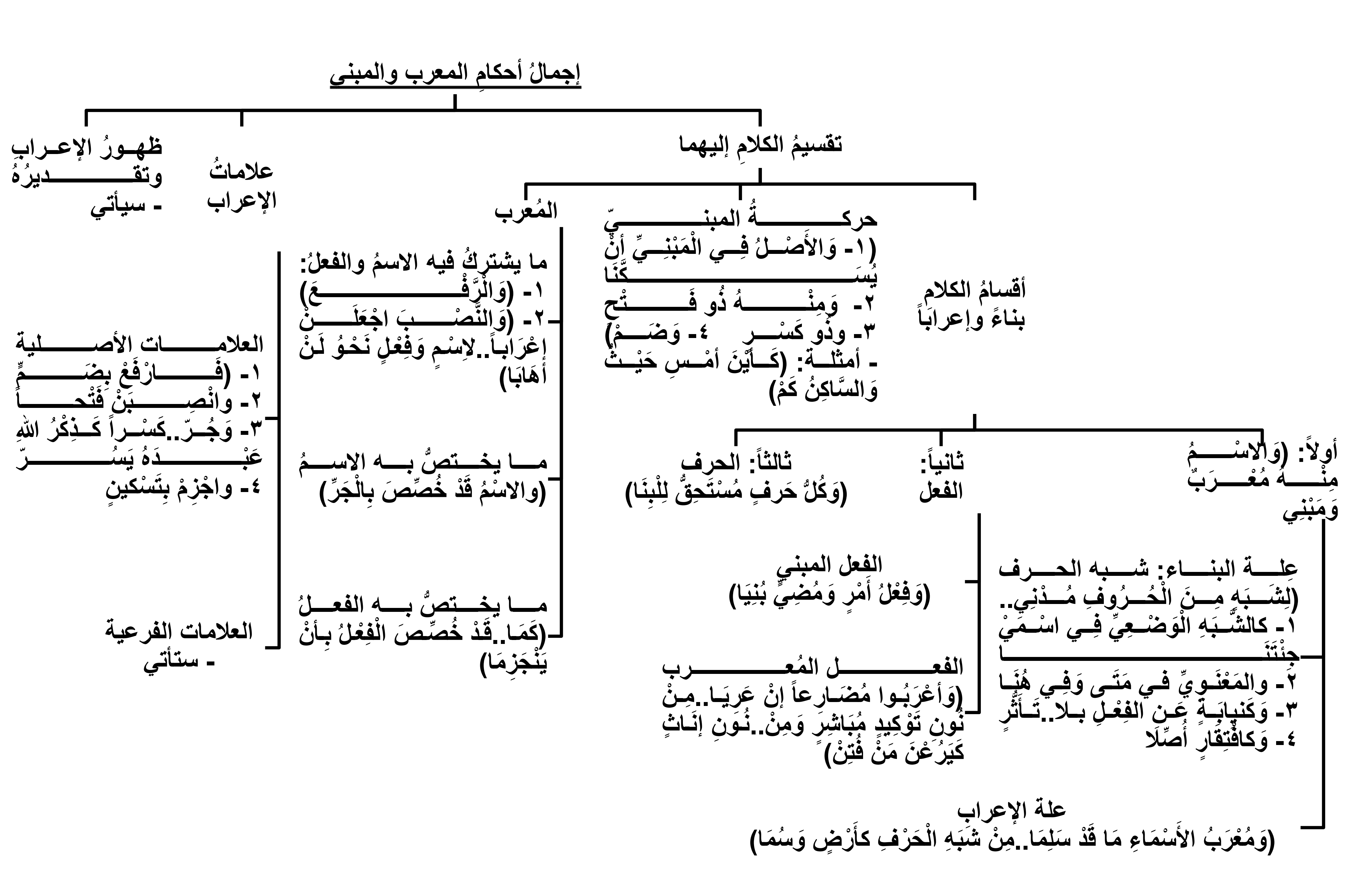
٢- (إن أمر فهم): هو الامر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء

٣- لما كان الغالب في اسم الفعل أن يكون للأمر..اقتصر عليه لينبهك على أن الكلمة متى رادفت الفعل ولم تصلح لعلاماته فهي اسم مع التنبيه أنه لا يكون حرفاً لأنه وقع أحد ركني الإسناد

٤- (والأمر) على حذف مضاف واحد يضطر إلى تقديره (وكلمة الأمر) ولا يقدر (وفعل الأمر) لأنه مناف لقوله بعدُ (هو اسم)

٥- (صه) معناه أسكت
- و(حيهل) معناه أقبل أو أسرع أو اعجل ،وفي الحديث (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر)
- قال أبو عبيد: معناه عليك بعمر ادع عمر
- وقيل معنى "هلا" اسكن ،أو أسرع حتى ينقضي ذكر عمر. وفيه لغات ثلاث : (حيهلْ - حيهلَ - حيهلاً)

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيّ



إجمالُ أحكامِ المعرب والمبني
تقسيمُ الكلامِ إليهما
علاماتُ الإعراب
ظهورُ الإعرابِ وتقديرُهُ
- سيأتي
أقسامُ الكلامِ بناءً وإعراباً
حركةُ المبنيّ
(١- وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ
٣- وذُو كَسْرٍ ٤- وَضَمْ)
- أمثلة: (كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ)
المُعرب
ما يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ:
١- (وَالرَّفْعَ
٢- (وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَاباً..لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا)
ما يختصُّ به الاسمُ
(والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ)
ما يختصُّ به الفعلُ
(كَمَا..قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا)
العلاماتُ الأصلية
١- (فَارْفَعْ بِضَمٍّ
٢- وانْصِبَنْ فَتْحاً
٣- وَجُرَّ..كَسْراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ
٤- واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ
العلامات الفرعية
- ستأتي
أولاً: (وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي
ثانياً: الفعل
ثالثاً: الحرف
(وَكُلُّ حَرفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا)
عِلةُ البناءِ: شبه الحرف
(لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي..
١- كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا
٢- والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا
٣- وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا..تَأَثُّرٍ
٤- وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا
الفعل المبني
(وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا
الفعل المُعرب
(وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا..مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ..نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)
علة الإعراب
(وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا..مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كأَرْضٍ وَسُمَا)

مُصْطَفَى دَنْقَش

المعـــــــرب والمبنـــــــي

والاســـم منـــه معـــرب ومبنـــي..لشـــبه مـــن الحـــروف مـــدني
كالشـــبه الوضـــعيّ فـــي اســـمي جئتنـــا...والمعنـــويّ فـــي متـــى وفـــي هنـــا
وكنيابـــة عـــن الفعـــل بـــلا...تـــأثر وكافتقـــار أصّـــلا
ومعـــرب الأســـماء مـــا قـــد ســـلما...مـــن شـــبه الحـــرف كـــأرض وســـما

تنبيهات على الأبيات

(والاســـم منـــه معـــرب ومنـــه مـــبني)
- لا يجوز أن تعطف (مـبني) علـى (معـرب، لانـه يسـتلزم أن يكـون المعنـى أن بعـض الاسـم معـرب ومـبني في آن واحـد ، أو يسـتلزم أن بعـض الاسـم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مـبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين

النظـــر في النحـــو علـــى قســـمين :
١ - الأحكـام المتعلقـة بـالكلم مـن حيـث هـي مفـــردات
٢- الأحكام المتعلقة بها من حيث هـي مركبات
والنظـر في الثـاني يفتقـر إلى تقـديم مقـدمتين
١ - مقدمـــة الإعـــراب والبنـــاء
٢- مقدمة التعريف والتنكير

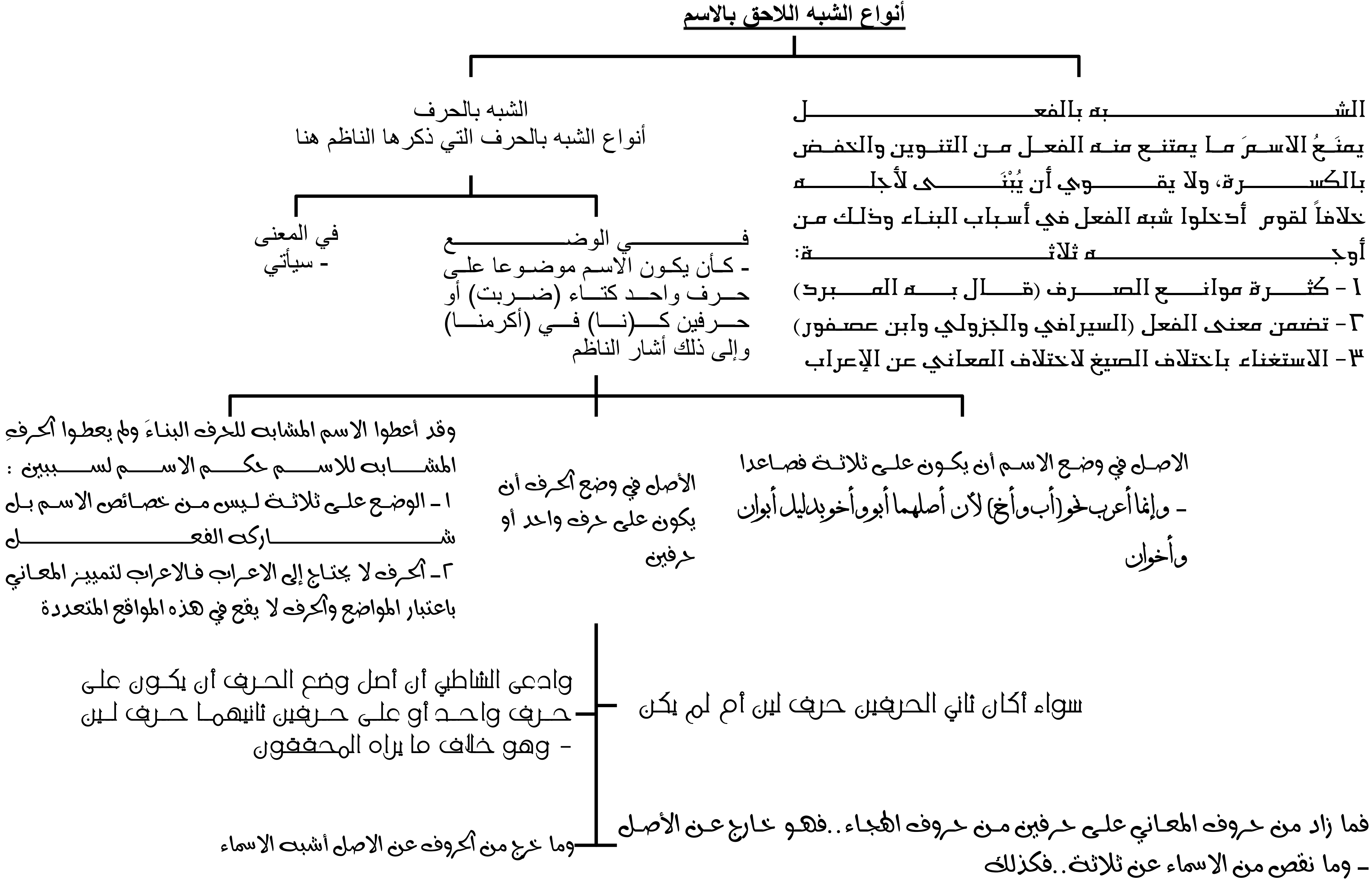
الاسم ينقسم إلى قسمين:

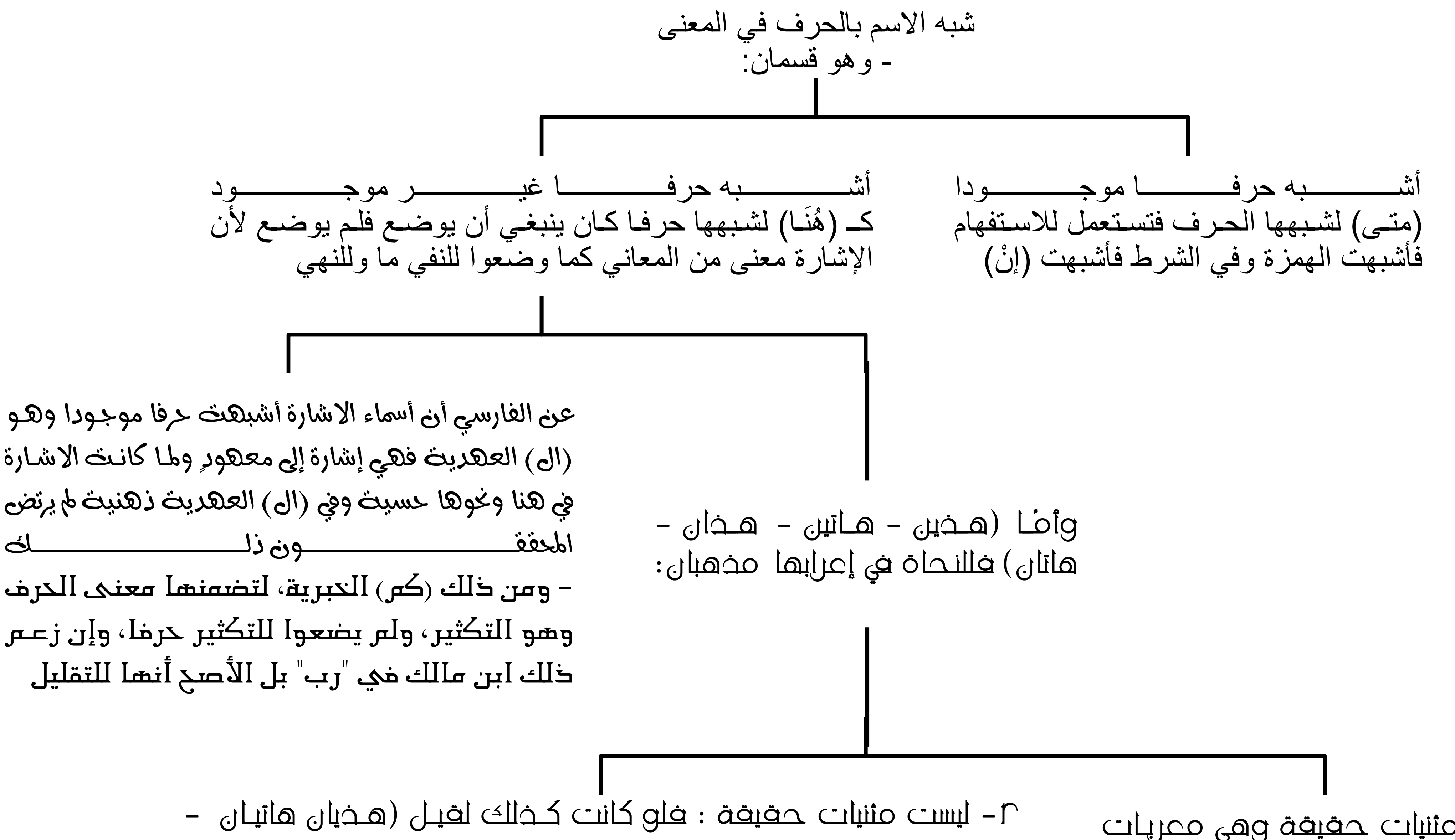
المبني
ما أشبه الحروف

المعرب
سيأتي

البنـاء يكـون فـي سـتة أبـواب المضـمرات وأسـماء الشـرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسـماء الأفعـال والأسـماء الموصولة

تعريـــــف البنـــــاء
قال في التسهيل : (هو ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس بحكاية ولا إتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين)
- الحكاية كـ (من زيدا؟) - الإتباع كـ (الحمد لله)
- النقل كـ(منَ ابوك) - التخلص من سكونٍ كـ(من الرجـــل)
فليست بإعراب، إذ لم يقتضها عامل وليست ببناء أيضا، إذ ليس فيما هي فيه شبه حرف ولا بناء إلا لشـــبه الحـــرف
- وأراد الناظم هنا البناء اللازم فليس في المبنى على الجواز كالمنادى المعرفة مثلاً


أنواع الشبه اللاحق بالاسم
الشبه بالفعل
يمنَعُ الاسمَ ما يمتنع منه الفعل من التنوين والخفض بالكسرة، ولا يقوي أن يُبْنَى لأجله خلافاً لقوم أدخلوا شبه الفعل في أسباب البناء وذلك من أوجه ثلاثة:
١ - كثرة موانع الصرف (قال به المبرد)
٢- تضمن معنى الفعل (السيرافي والجزولي وابن عصفور)
٣- الاستغناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عن الإعراب
الشبه بالحرف
أنواع الشبه بالحرف التي ذكرها الناظم هنا
في الوضع
- كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كتاء (ضربت) أو حرفين كـ(نا) في (أكرمنا)
وإلى ذلك أشار الناظم
في المعنى
- سيأتي
الاصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة فصاعدا
- وإنما أعرب نحو(أب وأخ) لأن أصلهما أبو وأخو بدليل أبوان وأخوان
الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين
وقد أعطوا الاسم المشابه للحرف البناءَ ولم يعطوا الحرفَ المشابه للاسم حكم الاسم لسببين :
١ - الوضع على ثلاثة ليس من خصائص الاسم بل شاركه الفعل
٢- الحرف لا يحتاج إلى الاعراب فالاعراب لتمييز المعاني باعتبار المواضع والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة
سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما حرف لين
- وهو خلاف ما يراه المحققون
فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء..فهو خارج عن الأصل
- وما نقص من الاسماء عن ثلاثة..فكذلك
وما خرج من الحروف عن الاصل أشبه الاسماء



١- هي مثنيات حقيقة وهي معربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كسائر المثنيات فقد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية

٢- ليست مثنيات حقيقة : فلو كانت كذلك لقيل (هذيان هاتيان - هذيين هاتيين)
- ومن شروط التثنية الحقيقية قبول التنكير وأنت لا تثني زيدا العلم حتى تعتقد تنكيره وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال فهي موضوعة على صورة المثنى وقد لفق ابن هشام بين المذهبين قال الشيخ خالد : أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه

تابع أنواع شبه الحرف التي ذكرها الناظم هنا

في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل

كأسماء الأفعال نحو دراك زيدا

- اسم الفعل ما دام مقصودا معناه لا يدخل عليه عامل أصلا فإن قُصِدَ لفظُهُ دخل عليه العامل كـ(ولنعم حشو الدرع أنت إذا ...دعيت نزال ولج في الذعر)

- احترز بـ(بلا تأثر) عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو (ضرباً زيدا)

- إذا قلت (هيهات زيدٌ) ففي إعرابه ثلاثة آراء:

١- مذهب الاخفش ورجحه الجمهور : (هيهات) اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الاعراب، و(زيد) فاعل مرفوع بالضمة

٢- رأي سيبويه : (هيهات) مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، و(زيد) فاعل سد مسد الخبر

٣- رأي المازني : (هيهات) مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد : فاعل به وكأنك قلت : بعد بعدا زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف

- وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - الدالة على الأمر - معنى لام الامر وسائره محمول عليه يعني فأشبه الحرفَ شبها معنويا لا نيابيا

في الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة وإِذْ وإذا وحَيْثُ

وكذلك أسماء العدد كعشرين وثلاثين هي مفتقرة إلى ما يفسر معناها لكن بعد التركيب، وأما وضعها الأولى فعلى أن تكون غير مفتقرة، فلذلك لم يعتبر فيها الافتقار، فلم تبن

- (أي) الموصولة معربة مع وجود الافتقار الأصيل لكن عارضة شبهٌ بالمعرب وهو ملازمة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء

يقوم مقام الجملة شيئان :

١- الوصف الصريح : مع (ال) الموصولة كـ(الضارب - المضروب)

٢- التنوين المعوض به عن الجملة : في إذ كـ(يومئذٍ يفرح المؤمنون) وفي إذاً كـ(إنا إذاً لظالمون)

قد يجتمع في اسمٍ واحدٍ شبهان فأكثر

- كالمضمرات أشبهت الحرف معنوياً إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف وفيها الشبه الافتقاري، فكل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره وفيها الشبه الوضعي

(سبحان) ملازم للإضافة إلى مفرد وهو المشهور وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف كـ (أقولُ لمّا جاءني فخرُه... سُبحان من عَلْقَمةَ الفاخرِ) وهو شاذ عند الأولين

- وسبحان مصدر فعل لا يستعمل إلا مصدرا منصوبا مضافا وغير مضاف ،وإذا لم يُضف ترك صرفه فقيل (سبحان من زيد) أي براءة منه

وأتى في الشعر منونا كـ (سُبحانَهُ ثمَّ سبحانا نَعُوذ بِهِ ... وَقبلَنا سبح الجودى والجمد)

تنبيه هام

- ملازمة الإضافة إلى مفرد يعارض شبه الحرف وبسببه أعربت (أيٌ) ، وأمّا ملازمة الإضافة إلى جملة فلا يعارض شبه الحرف لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال فكأنه لا إضافة فلهذا أعربت (إذ - إذا)

مُصْطفَى دَنْقَش

علة البناء

منحصرة في شبه الحرف
نص على ذلك سيبويه وابن أبي الربيع
وقال الفارسي وابن جني أن سبب البناء هو شبه الحرف وتضمن معناه ، وهو بمعنى الأول، لأن تضمن معنى الحرف من أنواع شبه الحرف

ما زادوه على ما ارتضاه الناظم

١ـ مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ف(نزال – هيهات) أشبها (انزل – بَعُدَ) في المعنى
– وهذا ضعيف وإلا لو صح للزم بناء نحو (سقيا لك – ضربا زيدا) لشبههما بالفعل المبني وإعراب نحو (أف – أوه) لشبههما بالفعل المضارع المعرب ، وإنما بنيا لمشابهة الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشئ

٢ـ أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف فالسببان يمنعان صرف الاسم وليس بعد منع الصرف إلا ترك الاعراب بالمرة وهو مذهب المبرد
– وهو ضعيف فمن الاسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب لموانع الصرف وهو مع ذلك معرب كـ (أذربيجان) ففيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الالف والنون
– ورد عليه السيرافي بأن صحراء إذا سمينا بها مؤنثا لم تبن اتفاقا

٣- الوقوع موقع الفعل المبني وهو أسماء الأفعال بخلاف الفعل فإنه قد يكون معربا
– وهذا مردود لأن شبه الفعل يمنع الصرف فقط، ولا يوجب بناء البتة وأيضاً فاسم الفاعل المحلى بـ(ال) يقع موقع الفعل الماضي ولا يُبنى وبهذا المعنى استدل الشلوبين

٤- المضارعة لما وقع موقع المبني ف(جعارِ – وسفارِ) أشبه (نزالِ)

٥- والإضافة إلى مبني (قاله الجزولى)
٦- التركيب
٧- القطع عن الإضافة
– فأما الإضافة إلى المبنى فطارئة الكلامُ في المبنى بحق الأصل ،ثم إن الإضافة إلى المبنى تُجَوِّزُ البناءَ ولا توجبه وكذلك التركيب كـ(لا رجل – خمسة عشر) والقطع عن الإضافة كـ(لله الأمر من قبل ومن بعد)

٨- الخروج عن النظائر زاده ابن خروف وذلك علة بناء (أي)
– وذلك غير صحيح فهو في الحقيقة رجوع إلى الأصل من البناء لأن الأصل فيها البناء كسائر الموصولات والشرط والاستفهام إلا أنها أعربت لتمكنها بالإضافة

٩- كثرة الاستعمال كـ(هي أبوك) فأصله (لله أبوك)
– وذلك غير صحيح إذ لم يثبت لكثرة الاستعمال إلا التغيير بالزيادة والنقصان كـ(لم يك – أيش) أو تغيير الحركات كـ(يا زيدَ بنَ عمرو) ولم نر شيئاً بُنِيَ لكثرة الاستعمال
– فبناء (هي أبوك) لأنه ضُمِّنَ معنى التعجب الذي كان حقه أن يوضع له حرف

ورفعها بعض تلاميذ ابن الفخار إلى اثنين وعشرين وجها لكنها إذا ضبطت ترجع إلى أقل من ذلك

أنواع الشبه بالحرف التي لم يذكرها الناظم هنا

١ - الشبه الاهمالي
زاده ابن مالك في شرح الكافية
وهو أن يشبه الحرفَ في كونه لا عاملا ولا معمولا كأوائل السور (ألم - ق - ص)
- وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، أو في محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة
والصواب أن الاسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الاعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب
- وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة

٢- الشبه اللفظي
زاده ابن مالك
أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني كـ(حاشا) الاسمية أشبهت (حاشا) الحرفية في اللفظ

٣- سقوط موجب الإعراب
قاله ابن أبي الربيع
فالإعراب إنما يكون في اللفظ أمارة على اعتقاب المعاني الثلاثة التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة فحروف التهجي وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال لا تحتاج للإعراب لاتحاد معناها في التراكيب

٤- الوقوع موقع الحرف
ما حكي في أسماء الأصوات الحكائية من قولهم: مض في حكاية صويت، مغن عن قولك (لا) ، فـ(مض) واقعة موقع (لا)

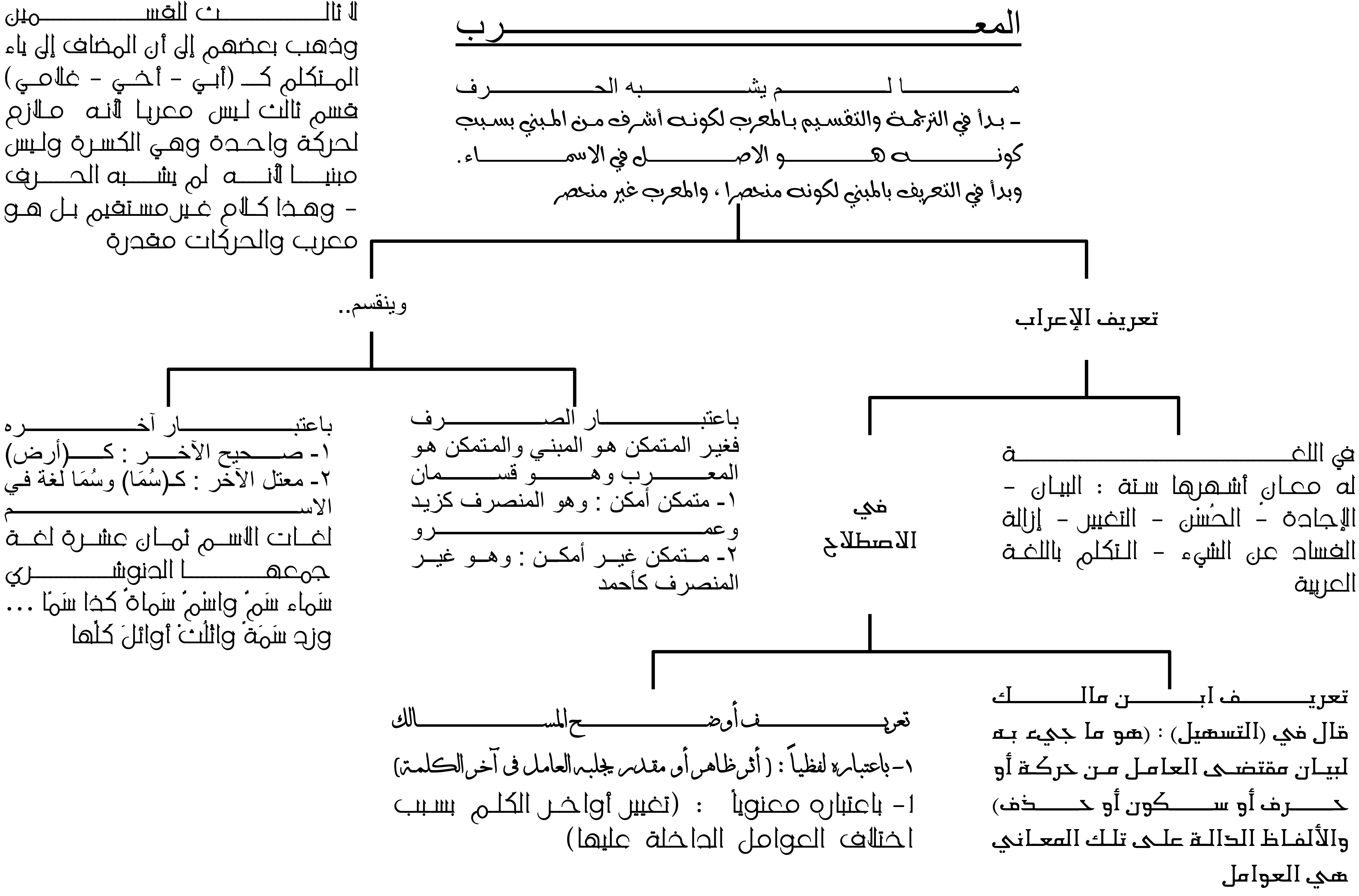
٥- الإبهام في الأشياء كلها
- وذلك في اسم الإشارة والضمير
- فهما مبهمان يقعان على كل شيء من الحيوان وغيره فأشبها الحروف لأن الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها.
- فإن قيل: كذلك لفظ (شيء)
فالجواب: أنهما ليسا كشيء لأن شيئا لازم لمسماه في جميع الأحوال بخلاف اسم الإشارة والكناية والحروف فإنها أعراض

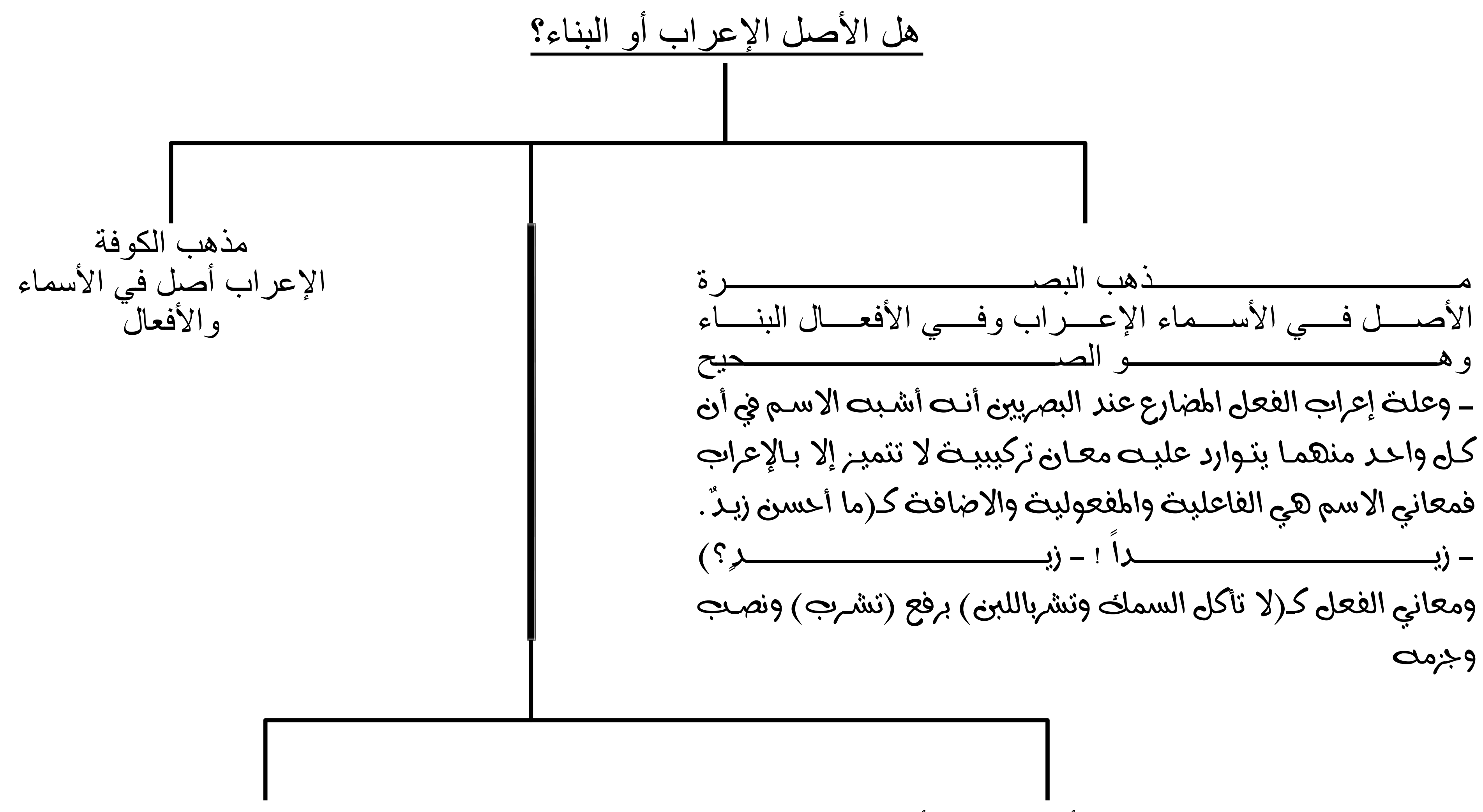
٦- شبه ما أشبه الحرف كـ(فعال) المعدولة في غير الأمر، أشبهت فعالِ في الأمر فبنيت بناءها

٧- قلة التمكن واللزوم في موضع واحد
- علل به السيرافي بناء (الآن) لأنه لا يعدو الدلالة على زمان معين
- وكذا (لدن) : وقد كان حق (عند) البناء لولا ما لحقها من التصرف، بخلاف "لدن" فلا يتجاوز بها حضرة الشيء بينما تقول (عندي مال) وإن كان بخراسان وأنت ببغداد
- والصحيح أن بناء (الآن) لتضمنها معنى (ال) سوى التي ظهرت عليها وبها حصل تعريفها لا بالظاهرة فهي زائدة حسب ما نص عليه الناظم ، وعند الزجاج أنها بنيت لما فيها من معنى الإشارة

٨- الوقوع موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المفرد، لوقوعه موقع المضمر
- مصطفى : الضمير المراد هنا هو (أنت)

٩- وهذا المواضع إما يمكن رد هذه الأنواع إلى ما ذكره. أما الأول فراجع ،وإما غير محتاج إليها وإما عليها استدراكات


المعـــــرب
مـــا لـــم يشـــبه الحـــرف
- بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونــه هــو الاصـل في الاسمـاء.
وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصرا ، والمعرب غير منحصر
تعريف الإعراب
في اللغة
له معانٍ أشهرها ستة : البيان - الإجادة - الحُسْن - التغيير - إزالة الفساد عن الشيء - التكلم باللغة العربية
في الاصطلاح
تعريف ابن مالك
قال في (التسهيل) : (هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)
والألفاظ الدالة على تلك المعاني هي العوامل
تعريف أوضح المسالك
١- باعتباره لفظياً : (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة)
1- باعتباره معنوياً : (تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها)
وينقسم..
باعتبار الصرف
فغير المتمكن هو المبني والمتمكن هو المعرب وهو قسمان
١- متمكن أمكن : وهو المنصرف كزيد وعمرو
٢- متمكن غير أمكن : وهو غير المنصرف كأحمد
باعتبار آخره
١- صحيح الآخر : كـ(أرض)
٢- معتل الآخر : كـ(سُمَا) وسُمَا لغة في الاسم
لغات الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدنوشري
سَماء سَمٌ واسْمٌ سَماةٌ كذا سَمًا ... وزد سِمَةً واثلث أوائلَ كلِّها
لا ثالث للقسمين
وذهب بعضهم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم كـ (أبي - أخي - غلامي) قسم ثالث ليس معربا لأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة وليس مبنيا لأنه لم يشبه الحرف
- وهذا كلام غير مستقيم بل هو معرب والحركات مقدرة



بعضهم على أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء

قرر ابن خروف أن الإعراب فرع في الأسماء بمعنى أنه أمر طارئ على الكلمة، لأن الكلم كلها قبل التركيب أصلها الوقف ثم دخلها الإعراب للمعاني الطارئة عليها، وما بني منها بقي على أصله أو يكون أصلها الإعراب لأنها لم تجعل علامات للأشخاص والأجناس إلا للإخبار عنها وتصرفها في الإسناد وفي كلامه نظر

وفعل أمر ومضي بنيا..وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن..نون إناث كيرعن من فتن

المعرب والمبني من الأفعال

الفعل الماضي
متفق على بنائه وبناءه على الفتح
بُنِيَ الماضي لأن البناء هو الاصل وبناؤه على حركة – مع أن الأصل في السكونُ – لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا والاصلُ في الاعراب الحركةُ ، وأما خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات لتتعادل خفتها مع ثقل معنى الفعل لتركبه الحدث والزمان
- مثال : (ضَرَبَ) وذلك ما لم يتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيسكن

فعل الأمر
وفي حكمه قولان

(البصريون) وهو الراجح: مبني
- وبناؤه على ما يجزم به مضارعه

(الكوفيون): معرب مجزوم
- لأن أصل (اضرب) هو (لتضرب)
- وأدل دليلٍ لهم : جريانه على المضارع المجزوم
- وهو مردود لأنَّ حذف الجازم وإبقاء عمله محظور وفيه من التكلف ما لا يخفى

الفعل المضارع
معرب

حكمه الإعراب
هو مشتق من المضارعة وهي المشابهة إذ أشبه اسم الفاعل في جهتين

في اللفظ
جريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا، وفيما زاد على الثلاثة شابهه أيضا لجريانه معه في تعيين الحروف الأصول والزوائد

في المعنى
يأتي بمعنى الحال وبمعنى الاستقبال كما أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع والسبب في دخول الإعراب في المضارع هو التفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) برفع (تشرب) ونصبه وجزمه

إلا إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون الإناث
وسيأتي ذلك

إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة
كـ(هل تضربن) ولا فرق بين الخفيفة والثقيلة
- ولا فرق أن تكون ملفوظاً بها وأن تكون مقدرة كـ(لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ..تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ)

ونون التوكيد لها حالان

المباشرة (هل تضربنَّ يا زيدِ)

غير المباشرة
- لحاقها عنده وعدم لحاقها سواء، فالمضارع إذا لحقته معرب كما لو لم تلحقه
- كـ(هل تضربانِّ يا زيدانِ) وأصله (تَضْربَانِنَّ) فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت نون الرفع الأولى كراهة توالي الأمثال
- وحركت نون التوكيد بالكسر بعد الفتح فرقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، في اللفظ
- (هل تضربُنَّ يا زيدون) أصله (تضربونن) فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذلك (تضربِنَّ يا هندُ)

علة بنائه مع نون التوكيد
١ - الفعل عند لحاق النون له أشبه صيغة الأمر فَبُنِيَ لمعارضة هذا الشبه شبهَهُ بالاسم (ابن أبي الربيع)
٢- تركبه معها كتركب خمسة عشر

الخلاف في ذلك
مع أن الراجح هو بناءه مع نون التوكيد المباشرة إلا أن ثمّ مذاهب أخرى

- وقال الناظم (نون مباشر) لأن الحروف كلها تذكر وتؤنث باعتبار أنه لفظٌ وأنه كلمة

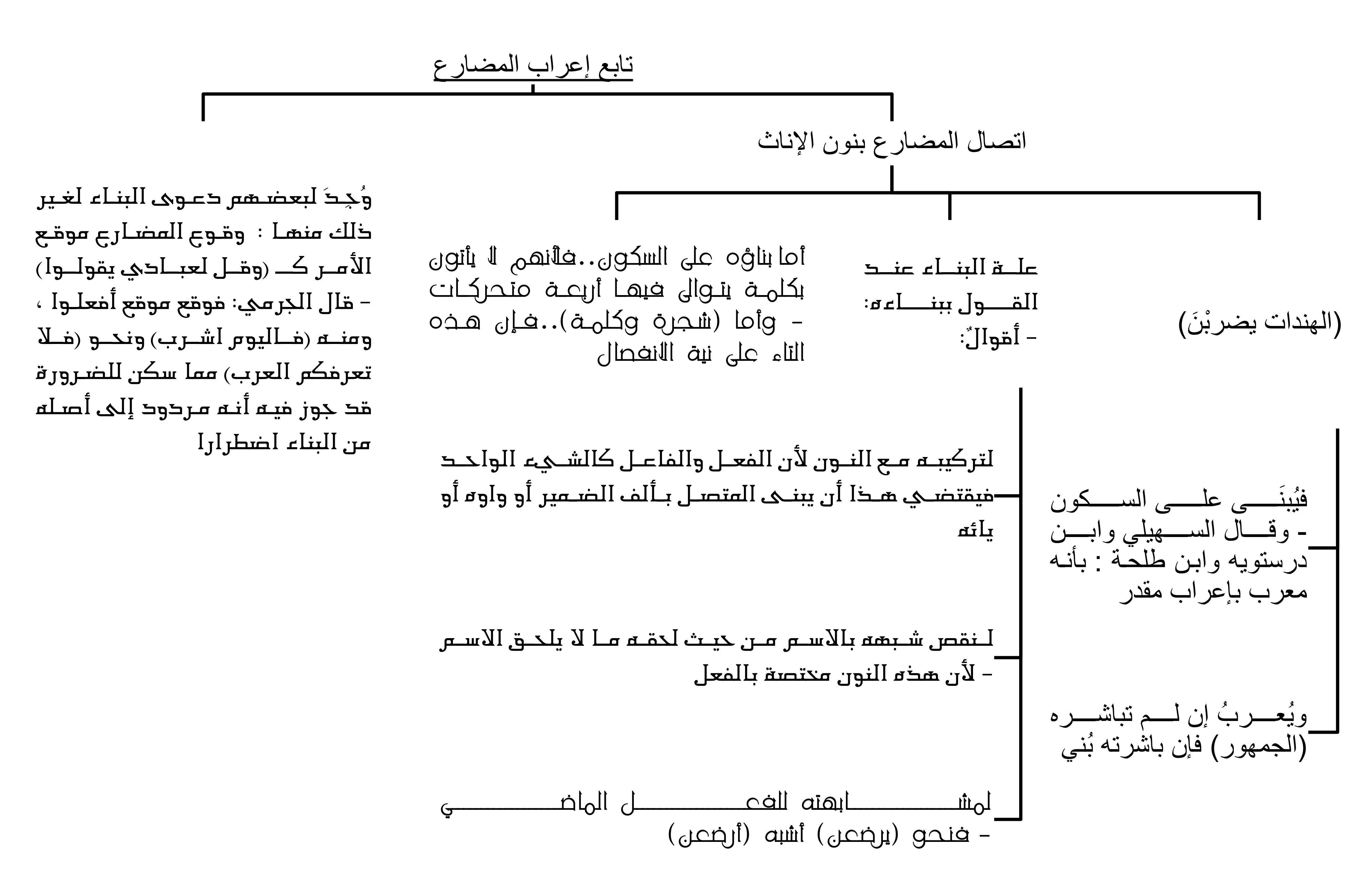
يُعربُ إعراباً مقدرا كالأسماء المضافة إلى ياء المتكلم
ومنهم من يقول : لا معرب ولا مبني كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلم، فله حال بين حالين

التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره
- فالأول باق على الإعراب
- الثاني : مبني (مذهب الناظم والخدب تلميذ ابن مالك)
- وهو الأظهر من قول سيبويه إذ قال : (إذا كان فعل الاثنين مرفوعا فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات)
- ولو كان الحذف للبناء لعلل به ، وهو مذهب المحققين
- ويدل على صحته أن البناء لا يخلو :

يكون مبنيا وعلى هذا الأكثرُ

أن يكون للتركيب مع النون
وهو باطل فالفاعل البارز خارج وثلاثة أشياء لا تُرَكَّبُ

أن يكون لكون النون من خصائص الفعل
وهو باطل فلو كان كذلك لَبُنِيَ المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها مركبة مع ما يخص الفعل
- ومن الردود : أنك تقول : (لَتَغْزُوَنَّ ولَتَرْمِيَنَّ) فلو كان الإعراب باقيا مع لحاق النون لكانت علامة الجزم باقية وهي حذف حرف العلة


تابع إعراب المضارع
اتصال المضارع بنون الإناث
(الهندات يضربْنَ)
علة البناء عند القول ببنائه:
- أقوالٌ:
أما بناؤه على السكون..فلأنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات
- وأما (شجرة وكلمة)..فإن هذه التاء على نية الانفصال
وُجِدَ لبعضهم دعوى البناء لغير ذلك منها : وقوع المضارع موقع الأمر كـ (وقل لعبادي يقولوا)
- قال الجرمي: فوقع موقع أفعلوا ، ومنه (فاليوم اشرب) ونحو (فلا تعرفكم العرب) مما سكن للضرورة قد جوز فيه أنه مردود إلى أصله من البناء اضطرارا
فيُبنَى على السكون
- وقال السهيلي وابن درستويه وابن طلحة : بأنه معرب بإعراب مقدر
ويُعربُ إن لم تباشره (الجمهور) فإن باشرته بُني
لتركيبه مع النون لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فيقتضي هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه
لنقص شبهه بالاسم من حيث لحقه ما لا يلحق الاسم
- لأن هذه النون مختصة بالفعل
لمشابهته للفعل الماضي
- فنحو (يرضعن) أشبه (أرضعن)

وكلّ حرف مستحق للبنا ... والأصل في المبنيّ أن يسكّنا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كأين أمس حيث والسّاكن كم

أنواع البناء أربعة

١- السكون
وهو الأصل ويسمى أيضا وقفا
كـ(هل - قم - كم)
ينوب عن السكون في البناء الحذف في موضعين
- الأمر المعتل الآخر كـ(اغز - وارم)
- الأمر من الأمثلة الخمسة

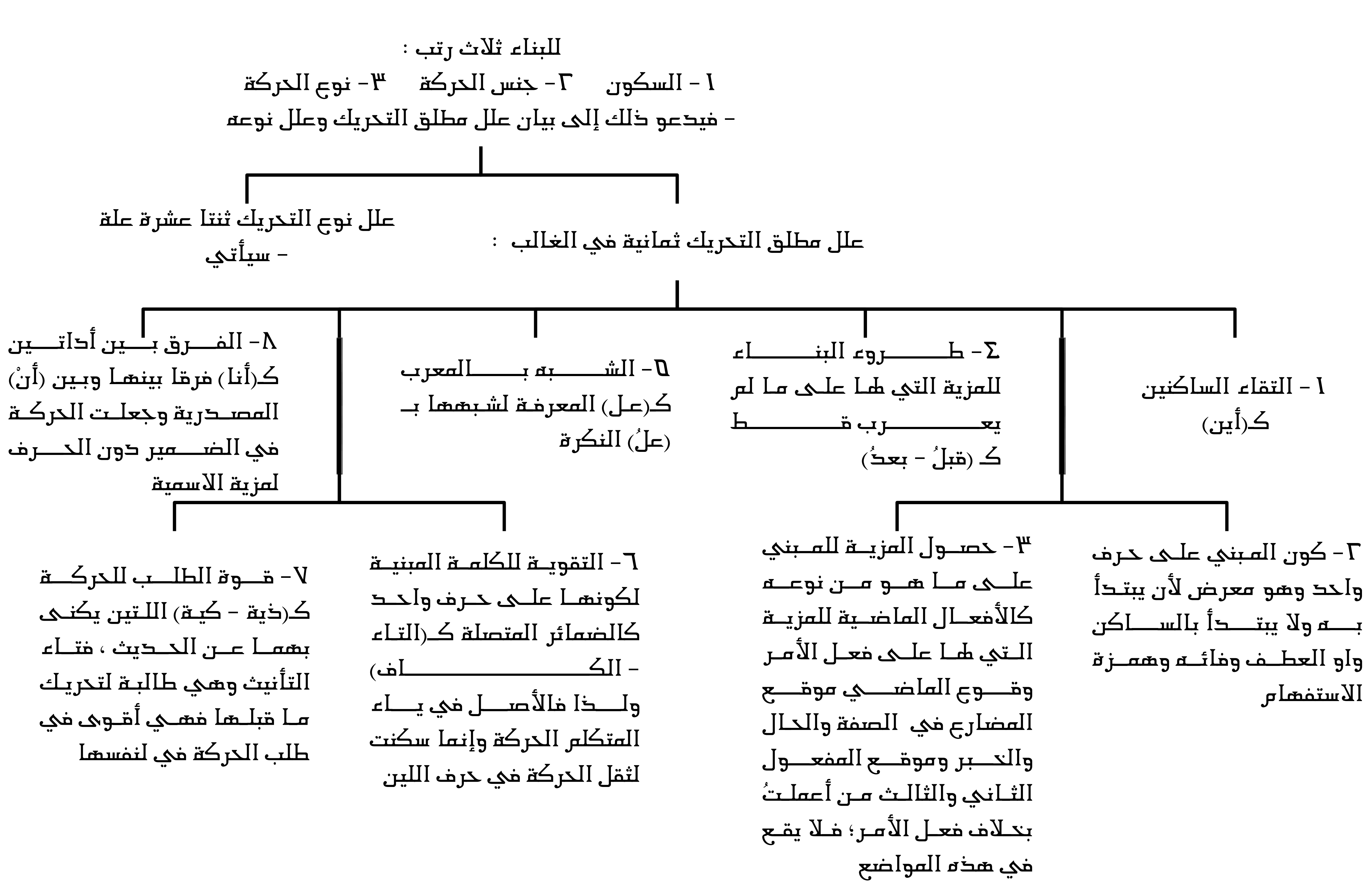
٢- الفتح
وهو أقرب الحركات إلى السكون
كـ(سوف - قام - أين)
ينوب عن الفتح في البناء شيآن
- الكسر في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافية للجنس
- الياء في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافية للجنس

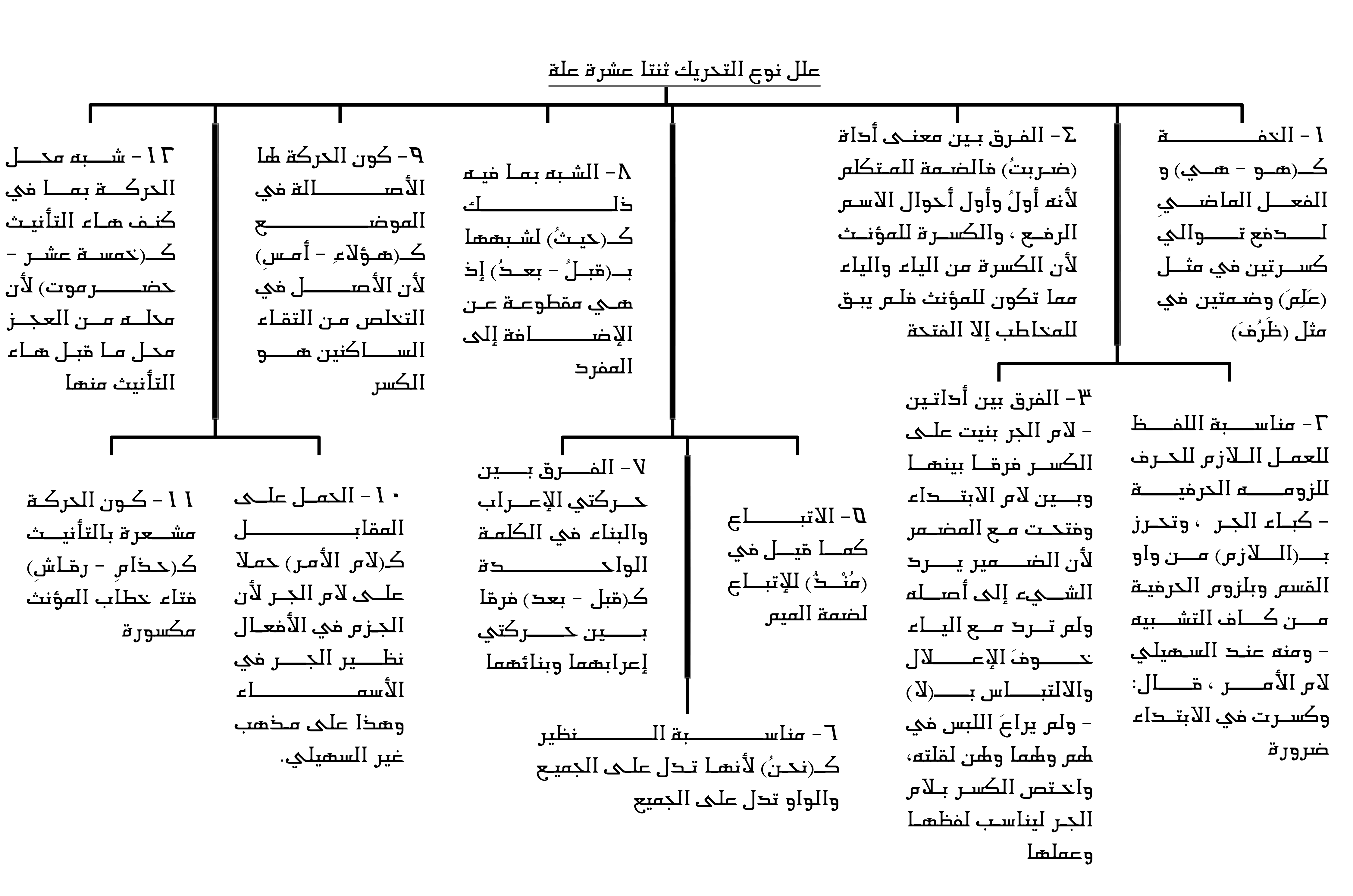
٣- الكسر

٤- الضم
ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ودخلا فى الحرف والأسم نحو لام الجر و(أمس)
ينوب عن الضم في البناء شيآن
- الألف في المثنى إذا وقع منادى
- الواو في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى

تعليقات على عبارة الناظم

- (مستحق) تقول: فلان الشريف مستحق للإكرام، وإن لم يحصل إكرام أصلا كقول بعضهم في تفسير (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزؤه جهنم) وذلك لأنه قد يعارض معارض فلا يحصل المستحق لأجل ذلك المعارض لا لعدم اقتضاء اللفظ له وهو ما ثبت من أن الذنوب سوى الكفر لا تقتضي نفوذ الوعيد بدخول النار - والمعارض في الحروف مفقود فلم يكن مانع من حصول البناء فيها
- (والأصل في المبنى أن يسكنا) لأن البناء ضد الإعراب، والإعراب أصله أن يكون بالحركات
- (والأصل في المبنى) يحتمل المبنى عارضا كان أو لازما فالألف للجنس
- لم يستوفِ الناظم علامات البناء
  - فالأمرُ قد يُبنى على حذف النون أو حذف آخره المعتل
  - والمعرف المنادى المثنى يُبنى على الألف والمجموعُ على الواو
  - ووجه الاقتصار أن غيرها متفرع عنها ونائب منابها


للبناء ثلاث رتب :
١ - السكون ٢- جنس الحركة ٣- نوع الحركة
- فيدعو ذلك إلى بيان علل مطلق التحريك وعلل نوعه
علل مطلق التحريك ثمانية في الغالب :
علل نوع التحريك ثنتا عشرة علة - سيأتي -
١ - التقاء الساكنين كـ(أين)
٢- كون المبني على حرف واحد وهو معرض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالساكن واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام
٣- حصول المزية للمبني على ما هو من نوعه كالأفعال الماضية للمزية التي لها على فعل الأمر وقوع الماضي موقع المضارع في الصفة والحال والخبر وموقع المفعول الثاني والثالث من أعملتُ بخلاف فعل الأمر؛ فلا يقع في هذه المواضع
٤- طروء البناء للمزية التي لها على ما لم يعرب قط كـ (قبلُ - بعدُ)
٥- الشبه بالمعرب كـ(علَ) المعرفة لشبهها بـ (علُ) النكرة
٦- التقوية للكلمة المبنية لكونها على حرف واحد كالضمائر المتصلة كـ(التاء - الكاف)
ولذا فالأصل في ياء المتكلم الحركة وإنما سكنت لثقل الحركة في حرف اللين
٧- قوة الطلب للحركة كـ(ذية - كية) اللتين يكنى بهما عن الحديث ، فتاء التأنيث وهي طالبة لتحريك ما قبلها فهي أقوى في طلب الحركة في لنفسها
٨- الفرق بين أداتين كـ(أنا) فرقا بينها وبين (أنْ) المصدرية وجعلت الحركة في الضمير دون الحرف لمزية الاسمية


علل نوع التحريك ثنتا عشرة علة
١ - الخفة كـ(هو - هي) و الفعل الماضيِ لدفع توالي كسرتين في مثل (عَلِمَ) وضمتين في مثل (ظَرُفَ)
٢- مناسبة اللفظ للعمل اللازم للحرف للزومه الحرفية - كباء الجر ، وتحرز بـ(اللازم) من واو القسم وبلزوم الحرفية من كاف التشبيه - ومنه عند السهيلي لام الأمر ، قال: وكسرت في الابتداء ضرورة
٣- الفرق بين أداتين - لام الجر بنيت على الكسر فرقا بينها وبين لام الابتداء وفتحت مع المضمر لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ولم ترد مع الياء خوفَ الإعلال والالتباس بـ(لا) - ولم يراعَ اللبس في لهم ولهما ولهن لقلته، واختص الكسر بلام الجر ليناسب لفظها وعملها
٤- الفرق بين معنى أداة (ضربتُ) فالضمة للمتكلم لأنه أولُ وأول أحوال الاسم الرفع ، والكسرة للمؤنث لأن الكسرة من الياء والياء مما تكون للمؤنث فلم يبق للمخاطب إلا الفتحة
٥- الاتباع كما قيل في (مُنْذُ) للإتباع لضمة الميم
٦- مناسبة النظير كـ(نحنُ) لأنها تدل على الجميع والواو تدل على الجميع
٧- الفرق بين حركتي الإعراب والبناء في الكلمة الواحدة كـ(قبل - بعد) فرقا بين حركتي إعرابهما وبنائهما
٨- الشبه بما فيه ذلك كـ(حيثُ) لشبهها بـ(قبلُ - بعدُ) إذ هي مقطوعة عن الإضافة إلى المفرد
٩- كون الحركة لها الأصالة في الموضع كـ(هؤلاءِ - أمسِ) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر
١٠- الحمل على المقابل كـ(لام الأمر) حملا على لام الجر لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وهذا على مذهب غير السهيلي.
١١- كون الحركة مشعرة بالتأنيث كـ(حذامِ - رقاشِ) فتاء خطاب المؤنث مكسورة
١٢- شبه محل الحركة بما في كنف هاء التأنيث كـ(خمسة عشر - حضرموت) لأن محله من العجز محل ما قبل هاء التأنيث منها

تنبيهات

ما جاء في هذا الباب على أصله..فلا سؤال فيه وما خرج عن أصله..فيتوجه عليه السؤال

- وقد يصير الأصل استعماليا بعد أن كان قياسيا

١ - فيسأل عما جاء على الأصل: لم جاء ذلك؟
- فتقول على مذهب البصريين : الأصل في المضارع البناء كسائر الأفعال إلا أنه أعرب لشبهه بالاسم فإذا اتصل به أحد النونين بني

٢- ويُسألُ : لم بني ولم يبقَ على الأصل الثاني؟
- فالأصل صار فرعا والفرع عاد أصلا

أمثلة الناظم للأسماءِ المبنية

(أين)
- بناؤه لتضمنه معنى (إن) في الشرط ومعنى الهمزة في الاستفهام
- وبناؤه على حركةٍ لئلا يلتقي ساكنا وخصوص الفتحة لأنها أخف الحركات أو للإتباع لحركة الهمزة

(حيث)
- لأنه لا يفهم له معنى إلا مع غيره وأما في الشرط فيضمن معنى(إن)
- وعلى حركة لالتقاء الساكنين ، والضمة بالحمل على باب (قبل - بعد)

(أمس)
-لتضمنه معنى (ال) أو في حكم أسماء الإشارة
- وأهل الحجاز يبنونه لتضمن معنى الحرف وبنو تميم يمنعونه من الصرف للعدل عن (ال) والتعريف
- فبناؤه للشبه المعنوي وعلى حركة لالتقاء الساكنين وخصوص الكسرة على أصل التقاء الساكنين

(كم) للشبه المعنوي
- لتضمن معنى الهمزة وإن كانت خبرية فبالحمل على الاستفهامية
- أو لتضمن معنى (رُبّ)
- أو لتضمن معنى التكثير الذي حقه أن يوضع له حرف

الأفعال الأصل فيها البناء
- فالفعل الماضي لا سؤال فيه (لِمَ بُنِيَ؟)
- والأمر كذلك على مذهب الناظم ومذهب البصريين

مُصْطفَى دَنْقَش

أنواع الإعراب

والرفع والنصب اجعلن إعرابا..لاسم وفعل نحو لن أهابا**والاسم قد خصص بالجر..كما قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر..كسرا كذكر الله عبده يسر**واجزم بتسكين وغير ما ذكر..ينوب نحو جا أخو بني نمر

أنواع الإعراب

وهي أربعة

أولاً: الرفع
يكون في الاسم والفعل كـ(زيدٌ يقومُ)
ويكون بالضمة وينوب عنها :
١ - الواو في والأسماء الستة والجمع الذي على حد المثنى
٢- الألف في المثنى
٣- النون في الأمثلة الخمسة

ثانياً: النصب
يكون في الاسم والفعل كـ(إنَّ زيدا لن يقوم)
ويكون بالفتحة وتنوب عنها :
١ - الكسرة في الجمع بالألف والتاء
٢- الألف في الأسماء الستة
٣- الياء في المثنى والمجموع على حده

ثالثاً: الجر
يختص بالأسماء كـ(بزيد)
ويكون بالكسرة وينوب عنها :
١ - الفتح في جر ما لا ينصرف من الأسماء
٢- الياء في الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده
٣- الحذف في الأمثلة الخمسة

رابعاً: الجزم
يختص بالأفعال كـ(لم يَضرِبَ)
ويكون بالسكون وينوب عنه :
١ - الحذف في الأمثلة الخمسة وفي الفعل المعتل الآخر

تعليلات

قال في التسهيل :
- عوامل الرفع والنصب قوية لاستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فشارك المضارعُ الاسم فيهما
- عامل الجر ضعيف لعدم استقلاله فهو مفتقر إلى متعلق من فعل أو ما جرى مجراه فلذا لم يكن إلا في الاسم، فجعل الجزم في الفعل عوضا ليكون لكل واحدٍ ثلاثة أوجه من الإعراب ثم عودل بينهما بأن جعل الجزم بأنه غير محتاج إلى تعلقه وجعل الجر بكونه ثبوتا بخلاف الجزم فإنه حذف .اهـ
- وللناس في تعليل هذه المسألة طرق ضَعيفٌ أكثرها وأقربها ما قاله المؤلف

- الأصالة للإعراب أن يكون بالحركة في غير الجزم لأن الحركة أخف من الحرف وأبين في إعطاء المعنى المقصود ، واختلفوا في المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة أو الحركة مقدرة فيه؟
- وكان السكون في الجزم أصلا لأن نقصان حركة زائدة على الكلمة أسهل من سقوط حرف من نفس الكلمة

تنبيهات على عبارة الناظم

- (فتحا) منصوب على نزع الخافض أي بفتح ،و(كسرا) مثله كـ(تمرون الديار ولن تعوجوا..كلامكم على إذا حرام)
- حَذَفَ الناظمُ همزة (جاء) للهمزة بعدها وهي قراءة أبي عمرو كـ(جا أجلهم)

إجمالُ علامات الإعراب الفرعية
(وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ..يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

إعراب الأسماء الستة

علاماتُ إعرابها (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ..واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ)

عددُها (١- مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا
٢- وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
٣- أَبٌ ٤- أَخٌ ٥- حَمٌ كَذَاكَ
٦- وَهَنُ)

اللُّغاتُ فيها
- (والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ..وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
- وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)

بعضُ شروطِها (وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ
١- أَنْ يُضَفْنَ لا..لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ)

إعراب المُثنى والملحق به

رفع المثنى (بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى)

رفع المُلحق به:
١- (وَكِلا..إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ كِلْتَا كَذَاكَ
٢- (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ..كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ)

بقية الإعراب (وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ..جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ)

إعراب جمع المذكر السالم

الجمع المذكر (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ..سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ. وَشِبْهِ ذَيْنِ)

المُلحق بجمع المذكر
١- (وَبِهِ عِشْرُونَا..وَبَابُهُ أُلْحِقَ
٢- وَالأَهْلُونَا
٣- أُولُو
٤- وَعَالَمُونَ
٥- عِلِّيُّونَا
٦- وَأَرَضُونَ شَذَّ
٧- وَالسِّنُونَا وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ..ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

تنبيهان:
١- (وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ..فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
٢- وَنُونُ مَاثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ..بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ)

إعراب (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا

حكمُهُ (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا)

المُلحقُ بجمع المؤنث
(١- كَذَا أُولاَتُ
٢- وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ..كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

إعراب ما لا ينصرف

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالا يَنْصَرِفْ..مَا لَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ)

الأمثلة الخمسة
١- الرفع: (وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا..رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا)
٢- غيرُ الرفع: (وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ..كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

مُصْطَفَى دَنْقَش

الاســـــــــــــــــــــــماء الســـــــــــــــــــتة

وارفـــع بـــواو وانصـــبن بـــالألف..واجـــرر بيـــاء مـــا مـــن الأســـما أصـــف
مـــن ذاك ذو إن صـــحبة أبانـــا ... والفـــم حيـــث المـــيم منـــه بانـــا
أبٌ أخٌ حـــمٌ كـــذاك وهـــنّ ... والـــنّقص فـــي هـــذا الأخيـــر أحســـن
وفـــي أبٍ وتالييـــه ينـــدر ... وقصـــرها مـــن نقصـــهنّ أشـــهر
وشـــرط ذا الاعـــراب إن يضـــفن لا ... لليـــا كجـــا أخـــو أبيـــك ذا اعـــتلا

وهي :
أب - أخ - حم - هن - فوه - ذو مال

حكمها
أن تكون بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا على اللغة المشهورة
في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر ثلاثة

أنها معربة من مكان واحد بالواو والالف والياء
(رأي جمهور البصرة والأخفش في أحد قوليه، والناظم هنا)

معربة من مكان واحد بحركات مقدرة على الـواو والالـــــــــــف واليـــــــــــاء (ســـيبويه وابـــن عقيـــل ورجحـــه النـــاظم في التسهيل)

معربـــــــــــــة مـــــــــــــن مكـــــــــــــانين
(قـــــــــــــــــول جمهـــــــــــــــور الكوفـــــــــــــة)
فالحركات إعرابٌ لها في حال قطعها عن الاضافة فوجب أن تكون كذلك عند الإضافة وكذا الـواو والالـف والياء بعـد هـذه الحركـات في حـال الإضـافة بـدليل أنهـا تـتغير معهـا رفعـا ونصـبا وجـرا - وألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الاسماء رفدوها في حـال الاضـافة بحروف زائـدة، تكـثيرا لحروفه

شروط إعرابها هذا الإعراب

أن تكـــــــــــــــون مفـــــــــــــــردة

١- فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات والمراد جمع التكسير فأما جمع المذكر السالم فلا تجمع عليـه إلا شـذوذا وهـي - حينئـذ - تعـرب إعرابـه ولم يجمعـوا منهـا جمـع المـذكر إلا :

- (أب) : (فلمـــا تـــبين أصـــواتنا..بكـــين وفـــديننا بالابينـــا)
- (ذو) : (صـــبحنا الخزرجيـــة مرهفـــات..أبـــار ذوي أرومتهـــا ذووهـــا)

في (ذووهـــا) شـــذوذان: كونـــه جمـــع مـــذكر ســـالما وإضـــافته إلى الضـــمير

٢- وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى

أن يكـون بلفـظ المـذكر فـإن المؤنـث يعـرب بالحركـات واتضح ذلك من مثال الناظم

(أن يضـــــــــفن لا لليـــــــــا)

- فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة

أن تكـــــــــــون مكبـــــــــــرة

لأنهـا إذا صـغرت رجعـت أواخرهـا المحذوفـة ،وأدغمـت في يـاء التصـغير ،فأعربت بالحركات ظاهرة

- قـول النـاظم (لا) حـرف عطـف (لليـا) معطوف على محذوف والتقدير: لكل اسم لا للياء

(ذو) لا تســـتعمل إلا مضـــافة ولا تضـــاف إلا إلى اســـم الجـــنس الجامـــد ، ســـواء أكـــان مصـــدرا أم لم يكـــن

ولا تُضـــافُ إلى : ١- العلـــم ٢- الضـــمير ٣- المشـــتق ٤- الجملـــة فيُقـــالُ (ذو مـــال) ولا يُقـــالُ (ذو قـــائم)

- فالأصل أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها وذلك يستدعي شيئين فيجب في ما بعـدها جـواز أن يوصف بـه بواسطة لا مباشـرة ولذا لازمت الاضافة إلى أسماء الاجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه لأن هذه لا يوصف بها إلا بواسطة فلا تقول (محمد فضل) إلا بتأويـــــل المصـــــدر بالمشـــــتق أو بتقـــــدير مضـــــاف أو بقصـــــد المبالغـــــة

- فأمـا الاسمـاء الـتي يمتنـع أن تكـون نعتـا كالضـمير والعَلَـم فـلا تُضـافُ إليهـا ،وشـذ (إنمـا يصـطنع المعـروف في النـاس ذووه)

- وإن كان مشتقاً أو جملةً يصح كونه نعتا بغير واسطة..لم يصح إضافة (ذو) إليه ونَدرَ (اذهب بذي تسلم: اذهب بطريق ذي سلامة)

- وقـــد وردت إضـــافتها إلى العلـــم قليـــلاً كـــ(أنـــا الله ذو بكـــة)

- وأما قولهم لملوك اليمن (الأذواء - الذوون) كـ(ذو يزن - ذو الكلاع - ذو نواس) وهم التبابعة من قضاعة فسموا الأذواء على تقدير التسمية بـ(ذو) فشرط الإضافة في (ذو) حاصل بحكم الأصل

- شروطٌ خاصَّةٌ:

زوال الميم من (فو)

فإن لم تزل أعرب بالحركات كـ(فَمٌ - فماً - فمٍ)

وذلك لأنها إذا لم تضف يبدل من واوها الميم

أما قوله: (خالط من سلمى خياشيم وفا . . صهباء خرطوما عقارا قرقفا)

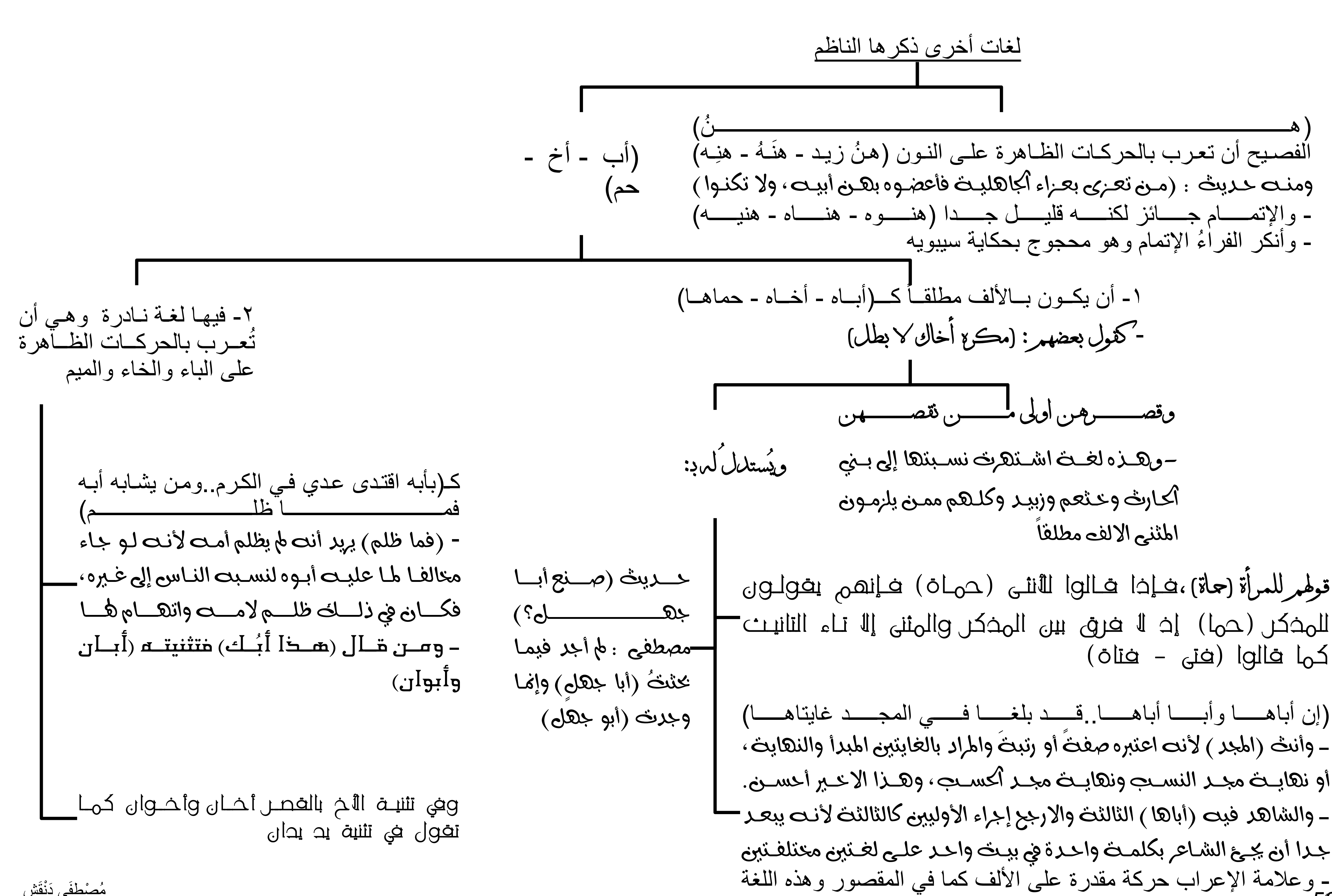
- فشاذ أو الإضافة منوية أي : خياشيمها وفاها

أن تكون (ذو) بمعنى صاحب

كـ(جاءني ذو مال)

واحترز عن (ذو) الطائية بمعنى الذي فآخرها واوٌ مطلقاً كـ(فإما كرام موسرون لقيتهم..فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا)

- (إما) حرف شرط وتفصيل ، ومنهم من روى " فحسبي من ذي عندهم " بالياء ، وقال بأن (ذا) الموصولة تعامل معامل " ذي " التي بمعنى صاحب ومنهم من روى (من ذو عندهم) وهو الراجح


لغات أخرى ذكرها الناظم
(هـنُ)
الفصيح أن تعرب بالحركات الظاهرة على النون (هنُ زيد - هنَهُ - هنِه)
ومنه حديث : (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا)
- والإتمام جائز لكنه قليل جدا (هنوه - هناه - هنيه)
- وأنكر الفراءُ الإتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه
(أب - أخ - حم)
١- أن يكون بالألف مطلقاً كـ(أباه - أخاه - حماها)
- كقول بعضهم: (مكره أخاك لا بطل)
وقصرهن اولى من نقصهن
-وهذه لغة اشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد وكلهم ممن يلزمون المثنى الالف مطلقاً
ويُستدل له بـ:
قولهم للمرأة (حماة) ،فإذا قالوا للأنثى (حماة) فإنهم يقولون للمذكر (حما) إذ لا فرق بين المذكر والمثنى إلا تاء التانيث كما قالوا (فتى - فتاة)
حديث (صنع أبا جهل؟)
مصطفى : لم أجد فيما بحثتُ (أبا جهلٍ) وإنما وجدت (أبو جهل)
(إن أباها وأبا أباها..قد بلغا في المجد غايتاها)
- وأنث (المجد) لأنه اعتبره صفةً أو رتبةَ والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الاخير أحسن.
- والشاهد فيه (أباها) الثالثة والارجح إجراء الأوليين كالثالثة لأنه يبعد جدا أن يجئ الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين
- وعلامة الإعراب حركة مقدرة على الألف كما في المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص
٢- فيها لغة نادرة وهي أن تُعرب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم
كـ(بأبه اقتدى عدي في الكرم..ومن يشابه أبه فما ظلم)
- (فما ظلم) يريد أنه لم يظلم أمه لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لامه واتهام لها
- ومن قال (هذا أبُك) فتثنيته (أبان وأبوان)
وفي تثنية الأخ بالقصر أخان وأخوان كما تقول في تثنية يد يدان

تنبيهات

حمو المرأة أبو زوجها، وكذلك من كان من قبله، وحمو الرجل أبو امرأته أو أخوها أو عمها. وقيل: الأحماء من قبل المرأة خاصة، والأختان من قبل الرجل، والصهر يجمع ذلك كله، هكذا حكى ابن سيده وعكس الجوهري والأصمعي والناسُ على ما ذكره الجوهري

قال الجوهري: تقول هذا هنك أي شيئك. هذا أصله، ثم كنوا به عما يقبح التصريح باسمه، واستعملوه حتى غلب عليه

الناظم اصطلح غالباً على إطلاق (الندور) على ما ندر في المنثور، و(الشذوذ) على ما ندر في الشعر

(هَا - هِنَّ) كلا الضميرين يجوز أن يعود على جمع القلة كهذا الموضع ويجوز أن يعود على جمع الكثرة، وإن كان الأكثر أن يعود (ها) على الكثرة و(هن) على القلة

لغات أخرى لم يذكرها الناظم

على أنَّ ما للعرب فيها من الخلاف هو من وظائف اللغوي وحسبك أن يتبين أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحروف

في (فم)

١- لغة القصر كـ (العصا) كـ(هذا فما - رأيت فما- نظرت إلى فما) إذا ثبت أنها لغة كـ(يا حبذا عينا سليمى والفما)

٢- مصطفى : حكى ابن جني في الخاصائص : (يَا لَيْتَهَا قد خَرجت من فُمِّه)

في (حم) ست لغات:

الثلاث المذكورة و:

٤- حَمْوٌ كـ(دلو)

٥- حَمْءٌ : كخبء

٦- حَمًاٌ : كـ(رشأ)

في (أخ) خمس لغات

الثلاث المذكورة و:

٤- أخٌّ : كـ(فَخٌّ)

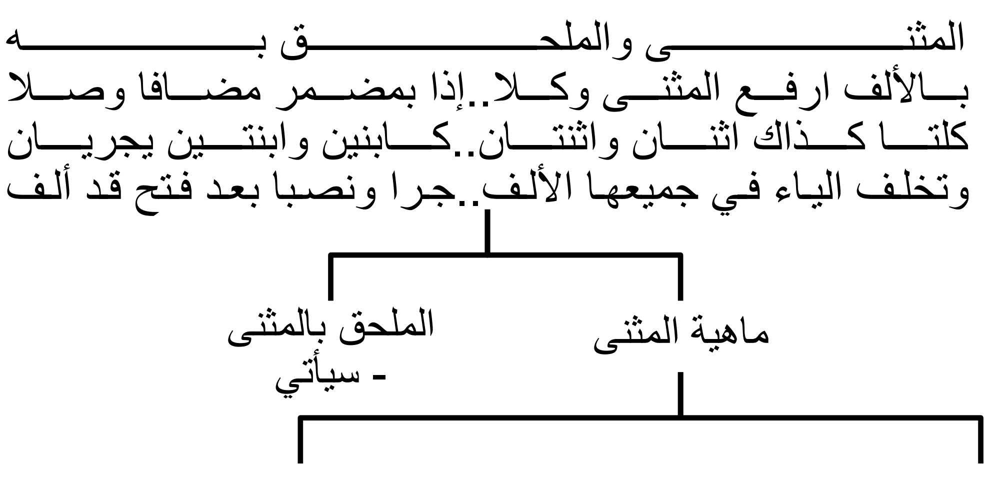
٥- أَخْوٌ : كـ(دَلْوٌ)

في (أب) أربع لغات:

٤- (أَبٌّ) كـ(حَبٌّ)

في (هن) ثلاث لغات:

٣- هَنٌّ :كـ(منٌّ)



شروط كل اسم يُراد تثنيته:

تعريـــــــــــــــف المثنـــــــــــــى
لفظٌ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريـــــد وعطـــــف مثلـــــه عليـــــه
- خرج بـ:

(دال على اثنين)..ما في آخره زيادة المثنى ولا يـــــدل علـــــى اثـــــنين
- فما يدل على واحد كـ(شبعان وجوعان - عثمـــــــــان وعفـــــــــان)
- وما يدل على ثلاثة فصاعدا (صنوان وغلمان)

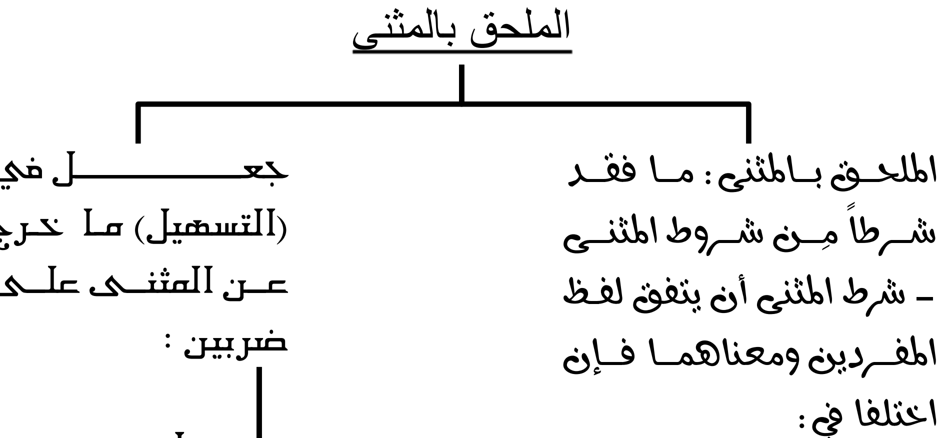
الزيادة في آخره..(شفع)

(صالح للتجريد)..نحو (اثنان) فلا تقول (اثن)

(عطف مثله عليه)..عطف غيره عليه كالقمرين

١- كونـــــــــــــه مفـــــــــــــــردا
٢- معربا لا مبنيا وأما (هذان - اللذان) فهي عند الجمهور ألفاظ موضوعة على هذا الوجه
٣- عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كـ(تأبط شرا) ولا المزجي كـ(معد يكرب) خلافا للكوفيين
٤- كونه منكرا فلا يثنى العلم إلا إذا نُكِّر ولذا تقترن به (أل) كـــــــــــ(الزيـــــــــــدان)
٥- كونـــــــه لـــــــه ثـــــــانٍ في الوجـــــــود
٦- أن يتفـــــــــــــق اللفظـــــــــــــان
٧- أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على تغليب أحدهما أو إرادة المطالع المتعددة لكل منهما

٨- ألا يُســـــــتغنَى عنـــــــه بتثنيـــــــة غـــــــيره
مصطفى : فلم يثنوا كلمة (سواء) لأنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية (سيان)



الملحق بالمثنى

الملحق بالمثنى: ما فقد شرطاً من شروط المثنى

- شرط المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلفا في:

١ـ الحروف كالقمرين

٢ـ أو الحركات كـ(اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين)

- مصطفى: لم أجد فيما بحثت (أحد العمرين) وإنما وجدتُ الرجلين

٣ـ أو المعنى (القلم أحسن اللسانين)

فغيرُهُ.. ليس مثنىً حقيقةً

ـ فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى

جعل في (التسهيل) ما خرج عن المثنى على ضربين:

ما خرج عن حقيقة التثنية لمخالفته معنى المثنى وإن صلح للتجريد وعطف مثله

ومنه ما أريد به التكثير كـ(حنانيه) أي حنان بعد حنان و(البيعان بالخيار) والمراد البيعون.

وهذا الضرب غير خارج عن كونه مثنى حقيقة

ما وافق معنى المثنى لكنه:

١ - غير صالح للتجريد وعطف مثله كقولهم لما يأخذ به الحداد الحديد المحمي (كلبتان)

٢ - ما يصلح لعطف مخالفة عليه لا مثله كـ(القمرين) وقولهم لمن هو في وسط الشيء (بين ظهريهم وظهرانيهم)

٣ - مساوٍ لمفرده كـ(نزل فلان حولنا وحوالنا وحوالينا - اللهم حوالينا)

وهذا الضرب ليس ضروري الذكر لأنه:

١ - غير مقيس وهو موقوف على السماع ٢ - ما ذُكِرَ منه قليل في الكلام

تابع المثنى

حكم المثنى والملحق به

يكون بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا وما قبلها لا يكون إلا مفتوحا

وأما علامة إعرابه ففيها خلاف

- يُرفع الألف ويُنصب ويجر بالياء (الناظم والفراء وأبو إسحاق الزيادي والزجاجي وجماعة ولنا التمسك بالظاهر الذي هو أصل من أصول العربية
- الرفع بحركات مقدرة في الألف والياء (وهو اختيار ابن عقيل)
- الرفع بغير علامة بل عدمُها علامةٌ والنصب والجر علامتهما التغير والانقلاب (ابن عصفور)
- الإعراب مقدر في الحرف الذي قبل حرف اللين وحرف اللين علامة على ذلك (الأخفش والمبرد وأبو عثمان المازنيِ)

من العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا كـ(جاء الزيدان كلاهما - رأيت الزيدان كلاهما - مررت بالزيدان كلاهما)

- وهذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة

وخُرِّجَ عليه حديث (لاوتران في ليلة)

ومنه (تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم)

وهو أحد وجوه (إنَّ هذانِ لساحران)

تنبيهات

- (هذان - هذين - اللذان - اللذين - اللتان - اللتين) عند الناظم من قبيل المثنى حقيقة، وعند جمهور البصريين غير مثناة حقيقة
- جُعِلَتْ الفتحة في المثنى قبل الياء
  1. - قيل : فرقا بينهما وبين ياء الجمع
  2. - وقيل لأنه كان مألوفا في الرفع فالألف تطلب فتح ما قبلها أبدا فلما جاءت الياء موضعَها ترك ما قبلها على فتحه
  - ولما كان الكسر هو الجاري على القياس والمناسب للياء لم ينبه عليه في الجمع ولا على علته
- قدم الناظم الجر على النصب لأن الجر أحق بالياء من النصب
- قول الناظم : (جرا) مفعول لاجله و(نصبا) معطوف عليه

مُصْطفَى دَنْقَش

كلا - كلتا ملحقان بالمثنى

حكمهما

- يلحقان بالمثنى إذا أضيفا إلى مضمر كـ(كلاهما - كليهما - كلتاهما - كلتيهما)
- فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً (مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين)

وقد عُلِّل ذلك بأن (كلا وكلتا) لهما لفظ المفرد ومعنى المثنى فلهما شبه بالمفرد لفظاً وبالمثنى معنىً فأخذا حكم هذا تارة وحكم هذا تارة أخرى

لغات أخرى في كلا وإنما ترك ذكرهما لقلتهما

كلام الناظم يقتضي في (كلا) أمرين:

(كلا - كلتا) عنده من قبيل المفردات

وهو مذهب أهل البصرة وهو الصحيح

- فليس (كلا) من لفظ (كل) ولا (كلتا) مفردها (كلت) بل (كلت) محذوفة من (كلتا) وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قاله ابن الأنباري والسيرافي)
- وانقلاب الألف مع المضمر لا يدل التثنية إذ لو كانا كذلك لم يختص بالمضمر بل كان مطلقا
- ولو كان مثنىً لم يعد عليهما ضمير المفرد في غير ندور ومنه (كلتا الجنتين آتت أكلها)

وذهب أهل الكوفة إلى أنها من قبيل المثنى حقيقة وواحد (كلا) كل مخففت اللام، وواحد كلتا كلت، وأنشدوا:

(في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ)

وحداهم إلى هذا الانقلاب ألفهما مع المضمر، نحو: رأيتهما كليهما

إعرابهما عنده بالحروف تارة وبالحركات أخرى

وهو ظاهر كلامي الفارسي وابن جني وعليه طائفة من المشارقة وهو الصحيح للآتي:

- فـ(كنانة) أجرتهما مع الظاهر مجرى المثنى أيضا وبذلك يتبين صحة قول من جعل: (كلا- كلتا) من المعرب بحرف لا بحركة
- مناسبتهما للمثنى أقوى من مناسبتهما لـ(لدى - على)
- تغير ألفهما حادث عن تغير عامل وتغير ألف (لدى - على) حادث بغير تغير عامل

معربان بالحركات مطلقا الجمهور ممن نفى التثنية عنهما، وإنما انقلبت ألفهما في الجر والنصب حملا على (لديهما - إليهما) وهو قول الخليل

معربان بالحروف مطلقا كالمثنى (الكوفيون)

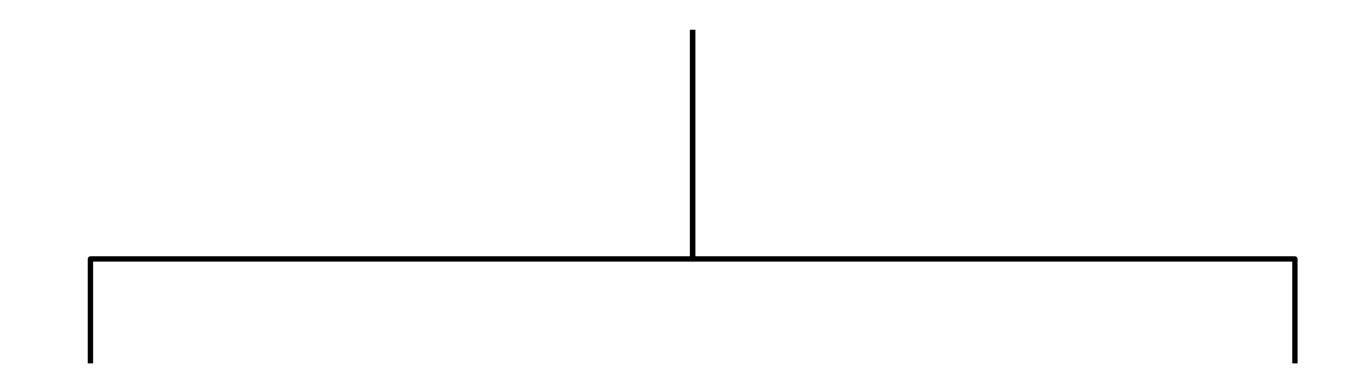
إجراؤها مجرى المثنى مطلقا مضافة إلى المضمر أو الظاهر (رأيت كلي أخويك مررت بكلي أخويك - رأيتهما كليهما،ومررت بهما كليهما) وهي لكنانة

- من العرب من يعاملهما كالمقصور مطلقاً فيغلب جانب اللفظ ومنه (نعم الفتى عمدت إليه مطيتي.. في حين جد بنا المسير كلانا)
- وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الاسود بن يعفر في (إن المنية والحتوف كلاهما.. يوفي المخارم يرقبان سوادي) فقال (يوفي المخارم) و (يرقبان) وهي لغة بلحارث بن كعب وعلى لغة من قال: إلاك وعلاك

مُصْطفَى دَنْقَش

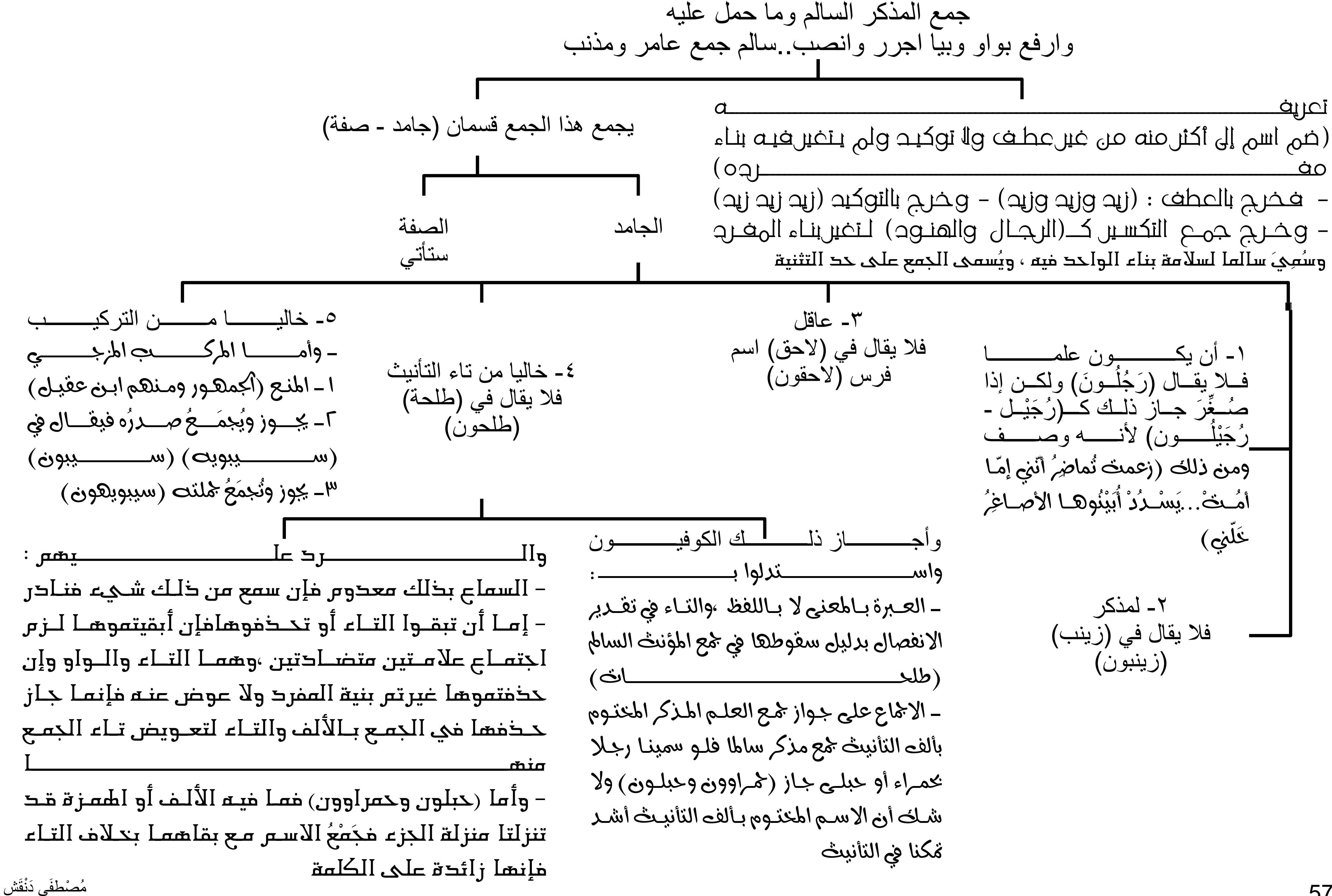
من الملحق بالمثنى:

اثنان - اثنتان



لأنك لا تقول :(اثن - اثنة)

أما ابنان وابنتان..فمثنى حقيقة



جمع المذكر السالم وما حمل عليه
وارفع بواو وبيا اجرر وانصب..سالم جمع عامر ومذنب
تعريفه
(ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ولم يتغير فيه بناء مفرده)
- فخرج بالعطف : (زيد وزيد وزيد) - وخرج بالتوكيد (زيد زيد زيد)
- وخرج جمع التكسير كـ(الرجال والهنود) لتغير بناء المفرد
وسُمِيَ سالما لسلامة بناء الواحد فيه ، ويُسمى الجمع على حد التثنية
يجمع هذا الجمع قسمان (جامد - صفة)
الجامد
الصفة
ستأتي
١- أن يكون علما
فلا يقال (رَجُلُونَ) ولكن إذا صُغِّرَ جاز ذلك كـ(رُجَيْل - رُجَيْلُون) لأنه وصف
ومن ذلك (زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ..يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي)
٢- لمذكر
فلا يقال في (زينب) (زينبون)
٣- عاقل
فلا يقال في (لاحق) اسم فرس (لاحقون)
٤- خاليا من تاء التأنيث
فلا يقال في (طلحة) (طلحون)
٥- خاليا من التركيب
- وأما المركب المزجي
١- المنع (الجمهور ومنهم ابن عقيل)
٢- يجوز ويُجمَعُ صدرُه فيقال في (سيبويه) (سيبون)
٣- يجوز وتُجمَعُ جملته (سيبويهون)
وأجاز ذلك الكوفيون
واستدلوا بـ:
- العبرة بالمعنى لا باللفظ ،والتاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم (طلحات)
- الاجماع على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما فلو سمينا رجلا حمراء أو حبلى جاز (حمراوون وحبلون) ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث
والرد عليهم :
- السماع بذلك معدوم فإن سمع من ذلك شيء فنادر
- إما أن تبقوا التاء أو تحذفوها فإن أبقيتموها لزم اجتماع علامتين متضادتين ،وهما التاء والواو وإن حذفتموها غيرتم بنية المفرد ولا عوض عنه فإنما جاز حذفها في الجمع بالألف والتاء لتعويض تاء الجمع منها
- وأما (حبلون وحمراوون) فما فيه الألف أو الهمزة قد تنزلتا منزلة الجزء فجَمْعُ الاسم مع بقاهما بخلاف التاء فإنها زائدة على الكلمة

تابع جمع المذكر السالم
الصفة

يجب أن تكون :

١- صفة لمذكر
فلا يقال في حائض حائضون

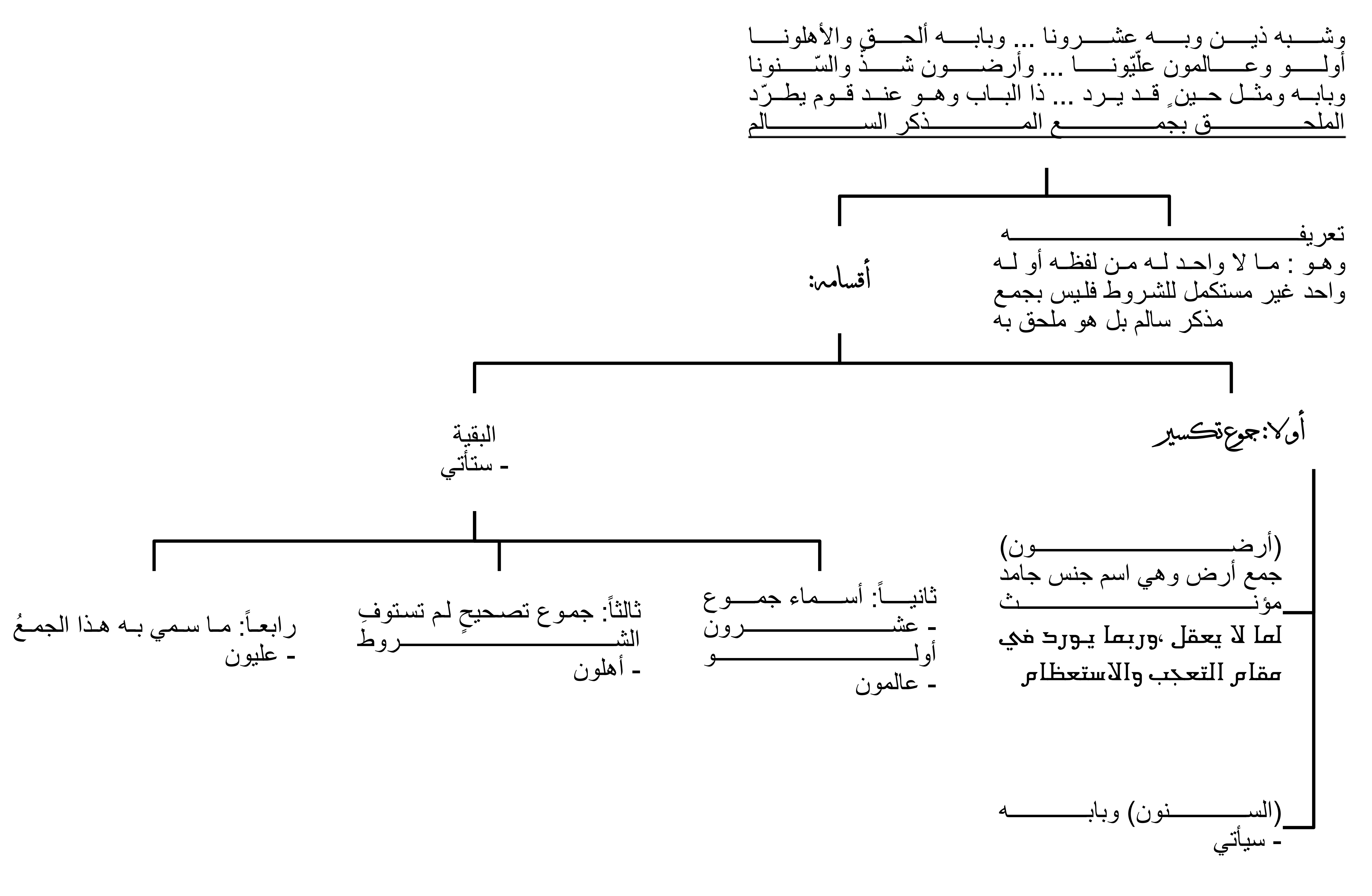
٢- صفة لعاقل
فلا يقال في سابق صفة فرس سابقون
ولكن قد يعامل غير العاقل معاملة إذا وصف بوصف من أوصافه كـ(إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) فهي في الاستعمال المجازي جارية كـ(مذنب) فقد تجريه على ما يتعاصى عليك فيما تريد منه ،كبعض الدواب والآلات فتقول: (هؤلاء مذنبون وعاصون) فإن تأتت لك وانقادت قلت: (هؤلاء مطيعون)

٣- خالية من تاء التأنيث
فخرج ما كان فيه تاء التأنيث كـ(عَلَّامَة) فلا يقال فيه (عَلَّامُون)

٤- ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى
- فلا يُقال في (أحمر) (أحمرون) ولا في (سكران) (سكرانون)
- وما جاء من ذلك فشاذ كـ (فَمَا وجَدَتْ نساءُ بنى نِزار..حَلائِلَ أسْودِينَ وأحْمَريْنَا)

٥- ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
فإنه يقال (رجل صبور وامرأة صبور) و (ورجل جريح وامرأة جريح) فلا يقال (صبورون - جريحون)

مُصْطفَى دَنْقَش


وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه ألحق والأهلونا
أولو وعالمون علّيّونا ... وأرضون شذّ والسّنونا
وبابه ومثل حينٍ قد يرد ... ذا الباب وهو عند قوم يطّرد
الملحق بجمع المذكر السالم
تعريفه
وهو : ما لا واحد له من لفظه أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به
أقسامه:
أولا: جموع تكسير
(أرضون)
جمع أرض وهي اسم جنس جامد مؤنث
لما لا يعقل ،وربما يورد في مقام التعجب والاستعظام
(السنون) وبابه
- سيأتي
البقية
- ستأتي
ثانياً: أسماء جموع
- عشرون
أولو
- عالمون
ثالثاً: جموع تصحيحٍ لم تستوفِ الشروط
- أهلون
رابعاً: ما سمي به هذا الجمعُ
- عليون

(السنون) وبابه

- جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث

ضابطه: (كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر)

ومنه (كم لبثتم في الأرض عدد سنين - الذين جعلوا القرآن عضين، عن اليمين وعن الشمال عزين)

فخرج :

١- نحو تمرة لعدم الحذف

٢- ما لحقته غير التاء فلا يُجمع إلا شاذا كـ(بنون في ابن) فاللاحق هو همز الوصل لا تاء

٣- ما لم تكن فيه الهاء كـ(أخ - أب) فقولهم: (أبين - أخون) شاذ

٤- نحو (يد) و (دم) لعدم التعويض

٥- ما حذفت فاؤه كـ(عدة - زنة)، وجمعه بالواو والنون قليل (رقة - رقون) و(لدة - لدون)

٦- نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه

تنبيه

المضموم الفاء فيه وجهان:

١ - الكسر

٢ - البقاء على الضم

وظاهر كلام سيبويه أن البقاء على الضم قليل

حكمه

يُجمعُ جمع المذكر السالم

كـ(مائة - مئتين) و (ثبة - ثبين) وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه

- وهي لغة الحجاز وعلياء قيس

- فإن كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذوا كظبة فكسروه كـ(ظباة) وجمعوه كـ(ظبون وظبين)

حكمة هذا الجمع

- قال في (شرح التسهيل) : (كان حقه أن يُجمَعَ جمع التكسير لخلوه من شروط جمع التصحيح ولكنه جمعوه جمع تصحيح فزادوا في آخره عوضا عن حذف لامه ، ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين أي ما حذفت فاؤه لجاز وكان قياسا وإن لم يرد به سماع)اهـ.

- وهي نفس الحكمة التي جمع عليه (أرضون) لأن الأرض مؤنثة وحق المؤنث أن تلحقه علامة التأنيث، فلما لم تلحقه جمعوه هكذا ،فإخراج (أرضون) من باب (سنون) ليس سديداً

- وقال أيضاً : (قالوا في نحو: (ياسمين وشياطين) (ياسمون وشياطون) فأعربوهما كجمع التصحيح تشبيها للآخر بالآخر مع أن الإعراب بالحركات هو الأصل فكان تشبيه (سنين وظبين) بجمع التصحيح أنسب وأقرب)اهـ.

لغات أخرى

٣- من العرب من يلزم هذا الباب الواو ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل

٤- منهم من يلزمه الواو ويجعل الاعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه

(ومثل حين قد يرد ذا الباب)

- تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون (سنينٌ - سنيناً - سنينٍ)

- وإن شئت حذفت التنوين وهو أقل من إثباته واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع

- ومنه (دعاني من نجد فإن سنينه...لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا)

- وحكى الفراء أن بني عامر ينونون في الحركات كلها (بنينٌ - بنيناً - بنينٍ) وأن بني تميم لا ينونون بل يجرونه بالفتحة كالاسم الذي لا ينصرف

- وعلى لغة بني عامر ورد حديث «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف»

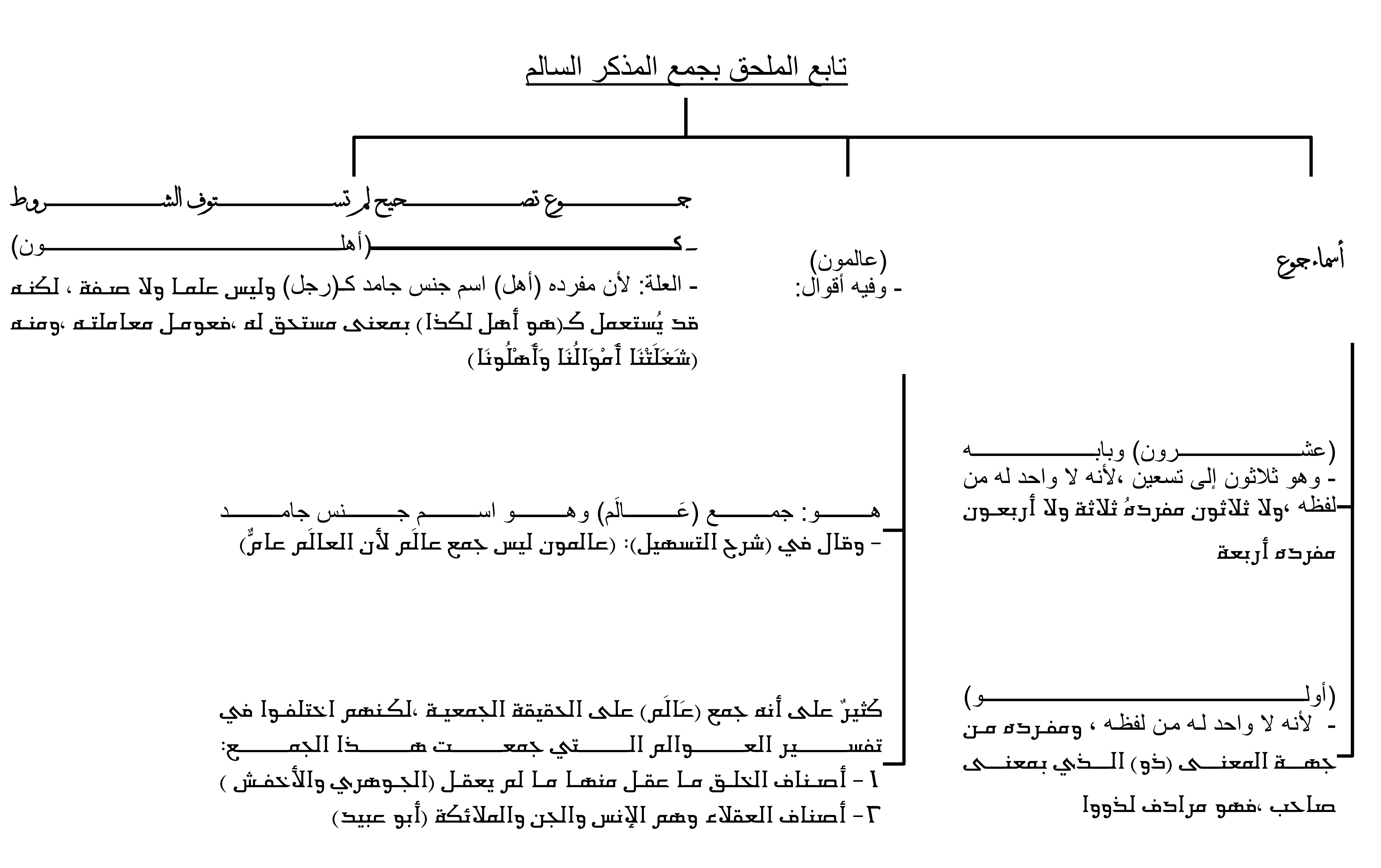
مصطفى : الرواية في : مسند أحمد ط الرسالة (١٦/ ٤٣٩) ، سنن الدارقطني (٣/ ٣٦٩)

- وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن ذلك ضرورة والصحيح كلام الفراء

- ومنهم من يجري هذا في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به، إجراء له مجرى المفرد

ويتخرج على هذه: (إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافَظة..وابنُ أبيٍّ أبيٍّ من أبيينِ)

قال في (شرح التسهيل): (ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو لأنها أخف عليهم ولأن باب الياء كغسلين أوسع من باب الواو كالسيلجون ولأن الواو كانت إعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيئان وليست الياء كذلك لوجودها في النصب والجر)



تابع الملحق بجمع المذكر السالم
أسماء جموع
(عشرون) وبابه
- وهو ثلاثون إلى تسعين ،لأنه لا واحد له من لفظه ،ولا ثلاثون مفردهُ ثلاثة ولا أربعون مفرده أربعة
(أولو)
- لأنه لا واحد له من لفظه ، ومفرده من جهة المعنى (ذو) الذي بمعنى صاحب ،فهو مرادف لذووا
(عالمون)
- وفيه أقوال:
هو: جمع (عَالَم) وهو اسم جنس جامد
- وقال في (شرح التسهيل): (عالمون ليس جمع عالَم لأن العالَم عامٌّ)
كثيرٌ على أنه جمع (عَالَم) على الحقيقة الجمعية ،لكنهم اختلفوا في تفسير العوالم التي جمعت هذا الجمع:
١- أصناف الخلق ما عقل منها ما لم يعقل (الجوهري والأخفش)
٢- أصناف العقلاء وهم الإنس والجن والملائكة (أبو عبيد)
جموع تصحيح لم تستوف الشروط
- كـ(أهلون)
- العلة: لأن مفرده (أهل) اسم جنس جامد كـ(رجل) وليس علما ولا صفة ، لكنه قد يُستعمل كـ(هو أهل لكذا) بمعنى مستحق له ،فعومل معاملته ،ومنه (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)

تابع الملحق بجمع المذكر السالم

ماسُمى به هذا الجمع كـ(عليون)

اسم لأعلى الجنة لكونه لما لا يعقل

وكأنه في الأصل جمع علي على فعيل ،ثم سمى به أعلى الجنة

ويجوز فى هذا النوع :

١- أن يجرى مجرى غسلين فى لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة

٢- أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة

- كقوله : (واعترتنى الهموم بالماطرون ...)

- ولم يكن من حقه أن يُجمع جمع المذكر السالم لأنه وصف لغير العاقل ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس ثم سمي به موضع بالشام

٣- أن تلزمه الواو وفتح النون

- وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثنى الألف وكسر النون في الأحوال كلها وعلى ذلك يكون إعراب جمع المذكر السالم بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور

وقد اعتُرِضَ على هذا باعتراضين :

١- يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة

٢- يكون في الأسماء واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الأعراب ولا نظير لذلك في العربية

حكم نون الجمع ونون المثنى وما ألحق بهما

ونون مجموعٍ وما به ألتحق ... فافتح وقلّ من بكسره نطق

تعليلات للحاق النون

حركة نون الجمع ونون المثنى - ستأتي

اتفقوا على زيادة النون آخر المثنى والجمع واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة:

١- لدفع توهم الإضافة في (رأيت بنين كرماء) إذ لو قلت (رأيت بني كرماء) لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ وبعدا عن توهم الافراد في نحو (هذين - الخوزلان - المهتدين) (وعليه ابن مالك)

٢- عوض عن الحركة في الاسم المفرد (وعليه الزجاج)

٣- عوض عن التنوين في الاسم المفرد (وعليه ابن كيسان وهو الجاري على ألسنة المعربين)

٤- عوض عن الحركة والتنوين معا (وعليه ابن ولاد والجزولي)

٥- عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده كـ(محمد وعلي) وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كـ(زينب وفاطمة) وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كـ(القاضي والفتى) وليست عوضا عن شئ منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده كالـ(حُبلى) (وعليه ابن جنى)

٦- للفرق بين نصب المفرد ورفع المثنى إذ لو حذفت من (عليان) لم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع (وعليه الفراء)

٧- هي نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين وخولف بينهما لتمييز كل واحد من الآخر، وفتحت في الجمع لأنه ثقيل لدلالته على الكثير والمثنى خفيف فعودل بينهما لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة

وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة

نون الجمع

حقهـــا الفـــتح وقـــد تكســر شـــذوذا
ومنـه (عَرَفْنَـا جَعْفَـرا وبنِـي أبيـهِ..وأنكَرْنَـا زعَـانِفَ آخَـرِينِ)
و(ومـاذا تَبْتَغِـي الشُّعراءُ مِنّـي..وقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأربعَـينِ؟
(أخـو خمسـين مجتمـع أشـدى..ونجـدني مـداورة الشـؤون)
- وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك

أصل استعمال الناظم لـ(القلة) مرادٌ به ما جاء في الكلام قليلا
- ولـ(الشذوذ) أن يكون مرادا به الاختصاص بالشعر
- وقد يطلق الشذوذ على ما جاء في الكلام ويطلق القلة على الشاذ كهذا الموضع

والكلام في حالي النصب والجر
- أما في الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحدٍ

وهذه تخريجات أخرى

١ - قيل: كسرها لمعاملتها معاملة غسلين
مصطفى : في البيت بعده (خمسينَ) بفتح النون يبين أن كسر نونِ الأربعينِ للضرورة

٢- - البعضُ خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد كـ(حين ومسكين وغسلين)
ومنه: (ربُّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ . لا يَزالونَ ضَارِبِينَ القِبابِ)

٣- البعض خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون ضرورة

نون المثنى

ونون ما ثنّي والملحق به ... بعكس ذاك استعملوه فانتبه

حقهــــا الكســــر وفتحهــــا لغــــة

ومنه (على أَحْوَذيَّينَ استَقَلَّت عشيةً..فما هي إلا لَمحَــــــــــةٌ وتغِيــــــــبُ)

ونقلــها الفــراء عــن بــني أســد

- وقيل ضرورة لا لغة

ذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثنى

١- ومنه (يا أَبَتَا أَرَّقَني القِذَّانُ..فالنومُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ)

- فيُعربونه بحركات ظاهرة على النون، ومنه (أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ.. أَمَلَّ عَلَيْهَا بالبِلَى المَلَوَانِ)

- وسُمِعَ تشديد نون المثنى في اسم الاشارة والموصول فقط وقد قرئ بالتشديد في : (فذانك برهانان - واللذان يأتيانها - إحدى ابنتي هاتين - ربنا أرنا اللذين)

وهــل يختــص الفــتح باليــاء أو يكــون فيهــا وفــي الألــف؟ قــولان

- وظــاهر كــلام المصــنف الثــاني ، ومــن الفــتح مــع الألــف (أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَــــــا..وَمَنخِــــرَيْن أَشْــــبهَا ظَبْيَانَــــا)

- وقيــــل إنــــه مصــــنوع فــــلا يحــــتج بــــه

- (والعينانا) منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر

والبيت لرجل من ضبة على الصحيح وحكى ابن هشام أنه مصنوع وشبهته أن أنه جمع بين لغتين في بيت واحد فقال: (العينانا - ظبيانا - منخرين) وقلما يتفق ذلك لعربي ،وَيُرَدُّ هذا :

١- أبو زيد رواه ونسبه لرجل من ضبة وأبو زيد ثقة ثبت وسيبويه كان يعبر عنه بـــــ(حـــــدثني الثقـــــة)

٢- الرواية عند أبي زيد (ومنخران أشبها ظبيانا)

اعتراض: الفتح فيما ألحق بالمثنى لم يحكــه أحــدٌ مــن النحــويين

الجواب : لا يلزم في الفتح وإن كان قليلا أن يأتي في كل قسم من أقسام الباب فإن أتى في المثنى ألحق به شبيههُ

تنبيهات في ختام باب جمع التصحيح

الذي يتلخص من لغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم خمس لغات:

- إعرابه بالواو رفعا وبالياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وبعدها نون مفتوحة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ،وهذه أعلى اللغات وأجودها
- الإتيان بالواو في الأحوال كلها وإلحاق نون مفتوحة من غير تنوين ويكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو
- الإتيان بالواو في الأحوال كلها ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين فتُضمُّ النون في حال الرفع وتكسر في الجر وتفتح في النصب
- الإتيان بالواو في الأحوال كلها وبعدها نون غير منونة فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة
- الإتيان بالياء في الأحوال كلها وتُحرك النون منونةً بحركات الإعراب : الضمة في الرفع والكسرة في الجر والفتحة في النصب وكأنه اسم مفرد تحتوم بياء ونون كـ(غسلين – مسكين)

تنبيه على قول الناظم (وأرضون شذ)

الشاذ على ثلاثة أضرب:

- شاذ في القياس والاستعمال معا وهو الذي لا يوجد إلا في الشعر ،أو في قليل من الكلام ونحو ما ذكره الناظم من أهلين وأولي وعالمين وأخواتها
- شاذ في القياس دون الاستعمال وما ذكر من باب (سنين) من هذا القبيل عنده ،إذ هو مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس ،فلم يخرج عن باب الشذوذ
- شاذ في الاستعمال دون القياس كماضي يذر ويدع ونحوه

ما جُمِعَ بألف وتاء

وما بتا وألف قد جمعا..يكسر في الجر وفي النصب معا

ماهيته: (هو جمع المؤنث السالم)
- وقيدنا بـ(السالم) احترازا عن جمع التكسير كـ(هنود)، وهو ما (جمع بالألف والتاء المزيدتين)
- فخرج:
١- نحو (قضاة) فألفه غير زائدة بل منقلبة عن ياء فأصله (قُضية)
٢- نحو (أبيات) فتاءه أصلية
- ولا حاجة إلى أن يقول (مزيدتين) فالباء في قوله متعلقة بقوله جمع

حكمه :
يُرفَعُ بالضمة ويُجر بالكسرة
وأما في حال النصب فأقوال:

١- ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقا حملا لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلا بالياء (وهو المشهور الصحيح)

٢- مبني على الكسر في محل نصب كـ(هؤلاء وحذام) (الأخفش)

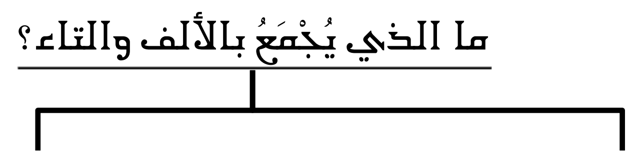
٣- إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه كـ(سنة سنوات) وإما ألا ترد له اللام كـ(لغة لغات)

إن ردت في الجمع نُصِبَ بالكسرة ولم يختلف النحاة في ذلك

إن لم ترد إليه في الجمع:
- حكى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة كـ(سمعت لغاتَهُم) ووافقه الكسائي وابن سيده ومنه (فلمّا جلاها بالأَيامِ تَحيَّزَت .. ثُباتًا عليها ذُلُّها واكتئابُها)

٤- يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقا : أي سواء كان مفرده صحيح الآخر كـ(زينبات وطلحات) أم كان معتلا كـ(لغات وثبات)

ما الذي يُجْمَعُ بالألف والتاء؟



أنواعٌ :

وما عدا الأنواع الستة..فجمعه بالألف والتاء سماعي كجمعهم (ابن عرس - ابن آوى) على (بنات عرس - بنات آوى)

١ - ما كان مختتما بتاء تأنيث كـ (فاطمة فاطمات - تمرة تمرات)
- ما عدا: (امرأة - أمة - شفة - شاة) فاستُغنيَ بالتكسير عن التصحيح

٢- المؤنث بألف ممدودة أو مقصورة ،ما عدا (فعلاء أفعل - فعلى فعلان) فلم يُجْمَعُا بالألف والتاء.

٣- علم المؤنث العاقل الذي لا علامة فيه كـ(دعد - زينب) ففيه: (دعدات - زينبات) ويُستثنى (حذام) وباب كسفار فلا يُجمع هذا الجمع

٤- صفة المذكر غير العاقل كـ (أيام معدودات - اعمل سابغات)

٥- مصغر المذكر الذي لا يعقل كـ (دريهمات - فليسات) بخلاف مصغر المؤنث ومصغر المذكر العاقل فلا يُجمعانِ هذا الجمع

٦- اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة كـ(حبلى - حبليات) أو الممدودة كـ(صحراء - صحراوات)

٧- زاد ابن عصفور: (مذكر ما لا يعقل إن لم تكسره العرب جمع بالتاء قياسا ،كـ(حمامات سرادقات وإن كسر استغنى بتكسيره).
- فلو قال الناظمُ: (وقَسْهُ فِي ذِي التا ونحو ذِكرَى..ودرهمٍ مُصَغرٍ وصَحرَا..وزَيْنَبٍ ووصفِ غيرِ العاقلِ..وغيرُ ذا مُسَلَّمٌ للنَاقلِ)

الملحق بجمع المؤنث السالم

كذا أولات والذي اسما قد جعل..كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

ما سمي به من هذا الجمع والملحق به

- ومنه (أذرعات) ، وفي إعرابه أقوال

أولات

ملحقة به لأنها لا مفرد لها من لفظها

١- ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين (أذرعاتٌ - أذرعاتٍ - بأذرعاتٍ)

- وهو المذهب الصحيح

- فلاحظوا حاله قبل التسمية به لأن التنوين فيه عندهم هو تنوين المقابلة في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فلا يُحذف ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع - صرفها لأنه ليس تنوينَ التمكينِ وهي اللغة الفاشية وبها نزل القرآن (فإذا أفضتم من عرفاتٍ)

ويروى بالأوجه الثلاثة:

(تنورتها من أذرعات وأهلها..بيثرب أدنى دارها نظر عالي)

والكسر مع التنوين رواية الأكثر

(أذرعات) في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وسُمِيَ به بلد في الشام ، فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد

مصطفى : هي (درعا) جنوب سوريا وهي (أدنى الأرض) المذكورة في سورة الروم

٢- يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين (المبرد والزجاج)

- لاحظوا فيه أمرين: أنه جمع بحسب أصله فنصبوه بالكسرة وأنه علم على مؤنث فمنعوه من الصرف وحذفوا تنوينه

٣- يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين (أذرعاتُ - أذرعاتَ - بأذرعاتَ)

(سيبويه وابن جني)

- لاحظوا حالته الحاضرة فقط وهي أنه علم مؤنث فقد اجتمع فيه التأنيث والعلمية وهذه لغة نادرة

مُصْطفَى دَنْقَش

إعراب ما لا ينصرف

وجر بالفتحة ما لا ينصرف..ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

تعريفه

هو ما فيه علتان من تسع

- الصحيح أن كل واحد منها جزء علة، وأما العلة التامة فهي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين

حكمة المنع

الفعل يشتمل على علتين فرعيتين :

الراجعة إلى اللفظ :

- عند البصريين أنه مشتق من المصدر

- عند الكوفيين دلالته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده ، والمركب فرع ما لا تركيب فيه

الراجعة إلى المعنى :

- افتقار الفعل إلى الاسم لأنه دال على الحدث وكل حدث لا بد له من فاعل ولا يكون الفاعل إلا اسما

وعليه

- فمن أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحداهما ترجع إلى اللفظ كالتركيب والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم شبيها بالفعل والعرب يعطون المشبه حكم المشبه به ومقتضاه منعُ الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين

تنبيه

مذهب المؤلف أن العلتين إنما منعتا التنوين فقط وأما الجر فلأنه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها أو أنه مبني على الكسرة لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع التنوين، أو ما يعاقبه من (ال) أو الإضافة ولذلك إذا أضيف أو دخلت عليه (ال) انجر بالكسرة

حكمه

الأصل : يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة

الاستثناء : يُجر بالكسرة إذا:

أضيف، كـ(بأحمدكِم)

إطلاق الناظم في (ما لم يضف) يشمل:

١- المحضة : كـ(مررت بإبراهيمهم)

٢- غير المحضة: كـ(مررت برجل غضبان الأب)

إذا دخله (ال)، كـ(بالأحمدِ)

- دخلت (ال) على العلم : إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضا

- وسواءٌ في ذلك أكانت (ال)

١- مُعَرِّفة كـ(الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل)

٢- أو موصولة كـالأعمى والاصم واليقظان

٣- أو زائدة كـ(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا..شديدا بأعباء الخلافة كاهله)

- والسر في ذلك أن (ال) بجميع أنواعها من خواص الأسماء

الأمثلة الخمسة

واجعل لنحو يفعلان النونا..رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه..كلم تكوني لترومي مظلمه

ضابطه

- كل فعل اشتمل على ألف اثنين كـ(يضربان - تضربان)
- أو ياء مخاطبة كـ(تضربين
- أو واو الجمع كـ(تضربون
- يضربون)

لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى:
1- أن يكون الاثنان مذكرين كـ(أنتما تكتبان يا زيدان - الزيدان يكتبان)
2- أن يكون الاثنان مؤنثين كـ(أنتما يا هندان تكتبان - الهندان تكتبان)
فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال عند الذي يجعل الاثنين نوعا واحدا ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة

إطلاقه في (يفعلان - يفعلون) يدخل فيه
1 - ما كانت فيه (الألف والواو) ضميرين كـ(أنتما تفعلان - وهم يفعلون)
2- ما كانتا فيه علامة كـ(يفعلان الزيدان - يفعلون الزيدون)

حكمها

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها

تنبيهات على النون

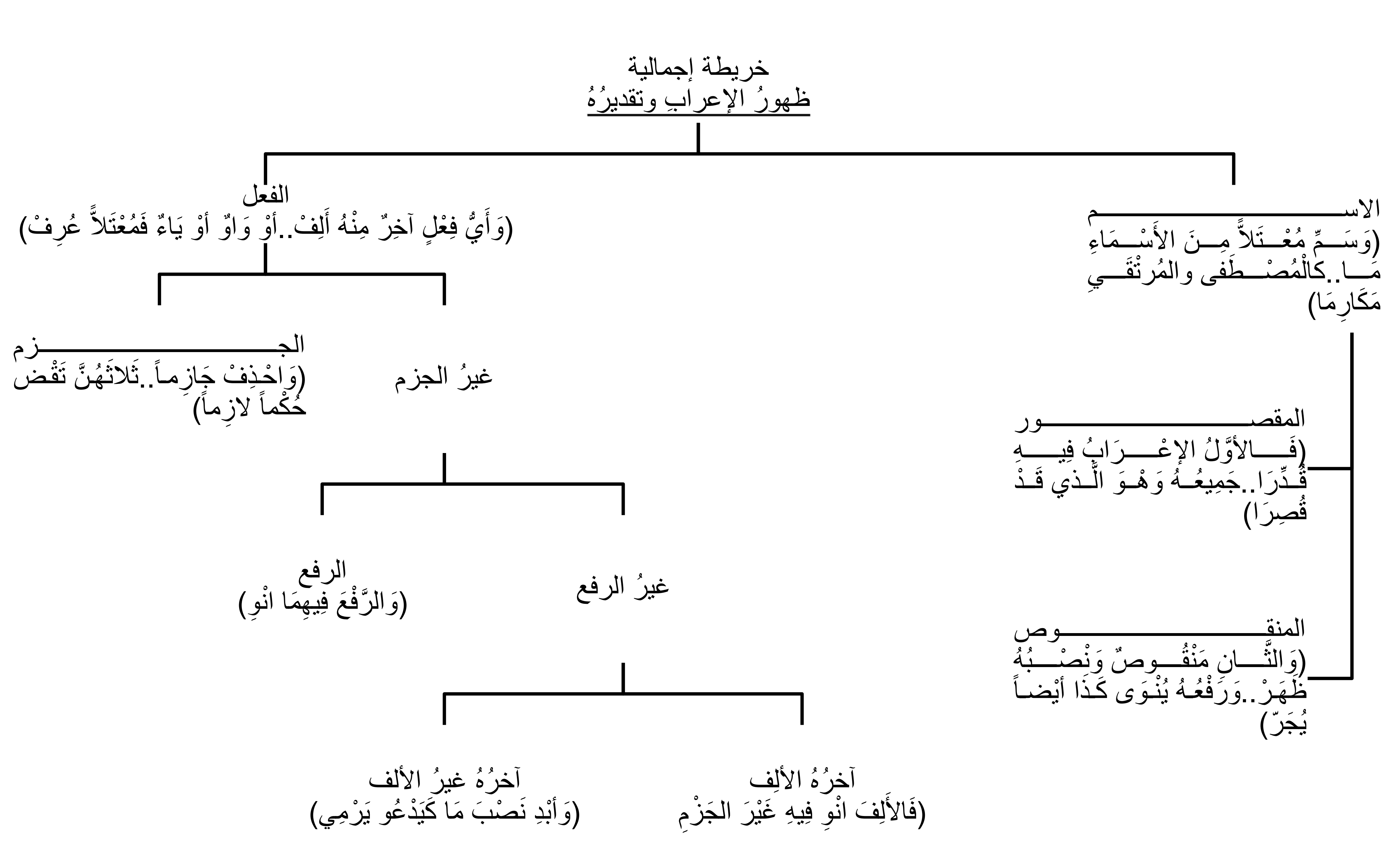
1 - النون مكسورة مع الألف غالبا، ومفتوحة فيما عداها ، وندر فتحها مع الألف كقراءة الحسن: (أتعدانَنِي أن أخرج)
2- قد تحذف النون في الرفع كـ(أبيت أبكي وتبيتي تدلكي..وجهك بالعنبر والمسك الذكي)
وقال عمر في قتلى بدر: (أنى يجيبوا وقد جيفوا؟) صحيح مسلم
3- وقد تثبت في النصب كـ(أن تقرآن على أسماء ويحكما..منى السلام وألا تشعرا أحدا)
(أن تَهْبِطين بلاد قومٍ..يرتعون من الطِّلاح)
- ونبه الناظم على هذا فقال: (وبعضهم أهمل أن حملا على..ما أختها حيث استحقت عملا)

تنبيهات وفروق

(وحذفها للجزم والنصب سمه) قدم الجزم على النصب لأنه أولى بالحذف لأن عمل الجزم الحذف مطلقا ،فليس للجزم إلا علامة واحدة وهي الحذف

(أنتن يا هندات ترمين) : فالفعل مبني للحاق نون المؤنث
- (أنتِ يا هند ترمين) : فالفعل معرب بالنون رفعا

وأما (إلا أن يَعفُونَ) فالواو لام الكلمةِ والنونُ ضمير النسوة والفعل مبنى ووزنه يَفعُلْنَ بخلاف (الرِّجالُ يَعفُونَ) فالواو ضمير المذكرين والنونُ علامة رفعٍ



خريطة إجمالية
ظهورُ الإعرابِ وتقديرُهُ
الاســـــــــــــــــم
(وَسَــمِّ مُعْــتَلاً مِــنَ الأَسْــمَاءِ مَـــا..كالْمُصْــطَفى والمُرْتَقَـــيِ مَكَارِمَا)
المقصـــــــــــــــور
(فَـــالأَوَّلُ الإعْـــرَابُ فِيـــهِ قُـدِّرَا..جَمِيعُـهُ وَهْـوَ الَّـذي قَـدْ قُصِرَا)
المنقـــــــــــوص
(وَالثَّـــانِ مَنْقُـــوصٌ وَنَصْـــبُهُ ظَهَـرْ..وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى كَـذَا أَيْضـاً يُجَرّ)
الفعل
(وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ..أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ)
الجـــــــــــــــزم
(وَاحْذِفْ جَازِماً..ثَلاثَهُنَّ تَقْض حُكْماً لازِماً)
غيرُ الجزم
الرفع
(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ)
غيرُ الرفع
آخرُهُ الألِف
(فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ)
آخرُهُ غيرُ الألف
(وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي)

إعـــــراب المعتـــــــــل مــــــــــن الأســــــــــماء
وســم معــتلا مــن الأســماء مــا..كالمصــطفى والمرتقــي مكارمــا
فــالأول الإعــراب فيــه قــدرا..جميعــه وهــو الــذي قــد قصــرا
والثــان منقــوص ونصــبه ظهــر..ورفعــه ينــوى كــذا أيضــا يجــر

المقصـــــــــــــور
(الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة)
كـــ(المصـــــطفى)
- فـاحترز بالاسم مـن الفعـل كـ(يرضـى)
- وبــالمعرب مــن المبنــي كــ(إذا)
- وبـالألف مـن المنقـوص كـ(القاضـي)
- وبلازمـة مـن المثنـى فـي حـال الرفـع
وسمي مقصورا من القصر بمعنى الحبس لأنه حُبِسَ ومُنِعَ من جنس الحركة

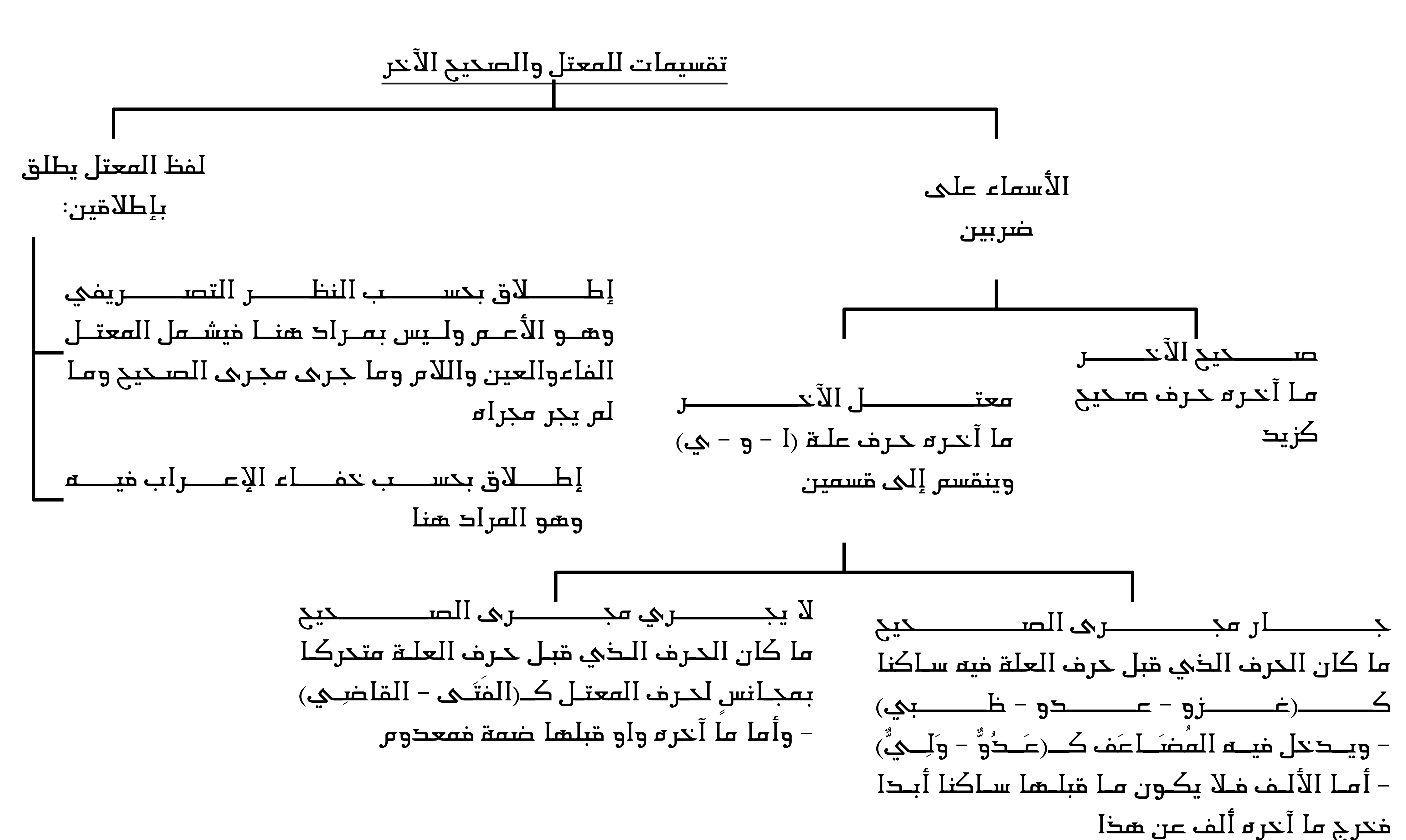
المنقوص

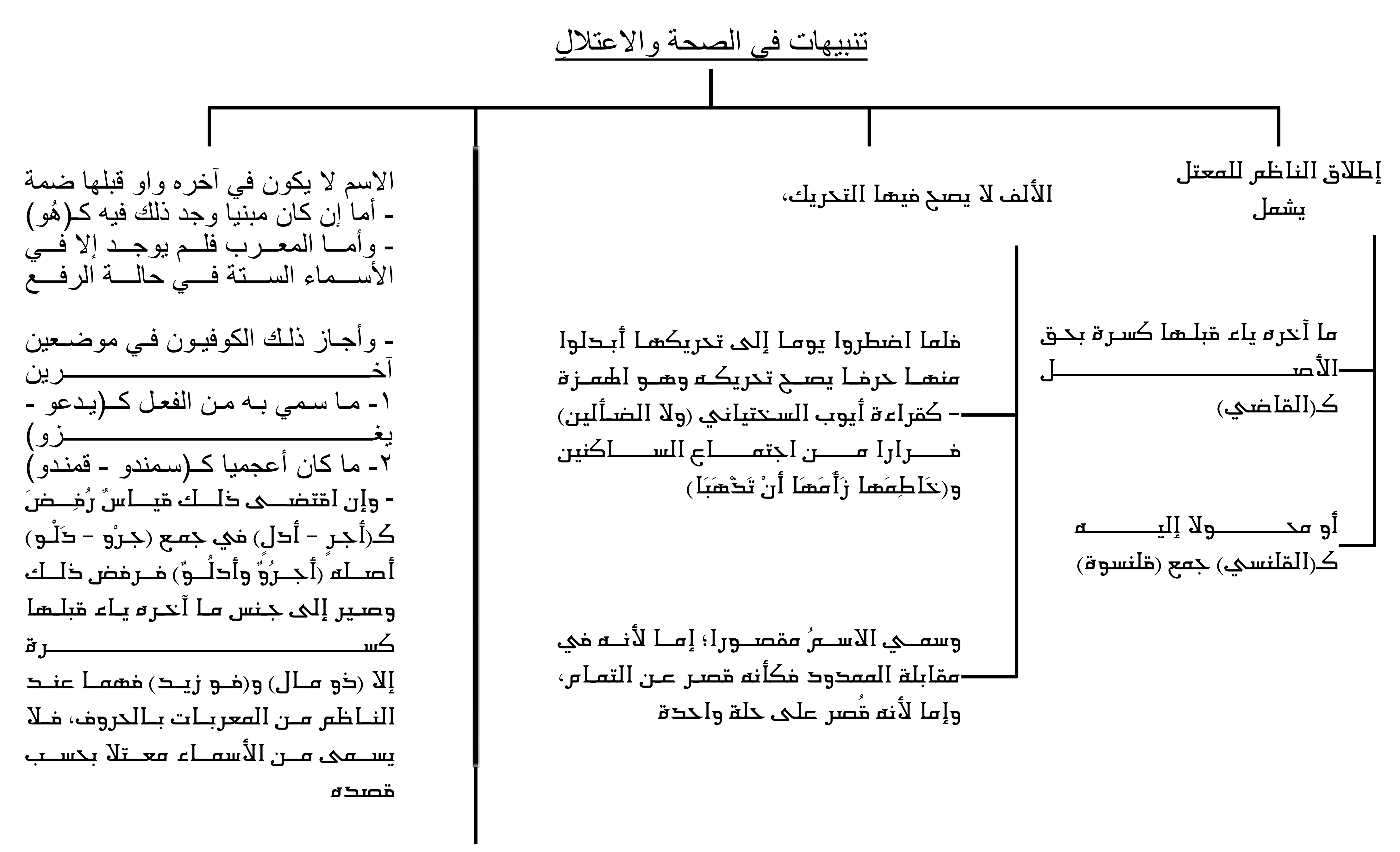
تعريفـــــــــــــه
(الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها)
كـــــ(المرتقـــــــي)
- احتــرز بالاســم عــن الفعــل نحــو يرمــي
- وبــالمعرب عــن المبنــي نحــو الــذي
- وبـ(قبلها كسرة) عن التي قبلها سكون نحو ظبي فيجري مجــرى الصــحيح فــي الإعــراب

حكمـــــــــــــه
- يظهر فيه النصب كـ(أجيبوا داعـــــيَ الله)
- يقدر فيه الرفع والجر

- من العرب من يقدر الفتحة في النصب إجراءً للنصب مجرى الرفع والجر ومنه (وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَـةِ دَارُهُ..وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا) (ومن يعص أطراف الرماح فإنه..يطيع العوالي ركبت كل لهذم)، (ردت عليه أقاصيه ولبده..ضرب الوليدة بالمسحاة في لثأد)
- واختلف النحاة في ذلك ١-ضرورة ولكنها من أحسن الضرورات (المبرد) ٢- الأصح جوازه في سعة الكلام فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهالِيْكُم)

- من العرب من يُظْهِرُ الضمة والكسرة على الياء في الرفع والجر كما يظهر الفتحة عليها في النصب ولا خلاف في أن هذا ضرورة (فيومــا يجــاريني الهــوى غــير ماضــيٍ..ويومــا تــرى منهن غــولا تغــول)
- وفيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين وأما هذا ففيه حمل حالتين على حالة واحدة


تقسيمات للمعتل والصحيح الآخر
الأسماء على ضربين
لفظ المعتل يطلق بإطلاقين:
إطلاق بحسب النظر التصريفي وهو الأعم وليس بمراد هنا فيشمل المعتل الفاءوالعين واللام وما جرى مجرى الصحيح وما لم يجر مجراه
إطلاق بحسب خفاء الإعراب فيه وهو المراد هنا
صحيح الآخر
ما آخره حرف صحيح كزيد
معتل الآخر
ما آخره حرف علة (ا - و - ي) وينقسم إلى قسمين
جار مجرى الصحيح
ما كان الحرف الذي قبل حرف العلة فيه ساكنا كـ(غزو - عدو - ظبي)
- ويدخل فيه المضاعف كـ(عَدُوٌّ - وَلِيٌّ)
- أما الألف فلا يكون ما قبلها ساكنا أبدا فخرج ما آخره ألف عن هذا
لا يجري مجرى الصحيح
ما كان الحرف الذي قبل حرف العلة متحركا بمجانسٍ لحرف المعتل كـ(الفَتَى - القاضِي)
- وأما ما آخره واو قبلها ضمة فمعدوم



تسمية نحو (قاضي)منقوصا هو التسمية الغالبة
وإن كان نحو (يد - دم) يسمى منقوصاً

إعـــــراب المعتــــــــل مـــــــــن الأفعـــــــال
وأي فعـل آخـر منـه ألـف..أو واو أو يـاء فمعـتلا عـرف
فـالألف انـو فيـه غيـر الجـزم..وأبـد نصـب مـا كيـدعو يرمـي
والرفـع فيهمـا انـو واحـذف جازمـا..ثلاثهـن تقـض حكمـا لازمـا

تعريــــــــف المعتــــــــل مــــــــن الأفعــــــــال
١- (هــو مــا كــان فــي آخــره واو قبلهــا ضــمة) كـ(يغـزو)
٢- (أو ياء قبلها كسرة) كـ(يرمي) ٣- (أو ألف قبلها فتحة) نحو يخشـــــــــــــــــــــــــــــى)
- والمدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على النطق أما كتابة الألف ياءً في يخشى فلكونها رابعة

حكمه

الرفـــع: يقــدر فـــي الألـــف والـــواو واليـــاء وإنمـا نـوي فيهمـا لاستثقال ظهوره فيهمـا ولـو اضطر شاعر إلى الإظهار لجاز، كما يجوز في الأسمـــــــــــــــــــــاء
- وقد أظهر بعضُ الشعراء الضمةَ على الواو والياء في الفعل المعتل كما أظهروهما عليهما في الاسم

الجــزم: يظهــر فــي الثلاثـــة بحـــذفها وإنمــا حـذفت هـذه الأحـرف فـي الجـزم ليخالف الجزم الرفع

النصـب: يظهـر فـي اليـاء والـواو ويقـدر فـي الألـف
- وعن بعض العرب نصبه بفتحة مقدرة: (فما سودتني عـامرٌ عـن وراثـةٍ..أبـى الله أن أسمـوْ بـأمٍ ولا أبِ)
(ما أقدر اللهَ أن يُدنِي على شحَطٍ..من دارُهُ الحزنُ ممن داره صولُ)

- إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كـ(يقرأ - يُقْرِئ) كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسى لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه
- وإن كان قبله فهو إبدال شاذ لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها
- ويجوز مع الجازم الإثبات بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر

ورد جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حـــــــرف العلـــــــــة كـ(وتضحك مني شيخة عبشمية..كأن لم ترَىْ قبلي أسيراً يمانيا)

قال الناظم في الجزم (تقضِ حكماً لازماً)

فـ(حكما) إما على نزع الخافض (بحكم) وإما على المصدرية كـ(ويوما على ظهر الكثيب تعذرت..علي وآلت حلفة لم تحلل)

وإنما ألزم في الحكم ولم يعتد بإثبات لام الفعل مع الجازم لأنّ:

مخالفة هذا الحكم جاءت على ضـــــربين:

١ - جـــــاء في الشـــــعر (ألم يأتيك والأنباء تنمى..بما لاقــت لبــون بــني زيــاد)

٢- جـــاء في الكـــلام

- (لا تَخَفْ دركا ولا تَخْشَىْ) على قــــــراءة حمـــــزة

- و(إنه من يتقي ويصبرْ) في رواية قنبل

فقد يقول القائل: إن هذا مما يجوز لا سيما على مذهب المؤلف في أمرين:

١ - اعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه -وإن قل

٢- اعتباره لما جاء في الشعر معاملة الآتي في الكلام إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة

والجواب : جميع الأبيات محتملة لإشباع الحركات ضرورة كما في (وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري..من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ) (قاله ابن خروف) فلام الفعل قد حذفت للجزم (ألم يأتِكَ) ،ثم أشبعت كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى فالشاعر كثيرا ما يضطر إلى ذلك كـ(ينباع من ذفرى غضوب جسرة..زيافة مثل الفنيق المكدم) أراد (ينبع) ،وقال البعض: ضرورةً وأيضاً:

آية (طه) فتحتمل وجهين:

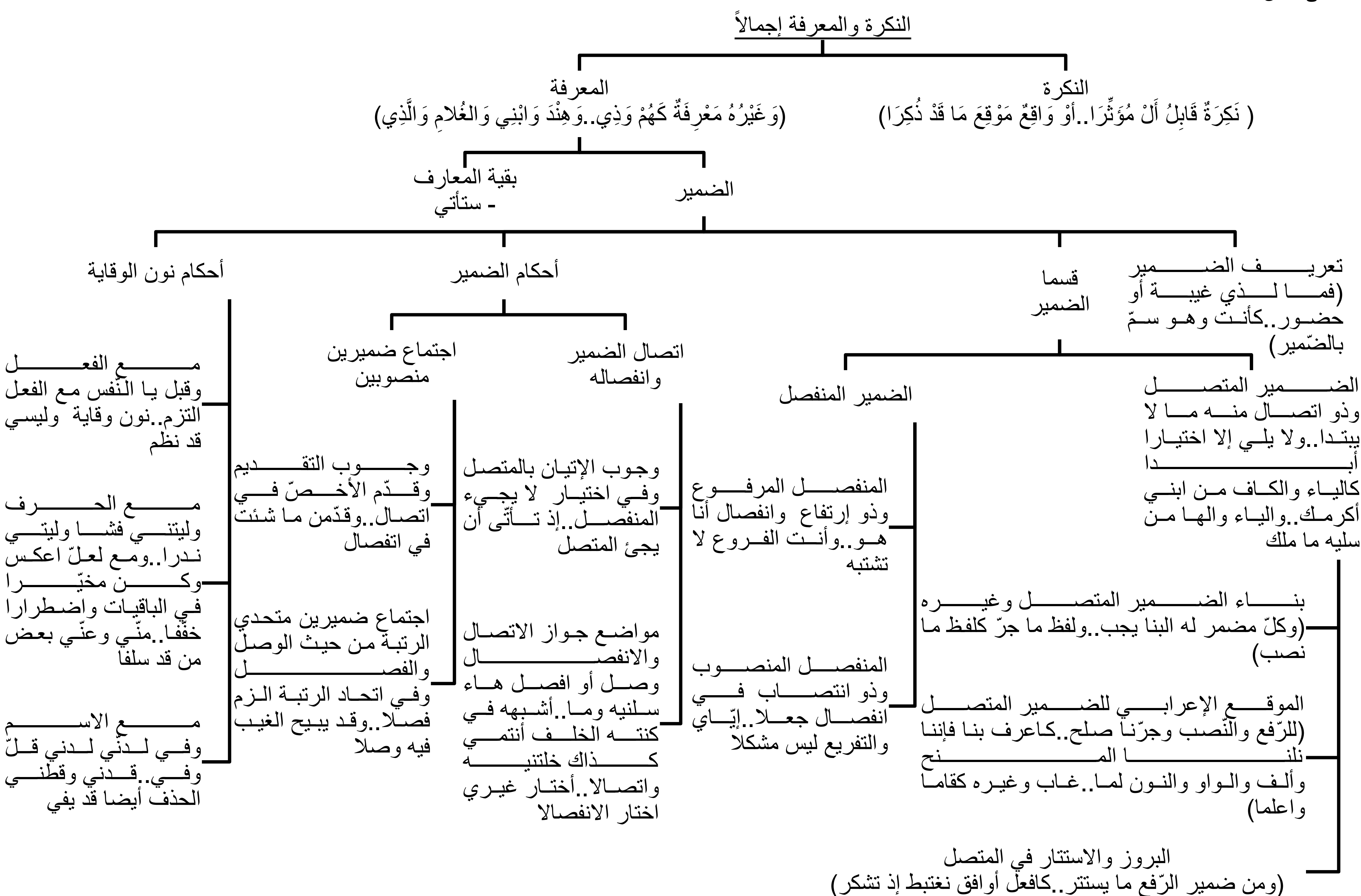
١ - أن يكون تخشى مستأنفا، أي: وأنت لا تخشى

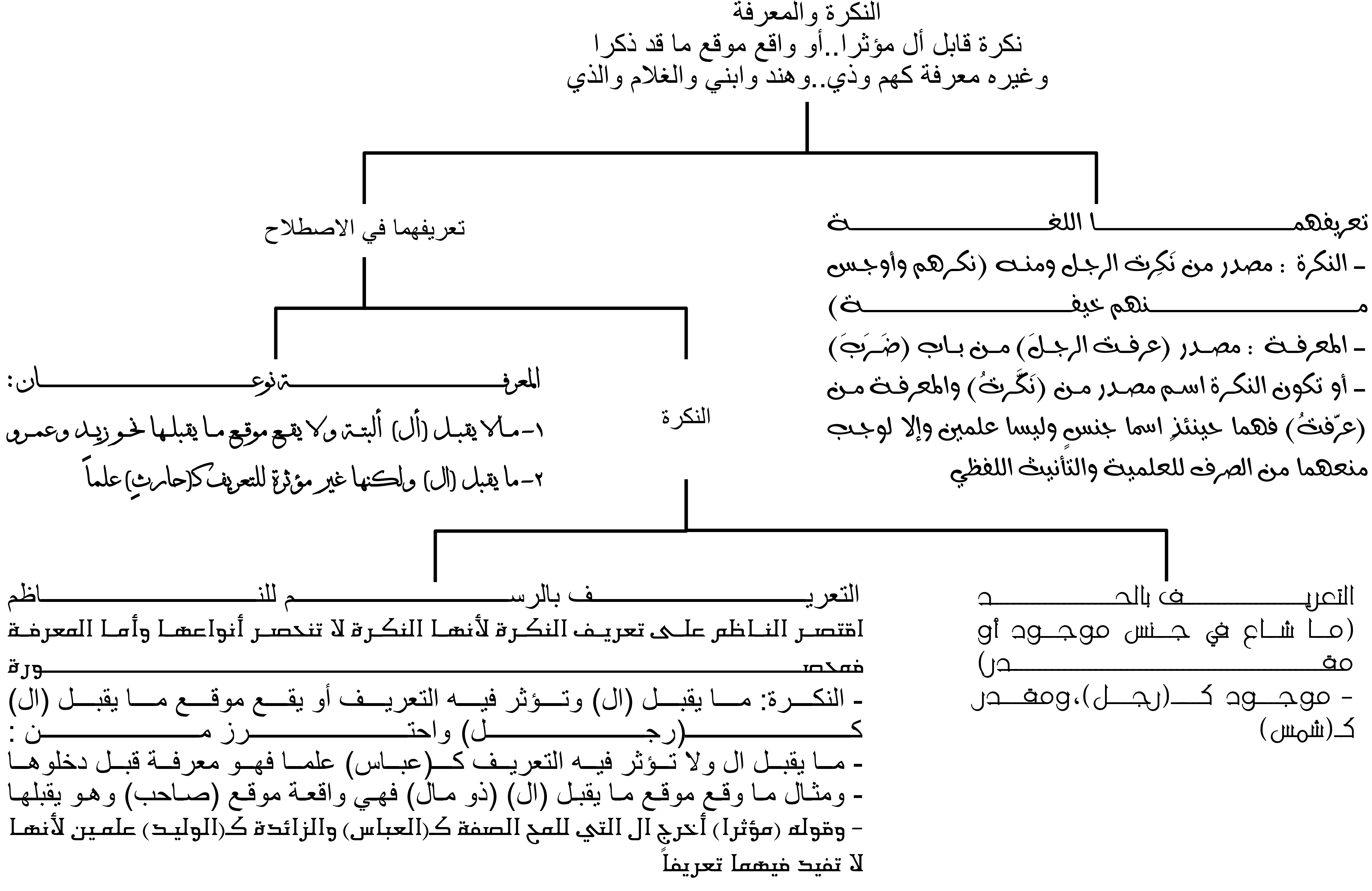
٢- أن تكون الألف للإطلاق في الفاصلة كـ(الظنونا - الرسولا - السبيلا)

آية (يوسف) فتحتمل أن تكون (من) فيها موصولة و(يصبر) سكن تخفيفا كـ(فاليوم أشرب غير مستحقب..إثما من الله ولا واغل) فتسكين (يصبرِ) إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة أو على أنه وصل بنية الوقف وإما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها

فإذا ثبت هذا في تلك الشواهد لم يكن فيها دليل على ثبوت الجزم بتقدير حذف الحركة سماعًا، فأحرى ألا يثبت بها كون ذلك قياسًا، فلذلك قال: (تقضِ حُكمًا لازمًا)

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ


النكرة والمعرفة إجمالاً
النكرة
(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا..أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا)
المعرفة
(وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي..وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّذِي)
الضمير
بقية المعارف - ستأتي
تعريف الضمير (فما لذي غيبة أو حضور..كأنت وهو سمّ بالضّمير)
قسما الضمير
أحكام الضمير
أحكام نون الوقاية
الضمير المتصل وذو اتصال منه ما لا يبتدا..ولا يلي إلا اختيارا أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك..والياء والها من سليه ما ملك
الضمير المنفصل
المنفصل المرفوع وذو إرتفاع وانفصال أنا هو..وأنت الفروع لا تشتبه
المنفصل المنصوب وذو انتصاب في انفصال جعلا..إيّاي والتفريع ليس مشكلا
بناء الضمير المتصل وغيره (وكلّ مضمر له البنا يجب..ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب)
الموقع الإعرابي للضمير المتصل (للرّفع والنّصب وجرّنا صلح..كاعرف بنا فإننا نلنا المنح وألف والواو والنون لما..غاب وغيره كقاما واعلما)
البروز والاستتار في المتصل (ومن ضمير الرّفع ما يستتر..كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر)
اتصال الضمير وانفصاله
اجتماع ضميرين منصوبين
وجوب الإتيان بالمتصل وفي اختيار لا يجيء المنفصل..إذ تأتّى أن يجئ المتصل
مواضع جواز الاتصال والانفصال وصل أو افصل هاء سلنيه وما..أشبهه في كنته الخلف أنتمي كذاك خلتنيه واتصالا..أختار غيري اختار الانفصالا
وجوب التقديم وقدّم الأخصّ في اتصال..وقدّمن ما شئت في انفصال
اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا..وقد يبيح الغيب فيه وصلا
مع الفعل وقبل يا النّفس مع الفعل التزم..نون وقاية وليسي قد نظم
مع الحرف وليتني فشا وليتي ندرا..ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا في الباقيات واضطرارا خفّفا..منّي وعنّي بعض من قد سلفا
مع الاسم وفي لدنّي لدني قلّ وفي..قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي



النكرة والمعرفة
نكرة قابل أل مؤثرا..أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كهم وذي..وهند وابني والغلام والذي
تعريفهما اللغة
- النكرة : مصدر من نَكِرتَ الرجل ومنه (نكرهم وأوجس منهم خيفة)
- المعرفة : مصدر (عرفت الرجلَ) من باب (ضَرَبَ)
- أو تكون النكرة اسم مصدر من (نَكَّرتُ) والمعرفة من (عرّفتُ) فهما حينئذٍ اسما جنسٍ وليسا علمين وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي
تعريفهما في الاصطلاح
النكرة
المعرفة نوعان:
١-ما لا يقبل (أل) ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو
٢-ما يقبل (ال) ولكنها غير مؤثرة للتعريف كـ(حارثٍ) علماً
التعريف بالحد
(ما شاع في جنس موجود أو مقدر)
- موجود كـ(رجل)،ومقدر كـ(شمس)
التعريف بالرسم للناظم
اقتصر الناظم على تعريف النكرة لأنها النكرة لا تنحصر أنواعها وأما المعرفة فمحصورة
- النكرة: ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل (ال) كـ(رجل) واحترز من :
- ما يقبل ال ولا تؤثر فيه التعريف كـ(عباس) علما فهو معرفة قبل دخولها
- ومثال ما وقع موقع ما يقبل (ال) (ذو مال) فهي واقعة موقع (صاحب) وهو يقبلها
- وقوله (مؤثرا) أخرج ال التي للمح الصفة كـ(العباس) والزائدة كـ(الوليد) علمين لأنها لا تفيد فيهما تعريفاً

مناقشات

قوله: (أو واقع موقع ما قد نكرا) يدخل فيه:

(أين - كيف) فتقع موقع ما يقبل (أل) وإن كانت لا تقبلها فـ(أين) معناها في أي مكان و (كيف) معناها على أي حال، ومكان وحال قابلان لـ (ال)

- وكذلك (مَن - مَا) الاستفهاميتان

- وكذلك (أفْعَلُ مِنْ) لوقوعها صفة للنكرة فجميع هذه الأشياء نكرات عند الجمهور خلافاً لابن كيسان لوقوعها موقع القابل

باب (ديار - كتيع) لأنه ليس بواقع موقع أحد على الخصوص بل واقعة موقع ما يقبل (أل) وهو مثلاً (رجل أو حي أو ساكن) أو نحو ذلك

اعتراضات

التعريف بأنه غير جامع فثَمَّ نكراتٌ لا تقبل (ال) ولا تقع موقع ما يقبل (ال) كالحال والتمييز واسم (لا) النافية للجنس ومجرور (رُبَّ)

الجواب: هذه كلها تقبل (ال) من حيث ذاتها لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا

التعريف غير مانع فبعض المعارف يقبل (ال) كـ(يهود - مجوس) وبعضها يقع موقع ما يقبل (ال) كضمير الغائب العائد إلى نكرة (لقيت رجلا فأكرمته)

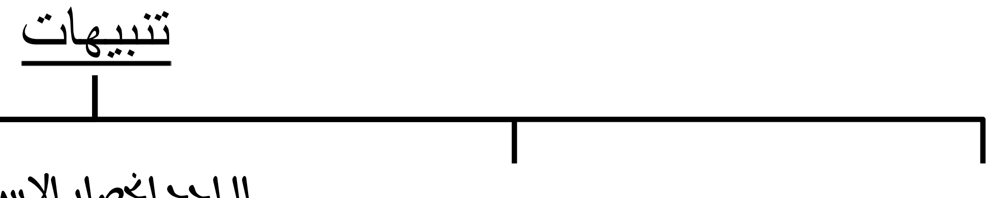
الجواب: (يهود - مجوس) اللذان يقبلان (ال) هما جمع يهودي ومجوسي فهما نكرتان فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول (ال) عليهما

- وضمير الغائب العائد إلى نكرة عند الكوفيين نكرة فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعا موقع (الرجل) لا موقع رجلٍ فهو واقع موقع ما لا يقبل (ال)

قوله: (أو واقع موقع ما قد ذكرا) يدخل عليه العلم الجنسي، لأن معناه معنى النكرة فـ(أسد) يصلح وقوعه موقع (أسامة) وهو قابل لـ(ال) فيؤدي إلى القول بتنكير أعلام الجنس وهذا غير صحيح

الجواب: باب العلم الجنسي قليل فلم يعتبروه لذلك كما ولكونه على خلاف الأصل زعم بعضهم أن بينه وبين النكرة فرقا

تنبيهات



في عبارة الناظم قلبٌ - وكان حقه أن يقول: (والمعرفة غير ذلك) لأن المعرفة هي المحدث عنها

في ترتيب المعارف خلاف - فللكوفيين ترتيبهم وأما الناظم والبصريون فـ:

جعلها الناظم في (التسهيل) ست مراتب (ضمير المتكلم - ضمير المخاطب - العلم - ضمير الغائب السالم عن إبهام - المشار به - الموصول وذو الألف واللام) وأما المضاف فبحسب المضاف إليه مطلقا

المشهور عند البصريين: أربع مراتب (المضمرات - الأعلام - المبهمات - ذو الألف واللام) والمضاف بحسب المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر ففي رتبة العلم

الراجح انحصار الاسم في النكرة والمعرفة - ومنهم من قسم الاسم كالآتي:

١- النكرة: ما يقبل أل كرجل وكريم

٢- المعرفة: ما وضع ليُستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم

٣- لا هو نكرة ولا معرفة: ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كـ(مَنْ - ما) وهذا ليس بسديد

المضاف إلى معرفة يكون معرفةً إذا كانت الإضافة محضة

النكرة هي الأصل لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الموضوعة له إلى قرينة بخلاف المعرفة فتحتاج إلى القرينة وما يحتاج فرعٌ عما لا يحتاج

أسقط الناظم من المعارف مما ذكره هو وغيره بعض أنواعها وزاد فيها ما لم يزد غيره - والعذرُ في ذلك كالآتي:

زاد هنا الموصول ولم يذكره سيبويه في المعارف - وَوَجَّهَ ذلك ابن خروف بأن تعريفها إنما هو بـ(ال) واجتزئ بإظهارها في الذي ونحوه من إظهارها في غيره كـ(من - ما - أي) وأبطل قول من زعم أنها معارف بالصلات، فالصلات جمل والجمل في معنى النكرات

ودليل أن تعريفها إنما هو بـ(ال) أن ما هي فيه لا يكون نكرةً البتة، بخلاف ما ليست فيه، فقد يكون نكرة كـ(من - ما - أي)

نقص منها

١ - المنادي المقصود كـ(يا رجل) - والعذر أن تعريفه بالقصد إليه

٢- اسم الفعل كـ(صه - إيه - ونزال)،فهي معارف إذا لم تنون ونكرات إذا نونت - وذلك لأن اسم الفعل فمعرفة بنية (ال) فـ(صه) أي (اسكت عن الحديث الذي أنت فيه) و(نزال) أي (النزول النزول)

٣- ألفاظ التوكيد معارف أيضا كـ(أجمع وجمعاء) - وذلك لأنها أعلام عنده (والعلم امنع صرفه إن عدلا ..كفعل التوكيد أو كثعلا)

٤- (سحر - ضحى - ضحوة - عشية) ونحوها إذا كانت من يوم بعينه - وذلك لأنه قال فيها (والعدل والتعريف مانعا سحر) ويريد تعريف العملية أي بنية (ال) أو الإضافة فتكون هذه نكرات في اللفظ ومعرفة في المعنى

تعريف الضمير

فما لذي غيبة أو حضور..كأنت وهو سم بالضمير

الضمير ما دل على:
١- غيبة كـ(هو)
٢- أو حضور وهو قسمان:
أ- ضمير المخاطب كـ(أنت)
ب- ضمير المتكلم كـ(أنا)

تنبيهات على عبارة الناظم

(اختيارا) منصوب على نزع الخافض

مذهب ابن هانئ والقرافي أن المضمر وضع اسما للحقيقة الذهنية وهي مفهوم المتكلم أو المخاطب أو الغائب وهي متحدة كعلم الجنس الموضوع للصورة الذهنية دون نظر إلى الأفراد الخارجية
- وقد خالف كل النحويين فإما أن يقولوا:
١ - المضمر كلى ،فيكون نكرة كسائر الكليات كـ(رجل وإنسان وحيوان) وهذا فاسد باتفاق
٢ - إنه ليس على حقيقة الكلى فيكون (أنا وأنت وهو) أعلاما علمية الجنس والمضمرات ليس تعريفها بالعلمية باتفاق
والجواب: الضمير وضع لمعين محال عليه متشخص في حال الخطاب وقد توهموا أن التعيين في حال الخطاب عارض

العَلَم كـ(زيد) مشعر بالغيبة ،لأنه وضع لأجل غيبة المسمى ،فيلزم أن يسمى ضميرا لدخوله تحت (ما لذي غيبة يسمى ضميرا)
الجواب: العلم ليس لذي غيبة ولا هو مشعر لأنك تقول (يا زيد) فتسميه وهو حاضر ولو كان مشعرا بالغيبة لكان نداؤه تناقضا

قال ابن الناظم : إطلاقه لفظ الحضور يوهم إدخال اسم الإشارة خاصة إذا كانت للقريب
الجواب : الإشارة للقريب أو البعيد ،ومفهوم الحضور غير مفهوم القرب فالحضور على هذا أخص من القرب

الضـــــــــــــــــمائر مبنيـــــــــــــــة
(وكـــــل مضـــــمر لـــــه البنـــــا يجـــــب..)
أشبهت الحروف

١- في الوضع

٢- في الشبه الجمودي : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الاسماء فلا تثنى ولا تصغر ،وأما (هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن) فصيغ وضعت من أول الأمر وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها

٣- في الافتقار : في دلالتها على معناها إلى شئ وهو المرجع في ضمير الغائب وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر

٤- في الاستغناء عن الإعراب : بسبب اختلاف صيغها ولا يضر في هذا اتفاق اللفظ في النصب والجر كـ(ضربني غلامي) كما لا يضر ذلك في المعربات حيث اتفق النصب والجر معا كـ(ضربت الزيدين ،ومررت بالزيدين - ضربت الهندات ومررت بالهندات) لوجود التمييز بالعامل

٥- الإبهـــــــــــــــــــــــــــــــــام:
ذكره السيرافي ،وهو محتملٌ على بُعدٍ وهو الإبهام في الأشياء كلها والدخول عليها فالمضمر يقع على كل شيء من حيوانٍ وغيره فأشبه الحرف في كونها أعراض تعترض في الأشياء

ضـــــــابط الضـــــــــمير المتصـــــــــل

وذو اتصــال منــه مــا لا يبتــدا..ولا يلـي إلا اختيــارا أبــدا
كالياء والكاف من ابني أكرمك..والياء والها من سليه ما ملك

هو الذي لا يبتدأ بـه كـ(الكـاف) مـن (أكرمـك)، ولا يقـع بعـد (إلا) فـي الاختيار فلا يقال (ما أكرمت إلاك)

وجاء شذوذاً:

(أَعـوذُ بِـرَبِّ العَـرشِ مِـن فِئَـةٍ بَغَـتْ..عَلَـيَّ ،فمـالي عَـوْضُ إِلاَّهُ ناصِـــــــرُ)

(عـوض) ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل (أبدا) إلا أنه مختص بالنفي ،وهو مبني على الضم كـ(قبل وبعد) في محل نصب

- وهون الشذوذ أن الأصل في الضمير الاتصال فلا يعدل عن المتصل إلا عند التعذر وكما أنّ (إلا) بمعنى (غير) ولو جئت بـ(غير) لوجب أن تقول (غيره) فقد حمل الشاعر (إلا) على (غير) لاتحاد المعنى

(ومـــا نُبـــالي إذا مـــا كُنـــتِ جارَتَنـــا..ألا يُجاوِرَنـــا إلاّكِ دَيّـــارُ)

- أكثر ما تستعمل (ما نبالي) بعد النفي كما في البيت ،وقد تستعمل في الاثبات إذا جاءت معها أخرى منفية كـ(لقد باليت مظعنَ أمِّ أوفى..ولكنْ أمُّ أوْفى لا تُبالي) ،- (ديّارُ) معناه أحد ولا يستعمل إلا في النفي العام ، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ(نبالي)

- من رواه (وما علينا) يجوز فيه :

١- (ما) نافية و(علينا) خبر مقدم و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر

٢- (ما) استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ،و(علينا) خبر والمصدر المؤول بعدُ منصوب على نزع الخافض والتقدير (أي شئ كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا)

٣- (ما) نافية و(علينا) خبر مبتدأ محذوف والمصدر منصوب على نزع الخافض والتقدير (وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا)

- قال المبرد : الرواية (ألا يجاورنا سواك ديار) ،- ورواية البصريين (حاشاك ديار) فلا شاهد فيهما

ومثل هذا قد يأتي في الضرورة قياسا فإذا اضطر شاعر متأخر جاز له القياس على ما سمع كما يجوز ذلك في الشعر مع (لولا)

كالياء والكاف من ابني أكرمك..والياء والها من سليه ما ملك

<u>- تنبيهات على العبارة:</u>

قوله (ابني أكرمك) يحتمل الخطاب للمذكر والمؤنث لسكون الكاف

الياء من (سليه ما ملك) فيها مذهبان

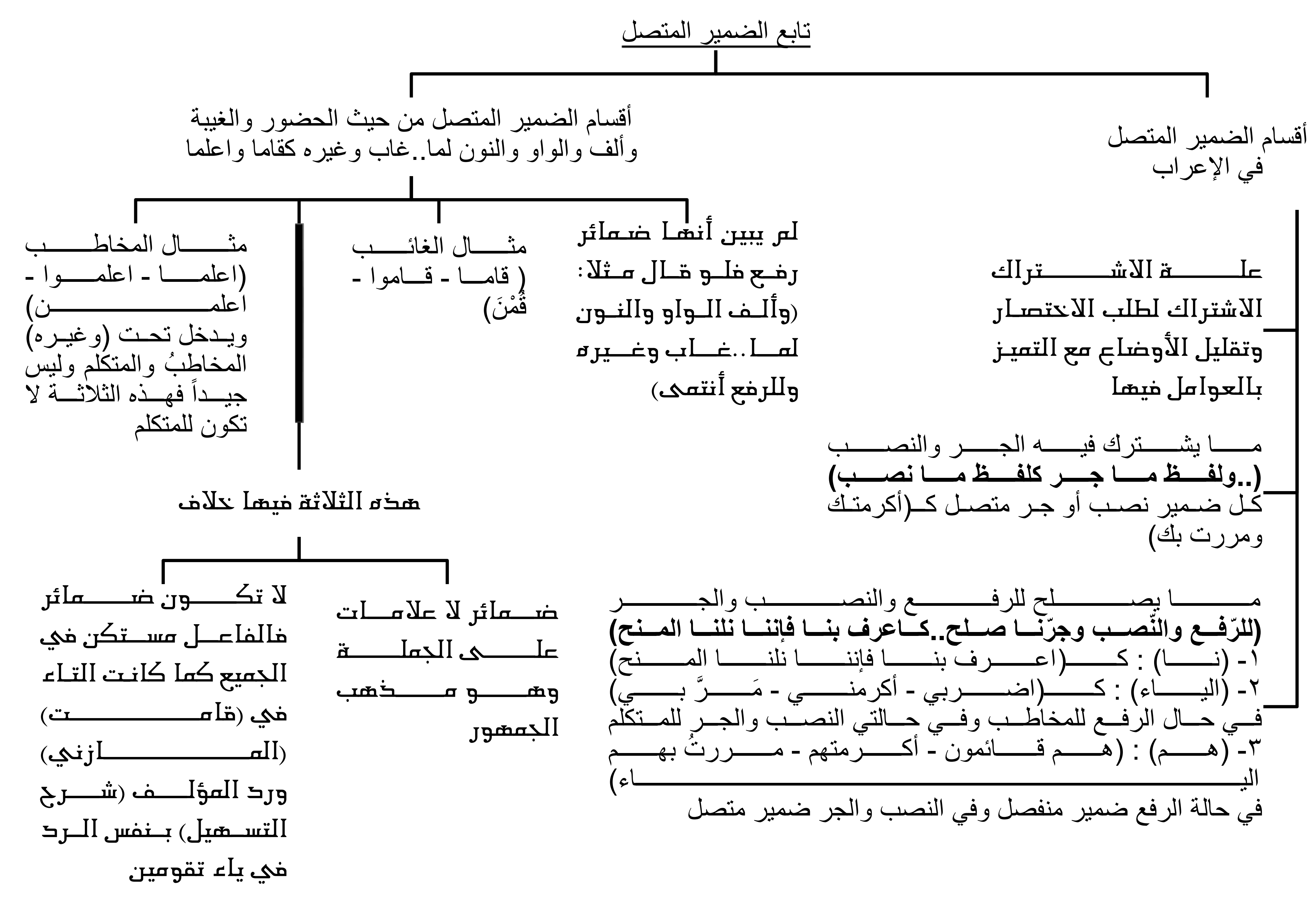
من الضمائر حقيقة كالياء في (ابني) وهو مذهب سيبويه والجمهور والناظم كما هو واضح من تمثيله بها وهو الراجح لوجوه:

١ - لو كانت كالتاء في قامت لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين فكنت تقول: فعليا ،كما تقول: فعلتا

٢- المراد مفهوم بالياء والأصل عدم الزيادة فمن ادعاها فعليه الدليل

٣- لو كانت علامةً على تأنيث الفاعل المستكن لجاز حذفها في نحو (يا هند افعلي)

من قبيل العلامات الدالة على تأنيث الضمير المستتر كالتاء في قامت وقائمة (الأخفش الأوسط والمازني)



تابع الضمير المتصل
أقسام الضمير المتصل في الإعراب
علة الاشتراك الاشتراك لطلب الاختصار وتقليل الأوضاع مع التميز بالعوامل فيها
ما يشترك فيه الجر والنصب (..ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)
كل ضمير نصب أو جر متصل كـ(أكرمتك ومررت بك)
ما يصلح للرفع والنصب والجر (للرّفع والنّصب وجرّنا صلح..كاعرف بنا فإننا نلنا المنح)
١- (نا) : كـ(اعرف بنا فإننا نلنا المنح)
٢- (الياء) : كـ(اضربي - أكرمني - مَرَّ بي)
في حال الرفع للمخاطب وفي حالتي النصب والجر للمتكلم
٣- (هم) : (هم قائمون - أكرمتهم - مررتُ بهم الياء)
في حالة الرفع ضمير منفصل وفي النصب والجر ضمير متصل
أقسام الضمير المتصل من حيث الحضور والغيبة
وألف والواو والنون لما..غاب وغيره كقاما واعلما
لم يبين أنها ضمائر رفع فلو قال مثلا: (وألف الواو والنون لما..غاب وغيره وللرفع أنتمى)
مثال الغائب (قاما - قاموا - قُمْنَ)
مثال المخاطب (اعلما - اعلموا - اعلمن) ويدخل تحت (وغيره) المخاطبُ والمتكلم وليس جيداً فهذه الثلاثة لا تكون للمتكلم
هذه الثلاثة فيها خلاف
ضمائر لا علامات على الجملة وهو مذهب الجمهور
لا تكون ضمائر فالفاعل مستكن في الجميع كما كانت التاء في (قامت) (المازني) ورد المؤلف (شرح التسهيل) بنفس الرد في ياء تقومين

أقسام الضمير من حيث البروز والاستتار
(ومن ضمير الرفع ما يستتر..كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر)

البارز
- هو (ما له صورة في اللفظ حقيقة كالتاء والهاء في (أكرمته) أو حكما كـ(جاء الذي ضربتُ) فحذفت الهاء وهي منوية ،والبارز ينقسم إلى قسمين:
١- المذكور ٢- المحذوف

المستتر
(ما يحل محله الظاهر)

واجب الاستتار (ما لا يحل محله الظاهر)
- من المواضع التي يجب فيها الاستتار:

١- فعل الأمر للواحد المخاطب كـ(افْعَلْ) فلا تقول (افْعَلْ زيدٌ) فأما (افْعَلْ أنتَ) فـ(أنت) تأكيد للضمير المستتر وليس بفاعل لصحة الاستغناء عنه فتقول (افعل) فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير

٢- الفعل المضارع للمتكلم أو المتكلمين كـ(أوافق) والتقدير (أنا) فإن قلت (أوافق أنا) فـ(أنا) تأكيد للضمير المستتر و(نغتبط) أي نحن

٣- الفعل المضارع للواحد المخاطب كـ(تشكرُ) أي (أنت)
- فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير

٤- اسم فعل الامر كـ(صه - نزال) ذكره في التسهيل
٥- اسم فعل المضارع كـ(أف - أوه) ذكره أبو حيان

٦- فعل التعجب كـ(ما أحسن محمدا)
٧- أفعل التفضيل كـ(محمد أفضل من علي)

٨- أفعال الاستثناء كـ(قاموا ماخلا - ما عدا - لا يكون محمدا)
- زادها ابن مالك في التسهيل

٩- المصدر النائب عن فعل الامر (فضرب الرقاب)

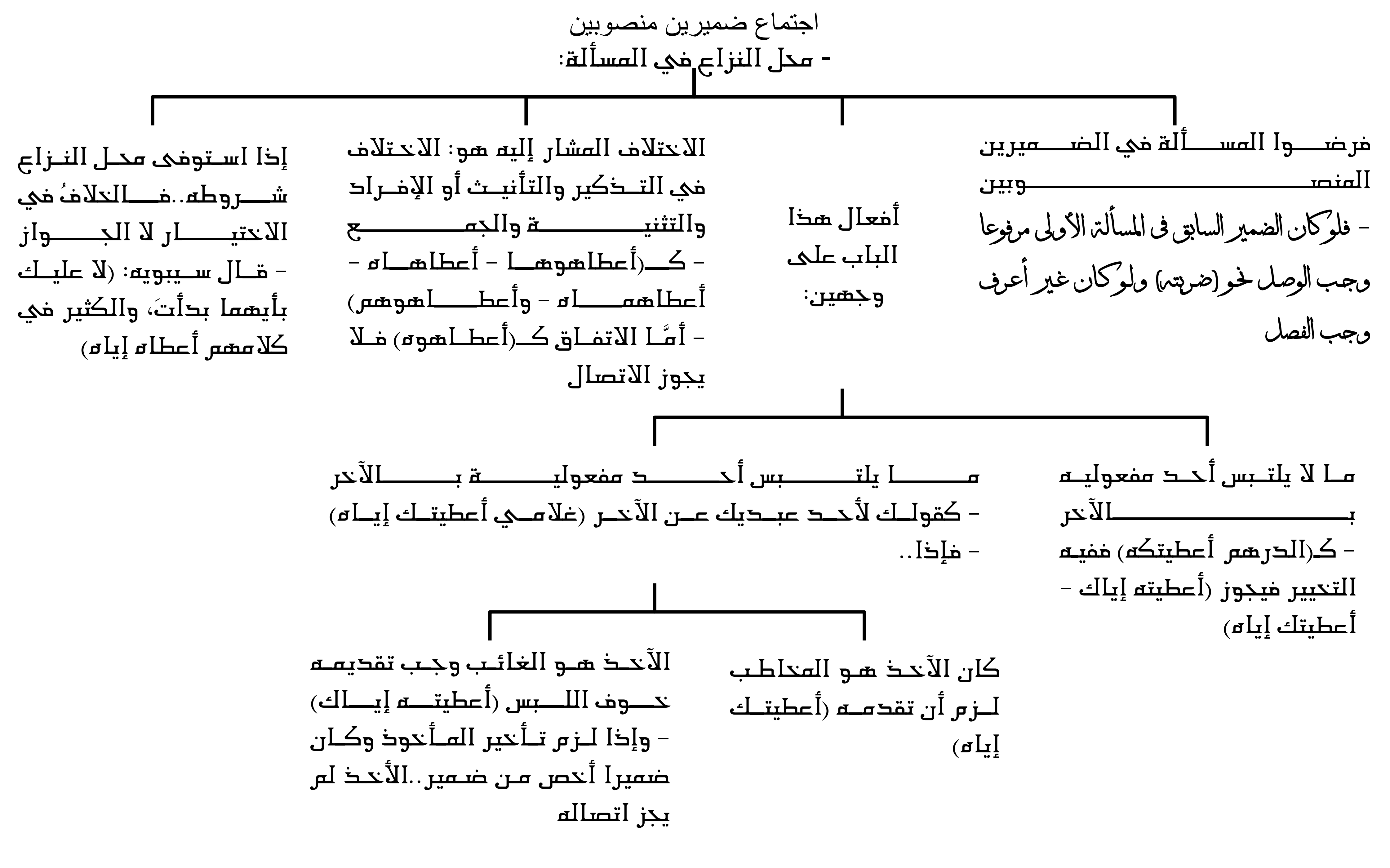
جائز الاستتار
إذا جاز أن يحل محله الظاهرُ
- ومنه:

نحو: (زيد يقوم) أي (هو) لأنه يجوز (زيد يقوم أبوه) ويستوي في ذلك المضي والمضارع
- كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ما كان بمعناه كـ(زيد قائم) أي هو

مرفوع الصفة الجارية على من هي له كـ(زيد قائم) فتقول في تركيبٍ آخر (زيد قائم أبوه)

مرفوع نعم وبئس كـ(نعم رجلا أبو بكر - بئست امرأة هند) فتقول (نعم الرجل زيد - بئست المرأة هند)

مُصْطفَى دَنْقَش


اجتماع ضميرين منصوبين
- محل النزاع في المسألة:
فرضوا المسألة في الضميرين المنصوبين
- فلوكان الضمير السابق فى المسألة الأولى مرفوعا وجب الوصل نحو (ضربته) ولوكان غير أعرف وجب الفصل
أفعال هذا الباب على وجهين:
الاختلاف المشار إليه هو: الاختلاف في التذكير والتأنيث أو الإفراد والتثنية والجمع
- كـ(أعطاهوها - أعطاهاه - أعطاهماه - وأعطاهوهم)
- أمَّا الاتفاق كـ(أعطاهوه) فلا يجوز الاتصال
إذا استوفى محل النزاع شروطه..فالخلافُ في الاختيار لا الجواز
- قال سيبويه: (لا عليك بأيهما بدأتَ، والكثير في كلامهم أعطاه إياه)
ما لا يلتبس أحد مفعوليه بالآخر
- كـ(الدرهم أعطيتكه) ففيه التخيير فيجوز (أعطيته إياك - أعطيتك إياه)
ما يلتبس أحد مفعولية بالآخر
- كقولك لأحد عبديك عن الآخر (غلامي أعطيتك إياه)
- فإذا..
كان الآخذ هو المخاطب لزم أن تقدمه (أعطيتك إياه)
الآخذ هو الغائب وجب تقديمه خوف اللبس (أعطيته إياك)
- وإذا لزم تأخير المأخوذ وكان ضميرا أخص من ضمير..الآخذ لم يجز اتصاله

اجتماع ضميرين منصوبين

تقديم الأخص

وقدم الأخص في اتصال...وقدمن ما شئت في انفصال

القاعدة

- إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما (الدرهم أعطيتكه - أعطيتنيه)
- ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهمونى وأجازه قوم ومنه قول عثمان (أراهمني الباطل شيطانا)
- فإن فصل أحدهما كنت بالخيار (الدرهم أعطيتك إياه وأعطيتني إياه) و (أعطيته إياك - وأعطيته إياي)
- فيجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس فإن خيف لبس لم يجز

ويقع اللبس إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا

- فإن قلت (زيد أعطيتك إياه) لم يجز تقديم الغائب فلا تقول (زيد أعطيته إياك) لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ

اتحاد الرتبة

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا..وقد يبيح الغيب فيه وصلا

القاعدة

- إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فيجوز (أعطيتني إياي - أعطيتك إياك - أعطيته إياه) ولا يجوز (أعطيتنيني - أعطيتككك - أعطيتهوه)
- إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان (الزيدان الدرهم أعطيتهماه)

(لوجهك فى الإحسان بسطٌ وبهجةٌ . أنالهماه قفو أكرم والد)

تأصيل

في ترتيب الضمائر خلاف

قال سيبويه: (قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم بالأبعد قبل الأقرب فتنتقل إلى الفصل)

التزام الترتيب في الضمائر

١- متكلم ٢- خطاب ٣- غيبة (سيبويه والجمهور)

- ولا يصح الاستدلال لمخالفة الترتيب بـ(عليكني) فالكاف فاعلة في المعنى فتقديمها بمنزلة تقديم التاء في أكرمتني

عدم التزام الترتيب

حكاه سيبويه عن قدماء النحاة فيقولون قياساً: (أعطاهوك وأعطاكني) ولا يلتزمون الترتيب

- وارتضاه المبرد ،وجعل ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب سواء فأجاز (أعطاهوني)
- ورد سيبويه: (العرب لا تتكلم بهذا ويدخل عليهم أن يقولوا منحتنيني)

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيهات على الضمير المستتر

المستتر في المضمر في حكم الملفوظ بخلاف المحذوف

الضمير المستتر لم يكن ظاهرا ثم اختفى كان الأولى استخدام لفظ (الخفاء) فالخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم خفي

الفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين

١ – المحذوف يمكن النطق به والمستتر لا ،وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازا تقديره هو ،أو يقولون: مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت

٢– الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة ،والحذف كثيرا ما يقع في الفضلات كالمفعول به ،وقد يقع في العمد في غير الفاعل كالمبتدأ كما في (مستسر الشنء ،لو يفقدني لبدا منه ذباب فنبع)

ضمائر النصب والجر لا تستتر وأما ضمير الرفع فعمدة لا يستغنى عنه ،فساغ تقديره من غير تلفظ به ، والضمائر الأُخَر فضلات فلم يسغ الاستغناء عن اللفظ بها لعدم الدليل على القصد إليها فأما (أعجبني الذي أكرمت) فهذا حذف وليس استتاراً

اعتراض: إذا قلت: افعل يا زيد فليس المقدر لفظ أنت ولا غيره وكذلك سائر ما يستتر منها وجوبا ،وإنما هي أمور ذهنية تقديرية لم تظهر قط ،فلم ينبغ أن يأتي بما يقتضى أنها ظهرت

الجواب: الضمائر المتصلة أصلها في القياس أن تبرز وتظهر في النطق ،لما تقرر في الغالب من حالها ،إذ هي من قبيل الألفاظ فالناظم لم يعتن بهذا التحقيق، اتكالًا على فهم المراد

مُصْطفَى دَنْقَش

أحكام الإتيان بالمتصل أو المنفصل

وجوب الإتيان بالضمير المتصل

وفي اختيار لا يجيء المنفصل..إذا تأتى أن يجيء المتصل

فلا تقول في أكرمتك أكرمت إياك

- لأنه يمكن أكرمتك فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو إياك أكرمت

- وشذ..

١- (بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت..إياهم الأرض في دهر الدهارير)

٢- (وما أصاحب قوم فأذكرهم.. إلا يزيدهم حبا إليَّ هم)

الدهارير : الشدائد ،ولا يجوز هذا في سعة الكلام

تعليلات لوجوب الإتيان بالمتصل

الأصل في الضمائر الاتصال للافتقار الحاصل فيها وبالنسبة للمنصوب والمجرور فالأصل في كل مضمر طلبه عامل أن يتصل به

- وكالفعل في طلب الاتصال ما جرى مجرى الفعل من اسم الفعل والفاعل والمصدر والموصول والحروف فتقول (اتركها - تراكها - أنا مكرمه كإكراميك - إنه القائم)

- وحروف الجر ضعيفة فلا بد من اتصالها بمعمولاتها

استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصارا من الضمير المنفصل فلا يُعدلُ عنه إلا عند التعذر

جواز الإتيان بالمتصل أو المنفصل

وصل أو افصل هاء سلنيه وما..أشبهه في كنته الخلف انتمى

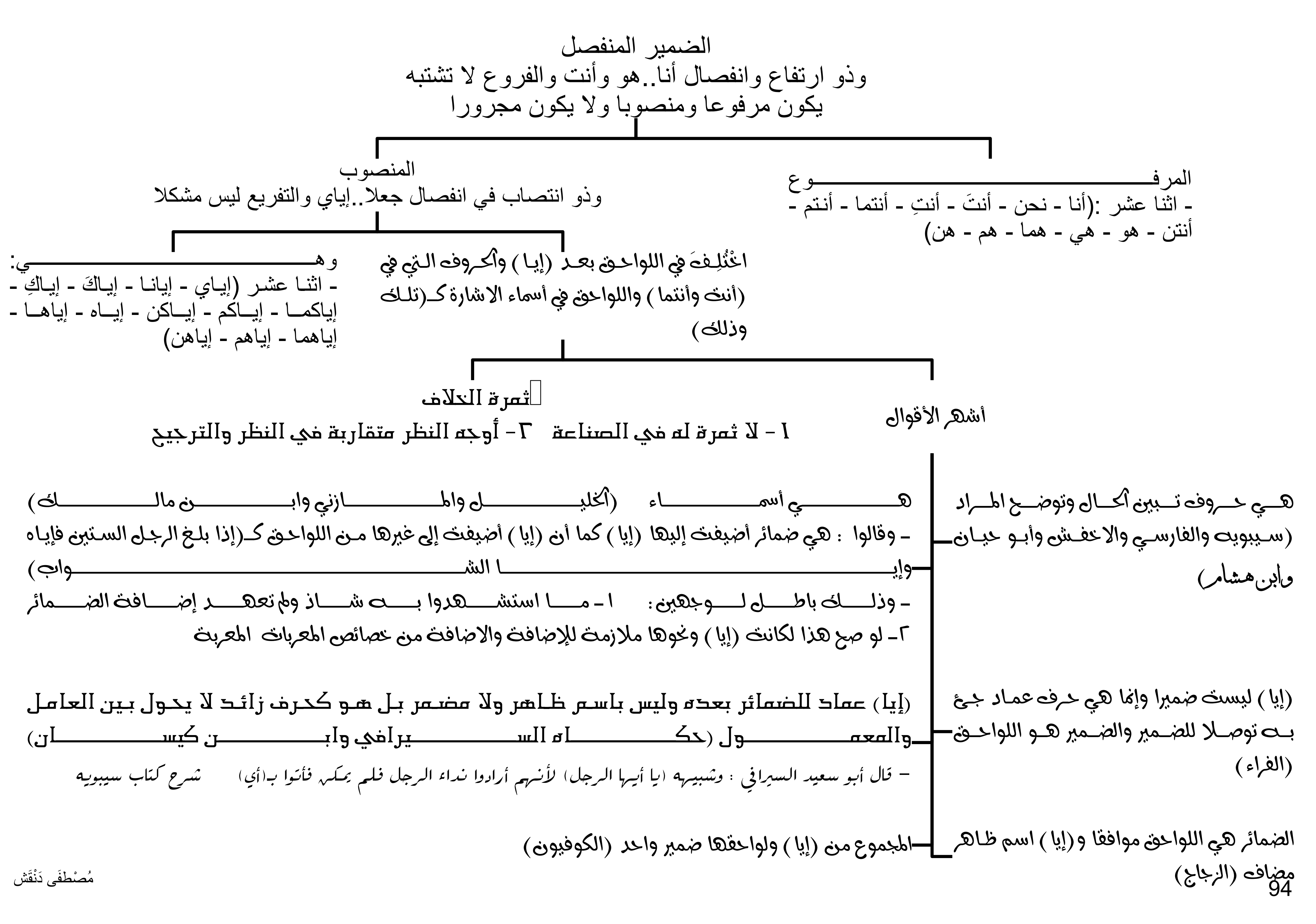
كذاك خلتنيه واتصالا..أختار غيري اختار الانفصالا

وانتمى معناه انتسب أي أنه خلاف معروف وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله

ضابط جواز الوجهين

كل ضمير ولي ضميرا قبله متصلا بفعل منصوبا مطلقا ،أو مرفوعا من باب كان فقط ،فهذا هو الذي خير الناظم في وصله وفصله

مُصْطفَى دَنْقَش


الضمير المنفصل
وذو ارتفاع وانفصال أنا..هو وأنت والفروع لا تشتبه
يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا
المرفوع
- اثنا عشر :(أنا - نحن - أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أنتن - هو - هي - هما - هم - هن)
المنصوب
وذو انتصاب في انفصال جعلا..إياي والتفريع ليس مشكلا
وهي:
- اثنا عشر (إياي - إيانا - إياكَ - إياكِ - إياكما - إياكم - إياكن - إياه - إياها - إياهما - إياهم - إياهن)
اختُلِفَ في اللواحق بعد (إيا) والحروف التي في (أنت وأنتما) واللواحق في أسماء الاشارة كـ(تلك وذلك)
أشهر الأقوال
ثمرة الخلاف
١ - لا ثمرة له في الصناعة ٢- أوجه النظر متقاربة في النظر والترجيح
هي حروف تبين الحال وتوضح المراد (سيبويه والفارسي والاخفش وأبو حيان وابن هشام)
هي أسماء (الخليل والمازني وابن مالك)
- وقالوا : هي ضمائر أضيفت إليها (إيا) كما أن (إيا) أضيفت إلى غيرها من اللواحق كـ(إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)
- وذلك باطل لوجهين: ١- ما استشهدوا به شاذ ولم تعهد إضافة الضمائر
٢- لو صح هذا لكانت (إيا) ونحوها ملازمة للإضافة والاضافة من خصائص المعربات المعربة
(إيا) ليست ضميرا وإنما هي حرف عماد جئ به توصلا للضمير والضمير هو اللواحق (الفراء)
(إيا) عماد للضمائر بعده وليس باسم ظاهر ولا مضمر بل هو كحرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول (حكاه السيرافي وابن كيسان)
- قال أبو سعيد السيرافي : وشبيهه (يا أيها الرجل) لأنهم أرادوا نداء الرجل فلم يمكنهم فأتوا بـ(أي) شرح كتاب سيبويه
الضمائر هي اللواحق موافقا و(إيا) اسم ظاهر مضاف (الزجاج)
المجموع من (إيا) ولواحقها ضمير واحد (الكوفيون)

تنبيهات حول الضمير

لم يذكر للجر ضميرا منفصلا - لأنه معدوم إذ الجار أضعف من الفعل فكما لا ينفصل المجرور الظاهر عن جاره فكذلك المجرور المضمر

الأصل الإفراد وغيره فرع والأصل التذكير وغيره فرع - وأما (أنا - نحن) فلم يحتج إلى دلالة على التأنيث لدلالة المتكلم

(نحن) : للمثنى فما فوق لأن الاثنين فما فوقهما جماعة - لأن كل واحد منهما قد جاء مع صاحبه فحقيقة الجمعية موجودة في المثنى

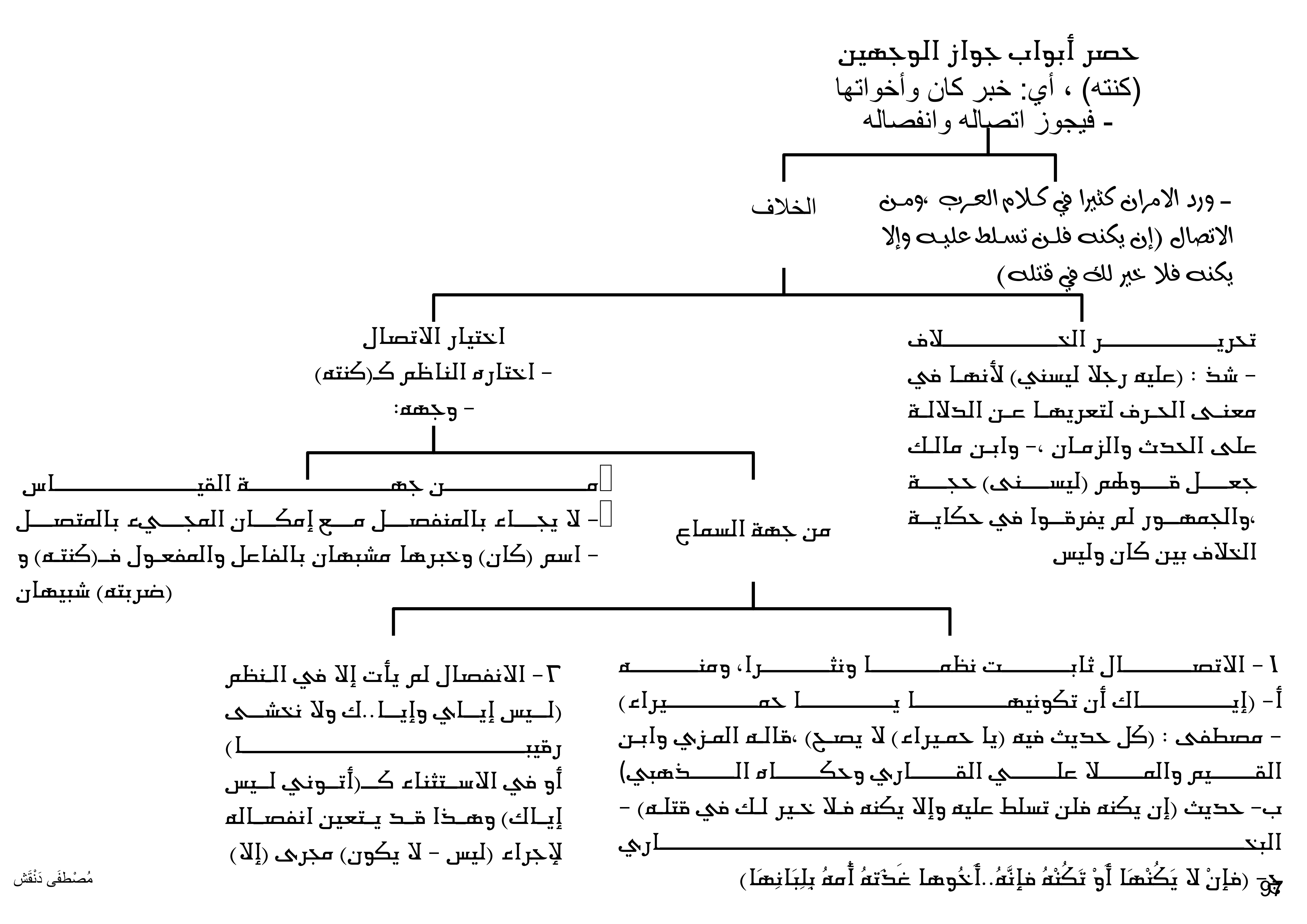
حصر أبواب جواز الوجهين

(سلنيه)
ما يتعدى إلى مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر وهما ضميران

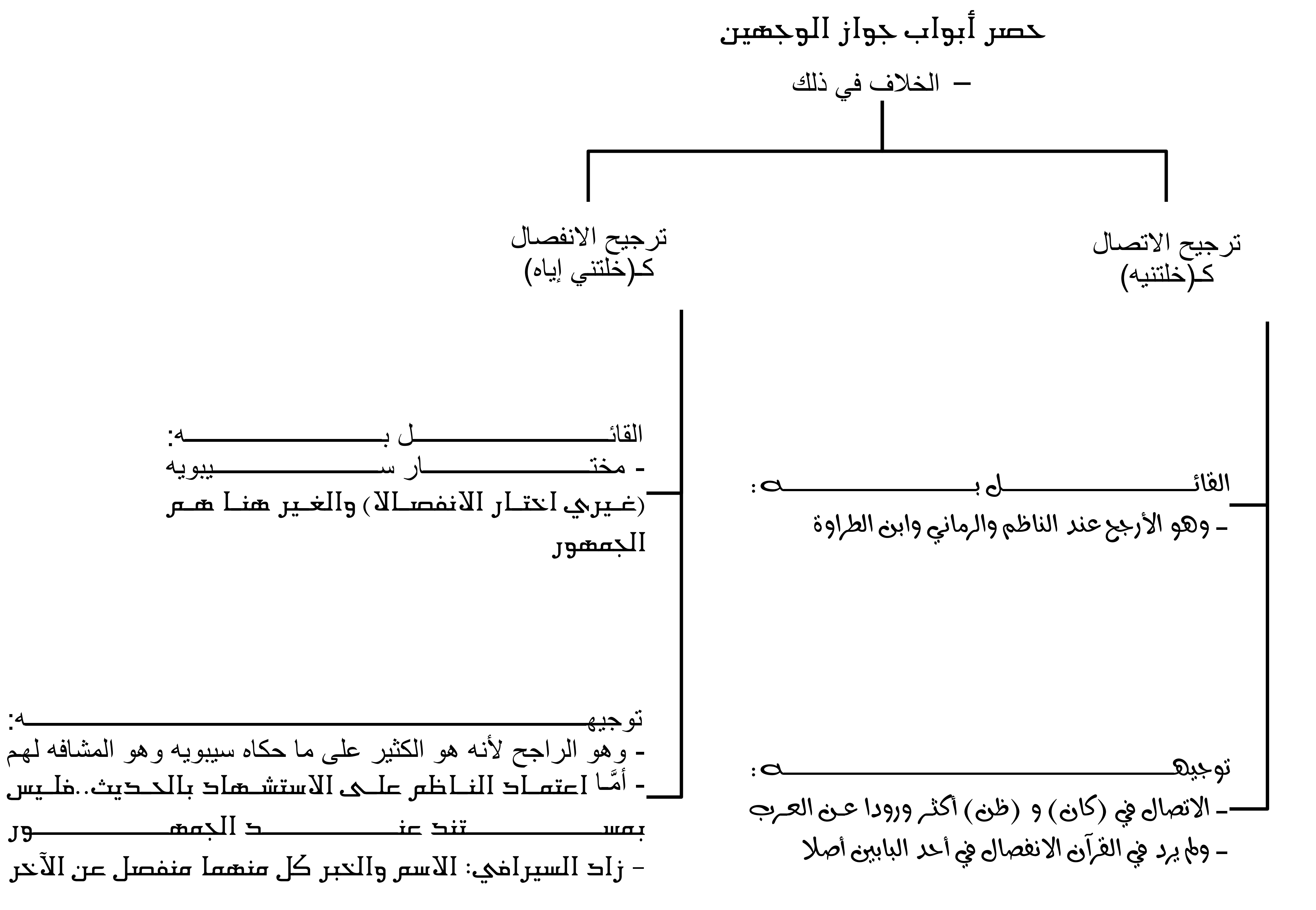
(خلتنيه) أي خبر فعل متعدي إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر
- ورد الأمران في فصيح الكلام
١- فمن الاتصال (إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا)
٢- ومن الانفصال (أخي حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَت..أرجاءُ صدرِك بالأضْغانِ والإحَنِ)

كـ(نحو الدرهم سلنيه - سلني إياه)
(أنلزمكموها - إذ يريكموهم)

الخلاف في ذلك
- والانفصال والاتصال سواء عند الجمهور وظاهر كلام سيبويه وجوب الاتصال وأن الانفصال مخصوص بالشعر
- فسيبويه لما ذكر الاتصال في باب (سلنيه) لم يحك غير ولا نفاه والسكوت لا يقتضي نفي المسكوت عنه فلعله لم يجد شاهداً ،وقد وجده الناظم في الحديث في (إن الله ملككم إياهم) والحديث عنده عمدة في الاستشهاد، فلم يتحقق فيه خلاف
وتتمته (ولو شاء لملكهم إياكم) والفصل الذي في هذه التتمة واجب وليس جائزا كالفصل الذي في الجزء قبله فالضمير الأول في التتمة ليس أعرف من الضمير الثاني لأن الأول ضمير غائب والثاني ضمير تخاطب



حصر أبواب جواز الوجهين
(كنته) ، أي: خبر كان وأخواتها
- فيجوز اتصاله وانفصاله
الخلاف
- ورد الامران كثيرا في كلام العرب ،ومن الاتصال (إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)
اختيار الاتصال
- اختاره الناظم كـ(كنته)
- وجهه:
تحرير الخلاف
- شذ : (عليه رجلا ليسني) لأنها في معنى الحرف لتعريها عن الدلالة على الحدث والزمان ،- وابن مالك جعل قولهم (ليسنى) حجة ،والجمهور لم يفرقوا في حكاية الخلاف بين كان وليس
من جهة القياس
- لا يجاء بالمنفصل مع إمكان المجيء بالمتصل
- اسم (كان) وخبرها مشبهان بالفاعل والمفعول فـ(كنته) و (ضربته) شبيهان
من جهة السماع
١ - الاتصال ثابت نظما ونثرا، ومنه
أ- (إياك أن تكونيها يا حميراء)
- مصطفى : (كل حديث فيه (يا حميراء) لا يصح) ،قاله المزي وابن القيم والملا علي القاري وحكاه الذهبي)
ب- حديث (إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) - البخاري
ج- (فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ..أَخُوها غَذَتْهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا)
٢- الانفصال لم يأت إلا في النظم (ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا)
أو في الاستثناء كـ(أتوني ليس إياك) وهذا قد يتعين انفصاله لإجراء (ليس - لا يكون) مجرى (إلا)
مُصْطفَى دَنْقَش
97


حصر أبواب جواز الوجهين
– الخلاف في ذلك
ترجيح الاتصال
كـ(خلتنيه)
ترجيح الانفصال
كـ(خلتني إياه)
القائل به:
- وهو الأرجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة
توجيهه:
- الاتصال في (كان) و (ظن) أكثر ورودا عن العرب
- ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا
القائل به:
- مختار سيبويه
(غيري اختار الانفصالا) والغير هنا هم الجمهور
توجيهه:
- وهو الراجح لأنه هو الكثير على ما حكاه سيبويه وهو المشافه لهم
- أمَّا اعتماد الناظم على الاستشهاد بالحديث..فليس بمستند عند الجمهور
- زاد السيرافي: الاسم والخبر كل منهما منفصل عن الآخر

مُصْطفَى دَنْقَش

يتعين انفصال الضمير في مواضع:

١ - وقوع فاصل بين الضمير وعامله لا يتأتى وقوعه إلا هنالك كـ:

أ- (إلا): (ما قام إلا أنا)

ب- (إما): (قام إما أنا وإما زيد)

جـ- متبوع: (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)

٢- كون الضمير محصورا

(أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَار وَإِنَّمَا . يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي)

- إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

مصطفى: وما خالف ذلك فشاذ

٣- كون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به كـ(بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ . أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلًا)

٤- كون عامل الضمير متأخرا عنه كـ(إياك نعبد وإياك نستعين)

٥- أن يقع الضمير بعد واو المعية كـ(فَآلَيْتُ لا أنفكُّ أَحْذُو قصيدة . تكونُ وإيّاها بها مثلا بعدي)

٦- قبح اللفظ في الاتصال كـ(أعطيتكك ومنحتنيني) وما أشبهه

٧- أن يقع بعد (أما) كـ(أما أنا فشاعر وأما أنت فكاتب)

٨- كون الضمير مفعولا لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر كـ(عجبتُ من ضربِ زيدٍ إياكَ)

٩- كون العامل غير ملفوظ به فلم يتأتَ الاتصال

أ- لكونه معنويا (أنا قائم)

ب- لكونه محذوفا (إن أنت قمت أكرمتك)

١٠- أن يقع بعد اللام الفارقة

كـ(إِن وجدتُ الصّديقَ حقًّا لإيّاكَ . فمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعا)

(إن قمت لأنت وإن قعد لأنا)

١١- كون الضمير مرفوعا بصفة جارية على غير ما هي له مطلقا عند البصريين ومع خوف اللبس عند الكوفيين كـ(زيدٌ عمروٌ ضاربهُ هو)

١٢- كون الضمير ثاني ضميرين متحدي الرتبة معمولين لعامل واحد وليس مرفوعا كـ(ظننتني إياي) و(ظننتك إياك)

١٣ - وقوع اللبس بالاتصال كـ:

- التباس أحد المفعولين بالآخر ففي باب أعطى يُبدؤُ بالآخذ إلا إن خيف لبس كقولك لعبدك: (غلامي أعطيته إياك) فلو وصلت لوجب تقديم المخاطب فكان اللبس موجودا فلم يكن بد من الفصل

١٤ - عدم تحقق شرط العمل للعامل، وهاك شرطي العمل وبيان تخلفهما:

أ- الطلب الاختصاصي: كالنائب عن العامل حين لا يقوى في الطلب قوة ما ناب عنه فتقول (يا إياك - يا أنت) ولا تقول (ياك)

وسيأتي في باب المنادى أن نداء المضمر شاذ

وتقول (لستُ قائما) ولا تقول (ماتُ قائما) إذ تقول (ما أنا قائماً)

ب- استحكام الشبه: كخبر (إن) وأخواتها، فالحروف لا تعمل في معمولين ومن شأن المشبه بالشيء أن لا يقوى قوته

العوامل التي يمكن اتصال الضمائر بها ثلاثة:

الأفعال
- يتصل بها فاعلوها وما أشبهها كاسم كان وعسى
- والمفاعيل كذلك إلا ما استثناه الناظم من خبر كان وثاني مفعولي أعطى وظن

الأسماء

الحروف، وهي ثلاثة أضرب:
١- ما عَمِلَ بالأصالة: كحروف الجر فتتصل بها ضمائرها
٢- ما عمل بشبه الفعل الحقيقي : كـ(إن) وأخواتها فيتصل بها منصوبها عملا بالقاعدة ولا يتصل بها مرفوعها لعدم التأتي
٣- ما عمل بشبه ما أشبه الفعل غير الحقيقي: كـ(ما) و(لا) العاملتين عمل (ليس) فلا يتصل بها شيء لعدم التأتي قياسا

تنازع الأسماءَ أصلان :
١- الأصل في الضمير الاتصال
٢- الأصل في الخبر الانفصال
وقد تأيد كل واحدٍ من هذين الأصلين بالسماع فكان كل منهما جائزا ثم يتفاوت النظر بعدُ

الأسماء لها جهتان

كونها متضمنة معاني الأفعال ،فهي تطلب من تلك الجهة أكثر من معمول فكان للنظر القياسي هنا مجال
- فهناك نظر إلى جانب الفعل المتقضى للاتصال ونظر إلى جانب الاسم المقتضى للانفصال
- وينقسم العامل من الأسماء إلى ما يعمل:

كونها أسماء فأصلها أن تعمل في المضاف إليه فقط وهو واحد

١- لكونه وضع موضعه في الأصل وهو أسماء الأفعال وحكمها حكم أفعالها فتقول (اتركها - تراكها)

٢- لنيابته عنه في الاستعمال
- كالمصدر الموصول فيجري أيضا مجرى الفعل في اتصاله بالفاعل أو المفعول على الإضافة ،فإذا اجتمعا اختير الانفصال كـ(أعجبني إكرامي إياك)، وجاز الاتصال كـ:(تغربت عنها كارها وهجرتها..وكان فراقيها أمر من الصبر)
- وإذا كان منقولا عن غيره جاز الوجهان (عليكه وعليك إياه - دونكه ودونك إياه) نص على ذلك سيبويه
- وفي إلحاق رويد بهذا المنقول خلاف إما لاعتبار اللفظ فيأخذ حكم الاسم أو اعتبار عمل الفعل فيأخذ حكمه

٣- لتضمن معناه وجرى على لفظه يجرى في اتصال الضمير به مجرى فعله (أنا معطيكه - وأنا ظانكه) وتفصل الثاني إن شئت والفصل أرجح مع الاسم نحو (عجبت من حبي إياه) و(لئن كَانَ حُبّكِ لي كاذِبا.. لقد كانَ حُبّيكِ حَقًا يَقِينا)
جائز لا ضرورة ولا شذوذ ومنه (لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ الله إنّ أذى.. واقيكه اللهُ لا يَنفكّ مأمونا)

أحكام نون الوقاية

- تعليل إلحاق النون وتسميتها بالوقاية

مصطفى : قال في ابن مالك: (فعل الأمر أحق بها من غيره لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران:

١ - التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة

٢- التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة

- فبالنون تُوقِّي المحذوران فسميت نون وقايةٍ لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة.. أخويه ومع اسم الفعل وجوبا، ليدل لحاقها على نصب الياء. ولحقت إنّ وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال. ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلا لم يمتنع، لأنها صائنة من خفاء الإعراب وتَوَهُّم صيرورته مبنيا) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٣٥)

- تنبيه الشاطبي : إن لحقت غير الفعل فعلى الجواز دون اللزوم ،وبالسماع دون القياس ،ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحروف التي تلحقها النون ،وإما لشبهها بالفعل

- ولشبه اسم الفاعل بالفعل قرئ في غير السبع: (هل أنتم مُطْلِعُونِ)

قال ابن (بري) : (ليست النون الوقاية خاصة بالفعل خلافا للجوهري بل تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف ومنه :

١- (مني وعني) لتبقى نوناهما على سكونها ،وكذلك (قد - قط)

٢- في (ليت) لتبقى حركة التاء على حالها و(ضربني) لتبقى الباء على فتحها و(اضربني) لتبقى الباء على سكونها

٣- الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم فالاصل فيه ألا تتصل به نون الوقاية

٤- وقد أُلحِقَتْ باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في حديث: (فهل أنتم صادقوني)

و(أَلاَ فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَان يَحْمِلُنِي.. وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ)

٥- وأُلحقت بأفعل التفضيل في حديث (غير الدجال أخوفني عليكم) لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب

ابن عقيل: سميت بنون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر

أحكام نون الوقاية

نون الوقاية مع الفعل

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم..نون وقاية وليسي قد نظم)

أدخلوا نونا في المعتل نحو: أعطاني ويخشاني ويدعوني حملا للمعتل على الصحيح ،ولأنه كان يلزم في يدعوني قلب الواو ياء

الكسر في (اضربِ الرجلَ) ليس من الكسر الذي يختص بالأسماء كالجر وإنما هو لالتقاء الساكنين ،فلما لم يكن مختصا

اختُلِف في (أفعل) التعجب (ما أفقرني - ما أفقري) والصحيح أنها تلزم - وبيان الخلاف:

١- هو اسم فلا تتصل به نون الوقاية (الكوفيون)

٢- هو فعل فتتصل به (البصريون)

حذفها مع (ليس) شذوذ

- كـ(عددت قومي كعديد الطيس. إذ ذهب القوم الكرام ليسي)

وفيه شاهدان:

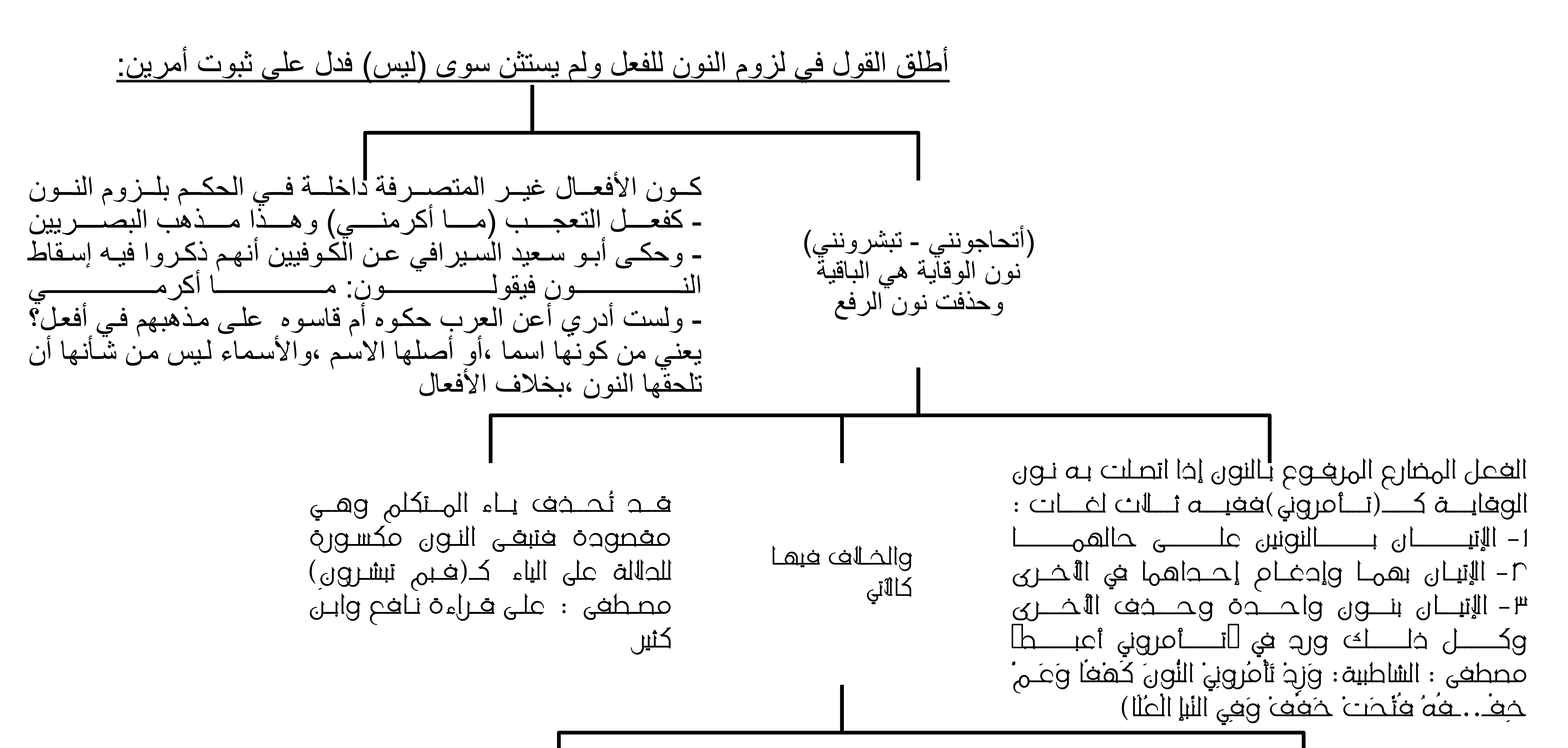
١- أتى بخبره ضميرا متصلا وعند جمهرة النحاة يجب الفصل (ليس إياي)

٢- حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم

حكمه: هو شاذ عند الجمهور القائلين بأن ليس فعلٌ

- ووجهه أن (ليس) شبيهة بالحرف لعدم تصرفها فعوملت معاملة (ليت)

مُصْطفَى دَنْقَش



المحذوفة هي نون الرفع:
١- نون الرفع عُهِدَ حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرهما
٢- نون الوقاية أتي بها لغرضٍ فلا تُحذف
(سيبويه وابن هشام)

المحذوف هو نون الوقاية
١- التكرار حصل بنون الوقاية فكانت أولى بالحذف
٢- نون الرفع علامة للإعراب فهي أولى بالمحافظة عليها
(الأخفش والمبرد والفارسي وابن جني)

مصطفى: (وأمّا تحاجونِي الخفيفُ فإنّما..عليه جمالُ الدين قصداً تكلما
فنونٌ لرفعه والُاخرى وقايةٌ..وتثبُت نونُ الرفع فيه ليُعْلَمَا
بأنهُ مرفوعٌ وتُكسَرُ للضميـ..ـرِ بعدُ وما جَا للوقايةِ قَلَّمَا
ولا غروَ في حذفِ الوقاية إنّهُ..يقولُ به الفصيحُ نثراً وناظِمَا)

نون الوقاية مع الحروف

وليتني فشا وليتي ندرا..ومع لعل اعكس وكن مخبرا..في الباقيات

الأصل في الحرف عدم الاحتياج إلى النون ،وليس الكسر مما يمتنع من الحروف
- إلا أنه منه ما أشبه الفعل فلحقته النون للشبه ،ولما كان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم يكن هذا الحكم لازمًا فيها

ليت: نون الوقاية لا تحذف منها إلا ندورا (كمنية جابر إذ قال ليتي..أصادفه وأتلف جل مالي)
والكثير ثبوتها وبه فقط ورد القرآن (يا ليتني كنت معهم)، ولذا اختلفوا:
١- ظاهر كلام الناظم أن الحذف نادر وليس شاذاً وهو مذهب الفراء
٢- عبارة سيبويه وابن هشام تفيد أن ترك النون ضرورة كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : (الضاربي)
- وقد جُمِعَ بين النون وتركها في : (ألا يا ليتني أنضيت عمري..وهل يجدي عليَّ اليومَ ليتي؟)

(لعل): لغتان:
١- الفصيح تجريدها من النون (لعلي أبلغ الأسباب)
٢- ويقل ثبوت النون (فقلت أعيراني القدوم لعلني..أخط بها قبرا لأبيض ماجد)

- تعليل الخليل : عدم اللحاق فيها لأن اللام قريبة من النون فحذفوها لئلا تدغم فيها ،وأما الإلحاق فوجهه مراعاة أصل الشبه بالفعل مع عدم الالتفات إلى تقارب الحرفين في المخرج

الخيار في باقي أخوات (ليت - لعل)

- ووجه سقوطها كراهية التضعيف لاجتماع النونين
- وجاء في القرآن الاستعمالان
وقال امرؤ القيس: (ألا زَعَمَت بَسباسَةُ اليَومَ أنني..كَبِرتُ وَأَنْ لا يشهَدُ السِّرَ أمثالي)
وقد جُمِعَ بين الحذف والإثبات في : (أظَنَّ ضرارٌ أنني سأطيعه..وأني سأعطيه الذي كنت أمنعُ)
- واختلف النحاة في المحذوف منهن على أقوال : الأولى أو الثانية أو الثالثة ،والراجح عندي وعند الأوائل أن المحذوف هي الثالثة الآتي:
١- يجوز الإتيان بنون الوقاية وعدمه
٢- نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال أولى
والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به

نون الوقاية مع الحروف
(واضطرارا خففا..مني وعني بعض من قد سلفا)

(مِنْ - عَنْ): تلزمهما نون الوقاية

ومنهم من يحذف النون وهو شاذ كـ(أيها السائل عنهم وعني..لست من قيس ولا قيس مني)
- قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين ،وقال ابن هشام: (في النفس منه شيء)، ووجه التشكك أنه قد اجتمع الحرفان وأتى بهما على لغة غير مشهورة وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه

(واضطرارا خففا)
- التخفيفُ إنما يكونُ بعد التثقي، فالحكم إذا تخلف لعلة أوجبت تخلفه فلم يتخلف إلا بعد دخوله ،أو تقدير دخوله
- فالتخفيف ثان عن التضعيف حقيقة أو توهما
ومنه قوله: (الحذف..قد يفي) لأن الحذف إنما يكون بعد الإثبات

وألحقوها هذين الحرفين لأنهم اعتزموا على تسكين أواخرهما ،ولم يريدوا أن يحركوهما لأن أصلهما السكون

وإن خفضها حرف غير هذه امتنعت كـ(لي - بي - فيَّ - خلاي - عداي - حاشاي)
- (في فتية جعلوا الصليب إلههم. حاشاي إني مسلم معذور)
- هذا إذا كان (خلا و عدا) حرفين فإذا كانا فعلين اقترنت بهما نون الوقاية ليجري باب الفعل كله مجرى واحداً فتقول (قام القوم ما خلاني - ما عداني)

نون الوقاية مع الأسماء

وفي لدني لدني قل وفي..قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

(لــــدني)
- الفصيح فيها إثبات النون كـ(قد بلغت من لدني عذرا)
- ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف
مصطفى : الشاطبية : (وَنُونَ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى..وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ ضَمَّةَ الــدَّالِ صَــادِقاً)
خففها نافع وشعبة
ووجه لحاق النون أنها عوملت معاملة (مِنْ – عَن) لأنها شبيهة بهما وكذلك الحكم في (قطني وقدني)
وزعم سيبويه أن عدم اللحاق ضرورة
والتخفيف فيها على وجهين:
١ - الزجاج : أعلى الأصل من الاسمية
٢- المبرد : لكراهية التضعيف

(قـــد - قـــط)
- الكثير فيهما ثبوت النون كـ(قدني وقطني)
- ويقل الحذف كـ(قدي وقطي)

رُوِيَ في الحديث من قوله: قط قط بعزتك وكرمك ،ويروى بسكون الطاء ويكسرها مع الياء ويدونها وقطني بالنون

(قد) و(يفي) أي يكثر ،أي: إنه قد يكثر في السماع فلا يكون معدودا في الشواذ ،ولا في الضرائر ،وهذا تنكيت منه على سيبويه ،ومن قال بقوله: إن عدم اللحاق يختص بالشعر

الخلاف فيها:
١- ذهب سيبويه إلى أن (قد) و(قط) لا تكون إلا اسما بمعنى حسبُ وأن نون الوقاية مع (قد) و(قط) لازمة لا يجوز أن تسقط إلا في الضرورة
٢- ذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ،وأن حذف النون معهما جائز أيضا ولكنه أقل من الإثبات
٣- ذهب الكوفيون إلى أن (قد) و(قط) إذا كانتا بمعنى حسب لم تقترن بهما نون الوقاية ،وإن كانتا اسم فعل اقترنتا بالنون

اجتمع الحذف والإثبات في (قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي..لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ الملحِدِ)
- (قدني) قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والياء مضاف إليه و(من نصر) خبره
و (قد) في البيت يجوز أن يكون اسم فعل
- قال قوم: الحذف قليل وليس شاذاً ،وتبعهم المصنف والشارح ،وقال سيبويه : هو ضرورة

ترك الناظم بعض الأسماء التي تلحقها النون في الشعر وفي الكلام

ومن ذلك:

اسم الفاعل

- لحقته سماعا ومنه

١- (هل أنتم مُطْلِعُونِ)

٢- وفي الحديث (هل أنتم صادقوني)

٣- (وَمَا أَدْرِي وَظَنِي كُلُّ ظَنٍّ..أمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحي)

أفعل التفضيل

- كـ(غير الدجال أخوفني عليكم)

- والأصل: أخوف خوفي أو أخوف تخوفاتي، فحذف المضاف

وإنما تركها لأن لحاقها اسم الفاعل وأفعل التفضيل لا يتعلق به قياس على وجه

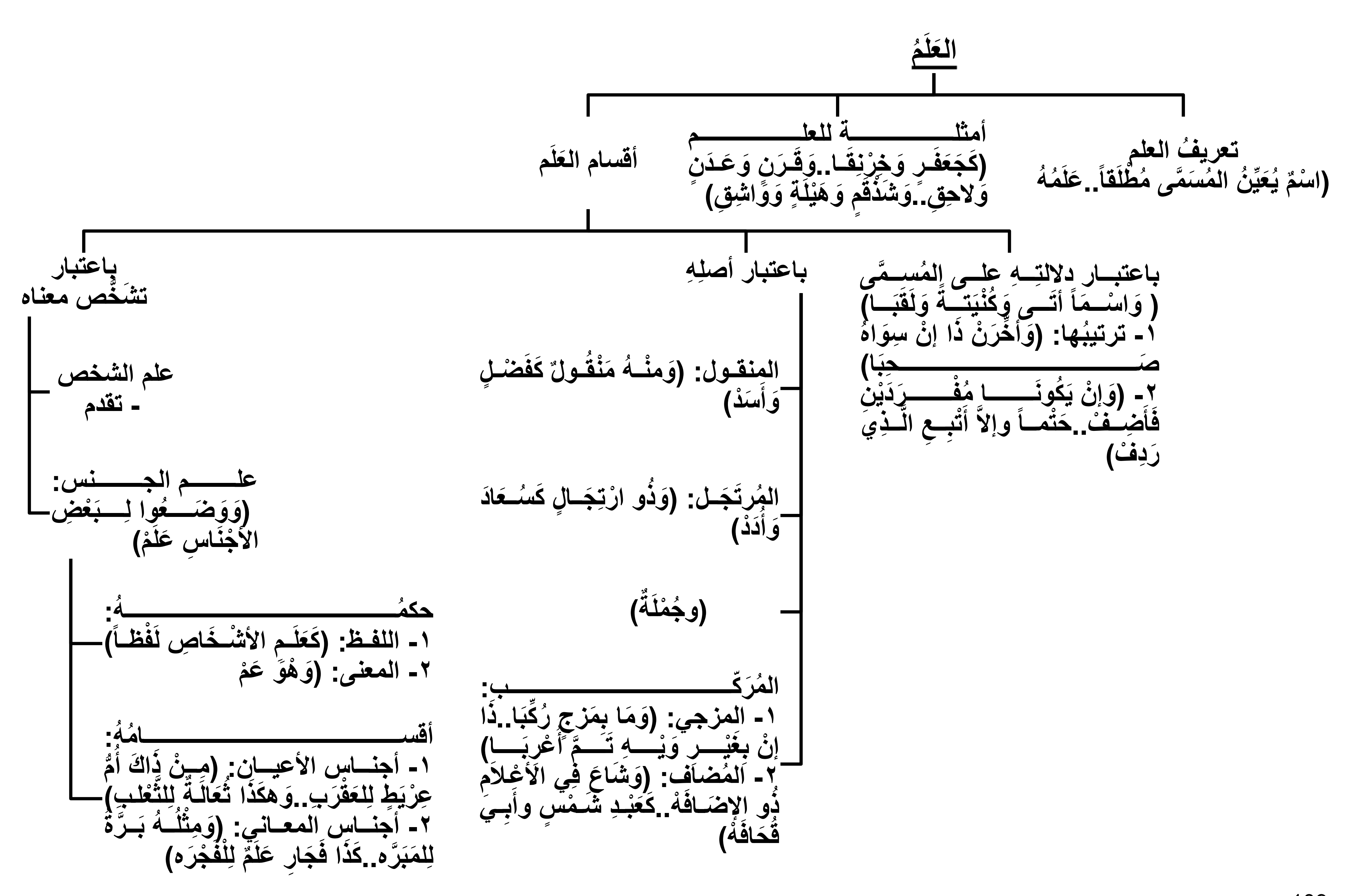
- فلا تقيس على (قدني - قطني) غيرهما كما في (لدني - قطني)، فإنك لا تقتصر مثلا على استعمالها بل تقول للرجل: (انتظر الخير من لدني وقطني ما أعطيتني)، بخلاف (مطلعون) و(صادقوني) و(مسلمني) فإنك لا تقول في الكلام، الزيدون مطلعوني على كذا، ولا هم صادقوني في كذا، ولا هم مسلموني إلى العدو كما لا تقول: أطولت القيام، قياسا على: (صددتِ فأَطْوَلتِ الصدودَ وقَلَّمَا..وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ) وما أشبهه بل تقف بها على موضع السماع

حكى سيبويه في أسماء الأفعال : - كـ(عليكني وعليكي)

- وينبغي أن يكون في تراك (تراكني) وفي رويد رويدني وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية وعليه إطلاق المؤلف

المصدر الموصول : (عجبت من ضربكني) السيرافي


الْعَلَم


العَلَمُ
تعريفُ العلم
(اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً..عَلَمُهُ
أمثلـــــــــــة للعلـــــــــم
(كَجَعفَـرٍ وَخِرْنِقَـا..وَقَـرَنٍ وَعَـدَنٍ
وَلاحِقٍ..وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ)
أقسام العَلَم
باعتبـار دلالتِــهِ علـى المُسـمَّى
(وَاسْـمَاً أَتَــى وَكُنْيَتَــةً وَلَقَبَـا)
١- ترتيبُها: (وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ
صَـــــــــــــــحِبَا)
٢- (وَإنْ يَكُونَـــــا مُفْـــــرَدَيْنِ
فَأَضِـفْ..حَتْمـاً وإلاَّ أَتْبِـعِ الَّـذِي
رَدِفْ)
باعتبار أصلِهِ
المنقـول: (وَمِنْــهُ مَنْقُـولٌ كَفَضْـلٍ
وَأَسَدْ)
المُرتَجَـل: (وَذُو ارْتِجَـالٍ كَسُـعَادَ
وَأُدَدْ)
(وجُمْلَةٌ)
المُرَكّـــــــــــــــــــب:
١- المزجي: (وَمَا بِمَزجٍ رُكِّبَا..ذَا
إنْ بِغَيْـــر وَيْــــه تَــمَّ أُعْرِبَـــا)
٢- المُضَاف: (وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ
ذُو الإضَـافَهْ..كَعَبْـدِ شَـمْسٍ وأَبِــي
قُحَافَهْ)
باعتبار
تشَخُّص معناه
علم الشخص
- تقدم
علـــــم الجـــــنس:
(وَوَضَـــعُوا لِـــبَعْضِ
الأَجْنَاسِ عَلَمْ)
حكمُـــــــــــــــــــــــــــــهُ:
١- اللفـظ: (كَعَلَـمِ الأشْـخَاصِ لَفْظـاً)
٢- المعنى: (وَهْوَ عَمْ
أقســـــــــــــــــــــامُهُ:
١- أجنـاس الأعيـان: (مِـنْ ذَاكَ أُمُّ
عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ..وَهكَذَا ثُعَالَـةٌ لِلثَّعْلَبِ)
٢- أجنـاس المعـاني: (وَمِثْلُــهُ بَـرَّةُ
لِلمَبَرَّه..كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَه)

تعريف العَلَم

في اللغـــة

مشـــــترك لفظـــــي بـــــين معـــــان منهـــــا :

١ـ الجبـل (ولـه الجوار المنشـآت في البحـر كـالاعلام)

٢ـ الرايـــة

٣ـ العلامة ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا

فـــــي الاصـــــطلاح

اســـم يعـــين المســـمى مطلقـــــا..علمـــــه.. أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة

بيـــــــــــــــــــــــــــان التعريـــــــــــــــــــــــــف:

١- (الاســـم) جـــنس يشـــمل النكـــرة والمعرفـــة

٢- (يعين مسماه) فصل أخرج النكرة حتى يصير كالمشار إليه حســـــــــــــــــــــــــــا أو ذهنـــــــــــــــــــــــــا

٣- (بلا قيد) أخرج بقية المعارف كالمضمر فإنه يعين مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة

علم الشخص هو لفظ وضع للذات مع جميع مشخصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات كـ(محمد - علي) وضعه أبوه لذات ولـده مـع كـل الصـفات الـتي تتميـز بهـا هـذه الـذات وهو يشبه الاسم المقترن بـ(ال) العهدية في الدلالة على معين والفرق بينهما أن دلالة مصحوب (ال) العهدية على المعين حاصل بـــ(ال) ودلالـــة علـــم الشـــخص مـــن جـــوهر اللفـــظ -و(هـذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرا ،مصطفى : (والحضور قد يكون ذهنياً)

العلم يعين مسماه بحسب وضعه ،والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد فالتعيين ليس بسبب الوضع كـــــــــ(شمـــــــــس) للكوكـــــــــب

- الأعلام التي حصل الاشتراك فيها فعدم تعينه عارض بعد الوضع

اعتراض : العلم الجنسي لا يعين المسمى إذ هو موضوع وضع الجنس ولما لم يـدخل لـه في الحـد الـذي في (التسـهيل اســتدركه بـــ(أو الشـــائع الجـــاري مجـــراه)

- الجواب: علم الجنس لم يُعتَمَدَ بالذكر لأنه لا يتكلم فيه أرباب المختصرات كما أنه مخالف لقانون العلمية ومعناها المشهور، إذ لا كبير فرق بينه وبين النكرة

مُصْطفَى دَنْقَش

أمثلة الناظم

كجعفرٍ وخرنقا..وقرنٍ وعدنٍ ولاحق..وشدقمٍ وهيلةٍ وواشق

١- (جعفر) : اسم رجل

٢- (خرنق) اسم امرأة من شعراء العرب ،وهي الخرنق بنت بدر من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى وهي أخت طرفة بن العبد لأمه - والأصوب أن يقول (من شواعر العرب)

٣- (قرن) : حي من مراد وإليه ينسب أويس القرني

٤- (عدن) : موضع باليمن

٥- (لاحق) : اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان

٦- (شذقم) : اسم جمل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر ،ومنه (القصواء)

٧- (هيلة) : اسم شاة قاله الزمخشري

٨- (واشق) : اسم كلب

ومثل الأمثلة: سائر ما يُؤلَفُ ويُخَالَطُ كثيرا وتدعو الضرورة إلى تعيين شخصه

- ومنه الحيوانات والأماكن والمياه والجبال والكواكب والأيام والشهور والكتب وكذلك القبائل والأحياء وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات

- وأكثر من يحتاج إليه في الإخبار الإنسانُ فوضعوا لكل شخص اسما يخصه وإن شاركه فيه غيرُهُ فبالغرض

أقسام العلم باعتبار دلالته على مسماه

واسما أتى وكنية ولقبا..وأخرن ذا إن سواه صحبا

ثلاثة أقسام

الاسم

- والمراد هنا: ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو

الكنية

- ما كان في أوله أب أو أم كأبي عبد الله وأم الخير
- فالمبدوء بـ(أب) للمذكر وبـ(أم) للمؤنث

اللقب

- **هو** : ما غلب على المسمى حتى اشتهر به على جهة الرفعة أو الضعة.
- كـ(زين العابدين) أو ذم كـ(أنف الناقة)
- وأنف الناقة لقب جعفر بن قريع وكان بنوه يأنفون من هذا اللقب إلى أن قال الحطيئة في مدحهم (قوم هم الأنف والأذناب غيرهم..ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا) فصاروا يفخرون به فكان ذما ثم صار مدحا

الأفضل في تقسيم العلم أن يقال :

١- ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما سواءً أكان قد صُدِّرَ بأم وأب أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر

٢- ما أُطلِقَ بعدُ على صاحب الاسم

أ- فإن صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية سواء أشعر بمدحٍ أو بذمٍ أم لم يُشعِر

ب- ما لم يُصدر بأحدهما فهو لقب ولا بد أن يُشعِر حينئذٍ بمدحٍ أو بذمٍ

وقد يُطلِق الوالدان على الولد في بداية الأمر اسما وكنية ولقبا كـ (محمد أبو الفضل - محمد الهادي - علي زين العابدين) فحينئذٍ ينطبق عليه ما قاله المؤلف

- مصطفى : (وقد يحل محل تسمية الوالدين التسميةُ اللاحقة إن أريد بها نسخ تسمية الوالدين كما غير رسول الله أسماء أقوامٍ وأسماءَ نساءٍ)

حكم اجتماع أقسام العَلَم

الحكم بالنظر إلى الإفراد والتركيب سيأتي

تأخير اللقب

- لا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا تقول (أنف الناقة زيد)
- إلا قليلا ومنه (بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم حَسَبا..ببطن شِرْيان يعوي حولَه الذيبُ)

علة التأخير

- وإنما وجب تأخيره قياساً لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة بخلاف ذكر الاسم أولاً فالإتيان بعده باللقب يفيد
- الغالب في اللقب النقل من اسم آخر نكرة كـ(بطة - قفة) والغالب في الأعلام النقل كـ(فضل - أسد - زيد) فلو تقدم اللقبُ لتُوهِّمَ أنه الاسمُ لذلك الشخص

يدخل تحت (سواه) الاسم والكنية

- وإنما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فبالخيار فتقول (أبو عبد الله زين العابدين - زين العابدين أبو عبد الله)
- ويوجد في بعض النسخ: (وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا) (ولو قال وأخرن ذا إن سواها صحبا) لما ورد عليه شيء

ويجيزون تقديم الكنية على الاسم وعلى اللقب من باب أولى فيجوز(أبو حفص الفاروق - الفاروق أبو حفص)

الحكم بالنظر إلى الإفراد والتركيب

وإن يكونا مفردين فأضف..حتما وإلا أتبع الذي ردف

الحالات

إن لم يكونا مفردين

- بأن كانا مركبين كـ(عبد الله أنف الناقة)
- أو مركبا ومفردا كـ(عبد الله كرز - سعيد أنف الناقة)

وجب الإتباع في الإعراب ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب كـ(مررت بزيدٍ أنفُ الناقةِ - أنفَ الناقةِ) فالرفع على إضمار (هو) والنصب على إضمار (أعني)

والإتباع يكون على البدل أو عطف البيان

إن كانا مفردين

أجاز الكوفيون والزجاج الإتباعَ

- ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب
- وهو الصحيح والإتباع أقيس والإضافة أكثر استعمالا وجواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها

أوجب البصريون الإضافة كـ(هذا سعيدُ كرزٍ)

وذلك مع أن مذهبهم منع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

- لأن المنع إنما هو في الاضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه وإضافة الاسم إلى اللقب من الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري

الإضافة إلى اللقب لا تجوز فيما فيه بـ(ال) كـ(الفاروق - الرشيد) لأنها في الأصل أوصاف لكنها غلبت على بعض من جرت عليه حتى اختصت به كالأعلام كما أن السماع بالإضافة فيها معدوم فلم يقولوا (لم يقولوا هارونُ الرشيدِ)

- فلا تصح الإضافة إلى (الفاروق) ونحوه إلا عند من يجوز إضافة الموصوف إلى صفته كـ(مسجدُ الجامعِ) وليس الكلام فيه
- وأما (الزبرقان) ونحوه فليس وصفاً في الأصل، وفيه (ال) فجريانه مجرى الصفة - هنا - للحظ أصل الوصف فـ(الزبرقان) - مثلاً - لقب لرجلٍ لصُفْرَةِ عمامته تشبيها بالزبرقان وهو القمر لما فيه من الصفرة. وأصل الزبرقة الصفرةُ

الإضافة على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم أي (جاء مسمى هذا اللقب)

- ووجوب الاضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع كأن يكون الاسم مقترنا بـ(ال) فلا يجوز (جاءني الحارثُ كرزٍ)

جعله الإضافة لازمة في المفردين مشكل بل يجوز معها (عطف بيان - بدل - القطع) على أن الناظم اتبع في ذلك غيره من النحويين (المبرد والزمخشري) وحكى ابن الناظم أنه مذهب الكوفيين

تنبيه

- إذا كانت إضافة اللقب بحكم الأصل كـ(وزن سبعة - أنف الناقة) فالإتباع على مذهب الناظم
- فإن لم تكن بحكم الأصل بل عارضة فلا يخلو:

١ - الإضافة في الاسم : كـ(زيدهم قفة) فإضافة زيد إلى قفة لا يصح لوجود إضافة أخرى وإن كانت في حكم العدم إذ لا يجتمع في لفظ واحد إضافتان

٢ - الإضافة في اللقب : فلا يجوز غير الإضافة على مذهبه لأن الإضافة في حكم العدم

وعلى هذا جاء قول ابن فيره : (ثم عثمانُ ورشهِم)

أقسام العلم باعتبار لفظه

١ - المفرد (منقول ومرتجل) ٢- الجملة ٣- المركب

أولاً : مفرد (ومنه منقول كفضل وأسد..وذو ارتجال كسعاد وأدد)

مرتجل

(ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها) كـ(سعاد - أدد)

ويدخل تحت المثالين (حمدان - عمران - عمر - قثم - زفر - حيوة - مَحْبَب)

(أدد): ذكر سيبويه أنه من (الود) من مادة (ودد)

الجمهور على إثبات المرتجل ونفاه قومٌ وقالوا: ما علمنا أصله فلا إشكال فيه وما لم نعلم أصله فلا يخلو:

١ - استعمل له أصل لكن لم يبلغنا

٢- على تقدير النقل من أصل لم ينطق به

والخلاف لفظيٌّ فلا مشاحة ،وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ويقول في المرتجل أنه نوعان:

أ- ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي. قالوا: ولم يأت من ذلك إلا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد

ب- ما استعملت مادته، لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية وهذا الثاني هو الكثير وإليه أشار الناظم بمثاليه معا وهما (سعاد - أدد)

منقول

(ما سبق له استعمال في غير العلمية)

وهذه تكون معربة

ونفاه الزجاج وقال الأعلام كلها مرتجلة

والنقل إما من:

١- صفة كحارث ٢- أو مصدر كفضل

٣- أو اسم جنس كأسد، ومنه المنقول من أسماء الأعيان

٤- منقول من صوت

- كتسميتهم بعض بني هاشم بـ(بَبَهْ) صوتٌ كانت أمه ترقصه به وهو صبي ،وعند ابن مالك ليس من الصوت بل مشتق من (تَبَبَّبَ الصبيُّ) فهو بَبٌّ والأنثى بَبَّةٌ أي: سَمِنًا

- وهو قليل لا يكادون يجدونه في غير (ببه)

٥- منقول من الفعل

أ- فالماضي كـ(شَمَّرَ) ب- والمضارع كـ(يزيد ويشكر)

ج- الأمر كتسمية العرب لصحراء معينة بـ(اصمت)

ح ومنه: (أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا..بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع أقسام العلم باعتبار لفظه

(وجملة..)

- ويُسمَّى (المركب الإسنادى) كـ(قام زيد - زيد قائم)

الجملة لا تكون إلا منقولة المنقول على أنَّ (المنقولة) عبارة اصطلاحية يطلقها أرباب الصناعة على المفرد لا على المضاف، ولا المركب تركيب إسناد أو مزج

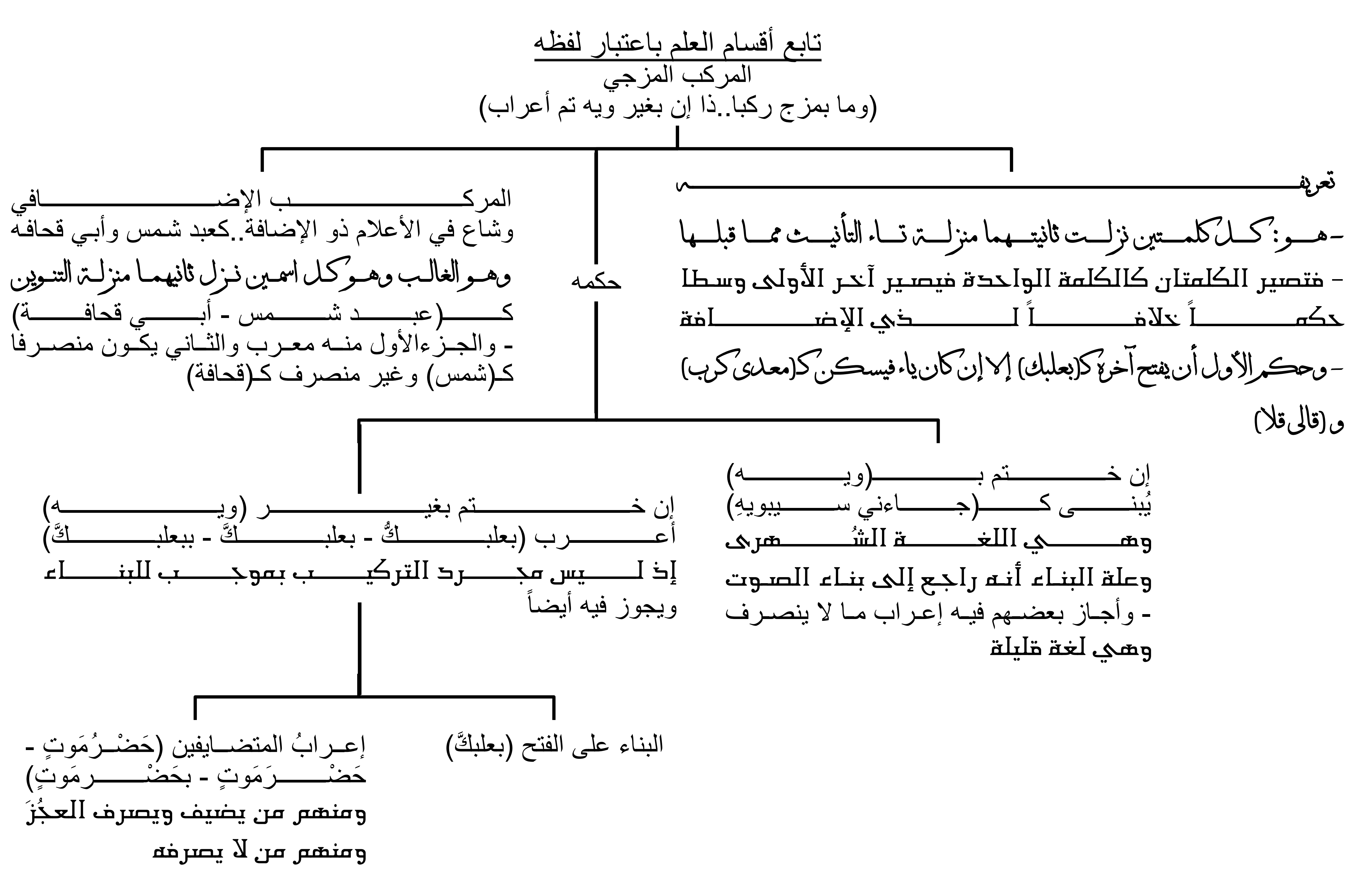
- لم يُسمَعْ عن العرب إلا نقل الجمل الفعلية كـ(تأبط شرا - شاب قرناها - ذَرَّى حَبًّاً - يشكرُ)

فأما الاسمية فلا وإنما قاسها النحاة على الفعلية

ومنه: (نُبِّئْتُ أخوالي بني يَزيدُ..ظُلماً علينا لهمُ فَديدُ) فـ(يزيد) فيه ضمير فاعل (يزيد) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ظلماً) مفعول لأجله عامله محذوف وتقديره يصيحون لأجل الظلم

- وعادة العرب إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ولو كان ما هنا من هذا الباب لكان يجب أن يكون مجرورا بالفتحة نيابة الكسرة

- ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل النقل فإن كان ماضيا بقي على فتحه وإن كان مضارعا بقي على رفعه


تابع أقسام العلم باعتبار لفظه
المركب المزجي
(وما بمزج ركبا..ذا إن بغير ويه تم أعراب)
تعريفه
- هو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها
- فتصير الكلمتان كالكلمة الواحدة فيصير آخر الأولى وسطا حكماً خلافاً لذي الإضافة
- وحكم الأول أن يفتح آخره ك(بعلبك) إلا إن كان ياء فيسكن ك(معدى كرب) و(قالى قلا)
حكمه
إن ختم ب(ويه)
يُبنى ك(جاءني سيبويهِ)
وهي اللغة الشُهرى
وعلة البناء أنه راجع إلى بناء الصوت
- وأجاز بعضهم فيه إعراب ما لا ينصرف
وهي لغة قليلة
إن ختم بغير (ويه)
أعرب (بعلبكُّ - بعلبكَّ - ببعلبكَّ)
إذ ليس مجرد التركيب بموجب للبناء
ويجوز فيه أيضاً
البناء على الفتح (بعلبكَّ)
إعرابُ المتضايفين (حَضْرُمَوتٍ - حَضْرَمَوتٍ - بحَضْرَمَوتٍ)
ومنهم من يضيف ويصرف العجُزَ
ومنهم من لا يصرفه
المركب الإضافي
وشاع في الأعلام ذو الإضافة..كعبد شمس وأبي قحافه
وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين
ك(عبد شمس - أبي قحافة)
- والجزءالأول منه معرب والثاني يكون منصرفا ك(شمس) وغير منصرف ك(قحافة)

أقسام العلم باعتبار تشخص مسماه قسمان:

علم الشخص

وله حكمان:

معنوي
أن يراد به واحد بعينه كـ(زيد - أحمد)

لفظي
١- صحة مجيء الحال متأخرة عنه كـ(جاءني زيد ضاحكا)
٢- منعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كـ(أحمد)
٣- منع دخول (ال) عليه فلا تقول (جاء العمرو)
- وقد يحصل الاشتراك اتفاقاً فيه فيكون اثنان اسم كل واحد منهما عمرو فيشبه العلمُ اسمَ الجنس، فتصل به أل، وتضيفه
٤- يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ (أسامة مقبل - علي حاضر)
٥- لا يضاف بحسب أصل وضعه فيمتنع (أسامتنا - محمدنا) فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي صح
٦- لا يُنعت بالنكرة لأنه معرفة
وقولهم: (هذا ابن عرس مقبلٌ) حمله سيبويه على أحد وجهين:
١ - (مقبل) خبر بعد خبر أو بدل
٢- أن يكون نَكَّرَ العَلَمَ كما يُنَكَّرُ (زيد) في (رأيت زيدا من الزيود) فجعلوا زيدا بمنزلة رجل

علم الجنس

(ووضعوا لبعض الأجناس علم..)

تعريفه: (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية)
- فـ(أسامة أجرأ من ثعالة) بمنزلة (الأسد أجرأ من الثعلب) و(ال) هنا للجنس
- و(هذا أسامة مقبلا) بمنزلة (هذا الأسد مقبلا) و(أل) هنا لتعريف الحضور

وله حكمان

لفظي
(كعلم الأشخاص لفظاً..) كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتمنعه - مثلاً - من الصرف كـ(بأسامةَ)

معنوي
(..وهو عمَّ) أي قد عم في المعنى على حد عموم أسماء الأجناس - فلا تختص بشخص من ذلك الجنس فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط)

أنواعه

أجناس الأعيان
(من ذاك أم عريط للعقرب..وهكذا ثعالة للثعلب)
- للعقرب أم عريط، وهو من الكُنَى، فعلم الجنس قد يكن اسما وكنية ولقبا كعلم الشخص
- كـ(مَحْوَة) لريح الشمال، (هُنَيدَة) لمائة من الإبل وهونوعان

١- أعيان لا تؤلف
وهو الغالب كالسباع والحشرات

٢- أعيان تؤلف
كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وأبى المضاء للفرس وأبى الدغفاء للأحمق

أجناس المعاني
(ومثله برة للمبره..كذا فجار علم للفجرة أنواعه)
- (فَجَارِ) اسم للفجور وعلم له، معدول عن فجرة علما دون (ال) لا عن الفجرة

الفجرة في كلام الناظم لا إشكال فيها، إذ لم يرد العلم وإنما مراده الجنس

ومنه عنده (سبحان) في: (أقول لما جاءني فَخْرُهُ..سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ)
علم لمعنى التسبيح

ومنه أسماء الأعداد المطلقة

يجب فيما كان من أسماء الأجناس غير مؤنث فجعل له اسم على فعال أن يقدر له التأنيث كـ(فجار) فلابد من تقدير اسم الجنس مؤنثا وهو (فجرة)

الفرق بين: (علم الجنس - اسم الجنس - النكرة)

الفرق بينها اعتباري

علم الجنس موضوع للحقيقة فأسامة للحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع

اسم الجنس موضوع هذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صلح للواحد وللكثير

النكرة - لم توضع للحقيقة أصلاً وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة

سؤال: كيف تقول (هذا الأسد) فتشير إلى معين وأنت تعني الجنس؟

الجواب: يقال هذا على وجهين:

١ - معهود بينك وبين مخاطبك قد تقدم لَكُمَا فيه بعينه عهدٌ لا في غيره من أفراد جنسه. فهذا كعلم الشخص وهو الموجود في زيد عمرو

٢- معهود الجنس الذي أنت تعرفه من بين الأجناس لا أن تريد ذلك المقبل بعينه فهذا كعلم الجنس

فلا يصح لك أن تقول على الأول (هذا أسامة)، ولا على الثاني (هذا زيد)

سؤال: هل علم الجنس يرادف اسم الجنس والنكرة أم لا؟

الجواب: علم الجنس مرادف لاسم الجنس المعرف باللام الجنسية وأشار إلى ذلك بـ(وهو عم) أي: وقع علما على جملة الجنس

- فإن ذكر أحدهم أنه مرادف للنكرة فعلى لحظ معنى الجنس فيها لا على لحظ وقوعها على معين

قال ابن خروف: (لا خلاف فيه بين النحاة)

وخالفَ هذا التفسير بعضُ من تأخر ممن لم يطلع على مقاصد العرب، ولا فهم كلام الأئمة فذكروا للعلم الجنسي تفسيرين:

اعتراض: - لماذا لم يستغنوا بـ(أقبل الأسد) عن (أقبل أسامة) إذا كان معناه معناه؟

الجواب: اسم الجنس يستعمل على وجهين:

١ - أن تعني كمال الأسدية فيه

٢- أن تريد الجنس فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى باسم علم يخصه

كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد، خصوا أحد معانيه باسم علم فقالوا: زيد

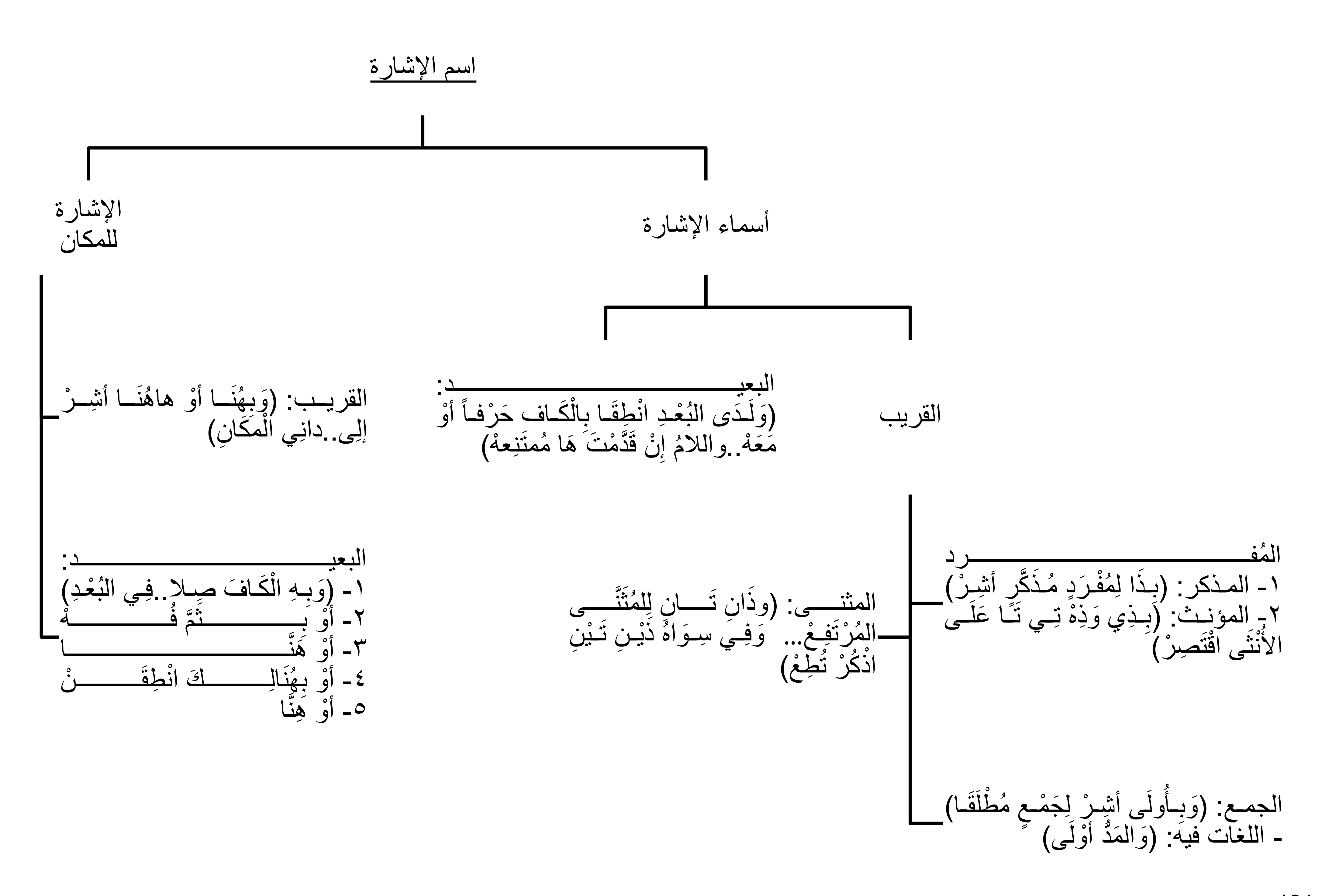
الخسروشاهي: إذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع عليها فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس

- فالفرق بين علمي الجنس والشخص أن علم الشخص موضوع للحقيقة بقيد الشخص الخارجي وعلم الجنس موضوع للماهية بقيد التشخص الذهني

- وتصريحه بأن أهل قطره لا يعرفه منهم أحد سواه شاهد بأنه لا يعرفه

بعض المتأخرين: تسمية الأسد أسدا باعتبار معناه الكلي العام لجزئياته وتسميته أسامة باعتبار معناه المتعين في الذهن من بين كما وضعوا علم الشخص لما يعنيهم من الأشخاص باعتبار تشخصه خارج الذهن ليعادلوا بين الجهتين

اسْمُ الْإِشَارَةِ


اسم الإشارة
الإشارة للمكان
أسماء الإشارة
القريب: (وَبِهُنَا أوْ هاهُنَا أشِرْ إلِى..دانِي الْمَكَانِ)
البعيد: (وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا بِالْكَاف حَرْفاً أوْ مَعَهْ..واللامُ إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمتَنِعهْ)
القريب
البعيد:
١- (وَبِهِ الْكَافَ صِلا..فِي البُعْدِ)
٢- أوْ بِثَمَّ فُهْ
٣- أوْ هَنَّا
٤- أوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَن
٥- أوْ هِنَّا
المثنى: (وذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ)
المُفرد
١- المذكر: (بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِرْ)
٢- المؤنث: (بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ)
الجمع: (وَبِأُولَى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا)
- اللغات فيه: (وَالمَدُّ أوْلَى)

اسم الإشارة

بذا لمفرد مذكر أشر..بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

أولاً: المفرد

المذكر

(ذا) : مذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة

يبقى سوى (ذا) أربعة: (ذاءِ - ذائِه - ذاؤُهُ - آلك)

وذكرَ (آلك) في التسهيل

المفرد إما أن يكون:

١- حقيقياً كـ(هذا زيد) ٢- أو حكماً كـ(هذا الرهط - هذا الفريق)

- ومنه (عوان بين ذلك) أي بين المذكور

- وربما استعمل (ذا) في الجمع كـ(ولقَدْ سئمتُ مِن الحياةِ وطولِها ..وسُؤالِ هَذا النَّاس كَيفَ لبيدُ؟)

(ذا) يشار به إلى المؤنث إذا نُزل منزلة المذكر

(فلما رأى الشمس بازغة قال: هذا ربي)

- ويقال: بل لِأَنَّ لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث

المفردة المؤنثة

١- ذي ٢، ٣، ٤- ذِهْ بالإسكان وصلاً ووقفاً وبكسر الهاء باختلاس وبإشباع والإشباع أشهر وأكثر ما تستعمل مع (هاء التنبيه) وقد تسقط

قال ابن جني: (ذي) هي الأصل ،و(ذه) بدلٌ

٥- تِي : ومنه: (جئنا نحييك ونستجديكا..فافعل بنا هاتاك أو هاتيكا)

٦- تا : (ولَيسَ لعيشِنا هَذَا مَهاهٌ..وليستْ دارُنا هاتا بدارِ)

٧، ٨، ٩- تِهْ بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباعٍ

٨- ذات

اسم الإشارة المثنى

(وذان تان للمثنى المرتفع..وفى سواه ذين تين اذكر تطع) أي: تطع العرب في ذلك وفي كونهما من المثنى أو ملحقين بالمثنى قولان؟

من المثنى حقيقةً

- لجريانهما بوجوه الإعراب كالمثنى وهو الظاهر من كلام الناظم للآتي:

١ - نص عليه في (شرح التسهيل) وارتضاه في اللذين واللتين

٢- ولما ذكر - هنا - ما يجري مجرى المثنى لم يذكرهما ولا اللذين واللتان

٣- قال: (للمثنى المرتفع) فجعله مرتفعا لا في موضع رفع

ليست من التثنية الحقيقية (الجمهور)

- فالأصل أن يقال: (ذوان وتوان - ذوين وتوين) فخالفوا ذلك الحكم كما فعلوا ذلك في تصغيرهما وهذه أدلتهم والرد عليها

حذف ألفاتهما إذ كان القياس قلبها

الجواب: أرادوا جعلَ فرقٍ بين تثنية ما حقه ألا يثنى وما يثنى ،كالفرق في تصغير (ذا - تا - الذي - التي) (ذَيَّا - تَيَّا - اللَّذيَّا - اللّتيَّا)

هي مما توغل في شبه الحرف

الجواب: هي فارقت المبنيات ببعض التصرف فتُنْعَتُ ويُنْعَتُ بها وتُصَغَّرُ فأجريت في التثنية

وقال ابن مالك : كما جُعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها بالحروف فأعربت فـ(ذا - تا) قيل فيهما إن الألف زائدة نص عليه الكوفيون في (ذا) ويلزمهم في (تا)

والمسألة متعلقة باشتراط التنكير في التثنية والجمع

الإشارة للجمع

(وبأولى أشر لجمع مطلقا..والمد أولى..)

(مطلقاً)

- مذكرا كان أو مؤنثا بـ(أولى) العقلاء وغيرهم

فالمؤنث (هؤلاء بناتي)

وزعم الجوهري وابن هشام أن الإشارة به لغير العاقل قليلة

- وهذا بخلاف (ذا - ذي) ونحوهما فالإشارة بها لغير العاقل كثيرة

- ومن ورودها في غير العاقل: (ذُمَّ المنازِلَ بعد منزلَةِ اللِّوَى..والعيشَ بعد أولئكَ الأَيامِ)

- (ذُمّ) فعل أمر ويجوز في الميم التثليث:

١ - الكسر: لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين

٢ - الفتح: للتخفيف لأنه أخف الحركات وهي لغة بني أسد

٣ - الضم: لإتْبَاع حركة الذال وهذا أضعف الوجوه

- وذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة (أولئك الأقوام) وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد

- مثله (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) وهي كافية للاستشهاد

الكلام في وضعها لمن يعقل أو لا يعقل كلام في وضع لغوي ،لا تعلق له بالنحو ،فكلام النحاةِ في معاني الألفاظ يكون لسببين:

- لبناء القوانين على النقل اللغوي كالكلام في لحاق الكاف واللام عند البُعدِ
- لضبط القوانين كالكلام في معاني حروف الجر

(المد أولى)
وفيها القصر والمد

المد

وهي لغة أهل الحجاز ولغة القرآن (ها أنتم أولاء تحبونهم)

وهو الأشهر في كلام العرب

والمد في (أولاء) فيه ثلاث لغات:

١ - الكسر من غير تنوين (هؤلاءِ)

٢ - الكسر مع التنوين (هؤلاءٍ) حكاها ابن جني والجوهري عن أبي زيد ،وقال ابن جني: هي لغة بني عقيل

٣ - الضم بغير تنوين (أُولاءُ) حكاها قطرب

والثانية والثالثة ضعيفتان

القصر

وهي لغة بني تميم

أنواع المشار إليه من حيث القرب والبعد

....ولدى البعد انطقا...بالكاف حرفا دون لام أو معه..واللام إن قدمت ها ممتنعه

القرب: فجميع ما تقدم له

البعد

- ويُؤتَى له بالكاف وحدها فتقول (ذاك)
- أو الكاف واللام كـ(ذلك)

- فإن تقدم حرف التنبيه (ها) أتيت بالكاف وحدها (هذاك) ،ومنه (رأيت بني غبراء لا ينكرونني..ولا أهل هذاك الطراف الممدد)
- ولا يجوز (هذالك) فـ(ها) واللام كالمتعاقبين إن لحق أحدهما لم يلحق الآخر
إذا كان اسم الاشارة لمثنى أو جمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع
ومنه: (ياما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا..مِن هَؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ)

- ولم يجئ (هؤلائك) في غير هذا البيت ولم تجتمع (ها) والكاف في إشارة المفرد في غير بيت طرفة ولعلهم حفظوا من شواهد المسألة ما لم يبلغنا أو لعل القدامى المشافهين للعرب قد سمعوا منهم في غير شذوذ ولا ضرورة فلهذا جعلوه قاعدة
- مصطفى : ثبت في (هؤلاء) و (هذاك) ولم يثبت (هذانك) فقد يبقى على المنع وقد يجوز قياساً

ذكر في (التسهيل) أن لحاق (ها) بالمجرد من الكاف كثير ،فلا تجد في القرآن اسم إشارة مجردا من الكاف وهاء التنبيه معا ،ولما وقع فيه الفصل أعيدت في الأكثر كـ(ها أنتم هؤلاء حاججتم) ولم يقع غير مكرر إلا في (ها أنتم أولاء تحبونهم) ،فهذا دليل على قوة لحاقها
- وأما إذا لحقت الكاف فلحاق (ها) معها قليل

ولا تكون اللام في التثنية مطلقا وفي الجمع في لغة من مَدَّهُ
- فلا يجوز (ذانلك - أولئلك)
- ومن كان لغتهم قصر(أولاء):
١- منهم من يأتي باللام (قيس وربيعة وأسد) كـ(أولالِك قومي لم يَكُونُوا أُشابةً.. وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاّ أولالِكَ)
٢- منهم من لا يأتي باللام مطلقا (بنو تميم)

أصل لام البعد أن تكون ساكنة فلما قالوا (ذلك) كسروها للتخلص من التقاء الساكنين ولما قالوا (تيلك) اجتمع الساكنان فحذفوا الياء
- وقد قالوا (تالك) كما قالوا (تِلك) ومنه (تعلم أن بعد الغي رشدا.. وأن لتالك الغمر انقشاعا)

الخلاف في مراتب المشار إليه

الجمهـــــور علـــــى أن لــــه ثــــلاثَ مراتــــب (قربــــــى - وســــــطى - بعـــــــدى)

١- - فللقربـــــى بــــدون كـــــاف ولا لام (ذا - ذي)

٢- وللوســــطى بالكــــاف فقــــط (ذاك)

٣- وللبعدي بالكاف واللام (ذلك)

جعل الشلوبين مد أولاء للانتقال إلى مرتبة أبعد وكذلك (ها) تفيد عنده الانتقال ،وجعل ابن الضائع ذلك من باب الأولى لا علــــــــى الوجـــــــــوب

والجواب: لا يُقالُ (هؤلائلك) استثقالا لتوالي الكسرتين وكذلك (ذانلك) ،كما أن هذا مذهب مخترع لم يُسْبَقْ إليه

لـــــــــه مرتبتـــــــــان عنـــــــــد النـــــــــاظم واســـــــــتدل في (شــــــــرح التســــــــهيل):

١ - الإجمـــــاع علــــى أن المنـــــادي لــــه مرتبتــــان وهــــو والمشــــار إليــــه شــــبيهان

٢- المرجــــــــوع إليــــــــه في هــــــــذا النقــــــــل لا العقــــــــل

٣- روى الفراء أن بني تميم يقولون: ذيك وتيك حيث يقول الحجازيون: تلك وتالك وأن الحجازيين لا يستعملون الكـــاف مـــن غـــير لام وأن التميمـــيين لـــيس مـــن لغـــتهم اســـتعمال الكـــاف مـــع الـــلام

٤- القرآن ليس فيه إشارة إلا بأداة مجردة من الكاف واللام معا أو بمصاحبتهما معا ما عدا المثنى والمجموع

٥- لــــــو كانــــــت ثلاثــــــاً لم يُكْتَــــــفَ في التثنيــــــة والجمــــــع بلفظــــــين

٦- تشديد النون في المثنى لتعويض حذف ألف (ذا) وليس التشديد مختصا بالبعيد

تنبيهات

(بالكاف) متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول لا نطقا محذوف لدلالة على الكلام عليه والباء فيه للملابسة والتقدير: ولدى البعد انطقا بما تقدم من الأدوات ملتبسة بالكاف والحال تقعُ من المحذوف إذا كان في حكم المنطوق به كـ(الذي لقيت راكبا زيدٌ) أي: لقيته

(ذانك – تانك) لا تلحقهما اللام وكذلك (ذي – ذه) إذا قلت: (ذيك) لا تقول: (ذيلك – ذيلك) كما تقول: (تلك – تيلك)

الكاف تختلف بحسب المخاطب من كونها لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع غالبا ومن غير الغالب (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ)

– ودون هذه لغة أخرى وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال

(بالكاف حرفا)

– أي ليست اسماً فهي حرف خطاب لا موضع له من الإعراب ولا خلاف فيه

وهو مذهب سيبويه والبصريين وأصلها عندهم الاسمية وجرد عنها معنى الاسمية وأتى بها للخطاب وباب التجريد شائع فلو كانت ضميراً فلا تخلو أن تكون:

١ – مرفوعة ،والكاف ليست ضمائر الرفع

٢ – أو منصوبة ،ولا ناصب ٣– أو مجرورة ،ولا حرف جر هنا

– كما أن أسماء الإشارة معارف كلها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها

الإشارة للمكان

كيفية الإشارة إلى المكان

١ - إذا أردت الإشارة إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفا تجريه مجرى الأشخاص فكما تقول: (أعجبني هذا الرجل) تقول: (أعجبني هذا المكان)

٢- إذا قصدت كونه ظرفا لفعلٍ فأشرت إليه فالخاص بهذا النحو لفظ (هنا) ونحوه والناظم لم يأت بهذا القيد ،بل أطلق والإطلاق غير صحيح فلفظ الزمان والمكان إذا أطلق عند النحاة يرادُ حيث هو ظرف لفعل كهذا الموضع ومنه (وقد ينوب عن مكان مصدر)

- فمراده من (وبهنا أو هاهنا أشر إلى داني المكان) أي: أشر إلى ما وقع من الأمكنة المحسوسة منصوبا على الظرفية أو في حكم المنصوب على ذلك ،ويلزم أن يكون اسم الإشارة كذلك ظرفا

- مصطفى: مراده أنه لا يجوز (أعجبني هنا المكان) على معنى (هذا المكان)

مراتب الإشارة المكان

للقريب (هُنَا)

(وبهنا أو ههنا أشر إلى..داني المكان..)

- وقد تتقدمها هاء التنبيه فيقال (ههنا)

للبعيد

(وبه الكاف صلا..في البعد أو بثم فه أو هنا..أو بهنالك انطقن أو هنا)

- على رأى المصنف: (هُناك - هُنالِك - هَنَّا - هِنَّا - ثَمَّ - هِنَّتْ)

أحكام في (هَنَّا - هِنَّا): وقد حكاهما السيرافي وأردؤها (هِنًّا)

وعلى مذهب غيره (هناك) للمتوسط وما بعده للبعيد

- ومنه: (وإذا رأيت ثم رأيت نعيما)

وتلحق الهاء في البعد في هناك (هاهُنَاك)

تنبيهات

لا يشار بها إلى ظرف الزمان فلا تقول: (صمت هنا) ،تريد هذا اليوم ،وقد يشار بهنا وهنالك، وبهنا إلى الزمان ومنه (هنالك ابتلي المؤمنون - هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت) ولما كان هذا قليلا لم يذكره

حكى الفراء أن تميما تقول: (هاهنا) زيد ،فإذاً لا يجوز أن تقول: هاهنالك

اختصاصهما بالبعيد

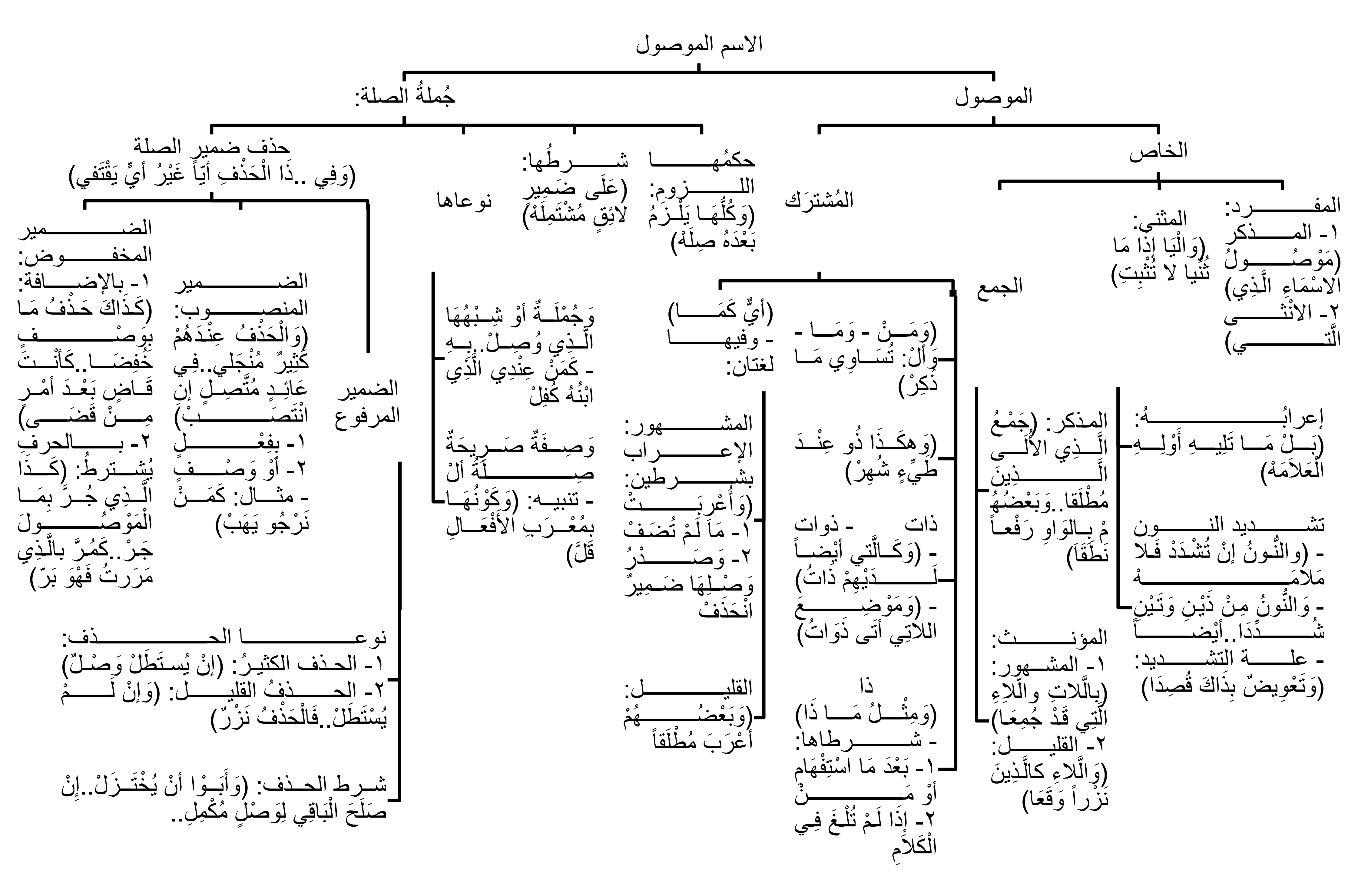
- وزعم السيرافي الجوهري خلاف ذلك وأن (هَنَّا) تساوي (هُنَا) وقال الجوهري في قولهم: (تجمعوا من هَنَّا ومِن هِنَّا) ،أي من هاهُنَا وهاهُنَا

أن لا تلحقهما ها التنبيه في أولهما فلا يجوز (هاهَنَّا - هاهِنَّا)

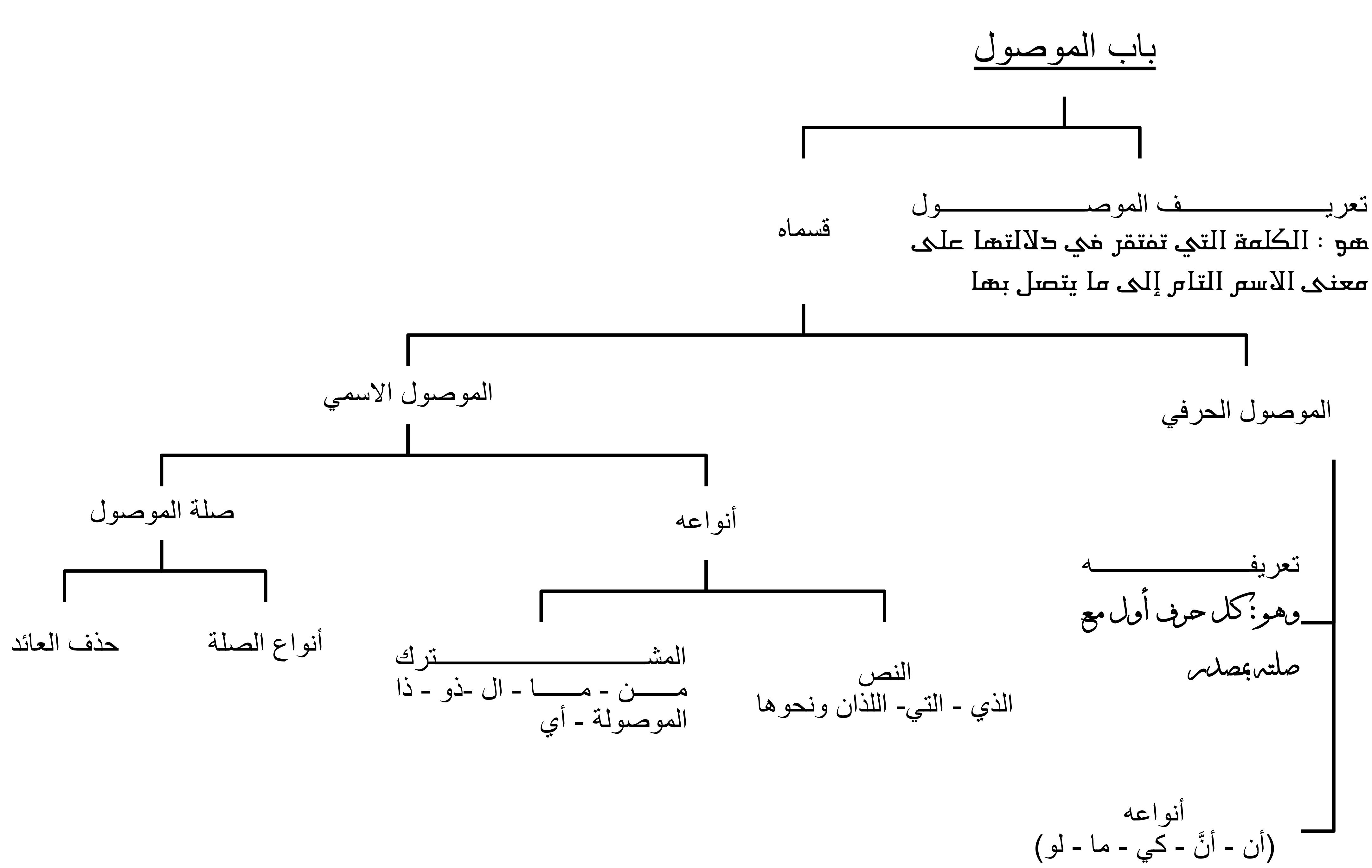
جواز لحاق الكاف حكاه الناظم وذكر أنه محكي عن العرب ولا يلزم عليه جواز لحاق اللام لأنها إنما تلحق بالسماع

وأما (ثُمَّ) فلا تلحقها (ها) ولا الكاف

الاسمُ الْمَوْصُول



الاسم الموصول
الموصول
جُملةُ الصلة:
الخاص
المفـــرد:
١- المـــذكر (مَوْصُـــولُ الاسْمَاءِ الَّذِي
٢- الانْثــى الَّتـــي)
المثنى: (وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ
إعرابُـــــهُ: (بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ الْعَلاَمَهْ)
تشـديد النـون - (والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَـــهْ
- وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُـدِّدَا..أيْضـاً
- علـة التشـديد: (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا)
الجمع
المذكر: (جَمْعُ الَّـذِي الأُلَـى الَّـذِينَ مُطْلَقا..وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا)
المؤنـث:
١- المشـهور: (بِالَّلاتِ وَالَّلاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا)
٢- القليـل: (وَالَّلاءِ كالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا)
المُشترَك
(وَمَـنْ - وَمَـا - وَألْ: تُسَاوِي مَـا ذُكِرْ)
(وَهكَـذَا ذُو عِنْـدَ طَيِّءٍ شُهِرْ)
ذات - ذوات
- (وَكَـالَّتِي أيْضـاً لَـدَيْهِمْ ذَاتُ)
- (وَمَوْضِـعَ اللاتِي أَتَى ذَوَاتُ)
ذا
(وَمِثْـلُ مَـا ذَا)
- شـرطها:
١- بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام أوْ مَـنْ
٢- إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ
(أيٌّ كَمَـــا) - وفيهـــا لغتان:
المشـــهور: الإعـــراب بشـــرطين: (وَأُعْرِبَـــتْ)
١- مَا لَمْ تُضَفْ
٢- وَصَـدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
القليـــل: (وَبَعْضُـــهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً
حكمُهـــا اللـــزوم: (وَكُلُّهَـا يَلْـزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ)
شـــرطُها: (عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ)
نوعاها
وَجُمْلَـةٌ أوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ بِـهِ
- كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ
وَصِـفَةٌ صَـرِيحَةٌ صِـلَـةُ ألْ
- تنبيـه: (وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الأَفْعَـالِ قَلّ)
حذف ضمير الصلة
(وَفِي ..ذَا الْحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي)
الضمير المرفوع
الضـــمير المنصـــوب: (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي..فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَـبْ)
١- بِفِعْـلٍ
٢- أوْ وَصْـفٍ
- مثـال: كَمَـنْ نَرْجُو يَهَبْ)
الضـــمير المخفـــوض:
١- بالإضـافة: (كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا..كَأنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرِ مِـنْ قَضَـى)
٢- بـالحرفِ يُشترطُ: (كَـذَا الَّـذِي جُرَّ بِمَـا الْمَوْصُـولَ جَرْ..كَمُرَّ بالَّذِي مَرَرتُ فَهْوَ بَرّ)
نوعـا الحـذف:
١- الحذف الكثيـرُ: (إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ)
٢- الحـذفُ القليـل: (وَإنْ لَـمْ يُسْتَطَلْ..فَالْحَذْفُ نَزْرٌ)
شـرط الحـذف: (وَأَبَـوْا أنْ يُخْتَـزَلْ..إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ..


باب الموصول
تعريف الموصول
هو : الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التام إلى ما يتصل بها
قسماه
الموصول الحرفي
تعريفه
وهو: كل حرف أول مع صلته بمصدر
أنواعه
(أن - أنَّ - كي - ما - لو)
الموصول الاسمي
أنواعه
النص
الذي - التي- اللذان ونحوها
المشترك
من - ما - ال -ذو - ذا الموصولة - أي
صلة الموصول
أنواع الصلة
حذف العائد

الموصول الحرفي

وهو: كل حرف أُول مع صلته بمصدر وهو خمسة (أن - أنَّ - كي - ما - لو) ومعها: (الذى) على قولٍ

(أن) المصدرية

وتوصل بالفعل المنصرف

١- ماضيا كـ(عجبت من أن قام زيد)
٢- ومضارعا كـ(عجبت من أن يقوم زيد)
٣- وأمرا كـ(أشرت إليه بأن قم)

اختلف العلماء في (أن) الداخل على الأمر:

١- فقال قوم - منهم سيبويه -: هي المصدرية مؤولة لما بعدها باسم مجرور بالباء المذكورة لأن الجارَّ يطلُبُ الاسم فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة

٢- وقال قوم - منهم الزمخشري -: إن لم تُذكر الباء فهي مفسرة مثل: (وانطلق الملاء منهم أن امشوا)، فإن تقدم عليها حرف جر فهي مصدرية وقال قوم هي زائدة ومعنى (بأن قم) بلفظ قم

- فإن وقع بعدها فعل غير متصرف كـ(وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) فهي مخففة من الثقيلة

(كي)

وتوصل بفعل مضارع فقط كـ(جئت لكي تكرم زيدا)

(أنَّ)

- وتوصل باسمها وخبرها كـ(أولم يكفهم أنا أنزلنا)
- و(أنْ) المخففة كالمثقلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم المثقلة مذكورا وخبرها لا يخلو:

إن كان مشتقا كـ(علمت أن زيدا قائم) كان المصدر من لفظه أي علمت قيام زيد

إن كان جامدا كـ(علمت أن زيدا أخوك) كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها أي علمت كون زيد أخاك

إن كان ظرفا كـ(علمت أن زيدا عندك) أو جارا ومجرورا كـ(علمت أن زيدا في الدار) كان المصدر لفظ الاستقرار أو ما في معناه مضافا إلى الاسم أي علمت استقرار زيدٍ في الدار أو عندك

تابع الموصول الحرفي

(ما)

وتوصل بالماضي والمضارع

١- وتكون مصدرية ظرفية كـ(لا أصحبك ما دمت منطلقا - لا أصحبك ما يقوم زيد)

٢- وغير ظرفية كـ(عجبت مما ضربت زيدا - عجبت مما تضرب زيدا - بما نسوا يوم الحساب)

- وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بـ(لم) كـ(لا أصحبك ما لم تضرب زيدا) ويقل وصل الظرفية المضارع الغير منفي بـ(لم) كـ(لا أصحبك ما يقوم زيد) ومنه: (أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي..إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ)

بالجملة الاسمية وهو قليل: ظرفية وغير ظرفية (لا أصحبك ما زيد قائم وعجبت مما زيد قائم)

- واختلف النحويون فيما إذا وقع بعد (ما) هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري كـ(لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجما - لا أكلمه ما أن حراء مكانه)

١- جمهور البصريين: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير (لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء - ما ثبت كون حراء مكانه) فهو من باب وصل (ما) المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ووجهه أن الاكثر وصلها بالأفعال والحمل على الأكثر أولى

٢- ذهب الكوفيون إلى أن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع وهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير (لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت - ما كون نجم في السماء موجود) فهو من باب وصل (ما) بالجملة الاسمية، لأن ذلك أقل تقديرا

(لو)

- توصل بالجمل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر

- الماضي كـ(وددت لو قام زيد) - المضارع كـ(وددت لو يقوم زيد)

(الذي)

كـ(وخضتم كالذي خاضوا)

- مجيء الذي موصولاً حرفيا وجهٌ حكاه الفارسي عن يونس، وقد مثلوا له بـ(وخضتم كالذي خاضوا) فهو مفرد وما بعده جمع فلو كان اسميا لقيل (كالذي خاض) أو (كالذين خاضوا)

- وقد يُجاب بأحد جوابين

الذي اسم موصول صفة لموصوف محذوف والتقدير (خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا) والعائد ضمير محذوف منصوب خاضوه

الذي اسم موصول للجميع وأصله الذين فحذفت النون كما حذفت في (وإن الذي حانت بفلج دماؤهم..هم القوم كل القوم يا أم خالدِ

مُصْطفَى دَنْقَش

<u>الموصول الاسمي قسمان</u>

المشترك

(من - ما - ال - ذو - ذا الموصولة - أيٌّ)

النَّصُّ

(موصول الأسماء الذي الأنثى التي..واليا إذا ما ثنيا لا تثبت..بل ما تليه أوله العلامة)

(الذي) للمفرد المذكر

- ولا فرق بين أن يكون مفردا حقيقةً أو حكماً

(زيد الذي يزورنا كريمٌ - الفريق الذي أكون فيه مخلصٌ)

- ولا أن يكون عاقلا وأن يكون غير عاقل

وفي (الذي) ثلاث لغات أخرى : (اللذِ - اللذْ - الذيّ)

ومن التسكين: (فَظَلْتُ في شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا.. كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا)

(التي) للمفردة المؤنثة

وفي (التي) لغتان أخريان: (اللتْ - اللتِ)

ومن التسكين: (فَقُلْ لِلَّتْ تلومُك إنَّ نفسي..أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّميمِ)

المثنى

كيفية التثنية

- إن ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف رفعاً (اللذان واللتان) والياء جرا ونصبا (اللذين - اللتين)

- وكان القياس (اللذيان واللتيان - اللذيين واللتيين) ولكن العرب حذفت أواخرها على غير قياس ليخالفوا بينها وبين المثنيات المعربة ،وعلى تسليم أنه مثنى حقيقة فلا بعد في مجيء بعض الأشياء مخالفة للقياس

وقال ابن مالك: تم الاستغناء بتثنية (اللذْ - اللَّتْ) عن تثنية (الذي - التي) فاعتبروا أخف اللغات

حذف النون

- بلحرث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان - اللتان) كـ(أبني كليب إن عمي اللذا . . قتلا الملوك وفككا الأغلالا) و(هما اللتا لو ولدت تميم . لقيل فخرٌ لهم صميمُ)

- لما طال الموصول بالصلة والعائد أرادوا تقصيره ،ولم يرد الحذف فيهما إلا في حال الرفع لامتناع التباس المثنى بالمفرد في الرفع ، ولخوف التباس المفرد بالمثنى في النصب والجر ،ولا يرتفع الالتباس بضمير العائد لأنه غير واجب الذكر بل قد يكون محذوفا وهو مراد

تشديد النون مثنى الموصول واسم الإشارة

(النّون إن تشدد فلا ملامه..والنّون من ذين وتين شدّدا..أيضاً وتعويضٌ بذاك قصدا)

التشديد

الأصل في نون التثنية التخفيف فلا تشددها في نحو (رجلان والزيدان)

- وإن شئت شددت النون في (اللذانِّ - اللتانِّ)

- ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين (اللذينِّ - اللتينِّ)

ومن التشديد قراءة ابن كثير (واللذانّ يأتيانها منكم - ربنا أرنا اللذينّ)

- وهذا التشديد يجوز في تثنية (ذا - تا) اسمي الإشارة (ذانِّ - تانِّ) وكذلك مع الياء (ذينِّ - تينِّ) وهو مذهب الكوفيين وهي لغة تميم وقيس

ومنه قراءة ابن كثير: (إن هذانِّ لساحران - هذانِّ خصمان - إحدى ابنتيّ هاتين)

تعليل التشديد

التعويض عن المحذوف من المفرد

اعتراض: يلزم من تعرضه لتعليل بعض المسائل أن يتعرض لتعليل الجميع أو يترك التعليل في الجميع؟

الجواب: إنما قصد التنكيت على المخالف الذي زعم أن التشديد دال على المرتبة القصوى في الإشارة

اعتراض: هلا عوضوا في يد ودم

الجواب: التعويض سماع لا يقال به إلا حيث اضطر إليه ،وأما يد ودم فلم تكن التثنية سببا في الحذف منه فيعوض فيها

اعتراض : كيف يصح التعويض (من المحذوف) ولا محذوف يعوض منه فدعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة؟

تشديد نون مثنى اسم الإشارة لكون الإشارة للبعيد

- وهذا مردود لأنه قرئ: (إحدى ابنتي هاتين) بالتشديد ،وهو إشارة إلى القريب ،وقال الناظم: يؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون (اللذين - اللتين) ولا إشارة فيها

تعليلان آخران للتشديد ذكرهما السيرافي:

١ - جيء به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة والتنوين كـ(الرجلين والغلامين) وبين ما كانت فيه عوضا من الحرف كـ(كاللذين وهذين)

٢- للفرق بين المبهم وغيره

جمع المذكر

(جمع الذي الألى الذين مطلقا..وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

- (الذين): يقال لجمع المذكر العاقل مطلقاً أي رفعا ونصبا وجرا

وبعض العرب يقول (الذون) رفعاً و(الذين) نصبا وجرا

- **وهي لغة مشهورة هذيل أو عقيل**

- ورد عن بعض العرب حذف النون (الذين) جمع (الذي) في لغة من جاء بالياء كـ(وإن الذي حانت بفلج دماؤهم..هم القوم كل القوم يا أم خالدِ)

- وفي لغة من جاء به بالواو كـ(نحن الذُو بعكاظ طيروا شررا .. من روس قومك ضربا بالمصاقيل)

ومنه: (نحن الذون صبحوا الصباحا..يوم النخيل غارة ملحاحا)

- ولكنْ ما رواه أبو زيد هو (نحن الذين)

- (الصباحا يومَ) ظرفان يتعلقان بقوله (صبحوا) ويوم مضاف و(النخيل) مضاف إليه (غارة) مفعول لا جله، ويجوز كونه حالا بتأويل المشتق أي مغيرين

- وبعضهم اغتر بمجيء (الذون) رفعا و(الذين) نصبا وجرا ،فزعم أنها معربة ،وأنها جمعُ مذكرٍ سالمٌ حقيقة والصحيح أنه مبني على صورة المعرب ،والظاهر أنه مبني على الواو والياء

توجيه (اللذون)

١ - هو من قبيل المجموع كـ(اللذان) في التثنية فالجمع لكونه من خصائص الاسم عارض شبه الحرف ،فأُعْرِبَ وأما اللغة المشهورة بلزوم الياء فلعدم اعتبار خاصية التثنية والجمع المختصة بالأسماء فهي عندهم اسم جمعٍ لا جمع

٢ - مبني في صورة المعرب فالجريان مجرى المعرب لا يدل على إعراب الجاري

فـ(الذِينَ) من الجمع على لغة هذيل ،وعلى لغة الجمهور هو اسم جمع إلا أن يقال: إنه جمع جاء مخالفا للجموع ،وذلك مغتفر كما اغتفرت مخالفته في التصغير لأبنية التصغير

فقالوا: اللذيا واللتيا وذيا وتيا ،فأبقوا الأول على فتحه وزادوا ألفا في الآخر عوضا عن ضمة التصغير

جمع المذكر

(جمع الذي الألى الذين مطلقا..وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

(الألى)

مطلقا عاقلا أو غيره والأكثر للعاقل

وقد يستعمل في جمع المؤنث وجتمعا في: (وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئمونَ عَلَى الأُلَى..تَرَاهُنَّ يَومَ الرَّوعِ كَالحِدَإِ القُبْل)

فقال (يستلئمون) ثم قال (تراهن)

(الألى) اسم جمع لـ(الذي) ليست جمعاً حقيقياً

- و(الألى) قد تُستعمل بمعنىً آخر وهو معنى (الأُوَلِ) مقلوب منه كقولهم (العرب الألى) أي: الأُوَل

- قد تأتي (ألى) بغير (ال) كـ(ونحن ألى ضربنا رأس حجر..بأسياف مهندة رقاق)

(الألى) مقصورٌ وقد يُمَدُّ

فقد استعملوا (الألاء) اسما موصولا وأصله اسم إشارة كـ(أَبَى اللهُ لِلشُّمِ الألاَءِ كَأَنَّهُمْ..سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا)

(واللاء كالذين نزراً وقعا)

تفسير ابن عقيل وابن الناظم

ورد (اللاء) بمعنى الذين:

(فَمَا آبَاؤُنَا بأَمَنَّ مِنْهُ..علينا اللاء قد مَهَدُوا الحُجُورا)

تفسير الشاطبي:

- (اللاء) جاء جمعا على حد مجيء الذين:

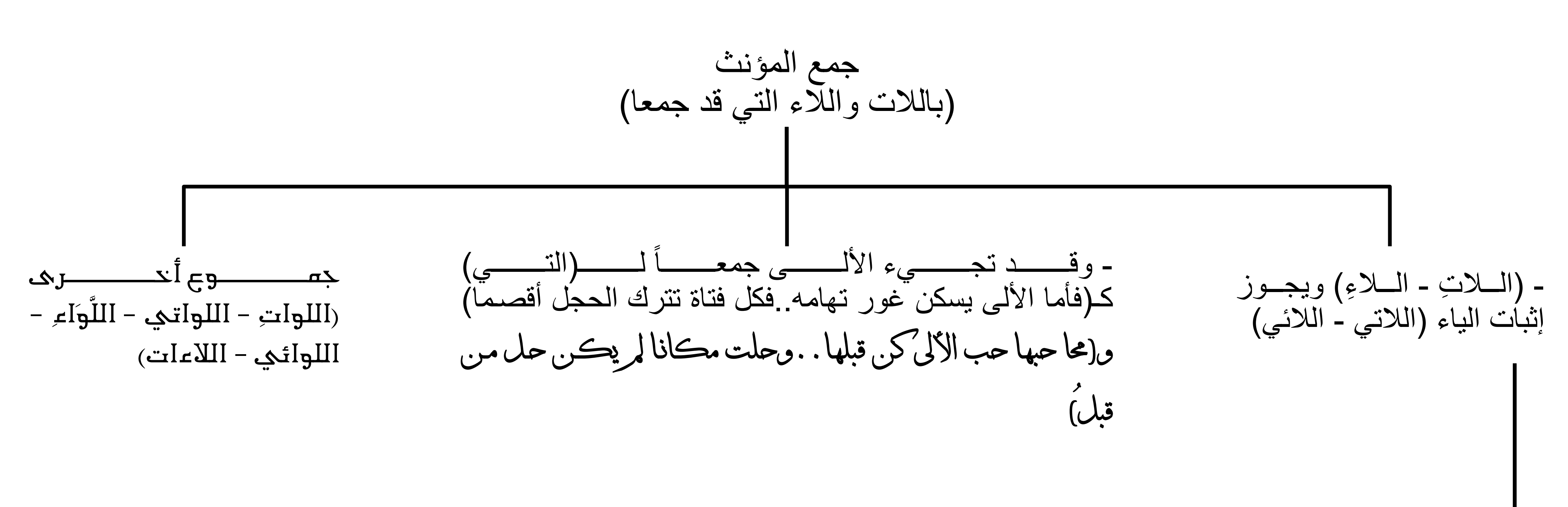
١- فعلى اللغة المشهورة: (جاءني اللائين قاموا ورأيت اللائين قاموا ومررت باللائين قاموا)

٢- وتقول على لغة هذيل: (جاءني اللاؤون قاموا ورأيت اللائين قاموا ومررت باللائين قاموا)

- ومنه (همُ اللاؤن فكّوا الغُلّ عنّي..بمرْوِ الشاهِجانِ وهمْ جناحي)

- وأما (وإني من اللائين إن قدروا عفوا..وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبوا عَفُّوا)

فيحتمل ،وعليه فلا تعتقد (اللائين) جمعاً لـ(اللاءِ) الذي هو بمعنى (الذي) بل هو مرادف له



وإثبات الياء هي اللغة الشهيرة

- والأظهر أن الناظم إنما اعتبر اللائي بتحقيق الهمزة ،فإن كثيرا من الناس يزعمون أن التخفيف أو الإبدل أصله التحقيق وإن كان فيه نظر

- مصطفى يشير إلى أنه قرئ في (اللائي تظاهرون منهمن) بتحقيق الهمزة وتسهيلها مع المد والقصر وقرئ في السبع أيضاً (اللايْ)

(وَبِالْهَمْزِ كُلُّ اللاَّءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ..ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلاَ وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا..وَقِفْ مُسْكِناً وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ)

الموصولات المشتركة

(مَن - ما- ال - ذا بعد الاستفهام - ذو الطائية)

(ومن وما وأل تساوي ما ذكر..)

- تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والمجموع

مساواة الموصولات المشتركة للنص في أربعة أحكام:

١ - الموصولية

٢ - الإفراد والتثنية والجمع

٣ - الاسمية

أما (مَنْ - مَا غير المصدرية) فاسمان اتفاقا وأما ما المصدرية فالصحيح أنها حرف وذهب الأخفش إلى أنها اسم

أما (ال):

- الجمهور على اسميتها في هذا الباب أعني إذا دخلت على الصفة الصريحة

- ودليل اسميتها عودُ الضمير عليها (جاءتني الضاربها زيدٌ)

- ودليل موصوليتها التزامهم وصلها إما بالمفرد المقدر بالجملة وإما بالجملة الصريحة (جاءني القائم أبوه) و(اليقوم أبوه) وإن كان قليلا

- المازني: هي حرف موصول

- الأخفش: هي حرف تعريف غير موصول قاله بعضهم

استدراك

(ال) الموصولة اسمية ومع ذلك لا تقبل علامات الاسم إذ لا فرق في الجر بين (للراكب) و (للفرس) ولا فرق في الإسناد بين (جاءني الضارب) و (جاءني الرجل)

وأما (التنوين - النداء - ال) فأبعدُ

٤- التذكير والتأنيث في (من - ما) اعتباران:

١- اعتبار اللفظ: وهو مذكر مطلقاً

٢- اعتبار المعنى: فيختلف كالذي والتي

(مـــا)

- أكثر ما تستعمل في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل

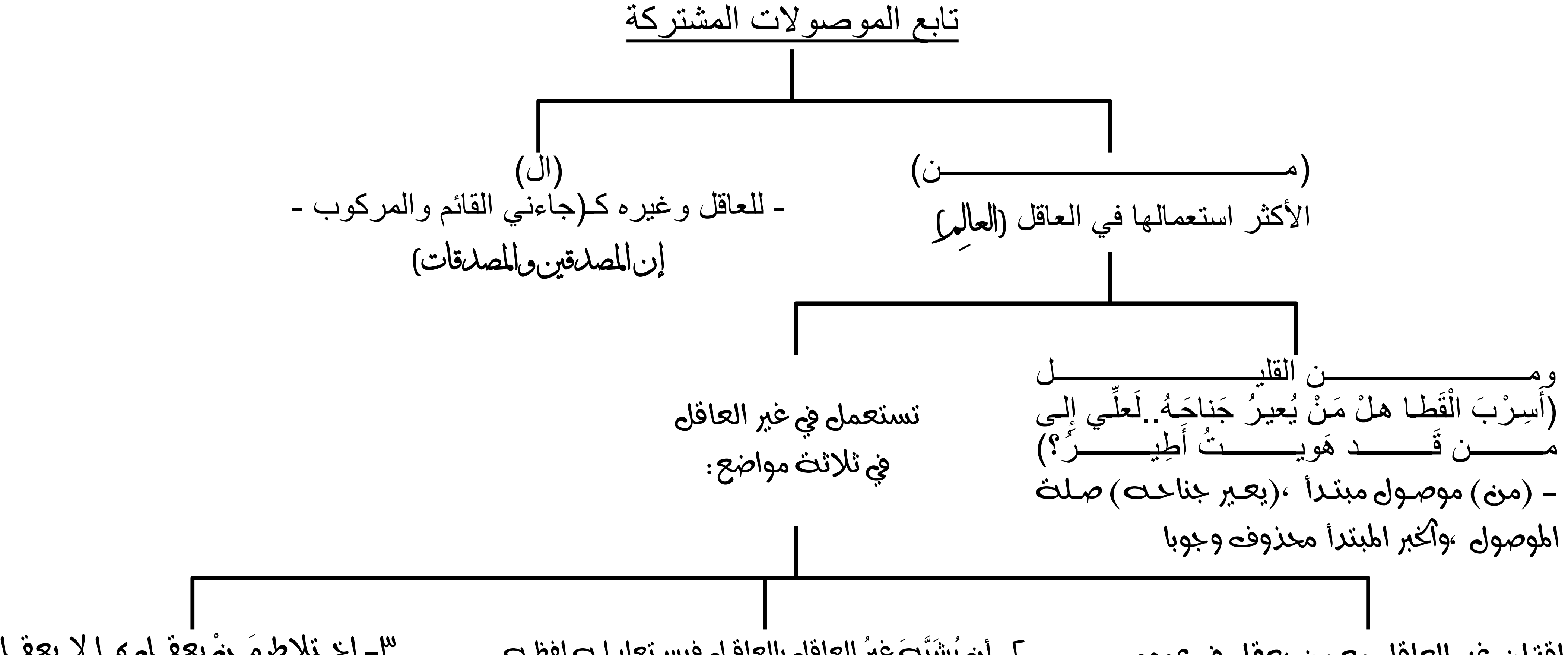
تستعمل (ما) في العاقل في ثلاثة مواضع:

١- اختلاط العاقل مع غير العاقل كـ(يسبح لله ما في السموات وما في الارض)

٢- كون أمره مبهما على المتكلم كما لو رأيت شبحا من بعيد فقلت: (انظر ما ظهر لي)

- وليس منه (إني نذرت لك ما في بطني محررا) لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل بل استعمال (ما) هنا لأن الحمل ملحق بالجماد

٣- كون المراد صفاتِ من يعقل كـ(فانكحوا ما طاب لكم)



١- اقتران غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بـ(مِنْ) الجارَّة كـ(فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم مــــن يمشــــي علــــى أربــــع)
و(مِنْ) هنا مجازٌ مرسل علاقته المجاورة

٢- أن يُشَبَّهَ غيرُ العاقِلِ بالعاقل فيستعار له لفظه كــ:(أَسِـرْبَ الْقَطـا هــلْ مَــنْ يُعـيرُ جَناحَــهُ) وهــي حينئــذ اســتعارة وعلاقتهــا المشــابهة
ومنه (ألا عم صباحا أيها الطلل البالى.. وهل يعمن من كان فى العصــــــــــــر الخــــــــــــالى)
اختلفوا في (عم) فقال بعض أهل اللغة هو فعل أمر من المثال الواوي وماضيه عم وقال بعضهم بل هو مقتطع من (انعم) بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها

٣- اختلاط مَنْ يعقل بما لا يعقل كـ(ولله يسجد من في السموات ومن في الارض)
وهي هنا من باب التغليب والأصل تغليب العاقل على غير العاقل وقد يُعكَسُ لنكتة ،والنكت تختلف باختلاف الأحوال

(ذو)
لغة طيىء استعمالها موصولةً وتكون للعاقل وغيره
لغات طيء فيها

(..وهكذا ذو عند طييء شهر) أشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد (جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن)

منهم من يقول في المفرد المؤنث (وكالتي أيضا لديهم ذات..وموضع اللاتي أتى ذوات) (جاءني ذات قامت وفى جمع المؤنث جاءني ذوات قمن)

منهم من يثنيها ويجمعها فيقول (ذوا قاما - ذوو قاموا- ذواتا قامتا - ذواتُ قمن) حكى ذلك ابنُ السراج عن جميع طيء وتبعه ابن عصفور ونازعهما ابن مالك بأن ذلك لغة بعضهم لا جميعهم
- و(ذواتُ) مبنية على الضم وحكى ابن النحاس إعرابها كـ(مسلماتٍ)

ومنه: (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ)
وقائله رجلٌ من طيء بضم ذات مع أنها صفة للكرامة و(بَه) بفتح الباء وأصله (بِهَا) فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها

ومنه: (جمعتها من أينق موارقٍ .. ذوات ينهضن بغير سائق)
- (ذوات) صفة ثانية لأينق مع أن أينق نكرة وذوات موصول معرفة، والكوفيون يجيزون تخالف النعت والمنعوت في تعريفا وتنكيرا إذا كان النعت للمدح أو الذم ،وأما البصريون فيحتمل عندهم وجوها من الإعراب فيجوز كون (ذوات) بدلا من (أينق) ويجوز كونه خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير (هن اللواتي)

أنكر بعض النحاة كون (ذوات) هنا بمعنى اللواتي ،وقال هي بمعنى صاحبات ،وأضيفت إلى الفعل بتأويل مصدر فالتقدير (ذوات نهوض بغير سائق) كما قالوا (اذهب بذي تسلم)

أما (ذات) فحكى إعرابها بالحركات أبو حيان مع التنوين إذ لا إضافة ،وأما ذوات فحكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي فتعرب إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين

تابع (ذو) الطائية

الأشهر في (ذو) الموصولة البناء ومنهم من يعربها (ذو قام - ذا قام - بذي قام)
ورُوِيَ: (فإما كرام موسرون لقيتهم..فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا)
بالياء على الإعراب وبالواو على البناء فقد رواه بالياء ابن جني في (المحتسب) وهذه الرواية مشكلة لأن سبب البناء - الافتقار- موجود فيها ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى تعرب

وقيل في (اذهب بذي تسلم) أي: بالسلامة التي تسلمها

- وأما (ذاتُ) فالفصيح البناء على الضم مطلقاً كـ(ذواتُ) ومنهم من يعربها إعراب (مسلمات)

تنبيهات

زعم ابن عصفور أنها لغة واحدة مذكرها بخلاف مؤنثها (ذو - ذات) وأنك لا تقول في لغة طيئ: مررت بالمرأة ذو رأيتها وتأول (فإن الماءَ ماءُ أبي وجدّي..وبئري ذو حفَرتُ وذو طويتُ) بأنه جاء بالتذكير على معنى قليب وهذا خلاف الصواب

ماعدا (ذو - ذات - ذوات) تشترك فيها طيئ وغيرها وحاتم الطائي:
(أما والذي لا يعرف السر غيره..ويحيي العظام البيض وهي رميم)

(ومثل ما ذا بعد ما استفهام..أو من إذا لم تلغ في الكلام)

- (ذا) اختصت من بين أسماء الإشارة باستعمالها موصولة ،وهي مثل (ما) في استعمالها بلفظ واحد مطلقاً ،(من ذا - ما ذا عندك) للمفرد وغيره المذكر وغيره

شرط كونها موصولة:

أن تكون مسبوقة بـ(ما) أو (من) الاستفهاميتين

ومن الموصولة التي لم تركب: (ألا تسألان المرء ماذا يحاول..أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطلُ) (ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) موصول خبر و(يحاول) صلة (ذا) والعائد محذوف (نحب) بدل من (ما) ،وأما (ضلال وباطل) فمعطوفان على (نَحبٌ) ولو كان الشاعر ركب (ذا) مع (ما) لكانت (ماذا) مفعولا لـ(يحاول) ولكن يمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعا ولو جعلنا (ماذا) مبتدأ وجملة (يحاول) خبره لكان الرابط بين الخبر والمبتدأ محذوف وذلك ضعيف حتى أباه سيبويه

وذلك تحرزاً من:

أن تقع بعد (ما) أو (من) غير الاستفهاميتين كـ(دَعي ماذا علمتُ سأتَّقيه..ولكن بالمُغيَّبِ حَدِّثيني) فـ(ما) و(ذا) هنا شيء واحد بمعنى الذي أو شيء

أن تقع عارية عن (ما) و (من) كـ(عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ..أمِنتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ) - فالكوفي لا يشترط (ما) ولا (من)

إعراب الكوفيين

- (ذا) موصول مبتدأ ،و(تحملين) صلته والعائد محذوف ،و(طليق) خبره
- وعند الكوفيين أن كل ما يكون اسم إشارة قد يكون اسماً موصولاً
- وكل ذلك غير مسلم لهم وخرجوا على ذلك:

(وما تلك بيمينك يا موسى) قالوا : (ما) اسم استفهام مبتدأ (تلك) اسم موصول بمعنى التي خبر،و(بيمينك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة

(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) فتقديرها : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ،و(هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم) فتقديرها : ها أنتم الذين جادلتم عنهم

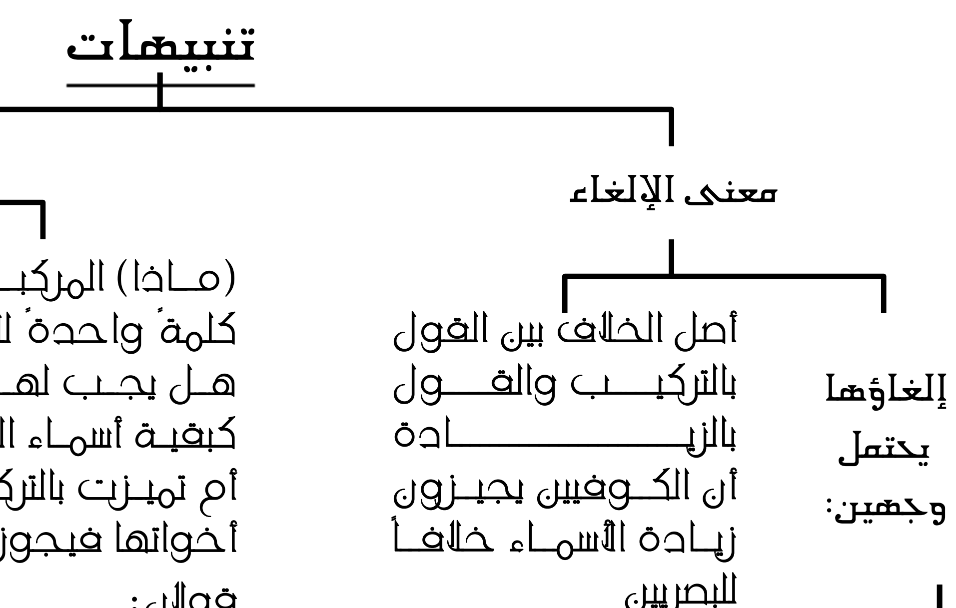
إعراب البصريين وجمهور المتأخرين

- (وهذا) الواو واو الحال واسم الإشارة مبتدأ (تحملين) جملة حال من اسم الإشارة على رأي سيبويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ ،أو من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور،و(طليق) خبر ،وتقدير الكلام : أمنت والحال أن هذا طليقٌ حال كونه محمولا لك

ألا تُلغَى في الكلام وإلغائها أن تُجْعَلَ (ما) أو (مَن) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام فصارت جزءَ كلمةٍ ومن إلغاءها: (يسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ) على قراءة النصب وهي لمن عدا أبا عمرو

نقص شرطاً ثالثاً: ألا تكون (ذا) مشارا بها كـ(من ذا الذاهب - ماذا التواني) لأن ما بعدها فيهما اسم مفرد والاسم المفرد لا يكون صلة لغير (ال) ومتى لم تصلح موصوليتها كانت اسم إشارة إذ لا ثالث للوجهين

تنبيهات



الحقيقي (السقوط) أن تُجْعَلَ مقدرةَ السقوطِ كأنها لم تذكر (يَا خُزْرَ تغلبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُم..لَا يَسْتَفِقن إِلَى الدَّيرين تَحْنَانَا) قال أبو الحسن: أراد ما بال نسوتكم ومنعه سيبويه ،وهومذهب الكوفيين وابن مالك

الحكمي (التركيب) أن تُقَدَّرَ مع (ما) أو (من) شيئا واحدا لا سقوطها وهو ما أراده الزجاجي بقوله: (صلة لـ(ما)) أي: كجزء مما قبلها وهو مذهب سيبويه

1- وجوب الصدارة - فكما لا يجوز (صنعت ما) فكذلك لا يجوز (صنعت ماذا)

2- جواز الصدارة، وهو الراجح ودليله:
أ- قول النبي لعمرو بن العاص: «تشترط ماذا» - صحيح ابن خزيمة
ب- وقول عائشة في حديث الإفك (أقول ماذا) صحيح البخاري
ج- وقول النبي: (فأفعل ماذا) متفق عليه

- اعتراض قال ابن الفخار: الأولى بدلاً من لفظ (الإلغاء) استعمال (التركيب) لنص سيبويه
- الجواب: أن التركيب ما هو إلا إلغاء معنوي

إن قدرتها مركبة في نحو (قال عماذا تسأل) فأثبت الألف لتوسطها

قد يتوفر الشرطان ولا تكون (ذا) موصولاً بل هو اسم إشارة كـ(ما هذا الرجلُ؟ - ما هذا الثوب؟) وهذا مما لا يمنعه ابن مالك ولا غيره

اتفقوا على انها قد تكون موصولة بعد (ما) ،وأما بعد (من)

يجوز تركبها مع (من) - الناظم وسيبويه والجمهور وهو الصحيح

منع التركب مع (من) (الشلوبين) - وذهب الخُذَّبُ إلى أنها إشارة إلى جنس حاضر غير معين - كما منع ذلك أبو البقاء وثعلب وعللا ذلك بأن (ما) أكثر إبهاما من (مَن) فيحسُن فيها أن تُجعَلَ مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها

أي كما وأعربت ما لم تضف..وصدر وصلها ضمير انحذف

أي كـــ(مــــا) أنهــــا تكــــون بلفـــظ واحــــد

- وظاهر كلام سيبويه في (أيُّهن فلانة - أيتُهنَّ فلانة) أن ترك التاء هو الشائع وأن عدم تركها قليل ،كما أن بعض العرب يقول: (كُلَّتُهُنَّ)

- ومنه: (هند خير النساء وشرها) وربما قالوا: (خيرة النساء وشرتها)

(أي) لها أحوال

تكون معربة بالحركات الثلاث

أن لا تضـــــــاف

١- لا يـــذكر صـــدر صـــلتها كــــ(يعجبنـــي أي قـــائم)

٢- أن لا تضـــاف ويـــذكر صـــدر صـــلتها كــــ(يعجبنـــي أي هـــو قـــائم)

وزعم ابن خروف أنها إذا قطعت عن الإضافة فهي نكرة موصوفة لا موصولة

أن تضاف ويذكر صدر صلتها كـ(يعجبني أيهم هو قائم)

تبنى على الضم

- أن تضاف ويحذف صدر الصلة

كــــ(يعجبنـــي أيهـــم قـــائم)

- ومنه: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهـم أشـد علـى الـرحمن عتيـا) و(إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ..فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)

وسيأتي الخلاف في البناء

الخلاف في بناء (أي)

نفــــــــــاة البنــــــــــاء

الكوفيون وجمهور البصرة يخطئون سيبويه ،قال الزجاج :

أعرب سيبويه أيا وهي مفردة لأنها تُضافُ فكيف يبنيها

وهـــــــــــــي مضــــــــــــــافة

وهم على مذهبين:

مثبتــــــــــــو البنــــــــــاء

- سيبويه وجماعة من البصريين والناظم

- ووجه البناء فيها عند الناظم أنه لما حذف الضمير وكان ذلك فيها حسنا بخلاف أخواتها أعربوها بخلاف أخواتها

مذهب الكوفيين المانعين من ضم (أي) على الإطلاق ولكنها معربة في جميع الأحوال ،أضيفت أو لم تضف ،حذف صــــــــدر صــــــــلتها أو ذكــــــــر

وهـــــو مـــــردود للآتــــــي:

١ - حكايـــة ســـيبويه الضـــم

٢ - إن تـأتى للكوفيين التأويل في الآية على تعسفه إذ قالوا أنه مبتدأ مرفـــوع وخــــبره (أشــــد) ،فلا يتـأتى مع حرف الجر كـ(أيهم أفضـــــــــــــــــــــــل)

فقد قال الناظم : حرف الجر لا يعلق عن مجروره ولا يضمر قول بينهما

مـــــذهب الخليـــــل ويـــــونس

- لا يثبتـان في الموصـولات أيـا مبنيـة ،بـل يحملانه على الاستفهامية ،إما محكية بالقول على رأي الخليل أي: (الذي يقال له: أيهم أفضــــــــــــــــــــــــــل)

وإمـــا علـــى التعليـــق عنـــد يـــونس

- فأسماء استفهام وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ولهذا لما كان مذهب الخليل أن (أي) لا تكون موصولة اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة عما قبلها وأن يجعلها مبتدأ وأن يقـــدر لمـــا قبلـــها معمـــولا محـــذوفا

وقد وافقهما ثعلبُ في نفي موصوليتها

الفرق بين المذهبين أن الكوفيين قصدهم دفع ما جاء فلا يقولون قياسا على الآية: انزع أيهم أفضل والخليل ويونس فإنهما يقيسان على ما جاء من ذلك ويتأولانه على ما تـــأولا عليـــه المســـموع فيجوز عندهما: (اضرب أيٌ أفضل) ويجوز حذف (هو) في (أنا الذي هو ضارب زيدا غدا)

تابع (أيْ)

(وبعضهم أعربها مطلقا..)
- وقُرِئَ (أَيَّهُمْ أشد) ورُوِيَ (فسلم على أيِّهِمْ أفضلَ)
وقد قُرِئَ (تماما على أحسنُ)
والضمير في (بعضهم) يحتمل وجهين:

بعض العرب
قال سيبويه : وهي لغة جيدة ،وقراءة النصب هي القياس والأصل والاستعمال فقد عاملوه كمعاملة (الذين) حيث يأتي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ،كذا علل سيبويه

بعض النحاة
وتقدم ذكر الخلاف

تعليلات

البناء
- البناء لأنها وضعت وضع الحرف أو في افتقارها الأصيل لصلةٍ
- أو لأنها لما حذف صدر الصلة نُزِّلَ ما أضيفت إليه بمنزلة المحذوف وإنما أعربت لإضافتها فأصبحت حينئذٍ كغير المضاف فضعف موجب الإعراب
- وذكر الأخفش في (الأوسط) أن كل موضع تقع فيه أي ويقبح فيه (من والذي) فأي فيه مضموم أبدا

الإعراب
- أعربت للحمل على نظيرتها (بعض) ونقيضتها (كل) ،وقد يحمل الشيء على نقيضه
- وقيل: أعربت للزومها الإضافة ،وأما إذا لم تضف فلبقاء سبب الإعراب فيها ،فهي قد استغنت بمعناها على لفظها فهي إذاً أقعد في الإضافة
- وأجاز ابن الحاج أن تكون استجادة الإعراب مع الحذف للطول الذي في صلة (أي)

تابع (أيْ)

حذف صدر صلة أي

- ضمير الرفع يجوز حذفه في صدر صلة (أي) ولا يكون كذلك إلا مبتدأ، والجواز الحسن المطلق مع إضافة (أي)، وأما مع فقد الإضافة فهو من النزر القليل
- الناظم نأى عن طريقة النحاة حيث أطلق جواز حذف المبتدأ من صلة أي

شروط اشترطوها في (أي)

- ألا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور
- واشترطوا في العامل في (أي) الموصولة شرطين :

أن يكون مدلوله الزمان المستقبل خلافاً للبصريين

تعليل هذا الشرط

- وسئل الكسائي : لم لا يجوز أعجبني أيهم قام : فقال أي كذا خلقت
- ووَجَّهَ ذلك ابن السراج بأن (أيا) وضعت على أن تستعمل في مبهم وأنت لو قلت (يعجبني أيهم يقوم) كنت كأنك قد قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام المستقبل كائنا من كان أما لو قلت (يعجبني أيهم قام) فالمعنى (يعجبني الشخص المعين الذي وقع القيام منه) فيكون ذلك تحالفا لما وضعت أي على أن تستعمل فيه

أن يُقَدَّمَ عليها في الكلام

وأرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرقٌ مَا بين الموصولة والشرطية في نحو (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى - فأي آيات الله تنكرون)

صلة الموصول (وكلها يلزم بعده صله..)

- الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها

وقد يأتي الموصول دون صلة:
(ولقد رأيت ثأى العشيرة بينها...وكفيت جانبها اللّتيا والّتى)
ومثل هذا مما لا يعتد به مع أنه عندهم مؤول، لأن اللتيا والتي عبارة عن الداهية

شروط صلة الموصول الاسمي

أن تقع بعد الموصول وما خالف ذلك ظاهراً محمول على محذوف

مثال ما خالف الظاهر
كـ(وكانوا فيه من الزاهدين) فـ(فيه) لا يتعلق بـ (الزاهدين) بل بمحذوف والتقدير (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) أي: من جملة الزاهدين
ومثله (وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين - إني لعملكم من القالين)،

أجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته بـ:
- جملة القسم كـ(ذاك الذي - وأبيك - تعرفُ مالِكٌ..والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ)
- وجملة النداء كـ(تعشَّ فإن عاهدتَني لا تخونُني..نكنْ مثلَ مَنْ - يا ذئبُ - يصطحبان)
- والجملة الاعتراضية كـ(وإنّي لَرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الّتي..لَعلّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها)

(.. على ضمير لائق مشتملة)
أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول في الإفراد والتذكير وغيرهما
- (ولائق) مناسب وأصل لَاقَ لَصِقَ
- ويجوز في نحو (مَن - ما) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى
مصطفى: ومن مراعاة اللفظ : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ)

أن تكون جملةً أو شبه جملةٍ
(وجملة أو شبهها الذي وصل..به كمن عندي الذي ابنه كفل)
- وهذا في غير صلة (ال) وسيأتي حكمها

الجملة
الجملة: فهي الكلام التام
إطلاقه الجملة ينتظم لم

ما كان من الجمل منحلا إلى مفردين

ما كان منحلا إلى جملتين
جملة الشرط والجزاء وجملة القسم والجواب

شبه الجملة
- وشبه الجملة هو (الظرف والجار والمجرور) وسيأتي

شروط الجملة الموصول بها ثلاثة:
أولاً : أن تكون خبرية

علة اشتراط الخبرية

احترازاً عن الطلبية والإنشائية
- فلا يجوز (جاءني الذي اضربه) خلافاً للكسائي
- ولا (جاءني الذي ليته قائم) خلافاً لهشام
- وأما (وإنّي لَراجٍ نَظْرةً قِبَلَ الّتي..لَعلّي وإنْ شَطّتْ نَواها أَزُورُها) فشاذ
- فلا تكون جملة نعم وبئس ولا عسى ولا حبذا ولا كم الخبرية ولا رب ولا ما أشبه ذلك

لأنهم أرادوا بالموصول أن يكون وصلة لنعت المعرفة ،والجملة التي لا تصلح للنعت إلا أن تكون خبرية

امتنع كون الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلاً من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم بل عقيب الكلام وعليه فلا يكونان معهودين للمخاطب

جملة القسم والجواب أنشائية وتكون صلةً

منع البعضُ الوصلَ بجملتي القسم والجواب والشرط والجزاء إذا خلت إحداهُما من ضمير عائد على الموصول ،وهذا غير مرضي
- فعند هؤلاء لا تقول: (أعجبني الذي والله إنه لفاضل - أعجبني الذي إن أكرمت زيدا أكرمته) حتى تقول: (أعجبني الذي إن أكرمته أكرمت زيدا من أجله - أعجبني الذي إن أكرمني أكرمته)
- ابن الضائع: هذا خطأ فالجملتان صارتا جملة واحدة إحداهما غير مستقلة فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل ولا فرق بينهما

الفارسي: جملة القسم وإن كانت إنشائية فهي بمنزلة (إنّ) في التأكيد)اهـ. ،ومنه (وإن منكم لمن ليبطئن) ،وقيل : الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء

واختُلِفَ في جملة التعجب :

هي جملة إنشائية
وهؤلاء اتفقوا على منع وصل الاسم الموصول بها

هي جملة خبرية
وهؤلاء اختلفوا في جواز وصل الموصول بها

لا يجوز (الجمهور)
- لأن التعجب يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه فإن ظهر السبب بطل العجب ومقصود الصلة إيضاح الموصول وبيانه ،وكيف يمكن الايضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟
فلا يجوز (جاءني الذي ما أحسنه)

وأجاز ابن خروف كونها جملة (نعم وبئس)
- قال: (العائد على الموصول ماتضمنه الرجل) ،فقد اعتبرَ معنى الجملة وأهمل وضعها المقصود كقول الفارسي في (التذكرة) في النداء: (إنه بمنزلة الخبر بدليل أن من قال لرجل: يا زان ،وجب عليه الحد)

تابع شروط جملة الصلة

ثانياً: كونها معهودة للسامع وإلا لم تُفِدْ

- وقد تكون معلومة أيضا ولا تُحَصِّلُ فائدةً كـ(جاء الرجل الذي أبوه إنسان)

علة ذلك

- لأن الموصول مبهم فإن جاءت الصلة مبهمة لم يزُلْ إبهامُهُ

- هذا إذا أردت بالموصول معهوداً ،فإن لم ترد به معيناً بل أردت الجنسَ لم يلزم أن تكون الصلة معهودة كـ(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ)

- وإن أردت التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها كـ(فغشيهم من اليم ما غشيهم)

- وهذا الشرط لما كان حاصلا من شرط الإفادة في الكلام ترك ذكره

ثالثاً: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها

- فلا يجوز (جاءني الذي لكنه قائم)

شبه الجملة

الظرف والجار والمجرور

الصفة الصريحة

- وهي تُعتَبَرُ من شبه الجملة ،لأنها في معناها ولذلك عملت عمل الفعل وعطف الفعل عليها كـ(إن المصدقين والمصدقات واقرضوا الله - فوقهم صافات ويقبضن)

- وكذلك (زيد القائم) فضمير القائم عائد على (ال) وهو عائد أيضا على زيد

يُشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين

والتامُّ: أن يكون في الوصل به فائدة كـ(جاء الذي عندك - الذي في الدار)

والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير (استقرَّ)

- فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول (جاء الذي بك - جاء الذي اليوم)

- ولو قلتَ: (أعجبني الخروج الذي في اليوم) لجاز لأنك تقول: (الخروج في اليوم)

اعتراض: جعله الظرف والمجرور شبه الجملة مشكل فهما يُقَدَّرانِ بالجملة لا بالمفرد

الجواب : لأنه تقدير لا ينطق به وهم مما يهملون اعتباره في اللفظ فلهما منزلة بين منزلتي المفرد المحض والجملة المحضة

تابع الصفة الصريحة

الصفة الصريحة هي: الخالصة الوصفية

- وكونُها ليس خالصة للوصف يكونُ بأحد سببين:

١ - كون الوصفية ليست بحق الأصل

٢ - لأنه خرج عن أصله من الوصفية

- ويجمع الضربين أنواعٌ:

١ - المستعمل من الصفات الأسماء كأخ وصاحب وأبطح ،وإنما تصلح لدخول (ال) للتعريف

٢ - المستعمل من الأسماء استعمال الصفات كـ(مررت بالرجل الأسد شدةً والبحرِ جوداً)

- فهذه مؤولة بالصفات

- ومثل هذا الوصف بالمصدر كعدل ورضا

وباسم الإشارة نحو: هذا وهؤلاء الوصفية لمثل هذا بالعرض

٣- الجملة اسمية كانت أو فعلية

- لأنها تقع صفةً وحالاً وهي لا تكون صلة لـ(ال) إلا شاذا أو قليلا

٤ - الظرف والمجرور

- فلا يقعان صلة لـ(ال) إلا شذوذا

٥- ما نُقِلَ من الصفة إلى العلمية كـ(الحارث - العباس - الحسن)

- وهي التي للمح الأصل ،وهذه صفة ليست صريحة لخروجها بالعلمية وإلا لزم في صاحب ونحوه اعتبار الأصل فهذه لا تجري صفات لموصوف ،ولا تعمل عمل الصفة ولا يُضمَرُ فيها

(ال) لا توصل إلا بالصفة الصريحة (وصفة صريحة صلة أل..وكونها بمعرب الأفعال قل)

- والصفة الصريحة هي: (اسم الفاعل - واسم المفعول - الصفة المشبهة)

فخرج نحو: (القرشي - الأفضل)

- خروج القرشي لأنه ليس وصفا وإنما مؤول بالوصف (المنسوب إلى قريش) ليصححوا وقوعه نعتاً

- وخروج الأفضل لعدم مشابهته للفعل

- وخرج ما سمي بالصفات كـ(الصاحب- الأبطح - الأجرع)

في كون (ال) الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلافٌ وقد اضطرب اختيار ابن عصفور

منهم من جَوَّزَ كون الصفة المشبهة صلة لـ(ال)

- فقد أشبهت الفعل من حيث العمل وإن خالفته في المعنى

الجمهور على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لـ(ال)

فـ(ال) الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء مُعَرِّفَةٌ لا موصولة واستندوا إلى:

١ - الأصل في الصلات الأفعالُ والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل في المعنى ،فالفعل يدل على الحدوث ،والصفة المشبهة تدل على اللزوم

٢ - اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة الواقعة صلةً لـ(ال) أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث فإن دل على اللزوم كانت (ال) الداخلة عليه معرفة كـ(المؤمن - الفاسق - الكافر - المنافق)

مسائل في صلة (ال)

وصل (ال) بالفعل المضارع
كـ(ما أنت بالحكم الترضى حكومته..ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل)
فـ(ال) موصول اسمي نعت للحكم و(ترضى حكومته) صلة الموصول

- مخصوص بالضرورة جمهور البصريين واختاره ابن عقيل)
- غير مخصوص بالشعر (الناظم)
عادة الناظم أن يريد بالقلة الجواز في الكلام وغيره أحسن منه

أجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لـ(ال) فهو لم يشبه الفعل في:
- المعنى: لأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث
- العمل: لأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، والاسم الظاهر، وأما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة الكحل

وصل (ال) بالجملة الإسمية شاذ

- من العلماء من قال بأن أصلها هنا (الذين) فحذف ما عدا (ال) واستدلوا بـ:
  - (درس المنا بمُتالعٍ فأبانِ..فتقادمت بالحَبْسِ فالسُّوبانِ) أراد (المنازل)
  - و(أوالِفًا مكّةَ منْ وُرْقِ الحَمِي..ورَبِّ هذا الأثَرِ المُقسَّمِ) أراد (الحمام)
  - و(إن الذي حانت بفلج دماؤهم..هم القوم كل القوم يا أم خالد)، أراد (الذين)
  - قد تُحذفُ الكلمةُ كلها إلا حرفاً واحداً
    - كـ(نَادَوْهُمْ أنْ ألْجِمُوا ألاَ تَا..قَالُوا جَميعاً كُلُّهُمْ ألاَ فا)، أراد (ألا تركبون – ألا فاركبوا)
    - وبعضهم يجعله من فواتح السور فـ(ألم) أصله (أنا الله أعلم) وما ذهبوا إليه تخلصٌ من ضرورة إلى ضرورة أصعب
- مثاله كـ(مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم..لـه دانَتْ رِقابُ بني مَعَدِّ)
  - (ال) موصول صفة للقوم مبني على السكون في محل جر (ورسول) مبتدأ (منهم) متعلق بمحذوف خبر، والجملة صلةٌ

وصل (ال) بالظرف شاذٌ
كـ(مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرا عَلَى الْمَعَهْ..فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ)
(من) موصول مبتدأ (يزال شاكرا) صلته، (ال) مجرور محلا بـ(على)، و(مع) ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لـ(ال) والفاء زائدة لشبه المبتدأ بالشرط (هو حرٍ) جملة خبر المبتدأ،

تعليل ابن مالك لاختصاص (ال) بالصفة الصريحة
- قال في شرح التسهيل: (كان مقتضى النظر وصل (ال) بما توصل به أخواتها من الجُمَلِ فمنعوها ذلك حملا على المُعَرِّفَةِ وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو الصفات ثم قصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع)

مذهب ابن مالك في الضرورة

بيان مذهبه

ذهب في شرح التسهيل إلى عدم اعتبار (الترضى حكومته) ضرورةً لتمكنه من قول (ما أنت بالحكم المرضى حكومته) ،ولتمكن قائل (صوت الحمار اليجدع) من قول (صوت حمار يجدع) وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار.اهـ

الرد عليه

- ومذهبه في الضرورة مخالف لجميع النحاة إذ أتى بأمر مبتدع ، وذلك من أوجه:

١ - الإجماع على عدم اعتبار هذا المنزع - ومنزعه قريب مما قاله ابن جني في(هذا جحر ضب خرب) وقال أبو عثمان المازني في حلقة الفراء في (من كان لا يزعم أني شاعر..فيدن منى تنهه المزاجر): ما الذي اضطره هنا وهو يمكنه أن يقول: فليدن مني؟ فأقرّهُ الفراءُ

٢- الضرورة عند النحاة ليس هذا معناها إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها ،وعليه فلا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الإجماع والبديهة

٣- معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا ما تلفظ به في ذلك الموضع بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة

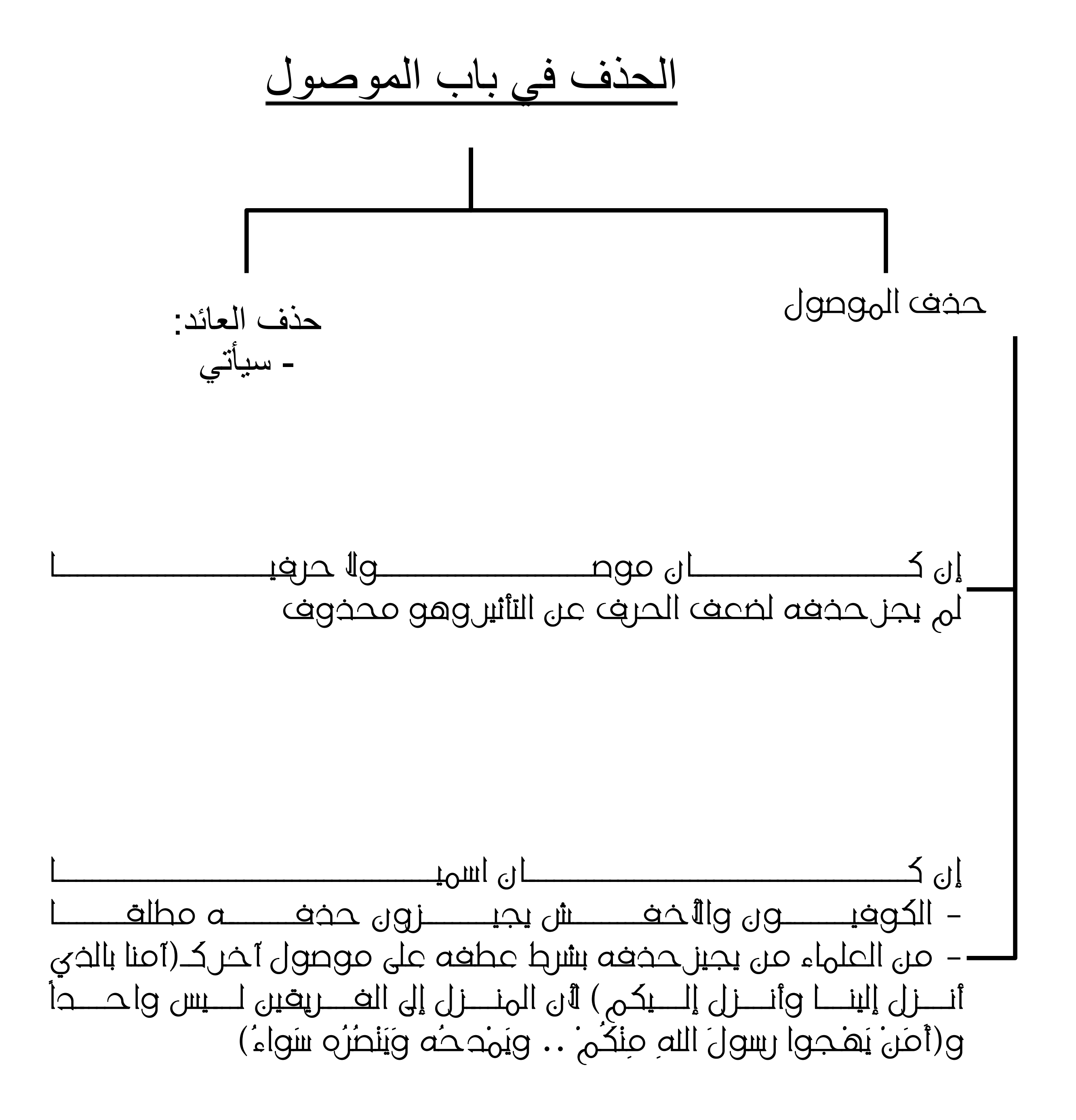
٤- تفسير ابن مالك للضرورة يُخرِجُ البيت بتقديره عن معناه إلى معنى آخر

تنبيه

قد يكون للمعنى عبارتان يلزم في إحداهما ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد منه بالألفاظ والعرب في ذلك فريقان:

١ - الجفاة الفصحاء - لا يبالون كسر البيت - أي الزحاف- لاستنكارهم زيغ الإعراب كامرئ القيس في (أَعِنِّيْ عَلَى بَرْقٍ أرَاهُ وَمِيضِ..يُضِيءُ حَبِياً فِي شَمَارِيخَ بِيْضِ) وحذف ياء (فعاليل) في الشعر جائز

٢- من حافظوا على الوزن حتى ارتكبوا من أجله زيغ الإعراب وارتكاب الضرورة


الحذف في باب الموصول
حذف الموصول
حذف العائد:
- سيأتي
إن كان موصولا حرفيا
لم يجز حذفه لضعف الحرف عن التأثير وهو محذوف
إن كان اسميا
- الكوفيون والأخفش يجيزون حذفه مطلقا
- من العلماء من يجيز حذفه بشرط عطفه على موصول آخر كـ(آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً
و(أمَنْ يَهجوا رسولَ اللهِ مِنكُمْ .. ويَمدحُه وَيَنصُرُه سَواءُ)

حذف العائد: أولاً : حذف العائد المرفوع

غيـــــر المبتـــــدأ لا يُحـــــذفُ - فلا تقول (جاءني اللذان قام - اللذان ضُرِبَ) بل يقال (قاما - ضربا)

وأمـــــا المبتـــــدأ فيجـــــوز حذفـــــه وذلـــــك إذا كـــــان خبـــــره مفـــــرد كـــــ(هـــو الـــذي فـــي الســـماء إلـــه - أيهـــم أشـــد) وفيه تفصيل:

مـــــع غيـــــر (أي)
(وفي ذا الحذف أياً غيرُ أيٍّ يقتفي.. إن يُستطل وصلٌ وإن لم يُستطل.. فالحذف نـــــزر)
لا يحـــذف الصـــدر إلا إذا طالت الصلة كـ(جاء الذي هو ضارب زيدا) فيجوز حذف (هو)

- ومنه (ما أنا بالذي قائل لك سوءا) التقدير: (بالذي هو قائل)
- فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا كـــ(جـاء الـذي قـائم) التقدير (الـذي هـو قـائم) ،ومنـه:
١- (تمامـا علـى الـذي أحسـنُ) والتقـدير (هـو أحسـن)
٢- قـــراءة (يضـــرب مـــثلا مـــا بعوضـــةٌ)
٣- (لا تَنْوِ إلاَّ الَّذِي خَيْرٌ فما شَقِيَتْ .إلاَّ نُفوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوونا)
٤- (مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفَه..وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ)

وجوزوا في (لاسيما زيدٌ) برفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبـرا لمبتـدأ محـذوف والتقـدير (لاسـي الـذي هـو زيـد) فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة والحذف في هـــذا الموضـــع مقـــيس ولـــيس شـــاذاً
مصطفى: وسيأتي بحثٌ خاصٌ في (لا سيما)

مـــع (أي) وإن لـــم تطـــل الصـــلة كـــ(يعجبنـــي أيهـــم قـــائم)
وعلـة الفـرق بـين أي وغيرهـا أن (أي) الموصـولة ملازمـة للإضـافة
١- إمـا لفظـا كـ(أيهـم أشـد)   ٢- وإمـا تقـديراً كـ(أيٌ أشـد)
- فلما كان لا بد من المضاف إليه لفظا أو تقديرا جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة فلم يشترطوا شيئا في جواز حذف العائد من صلتها واشترطوا ذلك في غير(أي)

مناقشة

اعتراض: ما عليه النحاة أن حذف المبتدأ من صلة غير (أي) قليل ضعيف مطلقاً إلا أن طولها يجعله أسهل ،وإنما أطلق القول بـالجواز ابـن عصـفور ورد عليـه النـاس
الجواب : جرأ الناظمَ على هذا مجيئه في القرآن على قراءة الجماعة (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) أي (الذي هو في السماء إله وفي هو الأرض إله) ،وعادة الناظم القياس على القرآن وعدم تضعيفه

حذف المبتدأ إن طالت الصلة جعله ابن جني وابن عصفور من الشـــاذ فـــلا ينقـــاس
الجواب : كلام الجمهور على أنه من قلته منقاس ومنهم (سيبويه والفراءُ والزجاج وابنُ السراج) ولا يكاد يخالف في هذا أحد ،وكلام ابن جني محتمل وكلام ابن عصفور مخالف للجمهور
- بل نقل ابن مالك عن الكوفيين عدم اعتبار طول الصلة بل أطلقوا الجواز في أي وغيرها

تابع حذف العائد المرفوع

شرط حذف صدر الصلة

(وأبوا أن يختزل..إن صلح الباقي لوصل مكملِ)

- أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة

كوقوع جملة بعده كـ(جاء الذي هو أبوه منطلق - هو ينطلق)

- أو ظرف أو جار ومجرور تامان

- كـ(جاء الذي هو عندك - هو في الدار)

- فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا؟

لا فرق في ذلك بين أي وغيرها

- فلا تحذف (هو) في (يعجبني أيهم هو يقوم) لأنه لا يُعْلَمُ الحذف

- ولا يختص هذا الحكم بالضمير المبتدأ بل يكون في المرفوع وغيره كما لو كان في الصلة ضمير آخر صالح للعود على الموصول كـ(جاء الذي ضربته في داره) فلا يجوز (ضربتُ) لأنه لا يعلم المحذوف

- فإن كان على إثباته دليل من جهة أخرى..جاز كـ(التي أتزوج لديها هند - الذي قصدت ماشيا معه زيد)

فوجود الدليل هو المعتبر

ثمَّ مسائل يكون الوصل فيها إذا حذف منه الضمير المذكور لا يصلح الاستقلال مع أنه غير جائز

- كـ(أعجبني الذي هو عمرو منطلق) وقد يجاب عن هذا بأنه إذا حذف لم يدل عليه دليل

مسائل في الحذف

١ - العطف:

أجاز ابن السراج والفراء والرماني والأخفش حذف (هو) في (أعجبني الذي هو وعبد الله قائمان) ومنعه ثعلب

- ومن أجازه ذهب إلى أن المحذوف قد علم ومن نفاه ذهب إلى أنه نظير التثنية فلا يُثنى من مقدر ومحقق

٢- التوكيد

كـ(أعجبني الذي هو نفسه منطلق)

أجازه الفراء والرماني لأن المتبوع بالذكر أحق

وقد يقال بالجواز لأن دليل الحذف موجود وهو (نفسه) إلا أن يكون مثل (كل وكلا) أو نحوهما مما يصح ولايته العوامل فلا يجوز الحذف إذ يصلح الباقي لوصل مكمل كـ(الذين هم كلهم قائمون بنو تميم)

بحث (لا سيما)

الاسم الواقع بعد (لا سيما) إما :

نكرة

كـ(ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل)

جاز فيه ثلاثة أوجه :

الجر وهو أعلاها

- على وجهين

(لا) نافية للجنس و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و(ما) زائدة و(سي) مضاف و(يوم) مضاف إليه وخبر (لا) محذوف والتقدير : (ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود)

(لا) نافية للجنس و(سي) اسمها وهو مضاف و(ما) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر و(يوم) بدل من (ما)

الرفع وهو أقل من الجر

- على وجهين

(لا) نافية للجنس و(سي) اسمها ،و(ما) نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها و(يوم) خبر مبتدأ محذوف والتقدير (هو يوم) وخبر (لا) محذوف والتقدير (ولا مثل شئ عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود)

(لا) نافية للجنس و(سي) اسمها و(ما) موصول اسمي مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليه و(يوم) خبر مبتدأ محذوف والتقدير (هو يوم) والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلةٌ وخبر (لا) محذوف والتقدير (ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود)

النصب وهو أقل الأوجه الثلاثة

- على وجهين

(ما) نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها و(يوما) مفعول لفعل محذوف والتقدير (ولا مثل شئ أعني يوما بدارة جلجل)

(ما) نكرة غير موصوفة وهو في محل جر بالإضافة و(يوما) تمييز لها

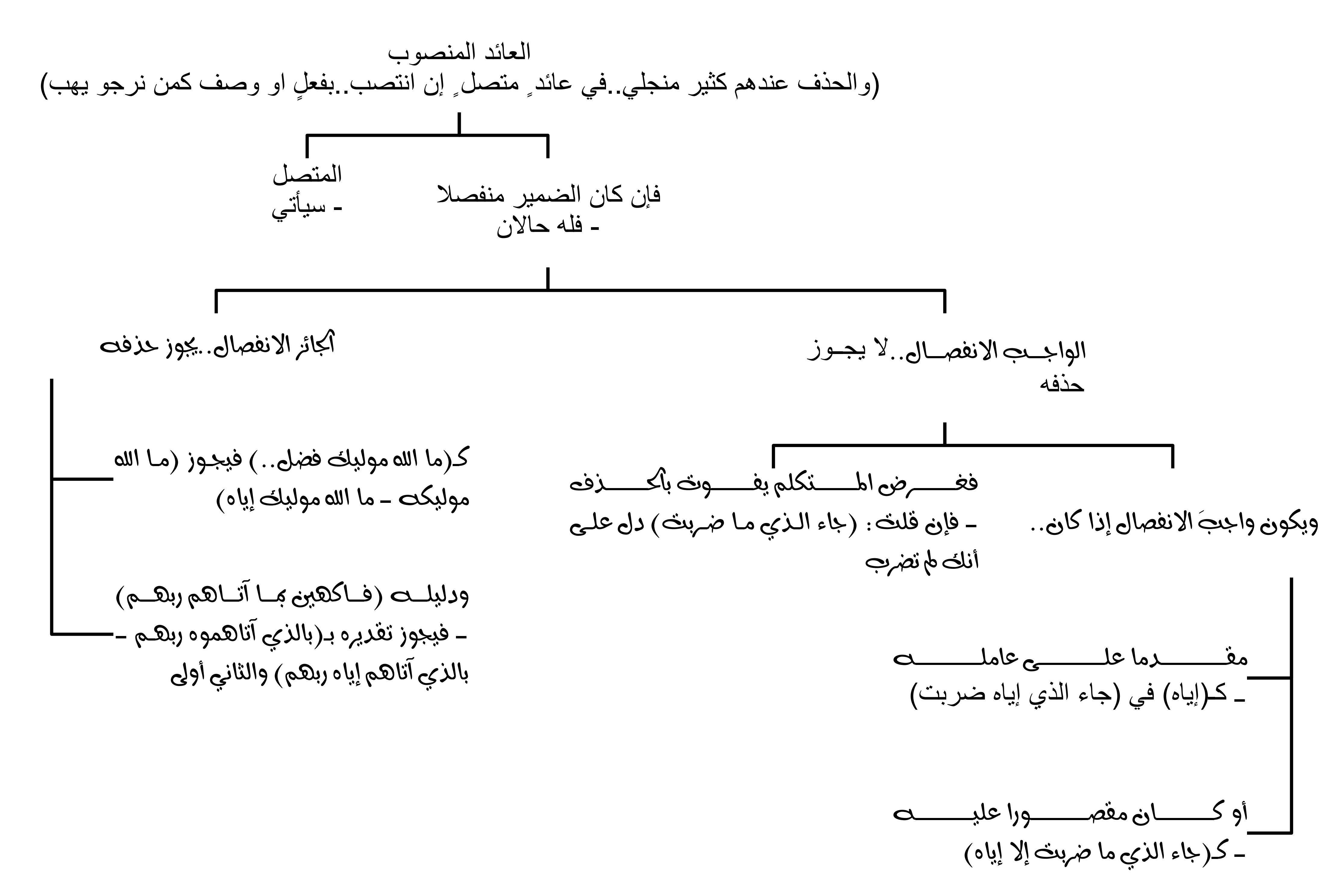
معرفة كـ(أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم)

- أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ،واختلفوا في جواز النصب

١- من جعله بإضمار فعل أجازه هنا

٢- من جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ،ومن جوز كون التمييز معرفة كمذهب الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (سيما)

- والحاصل أن نصب المعرفة بعد (لاسيما) لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ،والتزام كون التمييز نكرة


العائد المنصوب
(والحذف عندهم كثير منجلي..في عائدٍ متصلٍ إن انتصب..بفعلٍ او وصف كمن نرجو يهب)
المتصل
- سيأتي
فإن كان الضمير منفصلا
- فله حالان
الجائز الانفصال..يجوز حذفه
الواجب الانفصال..لا يجوز حذفه
كـ(ما الله موليك فضل..) فيجوز (ما الله موليكه - ما الله موليك إياه)
ودليله (فاكهين بما آتاهم ربهم) - فيجوز تقديره بـ(بالذي آتاهموه ربهم - بالذي آتاهم إياه ربهم) والثاني أولى
فغرض المتكلم يفوت بالحذف
- فإن قلت : (جاء الذي ما ضربت) دل على أنك لم تضرب
ويكون واجبَ الانفصال إذا كان..
مقدما على عامله
- كـ(إياه) في (جاء الذي إياه ضربت)
أو كان مقصورا عليه
- كـ(جاء الذي ما ضربت إلا إياه)

حذف العائد المنصوب المتصل

- له أحوالٌ: فإن كان منصوبا بـ:

فعل تام متصرف وهو كثير كـ(جاء الذي ضربت) فيمتنع إذا كان بفعل ناقص كـ(جاء الذي كانَهُ زيدٌ)

حذف منصوب الفعل كثير ومنصوب الوصف قليل

- لأن الفعل هو الأصل في العمل فتصرفوا في معموله كثيراً ،ومن التصرف في المعمول الحذف ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلاً جداً

أو بوصف وهو قليل كـ(مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِه..فَمَا لَدَى غَيرِهِ نَفْعٌ وَلا ضَرَرٌ)

فإن نُصِبَ بحرفٍ فلا يُحذفُ لأن الحروف لا تستغني عن معمولاتها
- كـ(جاء الذي إنه منطلق) فلا يجوز حذف الهاء
- ويجوز حذف الضمير والحرف الناصب له جميعا كـ(أين شركائي الذين كنتم تزعمون) إذا قدرت (تزعمون أنهم شركائي)

- يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لـ(ال) فإن كان الوصف صلة لـ(ال) كان الحذف شاذا ، وذلك إذا كان هذا المنصوب عائدا على (ال) نفسها لأنه هو الذي يدل على اسمية (ال) فإذا حذف زال الدليل على ذلك
- كـ(ما المستفِزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ..ولو أُتِيحَ له صفوٌ بلا كَدَرِ)
- كان ينبغي أن يقول: (ما المستفزهُ الهوى)

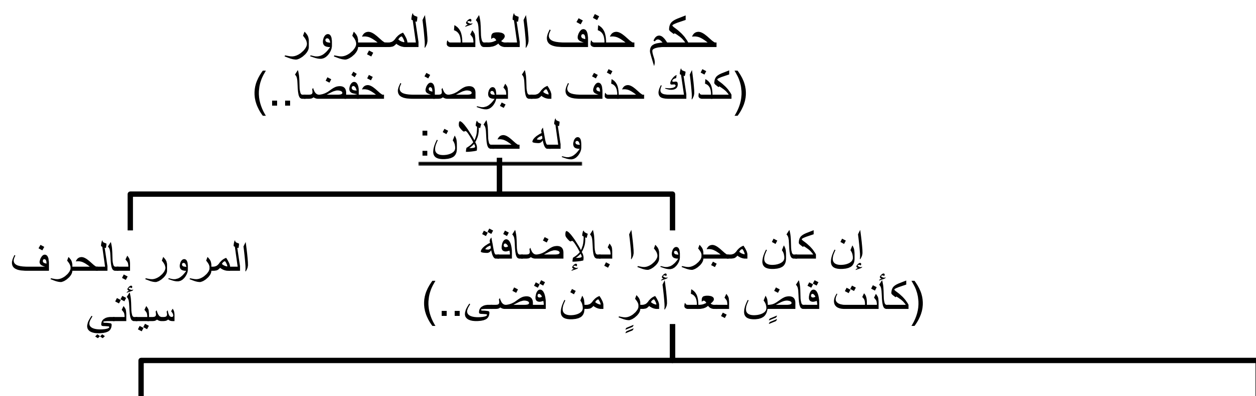
- إذا قلت (الله موليكه) فالهاء في موضع نصب اتفاقاً إذ لا يُخفَضُ بالإضافة إلا اسم واحد ،وأما الكاف فعلى مذهب سيبويه ،فدل على أن ما عداه ينصب ما بعده ،والمسألة خلافية ،ففي (زيد أنا ضاربه - زيد أنا الضاربه) في موضع الهاء من الإعراب أقوال:

اعتراض: الحذف مع الصفة قبيح قليل ،ويقل قبحه إذا طالت الصلة بالمعمولات ،نص عليه ابن السراج والمبرد وقال المازني: لا يكاد يُسْمَعُ ،فأما إذا طالت الصلة فيسهل الحذف وزعم ابن بابشاذ أنه لا يحذف مع (ال) لأن الضمير يكمل صلتها تكميل صلة غيرهما ويميزهما من (ال) المعرفة
الجواب: إن قال الجمهور بقبحه فهم لا يمنعونه جملة

١ - في موضع نصب مطلقا كانت الصفة بـ(ال) أو لا (الأخفش وهشام الكوفي)

٢ - في موضع جر مطلقا (الجرمي والمازني والمبرد)

٣ - إذا كان الظاهر عند وقوعه هنالك مجرورا فالضمير كذلك أو منصوبا فمثله ،أو جائزا فيه الوجهان ففي الضمير الوجهان (ظاهر الناظم)



- إذا كان مضافاً إلى غير ذلك لم يحذف كـ(جاء الذي أنا غلامه) فالناظم استغنى بالمثال القاعدة
  - (كأنت قاض) يوهم قيدا آخر غير معتبر وهو كون العامل في الضمير موافقا في المعنى للعامل في الموصول فإنما أراد بـ(بعد أمر من قضى) تعيين الآية
  - وفي هذا النوع تفصيل فهو نوعان:
    - يجوز قطعه عن الإضافة وذلك كـ:
      - كل وبعض جاز حذفه كـ(الذين مررت بكلهم القوم) فيجوز (الذين مررت بكلٍّ القومُ) كما تقول: (أعجبني الذين كلٌّ قائمٌ أو قائمون)
      - (قبل - بعد) (أعجبني الذين قام زيد بعدُ) أي بعدهم و(قبل وبعد) الحكم فيهما أضيق لأنهما لا يقعان مبتدأين ولا خبرين ولا في موضع عمدة البتة
    - لا يجوز قطعه عن الإضافة فيمتنع حذف الضمير فلا تقول في (أعجبني الذي أبوه قائم) (الذي أبٌ قائم) - وخالف الكسائي الجمهورَ وقال بجواز حذف الضمير المضاف إليه لكن مع المضاف إذا دل على المحذوف دليل كـ(أعوذ بالله وآياته..من باب من يغلق من خارج) فتقول على هذا: (أعجبني مال من كَثُرَ - أكره عرض من مُزِقَ) ولا حجة فيه فقد حذف فيه (باب) وأقيم المضاف إليه فاستتر في الفعل
- إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل للحال أو الاستقبال يُحذَفُ كـ(جاء الذي أنا ضاربٌ الآن - فاقض ما أنت قاض) - وقد قيد في (التسهيل) هذا الحذف بكون الصفة ناصبة للمجرور تقديرا تحرزا لإخراج:
  ١ - الصفة المشبهة، فالمجرور بها في تقدير مرفوع لا منصوب
  ٢- اسم الفاعل المراد به مجرد الاسم، فلا يحذف الضمير المجرور بـ(صاحب)

إن كان مجرورا بحرف
(كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ..كمرّ بالذي مررت فهو برّ)

- كلامه هنا يحتمل تفسيرين

أولاً: التفسير الذي اطرد عليه عامة الشراح: أن يكون تمثيله بـ (مر بالذي مررت) تقييدا

فلا يحذف إلا إذا توفرت الشروط الآتية:
١- كون الموصول مجرورا
٢- اتحاد الحرفين لفظاً ومعنىً
٣- اتفاق العامل فيهما مادة
٤- ألا يكون المتعلق الثاني مبنيا للمفعول ،لأنه يبقى الفعل بلا فاعل ولا نائب عنه وذلك فاسد

مثاله

١- (مررت بالذي مررت به - أو أنت مار به - ويشرب مما تشربون - مررت بالذي أنت مار)
٢- (وَقد كنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقبَةً..فَبُح لان مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ)

٣- ومثله كون الموصول وصفا لاسم وقد جر هذا الموصوف بحرف كالذي مع العائد كـ(إنْ تُعْنَ نفسُك بالأمرِ الذي عُنِيَت..نفوسُ قوم سَموْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا لاَ تَركَنَنَّ إلى الأمْرِ الَّذي رَكَنَتْ.أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ)

فلا يجوز الحذفُ في غير ذلك:
١- اختلاف الحرفين كـ(مررت بالذي غضبت عليه)
٢- اختلاف معنى الحرفين كـ(مررت بالذي مررت به على زيد) فالأولى للإلصاق والثانية للسببية
٣- اختلاف العاملين كـ(نحو مررت بالذي فرحت به)

إن كان مجرورا بحرف
(كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ..كمرّ بالذي مررت فهو برّ)

التفسير الثاني: أن يكون قاصدا لما سواه
- فيشتمل على ثلاثة أنواع

١ - أن يتحد متعلقا الحرفين أي في المادة والمعنى (نصلي للذي صلت قريش..ونعبده وإن جحد العموم) وكذلك إن كان أحدهما فعلا والآخر صفة كـ(وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة..فبح لان منها بالذي أنت بائح)

٢ - أن يختلف المتعلقان في المعنى والمادة معا

كـ(نظرت إلى الذي جئت إليه) و(وإن لساني شهدة يشتفى بها..وهوَّ على من صبه الله علقم) لغة همدان من اليمن يشددون (هوّ - هيّ) ومثال هي: (والنفس ما أمرت بالعنف آبية .. وهيّ إن أمرت باللطف تأتمر)

كثير من النحاة وخصوصا المتأخرين لا يجيزون مثل هذا ومعهم الناظم في التسهيل، ومن أجازه كالفارسي وابن السراجِ أجازه على ما فيه من القلة - وجعل سيبويه الحذف في النوع الأول ضعيفا والنوع الثاني والثالث أحرى بالضعف عن سيبويه وغيره

٣- أن يتحدا في المعنى لا في اللفظ كـ(جئت بالذي أتيت به)

فإن عدم ذلك المعنى لم يجز حذف الضمير إلا شاذا فلا تقول: (جاءني الذي مررت - مررت بالذي أعرضت)

- ويسهل هذا الحذف إذا كان مدلول (الذي) ظرفا وقد عاد عليه الضمير بـ(في) كـ(أعجبني اليوم الذي جئت) أي (جئت فيه) ومنه (ومن حسد يجور على قومي..وأي الدهر ذو لم يحسدوني)

- بخلاف غير الظرف، فلا يتعين فيه الجار كـ(الذي رغبت زيد)

فالمدار في جواز حذف العائد المجرور أن يتعين في الذهن مع حذفه ولهذا التعين أسباب :

١- أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بمثله
٢- أن يعهد تعدية الفعل المذكور في الكلام به
٣- أن يكون الموصوف بالموصول زمانا والحرف في وهذه الطريقة هي التي اختارها المحقق الرضي

الترجيح
التفسير الأول أولى إذ من عادته عدم الاعتماد على ما قل مما خالف المشهور في الكلام
وطريقة ابن هشام وابن مالك غير طريقة النحاة قبلهما وحاصلها أنهم أجازوا حذف العائد المجرور بحرف جر إذا كان العامل في ذلك الجار والمجرور يتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف المحذوف بغيره كـ(أنسجد لما تأمرنا) أي تأمرنا به أي بإكرامه ، و(فاصدع بما تؤمر) أي به و(فقلتُ لها: لا والذي حجَّ حاتمٌ .. أخُونُكِ عهداً، إنني غيرُ خَوّانِ)



بقيت مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور:

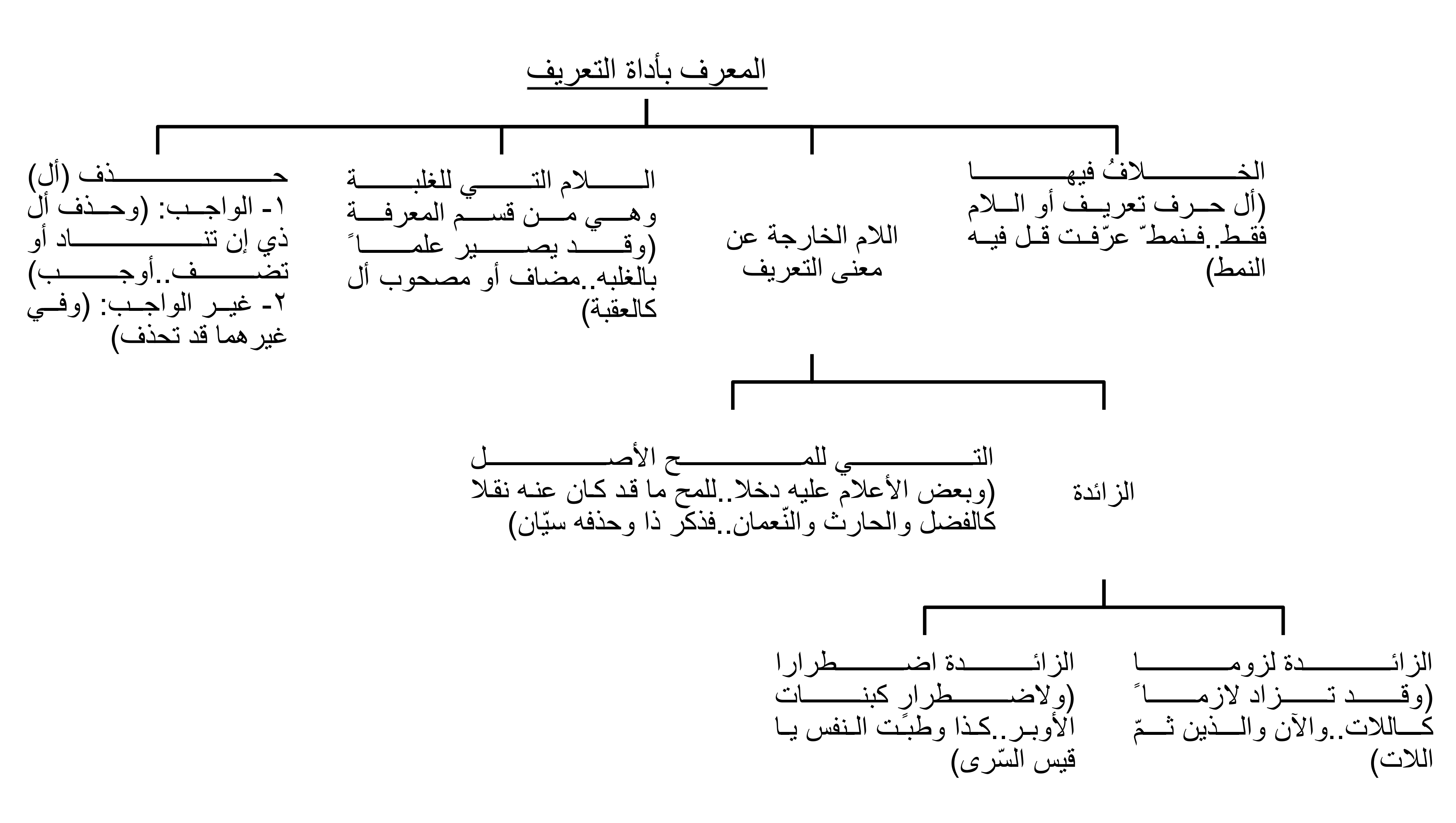
١- كون الضمير محصورا
- كـ(مررت بالذي ما مررت إلا به) أو (مررت بالذي إنما مررت به)

٢- كون الضمير مع الجار وقعَ نائباً عن الفاعل
- كـ(مررتُ بالذي مُرَّ به)

٣- كون حذفه موقعا للبس
- كـ(رغبت في الذي رغبت فيه) فلو حذفت (فيه) لم يدر السامع أأردت (فيه) أو (عنه)

٤- أن يكون في الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط
- كـ(مررت بالذي مررت به في داره) فلو حذفت (به) تغير المعنى عما أردت

الْمُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ


المعرف بأداة التعريف
الخلافُ فيها (أل حرف تعريف أو اللام فقط..فنمطٌ عرّفت قل فيه النمط)
اللام الخارجة عن معنى التعريف
اللام التي للغلبة وهي من قسم المعرفة (وقد يصير علماً بالغلبه..مضاف أو مصحوب أل كالعقبة)
حذف (أل) ١- الواجب: (وحذف أل ذي إن تناد أو تضف..أوجب) ٢- غير الواجب: (وفي غيرهما قد تحذف)
الزائدة
التي للمح الأصل (وبعض الأعلام عليه دخلا..للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنّعمان..فذكر ذا وحذفه سيّان)
الزائدة لزوماً (وقد تزاد لازماً كاللات..والآن والذين ثمّ اللات)
الزائدة اضطرارا (ولاضطرار كبنات الأوبر..كذا وطبتِ النفس يا قيس السّرى)

مُصْطفَى دَنْقَش

المعرف بأداة التعريف

مقدمات

تنبيهات على عبارة الناظم

(ال) الموصولة اسمٌ كالذي وليست من أنواع هذه بل يطلق عليها (أل) باشتراك الاسم

إعراب

- (فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ و (قط) اسم بمعنى حسب - أي كاف - حال من (اللام) والتقدير (أو اللام حال كونه كافيك)

أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و (قط) إما اسم فعل أمر بمعنى انته، والتقدير (إذا عرفت ذلك فانته) وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف أي (إذا عرفت ذلك فهو كافيك)

النمط :ضرب من البسط والجمع أنماط ،وهو أيضا: الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد قاله الجوهري

(فنمطا عرفت) أي أردت تعريفه (إذ لا يقال فيه النمط) إلا وهو نكرة مراد التعريف لا وهو معرفة ومثله: (وكم من قرية أهلكناها - أي: أردنا إهلاكها - فجاءها بأسنا) و (فإذا قرأت القرآن فاستعذ)

الخلاف في المعرف

(أل حرف تعريف أو اللام فقط. .فنمط عرفت قل فيه النمط)

اللام وحدها والهمزة زائدة (كثير من النحاة)

(ال) برمتها (الخليل وسيبويه والناظم)

الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة (المبرد)

الهمزة أصلية (الخليل)

- وهي همزة قطع ،بدليل فتحها إذ لو كانت للوصل لكسرت فالأصل في همز الوصل الكسر ولا تفتح أو تضم إلا لعارض

- ثم صارت همزَ وصلٍ للتخفيف لكثرة الاستعمال

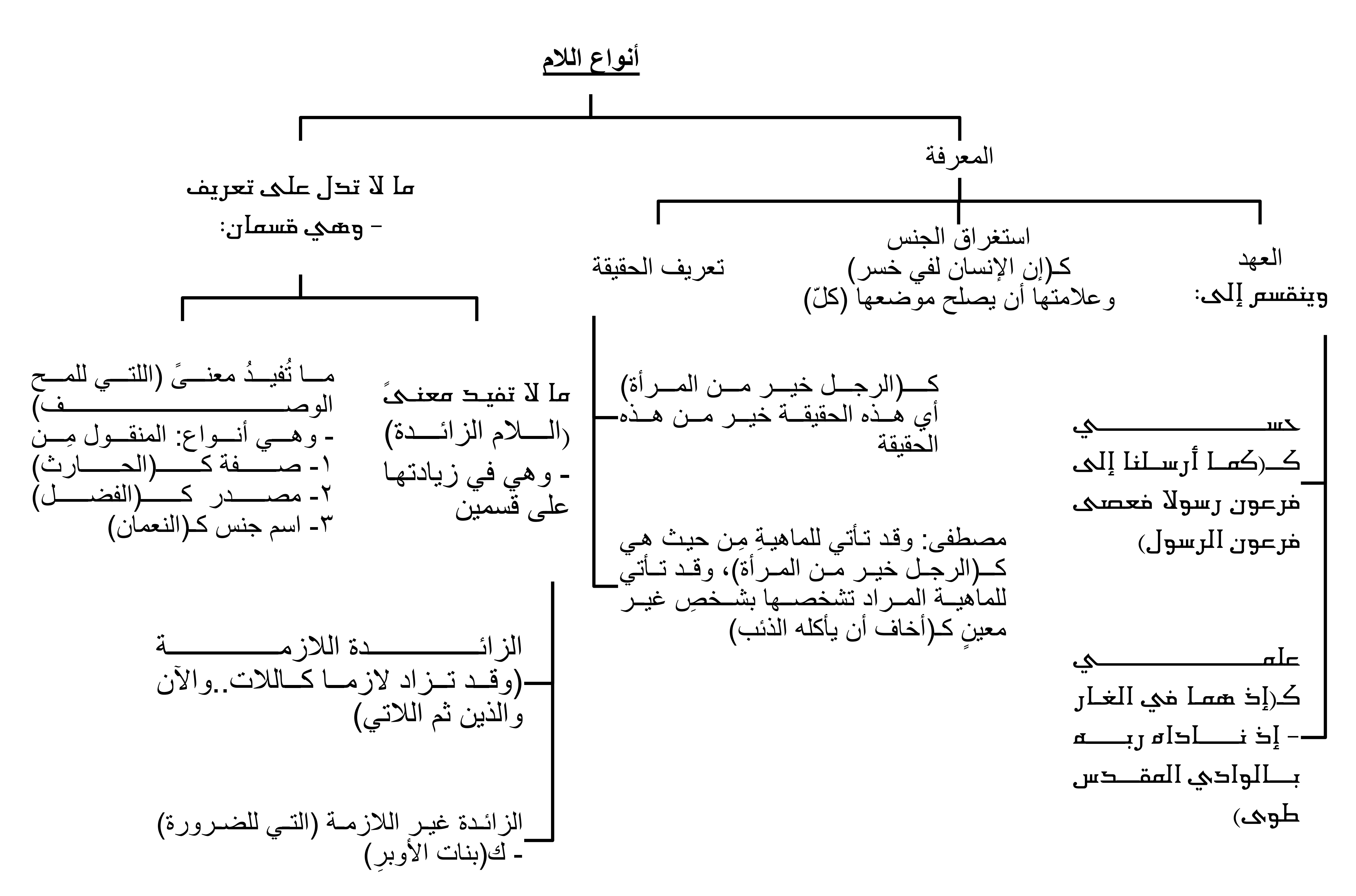
الهمزة زائدة (سيبويه)

- والهمزة زائدة وهي وصلٌ للتوصل إلى النطق بالساكن فاللام لو حركت فإما :

- أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر

- أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء

- أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية فأبقيت على السكون وجيء بهمزة الوصل قبلها


أنواع اللام
المعرفة
ما لا تدل على تعريف
- وهي قسمان:
العهد
وينقسم إلى:
استغراق الجنس
كـ(إن الإنسان لفي خسر)
وعلامتها أن يصلح موضعها (كلّ)
تعريف الحقيقة
حسي
كـ(كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)
علمي
كـ(إذ هما في الغار - إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى)
كـ(الرجل خير من المرأة) أي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة
مصطفى: وقد تأتي للماهيةِ مِن حيث هي كـ(الرجل خير من المرأة)، وقد تأتي للماهية المراد تشخصها بشخصٍ غير معينٍ كـ(أخاف أن يأكله الذئب)
ما لا تفيد معنىً
(اللام الزائدة)
- وهي في زيادتها على قسمين
ما تُفيدُ معنىً (اللتي للمح الوصف)
- وهي أنواع: المنقول مِن
١- صفة كـ(الحارث)
٢- مصدر كـ(الفضل)
٣- اسم جنس كـ(النعمان)
الزائدة اللازمة (وقد تزاد لازما كاللات..والآن والذين ثم اللاتي)
الزائدة غير اللازمة (التي للضرورة) - ك(بنات الأوبرِ)

(ال) التي لا تفيد تعريفاً:

- أولاً: ما لا تفيد معنىً (اللام الزائدة)

١- الزائدة اللازمة

(وقد تزاد لازما كاللات..والآن والذين ثم اللاتي)

كـ(اللاتِ)

- ومثله كل علمٍ قارنت (أل) وضعه لمعناه العلمي سواء أكان:

١- منقولاً

ومنه (اللّاتّ) اسم فاعل من لَتَّ السويق ثم سمي به صنم

كـ(العزى)

وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها

ومنه (اليسع) فأصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به

٢- مرتجلا كـ(السموأل)

وهو رجل كان يلت السويق فلما مات اتخذ مقعده منسكا ثم عبدوا تلك الصخرة ومثلوها صنما وسموها اللات

- فلما سُمِّيَ به خففت تاؤه لأن الاعلام كثيرا ما يغير فيها

مصطفى : ابن الجزري: (ثَقُلَا..كَتَا اللأَتَ طُلْ)

(ال) فيه عند الناظم زائدة وهو مذهب الأخفش فيها وفي (العزى) ودليله أنهما علمان لصنمين وليست من باب الحارث والعباس

- قال ابن جني: (الحارث والعباس مما اعتقب عليه تعريفان:(العلمية و ال) ولم نسمعهم. قالوا: (عزى - لات) بغير أداة فدل لزوم اللام على زيادتها وأنها ليست مما اعتقب عليه تعريفان)اهـ.

- وهو ظاهر في اللات ،وأما في العزى ففيه بحث

(الآن)

- سيأتي

ومنه (الذين - اللاتي)

والمراد بهما ما دخل عليه (أل) من الموصولات

وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون (أل) زائدة (مذهب الناظم وجماعة)

- فكل الموصولات معارف ما فيه (ال) وما ليس فيه ،وأما اختصاص (أي - من - ما) بوقوعها نكرات موصوفة فلِأَنَّ ألفاظها نكراتٌ بخلاف الذي والتي فراعوا لفظها ،وأيضا فإن فيهما ابهاما ليس في الذي وأخواتها

ذهب ابن خروف إلى أن تعريف الموصول بـ(أل) إن كانت فيه كـ(الذي) فإن لم تكن فيه فبنيتها نحو (مَنْ - مَا) وأما (أي) فبالإضافة

- فلا تكون (ال) زائدة وأما حذفها في قراءة (صراط لذين أنعمت عليهم) فيحتمل أن يكون شذوذا كما في (سلامُ عليكم) بدون تنوين أي (السلام عليكم)

تابع (ال) الزائدة اللازمة
(الآن)

هو ظرف زمان مبني على الفتح

استدل ابن جني لزيادتها وأنها ليست للتعريف بأن العرب لم تقل (آن) ولا للمح الصفة فالأخيرة يجوز إسقاطها

قال ابن هشام في الشذور

هو اسم لزمنٍ حضر جميعه أو بعضه

١- فالأول كـ(الآن جئت بالحق) وفي الآية حذف الصفة أي بالحق الواضح وإلا لكفروا بهذا القول

- مصطفى: هذا تكفير بالمفهوم لا المنطوق

٢- الثاني: كـ(فمن يستمع الآن)

- وقد تعرب كـ(لسلمى بذات الخال دار عرفتها.. وأخرى بذات الجزع آياتها سطرُ كأنهما ملآن لم يتغيرا.. وقد مر للدارين من بعدنا عصر)

أصله (من الآنِ) فحذف النون لالتقاء الساكنين ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة

وبيان الخلاف فيه:

الأكثرون على أنه مبني على الفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه:

- لتضمنه معنى (أل) الحضورية (الناظم وجماعة)
  وقالوا: (أل) فيه زائدة وبناؤه لتضمنه معنى (أل) أخرى غير موجودة
  ونظيره بناء (الامس) في: (وإنّي وقفْتُ اليَوْمَ والأمس قبله.. ببابكَ حَتَّى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ)
  - وهذا عجيب منهم لأنهم ألغوا الموجود واعتبروا المعدوم
- لتضمنه معنى الإشارة، فهو بمعنى (هذا الوقت) (الزجاج)
- لشبهه بالحرف شبها جموديا، فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف غيره من أسماء الزمان كـ(حين ووقت وزمن وساعة)
- هو اسم إشارةٍ للزمان كما أن (هنا) اسم إشارة للمكان فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف

منهم من ذهب إلى أنه معرب، وهو ملازم للنصب على الظرفية

- وقد يخرج عنها إلى الجر بـ(مِنْ) فيقال: (سأحالفك من الآنِ)
- وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة

الزائدة غير اللازمة
(ولاضطرارٍ كبنات الأوبر..كذا وطبت النفس يا قيس السّرى)
وهي الداخلة اضطراراً

الداخلة على العلم كـ(بنات الأوبر) لضرب من الكمأة (ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤا وعَساقِلاً..ولقدْ نهيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبرِ)

- (أكمؤ) جمع كمْء ويجمع الكمْءُ على (كَمَأَة) أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهي في جمعه وهو من نوادر اللغة
- (عساقل) جمع عُسْقُول وهو نوع من الكمأة أصله عساقيل فحذفت الياء (بنات أوبر) قال الدينوري: (هي كمأة كأمثال الحصي صغار وهي رديئة الطعم).اه
- والعلم لا تدخله (أل) فرارا من اجتماع مُعَرِّفَين

- وقد يجوز أن (أوبر) نكرة فعرِّفه باللام كما حكى سيبويه أن (عرسا) من (ابن عرس) قد نكره بعضهم فقال: (هذا ابن عرس مقبل)

وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فـ(ال) عنده غير زائدة

الداخلة على الحال كما في (ادخلوا الأول فالأول) فهي داخلة شذوذاً

- (الأول) في علم المخاطبين ثم (الأول) الذي يليه في علمهم أيضا فـ(ال) فيه للعهد الذهني وليست زائدة فلو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد لأن الحرف الزائد لا معنى له
- والصواب أن الحال مجموع اللفظين (الأول فالأول) وإن كان ثانيهما معطوفا لفظاً على أولهما

الداخلة على التمييز كـ(رأيتك لما أن عرفت وجوهنا..صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو) والأصل (وطبت نفسا) وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة فـ(ال) عندهم غير زائدة

(لما) ظرفية بمعنى حين تتعلق بـ(رأى) (صددت) جواب (لمَّا) وقيل: (النفس) مفعول لصددت وتمييز (طبت) محذوف والتقدير (صددت النفس وطبت نفسا) وعليه لا يكون في البيت شاهد وهذا التقدير فيه تكلف

السرى: الشريف وجمعه سراة ،وجمع السراة: سروات

قد يُقال: هذا ليس شاذا بل هو قليل
- حكى البغدايون: (قبضت الأحد عشر الدرهم) قصد فيه التعريف ،لكن الشائع أن يعرف الأول خاصة
- وفي الحديث (أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ) سنن أبي داود والموطأ

حكم اللام الزائدة

القياس فيها

- (ال) الزائدة لزوماً مما لا يقاس عليها وإنما تُتَلقى من السماع
- وأما التي للاضطرار فأولى بعدم القياس إذ لم تكثر زيادتها كثرة توجب قياسا

حكم إلحاقها وحذفها

١ - الزائدة لزوماً لا تحذف البتة إما:

- لأنها لا تقبل النداء ولا الإضافة كالآن
- أو لا تقبل أحدهما كالذين
- وهي لا تقبل أيضا الحذف في النداء لصلاحية أي معها كـ(وقالوا يأيها الذي نزل عليه الذكر)
- أو لندوره فلم يعتد به كاللات

٢- الزائدة اضطراراً فالأصل عدم إلحاقها

تابع أل التي لا تفيد تعريفاً

- (ال) التي تفيدُ معنىً

التي للمح الوصف

(وبعض الأعلام عليه دخلا..للمح ما قد كان عنه نقلا..كالفضل والحارث والنّعمان..فذكر ذا وحذفه سيّان)

ماهيتها

وهي الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (أل) عليه

شروطها

العلم الذي شأنه هذا لابد فيه من شروط:

١ - أن يقصد بدخولها لمح الأصل

٢ - أن يكون منقولا لا مرتجلا

٣ - أن يكون الاسم يصلح أن تدخل عليه (ال) قبل التسمية

فلا تدخل على العلم المنقول من الفعل كـ(يزيد ويشكر)، وأما دخولها على (يزيد) في: (رأيت الوليد بن اليزيد مباركا..شديدا بأعباء الخلافة كاهله) ضرورة وليس للمح الأصل

ولا تدخل على المنقول من مضاف ومضاف إليه كما إذا سميت بضارب زيد إن فرضت صلاحيته للمح الأصل فيه

٤ - أن تكون داخلة عليه بعد التسمية

- فلو دخلت قبلها أو معها لاستهلكت التسمية معناها فلم تدل على شيء

وهي أنواع

المنقول من صفة

- وهي أكثرها كـ(الحارث)

- وهي تدل على الوصف بالمطابقة

المنقول من مصدر كـ(الفضل)

- وهي تدل على الوصف بالتضمن لأن المصدر دال على الذات والوصف

المنقول من اسم جنس - عين

- وهي أقلها

- كـ(النعمان) وهو في الأصل من أسماء الدم

- وهي تدل على الوصف بالالتزام فالنعمان موضوع للدمِ والحمرةُ لازمةٌ له

تابع (ال) التي للمح الوصفِ

يجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل وحذفها نظرا إلى الحال
- فإذا أردت به أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بـ(ال) للدلالة على ذلك كـ(الحارث) للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث
- وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل (ال)
- فدخول (ال) أفاد معنىً فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك ،وليس حذفهما وإثباتهما سواءً كما هو ظاهر كلام الناظم

تنبيهات:

الذي تلمحه حين تدخل (أل) على (نعمان) هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما لأن الحمره لازمة للدم

جعل الناظم في التسهيل (نعمان) من أمثلة العَلَم الذي قارنت (أل) وضعه كـ(اللات والسموأل) وهذه لازمة لقوله (وقد تزاد لازما..)
واعتبره هنا من التي للمح الأصل وهذه ليست بلازمة
- والخطب في هذا سهل ،لأنه يُحمل على أن العرب سمت (النعمان) أحيانا مقرونا بـ(أل) فيكون من النوع الاول ،وسمت أحيانا أخرى (نعمان) بدون (أل) فيكون من النوع الثاني

(فذكر ذا وحذفه سيان) الحذف إنما يستعمل فيما كان ثابتا فكان حقه أن يقول: ذكر ذا وتركه سيان
- ويقال: هما سيان والواحد: سي وهو مرادف لـ(مثل)
ومنه: (فإياكم وَحَيّةَ بَطْنِ وادٍ..حديدُ الناب ليس لكم بِسِيِّ)
- ويقال أيضا هما سواءان وهما سواء
- وفيه دليل على أن التي للمح الأصل ليست معرفة لأنه قال (فذكر ذا وحذفه سيان) فلو أفادت التعريف لم يكونا سواءً

حكم اللام التي للمح الأصل
- يجوز لحاقها وعدم لحاقها بخلاف الغالبة وغيرها فإنها لازمة ولا يجوز حذفها إلا نادرا
- وظاهر كلام الناظم يقتضي القياس فيجوز في فاطمة الفاطمة وفي حاتم الحاتم
- وإذا سلمنا القياس فيصح في المنقول من الصفة فقط فهناك ذكر الناس لمح الصفة وأصلوا معناه وأشار إلى ذلك الزمخشري في (المفصل)
- ولم يُقَلْ في رجل اسمه ثور أو يربوع الثور ولا اليربوع

رأي الشاطبي:
- على أن القياس في الأنواع الثلاثة لا مانع منه ولا أعلم من قال بذلك غير ابن مالك

رأي ابن هشام: الباب كله سماعي

(ال) التي للغلبة

(وقد يصير علماً بالغلبه..مضاف أو مصحوب أل كالعقبة)

تأصيل

التي للغلبة مفيدة للتعريف

- ذو الغلبة من الأعلام هو: كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهارا تاما حتى صار بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ لم يفهم منه غير ذلك الشيء

- فهو علم في الأصل الاستعمالي وأما في الأصل القياسي فهو من المعرف بأداة التعريف إذ لم يزل معناها ولو زال معناها لصار نكرة

أمثلة:

- (المدينة) غلبت على مدينة الرسول

- (الكتاب) على كتاب سيبويه

حكم حذفها

لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة (وحذف أل ذي إن تناد أو تضف..أوجب وفي غيرهما قد تحذف) كـ(يا صعق) في الصَعِق - وهذه مدينة رسول الله

الصَّعِق : هو كل من رمى بصاعقة ،ثم اختص خويلد بن نفيل ،وشأنُهُ أنه كان يطعم الناس بتهامة فعصفت الريحُ الترابَ في جفانه فسبَّهَا فرُمِيَ بصاعقةٍ

إن قيل: نقصه موضع ثالث يجب فيه حذف (ال) وهو قياس ،وذلك مع (لا) النافية للجنس كـ(لا سماك الليلة طالع)

الجواب: ما جاء من دخول (لا) على العلم قليل وغير مقيس

(أوجب) هو الدال على جواب (إن) وليس بجواب ، وإلا وجب أن يأتي بالفاء، لأن معموله قد تقدم على الشرط، وتقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل، فكأن الفعل مقدم على فعل الشرط

وقد تحذف في غيرهما شذوذا

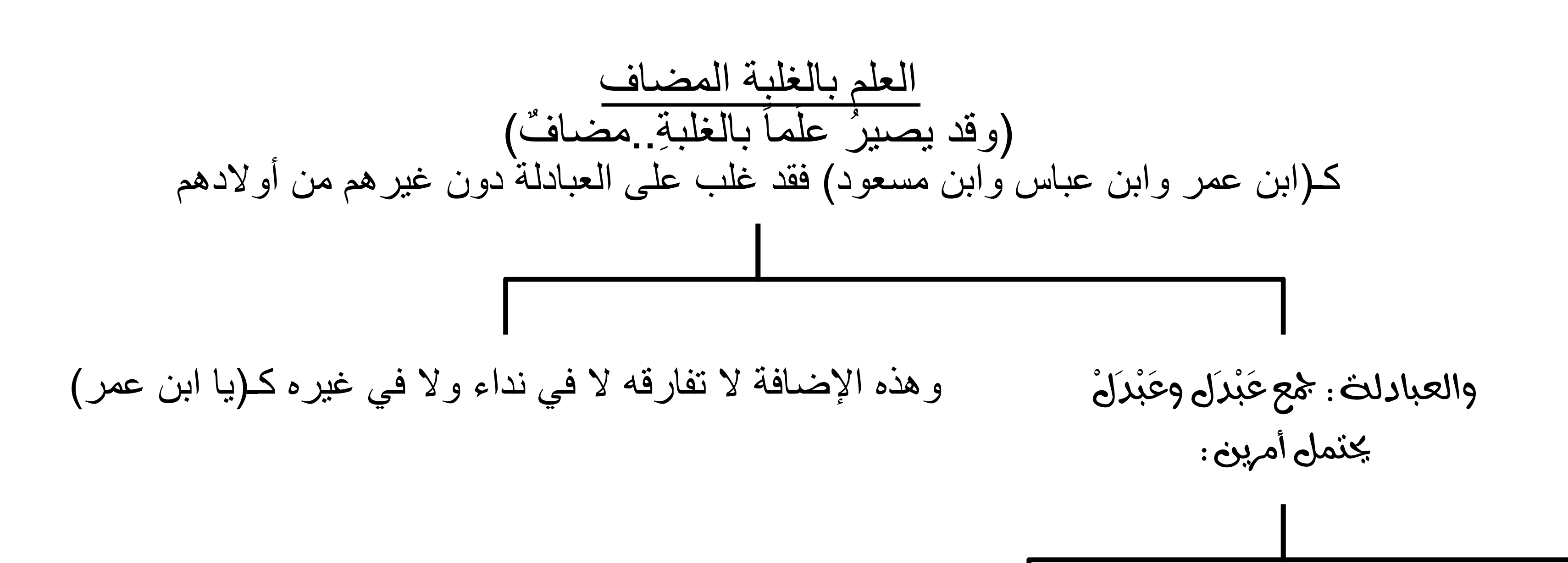
كـ(هذا عيوقُ طالعا) حكاه ابن الأعرابي والأصل العَيُّوقُ

- والعَيُّوق: على زنة فيعول وهو صالح للاطلاق على كل مُعَوِّقٌ لغيره وخصوا به نجما كبيرا قريبا من الثريا والدبران ،لأن الدبران يطلب الثُّرَيَّا والعَيُّوق يحول بينه وبين إدراكها

- وزعم ابن الأعرابي جوازه في سائر النجوم

(هذا يوم اثنين مباركا فيه)

- والدليل على أن (يوم اثنين) عَلَمٌ أن الحال قد جاءت منه ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا الوصف ليكون نعتاً فإذا قالوا (يوم الاثنين) مقترنا بأل فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا (أل) للمح الوصف كما زادوها في الحارث



العلم بالغلبة المضاف

(وقد يصيرُ علماً بالغلبةِ..مضافٌ)

كـ(ابن عمر وابن عباس وابن مسعود) فقد غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم

وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره كـ(يا ابن عمر)

والعبادلة: جمع عَبْدَل وعَبْدَلْ

يحتمل أمرين:

أن يكون أصله (عبد) فزيدت لام في آخره كما زيدت في (زيد) حتى صار (زيدلا)

أن يكون منحوتا من (عبد الله) فاللامُ لامُ لفظ الجلالة ،والنحتُ باب واسع كـ(عبشم) من (عبد شمس)

ومنه: (فقد بَسْمَلَتْ ليلى غَداةَ لَقِيتُها ..فيا حَبَّذا ذاك الحَبيبُ المُبَسْمِلُ)

هل هو سماعي أو قياسي؟

قياسي

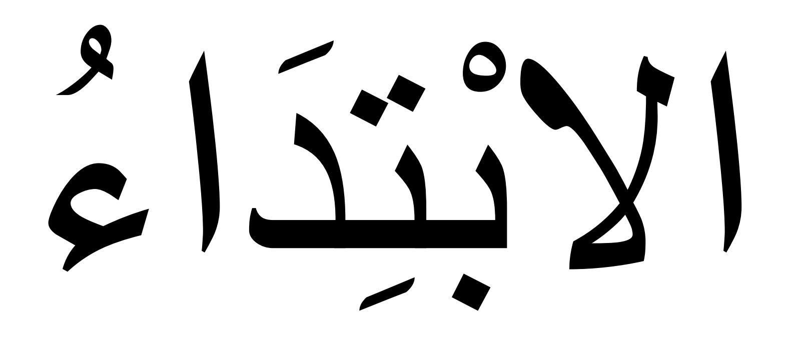
- لكثرة ما ورد منه نرى جواز أن تقيس عليه فتقول: (مَشْأَلَ مَشْألةً) من (ما شاء الله) و(سَبْحَرَ سَبْحَرَةً) من (سبحان ربي)

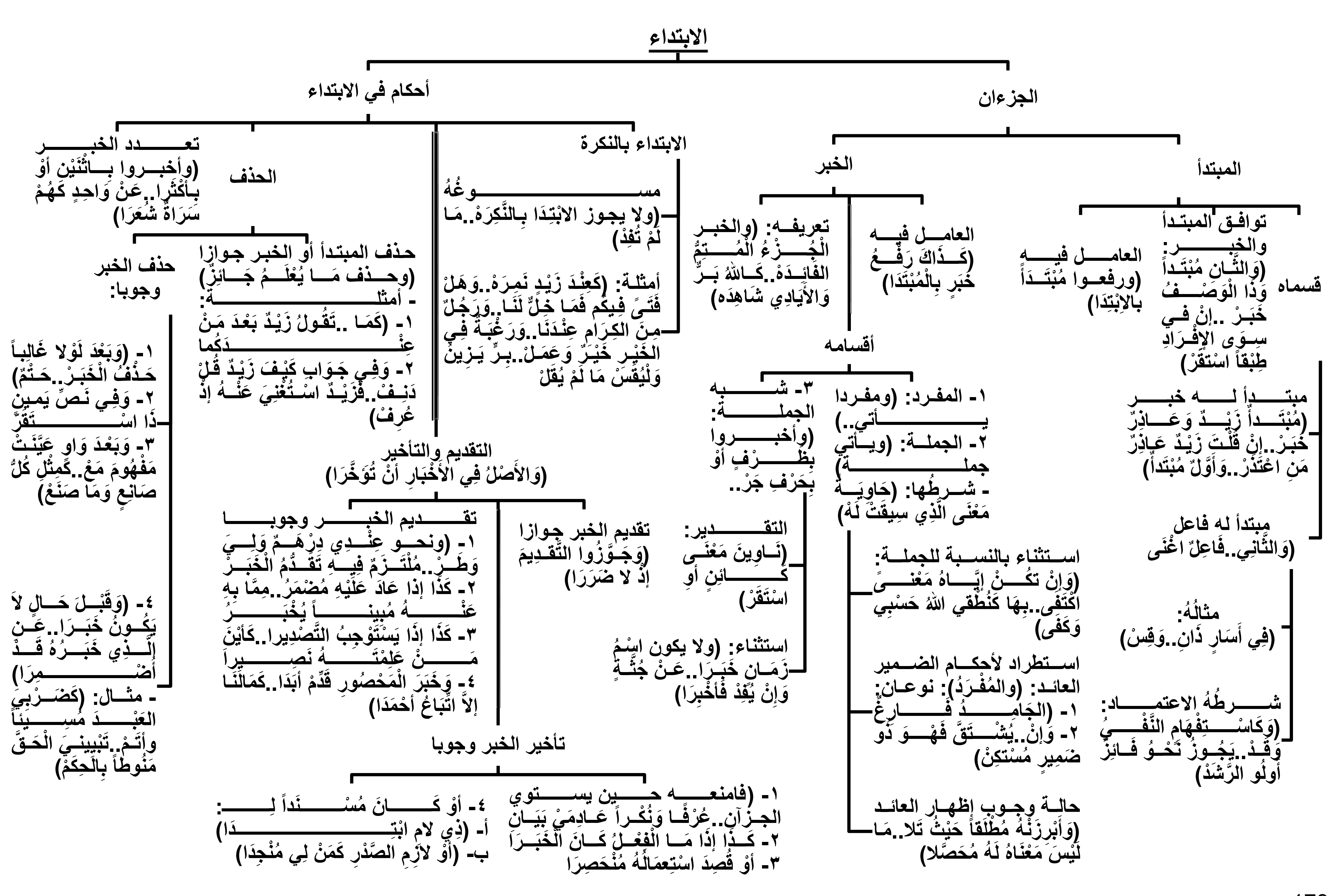
قال ابن مالك في التسهيل: (قد يُبني من جزئي المركب (فَعْلَلَ) بفاء كل منهما وعينه فإن اعتلت عين الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الاول ونسب اليه ،وربما نسب اليهما معا)اهـ. وظاهر كلامه أنه قياسي

سماعي

- ممن منع القياس على هذا أبو حيان

- والقُدامَى يرون باب النحت مقصورا على ما سُمِعَ منه عن العرب وهو من تحجير واسع


الابْتِدَاءُ



الابتداء
أحكام في الابتداء
الجزءان
الابتداء بالنكرة
الحذف
تعـدد الخبـر (وأخبـروا بـاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرا..عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)
مسوغُهُ (ولا يجوز الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ..مَا لَمْ تُفِدْ)
أمثلة: (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ..وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا..وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا..وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ..بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ)
حذف المبتدأ أو الخبر جوازا (وحذف مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)
- أمثلة:
١- (كَمَا ..تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
٢- وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ..فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ)
حذف الخبر وجوبا:
١- (وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ..حَتْمٌ)
٢- وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ
٣- وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ..كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
٤- (وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا..عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا)
- مثال: (كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً وأَتَمْ..تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ)
التقديم والتأخير (وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا)
تقديم الخبر جوازا (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا)
تقديم الخبر وجوبا
١- (ونحو عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ..مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
٢- كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ..مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
٣- كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا..كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراً
٤- وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدا..كَمَالَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
تأخير الخبر وجوبا
١- (فامنعه حين يستوي الجزآنِ..عُرْفًا وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ
٢- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا
٣- أَوْ قُصِدَ اسْتِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا
٤- أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِـ:
أ- (ذِي لام ابْتِدَا)
ب- (أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا)
الخبر
المبتدأ
تعريفه: (والخبر الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ..كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)
العامل فيه (كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا)
العامل فيه (ورفعوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا)
توافق المبتدأ والخبر: (وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ..إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ)
قسماه
أقسامه
١- المفرد: (ومفردا يأتي..)
٢- الجملة: (ويأتي جملة)
- شرطها: (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ)
٣- شبه الجملة: (وأخبروا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ..
التقدير: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ)
استثناء: (ولا يكون اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا..عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا)
استثناء بالنسبة للجملة: (وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى..بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)
استطراد لأحكام الضمير العائد: (والمُفْرَدُ): نوعان:
١- (الْجَامِدُ فَارِغٌ
٢- وَإِنْ..يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ)
حالة وجوب إظهار العائد (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا..مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا)
مبتدأ له خبر (مُبْتَدأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ..إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ..وَأَوَّلٌ مُبْتَدأٌ)
مبتدأ له فاعل (وَالثَّانِي..فَاعِلٌ اغْنَى)
مثالُهُ: (فِي أَسَارٍ ذَانِ..وَقِسْ)
شرطُهُ الاعتماد: (وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ وَقَدْ..يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

المبتدأ

تعريف المبتدأ : اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به

(أو بمنزلته) يُدْخِلُ

ما بمنزلة المجرد يدخل به (هل من خالقٍ غير الله)

ومنه

خرج نحو (نزال) فإنه لا مخبر عنه ولا وصف

الاسم المؤول بالصريح هو المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدري كـ(ما فعلتَ حسنٌ - وأن تصوموا خيرٌ لكم - سواءٌ عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم)

- فالجمهور على أن (سواء) خبر مقدم والمصدر المتصيد مبتدأ مؤخر والمصدر المتصيد من الفعل التالي معطوف عليه والتقدير: (إنذارك وعدم إنذارك سواءٌ عليهم ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم)

وهناك إعرابان آخران للآية

(تسمعُ بالمعيدى خير من أن تراه)

ويُروى بثلاثة أوجه

١- (لَأَنْ تسمعَ بالمعيدي خير)

٢- (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) وفيه شذوذ من حيث حذف الحرف المصدري

٣- (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه): فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدري مقدر، وذهب قومٌ إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يُسندَ إليه ،وقد جُرد هاهنا من الدالة على الزمان وهذا مثلٌ أول من قاله هو المنذر بن ماء السماء

عند سيبويه (بأيكم المفتون)

- مجيء المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده والثاني أن سياق الآية يقتضي أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص

- وزعم الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ،والمفتون: مبتدأ مؤخر وهو عنده مصدر

عند بعضهم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم)

- قال ابن عصفور: الباء زائدة والصوم مبتدأ وعليه خبر مقدم وذهب غيره إلى أن عليه اسم فعل أمر ومعناه ليلزم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا والصوم مفعول به وزادت معه الباء

ولكنه ضعيف لأن الأصل في فعل الأمر أن يكون للمخاطب لا الغائب ولأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة

المبتدأ قسمان

(مبتـــدأ زيـــد وعـــاذر خبـــر..إن قلـــت زيـــد عـــاذر مـــن اعتـــذر)
- مبتـــــدأ لـــــه خبـــــر كـــــ(زيـــــد عـــــاذر)
- والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا

(فأول مبتدأ والثـاني..فاعلٌ اغنى في أسارٍ ذانِ...وقِسْ)
- مبتـــدأ لـــه فاعـــل ســـد مســـد الخبـــر
- وسيأتي

مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر
- أي كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي كـ(أسارٍ ذانِ - ما قائم الزيدان)
- وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش

(فاعلٌ أغنى)
- أي يحسن السكوت عليه فإذا قلت: أقائم أبوهما؟ فقائم هاهنا لا يكون مبتدأ

فمثلاً: (أقائم أبواه زيدٌ) زيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل بقائم

- منهم من ذهب إلى أن الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر ليس شرطا

مثل اسم الفاعل:
- اسم المفعول كـ(أمضروب عبداك)
- الصفة المشبهة كـ(أحسن أبواك؟)
- وما جرى مجرى ذلك كـ(أقرشي قومك؟)
فالناظم أراد صفة يصح رفعها للظاهر ولم يرد خصوصَ كونِها اسم فاعل

(وكاستفهامٍ النفي)
اشتراط الاعتماد علىً نفي أو استفهام لا فرق بين كون الاستفهام..
١- بالحرف كما مُثِّلَ
٢- أو بالاسم كـ(كيف جالسٌ العمرانِ)
٣- أو بالفعل كـ(ليس قائم الزيدانِ)
- وتقول (غير قائم الزيدان) فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل

ومثله: (غير مأسوف على زمن..ينقضي بالهم والحزن)
- (غير) مبتدأ و(مأسوف) مخفوض بالإضافة و(على زمن) في موضع رفع بـ(مأسوف)
- أورده مثالا وليس ممن يُسْتَشْهَدُ بكلامه
وفيه توجيهان آخران

(غير) خبر مقدم والأصل: (زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه) (ابن جني وابن الحاجب)
- وليس بشيء ففيه تكلف

(غير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا غير..) و(مأسوف) ليس اسم مفعول بل هو مصدر
- كـ(الميسور والمعسور والمجلود) وأراد به هنا اسم الفاعل فكأنه قال: (أنا غير آسف)
(ابن الخشاب)
- وفيه تكلف

ومنه (غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ..وَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ)
- فـ(غير) مبتدأ و(لاه) مخفوض بالإضافة وعداك فاعل بـ(لاه) سد مسد خبر غير
لأن المتضايفين كشئ واحد

لا يجوز كون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال في (ما زيد قائم ولا قاعد) : إنَّ قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل
لأن الصفة تستلزمه من حيث هي مشتقة لا من حيث قصد التركيب للإفادة
- على أن في المسألة خلافا

تابع المبتدأ الوصف الرافع

(وقد..يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد)
ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام
- فأجازوا (قائم الزيدان)

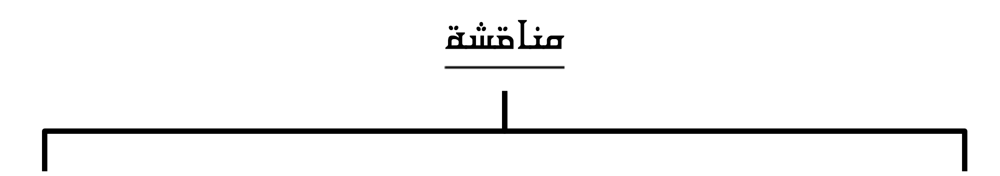
لم يُنقل نحو: (قائم الزيدان) إلا نادرا، واحتج الأخفش بأن مجرد الاشتقاق كافٍ في العمل وليس كذلك فالاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل فاسم الفاعل مثلاً لا يعمل إلا بشروط أخرى وإن كان مشتقاً

الناس في إيراد مذهب سيبويه على رأيين لأنه قال: (زعم الخليل أنه يستقبح أن تقول: قائم زيد)
- فيحتمل أن يريد به عدم الجواز جملة وهو رأي السيرافي وابن خروف والفارسي
- ويحتمل أن يريد أنه مع قبحه جائز وهو رأي ابن مالك فالقبح غير المنع

ومنه:

(فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم..إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَال يَالا)
- لا يجوز في البيت أن يكون (نحن) مبتدأ مؤخرا ويكون (خير) خبرا مقدما إذ يلزم الفصل بين (خير) ومتعلقه (عند الناس - منكم) بأجنبي
- فالبيت يستدل به الكوفيون على عدم الاعتماد ويستدل به الجمهور على جواز كون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزا

(خبير بنو لهب فلا تك ملغيا..مقالة لهبي إذا الطير مرت)
- فخبير: مبتدأ وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر
- ويرى البصريون إلا الأخفش أن (خبير) خبر مقدم و(بنو) مبتدأ مؤخر وهو الراجح ،والمبتدأ والخبر متطابقان فـ(خبير) يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ومنه (والملائكة بعد ذلك ظهير)



اعتراض: لِمَ لَمْ يفرِضْ الناظمُ المسألةَ مع غير الاستفهام والنفي ،فالاعتماد يحصل بغيرهما كـ(زيد قائم أبواه) فـ(قائم) مبتدأ وأبواه فاعل

الجواب: لو كان كذلك لصار من قبيل (قائم الزيدان) فصار (قائم أبواه) جملة مستقلة، فلم يبق للمبتدأ الذي هو قائم ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفع إذا اعتمد

اعتراض: إطلاقه النفي في (وكاستفهام النفي) صريح في أن أدواته كلها صالحة وعلى هذا فـ(ليس) يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ويرتفع به ما يليه فيسد مسدها ،كما سد مسد خبر المبتدأ ،وكذا (ما) إن جعلت حجازية فإن كان في ذلك سماع يقاس عليه فلا عتب ،وإن كان ذلك بالقياس النظري فهو غير مسلم لآتي:

١ - أنه أناب مرفوعا عن منصوب وقد منع ابن خروف أن ينوب منصوب عن مرفوع والموجود في كلام العرب في هذا النحو نيابة المرفوع عن مثله

٢- عمل الصفة حصل في موضع قوى فيه جانب الفعلية فدخول النواسخ مناف لتقوية جانب الفعل بل هي مقوية لجانب الاسمية لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر

٣- أشار الفارسي إلى أنه يلزم على ذلك دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر وذلك معدوم النظير

٤- عبارة الناظم هنا تحتمل كونه يريد نفيا لا يكون ناسخا وهو الأولى

تابع المبتدأ الوصف الرافع

- مذهب جماعة أنه لا يجوز كونه ضميرا منفصلا فإن سمع ما ظاهره ذلك كـ(أمسافر أنت) فعلى التقديم والتأخير
والجمهور على جواز كون الفاعل ضميرا بارزا

ومنه(خليلي ما واف بعهدي أنتما . . إذا لم تكونا لي على من أقاطع)
لا يجوز فيه أن يكون (واف) خبرا مقدما و(أنتما) مبتدأ مؤخراً لأن (واف) مفرد و(أنتما) مثنى

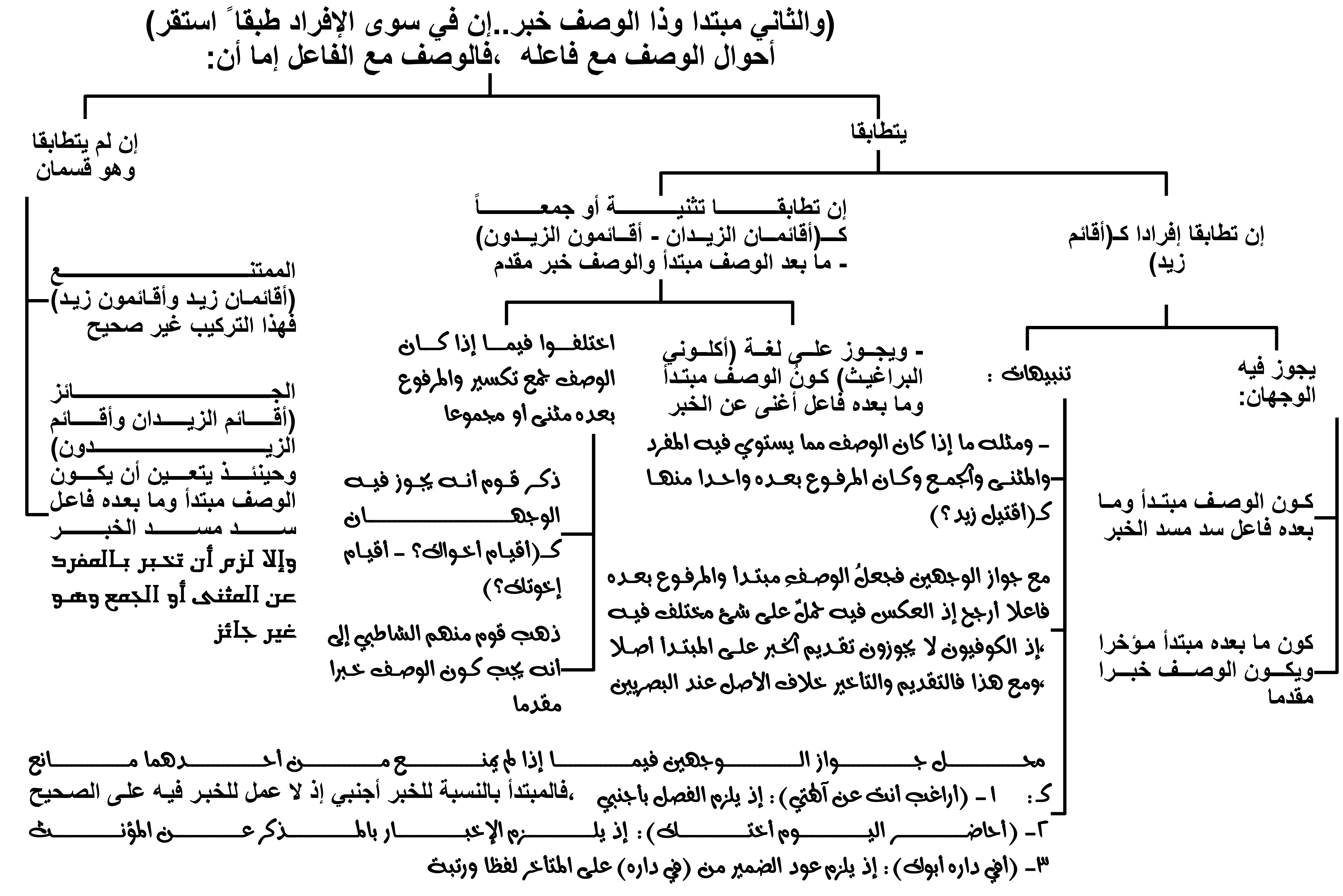
ومنه(أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا . . إن يظعنوا فعجيبٌ أمرُ من قطنا)
- لا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و(قوم سلمى) مبتدأ مؤخر لأن (قوم سلمى) دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع و(قاطن) مفرد

تنبيهان :

علة جواز الوجهين : اسم الفاعل ونحوه من الأوصاف أشبهت الفعل لدلالتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل فتردد أمرها بين معاملة الاسم باعتبار لفظها ومعاملة الفعل باعتبار المعنى
- ثم ترجح جانب الفعل لدخول حرف النفي أوالاستفهام لأن الأصل في النفي والاستفهام التوجه إلى أوصاف الذوات ،لا إلى الذوات لأن الذوات يقل كونها مجهولة ،والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل فالأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما في معناه
- فلذا اشترط البصريون الاعتماد على النفي أو الاستفهام

قواعد ضابطة في ترجيح أحد الوجهين :
١- الفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين
٢- المبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع
٣- إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ فوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل
٤- إن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي
٥- إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام ألبتة فتطابق المبتدأ والخبر غير موجود ،وتجرد عامل الفاعل غير موجود وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد

مُصْطفَى دَنْقَش



(والثاني مبتدا وذا الوصف خبر..إن في سوى الإفراد طبقاً استقر)
أحوال الوصف مع فاعله ،فالوصف مع الفاعل إما أن:
يتطابقا
إن لم يتطابقا وهو قسمان
إن تطابقا إفرادا كـ(أقائم زيد)
إن تطابقا تثنية أو جمعاً كـ(أقائمان الزيدان - أقائمون الزيدون) - ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم
يجوز فيه الوجهان:
كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر
كون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما
تنبيهات :
- ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) كونُ الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر
اختلفوا فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا
ذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان كـ(أقيام أخوالك؟ - أقيام إخوتك؟)
ذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب كون الوصف خبرا مقدما
- ومثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها كـ(أقتيل زيد ؟)
مع جواز الوجهين فجعلُ الوصفِ مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أرجح إذ العكس فيه حملٌ على شئ مختلف فيه إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ،ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين ،
الممتنع (أقائمان زيد وأقائمون زيد) فهذا التركيب غير صحيح
الجائز (أقائم الزيدان وأقائم الزيدون) وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وإلا لزم أن تخبر بالمفرد عن المثنى أو الجمع وهو غير جائز
محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع
كـ: ١- (أراغب أنت عن آلهتي) : إذ يلزم الفصل بأجنبي ،فالمبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح
٢- (أحاضر اليوم أختك) : إذ يلزم الإخبار بالمذكر عن المؤنث
٣- (أفي داره أبوك) : إذ يلزم عود الضمير من (في داره) على المتأخر لفظا ورتبة

العامل في المبتدأ والخبر
(ورفعوا مبتدأ بالابتدا..كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا)

معنى الابتداء هو: (كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها)

(غير الزائدة)
- احترازاً من مثل (بحسبك درهم) فـ(بحسبك) مبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فالباء زائدة والزائد لا حكم له

(وشبهها)
- احترازا من مثل(رُبَّ رجلٍ قائمٌ) ويدل عليه رفع المعطوف عليه كـ(رب رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ)

تعريف ابن مالك في التسهيل (كون الاسم مجعولا أول الكلام معرى من العوامل اللفظية حقيقة أو حكما مسندا إليه الخبر ،أو مسندا هو إلى ما يقوم مقام الخبر) وهي عبارة الجرمي والفارسي وابن الأنباري

الأقوال

المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ (سيبويه وجمهور البصرة)
- فعامل المبتدأ معنوي

المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ (بعض البصريين)

ترافعا (الكوفيون)
ومن الناس من يحكي عنهم أن المبتدأ يرتفع بما يعود عليه من الخبر

مضارعة المبتدأ للفعل

ثمرة الخلاف: الخلاف اصطلاحي لا ينبني عليه في التفريع فائدة

الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر (ابن السراج وأبو البقاء)
فالابتداء مقتضٍ للمبتدأ والخبر وقد رفع الابتداءُ المبتدأَ فيجب أن يرفع الخبر
- وضعفوا هذا بأن الابتداء عامل معنوي وهو ضعيف والمعنوي لا يقوى على العمل في معمولين

الابتداء يرفع المبتدأ بغير واسطة ،ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ ،وهو اختيار ابن الأنباري

مضارعة المبتدأ للفاعل (الزجاجي)

تنبيهات

مسألة اصطلاحية

وعليها نبه ابن جني في (الخصائص)

- مقاييس العربية معنوية في الغالب وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ وهذا اصطلاحٌ لضبط القوانين ،وما لم يظهر فيه ذلك للعيان قدروا عاملا ليستتب قياسهم

- فإذا قلت: (ضرب سعيدٌ جعفرا) فـ(ضرب) صوتٌ والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل

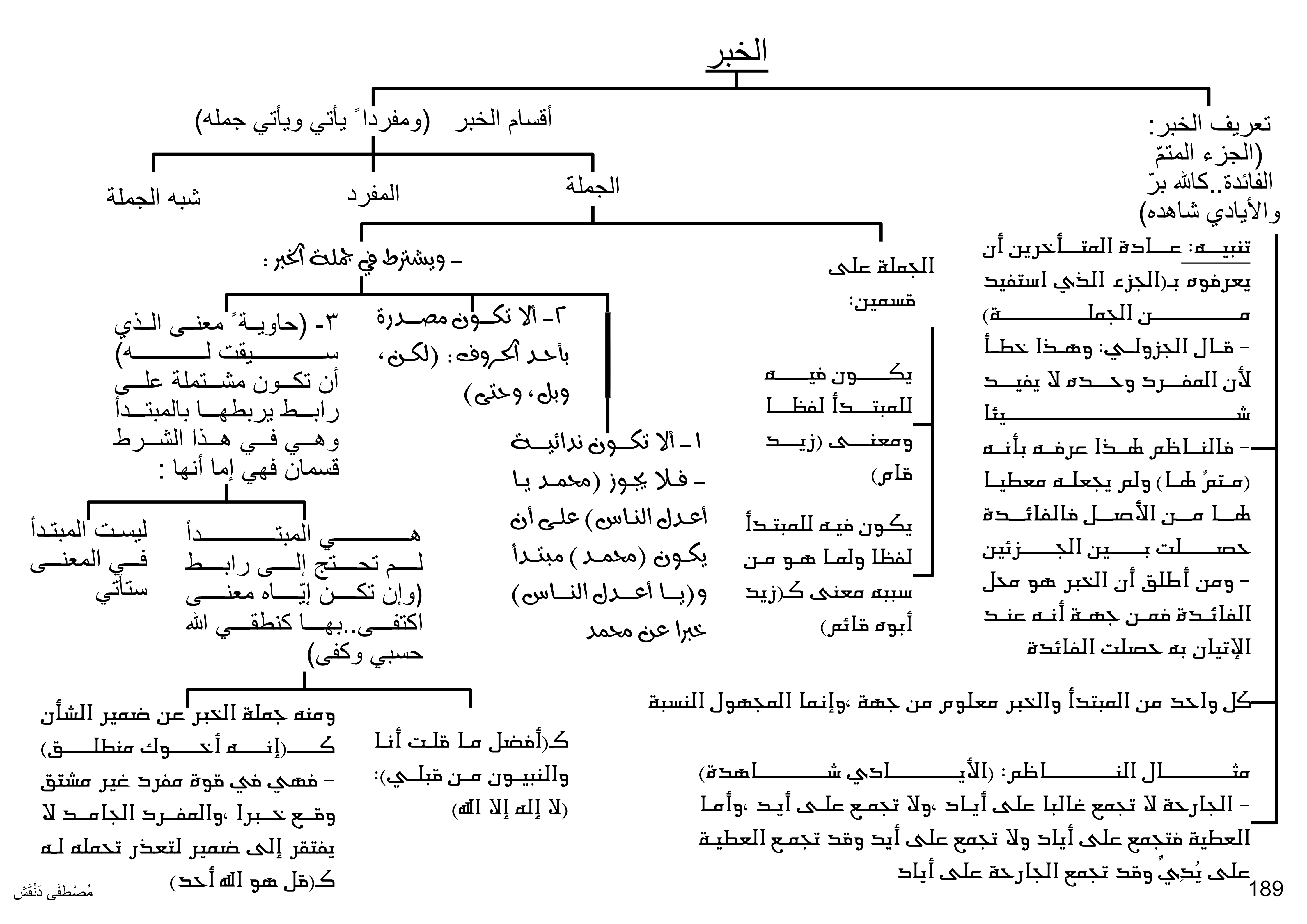
- وإنما قالوا: عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء

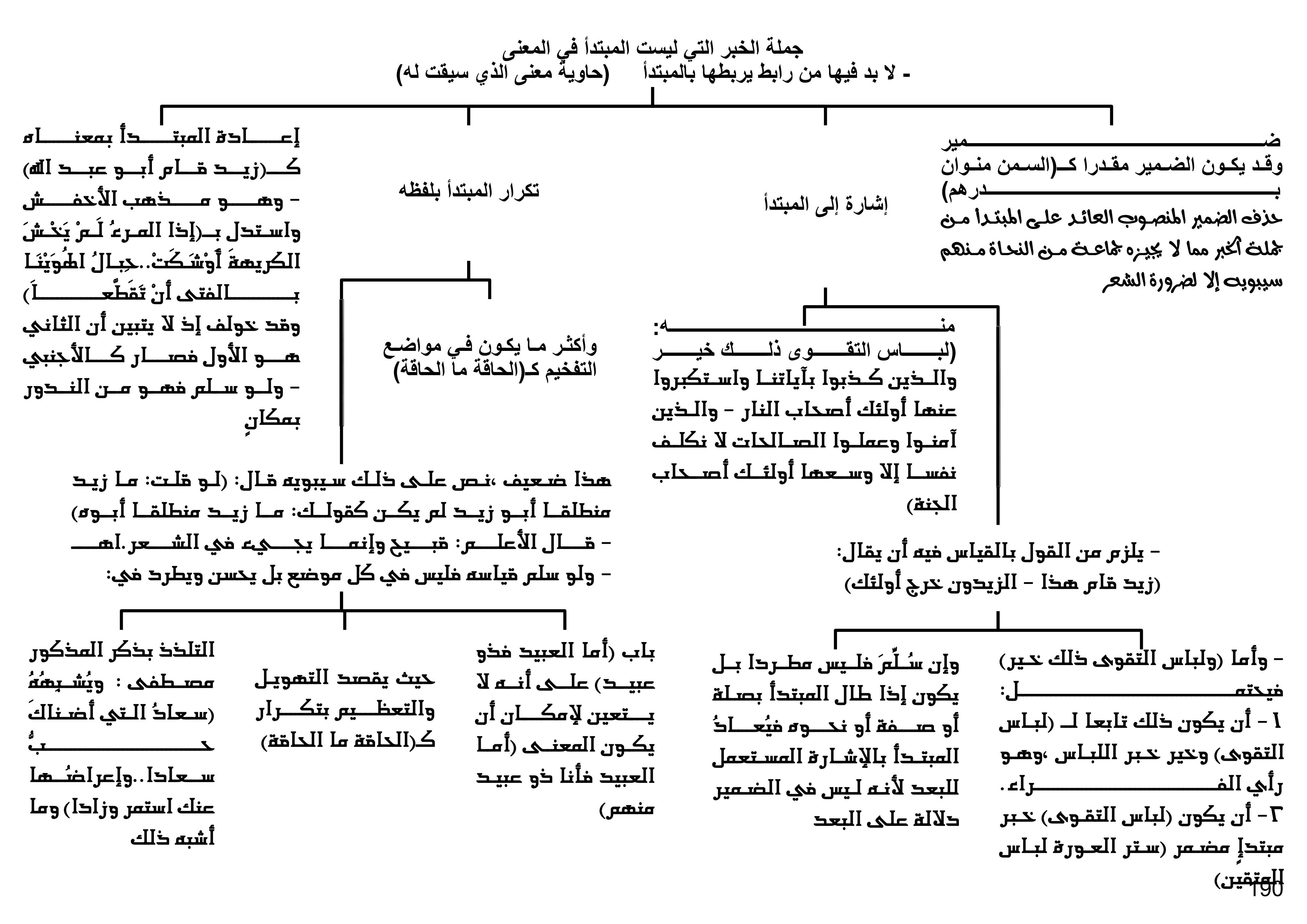
- قال ابن جني: وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ.اهـ

- وابنُ مضاء قد شنع على النحاة في هذا المعنى أخذا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم فنسبهم إلى التقول على العرب ،وإلى الاعتزال والخروج عن السنة

ورد عليه ابن خروف

الخبر ارتفع بالمبتدأ وإن كان ليس بفعل ولا في معناه لأن أصل العمل هو الطلب والمبتدأ طالب للخبر طلبا لازما فإذا طلب لفظ ما لفظا آخر وكان طلبه له اختصاصيا ولم يقع منه موقع الجزء عمل فيه


الخبر
تعريف الخبر: (الجزء المتمّ الفائدة..كالله برّ والأيادي شاهده)
أقسام الخبر (ومفرداً يأتي ويأتي جمله)
الجملة
المفرد
شبه الجملة
تنبيه: عادة المتأخرين أن يعرفوه بـ(الجزء الذي استفيد من الجملة)
- قال الجزولي: وهذا خطأ لأن المفرد وحده لا يفيد شيئا
- فالناظم هذا عرفه بأنه (متمٌ لها) ولم يجعله معطيا لها من الأصل فالفائدة حصلت بين الجزئين
- ومن أطلق أن الخبر هو محل الفائدة فمن جهة أنه عند الإتيان به حصلت الفائدة
كل واحد من المبتدأ والخبر معلوم من جهة ،وإنما المجهول النسبة
مثال الناظم: (الأيادي شاهدة)
- الجارحة لا تجمع غالبا على أياد ،ولا تجمع على أيد ،وأما العطية فتجمع على أياد ولا تجمع على أيد وقد تجمع العطية على يُدِيٍّ وقد تجمع الجارحة على أياد
الجملة على قسمين:
يكون فيه للمبتدأ لفظا ومعنى (زيد قام)
يكون فيه للمبتدأ لفظا ولما هو من سببه معنى كـ(زيد أبوه قائم)
- ويشترط في جملة الخبر :
١- ألا تكون ندائية - فلا يجوز (محمد يا أعدل الناس) على أن يكون (محمد) مبتدأ و(يا أعدل الناس) خبرا عن محمد
٢- ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: (لكن، وبل، وحتى)
٣- (حاويةً معنى الذي سيقت له) أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وهي في هذا الشرط قسمان فهي إما أنها :
هي المبتدأ لم تحتج إلى رابط (وإن تكن إيّاه معنى اكتفى..بها كنطقي الله حسبي وكفى)
ليست المبتدأ في المعنى ستأتي
كـ(أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي): (لا إله إلا الله)
ومنه جملة الخبر عن ضمير الشأن كـ(إنه أخوك منطلق)
- فهي في قوة مفرد غير مشتق وقع خبرا ،والمفرد الجامد لا يفتقر إلى ضمير لتعذر تحمله له كـ(قل هو الله أحد)
مُصْطفَى دَنْقَش



جملة الخبر التي ليست المبتدأ في المعنى
- لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ (حاوية معنى الذي سيقت له)
ضمير
وقد يكون الضمير مقدرا كـ(السمن منوان بدرهم)
حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر
إشارة إلى المبتدأ
منه: (لباس التقوى ذلك خير والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار - والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة)
- يلزم من القول بالقياس فيه أن يقال:
(زيد قام هذا - الزيدون خرج أولئك)
- وأما (ولباس التقوى ذلك خير) فيحتمل:
١ - أن يكون ذلك تابعا لـ (لباس التقوى) وخير خبر اللباس، وهو رأي الفراء.
٢ - أن يكون (لباس التقوى) خبر مبتدإٍ مضمر (ستر العورة لباس المتقين)
وإن سُلِّمَ فليس مطردا بل يكون إذا طال المبتدأ بصلة أو صفة أو نحوه فيُعادُ المبتدأ بالإشارة المستعمل للبعد لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد
تكرار المبتدأ بلفظه
وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كـ(الحاقة ما الحاقة)
هذا ضعيف، نص على ذلك سيبويه قال: (لو قلت: ما زيد منطلقا أبو زيد لم يكن كقولك: ما زيد منطلقا أبوه)
- قال الأعلم: قبيح وإنما يجيء في الشعر.اهـ
- ولو سلم قياسه فليس في كل موضع بل يحسن ويطرد في:
باب (أما العبيد فذو عبيد) على أنه لا يتعين لإمكان أن يكون المعنى (أما العبيد فأنا ذو عبيد منهم)
حيث يقصد التهويل والتعظيم بتكرار كـ(الحاقة ما الحاقة)
التلذذ بذكر المذكور مصطفى: ويُشبِهُهُ (سعادُ التي أضناكَ حبُّ سعادا..وإعراضُها عنك استمر وزادا) وما أشبه ذلك
إعادة المبتدأ بمعناه كـ(زيد قام أبو عبد الله)
- وهو مذهب الأخفش واستدل بـ(إذا المرءُ لَمْ يَخْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ..حِبالُ الهُوَيْنَا بالفتى أنْ تَقَطَّعا)
وقد خولف إذ لا يتبين أن الثاني هو الأول فصار كالأجنبي
- ولو سلم فهو من الندور بمكانٍ

عموم يدخل تحته المبتدأ

ومنه (ألا ليت شعري هل إلى أم جحدرٍ.. سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا)

(ليت شعري) معناها (ليتني أعلم) والشِعرُ هو العلم والجمهور على أن خبر ليت هنا محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ولهذا لا تراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده وتقدير الكلام (ليت علمي حاصل)
- وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر وليس بسديد

(شعر) اسم ليت منصوب وهو مضاف والياء مضاف إليه وخبر ليت محذوف تقديره حاصل
- (إلى أم) جار ومجرور خبر مقدم (سبيل) مبتدأ مؤخر (فأما) حرف شرط وتفصيل (فلا) الواقعة في جواب أما ولا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما

(زيد نعم الرجل)
- والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين)
ويحتمل أن يكون منه (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا)

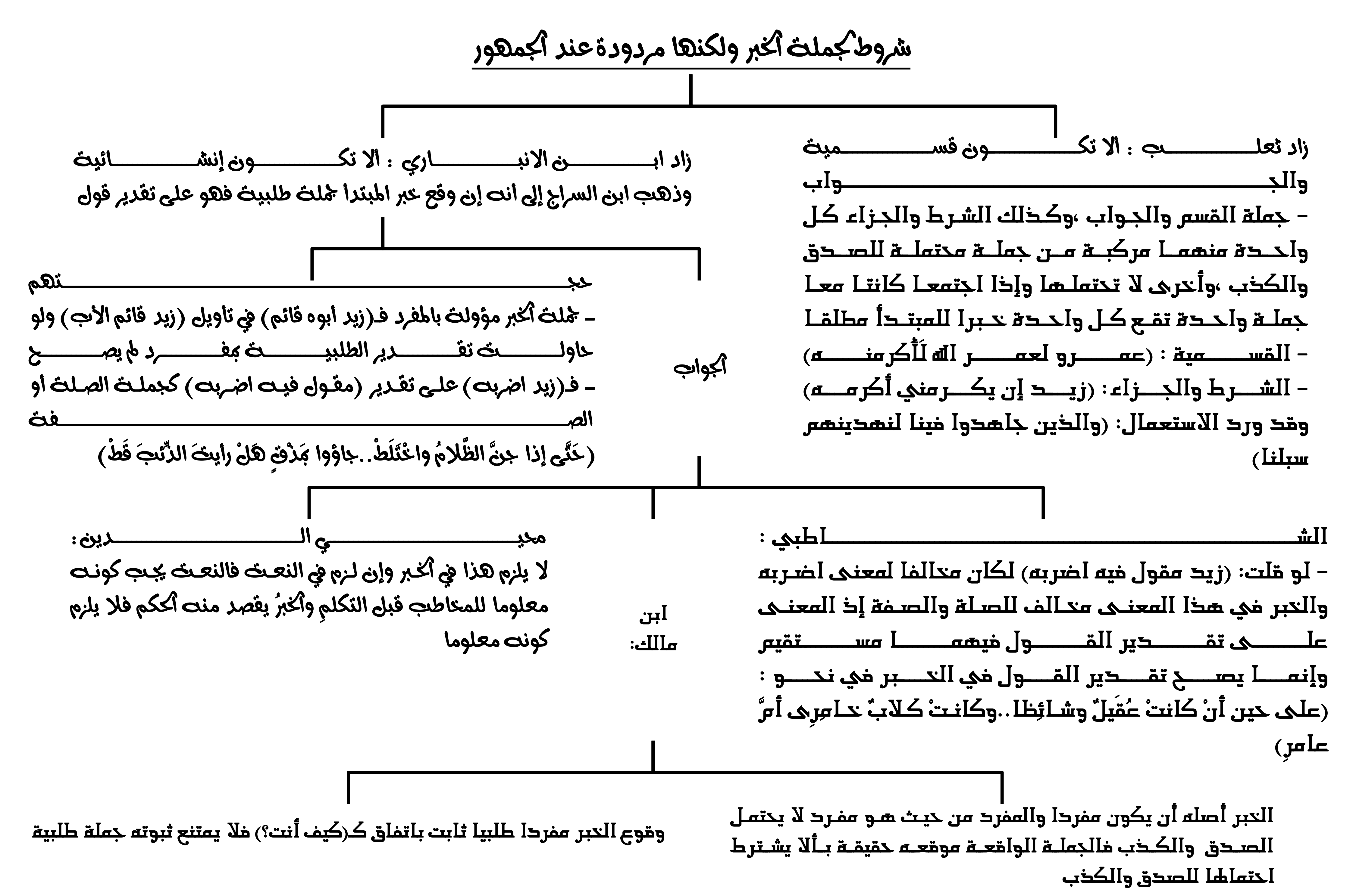
- إما أن يقولوه مع الوقوف مع السماع فيكون توجيها للمسموع
- وإما أن يريدوا دخوله تحت القياس فيلزم أن يجوز (زيد الرجل أفضل من المرأة - زيد نعم الرجال)

قال الزجاج: يحتمل أن يكون الخبر: (أولئك هم جنات عدن) وجملة: (إنا لا نضيع) اعتراضية

والربط بالعموم مردود لأنه:

لا دليل في (والذين يمسكون بالكتاب..) لاحتمال أن يكون المراد (إنا لا نضيع اجر المصلحين منهم) قاله الأخفش
وقال ابن الحاج والزجاج: يجوز أن يكون من إعادة الأول ولكن بغير لفظه وجاز ذلك، وإن لم يجز زيد قام أبو عمرو وأبو عمرو كنيته لأنه ليس في لفظ زيد ولا في لفظ أبي عمرو ما يعطي أنهما لمسمى واحد بخلاف الآية
وقيل: (الذين يمسكون) في موضع جر عطف على (الذين يتقون)

أما قولهم: (فأما القتال لا قتال لديكم) فلا يتعين لاحتمال أن يكون من باب حذف المسبب وإبقاء السبب كأنه قال: فأما كذا فليس عندك لأنه ليس بشيء موجود
- وهو باب مخصوص لا يصح القياس عليه


شروط لجملة الخبر ولكنها مردودة عند الجمهور
زاد ثعلب : ألا تكون قسمية والجواب
- جملة القسم والجواب ،وكذلك الشرط والجزاء كل واحدة منهما مركبة من جملة محتملة للصدق والكذب ،وأخرى لا تحتملها وإذا اجتمعا كانتا معا جملة واحدة تقع كل واحدة خبرا للمبتدأ مطلقا
- القسمية : (عمرو لعمر الله لأكرمنه)
- الشرط والجزاء: (زيد إن يكرمني أكرمه)
وقد ورد الاستعمال: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)
زاد ابن الانباري : ألا تكون إنشائية
وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول
الجواب
حجتهم
- جملة الخبر مؤولة بالمفرد فـ(زيد أبوه قائم) في تأويل (زيد قائم الأب) ولو حاولت تقدير الطلبية بمفرد لم يصح
- فـ(زيد اضربه) على تقدير (مقول فيه اضربه) كجملة الصلة أو الصفة
(حَتَّى إذا جنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ..جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ)
الشاطبي :
- لو قلت: (زيد مقول فيه اضربه) لكان مخالفا لمعنى اضربه والخبر في هذا المعنى مخالف للصلة والصفة إذ المعنى على تقدير القول فيهما مستقيم وإنما يصح تقدير القول في الخبر في نحو : (على حين أنْ كانتْ عُقَيلٌ وشائِظا ..وكانتْ كلابٌ خامِرِى أمَّ عامِرِ)
ابن مالك:
محيي الدين :
لا يلزم هذا في الخبر وإن لزم في النعت فالنعت يجب كونه معلوما للمخاطب قبل التكلمِ والخبرُ يقصد منه الحكم فلا يلزم كونه معلوما
الخبر أصله أن يكون مفردا والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بألا يشترط احتمالها للصدق والكذب
وقوع الخبر مفردا طلبيا ثابت باتفاق كـ(كيف أنت؟) فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية

المفرد

فوائد على عبارة الناظم

- عاد الضمير على غير المتقدم في (المفرد الجامد..وإن يُشتق)
- (ذو ضمير مستكن..وأبرزنه مطلقا)

(والمفرد) مبتدأ (الجامد) نعت (فارغ) خبر المبتدأ
- ويجوز كون (المفرد) مبتدأ أول و(الجامد) مبتدأ ثانيا و(فارغ) خبر الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف والتقدير (والمفرد الجامد منه فارغ)

(وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره) فأعيد الضمير إلى غير المعمر ومنه (عندي درهم ونصفه)
(وكل أناس قاربوا قيد فحلهم..ونحن خلعنا قيده فهو سارب)

تعريف الجامد والمشتق

التعريفان

الجامد

(ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي) كـ(رجل) فلم يدل رجل على معنى قولك: رجلته رجلا إذا ضربت رجله
- وقيل بالنظر إلى الاستعمال؛ لأنه قد يشعر الاسم بمعنى الفعل الموافق له لكنه لا بحسب القياس الاستعمالي، بل بحسب القياس الأصلي

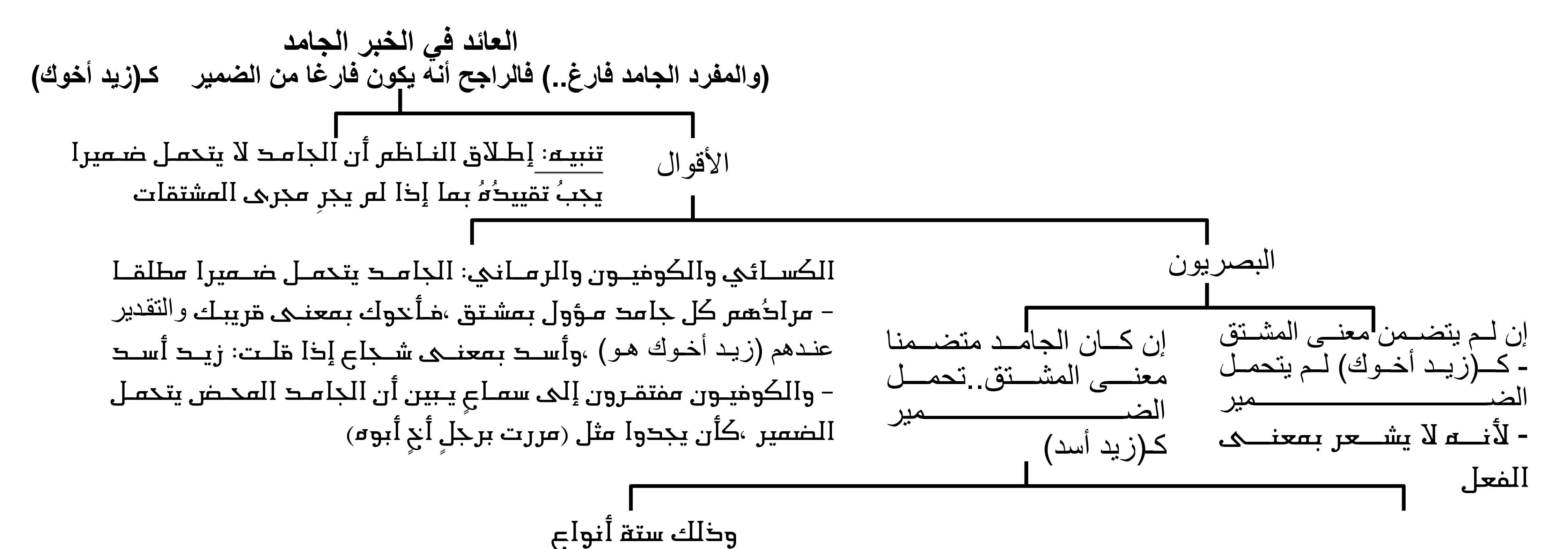
المشتق

(المشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي) كضارب

التنبيهات

الفعل الموافق له في المادة تحرزا من:
- أسد بمعنى شجاع
- وكذلك الأسماء الأعلام التي ينتزع منها معنى الأوصاف كـ(فلا تحسبن هندا لها الغدر وحدها..سجية نفس كل غانية هند) ففي (هند) معنى غادرة

ما لا قابلية فيه البتة للاشتقاق ولا لدعواه فيه فلا يسمى جامدا كالضمائر والموصولات وأسماء الإشارة والأعجمي فإطلاق لفظ الجمود عليها توسعٌ وعدم مبالاة بالعبارة
- ونظيره لفظ (المسلمون) لا يُسمى عند المحققين منصرفا لأنه لا يمكن فيه منع الصرف بخلاف (زيد وعمرو)



وذلك ستة أنواع

فلم يحكموا على أسد أنه يتحمل ضميرا في: (زيد أسد) إلا بعد أن رأينا العرب عاملته معاملة الفعل، فرفعت به الظاهر حين قالت: مررت برجل أسد أبوه

١ - المنسوب كـ(مررت برجل قرشي أبوه - أتميمي أبواك؟ - وما قرشي هنا)

٢- ما كان نحو (مررت بسَرْجٍ خزٍ صفتُهُ - بصحيفة طينٍ خاتمُها)

٣- العلم المنزل منزلة المشتق كـ(زيدٌ زهير - عمرو حاتم)

٤- المصدر المنزل منزلة المشتق كـ(ما أنت إلا سيرٌ - زيد صوم وفطر)

٥- اسم الجنس المنزل منزلة المشتق كـ(زيد أسد - زيد حمار)

تنبيه: هذه الثلاثة تأول على أحد أوجه:

أ- حذف المضاف (إلا ذو سير)

ب- كون الثاني هو الأول مبالغةً

ج- قد يتأول العلم بالمشتق كـ(أسد) أي شجاع

٦- الخماسي من الصفات كـ(همرجل وشمردل وجحمرش وقذعمل)، فما وقع منها خبرا للمبتدأ فهو ذو ضمير مستكن مع أنها غير مشتقة فالخماسي لا يدخله اشتقاق ألبتة

- مصطفى: في (لسان العرب):

- الهَمَرْجَل: الجمل السريع وقيل الضخم

- الشَّمَرْدَلُ: الجمل الجميل وقيل القوي السير

- القُذَعْمِل : الجمل الصغير الضخم

- الجَحْمَرِش من النساء الثقيلة السمجة أو العجوز الكبيرة

الخبر المفرد المشتق
(وإن..يشتقّ فهو ذو ضميرٍ مستكن)
يتحمل الضمير كـ(زيد قائم) أي (هو) ، هذا إذاً لم يرفع ظاهرا
إبراز الضمير في الخبر المشتق

فوائد على عبارة الناظم
- تقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ
- وعبر في الكافية: (وإن تلا غير الذي تعلقا ..به فأبرز الضمير مطلقا في المذهب الكوفيِّ شرط ذاك أن..لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن)
- واختار الناظم في غير الألفية مذهب الكوفيين

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه كـ(زيد قائم) أي (هو) فلو أتيت بعد المشتق بـ(هو) بارزا فجوز سيبويه فيه وجهين :
١- أن يكون تأكيدا للضمير المستتر في قائم
٢- أن يكون فاعلا

قول الناظم (مطلقاً) يشمل:
١- مذهب البصريين من الإظهار مطلقا وإن أمن اللبس
٢- عدم الاختصاص بالمبتدأ والخبر فهو جار في كل صفة أو حال كـ(مررت برجل ضاربه أنا - خرج زيد ضاربه أنا)

إن جرى على غير من هو له
(وأبرزنه مطلقا حيث تلا..ما ليس معناه له محصلا)

(البصريون)
وجب إبراز الضمير سواءٌ:
١- أمن اللبس (زيد هند ضاربها هو)
٢- لم يؤمن فيه اللبس كـ(زيد عمرو ضاربه هو)
فالعرب أجرت في هذه القاعدة مالا لبس فيه على ما فيه اللبس ليجرى الباب كله مجرى واحدا

الكوفيون
- إن أمن اللبس جاز الأمران
- وإن خيف اللبس وجب الإبراز
فإنك لو لم تأت بالضمير تعين أن يكون (زيد) هو الفاعل

<u>الترجيح:</u> ورد السماع بمذهب الكوفيين (قَـوْمِي ذُرَا المَجْـدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ..بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ)

تابع الخبر المفرد المشتق

تعقيبات

وهو ضمير واحد عند البصريين خلافا لما حكاه ابن عصفور عن الكوفيين من اشتراط ضميرين واحد للموصوف وآخر للمخبر عنه ،ومع الموصول (ال) يزيد ثالثٌ عائد على (ال)

- هذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
- فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا كأسماء الآلة كـ(هذا مفتاح) فلم يتحمل ضميرا
- وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كـ(مرمى) فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميرا

علة اشتراط الضمير

١ - المتأخرون على أنه لربط المبتدأ بالخبر

٢ - ابن خروف على أنه لأجل كونه مشتقا

- وكلاهما محتمِلٌ

إذا قلت: الزيدان قائمان..فالضمير في قائمان مستتر ،وإنما الألف علامة التثنية

اعتراضات على الناظم

اعتراض: حَكَمَ على المشتق بأن فيه ضميرا مطلقا وهذا غير مطرد ،بل منه ما ليس كذلك إلا أنه إذا لم يكن فيه ضمير لزم أن يعود من بعض متعلقاته ضمير يربط بين المبتدأ وخبره كـ(زيد قائم أبوه - عمرو سائر بكر إليه)

اعتراض: الضمير قد يجب إبرازه وإن لم يجر متحمله على غير من هو له كـ(أقائم أنتم؟ - أضارب أنتما؟)
- إذ لا يجوز (أضارب؟ - أقائمان؟)

الجواب: الفاعل المستتر ضمير لا يعرف له رتبة في تكلم ولا خطاب ولا غيبة فصار استتاره موقعا في اللبس فلم يكن بد من إبرازه ليتعين

اعتراض: إطلاقه في بروز الضمير إذا جرى على غير من هو له ليس كذلك

فلو تكرر لم يبرز في الثاني كـ(مررت برجل عاقلة أمه لبيبة - مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين - هذا قائم أبواه لا قاعدان)

الجواب: الثاني جاري على من هي له فما الحاجة إلى إبراز الضمير؟

شـــــــــــــبه الجملــــــــــــــة

(وأخبــروا بظــرفٍ أو بحــرف جــرّ..نــاوين معنــى كــائنٍ أو اســتقر)

الخبر يكون ظرفا أو جارا ومجرورا ،وكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف

شرط الإخبار بشبه الجملة أن يكون كــل منهمــا تامــا

- ومعنــى التمــام أن يفهــم منــه متعلقه المحذوف وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:

الأولى: أن يكون المتعلق عاما

كـ(زيد عندك - زيد في الدار)

الثانية: أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينة الدالة عليه

كأن يقول قائل: (زيد مسافر اليوم وعمرو غدا) فتقول: (بل عمرو اليوم وزيد غدا)

وجعل ابن هشام في المغنى من الأخير (الحر بالحر والعبد بالعبد) أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد

فائـــــــــــدة

التام يقع خبرا للمبتدأ وغير التام لا يقع خبرا البتة وإنما يكون الخبر غيره

متعلق بمحذوف وجوباً

- وقــد صــرح بــه شــذوذا

كـ(لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن..فأنت لدى بُحْبُوحَةَ الهُونِ كــائنِ)

- (كائن واستقر) قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهمــا كونــا عامــا واجــب الحــذف

- وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كونا خاصا وحينئذ يجوز ذكره

- وبهذا يتجه ذكر (كائن) في البيت و(مستقر) في نحو (فلما رآه مستقرا عنده)

وكما يجب حذف عامل الظــرف والجــار والمجرور إذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه في

الصفة

كـ(مررت برجل عندك - في الدار)

الحــــال

كـ(مررت بزيد عندك - في الدار)

الصلة

كـ(جاء الذي عندك - في الدار)

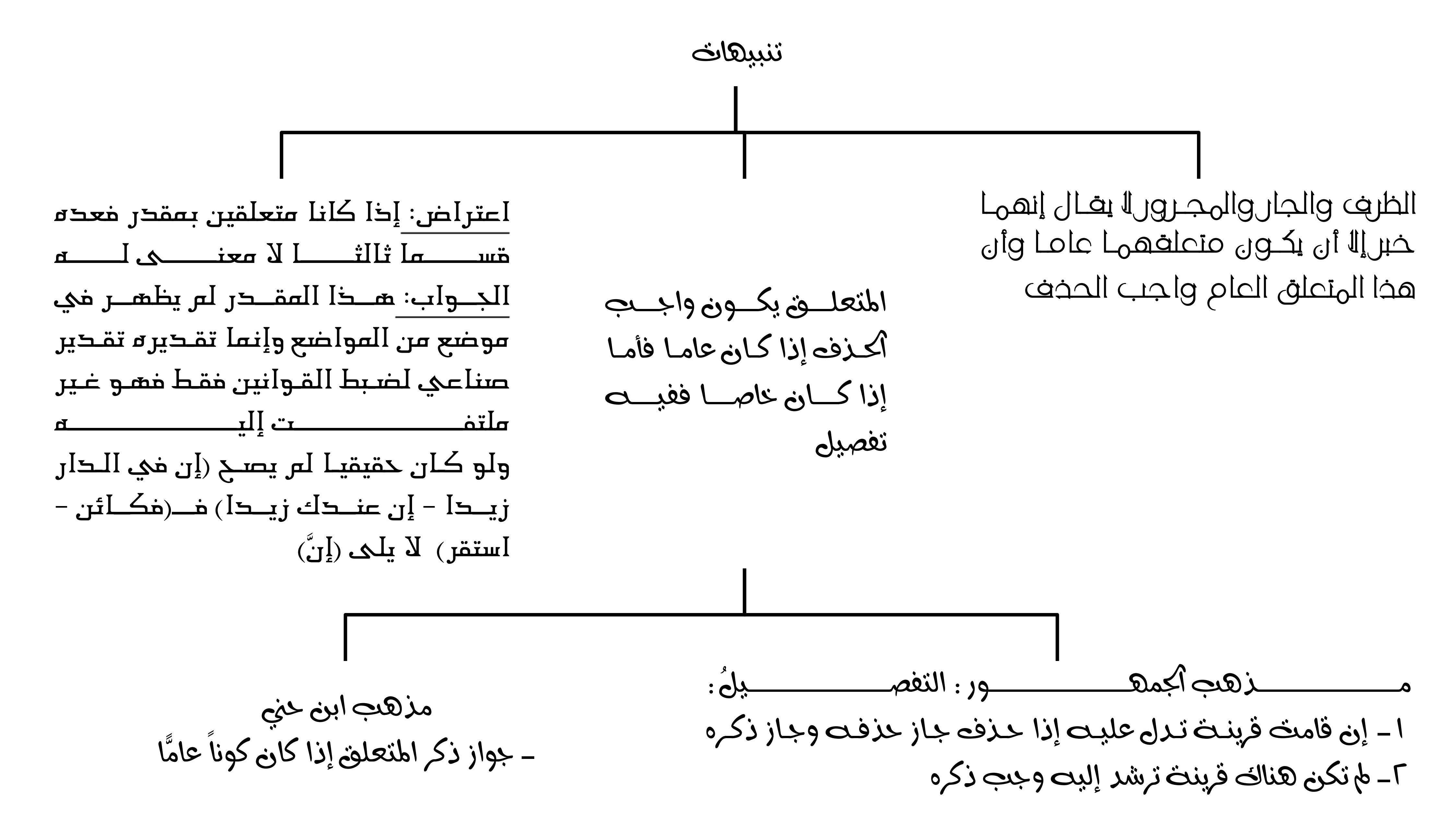
- لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا وتقديره (استقر)

الضمير العائد من هذا الخبر إلى المبتدأ محمول في هذا المقدر لا في الظرف والمجرور وهذا ظاهر كلام الجمهور

الكوفيون في الخبر والحال والنعت والصلة: إذا كان جاريا على غير من هو له

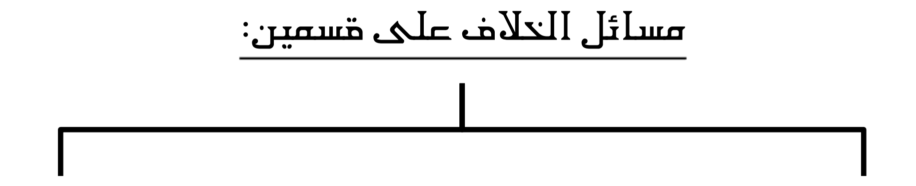
١- إذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه

٢- إن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير هم في ذلك


تنبيهات
الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف
المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل
اعتراض: إذا كانا متعلقين بمقدر فعده قسما ثالثا لا معنى له
الجواب: هذا المقدر لم يظهر في موضع من المواضع وإنما تقديره تقدير صناعي لضبط القوانين فقط فهو غير ملتفت إليه
ولو كان حقيقيا لم يصح (إن في الدار زيدا - إن عندك زيدا) فـ(فكائن - استقر) لا يلى (إنَّ)
مذهب الجمهور : التفصيلُ :
١ـ إن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره
٢ـ لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره
مذهب ابن جني
ـ جواز ذكر المتعلق إذا كان كوناً عامًّا

مُصْطفَى دَنْقَش

مسائل الخلاف على قسمين:



١ - ما ينبني على الخلاف فيه حكم
- فالكلام فيه يكونُ مِن المهمات

٢- ما لا ينبني عليه إلا أمر اصطلاحي

حكمُهُ: الكلام فيه يكونُ من جهة بيان مقاصد الكلام المشروح لا من جهة أن تنبني عليه فائدة
- قال ابن الحاج: (كل خلاف وبحث في هذه الصناعة لا يؤدى إلى الوقوف على كيفية التكلم فهو فضل لا يحتاج إليه ،والاشتغال به بطالة ،فالاشتغال به اشتغال بما لا يغني)

منه:

كون الظرف أو حرف الجر يقدر معه كائن أو استقر ،أو لا يقدر معه ذلك
- لأنه يودي معناه، هما سواء في الحكم

مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده ،أو في المبتدأ والخبر ،أو عدم ذلك

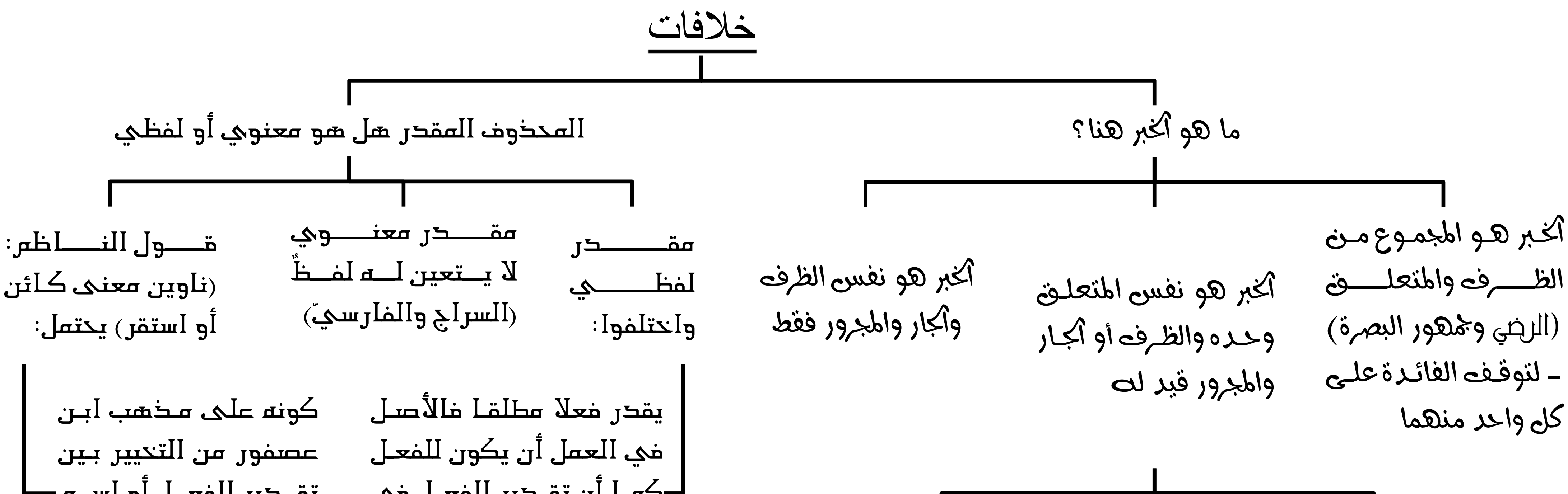
خلافات لا طائل من وراءها

اختلفوا في العامل في الظرف والمجرور على ثلاثة مذاهب:

- معنى الكون والاستقرار واختلفوا في هذا المقدر (جمهور أهل البصرة- بل جميعهم عند السيرافي وغيره)
- المبتدأ بنفسه (ابن خروف) ورده الناظم بأنه:
  ١- مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين
  ٢- يستلزم تركيب كلام تام (من) ناصب ومنصوب لا ثالث لهما (ولا نظير لذلك)،
  ٣- يستلزم ارتباط متباينين دون رابط ولا نظير لذلك فـ(زيد قام عمرو) ليس كلاما حتى يقول (إليه)
- المخالفة فإذا قلت: (زيد أخوك) فالثاني هو الأول، وكل واحد منهما يرفع الآخر، فإذا خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى (حكاه السيرافي وابن الأنباري عن الكوفيين)
  ورده الناظم بـ: ١- المخالفة بين نسبتها واحدة فإعمالها في أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح
  ٢- المخالفة محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل كـ(أبو يوسف أبو حنيفة)
  ٣- المخالفة غير مختصة بالأسماء وغير المختص لا يعمل

هل الظرف والجار والمجرور من قبيل المفرد أو الجملة؟

- من قبيل الخبر بالمفرد - وكل منهما متعلق بمحذوف والمحذوفُ اسمُ فاعل والتقدير (زيد كائن عندك أو مستقر عندك أوفي الدا) (نُسِبَ لسيبويه)
- من قبيل الجملة - وكل منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير (زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار) (نُسِبَ إلى جمهور البصرة وإلى سيبويه أيضا)
- يجوز أن يُجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه (ظاهر الناظم)
- كل من الظرف والمجرور قسم برأسه (ابن السراج)



- هو الراجح ويؤيده الإجماع أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ،سواء أكان مذكورا أم محذوفا لقرينة

وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ،فليكن مثل الخاص

وهو اختيار ابن هشام ،وذهب إلى أن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور ودليل الانتقال (فَإِن يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ . فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدهرَ أَجْمَعُ)

(عند) ظرف متعلق بمحذوف خبر (إنّ)

- و(الدهر) ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف و(أجمعُ) توكيد للضمير المستكن في الخبر ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف لأن التوكيد ينافي الحذف

يقدر فعلا مطلقا فالأصل في العمل أن يكون للفعل كما أن تقدير الفعل في الصلة متعين فيُحمل عليها غيره

التخيير بين التقديرين (ابن عصفور)

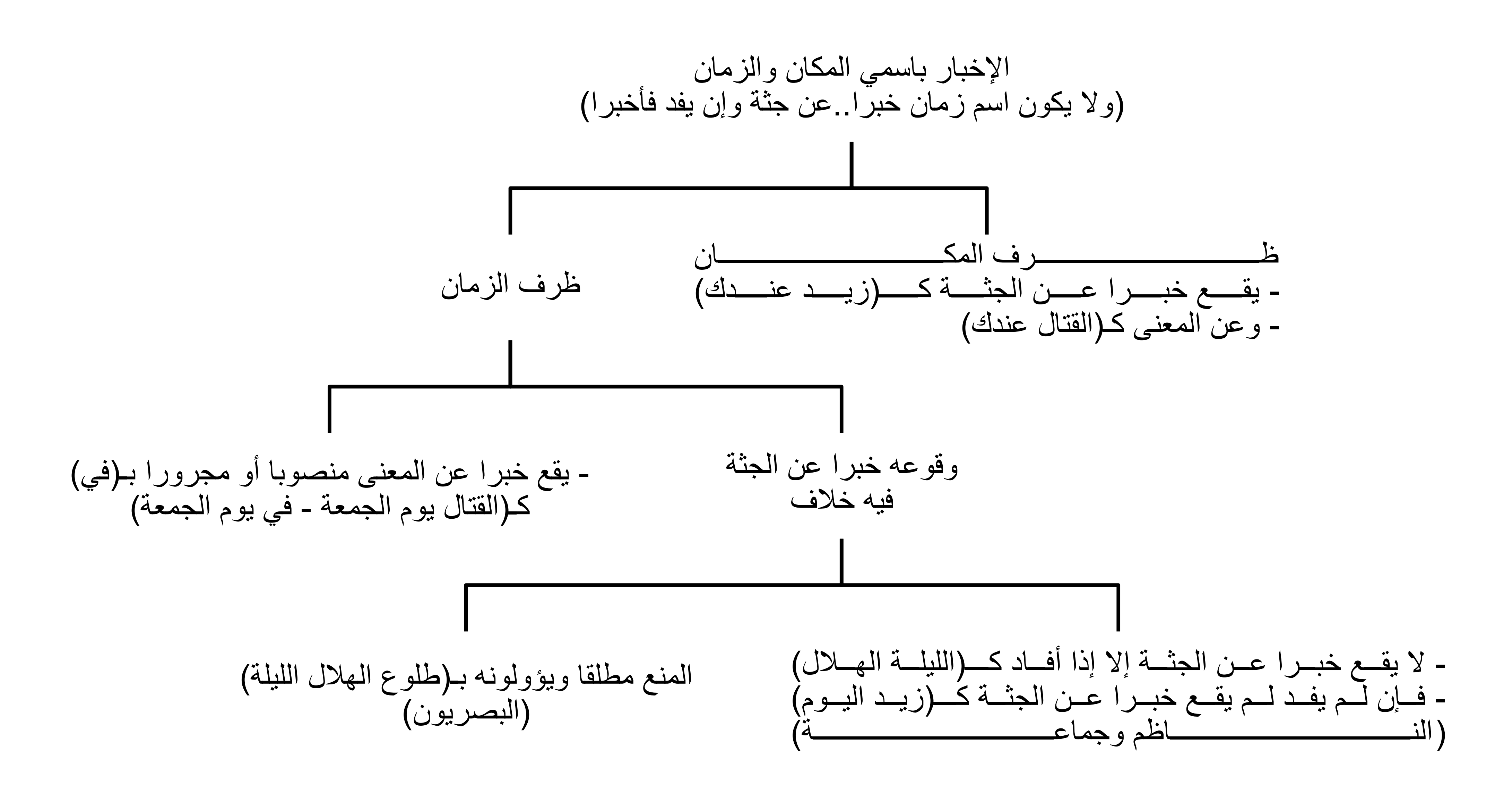
يقدر اسم فاعل مطلقا (الناظم في غير الألفية) للآتي:

- لا يُغني تقدير الفعل عن تقدير اسم واسم الفاعل مغن عن تقديره

- بعض مواضعه غير صالح للفعل كـ(أما عندك فزيد - جئت فإذا عندك عمرو) لأن (أمَّا وإذا المفاجأة) لا يليهما فعل

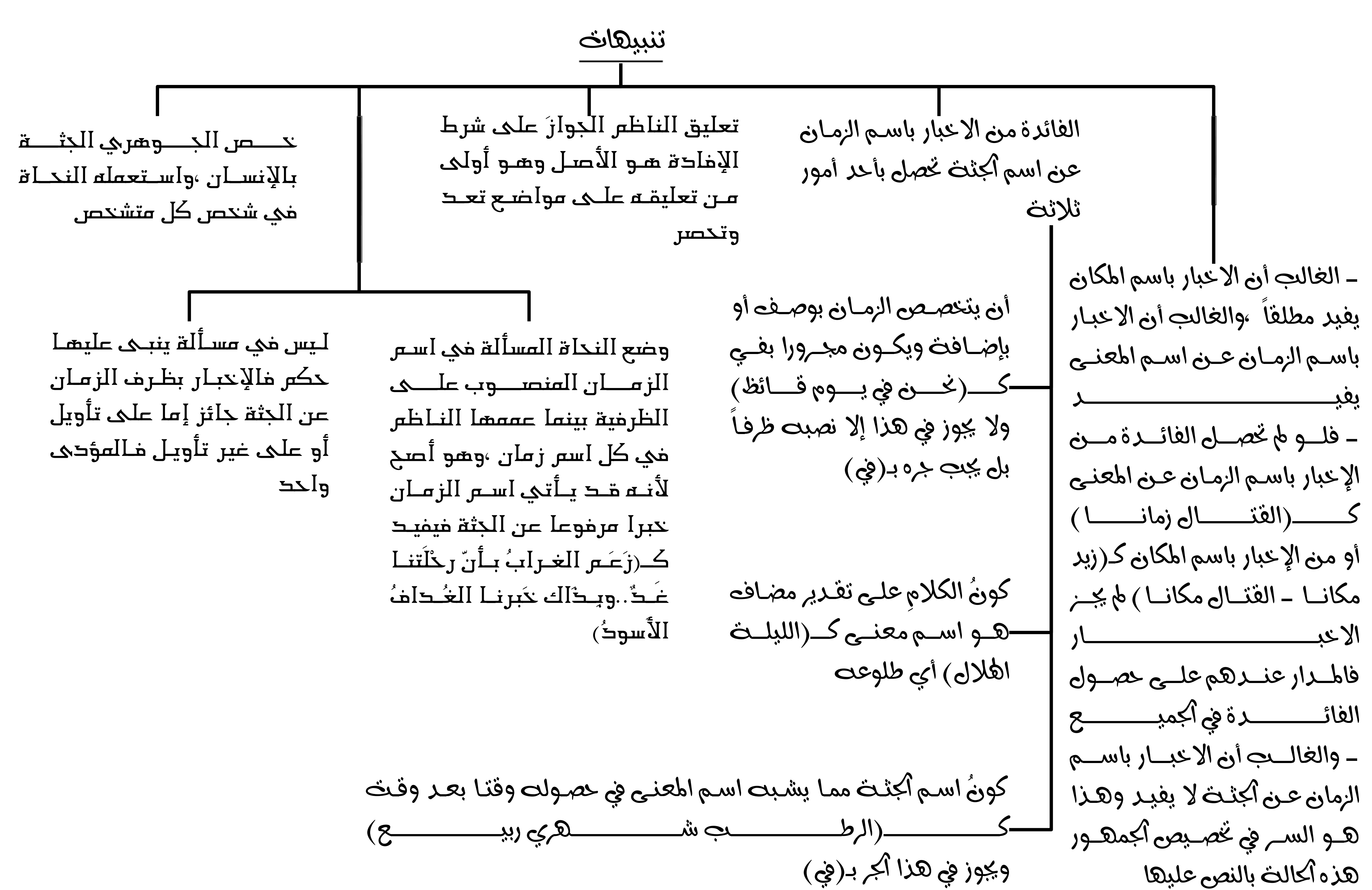
كونه على مذهب ابن عصفور من التخيير بين تقدير الفعل أو اسم الفاعل لقوله (كائن أو استقر)

كون التقدير معنوياً لقوله (ناوين) فيجوز غيرهما



الإخبار باسمي المكان والزمان
(ولا يكون اسم زمان خبرا..عن جثة وإن يفد فأخبرا)
ظرف المكان
- يقع خبرا عن الجثة كـ(زيد عندك)
- وعن المعنى كـ(القتال عندك)
ظرف الزمان
وقوعه خبرا عن الجثة
فيه خلاف
- يقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بـ(في)
كـ(القتال يوم الجمعة - في يوم الجمعة)
- لا يقع خبرا عن الجثة إلا إذا أفاد كـ(الليلة الهلال)
- فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة كـ(زيد اليوم)
(الناظم وجماعة)
المنع مطلقا ويؤولونه بـ(طلوع الهلال الليلة)
(البصريون)

مُصْطفَى دَنْقَش


تنبيهات
الفائدة من الاخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة
- الغالب أن الاخبار باسم المكان يفيد مطلقاً ،والغالب أن الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى يفيد
- فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى كـ(القتال زمانا) أو من الإخبار باسم المكان كـ(زيد مكانا - القتال مكانا) لم يجز الاخبار فالمدار عندهم على حصول الفائدة في الجميع
- والغالب أن الاخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها
أن يتخصص الزمان بوصف أو بإضافة ويكون مجرورا بفي كـ(نحن في يوم قائظ) ولا يجوز في هذا إلا نصبه ظرفاً بل يجب جره بـ(في)
كونُ الكلامِ على تقدير مضاف هو اسم معنى كـ(الليلة الهلال) أي طلوعه
كونُ اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتا بعد وقت كـ(الرطب شهري ربيع) ويجوز في هذا الجر بـ(في)
تعليق الناظم الجوازَ على شرط الإفادة هو الأصل وهو أولى من تعليقه على مواضع تعد وتحصر
وضع النحاة المسألة في اسم الزمان المنصوب على الظرفية بينما عممها الناظم في كل اسم زمان ،وهو أصح لأنه قد يأتي اسم الزمان خبرا مرفوعا عن الجثة فيفيد كـ(زَعَم الغرابُ بأنّ رحْلَتنا غـَدٌ..وبِذاك خَبرنا الغُدافُ الأسودُ)
ليس في مسألة ينبنى عليها حكم فالإخبار بظرف الزمان عن الجثة جائز إما على تأويل أو على غير تأويل فالمؤدى واحد
خص الجوهري الجثة بالإنسان ،واستعمله النحاة في شخص كل متشخص

مسوغات الابتداء

المبتدأ والخبر أربعة أقسام:

١ - معرفتان (محمد رسول الله)

٢- المبتدأ معرفة والخبر نكرة (والله عليم)

٣- المبتدأ نكرة والخبر معرفة ٤- نكرتان

- والخبر يقع ظرفا وحرف جر وجملة ولا يسمى شيء من ذلك معرفة ولا نكرة ،وإنما يوصف بذلك ما وقعت موقعه

الأصل في المبتدأ أن يكون:

(ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ... ما لم تفد)

معرفة

- فالمبتدأ محكوم عليه ،والخبر حكم والاصل في المبتدأ أن التقدم والحكم على المجهول لا يفيد

- فالتعريف يُعيِّنُه

أو نكرة بشرط الإفادة

ولم يجب هذا الشرط في الفاعل لأن حكمه - وهو المعبر عنه بالفعل - متقدم عليه فيتقرر الحكم أولا في ذهن السامع ثم يطلب له محكوما عليه أيا كان وهذا فرقا بين المبتدأ والفاعل في اشتراط التعريف

- ولهذا جاز كون المبتدأ نكرةً إذا تقدم الخبر عليه

الاشتغال بتعداد مواضعها دون التبيه على أصل ذلك عناء لا فائدة فيه

- ولذلك ختم بـ(ولتقس ما لم تقل)

الأمثلة

- ستأتي

أمثلة الناظم للابتداء بالنكرة

(عند زيد نمرة)
أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور - كـ(في الدار رجل - عند زيد نمرة)

(هل فتى فيكم؟)
أن يتقدم على النكرة استفهام كـ(أيٌّ رجلٍ قائمٌ؟)

(ما خل لنا)
أن يتقدم عليها نفي
- فالنفي يجعل النكرة عامة

- والنَمِرَةُ: كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نِمَارٌ
وأيضا: مؤنث النمر، وهو سبع أخبث من الأسد.
والجمع: نمور

لابد مع هذا في الخبر أن يكون مختصا بأن يكون المجرور أو ما أضيف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الاخبار عنه
- فلو قلت: (في دار رجلٍ رجلٌ - عند رجلٍ رجلٌ) لم يصح.

إن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز كـ(قائمٌ رجل)

قد توصف النكرة ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة
قال سيبويه: «لو قلت: كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل»،

إذا قلت: نمرة عند زيد، فإن الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة، فينتظر السامع الخبر
- قال ابن عصفور: النكرة أحوج للوصف من المعرفة

- اشترط جماعة - منهم ابن الحاجب - لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين
١- أن يكون حرف الاستفهام الهمزة
٢- أن يكون بعده (أم) كـ(أرجل عندك أم امرأة؟)
وهذا الاشتراط غير صحيح

مسوغ الابتداء مع الاستفهام
الاستفهام نوعان:
١- إنكاري: وهو بمعنى النفي والنفي يجعل النكرة عامة وعموم النكرة يسوغ الابتداء بها
٢- حقيقي: وهو سؤال عن فرد غير معين بطلب تعيينه فكأن السؤال عن الأفراد كلهم فأشبه العموم
فالعموم إما حقيقي أو شبيه به

أمثلة الناظم للابتداء بالنكرة

(رجل من الكرام عندنا) أن توصف النكرة

- يُشترط في الوصف كونُهُ مخصصا للنكرة فإن لم يكن مخصصا كـ(رجل من الناس عندنا) لم يصح الابتداء بالنكرة

الوصف أنواع:

- اللفظي كـ(رجل من الكرام)
- التقديري: ما كان محذوفا من الكلام كـ(وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) أي: وطائفة من غيركم
- المعنوي: ألا يكون مذكورا في الكلام ولا محذوفا على نية الذكر ،ولكن صيغة النكرة تدل عليه ولذلك موضعان:
  - ١- كونُ النكرةِ مصغرة كـ(رُجَيلٌ عندنا) أي: (رجل صغير عندنا)
  - ٢- كونُ النكرةِ دالةً على التعجب كـ(ما) التعجبية في (ما أحسن زيدا) فالمعنى: (شئ عظيم حسن زيدا)
- كونُ الموصوفِ محذوفا وقامت الصفة مقامه - كـ(ضاحك في الدار)

(رغبة في الخير خير) أن تكون عاملة

- عاملة للرفع: (ضربٌ الزيدانِ حسنٌ)
- عاملة للنصب: كمثال الناظم فـ(في الخير) في محل نصب
- عاملة للجر :(خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة)

وجه الإفادة هنا أن النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص

(عمل بر يزين) المثال يحتمل مقصدين

- النكرة المضافة فاختصت بالإضافة - وهو داخل في النكرة العاملة للجر
- النكرة التي لم يُرَد واحدُ من جنسها دون غيره ومثل ذلك: (تمرة خير من جرادة - رجل خير من امرأة)

تابع أمثلة الابتداء بالنكرة

أنهاها غير الناظم إلى نيف وثلاثين موضعا وبعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم مندرج تحت ما ذكره ومنها:

الجريان مجرى المثل (أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لا فِيكَ)

(كم رجلا في الدار)
- فإن قلت: (كم) في المثال عاملة في التمييز فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من أمثلة النكرة المخصصة في العمل قلت: مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيها بعمل الفعل أي ما كان عملها في مفعول به ومن المفعول به الجار والمجرور

أن يتقدم على النكرة شئ من معمول خبرها كـ(فيها أسد رابض)

أن تقع بعد لولا كـ(لَوْلا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ..لَمَّا استقَلَّتْ مَطايـاهُنَّ لِلظَّعْنِ)
- لأن (لولا) تستدعي جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة فيكون ذلك سببا في تقليل شيوع هذه النكرة

أن تكون مبهمة - كـ(مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أرْسَاغِهِ..بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبَا)
- أي أن المتكلم قصد الابهام بالنكرة ولم يكن له غرض في البيان والتعيين لأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء فلا يريد مرسعة دون مرسعة

تعقيبات

- المقصود حصول الفائدة فبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة بشخص شخص وحال حال

- قد يكون الابتداء بالنكرة جائزا لا لمسوغ فيها بل لمسوغ يعطيه الخبر
- (كان إنسانٌ حليما عند قتل أحب ولده إليه)

- كان الشلوبين لا يمنع (رجل في الدار) ولكن يقول: الأكثر والأحسن في ذلك التقديم

التقديم والتأخير
(والأصل في الأخبار أن تؤخرا)
وذلك للأتي

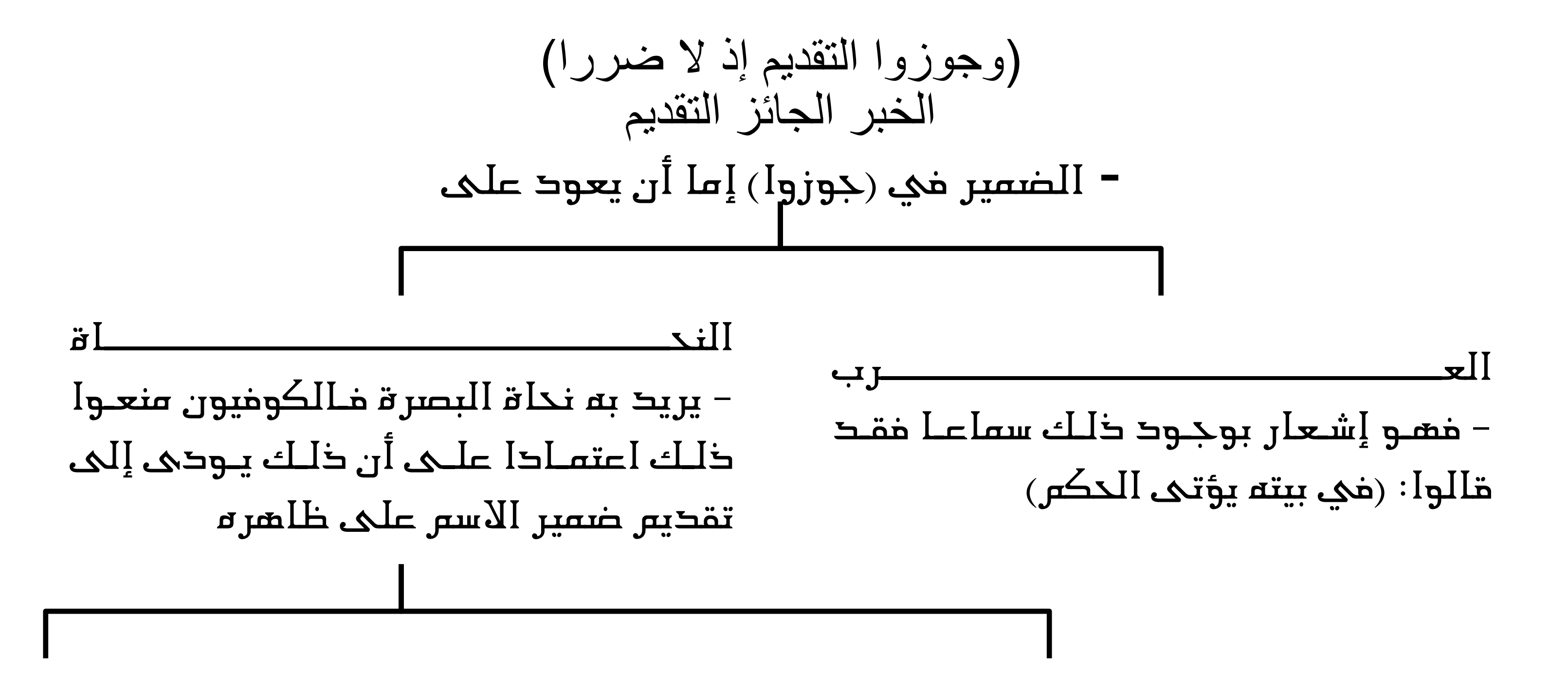
لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه

لأن المبتدأ عامل في الخبر ورتبة العامل التقدم على معموله كالفعل فهو الكثير في الاستعمال ،والكثرة دليل الأصالة

الأصالة على ثلاثة أقسام:
١ - قياسية ٢- استعمالية ٣- مطلقة
- وهى التى عضد القياس فيها الاستعمال والأصالة هنا من هذا النوع

- جواز تقديم الخبر أصل استعمالي لأن القياسي غير عاضد له
- ووجه الأصل الاستعمالي أن العامل المتصرف في نفسه حقه أن يتصرف في معمولة بالتقديم والتأخير ما لم يعرض عارض وتصرفه في نفسه هو كونه باقيا على أصل وضعه من كونه صالحا لأن يكون فاعلا أو مفعولا ومضافا ،وإلا لم يتصرف في معموله

مُصْطفَى دَنْقَش



منع الكوفيون التقديم في نحو (زيد قائم - زيد قام أبوه - زيد أبوه منطلق)

ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين يرون منع تقدم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة - فلا يجوز في (في الدار زيد) كونه من تقديم الخبر على المبتدأ فـ(زيد) فاعل بالجار والمجرور ،ولو لم يعتمد لأن الاعتماد ليس شرطا عندهم فالجار والمجرور عند الجمهور خلافا لابن السراج من قبيل المفرد فيأخذ حكمه عندهم في عدم جواز التقدم على المبتدأ كالخبر المفرد

والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك
كـ(أبوه منطلق زيد)
و(إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّه من مُحَارِبٍ..أَبوهُ وَلَا كَانَت كليبٌ تُصَاهِرُهْ)
فأبوه مبتدأ مؤخر وهو ما أمه من محارب خبر مقدم

(وجوزوا التقديم إذ لا ضررا)

الخبر الجائز التقديم

- سمى الناظمُ مخالفةَ القياس أو السماع ضررا لقاعدتين:

المجعول خبرا لا يصح أن يعتقد كونه مبتدأ وبالعكس مع بقاء المعنى
- قاله ابن خروف والجزولي وابن عصفور وغيرهم
وذهبت طائفة إلى أنه ليس بلازم وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسى والسيرافي وابن جني
وقال الزجاج: (فما زالت تلك دعواهم) يجوز أن يكون (تلك) اسم (زالت) أو خبر (زالت)
وهو مردود للآتي:

أهل المعانى أطبقوا على اختلاف المعنى عند اختلاف الإعراب

ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين إنما هو باعتبارا بالصلاحية اللفظية

مراعاة اللبس
وانقسم عروض الإبهام بحسب السماع ثلاثةَ أقسام :

١- ما ثبت فيه عدم اعتبار اللبس

قصدوا الإبهام على السامع (ضُرِبَ زيد - فغشيهم من اليم ما غشيهم)

على غير قصد
- وذلك إذا استوت الصيغتان
- كالمختار والمنقاد للفاعل والمفعول
- وذلك لأن الأحكام اللفظية اضطرت إليه

٢- ما ثبت فيه اعتبار اللبس
- كالترخيم في نحو (ضاربة)
- فمن لم يعتبر هنا اللبس فقد خالف العرب والنحاة

٣- ما لم يثبت فيه شئ من ذلك
كلزوم تقديم الفاعل على المفعول أو المبتدأ على الخبر
فجمهور المتأخرين يلحقونه بمراعاة اللبس
والظاهر من المتقدمين عدم مراعاته
لكن رفع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر

الخبر الواجب التأخير
ذكر منه خمسة مواضع:

الأول: (فامنعه حين يستوي الجزءان..عرفا ونكرا عادمي بيان) تكافؤ الجزئين في التعريف والتنكير ولا مبين للمبتدأ من الخبر كـ(زيد أخوك)

فإن وجد دليل يدل على كون المتقدم خبرا جاز كـ(أبو يوسف أبو حنيفة) فالمراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة
- ومنه: (كلامُ النبيّين الهُدَاةِ كلامُنا..وأفعالَ أهلِ الجاهليةِ نفعل) فالغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين لا العكس.

- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ففي إعرابها أقوال:

المقدم مبتدأ والمؤخر خبر سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين (ظاهر الناظم وابن عقيل)

يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ لصحة الابتداء بكل واحد منهما

إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر سواء أتقدم أم تأخر ،فإن كانا جامدين أو كان كلاهما مشتقا فالمقدم مبتدأ

المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ

وأما (بنونا بنو أبنائنا وبناتنا..بنوهن أبناء البنات الأكابر) ففيه نزاع طويل

الثاني: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) كون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا كـ(زيد قام)
- فلا يقال (قام زيد) على أن (زيد) مبتدأ مؤخر و(قام) خبر مقدم ،بل يكون (زيد) فاعلا لـ(قام) وعبارة الناظم تقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك

فلو كان الفعل رافعا لظاهر - كـ(زيد قام أبوه) جاز التقديم (قام أبوه زيد) ومنعه الكوفيون

ويجوز التقديم إذا رفع ضميرا بارزا كـ(الزيدان قاما) فيجوز (قاما الزيدان) فـ(الزيدان) مبتدأ مؤخر و(قاما) خبر مقدم ومنع ذلك قومٌ

كان من حقه أن يقول: كذا إذا ما الخبر كان فعلا ،ولكن القلب لفهم المعنى جائز في الشعر

الخبر الواجب التأخير
ذكر منه خمسة مواضع:

الثالث: (أو قصد استعماله منحصرا)
أن يكون الخبر محصورا بـ:
١- (إنما): (إنما زيد قائم)
٢- (إلا): (ما زيد إلا قائم)
- لأنه لا يعرف المحصور فيه من المحصور إلا بذلك

وجاء التقديم مع (إلا) شذوذا كـ(فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى..عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ) الأصل وهل المعول إلا عليك فقدم الخبر

- والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا هو رأي النحاة فأما البلاغيون فيقولون:
١- (إنما) لا يسوغ تقديم الخبر معها
٢- (إلا): إن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في البيت صح فالمعنى المقصود لا يضيع

ما زيد إلا قائم، فالمعنى أن زيدا مقصور على الاتصاف بالقيام فلم يتصف بغيره
وكذلك حكم (إنما زيد كريم)

المتأخر هو المحصور فيه لا المحصور، ولكن الناظم يسمى المحصور فيه محصورا أو منحصرا وهى عادته في (التسهيل)، وهو اصطلاح له خالف به اصطلاح غيره

الرابع: (أو كان مسندا لذى لام ابتدا)

كـ(لزيد قائم)

فلا تقول (قائمٌ لَزَيْدٌ) فلام الابتداء لها الصدر
- وجاء التقديم شذوذا: (خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ..يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيُكَرِم الأَخْوَالاَ)

تــــابع الخبـــر الواجـــب التـــأخير

الخامس: (أو لازم الصدر كمن لي منجدا)

المبتدأ الذي هو لازم للصدر أنواعٌ:

١- اسم الشرط
- كـ(من يكرمني أكرمه)
- (من) مبتدأ (يكرمني) خبر

٢- اسم الاستفهام
- كـ(من لي منجدا؟) (من) مبتدأ خبره المجرور و(منجدا) حال من الضمير في (لي)

٣- (كم) الخبرية
كـ(كم رجلٍ عندك!
- كم عبيدٍ لزيدٍ)
- فـ(كم) مبتدأ و(عبيد) مضاف إليه، ولزيد خبر المبتدأ
ولازمت الصدر لأحد وجهين

أ- إما بالحمل على الاستفهامية،
وأجاز الأخفش قياساً لا سماعاً جواز وقوع (كم) الخبرية حشوا وعقب ابن عصفور على ذلك بقوله :
(وهذا فاسد لأن العرب لم يُسمَعْ منها..)

ب- وإما بالحمل على (رُبَّ) لمساواتها لها في المعنى إن قيل بأن معناها التكثير، أو لأنها مقابلتها، إن قيل: إنها للتقليل

٤- ما أضيف إلى أحد هذه الثلاثة
(غلام من يقم أقم معه - غلام أيهم أتاك؟ - غلام كم رجل جاءك!)

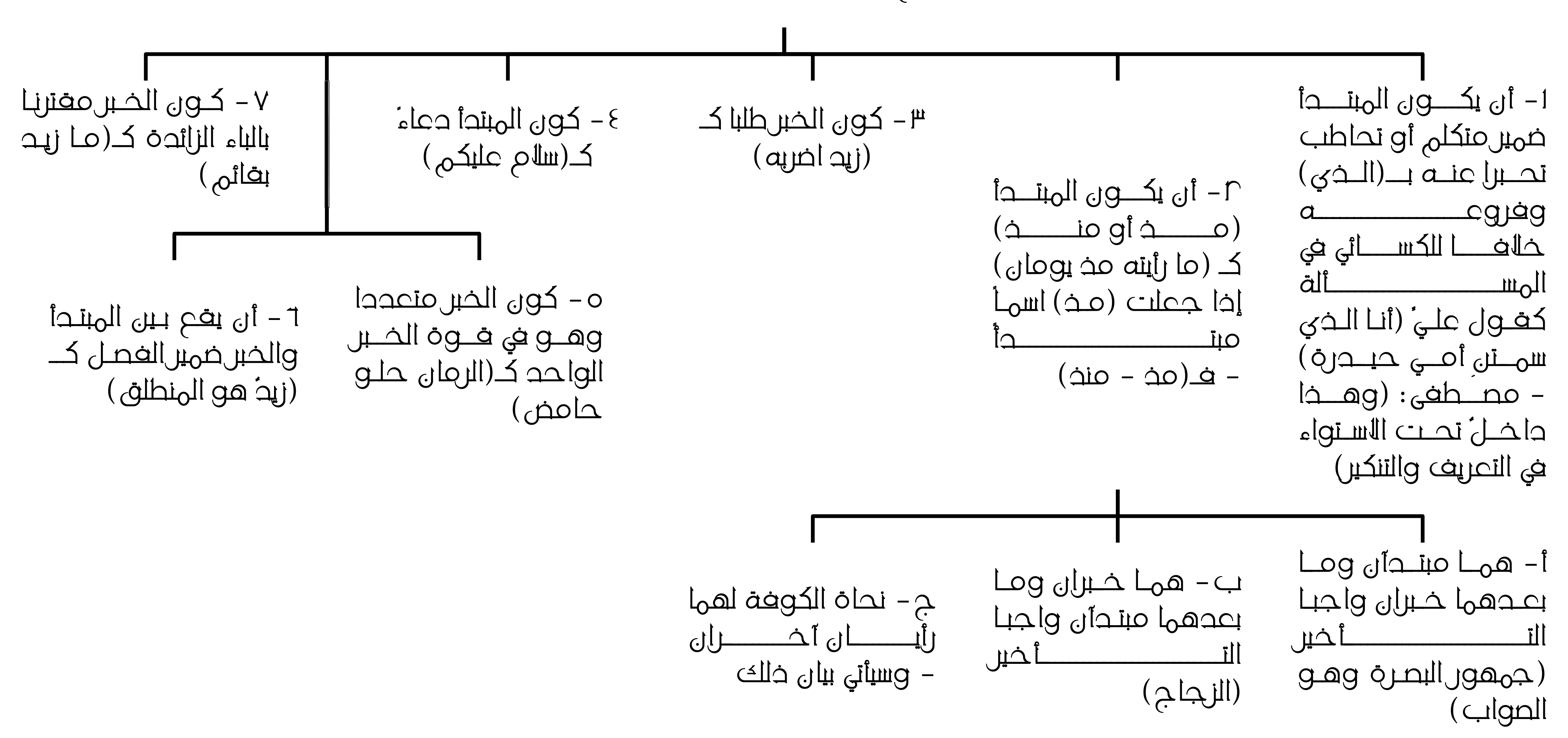
٥- ضمير الشأن كـ(هو زيد منطلق)
- ودخول العوامل عليه في نحو (كان زيدٌ قائمٌ - إنه زيدٌ قائمٌ) أي الأمر لأن وضعه أن يكون صدر الجملة ودخول العوامل غير مزيل له عن استحقاق الصدر

٦- (ما) التعجبية
- كـ(ما أحسن زيدا!)

٧- المبتدأ الذي دخلت الفاء في خبره
كـ(الذي يأتيني فله درهم) لأن المبتدأ هنا مشرب معنى الشرط
- فالمبتدأ هنا مشبه باسم الشرط لعمومه واستقبال الفعل الذي بعده وكونه سببا ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب

٨- كل اسم اقترن بلامِ الابتداء
- وأما (أُمُّ الحُلَيس لَعَجُوزٌ شَهرَبَهْ. تَرضَى من اللحمِ بعَظْمِ الرَّقَبَه)
- فالتقدير: لهي عجوز أو اللام زائدة لا لام الابتداء
(مِنْ) هنا بمعنى البدل كـ(لجعلنا منكم ملائكة)، وإذا قدرت مضافا فتجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة

بقيت مواضع لوجوب تأخير الخبر منها :



مُصْطفَى دَنْقَش

الخبر الواجب التقديم

لم يقصد حصر المواضع كلها ،بل نبه على جملة منها يلحق بها ما عداها

(ونحـــــو عنـــــدي درهـــــمٌ ولـــــي وطـــــر..ملتـــــزمٌ فيـــــه تقـــــدّم الخبـــــر)
أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور

مثالـــه
كـــــــ(عنـــــــدك رجـــــــل - فـــــــي الـــــــدار امـــــــرأة)
- فـــــلا تقـــــول (رجـــــل عنـــــدك - امـــــرأة فـــــي الـــــدار)
- أجمع النحاة والعرب على منع ذلك

فـــإن كـــان للنكـــرة مســـوغ جـــاز الأمـــران
كـ(رجل ظريف عندي - عندي رجل ظريف)

وهـــذا الالتـــزام قياســـى لا سمـــاعى فقـــد جـــاء فـــى كـــلام العـــرب
(مُرَسَّـــعَةٌ بَـــيْنَ أَرْسَـــاغِهِ..بِـــهِ عَسَـــمٌ يَبْتَغِـــي أَرْنَبَـــا)
- لكنه قليل

وعلة التقديم خوفُ إيهام كونه صفة للنكرة

الخبر الواجب التقديم

لم يقصد حصر المواضع كلها ،بل نبه على جملة منها يلحق بها ما عداها

(كذا إذا عاد عليه مضمر..مما به عنه مبينا يخبر)
أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر
لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

ومنه
ك(في الدار صاحبها - على التمرة مثلها زبدا)
و(أهابك إجلالا ومابك قدرة..على ،ولكن ملء عين حبيبها)
- وذهب ابن جني إلى أن (ملء عين) مبتدأ و(حبيبها) خبره وليس في البيت تقديم ولا تأخير فكل واحد من المبتدأ والخبر صالح للابتداء به والأصل عدم التقديم والتأخير

تقدير كلام الناظم: (يلتزم تقدم الخبر إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا - أي مفسرا - لذلك الضمير

قال ابن غازي: كان يغني عنه أن يقول:
(كذا إذا عاد عليه مضمر..من مبتدأ وما له التصدر)

جرى الخلاف في جواز (ضرب غلامُه زيدا - زان نَوْرُه الشجر)
- مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف في منع (صاحبها في الدار)
- والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف
- مصطفى: وعلى هذا التعليلِ يلزم في (صاحبها في الدار) جوازه عند من قال بأن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء لاتحاد العامل ،ويجوز الوجهان عند من قال بأن الابتداء مع المبتدأ عاملان في الخبر

تحرز الناظم بـ(مما به) من كون العائد من المبتدأ إلى الخبر لا يفسِّرُهُ الخبر بل يكون مفسّره ما يتعلق بالخبر كمعمولٍ له كـ(محرزٌ زيدًا أَجَلُه - نافعٌ عمرًا علمهُ) فمفسّر الضمير هو معمول الخبر لا الخبر فلا يلزم تقدم الخبر وإنما يُقَدَّمُ المفسّر ويبقى الخبر على الجواز (زيدًا أَجَلُهُ محرزٌ - عمرًا علمُه نافعُ)
- والفصل بين العامل والمعمول في هذا مغتفر ،إذ ليس الفاصل بأجنبي

ومن حجج البصريين: (خبرا المبتَغيه حاز وإن لم..يقْصه فالسعي بالرشاد رشاد)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الخبر الواجب التقديم

(كذا إذا يستوجب التصديرا..كأين من علمته نصيرا)
كونُ الخبرِ له صدر الكلام

كـ(أين زيد) فـ(زيد) مبتدأ مؤخر و(أين) خبر مقدم فلا تقول (زيد أين)
(أين من علمته نصيرا) (أين) خبر مقدم و(من) مبتدأ مؤخر و(علمته نصيرا) صلة

- جعل الفارسي (كم) خبرا لا مبتدأ في (كم مالك؟)
- وأجاز الأخفش والمازني: زيد كيف؟ وعمرو أين؟ فلم يريا وجوب التقديم هنا
- وجاء ما يوهم عدم التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام كـ(ضرب من منا؟ - كان ماذا؟) ولا تثبت بهذا إجازة والحق رأى الجماعة

(وخبر المحصور قدّم أبدا..كما لنا إلا اتباع أحمدا)
كونُ المبتدأِ محصورا كـ(إنما في الدار زيد - ما في الدار إلا زيد)

نقص الناظم مما ذكر في التسيهل نوعان:

الخبر الدال عند تقديمه على ما لا يدل عليه عند تأخره كـ(لله درك! ولله أنت - سواء علي أقمت أم قعدت) ولو قلت: (أقمت أم قعدت سواء علي) ،لتوهم السامع أنك مستفهم حقيقة

الخبر الذى مبتدؤه (أنَّ) ومعمولاها كـ(في علمي أنك صادق)

فإن تقدمت (أمَّا) لم يلزم تقديم الخبر كـ(أما أن زيدا قائم ففي علمي)
- ولا تقع (إنْ) المكسورة بعد (أمّا) ولا المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ لأن (أما) لا يفصل بينها بين الفاء إلا بمفرد و(إن) مع معموليها لا يمكن أن تؤول مفرداً وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل

علة المنع فى هذه الصورة أن تأخير الخبر يوقع فى لبس ظاهر

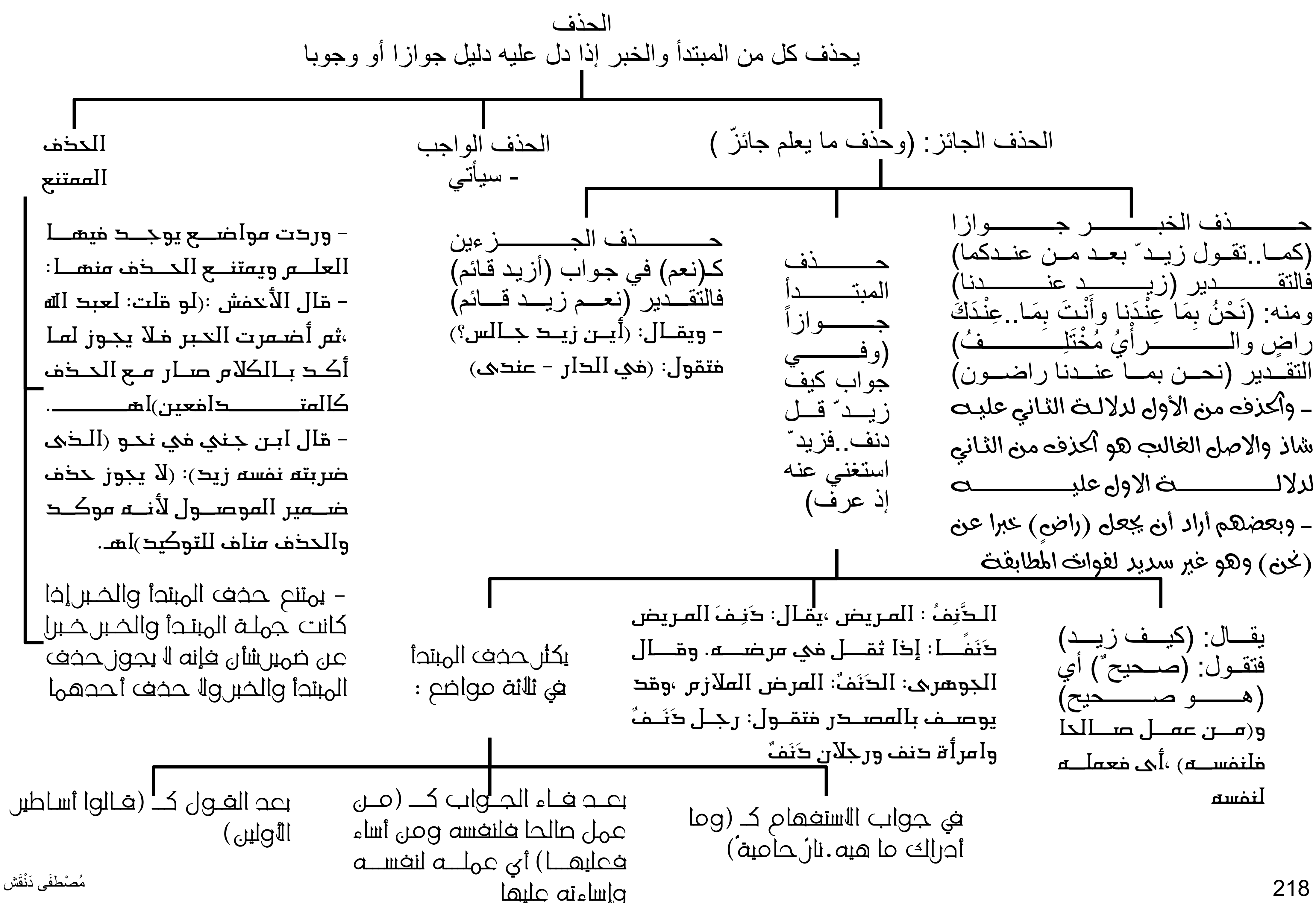
ومن مواضع وجوب تقديم الخبر

أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما كـ (أما في الدار فزيد)

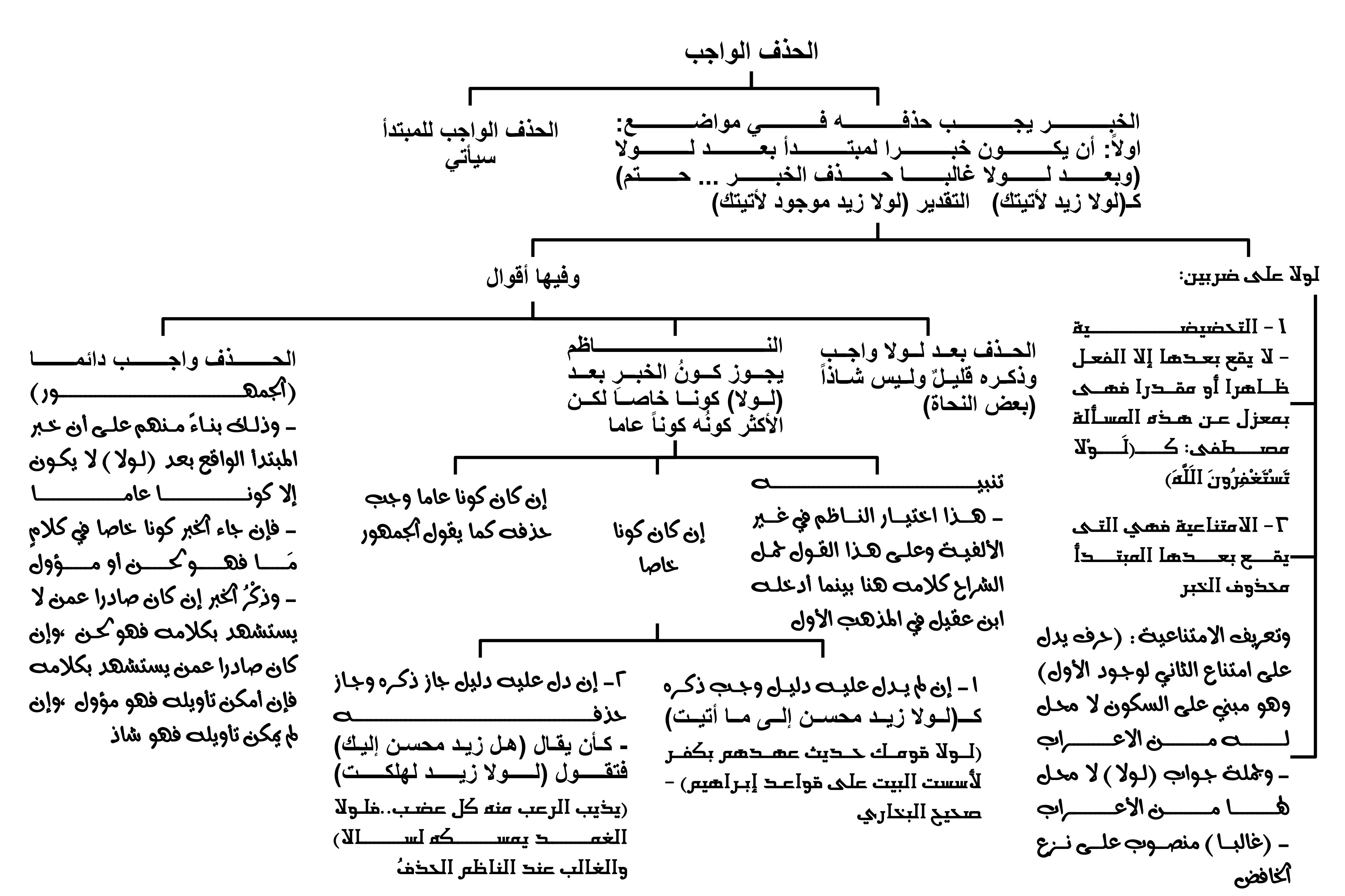
كون الخبر اسم إشارة إلى الكون كـ (هنا محمد)

وقوع ذلك في مثل كـ (في كل وادٍ أثرٌ من ثعلبة)

أن يقترن بالخبر لام الابتداء على خلاف الأصل فيها كـ(لقائمٌ زيدٌ) ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر فلا تقول (زيد لقائم) ولئن سلم أنها لام الابتداء فليس قوله (لعجوز) خبرا عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه



الحذف
يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا
الحذف الجائز: (وحذف ما يعلم جائزٌ)
الحذف الواجب - سيأتي
الحذف الممتنع
حذف الخبر جوازا (كما..تقول زيدٌ بعد من عندكما) فالتقدير (زيد عندنا) ومنه: (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا..عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ) التقدير (نحن بما عندنا راضون)
- والحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ والاصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه
- وبعضهم أراد أن يجعل (راضٍ) خبرا عن (نحن) وهو غير سديد لفوات المطابقة
حذف المبتدأ جوازاً (وفي جواب كيف زيدٌ قل دنف..فزيدٌ استغني عنه إذ عرف)
حذف الجزءين كـ(نعم) في جواب (أزيد قائم) فالتقدير (نعم زيد قائم)
- ويقال: (أين زيد جالس؟) فتقول: (في الدار - عندي)
- وردت مواضع يوجد فيها العلم ويمتنع الحذف منها:
- قال الأخفش :(لو قلت: لعبد الله ،ثم أضمرت الخبر فلا يجوز لما أكد بالكلام صار مع الحذف كالمتدافعين)اهـ.
- قال ابن جني في نحو (الذي ضربته نفسه زيد): (لا يجوز حذف ضمير الموصول لأنه موكد والحذف مناف للتوكيد)اهـ.
- يمتنع حذف المبتدأ والخبر إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر ولا حذف أحدهما
يقال: (كيف زيد) فتقول: (صحيحٌ) أي (هو صحيح) و(من عمل صالحا فلنفسه) ،أي فعمله لنفسه
الدَّنِفُ : المريض ،يقال: دَنِفَ المريض دَنَفًا: إذا ثقل في مرضه. وقال الجوهري: الدَنَفُ: المرض الملازم ،وقد يوصف بالمصدر فتقول: رجل دَنَفٌ وامرأة دنف ورجلان دَنَفٌ
يكثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :
في جواب الاستفهام كـ (وما أدراك ما هيه. نارٌ حامية)
بعد فاء الجواب كـ (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) أي عمله لنفسه وإساءته عليها
بعد القول كـ (قالوا أساطير الأولين)


الحذف الواجب
الخبر يجب حذفه في مواضع:
اولاً: أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا
(وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم)
كـ(لولا زيد لأتيتك) التقدير (لولا زيد موجود لأتيتك)
الحذف الواجب للمبتدأ
سيأتي
لولا على ضربين:
١ - التحضيضية
- لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا فهي بمعزل عن هذه المسألة مصطفى: كـ(لَولا تَستَغفِرُونَ اللَّهَ)
٢ - الامتناعية فهي التي يقع بعدها المبتدأ محذوف الخبر
وتعريف الامتناعية: (حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول) وهو مبني على السكون لا محل له من الاعراب
- وجملة جواب (لولا) لا محل لها من الأعراب
- (غالبا) منصوب على نزع الخافض
وفيها أقوال
الحذف بعد لولا واجب وذكره قليلٌ وليس شاذاً (بعض النحاة)
الناظم
يجوز كونُ الخبر بعد (لولا) كونا خاصاً لكن الأكثر كونُه كوناً عاما
الحذف واجب دائما (الجمهور)
- وذلك بناءً منهم على أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا يكون إلا كونا عاما
- فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلامٍ مَا فهو لحن أو مؤول
- وذِكْرُ الخبر إن كان صادرا عمن لا يستشهد بكلامه فهو لحن، وإن كان صادرا عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله فهو مؤول، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ
تنبيه
- هذا اختيار الناظم في غير الألفية وعلى هذا القول حمل الشراح كلامه هنا بينما أدخله ابن عقيل في المذهب الأول
إن كان كونا خاصا
إن كان كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور
١ - إن لم يدل عليه دليل وجب ذكره كـ(لولا زيد محسن إلى ما أتيت)
(لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم) - صحيح البخاري
٢- إن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه
- كأن يقال (هل زيد محسن إليك) فتقول (لولا زيد لهلكت)
(يذيب الرعب منه كل عضب..فلولا الغمد يمسكه لسالا)
والغالب عند الناظم الحذفُ

تابع الحذف الواجب للخبر

(وفي نصّ يمينٍ ذا استقر)

ثانيا: أن يكون المبتدأ نصا في اليمين

- والمراد به أن يغلب استعماله فيه حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة
- ومقابله الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه كـ(عهد الله) فقد ورد في غير القسم كـ(وأوفوا بعهد الله - عهد الله يجب الوفاء به) ويفهم منه القسم إذا قلت: (عهد لافعلن كذا) لذكر المقسم عليه

مثاله

(أيمن الله)، مبتدأ خبره محذوف تقديره: (قسمي) فلا تقول: أيمن الله قسمي لأنه سد الجواب مسده، وأيضا لكثرة استعمالهم إياه

(لعمرك لأفعلن) - والتقدير (لعمرك قسمي) فـ(عمر) مبتدأ و(قسمي) خبره ولا يجوز التصريح به

- قيل: ومثله (يمين الله لأفعلن) التقدير (يمين الله قسمي) وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز التقدير (قسمي يمين الل)ه بخلاف (لعمرك) لأن لام الابتداء حقها الدخول على المبتدأ
- إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا وحذفه لكون ذلك المبتدأ نصا في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

- وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو (لعمرك لأفعلن) أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدأ

ههنا أصلان يترتب عليهما الترجيح بين الجمهور وما ذهب إليه ابن عصفور

1- الأصل في التغيير أن يكون في الأواخر لأنها محال التغيير غالبا فيترجح قول الجمهور

2- الأولى تقدير أن الباقي هو محل الفائدة فيترجح قول ابن عصفور

تابع الحذف الواجب للخبر
(وبعد واوٍ عيّنت مفهوم مع..كمثل كلّ صانعٍ وما صنع)
ثالثاً: أن يقع بعد المبتدأ (واو) هي نص في المعية

ضابط واو المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها

إنما تصح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة
- لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى فقولك (ضربي زيدا قائما) ليس بينه وبين (ضربي زيدا وقت قيامه) فرقٌ
- ولأن الظرف والحال ينتصبان على معنى في ولأن كلاً منهما قيدانِ

أمثلة
١- (كل رجل وضيعته)
- (كل) مبتدأ و(ضيعته) معطوف على (كل) والخبر محذوف والتقدير (كل رجل وضيعته مقترنان)
٢- (أنت ورأيك) أي (أنت ورأيك مقترنان)

فإن لم تكن الواو نصا في المعية كـ(زيد وعمرو قائمان)
- فإن دل عليه دليل جاز حذفه وإلا وجب ذكره
- ولو قلت (زيد وعمرو) وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره

الخلاف في تقدير الخبر

الخبر محذوف وهو مقدر بعد واو المعية
- (سيبويه وجمهور البصرة)

لا يُحتاج إلى تقدير الخبر
- لأن معنى (كل رجل وضيعته) (كل رجل مع ضيعته) وهذا كلام تام (ابن عصفور وابن خروف)

قال ابن أبي الربيع: (الواو ليست بمعنى (مع) بل على أصلها من العطف)اهـ. وحكاه عن الأخفش
- قال ابن أبي الربيع: (الأصل (كل رجل مع ضيعته، وضيعته معه) فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني والعكس فقيل: كل رجل وضيعته

مُصْطفَى دَنْقَش

تـــــــــــــــابع الحـــــــــــــــــــــــذف الواجـــــــــــــــــــــب للخبـــــــــــــــــــــر

(وقبـــــــل حـــــــــال ٍ لا يكـــــــــون خبـــــــرا.. عــــــــن الــــــــــذي خبـــــــــره قـــــــد أضـــــمرا
كضـــــــــربي العبـــــــــد مســــــــــيئا ً وأتـــــــــم..تبيينــــــــــي الحــــــــقّ منوطـــــــــا ً بـــــــــالحكم)

رابعاً: كون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو (ضربي زيدا قائما) أو مضافا للمصدر المذكور

- فيحـــــــــــــــذف الخبـــــــــــــــر وجوبـــــــــــــــا لســـــــــــــــد الحـــــــــــــــال مســـــــــــــــده

التقـــــــــــــــــــــــــــــــــــدير
- (ضـــربي العبـــد إذا كـــان مســـيئا) إذا أردت الاســـــــــــــــــــــــتقبال
- (ضربي العبد إذ كان مسيئا) إن أردت المضـــــــــــــــــــــــــــــــــــي
فـ(مسيئا) حال من الضمير في (كان) العائد على (العبد) و(إذا كان أو إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر

احترز عن نحو ما حكى الأخفش (زيد قائما) وهذه الحال تصـــلح أن تكـــون خبـــرا فـــلا يلـــزم حـــذف الخبـــر
- ومثل ذلك مما لا يحذف معه الخبر قولك: (ضربي زيدا شديدا) فيجب الرفع

المضـــــاف إلـــــى هـــــذا المصـــــدر حكمـــــه كحكـــم المصـــدر كـــــ(أتـــــم تبيينـــــي الحـــــق منوطـــــا بـــــالحكم)
- (الحق) مفعول لـ(تبيين) و(منوطا) حال سدت مسد خبر (أتم) والتقدير (أتم تبييني الحق إذا كان أو إذ كان منوطا بالحكم)

هل يوجد خبر أو لا؟ أقوال

- الخبر مقدر الحذفِ معتبرٌ في المعنى وإن كان حذفه لازما ولا سـيما مــع وجــود بعــض معمولاتــه وهــو الحــال (الجمهور)
- هذا مبتدأ لا خبر له
- الحال هى المغنية عن الخبر كإغناء الظرف عن الخبر (ابن كيسان)
- ذهب قوم إلى أن الحال هو الخبر فأعطوا الحال حكم الظرف كاملا لما رأوا مـن وجـوه الشبه بينهما وفاتهم أن مـن شرط المسألة ألا يكون الحال صالحا لأن يقع خبرا

تعقيبات

تنبيـه (وقبـل حـال) أي أن الخبـر المحـذوف مقـدر قبـل الحـال فـإذا قلـت: (ضـربي زيـدا قائما) ففيه وجهان:

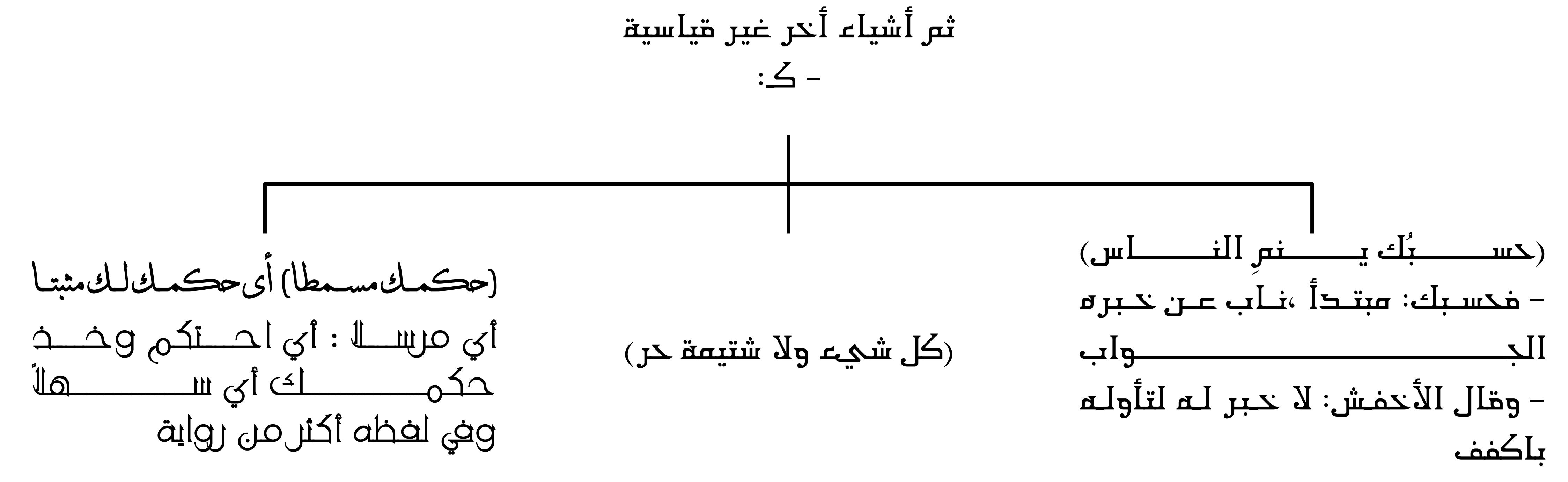
- إذا جعلـت العامـل في (قـائم) هـو (ضـربي)..فلابـد مـن الإتيـان بـالخبر – فتقول: حسن ،أو قبيح أو شـديد ،إلا أن يدل دليلٌ فيجوز حذفه
- إذا كان العامل في الحال غير المبتـدأ ،وهو الخبر حيث تقدر: (إذا كان قائما ،أو إذ كان قائما) فيلتزم الحذف
- والنـاظم أطلـق وإطلاقـه غـير صـحيح وقـد اشـترط في (التسـهيل) أن يكـون المصـدر عـاملا في مفسـر صـاحب الحـال كـ(ضربي زيدا قائما شـديد) فالمبتـدأ فيـه مصدر عامل في صاحب الحال وفيهـا فلـم يصلح أن تغنى عن خبره لأنها من صلته
- ولذا ذكر الناظم أن الحذف للخبر إنما هو قبل الحال ،وكون الخبر قبل الحال يشعر بأن لا حال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها

إذا كـان المبتـدأ مضـافا إلى غير مصدر صريح بل إلى (ما) الموصـولة بــ(كـان) فالحـال تصلح للخبرية مع أنهـا تنـوب عـن الخبر ففي هذا خلاق

- يحـذف الخبر جـوازاً (أخطـب مـا يكـون الأمـير قائمـا) مـع جـواز رفـع (قـائم) قـال الأخفـش: (أضـفت (أخطـب) إلى أحـوالٍ قـائمٌ أحـدُها. وأجـازه يـونس والمبرد
- زعـم سـيبويه والزجـاج والفارسـي والجمهـور أنـه لا يكـون فيـه إلا النصـب ،والنـاظم هنـا مـع الجمهـور وهـو أولى قـال السـيرافي : لأن قولـك: أحسـن أحوالـه قـائم لا يجـوز – مصـطفى: بـل يقـول أحسـن أحوالـه القيام

الحال غير المفردة فيها قولان

- رأى سـيبويه أن الحـال لا تسـد مسـد الخـبر إلا إذا كانـت منصـوبة مـع صـلاحية المعنـى فإن كانت جملـة قـدر للمبتـدأ خبرا وهو (ثابت أو موجود)
- لا يختص الحكم بالحال المفرد بل في جميـع أنـواع الحـال – فيجوز: (ضربى العبد وهو مسيء – أتم تبيينى الحق وهو منوط بالحكم) قالـه السـيرافي ومنه حديث: (أقرب ما يكون العبد مـن ربـه وهـو سـاجد) – ويجوز (ضربي العبد يسيء – أتم تبيني الحق يناط بالحكم) قاله الأخفش والفـراء وحجتهم السماعُ والقياس على المفرد


ثم أشياء أخر غير قياسية
- كـ:
(حسبُك ينمِ الناس)
- فحسبك: مبتدأ ،ناب عن خبره الجواب
- وقال الأخفش: لا خبر له لتأوله باكفف
(كل شيء ولا شتيمة حر)
(حكمك مسمطا) أي حكمك لك مثبتا
أي مرسلا : أي احتكم وخذ حكمك أي سهلاً
وفي لفظه أكثر من رواية

مواضع حذف المبتدإ وجوباً

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع
١- في مدحٍ: كـ(مررت بزيد الكريمُ)
٢- أو ذم: (مررت بزيد الخبيثُ)
٣- أو ترحم: (مررت بزيد المسكينُ)
والتقدير (هو)
- إذ لو أظهروا الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبرا مستأنفا، والتزم في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد

الثاني: أن يكون الخبر مخصوصَ (نعم أو بئس)
كـ(نعم الرجل زيدٌ - بئس الرجل زيد)
- فـ(زيد) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير (هو زيد) أو (الممدوح أو المذموم زيد)

الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم (في ذمتي لأفعلن)
فـ(في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير (في ذمتي يمينٌ)
- وكذلك ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم

الرابع: ما جرى من الأسماء مجرى المصادر
كـ(سبوح قدوس رب الملائكة والروح
- خير ما رُدَّ في أهل ومال)
مَثَلٌ يُقالُ للقادم من سفر

الخامس: كون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل
كـ(صبرٌ جميلٌ)
فالتقدير (صبري صبر جميل - سمع وطاعة)

التزم إضمار ناصبه، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، ثم حمل المرفوع في التزام إضمار العامل على المنصوب، وعامل الرفع هنا هو المبتدأ

(صبري) مبتدأ و(صبر جميل) خبره ثم حذف المبتدأ وجوبا
- كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر

مواضع حذف المبتدإ وجوباً

السادس: في قولهم (مَن أَنتَ زَيدٌ): مذكورك زيد وهذا أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد

السابع: مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لا سيما) سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها :

١- نكرة كما في (ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل)

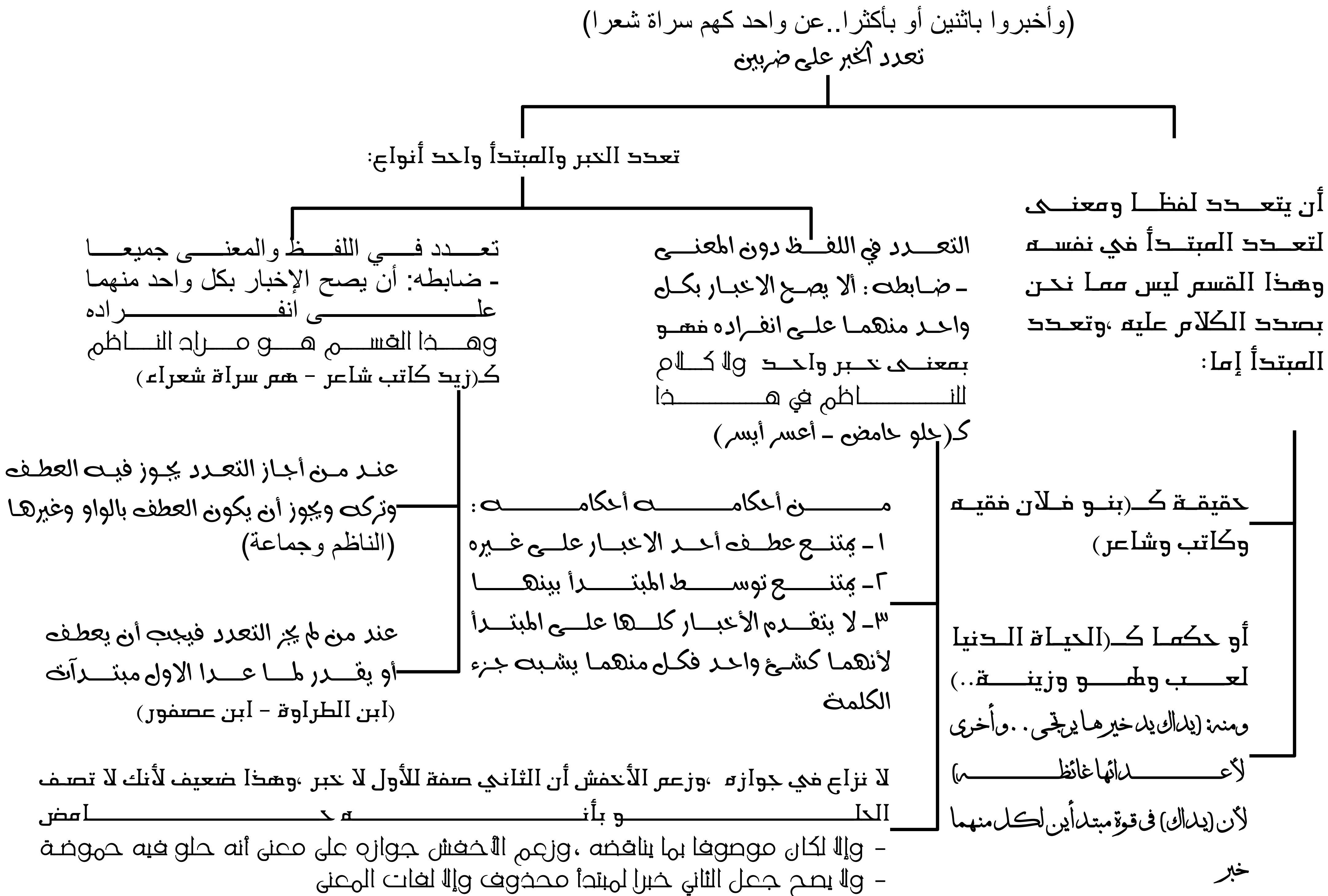
٢- أم كان معرفة كما في (أحب النابهين لا سيما علي)

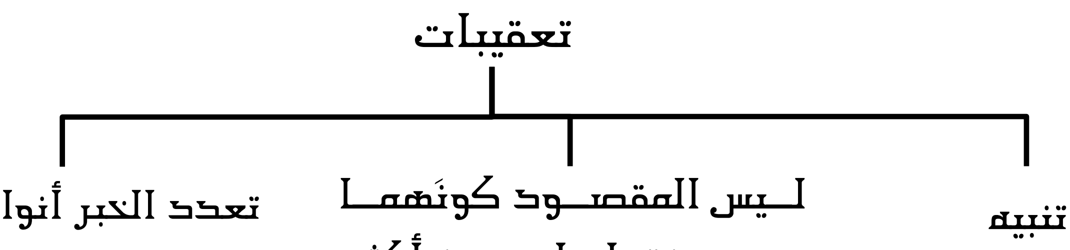
فالاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير: (ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل - ولا مثل الذي هو علي)

الثامن: بعد المصدر النائب عن فعله الذي فُصِلَ بحرف جر بينه وبين:

١- فاعله: (سحقا لك - تعسا لك - بؤسا لك) التقدير: (سحقتَ - تعستَ - بَؤُسْتَ هذا الدعاء لك) فـ(لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ،والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله

٢- مفعوله: (سقيا لك - رعيا لك) والتقدير: (اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ،هذا الدعاء لك) - فـ(لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لئلا يلزم وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة ،فلو كان المصدر نائبا عن فعل غير الامر أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب كـ(شكرا لك): أي شكرت لك شكرا ،وكـ(سقيا لزيد): أي اسق اللهم زيدا لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر


(وأخبروا باثنين أو بأكثرا..عن واحد كهم سراة شعرا)
تعدد الخبر على ضربين
أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المبتدأ في نفسه وهذا القسم ليس مما نحن بصدد الكلام عليه ،وتعدد المبتدأ إما:
حقيقة كـ(بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر)
أو حكما كـ(الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة..)
ومنه: (يداك يد خيرها يرتجى. .وأخرى لأعدائها غائظه)
لأن (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر
تعدد الخبر والمبتدأ واحد أنواع:
التعدد في اللفظ دون المعنى
- ضابطه: ألا يصح الاخبار بكل واحد منهما على انفراده فهو بمعنى خبر واحد ولا كلام للناظم في هذا
كـ(حلو حامض - أعسر أيسر)
من أحكامه:
١- يمتنع عطف أحد الاخبار على غيره
٢- يمتنع توسط المبتدأ بينها
٣- لا يتقدم الأخبار كلها على المبتدأ
لأنهما كشئ واحد فكل منهما يشبه جزء الكلمة
لا نزاع في جوازه ،وزعم الأخفش أن الثاني صفة للأول لا خبر ،وهذا ضعيف لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض
- وإلا لكان موصوفا بما يناقضه ،وزعم الأخفش جوازه على معنى أنه حلو فيه حموضة
- ولا يصح جعل الثاني خبرا لمبتدأ محذوف وإلا لفات المعنى
تعدد في اللفظ والمعنى جميعا
- ضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده
وهذا القسم هو مراد الناظم
كـ(زيد كاتب شاعر - هم سراة شعراء)
عند من أجاز التعدد يجوز فيه العطف وتركه ويجوز أن يكون العطف بالواو وغيرها
(الناظم وجماعة)
عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الاول مبتدآت
(ابن الطراوة - ابن عصفور)



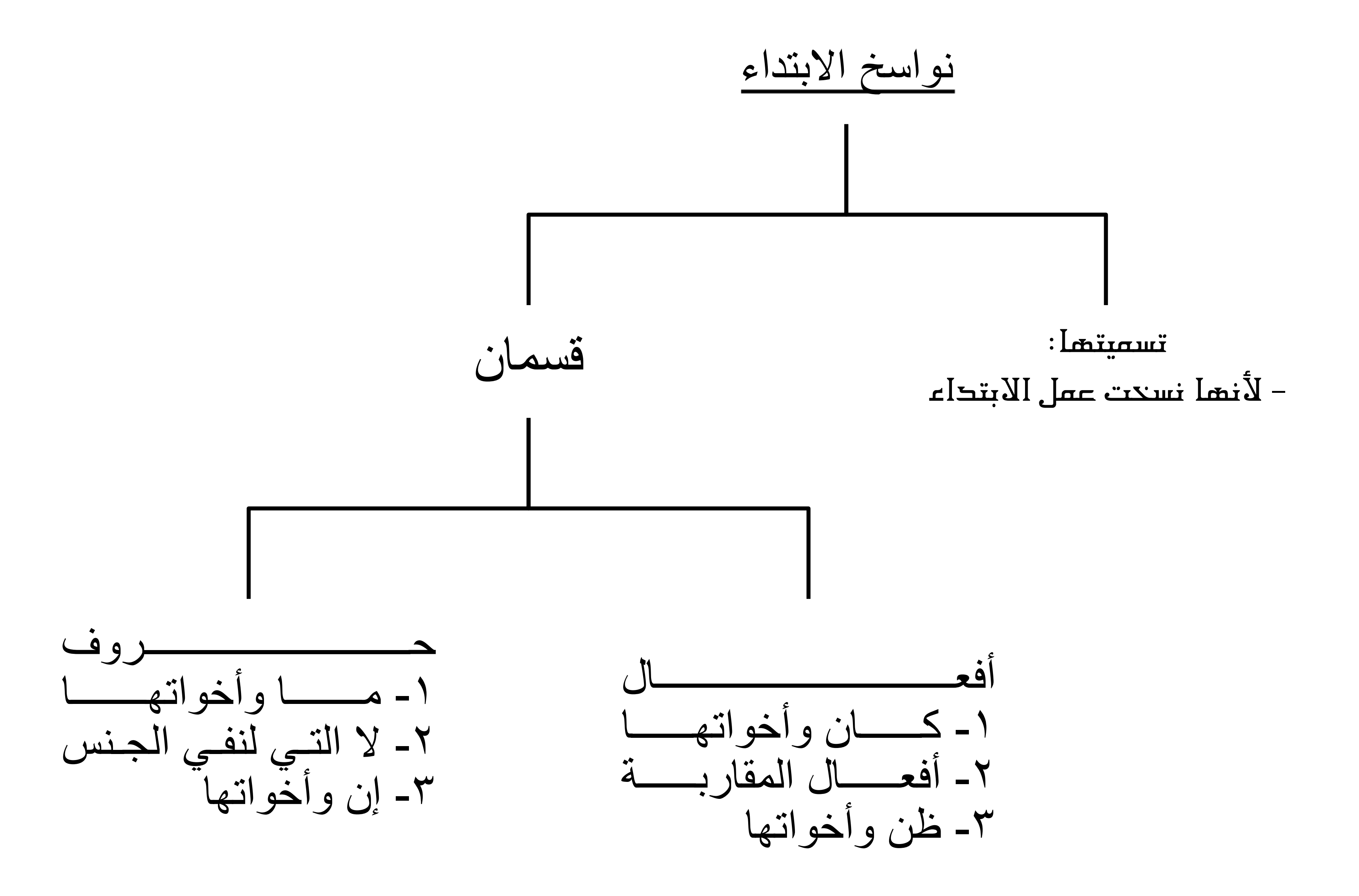
يجوز تخالف الخبرين في التعريف والتنكير (وهذا بعلى شيخٌ)
- وقال ابن الحاج : لم أسمع من ذلك شيئا

يمكن وقوعهما جملتين أو أحدهما ومثله الظرف والمجرور (زيد عندك في الدار)
- وزعم بعضهم أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان من جنس واحد
١- ككون الخبرين مفردين كـ(زيد قائم ضاحك)
٢- أو جملتين كـ(زيد قام ضحك)
فأما إذا اختلفا فلا يجوز كـ(زيد قائم ضحك)
- ويقع في كلام المعربين للقرآن وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه: (فإذا هي حية تسعى) ولا يتعين لجواز كونه حالا
و(كلا إنها لظى نزاعةٌ للشوى) على الرفع وهى لغير حفص

لا يجوز وقوع خبرين إذا كان أحدهما إنشائيا كـ(أين زيد قائم؟)
- قاله ابن جني والفارسي
- قال ابن الحاج: (ومثله (زيد قائم اضربه - هل ضربته؟))

كل واحد منهما كبعض كلمة، فلا يسوغ أن يقال فيهما: خبران، إلا مجازا، فهما خبر واحد كالحالين في (بينت له حسابه بابا بابا)،

(حلو حامض) يصح دخوله تحت لفظ الناظم لأن المبتدأ هنا لا يستقل بأحد الخبرين
- وقد لا يستقل في نحو (هم سراة شعراء) فالخبران في القصد في معنى خبر واحد كأنه قال: هم جامعون للوصفين فصارا معا في معنى الخبر الواحد
- وقد عد الجمهور هذا من الإخبار بخبرين لا بخبر واحد والثاني من اللفظين خبر ثان



نواسخ الابتداء
تسميتها:
- لأنها نسخت عمل الابتداء
قسمان
أفعـــــــــــال
١- كـــان وأخواتهـــا
٢- أفعـــال المقاربـــة
٣- ظن وأخواتها
حـــــــــــروف
١- مـــا وأخواتهـــا
٢- لا التـي لنفـي الجـنس
٣- إن وأخواتها

مُصْطفَى دَنْقَش

(كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

كان وأخواتها

عملها
(ترفع كان المبتدا اسماً والخبر..تنصبه ككان سيداً عمر)

عددها
(ككان ظلّ بات أضحى أصبحا..أمسى وصار ليس زال برحا..فتئ وانفكّ ..دام)

ما يعمل بشرط قسمان:
- ما يشترط أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي (زال برحا..فتئ وانفكّ وهذي الأربعة..لشبه نفى أو لنفي متبعه)
- ما يشترط أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية (ومثل كان دام مسبوقاً بما..كأعط ما دمت مصيباً درهماً)

تصريفُها
(وغير ماضٍ مثله قد عملا..إن كان غير الماض منه استعملا)

التقديم والتوسط والتأخير في الخبر
- الأصل: (وفي جميعها توسّط الخبر..أجز)
- استثناءات:
  - ١- خبر دام: (وكل سبقه دام حظر)
  - ٢- لا يجوز تقدم الخبر على (ما) النافية: (كذاك سبق خبرٍ ما النافية..فجيء بها متلوّةً لا تالية)
  - ٣- خبر (ليس): (ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفي)

أقسامها من حيث التمام والنقصان
- (وذو تمام ما برفعٍ يكتفي..وماً سواه ناقص)
- ما يكون ناقصاً فقط: (والنقص في..فتيء ليس زال دائماً قفي)

معمولاتها
- معمول الخبر: (ولا يلي العامل معمول الخبر..إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرّ)
- (ومضمر الشان اسماً انو إن وقع..موهم ما استبان أنّه امتنع)

زيادة (كان)
(وقد تزاد كان في حشو كما..كان أصحّ علم من تقدّما)

الحذف
- حذف (كان):
  - ١- الحذف الجائز: (ويحذفونها ويبقون الخبر..وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر)
  - ٢- الحذف الواجب: (وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب..كمثل أمّا أنت برّا فاقترب)
- حذف النون: (ومن مضارعٍ لكان منجزم..تحذف نونٌ وهو حذفٌ ما التزم)

عملها

(ترفع كان المبتدا اسماً والخبر..تنصبه ككان سيداً عمر)

- الراجح: ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب بها خبرا لها

الكلام في اسمها

ذهب البصريون أن هذه الأفعال ترفع وتنصب - والكوفيون إلى أنّ اسمها بما كان مرفوعاً به قبل

(ال) في (ترفع كان المبتدأ اسما والخبر) للعهد - فهناك مبتدأت لا تصلح لذلك، وفي التسهيل منها:

يجوز أن يُطلقَ عليه أنه فاعل - وأصل ذلك الإطلاق لسيبويه

١- المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية - فيُشترط في خبركان ألا يكون جملة طلبية

٢- المبتدأ المستحق الصدارة كـ:

أ- كالاستفهام (أى القوم أفضل؟)

ب- أو الشرط (أيهم يأت أكرمه)

- ويُستثنى من ذلك ضمير الشأن

٣- المبتدأ اللازم الحذف كالمقدر في النعت المقطوع

٤- المبتدأ القديم التصرف كـ(طوبي لهم)

٥- ما لزم الابتداء لمصحوبٍ

أ- لفظى كالوقوع بعد (لولا - إذا المفاجأة)

ب- معنوي كـ(ما أحسن زيدا! - لله دره! - سبحان الله)

٦- ما لزم الابتداء بنفسه كـ(نولك أن تفعل) أى: ينبغي لك أن تفعل

الكلام في خبر كان

اتفقوا على أنه منصوب بها ولكن اختلفوا في وجه النصب

الفراء: نصبته على أنه شبيه بالحال

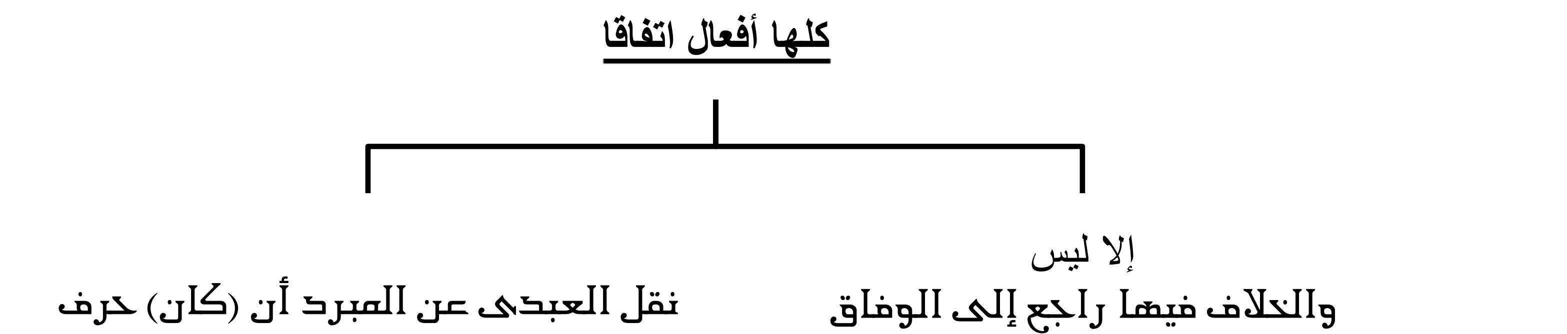
الكوفيون: على أنه ينصب على الحال تشبيها بالفعل القاصر كـ(ذهب زيدٌ مسرعاً)

البصريون: على أنه منصوب خبرا لها تشبيها بالمفعول ،ودليل صحة مذهب البصرة:

الخبر يأتى علما كـ(كان أخوك زيدا - ما كان أخوك إلا إياى) - بل وقوعه معرفة كثير جدا ولو كان حالا لم يجز البتة وقوعه معرفة قياسا ،بل يكون مسموعا كـ(طلبته جهدك - أرسلها العراك) ،وهذه ليست أحوالا بأنفسها بل هى موضوعة موضع الحال فليست دليلا على وقوع الحال معرفة

الحال لا تلزم في الكلام - فإن قيل: (كان) قد يُقتصر على مرفوعها - فالجواب: هذا لا يتأتى فيما لم يستعمل إلا ناقصا كـ(فتئ وزال ماض يزال) فلا تقول: (ما فتئ زيد وتقتصر)

مُصْطفَى دَنْقَش



هي فعل (الجمهور)
واستدلوا بأنه:

١ - يقبل علامات الفعل كتاء التأنيث وتاء الفاعل

٢- عدم دلالتها على حدث ليس بأصل الوضع ولكن بسبب دلالتها على النفي والمعتبر الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة

- وذهب الرضي إلى أنه دال على حَدَثٍ وهو الانتفاء

هي حرف (الفارسي في قولٍ وابن شقير في قولٍ)
أول من ذهب إليه ابن السراج
واستدلوا بأنه:

١ - يدل على معنى النفي الذي يدل عليه الحرف (ما)

٢- جامد لا يتصرف

٣- لا تدل على الحدث بل على نفي الحدث

٤- تشبه ليت لفظا فوسطها ياء ساكنة سالمة ومثل ذلك مفقود في الأفعال

مُصْطفَى دَنْقَش

عددها

(ككان ظلّ بات أضحى أصبحا..أمسى وصار ليس زال برحا..فتئ وانفكّ..دام)

ترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين وقد زاد هو في غير هذا اثني عشر فالجميع اثنان وثلاثون فعلًا

السبعة التي زادها الناس
- وهو نوادر لا يعتد بذكرها وفي بعضها خلاف
- منها ما لم يأت إلا في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ
- منها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته

١٤، ١٥ - (غدا - راح)
- كـ(تغدو خماصا وتروح بطانا)

١٦ - (آض زيد عالما) أي: صار كذلك
- وهو قليل

١٧ - (حتى عاد كالعرجون القديم) أي: صار
- واعترض ابن خروف على مثبته بأن الحال أحسن

بمعنى صار
١٨ - (ما جاءت حاجتك)
١٩ - حكى الكسائي: (قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها)
٢٠ - (آل زيد عالما)
- وذِكْرُ الناظم لـ(صار) انتظم في ما كان بمعناها

زاد الناظم

٢١، ٢٢ - (فَتَأَ - أَفْتَأَ)
- لغتان في (فَتِئَ فانتظمهما (فتئ)

٢٣، ٢٤ - (وَنَى - رَامَ) مرادفة: فتئ
- قال: (لا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب)

بمعنى (صار)
٢٥ - رجع ٢٦ - حار
٢٧ - ارتد ٢٨ - استحال ٢٩ - تحول
- وذِكْرُه لِـ(صار) قد انتظم في ما كان بمعناها

٣٠ - (أسحر) من السحر
٣١ - (أفجر) من الفجر
٣٢ - (أظهر) من الظهيرة
- ولم تثبت عنده والمنصوب بعدها حال لا خبر

معانيها

بيان المعاني

كان
- أصلها التمام، فجردت عن دلالتها على الحدث، فصارت تدل إما على زمان محصل فقط أو مع انتقال أو دوام
- تجعل ما مضى إما منقطعا كـ(كان زيد الشيخ شابا)، أو غير منقطع كـ(كان الله عليما حكيما)

(ظَلَّ): اتصاف الاسم بالخبر نهارا

(بات): اتصافه به ليلا

(أضحى): اتصافه به في الضحى
قال ابن خروف: وتستعمل للصباح لقرب الوقتين
وهكذا (أصبح - أمسى)

(صار): التحول من صفة إلى صفة أخرى

(ليس): لنفي الحال

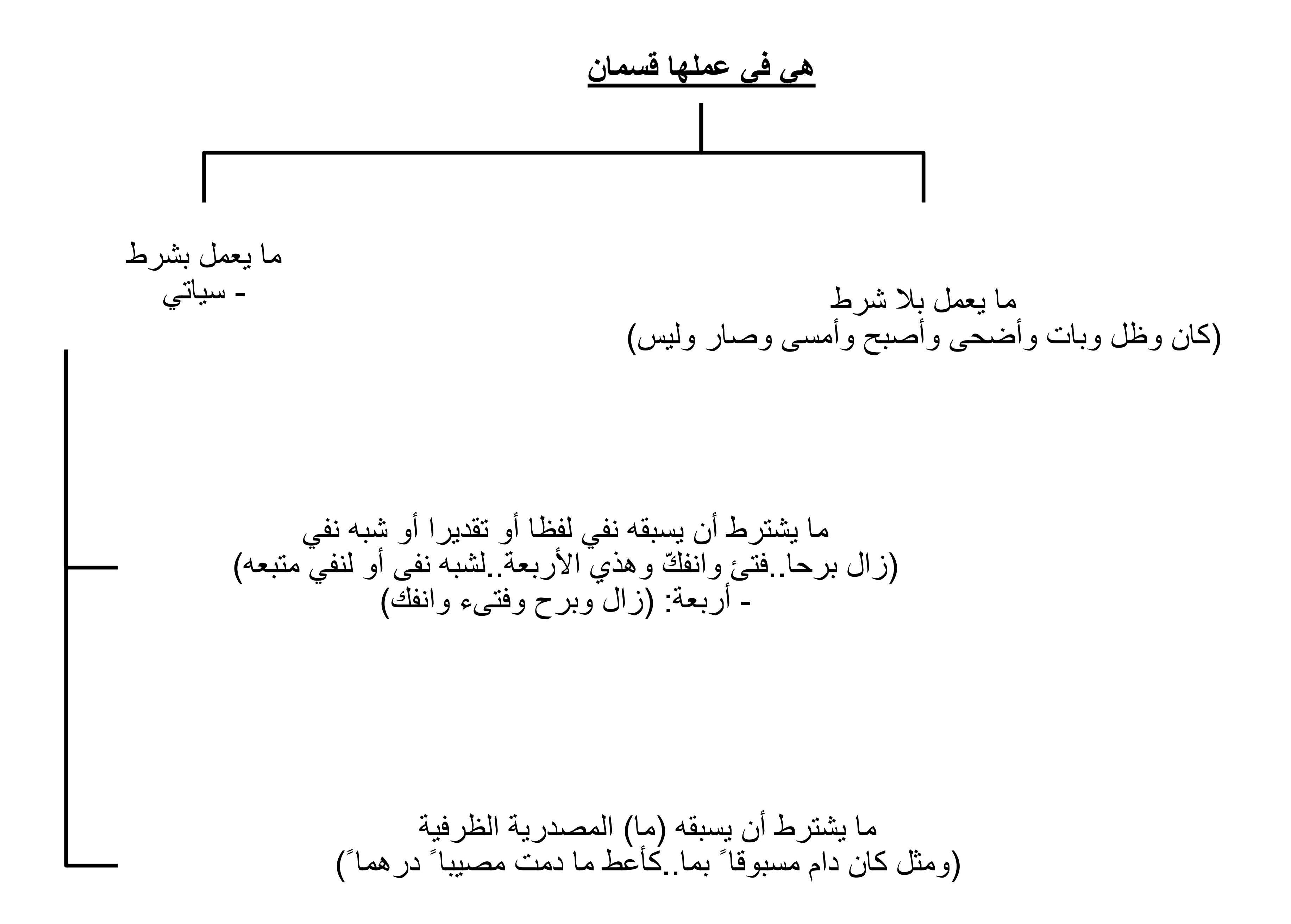
(زال) وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال
- وهي مع النفي تعطي معنى كان الدوامية
فـ(لم يزل الله عالما وكان الله عالما) بمعنى واحد

(دام): بَقِيَ واستمر
(ما دام) رادفت (كان) الدوامية
فـ(لا أكلمك ما دام زيد قائما) مرادف لـ(لا أكلمك ما كان زيد قائما)

تنبيهات

الفرق بين كان وغيرها أن غيرها يقتضي الدوام إلى وقت الإخبار، وكان تقتضي الانقطاع قاله السيرافي

ربما توسعت العرب في (بات وأضحى وأصبح وأمسى) فاستعملوه في معنى كان وصار


هي في عملها قسمان
ما يعمل بلا شرط
(كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس)
ما يعمل بشرط
- سياتي
ما يشترط أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي
(زال برحا..فتئ وانفكّ وهذي الأربعة..لشبه نفى أو لنفي متبعه)
- أربعة: (زال وبرح وفتىء وانفك)
ما يشترط أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية
(ومثل كان دام مسبوقاً بما..كأعط ما دمت مصيباً درهماً)

ما يشترط أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي (زال برحا..فتئ وانفكّ وهذي الأربعة..لشبه نفي أو لنفي متبعه)

- أربعة: (زال وبرح وفتيء وانفك)

النفي

- كـ(فقلت يمين الله أبرح قاعدا.. ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي)

فيكثر حذف (لا) النافية دون أخواتها بشروط:

١- أن يكون هذا الحرف (لا)

٢- أن يكون المنفي مضارعا

٣- أن يكون بعد القسم

- كـ(قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف) أي (لا تفتؤ)

- وشذ الحذف بدون القسم، كـ: (وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي..بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقا مُجِيْدا)

- ومنتطقٌ فرسَهُ فجعله بجنبه ولم يركبه ويحتمل أن يقول قولا مستجادا ، و(مُجيداً) مفعول لمنتطق على المعنى الأول ،وخبر بعد خبر على الثاني

- ابن عصفور: ومنهم من قال: (أبرح) غير منفي، أي (أزول بحمد الله عن أن أكون صاحب نطاق وجواد لأن قومي يكفونني هذا)

قد يكون النفي بـ

اسم دال على النفي كـ (غيرُ مُنفكٍّ أسيرَ هوى .. كلُّ وانٍ لَيسَ يَعتَبِرُ)

أو بالفعل - إمّا

الموضوع للنفي كـ (ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ.. كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقلٍّ قَنُوعِ)

المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعا له كـ (قلّما يَبرَح اللّبيبُ، إلى ما..يُورِثُ المجدَ، داعيا أو مُجيبا) فـ(قلما) في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي لا التقليل

شبه النفي

أي النهي والدعاء

كـ(ألا يا اسلمي يا در مي على البلى..ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

(يا) حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير (يا دار مية) ولا يحسن هنا أن تجعل (يا) حرف تنبيه لأن (ألا) السابقة عليها حرف تنبيه ولا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد

وجه الشبه:

- في النهي: لأنّ من ينهى عن فعل شيء إنما يقصد عدم حصوله

- في الدعاء: لأن دعاءك بحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء وهذا معنى النفي

ما يشترط أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية (ومثل كان دام مسبوقاً بما..كأعط ما دمت مصيباً درهماً) كـ(وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)

لا يلزم من تقدم (ما) الظرفية المصدرية على (دام) أن تعمل في الاسم والخبر فلا يلزم من وجود الشرط حصول المشروط ومنه : (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض)

وردت دام غير مسبوقة بـ(ما) كـ(دُمْتَ الحميدَ فما تَنفكُّ مُنْتَصِرا..على العِدا في سبيل المجدِ والكرم)

- لو قدرت دام تامة والحميد حالا فالحال لا يكون معرفة عند البصريين
- وإن جعلتها ناقصة فلم يتقدم عليها ما
- ونختار كونها تامةً و(ال) في (الحميد) زائدة

تحرزا من:

(ما) النافية والموصولة والنكرة الموصوفة ،وغير ذلك
فلا تقول: (ما دام أحد أخاك - ما دام انتفاعك به الفرس)

أن تكون المصدرية ظرفية ،وإلا لم تعمل (دام) كـ(يعجبني ما دمت فاضلا) أي (دوامك) فلا يكون (فاضلا) هنا خبر
- (ما) كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية

من حيث التصرف

أقسامها من حيث التصرف

ما لا يتصرف أصلا (ليس – دام)

اعتراض: قد سُمِعَ: (يدوم – دُمْ – دائِم – دوام)

- الجواب: هذه تصرفات دام التامة والكلام في دام الناقصة

رجح الصَبَّانُ أنَّ (دام) الناقصة لها مصدر واستدلَّ بـ:

1- أنها تستعمل ألبتة صلة لـ(ما) المصدرية الظرفية، و(ما) المصدرية مع صلتها تُقَدَّرُ بمصدر

2- جروا على تقدير (مادمت حيا) بـ(مدة دوامي حيا) فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة

(دام) أثبت لها الأقدمون مضارعا

ما يتصرف تصرفا ناقصا

أي يأتي منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ولا يأتي منه الأمر والمصدر (زال – فتئ – برح – انفك) والنفي لا يتأتى معه الأمر

ما يتصرف تصرفا تاما الباقي

واختلفوا في مجئ اسم المفعول

1- منعه الفارسي

2- أجازه غير الفارسي

واختُلِفَ في (كان) الناقصة هل لها مصدر أم لا؟

والصحيح أن لها مصدرا ومنه: (بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى..وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ) (كونك) هذه الكاف محلان الجر والرفع

يعمل غير الماضي منه عمل الماضي

(وغير ماضٍ مثله قد عملا ... إن كان غير الماض منه استعملا)

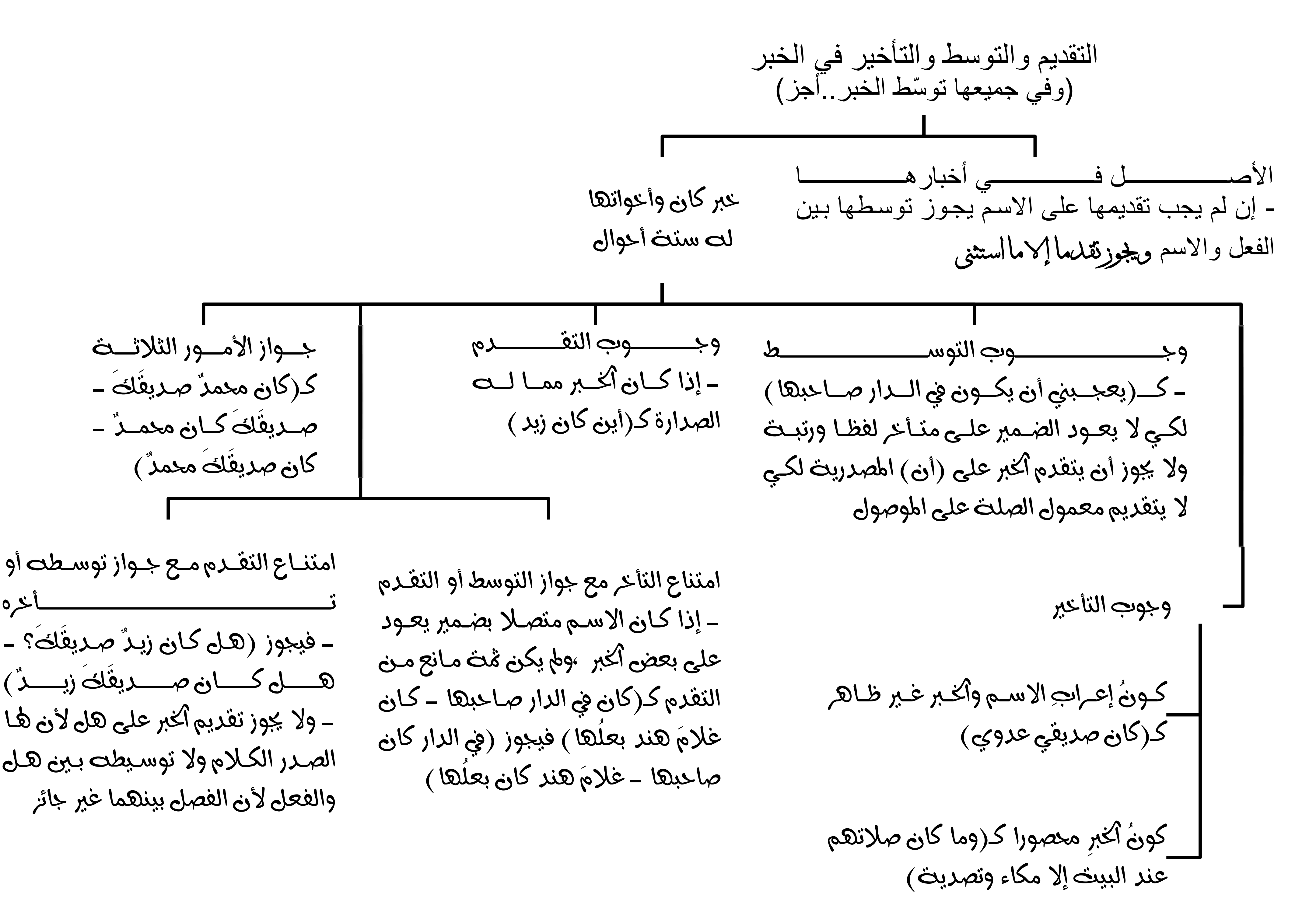
- كـ(وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا..أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا)

- ولا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين:

1- كونُ الفعلِ غير متصرف كليس فالعرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرف نحن فيه

2- أن يمنع مانع صناعي من استعماله كمنع النفي في ما زال وأخواتها من استعمال الأمر

وفي غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف



التقديم والتوسط والتأخير في الخبر
(وفي جميعها توسّط الخبر..أجز)
الأصل في أخبارها
- إن لم يجب تقديمها على الاسم يجوز توسطها بين الفعل والاسم ويجوز تقدما إلا ما استثنى
خبر كان وأخواتها
له ستة أحوال
وجوب التوسط
- كـ(يعجبني أن يكون في الدار صاحبها) لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز أن يتقدم الخبر على (أن) المصدرية لكي لا يتقديم معمول الصلة على الموصول
وجوب التقدم
- إذا كان الخبر مما له الصدارة كـ(أين كان زيد)
جواز الأمور الثلاثة
كـ(كان محمدٌ صديقَكَ - صديقَكَ كان محمدٌ - كان صديقَكَ محمدٌ)
وجوب التأخير
كونُ إعرابِ الاسم والخبر غير ظاهر كـ(كان صديقي عدوي)
كونُ الخبرِ محصورا كـ(وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)
امتناع التأخر مع جواز التوسط أو التقدم
- إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ،ولم يكن ثمة مانع من التقدم كـ(كان في الدار صاحبها - كان غلامَ هند بعلُها) فيجوز (في الدار كان صاحبها - غلامَ هند كان بعلُها)
امتناع التقدم مع جواز توسطه أو تأخره
- فيجوز (هل كان زيدٌ صديقَكَ؟ - هل كان صديقَكَ زيدٌ)
- ولا يجوز تقديم الخبر على هل لأن لها الصدر الكلام ولا توسيطه بين هل والفعل لأن الفصل بينهما غير جائز

التقديم والتوسط والتأخير في الخبر

خبر دام: (وكل سبقه دام حظر)

عبارة الناظم مشكلة وفعل ذلك للعلم بمراده فتحتمل احتمالين

منع ابن معط توسط خبر (دام) وليس له سلف في ذلك والصواب جوازه ومنه: (لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنغّصةً. لَذّاتُهُ بادّكَار المَوتِ والهَرَم) وفيه خلل فقد فصل بين (منغصة) ومتعلقه وهو (بادكار) بأجنبي عنهما وهو (لذاته)

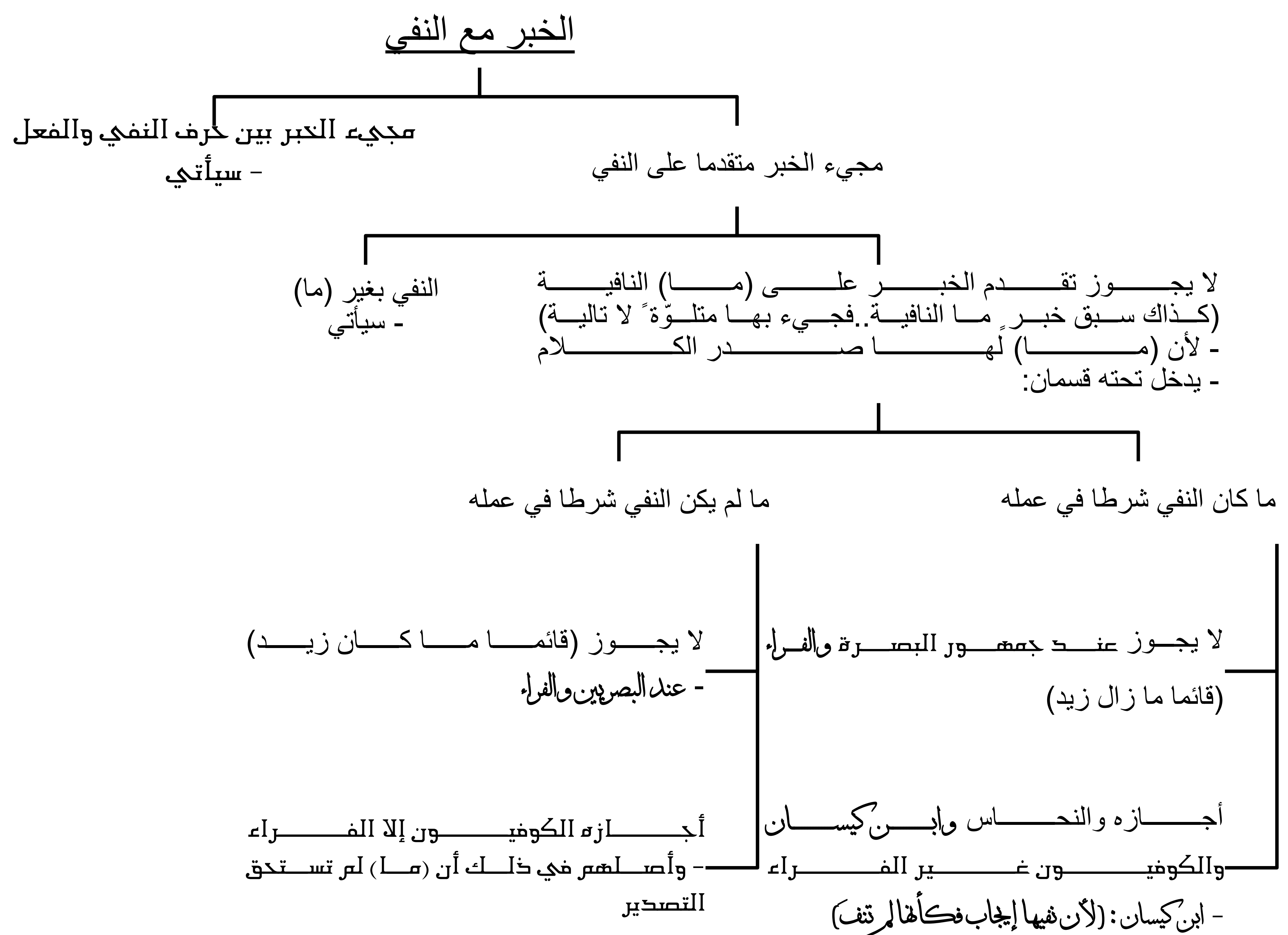
تقدم الخبر على (ما) كل العرب منعوه فلا تقول (لا أصحبك قائما ما دام زيد)

وهو مراد الناظم

- فالخبر من صلتها وبعض الصلة لا يتقدم على الموصول

تقديم الخبر على (دام) وحدها كـ(لا أصحبك ما قائما دام زيد)

الظاهر الجواز كـ(لا أصحبك ما قائما دام زيد) كما تقول (لا أصحبك ما زيدا كلمت)


الخبر مع النفي
مجيء الخبر بين حرف النفي والفعل
- سيأتي
مجيء الخبر متقدما على النفي
النفي بغير (ما)
- سيأتي
لا يجوز تقدم الخبر على (ما) النافية
(كذاك سبق خبرٍ ما النافية..فجيء بها متلوّةً لا تالية)
- لأن (ما) لها صدر الكلام
- يدخل تحته قسمان:
ما لم يكن النفي شرطا في عمله
ما كان النفي شرطا في عمله
لا يجوز (قائما ما كان زيد)
- عند البصريين والفراء
لا يجوز عند جمهور البصرة والفراء
(قائما ما زال زيد)
أجازه الكوفيون إلا الفراء
- وأصلهم في ذلك أن (ما) لم تستحق التصدير
أجازه والنحاس وابن كيسان
والكوفيون غير الفراء
- ابن كيسان: (لأن نفيها إيجاب فكأنها لم تنف)
مُصْطفَى دَنْقَش

الخبر مع النفي

- مجيء الخبر متقدما على النفي

- ثانياً: النفي بغير (ما)

يجوز التقدم

- شرح الكافية الشافية: (هو جائز عند الجميع).

أمثلة

كـ(قائما لا يكون زيد - فاضلا لم يزل أخوك - عالما لن يصير زيد) وكذا (إنْ) النافية كـ(قائمًا إنْ يزال زيد وشاخصًا إنْ كان زيد)

تعليل

لأنك تقول: زيدا لن أضرب، وعمرا لم أكرم (قاله السيرافي)

لأن (لن) و (لم) مع الفعل بمنزلة جزءه لأن (لم يفعل) جواب (فعل) و(لن يفعل) جواب (سيفعل) فالأصل أن يكون النفي داخلا على الإيجاب فكنت تقول: (لم فعل - لن سيفعل) كما قلت (ما فعل - ما يفعل) ولو فعلت العرب ذلك لامتنع التقديم (قاله ابن عصفور وابن الضائع)

مذاهب مردودة

ذكر في شرح التسهيل أن المانع هو الفراء، ويرده الآتي:

(ورج الفتى للخير ما إن رأيته... على السن خيرا لا يزال يزيد) لتقدم معمول الخبر

وأصرح ما يُردُّ به على الفراء (مَه عاذلي فهائما لن أبرحا... بمثل أو أحسن من شمس الضحى)

- لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقدم العامل محل نزاع

ذهب الرضي إلى أن (إنْ) النافية لها حكم (ما)

في (لا) مذهبان مردودان

الرد عليهما

- الناظم لم يذهب إلى واحد من المذهبين لأن (لا) حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده كـ(جئت بلا شئ - أعجبني أن لا تقوم)

وهما

إن وقعت جوابا للقسم لم يجز التقديم كـ(والله قائما لا يزال زيد)

- إن لم تقع جوابا له جاز كـ(قائما لا يزال زيد) (ابن أبي الربيع)

امتناع: زيدا لا أضرب (الفارسى) وهو لازم في هذه الأفعال

مُصْطفَى دَنْقَش

مجيء الخبر بين حرف النفي والفعل

مقدمة

- استدل ابن الناظم على جواز تقدم الخبر متأخرا عن (ما بـ(فوالله ما الفقر أخشى عليكم) والمفعول وخبر كان متقاربان
- وظاهر الناظم أنه جائز مطلقا وليس كذلك ،وليس في (فجئ بها متلوة لا تاليه) دلالة على جواز (ما قائما زال زيد) بل قصده نفي التقديم على (ما)

رأي الشاطبي: هو نوعان:

ما ليس النفي شرطا في عمله يجوز كـ(ما قائماً كان زيدٌ)

ما كان النفي شرطا له

دخلَ..

إن قيل: الفصل بين النفي والفعل جاء كـ(وَلَا أَرَاهَا تَزال ظَالِمةً..تحْدِث لى قَرْحَةً، وَتَنْكَؤُها)
فالجواب: قد اعتد به في التسهيل حتى أطلق العبارة في (أن) الاتصال بين النفي والفعل غير لازم ،فيدخل تحت إطلاقه مثل هذا

(ما زال) وأخواتها كـ(ما قائما زال زيدٌ)
مصطفى : أجازه ابن هشام والأشموني وابن عقيل وابن الناظم ،ومنعه الشاطبي
قال ابن الفخار : يمتنع عند الكل لأنهما لما تلازما صارا كالشئ الواحد. اهـ.

سائر حروف النفي
- فلا يصح (لا قائما يزال زيد)

خبر (ليس) (ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفي)

منع ابن درستويه توسط خبر (ليس) والصواب جوازه ومنه: (سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ.. فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُوْلُ)

اختُلِفَ في جواز تقديم خبر (ليس) عليها
- اختلف النقل عن سيبويه ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها

المنع (الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين والناظم وابن الأنباري) واستدلوا بـ:

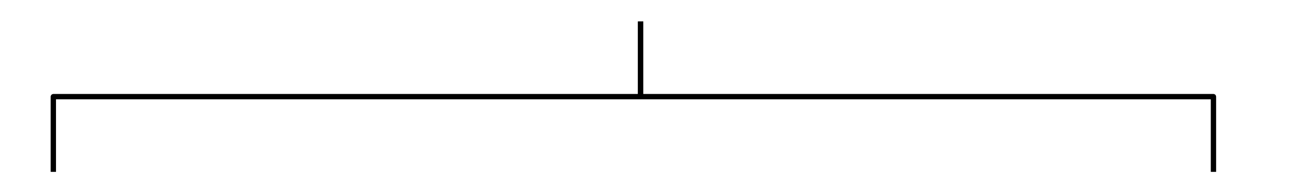
- (ليس) فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى المتصرف فلا يتصرف في معموله ،كعسى ونعم وبئس
- أعملنا الدليلين فالأفعال غير المتصرفة ثبت لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية فعملت الرفع والنصب ،وسلبت وصف العمل فلم يجز تقدم معمولاتها عليها لما سلبت وصف الفعلية وهو التصرف للأزمنة
- يجوز (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا) لأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات كثيرا ما لا يتسعون في غيرها فيجوز (ألا يوم)

قاعدة (ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل) تغليبية وليست مطردة تمام الاطراد هناك مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول دون العامل:

- إذا كان خبر المبتدأ فعلا لم يُجِزْ البصريون تقديمه على المبتدأ فلا يجوز (ضرب زيد) لكنهم أجازوا (زيدا عمرو ضرب)
- خبر إنَّ إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا لم يجيزوا تقديمه على اسمها وأجازوا تقديم معموله فيقولون: (إن عندك زيدا جالس)
- الفعل المنفي بـ(لم أو لن) لم يجيزوا تقديمه على النفي أجازوا تقديم معموله كـ(زيدا لن أضرب - عمرا لم أصاحب)
- الفعل الواقع بعد (إما) الشرطية ،لم يجيزوا إيلاءه لها وأجازوا إيلاء معموله كـ(فأما اليتيم فلا تقهر)

الجواز كـ(قائما ليس زيد) (أبو علي الفارسي وابن برهان)
- واستدلوا بأن (ليس) فيها وجهان من التصرف:
١- صحة تقييد خبرها بالماضي وغيره
٢- تعمل في المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر
٣- ورد ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كـ (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فـ(يوم) معمول (مصروفا) ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل

تعقيبات على أحكام الخبر



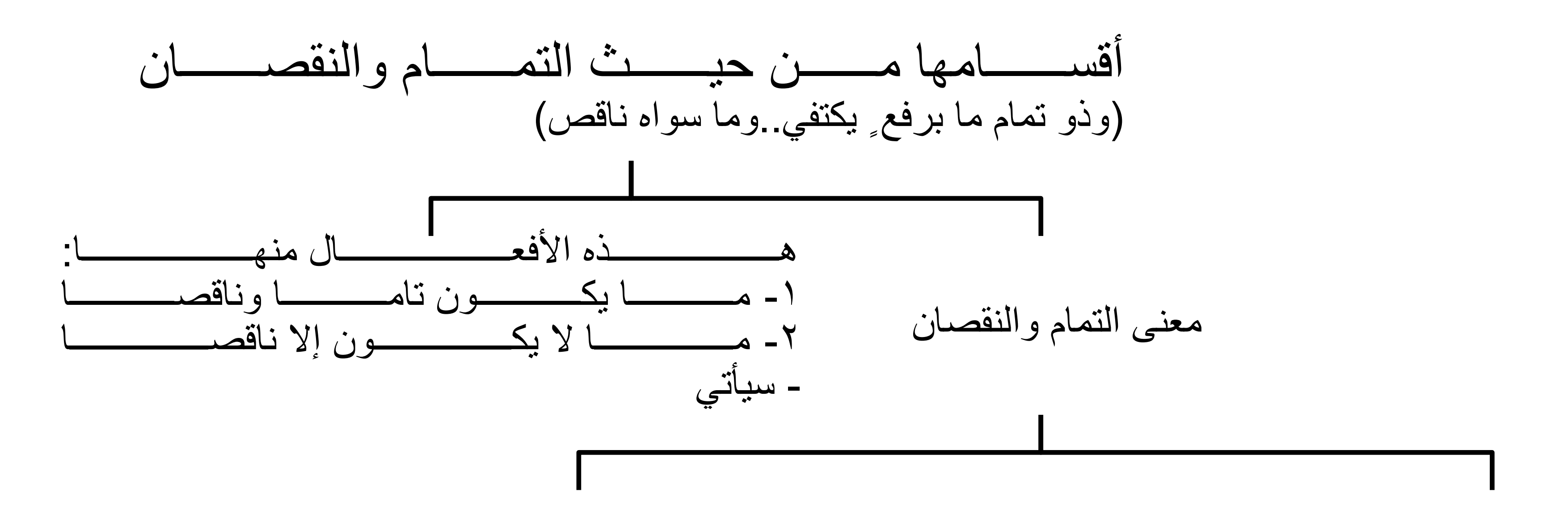
حكى ابن السراج عن بعضهم منع تقديم الخبر أو توسيطه إن كان جملة

- قال ابن السراج: والقياس جوازه وإن لم يُسمع

- قال المؤلف : لم يسمع مع (كان) وقد سمع مع الابتداء كـ(إلى مَلِكٍ ما أمُّه مِنْ مُحَارِبٍ..أَبوه وَلَا كَانَتْ كُلّيبٌ تُصاهِرُهْ)

لم يبين المؤلف ما يلزم فيه تقديم الخبر أو توسيطه أو تأخيره

- لأن ما ذكره هو الأصل في الباب مع قطع النظر إلى عروض العوارض فيستفيده الناظر من أبواب الابتداء و الفاعل والمفعول



الناظم وابن خروف

١ - التام: ما يكتفي بمرفوعه

٢- الناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب

- فالناقصة دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان إلا (ليس) فلا تدل على حدث ولا تدل على الزمان

- ولو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل فاسم الفاعل لا دلالة له على الزمان ،وإنما يدل على الحدث ،وما هو به قائم ،أو ما هو عنه صادر

الجمهور

١ - التام : لتمام دلالته على الحدث والزمان

٢- الناقص: لنقصان دلالته فتجرد عن الدلالة على الحدث ودل على الزمان فقط

أقسامها من حيث التمام والنقصان

١ – ما يكون تاما وناقصا

أ- (كـان)
- بمعنى ثبت أو وجد أو وقع
- كـ(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)

ب- (ظـل)
- بمعنى: دام وطال

ج- (بـات)
- بمعنى: عرس

د- (أضحى)
- دخل في الضحى

هـ – (أصبح): دخل في الصباح
و- (أمسى): دخل في المساء
- كـ(فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)

ز- (انفك)
- انفصل كـ(فككت الخاتم فانفك)

ح- (دام)
- بقي كـ(خالدين فيها ما دامت السموات والأرض)

ط- (صار) :

بمعنى رجع كـ(ألا إلى الله تصير الأمور)

وتكون بمعنى (أمال – قطع)، ومنه (فصِرهن إليك بالكسر أي: ضمهن وأملهن إليك أو قطعهن
- وعلى الضم لا مدخل لها في هذا المعنى لأنها من صاره يصوره لأن الناقصة من الياء ،وهذا من الواو

برح: ذهب (وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح)
وبمعنى: ظهر ومنه: (بَرِحَ الخفاءُ)

٢- ما يكون ناقصاً فقط
(والنقص في..فتىء ليس زال دائماً قفي)

أ- (فتىء)
ب- (ليس)
ج- (زال) على وجهين:

مضارعها: يَزُولُ زوالا: من الانتقال كـ(زالت الشمس)
- أو يَزِيْلُ زيلا: بمعنى مازيز كـ(زل ضأنك عن معزك)
لا يكونان ناقصين

فَعِلَ يَفْعَلُ : يزال لا يستعمل إلا ناقصا
وأما (وَمَا إِن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ..وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ)
و(وفي خُمَيّا بَغْيَةِ تَفجُّسُ..ولا يزال وهو ألْوَى ألْيَسُ) فعلى حذف الخبر
وما أجازه الفارسى في (الحلبيات) من وقوع (زال) تامة لا يثبت.

(ولا يلي العامل معمول الخبر..إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرّ)

منشأ الخلاف

نقل عن سيبويه وهو رأي الزجاج أن منشأ الخلاف أنك أوليت كان ما ليس معمولا لها

- هل معمول المعمول يُعتبر معمولا للمعمول الأصلي أم لا ؟

البصريون لا يعتبرونه معمولاً للعامل الأصلي فحكموا بأنه لا يلي كان معمول خبرها لأنه أجنبي عنها

جمهور الكوفة يعتبرونه معمولا للعامل الأصلي فلهذا أجازوا أن يلي كان

خلاصة الأقوال

يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولَ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً أو مجروراً كـ(كان عندك - في المسجد زيدٌ مُعْتَكِفاً)، فإن لم يكن أحدَهُمَا

جمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً

الكوفيون يُجيزون مطلقاً

فَصَّلَ ابن السَّراج والفارسيُّ وابن عصفور

١- يجوز إن تقدَّمَ الخبر معه نحو (كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ)

٢- يمتنع إن تقدم وحده كـ(كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً)

تفصيل الصور

الظرف و الجار والمجرورا يجوز كـ(كان عندك زيد مقيما - كان فيك زيد راغبا) ومنه (ولم يكن له كفوا أحد)

غير الظرف والجار والمجرور يشمل حالين:

أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم وله حالان:

تقدم معمول الخبر وحده على الاسم كـ(كان طعامَك زيدٌ آكلا) منعه البصريون وأجازه الكوفيون احتجاجاً بـ: (قَنَافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ..بِمَا كَانَ إيّاهُمْ عَطِيّةُ عَوّدا)

أن يتقدم المعمول على الخبر كـ(كان طعامك آكلا زيد) منعه سيبويه وأجازه بعض البصريين

أن يتقدم الخبر على المعمول جازت المسألة كـ(كان آكلا طعامك زيدٌ) ولا يمنعها البصريون لأن المعمول لم يلِ كان

(ولا يلي العامل معمول الخبر..إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرّ)

(ومضمر الشان اسماً انو إن وقع..موهم ما استبان أنّه امتنع)

إذا ورد ما ظاهره أنه ولي (كان) وأخواتها معمول خبرها فتأويله أن في (كان) ضميرا شأنٍ مستتراً

كـ(بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا) يعرب الكوفيون هذا البيت بحسب الظاهر ،ويمنع البصريون كونَ (عطية) اسمَ كان ،ولهم توجيهات:

1- اسم كان ضمير شأن وجملة المبتدأ وخبره خبر كان

2- (كان) في البيت زائدة و(عطية عود) جملة صلة لـ(ما) أي (عودكموه)

3- اسم (كان) ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة ،و(عطية عود) خبر كان والعائد محذوف تقديره (عودهموه)

4- البيت ضرورة

احتج الكوفيون بـ(بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً . فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ)

- وقال المحققون: القول بالضرورة متعين فيه

- وقيل: منادى بحرف نداء محذوف وفيه تكلف

زيادة (كان): (وقد تزاد كان في حشو كما..كان أصحّ علم من تقدّما)

- شروط زيادتها

كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا

بين مسند ومسند إليه

- كالمبتدأ وخبره كـ(زيد كان قائم)

- بين الفعل ومرفوعه كـ(وَلَدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الأنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ من بني عَبْس لم يُوجَدْ كانَ أفْضَلَ مِنْهُم)

بين الصلة والموصول كـ(جاء الذي كان أكرمته)اهـ.

بين الصفة والموصوف كـ(وجيرانٍ كانوا كرامٍ) على قولٍ

شذ زيادتها بين الجار والمجرور كـ(سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى..عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ)

- دليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

أن تكون في حشو الكلام

- وحشو الكلام: أثناؤه ووسطه

فلا تزاد في:

أول الكلام

- لأنه محل الاعتماد فلم يصح إلغاء ظن مع التقديم ،ولأن السماع به معدوم

- وخالف ابن الطراوة فأجاز إلغاء كان متقدمة

آخر الكلام

- فإنه معدوم الاستعمال ،وأجاز الشلوبين وقوعها آخرا قياسا على الإلغاء في (ظننت)

والجواب أنه لولا السماع لما قيل بالزيادة

أن تكون بلفظ الماضي

وشذت زيادتها بلفظ المضارع (أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ..إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ)

- لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف والحروف قد تقع زائدة ،وأما المضارع فمعرب فأشبه الاسم والأسماء لا تزاد إلا شذوذا

- القول بزيادة (تكون) شذوذا قول ابن الناظم وابن هشام تبعاً لابن السيد وأبي البقاء

القول باختصاص الزيادة بالماضي ظاهر عبارة الناظم حيث قال (تزاد كان)

ذهب بعضهم إلى اشتراط أن تكون وحدها

- وهو مذهب ابن هشام والمبرد

- ومذهب سيبويه والخليل أولى لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها فالعرب يُلغون (ظننت) وإن كانت مسندةً

والقول بتقديم خبر كان عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره

من زيادتها مع اسمها (فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ..وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ)

(كيف) اسم استفهام أُشرِبَ معنى التعجب ،مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف فالتقدير (كيف أكون)

خرجه المبرد كالآتي: (لنا) خبر كان مقدم ،والواو اسمها وقد فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة ولأن الإلغاء في ظن متعين بخلاف الإلغاء هنا

زيادة (كان)

(وقد تزاد كان في حشو كما..كان أصحّ علم من تقدّما)

قواعد في الزيادة

- قال الأعلم: (زيادتها توكيدٌ وتبيينٌ لمعنى المضي)اهـ.

كونها زائدةً قليلٌ فلذا أتى بـ(قد) للتقليل

- معنى زيادتها أن تكون دخولها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى

الزائدة لا معمول لها

فإن قيل: يلزم تجرد فعل عن مرفوع

الجواب: تشبه الحرف الزائد فلا مبالاة بخلوها من الإسناد

وأما: (وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ) فنادر أو متأول

باب التعجب أكثر ما تزاد فيه

فتنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب ولا تزاد في غيره إلا سماعا كـ(ما كان أصح علم من تقدمَ)

- أتى في النادر زيادة غيرها كـ(ما أصبح أبردها! - ما أمسى أدفأها!)

وهو من الشاذ فلم يُعْبَأْ به

الحذف في (كان)

- الحذف الجائز

(ويحذفونها ويبقون الخبر..وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر)، فتُحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا

بعد (إنْ) كـ(قَدْ قيلَ ما قِيلَ، إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً..فَما اعتِذارُكَ مِن قَولٍ إذا قيلا؟)

بعد (لو) كـ(التمس ولو خاتما من حديد)

شذ حذفها بعد (لدن) كـ(مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إتْلائِهَا)

(شولا) قيل: هو مصدر ،وقيل: اسم جمع لشائلة والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها

(إتلائها) مصدر (أتلت الناقة) إذا تبعها ولدها

(من لد) متعلق بمحذوف والتقدير (ربيتها من لد)

في الكلام توجيهان آخران:

١- (شولا) مفعولا مطلقا أي (من لد شالت الناقة شولا)

٢- (شولا) تمييز أو مشبه بالمفعول به كما ينتصب (غدوة) بعد (لدن)

أن تحذف مع معموليها وذلك بعد (إنْ) في قولهم (افعل هذا إما لا) أي: إن كنت لا تفعل غيره فما عوض و لا النافية للخبر

تنبيهات

- المحذوفة هي الناقصة لقوله (ويبقون الخبر) وذات الخبر هي الناقصة

- وفي الرفع تصلح التامة أو غيرها كـ(إن صالح فصالح - ولو بارد) وهذا لم يتكلم عليه

- والمضارع يقدر هنا وهو كثير أي (إن يكن خيرا فخير)

وجه كثرة الحذف أنهما من الأدوات الطالبة للفعل لأنهما شرطان

تقدير الجملة

(من لَدُ كانت شولًا)

- فـ(لدن) تضاف للجملة ولا تجوز إضافته لمفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترنت بها (إلى)

- فيجوز (جلست من لد وقتِ العصر إلى وقت المغرب - ذرعت من لد مقعدك إلى الأسطوانة)

قدره سيبويه: (من لد أن كانت شولا)

- وهو تقدير معنوي لا إعرابي والموصول لا يحذف ويبقى بعض الصلة

الحذف الواجب

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب..كمثل أمّا أنت برّا فاقترب)

تحذف (كان) بعد (أنْ) المصدرية ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها

الأصل

قبل الحذف (أن كنت ذا نفر)
- حذفت (كان) للتخفيف فصار (أن أنت برا)
- أُتِيَ بـ(ما) عوضا عن (كان) فصار (أن ما أنت برا)
- أدغمت النون في الميم فصار (أما أنت برا)

معنى (أن)

عند البصريين: (لأن كنتَ براً) فحذفت لام التعليل
- ودخلت الفاء في (فاقترب) لأن الثاني مستحق بالأول فأشبه الشرط والجزاء

الكوفيون: (أنْ) هنا جزائية بمعنى (إنْ) ولذا دخلت الفاء والمعنى: (إن كنت براً فاقترب)

ومنه: (أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ..فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ)
- (أن) مصدرية و(ما) زائدة عوضا عن (كان) و(أنت) اسم (كان) المحذوفة و(ذا نفر) خبرها
- فالناظم لم يحرر عبارته فالمحذوف بعد (إن - لو) هو الفعل مع الاسم ويبقى الخبر ، والمحذوف بع (أن) هو الفعل فقط فـ(أنت) في (أما أنت برا) هو اسم كان

قل حذف (كان) بدون (إنْ)

كـ(من نعمة الرحمن، لا من حيلتي.. إني أعدله على فضولا

أزمان قومي والجماعة كالذي.. منع الرحالة أن تميل مميلا)

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي

مصطفى: وهذا الحذف جائز لا واجب

- (أزمان) ظرف منصوب بأعد (قومي) قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة أو اسم لكان الناقصة محذوفة (والجماعة) مفعول معه (كالذي) حال من قومي إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة

يمنع من تقدير (قومي) مرفوعا على أنه مبتدأ أمران
1- يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه لا لفظا ولا تقديرا
2- يلزم أن يُضاف ظرف الزمان إلى جملة اسمية وهو لا يُضاف إلا إلى جملة فعلية أو مصدريقوم مقامها فإن وقع ما ظاهره خلاف ذلك فهو مؤول كـ (يوم بدر- ما يوم حليمة بسر) فالتقدير: (يوم حرب بدر- يوم إغراء حليمة)

تنبيهات على حذف كان وتعوين (إن) عنها

- لا يجوز الجمع بين (كان) و(ما) لأنه يجوز الجمع بين العوض والمعوض

لم يُسمع حذفُها وتعويض (ما) عنها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب
- فلم يسمع مع ضمير المتكلم (أما أنا منطلقا انطلقتَ)
- ولا مع الظاهر (أما زيد ذاهبا انطلقت)
والقياس جوازهما وقد مثل سيبويه في كتابه بـ(أما زيد ذاهبا)

حسن حذف الفعل هنا لأن (أنْ) هذه لا يقع بعدها الاسم مبتدأ فـ(كان) محذوفة لحضور ما يدل عليها

وأجازه المبرد فيقول (أما كنت منطلقا انطلقت)
وكأنه جعل ما زائدة كزيادتها في نحو: (فبما نقضهم) ،قالوا: ولا دليل له على ما زعم

- يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه في بعض الأحايين فعدم الجمع حكم أغلبي ليس مطلقاً

حـــــــــــــــــــــــــذف النـــــــــــــــــــــــــــــون

(ومـــن مضـــارعٍ لكـــان منجـــزم..تحـــذف نـــونّ وهـــو حـــذفّ مـــا التـــزم)
إذا جُـزِمَ مضـارع (كـان) فـالتقى سـاكنان حـذف الـواو للـتخلص مـن التقاءهمـا
وحذفواً النون بعد ذلك جوازاً

مقدمات

من ذلك: (ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني..وبينَكُمْ المَودّةُ والإخاءُ)

ظاهر الناظم أن لا فرق بين (كان) الناقصة والتامة وقرئ (وإن تك حسنةٌ يضاعفها)

علة حذف النون
- للتخفيف لكثرة الاستعمال
- لتشبيه النون بحرف اللين لأنها غنة في الخيشوم

أحوالها

إذا أتى بعدها ساكن..فقولان

منع الحذف (سيبويه) لضعف شبه النون بحرف اللين حيث قويت النون بالحركة ولا مانع من مجيئه ضرورةً كـ(فإن لم تك المرآة أبدت وسامة..فقد أبدت المرآة جبهة ضيغمِ) و(إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى..فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتائِمِ)

جواز الحذف في سعة الكلام (يونس) محتجاً بقراءة (لم يك الذين كفروا)

- احتج ابن مالك بأن النون تُحذف لأجل التخفيف ،وثِقَلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد فالحذف حينئذ أولى

- زعم يونس أن الحركة التي يقوى بها الحرف هي الحركة الأصلية فالخلاف بين يونس والجمهور هو : هل يُعتَدُ بالحركة العارضة أو لا ؟

إذا أتى بعدها متحرك

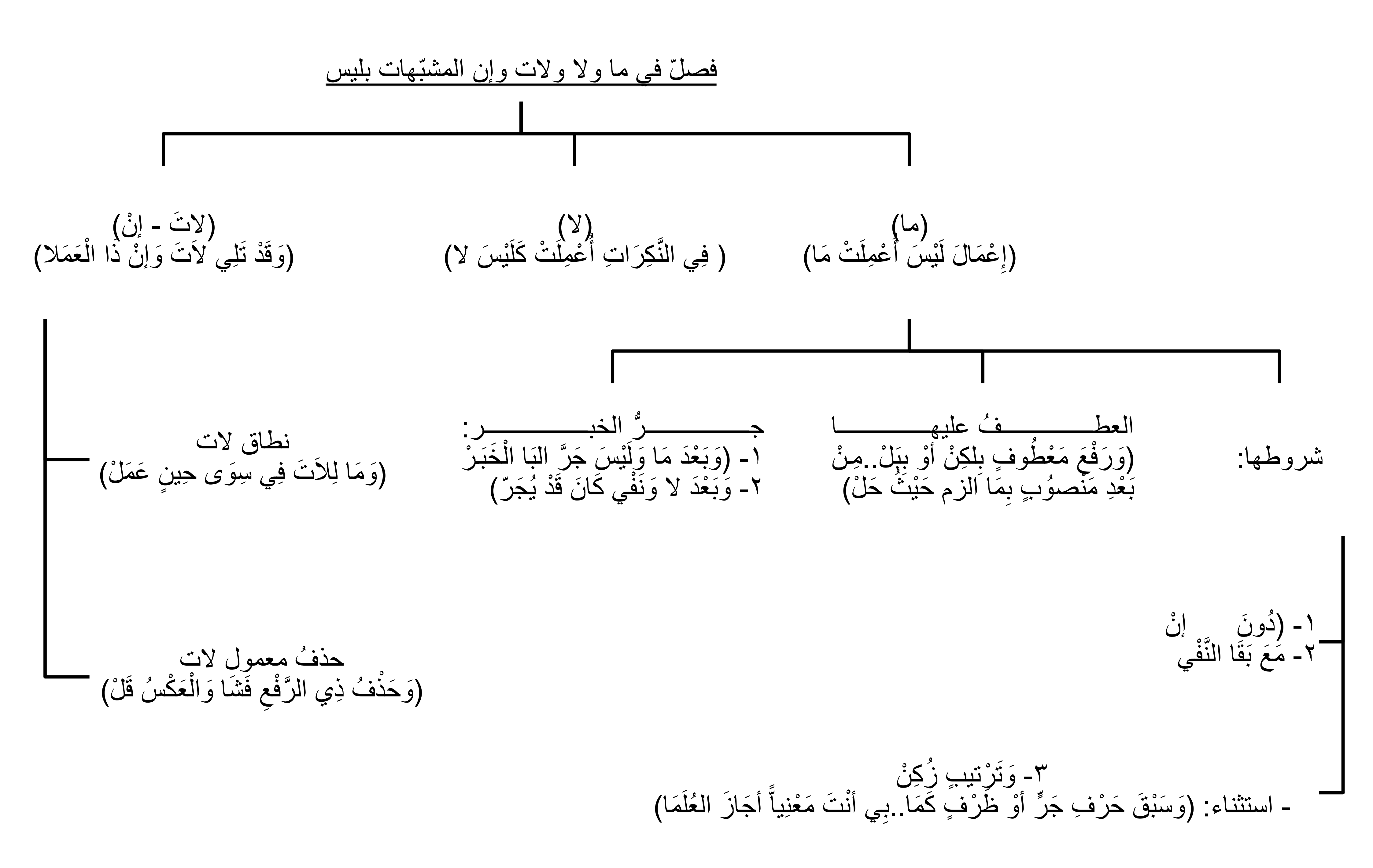
إن كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كـ(إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)

إن كان غير ضمير متصلٍ جاز الحذف والإثبات كـ(لَم يكن زيدٌ قائما - لم يك زيد قائما)

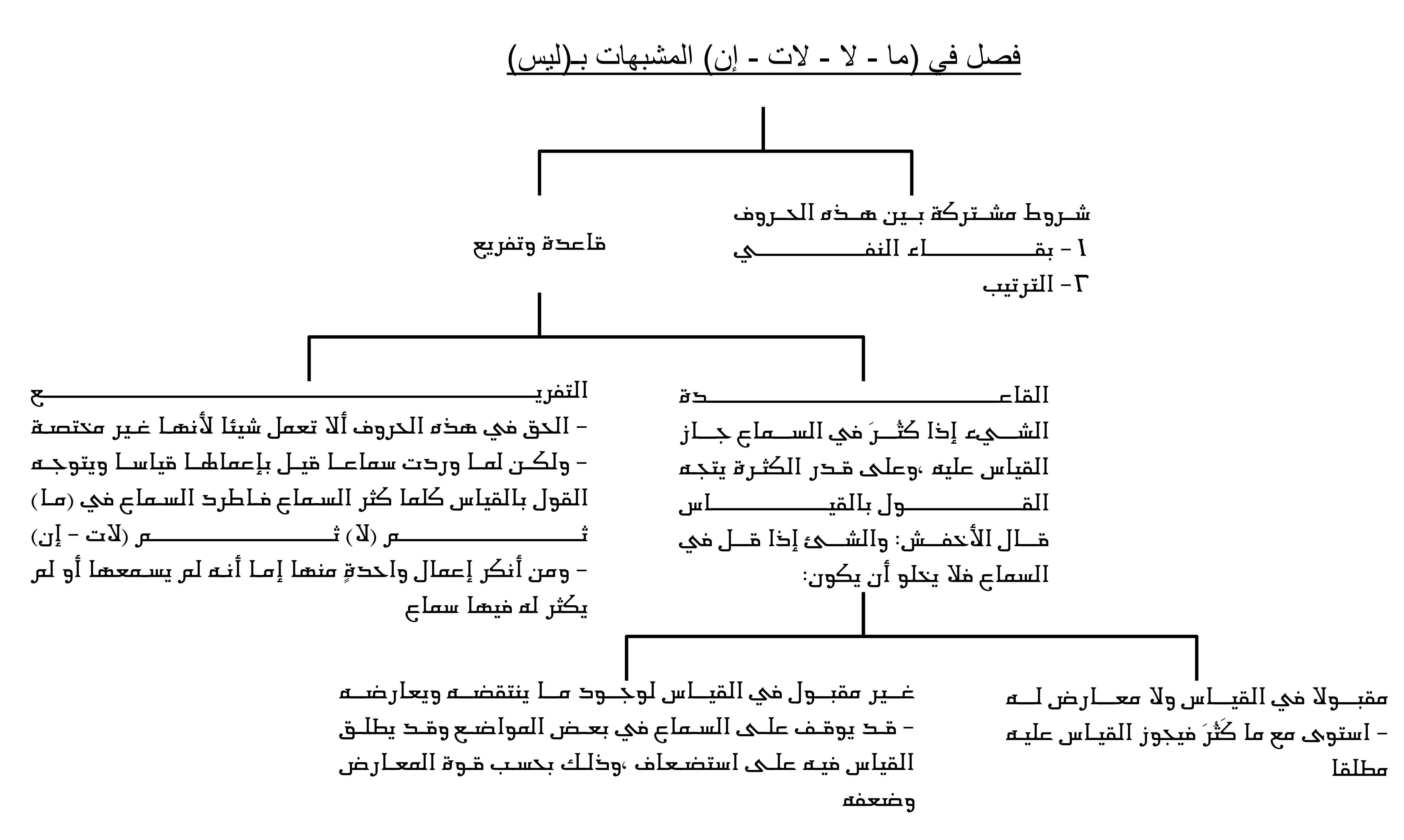
(مَا) وَ(لَا) وَ(لَاتَ)

وَ(إِنْ) الْمُشَبَّهَاتُ

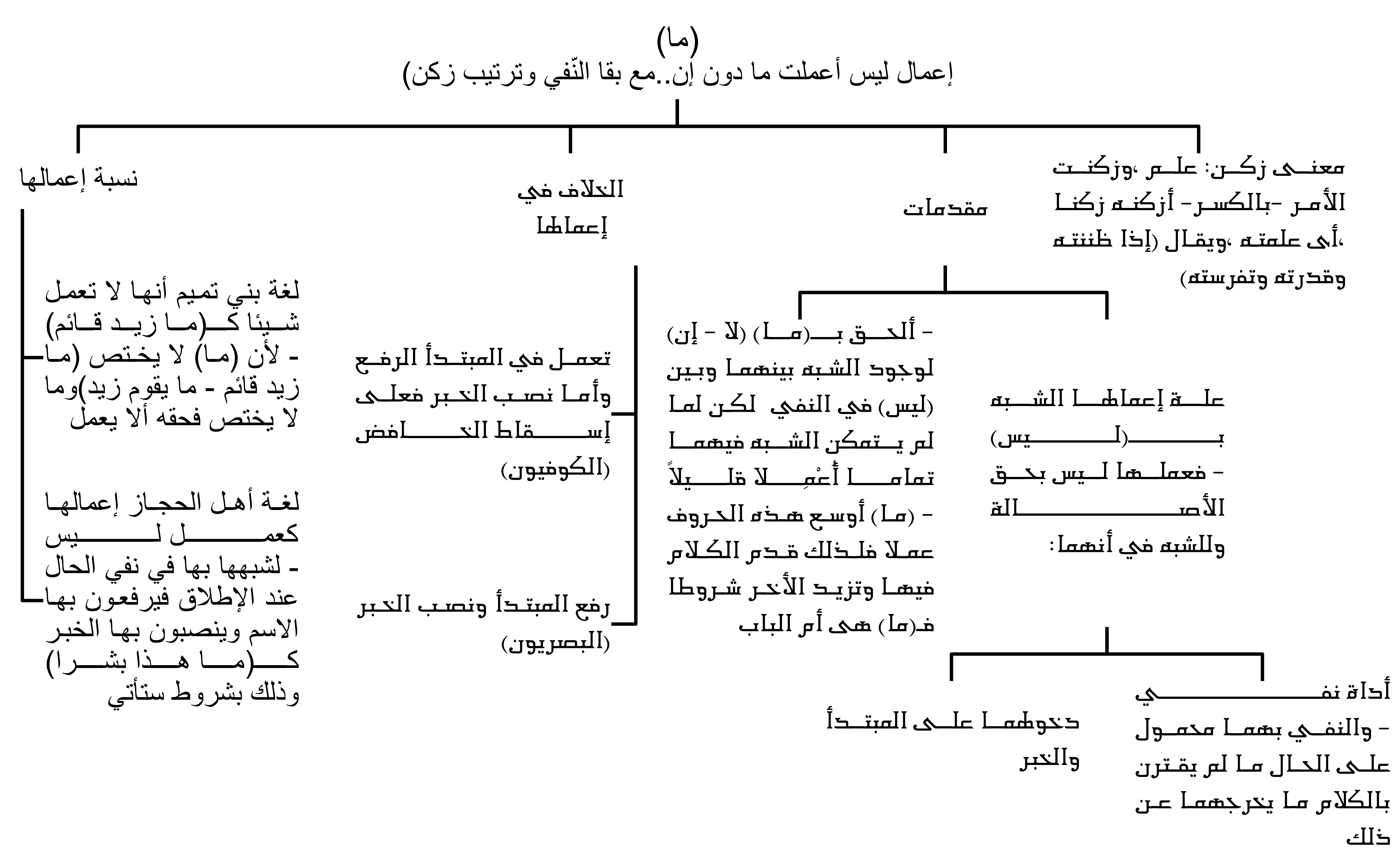
بِـ(لَيْسَ)



فصلّ في ما ولا ولات وإن المشبّهات بليس
(ما)
(إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا)
(لا)
(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا)
(لاتَ - إنْ)
(وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإنْ ذَا الْعَمَلا)
شروطها:
العطف عليها
(ورَفْعَ مَعْطُوفٍ بلكِنْ أوْ ببَلْ..مِنْ بَعْدِ مَنْصوُبٍ بِمَا الزم حَيْثُ حَلْ)
جرُّ الخبر:
١- (وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ
٢- وَبَعْدَ لا وَنَفْي كَانَ قَدْ يُجَرّ)
نطاق لات
(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ)
حذفُ معمول لات
(وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ)
١- (دُونَ إنْ
٢- مَعَ بَقَا النَّفْي
٣- وَتَرْتيبٍ زُكِنْ
- استثناء: (وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا..بِي أنْتَ مَعْنِياً أجَازَ الْعُلَمَا)


فصل في (ما - لا - لات - إن) المشبهات بـ(ليس)
شروط مشتركة بين هذه الحروف
١ - بقاء النفي
٢- الترتيب
قاعدة وتفريع
القاعدة
الشيء إذا كثُرَ في السماع جاز القياس عليه ،وعلى قدر الكثرة يتجه القول بالقياس
قال الأخفش: والشئ إذا قل في السماع فلا يخلو أن يكون:
مقبولا في القياس ولا معارض له
- استوى مع ما كَثُرَ فيجوز القياس عليه مطلقا
غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه
- قد يوقف على السماع في بعض المواضع وقد يطلق القياس فيه على استضعاف ،وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه
التفريع
- الحق في هذه الحروف ألا تعمل شيئا لأنها غير مختصة
- ولكن لما وردت سماعا قيل بإعمالها قياسا ويتوجه القول بالقياس كلما كثر السماع فاطرد السماع في (ما) ثم (لا) ثم (لات - إن)
- ومن أنكر إعمال واحدةٍ منها إما أنه لم يسمعها أو لم يكثر له فيها سماع

مُصْطفَى دَنْقَش


(ما)
إعمال ليس أعملت ما دون إن..مع بقا النّفي وترتيب زكن)
معنى زكن: علم ،وزكنت الأمر -بالكسر- أزكنه زكنا أى علمته ،ويقال (إذا ظننته، وقدرته وتفرسته)
مقدمات
الخلاف في إعمالها
نسبة إعمالها
علة إعمالها الشبه بـ(ليس) - فعملها ليس بحق الأصالة وللشبه في أنهما:
- ألحق بـ(ما) (لا - إن) لوجود الشبه بينهما وبين (ليس) في النفي لكن لما لم يتمكن الشبه فيهما تماما أُعْمِلا قليلاً - (ما) أوسع هذه الحروف عملا فلذلك قدم الكلام فيها وتزيد الأخر شروطا فـ(ما) هى أم الباب
أداة نفي - والنفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك
دخولهما على المبتدأ والخبر
تعمل في المبتدأ الرفع وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض (الكوفيون)
رفع المبتدأ ونصب الخبر (البصريون)
لغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا كـ(ما زيد قائم) - لأن (ما) لا يختص (ما زيد قائم - ما يقوم زيد)وما لا يختص فحقه ألا يعمل
لغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس - لشبهها بها في نفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كـ(ما هذا بشرا) وذلك بشروط ستأتي

شروط عمل (ما) المشبهة بـ(ليس)

١- ألا يزاد بعدها (إن) فإن زيدت بطل عملها كـ(ما إن زيد قائم)

علة منع الإعمال مع (إن)
- لأن ليس لا تدخل معها إن فإذا دخلت مع ما نقص الشبه

أجاز ابن السكيت إعمالها مع زيادة (إن) واستدل بـ: (بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ.. وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ)
- والجمهور يروونه (ذهبُ) ومع تسليم صحة رواية النصب فلا نسلم أن (إنْ) زائدة ولكنها نافية مؤكدة لنفي (ما)

٢- ألا ينتقض النفي بـ(إلا) كـ(ما زيد إلا قائم)

ذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذٍ بشرط كون الخبر وصفا نحو : ما زيد إلا قائما

ذهب جمهور الكوفة إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط كون الخبر مشبها به نحو : ما زيد إلا أسداً

ذهب يونس والشلوبين إلى إعمالها مع انتقاض نفي خبرها بـ(إلا) واستدل بـ: (وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ.. وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا)

قال ابن سيده : المنجنون هو أداة السقاية التي تدور اه. والأكثر فيها التأنيث

- وجمهور البصريين لا يقبلون ذلك ويؤولون بـ:

- (منجنونا) مفعول لفعل محذوف ،ومعذبا) مثله فالتقدير: (وما الدهر إلا يشبه منجونا)

من باب (ما زيد إلا سيرا)
أي من باب المفعول المطلق الذي حُذِفَ عاملُهُ بتقدير مضاف لأنه اسم الدولاب وأسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة إلا أن تكون آلة الفعل : ضربته سوطاً

أنشده الناظم : (أرى الدهر إلا منجنونا بأهله)

- ومنهم من اختصر الطريق فقال: (هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه)

٣- ألا يبدل من خبرها موجب
- فإن أبدل بطل عملها كـ(ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)
- وأجازه قوم يجوز في (شئ) الواقع بعد (إلا):

النصب على وجهين
١- الاستثناء سواء أعملت ما أم أهملتها
٢- بدل من شئ المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة

الرفع على وجهين :
١- خبر لمبتدأ محذوف ،وكانه قيل: إلا هو شئ
٢- بدل من شئ الاول بشرط أن تكون ما مهملة

٤- ألا تتكرر (ما)
- فإن تكررت بطل عملها كـ(ما ما زيد قائم) فالثانية نفت النفي فبقي إثباتا

- الثانية إذا كانت نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتا ووجب إهمالهما جميعا
- وإذا كانت زائدة وجب إهمال الأولى عند من يهمل (ما) إذا اقترنت بها (إن) الزائدة
- وإن كانت الأولى نافية والثانية مؤكدة جاز حينئذ الاعمال (لا يُنسِكَ الأسى تأسيا فما ..ما من حمام أحد مستعصما)
- فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي.

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع شروط عمل (لا) المشبهة بـ(ليس)

٥- ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور

- فإن تقدم وجب رفعه كـ(ما قائم زيد - مامسيءمن أعتب)

ذهب الفراء إلى إعمالها مع تقدم خبرها على اسمها

كقول الفرزدق: (فأصبحُوا قد أعــادَ اللهُ نِعْمَــتَهُمْ. إذ هُــمْ قُـرَيْشٌ وإذا مــا مِـثلَهُمْ بَشَـرُ)

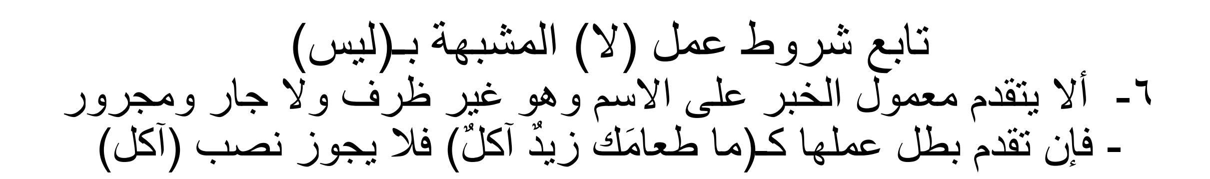
والجمهور يأبون وهم أوجه:

- إنكار أن الرواية بنصب مثل
- أخطأ الشاعر فإنه تميمي أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فلم يعرف
- (مثل) مبني على الفتح لِأَنها اكتسبت البناء من المضاف إليه - كـ(إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)
- قيل: (مثلهم) حال والخبر محذوف أي: ما في الوجود بشر مثلهم

- حكى الفارسي عن الجرمي أن ناسا رووا عن العرب (ما منطلقا زيد)
- وقال سيبويه: (هذا لا يكاد يعرف)اهـ.
- فالتقديم تصرفٌ في المعمول ،ولم يبلغ من قوة (ما) أن تتصرف في المعمول

فإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا فقدمته فقلت (ما في الدار زيد وما عندك عمرو) فاختُلِفَ فيه

- من جعلها عاملة قال: الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها وهو مذهب ابن عصفور إذ أبطل عملها مع تقديم خبرها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ووجهه أن هذين يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما
- من لم يجعلها عاملة قال: هما في موضع رفع خبرين وهو ظاهر كلام المصنف وصرح به في غير الألفية هذا الكتاب



تابع شروط عمل (لا) المشبهة بـ(ليس)

٦- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور

- فإن تقدم بطل عملها كـ(ما طعامَك زيدٌ آكلٌ) فلا يجوز نصب (آكل)

هذا راجع إلى قاعدة (ولا يلي العامل معمول الخبر)
- فأهل الحجاز لا يقدمون معمول الخبر لا يصح في لغة أهل الحجاز البتة أعملوا أو لا

من أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر
- وقد يُقال: لا يلزم ذلك لما في ذلك من الفصل بين الحرف ومعموله

(وسبق حرف جر أو ظرف كما..بي أنت معنيّا أجاز العلما)
- إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها كـ(ما عندك زيد مقيما - ما بي أنت معنيا)
فيُتَوَسَعُ في الظرف والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما

أنشد الناظم:
(بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً..فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوَالِيَا)
وذلك في السماع قليل إلا أن القياس قابلٌ له؛ إذ لا فرق بين (كان) و(ما) في هذا المعنى

(ورفع معطوفٍ بلكن أو ببل..من بعد منصوبٍ بما الزم حيث حل)
- إذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو

إن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم بعده
كـ(ما زيد قائما لكن قاعد - بل قاعد)

تنبيهات

- ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر (ما) لأنها لا تعمل في الموجب
- ولا يجوز الجر كـ(ما أنا بقائم بل قاعدٍ) لأن الباء لا تُزَادُ في الإيجاب وإنما تزاد تأكيدا للنفي

مُطلق العطف لا يمشى هنا لأنه يقتضي النصب في العطف على المنصوب مطلقا كـ(ما زيد قائما بل قاعدا)
- ولو جعلت الاسم الواقع بعد بل أو لكن خبرا لم يصح النصب لأن النفي المشروط بقاؤه قد زال

فهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد (بل ولكن) أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما

هناك رأيان آخران

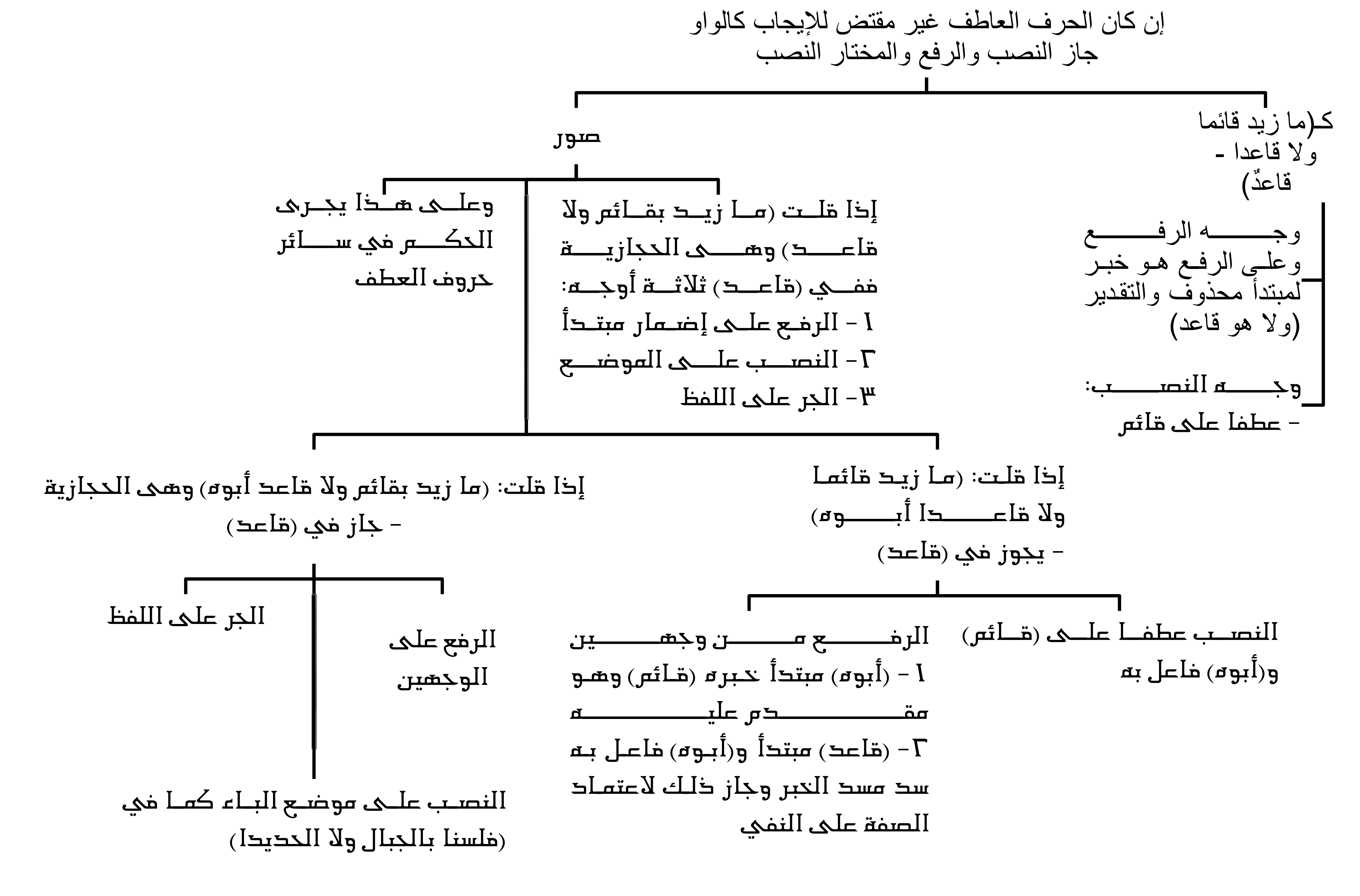
جوز يونس النصب وحكى: (ما زيد قائما بل قاعدا - لكن قاعداً)

قال المبرد فيما بعد (بل): هو محتمل لتسلط النفي عليه فيقول: (ما زيدٌ قائما بل قاعدًا) على معنى: (بل ما هو قاعدًا)

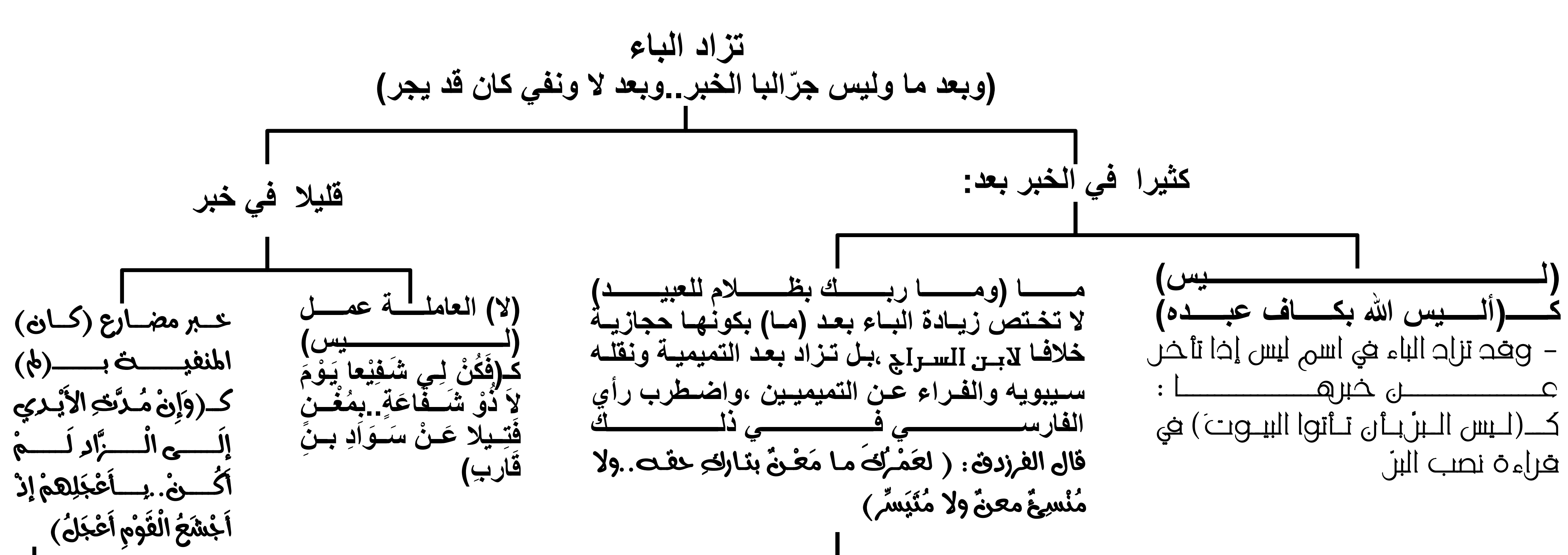
تنبيهان

- قوله: (من بعد منصوب) يريد به المنصوب لفظا أو موضعا؛ فالمجرور بالباء في موضع نصب

قال الناظم: الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيا ،ورفع إن كان تميميا أو نجديا



إن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو
جاز النصب والرفع والمختار النصب
كـ(ما زيد قائما ولا قاعدا - قاعدٌ)
وجه الرفع وعلى الرفع هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (ولا هو قاعد)
وجه النصب: - عطفا على قائم
صور
إذا قلت (ما زيد بقائم ولا قاعد) وهى الحجازية ففي (قاعد) ثلاثة أوجه:
١ - الرفع على إضمار مبتدأ
٢- النصب على الموضع
٣- الجر على اللفظ
وعلى هذا يجرى الحكم في سائر حروف العطف
إذا قلت: (ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه)
- يجوز في (قاعد)
النصب عطفا على (قائم) و(أبوه) فاعل به
الرفع من وجهين
١ - (أبوه) مبتدأ خبره (قائم) وهو مقدم عليه
٢- (قاعد) مبتدأ و(أبوه) فاعل به سد مسد الخبر وجاز ذلك لاعتماد الصفة على النفي
إذا قلت: (ما زيد بقائم ولا قاعد أبوه) وهى الحجازية
- جاز في (قاعد)
الرفع على الوجهين
الجر على اللفظ
النصب على موضع الباء كما في (فلسنا بالجبال ولا الحديدا)



علة زيادة الباء في خبر ليس:

١- البصريون : رفع توهم السامع أن الكلام مبني على الإثبات لكونه لم يسمع أوله

٢- الكوفيون: تأكيد النفي خاصة إذا كان السامع منكراً لمضمونه

- فالمسوغ لدخول الباء هو النفي فلا فرق بين منفي منصوب ومنفي مرفوع

- وقد دخلت بعد هل لشبهها بحرف نفي كما في: (يَقُوْلُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ..أَلاَ هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ) فدخولها بعد النفي المحض وهو (ما) التميمية- أحق

في خبر المبتدأ المنفي بما حتى لو تقدم على المبتدأ كـ:(لو أنك يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حرا..وما بالحُرِّ أنت ولا العتيقِ)

وقد دخلت الباء في خبر (ما) غير العاملة (لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوْ مَالِكٍ..بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيْفٍ قُوَاهْ) لمجيء (إن) الزائدة

هل يتكلم العربي بغير لغته؟

- الناظم: (الحجازي قد يتكلم باللغة التميمية والتميمي قد يتكلم باللغة الحجازية بل التميمي بذلك أولى لوجهين

١ - الحجازية أفصح

٢- معظم القرآن حجازي والتميميون متعبدون بتلاوته

- (إذ) كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف ،وقيل: هي ظرف ،وعليه فهو متعلق بـ(أعجل)

- أعم من هذه العبارة التي في الالفية قوله في التسهيل (وبعد نفي فعل ناسخ)

مصطفى: والأعم منه عبارة ابن هشام فقال (وكل ناسخ منفى)

كلامه يدل على أن زيادة الباء في هذه المواضع الأربعة قياس ،وفيما سواها غير قياس فقد زيدت سماعاً في:

٢- بعد الاستفهام بـ(هل) كـ(ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم)

١- ثاني مفعولى وجدت كـ:
- (دعانى أخى والخيل بينى وبينه..فلما دعانى لم يجدني بقعدد
- (أولم يروا أن الله ..بقادر على أن يحيي الموتى) لأن رأى علمية

٣- في المفعول والفاعل

أ- في المفعول: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)

ب- في الفاعل في (ألم يأتيك والأنباء تنمى..بما لاقت لبتون بنى زياد)

٥- في المبتدأ والخبر

أ- في المبتدأ كـ(بحسبك زيد)

ب- في خبر المبتدأ من غير نفي كـ(جزاء سيئة بمثلها)

في بابين

٦- فاعل كفي كـ(كفى بالله شهيدا)
- وهي راجعة في الحقيقة إلى السماع ،لأنها مخصوصة بهذا الفظ بعينه إذ لا تقول: (يكفي بالله شهيدا) إنما تقول (يكفي الله شهيدا)

٧- فاعل أفعل في التعجب كـ(أكرم بزيد)
- وزيادتها هنا ليست متفقا عليها

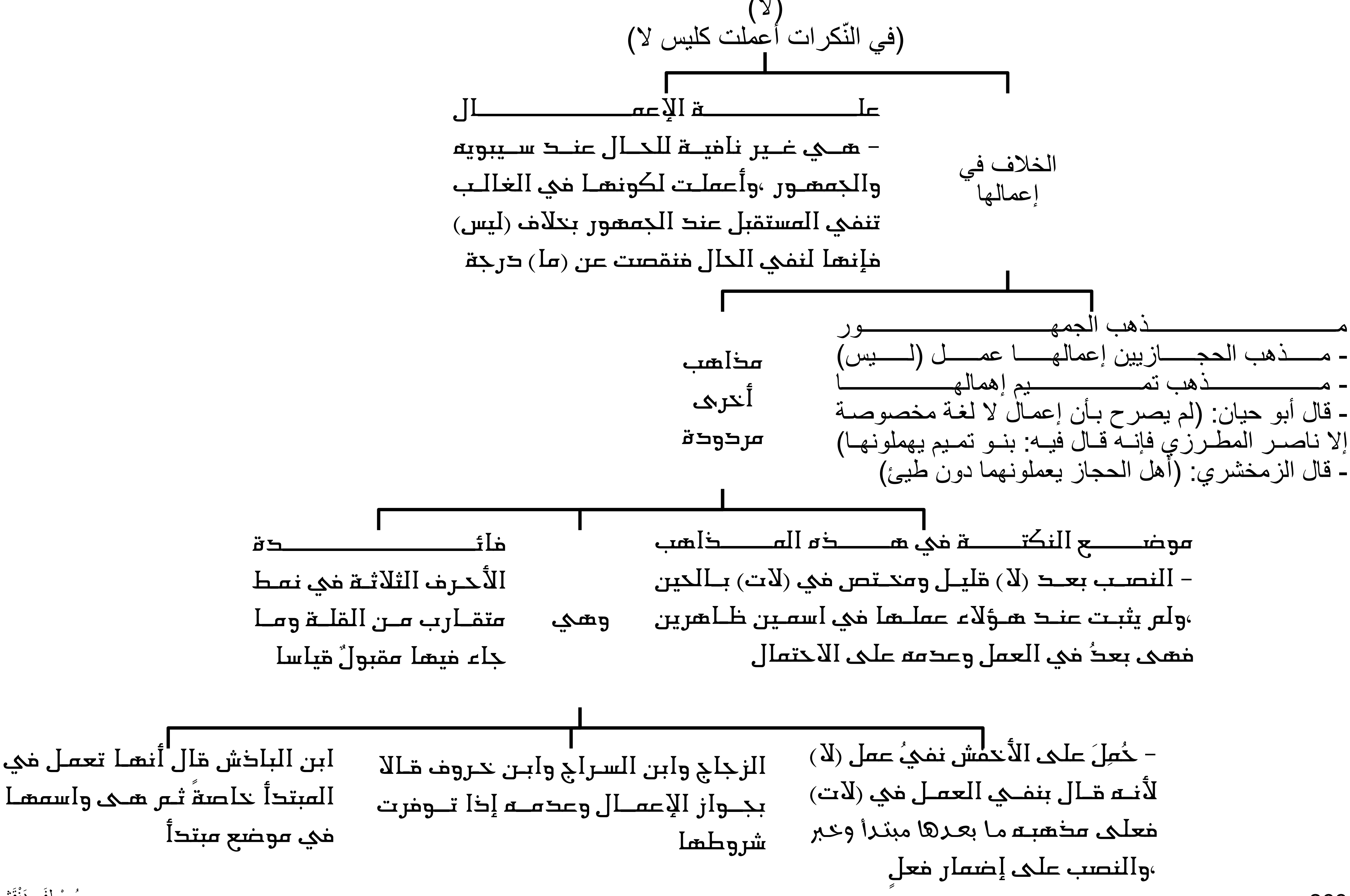
٤- في بعض إن واخواتها

أ- في خبر إنَّ
(فَـإِنْ تَنْـأَ عَنْهَـا حِقْبَـةً لاَ تُلاقِهَـا .. فإِنَّـكَ مِمَّـا أَحْـدَثَتْ بِـالْمُجَرِّبِ)
أ - البعضُ جعل (المجرب) اسم مكان وعليه فالباء حرف جر أصلي
ب - البعضُ جعله اسم فاعل وجعل الباء حرف جر أصلياً معناه التشبيه والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر إنّ وكأنه قال : فإنك كائن مثل الشخص المجرب لها

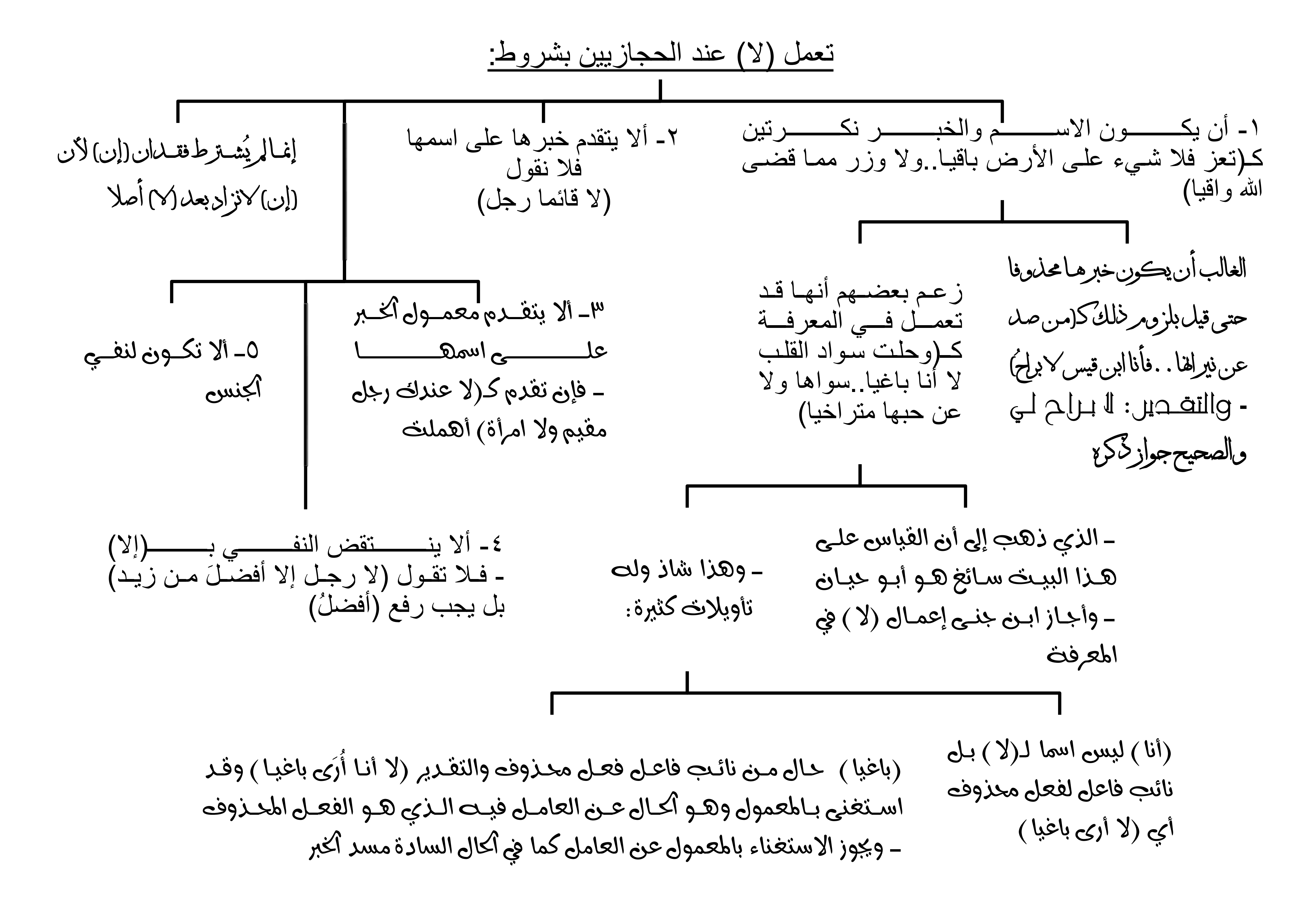
ب- في خبر لكن
- أنشد الناظم: (**وَلَكِنَّ أَجْرا لَـوْ فَعَلْـتَ بِهَـيِّنٍ .. وَهَـلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوْفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ**)

ج- فى خبر ليت، على رواية (أَلَا لَيتَ ذا العَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ)

د- فى خبر (أن) فى (أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) لما كان (أولم يروا أن الله) فى معنى (أوليس الله)
- ورد ذلك مصرحا به في آية أخرى : (أَوَلَيسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ)


(لا)
(في النّكرات أعملت كليس لا)
الخلاف في إعمالها
علة الإعمال
- هي غير نافية للحال عند سيبويه والجمهور، وأعملت لكونها في الغالب تنفي المستقبل عند الجمهور بخلاف (ليس) فإنها لنفي الحال فنقصت عن (ما) درجة
مذهب الجمهور
- مذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)
- مذهب تميم إهمالها
- قال أبو حيان: (لم يصرح بأن إعمال لا لغة مخصوصة إلا ناصر المطرزي فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها)
- قال الزمخشري: (أهل الحجاز يعملونهما دون طيئ)
مذاهب أخرى مردودة
موضع النكتة في هذه المذاهب
- النصب بعد (لا) قليل ومختص في (لات) بالحين، ولم يثبت عند هؤلاء عملها في اسمين ظاهرين، فهي بعدُ في العمل وعدمه على الاحتمال
وهي
فائدة
الأحرف الثلاثة في نمط متقارب من القلة وما جاء فيها مقبولٌ قياسا
- حُمِلَ على الأخفش نفيُ عمل (لا) لأنه قال بنفي العمل في (لات) فعلى مذهبه ما بعدها مبتدأ وخبر، والنصب على إضمار فعلٍ
الزجاج وابن السراج وابن خروف قالا بجواز الإعمال وعدمه إذا توفرت شروطها
ابن الباذش قال أنها تعمل في المبتدأ خاصةً ثم هي واسمها في موضع مبتدأ

مُصْطفَى دَنْقَش



تعمل (لا) عند الحجازيين بشروط:
١- أن يكـــون الاســـــم والخبـــــر نكــــرتين كـ(تعز فلا شيء على الأرض باقيا..ولا وزر مما قضى الله واقيا)
الغالب أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كـ(من صد عن نيرانها . . فأنا ابن قيس لا براحُ)
- والتقدير: لا براح لي
والصحيح جواز ذكره
زعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة كـ(وحلت سواد القلب لا أنا باغيا..سواها ولا عن حبها متراخيا)
- الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ هو أبو حيان
- وأجاز ابن جنى إعمال (لا) في المعرفة
- وهذا شاذ وله تأويلات كثيرة:
(أنا) ليس اسما لـ(لا) بل نائب فاعل لفعل محذوف أي (لا أرى باغيا)
(باغيا) حال من نائب فاعل فعل محذوف والتقدير (لا أنا أُرَى باغيا) وقد استغنى بالمعمول وهو الحال عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف
- ويجوز الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر
٢- ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا نقول (لا قائما رجل)
٣- ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها
- فإن تقدم كـ(لا عندك رجل مقيم ولا امرأة) أهملت
٤- ألا ينتقض النفي بـ(إلا)
- فلا تقول (لا رجل إلا أفضلَ من زيد) بل يجب رفع (أفضلُ)
٥- ألا تكون لنفي الجنس
إنما لم يُشترط فقدان (إن) لأن (إن) لا تزاد بعد (لا) أصلا

(إن) النافية
(وقد تلي لات وإن ذا العملا)

لا تعمل شيئاً (أكثر البصريين والفراء)

لم يثبت سيبويه في (إن) عملا لأنه لم يحفظ فيها شيئا وأما غيره فأثبت لها الإعمال

نقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن المبرد ونقل النحاس العكس عنهما ونقل ابن مالك الجواز عنهما

تعمل عمل (ليس (الكوفيون إلا الفراء ،ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني والناظم

وعملها واجب

لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين (إِنْ زيدٌ القائمَ - إن زيدٌ قائماً) لأنها كما في الحكم ،وما لا تختص بنكرة بخلاف (لا - لات) فلا تعملان إلا في نكرة فلو قال مثلا: (في النكرات أعملت كليس لا..لات ،ومثل ما أتى إن معملا) لحصل مراده من التحرير

ورد :

(إن هو مستوليا على أحد..إلا على أضعف المجانين)
- النصب بها ليس شاذاً لوروده في الشعر كثيرا ولوروده في النثر ويؤخذ من الشاهد
١- (إن) النافية لا تختص بالنكرات
٢- انتقاض النفي بعد الخبر بـ(إلا) لا يقدح في العمل

قرأ سعيد بن جبير (إنِ الذينَ تدعون من دون اللهِ عباداً أمثالَكُم) أي: إنما هي حجارة وخشب وليسوا عقلاء مخاطبين مثلكم فهم أقل منكم

تعقيبات

قال الناظم : إعمال (إنْ) مع جوازه نادر وتبعه على هذا ابن هشام ،وقال غير الناظم: عمل (إنْ) أكثر من عمل (لا)

إعمالها هو لغة أهل العالية

والعالية : ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها

(لات)

(وقد تلي لات وإن ذا العملا)

اختلفوا في معنى (لات)

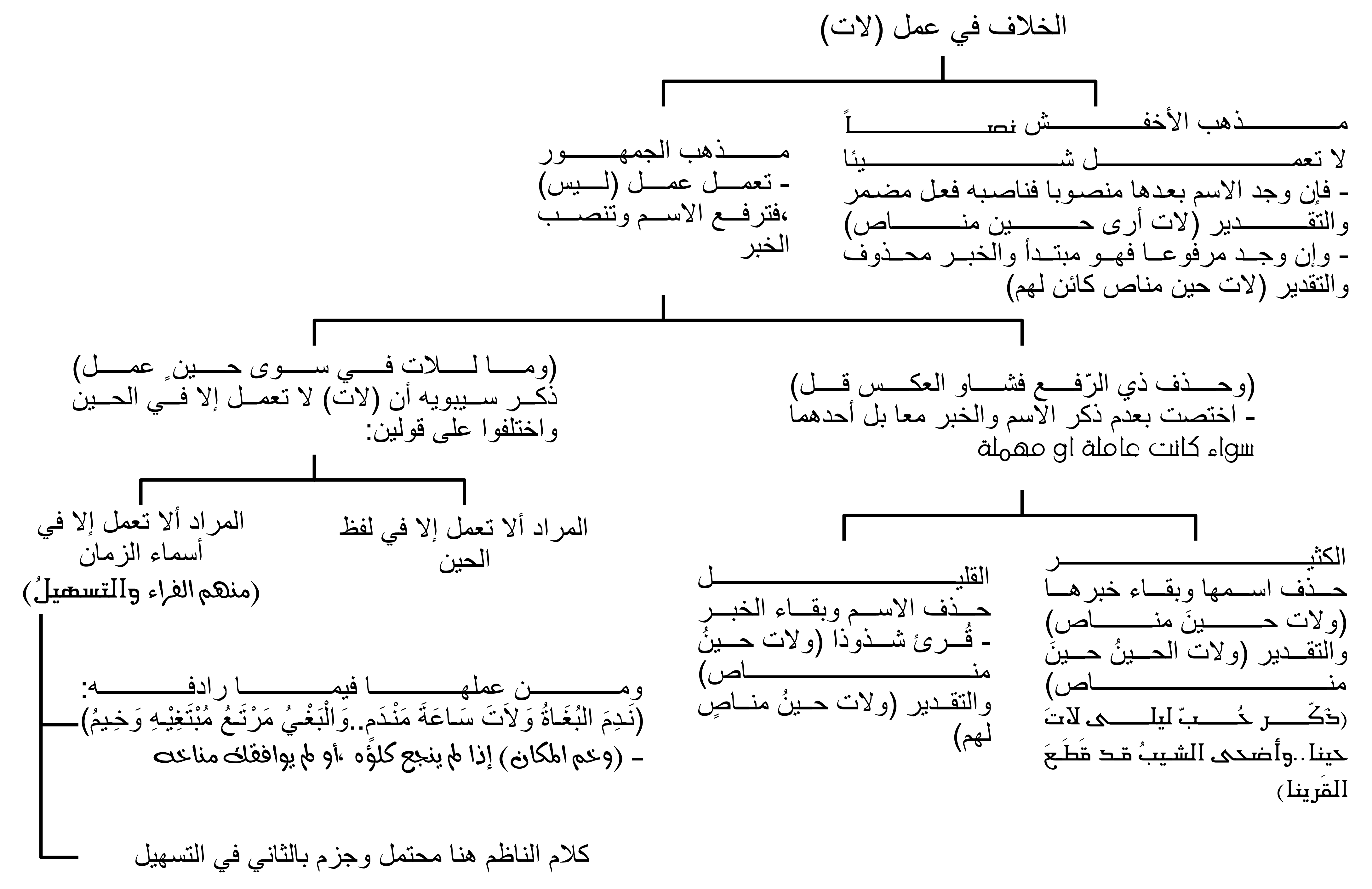
حرف مستقل بنفسه، ليس أصلها لا

(لا) زيدت عليها التاء لمجرد تأنيث الحرف، كثمت وربت، لأنها كلمة. وإما مبالغة في المعنى المراد من نفى أو غيره

هي (ليس) بعينها، لكن غيرت وأبدلت سينها تاء -كما قالوا: سِتّ وأصله: سِدْسٌ ثم انقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل -إذ أصلها عندهم لَيِس- فلما تغيرت اختصت بالحين

وهو مذهب الناظم ظاهراً إذ قال في التسهيل: (وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه) واختاره ابن هشام

زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي وزيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ثمت وفي ربت لأن (لا) بمعنى (ليس) ومحمولة عليها وليس تلحقها تاء التأنيث، ومما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق (لا) التي تعمل عمل (ليس) ولا تلحق (لا)التي تعمل عمل (إنّ)


الخلاف في عمل (لات)
مذهب الأخفش نصاً
لا تعمل شيئا
- فإن وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر والتقدير (لات أرى حين مناص)
- وإن وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير (لات حين مناص كائن لهم)
مذهب الجمهور
- تعمل عمل (ليس) ،فترفع الاسم وتنصب الخبر
(وحذف ذي الرّفع فشا والعكس قل)
- اختصت بعدم ذكر الاسم والخبر معا بل أحدهما سواء كانت عاملة أو مهملة
الكثير
حذف اسمها وبقاء خبرها (ولات حينَ مناص) والتقدير (ولات الحينُ حينَ مناص)
(ذَكّر حُبّ ليلى لاتَ حينا..وأضحى الشيبُ قد قَطَعَ القَرينا)
القليل
حذف الاسم وبقاء الخبر
- قُرئ شذوذا (ولات حينُ مناص) والتقدير (ولات حينُ مناصٍ لهم)
(وما للات في سوى حينٍ عمل)
ذكر سيبويه أن (لات) لا تعمل إلا في الحين واختلفوا على قولين:
المراد ألا تعمل إلا في لفظ الحين
المراد ألا تعمل إلا في أسماء الزمان
(منهم الفراء والتسهيلُ)
ومن عملها فيما رادفه:
(نَدِمَ البُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ..وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ)
- (وخم المكان) إذا لم ينجع كلؤه ،أو لم يوافقك مناخه
كلام الناظم هنا محتمل وجزم بالثاني في التسهيل

مُصْطفَى دَنْقَش

تبيهات

التقليل في (قد تلى لات) باعتبار أن لها موضعا واحدا وقوله: (فشا) باعتبار كثرتها في ذلك الموضع الواحد

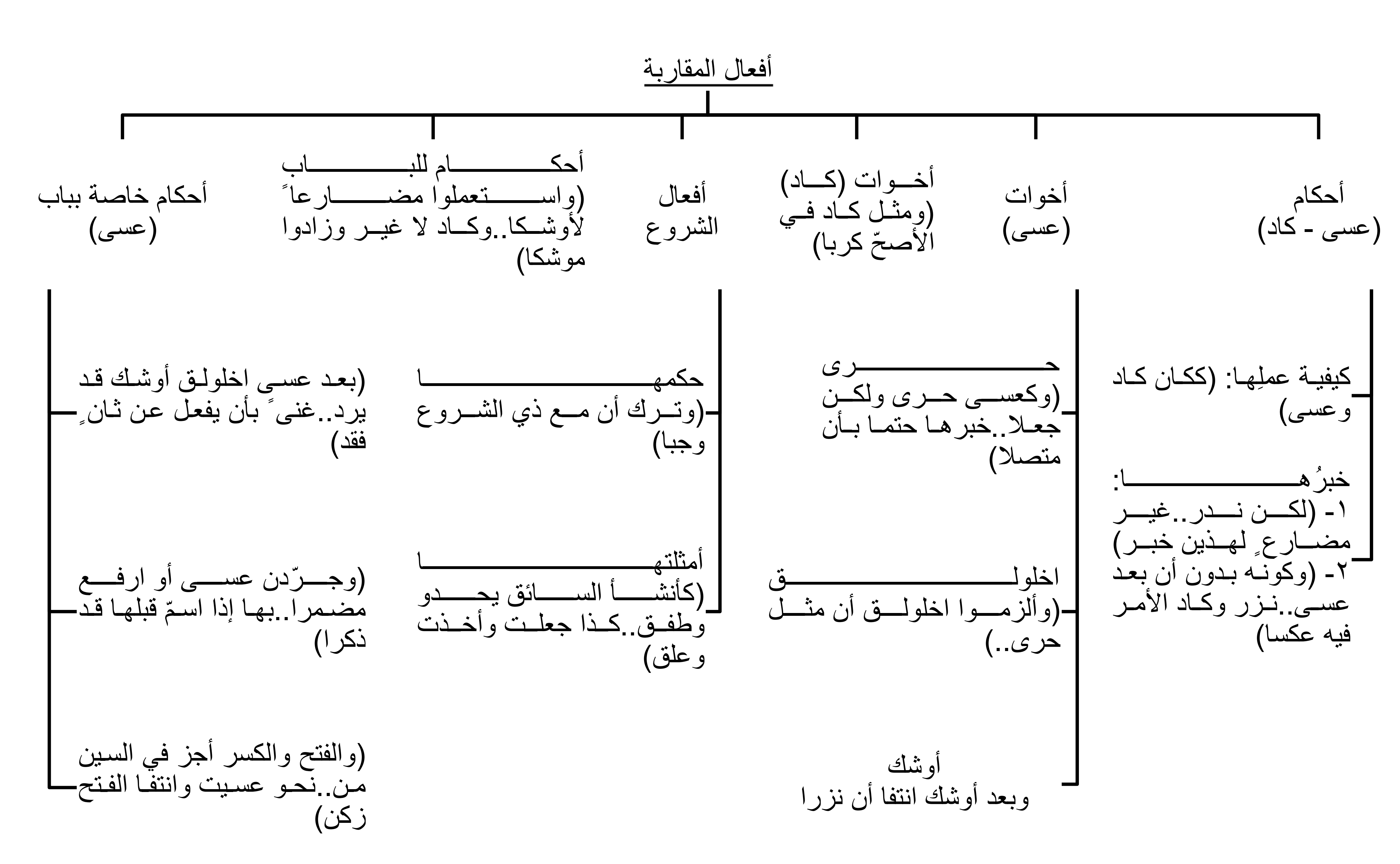
عللوا كثرة حذف المرفوع دون المنصوب بعلل غير مطردة

انحصر الاستعمال في هذين الطرفين
– فلا سبيل إلى فرض أمر ثالث

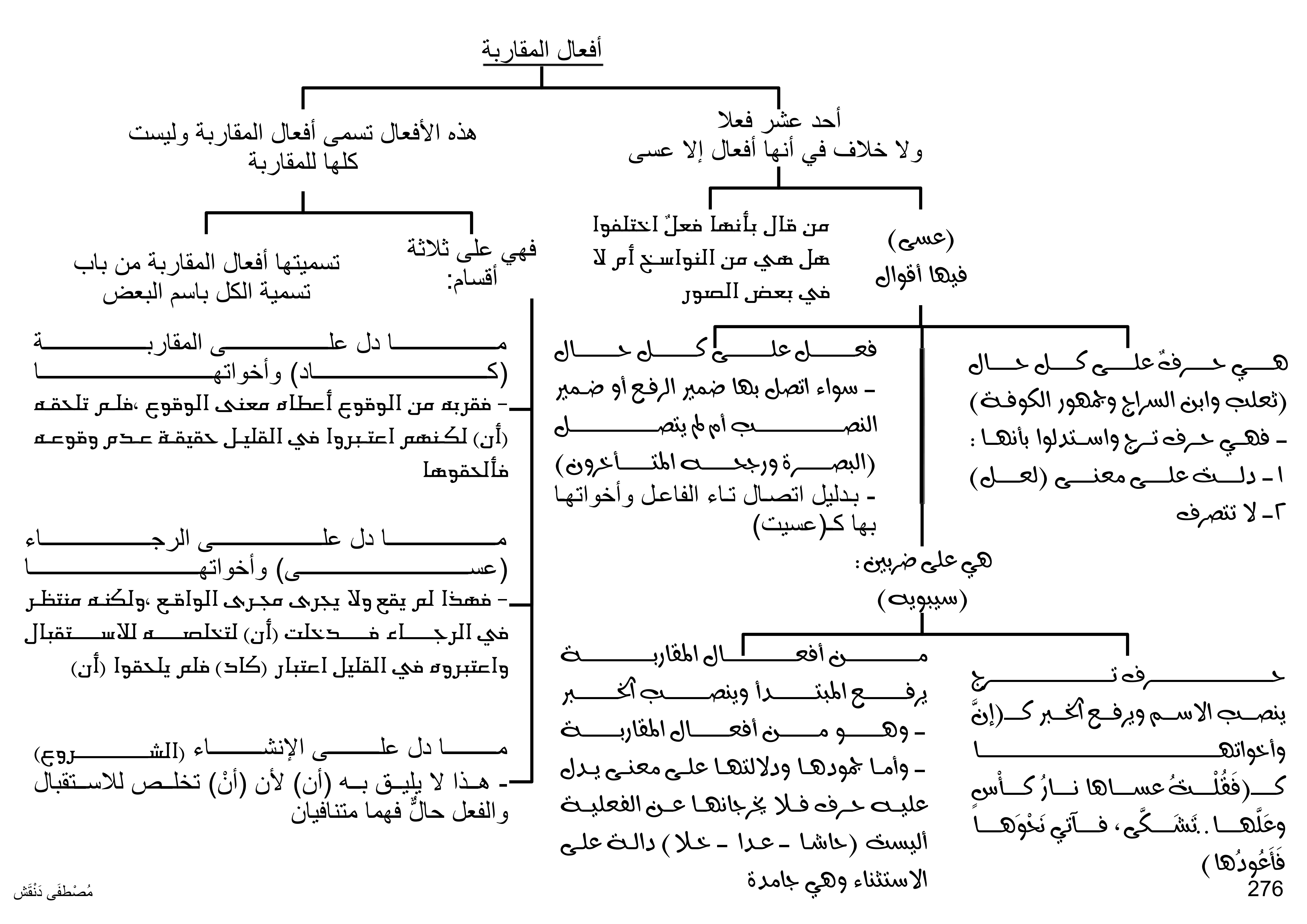
(وما للات في سوى حين عمل) يريد قياسا ،فإنه قد جاء شاذا عمله في غير الحين (لَهْفِي عَلَيْكَ لَلَهْفَةٌ مِنْ خَائِفٍ..يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ لَاتَ مجيرُ)
– ارتفاع (مجيرِ) على الفاعلية والتقدير: حين يحصل له مجير و (لات) مهملة لعدم دخولها على الزمان
– (مجير) فاعل لفعل محذوف لأن الأصل في أسماء الزمان الإضافة إلى الجملة الفعلية

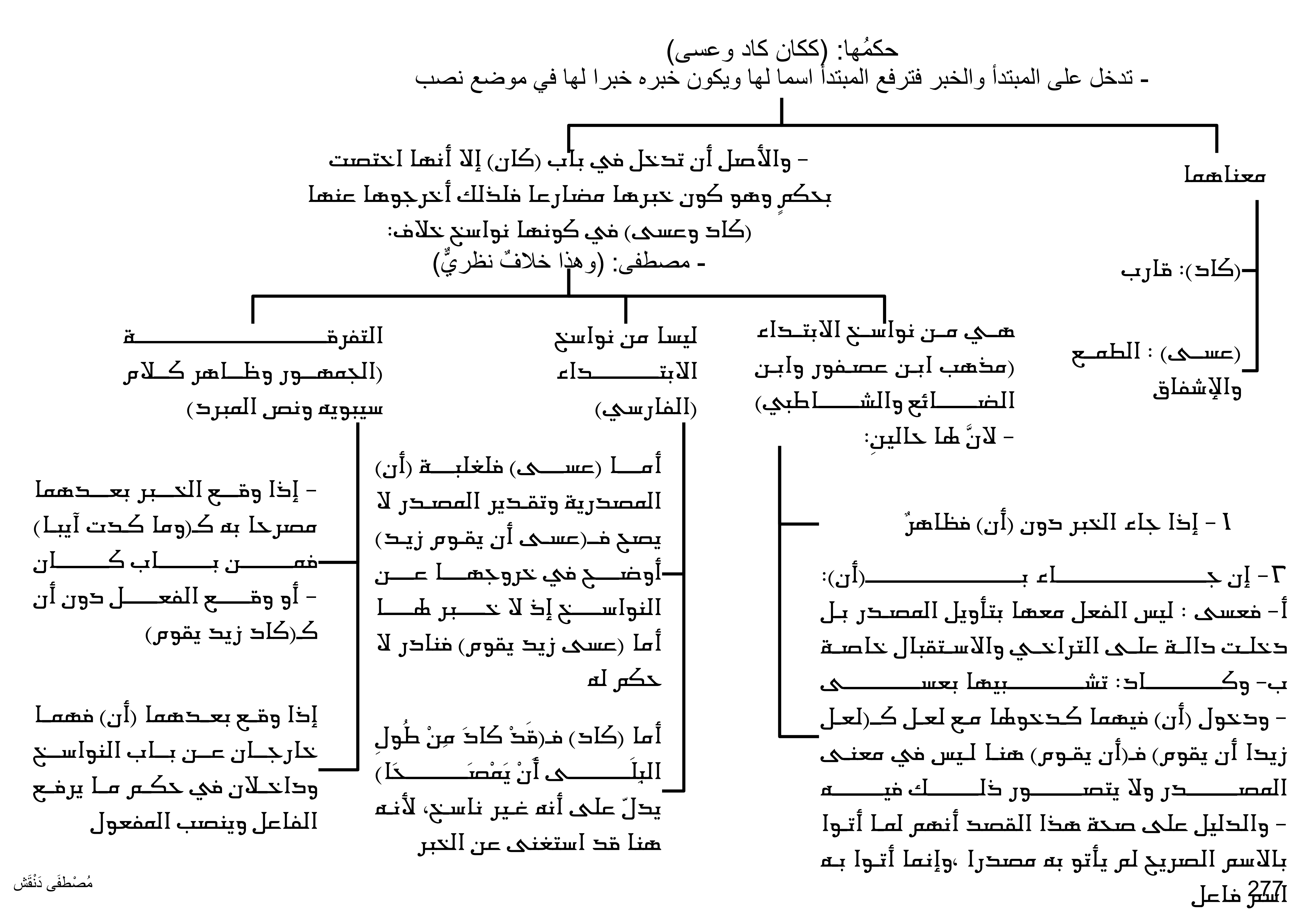
ورد (لَاتَ هَنّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ..جاءَ مِنْها بِطَائِفِ الأَهْوَالِ!) و(حَنّتْ نوار ولات هَنّا حنّت..وبدا الذى كانت نوار أجنّتِ)
– (هَنّا) لا تختص بالإشارة إلى المكان ،ومن ذلك هذه المواضع ،فمعناها الإشارة إلى الزمان أى (ذكرى جبرة ليس في هذا الزمان وحنينها ليس هذا الوقت)
– (لات) مهملة هنا و(هَنَّا) ظرف منصوب وما بعدها إن كان اسما فهو مبتدأ خبره (هَنَّا) وإن كان فعلا فهو على تقدير (أنْ) محذوفة ،وأن وصلتها في موضع مبتدأ خبره (هنا) فالتقدير (لا هنالك ذكرى كذا) أو (لا هنالك حنين)
– زعم ابن عصفور أن (هَنَّا) اسم لات وما قاله غير صحيح ،لأن (هَنَّا) ظرف

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ وَالشُّرُوعِ



أفعال المقاربة
أحكام (عسى - كاد)
أخوات (عسى)
أخوات (كاد) (ومثل كاد في الأصحّ كربا)
أفعال الشروع
أحكام للباب (واستعملوا مضارعاً لأوشكا..وكاد لا غير وزادوا موشكا)
أحكام خاصة بباب (عسى)
كيفية عملِها: (ككان كاد وعسى)
خبرُها:
١- (لكن ندر..غير مضارعٍ لهذين خبر)
٢- (وكونه بدون أن بعد عسى..نزر وكاد الأمر فيه عكسا)
حرى (وكعسى حرى ولكن جعلا..خبرها حتما بأن متصلا)
اخلولق (وألزموا اخلولق أن مثل حرى..)
أوشك
وبعد أوشك انتفا أن نزرا
حكمها (وترك أن مع ذي الشروع وجبا)
أمثلتها (كأنشأ السائق يحدو وطفق..كذا جعلت وأخذت وعلق)
(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد..غنىً بأن يفعل عن ثانٍ فقد)
(وجرّدن عسى أو ارفع مضمرا..بها إذا اسمٌ قبلها قد ذكرا)
(والفتح والكسر أجز في السين من..نحو عسيت وانتفا الفتح زكن)


أفعال المقاربة
أحد عشر فعلا
ولا خلاف في أنها أفعال إلا عسى
هذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة
(عسى) فيها أقوال
من قال بأنها فعلٌ اختلفوا هل هي من النواسخ أم لا في بعض الصور
فهي على ثلاثة أقسام:
تسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض
هي حرفٌ على كل حال (ثعلب وابن السراج وجمهور الكوفة)
- فهي حرف ترج واستدلوا بأنها :
١- دلت على معنى (لعل)
٢- لا تتصرف
فعل على كل حال
- سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل (البصرة ورجحه المتأخرون)
- بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها كـ(عسيت)
هي على ضربين : (سيبويه)
حرف ترج
ينصب الاسم ويرفع الخبر كـ(إنَّ وأخواتها
كـ(فَقُلْتُ عساها نارُ كأْسٍ وعَلَّها . تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها فَأَعُودُها)
من أفعال المقاربة
يرفع المبتدأ وينصب الخبر
- وهو من أفعال المقاربة
- وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية أليست (حاشا - عدا - خلا) دالة على الاستثناء وهي جامدة
ما دل على المقاربة (كاد) وأخواتها
- فقربه من الوقوع أعطاه معنى الوقوع ،فلم تلحقه (أن) لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها
ما دل على الرجاء (عسى) وأخواتها
- فهذا لم يقع ولا يجرى مجرى الواقع ،ولكنه منتظر في الرجاء فدخلت (أن) لتخلصه للاستقبال واعتبروه في القليل اعتبار (كاد) فلم يلحقوا (أن)
ما دل على الإنشاء (الشروع)
- هذا لا يليق به (أن) لأن (أنْ) تخلص للاستقبال والفعل حالٌ فهما متنافيان


حكمُها: (ككان كاد وعسى)
- تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب
معناهما
(كاد): قارب
(عسى) : الطمع والإشفاق
- والأصل أن تدخل في باب (كان) إلا أنها اختصت بحكمٍ وهو كون خبرها مضارعا فلذلك أخرجوها عنها
(كاد وعسى) في كونها نواسخ خلاف:
- مصطفى: (وهذا خلافٌ نظريٌّ)
هي من نواسخ الابتداء (مذهب ابن عصفور وابن الضائع والشاطبي)
- لانَّ لها حالينِ:
١- إذا جاء الخبر دون (أن) فظاهرٌ
٢- إن جاء ب (أن):
أ- فعسى : ليس الفعل معها بتأويل المصدر بل دخلت دالة على التراخي والاستقبال خاصة
ب- وكاد: تشبيها بعسى
- ودخول (أن) فيهما كدخولها مع لعل كـ(لعل زيدا أن يقوم) فـ(أن يقوم) هنا ليس في معنى المصدر ولا يتصور ذلك فيه
- والدليل على صحة هذا القصد أنهم لما أتوا بالاسم الصريح لم يأتو به مصدرا ،وإنما أتوا به اسم فاعل
ليسا من نواسخ الابتداء (الفارسي)
أما (عسى) فلغلبة (أن) المصدرية وتقدير المصدر لا يصح فـ(عسى أن يقوم زيد) أوضح في خروجها عن النواسخ إذ لا خبر لها
أما (عسى زيد يقوم) فنادر لا حكم له
أما (كاد) فـ(قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا) يدلّ على أنه غير ناسخ، لأنه هنا قد استغنى عن الخبر
التفرقة (الجمهور وظاهر كلام سيبويه ونص المبرد)
- إذا وقع الخبر بعدهما مصرحا به كـ(وما كدت آيبا) فمن باب كان
- أو وقع الفعل دون أن كـ(كاد زيد يقوم)
إذا وقع بعدهما (أن) فهما خارجان عن باب النواسخ وداخلان في حكم ما يرفع الفاعل وينصب المفعول
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع أحكامها: (لكن ندر..غير مضارعٍ لهذين خبر)
الخبر لا يكون إلا مضارعا وندر مجيئه اسما

علة اشتراط كونه مضارعاً لأن معانيهما ومعاني سائر أفعال الباب التقريب وذلك لا يكون إلا في الأفعال

عسى

(أكثرت في العذل ملحا دائما..لا تكثرن إني عسيت صائما)

- في البيت توجيه آخر وهو :

- (عسى) هنا فعل تام يكتفي بفاعل لأنها للترجي والترجي إنشاء ، والجمل الإنشائية لا تقع خبرا لـ(إن) عند الجمهور إذ يجوزون وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ غير المنسوخ ، فلابد أن تكون الجملة خبرية

- (صائما) خبر لـ(كان) محذوفة والتقدير: (إني رجوت أن أكون صائما)

(عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا)

- مثلٌ عربي ، وأصله أنه كان قومٌ في غار فانهار عليهم فماتوا جميعا

والغوير: تصغير غار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس

خرجه سيبويه والفارسي على أن (أبؤسا) خبر عسى وذكر أن ذلك يجري مجرى الضرورة

العلماء تأولوه على خمسة أوجه : فقيل : خبر عسى وقيل : خبر يكون محذوفة وقيل : خبر يصير محذوفة وقيل : مفعول به لفعل محذوف وقيل: مفعول مطلق عامله محذوف

(كاد)

(فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آيِبًا..وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ)

- زعم بعضهم أن الرواية الصحيحة هي (وما كنت آئبا)

أخرى

جاء في (جعل الخبر

جملة اسمية كـ(وقد جَعَلَت قلوصُ ابنَيّ سُهَيلٍ..من الأكوار مرتَعُها قَرِيبُ)

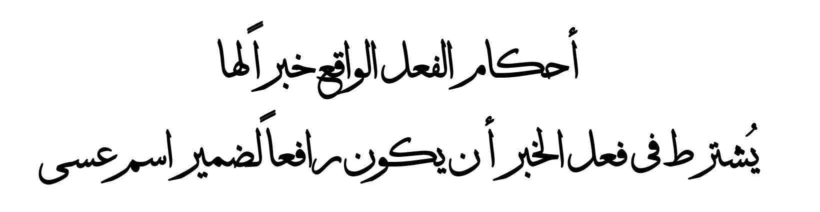
ولكنه من الشذوذ بمكان مكين

الفعل الماضي

قول ابن عباس : (فجعل الرجل إذا لم يستطيع أن يخرج أرسل رسولا)

- (إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان وتضاف إلى شرطها وتنصب بجوابها ومرتبة العامل تكون قبل المعمول فعل هذا تكون رتبة أرسل قبل إذا فيكون التقدير: فجعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج

أما (فطفق مسحا) فالخبر محذوف أي: يمسح مسحا



- الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تدل على أن المرفوع بها هو الذي تلبس بفعل الخبر أو شرع فيه فلذا كان لا بد أن يكون الضمير في خبرها راجعا إلى الاسم المرفوع بها

وقد يرفع بدلاً من الضمير

- لأن الارتباط بين البدل و المبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه

(وقدْ جعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِى .. ثوْبِى فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثملِ)

(وأَسْقِيهِ حتَى كَادَ مِمَّا أَبُثُّه ... تُكلِّمنِى أحْجَارُهُ ومَلاَعِبُه)

- وأصل الكلام : كاد هو أحجاره تكلمني

ويجوز فى (عسى) خاصة أن ترفع السببى كقوله:

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهدُهُ ..)

مُصْطفَى دَنْقَش

أحكام الفعل الواقع خبراً لها
(وكونه بدون أن بعد عسى..نزر وكاد الأمر فيه عكسا)

خبر عسى

اقترانه بـ(أن) كثير

- ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ(أن) كـ(عسى ربكم أن يرحمكم)

(عسى زيد أن يقوم)
- (زيد) اسم عسى ،و(أن يقوم) في تأويل مصدر خبره
- ويلزم على ذلك الإخبارُ باسم المعنى عن اسم الذات وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب
- وللعلماء في ذلك أربعة وجوه:

1. تقدير مضاف إمّا:
   - قبل الاسم كـ(عسى أمر زيد القيام) فقد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى
   - أو قبل الخبر كـ(عسى زيد صاحب القيام) فقد أخبرت باسم ذات عن اسم ذات
2. هذا المصدر في تأويل الصفة (عسى زيد قائما)
3. الكلام على ظاهره والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام
4. (أن) زائدة وهذا ضعيف لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ولسقطت من الكلام في السعة أحيانا وهي لا تسقط إلا نادرا لضرورةٍ

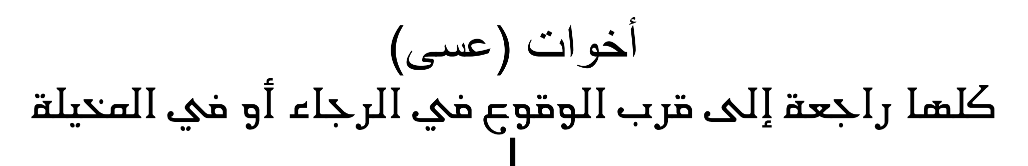
تجريده من (أن) قليل

- مذهب سيبويه وجمهور البصرة أنه لا يتجرد من (أن) إلا في الشعر من وروده بدون (أن)
- (عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ..يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ)
- (عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ..لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ)
- رفع المضارع فيه اسما أجنبيا من اسم عسى وذلك شاذ
- ويجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبرا لعسى خاصة أن يرفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى
(وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ..إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيْرَ زِيَادِ)
  - أما غير (عسى) من أفعال الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبرا لها إلا أن يكون رافعا لضمير يعود على الاسم
  - وأما (وأُسقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ..تُكَلِّمُنِي أَحجارُهُ، ومَلاعِبُهْ) (تكلمني) رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم وهو شاذ أو مؤول

خبر (كاد)

- تجرده من (أن) كثير فمن تجريده من (أن): (فذبحوها وما كادوا يفعلون)
- اقترانه بـ(أن) قليل
  - اقترانه بأن قليل وليس شاذا
  - خلافا لما نص عليه الأندلسيون من أنَّ اقتران خبرها بـ(أن) مخصوص بالشعر كـ(ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) وقول جبير بن مطعم: (كاد قلبي أن يطير)

مُصْطفَى دَنْقش



(حرى)

(وكعسى حرى ولكن جعلا..خبرها حتما بأن متصلا)

(حتما) صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا أي: (اتصالا حتما)

(حرى): هي فعل غير متصرف هو حَرَى بكذا، وحريٌّ به أي: حقيق به وجدير. وأحرى به وحرى: من نوادر الباب، وقل من يذكره

لم يجرد خبرها من (أن) لا في الشعر ولا غيره فلا تقول: (حرى زيد يفعل) لا قياسا ولا سماعا

(اخلولق)

(وألزموا اخلولق أن مثل حرى)

(اخلولق): قارب، أو قَرُبَ، وخليق بكذا أي جدير به وأخلق به

كـ(اخلولقت السماء أن تمطر)

نظرٌ

- زعمُ الناظمِ في (اخلولق - حرى) أنهما من هذا الباب فيه نظر

اخلولق

- سيبويه وغيره جعلوه خارجا من أفعال المقاربة وإنما هو داخل فيها من جهة المعنى
- فهو يقتضي فاعلا ومفعولا بحرف الجر كـ(اخلولقت السماء للمطر) فـ(أن تمطر) على إسقاط الخافض
- وإلَّا لجاز أن يعد منها: دنا وقرب وقارب ونحوها

حرى

- يجرى القول فيها كذلك، لأنك تقول: (هو حَرٍ بكذا)
- ويلزم ذلك أيضا في نحو (خليق وجدير وحقيق وقمن) صفة مشتقة من فعل يستحق الدخول في الباب

أخوات (عسى)

كلها راجعة إلى قرب الوقوع في الرجاء أو في المخيلة

- (وبعد أوشك انتفا أن نزرا)

الجوهري: (أوشك يوشك إيشاكا أي: أسرع السير) اهـ. وكأنه حقيق أن يقع

يقل تجرد خبرها من (أن)
- كـ(يوشك من فر من منيته..في بعض غراته يوافقها)

الكثير اقتران خبرها بـ(أن)
- كـ(ولو سئل الناس التراب لأوشكوا..إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا)

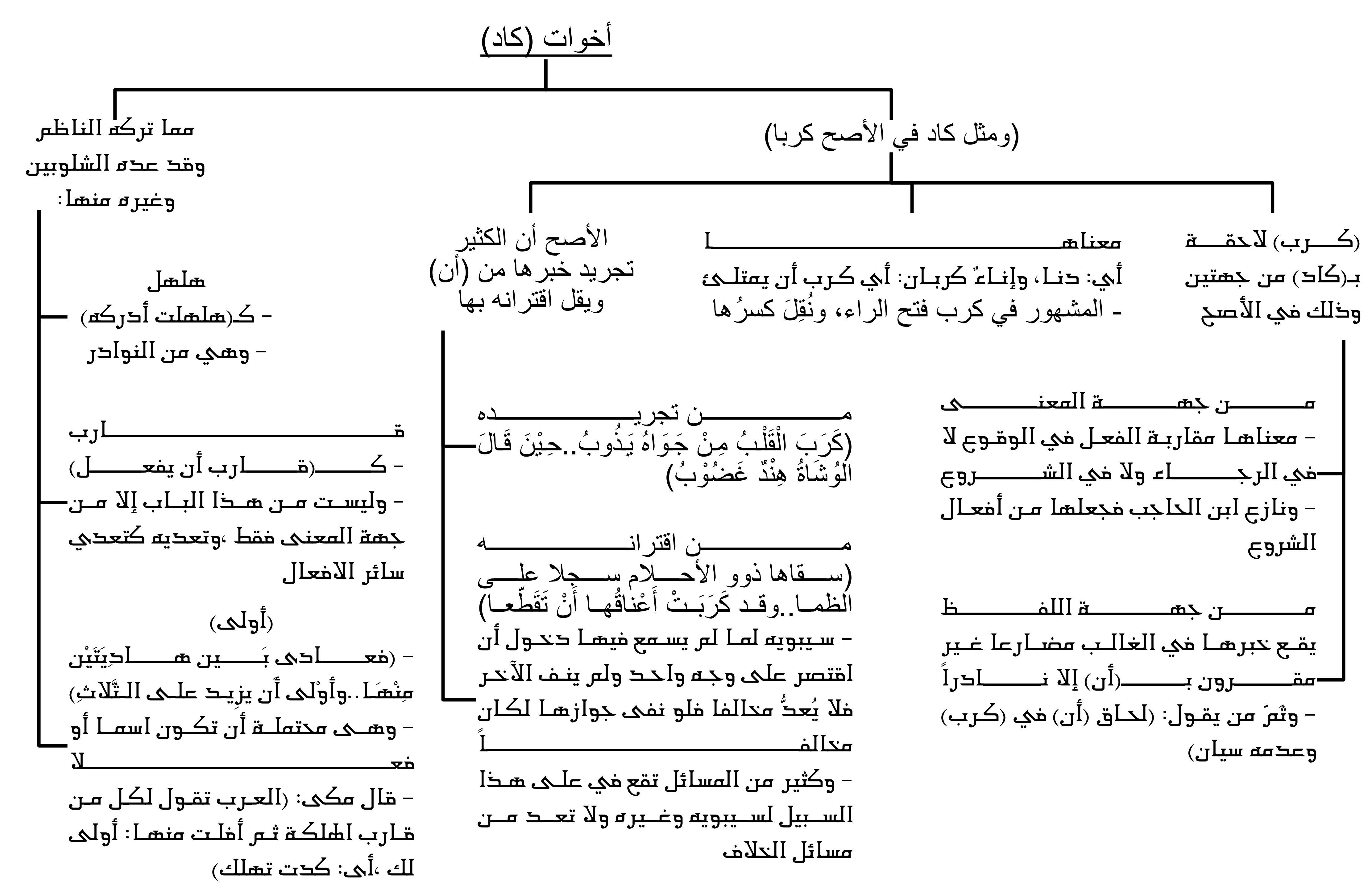
تأييد

جعل (أوشك) هنا من قسم (عسى) وجعلها في التسهيل من قسم (كاد)

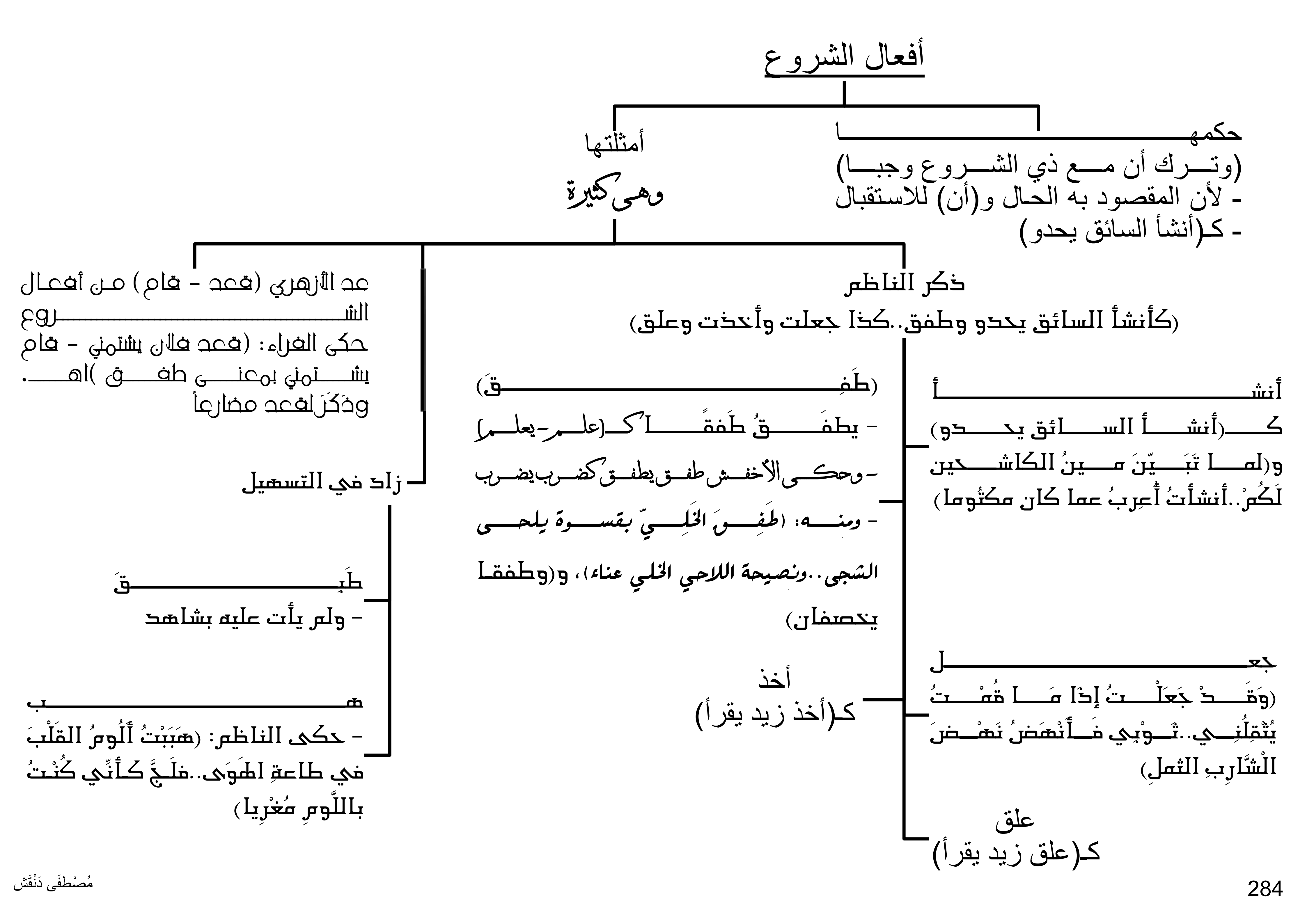
وما هنا هو الصحيح الموافق للناس كالشلوبين وابن الضائع والأبذي وابن أبي الربيع فهي للتوقع لا الوقوع

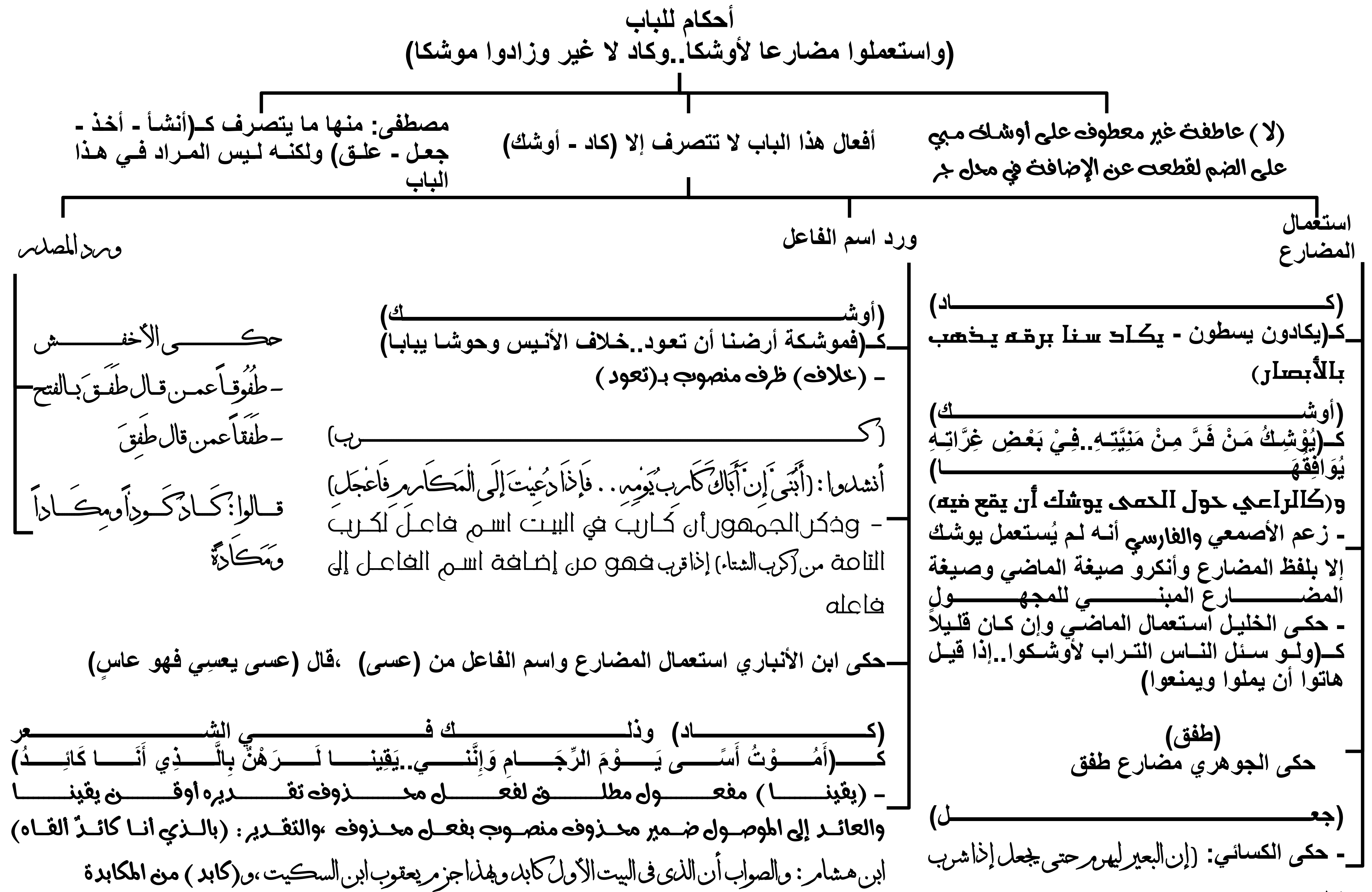
ابن الضائع : (دليله أن تقول: (عسى زيد أن يحج - يوشك زيد أن يحج) ولم يبرح من بلده) - ولا تقول: (كاد زيد يحج) إلا وقد أشرف عليه فلا يقال ذلك وهو ببلده

زعم بعض المتأخرين أن (أوشك) من قسم الشروع وليس بصحيح



أخوات (كاد)
(ومثل كاد في الأصح كربا)
(كرب) لاحقة بـ(كاد) من جهتين وذلك في الأصح
من جهة المعنى
- معناها مقاربة الفعل في الوقوع لا في الرجاء ولا في الشروع
- ونازع ابن الحاجب فجعلها من أفعال الشروع
من جهة اللفظ
يقع خبرها في الغالب مضارعا غير مقرون بـ(أن) إلا نادراً
- وثَمّ من يقول: (لحاق (أن) في (كرب) وعدمه سيان)
معناها
أي: دنا، وإناءٌ كربان: أي كرب أن يمتلئ
- المشهور في كرب فتح الراء، ونُقِلَ كسرُها
الأصح أن الكثير تجريد خبرها من (أن) ويقل اقترانه بها
من تجريده
(كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ..حِيْنَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوْبُ)
من اقترانه
(سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما..وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطّعا)
- سيبويه لما لم يسمع فيها دخول أن اقتصر على وجه واحد ولم ينف الآخر فلا يُعدُّ مخالفا فلو نفى جوازها لكان مخالفاً
- وكثير من المسائل تقع في على هذا السبيل لسيبويه وغيره ولا تعد من مسائل الخلاف
مما تركه الناظم وقد عده الشلوبين وغيره منها:
هلهل
- كـ(هلهلت أدركه)
- وهي من النوادر
قارب
- كـ(قارب أن يفعل)
- وليست من هذا الباب إلا من جهة المعنى فقط ،وتعديه كتعدي سائر الافعال
(أولى)
- (فعادى بَين هادِيَتَيْن مِنْهَا..وأوْلى أن يزِيد على الثَّلاثِ)
- وهي محتملة أن تكون اسما أو فعلا
- قال مكي: (العرب تقول لكل من قارب الهلكة ثم أفلت منها: أولى لك ،أي: كدت تهلك)

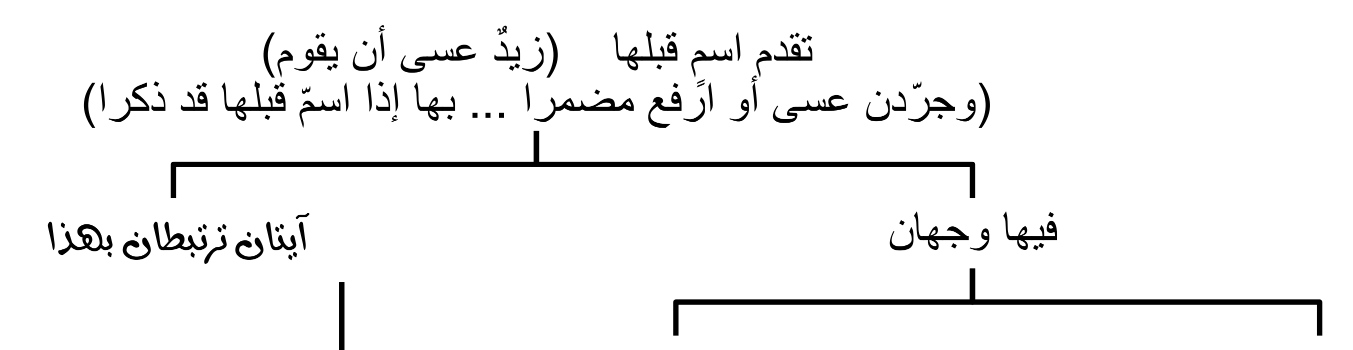

أفعال الشروع
حكمها
(وترك أن مع ذي الشروع وجبا)
- لأن المقصود به الحال و(أن) للاستقبال
- كـ(أنشأ السائق يحدو)
أمثلتها
وهي كثيرة
ذكر الناظم
(كأنشأ السائق يحدو وطفق..كذا جعلت وأخذت وعلق)
أنشأ
كـ(أنشأ السائق يحدو)
و(لما تبيّنَ مينُ الكاشحين لَكُمْ..أنشأتُ أُعرِبُ عما كان مكتوما)
طَفِقَ
- يطفَقُ طَفقًا كـ(علم-يعلم)
- وحكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب
- ومنه: (طَفِقَ الخَلِيّ بقسوة يلحى الشجى..ونصيحة اللاحي الخلي عناء)، و(وطفقا يخصفان)
جعل
(وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني..ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثمِلِ)
أخذ
كـ(أخذ زيد يقرأ)
علق
كـ(علق زيد يقرأ)
عد الأزهري (قعد - قام) من أفعال الشروع
حكى الفراء: (قعد فلان يشتمني - قام يشتمني بمعنى طفق)اهـ. وذكر لقعد مضارعاً
زاد في التسهيل
طَبِقَ
- ولم يأت عليه بشاهد
هب
- حكى الناظم: (هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعةِ الهوَى..فلَجَّ كأنِّي كُنْتُ باللَّومِ مُغْرِيا)



أحكام للباب
(واستعملوا مضارعا لأوشكا..وكاد لا غير وزادوا موشكا)
(لا) عاطفة غير معطوف على أوشك مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر
أفعال هذا الباب لا تتصرف إلا (كاد - أوشك)
مصطفى: منها ما يتصرف كـ(أنشأ - أخذ - جعل - علق) ولكنه ليس المراد في هذا الباب
استعمال المضارع
(كاد)
كـ(يكادون يسطون - يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار)
(أوشك)
كـ(يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ..فِيْ بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا)
و(كالراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه)
- زعم الأصمعي والفارسي أنه لم يُستعمل يوشك إلا بلفظ المضارع وأنكرو صيغة الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول
- حكى الخليل استعمال الماضي وإن كان قليلاً كـ(ولو سئل الناس التراب لأوشكوا..إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا)
(طفق)
حكى الجوهري مضارع طفق
(جعل)
- حكى الكسائي: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه)
ورد اسم الفاعل
(أوشك)
كـ(فموشكة أرضنا أن تعود..خلاف الأنيس وحوشا يبابا)
- (خلاف) ظرف منصوب بـ(تعود)
(كرب)
أنشدوا: (أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ.. فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ)
- وذكر الجمهور أن كارب في البيت اسم فاعل لكرب التامة من (كرب الشتاء) إذا قرب فهو من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله
حكى ابن الأنباري استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى) ،قال (عسى يعسِي فهو عاسٍ)
(كاد) وذلك في الشعر
كـ(أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي..يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ)
- (يقينا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا
والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف ،والتقدير: (بالذي أنا كائدٌ القاه)
ابن هشام: والصواب أن الذي في البيت الأول كابد وبهذا جزم يعقوب ابن السكيت ،و(كابد) من المكابدة
ورد المصدر
حكى الأخفش
- طُفُوقاً عمن قال طَفَقَ بالفتح
- طَفَقاً عمن قال طَفِقَ
قالوا: كَادَ كَوداً ومَكَاداً ومَكَادَةً



أحكام خاصة بباب (عسى)
الاكتفاء بـ(أن يفعل)
تقدم اسم سابق لها
الصفحة المقابلة
عدم تقدم اسم لعسى
(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد..غنى بأن يفعل عن ثان فقد)
(عسى أن يقوم زيد) ،واختلفوا فيها هنا:
الأول : هي تامة (الشلوبين)
- وهي مسندة إلى (أن) المصدرية والفعل ،وهؤلاء على مذهبين
- فالاسم الظاهر مرفوعٌ بالفعل الذي بعد (أن) ،و(أن) وما بعدها فاعل لعسى وهي تامة ولا خبر لها
- فتقول: (عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون)
الثاني: (المبرد والسيرافي والفارسي)
بيانه
- تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون زيدٌ مرفوعا بعسى اسما لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم وفاعل يقوم ضمير يعود على زيد وإن تأخر لأنه مقدم في النية
- فتقول: (عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون)
رد الشاطبي والشلوبين عليه
يلزم عليه إبرازُ الضمير مطلقًا واتصاله بعسى إذا كان لمخاطب فتقول: (عسيتم أن تفعلوا) ولا يجوز (عسى أن تفعلوا)
إلا أنه باطل لـ(وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ،وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم)
رد الشلوبين بأن هذه الأفعال لا توسط للخبر فيها
الثالث:هي ناقصة (أي ناسخة) (الناظم وعضده الشاطبي)
بيانه
(أن) مع الفعل في موضع رفع اسما لعسى ولما كان في قوة الجملة وفي معناها سادا مسد الخبر
رأيُ الناظم: (أن) والفعل سدا مسد الجزأين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر ،وإن كانا مؤولين بمفرد
- ابن الضائع: (ومن هذا (ظننت أن زيدا قائم) فـ(أن) مع بعدها في تقدير اسم مفرد وإن كان لا يجوز: ظننت قيام زيد).اهـ
الرابع: مذهب التأويل
بيانه
- (أن) وما بعدها في موضع الرفع على الفاعلية بمنزلة (قرُب ودنا)
رد الشاطبي عليه
- هو إخراج هذه الافعال عما ثبت فيها إلى أمر محتمل وإن أمكن ذلك في غير عسى فلا يمكن في عسى لأنها غير متصرفة ،ولا دالة على حدث ولا زمان
الخامس: مذهب التنازع
بيانه
- (أن) غير مصدرية
- (أن يقوم) خبر و(زيد) هو الاسم لك تنازعه مع فعل المقاربة الفعل الواقع خبرا ،فصار بمنزلة (عسى يقوم زيد) والبناء هنا على أنها ناقصة
رد الشاطبي عليه
لا يُذهبُ إليه وثم مندوحةٌ أخرى



أن يضمر فيها ضمير يكون مرفوعا بها يعود على اسم سابقٍ
- وهذه لغة تميم
- ففي (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) و(أن يقوم) في موضع نصب بـ(عسى) فهو خبرٌ لها
- والضمير العائد على الاسم السابق يُطابقهُ في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول:
١- هند عست أن تقوم
٢- الزيدان عسيا أن يقوما
٣- الزيدون عسوا أن يقوموا
٤- الهندان عستا أن تقوما
٥- الهندات عسين أن يقمن

تجريدها عن الضمير
- وهذه لغة الحجاز
- فلا ضمير في (عسى) و(أن يقوم) في موضع رفع بـ(عسى) ويسد إذ ذاك مسد المنصوب
- ففي التثنية والجمع والتأنيث تقول:
١- هند عسى أن تقوم
٢- الزيدان عسى أن يقوما
٣- الزيدون عسى أن يقوموا

(لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ) مطابق للغة الحجاز
- فهي تامة مسندة إلى (أن) والفعل ولو أجريت على النقصان لقيل : (عسوا أن يكونوا خيراً منهم وعسين أن يكن خيراً منهن)

(عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)
- تامة وفاعلها (أن) والفعل
- و(ربك) فاعل (يبعثك) ولا يجوز جعلُها ناقصة و(ربك) اسمها و(أن يبعثك) خبرها فتكون قد فصلت بين صلة (أن يبعثك) ومعمولها (مقاما محمودا) بأجنبي وهو (ربك)

تقدم اسم قبلها (زيدٌ عسى أن يقوم)

(وجرّدن عسى أو ارْفع مضمرا ... بها إذا اسمٌ قبلها قد ذكرا)

اعتراض: ترك وجهاً ثالثاً جائزاً، وهو أن تنصب عسى ذلك المضمر ولا ترفعه
– كلغة من يقول: (تقولُ بنتي قَدْ أَنَى أَنَاكا..يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا)
و(وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي)
– وهي لغة للعرب إذ حملوا (عسى) محمل (لعل)، فأعملوها إعمالها لاجتماعهما في معنى الرجاء والإشفاق كما حملوا لعل على عسى في إدخال أن في الخبر

الجواب: من أوجه

المسألة ذات أقوال ثلاثة:

(عسى) حملت على (لعل) فنصبت الاسم ورفع الخبر (سيبويه)
– ورده الناظم بأنه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير له، وبأنه لو كان الضمير في موضع نصب لزم معه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ولا نظير لذلك

(عسى) باقية على أصلها، إلا أن الضمير خبر مقدم، والاسم (أن والفعل) (المبرد)
– ورده الشاطبي بأنه يلزمُ منه الاكتفاء بالمنصوب في نحو: (عساك) ولأنك إذا قلت في عساك أن تفعلَ: عسى أن تفعلَ إياكَ

تلك لغة قليلة ضعيفة :
١ – في السماع: إذ لم تكثُر
٢– في القياس: لإخراج (عسى) من باب (كان) إلى باب (إنَّ)

الضمير وإن كان بلفظ المنصوب فهو في موضع رفع (الأخفش والناظم) فبعض الضمائر قد توضع موضع بعض

كقول العرب: (كن كما أنت)
زعم الفراء أن من العرب من يقول: (مررت بإياك)
– وأنشد الكسائي: (فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ..ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرِ)

تنبيه: وقوع الضمير المنصوب (في) موقع المرفوع مختص بعسى لأن عسى هي المرافقة للعل في المعنى فعوملت معاملتها

لذا يقول الأخفش: (الضمائر في (لولاك ولولاه ولولاي) في موضع رفع)

تقدم اسم قبلها (زيدٌ عسى أن يقوم)
(وجرّدن عسى أو ارًفع مضمرا ... بها إذا اسمّ قبلها قد ذكرا)

تنبيهان

غير (عسى) من أفعال هذا الباب:
يجب الإضمار فيه

فتقول: (الزيدان جعلا ينظمان)

ولا يجوز ترك الإضمار
- فلا تقول: (الزيدان جعل ينظمان) كما تقول (الزيدان عسى أن يقوما)

اخلولق وأوشك داخلان مع عسى في الحكم

فلو قال عوضا من ذلك: (وجردنهن أو ارفع مضمرا لاستقام كلامه)

وحين بين الناظم أنَّ (أنْ) والفعل في موضع رفع بعسى أشعر بأن لفظ الفعل لا يختلف بحسب اختلاف أحوال الاسم بعده

(والفتح والكسر أجز في السين من..نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

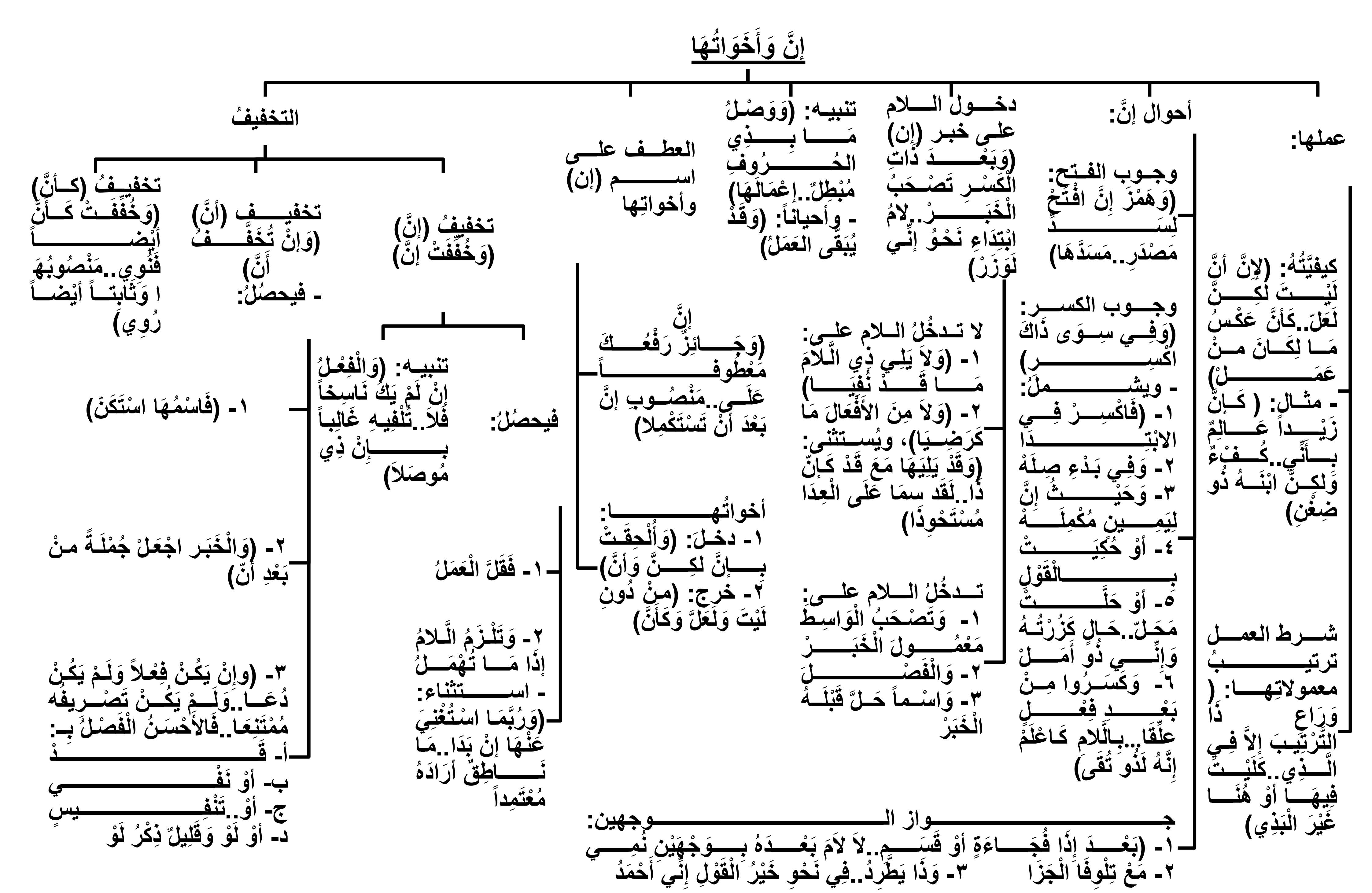
الصور
إذا اتصل بـ(عسى) ضمير موضوع للرفع وهو لمتكلم أو لمخاطب
أي كل موضع كانت فيه مسندة إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل
كـ(عسيتُ - عسيتَ - عسيتِ - عسيتُما - عسيتُم - عسيتُنَّ)
أو لغائبات كـ(عسيْنَ)

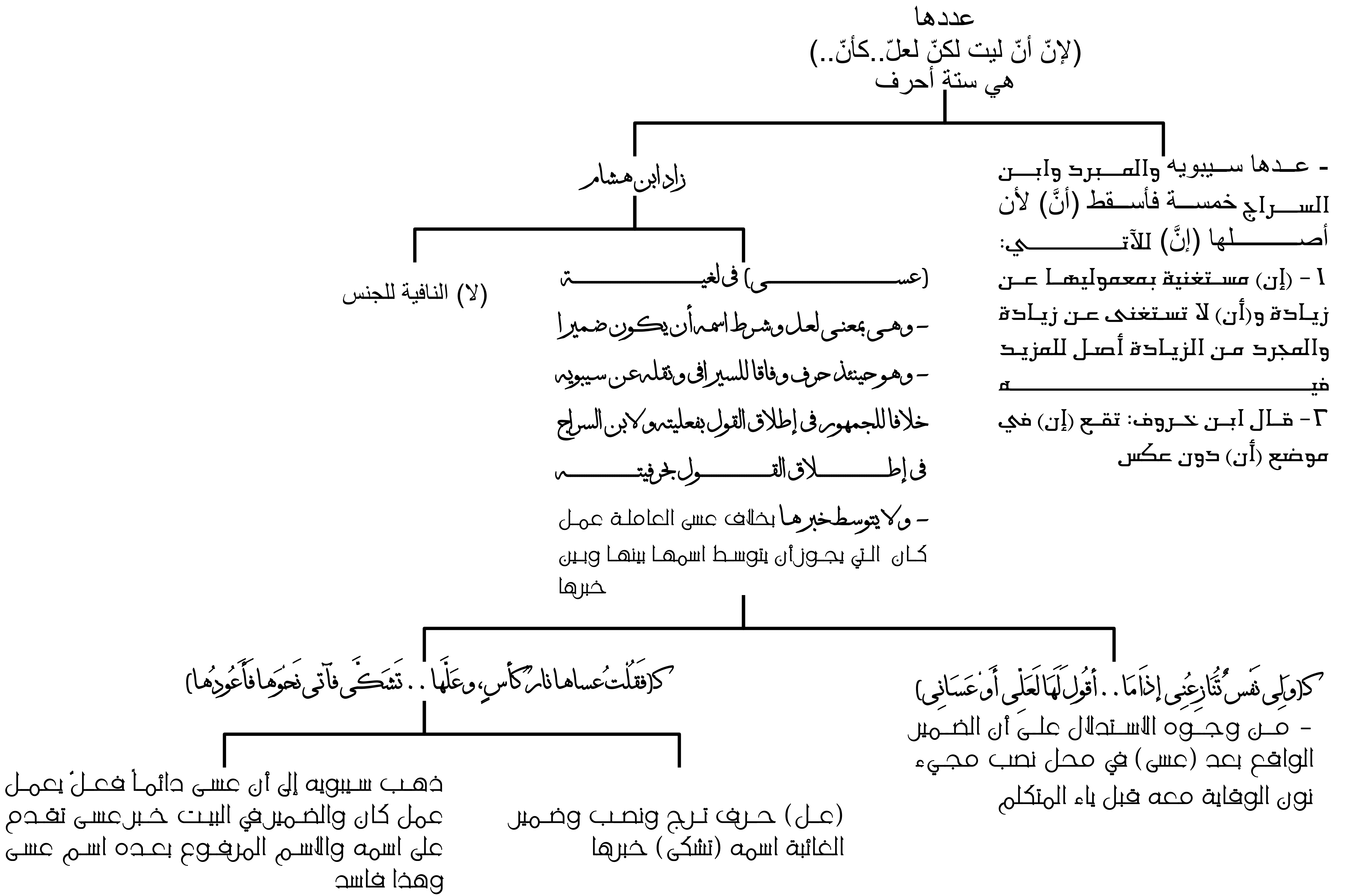
الحكم
جاز كسر سينها وفتحها
- والفتح أشهر
قرأ نافع (فهل عسِيتم إن توليتم) بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها
مصطفى: الشاطبية: (عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتى انْجَلَا)

مخالفون
-خلافاً لأبى عُبَيدةَ فى جواز الكسر
وقال ابن درستويه: إن الكسر لغة رديئة شاذة
- أجاز الفارسى كسرها مطلقاً

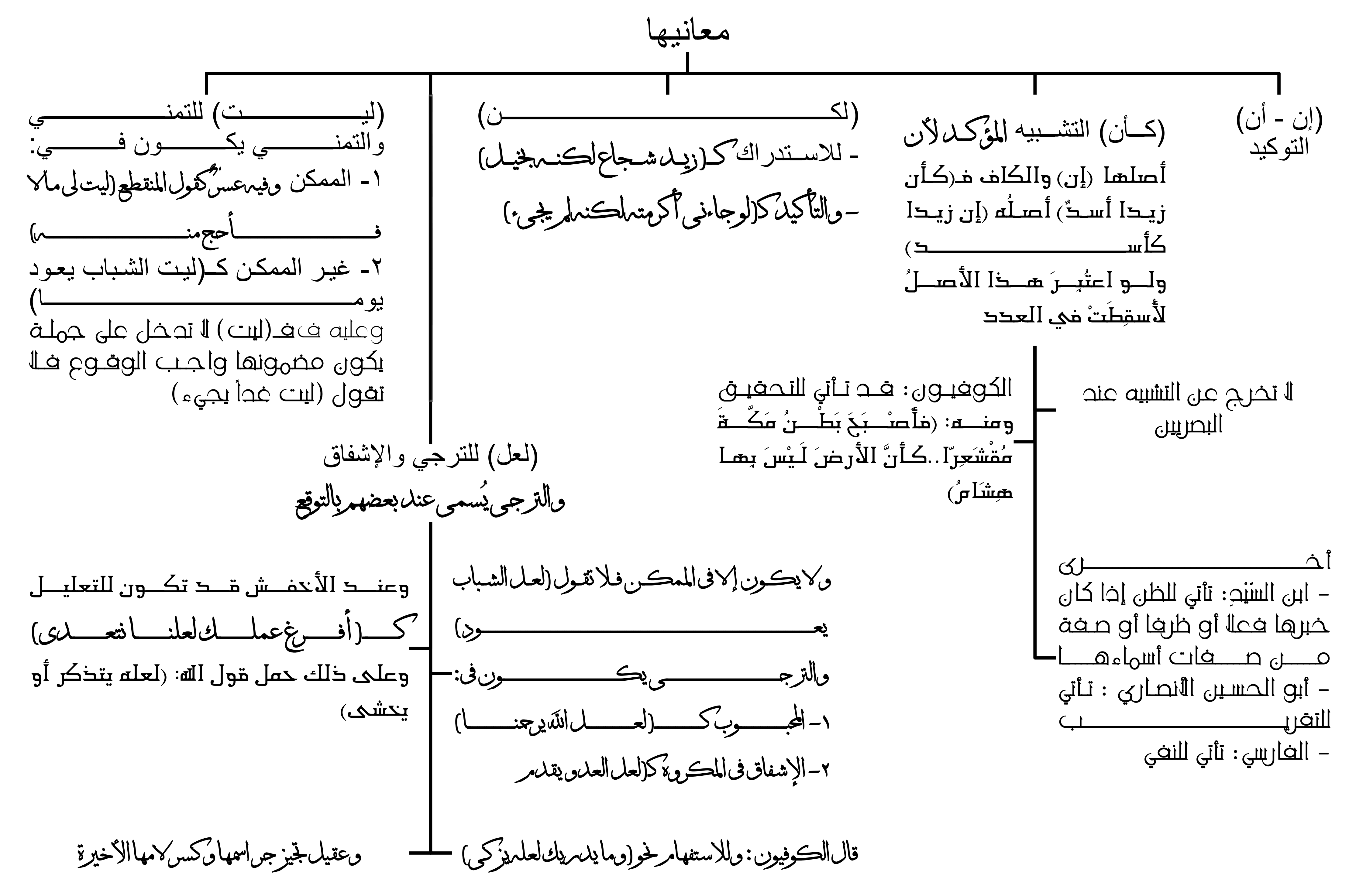
مُصْطفَى دَنْقَش

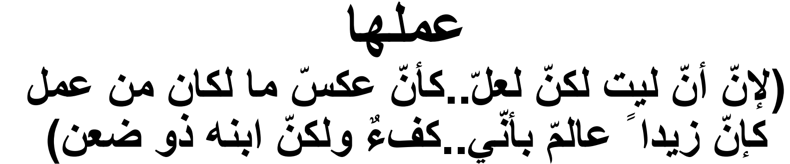
(إِنَّ) وَأَخَوَاتـهَا


إنَّ وَأَخَوَاتُهَا
عملها:
كيفيَّتُهُ: (لإنَّ أنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلّ..كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ)
- مثال: (كَأَنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي..كُفْءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)
شرط العمل ترتيب معمولاتِها: (وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي..كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي)
أحوال إنَّ:
وجوب الفتح: (وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ..مَسَدَّهَا)
وجوب الكسر: (وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ)
- ويشملُ:
١- (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا
٢- وَفِي بَدْءِ صِلَهْ
٣- وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
٤- أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ
٥- أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ..حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
٦- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا..بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
جواز الوجهين:
١- (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ..لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
٢- مَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا
٣- وَذَا يَطَّرِدُ..فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ
دخول اللام على خبر (إن) (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ..لامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ)
لا تدخلُ اللام على:
١- (وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا)
٢- (وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا)، ويُستثنى: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنّ ذَا..لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
تدخلُ اللام على:
١- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ
٢- وَالْفَصْلَ
٣- وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ
تنبيه: (وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ..إِعْمَالَهَا)
- وأحياناً: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ)
العطف على اسم (إن) وأخواتِها
إنَّ (وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى..مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا)
أخواتُها:
١- دخلَ: (وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنَّ)
٢- خرج: (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)
التخفيفُ
تخفيفُ (إنَّ) (وَخُفِّفَتْ إِنَّ)
فيحصلُ:
١- فَقَلَّ الْعَمَلُ
٢- وَتَلْزَمُ الَّلامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
- استثناء: (وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا..مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا
تنبيه: (وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ..تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ)
تخفيف (أنَّ) (وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ)
- فيحصلُ:
١- (فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ)
٢- (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّ)
٣- (وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا..وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا..فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ:
أ- قَدْ
ب- أَوْ نَفْيٍ
ج- أَوْ..تَنْفِيسٍ
د- أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ
تخفيفُ (كَأَنَّ) (وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي..مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي)



عددها
(لإنّ أنّ ليت لكنّ لعلّ..كأنّ..)
هي ستة أحرف
- عدها سيبويه والمبرد وابن السراج خمسة فأسقط (أنَّ) لأن أصلها (إنَّ) للآتي:
١ - (إن) مستغنية بمعموليها عن زيادة و(أن) لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه
٢ - قال ابن خروف: تقع (إن) في موضع (أن) دون عكس
زاد ابن هشام
(عسى) في لغية
- وهي بمعنى لعل وشرط اسمه أن يكون ضميرا
- وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته
- ولا يتوسط خبرها بخلاف عسى العاملة عمل كان التي يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها
(لا) النافية للجنس
كـ(ولِي نفسٌ تُنازِعُني إذا ما .. أقولُ لها لعلّي أو عساني)
- من وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد (عسى) في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم
كـ(فقلتُ عساها نارُ كأسٍ، وعلّها .. تشكّى فآتي نحوها فأعودُها)
(عل) حرف ترج ونصب وضمير الغائبة اسمه (تشكى) خبرها
ذهب سيبويه إلى أن عسى دائماً فعلٌ يعمل عمل كان والضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه والاسم المرفوع بعده اسم عسى وهذا فاسد


معانيها
(إن - أن) التوكيد
(كأن) التشبيه المؤكد لأن
أصلها (إن) والكاف فـ(كأن زيدا أسدٌ) أصله (إن زيدا كأسد)
ولو اعتُبِرَ هذا الأصلُ لأُسقِطَتْ في العدد
لا تخرج عن التشبيه عند البصريين
الكوفيون: قد تأتي للتحقيق ومنه: (فأصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًا..كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بِها هِشَامُ)
أخرى
- ابن السِّيد: تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسماءها
- أبو الحسين الأنصاري : تأتي للتقريب
- الفارسي: تأتي للنفي
(لكن)
- للاستدراك كـ(زيد شجاع لكنه بخيل)
- والتأكيد كـ(لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء)
(ليت) للتمني
والتمني يكون في:
١- الممكن وفيه عسر كقول المنقطع (ليت لي مالا فأحج منه)
٢- غير الممكن كـ(ليت الشباب يعود يوما)
وعليه فـ(ليت) لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع فلا تقول (ليت غداً يجيء)
(لعل) للترجي والإشفاق
والترجي يُسمى عند بعضهم بالتوقع
ولا يكون إلا في الممكن فلا تقول (لعل الشباب يعود)
والترجي يكون في:
١- المحبوب كـ(لعل الله يرحمنا)
٢- الإشفاق في المكروه كـ(لعل العدو يقدم)
وعند الأخفش قد تكون للتعليل كـ(أفرغ عملك لعلنا نتغدى)
وعلى ذلك حمل قول الله: (لعله يتذكر أو يخشى)
قال الكوفيون: وللاستفهام نحو (وما يدريك لعله يزكى)
وعقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة



تنبيهات على عبارة الناظم
- الكفء : النظير
- الضغن والضغينة : الحقد

لا تدخل على

١ - جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا وأجاز ذلك ابن عصفور

- فأما (إنهم ساء ما كانوا يعملون) فقالوا : على تقدير قول محذوف ،وهو عندي تكلف

ويستثنى من ذلك عندهم (أنَّ) فانفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية وهو مقيس فيما إذا خففت كـ(وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم)

٢- جملة يجب فيها حذف المبتدأ

٣- مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية كـ(ما) التعجبية

٤- مبتدأ يجب له التصدير : كاسم الاستفهام ويستثنى ضميرُ الشأن وحُمِلَ على ضمير الشأنِ حديثُ (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) - ومنهم من جعل (مِن) في الحديث زائدة ويجعل (أشد) اسم (إنَّ) و (المصورون) خبرها وهو ضعيف ،إذ الكسائيُّ يجيز زيادة (مِن) الجارة في الإيجاب

الخلاف

عاملة في الجزئين (البصريون) ودليلهم:

لم نجد في عوامل الأسماء ما يعمل نصبا دون رفع فأما المنادى فمنصوب بفعلٍ مقدرٍ لا بـ(يا) ،وأما (لا) النافية للجنس فتعمل الرفع في الخبر خلافاً لسيبويه

الخبر إذا ارتفع فلا بد له من رافع فالمبتدأ الآن غير مبتدأ

لا عمل لها في الخبر (الكوفيون) - فالخبر باق على رفعه

تابع عملها

هل تنصب هذه الحروف الجزئين؟

حكى جماعةٌ - كابن سِيْدَهْ - نصبَ (إن) للجزئين واستشهدوا بـ(يا ليت أيام الصبا رواجعا) وغير ذلك

١- أجاز الكسائي والفراء لنصب خبر (ليت) وحدها

٢- أجاز باقي الكوفيين ذلك في سائر أخواتها

٣- وزعم ابن سلام أنه لغة جماعة من تميم ونسب ذلك الدينوري إلى تميم عامة

جمهرة النحاة لا يسلمون ذلك

- فالثاني منصوب بخبر (إن) المحذوف فالتقدير (ياليت أيام الصبا تكون رواجعَ)

- ولو سُلِّمَ فهذا نادر

علة إعمالها

(الناظم): اختصت بالجملة الاسمية - والأصل في الحرف المختص أن يَجُرَّ ولكنها أشبهت (كان) وأخواتها لطلبها للمبتدأ والخبر واختصاصها بهما

وقوله (عكس ما لكان من عمل) تنبيه على الفرعية في العمل وتظهر الفرعية في إبطال العمل عند تقديم الخبر

(الزجاج): أشبهت الفعل المتعدى إلى واحد من أوجه:

١ - معانيها كمعاني الأفعال

٢- عدد حروفها كعدد حروف الأفعال

٣- أواخرها مفتوحة كأواخر الماضى

تنبيه

لما قوي شبهها بالفعل ولم تكن أفعالا خافوا إذا قدموا المرفوع على المنصوب أن يتبادر إلى الذهن أنها أفعال فعكسوا ترتيب المعمولين

- عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفي في إعلان أنها حروف فلم يكن بد من شيء آخر

شرط عملها : ترتيب الجزئين

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي..كليت فيها أو هنا غير البذي)

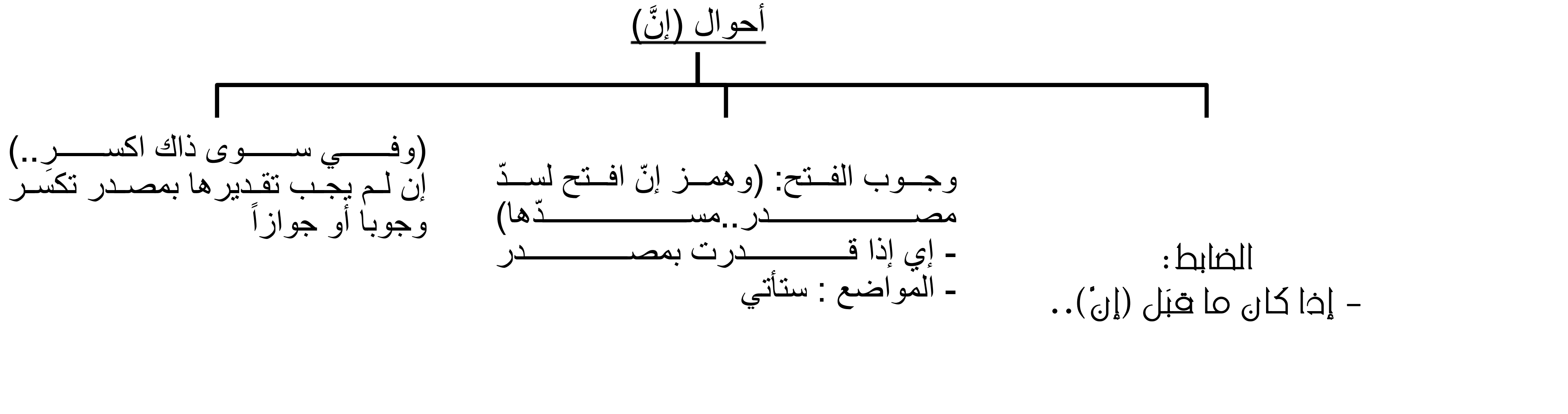
علة اشتراط الترتيب أنها لا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها

- إلا إذا منع من ذلك مانع كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً

- لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور كـ(إن طعامَك زيداً آكلٌ)

- لا يجوز تقديم المعمول على الاسم كـ(إن بك زيدا واثق)

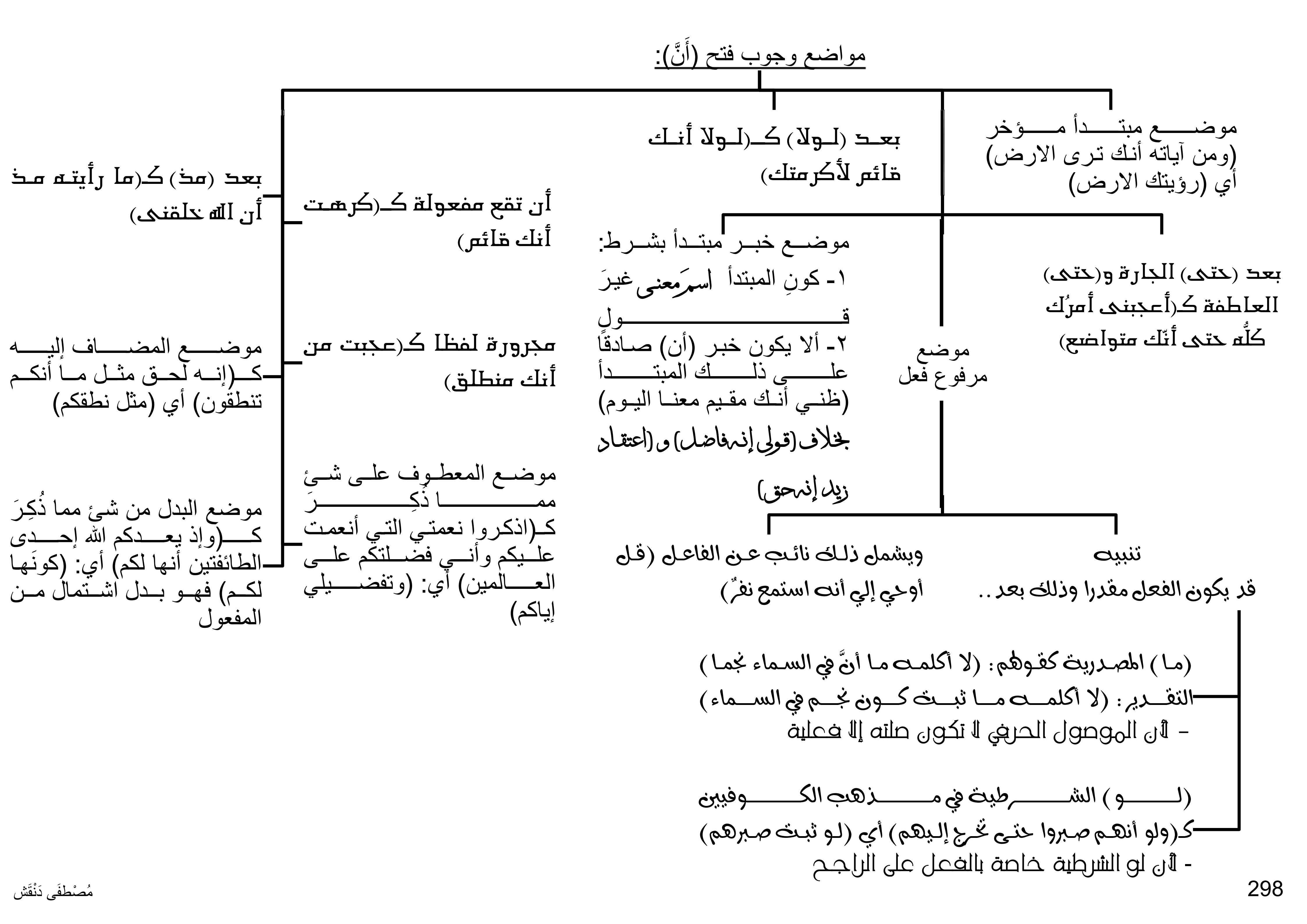
وأجازه سيبويه كـ(فَلاَ تَلْحَنـي فِيهَـا فـإنَّ بِحُبِّهـا..أَخَـاكَ مُصَـابُ القَلْـبِ جَمٌّ بَلابِلُهُ)



يحتاج إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة..فـ(إن) فيه تكون مفتوحة

يحتاج إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا..تكون (إن) فيه مكسورة

يجوز فيه الوجهان..صح فيه الفتح والكسر



مواضع وجوب فتح (أَنَّ):
موضع مبتدأ مؤخر (ومن آياته أنك ترى الارض) أي (رؤيتك الارض)
بعد (لولا) كـ(لولا أنك قائم لأكرمتك)
بعد (حتى) الجارة و(حتى) العاطفة كـ(أعجبني أمرُك كلُّه حتى أنّك متواضع)
موضع مرفوع فعل
موضع خبر مبتدأ بشرط:
١- كونِ المبتدأ اسمَ معنى غيرَ قول
٢- ألا يكون خبر (أن) صادقاً على ذلك المبتدأ (ظني أنك مقيم معنا اليوم)
بخلاف (قولي إنه فاضل) و(اعتقاد زيد إنه حق)
تنبيه
قد يكون الفعل مقدرا وذلك بعد ..
ويشمل ذلك نائب عن الفاعل (قل أوحي إلي أنه استمع نفرٌ)
(ما) المصدرية كقولهم: (لا أكلمه ما أنَّ في السماء نجما)
التقدير: (لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء)
- لأن الموصول الحرفي لا تكون صلته إلا فعلية
(لو) الشرطية في مذهب الكوفيين
كـ(ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) أي (لو ثبت صبرهم)
- لأن لو الشرطية خاصة بالفعل على الراجح
أن تقع مفعولة كـ(كرهت أنك قائم)
مجرورة لفظا كـ(عجبت من أنك منطلق)
موضع المعطوف على شئ مما ذُكِرَ كـ(اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين) أي: (وتفضيلي إياكم)
بعد (مذ) كـ(ما رأيته مذ أن الله خلقني)
موضع المضاف إليه كـ(إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أي (مثل نطقكم)
موضع البدل من شئ مما ذُكِرَ كـ(وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أي: (كونَها لكم) فهو بدل اشتمال من المفعول

تنبيهات حول وجوبِ الفتحِ

لم يقل (لسد مفرد) لأنـه قد يسد المفرد مسـدها ويجـب كسـرها
- كـ(ظننت زيدا إنه قائم) فلا يصح (ظننت زيدا قيامه) فهذه يجب كسرها

(أن) تفـتح بعـد (لـو) ولا يصـح وقـوع المصـدر في موضـعها فـلا تقـول: (لـو ذهـابُ زيـد لأكرمتـك)
- وذلـك لأن المصـدر سـائغ في التقـدير قياساً ولا يلزم أن يكون منطوقا به

المصـدر المنسـبك مـن (أن) المفتوحـة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقا مضافا إلى اسمها ،وإن كـان جامـدا فهـو مصدر كان مضافا إلى اسمها ثـم يكـون خـبر هـذا المصـدر هـو خـبر الكـون

- فنحـو : (يسرني أنـك مجتهـد) تقـديره : (يسـرني اجتهـادك)

- ونحو : (يسرني أنك أسد) تقـديره : (يسرني كونك أسداً)


(وفي سوى ذاك اكسرِ..) إن لم يجب تقديرها بمصدر تكسر وجوبا أو جوازاً
وجوب الكسر في ستة مواضع وهي أن تقع..
جواز الوجهين سيأتي
(وفي بدء صلة) (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء)
فإن كانت في حشوها فلا يجب الكسر كـ(أعجبني الذي أبوه إنه منطلق - أعجبني الذي ذكرت أنه فاضل)
(فاكسر في الابتداء) كـ(إنَّ زيدا قائم)
ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء بل يجب التأخير كـ(عندي أنك فاضل) وأجاز بعضهم الابتداء بها
ويدخل ضمن الابتداء
(وحيث إن ليمين مكملة) في جواب للقسم
وتكميل القسم يكون بجوابه - ووجه ذلك أن جواب القسم لا يكون بالمفرد
- ومراد الناظم هنا التقييد بـ(إن) الواقع بعدها اللام كـ(والله إن زيدا لقائم)
بعد (ألا) الاستفتاحية كـ(ألا إن زيدا قائم) فالابتداء كما يكون حقيقيا يكون أيضاً حكمياً كأن يسبق عليها حرف لا يغير الابتداء
في جملةٍ خبر عن اسم عين كـ(زيد إنه قائم) - لأن المصدر لا يقع خبرا عن اسم الذات إلا بتأويل ولما كان ما لا يحوج إلى تأويل أولى التزموا جعل الخبر جملةً
أن تقع في خبرها اللام كـ(إن زيدا لقائم)
بعد (حتى) الابتدائية كـ(قام القوم حتى إن زيدا قائم)
بعد (كَلَّا) كـ(كلا إنها تذكرة)
بعد (حيث) كـ(اجلس حيث إن زيدا جالس)
- وأجاز الكسائيُ في (حيث) أن تُضافَ إلى مفرد ،وهو مرجوح



تابع مواضع وجوب الكسر

(أو حكيت بالقول)
في جملة محكية كـ(قال إني عبد الله)
فإن أجرى القول مجرى الظن فتحت
كـ(أتقول أن زيدا قائم) أي (أتظن)

(أو حلت محل..حال)
- في جملة الحال
- كـ(كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون)

(وكسروا مِن بعد فعلٍ عُلِّقا..باللام كاعلم إنه لذو تقى)
بعد فعل من أفعال القلوب معلق عنها باللام
كـ(والله يعلم إنك لرسوله)
فلو زالت اللام لتسلط الفعل على إن فانفتحت
كـ(ألم تر أن الله يسبح له)

اجتمع في المثال سببان: وقوعها موقع الحال واقتران خبرها باللام
- والمفتوحة لا تقع هنا لأن الحال بالمفرد لا تصاحب الواو

اعتراض: الأصل في الحال أن يكون مفردا فمقتضى هذا أن تكون أن مفتوحة في هذا الموضع
الجواب: المصدر المنسبك هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها وعى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة
- والحال لا يكون إلا نكرة فعُدِلَ إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع والحال كما يكون مفردا يكون جملةً

جواز الوجهين

إذا وقعت.. أولاً : (بعد إذا فجاءةٍ) كـ(خرجت فإذا إن زيدا قائم)
وبالوجهين: (وكُنتُ أرى زيدا كَمَا قيلَ سيّدا..إِذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازمِ)

ولا يلزم من جواز الوجهين اتحاد التقدير
مصطفى: ولا يلزم من جواز الوجهين التسوية بينهما

وفيه تفصيل:

من قال (إذا) حرف مفاجأة (كابن مالك) جاز عنده الوجهان

تقدير الكسر
ما بعد (إذا) جملة تامة
فالتقدير: (خرجت فإذا زيد قائم)
- وهو أرجح لأن إذا المفاجأة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية فإذا وقعت بعدها (إن) فهي داخلة على جملة
مصطفى : ولتجنب تقدير محذوف

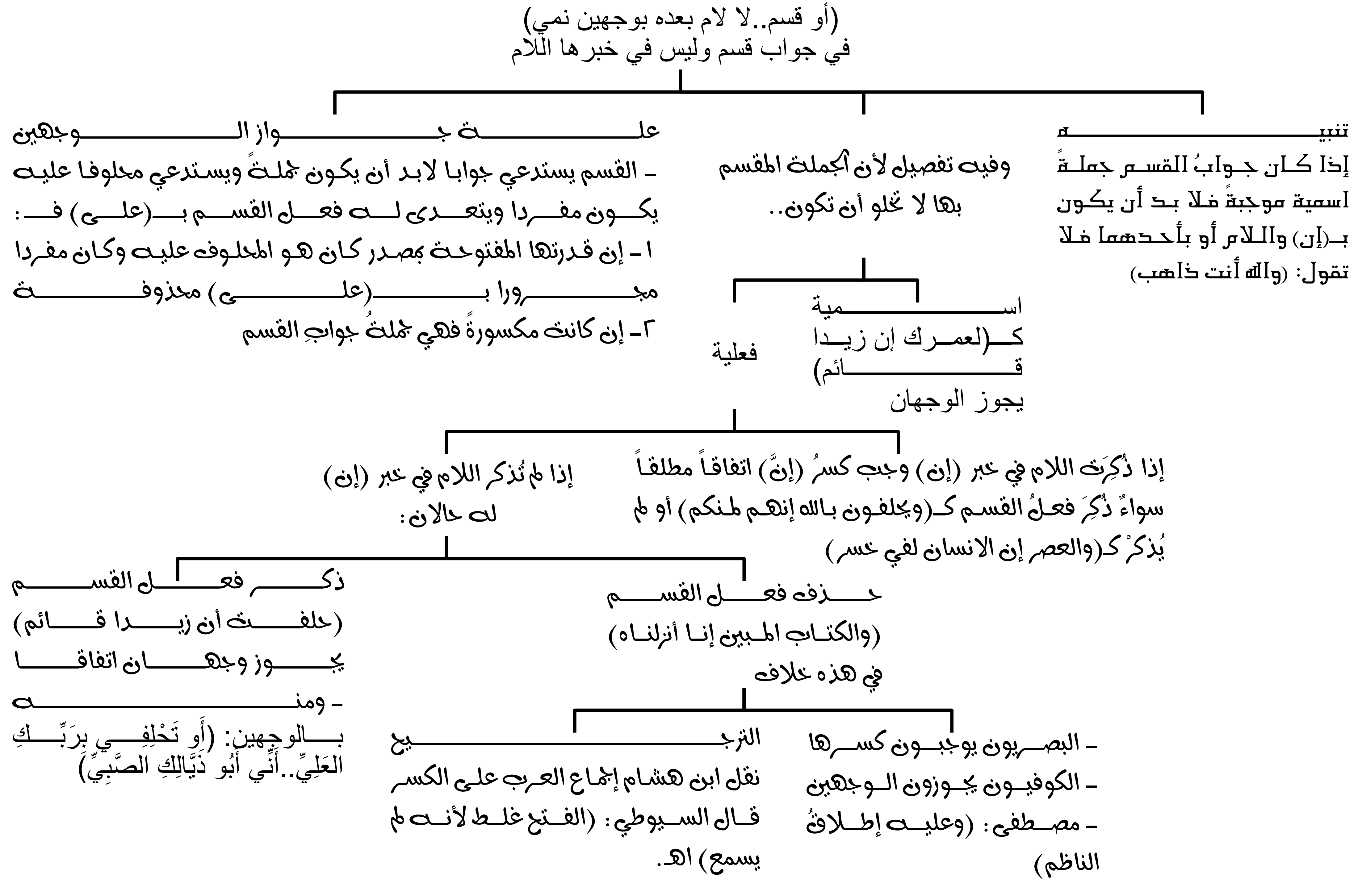
تقدير الفتح
- ما بعد (إذا) في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف

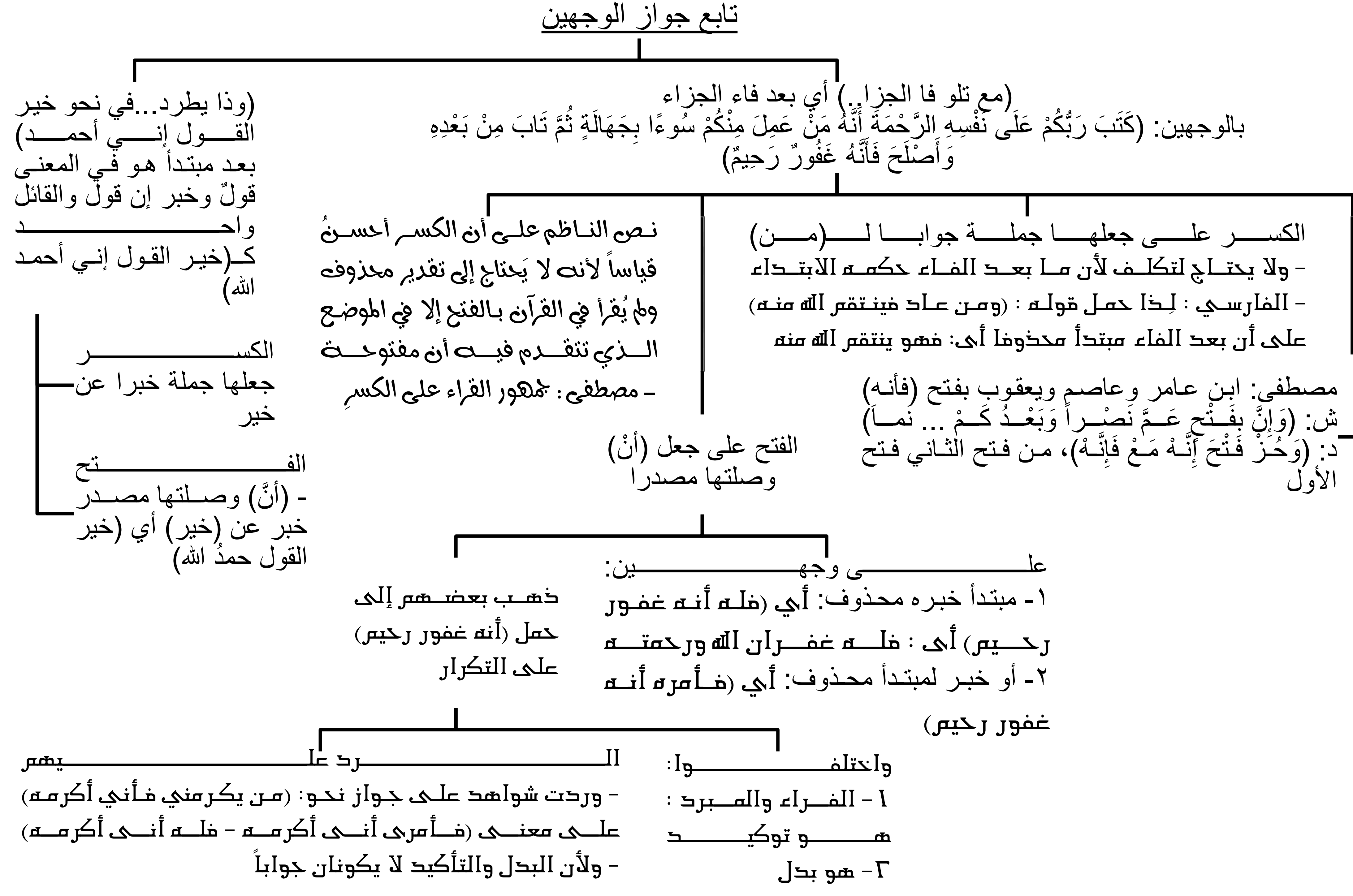
من جعل (إذا) ظرفا زمانيا أو مكانيا
- أوجب فتح (أن) على أنها في تأويل مصدر وفي هذا المصدر أوجه

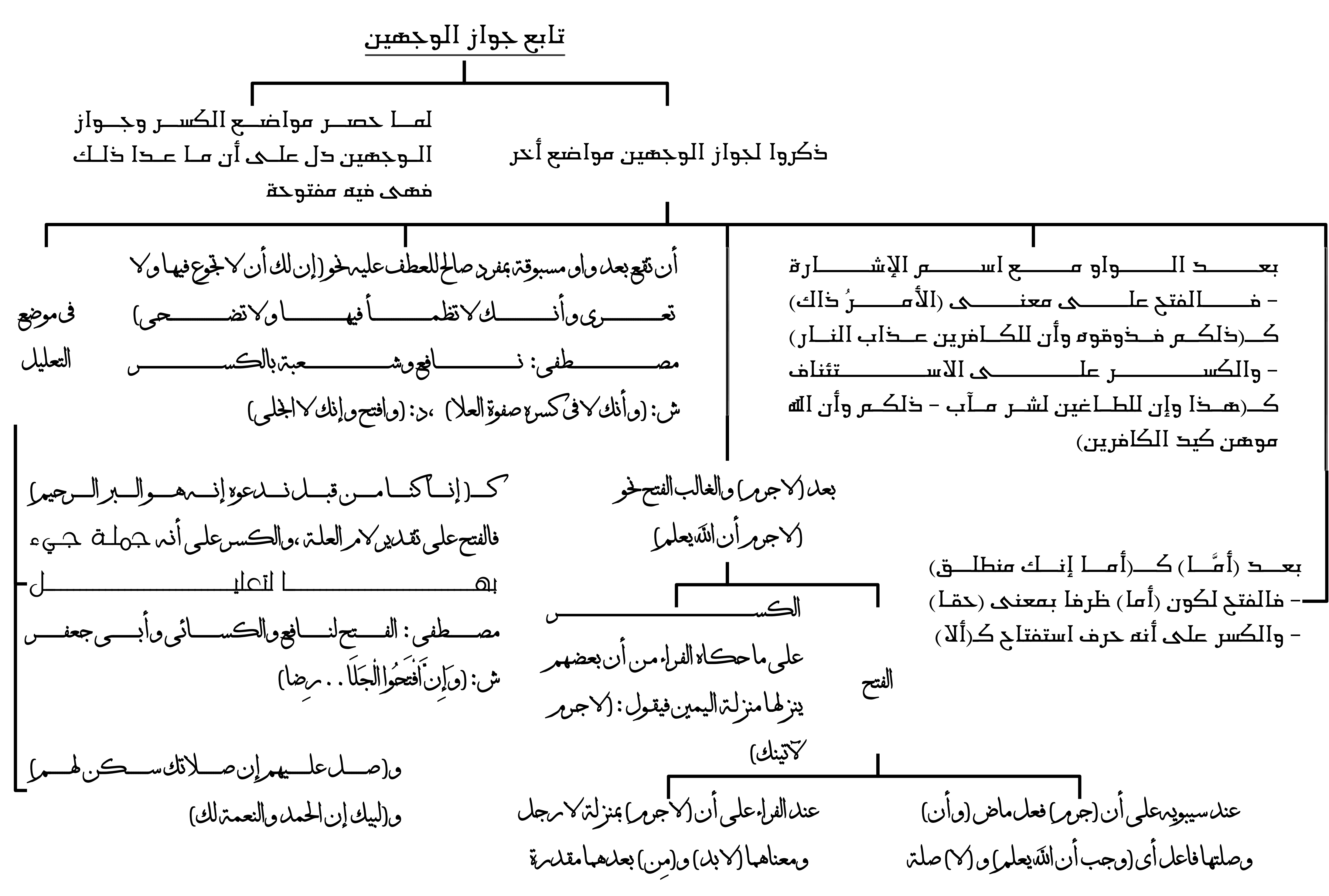
المصدر مبتدأ خبره الظرف قبله أي (فإذا قيامُ زيد) أي (ففي الحضرة قيامُ زيد)

المصدر مبتدأ خبره محذوف أي (خرجت فإذا قيام زيد موجود)

المصدر خبر مبتدأ محذوفٍ أي (فإذا شأنه القيام)
وهذا وجهٌ على توجيه سيبويه لبيت (إِذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازمِ)


(أو قسم..لا لام بعده بوجهين نمي)
في جواب قسم وليس في خبرها اللام
تنبيه
إذا كان جوابُ القسم جملةً اسمية موجبةً فلا بد أن يكون بـ(إن) واللام أو بأحدهما فلا تقول: (والله أنت ذاهب)
وفيه تفصيل لأن الجملة المقسم بها لا تخلو أن تكون..
علة جواز الوجهين
- القسم يستدعي جوابا لابد أن يكون جملةً ويستدعي محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بـ(على) فـ:
١- إن قدرتها المفتوحة بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بـ(على) محذوفة
٢- إن كانت مكسورةً فهي جملةُ جوابِ القسم
اسمية
كـ(لعمرك إن زيدا قائم)
يجوز الوجهان
فعلية
إذا ذُكِرَت اللام في خبر (إن) وجب كسرُ (إنَّ) اتفاقاً مطلقاً سواءٌ ذُكِرَ فعلُ القسم كـ(ويحلفون بالله إنهم لمنكم) أو لم يُذكرْ كـ(والعصر إن الانسان لفي خسر)
إذا لم تُذكر اللام في خبر (إن) له حالان:
حذف فعل القسم
(والكتاب المبين إنا أنزلناه)
في هذه خلاف
ذكر فعل القسم
(حلفت أن زيدا قائم)
يجوز وجهان اتفاقا
- ومنه بالوجهين: (أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ..أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ)
- البصريون يوجبون كسرها
- الكوفيون يجوزون الوجهين
- مصطفى: (وعليه إطلاقُ الناظم)
الترجيح
نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر
قال السيوطي: (الفتح غلط لأنه لم يسمع) اهـ.


تابع جواز الوجهين
(مع تلو فا الجزا..) أي بعد فاء الجزاء
بالوجهين: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)
الكسر على جعلها جملة جوابا لـ(من)
- ولا يحتاج لتكلف لأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء
- الفارسي : لذا حمل قوله : (ومن عاد فينتقم الله منه)
على أن بعد الفاء مبتدأ محذوفا أي: فهو ينتقم الله منه
مصطفى: ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح (فأنه)
ش: (وَإِنَّ بِفَتْحِ عَمَّ نَصْراً وَبَعْدُ كَمْ ... نما)
د: (وَحُزْ فَتْحَ إِنَّهُ مَعْ فَإِنَّهْ)، من فتح الثاني فتح الأول
نص الناظم على أن الكسر أحسنُ
قياساً لأنه لا يَحتاج إلى تقدير محذوف
ولم يُقرأ في القرآن بالفتح إلا في الموضع
الذي تتقدم فيه أن مفتوحة
- مصطفى: جمهور القراء على الكسرِ
الفتح على جعل (أنْ) وصلتها مصدرا
على وجهين:
١- مبتدأ خبره محذوف: أي (فله أنه غفور رحيم) أي : فله غفران الله ورحمته
٢- أو خبر لمبتدأ محذوف: أي (فأمره أنه غفور رحيم)
ذهب بعضهم إلى حمل (أنه غفور رحيم على التكرار
واختلفوا:
١ - الفراء والمبرد : هو توكيد
٢- هو بدل
الرد عليهم
- وردت شواهد على جواز نحو: (من يكرمني فأني أكرمه
على معنى (فأمري أني أكرمه - فله أني أكرمه
- ولأن البدل والتأكيد لا يكونان جواباً
(وذا يطرد...في نحو خير القول إني أحمد) بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبر إن قول والقائل واحد كـ(خير القول إني أحمد الله)
الكسر جعلها جملة خبرا عن خير
الفتح - (أنَّ) وصلتها مصدر خبر عن (خير) أي (خير القول حمدُ الله)



تابع جواز الوجهين
لما حصر مواضع الكسر وجواز الوجهين دل على أن ما عدا ذلك فهى فيه مفتوحة
ذكروا لجواز الوجهين مواضع أخر
بعد الواو مع اسم الإشارة
- فالفتح على معنى (الأمرُ ذاك)
كـ(ذلكم فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار)
- والكسر على الاستئناف
كـ(هذا وإن للطاغين لشر مآب - ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين)
أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى)
مصطفى: نافع وشعبة بالكسر
ش: (وأنك لا فى كسره صفوة العلا) ،د: (وافتح وإنك لا الجلى)
فى موضع التعليل
بعد (لا جرم) والغالب الفتح نحو
(لا جرم أن الله يعلم)
الكسر
على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: (لا جرم لآتينك)
الفتح
عند سيبويه على أن (جرم) فعل ماض (وأن) وصلتها فاعل أى (وجب أن الله يعلم) و (لا) صلة
عند الفراء على أن (لا جرم) بمنزلة لا رجل ومعناهما (لا بد) و(مِن) بعدهما مقدرة
بعد (أمَّا) كـ(أما إنك منطلق)
- فالفتح لكون (أما) ظرفا بمعنى (حقا)
- والكسر على أنه حرف استفتاح كـ(ألا)
كـ(إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم)
فالفتح على تقدير لام العلة ،والكسر على أنه جملة جيء بها للتعليل
مصطفى: الفتح لنافع والكسائى وأبى جعفر
ش: (وَإِنَ افْتَحُوا الْجَلَا . . رِضا)
و(صل عليهم إن صلاتك سكن لهم)
و(لبيك إن الحمد والنعمة لك)

دخول اللام في خبر (إنَّ) جائز
(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر..لام ابتداء نحو إني لوزر)

حق اللام الدخولُ في أول الكلام لكنهم كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر

لذلك لما جمعوا بينهما في الشعر غيروا أن بإبدال همزتها هاء فقالوا (ألا يا سَنا بَرقٍ، علَى قُلَلِ الحِمَى..لَهِنَّكَ، مِن برقٍ، عَلَيَّ كَرِيمُ)

أخروا اللام لأنها لا تختص ولا تعمل
- فاللام في نية التقديم ولذلك عَمِلَت (إنَّ) ولولا ذلك لعلقتها عن العمل كما علقت أفعال القلوب

تدخل اللام على خبر (إنَّ) دون أخواتها

يُشترط في خبر (إن) الذي يجوز اقتران اللام به أن يكون مؤخرا عن الاسم كـ(إن ربهم بهم يومئذ لخبير)
فلا يقال : إن لفي الدار زيدا

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا: (يَلُومُونَني فِي حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلي..ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ)

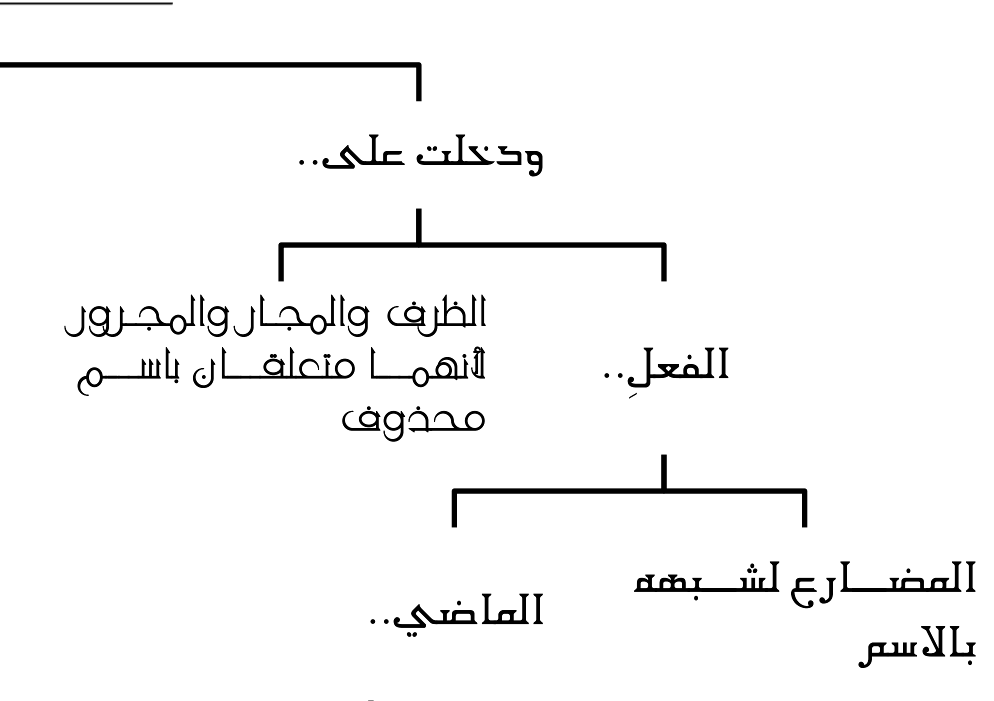
ابن النحاس : (هذا البيت لم ينشده أحد ممن وثق في العربية)

خُرِّجَ على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها في خبر أمسى كـ(مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا)
- فلام الابتداء لا تقترن بخبر أمسى
- (كيف) اسم استفهام خبر مقدم (سيدكم) و(سيد) مبتدأ مؤخر

هذا شاذٌ سماعاً وفي القياسِ كذلك لكون (لكن) مفتقر إلى ما قبله وهذا منافٍ للابتداء
- وقيل أصله : (ولكن إنني)

وأجاز المبرد دخولها في خبر (أنَّ)
- وقرئ شاذا (إلا أنهم ليأكلون الطعام) ويتخرج أيضا على زيادة اللام.

أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل



غير المتصرف لأنه يفيد الإنشاء والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبهه بالمضارع

المتصرف المقترن بقد لأن قد تقرب الماضي من الحال فأشبه المضارع

ولا تدخل اللام في الحالات الآتية:
أولاً: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا)
- كونُ خبر (إنَّ) منفيا فلا تقول (إن زيدا لما يقوم)

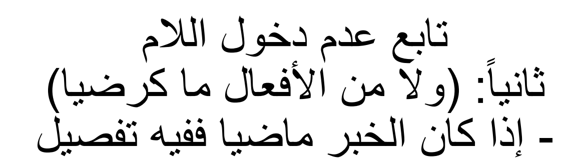
علة منع دخول اللام الناظم: (أكثر أدوات النفي أولها لام فكرهوا اجتماع مثلين ثم أجروا سائر أدوات النفي على ذلك لينسق الباب)

ورد في الشعر كـ(وَأعْلَمُ إنَّ تَسْلِيما وَتَرْكا..لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ)

- إذا أجريتَ (إنّ) على ظاهرها فالهمزة مكسورة لأن اللام في خبرها وهو الراجح لأن الذي يعلق (أعلم) عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة
قال ابن هشام: (بالكسر) اهـ.

- وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة
وذهب إليه الفراء وابن عصفور

تعليل الدخول في البيت
قال ابن جنى: (أدخل اللام وهي للايجاب على (لا) لأنه شَبَّهَ (لا) بـ(غير)
فكأنه قال: (لغير متشابهين)اهـ.



لا تدخل على المتصرف غير المقرون بـ(قد)

فلا تقول (إن زيدا لرَضِيَ)
وأجاز ذلك الكسائي وهشام والأخفش على إضمار (قد)

(وقد يليها مع قد)
إن قرن الماضي المتصرف بـ(قد) جاز دخول اللام
كـ(إنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا)
والمستحوذ على الشئ : هو الغالب عليه

غير المتصرف ففيه خلاف

جواز دخول اللام (الأخفش والفراء وظاهر الناظم)
كـ(إن زيدا لنعم الرجل - لبئس الرجل - لَعَسَى أن يَقُومَ)

منع دخول اللام (سيبويه)

تنبيه
التصرف بالأفعال يطلق على وجهين:

ما استُعْمِلَ على وجه واحد مع بقاء دلالته على الزمان وعدم انتقاله إلى الإنشاء كـ:
- أفعال المقاربة ما عدا (كاد - أوشك)
- (تبارك - سقط في يده)
وهذا ليس مراداً للناظم لأنه جار هنا مجرى المتصرف
لا تقول: (إن زيدا لجعل يقوم - إن زيدا لسقط في يده)

ما كان شبيها بالحرف في عدم دلالته على الحدث والزمان وعدم تصرفه كـ(نعم - بئس)
فهذا هو المراد ،فيجوز (إن زيدا لنعم الرجل - ولبئس الرجل)
وكذا كل فعل دل على زمان ولكنه نقل إلى الإنشاء كـ(إن زيدا لعسى أن يقوم)

يقتضي نفي الناظم لدخول اللام فيما تقدم أنها تدخل فيما عدا ذلك كـ:

أولاً: الجملة الاسمية فيجوز دخول اللام على:
- أول جزءيها كـ(إن زيدا لوجهه حسن)
- على الثاني كـ(إن زيدا وجهه لحسن)

وأنكر الرضي دخول اللام على الخبر، وحكى الناظم جوازه وإن كان خلاف الأولى

ثانياً: كون الخبر اسما مفردا مؤخرا كـ (إن الله لسميع الدعاء)

ثالثاً: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع كـ(إن ربك ليعلم)

ولا فرق بين:
١- المتصرف: كـ(إن ربك ليحكم بينهم)
٢- وغير المتصرف كـ(إن زيدا ليذر الشر)

إذا اقترن بأداة تنفيس كـ(إن زيدا سوف يقوم - سيقوم) فذهب الكوفيون إلى المنع وأجازه البصريون
- سوف يجوز دخول اللام على الصحيح
- السين يجوز دخول اللام بقلة

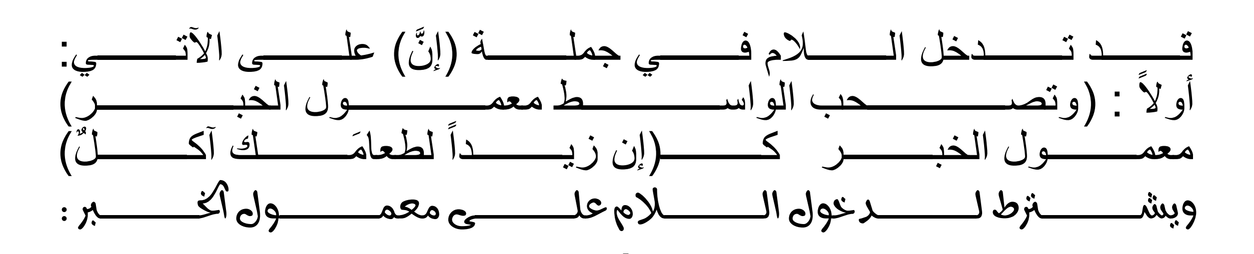
رابعاً: واو المصاحبة المغنية عن الخبر ومنعه في التسهيل لأن الواو وما معها ليس بخبر المؤلف حكى عن الكسائي جواز المسألة محتجا بما حكى من قولهم: (إن كل ثوب لَوَ ثمنه)

خامساً: كونه ظرفا كـ (إن زيدا لعندك) ويجب تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ولا يجوز تقديره (استقر) لأنه فعل ماضٍ وهو لا يجوز دخول اللام عليه

سادساً: الشرط والجزاء
- منعه في التسهيل معلِّلاً بـ: (خوف التباسها بالموطئة للقسم وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير مؤكد) اهـ.
- ذلك غير مستعمل في كلام العرب
- ولعل الناظم ذهب هنا مذهب ابن الأنباري القائل بالجواز في الجواب اعتبارا بعدم التباسها بالموطئة لأنها لا تدخل في الجواب

سابعاً: الخبر إذا كان قسما وجوابا وقد مَنَعوا دخول هذه اللام عليه، فلا تقول: (إنّ زيدًا لَوَ اللهِ قد قام)

ثامناً: كون الخبر جارا ومجرورا كـ (وإنك لعلى خلقٍ عظيم)


قد تدخل اللام في جملة (إنَّ) على الآتي:
أولاً: (وتصحب الواسط معمول الخبر)
معمول الخبر كـ(إن زيداً لطعامَك آكلٌ)
ويشترط لدخول اللام على معمول الخبر:

١- أن يكون هذا المعمول متوسطا بين ما بعد (إن) سواء أكان التالي لـ(إن) هو اسمها أو خبرها

قال الناظمُ: (الواسطَ) فلا تدخل على المعمول إذا تأخر فلا تقول (إن زيداً آكلٌ لطعامك)

يدخل على الناظم نحو: (إن غدا لعليك زيدا نازلُ) ويمكن أن يريد الواسط بين شيئين أعم من أن يكونا اسما وخبرا فتدخل له في حيز الجواز

٢- أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه فـ(ال) في قول الناظم (معمول الخبر) للعهد الذكرى فلا تقول (إن زيداً لَطَعَامَك أَكَلَ) ولم يشترط الأخفش هذا الشرط

٣- ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر

يجوز أن تدخل اللام على الخبر مع توسط معمول كـ(إن الله بالناس لرءوف رحيم) نص عليه سيبويه

فإذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ،وقد سمع قليلا كـ(إني لبحمد الله لصالحٌ) حكاه الكسائي والفراء
- وأجازه الزجاج وشَبَّهَهُ بـ(مررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين)

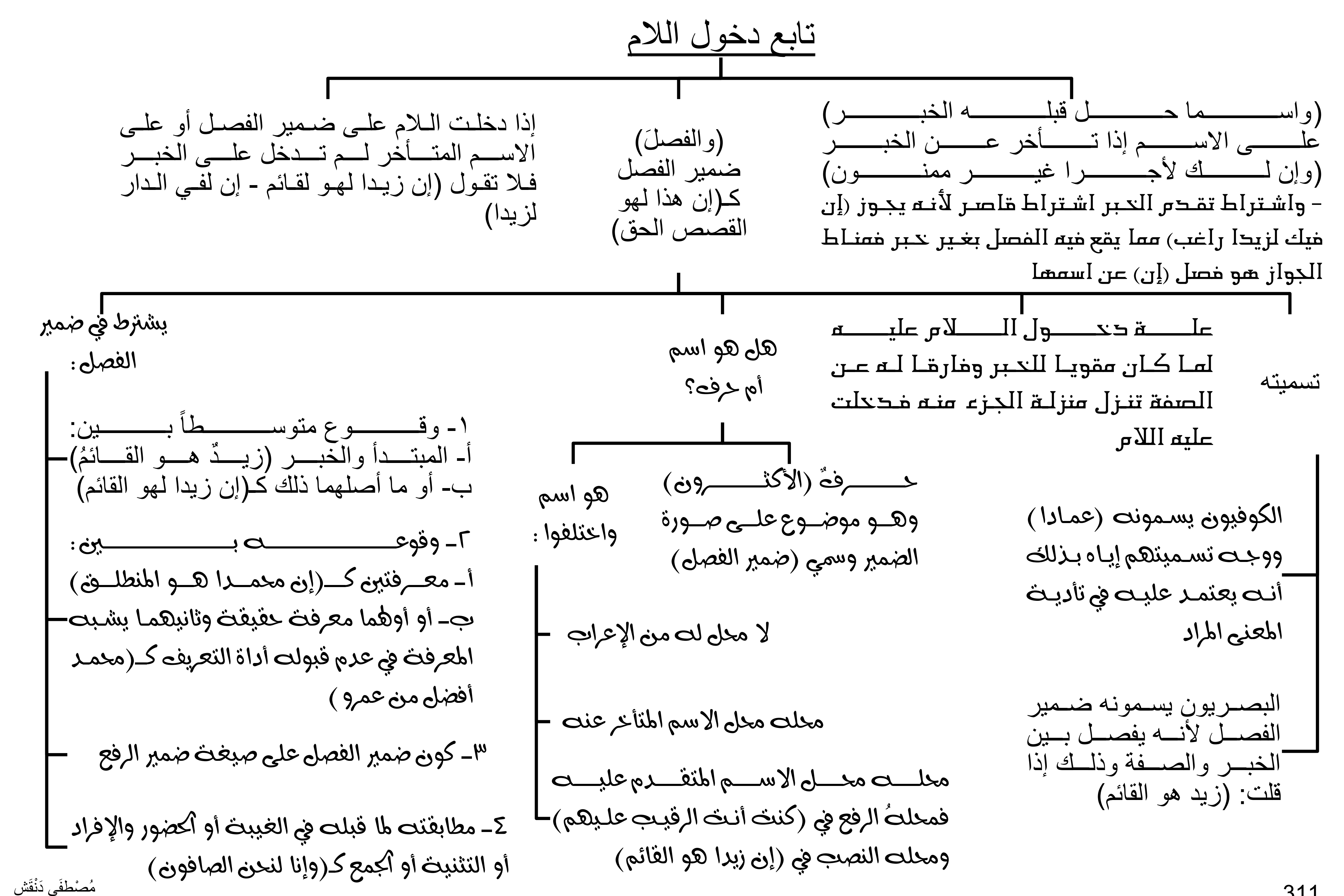
٤- ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا
فلا يصح (إن زيدا لراكباً حاضرٌ - إن زيداً لعرقاً يتصبب)
قال ابن خروف: (لتعلّق الظرفِ والحال بما قبل الاسم والخبر)اهـ.

٥- زاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا لأجله فعنده لا يجوز (إن زيدا لركوبَ الامير راكبٌ - إن زيدا لَتأديباً ضاربٌ ابنه)

٦- استظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ولا على المفعول معه وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين

فلا تدخل على
- الصفة أو المعطوف أو البدل أو التوكيد
- إذا كان الواسط معمولات لغير الخبر

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع دخول اللام
(واسما حل قبله الخبر) على الاسم إذا تأخر عن الخبر (وإن لك لأجرا غير ممنون) - واشتراط تقدم الخبر اشتراط قاصر لأنه يجوز (إن فيك لزيدا راغب) مما يقع فيه الفصل بغير خبر فمناط الجواز هو فصل (إن) عن اسمها
(والفصلَ) ضمير الفصل كـ(إن هذا لهو القصص الحق)
إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا تقول (إن زيدا لهو لقائم - إن لفي الدار لزيدا)
تسميته
علة دخول اللام عليه لما كان مقويا للخبر وفارقا له عن الصفة تنزل منزلة الجزء منه فدخلت عليه اللام
الكوفيون يسمونه (عمادا) ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد
البصريون يسمونه ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة وذلك إذا قلت: (زيد هو القائم)
هل هو اسم أم حرف؟
حرفٌ (الأكثرون) وهو موضوع على صورة الضمير وسمي (ضمير الفصل)
هو اسم واختلفوا :
لا محل له من الإعراب
محله محل الاسم المتأخر عنه
محله محل الاسم المتقدم عليه فمحلهُ الرفع في (كنت أنت الرقيب عليهم) ومحله النصب في (إن زيدا هو القائم)
يشترط في ضمير الفصل :
١- وقوع متوسطاً بين: أ- المبتدأ والخبر (زيدٌ هو القائمُ) ب- أو ما أصلهما ذلك كـ(إن زيدا لهو القائم)
٢- وقوعه بين: أ- معرفتين كـ(إن محمدا هو المنطلق) ب- أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كـ(محمد أفضل من عمرو)
٣- كون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع
٤- مطابقته لما قبله في الغيبة أو الحضور والإفراد أو التثنية أو الجمع كـ(وإنا لنحن الصافون)

(ووصل ما بذي الحروف مبطل..إعمالها)
فتكفها عن العمل

إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال كـ(ليتما زيدٌ قائمٌ - ليتما زيداً قائمٌ)

والإعمال أحسن
- ذهب الزجاج إلى أن الإهمال أكثر
- وذهب سيبويه إلى وجوب الإعمال مع لحاق (ما) بـ(ليت)

فهي باقية على اختصاصها بالأسماء، فلم تبطل عملها
- وأما الإعمال فعلى اختصاصها الاصلي وأما الاهمال فلما حرث لها

ورد بالوجهين: (قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا .. إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفه فَقَدِ)
(فقد) الفاء فاء الفصيحة ،و(قد): اسم بمعنى كاف خبرلمبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف والتقدير: إن حصل ذلك فهو كاف

تعليل الكف
- هذه الأدوات أعملت لاختصاصها بالاسم، ودخول (ما) يزيل الاختصاص ويهيئها للدخول على جمل الافعال وتسمى (ما) هذه كافةً أو مهيئةً

(وقد يُبَقَّى العملُ) فقد تعمل قليلا

الخلاف في إعمالها إذا اتصلت بهن (ما)

إعمالها كلها جوازاً قياسا لما لم يُسمَعْ من العرب على ما سُمِعَ (الزجاج والزجاجي وابن السراج والزمخشري والناظم)

الإعمال جائزفي (لعل - كأن)
- لقربهما من ليت (ابن أبي الربيع)

- حكى الأخفش والكسائي (إنما زيداً قائمٌ) وهو شاذ ولا تكون إذ ذاك إلا داخلة على المبتدأ والخبر و(ما) حينئذٍ زائدة كما زيدت بين الجار والمجرور

الإعمال جائزفي (لعل)
- لأنها أقرب هذه الأحرف شبهاً بليت (الفراء)

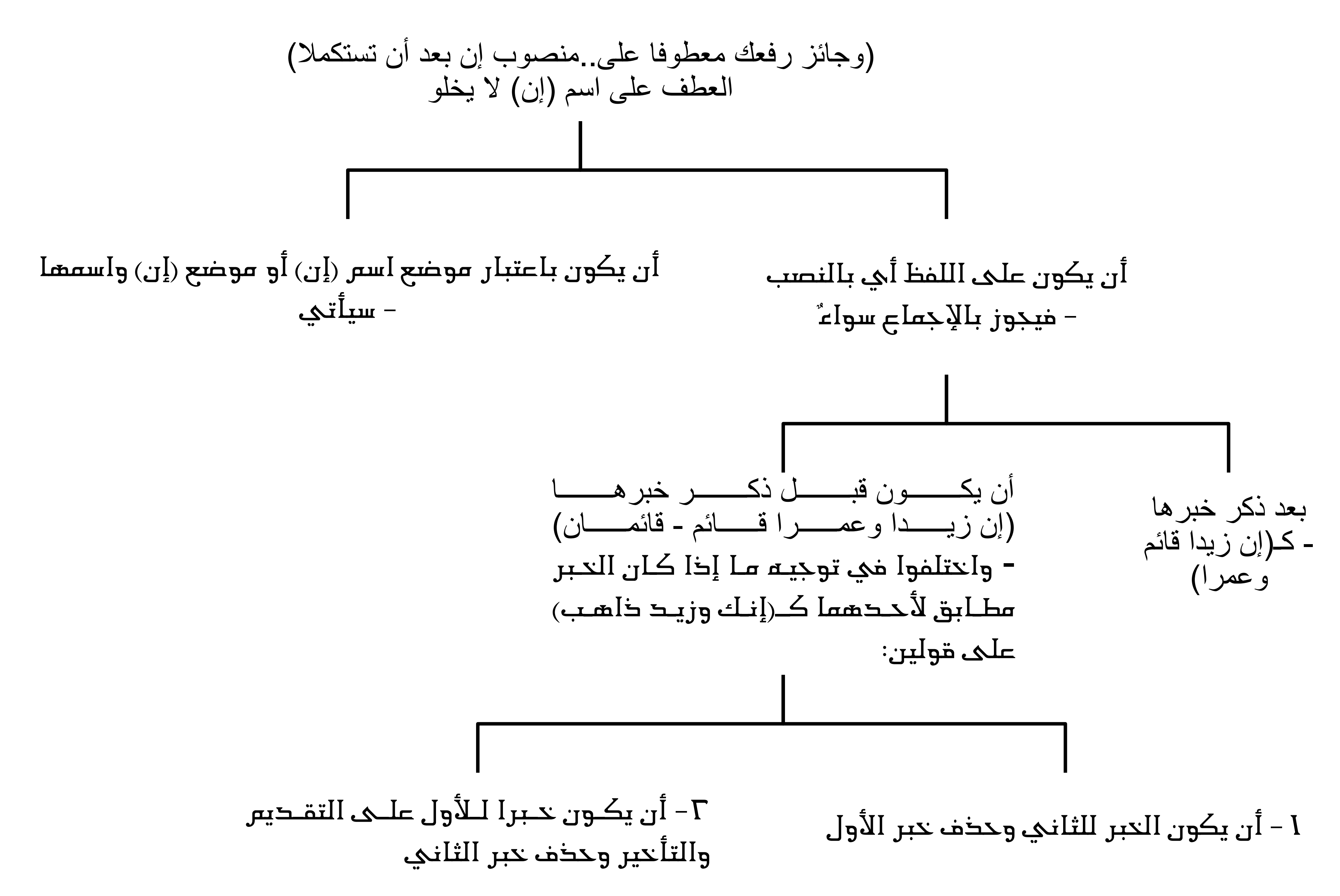
مذهب سيبويه الإعمال ثلاثة أنواع وحجته في كل ذلك الوقوف عند ما سُمِعَ من العرب
١- واجب وذلك في ليت
٢- نادرفي أن
٣- ممتنع في الأربعة البواقي

تنبيه
(ما) الموصولة لا تكفها كـ(إن ما عندك حسنٌ) وكذا المقدرة بالمصدر فالمراد هنا هو (ما) الحرفية

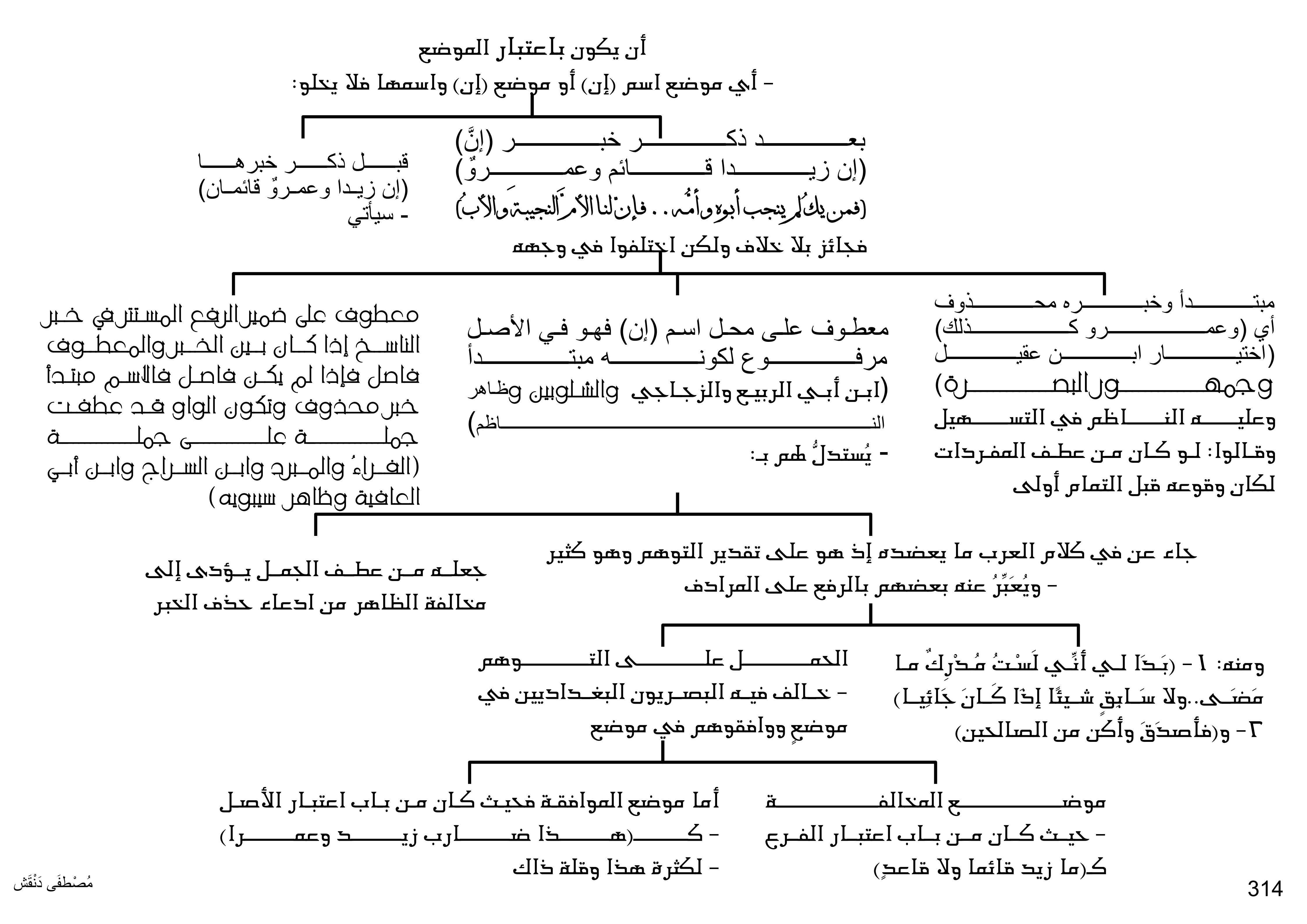
مثال المصدرية كـ(إن ما فعلتَ حسنٌ)

مثال الموصولة (فوالله ما فارقتكم قاليا لكم..ولكن ما يقضى فسوف يكون)
- هذا والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر(المبتدأ - إنّ - أنّ - لكنّ)
- ومنع الأخفش اقتران خبر(لكن) بالفاء الزائدة وهو محجوج بالشاهد

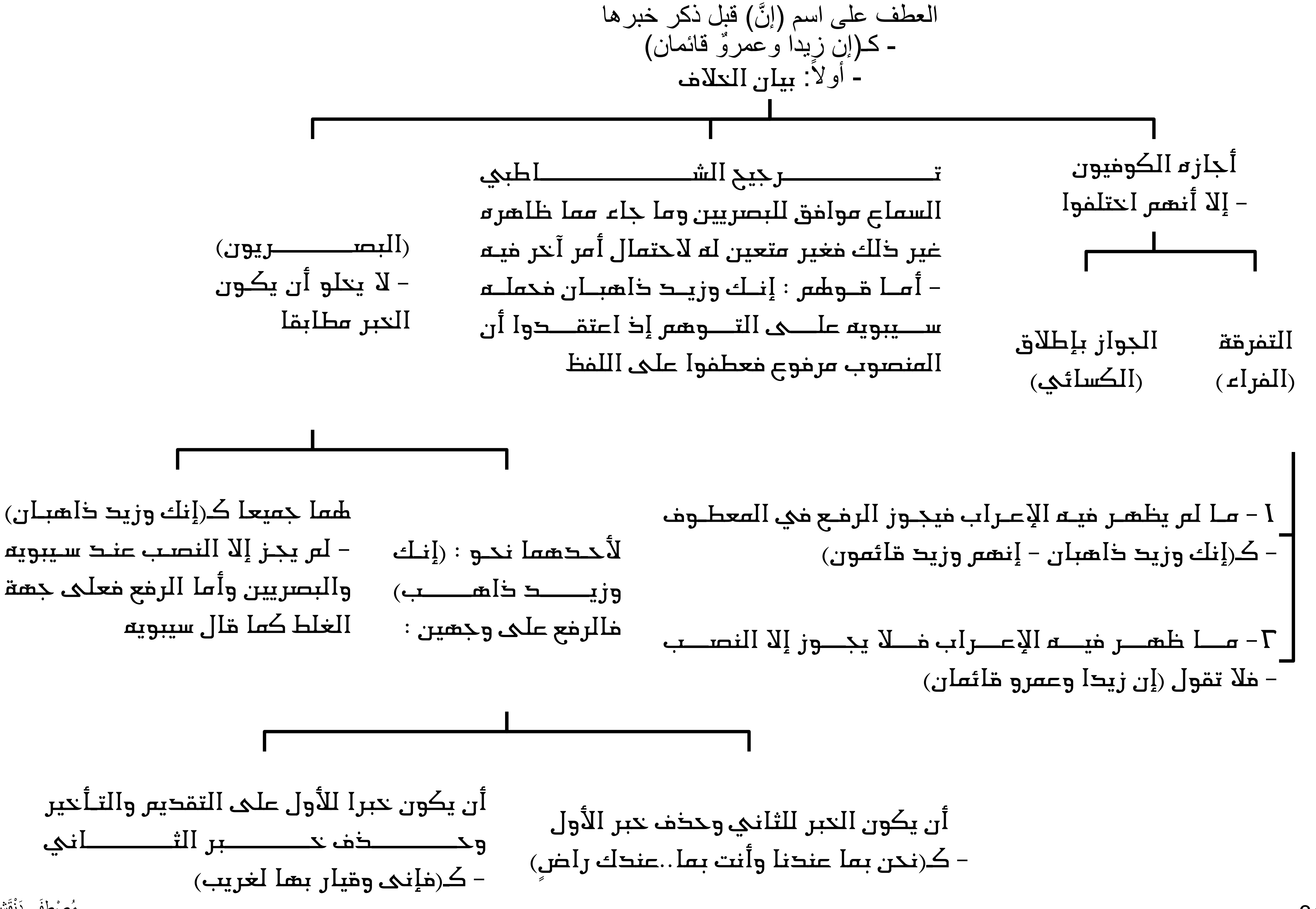
مُصْطفَى دَنْقَش

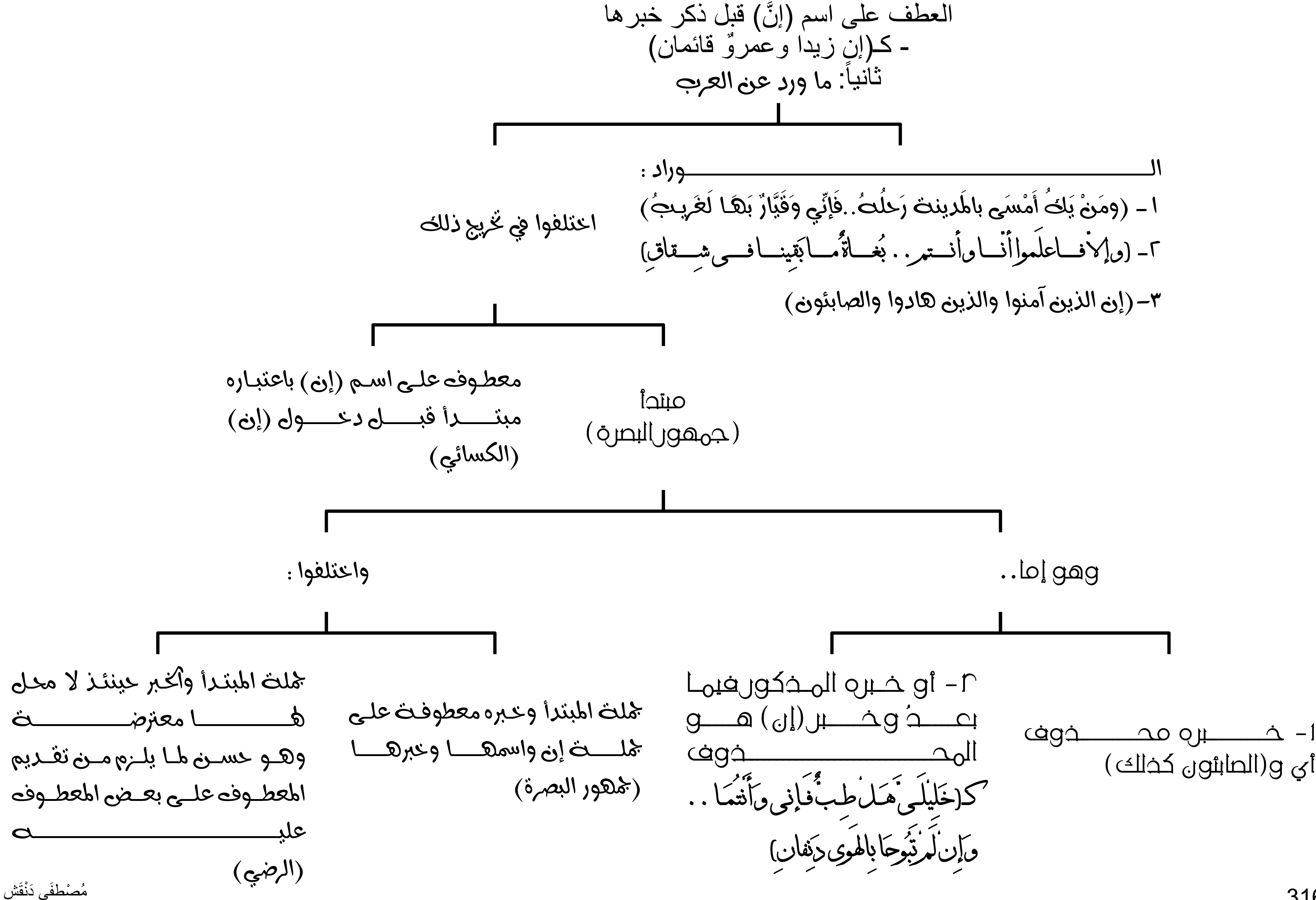

(وجائز رفعك معطوفا على..منصوب إن بعد أن تستكملا)
العطف على اسم (إن) لا يخلو
أن يكون على اللفظ أي بالنصب
- فيجوز بالإجماع سواءٌ
أن يكون باعتبار موضع اسم (إن) أو موضع (إن) واسمها
- سيأتي
بعد ذكر خبرها
- كـ(إن زيدا قائم وعمرا)
أن يكون قبل ذكر خبرها (إن زيدا وعمرا - قائمان)
- واختلفوا في توجيه ما إذا كان الخبر مطابق لأحدهما كـ(إنك وزيد ذاهب) على قولين:
١ - أن يكون الخبر للثاني وحذف خبر الأول
٢- أن يكون خبرا للأول على التقديم والتأخير وحذف خبر الثاني

مُصْطفَى دَنْقَش



أن يكون باعتبار الموضع
- أي موضع اسم (إن) أو موضع (إن) واسمها فلا يخلو:
بعد ذكر خبر (إنَّ)
(إن زيدا قائم وعمروٌ)
(فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمُّه.. فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ)
فجائز بلا خلاف ولكن اختلفوا في وجهه
قبل ذكر خبرها
(إن زيدا وعمروٌ قائمان)
- سيأتي
مبتدأ وخبره محذوف
أي (وعمرو كذلك)
(اختيار ابن عقيل
وجمهور البصرة)
وعليه الناظم في التسهيل
وقالوا: لو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى
معطوف على محل اسم (إن) فهو في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ
(ابن أبي الربيع والزجاجي والشلوبين وظاهر الناظم)
- يُستدلُّ لهم بـ:
معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل فإذا لم يكن فاصل فالاسم مبتدأ خبر محذوف وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة
(الفراءُ والمبرد وابن السراج وابن أبي العافية وظاهر سيبويه)
جاء عن في كلام العرب ما يعضده إذ هو على تقدير التوهم وهو كثير
- ويُعَبِّرُ عنه بعضهم بالرفع على المرادف
جعله من عطف الجمل يؤدي إلى مخالفة الظاهر من ادعاء حذف الخبر
ومنه: ١ - (بَدَا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ ما مَضَى..ولا سَابِقٍ شيئًا إِذَا كَانَ جَائِيا)
٢- و(فأصدَّقَ وأكن من الصالحين)
الحمل على التوهم
- خالف فيه البصريون البغداديين في موضعٍ ووافقوهم في موضع
موضع المخالفة
- حيث كان من باب اعتبار الفرع
كـ(ما زيد قائما ولا قاعدٍ)
أما موضع الموافقة فحيث كان من باب اعتبار الأصل
- كـ(هذا ضارب زيد وعمرا)
- لكثرة هذا وقلة ذاك
مُصْطفَى دَنْقَش


العطف على اسم (إنَّ) قبل ذكر خبرها
- كـ(إن زيدا وعمروٌ قائمان)
- أولاً: بيان الخلاف
أجازه الكوفيون
- إلا أنهم اختلفوا
التفرقة (الفراء)
الجواز بإطلاق (الكسائي)
ترجيح الشاطبي
السماع موافق للبصريين وما جاء مما ظاهره غير ذلك فغير متعين له لاحتمال أمر آخر فيه
- أما قولهم : إنك وزيد ذاهبان فحمله سيبويه على التوهم إذ اعتقدوا أن المنصوب مرفوع فعطفوا على اللفظ
(البصريون)
- لا يخلو أن يكون الخبر مطابقا
١ - ما لم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف
- كـ(إنك وزيد ذاهبان - إنهم وزيد قائمون)
٢- ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب
- فلا تقول (إن زيدا وعمرو قائمان)
لأحدهما نحو : (إنك وزيد ذاهب) فالرفع على وجهين :
لهما جميعا كـ(إنك وزيد ذاهبان)
- لم يجز إلا النصب عند سيبويه والبصريين وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه
أن يكون الخبر للثاني وحذف خبر الأول
- كـ(نحن بما عندنا وأنت بما..عندك راضٍ)
أن يكون خبرا للأول على التقديم والتأخير وحذف خبر الثاني
- كـ(فإني وقيار بها لغريب)



العطف على اسم (إنَّ) قبل ذكر خبرها
- كـ(إن زيدا وعمروٌ قائمان)
ثانياً: ما ورد عن العرب
الـوراد :
١ - (ومَنْ يكُ أمْسَى بالمدينة رَحلُهُ..فإنّي وقَيَّارٌ بهَا لغَريبُ)
٢ - (وإلا فاعلَموا أنّا وأنتم.. بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاقِ)
٣ -(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)
اختلفوا في تخريج ذلك
مبتدأ
(جمهور البصرة)
معطوف على اسم (إن) باعتباره مبتدأ قبل دخول (إن)
(الكسائي)
وهو إما..
واختلفوا :
١- خبره محذوف
أي و(الصابئون كذلك)
٢- أو خبره المذكور فيما بعدُ وخبر(إن) هو المحذوف
كـ(خليليّ هل طبٌّ فإني وأنتما.. وإن لم تَبوحا بالهوى دَنِفانِ)
جملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها
(جمهور البصرة)
جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة
وهو حسن لما يلزم من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه
(الرضي)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع العطف على اسم (إن)

تنبيهات

من القواعد المتعلقة بذلك أن الحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام

أما النعت على الموضع في باب (لا) وفي باب (ما لكم من إله غيره) فـ(لا رجل) كالشئ الواحد وأما (مِن) فزائدة

أطلق الناظم العطف ولم يقيده بحرف دون حرف ،ولكن يُستثنى (أم – إما) فلا يصح دخولهما مع (إن) وأخواتها

التوكيد وعطف البيان والنعت حكمهما حكم النسق (عند الجرمى والزجاج والفراء) كـ(إن زيدا قائمٌ الظريفَ والظريفُ – إن زيدا قائم نفسَه ونفسُه

ومنه: (إن الأمر كلُّه لله) في قراءة أبي عمرو

ش: (وَقُلْ كُلُّهُ للهِ بِالرَّفْعِ حَامِداً)

– وقد يُقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقاً

(وألحقت بإن لكن وأن..من دون ليت ولعل وكأن)

(أن - لكن) كـ(إن) فتقول (علمت أن زيدا قائم وعمروٌ - عمروٌ - أن الله بريء من المشركين ورسولُه) وكذا (علمت أن زيدا وعمرا قائمان) عند الجمهور

الفارق بينهما – في (ليت - لعل - كأن) صار معنى الابتداء منسوخا بمعنى التمنى والترجي والتشبيه – (إن - أن - لكن) لم تغير معنى الابتداء لأنها داخلة لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه

(ليت - لعل - كأن)

لا يجوز معها إلا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر

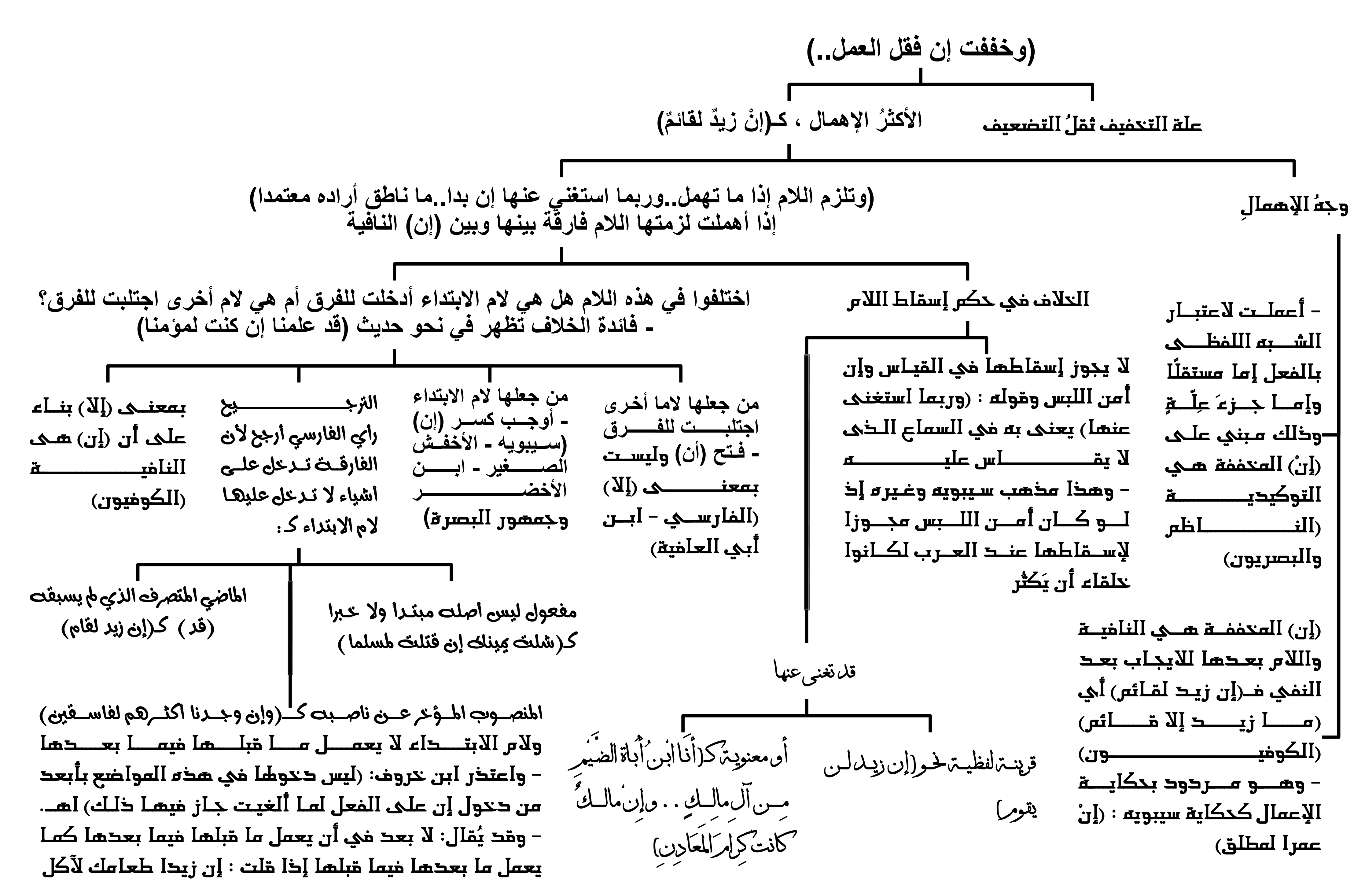
فتقول (ليت زيدا وعمرا قائمان - ليت زيدا قائم وعمرا)

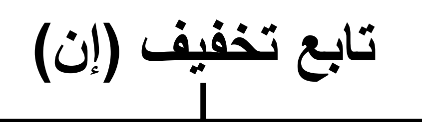
وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة

– وشاهده: (يا ليتَني وأَنْتِ يا لَميسُ..في بلدٍ لَيسَ بِهِ أَنِيسُ)

– الناظم: (ولا حجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون مبتدأً أي (وأنت معي) والجملة حالية والخبرقوله (في بلدة))

– لكن يلزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ولِهَذا رأى قومٌ أن صاحب الحال هو ياء المتكلم ويكون العامل في الحال وصاحبها هو (ليت)


(وخففت إن فقل العمل..)
علة التخفيف ثقلُ التضعيف
الأكثرُ الإهمال ، كـ(إنْ زيدٌ لقائمٌ)
وجهُ الإهمالِ
(وتلزم اللام إذا ما تهمل..وربما استغني عنها إن بدا..ما ناطق أراده معتمدا)
إذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية
- أعملت لاعتبار الشبه اللفظى بالفعل إما مستقلًا وإما جزءَ عِلّةٍ وذلك مبني على (إنْ) المخففة هي التوكيدية (الناظم والبصريون)
(إن) المخففة هي النافية واللام بعدها للايجاب بعد النفي فـ(إن زيد لقائم) أي (ما زيد إلا قائم) (الكوفيون)
- وهو مردود بحكاية الإعمال كحكاية سيبويه : (إنْ عمرا لمطلق)
الخلاف في حكم إسقاط اللام
لا يجوز إسقاطها في القياس وإن أمن اللبس وقوله : (وربما استغنى عنها) يعنى به في السماع الذى لا يقاس عليه
- وهذا مذهب سيبويه وغيره إذ لو كان أمن اللبس مجوزا لإسقاطها عند العرب لكانوا خلقاء أن يَكثُر
قد تغنى عنها
قرينة لفظية نحو (إن زيد لن يقوم)
أو معنوية كـ(أنا ابنُ أُباةِ الضيمِ من آلِ مالكٍ .. وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ)
اختلفوا في هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟
- فائدة الخلاف تظهر في نحو حديث (قد علمنا إن كنت لمؤمنا)
من جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق - فتح (أن) وليست بمعنى (إلا) (الفارسي - ابن أبي العافية)
من جعلها لام الابتداء - أوجب كسر (إن) (سيبويه - الأخفش الصغير - ابن الأخضر وجمهور البصرة)
الترجيح رأي الفارسي أرجح لأن الفارقة تدخل على أشياء لا تدخل عليها لام الابتداء كـ:
بمعنى (إلا) بناء على أن (إن) هى النافية (الكوفيون)
الماضي المتصرف الذي لم يسبقه (قد) كـ(إن زيد لقام)
مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا كـ(شلت يمينك إن قتلت لمسلما)
المنصوب المؤخر عن ناصبه كـ(وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)
ولام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها
- واعتذر ابن خروف: (ليس دخولها في هذه المواضع بأبعد من دخول إن على الفعل لما أُلغيت جاز فيها ذلك) اهـ.
- وقد يُقال: لا بعد في أن يعمل ما قبلها فيما بعدها كما يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا قلت : إن زيدا طعامك لآكل



تابع تخفيف (إن)

يقلُّ إعمالها
كـ(إنْ زيداً قائمٌ)
وهو مع قلته مقيس

وجه بقاء الإعمال
- أعملت بشبه الفعل والفعل يعمل محذوفا كما يعمل تاما كـ(لم يكن زيد قائما - لم يك زيد قائما)
- وأيضا فالحذف عارض

حكى الإعمالَ سيبويه والأخفش
- ورد : (وإنْ كلا لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم) بالتخفيف والإعمال
مصطفى : قراءة نافع وابن كثير وشعبة
ش: (وَخِفُّ وَإِنْ كُلاً إِلَى صَفْوِهِ دَلَا)

إذا أعملت فلا تلزمُها اللام لأنها لا تلتبس بالنافية فلحاق اللام جائز
- وإنما تلتبس بـ(إنْ) النافية إذا أهملت

(والفعل إن لم يك ناسخا فلا..تلفيه غالبا بإن ذي موصلا)

يكثر أن يليها الناسخ

فيجوز القياس عليه عند جمهور البصرة
واختصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر

ومنه :
١- الماضي كـ(وإن كانت لكبيرة)
٢- المضارع كـ(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك - وإن نظنك لمن الكاذبين)

الأفعال النواسخ للابتداء
كـ(كان - ظن) وأخواتهما
كـ(وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)

يقل أن يليها غير الناسخ
وهو نوعان

النادر: الماضي غير الناسخ

كـ(شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قتلْتَ لَمُسلِماً..حلّتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمّدِ)
- (والذى يحلف به إن جاء لخاطبا)
- (إن قام لأنا وإن قعد لزيد)

القياس عليه

١- منع جمهور البصرة القياس فيه
٢- أجازه الأخفش
٣- الكوفيون: يجيزون دخولها على كل فعل متصرف كـ(إن زيداً لضَرَبَ)
وهي عندهم هي النافية فمعنى (إن قام لأنا) هو معنى (ما قام إلا أنا)

النادر جداً: المضارع غير الناسخ
كـ(إِنْ يَزِينُكَ لنفْسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)
- وهو شاذ لا يُقاس عليه بإجماع النحاة

(وإن تخفف أن فاسمُهَا استكن..والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد أنْ)
إذا خففت (أن) بقي عملُها ويُشترطُ فيها

لا يكون اسمُها إلا مستكنا

تعليل لما خففوها بالحذف حذفوا أيضا الاسم لتكون على شكل ما لا يعمل

هل يُشترطُ كونُه ضمير شأنٍ؟

قد حُذِفَ الاسم مع المثقلة كـ(فَلَو أَنّ حُقَّ اليومَ منكُمْ إقامةٌ..وإِنْ كانَ سَرْحٌ قد مضى فَتَسرّعا)

اشترط ابن الحاجب أن يكون ضمير شأن (ووافقه ابن عقيل)

لا يشترط كونه ضميرَ الشأنِ (الناظم والجمهور)
- للأتي:

ضمير الشأن خارجٌ عن القياس فلا يُحمل الكلامُ عليه ما وجد له وجه آخر
- ولذا قدَّرَ سيبويه في (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) (أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)

قد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن
- كـ(فَلَو أنْكِ فِي يومِ الرخاءِ سألتنِي..فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديق)

فائدة: إذا كان الاسم مذكورا شذوذا كهذا البيت..فلا يجب في الخبر كونه جملة فقد يكون مفرداً
- وقد اجتمع في (بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ..وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ)

أجيب: إظهاره نادر ولا يُقاس عليها

لا يكون خبرُها إلا جملةً
وفي اشتراط الفصلِ تفصيلٌ

إن وقع خبر (أن) المخففة جملةً اسميةً..لم يحتج إلى فاصل لأنك قد أتيت (أن) بمبتدأ وخبر كـ(علمت أنْ زيدٌ قائمٌ)
- إلا إذا قُصِدَ النفيُ فيُفصَلُ بحرف النفي كـ(وأن لا إله إلا هو)

إن وقع خبرها جملة فعلية
(وإن يكن فعلا ولم يكن دعا..ولم يكن تصريفه ممتنعا..فالأحسن الفصل)

إن كان الفعلُ غيَر متصرفٍ لم يؤت بفاصل (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)
وذلك لشبهه بالاسم في الجمود وعدم التصرف والاسم غير محتاج إلى الفصل

إن كان الفعلُ متصرفا..فلا يخلو (وإن يكن فعلا ولم يكن دعا..ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو..تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)

إن كان دعاءً لم يُفصَلْ كـ(والخامسة أنْ غَضِبَ اللهُ عليها)
لأنه لا يُوصلُ إلي الدعاء بالفصل

إن لم يكن دعاءً

قولان:

قال الفراء : (لو رفع الفعل في خبر (أن) بغير لا كان صواباً كـ(حسبت أن تقولُ ذلك)
- ومنه (أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَومٍ يَرتَعُونَ مِنَ الطَّلاحِ))اهـ.
- وضعفه سيبويه فلم يمنعه البتة
- ويُحتَمَلُ في (أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا..مِنِّي السَّلاَمَ وأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا)

يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا (الفراء وابن الانباري)
- ومِن الفصلِ: (ونعلم أن قد صدقتنا)

الفصل أحسن ويجوز تركه (الناظم)
- ومن عدم الفصلِ: (فلما رأوا أن ثمر الله ماله..وأثل موجودا وسد مفاقره)

تابع تخفيف (أن)

علة الفصل

- التفرقة بين (أن) المخففة من الثقيلة و(أن) المصدرية (الجمهور) وعليه فيُقَسَّمُ الفصلُ إلى:
  - واجب: إذا كان الموضع يحتملهما
  - غير واجب: إذا كان مما تتعين فيه إحداهما
    - كما فيما بعد العِلْمِ غيرِ المُؤول بالظن فهذا الموضع يكون لـ(أن) المخففة لا غير إلا عند الفراء وابن الانباري فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الاشياء للتفرقة دائما
- جبر الوهن الذي أصاب (أن) المؤكدة بتخفيفها - ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء

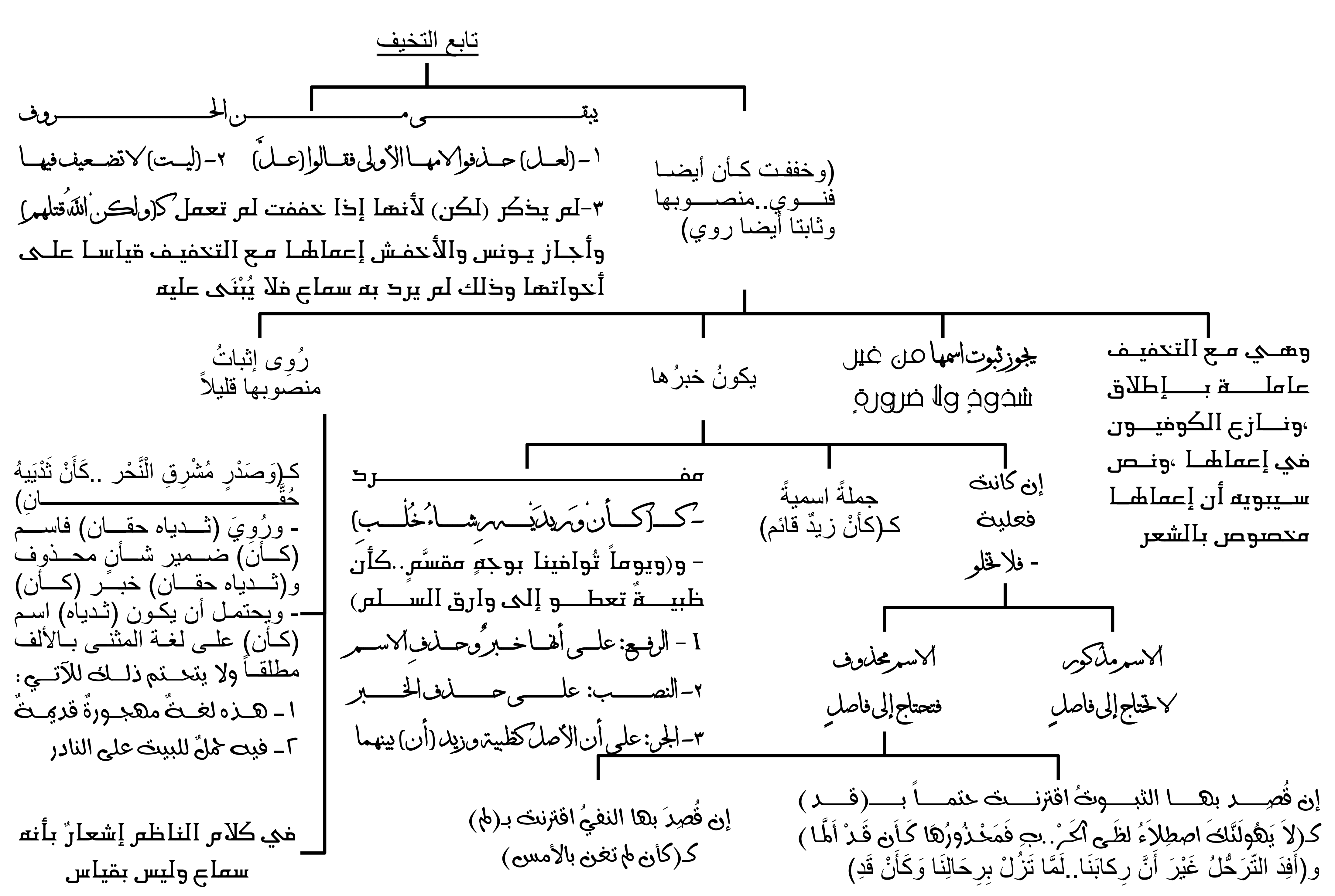
(الفصل بقد أو نفي أو..تنفيس او ولو قليل ذكر لو)

الفاصل أحد أربعة أشياء:

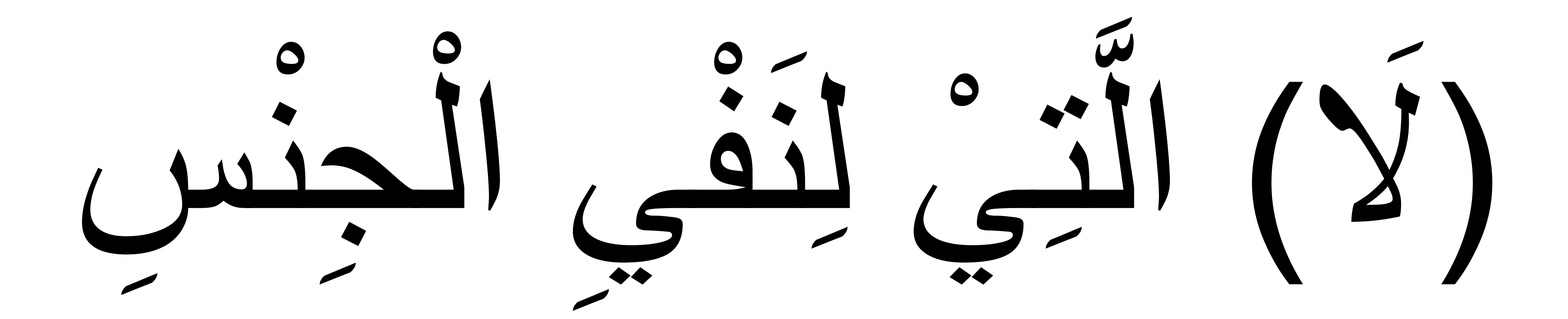
- قد كـ(ونعلم أن قد صدقتنا)
- حرف التنفيس كـ(علم أن سيكون منكم مرضى) و(وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ..أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا)
- النفي كـ(أيحسب أن لم يره أحد)
- (لو) كـ(وألو استقاموا على الطريقة)
  قوله (وقليلٌ ذكرُ لو) يحتمل معنيين:
  ١ - أنه قليل في السماع
  ٢- قليل من النحاة من ذكَرَهُ، وهذا أولى لأنه كثيرٌ في السماع

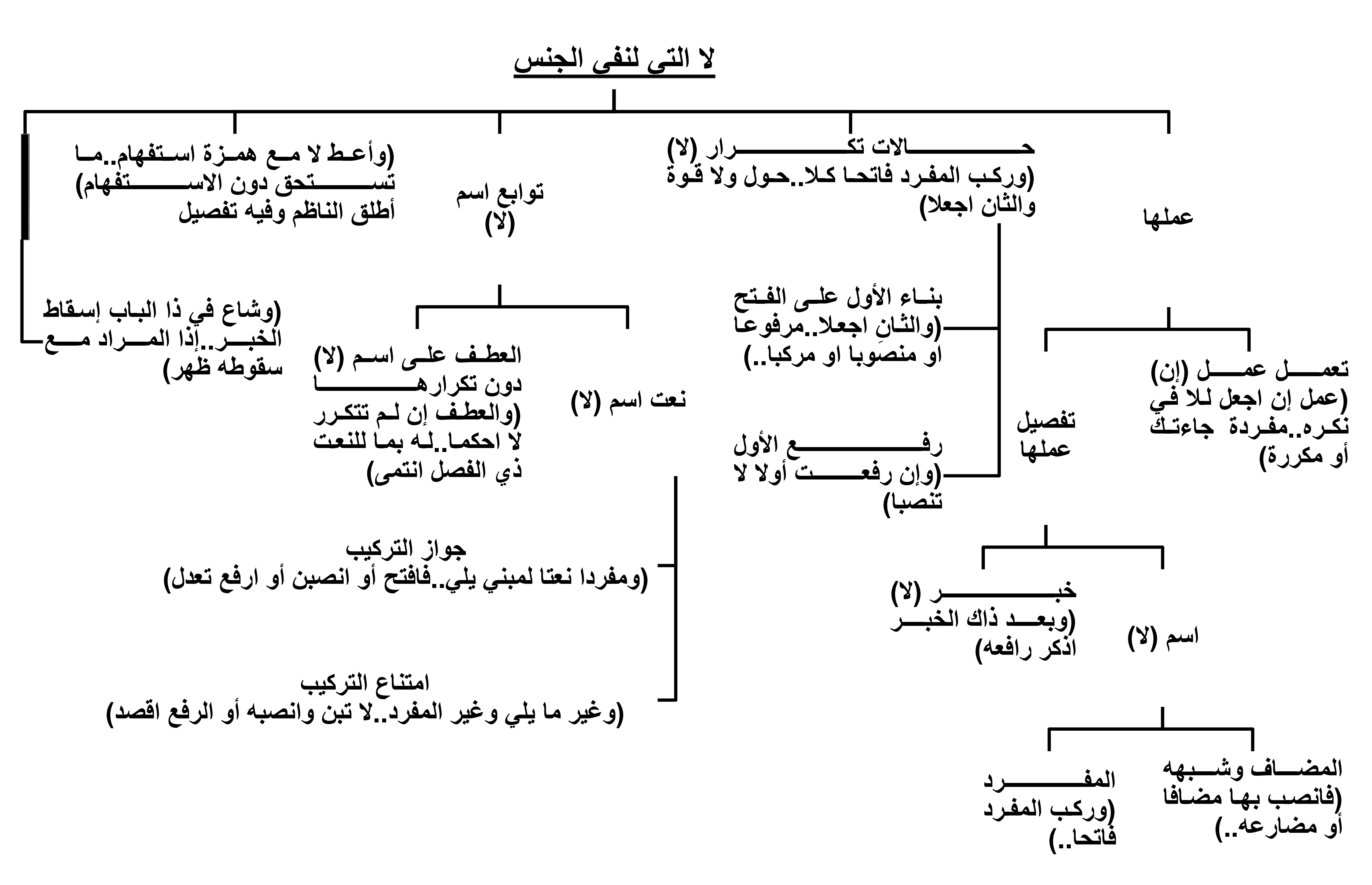
وقد يأتي الخبرُ دونَ فاصلٍ

- و(لِمَن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة) وقيل (أن) هنا ناصبة وارتفعَ المضارعُ بعدها شذوذاً
- كـ(عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا..قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ)
  - حيث ذهب الجمهور إلى أن (أنْ) الواقعة بعد عِلْم غَيرِ مُؤَوَّلٍ بظَنٍّ تكون مخففةً من الثقيلةِ لا غيرُ
  - وذهب الفراءُ وابن الأنباري لا يريان للمخففة موضعا يخصها وأوجبا الفصل للتفرقة فإنهما ينكران أن تكون (أن) في هذا البيت مخففة من الثقيلة ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع وأنها لم تنصبه



تابع التخفيف
يبقى من الحروف
١-(لعل) حذفوا لامها الأولى فقالوا (علّ) ٢-(ليت) لا تضعيف فيها
٣-لم يذكر (لكن) لأنها إذا خففت لم تعمل ك(ولكنْ اللهُ قتلهم)
وأجاز يونس والأخفش إعمالها مع التخفيف قياسا على أخواتها وذلك لم يرد به سماع فلا يُبْنَى عليه
(وخففت كأن أيضا فنوي..منصوبها وثابتا أيضا روي)
وهي مع التخفيف عاملة بإطلاق، ونازع الكوفيون في إعمالها، ونص سيبويه أن إعمالها مخصوص بالشعر
يجوز ثبوت اسمها من غير شذوذٍ ولا ضرورةٍ
يكونُ خبرُها
رُوِي إثباتُ منصوبها قليلاً
إن كانت فعلية
- فلا تخلو
جملةً اسميةً ك(كأنْ زيدٌ قائم)
مفرد
- ك(كأنْ وريدَيْه رشاءُ خُلُب)
- و(ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ..كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم)
١- الرفع: على أنها خبرٌ وحذفِ الاسم
٢-النصب: على حذف الخبر
٣-الجر: على أن الأصل كظبيةٍ وزيد (أن) بينهما
الاسم مذكور
لا تحتاج إلى فاصلٍ
الاسم محذوف
فتحتاج إلى فاصلٍ
إن قُصِد بها الثبوتُ اقترنت حتماً بـ(قد)
ك(لاَ يَهُولَنَّكَ اصطِلاءُ لظَى الحَرْ..بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا)
و(أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا..لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ)
إن قُصِدَ بها النفيُ اقترنت بـ(لم)
ك(كأن لم تغن بالأمس)
ك(وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ..كَأَنْ ثَدْيَيهُ حُقَّانِ)
- ورُوِيَ (ثدياه حقان) فاسم (كأنْ) ضمير شأنٍ محذوف و(ثدياه حقان) خبر (كأن)
- ويحتمل أن يكون (ثدياه) اسم (كأن) على لغة المثنى بالألف مطلقاً ولا يتحتم ذلك للآتي:
١- هذه لغةٌ مهجورةٌ قديمةٌ
٢- فيه حملٌ للبيت على النادر
في كلام الناظم إشعارٌ بأنه سماع وليس بقياس


(لَا) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ


لا التى لنفى الجنس
عملها
حـــــالات تكـــــــرار (لا)
(وركب المفرد فاتحـا كـلا..حـول ولا قـوة
والثان اجعلا)
توابع اسم
(لا)
(وأعـط لا مـع همـزة اسـتفهام..مـا
تســــــتحق دون الاســـــتفهام)
أطلق الناظم وفيه تفصيل
(وشاع في ذا الباب إسقاط
الخبــر..إذا المــراد مــع
سقوطه ظهر)
تعمـــل عمـــل (إن)
(عمل إن اجعل لـلا في
نكـره..مفـردة جاءتـك
أو مكررة)
تفصيل
عملها
بنـاء الأول علـى الفـتح
(والثـانِ اجعلا..مرفوعـا
او منصوبا او مركبا..)
رفـــــــع الأول
(وإن رفعـــت أولا لا
تنصبا)
نعت اسم (لا)
العطـف علـى اسـم (لا)
دون تكرارهــــــــا
(والعطـف إن لـم تتكـرر
لا احكمـا..لـه بمـا للنعت
ذي الفصل انتمى)
جواز التركيب
(ومفردا نعتا لمبني يلي..فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل)
امتناع التركيب
(وغير ما يلي وغير المفرد..لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد)
خبـــــــر (لا)
(وبعـــد ذاك الخبـــر
اذكر رافعه)
اسم (لا)
المضــاف وشــبهه
(فانصب بهـا مضـافا
أو مضارعه..)
المفـــــــرد
(وركب المفرد
فاتحا..)
مُصْطفَى دَنْقَش


تعمل عمل (إنَّ)
(عمل إن اجعل للا في نكره..مفردة جاءتك أو مكررة)
للشبه بينهما
لا فرق في العمل بين:
- المفردة كـ(لا غلامَ رجلٍ قائمٌ)
- والمكررة كـ(لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله)
تعليلات
لما كان عمل (لا) بالحمل على (إن) انحطت (لا) عن (إن) وترتب على ذلك:
فكلٌ منهما
- حرف موكد فـ(إن) مؤكدة للإيجاب و(لا) مؤكدة للنفي
- موضعه صدر الجملة
- داخل على المبتدأ والخبر
- (إن) موجبة و(لا) منفية والشيء قد يُحمَلُ على نقيضه
اسم (إن) قد يكون محذوفا واسم (لا) لا يكون إلا مذكورا
اسم (إن) يكون معرفة ويكون نكرة واسم (لا) لا يكون إلا نكرة
خبر(إن) يجوز تقدمه إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا وخبر(لا) لا يتقدم على اسمها مطلقا،
لم يذكر الناظم أن التركيب مع الحرف من أسباب البناء لأنه إنما تكلم في سبب البناء الأصلي
- ثُمَّ إن التركيب هو ضم شئ إلى شئ آخر وجعله معه كالجزء منه فالذى يكون كالجزء من الشئ مفتقر إلى ذلك الشئ
- كما أن أوجه أخر للبناء منها:
التركيب مع الحرف كمسألتنا
التركيب مع الصوت كـ(سيبويه)
الإضافة إلى الحرف كـ(مثل ما أنكم تنطقون)
شبه ما أشبه الحرف كـ(بَدَادِ)
قيل إنه ركب معها لتضمنه معنى الحرف إذ الأصل (لا مِنْ رجلٍ) كـ(فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ..وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْدِ)
- والصواب أن المتضمن لمعنى (مِنْ) ليس (لا) نفسها كما قال ابن الضائع بل هو اسم (لا) كما قال الدنوشري وعلله بأن الاستغراق هو مدلول النكرة لأنها في سياق النفي


شروط إعمال (لا) عمل (إن)
١- أن تكون نافية
- فإن كانت غير نافية لم تعمل وشذ إعمال الزائدة في:
(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها .. إذاً للام ذوو أحسابها عمرا)
(لا) زائدة وذنوب اسم (لا) الزائدة و(لها) خبر (لا) الزائدة
وقال الفارسي : لم تأت (لم) زائدة في كلامهم فيجب أن تكون (لا) هي الزائدة
٥- ألا يدخل عليها جار
- فإن دخل عليها خفض النكرة كـ(جئت بلا زاد – غضبت من لا شئ)
وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن (لا) في المثالين ونحوهما اسمٌ بمعنى (غير) وهو مبني لشبهه بالحرف ومحله الجر وهو مضاف إلى النكرة بعده فالنكرة مجرورة بالإضافة
- وشذ (جئت بلا شيءَ) بالفتح
٦- ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ولو كانَ خبرها
تنبيه: فإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت ووجب تكرارها عند غير المبرد وابن كيسان كـ(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)
٢- أن يكون المنفي بها الجنس
- أي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس
- احترازا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعا كـ(لا رجلٌ قائما) فليست نصا في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس
- فلا يجوز (لا رجلَ قائمٌ بل رجلان)
٣- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين
وما ورد معرفةً فهو مؤول بالنكرة
٤- أن يكون النفي نصا في ذلك
ومنه:
- حديث: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)
- (لنا عزى ولا عزى لكم)
- يُقال في مثل : لا إله إلا الله ولا عالم إلا زيد : إن الخبر مقدر أي (لا عالم في الدنيا إلا زيد)
كـ(قضية ولا أبا حسن لها) و(أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيبٍ .. نَكِدنَ ولا أميَةَ بالبلادِ) والتأويلات هي
أجاز في (التسهيل) كونَهُ معرفةً على قلة إذا كانت المعرفة يصح تنكيرها كالأعلام لا كالمضمرات وأسماء الإشارة خلافاً للفراء
أي (ولا مسمى بهذا الاسم لها)
الكلام على حذف مضاف أي (ولا مثل أبي حسن لها) و(مثل) كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة
أن يُجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس أي (ولا فيصل لها) وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف

مدى جواز الإلغاء بدون التكرار

لا يجـــــــــوز
(الجمهـــــــــور)
- فلا تقول: (لا رجلٌ في الدار)
حتـــى تقـــول: (ولا امـــرأةٌ)
- وإنما لم تكرر في..

(لا نولك أن تفعل) لتأول (لا نولك) بـ لا ينبغي لك
- معنى (لا نولك أن تفعل كذا) لا متناولك فعل هذا

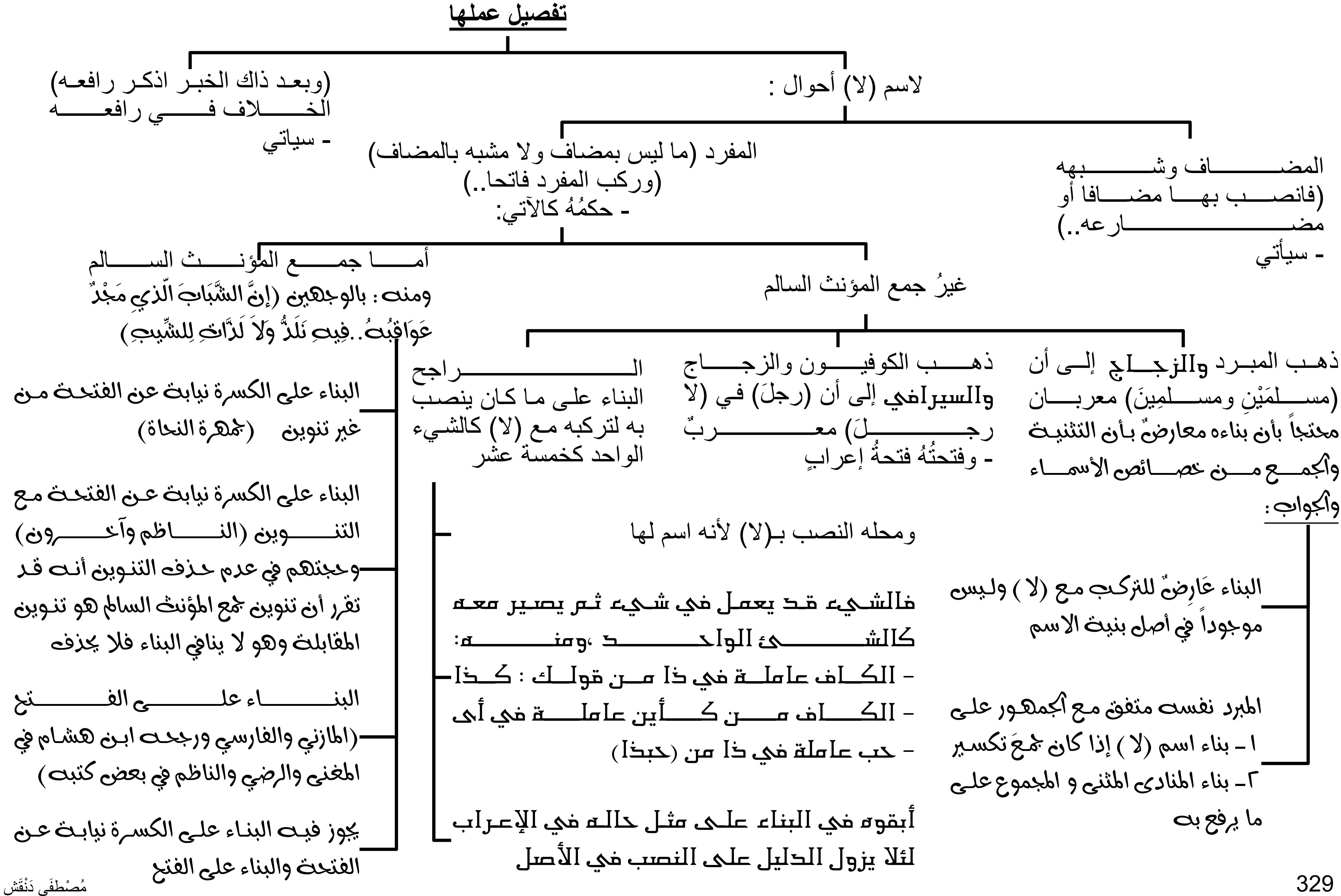
و(أشاءُ ما شئتَ حتى لا أزالُ لِمَا.. لا أنتِ شائيةٌ مِنْ شأنِنا شاني) للضرورة

يجـــــــــوز
المبرد وابن كيسان
ودليلهم:

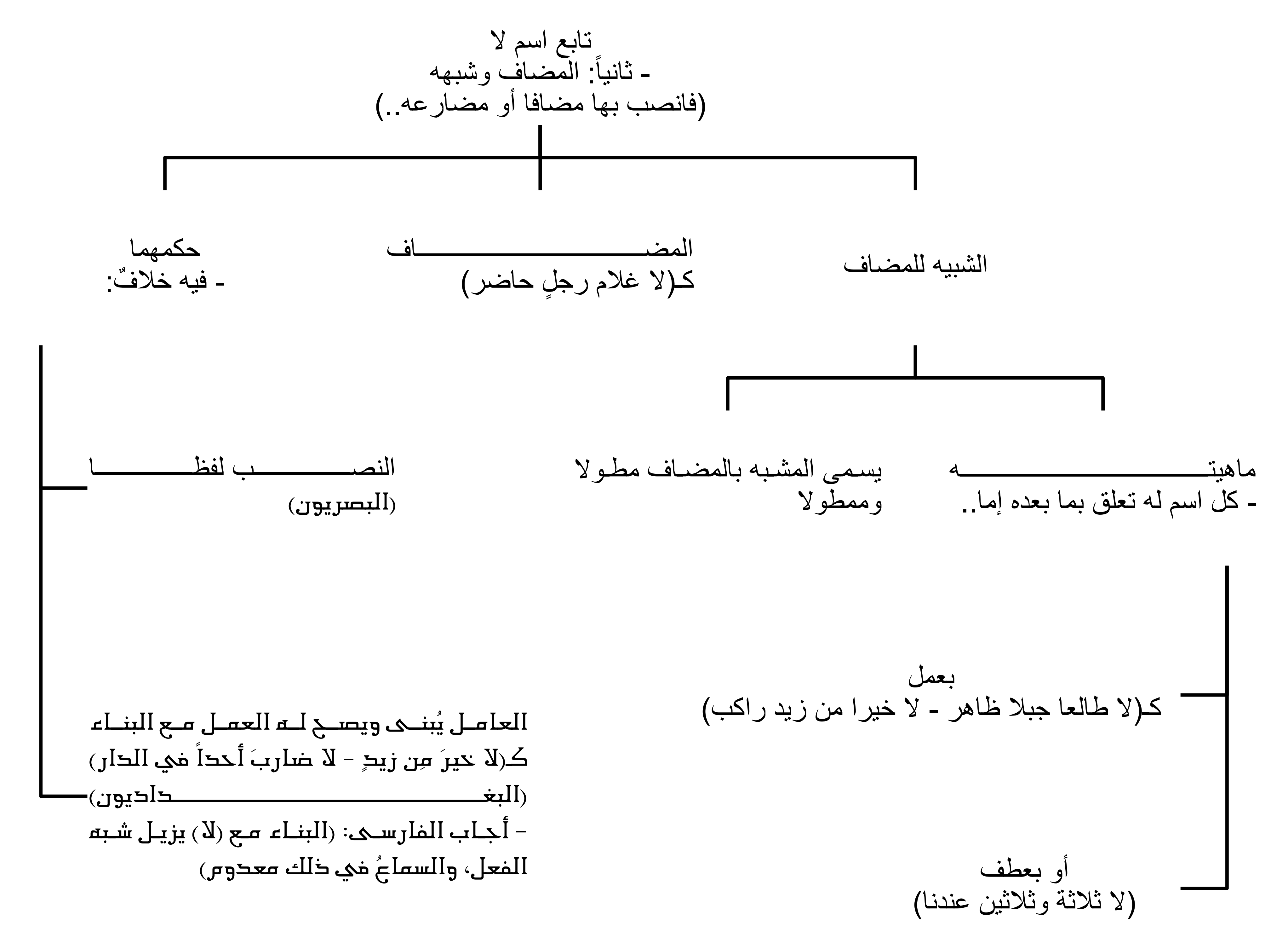
السماع: (بكت جزعاً واسترجَعَتْ ثم آذنت..ركائبُها ألاّ إلينا رجوعُهـــــــــا)
(وأنت امرؤ لا الجود منك سجية..فتعطى وقد يعدى على النائلِ الوجدُ)

القياس: إذا سُئِلَ: (هل رجل في الدار؟) فيُجابُ: (لا رجلٌ في الـــــــــدار)
- ولا يُقال: إن السؤال بغير تكرار إنما يجاب بـ(نعم أو لا)
- لأن التطوع بما لا يلزم جائز

مُصْطفَى دَنْقَش



تفصيل عملها
لاسم (لا) أحوال :
(وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) الخلاف في رافعه
- سياتي
المضاف وشبهه (فانصب بها مضافا أو مضارعه..)
- سيأتي
المفرد (ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف) (وركب المفرد فاتحا..)
- حكمُهُ كالآتي:
غيرُ جمع المؤنث السالم
أما جمع المؤنث السالم ومنه: بالوجهين (إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ..فِيهِ نَلَذٌّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشِّيبِ)
ذهب المبرد والزجاج إلى أن (مسلمَيْنِ ومسلمِينَ) معربان محتجاً بأن بناءه معارضٌ بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء
والجواب:
البناء عَارِضٌ للتركب مع (لا) وليس موجوداً في أصل بنية الاسم
المبرد نفسه متفق مع الجمهور على
١- بناء اسم (لا) إذا كان جمعَ تكسير
٢- بناء المنادى المثنى و المجموع على ما يرفع به
ذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أن (رجلَ) في (لا رجلَ) معربٌ
- وفتحتُهُ فتحةُ إعرابٍ
الراجح البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع (لا) كالشيء الواحد كخمسة عشر
ومحله النصب بـ(لا) لأنه اسم لها
فالشيء قد يعمل في شيء ثم يصير معه كالشيء الواحد ،ومنه:
- الكاف عاملة في ذا من قولك : كذا
- الكاف من كأين عاملة في أي
- حب عاملة في ذا من (حبذا)
أبقوه في البناء على مثل حاله في الإعراب لئلا يزول الدليل على النصب في الأصل
البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين (جمهرة النحاة)
البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة مع التنوين (الناظم وآخرون) وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة وهو لا ينافي البناء فلا يحذف
البناء على الفتح (المازني والفارسي ورجحه ابن هشام في المغني والرضي والناظم في بعض كتبه)
يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة والبناء على الفتح


تابع اسم لا
- ثانياً: المضاف وشبهه
(فانصب بها مضافا أو مضارعه..)
الشبيه للمضاف
المضـــــــــــــــــاف
كـ(لا غلام رجلٍ حاضر)
حكمهما
- فيه خلافٌ:
ماهيتـــــــــــــــــه
- كل اسم له تعلق بما بعده إما..
يسمى المشبه بالمضاف مطولا
وممطولا
بعمل
كـ(لا طالعا جبلا ظاهر - لا خيرا من زيد راكب)
أو بعطف
(لا ثلاثة وثلاثين عندنا)
النصـــــــــب لفظـــــــا
(البصريون)
العامل يُبنى ويصح له العمل مع البناء
كـ(لا خيرَ مِن زيدٍ - لا ضاربَ أحداً في الدار)
(البغـــــــــــــــــداديون)
- أجاب الفارسي: (البناء مع (لا) يزيل شبه
الفعل، والسماعُ في ذلك معدوم)

(وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه)
الخلاف في رافعه

الأقوال

(لا)
(الناظم والأخفش وجماعة)

التفصيل (سيبويه)
- إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فالناصب له (لا)
- وإن كان الاسم مفردا فهو مرفوع على أنه خبر المبتدأ
لأن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم

تنبيهان

حكى ابن خروف وغيره الخلاف بين سيبويه والأخفش بإطلاق دون التفصيل

الأكثرون على عدم جواز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وأجازه الأخفش
- وفصَّل الناظم فأجاز الاقتران في
١- خبر (ليس) إذا اقترن هذا الخبر بـ (إلا)
٢- خبر (كان) وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرها بـ (إلا)
- فالقول بزيادة الواو في خبر (لا) مما لم ينص على جوازه أحد وإنما أطلقه الأزهري وليس صواباً
- وأما (يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آبَاءَ.. إلاَّ وَقدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ).. فالواو واو الحال


حالات تكرار (لا)
(وركب المفرد فاتحا كلا..حول ولا قوة والثان اجعلا)
صورة المسألة
إذا أتى بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت (لا) كـ(لا حول ولا قوة إلا بالله)
يجوز فيه
تنبيه
رفعها ابن الفخار إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألة
بناء الأول على الفتح (والثانِ اجعلا..مرفوعا او منصوبا او مركبا..) جاز في الثاني ثلاثة
إن نُصِبَ الأول جاز في الثاني ثلاثة: (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ - ولا امرأةٌ ولا امرأةً)
(وإن رفعت أولا لا تنصبا) إن رُفِعَ المعطوف عليه جاز في الثاني
(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) النصب عطفا على محل اسم (لا) وتكون الثانية زائدة
ومنه: (لا نَسَبَ اليومَ وَلاَ خُلَّةً..اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الراقِعِ)
- وهو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة
(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) البناء على الفتح لتركبه مع (لا) الثانية وتكون الثانية عاملة كـ(إنَّ)
(لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله) الرفع
ومنه:
- (هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ..لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ)
- (بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ . وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ)
وفيه ثلاثة أوجه
الثانية عملت عمل (ليس)
على الابتداء وليس للثانية عملٌ
العطف على محل (لا) واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون (لا) زائدة
البناء: (لا رجلٌ ولا امرأةَ)
الرفع: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ)
ولا يجوز نصب الثاني لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم (لا) ولا هنا ليست بناصبة
- قال يونس: (مبني على الفتح في محل نصب نونه للضرورة فـ(لا) الثانية عاملة عمل (إن))اهـ.
- وهو كلام لا متمسك له لأن الحمل على الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ
- قال الزمخشري في مفصله: (خلةً) منصوب بفعل مضمر أي (ولا تذكر خلةً)
- وهو تكلف ،ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الاسمية والأفضل التوافق بين المتعاطفين
تأوله بعضهم على تقدير (لا) زائدة مؤكدة والاسم منتصب بالعطف على محل اسم (لا) الأولى
مُصْطفَى دَنْقَش

توابع اسم (لا)

أولاً : نعت اسم (لا)

له حالان من حيث تركبه مع (لا) واسمها

جواز التركيب

(ومفردا نعتا لمبني يلي..فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل)

حكمه
جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الفتح لتركبه مع اسم (لا) قبل مجيء (لا) كـ(لا رجلَ ظريفَ)

- وسهّل ذلك -وإن كانت ثلاثة أشياء لا تركب ولا تبنى- كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد
- ولولا الدليل لما قيل والأكثر في الكلام عدم البناء قاله سيبويه

النصب مراعاة لمحل اسم (لا) كـ(لا رجلَ ظريفاً) فهو منصوب محلاً

ومنه: (ألا ماءَ ماءً بارداً عندنا) لأنه يوصف بالاسم إذا وصف والقول بأنه توكيد خطأ

الرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها كـ(لا رجلَ ظريفٌ)

شروطه
١- إذا كان اسم (لا) مبنيا
٢- نُعِتَ بمفرد ٣- لم يُفصل بينهما
فإن تخلف شرطٌ منها امتنع التركيب

امتناع التركيب

(وغير ما يلي وغير المفرد..لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد في حال..)

إن فصل بينهما فاصل لم يجز بناء النعت فمع الفصل لا يمكن التركيب

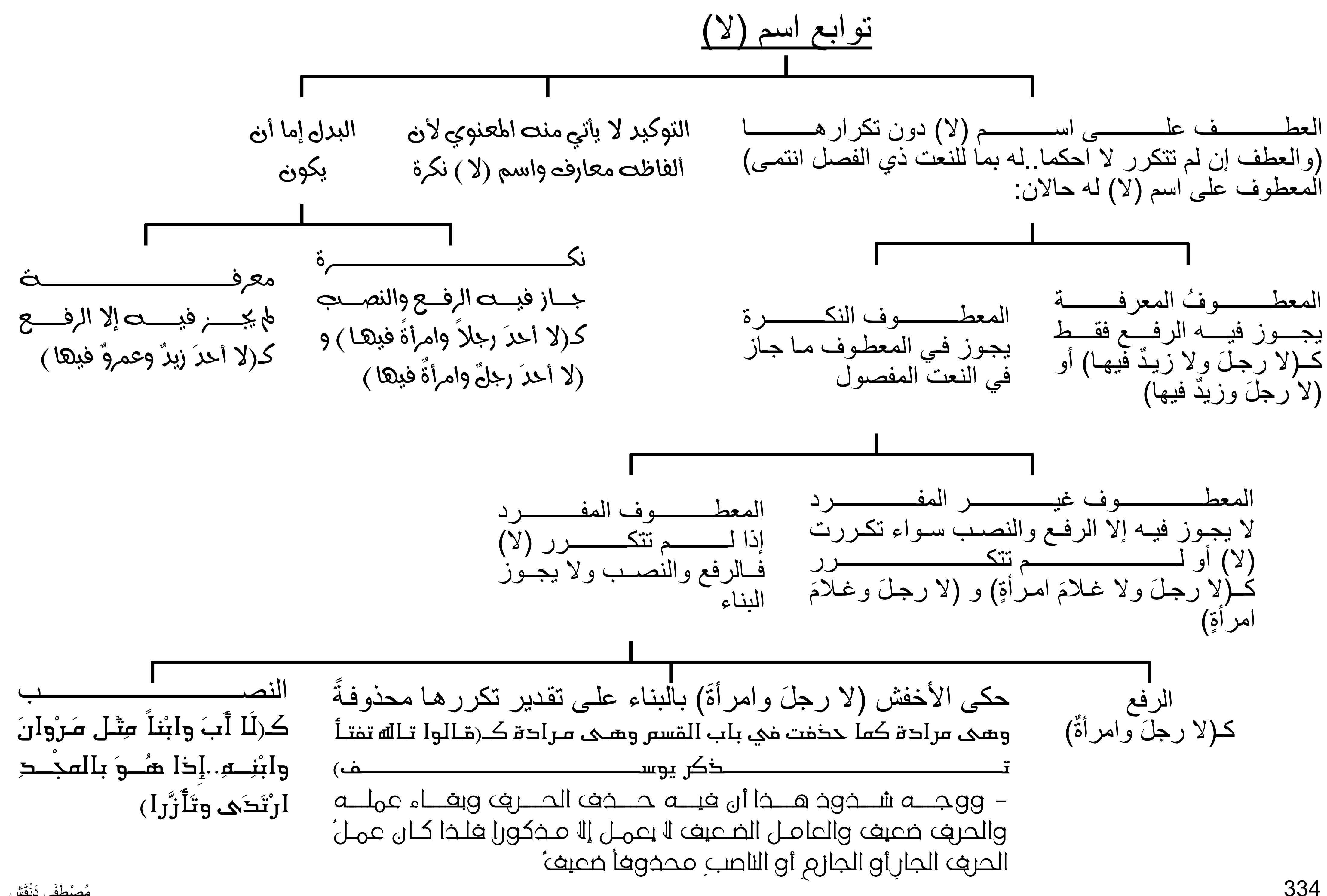
- فلا تقول (لا رجلَ فيها ظريفَ)
- ويجوز (لا رجلَ فيها ظريفٌ - ظريفاً)

- إذا قلت: (لا غلام عاقلا ظريفا لك) فأنت في النعت الأول بالخيار في ثلاثة الأوجه لعدم الفصل وأما الثاني فلا سبيل إلى البناء للفصل بينه وبين المنعوت
- وكذا (لا ماءَ ماءً بارداً) لا يجوز في (بارد) التركيب

إن كان النعت غير مفرد كـ(لا رجلَ صاحبَ برٍ فيها - صاحبُ برٍ فيها)

إذا كان المنعوت غير مفرد كـ(لا طالعاً جبلاً ظريفاً - ظريفٌ)

- زعم ابن عصفور أن نعت منصوب (لا) لا يجوز فيه الحمل على الموضع
- مذهب الجمهور الجواز وليس الخلاف فيه كالخلاف في نعتِ اسم (إن) أن مدخول (إن) مفيد بدون دخولها ومدخول (لا) لا يفيد بدون دخولها غالبا فلوقف الإفادة على دخولها صارت معه كاسم مبتدأ



توابع اسم (لا)
العطف على اسم (لا) دون تكرارها
(والعطف إن لم تتكرر لا احكما..له بما للنعت ذي الفصل انتمى)
المعطوف على اسم (لا) له حالان:
المعطوفُ المعرفة
يجوز فيه الرفع فقط
كـ(لا رجلَ ولا زيدٌ فيها) أو (لا رجلَ وزيدٌ فيها)
المعطوف النكرة
يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول
المعطوف غير المفرد
لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب سواء تكررت (لا) أو لم تتكرر
كـ(لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ) و (لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ)
المعطوف المفرد
إذا لم تتكرر (لا) فالرفع والنصب ولا يجوز البناء
الرفع
كـ(لا رجلَ وامرأةٌ)
حكى الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على تقدير تكررها محذوفةً
وهى مرادة كما حذفت في باب القسم وهى مرادة كـ(قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف)
- ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله والحرف ضعيف والعامل الضعيف لا يعمل إلا مذكورا فلذا كان عملُ الحرف الجارِ أو الجازمِ أو الناصبِ محذوفاً ضعيفاً
النصب
كـ(لَا أَبَ وابْناً مِثْل مَرْوانَ وابْنِهِ..إِذا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا)
التوكيد لا يأتي منه المعنوي لأن ألفاظه معارف واسم (لا) نكرة
البدل إما أن يكون
نكرة
جاز فيه الرفع والنصب
كـ(لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها) و (لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها)
معرفة
لم يجز فيه إلا الرفع
كـ(لا أحدَ زيدٌ وعمروٌ فيها)

(وأعط لا مع همزة استفهام..ما تستحق دون الاستفهام)
أطلق الناظم وفيه تفصيل

إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر

الاستفهام عن النفي

وهو قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع

كـ(أفلا قِصَاص بالعَيْن) فالاستفهام عن عدم القِصَاص حتى يطمئن إلى ركوبه

و(ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ..إذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي)

- أي (أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر؟)

بهذا البيت يندفع مذهب الشلوبين أن الاستفهام عن النفي لا يقع

التوبيخ: (ألا رجوعَ وقد شِبْتَ)

وهو الغالب

ومنه: (أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ.. وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟)

ذهب الدماميني إلى أن الدال على الإنكار التوبيخي هو الهمزة فقط و(لا) دالة على النفي فقط فكل حرف منهما دال على ما اختص به

إذا قصد التمني

تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام (المازني والمبرد وإطلاق الناظم)

(ألا) دالة على التمني يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيُعطَفُ بالرفع بعدها

استدلوا بـ(ألا عُمْرَ وَلَّى مستطاعٌ رجوعهُ..فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغَفَلاتِ)

الجواب عليهما

- البيت محتمل ،فيجوز كون (ولى) صفة لعمر و(مستطاع) خبرا مقدما و(رجوعه) مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية لـ(عمر)

(ألا) للتمني في البيت نصبُ المضارع بعد فاء السببية في جوابه

وجه الاستدلال

- فإن جعلت (مستطاع) خبر(ألا) كان دليلا على جواز ذكر خبر(ألا)

- وإن جعلت (مستطاع) نعتاً لـ(عمر) كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها

من استعمالها للتمني قولهم (ألا ماءَ ماءً باردًا)

يبقى لها عملها في الاسم ولا يجوز إلغاؤها ولا رفعُ نعتها أو العطف على اسمها بالرفع (سيبويه والخليل)

وحجته : (لا) إذا ألغيت تكررت والتمني منافي لتكرار (لا) لأنها بمعنى (ليس)

فـ(ألا) هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت

(وأعط لا مع همزة استفهام..ما تستحق دون الاستفهام)
أطلق الناظم وفيه تفصيل

فائـــــــــــــــــــــــــــــــــدة

-ترد (ألا) للتنبيه فتدخل على الجملتين كـ(ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم - ألا تحبون أن يغفر الله لكم)

-مصطفى: (يحتاجُ لبحثٍ)

توجيه إطلاق الناظم

لعله أخذ مذهب المازني فالرفع عنـــــــــده جـــــــــــائز وشبهه بـ(وغفر الله له) لفظه خبر ومعناه دعاء فإذا قلت : ألا ماء بارد فلفظه نفي ومعناه التمنى

يحتمل أن يكون موافقا للجماعة فكأن معنى الاستفهام قد نزع منها فليست بهمزة استفهام حقيقية

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر..إذا المراد مع سقوطه ظهر)

إذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس

يجب حذفه عند التميميين والطائيين
- أطلق الناظم الحذف عنهم
- وقال ابن خروف: (بنو تميم لا يظهرون خبرا مرفوعا وإنما يظهرون المجرور والظرف)اهـ. ،وهو ظاهر سيبويه

يكثر حذفه عند الحجازيين
- قال أبو حيان : أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا كـ (لا إله إلا الله)
فـ(لا) نافية للجنس تعمل عمل إن و(إله) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وخبر(لا) محذوف والتقدير(موجود) وإلا : أداة استثناء ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر(لا)

مثالُهُ: أن يُقال: (هل من رجلٍ قائمٍ) فتقول: (لا رجلَ)

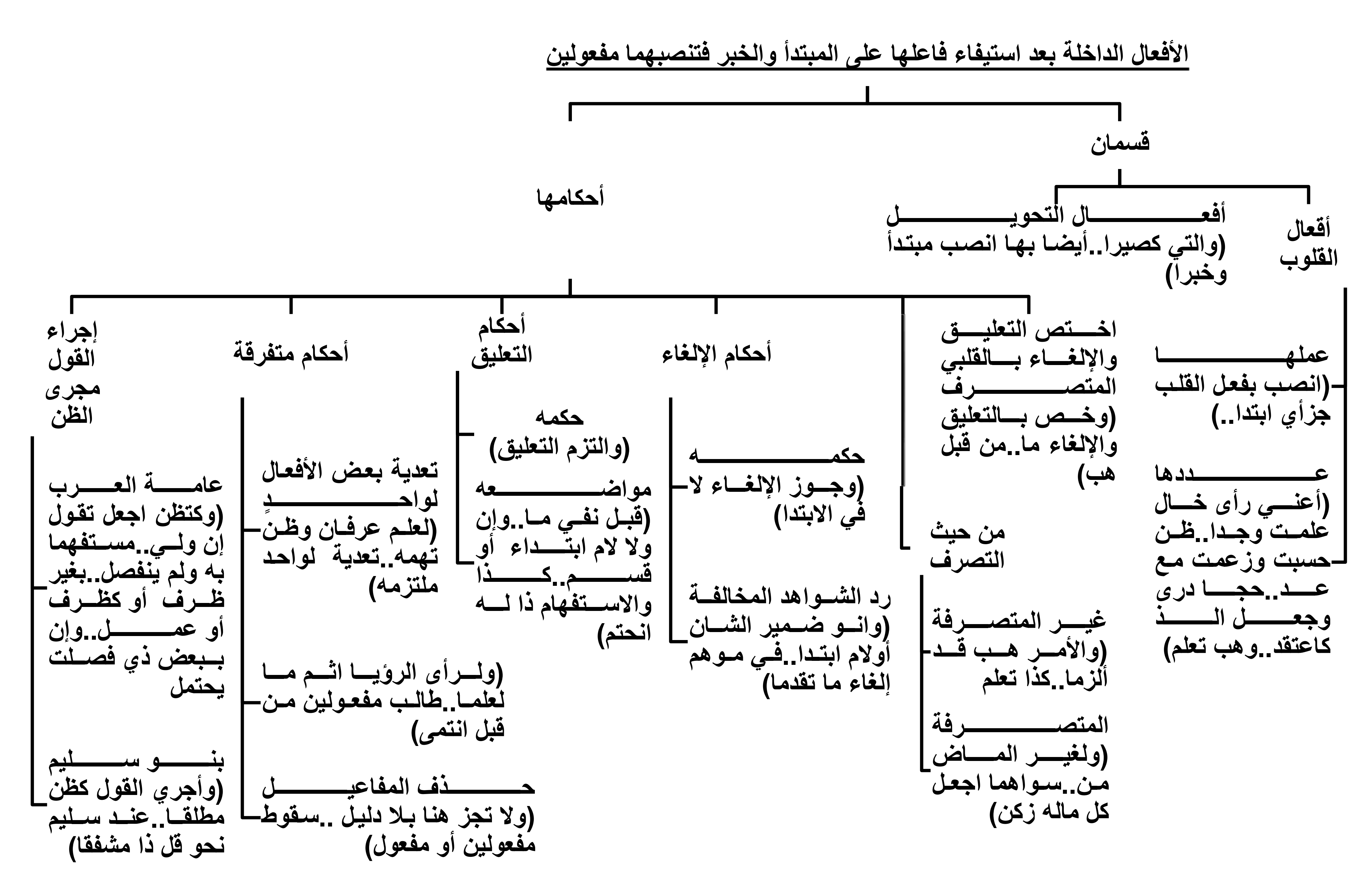
إن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع كقول النبي: (لا أحدَ أغيرُ من الله) و(إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا..وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ)

نَسَبَ الزمخشري هذا الشاهد لحاتم الطائي ونسبه الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي والصواب أنه كما قال الأعلم أنه لرجل جاهلي من اليمن

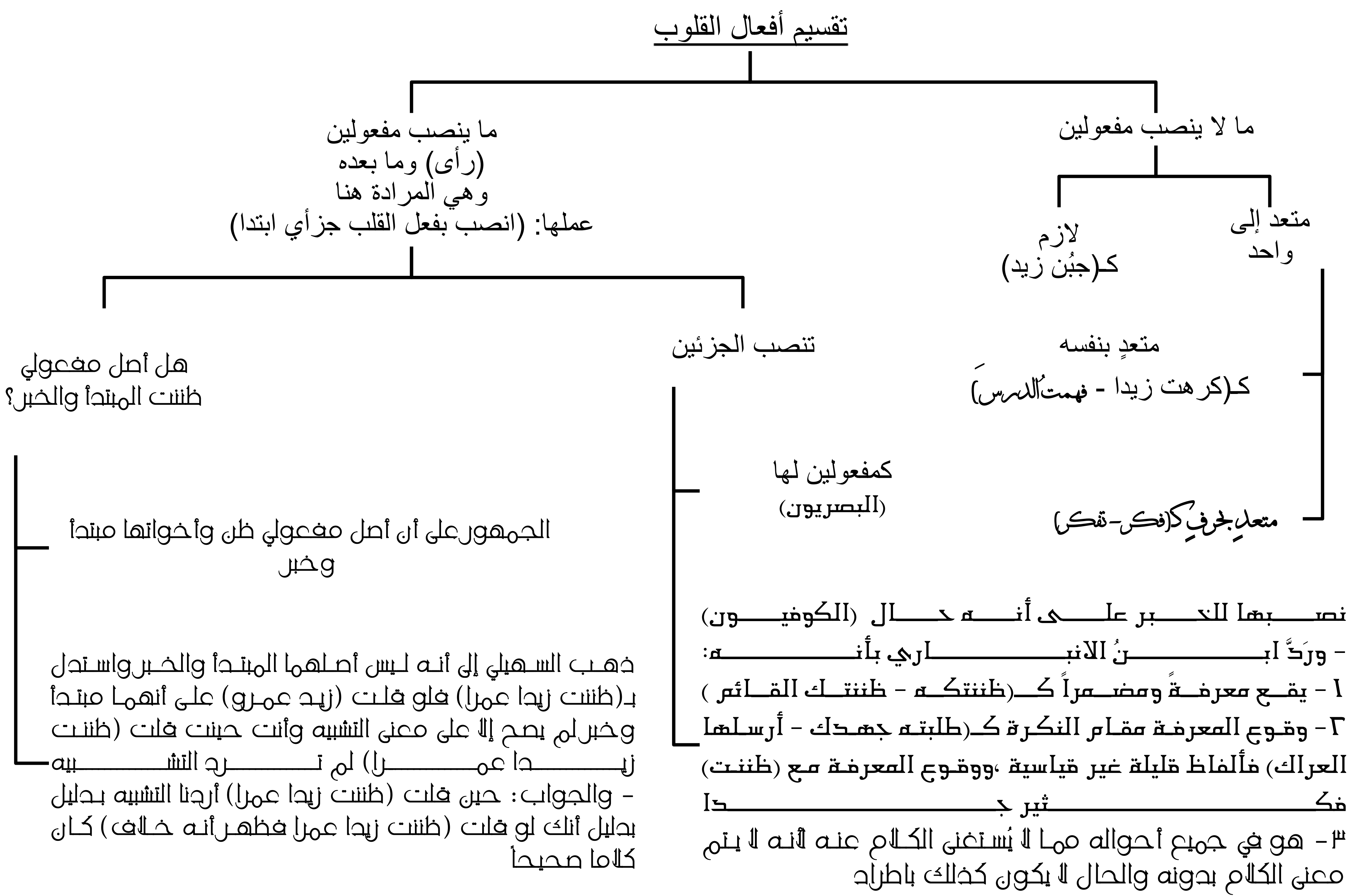
أجاز الأعلم والفارسي والزمخشري أن يكون (مصبوح) نعتا لاسم (لا) باعتبار أصله لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه ،ويكون الخبر محذوفا وتقديره موجود ونحوه

قال الزمخشري : (قول حاتم يحتمل أنه ترك طائيته أو ألا يجعل مصبوح خبرا)اهـ.
لكن الصحيح أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه

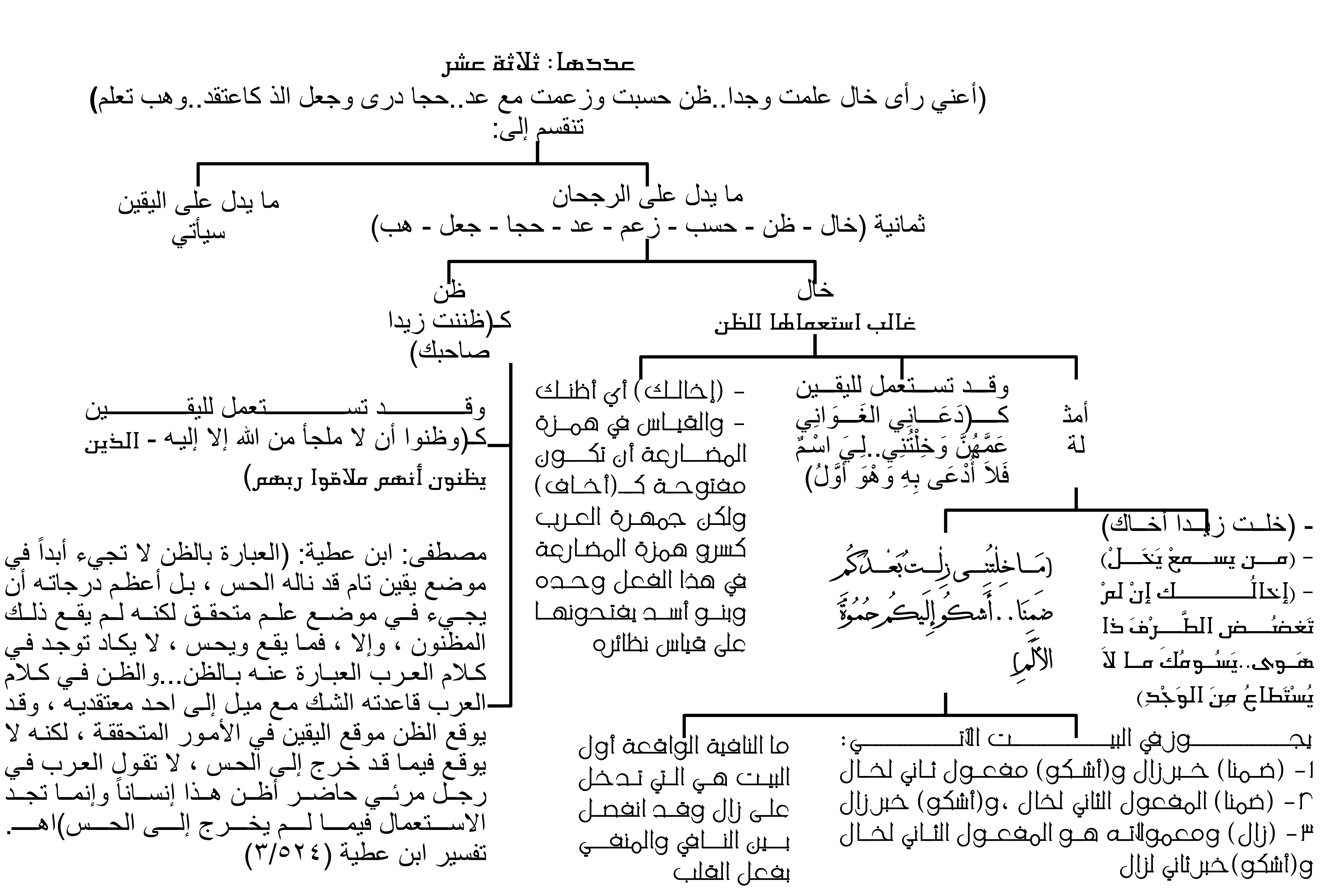
(ظَنَّ) وَأَخَوَاتـهَا



الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين
قسمان
أحكامها
أفعال القلوب
أفعال التحويل (والتي كصيرا..أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا)
عملها (انصب بفعل القلب جزأي ابتدا..)
عددها (أعني رأى خال علمت وجدا..ظن حسبت وزعمت مع عد..حجا درى وجعل الذ كاعتقد..وهب تعلم)
اختص التعليق والإلغاء بالقلبي المتصرف (وخص بالتعليق والإلغاء ما..من قبل هب)
من حيث التصرف
غير المتصرفة (والأمر هب قد ألزما..كذا تعلم)
المتصرفة (ولغير الماض من..سواهما اجعل كل ماله زكن)
أحكام الإلغاء
حكمه (وجوز الإلغاء لا في الابتدا)
رد الشواهد المخالفة (وانو ضمير الشان أولام ابتدا..في موهم إلغاء ما تقدما)
أحكام التعليق
حكمه (والتزم التعليق)
مواضعه (قبل نفي ما..وإن ولا لام ابتداء أو قسم..كذا والاستفهام ذا له انحتم)
أحكام متفرقة
تعدية بعض الأفعال لواحد (لعلم عرفان وظن تهمه..تعدية لواحد ملتزمه)
(ولرأى الرؤيا انم ما لعلما..طالب مفعولين من قبل انتمى)
حذف المفاعيل (ولا تجز هنا بلا دليل ..سقوط مفعولين أو مفعول)
إجراء القول مجرى الظن
عامة العرب (وكتظن اجعل تقول إن ولي..مستفهما به ولم ينفصل..بغير ظرف أو كظرف أو عمل..وإن ببعض ذي فصلت يحتمل
بنو سليم (وأجري القول كظن مطلقا..عند سليم نحو قل ذا مشفقا)



تقسيم أفعال القلوب
ما لا ينصب مفعولين
متعد إلى واحد
لازم
كـ(جبُن زيد)
متعدٍ بنفسه
كـ(كرهت زيدا - فهمتُ الدرسَ)
متعدٍ بحرفٍ كـ(فكر - تفكر)
ما ينصب مفعولين
(رأى) وما بعده
وهي المرادة هنا
عملها: (انصب بفعل القلب جزأي ابتدا)
تنصب الجزئين
كمفعولين لها
(البصريون)
نصبها للخبر على أنه حال (الكوفيون)
- وردَّ ابنُ الانباري بأنه:
١- يقع معرفةً ومضمراً كـ(ظننتكه - ظننتك القائم)
٢- وقوع المعرفة مقام النكرة كـ(طلبته جهدك - أرسلها العراك) فألفاظ قليلة غير قياسية ،ووقوع المعرفة مع (ظننت) فكثير جدا
٣- هو في جميع أحواله مما لا يُستغنى الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه والحال لا يكون كذلك باطراد
هل أصل مفعولي ظننت المبتدأ والخبر؟
الجمهور على أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر
ذهب السهيلي إلى أنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر واستدل بـ(ظننت زيدا عمرا) فلو قلت (زيد عمرو) على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح إلا على معنى التشبيه وأنت حيث قلت (ظننت زيدا عمرا) لم ترد التشبيه
- والجواب: حين قلت (ظننت زيدا عمرا) أردنا التشبيه بدليل بدليل أنك لو قلت (ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلاف) كان كلاما صحيحا



عددها: ثلاثة عشر

(أعني رأى خال علمت وجدا..ظن حسبت وزعمت مع عد..حجا درى وجعل الذ كاعتقد..وهب تعلم)

تنقسم إلى:

ما يدل على الرجحان

ثمانية (خال - ظن - حسب - زعم - عد - حجا - جعل - هب)

ما يدل على اليقين

سيأتي

خال

غالب استعمالها للظن

أمثلة

- (خلت زيدا أخاك)
- (من يسمع يَخَلْ)
- (إخالُك إنْ لمْ تَغضُض الطَّرْفَ ذا هَوى..يَسُومُكَ ما لاَ يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ)

(مَا خِلْتُني زِلْتُ بَعْدَكُم ضَمِنًا..أَشْكُو إِلَيْكُم حُمُوَّةَ الألَمِ)

يجوز في البيت الآتي:

١- (ضمنا) خبر زال و(أشكو) مفعول ثاني لخال

٢- (ضمنا) المفعول الثاني لخال، و(أشكو) خبر زال

٣- (زال) ومعمولاته هو المفعول الثاني لخال و(أشكو) خبر ثاني لزال

ما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد انفصل بين النافي والمنفي بفعل القلب

وقد تستعمل لليقين كـ(دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي..لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ)

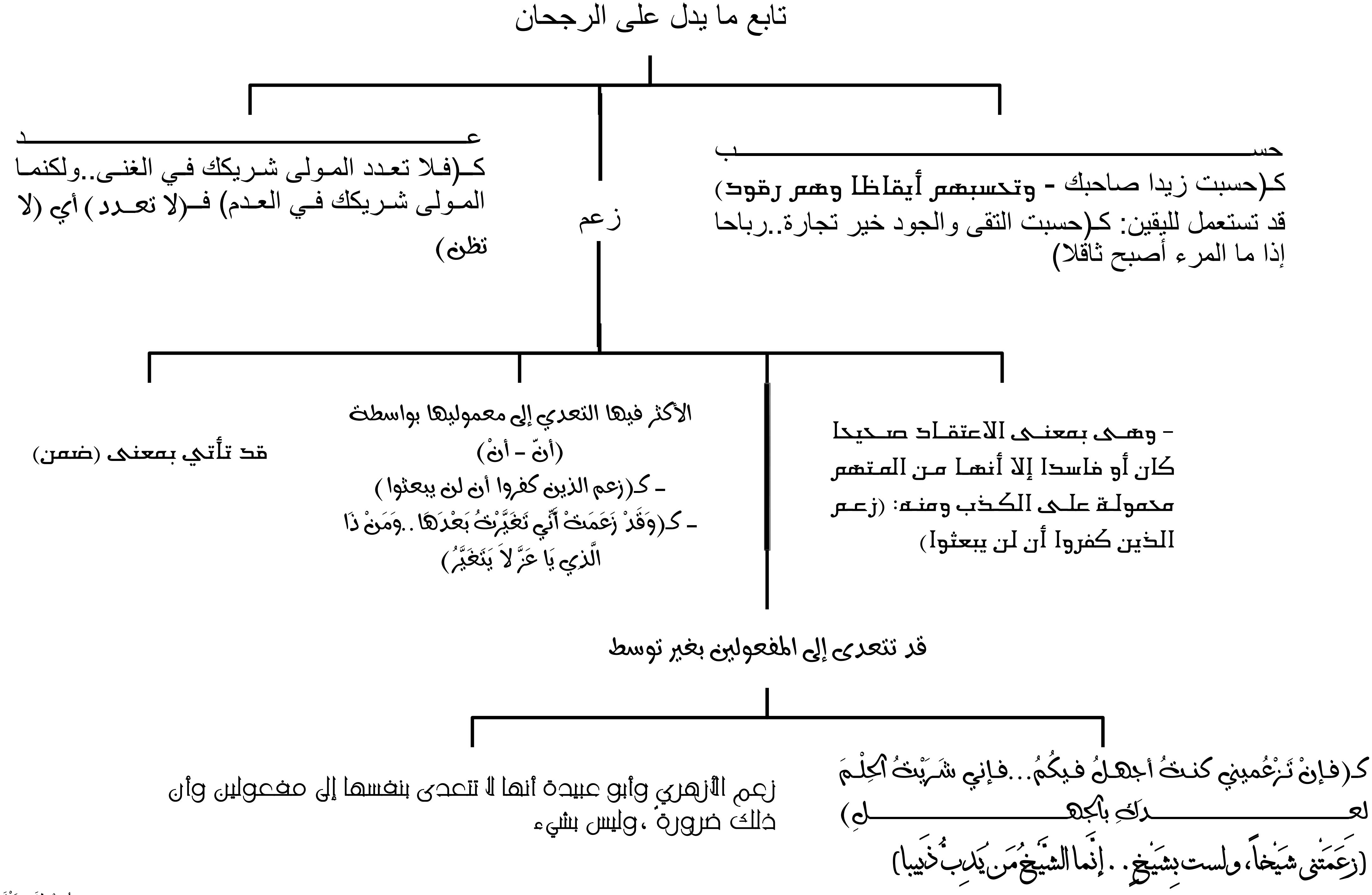
- (إخالك) أي أظنك
- والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة كـ(أخاف) ولكن جمهرة العرب كسرو همزة المضارعة في هذا الفعل وحده وبنو أسد يفتحونها على قياس نظائره

ظن

كـ(ظننت زيدا صاحبك)

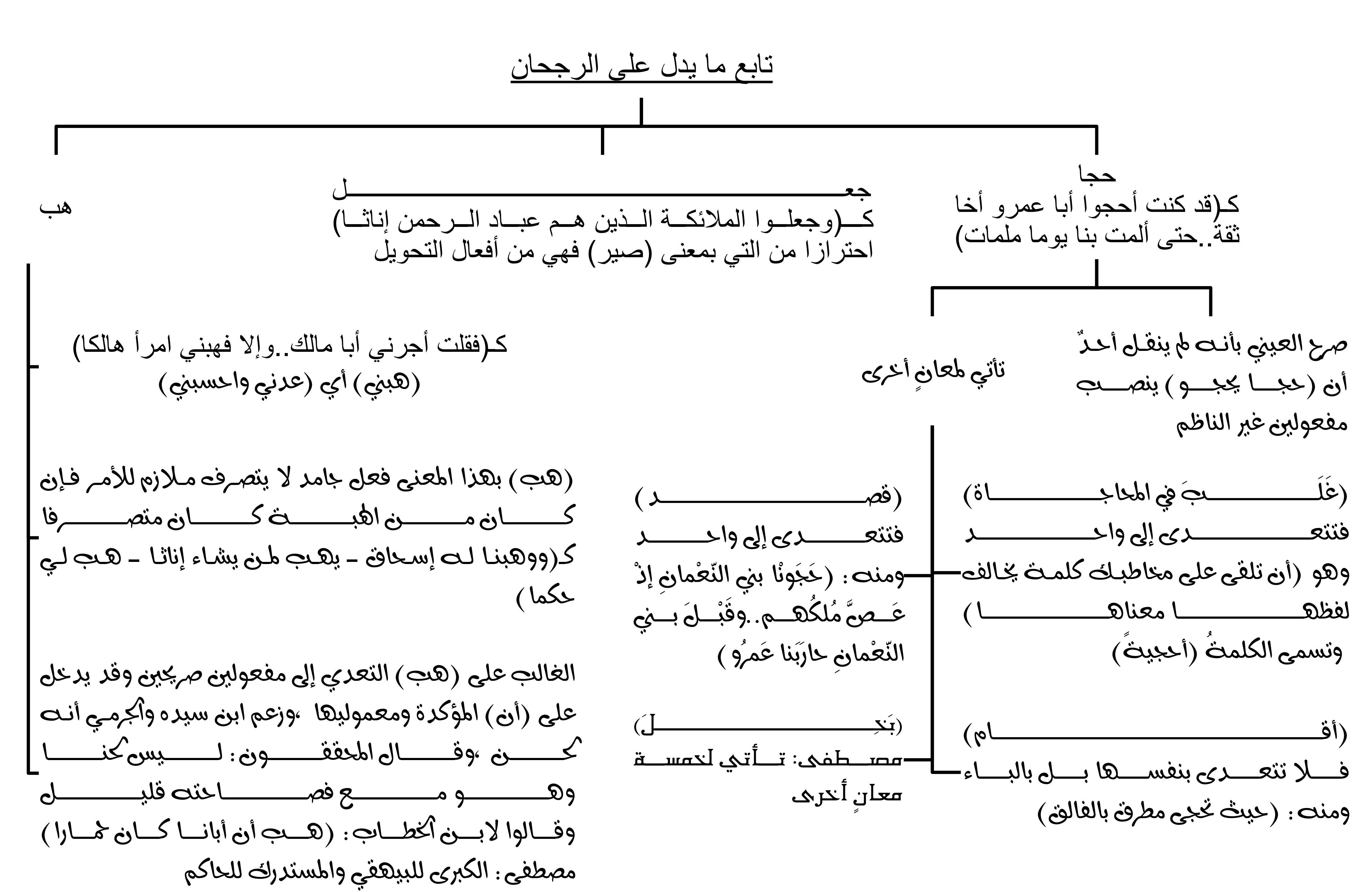
وقد تستعمل لليقين كـ(وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه - الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم)

مصطفى: ابن عطية: (العبارة بالظن لا تجيء أبداً في موضع يقين تام قد ناله الحس، بل أعظم درجاته أن يجيء في موضع علم متحقق لكنه لم يقع ذلك المظنون، وإلا، فما يقع ويحس، لا يكاد توجد في كلام العرب العبارة عنه بالظن...والظن في كلام العرب قاعدته الشك مع ميل إلى احد معتقديه، وقد يوقع الظن موقع اليقين في الأمور المتحققة، لكنه لا يوقع فيما قد خرج إلى الحس، لا تقول العرب في رجل مرئي حاضر أظن هذا إنساناً وإنما تجد الاستعمال فيما لم يخرج إلى الحس)اهـ. تفسير ابن عطية (٣/٥٢٤)



تابع ما يدل على الرجحان
حسب
كـ(حسبت زيدا صاحبك - وتحسبهم أيقاظا وهم رقود)
قد تستعمل لليقين: كـ(حسبت التقى والجود خير تجارة..رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا)
زعم
عد
كـ(فلا تعدد المولى شريكك في الغنى..ولكنما المولى شريكك في العدم) فـ(لا تعدد) أي (لا تظن)
- وهى بمعنى الاعتقاد صحيحا كان أو فاسدا إلا أنها من المتهم محمولة على الكذب ومنه: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا)
الأكثر فيها التعدي إلى معموليها بواسطة (أنّ - أنْ)
- كـ(زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا)
- كـ(وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ..وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ)
قد تأتي بمعنى (ضمن)
قد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط
كـ(فإنْ تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ...فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجهلِ)
(زَعَمَتْني شيْخاً، ولستُ بِشيْخٍ . إنَّما الشَيْخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبا)
زعم الأزهري وأبو عبيدة أنها لا تتعدى بنفسها إلى مفعولين وأن ذلك ضرورة، وليس بشيء

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع ما يدل على الرجحان
حجا
كـ(قد كنت أحجوا أبا عمرو أخا ثقة..حتى ألمت بنا يوما ملمات)
صرح العيني بأنه لم ينقل أحدٌ أن (حجا يحجو) ينصب مفعولين غير الناظم
تأتي لمعانٍ أخرى
(غَلَبَ في المحاجاة) فتتعدى إلى واحد وهو (أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها) وتسمى الكلمةُ (أحجيةً)
(أقام) فلا تتعدى بنفسها بل بالباء ومنه: (حيث تحجى مطرق بالفالق)
(قصد) فتتعدى إلى واحد ومنه: (حَجَوْنا بني النّعْمانِ إذْ عَصَّ مُلكُهم..وقَبْلَ بني النّعْمانِ حارَبَنا عَمْرُو)
(بَخِلَ) مصطفى: تأتي لخمسة معانٍ أخرى
جعل
كـ(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) احترازا من التي بمعنى (صير) فهي من أفعال التحويل
هب
كـ(فقلت أجرني أبا مالك..وإلا فهبني امرأ هالكا)
(هبني) أي (عدني واحسبني)
(هب) بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف ملازم للأمر فإن كان من الهبة كان متصرفا كـ(ووهبنا له إسحاق - يهب لمن يشاء إناثا - هب لي حكما)
الغالب على (هب) التعدي إلى مفعولين صريحين وقد يدخل على (أن) المؤكدة ومعموليها ،وزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن ،وقال المحققون: ليس لحنا وهو مع فصاحته قليل وقالوا لابن الخطاب: (هب أن أبانا كان حمارا) مصطفى: الكبرى للبيهقي والمستدرك للحاكم

ما يدل على اليقين
خمسة : (رأى - علم - وجد - درى - تعلم)

رأى

(رأيت الله أكبر كل شيء..محاولة وأكثرهم جنودا)

(إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) أي: يظنونه بعيدا ونعلمه نحن قريبا

- تتعدى لمفعولين إذا كنت..

- وتتعدى لواحد إذا كانت..
١- بمعنى أصاب رئته كـ(رأيت محمدا)
٢- بمعنى أبصر كـ(رأيت الكواكب)

- وتحتمل الوجهين إذا كانت بمعنى اعتقد
- فتتعدى لواحدٍ كـ(رأى أبو حنيفة حل كذا)
- وقد تتعدى إلى مفعولين كـ(رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْلَ رَأْيِهِ..خَوَارِجَ تَرّاكِين قَصْدَ الْمَخَارِجِ)
وقد جمع في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين
- ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت

١ - بمعنى (حلم) وتسمى الحُلُمية
- وسيأتي بيانه

٢- بمعنى الظن

علم

وهي بمعنى اليقين ليس غيرُ

(عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ فانْبعَثَتْ..إِلَيكَ بي وَاجِفَاتُ الشَّوْق والأَمَل)

وقد تأتي بمعنى (ظن) كـ(فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) فتتعدى أيضاً إلى مفعولين

وقد تأتي بمعنى (عرف) فتتعدى الواحد
- العرب يستعملون (عَلِمَ) عند تعلق الكلام بالمركبات و(عرف) عند تعلق الكلام بالبسائط
- فإن جاء من كلامهم تعدي علم إلى واحد فقد ضمنوا أحد الفعلين معنى الآخر فيتعدى تعديته فصار لفظ العلم خاصا مثله فتعدى إلى واحد لا اثنين لأنه صار بسيطا لا مركبا

وقد تأتي بمعنى (صار أعْلَمَ) أي مشقوق الشفة العليا فلا تتعدى أصلا



بقية أخوات (علم)

(وجد)

كـ(تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا)

- و(وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)

وتأتي بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان

(درى)

- يستعمل على طريقين:

التعدي بالباء، وهو الأكثر

- فيتعدى لواحدٍ بالباء كـ(دَرَيتُ بكذا)

- فإن دخلت عليه همزةٌ تعدى بها لواحد بنفسه ولثانٍ بالباء كـ(ولا أدراكم به)

أن ينصب مفعولين بنفسه كـ(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط..فإن اغتباطا بالوفاء حميد) ولكنه قليل

(تَعَلَّمَ) التي بمعنى (اعلَمْ)

كـ(تعلم شفاء النفس قهر عدوها..فبالغ بلطف في التحيل والمكر)

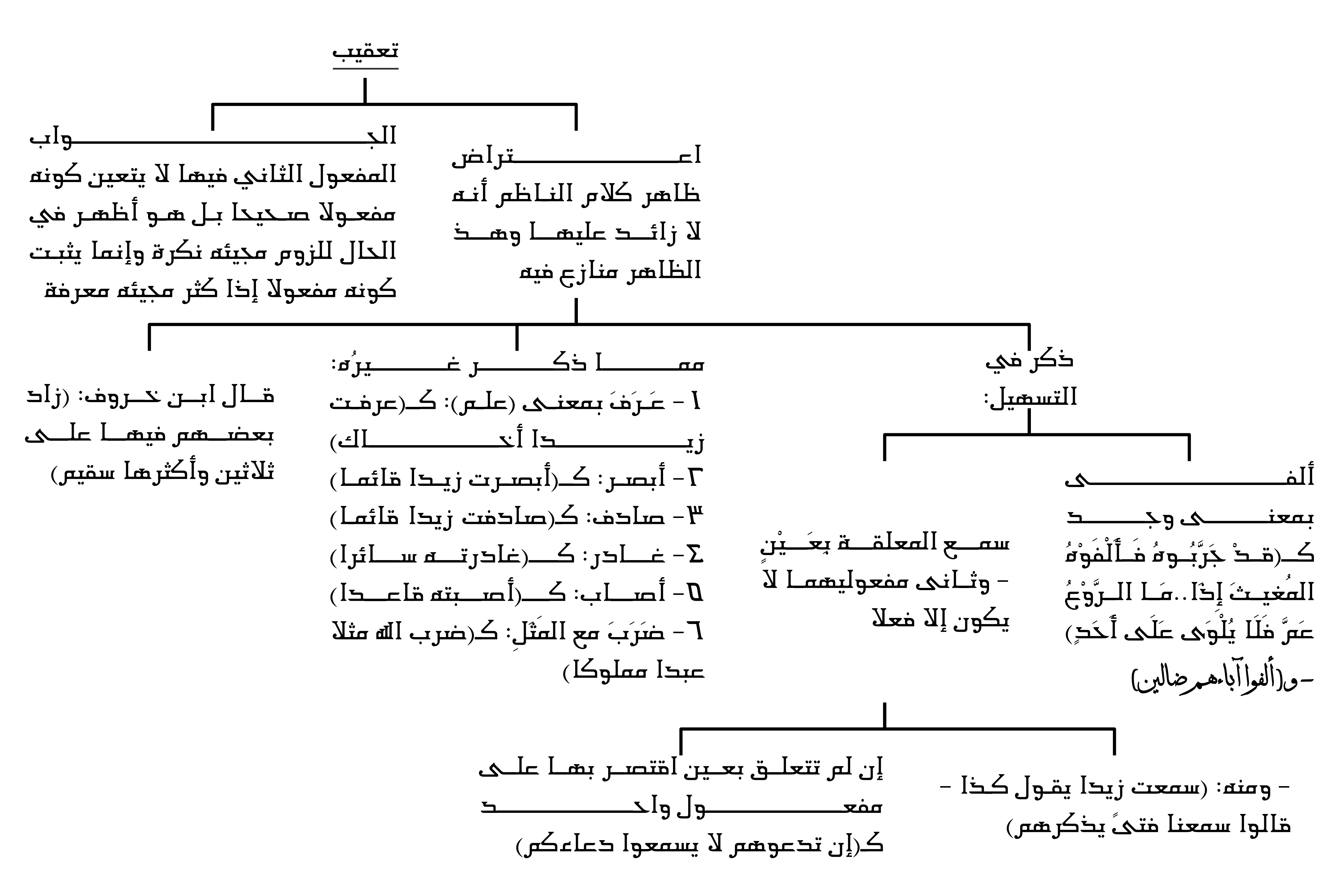
(تعلم) أكثر ما تتعدى إلى (أن) المؤكدة ومعموليها كـ(تعلَّمْ أنّ خَيرَ الناس طُرّاً..قَتِيلٌ بين أَحجارِ الكُلاَبِ) ويندر نصبه لمفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كـ(تعلم شفاء النفس قهر عدوها)

احترز عن نحو (تعلمِ النحوَ) والفرق بينهما من أوجه:

(تعلم النحو) أمرٌ بتحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه وأما (تعلم أنك ناجح) فأمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال

التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين والأخرى تتعدى إلى واحد

التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة وتلك متصرفة كـ(تَعَلَمَ الحساب - يتعلمه - تعلمْه أنت)


تعقيب
الجواب
المفعول الثاني فيها لا يتعين كونه مفعولا صحيحا بل هو أظهر في الحال للزوم مجيئه نكرة وإنما يثبت كونه مفعولا إذا كثر مجيئه معرفة
اعتراض
ظاهر كلام الناظم أنه لا زائد عليها وهذ الظاهر منازع فيه
ذكر في التسهيل:
مما ذكره غيرُه:
قال ابن خروف: (زاد بعضهم فيها على ثلاثين وأكثرها سقيم)
١ - عَرَفَ بمعنى (علم): كـ(عرفت زيدا أخاك)
٢ - أبصر: كـ(أبصرت زيدا قائما)
٣ - صادف: كـ(صادفت زيدا قائما)
٤ - غادر: كـ(غادرته سائرا)
٥ - أصاب: كـ(أصبته قاعدا)
٦ - ضَرَبَ مع المَثَلِ: كـ(ضرب الله مثلا عبدا مملوكا)
ألفى بمعنى وجد
كـ(قدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغيثَ إذَا..مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدٍ)
- و(ألفوا آباءهم ضالين)
سمع المعلقة بعَيْنٍ
- وثانى مفعوليهما لا يكون إلا فعلا
- ومنه: (سمعت زيدا يقول كذا - قالوا سمعنا فتىً يذكرهم)
إن لم تتعلق بعين اقتصر بها على مفعول واحد كـ(إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم)

أفعال التحويل: (صير) وأخواتها
(والتي كصيرا..أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا)
تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

ذكر في التسهيل ثمانية:

ذكر غيره زائدا:
(ضرب) بمعنى (صَيَّرَ) كـ(ضربت الفضة خَلْخَالاً)

١- صير
أمثلة
- (صيرت الطين خزفا)
-(وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ.. فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ)
(مثل) مفعول ثاني، و(كعصف) الكاف زائدة
أدخل (صير) هنا لأن المُشَبَّهَ داخلٌ في الحكم لأجل الشبه فالمُشَبَّهُ به أولى بذلك الحكم

٢- جعل
كـ(فجعلناه هباء منثورا)

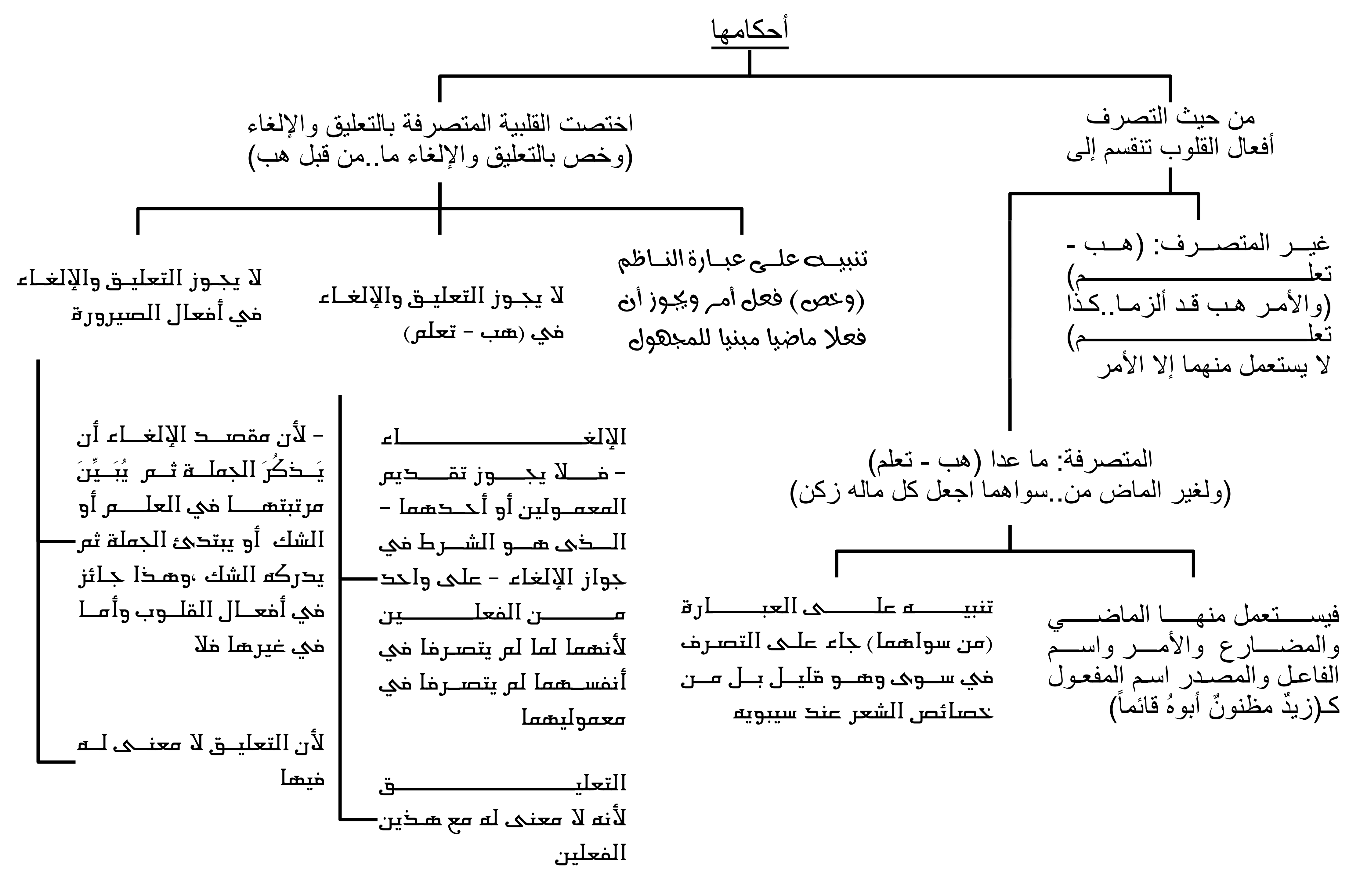
٣- وهب
كـ(وهبني الله فداك) أي صيرني
- والظاهر أن الناظم لم يقصد ذكر هذا الفعل هنا لوجهين:
١- قلته في السماع وأنه إنما سمع في مثل
٢- لو قصد ذكره لنبه على عدم تصرفه كما نبه على ذلك في هب وتعلم
٣- قال: (انصب بها) يريد قياسا ولا ينصب بـ(وَهَبَ) قياسا
- وإن كان ابن الناظم قد عده فيما أشار إليه أبوه

٤، ٥-
(اتخذ - تَخِذَ)
لغتان بمعنى واحد
- قيل (تخذ) تخفيف من اتخذ نظير (تقي) المخفف من (اتقى)
- قيل: (تخذ) فعل ثلاثي وُضِعَ من أول الأمر هكذا
اتخذ
كـ(اتخذوا أيمانهم جنة - واتخذ الله إبراهيم خليلا)
تخذ
كـ(لتخذت عليه أجرا)
ش: (تَخِذْتَ فَخَفِّفْ وَاكْسِرِ الْخَاءَ دُمْ حُلَا)

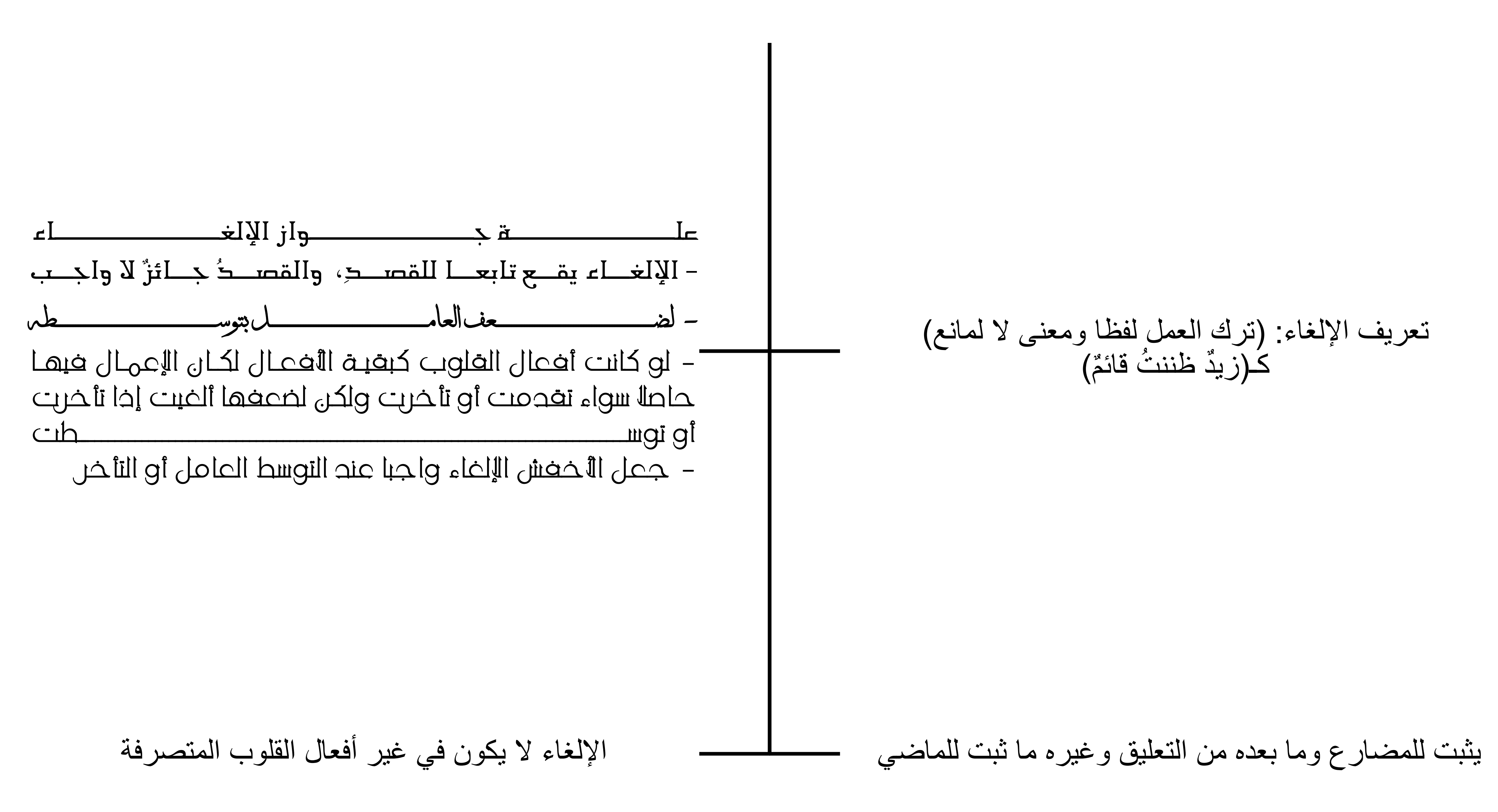
٦- ترك
كـ(وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)
(وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ..أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ)
قال الخطيب التبريزي: (أخا القوم) حال مع كونه معرفة لأنه لا يعني قوما بأعيانهم ولا يخص قوما دون قوم وإنما عنى لاحقا بالرجال اهـ.
هذا والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل وما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إليه

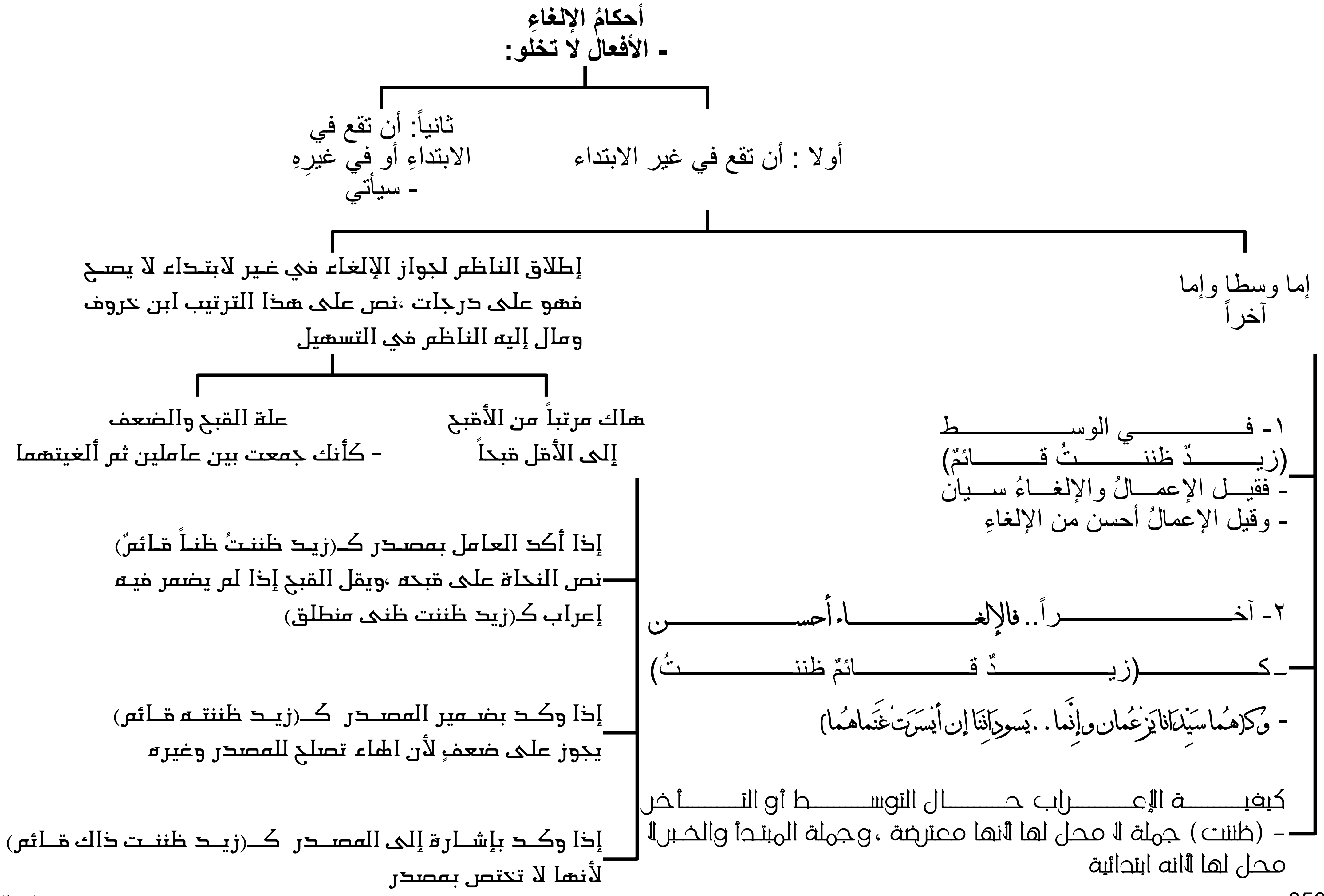
٧- رَدَّ
كـ(فردَّ شُعُوْرَهنَّ السُّودَ بِيضاً..ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا)
و(لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا)

٨- (أكان) المنقولة من كان
- سَلَّمَ به المؤلفُ قياساً وقال: (لم أعلم به مسموعا)، كـ(أكنتُ زيداً عالماً) أي: (صيرته عالما)


أحكامها
من حيث التصرف
أفعال القلوب تنقسم إلى
اختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء
(وخص بالتعليق والإلغاء ما..من قبل هب)
غير المتصرف: (هب - تعلم)
(والأمر هب قد ألزما..كذا تعلم)
لا يستعمل منهما إلا الأمر
المتصرفة: ما عدا (هب - تعلم)
(ولغير الماض من..سواهما اجعل كل ماله زكن)
فيستعمل منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر اسم المفعول كـ(زيدٌ مظنونٌ أبوهُ قائماً)
تنبيه على العبارة (من سواهما) جاء على التصرف في سوى وهو قليل بل من خصائص الشعر عند سيبويه
تنبيه على عبارة الناظم (وخص) فعل أمر ويجوز أن فعلا ماضيا مبنيا للمجهول
لا يجوز التعليق والإلغاء في (هب - تعلم)
الإلغاء - فلا يجوز تقديم المعمولين أو أحدهما - الذي هو الشرط في جواز الإلغاء - على واحد من الفعلين لأنهما لما لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرفا في معموليهما
التعليق لأنه لا معنى له مع هذين الفعلين
لا يجوز التعليق والإلغاء في أفعال الصيرورة
- لأن مقصد الإلغاء أن يَذكُرَ الجملة ثم يُبَيِّنَ مرتبتها في العلم أو الشك أو يبتدئ الجملة ثم يدركه الشك، وهذا جائز في أفعال القلوب وأما في غيرها فلا
لأن التعليق لا معنى له فيها

الإلغاء: (وجوز الإلغاء لا في الابتدا..)




أحكامُ الإلغاءِ
- الأفعال لا تخلو:
ثانياً: أن تقع في الابتداءِ أو في غيرِهِ - سيأتي
أولا : أن تقع في غير الابتداء
إطلاق الناظم لجواز الإلغاء في غير لابتداء لا يصح فهو على درجات ،نص على هذا الترتيب ابن خروف ومال إليه الناظم في التسهيل
إما وسطا وإما آخراً
هناك مرتباً من الأقبح إلى الأقل قبحاً
علة القبح والضعف - كأنك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما
١- في الوسط (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)
- فقيل الإعمالُ والإلغاءُ سيان
- وقيل الإعمالُ أحسن من الإلغاءِ
إذا أكد العامل بمصدر كـ(زيد ظننتُ ظناً قائمٌ) نص النحاة على قبحه ،ويقل القبح إذا لم يضمر فيه إعراب كـ(زيد ظننت ظنى منطلق)
٢- آخراً.. فالإلغاء أحسن
كـ(زيدٌ قائمٌ ظننتُ)
- وكـ(هُما سَيِّدَانا يَزْعُمان وإِنَّما . يَسودانِنا إن أَيْسَرَتْ غَنَماهُما)
إذا وكد بضمير المصدر كـ(زيد ظننته قائم) يجوز على ضعفٍ لأن الهاء تصلح للمصدر وغيره
كيفية الإعراب حال التوسط أو التأخر
- (ظننت) جملة لا محل لها لأنها معترضة ،وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها لأنه ابتدائية
إذا وكد بإشارة إلى المصدر كـ(زيد ظننت ذاك قائم) لأنها لا تختص بمصدر

ثانياً: أن تقع في الابتداء

الخلاف

البصريون يمنعون الإلغاء
- لأن قصد الكلام مبنى على ذكر الفعل

فلا تقول (ظننتُ زيدٌ قائمٌ)

فإن جاء عن العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أُوِّلَ وذلك بتقدير ضمير الشأن أو لام ابتداء (وانو ضمير الشان أولام ابتدا..في موهم إلغاء ما تقدما)

الكوفيون وأبو بكر الزبيدي وابن الطراوة والأخفش على جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويلٍ

ماهية وقوعه في الابتداء
- هل أن يكون قبل المعمولين ولو تقدمه غيرهما من نفي أو استفهام أو نحوهما أو أن لا يتقدمه شيء؟

بعض المتأخرين واختاره ابن هشام
يجوز الإعمال والإلغاء إذا تقدم على العامل شيء مطلقاً كـ(هل تظن زيد قائم – ما ظننت زيد قائم)، واستدلوا بـ(آرجو وآمل أن تأنو مؤدتها..وما إخال لدينا منك تنويل)

ظاهر الناظم
- حيث الناظم لم يرتضِ في الشرحِ الفرقَ بين تقدم الحرف وتقدم الظرف حيث اعتبر تقدم الفعل على المفعولين من غير نظر فيما يتقدم الفعل من غيرهما

ظاهر سيبويه: التفرقة بين شيئين

الحرف
- سيبويه: (تقول: أين ترى عبد الله قائما؟ وهل ترى ذاهبا؟ لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما). فالأدوات لا تعتبر
- فـ(هل – الهمزة) لم يُجِزْ فيهما ما أجاز في (متى)

الظرف
- نص على أنَّ له وجهين كـ(متى تظن زيدا منطلقا؟)
- مصطفى: (فهو كـ(غداً تظنُّ..))

إن قُصِدَ أن الظرف المتقدم متعلقا بـ(قائم)
- جاز الإعمال لأن معمول المعمول الثاني قد تقدم على الفعل فكأن المعمول الثانى –وهو قائم– قد تقدم على الفعل

إن قُصِدَ أن الظرف متعلق بـ(ظن)..وجب الإعمال

ثانياً: أن تقع في الابتداء
- أمثلة:

(كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي..أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ)

تقدير لام الابتداء أي (أني وجدت لملاك الشيمة الأدب)

- قد يكون المفعولُ الأولُ ضميرَ شأن محذوفاً والجملةُ بعدَه مفعولاً ثانياً (وجدته لَمِلاكُ الشيمةِ الأدبُ)

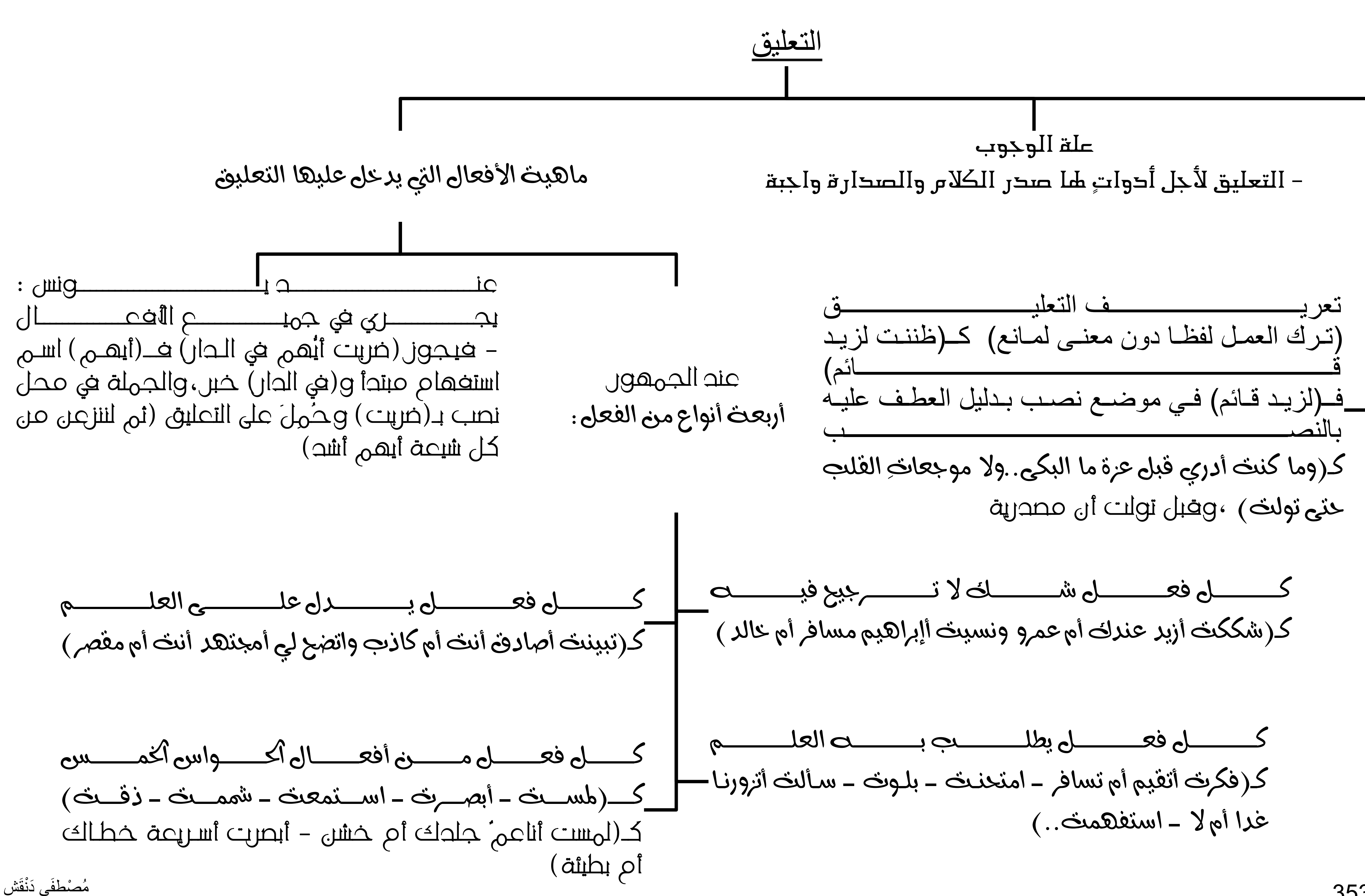
- محيي الدين: المنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف

- حمل الكلام على وجهين لا يجتمعان ليدخل الاحتمال في الدليل لا لأنه مقصود الشاعر

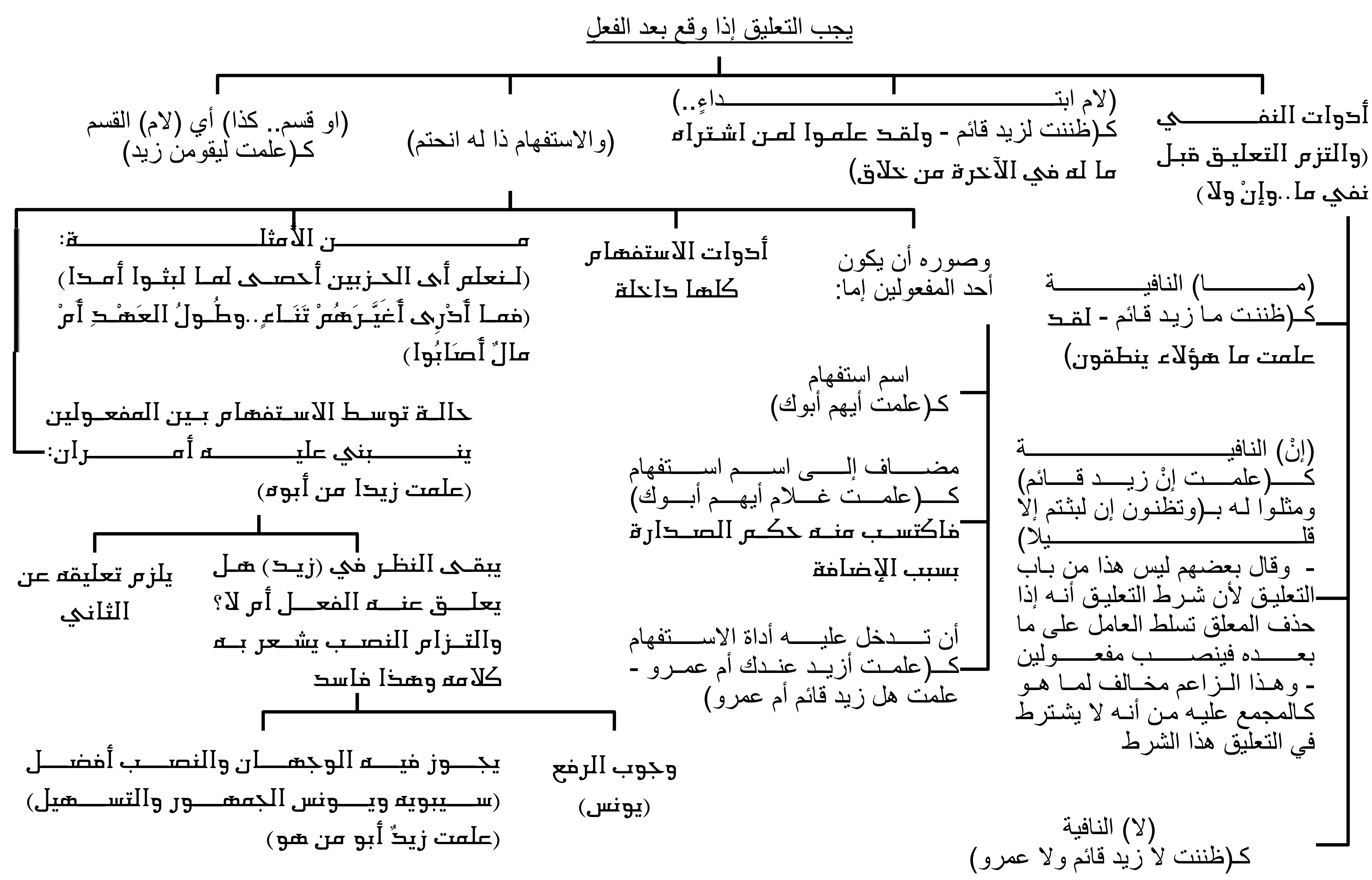
(أرجو وآمل أن تدنو مودتها..وما إخال لدينا منك تنويل)

- أي (وما إخاله لدينا منك تنويل)
- (إخال): مفعولها الاول مفرد محذوف هو ضمير الشأن والثاني جملة (لدينا تنويل منك)

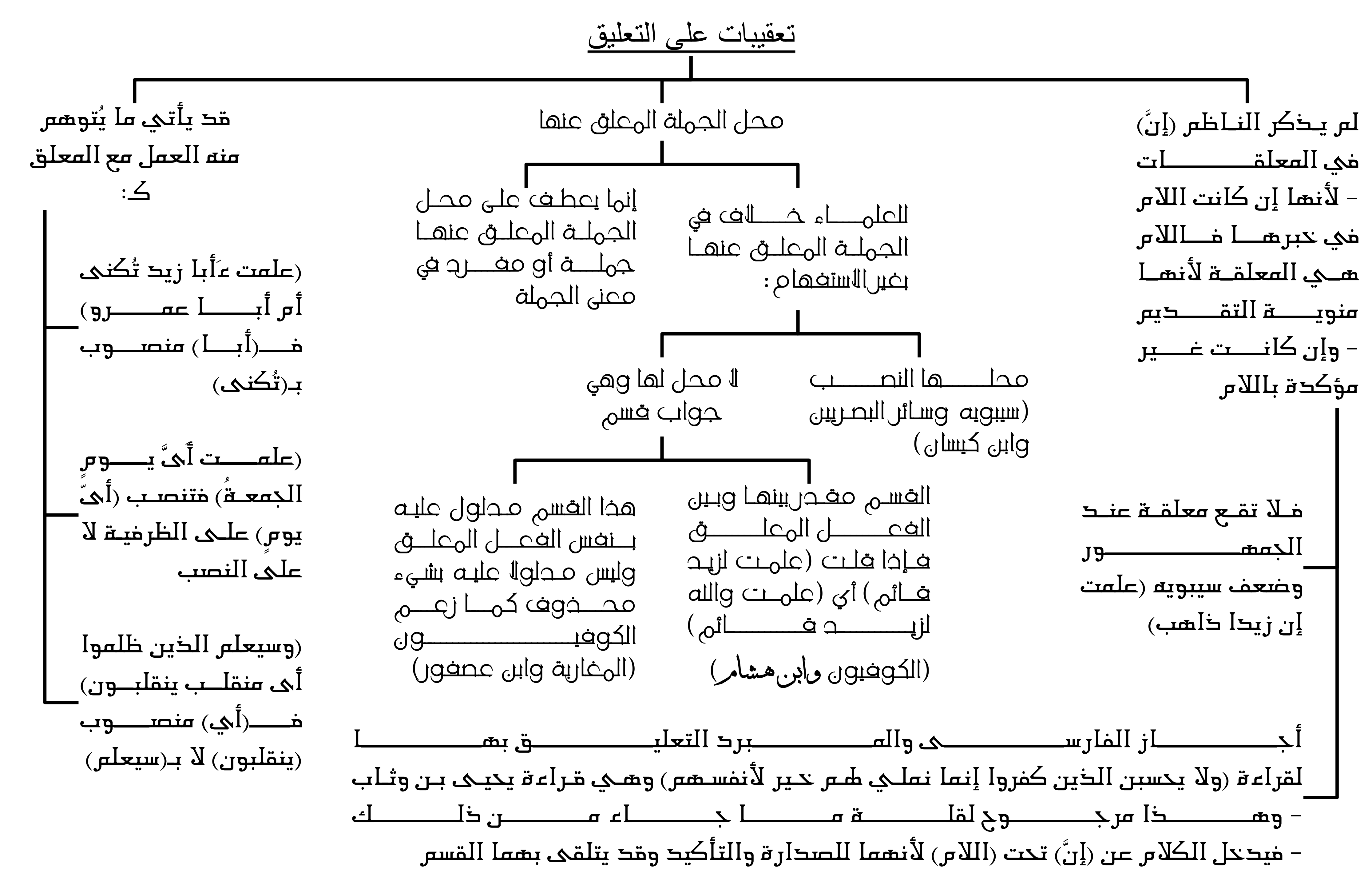
- ثَمَّ توجيه آخر وهو أن (ما) موصولة أي (والذي إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل)

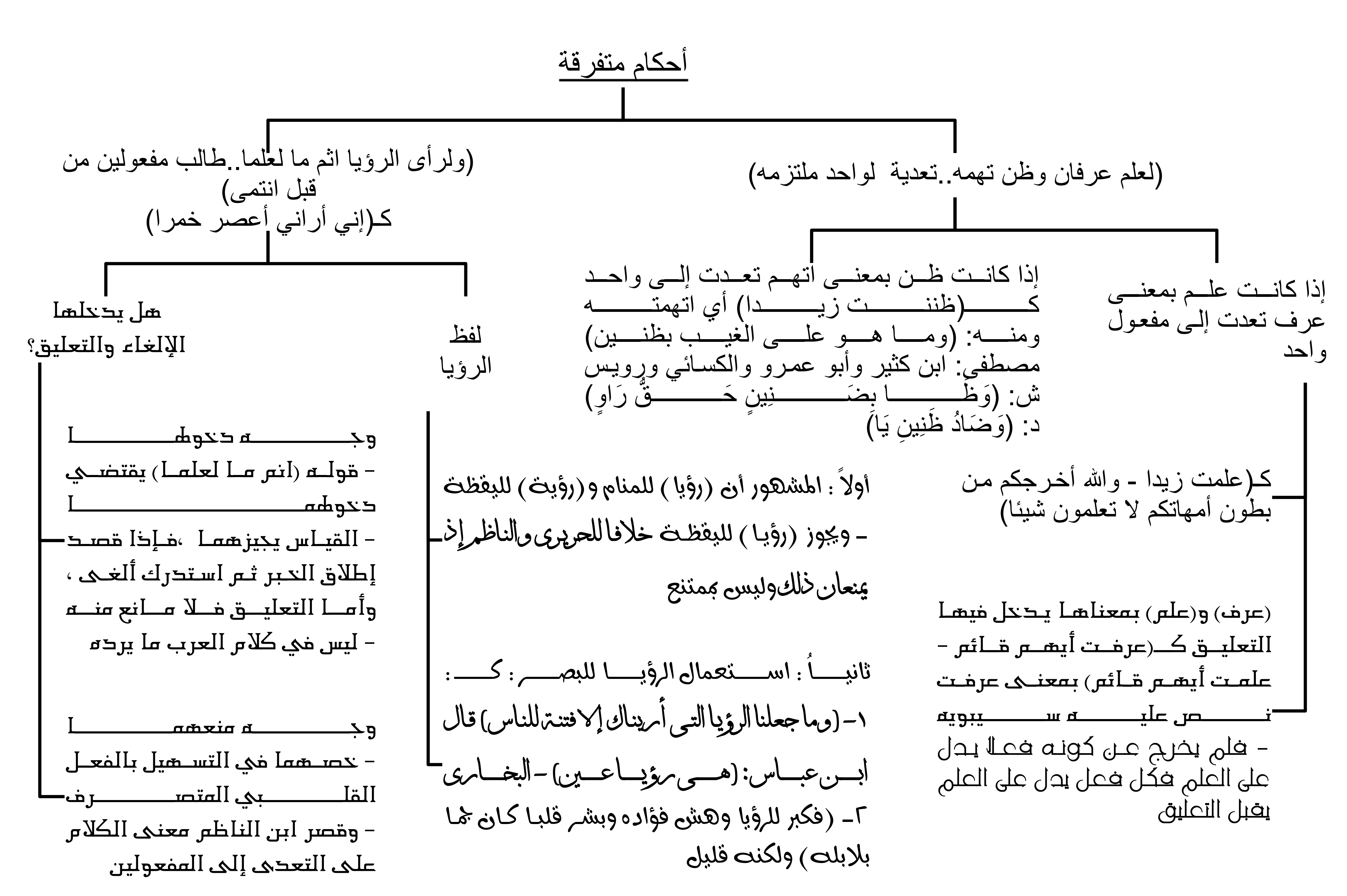


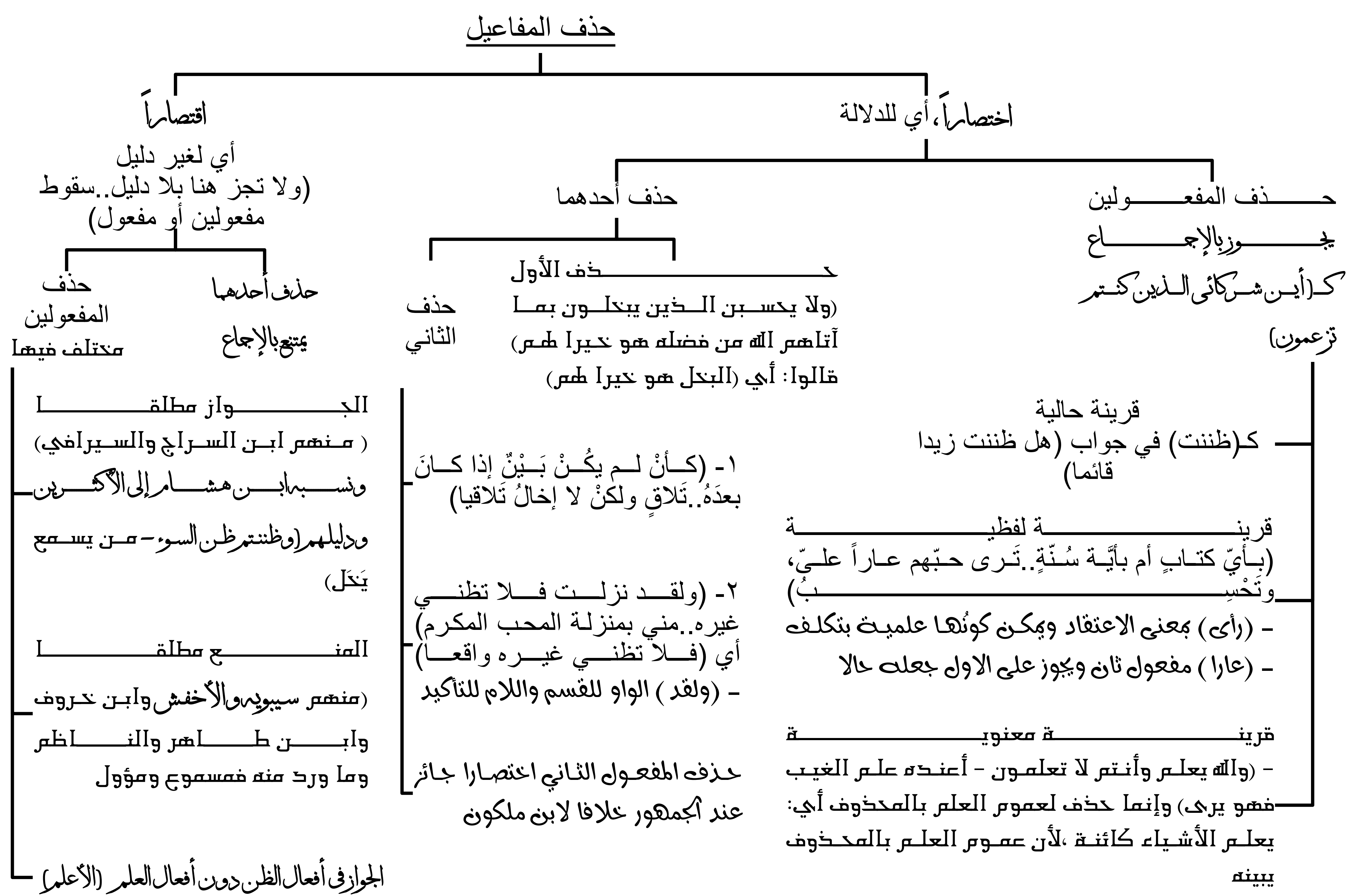
التعليق
علة الوجوب
- التعليق لأجل أدواتٍ لها صدر الكلام والصدارة واجبة
ماهية الأفعال التي يدخل عليها التعليق
تعريف التعليق
(ترك العمل لفظا دون معنى لمانع) كـ(ظننت لزيد قائم)
فـ(لزيد قائم) في موضع نصب بدليل العطف عليه بالنصب
كـ(وما كنت أدري قبل عزة ما البكى..ولا موجعاتِ القلب حتى تولت) ،وقبل تولت أن مصدرية
عند الجمهور
أربعة أنواع من الفعل :
عند يونس :
يجري في جميع الأفعال
- فيجوز (ضربت أيُهم في الدار) فـ(أيهم) اسم استفهام مبتدأ و(في الدار) خبر،والجملة في محل نصب بـ(ضربت) وحُمِلَ على التعليق (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)
كل فعل شك لا ترجيح فيه
كـ(شككت أزيد عندك أم عمرو ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد)
كل فعل يدل على العلم
كـ(تبينت أصادق أنت أم كاذب واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر)
كل فعل يطلب به العلم
كـ(فكرت أتقيم أم تسافر - امتحنت - بلوت - سألت أتزورنا غدا أم لا - استفهمت..)
كل فعل من أفعال الحواس الخمس
كـ(لمست - أبصرت - استمعت - شممت - ذقت)
كـ(لمست أناعمٌ جلدك أم خشن - أبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة)



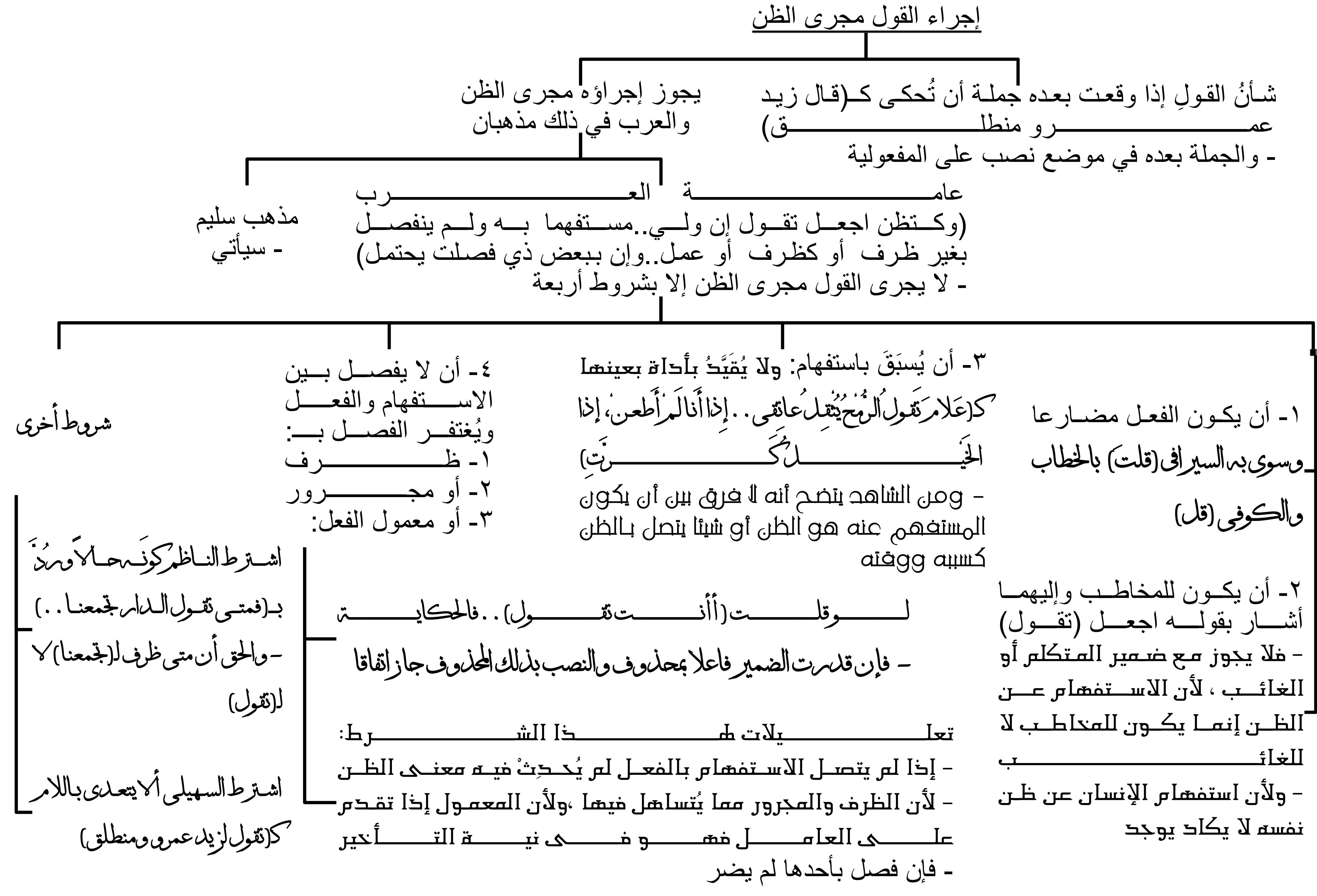
يجب التعليق إذا وقع بعد الفعلِ
أدوات النفي (والتزم التعليق قبل نفي ما..وإنْ ولا)
(لام ابتداءٍ..) كـ(ظننت لزيد قائم - ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق)
(والاستفهام ذا له انحتم)
(او قسم.. كذا) أي (لام) القسم كـ(علمت ليقومن زيد)
(ما) النافية كـ(ظننت ما زيد قائم - لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)
(إنْ) النافية كـ(علمت إنْ زيد قائم) ومثلوا له بـ(وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)
- وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين
- وهذا الزاعم مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط
(لا) النافية كـ(ظننت لا زيد قائم ولا عمرو)
وصوره أن يكون أحد المفعولين إما:
أدوات الاستفهام كلها داخلة
من الأمثلة:
(لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)
(فما أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ..وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا)
اسم استفهام كـ(علمت أيهم أبوك)
مضاف إلى اسم استفهام كـ(علمت غلام أيهم أبوك) فاكتسب منه حكم الصدارة بسبب الإضافة
أن تدخل عليه أداة الاستفهام كـ(علمت أزيد عندك أم عمرو - علمت هل زيد قائم أم عمرو)
حالة توسط الاستفهام بين المفعولين ينبني عليه أمران: (علمت زيدا من أبوه)
يبقى النظر في (زيد) هل يعلق عنه الفعل أم لا؟ والتزام النصب يشعر به كلامه وهذا فاسد
يلزم تعليقه عن الثاني
وجوب الرفع (يونس)
يجوز فيه الوجهان والنصب أفضل (سيبويه ويونس الجمهور والتسهيل) (علمت زيدٌ أبو من هو)
مُصْطفَى دَنْقَش


تعقيبات على التعليق
لم يذكر الناظم (إنَّ) في المعلقات
- لأنها إن كانت اللام في خبرها فاللام هي المعلقة لأنها منوية التقديم
- وإن كانت غير مؤكدة باللام
فلا تقع معلقة عند الجمهور
وضعف سيبويه (علمت إن زيدا ذاهب)
أجاز الفارسي والمبرد التعليق بها لقراءة (ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خير لأنفسهم) وهي قراءة يحيى بن وثاب
- وهذا مرجوح لقلة ما جاء من ذلك
- فيدخل الكلام عن (إنَّ) تحت (اللام) لأنهما للصدارة والتأكيد وقد يتلقى بهما القسم
محل الجملة المعلق عنها
للعلماء خلاف في الجملة المعلق عنها بغير الاستفهام :
محلها النصب (سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان)
لا محل لها وهي جواب قسم
القسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق فإذا قلت (علمت لزيد قائم) أي (علمت والله لزيد قائم)
(الكوفيون وابن هشام)
هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق وليس مدلولا عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون
(المغاربة وابن عصفور)
إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة
قد يأتي ما يُتوهم منه العمل مع المعلق كـ:
(علمت عَأبا زيد تُكنى أم أبا عمرو) فـ(أبا) منصوب بـ(تُكنى)
(علمت أيَّ يومٍ الجمعةُ) فتنصب (أيَّ يومٍ) على الظرفية لا على النصب
(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فـ(أي) منصوب (ينقلبون) لا بـ(سيعلم)


أحكام متفرقة
(لعلم عرفان وظن تهمه..تعدية لواحد ملتزمه)
(ولرأى الرؤيا انم ما لعلما..طالب مفعولين من قبل انتمى)
كـ(إني أراني أعصر خمرا)
إذا كانت علم بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد
كـ(علمت زيدا - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا)
(عرف) و(علم) بمعناها يدخل فيها التعليق كـ(عرفت أيهم قائم - علمت أيهم قائم) بمعنى عرفت نص عليه سيبويه
- فلم يخرج عن كونه فعلا يدل على العلم فكل فعل يدل على العلم يقبل التعليق
إذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت إلى واحد كـ(ظننت زيدا) أي اتهمته
ومنه: (وما هو على الغيب بظنين)
مصطفى: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس
ش: (وَظَا بِضَنِينٍ حَقُّ رَاوٍ)
د: (وَضَادُ ظَنِينِ يَا)
لفظ الرؤيا
أولاً : المشهور أن (رؤيا) للمنام و(رؤية) لليقظة
- ويجوز (رؤيا) لليقظة خلافا للحريري والناظم إذ يمنعان ذلك وليس بممتنع
ثانياً : استعمال الرؤيا للبصر : كـ :
١- (وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس) قال ابن عباس: (هى رؤيا عين) - البخارى
٢- (فكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلبا كان جما بلابله) ولكنه قليل
هل يدخلها الإلغاء والتعليق؟
وجه دخولها
- قوله (انم ما لعلما) يقتضي دخولها
- القياس يجيزهما، فإذا قصد إطلاق الخبر ثم استدرك ألغى، وأما التعليق فلا مانع منه
- ليس في كلام العرب ما يرده
وجه منعهما
- خصهما في التسهيل بالفعل القلبي المتصرف
- وقصر ابن الناظم معنى الكلام على التعدى إلى المفعولين



حذف المفاعيل
اختصاراً، أي للدلالة
اقتصاراً
أي لغير دليل
(ولا تجز هنا بلا دليل..سقوط مفعولين أو مفعول)
حذف المفعولين
يجوز بالإجماع
كـ(أين شركائى الذين كنتم تزعمون)
قرينة حالية
كـ(ظننت) في جواب (هل ظننت زيدا قائما)
قرينة لفظية
(بأيّ كتابٍ أم بأيَّة سُنَّةٍ..ترى حبّهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ)
- (رأى) بمعنى الاعتقاد ويمكن كونها علمية بتكلف
- (عارا) مفعول ثان ويجوز على الاول جعله حالا
قرينة معنوية
- (والله يعلم وأنتم لا تعلمون - أعنده علم الغيب فهو يرى) وإنما حذف لعموم العلم بالمحذوف أي: يعلم الأشياء كائنة ،لأن عموم العلم بالمحذوف يبينه
حذف أحدهما
حذف الأول
(ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم)
قالوا: أي (البخل هو خيرا لهم)
حذف الثاني
١- (كأنْ لم يكُنْ بَيْنٌ إذا كانَ بعدَهُ..تَلاقٍ ولكنْ لا إخالُ تَلاقيا)
٢- (ولقد نزلت فلا تظني غيره..مني بمنزلة المحب المكرم) أي (فلا تظني غيره واقعا)
- (ولقد) الواو للقسم واللام للتأكيد
حذف المفعول الثاني اختصارا جائز عند الجمهور خلافا لابن ملكون
حذف أحدهما
يمتنع بالإجماع
حذف المفعولين
مختلف فيها
الجواز مطلقا
(منهم ابن السراج والسيرافي)
ونسبه ابن هشام إلى الأكثرين
ودليلهم (وظننتم ظن السوء - من يسمع يَخَل)
المنع مطلقا
(منهم سيبويه والأخفش وابن خروف وابن طاهر والناظم
وما ورد منه فمسموع ومؤول
الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم (الأعلم)



إجراء القول مجرى الظن
شأنُ القولِ إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى كـ(قال زيد عمرو منطلق)
- والجملة بعده في موضع نصب على المفعولية
يجوز إجراؤه مجرى الظن والعرب في ذلك مذهبان
عامة العرب
(وكـتظن اجعل تقول إن ولي..مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل..وإن ببعض ذي فصلت يحتمل)
- لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة
مذهب سليم
- سيأتي
١- أن يكون الفعل مضارعا
وسوى به السيرافى (قلت) بالخطاب والكوفى (قل)
٢- أن يكون للمخاطب وإليهما أشار بقوله اجعل (تقول)
- فلا يجوز مع ضمير المتكلم أو الغائب ، لأن الاستفهام عن الظن إنما يكون للمخاطب لا للغائب
- ولأن استفهام الإنسان عن ظن نفسه لا يكاد يوجد
٣- أن يُسبَقَ باستفهام: ولا يُقَيَّدُ بأداة بعينها
كـ(عَلامَ تَقولُ الرُمحَ يُثقِلُ عاتِقي.. إِذا أَنا لَم أَطعَن، إِذا الخَيلُ كَرَّتِ)
- ومن الشاهد يتضح أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن أو شيئا يتصل بالظن كسببه ووقته
٤- أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل
ويُغتفر الفصل بـ:
١- ظرف
٢- أو مجرور
٣- أو معمول الفعل:
لو قلت (أأنت تقول).. فالحكاية
- فإن قدرت الضمير فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا
تعليلات هذا الشرط:
- إذا لم يتصل الاستفهام بالفعل لم يُحدِثْ فيه معنى الظن
- لأن الظرف والمجرور مما يُتساهل فيها ،ولأن المعمول إذا تقدم على العامل فهو في نية التأخير
- فإن فصل بأحدها لم يضر
شروط أخرى
اشترط الناظم كونه حالاً ورُدَّ بـ(فمتى تقول الدار تجمعنا..)
- والحق أن متى ظرف لـ(تجمعنا) لا لـ(تقول)
اشترط السهيلى ألا يتعدى باللام كـ(تقول لزيد عمرو منطلق)

تابع إجراء القول مجرى الظن

أمثلة

غير مجتمعة الشروط
- لو كان الفعل غير مضارع
- أو كان مضارعا بغير تاء كـ(يقول زيد عمرو منطلق)
- أو لم يكن مسبوقا باستفهام كـ(أنت تقول عمرو منطلق)
- أو فُصِلَ ببينه وبين الاستفهام بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول
كـ(أأنت تقول زيد منطلق)

مجتمعة الشروط

(متى تقول القلص الرواسما..يدنين أم قاسم وقاسما)
- (متى) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان

- الفصل بالظرف: (أعندك تقول زيدا منطلقا - أبَعْد بُعْدٍ تقولُ الدّارَ جامِعةً ... شَمْلي بِهم أمْ تقولُ البُعدَ محتوماً ؟)
- الفصل بالمجرور: (أفي الدار تقول زيدا منطلقا)
- الفصل بالمعمول: (أعمرا تقول منطلقا - أجهالا تقول بني لؤي..لعمر أبيك أم متجاهلينا)

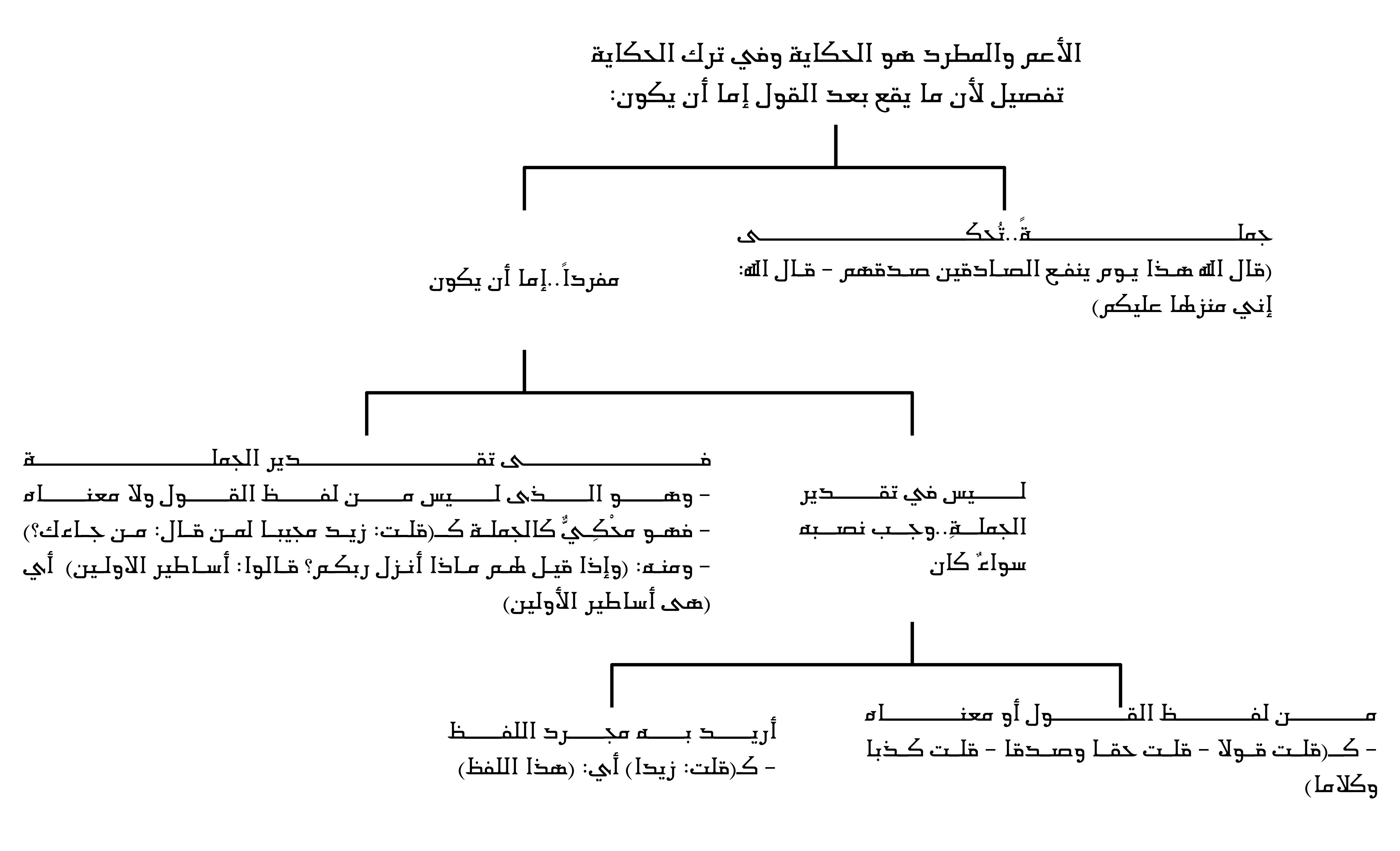
تنبيهات

سيبويه: (ولم يجعل (قلت) كظننت لأنها الأصل فيها أن يكون ما بعدها محكيا فكما أن (ما) لم تقو قوة (ليس) فلم تقع فى جميع مواضعها).

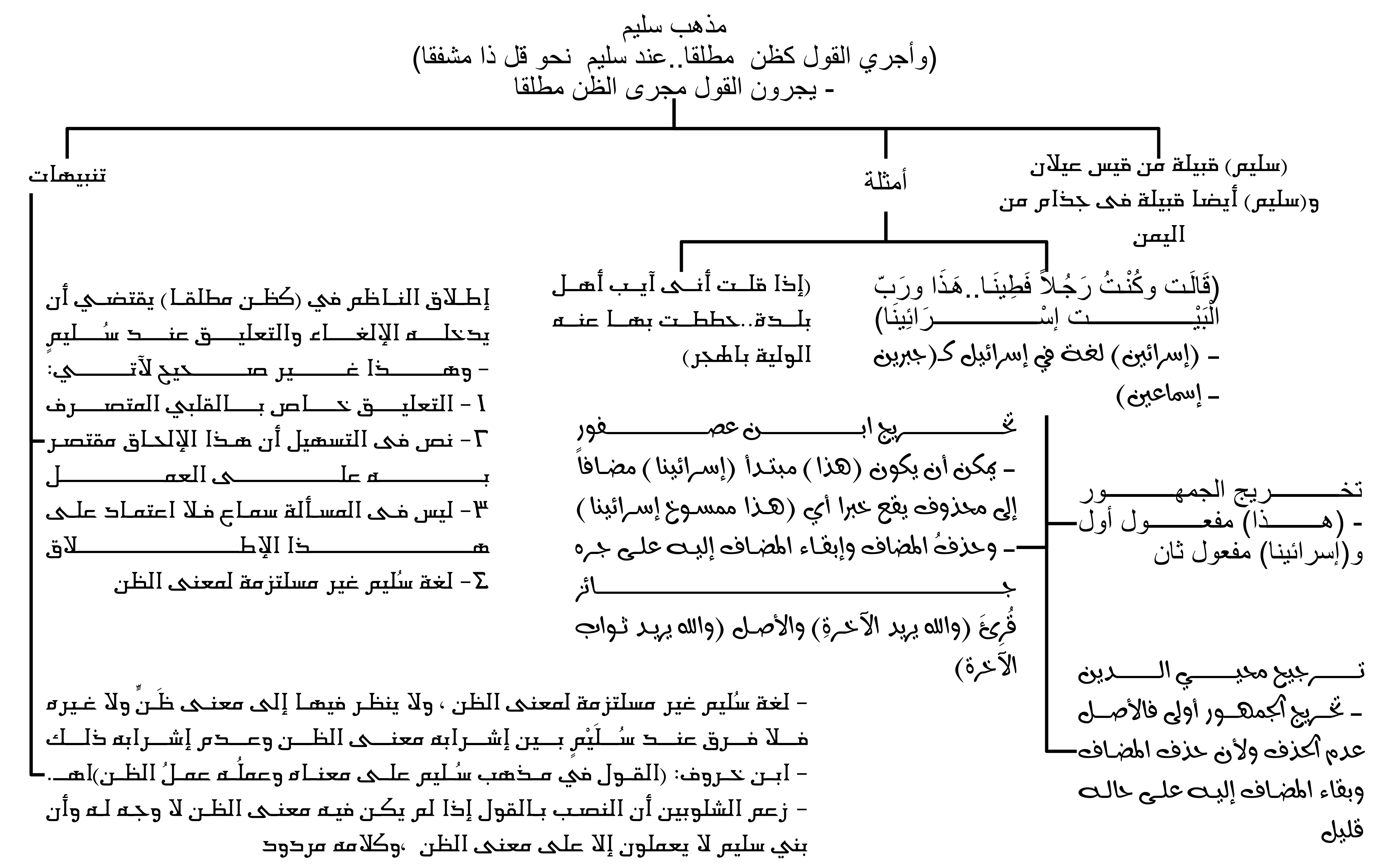
إذا اجتمعت الشروط المذكورة جازت الحكاية وجاز إعمالُ عمل الظن ولا خلاف في الجواز وإن لم يكن في نظم الناظم ما يشعر بالجواز ومنه: (أم تقولون إن إبراهيم)
مصطفى: الخطاب لابن عامر وحفص وحمزة والكسائى ورويس
ش: (وفى أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابَ كَمَا عَلاَ . . . شَفَا) د:(خطاب يقولوا طِب)

يُعملونها كـ(ظن) مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكاية والتي يراد بها معنى ظن

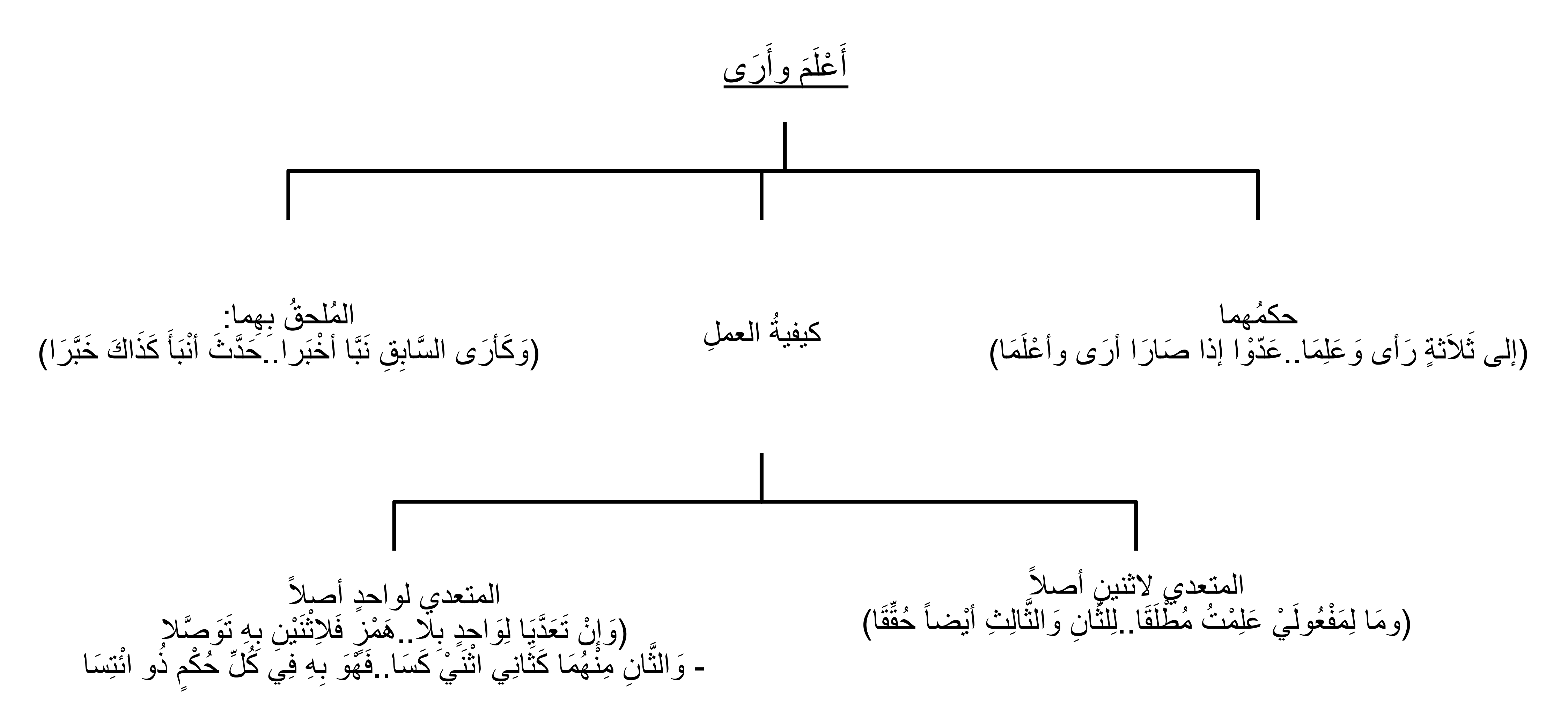
إشكال
مصطفى: كثير من الشواهد المذكورة في المسألة المستدل بها على لغة بني سليم لا تصح نسبتها إلى واحدٍ منهم بل معظم الشواهد منسوبة لغيرهم اتفاقا ،فإما أن:
- هذه الشروط غير معتبرة عند عامة العرب
- أو أنهم تكلموا بلغة بني سليم
- وإما أن هذه الشواهد غير صالحة للاستشهاد



الأعم والمطرد هو الحكاية وفي ترك الحكاية
تفصيل لأن ما يقع بعد القول إما أن يكون:
جملةً..تُحكى
(قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم – قال الله: إني منزلها عليكم)
مفرداً..إما أن يكون
ليس في تقدير الجملةِ..وجب نصبه سواءٌ كان
في تقدير الجملة
– وهو الذى ليس من لفظ القول ولا معناه
– فهو محْكِيٌّ كالجملة كـ(قلت: زيد مجيبا لمن قال: من جاءك؟)
– ومنه: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: أساطير الاولين) أي (هى أساطير الأولين)
من لفظ القول أو معناه
– كـ(قلت قولا – قلت حقا وصدقا – قلت كذبا وكلاما)
أريد به مجرد اللفظ
– كـ(قلت: زيدا) أي: (هذا اللفظ)


مذهب سليم
(وأجري القول كظن مطلقا..عند سليم نحو قل ذا مشفقا)
- يجرون القول مجرى الظن مطلقا
(سليم) قبيلة من قيس عيلان
و(سليم) أيضا قبيلة فى جذام من اليمن
أمثلة
(قَالَت وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا..هَذَا ورَبّ الْبَيْت إسْرَائِينَا)
- (إسرائين) لغة في إسرائيل كـ(جبرين
- إسماعين)
(إذا قلت أنى آيب أهل بلدة..حططت بها عنه الولية بالهجر)
تخريج الجمهور
- (هذا) مفعول أول
و(إسرائينا) مفعول ثان
تخريج ابن عصفور
- يمكن أن يكون (هذا) مبتدأ (إسرائينا) مضافاً إلى محذوف يقع خبرا أي (هذا ممسوخ إسرائينا)
- وحذفُ المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز
قُرِئَ (والله يريد الآخرةِ) والأصل (والله يريد ثواب الآخرة)
ترجيح محيي الدين
- تخريج الجمهور أولى فالأصل عدم الحذف ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل
تنبيهات
إطلاق الناظم في (كظن مطلقا) يقتضي أن يدخله الإلغاء والتعليق عند سُليمٍ
- وهذا غير صحيح لآتي:
١ - التعليق خاص بالقلبي المتصرف
٢- نص فى التسهيل أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل
٣- ليس فى المسألة سماع فلا اعتماد على هذا الإطلاق
٤- لغة سُليم غير مستلزمة لمعنى الظن
- لغة سُليم غير مستلزمة لمعنى الظن ، ولا ينظر فيها إلى معنى ظَنٍّ ولا غيره فلا فرق عند سُلَيْمٍ بين إشرابه معنى الظن وعدم إشرابه ذلك
- ابن خروف: (القول في مذهب سُليم على معناه وعملُه عملُ الظن)اهـ.
- زعم الشلوبين أن النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظن لا وجه له وأن بني سليم لا يعملون إلا على معنى الظن ،وكلامه مردود

(أَعْلَمَ) وَ(أَرَى)



أَعْلَمَ وأَرَى
حكمُهما
(إلى ثَلاَثةٍ رَأى وَعَلِمَا..عَدّوْا إذا صَارَا أرَى وأعْلَمَا)
كيفيةُ العملِ
المُلحقُ بِهما:
(وَكَأرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرا..حَدَّثَ أنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا)
المتعدي لاثنين أصلاً
(ومَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا..لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيْضاً حُقِّقَا)
المتعدي لواحدٍ أصلاً
(وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ..هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ
- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا..فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين أصل الثانى والثالث منها المبتدأ والخبر

أعلم وأرى

(إلى ثلاثة رأى وعلما..عدوا إذا صارا أرى وأعلما)

تنبيهات على العبارة

- التعدى: هو نصب الاسم على المفعول به
- في (عدوا) مع (إذا) إشكال لفظى لأن (عدوا) ماض و(إذا) لما يستقبل ولا تقول: قمت إذا طلعت الشمس
- وذلك لأن (إذا) تقع موقع (إذ) ومنه: (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد - وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)

عددها

ذكر سبعة أفعال بدأ بـ(أعلم - أرى) لأنهما الأصل وأما الخمسة الباقية فدخيلة فيه

وجه كون الخمسة الباقية دخيلة:

١- أصلها عند العرب أن تتعدى إما:

- بحرف الجر إلى الاثنين: (فلما نبأها به)
- بنفسها إلى الثاني: (قالت من أنبأك هذا)

وغير ذلك من الصور بدون شذوذ

٢- ما ذكر من السماع فعلى تقدير إسقاط الجار كما قدر سيبويه فى (نُبِّئْتُ زيدا) أي (عن زيد)

٣- هذه الخمسة مع كثرة استعمالها يندر استعمالها على صورة التعدي للمفعولين بنفسه

وجه إدخال الناظم للخمسة هنا

- لم يتحاشَ النحاة من عدها فى هذا الباب، فرأى أن يذكرها اقتداء بهم أولى

لما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا ،فشأن الهمزة أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فالأقسام هي:

إن كان لازما صار متعديا إلى واحد كـ(خرج زيد - أخرجت زيدا)
- وهذا القسم قياس لكثرة ما ورد منه سماعاً وهو كثيرٌ جداً

إن كان متعديا إلى واحد صار متعديا إلى اثنين كـ(لبس زيد جبة - ألبست زيدا جبة)
- وهذا القسم قياس لكثرة ما ورد منه سماعاً وهو كثيرٌ
وقيل : بل سماعٌ فلا يُقاس عليه

إن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كـ(أعلم وأرى)

وفي كونه قياساً خلاف

عند الجمهور
- هذا القسم سماعٌ وليس بقياس لأنه نفسه خارج عن القياس للآتي:

لم يكن ثمَّ ما يتعدى بحق الأصل إلى ثلاثة فقياس هذا أن لا يُعَدَّى إلى ثلاثة إذ لا أصل للقياس عليه
- ومن هنا قال بعضهم: (نصب الظرف أو غيره على المفعول به اتساعا لا يصح فيما كان متعديا إلى ثلاثة لأن نصبه على الاتساع تشبيه له بالمفعول الصحيح مما فوقه في الرتبة وليس ثم مفعول به رابع إذ الثلاثة هي النهاية فلا يصح الاتساع في الظرف إلا إذا كان الفعل غير متعد أو متعديا إلى واحد أو اثنين

لم يكثر كثرةً توجب القياس بخلاف الأقسام الأخرى

الأخفش
- يجوز إلحاق أخوات (علم - رأى) بهما في التعدية بالهمزة قياسا فيقال: أظننت زيدا عمرا أخاك

قسم السيرافي المتعدي إلى ثلاثةٍ ثلاثةَ أقسام:

ما نقل بالهمزة من الباء قبل هذا (أعلم - أرى)

ما في معنى الخبر والتقدير فيه حرف الجر (الخمسة الباقية)

ما يبلغ به الثلاثة بالاتساع
قال السيرافي: (كـ(سرق زيد عبد الله الثوبَ الليلةَ) فـ(عبد الله) مفعول أول وأسقط منه الجار و(الليلة) ظرف وجعلته مفعولا على السعة)اهـ.

(وما لمفعولي علمت مطلقا..للثان والثالث أيضا حققا)
يثبت للثاني والثالث لـ(أعلم) أحكام مفعولي (علم) والأحكام المتقدمة لمفعولي (علم) هي

كونُهما مبتدأ وخبرا في الأصل

الإلغاء

مثال الإلغاء
- (عمروٌ أعلمتُ زيداً قائمٌ)
- قولهم (البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابرِ)
فـ(نا) مفعول أول و(البركة) مبتدأ و(مع الأكابرِ) ظرف في موضع الخبر
- (وأنت أراني الله أمنعُ عاصم..وأمنحُ مُسْتكفًى وأسمح واهب)

الخلاف فيها:

المنع بإطلاق (الشلوبين)

الجواز مطلقا في الثانى والثالث (الناظم) وهو الصحيح للآتي :
- للتساوي بين (علم) و(أعلم) لفظاً ومعنًى
- ورود السماع ولا يجوز رده بالقياس

الفرق (ظاهر الجزولى)
- فيجوز عند بناء الفعل للمفعول لمساواته لباب (علم
- يمتنع عند البناء للفاعل لأن الفعل يكون مُعْمَلاً ملغىً معاً

التعليق

مثال التعليق
- (أعلمتُ زيداً لعمروٌ قائمٌ)
- (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد)
- (حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى)
- وفي دخول التعليق عليهما نفس الخلاف المحكي في الإلغاء

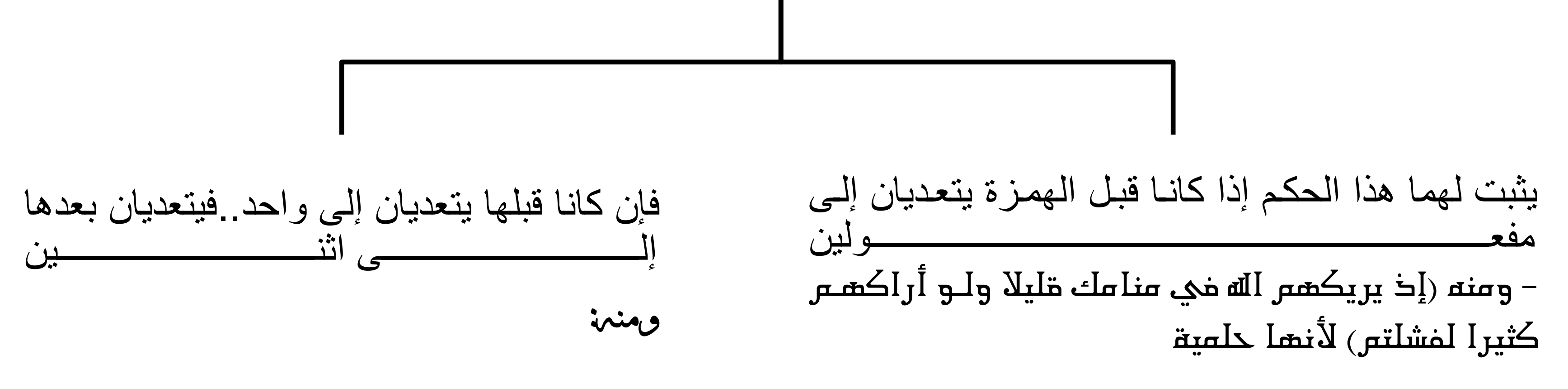
الحذف

جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا
- لأن المحذوف اختصارا فى حكم الملفوظ به

امتناع حذفهما أو أحدهما اقتصارا
- خلافا لمن أجاز ذلك (منهم الأخفش والسيرافي والخِدَبُّ)

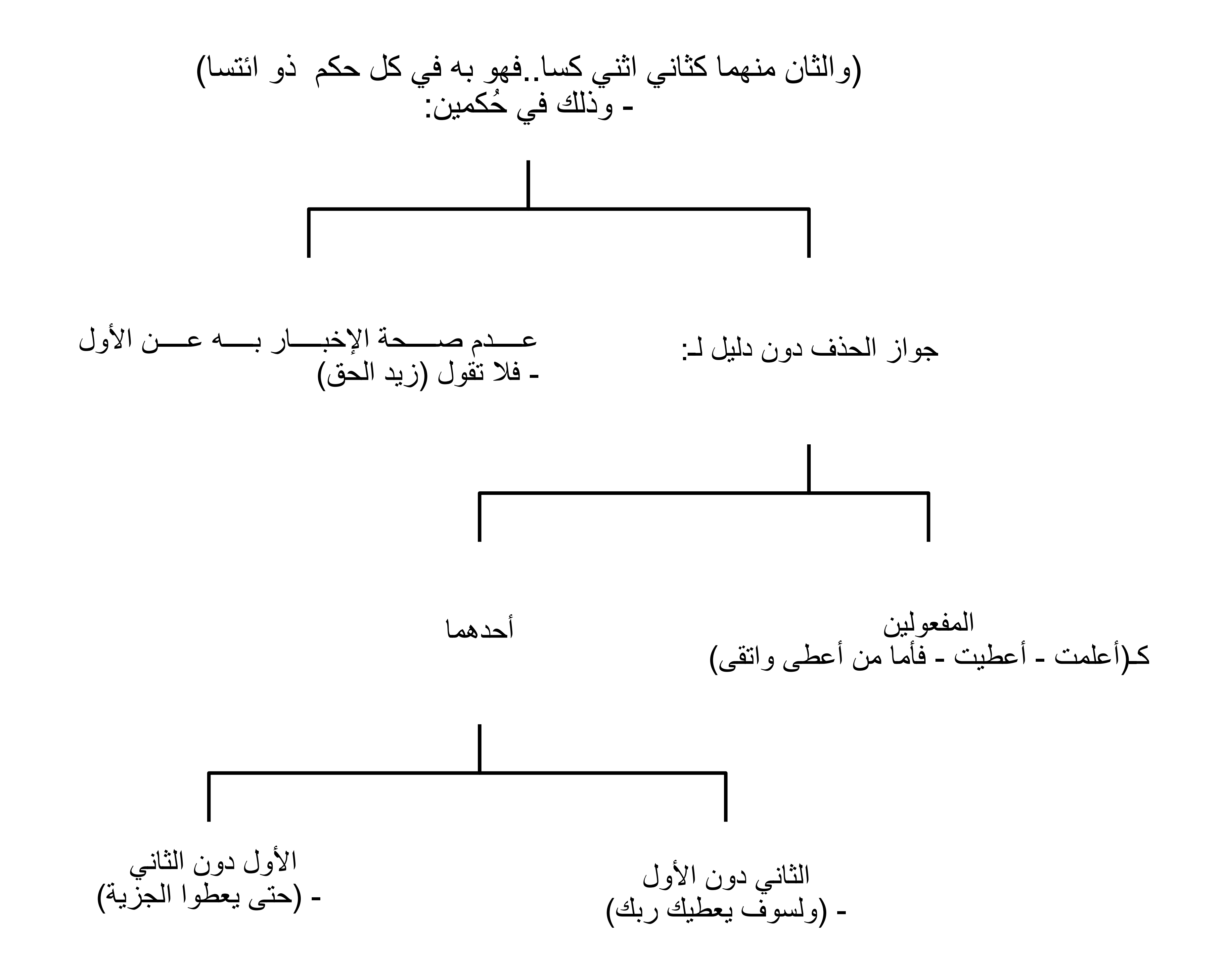
- ويجوز عند الأكثرين حذف الأول كـ(أعلمت كبشك سمينا)، والاقتصار عليه كـ(أعلمتُ زيداً)

(وإن تعديا لواحد بلا..همز فلاثنين به توصلا)



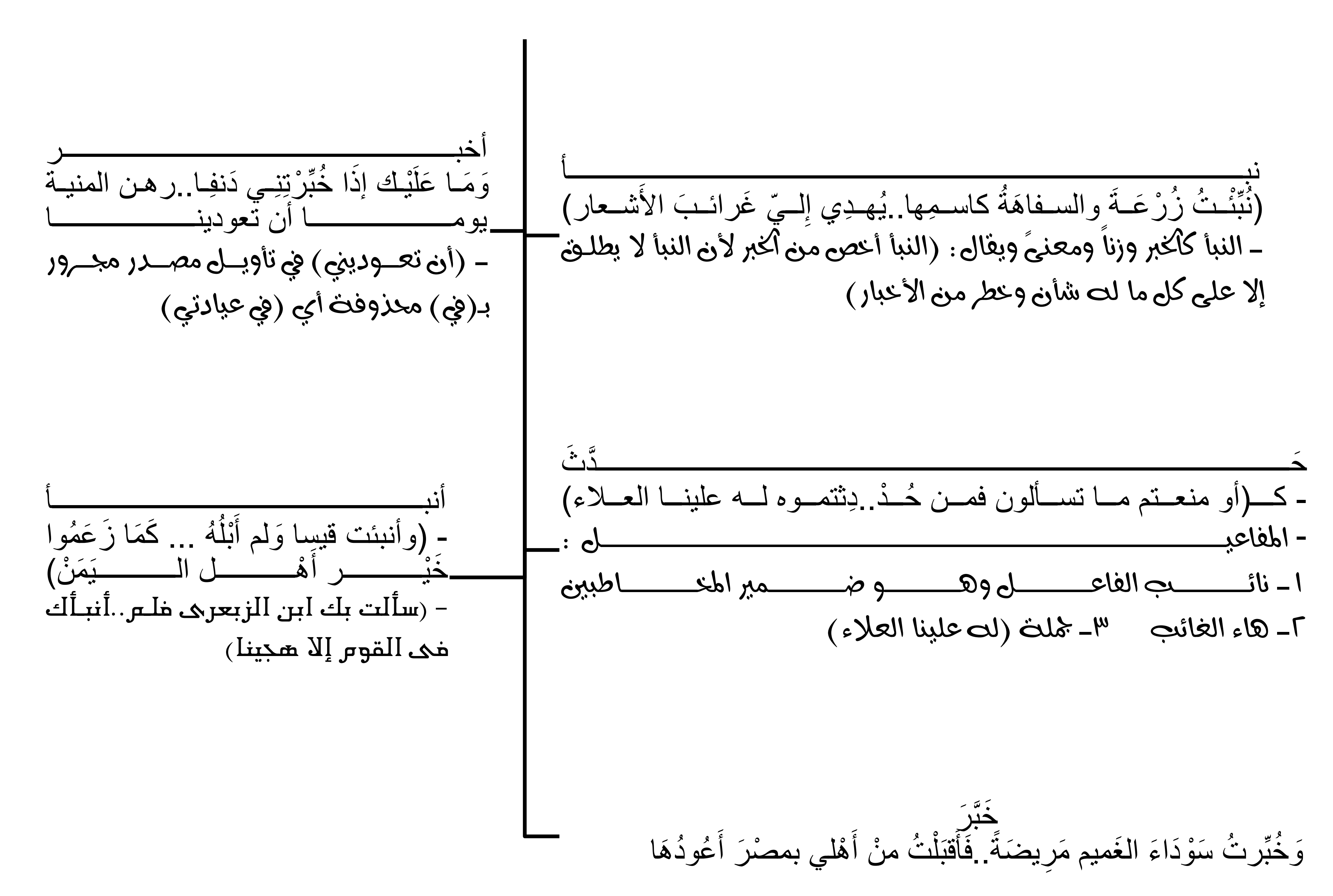
١-(من بعد ما أراكم ما تحبون)

٢- (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا) فهذه بصرية تتعدى بالهمزة إلى أثنين و (قليلا) حال لا مفعول ثالث


(والثان منهما كثاني اثني كسا..فهو به في كل حكم ذو ائتسا)
- وذلك في حُكمين:
جواز الحذف دون دليل لـ:
عـــدم صـــحة الإخبـــار بـــه عـــن الأول
- فلا تقول (زيد الحق)
المفعولين
كـ(أعلمت - أعطيت - فأما من أعطى واتقى)
أحدهما
الثاني دون الأول
- (ولسوف يعطيك ربك)
الأول دون الثاني
- (حتى يعطوا الجزية)

(وكأرى السابق نبا أخبرا..حدث أنبأ كذاك خبرا)

- ذكر الخمسة الباقية وهي:



نبأ

(نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسفاهَةُ كاسمِها..يُهدِي إِلَيّ غَرائبَ الأَشعار)

- النبأ كالخبر وزناً ومعنىً ويقال: (النبأ أخص من الخبر لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار)

أخبر

وَمَا عَلَيْك إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفا..رهن المنية يوما أن تعودينا

- (أن تعوديني) في تأويل مصدر مجرور بـ(في) محذوفة أي (في عيادتي)

حَدَّث

- كـ(أو منعتم ما تسألون فمن حُدْ..دِثتموه له علينا العلاء)

- المفاعيل:

١- نائب الفاعل وهو ضمير المخاطبين

٢- هاء الغائب ٣- جملة (له علينا العلاء)

أنبأ

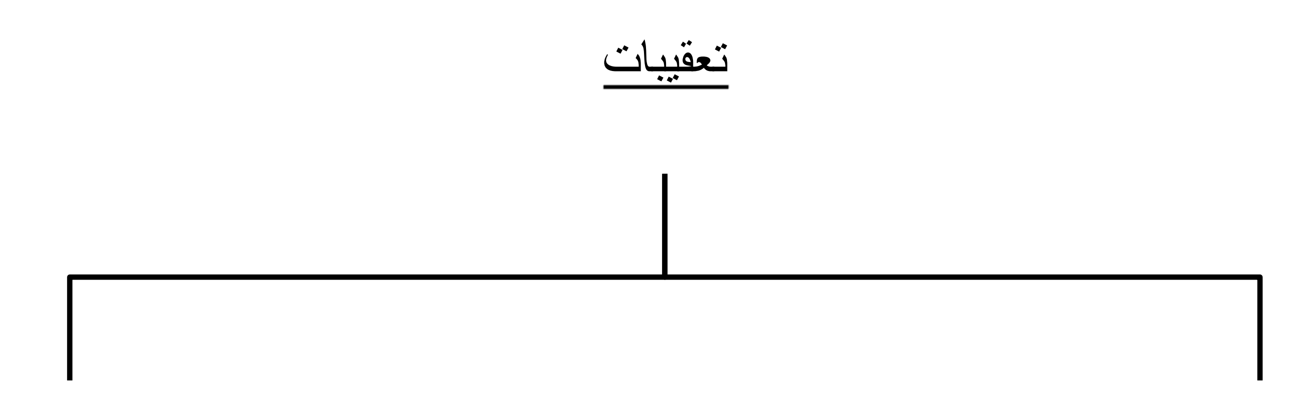
- (وأنبئت قيسا وَلم أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْر أَهْل الْيَمَنْ)

- (سألت بك ابن الزبعرى فلم..أنبأك في القوم إلا هجينا)

خَبَّرَ

وَخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَميم مَرِيضَةً..فَأَقبَلْتُ منْ أَهْلي بمصْرَ أَعُودُهَا

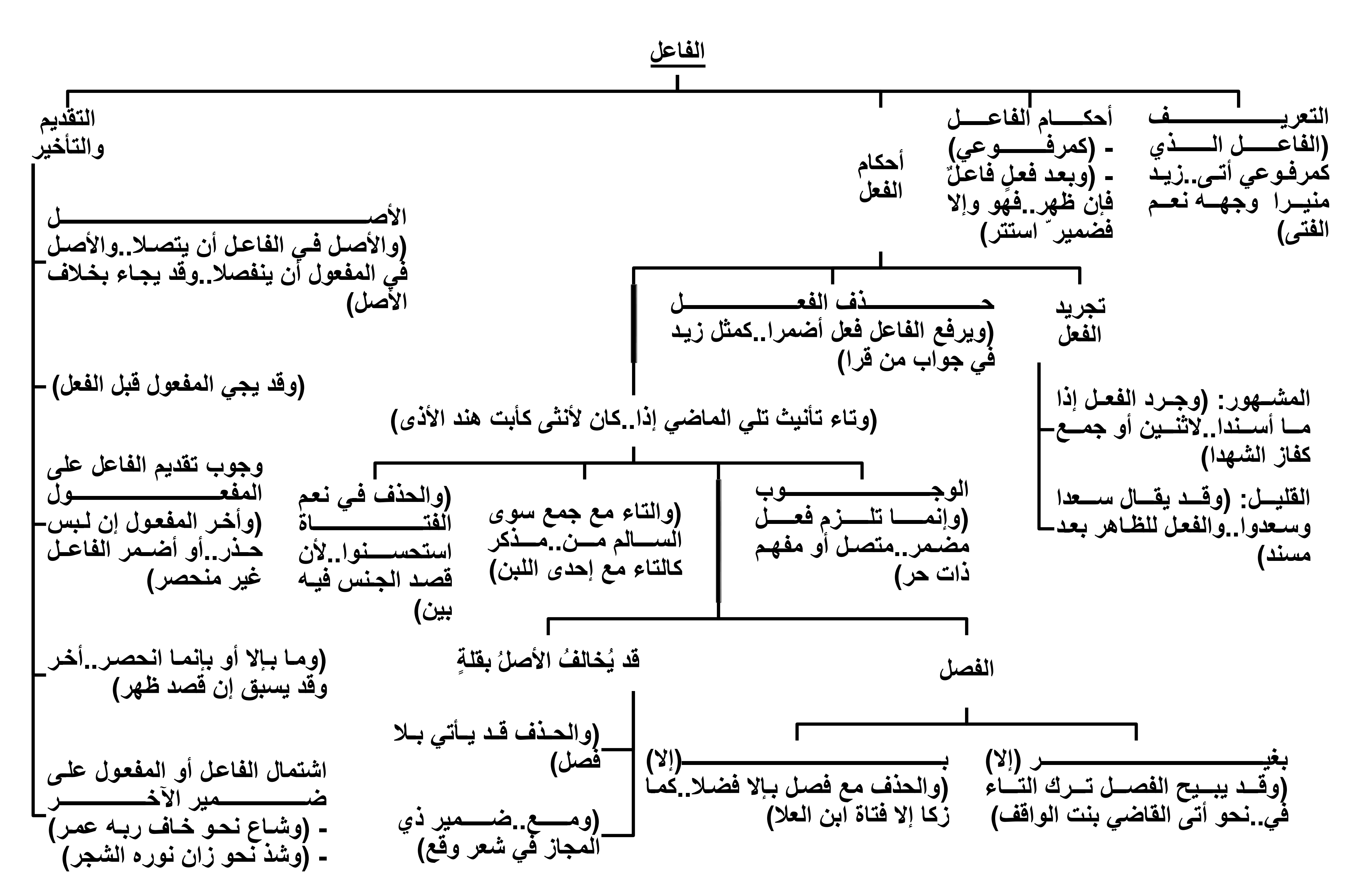
تعقيبات

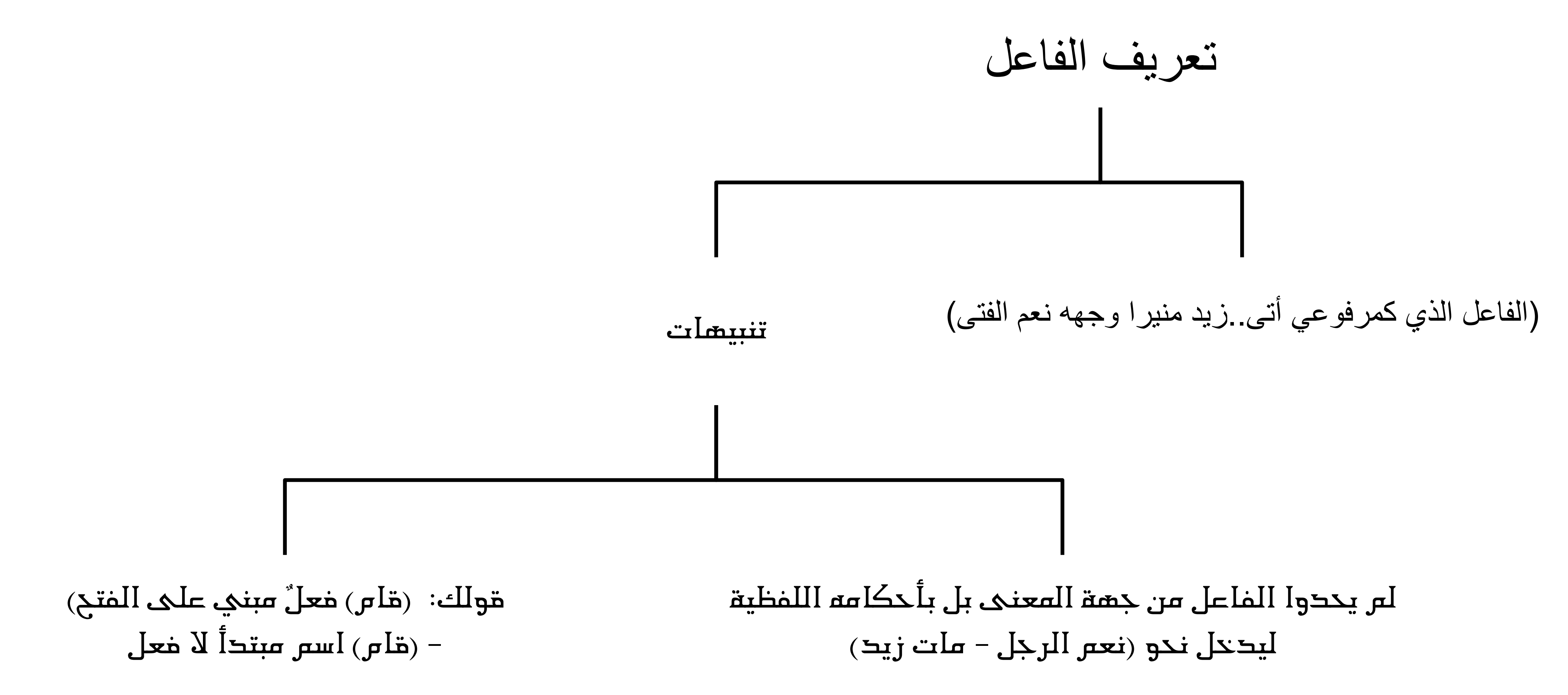


- جميع الشواهد مبنية للمجهول حتى قال زكريا الانصاري:
(ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة) اهـ.

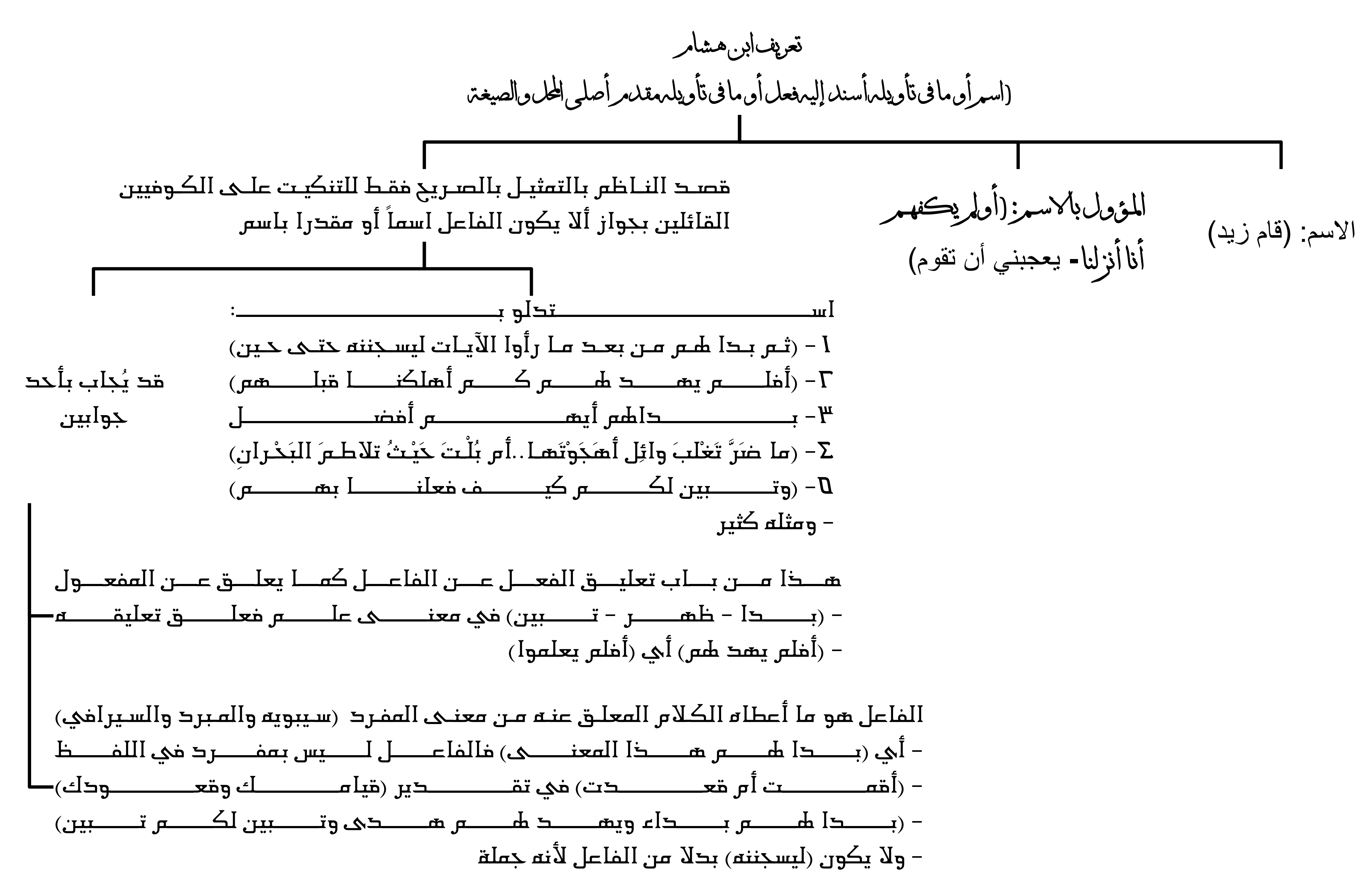
- هذه الأفعال الخمسة كـ(أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا كـ(أرى) المتأخرة المتعدية إلى اثنين


الْفَاعِل

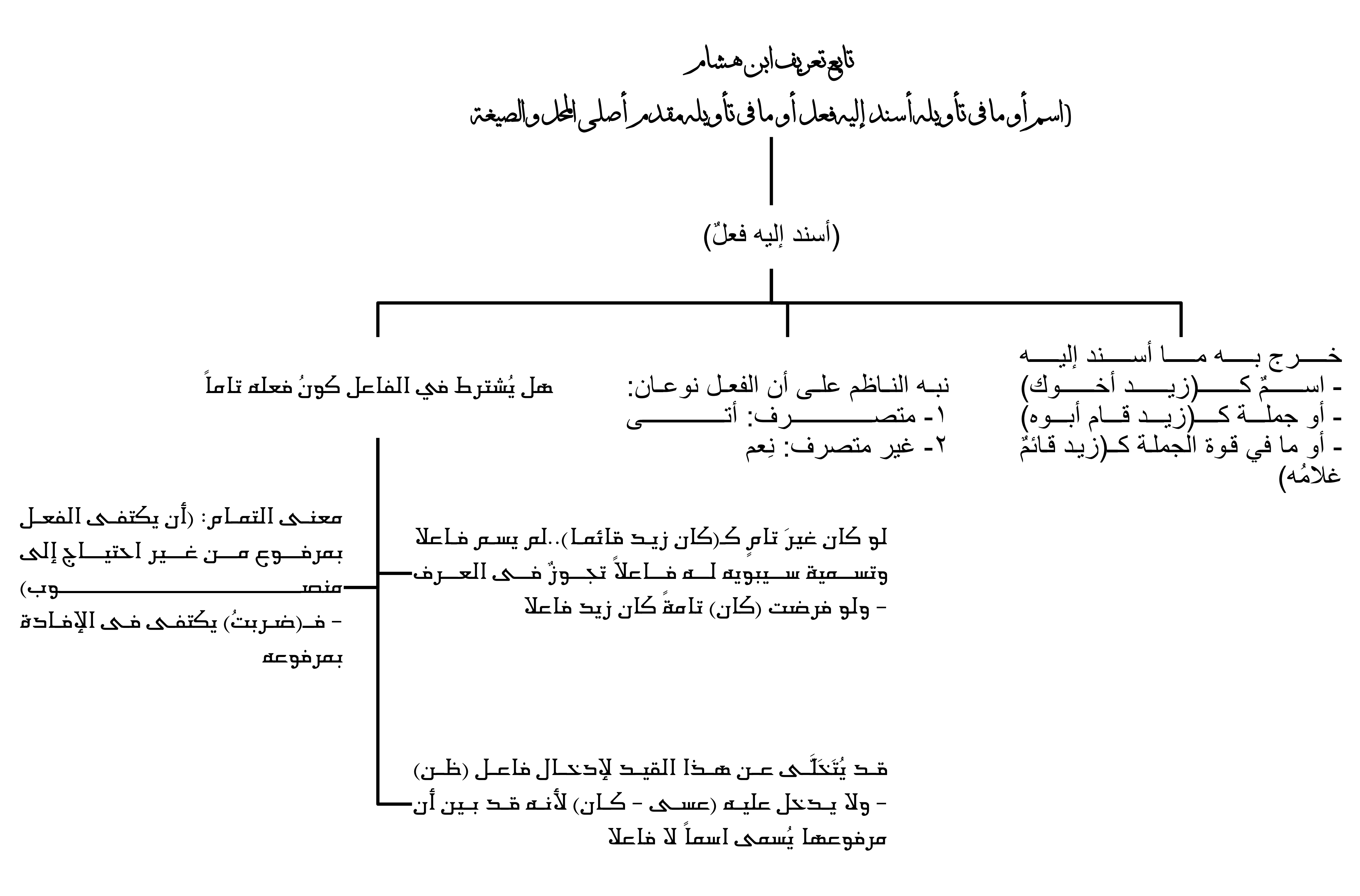

الفاعل
التعريـــــــــــف
(الفاعـــل الـــذي كمرفـوعي أتـى..زيـد منيـرا وجهــه نعـم الفتى)
أحكـــام الفاعـــل
- (كمرفـــــوعي
- (وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر..فهو وإلا فضميرٌ استتر)
أحكام الفعل
تجريد الفعل
المشـهور: (وجـرد الفعـل إذا مــا أسـندا..لاثنـين أو جمــع كفاز الشهدا)
القليـل: (وقـد يقـال سـعدا وسعدوا..والفعل للظاهر بعد مسند)
حـــــــذف الفعـــــــل
(ويرفع الفاعل فعل أضمرا..كمثل زيد في جواب من قرا)
(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا..كان لأنثى كأبت هند الأذى)
الوجـــــــــــوب
(وإنمــا تلــزم فعــل مضمر..متصل أو مفهم ذات حر)
(والتاء مع جمع سوى السـالم مــن..مــذكر كالتاء مع إحدى اللبن)
(والحذف في نعم الفتـــــــــاة استحســـنوا..لأن قصد الجنس فيـه بين)
الفصل
بغيــــــــــــــر (إلا)
(وقـد يبـيح الفصـل تـرك التــاء في..نحو أتى القاضي بنت الواقف)
بــــــــــــــــ(إلا)
(والحذف مع فصل بإلا فضلا..كما زكا إلا فتاة ابن العلا)
قد يُخالفُ الأصلُ بقلةٍ
(والحـذف قـد يـأتي بـلا فصل)
(ومـــع..ضـــمير ذي المجاز في شعر وقع)
التقديم والتأخير
الأصـــــــــــــــــــل
(والأصل فـي الفاعل أن يتصلا..والأصل في المفعول أن ينفصلا..وقد يجاء بخلاف الأصل)
(وقد يجي المفعول قبل الفعل)
وجوب تقديم الفاعل على المفعـــــــــول
(وأخر المفعول إن لـبس حـذر..أو أضمر الفاعـل غير منحصر)
(ومـا بـإلا أو بإنمـا انحصر..أخر وقد يسبق إن قصد ظهر)
اشتمال الفاعل أو المفعول على ضـــــــمير الآخـــــــر
- (وشـاع نحـو خـاف ربـه عمر)
- (وشذ نحو زان نوره الشجر)



تعريف الفاعل
(الفاعل الذي كمرفوعي أتى..زيد منيرا وجهه نعم الفتى)
تنبيهات
لم يحدوا الفاعل من جهة المعنى بل بأحكامه اللفظية
ليدخل نحو (نعم الرجل - مات زيد)
قولك: (قام) فعلٌ مبني على الفتح
- (قام) اسم مبتدأ لا فعل



تعريف ابن هشام
(اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة)
الاسم: (قام زيد)
المؤول بالاسم: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا - يعجبني أن تقوم)
قصد الناظم بالتمثيل بالصريح فقط للتنكيت على الكوفيين القائلين بجواز ألا يكون الفاعل اسماً أو مقدرا باسم
استدلوا ب:
١ - (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين)
٢ - (أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم)
٣ - بدا لهم أيهم أفضل
٤ - (ما ضَرَّ تَغْلبَ وائِل أهَجَوْتَها..أم بُلْتَ حَيْثُ تلاطمَ البَحْرانِ)
٥ - (وتبين لكم كيف فعلنا بهم)
- ومثله كثير
قد يُجاب بأحد جوابين
هذا من باب تعليق الفعل عن الفاعل كما يعلق عن المفعول
- (بدا - ظهر - تبين) في معنى علم فعلق تعليقه
- (أفلم يهد لهم) أي (أفلم يعلموا)
الفاعل هو ما أعطاه الكلام المعلق عنه من معنى المفرد (سيبويه والمبرد والسيرافي)
- أي (بدا لهم هذا المعنى) فالفاعل ليس بمفرد في اللفظ
- (أقمت أم قعدت) في تقدير (قيامك وقعودك)
- (بدا لهم بداء ويهد لهم هدى وتبين لكم تبين)
- ولا يكون (ليسجننه) بدلا من الفاعل لأنه جملة



تابع تعريف ابن هشام
(اسم أو ما فى تأويله أسند إليه فعل أو ما فى تأويله مقدم أصلى المحل والصيغة)
(أسند إليه فعلٌ)
خرج به ما أسند إليه
- اسمٌ كـ(زيد أخوك)
- أو جملة كـ(زيد قام أبوه)
- أو ما في قوة الجملة كـ(زيد قائمٌ غلامُه)
نبه الناظم على أن الفعل نوعان:
١- متصرف: أتى
٢- غير متصرف: نِعم
هل يُشترط في الفاعل كونُ فعله تاماً
لو كان غيرَ تامٍ كـ(كان زيد قائما)..لم يسم فاعلا
وتسمية سيبويه له فاعلاً تجوزٌ فى العرف
- ولو فرضت (كان) تامةً كان زيد فاعلا
معنى التمام: (أن يكتفى الفعل بمرفوع من غير احتياج إلى منصوب)
- فـ(ضربتُ) يكتفى فى الإفادة بمرفوعه
قد يُتَخَلَّى عن هذا القيد لإدخال فاعل (ظن)
- ولا يدخل عليه (عسى - كان) لأنه قد بين أن مرفوعها يُسمى اسماً لا فاعلا

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع تعريف ابن هشام

(اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة)

(ما في تأويل الفعل)

يدخل:
١- اسم الفاعل كـ(أقائم الزيدان)
٢- الصفة المشبهة كـ(زيد حسن وجهه)
٣- المصدر كـ(عجبت مِن ضَرْبٍ زيدٌ عمرا)
٤- اسم الفعل كـ(هيهات العقيق)
٥- الظرف والجار والمجرور المعتمدان كـ(زيد عندك أبوه - زيدٌ في الدار غلاماه)
٦- أفعل التفضيل كـ(مررت بالأفضل أبوه)

(منيرا وجهه) اسم فاعل ويحتمل كونه صفة مشبهة

يجب كونه مقدما

- فلو تأخر لم يكن فاعلا كـ(وجهه منير)

يجب كونه غير مبني للمفعول

- تحرزا من الصفة المبنية للمفعول كـ(أمضروب أبوه)

- وأما المصدر فلم يعمل إلا باعتبار الفعل الذى قام مقامه فإذا قام مقام مبني للفاعل فكذلك

(مقدم)

- ودليل لزوم الضمير للفعل المتأخر ظهوره لزوما في التثنية والجمع كـ(الزيدان قاما)

- الحضرمي: (الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميرا متصلا فوجب أن يجري على أسلوب واحد)اهـ.

(أصلي المحل)

- مُخرِجٌ لنحو (قائم زيد) فالمسند وهو (قائم) أصله التأخير لأنه خبر

(أصلي الصيغة)

- خرج المبني للمفعول فمرفوعه نائب فاعل

أحكام الفاعل ، أولاً : الرفع

قد يُخالفُ الحكمُ في الفاعل والمفعول إذا أُمِنَ اللبسُ

الصور

- نصب الفاعل والمفعول كـ(قد سالم الحيات منه القَدَما .. الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما)
- رفع الفاعل والمفعول كـ(وإنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ)

نصب الفاعل ورفع المفعول كـ :

- قولهم : (خرقَ الثوبُ المسمارَ – كسرَ الزجاجُ الحجرَ)
- (مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ .. نَجْرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ)
- (فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ)

ش: (وآدَمَ فَارْفَعْ نَاصِباً كَلِمَاتِهِ .. بِكَسْرٍ وَلِلْمَكِّيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلَا)

- اختلفوا :
  - المنصوب هو الفاعل والمرفوع هو المفعول
  - المنصوب هو المفعول والمرفوع هو الفاعل والتغيير في المعنى فقط (منهم الجوهري)

حكم هذا التخالف

- لا يجعلون ذلك قياسا ولا يطردونه
- جعل ابن الطراوة هذا قياسا إذا فهم المعنى

قد يُجر لفظ الفاعل بـ :

- إضافة المصدر كـ(ولولا دفع الله الناس)
- أو إضافة اسم المصدر كحديث : (من قبلة الرجل امرأته الوضوء)
- وهذا لا يسمى فاعلا بل هو مضاف إليه

بـ(مِنْ) الزائدة

(أن تقولوا ما جاءنا من بشيرٍ)

بالباء الزائدة

- وجوباً : في (أَفْعِلْ) في التعجب كـ(أسمع بهم وأبصر)
- كثيراً في فاعل (كَفَى) كـ(كفى بالله شهيدا)
- ومن القليل : (عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا)
- شذوذا : في غير هذين الموضعين كـ(ألم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد)
- فـ(الباء) زائدة ،و(ما) فاعل ،وهذا بعض تخريجات هذا البيت

الرافع للفاعل

- وهذا خلاف اصطلاحي لا يُبْنَى عليه حكم

- المسند (البصريون)
- الإسناد (الكوفيون) وهو مرجوح من أوجه:
  - ١ - الإسناد نسبة فليس عمله في الفاعل دون الفعل بأولى من العكس
  - ٢ - العمل ينسب إلى المعنى إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل

مُصْطفَى دَنْقَش

التأخر عن رافعه ،فإن تقدم ففيه خلاف

مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر (البصريون)

واستدلوا بـ :

١- الفعل وفاعله كجزأي كلمة فلا يجوز تخالف جزئي الكلمة

٢- تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ولم يدر السامع أأردت الابتداء أم إسنادَ (قام) إلى (زيد) وبينهما فرقٌ فالجملة الفعلية تدل على حدوث القيام ،والجملة الاسمية تدل على الثبوت

تفصيل مذهب البصريين
أحوال الاسم المتقدم على الفعل هي:

إن وقع الاسم بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض كـ(إن أحدٌ من المشركين استجارك) ففاعلٌ لا غير

إذا وقع الاسم بعد أداة تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام يجوز الوجهان كـ(ءأنتم أتخلقونه تخلقونه) فـ(أنتم) فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ

إن تقدم الاسم في أول الكلام وبعده فعل يحتاج إلى فاعل كـ(زيدٌ قام)

مبتدأ لا غير (البصريون إلا المبرد)

ترجيح الابتداء وتجويز كونه فاعلا لفعلٍ محذوف يفسره ما بعده (المبرد)

يجوز كونه فاعلا (الكوفيون)
- واستدلوا بـ:

(ولا بُدَّ من عوجاء تَهْوِي براكب..إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصِدِ)
والجواب: (سيرها الليل قاصد) في (قاصد) ضمير عائد على (عوجاء) - كأن أصله (قاصدة)

(لمن زُحْلُوقَةٌ زُلُّ..بها العينان تَنْهلُّ)
الجواب : في تنهل ضمير عائد على العينين وأفرد لأن العينين في تلازمهما كالشيء الواحد

(ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدا..أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حديدًا)

رواية رفع (مشيُها)
- (ما) اسم استفهام مبتدأ (للجمال) خبر (مشيُ) فاعل لـ(وئيدا) ،(وئيدا) حال من الجمال
أجاب البصريون: يجوز أن يكون (مشي) مبتدأ ،(وئيدا) حال من فاعل فعل محذوف أي (مشيُها يظهرُ وئيداً)

رواية جر (مشيِها)
- (مشيِها) بدل من (الجمال) و(وئيدا) حال من المشي

رواية نصب (مشيَها)
(مشيَها) مفعول مطلق لفعل محذوف (تمشي وئيدا)

مُصْطفَى دَنْقَش

جوز بعضهم تقدم الفاعل على الفعل في حالات

قال الدباج: (العامل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أن يمنع مانع فالفاعل قد يلتبس بالمبتدأ فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل أزال ذلك اللبس) كـ(إنْ زيدٌ قام أكرمته)

- وذلك غير سائغ عند الجمهور
- الدباج ملزم بتجوير (إن الزيدون قام أكرمتهم) وهذا لا يثبت سماعا أصلا إلا فيما تقدم للكوفيين

تقدم الفاعل على الفعل في الضرورة (سيبويه والجمهور) كـ(صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما..وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ) فـ(وصال) فاعل

- ولذا ذهب بعض البصريين إلى تخريج شواهد الكوفيين على الضرورة كابن هشام
- وهذا لا داعية له

قد تكون (ما) زائدة ووصال فاعل

(قلما) حرف نفي انتقل بالتركيب إلى الحرفية

قد يكون (وصال) فاعلا بفعل مضمر يفسره يدوم أي (وقلما يدوم وصال على طول الصدود يدوم)

لا يجوز حذف الفاعل

يُستثنى بعض الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل ومنها :

علة نحوية

١- الفعل المؤكد كـ(أتاكِ أتاكِ اللاحقون اِحبسْ اِحبسْ)

٢- الفعل المبني للمجهول كـ(قضي الأمر)

٣- (كان) الزائدة كـ(لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ..ما كان أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفِلِ)

ورجح المحققون أن (كان) الزائدة لا فاعل لها

٤- الفعل المكفوف بـ(ما) كـ(قلما - طالما - كثُر ما) بناء على مذهب سيبويه

- ومنهم من يزعم أن (ما) في نحو (طالما نهيتك) مصدرية مسبوكة أي (طال نهيي إياك)

٥- في الاستثناء المفرغ كـ(ما حضر إلا هند)

٦- في أفعل التعجب إذا كان معطوفا على مثله كـ(أسمع بهم وأبصر) وسهل ذلك كونه أتى مجرورا بحرف زائد فهو على صورة الفضلة ع

علة تصريفية

كالتقاء الساكنين كـ(ياقومِ اضربُنّ - يا هندُ اضربِنّ)

إن ظهر الفاعل فلا إضمار كـ(قام زيد)

- لا يريد بـ(فإن ظهر) فإن كان غير ضمير وإنما يعنى إن ظهر للعيان في النطق فيدخل فيه الضمير البارز كـ(قمتُ)

إن لم يظهر فهو ضمير

- وهذا الضمير راجع لمذكور كـ(زيد قام)

أو لما دل عليه الفعل

- كحديث (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)

أى (ولا يشرب هو) أى الشارب ولا يعود الضمير على الزانى فيفسد المعنى

أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة

- (كلا إذا بلغت التراقى) : (إذا بلغت الروح)

- (إذا كان غدا فأتنى) : إذا كان هو أى (ما نحن الآن عليه من سلامة)

- (فإن كَانَ لا يُرضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي .. إِلَى قَطَرِيٍّ لا إِخالُكَ رَاضِيًا) : إن كان هو أى (ما تشاهده منى)

أجاز الكسائي حذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة تمسكا بما ورد من أمثلة

- تنبيه : دعوى الكسائى في (ضربني وضربت قومَك) أنه على حذف الفاعل من (ضربني) لا تصح بل الفاعل مضمر في الفعل

تجريد الفعل قبله

مذهب جمهور العرب
- إذا أسند الفعل إلى ظاهرٌ مثنى أو مجموع وجب تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع (قام الزيدان - قام الزيدون)

- وإذا قالوا: (قاما الزيدان - قاموا الزيدون) فيحتمل
١- الاسم مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به خبر
٢- الظاهر بدل من الضمير

- قال سيبويه: (وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة)اهـ.

طائفة من العرب

الإتيان بعلامة التثنية أو الجمع
- (قاما الزيدان - قاموا الزيدون - قمن الهندات)
ويُعَبَّرُ عنها بلغة (أكلوني البراغيث)
ويعبر المصنف بـ(يتعاقبون فيكم)

هم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفار
- يقال: هم طيئ ويقال: هم أزد شنوءة
- (وقد يُقالُ) أي وهذه لغة قليلة

سيبويه: (لغة قليلة، ووجهها تشبيه التثنية والجمع بالتأنيث إذ كل واحد منهما فرع)اهـ.

محيي الدين: كثرة مجيء ذلك في شعر الفحول من المحدثين يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة عن الفصاحة

(الألف والواو والنون) حروف تثنية وجمع كالتاء في (قامَتْ هندٌ) الدالة على التأنيث
- يخرج عنه فعل الأمر لأنه لا يسند إلى ظاهر أصلا

هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة للآتي:

(تَولّى قتالَ المارقين بنفسه.. وقد أَسلماهُ مُبعِدٌ وحَميمُ)
مصطفى: البيت لعبد الله بن قيس الرقيات وهو شاعر قريش من بني عامر بن لؤي ولم يكن من طيئ ولا من أزد شنوءة

(وأحقرهُم وأهونُهُم عليه.. وإن كانا لهُ نسبٌ وخيرُ)

حكم هذه العلامات أو نظائرها مع الصفة

في اللغة المشهورة (أقائم الزيدان؟ - أقائم الزيدون؟)

في اللغة المخصوصة (هذا رجل قائمان أبواه - قائمون آباؤه)

الدليل
- ليس في كلامه هنا ما يعين هذا الحكم في الصفات اكتفاءً بـ(وهو لدى التوحيد والتذكير أو..سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

أمثلة للغة (أكلوني البراغيث)

- أبو عمرو الهذلي:
(أكلوني البراغيث الليلة)

(نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ فاضت عطاياك يا ابن عبد العزيز)

- ويدل على أن نائب الفاعل كالفاعل

ورد في الحديث كثير ومنه:

- عائشة: (ذكرن أزواج النبي كنيسة رأينها) - صحيح مسلم

- وائل بن حجر: (ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه)- سنن أبي داود-٧٣٦ وضعفه الألباني

- مصطفى: (كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ هَذَا مُحَمَّدٌ حَتَّى خَرَجْنَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ)-السنن الكبرى للبيهقي(٥/ ١٦٣)

- وأما (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فقطعة من حديث وأصله (لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)- مسند أحمد

(أُلفيتَا عَيْناكَ عندَ القفَا .. أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واعيَه)

- (أولى) مبتدأ و(لك) خبر ويجوز كونه متعلقا بـ(أولى) والخبر محذوف ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور كـ(عجبٌ لك - ويلٌ للمطففين)

(نتج الربيع محاسنا .. أَلقحنها غر السحائب)

المحاسن جمع لا واحد له من لفظه كـ(ملامح)

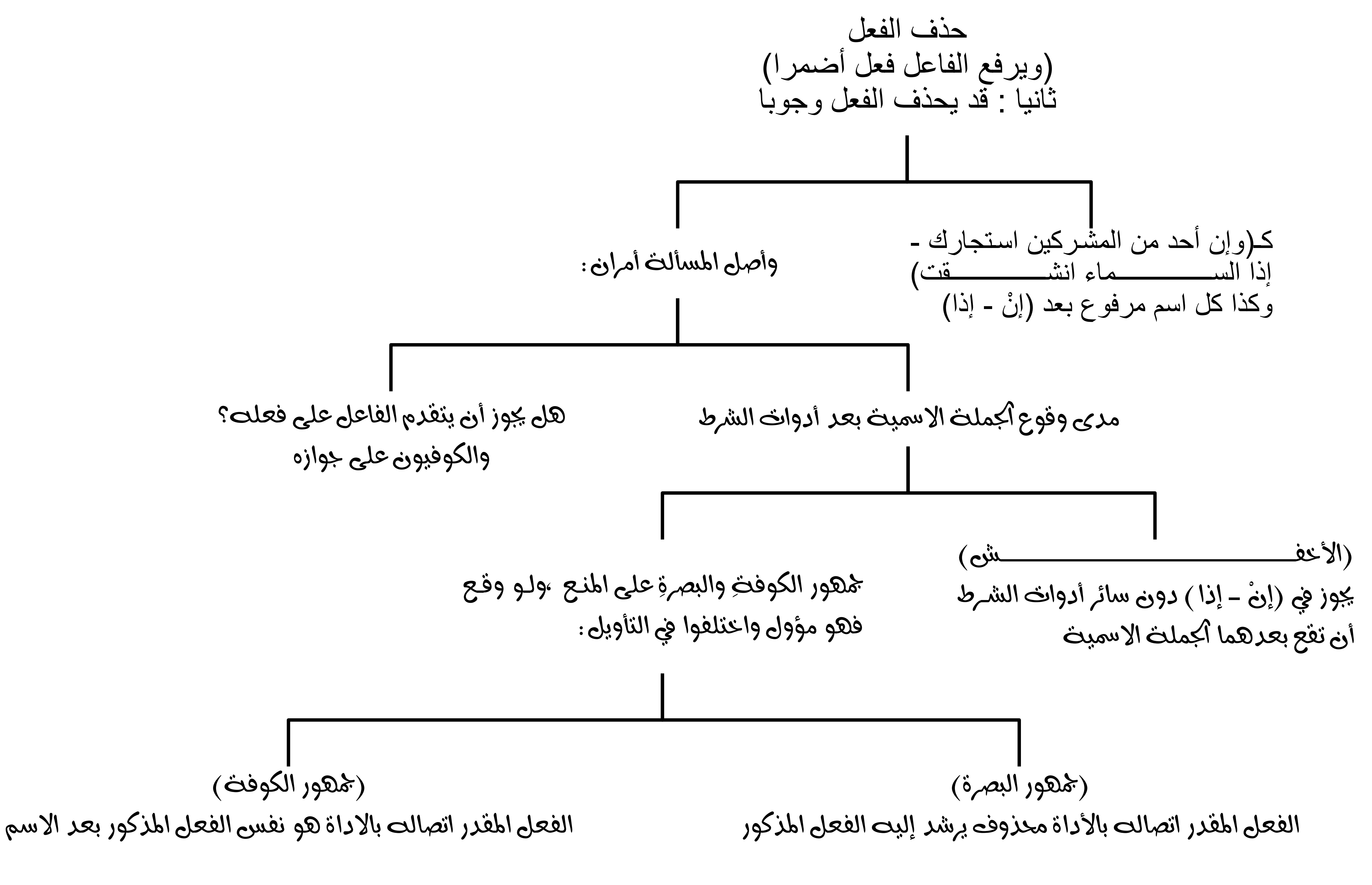
- وقائله أبو فراس ولا يُستشهد به في اللغة

(يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ .. قومي فكلُّهم يَعْذِلُ)

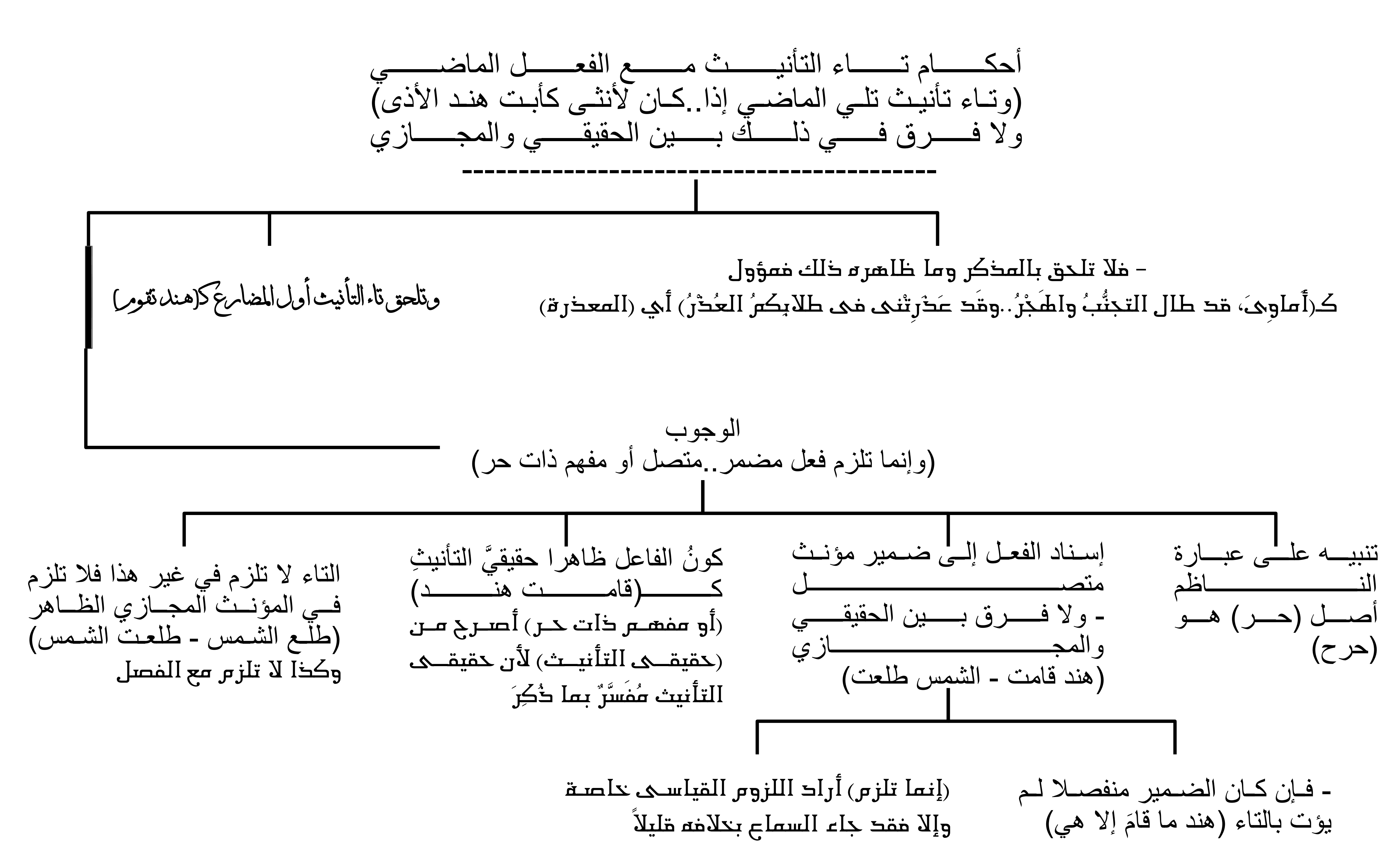
البيت ليزيد بن معاوية

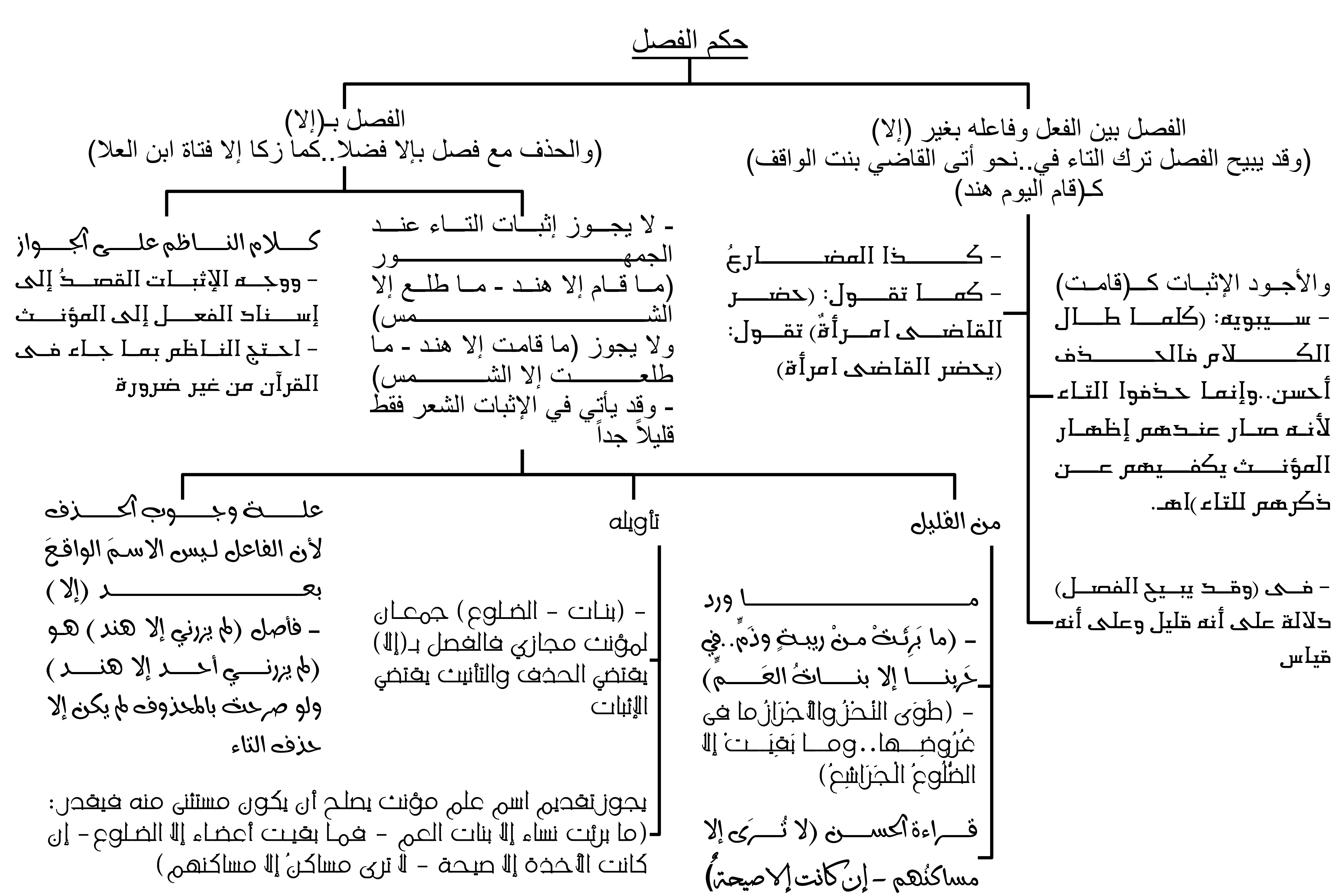
مصطفى : وهو ليس من طيء ولا أزد شنوءة بل من قريش

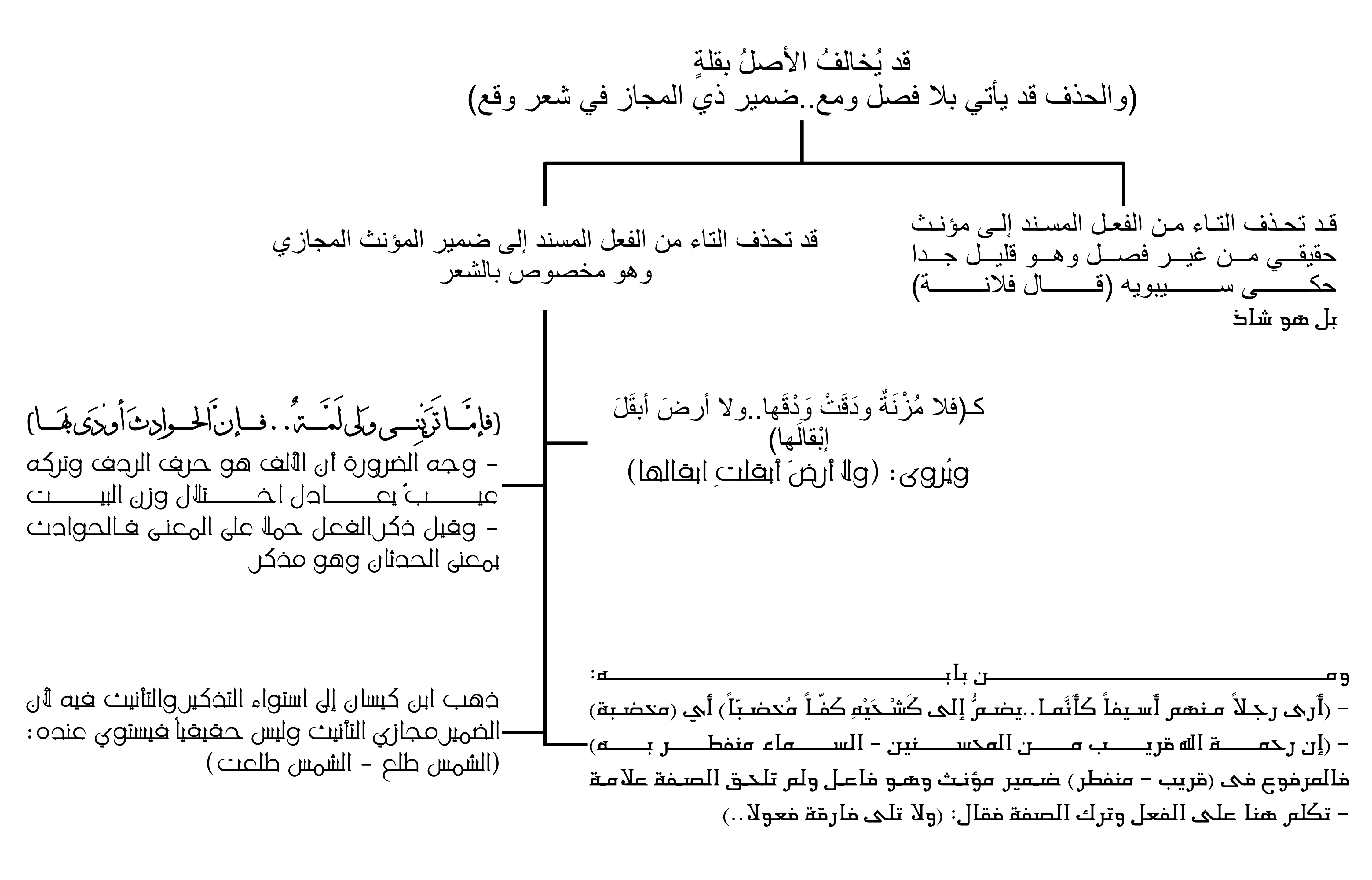

حذف الفعل : (ويرفع الفاعل فعل أضمرا)
أولا : يجوز لدليلٍ حذفُ الفعل
مع إبقاء فاعله: في صور
حذف الفعل مع الفاعل
إذا قيل (من ضربت؟) فتقول: (زيدا)
في جواب الاستفهام
وهو نوعان
محقق: (كمثل زيد في جواب من قرا) أي (قرأ زيد)
- و(زيدٌ) يحتمل أن يكون مبتدأ محذوفَ الخبر فإن الأول أولى لأنه مطابق للسؤال
مقدر
- بأن يتقدم فعل مبني للمفعول
أمثلة
(جُمِعَ الناسُ زيدٌ) أي (جمعهم زيد)
(يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ) ونائب الفاعل هو (فيها) أو (له) وهو أولى
ش: (يُسَبِّحُ فَتْحُ الْبَا كَذَا صِفْ)
قرئ (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)
علة جواز الحذف:
المباينه ما بين فعل الفاعل وفعل المفعول قرينة فجاز حذف الفعل هنا
كأنه قيل (من المسبِّح؟) فقيل (رجال)
- أى (يسبحه رجال)
هذا الكلام مذهب الجرمي وابن جني والشاطبي وابن هشام ،وهو عندهم قياسى وثم قولان آخران
المرفوع خبر مبتدأ محذوف (الجمهور) أي (المسبح له رجال)
جواز الوجهين لكن الأولى تقديره فاعلا بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلا في القراءة الأخرى (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا)
لا يجوز هذا في نحو (يوعظ في المسجد رجل) لاحتمال كونه نائب فاعل بخلاف (يوعظ في المسجد رجال زيد)
في جواب نفي
(ما جاءني أحد) فتقول: (بل زيد) أي (بل جاءك زيد)
ومنه: (تَجَلَّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَهُ . . من الوجدِ شيءٌ، قُلْتُ بَلْ أعظمُ الوَجْدِ)
لم يُجعَلْ (أعظم الوجد) معطوفا بـ(بل) على (شيء) عطفَ مفردٍ على مفرد لأن (بل) التي تعطف مفردا على مفرد بعد النفي وشبهه تقرر النفي السابق وتثبت ضده
ومنه : ولكن في القياس عليه نظر
أن يدل على الفعل المقدر إما
معنى الجملة لا لفظها كحديث (فلا أستطيع أن أصومه إلا فى شعبان الشغلُ برسول الله) أي (يمنعنى الشغل)
أو يدل عليه فعل موافق له فى أصل الاشتقاق لا فى نفس الصيغة
- كـ(غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمَ طَعْنَةٌ. . حُصَيْنٍ عَبِيطاتُ السَّدائفِ والخَمْرُ)
أي (حلت لى عبيطاتُ السدائف والخمرُ)
- لأن (أحلت) يستلزم (حلت)


حذف الفعل
(ويرفع الفاعل فعل أضمرا)
ثانيا : قد يحذف الفعل وجوبا
كـ(وإن أحد من المشركين استجارك - إذا السماء انشقت)
وكذا كل اسم مرفوع بعد (إنْ - إذا)
وأصل المسألة أمران :
مدى وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط
هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟
والكوفيون على جوازه
(الأخفش)
يجوز في (إنْ - إذا) دون سائر أدوات الشرط
أن تقع بعدهما الجملة الاسمية
جمهور الكوفةِ والبصرةِ على المنع ،ولو وقع
فهو مؤول واختلفوا في التأويل :
(جمهور البصرة)
الفعل المقدر اتصاله بالأداة محذوف يرشد إليه الفعل المذكور
(جمهور الكوفة)
الفعل المقدر اتصاله بالاداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم

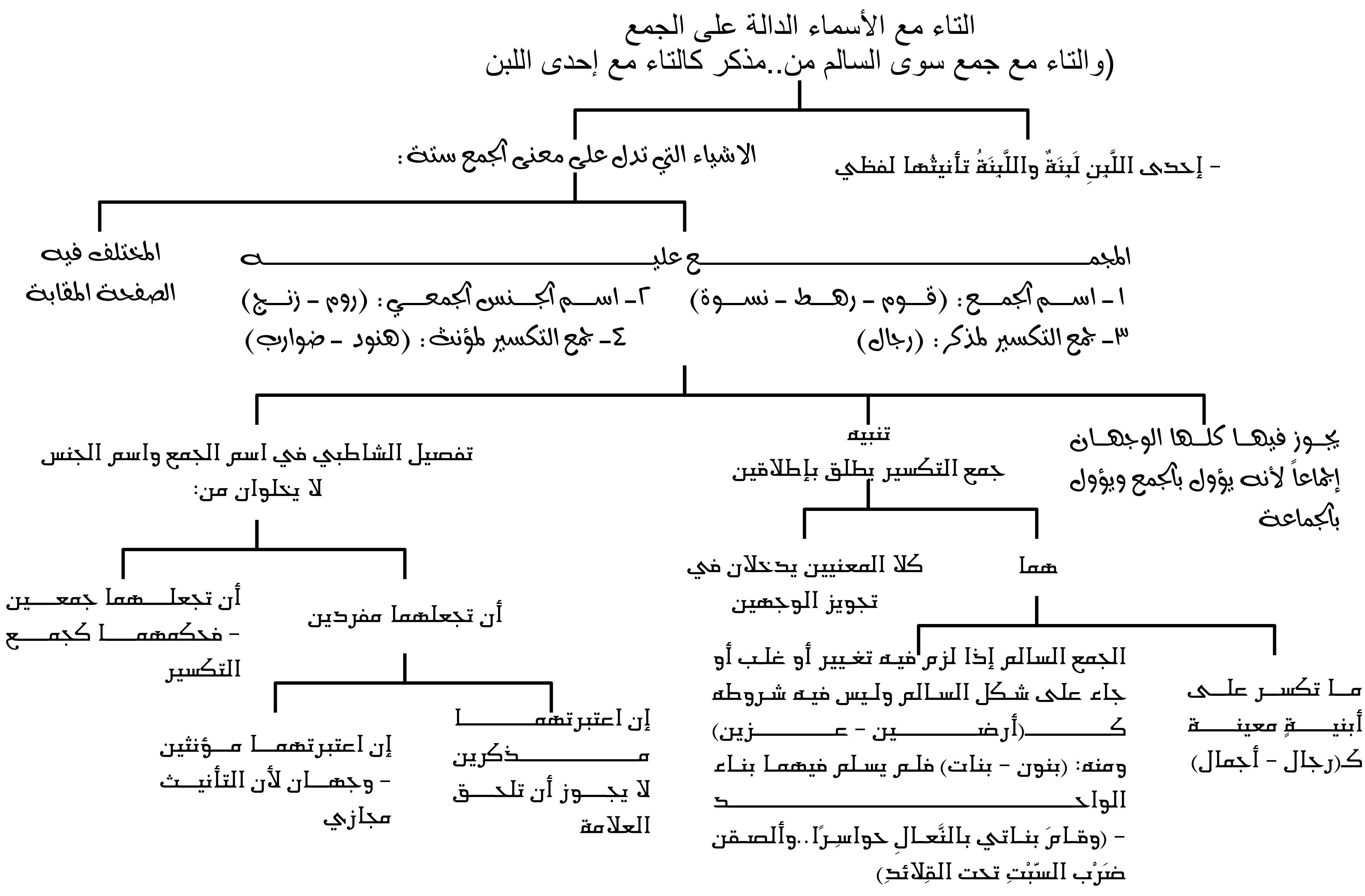
مُصْطفَى دَنْقَش


أحكام تاء التأنيث مع الفعل الماضي
(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا..كان لأنثى كأبت هند الأذى)
ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي
- فلا تلحق بالمذكر وما ظاهره ذلك فمؤول
كـ(أماوِيَ، قد طال التجنُّبُ والهَجْرُ..وقد عَذَرتْني في طلابِكمُ العُذْرُ) أي (المعذرة)
وتلحق تاء التأنيث أول المضارع كـ(هند تقوم)
الوجوب
(وإنما تلزم فعل مضمر..متصل أو مفهم ذات حر)
تنبيه على عبارة الناظم أصل (حر) هو (حرح)
إسناد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل
- ولا فرق بين الحقيقي والمجازي (هند قامت - الشمس طلعت)
كونُ الفاعل ظاهرا حقيقيَّ التأنيثِ كـ(قامت هند)
(أو مفهم ذات حر) أصرح من (حقيقي التأنيث) لأن حقيقي التأنيث مُفَسَّرٌ بما ذُكِرَ
التاء لا تلزم في غير هذا فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر (طلع الشمس - طلعت الشمس)
وكذا لا تلزم مع الفصل
- فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء (هند ما قامَ إلا هي)
(إنما تلزم) أراد اللزوم القياسي خاصة وإلا فقد جاء السماع بخلافه قليلاً


حكم الفصل
الفصل بـ(إلا)
(والحذف مع فصل بإلا فضلا..كما زكا إلا فتاة ابن العلا)
الفصل بين الفعل وفاعله بغير (إلا)
(وقد يبيح الفصل ترك التاء في..نحو أتى القاضي بنت الواقف)
كـ(قام اليوم هند)
كلام الناظم على الجواز
- ووجه الإثبات القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث
- احتج الناظم بما جاء في القرآن من غير ضرورة
- لا يجوز إثبات التاء عند الجمهور (ما قام إلا هند - ما طلع إلا الشمس)
ولا يجوز (ما قامت إلا هند - ما طلعت إلا الشمس)
- وقد يأتي في الإثبات الشعر فقط قليلاً جداً
- كذا المضارعُ
- كما تقول: (حضر القاضى امرأةٌ) تقول: (يحضر القاضى امرأة)
والأجود الإثبات كـ(قامت)
- سيبويه: (كلما طال الكلام فالحذف أحسن..وإنما حذفوا التاء لأنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم للتاء)اهـ.
- في (وقد يبيح الفصل) دلالة على أنه قليل وعلى أنه قياس
علة وجوب الحذف
لأن الفاعل ليس الاسمَ الواقعَ بعد (إلا)
- فأصل (لم يزرني إلا هند) هو (لم يزرني أحد إلا هند) ولو صرحت بالمحذوف لم يكن إلا حذف التاء
تأويله
- (بنات - الضلوع) جمعان لمؤنث مجازي فالفصل بـ(إلا) يقتضي الحذف والتأنيث يقتضي الإثبات
يجوز تقديم اسم علم مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه فيقدر:
(ما برئت نساء إلا بنات العم - فما بقيت أعضاء إلا الضلوع - إن كانت الأخذة إلا صيحة - لا ترى مساكنُ إلا مساكنهم)
من القليل
ما ورد
- (ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبةٍ وذَمٍّ.. في حَرِبِنا إلا بناتُ العَمِّ)
- (طَوَى النَّحزُ والأجرازُ ما في غُرُوضِها..وما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ)
قراءة الحسن (لا تُرَى إلا مساكنُهم - إن كانت إلا صيحةٌ)



قد يُخالفُ الأصلُ بقلةٍ
(والحذف قد يأتي بلا فصل ومع..ضمير ذي المجاز في شعر وقع)
قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه (قال فلانة) بل هو شاذ
كـ(فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها..ولا أرضَ أبقَلَ إبْقالَها)
ويُروى: (ولا أرضَ أبقلتِ ابقالها)
ومن بابه:
- (أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنَّما..يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفّاً مُخضبّاً) أي (مخضبة)
- (إن رحمة الله قريب من المحسنين - السماء منفطر به)
فالمرفوع في (قريب - منفطر) ضمير مؤنث وهو فاعل ولم تلحق الصفة علامة
- تكلم هنا على الفعل وترك الصفة فقال: (ولا تلى فارقة فعولا..)
قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر
(فإمَّا ترَيْني ولي لمَّةٌ.. فإنَّ الحوادثَ أودَى بها)
- وجه الضرورة أن الألف هو حرف الردف وتركه عيبٌ يعادل اختلال وزن البيت
- وقيل ذكر الفعل حملا على المعنى فالحوادث بمعنى الحدثان وهو مذكر
ذهب ابن كيسان إلى استواء التذكير والتأنيث فيه لأن الضمير مجازي التأنيث وليس حقيقياً فيستوي عنده: (الشمس طلع - الشمس طلعت)


التاء مع الأسماء الدالة على الجمع
(والتاء مع جمع سوى السالم من..مذكر كالتاء مع إحدى اللبن
- إحدى اللَّبِنِ لَبِنَةٌ واللَّبِنَةُ تأنيثُها لفظي
الاشياء التي تدل على معنى الجمع ستة :
المجمع عليه
المختلف فيه
الصفحة المقابلة
١- اسم الجمع: (قوم - رهط - نسوة)
٢- اسم الجنس الجمعي: (روم - زنج)
٣- جمع التكسير لمذكر: (رجال)
٤- جمع التكسير لمؤنث: (هنود - ضوارب)
يجوز فيها كلها الوجهان إجماعاً لأنه يؤول بالجمع ويؤول بالجماعة
تنبيه
جمع التكسير يطلق بإطلاقين
تفصيل الشاطبي في اسم الجمع واسم الجنس لا يخلوان من:
هما
كلا المعنيين يدخلان في تجويز الوجهين
ما تكسر على أبنيةٍ معينة كـ(رجال - أجمال)
الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كـ(أرضين - عزين)
ومنه: (بنون - بنات) فلم يسلم فيهما بناء الواحد
- (وقامَ بناتي بالنِّعالِ حواسِرًا..وألصقن ضَرْبَ السِّبْتِ تحت القلائدِ)
أن تجعلهما جمعين - فحكمهما كجمع التكسير
أن تجعلهما مفردين
إن اعتبرتهما مذكرين لا يجوز أن تلحق العلامة
إن اعتبرتهما مؤنثين - وجهان لأن التأنيث مجازي

المختلف فيه

أولاً : جمع المذكر السالم

- فيه خلافٌ :

يجب التذكير

(جمهور البصرة والفارسي وظاهر الناظم هنا)

- لأن بناء الواحد فيه سالم ظاهر
- الفارسي: (لا يستقيم (قالت الزيدون) لأن هذا الضرب من الجمع لم يجئ في تأنيث كما جاء دريهمات فيما ذكر)اهـ.

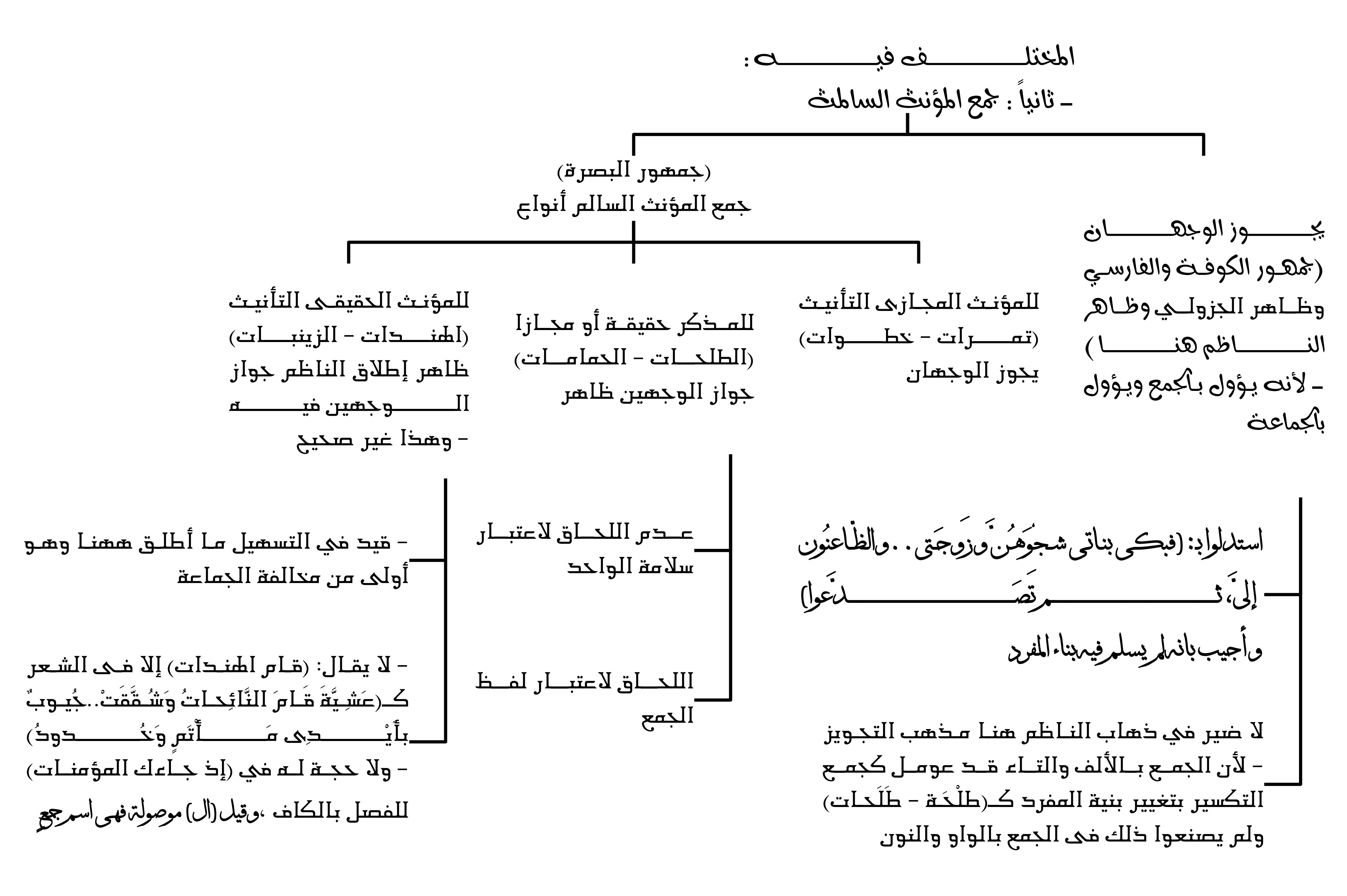
يجوز الوجهان

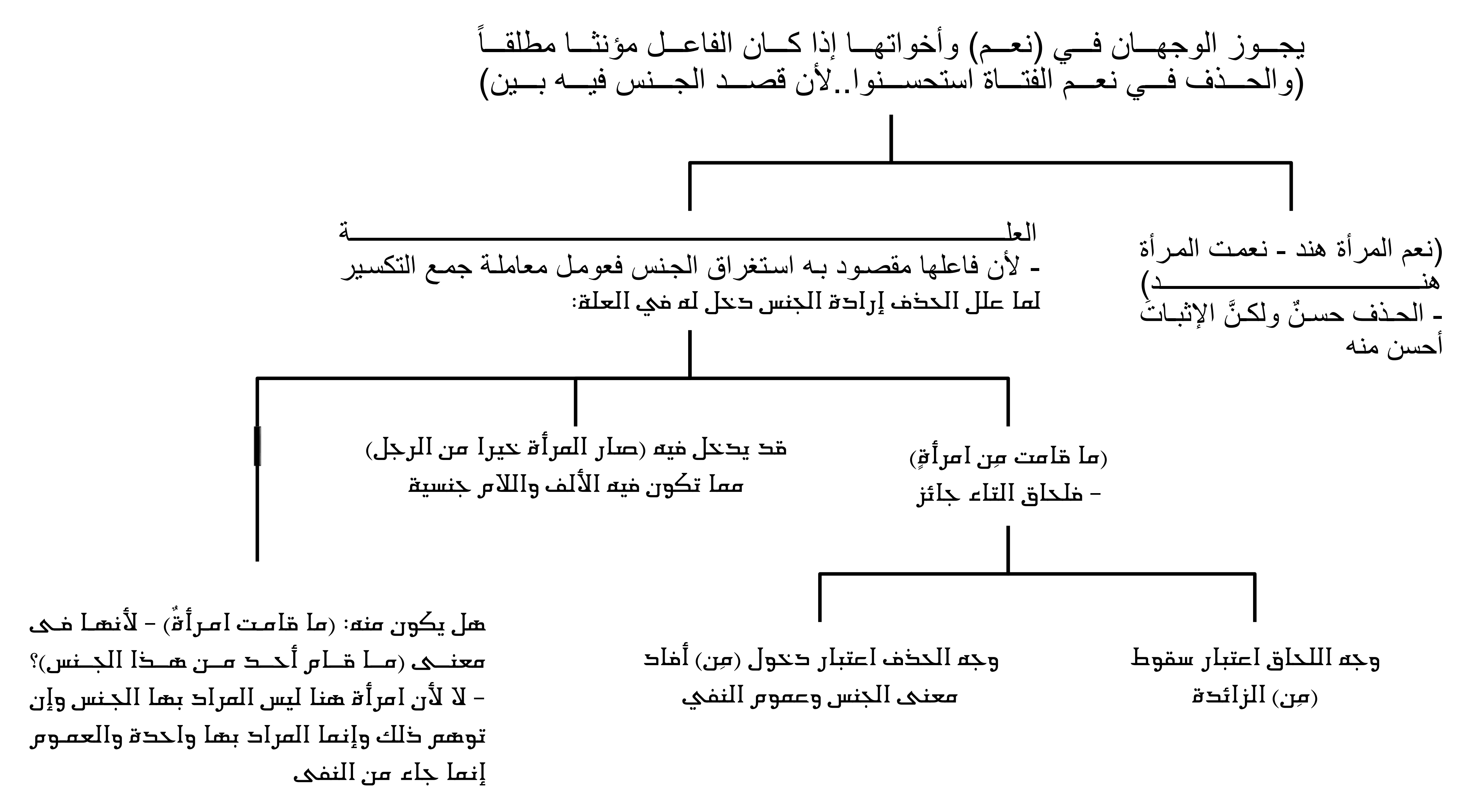
(جمهور الكوفة والجزولي)

- لأنه يؤول بالجمع ويؤول بالجماعة

واستدلوا بـ(إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل)

- وأجيب بأنه لم يسلم فيه بناء المفرد

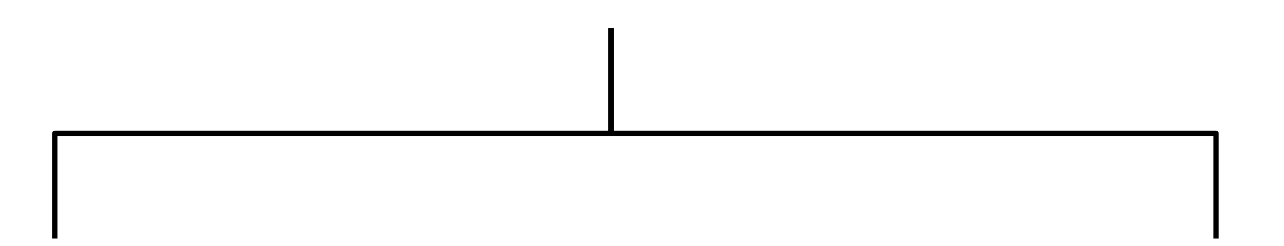

المختلف فيه :
- ثانياً : جمع المؤنث السالم
يجوز الوجهان (جمهور الكوفة والفارسي وظاهر الجزولي وظاهر الناظم هنا)
- لأنه يؤول بالجمع ويؤول بالجماعة
استدلوا: (فبكى بناتى شجوهُنَّ وزوجتى . . والظاعنون إلىَّ ثم تصدعوا)
وأجيب بأنه لم يسلم فيه بناء المفرد
لا ضير في ذهاب الناظم هنا مذهب التجويز
- لأن الجمع بالألف والتاء قد عومل كجمع التكسير بتغيير بنية المفرد كـ(طلْحَة - طَلَحات)
ولم يصنعوا ذلك فى الجمع بالواو والنون
(جمهور البصرة)
جمع المؤنث السالم أنواع
للمؤنث المجازى التأنيث
(تمرات - خطوات)
يجوز الوجهان
للمذكر حقيقة أو مجازا
(الطلحات - الحمامات)
جواز الوجهين ظاهر
عدم اللحاق لاعتبار سلامة الواحد
اللحاق لاعتبار لفظ الجمع
للمؤنث الحقيقى التأنيث
(الهندات - الزينبات)
ظاهر إطلاق الناظم جواز الوجهين فيه
- وهذا غير صحيح
- قيد في التسهيل ما أطلق ههنا وهو أولى من مخالفة الجماعة
- لا يقال: (قام الهندات) إلا فى الشعر كـ(عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحاتُ وَشُقِّقَتْ..جُيُوبٌ بأَيْدِى مَأْتَمٍ وَخُدودُ)
- ولا حجة له في (إذ جاءك المؤمنات للفصل بالكاف ،وقيل (ال) موصولة فهى اسم جمع


يجوز الوجهان في (نعم) وأخواتها إذا كان الفاعل مؤنثا مطلقاً
(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا..لأن قصد الجنس فيه بين)
(نعم المرأة هند - نعمت المرأة هند)
- الحذف حسنٌ ولكنَّ الإثباتَ أحسن منه
العلة
- لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير
لما علل الحذف إرادة الجنس دخل له في العلة:
(ما قامت مِن امرأةٍ)
- فلحاق التاء جائز
قد يدخل فيه (صار المرأة خيرا من الرجل)
مما تكون فيه الألف واللام جنسية
هل يكون منه: (ما قامت امرأةٌ) - لأنها فى معنى (ما قام أحد من هذا الجنس)؟
- لا لأن امرأة هنا ليس المراد بها الجنس وإن توهم ذلك وإنما المراد بها واحدة والعموم إنما جاء من النفى
وجه اللحاق اعتبار سقوط (مِن) الزائدة
وجه الحذف اعتبار دخول (مِن) أفاد معنى الجنس وعموم النفي

مُصْطفَى دَنْقَش

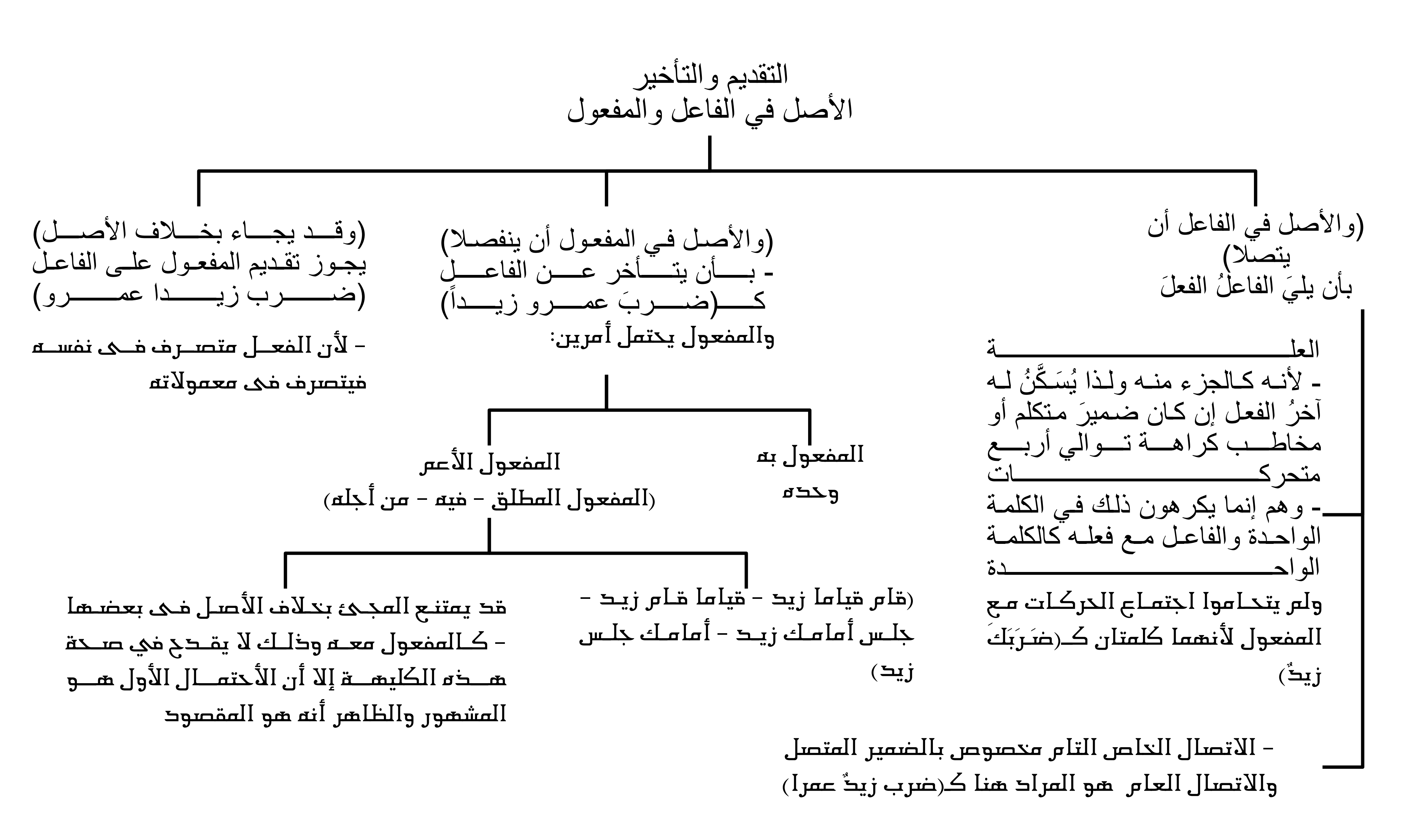
المختلف فيه

ثالثاً: المثنى له حكم الجمع السالم



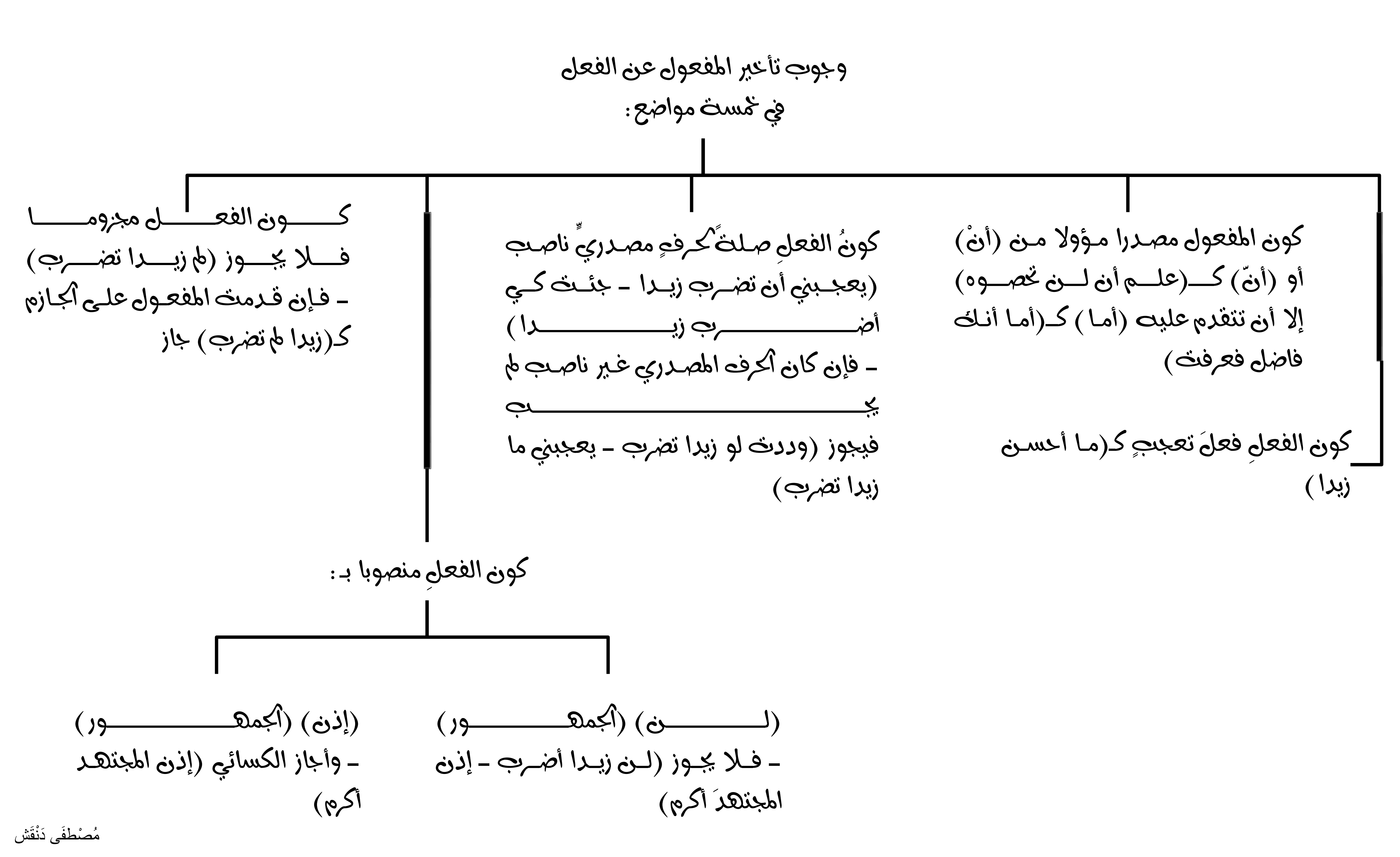
فيجب إثبات التاء إن كان مؤنثا حقيقيا
- يجب حذفها إن كان مذكرا
- يجوز الوجهان إن كان مؤنثا مجازيا

التثنية أدخل فى باب سلامة الواحد من الجمع بالألف والتاء إذ يتغير الوسط منه بتحريكه بخلاف التثنية



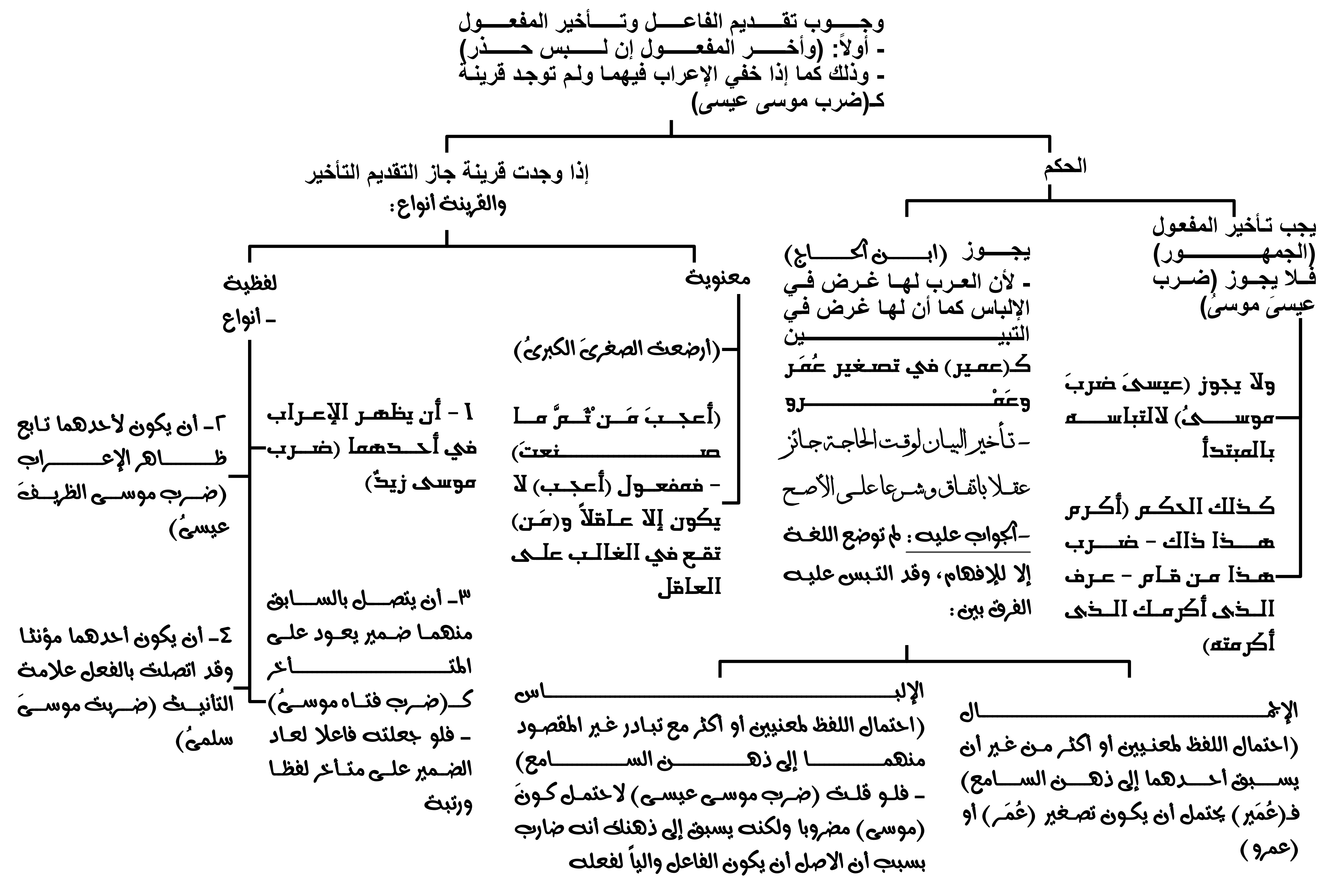
التقديم والتأخير
الأصل في الفاعل والمفعول
(والأصل في الفاعل أن يتصلا)
بأن يليَ الفاعلُ الفعلَ
العلة
- لأنه كالجزء منه ولذا يُسَكَّنُ له آخرُ الفعل إن كان ضميرَ متكلم أو مخاطب كراهة توالي أربع متحركات
- وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة والفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة
ولم يتحاموا اجتماع الحركات مع المفعول لأنهما كلمتان كـ(ضَرَبَكَ زيدٌ)
- الاتصال الخاص التام مخصوص بالضمير المتصل
والاتصال العام هو المراد هنا كـ(ضرب زيدٌ عمرا)
(والأصل في المفعول أن ينفصلا)
- بأن يتأخر عن الفاعل كـ(ضربَ عمرو زيداً)
والمفعول يحتمل أمرين:
المفعول به وحده
المفعول الأعم
(المفعول المطلق - فيه - من أجله)
(قام قياما زيد - قياما قام زيد - جلس أمامك زيد - أمامك جلس زيد)
قد يمتنع المجئ بخلاف الأصل فى بعضها
- كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة هذه الكليهة إلا أن الأحتمال الأول هو المشهور والظاهر أنه هو المقصود
(وقد يجاء بخلاف الأصل)
يجوز تقديم المفعول على الفاعل
(ضرب زيدا عمرو)
- لأن الفعل متصرف فى نفسه فيتصرف فى معمولاته


الفعل مع المفعول
(وقد يجي المفعول قبل الفعل)
وجوب تأخير المفعول عن الفعل
الصفحة المقابلة
قد يتقدم المفعول على الفعل
وتحته:
يمتنع تقديم المفعول على الفعل
ما يجوز تقديمه وتأخيره
(ضرب زيدا عمرو - زيدا ضرب عمرو)
وجوباً
وهو في ثلاثة مواضع:
كون المفعول واحدا مما له الصدر - كأسماء الشرط والاستفهام و (كم) الخبرية كـ(كم عبيد ملكت) - أو مضافا إلى واحد مما ذكر كـ(غلام من تضرب أضرب - غلام من ضربت؟ - مال كم رجل غصبت)
كون العامل في المفعول واقعا في جواب (أما) ولا يفصل بين (أما) والفعل سوى هذا المفعول
كون المفعول ضميرا منفصلا في غير باب (سلنيه - خلتنيه) اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر كـ(إياك نعبد)
مع أدوات الشرط سوى (إن) (متى يضرب زيد عمرا أكرمه - ومتى يضرب عمرا زيد أكرمه) فيجوز تأخير المفعول وتوسيطه ولا يجوز تقديمه
مع أدوات الاستفهام سوى الهمزة (هل ضرب زيد عمرا؟ - هل ضرب عمرا زيد؟) ولا يجوز (هل عمرا ضرب زيد؟)
سواء أكانت (أما) - مذكورة: كـ(فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث) - مقدرة كـ(وربك فكبر)
فإن وجد ما يكون فاصلا سوى المفعول لم يجب كـ(أما اليوم فأد واجبك) وذلك لأن (أما) يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد
تأصيل
- ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه الطبيعي أما إذا لم يكن كذلك فيجوز أن يعمل فيما قبله
- (أما) أي (مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا
- التزموا في جواب الشرط الفاء حتى لا يقع وهمٌ أنه الشرط والتزموا الفصل بين (أما) والفاء كراهة وقوع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط
- الفاصل يجب كونه مفرد لا جملة لكي لا يتوهم أن هذه الجملة هي جملة الشرط فهذا الاسم المفرد جزء من جملة الجواب تقدم على موضعه

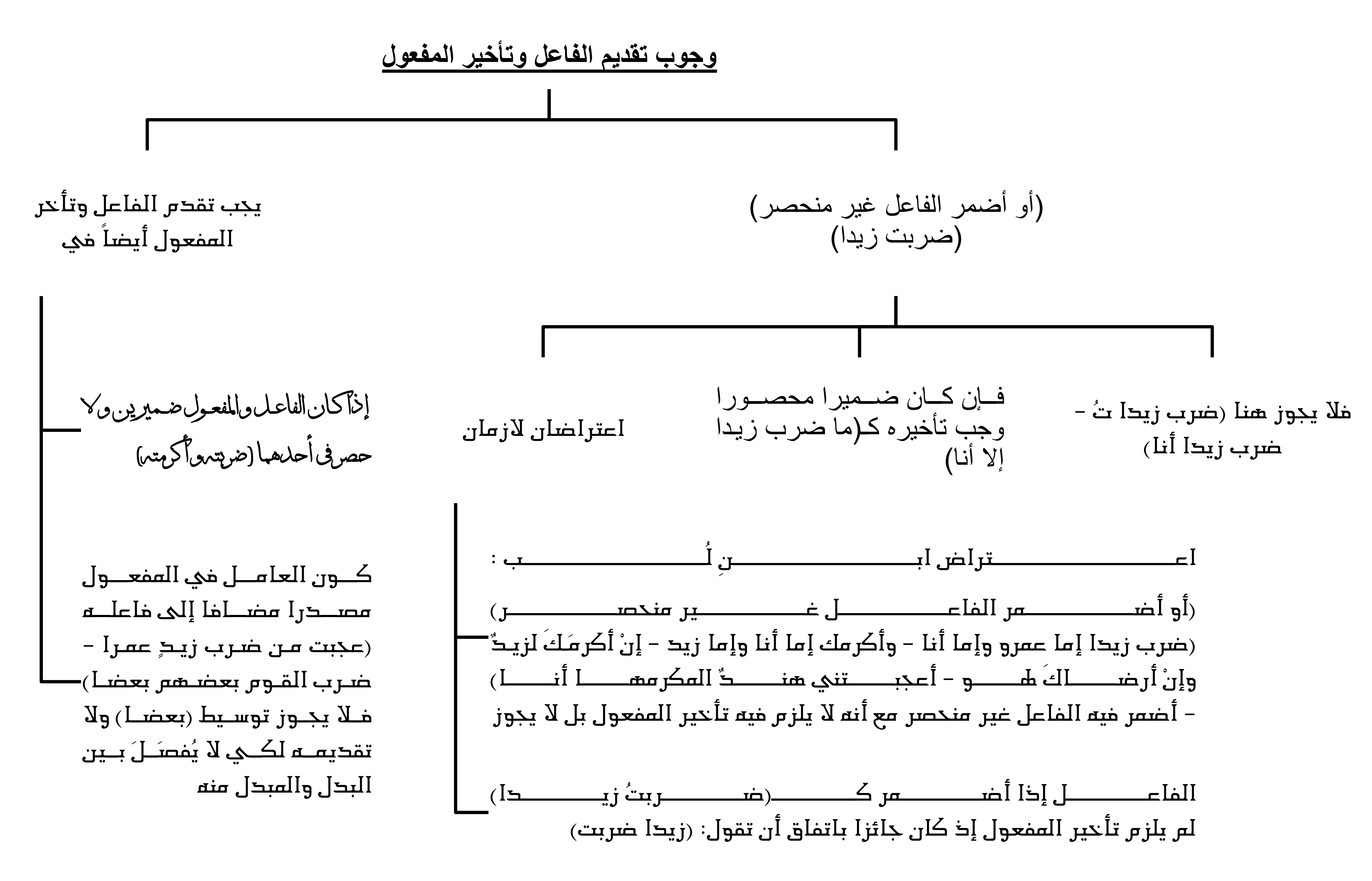


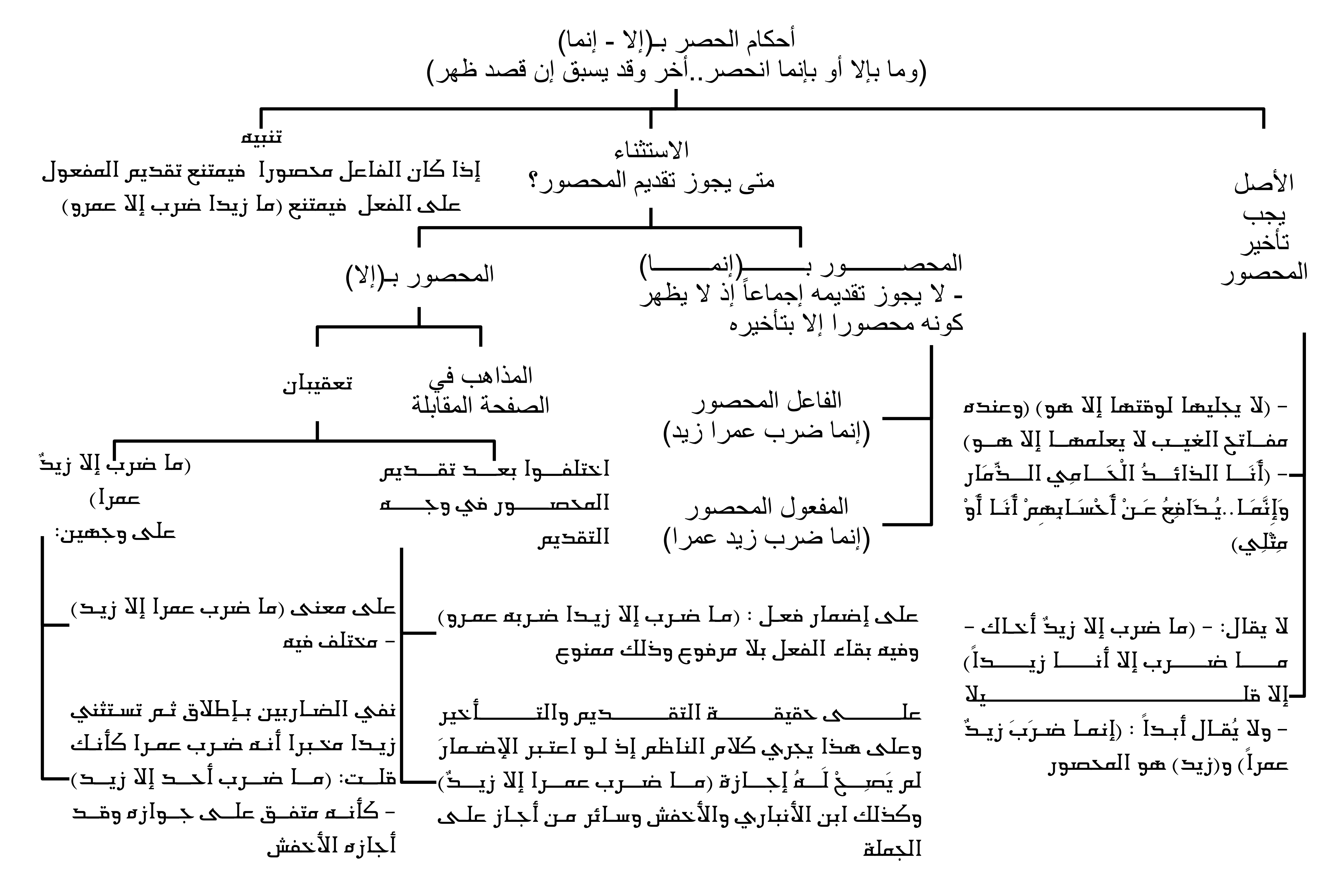
وجوب تأخير المفعول عن الفعل
في خمسة مواضع:
كون المفعول مصدرا مؤولا من (أنْ) أو (أنّ) كـ(علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه (أما) كـ(أما أنك فاضل فعرفت)
كون الفعل فعلَ تعجبٍ كـ(ما أحسن زيدا)
كونُ الفعلِ صلةً لحرفٍ مصدريٍّ ناصب (يعجبني أن تضرب زيدا - جئت كي أضرب زيدا) - فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب فيجوز (وددت لو زيدا تضرب - يعجبني ما زيدا تضرب)
كون الفعل منصوبا بـ:
(لن) (الجمهور) - فلا يجوز (لن زيدا أضرب - إذن المجتهدَ أكرم)
(إذن) (الجمهور) - وأجاز الكسائي (إذن المجتهد أكرم)
كون الفعل مجزوما فلا يجوز (لم زيدا تضرب) - فإن قدمت المفعول على الجازم كـ(زيدا لم تضرب) جاز

مُصْطفَى دَنْقَش



وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول
- أولاً: (وأخر المفعول إن لبس حذر)
- وذلك كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة كـ(ضرب موسى عيسى)
الحكم
يجب تأخير المفعول (الجمهور) فلا يجوز (ضرب عيسىَ موسىُ)
ولا يجوز (عيسىَ ضربَ موسىُ) لالتباسه بالمبتدأ
كذلك الحكم (أكرم هذا ذاك - ضرب هذا من قام - عرف الذي أكرمك الذي أكرمته)
يجوز (ابن الحاج)
- لأن العرب لها غرض في الإلباس كما أن لها غرض في التبيين كـ(عمير) في تصغير عُمَر وعَمْرو
- تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الأصح
- الجواب عليه: لم توضع اللغة إلا للإفهام، وقد التبس عليه الفرق بين:
الإجمال
(احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحدهما إلى ذهن السامع)
فـ(عُمَير) يحتمل أن يكون تصغير (عُمَر) أو (عمرو)
الإلباس
(احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع)
- فلو قلت (ضرب موسى عيسى) لاحتمل كونَ (موسى) مضروبا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب بسبب أن الاصل أن يكون الفاعل والياً لفعله
إذا وجدت قرينة جاز التقديم التأخير
والقرينة أنواع:
معنوية
(أرضعت الصغرىَ الكبرىُ)
(أعجبَ مَن ثَمَّ ما صنعتَ)
- فمفعول (أعجب) لا يكون إلا عاقلاً و(مَن) تقع في الغالب على العاقل
لفظية
- أنواع
١ - أن يظهر الإعراب في أحدهما (ضرب موسى زيدٌ)
٢- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب (ضرب موسى الظريفَ عيسىُ)
٣- أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر كـ(ضرب فتاه موسىُ)
- فلو جعلته فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة
٤- أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث (ضربت موسىَ سلمىُ)


وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول
(أو أضمر الفاعل غير منحصر)
(ضربت زيدا)
يجب تقدم الفاعل وتأخر المفعول أيضاً في
فلا يجوز هنا (ضرب زيدا تُ - ضرب زيدا أنا)
فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره كـ(ما ضرب زيدا إلا أنا)
اعتراضان لازمان
إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما (ضربته وأكرمته)
اعتراض ابنِ لُب:
(أو أضمر الفاعل غير منحصر)
(ضرب زيدا إما عمرو وإما أنا - وأكرمك إما أنا وإما زيد - إنْ أكرمَكَ لزيدٌ وإنْ أرضاكَ هو - أعجبتني هندٌ المكرمها أنا)
- أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز
الفاعل إذا أضمر كـ(ضربتُ زيدا)
لم يلزم تأخير المفعول إذ كان جائزا باتفاق أن تقول: (زيدا ضربت)
كون العامل في المفعول مصدرا مضافا إلى فاعله (عجبت من ضرب زيدٍ عمرا - ضرب القوم بعضهم بعضا)
فلا يجوز توسيط (بعضا) ولا تقديمه لكي لا يُفصَلَ بين البدل والمبدل منه



أحكام الحصر بـ(إلا - إنما)
(وما بإلا أو بإنما انحصر..أخر وقد يسبق إن قصد ظهر)
الأصل
يجب
تأخير
المحصور
- (لا يجليها لوقتها إلا هو) (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو)
- (أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَار وَإِنَّمَا..يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي)
لا يقال: - (ما ضرب إلا زيدٌ أخاك - ما ضرب إلا أنا زيداً) إلا قليلا
- ولا يُقال أبداً : (إنما ضرَبَ زيدٌ عمراً) و(زيد) هو المحصور
الاستثناء
متى يجوز تقديم المحصور؟
المحصور بـ(إنما)
- لا يجوز تقديمه إجماعاً إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره
الفاعل المحصور
(إنما ضرب عمرا زيد)
المفعول المحصور
(إنما ضرب زيد عمرا)
المحصور بـ(إلا)
المذاهب في الصفحة المقابلة
تعقيبان
اختلفوا بعد تقديم المحصور في وجه التقديم
على إضمار فعل : (ما ضرب إلا زيدا ضربه عمرو) وفيه بقاء الفعل بلا مرفوع وذلك ممنوع
على حقيقة التقديم والتأخير وعلى هذا يجري كلام الناظم إذ لو اعتبر الإضمارَ لم يَصِحْ لَهُ إجازة (ما ضرب عمرا إلا زيدٌ) وكذلك ابن الأنباري والأخفش وسائر من أجاز على الجملة
(ما ضرب إلا زيدٌ عمرا) على وجهين:
على معنى (ما ضرب عمرا إلا زيد) - مختلف فيه
نفي الضاربين بإطلاق ثم تستثني زيدا مخبرا أنه ضرب عمرا كأنك قلت: (ما ضرب أحد إلا زيد) - كأنه متفق على جوازه وقد أجازه الأخفش
تنبيه
إذا كان الفاعل محصورا فيمتنع تقديم المفعول على الفعل فيمتنع (ما زيدا ضرب إلا عمرو)

المحصور بـ(إلا)

- قد يتقدم إذا ظهر القصد

أمثلة

تقديم المحصور

- الفاعل كـ(فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا أهلة آناءِ الديار وشامُها)
- المفعول المحصور كـ(تَزَوّدتُ من ليلى بتَكليم ساعةٍ..فما زاد إلّا ضِعْفَ ما بي كلامُها)

تأخير المحصور

- حصر الفاعل: (ما ضرب عمرا إلا زيد)
- حصر المفعول: (ما ضرب زيد إلا عمرا)

المحصور بـ(إلا) فيه ثلاثة مذاهب:

(بعض البصريين والجزولي والشلوبين)
لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلا كان أو مفعولا

(الكسائي)
يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلا كان أو مفعولا
واستدل بـ(ما عابَ إلّا لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ..ولا جفا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا)
(فعل - بطلا) عند جمهور البصرة مفعولان لفعل محذوف وهو تكلف لا مقتضى له

(أكثر البصرة والفراء وابن الأنباري والأخفش)
لا يخلو

- إن كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز (ما ضرب إلا زيد عمرا) وإن ورد فـ(عمرا) مفعول بفعل محذوف والتقدير (ضربَ عمراً)
- إن كان مفعولا جاز تقديمه كـ(ما ضرب إلا عمرا زيد) وذلك لكثرة ورود المفعول قبل الفاعل في الاستعمال في غير الفصل

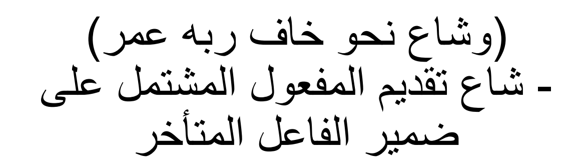
- كأن الناظم أخذ بمذهب رابع وهو جواز تقديم المحصور على قلة إن ظهر قصد الكلام

وجه الناظم:

- الأصل الاستعمالي جواز تقديم المفعول على الفاعل والأصل القياسي تقديم الفاعل على المفعول
- تأخير المحصور يُفتَقَرُ إليه إذا لم يكن دليل إلا التأخير
- أكثر ما يُرى في الشعر الذي يظن أنه ضرورة فلم يطلق القول بالقياس كما أطلقه الكسائي ولا بالمنع كما أطلقه الجمهور فأجازه على ضعف

ومنه:

- حصر الفاعل وتقديمه: (نُبِّئْتُهم عَذّبُوا بالنّارِ جَارَتَهُمْ..وهل يُعَذِّبُ إلا اللهُ بالنّار)
- حصر غير الفاعل وتقديمه: (وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّى إلّا وَشِيجُهُ..وتُغْرَسُ إلّا في مَنَابِتِها النّخْلُ)
- (ولمّا أبَى إلّا جِماحاً فُؤادُهُ..ولم يَسْلُ عن لَيْلَى بِمالٍ ولا أهلِ)



أمثلة:

علة الجواز
- الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو مقدم في الرتبة وإن تأخر في اللفظ

لو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ففي تقديم المفعول على الفاعل خلاف

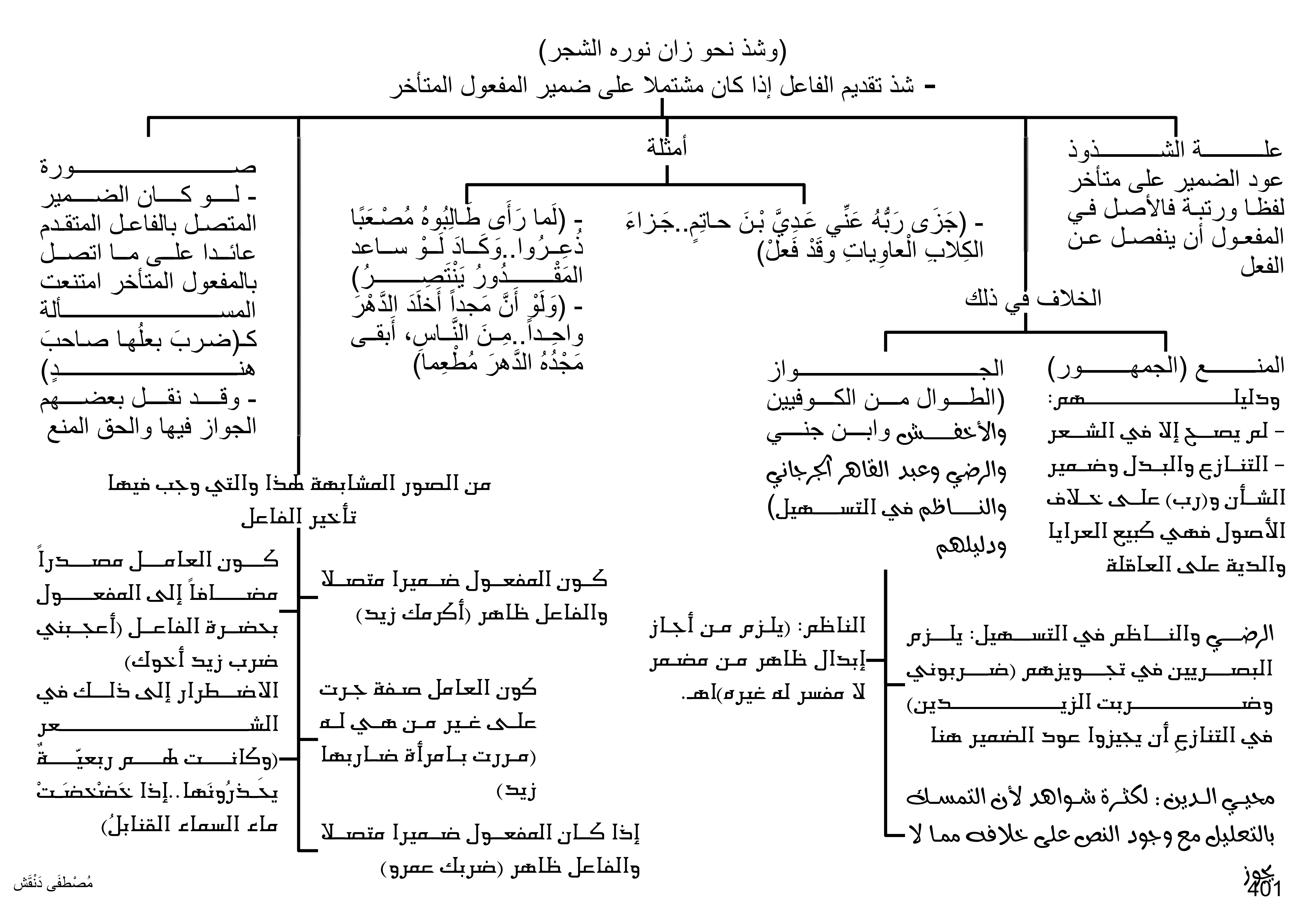
(كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيوهِنَها.. فَلَمْ يَضِرْها وَأَوَهى قَرْنَهُ الْوَعِلُ)

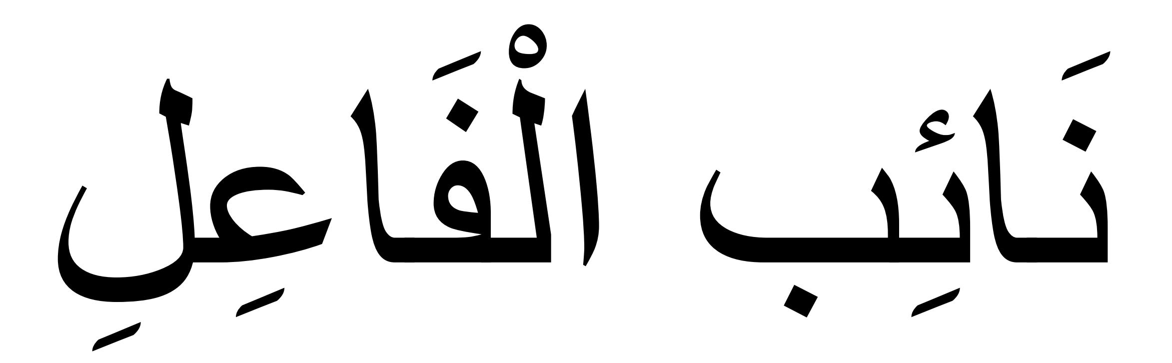
(فأوجس في نفسه خيفة موسى) لأن المجرور مفعول به تقديرا

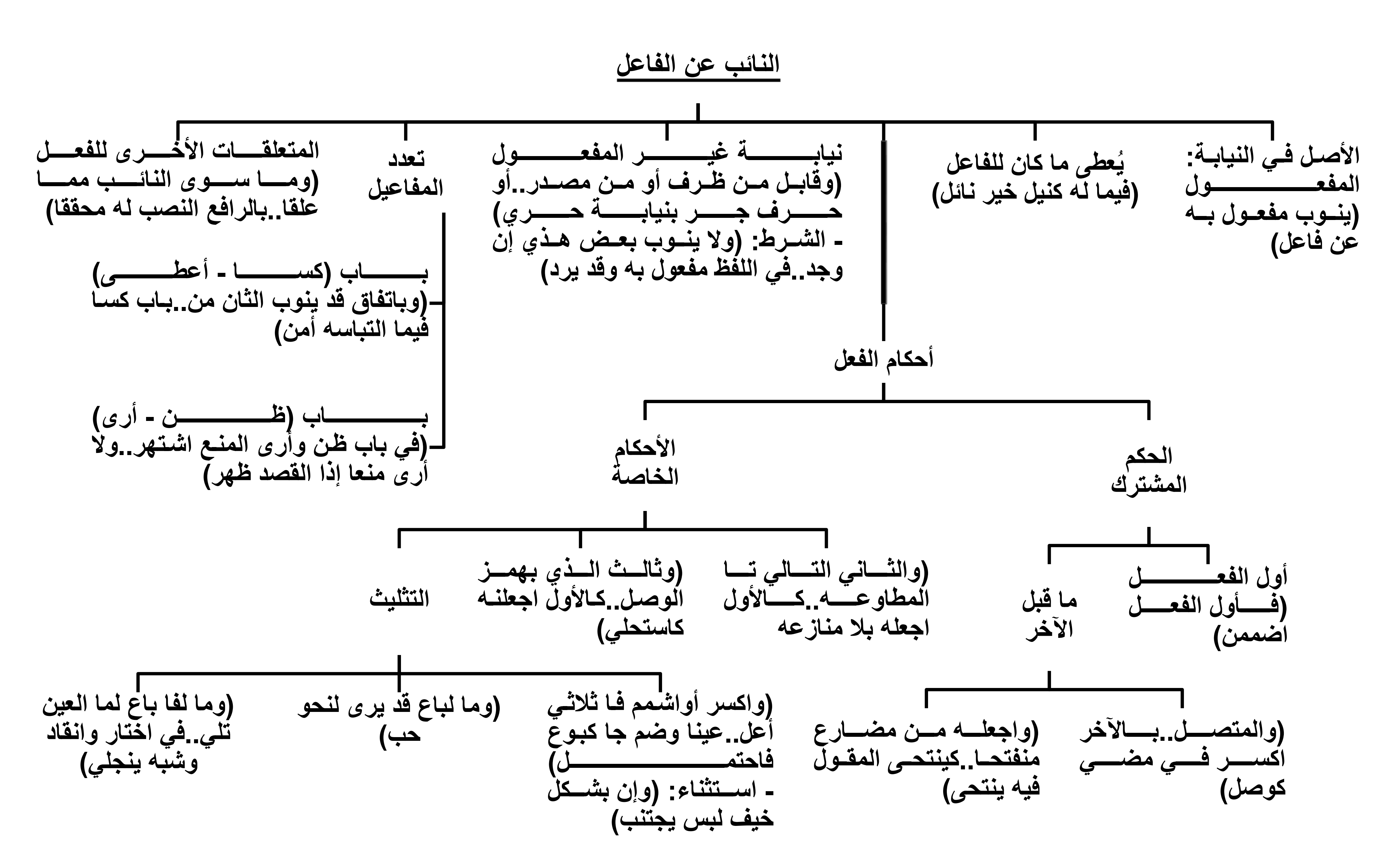
كـ(ضربَ غلامَها جارُ هندٍ)

والصحيح الجواز لأن المتصل بالمتقدم متقدم

مُصْطفَى دَنْقَش


(وشذ نحو زان نوره الشجر)
- شذ تقديم الفاعل إذا كان مشتملا على ضمير المفعول المتأخر
علة الشذوذ
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فالأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل
الخلاف في ذلك
المنع (الجمهور)
ودليلهم:
- لم يصح إلا في الشعر
- التنازع والبدل وضمير الشأن و(رب) على خلاف الأصول فهي كبيع العرايا والدية على العاقلة
الجواز (الطوال من الكوفيين والأخفش وابن جني والرضي وعبد القاهر الجرجاني والناظم في التسهيل) ودليلهم
الرضي والناظم في التسهيل: يلزم البصريين في تجويزهم (ضربوني وضربت الزيدين) في التنازعِ أن يجيزوا عود الضمير هنا
محيي الدين: لكثرة شواهد لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا
الناظم: (يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسر له غيره)اهـ.
أمثلة
- (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ..جَزاءَ الكِلابِ الْعاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ)
- (لَما رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا..وَكَادَ لَوْ ساعد المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ)
- (وَلَوْ أَنَّ مَجداً أَخلَدَ الدَّهْرَ واحِداً..مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِماً)
صورة
- لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة كـ(ضربَ بعلُها صاحبَ هندٍ)
- وقد نقل بعضهم الجواز فيها والحق المنع
من الصور المشابهة هذا والتي وجب فيها تأخير الفاعل
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر (أكرمك زيد)
كون العامل صفة جرت على غير من هي له (مررت بامرأة ضاربها زيد)
إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر (ضربك عمرو)
كون العامل مصدراً مضافاً إلى المفعول بحضرة الفاعل (أعجبني ضرب زيد أخوك)
الاضطرار إلى ذلك في الشعر (وكانت هم ربعيّةٌ يحْذرُونَها..إذا خَضْخَضَتْ ماء السماء القنابلُ)


نَائِب الْفَاعِلِ


النائب عن الفاعل
الأصل في النيابة: المفعول (ينوب مفعول به عن فاعل)
يُعطى ما كان للفاعل (فيما له كنيل خير نائل)
نيابة غير المفعول (وقابل من ظرف أو من مصدر..أو حرف جر بنيابة حري)
- الشرط: (ولا ينوب بعض هذي إن وجد..في اللفظ مفعول به وقد يرد)
تعدد المفاعيل
باب (كسا - أعطى) (وباتفاق قد ينوب الثان من..باب كسا فيما التباسه أمن)
باب (ظن - أرى) (في باب ظن وأرى المنع اشتهر..ولا أرى منعا إذا القصد ظهر)
المتعلقات الأخرى للفعل (وما سوى النائب مما علقا..بالرافع النصب له محققا)
أحكام الفعل
الحكم المشترك
أول الفعل (فأول الفعل اضممن)
ما قبل الآخر
(والمتصل..بالآخر اكسر في مضي كوصل)
(واجعله من مضارع منفتحا..كينتحى المقول فيه ينتحى)
الأحكام الخاصة
(والثاني التالي تا المطاوعه..كالأول اجعله بلا منازعه
(وثالث الذي بهمز الوصل..كالأول اجعلنه كاستحلي)
التثليث
(واكسر أواشمم فا ثلاثي أعل..عينا وضم جا كبوع فاحتمل)
- استثناء: (وإن بشكل خيف لبس يجتنب)
(وما لباع قد يرى لنحو حب)
(وما لفا باع لما العين تلي..في اختار وانقاد وشبه ينجلي)

النائب عن الفاعل
(ينوب مفعول به عن فاعل..فيما له كنيل خير نائل)

من أغراض حذف الفاعل وهي كثيرة:

لفظية

١- الإيجاز: (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)
٢- المحافظة على السجع: (من طابت سريرته حمدت سيرته)
٣- المحافظة على الوزن

معنوية فكثيرة منها:

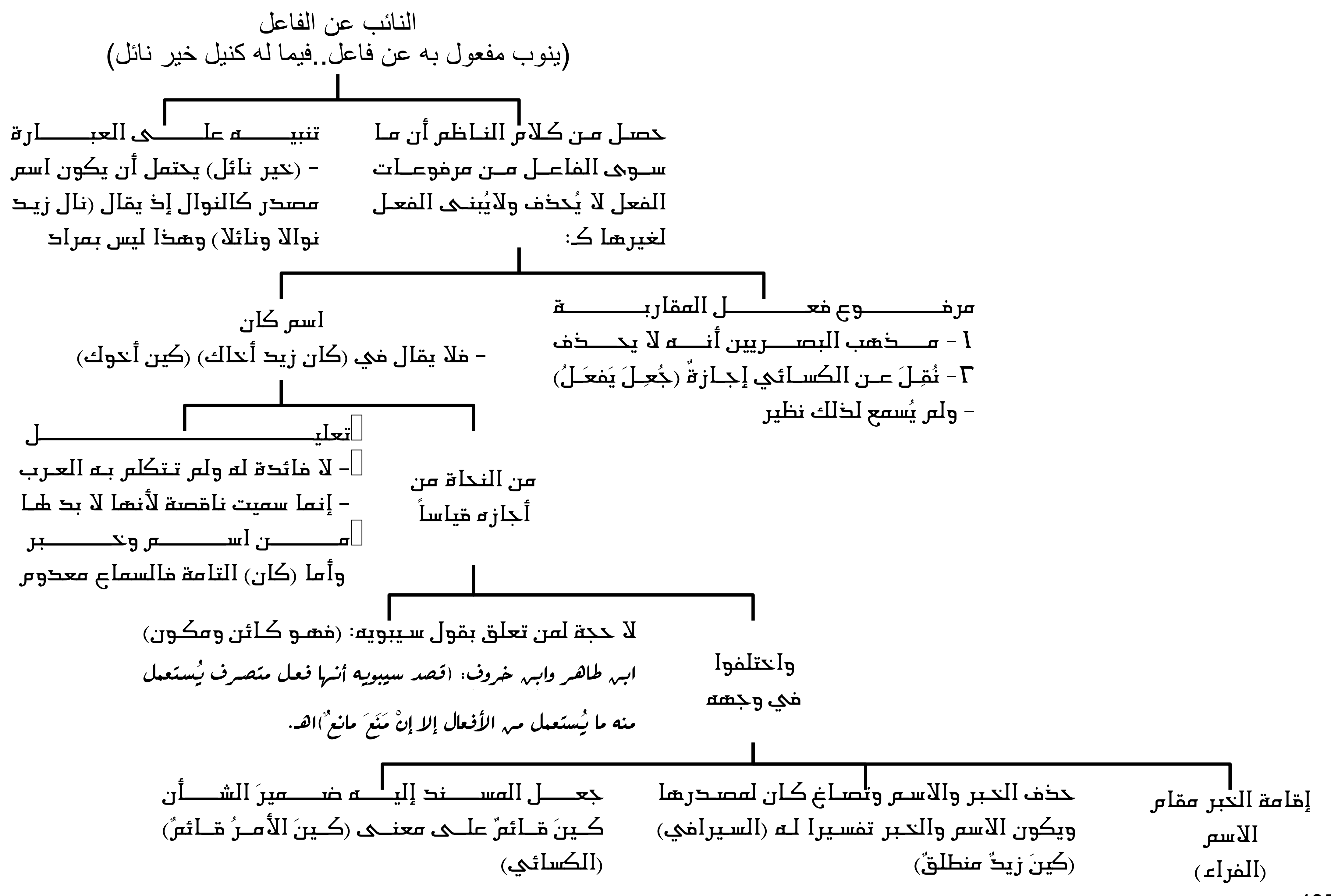
١- كون الفاعل معلوما ٢- كونه مجهولا للمتكلم: وليس في (سرق اللص متاعي) فائدة على (سرق متاعي)
٣- الإبهام على السامع: (تُصُدِّقَ بألف دينار) ٤- إظهار تعظيمه للفاعل: بصون اسمه أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به (خُلِقَ الخنزير)
٥- إظهار تحقير الفاعل ٦- الخوف من الفاعل ٧- الخوف على الفاعل ٨- أن لا يتعلق بذكره غرض كـ(فإن أحصرتم)

مصطفى: قال في العقود:

- (فَلِاجْتِنَابِ عَبَثٍ قُلْ حَذْفُهُ. أَوْ لِاخْتِبَارِ سَامِعٍ هَلْ يَنْبُهُ
- أَوْ قَدْرِ فَهْمِهِ وَجُنْحٍ لِدَلِيلْ. أَقْوَى هُوَ العَقْلُ لَهُ قُلْتُ عَلِيلْ
- أَوْ صَوْنِهِ عَنْ ذِكْرِهِ أَوْ صَوْنِكا. أَوْ لِتَأَتِّي الْجَحْدِ إِنْ يَجْنَحْ لَكَا
- أَوْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا أَوِ ادِّعَا. أَوِ الْمَقَامِ ضَيِّقًا أَوْ سُمِعَا

يُعطى ما كان للفاعل من:

١- لزوم الرفع ٢- وجوب التأخر عن رافعه
٣- عدم جواز حذفه
٤- يصير من فضلة إلى عمدة ٥- استحقاقه للاتصال بالفعل
٦- إسناد الفعل إليه ٧- استقلال الكلام به
٨- إسكان آخر الفعل عند كونه ضميرا متصلا


النائب عن الفاعل
(ينوب مفعول به عن فاعل..فيما له كنيل خير نائل)
حصل من كلام الناظم أن ما سوى الفاعل من مرفوعات الفعل لا يُحذف ولايُبنى الفعل لغيرها كـ:
تنبيه على العبارة - (خير نائل) يحتمل أن يكون اسم مصدر كالنوال إذ يقال (نال زيد نوالا ونائلا) وهذا ليس بمراد
مرفوع فعل المقاربة
١ - مذهب البصريين أنه لا يحذف
٢- نُقِلَ عن الكسائي إجازةُ (جُعِلَ يَفعَلُ)
- ولم يُسمع لذلك نظير
اسم كان
- فلا يقال في (كان زيد أخاك) (كين أخوك)
من النحاة من أجازه قياساً
تعليل
- لا فائدة له ولم تتكلم به العرب
- إنما سميت ناقصة لأنها لا بد لها من اسم وخبر
وأما (كان) التامة فالسماع معدوم
واختلفوا في وجهه
لا حجة لمن تعلق بقول سيبويه: (فهو كائن ومكون)
ابن طاهر وابن خروف: (قصد سيبويه أنها فعل متصرف يُستَعمل منه ما يُستَعمل من الأفعال إلا إنْ مَنَعَ مانعٌ) اهـ.
إقامة الخبر مقام الاسم (الفراء)
حذف الخبر والاسم وتصاغ كان لمصدرها ويكون الاسم والخبر تفسيرا له (السيرافي) (كينَ زيدٌ منطلقٌ)
جعل المسند إليه ضميرَ الشأن كينَ قائمٌ على معنى (كينَ الأمرُ قائمٌ) (الكسائي)

أحكام الفعل : أولاً : الحكم العام

(فأول الفعل اضممن والمتصل..بالآخر اكسر في مضي كوصل
واجعله من مضارع منفتحا..كينتحى المقول فيه ينتحى)

حُكمان:

الأول: يُضم أوله سواء كان ماضيا أو مضارعا

ما قبل الآخِر: يُكسر في الماضي ويفتح في المضارع (وَصَلَ وُصِلَ - يَنْتَحِي يُنْتَحَى)

تنبيهات

خرج فعل الأمر عن الباب جملة فلا يُبنى للمفعول - والعرب إذا أرادت ذلك مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقرونا بلام الأمر كـ(لِيُضربْ زيدٌ)

تعقيب

ترك ذكر أحكام

منها:

الجواب : كلها أحكام تصريفية لا يليق ذكرها بهذا الباب فبابه التصريف أو الإمالة

الانتحاء: الاعتراض والقصد إلى الشيء، ويقال انتحى له، وتنحى له بمعنى واحد

المضاعف ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا - فليس ما قبل آخره في الماضي بمكسور بإطلاق ولا ما قبل آخره في المضارع بمفتوح - كـ(رَدَّ رُدَّ يُرَدُّ - أقرَّ أُقِرَّ يُقَرُّ - استَقرَّ استُقِرَّ يُستَقَرُّ - ترادّ تُرُودَّ يُترادُّ)

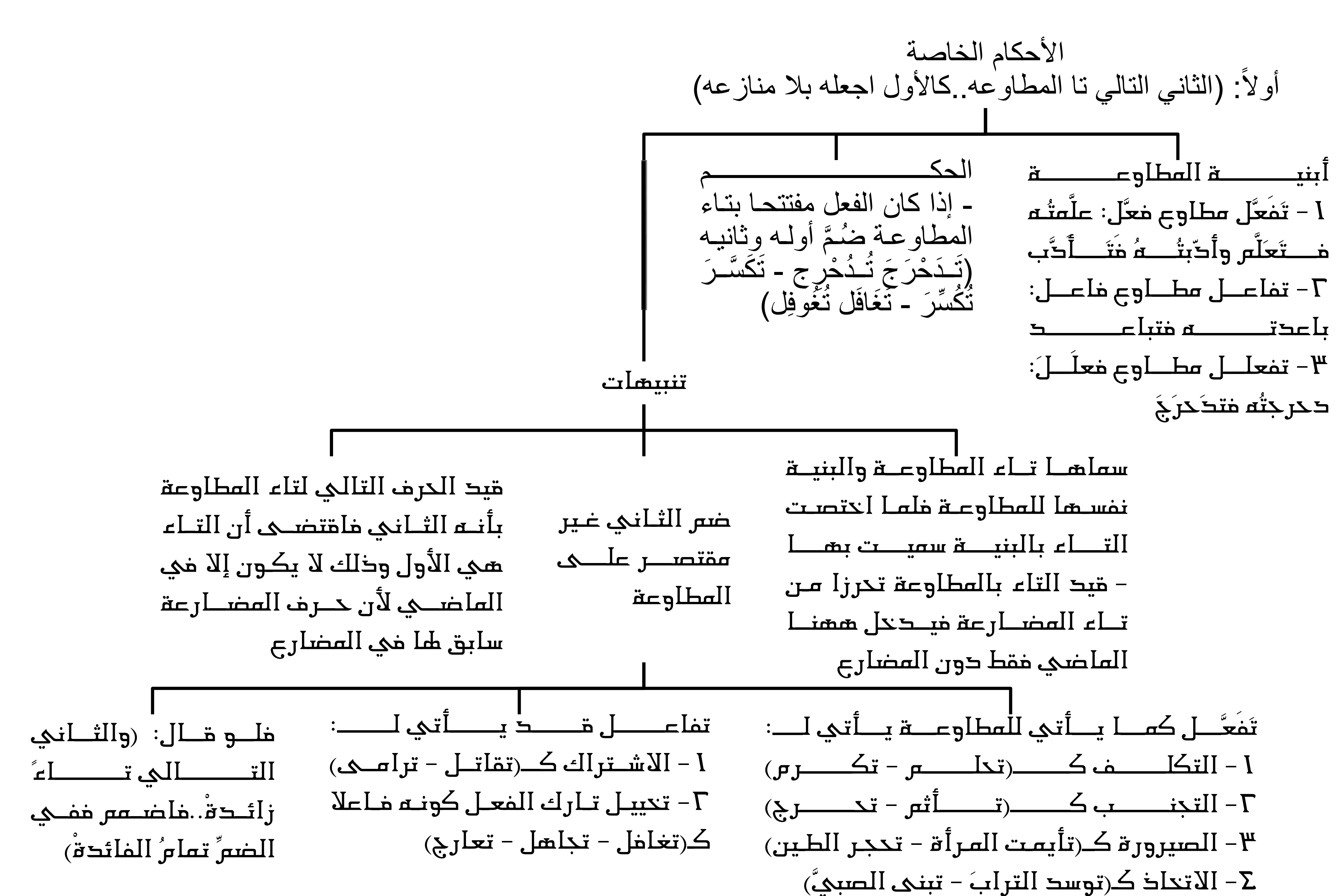
المعتل العين - فلا يُقتصر فيه على ضم الأول وفتح ما قبل الآخر بل تقلب الواو والياء ألفا - كـ(يقال - يباع - يستقام - يستبان)

المعتل الفاء بالواو يجوز قلب الواو فيه همزة كـ(وارى أُورِيَ - وَقَّتَ أُقِّت)
مصطفى : قرأ أبو عمرو وأبو جعفر بإبدال الهمزة واوا وخفف أبو جعفر القاف
ش: وُقِّتَتْ وَاوُهُ حَلَا ..وَبِالْهَمْزِ بَاقِيهِمْ د: وَحُزْ أُقِّتَتْ هَمْزًا وَبِالْوَاوِ خَفَّ أُدْ

نحو (بَيطَر - هَيلَلَ) يُزاد فيه على ما قاله أن تقلب الياء واوا كـ(بُوطر - هُولِلَ)

ما قلب آخره من الماضي ألفا تصير ياء كان أصلها الواو أو الياء كـ(دعا دُعِيَ - رَمَى رُمِيَ)

ما كان آخره معتلا بالواو أو الياء من المضارع تقلب فيه ألفا كـ(يَرْعَى يُرْعَى - يَرمِي يُرْمَى)


الأحكام الخاصة
أولاً: (الثاني التالي تا المطاوعه..كالأول اجعله بلا منازعه)
أبنيـة المطاوعـة
١ – تَفَعَّل مطاوع فعَّل: علّمتُه فـتَعَلَّم وأدّبتُـهُ فَتَـأَدَّب
٢– تفاعـل مطـاوع فاعـل: باعدتـه فتباعـد
٣ – تفعلـل مطـاوع فعلَـلَ: دحرجتُه فتدَحرَجَ
الحكـم
- إذا كان الفعل مفتتحا بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه (تَـدَحْرَجَ تُـدُحْرِج - تَكَسَّـرَ تُكُسِّرَ - تَغَافَل تُغُوفِل)
تنبيهات
سماها تـاء المطاوعـة والبنيـة نفسها للمطاوعـة فلما اختصت التـاء بالبنيـة سميـت بهـا
– قيد التاء بالمطاوعة تحرزا من تـاء المضـارعة فيـدخل ههنـا الماضي فقط دون المضارع
ضم الثاني غير مقتصـر علـى المطاوعة
قيد الحرف التالي لتاء المطاوعة بأنـه الثـاني فاقتضـى أن التـاء هي الأول وذلك لا يكون إلا في الماضـي لأن حـرف المضـارعة سابق لها في المضارع
تَفَعَّـل كمـا يـأتي للمطاوعـة يـأتي لـ:
١ – التكلـف كـ(تحلـم – تكـرم)
٢– التجنـب كـ(تـأثم – تحـرج)
٣– الصيرورة كـ(تأيمت المرأة – تحجر الطين)
٤– الاتخاذ كـ(توسد الترابَ – تبنى الصبيَّ)
تفاعـل قـد يـأتي لـ:
١ – الاشـتراك كـ(تقاتـل – ترامـى)
٢– تخييـل تـارك الفعـل كونـه فـاعلا كـ(تغافل – تجاهل – تعارج)
فلـو قـال: (والثـاني التـالي تـاءً زائـدةْ..فاضـمم ففـي الضمِّ تمامُ الفائدةْ)

الأحكام الخاصة

ثانياً: (وثالث الذي بهمز الوصل..كالأول اجعلنه كاستحلي)

الحكم

- إن كان مفتتحا بهمزة وصل ضُم أوله وثالثه كـ(اسْتَحْلَى استُحْلِي - اقْتَدَرَ اقْتُدِرَ - انْطَلَقَ انْطُلِقَ - اقعَنسَسَ اقعُنسِسَ - انطَلَقَ انطُلِقَ - اسلَنقَى: اسلُنقِيَ)

تنبيهات

(الذي بهمز الوصل) يُعَيِّنُ:

- الكلام هنا في الماضي لأن ألف الوصل لا تلحق المضارع

- بقاء ثالث المضارع في بناء المفعول على حالته إذ لم يذكر له إلا ضم أوله وفتح ما قبل آخره كـ(اسْتَحْلَى يُسْتَحْلَى)

استحْلَى الشيءَ: وجده حُلْوًا كما يقال: استجاده إذا وجده جيداً

تابع الأحكام الخاصة : التثليث

(واكسر أواشمم فا ثلاثي أعل..عينا وضم جا كبوع فاحتمل)

إذا كان الفعل ثلاثيا معتل العين..في فائه ثلاث لغات:

إخلاص الضم

ويستوي في ذلك ذوات الواو وذوات الياء

(ليت وهل ينفع شيئا ليت..ليت شبابا بوع فاشتريت)

وهي لغة ضعيفة : لغة بني دَبِير وبني فقعس وهما من فصحاء بني أسد

- وضبة وبعض بني تميم وحكيت عن هذيل

إخلاص الكسر

(حِيكَت عَلَى نِيرَين إِذ تُحَاكُ..تَختَبِطُ الشَّوكَ ولاَ تُشَاكُ)

- ورُوِيَ (حوكت على نَوْلِين)

- إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورها

الإشمام

تعليل : الأصل (قُوِل - بُيِع) فاستُثقل تحريكُ الواو مع الياء بالكسرة

- فنَقَلَ بعض العرب الكسرة من العين إلى الفاء ثم قلب الواو ياء

- وأشم بعضهم الكسرة الضم بعد نقلها وقلب الواو تنبيهًا على أن أصل الفاء الضم

- ترك بعضهم الفاء على أصل الضم وقلب الياء واوًا

الإشمام لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد كما ذكر الأزهري

- (فاحتمل) أي أجري فيه القياس على ضعفه

تعريفه

- الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر وقد قريء في السبعة (وقُيِلَ يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغُيِضَ الماء)

مصطفى : ورد الإشمام في هذا الثلاثي عموما عن نافع وابن عامر والكسائي ورويس

مصطفى: عبد الفتاح القاضي: (تحرك الحرف الأول منها بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولا يُضبطُ إلا بالتلقي)

الوافي في شرح الشاطبية

الخلاف في موضعه

- ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء

- ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر

- وهو المشهور والمقروء به

- مصطفى: نص عليه في الشاطبية: (لَدَى كَسْرِهَا)

- ضم الشفتين قبل النطق بها

- لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد إسكان الحرف فكذلك

تابع الأحكام الخاصة : التثليث
إذا كان الفعل ثلاثيا معتل العين..(وإن بشكل خيف لبس يجتنب)

الحالات

إن كان واويا كـ(سام)
- وجب عند الناظم:
١- الكسر: (سِمْتُ)
٢ - أو الإشمام (سُِمْتُ)
- ولا يجوز الضم (سُمْتُ) لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم ليس إلا كـ(سُمْتُ العبدَ)

إن كان يائيا كـ(باع)
- وجب عند الناظم
١- الضم: (بُعْتَ يا عبدُ)
٢- أو الإشمام (بُِعْتَ)
- ولا يجوز الكسر (بعِتَ) لئلا يلتبس بفعل الفاعل فهو بالكسر كـ(بِعْتَ الثوبَ)

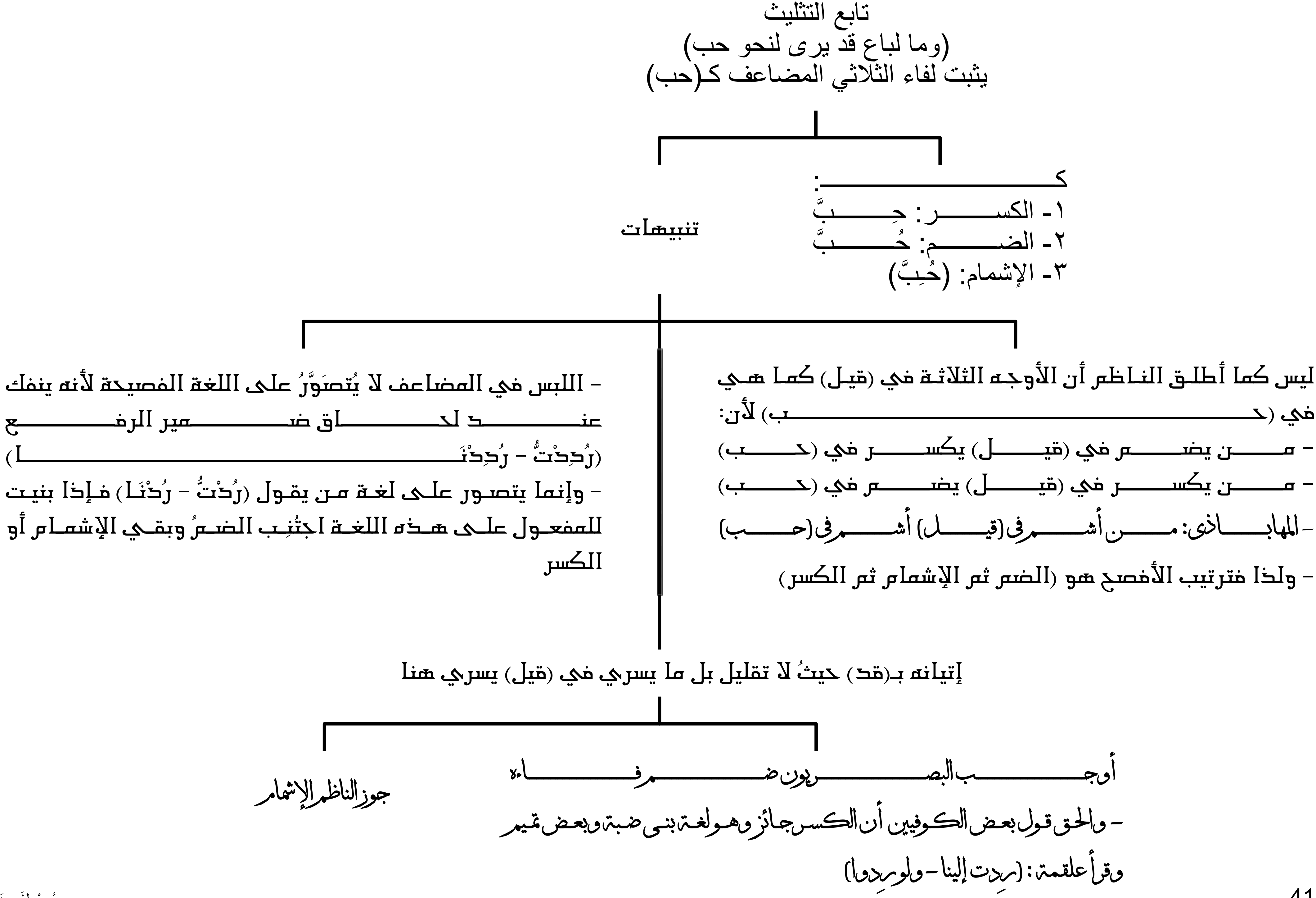
الخلاف في مراعاة اللبس

عدم مراعاة اللبس (سيبويه)
- فاللبس عند العرب ليس بمجتنب بإطلاق فقد نسبوا إلى الزيدين وإلى زيد نسبة واحدة (زَيْدِيّ)
- ولذلك نظائر كـ(مختار وتضار)

مراعاة اللبس أرجح (المغاربة)

يجوز مراعاة اللبس إذ هو معتبر عن بعض العرب (المازني)

مراعاة اللبس لأن مراعاته هو الأكثر ويُجتنب الوجهُ الملبسُ
(الناظم وابن عصفور وابن لُب)



تابع التثليث
(وما لباع قد يرى لنحو حب)
يثبت لفاء الثلاثي المضاعف كـ(حب)
كـ:
١- الكسر: حِبَّ
٢- الضم: حُبَّ
٣- الإشمام: (حُِبَّ)
تنبيهات
ليس كما أطلق الناظم أن الأوجه الثلاثة في (قيل) كما هي في (حب) لأن:
- من يضم في (قيل) يكسر في (حب)
- من يكسر في (قيل) يضم في (حب)
- المهاباذي: من أشم في (قيل) أشم في (حب)
- ولذا فترتيب الأفصح هو (الضم ثم الإشمام ثم الكسر)
- اللبس في المضاعف لا يُتصَوَّرُ على اللغة الفصيحة لأنه ينفك عند لحاق ضمير الرفع (رُدِدْتُّ - رُدِدْنَا)
- وإنما يتصور على لغة من يقول (رُدْتُّ - رُدْنَا) فإذا بنيت للمفعول على هذه اللغة اجتُنِب الضمُ وبقي الإشمام أو الكسر
إتيانه بـ(قد) حيثُ لا تقليل بل ما يسري في (قيل) يسري هنا
أوجب البصريون ضم فاءه
- والحق قول بعض الكوفيين أن الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم
وقرأ علقمة: (رِدت إلينا - ولو رِدوا)
جوز الناظم الإشمام

تـــــــــــــــابع التثليـــــــــــــــــــــــــث

(ومـا لفـا بـاع لمـا العـين تلـي..فـي اختـار وانقـاد وشـبه ينجلـي)

- يثبـــت لمـــا تليـــه العـــين مـــن كـــل فعـــل علـــى وزن (افتعل - انفعل) وهو معتل العين

كـــ(اختـــار وانقـــاد وشـــبههما)

١- الضــــم: اختُـــور - انقـــود

٢- الكســـر: اختيـــر - انقيـــد

٣- الإشمام (اختُيِرَ - انقُيِد)

تنبيهات

من كسر في (قيل) كسر وكذا الأمر في الإشمـــــــــام والضـــــــم

- ومنع ابن عذرة القلب واواً في (افتعل- انفعل) والدخول قول ابن عصفور والأُبَّذِيّ والناظم،

- الضم لبني ضبة

لم يتكلم عن المضاعف كـ(امتد - اشتد - انسل) فأوهم أنها لا يدخلها الأوجه الثلاثة بل هي جارية فيه

- نص ابن جني على جريان الأوجه هنا

- قُرِئَ (كشجرة خبيثةٍ اُجتُثت)

مصطفى: قد تُخرجُ القراءة على الضم في التقاء الساكنين وهي للحَرَمِيَّانِ والشامي والكسائي وأبي جعفر وخلف العاشر

حكم همز (اختير)

أطلق الناظم أن أول الفعل مضموم بإطلاق فحكم الهمزة الضم الخالص (اُختير -اُنقيد) (ابن أبي الربيع)

تعليق : أما على رأي من يقول (اختور) فلا إشـــــــــــــــــــكال

- وأمـا علـى الإشمـام فقريـب

- كذا على الكسر في أمْرِ (اُغْزِي) لأن الكســــر فيهـــا عـــارض فيجري (اختير وانقيد) مجرى (اغزي) لاجتماعهما في عروض الكسر

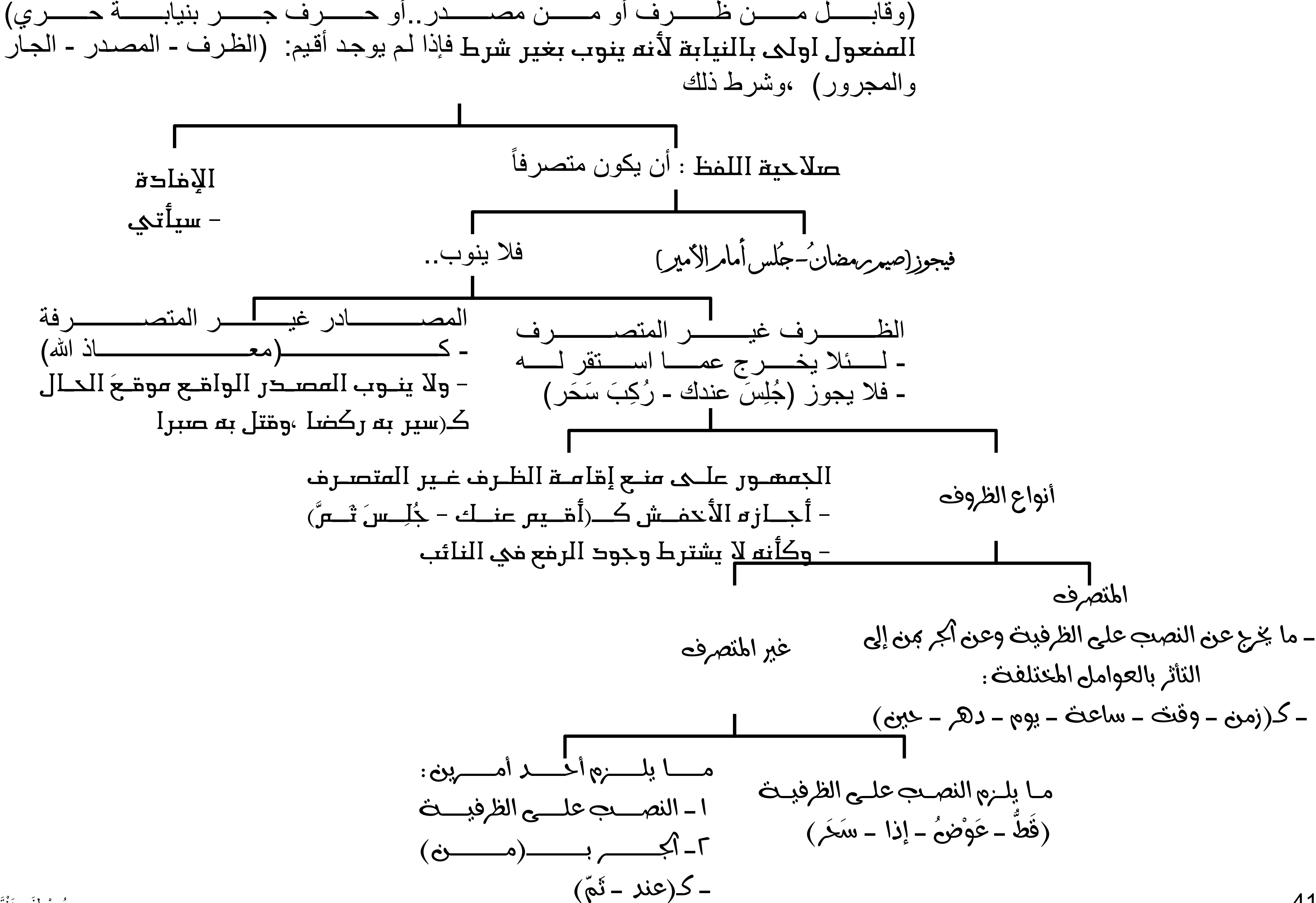
الصــــــــــــــحيح

تحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف

اعتراض: لم التُفت (إلى) العارض في: اختير وانقيد ،وكسرت همزته مع أن أصل ثالثه الضم ولم يحكم به في: اُغزي

- الجواب: ابن الضائع : (الضم في (امشوا) والكسر في (اغزي) من أجل الضمير وهو غير لازم وهو في (اختير) لشيء عرض في نفس الفعل)

نص في التسهيل: (همزة الوصل في الفعل تضم قبل ضمة أصلية أو مقدرة وتُشَمُّ قبل المشمة وتكسر فيما سوى ذلك)


(وقابل من ظرف أو من مصدر..أو حرف جر بنيابة حري)
المفعول اولى بالنيابة لأنه ينوب بغير شرط فإذا لم يوجد أقيم: (الظرف - المصدر - الجار والمجرور) ،وشرط ذلك
صلاحية اللفظ : أن يكون متصرفاً
الإفادة
- سيأتي
فيجوز (صيم رمضانُ - جُلس أمام الأمير)
فلا ينوب..
الظرف غير المتصرف
- لئلا يخرج عما استقر له
- فلا يجوز (جُلِسَ عندك - رُكِبَ سَحَر)
المصادر غير المتصرفة
- كـ(معاذ الله)
- ولا ينوب المصدر الواقع موقعَ الحال كـ(سير به ركضا ،وقتل به صبرا
أنواع الظروف
الجمهور على منع إقامة الظرف غير المتصرف
- أجازه الأخفش كـ(أقيم عنك - جُلِسَ ثَمَّ)
- وكأنه لا يشترط وجود الرفع في النائب
المتصرف
- ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة :
- كـ(زمن - وقت - ساعة - يوم - دهر - حين)
غير المتصرف
ما يلزم النصب على الظرفية
(قَطُّ - عَوْضُ - إذا - سَحَر)
ما يلزم أحد أمرين :
١- النصب على الظرفية
٢- الجر بـ(من)
- كـ(عند - ثَمّ)

(وقابل من ظرف أو من مصدر..أو حرف جر بنيابة حري)

الشرط الثاني: الإفادة : أن يكون كل واحد منهما مختصا

- والمختص هو

من الظروف

ما خص بإضافة أو وصف أو نحوهما

من المصادر

ما يدل على العدد أو على النوع فلا ينوب المصدر المؤكد فهو مبهم

سيبويه والجمهور لا يجيزون إضمار المصدر المؤكد لأن التأكيد ينافي الإضمار

- وهو الصحيح

أجازه الكسائي والفراء وهشام وثعلب وأبو حيان وابن خروف

ابن الباذش: أجاز سيبويه إضمار المصدر لدلالة مصدر آخر عليه كـ(ضرب ضربا شديدا)

البعضُ أجاز (سير بزيد سير) ومنع (سِيرَ سَيرٌ)

من الجار والمجرور

- سيأتي

(وحيل بينهم)

و(فيالكَ مِن ذي حاجةٍ حِيلَ دونَها . . وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُه)

(يا) حرف تنبيه لا محل له و(لك) متعلق بمحذوف أي (يا هذا لك) أو متعلق بـ(يا) لما تدل عليه من معنى الفعل (مِن) زائدة (ذي) تمييز منصوب بالألف منع من ظهوره الياء المأتي بها لحرف الجر الزائد

هناك تخريجان لا يرضاهما الجمهور

(دونها) نائب فاعل مع أنه غير متصرف (منهم الأخفش)

- والجواب: هذا لا يفارق النصب

نائب الفاعل ضمير مستتر يعود لمصدر مبهم أي (حيل حولٌ)

(منهم ابن درستويه)

- والجواب: المبهم لا فائدة فيه لأنه مستفاد من الفعل ولذا يقع تأكيدا له فالمؤكد والمؤكد بمعنى واحد

الجمهور

نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مصدر مُخَصَص أي (حيل الحول المعهود) أو مُختص بالوصف أي (حيل حولٌ واقع دونها)

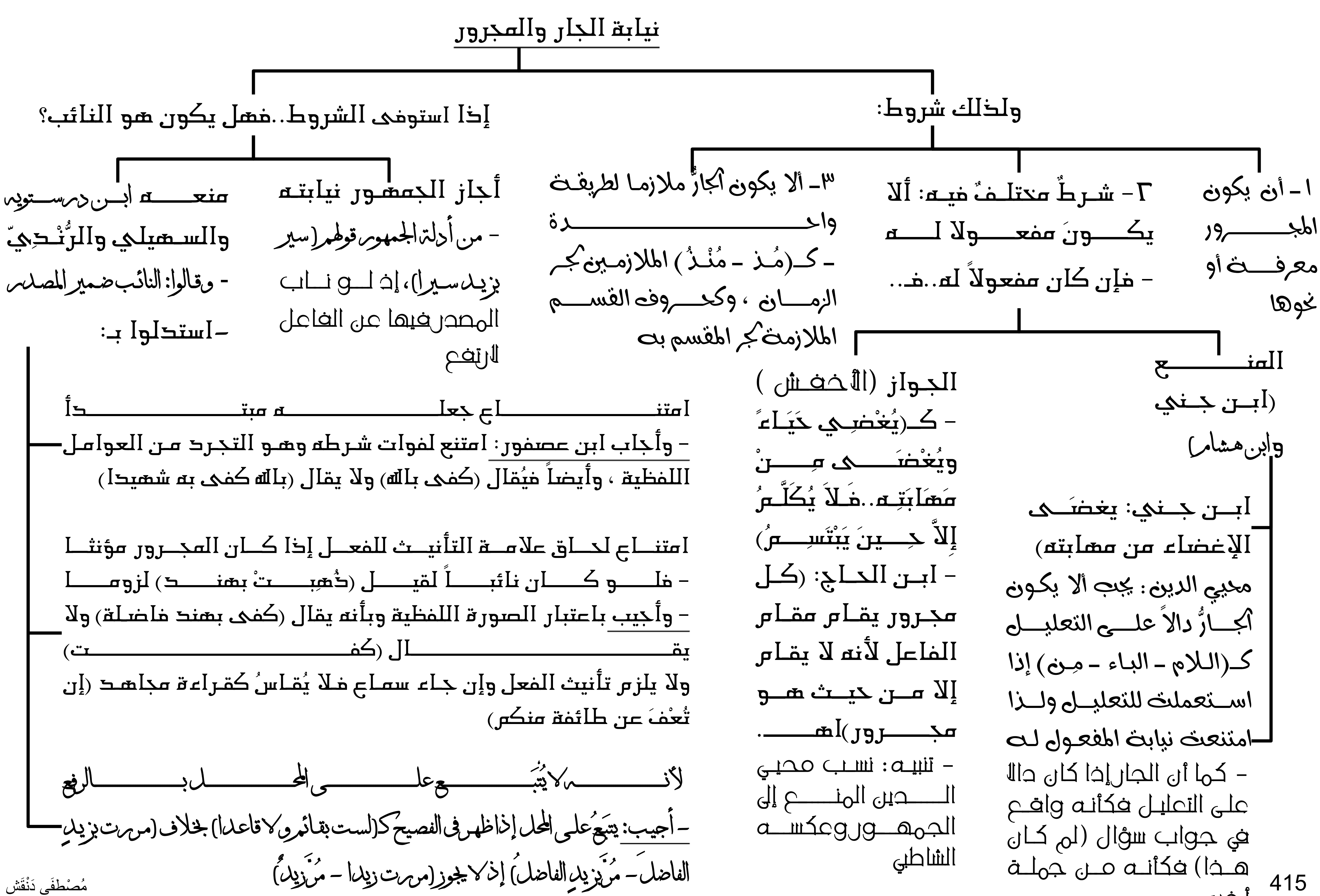
(وقالَت مَتى يُبخَلْ عَليكَ ويُعتَلَلْ . . يَسُؤْكَ وإن يُكشَفْ غرَامُكَ تَدْرَبِ)

- ابن درستويه وجماعة: النائب ضميرُ المصدر فيجوز المصدر المبهم من باب أولى

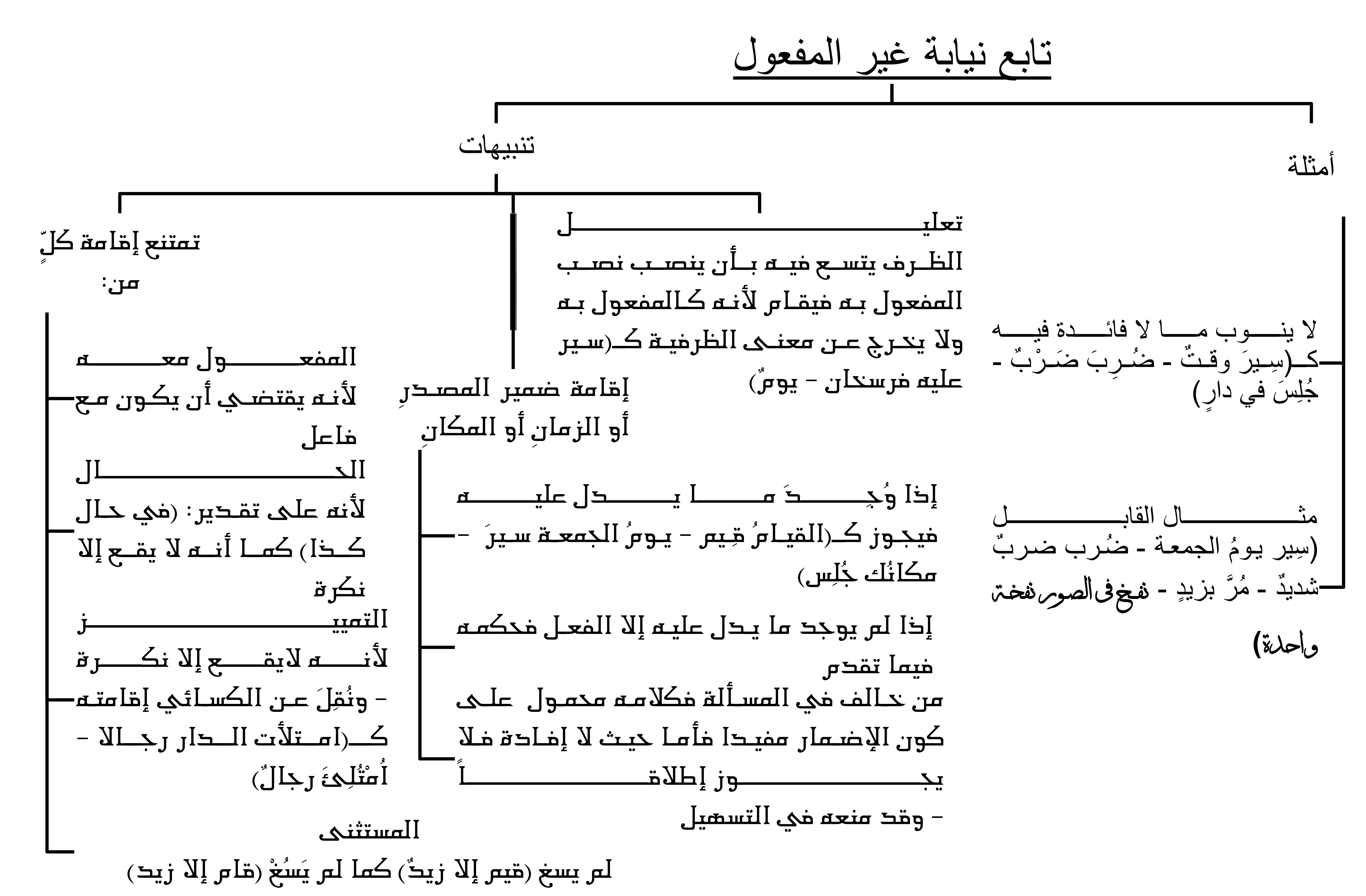
- الجمهور: نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المصدر المختص

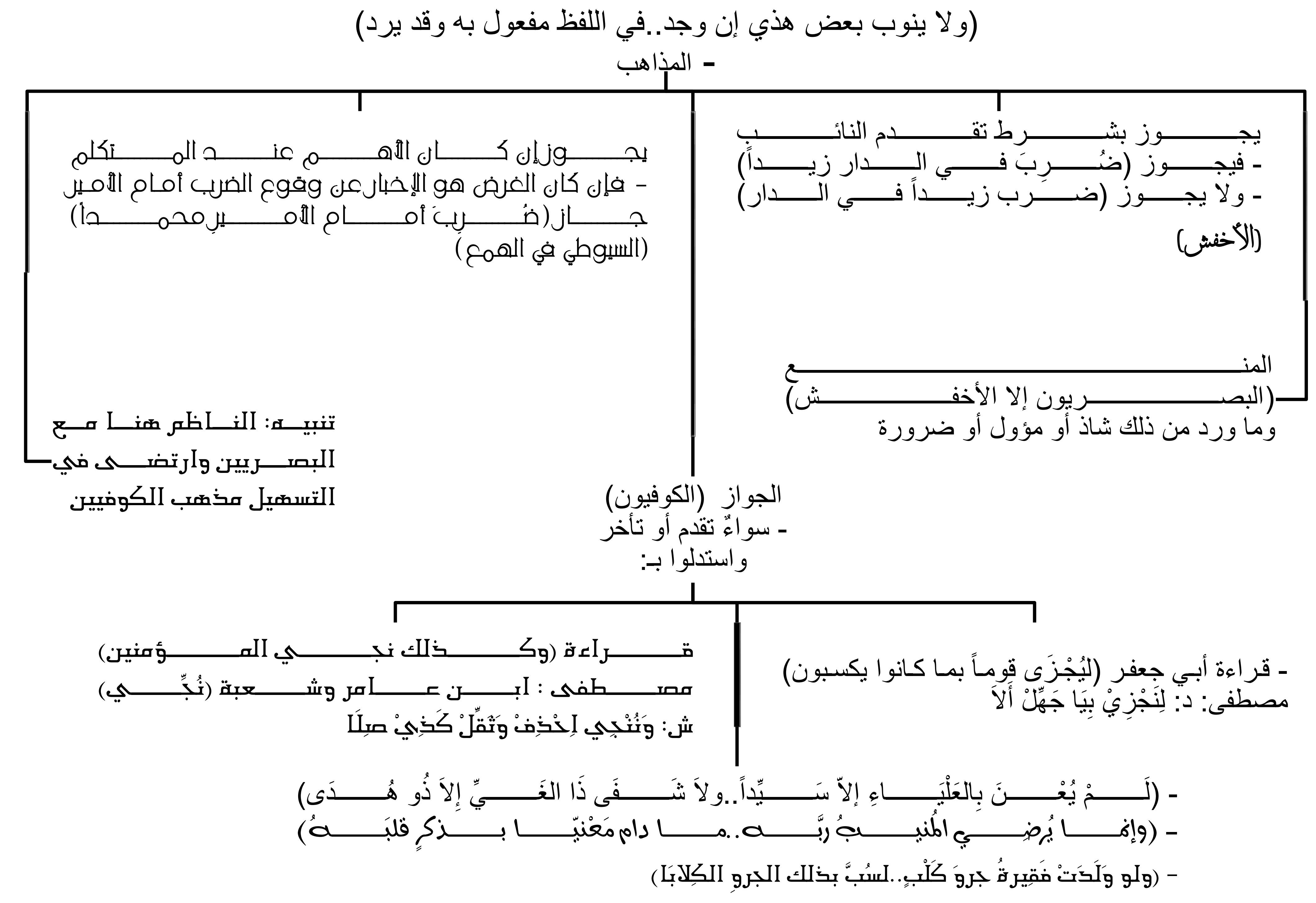
فالمعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو خصصه بعليك أخرى محذوفة

- وعلى رواية (نبخل عليك ونعتلل) لا شاهد



نيابة الجار والمجرور
ولذلك شروط:
١- أن يكون المجرور معرفة أو نحوها
٢- شرطٌ مختلفٌ فيه: ألا يكونَ مفعولا له
- فإن كان مفعولاً له..ف..
المنع (ابن جني وابن هشام)
ابن جني: يغضَى الإغضاء من مهابته)
محيي الدين: يجب ألا يكون الجارُّ دالاً على التعليل كـ(اللام - الباء - مِن) إذا استعملت للتعليل ولذا امتنعت نيابة المفعول له
- كما أن الجار إذا كان دالا على التعليل فكأنه واقع في جواب سؤال (لم كان هذا) فكأنه من جملة أخرى
الجواز (الأخفش)
- كـ(يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه..فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ)
- ابن الحاج: (كل مجرور يقام مقام الفاعل لأنه لا يقام إلا من حيث هو مجرور)اهـ.
- تنبيه: نسب محيي الدين المنع إلى الجمهور وعكسه الشاطبي
٣- ألا يكون الجارُّ ملازما لطريقة واحدة
- كـ(مُذ - مُنْذُ) الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به
إذا استوفى الشروط..فهل يكون هو النائب؟
أجاز الجمهور نيابته
- من أدلة الجمهور قولهم (سير بزيد سيرا)، إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع
منعه ابن درستويه والسهيلي والرُّنْدِيّ
- وقالوا: النائب ضمير المصدر
- استدلوا بـ:
امتناع جعله مبتدأ
- وأجاب ابن عصفور: امتنع لفوات شرطه وهو التجرد من العوامل اللفظية ، وأيضاً فيُقال (كفى بالله) ولا يقال (بالله كفى به شهيدا)
امتناع لحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان المجرور مؤنثا
- فلو كان نائباً لقيل (ذُهِبَتْ بهند) لزوما
- وأجيب باعتبار الصورة اللفظية وبأنه يقال (كفى بهند فاضلة) ولا يقال (كفت)
ولا يلزم تأنيث الفعل وإن جاء سماع فلا يُقاسُ كقراءة مجاهد (إن تُعْفَ عن طائفة منكم)
لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع
- أجيب: يتبع على المحل إذا ظهر في الفصيح كـ(لست بقائمٍ ولا قاعدا) بخلاف (مررت بزيدٍ الفاضلَ - مُرَّ بزيدٍ الفاضلُ) إذ لا يجوز (مررت زيدا - مُرَّ زيدٌ)


تابع نيابة غير المفعول
أمثلة
لا ينوب ما لا فائدة فيه كـ(سِيرَ وقتٌ - ضُرِبَ ضَرْبٌ - جُلِسَ في دارٍ)
مثال القابل (سِير يومُ الجمعة - ضُرب ضربٌ شديدٌ - مُرَّ بزيدٍ - نفخ في الصور نفخة واحدة)
تنبيهات
تعليل
الظرف يتسع فيه بأن ينصب نصب المفعول به فيقام لأنه كالمفعول به ولا يخرج عن معنى الظرفية كـ(سير عليه فرسخان - يومٌ)
إقامة ضمير المصدرِ أو الزمانِ أو المكانِ
إذا وُجِدَ ما يدل عليه فيجوز كـ(القيامُ قِيم - يومُ الجمعة سيرَ - مكانُك جُلِس)
إذا لم يوجد ما يدل عليه إلا الفعل فحكمه فيما تقدم
من خالف في المسألة فكلامه محمول على كون الإضمار مفيدا فأما حيث لا إفادة فلا يجوز إطلاقاً
- وقد منعه في التسهيل
تمتنع إقامة كلٍّ من:
المفعول معه
لأنه يقتضي أن يكون مع فاعل
الحال
لأنه على تقدير: (في حال كذا) كما أنه لا يقع إلا نكرة
التمييز
لأنه لايقع إلا نكرة - ونُقِلَ عن الكسائي إقامته كـ(امتلأت الدار رجالا - اُمْتُلِئَ رجالٌ)
المستثنى
لم يسغ (قيم إلا زيدٌ) كما لم يَسُغْ (قام إلا زيد)


(ولا ينوب بعض هذي إن وجد..في اللفظ مفعول به وقد يرد)
- المذاهب
يجوز بشرط تقدم النائب
- فيجوز (ضُرِبَ في الدار زيداً)
- ولا يجوز (ضرب زيداً في الدار)
(الأخفش)
يجوز إن كان الأهم عند المتكلم
- فإن كان الغرض هو الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير جاز (ضُرِبَ أمام الأميرِ محمداً)
(السيوطي في الهمع)
المنع
(البصريون إلا الأخفش)
وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول أو ضرورة
تنبيه: الناظم هنا مع البصريين وارتضى في التسهيل مذهب الكوفيين
الجواز (الكوفيون)
- سواءٌ تقدم أو تأخر
واستدلوا بـ:
- قراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون)
مصطفى: د: لِنَجْزِيْ بِيَا جَهِّلْ أَلاَ
قراءة (وكذلك نجي المؤمنين)
مصطفى : ابن عامر وشعبة (نُجِّي)
ش: وَنُنْجِي اِخْذِفْ وَثَقِّلْ كَذِيْ صِلَا
- (لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً..ولاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَ ذُو هُدَى)
- (وإنما يُرضِي المُنيبُ ربَّه..ما دام مَعْنِيّاً بذِكرٍ قلبَهُ)
- (ولو وَلَدَتْ قفيرةُ جروَ كَلْبٍ..لسُبَّ بذلك الجروِ الكِلابَا)

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد..في اللفظ مفعول به وقد يرد)

تنبيهات

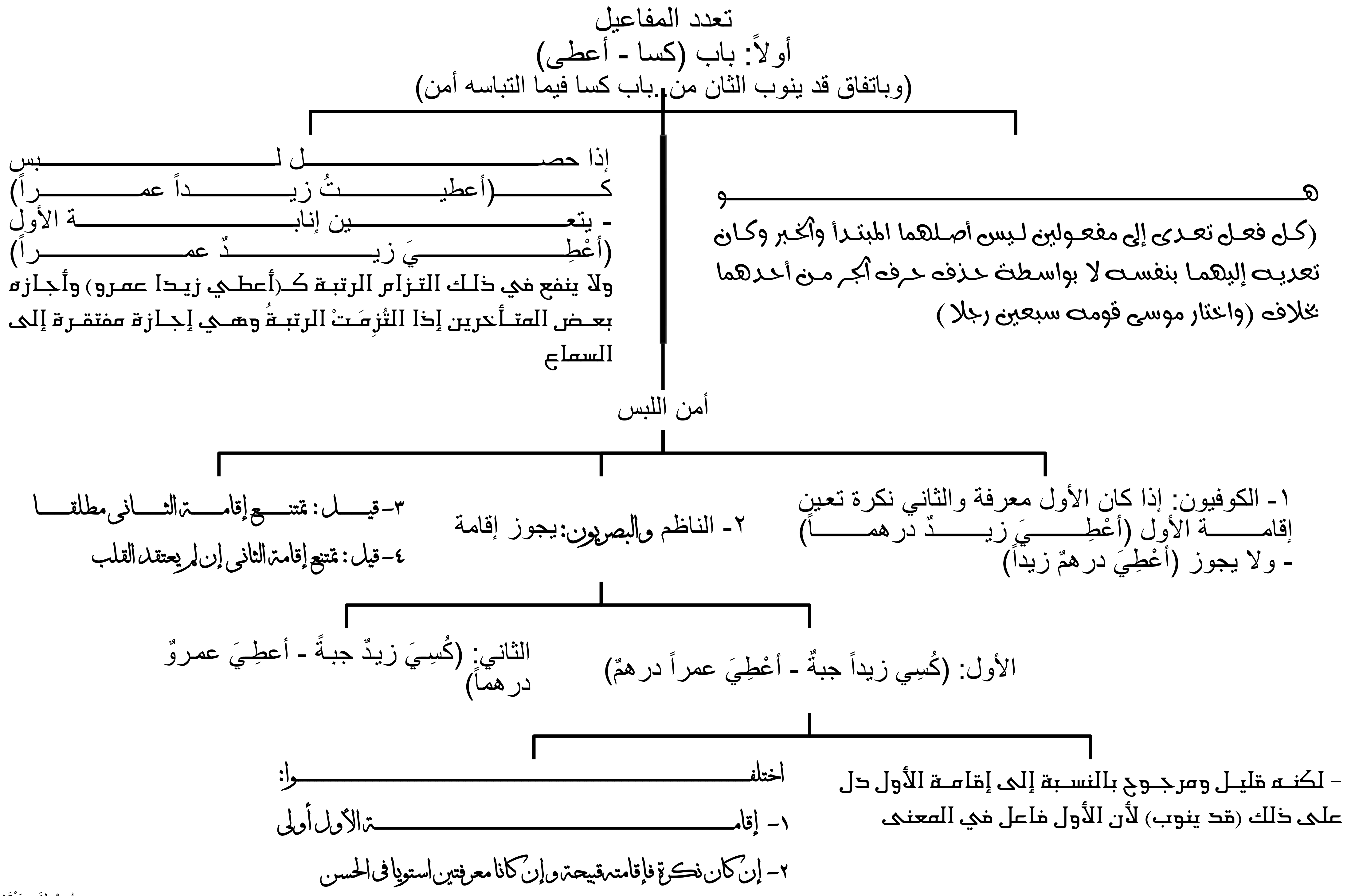
قولـه (في اللفظ)
- المفعول به لو كان موجودا في المعنى دون اللفظ لا يمنع إقامة شيء مما ذكر
فإذا قلت (ضَرَبْتُ مكانَك) فـ(ضَرَبَ) يطلب مفعولا ولم يوجد في اللفظ
فتقول (ضُرِبَ مكانُك) فيُقامُ الظرفُ مُقام الفاعل إذ ليس في اللفظ ما يُقام سواه

المصدر والظرف والمجرور إذا اجتمعت لم تُمنع إقامة واحد منها مع وجود البواقي
- فمسألة أبي القاسم في الجمل: (أعطي بالمعطى به ديناران ثلاثون دينارا)
صَوَّر فيها ابن الفخار ما يقرب من مائة وثمانين مسألة من غير استقصاء

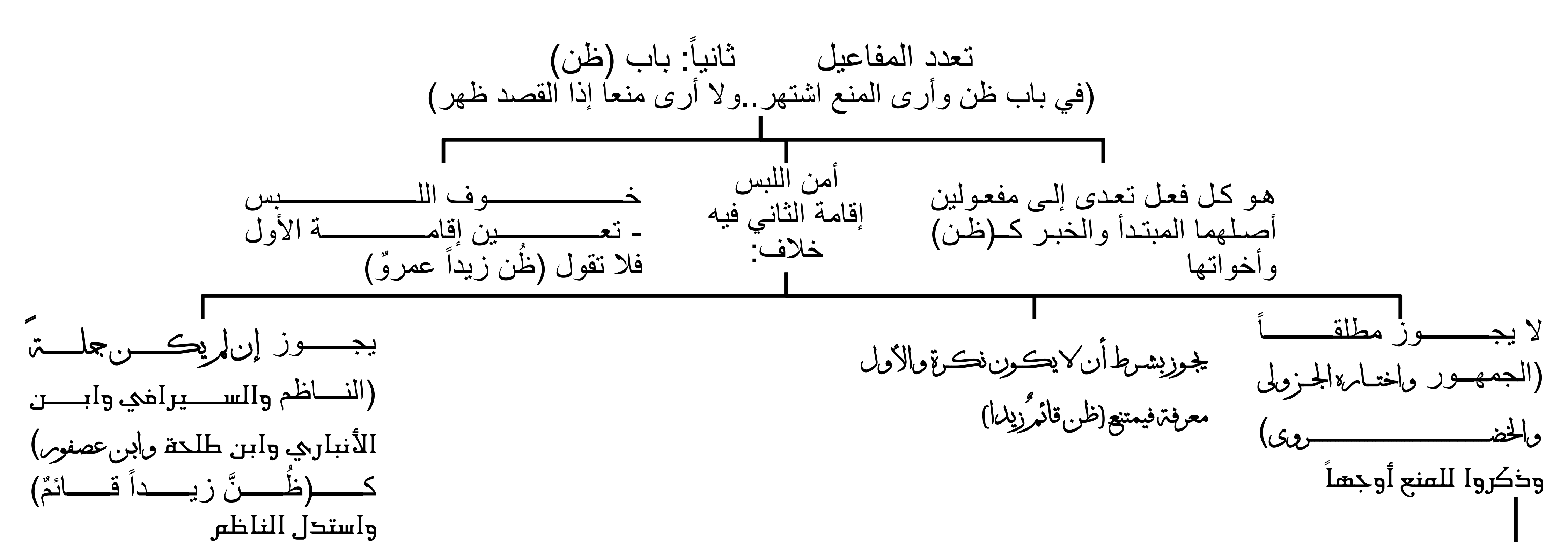
هل المراد المفعول به الحقيقي أو المفعول به حقيقة أو اتساعا فيشمل المصدر والظرف إذا نصبا
- وفيه مذاهب:

الظرف المتسع يأخُذُ حكم المفعول الحقيقي في منع الجارِّ
(السيرافي)

يجوز إقامة الجار مع وجود الظرف المتسع
(ابن الباذش)
- وكلامُ الناظم أظهرُ في ذلك



تعدد المفاعيل
أولاً: باب (كسا - أعطى)
(وباتفاق قد ينوب الثان من. باب كسا فيما التباسه أمن)
هو
(كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وكان تعديه إليهما بنفسه لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما
خلاف (واختار موسى قومه سبعين رجلا)
إذا حصل لبس
كـ(أعطيتُ زيداً عمراً)
- يتعين إنابة الأول
(أعْطِيَ زيدٌ عمراً)
ولا ينفع في ذلك التزام الرتبة كـ(أعطي زيدا عمرو) وأجازه بعض المتأخرين إذا التُزِمَتْ الرتبةُ وهي إجازة مفتقرة إلى السماع
أمن اللبس
١- الكوفيون: إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول (أعْطِيَ زيدٌ درهماً)
- ولا يجوز (أعْطِيَ درهمٌ زيداً)
٢- الناظم والبصريون: يجوز إقامة
٣- قيل: تمتنع إقامة الثانى مطلقا
٤- قيل: تمتنع إقامة الثانى إن لم يعتقد القلب
الأول: (كُسِي زيداً جبةٌ - أعْطِيَ عمراً درهمٌ)
الثاني: (كُسِيَ زيدٌ جبةً - أعطِيَ عمروٌ درهماً)
- لكنه قليل ومرجوح بالنسبة إلى إقامة الأول دل على ذلك (قد ينوب) لأن الأول فاعل في المعنى
اختلفوا:
١- إقامة الأول أولى
٢- إن كان نكرة فإقامته قبيحة وإن كانا معرفتين استويا في الحسن



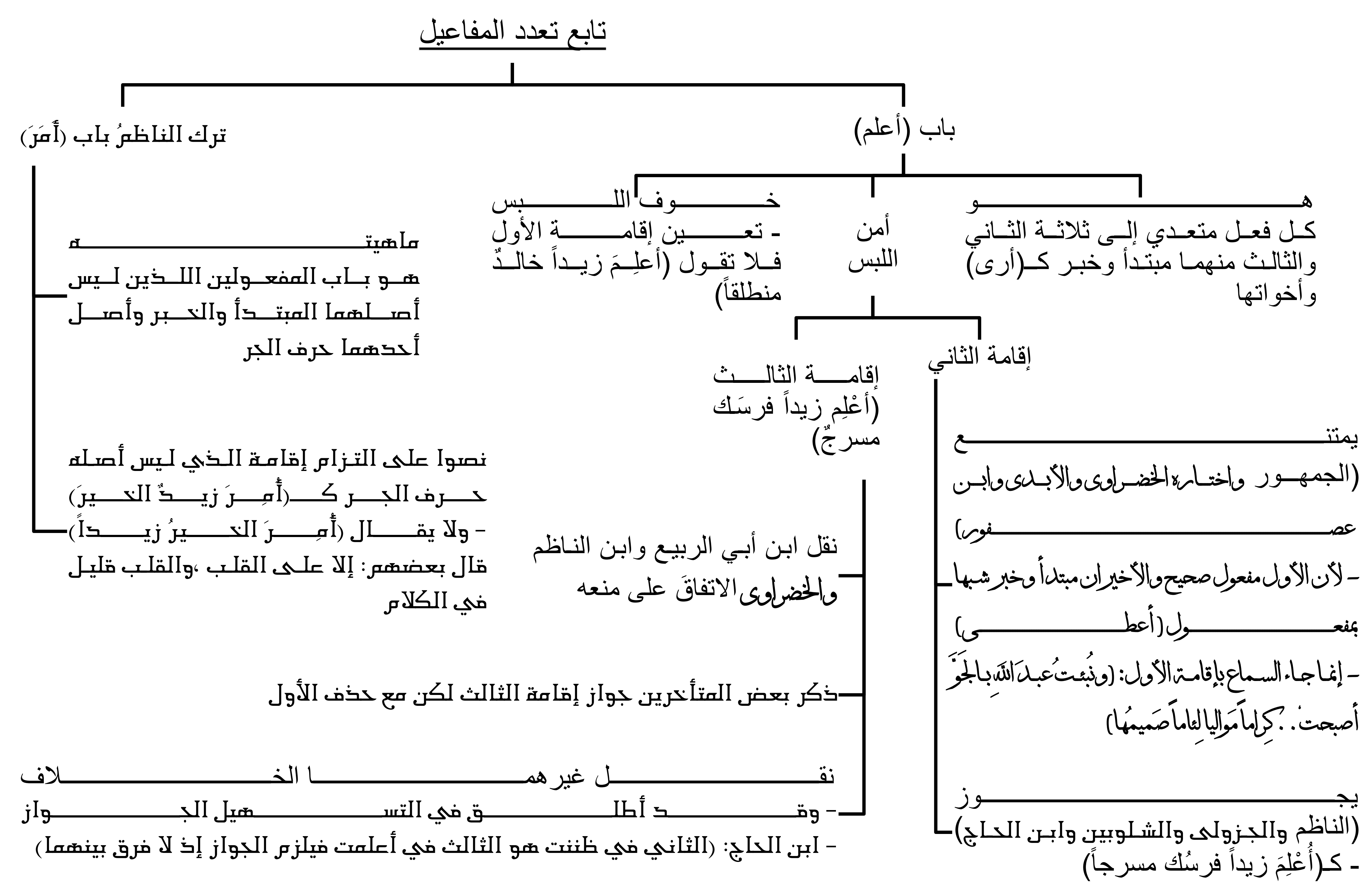
- يؤدي إلى اللبس غالبا فَمُنِعَ مطلقاً فهو يؤدى إلى الإلباس فى النكرتين والمعرفتين فقولك (ظُنَّ صديقُك عدوَّ زيدٍ) لا يُدْرَى فيه هل الإخبار عن الصداقة أو العداوة

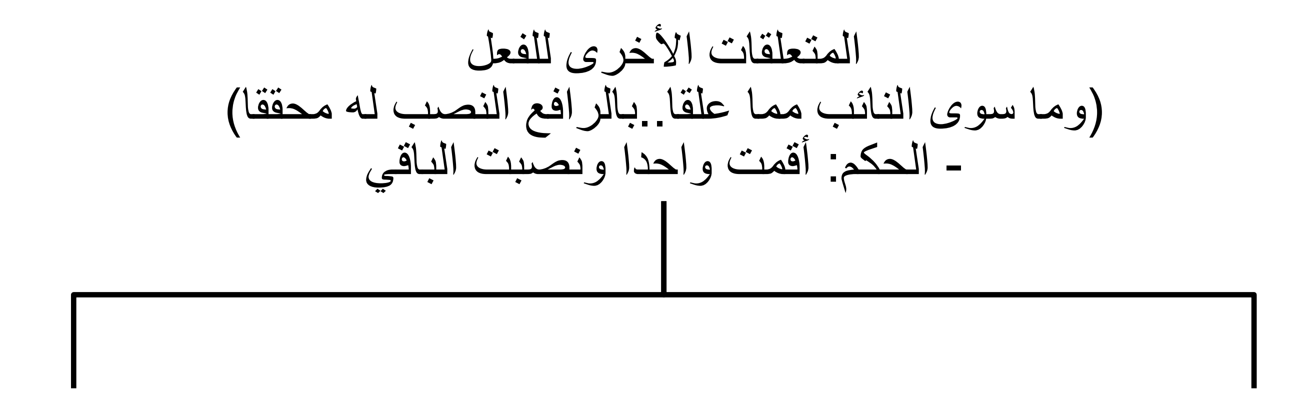
- الناظم في الشرح: (أمن اللبس مسوغ لجعل الفاعل مفعولا والعكس كـ(خرق الثوب المسمار) فجواز هذه المسائل أحق وأولى)

الثاني قد يكون جملة فعلية أو اسمية - ظرفا - مجرورا
- فلا تكون الجملة فاعلة والظرف لا يقام وهو باق على نصب الظرفية والمجرور لا يقام وعامله غير الفعل كما أن الظرف والمجرور في معنى الجملة

حمل الأقل على الأكثر في المنع لا يصح فالأصل أن تعطى كل مسألة حكم نفسها
- وإجراء الباب مجرى واحدا في مسائل كثيرة مبني على التفسير بعد السماع

- لعود الضمير على المؤخر إن كان الثانى نكرة لأن الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم

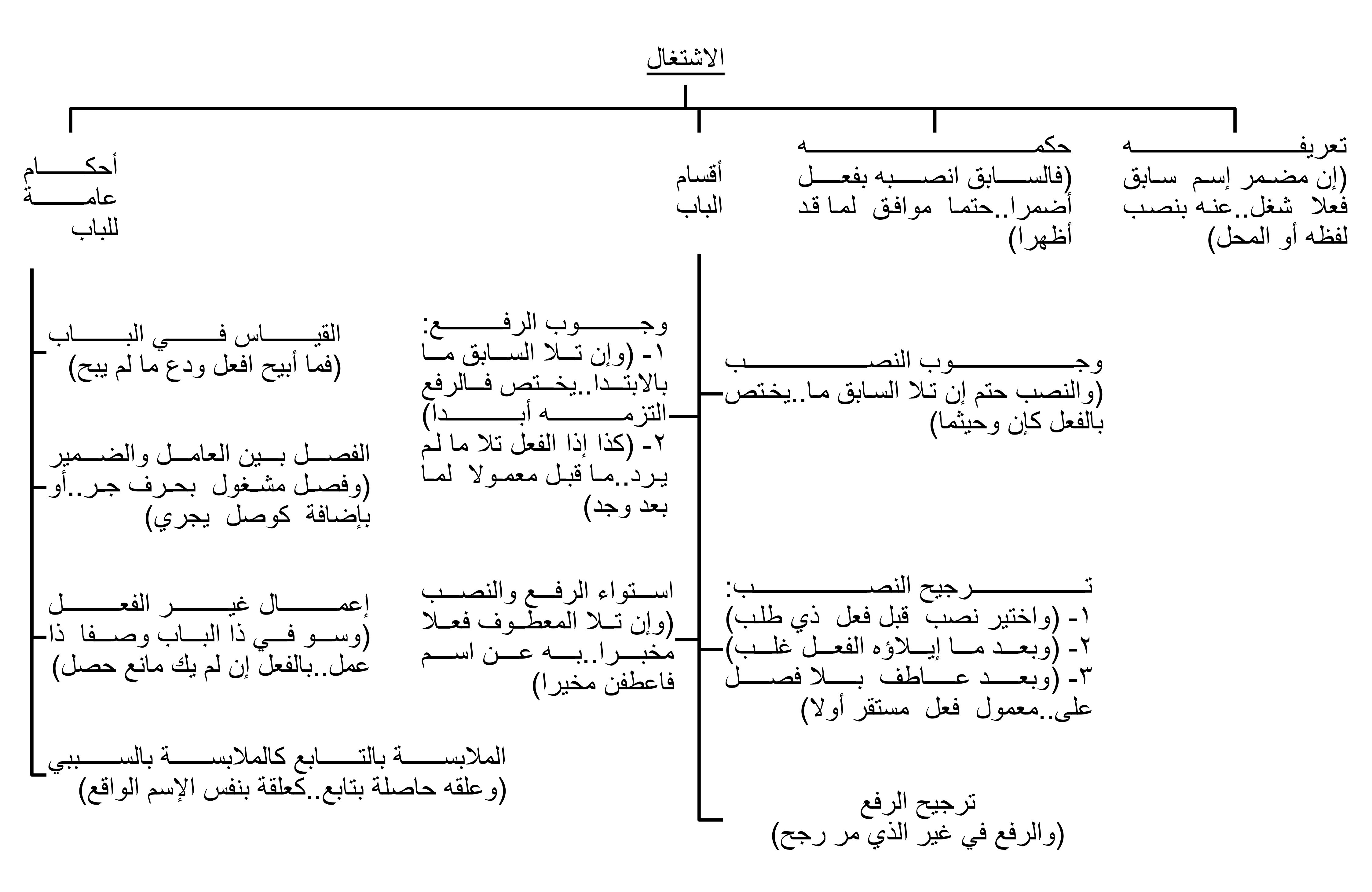

تابع تعدد المفاعيل
باب (أعلم)
ترك الناظمُ باب (أَمَرَ)
هو
كل فعل متعدي إلى ثلاثة الثاني والثالث منهما مبتدأ وخبر كـ(أرى) وأخواتها
أمن اللبس
خوف اللبس
- تعين إقامة الأول فلا تقول (أعلِمَ زيداً خالدٌ منطلقاً)
إقامة الثاني
إقامة الثالث (أعْلِمِ زيداً فرسَك مسرجٌ)
يمتنع
(الجمهور واختاره الخضراوي والأبدي وابن عصفور)
- لأن الأول مفعول صحيح والأخيران مبتدأ وخبر شبها بمفعول (أعطى)
- إنما جاء السماع بإقامة الأول: (ونُبِّئتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أصبحتْ .. كِراماً مَواليها لئاماً صَميمُها)
يجوز
(الناظم والجزولي والشلوبين وابن الحاج)
- كـ(أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً)
نقل ابن أبي الربيع وابن الناظم والخضراوي الاتفاقَ على منعه
ذكر بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف الأول
نقل غيرهما الخلاف
- وقد أطلق في التسهيل الجواز
- ابن الحاج: (الثاني في ظننت هو الثالث في أعلمت فيلزم الجواز إذ لا فرق بينهما)
ماهيته
هو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل أحدهما حرف الجر
نصوا على التزام إقامة الذي ليس أصله حرف الجر كـ(أُمِرَ زيدٌ الخيرَ)
- ولا يقال (أُمِرَ الخيرُ زيداً)
قال بعضهم: إلا على القلب، والقلب قليل في الكلام



تعليل
- كما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع إلا مفعولا واحدا

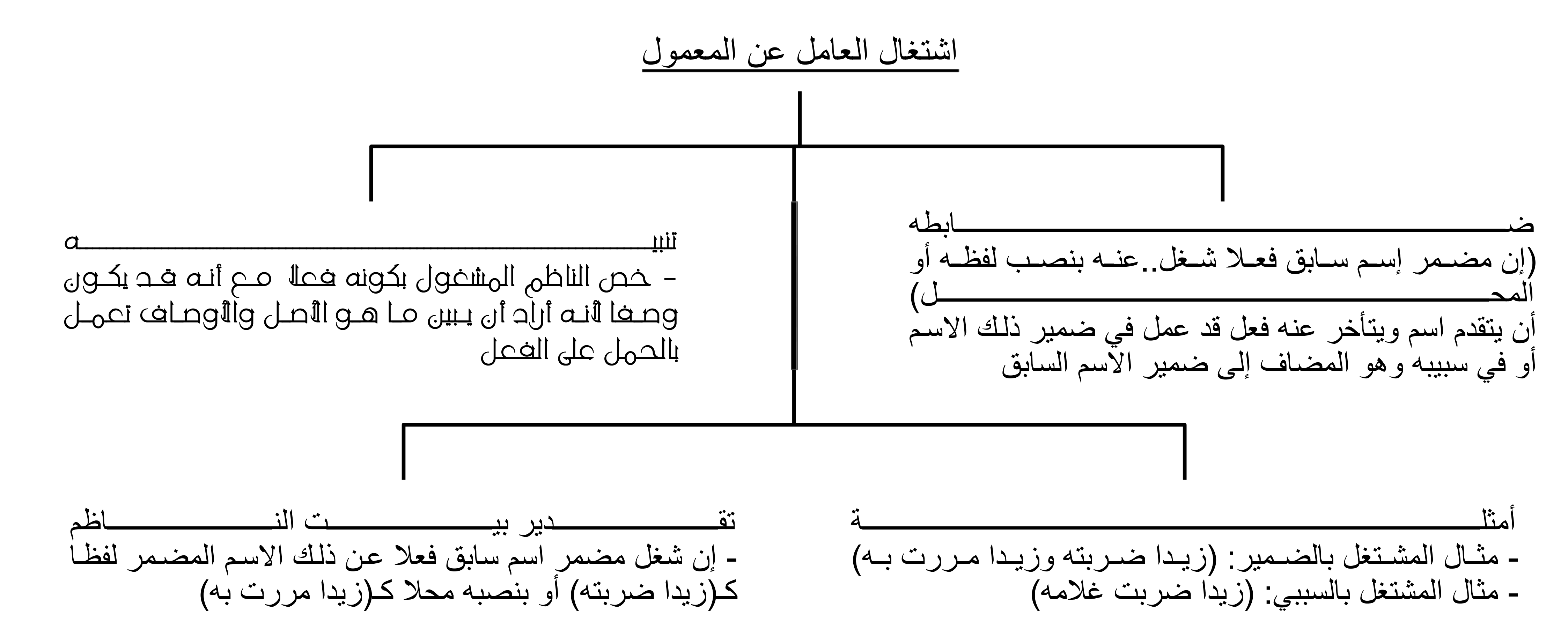
تنبيه
- النصب تارة يكون في اللفظ كالأمثلة المتقدمة ،وتارة يكون في الموضع كالمجرور





الاشتغال
تعريفه (إن مضمر إسم سابق فعلا شغل..عنه بنصب لفظه أو المحل)
حكمه (فالسابق انصبه بفعل أضمرا..حتما موافق لما قد أظهرا)
أقسام الباب
أحكام عامة للباب
وجوب النصب (والنصب حتم إن تلا السابق ما..يختص بالفعل كإن وحيثما)
وجوب الرفع: ١- (وإن تلا السابق ما بالابتدا..يختص فالرفع التزمه أبدا) ٢- (كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد..ما قبل معمولا لما بعد وجد)
القياس في الباب (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح)
الفصل بين العامل والضمير (وفصل مشغول بحرف جر..أو بإضافة كوصل يجري)
ترجيح النصب: ١- (واختير نصب قبل فعل ذي طلب) ٢- (وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب) ٣- (وبعد عاطف بلا فصل على..معمول فعل مستقر أولا)
استواء الرفع والنصب (وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا..به عن اسم فاعطفن مخيرا)
إعمال غير الفعل (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل..بالفعل إن لم يك مانع حصل)
الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي (وعلقه حاصلة بتابع..كعلقة بنفس الإسم الواقع)
ترجيح الرفع (والرفع في غير الذي مر رجح)

اشتغال العامل عن المعمول



أركان الاشتغال ثلاثة

المشغول عنه
هو الاسم المتقدم
،وشروطه خمسة:

ألا يكون متعددا لفظا ومعنى
- بأن يكون واحدا كـ(زيدا ضربته)
- أو متعددا في اللفظ فقط كـ(زيدا وعمرا ضربتهما) لأن العطف جعل الاسمين واحد
- فإن تعدد لفظا ومعنىً كـ(زيدا درهما أعطيته) لم يصح

كونه متقدما
- فإن تأخر كـ(ضربته زيدا) فهو بدل من الضمير وإن رفعته فهو مبتدأ خبره ما قبله

قبوله الإضمار
- فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ(حتى)

كونه مفتقرا لما بعده
- فـ(جاءك زيد فأكرمه) ليس من باب الاشتغال لاكتفاء الاسم بالعامل المتقدم

كونه صالحا للابتداء به بألا يكون نكرة محضة
- فـ(ورهبانية ابتدعوها) ليس من الاشتغال بل (رهبانية) معطوف على ما قبله و(ابتدعوها) صفة

المشغول
هو الفعل المتأخر وله شرطان:

كونه متصلا بالمشغول عنه
- فإن انفصل بفاصلٍ يمنع من العمل فيما قبله كأدوات الشرط والاستفهام ونحوهما فليس من الاشتغال

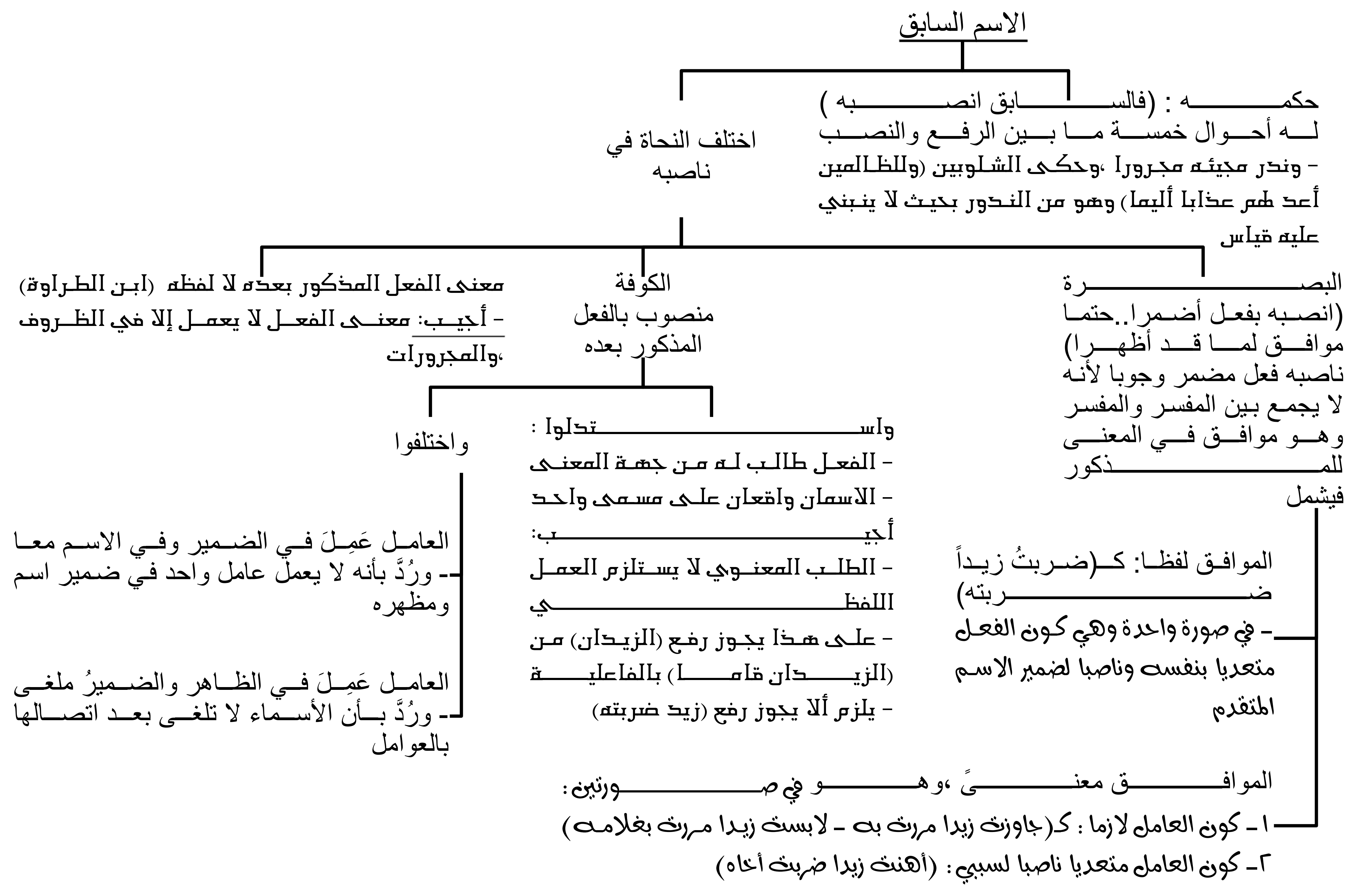
كونه صالحا للعمل فيما قبله
- بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول
- فإن كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامدا كفعل التعجب لم يصح
- (في الدار زيد فاضربه) لا يكون (زيد) جائز النصب ومنه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)
- لأن شرط الاشتغال أن يكون السابق مهيأ لعمل الفعل فيه لولا الضمير الشاغل فإذا كان له عامل أو من جملة أخرى فلا يعمل

المشغول به
هو الضمير

وشرطه: ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه كـ(زيدا ضربته أو مررت به)
- ويصح كونه اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه كـ(زيدا ضربت أخاه أو مررت بغلامه)

تنبيهات
- النصب لفظا متعذر في المضمرات فأراد الناظم بنصب لفظه أنه لو كان عوضه ظاهر لظهر فيه النصب ،وبنصب المحل هو أن يكون الضمير مجرورا بحرف
- لو اشتغل الفعل برفع الضمير لم ينتصب الأول السابق
- رفع لفظ الضمير كـ(زيد قام)
- رفع محل الضمير (إِنْ زَيدٌ مُرَّ به)

مُصْطفَى دَنْقَش


الاسم السابق
حكمه : (فالسابق انصبه)
له أحوال خمسة ما بين الرفع والنصب
- وندر مجيئه مجرورا ،وحكى الشلوبين (وللظالمين أعد لهم عذابا أليما) وهو من الندور بحيث لا ينبني عليه قياس
اختلف النحاة في ناصبه
البصرة
(انصبه بفعل أضمرا..حتما موافق لما قد أظهرا)
ناصبه فعل مضمر وجوبا لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر وهو موافق في المعنى للمذكور
فيشمل
الموافق لفظا: كـ(ضربتُ زيداً ضربته)
- في صورة واحدة وهي كون الفعل متعديا بنفسه وناصبا لضمير الاسم المتقدم
الموافق معنىً ،وهو في صورتين:
١- كون العامل لازما : كـ(جاوزت زيدا مررت به - لابست زيدا مررت بغلامه)
٢- كون العامل متعديا ناصبا لسببي : (أهنت زيدا ضربت أخاه)
الكوفة
منصوب بالفعل المذكور بعده
واستدلوا :
- الفعل طالب له من جهة المعنى
- الاسمان واقعان على مسمى واحد
أجيب:
- الطلب المعنوي لا يستلزم العمل اللفظي
- على هذا يجوز رفع (الزيدان) من (الزيدان قاما) بالفاعلية
- يلزم ألا يجوز رفع (زيد ضربته)
واختلفوا
العامل عَمِلَ في الضمير وفي الاسم معا
- ورُدَّ بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره
العامل عَمِلَ في الظاهر والضميرُ ملغى
- ورُدَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل
معنى الفعل المذكور بعده لا لفظه (ابن الطراوة)
- أجيب: معنى الفعل لا يعمل إلا في الظروف والمجرورات،

تنبيهات

- زعم بعضهم أنه يجوز إظهار الفعل المتقدم واستدل بـ(إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين)
- أجيب: الثاني في الآية جاء توكيدا وأما (رأيته) من (زيدا رأيته) فلم يؤت به للتأكيد، بل هو الأصل وتقدير (رأيت) الأول صناعي

قوله (فالسابق انصبه) غير لازم فيسوغ تقدير الفعل رافعا (أقام زيد أقمتُه) ومنه: (أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُها..فهلاَّ الَّتِي عَن بَين جنبَيْك تَدْفع)
- على أن تقدير الفعل رافعا مع كون الضمير منصوبا ليس بكثير وأكثر الناس على منعه

خص الناظم هذا الباب بنصب السابق وباب الاشتغال أعم ويُتَصَوَّرُ مثلُه في الرفع على الاشتغال
- كـ(زيد قام) فمنهم من رفع (زيد) على الفاعلية
- الخلاف:

يفترق الرفع والنصب فزيد في الأولى لا يجوز فيه الحمل على الفعل، وزيد في الثانية يجوز حمله على الفعل فينتصب (الجمهور)

تستوي المسألتان

فيجوز تقدير لزيد في الأولى فعل كـ(قام زيد قام) (ابن العريف والمبرد والناظم في التسهيل)

وجهه

إضمار فعلٍ في (زيدٌ قام) مع إمكان رفعه بالابتداء كالإضمار في (أزيد قام) وقد قاله الأخفش
مصطفى : من المانعين من لم يقل بقول الأخفش

اعتراض: تقرر أنه لا يفسر إلا ما يصح أن يعمل و(قام) لا يعمل في (زيد) مقدما عليه بخلاف
الجواب: يلزمكم ألا يفسر في كـ(أزيد قام)

مخالفة الإجماع إن ثبت أصلا محذورة إذا خالفه في إحداث قول بحكم وأما إذا أحدث تأويلا لم يقل به أحد من أهل الإجماع، فليس بمحذور عند أكثر الأصوليين

تنبيهات

ترك بعض الشروط

اتحاد جهة النصب

فـ(أزيدا جلست مكانه؟) لم يجز لأن (زيدا) منصوب على المفعولية ،ونصب المكان على الظرفية

– اشترطه الشلوبين

– ولم يشترطه سيبويه بل أجازه في الظرف المتصرف كالمثال

كون المشغول عنه اسما واحدا فلا يجوز (أزيدا درهما أعطيته إياه) ويجوز (أزيدا أعطيته درهما)

– لأن البابَ جاء على غير قياس فلا يُتعدى به ما سُمِعَ

فقوله (إن مضمر اسم سابق فعلا شغل) يحتمل الوجهين

الأظهر

– أن يُراد الواحد من الجنس

– وعلى هذا لا إشكال

أن يراد الجنس

– فيكون مائلا لمذهب الأخفش إذ أجاز (إنْ زيدٌ عمرا يضربُه) على تقدير (إن يضرب زيد عمرا يضربه)

– الشلوبين: (فليس اتحاد المعمول بشرط عند سيبويه)اهـ.

– واحتجوا لسيبويه بأن باب الاشتغال سماعي فلا ينبغي أن يتعدى المقطوع به منه فلم يكن ليجيزه إلا لسماع

مصطفى: صار كالمرفوع حكما في علم الحديث

قوله: (موافق لما قد أظهرا) يشمل (لابست زيدا رأيت أخاه) وإن كان الفعلان ليسا بمتفقي المعنى فالرؤية غير الملابسة

– وذلك لأن مرادَه الموافقةُ المعنويةُ فمرورك بالأخ ملابسة لزيد من جهة ما

سيبويه: (لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به)اهـ.

– وعبارته في التسهيل: (بعاملٍ لا يظهَرُ مُوافقٍ للظاهرِ أو مقاربٍ) اهـ.

– ولا حاجة إذاً إلى ما قال في التسهيل من المقاربة

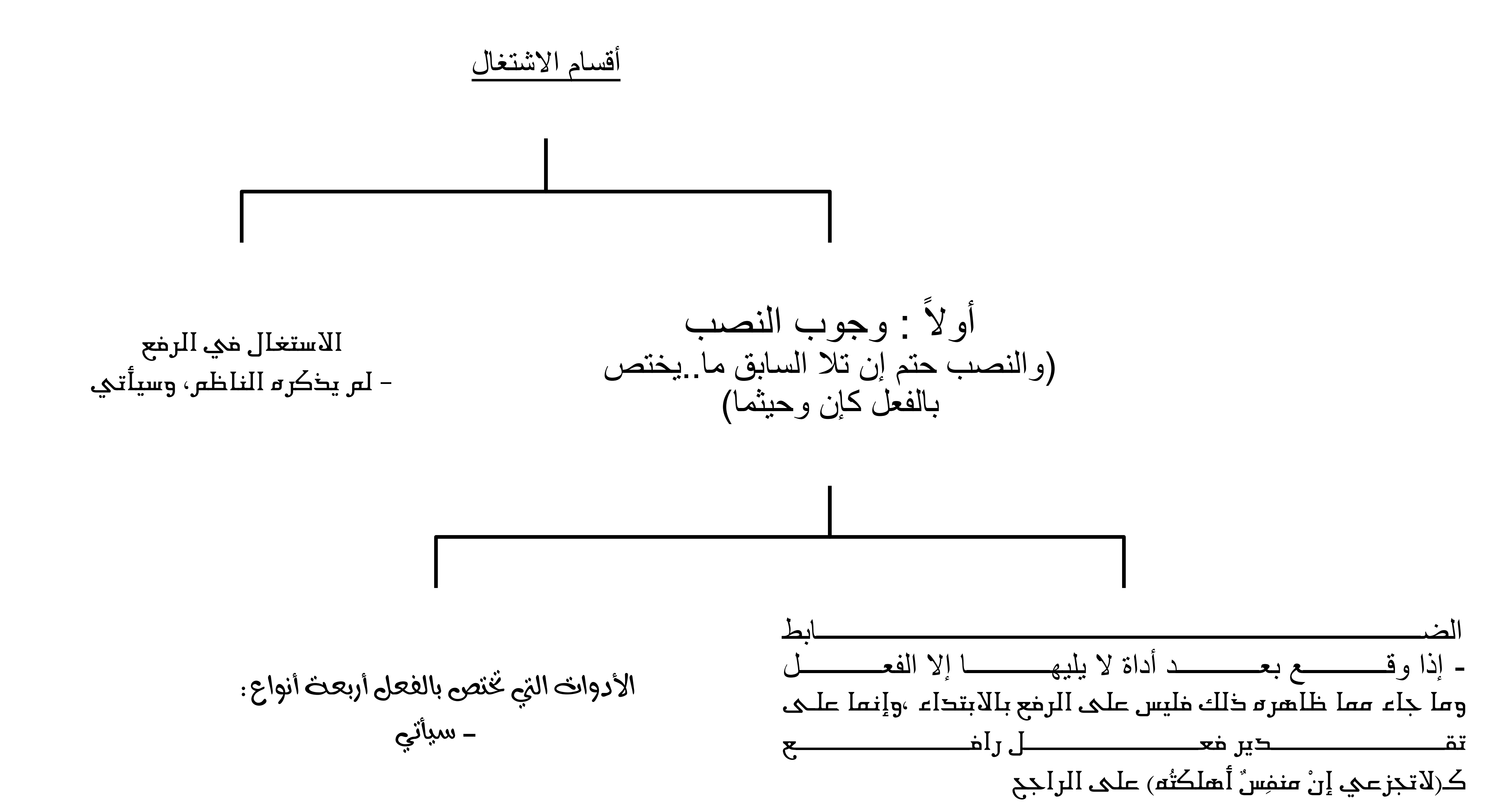
الفرق بين التقديرين

(زيدٌ ضربته)

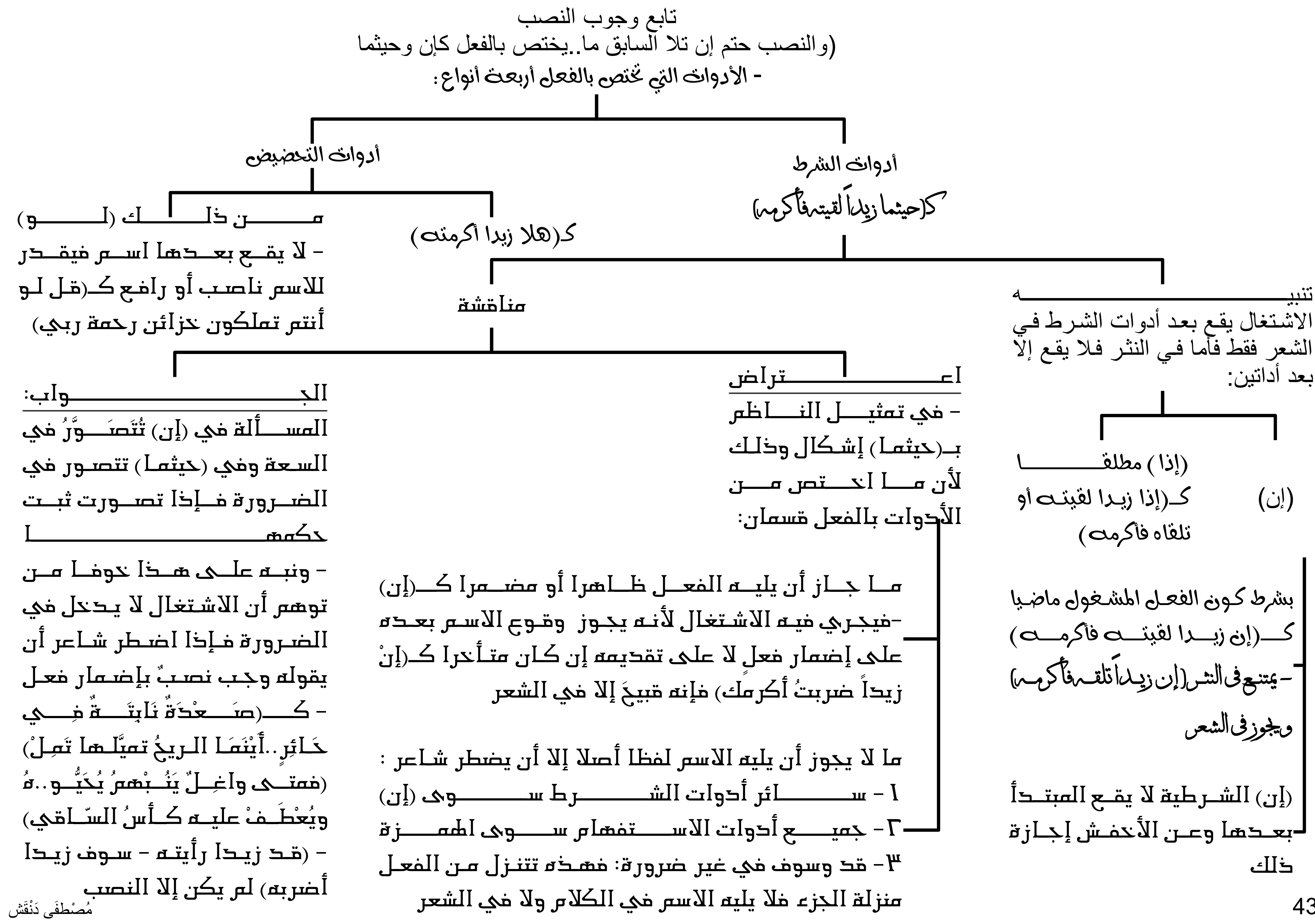
– الكلام جملة واحدة وهي اسمية لا محل لها لكونها ابتدائية

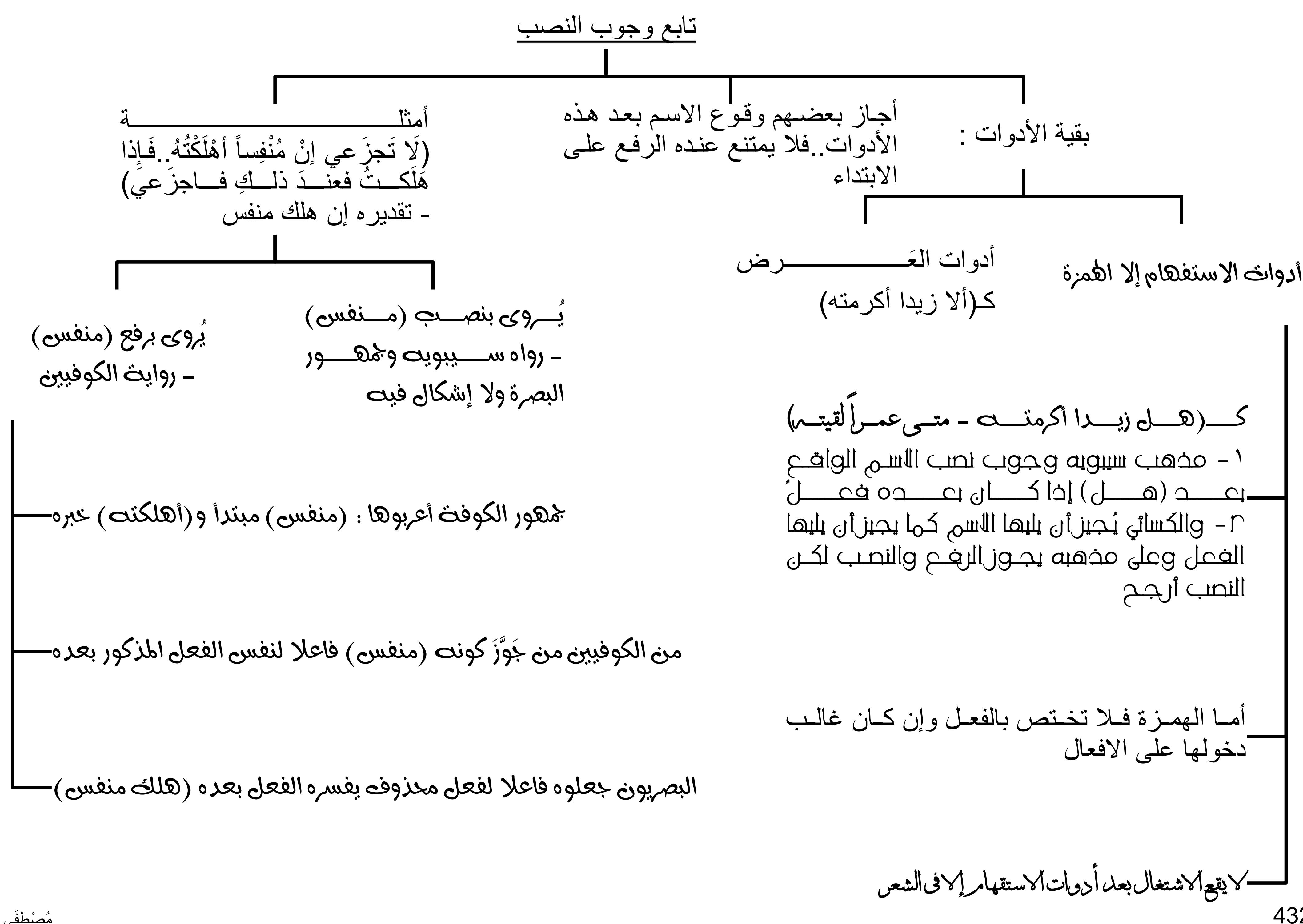
(زيداً ضربته)

– الكلام جملتان ولا محل لهما لأن الأولى ابتدائية والثانية تفسيرية

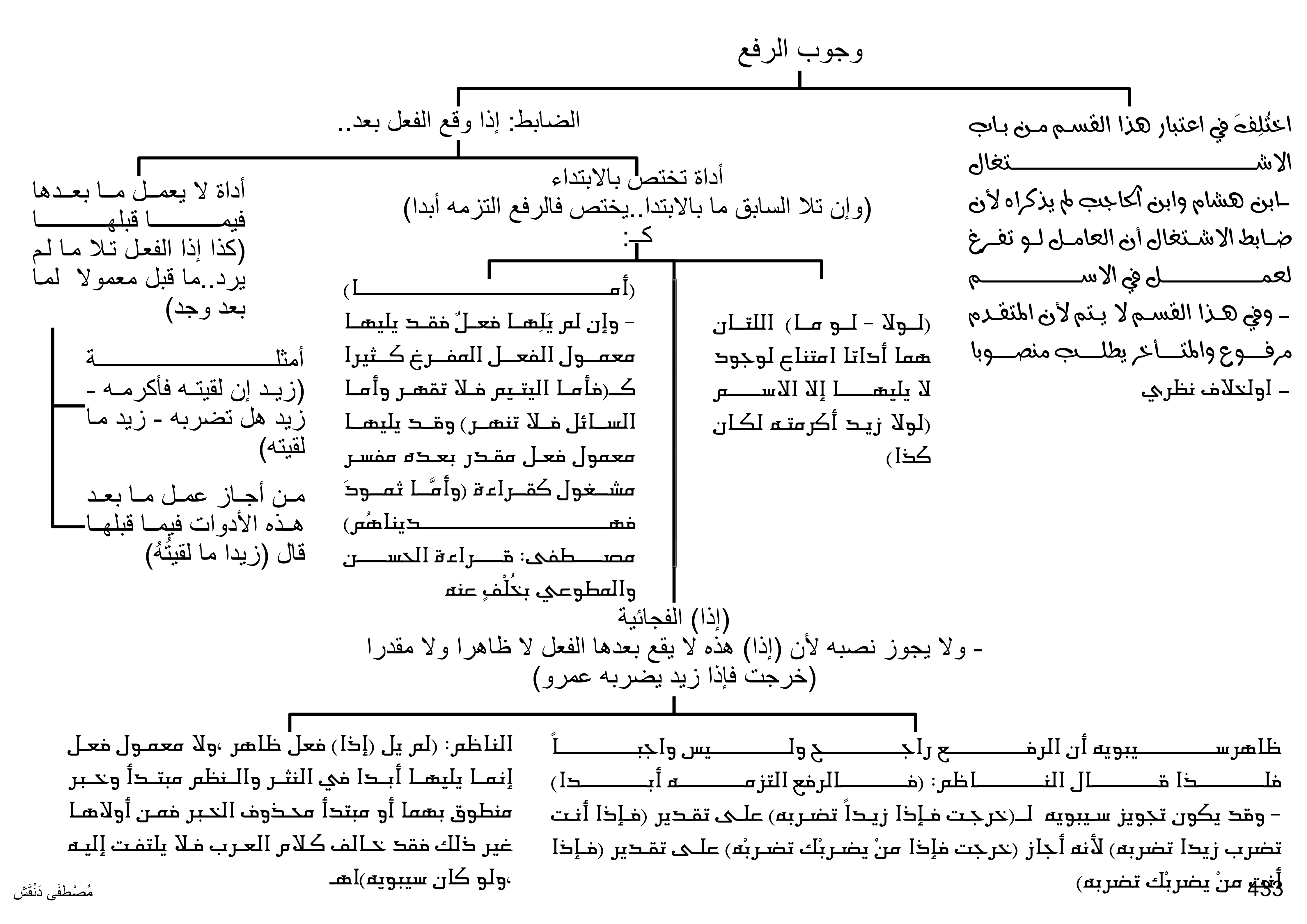


أقسام الاشتغال
أولاً : وجوب النصب
(والنصب حتم إن تلا السابق ما..يختص بالفعل كإن وحيثما)
الاستغال في الرفع
- لم يذكره الناظم، وسيأتي
الضابط
- إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل
وما جاء مما ظاهره ذلك فليس على الرفع بالابتداء ،وإنما على تقدير فعل رافع
كـ(لاتجزعي إنْ منفِسٌ أهلكتُه) على الراجح
الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :
- سيأتي

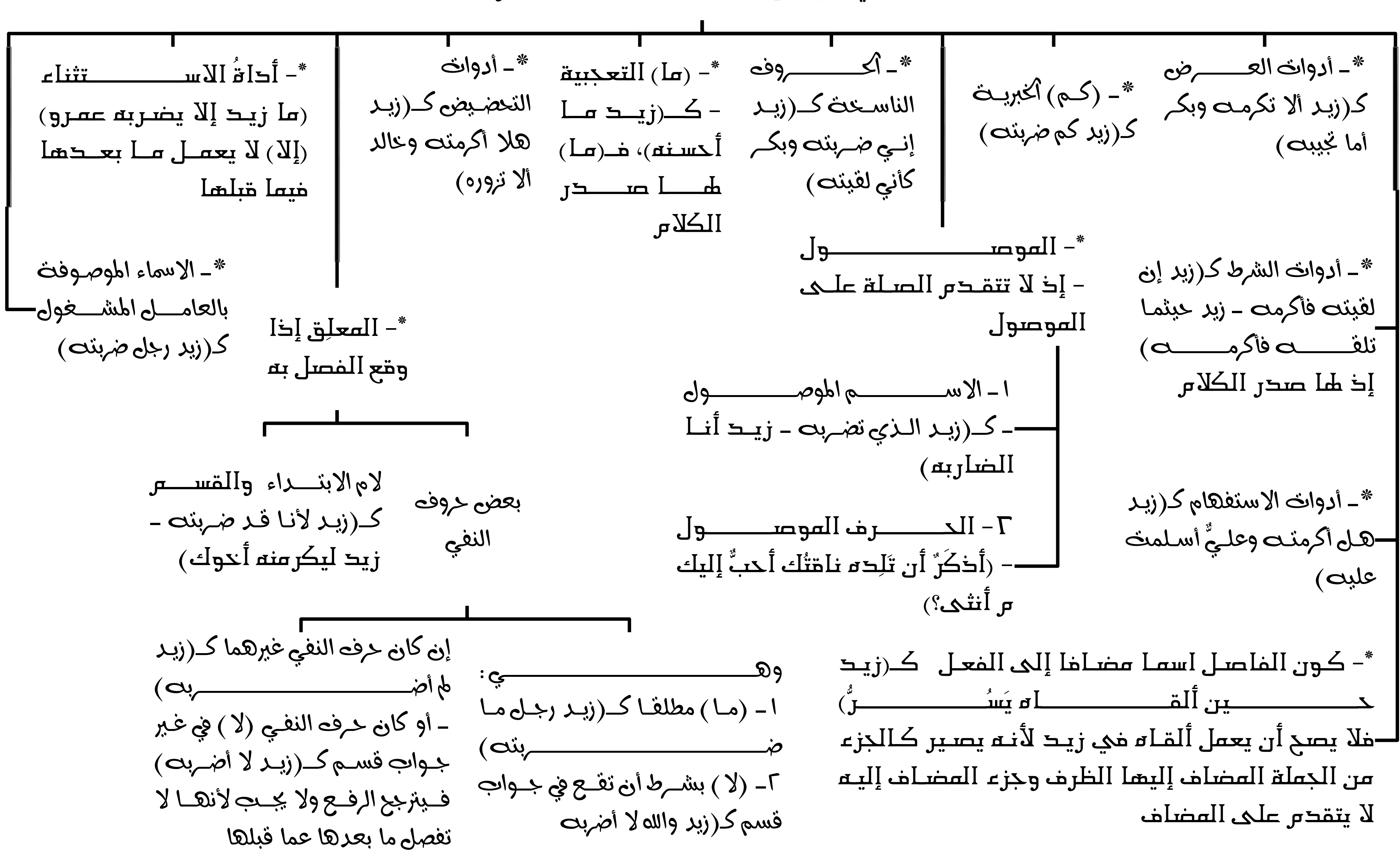

تابع وجوب النصب
(والنصب حتم إن تلا السابق ما..يختص بالفعل كإن وحيثما
- الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:
أدوات الشرط
كـ(حيثما زيداً لقيته فأكرمه)
أدوات التحضيض
كـ(هلا زيدا أكرمته)
من ذلك (لو)
- لا يقع بعدها اسم فيقدر للاسم ناصب أو رافع كـ(قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي)
تنبيه
الاشتغال يقع بعد أدوات الشرط في الشعر فقط فأما في النثر فلا يقع إلا بعد أداتين:
(إذا) مطلقا
كـ(إذا زيدا لقيته أو تلقاه فأكرمه)
(إن)
بشرط كون الفعل المشغول ماضيا كـ(إن زيدا لقيته فأكرمه)
- يمتنع في النثر (إن زيداً تلقه فأكرمه) ويجوز في الشعر
(إن) الشرطية لا يقع المبتدأ بعدها وعن الأخفش إجازة ذلك
مناقشة
اعتراض
- في تمثيل الناظم بـ(حيثما) إشكال وذلك لأن ما اختص من الأدوات بالفعل قسمان:
ما جاز أن يليه الفعل ظاهرا أو مضمرا كـ(إن) -فيجري فيه الاشتغال لأنه يجوز وقوع الاسم بعده على إضمار فعلٍ لا على تقديمه إن كان متأخرا كـ(إنْ زيداً ضربتُ أكرمك) فإنه قبيحٌ إلا في الشعر
ما لا يجوز أن يليه الاسم لفظا أصلا إلا أن يضطر شاعر:
١- سائر أدوات الشرط سوى (إن)
٢- جميع أدوات الاستفهام سوى الهمزة
٣- قد وسوف في غير ضرورة: فهذه تتنزل من الفعل منزلة الجزء فلا يليه الاسم في الكلام ولا في الشعر
الجواب:
المسألة في (إن) تُتَصَوَّرُ في السعة وفي (حيثما) تتصور في الضرورة فإذا تصورت ثبت حكمها
- ونبه على هذا خوفا من توهم أن الاشتغال لا يدخل في الضرورة فإذا اضطر شاعر أن يقوله وجب نصبٌ بإضمار فعل
- كـ(صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ..أَيْنَمَا الرِيحُ تميِّلها تَمِلْ)
(فمتى واغِلٌ يَنُبْهمُ يُحَيُّوه..ويُعْطَفْ عليه كأسُ السّاقي)
- (قد زيدا رأيته - سوف زيدا أضربه) لم يكن إلا النصب



تابع وجوب النصب
بقية الأدوات :
أجاز بعضهم وقوع الاسم بعد هذه الأدوات..فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء
أمثلة
(لَا تَجزَعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ..فَإذا هَلَكتُ فعندَ ذلكِ فاجزَعي)
- تقديره إن هلك منفس
أدوات الاستفهام إلا الهمزة
أدوات العَرض
كـ(ألا زيدا أكرمته)
يُروى بنصب (منفس)
- رواه سيبويه وجمهور البصرة ولا إشكال فيه
يُروى برفع (منفس)
- رواية الكوفيين
كـ(هل زيدا أكرمته - متى عمراً لقيته)
١- مذهب سيبويه وجوب نصب الاسم الواقع بعد (هل) إذا كان بعده فعل
٢- والكسائي يُجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب لكن النصب أرجح
أما الهمزة فلا تختص بالفعل وإن كان غالب دخولها على الافعال
لا يقع الاشتغال بعد أدوات الاستفهام إلا في الشعر
جمهور الكوفة أعربوها : (منفس) مبتدأ و(أهلكته) خبره
من الكوفيين من جَوَّزَ كونه (منفس) فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده
البصريون جعلوه فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل بعده (هلك منفس)

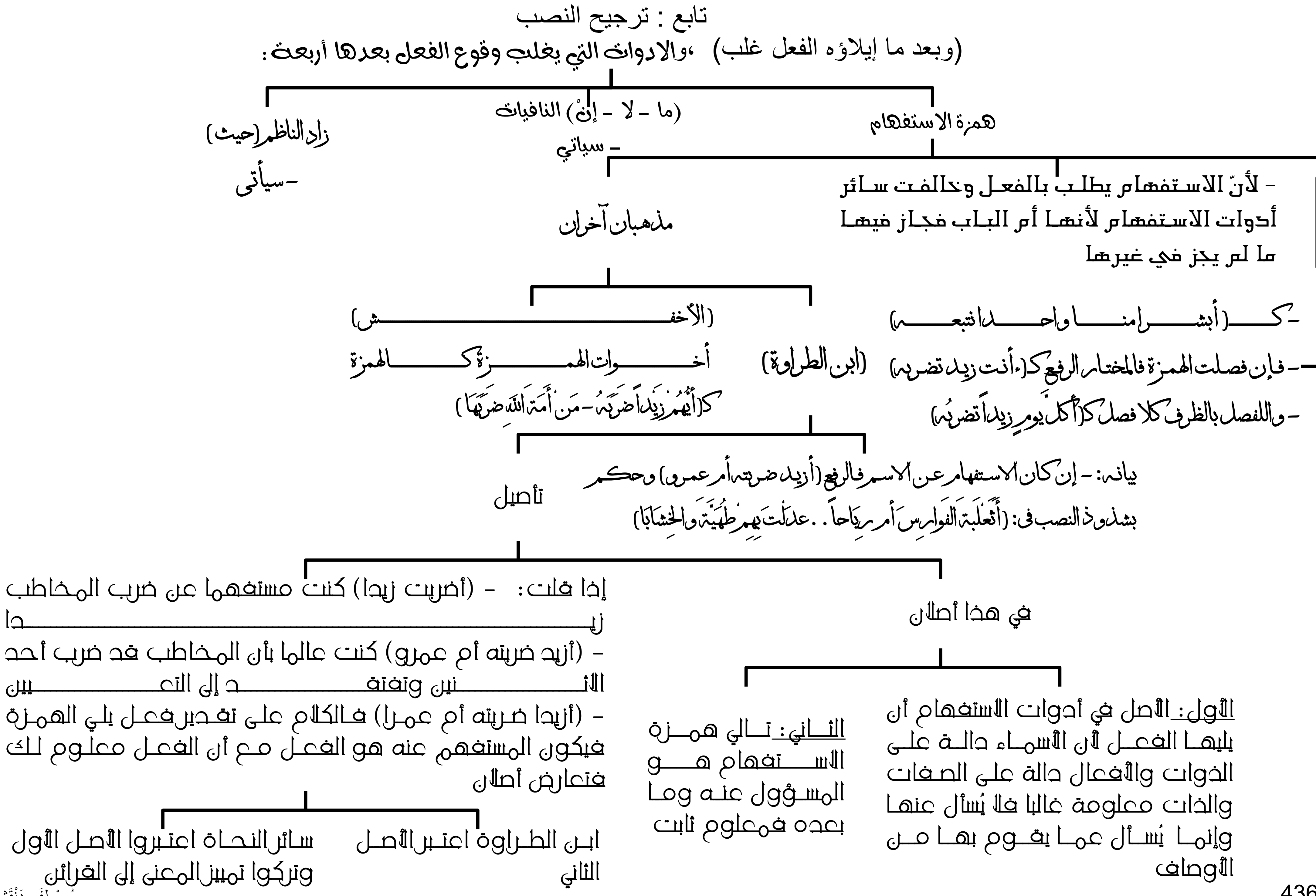

وجوب الرفع
اختُلِفَ في اعتبار هذا القسم من باب الاشتغال
- ابن هشام وابن الحاجب لم يذكراه لأن ضابط الاشتغال أن العامل لو تفرغ لعمل في الاسم
- وفي هذا القسم لا يتم لأن المتقدم مرفوع والمتأخر يطلب منصوبا
- والخلاف نظري
الضابط: إذا وقع الفعل بعد..
أداة تختص بالابتداء
(وإن تلا السابق ما بالابتدا..يختص فالرفع التزمه أبدا)
كـ:
(لولا - لو ما) اللتان هما أداتا امتناع لوجود لا يليهما إلا الاسم (لولا زيد أكرمته لكان كذا)
(أما)
- وإن لم يَلِها فعلٌ فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كـ(فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) وقد يليها معمول فعل مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة (وأمَّا ثمودَ فهديناهُم) مصطفى: قراءة الحسن والمطوعي بخُلْفٍ عنه
(إذا) الفجائية
- ولا يجوز نصبه لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا
(خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)
ظاهر سيبويه أن الرفع راجح وليس واجباً
فلذا قال الناظم: (فالرفع التزمه أبدا)
- وقد يكون تجويز سيبويه لـ(خرجت فإذا زيداً تضربه) على تقدير (فإذا أنت تضرب زيدا تضربه) لأنه أجاز (خرجت فإذا منْ يضربْك تضربْه) على تقدير (فإذا أنت منْ يضربْك تضربه)
الناظم: (لم يل (إذا) فعل ظاهر، ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت إليه، ولو كان سيبويه)اهـ
أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
(كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد..ما قبل معمولا لما بعد وجد)
أمثلة
(زيد إن لقيته فأكرمه - زيد هل تضربه - زيد ما لقيته)
من أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها قال (زيدا ما لقيتُهُ)

الاشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كثيرة منها





ترجيح النصب
أولاً : (واختير نصب قبل فعل ذي طلب)
كالأمر والنهى والدعاء
تعليل
- مع الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية إلا أن الإخبارَ بها خلاف الأصل لكونها لا تحتمل الصدق والكذب كما أن الحمل على المجمع عليه أولى
ومنه الطلب المستفاد من الأدوات الداخلة على الفعل (زيدا لتضربه -بكرا لا تضربه)
تنبيهات
ويدخل الدعاء ولو كان بغير صيغة الأمر كـ(زيدا غفر الله له)
(أميرانِ كَانَا آخَيَانِى كِلاهما..فكلاً جزاه اللهُ عَنِّى بما فَعَلْ)
إنما وجب الرفع فى نحو(زيد أحسن به) لأن الضمير فى محل رفع
اتفق السبعة على الرفع فى نحو: (الزانية والزانى فاجلدوا)
- واختلفوا فى توجيهه:
(سيبويه)
- التقدير(مما يتلى عليكم حكم الزانى والزانية) ثم استؤنف الحكم
- لأن الفاء لا تدخل فى الخبر فى نحو هذا، فالرفع واجب
(المبرد)
- الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبههما وما لا يعمل لا يفسر عاملا، فالرفع واجب
(ابن السيد وابن بابشاذ)
- يُختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كـ(زيدا اضربه)
- ولذا قال: (وقائلةٍ خَولانُ فانكِحْ فتاتَهمْ. وأُكرومَةُ الحَيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا)
- اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص بأسماء الإعلام
المنع (سيبويه)
لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبهه بالشرط وشبه الخبر بالجواب
الجواز (الأخفش)
مستدلا بوروده فـ(خولان) مبتدأ و(فانكح) خبره
- وذهب سيبويه إلى أن التقدير(هذه خولان) و(فانكح فتاتهم) جملة مستأنفة


تابع : ترجيح النصب
(وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب) ،والادوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة :
همزة الاستفهام
(ما – لا – إنْ) النافيات
– سياتي
زاد الناظم (حيث)
–سيأتى
– لأنّ الاستفهام يطلب بالفعل وخالفت سائر أدوات الاستفهام لأنها أم الباب فجاز فيها ما لم يجز في غيرها
–كـ (أبشراً منا واحداً نتبعه)
–فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع كـ (أأنت زيد تضربه)
–واللفصل بالظرف كلا فصل كـ (أكلَّ يومٍ زيداً تضربُه)
مذهبان آخران
(ابن الطراوة)
(الأخفش)
أخوات الهمزة كالهمزة
كـ (أيُّهم زيداً ضربَه – مَن أَمَةَ اللهِ ضربَها)
بيانه: – إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع (أزيد ضربته أم عمرو) وحكم بشذوذ النصب فى: (أثعلبةَ الفوارسِ أم رِياحاً . عدلْتَ بِهِم طُهيَّةَ والخِشَابَا)
تأصيل
في هذا أصلان
الأول: الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والذات معلومة غالبا فلا يُسأل عنها وإنما يُسأل عما يقوم بها من الأوصاف
الثاني: تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه وما بعده فمعلوم ثابت
إذا قلت: – (أضربت زيدا) كنت مستفهما عن ضرب المخاطب زيدا
– (أزيد ضربته أم عمرو) كنت عالما بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين وتفتقد إلى التعيين
– (أزيدا ضربته أم عمرا) فالكلام على تقدير فعل يلي الهمزة فيكون المستفهم عنه هو الفعل مع أن الفعل معلوم لك فتعارض أصلان
ابن الطراوة اعتبر الأصل الثاني
سائر النحاة اعتبروا الأصل الأول وتركوا تمييز المعنى إلى القرائن

تابع : ترجيح النصب

(وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب) ،والادوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة :

(ما - لا - إنْ) النافيات

أمثلة

- (ما زيدا لقيته - لا زيدا ضربته ولا عمرا - فَلا حَسَباً فَخَرْتَ به لتَيْمٍ..ولا جَدّاً إذا ازدَحَمَ الجُدودُ - إنْ زيداً ضربته)

ترجيح النصب بعد هذه الثلاثة مذهب الناظم وابن عصفور

- وذهب آخرون إلى أن الرفع والنصب متساويان (منهم ابن أبي الربيع وابن الباذش وابن خروف)

- وكلام سيبويه محتمل

زاد الناظم (حيث)

كـ (حيث زيداً تلقاه أكرمه)

- وفيه نظر

الناظم في شرح الكافية: (إذا تقدمت (حيث) مجردة من (ما) لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها إلا الفعل غالبا فإن اقترنت بـ(ما) صارت أداة شرط فتختص بالفعل)اهـ.

الإنكار على الناظم يرجع إلى المثال لا القاعدة لأنها إن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء في الفعل بعدها وجه لأنه يوهم كونها شرطية

تابع ترجيح النصب

(وبعد عاطف بلا فصل على..معمول فعل مستقر أولا) أي: بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم

أمثلة: (قام زيد وعمرا أكرمته - ضربت زيدا وعمرا أكرمته - يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد هم عذابا أليما - خلق الإنسان من نطفة.. والأنعام خلقها)

فك عبارة البيت

(وبعد عاطفٍ) - فالكلام غير مختص بالواو بل يجري في غيرها من حروف العطف وكذلك ما جرى منها عاطفا في بعض الأحوال كـ(لقيت القوم حتى زيدا لقيته)

(بلا فصلٍ) لو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء كـ:

(أما) كـ(قام زيد وأما عمرو فأكرمته) فيجوز النصب والمختار الرفع - فتقطع ما بعدها عما قبلها فهو كما لو لم يعطف على شيء

لأنها من أدوات الابتداء فتقطع ما بعدها عما قبلها

حكى في مغني اللبيب الخلاف فيها:

١- لا تدخل إلا على الأسماء مطلقا ٢- تدخل على الأسماء والأفعال مطلقا

٣- تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد فإن لم يقترن الفعل بقد لم تدخل عليه

(إذا) الفجائية - (رأيتُ عبدَالله وإذا زيدٌ يضربهُ عمرو)

نص بعضهم على (إنما) أيضاً

(معمول فعل) يدخل فيه المعمول المرفوع كـ(جاء زيد وعمرا كلمته)

(مستقر أولا) تحرز به من الجملة التي هي اسمية الصدر فعلية العجز كـ(زيد ضربته وعمرا كلمته)

العلة

المشاكلة بين الجملتين فتُعطَفُ جملة فعلية على جملة فعلية

مناقشة

اعتراض: المسألة أن تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة فعلية والناظم جعلها من باب عطف المفردات فكيف وأنت تقول (قام زيد وعمرا أكرمته - رأيت زيدا وعمرو جاءني) - فلو قال: (وبعد عاطف بلا فصل على..جملة فعل استقلت أولا)

الجواب: مراده مشاكلة اللفظين خاصة ولم يُرِدْ عطفَ المفردات - والمشاكلة حاصلة في هذين المثالين من حيث كانا معا معمولين للفعل وإن اختلفا في الرفع والنصب

ذكر لاختيار النصب في التسهيل مواضع ثلاثة أخرى:

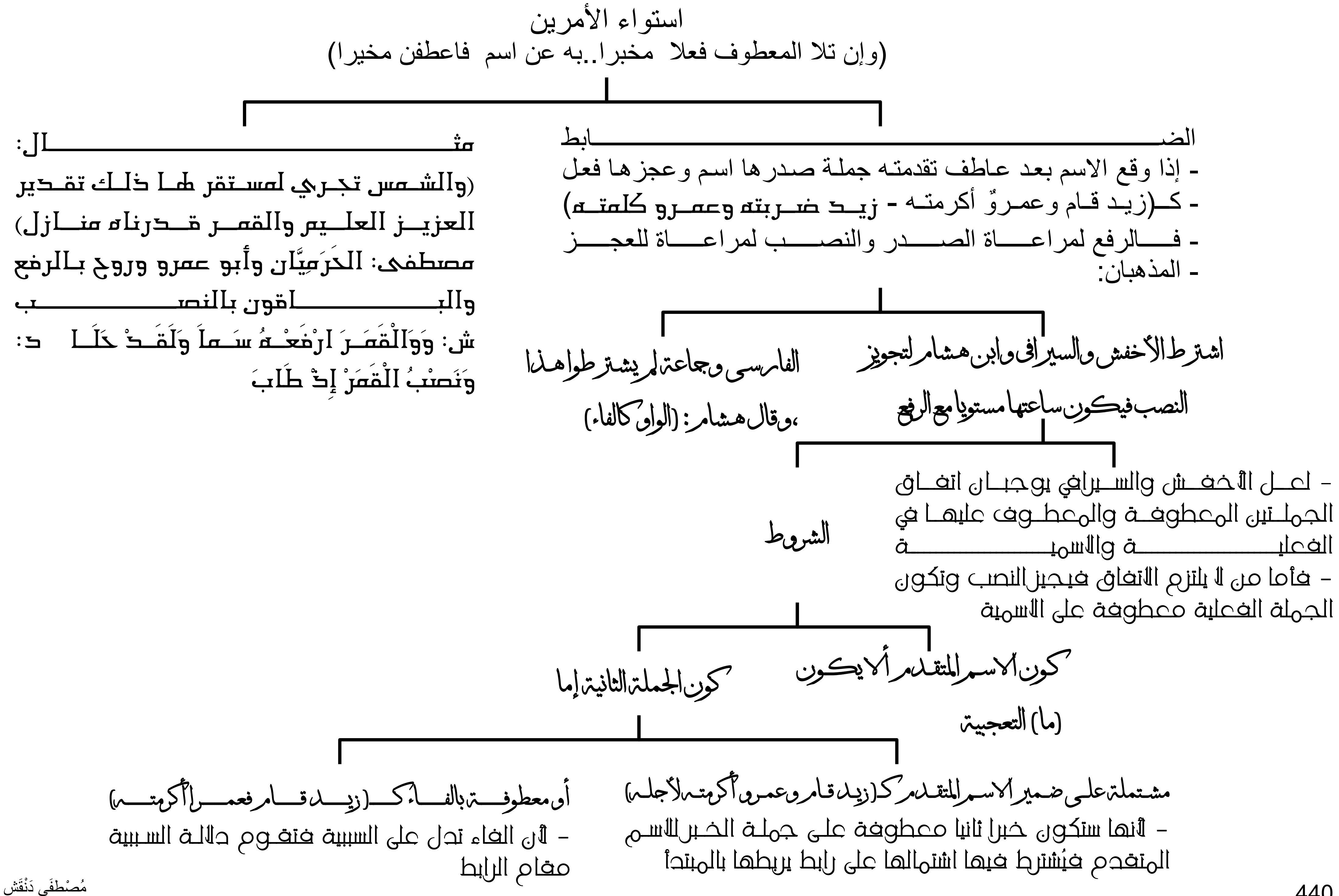
أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه
- (زيدا ضربته) في جواب (أيهم ضربت؟)
- (ثوب زيد لبسته) في جواب (ثوب أيهم لبست)

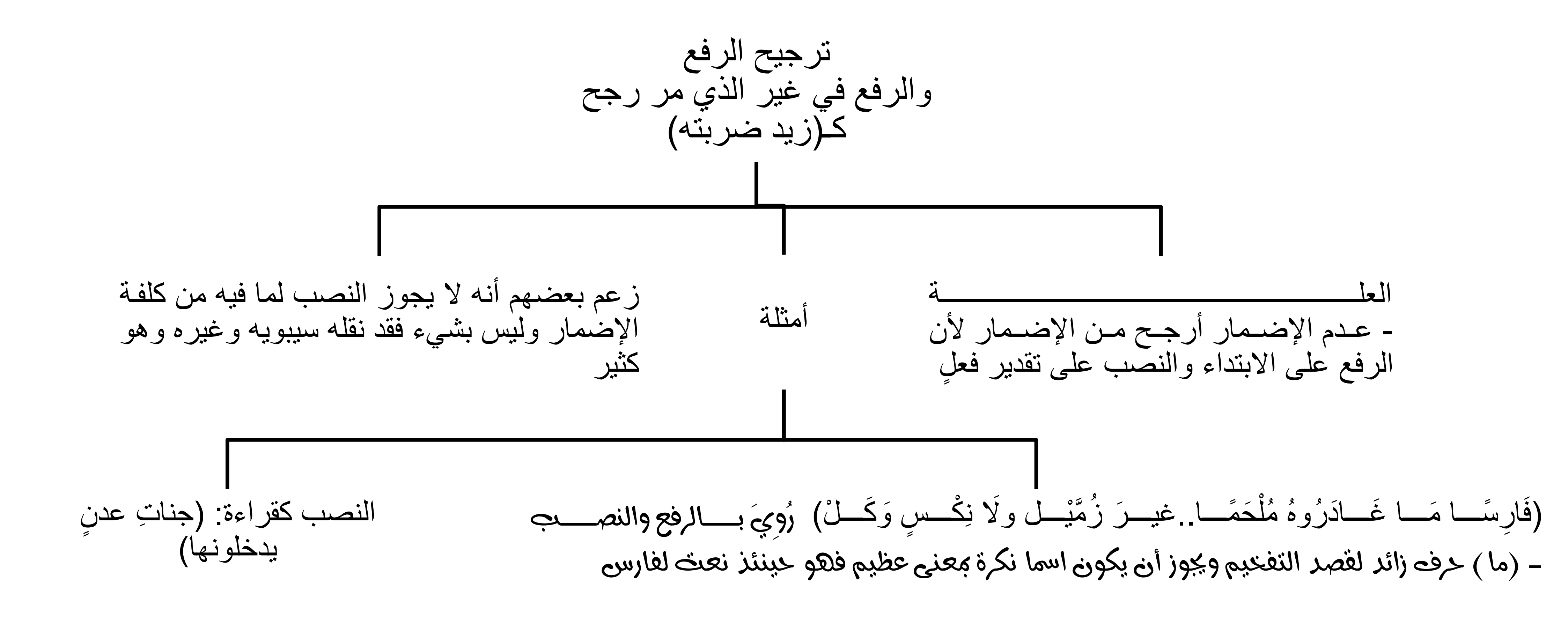
أن يلي الاسم السابق (حيث) من ظروف المكان كـ(حيث زيدا يكرمك)

كون الرفع موهما لوصف مخل كـ(إنا كل شيء خلقناه بقدر)
- الناظم: (فرفع (كلّ) بجعله محتملا لكونه وصفا أو خبرا فالنصب أولى)اهـ.
- على أنه لم يطرد في كل موهم وكلام سيبويه ظاهر في أن النصب ليس براجح ولذلك اعتُذِرَ بأن القراءة سنة

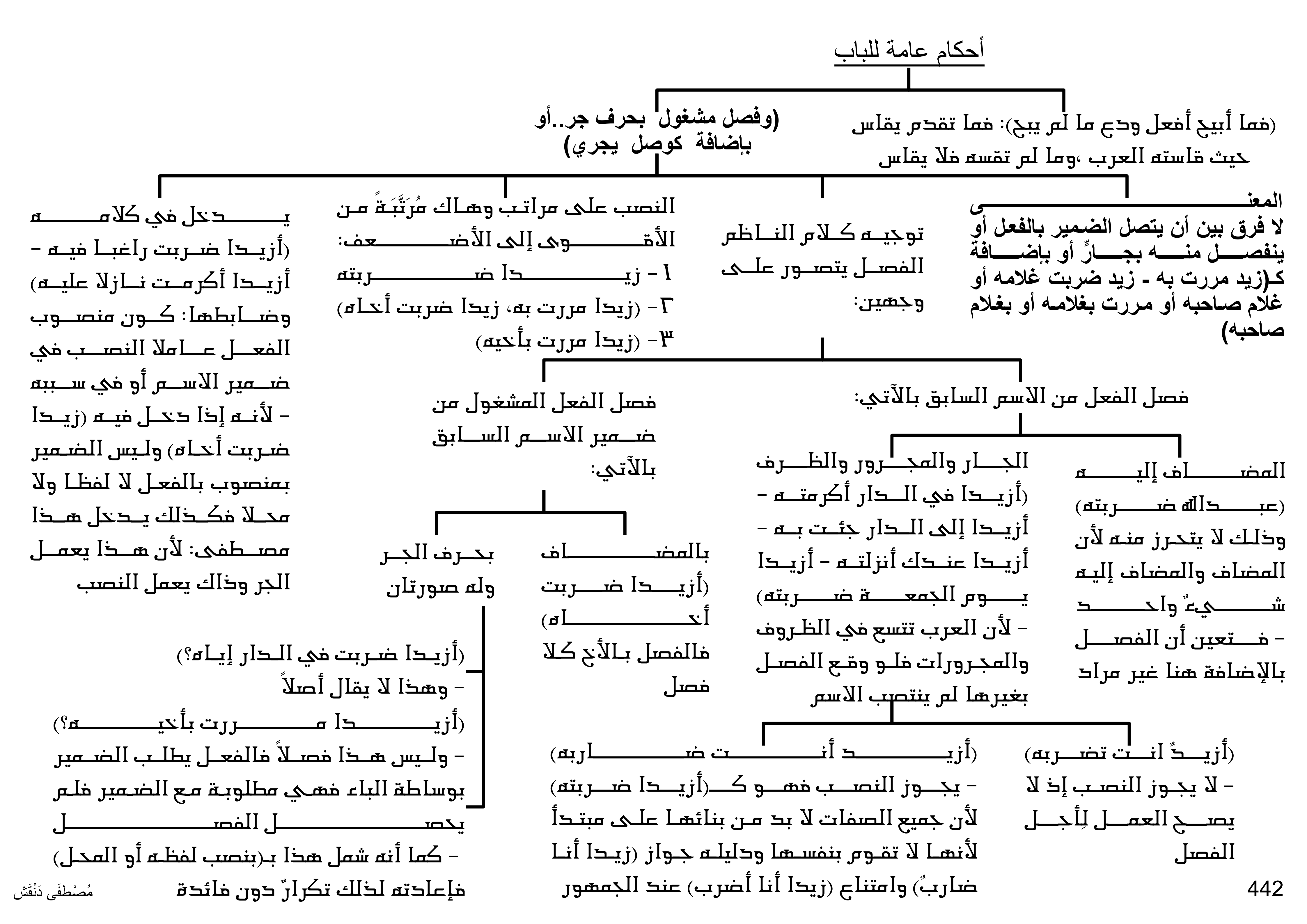
وهذا داخل في (وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب)

ظاهر سيبويه إجراء (إذا) مجرى (حيث) كـ(إذا عبدالله تلقاه فأكرمه) وقد خولف لامتناع (اجلس إذا عبدالله جالس)

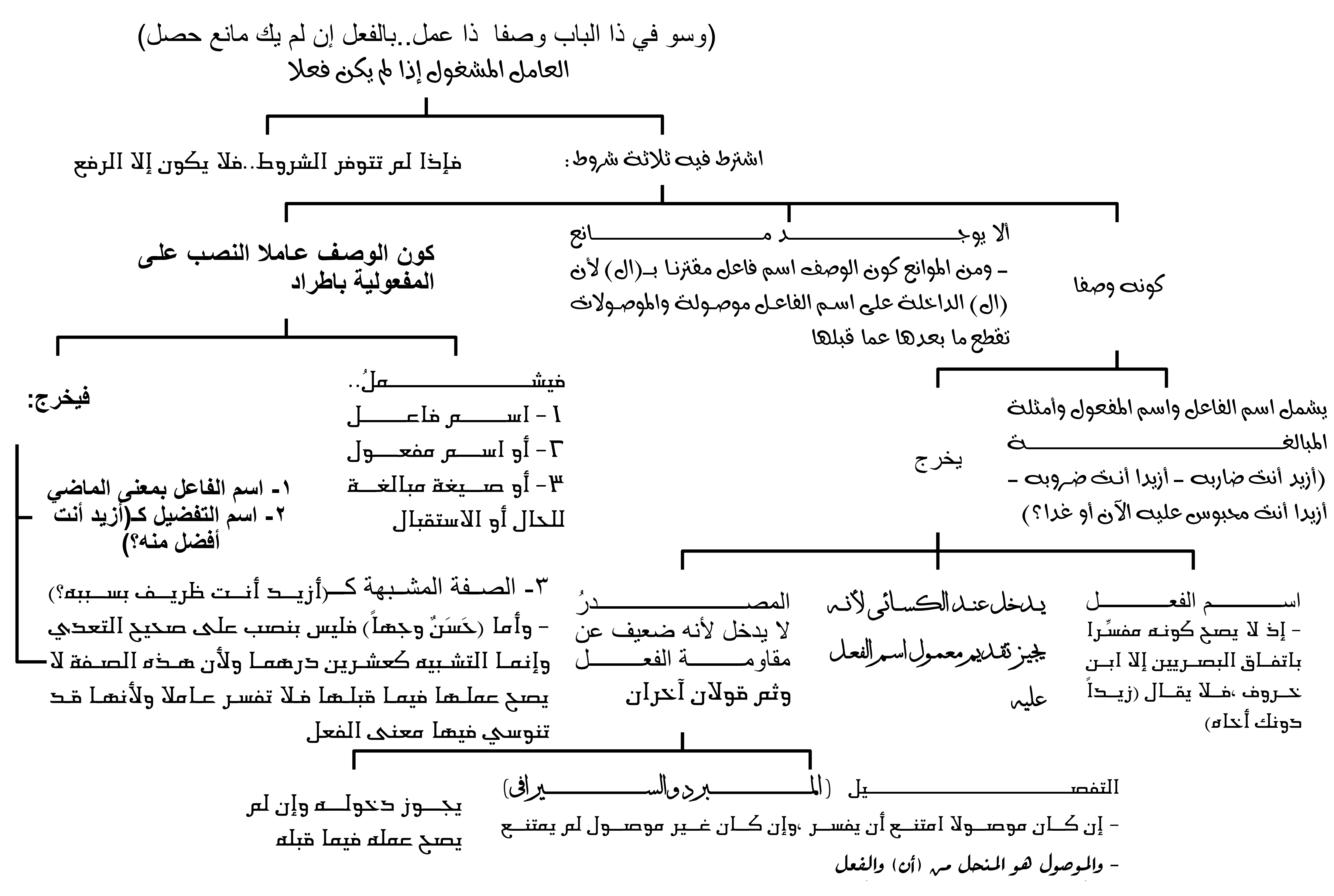

استواء الأمرين
(وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا..به عن اسم فاعطفن مخيرا)
الضابط
- إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة صدرها اسم وعجزها فعل
- كـ(زيد قام وعمروٌ أكرمته - زيد ضربته وعمرو كلمته)
- فالرفع لمراعاة الصدر والنصب لمراعاة للعجز
- المذهبان:
مثال:
(والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل)
مصطفى: الحَرَمِيَّان وأبو عمرو وروح بالرفع والباقون بالنصب
ش: وَوَالْقَمَرَ ارْفَعْهُ سَماً وَلَقَدْ حَلَا د: وَنَصْبُ الْقَمَرْ إِذْ طَابَ
اشترط الأخفش والسيرافي وابن هشام لتجويز النصب فيكون ساعتها مستويا مع الرفع
الفارسي وجماعة لم يشترطوا هذا ،وقال هشام: (الواو كالفاء)
- لعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية
- فأما من لا يلتزم الاتفاق فيجيز النصب وتكون الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية
الشروط
كون الاسم المتقدم ألا يكون (ما) التعجبية
كون الجملة الثانية إما
مشتملة على ضمير الاسم المتقدم كـ(زيد قام وعمرو أكرمته لأجله)
- لأنها ستكون خبرا ثانيا معطوفة على جملة الخبر للاسم المتقدم فيشترط فيها اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ
أو معطوفة بالفاء كـ(زيد قام فعمرا أكرمته)
- لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالة السببية مقام الرابط


ترجيح الرفع
والرفع في غير الذي مر رجح
كـ(زيد ضربته)
العلـــــــــــــــــــــــــة
- عدم الإضمار أرجح من الإضمار لأن الرفع على الابتداء والنصب على تقدير فعلٍ
أمثلة
زعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره وهو كثير
(فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا..غيرَ زُمَّيْل ولَا نِكْسٍ وَكَلْ) رُوِيَ بالرفع والنصب
- (ما) حرف زائد لقصد التفخيم ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم فهو حينئذ نعت لفارس
النصب كقراءة: (جناتِ عدنٍ يدخلونها)

مُصْطفَى دَنْقَش



أحكام عامة للباب
(فما أبيح أفعل ودع ما لم يبح): فما تقدم يقاس حيث قاسته العرب ،وما لم تقسه فلا يقاس
(وفصل مشغول بحرف جر..أو بإضافة كوصل يجري)
المعنى
لا فرق بين أن يتصل الضمير بالفعل أو ينفصل منه بجارٍ أو بإضافة كـ(زيد مررت به - زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه)
توجيه كلام الناظم الفصل يتصور على وجهين:
النصب على مراتب وهناك مُرَتَّبَةً من الأقوى إلى الأضعف:
١ - زيدا ضربته
٢- (زيدا مررت به، زيدا ضربت أخاه)
٣- (زيدا مررت بأخيه)
يدخل في كلامه (أزيدا ضربت راغبا فيه - أزيدا أكرمت نازلا عليه) وضابطها: كون منصوب الفعل عاملا النصب في ضمير الاسم أو في سببه - لأنه إذا دخل فيه (زيدا ضربت أخاه) وليس الضمير بمنصوب بالفعل لا لفظا ولا محلا فكذلك يدخل هذا مصطفى: لأن هذا يعمل الجر وذاك يعمل النصب
فصل الفعل من الاسم السابق بالآتي:
فصل الفعل المشغول من ضمير الاسم السابق بالآتي:
المضاف إليه (عبدالله ضربته) وذلك لا يتحرز منه لأن المضاف والمضاف إليه شيءٌ واحد - فتعين أن الفصل بالإضافة هنا غير مراد
الجار والمجرور والظرف (أزيدا في الدار أكرمته - أزيدا إلى الدار جئت به - أزيدا عندك أنزلته - أزيدا يوم الجمعة ضربته) - لأن العرب تتسع في الظروف والمجرورات فلو وقع الفصل بغيرها لم ينتصب الاسم
بالمضاف (أزيدا ضربت أخاه) فالفصل بالأخ كلا فصل
بحرف الجر وله صورتان
(أزيدا ضربت في الدار إياه؟) - وهذا لا يقال أصلاً
(أزيدا مررت بأخيه؟) - وليس هذا فصلاً فالفعل يطلب الضمير بوساطة الباء فهي مطلوبة مع الضمير فلم يحصل الفصل
- كما أنه شمل هذا بـ(بنصب لفظه أو المحل) فإعادته لذلك تكرارٌ دون فائدة
(أزيدٌ انت تضربه) - لا يجوز النصب إذ لا يصح العمل لِأجل الفصل
(أزيد أنت ضاربه) - يجوز النصب فهو كـ(أزيدا ضربته) لأن جميع الصفات لا بد من بنائها على مبتدأ لأنها لا تقوم بنفسها ودليله جواز (زيدا أنا ضاربٌ) وامتناع (زيدا أنا أضرب) عند الجمهور


(وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل..بالفعل إن لم يك مانع حصل)
العامل المشغول إذا لم يكن فعلا
اشترط فيه ثلاثة شروط :
فإذا لم تتوفر الشروط..فلا يكون إلا الرفع
كونه وصفا
ألا يوجد مانع
- ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بـ(ال) لأن (ال) الداخلة على اسم الفاعل موصولة والموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها
كون الوصف عاملا النصب على المفعولية باطراد
يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة
(أزيد أنت ضاربه - أزيدا أنت ضروبه - أزيدا أنت محبوس عليه الآن أو غدا؟)
يخرج
فيشمل..
١ - اسم فاعل
٢- أو اسم مفعول
٣- أو صيغة مبالغة للحال أو الاستقبال
فيخرج:
١- اسم الفاعل بمعنى الماضي
٢- اسم التفضيل كـ(أزيد أنت أفضل منه؟)
٣- الصفة المشبهة كـ(أزيد أنت ظريف بسببه؟)
- وأما (حَسَنٌ وجهاً) فليس بنصب على صحيح التعدي وإنما التشبيه كعشرين درهما ولأن هذه الصفة لا يصح عملها فيما قبلها فلا تفسر عاملا ولأنها قد تنوسي فيها معنى الفعل
اسم الفعل
- إذ لا يصح كونه مفسِّرا باتفاق البصريين إلا ابن خروف، فلا يقال (زيداً دونك أخاه)
يدخل عند الكسائي لأنه يجيز تقديم معمول اسم الفعل عليه
المصدر
لا يدخل لأنه ضعيف عن مقاومة الفعل
وثم قولان آخران
التفصيل (المبرد والسيرافي)
- إن كان موصولا امتنع أن يفسر، وإن كان غير موصول لم يمتنع
- والموصول هو المنحل من (أن) والفعل
يجوز دخوله وإن لم يصح عمله فيما قبله

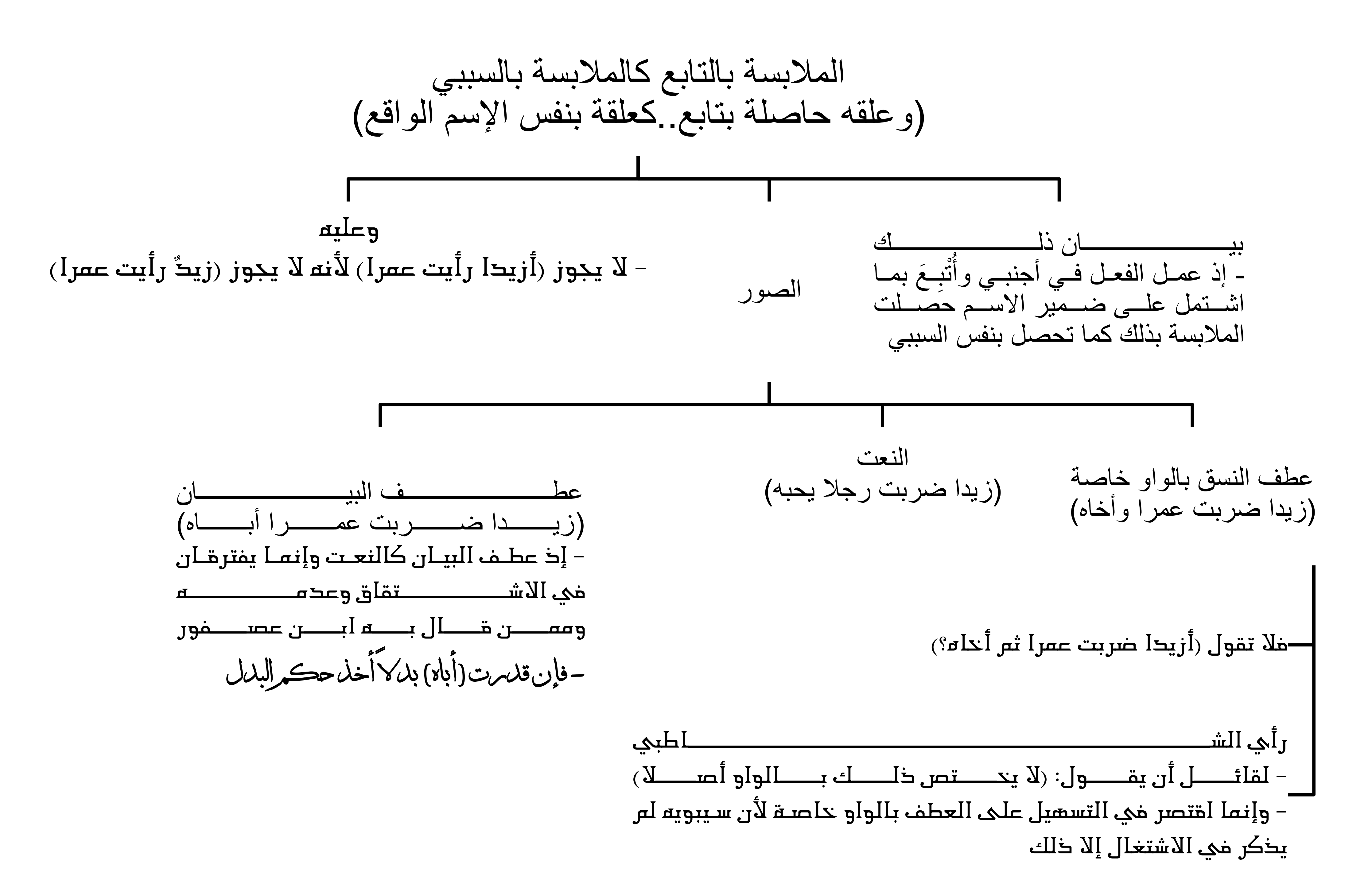
(وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل..بالفعل إن لم يك مانع حصل)

العامل المشغول إذا لم يكن فعلا

- تنبيهات

المجرورات التي جاءت مع الصفات غير العاملة وإن كانت في موضع نصب إلا أن الصفات غير العاملة لا تقوى أن تعمل في الاسم السابق، فلا تفسّر عاملًا

إذا صيرتَ الوصف اسما من غير التفات إلى معنى الفعل كـ(أزيد أنت نازل في داره؟ - أعبدالله أنت رسول له؟) - لم يكن فيه إلا الرفع كأنك قلت: (آلدار أنت رجل فيها) فهو بمنزلة (أعبدالله أنت عجوز له) (قاله سيبويه)



الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي
(وعلقه حاصلة بتابع..كعلقة بنفس الإسم الواقع)
وعليه
- لا يجوز (أزيدا رأيت عمرا) لأنه لا يجوز (زيدٌ رأيت عمرا)
الصور
بيان ذلك
- إذ عمل الفعل في أجنبي وأُتْبِعَ بما اشتمل على ضمير الاسم حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي
عطف البيان
(زيدا ضربت عمرا أباه)
- إذ عطف البيان كالنعت وإنما يفترقان في الاشتقاق وعدمه
وممن قال به ابن عصفور
- فإن قدرت (أباه) بدلا أخذ حكم البدل
النعت
(زيدا ضربت رجلا يحبه)
عطف النسق بالواو خاصة
(زيدا ضربت عمرا وأخاه)
فلا تقول (أزيدا ضربت عمرا ثم أخاه؟)
رأي الشاطبي
- لقائل أن يقول: (لا يختص ذلك بالواو أصلا)
- وإنما اقتصر في التسهيل على العطف بالواو خاصة لأن سيبويه لم يذكر في الاشتغال إلا ذلك

الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي
(وعلقه حاصلة بتابع..كعلقة بنفس الإسم الواقع)

- تنبيهات:

عبارة الناظم كوفية فقد حكى الجوهري أن الكوفيين يسمون الفعل المتعدى واقعا

من الروابط:
١- صلة الاسم الشاغل للفعل كـ(زيدا ضربت الذي يكرهه)
٢- صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل كـ(خالد ضربت عمرا ورجلا يحبه - خالد ضربت عمرا والذي يحبه) أي الذي يحب خالدا

- يُشترط عدم إعادة العامل مع المعطوف فإن تكرر فقد صار الكلام جملتين وصار التابع غير تابع
- أما إن قدرت تكرار العامل لمجرد التأكيد فلا مانع

أهمل الناظم اثنين

البدل
- لأنه لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلا

التوكيد
- لأن اللفظي منه لا يتصل بضمير والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعا إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم
- فـ(زيد ضربت خالد نفسه) لا رابط فيه بين (زيد) والفعل بعده لأن هاء (نفسه) تعود إلى (خالد)

حكى ابن عصفور فيه الخلاف وارتضى المنع محتجاً بأنه على نية تكرار العامل

مذهب الشاطبي: يدخل في الباب لأن:
- تقدير تكرار العامل أمرٌ معنوي ويستوي معه العطف
- لو كان تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة وذلك باطل بالاتفاق

وثَمَّ قولٌ بأن عامل البدل والمبدل منه واحد

اقتصر الناظم على الاشتغال في النصب وترك الاشتغال في الرفع لآتي:

- واللفظ لا يختلف، فزيدٌ مرفوع سواء كان بفعل أو على الابتداء
- ومسائل الاشتـغال في الرفع مساوية لمسائله في النصب

ضابط جامع للاشتغال في الرفع فحيث:

١ - يجب النصب..يجب تقدير فعل رافع
٢ - يمتنع النصب..يمتنع تقدير الرافع
٣ - يُختار النصبُ..يُختار تقدير الرافع
- كذلك سائرها

تفصيل ابن هشام للاشتغال في الرفع

- إذا رفع فعل ضمير اسم سابق كـ(زيد قام - غَضِبَ عليه) أو ملابسا لضميره كـ(زيد قام أبوه)

واجب الرفع

بالابتداء كـ(خرجت فإذا زيد قام - ليتما عمرو قعد) إذا قدرت (ما) كافة

بالفاعلية كـ(وإن أحد من المشركين استجارك - هلا زيد قام)

- هذا على مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون دخول أدوات الشرط والتحضيض على الأسماء ويجوز كون الفعل المرفوع بعدها مبتدأ لكن النصب أرجح

راجح الرفع

الابتدائية كـ(زيد قام)

ضابط هذه الصورة
- تقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال ولا أداة تختص بالأسماء ويتأخر عنه فعل قاصر

في هذه الصورة مذاهب:

ترجيح الرفع..
١- على الابتداء إذ لا يحتاج إلى تقدير (المبرد)
٢- على الفاعلية بفعل محذوف (ابن العريف)

يجب رفعه..
١- على الابتداء (جمهور البصرة)
٢- على الفاعلية للفعل المتأخر عنه (جمهور الكوفة)

على الفاعلية كـ(زيد ليقم - أبشر يهدوننا - قام زيد وعمرو قعد)

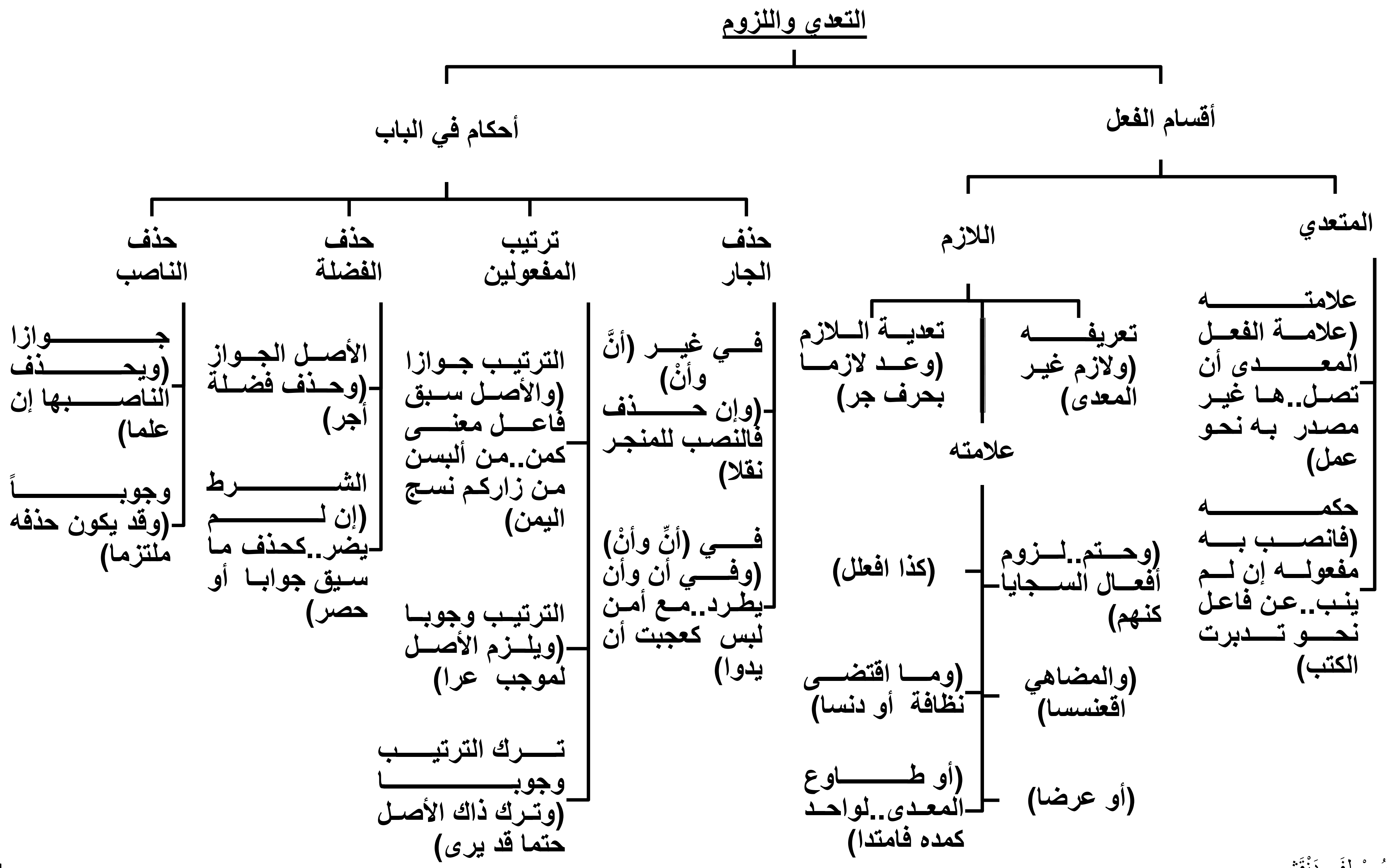
وضابط هذه الصورة

- أن يكون بعد الاسم فعل طلبي (زيد ليقم)
- لأنه لو جعلت الاسم مبتدأ فالإخبار بالجملة الطلبية خلاف الأصل وإن كان جائزا

أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال (أبشر يهدوننا)
- لكي يلي الهمزة فعل كما هو الغالب معها

قد يستويان كـ(زيد قام وعمرو قعد عنده)

التَّعَدِّيْ وَاللُّزُوْم


التعدي واللزوم
أقسام الفعل
أحكام في الباب
المتعدي
اللازم
حذف الجار
ترتيب المفعولين
حذف الفضلة
حذف الناصب
علامته (علامة الفعل المعدى أن تصل..ها غير مصدر به نحو عمل)
حكمه (فانصب به مفعوله إن لم ينب..عن فاعل نحو تدبرت الكتب)
تعريفه (ولازم غير المعدى)
تعدية اللازم (وعد لازما بحرف جر)
علامته
(وحتم..لزوم أفعال السجايا كنهم)
(كذا افعلل)
(والمضاهي اقعنسسا)
(وما اقتضى نظافة أو دنسا)
(أو عرضا)
(أو طاوع المعدى..لواحد كمده فامتدا)
في غير (أنَّ وأنْ)
(وإن حذف فالنصب للمنجر نقلا)
في (أنِّ وأنْ) (وفي أن وأن يطرد..مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)
الترتيب جوازا (والأصل سبق فاعل معنى كمن..من ألبسن من زاركم نسج اليمن)
الترتيب وجوبا (ويلزم الأصل لموجب عرا)
ترك الترتيب وجوبا (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى)
الأصل الجواز (وحذف فضلة أجز)
الشرط (إن لم يضر..كحذف ما سيق جوابا أو حصر)
جوازا (ويحذف الناصبها إن علما)
وجوباً (وقد يكون حذفه ملتزما)

مُصْطفَى دَنْقَش

المتعدي

تعريف المتعدي

ما يصل إلى مفعوله بغير حرف جر كـ(ضربت زيدا) ،،ويُسمى:

١- متعديا: أي: تجاوز فاعله إلى مفعول به

٢- واقعا: لأنه وقع على المفعول به

٣- مجاوزا: تجاوز مرفوعه إلى غيره

علامتا المتعدي

(علامة الفعل المعدى أن تصل..هما غير مصدر به نحو عمل)

وهي هاء المفعول به كـ(الباب أغلقته)

أن يُبْنَى منه اسم مُفعول تام

- كـ(هو مضروب)

احترز من هاء المصدر فهي تتصل بالمتعدي واللازم

- (الضرب ضربته زيدا - القيام قمته)

يريد الناظم أن يكون الشأن فيه كذلك فمن الأفعال ما هو لازم لكنه يتعدى ضرورةً

- كـ(تمرون الديار) فساغ بالنسبة إلى هذا البيت (مررته)

- (لأقعدن لهم صراطك المستقيم) الأصل: (على صراطك)

ظروف الزمان والمكان قد يتسع فيها

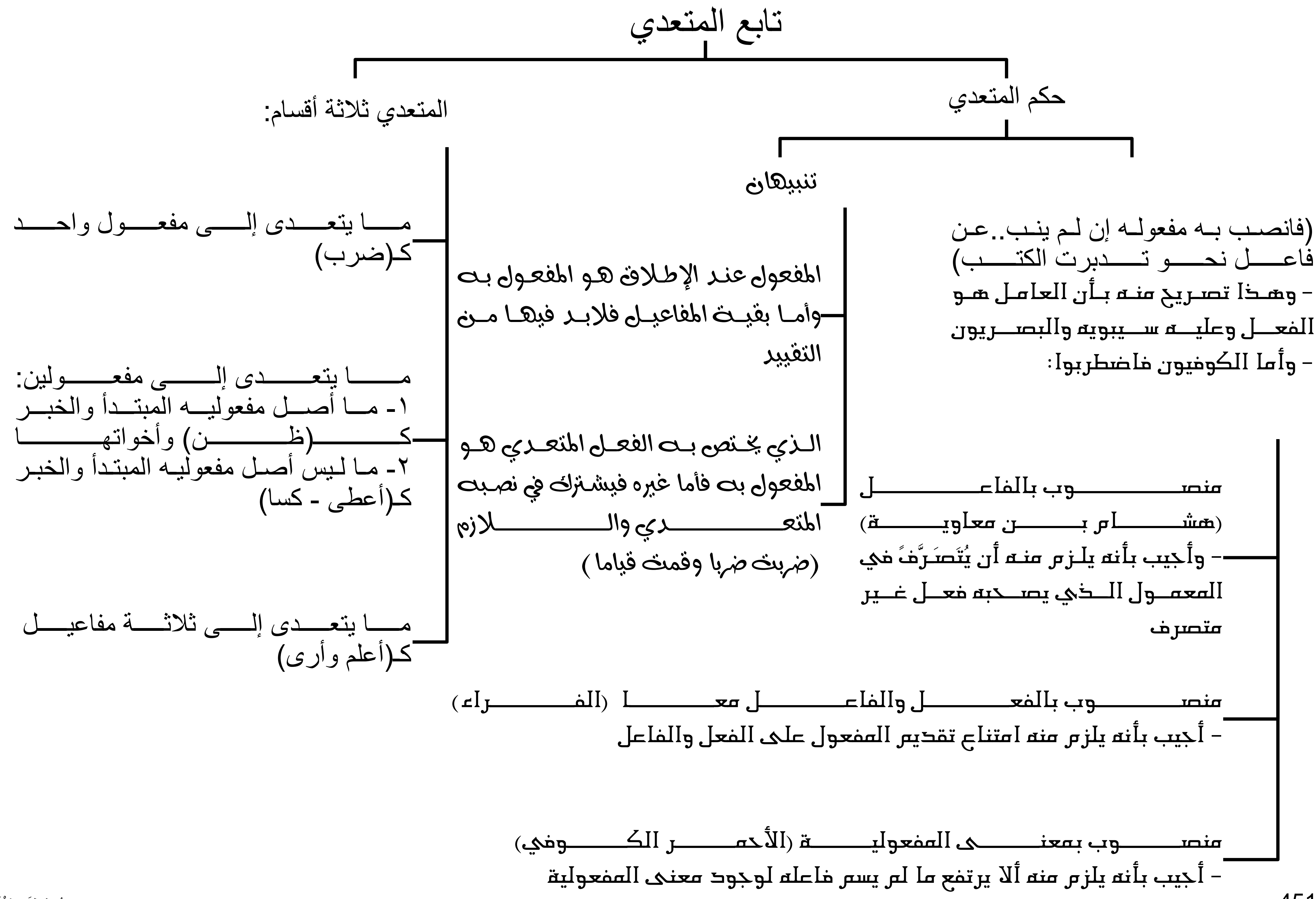
- كـ(مكانكم قمته - فمن شهد منكم الشهر فليصمه)

وهو كثير

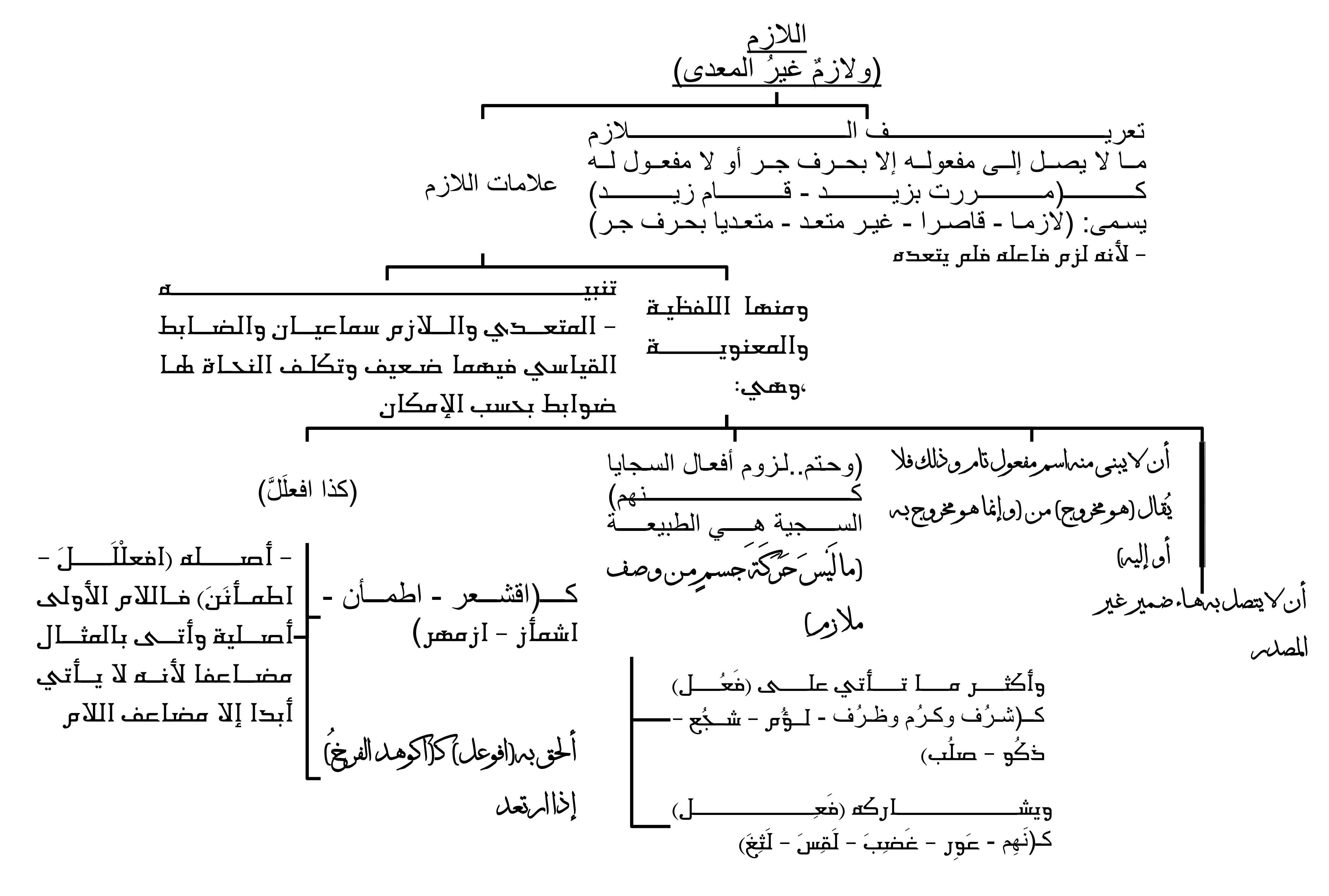
والاتساع في الظروف مجاز وخلاف الأصل وإن كان قياسا

تنبيه: ضابط الناظم دَوْرِيٌّ فمعرفة المتعدي متوقفة على صحة إلحاق الهاء وإلحاق الهاء متوقف على معرفة المتعدي

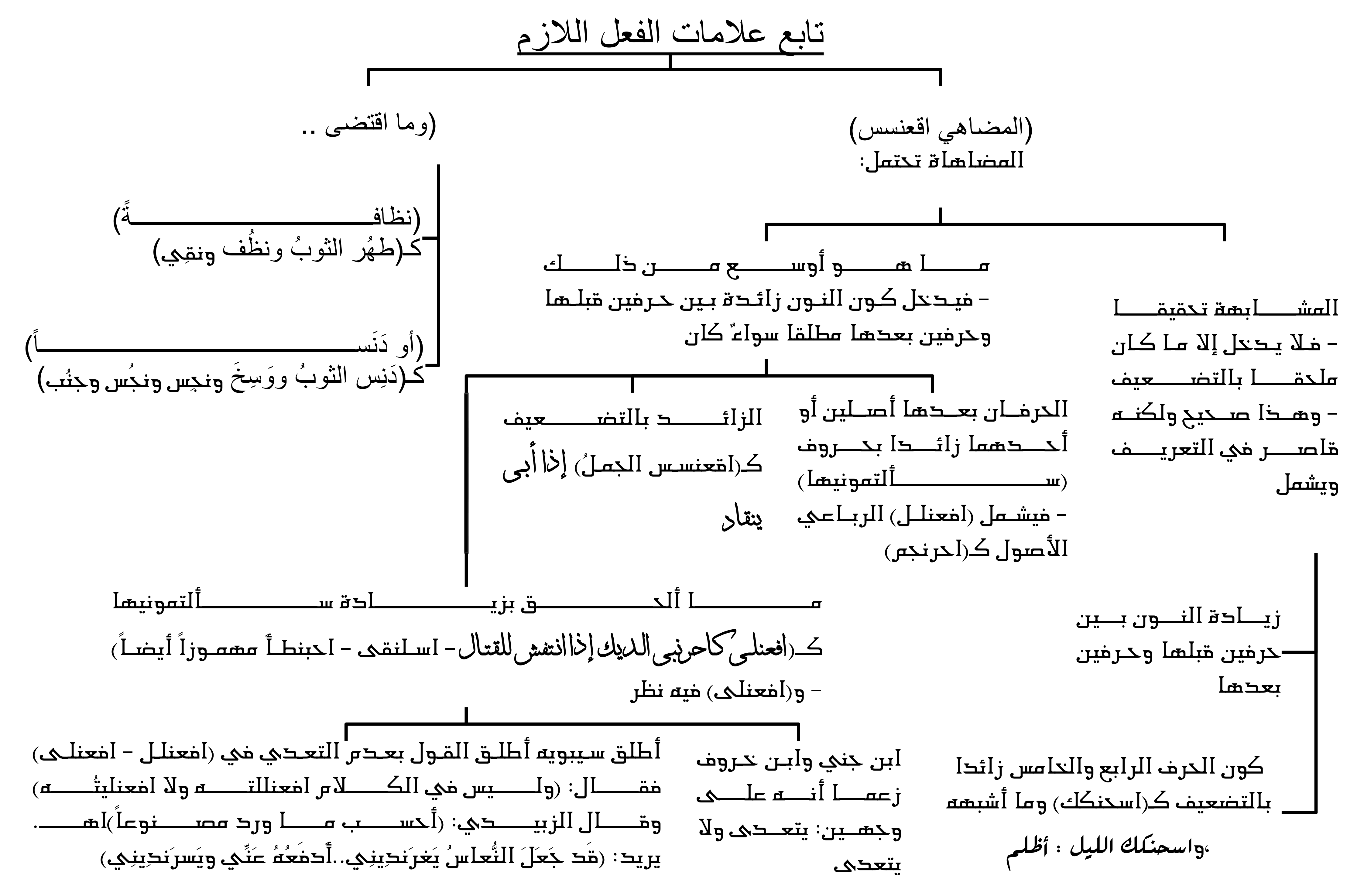
- ومقصوده الاختبار بما يَجِدُهُ المرء في نفسه من ذوق صناعيٍّ أو دربةٍ وخبرةٍ



تابع المتعدي
حكم المتعدي
المتعدي ثلاثة أقسام:
تنبيهان
(فانصب به مفعوله إن لم ينب..عن فاعل نحو تدبرت الكتب)
- وهذا تصريح منه بأن العامل هو الفعل وعليه سيبويه والبصريون
- وأما الكوفيون فاضطربوا:
المفعول عند الإطلاق هو المفعول به وأما بقية المفاعيل فلابد فيها من التقييد
الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به فأما غيره فيشترك في نصبه المتعدي واللازم (ضربت ضربا وقمت قياما)
ما يتعدى إلى مفعول واحد كـ(ضرب)
ما يتعدى إلى مفعولين:
١- ما أصل مفعوليه المبتدأ والخبر كـ(ظن) وأخواتها
٢- ما ليس أصل مفعوليه المبتدأ والخبر كـ(أعطى - كسا)
ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى)
منصوب بالفاعل (هشام بن معاوية
- وأجيب بأنه يلزم منه أن يُتَصَرَّفَ في المعمول الذي يصحبه فعل غير متصرف
منصوب بالفعل والفاعل معا (الفراء)
- أجيب بأنه يلزم منه امتناع تقديم المفعول على الفعل والفاعل
منصوب بمعنى المفعولية (الأحمر الكوفي)
- أجيب بأنه يلزم منه ألا يرتفع ما لم يسم فاعله لوجود معنى المفعولية



اللازم
(ولازمٌ غيرُ المعدى)
تعريف اللازم
ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر أو لا مفعول له
كـ(مررت بزيد - قام زيد)
يسمى: (لازما - قاصرا - غير متعد - متعديا بحرف جر)
- لأنه لزم فاعله فلم يتعده
علامات اللازم
ومنها اللفظية والمعنوية، وهي:
تنبيه
- المتعدي واللازم سماعيان والضابط القياسي فيهما ضعيف وتكلف النحاة لها ضوابط بحسب الإمكان
أن لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك فلا يُقال (هو مخروج) من (وإنما هو مخروج به أو إليه)
أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر
(وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم)
السجية هي الطبيعة
(ما ليس حركة جسم من وصف ملازم)
وأكثر ما تأتي على (فَعُل) كـ(شرُف وكرُم وظرُف - لؤُم - شجُع - ذكُو - صلُب)
ويشاركه (فَعِل) كـ(نَهِم - عوِر - غضِبَ - لَقِسَ - لَثِغَ)
(كذا افعلَلَّ)
كـ(اقشعر - اطمأن - اشمأز - ازمهر)
- أصله (افعلْلَلَ - اطمأنَنَ) فاللام الأولى أصلية وأتى بالمثال مضاعفا لأنه لا يأتي أبدا إلا مضاعف اللام
ألحق به (افوعل) كـ(اكوهد الفرخُ) إذا ارتعد


تابع علامات الفعل اللازم
(المضاهي اقعنسس)
المضاهاة تحتمل:
المشابهة تحقيقا
- فلا يدخل إلا ما كان ملحقا بالتضعيف
- وهذا صحيح ولكنه قاصر في التعريف ويشمل
ما هو أوسع من ذلك
- فيدخل كون النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها مطلقا سواءٌ كان
الحرفان بعدها أصلين أو أحدهما زائدا بحروف (سألتمونيها)
- فيشمل (افعنلل) الرباعي الأصول كـ(احرنجم)
الزائد بالتضعيف كـ(اقعنسس الجملُ) إذا أبى ينقاد
ما ألحق بزيادة سألتمونيها
كـ(افعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش للقتال - اسلنقى - احبنطأ مهموزاً أيضاً)
- و(افعنلى) فيه نظر
ابن جني وابن خروف زعما أنه على وجهين: يتعدى ولا يتعدى
أطلق سيبويه أطلق القول بعدم التعدي في (افعنلل - افعنلى) فقال: (وليس في الكلام افعنللته ولا افعنليتُه) وقال الزبيدي: (أحسب ما ورد مصنوعاً)اهـ.
يريد: (قَد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرنَدِينِي..أَدفَعُهُ عَنِّي ويَسرَندِينِي)
زيادة النون بين حرفين قبلها وحرفين بعدها
كون الحرف الرابع والخامس زائدا بالتضعيف كـ(اسحنكك) وما أشبهه
«واسحنكك الليل: أظلم»
(وما اقتضى ..)
(نظافةً) كـ(طهُر الثوبُ ونظُف ونقِي)
(أو دَنَساً) كـ(دَنِس الثوبُ ووَسِخَ ونجِس ونجُس وجنُب)

تابع علامات الفعل اللازم

(ومـــا اقتضـــى..أو عَرَضَـــاً)

وهو(ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت)

العرض: ما كان داخلا على الشيء مخالفا لأصل جبلته

- وهو كل ما يدخل على الأشخاص من زيادة أو نقصان

كـ(مَرِضَ زيدٌ ونشِطَ وشبِع وأمِن وغضِب)

- الألوان كـ(احمرَّ واغبرَّ)

(أو طاوع المعدى..لواحد كمده فامتدا)

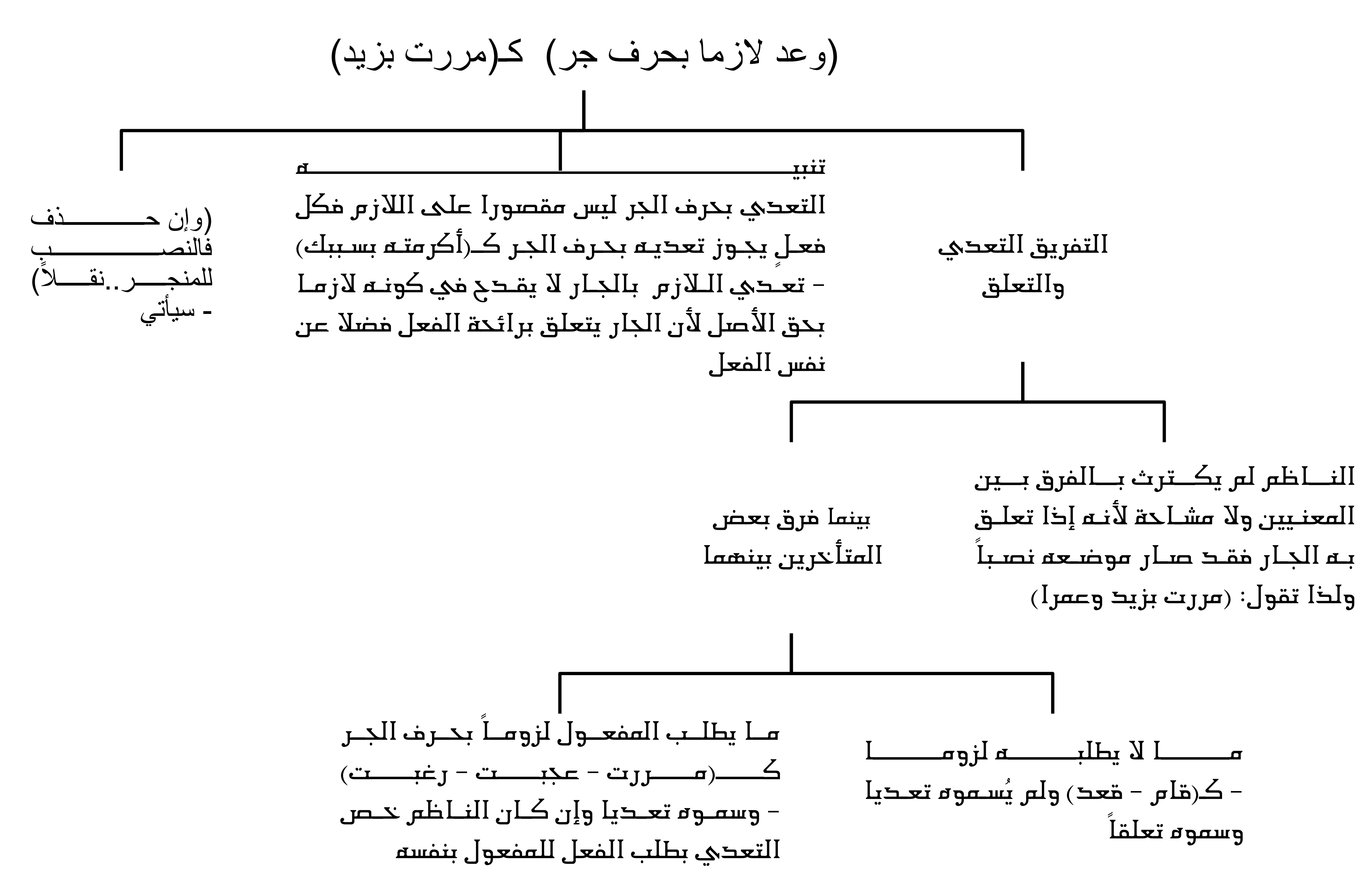
كـ(مددت الحديد فامتد - دحرجت زيدا فتدحرج)

المطاوِع ينقص عن المطاوَع مفعولاً

المطاوَعُ المتعدي لواحد مطاوِعُه لازم (عدلته فاعتدل - غممته فاغتم - كسرته فانكسر - شويته فانشوى)

سيبويه: (وبعضهم يقول فاشتوى)

المطاوَعُ المتعدي إلى اثنين مُطاوِعُه متعدي لواحد (ناولته الشيء فتناوله)


(وعد لازما بحرف جر) كـ(مررت بزيد)
التفريق التعدي والتعلق
تنبيه
التعدي بحرف الجر ليس مقصورا على اللازم فكل فعلٍ يجوز تعديه بحرف الجر كـ(أكرمته بسببك) - تعدي اللازم بالجار لا يقدح في كونه لازما بحق الأصل لأن الجار يتعلق برائحة الفعل فضلا عن نفس الفعل
(وإن حذف فالنصب للمنجر..نقلاً) - سيأتي
الناظم لم يكترث بالفرق بين المعنيين ولا مشاحة لأنه إذا تعلق به الجار فقد صار موضعه نصباً ولذا تقول: (مررت بزيد وعمرا)
بينما فرق بعض المتأخرين بينهما
ما لا يطلبه لزوما - كـ(قام - قعد) ولم يُسموه تعديا وسموه تعلقاً
ما يطلب المفعول لزوماً بحرف الجر كـ(مررت - عجبت - رغبت) - وسموه تعديا وإن كان الناظم خص التعدي بطلب الفعل للمفعول بنفسه

(وإن حـــــذف فالنصـــــب للمنجـــــر..نقـــــلاً)
وقـــد يحـــذف حـــرف الجـــر فَيَصِـــلُ إِلَـــى بنفســـه
تقدير البيت: (وإن حذف نقلا فالنصب للمنجر)

السماعى:في غير (أنَّ - أنْ)

القياسى:(أنَّ - أنْ)
الصفحة التالية

أمثلة

(تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَـــمْ تَعُوجُـــوا..كَلاَمُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذَنْ حَـــرَامُ)
- فـ(الديار) منصوب على نزع الخافض ،ويسمى هذا (الحذف والإيصال)
- **رواية الديوان (أتمضون الرسوم ولم تُحَيَّا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية**

-(لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ.. فيهِ كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ)
- (تَحِنُّ فتُبدِي مَا بهَا منْ صَبَابَةٍ..وأخفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَى لَقَضَانِي)

-(آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ.. وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ)
- (أطعَمَه) منفي بـ(لا) محذوفة ،وامتنع حمله على الاشتغال أي (آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه) لأن جواب القسم المنفي بـ(لا) لا يعمل فيما قبله

الخلاف في الحذف

الجمهور على أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ - أنْ)
- فالجار ضعيفٌ فلا يعمل محذوفا وما ورد شاذ
- وأما (شكرت - شكرت له) فاستعمالان مستأنفان ليس أحدهما أصلا للآخر

الأخفش الصغير على أنه قياس

بشـرط أمن اللبس وذلك بتعين الحرف ومكان الحذف كـ(بريت القلمَ السكين)
- فإن لم يتعين الحرف لم يجز كـ(رغبت زيدا)
- وكذا إن لم يتعين مكان الحذف كـ(اخترت القوم بني تميم)

تنبيه: يدخل في هذا النمط باب: (اختار واستغفر) مما يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بالجار ويجوز إسقاطه - وهو سماعٌ وإنما أجازوا الإسقاط مع هذه الأفعال المسموعة فقط وفي مواضع السماع حيث أجازته العرب

القياسي: (وفي أن وأن يطرد..مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)

أمثلة
١- (عجبت أنْ يدوا - عجبت أنَّك قائم)
٢- (وأن هذه أمتكم أمة واحدة) أي: ولأن هذه أمتكم
٣- حمل سيبويه (وأن المساجد لله..) على تقدير اللام
٤- (فدعى ربه أني مغلوب فانتصر)

تنبيه على العبارة: وَدِىَ الرجل يدي إذا أعطى الدية - ويحتمل (ودى الرجلُ الناقةَ بالتودية) وهي خشبة تشد على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفصيل

إن حصل لبس لم يجز الحذف

كـ(رغبت أن تقوم) - ولو كان على المقصود دليلٌ لجاز كـ(أحببت مرافقتك ورغبت أن تكون معي)

إشكال على اشتراط أمن اللبس (وترغبون أن تنكحوهن) مع أن المفسرين اختلفوا في المراد

اختُلِفَ في محل (أنَّ - أنْ) عند الحذف

محل جر (الأخفش والكسائي والسيرافي) واستدلوا بـ:

١- له نظائر كـ(رُبَّ)

٢- العطف عليه بالجر
- كـ(وما زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكونَ حَبيبَةً..إليَّ ولا دَيْنٍ بِها أَنا طالِبُهْ)
- بِجَرِّ (دَيْنٍ) المعطوف فالمصدر مجرور لوجوب تطابق المتعاطفين الإعراب

٣- حُذِفَ الجار وأُبْقِيَ الاسمُ مجرورا: (إذا قيل أيُّ النّاس شَرٌّ قَبيلَةً..أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعْ)

أُجيب بأن بقاء الجر في غاية الشذوذ

محل نصب (الخليل والفراء والمبرد) واستدلوا بـ:

حرف الجر ضعيف لأنه مختص بنوع واحد هو الاسم والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا مذكورا

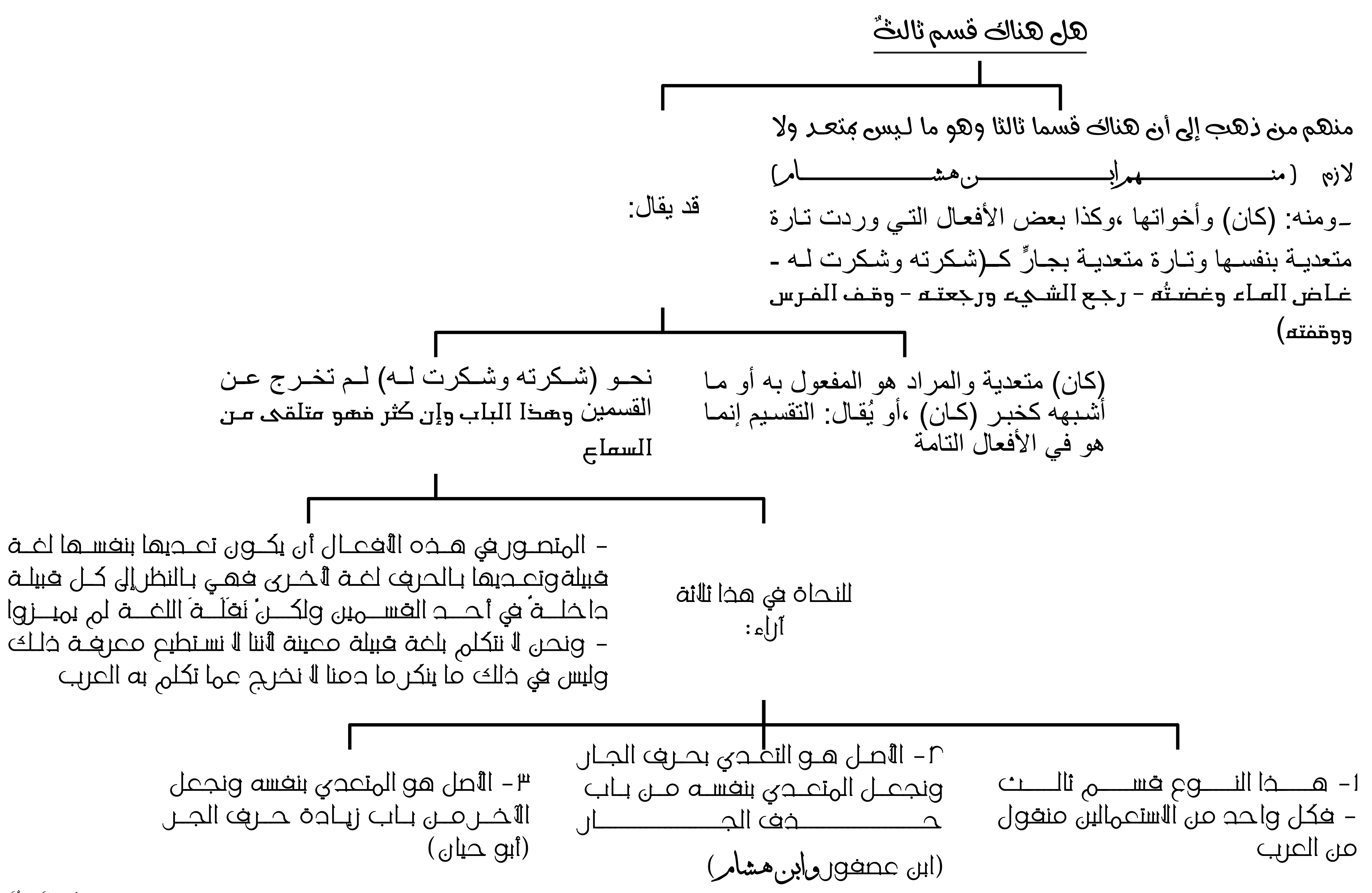
إذا حذف فمجرورهُ يُنصبُ كـ(ترون الديار - مررن الطريقا)

فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع (أنَّ - أن)

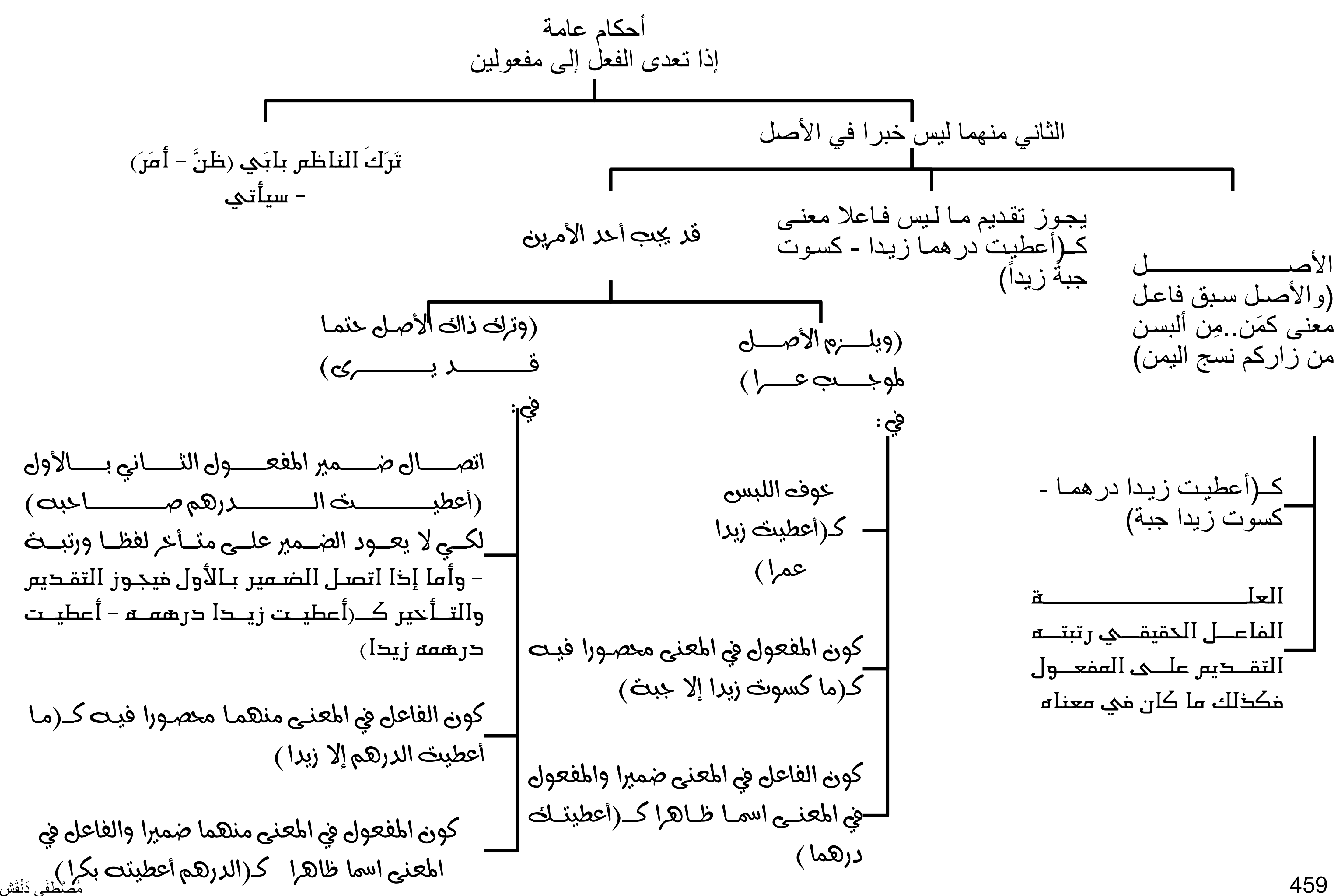
جواز الأمرين (سيبويه والزجاج وابن خروف)
- لما رأى سيبويه تكافؤ الأدلة جَوَّزَ الأمرين

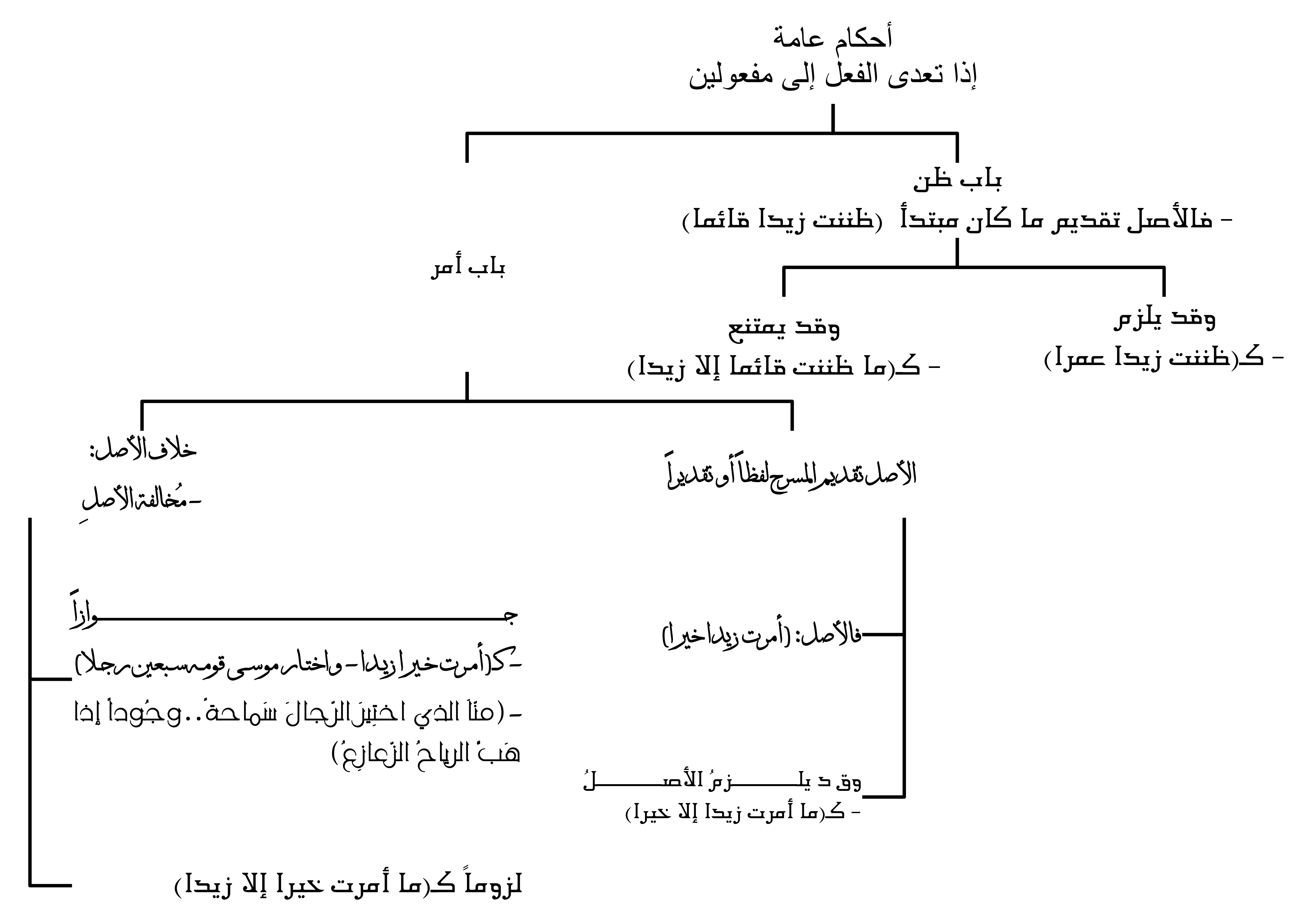
مصطفى: تنبيهات
- نسب ابنُ عقيل القولَ بالنصب إلى الكسائي وخالفه الشاطبي والأشموني فعكسوا والصواب المُثْبتُ
- في النقل عن سيبويه خلافٌ والصواب المثبتُ
- نقل الأشموني والناظم في التسهيل أن مذهب الخليل الجر وهو وهمٌ نبه عليه الشاطبي والصبانُ في الحاشية وابنُ هشام في المغني ومحيي الدين في العُدَّة

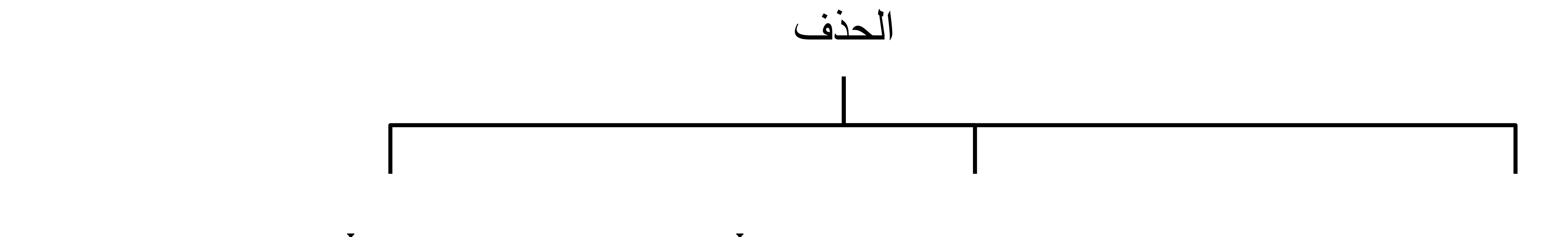
تلحق (كي) بالباب
- (كيلا يكون دولة) إذا قدرت (كي) مصدرية


هل هناك قسم ثالثٌ
منهم من ذهب إلى أن هناك قسما ثالثا وهو ما ليس بمتعد ولا لازم (منهم ابن هشام)
ـومنه: (كان) وأخواتها ،وكذا بعض الأفعال التي وردت تارة متعدية بنفسها وتارة متعدية بجارٍّ كـ(شكرته وشكرت له - غاض الماء وغضتُه - رجع الشيء ورجعته - وقف الفرس ووقفته)
قد يقال:
(كان) متعدية والمراد هو المفعول به أو ما أشبهه كخبر (كان) ،أو يُقال: التقسيم إنما هو في الأفعال التامة
نحو (شكرته وشكرت له) لم تخرج عن القسمين وهذا الباب وإن كثر فهو متلقى من السماع
للنحاة في هذا ثلاثة آراء:
- المتصور في هذه الأفعال أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة وتعديها بالحرف لغة أخرى فهي بالنظر إلى كل قبيلة داخلةٌ في أحد القسمين ولكنّ نَقَلَةَ اللغة لم يميزوا
- ونحن لا نتكلم بلغة قبيلة معينة لأننا لا نستطيع معرفة ذلك وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب
1- هذا النوع قسم ثالث - فكل واحد من الاستعمالين منقول من العرب
2- الأصل هو التعدي بحرف الجار ونجعل المتعدي بنفسه من باب حذف الجار
(ابن عصفور وابن هشام)
3- الأصل هو المتعدي بنفسه ونجعل الآخر من باب زيادة حرف الجر
(أبو حيان)

مُصْطفَى دَنْقَش


أحكام عامة
إذا تعدى الفعل إلى مفعولين
الثاني منهما ليس خبرا في الأصل
تَرَكَ الناظم بابَي (ظنَّ - أَمَرَ) - سيأتي
الأصل (والأصل سبق فاعل معنى كمَن..مِن ألبسن من زاركم نسج اليمن)
كـ(أعطيت زيدا درهما - كسوت زيدا جبة)
العلة الفاعل الحقيقي رتبته التقديم على المفعول فكذلك ما كان في معناه
يجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى كـ(أعطيت درهما زيدا - كسوت جبةً زيداً)
قد يجب أحد الأمرين
(ويلزم الأصل لموجب عرا) في :
خوف اللبس كـ(أعطيت زيدا عمرا)
كون المفعول في المعنى محصورا فيه كـ(ما كسوت زيدا إلا جبة)
كون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا كـ(أعطيتك درهما)
(وترك ذاك الأصل حتما قد يرى) في:
اتصال ضمير المفعول الثاني بالأول (أعطيت الدرهم صاحبه) لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة - وأما إذا اتصل الضمير بالأول فيجوز التقديم والتأخير كـ(أعطيت زيدا درهمه - أعطيت درهمه زيدا)
كون الفاعل في المعنى منهما محصورا فيه كـ(ما أعطيت الدرهم إلا زيدا)
كون المفعول في المعنى منهما ضميرا والفاعل في المعنى اسما ظاهرا كـ(الدرهم أعطيته بكرا)


أحكام عامة
إذا تعدى الفعل إلى مفعولين
باب ظن
- فالأصل تقديم ما كان مبتدأ (ظننت زيدا قائما)
وقد يلزم
- كـ(ظننت زيدا عمرا)
وقد يمتنع
- كـ(ما ظننت قائما إلا زيدا)
باب أمر
الأصل تقديم المسرح لفظاً أو تقديراً
فالأصل: (أمرت زيدا خيرا)
وقد يلزم الأصل
- كـ(ما أمرت زيدا إلا خيرا)
خلاف الأصل:
- مُخالفة الأصلِ
جوازاً
- كـ(أمرت خيرا زيدا - واختار موسى قومه سبعين رجلا)
- (منّا الذي اختيرَ الرّجالَ سَماحةً.. وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزّعازِعُ)
لزوماً كـ(ما أمرت خيرا إلا زيدا)



تشتمل الجملة على

العمــدة: (مــا لا يُســتغنى عنــه)
- كالفاعل ونائبه سواءٌ كان النائب مفعـــــــــولا أو غـــــــــيره
- وكذا الفعلُ

الفضـلة: (مـا يُمكـن الاسـتغناءُ عنـه)
- كـالمفعول بــه ومــا أشـبهه مــن المجرورات

ماهية الحذف

عند النحاة: (ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره)

عنـد البيـانيين: ينظـر في مقاصـد الحـذف بعـــد تســـليم نظـــر النحـــوي
- وقد أطلق الناظم ولم يعتبر ما يقصده المتكلم ،وجمع في التسهيل بين النظرين

قاعـــــــــــــــدة عامـــــــــــــــة
- لا يحذف الشيء لغير دليل سواء أكان عمدة أم فضلة
- وإنما أغفلوا هذا في المفعول لأن الفعل طالبٌ له معنىً ولفظاً كـ(ضَرَبَ)

تابع الحذف

- المفعول غير المذكور إما:

غير منوي

لتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فلا يُذكر المفعولُ ولا يُنوى إذ المنوي كالثابت ولا يُسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له كـ:

- (ربي الذي يحيي ويميت - وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) أي (ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة - أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف)

وذلك إما:

١ - لتضمين المتعدي معنى اللازم

٢ - أو للمبالغة بترك التقييد

منوي لدليل (محذوف)
وغرض حذفه إما:

فالقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فإذا لم يُذكر مفعولُه قيل محذوف كـ(ما ودعك ربك وما قلى)

- وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره كـ(أهذا الذي بعث الله رسولا -وكلٌّ وعد الله الحسنى)

مصطفى : س: (وكلٌّ كفى) وذلك في الحديد لا النساء

غرض الحذف

١- لفظي كـ:

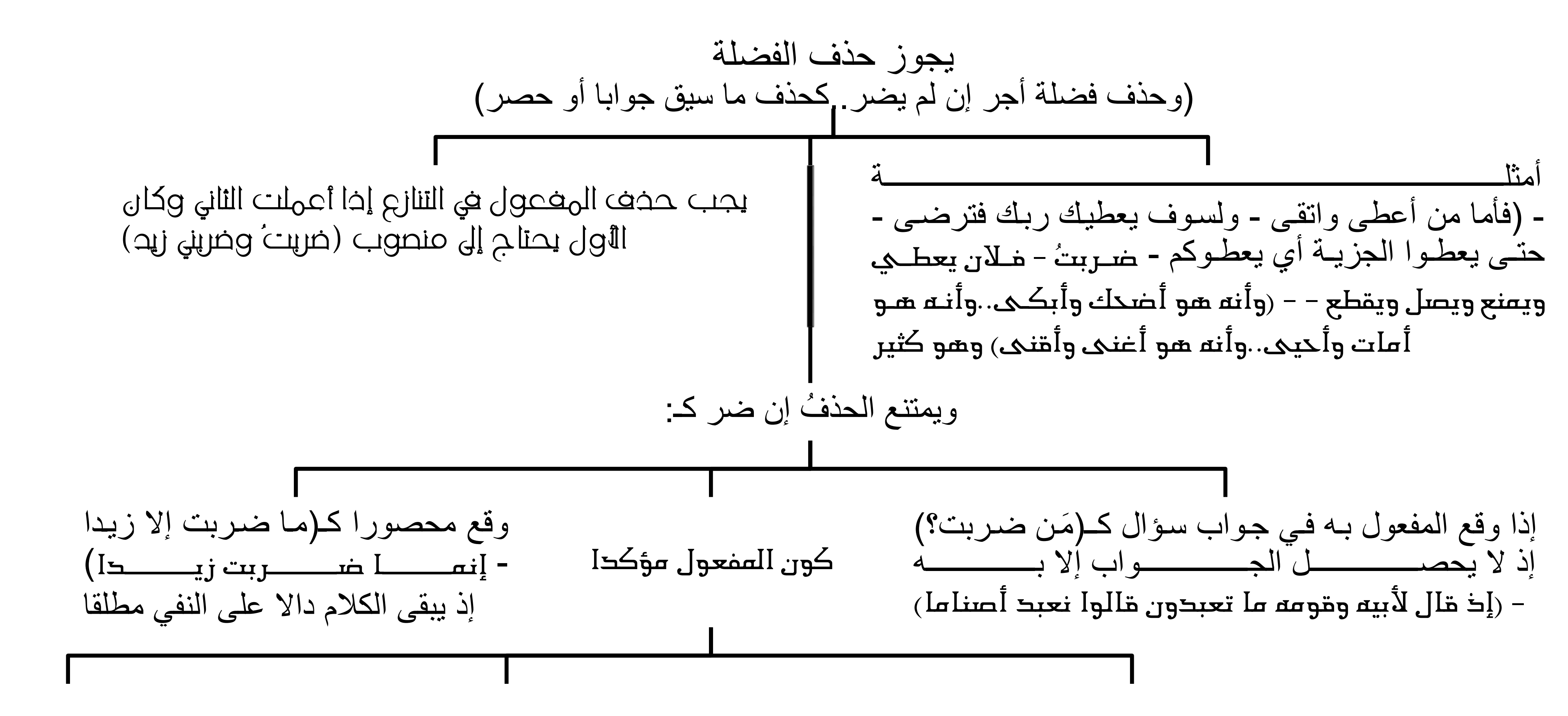
أ- تناسب الفواصل فى نحو (ما ودعك ربك وما قلى) ونحو (إلا تذكرة لمن يخشى)

ب- الإيجاز فى نحو (فإن لم تفعلوا)

٢- معنوي كـ:

أ- احتقاره فى نحو (كتب الله لأغلبن) أى: الكافرين

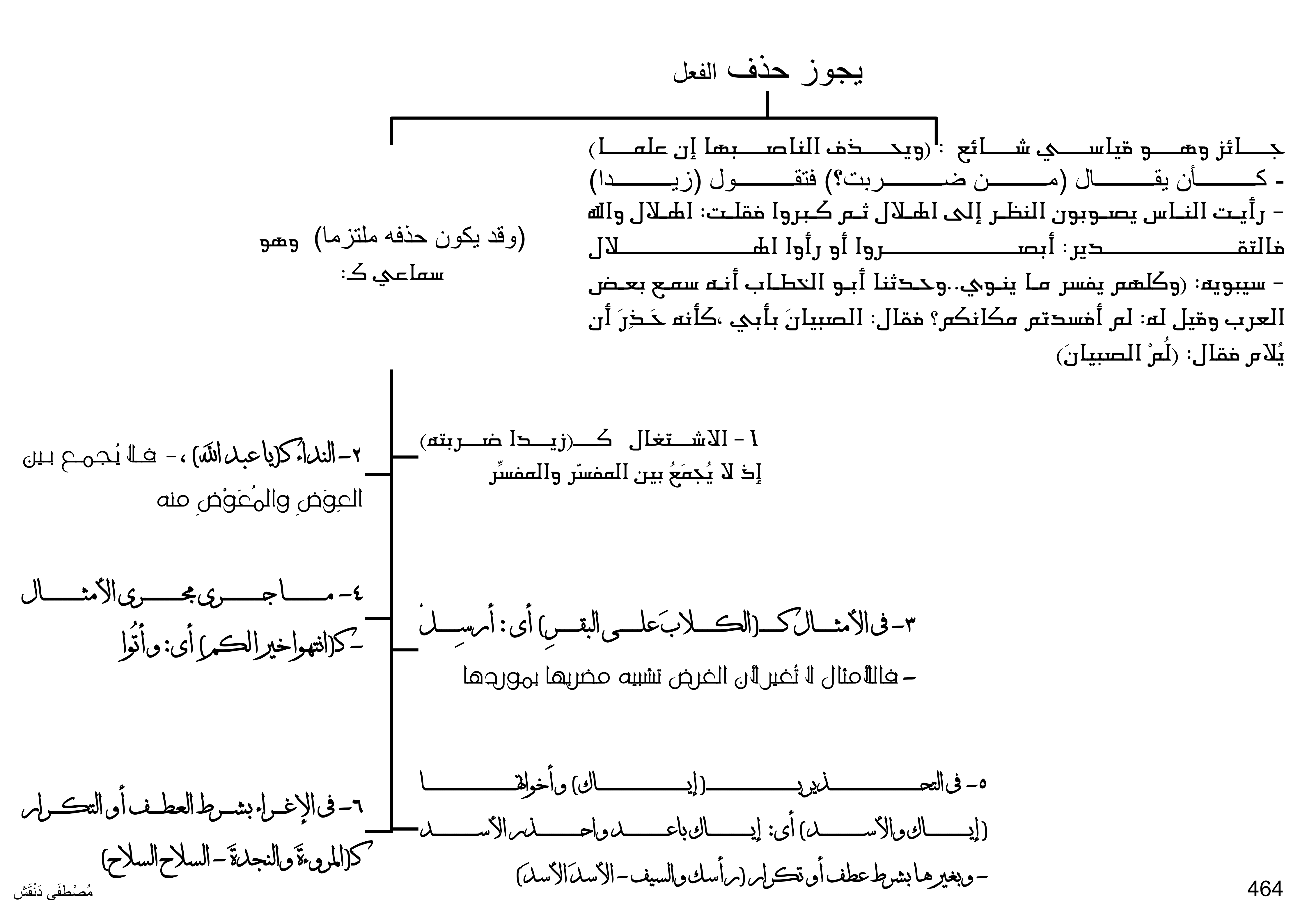
ب- استهجانه



ظاهر سيبويه في بعض المواضع أن التوكيد لا ينافي الحذف - ففي الكتاب: (وسألت الخليل عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما والنصب: على أعنيهما)

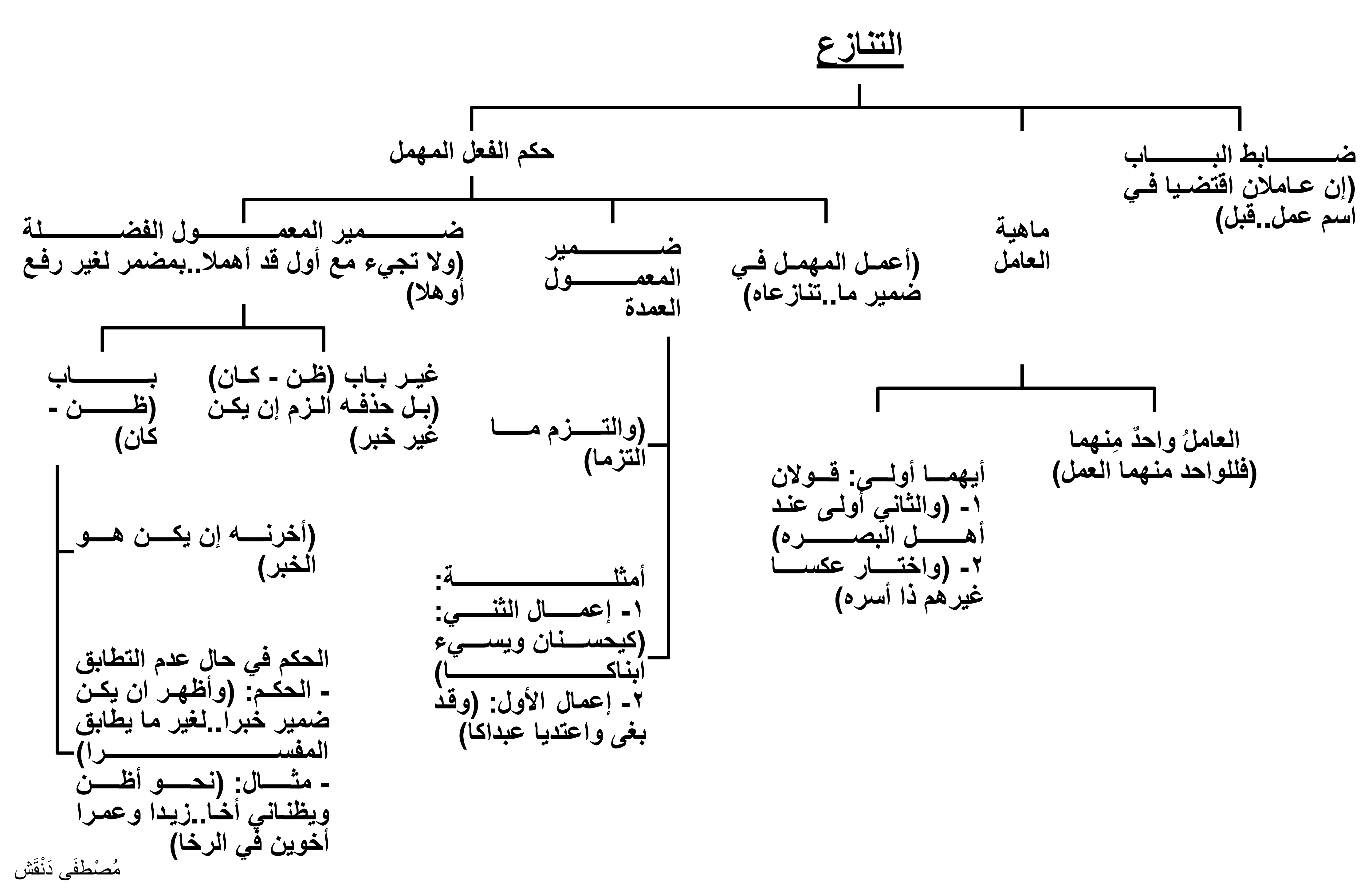
ابـن خـروف: يجـوز تأكيـد المحـذوف فحذفه للعلم به وتأكيده لرفع المجاز في الحـديث عنـه..وعليـه فيجـوز كـون الـلام في (أم الحليس لعجوز شـهربة) داخلـة علـى المبتـدأ ثـم أضـمر)اهــ. ،وحملها على ذلك الزجاج

مواضـع التأكيـد تنـافي الحـذف فـلا يجـوز: زيـدٌ ضربتُ نفسَهُ علـى حـذف هاء (ضربته)

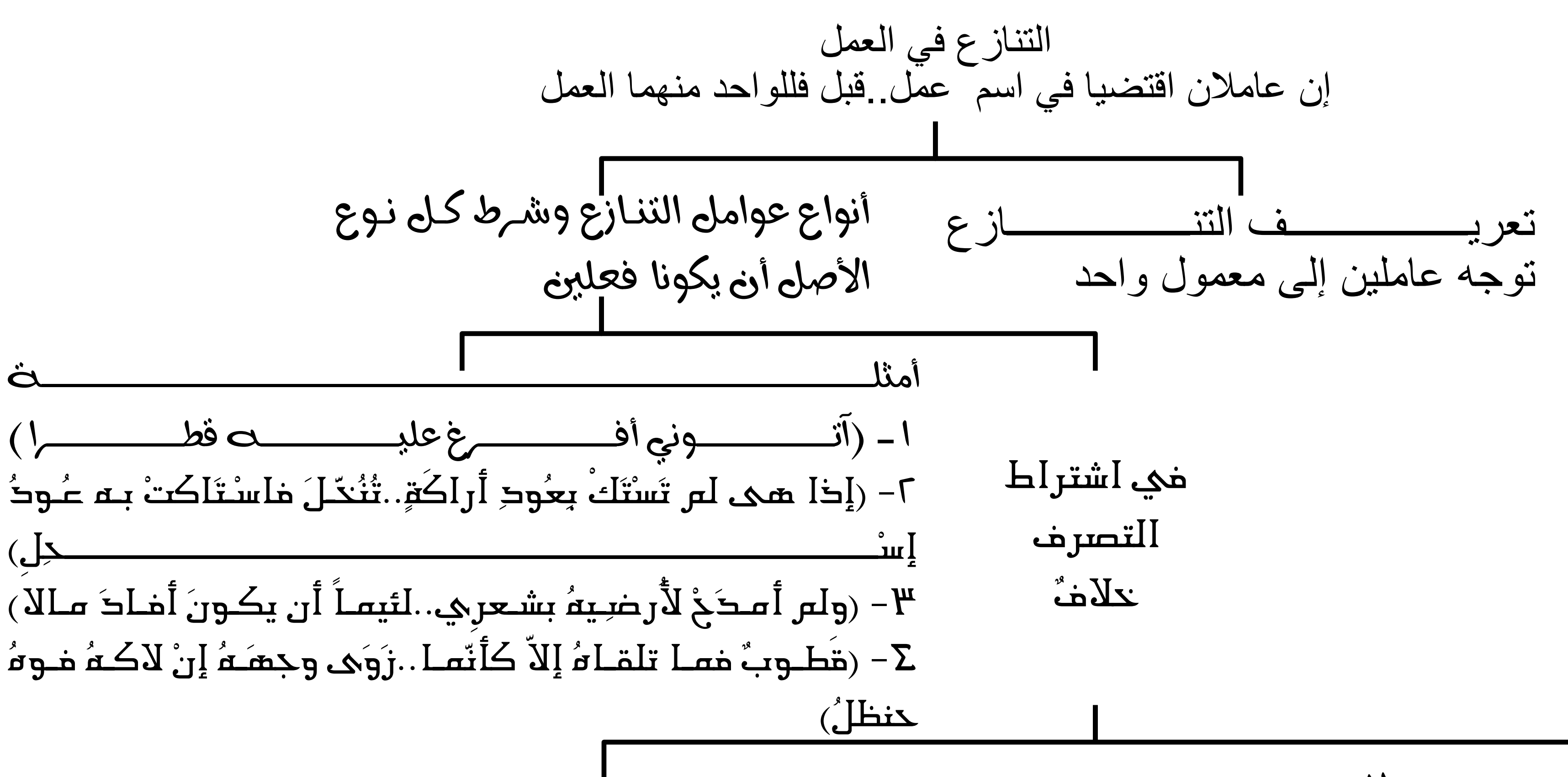

يجوز حذف الفعل
جائز وهو قياسي شائع : (ويحذف الناصبها إن علما)
- كأن يقال (من ضربت؟) فتقول (زيدا)
- رأيت الناس يصوبون النظر إلى الهلال ثم كبروا فقلت: الهلال والله
فالتقدير: أبصروا أو رأوا الهلال
- سيبويه: (وكلهم يفسر ما ينوي..وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصبيانَ بأبي ،كأنه حَذِرَ أن يُلام فقال: (لُمْ الصبيانَ)
(وقد يكون حذفه ملتزما) وهو سماعي كـ:
١ - الاشتغال كـ(زيدا ضربته)
إذ لا يُجمَعُ بين المفسّر والمفسِّر
٢- النداء كـ(يا عبد الله) ، - فلا يُجمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه
٣- فى الأمثال كـ(الكلابَ على البقرِ) أى: أرسِلْ
- فالأمثال لا تُغير لأن الغرض تشبيه مضربها بموردها
٤- ما جرى مجرى الأمثال
- كـ(انتهوا خيرا لكم) أى: وأتوا
٥- فى التحذير بـ(إياك) وأخواتها
(إياك والأسد) أى: إياك باعد واحذر الأسد
- وبغيرها بشرط عطف أو تكرار (رأسك والسيف - الأسدَ الأسدَ)
٦- فى الإغراء بشرط العطف أو التكرار
كـ(المروءةَ والنجدةَ - السلاحَ السلاحَ)



اَلتَّنَازُع



التنازع
ضابط الباب (إن عاملان اقتضيا في اسم عمل..قبل)
ماهية العامل
حكم الفعل المهمل
العاملُ واحدٌ مِنهما (فللواحد منهما العمل)
أيهما أولى: قولان ١- (والثاني أولى عند أهل البصره) ٢- (واختار عكسا غيرهم ذا أسره)
(أعمل المهمل في ضمير ما..تنازعاه)
ضمير المعمول العمدة
(والتزم ما التزما)
أمثلة:
١- إعمال الثني: (كيحسنان ويسيء ابناكا)
٢- إعمال الأول: (وقد بغى واعتديا عبداكا)
ضمير المعمول الفضلة (ولا تجيء مع أول قد أهملا..بمضمر لغير رفع أوهلا)
غير باب (ظن - كان) (بل حذفه الزم إن يكن غير خبر)
باب (ظن - كان)
(أخرنه إن يكن هو الخبر)
الحكم في حال عدم التطابق
- الحكم: (وأظهر ان يكن ضمير خبرا..لغير ما يطابق المفسرا)
- مثال: (نحو أظن ويظناني أخا..زيدا وعمرا أخوين في الرخا)
مُصْطفَى دَنْقَش



لا يُشـــترطُ التصـــرف (النــــاظم والمـــبرد)

- ولم يقيـده هنـا فـدخل فعـلا التعجـب
- كـ(أحسن وأجمل به بزيد - أحسِن وأجمِل بزيد) و (ما أحسن وأجمله زيدا - ما أحسن وأجمـــــــل زيـــــــدا)
- هذا مبني على فرض إجازة الفصل بين (أحسن) ومفعوله وإلا فيلزم إعمال الثاني وهو رأي المؤلف في التسهيل لأنه هو المتصل بالمعمول

يُشترطُ التصرف (الجمهور ومنهم ابن هشام)

فيمتنع دخول الإعمال في التعجب إما:

للزوم الفصل بين العامل والمعمول في باب التنازع والجامد ضعيف عن العمل وهو مفصـــــــــــــــول

- ولو أعمل الثاني لزوما دون الأول فقد ضيع أساس الباب وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع

لأن الإعمال على خلاف القياس فلا يُتعَدَّى بِهِ ما سمع

تابع العاملين

قـــد يكونـــان اســـمين ويشـترط فيهما كونُهما مشبهين للفعل

ولا يكونـــــــــــــان حـــــــــــرفين
- و ذهــب الفارســي إلى التنــازع في الحــروف واسـتدل بــ(حَتـى تَرَاهَـا وَكَـأَنَّ وَكَـأَنْ..أَعْنَاقَهَـا مُشَـــدَّدَاتٌ بِقَـــرَنْ) بإعمـــال الثـــاني
- الفارسي: (لا يجوز كونها تأكيداً للعطف بالواو لأن هذا الحرف لم يرد في موضع)اهـ.

قـــــد يكونـــــا مخـــــتلفين:
- الفعـل واسـم الفعـل: (هـاؤم اقـرءوا كتابيه) بإعمال الثاني وعلى الأول: (هاؤم اقـــــرؤوه كتابيـــــه)
- الفعل والمصدر: (لقد علمت أُولَى المُغِيرةِ أَنَّني..لحِقتُ فَلم أَنكُلْ عَن الضَّرب مِسْمَعا) فـ(مسمعا) اسم رجل

الخلاصــــــــــــــة
- لا تنازع بين حرفين ولا بين فعلين جامدين ولا بـين اسـمين غيـر عـاملين ولا بـين فعـل متصرف وآخر جامد أو فعل متصرف واسم غير عامل

أمثلــــــــــــــــــــــــــــة
١- اسـمي فـاعلين: (عُهِـدْتَ مُغِيثـاً مُغنِيـاً مَـنْ أَجَرْتَـهُ..فَلَـمْ أَتَّخِـذْ إِلاَّ فِنـاءَكَ مَـوْئِلا)
- وذلـك بإعمـال الثـاني ولـو اعمـال الأول لوجـب (مغيثـا مغنيـه)
٢- اسمي مفعول: (قضَى كلّ ذي دَينٍ فوفَّى غريمَه..وعَزّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها) على وجهٍ
٣- مصـــدرين: (عجبـــت مـــن حبـــك وتقـــديرك زيـــدا)
٤- اسمـــي تفضـــيل: (زيـــد أضـــبط النـــاس وأجمعهـــم للعلـــم)
٥- صفتين مشبهتين: (زيد حَذِرٌ وكريم أبوه)

ابـن خـروف: (ولم يـدخل في هـذا البـاب المبتـدأ والمضـاف وغيرهمـا)
- وجعل المبردُ نحو(إلاَّ عُلالَةَ أو بُداهَةَ..قارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ) من التنازع في الإضافة
- وجعل بعضهم نحوَ (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا..عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ) من التنازع في الخبرية

شروط مشتركة في العاملين

أن يكون بينهما ارتباط

- فلا يجوز (قام قعد أخوك)

والارتباط يحصل بواحدٍ من الآتي:

ظاهر الناظم عدم اشتراط هذا

١ - أن يعطف بحرف عطف

- واشترطه الجرمي ولم يقل بالتنازع إن لم كن معطوفاً بالواو، وهو محجوج بالشواهد

٢ - أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما كـ(وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا)

- فـ(كما ظننتم) معمول لظنوا لانه صفة لمصدر

٣ - أن يكون جوابا للاول

- كـ(آتوني أفرغ عليه قطرا)

أن يكون كل منهما موجها إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى

- فخرج بذلك

١ - فساد المعنى

(ولَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ.. كَفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ)

- وإلا لصار المعنى (كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل)

- ولكن المراد: (كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك)

٢ - الإتيان بالثاني توكيداً كـ:

- (أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ اِحبسْ اِحبسْ)

فلو كان على التنازع لقال: (أتوك أتاك اللاحقون) أو (أتاك أتوك اللاحقون)

- (فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ.. وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ)

- خلافا للفارسي والجرجاني

- مصطفى: ولو لم يكن توكيدا لم يعمل لأنه غير متصرف

أن يكونا متقدمين على المعمول

إن توسط المعمول بين العاملين كـ(ضربت زيدا وأهنت - أهنته) فهو معمول للسابق عليه منهما وللمتأخر معمول محذوف يدل عليه المذكور

- وخالف فيه الفارسي

فإن تقدم المعمول فإما أن يكون:

١ - مرفوعا

كـ(زيد قام وقعد) فلا عمل لأحد العاملين فيه بل كلٌّ منهما عامل في ضميره

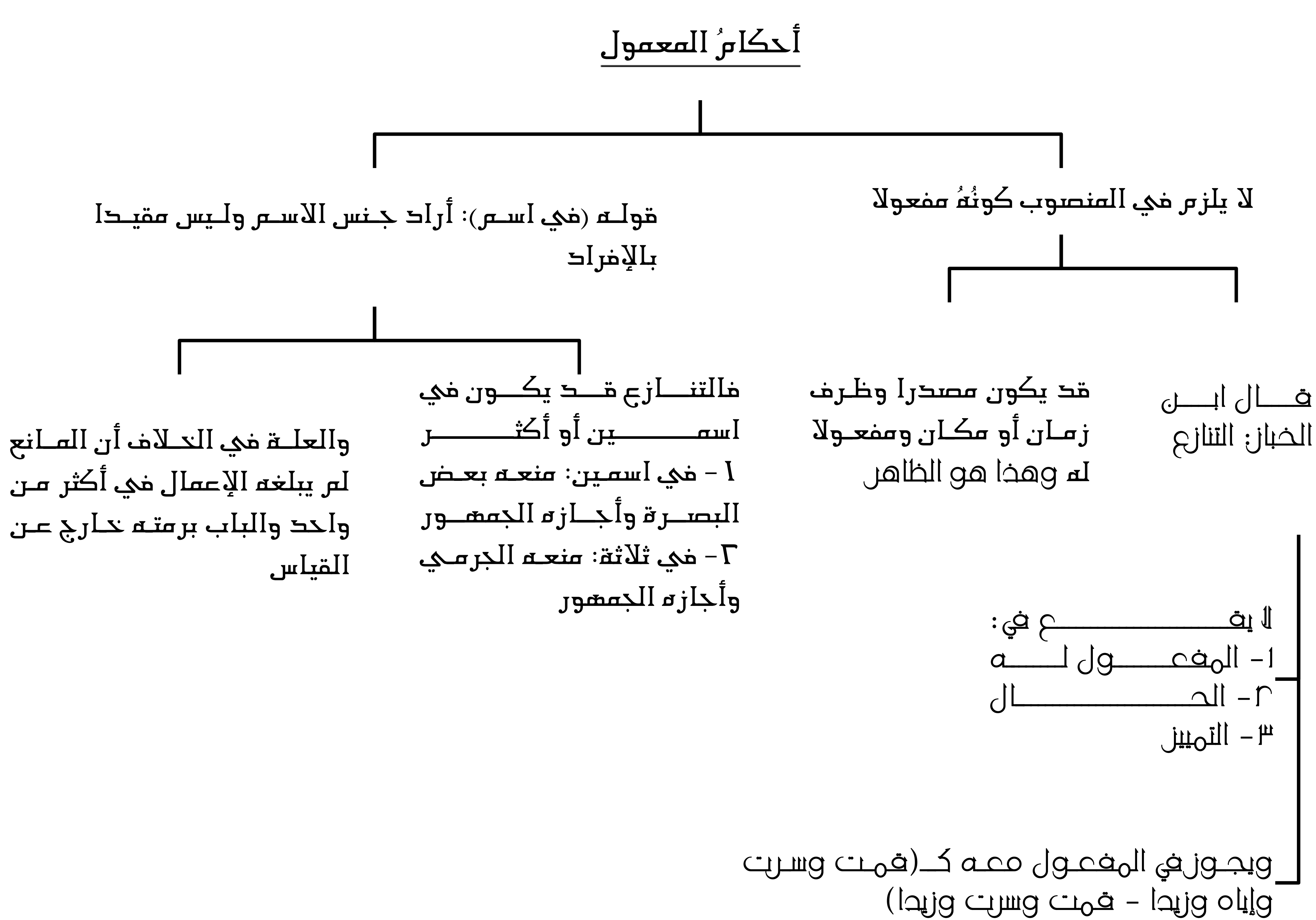
٢ - منصوبا

كـ(زيدا ضربت وأكرمته - زيدا ضربت وأهنت) فالعامل فيه هو الأول وأما الثاني فإما أنه:

- له معمول محذوف يدل عليه المذكور

- لا معمول له

وخالف في ذلك بعضهم


أحكامُ المعمول
لا يلزم في المنصوب كونُهُ مفعولا
قوله (في اسم): أراد جنس الاسم وليس مقيدا بالإفراد
قال ابن الخباز: التنازع
قد يكون مصدرا وظرف زمان أو مكان ومفعولا له وهذا هو الظاهر
فالتنازع قد يكون في اسمين أو أكثر
١ - في اسمين: منعه بعض البصرة وأجازه الجمهور
٢- في ثلاثة: منعه الجرمي وأجازه الجمهور
والعلة في الخلاف أن المانع لم يبلغه الإعمال في أكثر من واحد والباب برمته خارج عن القياس
لا يقع في:
١- المفعول له
٢- الحال
٣- التمييز
ويجوز في المفعول معه كـ(قمت وسرت وإياه وزيدا - قمت وسرت وزيدا)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع أحكام المعمول

هل يُشترط في المعمول ألا يكون سببياً

السببي المرفوع
يمتنع وعليه الناظم وابن خروف وابن هشام

بيانه
إذا قلت: (زيد قام وقعد أبوه - زيد قائم وقاعد أبوه) فإن أعملت أحدهما أضمرت في الآخر

إن أضمرت ضمير (زيد) فليس من التنازع

إن أضمرت ضمير الأب لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، ثم لا دليلَ على أن الضمير للأب

وعليه..فلا تنازع في (قضَى كلّ ذي دَينٍ فوفَّى غريمَه..وعَزّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها)

لو كان من التنازع لكان أحدهما عاملا في غريمها والآخر عامل في ضميره فيكون خاليا من عائد إلى عزة فوجب إبراز الضمير على مذهب البصريين فالخبر لغير من هو له - فيجب (عزة ممطول هو معنى غريمها) أو (عزة ممطول معنى هو غريمها)

محيي الدين: تجويز التنازع في المنصوب دون المرفوع تحكم ويجوز كون أحدهما رافعا للضمير كما يقول البصريون ولكنه لم يبرز لظهور المراد

استشهاد الفارسي بالبيت محمول عند ابن أبي الربيع وغيره على أن الشاهد في صدره لا في عجزه

خرج الناظم هذا البيت تخريجات:
1- ممطول خبر مقدم ومعنى خبر ثاني وغريمها مبتدأ مؤخر والجملة خبر عزة
2- عزة مبتدأ وممطول خبره ومعنى حال من غريمها وغريمها نائب فاعل لممطول
3- عزة مبتدأ وممطول خبره ومعنى صفة لممطول وغريمها نائب فاعل

- نص سيبويه على منع نحو (مررت برجلٍ لبيبةً عاقلةٍ أمُه) مقلوبًا من (مررت برجل عاقلةٍ أمه لبيبةً)
- ابن خروف: (هذا نص بإبطال رفع غريمها بمعنى..فالذي منع الإضمار في لبيبة كون المضمر فيها عائدا إلى الأم)اهـ.

الشاطبي: حملته طائفة على أن الشاهد في العجز وليس بجار على قاعدة سيبويه فهو يشبه الإعمال وليس منه

السببي المنصوب

منعه الشاطبي قياسا على منعهم للمرفوع
- وفرق بينهما ابن هشام فأجازه

بيانه
إذا قلت: (زيدٌ أُكرِمُ وأُعطِي أخاه)
- فإن أعملت أحدهما أضمرت في الآخر، وضمير السببي لا يتقدم وإن قلت (أخاه) محذوف من الثاني خرجت المسألة عن التنازع

(والثانِ أولى عند أهل البصرة..واختار عكسا غيرهم ذا أسرة)

اتفقوا على جواز إعمال أحدهما واختلفوا في الأولى منهما

– تنبيه: لكل فريق من الفريقين مستند من السماع، وقد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الاول

إعمال الأول (الكوفيون)

وهم – الكسائي ومن أخذ عنه كالفراء ومن تبع مذهبهم وقد يطلق على من كان قبل الكسائي كالرؤاسي ومعاذ الهراء

من أدلتهم:

١- لأنه أسبق وللسَبْقِيّة أثرٌ في العمل فـ(ظن – كان) لا تُلغى مقدمة، وكذا (إذن) تعمل متقدمة

٢- الأول إذا ورد فحكمه أن يوفى حقه

٣- الإضمار قبل الذكر غير جائز عندهم وخلاف الاصل عند البصريين

(ذا أسرة)

أُسرة الرجل: رهطه وعترته وأراد بذلك أن أهل الكوفة جميعا قائلون به لا يختص به واحد منهم

إعمال الثاني (البصريون والناظم)

وهم: سيبويه ومن أخذ عنهم كالخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء ومن تبع هؤلاء

– وقد يطلق على ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود وهو أول الواضعين في العربية وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وغيرهم والأشهر الأول

– والنحاة ليسوا منحصرين في هذين البلدين لأن غيرهم يرجع إليهم غالبا

من أدلتهم: ١- لأنه أقرب إلى المعمول

٢- يلزم على إعمال الاول الفصلُ بين العامل المتقدم ومعموله بأجنبي، والعطفُ على الجملة الأولى قبل تمامها

٣- كثرته في الثاني وقلته في الأول، فيكاد لا يوجد في غير الشعر

٤- لأنه أخصر إذ تحذف الفضلة من الأول

٥- التقديم اعتناء والإعمال اعتناء وإذا أعمل المتقدم لم يبق للآخر قسط من العناية

٦- اعتبر العرب الجوار مع فساد المعنى فقالوا (هذا جحر ضب خرب)، وقرأ الأعمش: (ذو القوة المتينِ)

– مصطفى: قيل هي وصف للقوة وذُكِّرَ لأن التأنيث معنوي

إذا اتفقا في الرفع أو النصب فكلاهما معاً (الفراء)

– فرارا من الإضمار قبل الذكر

الناظم في شرح التسهيل: (هو غير مستبعد ونظيره (زيد وعمرو منطلقان) عند سيبويه فـ(منطلقان) مرفوع بالمتعاطفين

أجيب:

– إذا تخالفا في الرفع والنصب فلا يحتمل الاسم كونَهُ مرفوعا منصوبا معاً وإذا اتفقا فالمثلان في المحل الواحد متضادان

– الإضمار قبل الذكر موجود في باب نعم وبئس وضمير الأمر والشأن وغيره

– (زيد وعمرو منطلقان) في حكم الاسم المثنى

– ورد الإضمار قبل الذكر كـ(قام وقعد زيد)

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيه:

- قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين

ابن خروف على أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير في أكثر من اثنين ، ووافقه الناظم

- ولكنه أنشد أبو حيان:

(كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ.. أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ)

أمثلة للثلاثة

- (أرجو وأخشى وأدعو الله مُبْتغيا..عَفْوًا وعافيةً في الرُّوح والجسد)

-(تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين)

فأعمل الأخير

- لو أعمل الأول (تسبحون وتحمدون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه)

- لو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميرهما ثم حذفا منه لأنهما فضلة ولم يُحذفا من الثالث: (تسبحون وتحمدون وتكبرون الله فيه إياه)

كيفية الإعمال والإضمار

(وأعمل المهمل في ضمير ما..تنازعاه والتزم ما التزما)

- البصرة: (كيحسنان ويسيء ابناكا) الكوفة: (وقد بغى واعتديا عبداكا)

بيان الكيفية

أعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الإضمارَ إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه

ومنه: (جَفَوْنِى، ولم أَجفُ الأخلاَّءَ، إِنَّنِى . لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِى مُهْمِلُ)

فلا يجوز (يُحسنُ ويسيءُ ابناك)

- فترك الإضمار يلزم منه إما:

١- التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله

٢- حذف الفاعل

وكلاهما محظور

ومنهم من منع (يحسنان ويسيء ابناك) وأجاز (يُحسنُ ويسيءُ ابناك) وهم:

الكسائي وهشام من الكوفيين ومن المغاربة ابن مضاء والسهيلي

- لتجويز حذف الفاعل لأنه مرادٌ في المعنى ولئلا يعود الضمير على متأخر

- وتمسكوا بظاهر: (تَعَفَّقَ بالأَرطَى لها وأَرادَها . . رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَليبُ)

- وإلا لقال (تعفقوا) أو (أرادوا)

- ولا يلزم إذ يجوز أن يكون في (تعفق) ضمير يعود إلى (رجال) والضمير مفرد فاستتر لأن (رجال) في تأويل المفرد

الفراء

- على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر

- وأما إذا اختلفا رفعا ونصبا فيجب الإضمار مؤخراً (ضربني وضربت زيداً هو)

تنبيه: قوله (والتزم ما التزما) تنكيت على الكسائي والفراء

- حكى سيبويه ((ضربني وضربتُ قومَك) وهو قبيح)اهـ.

- وهذا على إضمار الفاعل لا حذفه ودليله ظهور الضمير في (ضرباني وضربت الزيدين)

واختلف الناس في القياس عليه:

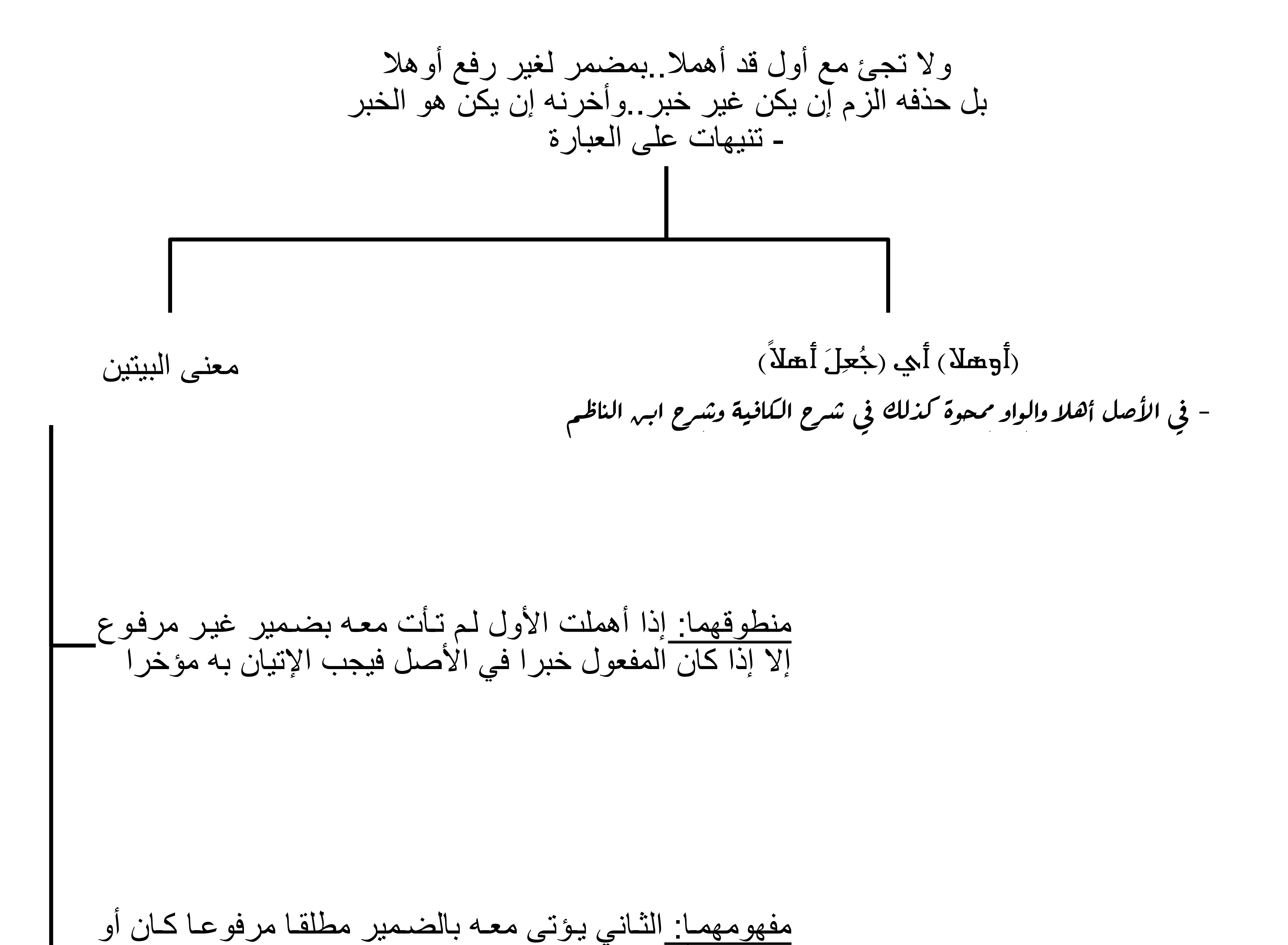
يجوز (ظاهر السيرافي وابن خروف)

المنع (الشلوبين والناظم)

- وإنما قال سيبويه: (فجائز) يعني حيث سمع على حكم التأويل بما ذكر

حكى في التسهيل أن الفراء يمنع إضمار الفاعل قبل الذكر ويصحح المسألة بأن يؤخر الضمير فيفصل (ضربني وضربت قومَك هُم)

ولا تجئ مع أول قد أهملا..بمضمر لغير رفع أوهلا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر..وأخرنه إن يكن هو الخبر
- تنيهات على العبارة



مُصْطفَى دَنْقَش



ولا تجيء مع أول قد أهملا .. بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر .. وأخرنه إن يكن هو الخبر

- التفصيل : إذا كان مطلوبُ الفعل المهمل غيرَ مرفوع فلا يخلو:

أولاً: أن يكون عمدة في الأصل

- وهو مفعول (ظن -كان) وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر..فلا يخلو الطالب للضمير أن يكون:

الأول (وذلك حال إعمال الثاني)

- وجب إضماره مؤخرا (وهذا مذهب الناظم وحكاه ابنُهُ عن البصريين)

كـ(ظنني وظننت زيدا قائما إياه - كنت وكان زيد صديقا إياه)

- وتأخيره إنما يكون عن مفسره

يأخذ حكم خبر (ظن) في وجوب الإضمار ما إذا كان حذفه موقعًا في اللبس

كـ(استعنتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ به)

- لأنه لايُدرى بعد الحذف أزيد مستعان به أم عليه

وثمَّ مذاهب أخرى:

الحذف اختصارا: (ظنني وظننت زيدا قائما)

- فالحذف في الخبر جائز

- وهو ظاهر في القياس ،ودون احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية

(عن الكوفيين وابن خروف والشلوبين واختاره ابن هشام)

لا يحذف ولا يؤخر: (ظنني إياه وظننت زيدا قائما) (أجازه ابن خروف)

- وحكى ابن الناظم الإجماع على منع تقديمه وحكاية الإجماع مردودة بتجويز ابن خروف

وقيل يظهر

- مصطفى: وعليه فليس من باب التنازع

الثاني (وذلك حال إعمال الأول)

- أضمرته متصلا كان أو منفصلا

كـ(ظننت وظننيه زيدا قائما - ظننت وظنني إياه زيدا قائما)

اعتراضات

الإضمار في (ظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا) على خلاف الأصل

- فالأصل (ظننت وظنني قائمًا زيدًا قائمًا)

لأن قائمًا الأول خلاف الثاني

اعتراض ابن الناظم: كلامُهُ يُوهِمُ أن ضمير المفعول الأول في (ظن) يجب حذفه

- بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، فلو قال: (واحذفه إن لم يكُ مفعولَ حَسِبْ..وإن يكن ذاك فأخِرْهُ تُصِبْ)

والجواب: إما أنه..

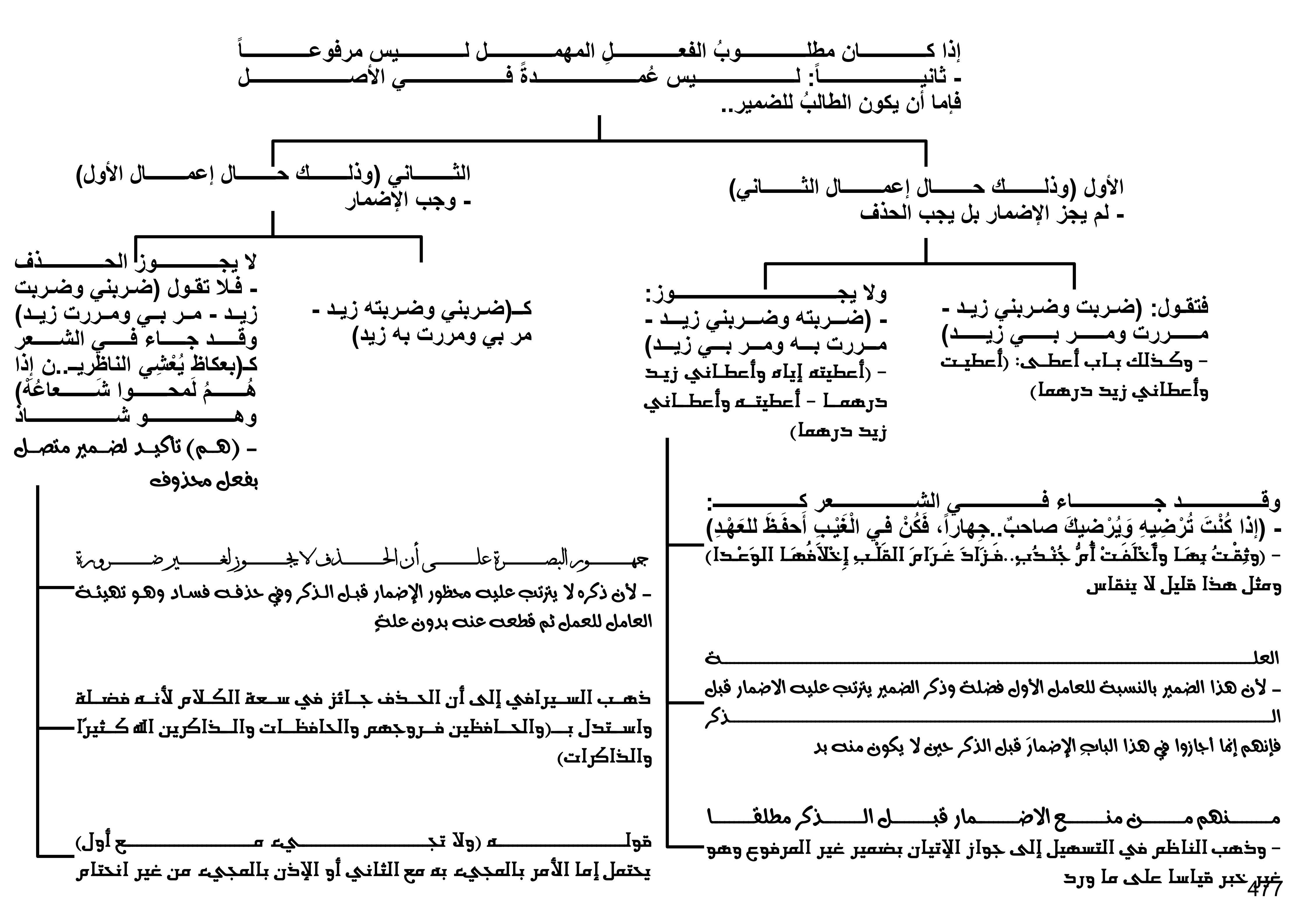
اقتصر على ذكر الخبر ليلحق به المبتدأ من باب أولى

أو اختار حذفه لأنه إما

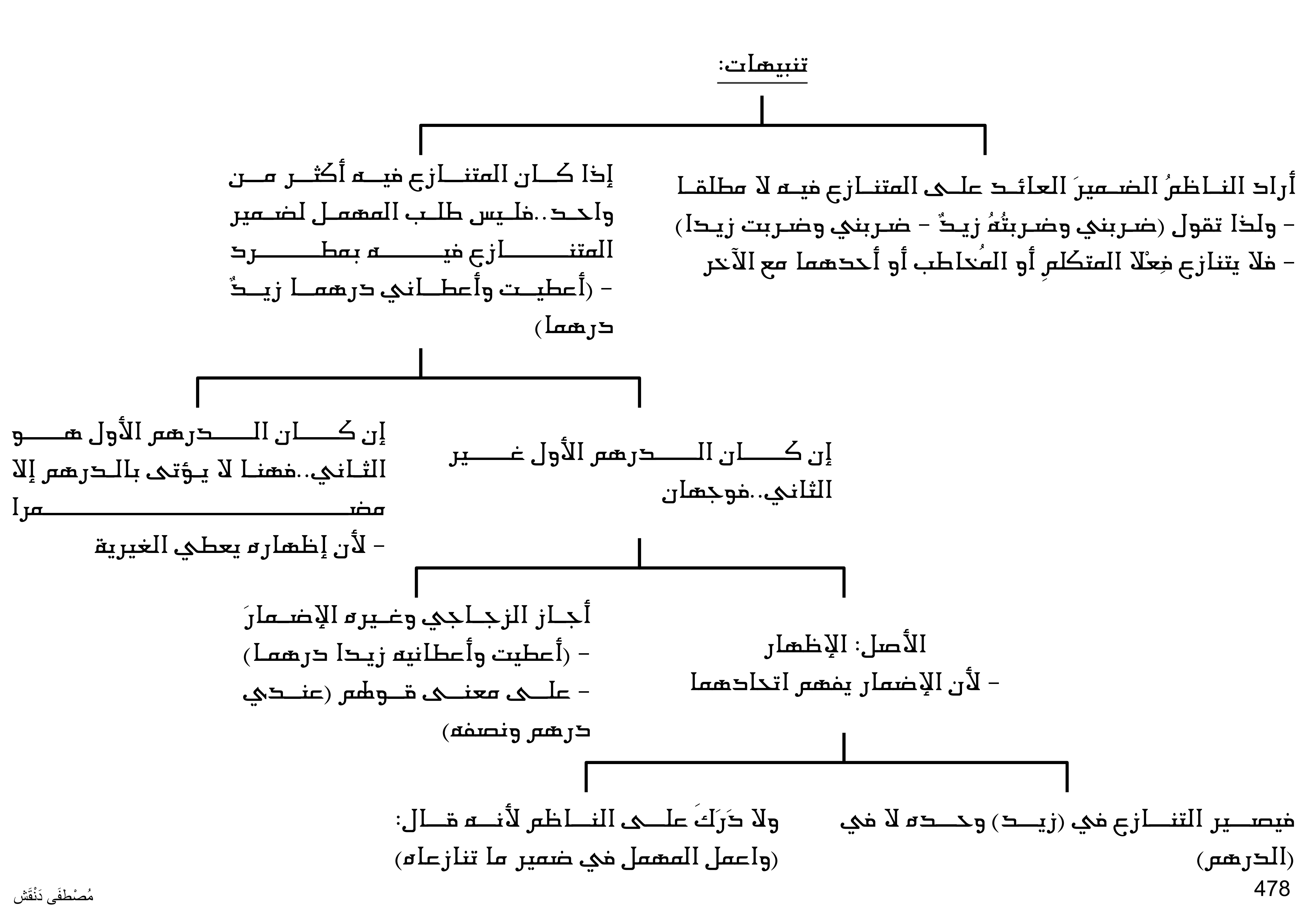
١ - أن يُذكر في موضعه فيُضمرُ قبل الذكر مع أنه بلفظ الفضلة

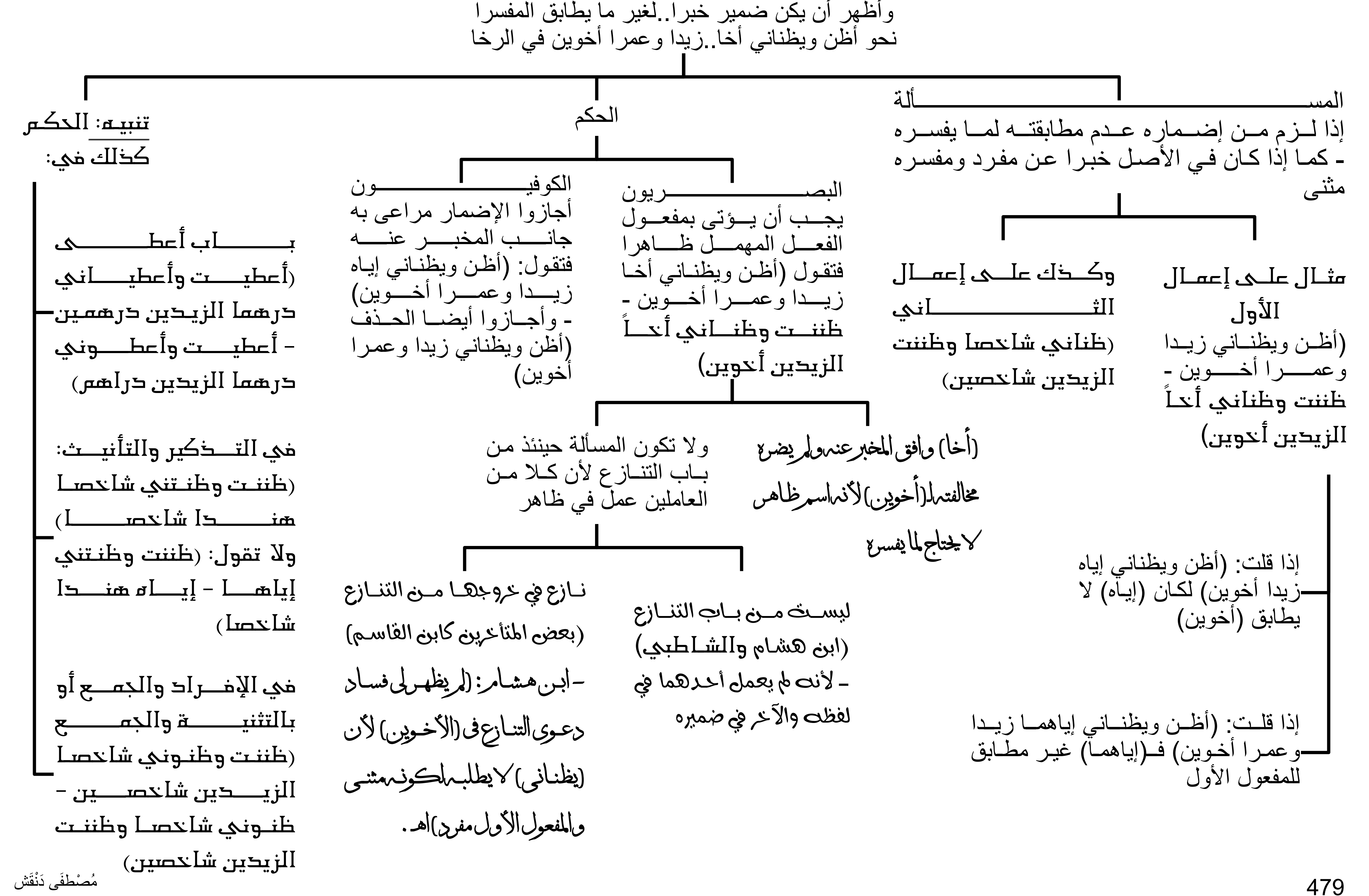
٢- أن يُذكر مؤخراً فيُفصَلُ عن عامله لغير موجب وقد منع الناظمُ نظيره - وهو قول الفراء (ضربني وضربت قومك هُم)

- فإذا حُذف فمغتفرٌ لأنه وإن كان عمدة إلا أنه حُذِفَ اختصاراً للدلالة عليه



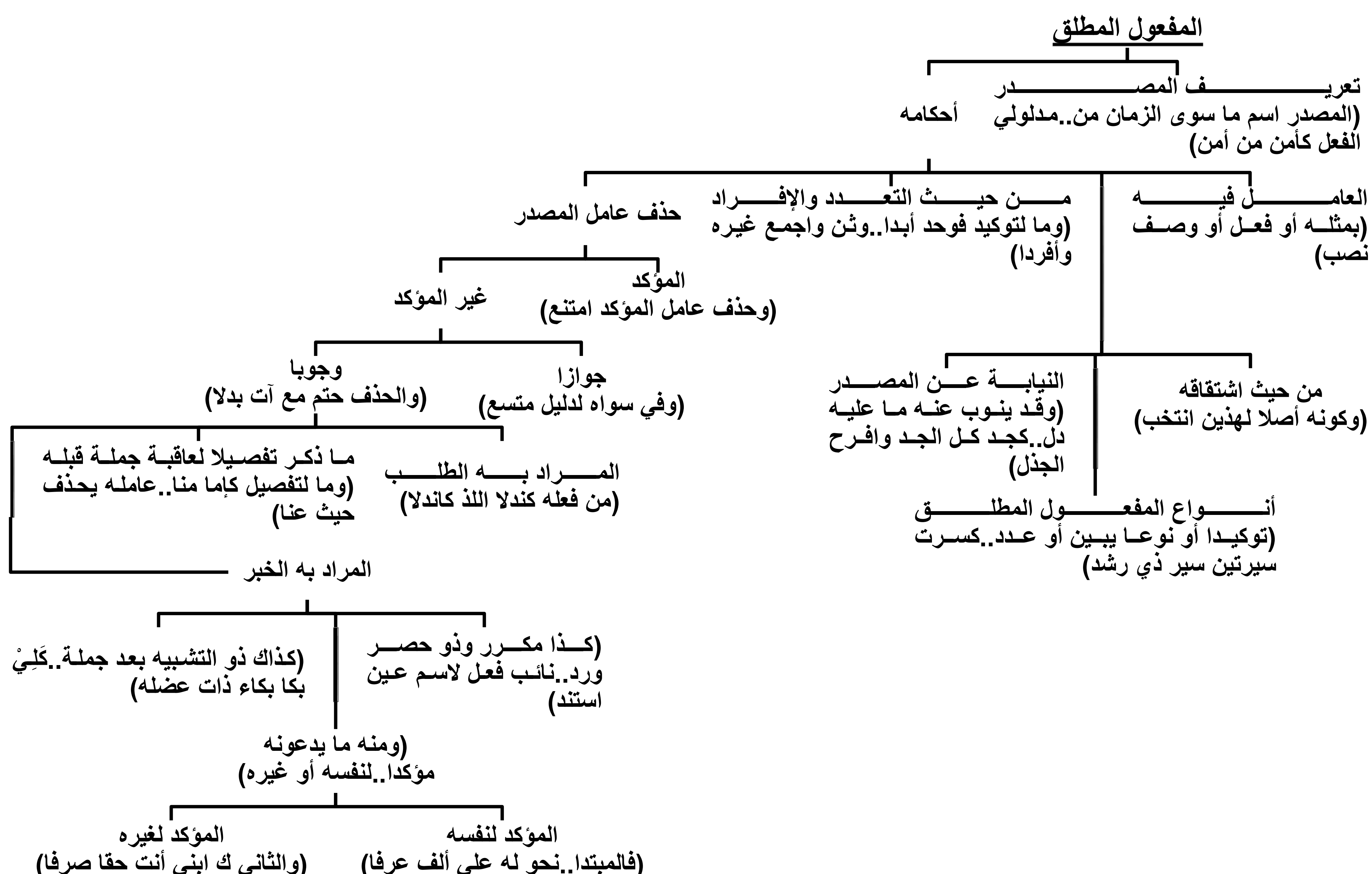
إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهمل ليس مرفوعاً
- ثانياً: ليس عُمدةً في الأصل
فإما أن يكون الطالبُ للضمير..
الأول (وذلك حال إعمال الثاني)
- لم يجز الإضمار بل يجب الحذف
فتقول: (ضربت وضربني زيد - مررت ومر بي زيد)
- وكذلك باب أعطى: (أعطيت وأعطاني زيد درهما)
ولا يجوز:
- (ضربته وضربني زيد - مررت به ومر بي زيد)
- (أعطيته إياه وأعطاني زيد درهما - أعطيته وأعطاني زيد درهما)
وقد جاء في الشعر كـ:
- (إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضيكَ صاحبٌ..جِهاراً، فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحفَظَ للعَهْدِ)
- (وثِقْتُ بِهَا وأَخْلَفَتْ أُمُّ جُنْدُبٍ..فَزَادَ غَرَامَ القَلْبِ إِخْلاَفُهَا الوَعْدَا)
ومثل هذا قليل لا ينقاس
العلة
- لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة وذكر الضمير يترتب عليه الاضمار قبل الذكر
فإنهم إنما أجازوا في هذا البابِ الإضمارَ قبل الذكر حين لا يكون منه بد
منهم من منع الاضمار قبل الذكر مطلقا
- وذهب الناظم في التسهيل إلى جواز الإتيان بضمير غير المرفوع وهو غير خبر قياسا على ما ورد
الثاني (وذلك حال إعمال الأول)
- وجب الإضمار
كـ(ضربني وضربته زيد - مر بي ومررت به زيد)
لا يجوز الحذف
- فلا تقول (ضربني وضربت زيد - مر بي ومررت زيد)
وقد جاء في الشعر كـ(بعكاظ يُعْشِي الناظريـ..ن إذا هُمُ لَمحوا شَعاعُهْ)
وهو شاذ
- (هم) تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف
جمهور البصرة على أن الحذف لا يجوز لغير ضرورة
- لأن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر وفي حذفه فساد وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه بدون علةٍ
ذهب السيرافي إلى أن الحذف جائز في سعة الكلام لأنه فضلة واستدل بـ(والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات)
قوله (ولا تجيء مع أول)
يحتمل إما الأمر بالمجيء به مع الثاني أو الإذن بالمجيء من غير انحتام

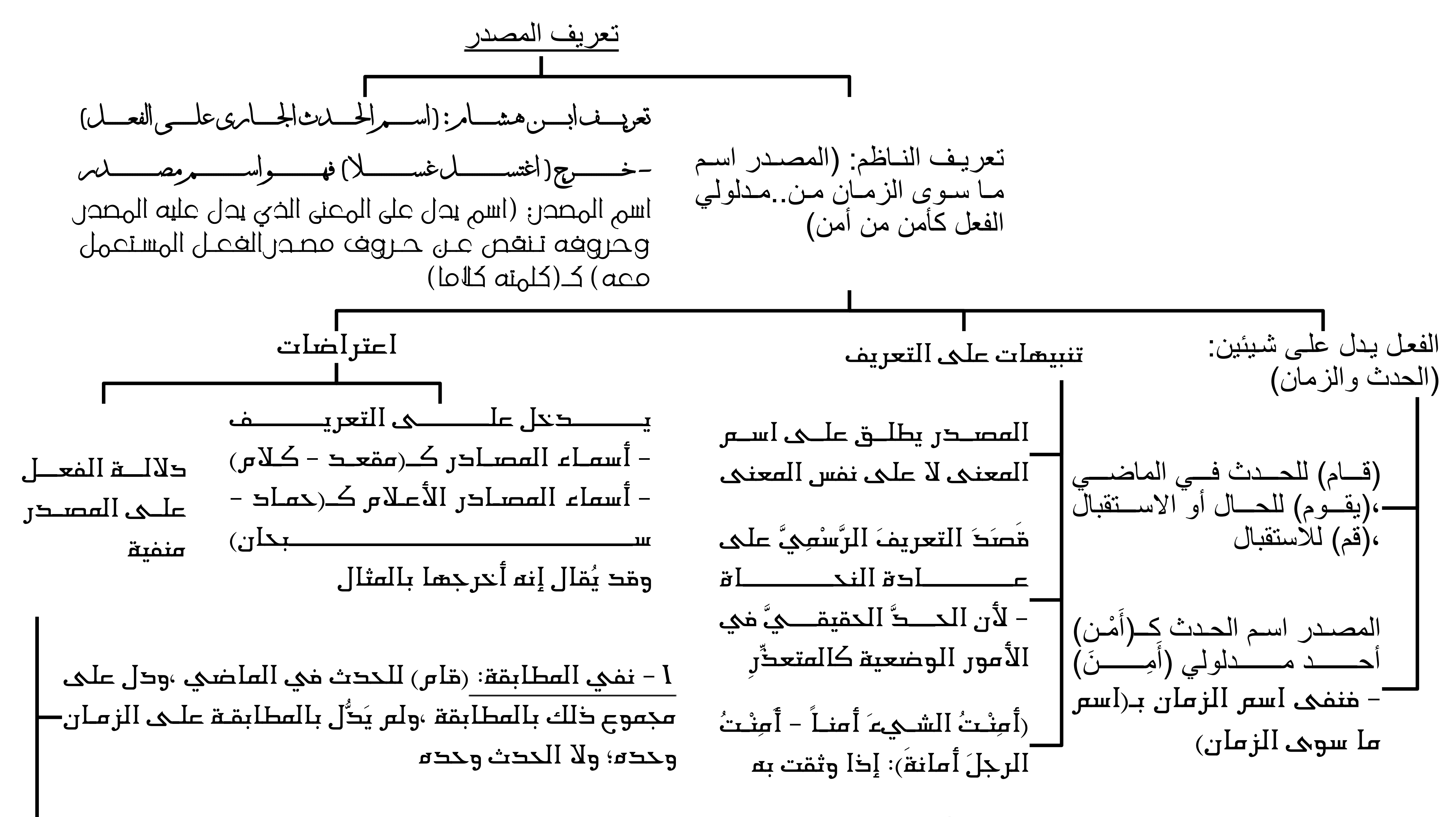

تنبيهات:
أراد الناظمُ الضميرَ العائد على المتنازع فيه لا مطلقا
– ولذا تقول (ضربني وضربتُهُ زيدٌ – ضربني وضربت زيدا)
– فلا يتنازع فِعْلا المتكلمِ أو المُخاطب أو أحدهما مع الآخر
إذا كان المتنازع فيه أكثر من واحد..فليس طلب المهمل لضمير المتنازع فيه بمطرد
– (أعطيت وأعطاني درهما زيدٌ درهما)
إن كان الدرهم الأول غير الثاني..فوجهان
إن كان الدرهم الأول هو الثاني..فهنا لا يؤتى بالدرهم إلا مضمرا
– لأن إظهاره يعطي الغيرية
الأصل: الإظهار
– لأن الإضمار يفهم اتحادهما
أجاز الزجاجي وغيره الإضمارَ
– (أعطيت وأعطانيه زيدا درهما)
– على معنى قولهم (عندي درهم ونصفه)
فيصير التنازع في (زيد) وحده لا في (الدرهم)
ولا دَرَكَ على الناظم لأنه قال:
(واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه)



وأظهر أن يكن ضمير خبرا..لغير ما يطابق المفسرا
نحو أظن ويظناني أخا..زيدا وعمرا أخوين في الرخا
المسألة
إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره - كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى
مثال على إعمال الأول (أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين - ظننت وظناني أخاً الزيدين أخوين)
وكذلك على إعمال الثاني (ظناني شاخصا وظننت الزيدين شاخصين)
إذا قلت: (أظن ويظناني إياه زيدا أخوين) لكان (إياه) لا يطابق (أخوين)
إذا قلت: (أظن ويظناني إياهما زيدا وعمرا أخوين) فـ(إياهما) غير مطابق للمفعول الأول
الحكم
البصريون
يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا فتقول (أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين - ظننت وظناني أخاً الزيدين أخوين)
الكوفيون
أجازوا الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه فتقول: (أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين) - وأجازوا أيضا الحذف (أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين)
(أخا) وافق المخبر عنه ولم يضره مخالفته لـ(أخوين) لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره
ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر
ليست من باب التنازع (ابن هشام والشاطبي) - لأنه لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره
تنازع في خروجها من التنازع (بعض المتأخرين كابن القاسم) - ابن هشام: (لم يظهر لي فساد دعوى التنازع في (الأخوين) لأن (يظناني) لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد) اهـ.
تنبيه: الحكم كذلك في:
باب أعطى (أعطيت وأعطياني درهما الزيدين درهمين - أعطيت وأعطوني درهما الزيدين دراهم)
في التذكير والتأنيث: (ظننت وظنتني شاخصا هندا شاخصا) ولا تقول: (ظننت وظنتني إياها - إياه هندا شاخصا)
في الإفراد والجمع أو بالتثنية والجمع (ظننت وظنوني شاخصا الزيدين شاخصين - ظنوني شاخصا وظننت الزيدين شاخصين)

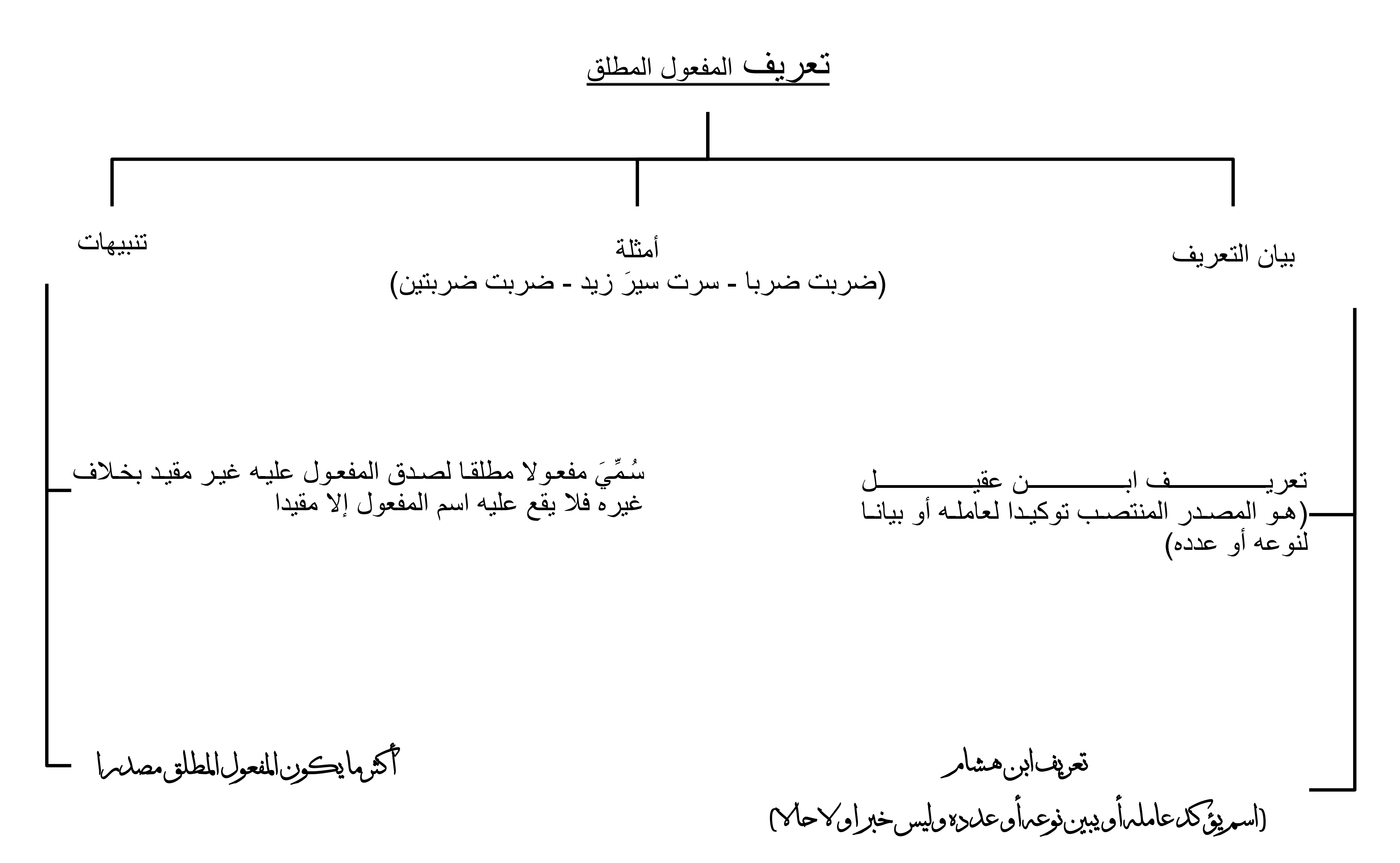
الْمَفْعُول الْمُطْلَق


المفعول المطلق
تعريف المصدر
(المصدر اسم ما سوى الزمان من..مدلولي الفعل كأمن من أمن)
أحكامه
العامل فيه
(بمثله أو فعل أو وصف نصب)
من حيث التعدد والإفراد
(وما لتوكيد فوحد أبدا..وثن واجمع غيره وأفردا)
حذف عامل المصدر
من حيث اشتقاقه
(وكونه أصلا لهذين انتخب)
النيابة عن المصدر
(وقد ينوب عنه ما عليه دل..كجد كل الجد وافرح الجذل)
أنواع المفعول المطلق
(توكيدا أو نوعا يبين أو عدد..كسرت سيرتين سير ذي رشد)
المؤكد
(وحذف عامل المؤكد امتنع)
غير المؤكد
جوازا
(وفي سواه لدليل متسع)
وجوبا
(والحذف حتم مع آت بدلا)
المراد به الطلب
(من فعله كندلا اللذ كاندلا)
ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله
(وما لتفصيل كإما منا..عامله يحذف حيث عنا)
المراد به الخبر
(كذا مكرر وذو حصر ورد..نائب فعل لاسم عين استند)
(كذاك ذو التشبيه بعد جملة..كَلِيْ بكا بكاء ذات عضله)
(ومنه ما يدعونه مؤكدا..لنفسه أو غيره)
المؤكد لنفسه
(فالمبتدا..نحو له علي ألف عرفا)
المؤكد لغيره
(والثاني ك ابني أنت حقا صرفا)



٢- نفي التضمن: لأن جهتا الدلالة متباينة فدلالته على الزمان بالصيغة ودلالته على القيام بالحروف

٣- نفي الالتزام: لأنها دلالة اللفظ على ما خرج عن مدلوله والزمان والمعنى الواقع من الفاعل لم يخرجا عن مدلوله


تعريف المفعول المطلق
تنبيهات
أمثلة
(ضربت ضربا - سرت سيرَ زيد - ضربت ضربتين)
بيان التعريف
سُمِّيَ مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بخلاف غيره فلا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا
تعريف ابن عقيل
(هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده)
أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
تعريف ابن هشام
(اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا)

مُصْطفَى دَنْقَش

العامل فيه

(بمثله أو فعل..نُصِبْ) أي بما ينصب به المفعول به

المصدر

كـ(عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا)

وثم تفصيل ،وهو إن كان المصدر..

١ - مسبوكاً..فكما قال - مصطفى: (والمسبوكُ هو المُقَدَّرُ بـ(أنْ) والفعل كـ(عجبتُ مِن قيامِك قياماً حسناً))

٢ - نائبا عن الفعل ففيه خلاف:

- كـ(ضرباً زيداً ضرباً شديداً)

بعضهم على أن الفعل المقدر هو العامل وقالوا : هو منصوب بالضرب على التوسع لما ناب عن الفعل

الناصب هو المصدر لنيابته عن الفعل فيطلب ما يطلبه الفعل إلا إن كان لمجرد التأكيد (أبو حيان والناظم والشاطبي)

- فالناصب في (ضربا زيدا) هو المصدر

- وأما في (ضربا زيدا ضربا شديدا) فالمصدر الأول منصوب بالفعل والثاني بالمصدر وإلا لكان الفعل عاملا في مصدرين فلا يُقال (ضربتُ زيداً ضرباً ضربَ الأمير اللص)

العلة : الفعل لا يعمل في (ظرفي زمان - ظرفي مكان - حالين - تمييزين - مصدرين :

- أما (إذا دكت الأرض دكا دكا) فمعناه (دكا بعد دك) كـ(عملت الحساب بابا بابا)

أجاز ابن الطراوة عمل الفعل في مصدرين: (مؤكد ومبين) وأجيب: الثاني بدل

الفعل

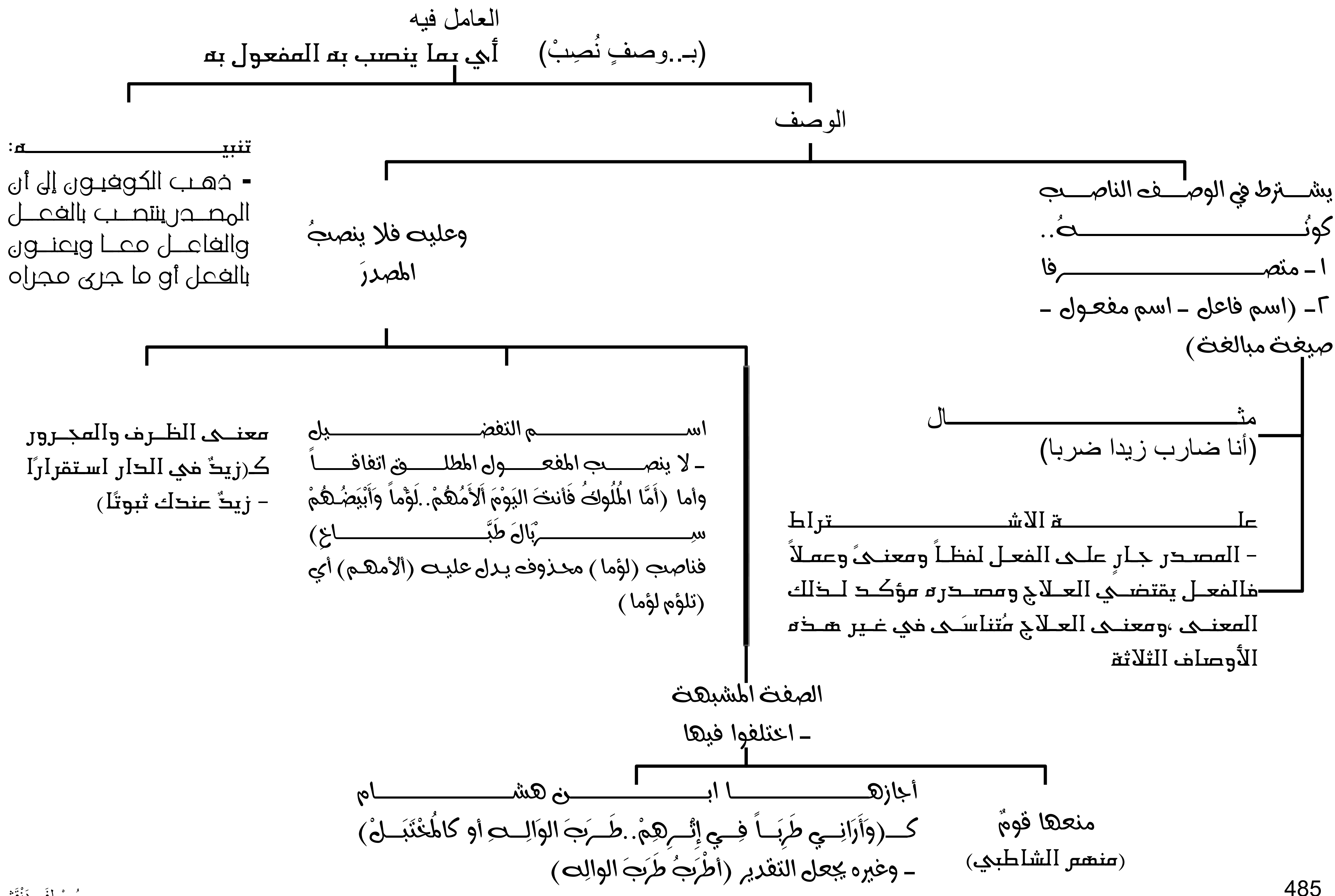
يشترط في الفعل الناصب كَونُه : (متصرفا - تاما - غير ملغى عن العمل)

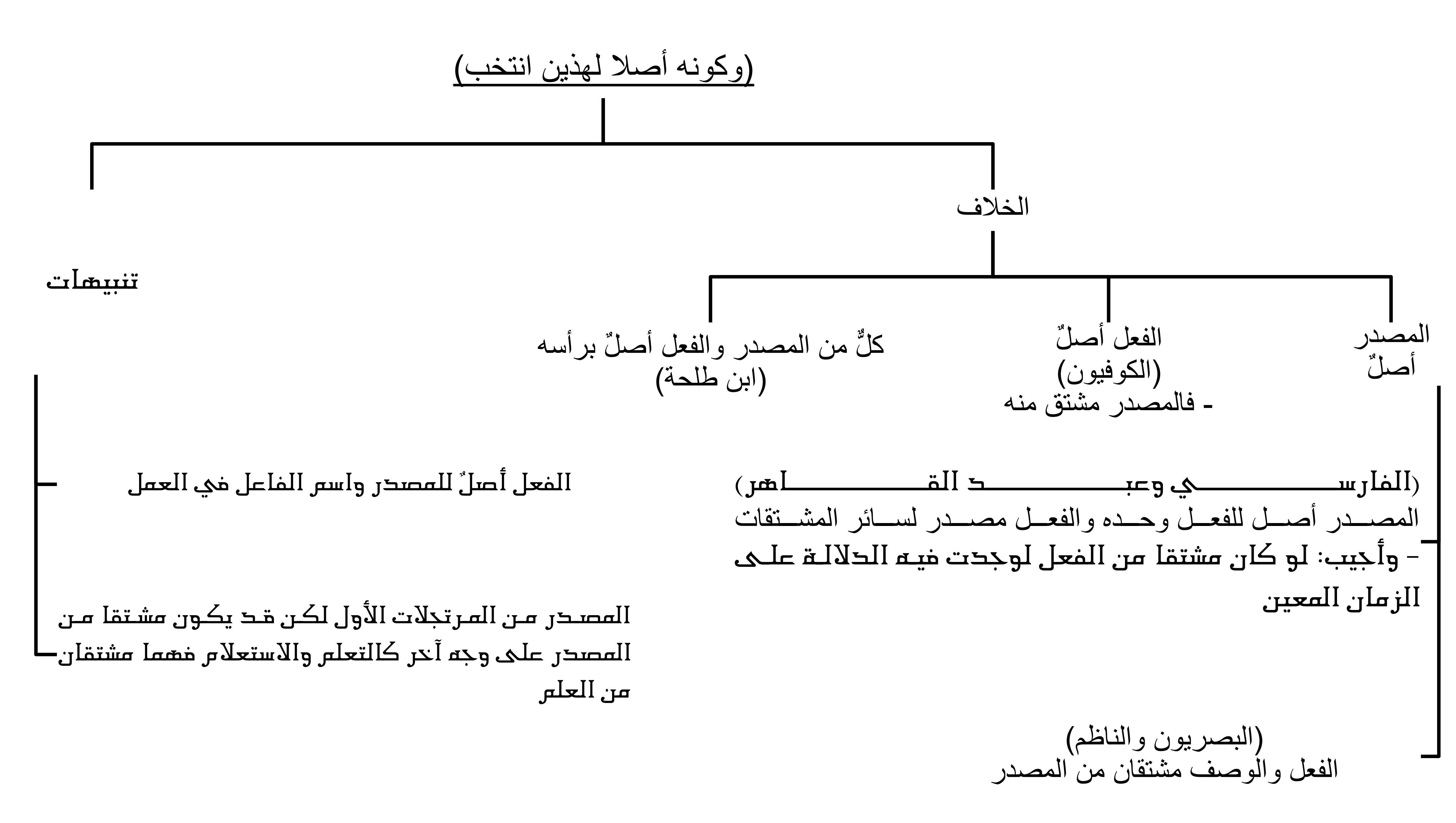
- كـ(ضربت زيدا ضربا)

لم يقيد الفعل بكونه متصرفا فأوهم جواز (نعم الرجل زيد نعمة)

- ودخولها وهمٌ لأنها لا مصادر لها

مُصْطفَى دَنْقَش


العامل فيه
(بـ..وصفٍ نُصِبْ)
أي بما ينصب به المفعول به
الوصف
تنبيـــــــــــــــه:
- ذهب الكوفيون إلى أن المصدر ينتصب بالفعل والفاعل معا ويعنون بالفعل أو ما جرى مجراه
وعليه فلا ينصبُ المصدرَ
يشترط في الوصف الناصب كونُه..
١- متصرفا
٢- (اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة)
مثال
(أنا ضارب زيدا ضربا)
علة الاشتراط
- المصدر جارٍ على الفعل لفظاً ومعنىً وعملاً فالفعل يقتضي العلاج ومصدره مؤكد لذلك المعنى ،ومعنى العلاج مُتناسَى في غير هذه الأوصاف الثلاثة
معنى الظرف والمجرور
ك(زيدٌ في الدار استقرارًا - زيدٌ عندك ثبوتًا)
اسم التفضيل
- لا ينصب المفعول المطلق اتفاقاً
وأما (أَمَّا المُلُوكُ فَأنتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ..لَؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاعِ)
فناصب (لؤما) محذوف يدل عليه (ألأمهم) أي (تلؤم لؤما)
الصفة المشبهة
- اختلفوا فيها
أجازها ابن هشام
كـ(وَأَرَانِي طَرِبَاً فِي إِثْرِهِمْ..طَرَبَ الوَالِهِ أو كالمُخْتَبَلْ)
- وغيره يجعل التقدير (أطْرَبُ طَرَبَ الوالِه)
منعها قومٌ
(منهم الشاطبي)



(وكونه أصلا لهذين انتخب)
الخلاف
تنبيهات
المصدر أصلٌ
الفعل أصلٌ
(الكوفيون)
- فالمصدر مشتق منه
كلٌّ من المصدر والفعل أصلٌ برأسه
(ابن طلحة)
(الفارسي وعبد القاهر)
المصدر أصل للفعل وحده والفعل مصدر لسائر المشتقات
- وأجيب: لو كان مشتقا من الفعل لوجدت فيه الدلالة على الزمان المعين
(البصريون والناظم)
الفعل والوصف مشتقان من المصدر
الفعل أصلٌ للمصدر واسم الفاعل في العمل
المصدر من المرتجلات الأول لكن قد يكون مشتقا من المصدر على وجه آخر كالتعلم والاستعلام فهما مشتقان من العلم

مناقشة أدلة البصرة والكوفة في أيِّهما الأصلُ الفعل أم المصدر؟

والخلاف في المسألة لا ينبني عليه حكم

الفعل أصلٌ (الكوفة) عماد أدلتهم أربعة:

١- المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل (قام يقوم قياما) ولا يعتل في (قاوم قواما)
- الجواب: الاعتلال إنما هو للمشاكلة، وقد أعل نحو (أعِدُ نَعِدُ تَعِدُ) لمشاكلة (يَعِدُ) وليست أصلا لها

٢- الفعل يعمل في المصدر (قعد قعودا)، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول
- الجواب: اسم الفاعل عمل في المصدر (والصافات صفا) واسم المفعول (أنت مطلوب طلبا شديدا)
- والفعل يعمل في الأسماء الجامدة (قال رجل) وعملت حروف في أسماءٍ كـ(إنّ) وأخواتها

٣- المصدر يذكر توكيد للفعل، ورتبة المؤكَّدِ قبل رتبة المؤكِّدِ
- الجواب: التوكيد منه لفظي ويكون اللفظي في الجمل والحروف، ولم يقل أحد أن الأول أصلٌ للثاني

٤- كثيرٌ من الأفعال ليس لها مصادر كـ(عسى ليس)
- الجواب: الفرع قد يُستعمَلُ ويكثر استعماله ويُهجَرُ الأصل كما أن الجمعَ فرعٌ للمفرد وكَمْ من الجموع استعملت ولم تُستعمَلْ مفرداتُها كأبابيل
- وقد وجدنا مصادر لا أفعال لها (ويحه ويله وأهلا وسهلا)

المصدر أصل (البصرة) أهمها:

١- المصدر يدل على زمان مطلق بالالتزام والفعل يدل على زمان معين بالمطابقة
- والمطلق أصل المقيد

٢- المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل كـ(زيد قائم) فأما الفعل فلا يقوم بنفسه ولا يستغني عن الاسم
- وما يقوم بنفسه أصلا لما لا يقوم بنفسه

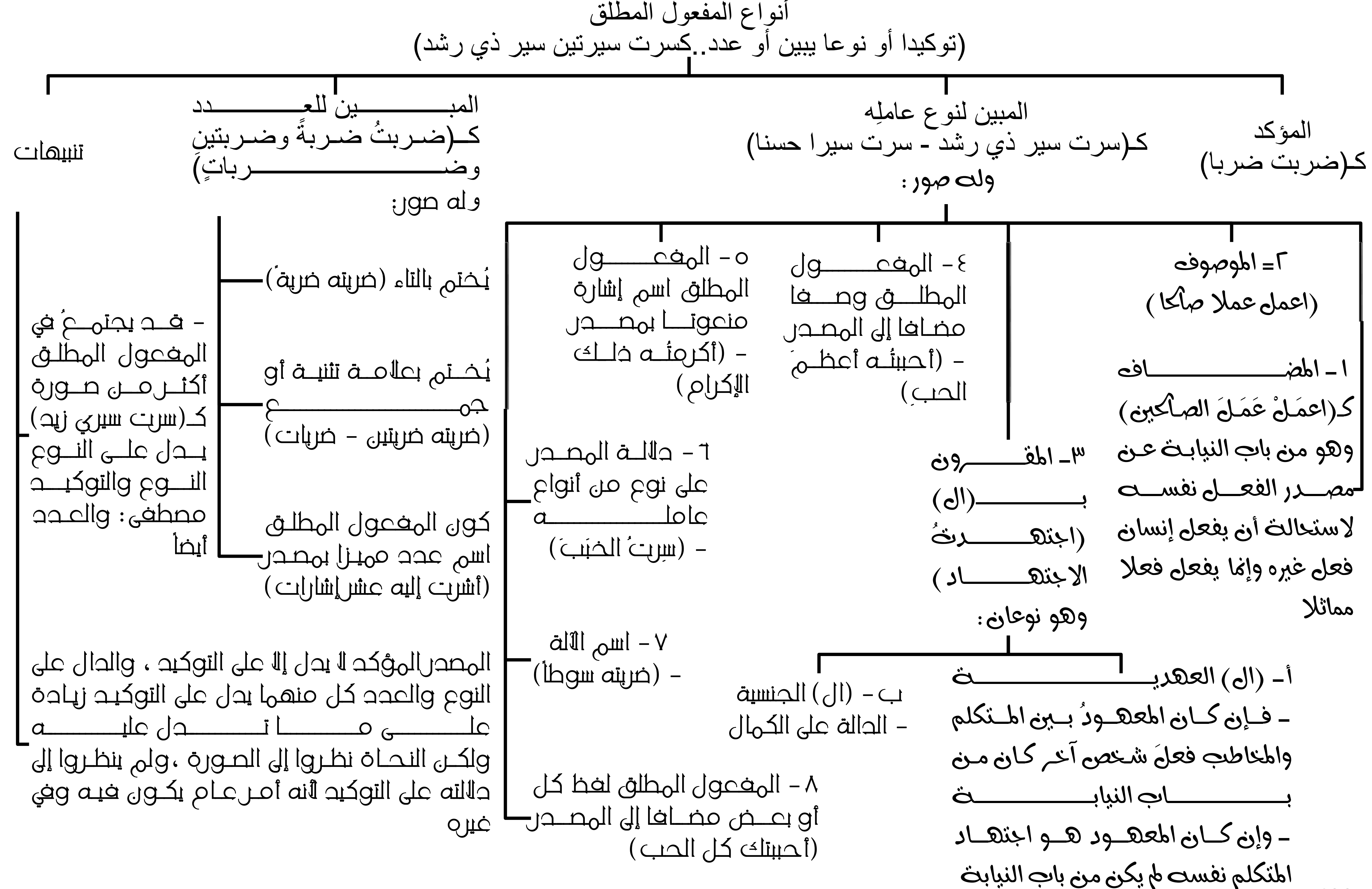
٣- المصدر يدل بالمطابقة على شيء واحد وهو الحدث والفعل يدل بالمطابقة على شيئين الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين

٤- لو كان المصدر مشتقا من الفعل لكان على صيغة واحدة كاسمي الفاعل والمفعول ولكنه تختلف صيَغُهُ مع استواء الأفعال في عدة حروف

٥- الفرع يتضمن الأصل وزيادة
- فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل

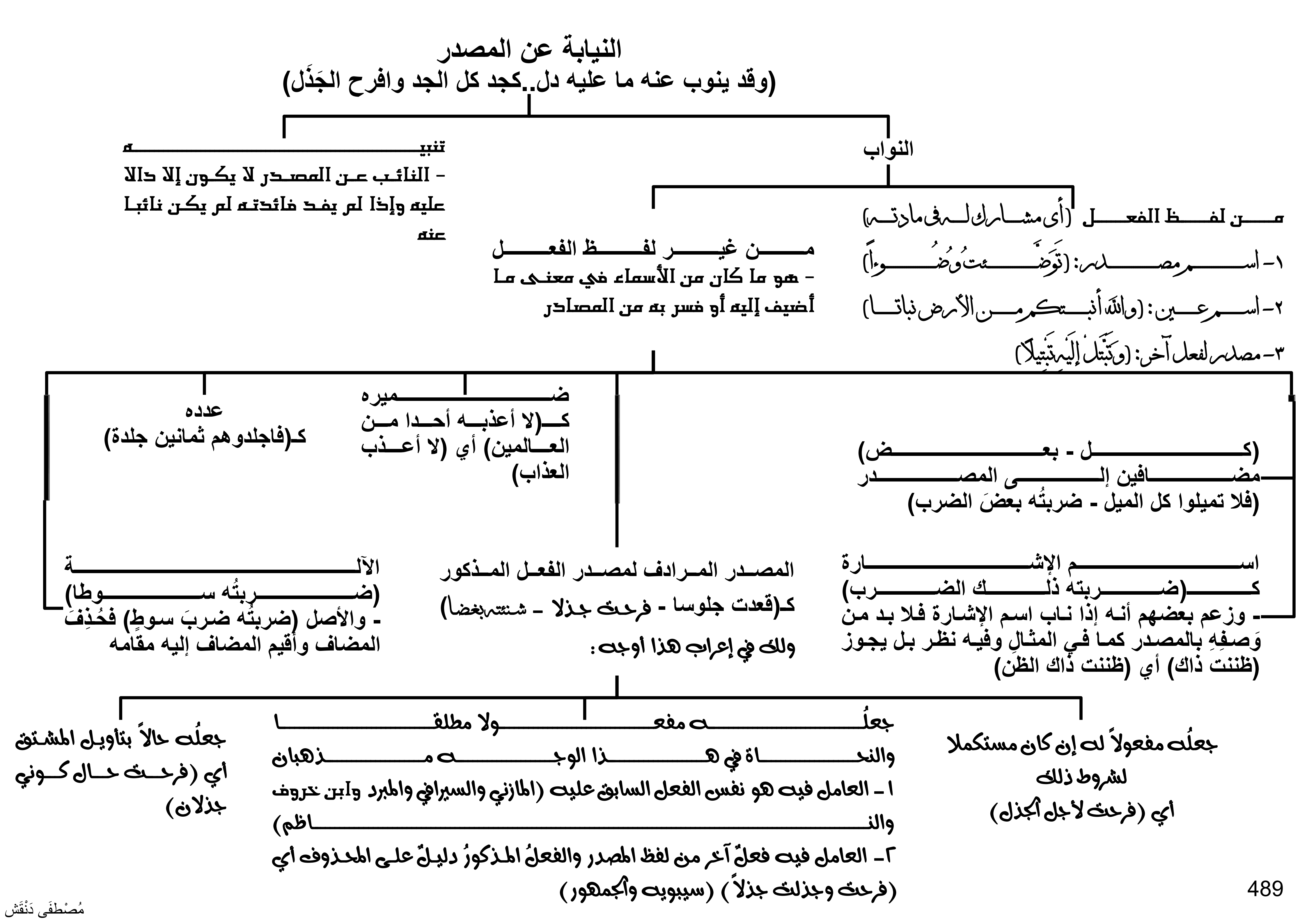
٦- **من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرا (ويح - ويل - ويب)**

٧- لو اشتق المصدر من الفعل فإما أن يشتق من الثلاثة وهو محالٌ أو من بعضها وهو ترجيح دون مُرَجِّحٍ

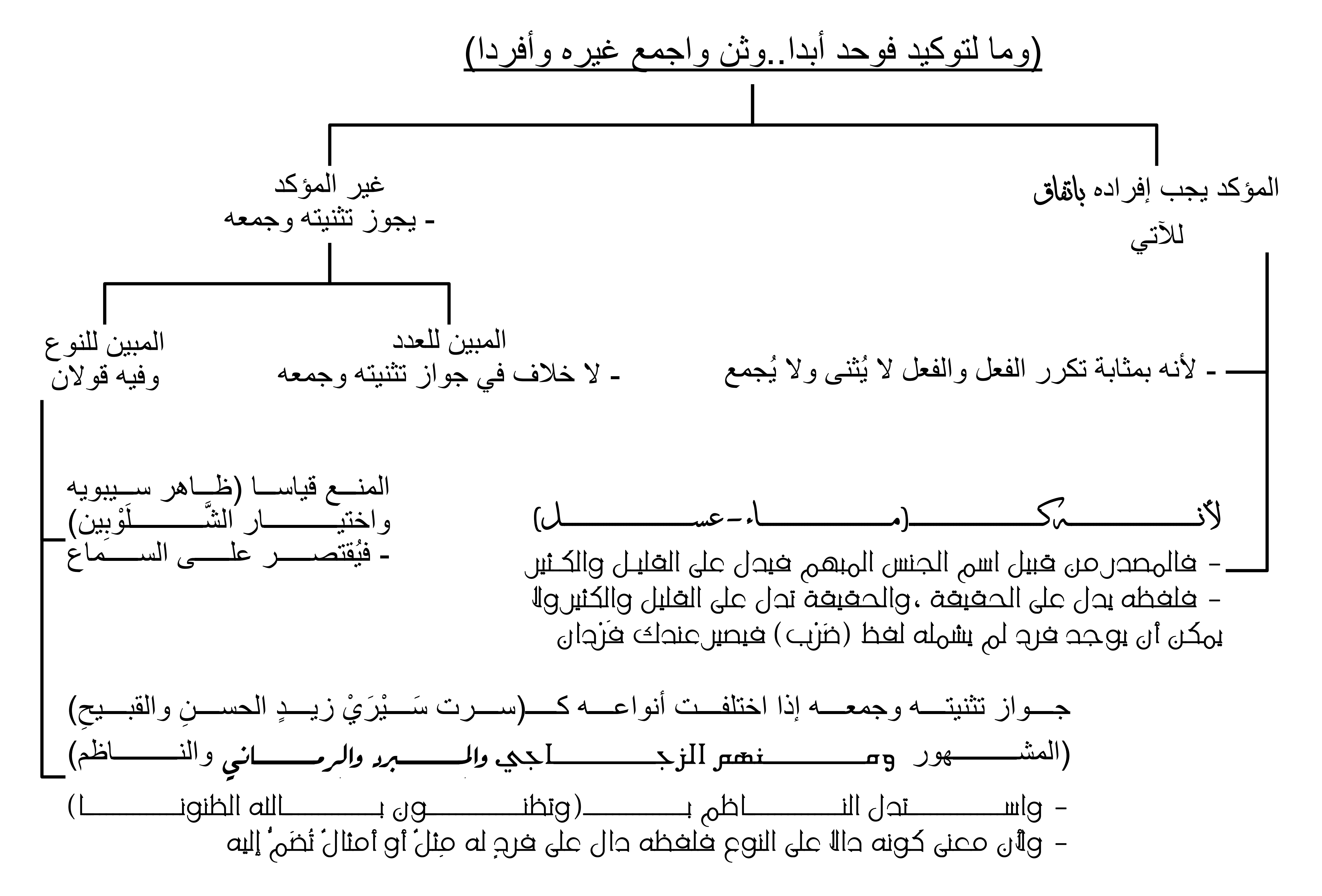


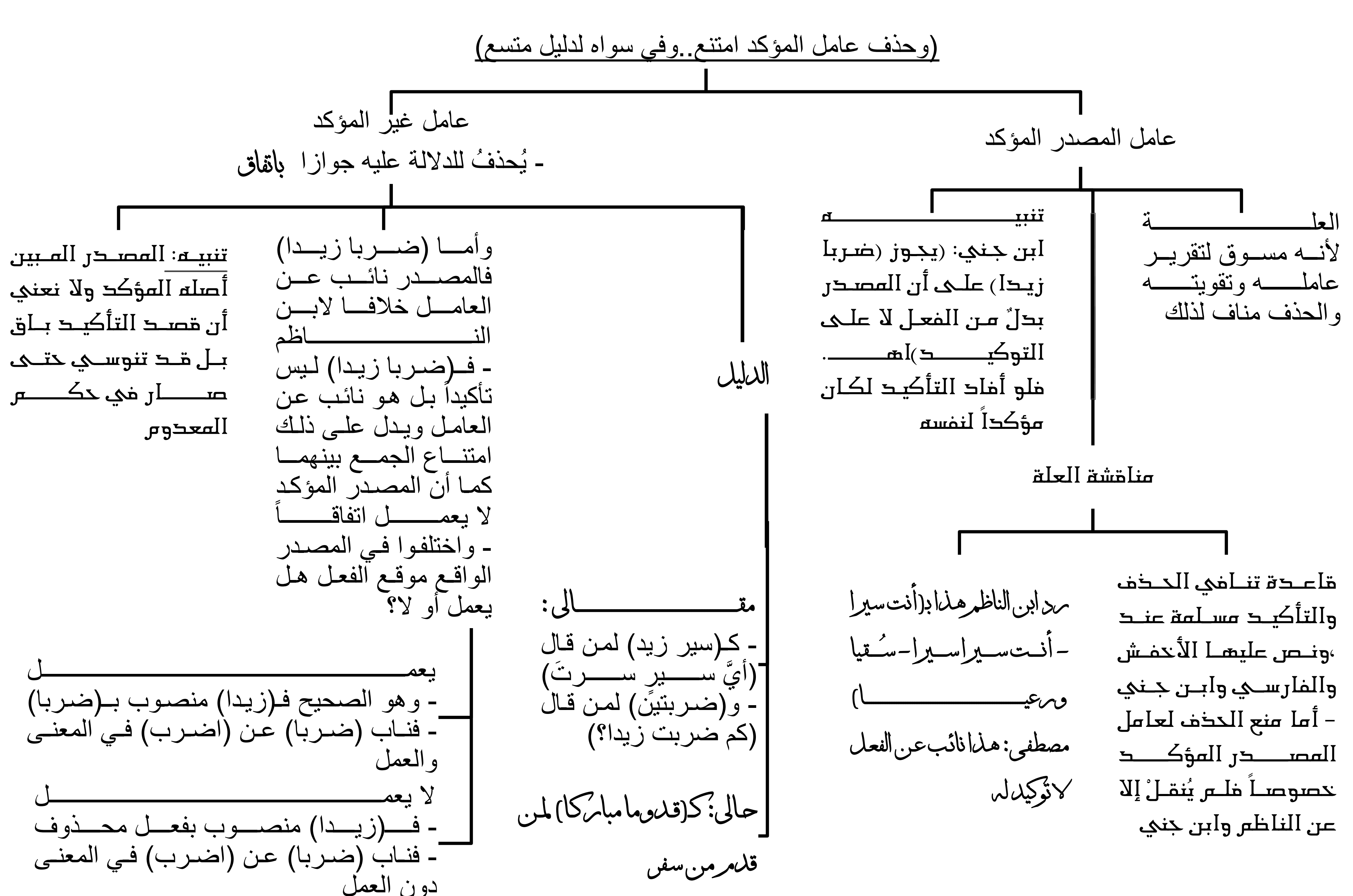
أنواع المفعول المطلق
(توكيدا أو نوعا يبين أو عدد..كسرت سيرتين سير ذي رشد)
المؤكد
كـ(ضربت ضربا)
المبين لنوع عامِلِه
كـ(سرت سير ذي رشد - سرت سيرا حسنا)
وله صور :
المبين للعدد
كـ(ضربتُ ضربةً وضربتين وضرباتٍ)
وله صور:
تنبيهات
٢= الموصوف (اعمل عملا صالحا)
١ـ المضاف كـ(اعمَلْ عَمَلَ الصالحين) وهو من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره وإنما يفعل فعلا مماثلا
٣ـ المقرون بـ(ال) (اجتهدتُ الاجتهاد) وهو نوعان:
أ- (ال) العهدية
- فإن كان المعهودُ بين المتكلم والمخاطب فعلَ شخص آخر كان من باب النيابة
- وإن كان المعهود هو اجتهاد المتكلم نفسه لم يكن من باب النيابة
ب - (ال) الجنسية
- الدالة على الكمال
٤- المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر - (أحببتُه أعظمَ الحبِ)
٥- المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر - (أكرمتُه ذلك الإكرام)
٦- دلالة المصدر على نوع من أنواع عامله - (سِرتُ الخَبَبَ)
٧- اسم الآلة - (ضربته سوطاً)
٨- المفعول المطلق لفظ كل أو بعض مضافا إلى المصدر (أحببتك كل الحب)
يُختم بالتاء (ضربته ضربةً)
يُختم بعلامة تثنية أو جمع (ضربته ضربتين - ضربات)
كون المفعول المطلق اسم عدد مميزا بمصدر (أشرت إليه عشر إشارات)
- قد يجتمعُ في المفعول المطلق أكثر من صورة كـ(سرت سيري زيد) يدل على النوع النوع والتوكيد مصطفى: والعدد أيضاً
المصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد ، والدال على النوع والعدد كل منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه ولكن النحاة نظروا إلى الصورة ،ولم ينظروا إلى دلالته على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه وفي غيره

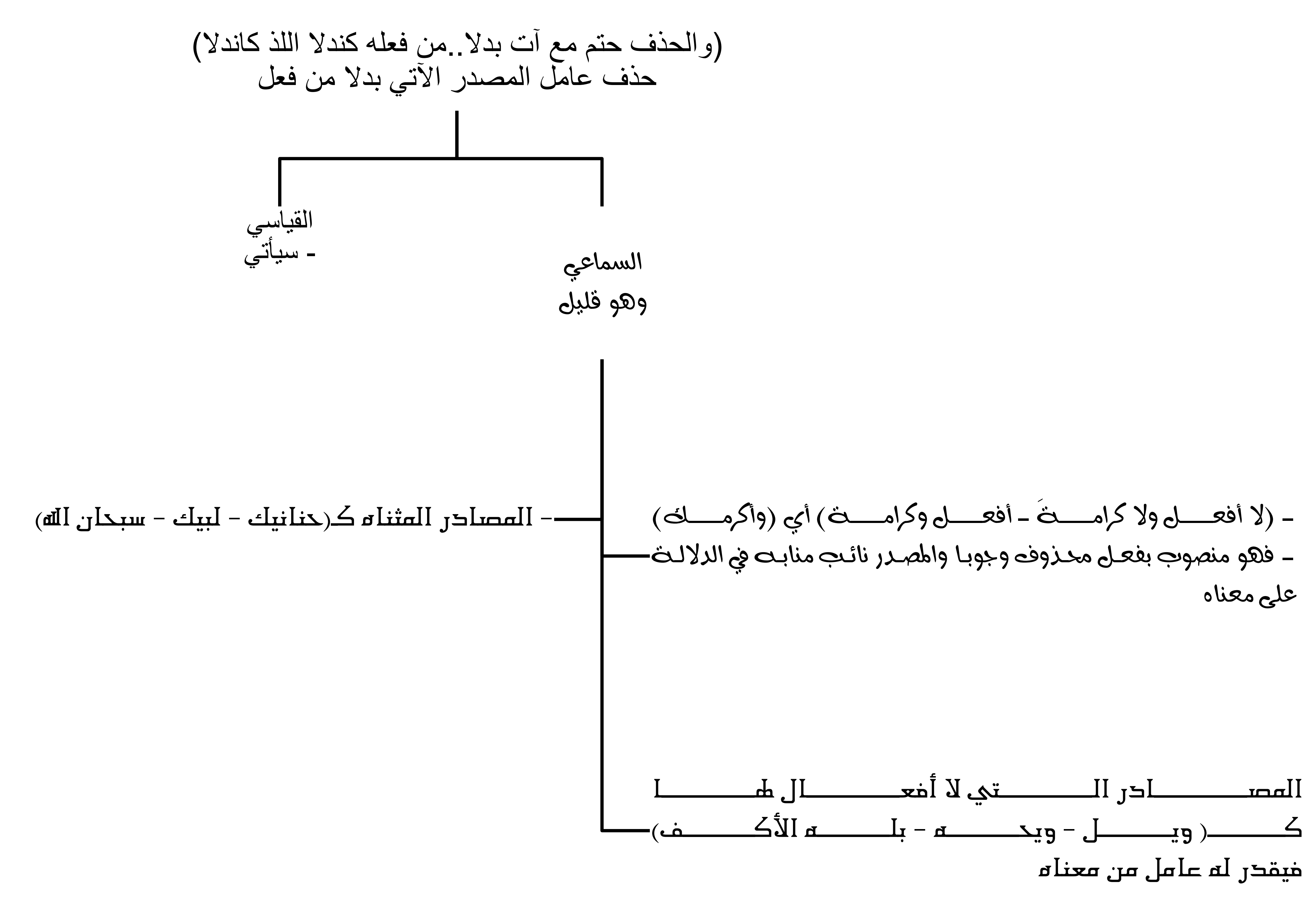
مُصْطفَى دَنْقَش


النيابة عن المصدر
(وقد ينوب عنه ما عليه دل..كجد كل الجد وافرح الجَذَل)
النواب
من لفظ الفعل (أي مشارك له في مادته)
١- اسم مصدر: (توَضَّئتُ وُضُوءاً)
٢- اسم عين: (والله أنبتكم من الأرض نباتا)
٣- مصدر لفعل آخر: (وتَبَتَّلْ إليهِ تبتيلا)
من غير لفظ الفعل
- هو ما كان من الأسماء في معنى ما أضيف إليه أو فسر به من المصادر
تنبيه
- النائب عن المصدر لا يكون إلا دالا عليه وإذا لم يفد فائدته لم يكن نائبا عنه
(كل - بعض) مضافين إلى المصدر
(فلا تميلوا كل الميل - ضربتُه بعضَ الضرب)
ضميره
كـ(لا أعذبه أحدا من العالمين) أي (لا أعذب العذاب)
عدده
كـ(فاجلدوهم ثمانين جلدة)
اسم الإشارة
كـ(ضربته ذلك الضرب)
- وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة فلا بد من وَصفِهِ بالمصدر كما في المثالِ وفيه نظر بل يجوز (ظننت ذاك) أي (ظننت ذاك الظن)
المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور
كـ(قعدت جلوسا - فرحت جذلا - شنئته بغضا)
ولك في إعراب هذا أوجه:
الآلة
(ضربتُه سوطا)
- والأصل (ضربتُه ضربَ سوطٍ) فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه
جعلُه مفعولاً له إن كان مستكملا لشروط ذلك
أي (فرحت لأجل الجذل)
جعلُه مفعولا مطلقا
والنحاة في هذا الوجه مذهبان
١- العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه (المازني والسيرافي والمبرد وابن خروف والناظم)
٢- العامل فيه فعلٌ آخر من لفظ المصدر والفعلُ المذكورُ دليلٌ على المحذوف أي (فرحت وجذلت جذلاً) (سيبويه والجمهور)
جعلُه حالاً بتأويل المشتق
أي (فرحت حال كوني جذلان)

مُصْطَفَى دَنْقَش


(وما لتوكيد فوحد أبدا..وثن واجمع غيره وأفردا)
المؤكد يجب إفراده باتفاق
للآتي
- لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يُثنى ولا يُجمع
لأنه كـ(ماء-عسل)
- فالمصدر من قبيل اسم الجنس المبهم فيدل على القليل والكثير
- فلفظه يدل على الحقيقة ،والحقيقة تدل على القليل والكثير ولا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ (ضَرْب) فيصير عندك فَرْدان
غير المؤكد
- يجوز تثنيته وجمعه
المبين للعدد
- لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه
المبين للنوع
وفيه قولان
المنع قياسا (ظاهر سيبويه واختيار الشَّلَوْبِين)
- فيُقتصر على السماع
جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه كـ(سرت سَيْرَيْ زيدٍ الحسنِ والقبيحِ)
(المشهور ومنهم الزجاجي والمبرد والرماني والناظم)
- واستدل الناظم بـ(وتظنون بالله الظنونا)
- ولأن معنى كونه دالا على النوع فلفظه دال على فردٍ له مِثلٌ أو أمثالٌ تُضَمُّ إليه


(وحذف عامل المؤكد امتنع..وفي سواه لدليل متسع)
عامل المصدر المؤكد
العلة
لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك
تنبيه
ابن جني: (يجوز (ضربا زيدا) على أن المصدر بدلٌ من الفعل لا على التوكيد)اهـ.
فلو أفاد التأكيد لكان مؤكداً لنفسه
مناقشة العلة
قاعدة تنافي الحذف والتأكيد مسلمة عند ونص عليها الأخفش، والفارسي وابن جني
- أما منع الحذف لعامل المصدر المؤكد خصوصاً فلم يُنقلْ إلا عن الناظم وابن جني
رد ابن الناظم هذا بـ(أنت سيرا
- أنت سيرا سيرا - سُقيا ورعيا)
مصطفى: هذا نائب عن الفعل لا توكيد له
عامل غير المؤكد
- يُحذفُ للدلالة عليه جوازا باتفاق
الدليل
مقالي:
- كـ(سير زيد) لمن قال (أيَّ سير سرتَ)
- و(ضربتينِ) لمن قال (كم ضربت زيدا؟)
حالي: كـ(قدوما مباركا) لمن قدم من سفر
وأما (ضربا زيدا) فالمصدر نائب عن العامل خلافا لابن الناظم
- فـ(ضربا زيدا) ليس تأكيداً بل هو نائب عن العامل ويدل على ذلك امتناع الجمع بينهما كما أن المصدر المؤكد لا يعمل اتفاقاً
- واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا؟
يعمل
- وهو الصحيح فـ(زيدا) منصوب بـ(ضربا)
- فناب (ضربا) عن (اضرب) في المعنى والعمل
لا يعمل
- فـ(زيدا) منصوب بفعل محذوف
- فناب (ضربا) عن (اضرب) في المعنى دون العمل
تنبيه: المصدر المبين أصله المؤكد ولا نعني أن قصد التأكيد باق بل قد تنوسي حتى صار في حكم المعدوم


(والحذف حتم مع آت بدلا..من فعله كندلا اللذ كاندلا)
حذف عامل المصدر الآتي بدلا من فعل
القياسي
- سيأتي
السماعي
وهو قليل
- المصادر المثناه كـ(حنانيك - لبيك - سبحان الله)
- (لا أفعل ولا كرامةَ - أفعل وكرامة) أي (وأكرمك)
- فهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه
المصادر التي لا أفعال لها كـ(ويل - ويحه - بله الأكف)
فيقدر له عامل من معناه

مُصْطفَى دَنْقَش

(والحذف حتم مع آت بدلا..من فعله كندلا اللذ كاندلا): حذف عامل المصدر الآتي بدلا من فعل
- ثانياً: القياسي

شرط القياسي
(بدلا من فعله): أي له فعل معهود مستعمل فلو لم يكن كذلك لم يصدق عليه أنه بدل ،فخرج (ويحه - ويله)
وهو أربعة أنواع

المراد به النهي
كـ(قياما لا قعودا) أي (قم قياما ولا تقعد قعودا)

المراد به الأمر
كـ(على حِينَ أَلْهَى النـاسَ جُلُّ أُمورِهْم..فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ)
- فـ(ندلا) نائب مناب فعل الأمر والندلُ خطف الشيء بسرعة و(زُرَيقُ) مُنادى
- وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بـ(ندلا)
- لو كان " زريق " فاعلا لجاء به منونا
عقلل : وفعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منابه وإن جعل نائبا عن أمر للغائب (لينذل) صح رفعه به والمنقول أن المصدر لا ينوب عن أمر الغائب وإنما ينوب عن أمر للمخاطب

المراد به الدعاء
كـ(سقيا لك) أي (سقاك الله)

الاستفهام التوبيخي
كـ(أتوانياً وقد علاك المشيب؟) أي (أتتوانى)
- (أقياما وقد قعد الناس -
أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ - أَلُؤْماً لا أَبَالَكَ وَاغْتِرابَاً)

المراد به الطلب
وهو مختص بما كان متعديا

هل هو قياسي؟
شرح التسهيل:
-غير مقيس على كثرته إلا أن يكون مكررا فيلتزم الحذفُ إجماعاً (ابن عصفور)
وزعم الناظم أنه مذهب سيبويه ،كـ(فصَبْراً في مجالِ الموتِ صَبْراً..فما نَيْلُ الخُلودِ بمُستَطاعِ)
مقيس بشرط كونِ المصدر مفردا منكرا كـ(سقيا له ورعيا (الأخفش والفراء)
- وجه القياس: كثرة ما جاء من ذلك ،فلا مانع من (أكلا الخبز)

ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله
(وما لتفصيل كإما منا..عامله يحذف حيث عنا)

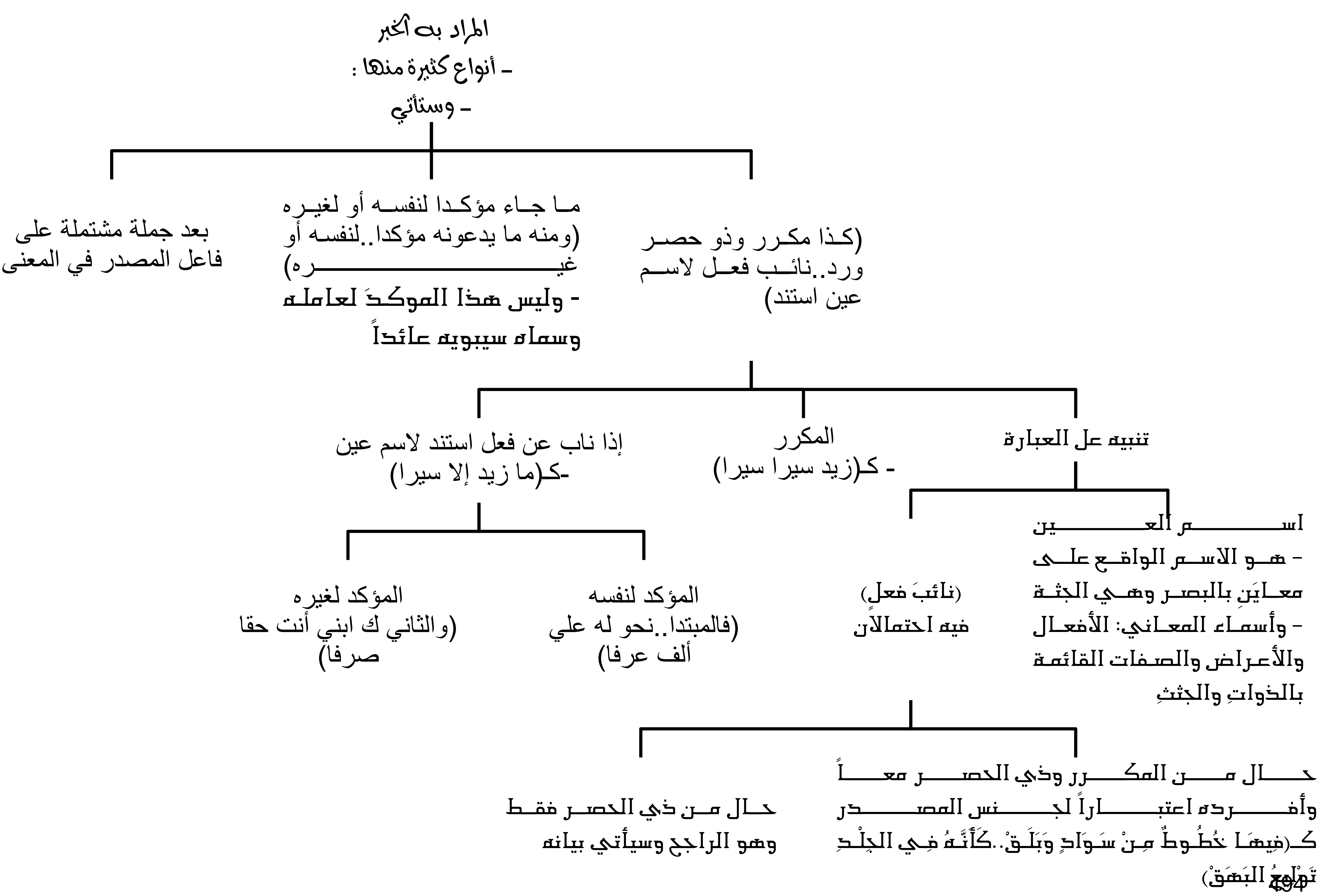
تنبيه على العبارة
فاعل (عنَّ) عائد على المصدر المذكور لا العامل

فِي التَسهيل على أنه يُفسرُ عاقبة طلبٍ أو خبر
- الخبر: (لأجتهدن فإما بلوغا وإما موتا)
الأمر: (فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء)

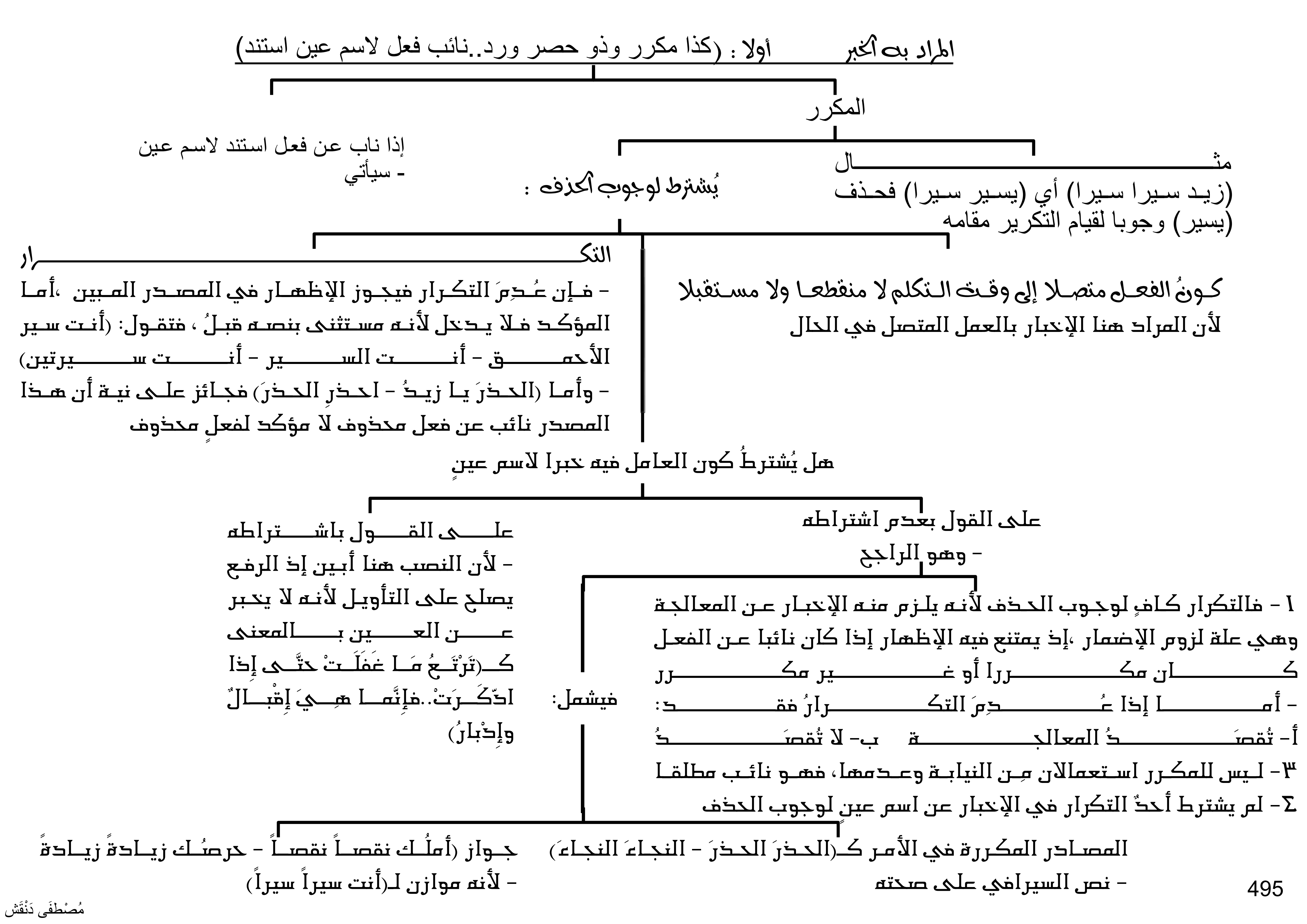
مثال
(حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء)
فـ(منا - فداء) منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (فإما تمنون منا وإما تفدون فداء)

وله ثلاثة شروط: ١- كون المقصود تفصيل عاقبة ٢- كون ما يراد تفصيلُ عاقبتِه جملةٌ فإن كان مفردا كـ(لزيد سفرٌ فإما صحة وإما اغتنامُ مالٍ) لم يجب حذف العامل
٣- تقدم الجملة المراد بيان عاقبتها فإن تأخرت كـ(إما إهلاكا وإما تأديبا فاضرب زيدا) لم يجب

مُصْطفَى دَنْقَش



المراد به الخبر
- أنواع كثيرة منها :
- وستأتي
بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى
ما جاء مؤكدا لنفسه أو لغيره
(ومنه ما يدعونه مؤكدا..لنفسه أو غيره)
- وليس هذا المؤكدَ لعامله وسماه سيبويه عائداً
(كذا مكرر وذو حصر ورد..نائب فعل لاسم عين استند)
إذا ناب عن فعل استند لاسم عين
-كـ(ما زيد إلا سيرا)
المكرر
- كـ(زيد سيرا سيرا)
تنبيه عل العبارة
المؤكد لغيره
(والثاني ك ابني أنت حقا صرفا)
المؤكد لنفسه
(فالمبتدا..نحو له علي ألف عرفا)
(نائبَ فعلٍ)
فيه احتمالان
اسم العين
- هو الاسم الواقع على معايَنٍ بالبصر وهي الجثة
- وأسماء المعاني: الأفعال والأعراض والصفات القائمة بالذواتِ والجثثِ
حال من ذي الحصر فقط
وهو الراجح وسيأتي بيانه
حال من المكرر وذي الحصر معاً وأفرده اعتباراً لجنس المصدر
كـ(فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ..كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ)



المراد به الخبر أولا : (كذا مكرر وذو حصر ورد..نائب فعل لاسم عين استند)
المكرر
مثال
(زيد سيرا سيرا) أي (يسير سيرا) فحذف (يسير) وجوبا لقيام التكرير مقامه
يُشترط لوجوب الحذف :
إذا ناب عن فعل استند لاسم عين
- سيأتي
كونُ الفعل متصلا إلى وقت التكلم لا منقطعا ولا مستقبلا
لأن المراد هنا الإخبار بالعمل المتصل في الحال
التكرار
- فإن عُدِمَ التكرار فيجوز الإظهار في المصدر المبين ،أما المؤكد فلا يدخل لأنه مستثنى بنصه قبلُ ، فتقول: (أنت سير الأحمق - أنت السير - أنت سيرتين)
- وأما (الحذرَ يا زيدُ - احذرِ الحذرَ) فجائز على نية أن هذا المصدر نائب عن فعل محذوف لا مؤكد لفعلٍ محذوف
هل يُشترطُ كون العامل فيه خبرا لاسم عينٍ
على القول بعدم اشتراطه
- وهو الراجح
على القول باشتراطه
- لأن النصب هنا أبين إذ الرفع يصلح على التأويل لأنه لا يخبر عن العين بالمعنى كـ(تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حتَّى إذا ادّكَرَتْ..فإنَّما هِيَ إقْبَالٌ وإِدْبَارُ)
١ - فالتكرار كافٍ لوجوب الحذف لأنه يلزم منه الإخبار عن المعالجة وهي علة لزوم الإضمار ،إذ يمتنع فيه الإظهار إذا كان نائبا عن الفعل كان مكررا أو غير مكرر
٢- أما إذا عُدِمَ التكرارُ فقد:
أ- تُقصَدُ المعالجة ب- لا تُقصَدُ
٣- ليس للمكرر استعمالان مِن النيابة وعدمها، فهو نائب مطلقا
٤- لم يشترط أحدٌ التكرار في الإخبار عن اسم عينٍ لوجوب الحذف
فيشمل:
المصادر المكررة في الأمر كـ(الحذرَ الحذرَ - النجاءَ النجاءَ)
- نص السيرافي على صحته
جواز (أملُك نقصاً نقصاً - حرصُك زيادةً زيادةً)
- لأنه موازن لـ(أنت سيراً سيراً)

المراد به الخبر

(كذا مكرر وذو حصر ورد..نائب فعل لاسم عين استند)

ثانياً: إذا ناب عن فعل استند لاسم عين

شروطه

- كونه نائباً عن فعلٍ
- ويظهر ذلك بقصد القاصد والقصد
- فإن لم يكن نائبا جاز ظهور الفعل كـ(ما أنت إلا تسير سير البريد)

- كون المصدر يُرادُ به الإخبار عن المعالجة
- فلو أُريْدَ الإخبار عن عمل قد مضى أو سيأتي بعد فلا يلزم الإضمار

- الإخبار عن اسم عينٍ
- فلو استند لاسم معنى لارتفع كـ(إنما سيرُك سيرٌ حسنٌ - ما سيرُك إلا سيرٌ حسنٌ)
- ولا يُقالُ: (إنما أملُك نقصا - ما أملُك إلا نقصا)

وهو أقسام

- المحصور (ما زيد إلا سيرا - وإنما زيد سيرا) فحذف (يسير) وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير
- المعطوف عليه كـ(أنت أكلا وشربا)
- المقترن بهمزة الاستفهام كـ(ءأنت سيرا؟)

تـــابع المصــــدر المـــــراد بـــــه الخبـــــر
مـــــا جـــــاء مؤكـــــدا لنفســـــه أو لغيـــــره
(ومنـــــه مـــــا يدعونـــــه مؤكـــــدا..لنفســـــه أو غيـــــره)
وليس هذا الموكدَ لعامله وسماه سيبويه عائداً

قِسماه:

المؤكـــد لنفســـه
(فالمبتدا..نحو لـه علي ألف عرفا)

وهـــــو بعـــــد جملـــــة لا تحتمـــــل غيـــــره - أي (اعترافـــــا) فـــــ(اعترافـــــا)
يُسمَّى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر فكأنه نفس الجملة وكأن الجملة نفسه

أمثلـــــة
- (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله..وعد الله لا يخلف الله وعده
- (اللهُ أكبرُ دعوةَ الحق

المؤكـــد لغيـــره
(والثاني كـ ابني أنت حقا صرفا)

هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصـــــا فيـــــه
أي (أحقه حقا)

سمي مؤكدا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره فـ(أنت ابني) يحتمل الحقيقة والمجاز ،فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

أمثلـــــة
(هذا زيدٌ عِلْمًا - أنت عبد الله حقاً - هذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ - هذا القـــولُ لا قولَـــك هـــذا زيـــد الحـــق لا الباطـــل)
- فكل ذلك منصوب بالفعل المحذوف وجوباً

تنبيـــــه
المؤكـد لنفسـه يُسـمى (التوكيـد الخـاص) لأن قولـه (اعترافـا) مقصـور علـى (لـه علـي كـذا) وخـاص بـه
- المؤكد لغيره يُسمى (التوكيد العام) لأن (حقا) ليس خاصًّا بتلك الجملة بعينها بل يكون توكيدا لها (هو ابني حقا) ولغيرها (أبوك منطلق - زيد قائم - مات زيد حقاً)

تابع المراد به الخبر:
- بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى
(كذاك ذو التشبيه بعد جملة..كَلِيْ بكا بكاء ذات عضله)
قوله: (لي بكا بكاء ذات عضلة) يحتمل:

كونها جملة اسمية قد ذكر فيها الفعل والفاعل باللفظ
- فيقتصر على نحو (له صوت صوت الحمار)
(وهو أضيق الاحتمالات)

أي أما اجتمع فيه شرطان:
١ - كون الجملة اسمية
٢- كونها اشتملت على الفعل والفاعل معا في الذكر

علة الاقتصار
- إما لكونه لم يبلغ عنده مبلغ القياس
- وإما لأن مقصده بيان ما يكثر استعماله ،إذ لم يقصد الحصر

كونها جملة اسمية واشتملت على فعل وفاعل مذكورين فيشمل ما اجتمع فيه شرطان

الشرطان

كون الجملة اسمية
- فتخرج الفعلية كـ(تبسمت وميضَ البرقِ)
وهذه الصورة تحتمل:

العامل هو الفعل الظاهر فـ(تبسمت) يؤدي معنى (ومضت) كـ(افرح الجذل)

النصب بفعلٍ مضمرٍ ولا يطرد هذا لأنه من باب الحمل على المعنى وهو موقوف على السماع

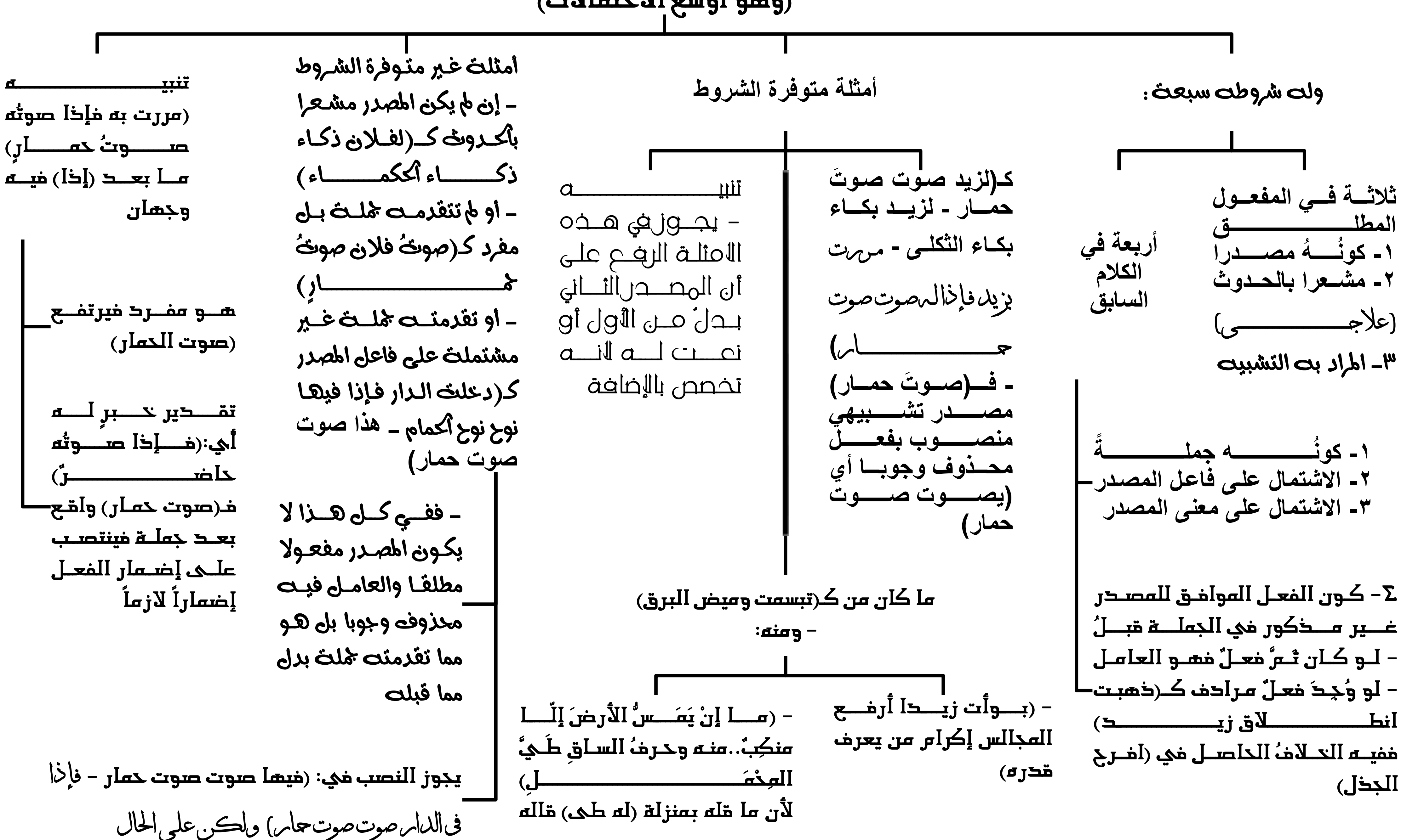
كون الفعل مذكوراً في اللفظ
- والفعل المراد هو العلاج فـ(لي بكا) يُراد به (أنا أبكي)
فإذا أريد به اسم جنس البكاء لم يدخل كـ(له عِلْمٌ علمُ الفقهاء)
أي اتصف بالعلم لا أنه يُعالجُ التعلم طي علاج البكاء
فهذا معنوي لا علاجي

أمثلة

الموازن للمثال
- (مررت به فإذا له صوت صوت حمار)
- (مررت به وله دفع دفعك الضعيف)
- (مَقْذوفةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها..له صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ)

ما شارك المثال في احتواء الجملة على ذكر الفعل وإن لم يذكر الفاعل
- (فيها صوت صوت الحمار)
والنصب في هذا الموضع قليل بخلاف الأول

كونها جملة تدل عليهما من جهة المعنى
- سيأتي



كونها جملة تدل عليهما من جهة المعنى
(وهو أوسع الاحتمالات)
وله شروطه سبعة:
ثلاثة في المفعول المطلق
١- كونُهُ مصدرا
٢- مشعرا بالحدوث (علاجي)
٣- المراد به التشبيه
أربعة في الكلام السابق
١- كونُه جملةً
٢- الاشتمال على فاعل المصدر
٣- الاشتمال على معنى المصدر
٤- كون الفعل الموافق للمصدر غير مذكور في الجملة قبلُ
- لو كان ثمَّ فعلٌ فهو العامل
- لو وُجِدَ فعلٌ مرادف كـ(ذهبت انطلاق زيد) ففيه الخلافُ الحاصل في (افرح الجذل)
أمثلة متوفرة الشروط
كـ(لزيد صوتَ صوتَ حمار - لزيد بكاء بكاء الثكلى - مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار)
- فـ(صوتَ حمار) مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوبا أي (يصوت صوت حمار)
تنبيه
- يجوز في هذه الأمثلة الرفع على أن المصدر الثاني بدلٌ من الأول أو نعت له لأنه تخصص بالإضافة
ما كان من كـ(تبسمت وميض البرق)
- ومنه:
- (بوأت زيدا أرفع المجالس إكرام من يعرف قدره)
- (ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلّا منكِبٌ.. منه وحرفُ الساقِ طَيَّ المِحْمَلِ)
لأن ما قبله بمنزلة (له طي) قاله سيبويه
أمثلة غير متوفرة الشروط
- إن لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث كـ(لفلان ذكاء ذكاء الحكماء)
- أو لم تتقدمه جملة بل مفرد كـ(صوتُ فلان صوتُ حمارٍ)
- أو تقدمته جملة غير مشتملة على فاعل المصدر كـ(دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - هذا صوت صوت حمار)
- ففي كل هذا لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا بل هو مما تقدمته جملة بدل مما قبله
يجوز النصب في: (فيها صوت صوت حمار - فإذا في الدار صوت صوت حمار) ولكن على الحال
تنبيه
(مررت به فإذا صوتُه صوتُ حمارٍ) ما بعد (إذا) فيه وجهان
هو مفرد فيرتفع (صوت الحمار)
تقدير خبرٍ له أي: (فإذا صوتُه حاضرٌ) فـ(صوت حمار) واقع بعد جملة فينتصب على إضمار الفعل إضماراً لازماً

مُصْطَفَى دَنْقَش

تنبيهات

البُكا والبُكاء لغتان

- زعم الخليل أن المد لما كان معه صوت والقصر لما لم يكن معه صوت وإنما هو بمنزلة الحزن
- الجوهري: إذا مددت أردت الصوت ، إذا قصرت أردت الدموع
- حسان: (بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَهَا بُكَاهَا..وما يُغْنِي البُكَاءُ ولا الْعَوِيلُ)

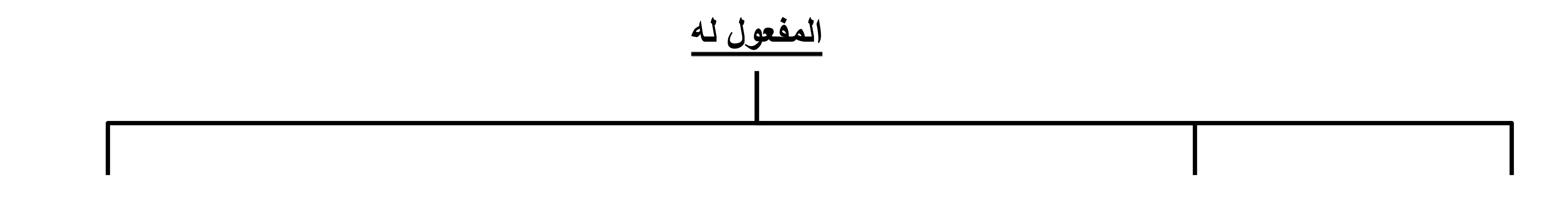
لعل الناظمَ أتى باللغتين بناء على

- هما بمعنى واحد لنقل وجده
- البُكا قصرٌ للبكاءِ ضرورةً
- على اختلاف المعنيين بناء بناءً على إرادة الاحتمال الأوسع
  - كـ(تبسمت وميض البرقِ)

بقيت أنواع قياسية

- منها:
  - المصدر الوارد في خبر إنشائي كـ(حمدا وشكرا)
  - الوارد في خبر غير إنشائي
    - كـ(نعم ونعمة عين - أفعل ذلك وكرامة - لا أفعله ولا كيدا)

الْمَفْعُول لَهُ



حكمُهُ النصبُ
(يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه)

شروطه:

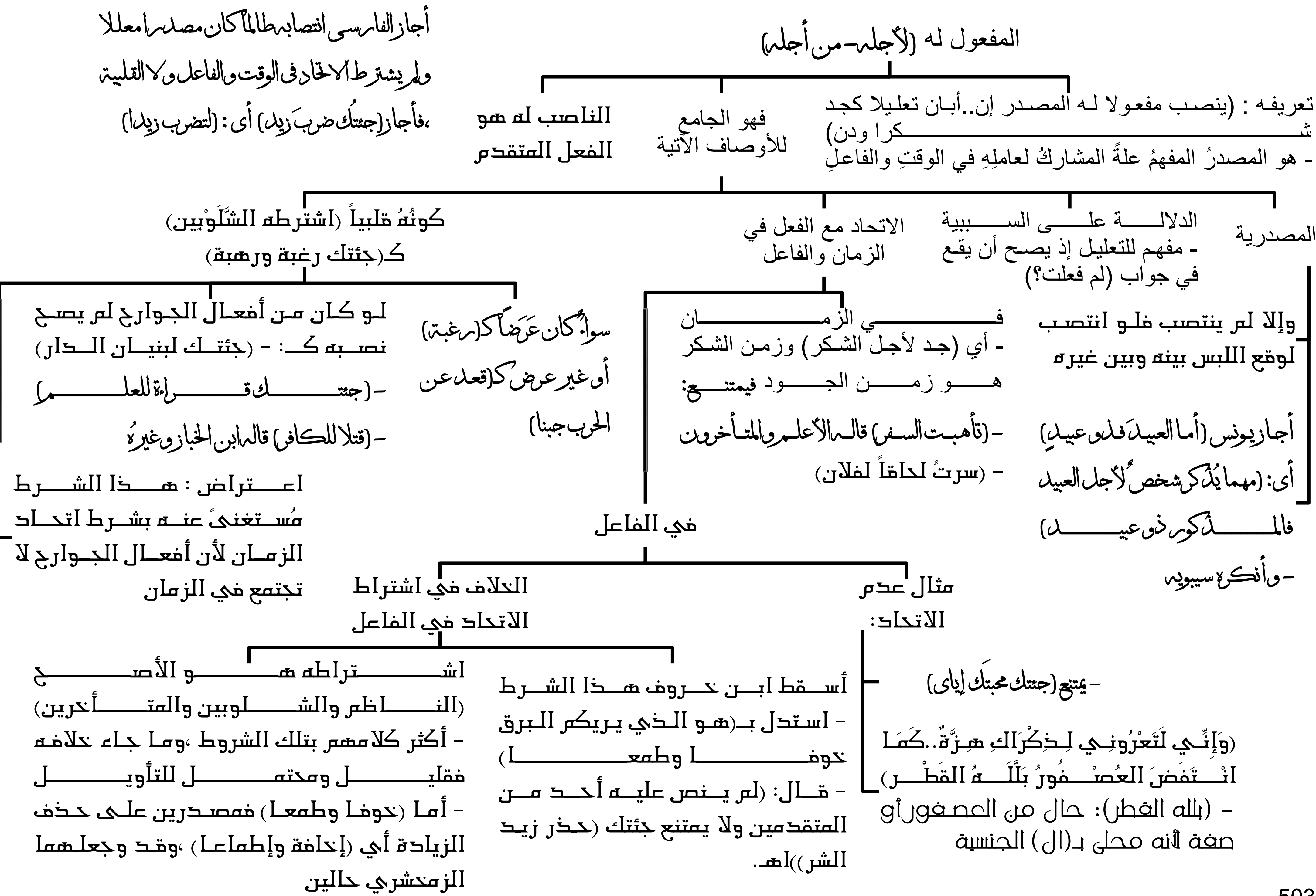
الشـــــــــــروط هـــــــــــــــي:
١- (الْمصْـــــــــــــــــــــــــــــدَرُ
٢- إِنْ..أَبَـــانَ تَعْلِـــيلاً كَجُـــدْ شُـــكْراً وَدِنْ
٣- وَهْو بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ..وَقْتاً وَفَاعِلاً)

وَإِنْ شَـــرْطٌ فُقِـــدْ..فَـــاجْرُرْهُ بِـــالْحَرْفِ
- (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ..مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

إذا توافرت الشروط، هل يُجَرُّ؟

القليل: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ)

الكثير: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا)
- مثـال: (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ..وَلَـوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)



المفعول له (لأجله- من أجله)
أجاز الفارسي انتصابه طالما كان مصدرا معللا
ولم يشترط الاتحاد في الوقت والفاعل ولا القلبية
،فأجاز (جئتك ضربَ زيد) أي: (لتضرب زيدا)
تعريفه : (ينصب مفعولا له المصدر إن..أبان تعليلا كجد شكرا ودن)
- هو المصدرُ المفهمُ علةً المشاركُ لعاملِهِ في الوقتِ والفاعلِ
فهو الجامع للأوصاف الآتية
الناصب له هو الفعل المتقدم
المصدرية
وإلا لم ينتصب فلو انتصب لوقع اللبس بينه وبين غيره
أجاز يونس (أما العبيدَ فذو عبيدٍ)
أي: (مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد)
- وأنكره سيبويه
الدلالة على السببية
- مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب (لم فعلت؟)
الاتحاد مع الفعل في الزمان والفاعل
في الزمان
- أي (جد لأجل الشكر) وزمن الشكر هو زمن الجود فيمتنع:
- (تأهبت السفر) قاله الأعلم والمتأخرون
- (سرتُ لحاقاً لفلان)
في الفاعل
مثال عدم الاتحاد:
- يمتنع (جئتك محبتك إياي)
(وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ..كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ)
- (بلله القطر): حال من العصفور أو صفة لأنه محلى بـ(ال) الجنسية
الخلاف في اشتراط الاتحاد في الفاعل
أسقط ابن خروف هذا الشرط
- استدل بـ(هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا)
- قال: (لم ينص عليه أحد من المتقدمين ولا يمتنع جئتك (حذر زيد الشر))اهـ.
اشتراطه هو الأصح (الناظم والشلوبين والمتأخرين)
- أكثر كلامهم بتلك الشروط ،وما جاء خلافه فقليل ومحتمل للتأويل
- أما (خوفا وطمعا) فمصدرين على حذف الزيادة أي (إخافة وإطماعا) ،وقد وجعلهما الزمخشري حالين
كونُهُ قلبياً (اشترطه الشَّلَوْبين)
كـ(جئتك رغبة ورهبة)
سواءٌ كان عَرَضاً كـ(رغبة) أو غير عرض كـ(قعد عن الحرب جبنا)
لو كان من أفعال الجوارح لم يصح نصبه كـ: - (جئتك لبنيان الدار)
- (جئتك قراءة للعلم)
- (قتلا للكافر) قاله ابن الخباز وغيره
اعتراض : هذا الشرط مُستغنىً عنه بشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان

حكم المفعول له من حيث جواز الجر

- (وإن شرط فقد.. فاجرره بالحرف): فإذا فقد المعلل شرطاً منها وجب الجرُّ بحرف تعليلٍ

حروف التعليل هي

- اللام - ولم يَنُصَّ عليها لمشاركة غيرها لها
- الباء (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم)
- مِن (لما يهبط من خشية الله) والجر هنا جائز لا لازم فيجوز (يهبط خشيةَ الله)
- في وقليل من يثبتها كحديث: (إن امرأة دخلت النار في هرة ربطتها)

أمثلة

- فقد المصدرية (جئتُك للسَمْنِ)
- فقد القلبية: (ولا تقتلوا أولادكم من إملاقٍ) بخلاف (خَشيةَ إملاقٍ)
- عدم الاتحاد في الوقت: (جئتك اليوم للإكرام غدا - فجئت وقد نضت لنوم ثيابها)
- عدم الاتحاد في الفاعل (جاء زيد لإكرام عمرو له)

اعتراضان

- الصحيح أنه إن فقد التعليل لم يلزم جره باللام كـ(رجع القهقري - قتلته صبرا) ونصبه على أنه مفعول مطلق
- استثنى النحاة من فقد الشروط إذا كان المفعول له (أنَّ - أنْ) فيجوز إسقاط الجار (جئتك أن تكرمني)، فمذهب الناظم أن موضعهما النصب ولو قلت: (جئتك إكرامك) لم يجز
- أجيب: المفعول له إذا كان (أنَّ - أنْ) فقد قَدَّمَ حُكْمَه، وتكلم هنا على الاسم الصريح

حكم المفعول له من حيث جواز الجر

(ولــيس يمتنـــع..مـــع الشـــروط)
إن وجـدت فيـه الشـروط يجـوز النصـب
والجـــــر علــــــى الســــــواء
مثال الناظم: (لِزُهْدٍ هذا قَنِعَ)

هذا إشعارٌ بجواز تقديم المفعـول له

هذا تنكيتٌ مـن النـاظم علـى الجزولـي حيث منع جر النكـرة مـع اسـتيفاء الشـروط كـ(قمـتُ لإعظـامٍ لـك)
- الجزولــي: (ولا يكـون منجـرا بـاللام إلا مختصـا)
- الشَّلَوْبِين: (ولا أعرف لـه سلفا في هـذا القـول) اهـ.
- وزعم الناظم أنه موجود بقلةٍ

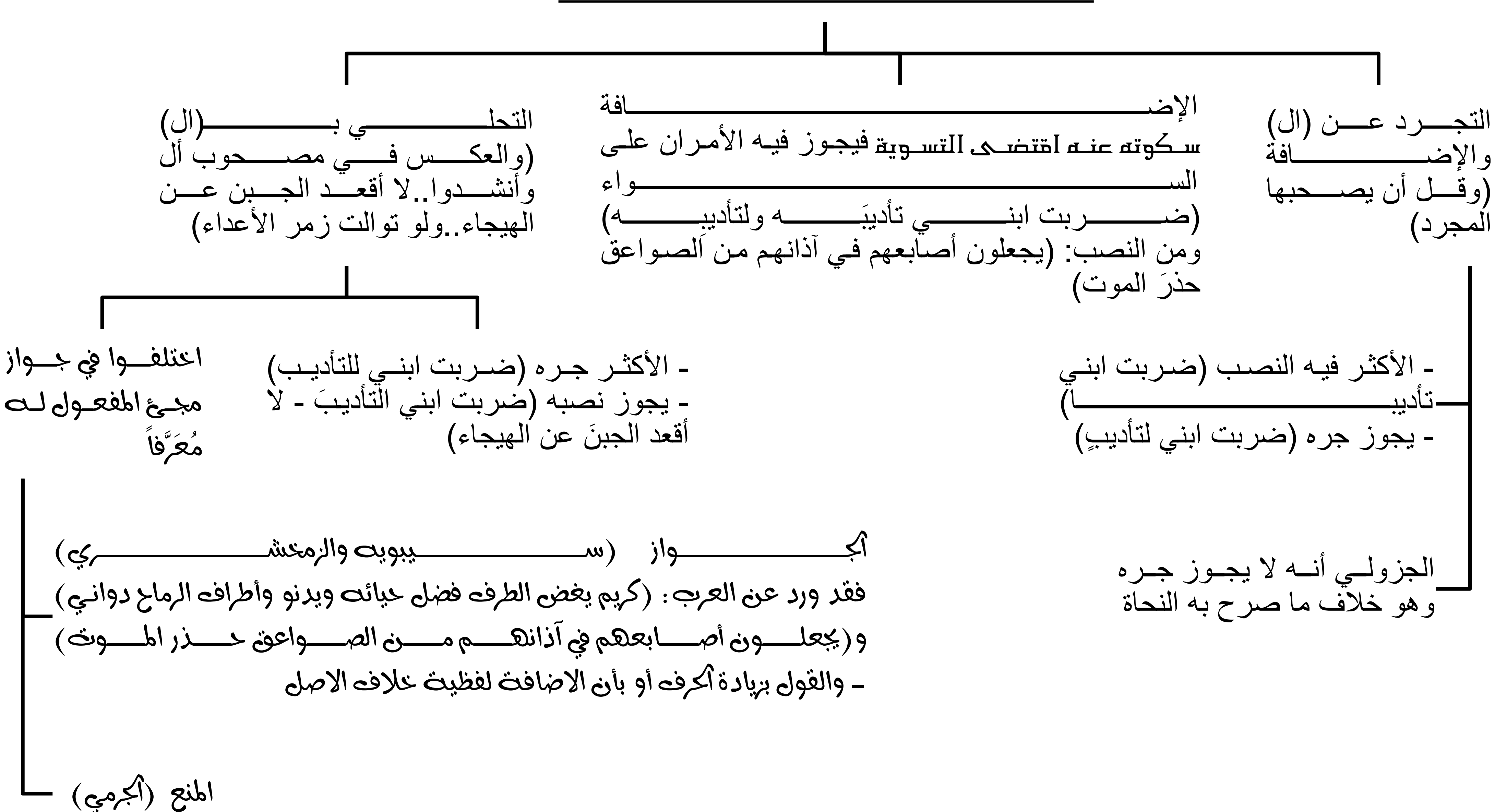
وجه نصب المفعول له

علـــــى إســــــقاط الجـــــار
- فقـد جـاء كـثيرا في جـواب (لم فعلـت؟)
- يمتنع جر المصدر باللام

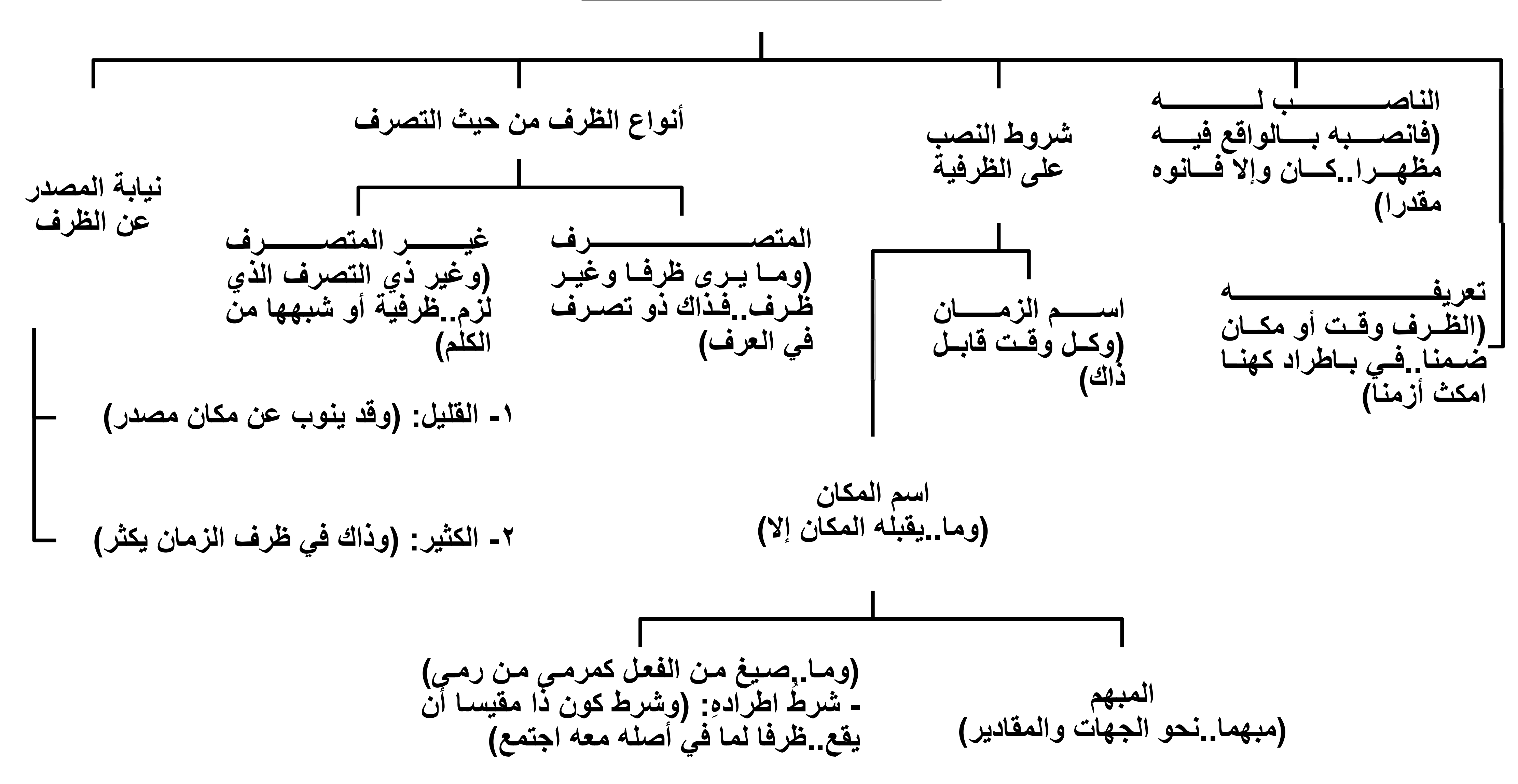
على ما انتصب عليه نوع المصدر (نُقِل عن الزجاج)
- وهذا منه إسقاط للمفعول له من الوجود

هـو مصـدر واقـع موقـع الحـال كـ(قتلتـه صـبرا) (الجرمي والرياشي)
- أجيـــب: لـــو كـــان كـــذلك لم يـــأت معرفـــةً بـــ(ال) ولا بالإضـــافة
- (فعلته حذراً) جواب لـ(لِم)، و(قتلته صبرا) جواب لـ(كيف)

المفعول له المستكمل للشروط الثلاثة له أحوال:



الْمَفْعُول فِيـهِ
(الظَّرْف)


المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
الناصب له
(فانصبه بالواقع فيه مظهرا..كان وإلا فانوه مقدرا)
شروط النصب على الظرفية
أنواع الظرف من حيث التصرف
نيابة المصدر عن الظرف
المتصرف
(وما يرى ظرفا وغير ظرف..فذاك ذو تصرف في العرف)
غير المتصرف
(وغير ذي التصرف الذي لزم..ظرفية أو شبهها من الكلم)
تعريفه
(الظرف وقت أو مكان ضمنا..في باطراد كهنا امكث أزمنا)
اسم الزمان
(وكل وقت قابل ذاك)
١- القليل: (وقد ينوب عن مكان مصدر)
٢- الكثير: (وذاك في ظرف الزمان يكثر)
اسم المكان
(وما..يقبله المكان إلا)
المبهم
(مبهما..نحو الجهات والمقادير)
(وما..صيغ من الفعل كمرمى من رمى)
- شرط اطرادهِ: (وشرط كون ذا مقيسا أن يقع..ظرفا لما في أصله معه اجتمع)

مُصْطفَى دَنْقَش

تعريف الناظم

(الظرف وقت أو مكان ضمنا..في باطراد كهنا امكث أزمنا) فـ(هُنا) ظرف مكان

احترز مما لم يتضمن معنى (في) كاستعمال اسمي الزمان والمكان استعمالَ الأسماءِ كـ(يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ - سرتُ في يوم الجمعة - أحببتُ يوم الجمعة) وفي تسمية نحو هذا ظرفاً خلاف اصطلاحي وكذلك ما نصب مفعولا به كـ(بنيت الدار - شهدت يوم الجمل)

احترز بـ(باطراد) مما تضمن معنى (في) بغير اطراد

ما نُصِبَ على معنى (في) بغير اطراد (دخلت البيت - سكنت الدار - ذهبت الشأم)

عدم الاطراد يكون بأمرين:
١ - ألا يستعمل نظائر المسموع مكان المسموع
٢- ألا يعمل في المسموع كل عامل

بيانه

اطرد حذف الجار في الأماكن المختصة مع (دخل) وكذا (سكن)

- واطرد في (الشأم) مع (ذهبتُ)
- عن الفراء أنك تنصب بدخلت وذهبت وانطلقت جميع البلدان تقول: ذهبت الكوفة وانطلقت الغور، قاله ابن خروف

وكذا: (مطرنا السهل والجبل)
- فلو قلت: (أخصبنا السهل والجبل - مطرنا القيعان والتلول) لم يجز إذ لم يطرد

في وجه النصب فيها خلافٌ:

١- على الظرفية شذوذا (الشَّلَوْبِين و نسبه للجمهور وصححه ابن الحاجب)
اعتراض: - لو كانت منصوبة على الظرفية لم تنفرد بها هذه الأفعال فقط

٢- على إسقاط الجار (الفارسي ومنهم من ينسبه إلى سيبويه واختاره الناظم والشاطبي)

٣- مفعول به حقيقة
- وهذا يتجه لو أن جميع الافعال كـ(دخل) مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود بخلاف نحو (ذَهَبَ)، إلا أن يختص هذا القول بـ(دَخَلَ) على أنه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى
- اعتراض : لا يجوز (دخلت عبدالله)

٤- على التشبيه بالمفعول به
- هذا يتم لو أن الافعال التي تنصب بعدها هذه الاسماء كانت كلها قاصرة

مناقشة

- الظرف لا يُطلق على الوقت والمكان بل على اسميهما ، ويُعتذر عن ذلك بأن النحوي لا يتكلم إلا في الألفاظ
- ليس المضمن حرف (في) إنما المضمن معناه
- واحترز في التسهيل: (هو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في بإطراد)

كان حقه أن يقول: (أفهما معني في) لأن التضمين معنى (في) موجبٌ للبناء وهو الشبه المعنوي
الجواب: تضمين معاني الحروف على ضربين:

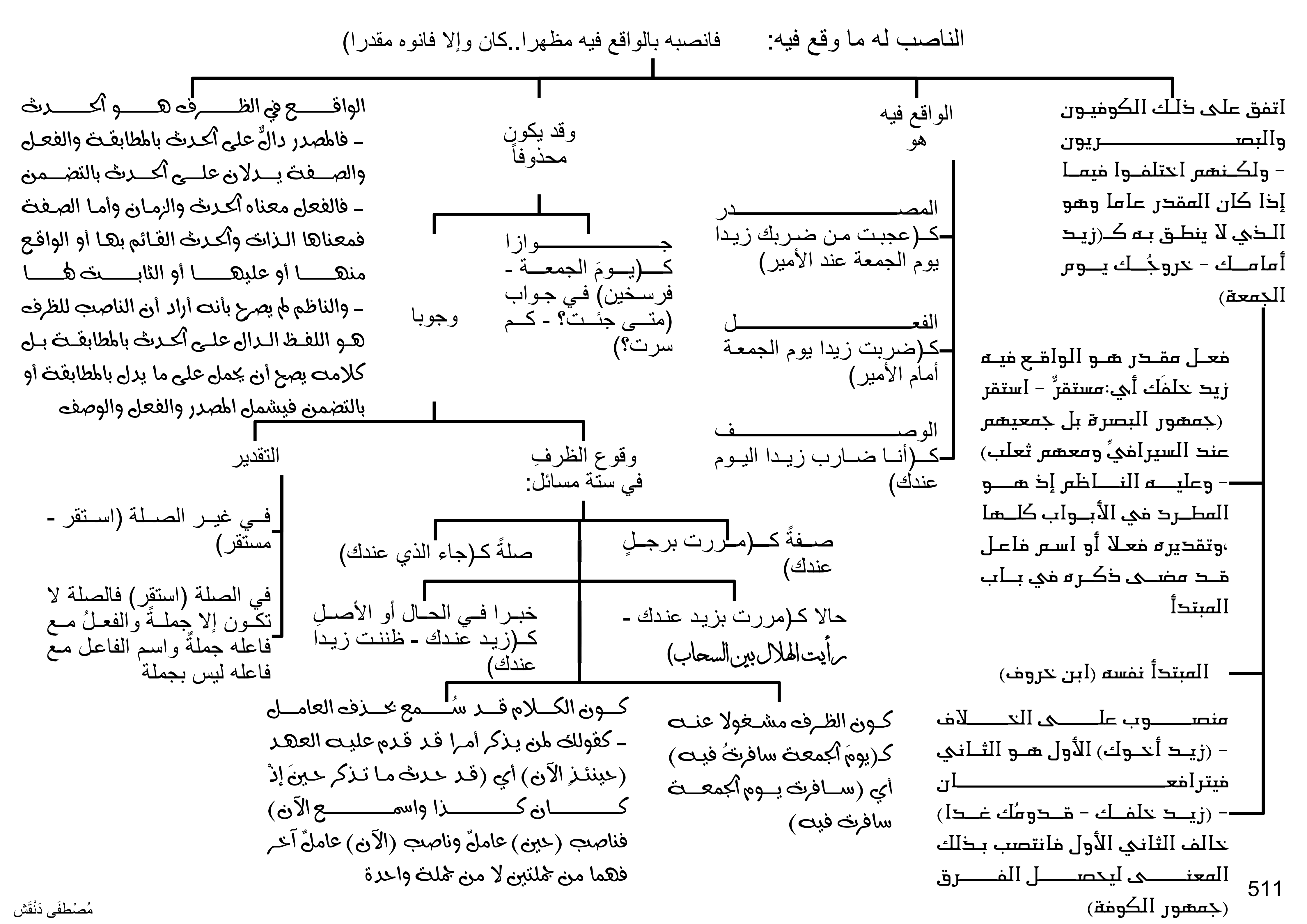
تضمين في أصل الوضع
وهذا موجبٌ للبناء

تضمين طاريء بعد الوضع
- فـ(يوم) في الزمان و(يمين) في المكان كـ(رجل) في الأناسي
- كما جعلوا ذا الإضافة مضمنا معنى اللام ولم يكن ذلك موجبا للبناء

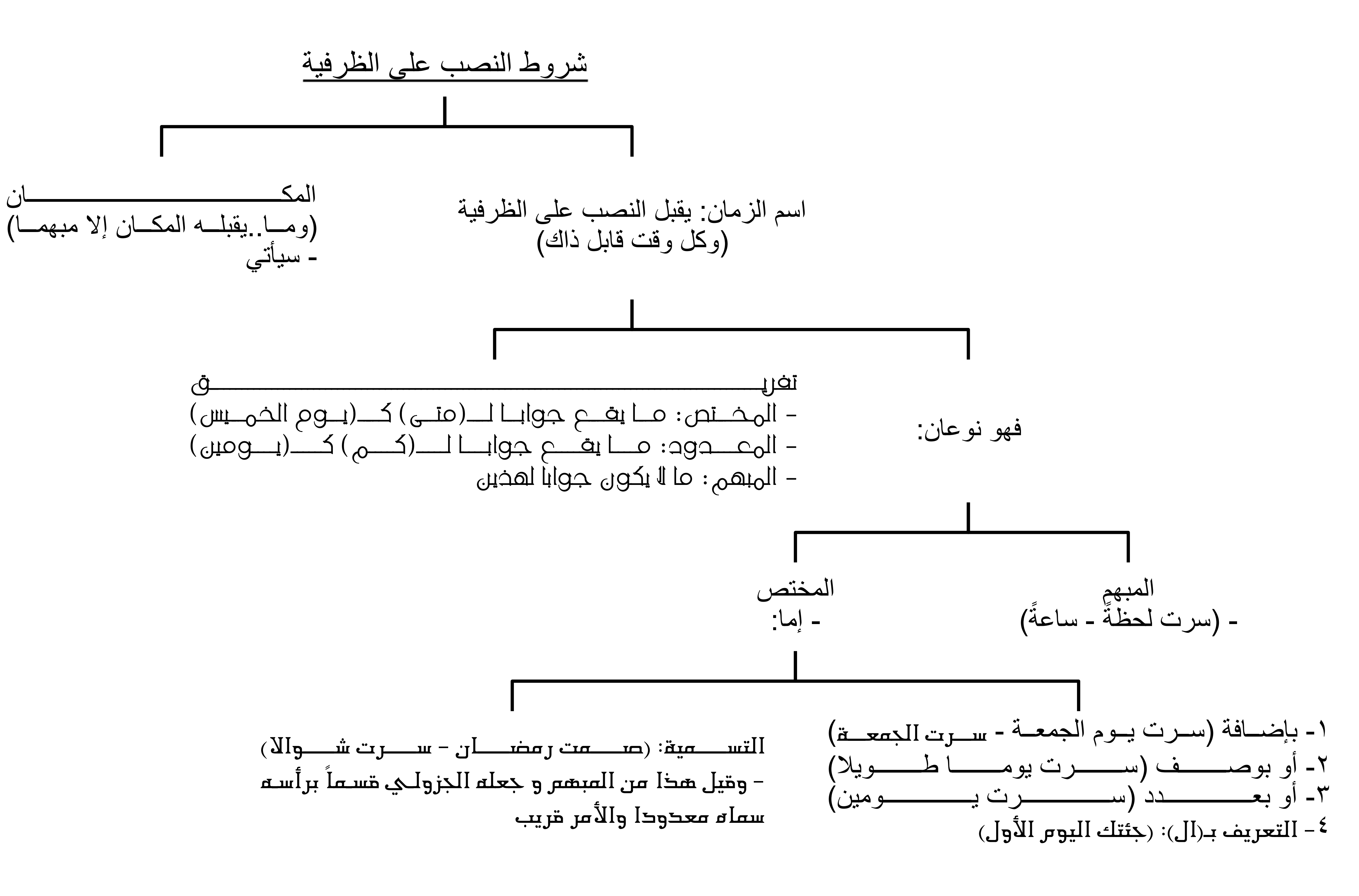
تنبيه: كلا نوعي التضمين مخالف لتقدير الحرف في (دخلت البيتَ - مُطرنا السهلَ والجبلَ) فهو منصوب على إسقاط الخافض لا على تضمين الحرف

(باطراد) غير محتاج إليه لأن نحو (دخلت الدار) ليس انتصابه على الظرفية
- وإذا كان الناظم قد احترز بذلك فظاهره أنه منصوب على الظرفية عنده ولكن شذوذاً،
- وقد يُجاب بأن التضمين في مثل (دخلتُ الدار) هذا مجازي لا حقيقي

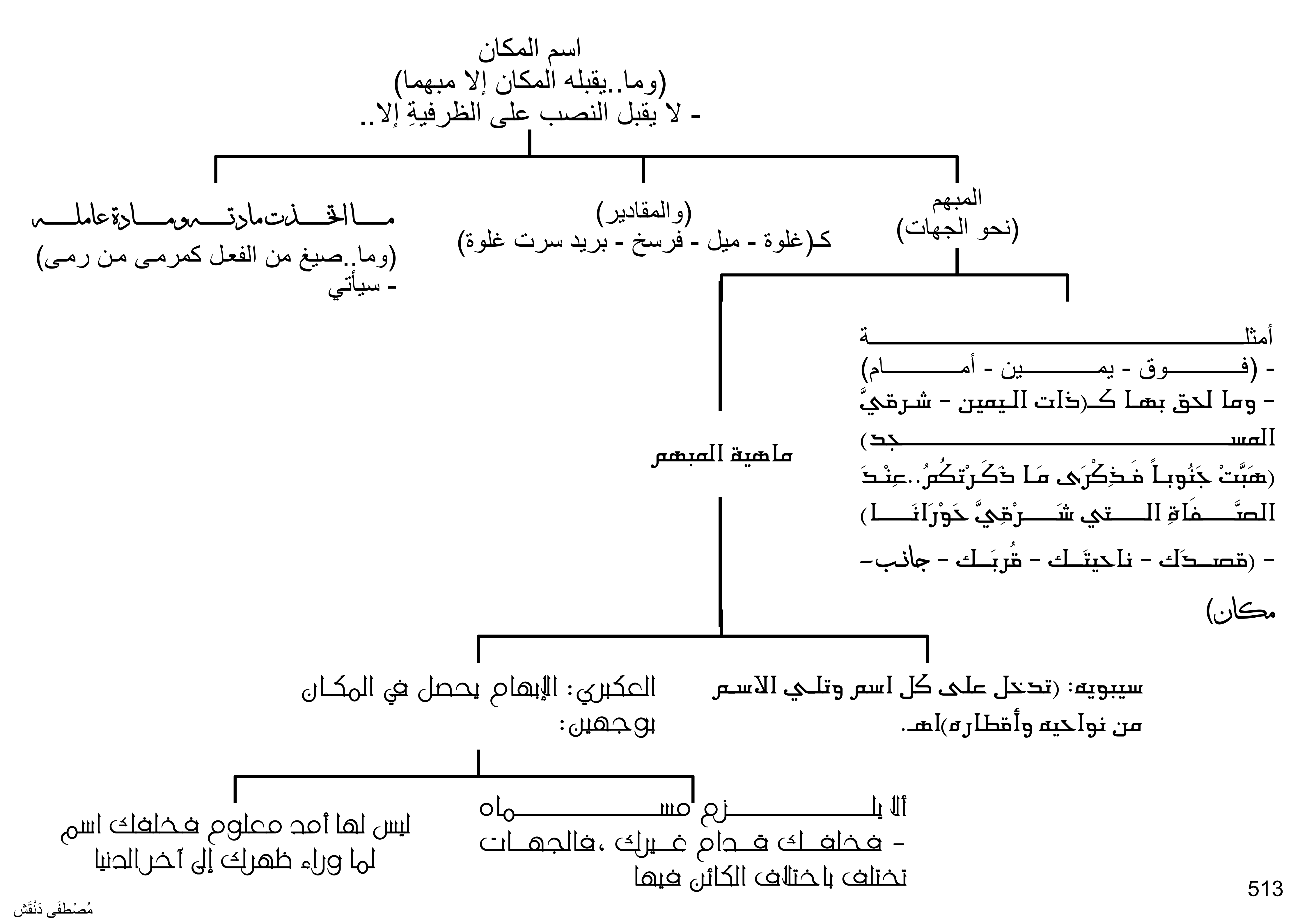
خرج بـ(اطراد) ظروفٌ مجمعٌ عليها كـ(هو مني منزلة الولد - مقعد القابلة)
- فلا تتضمن معنى في باطراد إذ يمتنع: (أجلسته منزلة الشغاف)



الناصب له ما وقع فيه: فانصبه بالواقع فيه مظهرا..كان وإلا فانوه مقدرا)
اتفق على ذلك الكوفيون والبصريون - ولكنهم اختلفوا فيما إذا كان المقدر عاما وهو الذي لا ينطق به كـ(زيد أمامك - خروجُك يوم الجمعة)
فعل مقدر هو الواقع فيه زيد خلفَك أي:مستقرٌّ - استقر (جمهور البصرة بل جميعهم عند السيرافيِّ ومعهم ثعلب)
- وعليه الناظم إذ هو المطرد في الأبواب كلها ،وتقديره فعلا أو اسم فاعل قد مضى ذكره في باب المبتدأ
المبتدأ نفسه (ابن خروف)
منصوب على الخلاف - (زيد أخوك) الأول هو الثاني فيترافعان - (زيد خلفك - قدومُك غدا) خالف الثاني الأول فانتصب بذلك المعنى ليحصل الفرق (جمهور الكوفة)
الواقع فيه هو
المصدر كـ(عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الأمير)
الفعل كـ(ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير)
الوصف كـ(أنا ضارب زيدا اليوم عندك)
وقد يكون محذوفاً
جوازا كـ(يومَ الجمعة - فرسخين) في جواب (متى جئت؟ - كم سرت؟)
وجوبا
وقوع الظرفِ في ستة مسائل:
صفةً كـ(مررت برجلٍ عندك)
صلةً كـ(جاء الذي عندك)
حالا كـ(مررت بزيد عندك - رأيت الهلال بين السحاب)
خبرا في الحال أو الأصلِ كـ(زيد عندك - ظننت زيدا عندك)
كون الظرف مشغولا عنه كـ(يومَ الجمعة سافرتُ فيه) أي (سافرت يوم الجمعة سافرت فيه)
كون الكلام قد سُمع بحذف العامل - كقولك لمن يذكر أمرا قد قدم عليه العهد (حينئذٍ الآن) أي (قد حدث ما تذكر حينَ إذْ كان كذا واسمع الآن) فناصب (حين) عاملٌ وناصب (الآن) عاملٌ آخر فهما من جملتين لا من جملة واحدة
التقدير
في غير الصلة (استقر - مستقر)
في الصلة (استقر) فالصلة لا تكون إلا جملةً والفعلُ مع فاعله جملةٌ واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
الواقع في الظرف هو الحدث - فالمصدر دالٌّ على الحدث بالمطابقة والفعل والصفة يدلان على الحدث بالتضمن - فالفعل معناه الحدث والزمان وأما الصفة فمعناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها - والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الناصب للظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن فيشمل المصدر والفعل والوصف



شروط النصب على الظرفية
المكـــــــان
(ومــا..يقبلــه المكــان إلا مبهمــا)
- سيأتي
اسم الزمان: يقبل النصب على الظرفية
(وكل وقت قابل ذاك)
تفريـــــــــــق
- المختص: ما يقع جوابا لـ(متى) كـ(يوم الخميس)
- المعدود: ما يقع جوابا لـ(كم) كـ(يومين)
- المبهم: ما لا يكون جوابا لهذين
فهو نوعان:
المبهم
- (سرت لحظةً - ساعةً)
المختص
- إما:
١- بإضافة (سرت يوم الجمعة - سرت الجمعة)
٢- أو بوصف (سرت يوما طويلا)
٣- أو بعدد (سرت يومين)
٤- التعريف بـ(ال): (جئتك اليوم الأول)
التسمية: (صمت رمضان - سرت شوالا)
- وقيل هذا من المبهم و جعله الجزولي قسماً برأسه سماه معدودا والأمر قريب



اسم المكان
(وما..يقبله المكان إلا مبهما)
- لا يقبل النصب على الظرفيةِ إلا..
المبهم
(نحو الجهات)
(والمقادير)
كـ(غلوة - ميل - فرسخ - بريد سرت غلوة)
ما اتخذت مادته ومادة عامله
(وما..صيغ من الفعل كمرمى من رمى)
- سيأتي
أمثلة
- (فوق - يمين - أمام)
- وما لحق بها كـ(ذات اليمين - شرقيَّ المسجد)
(هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتكُمُ..عِنْدَ الصَّفَاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا)
- (قصدَك - ناحيتَك - قُربَك - جانب- مكان)
ماهية المبهم
سيبويه: (تدخل على كل اسم وتلي الاسم من نواحيه وأقطاره)اهـ.
العكبري: الإبهام يحصل في المكان بوجهين:
ألا يلزم مسماه
- فخلفك قدام غيرك ،فالجهات تختلف باختلاف الكائن فيها
ليس لها أمد معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا

تابع اسم المكان
(وما..يقبله المكان إلا مبهما)

- ثالثاً: ما اتخذت مادته ومادة عامله
(وما..صيغ من الفعل كمرمى من رمى)

(وشرط كون ذا مقيسا أن يقع..ظرفا لما في أصله معه اجتمع)
كونُ عاملِه من لفظه،فيشمل المنصوبَ بـ:
١- الفعل: (قعدت مقعد زيد - ذهبت المذهب البعيد - نقعد منها مقاعد للسمع)
٢- اسم فاعله: (أنا قاعد مقعدك)
٣- اسم مفعوله: (زيد مُقام مقام عمرو)

لو كان من غير لفظه..تعين جرُّه بـ(في) (الجمهور)

كـ(جلست في مرمى زيد)

- فيمتنع: (جلست مرمى زيد) إلا شذوذا
- سيبويه: (لو قلت: (هو مني مجلسَك) لم يجز)اهـ.

لأنها إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصة لا مبهمة
- إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة فعامله الاستقرار ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا

ومن الوارد شذوذاً
- هو مني (مقعد القابلة - مزجرَ الكلب - مناطَ الثريا)

توجيههُ: لما كان معناها المكان فكأنه يقول: (هو مني مكانا قريبا)

أجازه الكسائي قياساً
- وأجاز الأخفش (مررت مقعد القابلة منك بزيد)

تابع اسم المكان

- تعقيبات:

ربما سقط الجار فانتصب المختص (كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ) وليس نصبُه على الظرفية

ما اختص من المكان يجب جره بالجار كـ(قعدت في البيت - هو في جوفِ المسجد)

- والمكان المختص هو ما له أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا

ظاهر الناظم أن (مرمى) مشتق من (رمى)

- والبصريون على أنه مشتق من المصدر لا من الفعلِ

- وقد تُحمَلُ عبارته هنا على التسامح

سُمِعَ:

- نصبُ كلِّ مكان مختصٍ مع (دَخَلَ - سَكَنَ) وتقدمَ بيانُهُ

ظاهر الناظم أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان

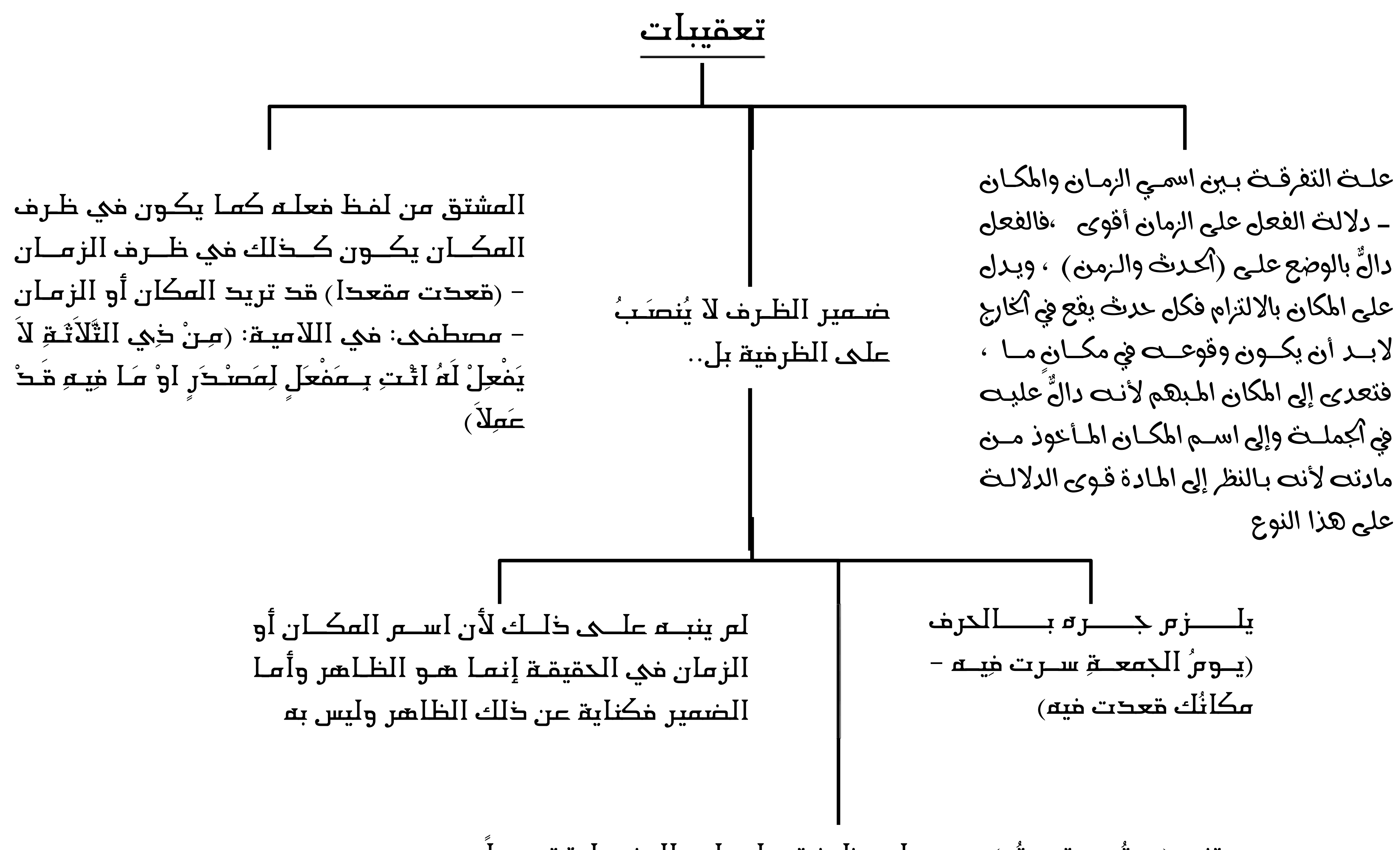
- أما ما صيغ من المصدر فمبهم

- وأما المقادير فـ

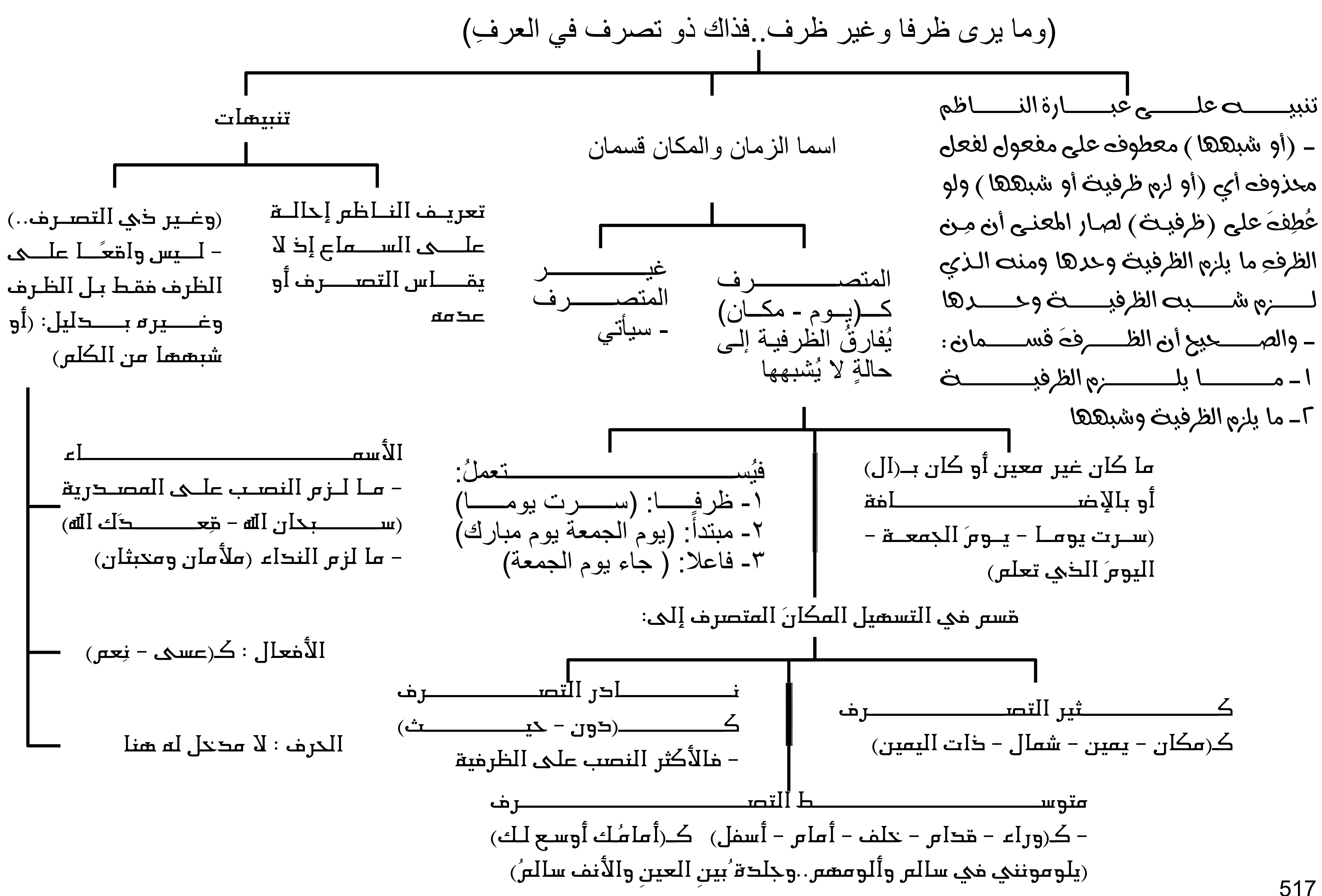
الجمهور على أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة

الشَّلَوْبين على أنها ليست مبهمة فهي معلومةَ المقدار

تعقيبات



علة التفرقة بين اسمي الزمان والمكان
- دلالة الفعل على الزمان أقوى ،فالفعل دالٌّ بالوضع على (الحدث والزمن) ، ويدل على المكان بالالتزام فكل حدث يقع في الخارج لابد أن يكون وقوعه في مكانٍ ما ، فتعدى إلى المكان المبهم لأنه دالٌّ عليه في الجملة وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته لأنه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع
ضمير الظرف لا يُنصَبُ على الظرفية بل..
المشتق من لفظ فعله كما يكون في ظرف المكان يكون كذلك في ظرف الزمان
- (قعدت مقعدا) قد تريد المكان أو الزمان
- مصطفى: في اللامية: (مِنْ ذِي الثَّلاَثَةِ لاَ يَفْعِلُ لَهُ ائْتِ بِـمَفْعَلٍ لِمَصْدَرٍ اوْ مَا فِيهِ قَدْ عَمِلاَ)
يلزم جره بالحرف
(يومُ الجمعةِ سرت فِيه - مكانُك قعدت فيه)
لم ينبه على ذلك لأن اسم المكان أو الزمان في الحقيقة إنما هو الظاهر وأما الضمير فكناية عن ذلك الظاهر وليس به
يمتنع: (سرتُه - قعدتُه) وهو على ظرفيته بل على المفعولية توسعاً


(وما يرى ظرفا وغير ظرف..فذاك ذو تصرف في العرفِ)
تنبيه على عبارة الناظم
- (أو شبهها) معطوف على مفعول لفعل محذوف أي (أو لزم ظرفية أو شبهها) ولو عُطِفَ على (ظرفية) لصار المعنى أن مِن الظرفِ ما يلزم الظرفية وحدها ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها
- والصحيح أن الظرفَ قسمان:
١- ما يلزم الظرفية
٢- ما يلزم الظرفية وشبهها
اسما الزمان والمكان قسمان
المتصرف
كـ(يوم - مكان) يُفارقُ الظرفية إلى حالةٍ لا يُشبهها
غير المتصرف
- سيأتي
ما كان غير معين أو كان بـ(ال) أو بالإضافة
(سرت يوما - يومَ الجمعة - اليومَ الذي تعلم)
فيُستعملُ:
١- ظرفا: (سرت يوما)
٢- مبتدأ: (يوم الجمعة يوم مبارك)
٣- فاعلا: (جاء يوم الجمعة)
قسم في التسهيل المكانَ المتصرف إلى:
كثير التصرف
كـ(مكان - يمين - شمال - ذات اليمين)
نادر التصرف
كـ(دون - حيث)
- فالأكثر النصب على الظرفية
متوسط التصرف
- كـ(وراء - قدام - خلف - أمام - أسفل) كـ(أمامُك أوسع لك)
(يلومونني في سالم وألومهم..وجلدةُ بينِ العينِ والأنف سالمُ)
تنبيهات
تعريف الناظم إحالة على السماع إذ لا يقاس التصرف أو عدمه
(وغير ذي التصرف..)
- ليس واقعًا على الظرف فقط بل الظرف وغيره بدليل: (أو شبهها من الكلم)
الأسماء
- ما لزم النصب على المصدرية (سبحان الله - مَعاذَ الله)
- ما لزم النداء (ملأمان ومخبثان)
الأفعال : كـ(عسى - نِعم)
الحرف : لا مدخل له هنا
517
مُصْطفَى دَنْقَش

(وغير ذي التصرف الذي لزم..ظرفية أو شبهها من الكلم)
غير المتصرف : ما لا يُستعمل إلا ظرفا أو شبهه كـ:

المـراد بشـبه الظرفيـة
- ألَّا يخرج عن الظرفية
إلا باستعماله مجـرورا
بـ(مِنْ)

كونها شبيهه بالظرفية لأن الظرف والجار والمجرور أخوان

الجر بـ(مِنْ) ليس دليلا على التصرف

الظـرف إذا دخلـت عليـه (مِـنْ) قصـرنا تصـرفه عليهـا
- فإن تـوارد عليه تصرف آخر وكثر ذلك أطلقنا القياس فيه
- كـ(حيث) فدخول (مِنْ) عليها كثير بخلاف دخول (لدى) عليها
فهو نادر لا نقيسه بل نقفه كـ(لَدَى حيثُ أَلقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ)

على هـذا النـاظم وابـن خـروف وإن اختلفـت عبارتهمـا عـن عبـارة سـيبويه فأوهمـت الخلافَ
- فالناظم يسمي ما جر بـ(مِن) أو غيرها متصرفا والتصرف عنده إما سماعي فيُسميه (ذا تصرف)
وإما قياسي فيسميه (متصرفا) لأن المتصرف يختص بما حصل له كمالُه

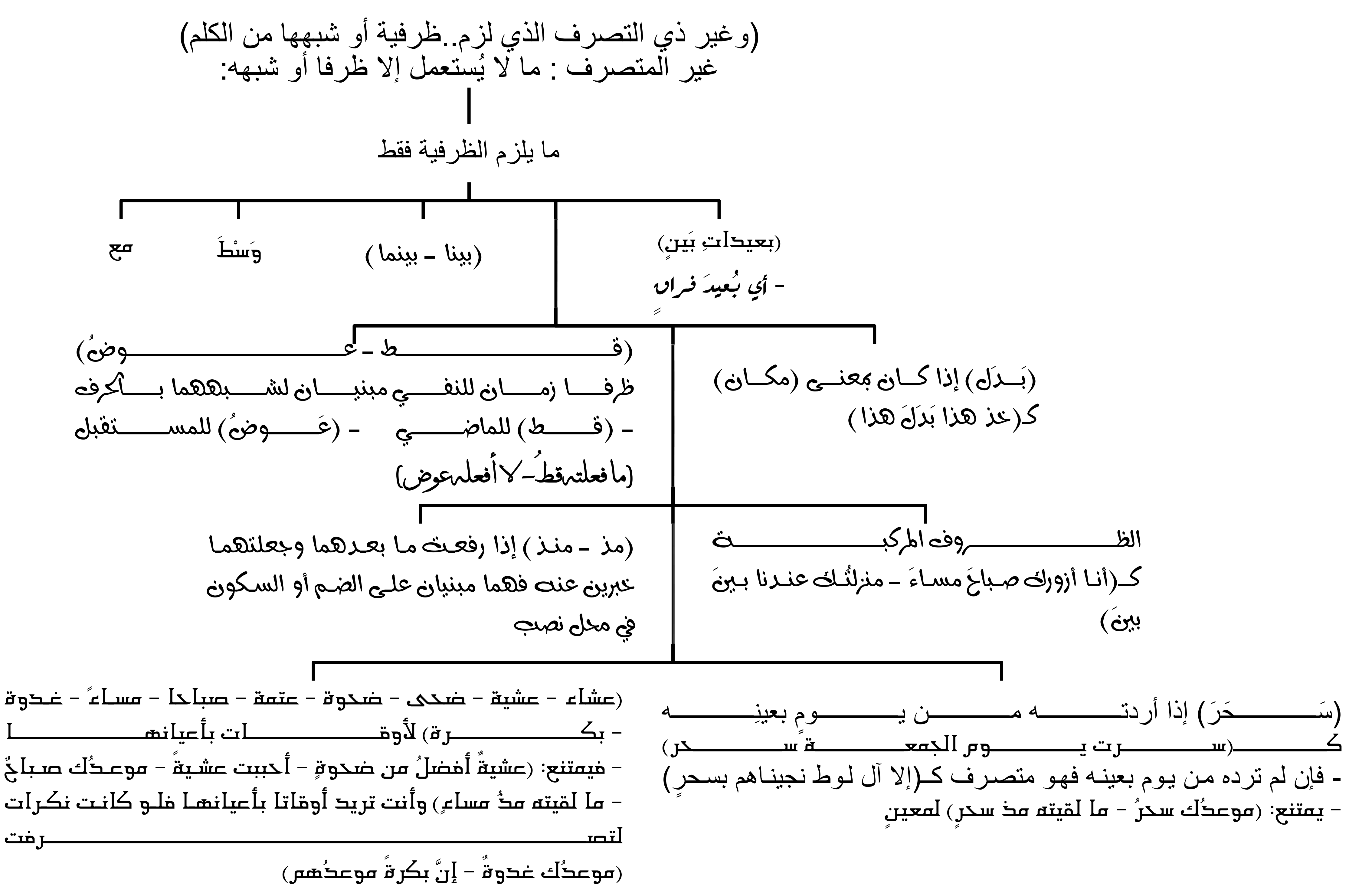
ما يلزم الظرفية أو شبهها

(فوق) : الصواب أنه لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه
مجـــرورا بــــــــــ(مِـــــــــــنْ)
(فخر عليهم السقف من فوقهم)

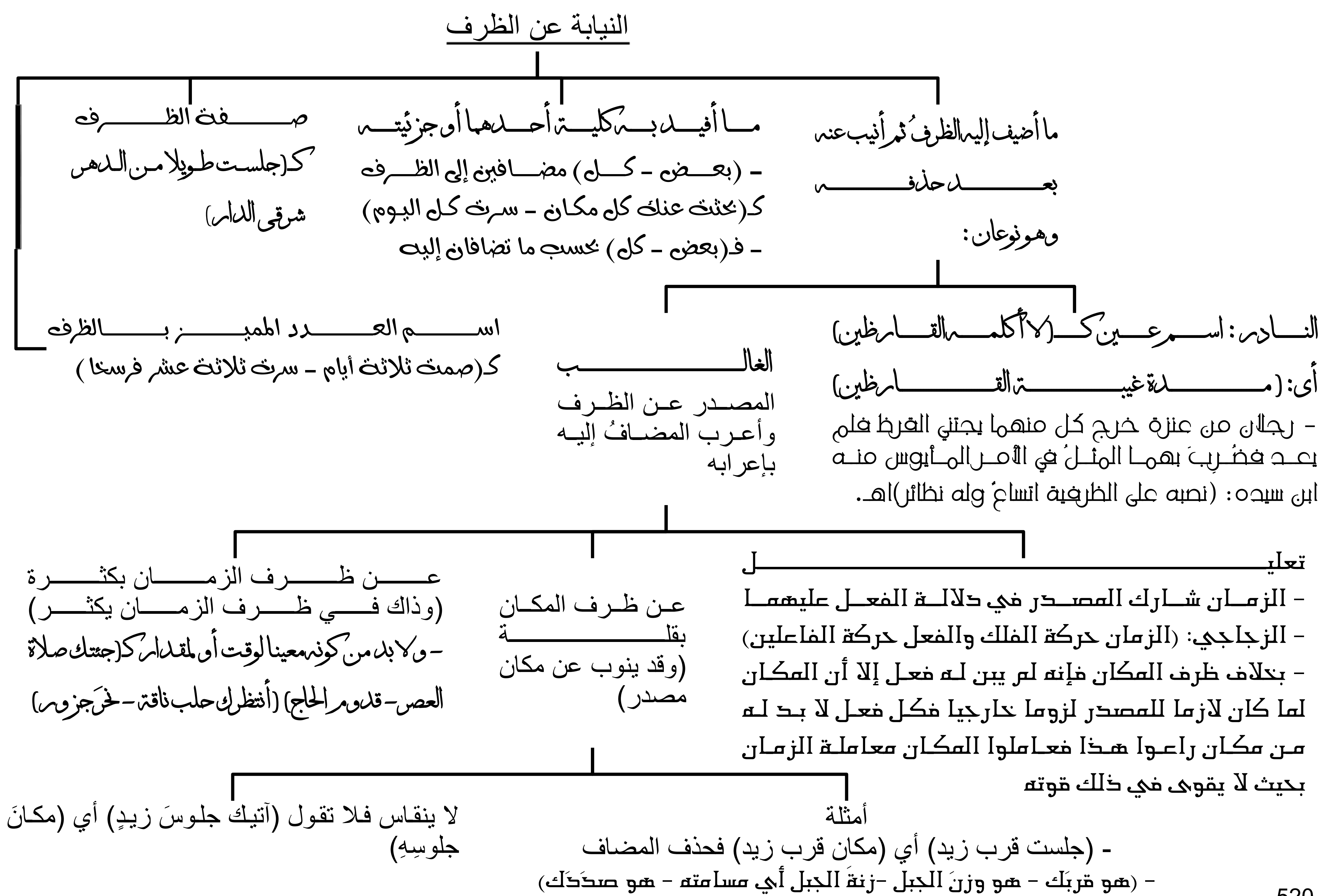
(عِنْـــــــــــــــد - لَـــــــــــــــدُن)
كـ(خرجت من عند زيد) ولا تُجَرُّ (عند) إلا بـ(مِنْ) فلا يقال
(خرجـــــــت إلـــــــــى عنـــــــده)
- وقــال العــرب : (حتــى متــى - إلى أيــن - إلى متــى)
وهذا شاذ فيصح لنا إدخال (حتى) على (متى) وإدخال (إلى)
على (متى - أين) ولا يجوز القياس على شئ من ذلك

(قبل-بعد)

ما يلزم الظرفية فقط
- سيأتي


(وغير ذي التصرف الذي لزم..ظرفية أو شبهها من الكلم)
غير المتصرف : ما لا يُستعمل إلا ظرفا أو شبهه:
ما يلزم الظرفية فقط
مع
وَسْطَ
(بينا – بينما)
(بعيداتِ بَينٍ)
- أيْ بُعيدَ فراقٍ
(قط – عوضُ)
ظرفا زمان للنفي مبنيان لشبههما بالحرف
- (قط) للماضي - (عَوضُ) للمستقبل
(ما فعلته قطُ – لا أفعله عوض)
(بَدَلَ) إذا كان بمعنى (مكان)
كـ(خذ هذا بَدَلَ هذا)
(مذ – منذ) إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما
خبرين عنه فهما مبنيان على الضم أو السكون
في محل نصب
الظروف المركبة
كـ(أنا أزورك صباحَ مساءَ – منزلُك عندنا بينَ بينَ)
(عشاء – عشية – ضحى – ضحوة – عتمة – صباحا – مساءً – غدوة – بكرة) لأوقات بأعيانها
- فيمتنع: (عشيةٌ أفضلُ من ضحوةٍ – أحببت عشيةً – موعدُك صباحٌ – ما لقيته مذُ مساءٍ) وأنت تريد أوقاتا بأعيانها فلو كانت نكرات لتصرفت
(موعدُك غدوةٌ – إنَّ بكرةً موعدُهم)
(سَحَرَ) إذا أردته من يومٍ بعينِه
كـ(سرت يوم الجمعة سحر)
- فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كـ(إلا آل لوط نجيناهم بسحرٍ)
- يمتنع: (موعدُك سحرُ – ما لقيته مذ سحرٍ) لمعينٍ

مُصْطَفَى دَنْقَش



النيابة عن الظرف
ما أضيف إليه الظرفُ ثم أنيب عنه بعد حذفه
وهو نوعان:
النادر: اسم عين كـ(لا أكلمه القارظين)
أي: (مدة غيبة القارظين)
- رجلان من عنزة خرج كل منهما يجتني القرظ فلم يعد فضُرِبَ بهما المثلُ في الأمر المأيوس منه
ابن سيده: (نصبه على الظرفية اتساعٌ وله نظائر)اهـ.
الغالب
المصدر عن الظرف وأعرب المضافُ إليه بإعرابه
تعليل
- الزمان شارك المصدر في دلالة الفعل عليهما
- الزجاجي: (الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعلين)
- بخلاف ظرف المكان فإنه لم يبن له فعل إلا أن المكان لما كان لازما للمصدر لزوما خارجيا فكل فعل لا بد له من مكان راعوا هذا فعاملوا المكان معاملة الزمان بحيث لا يقوى في ذلك قوته
عن ظرف المكان بقلة
(وقد ينوب عن مكان مصدر)
أمثلة
- (جلست قرب زيد) أي (مكانَ قرب زيد) فحذف المضاف
- (هو قربَك - هو وزنَ الجبل - زنةَ الجبل أي مسامته - هو صددَك)
لا ينقاس فلا تقول (آتيك جلوسَ زيدٍ) أي (مكانَ جلوسِهِ)
عن ظرف الزمان بكثرة
(وذاك في ظرف الزمان يكثر)
- ولا بد من كونه معينا لوقت أو لمقدار كـ(جئتك صلاة العصر - قدوم الحاج) (أنتظرك حلب ناقة - نحر جزور)
ما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته
- (بعض - كل) مضافين إلى الظرف
كـ(بحثت عنك كل مكان - سرت كل اليوم)
- فـ(بعض - كل) بحسب ما تضافان إليه
صفة الظرف
كـ(جلست طويلا من الدهر شرقي الدار)
اسم العدد المميز بالظرف
كـ(صمت ثلاثة أيام - سرت ثلاثة عشر فرسخا)

ألفاظ معينة مسموعة تنوب عن اسم الزمان

- وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولذا تقع خبرا عن المصادر دون الجثث

أمثلة

- (أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولًا . أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي)
- (أحقا أنك ذاهب - غير شك - جهد رأيى - ظنا منى أنك قائم)

إعراب

تعليل: توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (فى) والأصل (أفى حق)

وقد نطقوا بذلك

- (أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ . وأَنَّكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ)

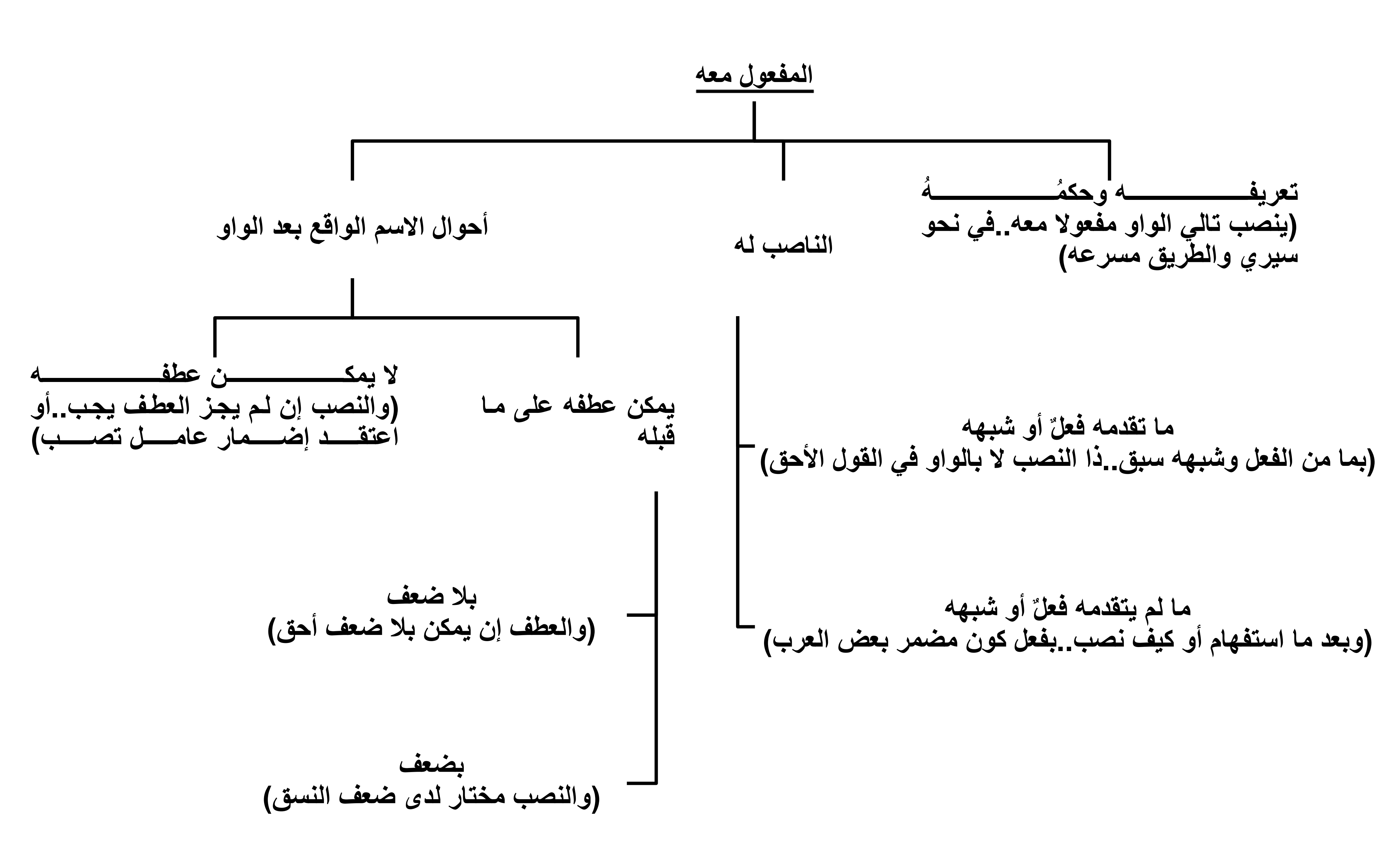
(أنْ) فيها مذهبان:

- هي ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو الجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام
- الظرف أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وأن ومعمولاها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر (الخليل)
- جواز الوجهين (سيبويه والأخفش والكوفيون)
  - ونظير هذا (أغدا الرحيل - أبعد غدٍ لقاؤنا)

اتفقوا على أن (حقا) مصدر ثم اختلفوا:

- باق على مصدريته (المبرد)
  - فهو مفعول مطلق
- خرج عن المصدرية وصار ظرفا (الخليل وسيبويه وجمهور الكوفة ومحققو المتأخرين كالناظم والرضي وابن هشام)
  - فلو كان مصدرا لكان المعنى (أيثبتُ ثبوتاً فعلُك) فيكون المتكلم مستفهما عن ثبوت الأمر بل المراد أنه يعلم حصوله ولكن يُنكر أن حصولَهُ من الحق ولتصريح العرب بـ(في) الدالة على الظرفية

الْمَفْعُول مَعَهُ


المفعول معه
تعريفـــــــــه وحكمُــــــــــهُ
(ينصب تالي الواو مفعولا معه..في نحو سيري والطريق مسرعه)
الناصب له
أحوال الاسم الواقع بعد الواو
ما تقدمه فعلٌ أو شبهه
(بما من الفعل وشبهه سبق..ذا النصب لا بالواو في القول الأحق)
ما لم يتقدمه فعلٌ أو شبهه
(وبعد ما استفهام أو كيف نصب..بفعل كون مضمر بعض العرب)
يمكن عطفه على ما قبله
لا يمكـــــــن عطفـــــــــه
(والنصب إن لم يجز العطف يجب..أو اعتقـــد إضـــمار عامـــل تصـــب)
بلا ضعف
(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)
بضعف
(والنصب مختار لدى ضعف النسق)



تعريف المفعول معه
تعريف ابن عقيل
- هو الاسم المنتصب بعد (واو) بمعنى (مع)
تعريف ابن هشام
(اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او اسم فيه معناه وحروفه)
(سيري والطريق)
الواو فيه لها وصفان:
ما بعدها كالمجرور بـ(مع)
- تحرز به من المعطوف بالواو بعد ما يفهم المصاحبة (أشركت زيدا وعمرا)
هي التي دلت على المعية
- تحرز به من التي لمطلق الجمع
تعريفه يشمل ما يصح فيه ذلك المعنى وإن كان يجوز فيه العطف كـ(قام زيد وعمرا)
خرج
بالاسم
(لا تأكل السمك وتشربَ اللبن - سرت والشمسُ طالعة) فالأول فعلٌ والثاني جملةٌ
بالفضلة (اشترك زيد وعمرو)
بالواو (جئت مع زيد)
بمعنى (مع): (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)
تالية لجملة
- (كل رجل وضيعتُه) فيمتنع النصب خلافا للصيمري - (هذا لك وأباك) فلا يتكلم به خلافا للفارسي
- وأما (ما أنت وزيدا - كيف أنت وزيدا) فأكثرهم يرفع بالعطف والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ

الناصب له

ما تقدمه من الفعل أو شبهه (الجمهور والناظم وسيبويه)

بيانه
- هذا إذا ظهر فعل أو شبهه وإلا قدر فعل أو شبهه كـ(ما لَكَ وزيدا - ما أنت وزيدا)
- والواو في ذلك كله للتعدية وليست بعاملة ،فالفعل وإن كان غير متعد فقد قوي بها كالهمزة والتضعيف و(إلا) كـ(أقمت زيدا وفرَّحْتُه - جاء القوم إلا زيدا)

مثال
- الفعل كـ(سيري والطريق مسرعة)
- شبه الفعل كـ(زيد سائرٌ والطريقَ - أعجبني سيرُك والطريقَ)

على حد نصب (مع) لو وقعت عوض الواو كما كانت (غير) في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد (إلا) (الأخفش)

- الرد عليه: (مع) يجب لها النصب على الظرفية و نصب المفعول معه ليس على الظرفية

الواو (نُسِب إلى عبد القاهر الجرجاني ولم يثبت)

- الرد عليه:

- كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كجزءه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر (لم يكن كجزءه) احتراز من (ال) فاختصت بالاسم ولم تعمل فيه لأنها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها كـ(مررت بالغلام)

لا يوجد حرفٌ يعمل النصب ولا يشبه الفعل كـ(إن) وأخواتها أو يشبه ما أشبه الفعل كـ(لا) التبرئة

يلزم عليه

- عدم اشتراط وجود الفعل أو شبهه قبلها ولجاز (كل رجل وضيعتَهُ) نصبا
- اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه

بالمخالفة (الكوفة)

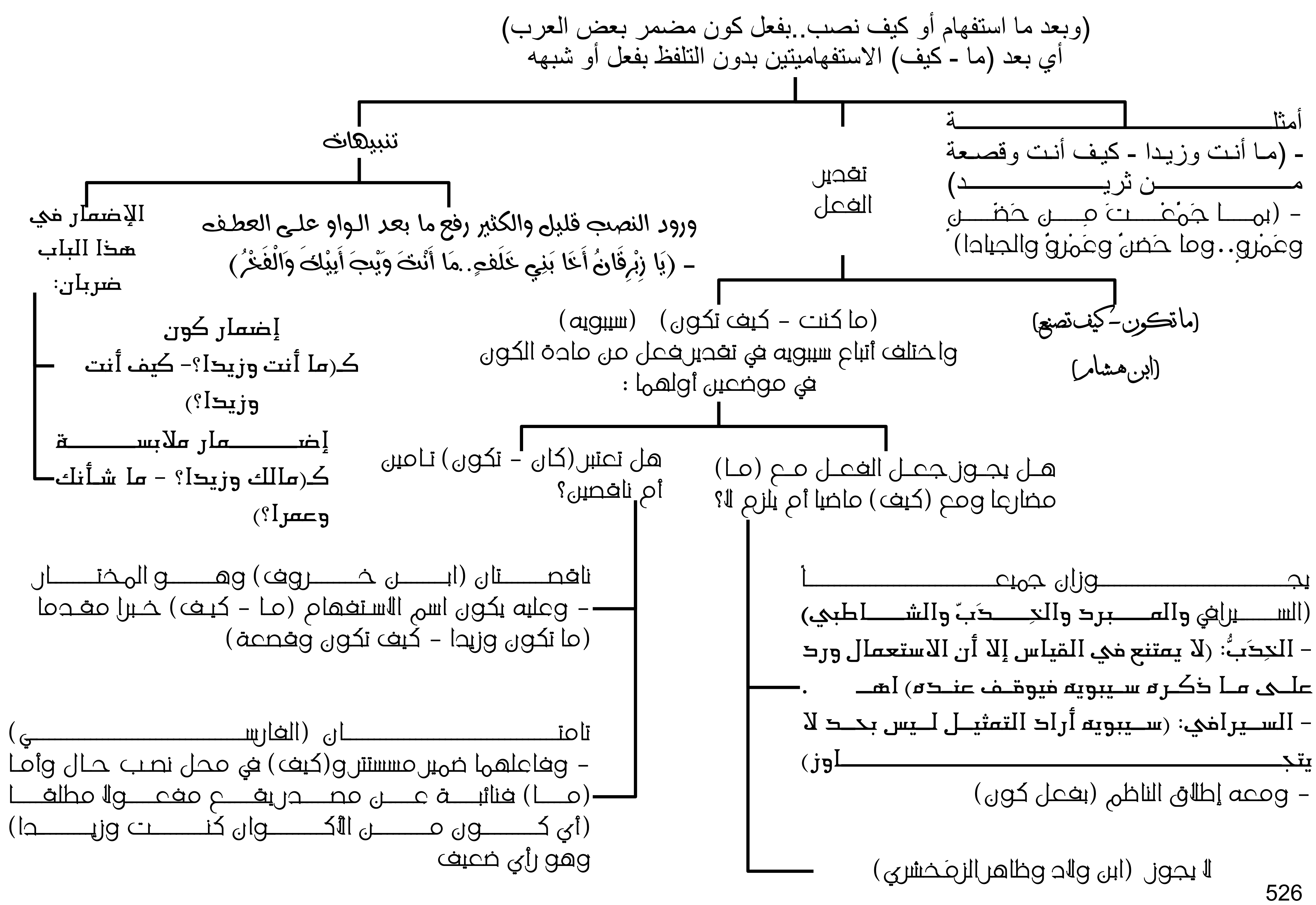
بيانه
- لما لم يصلح ما بعد الواو لما قبلها للمخالفة معنىً انتصب على الخلاف

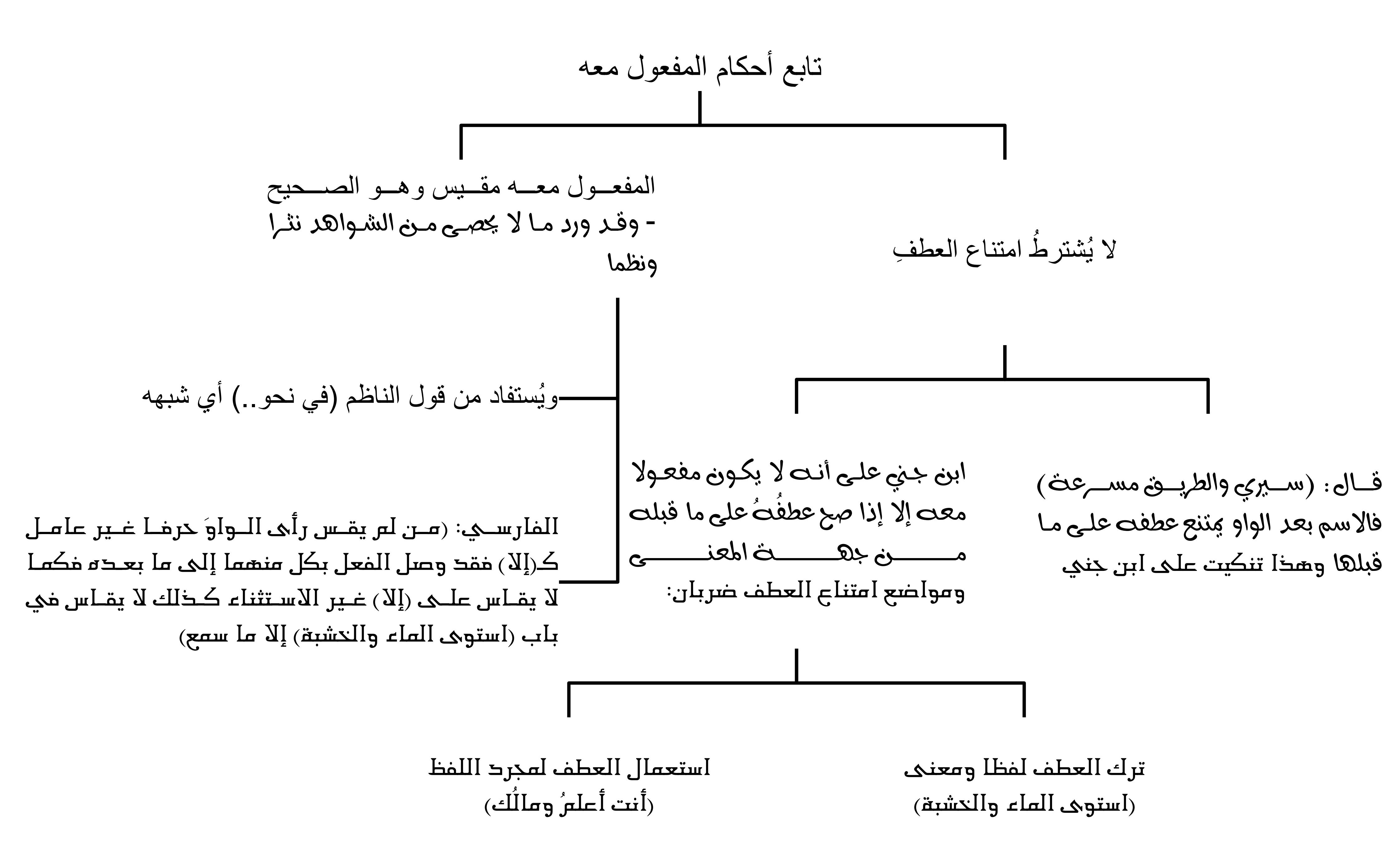
الرد عليه: مردودٌ بـ(ما قام زيد لكن عمرو) ويلزم عليه النصب في (قام زيد لا عمرو)

بإضمار فعل بعد الواو (الزجاج)

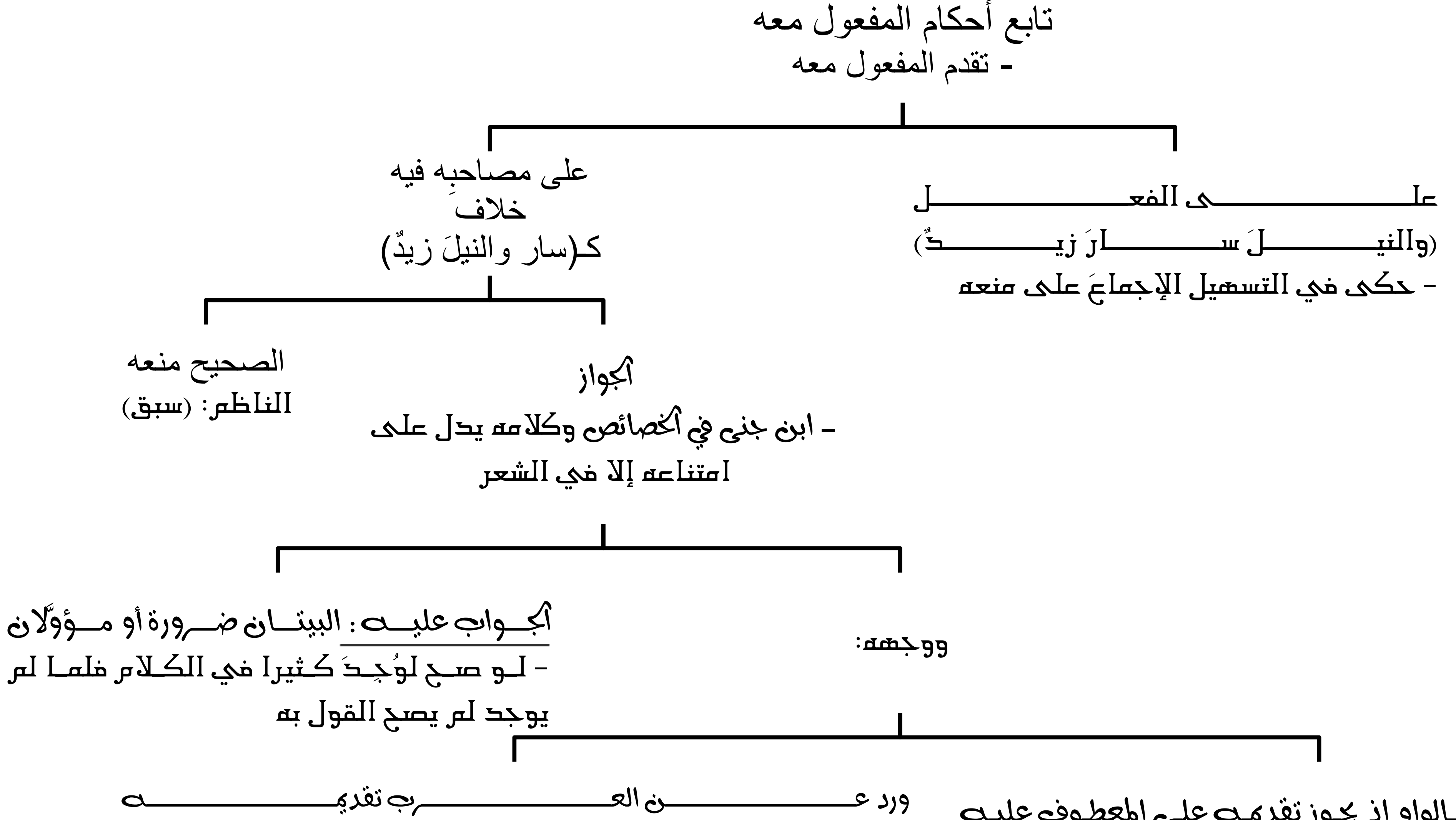
بيانه
- (ما صنعت وأباك؟) أي: (ما صنعت ولابست أباك؟ - جاء البرد ولابس الطيالسة)

الرد عليه: ابن الأنباري: (الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ويفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببا في عدمه؟


(وبعد ما استفهام أو كيف نصب..بفعل كون مضمر بعض العرب)
أي بعد (ما - كيف) الاستفهاميتين بدون التلفظ بفعل أو شبهه
أمثلة
- (ما أنت وزيدا - كيف أنت وقصعة من ثريد)
- (بما جَمَعْتَ مِن حَضَنٍ وعَمْرٍو..وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والجيادا)
تقدير الفعل
تنبيهات
ورود النصب قليل والكثير رفع ما بعد الواو على العطف
- (يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ..مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ)
الإضمار في هذا الباب ضربان:
إضمار كون
كـ(ما أنت وزيدا؟- كيف أنت وزيدا؟)
إضمار ملابسة
كـ(مالك وزيدا؟ - ما شأنك وعمرا؟)
(ماتكون- كيف تصنع)
(ابن هشام)
(ما كنت - كيف تكون) (سيبويه)
واختلف أتباع سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون في موضعين أولهما :
هل يجوز جعل الفعل مع (ما) مضارعا ومع (كيف) ماضيا أم يلزم لا؟
هل تعتبر (كان - تكون) تامين أم ناقصين؟
يجوزان جميعا
(السيرافي والمبرد والخِدَبّ والشاطبي)
- الخِدَبُّ: (لا يمتنع في القياس إلا أن الاستعمال ورد على ما ذكره سيبويه فيوقف عنده) اهـ.
- السيرافي: (سيبويه أراد التمثيل ليس بحد لا يتجاوز)
- ومعه إطلاق الناظم (بفعل كون)
لا يجوز (ابن ولاد وظاهر الزمخشري)
ناقصتان (ابن خروف) وهو المختار
- وعليه يكون اسم الاستفهام (ما - كيف) خبرا مقدما (ما تكون وزيدا - كيف تكون وقصعة)
تامتان (الفارسي)
- وفاعلهما ضمير مستتر و(كيف) في محل نصب حال وأما (ما) فنائبة عن مصدر يقع مفعولا مطلقا (أي كون من الأكوان كنت وزيدا)
وهو رأي ضعيف



تابع أحكام المفعول معه
المفعول معه مقيس وهو الصحيح - وقد ورد ما لا يحصى من الشواهد نثرا ونظما
لا يُشترطُ امتناع العطفِ
ويُستفاد من قول الناظم (في نحو..) أي شبهه
الفارسي: (من لم يقس رأى الواوَ حرفا غير عامل كـ(إلا) فقد وصل الفعل بكل منهما إلى ما بعده فكما لا يقاس على (إلا) غير الاستثناء كذلك لا يقاس في باب (استوى الماء والخشبة) إلا ما سمع)
ابن جني على أنه لا يكون مفعولا معه إلا إذا صح عطفُهُ على ما قبله من جهة المعنى
ومواضع امتناع العطف ضربان:
قال: (سيري والطريق مسرعة)
فالاسم بعد الواو يمتنع عطفه على ما قبلها وهذا تنكيت على ابن جني
استعمال العطف لمجرد اللفظ
(أنت أعلمُ ومالُك)
ترك العطف لفظا ومعنى
(استوى الماء والخشبة)



أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ. عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

الرد: لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ولو حصل فهو ضرورة

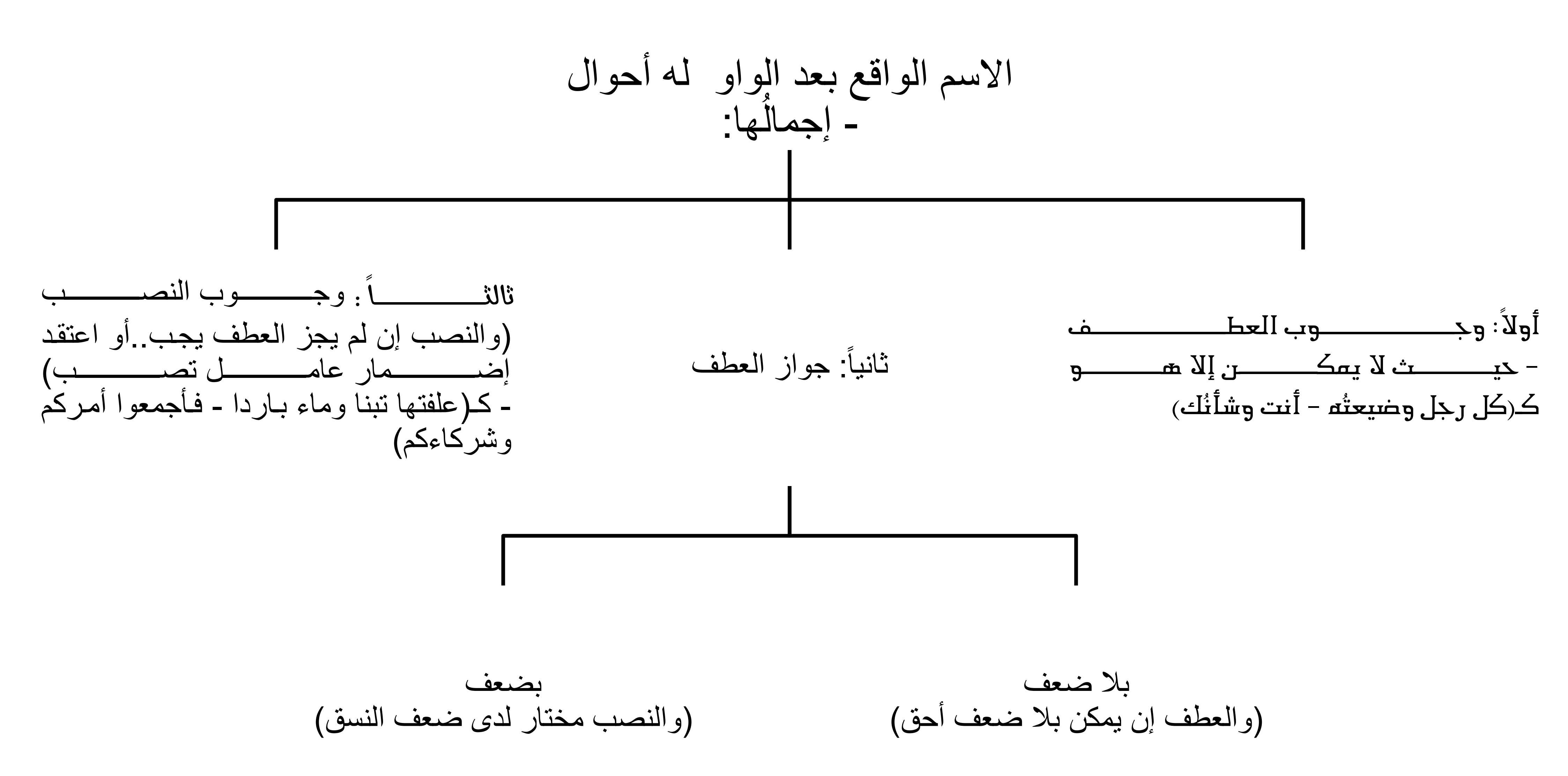
- الناظم: العاطفة أقوى وأوسع مجالا

- (جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيْمَةً. ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي)

- (أُكْنِيْهِ حِينَ أُنَادِيْهِ لأُكْرِمَهُ.. وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا)

فالواو هنا واو المعية والاسم بعدها مفعول معه

الرد: التقدير (ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوأةَ) من باب (فزججن الحواجب والعيونا)



الاسم الواقع بعد الواو له أحوال
- إجمالُها:
ثالثاً: وجوب النصب
(والنصب إن لم يجز العطف يجب..أو اعتقد
إضمار عامل تصب)
- كـ(علفتها تبنا وماء باردا - فأجمعوا أمركم وشركاءكم)
ثانياً: جواز العطف
أولاً: وجوب العطف
- حيث لا يمكن إلا هو
كـ(كل رجل وضيعتُه - أنت وشأنُك)
بضعف
(والنصب مختار لدى ضعف النسق)
بلا ضعف
(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع أحوال الاسم الواقع بعد الواو
ثانياً: جواز العطف

بلا ضعف
(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)

- صوره :

عدم تقدم فعل أو شبهه
- يتأكد العطف إذا كان الفعل غيرَ موجود كـ(ما أنت وزيد؟ - كيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ - مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ وَالْفَخْر)
- لأنه لم يتقدم فعل يعمل فيما بعد الواو

ابن الضائع: (المعنى (ما أنت وما عبد الله؟) إذ أردتَ تحقيره (كيف أنت وعبدُ الله؟) سؤال عن شأنهما كأنك قلت: (وكيف عبد الله؟)، وقد يكون على أن تعظمه وقد يكون على أن تسأل عن شأنهما أي عرفني شأنكما)اهـ.

حكى سيبويه: (ما شأنُ عبد الله والعربِ يشتِمُها)

تقدم فعل
كـ(ما صنعت أنت وأباك؟ - وأبوك)

- استواء العطف والنصب (سيبويه والجمهور)
- العطف أرجح (الناظم وابن هشام) حجته

التشريك أولى من عدم التشريك فالعطف هو الأصل لإيثارهم المشاكلة وجاز النصب ضعيفا لكون الفعل يستعمل هاهنا كثيرا

العطف يحتمل المعية فتحصل الفائدة، والنصبُ وإن كان يرفع الإلباس إلا أنه لا يُوجِبُ النصبَ

بضعف
(والنصب مختار لدى ضعف النسق)

والضعف نوعان

اللفظي
- من ذهب إلى منع العطف هنا فهذا القسم عنده من الواجب النصب
- أمثلة

(سرت وزيدا - كنت وعمرا كالأخوين - ما صنعت وأباك)
- لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل

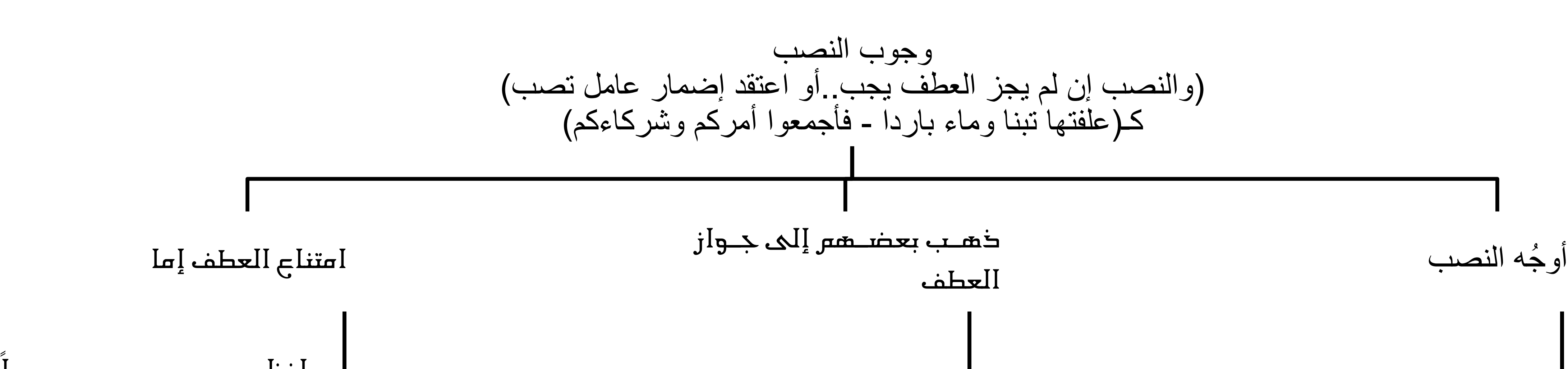
(مالك وزيدا؟ - ما شأنك وعمرا)
- لمنع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

المعنوي
- يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى كـ

(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)
- لو عطفت الفصيل على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما
- لو نصبت فالمعنى (لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها) وهذا صحيح

(فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ..مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَال)
- فهم المخاطبون وحدهم دون بني أبيهم والعطف يعطي معنى كونوا هم وليكونوا لكم وهو خارج عن المقصود

(إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ..فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا)
- لو عطفت لتكلفت أن يكون المعنى: واكل أمره إلى الليالي وواكل الليالي إلى انقلاب أمره



أوجُه النصب

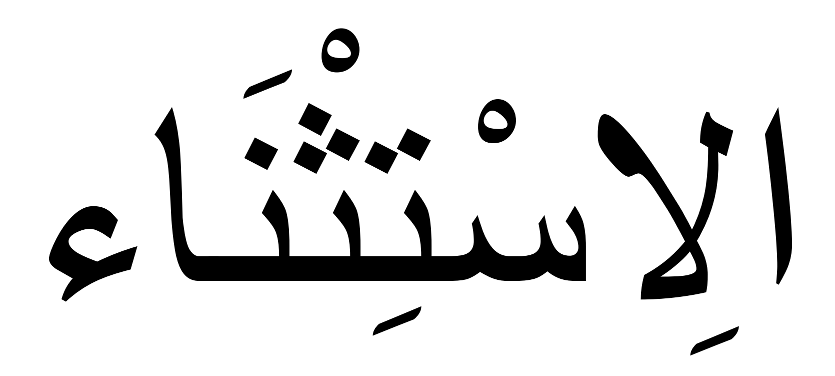
- المعية (فأجمعوا أمركم مع شركائكم - علفتها تبنا مع ماءٍ)
- إضمار فعلٍ يليق به (فأجمعوا أمركم واجمعواً شركاءكم - علفتها تبنا وسقيتها ماءً)
  - وهو واجب في نحو (علفتها - زججن الحواجب والعيونا) أن الماء لا يُشاركُ التبن لا في معنى العلف ولا زمانه (ابن هشام والفراء والفارسي والزوزني)
- تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر (علفتها) معنى (أنلتها - قدمت لها) (الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي)

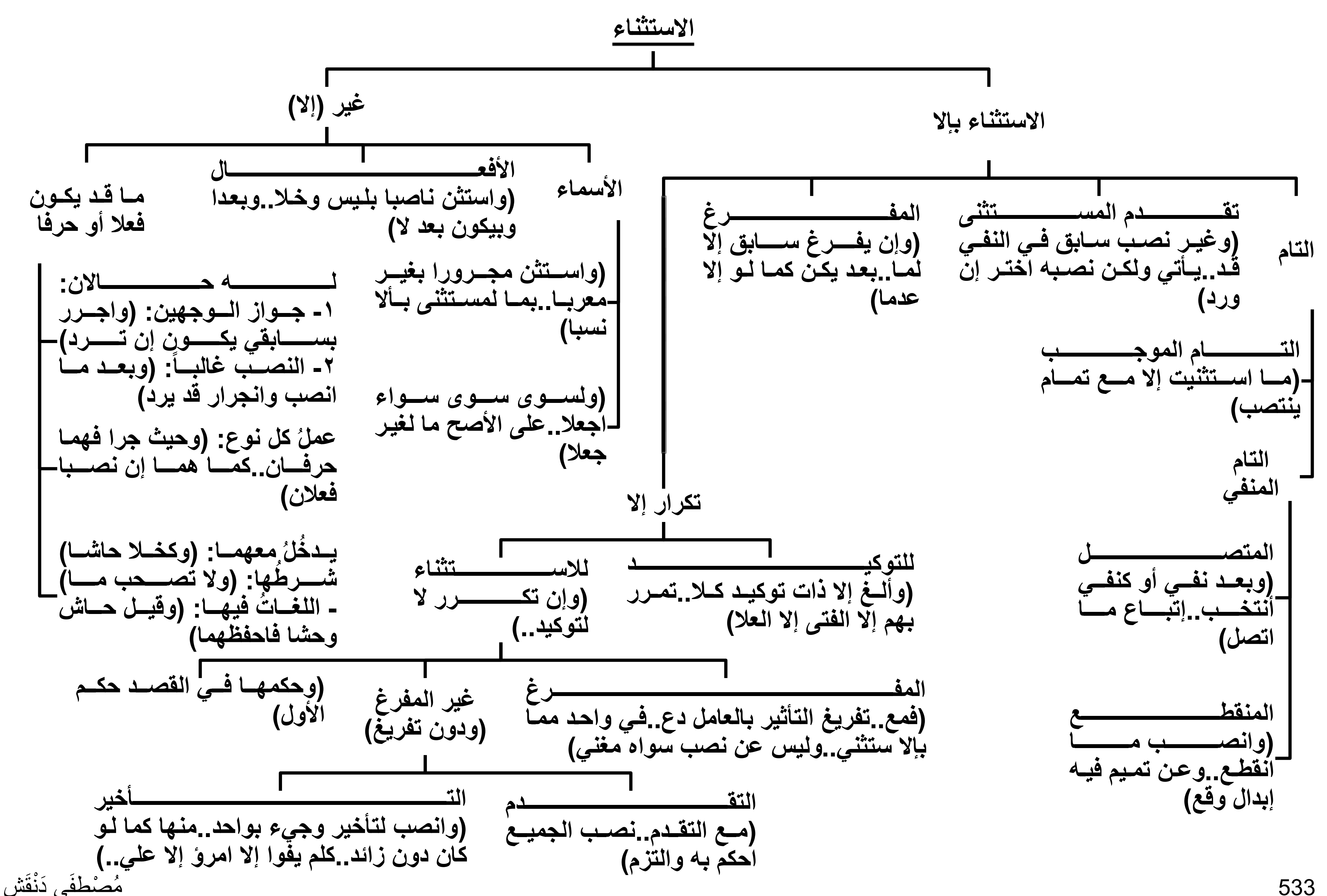
ذهب بعضهم إلى جواز العطف

- يجوز العطف بقلة مع ظهور الخبر (الناظم وابن خروف)
  ابن خروف: بعض العرب ينصب إذا كان معه خبر وهو قليل لأنه يتوهم الفعل ومعنى (مع) كـ:
  - عائشة: (كان رسول الله ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف) - مصنف ابن أبي شيبة
  - حديث: (أبشروا فوالله لأنا وكثرةُ الشيءِ أخوفني عليكم من قلته) - شرح مشكل الآثار
- يجوز العطف مطلقاً (الصيمريُّ) سواءٌ ظهر الخبر أو لم يظهر (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه)

امتناع العطف إما

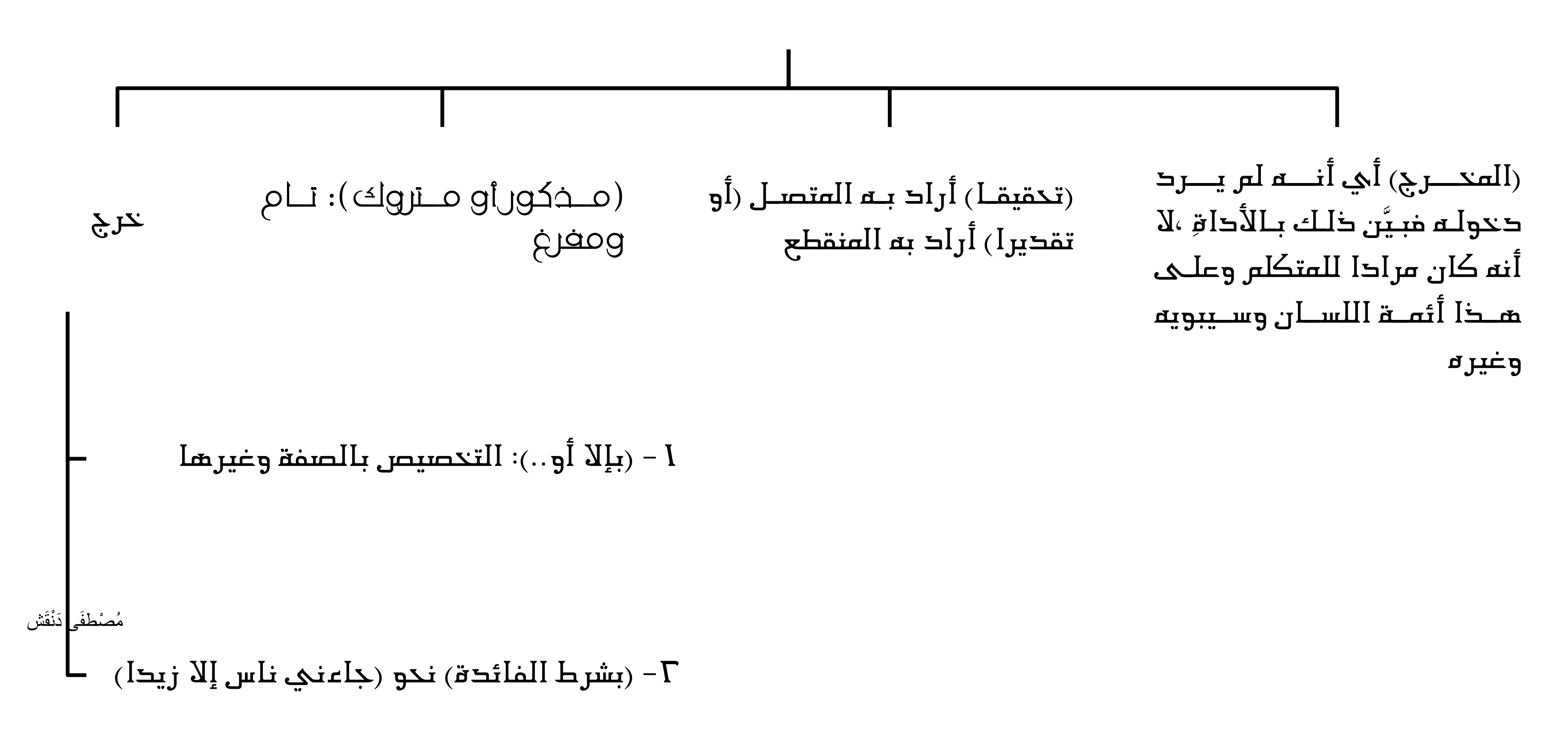
- لفظياً - كمن منع العطف على الضمير المرفوع بدون فصل وعلى المخفوض بدون إعادة الخافض
- معنوياً (مات زيد وطلوعَ الشمس)

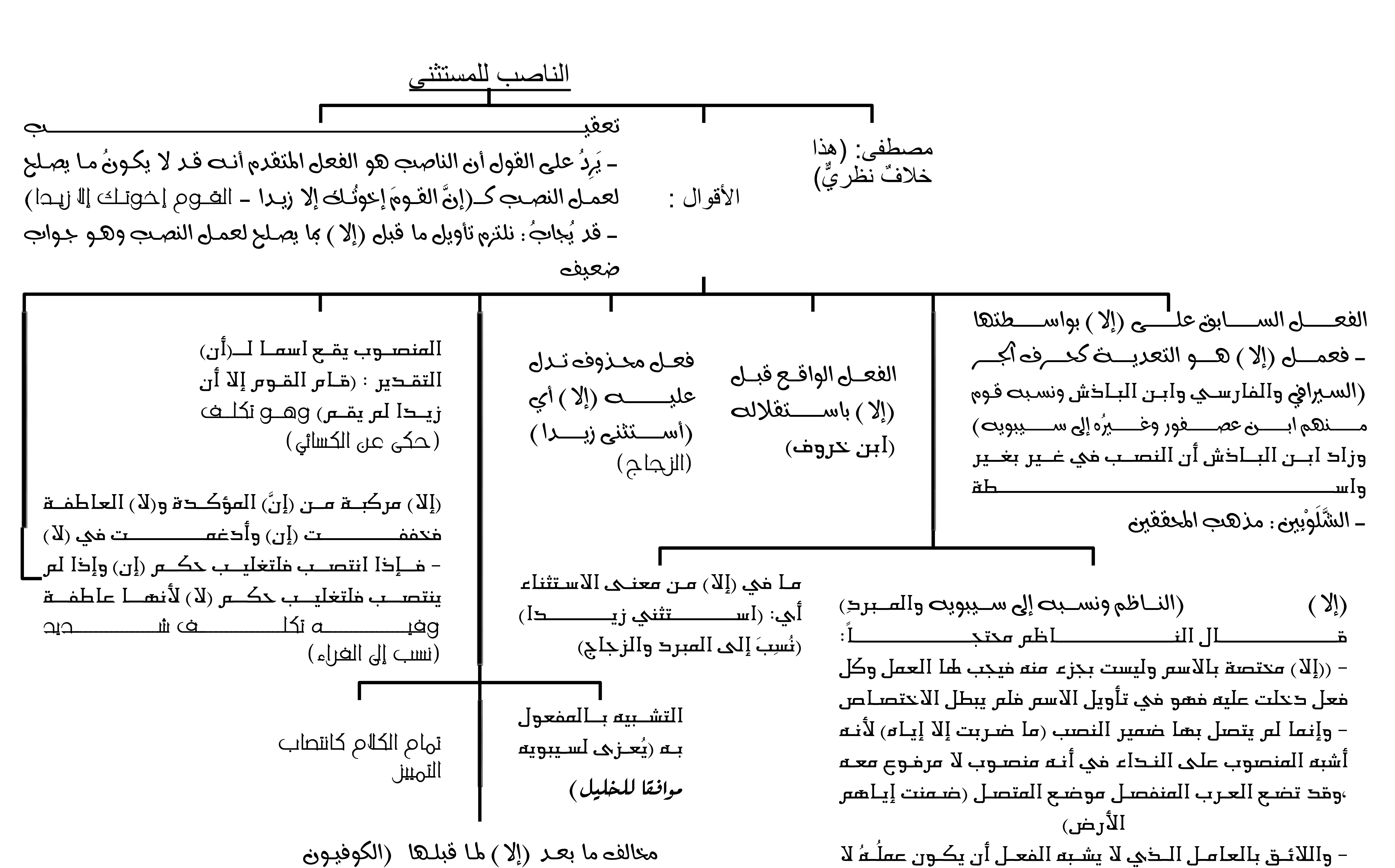

اِلاِسْتِثْنَاء

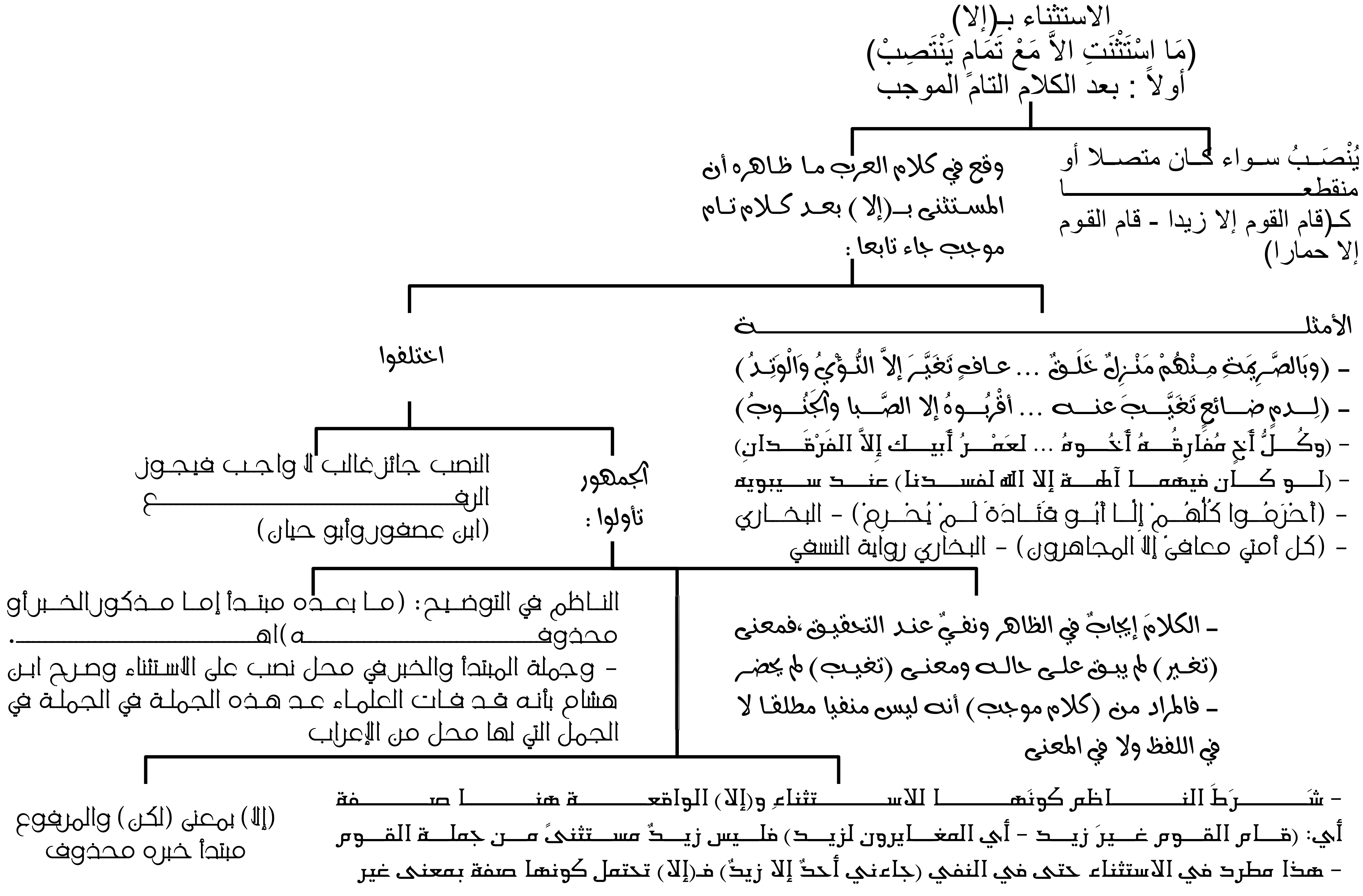

الاستثناء
غير (إلا)
الاستثناء بإلا
الأسماء
الأفعال (واستثن ناصبا بليس وخلا..وبعدا وبيكون بعد لا)
ما قد يكون فعلا أو حرفا
التام
تقدم المستثنى (وغير نصب سابق في النفي قد..يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد)
المفرغ (وإن يفرغ سابق إلا لما..بعد يكن كما لو إلا عدما)
(واستثن مجرورا بغير معربا..بما لمستثنى بألا نسبا)
(ولسوى سوى سواء اجعلا..على الأصح ما لغير جعلا)
له حالان:
١- جواز الوجهين: (واجرر بسابقي يكون إن ترد)
٢- النصب غالباً: (وبعد ما انصب وانجرار قد يرد)
عملُ كل نوع: (وحيث جرا فهما حرفان..كما هما إن نصبا فعلان)
يدخُلُ معهما: (وكخلا حاشا)
شرطُها: (ولا تصحب ما)
- اللغاتُ فيها: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما)
التام الموجب (ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب)
التام المنفي
المتصل (وبعد نفي أو كنفي أنتخب..إتباع ما اتصل)
المنقطع (وانصب ما انقطع..وعن تميم فيه إبدال وقع)
تكرار إلا
للتوكيد (وألغ إلا ذات توكيد كلا..تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)
للاستثناء (وإن تكرر لا لتوكيد..)
المفرغ (فمع..تفريغ التأثير بالعامل دع..في واحد مما بإلا ستثني..وليس عن نصب سواه مغني)
غير المفرغ (ودون تفريغ)
(وحكمها في القصد حكم الأول)
التقدم (مع التقدم..نصب الجميع احكم به والتزم)
التأخير (وانصب لتأخير وجيء بواحد..منها كما لو كان دون زائد..كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي..)

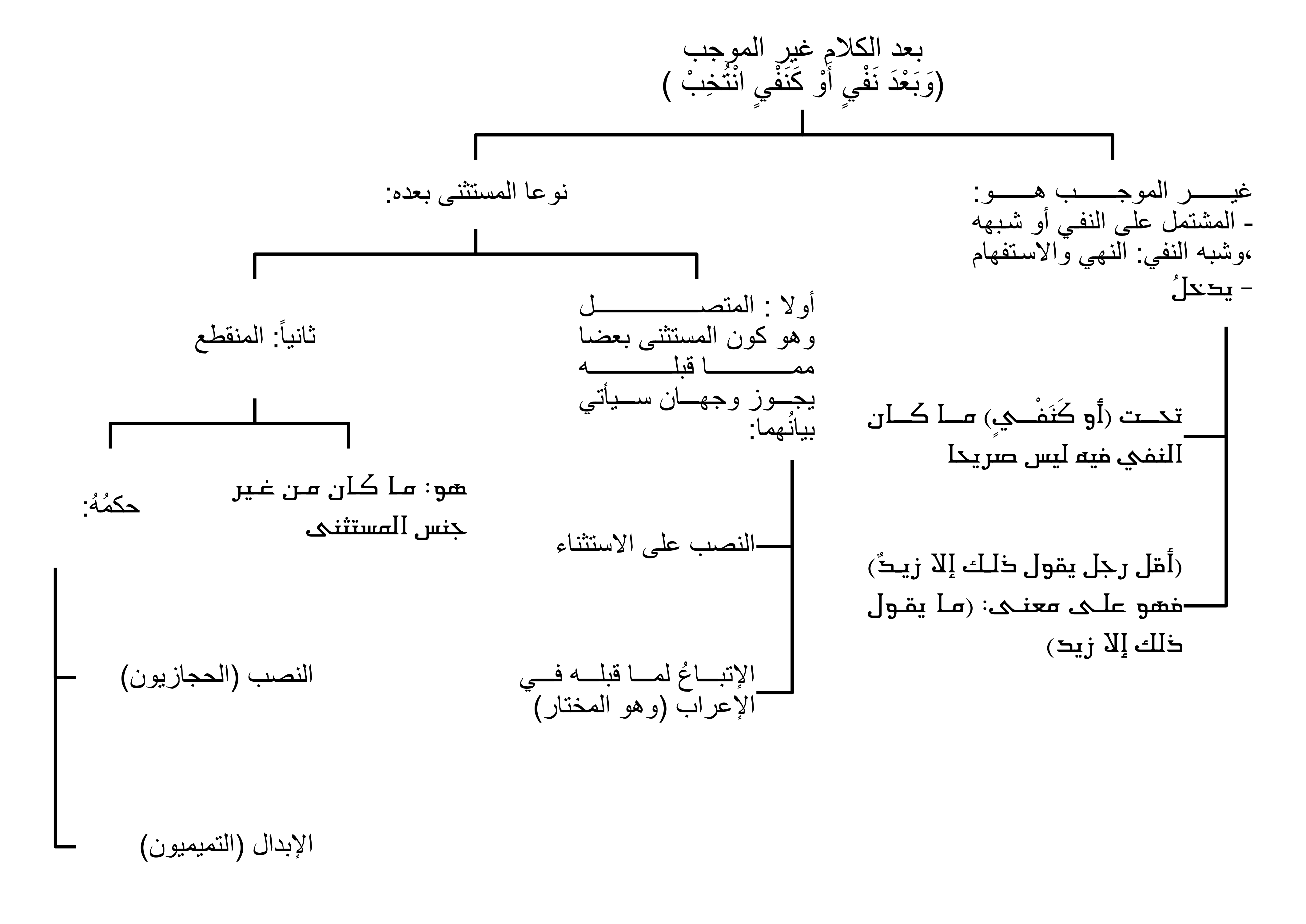
تعريف المستثنى في التسهيل:

(المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة)




الناصب للمستثنى
مصطفى: (هذا خلافٌ نظريٌّ)
الأقوال :
تعقيب
- يَرِدُ على القول أن الناصب هو الفعل المتقدم أنه قد لا يكونُ ما يصلح لعمل النصب كـ(إنَّ القومَ إخوتُك إلا زيدا - القوم إخوتك إلا زيدا)
- قد يُجابُ: نلتزم تأويل ما قبل (إلا) بما يصلح لعمل النصب وهو جواب ضعيف
الفعل السابق على (إلا) بواسطتها
- فعمل (إلا) هو التعدية كحرف الجر (السيرافي والفارسي وابن الباذش ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيرُه إلى سيبويه)
وزاد ابن الباذش أن النصب في غير بغير واسطة
- الشَّلَوْبين: مذهب المحققين
الفعل الواقع قبل (إلا) باستقلاله (ابن خروف)
فعل محذوف تدل عليه (إلا) أي (أستثنى زيدا) (الزجاج)
المنصوب يقع اسما لـ(أن) التقدير: (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم) وهو تكلف (حكى عن الكسائي)
(إلا) مركبة من (إنَّ) المؤكدة و(لا) العاطفة فخففت (إن) وأدغمت في (لا)
- فإذا انتصب فلتغليب حكم (إن) وإذا لم ينتصب فلتغليب حكم (لا) لأنها عاطفة وفيه تكلف شديد (نسب إلى الفراء)
(إلا) (الناظم ونسبه إلى سيبويه والمبرد)
قال الناظم محتجا:
- ((إلا) مختصة بالاسم وليست بجزء منه فيجب لها العمل وكل فعل دخلت عليه فهو في تأويل الاسم فلم يبطل الاختصاص
- وإنما لم يتصل بها ضمير النصب (ما ضربت إلا إياه) لأنه أشبه المنصوب على النداء في أنه منصوب لا مرفوع معه وقد تضع العرب المنفصل موضع المتصل (ضمنت إياهم الأرض)،
- واللائق بالعامل الذي لا يشبه الفعل أن يكون عملُهُ لا يصلح للفعل وهو الجر أو نصبٌ لا رفع معه)اهـ.
ما في (إلا) من معنى الاستثناء أي: (استثني زيدا) (نُسِبَ إلى المبرد والزجاج)
التشبيه بالمفعول به (يُعزى لسيبويه موافقًا للخليل)
تمام الكلام كانتصاب التمييز
مخالف ما بعد (إلا) لما قبلها (الكوفيون ويُحكى عن الكسائي)


الاستثناء بـ(إلا)
(مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَام يَنْتَصِبْ)
أولاً : بعد الكلام التامً الموجب
يُنْصَبُ سواء كان متصلا أو منقطعـا
كـ(قام القوم إلا زيدا - قام القوم إلا حمارا)
وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بـ(إلا) بعد كلام تام موجب جاء تابعا :
الأمثلـة
- (وبَالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... عافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ)
- (لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه ... أقْرَبُوهُ إلا الصَّبا وَالْجَنُوبُ)
- (وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبيك إِلاَّ الفَرْقَدَانِ)
- (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) عند سيبويه
- (أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ) - البخاري
- (كل أمتي معافىً إلا المجاهرون) - البخاري رواية النسفي
اختلفوا
الجمهور تأولوا :
النصب جائز غالب لا واجب فيجوز الرفـع
(ابن عصفور وأبو حيان)
- الكلامَ إيجابٌ في الظاهر ونفيٌ عند التحقيق ،فمعنى (تغير) لم يبق على حاله ومعنى (تغيب) لم يحضر
- فالمراد من (كلام موجب) أنه ليس منفيا مطلقا لا في اللفظ ولا في المعنى
الناظم في التوضيح: (ما بعده مبتدأ إما مذكور الخبر أو محذوفـه)اهـ.
- وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب
- شَرَطَ الناظم كونها للاستثناءِ و(إلا) الواقعة هنا صفة
أي: (قام القوم غيرَ زيد - أي المغايرون لزيد) فليس زيدٌ مستثنىً من جملة القوم
- هذا مطرد في الاستثناء حتى في النفي (جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) فـ(إلا) تحتمل كونها صفة بمعنى غير
(إلا) بمعنى (لكن) والمرفوع مبتدأ خبره محذوف
مُصْطفَى دَنْقَش



بعد الكلام غير الموجب
(وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ)
غير الموجب هو:
- المشتمل على النفي أو شبهه
،وشبه النفي: النهي والاستفهام
- يدخلُ
تحت (أو كَنَفْيٍ) ما كان النفي فيه ليس صريحا
(أقل رجل يقول ذلك إلا زيدٌ)
فهو على معنى: (ما يقول ذلك إلا زيد)
نوعا المستثنى بعده:
أولا : المتصل
وهو كون المستثنى بعضا مما قبله
يجوز وجهان سيأتي بيانُهما:
النصب على الاستثناء
الإتباعُ لما قبله في الإعراب (وهو المختار)
ثانياً: المنقطع
هو: ما كان من غير جنس المستثنى
حكمُهُ:
النصب (الحجازيون)
الإبدال (التميميون)

بعد الكلام غير الموجب: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إتباعُ مَا اتَّصَلَ)
أولا : المتصل: وهو كون المستثنى بعضا مما قبله
- يجوز فيه وجهان :

النصب على الاستثناء

إطلاق الجمهور على اختيار الإتباع ولكن قد يُختارُ النصب في مواضع :

الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ،فالإتباع مختارٌ للتشاكل والتشاكل لا يظهر مع طول الفصل

أمثلة

- كـ(لم يزرْني أحدٌ أثناء مرضِي مع انقضاءِ زمنٍ طويلٍ إلا زيداً)

- (لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها فقال له العباس: إلا الإذخر يا رسول الله فقال: إلا الإذخرَ) - البخاري

- عليه الناظم في التسهيل

- ونازع في هذا أبو حيان

- الشاطبي: الأصح عدم التفصيل ،وما استَشْهَدَ به نادر

تقدم المستثنى على المستثنى منه (ما زارني إلا زيدا أحد)

كون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى كـ(نجح التلاميذ إلا عليا) فتقول (ما نجحوا إلا عليا) ليتم به التشاكل بين الكلام

الإتباع لما قبله في الإعراب (وهو المختار)

في الشرح: (رجح الإتباع لتشاكل اللفظين)

واختلفوا

- مصطفى :

(خلاف نظريٌّ)

بدل بعض من كل من المستثنى منه (البصريون) وعليه الناظم لقوله: (إبدالٌ وقع)

اعتراض: المخالفة في النفي تكون في العطف بـ(بل - لا - لكن) ولا تكون في البدل

- أجاب ابن الضائع: (لوقيل البدلُ في الاستثناء قِسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها وهو الحق)

اعترض ثعلب: (كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي)

- أجاب السيرافي: (بَدَلٌ في المعمولية وتَخَالَفا نفيا وإثباتا كـ(مررت برجل لا كريم ولا لبيب))

(إلا) حرف عطف وما بعدها معطوف (الكوفيون)

- اعتراض: (إلا) لم يثبت أنها عاطفة فكيف يُبنى على ما لم يثبت

قد يمتنع الإبدال لسبب صناعي

ضابط جواز الإبدال على المحل هو جواز إحلال البدل محل المبدل منه ،فإن امتنع فيُعدلُ إلى الإبدال على الموضع

أمثلة

١- (ما جاءني مِن أحدٍ إلا زيدٌ)، لأن (مِنْ) الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية

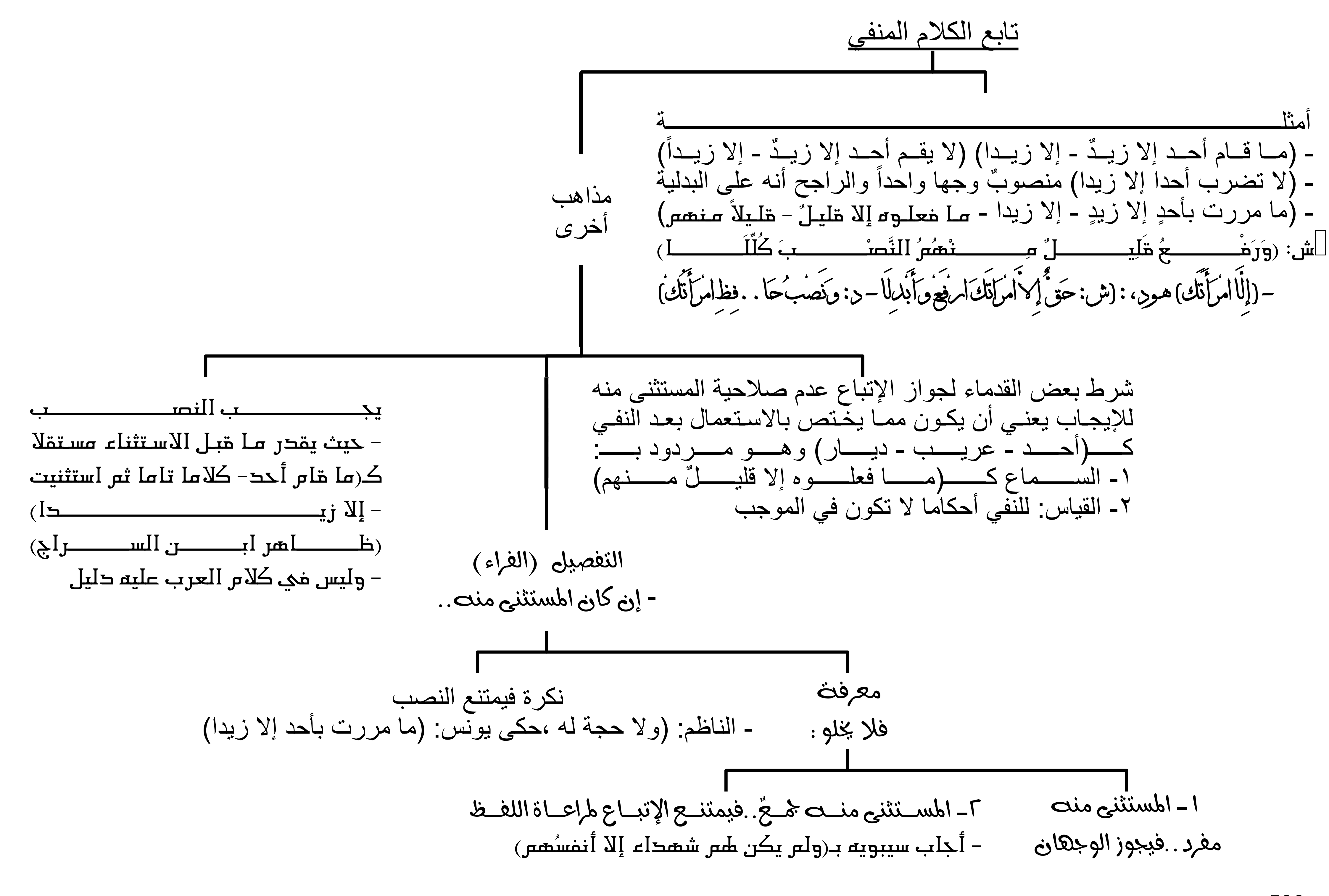
- وتُشبِهُها الباء الزائدة: (ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به)، فيمتنع الجر

٢- (لا أحد فيها إلا زيدٌ)

- وإلا لكان اسما لـ(لا) النافية للجنس ولا تدخل على معرفة أو موجب

- فيُرفَعُ لأن اسم (لا) أصله مبتدأ

٣- (لا إله إلا الله - لا إله إلا الله واحد)



تابع الكلام المنفي
أمثلـــــــــــــــــــــــــة
- (مـا قـام أحـد إلا زيـدٌ - إلا زيـدا) (لا يقـم أحـد إلا زيـدٌ - إلا زيـداً)
- (لا تضرب أحدا إلا زيدا) منصوبٌ وجها واحداً والراجح أنه على البدلية
- (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ - إلا زيدا - ما فعلوه إلا قليلٌ - قليلاً منهم)
ش: (وَرَفْـــعُ قَلِيـــلٌ مِـــنْهُمُ النَّصْـــبَ كُلِّلَـــا)
- (إِلَّا امْرَأَتَكَ) هود، : (ش: حَقٌّ إِلَّا امْرَأَتَكَ ارْفَعْ وَأَبْدِلَا - د: وَنَصْبُ حَا. فِظِ امْرَأَتَكْ)
مذاهب
أخرى
شرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كـ(أحـد - عريـب - ديـار) وهـو مـردود بـ:
١- السـماع كـ(مـا فعلـوه إلا قليـلٌ مـنهم)
٢- القياس: للنفي أحكاما لا تكون في الموجب
التفصيل (الفراء)
- إن كان المستثنى منه..
يجـب النصـب
- حيث يقدر ما قبل الاستثناء مستقلا كـ(ما قام أحد- كلاما تاما ثم استثنيت
- إلا زيـدا)
(ظـاهر ابـن السـراج)
- وليس في كلام العرب عليه دليل
معرفة
فلا يخلو:
نكرة فيمتنع النصب
- الناظم: (ولا حجة له ،حكى يونس: (ما مررت بأحد إلا زيدا)
١- المستثنى منه
مفرد..فيجوز الوجهان
٢- المستثنى منه جمعٌ..فيمتنع الإتباع لمراعاة اللفظ
- أجاب سيبويه بـ(ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسُهم)

مُصْطفَى دَنْقَش

المنقطع

(وانصِبْ مَا انقطع)

تعريف المنقطع : ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه

حكمه

- له حالان:

يمتنع تسليط العامل على المستثنى

- وجب النصب اتفاقا كـ(ما زاد هذا المال إلا ما نقص - ما نفع زيد إلا ما ضر)

إذ لا يُقال: (زاد النقص - نفع الضر)

يمكن تسليط العامل على المستثنى

تعين النصب عند جمهور العرب كـ(ما قام القوم إلا حمارا)

(وعن تميم فيه إبدالٌ وقع) وسيأتي بيانه

وجهه

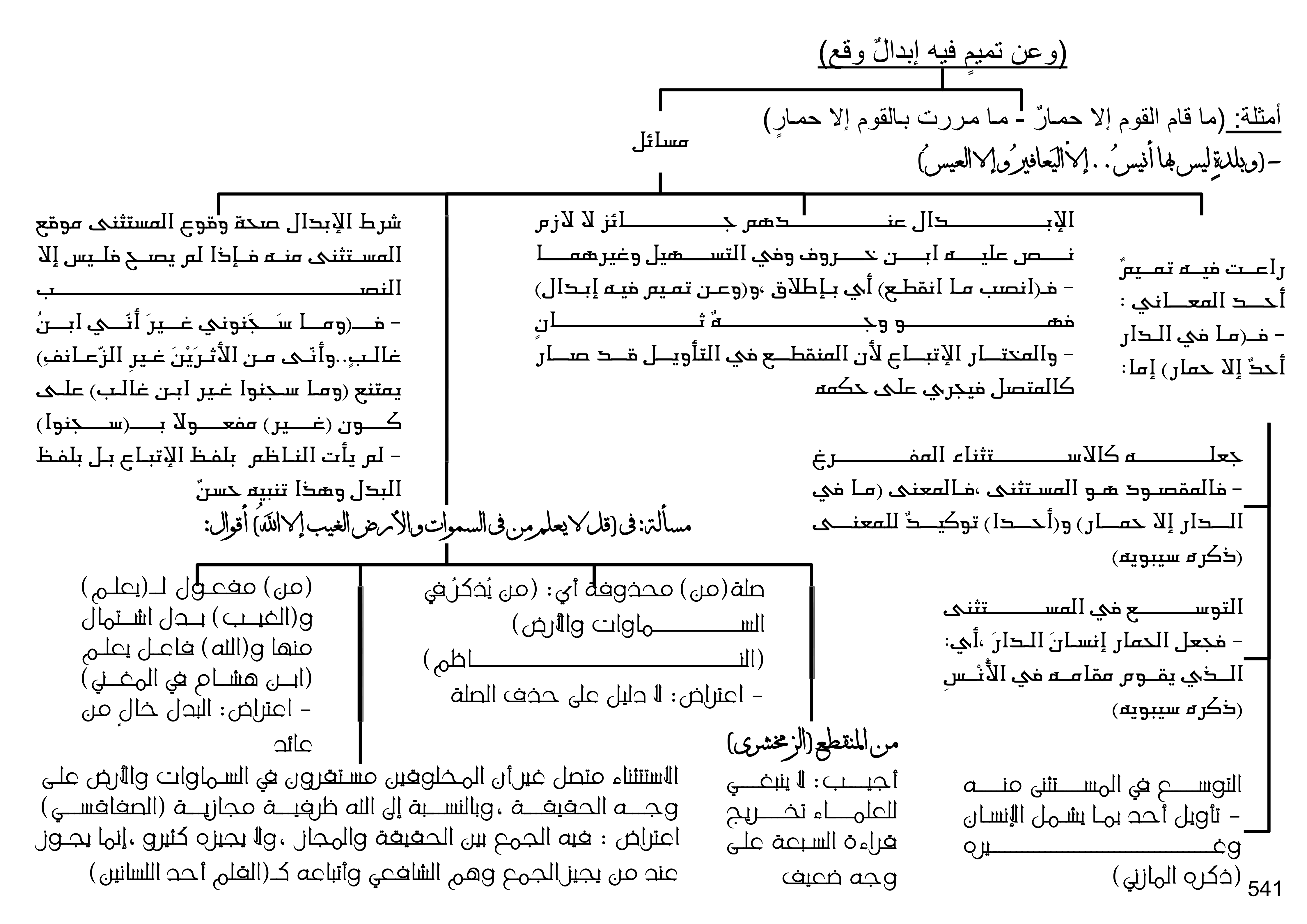
- الاستثناء المنقطع مجازي لأنه غير داخل في المستثنى منه

- الاستثناء من العامل لا من الاسم (ما رأيت أحدا إلا حمارا) فالحمار مستثنى من الرؤية لا من (أحد) (الفراء)

مصطفى: في إرشاد الفحول

- ابْنُ مَالِكٍ : (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ الدُّخُولِ فِي الْأَوَّلِ، كَ(قَامَ القوم إلا حمارًا) فَلَمَّا ذَكَرَ الْقَوْمَ تَبَادَرَ الذِّهْنُ إِلَى أَتْبَاعِهِمُ الْمَأْلُوفَةِ، فَذَكَرَ الْحِمَارَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ لِذَلِكَ، فهو مستثنى تَقْدِيرًا)

- أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ: ي(جُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ من غير الجنس بشرط تَوَهُّمَ دُخُولُهُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِوَجْهٍ مَا)


(وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وقع)
أمثلة: (ما قام القوم إلا حمارٌ - ما مررت بالقوم إلا حمارٍ)
-(وبلدةٍ ليس بها أنيسُ.. إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ)
مسائل
راعت فيه تميمٌ أحد المعاني: - فـ(ما في الدار أحدٌ إلا حمار) إما:
جعله كالاستثناء المفرغ - فالمقصود هو المستثنى، فالمعنى (ما في الدار إلا حمار) و(أحدا) توكيدٌ للمعنى (ذكره سيبويه)
التوسع في المستثنى - فجعل الحمار إنسانَ الدارَ، أي: الذي يقوم مقامه في الأُنْسِ (ذكره سيبويه)
التوسع في المستثنى منه - تأويل أحد بما يشمل الإنسان وغيره (ذكره المازني)
الإبدال عندهم جائز لا لازم نص عليه ابن خروف وفي التسهيل وغيرهما - فـ(انصب ما انقطع) أي بإطلاق، و(وعن تميم فيه إبدال) فهو وجهٌ ثانٍ - والمختار الإتباع لأن المنقطع في التأويل قد صار كالمتصل فيجري على حكمه
شرط الإبدال صحة وقوع المستثنى موقع المستثنى منه فإذا لم يصح فليس إلا النصب - فـ(وما سَجَنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ.. وأنّى من الأثريْنَ غيرِ الزّعانفِ) يمتنع (وما سجنوا غير ابن غالب) على كون (غير) مفعولا بـ(سجنوا) - لم يأت الناظم بلفظ الإتباع بل بلفظ البدل وهذا تنبيه حسنٌ
مسألة: في (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) أقوال:
من المنقطع (الزمخشري) أجيب: لا ينبغي للعلماء تخريج قراءة السبعة على وجه ضعيف
صلة (من) محذوفة أي: (من يُذكرُ في السماوات والأرض) (الناظم) - اعتراض: لا دليل على حذف الصلة
(من) مفعول لـ(يعلم) و(الغيب) بدل اشتمال منها و(الله) فاعل يعلم (ابن هشام في المغني) - اعتراض: البدل خالٍ من عائد
الاستثناء متصل غير أن المخلوقين مستقرون في السماوات والأرض على وجه الحقيقة، وبالنسبة إلى الله ظرفية مجازية (الصفاقسي) اعتراض: فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يجيزه كثيرو، إنما يجوز عند من يجيز الجمع وهم الشافعي وأتباعه كـ(القلم أحد اللسانين)

تقدم المستثنى

(وغير نصب سابق في النفي قد..يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد) وعبارة الناظم عامة إلا أن لتقديم المستثنى صور:

التقدم على المستثنى منه فقط يجوز اتفاقاً فإما أن يكون الكلام

موجب

يجب نصب المستثنى كـ(قام إلا زيدا القوم) ولم يذكره الناظم لأنه داخل فيما تقدم في الإثبات

غير موجب

المختار نصبه

للخروج عن قبح البدل (ما قام إلا زيداً القومُ)

- منه:
- (وما ليَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ..وما ليَ إلاَّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ)
- (الناسُ أَلْبٌ عَلَيْنا فِيكَ لَيْسَ لَنا..إلاَّ السُّيوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ)

(نصبه اختر) مع (إن ورد) كالمتناقض فلو قال (ولكن نصبه قد اعتمد)

رُوِيَ رفعُه بقلة

- (لأَنَّهُم يَرْجُونَ منهُ شَفَاعَةً..إذَا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شَافِعُ)
- حكى سيبويه: ((ما لي إلا أبوك أحد) فيجعلونه أحدا بدلا)اه.

فإما:

- على القلب
- ابن الضائع: (مراد سيبويه أن (أحد) يقع موقع (إلا أبوك) لا موقع (أبوك) وحده)اهـ.
- العامل يعمل فيما بعد إلا فالكلام مفرغ، وما بعده بدل بدل كل من بعض فهو عام أريد به خاص كـ: - (ما مررت بمثلك أحد)
- (رحم الله أعظما دفنوها..بسجستان طلحة الطلحات)

توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته

كـ(ما فيها رجل إلا أخوك صالح) فهل التقدم على صفته كالتقدم عليه؟

- يجب النصب (نسبه ابن الخباز إلى المازني والمحققون أنكروا نسبته)
- النصب راجح (المبرد وحكاه الأنبات عن المازني)
- استواء الأمرين (الناظم)

التقدم على العامل في المستثنى منه وحده

(القومَ إلا زيداً ضربتُ) قولان: (يجوز - يمتنع) ومنهم من فَصَّلَ

- يجوز إن كان العامل في المستثنى منه متصرفا كـ(إخوتك إلا زيدا حضروا)
- يمتنع إن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف كـ(إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا)

التقدم على المستثنى منه والعامل جميعا

ومنه:

- (خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِواكَ وَإِنَّما..أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا)
- (إلا زيدا قام القوم)
- (ما إلا زيدا في الدار أحد)

يمتنع (البصريون)

- شبهوا المستثنى بالبدل ،فهو يُعربُ بدلا في بعض الأمثلة ،والبدل لا يتقدم على المبدل منه ولا يصح جعل الثاني بدلاً
- ما جاء فضرورة

يجوز (الكسائي والزجاج والكوفيون)

- فالعرب استعملته مقدما
- المانع من التقديم شبهه بالبدل مع المبدل منه وقد جاز تقديمه على المستثنى منه وحده باتفاق
- يلزم المحذور على القول بأن الفعل هو العامل بوساطة (إلا) أما على كون العامل هو (إلا) فلا

تقدم المستثنى

(وغير نصب سابق في النفي قد..يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد) وعبارة الناظم عامة إلا أن لتقديم المستثنى صور :

التقدم على العامل في المستثنى منه وحده
(القومَ إلا زيداً ضربتُ)
قولان: (يجوز - يمتنع)
ومنهم من فَصَّلَ

يجوز إن كان العامل في المستثنى منه متصرفا
كـ(إخوتك إلا زيدا حضروا)

يمتنع إن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف
كـ(إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا)

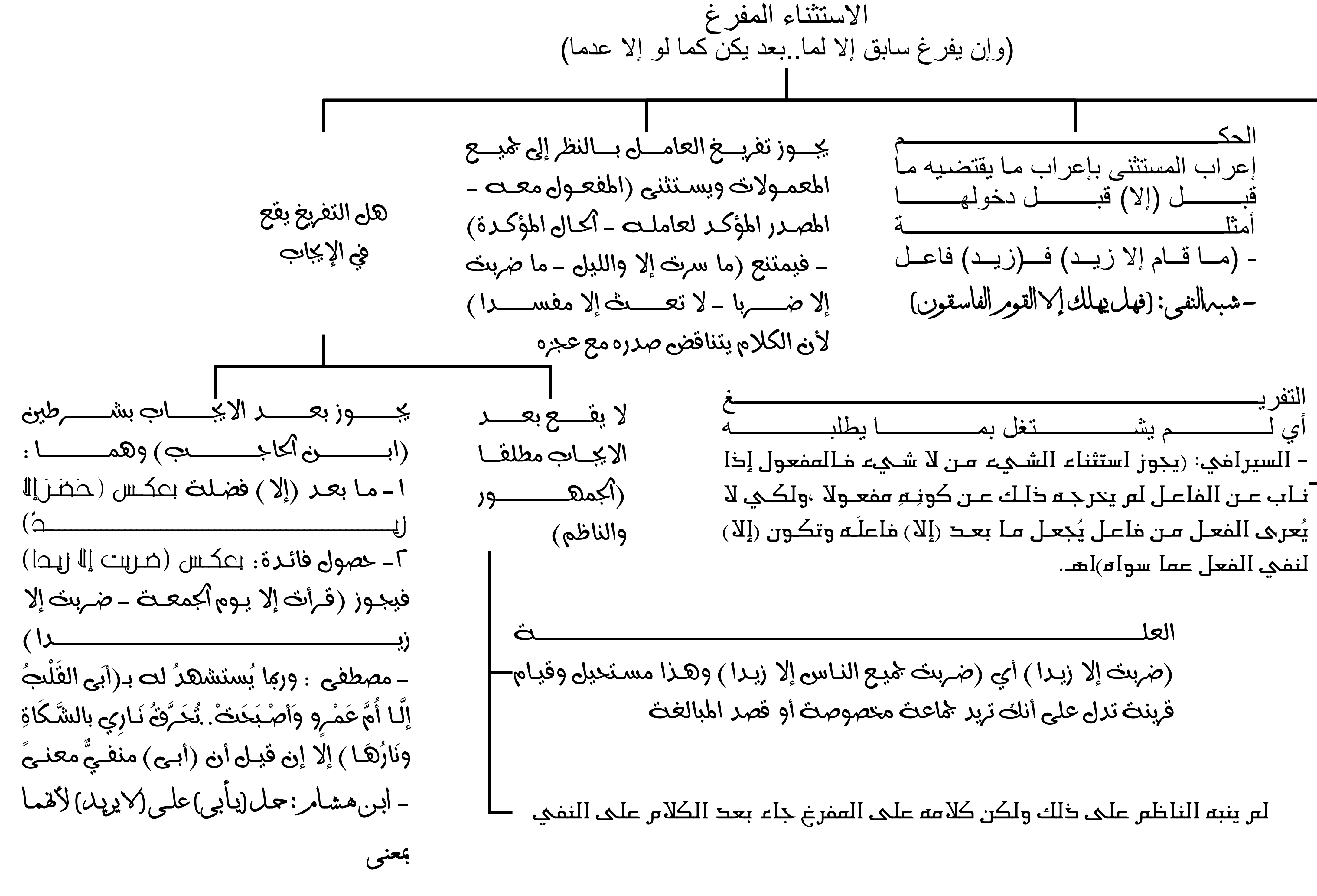
التقدم على المستثنى منه والعامل جميعا

ومنه :
- (خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا..أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا)
- (إلا زيدا قام القوم)
- (ما إلا زيدا في الدار أحد)

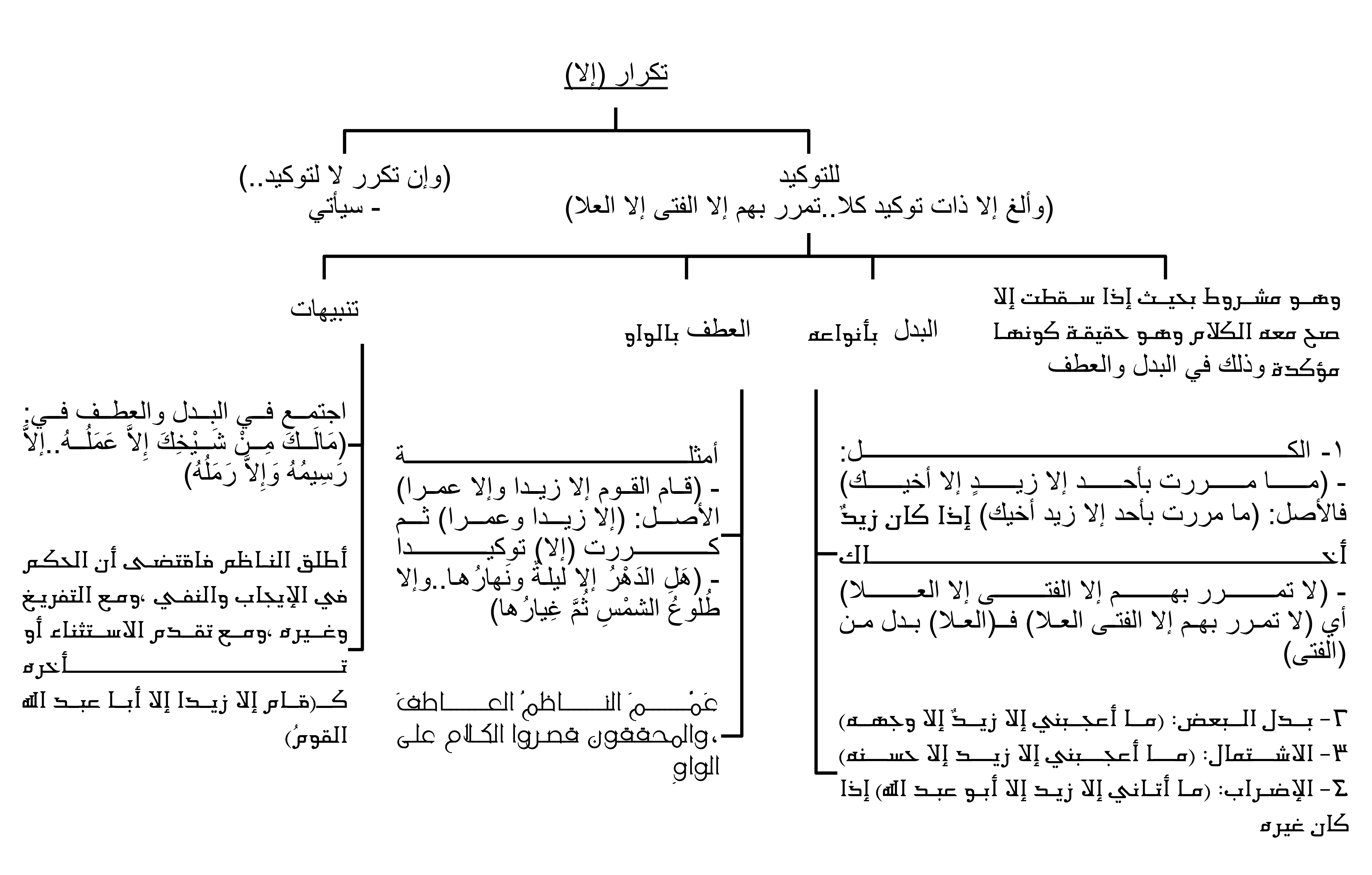
الخلافُ:

يمتنع (البصريون)
- شبهوا المستثنى بالبدل ،فهو يُعربُ بدلا في بعض الأمثلة ،والبدل لا يتقدم على المبدل منه ولا يصح جعل الثاني بدلاً
- ما جاء فضرورة

يجوز (الكسائي والزجاج والكوفيون)
- فالعرب استعملته مقدما
- المانع من التقديم شبهه بالبدل مع المبدل منه وقد جاز تقديمه على المستثنى منه وحده باتفاق
- يلزم المحذور على القول بأن الفعل هو العامل بوساطة (إلا) أما على كون العامل هو (إلا) فلا

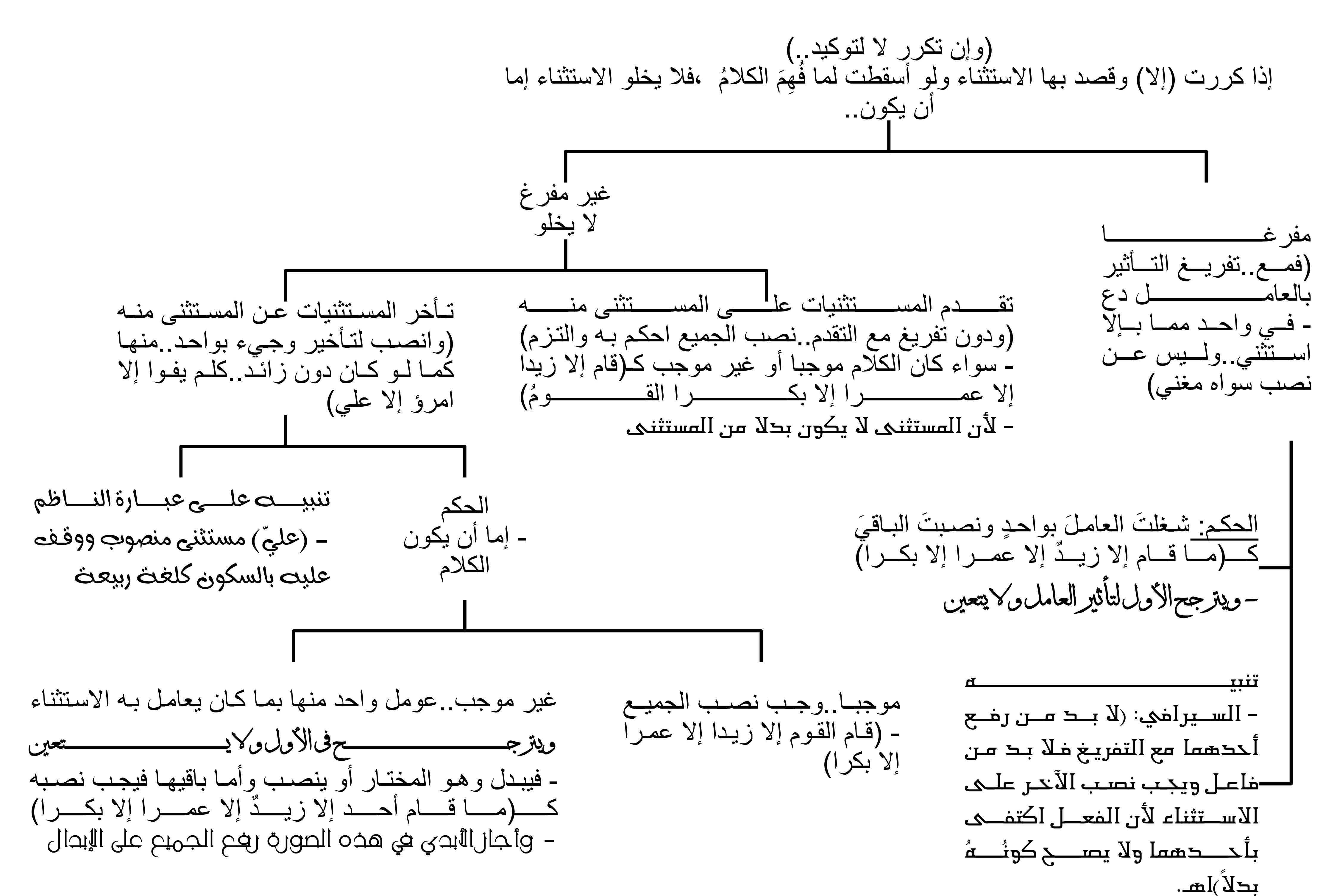


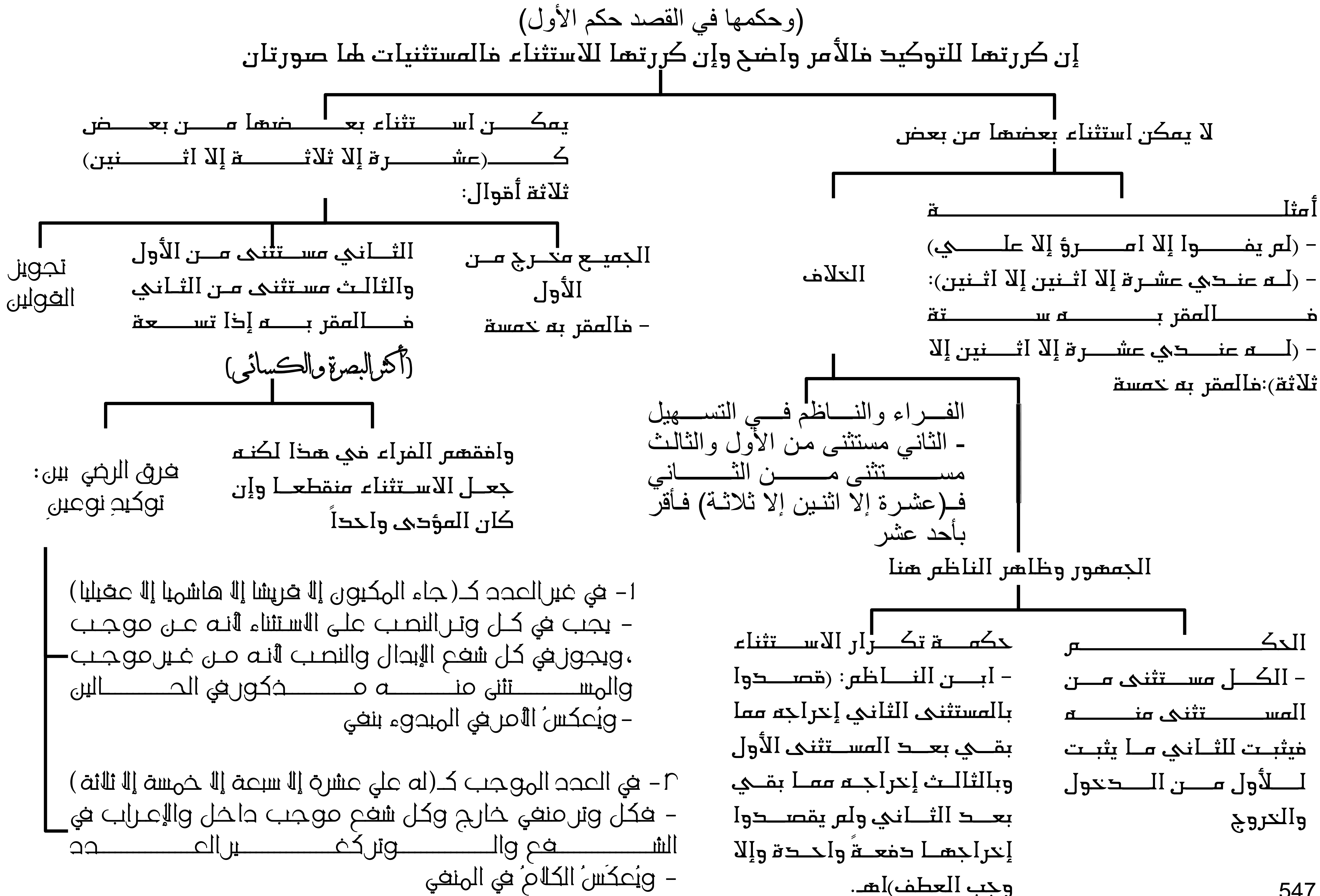
الاستثناء المفرغ
(وإن يفرغ سابق إلا لما..بعد يكن كما لو إلا عدما)
الحكم
إعراب المستثنى بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها
أمثلة
- (ما قام إلا زيد) فـ(زيد) فاعل
- شبه النفي: (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)
يجوز تفريغ العامل بالنظر إلى جميع المعمولات ويستثنى (المفعول معه - المصدر المؤكد لعامله - الحال المؤكدة)
- فيمتنع (ما سرت إلا والليل - ما ضربت إلا ضربا - لا تعث إلا مفسدا)
لأن الكلام يتناقض صدره مع عجزه
هل التفريغ يقع في الإيجاب
لا يقع بعد الايجاب مطلقا (الجمهور والناظم)
يجوز بعد الايجاب بشرطين (ابن الحاجب) وهما:
١- ما بعد (إلا) فضلة بعكس (حضرَ إلا زيدٌ)
٢- حصول فائدة: بعكس (ضربت إلا زيدا)
فيجوز (قرأت إلا يوم الجمعة - ضربت إلا زيدا)
- مصطفى: وربما يُستشهدُ له بـ(أَبَى القَلْبُ إِلَّا أُمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ. تُحَرَّقُ نَارِي بالشَّكَاةِ وَنَارُهَا) إلا إن قيل أن (أبى) منفيٌّ معنىً
- ابن هشام: حمل (يأبى) على (لا يريد) لأنهما بمعنى
التفريغ
أي لم يشتغل بما يطلبه
- السيرافي: (يجوز استثناء الشيء من لا شيء فالمفعول إذا ناب عن الفاعل لم يخرجه ذلك عن كونِهِ مفعولا، ولكي لا يُعرى الفعل من فاعل يُجعل ما بعد (إلا) فاعلَه وتكون (إلا) لنفي الفعل عما سواه)اهـ.
العلة
(ضربت إلا زيدا) أي (ضربت جميع الناس إلا زيدا) وهذا مستحيل وقيام قرينة تدل على أنك تريد جماعة مخصوصة أو قصد المبالغة
لم ينبه الناظم على ذلك ولكن كلامه على المفرغ جاء بعد الكلام على النفي

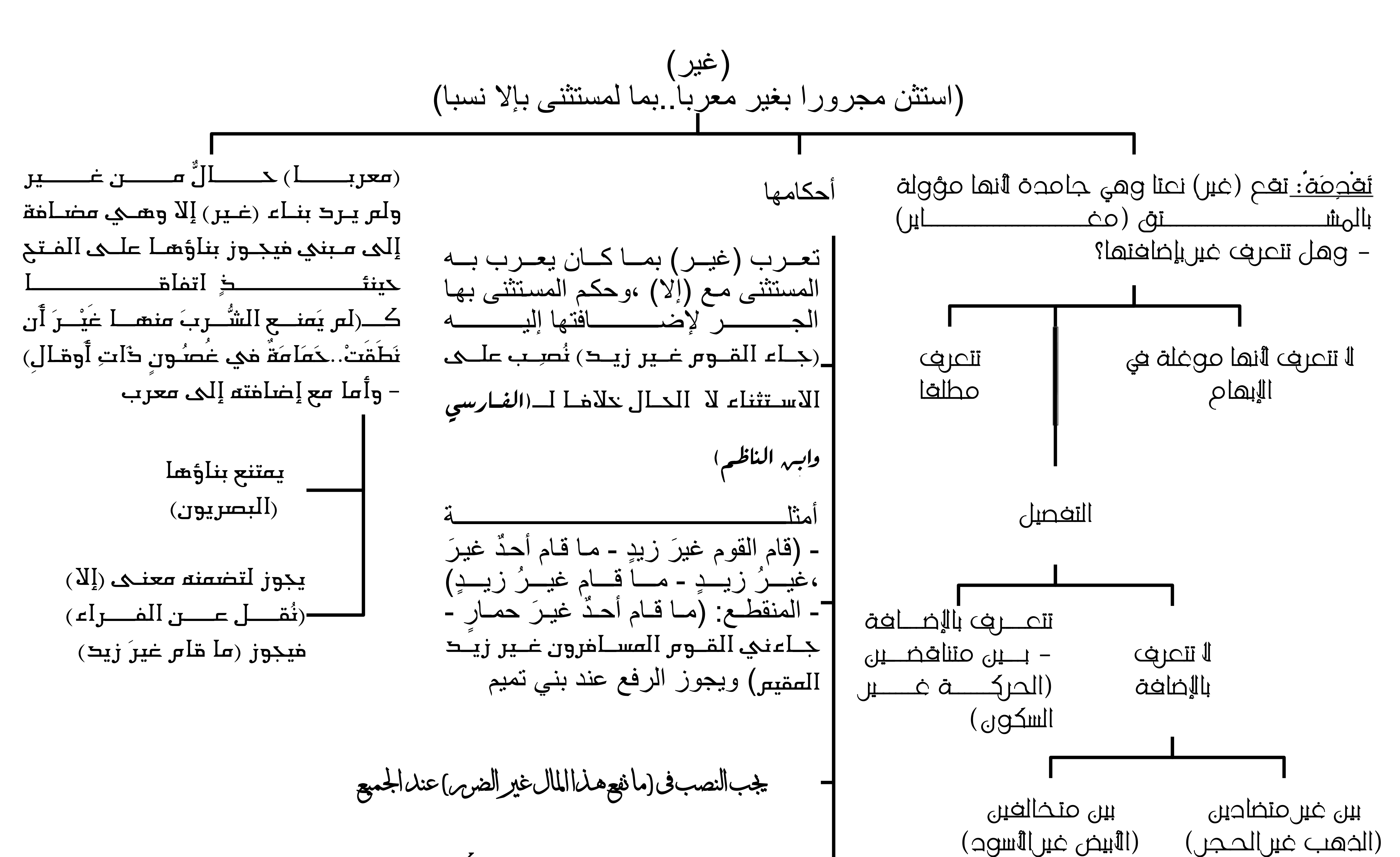


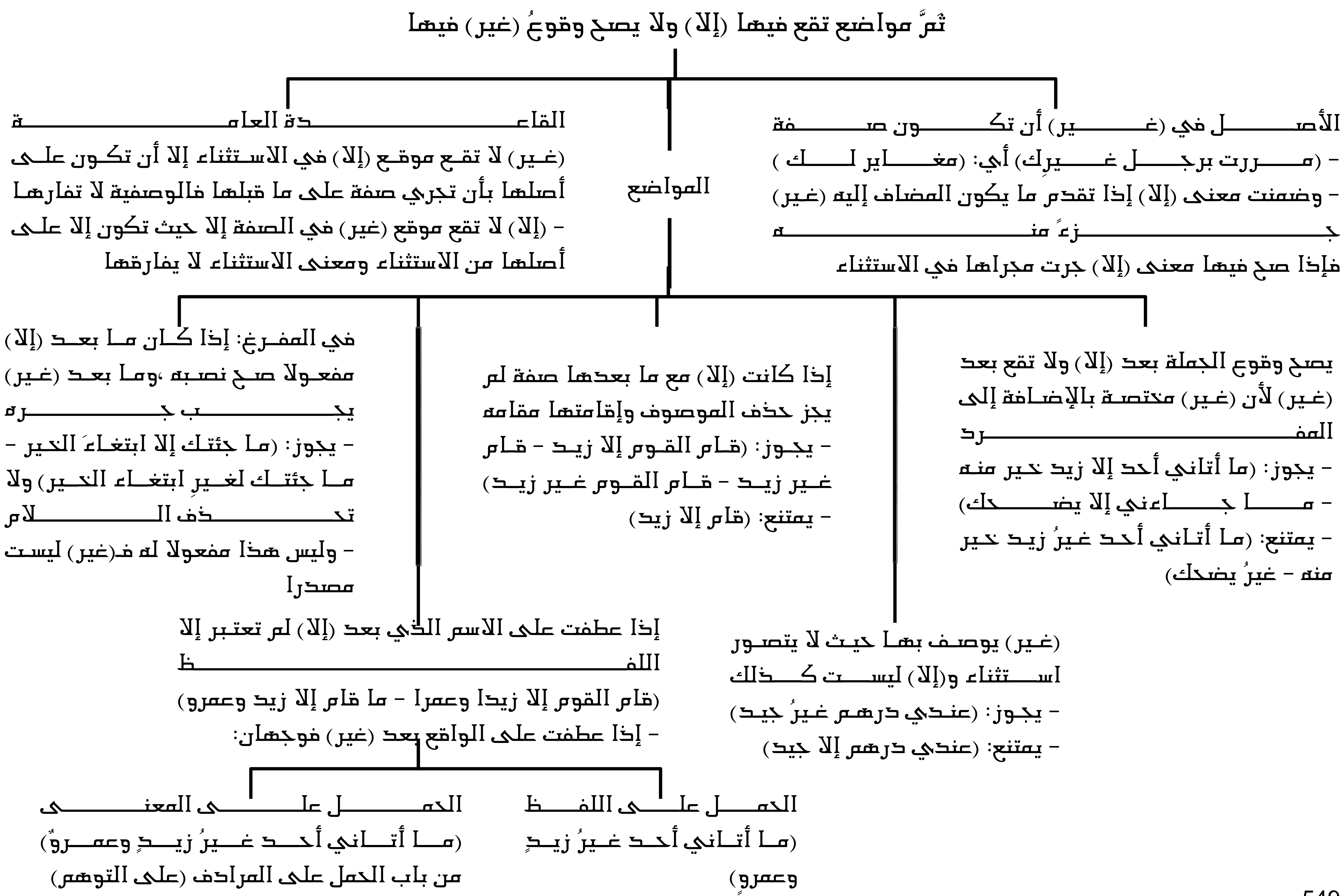
تكرار (إلا)
للتوكيد
(وألغ إلا ذات توكيد كلا..تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)
(وإن تكرر لا لتوكيد..)
- سيأتي
وهو مشروط بحيث إذا سقطت إلا صح معه الكلام وهو حقيقة كونها مؤكدة وذلك في البدل والعطف
البدل بأنواعه
العطف بالواو
تنبيهات
١- الكل:
- (ما مررت بأحد إلا زيدٍ إلا أخيك)
فالأصل: (ما مررت بأحد إلا زيد أخيك) إذا كان زيدٌ أخاك
- (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)
أي (لا تمرر بهم إلا الفتى العلا) فـ(العلا) بدل من (الفتى)
٢- بدل البعض: (ما أعجبني إلا زيدٌ إلا وجهه)
٣- الاشتمال: (ما أعجبني إلا زيد إلا حسنه)
٤- الإضراب: (ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله) إذا كان غيره
أمثلة
- (قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا)
الأصل: (إلا زيدا وعمرا) ثم كررت (إلا) توكيدا
- (هَلِ الدَّهْرُ إلا ليلةٌ ونَهارُها..وإلا طُلوعُ الشمْسِ ثُمَّ غِيارُها)
عَمَّمَ الناظمُ العاطفَ، والمحققون قصروا الكلام على الواوِ
اجتمع في البدل والعطف في: (مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ..إلاَّ رَسِيمُهُ وَإِلاَّ رَمَلُهُ)
أطلق الناظم فاقتضى أن الحكم في الإيجاب والنفي، ومع التفريغ وغيره، ومع تقدم الاستثناء أو تأخره
كـ(قام إلا زيدا إلا أبا عبد الله القومُ)

مُصْطفَى دَنْقَش


(وإن تكرر لا لتوكيد..)
إذا كررت (إلا) وقصد بها الاستثناء ولو أسقطت لما فُهِمَ الكلامُ ،فلا يخلو الاستثناء إما أن يكون..
غير مفرغ لا يخلو
مفرغا (فمع..تفريغ التأثير بالعامل دع - في واحد مما بإلا استثني..وليس عن نصب سواه مغني)
الحكم: شغلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقيَ كـ(ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكرا)
- ويترجح الأول لتأثير العامل ولا يتعين
تنبيه
- السيرافي: (لا بد من رفع أحدهما مع التفريغ فلا بد من فاعل ويجب نصب الآخر على الاستثناء لأن الفعل اكتفى بأحدهما ولا يصح كونُهُ بدلاً)اهـ.
تقدم المستثنيات على المستثنى منه (ودون تفريغ مع التقدم..نصب الجميع احكم به والتزم)
- سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب كـ(قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القومُ)
- لأن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى
تأخر المستثنيات عن المستثنى منه (وانصب لتأخير وجيء بواحد..منها كما لو كان دون زائد..كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي)
الحكم
- إما أن يكون الكلام
موجبا..وجب نصب الجميع
- (قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا)
غير موجب..عومل واحد منها بما كان يعامل به الاستثناء ويترجح في الأول ولا يتعين
- فيبدل وهو المختار أو ينصب وأما باقيها فيجب نصبه كـ(ما قام أحد إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكرا)
- وأجاز الأبدي في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال
تنبيه على عبارة الناظم
- (عليّ) مستثنى منصوب ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة


(وحكمها في القصد حكم الأول)
إن كررتها للتوكيد فالأمر واضح وإن كررتها للاستثناء فالمستثنيات لها صورتان
لا يمكن استثناء بعضها من بعض
أمثلة
- (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي)
- (له عندي عشرة إلا اثنين إلا اثنين): فالمقر به ستة
- (له عندي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة): فالمقر به خمسة
الخلاف
الفراء والناظم في التسهيل
- الثاني مستثنى من الأول والثالث مستثنى من الثاني فـ(عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة) فأقر بأحد عشر
الجمهور وظاهر الناظم هنا
الحكم
- الكل مستثنى من المستثنى منه فيثبت للثاني ما يثبت للأول من الدخول والخروج
حكمة تكرار الاستثناء
- ابن الناظم: (قصدوا بالمستثنى الثاني إخراجه مما بقي بعد المستثنى الأول وبالثالث إخراجه مما بقي بعد الثاني ولم يقصدوا إخراجها دفعةً واحدة وإلا وجب العطف)اهـ.
يمكن استثناء بعضها من بعض كـ(عشرة إلا ثلاثة إلا اثنين)
ثلاثة أقوال:
الجميع مخرج من الأول
- فالمقر به خمسة
الثاني مستثنى من الأول والثالث مستثنى من الثاني فالمقر به إذا تسعة
(أكثر البصرة والكسائي)
وافقهم الفراء في هذا لكنه جعل الاستثناء منقطعا وإن كان المؤدى واحداً
تجويز القولين
فرق الرضي بين: توكيدِ نوعينِ
١- في غير العدد كـ(جاء المكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا)
- يجب في كل وتر النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ،ويجوز في كل شفع الإبدال والنصب لأنه من غير موجب والمستثنى منه مذكور في الحالين
- ويُعكسُ الأمر في المبدوء بنفي
٢- في العدد الموجب كـ(له علي عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة)
- فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل والإعراب في الشفع والوتر كغير العدد
- ويُعكَسُ الكلامُ في المنفي


(غير)
(استثن مجرورا بغير معربا..بما لمستثنى بإلا نسبا)
تَقْدِمَةٌ: تقع (غير) نعتا وهي جامدة لأنها مؤولة بالمشتق (مغاير)
- وهل تتعرف غير بإضافتها؟
لا تتعرف لأنها موغلة في الإبهام
تتعرف مطلقا
التفصيل
لا تتعرف بالإضافة
تتعرف بالإضافة - بين متناقضين (الحركة غير السكون)
بين غير متضادين (الذهب غير الحجر)
بين متخالفين (الأبيض غير الأسود)
أحكامها
تعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا) ،وحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه
(جاء القوم غير زيد) تُنصب على الاستثناء لا الحال خلافا لـ(الفارسي وابن الناظم)
أمثلة
- (قام القوم غيرَ زيدٍ - ما قام أحدٌ غيرَ ،غيرُ زيدٍ - ما قام غيرُ زيدٍ)
- المنقطع: (ما قام أحدٌ غيرَ حمارٍ - جاءني القوم المسافرون غير زيد المقيم) ويجوز الرفع عند بني تميم
يجب النصب في (ما نفع هذا المال غير الضرر) عند الجميع
تكرير (غير)
(ما أتاني غيرُ زيد غيرَ أبي عبد الله - ما أتاني أحدٌ غيرُ زيد غيرَ أبي عبد الله)
(معربا) حالٌ من غير ولم يرد بناء (غير) إلا وهي مضافة إلى مبني فيجوز بناؤها على الفتح حينئذٍ اتفاقا كـ(لم يَمنعِ الشُّربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ..حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أوقَالِ)
- وأما مع إضافته إلى معرب
يمتنع بناؤها (البصريون)
يجوز لتضمنه معنى (إلا) (نُقل عن الفراء) فيجوز (ما قام غيرَ زيد)


ثمَّ مواضع تقع فيها (إلا) ولا يصح وقوعُ (غير) فيها
الأصل في (غير) أن تكون صفة
- (مررت برجل غيرِك) أي: (مغاير لك)
- وضمنت معنى (إلا) إذا تقدم ما يكون المضاف إليه (غير) جزءً منه
فإذا صح فيها معنى (إلا) جرت مجراها في الاستثناء
المواضع
القاعدة العامة
(غير) لا تقع موقع (إلا) في الاستثناء إلا أن تكون على أصلها بأن تجري صفة على ما قبلها فالوصفية لا تفارقها
- (إلا) لا تقع موقع (غير) في الصفة إلا حيث تكون إلا على أصلها من الاستثناء ومعنى الاستثناء لا يفارقها
يصح وقوع الجملة بعد (إلا) ولا تقع بعد (غير) لأن (غير) مختصة بالإضافة إلى المفرد
- يجوز: (ما أتاني أحد إلا زيد خير منه
- ما جاءني إلا يضحك)
- يمتنع: (ما أتاني أحد غيرُ زيد خير منه - غيرُ يضحك)
(غير) يوصف بها حيث لا يتصور استثناء و(إلا) ليست كذلك
- يجوز: (عندي درهم غيرُ جيد)
- يمتنع: (عندي درهم إلا جيد)
إذا كانت (إلا) مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه
- يجوز: (قام القوم إلا زيد - قام غير زيد - قام القوم غير زيد)
- يمتنع: (قام إلا زيد)
إذا عطفت على الاسم الذي بعد (إلا) لم تعتبر إلا اللفظ
(قام القوم إلا زيدا وعمرا - ما قام إلا زيد وعمرو)
- إذا عطفت على الواقع بعد (غير) فوجهان:
الحمل على اللفظ
(ما أتاني أحد غيرُ زيدٍ وعمروٍ)
الحمل على المعنى
(ما أتاني أحد غيرُ زيدٍ وعمرٌو)
من باب الحمل على المرادف (على التوهم)
في المفرغ: إذا كان ما بعد (إلا) مفعولا صح نصبه، وما بعد (غير) يجب جره
- يجوز: (ما جئتك إلا ابتغاءَ الخير - ما جئتك لغيرِ ابتغاء الخير) ولا تحذف اللام
- وليس هذا مفعولا له فـ(غير) ليست مصدرا

(سوى)

(ولسوى سوى سواء اجعلا.. على الأصح ما لغير جعلا)

المشهور كسر السين والقصر
- وحُكِيَ: (سُوى - سَواء)
- حكى الفارسي: (سِواء) وقل من ذكرها

اختلف في خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل

تلزم النصب على الظرفية فإن ورد فمؤول فإن لم يمكن تأويله فشاذ
(سيبويه والخليل وأكثر البصرة والفراء) كـ:
- (جاء الذى سواك -قام القوم سوى زيدٍ) فـ(سوى) فهي منصوبة على الظرفية مشعرة بالاستثناء
- الأعلم: (أراد (غير) فوضع (سواء) موضعها ضرورةً لأن معناها كمعناها)اهـ

تستعمل ظرفا وغيره

تأتي ظرفا واسما متأثرا بالعوامل فاعلاً أو مبتدأً وغيرهما من غير ضرورة ولا شذوذ (الكوفيون والناظم ونُسِبَ إلى الزجاجي)
الناظم: (على الأصح..)
فتُعامل بما تعامل به (غير) فتُرفَعُ وتُنصَبُ وتُجَرُّ

استعمالها ظرفا أكثر (الرماني والعكبري وابن هشام)

الصور

- من الرفع: (ولم يَبْقَ سوى العُدْوا..نِ دِنّاهُم كما دانُوا)
- من الجَرِّ
  ١- (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض)-(صحيح مسلم)
  ٢- (وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ) - مسلم
  ٣- (تجانَفُ عن جَوّ اليَمامَة ناقَتِي..وما قَصَدَتْ من أهْلِها لِسِوائكا)
  ٤- (ولا ينطق الفحشاء من كان منهم..إذا جلسوا منا ولا من سوائنا)
- من النصب: (وصَرَمْتُ حَبلَكَ إذ صَرَمْتَ، لأنني أُخْبِرْتُ أنكَ قد هَوِيْتَ سِوانا)

حجته

- السماع الذي اعتمده الناظم
- القياس: (سواء) أصلها الوصف كـ(تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم - في أربعة أيام سواء)
- فالأصل بقاءها على التصرف وتضمينها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدم التصرف وإلا لوجب ألا تتصرف (غير) حين ضمنت معنى حرف الاستثناء

(واستثن ناصبا بليس وخلا..وبعدا وبيكون بعد لا)

هذه الأفعال الأربعة ضمنت معنى (إلا) فلذلك عدمت التصرف

أمثلة
(قاموا ليس زيدا - لا يكون زيدا) على الخبرية
- (قام القوم خلا زيدا - عدا زيدا) على المفعولية
- حديث (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر) - الصحيحين

اسم (ليس - يكون) وفاعل (خلا - عدا) ضمير مستتر وجوبا، واختُلِفَ في مرجِعِه:
- مصطفى: (خلافٌ نظريٌّ)

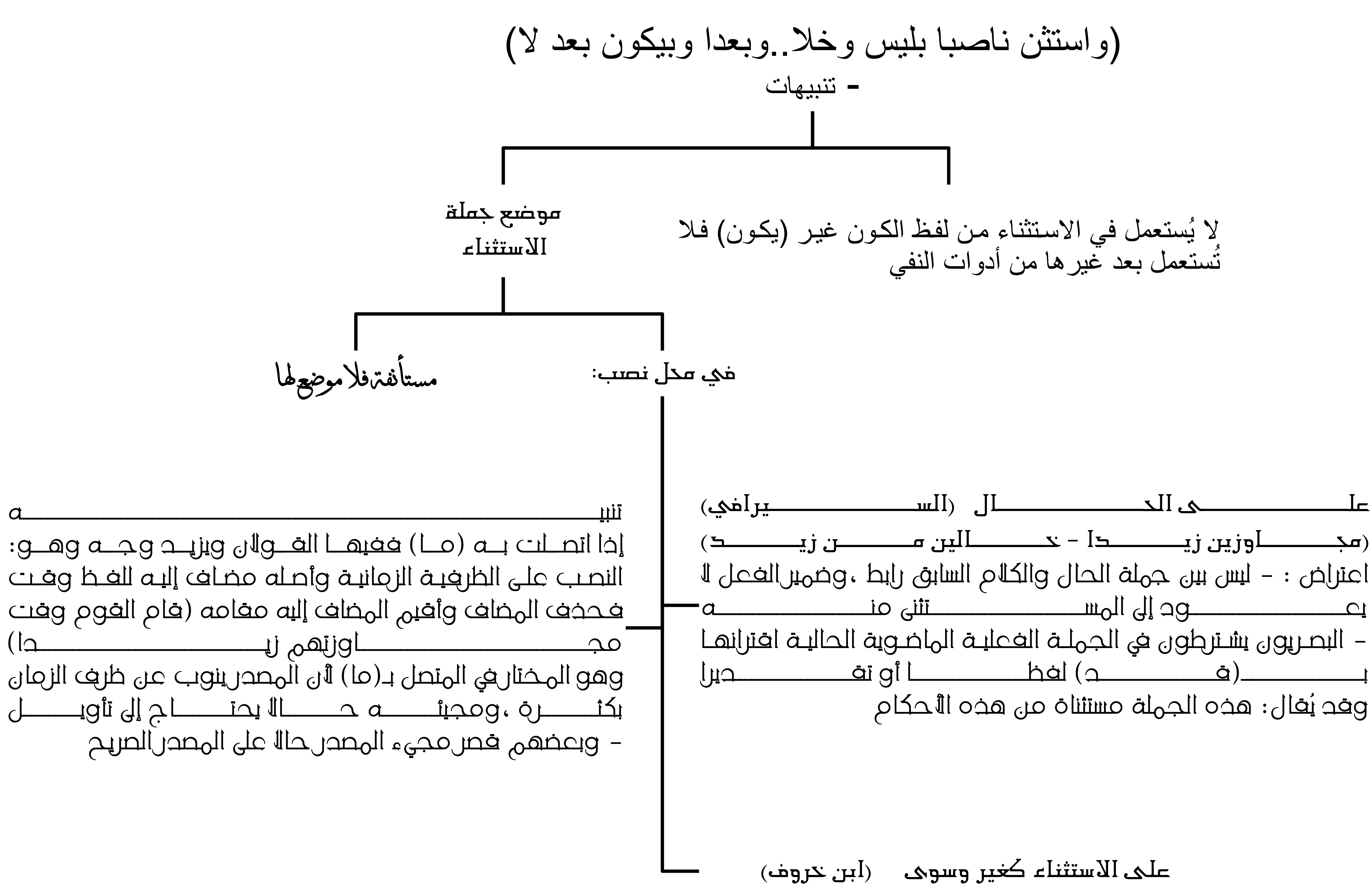
- (خلا - عدا) لهما استعمالان
١ - في الاستثناء: كأفعال جامدة لتضمنها معنى (إلا)
٢ - كسائر الأفعال المتصرفة من (خلا يخلو
- عدا يعدو)

تقدم الخلاف في (ليس) هل هي حرف أم لا
- فعل (الجمهور)
- حرف (الفارسي وابن شقير)
- في الاستثناء حرف ناصب كـ(إلا) وفي غير الاستثناء فعل

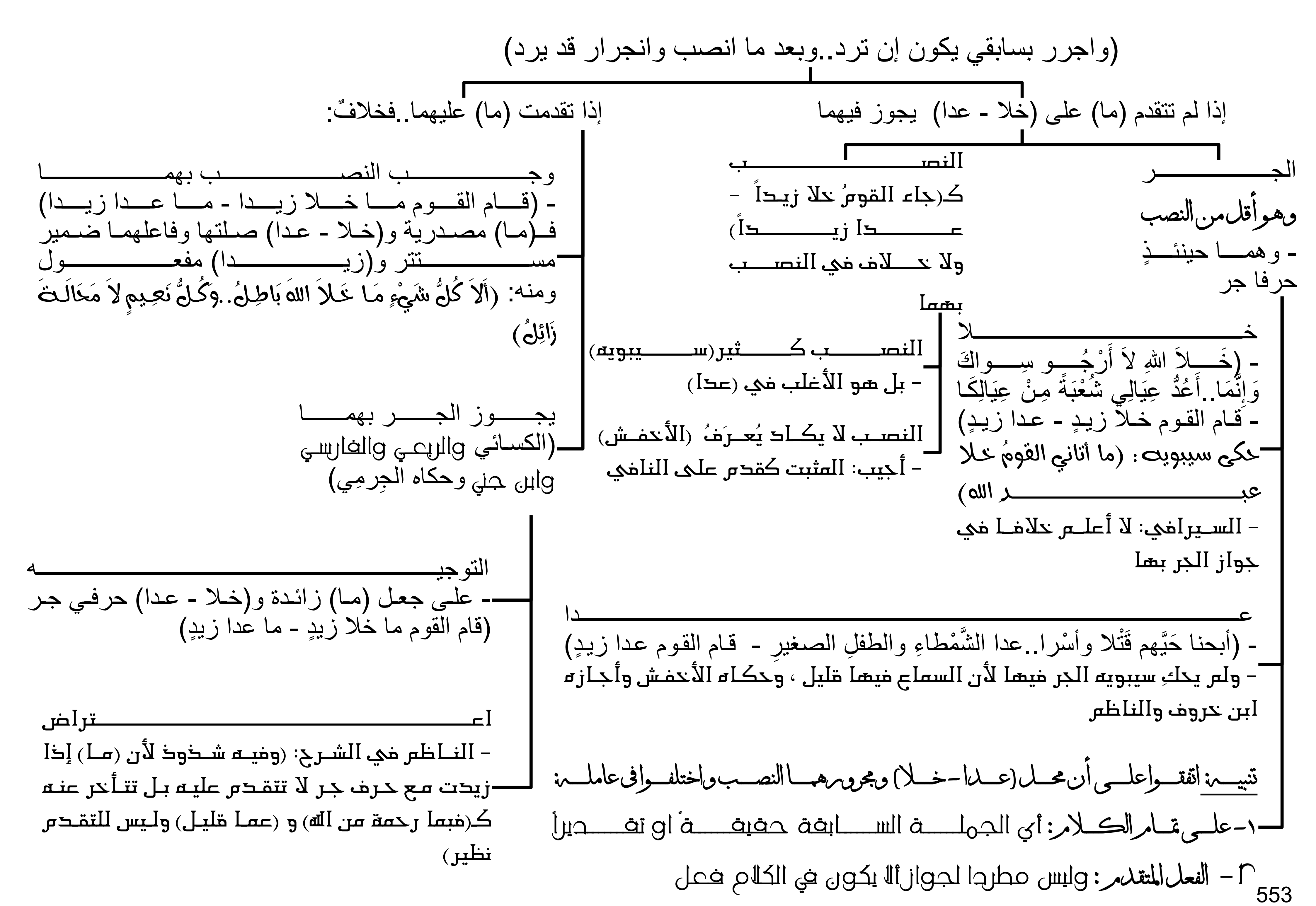
البعض المفهوم من الكل
أي (قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدا) كـ(يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب (البصريون)
- فهو نظير (فإن كن نساء) بعد تقدم ذكر الأولاد
اعتراض: فيه إطلاق للبعض على الجميع إلا واحدا وليس معهودا

اسم فاعل مأخوذ من الفعل المتقدم (سيبويه)
أي (قام القوم لا يكون هو - أي القائم - زيدا)
- اعتراض: قد لا يكون في الكلام فعلٌ كـ(القوم إخوتك ليس زيداً)، فإن قيل يُتصيد من الكلام فعلٌ فهو ضعيف

مصدر الفعل المتقدم مضافاً إلى المستثنى (قاموا لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد) (الفراء والكوفيون)
- اعتراض: قد لا يكون في الكلام فعل، كما أن في التقدير مضاف محذوف لم يُلفظْ به في كلامٍ قطُّ


(واستثن ناصبا بليس وخلا..وبعدا وبيكون بعد لا)
- تنبيهات
لا يُستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) فلا تُستعمل بعد غيرها من أدوات النفي
موضع جملة الاستثناء
في محل نصب:
مستأنفة فلا موضع لها
على الحال (السيرافي)
(مجاوزين زيدا - خالين من زيد)
اعتراض : - ليس بين جملة الحال والكلام السابق رابط ،وضمير الفعل لا يعود إلى المستثنى منه
- البصريون يشترطون في الجملة الفعلية الماضوية الحالية اقترانها بـ(قد) لفظا أو تقديرا
وقد يُقال: هذه الجملة مستثناة من هذه الأحكام
تنبيه
إذا اتصلت به (ما) ففيها القولان ويزيد وجه وهو: النصب على الظرفية الزمانية وأصله مضاف إليه للفظ وقت فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا)
وهو المختار في المتصل بـ(ما) لأن المصدر ينوب عن ظرف الزمان بكثرة ،ومجيئه حالا يحتاج إلى تأويل
- وبعضهم قصر مجيء المصدر حالا على المصدر الصريح
على الاستثناء كغير وسوى (ابن خروف)

مُصْطفَى دَنْقَش


(واجرر بسابقي يكون إن ترد..وبعد ما انصب وانجرار قد يرد)
إذا لم تتقدم (ما) على (خلا - عدا) يجوز فيهما
إذا تقدمت (ما) عليهما..فخلافٌ:
الجر
وهو أقل من النصب
- وهما حينئذٍ حرفا جر
النصب
كـ(جاء القومُ خلا زيداً - عدا زيداً)
ولا خلاف في النصب بهما
خلا
- (خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا..أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا
- قام القوم خلا زيدٍ - عدا زيدٍ)
حكى سيبويه: (ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله)
- السيرافي: لا أعلم خلافا في جواز الجر بها
النصب كثير (سيبويه)
- بل هو الأغلب في (عدا)
النصب لا يكاد يُعرَفُ (الأخفش)
- أجيب: المثبت كقدم على النافي
عدا
- (أبحنا حَيَّهم قَتْلا وأسْرا..عدا الشَّمْطاءِ والطفلِ الصغيرِ - قام القوم عدا زيدٍ)
- ولم يحكِ سيبويه الجر فيها لأن السماع فيها قليل ، وحكاه الأخفش وأجازه ابن خروف والناظم
وجب النصب بهما
- (قام القوم ما خلا زيدا - ما عدا زيدا)
فـ(ما) مصدرية و(خلا - عدا) صلتها وفاعلهما ضمير مستتر و(زيدا) مفعول
ومنه: (أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ..وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ)
يجوز الجر بهما
(الكسائي والربعي والفارسي وابن جني وحكاه الجِرمِي)
التوجيه
- على جعل (ما) زائدة و(خلا - عدا) حرفي جر (قام القوم ما خلا زيدٍ - ما عدا زيدٍ)
اعتراض
- الناظم في الشرح: (وفيه شذوذ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه كـ(فبما رحمة من الله) و (عما قليل) وليس للتقدم نظير)
تنبيه: اتفقوا على أن محل (عدا - خلا) ومجرورهما النصب واختلفوا في عامله:
١- على تمام الكلام: أي الجملة السابقة حقيقةً او تقديراً
٢- الفعل المتقدم: وليس مطردا لجواز ألا يكون في الكلام فعل

(وحيث جرا فهما حرفان..كما هما إن نصبا فعلان)

وهــــذا ممــــا لا خـــلاف فيـــه

- فالفعـــــل لا يعمـــــل الجـــر

- لتقدم (ما) المصدرية ولا توصل إلا بالأفعــــــــــــــــــــــال

- وإذا نصبا فقد ثبتت لهما الفعلية قبل دخولهما باب الاستثناء فلا يخرجان عن ذلك إلا بدليل كما أنه ليس في أدوات الجر ما يعمل تارة جرا وتارة نصبا

تنبيهات

إذا نصبت بهذه الأفعال فتجب نون الوقاية وإلا فلا

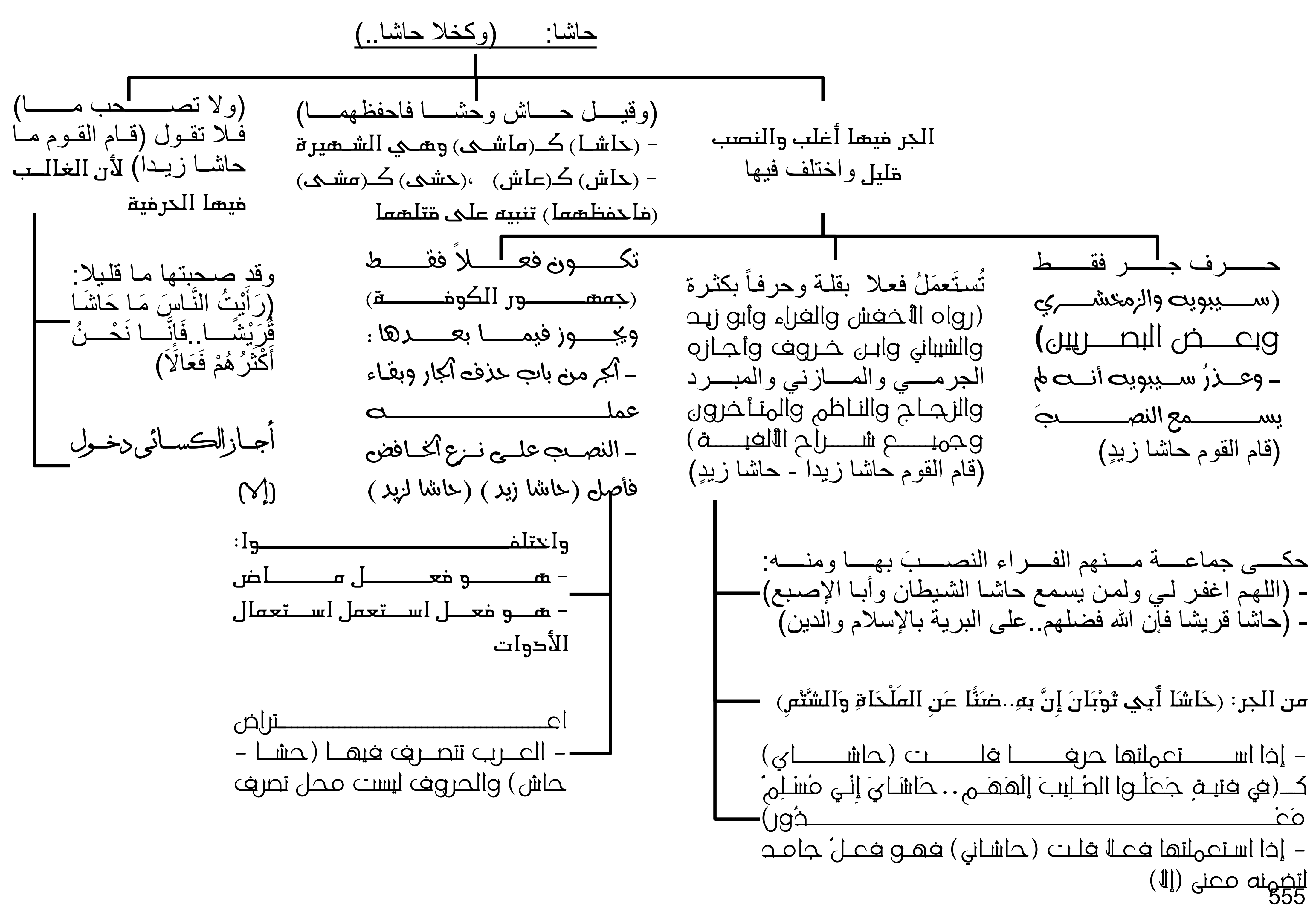
(تُمَلُّ النَدامى ما عَدَاني فَإِنَّني.. بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَديميَ مُولَع)

تنبيـــــــه علـــــــى عبـــــارة النـــــاظم: (وحيـــــــث):

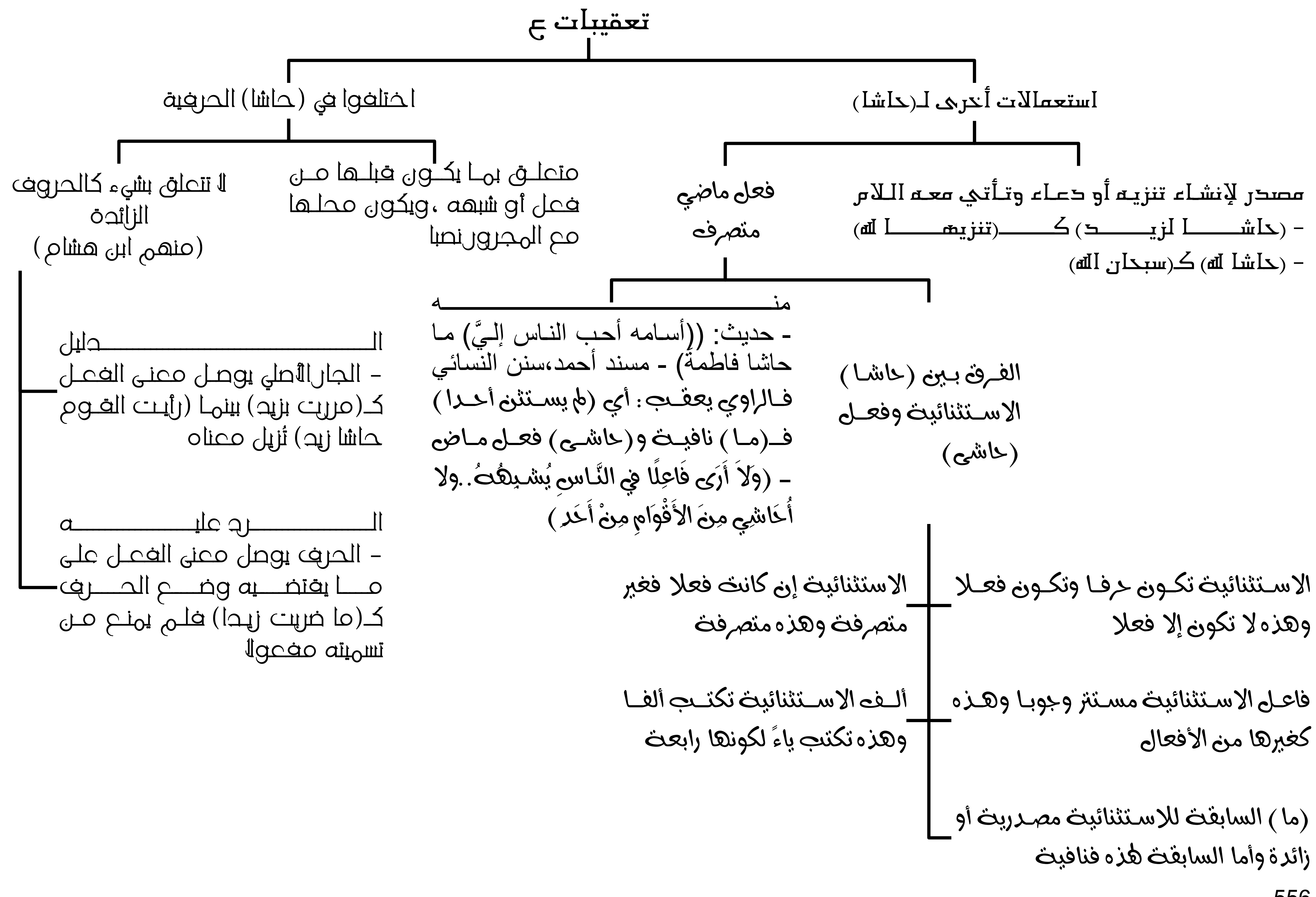
١- اسم شرط عند الفراء فهو لا يشترط في المجازاة به اقترانه بـ(ما)، و(جرا) فعل الشرط

٢- ظـرف يتعلـق بـــ(حرفـــان) لأنــه في قـــوة المشـــتق (غـــير الفـــراء)

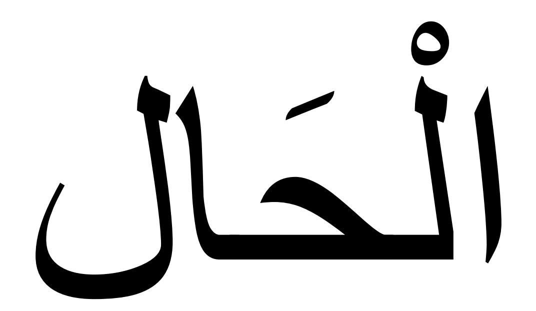
- (فهما حرفان): الفاء لربط الجواب بالشرط وهي زائدة على القول الثاني

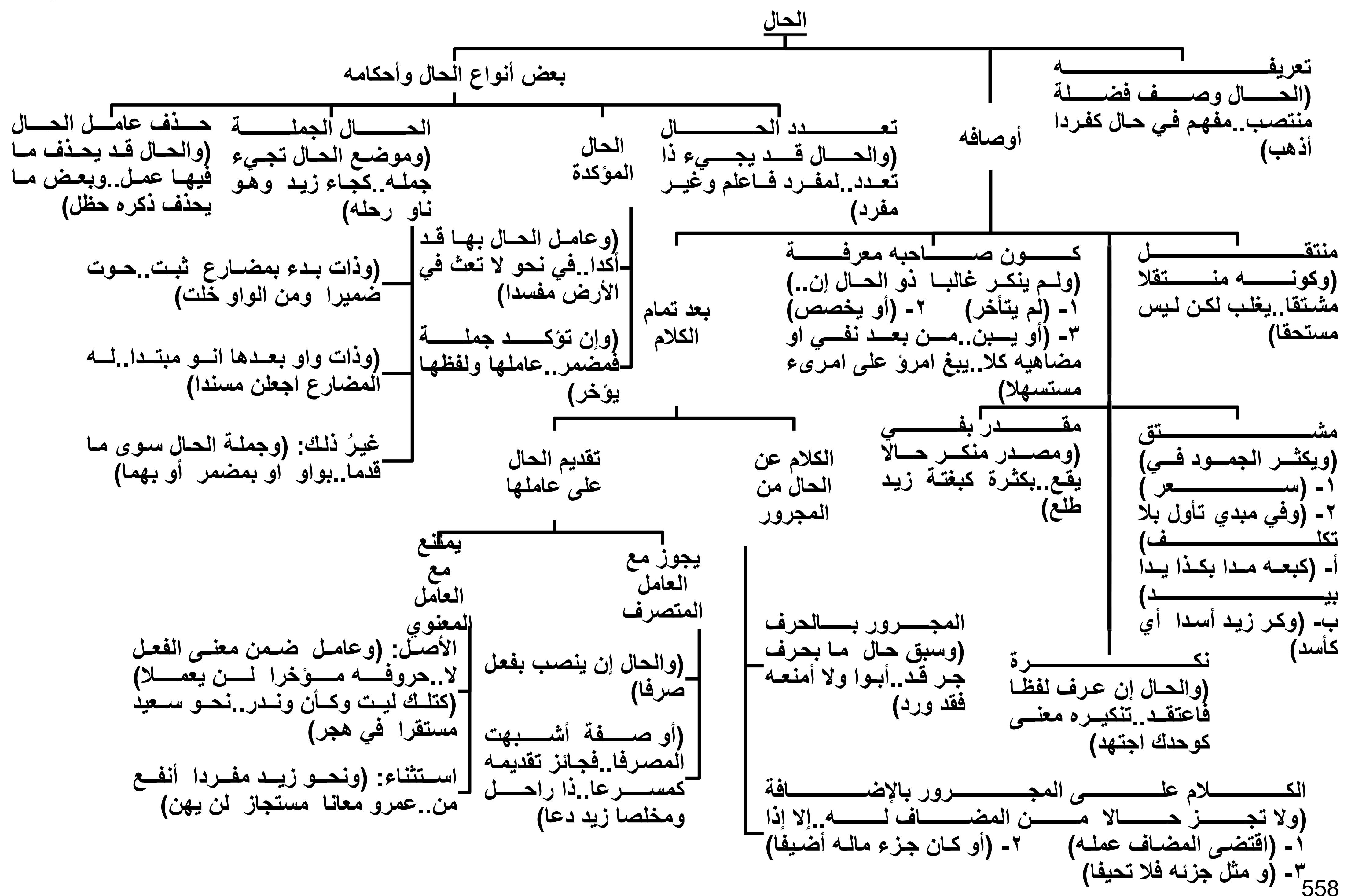


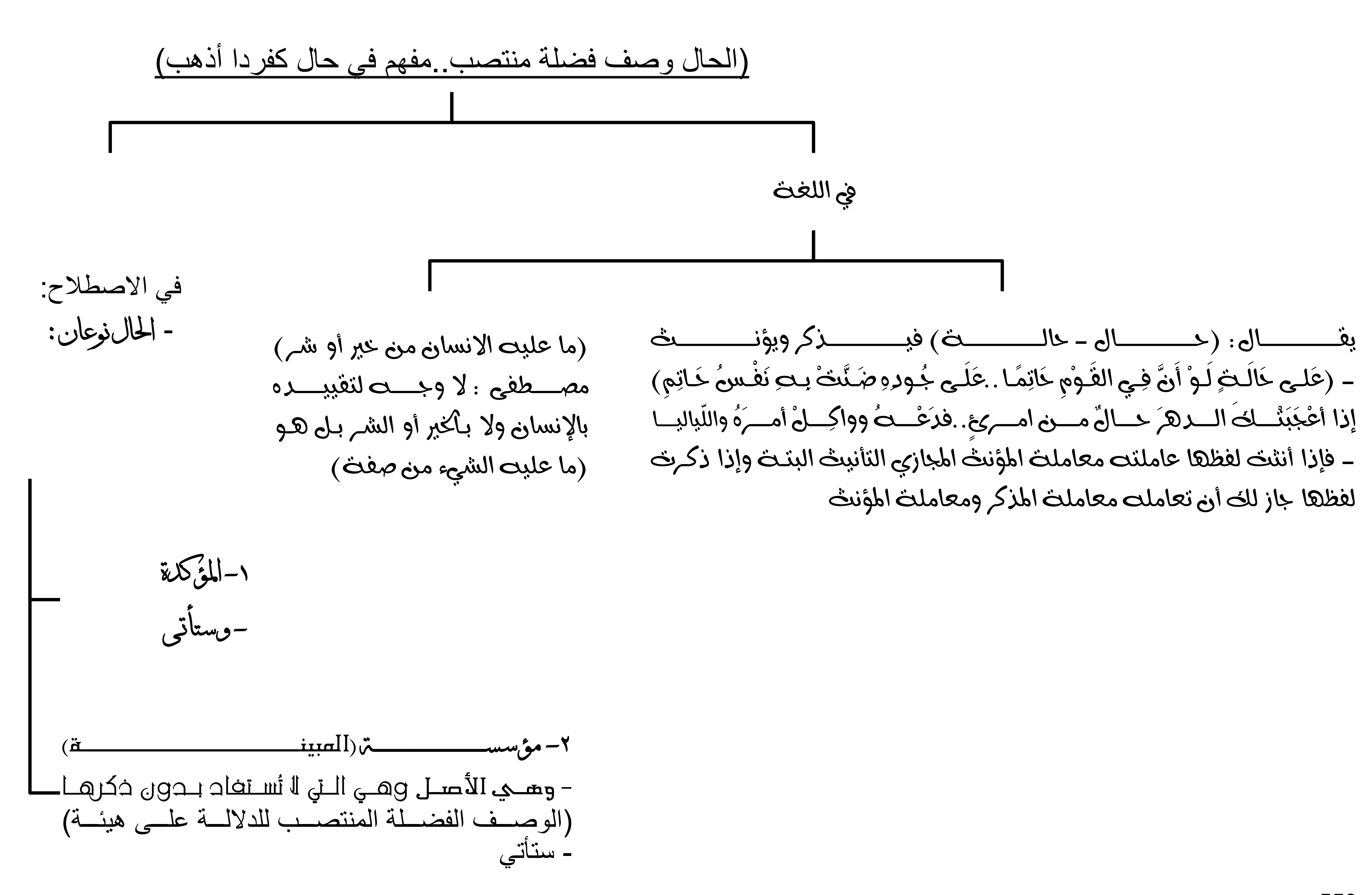
حاشا: (وكخلا حاشا..)
الجر فيها أغلب والنصب قليل واختلف فيها
(وقيل حاش وحشا فاحفظهما)
- (حاشا) كـ(ماشى) وهي الشهيرة
- (حاش) كـ(عاش)، (حشى) كـ(مشى)
(فاحفظهما) تنبيه على قلتهما
(ولا تصحب ما) فلا تقول (قام القوم ما حاشا زيدا) لأن الغالب فيها الحرفية
حرف جر فقط
(سيبويه والزمخشري وبعض البصريين)
- وعزرُ سيبويه أنه لم يسمع النصبَ
(قام القوم حاشا زيدٍ)
تُستعمَلُ فعلا بقلة وحرفاً بكثرة
(رواه الأخفش والفراء وأبو زيد والشيباني وابن خروف وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم والمتأخرون وجميع شراح الألفية)
(قام القوم حاشا زيدا - حاشا زيدٍ)
تكون فعلاً فقط
(جمهور الكوفة)
ويجوز فيما بعدها:
- الجر من باب حذف الجار وبقاء عمله
- النصب على نزع الخافض
فأصل (حاشا زيد) (حاشا لزيد)
وقد صحبتها ما قليلا:
(رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا.. فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا)
أجاز الكسائي دخول (إلا)
واختلفوا:
- هو فعل ماض
- هو فعل استعمل استعمال الأدوات
اعتراض
- العرب تتصرف فيها (حشا - حاش) والحروف ليست محل تصرف
حكى جماعة منهم الفراء النصبَ بها ومنه:
- (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع)
- (حاشا قريشا فإن الله فضلهم.. على البرية بالإسلام والدين)
من الجر: (حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ.. ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ)
- إذا استعملتها حرفا قلت (حاشاي)
كـ(في فتيةٍ جعلوا الصَّليبَ إلهَهم.. حاشايَ إنّي مُسلمٌ معذورُ)
- إذا استعملتها فعلا قلت (حاشاني) فهو فعلٌ جامد لتضمنه معنى (إلا)



تعقيبات ع
استعمالات أخرى لـ(حاشا)
اختلفوا في (حاشا) الحرفية
مصدر لإنشاء تنزيه أو دعاء وتأتي معه اللام
- (حاشا لزيد) كـ(تنزيها لله)
- (حاشا لله) كـ(سبحان الله)
فعل ماضي متصرف
متعلق بما يكون قبلها من فعل أو شبهه ،ويكون محلها مع المجرور نصبا
لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة (منهم ابن هشام)
منه
- حديث: ((أسامه أحب الناس إليَّ) ما حاشا فاطمة) - مسند أحمد،سنن النسائي فالراوي يعقب: أي (لم يستثن أحدا) فـ(ما) نافية و(حاشى) فعل ماض
- (ولاَ أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشبِهُهُ..ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ)
الفرق بين (حاشا) الاستثنائية وفعل (حاشى)
الدليل
- الجار الأصلي يوصل معنى الفعل كـ(مررت بزيد) بينما (رأيت القوم حاشا زيد) تُزيل معناه
الرد عليه
- الحرف يوصل معنى الفعل على ما يقتضيه وضع الحرف كـ(ما ضربت زيدا) فلم يمنع من تسميته مفعولا
الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا وهذه لا تكون إلا فعلا
الاستثنائية إن كانت فعلا فغير متصرفة وهذه متصرفة
فاعل الاستثنائية مستتر وجوبا وهذه كغيرها من الأفعال
ألف الاستثنائية تكتب ألفا وهذه تكتب ياءً لكونها رابعة
(ما) السابقة للاستثنائية مصدرية أو زائدة وأما السابقة لهذه فنافية


اَلْحَال


الحال
تعريفه
(الحال وصف فضلة منتصب..مفهم في حال كفردا أذهب)
أوصافه
بعض أنواع الحال وأحكامه
تعدد الحال
(والحال قد يجيء ذا تعدد..لمفرد فاعلم وغير مفرد)
الحال المؤكدة
(وعامل الحال بها قد أكدا..في نحو لا تعث في الأرض مفسدا)
(وإن تؤكد جملة فمضمر..عاملها ولفظها يؤخر)
الحال الجملة
(وموضع الحال تجيء جمله..كجاء زيد وهو ناو رحله)
(وذات بدء بمضارع ثبت..حوت ضميرا ومن الواو خلت)
(وذات واو بعدها انو مبتدا..له المضارع اجعلن مسندا)
غيرُ ذلك: (وجملة الحال سوى ما قدما..بواو او بمضمر أو بهما)
حذف عامل الحال
(والحال قد يحذف ما فيها عمل..وبعض ما يحذف ذكره حظل)
منتقل
(وكونه منتقلا مشتقا..يغلب لكن ليس مستحقا)
مشتق
(ويكثر الجمود في)
١- (سعر)
٢- (وفي مبدي تأول بلا تكلف)
أ- (كبعه مدا بكذا يدا بيد)
ب- (وكر زيد أسدا أي كأسد)
كون صاحبه معرفة
(ولم ينكر غالبا ذو الحال إن..)
١- (لم يتأخر) ٢- (أو يخصص)
٣- (أو يبن..من بعد نفي او مضاهيه كلا..يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا)
مقدر بفي
(ومصدر منكر حالا يقع..بكثرة كبغتة زيد طلع)
نكرة
(والحال إن عرف لفظا فاعتقد..تنكيره معنى كوحدك اجتهد)
بعد تمام الكلام
الكلام عن الحال من المجرور
المجرور بالحرف
(وسبق حال ما بحرف جر قد..أبوا ولا أمنعه فقد ورد)
الكلام على المجرور بالإضافة
(ولا تجز حالا من المضاف له..إلا إذا
١- (اقتضى المضاف عمله) ٢- (أو كان جزء ماله أضيفا)
٣- (و مثل جزئه فلا تحيفا)
تقديم الحال على عاملها
يجوز مع العامل المتصرف
(والحال إن ينصب بفعل صرفا)
(أو صفة أشبهت المصرفا..فجائز تقديمه كمسرعا..ذا راحل ومخلصا زيد دعا)
يمتنع مع العامل المعنوي
الأصل: (وعامل ضمن معنى الفعل لا..حروفه مؤخرا لن يعملا) (كتلك ليت وكأن وندر..نحو سعيد مستقرا في هجر)
استثناء: (ونحو زيد مفردا أنفع من..عمرو معانا مستجاز لن يهن)



(الحال وصف فضلة منتصب..مفهم في حال كفردا أذهب)
في اللغة
يقال: (حال - حالة) فيذكر ويؤنث
- (عَلى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا . عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ)
إذا أعْجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ . فدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ والليّاليا
- فإذا أنثت لفظها عاملته معاملة المؤنث المجازي التأنيث البتة وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث
(ما عليه الانسان من خير أو شر)
مصطفى : لا وجه لتقييده بالإنسان ولا بالخير أو الشر بل هو (ما عليه الشيء من صفة)
في الاصطلاح:
- الحال نوعان:
١-المؤكدة
-وستأتى
٢- مؤسسة (المبينة)
- وهي الأصل وهي التي لا تستفاد بدون ذكرها (الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة)
- ستأتي

الحالُ مؤسسة (المبينة)

- وهي الأصل وهي التي لا تُستفاد بدون ذكرها

تعريفُها: (الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة)

الشـــــــروط اللازمـــــــة:

١ - أن يكـــــون منصـــــوبا

٢- بعـد تمـام الكـلام ٣- نكـرة

٤- مقدرا بفي من جهة المعنى

الشـــــــروط الغالبـــــــة:

١ - أن يكـــــون مشـــــتقا

٢- منتقلا ٣- صاحبه معرفة

(وصفٌ)

- لم يـرد النـاظم الوصـف المعنـوي فـالركوب هـو الوصف المعنوي لا راكب

- وإنمـــا أراد الوصـــف الاصطلاحي وأما مجيء الحال جامدا فقليل بالنسبة إلى المشتق

المراد بالوصف ما كان صريحا كـ(اسم الفاعل - المفعــول) أو مــؤولا كالجملة والظرف والجار والمجـــــرور

فخرج بذكر الوصف نحو (رجعت القهقرى)

(فضلة)

فخـرج نحـو: (زيـد قـائم - علمـــتُ زيـــداً قائمـــاً)

- وقــد يحــدث أحيانــا أن يُســتغنى عــن العمــدة كـ(أقائم الزيدان؟)، وتلزم الفضلة كـ(زيدا) في جواب (من ضربت؟)

الفضلة هي: ما يجيء بعد تمـام الكـلام أي أركـان الكلام، وذلك أعم من كـون المعنـى المقصـود مفتقرا إليه أم لا

(منتصب)

- قـد تـأتي مجـرورةً بزائـد كـ(فَمَـا رَجَعَـتْ بِخَائِبَـةٍ رِكَـابٌ.. حَكِـيْمُ بـنُ المُسَـيِّبِ مُنتَهَاهَـــــــــــا)

- (ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ مـن دونـك مـن أولياءَ) مصـطفى : (د: وَجُهِّــلَ نَتَّخِذَ..ألاَ)

خرج نعتا المرفوع والمخفوض

(مفهم في حالِ..)

أي: (للدلالـة علـى الهيئـــــة)

- (جاء زيد راكبا) (في حال ركوب)

فخرج:

التمييز المشتق كـ(لله دره فارسا) فإنه تمييز على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته

(رأيت رجلا راكبا) فـ(راكبا) وصف فضلة منتصب لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل ووقع بيان الهيئة تبعـــــــــا لا قصـــــــــدا

- فالتقدير (صفته كذا) لا (في حال كذا)

- عرف الحال في التسهيل: (ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا معنى (في) غير تابع ولا عمدة) فأخرجها بـ(غير تابع ولا عمدة)

اعتراضٌ: في الحد دورٌ لأن النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور متوقف على الحد فجاء الدور

(وكونه منتقلا مشتقا..يغلب لكن ليس مستحقا)

وجوب كون الحال منتقلة مشتقة هو الغالب لا اللازم

اجتمع الجمود واللزوم في مثال سيبويه: (هذا خاتمك حديدًا)

الانتقال

معناه ألا تكون ملازمة للمتصف بها كـ(جاء زيد راكبا) فالحال والتحويل من ماجة واحدة

قد تجيء غير منتقلة وذلك في ثلاث مسائل:

كون الحال مؤكدة إما:

١- لعاملها: (ويوم أبعث حيا)

٢- لصاحبها: (لآمن من في الارض كلهم جميعا)

٣- لمضمون جملة قبلها: (زيد أبوك عطوفا)

نص عليه الشلوبين

- الضابط: اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وصاحبها أو عاملها عقلا أو عادة أو طبعا وإن لم تكن في نفسها دائمةً فالأبوة من شأنها العطف

كون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها كـ(وخلق الانسان ضعيفا - خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها)

فـ(يديها) بدل بعض و(أطول) حال لازمة

في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كـ:

١- (دعوت الله سميعا - أنزل إليكم الكتاب مفصلا - قائما بالقسط)

٢- (فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كأنما. عِمامتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ)

٣- (فادخلوها خالدين)

- مصطفى: (ضابطها ملازمة الصفة للموصوف عقلاً أو عادةً أو سمعاً)

قد تأتي الحال جامدة صح ذلك لظهور تأولهما بمشتق

- فالحال وصف لصاحبها والوصف لا يكون إلا مشتقا فإن جاء جامدا فهو في تأويل المشتق فكذلك ما دل على معناها وهو الحال

قولان في لزوم الانتقال والاشتقاق

عدم التزام هذين الوصفين (الناظم)

- لأن الحال خبرٌ في الأصل وهي لا يُشترط فيها اشتقاق ولا انتقال باتفاق

- إذ لم يستحق كونه كذلك في السماع فلا يستحقه في القياس

وعليه فلا يلزم تأويل اللازم ولا الجامد

جعلهما بعضُ المتأخرين لازمَينِ ويؤولون الجامد واللازم (ابن بابشاذ وابن السيد)

- وقد تأول ابن عصفور بعض الأحوال المنتقلة

مواضع كثرة جمود الحال (ويكثر الجمود..)

تنبيه: تقدير المشتق فيها معنوي وهو غير كاف لاشتراط الاشتقاق
- والكثرة متفاوتة من نوعٍ لآخر ،وكلما كثُر النوعُ قل التكلف في تأويله والعكس ،فذو التأويل المتكلف كـ(هذا مالك دينارا - مررت برفيقك رأسين) أي: (قليلاً - متواجهين)

ومواضع التأويلِ نوعان

وإنما وجب التأويل فيها لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي

أولاً : مواضع وجوب تأويلها بالمشتق اتفاقاً

ثانياً : مواضع مختلف في تأويلها

أولاً : مواضع وجوب تأويلها بالمشتق اتفاقاً

- هي كون الحال دالةً على:

(في سعر) نص عليه سيبويه

أمثلة

- (بِعْتُ مدا بدرهم - بعته الشاء شاةً ودرهمًا - بعته الشاء شاةً بدرهم) والواو فيه بمعنى (مع)

يجوز وجهان:

رفع (مد)

- على كونه مبتدأ و(بكذا) خبر وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفا محذوفا أي (مد منه بدرهم) والجملة في محل نصب حال والرابط الضمير المحذوف

نصب (مد)

- على كونه حالا و(بكذا) صفة له ويحتمل كونه حالا من: ١- فاعل (بعه) على تقدير (مسعِّرًا)

٢- المفعول أي (مسعَّرًا)

(سيبويه)

(وفي..مبدي تأول بلا تكلف)

- يشملُ:

المفاعلة

أمثلة

١- (كبعه مدا بكذا يدا بيد) (يدا بيد) أي (مُنَاجَزَةً - مُناجِزاً)

٢- (سايرته قدما بقدم - قابلته دينارا بدينار - فاخرته أبا بأب)

يجوز في (يد)

الرفع أي (يد منه على يد مني)

النصب أي (يدا كائنة مع يد) والجار والمجرور:

١- يجعله سيبويه للبيان

٢- الصبان على أنه متعلق بمحذوف صفة للحال أي: (يدا مع يد)

ترتيب كـ(ادخلوا الدار رجلا رجلا) وضابطه ذكرُ المجموعِ أولاً ثم يُفَصَّلُ واختلفوا :

١- الحال هو مجموع اللفظين ولما تعذر كون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا كالخبر المتعدد بغير عاطف كـ(الرمان حلو حامض)

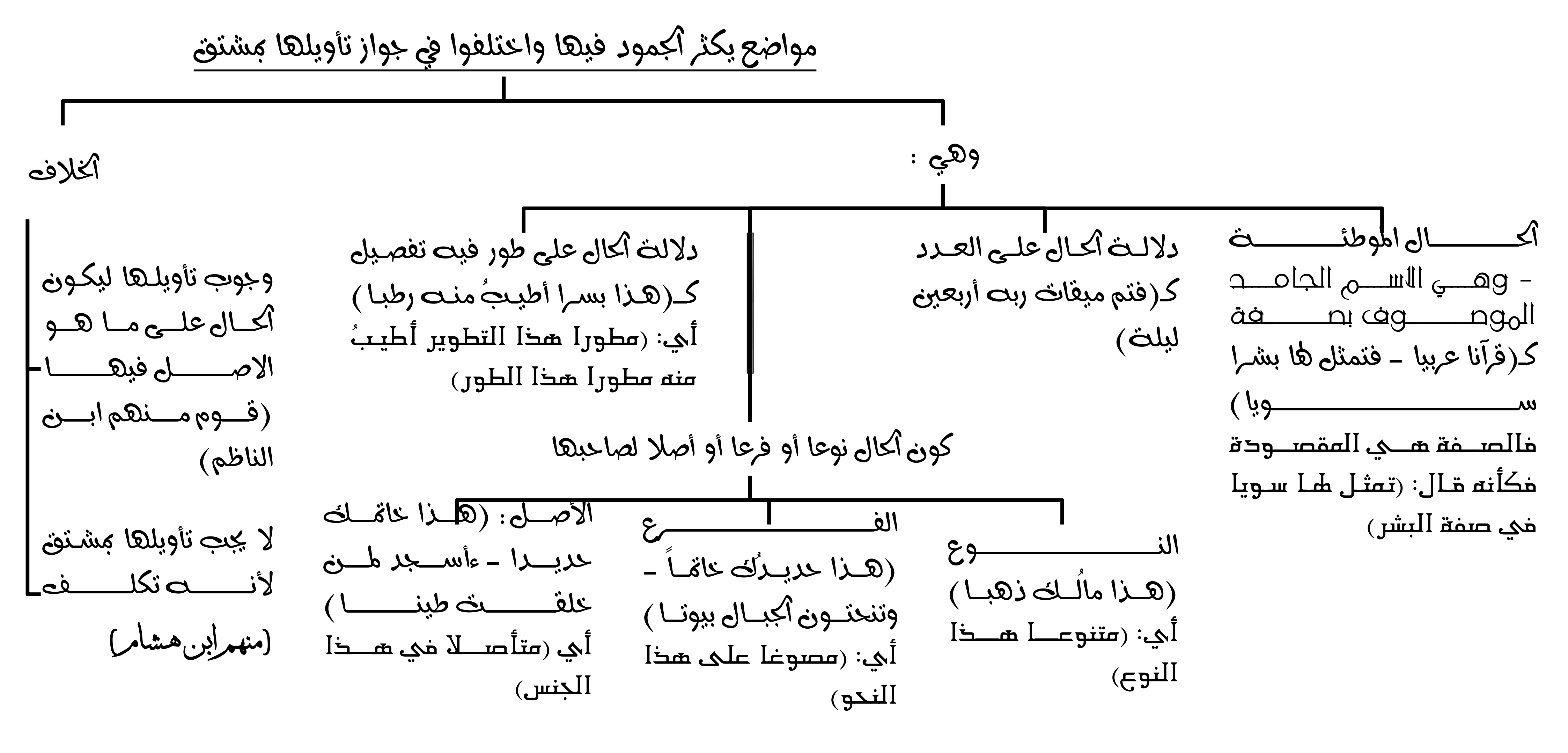
٢- ذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الاول والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر

تشبيه

(وكر زيد أسدا أي كأسد) أي (مشبها الأسد) وفي تقديره وجهان

وهو على حذف المضاف المشتق

تقدير نفس الاسم الجامد قائما مقام اسم مشتق وكأنه قيل (كر شجاعا)


مواضع يكثر الجمود فيها واختلفوا في جواز تأويلها بمشتق
وهي :
الخلاف
الحال الموطئة
- وهي الاسم الجامد الموصوف بصفة
كـ(قرآنا عربيا – فتمثل لها بشرا سويا)
فالصفة هي المقصودة فكأنه قال: (تمثل لها سويا في صفة البشر)
دلالة الحال على العدد
كـ(فتم ميقات ربه أربعين ليلة)
دلالة الحال على طور فيه تفصيل
كـ(هذا بسرا أطيبُ منه رطبا)
أي: (مطورا هذا التطوير أطيبُ منه مطورا هذا الطور)
كون الحال نوعا أو فرعا أو أصلا لصاحبها
النوع
(هذا مالُك ذهبا)
أي: (متنوعا هذا النوع)
الفرع
(هذا حديدُك خاتماً – وتنحتون الجبال بيوتا)
أي: (مصوغا على هذا النحو)
الأصل: (هذا خاتمك حديدا – ءأسجد لمن خلقت طينا)
أي (متأصلا في هذا الجنس)
وجوب تأويلها ليكون الحال على ما هو الاصل فيها (قوم منهم ابن الناظم)
لا يجب تأويلها بمشتق لأنه تكلف (منهم ابن هشام)

مُصْطفَى دَنْقَش

(والحال إن عرف لفظا فاعتقد..تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

اختلفوا

الحال لا تكون إلا نكرة وما ورد معرفا لفظا فهو منكر معنى (جمهور البصرة)

استدل الناظم:

- (صاحب الحال معرفة غالباً فلو جاءت الحال معرفة لظُنت نعتا

- الحال ملازم للفضلية فلا يقام مقام الفاعل فلم يستحق التعريف إذ لا فائدة لتعريفه واستحقه غيره من الفضلات لوقوعه عمدة)اهـ.

يجوز تعريف الحال مطلقا بلا أويل (البغداديون ويونس)

- فأجازوا (جاء زيد الراكبَ)

التفصيل (الكوفيون)

إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا

- كـ(زيد الراكب أحسن منه الماشي): أي (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)

- ولا يصح (جاء زيد الراكبَ)

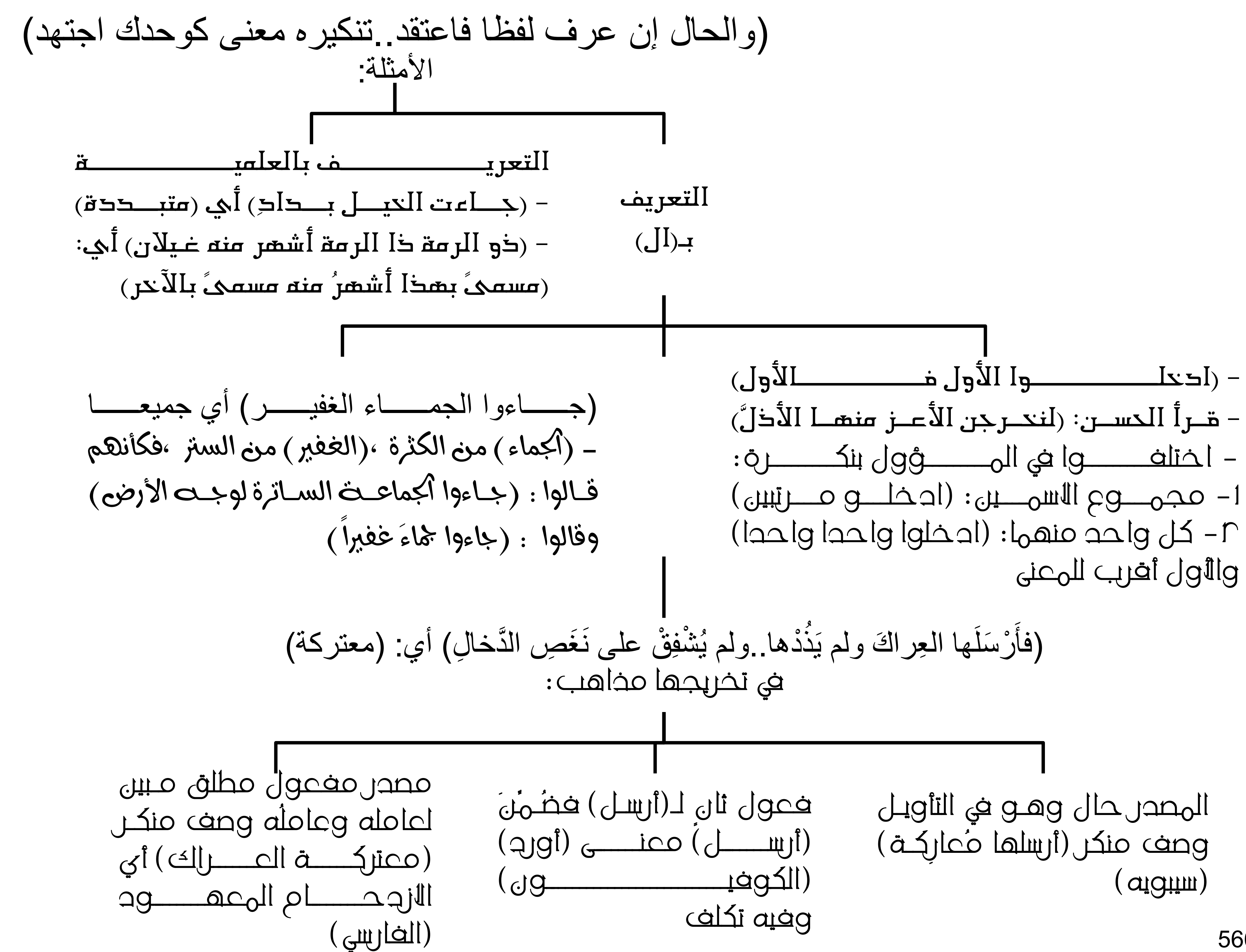
تنبيهات

لم يقل الناظم: (أَوِّلْ الجامد بالمشتق) وإنما عرف المقيس بكونه سهل التأويل، وألزم هنا بتأويل المعرفة بالنكرة لأن تعريف الحال لا يصح قياسا وإلا لما احتيج تأويله

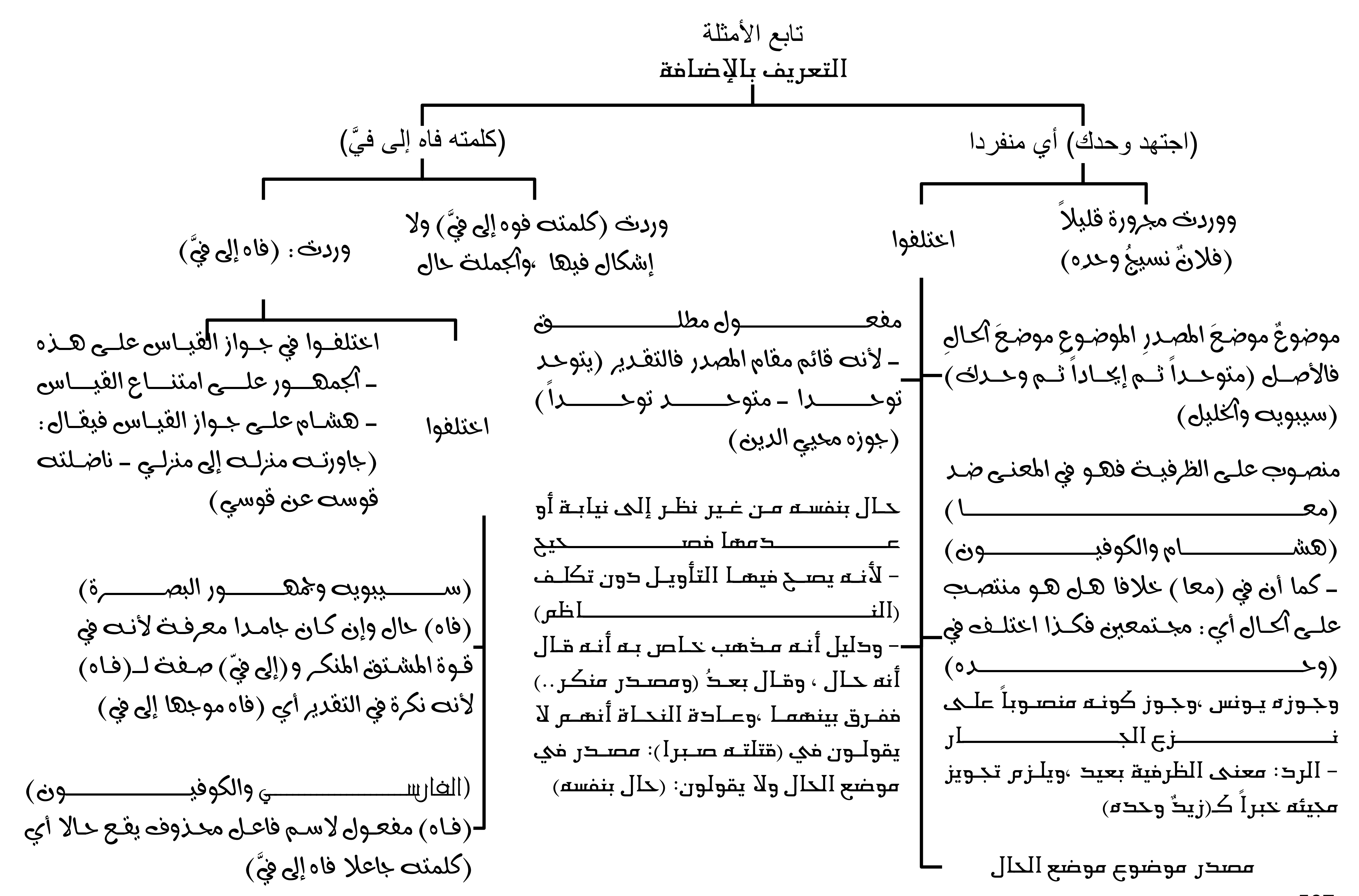
(فاعتقد تنكيره معنى) فليس التنكير من جهة اللفظ بأن تقدر اللام زائدة والإضافة غير محضة وعلى هذا أجراه النحاة وخالف بعضهم فأول تأويلا لفظيا

الأمثلة

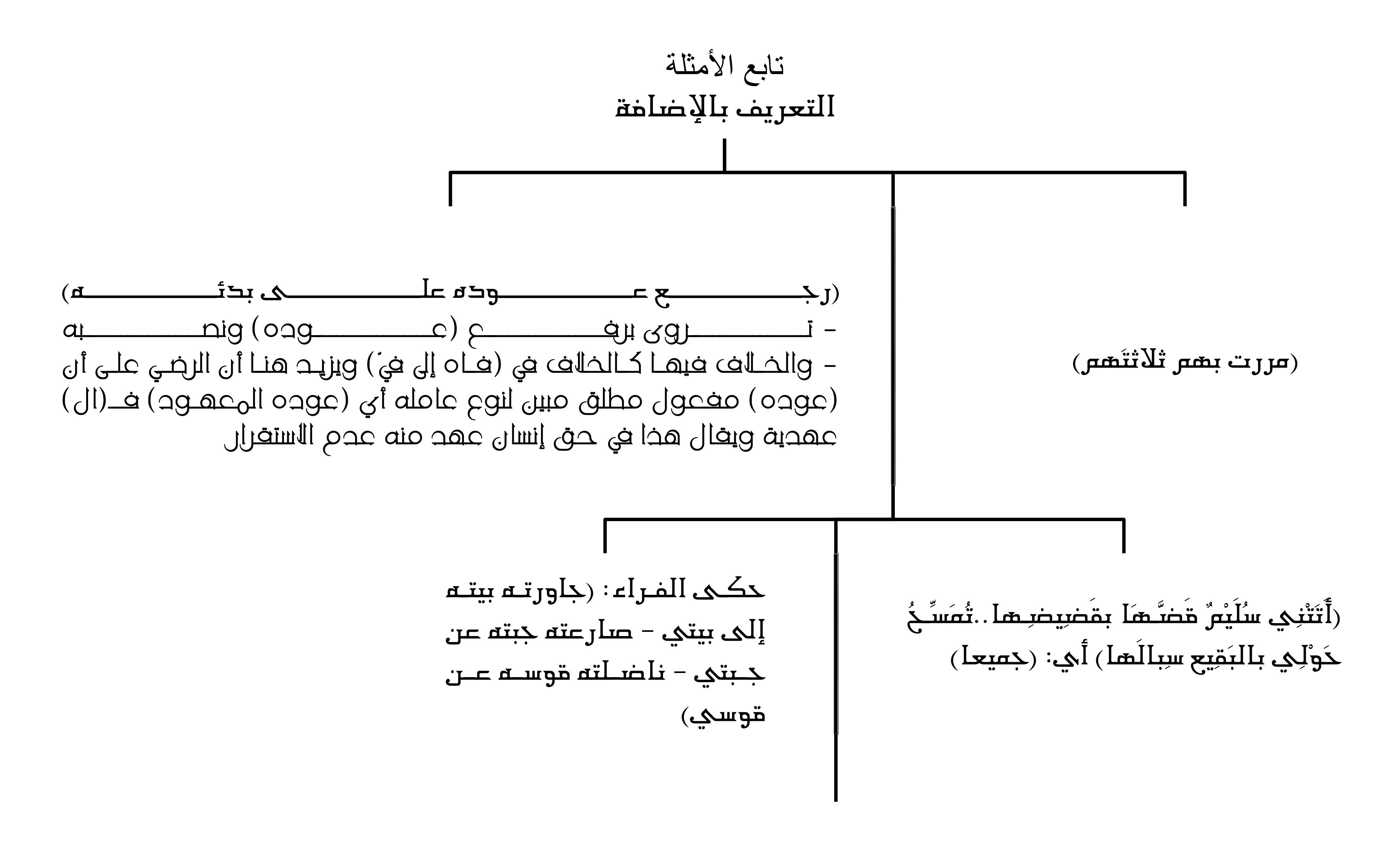
- ستأتي

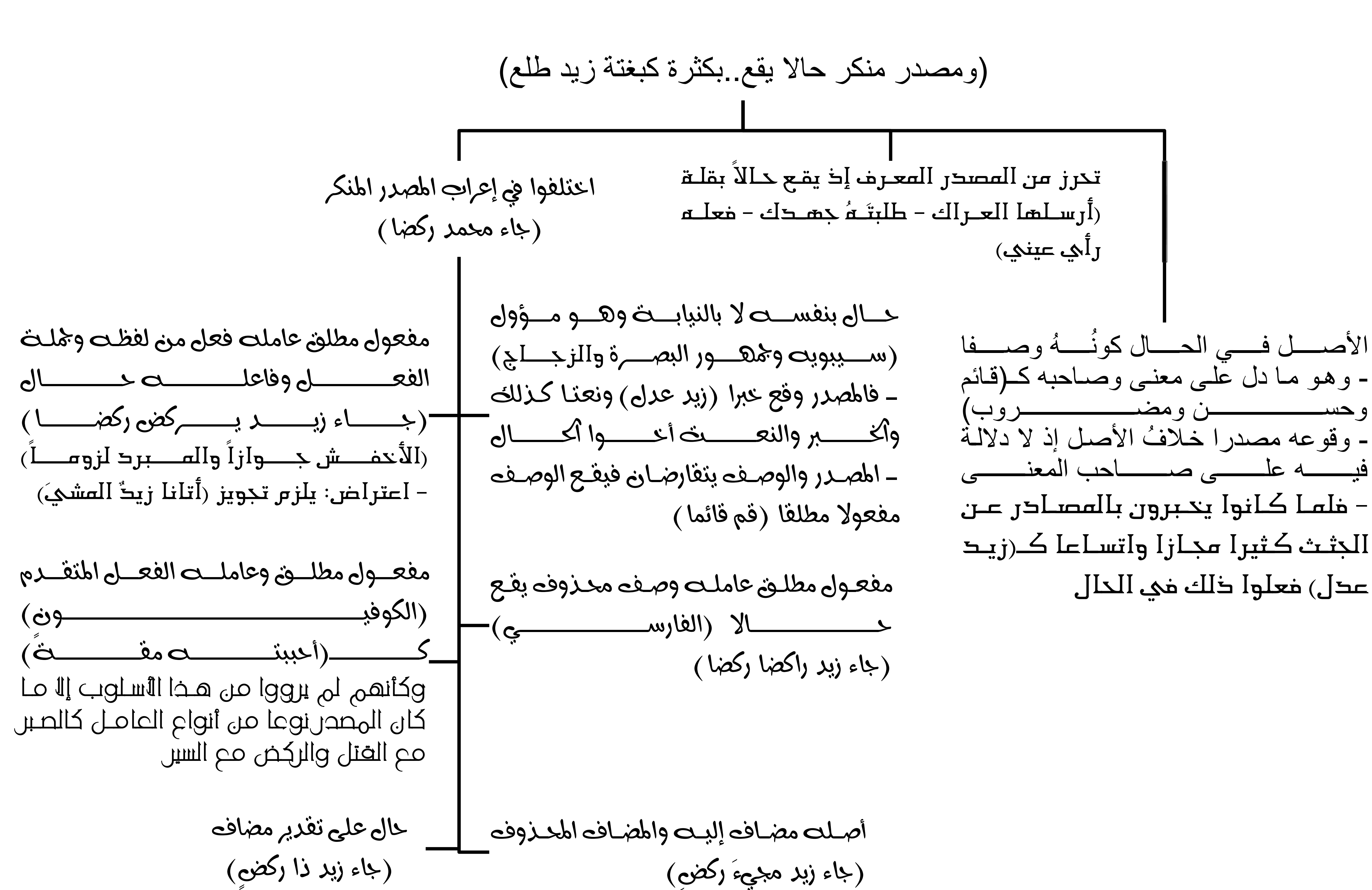

(والحال إن عرف لفظا فاعتقد..تنكيره معنى كوحدك اجتهد)
الأمثلة:
التعريف بالعلمية
- (جاءت الخيل بداد) أي (متبددة)
- (ذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان) أي:
(مسمىً بهذا أشهرُ منه مسمىً بالآخر)
التعريف بـ(ال)
- (ادخلوا الأول فالأول)
- قرأ الحسن: (لنخرجن الأعز منها الأذلَّ)
- اختلفوا في المؤول بنكرة:
1- مجموع الاسمين: (ادخلوا مرتبين)
2- كل واحد منهما: (ادخلوا واحدا واحدا)
والأول أقرب للمعنى
(جاءوا الجماء الغفير) أي جميعا
- (الجماء) من الكثرة ،(الغفير) من الستر ،فكأنهم
قالوا : (جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض)
وقالوا : (جاءوا جماءَ غفيراً)
(فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها..ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ) أي: (معتركة)
في تخريجها مذاهب:
المصدر حال وهو في التأويل وصف منكر (أرسلها مُعارِكة)
(سيبويه)
مفعول ثانٍ لـ(أرسل) فضُمِّنَ (أرسل) معنى (أورد)
(الكوفيون)
وفيه تكلف
مصدر مفعول مطلق مبين لعامله وعامله وصف منكر
(معتركة العراك) أي الازدحام المعهود
(الفارسي)

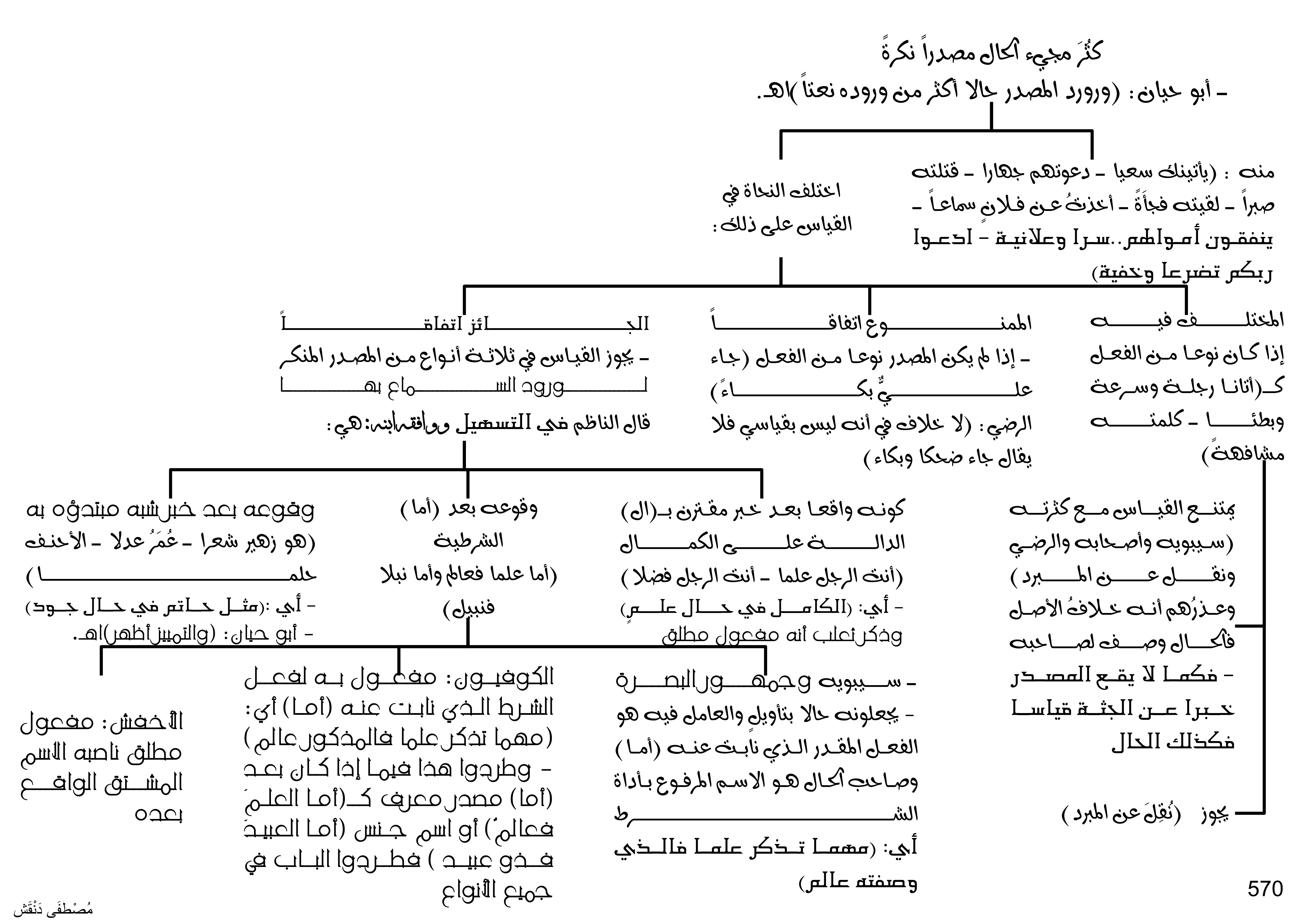
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع الأمثلة
التعريف بالإضافة
(اجتهد وحدك) أي منفردا
ووردت مجرورة قليلاً (فلانٌ نسيجُ وحدِه)
اختلفوا
موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ فالأصل (متوحداً ثم إيحاداً ثم وحدك) (سيبويه والخليل)
منصوب على الظرفية فهو في المعنى ضد (معا) (هشام والكوفيون)
- كما أن في (معا) خلافا هل هو منتصب على الحال أي: مجتمعين فكذا اختلف في (وحده)
وجوزه يونس، وجوز كونه منصوباً على نزع الجار
- الرد: معنى الظرفية بعيد، ويلزم تجويز مجيئه خبراً كـ(زيدٌ وحده)
مصدر موضوع موضع الحال
مفعول مطلق
- لأنه قائم مقام المصدر فالتقدير (يتوحد توحدا - متوحد توحداً)
(جوزه محيي الدين)
حال بنفسه من غير نظر إلى نيابة أو عدمها فصحيح
- لأنه يصح فيها التأويل دون تكلف (الناظم)
- ودليل أنه مذهب خاص به أنه قال أنه حال، وقال بعدُ (ومصدر منكر..) ففرق بينهما، وعادة النحاة أنهم لا يقولون في (قتلته صبرا): مصدر في موضع الحال ولا يقولون: حال بنفسه
(كلمته فاه إلى فيَّ)
وردت (كلمته فوه إلى فيَّ) ولا إشكال فيها، والجملة حال
وردت: (فاه إلى فيَّ)
اختلفوا في جواز القياس على هذه
- الجمهور على امتناع القياس
- هشام على جواز القياس فيقال: (جاورته منزله إلى منزلي - ناضلته قوسه عن قوسي)
اختلفوا
(سيبويه وجمهور البصرة)
(فاه) حال وإن كان جامدا معرفة لأنه في قوة المشتق المنكر و(إلى فيّ) صفة لـ(فاه) لأنه نكرة في التقدير أي (فاه موجها إلى في)
(الفارسي والكوفيون)
(فاه) مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا أي (كلمته جاعلا فاه إلى فيَّ)


تابع الأمثلة
التعريف بالإضافة
(مررت بهم ثلاثتَهم)
(رجـــــع عـــــــوده علـــــــــى بدئـــــــه)
- تـــــروى برفـــــع (عـــــــوده) ونصـــــبه
- والخلاف فيها كالخلاف في (فاه إلى فيّ) ويزيد هنا أن الرضي على أن (عوده) مفعول مطلق مبين لنوع عامله أي (عوده المعهود) فـ(ال) عهدية ويقال هذا في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار
(أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِهَا..تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيعِ سِبالَهَا) أي: (جميعا)
حكى الفراء: (جاورته بيته إلى بيتي - صارعته جبته عن جبتي - ناضلته قوسه عن قوسي)
(انقض آخرهم على أولهم)


(ومصدر منكر حالا يقع..بكثرة كبغتة زيد طلع)
تحرز من المصدر المعرف إذ يقع حالاً بقلة (أرسلها العراك - طلبتَهُ جهدك - فعله رأي عيني)
اختلفوا في إعراب المصدر المنكر (جاء محمد ركضا)
الأصل في الحال كونُهُ وصفا - وهو ما دل على معنى وصاحبه كـ(قائم وحسن ومضروب) - وقوعه مصدرا خلافُ الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى - فلما كانوا يخبرون بالمصادر عن الجثث كثيرا مجازا واتساعا كـ(زيد عدل) فعلوا ذلك في الحال
حال بنفسه لا بالنيابة وهو مؤول (سيبويه وجمهور البصرة والزجاج) - فالمصدر وقع خبرا (زيد عدل) ونعتا كذلك والخبر والنعت أخوا الحال - المصدر والوصف يتقارضان فيقع الوصف مفعولا مطلقا (قم قائما)
مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا (الفارسي) (جاء زيد راكضا ركضا)
أصله مضاف إليه والمضاف المحذوف (جاء زيد مجيءَ ركضٍ)
مفعول مطلق عامله فعل من لفظه وجملة الفعل وفاعله حال (جاء زيد يركض ركضا) (الأخفش جوازاً والمبرد لزوماً) - اعتراض: يلزم تجويز (أتانا زيدٌ المشيَ)
مفعول مطلق وعامله الفعل المتقدم (الكوفيون) كـ(أحببته مقةً) وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير
حال على تقدير مضاف (جاء زيد ذا ركضٍ)


كثُرَ مجيء الحال مصدراً نكرةً
- أبو حيان: (ورورد المصدر حالا أكثر من وروده نعتاً)اهـ.
منه: (يأتينك سعيا - دعوتهم جهارا - قتلته صبراً - لقيته فجأةً - أخذتُ عن فلانٍ سماعاً - ينفقون أموالهم..سرا وعلانية - ادعوا ربكم تضرعا وخفية)
اختلف النحاة في القياس على ذلك:
المختلف فيه
إذا كان نوعا من الفعل كـ(أتانا رجلة وسرعة وبطئا - كلمته مشافهةً)
يمتنع القياس مع كثرته (سيبويه وأصحابه والرضي ونقل عن المبرد) وعزُرهم أنه خلافُ الأصل فالحال وصف لصاحبه - فكما لا يقع المصدر خبرا عن الجثة قياسا فكذلك الحال
يجوز (نُقِلَ عن المبرد)
الممنوع اتفاقاً
- إذا لم يكن المصدر نوعا من الفعل (جاء عليٌّ بكاءً)
الرضي: (لا خلاف في أنه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا وبكاء)
الجائز اتفاقاً
- يجوز القياس في ثلاثة أنواع من المصدر المنكر لورود السماع بها
قال الناظم في التسهيل ووافقه ابنه: هي:
كونه واقعا بعد خبر مقترن بـ(ال) الدالة على الكمال (أنت الرجل علما - أنت الرجل فضلا)
- أي: (الكامل في حال علمٍ)
وذكر ثعلب أنه مفعول مطلق
وقوعه بعد (أما) الشرطية (أما علما فعالم وأما نبلا فنبيل)
وقوعه بعد خبر شبه مبتدؤه به (هو زهير شعرا - عُمَرُ عدلا - الأحنف حلما)
- أي: (مثل حاتم في حال جود)
- أبو حيان: (والتمييز أظهر)اهـ.
- سيبويه وجمهور البصرة
- يجعلونه حالا بتأويل والعامل فيه هو الفعل المقدر الذي نابت عنه (أما) وصاحب الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط
أي: (مهما تذكر علما فالذي وصفته عالم)
الكوفيون: مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه (أما) أي: (مهما تذكر علما فالمذكور عالم)
- وطردوا هذا فيما إذا كان بعد (أما) مصدر معرف كـ(أما العلمَ فعالمٌ) أو اسم جنس (أما العبيدَ فذو عبيد) فطردوا الباب في جميع الأنواع
الأخفش: مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده
مُصْطفَى دَنْقَش

تقديم : النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال فالنعت يخصص النكرة فـ(لقيت رجلا شجاعا) فالشجاعة وصف له وقت اللقاء وغيره ،والحال وصف له في وقت اللقاء دون غيره

(ولم ينكر غالبا ذو الحال إن..)
الأصل في صاحب الحال التعريف ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ

(إن..لم يتأخر)
تقدم الحال على النكرة

العلة: نفي توهم كون الحال صفةً – لما أرادوا في نحو (هذا رجلٌ قائمٌ) أن ينصبوا (قائم) على الحال نقلوه إلى موضع لا يجري فيه على موصوفه

تنبيه: لا يختص هذا بتقديمه على صاحبه وحده ، فكذا إذا تقدم صدر الكلام كـ(ضاحكا جاءني رجل)

ومنه

(ومَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها ليَ لائِمُ..ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي)
– (مثل) لا يستفيد بالإضافة تعريفا

(وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ..شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ)

(بينا) حال من النكرة على أحد قولين:
١– عند سيبويه إذ يجيز مجيء الحال من المبتدأ
٢– عند الكوفيين إذ يقولون: الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة

أما جمهور البصرة فهو حال من ضمير (بالجسم) فلا شاهد في البيت

(أو يخصص)
تخصيص النكرة بوصف أو بإضافة
فإذا خصصت تقرب من المعرفة فتعامل معاملتها

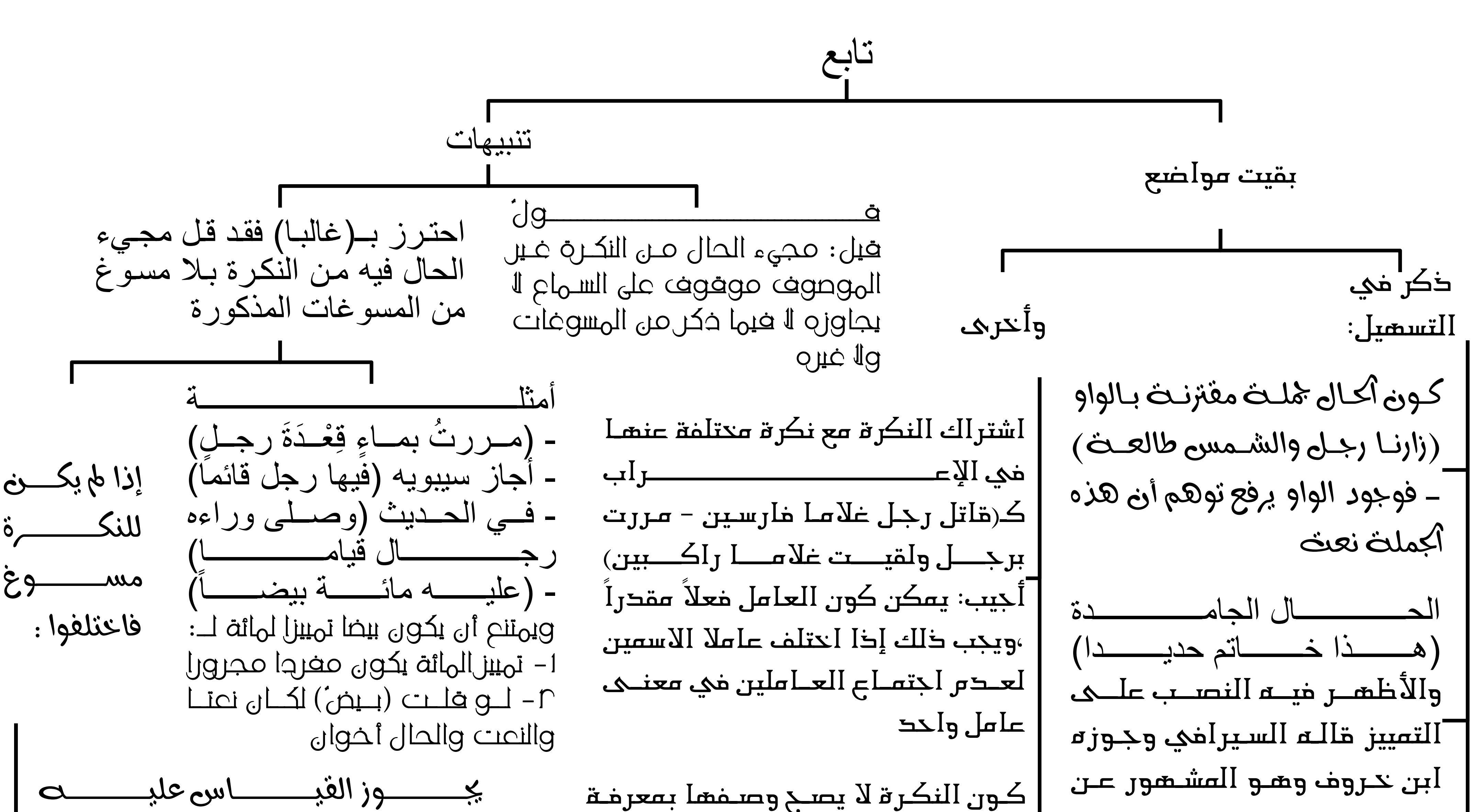
بوصف
(ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا)
وليس منه: (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا) خلافا للناظم وابنه
– أنه ليس من الحالات التي يجوز فيها مجيء الحال من المضاف إليه
– و(أمرا) اسم جامد
– الأمر الأول مفرد الأمور والثاني مفرد الأوامر

بالإضافة
(في أربعة أيام سواء للسائلين)

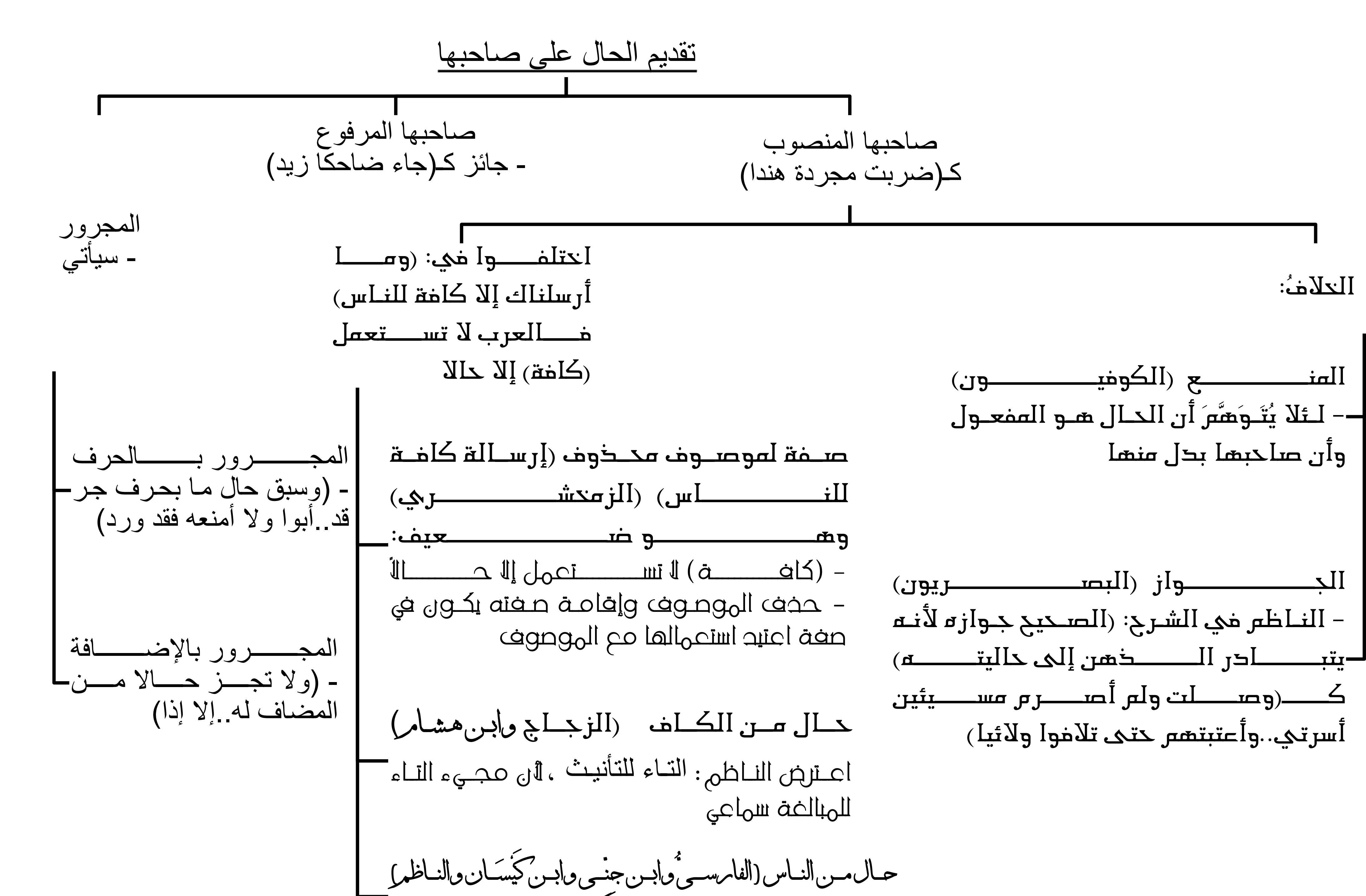
(أو يبين..من بعد نفي أو مضاهيه كلا..يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)
وقوع النكرة بعد نفي أو شبهه وذلك لحصول الفائدة

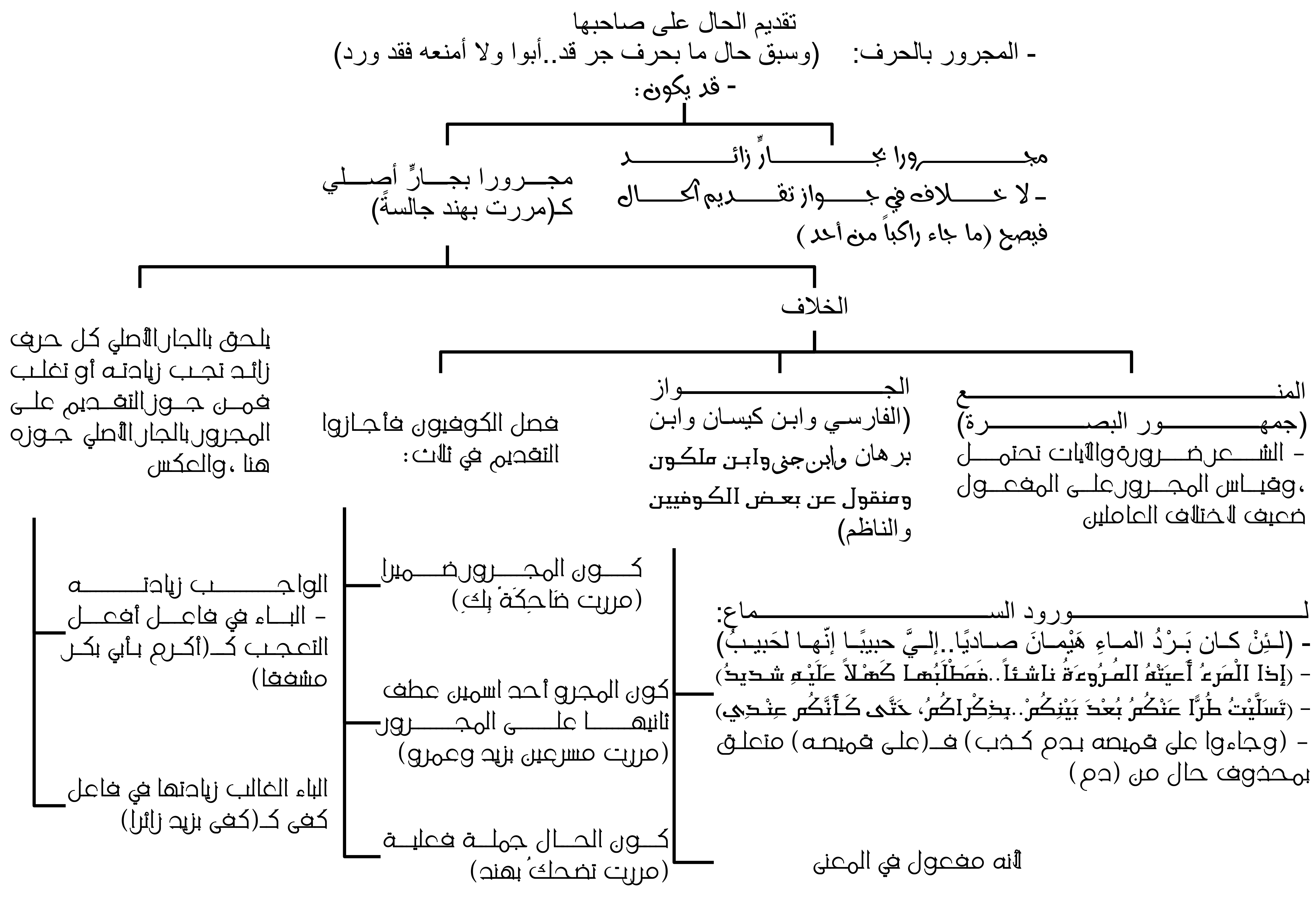
- الاستفهام: (يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى..لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلا)
- النهي: (لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

النفي
(وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فالنكرة منفية فتعُمُّ ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لـ:
- الواو لا تُزادُ بين الصفة والموصوف كما أنه
- لا يُعترضُ بـ(إلا) بين الصفة والموصوف
صرح بذلك (الأخفش والفارسي)
- الناظم: (الواو فصلت بينهما فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما)اهـ.



تابع
بقيت مواضع
ذكر في التسهيل:
كون الحال جملة مقترنة بالواو (زارنا رجل والشمس طالعة)
- فوجود الواو يرفع توهم أن هذه الجملة نعت
الحال الجامدة (هذا خاتم حديدا) والأظهر فيه النصب على التمييز قاله السيرافي وجوزه ابن خروف وهو المشهور عن غير سيبويه
اشتراك النكرة مع معرفة كـ(زارني خالد ورجل راكبين)
أجيب: لم تعد مختصة بالنكرة
وأخرى
اشتراك النكرة مع نكرة مختلفة عنها في الإعراب كـ(قاتل رجل غلاما فارسين - مررت برجل ولقيت غلاما راكبين)
أجيب: يمكن كون العامل فعلاً مقدراً، ويجب ذلك إذا اختلف عاملا الاسمين لعدم اجتماع العاملين في معنى عامل واحد
كون النكرة لا يصح وصفها بمعرفة ولا نكرة كـ(مررت بكلٍ قائماً - ببعضٍ قائماً) فهما معرفتان بنية الإضافة ونكرتان لفظاً
ولا تكاد تجده إلا فيهما
تنبيهات
قول
قيل: مجيء الحال من النكرة غير الموصوف موقوف على السماع لا يجاوزه لا فيما ذكر من المسوغات ولا غيره
احترز بـ(غالبا) فقد قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة
أمثلة
- (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)
- أجاز سيبويه (فيها رجل قائماً)
- في الحديث (وصلى وراءه رجال قياما)
- (عليه مائة بيضاً)
ويمتنع أن يكون بيضا تمييزا لمائة لـ:
1- تمييز المائة يكون مفردا مجرورا
2- لو قلت (بيضٌ) لكان نعتا والنعت والحال أخوان
إذا لم يكن للنكرة مسوغ فاختلفوا:
يجوز القياس عليه (أبو حيان ونقله عن سيبويه)
- فالحال يؤتى بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها
امتناع القياس عليه (الخليل ويونس)


تقديم الحال على صاحبها
صاحبها المنصوب
كـ(ضربت مجردة هندا)
صاحبها المرفوع
- جائز كـ(جاء ضاحكا زيد)
المجرور
- سيأتي
الخلافُ:
المنع (الكوفيون)
- لئلا يُتَوَهَّمَ أن الحال هو المفعول وأن صاحبها بدل منها
الجواز (البصريون)
- الناظم في الشرح: (الصحيح جوازه لأنه يتبادر الذهن إلى حاليته)
كـ(وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي..وأعتبتهم حتى تلاقوا ولائيا)
اختلفوا في: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فالعرب لا تستعمل (كافة) إلا حالا
صفة لموصوف محذوف (إرسالة كافة للناس) (الزمخشري)
وهو ضعيف:
- (كافة) لا تستعمل إلا حالاً
- حذف الموصوف وإقامة صفته يكون في صفة اعتيد استعمالها مع الموصوف
حال من الكاف (الزجاج وابن هشام)
اعترض الناظم: التاء للتأنيث، لأن مجيء التاء للمبالغة سماعي
حال من الناس (الفارسيُّ وابن جِنِّي وابن كَيْسَان والناظم)
- ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة وهو ممتنع
المجرور بالحرف
- (وسبق حال ما بحرف جر قد..أبوا ولا أمنعه فقد ورد)
المجرور بالإضافة
- (ولا تجز حالا من المضاف له..إلا إذا)


تقديم الحال على صاحبها
- المجرور بالحرف: (وسبق حال ما بحرف جر قد..أبوا ولا أمنعه فقد ورد)
- قد يكون:
مجرورا بجارٍّ زائد
- لا خلاف في جواز تقديم الحال
فيصح (ما جاء راكباً من أحد)
مجرورا بجارٍّ أصلي
كـ(مررت بهند جالسةً)
الخلاف
المنع
(جمهور البصرة)
- الشعر ضرورة والآيات تحتمل، وقياس المجرور على المفعول ضعيف لاختلاف العاملين
لورود السماع:
- (لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صاديًا..إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ)
- (إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُروءَةُ ناشئاً..فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَديدُ)
- (تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ..بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي)
- (وجاءوا على قميصه بدم كذب) فـ(على قميصه) متعلق بمحذوف حال من (دم)
لأنه مفعول في المعنى
الجواز
(الفارسي وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن ملكون ومنقول عن بعض الكوفيين والناظم)
فصل الكوفيون فأجازوا التقديم في ثلاث:
كون المجرور ضميرا (مررت ضاحِكَةً بِكِ)
كون المجرو أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور (مررت مسرعين بزيد وعمرو)
كون الحال جملة فعلية (مررت تضحكُ بهند)
يلحق بالجار الأصلي كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب فمن جوز التقديم على المجرور بالجار الأصلي جوزه هنا، والعكس
الواجب زيادته
- الباء في فاعل أفعل التعجب كـ(أكرم بأبي بكر مشفقا)
الباء الغالب زيادتها في فاعل كفى كـ(كفى بزيد زائرا)
مُصْطفَى دَنْقَش

مجيء الحال من المضاف إليه
(ولا تجز حالا من المضاف له..إلا إذا)

يجوز مطلقا (سيبويه والفارسي)
فيجوز: (جاء غلام هند ضاحكة)

- حكي في الشرح الإجماعَ على منعها ،وحكى الخلافَ ابنُ الشجري عن الفارسيِ ،والسيوطيُّ عن بعض البصريين

ومنه:
(سلبتَ سلاحِي بائِسا وَشَتَمْتَنِي..فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرَّ سالبِ)
فـ(بائسا) حال من ياء المتكلم في سلاحي

يجوز إذا كان المضاف (الناظم)

(اقتضى المضاف عمله) مما يصح عمله في الحال - بأن يتضمن معنى الفعل: (إليه مرجعكم جميعا - هذا الشارب السويق ملتوتا)

(أو كان جزء ما له أضيفا) (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا)

(أو مثل جزئه فلا تحيفا)

أي في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه (اتبع ملة إبراهيم حنيفا - أعجبني حسن زيد راكبا وفصاحته متكلما) - إذ يصح في غير القرآن (اتبع إبراهيم حنيفا)

(فلا تحيفا) فرُبَّ شيء يُظن كالجزء وليس كالجزء: (أعجبني مال زيد تاجرا) إذ يمتنع: (أعجبني زيدٌ تاجرا) وأنت تريد ماله

السر في الخلاف

كما لا يكون صاحب خبر لا يكون صاحب حال لأن المضاف هو المقصود

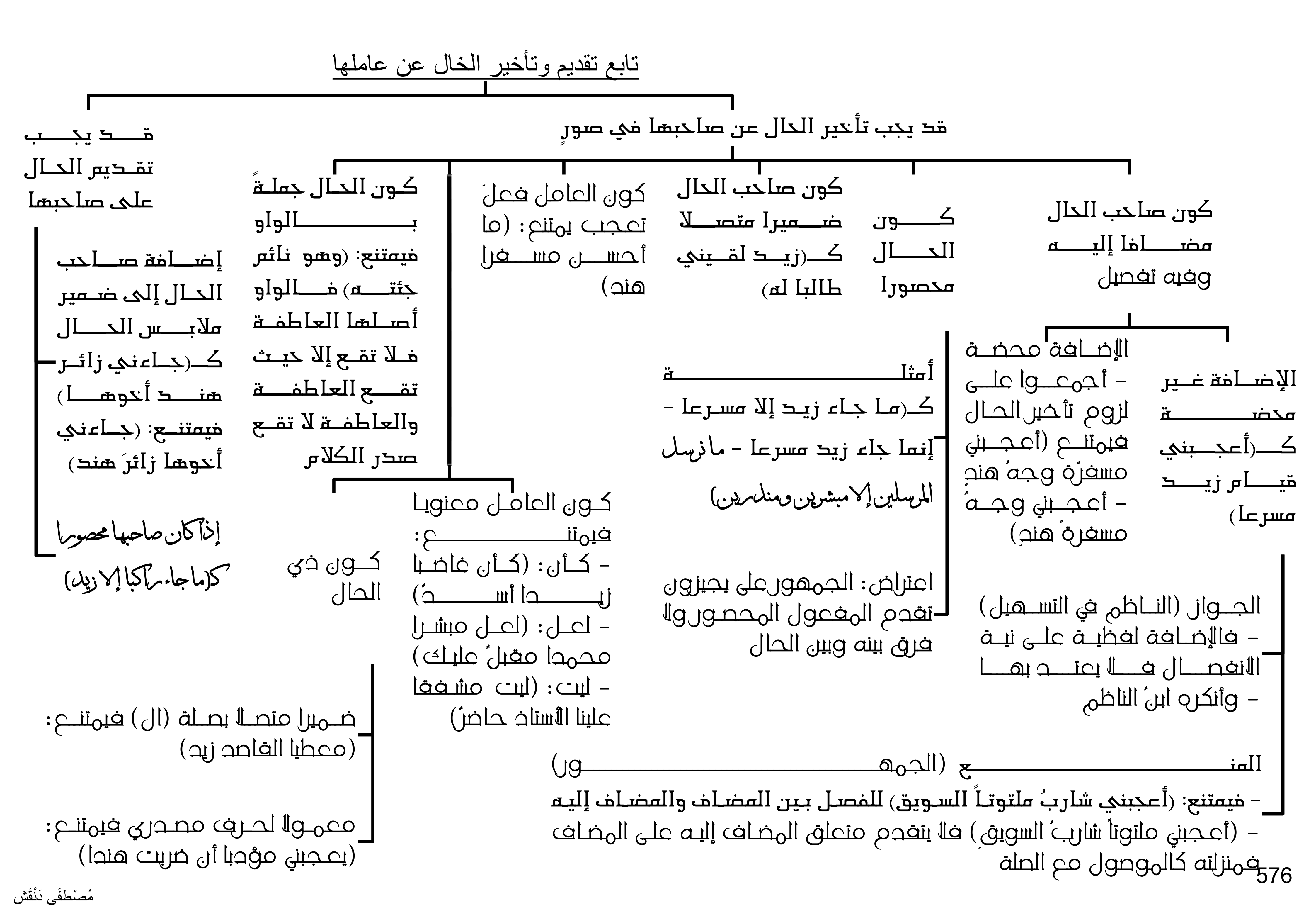
- هل يجب كون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبه؟

يجوز أن يكون واحدا وأن يكون مختلفا (سيبويه)

يجب كونُه نفسَ العامل بأن يكون المضافُ

عاملا في المضاف إليه النصب أو الرفع لشبهه بالفعل لكونه مصدرا أو اسم فاعل فكان كذلك عاملا في الحال فيتحد العامل في الحال وصاحبه

جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعا كالشئ الواحد فصار الحال في التقدير من المضاف


تابع تقديم وتأخير الحال عن عاملها
قد يجب تأخير الحال عن صاحبها في صورٍ
كون صاحب الحال مضافا إليه وفيه تفصيل
الإضافة غير محضة كـ(أعجبني قيام زيد مسرعا)
الإضافة محضة
- أجمعوا على لزوم تأخير الحال فيمتنع (أعجبني مسفرَةً وجهُ هندٍ
- أعجبني وجهَ مسفرةً هندِ)
الجواز (الناظم في التسهيل)
- فالإضافة لفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها
- وأنكره ابنُ الناظم
المنع (الجمهور)
- فيمتنع: (أعجبني شاربُ ملتوتاً السويق) للفصل بين المضاف والمضاف إليه
- (أعجبني ملتوتاً شاربُ السويقِ) فلا يتقدم متعلق المضاف إليه على المضاف فمنزلته كالموصول مع الصلة
كون الحال محصورا
أمثلة كـ(ما جاء زيد إلا مسرعا - إنما جاء زيد مسرعا - وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين)
اعتراض: الجمهور على يجيزون تقدم المفعول المحصور ولا فرق بينه وبين الحال
كون صاحب الحال ضميرا متصلا كـ(زيد لقيني طالبا له)
كون العامل فعلَ تعجب يمتنع: (ما أحسن مسفرا هند)
كون الحال جملةً بالواو فيمتنع: (وهو نائم جئته) فالواو أصلها العاطفة فلا تقع إلا حيث تقع العاطفة والعاطفة لا تقع صدر الكلام
كون العامل معنويا فيمتنع:
- كأن: (كأن غاضبا زيدا أسدٌ)
- لعل: (لعل مبشرا محمدا مقبلٌ عليك)
- ليت: (ليت مشفقا علينا الأستاذ حاضرٌ)
كون ذي الحال
ضميرا متصلا بصلة (ال) فيمتنع: (معطيا القاصد زيد)
معمولا لحرف مصدري فيمتنع: (يعجبني مؤدبا أن ضربت هندا)
قد يجب تقديم الحال على صاحبها
إضافة صاحب الحال إلى ضمير ملابس الحال كـ(جاءني زائر هند أخوها) فيمتنع: (جاءني أخوها زائرَ هند)
إذا كان صاحبها محصورا
كـ(ما جاء راكبا إلا زيد)
مُصْطفَى دَنْقَش

تقديم الحال على العامل

تمهيد

المذكور هنا هو مذهب جمهور البصرة بينما..

ذهب الجرمي إلى أنه يمتنع تقديم الحال مطلقا

- والشواهد ترده ومنه: (خشعا أبصارهم يخرجون)

ذهب الأخفش إلى المنع إذا فصل بين العامل والحال بفاصل

- أجيب: (شتى تؤوب الحلبة)

العامل المتصرف

(والحال إن ينصب بفعل صرفا..أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه كمسرعا..ذا راحل ومخلصا زيد دعا)

المراد بالصفة المشبهة للفعل المتصرف

- ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقَبِلَ التأنيث والتثنية والجمع (اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة)

- فما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله

خرج بالفعل التصرف

أمثلة

- الفعل المتصرف: (مخلصا زيد دعا)

- الصفة : (مسرعا ذا راحل)

الفعل غير المتصرف: فعل التعجب كـ(ما أحسن زيدا راكبا - أحسن به راكبا)

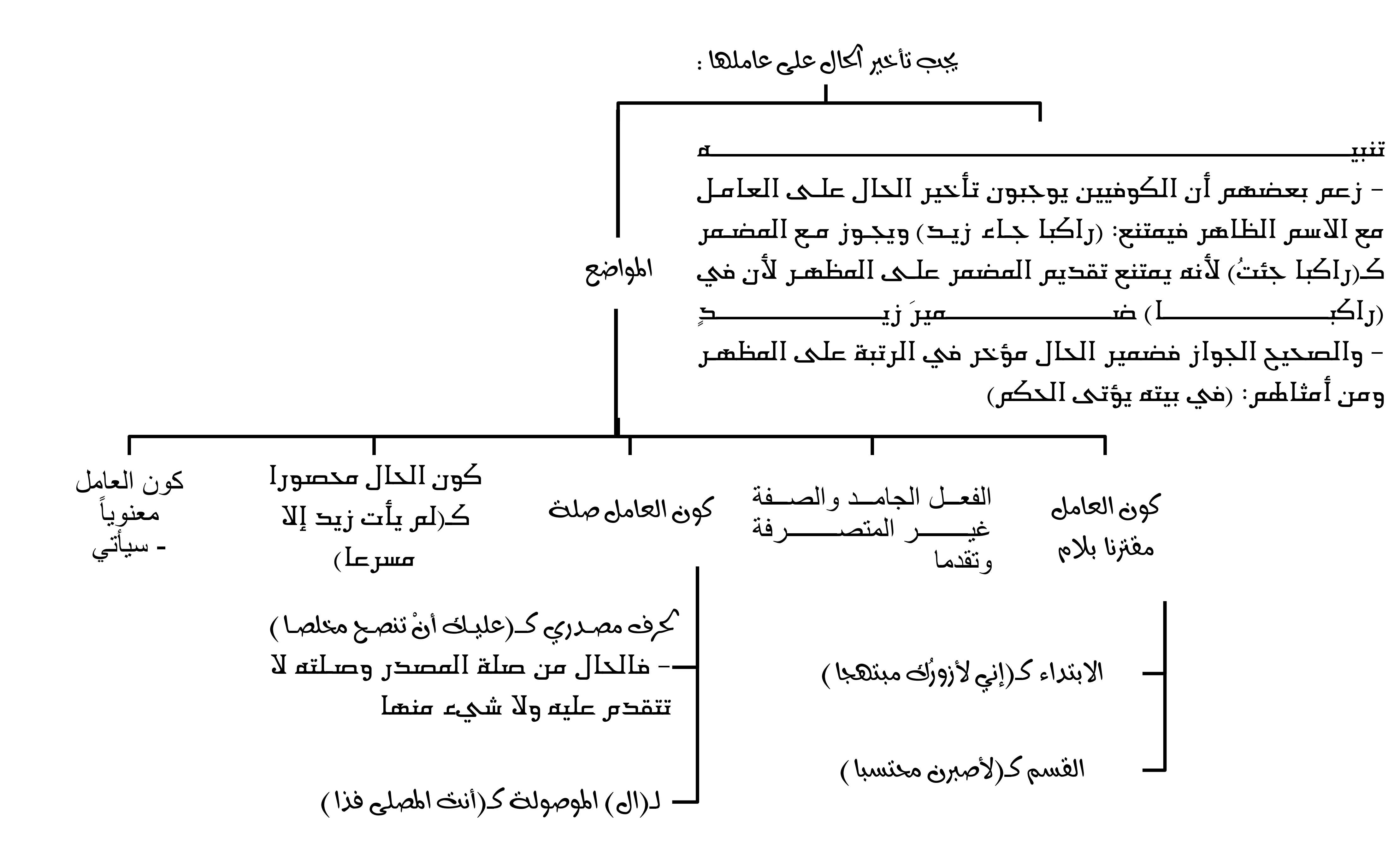
- لإلزام العرب له طريقة واحدة فيمتنع: (ضاحكا ما أحسن زيدا - زيدٌ ضاحكا أحسن من عمرو)

وتُستثنى مسألة (زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) وستأتي

الصفة غير المتصرفة: أفعل التفضيل كـ(زيد أكفى القوم ناصرا)

- لضعفه عن مشابهة الفعل بكونه لا يرفع ظاهرا في الغالب ولا يؤنث ولا يثني ولا يجمع ،ولأنه جارٍ مجرى فعل التعجب كثيراً

يجب تقديم الحال على العامل إذا كان لها صدر الكلام كـ(كيف جاء زيد)


يجب تأخير الحال على عاملها :
تنبيه
- زعم بعضهم أن الكوفيين يوجبون تأخير الحال على العامل مع الاسم الظاهر فيمتنع: (راكبا جاء زيد) ويجوز مع المضمر كـ(راكبا جئتُ) لأنه يمتنع تقديم المضمر على المظهر لأن في (راكبا) ضميرَ زيدٍ
- والصحيح الجواز فضمير الحال مؤخر في الرتبة على المظهر ومن أمثالهم: (في بيته يؤتى الحكم)
المواضع
كون العامل مقترنا بلام
الابتداء كـ(إني لأزورك مبتهجا)
القسم كـ(لأصبرن محتسبا)
الفعل الجامد والصفة غير المتصرفة وتقدما
كون العامل صلة
لحرف مصدري كـ(عليك أنْ تنصح مخلصا)
- فالحال من صلة المصدر وصلته لا تتقدم عليه ولا شيء منها
لـ(ال) الموصولة كـ(أنت المصلي فذا)
كون الحال محصورا كـ(لم يأت زيد إلا مسرعا)
كون العامل معنوياً - سيأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

كون العامل معنويا

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا

بيان المسألة

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي

والعامل المعنوي له إطلاقان

- الابتداء والتجرد من الناصب والجازم وليس مرادا هنا لأنه لا يعمل إلا الرفع

- اللفظ العامل لما تضمنه من معنى الفعل دون حروفه، وهو المراد هنا

مواضع العامل المعنوي

١- كون العامل اسم فعل كـ(نزال مسرعا) ٢- أدوات النداء كـ(يا) في (يأيها الرجل قائما)

٣- أسماء الإشارة

- يجوز: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة - وهذا بعلي شيخا)

- ويمتنع: (مجردة تلك هند)

٤- حروف التمني والترجي

- يجوز: (ليتك زائرا زيدٌ) كـ(لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ..عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا)

- يمتنع: (أميرا ليت زيدا أخوك)

٥- حروف التشبيه

- يجوز: (كَأَنَّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ..سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ)

- يمتنع: (راكبا كأن زيدا أسد)

٦- حروف التنبيه: (ها أنت زيد راكبا) فـ(راكبا) حال لـ(زيد) والعامل في الحال هو (ها)

٧- أدوات الاستفهام المقصود به التعجب: كـ(يا جارتا ما أنت جاره) عند من جعل (جاره) الأخرى حالا لا تمييزا

٨- (أما) بما تعطيه من معنى الفعل كـ(أما عالما فلا علم له) أي: (مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم) على أحد التقديرات فهو حال من المرفوع بفعل الشرط

٩- عند بعضهم - وإن لم يره الناظم- الأعلام التي تعطي معنى المعروف أو المذكور كـ(أنا ابن دارة معروفًا)

مناقشة في العامل المعنوي

* الاعتراض: الحروف كلها عوامل معنوية لأنها تؤدي معاني الأفعال

* الجواب من وجهين:

١ - يقتضي جواز (أزيد أبوك قائما؟ - ما زيد أخوك راكبا - زيد أخوك وعمرو محترما) وهو غير جائز اتفاقا

٢- ابن جني: (الحروف في أصل الوضع عوض من الأفعال لا أنها تضمنت معانيها فالتضمين طارئ على الوضع بعد التركيب وأما التعويض ففي أصل الوضع

- فمعنى الفعل في الحروف قد استهلك كما استهلك معنى الفعل من (يزيد - يشكر) عَلَمَيْنِ، ومعنى الفعل في (كأن - ليت) لم يستهلك بل لُحِظَ)اهـ.

مُصْطفَى دَنْقَش

استثناءان

(وندر..نحو سعيد مستقرا في هجر)
ندر تقديمها على:

صورة المسألة
توسط الحال بين العامل وصاحبها في المعنى
فيمتنع: (مستقرا زيد في هجر) اتفاقا
١- في الظرف: (زيد قائما عندك)
- (للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) لغير نافع
مصطفى: (ش: وَخَالِصَةٌ أَصْلُ - د: نَصْبُ خَالِصَةً..أَتَى)
٢- في الجار والمجرور:
- (سعيد مستقرا في هجر)
- (والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه) لعيسى بن عمر

الخلاف
- يجوز يمكن القياس عليه (الأخفش والناظم)
- كأن الناظم توسط بين المذهبين
- يمتنع إلا في الضرورة (سيبويه وجمهور البصرة)
- فالمجرور - وكذا الظرف- ليس عاملا قويا فلا يتصرف في معموله والسماع نادر ومحتمل التأويل

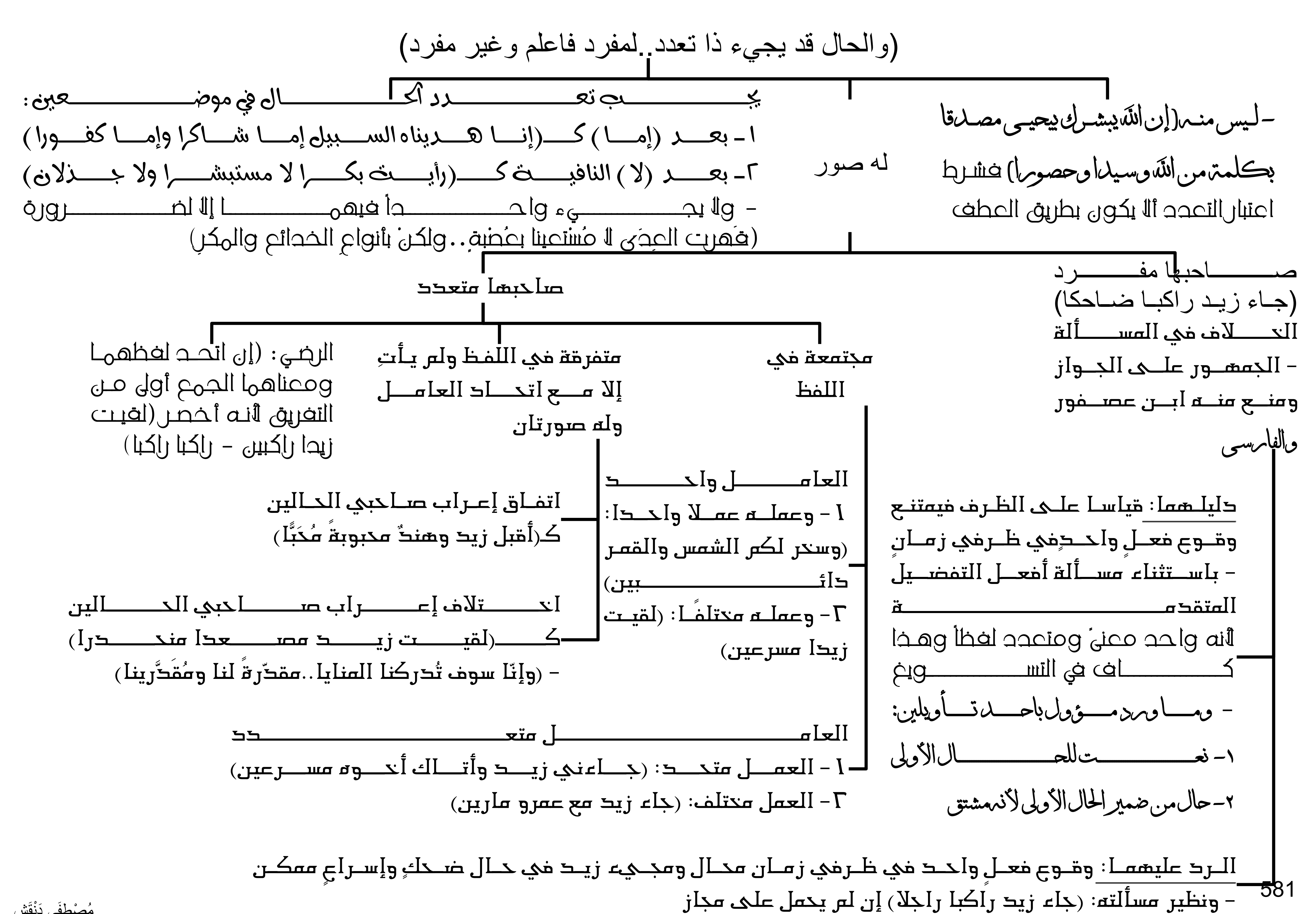
(ونحو زيد مفردا أنفع من..عمرو معانا مستجاز لن يهن)
هذا استثناء من منع تقديم الحال على (أفعل) التفضيل

صورة المسألة
بيانها
إذا فُضِّلَ شيءٌ في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى
- فيعمل في حالين متقدمة ومتأخرة
أمثلة
١- (زيد قائما أحسن منه قاعدا
-هذا بسرا أطيب منه رطبا)
٢- (زيد مفردا أنفع من عمرو معانا - مررت برجل خير ما يكون خير منك ما تكون)

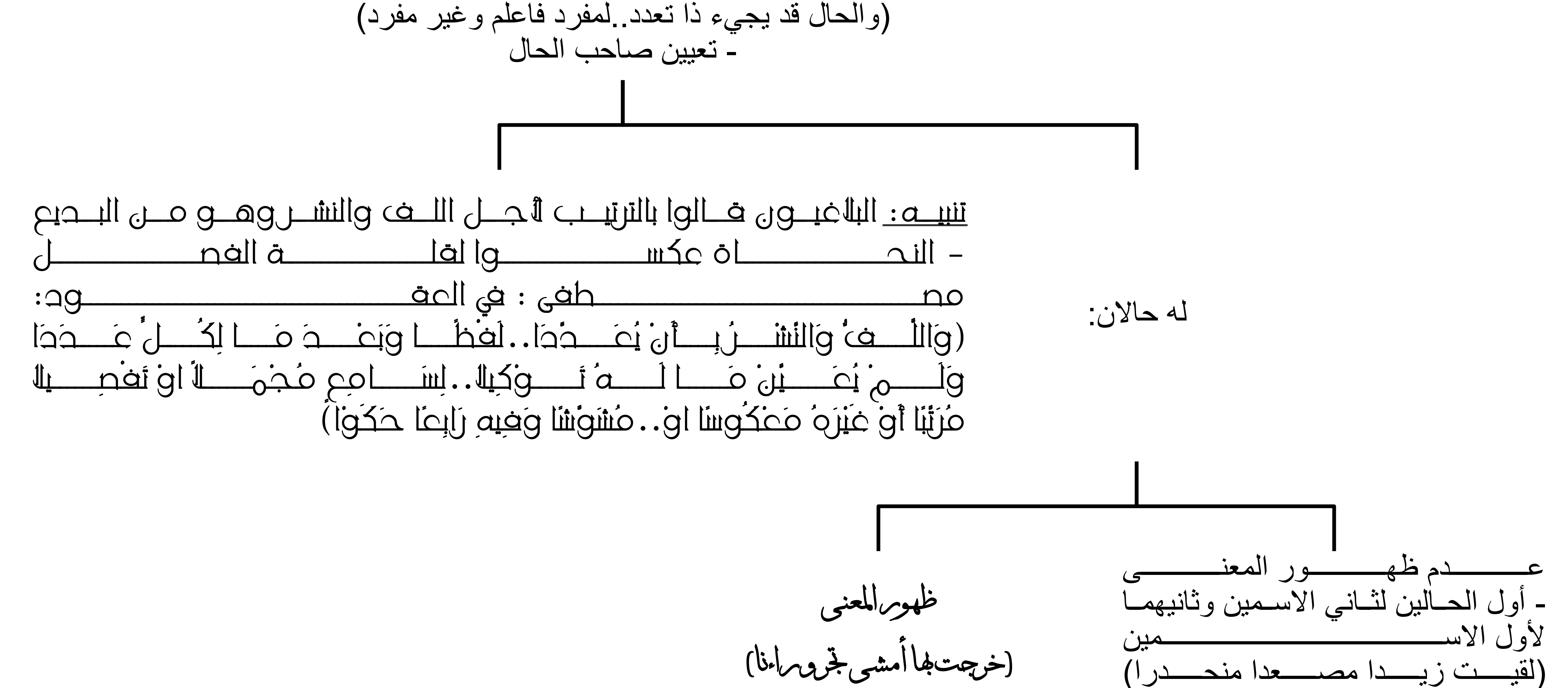
الخلاف في توجيه المسألة
هما حالان (الجمهور وعليه ابن خروف وابن كيسان والفارسي وابن جني وابن هشام والمازني)
- ابن خروف: الحال الأولى من ضمير (أفعل) والثانية من المجرور بـ(مِنْ) والعامل فيهما (أفعل) بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين)اهـ.

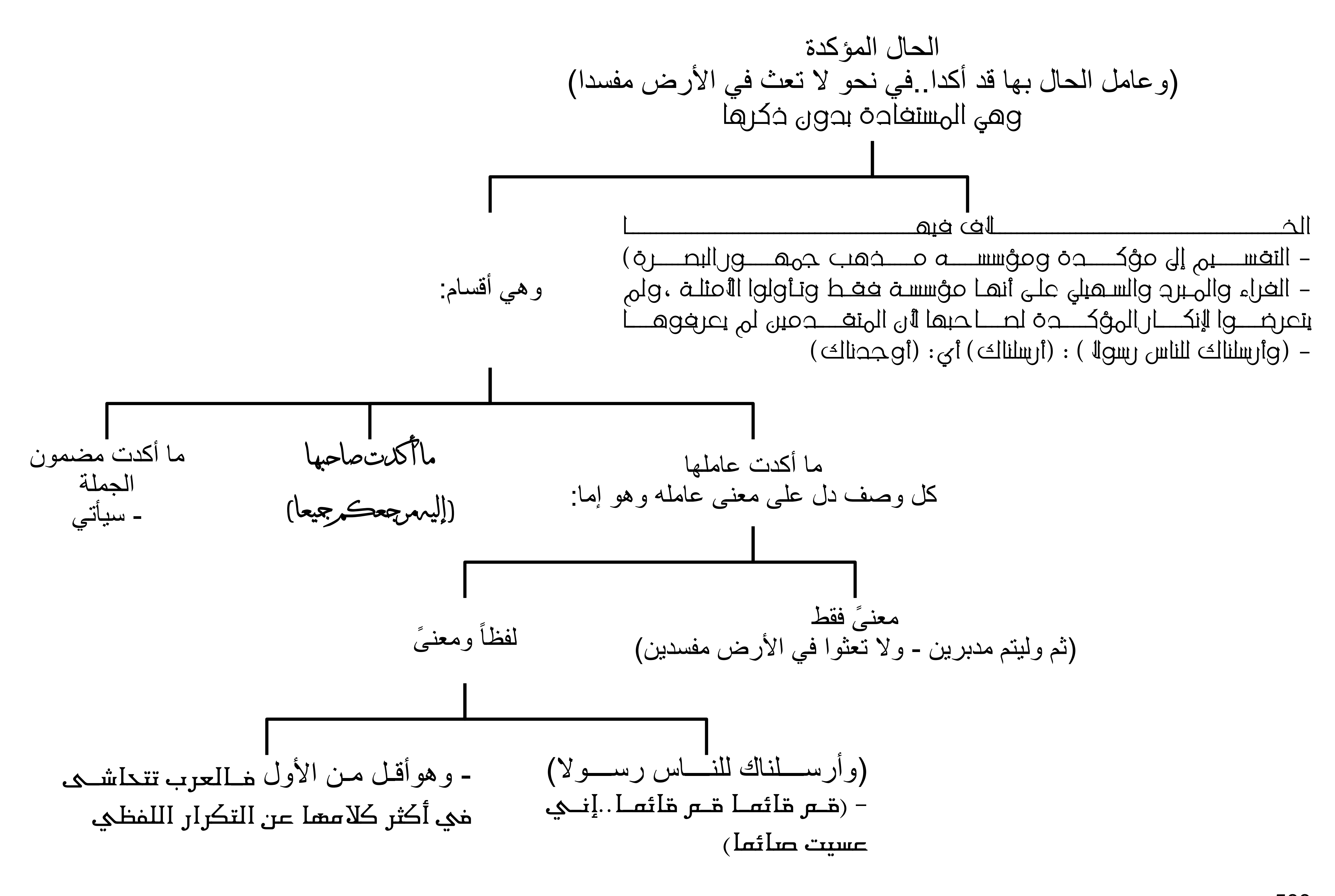
هما خبران منصوبان بـ(كان) المحذوفة أي: (زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا) (السيرافي والمبرد والزجاج وابن السراج)
أبو حيان: اختلفوا هل هي ناقصة فهما خبران أو تامة فهما حالان
- لأن هذا هو تقدير سيبويه
- أجيب: ما قاله سيبويه هو تفسير معنى الكلام لا تقدير للعامل وإنما العامل أفعل

تنبيه
يمتنع تقديم الحالين على (أفعل) ولا تأخيرهما عنه
فلا يجوز (زيد قائما قاعدا أحسن منه - زيد أحسن منه قائما قاعدا)



(والحال قد يجيء ذا تعدد..لمفرد فاعلم وغير مفرد)
يجب تعدد الحال في موضعين:
١- بعد (إما) كـ(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا)
٢- بعد (لا) النافية كـ(رأيت بكرا لا مستبشرا ولا جذلان)
- ولا يجيء واحدا فيهما إلا لضرورة
(قهرت العِدَى لا مُستعينا بعُصْبةٍ..ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ)
له صور
- ليس منه (إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) فشرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف
صاحبها مفرد
(جاء زيد راكبا ضاحكا)
الخلاف في المسألة
- الجمهور على الجواز ومنع منه ابن عصفور والفارسي
دليلهما: قياسا على الظرف فيمتنع وقوع فعلٍ واحدٍ في ظرفي زمانٍ
- باستثناء مسألة أفعل التفضيل المتقدمة
لأنه واحد معنىً ومتعدد لفظاً وهذا كافٍ في التسويغ
- وما ورد مؤول بأحد تأويلين:
١- نعت للحال الأولى
٢- حال من ضمير الحال الأولى لأنه مشتق
الرد عليهما: وقوع فعلٍ واحد في ظرفي زمان محال ومجيء زيد في حال ضحكٍ وإسراعٍ ممكن
- ونظير مسألته: (جاء زيد راكبا راجلا) إن لم يحمل على مجاز
صاحبها متعدد
مجتمعة في اللفظ
العامل واحد
١- وعمله عملا واحدا: (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين)
٢- وعمله مختلفًا: (لقيت زيدا مسرعين)
العامل متعدد
١- العمل متحد: (جاءني زيد وأتاك أخوه مسرعين)
٢- العمل مختلف: (جاء زيد مع عمرو مارين)
متفرقة في اللفظ ولم يأتِ إلا مع اتحاد العامل وله صورتان
اتفاق إعراب صاحبي الحالين كـ(أقبل زيد وهندٌ محبوبةً مُحَبًّا)
اختلاف إعراب صاحبي الحالين كـ(لقيت زيد مصعدا منحدرا)
- (وإنّا سوف تُدركنا المنايا..مقدّرةً لنا ومُقدَّرينا)
الرضي: (إن اتحد لفظهما ومعناهما الجمع أولى من التفريق لأنه أخصر (لقيت زيدا راكبين - راكبا راكبا)


(والحال قد يجيء ذا تعدد..لمفرد فاعلم وغير مفرد)
- تعيين صاحب الحال
له حالان:
عدم ظهور المعنى
- أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين
(لقيت زيدا مصعدا منحدرا)
- ليتصل أحد الحالين بصاحبه، وإلا لفُصِلَ بين كل حال وصاحبها بأجنبي
ظهور المعنى
(خرجت بها أمشي تجر وراءنا)
تنبيه: البلاغيون قالوا بالترتيب لأجل اللف والنشر وهو من البديع
- النحاة عكسوا لقلة الفصل
مصطفى: في العقود:
(وَاللَّفُّ وَالنَّشْرُ بِأَنْ يُعَدَّدَا..لَفْظًا وَبَعْدَ مَا لِكُلٍّ عَدَدَا
وَلَمْ يُعَيِّنْ مَا لَهُ تَوْكِيلَا..لِسَامِعٍ مُجْمَلًا اوْ تَفْصِيلَا
مُرَتَّبًا أَوْ غَيْرَهُ مَعْكُوسًا اوْ..مُشَوَّشًا وَفِيهِ رَابِعًا حَكَوْا)



الحال المؤكدة
(وعامل الحال بها قد أكدا..في نحو لا تعث في الأرض مفسدا)
وهي المستفادة بدون ذكرها
الخلاف فيه
- التقسيم إلى مؤكدة ومؤسسة مذهب جمهور البصرة)
- الفراء والمبرد والسهيلي على أنها مؤسسة فقط وتأولوا الأمثلة ،ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها لأن المتقدمين لم يعرفوها
- (وأرسلناك للناس رسولا) : (أرسلناك) أي: (أوجدناك)
وهي أقسام:
ما أكدت عاملها
كل وصف دل على معنى عامله وهو إما:
ما أكدت صاحبها
(إليه مرجعكم جميعا)
ما أكدت مضمون الجملة
- سيأتي
معنىً فقط
(ثم وليتم مدبرين - ولا تعثوا في الأرض مفسدين)
لفظاً ومعنىً
(وأرسلناك للناس رسولا)
- (قم قائما قم قائما..إني عسيت صائما)
- وهو أقل من الأول فالعرب تتحاشى في أكثر كلامها عن التكرار اللفظي

مُصْطفَى دَنْقَش

ما أكدت مضمون الجملة
(وإن تؤكد جملة فمضمر..عاملها ولفظها يؤخر)

معنى تأكيد الجملة
- الزمخشري والصبان: ((زيد أخوك عطوفا) التقدير (كونُ زيد أخاك عطوفاً) والكون هنا تامٌ، والتأكيد ليس لكونه أخاً، بل لازم الجملة وهو العطف، وعلى هذا جمهور النحاة، وجعلوا التأكيد للجملة لا للازمها لضرورة موافقة التأكيد للمؤكد في المعنى) اهـ.

أمثلة
- (زيد أخوك عطوفا) أي: (أحقه عطوفا)
- (أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي..وهل بِدارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عارِ) أي: (أُحَقُّ معروفاً)
- (وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّني..أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا)

شرط الجملة أن تكون:
١- اسمية ٢- جزآها معرفتان جامدان

مضمون الشرطين

لم يقيد الناظم المبتدأ بكونه ضميرا ولا كونهما معرفتين، وهو قيد ضروري
- والعلة أنه يمتنع: (أنا أخ لك معروفا - هو رجل معروفا) على اعتبار الحال مؤكدةً، فلما امتنع تصوره ترك التقييد

ألا تكون عاملة في الحال فلو كان أحدُ جزئيها صالحا للعمل لكانت الحال مؤكدة له لا للجملة ولذلك جُعِلَ هنا العاملُ مضمرا

- فيمتنع بعد هذه الجملة ذكر حالٍ لا يعطيه قصد الجملة كـ(أنا زيد قاعدا - هو زيد منطلقا) فمعنى الجملة لا يشعر بالحال فلو فُرِضَ أن يكون في الجملة معنى التنبيه والتعريف لجاز فكأنه قال: (أنا من تعرف منطلقا)

العامل في هذه الحال

مضمر (أنا زيد معروفا) أي: (اعرفني أو أُعْرَفُ) (الناظم و السيرافي)

الخبر لتأوله بـ(مُسَمًّى ونحوه) (الزجاج)

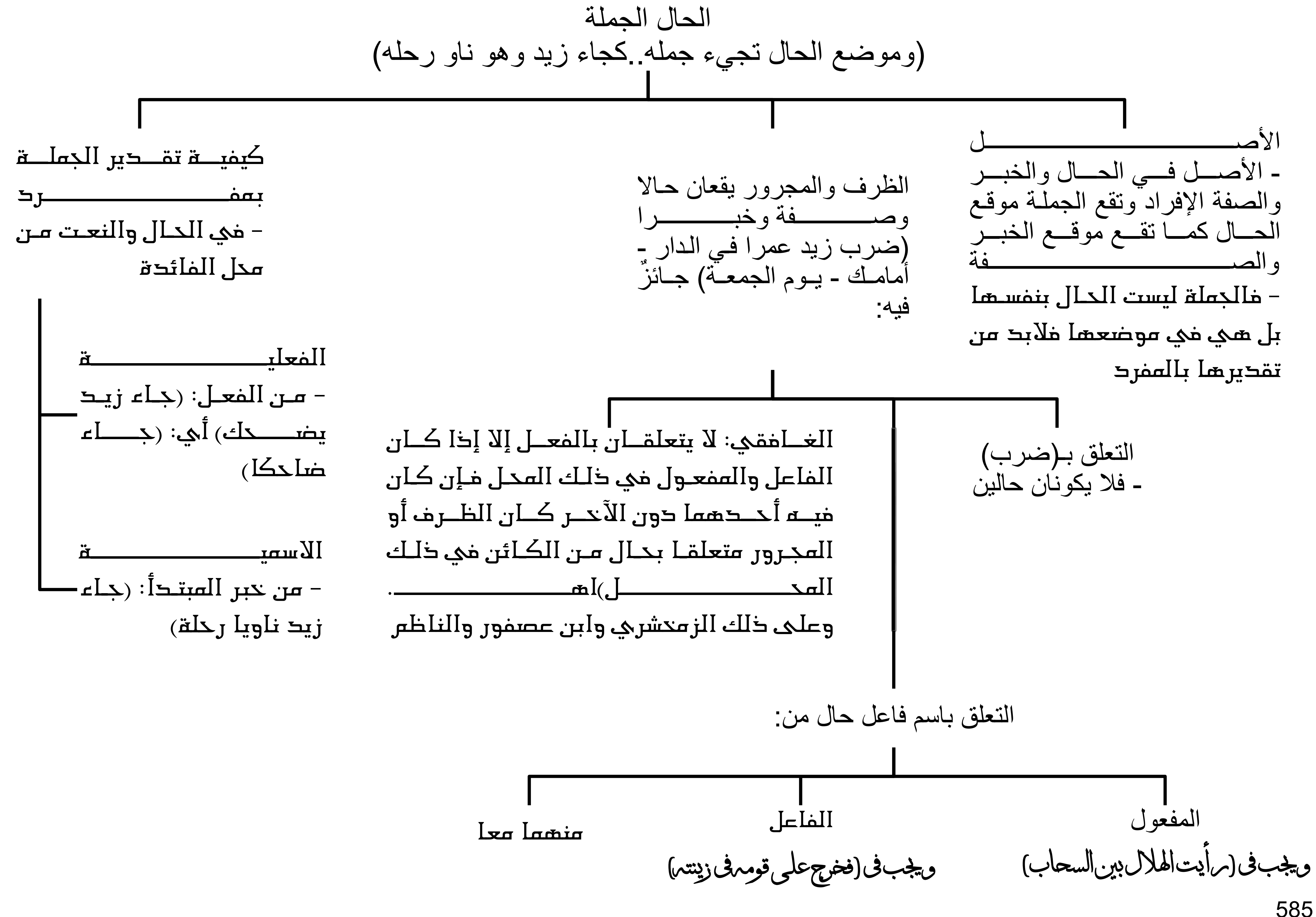
المبتدأ بما فيه من معنى تنبه (ابن خروف)

معنى الجملة (ظاهر سيبويه)

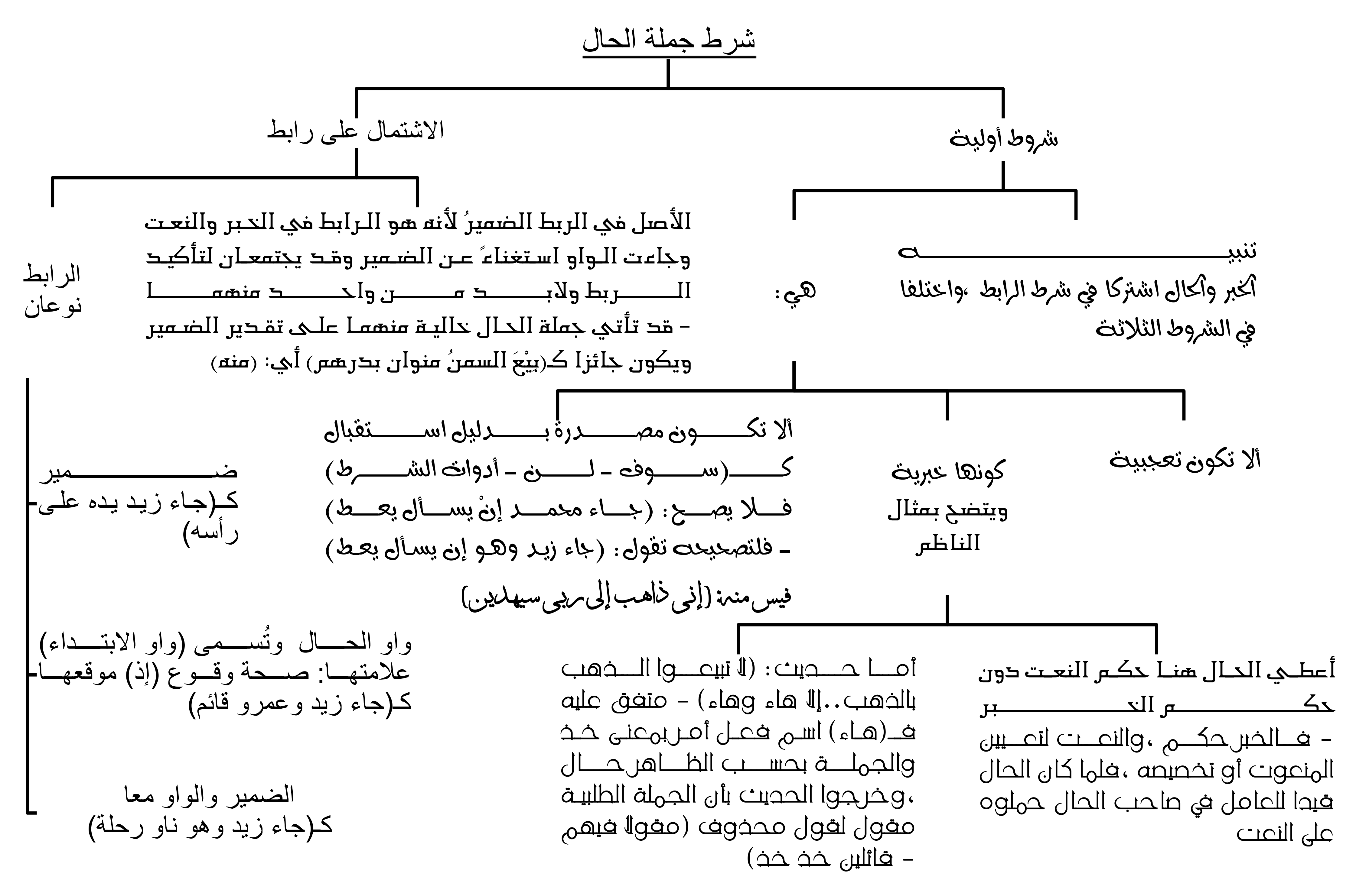
(فمضمر عاملها) وجوباً كـ(أنا أزيدٌ اعرفني معروفاً) لأن الجملة كالبدل من التلفظ بالعامل

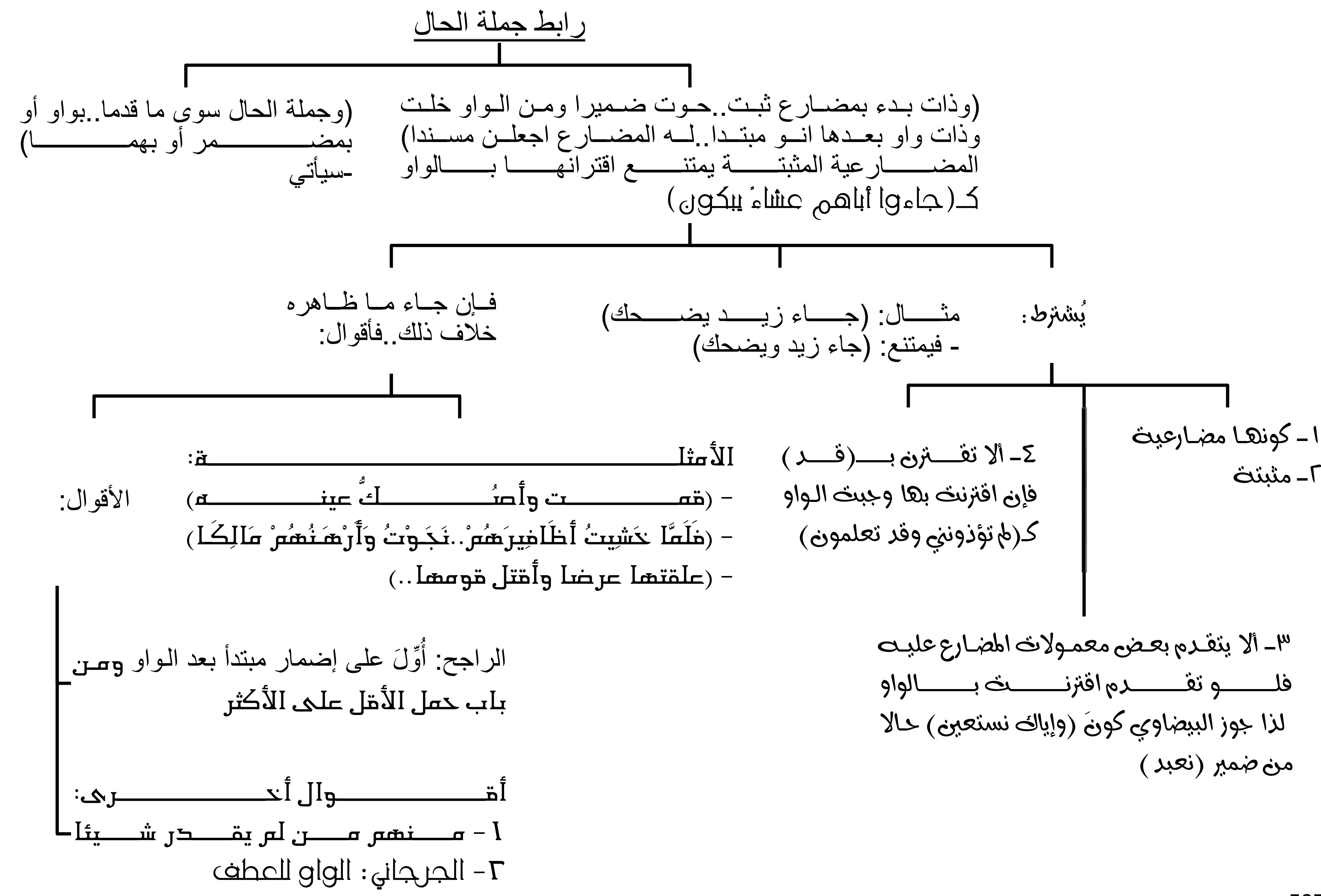
(ولفظها يؤخر) وجوباً فيمتنع: (معروفا هو زيد - أنا معروفا زيد)
- فمن شأن المؤكد التأخير عن المؤكد، كما أن الجملة قامت مقام العامل فلم يبقَ التصرفُ
- (يؤخر) راجع إلى الوجه الثاني وهو الحال المؤكد للجملة
- الحكم خاص بتوكيد الجملة لا توكيد العامل فيجوز (مفسدا لا تعث في الأرض)

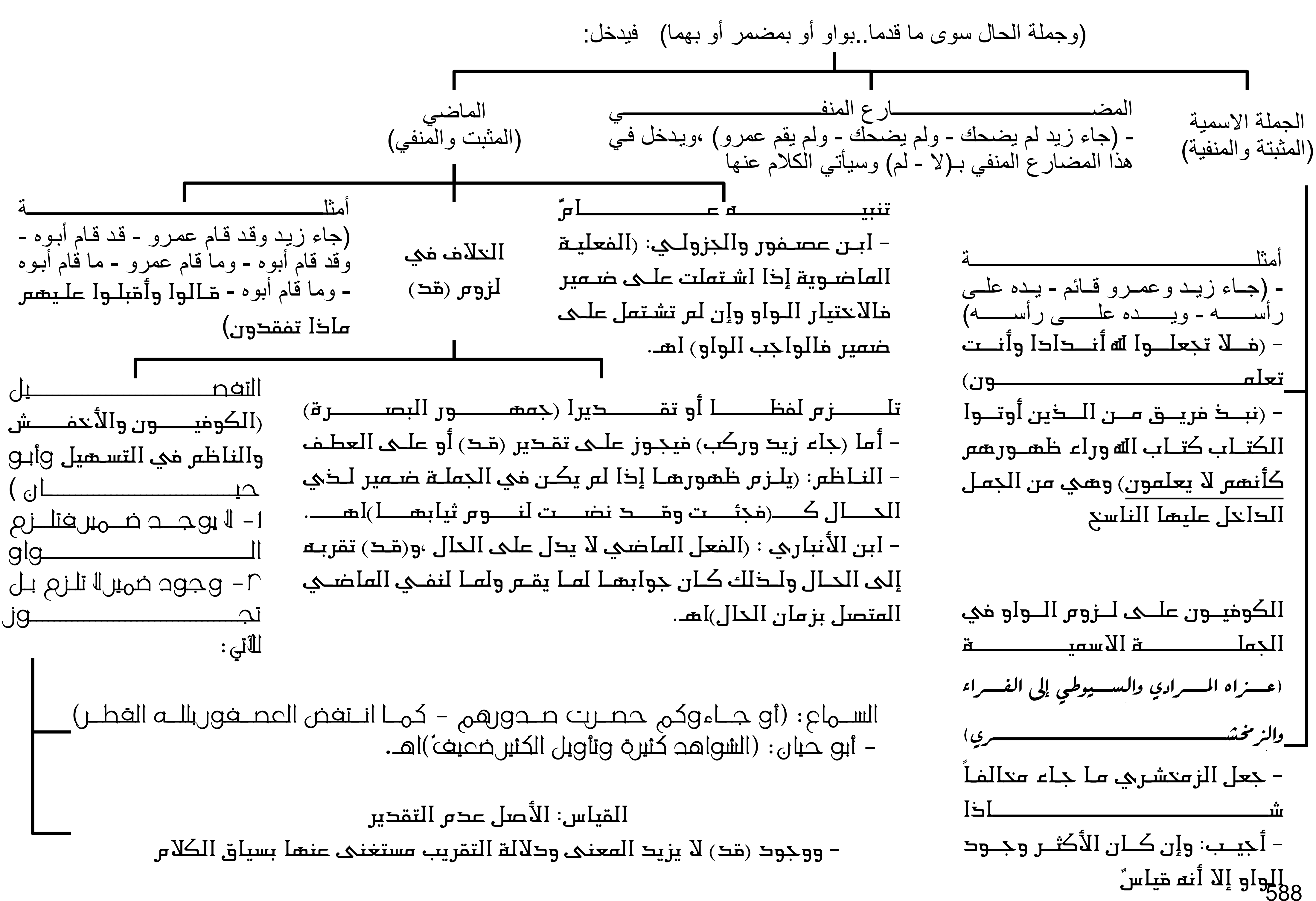
مُصْطَفَى دَنْقَش



الحال الجملة
(وموضع الحال تجيء جمله..كجاء زيد وهو ناو رحله)
الأصل
- الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة
- فالجملة ليست الحال بنفسها بل هي في موضعها فلابد من تقديرها بالمفرد
الظرف والمجرور يقعان حالا وصفة وخبرا (ضرب زيد عمرا في الدار - أمامك - يوم الجمعة) جائزٌ فيه:
كيفية تقدير الجملة بمفرد
- في الحال والنعت من محل الفائدة
الفعلية
- من الفعل: (جاء زيد يضحك) أي: (جاء ضاحكا)
الاسمية
- من خبر المبتدأ: (جاء زيد ناويا رحلة)
التعلق بـ(ضرب)
- فلا يكونان حالين
الغافقي: لا يتعلقان بالفعل إلا إذا كان الفاعل والمفعول في ذلك المحل فإن كان فيه أحدهما دون الآخر كان الظرف أو المجرور متعلقا بحال من الكائن في ذلك المحل)اهـ.
وعلى ذلك الزمخشري وابن عصفور والناظم
التعلق باسم فاعل حال من:
المفعول
ويجب فى (رأيت الهلال بين السحاب)
الفاعل
ويجب فى (فخرج على قومه فى زينته)
منهما معا


شرط جملة الحال
شروط أولية
الاشتمال على رابط
تنبيه
الخبر والحال اشتركا في شرط الرابط ،واختلفا في الشروط الثلاثة
هي :
ألا تكون تعجبية
كونها خبرية ويتضح بمثال الناظم
ألا تكون مصدرة بدليل استقبال كـ(سوف - لن - أدوات الشرط) فلا يصح : (جاء محمد إنْ يسأل يعط) - فلتصحيحه تقول : (جاء زيد وهو إن يسأل يعط)
فيس منه: (إني ذاهب إلى ربي سيهدين)
أعطي الحال هنا حكم النعت دون حكم الخبر
- فالخبر حكم ،والنعت لتعيين المنعوت أو تخصيصه ،فلما كان الحال قيدا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت
أما حديث : (لا تبيعوا الذهب بالذهب..إلا هاء وهاء) - متفق عليه
فـ(هاء) اسم فعل أمر بمعنى خذ والجملة بحسب الظاهر حال ،وخرجوا الحديث بأن الجملة الطلبية مقول لقول محذوف (مقولا فيهم - قائلين خذ خذ)
الأصل في الربط الضميرُ لأنه هو الرابط في الخبر والنعت وجاءت الواو استغناءً عن الضمير وقد يجتمعان لتأكيد الربط ولابد من واحد منهما
- قد تأتي جملة الحال خالية منهما على تقدير الضمير ويكون جائزا كـ(بِيْعَ السمنُ منوان بدرهم) أي: (منه)
الرابط نوعان
ضمير كـ(جاء زيد يده على رأسه)
واو الحال وتُسمى (واو الابتداء) علامتها: صحة وقوع (إذ) موقعها كـ(جاء زيد وعمرو قائم)
الضمير والواو معا كـ(جاء زيد وهو ناو رحلة)


رابط جملة الحال
(وذات بدء بمضارع ثبت..حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انو مبتدا..له المضارع اجعلن مسندا)
المضارعية المثبتة يمتنع اقترانها بالواو
كـ(جاءوا أباهم عشاءً يبكون)
(وجملة الحال سوى ما قدما..بواو أو
بمضمر أو بهما)
-سيأتي
يُشترط:
مثال: (جاء زيد يضحك)
- فيمتنع: (جاء زيد ويضحك)
فإن جاء ما ظاهره
خلاف ذلك..فأقوال:
١- كونها مضارعية
٢- مثبتة
٣- ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه
فلو تقدم اقترنت بالواو
لذا جوز البيضاوي كونَ (وإياك نستعين) حالا
من ضمير (نعبد)
٤- ألا تقترن بـ(قد)
فإن اقترنت بها وجبت الواو
كـ(لم تؤذونني وقد تعلمون)
الأمثلة:
- (قمت وأصُكُّ عينه)
- (فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ..نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا)
- (علقتها عرضا وأقتل قومها..)
الأقوال:
الراجح: أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ومن
باب حمل الأقل على الأكثر
أقوال أخرى:
١- منهم من لم يقدر شيئا
٢- الجرجاني: الواو للعطف
مُصْطَفَى دَنْقَش



(وجملة الحال سوى ما قدما..بواو أو بمضمر أو بهما) فيدخل:
الجملة الاسمية (المثبتة والمنفية)
أمثلة
- (جاء زيد وعمرو قائم - يده على رأسه - ويده على رأسه)
- (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون)
- (نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون) وهي من الجمل الداخل عليها الناسخ
الكوفيون على لزوم الواو في الجملة الاسمية
(عزاه المرادي والسيوطي إلى الفراء والزمخشري)
- جعل الزمخشري ما جاء مخالفاً شاذا
- أجيب: وإن كان الأكثر وجود الواو إلا أنه قياسٌ
المضارع المنفي
- (جاء زيد لم يضحك - ولم يضحك - ولم يقم عمرو)، ويدخل في هذا المضارع المنفي بـ(لا - لم) وسيأتي الكلام عنها
الماضي (المثبت والمنفي)
تنبيه عامٌ
- ابن عصفور والجزولي: (الفعلية الماضوية إذا اشتملت على ضمير فالاختيار الواو وإن لم تشتمل على ضمير فالواجب الواو) اهـ.
الخلاف في لزوم (قد)
أمثلة
(جاء زيد وقد قام عمرو - قد قام أبوه - وقد قام أبوه - وما قام عمرو - ما قام أبوه - وما قام أبوه - قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون)
تلزم لفظا أو تقديرا (جمهور البصرة)
- أما (جاء زيد وركب) فيجوز على تقدير (قد) أو على العطف
- الناظم: (يلزم ظهورها إذا لم يكن في الجملة ضمير لذي الحال كـ(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها)اهـ.
- ابن الأنباري: (الفعل الماضي لا يدل على الحال، و(قد) تقربه إلى الحال ولذلك كان جوابها لما يقم ولما لنفي الماضي المتصل بزمان الحال)اهـ.
التفصيل
(الكوفيون والأخفش والناظم في التسهيل وأبو حيان)
١- لا يوجد ضمير فتلزم الواو
٢- وجود ضمير لا تلزم بل تجوز للآتي:
السماع: (أو جاءوكم حصرت صدورهم - كما انتفض العصفور بلله القطر)
- أبو حيان: (الشواهد كثيرة وتأويل الكثير ضعيفٌ)اهـ.
القياس: الأصل عدم التقدير
- ووجود (قد) لا يزيد المعنى ودلالة التقريب مستغنى عنها بسياق الكلام
مُصْطَفَى دَنْقَش

الجمل التي يمتنع اقترانها بالواو

المضارعية المثبتة
أي الذي لم تقترن به (قد)
كـ(ولا تمنن تستكثرُ)

المعطوفة على حال قبلها
كـ(فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون)
لكراهية اجتماع حرفي عطفٍ

المضارعية المنفية

بـ(ما)
كـ(عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبيبةٌ.. فَما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّما)
- وجوز الشاطبي: (عهدتك وما تصبوا)

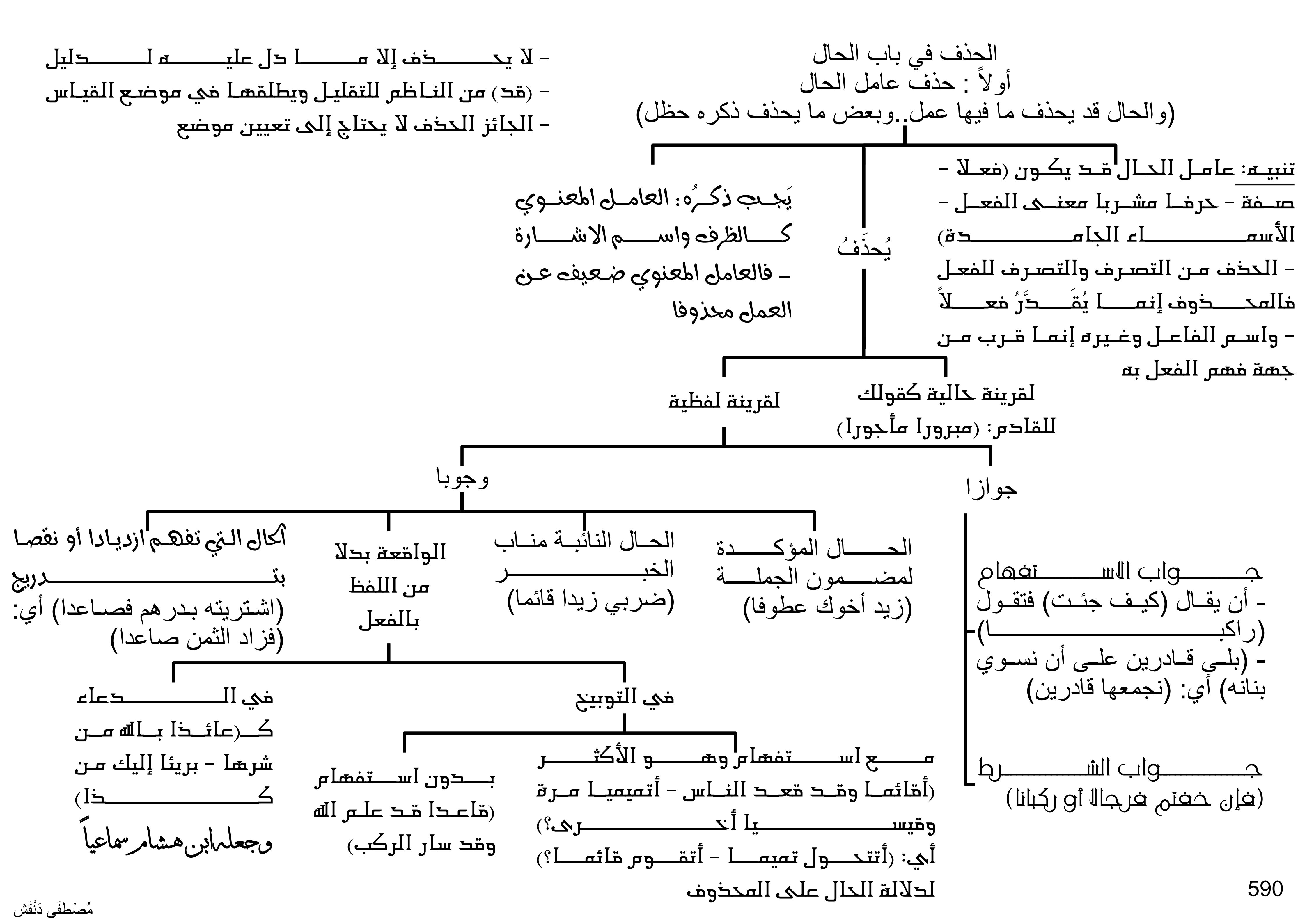
بـ(لا)
- ذكر الناظم في غير الألفية امتناع اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد خلاف ذلك يؤول على إضمار مبتدأ ورد: (فاستقيما ولا تتبعانِ) مصطفى: ش: وتتّبعان النّون خفّ مدا وتأولوا: أي: (وأنتما لا تتبعان)
- يجوز الأمران (الفارسي والزمخشري وابن الناظم) ومنه: (أقادوا من دمي وتوعدوني.. وكُنْتُ ولَا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ)
- ابن الناظم: (اقترانه أقل من عدمه)

بـ(لم)
وتدخل عليه الواو جوازاً إذا نفي بـ(لم) كـ(سقط النصيف ولم ترد إسقاطه..فتناولته واتقتنا باليد)
ومنع دخولها ابن خروف ورد عليه الناظم

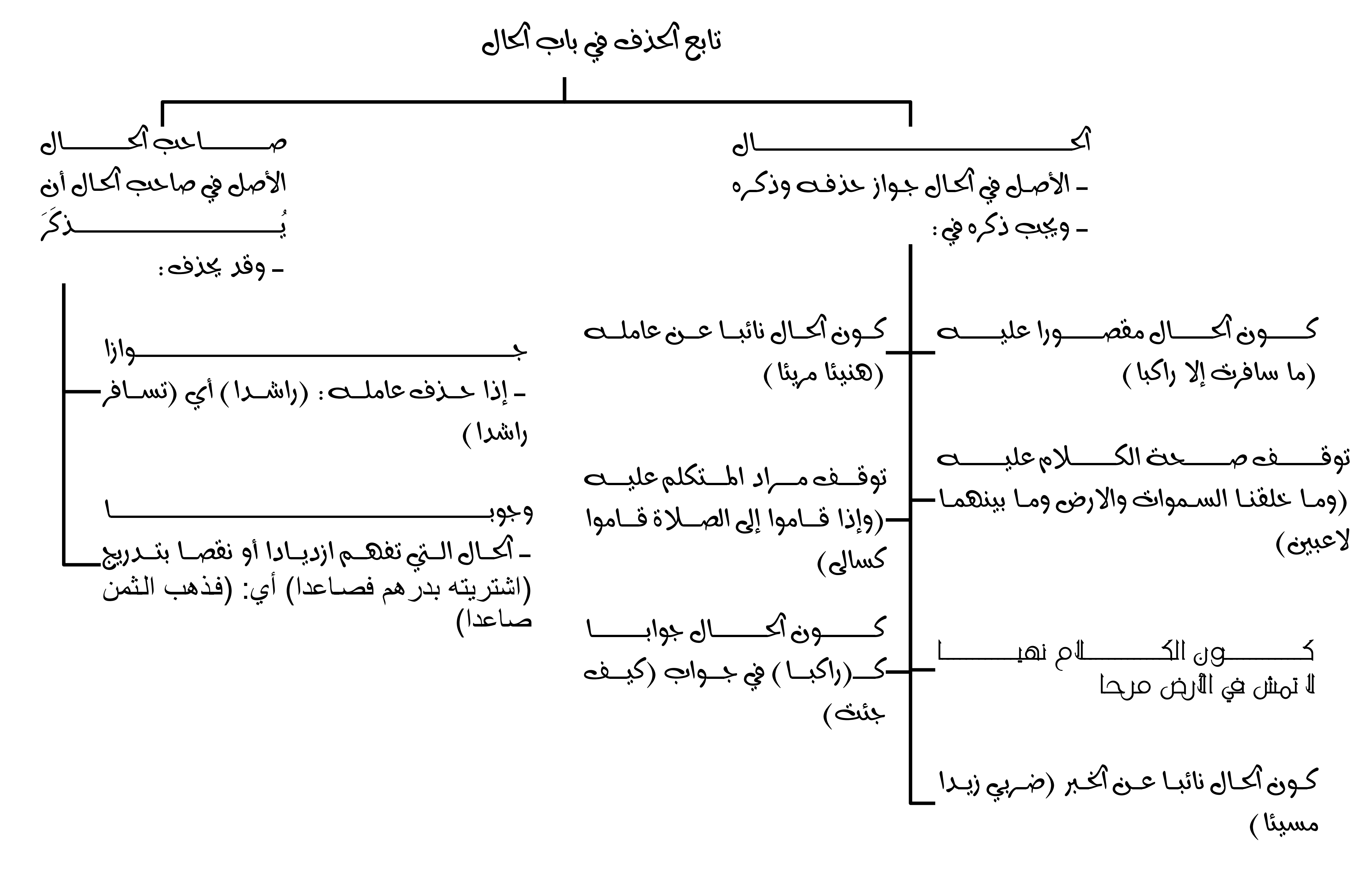
الفعلية الماضوية
المسبوقة بـ(أو) وكذا المتلوة بها
كـ(كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلاَ ..وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلا)

المؤكدة لمضمون جملة قبلها
- الاسمية: (هو الحق لاشك فيه - ذلك الكتاب لا ريب فيه) في بعض الأعاريب
- الفعلية: (أخوك زيد قد عرفته)
- العلة: الواو تنافي الدخول بين التوكيد والمؤكد فيمتنع: (قام زيد ونفسه)
- اعترِضَ: تحتمل كونها خبرا أو بعد خبر

الواقعة بعد (إلا)
- اسمية: (ما صاحبت أحدا إلا زيدٌ خير منه)
- فعلية ماضية: (ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) فيمتنع: (ما يقوم زيد إلا وبكى) وورد في الشعر اقتران الفعلية الماضية بعد (إلا) بالواو
- (نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائِبَةٌ. إلا وَكانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا) فقيل: شاذ وقيل: قليل لا شاذ



الحذف في باب الحال
أولاً : حذف عامل الحال
(والحال قد يحذف ما فيها عمل..وبعض ما يحذف ذكره حظل)
- لا يحذف إلا ما دل عليه لدليل
- (قد) من الناظم للتقليل ويطلقها في موضع القياس
- الجائز الحذف لا يحتاج إلى تعيين موضع
تنبيه: عامل الحال قد يكون (فعلا - صفة - حرفا مشربا معنى الفعل - الأسماء الجامدة)
- الحذف من التصرف والتصرف للفعل فالمحذوف إنما يُقَدَّرُ فعلاً
- واسم الفاعل وغيره إنما قرب من جهة فهم الفعل به
يُحذَفُ
يَجب ذكرُه: العامل المعنوي كالظرف واسم الاشارة
- فالعامل المعنوي ضعيف عن العمل محذوفا
لقرينة حالية كقولك للقادم: (مبرورا مأجورا)
لقرينة لفظية
جوازا
وجوبا
جواب الاستفهام
- أن يقال (كيف جئت) فتقول (راكبا)
- (بلى قادرين على أن نسوي بنانه) أي: (نجمعها قادرين)
جواب الشرط
(فإن خفتم فرجالا أو ركبانا)
الحال المؤكدة لمضمون الجملة
(زيد أخوك عطوفا)
الحال النائبة مناب الخبر
(ضربي زيدا قائما)
الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل
الحال التي تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج
(اشتريته بدرهم فصاعدا) أي: (فزاد الثمن صاعدا)
في التوبيخ
في الدعاء
كـ(عائذا بالله من شرها - بريئا إليك من كذا)
وجعله ابن هشام سماعياً
مع استفهام وهو الأكثر
(أقائما وقد قعد الناس - أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟)
أي: (أتتحول تميما - أتقوم قائما؟)
لدلالة الحال على المحذوف
بدون استفهام
(قاعدا قد علم الله وقد سار الركب)



تابع الحذف في باب الحال
الحال
- الأصل في الحال جواز حذفه وذكره
- ويجب ذكره في:
كون الحال مقصورا عليه
(ما سافرت إلا راكبا)
توقف صحة الكلام عليه
(وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين)
كون الكلام نهيا
لا تمش في الأرض مرحا
كون الحال نائبا عن الخبر (ضربي زيدا مسيئا)
كون الحال نائبا عن عامله
(هنيئا مريئا)
توقف مراد المتكلم عليه
(وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)
كون الحال جوابا
كـ(راكبا) في جواب (كيف جئت)
صاحب الحال
الأصل في صاحب الحال أن يُذكَر
- وقد يحذف:
جوازا
- إذا حذف عامله: (راشدا) أي (تسافر راشدا)
وجوبا
- الحال التي تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج (اشتريته بدرهم فصاعدا) أي: (فذهب الثمن صاعدا)

مُصْطفَى دَنْقَش

الاحتجاج بالوحيين

أولاً: الاستدلال بالقرآن

مذهب الناظم
- هو التعويل على اللفظة الواحدة منه وإن كان ظاهرها مخالفا لمذهب النحاة

الرد عليه: هذا ليس بإنصاف للآتي:

١ - القرآن قد يأتي بما لا يقاس مثله وإن كان فصيحا

٢- ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه لا لأنه غير فصيح بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه

٣- النحاة لا يرمون الكلام بالتضعيف والتهجين إلا من بَعُدَ عن جمهرتهم وقارب مساكن العجم أو ما أشبه ذلك ،فيقولون: (هذه لغة ضعيفة)

مُصْطفَى دَنْقَش

الاحتجاج بالوحيين

ثانياً: الاحتجاج بالحديث

الجمهور
- لا يستشهد به جميعُ المتقدمين
- فيستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ويتركون الأحاديث الصحيحة

الناظم
- بنى الأحكام على الحديث مطلقا و لا أعرف له سلفا
- وارتضاه الدماميني
- وكأنه بنى على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف

ابن خروف
- يأتي بأحاديث في تمثيلِ جملةٍ من المسائل
ابن الضائع: (لا أدري هل يأتي بها بانيا عليها أم هي لمجرد التمثيل)اهـ.

ترجيح

الشاطبي
- إذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه وعرف بنص أو بقرينة صار أولى ما يحتج به
فالحديث في النقل قسمان:

ما عرف أن المعتنى به ألفاظه
- يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان
- كالمنقولة للاستدلال على فصاحة النبي
كحديث: (في التِّيعَة شاةٌ لا مُقْوَرَّةُ الألْيَاطِ ولَا ضِنَاكٌ) - غريب الحديث لأبي عبيد

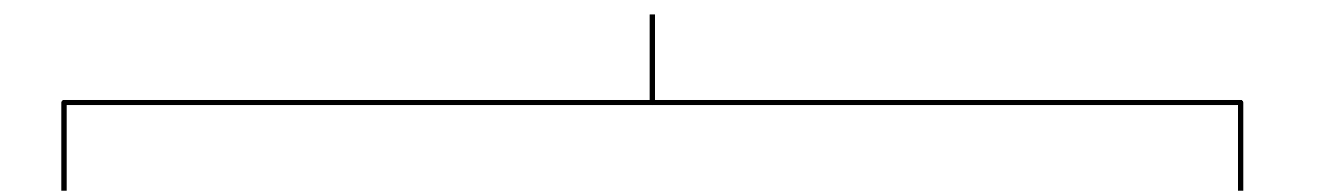
ما عرف أن المعتنى به معانيه
- لا يَستشهد به أهل اللسان

محيي الدين
- النحاة احتجوا بالشعراء إلى ابن هرمة وبشار بن برد والذين رووا عن النبي كانوا أوثق منهم وأدق تحريا وأكثرهم عرب يُحتجُ بكلامهم

وجه احتجاجهم بالشعر وكلام العرب
- لم يُنقَل أخذا لمعناه فقط بل المعتنى به هو اللفظ
- وبنوا على ما نقل أهل القراءات لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ

وجه تركهم للأحاديث
- قد تُنقَلُ بالمعنى فالمقصود الأعظم هو تلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ
- فتجد اختلاف الألفاظ كثيرا في الحديث الواحد فالمعاني إذا سلمت فلا مبالاة بمجرد الألفاظ
- من تأمل كتب الحديث وجد فيها من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين

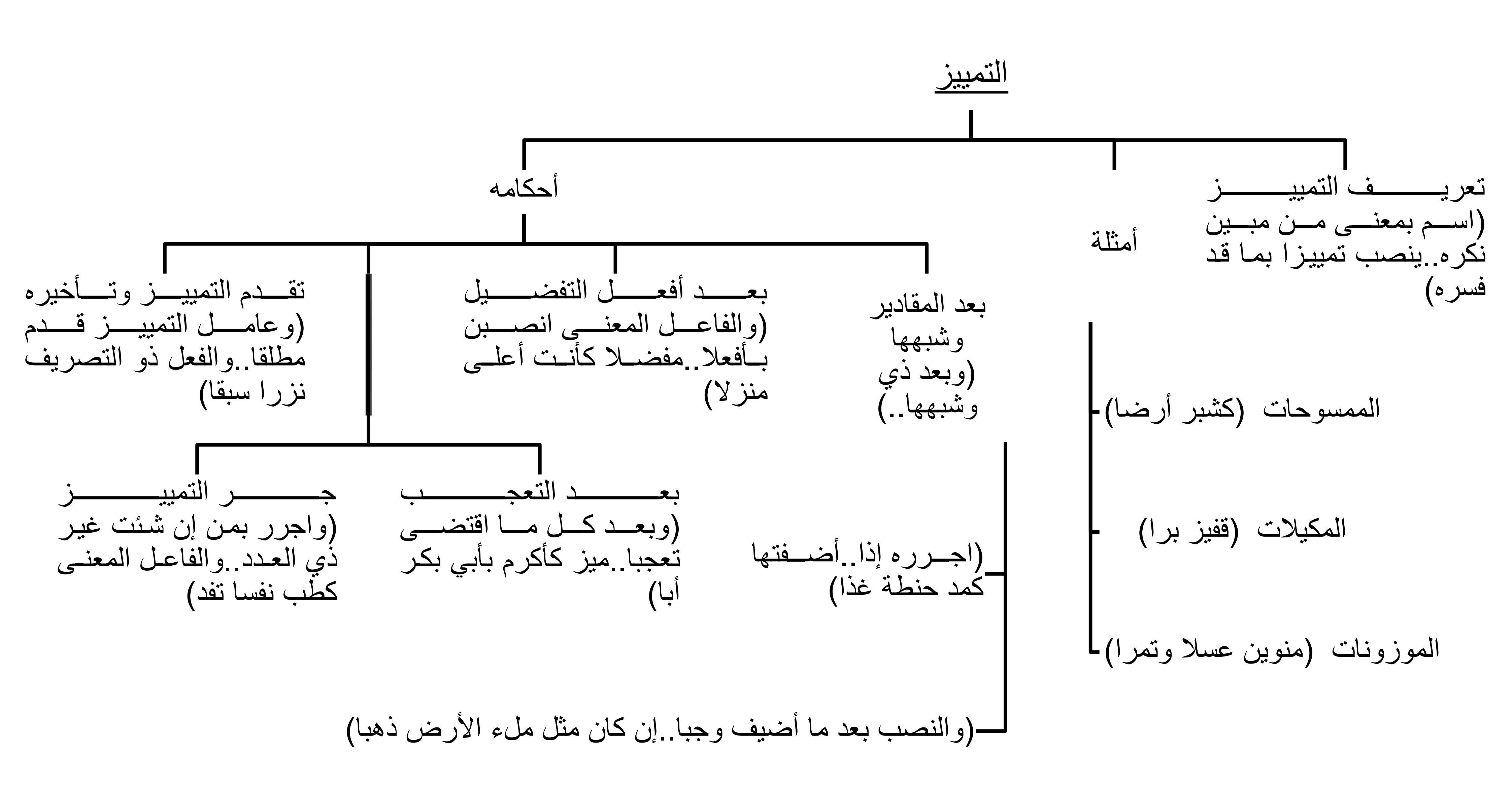
الاحتجاجُ بالشعر

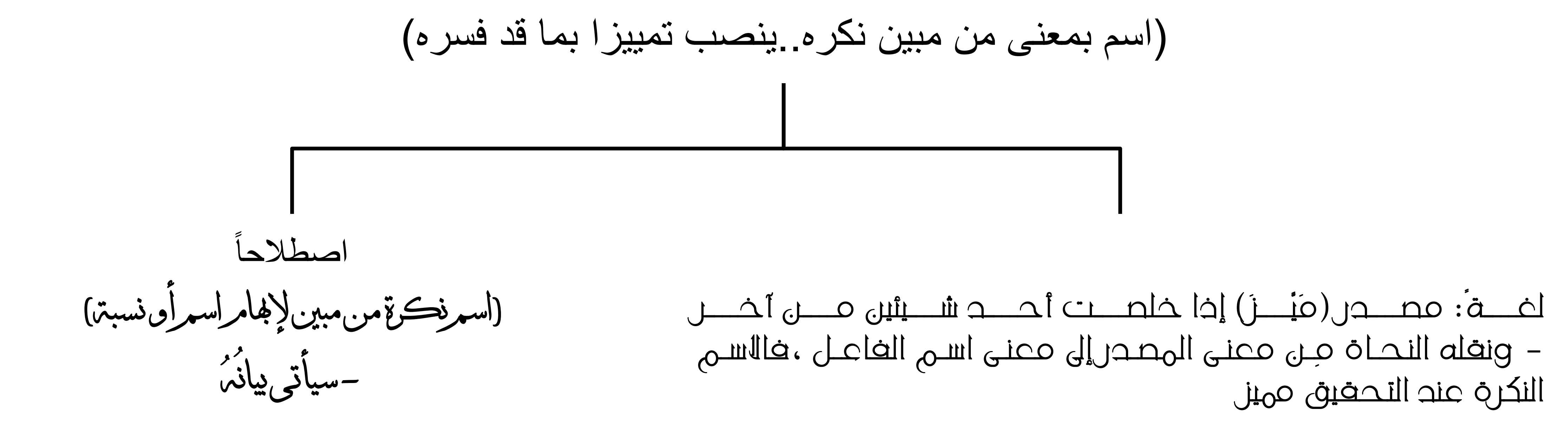


الناظم يستشهد الشعر مجردا من نثر شهير موافق له
- وهذا ليس بمعتمد عند المحققين فالشعر محل الضرورات

قاعدة الكوفيين: (اعتبار اللفظ الشاذ فيقسون عليه ويبنون على الشعر دون نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار لما كثر أو قل
- والناظم قد ينحو نحوهم في مسائل كثيرة


التَّمْيِيز


التمييز
تعريـــــف التمييـــــز
(اسـم بمعنـى مـن مبـين نكره..ينصب تمييزا بما قد فسره)
أمثلة
الممسوحات (كشبر أرضا)
المكيلات (قفيز برا)
الموزونات (منوين عسلا وتمرا)
أحكامه
بعد المقادير وشبهها
(وبعد ذي وشبهها..)
(اجـرره إذا..أضـفتها كمد حنطة غذا)
(والنصب بعد ما أضيف وجبا..إن كان مثل ملء الأرض ذهبا)
بعـــد أفعـــل التفضـــيل
(والفاعـل المعنـى انصـبن بـأفعلا..مفضـلا كأنـت أعلـى منزلا)
بعـــــد التعجـــــب
(وبعـد كـل مـا اقتضـى تعجبا..ميز كأكرم بأبي بكر أبا)
جـــــر التمييـــــز
(واجرر بمن إن شئت غير ذي العـدد..والفاعل المعنـى كطب نفسا تفد)
تقـدم التمييـز وتـأخيره
(وعامـل التمييـز قـدم مطلقا..والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)


(اسم بمعنى من مبين نكره..ينصب تمييزا بما قد فسره)
اصطلاحاً
(اسم نكرة من مبين لإبهام اسم أو نسبة)
-سيأتي بيانهُ
لغةً: مصدر (مَيَّزَ) إذا خلصت أحد شيئين من آخر
- ونقله النحاة مِن معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ،فالاسم النكرة عند التحقيق مميز

التمييزُ اصطلاحاً

(اسم نكرة من مبين لإبهام اسم أو نسبة)

(اســـم) - أي صريح، فيفترق عن الحال

(بمعنى مِـن) ولا يريد أنه يرادف (مـن) - احترازاً من الحال فإنها متضمنة معنى (في)

- (مِن) جنسية (البيانية) لا غيرها فليست لغايةٍ ولا تبعيضٍ ولا غيرِه

- تحرز في التسهيل فقال: (ما فيه معنى (مِن) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع)

- (غير تابع) ليخرج صفة اسم (لا) فقد أخرج اسم (لا) بـ(فضلة) وبقي التابع لأنه فضلة، ولا فائدة له لأن التابع معنى (من) الجنسية

التمييز على ضربين:

١- بمعنى (مِن) كـ(شبر أرضا)

٢- ليس كذلك: وهو المنقول من الفاعل وما أشبهه كـ(طاب نفسا - أنت أعلى منزلا)

حدَّهُ ابن الضائع: (هو الاسم النكرة المنتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بيانا لما انبهم من الذوات) *وقريب من هذا حدُّ ابن عصفور* وقيل غير ذلك مما لم يذكر فيه التقييد بمعنى (من)

(مُبـيِنٌ) احترازاً مما تضمن معنى (من) وليس بيانا لما قبله كـ:

١- اسم (لا) التي لنفي الجنس وقد نُطِقَ به (فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ..وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْدِ)

٢- أستغفر الله ذنبا، فإن قيل: (استغفر) متعدي لمفعولين فليس المنصوب الثاني على معنى (من)

(نكرة) - واختلفوا:

وأجاز الكوفيون كونَهُ معرفةً

لا يكون معرفة قياسا (البصرة والناظم)

١- التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلا فلا حاجة إلى تعريفه

٢- أما ورد سماعا كـ(طبت النفس)

- فما فيه (ال) محمول على زيادة (ال)

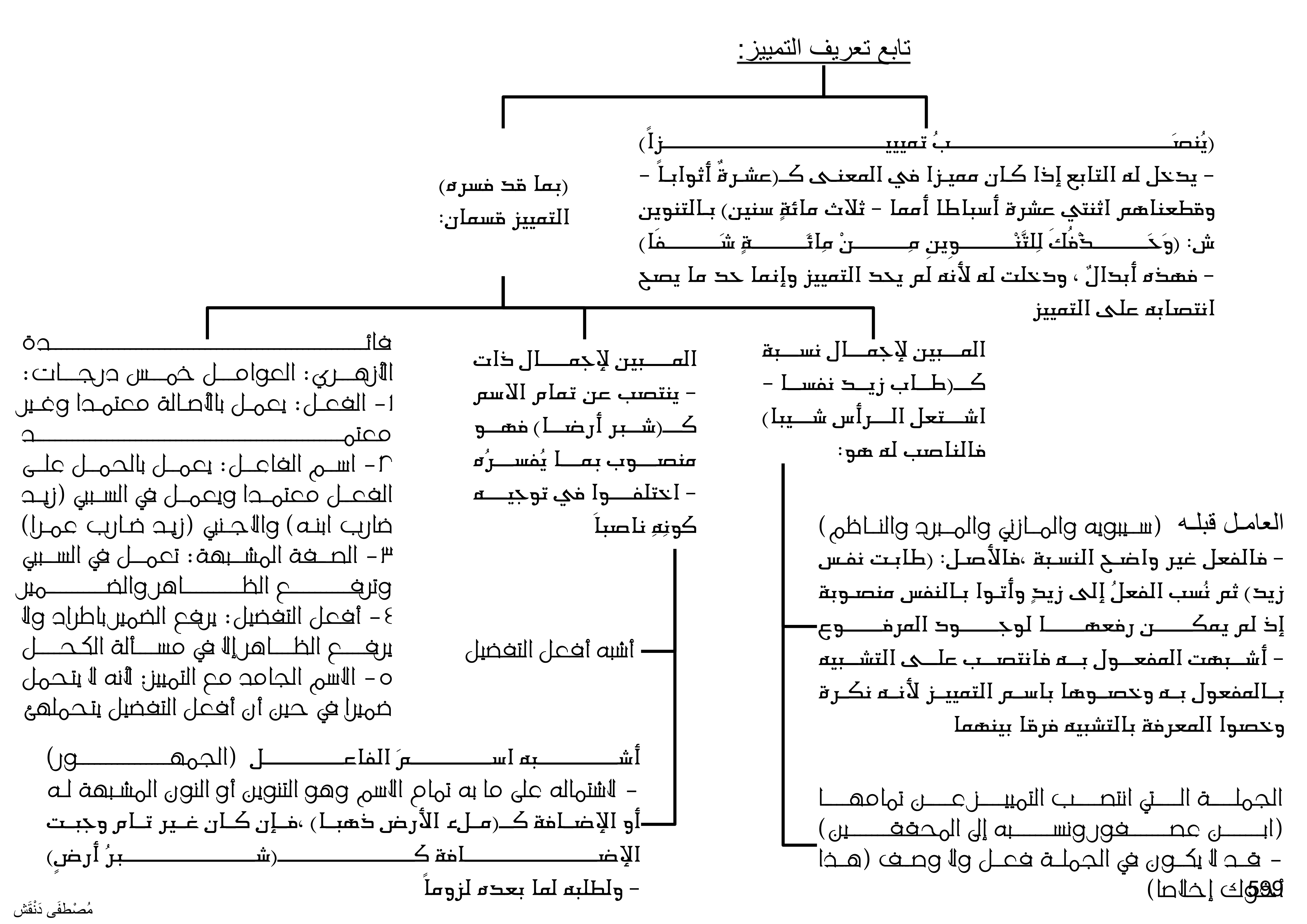
- وأما الإضافة فهو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدي معنى فعل يتعدى أو على إسقاط الجار

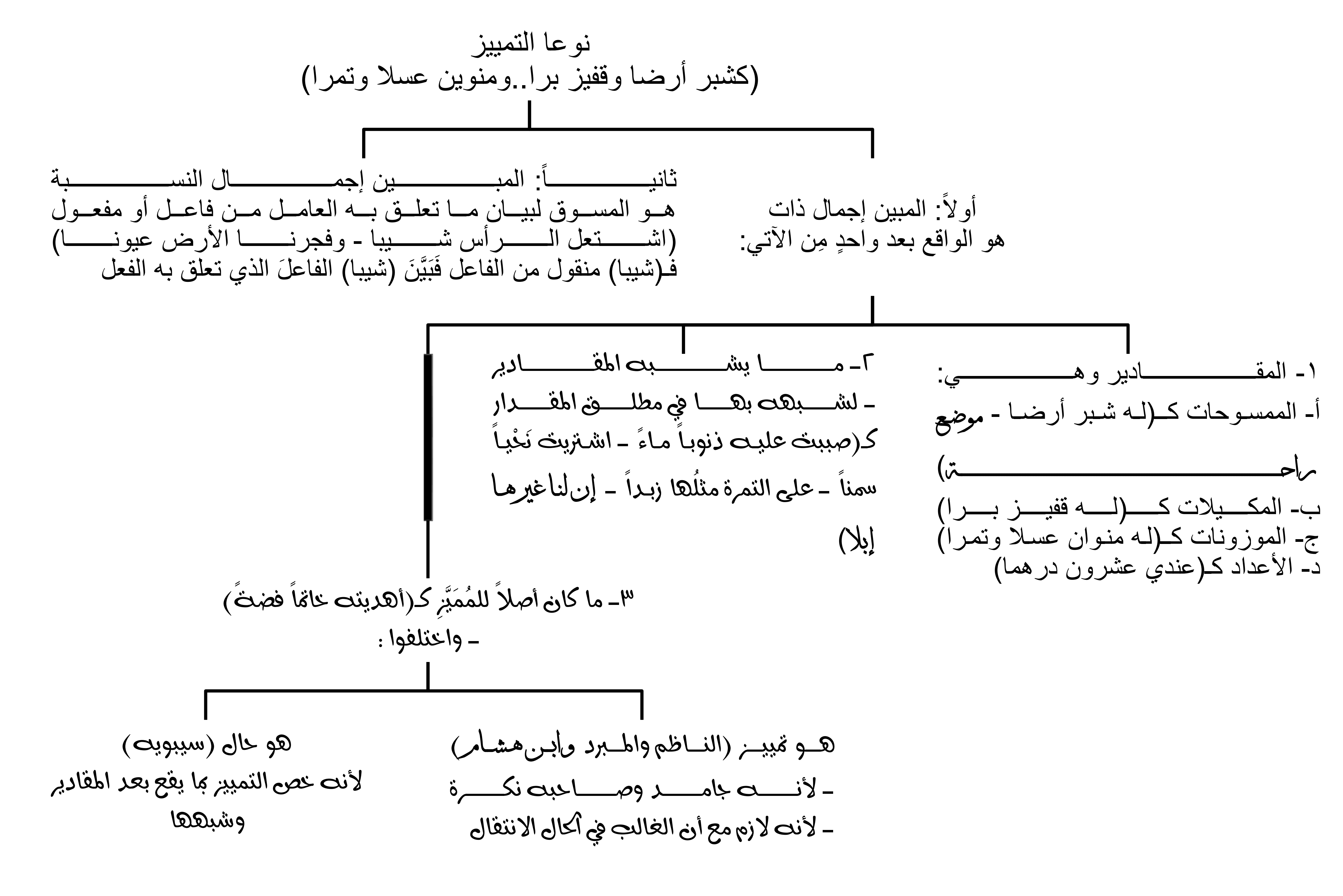
٣- عامة كلام العرب التنكير

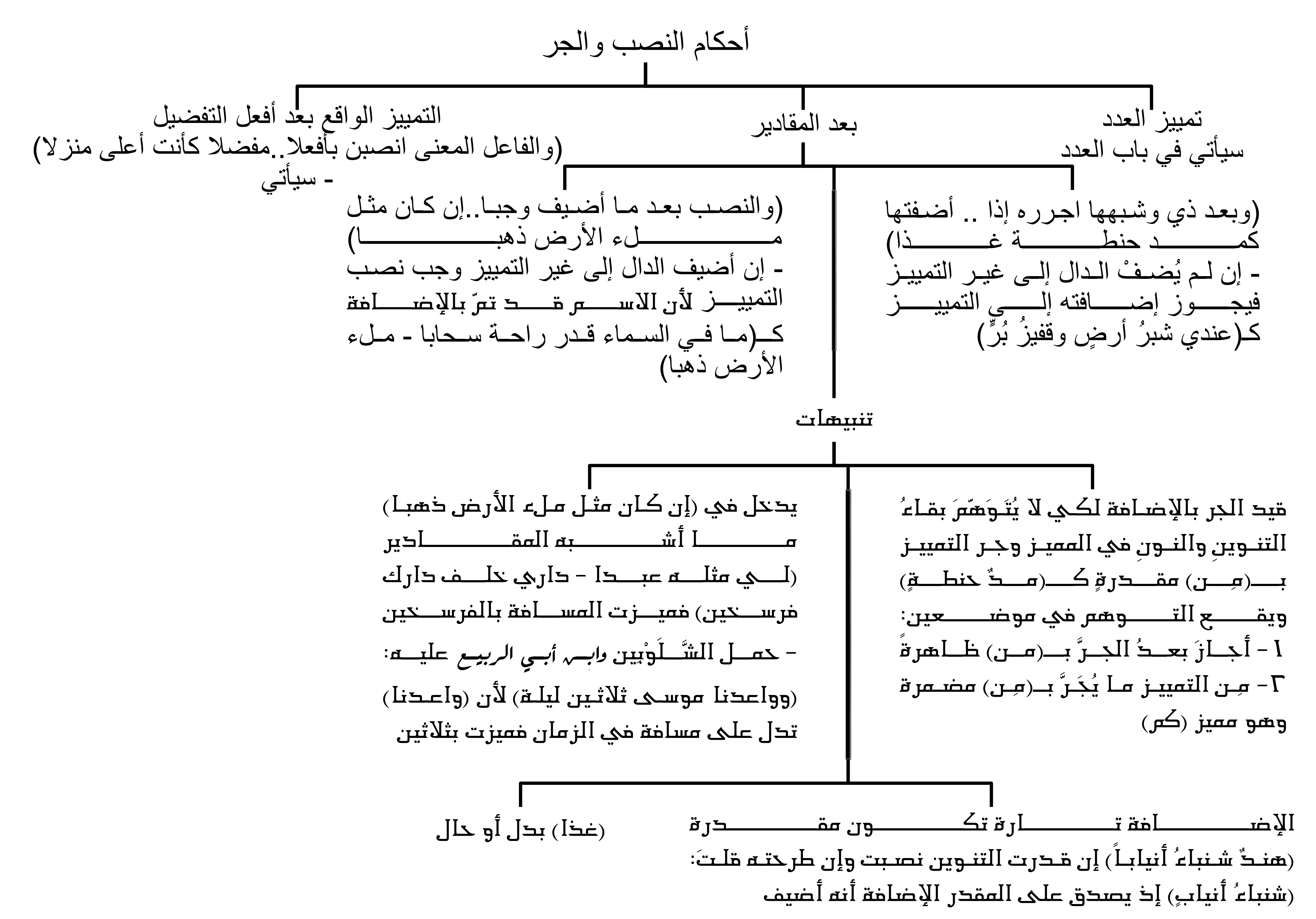
٤- (مررت برجل حسن وجهَهُ) منصوب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز

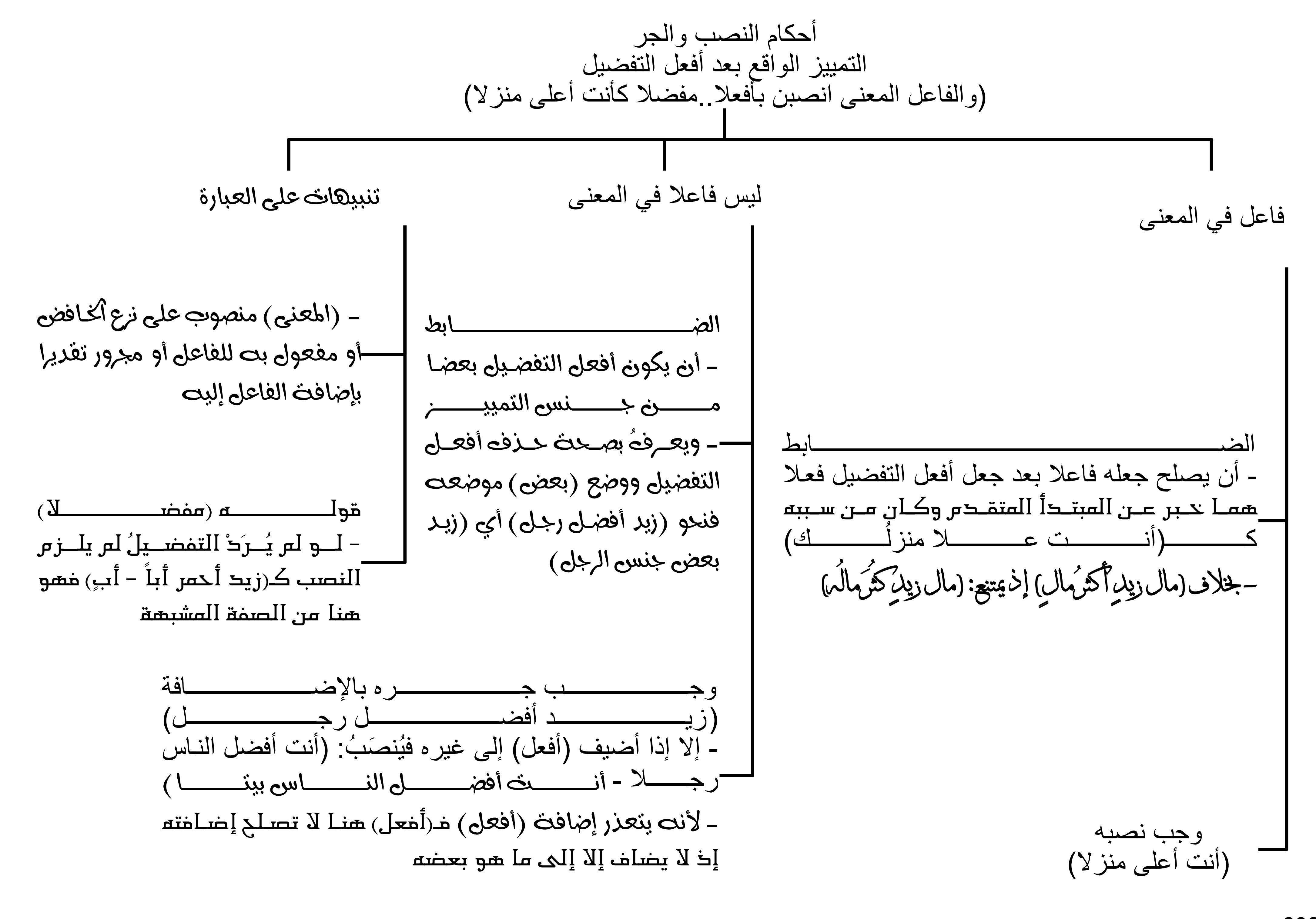
توجيه الخلاف: الاعتراض على الاصطلاح لا يسمع

- فإذ كان معرفة لم يكن عندهم تمييزا في الاصطلاح وينبغي أن يقال لمن اعترض بهذا: التمييز عندك لا يكون إلا منصوبا وهو منتقض بـ(ثلاثُ أبوابٍ) فإن قيل: (لا يسمون هذا تمييزا) قيل: (كذلك لا يسمون المعرفة تمييزا)

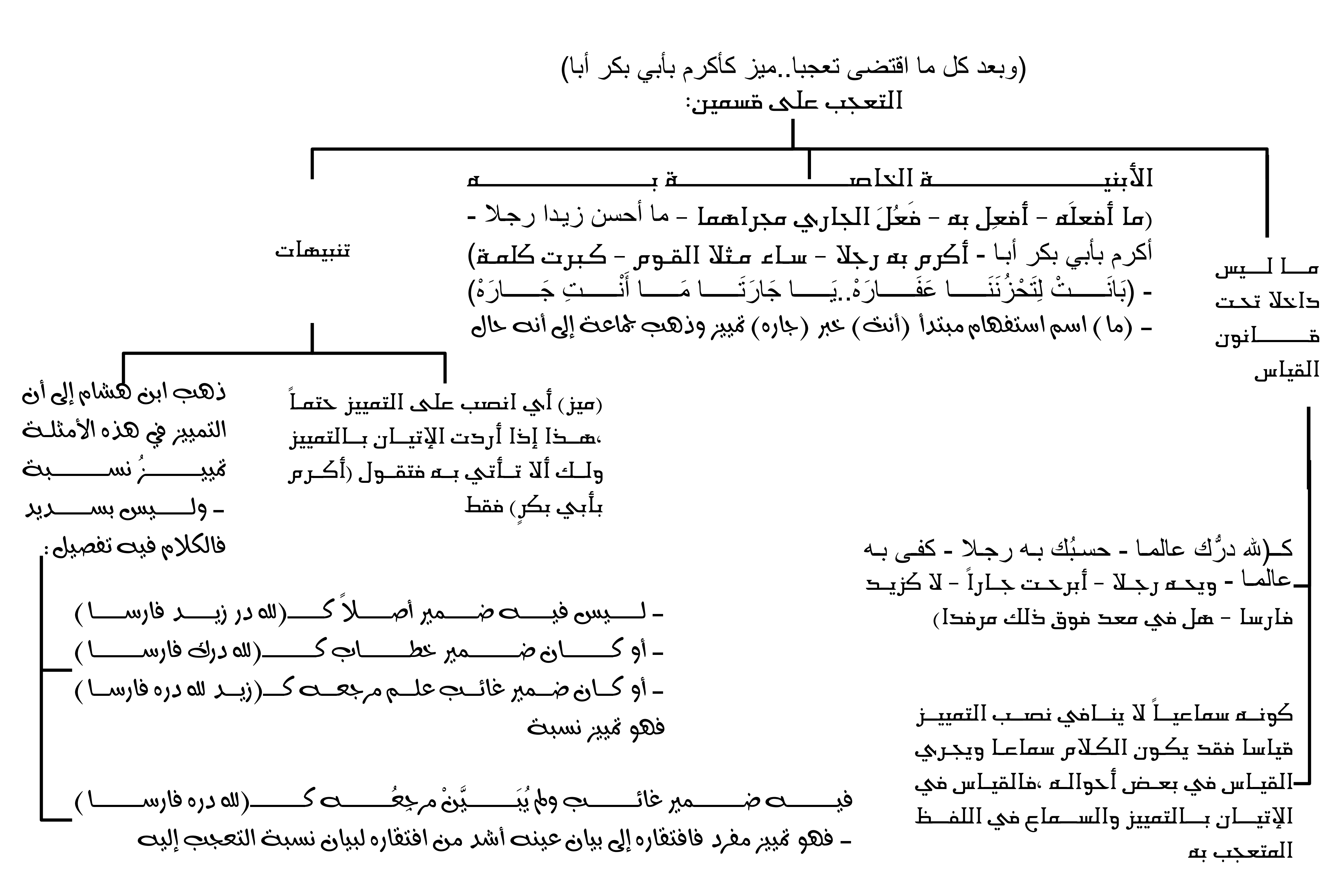

تابع تعريف التمييز:
(يُنصَبُ تمييزاً)
- يدخل له التابع إذا كان مميزا في المعنى كـ(عشرةٌ أثواباً - وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما - ثلاث مائةٍ سنين) بالتنوين
ش: (وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ شَفَا)
- فهذه أبدالٌ ، ودخلت له لأنه لم يحد التمييز وإنما حد ما يصح انتصابه على التمييز
(بما قد فسره)
التمييز قسمان:
المبين لإجمال نسبة
كـ(طاب زيد نفسا - اشتعل الرأس شيبا)
فالناصب له هو:
العامل قبله (سيبويه والمازني والمبرد والناظم)
- فالفعل غير واضح النسبة ،فالأصل: (طابت نفس زيد) ثم نُسب الفعلُ إلى زيدٍ وأتوا بالنفس منصوبة إذ لم يمكن رفعها لوجود المرفوع
- أشبهت المفعول به فانتصب على التشبيه بالمفعول به وخصوها باسم التمييز لأنه نكرة وخصوا المعرفة بالتشبيه فرقا بينهما
الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها (ابن عصفور ونسبه إلى المحققين)
- قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف (هذا أخوك إخلاصا)
المبين لإجمال ذات
- ينتصب عن تمام الاسم كـ(شبر أرضا) فهو منصوب بما يُفسرُه
- اختلفوا في توجيه كونِه ناصباً
أشبه أفعل التفضيل
أشبه اسمَ الفاعل (الجمهور)
- لاشتماله على ما به تمام الاسم وهو التنوين أو النون المشبهة له أو الإضافة كـ(ملء الأرض ذهبا) ،فإن كان غير تام وجبت الإضافة كـ(شبرُ أرضٍ)
- ولطلبه لما بعده لزوماً
فائدة
الأزهري: العوامل خمس درجات:
1- الفعل: يعمل بالأصالة معتمدا وغير معتمد
2- اسم الفاعل: يعمل بالحمل على الفعل معتمدا ويعمل في السببي (زيد ضارب ابنه) والأجنبي (زيد ضارب عمرا)
3- الصفة المشبهة: تعمل في السببي وترفع الظاهر والضمير
4- أفعل التفضيل: يرفع الضمير باطراد ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل
5- الاسم الجامد مع التمييز: لأنه لا يتحمل ضميرا في حين أن أفعل التفضيل يتحمله

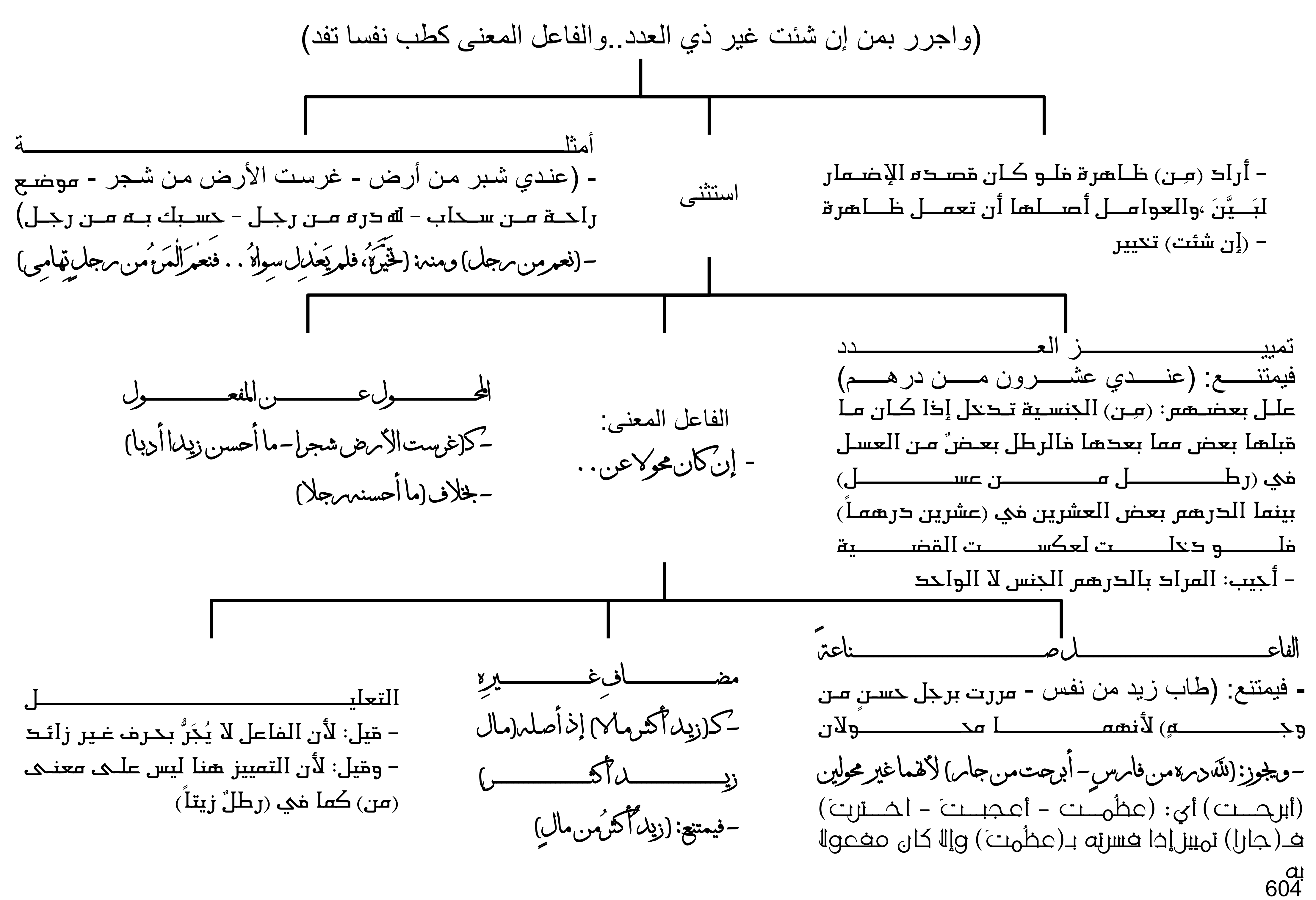

نوعا التمييز
(كشبر أرضا وقفيز برا..ومنوين عسلا وتمرا)
ثانيـــــــــاً: المبـــــــين إجمـــــــــال النســـــــــبة
هــو المســوق لبيـــان مـــا تعلــق بـــه العامــل مـــن فاعــل أو مفعــول
(اشـــــتعل الـــــرأس شـــــيبا - وفجرنـــــا الأرض عيونـــــا)
فـ(شيبا) منقول من الفاعل فَبَيَّنَ (شيبا) الفاعلَ الذي تعلق به الفعل
أولاً: المبين إجمال ذات
هو الواقع بعد واحدٍ مِن الآتي:
١- المقـــــــــــادير وهـــــــــــي:
أ- الممسوحات كـ(لـه شبر أرضـا - موضع راحـــــــــــــــــــــــــــــة)
ب- المكـــيلات كـــ(لـــه قفيـــز بـــرا)
ج- الموزونات كـ(له منوان عسلا وتمرا)
د- الأعداد كـ(عندي عشرون درهما)
٢- مـــــا يشـــــبه المقـــــادير
- لشـــبهه بهـــا في مطلـــق المقـــدار
كـ(صببت عليه ذنوباً ماءً - اشتريت نَحْياً سمناً - على التمرة مثلُها زبداً - إن لنا غيرها إبلا)
٣- ما كان أصلاً للمُمَيَّز كـ(أهديته خاتماً فضةً)
- واختلفوا :
هـــو تمييـــز (النـــاظم والمـــبرد وابن هشـام)
- لأنـــــه جامـــــد وصـــــاحبه نكـــرة
- لأنه لازم مع أن الغالب في الحال الانتقال
هو حال (سيبويه)
لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وشبهها

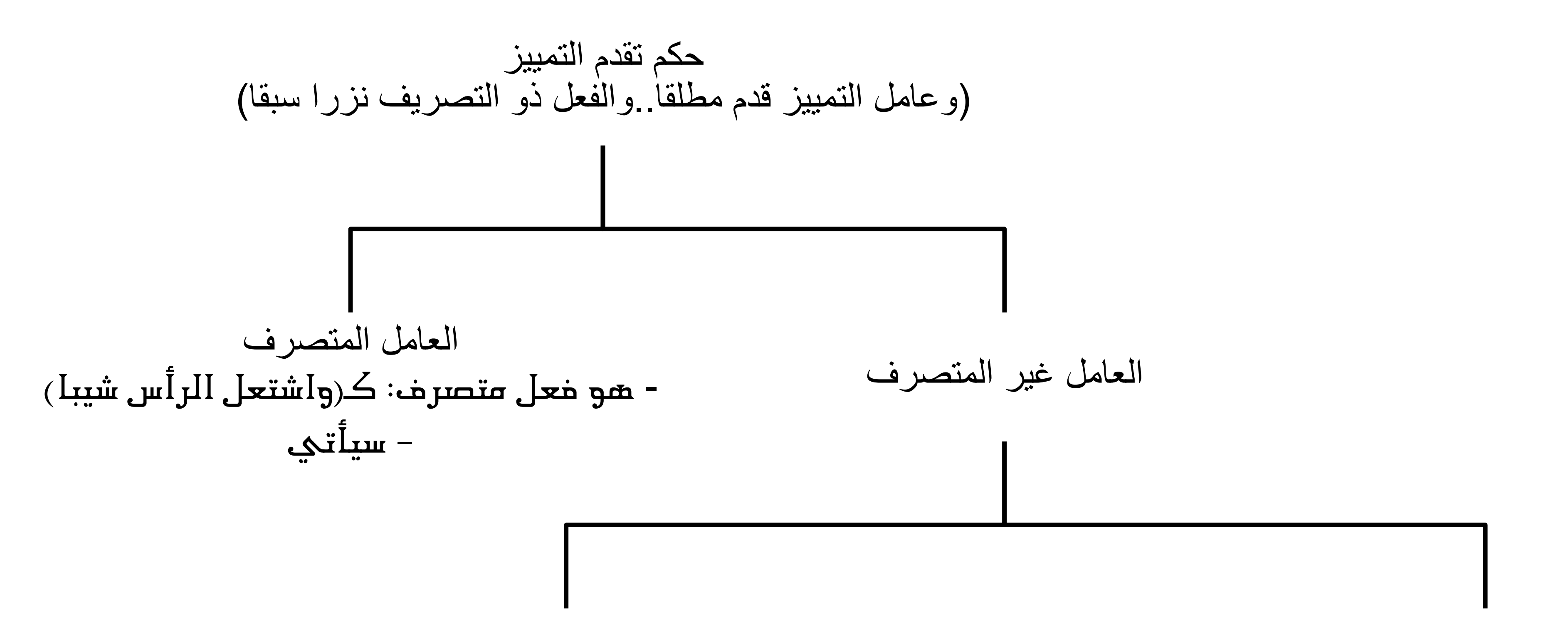

أحكام النصب والجر
التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا..مفضلا كأنت أعلى منزلا)
- سيأتي
بعد المقادير
تمييز العدد
سيأتي في باب العدد
(والنصب بعد ما أضيف وجبا..إن كان مثل ملء الأرض ذهبا)
- إن أضيف الدال إلى غير التمييز وجب نصب التمييز لأن الاسم قد تمّ بالإضافة كـ(ما في السماء قدر راحة سحابا - ملء الأرض ذهبا)
(وبعد ذي وشبهها اجرره إذا .. أضفتها كمد حنطة غذا)
- إن لم يُضفْ الدال إلى غير التمييز فيجوز إضافته إلى التمييز كـ(عندي شبرُ أرضٍ وقفيزُ بُرٍّ)
تنبيهات
يدخل في (إن كان مثل ملء الأرض ذهبا) ما أشبه المقادير (لي مثله عبدا - داري خلف دارك فرسخين) فميزت المسافة بالفرسخين - حمل الشَّلَوْبين وابن أبي الربيع عليه: (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) لأن (واعدنا) تدل على مسافة في الزمان فميزت بثلاثين
قيد الجر بالإضافة لكي لا يُتَوَهّمَ بقاءُ التنوينِ والنونِ في المميز وجر التمييز بـ(مِن) مقدرةٍ كـ(مدٌّ حنطةٍ) ويقع التوهم في موضعين:
١- أجازَ بعضُ الجرَّ بـ(من) ظاهرةً
٢- مِن التمييز ما يُجَرَّ بـ(مِن) مضمرة وهو مميز (كم)
الإضافة تارة تكون مقدرة (هندٌ شنباءُ أنياباً) إن قدرت التنوين نصبت وإن طرحته قلتَ: (شنباءُ أنيابٍ) إذ يصدق على المقدر الإضافة أنه أضيف
(غذا) بدل أو حال


أحكام النصب والجر
التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا..مفضلا كأنت أعلى منزلا)
فاعل في المعنى
ليس فاعلا في المعنى
تنبيهات على العبارة
الضابط
- أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا هما خبر عن المبتدأ المتقدم وكان من سببه كـ(أنت علا منزلُك)
- بخلاف (مال زيدٍ أكثرُ مالٍ) إذ يمتنع: (مال زيدٍ كثُر مالُه)
وجب نصبه
(أنت أعلى منزلا)
الضابط
- أن يكون أفعل التفضيل بعضا من جنس التمييز
- ويعرفُ بصحة حذف أفعل التفضيل ووضع (بعض) موضعه فنحو (زيد أفضل رجل) أي (زيد بعض جنس الرجل)
وجب جره بالإضافة
(زيد أفضل رجل)
- إلا إذا أضيف (أفعل) إلى غيره فيُنصَبُ: (أنت أفضل الناس رجلا - أنت أفضل الناس بيتا)
- لأنه يتعذر إضافة (أفعل) فـ(أفعل) هنا لا تصلح إضافته إذ لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه
- (المعنى) منصوب على نزع الخافض أو مفعول به للفاعل أو مجرور تقديرا بإضافة الفاعل إليه
قوله (مفضلا)
- لو لم يُرَدْ التفضيلُ لم يلزم النصب كـ(زيد أحمر أباً - أبٍ) فهو هنا من الصفة المشبهة

مُصْطفَى دَنْقَش


(وبعد كل ما اقتضى تعجبا..ميز كأكرم بأبي بكر أبا)
التعجب على قسمين:
الأبنية الخاصة به
(ما أفعلَه – أفعِل به – فَعُلَ الجاري مجراهما – ما أحسن زيدا رجلا – أكرم بأبي بكر أبا – أكرم به رجلا – ساء مثلا القوم – كبرت كلمة)
– (بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ..يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ)
– (ما) اسم استفهام مبتدأ (أنت) خبر (جاره) تمييز وذهب جماعة إلى أنه حال
ما ليس داخلا تحت قانون القياس
كـ(لله درُّك عالما – حسبُك به رجلا – كفى به عالما – ويحه رجلا – أبرحت جاراً – لا كزيد فارسا – هل في معد فوق ذلك مرفدا)
كونه سماعياً لا ينافي نصب التمييز قياسا فقد يكون الكلام سماعا ويجري القياس في بعض أحواله، فالقياس في الإتيان بالتمييز والسماع في اللفظ المتعجب به
تنبيهات
(ميز) أي انصب على التمييز حتماً، هذا إذا أردت الإتيان بالتمييز ولك ألا تأتي به فتقول (أكرم بأبي بكرٍ) فقط
ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في هذه الأمثلة تمييزُ نسبة – وليس بسديد فالكلام فيه تفصيل:
– ليس فيه ضمير أصلاً كـ(لله در زيد فارسا)
– أو كان ضمير خطاب كـ(لله درك فارسا)
– أو كان ضمير غائب علم مرجعه كـ(زيد لله دره فارسا)
فهو تمييز نسبة
فيه ضمير غائب ولم يُبَيَّنْ مرجِعُه كـ(لله دره فارسا)
– فهو تمييز مفرد فافتقاره إلى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه


(واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد..والفاعل المعنى كطب نفسا تفد)
- أراد (مِن) ظاهرة فلو كان قصده الإضمار لبَيَّنَ ،والعوامل أصلها أن تعمل ظاهرة
- (إن شئت) تخيير
استثنى
أمثلة
- (عندي شبر من أرض - غرست الأرض من شجر - موضع راحة من سحاب - لله دره من رجل - حسبك به من رجل)
- (نعم من رجل) ومنه: (تخيَّرَهُ، فلم يَعْدِلْ سِواهُ . . فنِعْمَ المرءُ من رجلٍ تِهامِي)
تمييز العدد
فيمتنع: (عندي عشرون من درهم)
علل بعضهم: (مِن) الجنسية تدخل إذا كان ما قبلها بعض مما بعدها فالرطل بعضٌ من العسل في (رطل من عسل)
بينما الدرهم بعض العشرين في (عشرين درهماً) فلو دخلت لعكست القضية
- أجيب: المراد بالدرهم الجنس لا الواحد
الفاعل المعنى:
- إن كان محولا عن..
المحول عن المفعول
- كـ(غرست الأرض شجرا - ما أحسن زيدا أدبا)
- بخلاف (ما أحسنه رجلا)
الفاعل صناعةً
- فيمتنع: (طاب زيد من نفس - مررت برجل حسنٍ من وجهٍ) لأنهما محولان
- ويجوز: (لله دره من فارسٍ - أبرحت من جار) لأنهما غير محولين
(أبرحت) أي: (عظمت - أعجبتَ - اخترتَ)
فـ(جارا) تمييز إذا فسرته بـ(عظمتَ) وإلا كان مفعولا به
مضاف غيرِه
- كـ(زيد أكثر مالا) إذ أصله (مال زيد أكثر)
- فيمتنع: (زيد أكثر من مالٍ)
التعليل
- قيل: لأن الفاعل لا يُجَرُّ بحرف غير زائد
- وقيل: لأن التمييز هنا ليس على معنى (من) كما في (رطلٌ زيتاً)
مُصْطفَى دَنْقَش



هو : فعل غير متصرف أو غير فعل كـ(كبرت كلمة - أكرم بزيد أبا - زيد أفضل أبا)

اتفقوا على منع التقدم عليه
- سواء كان فعلا أو غيره كـ(ما أحسن زيدا رجلا - عندي عشرون درهما)
- لأن معمول الجامد لا يتقدم



السماع: لم يُسمع إلا نادرا في الشعر

القياس: ١- الفارسي: التمييز هنا منقول من الفاعل غالباً فيُكرَهُ نقلُه عن موضعه الأصلي

أجاب ابن الفخار: (٢- قد يتجه له إعراب آخر

٣- وقع التشبيه بالمفعول في مجرد النصب لا في جواز التقديم فوجب الامتناع

٤- امتنع تقديم التمييز المذكور لأنه فاعل في الأصل فأما إن لم يكن فاعلا معنىً فكذلك أيضاً ليجري الكل على أسلوب واحد)اهـ.

٥- الشقوري: (لو كان جائزا لكثر نظما ونثرا كثرةً لا يمكن فيها التأويل كتقديم الحال على عاملها المتصرف)اهـ.

فتقول: (نفسا طاب زيد)

- ومنه: ١- (أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا..وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ)

٢- (أَنَفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى .. وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا)

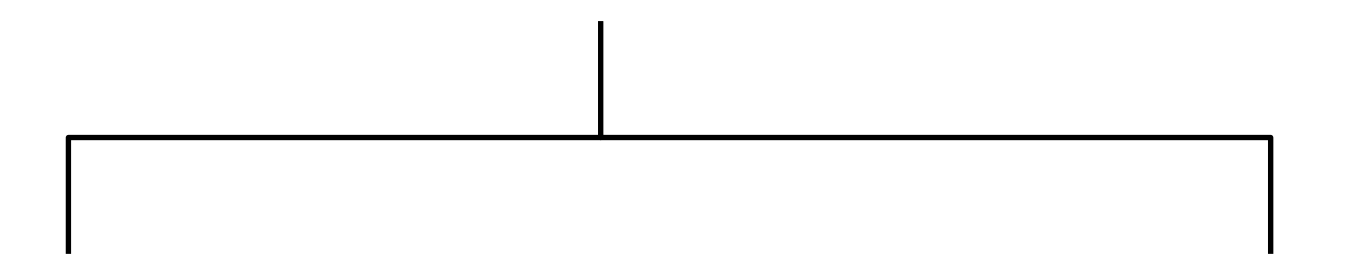
جعل بعضهم من الشواهد (إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِيَا ..وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا)

- على مذهب بعض الكوفيين إذ يجعلون (المرء) مبتدأ و(قر عينا) خبره

- وجمهور البصرة يجعلون (المرء) فاعلا لمحذوف أي: (إذا قر المرء عينا بالعيش) فلا شاهد فيه إلا أن يدعي هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه

تنبيه:

- يجوز توسطه التمييز بين صاحبه والعامل



ابن الضائع: متفق عليه

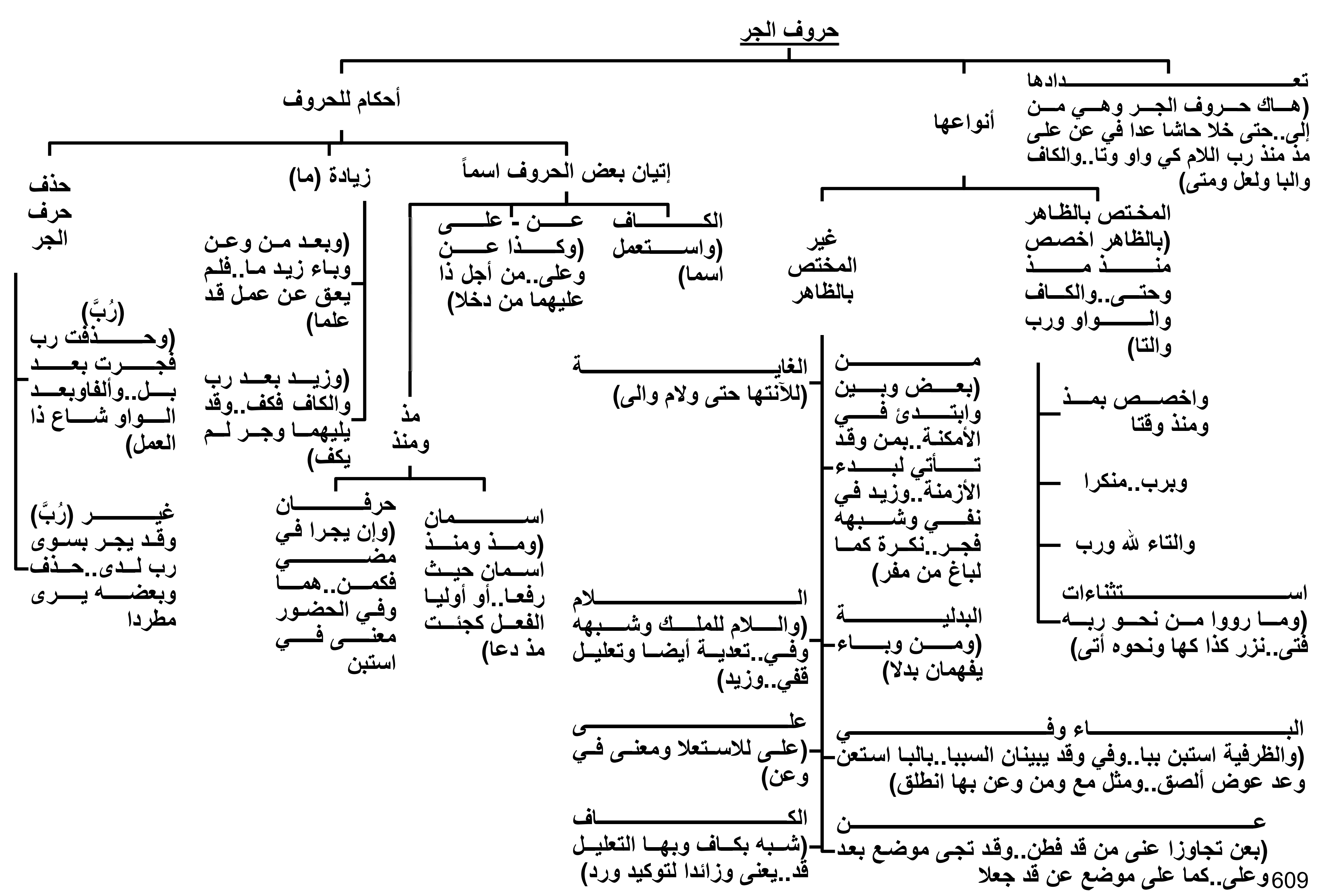
أمثلة:

١ - (اشتعل شيبا الرأس)

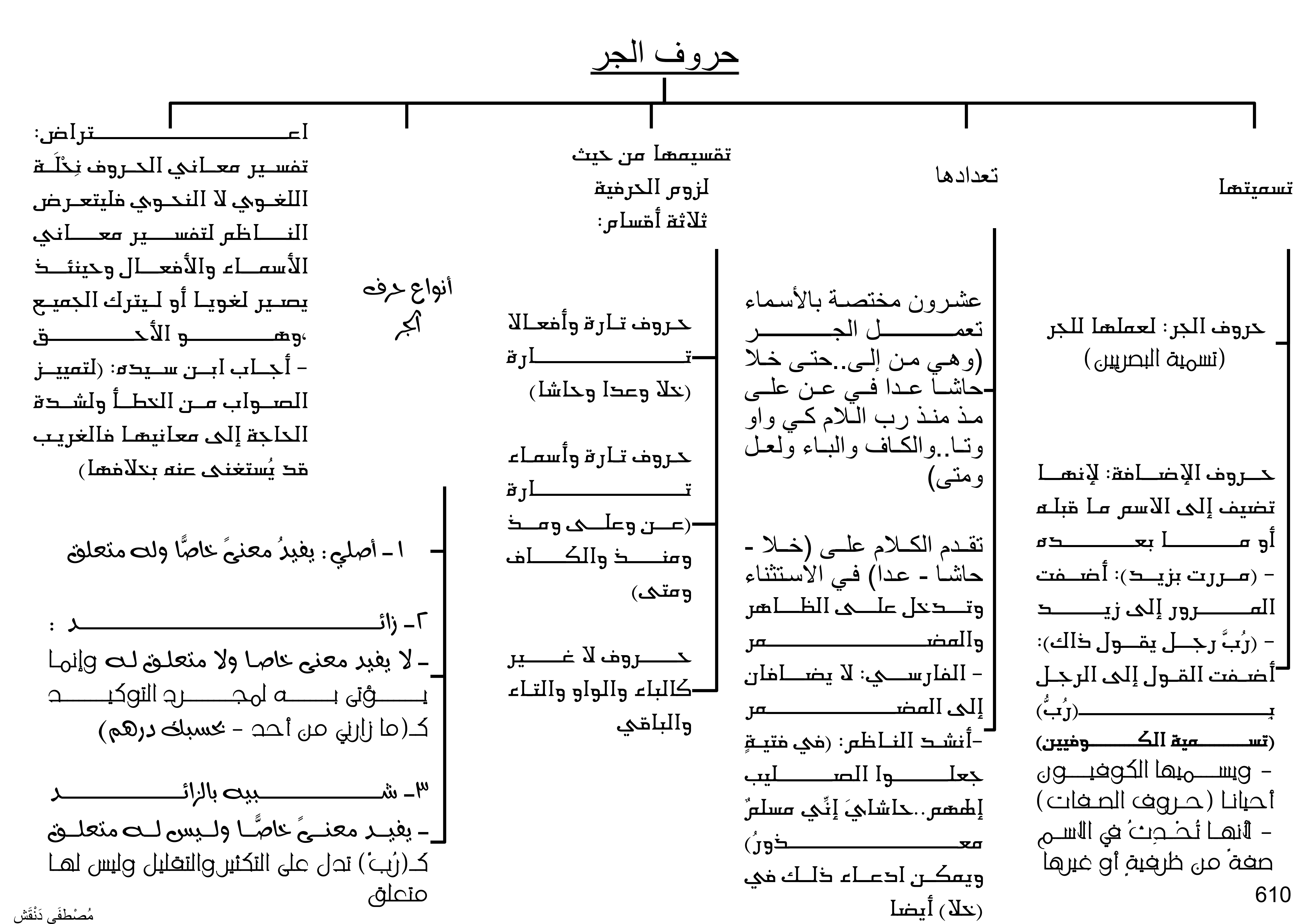
٢- (رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ .. قد تمنَّى لِيَ موْتاً لم يُطَعْ)

٣- (ونارُنا لم يُرَ نارًا مِثْلُهَا .. قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا)

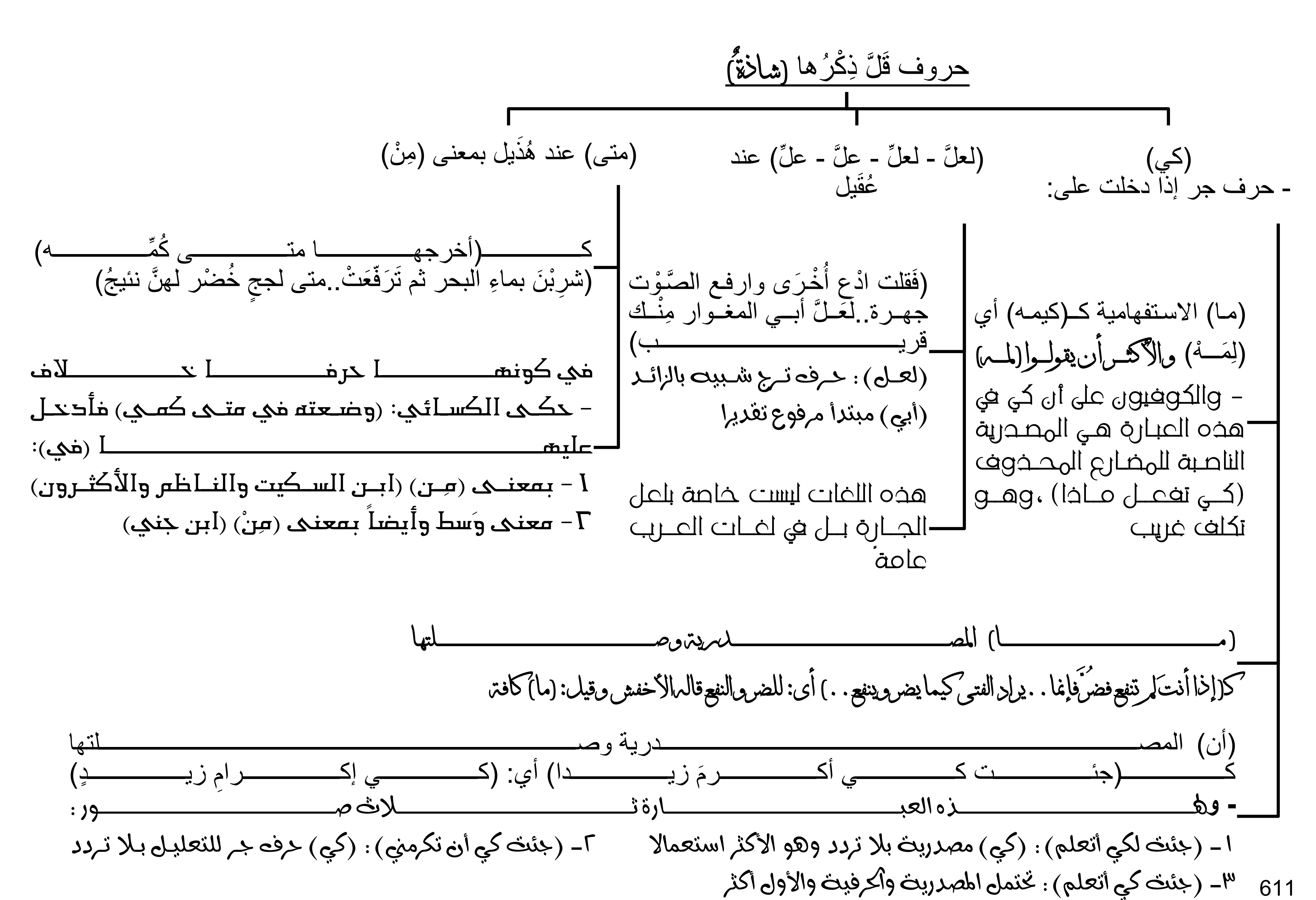
حُرُوفُ الْجَرِّ

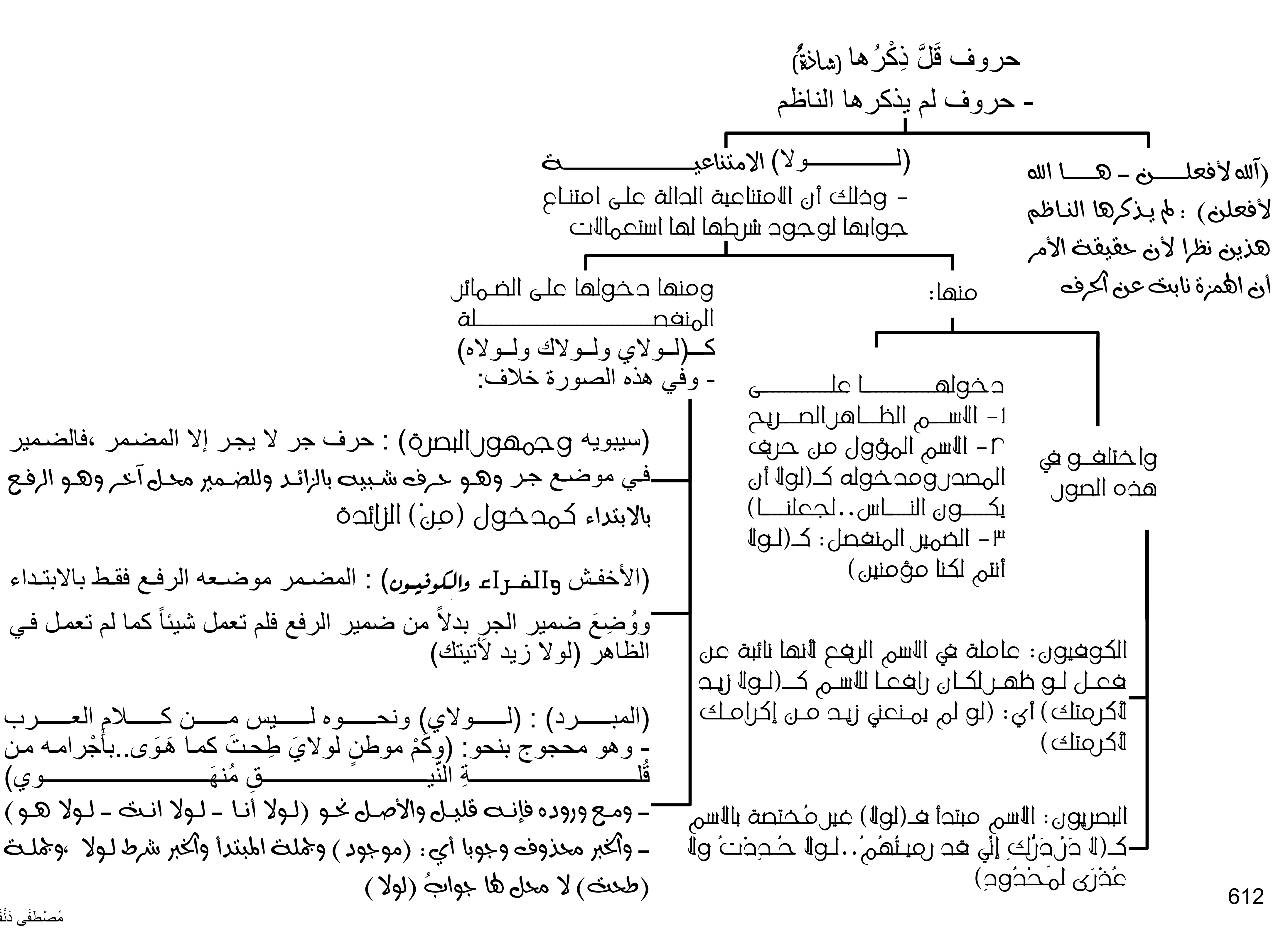


حروف الجر
تعدادها
(هاك حروف الجر وهي من إلى..حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا..والكاف والبا ولعل ومتى)
أنواعها
المختص بالظاهر
(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى..والكاف والواو ورب والتا)
واخصص بمذ ومنذ وقتا
وبرب..منكرا
والتاء لله ورب
استثناءات
(وما رووا من نحو ربه فتى..نزر كذا كها ونحوه أتى)
غير المختص بالظاهر
من
(بعض وبين وابتدئ في الأمكنة..بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة..وزيد في نفي وشبهه فجر..نكرة كما لباغ من مفر)
البدلية
(ومن وباء يفهمان بدلا)
الباء وفي
(والظرفية استبن ببا..وفي وقد يبينان السببا..بالبا استعن وعد عوض ألصق..ومثل مع ومن وعن بها انطلق)
عن
(بعن تجاوزا عنى من قد فطن..وقد تجى موضع بعد وعلى..كما على موضع عن قد جعلا)
الغاية
(للانتها حتى ولام والى)
اللام
(واللام للملك وشبهه وفي..تعدية أيضا وتعليل قفي..وزيد)
على
(على للاستعلا ومعنى في وعن)
الكاف
(شبه بكاف وبها التعليل قد..يعنى وزائدا لتوكيد ورد)
أحكام للحروف
إتيان بعض الحروف اسماً
الكاف
(واستعمل اسما)
عن - على
(وكذا عن وعلى..من أجل ذا عليهما من دخلا)
مذ ومنذ
اسمان
(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا..أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)
حرفان
(وإن يجرا في مضي فكمن..هما وفي الحضور معنى في استبن)
زيادة (ما)
(وبعد من وعن وباء زيد ما..فلم يعق عن عمل قد علما)
(وزيد بعد رب والكاف فكف..وقد يليهما وجر لم يكف)
حذف حرف الجر
(رُبَّ)
(وحذفت رب فجرت بعد بل..والفاوبعد الواو شاع ذا العمل)
غير (رُبَّ)
وقد يجر بسوى رب لدى..حذف وبعضه يرى مطردا



حروف الجر
تسميتها
حروف الجر: لعملها للجر (تسمية البصريين)
حروف الإضافة: لإنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده
- (مررت بزيد): أضفت المرور إلى زيد
- (رُبَّ رجل يقول ذاك): أضفت القول إلى الرجل بـ(رُبُّ)
(تسمية الكوفيين)
- ويسميها الكوفيون أحيانا (حروف الصفات)
- لأنها تُحدِثُ في الاسم صفةً من ظرفيةٍ أو غيرها
تعدادها
عشرون مختصة بالأسماء تعمل الجر (وهي من إلى..حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا..والكاف والباء ولعل ومتى)
تقدم الكلام على (خلا - حاشا - عدا) في الاستثناء وتدخل على الظاهر والمضمر
- الفارسي: لا يضافان إلى المضمر
-أنشد الناظم: (في فتيةٍ جعلوا الصليب إلههم..حاشايَ إنِّي مسلمٌ معذورُ)
ويمكن ادعاء ذلك في (خلا) أيضا
تقسيمها من حيث لزوم الحرفية ثلاثة أقسام:
حروف تارة وأفعالا تارة (خلا وعدا وحاشا)
حروف تارة وأسماء تارة (عن وعلى ومذ ومنذ والكاف ومتى)
حروف لا غير كالباء والواو والتاء والباقي
أنواع حرف الجر
١- أصلي: يفيدُ معنىً خاصًّا وله متعلق
٢- زائد:
- لا يفيد معنى خاصا ولا متعلق له وإنما يؤتى به لمجرد التوكيد كـ(ما زارني من أحد - بحسبك درهم)
٣- شبيه بالزائد
- يفيد معنىً خاصًّا وليس له متعلق كـ(رُبَّ) تدل على التكثير والتقليل وليس لها متعلق
اعتراض:
تفسير معاني الحروف نِحْلَة اللغوي لا النحوي فليتعرض الناظم لتفسير معاني الأسماء والأفعال وحينئذ يصير لغويا أو ليترك الجميع، وهو الأحق
- أجاب ابن سيده: (لتمييز الصواب من الخطأ ولشدة الحاجة إلى معانيها فالغريب قد يُستغنى عنه بخلافها)
610
مُصْطفَى دَنْقَش


حروف قَلَّ ذِكْرُها (شاذةٌ)
(كي)
- حرف جر إذا دخلت على:
(ما) الاستفهامية كـ(كيمه) أي (لِمَهْ) والأكثر أن يقولوا (لمه)
- والكوفيون على أن كي في هذه العبارة هي المصدرية الناصبة للمضارع المحذوف (كي تفعل ماذا)، وهو تكلف غريب
(ما) المصدرية وصلتها
كـ(إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما .. يراد الفتى كيما يضر وينفع ..) أي: للضر والنفع قاله الأخفش وقيل: (ما) كافة
(أن) المصدرية وصلتها
كـ(جئت كي أكرمَ زيدا) أي: (كي إكرامِ زيدٍ)
- وهذه العبارة ثلاث صور:
١- (جئت لكي أتعلم): (كي) مصدرية بلا تردد وهو الأكثر استعمالا
٢- (جئت كي أن تكرمني): (كي) حرف جر للتعليل بلا تردد
٣- (جئت كي أتعلم): تحتمل المصدرية والحرفية والأول أكثر
(لعلَّ - لعلِّ - علَّ - علِّ) عند عُقَيل
(فَقلت ادْعُ أُخْرَى وارفع الصَّوْتَ جهرة.. لَعَلَّ أبي المغوار مِنْكَ قريب)
(لعل): حرف جر شبيه بالزائد
(أبي) مبتدأ مرفوع تقديرا
هذه اللغات ليست خاصة بلعل الجارة بل في لغات العرب عامةً
(متى) عند هُذَيل بمعنى (مِنْ)
كـ(أخرجها متى كُمِّه)
(شرِبْنَ بماءِ البحر ثم تَرَفَّعَتْ..متى لججٍ خُضْر لهنَّ نئيجُ)
في كونها حرفا خلاف
- حكى الكسائي: (وضعته في متى كمي) فأدخل عليها (في):
١- بمعنى (مِن) (ابن السكيت والناظم والأكثرون)
٢- معنى وَسط وأيضاً بمعنى (مِنْ) (ابن جني)



حروف قَلَّ ذِكْرُها (شاذةٌ)
- حروف لم يذكرها الناظم
(آلله لأفعلن - ها الله لأفعلن) : لم يذكرها الناظم هذين نظرا لأن حقيقة الأمر أن الهمزة نابت عن الحرف
(لولا) الامتناعية
- وذلك أن الامتناعية الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها لها استعمالات
منها:
دخولها على
١- الاسم الظاهر الصريح
٢- الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله كـ(لولا أن يكون الناس..لجعلنا)
٣- الضمير المنفصل: كـ(لولا أنتم لكنا مؤمنين)
واختلفوا في هذه الصور
الكوفيون: عاملة في الاسم الرفع لأنها نائبة عن فعل لو ظهر لكان رافعا للاسم كـ(لولا زيد لأكرمتك) أي: (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك)
البصريون: الاسم مبتدأ فـ(لولا) غير مُختصة بالاسم كـ(لا دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قد رميتُهُمُ..لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدُودِ)
ومنها دخولها على الضمائر المنفصلة كـ(لولاي ولولاك ولولاه)
- وفي هذه الصورة خلاف:
(سيبويه وجمهور البصرة) : حرف جر لا يجر إلا المضمر ،فالضمير في موضع جر وهو حرف شبيه بالزائد وللضمير محل آخر وهو الرفع بالابتداء كمدخول (مِنْ) الزائدة
(الأخفش والفراء والكوفيون) : المضمر موضعه الرفع فقط بالابتداء ووُضِعَ ضمير الجر بدلاً من ضمير الرفع فلم تعمل شيئاً كما لم تعمل في الظاهر (لولا زيد لأتيتك)
(المبرد) : (لولاي) ونحوه ليس من كلام العرب
- وهو محجوج بنحو: (وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى..بأجْرامه من قُلةِ النِّيقِ مُنهَوِي)
- ومع وروده فإنه قليل والأصل نحو (لولا أنا - لولا انت - لولا هو)
- والخبر محذوف وجوبا أي: (موجود) وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا ،وجملة (طحت) لا محل لها جوابُ (لولا)

المختص بالظاهر
(بالظاهر اخصص.. والواو ..والتا)
أولاً: (الواو - التاء)

مختصتان بالقسم ويمتنع ذكر فعل القسم معهما
- يمتنع: (أقسم والله)

تنبيهات

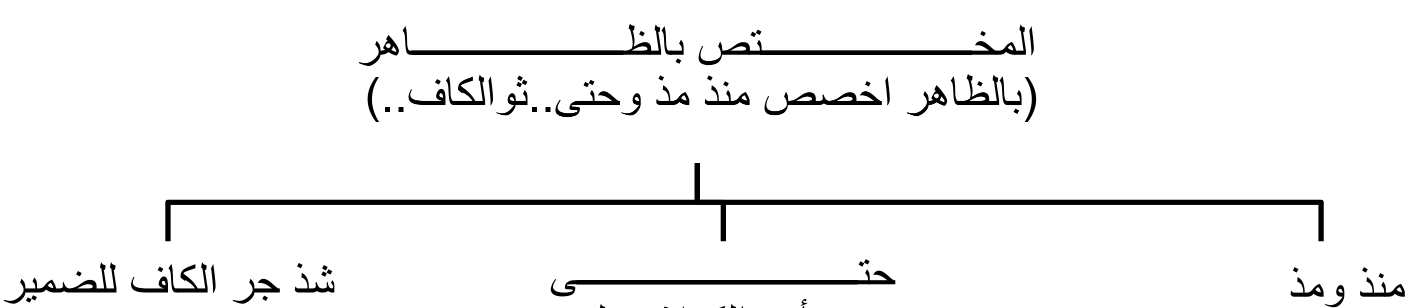
الأصل في القسم
الباءُ
- وأما:

الواو
- إن أردت الإتيان بالضمير أتيت بالباء فظهر أن الباء هي الأصل لأنها أعم استعمالا
- ابن جني: (خلفتها الواو للمضارعة في المخرج (الشفتين) وفي المعنى فالباء للإلصاق والواو للجمع والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع به)
- وأنكر السُهيلي إبدالها من الباء

التاء
بدل من الواو والواو لا تدخل على المضمر

لم يذكر من حروف القسَمِ:
١- (مِنْ رَبِّي لأفعلن) لأن المعنى: (من أجل ربي)
٢- (مُ الله لأفعلن): لأن أصلها الواو
- والصحيح فيهما أن أصلهما عنده (ايْمُن) فهي أسماء لا حروف

(والتاء لله ورب)
لا تجر التاء إلا:
١- (تالله - تَرَبِّ الكعبةِ)
٢- (تالرحمن) ندوراً
٣- حُكِيَ: (تَحَيَاتِك) ندوراً
٤- ورد (تَرَبِّي)، وهذا شاذ بينما إطلاق الناظم لاختصاص التاء بالاسمين معا موهم للتسوية وأن (تربي) قياسٌ وهو خطأ



منذ ومذ

(واخصص بمذ ومنذ وقتا) يختص بأسماء الزمان فهما إما ظرفا زمان أو حرفان مختصان بجر الزمان طلبا للمناسبة بين حالتيهما

- في التسهيل: تجوز الإضافة إلى المصدر (ما رأيته مذ قيام زيد - ما رأيته مذ أن زيدا قائم) ، وكذا (مذ قام زيد) ،ولكن على تقدير الزمان أي:(مذ زمان قيام..)

- يمتنع: (ما رأيته مُذْ هُما ولا مُنْذُ هما)

- سيبويه: (واستغنوا عن الإضمار بـ(مُذْ ذاك) لأن ذاك اسم مبهم)

حتى

- شذ جرها للضمير (فَلَا واللهِ لَا يلْفَى أنَاسٌ..فِتًى حتّاك يَا ابْنَ أبي زِيَادِ)

- والمعنى حتى بلوغك وبهذا يندفع إشكال أبي حيان

- ولا يقاس خلافا لبعضهم

- سيبويه: (واستغنوا عن الإضمار بـ(رأيتهم حتى ذاك))

لغة هذيل إبدال (عتى) وقرأ ابن مسعود (عتى حين)

شذ جر الكاف للضمير

(وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلائِلاَ..كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ عَاضِلاَ)

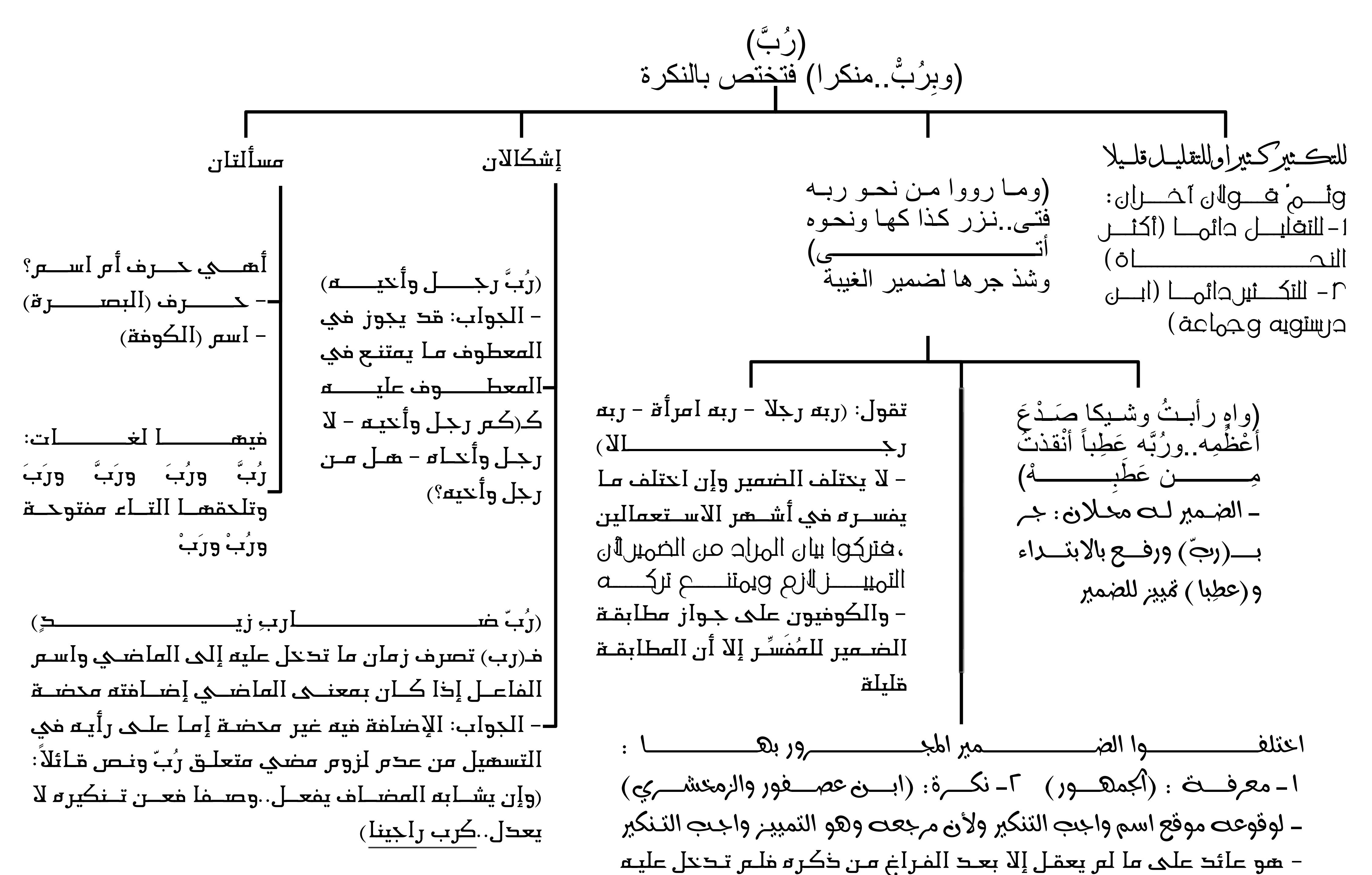
- (فلولا المعافاةُ كُنَّا كَهُمُ ولولا البلاءُ لكانوا كَنَا)

- سيبويه: (استغنوا بـ(مثلي - شبهي) عنه فأسقطوه)

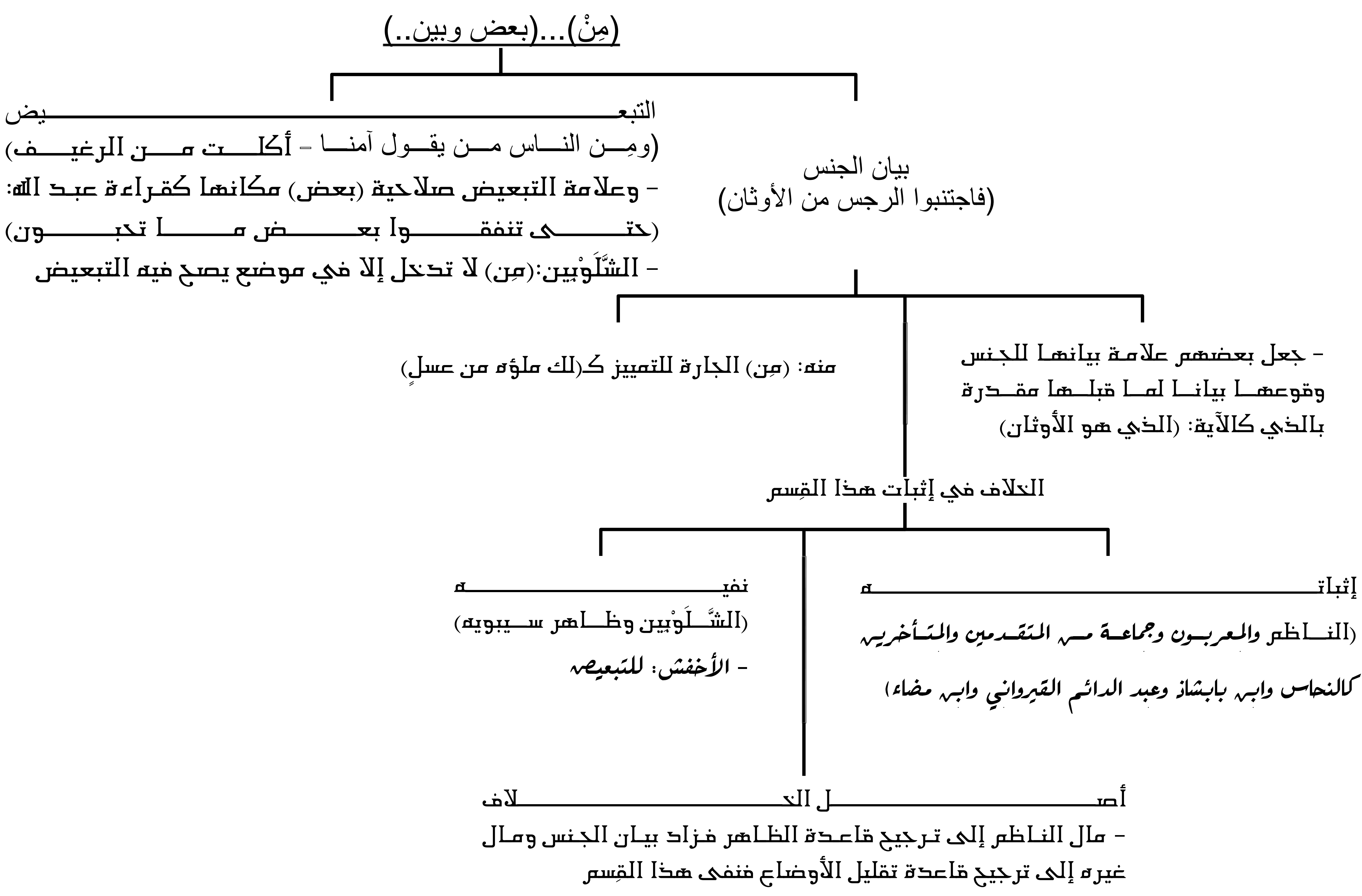
حُكِيَ: (ما أنا كانت ولا أنت كأنا)

- دخولها على المنفصل ضعيف في القياس والأصل الاتصال حيث قال سيبويه: (لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: (كي))اهـ.

السيرافي: أجاز المبرد والكوفيون في الكاف وحتى ومذ ما منع سيبويه - فيقولون: (حتى هُوَ) رفعا (حتى إياه) نصبا (حتاه - حتاك) جرا ،(مُذْهُ ومُذْ هو) (زيد كك) ،ولا سماع لهم بل قاسوه


(رُبَّ)
(وبِرُبَّ..منكرا) فتختص بالنكرة
للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
وثَمَّ قولان آخران:
١- للتقليل دائما (أكثر النحاة)
٢- للتكثير دائما (ابن درستويه وجماعة)
(وما رووا من نحو ربه فتى..نزر كذا كها ونحوه أتى)
وشذ جرها لضمير الغيبة
(واهٍ رأبتُ وشيكا صَدْعَ أعْظُمِه..ورُبَّه عَطِباً أنْقذتُ مِن عَطَبِهْ)
- الضمير له محلان: جر بـ(ربّ) ورفع بالابتداء و(عطِبا) تمييز للضمير
تقول: (ربه رجلا - ربه امرأة - ربه رجالا)
- لا يختلف الضمير وإن اختلف ما يفسره في أشهر الاستعمالين، فتركوا بيان المراد من الضمير لأن التمييز لازم ويمتنع تركه
- والكوفيون على جواز مطابقة الضمير للمُفَسِّر إلا أن المطابقة قليلة
اختلفوا الضمير المجرور بها:
١- معرفة: (الجمهور) ٢- نكرة: (ابن عصفور والزمخشري)
- لوقوعه موقع اسم واجب التنكير ولأن مرجعه وهو التمييز واجب التنكير
- هو عائد على ما لم يعقل إلا بعد الفراغ من ذكره فلم تدخل عليه (رب) إلا وهو أشد إبهاما من النكرة الظاهرة
إشكالان
(رُبَّ رجل وأخيه)
- الجواب: قد يجوز في المعطوف ما يمتنع في المعطوف عليه كـ(كم رجل وأخيه - لا رجل وأخاه - هل من رجل وأخيه؟)
(رُبّ ضاربِ زيدٍ)
فـ(رب) تصرف زمان ما تدخل عليه إلى الماضي واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي إضافته محضة
- الجواب: الإضافة فيه غير محضة إما على رأيه في التسهيل من عدم لزوم مضي متعلق رُبّ ونص قائلاً: (وإن يشابه المضاف يفعل..وصفا فعن تنكيره لا يعدل..كرب راجينا)
مسألتان
أهي حرف أم اسم؟
- حرف (البصرة)
- اسم (الكوفة)
فيها لغات:
رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ
وتلحقها التاء مفتوحة
ورُبْ ورَبْ

مُصْطفَى دَنْقَش


(مِنْ)...(بعض وبين..)
التبعيض
(ومِن الناس من يقول آمنا - أكلت من الرغيف)
- وعلامة التبعيض صلاحية (بعض) مكانها كقراءة عبد الله:
(حتى تنفقوا بعض ما تحبون)
- الشَّلَوْبين:(مِن) لا تدخل إلا في موضع يصح فيه التبعيض
بيان الجنس
(فاجتنبوا الرجس من الأوثان)
- جعل بعضهم علامة بيانها للجنس
وقوعها بيانا لما قبلها مقدرة
بالذي كالآية: (الذي هو الأوثان)
منه: (مِن) الجارة للتمييز كـ(لك ملؤه من عسلٍ)
الخلاف في إثبات هذا القِسم
إثباته
(الناظم والمعربون وجماعة من المتقدمين والمتأخرين
كالنحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم القَيرواني وابن مضاء)
نفيه
(الشَّلَوْبين وظاهر سيبويه)
- الأخفش: للتبعيض
أصل الخلاف
- مال الناظم إلى ترجيح قاعدة الظاهر فزاد بيان الجنس ومال
غيره إلى ترجيح قاعدة تقليل الأوضاع فنفى هذا القِسم

تابع (مِن)

(وابتدئ في الأمكنة..بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة)

ابتداء الغاية ،وعلامتها أن يصلح معها (إلى)

بكثرة في الأمكنة والأحداث والأشخاص

أجمعوا على ثبوت هذا كـ(من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)

بقلة في الأزمنة كـ(أسس على التقوى من أول يوم)

(ونجوتِ من عَرض المَنون..من الغُدُوِّ إلى الرَّواح) ،وحديث: (فعمِلَت النصارى من نصف النهار إلى صلاةِ العصر)البخاري

فيه قولان تردد بينهما الفارسي

أثبته جمهور الكوفة والمبرد والأخفش وابن دَرَسْتَويه والرضي والناظم وابن هشام

- هي في الحقيقة لابتداء الغاية مطلقا ،قال سيبويه: (هذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها)

- يمكن كونُ الناظم جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل وما سواه راجع إليه مجازاً فجعل الأشخاص أماكنَ بالتأويل إذ يمتنع (من فلان إلى فلان) إلا وهما مكانان

نفاه جمهور البصرة

- محمول على حذف المضاف ،فكما تمتنع (مُذْ) مع الأمكنة باتفاق كذلك تمتنع (مِنْ) مع الأزمنة

- الجواب: التأويل سائغ في النوادر وليس هذا قليلا ،وأيضاً إذا قدرت (من تأسيس أول يوم) اقتضى قصد التاريخ تقدير زمان (من زمان تأسيس أول يوم)

تابع (مِنْ)

الزائدة : (وزيد في نفيٍ وشبهه فجر..نكرة كما لباغ من مفر)

أولاً: الخلافُ في زيادتها

الأخفش والكسائيِ وهشام والناظم في التسهيل: تجوز زيادتها بدون شروط ومنه: (لله الأمر من قبل ومن بعد - يغفر لكم من ذنوبكم)
أجيب أي: (يخلصكم من ذنوبكم) أو أنها للتبعيض

أجاز الفارسي زيادتها في الشرط كـ(ومهما تكن عند امرئ من خليقة)

اشترط جمهور البصرة لزيادتها:

لم يشترط الكوفيون النفي أو شبهه ومنه عندهم : (قد كان مِن مطر)
- أجيب: الفاعل في كل منهما ضمير مستتر (قد كان - هو أي الكائن - من مطرٍ)

تنبيه: ذكر السعد أنها تزاد في الإثبات اختيارا في موضع واحد وهو تمييز (كم) الخبرية إذا فصل بين (كم) وبين التمييز بفعلٍ (كم تركوا من جناتٍ) فـ(من) زائدة و(جنات) تمييز (كم)

أولا: كون مجرورها نكرة

ثانيا: أن يُرادَ بالنكرةِ العمومُ (استغراق الجنس)
- وأشعر به تمثيل الناظم فيفيد نصية العموم أو تأكيده كـ(ما في الدار مِنْ رجل)، ويمتنع: (ما زيد مِن قائم)
- يُؤنِسُ بمعنى العموم صلاحيةُ (أحد) مكانَ النكرةِ
- نص على هذا الشرط ابن أبي الربيع و أنكره ابن عصفور

ثالثا: أن يسبقها نفي أو شبهه

تنبيهات:

- لا تدخل (مِن) مع كل أداة استفهام فيمتنع (أين قام مِن رجل؟) بل تدخل مع (هل) ومثلها إذ (متى وأين) ونحوهما لا تحتمل الجواب بالنفي

- لم تأت زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في الندور والأصل عدم الزيادة وقد يكون المفعول محذوفاً
- وأما (تجرى من تحتها) فلابتداء الغاية

فقد تبين أن غير الاستفهام ليس بشبيه بالنفي بهذا الاعتبار فلا يشمله قول الناظم: (وشبهه) أصلا

رابعا: كون مجرورها:

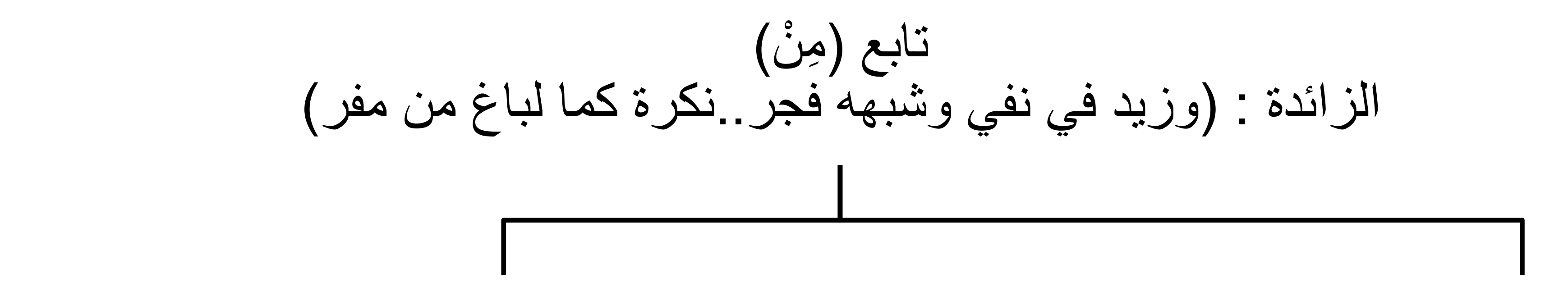
١- الفاعل: (ما جاء من أحد - لم يكن من عذر) ٢- نائب الفاعل: (ما ضُرِبَ من أحدٍ)

٣- المفعول به: (هل تحس.. من أحد)، ومن المفعول الذي تزاد معه المفعول المطلق وخرج العكبري عليه (وما يضرونك من شيء) بمعنى ضرر

٤- المبتدأ: (هل من خالق غير الله)

- بعضهم: (زيادتها مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فحروف الجر تدخل في الكلام لتعدية، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب)

مُصْطفَى دَنْقَش



معنى زيادتها : دخولها في موضع يطلبه العامل بدونها وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى

وهى للتنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه

الدالة على التنصيص على العموم
- التي مدخولها لفظ غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها كـ(ما جاءني من رجل) فلولا وجود (مِنْ) لجاز كون المنفي هو الواحد أو جنسَ الرجال

الدالة على تأكيد التنصيص على العموم
- التي مدخولها لفظ دال على العموم بنفسه كـ(ما جاءني من أحد - ديار عريب)

تابع معاني (مِنْ)

النظم لم يوضع للتتبع بل للمهمات ففاته معانٍ ذكرها في التسهيل:

التعليل كـ(في آذانهم من الصواعق - مما خطيئاتهم أغرقوا)

الظرفية: بمعنى (في) كـ(عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ مَنَعْتَه..من اليوم سُؤْلًا أنْ يُيَسَّرَ في غد) (ماذا خلقوا من الأرض) (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) وإثبات الظرفية لها مذهب الكوفة ونفاه البصريون وهي عندهم هنا لبيان الجنس

الاستعلاء كـ(ونصرناه من القوم) وخرجها قوم على التضمين

البدل كـ(أرضيتهم بالحياة..مِن الآخرة - لجعلنا منكم ملائكة) - وأنكر قومٌ مجيء البدل و(من الآخرة) متعلق بمحذوف حال من الحياة وهذا تكلف

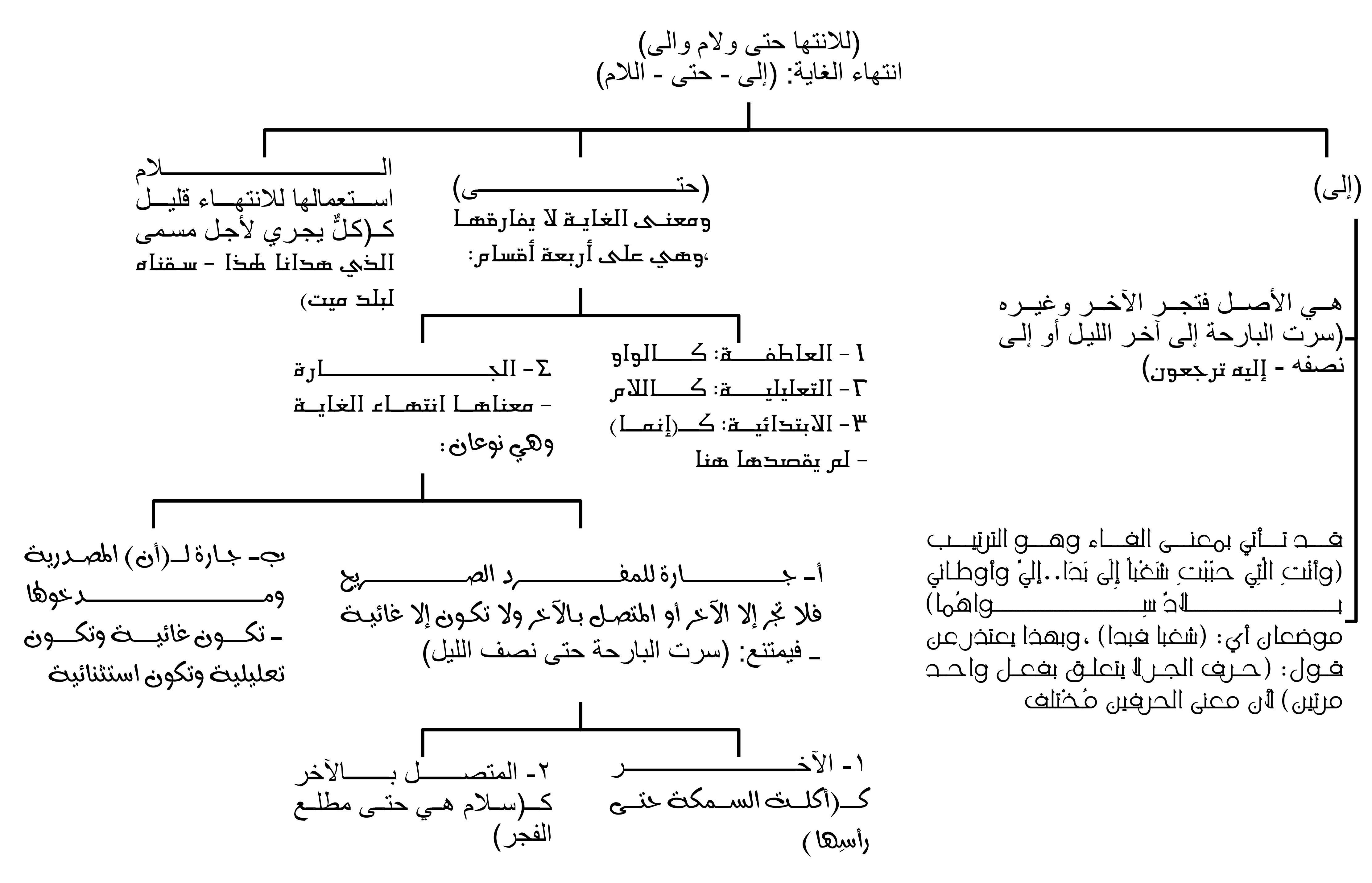
انتهاء الغاية كـ(قَرُبْتُ مِنْهُ) أي (إليه)

الفصل بين المتضادين كـ(يعلم المفسد من المصلح - يميزَ الخبيث من الطيب)

بمعنى الباء كـ(ينظرون من طرف خفي)

المجاوزة

- (عذت بربي..من كل متكبر)
- (زيد أفضل من عمرو): جاوزه في الفضل
- (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) أي عن ذكر الله

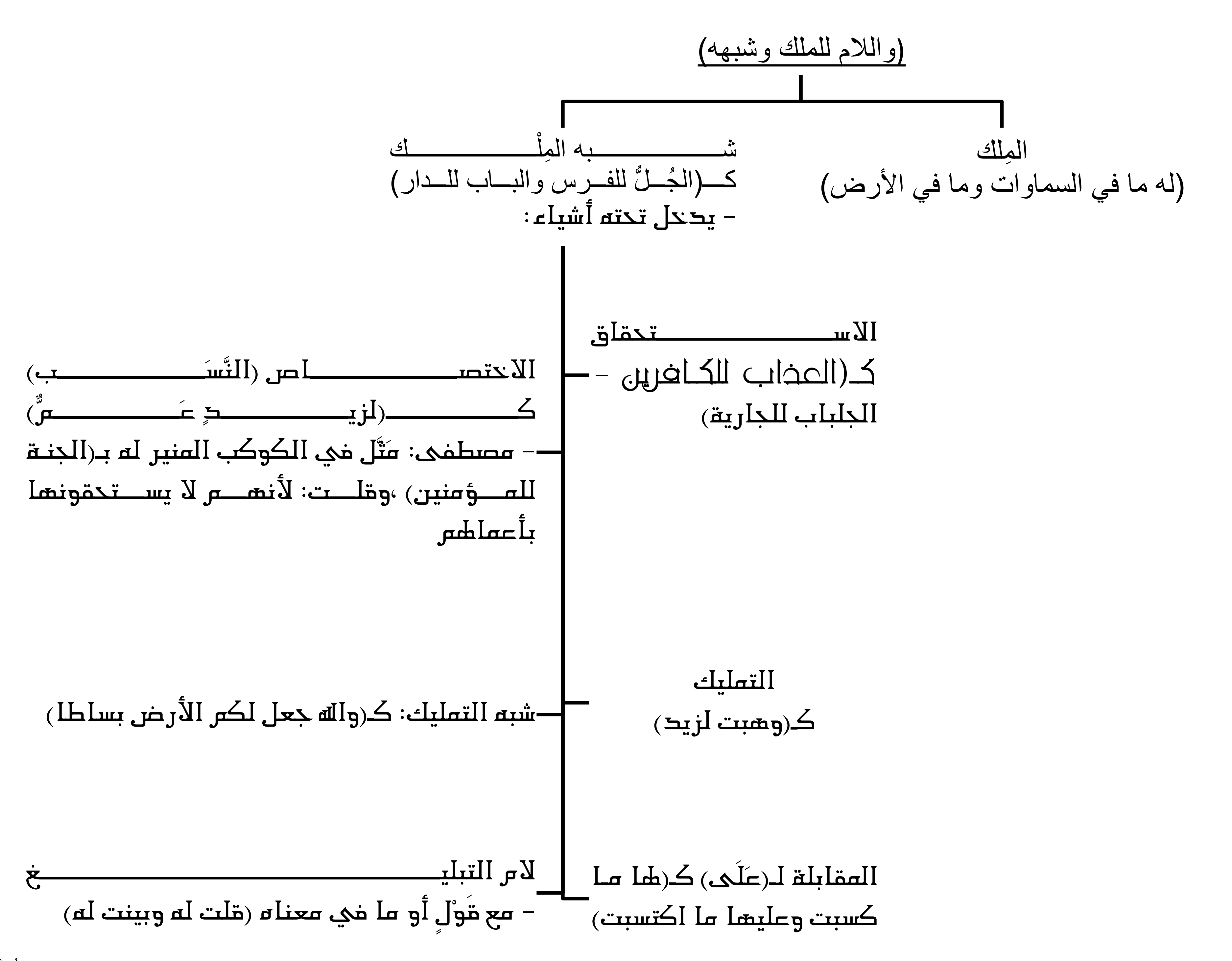

(للانتها حتى ولام والى)
انتهاء الغاية: (إلى - حتى - اللام)
(إلى)
هي الأصل فتجر الآخر وغيره
(سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه - إليه ترجعون)
قد تأتي بمعنى الفاء وهو الترتيب
(وأنتِ التي حبّبتِ شغْباً إلى بَدَا..إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما)
موضعان أي: (شغبا فبدا)، وبهذا يعتذر عن قول: (حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين) لأن معنى الحرفين مُختلف
(حتى)
ومعنى الغاية لا يفارقها
وهي على أربعة أقسام:
١ - العاطفة: كالواو
٢ - التعليلية: كاللام
٣ - الابتدائية: كـ(إنما)
- لم يقصدها هنا
٤ - الجارة
- معناها انتهاء الغاية
وهي نوعان:
أ- جارة للمفرد الصريح
فلا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر ولا تكون إلا غائية
- فيمتنع: (سرت البارحة حتى نصف الليل)
١- الآخر
كـ(أكلت السمكة حتى رأسِها)
٢- المتصل بالآخر
كـ(سلام هي حتى مطلع الفجر)
ب- جارة لـ(أن) المصدرية ومدخولها
- تكون غائية وتكون تعليلية وتكون استثنائية
اللام
استعمالها للانتهاء قليل
كـ(كلٌّ يجري لأجل مسمى
الذي هدانا لهذا - سقناه لبلد ميت)

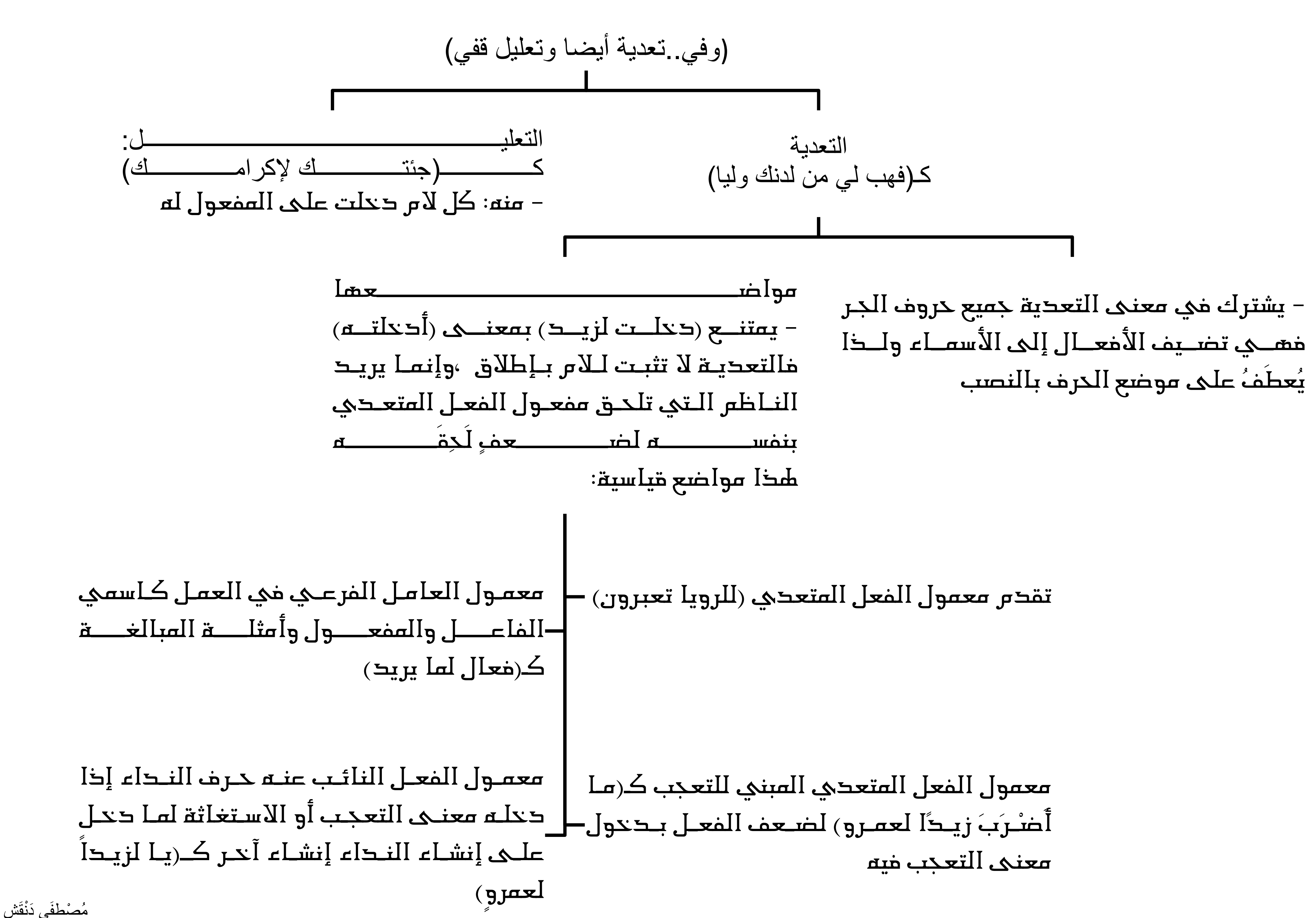
مُصْطفَى دَنْقَش

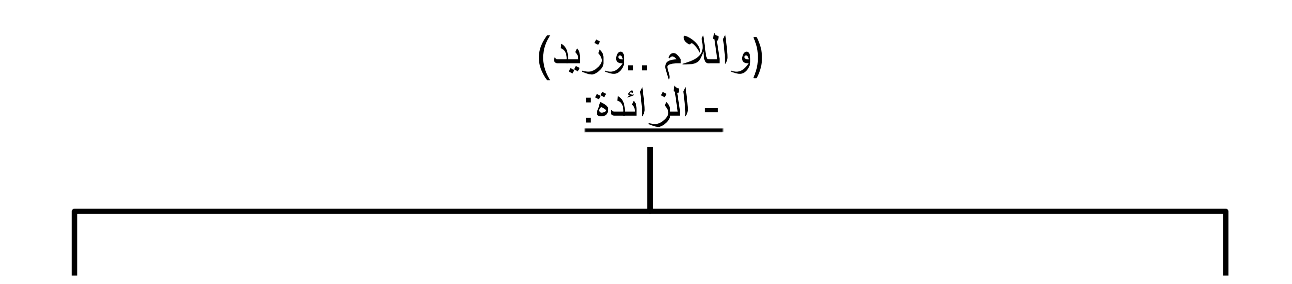
بمعنى بَدَل
(ومن وباء يفهمان بدلا)

علامة كونهما للبدلية: صحة وقوع (بدل) موقعها

أمثلة:
١- (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة - لجعلنا منكم ملائكة)
٢- (فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا..شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا
٣- (يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة..ومن إساءة أهل السوء إحسانا)
٤- حديث: (ما يسرني بها حمر النعم)


(واللام للملك وشبهه)
المِلك
(له ما في السماوات وما في الأرض)
شبه المِلْك
كـ(الجُلُّ للفرس والباب للدار)
- يدخل تحته أشياء:
الاستحقاق
كـ(العذاب للكافرين - الجلباب للجارية)
الاختصاص (النَّسَب)
كـ(لزيدٍ عَمٌّ)
- مصطفى: مَثَّل في الكوكب المنير له بـ(الجنة للمؤمنين)، وقلت: لأنهم لا يستحقونها بأعمالهم
التمليك
كـ(وهبت لزيد)
شبه التمليك: كـ(والله جعل لكم الأرض بساطا)
المقابلة لـ(عَلَى) كـ(لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)
لام التبليغ
- مع قَوْلٍ أو ما في معناه (قلت له وبينت له)


(وفي..تعدية أيضا وتعليل قفي)
التعدية
كـ(فهب لي من لدنك وليا)
التعليل:
كـ(جئتك لإكرامك)
- منه: كل لام دخلت على المفعول له
- يشترك في معنى التعدية جميع حروف الجر فهي تضيف الأفعال إلى الأسماء ولذا يُعطَفُ على موضع الحرف بالنصب
مواضعها
- يمتنع (دخلت لزيد) بمعنى (أدخلته) فالتعدية لا تثبت للام بإطلاق، وإنما يريد الناظم التي تلحق مفعول الفعل المتعدي بنفسه لضعفٍ لَحِقَه هذا مواضع قياسية:
تقدم معمول الفعل المتعدي (للرويا تعبرون)
معمول العامل الفرعي في العمل كاسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة كـ(فعال لما يريد)
معمول الفعل المتعدي المبني للتعجب كـ(ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو) لضعف الفعل بدخول معنى التعجب فيه
معمول الفعل النائب عنه حرف النداء إذا دخله معنى التعجب أو الاستغاثة لما دخل على إنشاء النداء إنشاء آخر كـ(يا لزيداً لعمروٍ)



كـ(ضـربت لزيـد) وأكثـر زيادته بالسماع

- فهو لمجرد التأكيد وذلك إذا تصلت بمعمول فعلٍ وتقدم الفعل

- قال ابن الفخار: الذي يصح دعوى الزيادة فيه ما كان كـ(ردف لكم))اهـ.

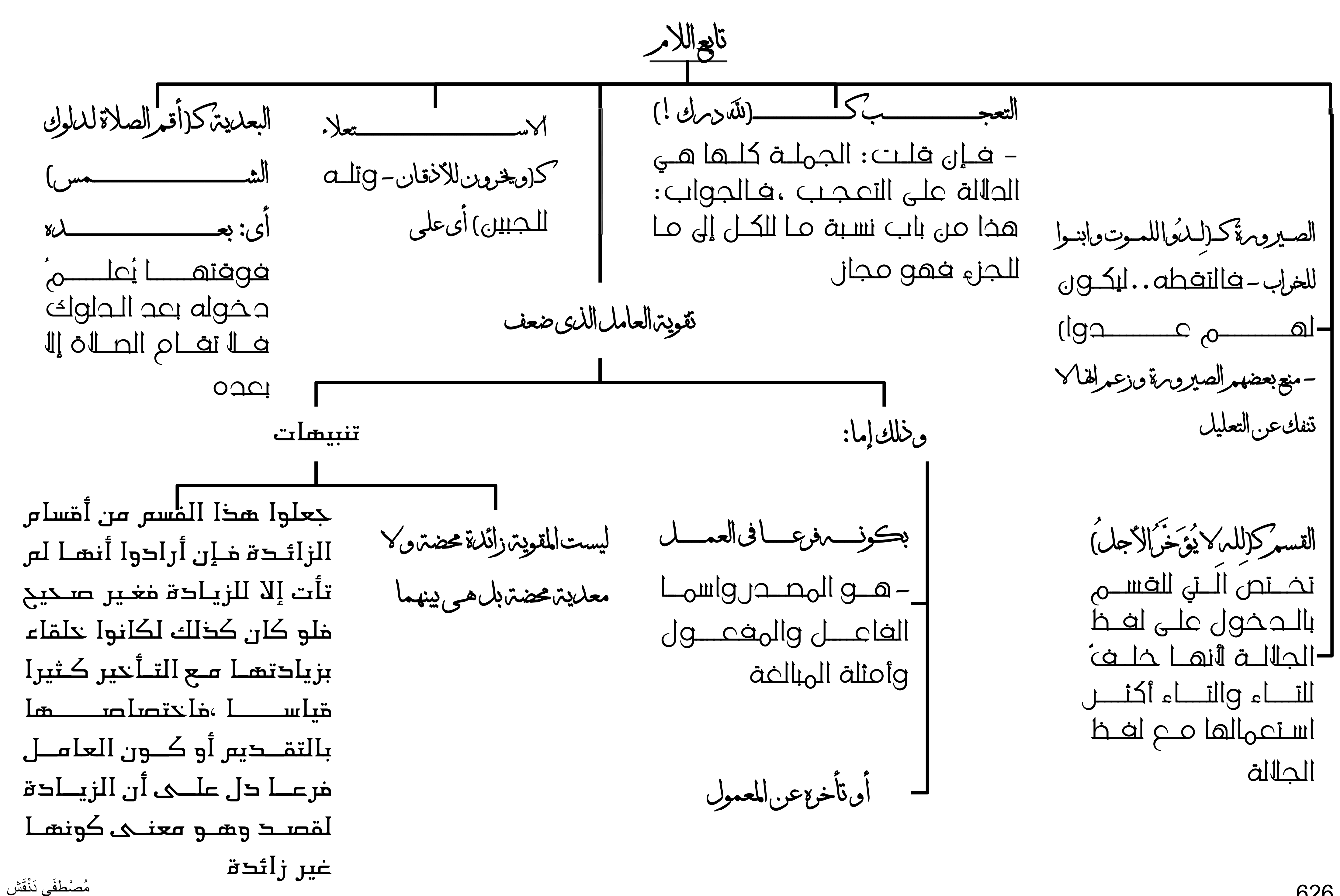
وهذا مذهب المبرد وظاهر ابن هشام أنه على تضمين معنى (اقترب)

تُزادُ قياسا بين المضاف والمضاف إليه:

- سماعاً كـ(يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا)

- قياسا في باب (لا) كـ(لا أبا لك) على مذهب الجمهور

والراجح أن الجر باللام لا بالإضافة فالجار لا يُعلق عن العمل


تابع اللام
التعجب كـ(لله درك !)
- فإن قلت: الجملة كلها هي الدالة على التعجب، فالجواب: هذا من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء فهو مجاز
الصيرورة كـ(لِدُوا للموت وابنوا للخراب - فالتقطه.. ليكون لهم عدوا)
- منع بعضهم الصيرورة وزعم أنها لا تنفك عن التعليل
القسم كـ(لله لا يُؤَخَّرُ الأجلُ)
تختص التي للقسم بالدخول على لفظ الجلالة لأنها خلفٌ للتاء والتاء أكثر استعمالها مع لفظ الجلالة
الاستعلاء
كـ(ويخرون للأذقان - وتله للجبين) أي على
البعدية كـ(أقم الصلاة لدلوك الشمس)
أي: بعده فوقتها يُعلمُ دخوله بعد الدلوك فلا تقام الصلاة إلا بعده
تقوية العامل الذى ضعف
وذلك إما:
بكونه فرعا فى العمل
- هو المصدر واسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة
أو تأخره عن المعمول
تنبيهات
ليست المقوية زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما
جعلوا هذا القسم من أقسام الزائدة فإن أرادوا أنها لم تأت إلا للزيادة فغير صحيح فلو كان كذلك لكانوا خلقاء بزيادتها مع التأخير كثيرا قياسا، فاختصاصها بالتقديم أو كون العامل فرعا دل على أن الزيادة لقصد وهو معنى كونها غير زائدة

مُصْطفَى دَنْقَش

(والظرفية استبن ببا..وفي وقد يبينان السببا)

(الباء - في): لإفادة الظرفية والسببية

تنبيهات

الظرفية

- علامة الظرفية صحة وقوع (في) موقعها وهي علامة أكثرية تنكسر بـ(عَلِمْتُ به - ظننت به) وهي عندهم للظرفية
- الظرفية فيهما قد تكون مجازية كـ(فلان ينظر في العلم - علمت به) أي جعلته موضع علمي

السببية

- علامة السببية صحة (بسبب) موقعها
- قوله: (وقد يبينان) غير صحيح فهو قليل في (في) ولكن السببية كثيرة في الباء
- أطلق في التسهيل على باء الاستعانة باءَ السببية كـ(كتبت بالقلم) واعتذر بأن أفعال الله يجوز استعمال السببية فيها ويمتنع استعمال الاستعانة كـ(فأخرج به من الثمرات)، وهذا الإطلاق لم يرده هنا ولا أراد بالسببية إلا معنى التعليل لأنه شَرَّك بين (في) والباء، و(في) لا تأتي للاستعانة أصلا وتأتي للتعليل

الباء

الظرفية (لتمرون عليهم مصبحين وبالليل - نصركم الله ببدر)

السببية (فبظلم من الذين هادوا)

(في) - ستأتي

للظرفية

حقيقية

- مكانية كـ(في أدنى الأرض - زيد في المسجد)
- أو زمانية كـ(في بضع سنين)

مجازية كـ(لقد كان لكم في رسول الله أسوة)

السببية

- حديث: (دخلت امرأة النار في هرة) - متفق عليه
- (لَمُتُنَّنِي فِيهِ)

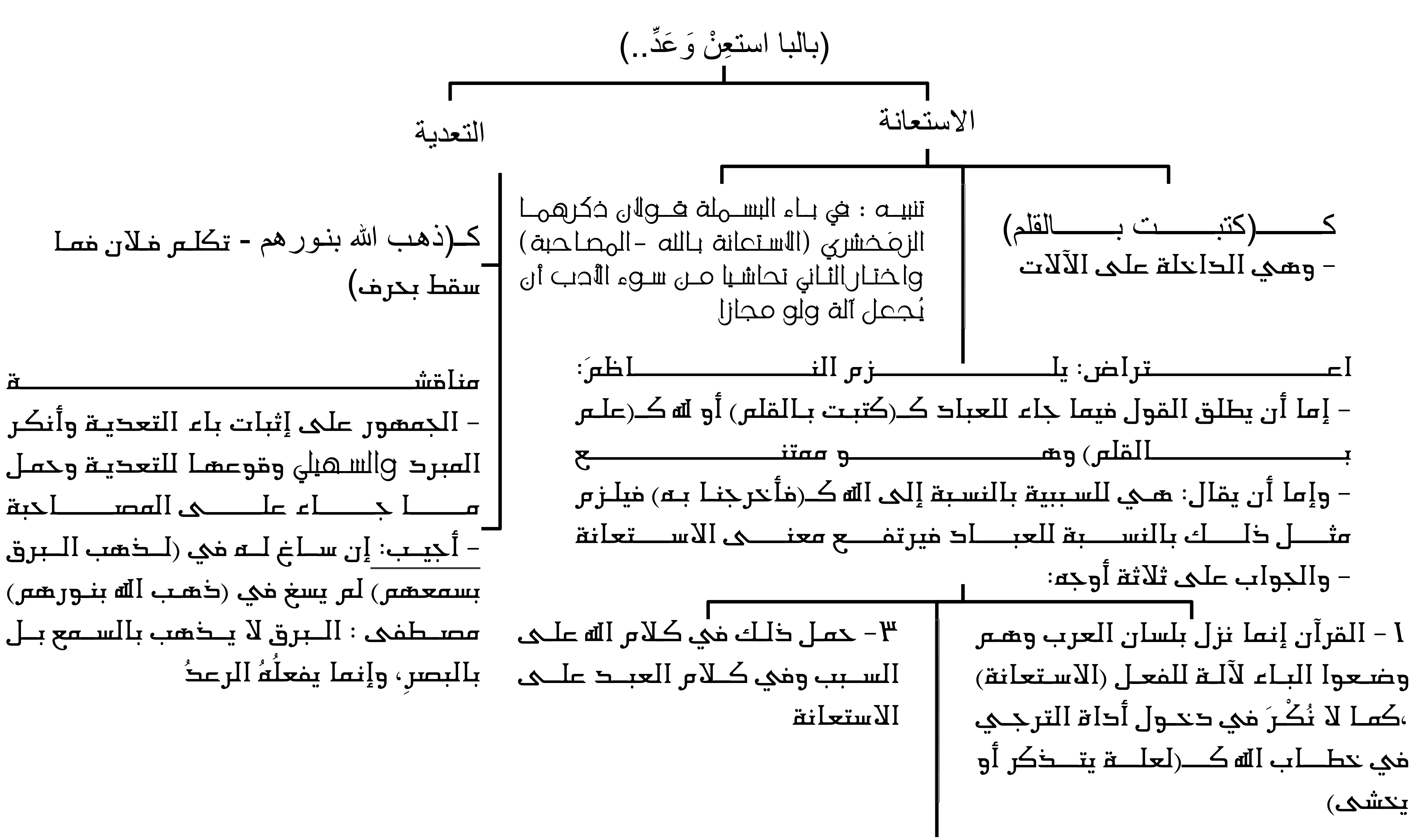
معاني أخرى لـ(في)

المصاحبة كـ(قال ادخلوا في أمم)

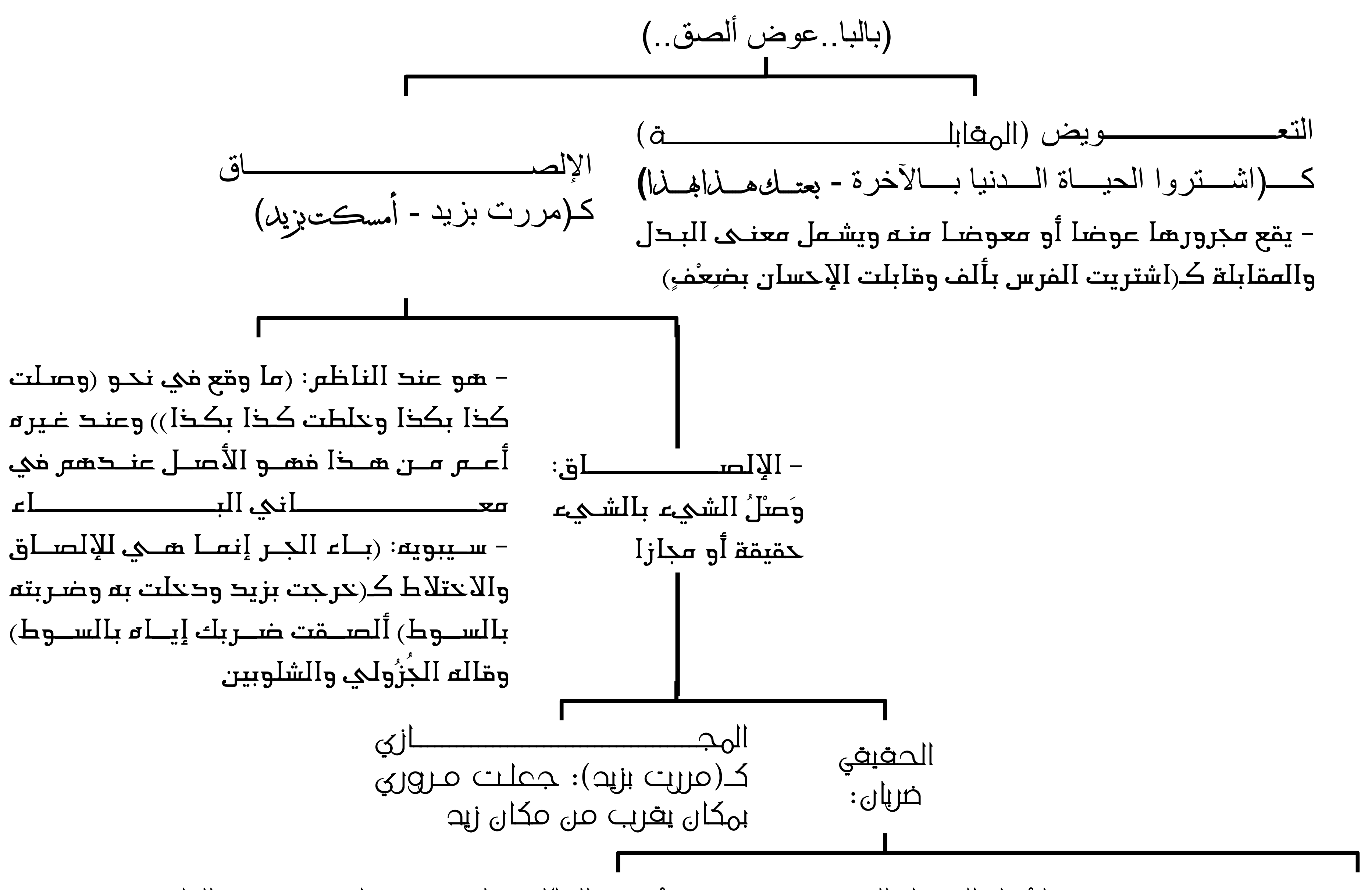
المقايسة كـ(فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل)

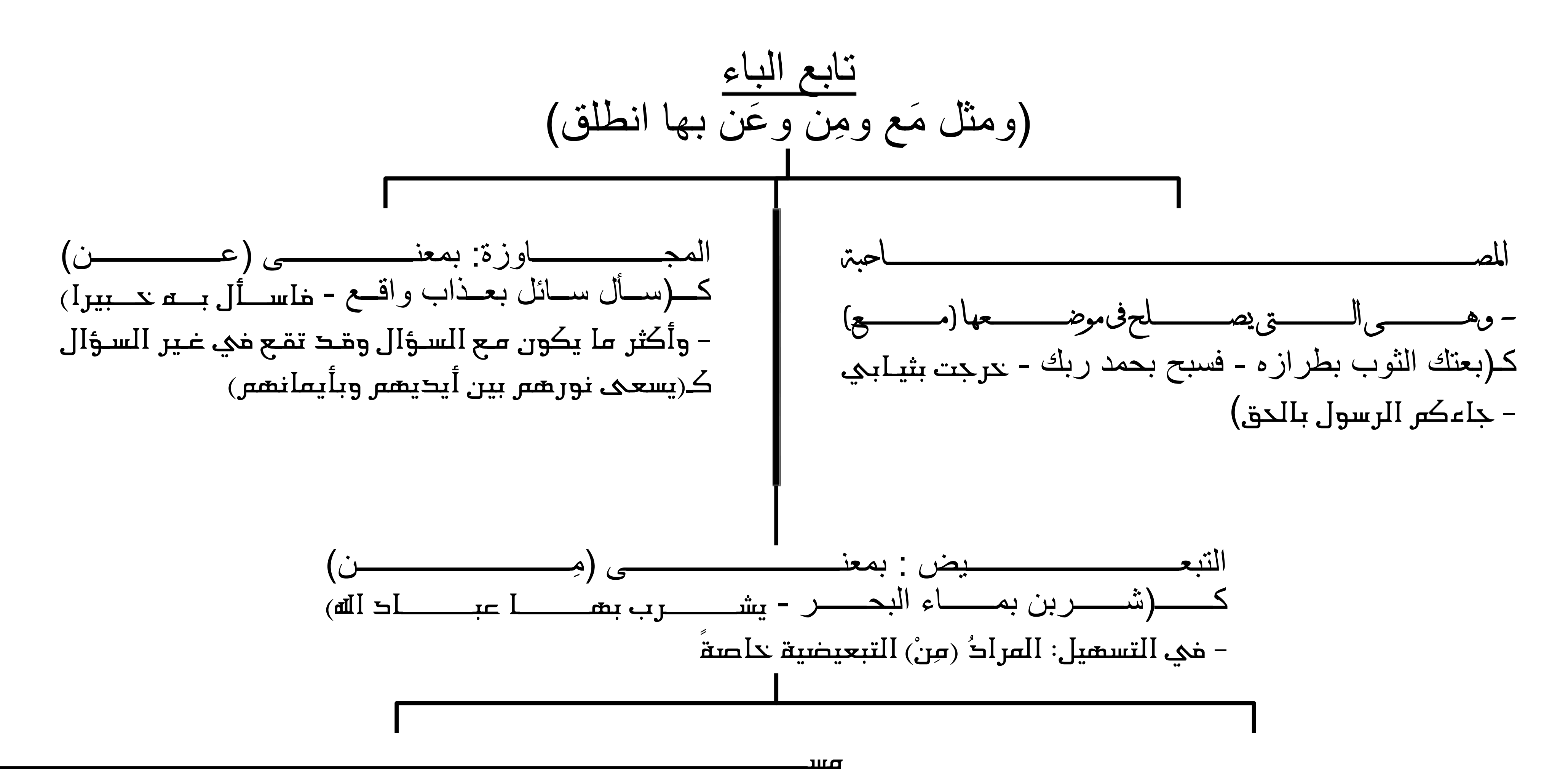
بمعنى الباء كـ(يَبصُرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى)

الاستعلاء كـ(لأصلبنكم في جذوع النخل)
- أثبت الاستعلاء فيها الكوفيون والقتبي وذهب غيرهم إلى أنها استعارة تبعية حيث شبه تمكن المصلوب على الجذع بالظرفية



(بالبا استعِنْ وَعَدِّ..)
الاستعانة
التعدية
كـ(كتبت بالقلم)
- وهي الداخلة على الآلات
تنبيه : في باء البسملة قولان ذكرهما الزمخشري (الاستعانة بالله - المصاحبة) واختار الثاني تحاشيا من سوء الأدب أن يُجعل آلة ولو مجازا
كـ(ذهب الله بنورهم - تكلم فلان فما سقط بحرف)
اعتراض: يلزم الناظمَ:
- إما أن يطلق القول فيما جاء للعباد كـ(كتبت بالقلم) أو لله كـ(علم بالقلم) وهو ممتنع
- وإما أن يقال: هي للسببية بالنسبة إلى الله كـ(فأخرجنا به) فيلزم مثل ذلك بالنسبة للعباد فيرتفع معنى الاستعانة
- والجواب على ثلاثة أوجه:
١ - القرآن إنما نزل بلسان العرب وهم وضعوا الباء لآلة للفعل (الاستعانة) كما لا نُكْرَ في دخول أداة الترجي، في خطاب الله كـ(لعله يتذكر أو يخشى)
٣- حمل ذلك في كلام الله على السبب وفي كلام العبد على الاستعانة
٢- معنى الاستعانة لا يلزم فيه افتقار المستعين بل هو إيقاع الفعل بآلة، فالله هو مسبب السبب وكذا مُصيِّرُ الآلةِ آلةً
مناقشة
- الجمهور على إثبات باء التعدية وأنكر المبرد والسهيلي وقوعها للتعدية وحمل ما جاء على المصاحبة
- أجيب: إن ساغ له في (لذهب البرق بسمعهم) لم يسغ في (ذهب الله بنورهم)
مصطفى : البرق لا يذهب بالسمع بل بالبصرِ، وإنما يفعلُهُ الرعدُ


(بالبا..عوض ألصق..)
التعويض (المقابلة)
كـ(اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة - بعتك هذا بهذا)
- يقع مجرورها عوضا أو معوضا منه ويشمل معنى البدل والمقابلة كـ(اشتريت الفرس بألف وقابلت الإحسان بضِعْفٍ)
الإلصاق
كـ(مررت بزيد - أمسكت بزيد)
- هو عند الناظم: (ما وقع في نحو (وصلت كذا بكذا وخلطت كذا بكذا)) وعند غيره أعم من هذا فهو الأصل عندهم في معاني الباء
- سيبويه: (باء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط كـ(خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط) ألصقت ضربك إياه بالسوط) وقاله الجُزُولي والشلوبين
- الإلصاق: وَصْلُ الشيء بالشيء حقيقة أو مجازا
المجازي
كـ(مررت بزيد): جعلت مروري بمكان يقرب من مكان زيد
الحقيقي
ضربان:
ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف (سطوت بزيد)
ما أصل الفعل التعدية بنفسه ثم أردت الدلالة على معنى زائد فجئت بالباء (أمسكت بزيد) فيدل على القبض على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه فأما (أمسكت زيدا) فيحتمل هذا المعنى ويحتمل: منعته من التصرف



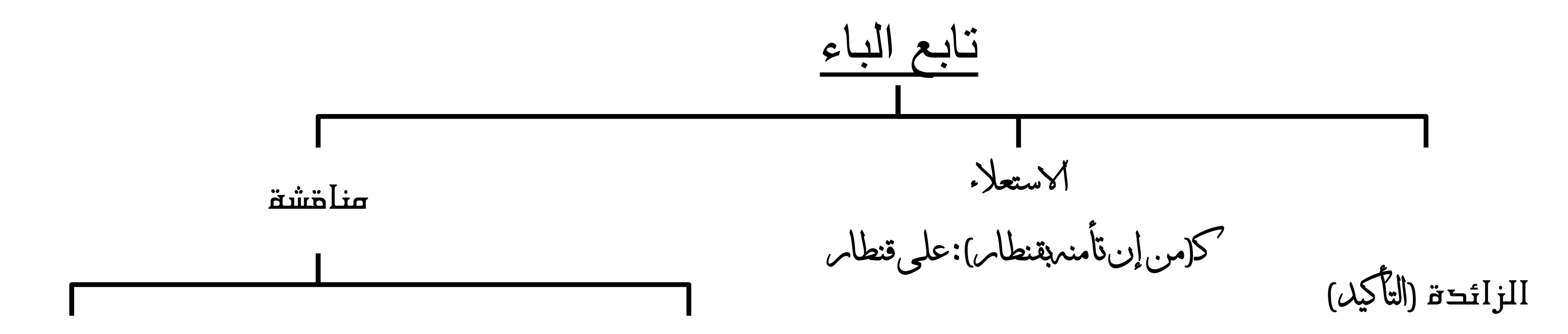
مسألة

- أثبت مجيء التبعيضية الأصمعي والفارسي والقتبي والناظم ونفاه ابن جني باء ،والمثبت مقدم على النافي ،وكونها للإلصاق لا ينافي كونها للتبعيض ، وإنما يطرد معنى (مِن)ْ في الباء مع الشُربِ ونحوه

مسألة

- يَقْرُبُ مذهب الشافعية في أن الباء في (وامسحوا برءوسكم) للتبعيض أي(من رءوسكم) ،فـ(مسحت رأسي) اقتضى مسحه كله و(مسحت برأسي) اقتضى مسح بعضه

- الشافعي: (قال (برءوسكم) ولم يقل (رءوسكم) محمد بن الحكم: (في التيمم إذا مسح الإنسان وترك بعضا لا يجزئه وفيه (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) فسكت الشافعي ،وقد أجاب الرازي: (الأصل في آية التيمم التبعيض لولا دليل وجوب مسح الجميع من السنة أو الإجماع)



- كـ(تُنْبِتُ بالدهن) ش:(وَاضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ حَقَّهُ..بِتَنْبُتُ)، د:(وَتُنْـ..بِتُ افْتَحْ بِضَمٍّ يَحُلُ)
- و(يكاد سنا برقه يُذْهِبُ بالأبصار) د:(يَذْهَبُ اضْمُمْ بِكَسْرٍ اُدْ)

زيدت قياسا في (أفْعِلْ بِهِ) في التعجب

ومنه: (وكفى بالله شهيدا)

وضع بعض الحروف مكان بعض

- وللاطلاع على المواضع فـ(التعاقب) لابن جني

يمتنع: (جعلت بزيد رفيقا) بمعنى (جعلت معه رفيقا)، وتقول: (الله معك) ولا يصح (الله بك) فلا يُقَال منه إلا ما سمع، ويمتنع: (أعرضت بفلان) أي: (عنه)

- الجواب: بعض المواضع لا يصح فيه القياس وأيضا فالفرع لا يقوي قوة الأصل

منعه البصريون، وأدلتهم:

١- الحروف لا تتصرف
٢- هذه المواضع محتملة لخلاف ما قاله الناظم
٣- الأولى نسبة النيابة إلى الأفعال فهي متصرفة
٤- ما ورد لم يَكْثُرْ كثرة يعتد بها في القياس

أجازه الكوفيون، وأدلتهم:

١- للأخذ بالظاهر والعمل بالظن
٢- قالوا: (الباء تأتي بمعنى (مِن)) ولم يقولوا: (الباء ومن تأتيان للتبعيض) فالتبعيض في الباء دخيل، ولَوْ فُرِضَ كثيرا لنسبوا الحرفين معا
٣- هذا لا يعد تصرفا يوازن تصرف الأفعال

(على)

(على للاستعلا ومعنى في وعن)

الاستعلاء: (زَيدٌ على السطح)
والمراد بالاستعلاء العلو فالسين والتاء للتوكيد لا للطلب
- إما حسا كـ(صعدت على الحائط)
- وإما معنى كـ(عظم علي الأمر- علينا أمير)

المجاوزة: بمعنى (عن)
(كما على موضع عن قد جعلا)
- (بَعُدَ عَلَيَّ المكانُ)
- (إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قشيرٍ..لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضَاهَا)
- حمل (رَضِي) على ضده (سَخِطً - غضِبَ) فعدَّاه بالحرف الذي يتعدى به ضده وهذا تخرج الكسائي، وذهب أبو عبيدة إلى أنه ضمنه معنى (أقبل) وابن هشام في المغني على أنه على تضمين معنى عَطَفَ
- والمراد بالحلف إقراره لله بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق

زائدة
(أبى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ..على كُلِ أفنانِ العِضَاهِ تَروقُ)
فـ(تروق) فعل يتعدى
- ونص سيبويه على أنها لا تكون زائدة، وعلى رأيه فـ(يروق) تضمن معنى تشرق

المصاحبة كـ(لذو مغفرة للناس على ظلمهم) أي: مع

بمعنى الباء
(حقيق عليَّ أن لا أقول على الله إلا الحق)

بمعنى اللام (ولتكبروا الله على ما هداكم)

معنى (مِنْ)
- (إذا اكتالوا على الناس يستوفون)

الظرفية: بمعنى (في):
- حيث يكون الموضع تاريخ وتعيين وقت، فيؤتى:
١ - بالزمان كـ(على حين غفلة)
٢- أو بمصدر يقدر معه الزمان كـ(عَلَى عهد فلان) أي: عَلَى حين عهد فلان

بمعنى عند
- (ولهم عليَّ ذنب)

بمعنى (لكنْ)
(فلان يُذنبُ على أنه لا يقنَطُ)

(عن)

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن..وقد تجى موضع بعد..)

المجـــــــــــاوزة

(رميت السهم عن القوس

- سرت عن البلد)

- وهـــــــو الأصـــــــل في معناهـــــــا والمجـــــــــــاوزة إمـــــــــــا:

١- حقيقـــة: بُعـــد جســـم عـــن جســـم

٢- مجاز: إذا كانت في المعاني (ومن أعرض عن ذكري)

- فمجرورها مجاوَز أو مجاوِز، قال سيبويه: (هي لِمَا عَدا الشيءَ كـ(أطعمه عن جوع) فجعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه..(جلس عن يمينه) فجعله متراخيا عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه..(أخذت عنه حديثا) أي عدا منه إلى حديث)

- (من قد فطن): سيبويه وأتباعه فقد فطنوا لمقاصد العرب في (عن) وأنها للمجاوزة في جميع تصرفاتها أو أكثرها

بمعنى (بعد)

كـ(لتركبن طبقا عن طبق - عما قليل ليصبحن نادمين)

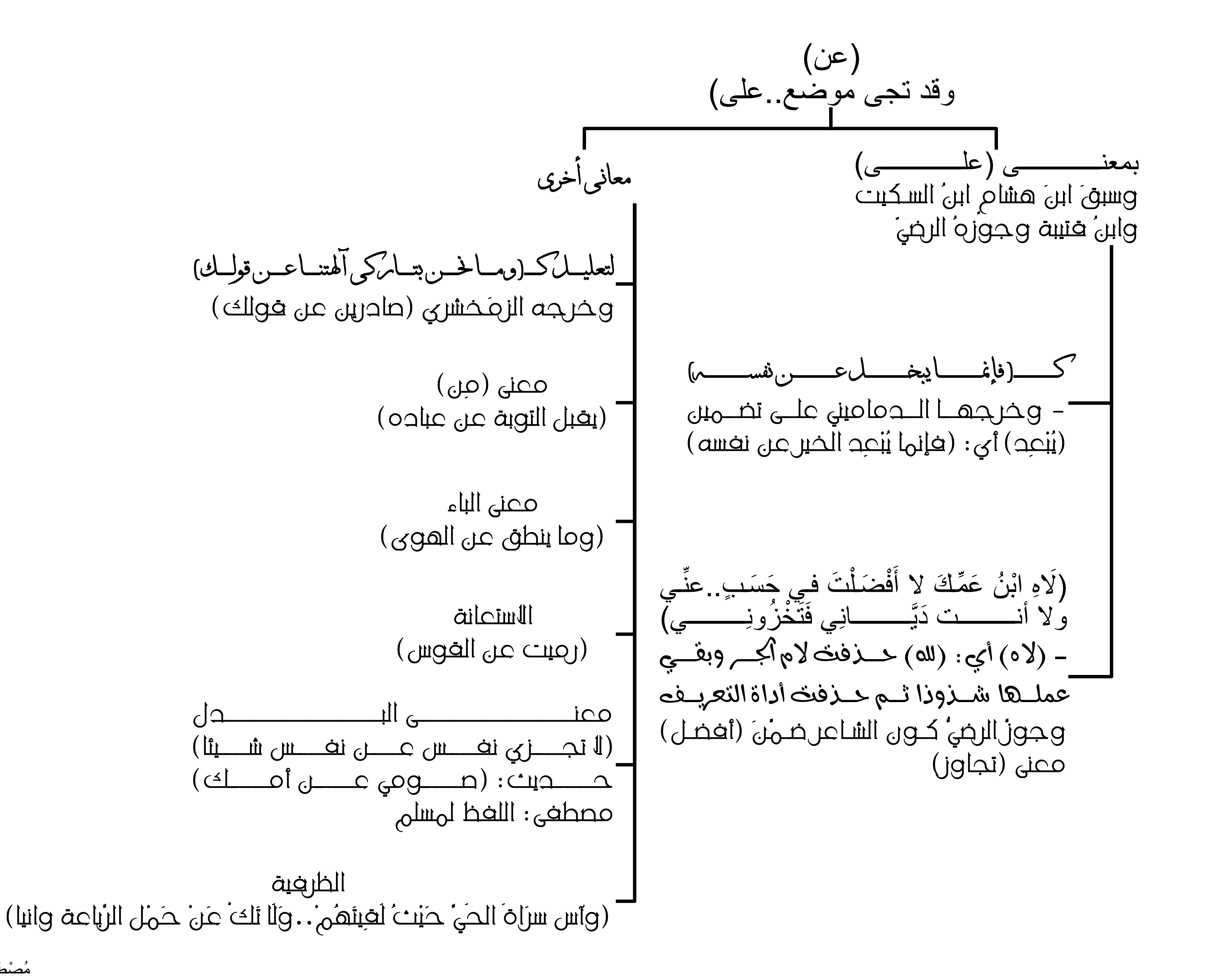
- وذلك قليلا والمراد (بعد) التي هي ظرف الزمان

إشـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــكال

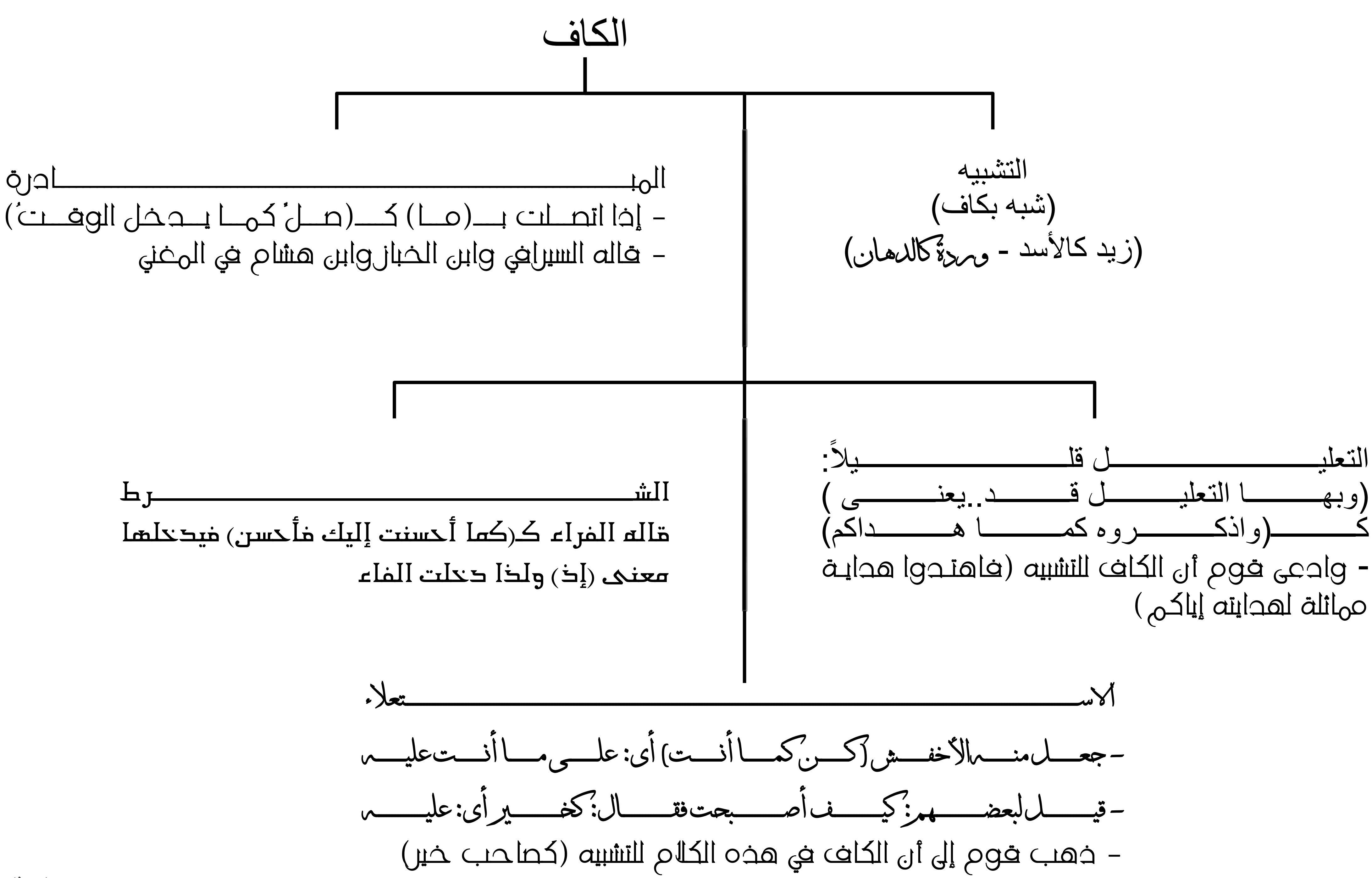
- إن كان وقوع (عن) موضع (بعد) بالنيابة كنيابة واو (رب) عن (رب) فـــــــلا إشـــــــــكال في حرفيـــــــــــة (عـــــــــن)

- وإن كان بنفسها وهو الظاهر فيلزم كونها اسما فالحرف لا يؤدي معنى الاسم ،وهذا لازم في الباء التي بمعنى (مع) ،والنحاة قد جعلوا الدلالة على معنى الاسم علامة على الاسمية والناظم واحد منهم

- الجواب: إنما تدعي الاسمية إذا وجدنا خواص الاسم كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف وإذا لم يوجد فالمدعي هو الحرفية كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف هذه طريقة المحققين ،قاله الحسني والشَّلَوْبِين

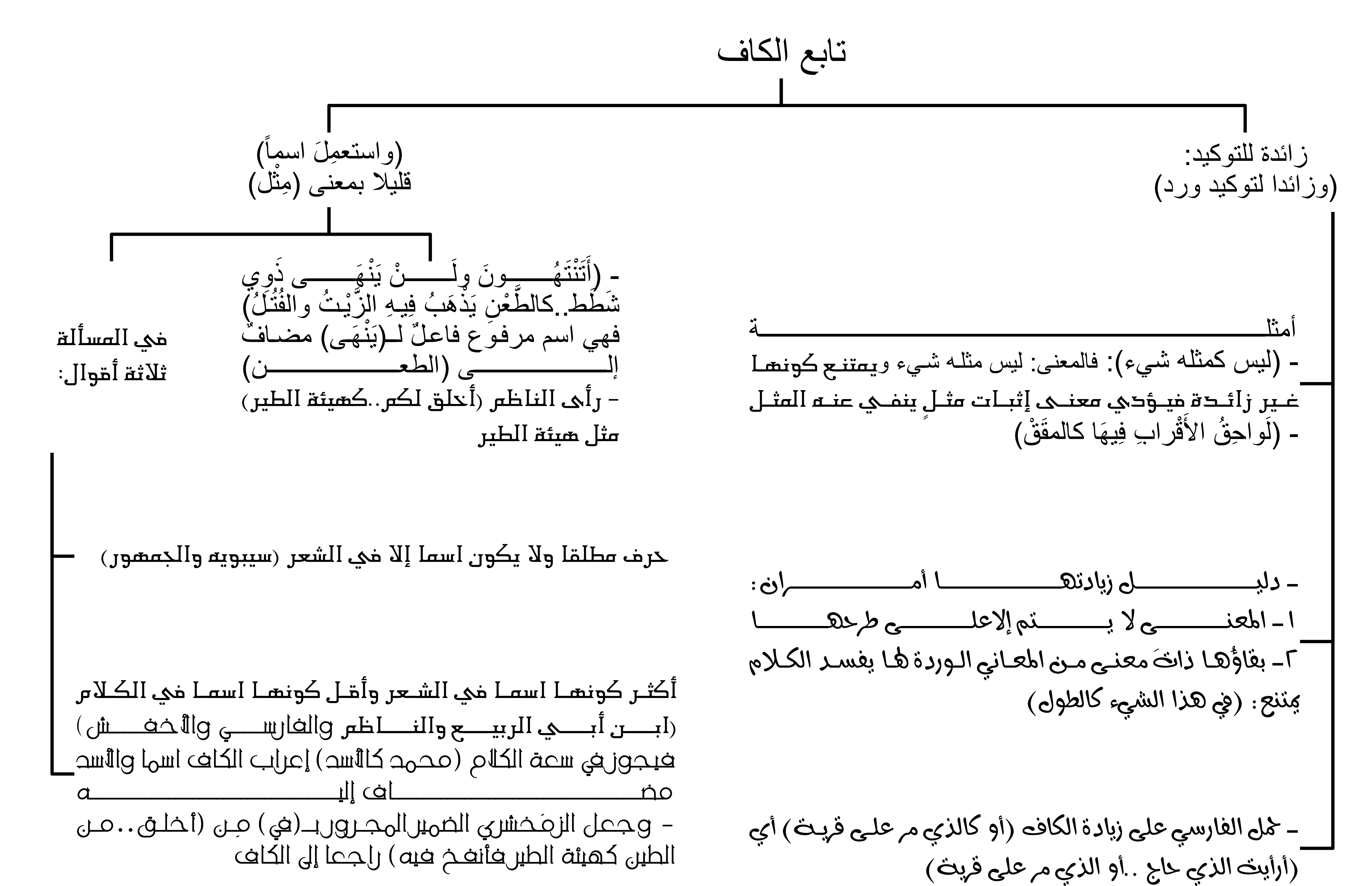


(عن)
وقد تجى موضع..على)
بمعنى (على)
وسبقَ ابنَ هشامٍ ابنُ السكيت
وابنُ قتيبة وجوزهُ الرضيَ
كـ (فإنما يبخل عن نفسه)
- وخرجها الدماميني على تضمين
(يُبعِد) أي: (فإنما يُبعِد الخير عن نفسه)
(لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ..عنِّي
ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي)
- (لاه) أي: (لله) حذفت لام الجر وبقي
عملها شذوذا ثم حذفت أداة التعريف
وجوز الرضيُ كون الشاعر ضمّنَ (أفضل)
معنى (تجاوز)
معانى أخرى
لتعليل كـ (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك)
وخرجه الزمخشري (صادرين عن قولك)
معنى (مِن)
(يقبل التوبة عن عباده)
معنى الباء
(وما ينطق عن الهوى)
الاستعانة
(رميت عن القوس)
معنى البدل
(لا تجزي نفس عن نفس شيئا)
حديث: (صومي عن أمك)
مصطفى: اللفظ لمسلم
الظرفية
(وآسِ سراةَ الحيِّ حيثُ لقيتَهُمْ..ولا تكُ عن حَمْلِ الرِّباعة وانيا)



الكاف
التشبيه
(شبه بكاف)
(زيد كالأسد - وردة كالدهان)
المبادرة
- إذا اتصلت بـ(ما) كـ(صلّ كما يدخل الوقتُ)
- قاله السيرافي وابن الخباز وابن هشام في المغني
التعليل قليلاً:
(وبها التعليل قد..يعنى)
كـ(واذكروه كما هداكم)
- وادعى قوم أن الكاف للتشبيه (فاهتدوا هداية مماثلة لهدايته إياكم)
الشرط
قاله الفراء كـ(كما أحسنت إليك فأحسن) فيدخلها معنى (إذ) ولذا دخلت الفاء
الاستعلاء
- جعل منه الأخفش (كن كما أنت) أي: على ما أنت عليه
- قيل لبعضهم: كيف أصبحت فقال: كخير أي: عليه
- ذهب قوم إلى أن الكاف في هذه الكلام للتشبيه (كصاحب خير)

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع الكاف
زائدة للتوكيد:
(وزائدا لتوكيد ورد)
(واستعمِلَ اسماً)
قليلا بمعنى (مِثْل)
أمثلة
- (ليس كمثله شيء): فالمعنى: ليس مثله شيء ويمتنع كونها غير زائدة فيؤدي معنى إثبات مثلٍ ينفي عنه المثل
- (لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيهَا كالمقَقْ)
- دليل زيادتها أمران:
١- المعنى لا يتم إلا على طرحها
٢- بقاؤها ذاتَ معنى من المعاني الوردة لها يفسد الكلام يمتنع: (في هذا الشيء كالطول)
- حمل الفارسي على زيادة الكاف (أو كالذي مر على قرية) أي (أرأيت الذي حاج ..أو الذي مر على قرية)
- (أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ..كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ)
فهي اسم مرفوع فاعلٌ لـ(يَنْهَى) مضافٌ إلى (الطعن)
- رأى الناظم (أخلق لكم..كهيئة الطير
مثل هيئة الطير
في المسألة ثلاثة أقوال:
حرف مطلقا ولا يكون اسما إلا في الشعر (سيبويه والجمهور
أكثر كونها اسما في الشعر وأقل كونها اسما في الكلام
(ابن أبي الربيع والناظم والفارسي والأخفش)
فيجوز في سعة الكلام (محمد كالأسد) إعراب الكاف اسما والأسد مضاف إليه
- وجعل الزمَخشري الضمير المجرور بـ(في) من (أخلق..من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعا إلى الكاف

(وكذا عن وعلى..من أجل ذا عليهما من دخلا)
وذلك عند دخول (مِن) عليهما فتُضافان إلى ما بعدهما

(على) بمعنى (فوق)
(غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا..تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ)
- وأما من زعم أنها لا تكون إلا اسما دخل عليها خافض أو لم يدخل فلا دليل عليه فهو مخالف للإجماع
- منهم ابن الطَّراوة وابن طاهر وابن معزوز

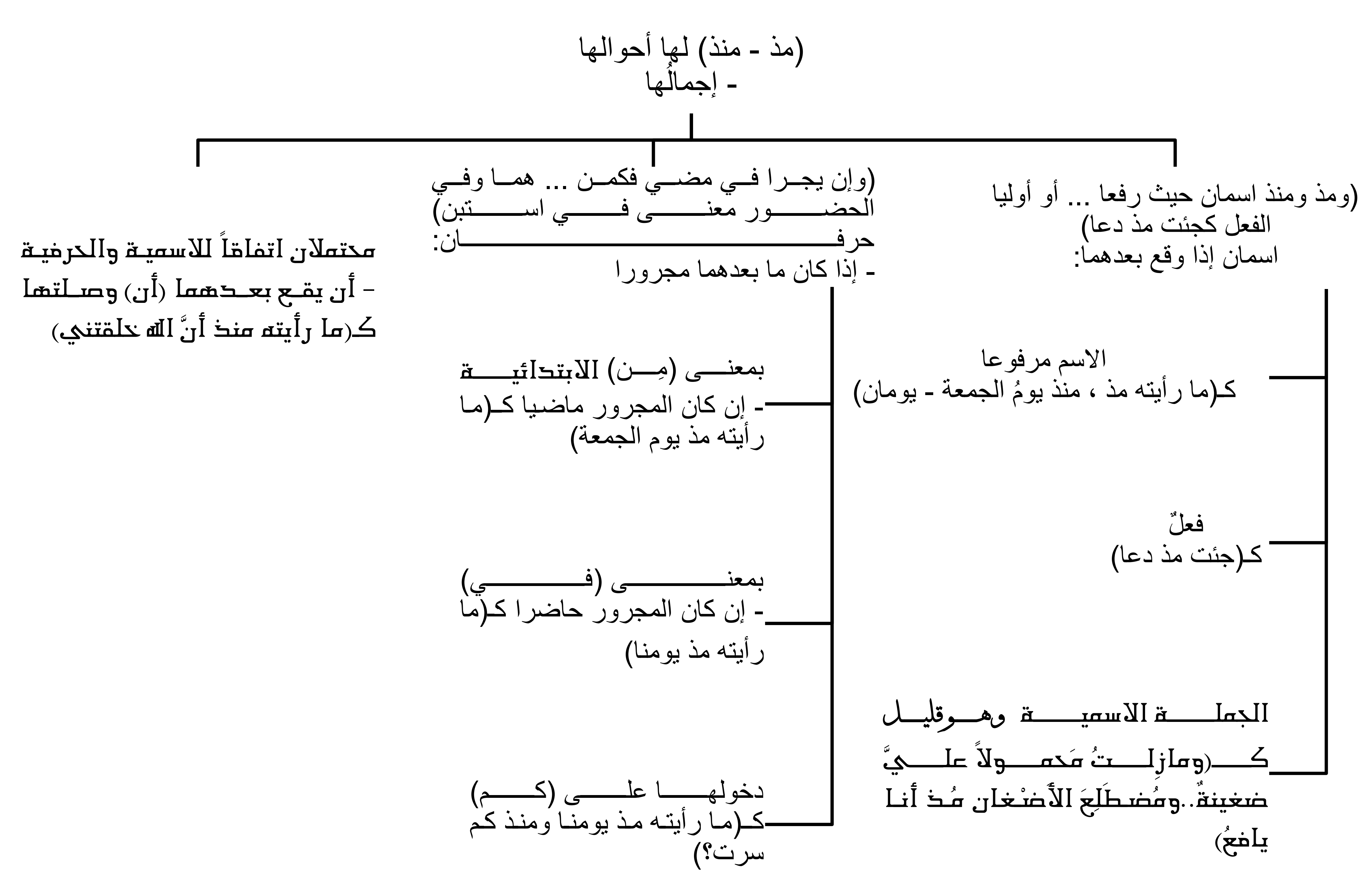
(عن) بمعنى (جانب)
(ولَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيَئَةً..مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وشِمَالِي)
- قال الخِدَبّ: هي بمعنى ناحية
- (أرى) هنا عِلمية ولذا صح كونُ فاعلِها ومفعولِها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم وهو من خصائص أفعال القلوب فلو جعلتها بصرية لزم تقدير مضاف محذوف أي: (أرى نفسي)

تنبيهات

وأما: (فلا واللهِ ما يُلْفَى لما بي..ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دواء) فمن باب إعادة الحرف توكيدا

تختص (مِن) بالدخول عليهما ،ولا علامة للاسمية إلا دخول هذا الحرف ،فلا تكونان إلا مجرورتين ،فلم يطلق الناظم كما في اسمية الكاف لأنها تقع فاعلة ومفعولة ومضافا إليها ومجرورة

- زاد ابن عصفور موضعا تتعين فيه اسميتهما وهو أن يؤدي جعلها حرفا إلى تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره كـ(دع عنك كذا - هون عليك) ففاعله ومفعوله ضمير مخاطب وهو غير جائز كـ(ضَرَبْتُنِي) إلا في باب (ظنّ)
والرد عليه: ١- ورد (واضمم إليك جناحك) و (إلى) لا تصح اسميتها باتفاق
٢- الضمير المجرور ليس بمتصل بالفعل لفظا فهو كما لو نطقت بالنفس كـ(ضربت نفسي)


(مذ - منذ) لها أحوالها
- إجمالُها
(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)
اسمان إذا وقع بعدهما:
الاسم مرفوعا
كـ(ما رأيته مذ ، منذ يومُ الجمعة - يومان)
فعلٌ
كـ(جئت مذ دعا)
الجملة الاسمية وهو قليل
كـ(ومازِلتُ مَحمولاً عليَّ ضغينةٌ..ومُضطَلِعَ الأضْغانِ مُذ أنا يافعُ)
(وإن يجرا في مضي فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن) حرفان:
- إذا كان ما بعدهما مجرورا
بمعنى (مِن) الابتدائية
- إن كان المجرور ماضيا كـ(ما رأيته مذ يوم الجمعة)
بمعنى (في)
- إن كان المجرور حاضرا كـ(ما رأيته مذ يومنا)
دخولها على (كم)
كـ(ما رأيته مذ يومنا ومنذ كم سرت؟)
محتملان اتفاقاً للاسمية والحرفية
- أن يقع بعدهما (أن) وصلتها
كـ(ما رأيته منذ أنَّ الله خلقتني)

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)

أولاً: اسمان: إذا وقع بعدهما:

١- الاسم مرفوعا
كـ(ما رأيته مذ ، منذ يومُ الجمعة - يومان)

٢- فعلٌ

٣- الجملة الاسمية
- سيأتيان

في إعرابهما خلاف

مبتدأ خبره ما بعده (الفارسي والمبرد وابن السراج وعزاه ابن الأنباري إلى البصريين وابن هشام والفارسي وبعض الكوفيين وابن الحاجب)
- يُسْتَشْعَرُ من (حيث رفعا) أن المبتدأ هو الرافع
- فالتقدير (أَمَدُ ذلك يومان)، وهي حينئذ إما معرفة وإما نكرة ساغ الابتداء بها للإفادة

ظرفان خبران للمرفوع بعدهما؟ والتقدير: (بيني وبين رؤيته يومان - يوم الجمعة) (الأخفش والزجاج والزجاجي)
- ويَرُدُّه أن التقدير لا يستقيم حتى تقول: (وما بعده إلى اليوم)

ظرفان مركبان من (مِنْ) و(ذو) موصولة، والاسم المرفوع خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها، فالتقدير: (ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان) (بعض الكوفيين)

ظرفان ما بعدهما مرفوع بكان تامة محذوفة فالتقدير: (مذ كان يوم الجمعة) (جمهور الكوفة والناظم في غير الألفية وابن مضاء والسهيلي)
- يرُدُّه: أن تقدير فعلٍ يستدعي تقدير زمان قبله لاختصاص (مذ) و (منذ) بالزمان فيلزم التسلسل، كما أن التقدير على خلاف الأصل

في التخلص من جعل جملتيهما مع ما قبلها جملةً واحدة من غير رابط خلاف

لا موضع لها وإنما هي مفسرة لمقدار الزمان (الراجح وعليه الأكثرون)

لها موضع النصب على الحال (عزاه الرضي إلى السيرافي) أي: (ما رأيته متقدما) أي: (متقدما زماني)، وفيه تكلف

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)

أولاً: اسمان

إذا وقع بعدهما:

٢- فعلٌ كـ(جئت مذ دعا)

- اسم مبتدأ خبره محذوف ، أي: (أمد ذلك زمان دعا)

تنبيه : المستعمل معهما هو الفعل الماضي ونبه عليه بالمثال على أن المضارع إن كان مستقبلاً فغير متحصل وإن كان حالاً فلعله لم ينته بعدُ فلا يكون غايةً ،وفعل الأمر أولى بالمنع

- تتعين فيه الاسمية
- (مذ) اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت (الناظم في التسهيل وابن خروف وظاهر سيبويه)
- فجعلهما مبتدأً لا يصح معه كونُ الفعل خبراً دون تقدير زمان والتقدير خلاف الأصل

السيرافي

- محتمل للاسمية والحرفية
- أجيب: الجار مختص بالدخول على الأسماء لا الجمل ويمتنع: (جئتك في مات زيد)

٣- الجملة الاسمية وهو قليل

كـ(ومازِلتُ مَحمولاً عليَّ ضغينةٌ..ومُضطَلِعَ الأضْغان مُذ أنا يافعُ)

- وهما حينئذ ظرفان ،والبعض على أنه مبتدأ خبره محذوف: (أمد ذلك وقت أنا يافع)

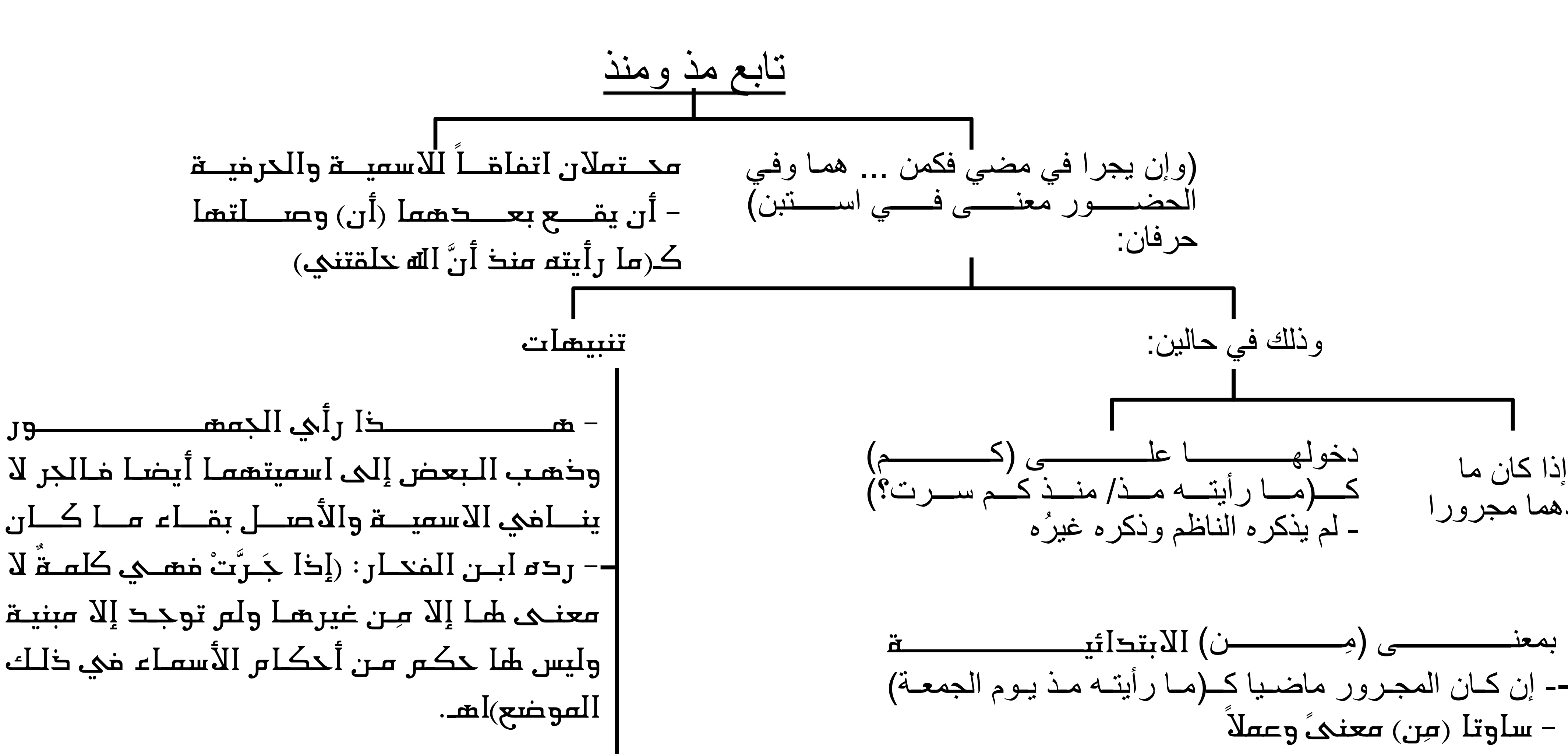
تنبيهات

- ابن الفخار: (وكان يجب الحكم بحرفيتها إذا ارتفع ما بعدها لولا أن فيها هنالك حكما من أحكام الأسماء وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها وليست بفعل)اهـ

إذا رفعا أو وليهما فعلٌ فثَمَّ قولان آخران:

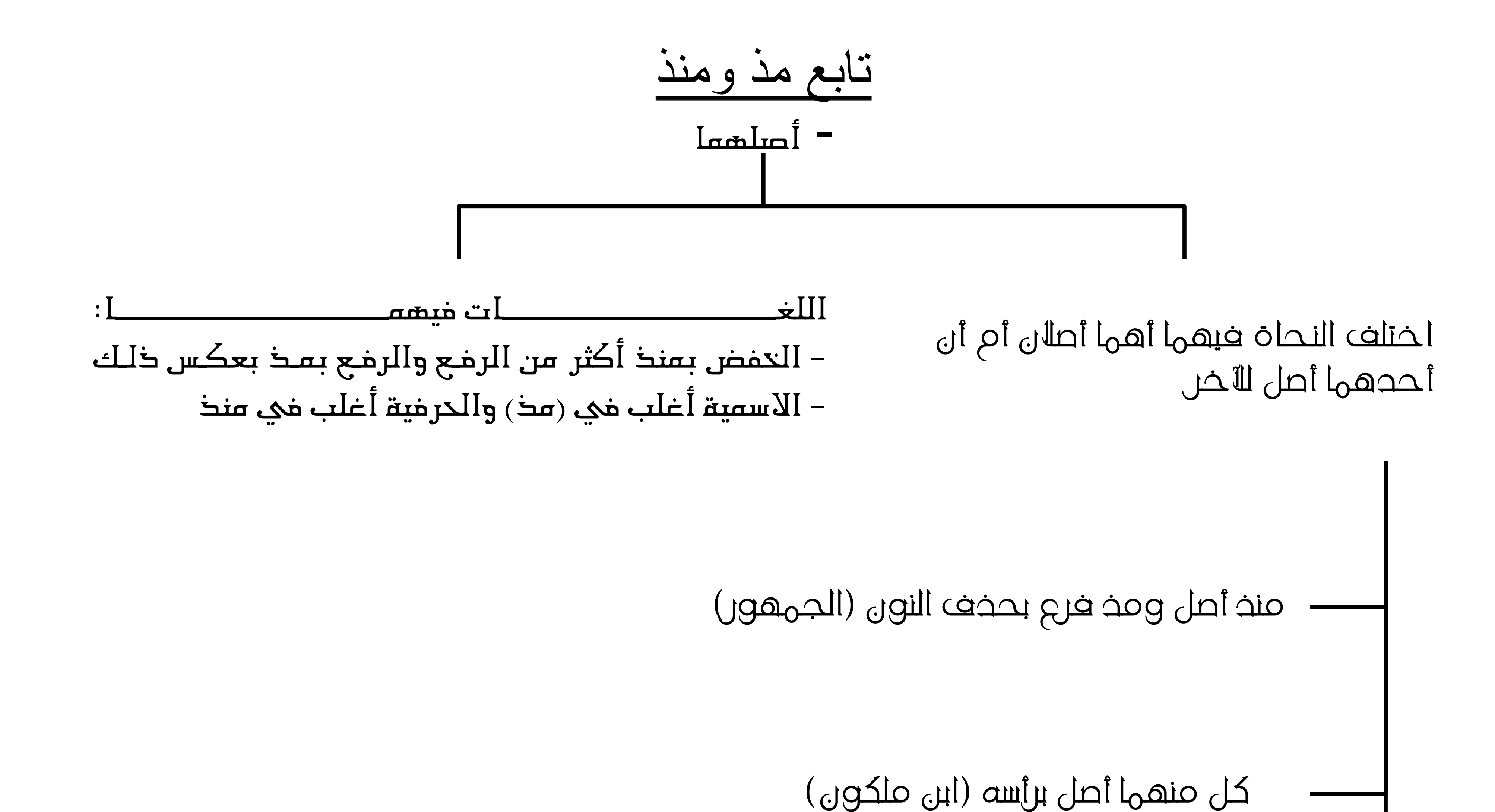
١- مبتدآن بإطلاق ويقدر مع الفعل زمان

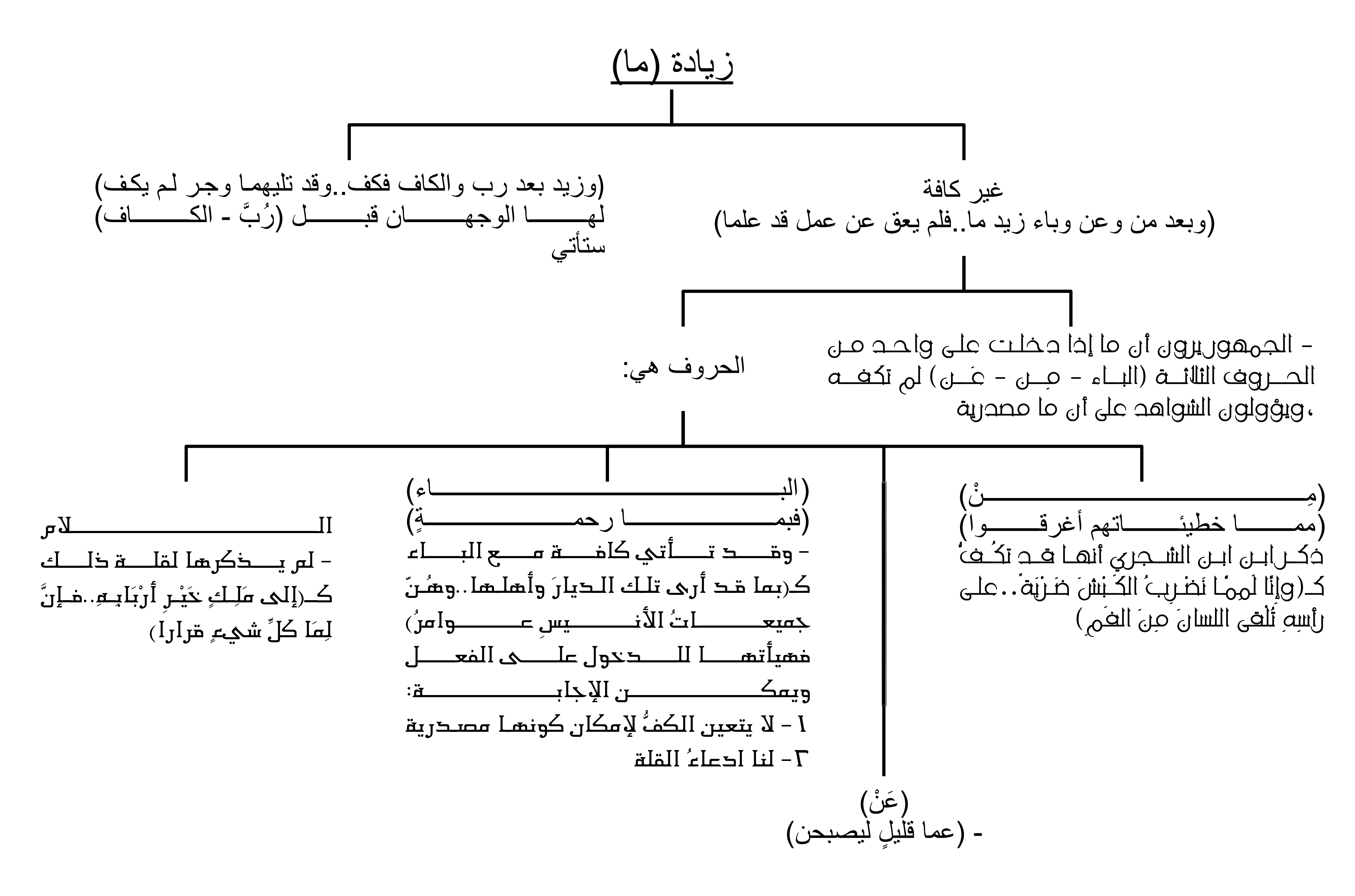
٢- ظرفان بإطلاق



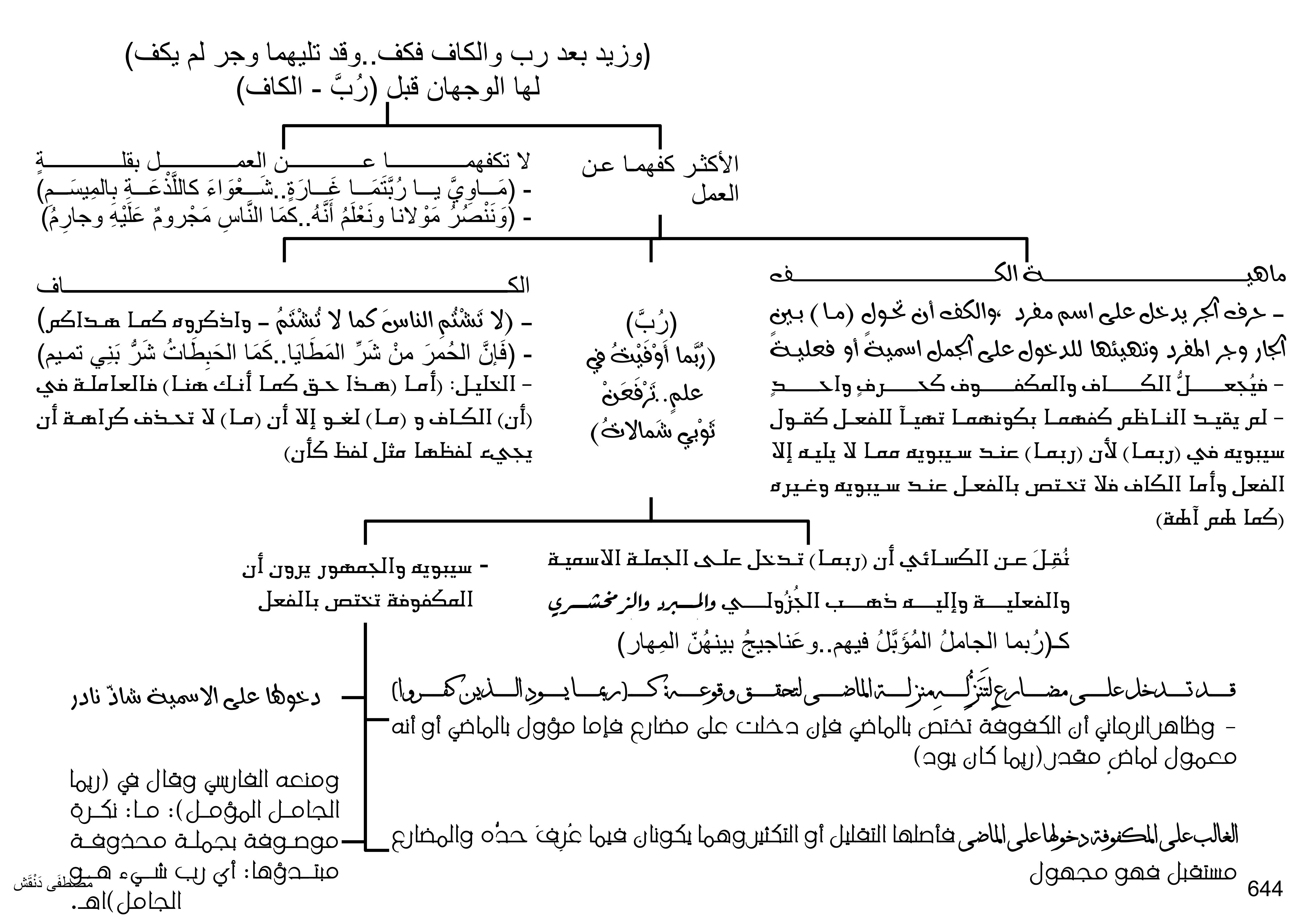
تابع مذ ومنذ
(وإن يجرا في مضي فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن) حرفان:
محتملان اتفاقاً للاسمية والحرفية
- أن يقع بعدهما (أن) وصلتها كـ(ما رأيته منذ أنَّ الله خلقتني)
وذلك في حالين:
تنبيهات
إذا كان ما بعدهما مجرورا
دخولهما على (كم) كـ(ما رأيته مذ/ منذ كم سرت؟)
- لم يذكره الناظم وذكره غيرُه
- هذا رأي الجمهور وذهب البعض إلى اسميتهما أيضا فالجر لا ينافي الاسمية والأصل بقاء ما كان
- رده ابن الفخار: (إذا جَرَّتْ فهي كلمةٌ لا معنى لها إلا مِن غيرها ولم توجد إلا مبنية وليس لها حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع)اهـ.

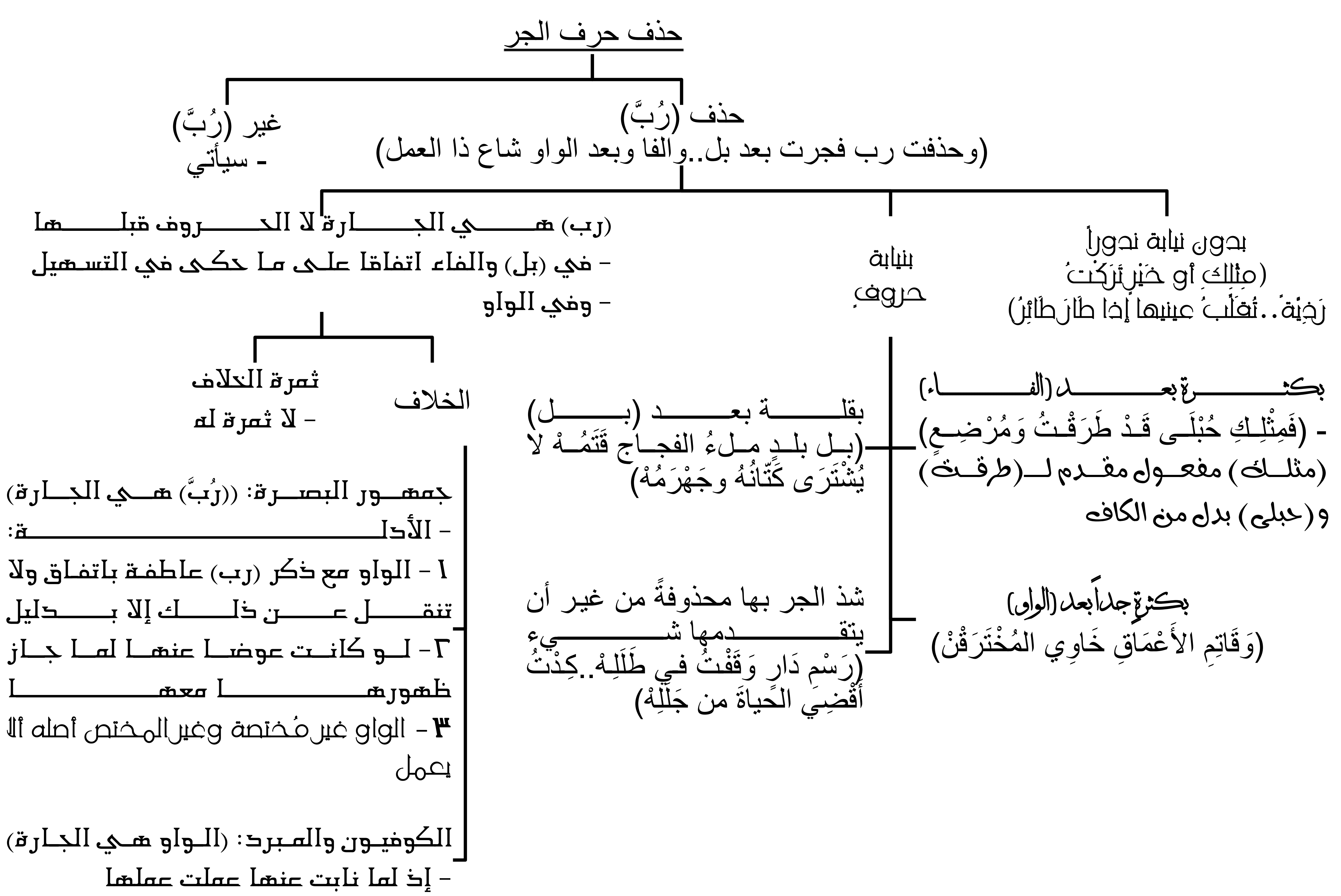
تابع مذ ومنذ


- أصلهما
اختلف النحاة فيهما أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر
اللغــــــــــــــــات فيهمــــــــــــــــا:
- الخفض بمنذ أكثر من الرفع والرفع بمذ بعكس ذلك
- الاسمية أغلب في (مذ) والحرفية أغلب في منذ
منذ أصل ومذ فرع بحذف النون (الجمهور)
كل منهما أصل برأسه (ابن ملكون)
إذا كانا اسمين فـ(منذ) أصلٌ وإن كانا حرفين فكل منهما أصل
- فادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف والحرف لا يتصرف (المالقي)


زيادة (ما)
غير كافة
(وبعد من وعن وباء زيد ما..فلم يعق عن عمل قد علما)
(وزيد بعد رب والكاف فكف..وقد تليهما وجر لم يكف)
لهـــا الوجهـــان قبـــل (رُبَّ - الكـــاف) ستأتي
- الجمهوريرون أن ما إذا دخلت على واحد من الحـروف الثلاثـة (البـاء - مِـن - عَـن) لم تكفـه ويؤولون الشواهد على أن ما مصدرية،
الحروف هي:
(مِـــــنْ)
(مما خطيئـــاتهم أغرقـــوا)
ذكر ابن الشجري أنها قد تكُفُّ كـ(وإنا لَممَا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً..على رأسِهِ تُلقى اللسانَ مِنَ الفَمِ)
(عَنْ)
- (عما قليلٍ ليصبحن)
(البـــــاء)
(فبمـــا رحمـــةٍ)
- وقد تأتي كافة مع الباء كـ(بما قد أرى تلك الديارَ وأهلها..وهُنّ جميعـاتُ الأنيسِ عـوامرُ) فهيأتها للدخول على الفعل ويمكن الإجابة:
١ - لا يتعين الكفُّ لإمكان كونها مصدرية
٢ - لنا ادعاءُ القلة
اللام
- لم يذكرها لقلة ذلك كـ(إلى مَلِكٍ خَيْرِ أرْبَابِهِ..فإنَّ لِمَا كلِّ شيءٍ قرارا)

مُصْطفَى دَنْقَش


(وزيد بعد رب والكاف فكف..وقد تليهما وجر لم يكف)
لها الوجهان قبل (رُبَّ - الكاف)
الأكثر كفهما عن العمل
لا تكفهما عن العمل بقلةٍ
- (مَاوِيَّ يا رُبَّتَمَا غَارَةٍ..شَعْوَاءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَم)
- (وَنَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أَنَّهُ..كَمَا النَّاسِ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وجارِمُ)
ماهية الكف
- حرف الجر يدخل على اسم مفرد ،والكف أن تحول (ما) بين الجار وجر المفرد وتهيئها للدخول على الجمل اسميةً أو فعليةً
- فيُجعلُ الكاف والمكفوف كحرفٍ واحدٍ
- لم يقيد الناظم كفهما بكونهما تهيآ للفعل كقول سيبويه في (ربما) لأن (ربما) عند سيبويه مما لا يليه إلا الفعل وأما الكاف فلا تختص بالفعل عند سيبويه وغيره (كما لهم آلهة)
(رُبَّ)
(رُبَّما أَوْفَيْتُ في علمٍ..تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ)
الكاف
- (لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ - واذكروه كما هداكم)
- (فَإنَّ الحُمرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا..كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تميم)
- الخليل: (أما (هذا حق كما أنك هنا) فالعاملة في (أن) الكاف و (ما) لغو إلا أن (ما) لا تحذف كراهة أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن)
نُقِلَ عن الكسائي أن (ربما) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وإليه ذهب الجُزُولي والمبرد والزمخشري
كـ(رُبما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم..وعَناجيجُ بينهُنّ المِهار)
- سيبويه والجمهور يرون أن المكفوفة تختص بالفعل
قد تدخل على مضارعٍ لتَنَزُّلِهِ منزلة الماضي لتحقق وقوعه: كـ(ربما يود الذين كفروا)
- وظاهر الرماني أن المكفوفة تختص بالماضي فإن دخلت على مضارع فإما مؤول بالماضي أو أنه معمول لماضٍ مقدر (ربما كان يود)
الغالب على المكفوفة دخولها على الماضي فأصلها التقليل أو التكثير وهما يكونان فيما عُرِفَ حدُّه والمضارع مستقبل فهو مجهول
دخولها على الاسمية شاذٌّ نادر
ومنعه الفارسي وقال في (ربما الجامل المؤمل): ما: نكرة موصوفة بجملة محذوفة مبتدؤها: أي رب شيء هو الجامل)اهـ.
مصطفى دَنْقَش



حذف حرف الجر
حذف (رُبَّ)
(وحذفت رب فجرت بعد بل..والفا وبعد الواو شاع ذا العمل)
غير (رُبَّ)
- سيأتي
بدون نيابة ندوراً
(مِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَرَكْتُ
رَذِيَّةً..تُقَلِّبُ عينيها إذا طارَ طائِرُ)
بنيابة
حروفٍ
(رب) هي الجارة لا الحروف قبلها
- في (بل) والفاء اتفاقا على ما حكى في التسهيل
- وفي الواو
الخلاف
ثمرة الخلاف
- لا ثمرة له
بكثرة بعد (الفاء)
- (فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ)
(مثلك) مفعول مقدم لـ (طرقت)
و (حبلى) بدل من الكاف
بقلة بعد (بل)
(بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفجاج قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ)
جمهور البصرة: ((رُبَّ) هي الجارة)
- الأدلة:
١ - الواو مع ذكر (رب) عاطفة باتفاق ولا تنتقل عن ذلك إلا بدليل
٢ - لو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها
٣ - الواو غير مُختصة وغير المختص أصله ألا يعمل
الكوفيون والمبرد: (الواو هي الجارة)
- إذ لما نابت عنها عملت عملها
بكثرةٍ جداً بعد (الواو)
(وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ)
شذ الجر بها محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء
(رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ..كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ من جَلَلِهْ)

مُصْطفَى دَنْقَش

حذف بقية الحروف على قسمين

الأقل بقاء عمله: (وقد يجر بسوى رب لدى..حذف وبعضه يرى مطردا)

- وهو قسمان:

غير المطرد

- (أصبحت خير والحمدُ لله - أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ)

- (وكريمةٍ مِنْ آل قَيسَ أَلَفْتُه..حَتَّى تَبذَّخ فارْتقى الْأَعْلَامِ) أي (رجل كريمة) فالتاء للمبالغة والكثير كافُها صيغة (فَعَّال - مِفْعَال - فَعُول) كـ(علامة - مهذارة - فَرُوقة)

المطرد

- مميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر كـ(بكم درهم اشتريتَ هذا) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الزجاج فجعله مجرورا بالإضافة

- الجر على التوهم كـ(ما زيد قائما ولا قاعدٍ) - وهذا مع قلته قياسٌ عند الناظم والبغداديين وأجازه سيبويه

- القسم بالله يجوز فيه حذف الحرف وإبقاء عمله مع تعويض:
١- الألف كـ(ألله لأفعلن)
٢- (ها) ساقطة الألف كـ(هالله لأفعلن) أو ثابتة الألف كـ(هالله) ممدودة مع وصل ألف الله أو مع قطعها كـ(ها ألله)
٣- جاء الجر بغير تعويض - والجار المحذوف واوٌ أو باءٌ

- جواب سؤال تضمن الجار كحديث: (إنَّ لِي جَارَيْنِ فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا)

- نحو (رأيت زيدًا في الدار والسوق عمرًا) - إذ يمتنع أن ينوب العاطف عن عاملين مختلفين خلافا للأخفش إذ قدر العطف على معمولي عاملين

- المقرون بالهمزة أو (هلا) بعد كلام تضمن الجار كـ(مررت بزيد فيقال: أزيدِ بن عمرو) و(جئت بدرهم فيقال: هلا دينارٍ) - ذكره الأخفش وقاسه

- المقرون بـ(إن) والفاء الجزائيتين كـ(مررت برجل صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ) أي: (إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح) حكاه يونس وحكاه سيبويه (إلا صالحا فطالحا) أي: (إلا يكن صالحا يكن طالحا) وحكاه أيضا (إلا صالحا فطالحٌ) أي: (فهو طالح) - وأجاز يونس: (امْرُرْ على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ) وهو قليل ولكنه قياس

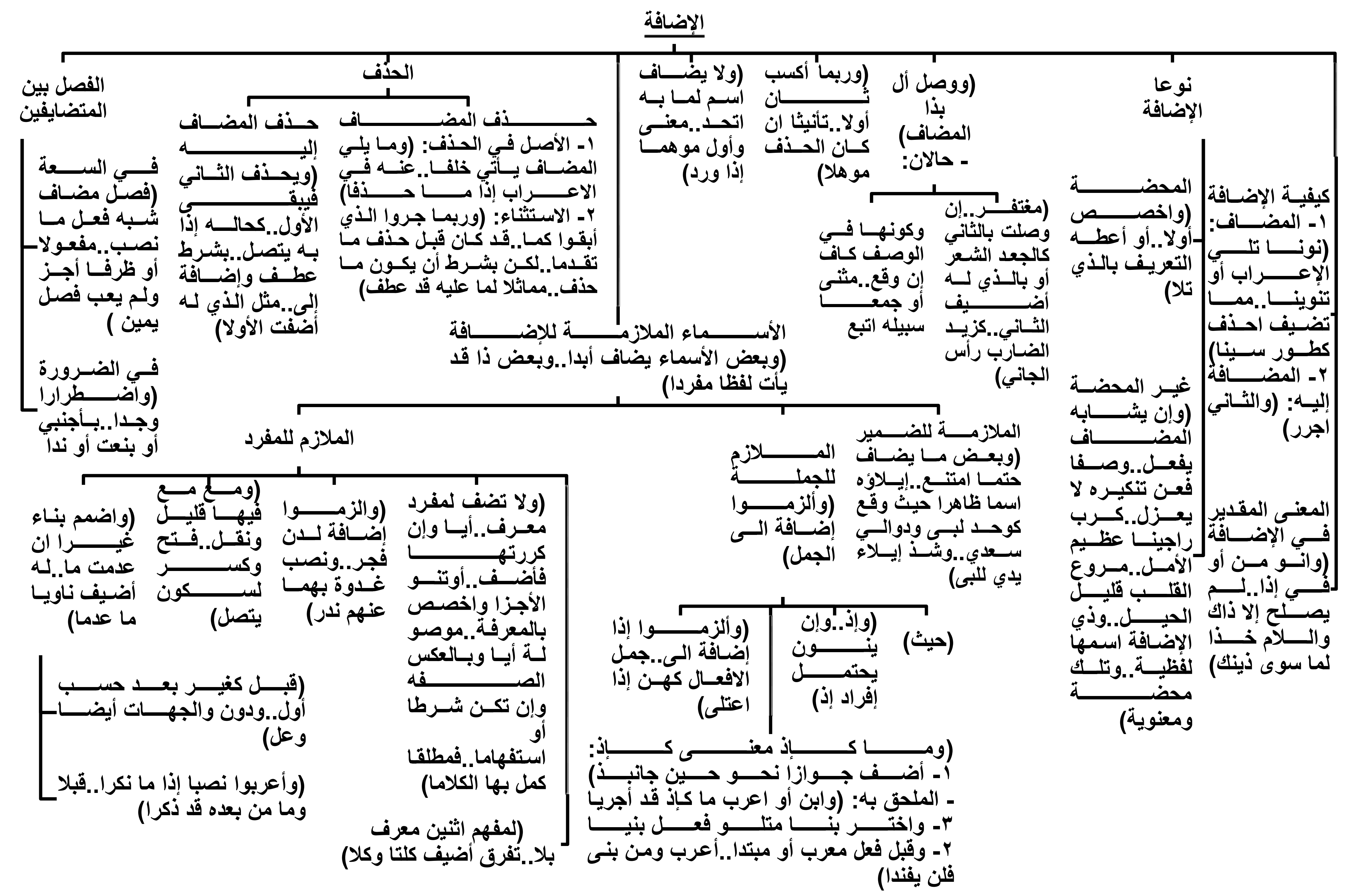
- لام التعليل إن جرت (كي) المصدرية وصلتها (جئت كي أتعلم)

- كون المجرور معطوفا على آخر بحرف منفصل بـ(لا) - (مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا..وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا)

- قبل (أن) المصدرية و(أنّ) المؤكدة (رغبت أن أتنسك - عجبت أنك مستمر)

الأكثر زوال عمله كـ(تمرون الديار)


الْإِضَافَة


الإضافة
نوعا الإضافة
كيفية الإضافة
١- المضاف: (نونا تلي الإعراب أو تنوينا..مما تضيف احذف كطور سينا)
٢- المضافة إليه: (والثاني اجرر)
المعنى المقدير في الإضافة (وانو من أو في إذا..لم يصلح إلا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك)
المحضة (واخصص أولا..أو أعطه التعريف بالذي تلا)
غير المحضة (وإن يشابه المضاف يفعل..وصفا فعن تنكيره لا يعزل..كرب راجينا عظيم الأمل..مروع القلب قليل الحيل..وذي الإضافة اسمها لفظية..وتلك محضة ومعنوية)
(ووصل أل بذا المضاف) - حالان:
(مغتفر..إن وصلت بالثاني كالجعد الشعر أو بالذي له أضيف الثاني..كزيد الضارب رأس الجاني)
وكونها في الوصف كاف إن وقع..مثنى أو جمعا سبيله اتبع
(وربما أكسب ثان أولا..تأنيثا ان كان الحذف موهلا)
(ولا يضاف اسم لما به اتحد..معنى وأول موهما إذا ورد)
الحذف
حذف المضاف ١- الأصل في الحذف: (وما يلي المضاف يأتي خلفا..عنه في الاعراب إذا ما حذفا)
٢- الاستثناء: (وربما جروا الذي أبقوا كما..قد كان قبل حذف ما تقدما..لكن بشرط أن يكون ما حذف..مماثلا لما عليه قد عطف)
حذف المضاف إليه (ويحذف الثاني فيبقى الأول..كحاله إذا به يتصل..بشرط عطف وإضافة إلى..مثل الذي له أضفت الأولا)
الفصل بين المتضايفين
في السعة (فصل مضاف شبه فعل ما نصب..مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب فصل يمين)
في الضرورة (واضطرارا وجدا..بأجنبي أو بنعت أو ندا
الأسماء الملازمة للإضافة (وبعض الأسماء يضاف أبدا..وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا)
الملازمة للضمير (وبعض ما يضاف حتما امتنع..إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحد لبى ودوالي سعدي..وشذ إيلاء يدي للبى)
الملازم للجملة (وألزموا إضافة الى الجمل)
(حيث)
(وإذ..وإن ينون يحتمل إفراد إذ)
(وألزموا إذا إضافة الى..جمل الافعال كهن إذا اعتلى)
(وما كإذ معنى كإذ:
١- أضف جوازا نحو حين جانبذ)
- الملحق به: (وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا
٣- واختر بنا متلو فعل بنيا
٢- وقبل فعل معرب أو مبتدا..أعرب ومن بنى فلن يفندا)
الملازم للمفرد
(ولا تضف لمفرد معرف..أيا وإن كررتها فأضف..أوتنو الأجزا واخصص بالمعرفة..موصولة أيا وبالعكس الصفه وإن تكن شرطا أو استفهاما..فمطلقا كمل بها الكلاما)
(والزموا إضافة لدن فجر..ونصب غدوة بهما عنهم ندر)
(ومع مع فيها قليل ونقل..فتح وكسر لسكون يتصل)
(واضمم بناء غيرا ان عدمت ما..له أضيف ناويا ما عدما)
(قبل كغير بعد حسب أول..ودون والجهات أيضا وعل)
(وأعربوا نصبا إذا ما نكرا..قبلا وما من بعده قد ذكرا)
(لمفهم اثنين معرف بلا..تفرق أضيف كلتا وكلا)

الإضافة

التسمية

في اللغة: الإسناد
(فلمّا دخلناه أضفنا ظهورنا..إلى كلّ حاريٍّ جديدٍ مُشطّبِ)

في الاصطلاح
- إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه
- عند المتقدمين يُطلَق بخصوصٍ على إضافة اسمٍ إلى اسمٍ وبعمومٍ عليه وعلى إضافة فعلٍ إلى اسمٍ
- عند المتأخرين على إضافة اسمٍ إلى اسمٍ

المتضايفان اسمان

المضاف
- الإضافة تعاقب التنوين أو ما يقوم مقامه وهو ملازمٌ للأسماء
- غرض الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف

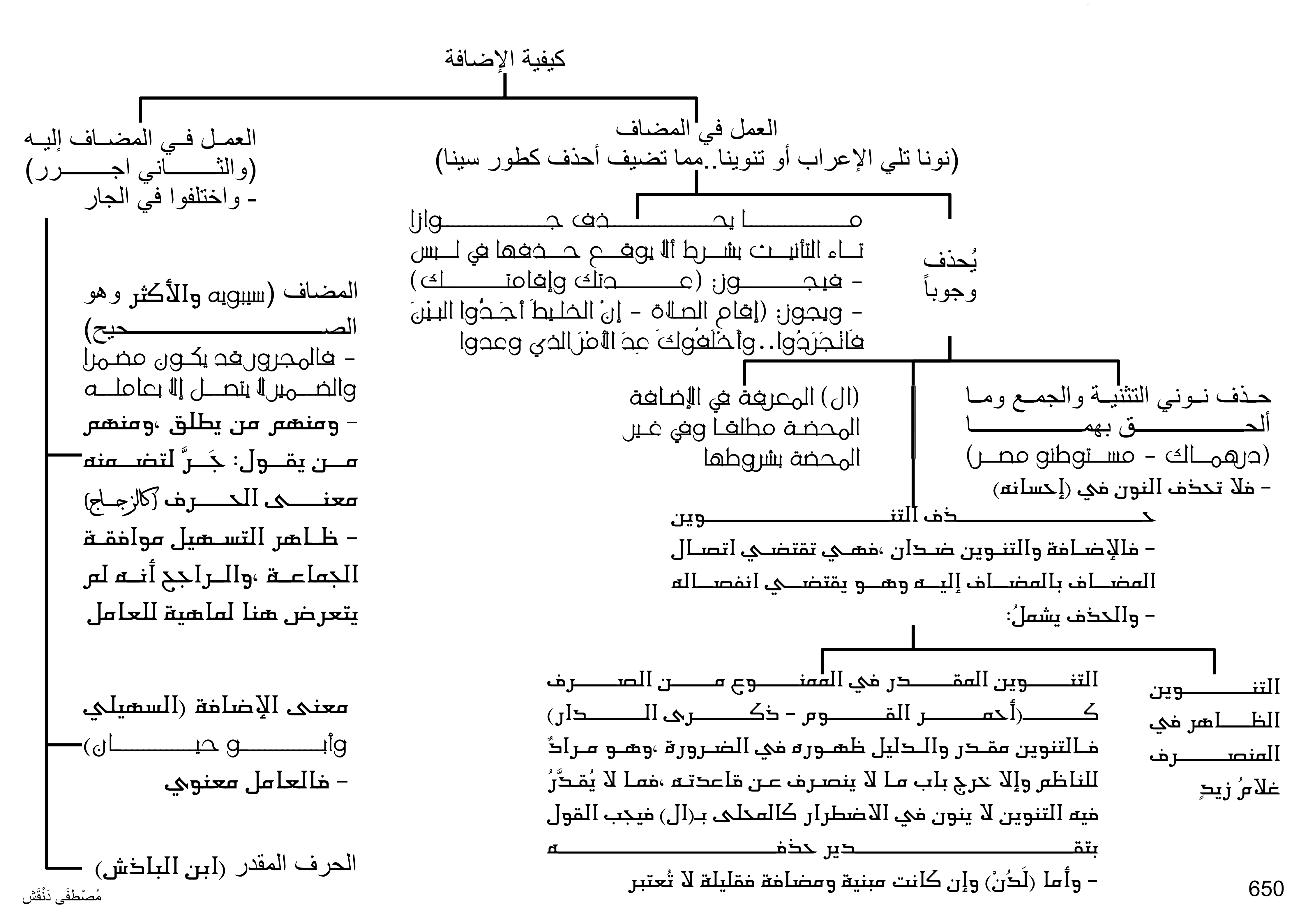
المضاف إليه
- فهو محكوم عليه في المعنى ولا يُحْكَمُ إلا على الأسماء، والجملة الفعلية مضافا إليها هي اسمٌ في التأويل
- وثمّ أربعة مواضع تأتي الفعلية مضافاً إليها:

١- أسماء الزمان أضيفت إلى الجمل الفعلية للارتباط بين الزمان والفعل فالفعل دالٌ على الحدث والزمان (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)

٢- (حيث) للمكان
- تشابه أسماء الزمان في الصلاحية للإطلاق على كل مكان ولصلتها بالفعل فالفعل يدل على المكان بدلالة الالتزام (ومن حيث خرجت فول)

٣- (آية) بمعنى علامة قريبة الشبه من ظروف الزمان فالأزمنة علامات للأحداث وبها تُرَتَّبُ
(بآيةِ يُقْدِمون الخَيلَ شُعْثا..كأنّ على سَنابِكِها مُداما)

٤- (ذو) بمعنى صاحب
- اذهب بذي تسلم، أي: (اذهب بصاحب سلامتك)


كيفية الإضافة
العمل في المضاف
(نونا تلي الإعراب أو تنوينا..مما تضيف أحذف كطور سينا)
يُحذف وجوباً
حذف نوني التثنية والجمع وما ألحق بهما (درهماك – مستوطنو مصر)
– فلا تحذف النون في (إحسانه)
(ال) المعرفة في الإضافة المحضة مطلقا وفي غير المحضة بشروطها
حذف التنوين
– فالإضافة والتنوين ضدان، فهي تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه وهو يقتضي انفصاله
– والحذف يشملُ:
التنوين الظاهر في المنصرف غلامُ زيدٍ
التنوين المقدر في الممنوع من الصرف كـ(أحمر القوم – ذكرى الدار)
فالتنوين مقدر والدليل ظهوره في الضرورة، وهو مرادٌ للناظم وإلا خرج باب ما لا ينصرف عن قاعدته، فما لا يُقدَّرُ فيه التنوين لا ينون في الاضطرار كالمحلى بـ(ال) فيجب القول بتقدير حذفه
– وأما (لَدُنْ) وإن كانت مبنية ومضافة فقليلة لا تُعتبر
ما يحذف جوازا
تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس
– فيجوز: (عدتك وإقامتك)
– ويجوز: (إقام الصلاة – إنّ الخليطَ أجَدُّوا البينَ فانجَرَدُوا..وأخلَفوكَ عِدَ الأمرَ الذي وعدوا)
العمل في المضاف إليه
(والثاني اجرر)
- واختلفوا في الجار
المضاف (سيبويه والأكثر وهو الصحيح)
– فالمجرور قد يكون مضمرا والضمير لا يتصل إلا بعامله
– ومنهم من يطلق، ومنهم من يقول: جَرَّ لتضمنه معنى الحرف (كالزجاج)
– ظاهر التسهيل موافقة الجماعة، والراجح أنه لم يتعرض هنا لماهية للعامل
معنى الإضافة (السهيلي وأبو حيان)
– فالعامل معنوي
الحرف المقدر (ابن الباذش)
مُصْطَفَى دَنْقَش

المعنى المقدر في الإضافة

(وانو من أو في إذا..لم يصلح إلا ذاك واللام خذا..لما سوى ذينك)

تنبيهات

١ - الأمر في ذلك كله قريب إذ لا يختلف حكم الكلام

٢- الناظم لم يُفَصِّلْ في التقدير بينما ظاهر سيبويه وغيره من النحاة التقدير في الإضافة المحضة ولا يعرجون على غير المحضة لأنها لمجرد التخفيف

٣- إطلاق الناظم قال به ابن جني والشَّلَوْبِين: (تُتأول ظواهر النحاة فالخفض إذا كان بالإضافة فيجب التقدير حتى يكون في الكلام معنى الإضافة)اهـ.

الاختلاف في المعنى

ليست على معنى حرفٍ ولا هي على نية حرف (أبو حيان)

معنى اللام فقط (الزجاج وابن الضائع)

معنى اللام أو معنى (مِنْ) فقط (جمهور البصرة)

الناظم وجماعة على أنها تكون أيضا بمعنى (مِن) أو (في)

(في) بقلة

- تتعين إن كان الثاني ظرفا واقعا فيه الأول (بل مكر الليل والنهار

- وهو ألد الخصام - شهيد الدار - ياصاحبي السجن)

- أغفلها الأكثرون وأثبتها الناظم

اللام في سوى ذلك (هذا غلام زيد)

- فهي الأصل والأكثر فلا يدعى غيرها إلا إذا تعين ،سواء أحسُنَ ذكرُها لفظا أم لا كـ(زيدٌ عندَ عمرو) وإن لم يصح (زيد عندا عمرو) وكذا كل الظروف غير المتصرفة وإن لم يحسن تقديرها كـ(زيد في عندك

(مِن) التي لبيان الجنس (بكثرة)

- تتعين إن كان الثاني جنسا للأول ،وضبطها في التسهيل بكون الأول بعض الثاني مع صحة الإخبار به كـ(ثوبُ خزٍ) ،ويمتنع (اليدُ زيدٌ)

منه: ١ - جميع المقادير المضافة إلى المقدرات كـ(شبر أرض)

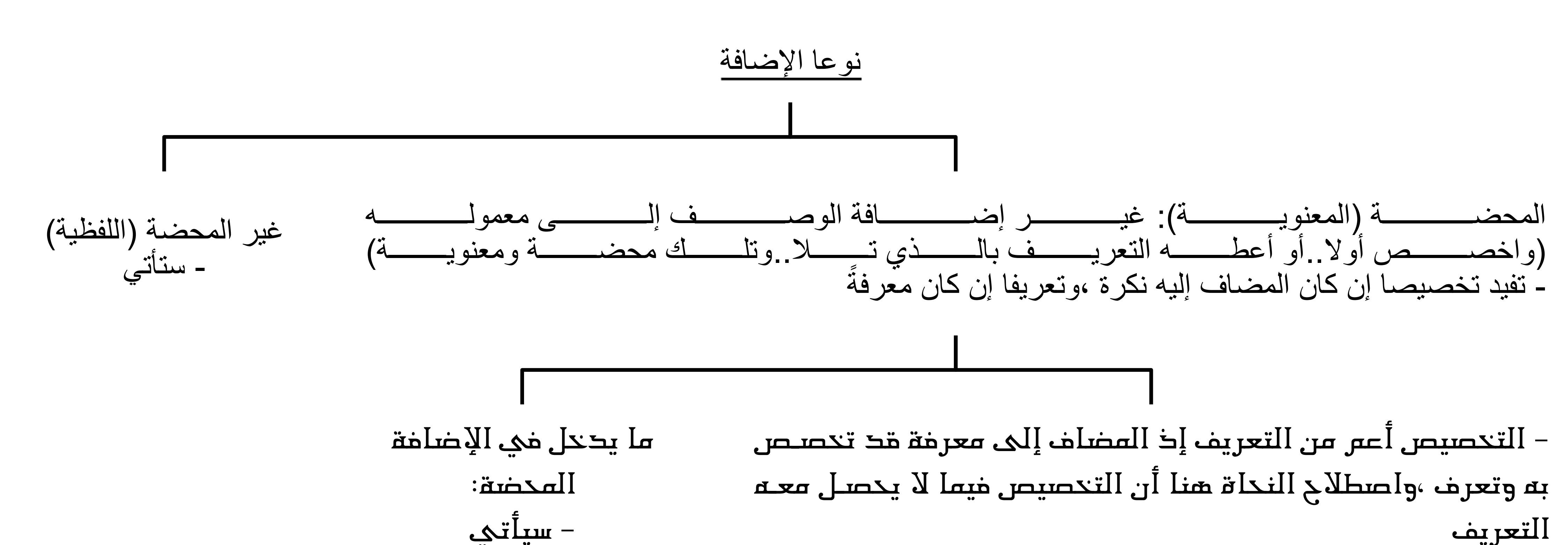
٢ - والعدد المضاف إلى المعدود أو إلى عدد آخر(ثلاثة أثوابٍ - ثلاثُ مائةٍ)

- يبقى النظر بعد هذا في

١ - (رِجْلُ زيدٍ ويَدُ عمروٍ) يجوز (مِنْ) واللام ولكن لا يُعدَلُ عن اللام إلا إذا تعَيَّنَ

٢- (حصير المسجد - قنديل الدار): يجوز(مِنْ) و(في) باعتبارين

- ابن كيسان والسيرافي على أن إضافة (كل - بعض) بمعنى (مِنْ) ولم يره الناظم لأن (مِنْ) لا تتعين



نوعا الإضافة
المحضـــــــــة (المعنويـــــــــة): غيـــــــر إضـــــــافة الوصـــــــف إلـــــــى معمولـــــــه (واخصـــــــص أولا..أو أعطـــــه التعريـــــف بالـــــذي تـــــلا..وتلـــــك محضـــــة ومعنويـــــة)
- تفيد تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة ،وتعريفا إن كان معرفةً
غير المحضة (اللفظية)
- ستأتي
- التخصيص أعم من التعريف إذ المضاف إلى معرفة قد تخصص به وتعرف ،واصطلاح النحاة هنا أن التخصيص فيما لا يحصل معه التعريف
ما يدخل في الإضافة المحضة:
- سيأتي

ما يدخل في الإضافة المحضة:

*- أفعل التفضيل كـ(مررت برجل أفضل الناس) مختلف فيه:

١- غير محضة (الفارسي في الإيضاح والكوفيون وابن السراج والعكبري والجُزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور)

٢- التفصيل:
أ- إن كانت على معنى (مِنْ) فغير محضة
ب- إن كانت على معنى (في) فمحضة

٣- محضة مطلقا (جمهور البصرة وظاهرا سيبويه والناظم)
- إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة ولا ينعت به إلا معرفة ولا تدخل عليه رب ولا يجمع فيه بين الإضافة و(ال)، ولا ينصبُ على الحال إلا في نادرٍ من القول
ومن النادر قول المرأة في الحديث: (مَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ)

*- إضافة الاسم إلى الصفة (مسجد الجامع وصلاة الأولى)
- فالأول غير مفصول بضمير منوي والثاني لا يقع موقع مرفوع ولا منصوب، وإنما قامت الصفة مقام الموصوف فهي على حكمه في تمحض الإضافة

*- إضافة الملغى إلى المعتبر (ثم اسم السلام عليكما- كمن مثله في الظلمات)
- على حذف المضاف أي (اسم معنى السلام)، وكذا على إقامة مثل الشيء مقامه

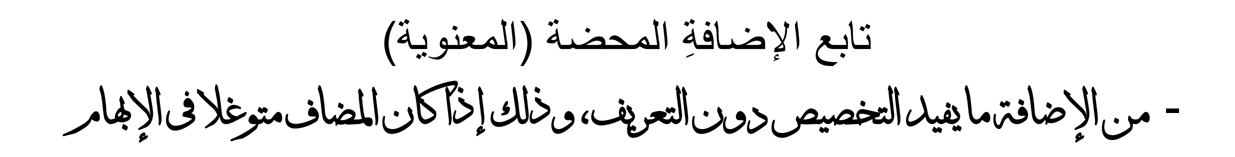
*- إضافة المعتبر إلى الملغى كـ(اضرب أيهم أساء)
- وأما محذور اجتماع تعريفين - تعريف الإضافة وتعريف الصلة - على (أي) فالجواب: لـ(أي) إبهام في نفسها أزالته الإضافة وإبهام من جهة الموصولية أزالته الصلة، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهة واحدة

*- إضافة المسمى إلى الاسم (شهر رمضان ويوم الخميس)
- فالمعنى: صاحب هذا الاسم

*- إضافة الصفة إلى الاسم كـ(كرام الناس)
- من إضافة الخاص إلى العام والنوع إلى الجنس وهي إضافة معرفة

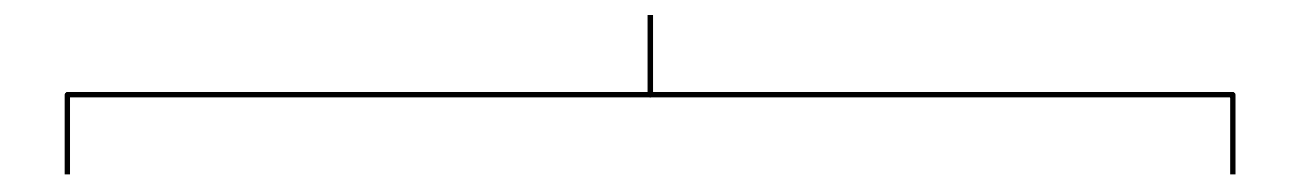
*- إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف كـ(قريش الحق وسعيد الخير)
- فهو من باب اعتقاد تنكير الأعلام

*- إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد كـ(يومئذ) ومنه عند الفارسي: (لقيته يومِ يومٍ)
- من باب إضافة المسمى إلى الاسم



تابع الإضافةِ المحضة (المعنوية)

- من الإضافة ما يفيد التخصيص دون التعريف، وذلك إذا كان المضاف متوغلا فى الإبهام



منه: (غير - مِثل) المراد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما ولذا صح وصف النكرة بهما كـ(مررت برجل مثلك - غيرك)

منه: (شبهك - تربك - ضربك - خدنك - نحوك - ندك - شرعك - حسبك)

غير المحضة (اللفظية): إضافة الوصف إلى معموله

(وإن يشابه المضاف يفعل..وصفا فعن تنكيره لا يعزل..وذي الإضافة اسمها لفظية)

-غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ولفظية لأنها تفيد أمراً لفظيا فيجب شرطان (كونه وصفاً - شبيها بالفعل المضارع)

أمثلتها

(كرب راجينا عظيم الأمل..مروع القلب قليل الحيل)

- اسم الفاعل: (هذا ضارب زيدٍ الآن أو غدا - هذا راجيك..)
- اسم المفعول: (هذا مضروب الأب الآن أو غدا)
- الصفة المشبهة: (هذا حسن الوجه) ولا تكون إلا بمعنى الحال
- أمثلة المبالغة: (مررت برجل ضراب زيد)، وهي في معنى اسم الفاعل فتلحق به

المضاف إلى ضمير النكرة إذا عطف عليها في المواضع المختصة بالنكرة أو نحو ذلك ك(كم رجل وأخيه؟ وربَّ رجلٍ وأخيه - لا رجل وأخاه) والإضافة في هذا غير محضة

مصطفى: وقد تكون محضة ولكن اغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع

ألفاظ اشتهرت في الاستعمال

(مثلك - شبهك - غيرك - حسبك - ناهيك - قيد الأوابد)

- ضابطها: كل ما ليس بمشتق وأجري مجرى المشتق، والصحيح أنها غير مقيسة فيُقتَصَرُ فيها على المسموع

إن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالإضافة محضة:

غير الوصف يشمل المصدر: (عجبت من ضرب زيد) وعليه الجمهور

- وذهب ابن بَرْهان وابن طاهر وابن الطراوة إلى أن إضافته غير محضة ووافقهم الرياشي في المصدر المفعول لأجله وذلك منهم لأن المجرور به إما مرفوع المحل به أو منصوبه، وهو ضعيف للآتي:

١ - المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف

٢ - المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة

غير العامل

- (هذا ضاربُ زيد أمس)

وهو عند من قال بإعماله في الماضي إضافة غير محضة كالكسائي

تابع غير المحضة (اللفظية): إضافة الوصف إلى معموله

- فائدتها

١- التخفيف بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه

٢- رفع القبح كـ(الرجلِ الحسنِ الوجهِ) ففي رفع (الوجه) قبحُ خلو الصفة من ضمير الموصوف وفي نصبه قبحُ إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي

مناقشة: قال: (فعن تنكيره لا يعدل) والنحاة يقولون: تعريفها بالثاني جائز فيجوز: (مررت بزيدٍ ضاربِكَ)، وأجاز يونس والخليل (مررت بزيد مثلِك))

<u>الجواب</u>: إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها إذا كان بمعنى يفعل على وجهين:

١ - اعتبار معنى الفعل وأن القصد التخفيف فالإضافة غير محضة

٢- عدم اعتبار معنى الفعل بل اعتبر فيه الاسمية مجردة فالإضافة فيه محضة

لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا

فتدخل عليه (رُبَّ): (رُبَّ راجينا) - توصف به النكرة: (هديا بالغ الكعبة)

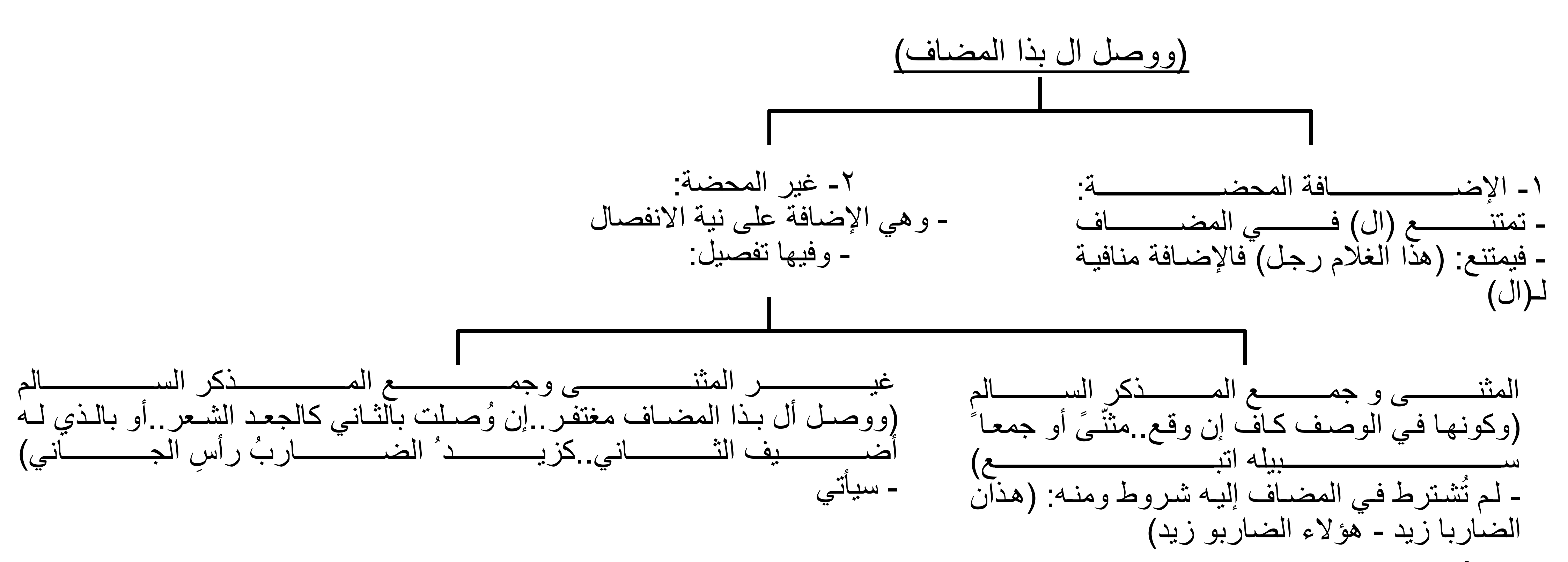
- ويأتي حالا: (ثاني عطفه) - واسماً لـ(لا): (لا مكرم زيد هنا)

- ومدخولاً لـ(مِنْ) الزائدة: (هل من شريف الآباء عندك؟)

- ومدخولا لـ(أي): (أيُّ قاتلِ الأبطالِ زيدٌ؟) - ويُخبَرُ به عن نكرة: (هل أحد مكرمك؟

عدم التعريف مسلم وعدم التخصيص غير مسلم قاله ابن عصفور

- ابن لُبّ وابن هشام: التخصيص كان موجودا قبل الإضافة فيبقى على ما كان



- فحذف النون ليس للإضافة بل لطول الاسم بالنون كما حذفت النون في الموصول لغير إضافة

(أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا..قتلا الملوكَ وفَكَّكا الأغلالا)

ولذا جاز الحذف مع عدم الإضافة (الحافِظو عَوْرَةَ العَشيرةِ)

(سبيله اتبع)

- أي كونه على حده ،وتحرز به من جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فيمتنع: (الضَّواربُ زيدٍ - الضاربات زيد)

مُصْطفَى دَنْقَش

(ووصل ال بذا المضاف)
- في الإضافة غير المحضة:
ثانياً: غير المثنى وجمع المذكر السالم
(ووصل أل بذا المضاف مغتفر..إن وُصلت بالثاني كالجعد الشعر..
..أو بالذي له أضيف الثاني..كزيدُ الضاربُ رأسِ الجاني)

بشرط دخول (ال) على:
١- المضاف إليه كـ(الجعد الشعر)
٢- أو ما أضيف إليه المضاف إليه: كـ(زيد الضارب رأس الجانى)

يشمل:
١- المفرد: (الضاربُ الرجلِ)
٢- جمع التكسير: (الضواربُ أو الضرابُ الرجلِ - غلام الرجل)
٣- جمع السلامة لمؤنث: (الضارباتُ الرجلِ - غلام الرجل)

العلة: الأصل: (حسن الوجه وضارب الرجل) فلما كان المضاف لا يتعرف بهذه الإضافة أدخلوا (ال) لتعريف المضاف في (الحسن الوجه) وحملوا عليه (الضارب الرجل) لأنه لا يتعرف بالإضافة مع بقاء معنى الفعل

ويشمل شرطين:

١ - كونه معرفة
- فيمتنع (الضارب غلام) - وأجازه الفراء وهو غير صحيح لأن (غلام) معاقب للتنوين والتنوين مع وجود (ال) غيرُ مُقَدَّرٍ، فلا يصح تقدير حذفه فتكون الإضافة معاقبةً له
- إن كان نكرة لم يسغ في غير النداء كونُ المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة

٢- كون تعريفه بـ(ال) أو بالإضافة إلى ما هما فيه
- وجوز الفراء إضافته إلى المعارف كلها فكلها معارف، والجمهور اقتصروا على المسموع فالأصل منع إضافة المعرفة

الصور الممتنعة:
- ستأتي

(ووصل ال بذا المضاف)

- في الإضافة غير المحضة:

ثانياً: غير المثنى وجمع المذكر السالم

الصور الممتنعة:

(الرجل الضارب زيد) الجمهور على المنع - فلا سماع ،وأما القياس فممتنع لأنه جمع بين أداتي تعريف ،وأجازه الفراء على تأويل (الذي هو ضارب زيد) كما يصح (الضارب رجل) على ذلك التأويل ،ويلزمه أن يجيز (الغلام زيد)

(الحسن وجهه) اتفاقاً فقد - جمع فيها بين الضمير المنقول من الوجه إلى الصفة وتكراره في الوجه فهو نقض للغرض

(هذا المكرم غلامه) - وقد أجازه بعضهم لمعاملة ضمير ما فيه (ال) معاملة ظاهره أي: (غلام المكرم) وأجازه ابن هشام والناظم في التسهيل ،ومنعه هنا ومنه: (الوُدُّ أَنتِ المُستَحِقَّةُ صَفوِهِ .. مِنّي وإن لَم أَرجُ مِنكِ نَوالا) فالضمير عائد على الود ومنه: (يا ذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالا وحينا) - والصحيح المنع فالأصل في الإضافة إضافةُ المنكر إلى المعرف لأجله امتنع (الحسن وجهٍ)

(الرجلِ الضاربك - الضاربه)

- والقول بجوازه مبني على الخلاف في موقع الضمير

تجوز لأنه في موضع خفض (المبرد والرماني والزمخشري وجوزه الفراء)

تمتنع لأنه في موضع نصب على المفعولية اعتبارا بالظاهر (هذا الضارب زيدا) (الجمهور والناظم والأخفش وهشام وطريقة سيبويه وجوزه الفراء)

- وطريقة سيبويه: الضمير كالظاهر المعرفة فهو منصوب فى (الضاربك) إذ يمتنع (الضارب زيدٍ) ومخفوض فى (ضاربك) ويجوز فى (الضارباك - الضاربوك) الوجهان

- وذهب المبرد إلى أن الضمير مع المثنى والجمع مجرور فالأصل في حذف النون كونه للإضافة

(وربما أكسب ثان أولا..تأنيثا أن كان لحذف موهلا)

قليل جدا ولذلك قال (وربما)

بشرط جواز الحذف وإقامة الثاني مقامه ويُفهم منه نفس المعنى
- (قُطِعَتْ بعضُ أصابِعه) إذ يجوز: (قطعت أصابعه)
- يمتنع: (خرجت غلام هند) إذ يمتنع: (خرجت هند) ويُفهم منه خروجُ الغلام

ضابط جواز الحذف
١- الأول بعض الثاني: (قطعت بعض أصابعه)
٢- الأول كلٌ للثاني: (وفيت كل نفس)
٣- الأول وصفٌ في المعنى للثاني: (طُولُ اللّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي)

- سيبويه: (المقصود أن يلفظ بالثاني وهو يؤدي معنى الأول ولو مجازاً كـ(اجتمعت اليمامة) أي: (أهل اليمامة)..ومثال ما هو كجزئه (تَكُ مثقال حبة) فمثقال الحبة كالجزء من الحبة (أو كأنه الحبة)اهـ.

سؤال: الناظم لم يشترط كونه جزء المضاف إليه أو كجزئه فيدخل عليه (أعجبتني أو جاءت يوم الجمعة أو عاشوراء) وهو ممتنع

- الجواب: يجوز القولُ به كـ(أعجبتني يوم الجمعة) ويجوز المنع وهو ظاهر الناظم لقوله (ربما)

يكتسب الأول من الثاني أمورا أخرى

ربما اكتسب الأول المؤنثُ التذكير من الثاني المذكر بالشرط المذكور (فظلت أعناقهم لها خاضعين)
- ونبه الناظم بأحد النوعين على الآخر ويحتمله (إن رحمت الله قريب من المحسنين) والأوجه في الآية أوصلها ابن هشام إلى ١٦ قولا في رسالة صنفها ،نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر

الظرفية
- إذا كان الثاني ظرفا (تؤتي أكلها كل حين)

المصدرية
- إذا كان الثاني مصدرا (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)

وجوب التصدر
- كأسماء الاستفهام: (غلام من عندك؟)

البناء في مواضع:
١- إبهام الأول: (غير- مِثل)
٢- بناء الثاني (لقد تقطع بينكم)
٣- كون الأول زمانا مبهما والثاني (إذ) (من عذاب يومئذ)
٤- كون الأول زمانا مبهما والثاني فعلا مبنيا (على حينَ عاتبتُ المشيبَ - على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حليمِ)

(ولا يضاف اسم لما به أتحد..معنى وأول موهما إذا ورد)

العلة
- لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه كالمترادفين وكالموصوف وصفته فيمتنع: (قمحُ برٍّ - رجلُ قائمٍ)

- المنع مذهب البصريين
- أجازه الكوفيون إذا اختلف اللفظان فاختلافهما كاختلاف المعنيين
واستدلوا بأشياء فأولها البصريون:

إضافة الشيء إلى نفسه
ك(سعيد كرز - يوم الخميس - شهر رمضان)
- كذلك (ذو) وما أضيف إليه بمعنى صاحب هذا الاسم
- فيؤول:
١- الأول بالمسمى والثاني بالاسم إذا نسبت إليه ما لا يليق نِسْبَتُهُ إلى اللفظ (مسمى كرز)
٢- الأول بالاسم والثاني بالمسمى: إن نسبت إليه ما ينسب عادة إلى الألفاظ (كتبت سعيد كرز)

إضافة الموصوف إلى صفته
- على حذف المضاف إليه (صلاة الأولى) أي: (صلاة الساعة الأولى)
- (بجانب الغربي): جانب المكان الغربي
- (حق اليقين): حق الأمر اليقين

إضافة الصفة إلى الموصوف
- (وإنْ سَقيتِ كرامَ النّاسِ فاسْقِينا):
المضاف إليه عام والمضاف خاص والناس ليسوا الكرام فقط

تنبيهات

الناظم في التسهيل جعل الإضافة ثلاثة أقسام (محضة - غير محضة - شبيهة بالمحضة) وأدخل في الشبيهة الصور التي احتج بها الكوفيون

البصريون المانعون لهذا أوجبوا الإضافة إذا كان الاسم واللقب مفردين وهو مشكل ،ويرده النظر وقولهم

(يحيى عينان)

الأسماء الملازمة للإضافة قسمان

(وبعض الأسماء يضاف أبدا)
ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا
- (عند - لدى - سوى - قُصَارَى الشيء - حُماداه بمعنى غايته - ايمن الله في القسم - لعمر الله - قِعْدَك الله وقَعِيدَكَ الله أي: أقسم بمراقبتك الله - معاذ الله - رَيْحانَه - لبيك وسعديك - حنانيك - حول - وسْط - وَحْد - ذو وفروعه - أولو)

تقدمة
- الغالب على الأسماء صلاحية الإضافة والإفراد
- منها ما يمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات والموصولات وأسماء الشرط والاستفهام فقد أشبهت الحرف وهو لا يُضافُ، وجازت إضافة (أي) لشدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها

(وبعض ذا قد يأت لفظاً مفردا)
ما يلزم الإضافة معنىً ويجوز استعماله مفرداً
(كل - بعض - أي)
- لم يأت فيها بقياس ولا ضابط

ضربان:

١ - على أصل الإضافة
- فلا يحدث في المضاف حكم زائد ،فلم يتكلم عليه

٢ - أن يحدث في المضاف أو في المضاف إليه حكم زائد
- كما في قبل وبعد إذا قطعا عن الإضافة بنيا

(كل وبعض) تجب إضافتها لفظا إذا وقعا نعتا أو توكيدا
(جاء القوم كلهم - زيد الرجل كل الرجل)
- فيهما عند قطعهما عن الإضافة لفظا اختلافٌ

معرفتان بالإضافة المنوية (سيبويه وجمهور البصرة)
- جاءوا بالحال منهما مع قطعهما (مررت بكلٍ قائماً - أعرضت عن بعضٍ جالساً)

نكرتان لحالتهما الراهنة (الفارسي)

ما يلازم المضمر

(وبعض ما يضاف حتما امتنع..إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع..كوحد لبّى ودوالي سعديْ..وشذّ إيلاء يديْ للبّي)

(وحدك) أي: منفردا ، فيلازم أي مضمر

- موضوعة موضع المصدر فلا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ (جاءا وحدهما- جاءوا وحدهم - جئن وحدهن)

- وقد يُجَرُّ كـ(نسيج وحده - على وحده أي: على حدته)

مايلازم ضمير المخاطب (مصادر مثناه معناها التكرار)

(لبَّيْك): إقامة على إجابتك بعد إقامة

- يمتنع: لبى فلان إلا شاذا

- ورد إضافة (لبى) إلى:

ومنه:

١- (سعدَيك): إسعادا بعد إسعاد ولاتستعمل إلابعد لبيك

٢- (دوالَيْك): إدالة بعد إدالة ٣- (حَنَانَيْك)

٤- (هذاذيك): هذًّا بعد هذٍّ والهذّ: الإسراع

٥- (حواليك وحولَيْك): ظرفان

الظاهر: (دَعَوْتُ لما نابَني مِسْوَرا..فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَر)

وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتا ما سأل

١- شاذ (الناظم)

٢- غير شاذ: (ظاهر سيبويه)

- غير شاذ في (لبى - سعدى) فهذه مثنى للتكثير منصوب على المصدرية بفعل محذوف فهو ملحق بالمثنى كـ(ارجع البصر كرتين)

- ويونس على أنه ليس بمثنى فأصله (لبَّى) مقصورٌ قلبت ألفه ياء لأجل المضمر كـ(لدى - على) (لديه وعليه)

- رد سيبويه: كان ينبغي (لبَّى زيدٍ) لكنهم قالوا: (فلبَّيْ يدي مسور)

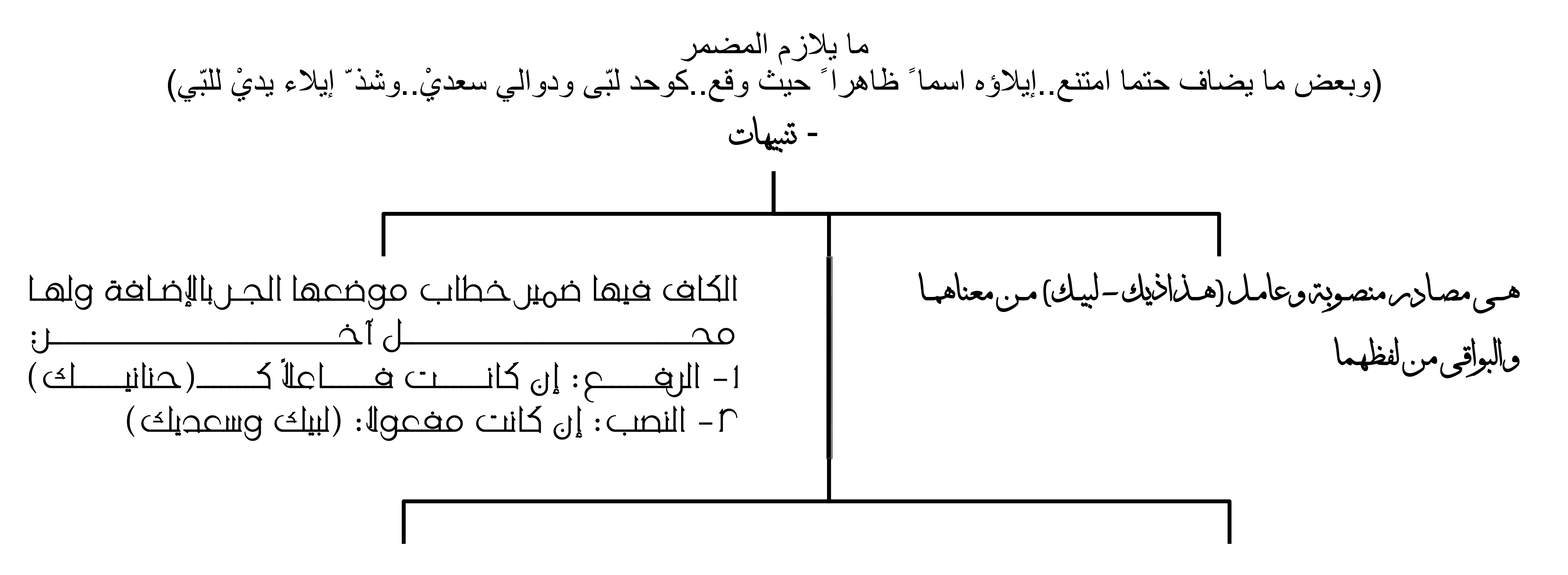
- وقول ابن الناظم إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وَهمٌ بل هو فى (لبيك) وحده

مسألة

- ورد حديث: (إذا دعا أحدُكم أخاهُ فقال: لبَّيك، فلا يقولَنَّ لبى يدَيْكَ، وليَقُلْ: أجابَكَ اللهُ بِمَا تُحِبُّ)-المراسيل لأبي داود فيُشْعِرُ بأن (لبى يديك) عادةُ العرب فلا يكون شاذا

- وقد يقال: الناظم لم يعتبره فالحديث نهى عن استعماله فصار القياس على المسموع ممنوعا شرعا ،وهو من غرائب العربية أن يُمْنَعَ القياسُ لمانع شرعي وله نظائر كالمنع من تثنية وجمع وتصغير أسماء الله وإن كان القياس قابلا ،وكذا تصغير أسماء النبي

ضمير الغيبة: (لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني)



جوز سيبويه فى (هذاذيك - دواليك):

١- الحالية بتقدير نفعله متداولين وهاذين - أى مسرعين - ضعيف للتعريف

٢- مفعول مطلق وهو متعين عند الجمهور فلم يرد وقوع المصدر الموضوع للتكثير حالا بل وقع مفعولا مطلقا (ثم ارجع البصر كرتين)

تجويز الأعلم فى هذاذيك فى (ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضَا) الوصفية مردود للتعريف فالموصوف نكرة ،وقوله بأن الكاف حرف . . مردود - لقولهم (حنانيه) و (لبى زيد) ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها فى (ذانك)

(وألزموا إضافةً إلى الجمل..حيث - إذ - إذا

- والثلاثة لازمة البناء لشبه الحرف في الافتقار إلى الجملة

والأصل في الإضافة أن تكون للمفرد لا الجملة

(حيث)

ظرف مكان

تضاف إلى الاسمية والفعلية

- (اجلس حيث زيد جالس - حيث جلس زيد - حيث شئتما)

يحسن في الجملة الاسمية التالية لها كون خبرها اسماً ويقبح كونه فعلاً مضارعاً أو ماضياً فهي تجري مجرى (إذ) و(هل) قاله سيبويه،

شذ إضافتها إلى مفرد

- (أما تَرَى حيثُ سهَيْلٍ طَالِعَا..نجمًا يضيءُ كالشِّهابِ لَامِعَا)

- الهمزة للاستفهام و(ما) نافية والكلمة كلها أداة استفتاح

حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب

- الشذوذ مذهبُ الجمهور وأجازه الكسائي قياساً واستدل بهذا ونحوه

(إذ)

تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية

(جئتك إذ زيد قائم - إذ قام زيد - إذ أنتم قليل - إذ جعلكم خلفاء)

تنبيه

- لا يحسُن بالاسمية كونُها ماضوية العجز كـ (إذ زيدٌ جاء) فالأفضل كونُ الخبر اسما أو مضارعا قاله سيبويه

- الناظم في الشرح: (مدلول (إذ) و(قام) من الزمان واحدٌ وقد اجتمعا فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما سواه)

(وإن ينوّن يحتمل..إفراد إذ)

يجوز إفرادها لفظا بحذف الجملة وتنوينها تعويضا كـ(وأنتم حينئذٍ تنظرون)

- والعرب لم تفعل ذلك إلا في إذ خاصة

- يدل (وألزموا) على بقاء معنى الإضافة وأما (إفراد إذ) فيدل على الإفراد اللفظي

الملحقات بـ(إذ) في كونه ظرفا ماضيا غير محدود
(وما كإذ معنىً كإذ..أضف جوازاً نحو حين جانبذ) (المبهم - غير المختص)

يخرج الظرف المحدود وغير الماضي

غير الماضي (المستقبل) يُعامَلُ كـ(إذا)
- تتعين معه الجملة الفعلية: (أجيئك حين يجيء زيد)

المحدود
- يتعين معه المفرد كـ(شهر كذا - حول كذا)
- والظرف إن كان مثنى كـ(اليومين) فالإعراب لازم مطلقاً فهو معدود، ونقل في الشرح عن ابن كيسان جواز إضافة نحو (يومين) إلى الجملة ثم رده بعدم السماع

حكمها

من حيث الإضافة

- يُضافُ إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجمل الاسمية والفعلية
- (جئتك حينَ - وقتَ - زمانَ - يومَ خرج زيدٌ أو زيدٌ قائم) وكذلك الباقي

(أضف جوازا): ليس إضافتها إلى الجمل بلازمة لزومها في إذ
- فتُضاف إلى المفرد كـ(سرت يوم الجمعة)
- وليست بلازمة للإضافة مطلقا كـ(سرت يوماً)

من حيث الإعراب والبناء
(وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا..واختر بنا متلوّ فعلٍ بنيا..وقبل فعلٍ معرب أو مبتدا..أعرب ومن بنى فلن يفنّدا)
- سيأتي

سؤال: تقول: (قام زيد إذ يقوم عمرو)
ويمتنع: (قام زيد يوم يقوم عمرو)
- الجواب: قَصَدَ ذِكْرَ ما هو بمعنى (إذ) و(إذا) معاً

حكم الملحقات بـ(إذ) من حيث الإعراب والبناء

(وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا..واختر بنا متلوّ فعلٍ بنيا..وقبل فعلٍ معرب أو مبتدا..أعرب ومن بنى فلن يفنّدا)

- يجوز فيه الإعراب والبناء مطلقاً (هذا يوم جاء زيد - يقوم عمرو - بكر قائم)

هذا مذهب الكوفيين والفارسي والأخفش والناظم والسيرافي ،والمختار عندهم:

البناءُ قبل الفعل المبني

- رُوِيَ بالوجهين: (على حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا)

- ووافقه البصريون في تجويز الوجهين هنا

أو كان مبنياً بالأصالة

(لأجتذبن منهن قلبي تحلّماً..على حين يستصبين كلّ حليم)

- الناظم في الشرح: (لا يصح كون سبب البناء مع الماضي هو المشاكلة فقد ثبت البناء مع الفعل المعرب وامتنع البناء مع الاسم المبني)اهـ ،فالسبب هو شبه الحرف في الافتقار إلى جملة فلما كان الافتقار عارضا كان البناء جائزا

- أو أن السبب الشبه المعنوي بالحرف في الربط بين جملتين كأدوات الشرط وهو الصواب

الإعراب قبل الفعل المعرب أو المبتدأ

من البناء: (ألم تعلمي- يا عمرَكِ الله- أنني..كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ)

قرئ في السبعة: (هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم)

ش: (وَيَوْمَ بِرَفْعٍ خُذْ) ،د: (وَيَوْمَ ارْفَعِ الْمَلاَ)

- عند نافع الإشارة إلى اليوم فلا يكون ظرفا

- (لا تملك نفس لنفس شيئا)

ش: (وَحَقُّكَ يَوْمُ لا)

- والمعنى في القراءتين واحد

- ومذهب البصريين وجوب الإعراب هنا بناءً على أن ما ذُكِرَ مُحْتَمِلٌ

- هذا الحكم يكون في الموضع الذي تجري فيه مجرى (إذ) ففي حال الإضافة إلى المفرد فلا مُوجِب للبناء ،ولا يخلو ما أضيفت إليه:

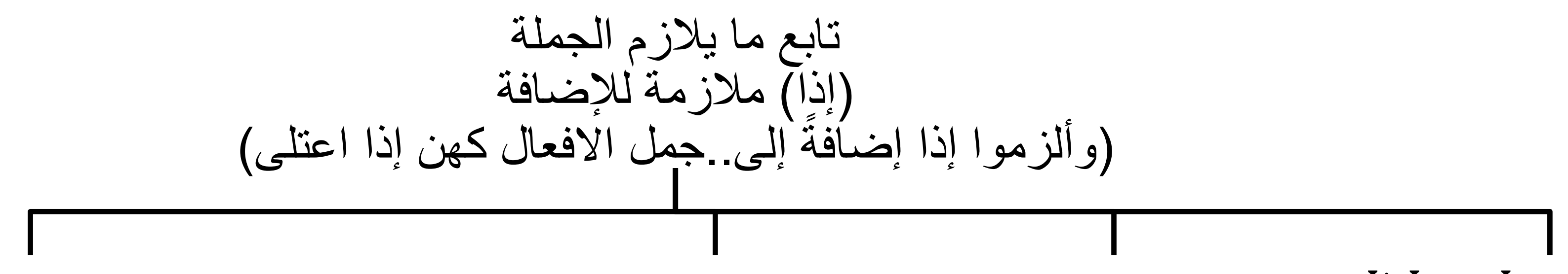
ماعدا (إذ) فلا تُبْنَى معه

(إذ) فيجوز البناء والإعراب

- ومنه القراءتان: (ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذ)

ش: (وَيَوْمَئِذٍ مَعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى رِضاً..وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ)

- وهذا من التكرار للتوكيد فـ(يوم) و(إذْ) بمعنى واحدٍ ،وعدهما الناس في إضافة الشيء إلى نفسه أو المسمى إلى الاسم



هذا الكلام على (إذا) الموضوعة للمستقبل ولا يقع موقعها (حِيْن) ولا غيره من الظروف فيمتنع (حين جاءك فأكرمه) وأنت تريد الاستقبال

تلزم الجملة الفعلية ولا تضاف إلى الاسمية

لأنها يغلب عليها معنى الشرط ولذا يُجْزَمُ بها في الشعر كـ(وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّل) وتقع الفاء في جوابها ويقع بعدها الماضي موضع المستقبل

أما (أجيئك إذا زيد قائم - زيدٌ قامَ - زيد يقوم)..ففيه خلافٌ سيأتي

شرطها وجوابها (ماضيان - مضارعان - متخالفان)

أخرج بـ(هن إذا اعتلى) (إذا) الفجائية لأنها:

١- لا تُضَافُ إلى جملة فعلية أصلاً

٢- في التسهيل: (هي حرف لا ظرف زمان خلافا للزجاج ولا ظرف مكان خلافا للمبرد)اهـ. ،وعليه الأخفش

تابع ما يلازم الجملة

تابع (إذا) ملازمة للإضافة للجملةِ الفعليةِ

- مجيءِ (أجيئك إذا زيد قائم - زيدٌ قامَ - زيد يقوم)..فيه خلاف:

الأقوال:

(زيد) مرفوع بفعل محذوف وليس مبتدأً (سيبويه والبصريون)

التفصيل (ابن أبي الربيع و الغافقي)

- إن كان الاسم مخبرا عنه بـ:

١ - الاسم: فالقول لسيبويه إلا أن يسمع فيوقف على محله

٢ - فعل: فالقول للأخفش

يجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده (الأخفش والكوفيون)

واستدلوا بظاهر(إذا السماء انشقت)

ومنه: (إذا باهليٌّ تحته حَنْظَلِيّةٌ..له ولدٌ منها فذاكَ المُذَرّعُ)

وأنصار سيبويه يخرجونه:

١- (كان) مضمرة بعد (إذا) و(باهلي) اسمها

٢- أو مبتدأ أول والجملة خبر لـ(كان) محذوفة مع اسمها واسمها ضمير شأن

- ويمتنع كون (باهلي) فاعلا لفعل محذوف فلا يوجد فعلٌ متأخر يفسره

تنبيه: السيرافي: لا خلاف في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) وإنما الخلاف في خبره

حكاية الخلاف:

١- سيبويه يوجب كونَه فعلا فيمتنع (إذا زيد قائم) ٢- الأخفش يجيز كونَه اسما

٣- أن يوجَد الفعلُ بعدَها عُموماً (الناظم)

أصل الخلاف: ابن الفخار: (الخلاف مبني على تغليب ما ضمنته (إذا)

١ - من ألزمها الفعلَ فقد غلب معنى الشرط

٢- من أطلق فقد غلب معنى الظرفية

٣- من قيد في الاسم بعدها كونَ خبرِه فعلاً فالفعلَ في خبرها على الجملة)اهـ.

الترجيح: السماع مع الناظم فعامة استعمال (إذا) أن يقع بعدها الفعل في الجملة ،وأما (إذا باهلي تحته حنظلية) فنادر لا يُبْنَى عليه

تابع ما يلازم الجملة

الملحقات بـ(إذا) "، وهو الظرف المبهم للاستقبال

- حكمُهُ:

مذهب سيبويه:

- يجوز فيه ما لزم في (إذا) من الإضافة إلى جملة فعلية

- وهذا كـ(آتيك زمن يقدم الحاج) ويمتنع: (زمن الحاج قادم)

- (يومَ هُمْ على النار يفتنون - يوم هم بارزون): (هم) مرفوع بفعل مضمر دل عليه الظاهر

مذهب الناظم

- جَعَلَ (هم) مبتدأ وبارزن خبراً

(لما) عند من قال باسميتها

- تختص بالجمل الفعلية

كـ(لما جاءني أكرمته)

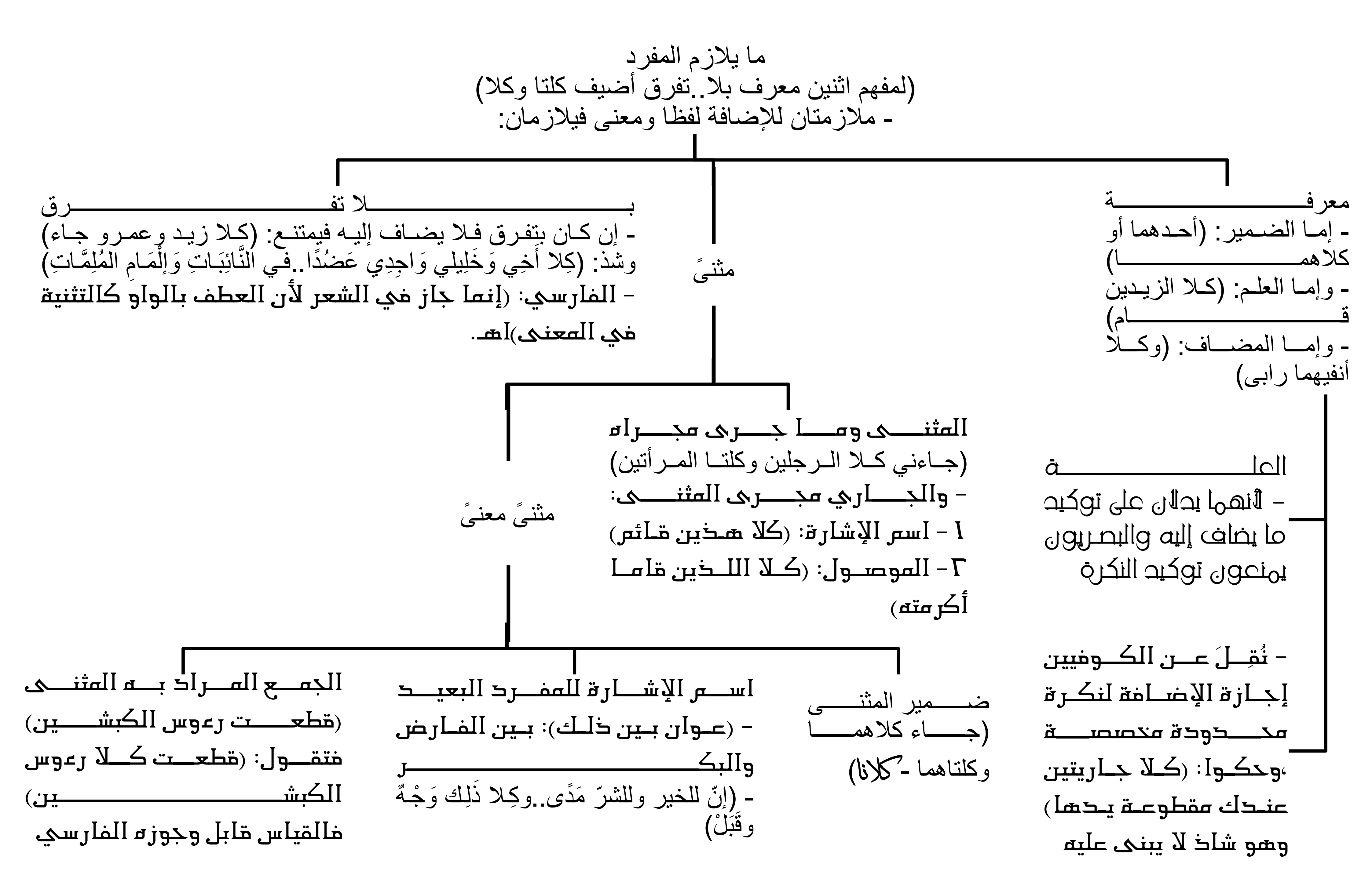
اسمُ ظرفٍ

(ابن السراج والفارسي وابن جني وعبد القاهر والناظم)

1- بمعنى حين:

2- الناظم: بمعنى (إذ) وهو أدق لأنها تختص بالفعل الماضي

حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره (سيبويه)

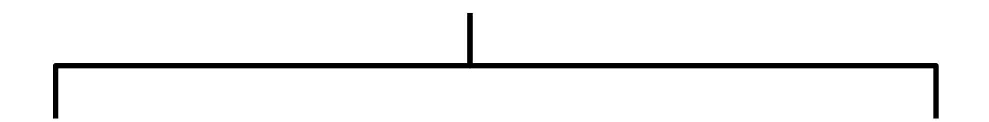


ما يلازم المفرد
(لمفهم اثنين معرف بلا..تفرق أضيف كلتا وكلا)
- ملازمتان للإضافة لفظا ومعنى فيلازمان:
معرفة
- إما الضمير: (أحدهما أو كلاهما)
- وإما العلم: (كلا الزيدين قام)
- وإما المضاف: (وكلا أنفيهما رابى)
مثنىً
بلا تفرق
- إن كان بتفرق فلا يضاف إليه فيمتنع: (كلا زيد وعمرو جاء)
وشذ: (كِلا أَخِي وَخَلِيلي وَاجِدِي عَضُدًا..فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ)
- الفارسي: (إنما جاز في الشعر لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى)اهـ.
العلة
- لأنهما يدلان على توكيد ما يضاف إليه والبصريون يمنعون توكيد النكرة
- نُقِلَ عن الكوفيين إجازة الإضافة لنكرة محدودة مخصصة وحكوا: (كلا جاريتين عندك مقطوعة يدها)، وهو شاذ لا يبنى عليه
المثنى وما جرى مجراه
(جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين)
- والجاري مجرى المثنى:
١- اسم الإشارة: (كلا هذين قائم)
٢- الموصول: (كلا اللذين قاما أكرمته)
مثنىً معنىً
ضمير المثنى
(جاء كلاهما وكلتاهما - كلانا)
اسم الإشارة للمفرد البعيد
- (عوان بين ذلك): بين الفارض والبكر
- (إنّ للخير وللشرّ مَدًى..وكِلا ذَلِك وَجْهٌ وقَبَلْ)
الجمع المراد به المثنى
(قطعت رءوس الكبشين)
فتقول: (قطعت كلا رءوس الكبشين)
فالقياس قابل وجوزه الفارسي

مُصْطفَى دَنْقَش

(أي) ملازمة للإضافة

(ولا تضف لمفردٍ معرّف..أيّا وإن كرّرتها فأضف..أوتنوِ الأجزا واخصص بالمعرفة..موصولةً أيّاً وبالعكس الصّفه..وإن تكن شرطاً أو استفهاما..فمطلقاً كمّل بها الكلاما)



ما لا يتكرر ولا يُنوى بها الأجزاء (الوصفية والحالية) ولا تُقطع عن الإضافة

ما قد يتكرر ويُنوَى بها الأجزاء ثلاثةٌ ملازمة للإضافة معنىً لا لفظا كـ((أي رجلٍ عندك وأيٌ عندك) - **وفيها تفصيل سيأتي**

هي: نكرةٌ صفة لنكرة أو حالٌ مِنْ معرفة

حكمُها: تلازم لفظا ومعنى للنكرة فقط

مِثالُها: (مررت برجل أي رجل - بزيد أي فتى) - (فأَوْمَاتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ..فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى) (ما) زائدة (أي) مضاف و(فتى) مضاف إليه

تابع (أي) ملازمة للإضافة

ثانياً: ما قد يتكرر ويُنوَى بها الأجزاء ثلاثةٌ ملازمة للإضافة معنىً لا لفظا كـ((أي رجلٍ عندك وأيٌ عندك)

- وفيها تفصيل فـ(أي) مبهمة بخلاف المفرد النكرة والمعرفة غير المفرد

الاستفهامية

- تُضاف إلى النكرة والمعرفة غير المفرد مطلقاً (أي الناس جاءك؟ وأي رجل جاءك؟)

- واشتُرِطَ في المعرفة المفرَد شروطٌ:

العلة

- التكرار وقصد الأجزاء محمولان على معناهما

الشروط هي:

إذا تكررت (أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتقيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا)

أو قُصِدَتْ الأجزاءُ كـ(أي زيد أحسن؟) ،فيُجاب (عينه)

ومثال إرادة الأجزاء :

١- قصد الجنس بالمضاف إليه : (أي الكسب أطيب - أي الدينار دينارك)

٢- المعطوف بالواو : (أي زيد وعمرو أفضل؟)

التكرار مخصوص بالواو فيمتنع (أيي فأي زيد أكرم؟) فالواو لا تُعطِي رتبةً فهي لمجرد الجمع كالتثنية فلو قال: (ولا تضف لمفرد معرف..أيا وكررها بواو تضف)

ظاهرا النظمِ والتسهيل على قياس التكرار ومنع الفارسيُّ قياسَهُ

ذهب قوم كالسيوطي إلى وجوب كون المضاف إليه (أي) الأولى ضمير المتكلم (أيي وأيك - أيي وأي زيد أفضل؟) فيمتنع: (أيك وأي زيد - أي زيد وأي خالد أفضل؟)

- واستظهر ابن هشام جوازه كله والمدار على تكرر المعرفة

تنبيه

- وجب تكرار (أي) في (أيي - أيك) لأن العطف على ضمير الجر يكون بإعادة الجار فلا يلزم مع المعطوف الظاهر

مثال القطع: ((ضربت رجلا) فيقال: (أيًا يا فتى؟))

الشرطية

- تُضاف إلى النكرة مطلقا وإلى المعرفة غير المفرد (أي الرجال يكرمني أكرمه - أي رجل يكرمني أكرمه - أيًا ما تدعوا)

الموصولة

المضافة فيها خلافٌ:

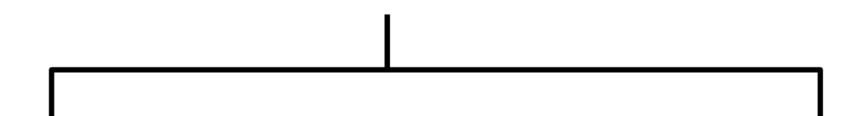
١- تلازم المعرفة كـ(يعجبني أيهم قائم) (الناظم وابن هشام)

٢- تضاف إلى النكرة بقلةٍ كـ(يعجبني أيُّ رجلينِ قاما) (ابن عصفور)

القطع كـ(اضرب أيًا هو أفضل)

تابع (أي) ملازمة للإضافة

- ترك الناظمُ قسمين



صلة المنادي

(يأيها الرجل)

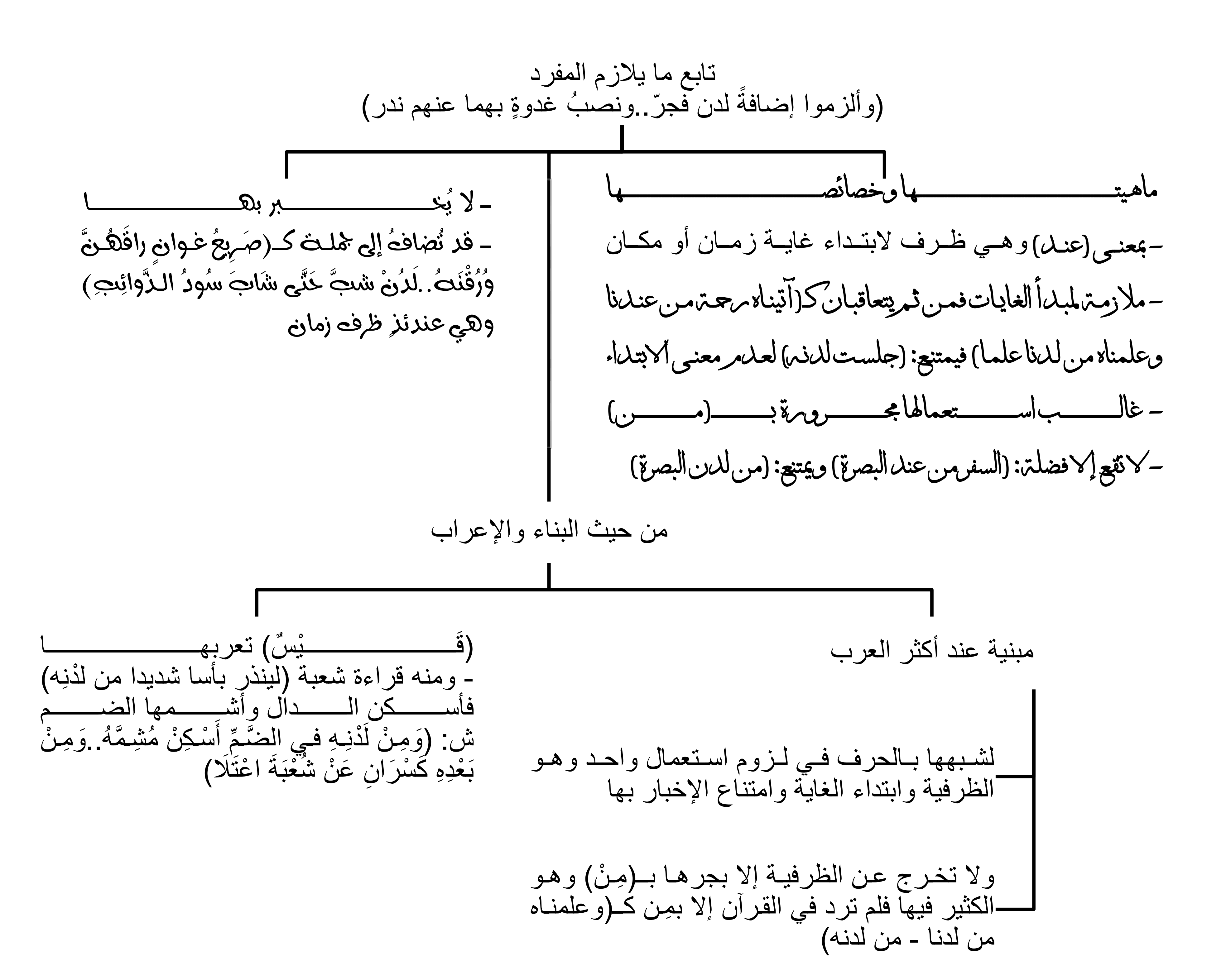
- كفتها (ها) عن الإضافة

النكرة الموصوفة

(مرت بأيٍّ مُعجِبٍ)

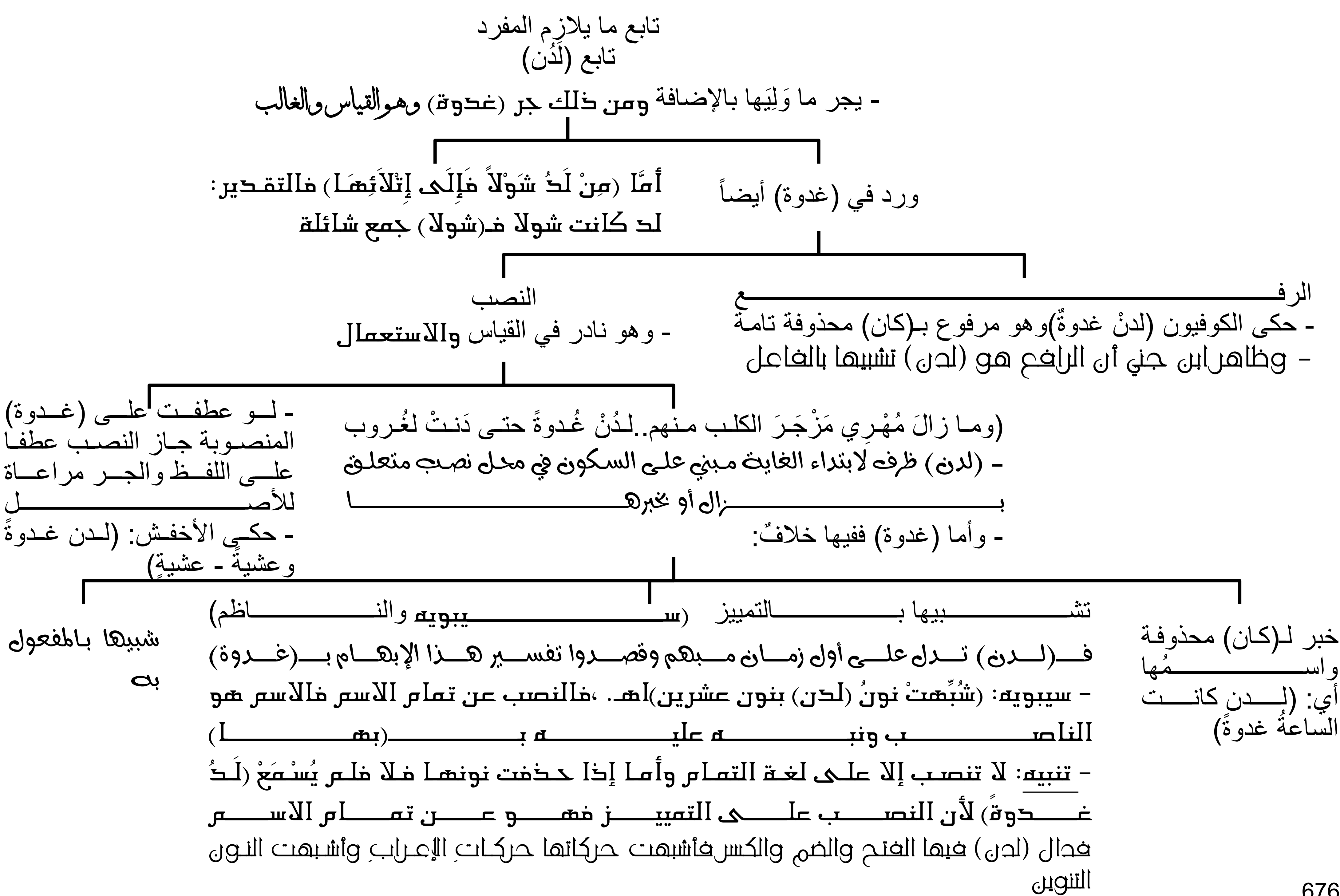
- فإثباتها للأخفش إذ لم يذكرها سيبويه

- السماع معدوم أو نادر والقياس على (ما) و(من) في وقوعها نكرتين موصوفتين ضعيف، وإن ثبتت فلا تحتاج إلى إضافة



تابع ما يلازم المفرد
(وألزموا إضافةً لدن فجرّ..ونصبُ غدوةٍ بهما عنهم ندر)
ماهيتها وخصائصها
- بمعنى (عند) وهي ظرف لابتداء غاية زمان أو مكان
- ملازمة لمبدأ الغايات فمن ثم يتعاقبان كـ(آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) فيمتنع: (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء
- غالب استعمالها مجرورة بـ(من)
- لا تقع إلا فضلة: (السفر من عند البصرة) ويمتنع: (من لدن البصرة)
- لا يُخبر بها
- قد تُضافُ إلى جملة كـ(صَرِيعُ غوانٍ راقَهُنَّ وُرُقْنَهُ..لَدُنْ شبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ)
وهي عندئذٍ ظرف زمان
من حيث البناء والإعراب
مبنية عند أكثر العرب
لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وامتناع الإخبار بها
ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ(مِنْ) وهو الكثير فيها فلم ترد في القرآن إلا بمِن كـ(وعلمناه من لدنا - من لدنه)
(قَيْسٌ) تعربها
- ومنه قراءة شعبة (لينذر بأسا شديدا من لدْنِه) فأسكن الدال وأشمها الضم
ش: (وَمِنْ لَدْنِهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ مُشِمَّهُ..وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ اعْتَلَا)

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع ما يلازم المفرد
تابع (لَدُن)
- يجر ما وَلِيَها بالإضافة ومن ذلك جر (غدوة) وهو القياس والغالب
ورد في (غدوة) أيضاً
أمَّا (مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا) فالتقدير: لد كانت شولا فـ(شولا) جمع شائلة
الرفـــــــــــــــــــــع
- حكى الكوفيون (لدنْ غدوةٌ)وهو مرفوع بـ(كان) محذوفة تامة
- وظاهرابن جني أن الرافع هو (لدن) تشبيها بالفاعل
النصب
- وهو نادر في القياس والاستعمال
(ومـا زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلب منهم..لدُنْ غُدوةً حتى دَنتْ لغُروب
- (لدن) ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بـــــــــزال أو بخبرهـــــــا
- وأما (غدوة) ففيها خلافٌ:
- لـو عطفـت علـى (غـدوة) المنصوبة جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للأصـــــــل
- حكي الأخفش: (لدن غدوةً وعشيةً - عشيةٍ)
خبر لـ(كان) محذوفة واســـــمُها
أي: (لـــدن كانـــت الساعةُ غدوةً)
تشـــــبيها بـــــــالتمييز (ســـــــــــيبويه والنـــــــاظم)
فـــ(لــدن) تــدل علــى أول زمــان مــبهم وقصــدوا تفســير هــذا الإبهــام بـــ(غــدوة)
- سيبويه: (شُبِّهتْ نونُ (لدن) بنون عشرين)اهـ. ،فالنصب عن تمام الاسم فالاسم هو الناصـــــب ونبـــــه عليـــــه بـــــــ(بهـــــا)
- تنبيه: لا تنصب إلا على لغة التمام وأما إذا حذفت نونها فلا فلم يُسْمَعْ (لَدُ غـــدوةً) لأن النصـــب علـــى التمييـــز فهـــو عـــن تمـــام الاســـم
فدال (لدن) فيها الفتح والضم والكسرفأشبهت حركاتها حركاتِ الإعرابِ وأشبهت النون التنوين
شبيها بالمفعول به

تابع ما يلازم المفرد

(ومع مع فيها قليل ونقل..فتح وكسر لسكونٍ يتصل)

- هي قاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته فهي ظرف لازم للإضافة (جلس زيد مع عمرو - جاء زيد مع بكر)

لغاتها

المشهور فتح العين وفتحتها فتحة إعراب
- ومن العرب من يسكنها كـ(فَرِيشِي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ..وإن كانت زِيارَتُكُمْ لِمامَا)

زعم سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك بل نُقِلَ عن الكسائي أنها لغةُ ربيعة وغَنْمٍ وهي عندهم مبنية على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة ولقائل أن يدعي أنهما لفظان متباينان

زعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس فيه الإجماع وهو فاسد وكلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية

إن وليها ساكن فـ:

مَن يَنْصِبُها على الظرفية يُبْقِي فتحَها (معَ ابنِك)

مَنْ يبنيها على السكون:
١- يكسر للساكنين (معِ ابنك)
٢- يفتح للإتباع أو لاعتبار اللغة الأخرى

تنبيه: (مع) على وجهين: مضافة وغير مضافة كـ(جاء الزيدان معاً)

- السيرافي وابن خروف: (معا) يجوز كونُها ظرفا وحالا

الناظم: ((معا)) لا تكون ظرفا بل بمعنى (جميع) فتجري مجراه فتقع حالا كـ(ذهب الزيدان معا) وخبرا كـ(الزيدان معا) أي مجتمعان)
- فـ(جميع) لا يكون ظرفا

امتنع الرفع في الخبر (الزيدان معٌ) لأنها من الثلاثي كـ(فتىً) وهو قول يونس والأخفش وهو الصواب ، وسيبويه والخليل على أنها ثنائيةٌ كـ(يد) ، وعلى الأول فالألف فيها هي لام الكلمة وعلى الثاني فالألف بدل التنوين

امتنع البناء لأنها غالبا ما تلازم الإضافة فضعُف شبهها بالحرف
- الرضي: (لم تبن لدخول التنوين ولأنها تجر بمن في نحو قراءة (هذا ذكرُ مِنْ معي)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع ما يلازم المفرد

(واضمم بناءً غيراً ان عدمت ما..له أضيف ناوياً ما عدما..قبلُ كغيرُ بعدُ حسبُ أوّلُ..ودونُ والجهاتُ أيضاً وعلُ)

الأسماء المذكورة لها أربعة أحوال تبنى في واحدة وتعرب في الباقي

تعرب في حال..

أضيفت لفظا (أصبتُ درهما لا غيرَه - من قبلِ زيدٍ) - لم يتعرض له لظهوره

حُذف المضاف إليه ونُويَ لفظهُ كـ(وَمِنْ قَبلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةٍ..فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيهِ العَوَاطِفُ) - فتكون كالمضاف لفظا فاللفظ المعين مقصود بذاته فهي إضافة قوية موجبة للإعراب

حذف المضاف إليه ولم يُنْوَ لفظُهُ ولا معناه (وأعربوا نصباً إذا ما نكّرا..قبلاً وما من بعده قد ذكرا) - فهي نكرة منونة كقراءةِ: (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ)

(فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنْتُ قَبلاً..أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ) - لا تريد زمانا معينا بل مطلق التقديم بخلافه في حال الإضافة وحال نية الإضافة فالقصد التقدم على شيء معين فهو نكرة في هذا الوجه

(كجلمودِ صخرٍ حطه السيل من علٍ..) أي من شيء عال

تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه دون لفظه

فـ(لَيْسَ غيرُ) أي: (ليس غير ذلك المعنى) - فالمعنى ملاحظ معبرا عنه بلفظ أي لفظ فهي إضافة ضعيفة لا توجب الإعراب

أمثلة:

- (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ - مررت بزيد فحسبُ - ابدأ بهذا أولُ - جلست مِن دونُ) (لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإني لأوْجَلُ..على أيِّنا تَعْدُو المنيّةُ أوّلُ)

الجهات

- (جلست عند زيد مِن خلفُ - من أمامُ - من قدامُ - من فوقُ - من تحتُ - من علُ)

- (إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ولم يَكُنْ..لِقاؤك إلَّا من وَراءُ وَرَاءُ)

- دخل في الجهات: (يمنة وشأمة) ولكن السماع فيها قليل والقياس قابل - (تُجاه وقُبالَةَ وحِذاء وإزاء وتلقاء، وأعلى وأسفل)

تابع ما يلازم الإضافةَ إلى المُفرَدِ

(حسب) لها استعمالان:

بمعنى (كافٍ) فتكون:

- نعتا النكرة كـ(مررت برجل حسبِك من رجل)
- حالا لمعرفة كـ(هذا عبد الله حسبَك من رجل)
- مستعملة كالأسماء كـ(حسبُهُم جهنم - بحسبك درهم)

وبهذا يُرد على القول بأنها اسم فعل

بمنزلة (لا غيرِ) في المعنى

- فتستعمل مفردة وهذه هي المرادة ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية وبناؤها على الضم (رأيت رجلا حسبُ - رأيت زيدا حسبُ)
- الجوهري: (كأنك قلت (حسبي) أو حسبك) فأضمرت ذلك ولم تنون) اهـ.
- و(قبضت عشرة فحسبُ) أي فحسبي ذلك

إشكال على (وأعربوا نصباً إذا ما نُكِّرا)

أكثر المذكورات يدخل فيه الجر وغيره (أتيته من فوقٍ)

منها ما يتعين جرُّه بـ(مِنْ) وهو (علُ - علِ - من عليه)

- ابن أبي الربيع: (لا تستعمل مضافة) وهو الحق، وظاهر الناظم جواز إضافتها وصرح به الجوهري كـ(أتيته من علِ الدار)
- ومقتضى الناظم جواز انتصابها على الظرفية أو غيرها ولم يُسْمَعْ

رفعوا (قبلُ) ونحوه (على ما كان قبلٌ من عتابِ)

لا يوجد في السماع تنكير حسبَ ونصبه بحيث يقال: (لقيت زيداً حسباً)، أبوحيان: ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف

الحذف في باب الإضافة

أولاً: حذف المضاف

الحال الأولى: حلول الثاني محل الأول وهو الكثير

(وما يلي المضاف يأتي خلفا.. عنه في الإعراب إذا ما حذفا)

المضاف إليه على وجهين:

١- يصح استبداد العامل به

- الحذف سماعٌ فيمتنع (ضربت زيدا) وأنت تريد: (غلام زيد)
- قد يأتي قليلا لقرينة حالية وقتية أو لعادة مختصة

أ- حالية: (لا تَلُمْنِي عَتِيْقُ حسبي الَّذي بي..إنَّ بي يا عَتِيقُ ما قَدَ كَفَانِي) مراده (ابن أبي عتيق

ب- لفظية: (مررت على القرية فأكرمتني)

٢- لا يصلح استبداد العامل به حقيقةً

الجمهور والناظم: يجوز الحذف قياساً مطرداً كـ(وأشربوا في قلوبهم العجل - يسارعون فيهم أي: في موافقتهم)

الأخفش: لا يقاس الحذف

- فحذف الأول ومعاملة الثاني معاملته مجاز والأصل الحقيقة
- أجيب: مخالفة الأصل القياسي قد يكون قياسا استعماليا كما في (قام) من (قَوَم) ولا يلزم من المخالفة محذور

تنبيهات

يجوز حذف أكثر من مضاف واحد وقيام ما أضيف إليه مقامه

- (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) أي: (كدوران عيني الذي يغشى عليه من الموت)
- ولا أعلم في السماع حذف ثلاثة مضافات على التوالي

إذا كان المضاف إليه جملةً امتنع حذف الأول كـ(انتظرتك طلعت الشمس) فيُشترط في الثاني كونُه قابلاً للفاعلية والمفعولية والإضافة

قد يقع الثاني موقع الأول في الإعراب وغيره كالتنكير كنعتٍ للنكرة وحالٍ للمعرفة (مررتُ برجُلٍ زهيرٍ شعراً – مررت بزيد زهيراً شعراً)

- والتحقيق: (زهير) ليست من باب النيابة بل من حيث تأويله بنكرة
- التسهيل: هو مخصوص بنيابته عن (مثل)

المضاف المحذوف حكمُه باق فيُلتَفَتُ إليه في أحد الوجهين كـ(قرأت هودا) فتصرفُهُ و(هذه الرحمنُ) فتؤنِّثُ

- فليس الالتفات من النيابة بل لأن معناه حاضر فكأنه موجود

الحال الثانية: بقاء الثاني على الجر وهو القليل

(وربما جروا الذي أبقوا كما..قد كان قبل حذف ما تقدما..لكن بشرط أن يكون ما حذف..مماثلا لما عليه قد عطف)

بشرطين

وقد يُحذف وليس ثمَّ مماثلٌ للملفوظ بل مقابل له كـ(تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ) أي: باقي الآخرة كذا قدره ابن أبي الربيع ، وابن هشام: عمل الآخرة

- ومنهم من قدره (عرض الآخرة) فالمحذوف مماثل والأول أولى ،فإذا لم نقدر (عرض الأخرة) امتنع قياسه فهو غير مماثل بل المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف

١ - كون المحذوف معطوفا على مضاف ثابت

- وإلا امتنع وما جاء فشاذ كقراءة: (والله يريد الآخرةِ)

٢ - كون المضاف المحذوف مماثلا للمضاف المتقدم في لفظاً ومعنىً كـ(أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرَأ..ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا)

حكاية الخلاف:

(سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام والجمهور والناظم): أي: (وكل نار)

- الواو عاطفة والمعطوف محذوف ،وليس (نارٍ) معطوفا على (امرئٍ) فيلزم كون (نار) و(نارا) معطوفين على معمولين لعاملين مختلفين (كل - تحسبين) والعاطف واحد وهو ممتنع ،ولما قدرنا محذوفا فالمحذوف معطوف لم يبق إلا عامل واحد لكلا المعطوفين

(الأخفش والكسائي والفراء والزجاج): (نارٍ) معطوف على (امرئٍ)

تقييم الخلاف: هو خلافٌ في التأويل فهم متفقون على جواز المسألة على الجملة والراجح رأيُّ الناظم للآتي:

- العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل رفعا وجرا

- الواو حرف فلا يقوى أن تنوب مناب عاملين

ويمكن الاحتجاجُ للآخرين بأنه قد يُغتفَرُ في الثواني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل

تنبيهات

- الناظم لا يرتضي اشتراط تقدم نفي أو استفهام كـ(ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان أكل امرئ تحسبين امرأ..)

(ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك) يتعين فيه حذف المضاف إذ لو كان على العطف لقال: (يقول ذاك) فهو راجع إلى (مثل) وهو مفرد

مُصْطفَى دَنْقَش

تَمهيدٌ في الفصل بين المتضايفين

- تقديم:

- الأصل عدم الفصل لأن الثاني كجزء الأول
- زعم كثيرٌ منع الفصل مطلقاً إلا في الشعر وهو ظاهر سيبويه والحقُّ أن في المسألة تفصيلاً
- وكان الخلاف بين الكوفة والبصرة في جواز الفصل بغير الظرف والمجرور في الضرورة فهم متفقون على:

١- منع الفصل مطلقاً في السعة ٢- جواز الفصل بالظرف والمجرور في الضرورة

واختلفوا في الوارد في الضرورة بغير الظرف والمجرور، فالبصريون ينكرون صحته والكوفيون يعدونه ضرورةً

- المتأخرون نظروا في الأدلة فبعضها قراءات وأحاديث وعبارات ،فجعلوا الفصل ضربين:

١- في السعة ٢- في الاضطرار

قاعدة عامة

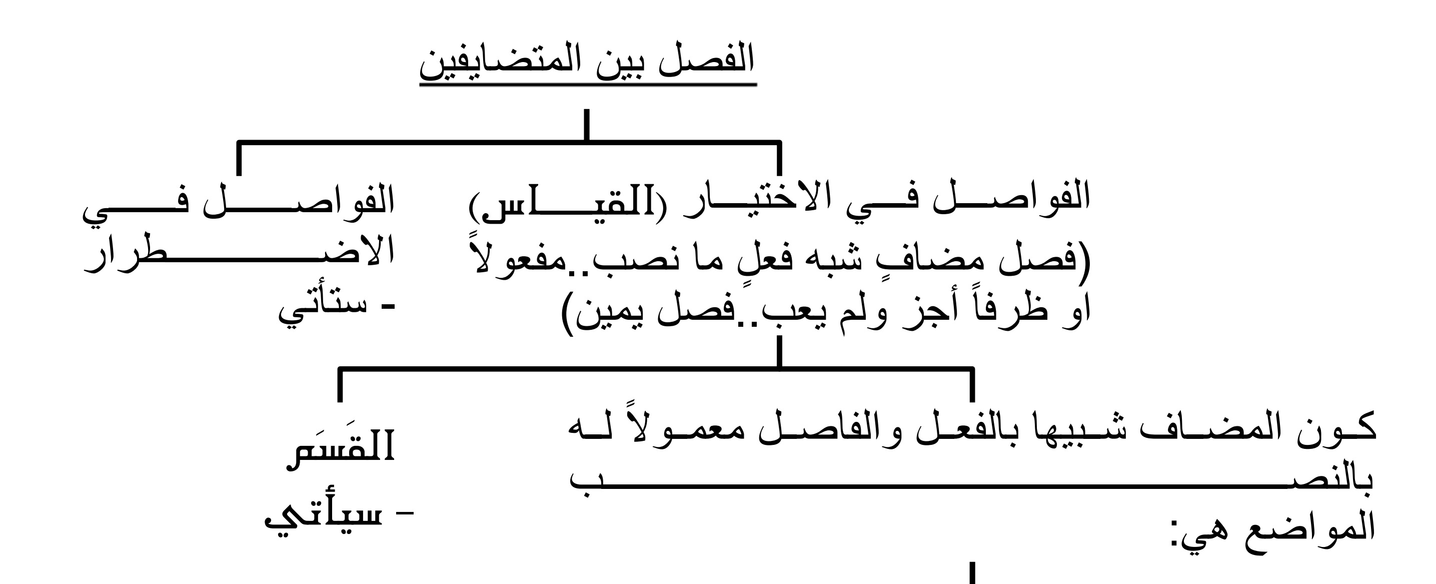
- الشاطبي: الراجح مذهب الناظم ،وثمّ قاعدة يجب التنبه إليها، عليها سيبويه والمحققون وربما أهملها الناظم:

- هي: المعتمد في القياس اتباع صُلْبِ كلام العرب والأكثر فيه
- إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصح القياس على كل منهما وإن كانا متعارضين في الظاهر كلغةِ الحجاز وتميم فليس في الحقيقة بتعارض
- أما الوجهان في اللغة الواحدة فما كَثُرَ كثرةً مسترسلة فضبطوه فيُقاسُ ويُتَكَلَّمُ بمثله ،وما لم يكثر كثرة توازيها نظروا: فما لم يكن له معارض في قياس كلامهم أجروا فيه القياس فالعرب لو استعملت مثله لكان على هذا

وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه ووقفوه على محله

- الفصل بين المتضايفين ما جاء منه في الشعر والنثر فشاذ فلو عزموا على القياس لكثُرَ في كلامهم
- وجه القياس لا يعتبر إلا مع شياع السماع

- لا يلزم من عدم القول بالقياس في أشياء في القرآن عدمُ مراعاة لفظِ القرآن أو إخراجُهُ عن الفصاحة كَما يظن من لا تحقيق له



الفصل بين المتضايفين

الفواصل في الاختيار (القياس)
(فصل مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب..مفعولاً او ظرفاً أجز ولم يعب..فصل يمين)

الفواصل في الاضطرار - ستأتي

كون المضاف شبيها بالفعل والفاصل معمولاً له بالنصب
المواضع هي:

القَسَم - سيأتي

مفعول المضاف

مفعول المصدر

مفعول اسم فاعل - قراءة: (فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه)

(زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)
ش: (وَزَيَّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتْ..لَ أَوْلاَدَهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلاَ..وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهُمْ..وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلاَ)
(عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفةً..فسقناهم سوق البغاث الأجادلِ)

أنشد الأخفش: (فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ..زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَةْ)
ش:(وَمَعْ رَسْمِهِ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَا..دَةَ الْأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمِلَا)

ظرف منصوب بالمضاف الذي هو مصدر كـ(ترك يوماً نفسِك وهواها سعيٌ في رداها)
(فرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي..كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ)

شبه الظرف
حديث: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)-البخاري
- منهم من خرجه على أن النون حذفت تخفيفا فـ(صاحبي) مفعول معه ،وحذفها لغير الإضافة لا يقع في السعة

حَسَّنَ الفصل أمورٌ:
١- كون الفاصل فضلةً
٢- كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف
٣- كونه مقدر التأخير والمضاف إليه مقدر التقديم

تابع الفصل في الاختيار
- ثانياً: القَسَم:

تنبيه
يمتنع الفصل إذا كان المضاف إليه

ضميراً
- فضمير الجر لا ينفصل البتة

جملة
كـ(جئت يوم-والله-قام زيد)
جوازه بعيد إذ لم يسمع
- وقد يقال: المفرد والجملة سواء

وفيه خلافٌ

حكى الكسائي: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ) فهذا شاذٌ
-لكن قليلا كما فصلوا به بين الجار والمجرور كـ(اشتريته بـوالله درهم)
- وجه الاستسهال أنه مستعمل للتأكيد كالجملة المعترضة فكأنه لا فصل

منع الجمهور الفصل به
- فالفصل عندهم ممتنع قياسا بإطلاق

وجه الناظم أن ما ورد يمكن القياس عليه، فالحرف أشد طلبا للاتصال بمجروره من الاسم فالاسم أحرى بالجواز

الفواصل بين المتضايفين في الاضطرار
(واضطرارا وجدا..بأجنبيٍّ أو بنعتٍ أو ندا)

١- أجنبي عن المضاف
(كما خُطَّ الكتاب بِكَفِّ يومًا..يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ)
- (يومًا) معمول لـ(خُطَّ)
(تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُ وَقَدْ شَفَتْ..غَلَائِلَ عبدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا)
(لَمَّا رَأَتْ ساتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ..لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا)
فـاليوم العامل فيه (لامها)
ش:(وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظُّرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيْصَلَا..كَلِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا فَلَا..لُمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إِلاَّ مُجَهِّلَا)

٢- نعت المضاف
(نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ..مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ)

٣- النداء
(وفاقُ كَعْبُ بُجَير مُنْقِذ لَكَ مِنْ..تَعْجيل تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا)
- **وليس بأجنبي لأنه معترض**
- النداء يكثر فحقه الجواز في السعة كالقسم لكن ورد الفصل بالقسم في المنثور ولم يرد في النداء إلا في الضرورة

٤- فاعل المضاف
(نَرَى أَسْهُماً للموتِ تُصمي ولا تنمي..ولا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضٍ اهواؤُنا العزمِ) أي: عن نقض العزمِ أهواؤُنا
(مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوى من طِبِّ..وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ)
- جعلوا الفصل بمفعول المصدر في السعة والفصلَ بفاعل المصدر في الاضطرار لأن في الأخيرة أمران خلاف الأصل:
١- إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل والأصل إضافة المصدر إلى الفاعل
٢- الفصل بين المتضايفين

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

مُصْطفَى دَنْقَش

إجمالُ إحكامِ المضاف إلى ياء المتكلم

الأصل: (آخر ما أضيف لليا اكسر)

الاستثناء: (إذا..لم يك)

وهـــــــــو أقســـــــام
١- المنقـــوص: (معـــتلا كـــرام)
٣- المقصـــــــور: (وقـــــذا)
٢- المثنـــى: (أو يـــك كـــابنينِ)
٣- جمع المذكر السالم: (وزيدِينَ)

حكمُه وحكمُ ياءه

حكم الياء معه: (فذي..جميعها اليا بعد فتحها احتذي)

حكـــــــــــــــــــــمُ آخـــــــــــــــــــــــــره:
- (وتـــــــدغم اليــــــا فيــــــه والـــــــواو)
- (وإن..مـــــا قبـــــل واو ضـــــم فاكســــره يهـــن)
- (وألفا سلم وفي المقصور عن..هذيل انقلابها ياء حسن)

المضاف إلي ياء المتكلم

فَصَلَ الناظمُ الإضافةَ إلى ياء المتكلم عن الباب قبلَهُ لأن للمضاف لها أحكاما لا توجد مع الظاهر ولا مع المضاف إلى الضمير غير الياء

- فهو لا يبقى على حاله كما كان قبل الإضافة

في ياء المتكلم خمسة أوجه:

١- الإسكان ٢- الفتح

٣- حذفها وبقاء الكسرة دليلاً

٤- قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها: (غلاما)

٥- حذفها بعد قلبها ألفا وإبقاء الفتحة لتدل عليها

- الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء خلافا للناظم في تسهيله وكلها تجري في الإضافة المحضة وأما غير المحضة فوجهان فقط: (الإسكان - الفتح) فالإضافة على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة وليست جزء كلمة

(آخر ما أضيف لليا اكسر إذا..لم يك معتلا كرام وقذا..أو يك كابنين وزيدين)

يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم - فيصير إعرابه مقدرا إن قيل ببقاء إعرابه

إذا توارد حكمان على محل واحد لا يسع إلا أحدهما فالمعتبر الطارئ والطارئ هنا هو الإضافة فكان الكَسْرُ أولى واطُّرِحَ حكمُ ظهور الإعراب

بشرطين

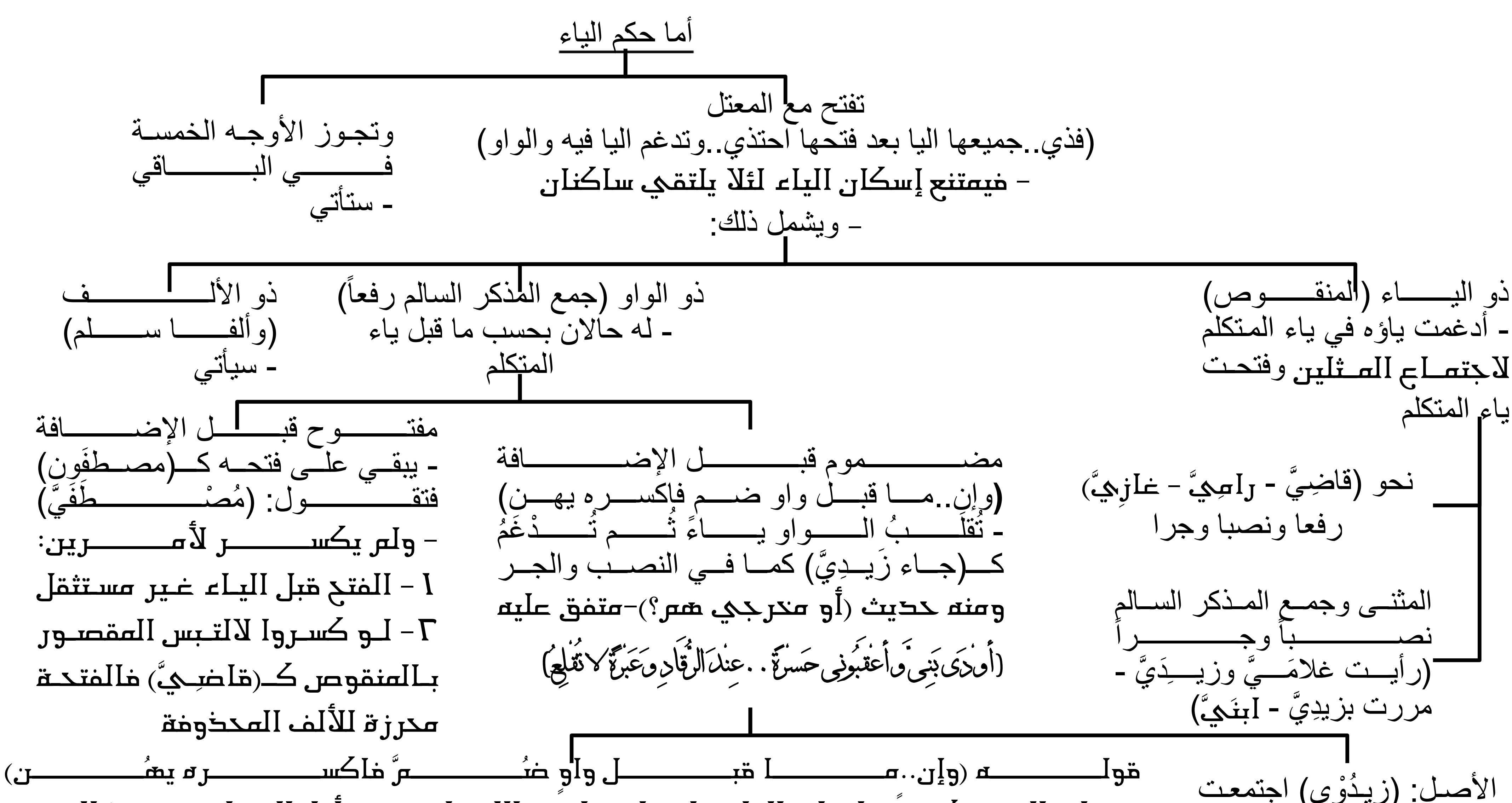
كون المضاف صحيح الآخر أو معتلا جاريا مجرى الصحيح والجاري مجراه ما كان آخره:

١ - واو مشددة: (عَدُوِّيْ) ٢ - ياء مشددة: (وَلِيِّيْ)

٣- ياء أو واو مخففتان قبلهما ساكن: (دَلْوِيْ - ظَبْيِيْ)

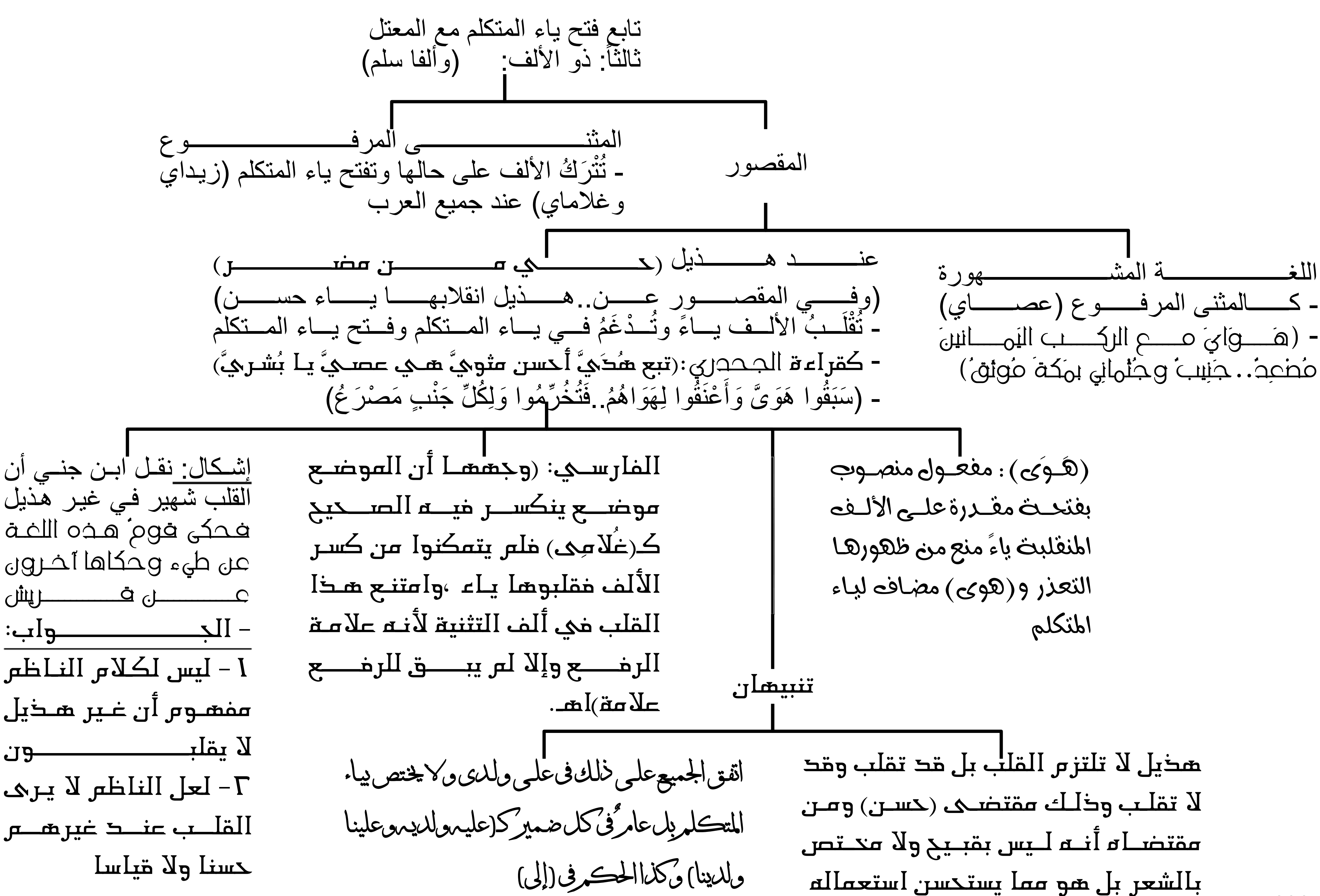
- أما كونه جاريا مجرى الصحيح فمأخوذ من (كرام وقذا) فهذه ليست كالمقصور والمنقوص

عدم كونه مثنى ولا مجموعا على حد التثنية



الأصل: (زيدُوْي) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء

قوله (وإن..ما قبل واوٍ ضُمَّ فاكسره يهُن)
- فقلب الضمة كسرةً قبل قلب الواو بناء على طريقة الابتداء بتغيير أول المعتلين وحينئذٍ لا تستقر الواو ساكنةً فيجب قلبُها ياءً فإن كانت الضمة باقية فقلب الواو تكلف فينبغي كون العمل في التغيير على حسب العمل في النطق
- أما البدء بالآخر وهو قلب الواو ياءً ثم قلب الضمة كسرةً فوجهه أن الأواخر أضعف فاحتملوا قلب الواو ليتوصلوا إلى الإدغام ثم ناسبوا بين الياء والحركة قبلها فقلبوا الضمة كسرة وتسهيل الإدغام داخل تحت قاعدة (الإعلال الذي يتوصل به إلى إعلال آخر)
- ولعلهما طريقتين جائزتان عنده ومُختار ابن جني الأول فهو الموافق لطريقة الملاطفة


تابع فتح ياء المتكلم مع المعتل
ثالثاً: ذو الألف: (وألفا سلم)
المقصور
المثنى المرفوع
- تُتْرَكُ الألف على حالها وتفتح ياء المتكلم (زيداي وغلاماي) عند جميع العرب
اللغة المشهورة
- كالمثنى المرفوع (عصاي)
- (هَوَايَ مع الركب اليمانين مُصْعِدَ.. جَنِيبٌ وجُثْمانِي بمكة مُوثَقُ)
عند هذيل (حي من مضر)
(وفي المقصور عن.. هذيل انقلابها ياء حسن)
- تُقْلَبُ الألف ياءً وتُدْغَمُ في ياء المتكلم وفتح ياء المتكلم
- كقراءة الجحدري: (تبع هُدَيَّ أحسن مثويَّ هي عصيَّ يا بُشريَّ)
- (سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ.. فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ)
(هَوَى): مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياءً منع من ظهورها التعذر و(هوى) مضاف لياء المتكلم
الفارسي: (وجهها أن الموضع موضع ينكسر فيه الصحيح كـ(غُلامِي) فلم يتمكنوا من كسر الألف فقلبوها ياء، وامتنع هذا القلب في ألف التثنية لأنه علامة الرفع وإلا لم يبق للرفع علامة)اهـ.
إشكال: نقل ابن جني أن القلب شهير في غير هذيل فحكى قومٌ هذه اللغة عن طيء وحكاها آخرون عن قريش
- الجواب:
١ - ليس لكلام الناظم مفهوم أن غير هذيل لا يقلبون
٢ - لعل الناظم لا يرى القلب عند غيرهم حسنا ولا قياسا
تنبيهان
هذيل لا تلتزم القلب بل قد تقلب وقد لا تقلب وذلك مقتضى (حسن) ومن مقتضاه أنه ليس بقبيح ولا مختص بالشعر بل هو مما يستحسن استعماله
اتفق الجميع على ذلك فى على ولدى ولا يختص بياء المتكلم بل عام فى كل ضمير كـ(عليه ولديه وعلينا ولدينا) وكذا الحكم فى (إلى)

تابع فتح ياء المتكلم مع المعتل
- تنبيهات

- ندر إسكان الياء بعد الألف في (ومحياى) في الوصل:
مصطفى: قالون وأبو جعفر وورش بخلفه
(ش: وَمَحْيايَ جِيْ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوِّلَا)

ندر الكسر بعد الياء كقراءة (هي عصاي)
- وهو مطرد في لغة بني يربوع في جمع المذكر السالم وعليها قراءة حمزة (وما أنتم بمصرخيِّ) وهو نادر لم يعتد به الناظم
ش: (مُصْرِخِيَّ اكْسِرْ لِحَمْزَةَ مُجْمِلَا)
- وحكى هذه اللغة الفراءُ وقطربٌ وأجازها أبو عمرو بن العلاء
ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين

جواز الأوجه الخمسة في الياءِ

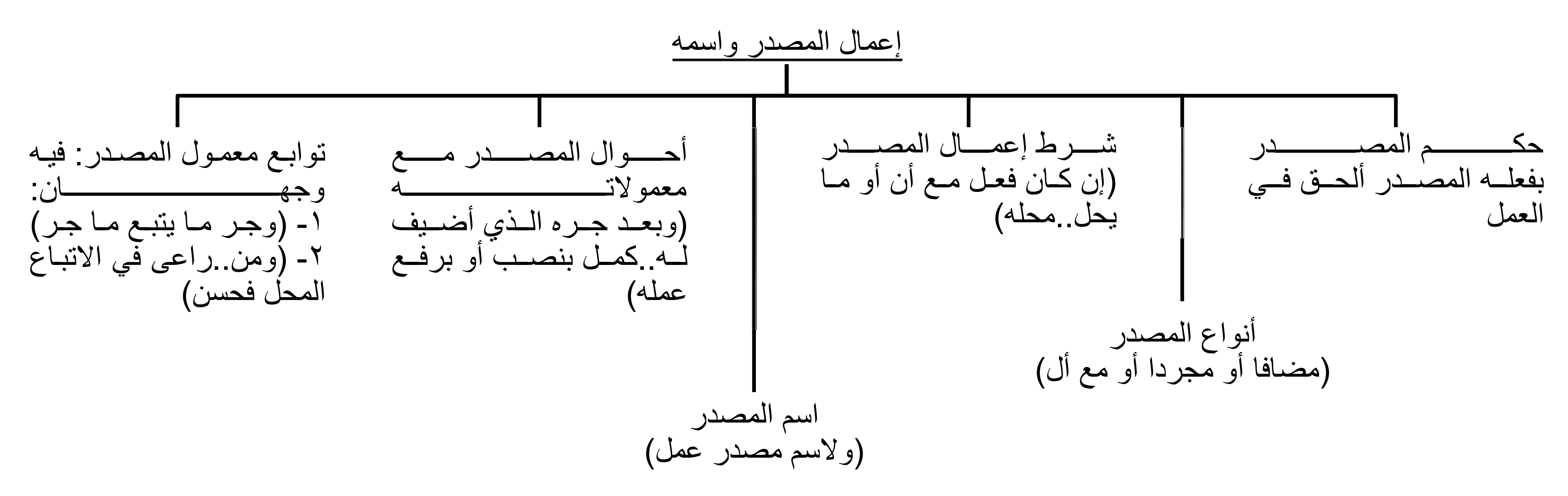
- مع غير ما الأربعة التي استثناها الناظم وهي:

١- المفـرد الصـحيح : (غُلامِـي)
٢- جمـع التكسـير الصـحيح: (غِلمـانِي)
٣- جمـع السـلامة للمؤنـث: (فَتَيـاتِي)
٤- المعتل الشبيه بالصحيح (دلو - ظبيٌّ)

يـدخل فيـه مـا آخـره يـاء مشـددة كـ(كُرْسِـيّ - بُنَـيّ) فتقـول: (كرسـيِّيْ - بُنَيِّـيْ) يجـوز إبقـاء اليـاءات الثلاثـة وحـذف إحـداهن وذهب قوم إلى أن الحذف واجب وليس بسديد لأنه قد ورد ومنه: (يا بُنَيِّيْ إني نذرتك لله شحيطا فاصبر فدىً لك خالي)

مُصْطفَى دَنْقَش

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ وَاسْمِهِ



إعمال المصدر واسمه
حكم المصدر
بفعله المصدر ألحق في العمل
شرط إعمال المصدر
(إن كان فعل مع أن أو ما يحل..محله)
أنواع المصدر
(مضافا أو مجردا أو مع أل)
اسم المصدر
(ولاسم مصدر عمل)
أحوال المصدر مع معمولاته
(وبعد جره الذي أضيف له..كمل بنصب أو برفع عمله)
توابع معمول المصدر: فيه وجهان:
١- (وجر ما يتبع ما جر)
٢- (ومن..راعى في الاتباع المحل فحسن)

مُصْطفَى دَنْقَش



الاسمُ الدالُّ على مُجرَّدِ الحَدَث سواءٌ بنفسه كالمصدر أو بواسطة دلالته على المصدر كاسم المصدر. قسمان

اسم مصدر

- وذلك إن كان..

١- عَلَماً كـ(فَجَارِ)

٢- أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرَب)

٣- أو متجاوزاً فِعْلُه الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كـ(غُسْل) في (اغتسل)

المصدر

- وهو غير ما تقدَّم

- والمصدر قسمان

١- العامل

- وذلك في موضعين:

أ- بالنيابة عن الفعل كـ(ضرباً زيدا)، وفيه ضمير مستتر مرفوع به

- ذهب في التسهيل إلى أنه يعمل وذكر ابن هشام في القطر أنه لا يعمل فـ(زيدا) في (ضربا زيدا) منصوب بالمصدر أو بفعل مقدر

ب- كونه مقدرا بالفعل مع حرف مصدري وهو المراد هنا (بفعله المصدر ألحق في العمل)

٢- غير العامل (ما جاء للتوكيد وشبهه كـ(ضربت ضربا وضربت ضربة وضربتين وقعد القرفصاء)

- فمدلوله الجنس أو نوع من أنواعه أو فرد من أفراده ولا دلالة فيه على العلاج فلا رائحة فعل فيه

كونه مقدرا بالفعل مع حرف مصدري وهو المراد هنا
(بفعله المصدر ألحق في العمل)

والحرف هو:

(أَنْ) والفعل:
- إذا أريد المضي أو الاستقبال
(عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا) أي: (من أن ضربت - تضرب)

أو بـ(ما) والفعل
- إذا أريد الحال
(عجبت من ضربك زيدا الآن) أي: (مما تضرب زيدا)

إطلاقه ينتظم إعماله عملَ فِعْلِ المفعول وفيها خلافٌ

المنع
(كالجَدَبِّ)

الجواز
(كالسيرافي وابن خروف)
لقولهم: (أعجبني قراءةٌ في الحَمَّامِ القرآنُ)
فتقول: (أعجبني أكلُ الخبزِ)
فتضيف على اعتقاد معنى الرفع

تنبيه
- لم يقيد الناظم فدل على أنه يعمل ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا
- الناظم: (لأن المصدر أصل والفعل فرعه فلم يتقيد عمله بزمان)

يعمل في ثلاثة أحوال (مضافاً أو مجرّداً أو مع أل)
- وهي في الكثرة على الترتيب المذكور في النظم
- الناظم: (لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كالجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كالجزء من الفعل وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين و(ال))اهـ.
- الفارسي: (المنون أقوى لموافقته الفعل في التنكير ثم المضاف ثم ذو (ال))
فالناظم اعتبر الكثرة وغيره اعتبر القياس فصار الخلاف وفاقا

تجب لعمله شروطٌ:
أولاً: صحة تقديره بـ(أن) أو (ما) مع الفعل: (إن كان فعلّ مع أن أو ما يحلّ..محلّه..)

لو كان المصدر لا يتقدر بالفعل..امتنع إعماله كالمصدر المؤكد والمبين (ضربته ضربا – ضربته ضربتين – مررت به فإذا له صوت صوت حمار إذ ليس معناه: فإذا له يصوت) – ولو كان يصلح مكانه الفعل دون (أن – ما) فيعمل عمل الفعل لكن بالنيابة لا بنفسه كـ(ضربا زيدا)

يوجد ما يقدر به المصدر دُونَهُمَا كـ(أنْ) المخففة من الثقيلة فالمصدر يقدر بها بعد (العلم (عَلِمْتُ بَسْطَكَ للمَعْروفِ خيَر يَدٍ..فلا أَرىَ فِيكَ إلاَّ باسطاً أَمَلاَ)، أي: (علمت أن قد بسطت) الجواب: لم ينهض بالقليل اعتراض ،كما أن هذه غير محتاج إليها فيجب تقدير الفعل بما يليق بزمانه

لا يُشترط صحة التقدير للعمل في الظرف والمجرور فهما يكتفيان برائحة الفعل

إشكال: قد يتعذر هذا التقدير مع صحة العمل – في الشرح: (ليس شرطا في العمل ولكنه الغالب ومنه: (سَمْعُ أُذُنِي زيدا يقول ذلك – متى ظنك زيدا أميرا)، وسيبويه لم يقدره بغير (إنَّ) الثقيلة)اهـ.

موضع الإشكال
– يتعذر التقدير في أبواب:
١ – (ضربي زيدا قائما) ، فلو أظهرت الخبر رجع إلى أصله كـ(ضربي زيدا قائما حسنٌ)
٢– (إنَّ) الداخلة على كـ(إن إكرامك زيدا لحسن)
٣– (لا) كـ(لا إعراضاً عن أحد عندي)
٤– (متى ظنك زيدا قائما)
٥– (كان إكرامي زيداً حسنا)

دفع الإشكال
– إذا أزلت الداخل على المصدر جاز التقدير لكن العرب التزمت ألا تولي الحرف المصدري هذه العوامل ،الامتناع ليس أصليا بل لعارضٍ أو أن التقدير صناعيٌّ لا يُنْطَقُ به
– وأما (متى ظنك زيدا قائما) فمن المصادر النائبة عن الأفعال أي: (متى ظننت زيدا قائما)
– أما تقدير سيبويه فيمكن كونُهُ تفسيرَ معنىً لا تقديرَ إعرابٍ ،وسيبويه كثيرا ما يجتزئ بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب

تابع شروط عمله:

٢- ألا يكون مُضْمَراً
- فيمتنع: (مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح)

لم يشترطه الكوفيون واحتجوا بالبيت

- أما: (وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم..وما هو عنها بالحديث المرجم)
أي: وما الحديث عنها أو: ما العلم عنهما، فـ(عنها) متعلق بـ(هو) فشاذٌّ أو متعلق بفعل محذوف

٣- ألا يكون محذوفا
- فإذا احتجت إلى تقدير عامل فقدره فعلا لا مصدرا

٤- ألا يوصف قبل العمل
- فالوصف يمحضه إلى الاسمية، ومعمول المصدر منه كالصلة من الموصول فلا يتقدم نعت المصدر على معموله كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته

- فيمتنع (ضربك الشديد زيدا حسن
أما: (أزمعتُ يأساً مُبيناً مِنْ نَوَالِكُمُ..ولن ترى طاردا للحر كاليأسِ) فشاذ أو متعلق بفعل محذوف
- ويجوز: (ضربُك زيداً الشديدُ حسنٌ)
ومنه: (إن وجدي بكِ الشديدَ أراني..عاذِراً فيكِ مَنْ عَهِدتُ عذولا)

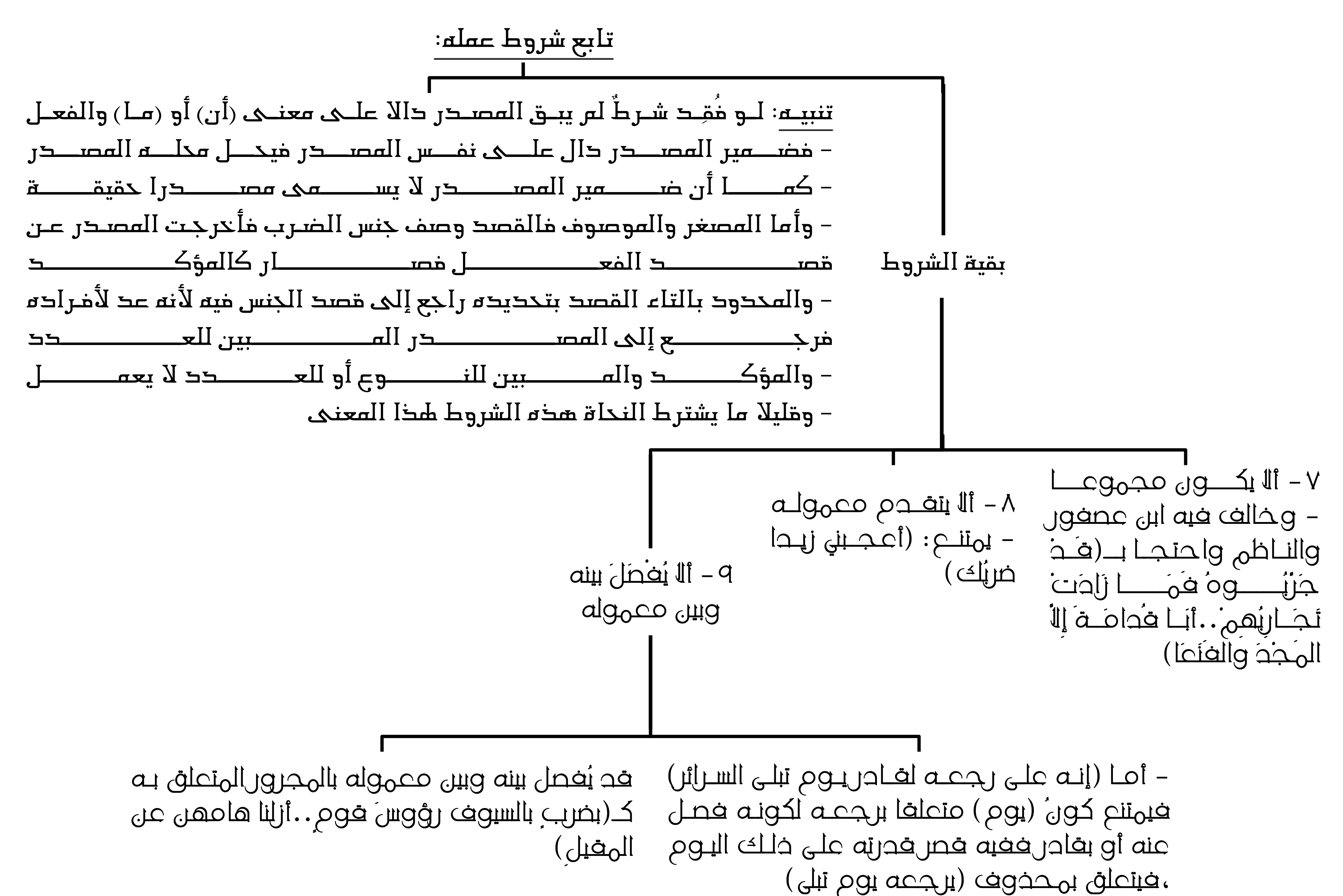
- يلحق بالنعت بقية التوابع كالتوكيد والعطف

٥- ألا يكون محدودا بالتاء قصدا للمرة الواحدة
- فيمتنع: (أعجبتني ضربتُك زيداً) فهو مغير عن الصيغة التي اشتق عليها الفعل

ما عَمِلَ محدودا فشاذ كـ(وأَجْمَعُ هِجْرَاناً لأَسْمَاءَ إِنْ دَنَتْ..بِهَا الدَّارُ لاَ مِنْ زَهْدَةٍ في وِصَالِهَا)
(يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ..بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ)

لو كانت التاء في أصل بناء المصدر لم يضر كـ(فَلَوْلاَ رَجَاءُ النصرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قد صَارُوا لنَا كالموارِدِ)

٦- ألا يُصَغَّرُ
- فيمتنع: (ضُرَيبُك زيداً حسنٌ)، فهو في معنى وصفِهِ قبل العمل والتصغير من خصائص الأسماء


تابع شروط عمله:
تنبيه: لو فُقِد شرطٌ لم يبق المصدر دالا على معنى (أن) أو (ما) والفعل
- فضمير المصدر دال على نفس المصدر فيحل محله المصدر
- كما أن ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة
- وأما المصغر والموصوف فالقصد وصف جنس الضرب فأخرجت المصدر عن قصد الفعل فصار كالمؤكد
- والمحدود بالتاء القصد بتحديده راجع إلى قصد الجنس فيه لأنه عد لأفراده فرجع إلى المصدر المبين للعدد
- والمؤكد والمبين للنوع أو للعدد لا يعمل
- وقليلا ما يشترط النحاة هذه الشروط هذا المعنى
بقية الشروط
٧- ألا يكون مجموعا
- وخالف فيه ابن عصفور والناظم واحتجا بـ(قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ.. أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ المَجْدَ والفَنَعَا)
٨- ألا يتقدم معموله
- يمتنع: (أعجبني زيدا ضربُك)
٩- ألا يُفْصَلَ بينه وبين معموله
- أما (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) فيمتنع كونُ (يوم) متعلقا برجعه لكونه فصل عنه أو بقادر ففيه قصر قدرته على ذلك اليوم فيتعلق بمحذوف (يرجعه يوم تبلى)
قد يُفصل بينه وبين معموله بالمجرور المتعلق به كـ(بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ.. أزلنا هامهن عن المقيلِ)
مُصْطَفَى دَنْقَش

(مضافاً أو مجرّداً أو مع أل)

أولاً: مضافا
(عجبت من ضربك زيدا - ولولا دفع الله الناس)
- اتفق الكوفيون والبصريون على إعماله وإن كان الشَّلَوْبين قد حكى عدمَ إعماله عن الكوفيين وأن المنصوب بعده على إضمار فعلٍ وهي حكاية غريبة

ثانياً: منوناً (مجردا عن الإضافة و(ال))
(عجبت من ضربٍ زيدا - إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً)
- في إعماله خلافٌ

حكاية الخلاف

يعمل (جمهور البصريين)

ينصب ولا يرفع (حكاه ابن أبي الربيع عن الكوفيين وحكاه ابن عصفور عن الفراء)
- فيمتنع: (أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً) لأن ما ورد فيه هو النصب فقط

تقييم الخلاف
- السماع موافق للكوفيين والقياس سائغ فلا فرق بين المضاف والمنون، كما أنه حُكِيَ (أعجبني قراءةٌ في الحمام القرآنُ) فـ(القرآن) نائب الفاعل

ثالثا: مع (ال)
- سيأتي

(مضافاً أو مجرّداً أو مع أل)

ثالثا: مع (ال)

كـ(عجبت من الضربِ زيدا - ضعيف النكاية أعداءه..يخال الفرار يراخى الأجل)

- واختلفوا في إعماله على أقوال:

يعمل
(يُنسب إلى سيبويه والخليل والناظم)
- غير ممتنع ولوروده إن كان قليلاً ضعيفاً
(لقد علمت أُولَى المُغِيرةِ أنني.. كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عَن الضَّربِ مِسْمَعا)

لا يعمل
(المبرد وحكاه ابن أبي الربيع والشَّلَوْبين عن الكوفيين وحكاه ابن السراج عن البغداديين)
فـ(ال) من خصائص الأسماء والمفعول منصوب بـ

مصدر منكر مقدر
(ضعيف النكاية نكاية أعداءه)
(المبرد)

فعل محذوف
(حكاه الشلوبين عن الكوفيين)

نزع الخافض (السيرافي)
كـ(في أعداءه)
- وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي

يجوز مع قبح
(الفارسي)

التفصيل
(ابن الطَّراوة وابن طلحة وأبو حيان)

(ال) معاقبة للإضافة فيعمل
(ضعيف النكاية أعداءه)، فالأصلُ: نكايته أعداءَه

(ال) غير معاقبة للإضافة فلا يعمل
- بل لمجرد التعريف

تنبيه
- يمكن أن يكون هذا رأيَ سيبويه لأنه قال: (فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين)

(ولاسم مصدر عمل)

اسم المصدر يطلق بإطلاقين:

المصدر الميمي

- الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله كـ(ضرب مضربا) لغير المفاعلة

- يعمل عمل المصدر بإطلاق باتفاقٍ لأنه هو في المعنى

(أظَلُومُ إنّ مُصَابَكمْ رَجلاً..أهْدى السّلامَ تحيّةً ظُلْم)

ولم يُحفظ له شاهدٌ إلا مضافاً

تنبيه: المبدوء بميم المفاعلة مصدر كـ(ضارب مضاربة)

جمهور النحاة على أنه مصدر ويسمونه (المصدر الميمي) وخالف في ذلك ابن الناظم وابن هشام والشاطبي

الاسم الدال على معنى المصدر المخالف له بعدم جريانه على فعله

وحقيقته أن اسم المصدر هو مفعولك والمصدر فعلك كذا قال بعضهم

- وهو نوعان:

العَلَم كـ(يسار - برة - فجار) للمَيْسِرَة والمَبرة والفَجْرَة

- لا يعمل إجماعا لأنها لا تتصرف كالمصادر في الإضافة والشياع وقبولها للوصفِ و(ال) والوقوع موقع الفعل، لما دلالة لها على الحدث

غير العلم (الكلام - السلام)

- وهو ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثي

وهو المراد هنا، وسيأتي

غير العلم (الكلام - السلام) وهو المراد هنا

- وهو ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثي

تقسيم توضيحي

- يجب أن يشتمل المصدر على حروف فِعْلِه الأصلية والزائدة معاً

١- إما بتساوٍ : (تغافَلَ تغافُلاً)

٢- وإما بزيادة: (أكرم إكراما)

- إلا أن يُحذف

سبب الحذف

لعلة تصريفية : وقد يُعوض وقد لا يُعوض: (أقام إقامة - إقام الصلاة)

قد يُحذف لغير علة تصريفية وهو منوي تقديرا : (قاتل قتالا) والدليل ورود (قيتالاً) فانقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها

والنتيجة :

إن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يُعوَّضْ ولم يكن الناقص منويا..كان اسمَ مصدر كـ(أعطى عطاءً - توضأ وضوءًا - تكلم كلاماً)

- وزعم ابن الناظم أن عطاء مصدر وأن همزته حذفت تخفيفا

إن كان المراد به اسم الذات كـ(الكحل - الدهن)..فليس بمصدر ولا اسمِ مصدرٍ حتى لو اشتمل حروف الفعل

اختلفوا فيما يدل عليه اسم المصدر

يدل على الحدث

- فمعنى المصدر واسم المصدر واحد (ابن هشام)

يدل على لفظ المصدر الدال على الحدث (الأكثرون)

- فاسم المصدر دال على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر ،فمعناه مختلف عن معنى المصدر

- فالكلام يدل على التكليم وهو يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر

أمثلة

(أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي..وَبَعْدَ عَطائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعا)

- حديث: (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوضوءُ) - موطأ مالك

الخلاف في إعماله

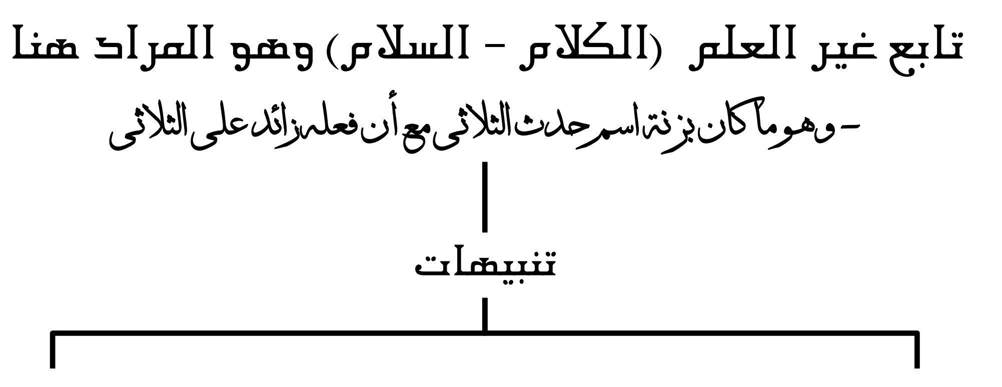
- إعماله قليل

يعمل قياساً (الكوفيون والبغداديون)

- فلا فرق بينه وبين المصدر ولو صح الفرق لامتنع إعمال المصدر الميمي إلا أنه لما لم يجرِ على الفعل قل إعماله

لا يعمل (البصريون)

- الصيمري: (إعماله شاذ)



ما لَحِقَ باسم المصدر وشابهَهُ لا يلحق به في العمل كـ

ورد السماع بالمضاف فقط والراجح إعماله في جميع أحواله قياساً

اسم المكان والزمان
- فيمتنع: (أتَت الناقةُ على مَضْرِبِ الفَحْل إيَّاها)
- فإن جاء فسماع ومؤول (كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ..عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ)

الاسم المتضمن لحروف الفعل إذا كان لما يُفْعَلُ بِه أو فِيه
- فيمتنع (أعجبني دُهْنُ زيدٍ رأسه - خبزُ زيدٍ دقيقَه)
ويظهر من الصيمري إجازته ذلك وهو مرجوح لندوره كأنه يقول: (أعجبني دهن زيد يدهن رأسه)
- ومنه: (ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا)
فالكِفَاتُ: اسم ما يُكْفَتُ به أي يلف ويحفظ وأولت على إضمار الفعل

أحوال المصدر مع معمولاته
(وبعد جرّه الذي أضيف له..كمّل بنصبٍ أو برفعٍ عمله)

يُضَافُ إلى الفاعل وينصب المفعول
(وهو الكثير)
- كـ(عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ -
ولولا دفع الله الناس)

يُضافُ إلى المفعول ويرفع الفاعل
(عجبت من شربِ العسلِ زيدٌ)
وهو قليل في جوازه قياسا خلاف

يضاف إلى الظرف ويرفع الفاعل وينصب المفعول
(عجبت من ضربِ اليومِ زيدٌ عمراً)
- بشرط كون الظف متصرفاً

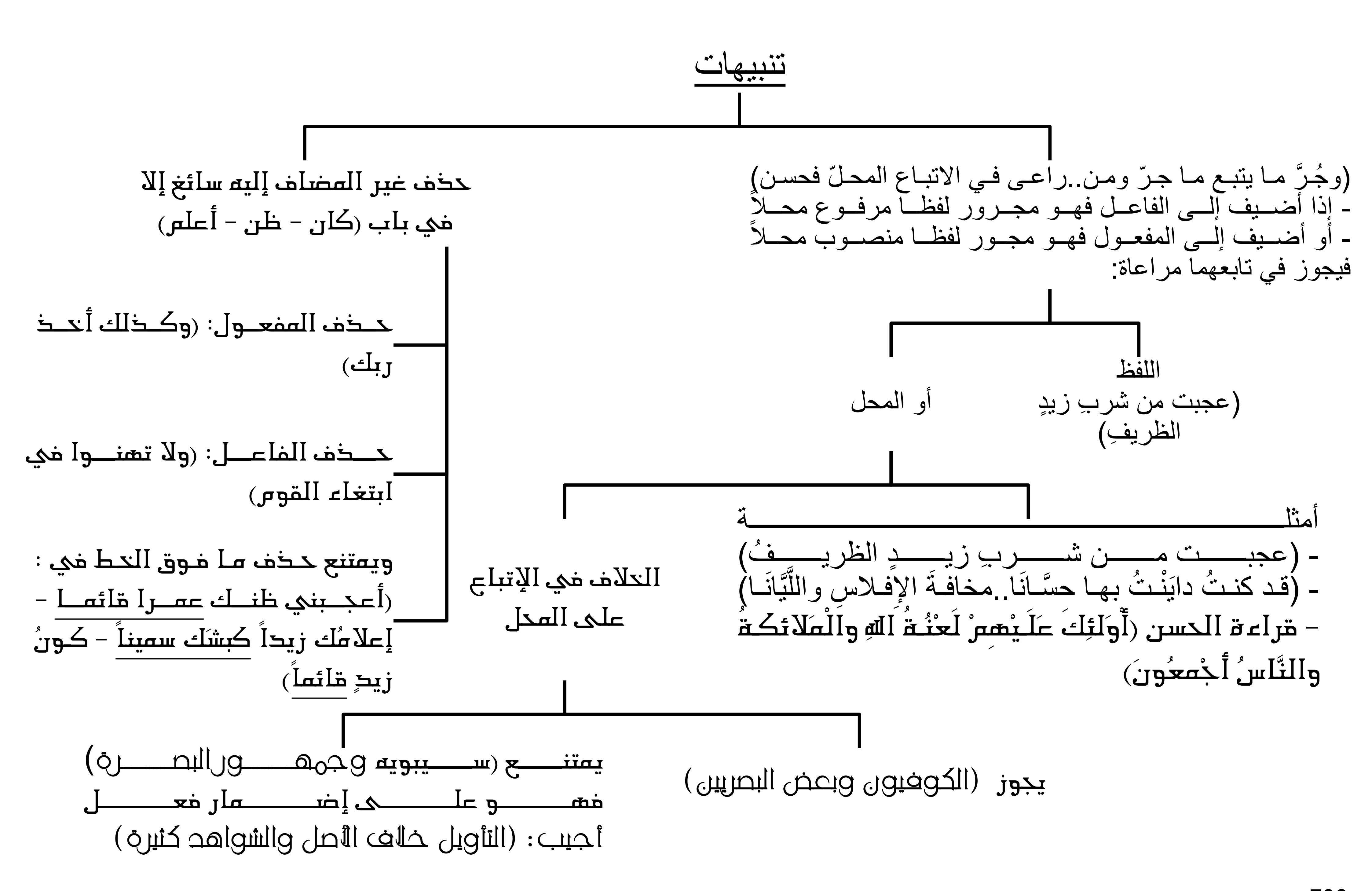
مخصوص بالضرورة
(الفارسي)

يجوز قياساً (سيبويه والسيرافي وإطلاق الناظم وابن عقيل)
- قُرِئَ: (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا) أي: (أنْ ذكر رحمةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زكريِّا)
- (حج البيت من استطاع إليه سبيلا) أى: أن يحج البيت المستطيع
- والقلة لا تمنع الجواز فقد جاء نثرا ونظما ،ونبه الناظم بـ(كمل بنصب أو برفع عمله) فقدم النصب وهو غالبا ما يكون بحضرة الفاعل

تنبيهان:

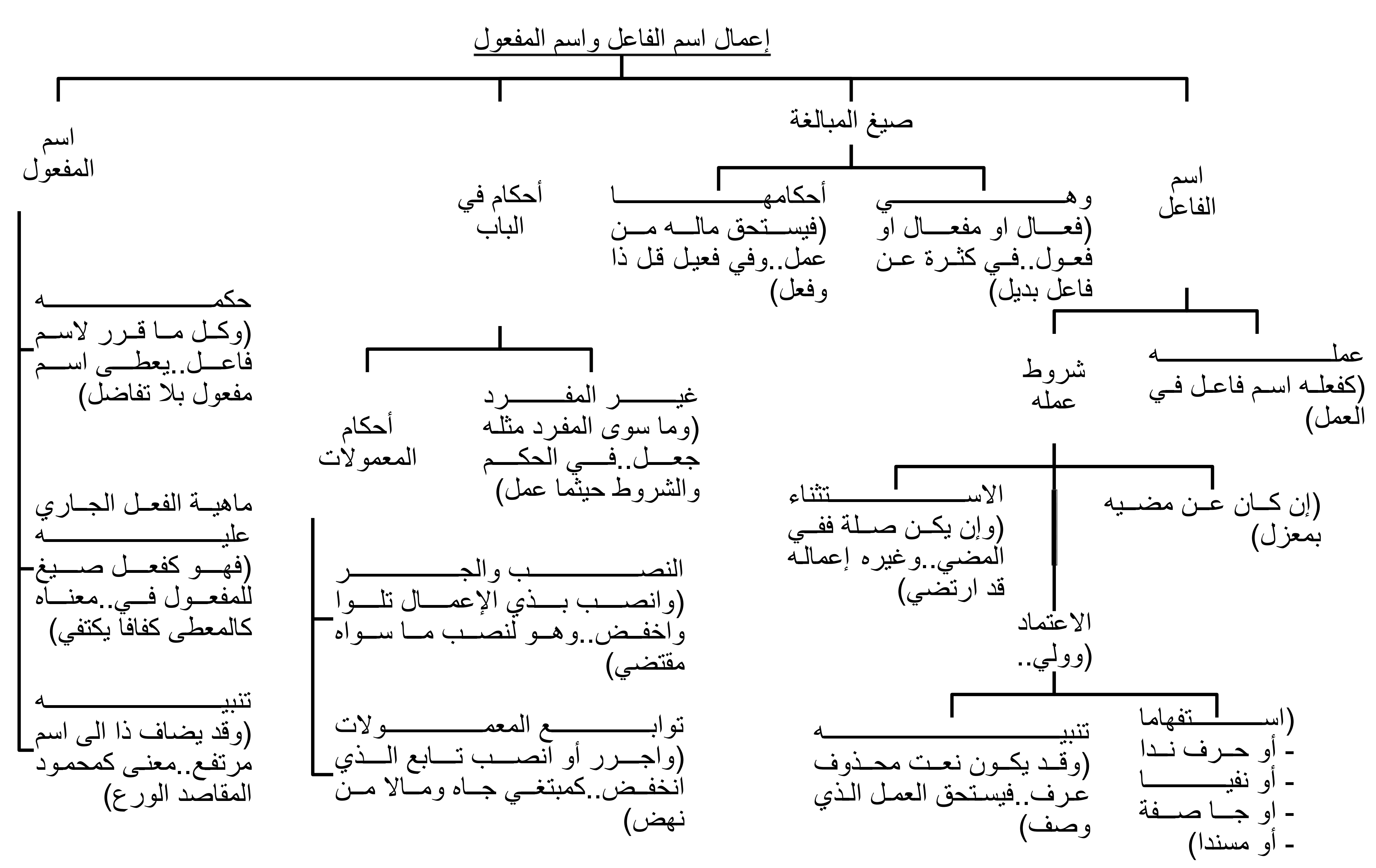
يعمل في:
١ - الفاعل والمفعول: (أعجبني ضربُ زيدٍ عَمْراً)
٢- نائب الفاعل: (أعجبني قراءةُ اليومِ القرءانُ)
٣- اسم كان وخبرها: (أعجبني كونُ زيدٍ قائماً)
٤- الظرف: (أعجبني قيامُ زيدٍ أمامكَ)
٥- المجرور: (أعجبني مرور زيدٍ بك)
٦- المفعول معه: (أعجبني إتيانُ البَرْدِ والطَّيَالِسَةَ)
٧- المفعول له: (أعجبني ضربُك زيداً تأديبا له)
٨- الحال: (أعجبني قيامُ زيدٍ ضاحكاً)
- كما أنه يتعدى كفعله: (مرورُك بزيدٍ حسنٌ)

- ظاهر الناظم أن المصدر يجب له مرفوع إذ لا يستغنى الفعل عنه وهو غير مستقيم ،ولم يرتضه في (التسهيل خلاف الظاهر هنا ،فتقول: (أعجبني ضربٌ زيداً) ولا تذكر فاعلا ولا تنويه لأنه لا يؤكد ولا يُبْدَلُ منه ولا يُعْطَفُ عليه
والجواب: كلامه لا يستلزم ذلك أو لعله ذهب إلى القول بلزوم ذلك، ولا نُكْرَ

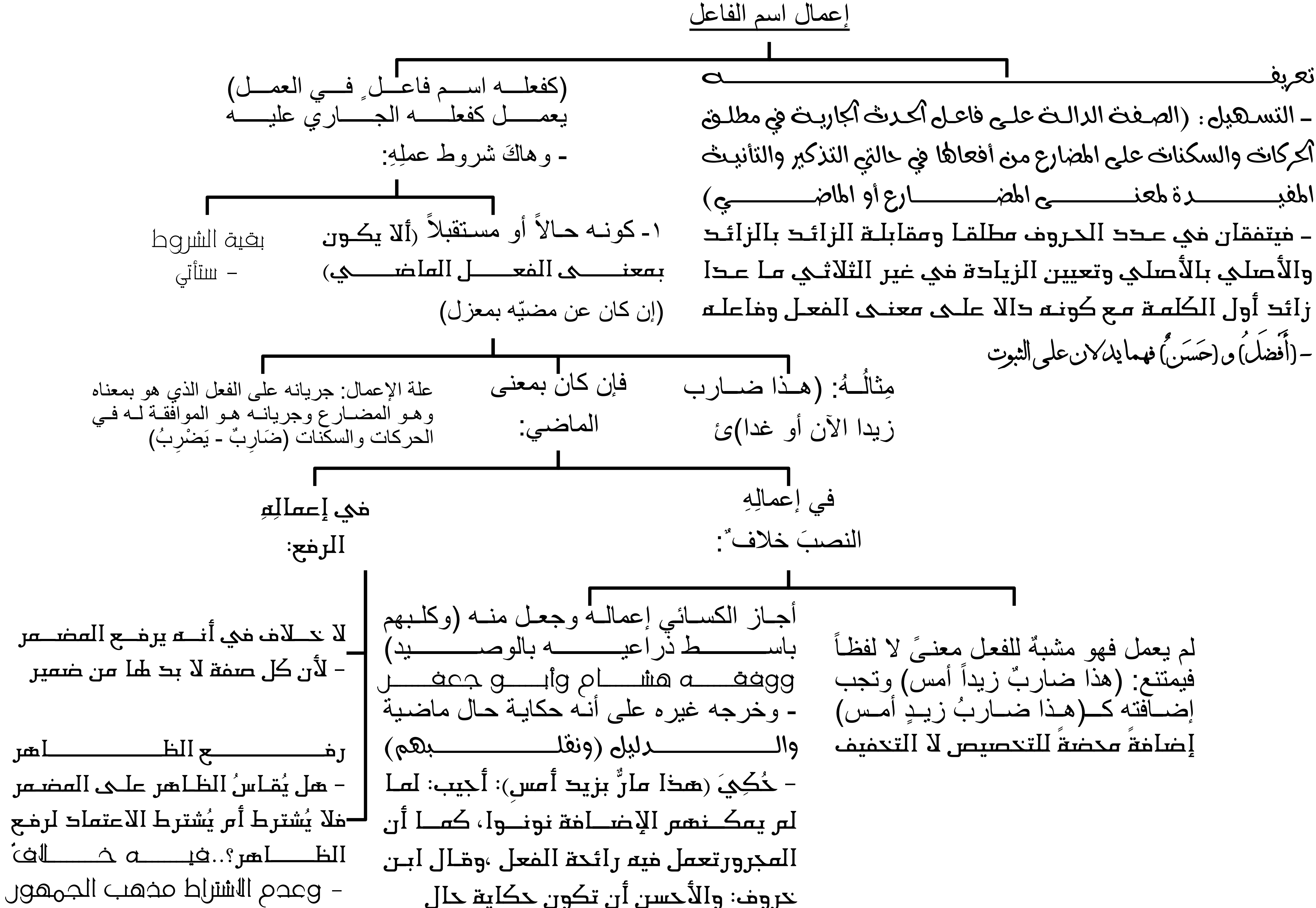

تنبيهات
(وجُرَّ ما يتبع ما جرّ ومن..راعى في الاتباع المحلّ فحسن)
- إذا أضيف إلى الفاعل فهو مجرور لفظا مرفوع محلاً
- أو أضيف إلى المفعول فهو مجور لفظا منصوب محلاً
فيجوز في تابعهما مراعاة:
اللفظ
(عجبت من شربِ زيدٍ الظريفِ)
أو المحل
أمثلة
- (عجبت من شربِ زيدٍ الظريفُ)
- (قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا..مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا)
- قراءة الحسن (أُوَلئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ والْمَلائكةُ والنَّاسُ أَجْمعُونَ)
الخلاف في الإتباع على المحل
يجوز (الكوفيون وبعض البصريين)
يمتنع (سيبويه وجمهور البصرة) فهو على إضمار فعل
أجيب: (التأويل خلاف الأصل والشواهد كثيرة)
حذف غير المضاف إليه سائغ إلا في باب (كان - ظن - أعلم)
حذف المفعول: (وكذلك أخذ ربك)
حذف الفاعل: (ولا تهنوا في ابتغاء القوم)
ويمتنع حذف ما فوق الخط في: (أعجبني ظنك عمرا قائما - إعلامُك زيداً كبشك سميناً - كونُ زيدٍ قائماً)

مُصْطفَى دَنْقَش

إِعْمَالُ اسْمَي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

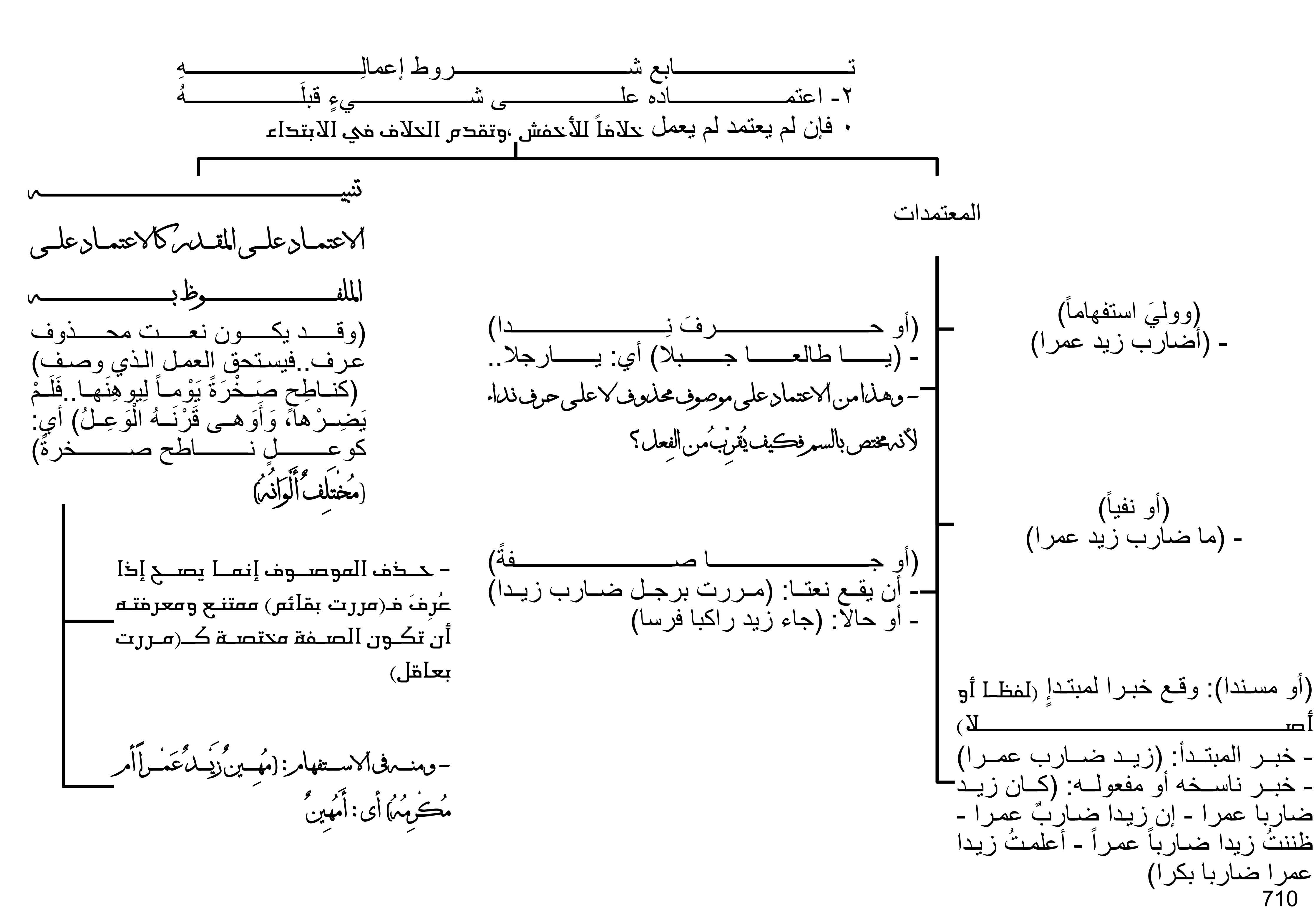

إعمال اسم الفاعل واسم المفعول
اسم الفاعل
صيغ المبالغة
أحكام في الباب
اسم المفعول
وهي (فعال او مفعال او فعول..في كثرة عن فاعل بديل)
أحكامها (فيستحق ماله من عمل..وفي فعيل قل ذا وفعل)
عمله (كفعله اسم فاعل في العمل)
شروط عمله
(إن كان عن مضيه بمعزل)
الاستثناء (وإن يكن صلة ففي المضي..وغيره إعماله قد ارتضي)
الاعتماد (وولي..
(استفهاما
- أو حرف ندا
- أو نفيا
- او جا صفة
- أو مسندا)
تنبيه (وقد يكون نعت محذوف عرف..فيستحق العمل الذي وصف)
غير المفرد (وما سوى المفرد مثله جعل..في الحكم والشروط حيثما عمل)
أحكام المعمولات
النصب والجر (وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض..وهو لنصب ما سواه مقتضي)
توابع المعمولات (واجرر أو انصب تابع الذي انخفض..كمبتغي جاه ومالا من نهض)
حكمه (وكل ما قرر لاسم فاعل..يعطى اسم مفعول بلا تفاضل)
ماهية الفعل الجاري عليه (فهو كفعل صيغ للمفعول في..معناه كالمعطى كفافا يكتفي)
تنبيه (وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع..معنى كمحمود المقاصد الورع)

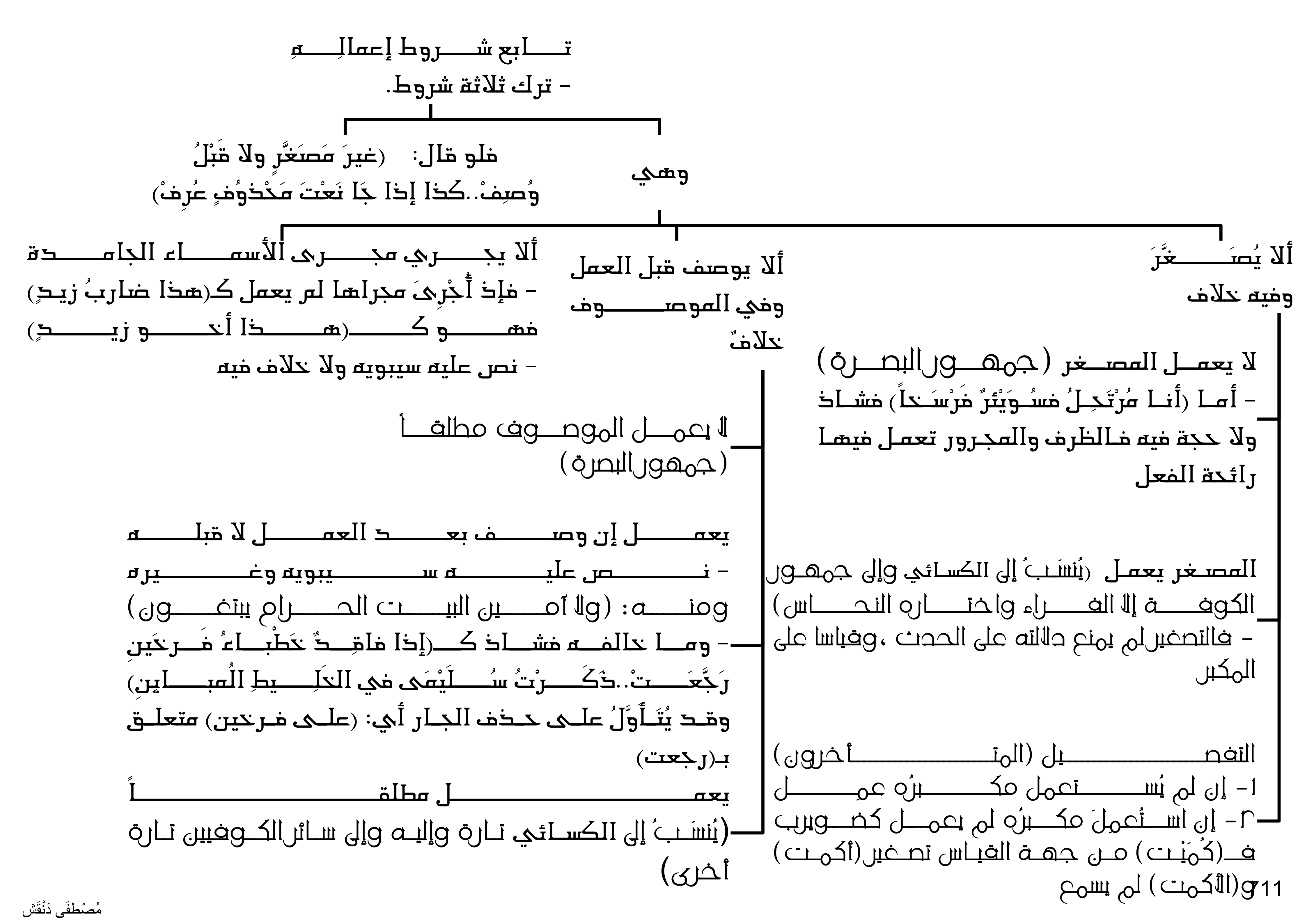
مُصْطفَى دَنْقَش



إعمال اسم الفاعل
تعريفه
- التسهيل: (الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي)
- فيتفقان في عدد الحروف مطلقا ومقابلة الزائد بالزائد والأصلي بالأصلي وتعيين الزيادة في غير الثلاثي ما عدا زائد أول الكلمة مع كونه دالا على معنى الفعل وفاعله
- (أَفضَلُ) و (حَسَنٌ) فهما يدلان على الثبوت
(كفعله اسم فاعلٍ في العمل) يعمل كفعله الجاري عليه
- وهاكَ شروط عملِهِ:
١- كونه حالاً أو مستقبلاً (ألا يكون بمعنى الفعل الماضي) (إن كان عن مضيّه بمعزل)
بقية الشروط - ستأتي
مِثالُهُ: (هذا ضارب زيدا الآن أو غدا)ئ
فإن كان بمعنى الماضي:
علة الإعمال: جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع وجريانه هو الموافقة له في الحركات والسكنات (ضَارِبٌ - يَضْرِبُ)
في إعمالِهِ النصبَ خلافٌ:
في إعمالِهِ الرفع:
لم يعمل فهو مشبهٌ للفعل معنىً لا لفظاً فيمتنع: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) وتجب إضافته كـ(هذا ضاربُ زيدٍ أمس) إضافةً محضةً للتخصيص لا التخفيف
أجاز الكسائي إعماله وجعل منه (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) ووفقه هشام وأبو جعفر
- وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية والدليل (ونقلبهم)
- حُكِيَ (هذا مارٌّ بزيد أمسِ): أجيب: لما لم يمكنهم الإضافة نونوا، كما أن المجرورتعمل فيه رائحة الفعل ،وقال ابن خروف: والأحسن أن تكون حكاية حال
لا خلاف في أنه يرفع المضمر
- لأن كل صفة لا بد لها من ضمير
رفع الظاهر
- هل يُقاسُ الظاهر على المضمر فلا يُشترط أم يُشترط الاعتماد لرفع الظاهر؟..فيه خلافٌ
- وعدم الاشتراط مذهب الجمهور

مُصْطفَى دَنْقَش


تـــــابع شــــــــروط إعمالِــــــــــهِ
٢- اعتمــــــاده علــــــــى شــــــيءٍ قبلَــــــهُ
• فإن لم يعتمد لم يعمل خلافاً للأخفش ،وتقدم الخلاف في الابتداء
المعتمدات
(ووليَ استفهاماً)
- (أضارب زيد عمرا)
(أو حــــــرفَ نِـــــــدا)
- (يـــا طالعـــا جـــبلا) أي: يـــارجلا..
- وهذا من الاعتماد على موصوف محذوف لا على حرف نداء
لأنه مختص بالسم فكيف يُقرِّبُ من الفِعل؟
(أو نفياً)
- (ما ضارب زيد عمرا)
(أو جـــــا صـــــــفةً)
- أن يقع نعتـا: (مـررت برجـل ضـارب زيـدا)
- أو حالا: (جاء زيد راكبا فرسا)
(أو مسندا): وقع خبرا لمبتدإٍ (لفظا أو أصــــــلا)
- خبر المبتدأ: (زيد ضارب عمرا)
- خبر ناسخه أو مفعوله: (كان زيد ضاربا عمرا - إن زيدا ضاربٌ عمرا - ظننتُ زيدا ضارباً عمراً - أعلمتُ زيدا عمرا ضاربا بكرا)
تنبيــــــــــــــه
الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفــــــــوظ بــــــــه
(وقــد يكــون نعــت محــذوف عرف..فيستحق العمل الذي وصف)
(كنـاطِح صَـخْرَةً يَوْمـاً لِيوهِنَهـا..فَلَـمْ يَضِـرْهاَ، وَأَوَهـى قَرْنَـهُ الْوَعِـلُ) أي: كوعـــلٍ نـــاطح صـــخرةً)
(مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)
- حذف الموصوف إنما يصح إذا عُرِفَ فـ(مررت بقائم) ممتنع ومعرفته أن تكون الصفة مختصة كـ(مررت بعاقل)
- ومنه في الاستفهام: (مُهِينٌ زَيدٌ عَمراً أَم مُكرِمُهُ) أي: أَمُهِينٌ


تابع شروط إعماله
– ترك ثلاثة شروط.
وهي
فلو قال: (غيرَ مصغَّرٍ ولا قَبْلُ
وُصِفْ..كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ)
ألا يُصَغَّرَ
وفيه خلاف
لا يعمل المصغر (جمهور البصرة)
– أما (أنا مُرْتَحِلُ فسُوَيْئِرٌ فَرْسَخاً) فشاذ
ولا حجة فيه فالظرف والمجرور تعمل فيها
رائحة الفعل
المصغر يعمل (يُنسَبُ إلى الكسائي وإلى جمهور
الكوفة إلا الفراء واختاره النحاس)
– فالتصغير لم يمنع دلالته على الحدث ،وقياسا على
المكبر
التفصيل (المتأخرون)
1- إن لم يُستعمل مكبرُه عمل
2- إن استُعملَ مكبرُه لم يعمل كضويرب
فـ(كُمَيْت) من جهة القياس تصغير(أكمت)
و(الأكمت) لم يسمع
ألا يوصف قبل العمل
وفي الموصوف
خلافٌ
لا يعمل الموصوف مطلقاً
(جمهور البصرة)
يعمل إن وصف بعد العمل لا قبله
– نص عليه سيبويه وغيره
ومنه: (ولا آمين البيت الحرام يبتغون)
– وما خالفه فشاذ كـ(إذا فاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرخَينِ
رَجَّعَتْ..ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ الُمبايِنِ)
وقد يُتَأَوَّلُ على حذف الجار أي: (على فرخين) متعلق
بـ(رجعت)
يعمل مطلقاً
(يُنسَبُ إلى الكسائي تارة وإليه وإلى سائر الكوفيين تارة
أخرى)
ألا يجري مجرى الأسماء الجامدة
– فإذ أُجْرِىَ مجراها لم يعمل كـ(هذا ضاربُ زيدٍ)
فهو كـ(هذا أخو زيدٍ)
– نص عليه سيبويه ولا خلاف فيه
711
مُصْطَفَى دَنْقَش

الاســـتثناء

(وإن يكـــن صـــلة أل ففـــي المضـــى..وغيـــره إعمالـــه قـــد ارتضـــى)

- لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة **فكأنه عامل بالنيابة لا بالشبه**

كـ(هذا الضارب زيداً الآن أو غدا أو أمس)

ادعى ابن الناظم الإجماع على إعماله

- ولكنْ فيه خلاف:

- المراد بالإطلاق أنه يعمل سواء كان بمعنى الماضي أو غيره اعتمد أو لم يعتمد

إعماله مطلقاً (الجمهور)

لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الماضي وإن ورد غيرَ ماضٍ فالناصب لما بعدَهُ فعلٌ محذوف (كالرماني)

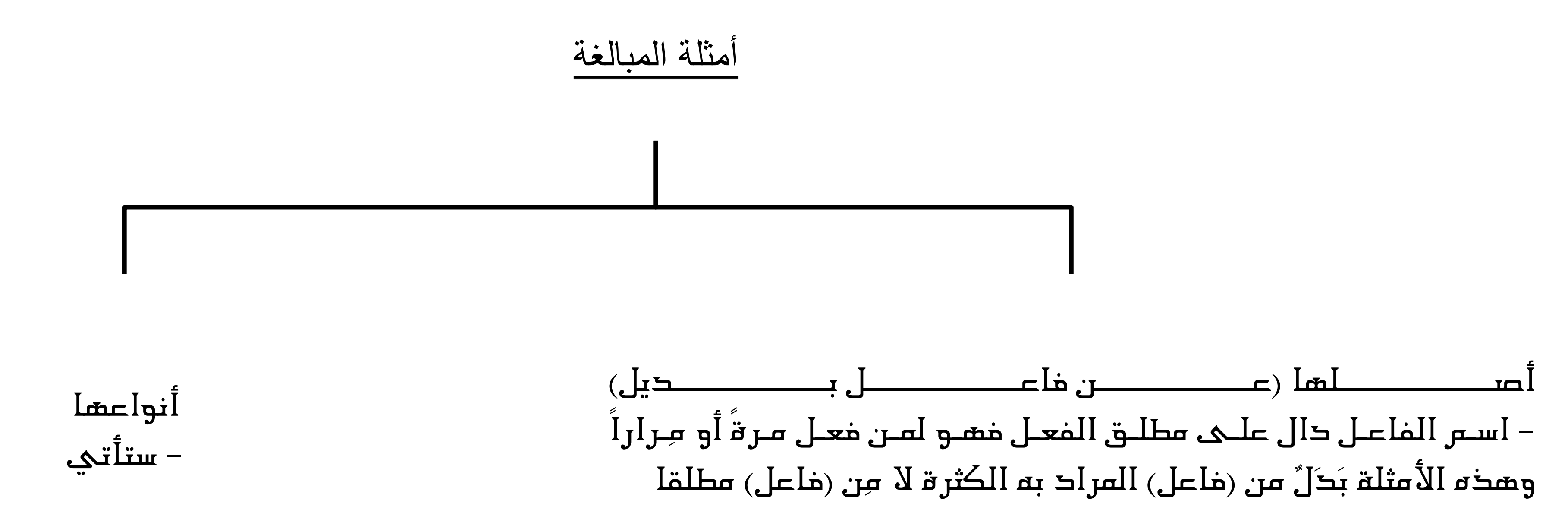
- فسيبويه لم يقدره إلا بـ(الذي فعل) ،وأجيب: اشتهر إعماله حالاً واستقبالاً

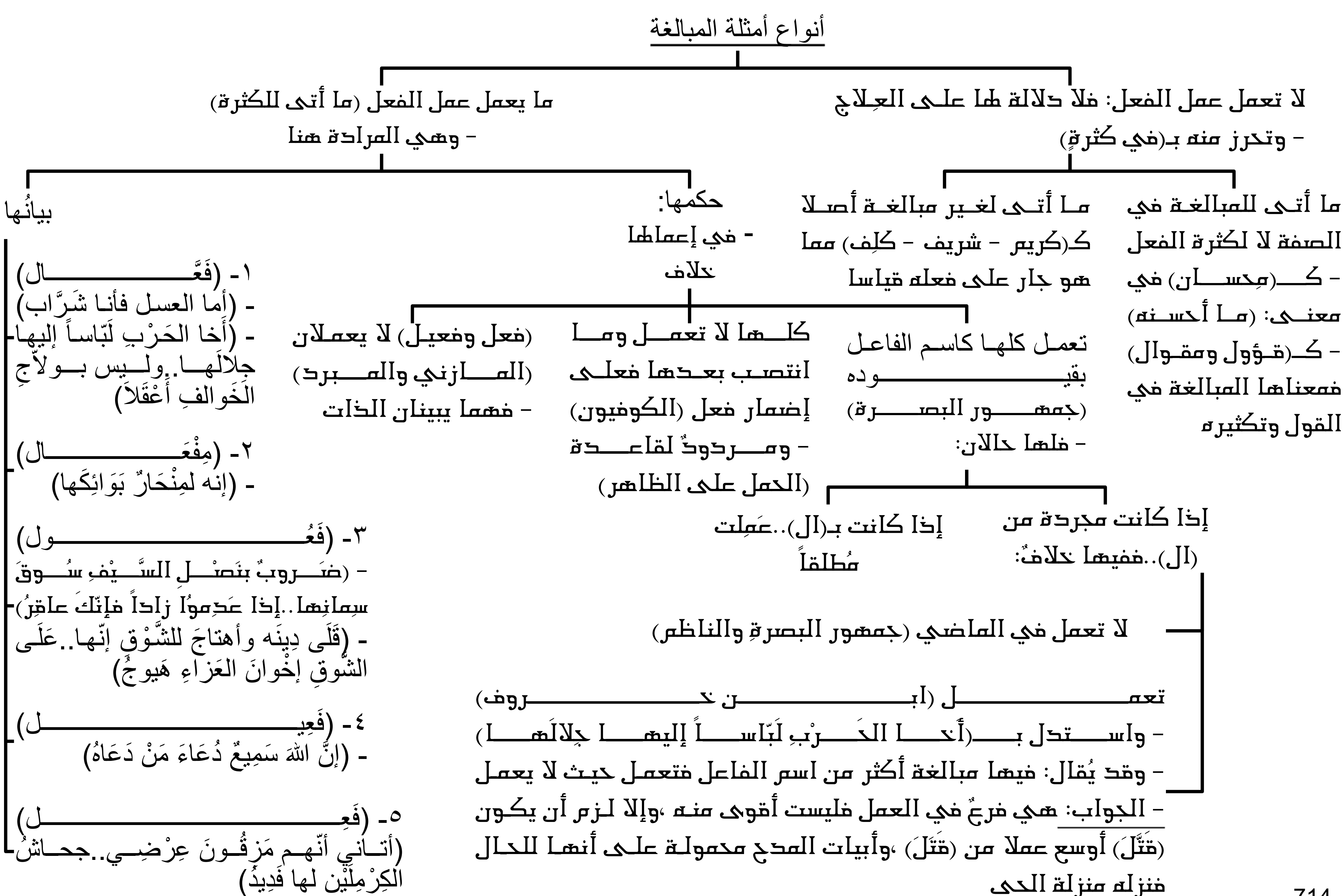
النصب على التشبيه بالمفعول به لا على المفعولية الصحيحة (نقلـــه الســـيرافي عـــن الأخفـــش)

- حجته: أصله ألا يعمل وأن يضاف إلى للتخصيص فدخول (ال) منع الإضافة واحتيج إلى ذكر المفعول ولكنه لا ينهض

- أجيب: لو صح لكفى في إعماله بمعنى الماضي مجردا عن (ال)

لا يعمل مطلقا وما بعده منصوب بفعل مضمر


أمثلة المبالغة
أصلها (عن فاعل بديل)
- اسم الفاعل دال على مطلق الفعل فهو لمن فعل مرةً أو مِراراً
وهذه الأمثلة بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة لا مِن (فاعل) مطلقا
أنواعها
- ستأتي


أنواع أمثلة المبالغة
لا تعمل عمل الفعل: فلا دلالة لها على العِلاج
- وتحرز منه بـ(في كثرةٍ)
ما يعمل عمل الفعل (ما أتى للكثرة)
- وهي المرادة هنا
ما أتى للمبالغة في الصفة لا لكثرة الفعل
- كـ(مِحسان) في معنى: (ما أحسنه)
- كـ(قؤول ومقوال) فمعناها المبالغة في القول وتكثيره
ما أتى لغير مبالغة أصلا كـ(كريم - شريف - كلِف) مما هو جار على فعله قياسا
حكمها:
- في إعمالها خلاف
تعمل كلها كاسم الفاعل بقيوده (جمهور البصرة)
- فلها حالان:
إذا كانت مجردة من (ال)..ففيها خلافٌ:
إذا كانت بـ(ال)..عَمِلت مُطلقاً
كلها لا تعمل وما انتصب بعدها فعلى إضمار فعل (الكوفيون)
- ومردودٌ لقاعدة (الحمل على الظاهر)
(فعل وفعيل) لا يعملان (المازني والمبرد)
- فهما يبينان الذات
لا تعمل في الماضي (جمهور البصرة والناظم)
تعمل (ابن خروف)
- واستدل بـ(أخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها)
- وقد يُقال: فيها مبالغة أكثر من اسم الفاعل فتعمل حيث لا يعمل
- الجواب: هي فرعٌ في العمل فليست أقوى منه، وإلا لزم أن يكون (قَتَّلَ) أوسع عملا من (قَتَلَ)، وأبيات المدح محمولة على أنها للحال فنزله منزلة الحي
بيانُها
١- (فَعَّال)
- (أما العسل فأنا شَرَّاب)
- (أخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جلالَها..وليس بولاّجِ الخَوالفِ أعْقَلاَ)
٢- (مِفْعَال)
- (إنه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَها)
٣- (فَعُول)
- (ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها..إذا عَدِموا زاداً فإنّكَ عاقِرُ)
- (قَلَى دِينَه واهتاجَ للشَّوْقِ إنّها..عَلَى الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ)
٤- (فَعِيل)
- (إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)
٥- (فَعِل)
(أتاني أنّهم مَزِقُونَ عِرْضِي..جحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ)

تنبيهات

- إعمال الثلاثة الأُوَل أكثر من إعمال فعيل وفعل وإعمالُ (فعيل) أكثر من (فَعِل)
سيبويه: ((فَعِلٌ) أقل من (فعيل) بكثير)

يجوز تقدم معمولها عليها خلافا للكوفيين بحجة فرعيتها في العمل
- ودليل التقديم: (أما العسلَ فأنا شرابٌ - إخوانَ العزاءِ هَيُوجُ)

صيغ أخرى

زاد بعضهم (فِعِّيْل)
(هذا شِرِّيبٌ العسلَ)
- ونحو مخالف لاتفاق الأولين ،وإنما هو للمبالغة في الصفة خاصة لا لتكثير الفِعْل

- تُشتَقُ قياساً من كل فعل ثلاثي مجرد ووردت ألفاظ مع كون الفعل مزيدا على الثلاثة كـ(مِعوان - مِهوان - مِعطاء - نَذير- زَهوق)

<u>أحكام عامَّةٌ فيما سبقَ مِن البابِ</u>

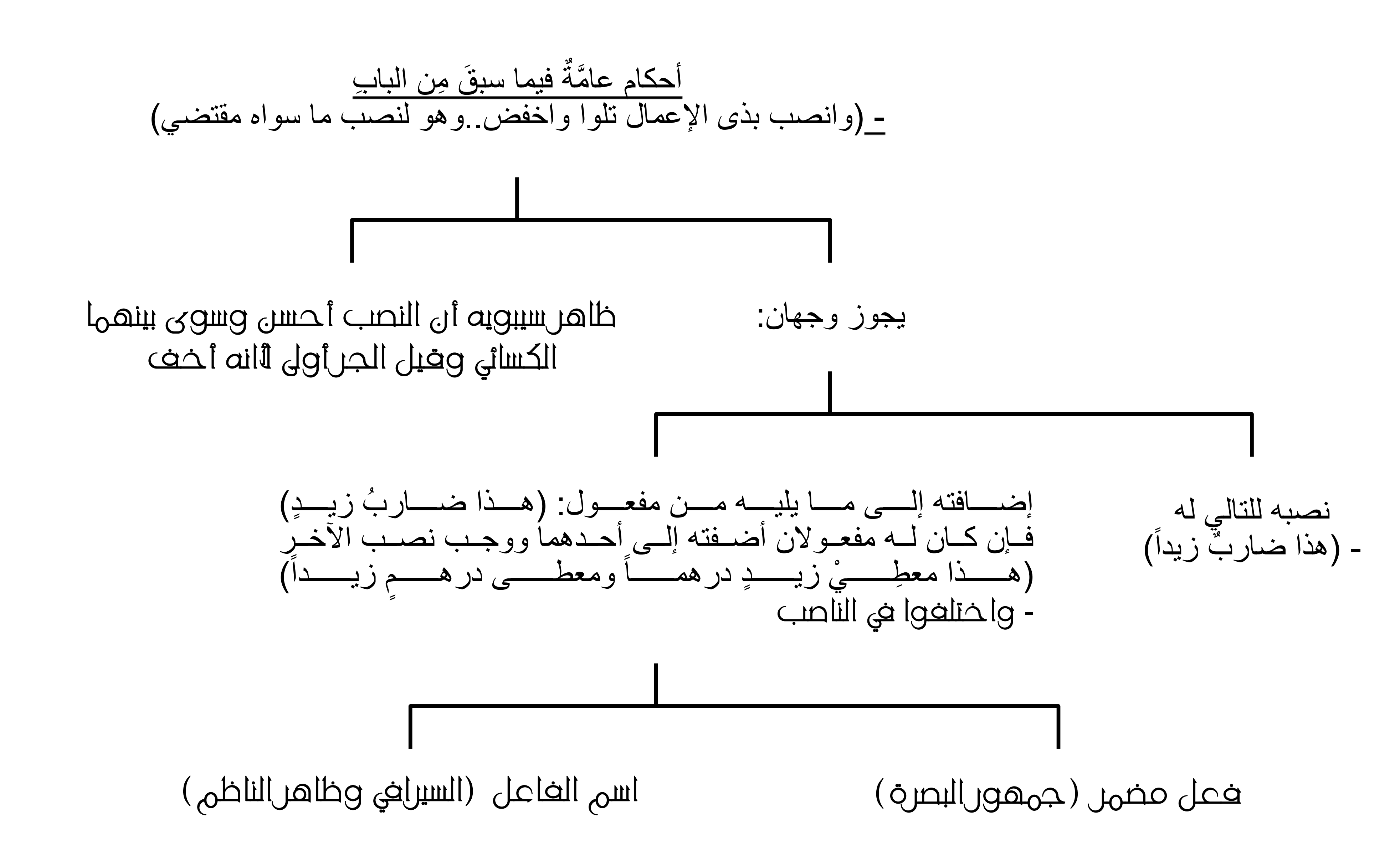
(وما سوى المفرد مثله جعل..في الحكم والشروط حيثما عمل)

كـ(هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القاتلون بكرا) - (أَوَالِفاً مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى - والحافظين فروجهم - آمين البيت الحرام - هل هن كاشفات ضره)

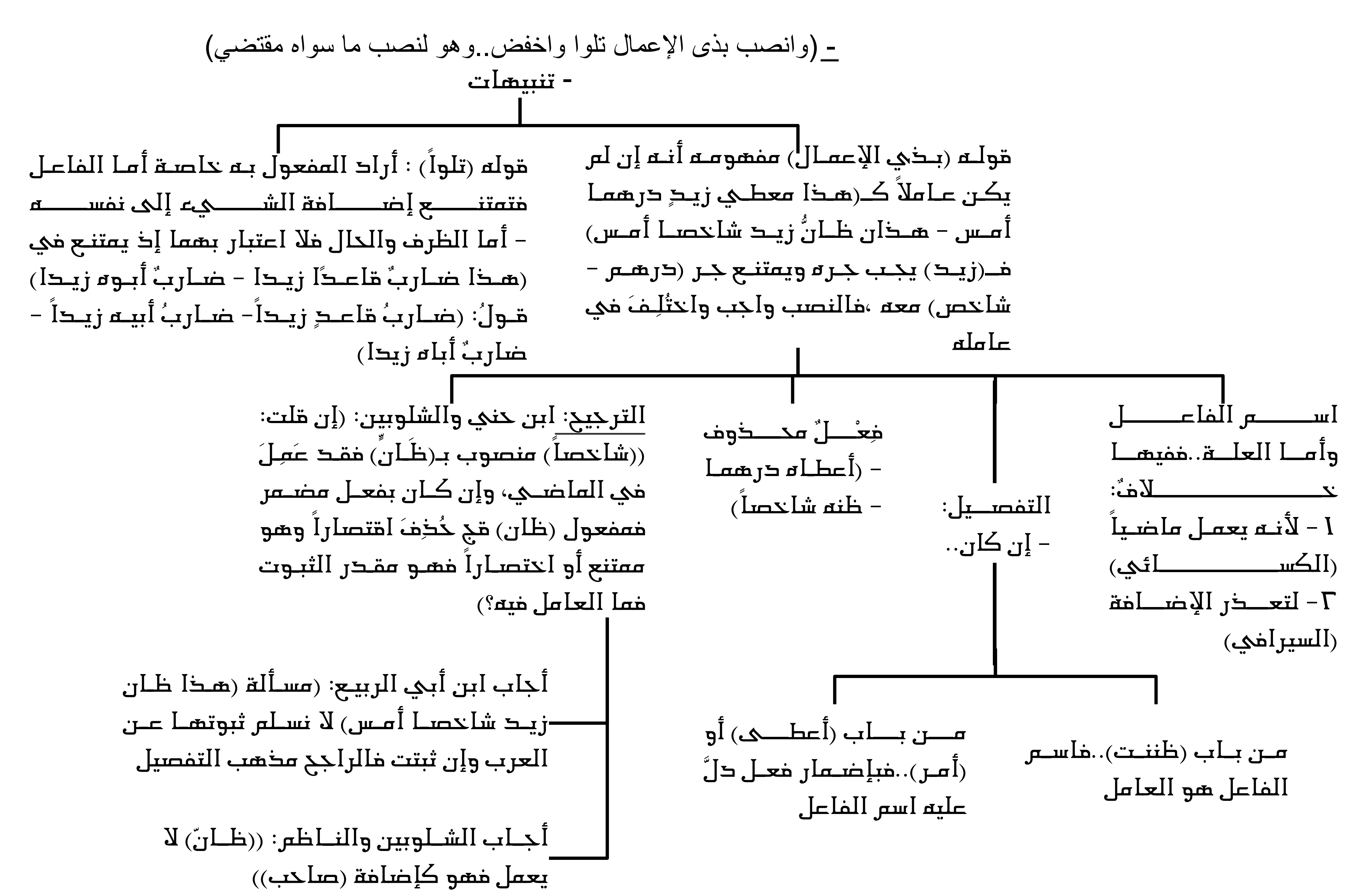
ش: (وَقُلْ كَاشِفَاتٌ مُمْسِكَاتٌ مُنَوِّناً.. وَرَحْمَتِهِ مَعْ ضُرِّهِ النَّصْبُ حُمِّلَا)

فالتثنية والجمع لا يخرجانه عن الشبه الحاصل له لرجوعهما إلى معنى العطف ،والتثنية وجمع السلامة أقرب في الإعمال لأن الشبه بالفعل باق

- ولا يُشترط جمع السلامة يدخل التكسير(أوالفا مكة) فلا يضر البعد عن وزن المضارع بدليل عمل أمثلة المبالغة وهي بعيدة عن وزن المضارع


أحكام عامَّةٌ فيما سبقَ مِن البابِ
- (وانصب بذى الإعمال تلوا واخفض..وهو لنصب ما سواه مقتضي)
يجوز وجهان:
ظاهر سيبويه أن النصب أحسن وسوى بينهما الكسائي وقيل الجر أولى لأنه أخف
نصبه للتالي له
- (هذا ضاربٌ زيداً)
إضافته إلى ما يليه من مفعول: (هذا ضاربُ زيدٍ)
فإن كان له مفعولان أضفته إلى أحدهما ووجب نصب الآخر
(هذا معطِيْ زيدٍ درهماً ومعطى درهمٍ زيداً)
- واختلفوا في الناصب
فعل مضمر (جمهور البصرة)
اسم الفاعل (السيرافي وظاهر الناظم)

مُصْطفَى دَنْقَش


- (وانصب بذى الإعمال تلوا واخفض..وهو لنصب ما سواه مقتضي)
- تنبيهات
قوله (بذي الإعمال) مفهومه أنه إن لم يكن عاملاً كـ(هذا معطي زيدٍ درهما أمس - هذان ظانُّ زيد شاخصا أمس) فـ(زيد) يجب جره ويمتنع جر (درهم - شاخص) معه ،فالنصب واجب واختُلِفَ في عامله
قوله (تلواً) : أراد المفعول به خاصة أما الفاعل فتمتنع إضافة الشيء إلى نفسه - أما الظرف والحال فلا اعتبار بهما إذ يمتنع في (هذا ضاربٌ قاعدًا زيدا - ضاربٌ أبوه زيدا) قولُ: (ضاربُ قاعدٍ زيداً- ضاربُ أبيه زيداً - ضاربٌ أباه زيدا)
اسم الفاعل وأما العلة..ففيها خلافٌ:
١ - لأنه يعمل ماضياً (الكسائي)
٢- لتعذر الإضافة (السيرافي)
التفصيل:
- إن كان..
من باب (ظننت)..فاسم الفاعل هو العامل
من باب (أعطى) أو (أمر)..فبإضمار فعل دلَّ عليه اسم الفاعل
فِعْلٌ محذوف - (أعطاه درهما - ظنه شاخصاً)
الترجيح: ابن جني والشلوبين: (إن قلت: ((شاخصاً) منصوب بـ(ظَانٍّ) فقد عَمِلَ في الماضي، وإن كان بفعل مضمر فمفعول (ظان) قد حُذِفَ اقتصاراً وهو ممتنع أو اختصاراً فهو مقدر الثبوت فما العامل فيه؟
أجاب ابن أبي الربيع: (مسألة (هذا ظان زيد شاخصا أمس) لا نسلم ثبوتها عن العرب وإن ثبتت فالراجح مذهب التفصيل
أجاب الشلوبين والناظم: ((ظانّ) لا يعمل فهو كإضافة (صاحب))

أحكام عامَّةٌ فيما سبقَ مِن البابِ
(واجرر أو انصب تابع الذي انخفض..كمبتغى جاه ومالا من نهض)
- كـ(هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ - وعمرا الآن أو غدا)

في وجه النصب خلافٌ:

- إضمار فعل (ويضرب عمرا) (ظاهر سيبويه)
- ويصح تقدير هذا العامل فعلا أو وصفا منوناً
- أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور (الفارسي وظاهر الناظم)

الجر هو المقدم

تنبيهات

- جواز النصب مختص باسم الفاعل العامل فإن كان غير عامل تعين إضمارُ فعلٍ كـ(هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً - جاعلُ الليلِ سكنا والشمسَ والقمرَ حسبانا) إلا على إعماله ماضيا وقد منعه الناظم أو على أنه حكاية حالٍ
ش: (وَجَا..عِلُ اقْصُرْ وَفَتْحُ الْكَسْرِ وَالرَّفْعِ ثُمِّلاَ..وَعَنْهُمْ بِنَصْبِ اللَّيْلِ)

- جواز الوجهين مقيد بصحة وقوع الثاني موقع الأول فيمتنع: (هذا الضارب الرجلِ وعمروٍ) إلا على مذهب الفراء ،ويمتنع: (مررت بالضارب الرجل زيد) على البدل والنحاة في هذا الشرط فرقتان
  - تشترط (كالمبرد والجُزُولي)
  - لا تشترط (كالسيرافي وابن خروف والشاطبي)
    - فقد يجوز في الثاني ما يمتنع في الأول

اسم المفعول

تعريفه

(ما دل على حدث ومفعوله)

- ولا فرق بين كونه مأخوذا من الثلاثي وأن يكون مأخوذا من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه

- (مضروب): يدل على المفعول والفعل، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي لا الدلالة الوضعية

حكمه

(وكلّ ما قُرّر لاسم فاعل..يُعطى اسم مفعولٍ بلا تفاضل..فهو كفعلٍ صيغ للمفعول في..معناه كالمعطى كفافاً يكتفي)

يعمل كما يعمل الفعل المبني للمجهول

- (أمضروبٌ الزيدان الآن أو غدا - جاء المضروب أبوهما الآن أو غدا أو أمسِ)

- فإن كان له معمولان: رَفَعَ أحدَهما ونصبَ الآخر (المُعْطَى كفافا يكتفي)

تنبيه

قد يُفْعَلُ ذلك بجامد لتأوله بمشتق

فقد يقال: (وردنا منْهلا عَسَلاً ماؤه وعسلاً ماءٌ ونزلنا بقومٍ أُسْدٍ أنصارُهم) على تأويل (عسل) بحلو و(أسد) بشجعان

- الناظم: (أكثر ما يجئ في أسماء النسب كـ(مررت برجل هاشميٍ أبوه)

إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى مرفوعهما

(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع..معنى كمحمود المقاصد الورع)

تقديم

الأصل المنع في اسمي الفاعل والمفعول لأنه يلزم فيه إضافة الشيء إلى نفسه، لكن لما كان اسم المفعول إذا تعدى إلى واحد يكون سببيا فأشبه الصفة المشبهة جاز (زيد مضروبُ الأبِ) كما جاز (زيد كريم الأبِ)

التفصيل سيأتي

التفصيل في إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى مرفوعهما
(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع..معنى كمحمود المقاصد الورع)
- أولاً: في اسم المفعول

يجوز في (زيدٌ مضروبٌ عبدُه - الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ) أن تقول: (مضروبُ العبدِ - محمودُ المقاصِدِ)
وذلك بشرطين

١ - كون اسم المفعول من متعد إلى واحد
- فلا تتصور الإضافة من القاصر ولا من متعد إلى اثنين ولا ثلاثة فيمتنع (هذا مُعْطَى الأبِ درهماً - مُعْلَمُ الأخِ زيداً قائماً)

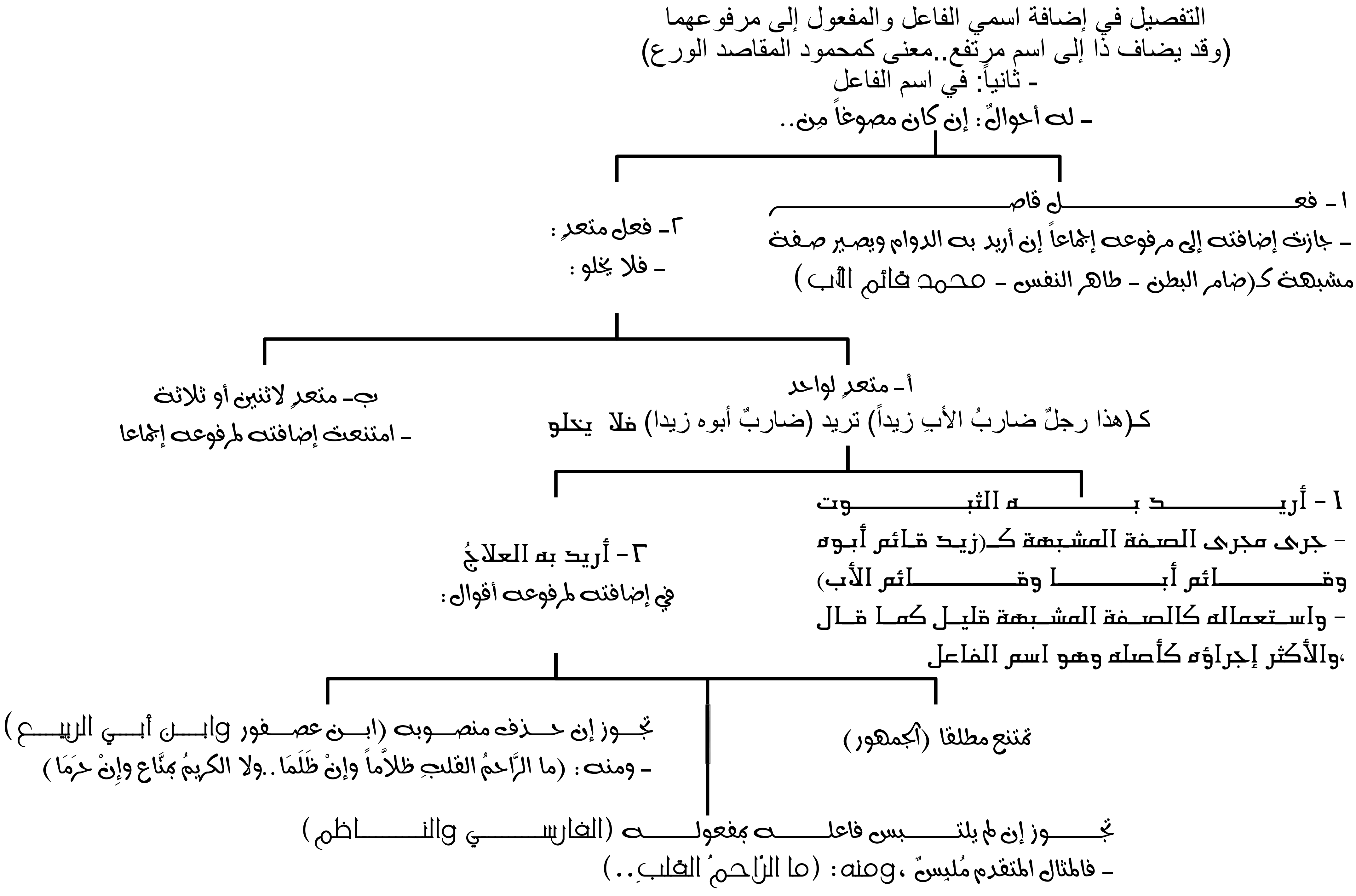
٢ - قصد ثبوت الوصف وتناسي العلاج
- لما مُنِعَ في المتعدي إلى اثنين كان المراد ألا يكون له مفعول مذكور وذلك معنى كونه غير مقصود به العلاج

فوائد

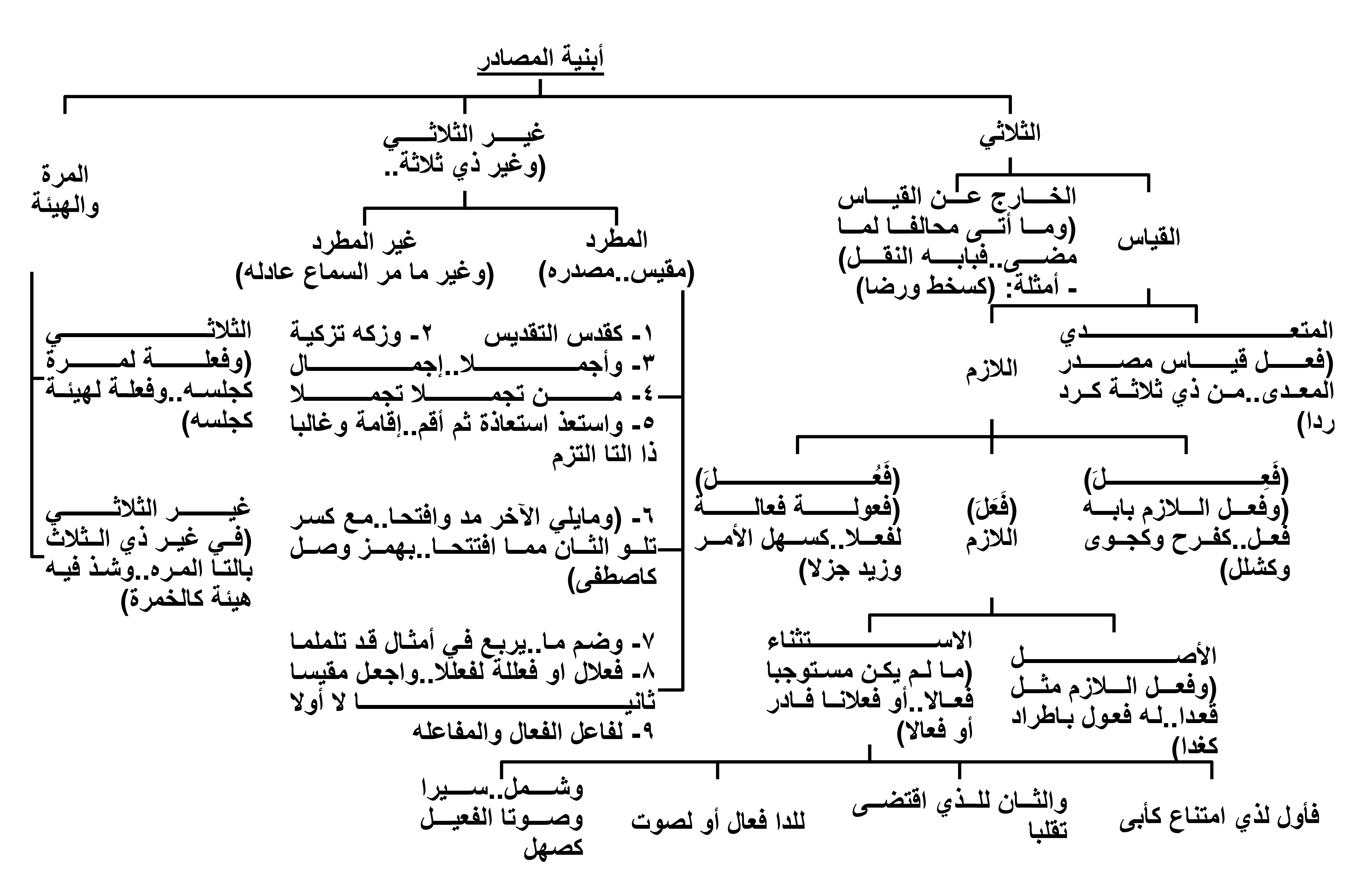
- يُشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي وهو (مفعول) في الثلاثي ،وزنة المضارع في غيره
- فإن كان على غير ذلك كـ(فعيل) امتنع عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

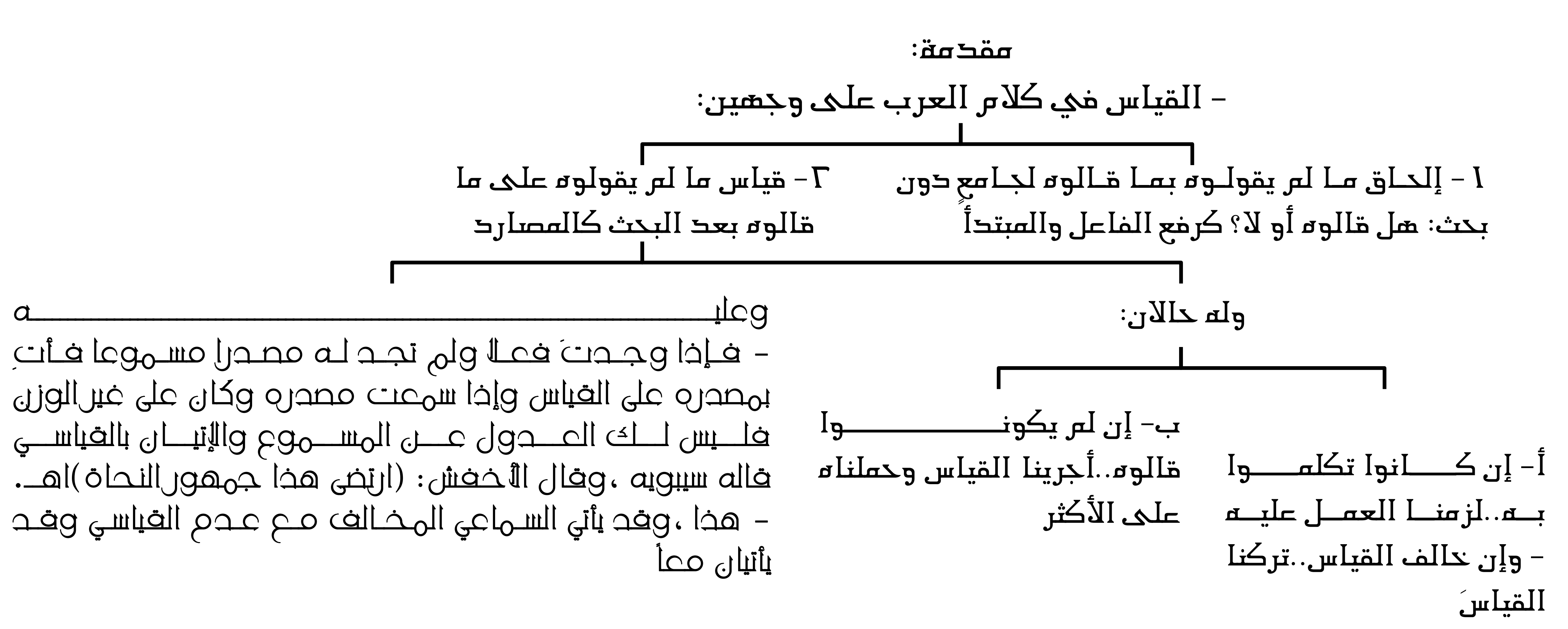
- يجوز أيضاً النصبُ على التشبيه أو التمييز فيجوز: (هذا مضروب الأبَ أو أباً) وهو قليل في السماع ،وذلك بشرط إرادة الثبوت
- فإذا أريد العِلاَجُ امتنع ذلك فيه فهو جارٍ مَجرى الفعل فيمتنع في: (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) قولُ: (قائمُ الأبِ غداً - قائمٌ أباً الآن)

قوله (مرتفعٍ معنىً): يعني أنه ليس مرتفعاً لفظاً فـ(المقاصد) لم يكن مرفوعاً فالإضافة عن نصبٍ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به وإلا للزمت إضافة الشيء إلى نفسه فالأصل:
١-(الورعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ) ،ثم انتقل الضمير إلى (محمودةٌ) وأُسند إليه الاسم وانتصبت (مقاصد) فصار: ٢-(مُحْمُودُ المَقَاصِدَ)
-وحيث كانت الصفة في الأصل مستغنية بمرفوعها جازت الإضافة فتقول: ٣-(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ)

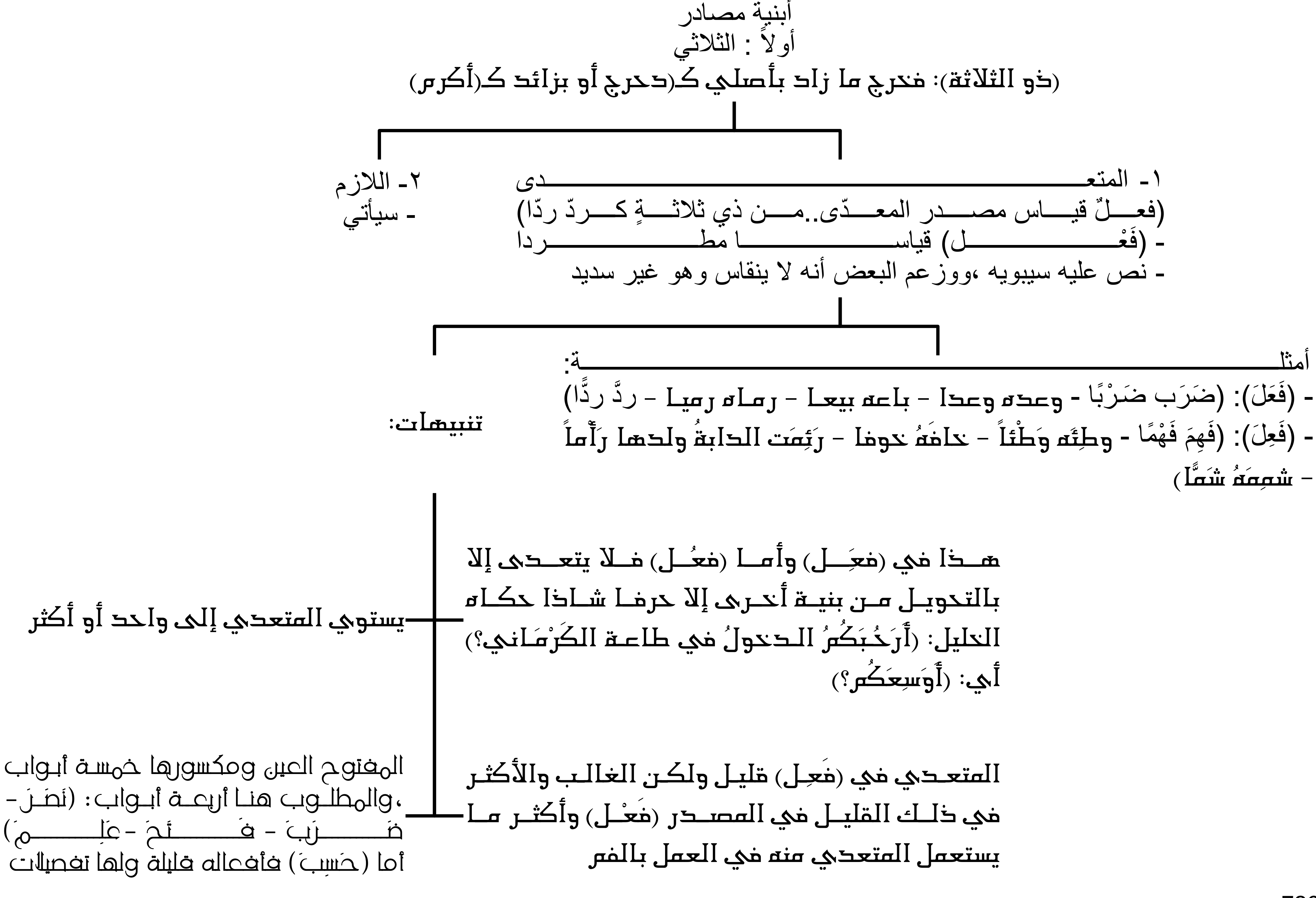

التفصيل في إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى مرفوعهما
(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع..معنى كمحمود المقاصد الورع)
- ثانياً: في اسم الفاعل
- له أحوالٌ: إن كان مصوغاً مِن..
١- فعل قاصر
- جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام ويصير صفة مشبهة كـ(ضامر البطن - طاهر النفس - محمد قائم الأب)
٢- فعل متعدٍ:
- فلا يخلو:
أ- متعدٍ لواحد
كـ(هذا رجلٌ ضاربُ الأبِ زيداً) تريد (ضاربٌ أبوه زيدا) فلا يخلو
ب- متعدٍ لاثنين أو ثلاثة
- امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعا
١ - أريد به الثبوت
- جرى مجرى الصفة المشبهة كـ(زيد قائم أبوه وقائم أبا وقائم الأب)
- واستعماله كالصفة المشبهة قليل كما قال، والأكثر إجراؤه كأصله وهو اسم الفاعل
٢ - أريد به العلاجُ
في إضافته لمرفوعه أقوال:
تمتنع مطلقا (الجمهور)
تجوز إن حذف منصوبه (ابن عصفور وابن أبي الربيع)
- ومنه: (ما الرَّاحمُ القلبِ ظلَّاماً وإنْ ظَلَمَا ..ولا الكريمُ بمَنَّاع وإنْ حرَمَا)
تجوز إن لم يلتبس فاعله بمفعوله (الفارسي والناظم)
- فالمثال المتقدم مُلبِسٌ، ومنه: (ما الرَّاحمُ القلبِ..)

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ


أبنية المصادر
الثلاثي
غير الثلاثي (وغير ذي ثلاثة..
المرة والهيئة
الخارج عن القياس (وما أتى محالفا لما مضى..فبابه النقل)
- أمثلة: (كسخط ورضا)
القياس
المتعدي (فعل قياس مصدر المعدى..من ذي ثلاثة كردا ردا)
اللازم
(فَعِلَ (وفعل اللازم بابه فعل..كفرح وكجوى وكشلل)
(فَعَلَ) اللازم
(فَعُلَ (فعولة فعالة لفعلا..كسهل الأمر وزيد جزلا)
الأصل (وفعل اللازم مثل قعدا..له فعول باطراد كغدا)
الاستثناء (ما لم يكن مستوجبا فعالا..أو فعلانا فادر أو فعالا)
فأول لذي امتناع كأبى
والثان للذي اقتضى تقلبا
للدا فعال أو لصوت
وشمل..سيرا وصوتا الفعيل كصهل
المطرد (مقيس..مصدره)
غير المطرد (وغير ما مر السماع عادله)
١- كقدس التقديس ٢- وزكه تزكية
٣- وأجملا..إجمالا
٤- من تجملا تجملا
٥- واستعذ استعاذة ثم أقم..إقامة وغالبا ذا التا التزم
٦- (ومايلي الآخر مد وافتحا..مع كسر تلو الثان مما افتتحا..بهمز وصل كاصطفى)
٧- وضم ما..يربع في أمثال قد تلملما
٨- فعلال او فعللة لفعللا..واجعل مقيسا ثانيا لا أولا
٩- لفاعل الفعال والمفاعله
الثلاثي (وفعلة لمرة كجلسه..وفعلة لهيئة كجلسه)
غير الثلاثي (في غير ذي الثلاث بالتا المره..وشذ فيه هيئة كالخمرة)


مقدمة:
- القياس في كلام العرب على وجهين:
١ - إلحاق ما لم يقولوه بما قالوه لجامعٍ دون بحث: هل قالوه أو لا؟ كرفع الفاعل والمبتدأ
٢- قياس ما لم يقولوه على ما قالوه بعد البحث كالمصادر
وله حالان:
أ- إن كانوا تكلموا به..لزمنا العمل عليه
- وإن خالف القياس..تركنا القياسَ
ب- إن لم يكونوا قالوه..أجرينا القياس وحملناه على الأكثر
وعليه
- فإذا وجدتَ فعلا ولم تجد له مصدرا مسموعا فأتِ بمصدره على القياس وإذا سمعت مصدره وكان على غير الوزن فليس لك العدول عن المسموع والإتيان بالقياسي قاله سيبويه ،وقال الأخفش: (ارتضى هذا جمهور النحاة)اهـ.
- هذا ،وقد يأتي السماعي المخالف مع عدم القياسي وقد يأتيان معاً

مُصْطفَى دَنْقَش


أبنية مصادر
أولاً : الثلاثي
(ذو الثلاثة): فخرج ما زاد بأصلي كـ(دحرج أو بزائد كـ(أكرم)
١- المتعـــــــــــــــدى
(فعـــلٌ قيـــاس مصـــدر المعـــدّى..مـــن ذي ثلاثـــةٍ كـــردّ ردّا)
- (فَعْـــــــــل) قياســـــــا مطـــــــــردا
- نص عليه سيبويه ،ووزعم البعض أنه لا ينقاس وهو غير سديد
٢- اللازم
- سيأتي
أمثلـــــــــــــــــــــــــــــــــــة:
- (فَعَلَ): (ضَرَب ضَرْبًا - وعده وعدا - باعه بيعا - رماه رميا - ردَّ ردًّا)
- (فَعِلَ): (فَهِمَ فَهْمًا - وطِئَه وَطْئاً - خافَهُ خوفا - رَئِمَت الدابةُ ولدها رَأْماً
- شمِمَهُ شَمًّا)
تنبيهات:
يستوي المتعدي إلى واحد أو أكثر
هـذا في (فعِـل) وأمـا (فعُـل) فـلا يتعـدى إلا بالتحويـل مـن بنيـة أخـرى إلا حرفـا شـاذا حكـاه الخليل: (أَرَحُبَكُمُ الـدخولُ في طاعـة الكَرْمَـاني؟) أي: (أَوَسِعَكُم؟)
المفتوح العين ومكسورها خمسة أبواب ،والمطلوب هنـا أربعـة أبـواب: (نَصَـرَ - ضَـرَبَ - فَـتَحَ - عَلِـمَ) أما (حَسِبَ) فأفعاله قليلة ولها تفصيلات
المتعـدي في (فَعِـل) قليـل ولكـن الغالـب والأكثـر في ذلـك القليـل في المصـدر (فَعْـل) وأكثـر مـا يستعمل المتعدي منه في العمل بالفم

أبنية مصادر
أولاً : الثلاثي
٢- اللازم:

(فَعِلَ) مصدره (فَعَل) قياسا
(وَفَعِلَ اللازِمُ بَابُهُ فَعَلْ..كَفَرَحٍ وَكَجَوىً وَكَشَلَلْ)

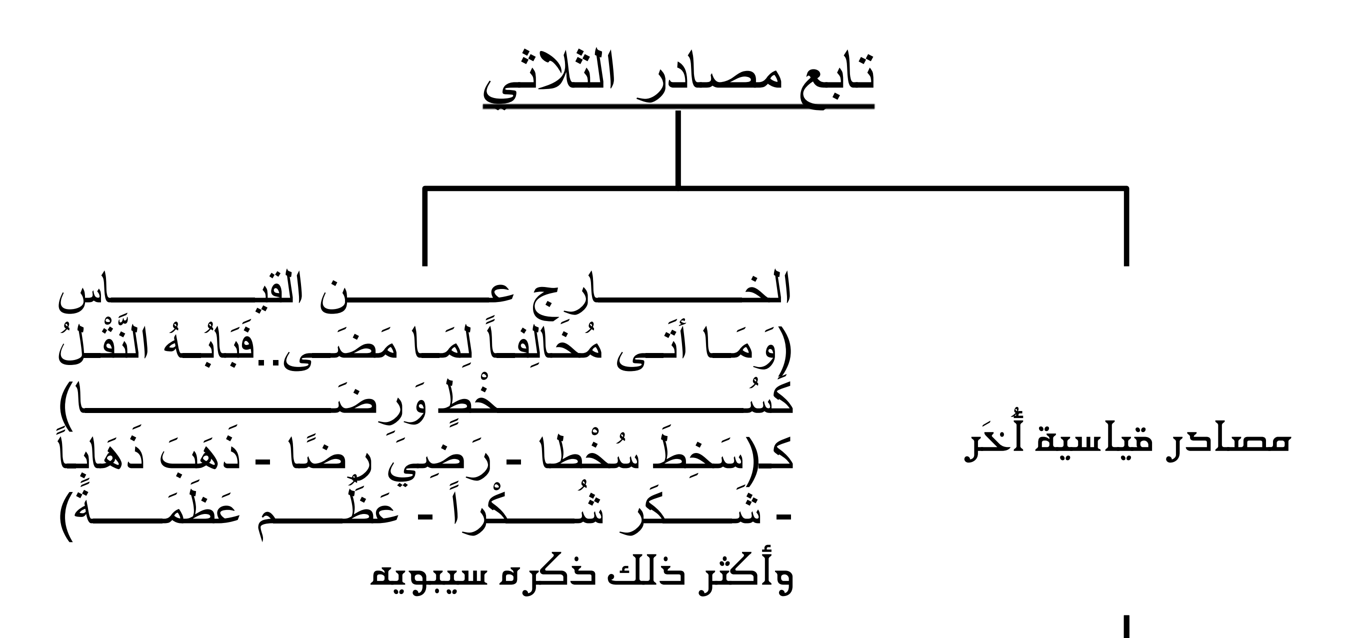
أمثلة:
١- الصحيح: (فَرِحَ فَرَحًا)
٢- المعتل: (وجِل وَجَلا - جَوِيَ جَوَىً - خَفِيَ خَفَىً)
٣- المضاعف: (شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا - بَحِحْتُ بَحَحًا)

وقد ورد فيه قياساً

(فُعْلَة) في الألوان: كـ(كَدِر كُدرةً - شقِر شُقرةً)

(فُعُولة)لما دل على معنى ثابت كـ(يُبُوسة)

(فُعُول) لما كان علاجا ووصفه على وزن (فَاعِل) كـ(قُدُوم - صُعُود)



تابع مصادر الثلاثي

الخارج عن القياس

(وَمَا أتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى..فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا) كـ(سَخِطَ سُخْطا - رَضِيَ رِضًا - ذَهَبَ ذَهَاباً - شَكَرَ شُكْراً - عَظُمَ عَظَمَةً)

وأكثر ذلك ذكره سيبويه

مصادر قياسية أُخَر

(فِعَالة) في الدال على ولاية أو حرفة كـ(تَجَرَ تِجَارة – حَرَث حِراثة – أَمَرَ إمارة – خَلَفَ خِلافة)

– وهو غير مختص بـ(فَعَل) ولا باللازم دون المتعدي كـ(الخياطة) ،وقد يكون جاريا على غير الثلاثي كالوكالة من (تَوَكَّل)

– اللامية: (وَالْفِعَالَةَ دَعْ..لِحِرْفَةٍ أَوْ وِلاَيَةٍ وَلاَ تَهِلاَ)

(فِعال) للتصويت ،وليس بكثير كـ(صاح صِياحا– هتَف هِتافا)

وهو من الفعل اللازم على (فَعَل)

(فِعال) للهِياج من الذكر والأنثى ،وليس بكثير

– الذكر كـ(الضِراب والنِكاح)

– الأنثى كـ(الصِراف والحِرام والوِداق)

غير الثلاثي : (وَغَيْرُ ذي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ..مَصْدرُه)
- وهي مقيسة كلها

(فَعَّلَ)
(كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ)
- يشمل المتعدي واللازم والمضاعف وغير ذلك

في الصحيح اللام (تَفْعِيل)
كـ(قدس تقديسا - وكلم الله موسى تكليما)
ويأتي شذوذاً على:

(فِعَّال)
كـ(وكذبوا بآياتنا كِذّابا)

(فِعَال)
- قُرِئَ (وكذبوا بآياتنا كِذَابا)
ش: (وقُلْ وَلاَ..كِذَاباً بِتَخْفِيفِ الْكِسَائِيِّ أَقْبَلَا)

ندر فيه (تَفْعِلَة)
(قَدَّم تَقْدِمة - جَرَّبَ تَجْرِبة - عَظَّمْتُه تَعْظِمَةً)
وظاهر السيرافي جوازه قياساً في الصحيح
- وندر في المضاعف كـ(حللته تحلة - تحلة أيمانكم)

في المعتل اللام (تَفْعِلَة) (وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً)
تُحذف ياء التفعيل وتُعوض عنها التاء (تَزْكِيَة - وفى توفية)
وندر مجيئه على تفعيل
(باتت تُنَزِّي دَلْوهَا تَنْزِيًّا..كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا)

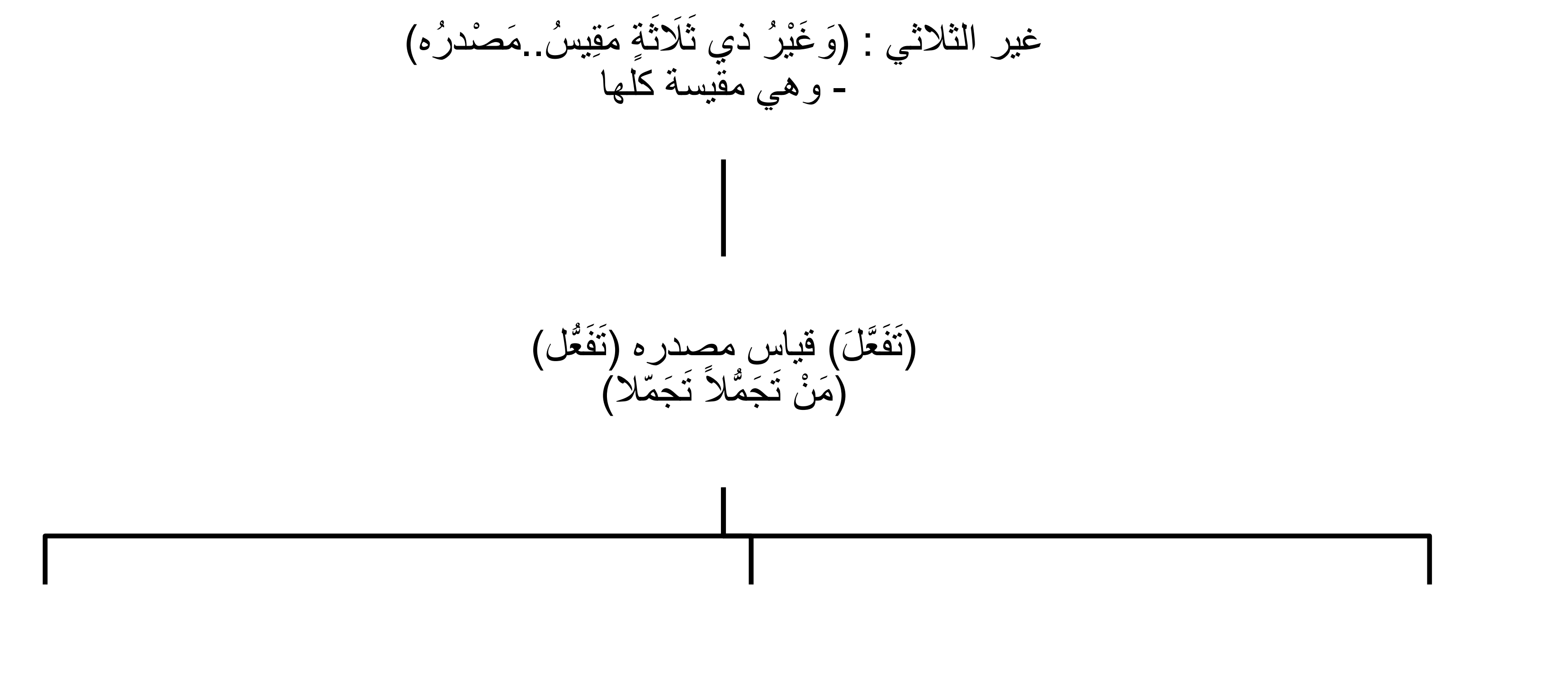
في المهموز اللام
(تفعيل) و(تَفْعِلَة)

أمثلة: (خَطّأ تَخْطِيئاً وتَخْطِئَةً - جَزَّأَ تَجْزِيئاً وتجزِئَة - هَنَّأَ تهنيئا وتهنئة)

- المبرد: (كل النحاة يقولونه بالوجهين)
- في التسهيل: (الغالب التفعلة)، وكلاهما قياسي

ما آخره همزة يسمى في التصريف معتلا لورود الإعلال على الهمزة بالتسهيل والإبدال والحذف

يمتنع حذف تاء التعويض في المهموز كـ(تهنئ) نص عليه سيبويه ،وفهمه المبرد على أنه قصد منع (تهنيئ) ،ولم يُرِد سيبويه ذلك


غير الثلاثي : (وَغَيْرُ ذي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ..مَصْدرُه)
- وهي مقيسة كلها
(تَفَعَّلَ) قياس مصدره (تَفَعُّل)
(مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمّلا)
أمثلــــــــــــــــــــــــــــــــــة
(تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً - تَعَلَّمَ تَعلُّماً - تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً
- أقرأ إقراء)
- ومنه: (تَرَدَّى تَرَدِّياً) فدخلها الإعلال
بكسر ما قبل الياء لأجلها
- لا يفـترق الحكـم بـين صـحيح العـين
والمعتل ولا بين الصحيح اللام والمعتـل
والمهموز



ما في أوله همز وصلٍ وهو اثنا عشر بناءً: (وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا..مَعَ كَسْرِ تِلْوَ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا..بِهَمْزِ وَصْلٍ)
– ولم يقيد الناظم فجاز في الصحيح والمضاعف والمعتل فيُكسَرُ ثالثُه وتُزادُ ألفٌ قبل آخره
١- (افْتَعَلَ افتِعالاً) (اصطفى اصطفاءً - اقتدر اقتدار)
٢- (اسْتَفْعَلَ استِفعالاً) (واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً - استخرج استخراجا - استكبر استكبارا)
إن كان معتل العين نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت العين وعوض عنها تاء التأنيث لزوما
كـ(اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً والأصل استعواذا)
– وقد جاءت كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيها على الأصل كـ(استحوذ استحواذا)
– الخلاف في تعيين المحذوف في (استفعال) كالخلاف في (إفعال) فالوزن (استفالة) أو (استفعلة)
الخلاف في حذف التاء كالخلاف المتقدم كـ(اسْتَقَامَ اسْتِقَاماً)،ولم يرد حذفها
– سيبويه :(جاز حذف التاء هنا بخلاف (التَّعْزِيَة) لأنهم قد يردون المحذوف كالاسْتِحْوَاذ فرُوعِيَ رَدُّهم فاستخفُّوا حذف التاء وأما مثل (التَّعْزِيَة) فلم يقولوا: تعزيًا فيردُّوا المحذوف أصلا فلذا ألزموا العِوَض وامتنع حذف التاء)
المعتل اللام حكمه كالصحيح كـ(استدعى استدعاء)
٣- (افعلَّ افعِلَّالا) كـ(اطمأن اطمئنانا) – وبعضهم يجعله (افعلَّل) – أما (الفُعَلِّيلة) كالطمأنينة فليس بمصدر بل اسم مصدر أو غير قياس
١٢- (انْفَعَلَ انْفِعَالاً) (انطلق انطلاقا)
٤- (افعنلل افْعِنْلَالاً) كـ(احرنجم احرنجاما)
١١- (افعيَّلَ افعِيَّال) (اهبَيَّخَ اهْبِيَّاخاً) – وهو نادر
٥- (افعنلى افْعِنْلَاءً) كـ(اسلنقى اسلنقاءً)
١٠- (افعوللَ افْعِيلَالاً) كـ(اعثوجج اعثيجاجا) وهو نادر
٦- (افْعَوَّلَ افعِوَّالا) كـ(اعلَوَّط اعلِوَّاطاً)
٩- (افعالَّ افْعيلَالاً) كـ(احمار احميرارا)
٧- (افْعَوعَلَ افْعِيعَالاً) كـ(اخشوشن اخشيشانا)
٨- (افْعَلَّ افْعِلَالاً) كـ(احمر احمرارا)

تابع ما في أوله همز وصلٍ

- تقييدات

هذا الحكم بشرط ألا يكون أصله:

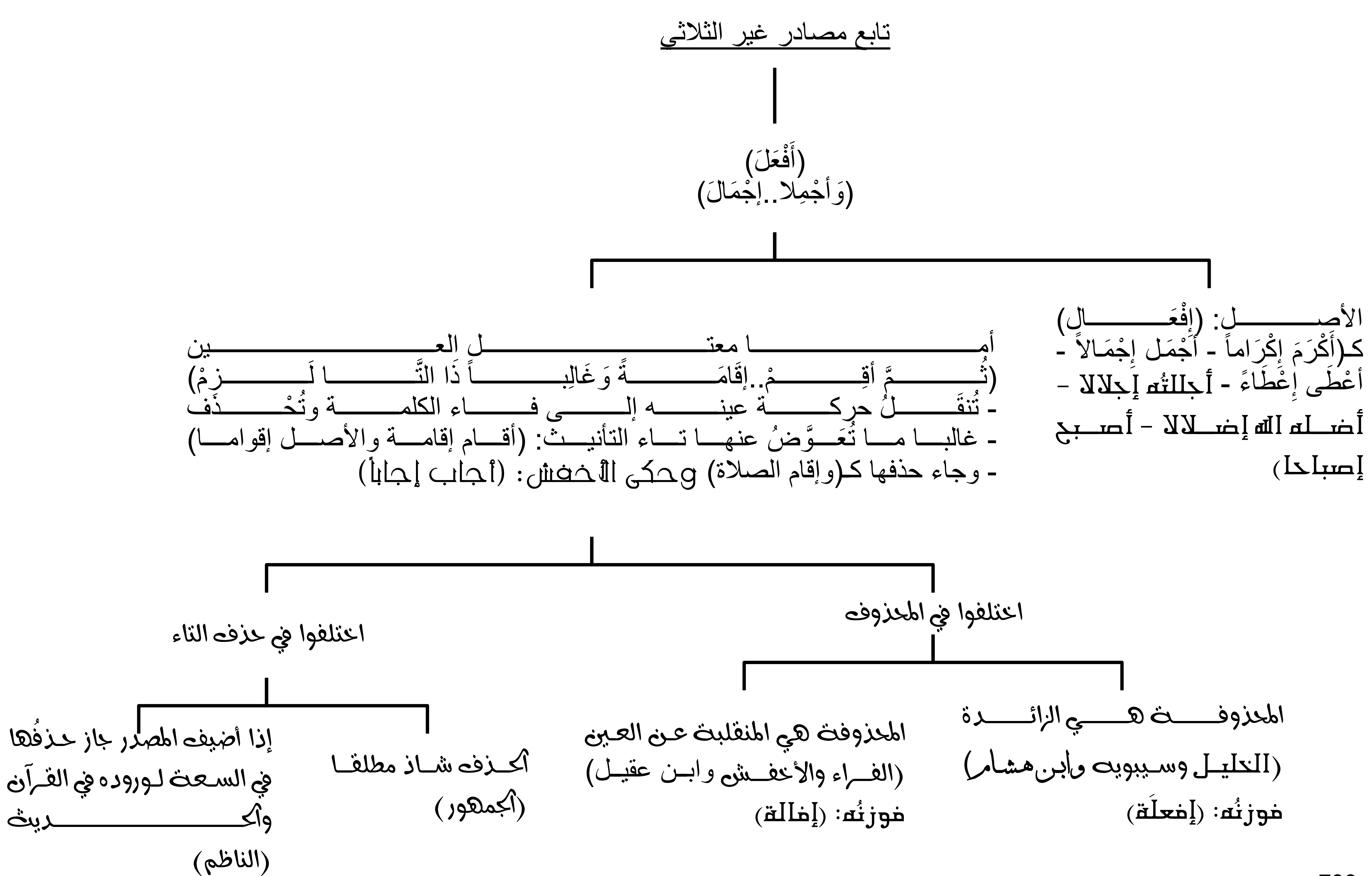
١- (تَفَاعَلَ) كـ(تطاير)

٢- (تَفَعَّلَ) كـ(تَطَيَّر)

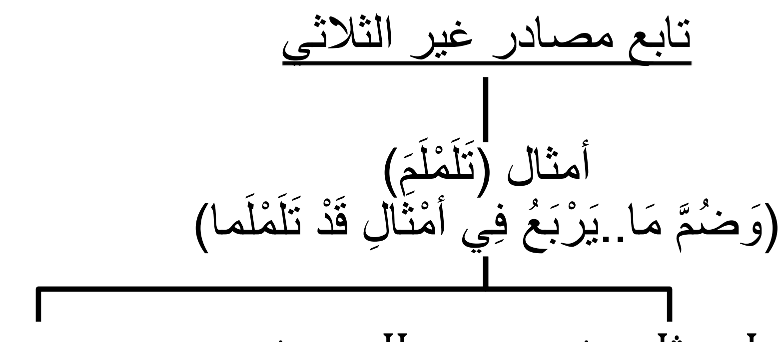
فإذا كان أحدهما.. أدغمت التاء فيما يليها واجتلب همز وصل ويُضم ما قبل الآخر كـ(اطَّايَر- يَطَّايَرُ- اطَّايُراً) و (اطَّيَرَ- يَطَّيَرُ- اطَّيُرَا)

- لا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا خماسيا كـ(انكسر- اجتمع) أو سداسيا كـ(استغفر- احلولى)

- وجملة ما ورد ٢٥ وزناً



تابع مصادر غير الثلاثي
(أَفْعَلَ)
(وَأجْمِلا..إجْمَالَ)
الأصل: (إِفْعَال) كـ(أَكْرَمَ إِكْرَاماً - أَجْمَل إِجْمَالاً - أعْطَى إِعْطَاءً - أجللته إجلالا - أضله الله إضلالا - أصبح إصباحا)
أما معتل العين (ثُمَّ أقِمْ..إقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ)
- تُنقَلُ حركة عينه إلى فاء الكلمة وتُحْذَف
- غالبا ما تُعَوَّضُ عنها تاء التأنيث: (أقام إقامة والأصل إقواما)
- وجاء حذفها كـ(وإقام الصلاة) وحكى الأخفش: (أجاب إجاباً)
اختلفوا في المحذوف
المحذوفة هي الزائدة (الخليل وسيبويه وابن هشام) فوزنُه: (إفعلَة)
المحذوفة هي المنقلبة عن العين (الفراء والأخفش وابن عقيل) فوزنُه: (إفالة)
اختلفوا في حذف التاء
الحذف شاذ مطلقا (الجمهور)
إذا أضيف المصدر جاز حذفُها في السعة لوروده في القرآن والحديث (الناظم)



المقصود ما كان مثله في عدد الحروف وموازناً له في الحركات والسكنات والتاء في أوله زائدة فيُضم الرابع بناء المصدر

الأوزان عشرة:

١- (تَفَعْلَلَ) مصدرُه (تَفَعْلُل) كـ(تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً - تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً)

٢- (تَفَعْلَى تَفَعْلُياً) - فكُسِرَت اللام لأجل الياء كـ(تَقَلْسَ تَقَلْسِياً - تَجَعْبَى تَجَعْبِياً)

وهكذا فيجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياءً كـ(تَوَانَى - تَدَانَى)

فلو لم يفعلوا لوجب قلب الياء واواً لأجل الضمة فتقع واوٌ مضمومٌ ما قبلها في آخر الاسم المعرب

٣- (تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً)

كـ(تكبر تكبرا)

وهو داخل تحت (تجمَّلا تجمُّلا)

وشذ (تَفَعَّل تِفِعَّالا) كـ(تملَّق تِمِلَّاقاً) والقياس (تملُّقا)

٤- (تَفَاعَلَ تَفَاعُلاً) كـ(تغافل تغافلا)

٥- (تَمَفْعَلَ تَمَفْعُلاً) كـ(تمسكن تمسكناً)

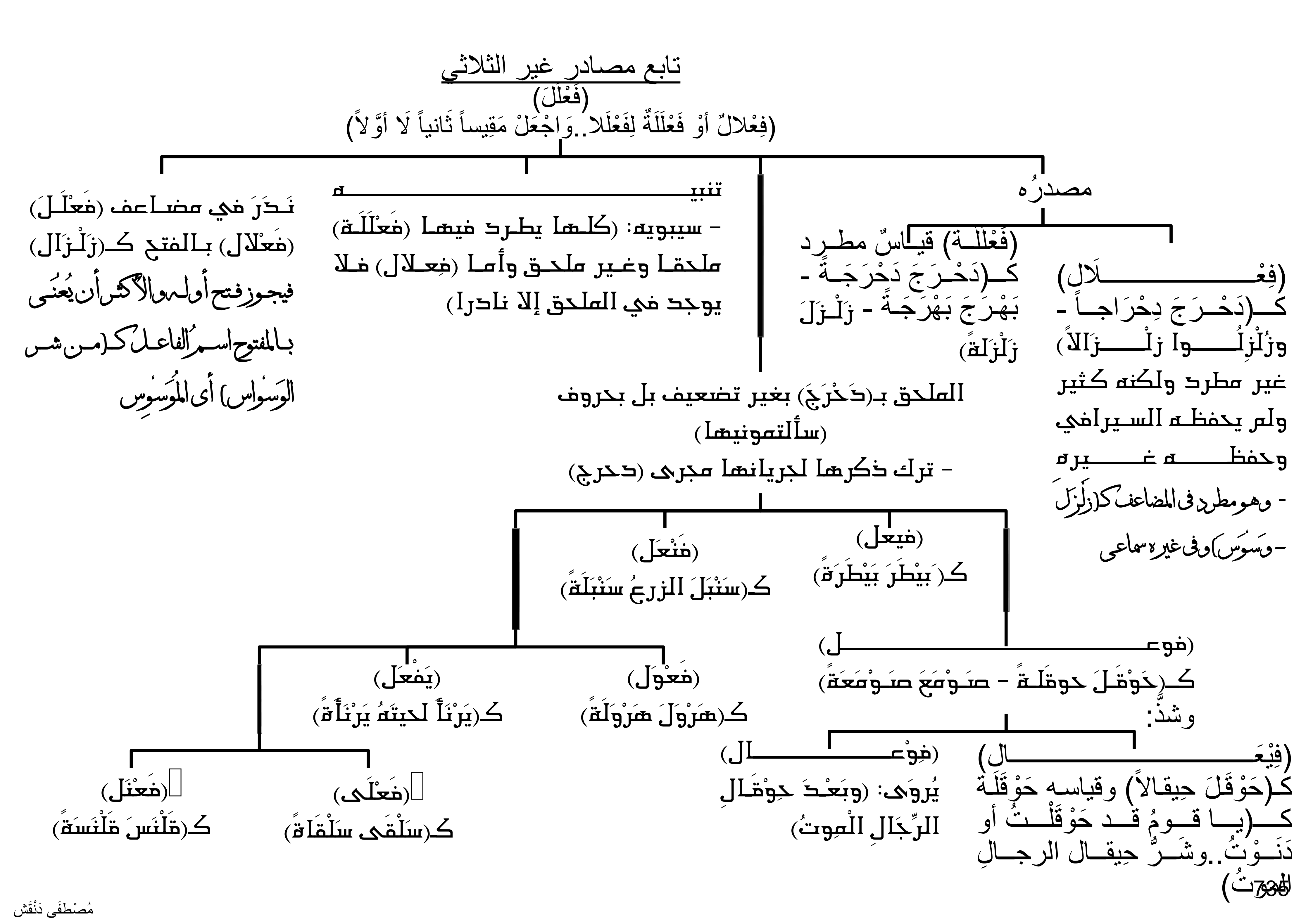
٦- (تَفوعَلَ تَفوْعُلاً) كـ(تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً)

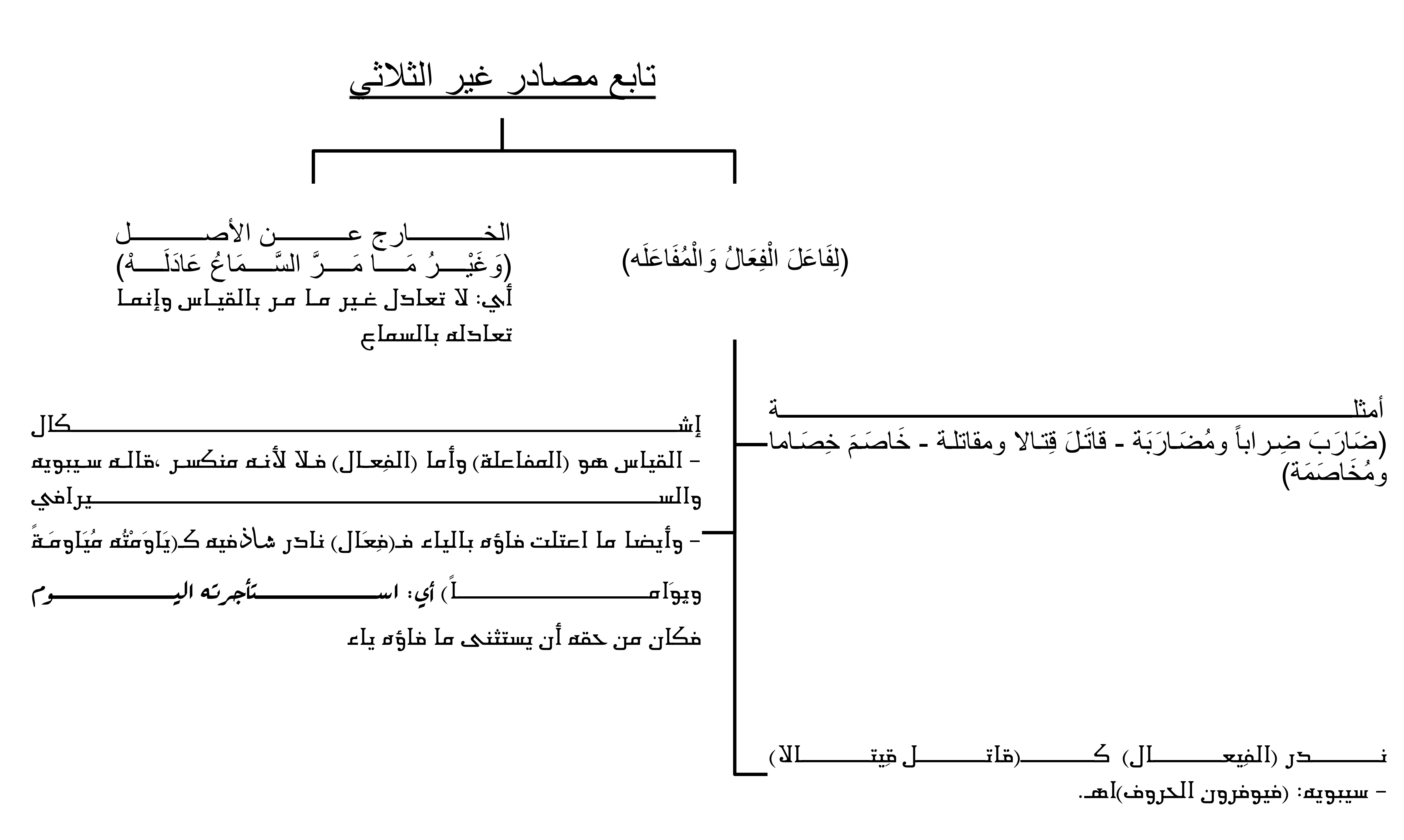
٧- (تَفَعْوَلَ تَفَعْوُلاً) كـ(تَسَهْوَكَ تَسَهْوُكاً)

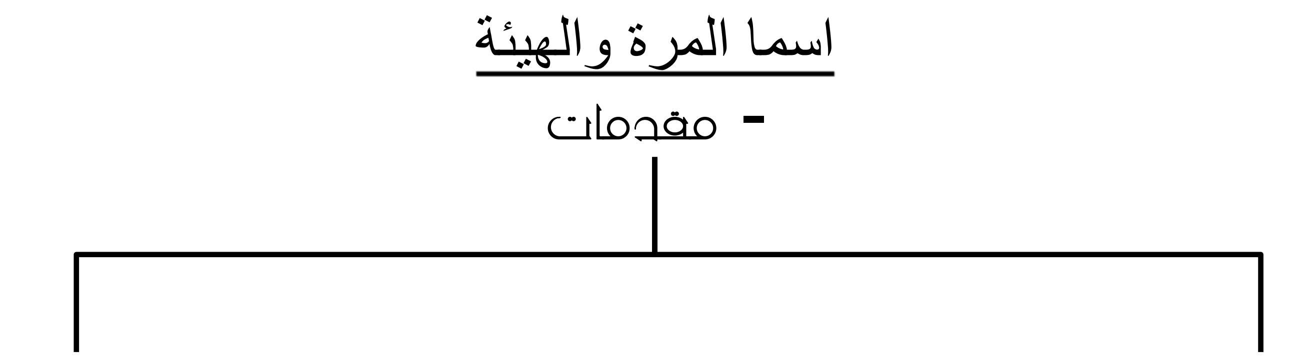
٨- (تَفَيْعَلَ تَفَيْعُلاً) كـ(تشيطن تشيطنا)

٩- (تَفَعْنَلَ تَفَعْنُلاً) كـ(تقلنس تقلنسا)

١٠- (تَفَعْلَتَ تَفَعْلُتاً) كـ(تعفرت تعفرُتا)


تابع مصادر غير الثلاثي
(فَعْلَلَ)
(فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا..وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانياً لَا أوَّلاً)
مصدرُه
(فَعْلَلَة) قياسٌ مطرد كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً - بَهْرَجَ بَهْرَجَةً - زَلْزَلَ زَلْزَلَةً)
(فِعْلَال) كـ(دَحْرَجَ دِحْرَاجاً - وزُلْزِلُوا زِلْزَالاً) غير مطرد ولكنه كثير ولم يحفظه السيرافي وحفظه غيره
- وهو مطرد في المضاعف كـ(زَلْزَلَ - وَسْوَسَ) وفي غيره سماعي
تنبيه
- سيبويه: (كلها يطرد فيها (فَعْلَلَة) ملحقا وغير ملحق وأما (فِعلال) فلا يوجد في الملحق إلا نادرا
نَدَرَ في مضاعف (فَعْلَلَ) (فَعْلال) بالفتح كـ(زَلْزَال) فيجوز فتح أوله والأكثر أن يُعنى بالمفتوح اسمُ الفاعل كـ(من شر الوَسْواس) أي المُوَسْوِس
الملحق بـ(دَحْرَجَ) بغير تضعيف بل بحروف (سألتمونيها)
- ترك ذكرها لجريانها مجرى (دحرج)
(فَيْعَل) كـ(بَيْطَرَ بَيْطَرَةً)
(فَنْعَل) كـ(سَنْبَلَ الزرعُ سَنْبَلَةً)
(فَوْعَل) كـ(حَوْقَلَ حوقلةً - صَوْمَعَ صَوْمَعَةً) وشذَّ:
(فِيْعَال) كـ(حَوْقَلَ حِيقالاً) وقياسه حَوْقَلَة كـ(يا قومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ..وشَرُّ حِيقال الرجالِ المَوتُ)
(فِوْعَال) يُروى: (وبَعْدَ حِوْقَالِ الرِّجَالِ المَوتُ)
(فَعْوَل) كـ(هَرْوَلَ هَرْوَلَةً)
(يَفْعَل) كـ(يَرْنَأَ لحيتَهُ يَرْنَأَةً)
(فَعْلَى) كـ(سَلْقَى سَلْقَاةً)
(فَعْنَل) كـ(قَلْنَسَ قَلْنَسَةً)


تابع مصادر غير الثلاثي
(لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَه)
الخارج عن الأصل
(وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ)
أي: لا تعادل غير ما مر بالقياس وإنما تعادله بالسماع
أمثلة
(ضَارَبَ ضِراباً ومُضَارَبَة - قاتَلَ قِتالا ومقاتلة - خَاصَمَ خِصَاما ومُخَاصَمَة)
إشكال
- القياس هو (المفاعلة) وأما (الفِعال) فلا لأنه منكسر ،قاله سيبويه والسيرافي
- وأيضا ما اعتلت فاؤه بالياء فـ(فِعَال) نادر شاذفيه كـ(يَاوَمْتُه مُيَاوَمَةً ويِوَاماً) أيِ: استأجرته اليوم
فكان من حقه أن يستثنى ما فاؤه ياء
ندر (الفِيعال) كـ(قاتل قِيتالا)
- سيبويه: (فيوفرون الحروف)اهـ.



اسم المرة يُشتق من أفعال الجوارح الظاهرة كالمشي والجلوس

- أما أفعال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل أو الأوصاف الجبلية كالحُسن والظُرف فلا

لا فرق في اسم المرة أو اسم الهيئة بين المصدر الخالي من الزيادة كالضرب وبين المشتمل على الزيادة كالجلوس

تابع اسمَى المرة والهيئة أولاً: من الثلاثي

المــرة (فَعْلَــةٌ) (وَفَعْلَــةٌ لِمَــرَّةٍ كَجَلْسَهْ)

- أمثلة: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً - قَتَلْتُه قَتْلَةً)

تنبيــــــه: مــــــا لـــــــه مصـــــــدران

- أطلـــق النــــاظم جـــواز اللحــــاق ولـــيس كـــذلك

- نــص سـيبويه وغـيره علــى أن التـــاء تلحـق الأغلـب في الاسـتعمال فمثلاً: (فَاعَل) له (فِعَال) و(مُفاعلة)، فالثاني هو المستعمل للمرة وإن كانت فيه التاء ويمتنع: (ضَـارَبَ ضِـرَابةً واحـدةً) ويجب (ضَـارَبَ مُضَـارَبَةً واحـدةً)

- وكذلك إذا كان له مصدران سماعيان فالمعتبر هو الأغلب

العلـــــــــــــــــة

- منزلة (الجَلْسَةَ) من (الجُلُوس) كالتمرة من التمر فالأصل في التفريق بين الجـــــنس وواحــــــــــده بالتـــــــــاء

- فالأصلُ (الجَلْسُ) في (جَلَسَ) فالزيادة في مصدر الثلاثـي كـ(جُلُوس) غير لازمـة فقـد يجـئ فيـه (فَعْـلٌ) بـلا زيـادة كـ(جَـحَـدَ جَحْـداً - أَتَـى أَتْيـاً) أما مصدر المزيد فالزيادة فيه لازمه فلذا فرقوا في إرادة المرة بين الثلاثي وغيره، وهذا تعليل سيبويه

شـذ: - حكـى سـيبويه: (أَتَيْتُـه إِتْيَانَـةً واحـدةً - لَقِيتُـه لِقَـاءَةً واحـدةً)

- حكى الجوهري: (لُقْيَانَةً واحدةً)

إن بُنِــيَ المصـــدر على التاء

(وَفِعْلَــــةٌ لِهيئَـــــةٍ كَجِلْسَـــــةْ) كـ(جَلَسَ جِلسَة حَسَنَة - قَعَدَ قِعْدَةً.. - مَات مِيْتَةً حسنة - نَشَدَ الضالة نِشدةً عظيمة)

اختيار ابن عقيل وابن هشام: وُصِفَ بما يدُلّ على المرة كـــــ(نَعْمَــــة واحـــــدة - رَحْمَــــة..) أو الهيئةَ كـ(نَشَدَ الضالة نِشدةً عظيمةً)

اختيـــــار محيـــي الـــدين: لا يخلـــو المصـــدر:

١- فمــا أولُــه مفتــوح: يُـدَلُّ علـى المـرة منــه بالوصــف كـ(نَعْمَـة واحـدة - رَحْمَـة..) وعلـى الهيئـة بكسـر أولـه

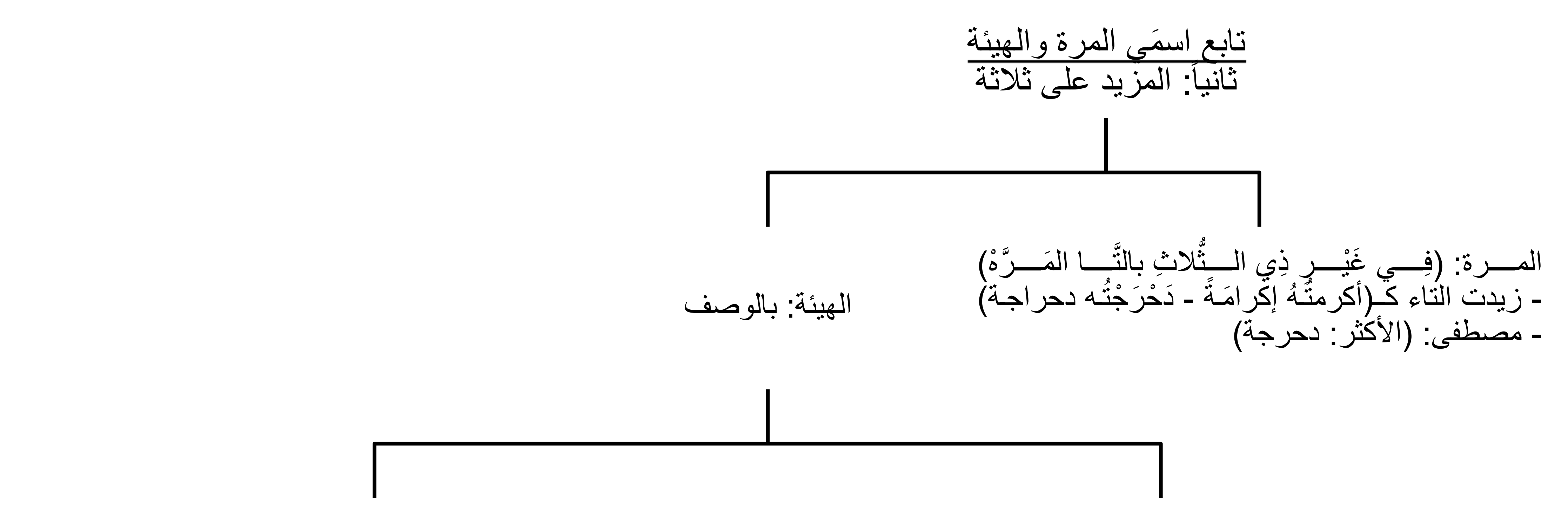
٢- المكســـور الأول: (نِشْـــدة - دِرْبَـــة) فيوصـــف في الهيئـــة ويُفـــتحُ في المـــرة

٣- المضـموم الأول: (كُـدْرَة - زُرقـــة - حُمْـــرة) يُفتح في المرة ويُكسر في الهيئة

اختيـار الشـاطبي: لا يُحتـاج إلى تـاء وتصير دلالـة التـاء علـــى المـــرة بقصـــد القاصـــد

- فالتاء لو لم تكن للمرة لم تكن ما هي فيه ولم تجمعه إذ تـــاء التعـــويض يجـــوز حـــذفها

مصطفى: أي لامتناع (أقمته إقامين)

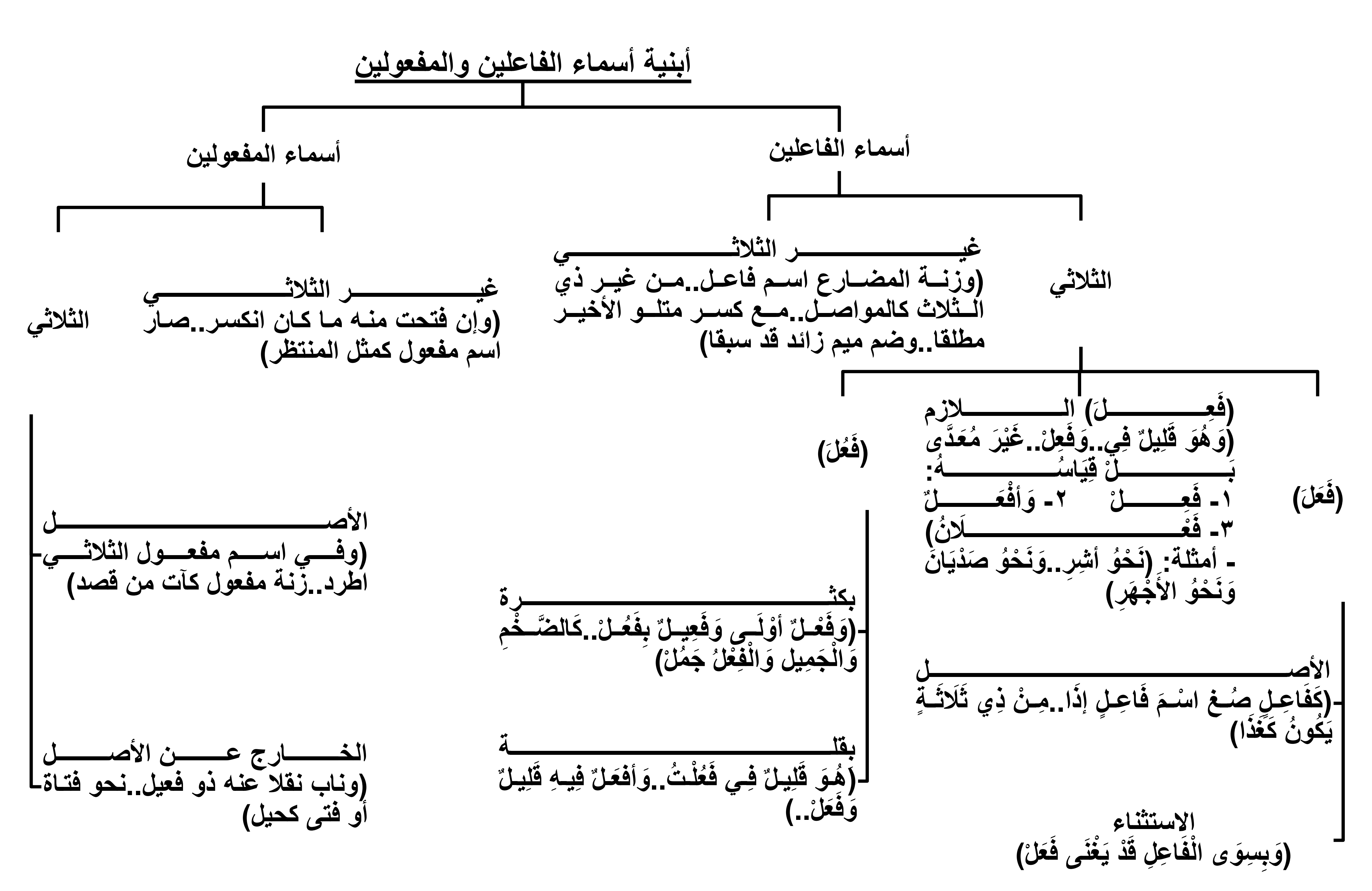


الأصل: بناء الهيئة فيه مفقود في الكلام فبناء (فِعْلَة) لا يتأتى إذ يلزم هدم البنية بحذف ما قصد إثباته فيها، واستغنوا عنه بالمصدر الأصلي

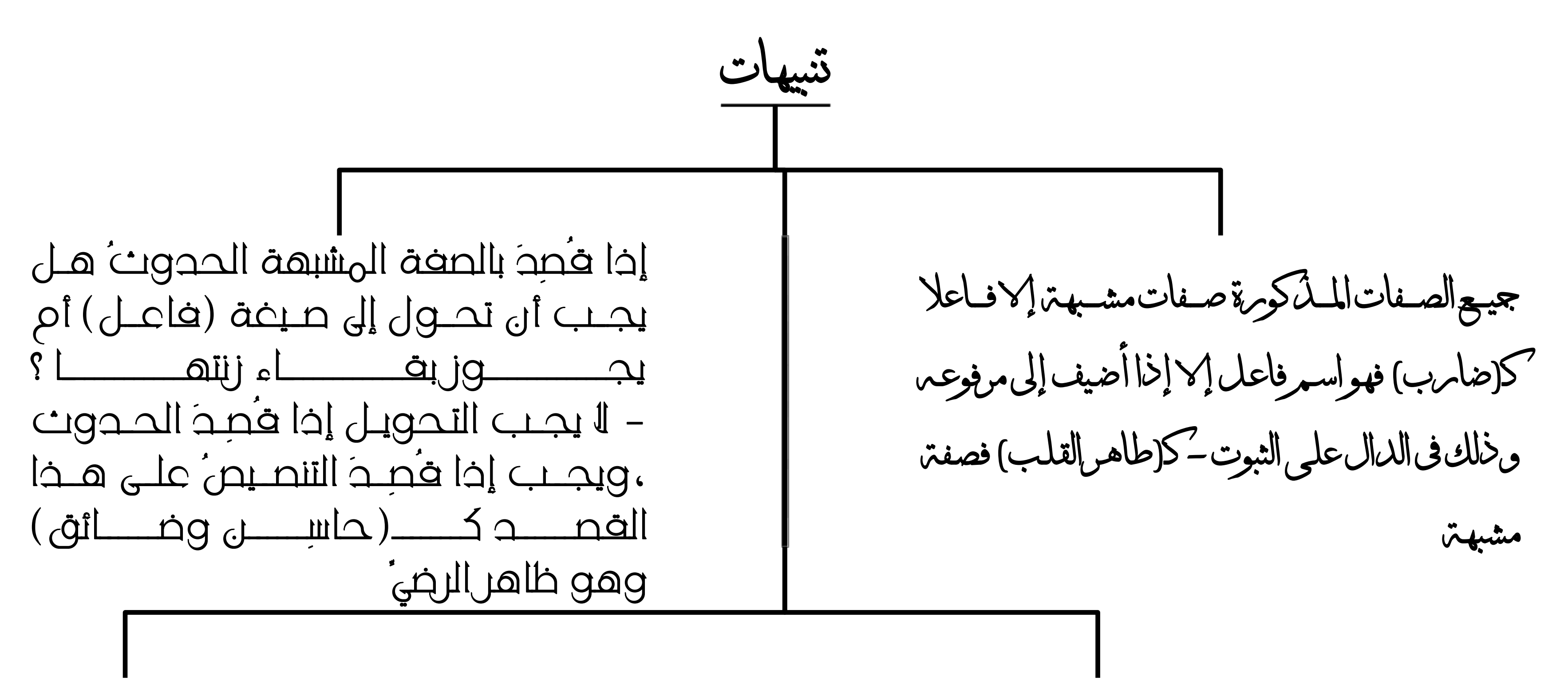
(وشَـــــذَّ فِيـــــه هَيْئَـــــةٌ كَـــــالْخِمْرَهْ)
- وشذ (فِعْلَة) منه كـ(هِـيَ حَسَنَةُ الخِمْرَة - هو حَسَنُ العِمَّة - وإنها لَحَسَنَةُ النِّقْبَةِ - تَقَمَّصَ قِمْصَةً)

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

مُصْطفَى دَنْقَش



أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
أسماء الفاعلين
أسماء المفعولين
الثلاثي
غير الثلاثي
(وزنة المضارع اسم فاعل..من غير ذي الثلاث كالمواصل..مع كسر متلو الأخير مطلقا..وضم ميم زائد قد سبقا)
(فَعِلَ) اللازم
(وَهُوَ قَلِيلٌ فِي..وَفَعِلْ..غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ:
١- فَعِلْ ٢- وَأفْعَلٌ
٣- فَعْلَانُ)
- أمثلة: (نَحْوُ أشِرِ..وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ)
(فَعُلَ)
(فَعَلَ)
الأصل
(كَفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا..مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا)
الاستثناء
(وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ)
بكثرة
(وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ..كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ)
بقلة
(هُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ..وَأفعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ..)
غير الثلاثي
(وإن فتحت منه ما كان انكسر..صار اسم مفعول كمثل المنتظر)
الثلاثي
الأصل
(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد..زنة مفعول كآت من قصد)
الخارج عن الأصل
(وناب نقلا عنه ذو فعيل..نحو فتاة أو فتى كحيل)



الأصل في صيغة (فاعل) كونها اسمَ فاعل تدل على الحدوث والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة كونها صفة مشبهة للثبوت
- وقد يُقصَدُ باسم الفاعل الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكمها فيُضاف إلى مرفوعه كـ(طاهر القلب)
- وقد يُقصَدُ بالصفة المشبهة الحدوث كاسم الفاعل فتأخذ حكمه

قصد الثبوت يجري في غير الثلاثي كـ(مستقيم الرأي ومعتدل القامة) فيكون صفة مشبهةً

اسم الفاعل من الثلاثي

(فَعَـــــل) المتعــــدي أو الـــــلازم
(كَفَاعِـلٍ صُـغ اسْمَ فَاعِـلٍ إِذَا..مِـنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا)

القياســــــي: (فَاعِــــــل) كـ(ضَـرَبَ ضـاربٌ - ذَهَـبَ ذاهبٌ)

أتـــى بــــ(غـــذا) لأنــه متعــــدي ولازم - (غذا الماءُ - العرقُ) أي: سَالَ ،و(غـذا البـول) أي: انقطـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــع - (غذا الطعامُ الصبيَّ - غذوت الصبي باللبن)

الســــــــــــــــــــــــــــــــــماعي
(وَبِسِـــوَى الْفَاعِـــلِ قَـــدْ يَغْنَـــى فَعَـــلْ) كـ(طَاب فهو طيب - شَاخ فهو شيخ - شاب فهو أشـيب - عَــفَّ يَعِـفُّ فهـو عَفِيـفٌ)
ويمتنع: (طائـب - شـائخ - شـائب - عـافٍ)
- فلو ورد القياسي والسماعي معاً فليس موضعَ استغناءٍ كـ(مَال يَمِيل فهُو مائِل وأمْيَل)

(فَعِل)

المتعدي
قياسه: (فاعِل) كـ(رَكِبَ راكبٌ)

اللازم

القياســي
(بَـلْ قِيَاسُـهُ فَعِـلٌ..وَأَفْعَـلُ فَعْـلاَنُ نَحْـوُ أَشِرٍ..وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ)

(فَعِلٌ) : (نَضِرَ فهو نَضِرٌ - بَطِرَ فهو بَطِرٌ - وجِع فهو وجِعٌ - فَزِع فهو فَزِعٌ - أَشِـرَ يأْشَـرُ أَشَـراً فهـو أَشِـرٌ إذا لم يَحْمَـد النَّعمـة والعافيـة)
ويُقاس في الأدواء ونحوها والأعراض كالفرح وشبهه مما يرجع إلى الخفة والتحرك

(فَعْلان): (عطِش عطشان - صدِي صديان - حَار يَحَار فهو حَيران)
،ويقاس في الامتلاء حسًّا أو معنىً وحرارة الباطن

(أَفْعَل): (سَوِد فهو أسودُ - جَهِرَ فهو أَجْهَرُ إذا لم يبصر في الشمس - حَـــوِل فهـــــو أحـــــوَل - أكحــل)
ويقاس في الألوان والخِلَقِ والعاهات العائبة والآفات اللازمة ونحوها

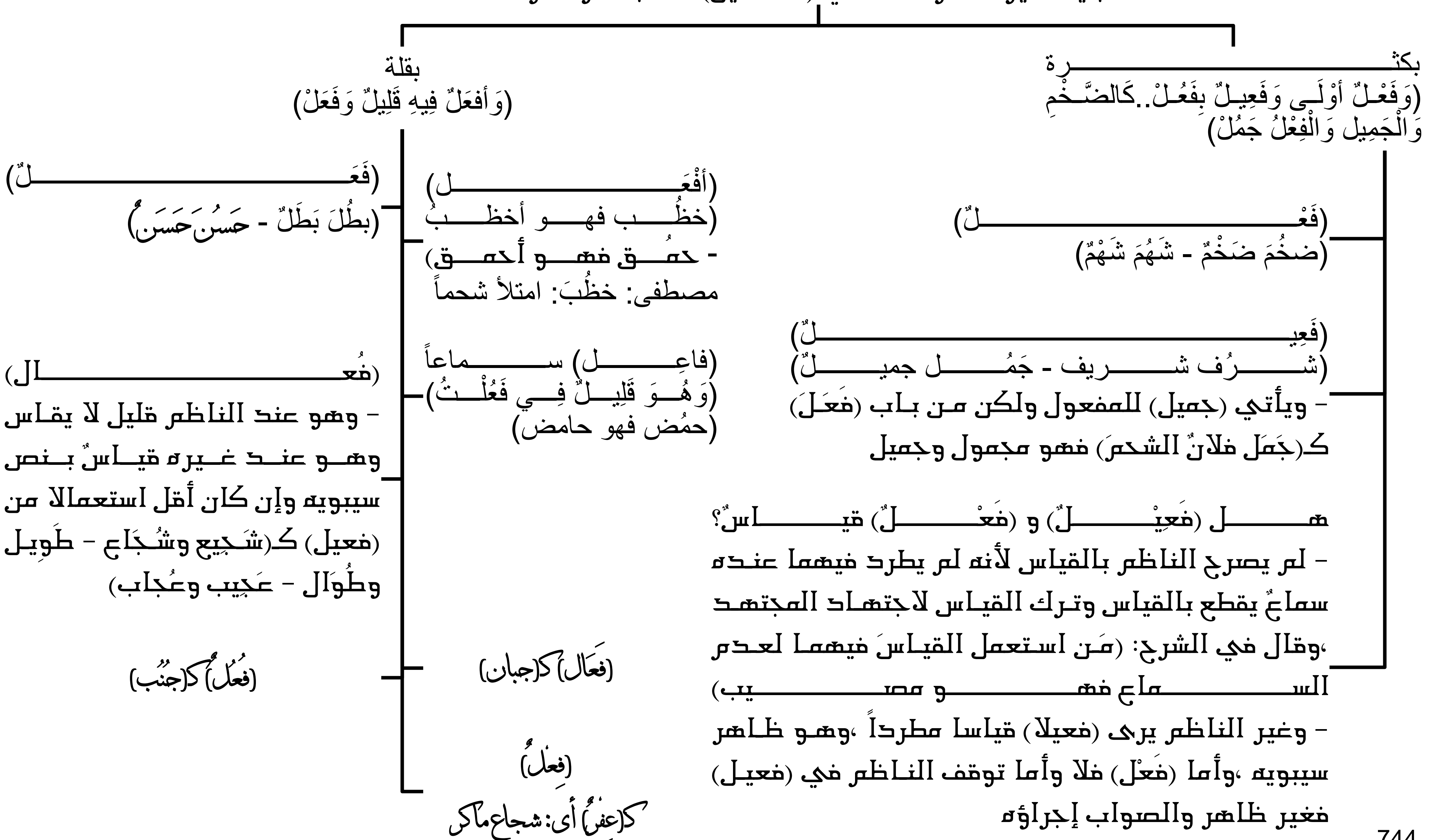
وأتــــى (فاعِـــل) ســـماعاً
(وَهُـوَ قَلِيـلٌ فِـي..وَفَعِـلْ..غَيْـرَ مُعَدًّى)
(أمِن فهو آمِنٌ - سلِم فهو سالِم)

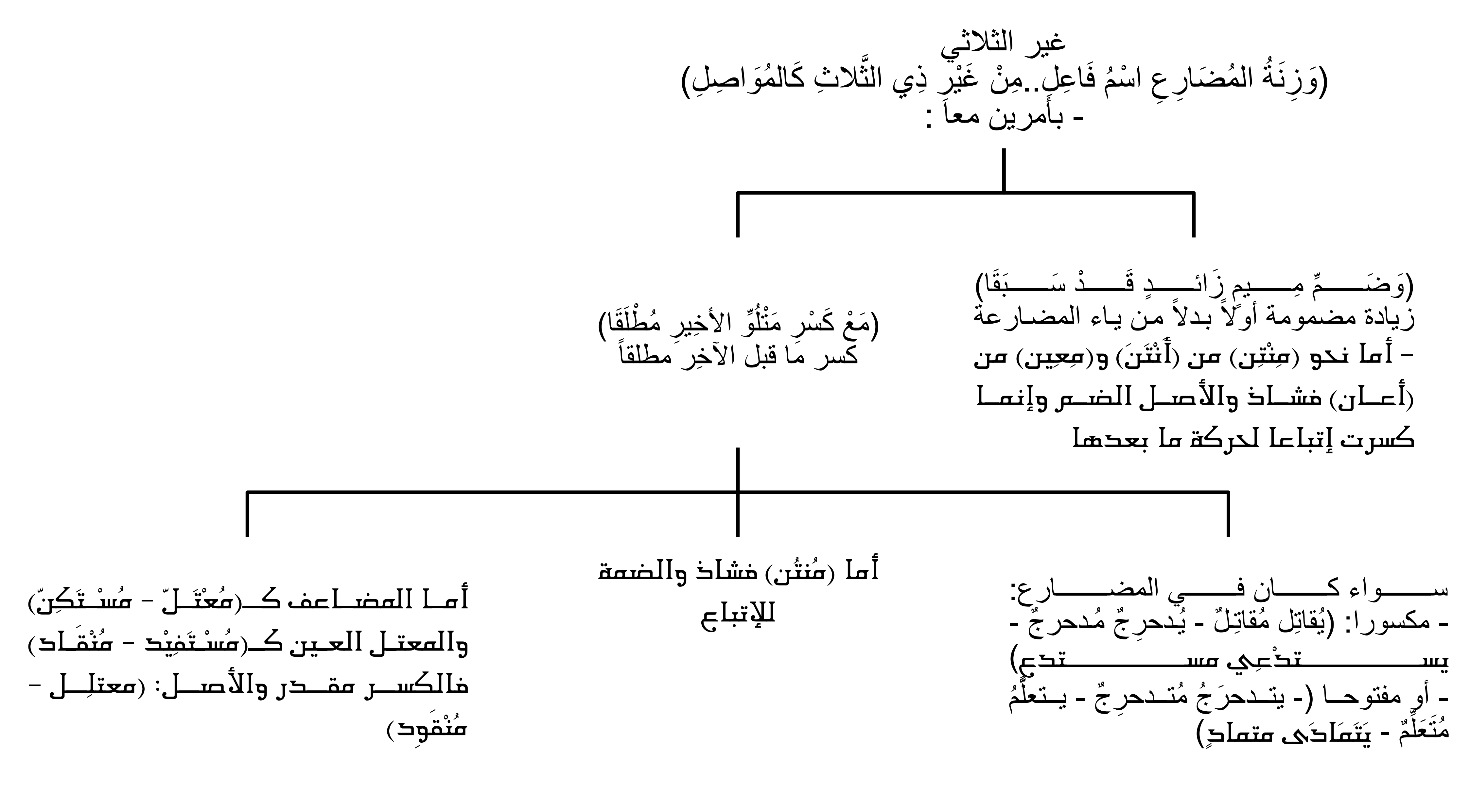
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع اسم الفاعل من الثلاثي

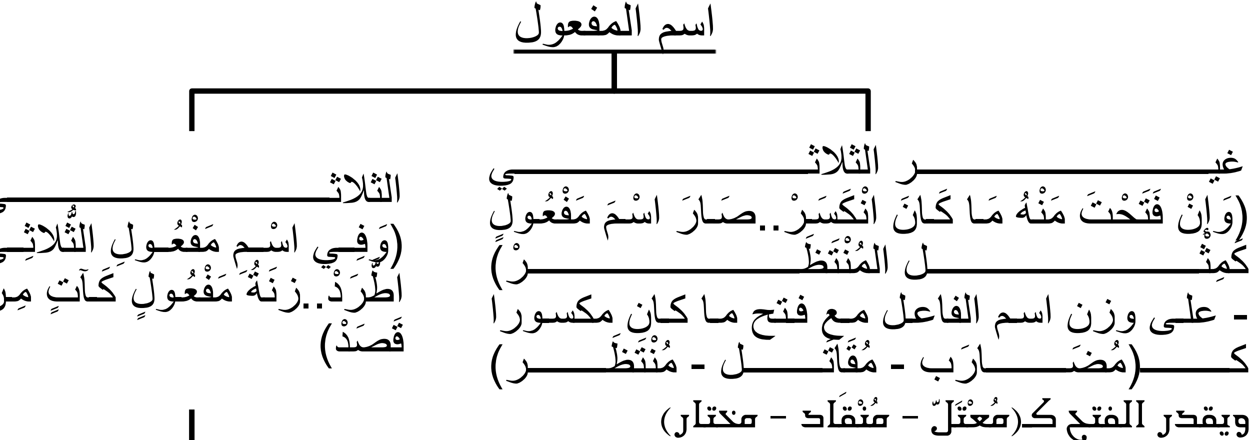
(فَعُل)

- على أبنية كثيرة ذكر منها في (التسهيل) ١٤ بناءً وذكر هنا ٤:




غير الثلاثي
(وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ..مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَالمُوَاصِلِ)
- بأمرين معاً :
(وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)
زيادة مضمومة أولاً بدلاً من ياء المضارعة
- أما نحو (مِنْتِن) من (أَنْتَنَ) و(مِعِين) من (أعان) فشاذ والأصل الضم وإنما كسرت إتباعا لحركة ما بعدها
(مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا)
كسر ما قبل الآخِرِ مطلقاً
سواء كان في المضارع:
- مكسورا: (يُقاتِل مُقاتِلٌ - يُدحرِجٌ مُدحرِجٌ - يستدْعِي مستدْعٍ)
- أو مفتوحا (- يتدحرَجُ مُتدحرِجٌ - يتعلَّمُ مُتَعَلِّمٌ - يَتَمَادَى متمادٍ)
أما (مُنتُن) فشاذ والضمة للإتباع
أما المضاعف كـ(مُعْتَلّ - مُسْتَكِنّ) والمعتل العين كـ(مُسْتَفِيْد - مُنْقَاد) فالكسر مقدر والأصل: (معتلِل - مُنْقَوِد)

مُصْطفَى دَنْقَش



الأصل

- وزن (مَفْعُول) كـ(مَقْصُود - مَضْرُوب)

ويستوي المتعدي واللازم كـ(مَمْرُورٌ بِهِ)

والصحيح والمعتل كـ(مَرْمِيٌّ - مَغْزُوٌّ - مَبِيعٌ)

والأصل: (مرمُويٌ - مغزُووٌ - مبيُوعٌ)

(مبيع) أصله (مَبْيُوع) فنقلت ضمة الياء إلى الباء وحُذِفَت الواو للساكنين وقُلِبَت ضمة الباء كسرةً لأجلِ الياء

(مقول) أصله (مَقْوُوْل) فنقلت الضمة إلى القاف وحُذِفَتْ الواو الزائدة على الراجح للسّاكِنين

(مرمي) أصله (مَرْمُوْي) فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمتا ثم قلبت ضمة الميم كسرةً للمناسبة

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ..نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلِ)

- ينوب (فَعِيْل) عن (مَفْعُول) في الدلالة على معناه

أمثلة: (جَرِيح - كَحِيل - قَتِيل - أسير - كَلَّمْتُهُ فهو كليم - دَهَنَ لِحْيَتَهُ فهي دَهِينٌ - لُدِغَ فهو لَدِيغٌ)

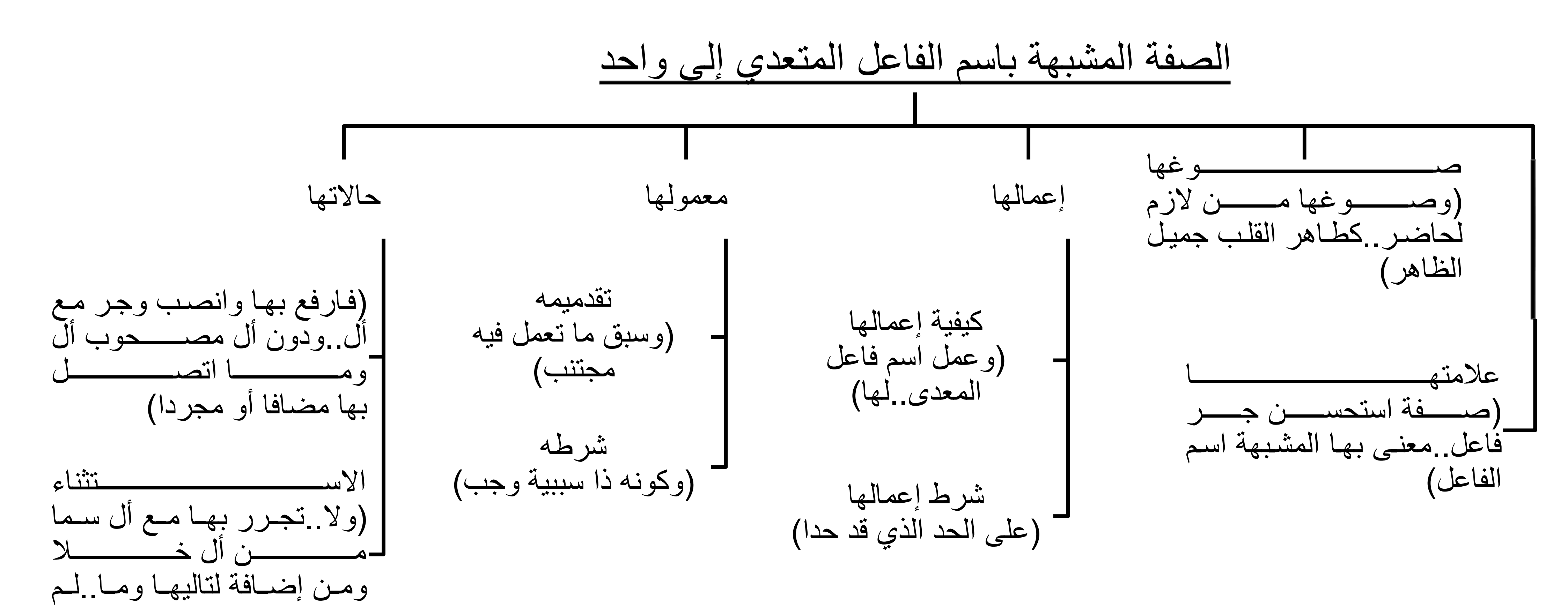
لا ينقاس لا إجماعا كما زعم ابن الناظم بل فيه خلافٌ - في التسهيل: (زعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) كـ(جريح) فإن كان له فلا يُقَاسُ كـ(عَلِيم))اهـ. لأنه يوقع في اللبس

والحامل على القياس عندهم كثرةُ ما جاء من السماع

نبه بـ(نحو فتاة أو فتى كحيل) على أن (فعيل) للمفعول ويستوى فيه المذكر والمؤنث

- زعم الناظم في التسهيل أن فعيلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا يمتنع: (مررت برجلٍ جريحٍ عبدُهُ) وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ



- **جملة ما تمتاز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بـ:**

١- تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يُصاغ منهما

٢- هى للزمن الحاضر الدائم وهو لأحد الأزمنة الثلاثة

٣- قد تكون مجارية للمضارع وغير مجارية وهو غالبا فى الثلاثى ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا له

٤- منصوبها لا يتقدم عليها بخلافه

٥- يلزم كون معمولها سببيا

الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

ماهيتها

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ..مَعْنىً بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ)

(صِفَةٌ)

- مدخل:

- (أفعل فعلاء - فعلان فعلى) ومؤنثاهما كـ(أحمر الوجه وحمراء الثوب ويقظان القلب ويَقظَىْ الذهن)

- المنسوب والصفات غير الجارية على فعلٍ كـ(قرشي الأب)

- الصفات الخماسية كـ(شمردل الأب)

(اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ..مَعْنىً بِهَا)

- كـ(حسنُ الوجهِ - منطلقُ اللسانِ - طاهر القلبِ) والأصل (حسنٌ وجهُهُ) ويمتنع هذا في اسم الفاعل فيمتنع: (زيد ضاربُ الأبِ عمراً) والمخفوض إنَّما انخفض من نَصْبٍ، فهو فرع (ضاربٌ الأبَ عَمْراً) وهو ممتنع لامتناع (زيدٌ يضربٌ الأبَ عمرا)

- إن أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه فهو جارٍ مجراها كـ(زيدٌ مضروبُ الأبِ)

- قوله: (معنى) : أي: ليس فاعلاً لفظا ومعنى وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه فالفاعل وهو فاعل لا يُخْفَضُ بالإضافة لئلا تُوهِمَ الإضافةَ إلى المفعول

- العلم بِحُسْنِ الإضافة موقوف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف كما توهمه ابن الناظم

الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

ـصوغها : (وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ..كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

لا تصاغ إلا من فعلٍ لازم كـ(طاهر القلب - جميل الظاهر) لتضاد العلاج والثبوت

وفي صوغُها من المتعدي مذاهب

- المنع ظاهر الناظم هنا – وهو الصحيح
- جائز بشرط قصد الثبوت بحيث لا يكون في اللفظ متعديا
  - بشرط أمن اللبس (الناظم في التسهيل)
  - لم يشترط أمن اللبس (الفارسي) فيجوز: (الضاربُ أَبَوَيْنِ – الضَّاربُ الأَبَوَيْن – الضَّاربُ الأَبَوانِ)

لا تكون إلا للحال فيمتنع: (زيد حسن الوجه غدا أو أمس)

– لأن غير ذلك يلزمه العلاج فالماضي يقتضى أنه قد كان ثم انقطع ،والمستقبل لأنه سيكون بعدَ أن لم يكن

العلة: الصفة يفهم منها العلاج إما بـ:

١ – العمل في ظرف الزمان وخاصة المستقبل كـ(زيد قائم أبوه غدا أو الآن)

٢– أو نصب المفعول كـ(زيد ضارب أبوه عمرا)

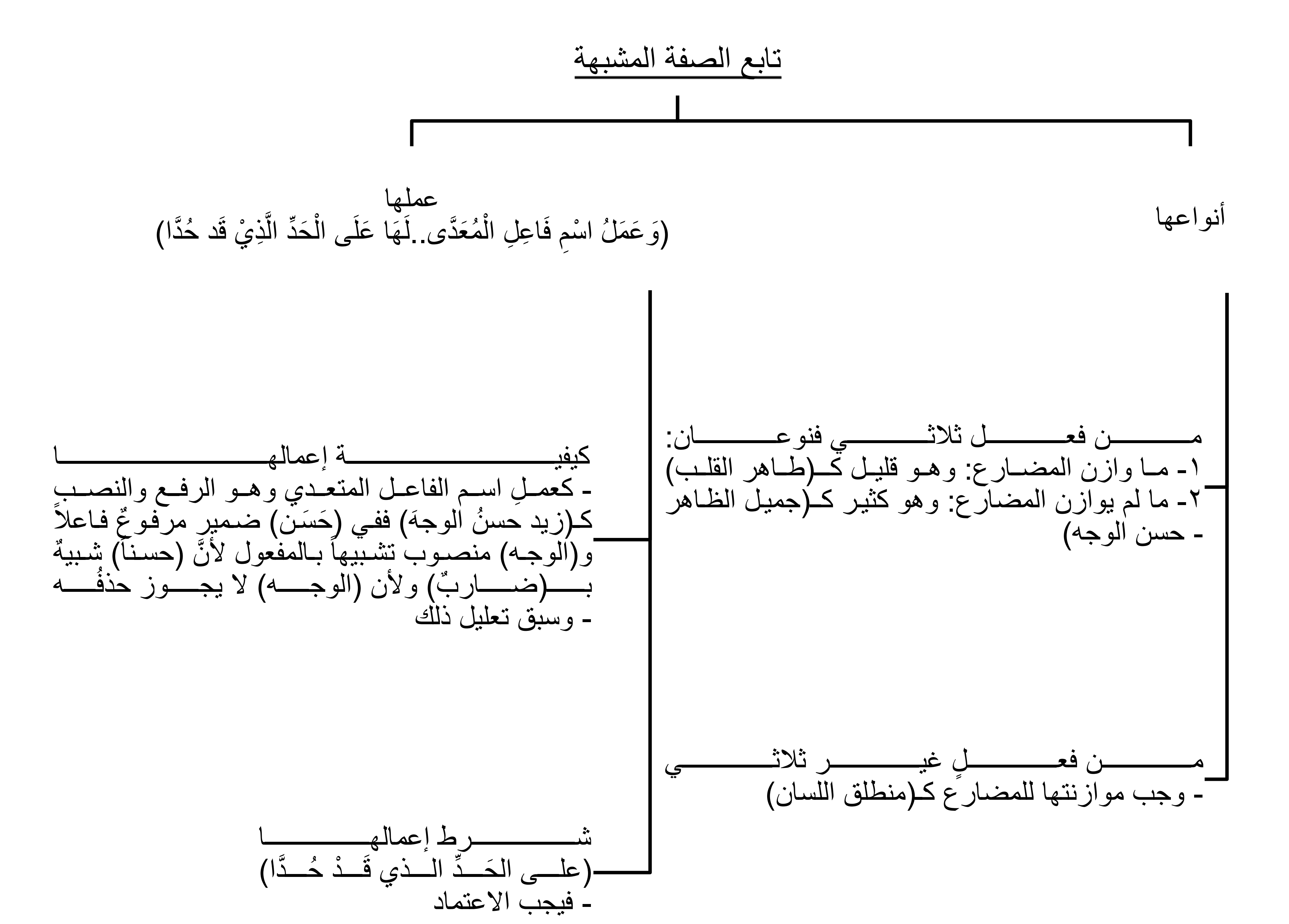
– يبقى النظر فيما لم يعمل من الصفات وهو محتمل للعلاج وللثبوت فهو محال به على القصدين

نَبَّهَ بالمثالين على أنها تكون منقولة من اسم الفاعل وتكون غير منقولة والثاني أكثر إن كانت من الثلاثي أما الرباعي فأكثر فجريانها على الفعل لازم

لم يذكر (قصد الثبوت)

– فالصفة قد تكون من لازم لحاضر ولا تكون صفة مشبهة كـ(زيد حاسِنٌ) فإن أردت الثبوت قلتَ (حَسَنٌ) كـ(وضائق به صدرك) فهو إشعار بأنه في حال حدوث الضيق ولم يقل: (وضَيِّقٌ)

– وهذه قاعدة متفق عليها ،واتَّكَلَ على استحسان جر الفاعل بها فهو المستلزم للثبوت



تابع الصفة المشبهة
عملها
(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى..لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِيْ قَد حُدَّا)
أنواعها
من فعل ثلاثي فنوعان:
١- ما وازن المضارع: وهو قليل كـ(طاهر القلب)
٢- ما لم يوازن المضارع: وهو كثير كـ(جميل الظاهر
- حسن الوجه)
من فعلٍ غير ثلاثي
- وجب موازنتها للمضارع كـ(منطلق اللسان)
كيفية إعمالها
- كعملِ اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب
كـ(زيد حسنُ الوجهَ) ففي (حَسَن) ضمير مرفوعٌ فاعلاً
و(الوجه) منصوب تشبيهاً بالمفعول لأنَّ (حسناً) شبيهٌ
بـ(ضاربٌ) ولأن (الوجه) لا يجوز حذفُه
- وسبق تعليل ذلك
شرط إعمالها
(على الحَدِّ الذي قَدْ حُدَّا)
- فيجب الاعتماد

تابع الصفة المشبهة

- أحكام معمولها

(وسبق ما تعمل فيه مجتنب)
- لأنها فرعٌ في العمل عن اسم الفاعل فقصُرَت عنه فامتنع تقديم معمولها عليها فيمتنع: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ)

- أما المرفوع فالفاعل لا يتقدم وأما المجرور فالمضاف إليه لا يتقدم على المضاف وأما المنصوب فأصله الرفع وهو فاعل من جهة المعنى

- المراد معمول خاص وهو الذي تعمل فيه لمشابهتها لاسم الفاعل أما غيره من المعمولات كالجار والمجرور فتعمل فيه بما تتضمنه من معنى الفعل فتعمل فيه مطلقا لأنه يكتفي برائحة الفعل بل يتعلق بالجامد

- فقول ابن الناظم: (جواز (زيدٌ بك فَرِحٌ) مبطل لعموم كون المعمول سببيا مؤخرا) مردود وكذلك عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك

(وَكَوْنُهُ ذا سَبِبِيَّةٍ وَجَبْ)

وهو نص سيبويه

كـ(زيدٌ حسنٌ وجهَه)
- ولا تعمل في أجنبي فيمتنع: (زيدٌ حَسَنٌ عَمْرًا)

معنى السببية: كونُ المعمول مضافا إلى ضمير صاحب الصفة:
- لفظا كـ(مررت برجل حسن وجهه)
- أو معنىً كـ(مررت برجل حسن وجها)

فيدخل:

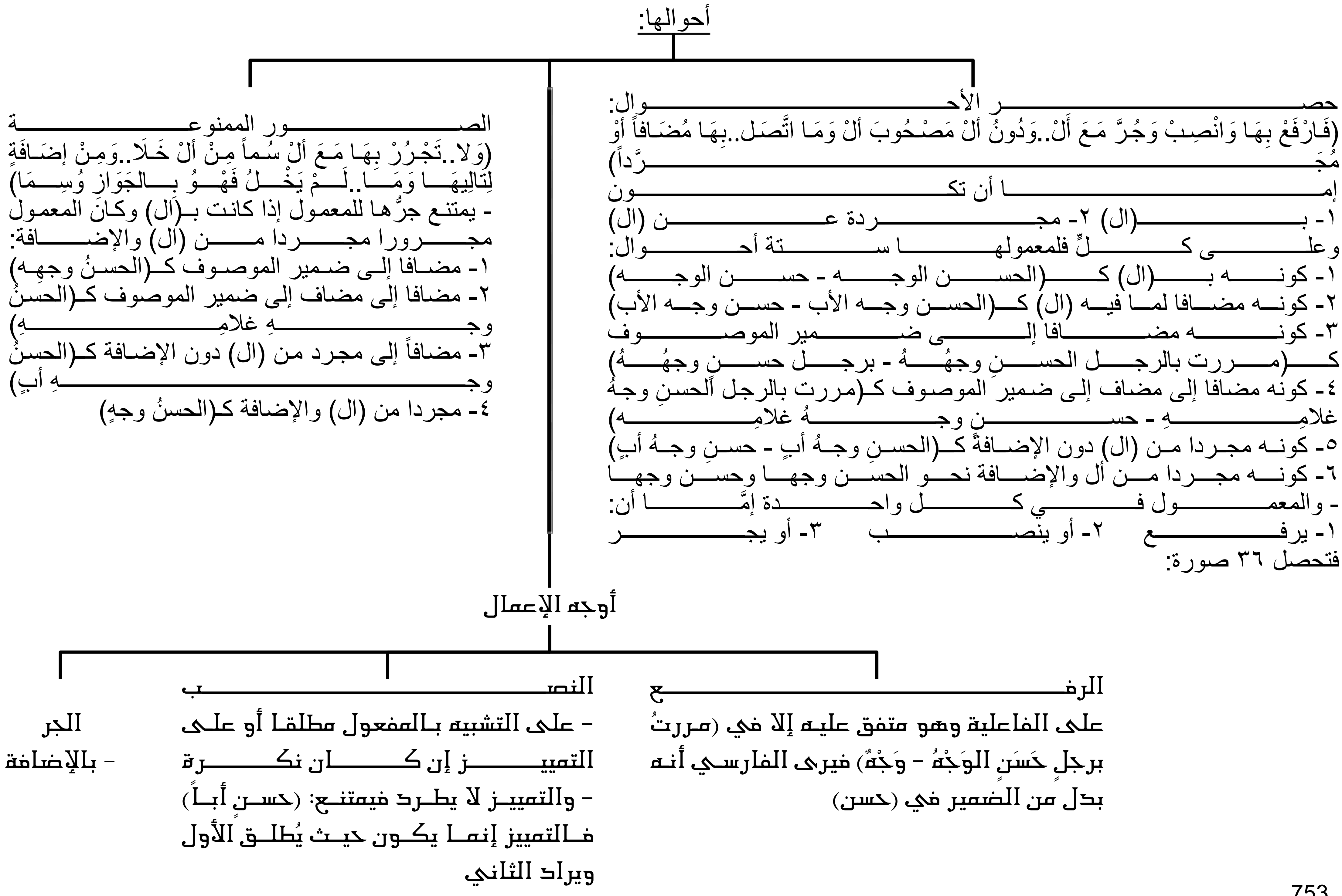
الضمير في (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميلِه)
فمدلول الضمير سببي ولو أظهرته لقلت: (جميلِ الوجهِ)

الموصول كـ(مررت برجل حسن ما بين العينين)
ومنه: (أَسِيلاتُ أَبْدانٍ دِقاقٍ خُصُورها.. وَثِيْراتُ ما التفَّتْ عليه المآزِر)

إن أراد اشتراط السببية في المرفوع اقتضى منعَ: (مررتُ برجلٍ شريفٍ زيدٌ بخِدْمتِه - كريمٍ أخوك به - أحَسَنٌ أخواك؟) لكنه مقولٌ ونص النحاة عليه

ليست صفة مشبهة
- فعملها كصفة مشبهة هو خصوص النصب ويتفرع عنه الجر فالرفع لا تلزم فيه السببية بل قد تكون وقد لا تكون
(ابن عصفور وابن خروف وظاهر سيبويه)

هي صفة مشبهة (ابن الربيع)
- فيجوز أن ترفع السببي وغيره فيجوز عنده: (هذا رجل شريف زيد بخدمته)


أحوالها:
حصر الأحوال:
(فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ..وَدُونُ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ..بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً)
إما أن تكون
١- بـ(ال) ٢- مجردة عن (ال)
وعلى كلٍّ فلمعمولها ستة أحوال:
١- كونه بـ(ال) كـ(الحسن الوجه - حسن الوجه)
٢- كونه مضافا لما فيه (ال) كـ(الحسن وجه الأب - حسن وجه الأب)
٣- كونه مضافا إلى ضمير الموصوف كـ(مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ - برجل حسنٍ وجهُهُ)
٤- كونه مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف كـ(مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ - حسنٍ وجهُ غلامِهِ)
٥- كونه مجردا من (ال) دون الإضافة كـ(الحسنِ وجهُ أبٍ - حسنِ وجهُ أبٍ)
٦- كونه مجردا من أل والإضافة نحو الحسن وجها وحسن وجها
- والمعمول في كل واحدة إمَّا أن:
١- يرفع ٢- أو ينصب ٣- أو يجر
فتحصل ٣٦ صورة:
الصور الممنوعة
(وَلا..تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا..وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا..لَمْ يَخْلُ فَهْوُ بِالجَوَازِ وُسِمَا)
- يمتنع جرُّها للمعمول إذا كانت بـ(ال) وكانَ المعمول مجرورا مجردا من (ال) والإضافة:
١- مضافا إلى ضمير الموصوف كـ(الحسنُ وجهِهِ)
٢- مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف كـ(الحسنُ وجهِ غلامِهِ)
٣- مضافاً إلى مجرد من (ال) دون الإضافة كـ(الحسنُ وجهِ أبٍ)
٤- مجردا من (ال) والإضافة كـ(الحسنُ وجهٍ)
أوجه الإعمال
الرفع
على الفاعلية وهو متفق عليه إلا في (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ - وَجْهٌ) فيرى الفارسي أنه بدل من الضمير في (حسن)
النصب
- على التشبيه بالمفعول مطلقا أو على التمييز إن كان نكرة
- والتمييز لا يطرد فيمتنع: (حسنٍ أباً) فالتمييز إنما يكون حيث يُطلق الأول ويراد الثاني
الجر
- بالإضافة

المسائل الجائزة فيها تفصيل

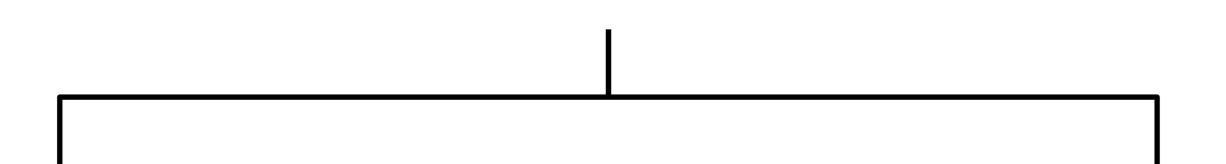


وقع الخلاف في مسائل

- ستأتي

١٦ مسألة جائزة في القياس

- الجزولي: (ضابطها: كل مسألة تكرر فيها الضمير أو لم يذكر فيها فهي قبيحة وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة)



الوجوه الحسنة بإطلاق تسعة وهي:

- (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه - حَسَنِ الوَجْهُ - حَسَنٍ وَجْهاً

- حَسَنِ الوَجْهِ - حَسَنِ وَجْهٍ)

- بـ(ال) في الأربعة الأُوَل: (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهُه

- الحَسَنِ الوَجْهُ - الحَسنِ وَجْهاً - الحَسَنِ الوَجْهِ)

سبعة ضعيفة في القياس قليلة الاستعمال

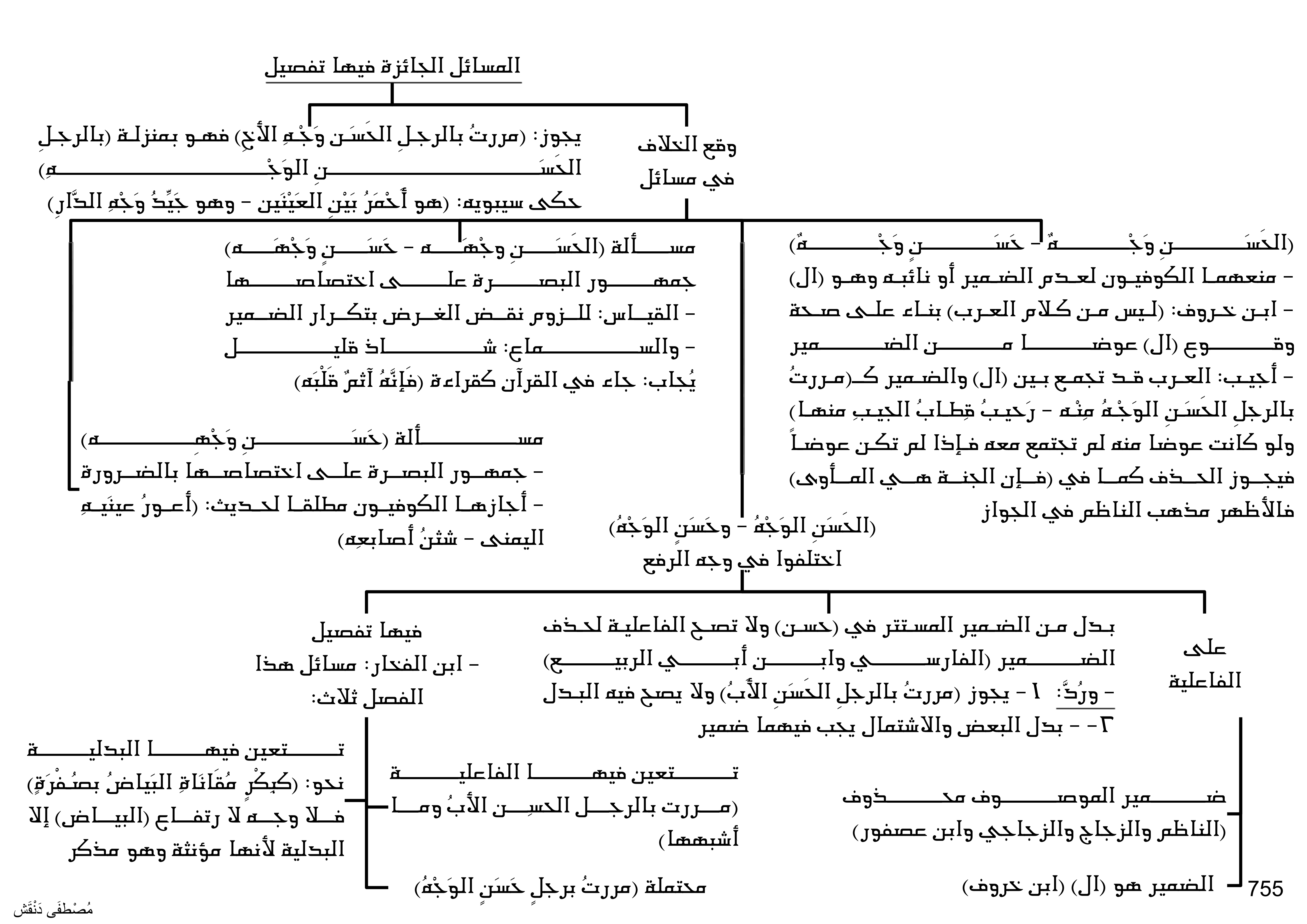
- (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ - حَسَنٍ الوَجْهَ - حسنٍ وجهَه -

حسنِ وجهِه)

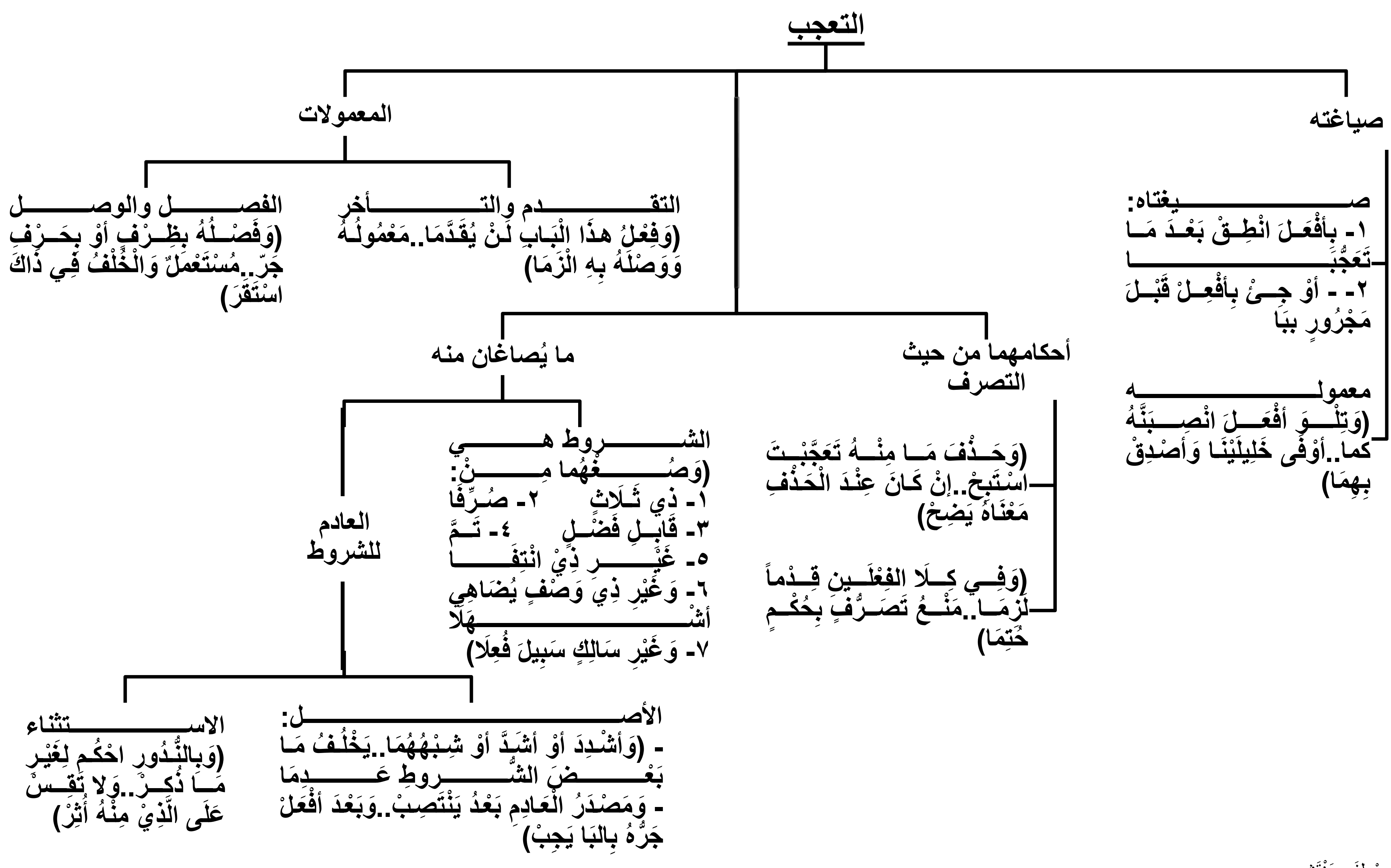
- وبـ(ال) في الثلاثة الأول (مررت بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٌ -

الحسنِ الوَجْهَ - الحَسَنِ وَجْهَه)

مُصْطفَى دَنْقَش


المسائل الجائزة فيها تفصيل
وقع الخلاف في مسائل
يجوز: (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِ الأخِ) فهو بمنزلة (بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)
حكى سيبويه: (هو أَحْمَرُ بَيْنِ العَيْنَيْنِ – وهو جَيِّدُ وَجْهِ الدَّارِ)
(الحَسَنِ وَجْهٌ – حَسَنٍ وَجْهٌ)
– منعهما الكوفيون لعدم الضمير أو نائبه وهو (ال)
– ابن خروف: (ليس من كلام العرب) بناء على صحة وقوع (ال) عوضا من الضمير
– أجيب: العرب قد تجمع بين (ال) والضمير كـ(مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهُ مِنْه – رَحيبُ قِطابُ الجيبِ منها)
ولو كانت عوضا منه لم تجتمع معه فإذا لم تكن عوضاً فيجوز الحذف كما في (فإن الجنة هي المأوى)
فالأظهر مذهب الناظم في الجواز
مسألة (الحَسَنِ وجْهَه – حَسَنٍ وَجْهَه)
جمهور البصرة على اختصاصها
– القياس: للزوم نقض الغرض بتكرار الضمير
– والسماع: شاذ قليل
يُجاب: جاء في القرآن كقراءة (فَإِنَّهُ آثمٌ قَلْبَه)
مسألة (حَسَنٍ وَجْهِه)
– جمهور البصرة على اختصاصها بالضرورة
– أجازها الكوفيون مطلقا لحديث: (أعورُ عينَيهِ اليمنى – شثنُ أصابعِه)
(الحَسَنِ الوَجْهُ – وحَسَنٍ الوَجْهُ)
اختلفوا في وجه الرفع
على الفاعلية
ضمير الموصوف محذوف (الناظم والزجاج والزجاجي وابن عصفور)
الضمير هو (ال) (ابن خروف)
بدل من الضمير المستتر في (حسن) ولا تصح الفاعلية لحذف الضمير (الفارسي وابن أبي الربيع)
– ورُدَّ: ١ – يجوز (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الأَبُ) ولا يصح فيه البدل
٢ – بدل البعض والاشتمال يجب فيهما ضمير
فيها تفصيل
– ابن الفخار: مسائل هذا الفصل ثلاث:
تتعين فيها الفاعلية (مررت بالرجل الحسن الأبُ وما أشبهها)
تتعين فيها البدلية نحو: (كبِكْرٍ مُقَانَاةِ البَيَاضُ بصُفْرَةٍ) فلا وجه لا رتفاع (البياض) إلا البدلية لأنها مؤنثة وهو مذكر
محتملة (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ)
755
مُصْطَفَى دَنْقَش


التَّعَجُّبُ


التعجب
صياغته
صيغتاه:
١- بأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا
٢- أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ ببَا
معموله
(وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كما..أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا)
أحكامهما من حيث التصرف
(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ..إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)
(وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا..مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)
ما يُصاغان منه
الشروط هي
(وَصُغْهُما مِنْ:
١- ذِي ثَلَاثٍ ٢- صُرِّفَا
٣- قَابِلِ فَضْلٍ ٤- تَمَّ
٥- غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا
٦- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا
٧- وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا
العادم للشروط
الأصل:
- (وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا..يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروطِ عَدِمَا
- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ..وَبَعْدَ أَفْعَلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ)
الاستثناء
(وَبِالنُّدُورِ احْكُمِ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ..وَلا تَقِسْ عَلَى الَّذِيْ مِنْهُ أُثِرْ)
المعمولات
التقدم والتأخر
(وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا..مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الْزَمَا)
الفصل والوصل
(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ..مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ)

مُصْطفَى دَنْقَش

التعجب

تعريف التعجب

لغـــةً: (انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه)

اصطلاحاً (لابن عصفور)

(استعظام زيادةٍ في وصف الفاعل خَفَى سببُها وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه، بلفظٍ دالٍّ على ذلك)

يُفهم من التعريف:

- إنما يصح مما يقبل الزيادة والنقصان
- يتعلق بمن قام به ذلك الوصف
- يتعلق بما عُدِمَ نظيره أو نـدُر لا ما كثُرَ نظيرُه
- خرج وصف المفعول

التعجب يشمل:

1- الحقيقي: المتكلم عالم أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر

٢- الادعائي: نزل المتكلمُ المتعجَّبَ منه هذه المنزلة لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده

للتعجب صيغتان: (ما أفعله - أفعِل بـه)

(بأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا..أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا..وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كما..أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

الصيغتان هما المعقود لهما في النحو باب التعجب فأما عباراته بحسب اللغة فكثيرة فالقياسي كـ(فَعُلَ) كـكَبُرَتْ كلمةً والسماعي أهمها :

(سبحان الله - كيف تكفرون بالله - لله أنت - لله درُّك - واها لزيد - لله عينا مَن..حسبك به رجلا - كفى بالله شهيدا - يَا لَلْعَجبِ - يالَلْمَاءِ - إذا تعجبوا من كثرته - يا لَلْفَلِيقَةِ - يا جارتا ما أنت جاره - يالك من ليل - ما رأيتُ كاليوم وفاءَ وافٍ)

(لِلَّه يَبْقَى على الأَيَّام ذُو حِيَدٍ - تالله) فاللام والتاء في القسم يقتضيان التعجب

هي غيرُ منضبطة لقانون ومعنى التعجب في الأكثر مفهوم من فحوى الكلام

أحكامها من حيث التصرف

كلا الصيغتين مبنيٌّ
(وَفِي كِلَا الفِعْلَينِ قِدْماً لَزِمَا..مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)

- يلزمان طريقةً واحدةً ،وحكى الناظم الإجماع عليه
- فلا يدلان على زمان ولا ينتصبُ عنهما مصدر مؤكد ولا يُرفع بهما ظاهر
- ولا يُتْبَع مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال
- ويمتنع في باب التدريب أن يُخبر عن الضمير المستتر فيهما فالصيغتان تجريان مُجرى المثل

علة البناء

- تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع
- ذكر ابن هشام في باب الحروف أن من معاني اللام الجارة التعجب فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا

علل آخرون بأن فعلي التعجب أشبها أفعل التفضيل من حيث الأصل الوزن والدلالة على زيادة الحدث

حكم المتعجب منه

لطيفة

- درجوا على تسمية (زيداً) متعجباً منه والحقيقة أن المتعجب منه هو حُسْنه

المُتَعَجَّبُ منه محكومٌ عليه

- فيجب كونُه مختصا إما معرفة أو نكرة مخصصة كـ(ما أسعد رجلا اتقى الله

- فإن كان غير مختص لم يُتعجب منه فيمتنع: (ما أحسن رجلا من الناس - ما أسعد غلاما)

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ..إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)

- يجوز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل

أمثلة

- (أَرى أُمَّ عَمرو دَمْعُها قد تَحَدَّرا..بُكاءً على عَمرو وما كانَ أصْبَرَا) أي: ومَا كان أصبرها و(كان) زائدة

- (أسمِع بهم وأبصِر)

- (فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا..حَمِيْدًا وإنْ يَستَغْنِ يَومًا فَأَجْدِرِ) أي: فأجدر به

- يكثر الحذف إذا كان (أفعِل) معطوفا على مثله فإن لم يكن معطوفا على مثله فخلافٌ

شاذ (ابن هشام)

العبرة بوضوح القصد سواءٌ أكان بالعطف أو بغيره وعلى هذا لا يكون البيت شاذاً

إشكال

- الفارسي: الضمير لم يُحذف لكن الباء حذفت فاستتر الضمير ورده الناظم في التسهيل

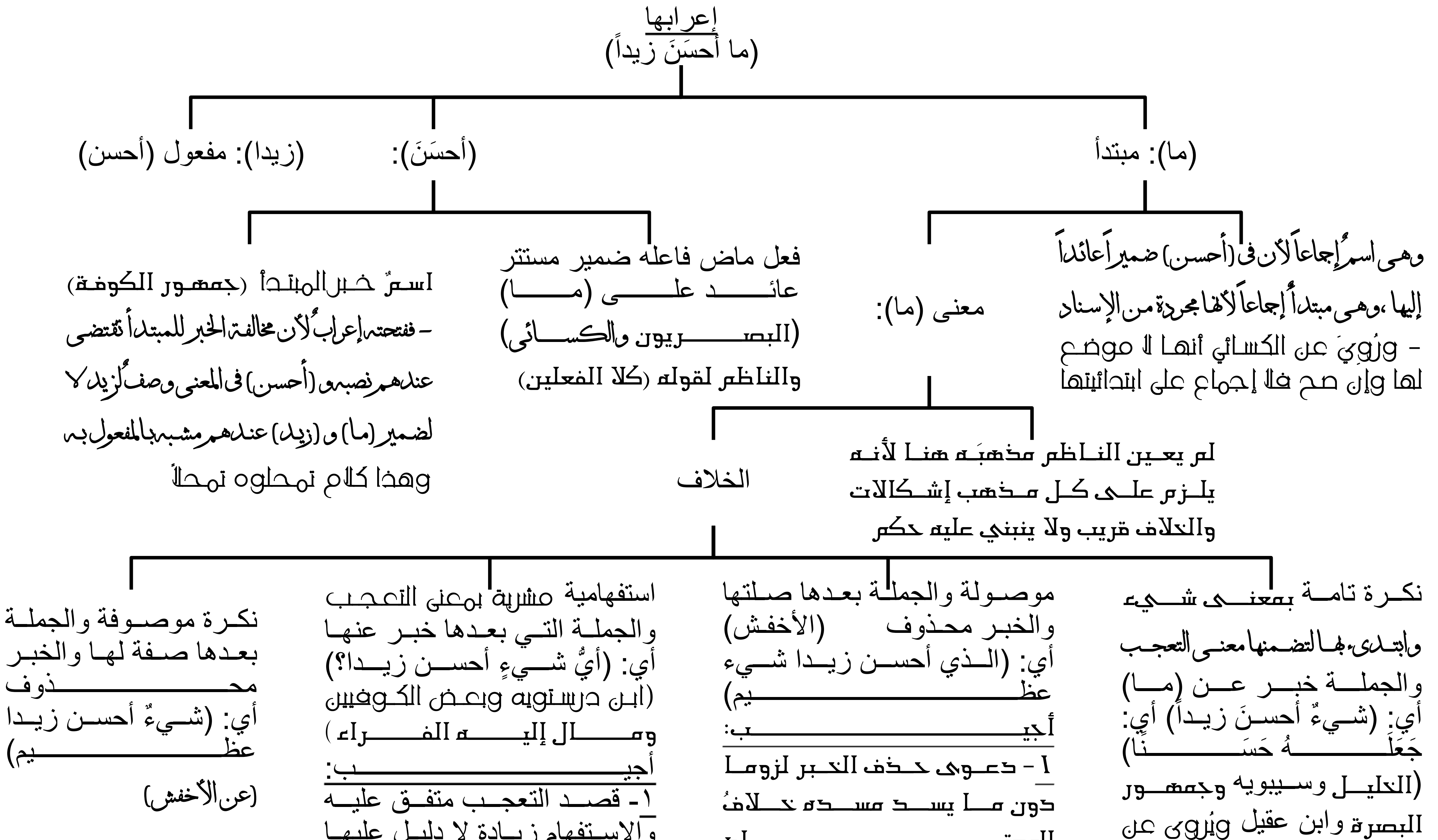
عند الناظم والبصريين المحذوف فاعل والفاعل لا يُحذَفُ

- وسهل حذف الفاعل هنا:

1- الدليل القائم عليه

2- وروده على صورة الفضلة

الكوفيون لا يرد عليهم هذا ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا



إعرابها
(ما أحسَنَ زيداً)
(ما): مبتدأ
(أحسَنَ):
(زيدا): مفعول (أحسن)
وهى اسمٌ إجماعاً لأن فى (أحسن) ضميراً عائداً إليها ،وهى مبتدأٌ إجماعاً لأنها مجردة من الإسناد - ورُوِيَ عن الكسائي أنها لا موضع لها وإن صح فلا إجماع على ابتدائيتها
معنى (ما):
لم يعين الناظم مذهبَه هنا لأنه يلزم على كل مذهب إشكالات والخلاف قريب ولا ينبني عليه حكم
الخلاف
فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (ما) (البصريون والكسائى) والناظم لقوله (كلا الفعلين
اسمٌ خبر المبتدأ (جمهور الكوفة) - ففتحته إعرابٌ لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه و(أحسن) فى المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير (ما) و(زيد) عندهم مشبه بالمفعول به وهذا كلام تمحلوه تمحلاً
نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب والجملة خبر عن (ما) أي: (شيءٌ أحسنَ زيداً) أي: جَعَلَهُ حَسَناً) (الخليل وسيبويه وجمهور البصرة وابن عقيل ويُروى عن الأخفش)
أجيب: حكى ابن الأنباري: (ما أعظمَ اللهَ؟) ،ويمتنع: (شيءٌ أعظمَ اللهَ
موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف (الأخفش) أي: (الذي أحسن زيدا شيء عظيم)
أجيب:
١- دعوى حذف الخبر لزوما دون ما يسد مسده خلافُ المعتاد
٢- إن كان المحذوف معلوما بطل الإبهام المقصود في التعجب وإن كان مجهولا لزم حذف مايمتنع حذفُه
استفهامية مشربة بمعنى التعجب والجملة التي بعدها خبر عنها أي: (أيُّ شيءٍ أحسن زيدا؟) (ابن درستويه وبعض الكوفيين ومال إليه الفراء)
أجيب:
١- قصد التعجب متفق عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها
٢- الاستفهام المشرب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء كـ(الحاقة ما الحاقة) وهذه مخصوصة بالأفعال
نكرة موصوفة والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف أي: (شيءٌ أحسن زيدا عظيم)
(عن الأخفش)

مُصْطَفَى دَنْقَش

إعراب (أحْسِنْ بزيدٍ)

- وهو فعلٌ بإجماعٍ فصيغته لا يكون عليها إلا الفعل، ولكن اختلفوا:

فعلٌ ماضٍ على صورة الأمر (جمهور البصرة) والمجرور بالباء الزائدة وجوبا هو فاعلُه

الأصل: (أحسَنَ زيدٌ) أي: صار ذا حُسْنٍ كـ(أغدّ البعيرُ) أي: صار ذا غدّةٍ

- وأرادوا إنشاء التعجب فحولوه إلى صورة الأمر للإنشاء ثم استقبحوا إسناده إلى الظاهر فجاءوا بالباء ليكون على صورة الفضلة كـ(امرُرْ بزيدٍ)

فعل أمر معناه التعجب (ابن عقيل والفراء ومال إليه الزمخشري والزجاج وابن كيسان وقواه ابن خروف)

- ابن خروف: (هو استدعاء المخاطب للتعجب مع المتكلم وفيه ضمير والباء للتعدية) اهـ

أما فاعله فضمير مستتر والمجرور محله النصب (نص الفراء) لأن الجار بعد (أفعِل) يجوز حذفه فينتصب المجرور

- ثم اختلفوا في صاحب الضمير:

ابنُ كيسان وابنُ طلحةَ: (مصدر الفعل)

أي: أحسِنْ أيها الحسنُ بزيدٍ

غير ابن كيسان: المخاطَب والتزم إفراده لأنه جرى مجرى المثل

حجتهم: الخبر يفيد معنى الأمر وهما ضدان فأن يفيد الأمرُ معنى التعجب وهما غير ضدين أولى

رد عليهم في التسهيل:

١- لو كان آمرا بالتعجب لم يكن الآمر متعجبا

٢- كان يجب إعلاله كـ(أبِنْ وأبان) وقد قالوا: (أبْيِنْ بهِ - ما أقوَمَه)

مِن الأدلة على فِعْلِيّة الصيغتين:

(أَفْعَلَ) بلزوم نون الوقاية

وذلك كـ(ما أفْقَرَنِي إلى عفو الله)

أما نحو: (ما أُحَيْسِنَ زيداً - يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا)، والتصغير من خواص الأسماء

- أجاب البصريون باعتذرات تستلزم تسليم التصغير دون التزام الاسمية كـ:

١ - لما أشبه الأسماء للزومه لفظ الماضي وقلة تصرفه ومعنى (أفعل التفضيل) وهو اسم حملوه عليه

٢- سيبويه: أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة

(أفعِلْ) بدخول نون التوكيد

- كـ(ومُستَبدِلٍ مِن بَعد غَضبَى صُرَيمَةً..فَأَحرِ بِه منْ طُولِ فَقرٍ وَأحْرِيَا)

- ودخلت عليها لمراعاة لصورتها فهي في صورة فعل الأمر

شروط المصوغ منه **ثمانية**

وَصُغْهُما مِنْ: ذي - ثَلَاثٍ - صُرِّفَا - قَابِلِ فَضْلٍ - تَمَّ - غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا - وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا)

فِعْلاً

فلا يُصاغُ من غير فعلٍ كـ(ما أرجَلَهُ) لكمال الرجولية وما جاء فشاذ

كـ(هو أحنك الشاتين) أي: أشدهما أكلا من (الحَنَك)

حكى سيبويه: (هو آبَلُ الناسِ) أي: حاذقٌ بمصلحة الإبل

شذ: (ما أقمنه - ما أجدره بكذا) ولا فعل لهذين الوصفين

ثلاثيا مجردا من الزوائد

- فخرج: (تعلم واستعلم)

- وثمَّ فعلان فيهما تفصيلٌ، وهُما:

الأول: المزيد الذي ليس له ثلاثي كـ(افتقر - امتلأ - اتقى)

- فهي جارية كالثلاثي المجرد لا الزائد لقولهم في الصفة: (فقير وغني وشديد وتقي) وفي التعجب: (ما أفقره - ما أملأه - ما أتقاه)

فاختلفوا:

١ - هي قياس: (ابن السراج وطائفة)

٢ - لا يُقال إلا ما سمع: (وابن خروف وابن عصفور والشاطبي وظاهر الناظم هنا) تجنباً هدم البِنْيَة لغير موجب مع وجود الغناء بـ(ما أشد) ونحوه

الثاني: ما كان على (أفْعَلَ) وفيه خلاف

١ - الجواز مطلقا (سيبويه والناظم في التسهيل)

- سيبويه: (في (أفعَلَ) قليل جدا)

- لورود نحو: (ما أولاه للمعروف)، وهذا شاذٌّ عند القولين الآخرين

٢ - المنع مطلقا (جمهور المتقدمين والمازني والمبرد وابن السراج والجرمي والأخفش والفارسي وابن الطَّراوة والشاطبي وظاهر الناظم هنا)

- وما ورد منه فنادر لا يُقاسُ ولأنه يؤدي إلى: إفساد البنية وإلى الالتبس فالتعدية كـ(ما أذهبه) هل هو من (ذَهَبَ) أو (أَذْهَبَ)، وغير التعدية كـ(ما أكلَّه) هب هو من (كَلَّ الرجلُ: أعيا) أو (أَكَلَّ القومُ: ضعفت دوابهم)

٣ - التفصيل (ابن عصفور)

- إن كانت الهمزة للتعدية: فيمتنع: (ما أذهب نور الليل)

- لغير ذلك: فيجوز (ما أظلم الليل)

شروط المصوغ منه ثمانية

وَصُغْهُما مِنْ: ذي - ثَلَاثٍ - صُرِّفَا - قَابِلِ فَضْلٍ - تَمَّ - غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا - وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا)

متصرفا وعدم التصرف على وجهين كلاهما مرادٌ:

- خروج الفعل عن الدلالة على الحدث والزمان كـ(نعم وبئس وليس وعسى) فلا يُبنى منها
- الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره كـ(يذر - يدع) حيث استغني عن ماضيهما بماضي (يترك) فيمتنع : (ما أوذره - ما أودعه)

قابلا للمفاضلة فلا يبنيان من (مات - فنِيَ)

- ضابطه: الأوصاف الإضافية التي لا تكون على حالة واحدة بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع فيمتنع (ما أعمى زيدا) وأنت تريد عمى البصر
- كل فعل لا يقبل المفاضلة لا يخلفه (أشد) فلا يقبل التعجب رأسا ،فالمانع في الألوان أنها لا تقبل المفاضلة فمعنى (ما أحمرَهُ) غير معنى (ما أشد حمرته)

تاما فخرج (كان) وأخواتها فيمتنع: (ما أكونَ زيداً قائماً)

- اشترط هذا البصريون فلم يأت بذلك سماع والقياس
- أجازه الكوفيون - فنصب (قائما) على الحال فأصلهم في أن منصوب (كان) على الحالية

تابع شروط المصوغ منه

غيرَ منفي

فخـــــــرج المنفـــــــي:
١- لزوما: (ما عاج فلانٌ بالدواء) أي: ما انتفع به أما (عاج) أي: مال فاستُعمل مثبتا كـ(عاج فلانٌ بمكانِ كذا يعوجُ) أي مال إليه، وورد منفيا كـ(تمرون الديارولن تعوجوا)
- أو جوازا: (ما ضربت زيدا)

وجه المنع التباس المنفي بالمثبت

يمكن جريان الخلاف في الملازم للنفي لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء للمفعول ولكنا لم نطلع في هذا على خلافٍ

غير مبني للمفعول
والمبنى للمفعول له حالان

يلتبس بفعل الفاعل
- لا يُبْنى منه فيمتنع: (ما أضرب زيدا) للتعجب من ضربٍ أوقع به

التعليل
- لئلا يلتبس بفعل الفاعل
- فِعْلُ المفعول لا كسب فيه للمفعول فأشبه أفعال الخِلَق وهي لا يُتَعَجَّبُ منها فكذلك ما أشبهها

لا يلتبس بفعل الفاعل وهو ملازم صيغة (فُعِلَ)

يمتنع
(الجمهور والناظم والشاطبي)
- فالمسموع قليل وليجري البابُ على مجرى واحدٍ

يجوز

يجوز على قلة
(الناظم في التسهيل)
ورد: (ما أعناه بحاجتك - ما أشهره)
- (هو أزهى من ديك)
والتفضيل أخو التعجب

تابع شروط المصوغ منه

- ألا يكون وصفُه على (أَفْعَل فَعلاء)

فخرجت الأفعال الدالة على:

١- الألوان كـ(سَوِدَ فهُو أسودُ)

٢- العيوب كـ(حَوِلَ فهُو أحولُ)

- فيمتنع: (ما أسوده - أحوِلْ به)

خلافٌ

الكوفيون وابن الحاج يجيزون التعجب من البياض والسواد خاصةً كـ(ما أبيضَ الثوبَ - ما أسودَ الشعرَ) ، واستدلُّوا:

١- بكثرة استعمالهما في التفضيل

٢- هما أصل الألوان والأصول لها ما ليس للفروع

أجيب:

١- لا سماع يكفي للقياس

٢- يلزم عليه قياس التعجب على كل شاذّ ،ولم يقولوا في (خيرا وشرا) (ما خير اللبن وما شره) بل قالوا: (ما أخيره وما أشره)

التعليل:

علة الجمهور: حق صيغة التعجب أن تُبْنَى من الثلاثي المحض وهذه الأفعال أصلها الزيادة (افعَلَّ وافعالَّ) ولذلك صحت عين (حَوِلَ وعَوِرَ) لما كان في معنى (احْوَلَّ واعْوَرَّ) كنت تقول: (حال - عار)

علة الخليل: هذه المعاني من الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخِلَقِ الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل فكما لا يتعجب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيرها وفقد استعمال أفعالها كذلك وإن كان لها أفعال مستعملة فيمتنع: (ما أيداه - ما أرجله) بل تقول: (ما أشدَّ يدَه - ما أشد رجله)

علة الناظم في الشرح: لِئلا يلتبس بناء الوصف فيه ببناء التفضيل لأن كليهما على أفعل وحملوا التعجب على التفضيل

- وهذا تعليل ضعيف

تابع شروط المصوغ منه

مسائل

الفعل الثلاثي إذا كان نادرا في الاستعمال فمقتضى إطلاقه فيما تقدم أنه لا يفتقر فيه إلى (أشد) ونحوه - وفي هذا نظر فقد يمتنع القياس كـ(ما أفقره) لأنه من (افتقر) وإن كان قد سمع (فَقُرَ - فَقِرَ) ولكنه نادر حتى خفي على سيبويه

ولكن القاعدة أنه طالما نُقِلَ الثلاثي..جاز ما لم يتبين أنه نادر وهذا يستدي الاستقراء - والمتقدم أعرفُ بمآخذ الكلام من المتأخر ولذا فالحُذاق يعتنون بقواعد المتقدِّمين ويَتَحامَوْن الاعتراض عليهم بل يقلِّدون نقلَهم وقياسَهم ويحتجُّون لهم ما استطاعوا، مراعاةً لهذه القاعدة، فَيظُن الشَّادِي أن ذلك من التعصب للمذهب وليس كذلك

اعتراض: إطلاق الناظم يقتضي جواز التعجب بإطلاق إذا اجتمعت الشروط ،وفي التسهيل لا يقتضي ذلك في: (قَعَدَ - جَلَسَ - قَال من القائلة - سيبويه: (استغنوا بـ(ما أكثر قائلته))

الجواب: ١- هذه ألفاظ قليلة جدا ٢- هي من قبيل ما لا يقبل المفاضلة ،وإنما يرجحُها كثرةُ التكرار وإذ ذاك يُتَعَجَّبُ منها بـ(أقل وأكثر)

العادم للشروط
(وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا..يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروطِ عَدِمَا..وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ..وَبَعْدَ أَفْعَلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ)

الأصل
- ينصب مصدر الفعل العادم للشروط بعد (أَفْعَلَ) مفعولا ويجر بعد (أَفْعِلْ) بالباء
كـ(ما أشد دحرجته - أقبح بعوره - ما أشد حمرته)

الاستثناء
(وَبِالنُّدُورِ احْكُم لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ..وَلا تَقِسْ عَلَى الَّذِيْ مِنْهُ أُثِرْ)
إذا ورد منه غير ذلك فلا يُقاس كـ:
١- (ما أخصره): من (اخْتُصِرَ) فهو زائد على ثلاثة ومبنى للمفعول
٢- (ما أحمقه): الوصف منه على أفعل
٣- (ما أعساه وأعسِ بِه): وهو غير متصرف

قد يُعْدَمُ بعض الشروط فيؤتى بـ(أشد) ونحوه ولا يؤتي بعده بمصدر كـ(ما أكثر إبله - ما أفضل أباه) وهو جائز وكذا نحوه من أجناس وأعيان لا مصادر لها ولا أفعال

أسماء المصادر قد تقوم مقام المصادر كـ(ما أشد كلامَ زيدٍ - ما أكثر عطاءَهُ)

(أشد) ونحوه إنما ناب عن فعل بمعناه ولم يقصد النحاة أن يدل على معنى ما لا يُتَعَجَّبُ منه
- فأما قول: (ما أفعَلَ كذا) بمعنى: (ما أكثر فعله) فتحريف فليس كل ما جاز فيه (ما أكثر كذا) يجوز فيه (ما أفعله)، فيمتنع (ما أَمْوَتَ أهل مَوضِعِ كذا) وإن كان معنى الكثرة شائعا

مسائل في العادم للشروط

- إذا عُدِمَ الفعلُ أتيت بالاسم كـ(ما أكثر إبل زيد)

إذا كان مبنيا للمفعول فلا يؤتَى بالمصدر فاللبس حاصل
- وله مخرج بأن يؤتى بـ(ما) المصدرية بعدها الفعل مبنيا للمفعول كـ(ما أكثر ما ضُرِبَ عمرو)

إذا زاد على الثلاث أو كان على (أفعل فعلاء)
- فيؤتى بـ(ما أشد)

إذا كان منفيا فلا يُبنى منه لسقوط حرف النفي
- وفي جواز (ما أَكْثَر ما لَمْ يَقُمْ زَيْداً) نظر حيث لا يجوز قياسا إدخال (ما) على الفعل المنفي كما تدخل المصدرية الظرفية عليه كحديث: (مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا) - البخاري
وأجاز ابن هشام (ما أكثر أن لا يقوم)

- إذا عُدِمَ التصرف
١ - في (ترك) قلت: (ما أشد تركه)
٢ - نحو (عسى) ليس له مصدر ولا اسم فلا يتعجب منه رأسا ،وإلى هذا المعنى يرجع نحو (يذر) إذ ليس له مصدر لكن لما أنابت العرب عنه مصدر غيره صار كأنه مصدره مجازا فأُتِيَ به

إذا عُدِمَ التمام فإن قلنا
١- له مصدر: قلت: (ما أطول كون زيد قائما)
٢- ليس له مصدر قلت: (ما أكثر ما كان محسنا)

إذا كان لا يقبل المفاضلة فلا يتعجب منه البتة

أحكام معمولاته

تعليلان للتقدم والتأخر والفصل والوصل:
- فعل التعجب جامد فلا يتصرف في معموله لا بتقديم ولا فصلٍ
- ولأنهما جريا مجرى المثل

أحكام التقديم والتأخير
(وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا..مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا)
- فيمتنع (زيداً ما أحسنَ - ما زيدا أحسنَ - بزيد أحسِن)

أحكام الوصل والفصل
(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ..مُسْتَعْملٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ)
- سيأتي

أحكام معمولهِ من حيثُ الوصل والفصل

(وَفَصْلُهُ بِظِرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّ..مُسْتَعْملٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَ)

إن كان الفاصلُ ظرفاً أو مجروراً معمولاً لفعل التعجب ففيه خلاف:

الجواز (الفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشَّلَوْبين والزجاج والسيرافي وابن هشام وهو المشهور)

المنع (الأخفش والمبرد)
- ونَسَبَ الصَّيْمَرِيُّ المنعَ إلى سيبويهِ وإنما تعلق بقوله: (ولا تزيل شيئا عن موضعه)

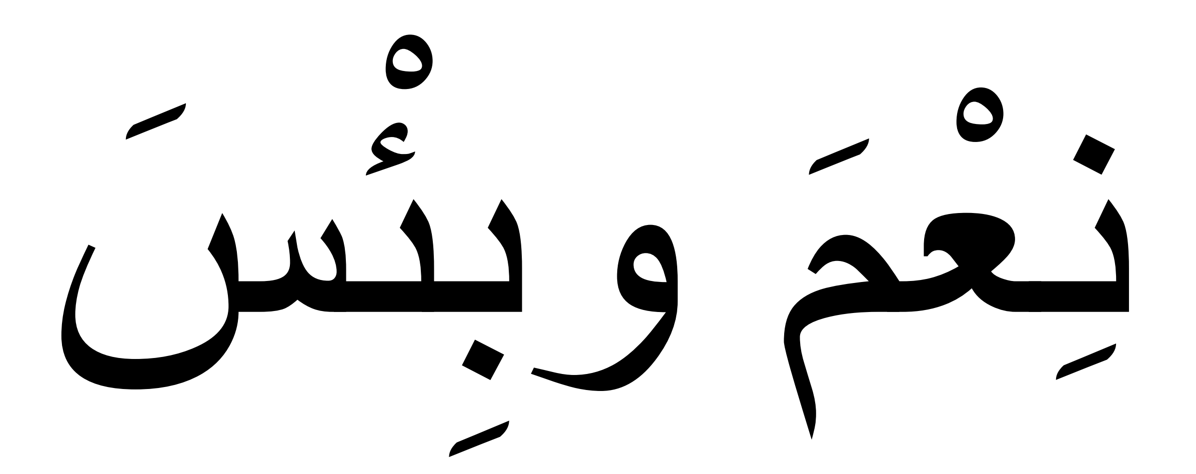
هاك أمثلةً

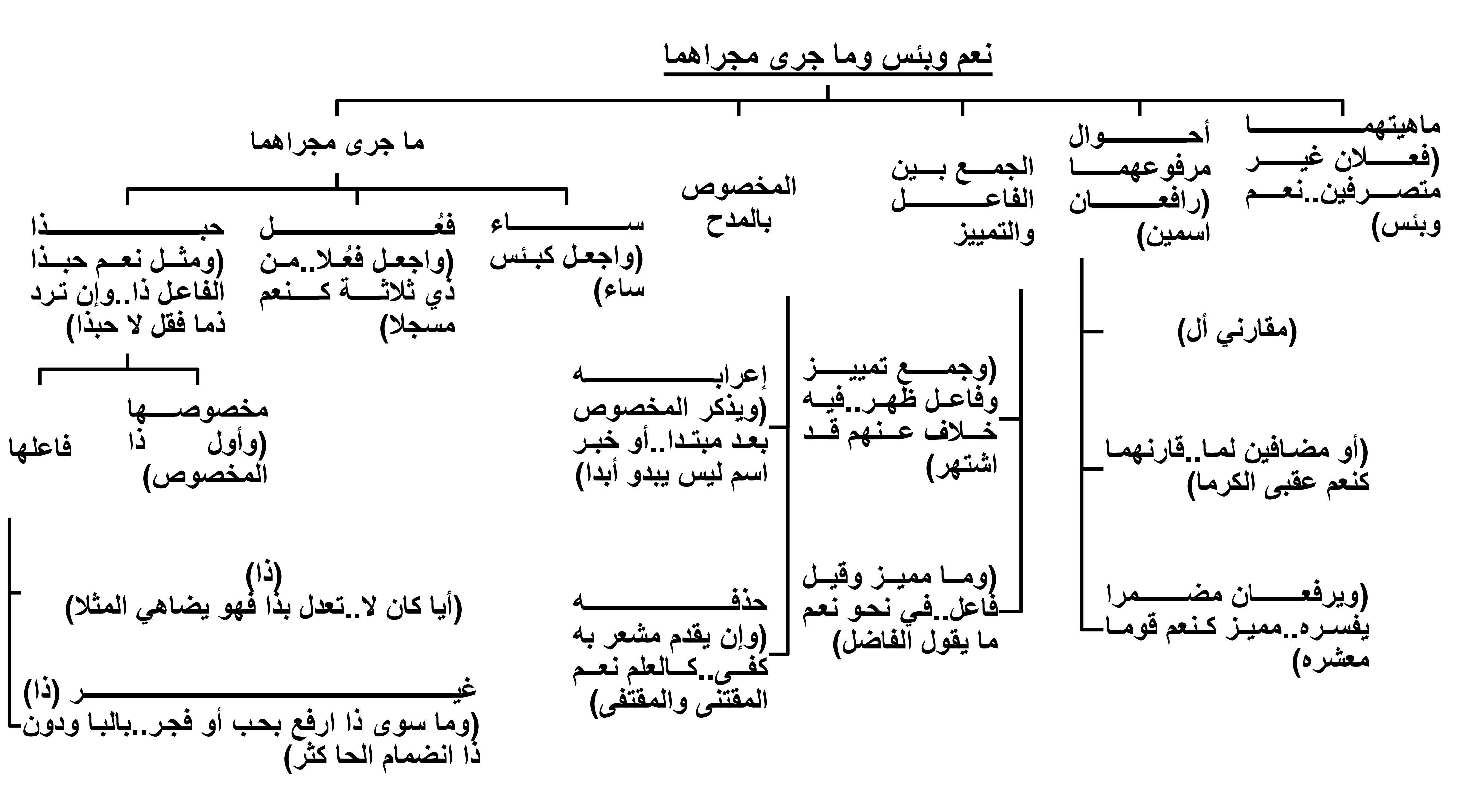
المجرور
- (لله دَرُّ بني سُلَيْم ما أَحْسِنَ في الهَيْجاء لقاءَها)
- (وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا..وَأحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا)
- (أن) المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة أي: (وأحبب إلينا بكونك المقدما)

الظرف: (أُقيمُ بِدارِ الحَزْمِ، ما دامَ حَزْمُها..وأَحرِ إذا حالتْ بأَن أَتحوَّلا)

التعليل
١- الفصل بهما محتمل فيما هو أشد وهو المتضايفان
٢- للقياس على (بئس) فهي أضعف من فعل التعجب كـ(بئس للظالمين بدلا)

استدراكٌ: لم يبين أن الجواز مخصوص بما إذا كان متعلقا بفعل التعجب، فاقتضى جواز: (ما أنفع عند الحاجة معطيَك)، وهو ممتنع إجماعاً
- فالمراد المتعلق بفعل التعجب لا بغيره
- فلو قال: (وفَصْلَ مَعْمُولٍ لَهُ ظرفاً ومَا..ضَاهَى أَجِزْ والخُلْفُ فيه عُلِمَا)


نِعْمَ وبِئْسَ


نعم وبئس وما جرى مجراهما
ماهيتهما (فعلان غير متصرفين..نعم وبئس)
أحوال مرفوعهما (رافعان اسمين)
(مقارني أل)
(أو مضافين لما..قارنهما كنعم عقبى الكرما)
(ويرفعان مضمرا يفسره..مميز كنعم قوما معشره)
الجمع بين الفاعل والتمييز
(وجمع تمييز وفاعل ظهر..فيه خلاف عنهم قد اشتهر)
(وما مميز وقيل فاعل..في نحو نعم ما يقول الفاضل)
المخصوص بالمدح
إعرابه (ويذكر المخصوص بعد مبتدا..أو خبر اسم ليس يبدو أبدا)
حذفه (وإن يقدم مشعر به كفى..كالعلم نعم المقتنى والمقتفى)
ما جرى مجراهما
ساء (واجعل كبئس ساء)
فعُل (واجعل فعُلا..من ذي ثلاثة كنعم مسجلا)
حبذا (ومثل نعم حبذا الفاعل ذا..وإن ترد ذما فقل لا حبذا)
مخصوصها (وأول ذا المخصوص)
فاعلها
(ذا) (أيا كان لا..تعدل بذا فهو يضاهي المثلا)
غير (ذا) (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر..بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر)

مُصْطفَى دَنْقَش

هما استعمالان

كسائر الأفعال

كـ(نَعِمَ زيدٌ بكذا ينعَم به وبَئِسَ يبأسُ بكذا)

لإنشاء المدح والذم

– فيهما حكايتان للخلاف

الحكاية المشهورة

فعلان (جمهور البصرة والناظم والكسائي)

- لدخول تاء التأنيث الساكنة كـ(نعمت - بئست المرأة دعدٌ - فَبِهَا وَنِعْمَتْ)

ولاتصال ضمير الرفع البارز: (الزيدان نعما رجلين

اسمان (الفراء وجمهور الكوفة) والأدلة:

دخول الجار عليهما كـ(نعم السير على بئس العير - والله ما هي بنعم الولد نَصْرُهَا بُكَاءٌ وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ)

أجيب: هما مفعولان لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف أي: (على عَيْر مقولٍ فيه بئس العير)

– دخل الجار في: (والله ما ليلي بنَامَ صاحبُه ولا مخالِطِ اللّيَان جَانِبُهْ) وهو فعل إجماعاً والقول يُحذَفُ كثيراً

عدم التصرف وعدم الدلالة على الزمان

أجيب: لأن مقصودهما نهاية المدح والذم فلا يُمدح إلا بموجود في الحال لا الماضي والمستقبل، وأيضا لما دخلهما معنى الإنشاء صرفهما عن أصلهما

دخول حرف النداء كـ(يا نِعْمَ المولى)، وتقدير المنادى إنما يكون في الأمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا لله)

أجيب: حرف النداء دخل على الماضي والجملة كـ(يا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوامِ كُلِّهِمِ..وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ)

– ابن جني: (العرب توسعت في حرف النداء حتى صار يدل على مجرد التنبيه دون قصد نداء)اهـ.

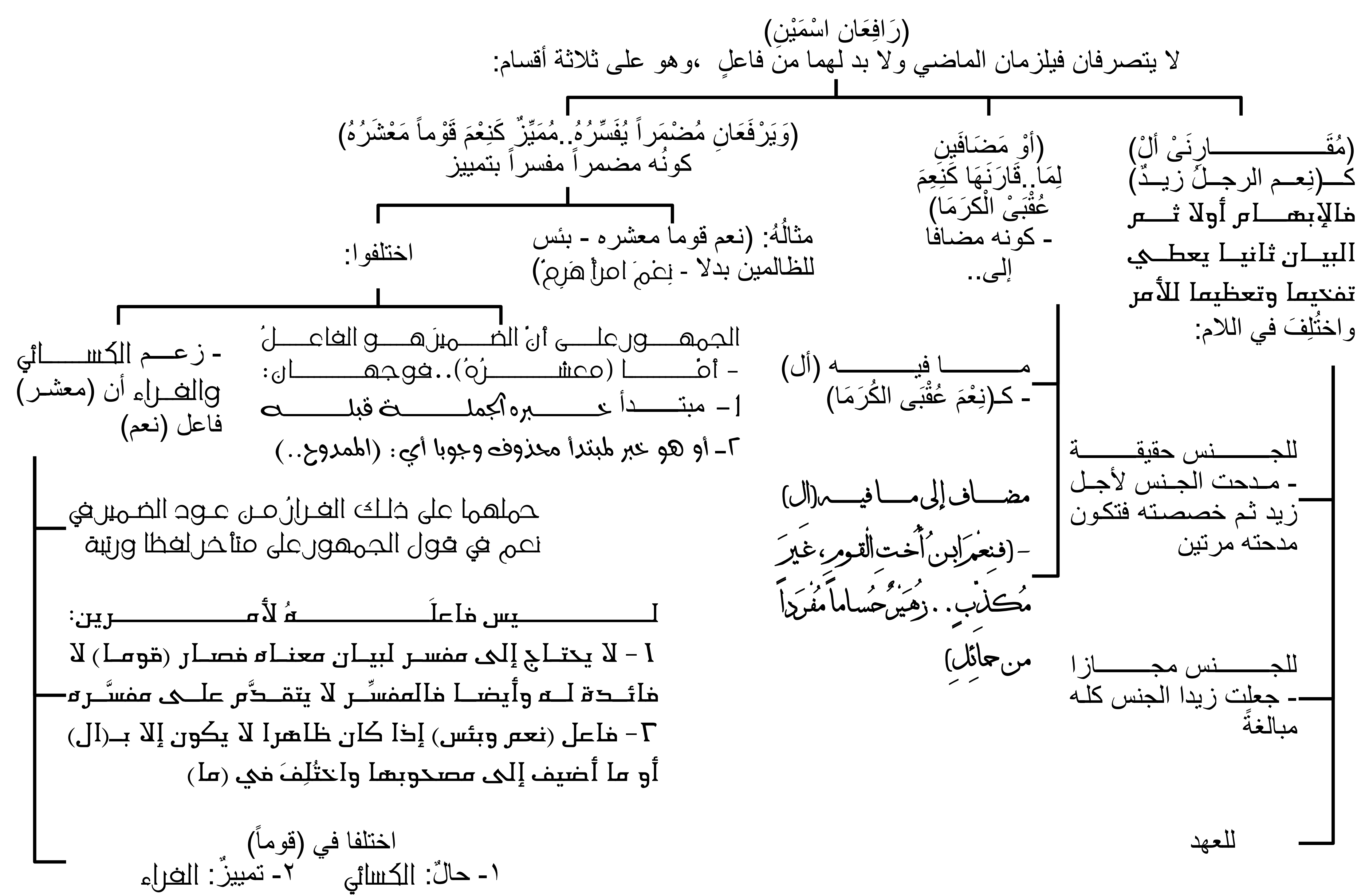
حكاية ابن عصفور:

– لم يختلفوا في أنهما فعلان ثم اختلفوا بعد إسنادهما إلى الفاعل

بقيا فعلين (البصريون)

تحولا إلى اسم

- الكسائي على أن (نعم الرجل) اسمان محكيان صارا اسما واحدا كـ(تأبط شرا) في قوة (الممدوح) كتركب (حبذا)
- الفراء على أن الأصل (رجلٌ نعم الرجل زيد) وحُذِفَ الموصوف وأقيمت صفته مقامه فـ(نعم الرجل مبتدأ) و(زيد) خبره
- الرد عليهما: لو صح – لجاز الإخبار عنه بما تشاء من الأخبار فيجوز (نعم الرجل قائم) – لدخلت عليه النواسخ: (كان نعم الرجل قائما)


(رَافِعَان اسْمَيْنِ)
لا يتصرفان فيلزمان الماضي ولا بد لهما من فاعلٍ ،وهو على ثلاثة أقسام:
(مُقَارنَىْ ألْ)
كـ(نِعم الرجلُ زيدٌ)
فالإبهام أولا ثم البيان ثانيا يعطي تفخيما وتعظيما للأمر
واختُلِفَ في اللام:
للجنس حقيقة
- مدحت الجنس لأجل زيد ثم خصصته فتكون مدحته مرتين
للجنس مجازا
- جعلت زيدا الجنس كله مبالغةً
للعهد
(أوْ مَضَافَين
لِمَا..قَارَنَهَا كَنِعمَ عُقْبَىْ الْكرَمَا)
- كونه مضافا إلى..
ما فيه (أل)
- كـ(نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا)
مضاف إلى ما فيه (ال)
- (فنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ، غيرَ مُكذَّبٍ.. زُهَيرٌ حُساماً مُفرَداً من حمائلِ)
(وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهُ..مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهُ)
كونُه مضمراً مفسراً بتمييز
مثالُهُ: (نعم قوما معشره - بئس للظالمين بدلا - نِعْمَ امرأً هَرِمُ)
اختلفوا:
الجمهور على أنّ الضمير هو الفاعل
- أمّا (معشرُهُ)..فوجهان:
١- مبتدأ خبره الجملة قبله
٢- أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا أي: (الممدوح..)
- زعم الكسائي والفراء أن (معشر) فاعل (نعم)
حملهما على ذلك الفرارُ من عود الضمير في نعم في قول الجمهور على متأخر لفظا ورتبة
ليس فاعلَهُ لأمرين:
١- لا يحتاج إلى مفسر لبيان معناه فصار (قوما) لا فائدة له وأيضا فالمفسِّر لا يتقدَّم على مفسَّره
٢- فاعل (نعم وبئس) إذا كان ظاهرا لا يكون إلا بـ(ال) أو ما أضيف إلى مصحوبها واختُلِفَ في (ما)
اختلفا في (قوماً)
١- حالٌ: الكسائي ٢- تمييزٌ: الفراء

مُصْطفَى دَنْقَش

فوائد

أحكام في الضمير

يمتنع أن يُتبَعَ بتابعٍ لقوة شبه الضمير بالحرف لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده وسُمِعَ: (نِعْمَ هُمْ قوماً) وهو شاذ عند الجمهور

إذا كان مفسره مؤنثا لحقته تاء التأنيث (نعمت فتاةً هندُ) ومنعه ابن أبي الربيع استغناءً بتأنيث التمييز، وأجاز بعضهم الأمرين

المضمر لا يختلف باختلاف المميز ولا يبرز أصلا في اللغة المشهورة

- **كـ(نعم رجلا زيد - نعم رجلين الزيدان - نعم نساء الهندات) لأنه أبهم ذكر الممدوح أو المذموم تفخيما ثم فسر تعريفا له نظير ضمير الشأن** فاكتفوا بتثنية التمييز وجمعه
- الكوفيون على جواز إظهار ضمير التثنية والجمع - **حكى الكسائي: (مررت بقومٍ نِعْمُوا قوماً)**، وهو شاذ عند الجمهور

أحكام في التمييز

المميز لازم بالاستقراء ونص عليه سيبويه - وذِكْرُهُ عند الناظم وابن عصفور غالبٌ لا لازم كحديث: **(من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي: فبالسنة أخذ ونعمت سنة الوضوء وحُذِفَ للعلم به**

المطابقة للمخصوص في الإفراد وأضداده والتذكير وضده (نعم رجالا الزيدون)

يجب كونُه نكرةً

- **قابلةً لـ(ال) فيمتنع: (نعم مِثْلَكَ زيدٌ)** - لأن التمييز نائب عن فاعل الباب الذي حقه أن يكون بـ(ال) - لعل هذا القيد مقصودا في المثال فهو تنكيت على من جعل (ما) في قولك (نعم ما صنعت) تمييزا - وعليه فيمتنع كونُه: (غير - أي - أفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن)
- نكرة عامة أي لها في الوجود أفراد متعددة فيمتنع (نعم شمسا هذه الشمس) ولو قلت (نعم شمسا شمس يومنا) لصح

موضعه

- التأخر عن ضمير (نِعْمَ) فيمتنع: (رجلا نعم زيدٌ)
- التقدم على المخصوص بالمدح (جمهور البصرة) فنحو: (نِعم زيدٌ - رجلا) شاذ، وأجازه الكوفيون

إن جاء فاعلُها غيرَ ما تقدَّمَ..فنادر أو مؤول

- مِن ذلك:

١ ما أضيف إلى ضمير ما فيه (ال) الجنسية
- كـ(نعم صاحبُ الدابَّة - نعم أخوه عبدُ الله - الراكبُ نعم صاحبُه زيدٌ - فَنِعْم أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شِهَابُها) والمنع هو ظاهر الجمهور لندرته

٢- الموصولات التي فيها (ال)

إن عنى بها معهود
- فيمتنع جعلُها فاعلا فهو كالرجل والغلام إذا أردت معهودا

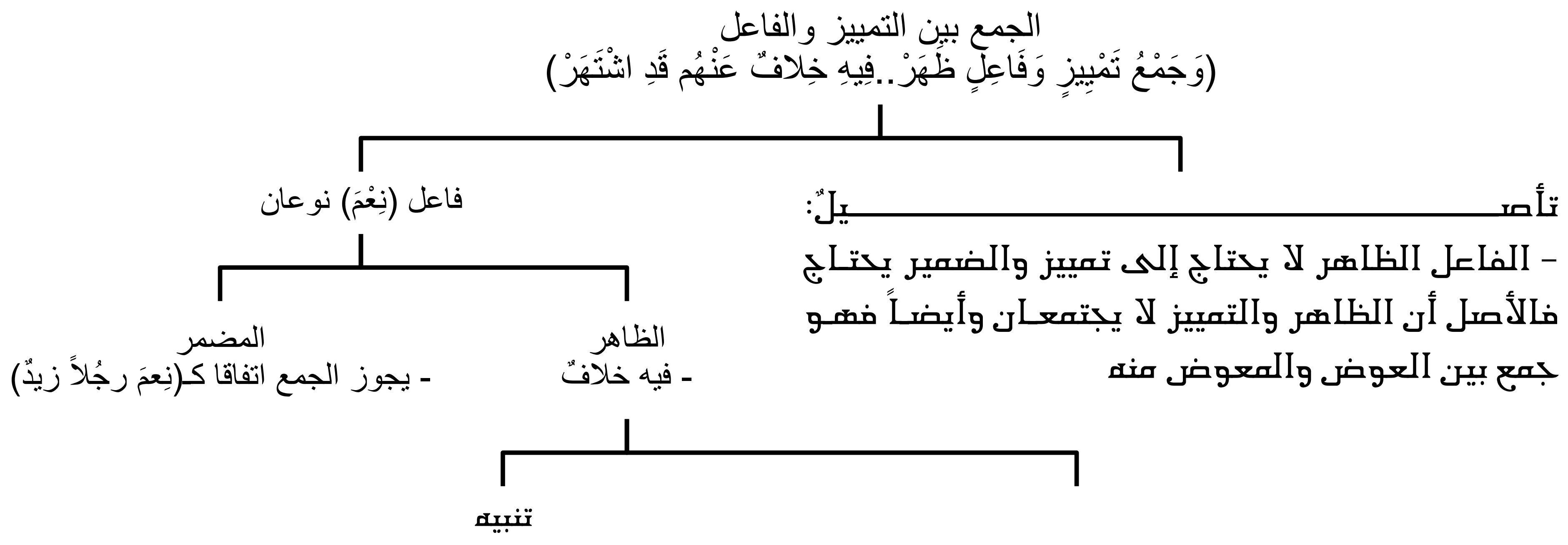
إن أردت بها الجنس: فيه خلاف

المنع (الجرمي والشاطبي وظاهر الناظم)
- فلو كان جائزا لكثُرَ
- ليست (ال) في الموصولات لتعريف عهد ولا جنس بل هي تشبه الأصلية للزومها

الجواز (المبرد وابن الحاج وظاهر سيبويه)
- فلا فرق بين الموصول وغيره
- وقال سيبويه بعد ذِكْرِ ما فيه (ال) أو ما أضيف إليه: (وما أشبه) اهـ.

٣- العلم والمضاف إليه وهو نادر
أ- فالأول كحديث: (نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ) - الترمذي
ب- والثاني كحديث: (بِئْسَ عبدُ الله أنَا) - مسند ابن الجعد ومصنف عبد الرزاق
- تأوله الناظم: (التمييز حُذِفَ والفاعل ضمير والظاهر هو المخصوص و (أنا - خالد) بدلان

٤- النكرة المضافة كـ(فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ..وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عفَّانا)
- ظاهرا الأخفشِ والفراءِ الجوازُ
- العَبْدِيّ: (النكرة قد تدل على الجنس)



تنبيه

- منهم من لا يجعل بين سيبويه والفارسي وغيره خلافا فسيبويه تكلم على الشائع وتكلم غيره على ما جاء قليلا

الأقوال:

المنع (جمهور البصرة والسيرافي وظاهر سيبويه)
فيمتنع: (نِعمَ الرجلُ رَجُلاً زيدٌ)
- التمييز هنا لا فائدة له والنقل قليل
- وهو في الأمثلة حالٌ مؤكّدةٌ لا تمييز

الجواز (المبرد وابن السراج وظاهر الفارسي ومال إليه في التسهيل)
واستدلوا
١- القياس: يلزم منع التمييز من كل ما لا إبهام فيه ،وهو جائز اتفاقا كـ(إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فسببه التأكيد لا رفع الإبهام
٢- السماع: جاء نظما ونثرا كـ(نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلح الله به بين فِئَتَيْن - والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ..فحلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ - تَزَوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا..فنِعمَ الزَّاد زادُ أبيكَ زادا - نِعْمَ الفَتَاةُ فتاةً هِندُ لوبَذلَتْ..رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطقاً أو بِإيماءِ)

التفصيل (ابن عصفور)
- يجوز إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل كـ(نعم الرجل فارسا زيد - تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سِواهُ..فنِعْمَ المَرءُ مِن رجلٍ تِهامِي)
- وإلا يمتنع: (نعم الرجل رجلا زيد)

مُصْطفَى دَنْقَش

(وَمَا مُمَيِّز وَقَيلَ فَاعِلُ..فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
اختلفوا في (نعم ما..)
- وهي أنواع، وظاهر الشرح أنها واحد وأن الخلاف فيهما واحد ولم يفرق بينها ابن عقيل

ألا يقع بعدها شيء
(صادقت عليا فنعما - غسلته غَسلاً نعمَّا)
- وفيها قولان:
1- معرفة تامة فاعل أي: (فنعم الصديق)
2- نكرة تامة تمييز أي: (نعم صديقا)

بعدها شيءٌ
كـ(نعم ما صنعت - نعم ما أنت)
- سيأتي

(وَمَا مُمَيّز وَقِيلَ فَاعِلُ..فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

بعدها جملة فعلية
(نعم ما صنعت - بئس ما فعل زيد - نعما يعظكم به)
- وفيها خلاف:

(ما) نكرة منصوبة تمييز - وفاعل (نعم) ضمير مستتر (الفارسي والزمخشري الجُزُولي)

استدلوا: تقع (ما) صفة في (شيءٌ ما) وأصل الصفة البيان فتكون هنا تمييزا

اختلفوا:
١ - نكرة موصوفة بما بعدها (الأخفش والزجاج والفارسي وهو المشهور)
٢- نكرة غير موصوفة وهذا والجملة بعدها صفة لمخصوص بالمدح محذوف وهذا كأنه مُخَرَّجٌ

(ما) فاعل وهي معرفة (الفراء وابن خروف ونسبه إلى سيبويه ويُحكى عن الكسائي)

استدلوا:
١ - (ما) كثُرَ الاقتصار عليها في كـ(غسلته غَسْلا نِعمَّا)
٢- (ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا يكون تمييزا على هذا

واختلفوا:
- اسم تام مكني به عن اسم معرف بـ(ال الجنسية وما بعدها صفة لها
- موصولة اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم
- اسم تام مرفوع وبعدها (ما) أخرى مقدرة (عن الكسائي) - أي: (نعم الشيء ما صنعته)
- نكرة موصوفة

(ما) مَخصوص بالمدح - وهي موصول والفاعل ضمير مستتر (عن الكسائي وعن الفراء)

(ما) كافة لـ(نعم) عن العمل فلا فاعل لها

التخيير بين الفاعلية والتمييز (الفارسي في مواضعَ)

بعدها اسمٌ مفرد (نعم ما أنت - فنعما هي - بئسما تزويج ولا مهر) وهو أقل من القسم السابق - وفيها خلاف:

- معرفة تامة فاعل والاسم بعدها هو المخصوص بالمدح
- نكرة تامة تمييز والاسم بعدها هو المخصوص بالمدح (الفارسي)
- لا موضع لها فقد رُكِّبت مع (نعم) وتُرْفَعُ الأسماء فاعلاً بعدها (الفراء) - وعليه فتكون زائدة لا أثر لها في: (نعما رجلين الزيدان)

(وَمَا مُمَيِّز وَقَيلَ فَاعِلُ..فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
تنبيهات:

لا ينبني على الخلاف حكم لفظي

تنبيه على العبارة
إعراب: (نعم ما يقول الفاضلُ)
- (نِعْمَ) فِعلٌ ماضٍ لإنشاء المدح وفاعله ضمير مستتر فيه
- (ما) إما تمييز والجملة في محل نصب نعت لـ(ما) وإما فاعلٌ والجملة في محل رفع نعت لمخصوصٍ بالمدح محذوف أي: (نعم الشيء يقول الفاضل)

أهمل الناظمُ ذِكْرَ (مَنْ) وهي مثل (ما) كـ(نِعْمَ مَن لَقِيتَ زيدٌ) فيصح تقديرها فاعلاً أو تمييزا
- الفارسي على أن (من) تمييز كمذهبه في (ما)
- سَوَّى ابنُ جني بينهما بإطلاق
- يتعين فيها هنا كونُها موصولة إنما تكون تامة في الشرط والاستفهام فقط

المخصوص بالمدح

(وَيَذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا..أوْ خَبَرَ لَيْسَ يَبْدُو أبَدَا)

سُمِّيَ مخصوصا لأنه ذُكِرَ جِنْسُهُ أولاً ثم خُصَّ بعد ذلك بذكر شخصه

علامتــه

- أن يصلح للابتداء وجعلِ الفعل والفاعل خبرا لـه كـ(نعم الرجل زيد - نعم غلام القوم زيد - نعم رجلا زيد)

في إعرابه خلاف

مبتدأ حُذِفَ خبرُه (ابن عصفور)

- أي: (زيـــــــد الممـــــــــــدوح)

- أجيب: هذا تكلفُ خبرٍ لمبتدأ قد وجد معه ما يجوز أن يكون خبرَهُ

التخيير بين وجهين مشهورين (الجمهور كالجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن هشام)

خبــــــرٌ حُـــــذِفَ مبتـــــدؤه وجوبـــــا

أي: (هـــو زيـــــد) أي: (الممـــــدوحُ زيـــدٌ)

أجيب: لوجب أن ينتصب فتقول: (نعم الرجل كان زيداً) والعرب لا تعدل عن الرفع

مبتدأ والجملة قبله خبر عنه

رجحه الشاطبي للآتـي: ١- الكـلام تـام مـن غير تقدير محـذوف

٢- يُفْسِـــدُ كونَـــهُ مبتـــداً لمحـــذوف أو خـــبراً لمحـــذوف الآتـــي:

أ- المخصوص يجوز حذفه اتفاقا ف ثم حذف المخصوص لحُذِفَتْ الجملة كلــها

ب- (نعم وبئس) لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص فلا تكون جملة مستقلة

في الـرابط بـين المبتـدأ والخبر خـلافٌ

- عمـوم الجنس للمخصـوص (المشـهور)

- (الرجل) هو المبتدأ في المعنى فلم يحتج إلى رابـــــــــــــــــــــــــــــط

- الكلام محمـول علـى معنـاه (زيـد نعم الرجل) أي: زيد هو الرجل الكامل (الناظم)

أوجبه بعضهم

بـــــــــــدل مـــــــــــــــــن الفاعـــــــــــــــــــــــــل

أجيـــب: ١- شـأن البـدل صـحةُ الاسـتغناء عنـه وهـذا لا يصـح

٢- البدل شرطُهُ صحة وقوعه موقع المبدل منه ولا يستقيم (نِعْمَ زيدٌ)

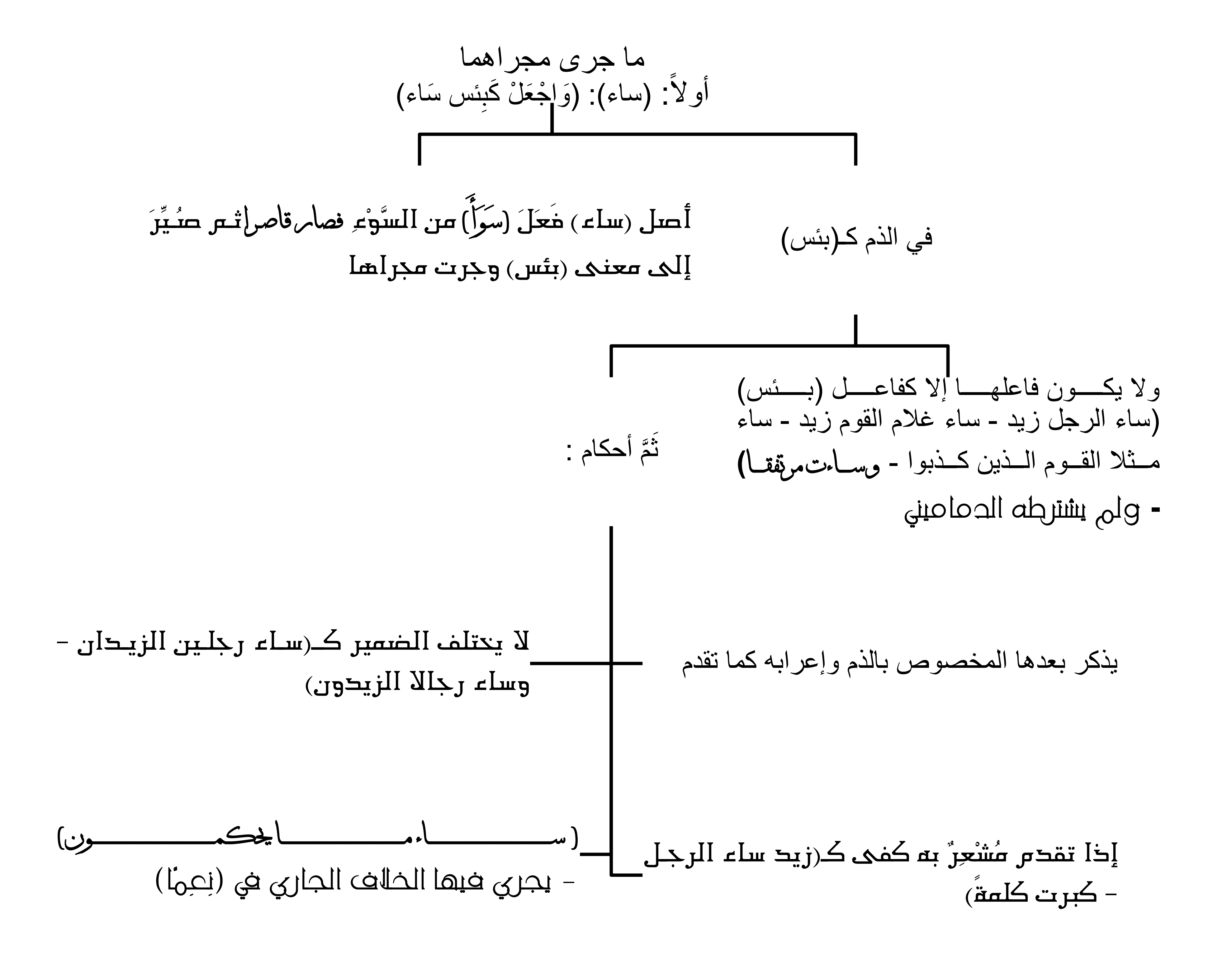
(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى..كَالْعِلْم نِعْمَ الْمُقْتَنَى والْمُقْتَفَى)
له حالان آخَران

إن تقدم لفظُهُ صار مبتدأً والمخصوص محذوفٌ
(زيدٌ نعمَ الرجل - العلم نعم المقتنى)
- المخصوص محذوف وليس خبرا عن المتقدم و(زيد) مبتدأ
- وثمَّ إشكالان

إن تقدم مشعرٌ به حُذِفَ
كـ(إنا وجدناه صابرا نعم العبد) أي: هو

- وظاهر النحاة وسيبويه خلاف هذا بل حكى ابن الفخار الاتفاق ونص التسهيل موافقة الناس

- اقتضى كلامُه جوازَ بروز المخصوص بعد الفاعل كـ(زيد نعم الرجل هو) وكلام النحاة يقتضي المنع



ما جرى مجراهما
أولاً: (ساء): (وَاجْعَلْ كَبِئس سَاء)
في الذم كـ(بئس)
أصل (ساء) فَعَلَ (سَوَأَ) من السَّوْءِ فصار قاصرا ثم صُيِّرَ
إلى معنى (بئس) وجرت مجراها
ولا يكون فاعلها إلا كفاعل (بئس)
(ساء الرجل زيد - ساء غلام القوم زيد - ساء
مثلا القوم الذين كذبوا - وساءت مرتفقا)
- ولم يشترطه الدماميني
ثَمَّ أحكام :
يذكر بعدها المخصوص بالذم وإعرابه كما تقدم
لا يختلف الضمير كـ(ساء رجلين الزيدان -
وساء رجالا الزيدون)
إذا تقدم مُشْعِرٌ به كفى كـ(زيد ساء الرجل
- كبرت كلمةً)
(ساء ما يحكمون)
- يجري فيها الخلاف الجاري في (نِعِمَّا)

تابع ما جرى مجراهما

- (وَاجْعَلْ فَعُلا..مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا)

- كـ(شرُفَ الرجلُ زيدٌ ولَؤُمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ - شَرُفَ رجلاً زيدٌ - فَهُمَ زيدٌ)

مقتضى الإطلاق

- عدم جواز كون الفاعل مجردا من (أل) ولم يلتزمه ابن هشام تبعا للأخفش والمبرد وهو المشهور

- جواز أن يبنى (فَعُلَ) من كل فعل ثلاثي سواءٌ (فَعِل) كـ(ضرُب رجلا زيد - رَمُوَتِ اليدُ يَدُهُ - فَهُمَ زيدٌ)

- ورد: (لقضُو الرجل) أي: ما أقضاه أو نعم القاضي هو

- جواز (علُم) ومَثَّلَ هو وابنه به وصرح غيره بالامتناع فالعرب حين استعملتها أبقت الكسرة كـ(عَلِمَ الرجلُ زيدٌ وجَهِلَ الرجلُ عمروٌ وسَمِعَ الرجلُ بكرٌ)

مسائل

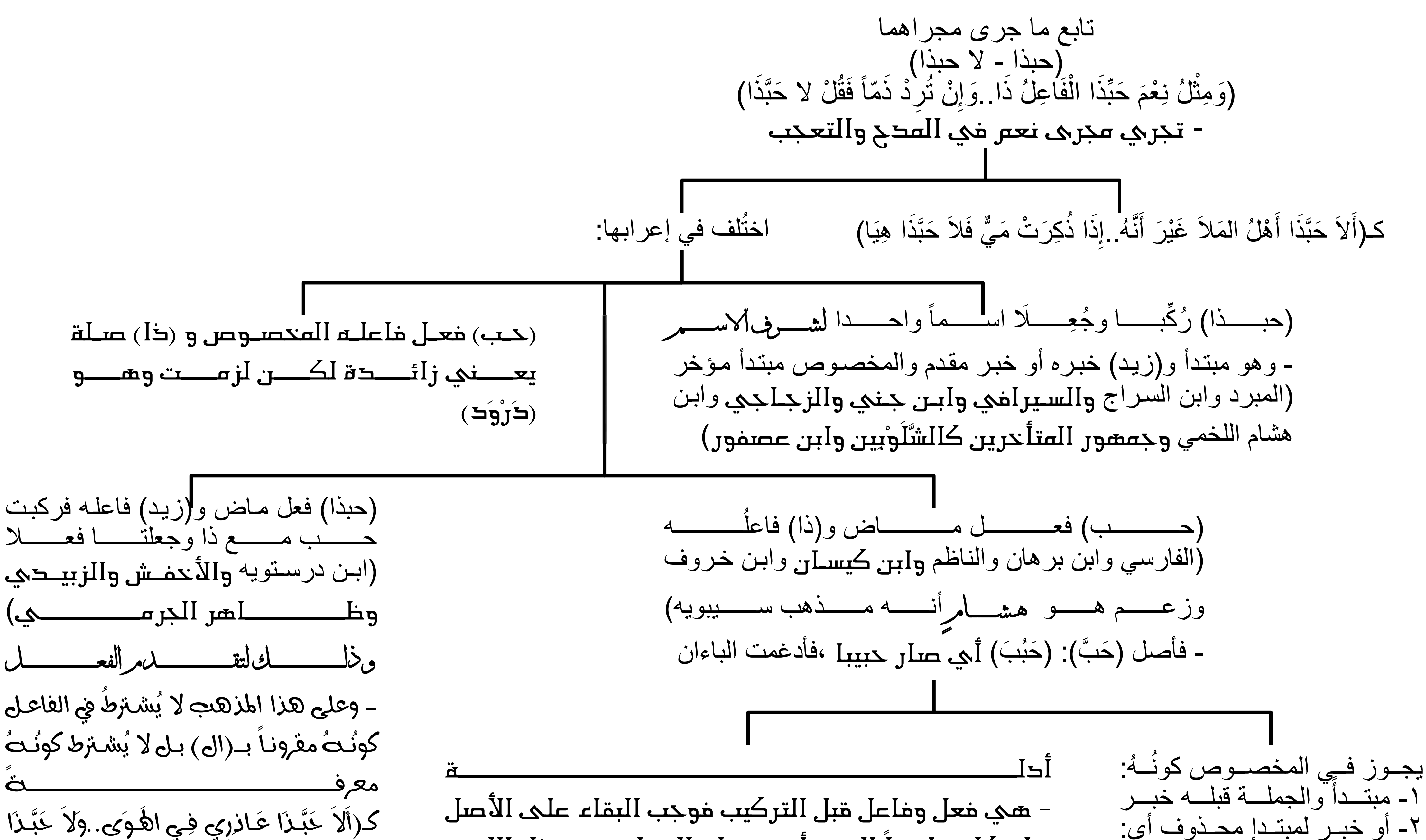
- هذا الاستعمال في (فَعُلَ) غير لازم فتقول: حَسُن زيدٌ حُسْناً، وما حَسُنَ وجهُه، ولقد قَبُحَ قُبْحاً وما أشبه ذلك وإنما يلزم في المحوّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ)

- تحرز بذي الثلاثة من المزيد أصليا أو زائدا فلا يُبْنَى منه لما يلزم من هدم البنية

- صيغة (فعُل) تُبْنَى مما يبنى منه فعل التعجب فلا يبنى من أفعال الألوان والخِلَق الثابتة والعيوب فيمتنع (شَهُبَ الرجلُ زيدٌ - هلُكَ الرجلُ خالدٌ) إلى غير ذلك من شروط فعل التعجب

- (فعُل) يعطي معنى التعجب فهو في معنى: (ما أحسنه) وهذا لا يتناقض مع معنى إنشاء المدح إذ لا تنافر ،كما يتداخل معنيا التعجبِ الاستفهامِ كـ(يا جارَتا ما أنتِ جارَهْ) - نص في التسهيل أن التفضيل متضمن معنى التعجب

- ظاهر الناظم أن (ساء) اختصت بـ(بئس) واختص (فعُل) بـ(نعم) وهذا غير صحيح فلا يعني به عين المثال ،ولكنه خص (ساء) لكثرة استعمالها في نفسها بمعنى (بئس)



تابع ما جرى مجراهما
(حبذا - لا حبذا)
(وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا..وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لا حَبَّذَا)
- تجري مجرى نعم في المدح والتعجب
كـ(أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ..إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا)
اختُلف في إعرابها:
(حبذا) رُكِّبا وجُعِلَا اسماً واحدا لشرف الاسم
- وهو مبتدأ و(زيد) خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر
(المبرد وابن السراج والسيرافي وابن جني والزجاجي وابن هشام اللخمي وجمهور المتأخرين كالشَّلَوْبين وابن عصفور)
(حب) فعل فاعله المخصوص و (ذا) صلة يعني زائدة لكن لزمت وهو (دَرْوَد)
(حب) فعل ماض و(ذا) فاعلُه
(الفارسي وابن برهان والناظم وابن كيسان وابن خروف
وزعم هو هشام أنه مذهب سيبويه)
- فأصل (حَبَّ): (حَبُبَ) أي صار حبيبا ،فأدغمت الباءان
(حبذا) فعل ماض و(زيد) فاعله فركبت حب مع ذا وجعلتا فعلا
(ابن درستويه والأخفش والزبيدي وظاهر الجرمي)
وذلك لتقدم الفعل
- وعلى هذا المذهب لا يُشترطُ في الفاعل كونُه مقروناً بـ(ال) بل لا يُشترط كونُه معرفةً
كـ(أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى..وَلاَ حَبَّذَا العَاذِلُ الجَاهِلُ)
- وهو أضعف المذاهب ففيه تغليب أضعف الجزءين وهو الفعل
يجوز في المخصوص كونُه:
١- مبتدأً والجملة قبله خبر
٢- أو خبر لمبتدإٍ محذوف أي: (هو زيد) أي: الممدوح ،واختاره الناظم
أدلة
- هي فعل وفاعل قبل التركيب فوجب البقاء على الأصل
- لو كانت اسماً لامتنع أن تدخل (لا) على (حبذا) إلا مع التكرار ولدخلت عليها نواسخ الابتداء

مُصْطَفَى دَنْقَش

تابع ما جرى مجراهما
(حبذا - لا حبذا): هُما كالمَثَلِ
(وَأوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أيّاً كَانَ لاَ..تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ)
لا تتغير (ذا) لتغير المخصوص إذ أشبهت المَثَلَ كـ(حَبَّذَا زيد ،هند ،الزيدان ،الهندان ،الزيدون ،الهندات)
-ابن كيسان: (لأن المشار إليه مضاف محذوف أي: حبذا حسن هند) وليس مسلما وإلا لظهر في بعض التراكيب

- وثم مسائل

ممنوعات:

(حب زيد ذا - حبذا كان زيد)
- فلا تدخل على المخصوص النواسخ

(زيد حبذا)
- ممتنع لأنه مجرى المثل
- زعم ابن خروف جوازه وأن التأخير هو الأكثر

إذا وُجِدَ التمييز أو الحال..فاختلفوا:

يجوز التقديم على المخصوص (جمهور البصرة والناظم في التسهيل واختاره محيي الدين)
كـ(أَلاَ حَبَّذَا قَوْماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ..وَفَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بالإِعانَةِ والنَّصْرِ)

يجب تأخيرهما عن المخصوص (الجَرميّ والفارسي وحكاه عن الكوفيين ظاهر الناظم)
- فيمتنع: (حَبَّذَا رجلاً زيدٌ - حَبَّذَا عالماً زيدٌ)
- الحال: المخصوص إن كان هو صاحب الحال فالحال لا يتقدم على المبتدأ وإن كان خبر مبتدأ محذوف فيمتنع فالعامل معنوي وإن كان صاحبه (ذا) فهو مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من الحال
- التمييز: إنما يصلح لـ(ذا) فلا ينبغي أن يليه قياسا على التمييز في (نعم وبئس)

تابع (حبَّذا)

(وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ..بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ)

- إذا وقع بعد (حَبَّ) غيرُ (ذا) وهو قليلٌ

يجب كونُ فاعلِ (حب) مع غير (ذا) (اسم جنس - ضميرا مفسرا بتمييز أو (ما) أو (من))

- وذلك كفاعل (نعم) فيمتنع: (حَبَّ زيدٌ) ولم يلتزمه ابن هشام ولا الأخفش والمبرد ومنه: (ألا حبذا عاذري في الهوى.. ولا حبذا الجاهل العاذل)

جاز ضم الحاء وفتحها كـ(حَبَّ زيدٌ - حُبَّ زيدٌ - حَبَّ الرَّجُلُ زيدٌ)

وصارت حينئذٍ من باب (فعُل)

جاز في الواقع وجهان:

الرفع بـ(حَبَّ)

- إما ظاهر : كـ(حَبَّ زيدٌ - حَبَّ الرجلُ زيدٌ)

- إما مستتر: (حَبَّ رجلاً زيدٌ): فيها ضمير مرفوع هو الفاعل

الجر بباء زائدة

- ولا ينوب عن الباء حرف آخر للسماع

كـ(حَبَّ بِزَيدٍ - حَبَّ بِهِ رجلاً زيدٌ)

- وهو شبيه بـ(كفى بالله شهيدا)

جر الفاعل قياس في (فَعُلَ)

كـ(مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتاً)

زيدت الباء في (نِعْمَ)

كـ(مَرَرْتُ بقومٍ نِعْمَ بِهِمْ قوماً) أصله: نِعْمُوا قوماً

قوله: (فجر) مشكلة لدخول عاطف على عاطف

الضم أكثر حيث غلب الفرعُ الأصلَ فهم نقلوا في أحد الاستعمالين ضمة عينه إلى فائه مِن (حَبُبَ) إلى (حُبَّ)

الضم قياس في كل فِعْلٍ بُنِيَ على (فَعُلَ) لإنشاء المدح أو الذم

كـ(لم يَمْنَعِ الناسُ مِنِّي ما أَرَدتُ ولا..أُعْطِيهمُ ما أرادُوا حُسْنَ ذا أَدَبَا)

وأجراه مجرى (حب) فأسنده إلى (ذا)

إن كان الواقع (ذا) وجب فتح الحاءِ كـ(حَبَّ ذا) لأنها كالمَثَلِ وهذا إن جعلتهما كالكلمة الواحدة

رُوِيَ بالوجهين: (فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا..وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ)

- (ها) فاعلُ حَبّ ،والباء زائدة فالفاعل يجب رفعه ولأنه ورد بغير الباء فزيادة الباء في فاعل (حب) غير واجبة

الجمع والفرق بين (حَبَّذا) و (نِعْمَ)

الجوامع

١ - هما مخصوص بالمدح وفي إعرابه الخلاف المتقدم

٢- المخصوص لا يتقدم

٣- جواز حذف المخصوص للعلم كـ(رأيت زيدا وحبذا - ألا حبَّذا لولا الحَياءُ وربَّما.. مَنَحتُ الهَوَى مَا لَيس بالمُتَقَارِبِ)

وهو هنا نادر وإن كان كثيرا في (نِعمَ)

٤- كلاهما فعل غير متصرف

٥- جواز الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهرا كـ(حبذا زيد رجلا) وهو مع (ذا) أحسن منه مع غيرها فهو مبين لـ(ذا) فهي مبهمة ،وهناك لمجرد التوكيد

الفروق

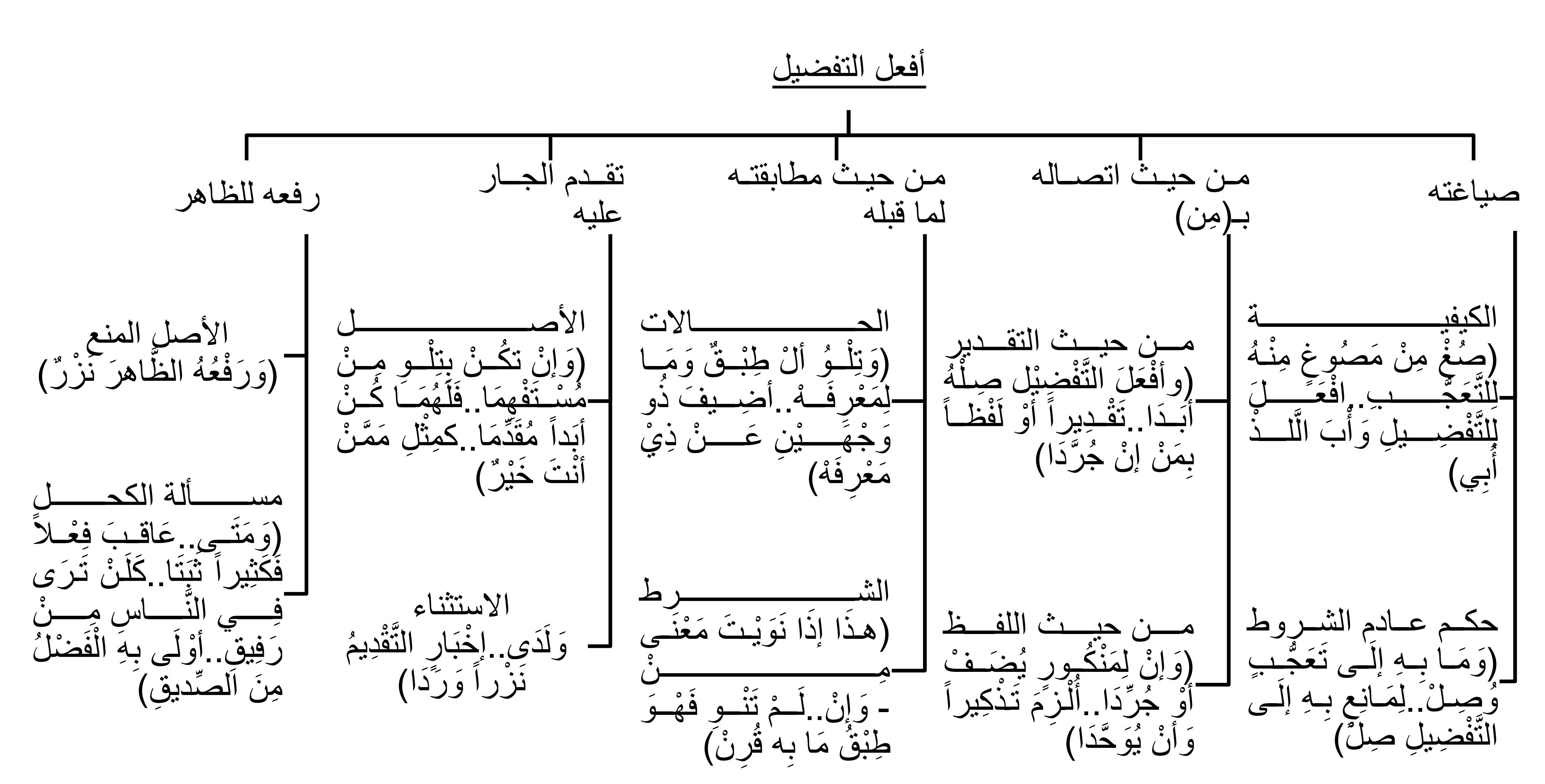
١- جواز كون فاعل (حب) ذا قياسا مطردا بخلاف (نعم وبئس)

٢- امتناع الفصل بين (ذا) والمخصوص ويجوز في (نعم) كـ(نعم الرجل كان زيد) فيجوز إعمال النواسخ في مَخصوص نعم بخلاف مَخصوص حبذا

٣- جواز دخول الباء على فاعل (حب) إذا لم يكن (ذا) ويمتنع: (نِعْمَ بالرجلِ)

٤- كلا مَخصوصيهما يجوز كونُهُ مبتدأ خبره الجملة أو خبراً لمبتدإٍ محذوف والثاني أسهل في (حبذا) منه في (نعم) لأن النواسخ تدخل عليه في (نعم) وهي تختص بالمبتدأ

(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ



أفعل التفضيل
صياغته
الكيفية
(صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ..افْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي)
حكم عادم الشروط
(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ..لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ)
من حيث اتصاله بـ(مِن)
من حيث التقدير
(وأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلْهُ أَبَدَا..تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا)
من حيث اللفظ
(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا..أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا)
من حيث مطابقته لما قبله
الحالات
(وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ..أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ)
الشرط
(هذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ - وَإِنْ..لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ)
تقدم الجار عليه
الأصل
(وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا..فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا..كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ)
الاستثناء
وَلَدَى..إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا)
رفعه للظاهر
الأصل المنع
(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ)
مسألة الكحل
(وَمَتَى..عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا..كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ..أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

أفعل التفضيل

هذا آخر العوامل التي لا تتصرف ويسمى (أَفْعَل مِنْ)

تعريف (أفعل): (وصف موازن للفعل تحقيقا أو تقديرا دال على زيادة صاحبه في أصل الفعل)

١- تحقيقا: كأفضل

٢- تقديرا: كخير وشر بدليل: (بلالٌ خيرُ الناسِ وابنُ الأخيرِ)

- وهو اسم وصفٌ لقبوله علامات الأسماء وغير متصرف لملازمته للوصفية ووزن الفعل

كيفية الصياغة

(صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ..افْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ الَّلذْ أُبِي)

يجرى في بناء الصيغة له مجرى باب التعجب طردا وعكسا ،فالتعجب والتفضيل يرفعان الشيء على غيره كـ(زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو)

وشذَّ: (هو أخْصَرُ مِنْ كذا) من (اخْتُصِرَ)

- (أسودُ من حَلَكِ الغُراب - أبيضُ من اللبن - هو أحنك الشاتين - هو أفْلَسُ من طَسْتٍ - أزْهَى مِنْ دِيك - أقمن به- ألص من شظاظ- أسود من القار ،الموطأ)

في العادم لشروط التعجب

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ..لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ)

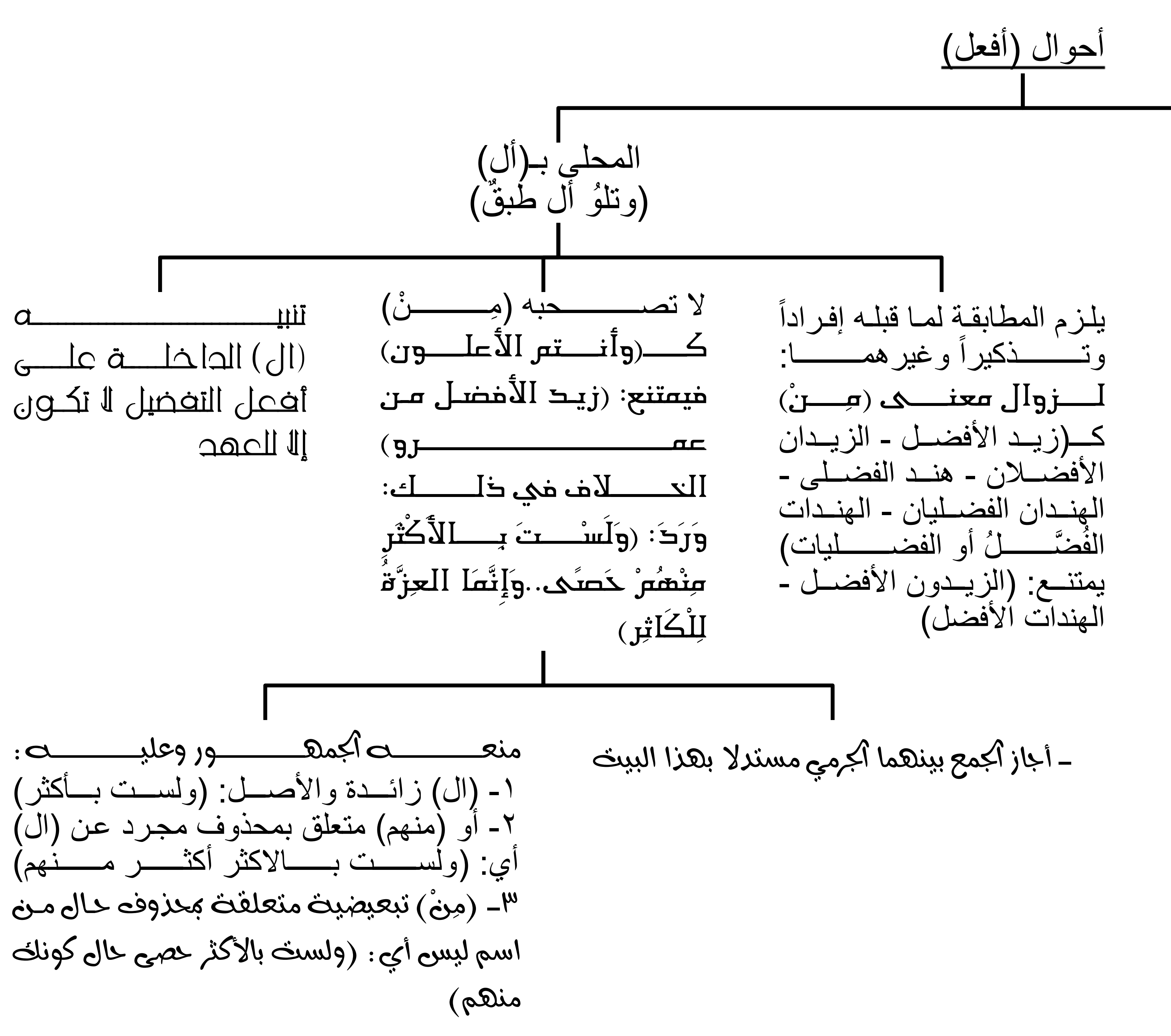
- (هُو أشدُّ استخراجا من زيد)

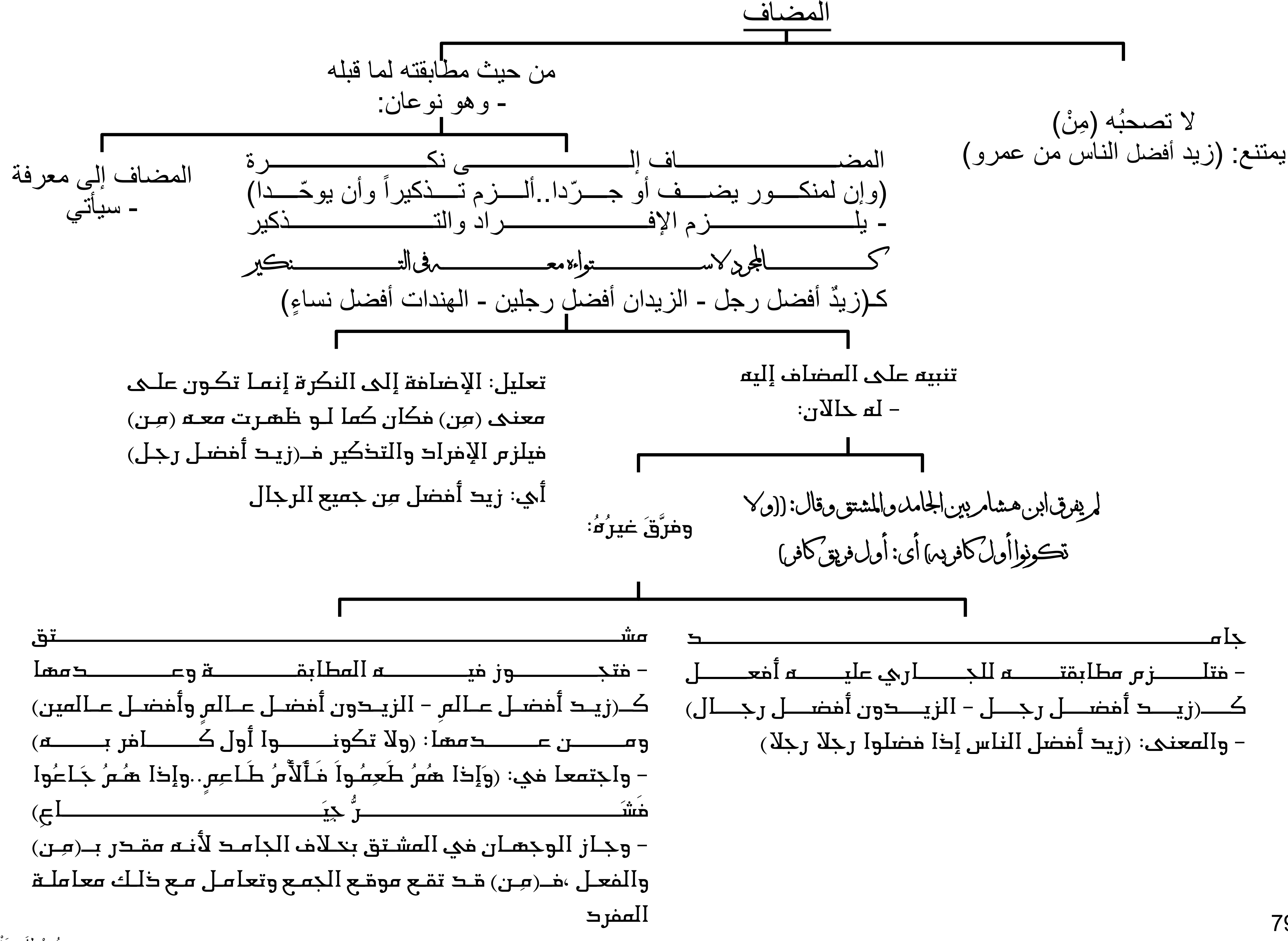
- لكنَّ المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهنا ينتصب تمييزا

أحوال (أفعل)

تعليل جامع

- تَجَرَدَ مع (مِن) لأنه معها كالفعل مع الفاعل فهو طالبٌ ببنيته لـ(مِن) كما الفعل طالب ببنيته لفاعله أو هو جار مجرى فعل التعجب في رفع الشيء إلى غايةٍ وعليه فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّثُ أما مع (ال) فزال معنى (مِن) فهي لا تكون في الفعل وزال شبه فعل التعجب فعاد إلى أصله فيُثَنَّى ويُجْمَعُ ويُؤَنَّثُ




المضاف
من حيث مطابقته لما قبله
- وهو نوعان:
لا تصحبُه (مِنْ)
يمتنع: (زيد أفضل الناس من عمرو)
المضاف إلى نكرة
(وإن لمنكور يضف أو جرّدا..ألزم تذكيراً وأن يوحّدا)
- يلزم الإفراد والتذكير
كالمجرد لاستواءه معه في التنكير
كـ(زيدٌ أفضل رجل - الزيدان أفضل رجلين - الهندات أفضل نساءٍ)
المضاف إلى معرفة
- سيأتي
تنبيه على المضاف إليه
- له حالان:
تعليل: الإضافة إلى النكرة إنما تكون على معنى (مِن) فكان كما لو ظهرت معه (مِن) فيلزم الإفراد والتذكير فـ(زيد أفضل رجل)
أي: زيد أفضل مِن جميع الرجال
لم يفرق ابن هشام بين الجامد والمشتق وقال: ((ولا تكونوا أول كافر به)) أي: أول فريق كافر)
وفرَّقَ غيرُهُ:
جامد
- فتلزم مطابقته للجاري عليه أفعل
كـ(زيد أفضل رجل - الزيدون أفضل رجال)
- والمعنى: (زيد أفضل الناس إذا فضلوا رجلا رجلا)
مشتق
- فتجوز فيه المطابقة وعدمها
كـ(زيد أفضل عالمٍ - الزيدون أفضل عالمٍ وأفضل عالمين)
ومن عدمها: (ولا تكونوا أول كافر به)
- واجتمعا في: (وَإذا هُمُ طَعِمُواْ فَألأمُ طَاعِمٍ..وإذا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ)
- وجاز الوجهان في المشتق بخلاف الجامد لأنه مقدر بـ(مِن) والفعل ،فـ(مِن) قد تقع موقع الجمع وتعامل مع ذلك معاملة المفرد

أفعلُ المضاف مِن حيث مطابقته لما قبله:
- ثانياً:المضاف إلى معرفة: له اعتباران:

١- أريد به التفضيل (وما لمعرفه..أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه..هذا إذا نويت معنى من) فهو على معنى (مِنْ)
- جاز فيه الوجهان:

٢- لا يُرادُ به التفضيلُ
- سيأتي

الوجهان هُما:

تعليل: مَن راعى معنى (مِن) عدَّ (مِن) كالملفوظ ،ومن راعى اللفظ بأنه لا يمكن إظهارها جَعَلَهُ كذي (ال)
- اجتمع الاستعمالان في: (إنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا) - الترمذي

عدم المطابقة
- كـ(الزيدان أفضل القوم - الهندات أفضل النساء - ولتجدنهم أحرص الناس)

المطابقة
- وهو الأفصح

كـ(الزيدان أفضلا القوم - الزيدون أفضلو وأفاضلُ القوم - هندُ فُضْلَى النساء - الهندان فُضْلَيَا النساء - الهندات فُضَّلُ و فُضْلَيَاتُ النساء - أكابر مجرميها)

منعه ابن السراج ونكت عليه الناظم بـ(عن ذي معرفة)

الرد عليه بالسماع المتقدم وبالقياس فالمضاف الذي على تقدير (مِن) أشبَهُ بذي (ال) منه بالعاري فإجراؤه مجرى ما فيه (ال) أولى من إجرائه مجرى العاري فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك ،قاله ابن خروف والناظم في الشرح

ظاهر كلام الجمهور موافقة ابن السراج إذ يطلقون أن تقدير (مِن) يمنع المطابقة وعليه فالمضاف يحتمل وجهين فإن قدرت (مِنْ) فالإفراد والتذكير وإن أطلقت التفضيل فالمطابقة

(أفعـــــــــل) المضـــــــــاف
- مـــن حيــث مطابقتـــه لمـــا قبلـــه
ثانياً: المضاف إلى معرفةٍ

٢- لا يُـــــراد بـــــه التفضـــــيل (وإن..لم تنو فهو طبق ما به قرن) فلـــيس علـــى معنـــى (مِـــنْ) فتتعين المطابقة فالمراد بـ(زيد أفضل الناس) أي: (فاضل في الناس) فصار كاسم الفاعل

منهم من نفى تجرد (أفعل) عن التفضيل (الفـــراء والكســـائي وهشـــام والرضـــي)

- فأحوالها:

١- معها (مِنْ): دلالتها على التفضيل ظاهرة
٢- مضافة: المضاف إليه هو المفضل عليه
٣- بـ(ال): (ال) عوض من المضاف إليه

٤- المجرد الخالي مـن (مِـنْ): إمـا علـى:
أ- تقـــدير(مِـــنْ) ومجرورهـــا
ب- حـذف المضاف إليـه وهـو منوي الثبوت أي: (أعز الدعائم وأطولها - أكبر من كل كبير)

أمثلة: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي: (عادلا بني مروان)
- (وهو أهون عليه - وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الْزَّادِ لَمْ أَكُنْ..بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَـــعُ الْقَـــوْمِ أَعْجَـــلُ - هـــم أراذلنـــا)
- أبو عبيدة: ((أهون عليه) بمعنى (هَيِّنٌ) و(أعز وأطول) بمعنى عزيزة طويلة)

هل ينقاس؟

ينقــــاس (المبــــرد)
- فيجوز عنده (زيد أفضل) غير مقصـــود بـــه التفضـــيل
- فـ(الله أكبر - هو أعلم بكم) أي: كـــبير وعلـــيم
فالمفاضـــلة تقتضـــي المشـــاركة ومشاركة المخلوق للخالق في ذلك محال بل المخلوق في ذلك كلا شيء

لا ينقـــــاس (ســـــيبويه)
- ونكــت النــاظم علــى هــذا بـــ(أبـــداً..تقـــديرا أو لفظـــاً)
- أما المفاضلة فيما يرجع إلى الله فبالنسبة إلى عادة المخلوقين وما جرت به عادتكم فخوطبوا بمقتضى كلامهـم كـ(لعلـه يتـذكر)
- أما (أعز وأرفع - الله أكبر) فاجْتُزِأَ بها من قول: (مِن كل شيء)

تنبيه: على الاعتبارين تنبني مسألة (يوسف أحسنُ إخوتِه)
١- على نية (مِن) تمتنع فالإضافة بمعنى (مِنْ) يلزم فيها كون (أَفْعَل) بعضَ المضاف إليه فلزم دخول (يوسف) في الإخوة فصار المعنى (يوسف أفضل من يوسف وإخوته)
٢- على طرح معنى (مِن) فتَجُوزُ أي: (يوسفُ حَسَنٌ في إخوته) فيجوز (فلانٌ أعرفُ بني تميمٍ) وإن لم يكن منهم ويمتنع ذلك على الوجه الأول إلا أن يكون منهم

المجرد: (وأفعل التفضيل صله أبدا..تقديراً أو لفظاً بمن إن جرّدا) فله حكمان:

يلزم (مِنْ)

- لفظا أو تقديرا جارَّةً للمفضول كـ(زيد أفضلُ من عمروٍ)

- قد تحذف (مِنْ) ومجرورها لدليلٍ إذا فُهِم المعنى

أمثلة: (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا: أي: أعز منك نفرا - الله أكبر ،سيبويه: أي: من كل شيء - والآخرة خير وأبقى)

حَذف (مِنْ) على وجهين

١- كثير: إن كان أفعلُ خبرا كـ(لذكر الله أكبر)

٢- قليل: غير الخبر (الحال والصفة) ويجوز قياسه كـ(فإنه يعلم السر وأخفى)

-فالصفة: (تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي.. غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ) ،والحال: (دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ..فَظَلَّ فُـؤَادِي فِي هَـوَاكِ مُضَلَّلاَ) فـ(أجمل) حال من التاء أي: (دنوت أجملَ من البدر وقد خلناك كالبدر)

تعليل - وجبت (مِنْ) في المجرد للإعلام بالمفضول ،وامتنعت (مِنْ) مع المضاف لأن المفضول مذكور معه وامتنعت مع ذي (ال) لأن المفضول في حكم المذكور فـ(ال) للعهد

يجوز الفصل بين (أفعل) و(مِنْ) بـ:

١- معمول (أفعل): (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)

٢- (لو) الشرطية ومدخولها : (ولَفُوكِ أطيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا ... مِن مَاء مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ)

تقديم الجار والمجرور على (أفعل)

الأصل: الجار والمجرور بالنسبة لـ(أفعل) بمنزلة المضاف إليه من المضاف فيمتنع تقديمهما عليه كما أن (أفعل) غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله

الاستثناء

ورد التقدم في الاستفهام (وإن تكن بتلو من مستفهما..فلهما كن أبداً مقدّما..كمثل ممّن أنت خيرّ) - فيه تفصيل

يجب تقديم الجار والمجرور حال كون المفضولَ إما:

اسم استفهام (مِمَّنْ أَنْتَ خيرٌ - مِنْ أيْهِمْ أنت أفضل)

مضافا إلى اسم استفهام (مِن غلام أيهم أنت أفضل)

تعليل: الاستفهام له صدر الكلام ،وغلبوا جهة الاستفهام على جهة ضعف العامل الذي هو (أفعل) إذ قد يتقدم معمول أفعلَ قليلا وكذا إن كان ظرفا أو مجرورا أما الاستفهام فلا يتأخر

يجوز التقديم أو التأخير: إن كان بحرف استفهام كـ(أمِنْ زيدٍ أنت أفضل؟) ،وللجار والمجرور نظران: ١ - طلب الاستفهام له فيتقدم ٢ - انفصال الاستفهام عنه فيشبه الإخبار

(ولدى:.إخبار التقديم نزرا وردا) - شذوذا في غير الاستفهام كـ(إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً..فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ - أَظَلُّ أرعى وأبيتُ أطْحَنُ..الَموتُ مِن بَعضِ الَحياةِ أهْوَنُ)

يلازم الإفراد والتذكير كـ(زيد ، الزيدان ،الزيدون ،الهندات أفضل من عمرو - ليوسف وأخوه أحب)

فالمجرد أشبه الفعل لجواز التلفظ معه بـ(مِن)

مُصْطَفَى دَنْقَش

(ورفعه الظاهر نزرٌ ومتى..عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا..كلن ترى في النّاس من رفيق..أولى به الفضل من الصّدّيق)

-أي: (لا رفيق لرسول الله أفضل منه) - (أفعل) له حالان من حيث الصلاحية لوقوع فِعْلٍ بمعناه موقعه

الأصل وتعليله: لا يرفع الظاهر

١ - لضعفه عن مقاربة الصفة المشبهة فالصفة المشبهة ضعفت عن اسم الفاعل فلم تعمل إلا في سببي وضعف (أفعل) عنها فرفع الضمير دون الظاهر

٢ - ولأن (أفعل) يلزم الإفراد والتذكير في بعض الحالات بخلاف اسم الفاعل الذي يطرد جريانه على موصوفه

- وجبر هذا القصور جواز حلول فعلٍ محل (أفعل) فساغ عمله في الظاهر

الاستثناء: ورد رفعُه للظاهر وله حالان من حيث صلاحية حلول الفعل محله دون إخلال بالمعنى

لا يصلح ،فلا يرفع ظاهرا بل ضميرا مستترا كـ(زيد أفضل من عمرو) ففي أفضل ضمير عائد على زيد

- يمتنع رفعه للظاهر أو الضمير المنفصل كـ(مررت برجل أفضلَ منه أبوه - أنت) إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه ويونس

يصلح

- فيرفع ظاهرا قياسا مطردا..سيأتي

رفعهُ الظاهرَ قياسا مطردا

صورته:

أمثلة: (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فيجوز: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكحلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زيدٍ)، ومنه: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ) - المسند

- (ما رأيتُ امْرَأً أَحَبَّ إليه الْـ..بَذْلُ منه إليكَ يا ابنَ سَنَانِ)

شروطها وذكر جملتها في التسهيل:

١- وقوع (أفعل) بعد نفي أو شبهه

- فالنهي نفي مطلوب والاستفهام يقع بمعنى النفي

أما (ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل) فـ(الكحل) مبتدأ وخبره (أحسنُ) فلا يتعين رفع الظاهر إذ لا يقال به إلا حيث يتعين

٢- كون الظاهر المرفوع مذكور بعده أو مقدر

الأصل: وقوع الظاهر بين ضميرين الأول للموصوف والثاني للظاهر: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)

- قد يحذف الضمير الثاني وتدخل (مِن) إما على الظاهر أو محله أو ذي المحل كـ(من كحل عين زيد - من عين زيد - من زيد)

- قد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء كـ(ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل - ما أحد أحسن به الجميل من زيد)

والأصل: (ما أحدٌ أحسَنَ بهِ الجميلُ مِن حُسْنِ الجميل بزَيْدٍ) ثم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه ثم حذفوا المضاف

- كـ(لن ترى في الناس من رفيق . .) الأصل (من ولاية الفضل بالصديق ← من فضل الصديق ← من الصديق)

٣- مرفوعه أجنبياً مفضلا على نفسه باعتبارين

- فإن كان غيرَهُ كـ(مررت برجل خير منه أبوه) فهذه لغة ضعيفة

الخلاف في قياسه

وجه القياس فيها ضعيف لكنه صادم كثرة السماع

ولذا اختلفوا:

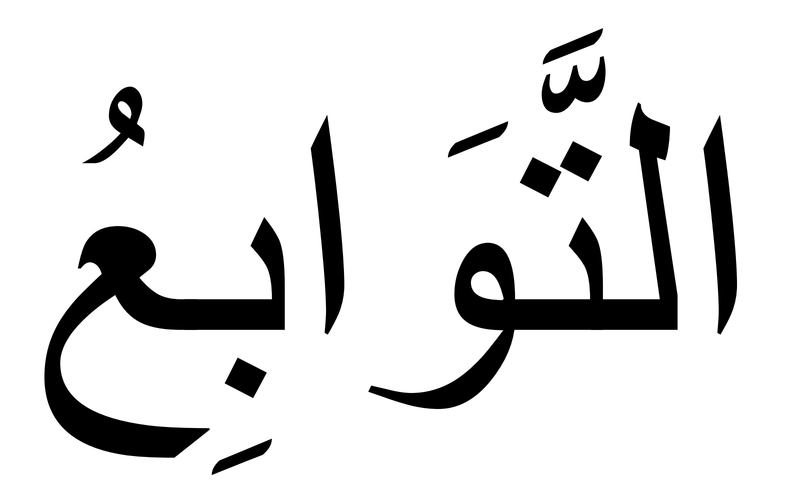
منع القياس

- السيرافي: (ضعيف وعلى خلاف القياس)

القياس (ابن خروف وظاهر سيبويه ومال إليه الشاطبي والناظم في التسهيل)

- ابن خروف: (ليس بضرورة وليس بضعيف لكثرة السماع)

تنبيه: (فكثيرا ثبتا) ليس فيه دلالة للقياس



التَّوَابِعُ

التوابع

(يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاء الأَوَلْ..نَعْتٌ وَتوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ)

التابع
(الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا وليس خبراً)
- فيدخل: التوابع والخبر وحال المنصوب كـ(ضربت زيدا مجرداً)
- وخرج بـ(مطلقا): الخبرُ وحال المنصوبِ فهما يشاركان ما قبلهما في إعرابه في بعض أحواله
- (وليس خبرا): أخرج الخبر الثاني في (الرمان حلو حامض)

تنبيه على العبارة

(الأسماء): أي أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوابع فلا يقدح أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء فالمراد أن الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء ولكن لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء

(الأُول):
- المتبوع من حيث هو متبوع يمتنع تأخره
- يمتنع في الفصيح - غير الضرورة - تقديم المعطوف على المعطوف عليه خلافا للكوفيين
- ويمتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعددا خلافا لمُحَمَّد بن مَسْعُود الغزني صَاحب البديع

التوابع خمسة:
١- النعت
٢- التوكيد
٣- عطف البيان
٤- عطف النسق
٥- البدل

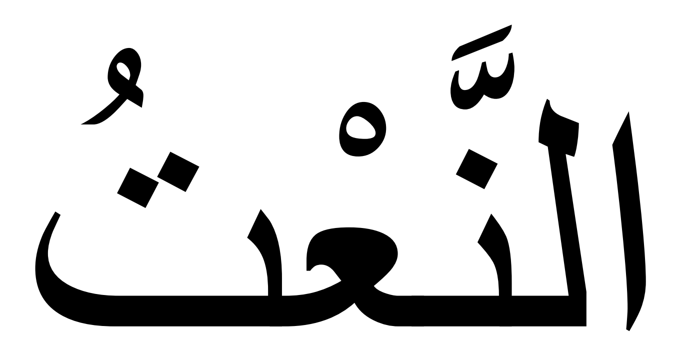
وجه انحصار التوابع
التابع إما:
١- بواسطة حرف: عطف النسق
٢- لا بواسطة حرف: إما:
أ- له لفظ مخصوص: التوكيد
ب- ليس له لفظ مخصوص: أما :
- بالمشتق أو ما في قوته: النعت
- جامد: عطف البيان

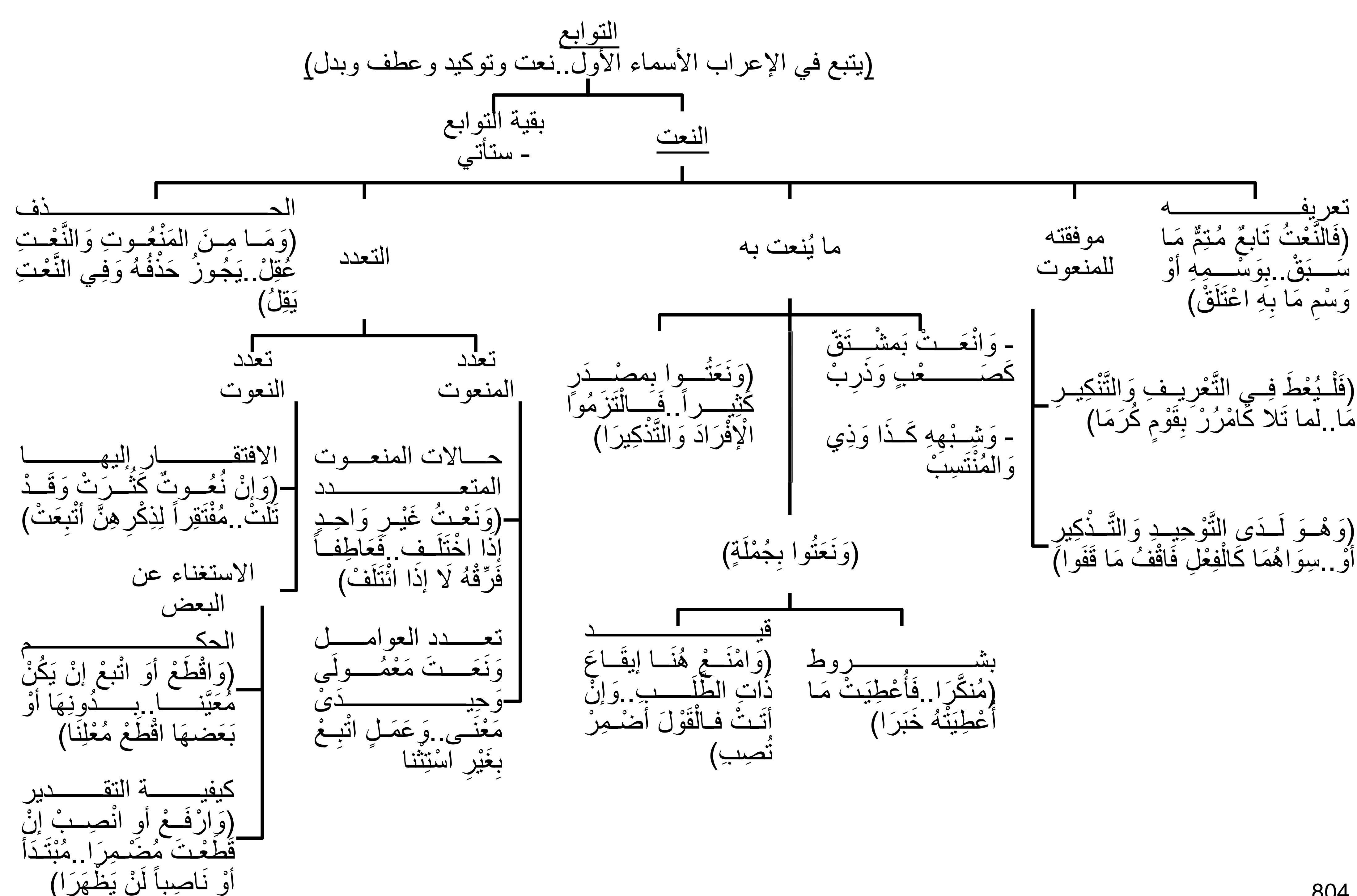
الخلاف في العامل في التابع

النعت والتوكيد والبيان
١- عامل المتبوع (جمهور البصرة ونُسِبَ إلى سيبويه)
٢- التبعية (الخليل والأخفش)

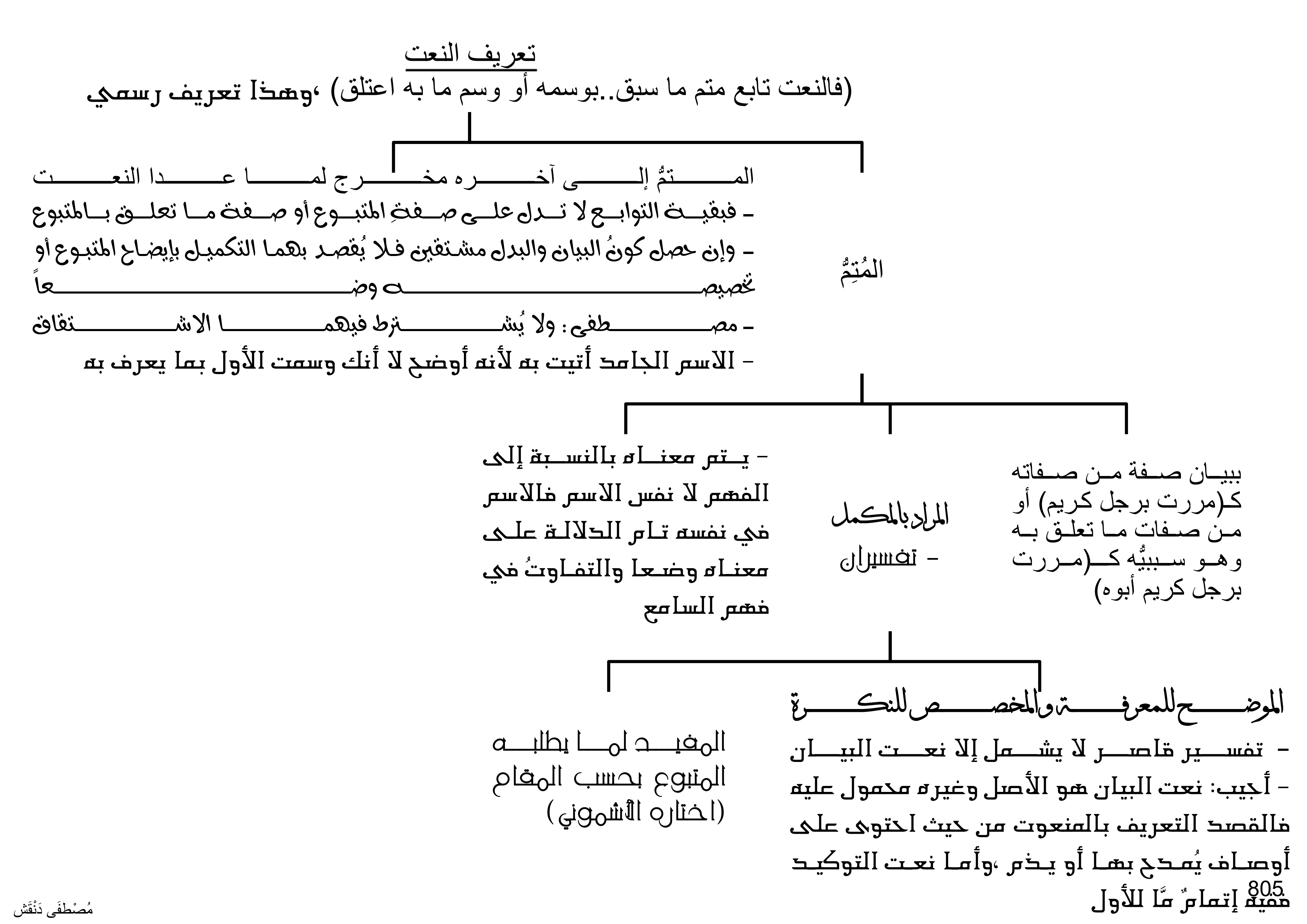
البدل
١- محذوف مماثل لعامل المبدل منه (جمهور البصرة)
٢- عامل المبدل منه (المبرد ونُسِبَ إلى سيبويه واختاره الناظم وابن خروف)
٣- العامل في المبدل منه بالنيابة عن آخر محذوف فهو عامل في المبدل منه استقلالا وفي البدل على بالنيابة (ابن عصفور)

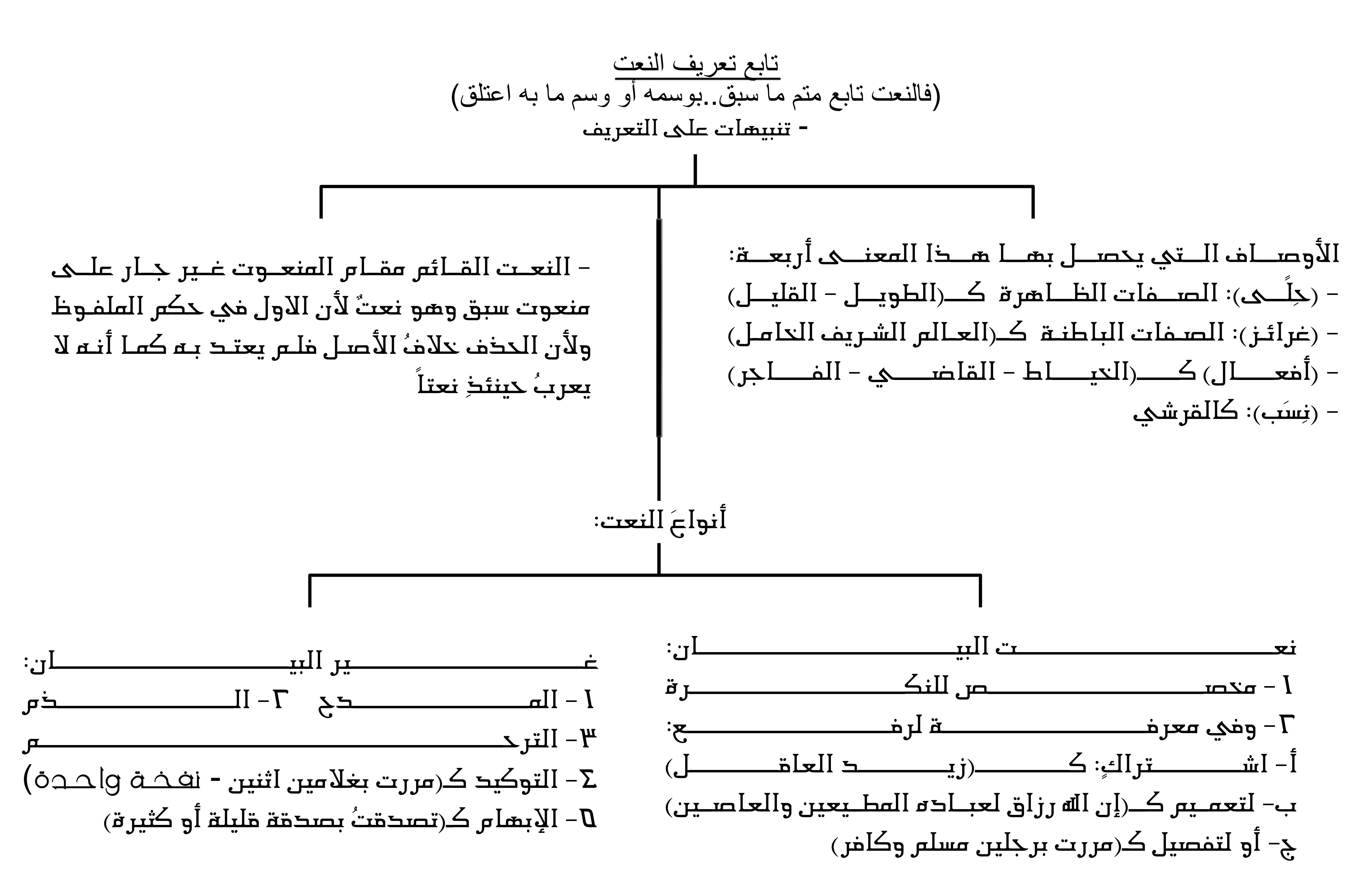
عطف النسق
١- عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف العاطف (جمهور البصرة)
٢- حرف العطف ٣- عامل محذوف


اَلنَّعْتُ


التوابع
(يتبع في الإعراب الأسماء الأول..نعت وتوكيد وعطف وبدل)
النعت
بقية التوابع
- ستأتي
تعريفه
(فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ..بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ)
موفقته للمنعوت
(فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا..لما تلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)
(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ..سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا)
ما يُنعت به
- وَانْعَتْ بِمُشْتَقّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ
- وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ
(وَنَعَتُوا بِمصْدَرٍ كَثِيراً..فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا)
(وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ)
بشروط
(مُنكَّرًا..فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا)
قيد
(وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ..وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)
التعدد
تعدد المنعوت
حالات المنعوت المتعدد
(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ..فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ)
تعدد العوامل
وَنَعْتَ مَعْمُولَي وَحِيدَيْ مَعْنًى..وَعَمَلٍ اتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
تعدد النعوت
الافتقار إليها
(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ..مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ)
الاستغناء عن البعض
الحكم
(وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا..بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا)
كيفية التقدير
(وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا..مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا)
الحذف
(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ..يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ)

مُصْطفَى دَنْقَش


تعريف النعت
(فالنعت تابع متم ما سبق..بوسمه أو وسم ما به اعتلق) ،وهذا تعريف رسمي
المتمُّ إلى آخره مخرج لما عدا النعت
- فبقية التوابع لا تدل على صفةِ المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع
- وإن حصل كونُ البيان والبدل مشتقين فلا يُقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً
- مصطفى: ولا يُشترط فيهما الاشتقاق
- الاسم الجامد أتيت به لأنه أوضح لا أنك وسمت الأول بما يعرف به
المُتِمُّ
ببيان صفة من صفاته كـ(مررت برجل كريم) أو من صفات ما تعلق به وهو سببيُّه كـ(مررت برجل كريم أبوه)
المراد بالمكمل
- تفسيران
- يتم معناه بالنسبة إلى الفهم لا نفس الاسم فالاسم في نفسه تام الدلالة على معناه وضعا والتفاوتُ في فهم السامع
الموضح للمعرفة والمخصص للنكرة
- تفسير قاصر لا يشمل إلا نعت البيان
- أجيب: نعت البيان هو الأصل وغيره محمول عليه فالقصد التعريف بالمنعوت من حيث احتوى على أوصاف يُمدح بها أو يذم ،وأما نعت التوكيد ففيه إتمامٌ مَّا للأول
المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام (اختاره الأشموني)


تابع تعريف النعت
(فالنعت تابع متم ما سبق..بوسمه أو وسم ما به اعتلق)
- تنبيهات على التعريف
الأوصاف التي يحصل بها هذا المعنى أربعة:
- (حِلًى): الصفات الظاهرة كـ(الطويل - القليل)
- (غرائز): الصفات الباطنة كـ(العالم الشريف الخامل)
- (أفعال) كـ(الخياط - القاضي - الفاجر)
- (نِسَب): كالقرشي
- النعت القائم مقام المنعوت غير جار على منعوت سبق وهو نعتٌ لأن الاول في حكم الملفوظ ولأن الحذف خلافُ الأصل فلم يعتد به كما أنه لا يعربُ حينئذٍ نعتاً
أنواعَ النعت:
نعت البيان:
١ - مخصص للنكرة
٢- وفي معرفة لرفع:
أ- اشتراكٍ: كـ(زيد العاقل)
ب- لتعميم كـ(إن الله رزاق لعباده المطيعين والعاصين)
ج- أو لتفصيل كـ(مررت برجلين مسلم وكافر)
غير البيان:
١ - المدح ٢- الذم
٣- الترحم
٤- التوكيد كـ(مررت بغلامين اثنين - نفخة واحدة)
٥- الإبهام كـ(تصدقتُ بصدقة قليلة أو كثيرة)

مُصْطفَى دَنْقَش

موافقته للمنعوت

(فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا..لما تَلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا..)

يتبعه في إعرابه

- وثمَّ تنبيهان:

١- أما (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فمرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاشتغال بحركة المجاورة

٢- النعت المقطوع الذي لا يُشاركُ المنعوت في إعرابه عند القطع لا يُسمى نعتا إلا مجازا باعتبار ما كان

في التعريف أو التنكير

- تجب فيه الموافقة

- يُستثنى عند كثيرالمحلى بـ(ال) الجنسية

- أتى الناظم بمثالٍ للمجرور لأن الجر لا يمكن فيه إلا الجريان والتبعية خاصة

- إن جاء مُوْهِمُ خلاف ذلك أُوِّلَ كـ(ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ) فالرجل في معنى النكرة

تعليل منع نعت المعرفة بالنكرة والعكس

- فالنعت والمنعوت كالشيء الواحد والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حالٍ

- بعضهم: نعت المعرفة لرفع الاشتراك والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها فكيف عن غيرها ،ولم يكن العكسُ لأن حق المعرفة التقدم على النكرة وحق النعت التأخر

تفاوت النعت والمنعوت في التعريف والتخصيص فيه خلاف:

- النعت لا يكون أخص من المنعوت فالمتكلم حقه البدؤ بالأعرف عند السامع (سيبويه والجمهور)

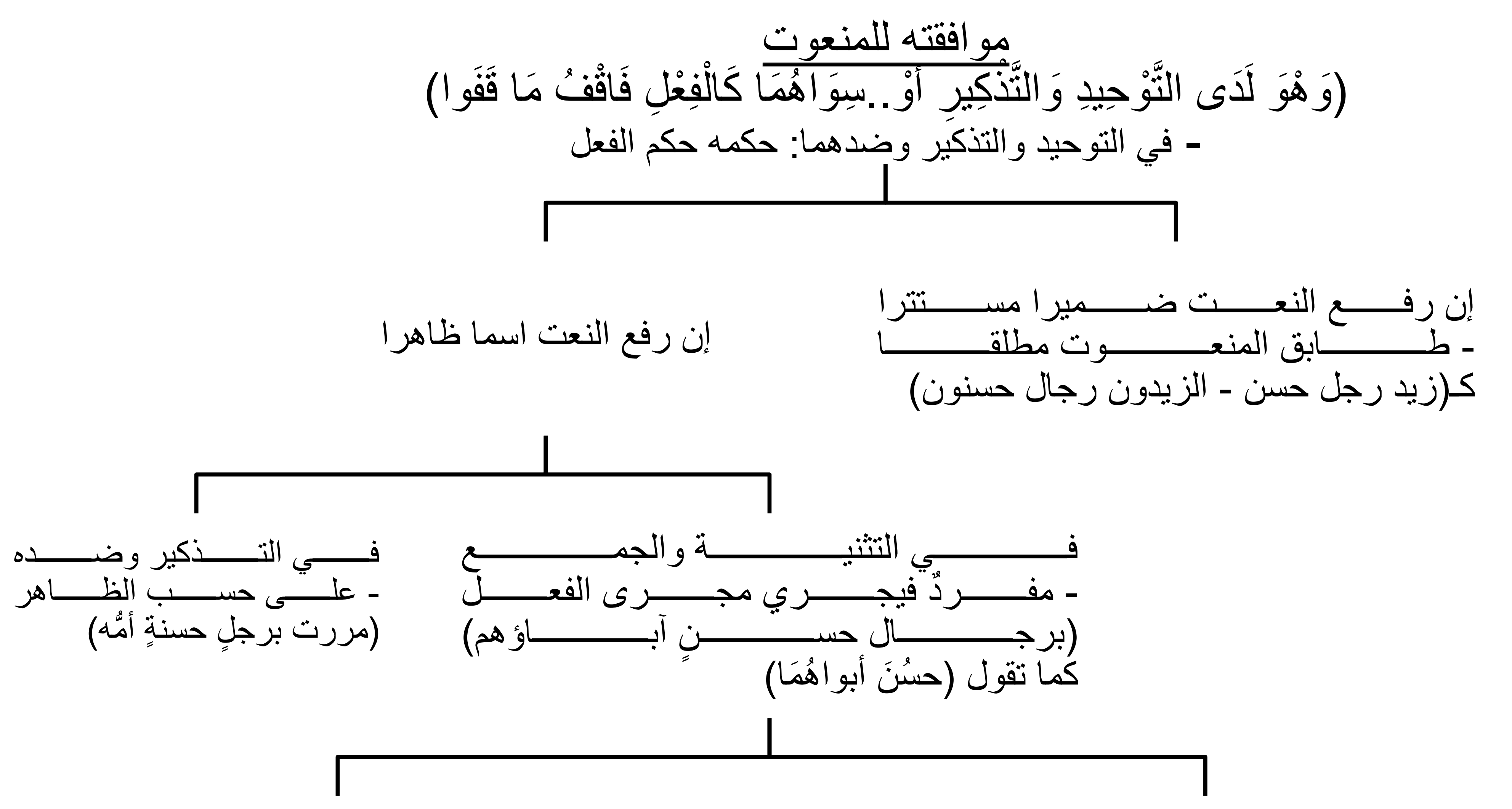
- يجوز نعت الأعم بالأخص (الفراء والناظم في التسهيل وحُكِيَ عن الشَّلَوْبِين تصحيحه) حَكَى الفراء: (مررت بالرجلِ أخيك) على النعت

وهناك مذاهب مردودة

- أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة بشرط تخصيص النكرة بوصف كـ(فآخران ..استحق عليهما الأوليان)

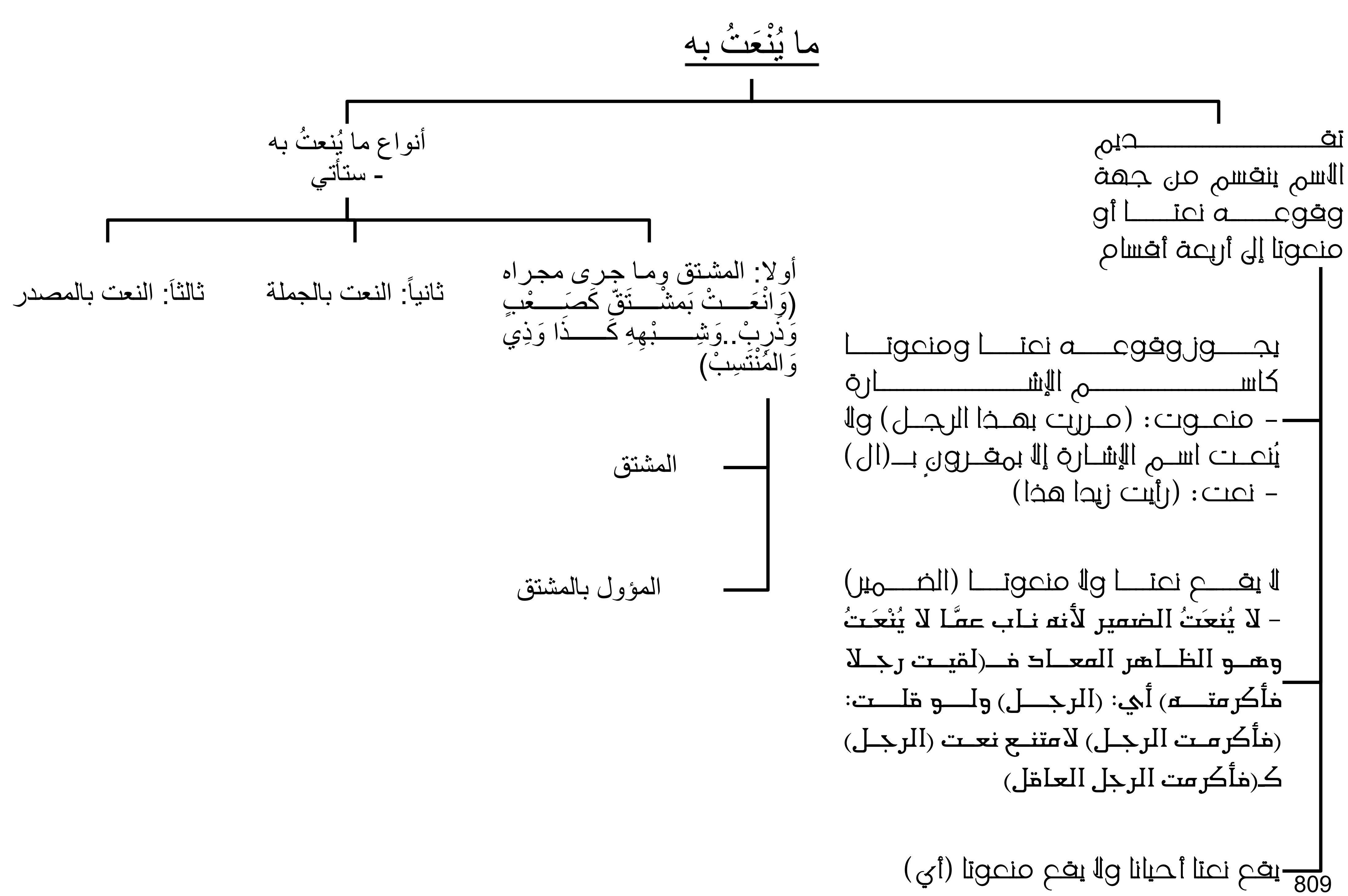
- أجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة بشرط كون النكرة لا يُنعت بها غير هذه المعرفة كـ(فَبِتُّ كَأنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ.. مِنَ الرُّقْشِ في أنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ)

- وما ذهبا إليه غير مسلم لهما ولا يلزم إعرابه كما زعما



وعلى لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة): (مررتُ برجلَيْن قَائِمَيْنِ أبواهما - قَائِمِينَ آباؤُهما - قائمتَيْنِ أختاه)

إذا كان الاسم الظاهر مجموعا ففي اللغة المشهورة: (مررت برجلٍ قيامٍ إخوانه) وهو أجود من (قائم إخوانه) - إذا جمعت الظاهر جمع سلامة فيمتنع في اللغة المشهورة (قائمِين بَنُوه) ويجوز في لغة (يتعاقبون فيكم فإطلاق الناظم ليس سديداً



ما يُنْعَتُ به
تقــــــــــديم
الاسم ينقسم من جهة وقوعـــــه نعتـــا أو منعوتا إلى أربعة أقسام
يجـــوز وقوعـــه نعتـــا ومنعوتـــا كاســـــــم الإشـــــــــارة
- منعـوت: (مـررت بهـذا الرجـل) ولا يُنعـت اسـم الإشـارة إلا بمقـرونٍ بـ(ال)
- نعت: (رأيت زيدا هذا)
لا يقـــع نعتـــا ولا منعوتـــا (الضـــمير)
- لا يُنعَتُ الضمير لأنه نـاب عمَّا لا يُنْعَتُ وهـو الظـاهر المعـاد فـ(لقيـت رجـلا فأكرمتـــه) أي: (الرجـــل) ولـــو قلـــت: (فأكرمـت الرجـل) لامتنـع نعـت (الرجـل) كـ(فأكرمت الرجل العاقل)
يقع نعتا أحيانا ولا يقع منعوتا (أي)
أنواع ما يُنعتُ به
- ستأتي
أولا: المشتق وما جرى مجراه
(وَانْعَـــتْ بَمشْـــتَقٍّ كَصَـــعْبٍ وَذَرِبْ..وَشِـــبْهِهِ كَـــذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ)
المشتق
المؤول بالمشتق
ثانياً: النعت بالجملة
ثالثاَ: النعت بالمصدر

مُصْطفَى دَنْقَش

أولا: النعتُ بالمشتقِ وما جرى مجراه

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ)

١- المشتق

المراد به هنا ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على معنىً وصاحبِهِ

(اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - أفعلُ التفضيل - أمثلة المبالغة)

- فخرجت مشتقات وسبب خروجها أنها ليست وسما لما قبلها

تنبيه على العبارة

١- صعب: صفة مشبهة

٢- (ذَرِب): صفة مشتقة وهو يحتمل:

أ- بالذال: من (ذَرِبَ الشيءُ ذَرَباً وذَرَابَةً) صار حديدا ولسان ذَرِبٌ أي: حاد وامرأة ذَرِبَةٌ أي صخابة

ب- بالدال: من: (دَرِبَ بالشيء دُرْبَةً ودَرَابَةٌ) إذا اعتاده ولَزِمَهُ

المشتق غير مقصود الاشتقاق فلا يُنعَتُ به كالأعلام الغلبية

- فـ(الصديق) لأبي بكر و (الفاروق) لعمر صار مفهومُها هو مفهوم العلم فلا تقع نعوتا ودليله أنها لا ترفع ظاهراً ولا تحتمل ضميراً فيمتنع: (مررتُ بعبدِ الرحمن الصديقِ أبوه)

لو كان مشتقا لغير الفاعل أو المفعول فلا يُنعتُ بها كأسماء: (الزمان - المكان - الآلات) كـ(مَضْرِب - مَحْبِس - مَقْتَل - مِطْرَقَة) فهذه تدخل في الاستقاق الأكبر لا الأصغر فالاشتقاق نوعان:

الأصغر: الدال على معنى الفعل وجرى مجراه استعمالا فهو دال عليه بلفظه ومعناه وعالٌ عملَهُ وإن ضعُف ويقع نعتاً

الأكبر: الدال على معنى الفعل أصلا لا استعمالا فلا يعمل عمل الفعل ولا يجري مجراه ولا يقع نعتاً

أولاً: النعت بالمشتق وما جرى مجراه

٢- المؤول بالمشتق: (وشبهِهِ كَذَا وذِي والمنتَسِبْ)

تنبيه على العبارة

- (ذي) : المراد معنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة

وهي:

اســـــــــــم الإشـــــــــــارة

كـــ(مـــررت بزيــد هـــذا) أي: المشـــار إليـــه أو الحاضـــر

- المـــــراد: اســـــم الإشـــــارة لغـــيرالمكـــان

- أما اسم الإشارة للمكان (هُنا - ثمّ) فلا يقع بنفسه نعتا لأنه ظرف لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتا (رأيت رجلا هنا) أي: (كائنا هنا)

(ذو) بمعنـــــــى صـــــــاحب والموصـــــــولة

كـــ(مـــررت برجـــل ذي مـــال - بزيـــد ذو قـــام)

- ومنـــــــــــــــه (أولـــــــــــو - أولات)

- و(ذو) الطائيـــــــة وفروعهـــــــا كـــــــ(ذات - ذوات)

- ومثلها كل الموصولات المقترنة بـ(ال) وكذا (ال) الموصولة بخلاف (مَنْ - مَا - أيْ)

المنتسـب باسـتعمالاته الأربعـة:

١- ياء النسب كـ(مررت برجل قرشي)

٢- (فاعِـل) كـــ(تـامر - لابـن)

٣- (فَعَّـال) كـــ(تَمَّـار - جمَّـال)

٤- (فَعِل) كـ(حَرِج)

وكذا كل ما جرى مجرى المشتق

أسماء الأعداد كـ(اشتريت الأثواب الثلاثة)

- في معنى المعدود بهذا العدد

مـا كـان مـن الصـفات غـير مشـتق كـ:

١- (شمـردل) بمعنـى: خفيـف سـريع

٢- (لوذعيّ) بمعنى: فَطِنْ

(رَجُل) أريد به معنى (كامل) أو أضيف بمعنى (صالح) إلى (صدق) أو بمعنى (فاسد) إلى (سوء) كـ(مررت بزيد الرجل) أي: الكامل (برجل رجلِ صدقٍ - برجلٍ رجلِ سوء) وأكثر وقوعه كذلك خبرا للمبتدأ

(أيٌّ - كُـــــلٌّ - حَـــــقٌّ - جِـــــدٌّ)

- بشـرط الإضـافة إلى نكـرة تماثـل المنعـوت معنـىً

- كـ(مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ - بالرجلِ كلِّ الرجلِ - بالرجلِ حَقِّ الرجلِ - جِدِّ الرجلِ) أي: الكامل في ذلك

ثانيا: النعت بالجملة: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا..فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا)
- بشروط:

الظرف والمجرور كـ(مررت برجل في الدار - عندك) قد يقدران بالجملة أو المفرد ،كلا التقديرين صحيح

شرطان في المنعوت

كونه نكرةً

كونه مذكورا - فيمتنع حذفه إلا أن يكون بعض اسم متقدم مجرور بـ(من - في)

التعليل
- فهي مؤولة بالنكرة ولذا لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ،فالجملة تعطى معنى المشتق وليس فيها ما يدل على التعريف فلا يصح أن ينعت بها المعرفة
كـ(مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ أو أبوه قائم)

أما نعتها للمعرف بـ(ال) الجنسية

ممتنع (أبو حيان وابن عقيل)
- فـ(ال) الجنسية كالعهدية في كون مدخولها معرفة

يجوز (كابن هشام والناظم في الشرح ومحيي الدين والشاطبي)
كـ(وآية لهم الليل نسلخ منه النهار - ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمْ يَسُبُّنِي..فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي) ،- فـ(ال) الجنسية قريبة من النكرة

ابن عقيل: تجوز الحالية

شرطان في الجملة

اشتمالها على ضمير عائد (فأعطيت ما أعطيته خبرا)
- وقد يحذف للدلالة عليه كـ(فما أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ..وطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا) (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) أي: فيه

في كيفية حذفه قولان:
١- حُذِفَ دفعة واحدة
٢- حُذِفَ تدريجيًّا فحُذِفَ (في) أولاً فاتصل فصار (تجزيه) ثم حذف الضمير

- في (التسهيل): حذف الضمير في الخبر قليل وفي الصفة كثير وفي الصلة أكثر

أن تكون خبرية لا طلبيةً (وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ..وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)
- فيمتنع: (مررت برجل اضْرِبْهُ- بعبدٍ بِعْتُكَهُ) قاصداً لإنشاء البيع

المراد بالطلب هنا (مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمْ..تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ)

مسألة: تقع الطلبيةُ خبراً خلافا لابن الأنباري فلم يخالف إلا هو
- والعلة الفارقة: الخبر حكم فاصله أن يكون مجهولا للسامع ،أما النعت فغرضه إيضاح المنعوت فيجب كونه معلوما للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض ،والجملة الإنشائية لا تُعْلَمُ قبل التكلم

إن جاء ما ظاهره النعت
- فيُخَرَّجُ على إضمار القول

أمثلة
- (حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ..جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ) أي مقولٍ فيه..
وقدره ابن عصفور بـ(جاءوا بمذق مثل الذئب هل رأيت الذئب قط)
كحديث: (كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان)- البخاري
- (فإِنَّمَا أنتَ أَخٌ لا نَعْدَمُهْ..فَأَبْلِنَا منكَ بلاءً نَعْلَمُهْ)

هل يلزم التقدير في جملة الخبر كـ(زيدٌ اضربْه)
١- يلزم (ابن السراج والفارسي)
٢- لايلزم (الجمهور)

مُصْطَفَى دَنْقَش

ثالثا: النعت بالمصدر

(وَنَعَتُوا بِمصْدَرٍ كَثِيراً..فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) كـ(مررت برجلٍ عدلٍ - بنساء عدلٍ)

النعت به خلاف الأصل فهو يدل على المعنى لا صاحبه ولذا التزم البصريون والكوفيون جميعا تأويل هو مؤول إما:

١- وضع عدل موضع عادل وهو مَجَازٌ من إطلاق المعنى وإرادة محله أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم واختاره الكوفيون

٢- أو على حذف مضاف أي: (ذو عدل) وهو مجاز حذف - واختاره البصريون ودليله أنه لا يُثنى ولا يُجمَعُ

٣- أو المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء وهو للمبالغة ولا مجاز فيه

هل يُقاس؟

- كلام الناظم لم يتضمن أنه قياس ،والمسألة محتملة وهي نظيرة وقوع المصدر حالا

ابن دَرَسْتَوَيهِ: (منقاس غير منكسر..أصل الصفة من المصدر فـ(عادل) أي: (ذو عدل) فوُضِعَ اسمٌ واحدٌ موضعَ اسمين اختصارا ومن كلامهم حذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه إذ لا لبس)

ظاهر الجمهور أنه سماع - فالمصدر اسم جنس جامد غير مشتق كـ(مررت بشخص رَجُلٍ)

شروط النعت بالمصدر (بالاستقراء)

١- كونه مصدرا لفعل ثلاثي أو بزنة مصدر الثلاثي كـ(عدل - فِطْر اسم مصدر فعله أفطر)

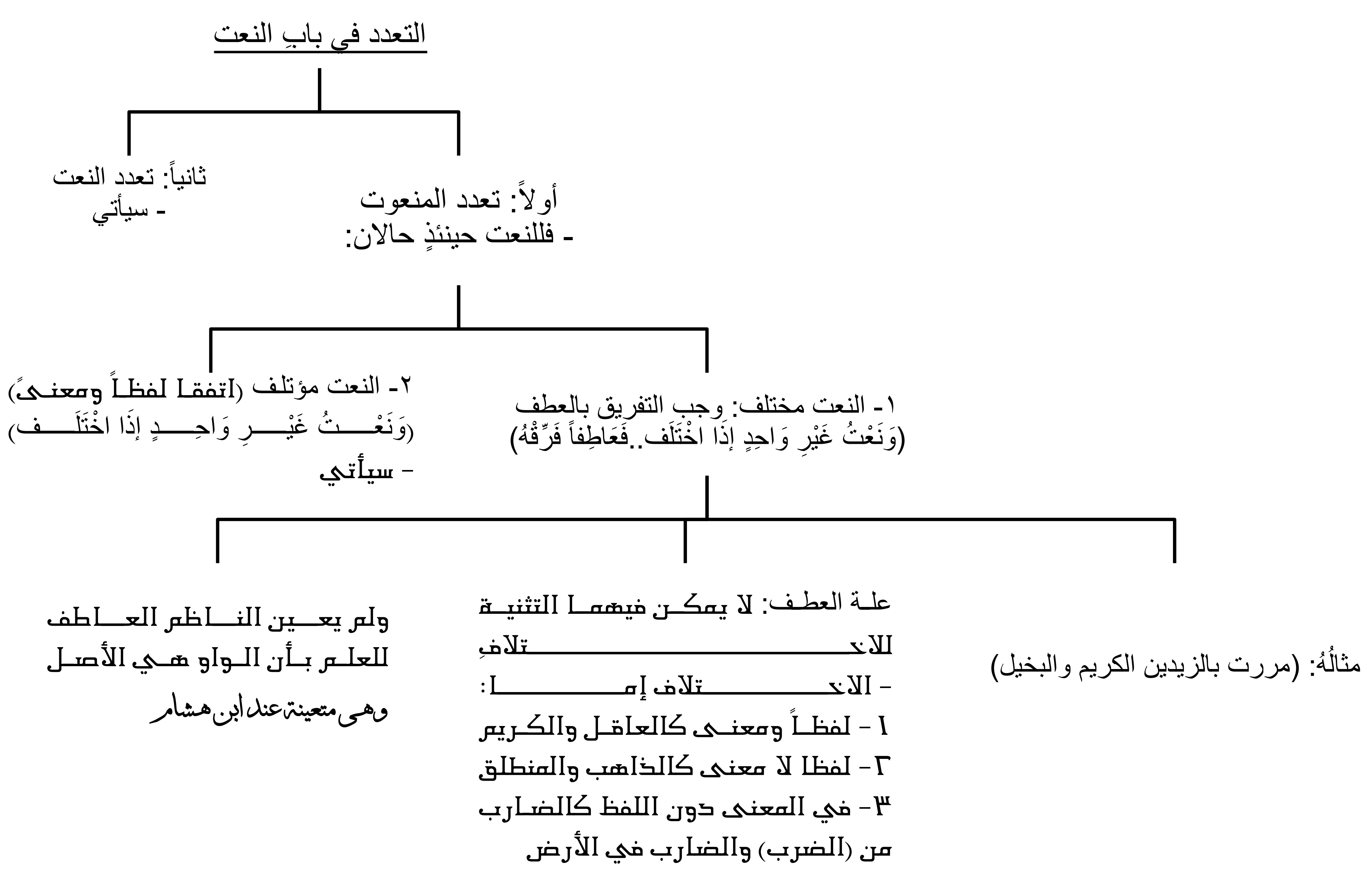
٢- ألا يكون مصدرا ميميا كـ(مَضْرِب)

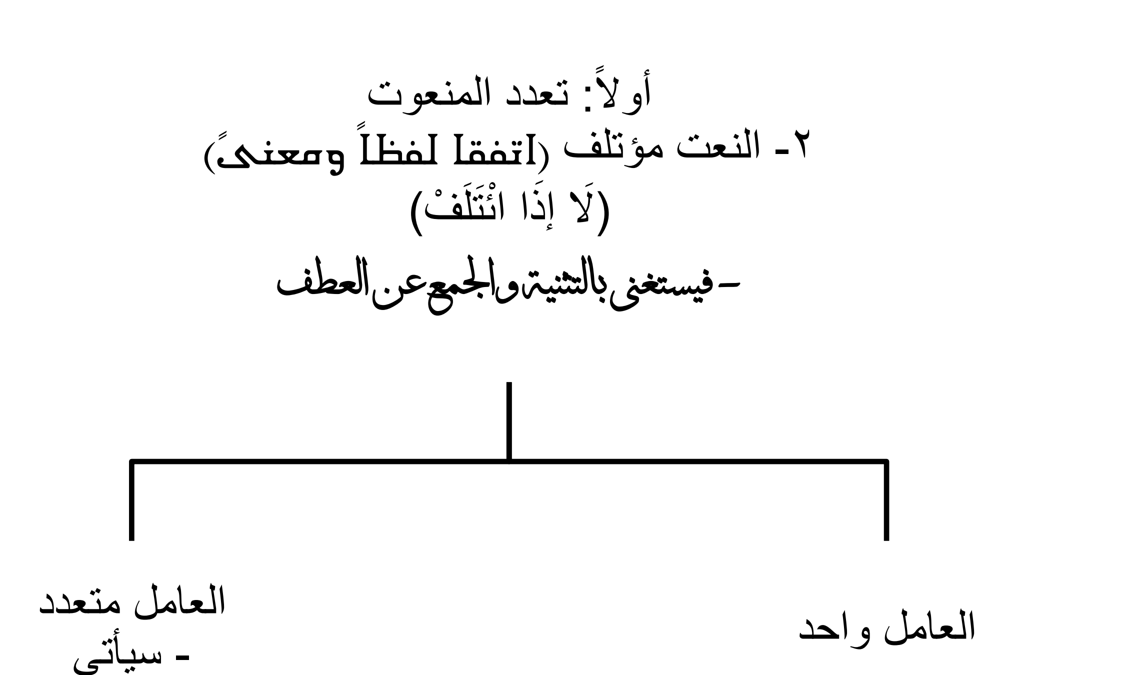
٣- (فالتزموا الإفراد والتذكيرا)

- المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ،وإنما ثنوا منها وجمعوا وأنثوا في النعت ما كثر استعماله

تنبيه على العبارة

- (ونعتوا) أي: العرب ،(فالتزموا) أي: النحاة فالعرب قد جمعوا وثنوا وأنثوا كـ(هذان خصمان - عُدُولٌ جمع عَدْلٌ - أضياف وامرأةٌ ضَيْفَةٌ) والتزم النحاة الإفراد والتذكير إذا قاسوا ذلك


التعدد في بابِ النعت
أولاً: تعدد المنعوت
- فللنعت حينئذٍ حالان:
ثانياً: تعدد النعت
- سيأتي
١- النعت مختلف: وجب التفريق بالعطف
(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَف..فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ)
٢- النعت مؤتلف (اتفقا لفظاً ومعنىً)
(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَف)
- سيأتي
مثالُهُ: (مررت بالزيدين الكريم والبخيل)
علة العطف: لا يمكن فيهما التثنية للاختلاف
- الاختلاف إما:
١- لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم
٢- لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق
٣- في المعنى دون اللفظ كالضارب من (الضرب) والضارب في الأرض
ولم يعين الناظم العاطف للعلم بأن الواو هي الأصل
وهى متعينة عند ابن هشام



عمل في المنعوتين نفس العمل
- جيء به مثنىً أو مجموعا كـ(مررت برجلين كريمين
- جاء زيد وعمرو العاقلان)
- يمتنع (مررت برجلين كريم وكريم - برجل ورجل كريمين) إلا في الشعر

عمل في المنعوتين عملاً مختلفاً..يمتنع الإتباع لاختلاف العمل كـ(ضرب زيد عمرا العاقلان)

تابع تعدد المنعوت: ٢- النعت مؤتلف (اتفقا لفظاً ومعنىً)

- ثانياً: العامل متعدد: (وَنَعتَ مَعْمُولَي وَحِيدَيْ مَعْنَى..وَعَمَلٍ اتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنا)

أ- اتفق العاملان في المعنى والعمل وإن اختلفا في اللفظ كـ(ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان)

ب- اختلف معنى العاملينِ أو عملُهما - سيأتي

ضابط الاتحاد معنىً ولفظاً

- فيه تفسيران:

تفسير الجمهور وظاهر الناظمِ وهو الأصحّ:

اتحادهما في معنى معين كـ(ذهب وانطلق) فيجوز الإتباع

- بحيث يجوز التعبير بأحدهما عن الآخر

- وعليه فيمتنع الإتباع في (هذا فَرَسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاء) فعامل (الأخوين) هو (الفرس) وعامل (ابنيك) هو (الأخوان)

- السيرافي: (إذا كانا كذلك جاز الإتباع باتفاق البصريين)

- وذكر ابن خروف الخلاف عن المبرد

تفسير ابن الباذش: اتحادهما في معنى غير معين

- فيصح التعبير عنهما معا بعامل آخر كـ(فَعَلَ زيدٌ وبكرٌ العاقلان كذا)

- فيكفي اتفاق العاملين في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية فيجوز الإتباع في (مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظريفين - هذا فَرَسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاء)

حكمُه

الثاني لمجرد التوكيد

- جاز الإتباع باتفاق

الثاني ليس لمجرد التوكيد

- فيه خلاف:

جواز الإتباع (الجمهور)

- فكأن الثاني إنما سيق لمجرد التوكيد فهو في تقدير: (ذهب زيد وذهب عمرو)

منع الإتباع (نحاة سَبْتَة وعن ابن السراج)

- فموجب امتناع الإتباع عندهم هو اجتماعُ عملِ عاملين على معمول واحد مطلقا

- الجواب: المعنى معتبر أيضاً فإن اتحد المعنى جاز الإتباع

خصص بعضهم جوازَ الإتباع بنعت الفاعِلَينِ خَبَرَي المبتدأين دون غيرهما

- ونكت الناظم عليه بـ(بغير استثنا) فلا فرق في القياس

تكلموا في بعض المسائل

١ - يمتنع إن اخرت اسم الإشارة لأنه إذا نعت بالمشتق فهو على حذف الجامد كـ(جاء أخوك وذهب هذا العاقلان)

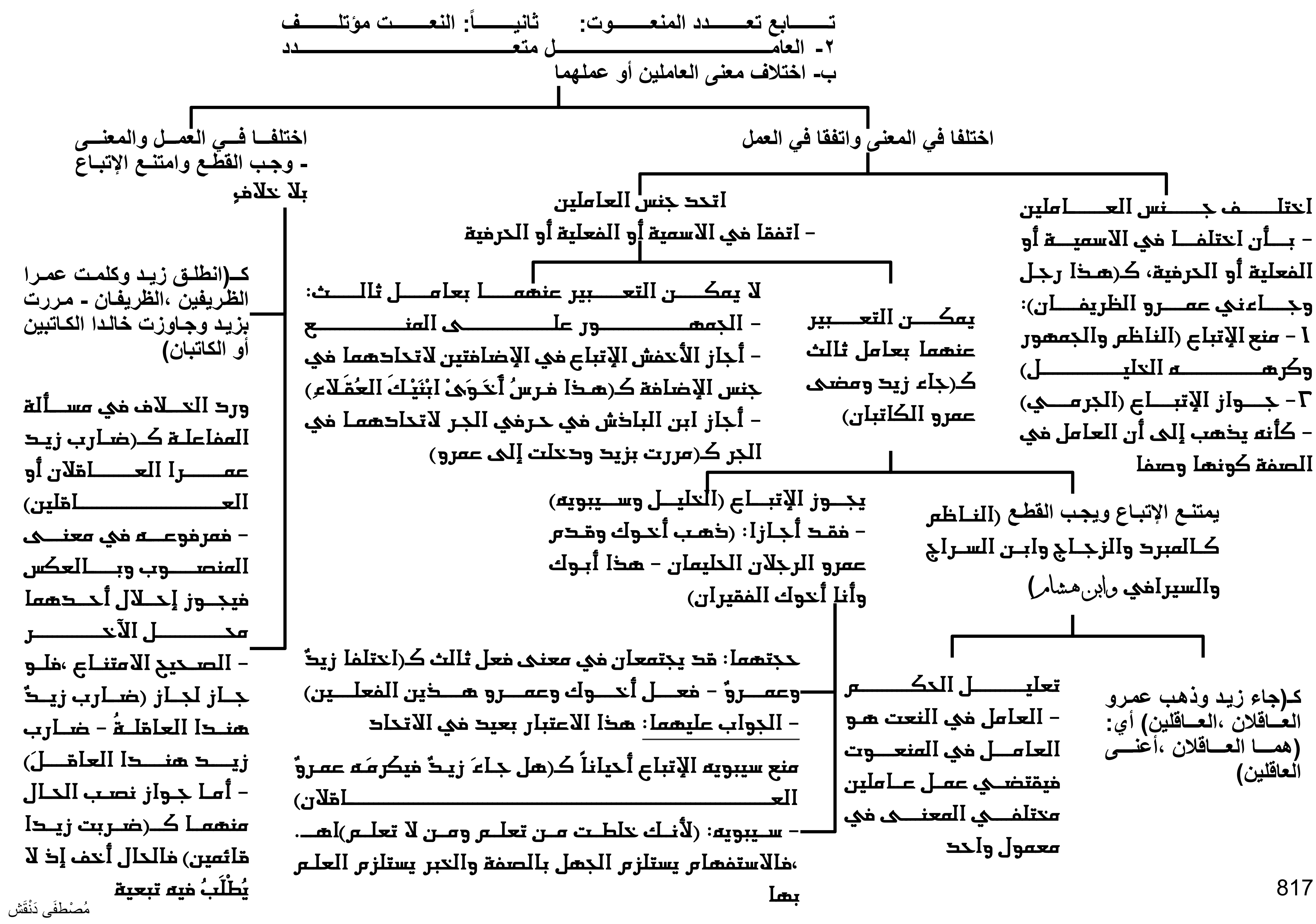
- أجيب: الناظم يجيز نعته بالمشتق فإنه ليس على حذف الجامد

٢- مسألة الأفعال الناصبة لمفعولين أو ثلاثة، كـ(أعطيت زيدا الغلامَ العاقلِين)

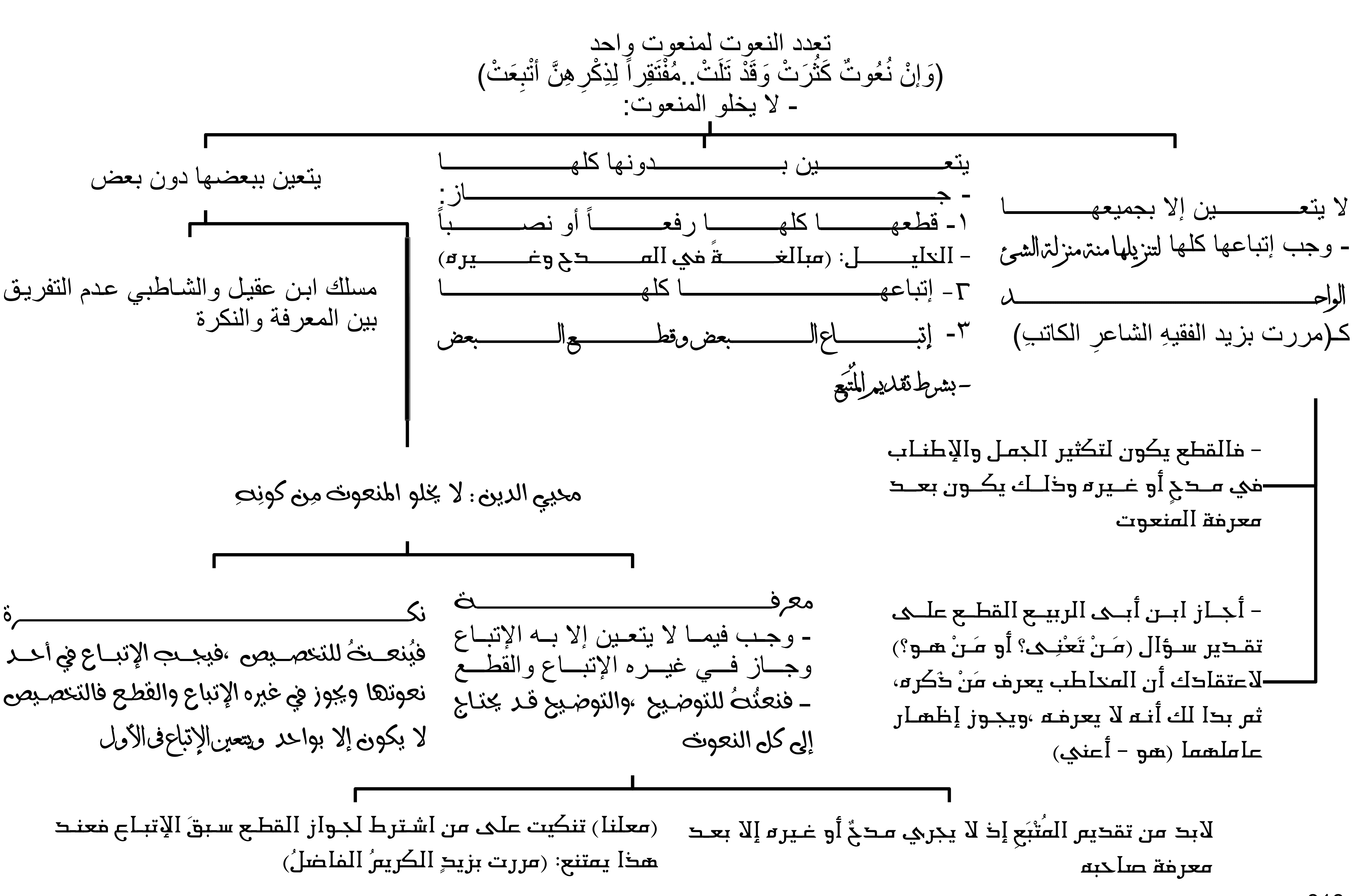
- الظاهر منع الإتباع

٣- اشترطوا عدمَ كون أحد المنعوتين اسم إشارة فيمتنع (جاءني هذا وعمرو العاقلان - جاءني هذا وجاءك ذاك الرجلان) لما يلزم من الفصل بين المبهم ونعته

- الجواب: الجامد الجاري على اسم الإشارة إنما هو عطف بيان عند الناظم وابن السيد والزجاج وابن جني والسهيلي



تابع تعدد المنعوت: ثانياً: النعت مؤتلف
٢- العامل متعدد
ب- اختلاف معنى العاملين أو عملهما
اختلفا في المعنى واتفقا في العمل
اختلف جنس العاملين
- بأن اختلفا في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، كـ(هذا رجل وجاءني عمرو الظريفان):
١- منع الإتباع (الناظم والجمهور وكرهه الخليل)
٢- جواز الإتباع (الجرمي)
- كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونها وصفا
اتحد جنس العاملين
- اتفقا في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية
يمكن التعبير عنهما بعامل ثالث كـ(جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان)
لا يمكن التعبير عنهما بعامل ثالث:
- الجمهور على المنع
- أجاز الأخفش الإتباع في الإضافتين لاتحادهما في جنس الإضافة كـ(هذا فرسُ أَخَوَيْ ابْنَيْكَ العُقَلَاءِ)
- أجاز ابن الباذش في حرفي الجر لاتحادهما في الجر كـ(مررت بزيد ودخلت إلى عمرو)
يمتنع الإتباع ويجب القطع (الناظم كالمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وابن هشام)
كـ(جاء زيد وذهب عمرو العاقلان ،العاقلين) أي: (هما العاقلان ،أعنى العاقلين)
تعليل الحكم
- العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيقتضي عمل عاملين مختلفي المعنى في معمول واحد
يجوز الإتباع (الخليل وسيبويه)
- فقد أجازا: (ذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان - هذا أبوك وأنا أخوك الفقيران)
حجتهما: قد يجتمعان في معنى فعل ثالث كـ(اختلفا زيدٌ وعمروٌ - فعل أخوك وعمرو هذين الفعلين)
- الجواب عليهما: هذا الاعتبار بعيد في الاتحاد
منع سيبويه الإتباع أحياناً كـ(هل جاءَ زيدٌ فيكرمَه عمروٌ العاقلان)
- سيبويه: (لأنك خلطت من تعلم ومن لا تعلم)اهـ. ،فالاستفهام يستلزم الجهل بالصفة والخبر يستلزم العلم بها
اختلفا في العمل والمعنى
- وجب القطع وامتنع الإتباع بلا خلافٍ
كـ(انطلق زيد وكلمت عمرا الظريفين ،الظريفان - مررت بزيد وجاوزت خالدا الكاتبين أو الكاتبان)
ورد الخلاف في مسألة المفاعلة كـ(ضارب زيد عمرا العاقلان أو العاقلين)
- فمرفوعه في معنى المنصوب وبالعكس فيجوز إحلال أحدهما محل الآخر
- الصحيح الامتناع ،فلو جاز لجاز (ضارب زيدٌ هندا العاقلةُ - ضارب زيد هندا العاقلَ)
- أما جواز نصب الحال منهما كـ(ضربت زيدا قائمين) فالحال أخف إذ لا يُطْلَبُ فيه تبعية


تعدد النعوت لمنعوت واحد
(وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ..مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أتْبِعَتْ)
- لا يخلو المنعوت:
لا يتعين إلا بجميعها
- وجب إتباعها كلها لتنزيلها منزلة الشئ الواحد
كـ(مررت بزيد الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ)
يتعين بدونها كلها
- جاز:
١- قطعها كلها رفعاً أو نصباً
- الدليل: (مبالغةً في المدح وغيره)
٢- إتباعها كلها
٣- إتباع البعض وقطع البعض
- بشرط تقديم المُتبع
يتعين ببعضها دون بعض
مسلك ابن عقيل والشاطبي عدم التفريق بين المعرفة والنكرة
- فالقطع يكون لتكثير الجمل والإطناب في مدحٍ أو غيره وذلك يكون بعد معرفة المنعوت
- أجاز ابن أبى الربيع القطع على تقدير سؤال (مَنْ تعنِى؟ أو مَنْ هو؟) لاعتقادك أن المخاطب يعرف مَنْ ذكره، ثم بدا لك أنه لا يعرفه، ويجوز إظهار عاملهما (هو - أعني)
محيي الدين: لا يخلو المنعوت مِن كونِهِ
معرفة
- وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع وجاز في غيره الإتباع والقطع
- فنعتُهُ للتوضيح، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت
نكرة
فيُنعتُ للتخصيص، فيجب الإتباع في أحد نعوتها ويجوز في غيره الإتباع والقطع فالتخصيص لا يكون إلا بواحد ويتعين الإتباع فى الأول
لابد من تقديم المُتْبَعِ إذ لا يجري مدحٌ أو غيره إلا بعد معرفة صاحبه
(معلنا) تنكيت على من اشترط لجواز القطع سبقَ الإتباع فعند هذا يمتنع: (مررت بزيدٍ الكريمُ الفاضلُ)

تعدد النعوت لمنعوت واحد

(وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ..مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أتْبِعَتْ)

- مسألتان

تعاطف النعوت

- إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد فإما أن تكون:

متوافقة (مفرداتٍ أو جُمَلاً)

- وعلى كل حالٍ إما:

متحدة المعنى..يمتنع تعاطفها كـ(زيد الشجاع الجري الفاتك) وإلا كان عطفاً للشيء على نفسه

مُختلفة المعنى

إن كانت مفردات..جاز تعاطفها بأي حرف عطف إلا حرفين (أم - حتى) كـ(يالهف زيابة لِلْحارِثِ الصابح..فالغانم فالآيب)

إن كانت النعوت جملا فيها اختلاف

1- الجمهور على جواز العطف

2- حكى الواحديّ عن قومٍ إيجاب عطف في الجُمَلِ

كـ(هذا رجلٌ يحفظ القرآن ويُتقِنُ الفقهَ)

متخالفة (بعضها مفرد وبعضها ظرف وبعضها جُملة)

- فالأكثر تقديم المفرد فالظرف فالجملة كـ(زارنا رجل فاضل على فرسٍ يحمل أخباراً)

إذا تقدم النعت على المنعوت

معرفتان والنعتُ صالحٌ لمباشرة العامل صح الكلام وكان المنعوت المتأخر بدلا من المتقدم كـ(هذا العاقل زيد - صراط العزيز الحميد اللهِ)

نكرتان

- وجب نصب النعت المتقدم على الحالية من المنعوت المتأخر كـ(لِمية موحشا طللُ)

قطع النعت

(وَاقْطَعْ أَوَ اتْبعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا..بدُونِهَا أَوْ بَعَضهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا..وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا..مُبْتَدَأ أوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا)

- (لن يظهرا) : الأحسن أن الألف ضمير لا للإطلاق

مسائل في عامل المقطوع

قصد الكلام يُعَيِّنُ العاملَ

- للمدح: (أمدح) ، للذم: (أذم) ،للترحم: (أرحم)
- لا يُقَدَّرُ (أعني) فهو قصورٌ في موضع المبالغة إلا أن يكون الموضع خاليا من معنى المدح والذم والترحم

حكم العامل

يجب إضماره إذا كان النعت لـ:

١- مدح كـ(زيد الكريم)

٢- أو ذم كـ(الخبيث)

٣- أو ترحم كـ(المسكين)

- فلو ظهر الناصبُ لخَفِيَ معنى الإنشاء وتُوُهِّمُ كونُه خبراً مُستأنفاً

يجوز الإظهار والإضمار إن كان لغير ذلك كـ(هو الخياط - أعنى الخياط)

قطع النعت

- مسائل في القطع والإتباع

الإتباع بعد القطع: مختلف فيه (مررت بزيدٍ الفاضلُ الصالحِ)

تكلم الناظم في الإتباع والقطع عن النعوت المتعددة ولم يتكلم عن قطع النعت المفرد كـ(مررت بزيدٍ الخياطُ)
- لعله ذهب مذهب من لا يرى القطع إلا مع تعدد الصفات وهو مرجوح

يمتنع، وعُلِّلَ بأوجه:
- الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية
- الشلوبين: طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه
- ابن الفخار: (يلزم عليه في (علم البيان) من تسفل بعد تصعد وقصور بعد كمال)

يجوز
- المقطوع ليس في حكم الجملة فلا فصل
- ظاهر السماع شاهد كـ(لكن الراسخون..والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)

نعت البيان لزم إتباعه لأن تخصيصَ النكرة ورفعَ اشتراك المعرفة يحصل بالإتباع
- ولذا أجمعوا على وجوب الإتباع في:

نعت التوكيد كـ(فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)
- فهو مفتقَر إليه ومرادٌ به البيان رفعا لتوهم التعدد

النعوت الموضوعة على اللزوم كـ(مررت بهم الجماء الغفير)
- فأصله البيان أو أنه أهمل ذكره لقلته في بابه

نعت المشار إليه كـ(مررت بهذا الفاضلِ)
- لأنه للبيان فهو مفتقَر إليه

يُستحب القطع إذا كان نعت المدح أو الذم أو الترحم خاصا بالمنعوت
- إن لم يكن خاصا فالقطع جائز بإطلاق
- إن كان خاصا فالإتباع شائع والقطع قليل، ويطرد هذا في صفات الله

اشترط ابن ملكون للقطع أن لا يبتدأ الكلامَ قاصدا ذكر الصفة فإن قصد وجب الإتباع
- أجيب: هذا غير لازم بل هو توجيه وهو وظيفة البياني

لا يُقطَعُ إلى الجر فالجار لا يُضمَرُ

الحذف

(وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ..يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ)

أولاً: حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه: يجوز بكثرة

وذلك بشرطين:

١- وجود دليل عليه

كـ(أن اعمل سابغات) أي دروعا

- فيمتنع: (ائتِني ببارِدٍ)

يظهر في مواضع:

١- كون الصفة صفةً لظرف زمان أو مكان كـ(قعدت قريبا) أي: (مكانا قريبا وزمانا قريبا)

٢- كون الصفة هي المقصودة كـ(ألا لعنة الله على الظالمين)

٣- كون الصفة منعوتة بما يتبين به الموصوف - كـ(مررت بطويلٍ من الرجال)

٤- كون الصفة استعملت استعمال الأسماء - كـ(الأبطح) لمسيل الماء الواسع الذي فيه دقاق الحصى

٥- كون الصفة مختصة بجنسٍ كـ(مررت بعاقل)

٢- كون النعت إمَّا:

أ- مستقلا بمباشرة العامل قابلاً له

- فيمتنع حذفُه إذا كان النعت ظرفا أو مجرورا أو جملة كـ(مررت برجل عندك أو في الدار)

- وما جاء من ذلك فشاذ كـ(والله ما ليلي بِنَام صاحبه) أي: بليلٍ نام صاحبه

- هذا الشرط مأخوذ شرط العلم بالمنعوت فالظرف والمجرور لا يدلان على المنعوت أصلا

ب- بعض اسمٍ مقدمٍ مخفوضٍ بـ(مِنْ - في)

أمثلة

١- (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ) أي: (فريق.. وفريق..)

٢- (لو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ. يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ)

تعليل:

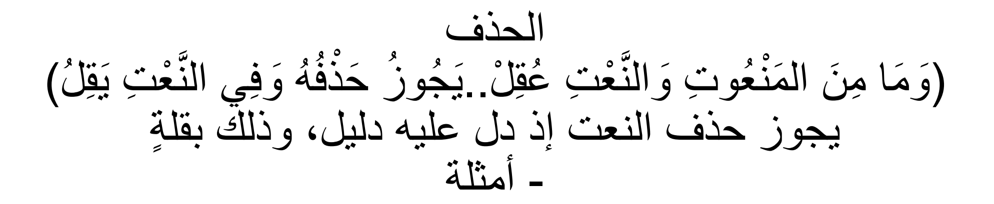
الفراء: (لأن (مِنْ) بعض لما هي منه وجاز في (في) لأنك تجد معنى (مِن) كـ(فينا الصالحون) أي (مِنَّا))اهـ.

إن ورد الحذف بدون أحد الشرطين فشاذ

- (لكم مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى..لكم قِبْصُهُ من بين أَثْرَى وأقتَرَا) أي: (مِن بين مَن أثرى ومَن أقترا)

- (تَرمِي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرمَى البَشَرْ) أي: (بكفي رجل كان)

مُصْطفَى دَنْقَش

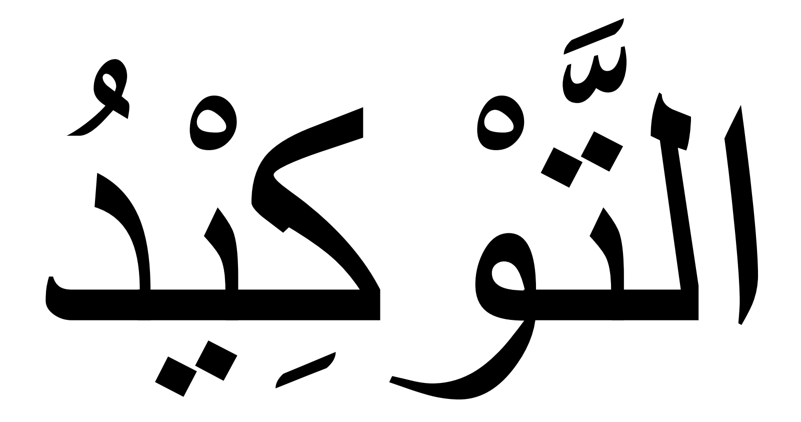


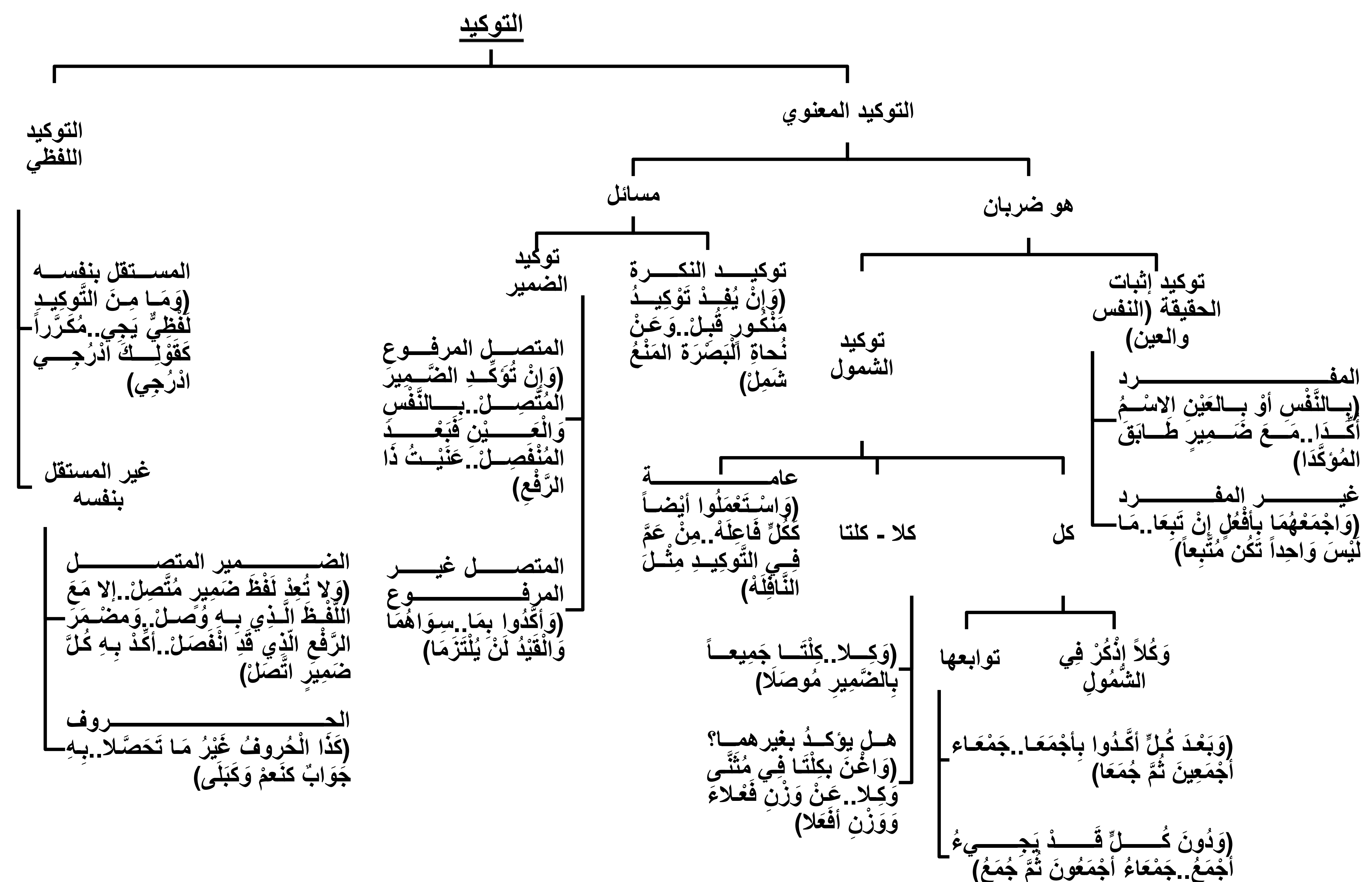
١- (إنه ليس من أهلك) أي (الناجين)

٢-(يأخذ كل سفينة غصبا) أي: كل سفينة صالحة

٣- (من قوله قول وفعله فعل) أي: (قوله فصل وفعله جميل)

٤- (قالوا الآن جئت بالحق) أي المبين
- مصطفى : قيل يلزم تقدير النعت وإلا كفروا ،قلت: هذا تكفير بالمفهوم


التَّوْكِيْدُ



التوكيد
التوكيد المعنوي
التوكيد اللفظي
مسائل
هو ضربان
توكيد الضمير
توكيد النكرة (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ..وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ)
توكيد إثبات الحقيقة (النفس والعين)
توكيد الشمول
المفرد (بِالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا..مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا)
غير المفرد (وَاجْمَعْهُمَا بِأفْعُلٍ إنْ تَبِعَا..مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُن مُتَّبِعاً)
عامة (وَاسْتَعْمَلُوا أيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ..مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ)
كلا - كلتا
كل
وَكُلاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ
توابعها
(وَكِلا..كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا)
هل يؤكدُ بغيرهما؟ (وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنَّى وَكِلا..عَنْ وَزْنِ فَعْلاءَ وَوَزْنِ أفْعَلا)
(وَبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأجْمَعَا..جَمْعَاء أجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)
(وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أجْمَعُ..جَمْعَاءُ أجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)
المتصل المرفوع (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ..بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ..عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ)
المتصل غير المرفوع (وَأكَّدُوا بِمَا..سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا)
المستقل بنفسه (وَمَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي..مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي)
غير المستقل بنفسه
الضمير المتصل (وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ..إلا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ..وَمضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ..أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)
الحروف (كَذَا الْحُروفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلا..بِهِ جَوَابٌ كَنَعمْ وَكَبَلَى)

التوكيد أو (التأكيد) والواو أكثر

- التوكيد قسمان: معنوي ولفظي

أولا: المعنوي (مختص بالأسماء)

مقدمة

- ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة فلم يحتج النحاة إلى تعريفه لكن يَرِدُ على الحصر أنه قد يقال: (جاء القومُ ثلاثتهم)

- الجواب: ذكروا الألفاظ المشهورة ويجوز في (ثلاثتهم) الحالية

ضربان:

أولاً: توكيد إثبات الحقيقة (النفس - العين)

(بالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا..مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا)

- مضافين إلى ضمير يُطابق المؤكَّد

- يرفع توهم مضاف إلى المُؤَكَّد لرفع المجاز عن الذات

أمثلة

كـ(جاء زيد نفسُه أو عينُه - هندٌ نفسُها أو عينُها)

يرفع توهم مجيء خبره

المثنى و المجموع

(وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا..مَا لَيْسَ وَاحِداً تكُن مُتَّبِعاً)

- يُجمعان على (أَفْعُل) على الأصح

قصرتها العربُ على وجه واحد وهو (أفعُل) وخالف فيه ابن معطٍ فذكر أن توكيد المثنى بـ(النفس والعين) يقال فيه: (نفساهما عيناهما) كـ(قطعت رءوس الكبشين)، وهو صحيح في غير باب التوكيد وكذا كل شيئين من شيئين، ففي غير التوكيد:

إضافة إلى ضمير الجمع: يجوز جمعهما جمعَ كثرةٍ وجمع قلة: (أنفسُهم ونفوسُهم - أعينهم وعيونهم - نفوسكما)

إضافة إلى ضمير اثنين: تجوز ثلاثة أوجه:

- جمع قلة: (أنفسهما - أعينهما)

- تثنيتهما: (نفساكما - نفسكما)

- إفرادهما: (نفسُكما - عينُكما)

أمثلة

- (جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما - الزيدون أنفسهم - الهندات أعينهن)

تنبيهات

- (أو) للإباحة فيجوز الجمع بينهما

- إذا جمعت (النفس والعين) قدمت النفس لأنها أبين في أداء المعنى

- (زارني الخليفة) يحتمل:
- استعمال (الخليفة) في غير ما وضع له والمراد رسول الخليفة
- قصدت حذف مضاف فلفظ الخليفة باقٍ على معناه الأصلي والزائر مضاف محذوف

ثانيا: توكيد الشمول والإحاطة

(وَكُلاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلا..كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا)

- (كلُّ - جميع - كِلَا - كِلْتَا - عامة) مع الإضافة إلى ضمير مطابق ،لرفع توهم إرادة الخصوص

(كل - جميع) لذي أجزاءٍ يصح وقوع بعضها موقعه

أمثلة: (جاء الركب كلُّه أو جميعه - القبيلةُ كلها أو جميعها - الرجال كلهم أو جميعُهم - الهندات كلهن أو جميعهن - نَجُسَ زيدٌ أجمعُ)

- ويمتنع: (جاء زيد كله)

الفراء والزمخشري على جواز تجريد (كُلّ) كـ(إنا كلا فيها)

ورده الناظم لأنه يُؤَدِّي إلى عدم النظير ،بل هو حال من ضمير (فيها) أو بدل،ولم يقل العربُ: (قامَ القومُ كلٌّ)

هذه الإضافة تختص بالضمير فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر فيمتنع (قام القوم كل القوم) وما جاء فنادر

(جميع) أغفله الجمهور فلم يذكروه وإنما ذكره سيبويه

وهوقليل ومنه: (فِداكَ حَيُّ خَوْلَانْ . . جَمِيعُهُمْ وهَمْدَانْ)

(كِلا) للمثنى المذكر (كِلْتَا) للمثنى المؤنث

(وَاغْنَ بكِلْتَا فِي مُثَنَّى وَكِلا..عَنْ وَزْنِ فَعْلاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلا)

كـ(جاء الزيدان كلاهما - جاءت الهندان كلتاهما)

هل يؤكد المثنى بغيرهما؟ كـ(جاء الجيشان أجمعان - القبيلتان جمعاوان) (كلاهما أجمعان - كلتاهما جمعاوان - الزيدان أجمعان - الهندان جمعاوان)

كما استغنوابتثنية (سى) عن تثنية (سواء)

١- المنع (البصرة) استغناء بـ(كلا وكلتا)

٢- الجواز (الكوفة والأخفش وابن خروف) ،وأجيب: لم يُسمَعْ

نص في (التسهيل) على أنه قد يُسْتَغْنَى بـ(كلّهما) عن (كلتيهما وكليهما) ولم يأت له بشاهد

أبو حيان: (هذا يحتاج إلى نقل وسماع من العرب)

(عامَّة) مضافاً إلى ضمير

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ..مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ المُؤكَد)

كـ(قام القوم عامتهم)

في معنى (مثل النافلة) خِلافٌ

نفى المبردُ (عامة) عن ألفاظ التوكيد ففي (جاء القوم عامتهم): فـ(عامتهم) أقل من القوم ولا يؤكد الشيء ببعضه فهو عنده بدل - رده ابن خروف بأن أصل (عامة) العموم

على وزن (نافلة) من (عمَّ) أي (عامّة)

تفسير ابن الناظم: (أي الزائدة على ما ذكره النحاة فقد أغفلوه وليس بنافلة فمن أجَلِّهم سيبويه ولم يغفله)اهـ.

تفسير ابن هشام: التاء فيها بمنزلتها في النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول (اشتريت العبد عامته)

كـ(ويعقوب نافلة)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع توكيد الشمول والإحاطة

بقية ألفاظه:

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا..جَمْعَاء أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)

ما تصرف من لفظ (الجمع)

تجب الإضافة إلى ضمير مطابق فليس منه: (خلق لكم ما في الأرض جميعا) بل هو حال

(وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ..جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) - وذلك بقلةٍ وهو قياسيٌّ أيضاً كـ(جاء الجيش أجمع - القبيلة جمعاء - القوم أجمعون - النساء جُمَع - أكلت الرغيف أجمع وأكلت الخبزة جمعاء)

كـ(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا..تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا..إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا..وَلاَ أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا)

(أكتعا) توكيد لـ(حولا) أو نعتٌ له لما فيه من معنى الاشتقاق

وفيه دلالتان:

١- جواز توكيد النكرة المحدودة وعليه الكوفيون

٢- قد يُفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي: (الدهر أبكي أجمعا)

بعد (كلٍ) بكثرة لتقوية قصد الشمول للمجموع وللمفرد إذا صح فيه التبعيض

كـ(جاء الركب كلُّه أجمعُ - القبيلةُ كلُّها جمعاءُ - الرجالُ كلهم أجمعون - الهندات كلُّهن جُمَعُ)

- تتقدم (كل) لأن (كل) أقوى من حيث كان يستعمل تابعا وغير تابع

تنبيهات

*- لم يذكر الناظمُ ما صيغ من (الكَتْع والبَصْع والبَتْع) لأن ما عدا ما تقدم قليل

*- جاز (جاءني الزيدان كلاهما) لجواز كونِ الأصلِ: (جاء أحد الزيدين) فـ(يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) أي: يخرج من أحدهما

- وامتنع على الأصح (اختصم الزيدان كلاهما) لامتناع التقدير المذكور

*- إذا تعاطف اسمان كـ(جاء زيد وخالد) فهل يجوز توكيدهما أو توكيد أحدهما؟ كـ(جاء زيد نفسه وخالد - جاء زيد وخالد نفسه - جاء زيد وخالد أنفسهما)

١- المنع (هشام)، لأنك حين عطفت ترويت

٢- الجواز (الرضي)، فلا تلازم بين العطف والتروي فاحتمالُ السهو أو الغلط أو التجوز باقٍ

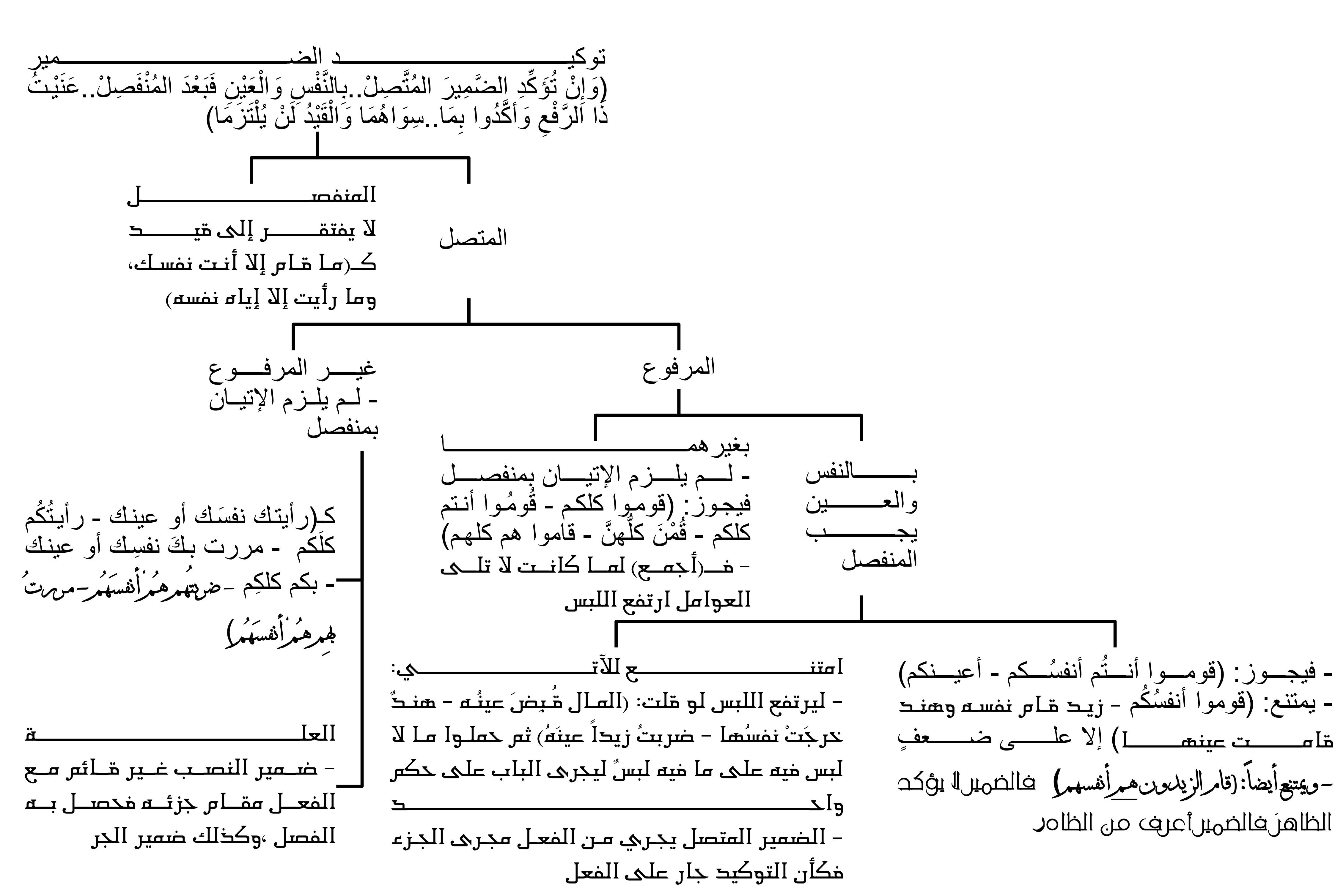
*- إذا اجتمع نوعا التوكيد فالذي لـ(إثبات الحقيقة) هو المقدم لأن إثبات الحقيقة أكد في تحصيل الإفادة

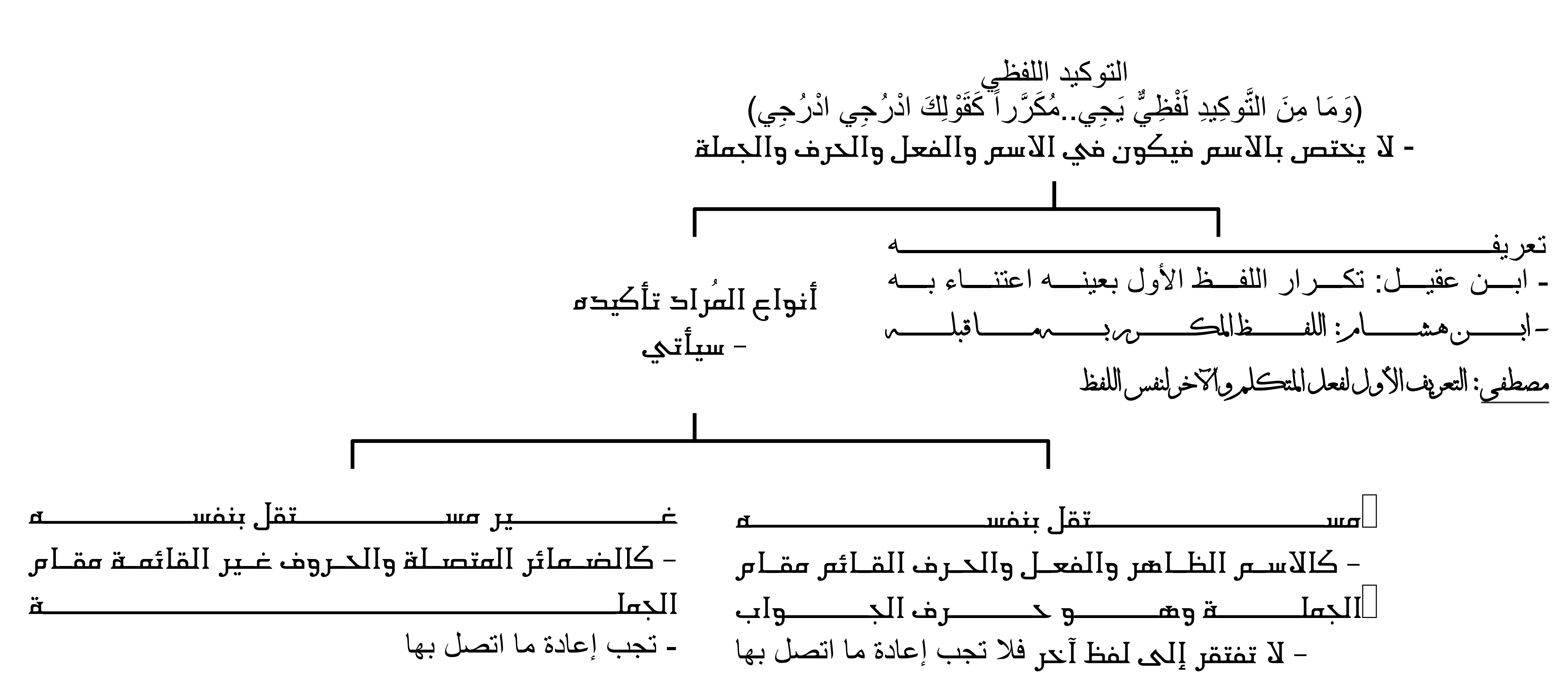
توكيد النكرة فيه خِلافٌ
(وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ..وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ)

المنـــــــــــــــع مطلقــــــــــــاً (البصـــــــــــــــرة)
- الزجــاجي: (لأن النكــرة لم تثبــت لهــا عــين فتؤكــد)
- التوكيـد شـبيه بالنعـت فكمـا لا تنعـت النكـرة بالمعرفـة كذلك كذلك لا تؤكد بها

رأي الشـــاطبي
- السماع في ذلك قليل ،وكثيرا ما يعتمد الناظم وغيره من التأخرين على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب وعرفوا مقاصدهم اتكالا على قياس مجرد أو على حصول الفائدة أو غير ذلك

الجواز إذا كانت إذا حصلت الفائدة (بعض الكوفيين والأخفش والناظم وابن هشام)
- وتحصـــــــــــــــــــل الفائـــــــــــــــــــدة إذا كانـــــــــــــــــــت:
١- النكـــــــرة محـــــــدودة ٢- التوكيـــــــد مـــــــن ألفـــــــاظ الإحاطـــــــة
- فيمتنـــع فـــي (وقـــت وزمـــن وحـــين) كـ(صمت زمنا كله- شهرا نفسه)
- ويجوز: في (يوم وليلة) كـ(صمت شهرا كله - تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا - يَالَيْتَ عِـــدَّةَ حَـــوْلٍ كُلِّـــهِ رَجَبَـــا) والصـــواب نصـــب (رجـــب) ويحتمـــل:
أ- علـــى اللغـــة الضـــعيفة الناصـــبة بـــ(ليـــت) وأخواتهـــا الجـــزئين
ب- التقدير: تشبه رجبا)


توكيد الضمير
(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ..بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ..عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأكَّدُوا بِمَا..سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا)
المنفصل
لا يفتقر إلى قيد
كـ(ما قام إلا أنت نفسك، وما رأيت إلا إياه نفسه)
المتصل
غير المرفوع
- لم يلزم الإتيان بمنفصل
المرفوع
بغيرهما
- لم يلزم الإتيان بمنفصل فيجوز: (قوموا كلكم - قُومُوا أنتم كلكم - قُمْنَ كلُّهنَّ - قاموا هم كلهم)
- فـ(أجمع) لما كانت لا تلى العوامل ارتفع اللبس
بالنفس والعين يجب المنفصل
كـ(رأيتك نفسَك أو عينك - رأيتُكم كلَكم - مررت بكَ نفسِك أو عينك - بكم كلكِم - ضربتهم هُم أنفسَهُم - مررتُ بِهِم هُم أنفسَهُم)
العلة
- ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه فحصل به الفصل ،وكذلك ضمير الجر
امتنع للآتي:
- ليرتفع اللبس لو قلت: (المال قُبِضَ عينُه - هندٌ خرجَتْ نفسُها - ضربتُ زيداً عينَهُ) ثم حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبسٌ ليجري الباب على حكم واحد
- الضمير المتصل يجري من الفعل مجرى الجزء فكأن التوكيد جار على الفعل
- فيجوز: (قوموا أنتُم أنفسُكم - أعينكم)
- يمتنع: (قوموا أنفسُكُم - زيد قام نفسه وهند قامت عينها) إلا على ضعفٍ
- ويمتنع أيضاً: (قام الزيدون هم أنفسهم) فالضمير لا يؤكد الظاهر فالضمير أعرف من الظاهر



التوكيد اللفظي
(وَمَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي..مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي)
- لا يختص بالاسم فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة
تعريفه
- ابن عقيل: تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به
- ابن هشام: اللفظ المكرر به ما قبله
مصطفى: التعريف الأول لفعل المتكلم والآخر لنفس اللفظ
أنواع المُراد تأكيده
- سيأتي
مستقل بنفسه
- كالاسم الظاهر والفعل والحرف القائم مقام الجملة وهو حرف الجواب
- لا تفتقر إلى لفظ آخر فلا تجب إعادة ما اتصل بها
غير مستقل بنفسه
- كالضمائر المتصلة والحروف غير القائمة مقام الجملة
- تجب إعادة ما اتصل بها

أولا: المتبوع مستقل بنفسه

- كالاسم الظاهر والفعل والحرف القائم مقام الجملة وهو حرف الجواب
- لا تفتقر إلى لفظ آخر فلا تجب إعادة ما اتصل بها

تأكيد الجمل

١- الأكثر العطف والفاء مثل (ثم) في هذا الوضع

كـ(كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى)

٢- ويأتي بدونه كحديث: (والله لأغزون قريشا) ثلاثا - ابن حبان والطبراني الأوسط والكبرى للبيهقي

٣- يجب ترك العطف عند إيهام التعدد كـ(ضربت زيدا ضربت زيدا)

أمثلة:

- (فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)
- (ألا حبذا حبذا حبذا ... حبيب تحملت فيه الأذى)
- (فنكاحها باطل باطل) - مسند أبي داود الطيالسي
- (فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب)

(كلا إذا دكت الأرض دكا دكا)

- ومنع بعضهم كونَ (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا) من التوكيد اللفظي فشرط التوكيد اللفظي كونُ الأولِ دالا على نفس ما يدل عليه الأول، فالدك الثاني غير الدك الأول فاللفظان معا حالٌ نظيرَ: (وجاء ربك والملك صفا صفا - علمته الحساب بابا بابا)

مصطفى: هل يتعارض هذا مع (دكة واحدة)؟ يُنظَرُ

حرف الجواب

- جازت إعادته وحده

كـ(نَعَم - بَلَى - جَيرَ - أَجَلَ - إِيْ - لا)

حروف الجواب ثلاثة أقسام:

ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعا أربعة: (نعم - جير - أجل - إيْ) والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة: (تصديق المخبر - إعلام المستخبر - إيعاد الطالب)

ما لا يقع إلا بعد الإيجاب (لا)
- والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً

ما لا يقع إلا بعد النفي بـ(بَلَى)

مُصْطَفَى دَنْقَش

ثانيـــــاً: المتوبـــــع غـــــير مســـــتقل بنفســـــه
- كالضمائر المتصلة والحروف غير القائمة مقام الجملة
- تجب إعادة ما اتصل بها

١- الحـــــــروف غيـــــــر الجوابيـــــــة
كَذَا الْحُروفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلا..بِهِ جَوَابٌ كَنَعمْ وَكَبَلَـى)
كـ(إنَّ زيداً إنَّ زيدا قائمٌ - في الدار في الدار زيد)

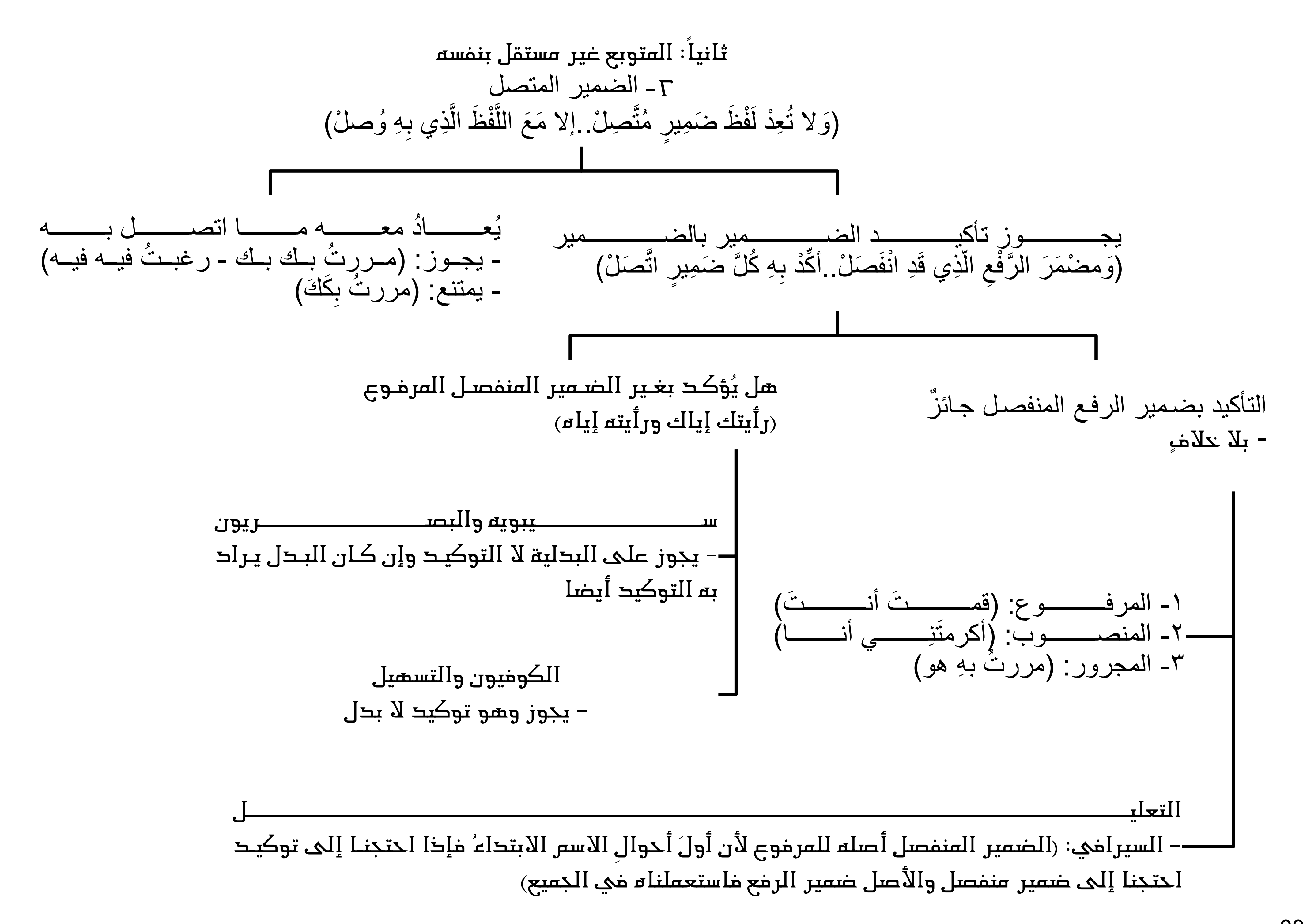
يمتنع: (إنَّ إنَّ زيدا قائمٌ - في في الدار زيدُ)
وشذَّ: (إنَّ إنَّ الْكَرِيم يَحْلُم مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضِيما)
(فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ... ولا لِلِمَا بهمْ أبدًا دواءُ)

خالف الزمخشري فأجاز (إن إن زيداً قائمٌ) واستدل بما ورد
- الناظم: (قوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يُعَوَّلُ عليه)، وما ورد ضرورة
والناظم في ذلك تابع لابن عصفور

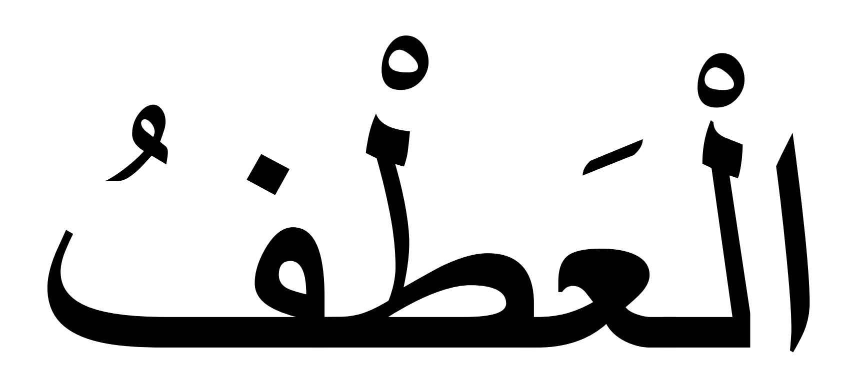
الفصل بين اللفظين عند الناظم يقوم مقام إعادة ما اتصل به
كـ(ليتَ شِعْرِيَ هلْ ثُمْ هل آتِيَنْهُمْ ... أم يَحُولَنْ من دونِ ذاك حِمامي)

مسائل:
في نحو (إن زيدا إن زيدا قائم) الأحسن إضمار الثاني: (إن زيدا إنه قائم) وهو حينئذٍ ليس من هذا الباب
إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين:
١- التكرار لفظا ليس مُستَحْسَناً لغير مُوجِبٍ
٢- إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول
- والمستعمل في القرآن هو إعادة الضمير كـ(ففي رحمة الله هم فيها خالدون)
- ويمتنع اعتقاد أن مجموع الجار والمجرور مؤكد لمجموع الجار المجرور المتقدم لأن الظاهر أقوى من الضمير ولا يكون الأضعف توكيدا للأقوى

٢- الضمير المتصل
(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ..إلا مَعَ اللَّفْظَ الَّذِي بِهِ وُصِلْ)
- سيأتي



ثانياً: المتوبع غير مستقل بنفسه
٣- الضمير المتصل
(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ..إلا مَعَ اللَّفْظَ الَّذِي بِهِ وُصِلْ)
يجـــــوز تأكيـــــد الضـــــمير بالضـــــمير
(وَمضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ..أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)
يُعـــادُ معــــه مـــا اتصـــــل بــــه
- يجـوز: (مـررتُ بـك بـك - رغبـتُ فيـه فيـه)
- يمتنع: (مررتُ بِكَكَ)
التأكيد بضمير الرفع المنفصل جائزٌ
- بلا خلافٍ
هل يُؤكد بغير الضمير المنفصل المرفوع
(رأيتك إياك ورأيته إياه)
سيبويه والبصريون
- يجوز على البدلية لا التوكيد وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا
الكوفيون والتسهيل
- يجوز وهو توكيد لا بدل
١- المرفـــوع: (قمـــتَ أنـــتَ)
٢- المنصـــوب: (أكرمتَنِـــي أنـــا)
٣- المجرور: (مررتُ بهِ هو)
التعليل
- السيرافي: (الضمير المنفصل أصله للمرفوع لأن أولَ أحوالِ الاسم الابتداءُ فإذا احتجنا إلى توكيد احتجنا إلى ضمير منفصل والأصل ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع)



(الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بِيانِ أَوْ نَسَقْ)

- العطف يقال عليهما باشتراكٍ لا بتواطؤ

فحقيقة عطف البيان مُخالفة لحقيقة عطف النسق ،ولذا لم يذكر النحاة لهما تعريفا واحداً

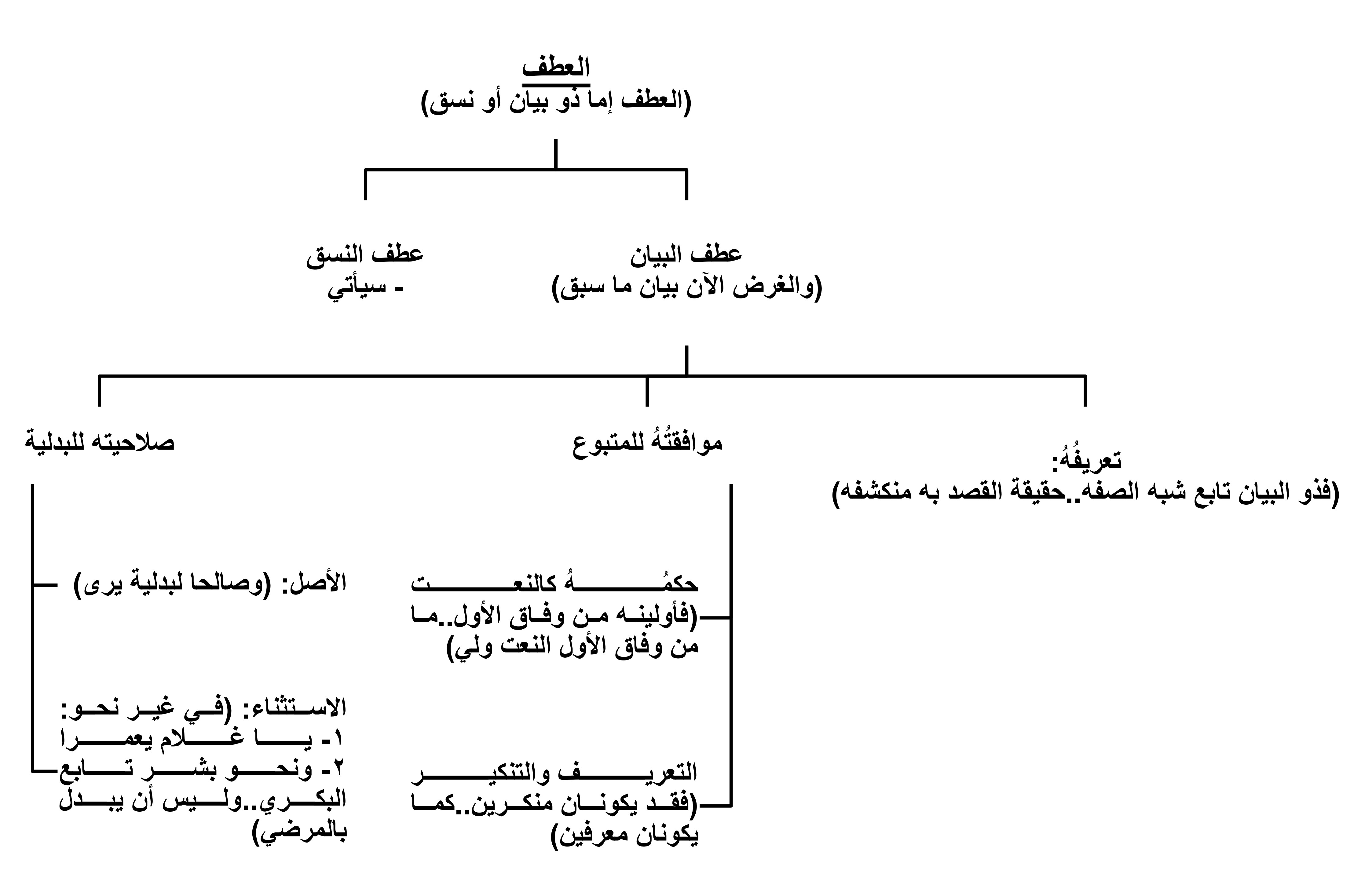
المشترك: اللفظ الذي وُضِعَ لأكثر من معنىً وضعا مستقلا كالعين

المتواطئ: اللفظ الذي وُضِعَ لمعنىً كُلِّيٍّ يشمل أفراده بدون تفاوت.

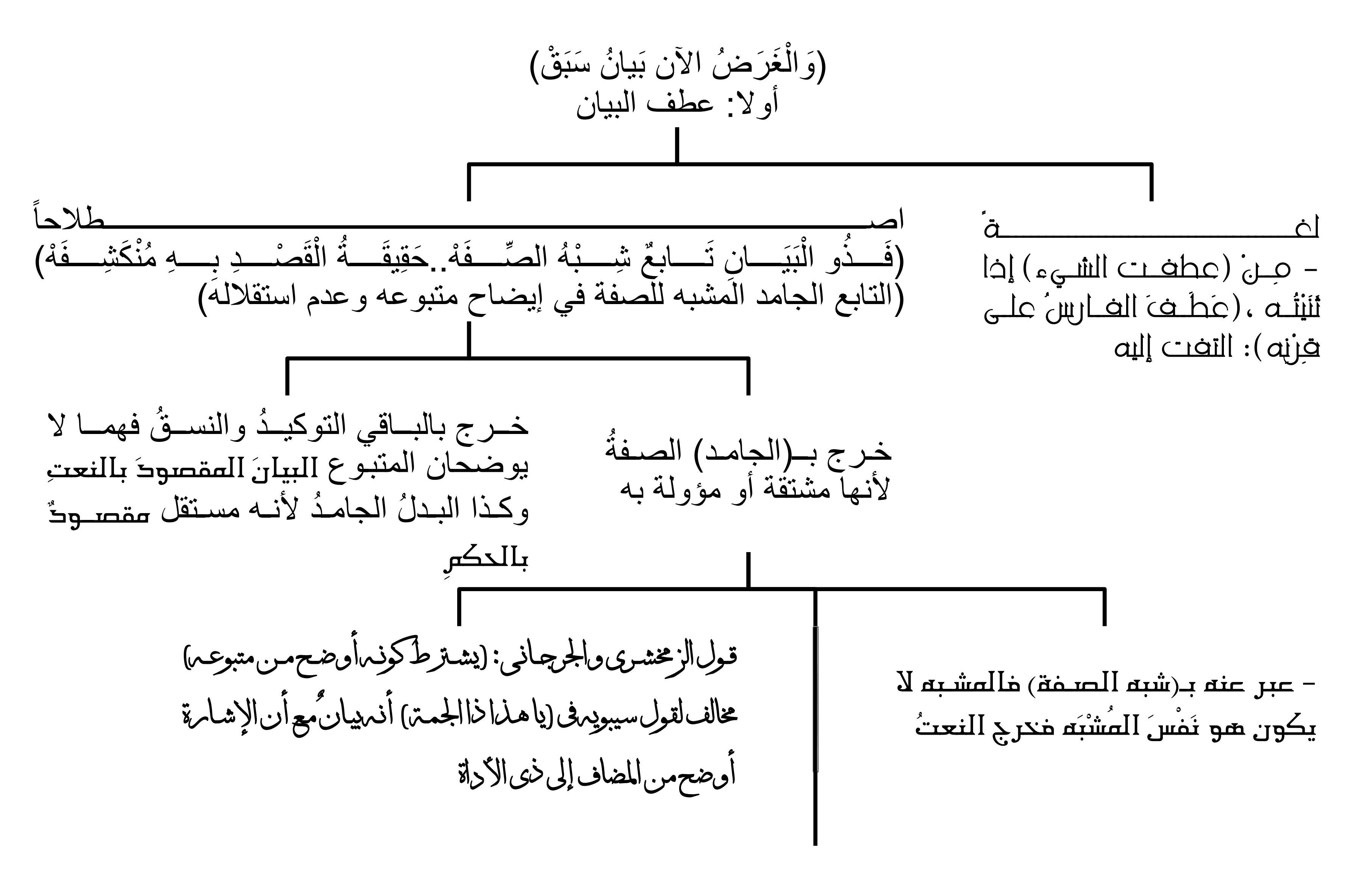
كالحيوان

قول المناطقة: (مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف) محلُّه فيما له حقيقة واحدة

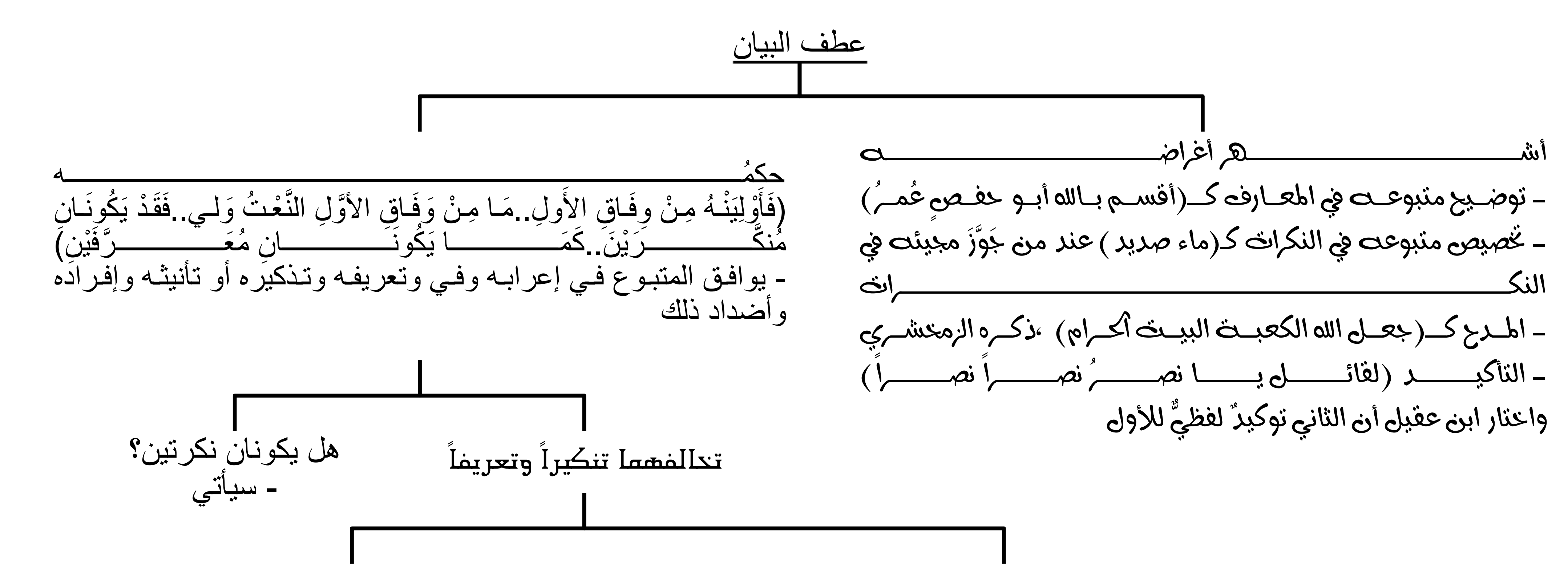
مُصْطفَى دَنْقَش



العطف
(العطف إما ذو بيان أو نسق)
عطف البيان
(والغرض الآن بيان ما سبق)
عطف النسق
- سيأتي
تعريفُهُ:
(فذو البيان تابع شبه الصفه..حقيقة القصد به منكشفه)
موافقتُهُ للمتبوع
حكمُهُ كالنعت
(فأولينه من وفاق الأول..ما من وفاق الأول النعت ولي)
التعريف والتنكير
(فقد يكونان منكرين..كما يكونان معرفين)
صلاحيته للبدلية
الأصل: (وصالحا لبدلية يرى)
الاستثناء: (في غير نحو:
١- يا غلام يعمرا
٢- ونحو بشر تابع البكري..وليس أن يبدل بالمرضي)



يظهر بالتعريف أن تابع اسم الإشارة الجامدَ بيانٌ لا نعت واختاره في (التسهيل) - في (الشرح): (أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت لاعتقادهم أن البيان لا يكون متبوعه أخص منه..وقد هُدِيَ ابنُ السِّيد وابن جني إلى الحق ،فلو كان نعتا مع اسم الإشارة لكان نعتا مع غيره كـ(رأيت شخصا رجلا..وإلا لزم عدم النظير..وإنما تعلقوا بظاهر كلام سيبويه..والأَوْلَى عطفُ البيان فالجامد لا يقع وصفا..ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه الوصف مجازا كما يطلق على التوكيد لفظ الوصف) واختاره الزجاج والسهيلي



نقل الشَّلوبين عن الفارسي إجازة النكرة على المعرفة وبالعكس كـ(فيه آيات بينات مقام إبراهيم) ووافقه الزَّمَخْشَرِي في ذلك

- وجه ذلك أن العطف شبيه بالبدل فلا فرق بينهما بالنية
- أجيب:

١ - هذا مُعَارَض بشبهه بالنعت فلا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه

٢ - وجوب التطابق بين البيان والمبين فـ(مقام): معرفة مذكر مفرد ،و(آيات): نكرة مؤنث جمع وتمتنع البدلية فـ(آيات) جمع ولم يُذكر إلا واحدٌ

- البيضاوي: (بدل بعض من كل)
- محيي الدين: هو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أي: (بعضُها مقام إبراهيم - منها مقام إبراهيم)

عطف البيان

هل يكونان نكرتين؟

الجواز كـ(ثوبٌ خزٌّ - بابٌ ساجٌ)

- أبو حيان: (وعليه الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور والناظم وابن الناظم)، واحتج الناظم:

- بالقياس: النكرة أشد حاجةً إلى البيان من المعرفة والبيان كالنعت والنعت يكون في النكرات

- بالسماع: (شجرة مباركة زيتونة - ماء صديد - أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) بتنوين كفارة، ش: (وكَفَّارَةٌ نُوِّنَ طَعَامَ بِرَفْعِ خَفْ.. ضِهِ دُمْ غِنىً)

المنع

وما ورد فبدلٌ

واختلفوا:

١ - البصريون وأكثر النحاة: لا يكونان إلا معرفتين

٢- أبو حيان: (وخصه بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبا)

- دليلهم: البيان يكونُ للكشف فلا يحصل بالمجهول إذ لا يوضح المجهول مجهولا

أجيب: ليس على إطلاقه فمن النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ولا شك أن الأخص يبين الأعم

كل ما جاز كونُهُ بياناً جاز كونُهُ بَدَلَ كلٍ من كل

كـ(ضربت أبا عبد الله زيدا) لكن يترجح البيان على البدل

جاز الإعرابان على مقصدين:

١ - إن قصدت الأولَ بالحكم وجعلت الثانى بيانا فبيانٌ

٢-إن قصدت الثانيَ بالحكم وجعلت الأول كالتوطئة فبدلٌ

يتعين كونُ التابع بدلاً

١- لو كان للثاني إعراب ليس على لفظ الأول ولا محله كـ(يا عبد اللهِ كرزُ)

٢- إذا كان الثاني غير مطابق للمتبوع: (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان - مثلا ما بعوضة)

يتعين كونُ التابع بياناً في مواضع - سيأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

يتعين كونُ التابع بياناً في مواضع

ضابط المسائل:

لم يذكر كل المواضع لأنها كلها دائرة على أصلٍ واحدٍ أو لوجود السماع فيهما

الضابط الأول: عدم الاستغناء عن التابع:

- كون الكلام مفتقرا إلى رابط ولا رابط إلا التابع كـ(هند ضربت الرجل أخاها)

- وفيه خلاف تقدم في الاشتغال

الضابط الثاني: عدم صلاحية التابع للوضع في مكان المتبوع

-سيأتي

(وَصَالَحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى..فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامُ يَعْمُرَا..وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ..وَلَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ)

الضابط الثاني: عدم صلاحية التابع للوضع في مكان المتبوع

-فالبدل على تقدير تكرير العامل

تنبيه: الأعلم وابن خروف على أن المتبوع قد يحل حيث لا يحل التابع

-وثمّ مسائل:

*- التابع مفرد معرفة معرب والمتبوع منادى مضموم كـ(يا غلامُ يعمُرَا) فالبدل على نية تكرار العامل فكان يجب (يعمُرُ)

*- المتبوع بـ(ال) مضافاً إليه صفة بـ(ال) والتابع خالٍ من (ال) كـ(أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ)
- أنا ابنُ التّاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ..عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وقُوعَا)
- فالصفة التي بـ(ال) لا تضاف إلا إلى ذي (ال) خلافاً للفراء والفارسي في إجازة (الضاربُ زيدٍ)

*- نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) إذ لا يسوغ: (زيد أفضل الرجال والنساء) وأما نحو: (أنا أشعَرُ الجن والإنس) فقبيح ويمتنع القياس عليه

*- أن يتبع وصف اسم الإشارة في النداء بمُنَوَّنٍ: (يا ذا الطويلُ زيدٌ)
- إذ يمتنع أن يباشره حرف النداء

*- نحو: (يا أيها الرجلُ غلامَ زيدٍ)
- ذو (ال) لا يوصف بالمضاف إلى (العلم)

*- (يا غلامَ زيدٍ هذا)
- إذ يمتنع أن يباشره حرف النداء
- أجيب: لو قُدِّرَ إحلالُه لعومِلَ بما يليق به

*- نحو: (أي الرجلين زيد وعمرو أفضل؟)
- (أي) لا تضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التجزئة كـ(أي الرجل أحسن؟ أعينه أم وجهه؟)

*- أن يتبع وصف (أي) في النداء بمنونه كـ(يا أيها الرجل زيد لأنه لو كان بدلا لكان غير منون.

*- تفصيل مجرور (كِلَا) كـ(كِلا أخويك زيد وعمرو قائم)
- (كلا) لا تضاف إلا إلى مثنى لفظا ومعنى أو معنى دون لفظ

*- في النداء: (زيدُ هذا)
- فيمتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة على رأي البصريين
- أجيب: لو قُدِّرَ إحلالُه لجيء بالحرف ليُعامَلَ بما يليق به ، كما أن اسم الإشارة يجرى نعتا على العلم لأنه في تأويل المشتق فلا حاجة لتكلف البيان(يا زيدُ الرجل)
- إذ يمتنع: (يا الرجلُ)

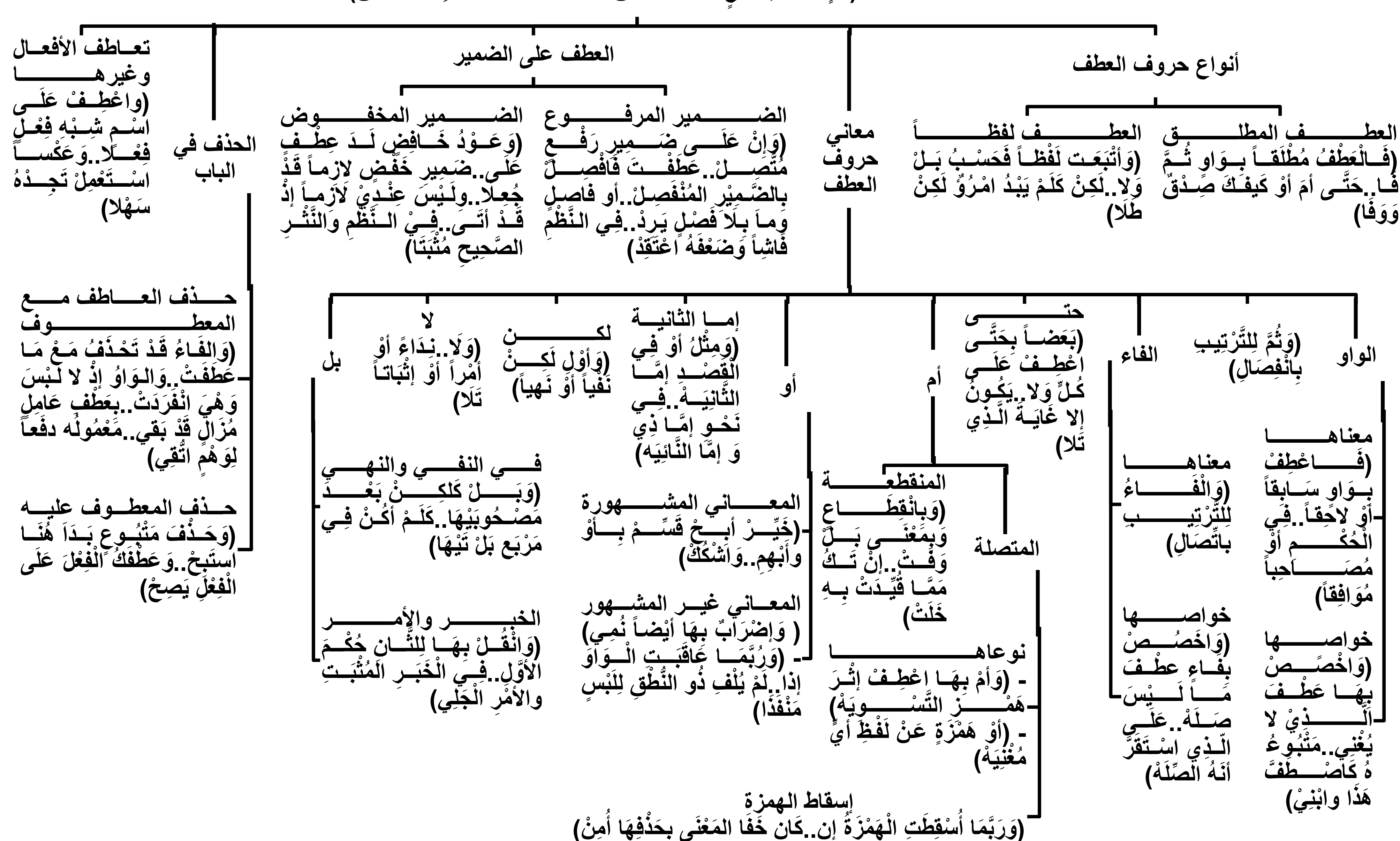
(وليس أن يبدل بالمرضي) تنكيت على:
١ - المبرد فقد منع جرَّ (بِشْر) ونحوه وروى البيت بنصب (بشر)
- السيرافي: (القول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب)
٢ - الفراء لتجويزه البدلية لإجازته (الضارب زيد)

ومنه: (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا..أُعِيذُكمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا)

عَطْفُ النَّسَقِ

عَطْفُ النَّسَقِ

تعريفه: (تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ..كَاخصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)



عطف النسق

- الكلام في هذا الباب في عطف المفردات فالتبعية لا تتكون إلا فيها

تعريفه

(تَالٍ بحَرْفٍ مُتْبعٍ عَطْفُ النَّسَقْ..كَاخصُصْ بوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

لغةً

- النسَق في اللغة: نظام واحد

فهو (فَعَلٌ) بمعنى مفعول

- فـ(عَطْف النَّسَق) أي: عطف الكلام المنسوق فالمصدر (نَسْقٌ) مسكنا

فإذا أضيف إلى المصدر فهو: (عَطْف النَّسْقِ)

النظام في قصدهم هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه وسيبويه يسميه كثيرا باب الشركة لذلك المعنى

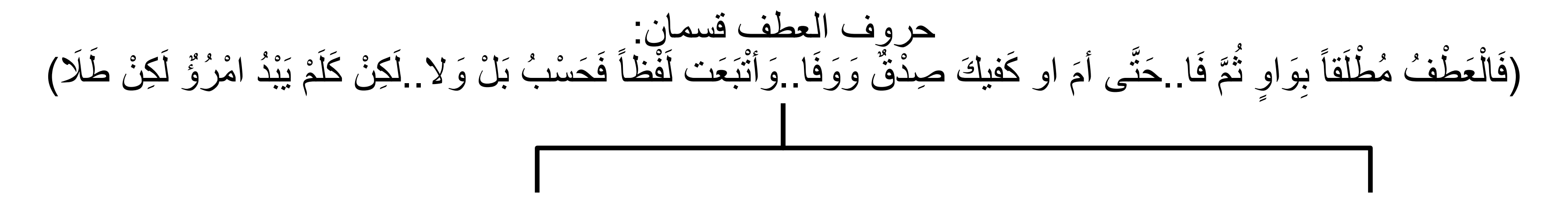
(تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ)

- خرج بـ(بحرفٍ..) بقية التوابع

يحترزون في تعريفه بـ(أحد الأحرف التالية) احترازا عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه (أي) كـ(لقيت الغضنفر أي الأسد)

- البصريون: (أي) حرف تفسير،و(الأسد) بيانٌ وليس في العربية بيانٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا

- الكوفيون: (أي) حرف عطف و(الأسد) عطف نسق



حروف العطف قسمان:

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا..حَتَّى أمَ او كَفيكَ صِدْقٌ وَوَفَا..وَأتْبَعَت لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلا..لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

للعطف المطلق (لفظا وحكما): ستة أحرف (الواو - ثم - الفاء - حتى - أم - أو) كـ(جاء زيد وعمرو - زيد ثم عمرو - زيد فعمرو - الحُجَّاجُ حتى المشاة - أزيد عندك أم عمرو - جاء زيد أو عمرو)

ما يُشَرِّكُ لفظا لا معنىً (في إعرابه لا حكمه)



(بل - لا - لكن) كـ(ما قام زيد بل عمرو - جاء زيد لا عمرو - لا تضربْ زيدا لكنْ عمرًا)

تنبيه على العبارة

تنبيه على العبارة

(فَحَسْبُ) : الفاء زائدة لتزيين اللفظ (حَسْبُ) بمعنى (كافٍ)، هنا مبتدأ وخبره محذوف أي فكافيك هذا

الطَّلا : ابن الظبية أول ما يُولَدُ أو ولد البقرة الوحشية أو ولد ذات الظلف مطلقا ويُجمَعُ على أطلاء - وقد يُطلق ويراد به الشخص قاله الجوهري وليس بمراد هنا

حروف مختلف فيها:

(إلَّا)

- جَوَّز الأخفش كونَها للعطفِ وكذلك جعلها الفراء في (إني لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم)

- أجيب: لا يلزم والاستثناء منقطع

(أين - كيف - هلَّا)

- حكى السيرافي عن الكوفيين جواز العطف بهن كـ(ما مررت بزيدٍ هنا فأين أبي عبد الله - ما مررت برجل فكيف امرأةٍ - ما مررت بزيدٍ فهلَّا عمروٍ)

- أجيب: اجتمع عاطفان، فيمتنع:(جاء زيد فو عمرو) إلا شاذا

(ليس)

-تجيء حرف عطف (ابن عصفور والبغداديين والناظم في التسهيل ونقله النحاسُ وابن بابشاذ عن الكوفيين) كـ(قام زيد ليس عمروٌ - بأبي شبيهٌ بالنبي..ليس شبيهٌ بعلي - وإذا أُقرِضت قرضاً فاجزه.. وإنَّمَا يَجْزِي الفتَى لَيْسَ الجَمَلْ)

أجيب: لا حجة، وخبر (ليس) محذوف

(أي التفسيرية)

- عن العبدري والكوفيين أنها عاطفة

- أجيب: العاطف يكون ما بعده مباينا لما قبله كـ(مررت بزيد وعمرو)، والناظم: (هي حرف تفسير وما يليها عطف بيان)

معاني حروف العطف

الواو: (فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لاحِقاً..فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً)
ابتدأ بها لأنها أم الباب

معناها

لمطلق الجمع (سيبويه والبصريون وحكاه السيرافي عن الكوفيين فهو عنده إجماعٌ ولكن الأصوليين يحكون الخلافَ)
- يحتمل البعدية والقبلية والمصاحبة ويتبين ذلك بالقرينة
في التسهيل: (إذا لم توجد قرينة فالأرجح المصاحبة ثم البعدية ثم القبلية)، وذلك بالاستقراء والنقل عن الأئمة

للترتيب (بعض الكوفيين كقطرب وثعلب والربعي والكسائي وابن درستويه ويُحْكَى عن الفراء وليس بصحيح)
- أجيب بـ(إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)
- والمراد بالترتيب هنا هو الزماني فلا يتكلم النحاة إلا عنه، بعكس الترتيب عند الأدباء فيكون في الرتبة والشرف فالتقدمات كلها عندهم معتبرة

زعم ابن عصفور أن (الواو) مثل الفاء: 1 - تكون غير جامعة: (هذان قائمان وضاحكان) 2 - وتكون جامعة: (هذان زيد وعمرو)
هذا التفصيل لم يقل به غيره

اختصت بـ:

العطف حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه (وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِيْ لا يُغْنِي..مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِيْ)

عطف عامل قد حُذِفَ وبقي معموله كـ(وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا) أي: (وكحلن العيون)

أمثلة: (اختصم زيد وعمرو - اصطفَّ هذا وابني - وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ - مررت برجلين صالح وطالح)

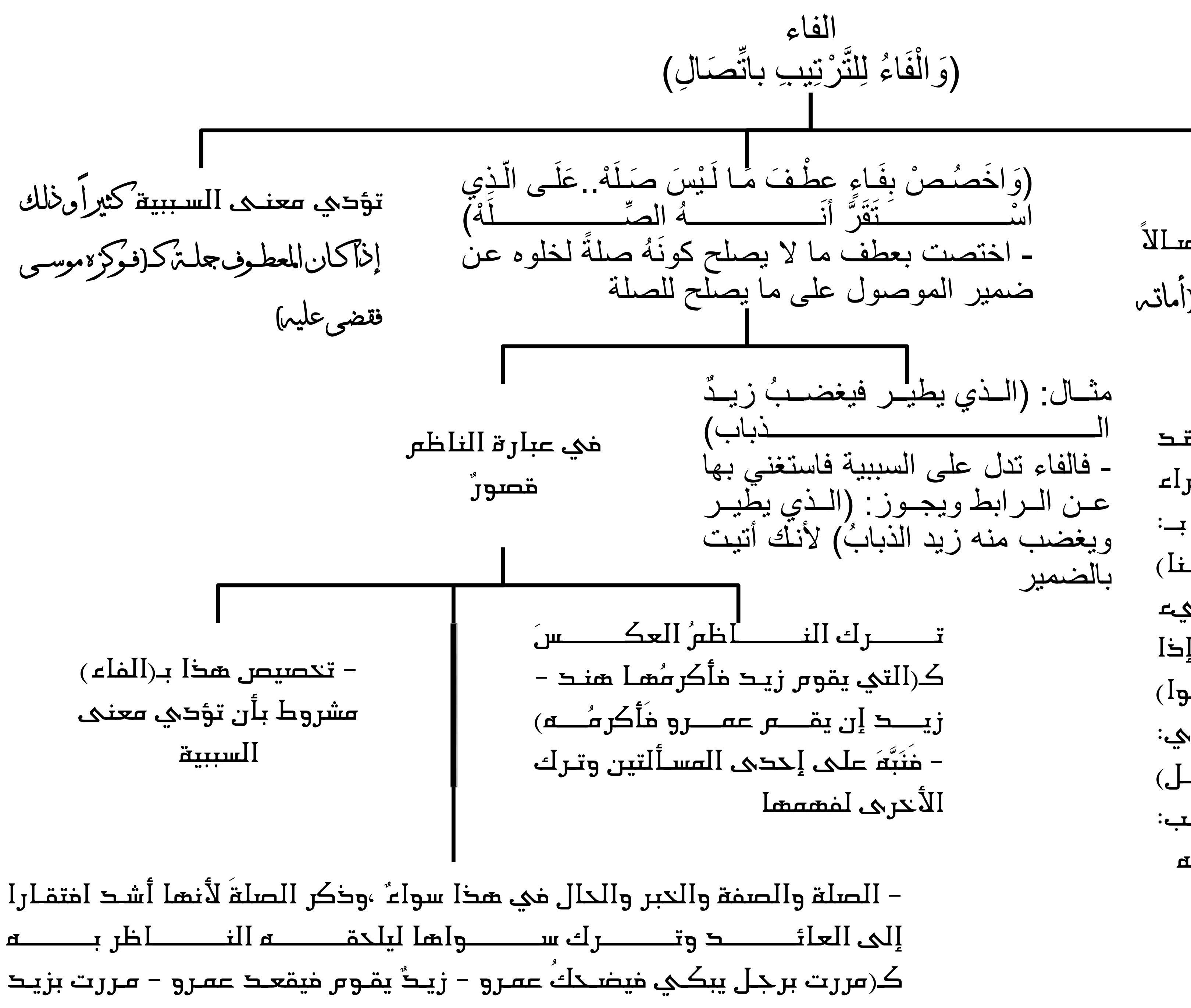
- يمتنع: (هذان زيد فعمرو) فالمتعاطفان في قوة المُثَنَّى

- لو كان المتبوع مُغْنِيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها كـ(المال بين الورثة فالعصبة - قعدت بين الرجال ثم النساء)

(ثـــــم)
(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ)
- للترتيب والتراخي
وعلى هذا الجمهور

- ذهب قوم إلى أنها ترادف (الواو) أحيانا فلا تعطي ترتيبا كـ(قل لمن ساد ثم ساد أبوه..قبله ثم قبل ذلك جده). الجواب: (ثم) هنا لترتيب الأخبار وبالإجماع على جواز (ما شاء الله ثم شئت) وامتناع (ما شاء الله وشئت)

- قد توضع موضع الفاء (كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ..جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ) فالاضطراب يكونُ عقب الاهتزاز بغير مهلةٍ



الفاء

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ باتِّصَالِ)

- للترتيب والتعقيب: فيكون متصلاً اتصالاً عُرفيًّا وعلى هذا الجمهور كـ(أماته فأقبره)
- ذهب البعض إلى أن (الفاء) قد تكون للاجتماع كـ(الواو) والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا، واحتجوا بـ:
- (أهلكناها فجاءها بأسنا) والإهلاك بعد المجيء أجيب: أي: أردنا إهلاكنا كـ(إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا)
- (بين الدخول فحومل)، أجيب: أي: (فـ بين حومل)
- (اختصم إخوتك فأعمامك)، أجيب: أي: كل فريق منهم خصمٌ لصاحبه

(وَاخَصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ..عَلَى الّذِي اسْتَقَرَّ أنَهُ الصِّلَهْ)

- اختصت بعطف ما لا يصلح كونَهُ صلةً لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح للصلة

مثال: (الذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذباب)

- فالفاء تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط ويجوز: (الذي يطير ويغضب منه زيد الذبابُ) لأنك أتيت بالضمير

في عبارة الناظم قصورٌ

- ترك الناظمُ العكسَ كـ(التي يقوم زيد فأكرمُها هند - زيد إن يقم عمرو فأكرمُه)
- فَنَبَّهَ على إحدى المسألتين وترك الأخرى لفهمها
- تخصيص هذا بـ(الفاء) مشروط بأن تؤدي معنى السببية
- الصلة والصفة والخبر والحال في هذا سواءٌ، وذكر الصلةَ لأنها أشد افتقارا إلى العائد وترك سواها ليلحقه الناظر به كـ(مررت برجل يبكي فيضحكُ عمرو - زيدٌ يقوم فيقعد عمرو - مررت بزيد يضحك فيبكي بشر)

تؤدي معنى السببية كثيراً وذلك إذا كان المعطوف جملة كـ(فوكزه موسى فقضى عليه)

(حتى) : (بَعضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلا..يَكُونُ إلا غَايَةَ الَّذِي تَلا)

يُشترطُ في المعطوف:

١- كونُه اسماً
- وهو مذهب الجمهور فأصلها أنها جارةٌ والعاطفة منقولة عنها والجارُ يختص بالاسم
فـ(بخل عليٌ زيدٌ بكل شيء حتى منعني دانقاً) إما خطأ وإما على تأويل الفعل التالي لها بمصدر مجرور بها
- خالف في هذا ابن السِّيد فهي عنده عاطفة

٢- كونه ظاهرا (ذكره الخضراوي)
- فيمتنع (قام الناس حتى أنا)
لأن الجارَّةَ لا تجر إلا الأسماء الظاهرة

٣- كونُه بعضا مما قبله (حقيقةً أو مجازاً)
فيمتنع (أعجبتني الجارية حتى ابنها) - صادقتُ العرب حتى العجم)

المجازي
- (والزَّادَ حتَّى نَعلَه أَلْقَاهَا) أي: (ألقى ما يَشْغَلُهُ)
- (أعجبتني الجارية حتى كلامها)

يُعتبر بعضا من كل في ثلاثة:
١- جزء من كل كـ(أكلت السمكة حتى رأسها)
٢- فرد من جمع كـ(قدم الحجاج حتى المشاة)
٣- نوع من جنس كـ(أعجبني التمر حتى البرني)
- ضابط ذلك أنه إن حسُن الاستثناء حسن دخولها

٤- كونُه غايةً له في زيادة أو نقص في الأطراف العالية أو السافلة

١- الزيادة: - حسية: كـ(فُلانٌ يَهَبُ الأَعْدَادَ الكَثِيرَةَ حَتَّى الأُلُوف)
- معنوية: كـ(مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبِيَاءُ)
٢- النقص: - حسي: كـ(المُؤمِنُ يُجزَى بِالحَسَنَاتِ حَتَّى مِثقَالِ الذَّرَّةِ)
- معنوي: كـ(غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبيَانُ أَو النِّسَاءُ)

- ضابطه: أنه يَزِيدُ بذكره تعجبا ومبالغة في المعنى
- فلو قلت: (زارني القوم حتى زيدٌ) ولم يكن زيدٌ متميزا لم يصح

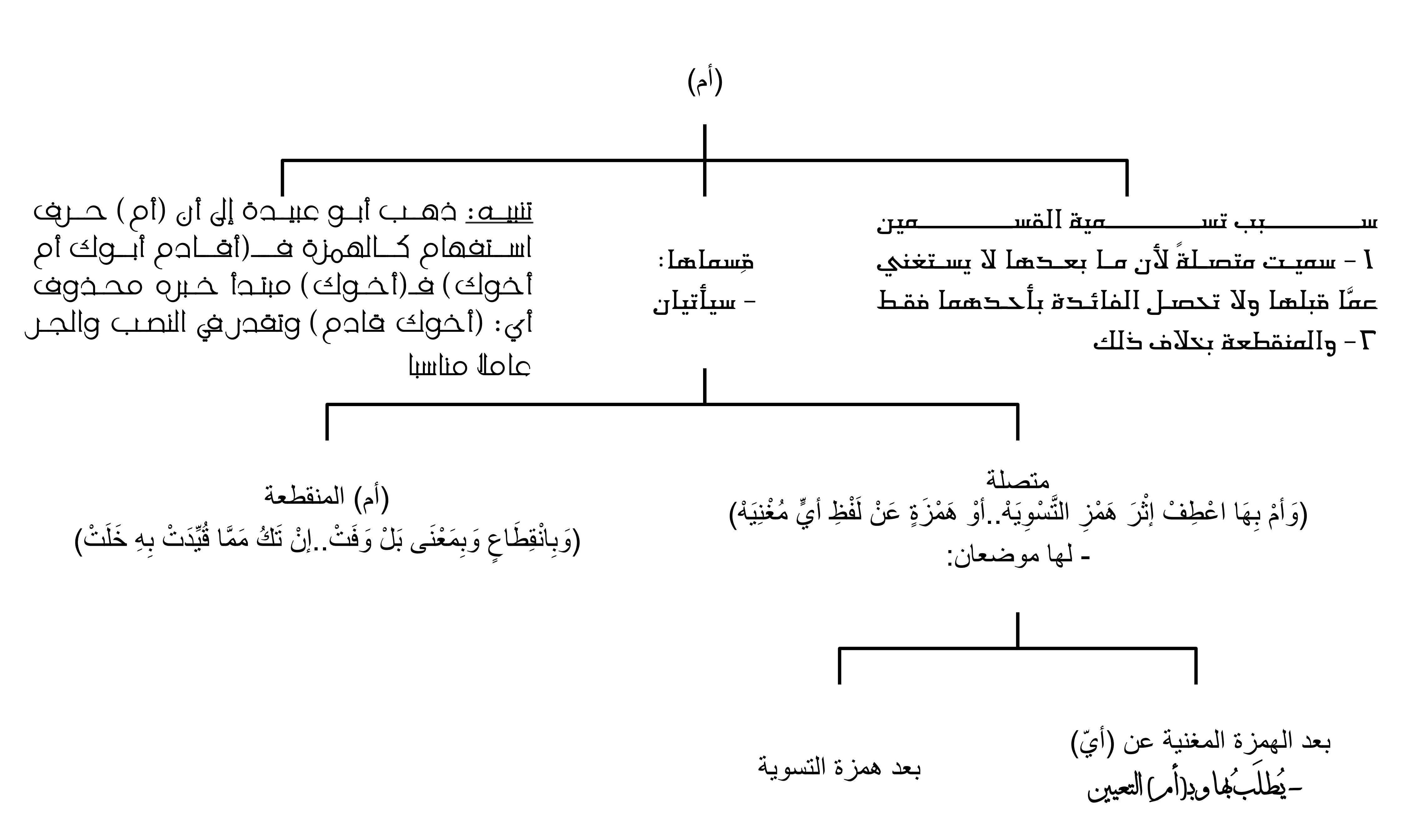
اشترطَ في التسهيلِ حصول الإفادة، فيمتنع: (أتيتك الأيام حتى يوما)
فلو وُقِّتَ ما بعد (حتى) حسُن كـ(صُمْتُ الأيامَ حتى يومَ الجمعة)
- لكن تفسير الغاية بما تقدم فقد أغنى عن شرط الإفادة

أمثلة: (مات الناس حتى الأنبياء - قدم الحجاج حتى المشاة - أكلت السمكة حتى رأسَهَا)، ولا دليل على تأخير قدوم المشاة
وزعم بعض الناس الترتيبَ ولا دليلَ

تنبيهان

(حتى) كون جارة وتقدمت في حروف الجر وابتداء وستأتي في إعراب الفعل وعاطفة هنا وهي أقلها استعمالاً

- أنكر الكوفيون كونها عاطفة فهو حرف ابتداء دائماً ويقدرون لما بعده عاملا مماثلاً لما قبله أي: (قدم الحجاجُ حتى قدم المشاةُ)


(أم)
سبب تسمية القسمين
١ - سميت متصلةً لأن ما بعدها لا يستغني عمَّا قبلها ولا تحصل الفائدة بأحدهما فقط
٢- والمنقطعة بخلاف ذلك
قِسماها:
- سيأتيان
تنبيه: ذهب أبو عبيدة إلى أن (أم) حرف استفهام كالهمزة فـ(أقادم أبوك أم أخوك) فـ(أخوك) مبتدأ خبره محذوف أي: (أخوك قادم) وتقدر في النصب والجر عاملا مناسبا
متصلة
(وَأمْ بِهَا اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ..أوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ)
- لها موضعان:
(أم) المنقطعة
(وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ..إنْ تَكُ مَمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ)
بعد الهمزة المغنية عن (أيّ)
-يُطلَبُ بها وبـ(أم) التعيين
بعد همزة التسوية

أولاً: (أم) المتصلة

١- بعد الهمزة المغنية عن (أيّ): (وَأمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ)

- يُطلَبُ بها وبـ(أم) التعيين

تضمن هذا شروطاً ستة:

١ -بعد استفهام
- فلو كان ما قبلها خبرا لم تكن عاطفة كـ(إنها لإبل أم شاءٌ)

٢- كون الاستفهام بالهمزة لا بغيرها
- فهي منقطعة في: (هل زيد في الدار أم عمرو؟) فلا تحل (أي) محل الهمزة فـ(أي) سؤال عن التعيين و(هل) سؤال عن الوقوع

٣- ألا تقع بعد (أم) أداة استفهام
- إذ يجوز وقوع أدوات الاستفهام بعدها ما عدا الهمزة كـ(أعندك زيد أم هل عندك عمرو - أيكرمني زيد أم من يكرمني؟) وهي حينئذٍ منقطعة فمعنى (أيٌّ) مفقود

٤- ألا يتكرر الكلام بعد (أم)
- كـ(أزيد عندك أم عندك عمرو؟) فالهمزة لا تغني عن (أي)

٥- أن يكون ما بعد (أم) مفرد أو جملة في معنى المفرد

٦- ألا يكون ما بعد (أم) نفيا لما قبلها كـ(أقام زيد أم لم يقم؟)

فهي متصلة في: (أقام زيد أم قعد؟) فالمعنى: أي الفعلين أوقع؟

(لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإنْ كنتُ دارياً.. شُعَيْثُ بنُ سَهمٍ أَمْ شُعَيْثُ بن مِنقَرِ) فـ(ابن سهم) و(ابن منقر) وإن كانا خبرين لـ(شعيث) فالمعنى معنى المفرد

وهي منقطعة في: (أقام زيد أم قام عمرو؟ - أقام زيد أم عمرو منطلق)

تنبيه: (إنها لإبل أم شاء)

- يتعين في (شاء) خبر لمبتدأ محذوف فـ(أم) المنقطعة لا تقع بين جملتين وعلى هذا الجمهور

- وجوز التسهيل وقوع المفرد كـ(إن هناك لإبلا أم شاءً)

- ابن هشام: خرق الناظم الإجماع فزعم أن (أم) المنقطعة تعطف المفردات

صورها: تقع بين:

١- مفردين:

أ- متوسطين بينهما ما لا يُسأل عنه كـ(ءأنتم أشد خلقا أم السماء - أزيد عندك أم عمرو) أي: (أيُّهُمَا أشد - عندك)
- فقائل هذا عالم بأن في الدار أحدَهما وغير عالم بتعيينه

ب- أو متأخر عنهما كـ(وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون)

٢- وبين فعليتين كـ(فَقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعاً وَأَرَّقَنِي.. فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ)

٣- وبين اسميين: (شُعَيْثُ بنُ سَهمٍ أَمْ شُعَيْثُ بن مِنقَرِ)

٤- مختلفتين: (قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا)

أولاً: (أمْ) المتصلة

٢- بعد همزة التسوية
(وْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ)

قد تكون الجملتان:

١- فعليتين: كـ(سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)

٢- اسميتين: كـ(ولَسْتُ أُبالي بعد فقدِيَ مالكاً . أمَوْتِي نَاءٍ أم هُوَ الآن واقِعُ)

٣- مختلفتين: كـ(سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون)

يجوز في هذا الأسلوب إعراب سواء خبر مقدم وما يلي الهمزة في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ويجوز العكس

تنبيهات

* - هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سواء) ونحوها مما تكون الهمزة معه على الأخبار لا على السؤال

* - سميت بذلك لأنك سويت بين الأمرين

* - همزة التسوية أكثر ما تقع بعد (سواء) أو بعد (ما أبالي - ما أدري - ليت شعري - لا أعلم) ونحوهن كـ(لا أعلم أجاءك رسولي أم ضل الطريقَ)

* - همزة الاستفهام في التسوية قد خُلِعَ عَنْهَا معناها ولم يبق فيها من حكم الاستفهام إلا الحكم اللفظي

* - خلع الأدلة: تجريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة لها أو من بعض معانيها

تنبيهان

ليست الهمزة وحدها هي المغنية عن (أي) بل مع (أم)، ولعله اجتزأ اتكالا على فهم المعنى

(وَرَبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِن..كَان خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ)

- قد تحذف الهمزتان بشرط أمن اللبس كقراءة ابن محيصن (أنذرتهم أم لم تنذرهم) فالعرب قد تحذف الهمزة كـ(وتلك نعمة تمنها عليّ) أي: (أو تلك نعمة؟)

- وذلك كله قليل، وخصه الأعلم بالضرورة

- ابن السراج: (حذف الحرف ليس بقياس فالحرف نائب عن الفعل وفاعله فـ(ما): (أنفي) و(إلا): (أستثني)، واختصار المُخْتَصَرِ إجحاف به)اهـ.

(أم) المنقطعة: (وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ..إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ)

ضابطُها: إذا لم يتقدم عليها أحد الهمزتين فمنقطعة ،ولا يفارقُها معنى الإضرابِ كـ(بل) كـ(لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه)
- سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين

وفيما تفيده خلافٌ

من هذا القسم:
- وقوع المفرد بعدها مؤولاً بالجملة كـ(إن فيها إبلا أم شاءً) إذ يحتمل أن تكون منقطعة و(شاءً) مفعول لمحذوف أي: (إن هناك لإبلا أم أرى شاءً)

تدل على الإضراب في كل مثال وقد تدل معه على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري وقد لا تدل على الاستفهام أصلا ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثالٍ ما (جمهور الكوفة وابن هشام)

- الاستفهام: (إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ) أي: (بل أهي شاءٌ) إذ لا تدخل على المفرد
- الحقيقي -الإنكاري: (أمْ لَهُ الْبَنَاتُ) أي: أَلَهُ البناتُ
- بدون استفهام: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) أي: (بل هل تستوي) إذ لا يدخل استفهام على استفهام

(أم) والهمزة معا تفيدان تفيد الانقطاع والإضراب والاستفهام فـ(إنها لإبل أم شاء) أي: (بل أهي شاء؟) (جمهور البصرة وظاهر سيبويه)

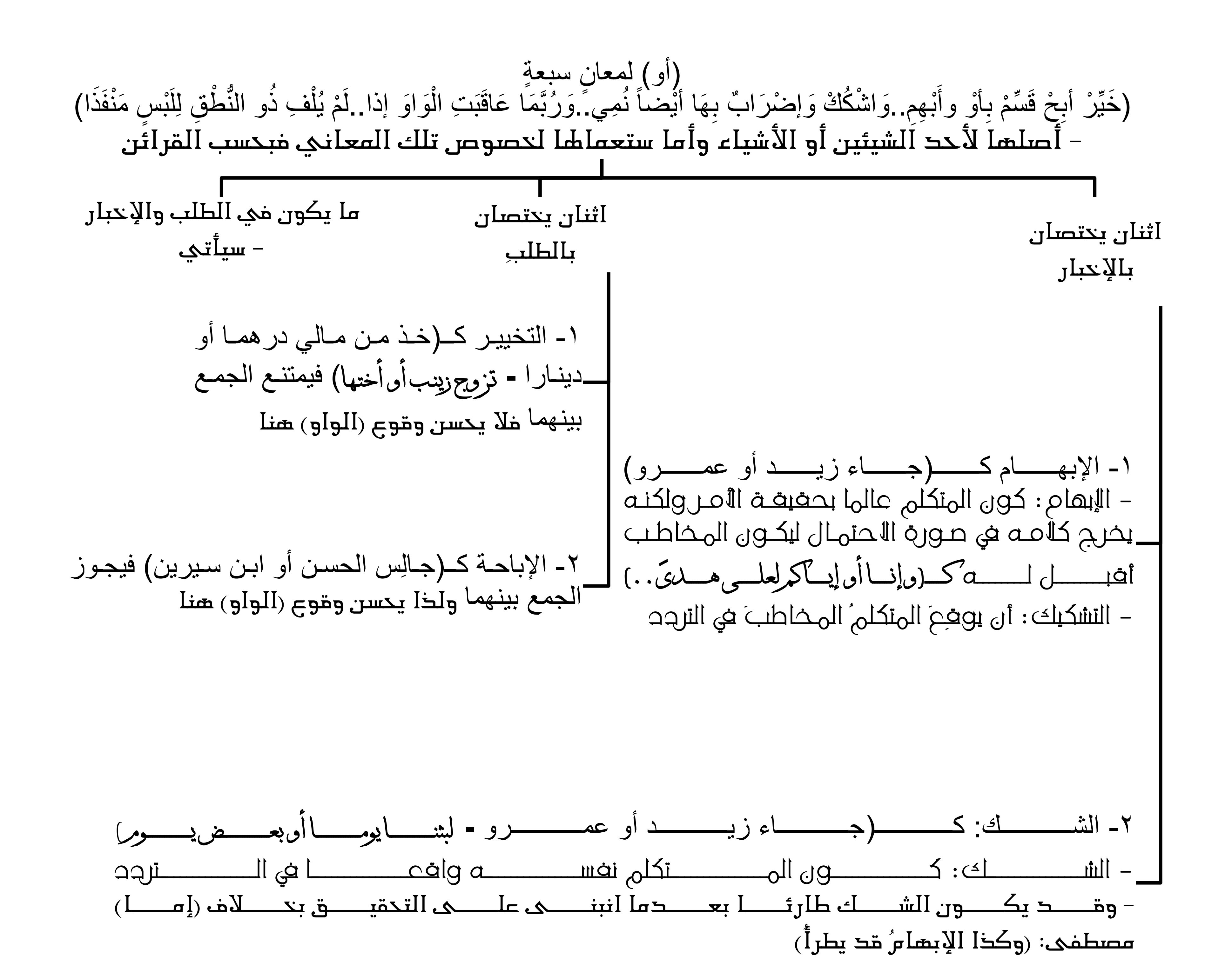
وحكى الأبذي عن الكوفيين قولين:

بمعنى (بل) وحدها مطلقا (هل قام زيد أم عمرو قائم؟ - قام زيد أم عمرو قائم؟) أي: (بل عمرو قائم) (عن الفراء واختاره في التسهيل)
- فالتقدير: (بل هي شاءٌ) لقول العرب: (إن هناك إبلاً أم شاءً) بالنصب
- ومنه: (فوالله مَا أَدْرِي أَسَلْمَى تغوَّلَتْ..أم النَّوْمُ أم كُلٌّ إليَّ حَبِيبُ) أي: بل كل إلى حبيب
- الأَبَّذِيّ: ودليله أنها لا تدخلُ على همزة الاستفهام

بمعنى (بل) لكن ما بعدها بمنزلة ما قبلها فـ(قام زيد أم عمرو قائم) أي: (بل عمرو قائم) و(هل قام زيد أم عمرو قائم) أي: (بل هل عمرو قائم) (عن الكسائي وهشام)

أبو عبيدة: المنقطعة على ثلاثة أوجه:
1- دالة على الإضراب وحده
2- دالة على الاستفهام وحده
3- دالة على الإضراب والاستفهام معا

ترجيح الشاطبي في نقاطٍ
1 - تقدير (أم) بـ(بل) والهمزة معا هو الكثير وبـ(بل) وحدها قليل
2- لا ينبغي الخلاف إذا وقع بعدها أداة استفهام كـ(أم كيف يجزونني السوأى من الحسن) فلا يصح تكرار الاستفهام
3- من قال بالإضراب المجرد كالفراء لم يتكلف تأويلاً
- من قال بقول الجمهور فقد جعله من باب (خلع الأدلة) كأنهم خلعوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها


(أو) لمعانٍ سبعةٍ
(خَيِّرْ أبِحْ قَسِّمْ بِأوْ وأَبْهِمِ..وَاشْكُكْ وَإضْرَابٌ بِهَا أيْضاً نُمِي..وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إذا..لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا)
- أصلها لأحد الشيئين أو الأشياء وأما ستعمالها لخصوص تلك المعاني فبحسب القرائن
اثنان يختصان بالإخبار
اثنان يختصان بالطلب
ما يكون في الطلب والإخبار - سيأتي
١- التخيير كـ(خذ من مالي درهما أو دينارا - تزوج زينب أو أختها) فيمتنع الجمع بينهما فلا يحسن وقوع (الواو) هنا
٢- الإباحة كـ(جالِس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز الجمع بينهما ولذا يحسن وقوع (الواو) هنا
١- الإبهام كـ(جاء زيد أو عمرو)
- الإبهام: كون المتكلم عالما بحقيقة الأمر ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل له كـ(وإنا أو إياكم لعلى هدىً..)
- التشكيك: أن يوقِعَ المتكلمُ المخاطبَ في التردد
٢- الشك: كـ(جاء زيد أو عمرو - لبثنا يوما أو بعض يوم)
- الشك: كون المتكلم نفسه واقعا في التردد
- وقد يكون الشك طارئا بعدما انبنى على التحقيق بخلاف (إما)
مصطفى: (وكذا الإبهامُ قد يطرأ)

(أو) لمعانٍ سبعةٍ

(قَسِّمْ بِأَوْ.. إِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي..وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إذا..لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا)

- ما يكون في الطلب والإخبار

التقسيم والتفصيل

- لم يثبتهما المتقدمون والظاهر إثباتهما إذ يبعد تأويلهما

١- التقسيم: كـ(الكلمة اسم أو فعل أو حرف)

٢- التفصيل: كـ(وقالوا كونوا هودا أو نصارى) أي: وقالت اليهود.. وقالت النصارى..)

- وفي (التسهيل): (التعبير بـ(التفريق المجرد) أجود فاستعمال (الواو) في التقسيم أجود ومنه (إن يكن غنيا أو فقيرا))اهـ.

الإضراب:

(كالحجارة أو أشد قسوة - كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زادوا ثَمَانِيَة..لَوْلَا رجَاؤُك قد قَتّلْتُ أَوْلَادي) أي: بل زادوا

- والخلاف فيه:

إثباته لها بدون شرط

- قال به الكوفيون وجوزه ابن جني وابن برهان ،ومال إليه الناظم ونَقَلَ الجواز عن الفارسي

- فتكون بعد الإثبات والنفي والأمر والنهي أعيد معها العامل أم لم يُعَدْ

إنكاره (جمهور البصرة)

الجواز بشرطين:

١- أن يتقدمها نفي أو نهي

٢- أن يُعَادَ معها العامل كـ(ما حضر علي أو ما حضر خالد) (نَسَبَه ابن عصفور إلى سيبويه)

بمعنى الواو بشرطِ أمن اللبس وهو قليلٌ فنبَّهَ بـ(ربما) فيمتنع في (قام زيد أو عمرو) وفيه خلافٌ

- المانعون (البصريون)

- القائلون به (الكوفيون والأخفش والجَرْمِيّ وجعله الناظمُ قليلاً)

تنبيه

- أراد الناظم هنا كونَ (أو) لمعنى الجمع وهذا هو النادر وأما ترادفُهُمَا في الإباحة والتقسيم فليس على معنى الجمع المطلق

- سيبويه: (الواو تدخل في موضع (أو) وكل واحدة تجزيء من أختها)اهـ.

أمثلة:

- (جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ)

- (فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ،متفق عليه - إلى حمامتنا أو نصفه فقد)

- في التسهيل: (ومنه: (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) أي: وكفورا)

(إِمَّا) الثانيةِ

(وَمِثْلُ أوْ فِي الْقَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ . فِي نَحْوِ إمَّا ذِي وَ إمَّا النَّائِيَه)

تفيد ما تفيده (أو) بالاتفاق ما عدا معنيي الإضرابِ و(الواوِ) بالاتفاق وهما قليلان أصلاً في (أو) والمعاني هي:

- التخيير: (خذ من مالي إما درهما وإما دينارا)
- الإباحة: (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)
- التقسيم: (الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف – إما شاكرا وإما كفورا)
- الإبهام والشك: (جاء إما زيد وإما عمرو)
- والكلام معها مبني على الشك من البداية ،وبناؤه على الشك حصل بـ(إما) الأولى لا الثانية

هل هي حرف عطف؟

الخلاصة: لا يتوالى عاطفان فلا بد من إلغاء عطف أحدهما

لا (يونس وابن كيسان والفارسي وابن برهان والناظم وابن هشام)

- لدخول الواو عليها وحروف العطف لا تتوالى فالعاطف هو الواو و(إما) دالة على التخيير أو غيره فهي كـ(أو) في المعنى لا العطف
- وللزوم الواو لها في كل موضع فيمتنع: (إما زيد إما عمرو) إلا في الشعر ،ولا يتوالى عاطفان
- ولم يعُدَّها الناظم في جملة الحروف في صدر الباب
- وادعى ابنُ عصفور الإجماع عليه وهو نقلٌ تحالف لنقل غيرِهِ

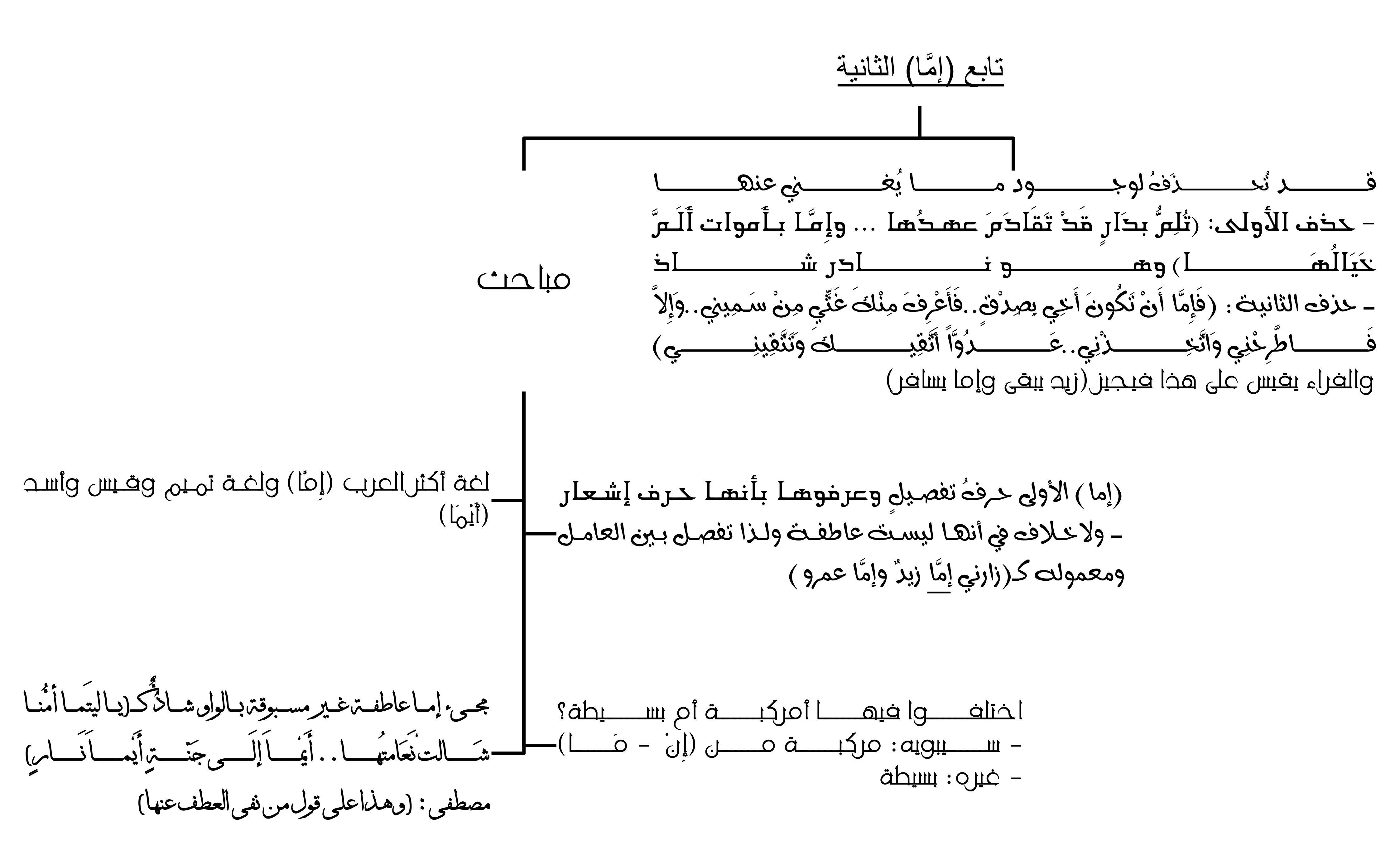
نعم (الأكثر كالزجاجي والصيمري والجُزُولي) والواو قبلها زائدة

١ – لتدافع بين جمع الواو وتفريق (إما)، وأجيب: هو حاصلٌ في (ولكن)

٢ – ذكرها سيبويه في حروف العطف، أجيب: لملازمتها لحرف العطف

مع (الواو) حرف واحد عاطف

– أجيب: يلزم القول بأن (ولكن) كلها حرف واحد عاطف ولا قائلَ به


تابع (إمَّا) الثانية
مباحث
قد تُحذَفُ لوجود ما يُغني عنها
- حذف الأولى: (تُلِمُّ بدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عهدُها ... وإِمَّا بأَموات أَلَمَّ خَيَالُهَا) وهو نادر شاذ
- حذف الثانية: (فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ. فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي. وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي. عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي)
والفراء يقيس على هذا فيجيز (زيد يبقى وإما يسافر)
لغة أكثر العرب (إِمَّا) ولغة تميم وقيس وأسد (أَيْمَا)
(إما) الأولى حرفُ تفصيلٍ وعرفوها بأنها حرف إشعار
- ولا خلاف في أنها ليست عاطفة ولذا تفصل بين العامل ومعموله كـ(زارني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو)
مجيء إما عاطفة غير مسبوقة بالواو شاذ كـ(يا ليتما أُمُّنا شَالت نعامتُها . . أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ)
مصطفى: (وهذا على قول من نفى العطف عنها)
اختلفوا فيها أمركبة أم بسيطة؟
- سيبويه: مركبة من (إنْ - مَا)
- غيره: بسيطة

(لَكِنْ) نوعان:

- أولاً: عطف المفردات: (وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهياً)

هل هي عاطفة؟

- تقع بعد النفي والنهي فتُقَرِّرُ حكم ما قبلها وتثبت نقيضه -ضده- لما بعدها كـ(ما ضربت زيدا لكنْ عمرا - لا تضربْ زيدا لكن عمرا)

- النفي المؤول كالصريح كـ(زيد غير قائم بل قاعد)

اختلفوا في وقوعها بعد الإثبات

حرف استدراك مطلقاً (يونس والناظم في التسهيل)

1- ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو

2- لم تذكر الواو فهي حرف استدراك وما بعدها معمول لمحذوف كـ(ما قدم زيد لكن عمرو) فـ(عمرو) فاعلٌ للآتي:

- لا يتوالى عاطفان ،ولم يَرِدْ سقوط الواو ،أما (ما قام زيد لكن عمرو) فكلام للنحاة لا العربِ

أجيب: النحاة لا يخترعون كلاما بل يقيسون على مسموع

- المعطوف بالواو موافق لما قبلها فيُجْعَلُ من (عطف الجمل) أي: (ما قام زيد لكِنْ قام عمرو)

أجيب: عطف الجُمَل لا يتأتى في (ما مررت برجل صالح ولكن طالحٍ)

حرف عطف (الجمهور والناظم هنا) واختلفوا:

1- عاطفة والواو زائدة (ابن عصفور والأخفش وظاهر سيبويه)

2- عاطفة تقدمتها الواو أو لم تتقدمها (ابن كيسان)

عاطفة بشروط: (الفارسي والأكثر كابن هشام)

ألا تتقدمها الواو : فإن تقدمتها الواو كـ(ما مررت بزيد ولكن عمرو) فالواو عاطفة

-ومنه: (ولكن رسول الله): أى (ولكن كان رسول الله)

وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب

ألا يقع بعدها جملة تامة فإن وقع فهى حرف ابتداء وتمام الجملة بذكر جزأيها كـ(إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخْشَى بوادِرُهُ .. لَكِنْ وقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ)

أو بذكر أحد الجزأين وتقدير الآخر كـ(قام زيد لكن عمرو) عند الكوفيين

لا تقع بعد الإثبات (البصريون)

- مستغنىً عنها في الإثبات بـ(بل)

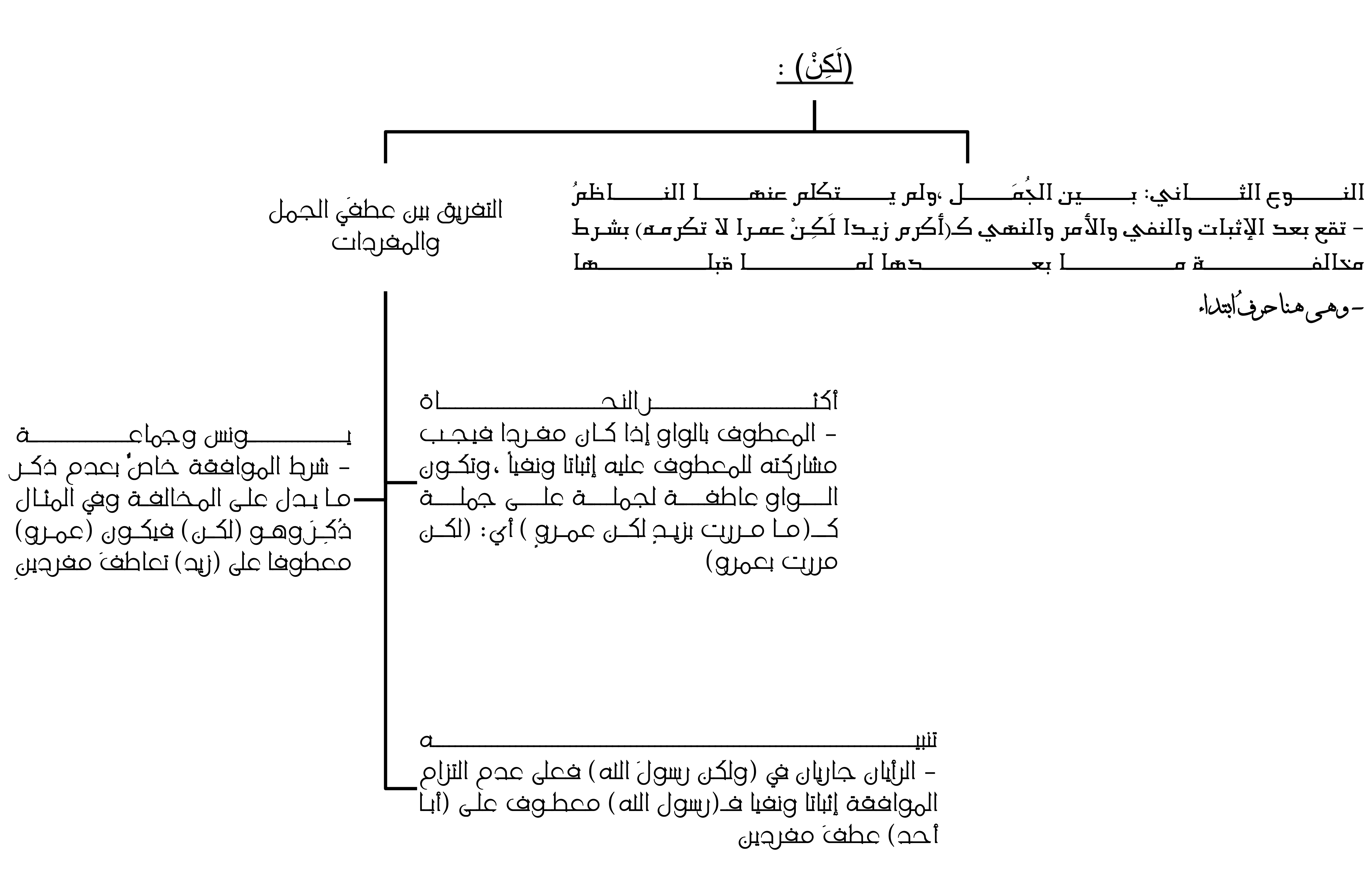
فيمتنع: (جاء زيد لكن عمرو) فـ(لكن) حرف ابتداء للاستدراك لا للعطف ،و(عمرو) فاعل لمحذوف أي: (لكن لم يقم زيد) أو مبتدأ خبره محذوف

تقع بعد الإثبات (الكوفيون)

- للقياس على (بل)

- أجيب: لم يُسمَع ،ولا يلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراك في الأحكام اللفظية

مُصْطَفَى دَنْقَش


(لَكِنْ) :
النوع الثاني: بين الجُمَل ،ولم يتكلم عنها الناظمُ
- تقع بعد الإثبات والنفي والأمر والنهي كـ(أكرم زيدا لَكِنْ عمرا لا تكرمه) بشرط مخالفة ما بعدها لما قبلها
- وهي هنا حرفُ ابتداء
التفريق بين عطفَي الجمل والمفردات
أكثر النحاة
- المعطوف بالواو إذا كان مفردا فيجب مشاركته للمعطوف عليه إثباتا ونفياً ،وتكون الواو عاطفة لجملة على جملة كـ(ما مررت بزيدٍ لكن عمرٍو) أي: (لكن مررت بعمرو)
يونس وجماعة
- شرط الموافقة خاصٌ بعدم ذكر ما يدل على المخالفة وفي المثال ذُكِرَ وهو (لكن) فيكون (عمرو) معطوفا على (زيد) تعاطفَ مفردينِ
تنبيه
- الرأيان جاريان في (ولكن رسولَ الله) فعلى عدم التزام الموافقة إثباتا ونفيا فـ(رسول الله) معطوف على (أبا أحد) عطفَ مفردين

(لا) (وَلَا..نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوْ إِثْبَاتاً تَلَا)

- تنفى عما بعدها ما ثبت لما قبلها بالإجماع، ولها شروطٌ:

١- إفراد معطوفها

٢- أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر

- فيمتنع: (قام رجل لا عمرو)، (نص عليه السهيلي)

- وما جاء كـ(مررت برجلٍ لا فارس ولا شجاعٍ) فعلى النعت لا على العطف بـ(لا)

٣- وقوعها بعد:

النداء: (يا زيد لا عمرو)

- ابن سَعْدَان: (لا ترد في النداء فالعطفُ بـ(لا) في النداء لا شاهدَ عليه)

أجيب: وقد نَقَلَ سيبويه في أمثلة العطف (يا زيدُ لا عمروُ)، والظاهر أنه لا يُمَثِّلُ إلا بما سَمِعَ

- ابن خروف: (العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ)

الأمر اتفاقاً كـ(اضرب زيدا لا عمرا)

- ويدخل فيه:

١- الدعاء كـ(اللهم ارحم زيدا لا عمرا - غفر الله لزيد لا لعمرو)

٢- التحضيض كـ(هلا ضربت زيدا لا عمرا)

٣- العرض كـ(ألا أكرمت عمرا لا بشرا)

الإثبات اتفاقاً كـ(جاء زيد لا عمرو)

وعليه فتمتنع بعد النفي والاستفهام

- فيمتنع: (ما جاء زيد لا عمرو - هل رأيت زيدا لا عمرا)

فالاستفهام والنفي لم يدخل الأول فيهما في شيءٍ حتى يُخرجَ منه الثاني

- عن الكسائي الجواز والسماعُ مفقودٌ

٤- ألا تقترن بعاطف

- فإن اقترنت به كـ(جاء زيد لا بل عمرو) فهي غير عاطفة وإنما نفت ما قبلها والعاطفُ (بل)

٥- ألا يكون مدخولها صفةً لسابق أو خبرا أو حالا

- فإن كانت كذلك فليست عاطفة ووجب حينئذ تكرارُها كـ(إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون - خالد لا شجاع ولا كريم)

٦- اشترط الزجاجي وابن أبي الربيع أن لا يكون المعطوف عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ كـ(قام زيد لا عمرو) وإن وَرَدَ فالمعطوف على تقدير تكرير العامل

- لأنه يمتنع ابتداءً (لا قام زيد) ويجوز مع التكرار كـ(لا قام عمرو ولا قام أخوه)

- الأرجح الجواز العامل المقدر ليس في درجة المنطوق

ومنه: (كأنَّ دِثاراً حلّقت، بلبُونِه. عُقابُ تُنُوفَى، لا عُقابُ القَواعلِ)

(بل) يُعطف بها بشرطين:

إفــــــــراد معطوفهـــــــا

- فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة وإنما هي حرفُ ابتداءٍ دالٌ على الإضراب وقد يكون إضراباً..
1- إبطاليا: أي: ما قبلها كلام باطل كـ(أم يقولون به جنة بل جاءهم بـــالحق)
2- انتقاليا: لمجرد الانتقال من غرض إلى آخر كـ(وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا)

أن تكون في المواضع التالية

في النفي والنهي

(وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا..كَلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

فتُقَرِّرُ حكم ما قبلها وتثبت نقيضه -ضده- لما بعدها

وهذا بإجماعٍ بل فيه خلافٌ فنحو (ما قام زيدٌ بل عمروٌ)

- الجمهور على أن ما بعدها مُوْجَبٌ لُزوما فانتفى القيام عن زيد وثبت لعمرو
- فلا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر كـ(قام زيد بل عمرو - اضرب زيدا بل عمرا)

المبرد على أن وجوبَهُ محتمل

- فـ(بل) عنده لا يُتَكَلَّمُ بها إلا غلطاً ففي الإثبات: كـ(رأيت زيدا بل عمرا) أي: (رأيت عمرا) فغَلِطْتَ
وفي النفي: (ما قام زيدٌ بل عمرو) تحتمل قيام عمروٍ أو عدم قيامه
- وهو فاسد فلا سماع له وإلا لجاز في (ما) الحجازية (ما زيد قائما بل قاعدا)

أمثلــــة:
كـ(ما قام زيد بل عمرو - لا تَضْرِبْ زيدا بل عمرا) فقررت النفي والنهي السابقين
- والنفي المؤول كالصريح كـ(زيد غير قائم بل قاعد)

في الخبر المثبت والأمر

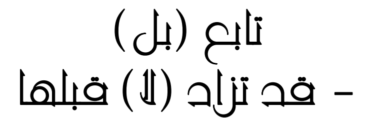
(وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ..فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ والأَمْرِ الْجَلِي)

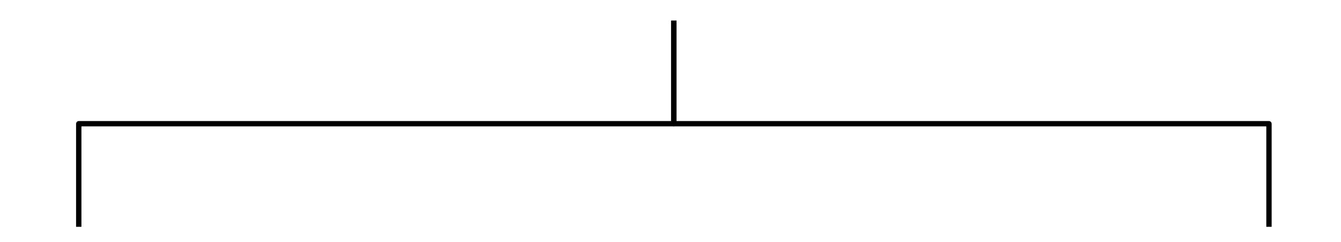
- فتفيد الإضراب عنَ الأول وتنقل الحكم إلى الثاني فصار الأول كالمسكوت عنه

كـ(قام زيد بل عمرو - اضربْ زيدا بل عمرا)

نقل الحكم ضربان:
1- كون الأول مقصودا ثم يضرب عنه إلى الثاني كـ(هند بدر بل شمس)
2- كون الأول غير مقصود بل غلطا أو نسيانا كـ(رأيت رجلا بل حمارا)

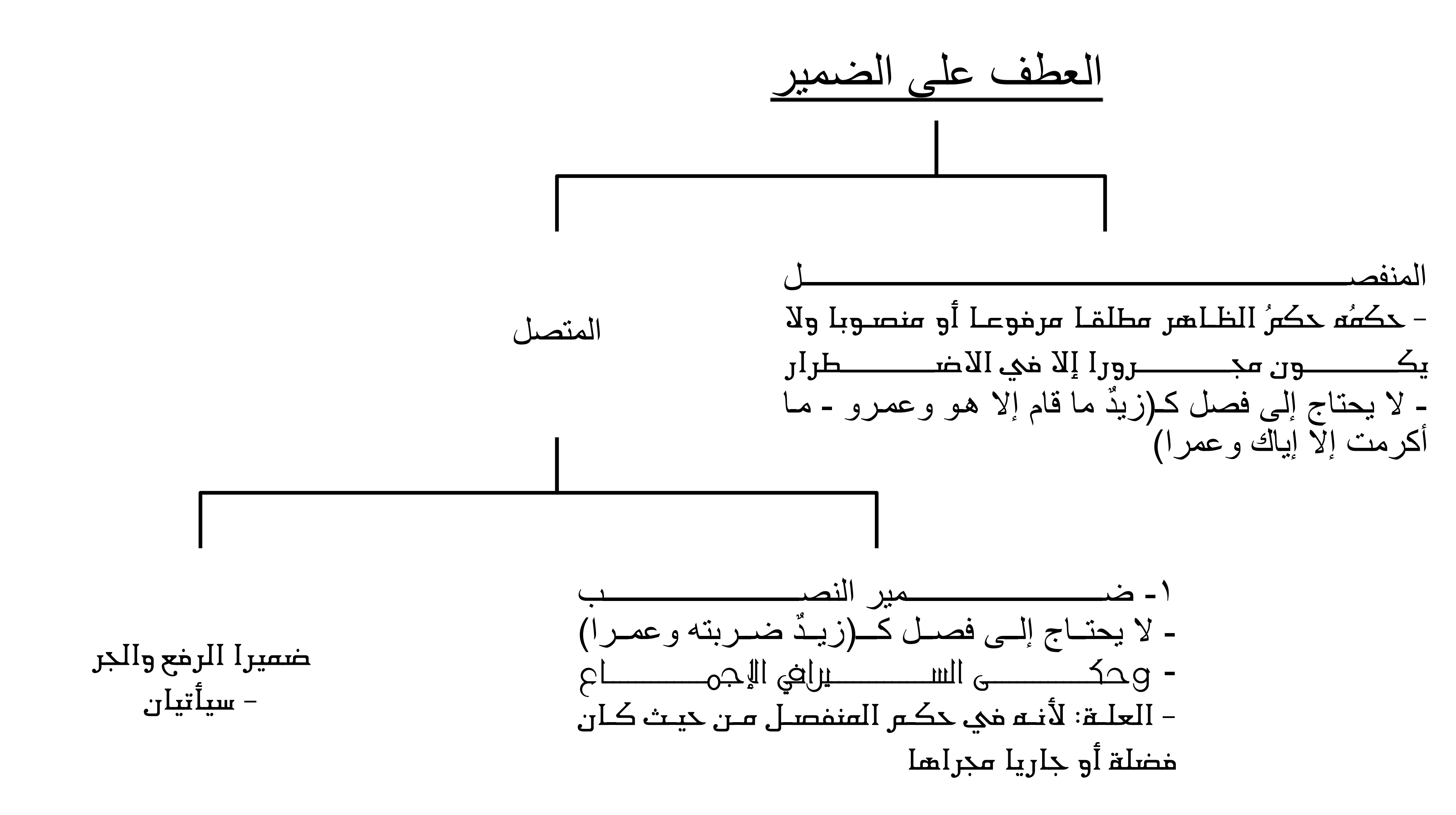
تعقيب
- (والأمر الجلي): حَشْوٌ مُخِلٌّ فيدخل:
1- (التحضيض): (هلا أكرمت زيدا بل عمرا)
2- (العَرْض): (ألا أكرمت زيدا بل عمرا)





1- في الإيجـــــــاب لتوكيـــــــد الإضـــــــراب
- كـ(وجهك كالبدر لا بل كالشمس)

2- في النفـــــي لتقريـــــر مـــــا قبلـــــها
- كـ(وما هَجَرْتُكِ لا بل زَادَنِي شَغَفًا.. هجرٌ وبُعْدٌ تَراخَـى لا إلى أجَلِ)


العطف على الضمير
المنفصل
- حكمُه حكمُ الظاهر مطلقا مرفوعا أو منصوبا ولا يكون مجرورا إلا في الاضطرار
- لا يحتاج إلى فصل كـ(زيدٌ ما قام إلا هو وعمرو - ما أكرمت إلا إياك وعمرا)
المتصل
١- ضمير النصب
- لا يحتاج إلى فصل كـ(زيدٌ ضربته وعمرا)
- وحكى السيرافي الإجماع
- العلة: لأنه في حكم المنفصل من حيث كان فضلة أو جاريا مجراها
ضميرا الرفع والجر
- سيأتيان

العطف على الضمير المتصل
٢- ضمير الجر

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عِطْفٍ عَلَى..ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلَا)

جمهور البصرة

- لا يُعطف عليه إلا بإعادة الجار له

- ويمتنع: (مررت بك وزيدٍ)

كـ(مررت بك وبزيد - وعليها وعلى الفلك تحملون - ومِنك ومن نوح)

- وكذلك إن كان الخافض اسما كـ(جلست عندك وعند زيد - نعبد إلهك وإله أبائك)

التعليل

١- تعليل سيبويه: ضمير الجر اجتمع أنه لا يُتَكَلَّمُ به إلا معتمدا على غيره وأنه يقع من الخافض موقع التنوين فصار بمنزلة التنوين وعليه فصار من عطف اسم على جار ومجرور وذلك قبيح فيؤتى بالجار ليتماثل مع المتبوع

٢- تعليل المازني: لِحمل الشيء على مقابله فكما امتنع كـ(مررت بزيد وكَ) امتنع كـ(مررت بك وزيدٍ)

(ولَيْسَ عِنْدِيْ لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَي..فِيْ النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا)

لا يُشترطُ وإن كان الفصل أكثر

(الكوفيون والناظم ويونس والأخفش ونُقِلَ عن الشَّلَوْبِين وابن هشام)

وذلك لورود السماع:

١- النثر: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لحمزة والقول بأن الواو للقسم ضعيف

- حديث: (إنما مثلكم واليهودِ والنصارى) - البخاري

- مصطفى: (وذلك فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ)

٢- النظم: (فاليوم قرّبْت تهجونا وتشتِمُنا..فاذْهب فَمَا بك والأَيّام من عَجَبِ)

والنظم غير نادر

العطف على الضمير المتصل

٣- ضمير الرفع

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ.. عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ..فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ)

يجب الفصل بينه وبين المعطوف

- يقع كثيرا بالضمير المنفصل كـ(لقد كنتم أنتم وآباؤكم)
- ورد بغير الضمير
  - ١- المفعول: (يدخلونها ومن صلح)
  - ٢- لا النافية: (ما أشركنا ولا آباؤنا)
  - ٣- خبر (كان): (أئذا كنا ترابًا وإباؤنا)
  - ٤- التمييز: (مُلِئْتَ رُعبا وقومٌ كنتَ راجيهم ... لما دَهَمَتُكَ مِن قومي بآساد)
  - ٥- النداء: (لقد نلت عبدَ الله وابنُك غايةً ... من المجد مَن يظفَرْ بها فاق سؤددا)
- - والفصل بغير ذلك أيضًا سائغ

ورد بغير فصلٍ كثيرا في النظم وقليلاً في النثر

أمثلة:

١- (وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ..مَا لَمْ يَكُن وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا)

٢- حكى سيبويه: (مررت برجل سواءٍ والعدمُ)

٣- قول عمر: (كنتُ وجارٌ لي من الأنصار) - البخاري

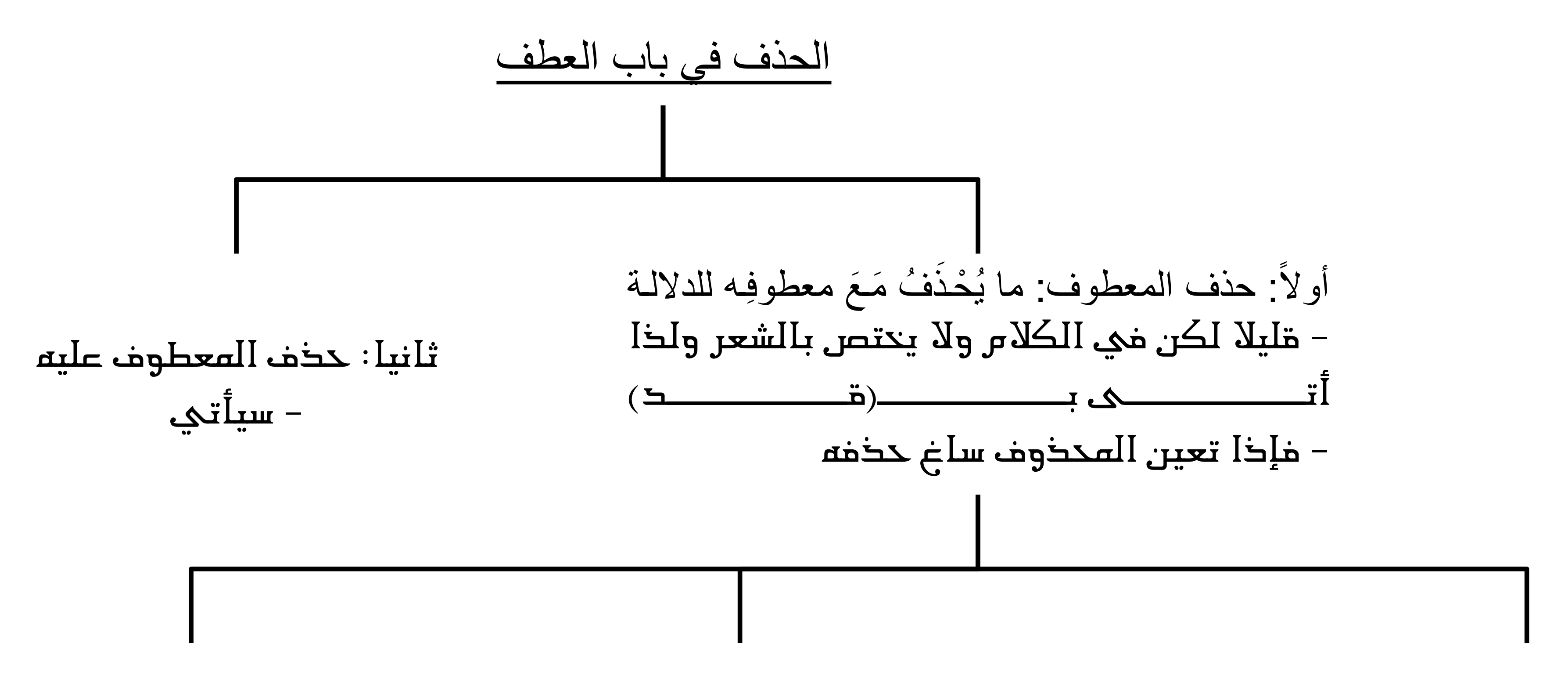
٤- حديث: (كنتُ وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر) - البخاري

وفيه خلافٌ:

- شاذ وضعيف (جمهور البصرة) ونص سيبويه على قلته وقبحه
- يجوز
  - ١- مطلقاً (الكوفيون)
  - ٢- بقلة (التسهيل) وعليه ظاهر ابن هشام حيث قال (ويحسن الفصل)
- والأدلة في التسهيل:
  - أ- شائع في الشعر فيقتضي قوته في قياس الضرائر
  - أجيب: الضعف فيه في القياس مطلقا ودليله قلته في النثر
  - ب- ما جاء في الشعر يلحق بالنثر لتمكن الشاعر أن ينصب مفعولاً معه

تنبيه

- الضمير المرفوع المستتر كالمتصل كـ(اسكن أنت وزوجك الجنة)



الفاء

(وَالفَاءُ قَدْ تَحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ)

- منه:

١- (فمن كان منكم مريضا..فعدة من أيام أخر) أي: فأفطر فعليه عدة..

٢- (فأرسلونِ - فأرسلوه فأتاه فقال: - يوسف أيها الصديق)

٣- (أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست) أي: فضرب فانبجست

٤- (فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً . . . أبو حَجَرٍ إِلا لَيَالٍ قَلائِلُ) أي: بين الخير وبيني

(أم)

- كـ(دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا) أي: أرشد أم غي

الواو

- ستأتي

ثانياً: حذف المعطوف عليه للدلالة عليه
(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَاَ هُنَا استَبِحْ)

مواضع الحذف

بعد (بلى ونعم) وشبههما
كـ(ألم تضرب زيدا؟ - بلى وعمرا) (أأكرمت زيدا؟ نعم وأخاه)
(نعمْ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي..إذا قالَ قولا أنبطَ الماءَ في الثرى) أي: (قلت حقا إن فارسنا والقائل الفاعل هو)

مطلقا لا بعد حرفٍ

بعد:

الواو (كثير جداً)
- (ومن كفر فأمتعه)
أي: (أفعل ذلك ومن كفر)

(ثم) (قليل)
- (ثم جعل منها زوجها) أي: (أنشأها ثم جعل منها)

الفاء (كثير)
ـ(أفلم تكن آياتي تتلى عليكم)
الزمخشري: (ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم)

(أم) المتصلة (قليل)
- (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله)
أي: (أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا..)

تنبيه
- ثلاثة حروف وقعت بعد همزة الاستفهام: (الواو - الفاء - ثم)
كـ(أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا - أفنضرب عنكم الذكر- أثم إذا ما وقع آمنتم)
- الزمَخشري: الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر مكانه بعد همزة الاستفهام فهمزة الاستفهام لها الصدارة
- سيبويه والجمهور: الهمزة مقدمة عن موضعها والأصل تقدم العطف وجملة الاستفهام معطوفة (وأكلما - فأنضرب - ثم ءإذا ما وقع)

تنبيهات
- العطف في كلام متكلمين لا يقتصر به على (الواو والفاء) فيسوغ في جميع الحروف وفي التوابع كلها، ومراد الناظم هنا في كلام المتكلم الواحد لأنه خصه لأنه قال (هنا) فقيده بالعطف أو بكون العاطف الواو والفاء
- ظاهر إطلاقه أنه قياس

معظم الأمثلة في كَلَامَيْ مُتَكَلِّمَينِ اثنين لا واحدٍ وقد اختلفوا هل من شرط الكلام اتحاد المتكلم ؟

إذا اشتراطنا الاتحاد لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا
- فالكلام معطوفٌ على محذوف وصحَّ التمثيلُ

إذا لم نشترط الاتحاد فالمتكلمَانِ إذا اصطلحا على التكلم بكلام واحد أحدهما يتكلم بجزئه والآخر بالجزء الآخر فقد اشتمل على قيوده
- فلا يصح التمثيل فالعطف على كلام الأول فلا حذف

عطف الأفعال

تعاطف الأفعال

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ)

كـ(يقوم زيد ويقعد - إن قام زيد ويخرجْ أخوه أكرمْهما)

تعاطف الأفعال قد يتعين وقد لا يتعين

يتعين

- إذا تأثر الفعل الأول بناصبٍ أو جازمٍ أو كان في موضع المتأثر فلا يصح أن يكون من (عطف الجمل) فاقتضى دخوله تحت العامل المتقدم اتحادَ الزمانِ

لا يتعين

- إذا لم يتأثر فيلتبس بعطف الجملة كـ(قام زيد ويقومُ أخوه) ولا مانع من تقدير عطف الأفعال فيُعْطَفُ الماضي على المضارع، والعكس

شرط

شَرَطَ في (الشرح) اتحادَ الزمانِ ووافقه ابن هشام سواء اتّحد نوعاهما كـ(لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ) أو اختلفا كـ(يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) والأحسن عدم اشتراطه

مناقشات

اعتراض: عطف الأفعال لا يندرج تحت (عطف الجمل) ابن الضائع: (الفعل لا ينفرد بنفسه إذ لابد له من فاعل أو نائب عنه)اهـ.

- الجواب: ابن الفخار: (في نحو (إن يقم زيد ويخرجْ أبوه فأكرمهما) الواو شركت بين الفعلين دون اعتبار بمرفوعهما فالجزم من خصائص الأفعال ولو كان تعلقه بالجملة لم يؤثر فيها، وما عدا الفعلين تابع لهما)اهـ.

اعتراض: جَوَّزَ بعضُهم عطفَ البيانِ في الفعل كـ(يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) بحجة جواز البدل في الأفعال والبيانُ شبيهٌ بالبدل

- جواب الجمهور: عطفُ البيان أقربُ إلى النعت منه إلى البدل

تعاطف الفعل والاسم

(واعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا.. وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا)

الأصل: لا يتعاطفُ اسمٌ وفعلٌ - فعوَامِلُ الأسماء لا تطلب الأفعال ولا العكس ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال ولا العكس إلا الأسماء المشبهة للفعل

الاستثناء: يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه والعكس

١- الأول: (فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا)

٢- الثاني: (فألفَيْتُه يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... ومُجرٍ عَطاءً يستحقُ المعابرا

- يُخرِجُ الحي من الميت ومُخرِجُ الميت من الحي)

- وقدّر الزمخشري عطفَ (مخرج) على (فالق)


اَلْبَدَلُ

الْبَدَلُ

أمثلة

(كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا..واعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى)

تعريفه

(التَّابعُ المَقْصُودُ بالْحُكْمِ بلا..وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا)

أنواعه

١- مُطَابَقاً

٢- أوْ بَعضاً

٣- أوْ مَا يَشْتَمِلْ..عَلَيْهِ يُلْفَى

٤- أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ:

أ- وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ

ب- وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

بعض مسائل البدل

الإبدال من الضمير

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا..تُبْدِلْهُ إلّا

- مَا إحَاطَةً جَلا

- أو اقْتَضَى بَعْضاً

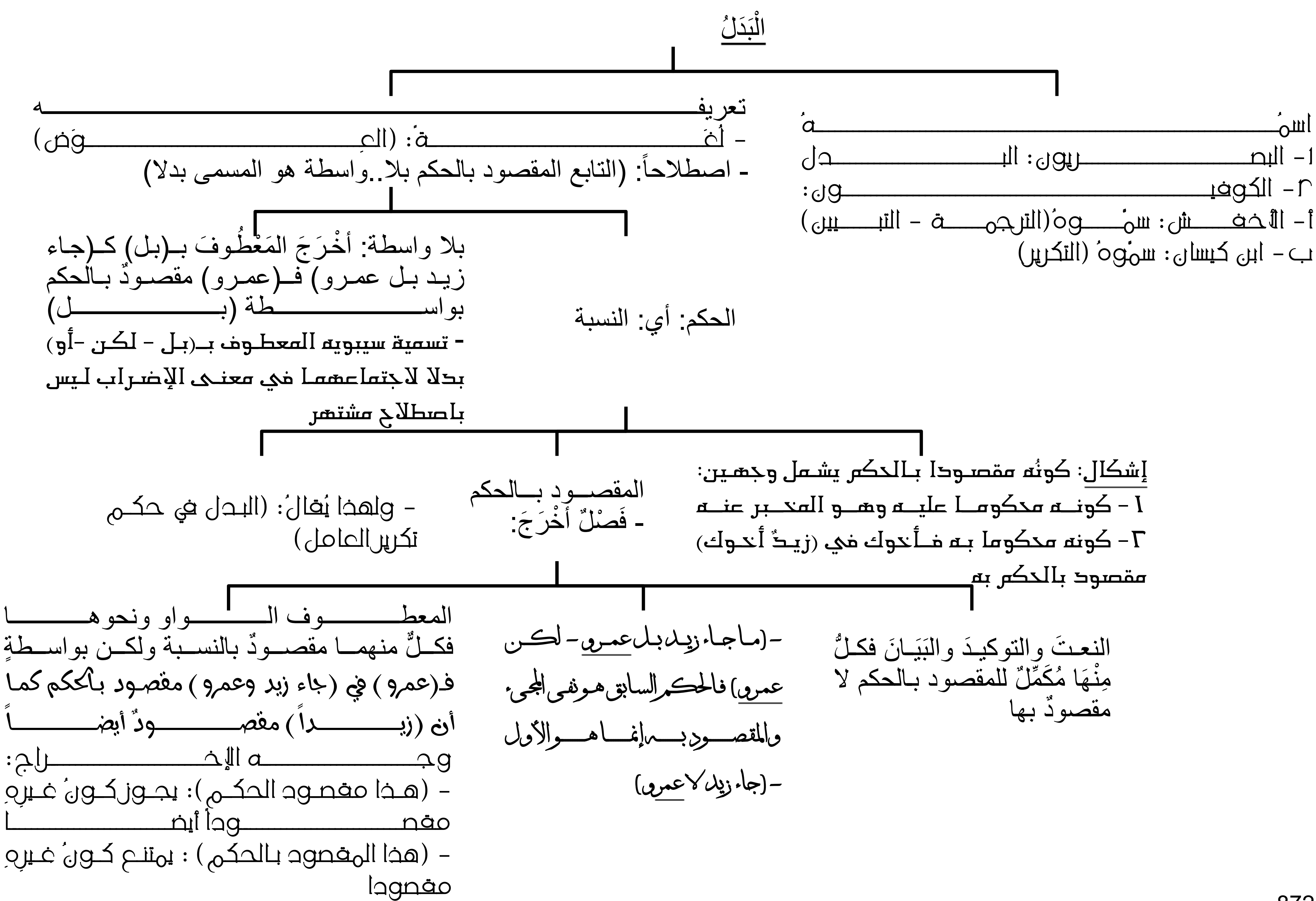
- أوِ اشْتِمَالا..كَإنَّك ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلا

الإبدال من اسم تضمن معنى الحرف

(وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي..هَمْزاً كَمَنْ ذَا أسَعِيدٌ أمْ عَلِي)

الإبدال من الفعل

(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ..يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)



الْبَدَلُ
اسمُه
1- البصريون: البدل
2- الكوفيون:
أ- الأخفش: سمَّوهُ (الترجمة - التبيين)
ب- ابن كيسان: سمَّوهُ (التكرير)
تعريفه
- لُغَةً: (العِوَض)
- اصطلاحاً: (التابع المقصود بالحكم بلا..واسطة هو المسمى بدلا)
بلا واسطة: أَخْرَجَ المَعْطُوفَ بـ(بل) كـ(جاء زيد بل عمرو) فـ(عمرو) مقصودٌ بالحكم بواسطة (بل)
- تسمية سيبويه المعطوف بـ(بل - لكن -أو) بدلا لاجتماعهما في معنى الإضراب ليس باصطلاح مشتهر
الحكم: أي: النسبة
إشكال: كونُه مقصودا بالحكم يشمل وجهين:
1- كونه محكوما عليه وهو المخبر عنه
2- كونه محكوما به فـأخوك في (زيدٌ أخوك) مقصود بالحكم به
المقصود بالحكم
- فَصْلٌ أَخْرَجَ:
- ولهذا يُقالُ: (البدل في حكم تكرير العامل)
النعتَ والتوكيدَ والبَيَانَ فكلٌّ مِنْهَا مُكَمِّلٌ للمقصود بالحكم لا مقصودٌ بها
-(ما جاء زيد بل عمرو- لكن عمرو) فالحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول
-(جاء زيد لا عمرو)
المعطوف بالواو ونحوها
فكلٌّ منهما مقصودٌ بالنسبة ولكن بواسطةٍ
فـ(عمرو) في (جاء زيد وعمرو) مقصود بالحكم كما أن (زيداً) مقصودٌ أيضاً
وجه الإخراج:
- (هذا مقصود الحكم): يجوز كونُ غيرِهِ مقصوداً أيضا
- (هذا المقصود بالحكم): يمتنع كونُ غيرِهِ مقصودا

أنواع البدل

(مُطَابَقاً أوْ بَعضاً..كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا..)

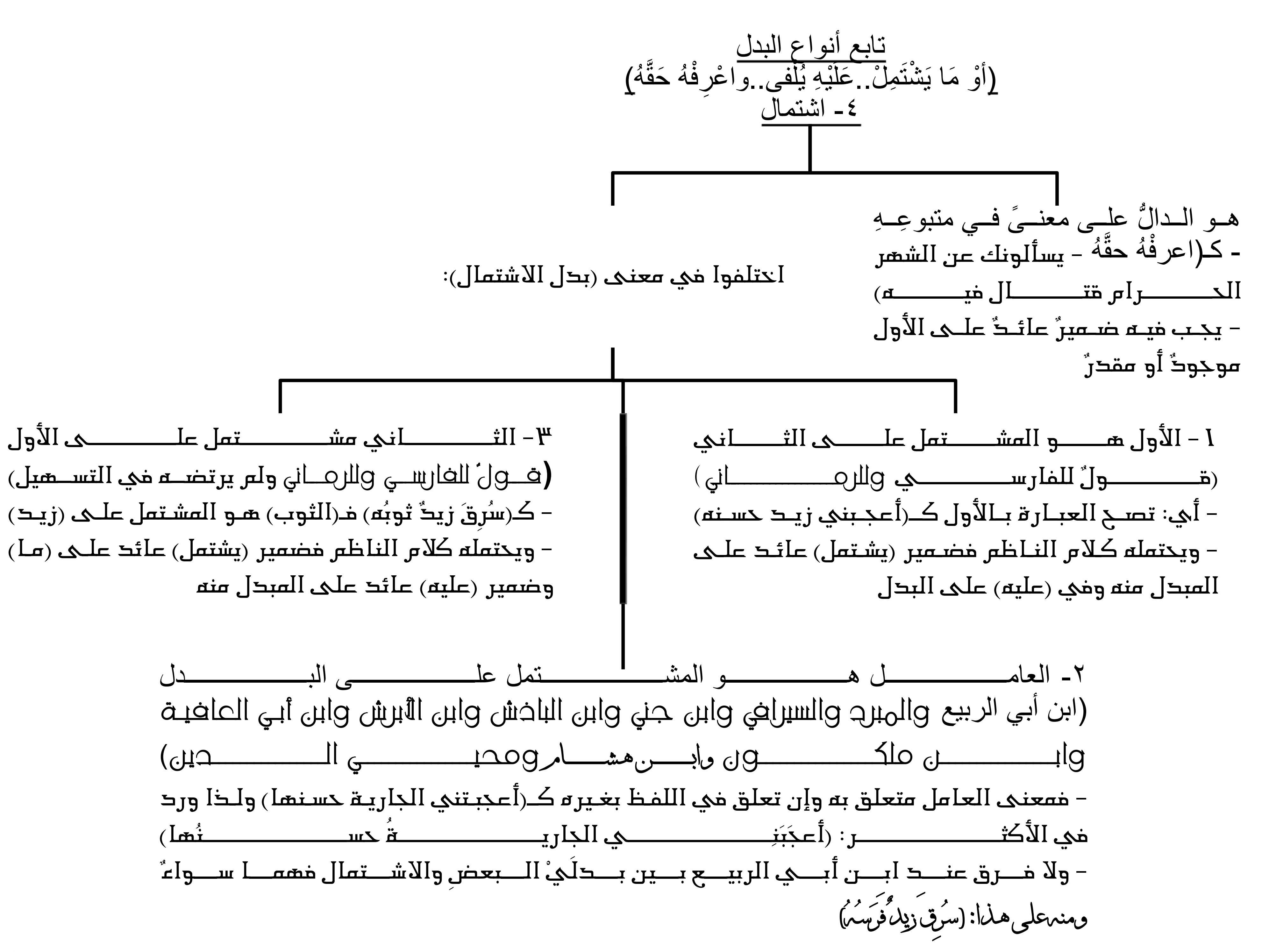
١- كل من كل (المطابق) كـ(مررتُ بأخيك زيدٍ - زُرْهُ خالداً)
- كثير من اللغويين والنحاة على أن اقتران كل وبعض بـ(ال) خطأٌ
- سماه الناظمُ (البدل المطابق) لوقوعه في اسم الله كـ(إلى صراط العزيز الحميد اللهِ)

٢- بعض من كل (الجزء من كله)
ـ كـ(قَبِّلْهُ اليد)
- يجب فيه ضميرٌ عائدٌ على الأول موجودٌ أو مقدرٌ

٣- بدل كل من بعض (زادَهُ قومٌ)
كـ(رَحِمَ اللهُ أعظُمًا دفنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ) -
- (يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) فالجمع كل والمفرد جزء وفائدته تقريرأنها جنات كثيرة واحدة

إشكالٌ

- شَرَطَ الناسُ في بدلَيْ الاشتمالِ والبعضِ: جَوَازَ الاستغناءِ بالأول مع فهم الثاني (أشار إليه الشَّلَوْبِين)
- ويظهر هذا في:
١ - ظهور معنوي: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فالسؤال ليس عن الشهر من حيث هو شهرٌ
٢- ظهور لفظي: (أعْجَبَنِي الجارية حسنها - أسرجْتُ القومَ دَابَّتَهُم)
- وفي بدل البعض: (جُدِعَ زيدٌ أنفُه) لأنه يجوز (جُدِعَ زيدٌ) ويمتنع: (قُطِعَ زيدٌ أنفُهُ)
- مَنَعَ النحاةُ: (مررت بأربعةِ رجالٍ صريع وجريح) لأنه لا يصح إطلاق الأربعة والمراد اثنان فيجب القطع ولم يذكر سيبويه إلا القطع
- الجواب: لعله لا يشترط ذلك ويظهر من تمثيله ويكون كمذهب ابن خروف


تابع أنواع البدل
(أَوْ مَا يَشْتَمِلْ..عَلَيْهِ يُلفى..واعْرِفْهُ حَقَّهُ)
٤- اشتمال
هو الدالُّ على معنىً في متبوعِهِ
- كـ(اعرفْهُ حقَّهُ - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)
- يجب فيه ضميرٌ عائدٌ على الأول موجودٌ أو مقدرٌ
اختلفوا في معنى (بدل الاشتمال):
١- الأول هو المشتمل على الثاني
(قولٌ للفارسي والرماني)
- أي: تصح العبارة بالأول كـ(أعجبني زيد حسنه)
- ويحتمله كلام الناظم فضمير (يشتمل) عائد على المبدل منه وفي (عليه) على البدل
٣- الثاني مشتمل على الأول
(قولٌ للفارسي والرماني ولم يرتضه في التسهيل)
- كـ(سُرِقَ زيدٌ ثوبُه) فـ(الثوب) هو المشتمل على (زيد)
- ويحتمله كلام الناظم فضمير (يشتمل) عائد على (ما) وضمير (عليه) عائد على المبدل منه
٢- العامل هو المشتمل على البدل
(ابن أبي الربيع والمبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون وابن هشام ومحيي الدين)
- فمعنى العامل متعلق به وإن تعلق في اللفظ بغيره كـ(أعجبتني الجارية حسنها) ولذا ورد في الأكثر: (أعجَبَتِني الجاريةُ حسنُها)
- ولا فرق عند ابن أبي الربيع بين بدلَيْ البعضِ والاشتمال فهما سواءٌ ومنه على هذا: (سُرِقَ زيدٌ فرسُهُ)

٥- (أو كمعطوف ببل..وَخُذْ نَبْلاً مُدَى)

المباين للمبدل منه: فيصح فيه وقوع (بل) فيكون معطوفا بها

- وهو أقسام وقولهُ: (خذ نبلا مدى) يحتملها

الأول ليس مقصودا بل سَبَقَ إليه اللسانُ (بدل الغلط)

(وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)

- ما لا يُقصد متبوعه ،ويُسَمَّى بَدلَ غلطٍ لأنه مزيل الغلط الذي سبق

كـ(رأيت رجُلا حماراً)

بدل الغلط: أى: بدلٌ عن اللفظ الذى هو غلط لا أن البدل نفسَهُ هو الغلط

الفرق بين الغلط والنسيان

- النسيان مختص بالقلب فهو سهو القلب والغلط مختص باللسان فهو سبق اللسان وقد تحامى النحاةُ ذكر بدل النسيان لما فيه من الإشكال ،وكثيرٌ منهم لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدلَ غلطٍ

الأول مقصود: (وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ)

تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْده

(بدلُ نِسْيَانٍ)

- أمثلتهما يصلح أحدهما للآخر بحسب القصد

قُصِد قَصْدَاً صحيحاً

(بَدل الإضراب أوالبداء)

- يُقصَدُ متبوعُه كما يُقْصُد هو

كـ(أكلتُ خُبْزاً لَحْمًا)

قصدت أولا الإخبار عن الأول ثم بدا لك الإخبارُ عن الثاني

- البداء: ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرا

- لا يُقالُ (البداء) في كلام من لا يليق به البداء

تنبيه على العبارة (ودون قصد غلط به سلب)

- (دونَ) ظرف متعلق بمحذوف أي: (وإن وقعَ دونَ قصدٍ)

- (غلطٌ): خبر لمحذوف أي: (فهو بدلُ غلطٍ)

- (به): متعلق بـ(سُلِبَ)

- (سُلِبَ): نائب فاعله ضمير يعود إما على الحكم المفهوم من السياق أي: (إن سُلِبَ الحكمُ عن المبدل منه) وإما على الغلط أو (سُلِبَ به الغلطُ)

هل يقع؟

- ذَكَرَهُ سيبويه ولم يقله ولا استقبحه بل أطلق القول فيه

- السيرافي: (لا يقع في شعر ولا كلام معمول مُحَكَّك بل يجيء على سبق اللسان)

- الفارسي: (حق هذا أن يستعمل فيه (بل))

- نص كثيرٌ على أنه لم يُسمع وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس فالظاهر أنه قياسٌ غيرُ مسموعٍ

بعض مسائل الإبدال

العامل عند سيبويه في الأول والثاني واحدٌ من غير تقدير عامل آخر وحيث ظهر منه ذلك فهو تفسيرُ معنىً لا تقديرُ إعرابٍ

تخالفهما تعريفاً وتنكيراً
- لم يذكُرْ قيداً فتُبدلُ النكرة من المعرفة كـ(لنسفعا بالناصية ناصية كاذبةٍ)
- نقل الناظم عن الكوفيين اشتراطهم في حال التخالف اتحادَ اللفظين الناظم: والعرب لا تلتزمُه كـ(ولن يَلْبَثَ العصران يومٌ وليلةٌ..إذا طَلَبا أنْ يُدْرِكا ما تيَمَّمَا)

منع البعضُ عودَ الضمير من البدل بناء على أنه من جملة أخرى لأنه في تقدير تكرار العامل وهذا ضعيف فيجوز: (زيدٌ قام عمروٌ أخوه)

(وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي..هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي)
- وإذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل

حرف الاستفهام
- وجب دخول همزة الاستفهام على البدل كـ(مَنْ ذا أسعيدٌ أم عليٌّ - كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ - مَنْ رَأَيْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً - مَا صَنَعْتَ أَخَيْراً أَمْ شَرّاً)
- فيكون بالهمزة وحدها لأنها المضمنة في أسماء الاستفهام وهي أم الباب

حرف الشرط
كـ(مَن يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ - مَا تَصْنَعْ إِنْ خَيْراً وَإِنْ شَرّاً تُجْزَ بِهِ - مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَداً وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ)

على أيِّهما يُعْتَمَدُ في الكلام؟

- قال: (إنك ابتهاجَكَ استمالا) ولم يقل اسْتَمَلْتَ

الأصل المعتمد

- في التسهيل: (الأكثر كونُ البدل معتمدا عليه والأقل كونُهُ في حكم المُلْغَى)

كـ(فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه..ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ) ولو جعل الاعتماد على البدل لقال (مُعَيَّنانِ)

- فيجوز: (هندٌ وجهُها حَسَنٌ وحَسَنَةٌ

- أعجب - أعجبني وأعجبتني الجاريةُ حسنُها)

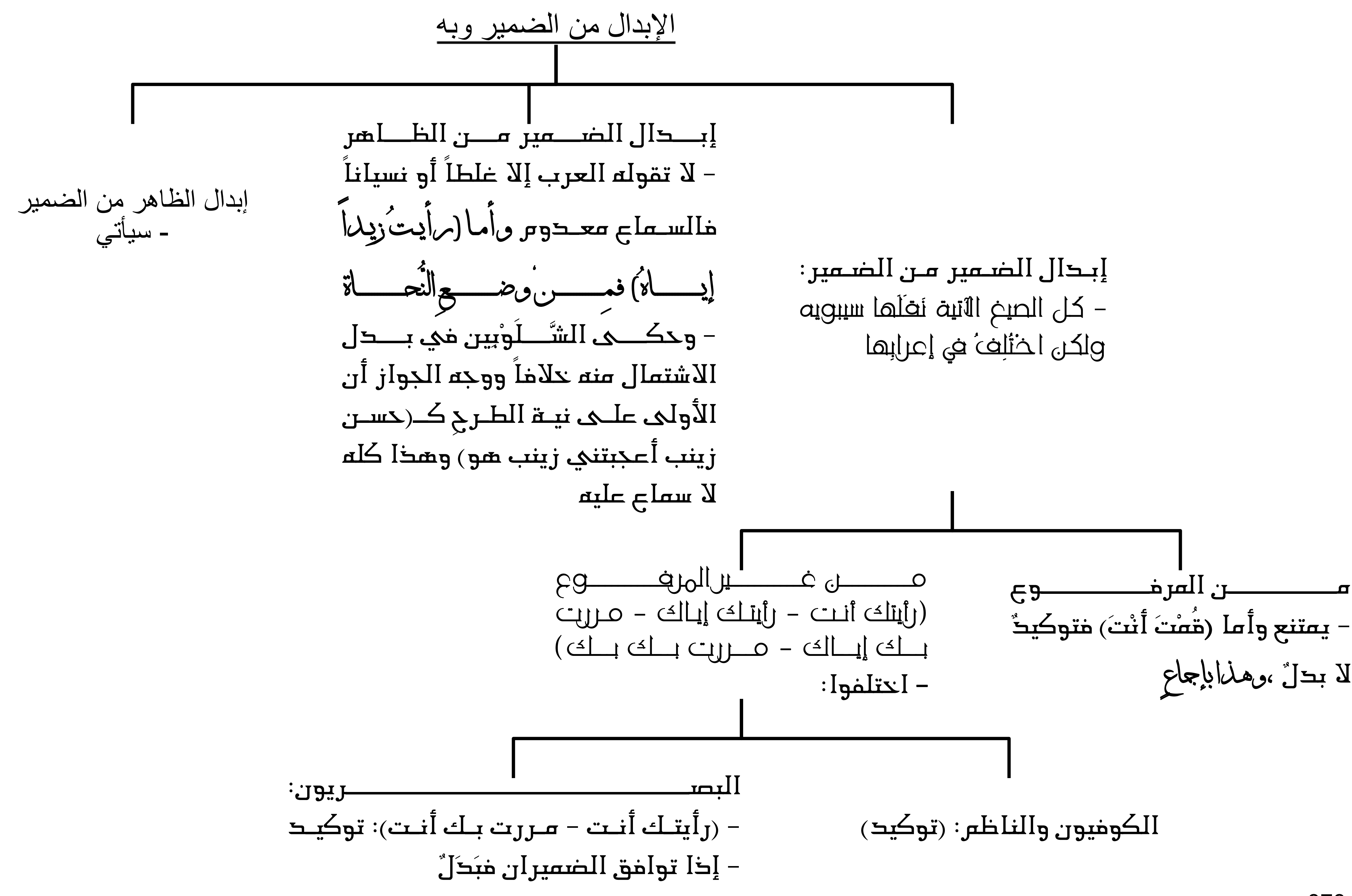
تعليل الوجهين

- الأصل الإخبار عن الثاني إلا أنه قد يُخبر عن الأول لتلازم الاثنين كالبيت أو لأن الأول ليس في نية الطرح ألبتة

مُعامِلُ الترجيح في الكلام: البدل يأتي على وجهين:

١ - أراد المتكلم الثانيَ فأتى أولا بمُوَطِّئٍ له فيترجح (حَسَنٌ)

٢- اكتفى بالأول ثم بدا له الثاني فيترجح (أعجبتني)


الإبدال من الضمير وبه
إبدال الظاهر من الضمير
- سيأتي
إبدال الضمير من الظاهر
- لا تقوله العرب إلا غلطاً أو نسياناً فالسماع معدوم وأما (رأيتُ زيداً إياهُ) فمِنْ وضعِ النُّحاة
- وحكى الشَّلَوْبِين في بدل الاشتمال منه خلافاً ووجه الجواز أن الأولى على نية الطرح كـ(حسن زينب أعجبتني زينب هو) وهذا كله لا سماع عليه
إبدال الضمير من الضمير:
- كل الصيغ الآتية نَقَلَها سيبويه ولكن اختُلِفَ في إعرابها
من المرفوع
- يمتنع وأما (قُمْتَ أنْتَ) فتوكيدٌ لا بدلٌ ،وهذا بإجماعٍ
من غير المرفوع
(رأيتك أنت - رأيتك إياك - مررت بك إياك - مررت بك بك)
- اختلفوا:
الكوفيون والناظم: (توكيد)
البصريون:
- (رأيتك أنت - مررت بك أنت): توكيد
- إذا توافق الضميران فبَدَلٌ

إبدال الظاهر من الضمير

ضمير الحضور :- لا يُبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا في صور:
(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا..تُبْدِلْهُ إلّا مَا إحَاطَةً جَلا..أو اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالا..كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالا)

علة المنع: موضعُ الحضورِ ليس موضعَ الأسماء الظاهرة وإنما يقع الظاهرُ على الغائب
وإنما يقع على الحاضر في النداء والاختصاص كـ(يا زيدُ - اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)
- الحضور أغنى عن ذلك ،فلو سكت لم يُخِلَّ بمعنىً ولا لفظٍ

الصورُ المُجازةُ

بدل بعض من كل
كـ(أَوعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ..رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ)
- فائدة: الفراء: يقال وعدته خيرا ووعدته شرا ،فإذا لم تذكر المفعول قلت (وعدته للخير وأوعدته للشر)

بدل كل من كل
- فيه خلافٌ:

يجوز مطلقاً (الأخفش والكوفيون وإليه مال في التسهيل)
١- السماع: كـ
- أبو موسى الأشعري: (أَتَيْنَا النَّبِيَّ نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ) - البخاري
- (بِكُمْ قُرِيشٍ كُفِينا كلَّ مُعْضِلةٍ..وأَمَّ نهجَ الهدى من كان ضِلِّيلا)
أجيب: السماعُ محتمل ونادر
٢- وللقياس: الإبدال من ضمير الغائب جائزٌ في بدلَيْ البعض والاشتمال فليَجُزْ في بَدَلِ الكُلِّ
أجيب: ضمير الغائب قد يلتبس بخلاف الحاضر

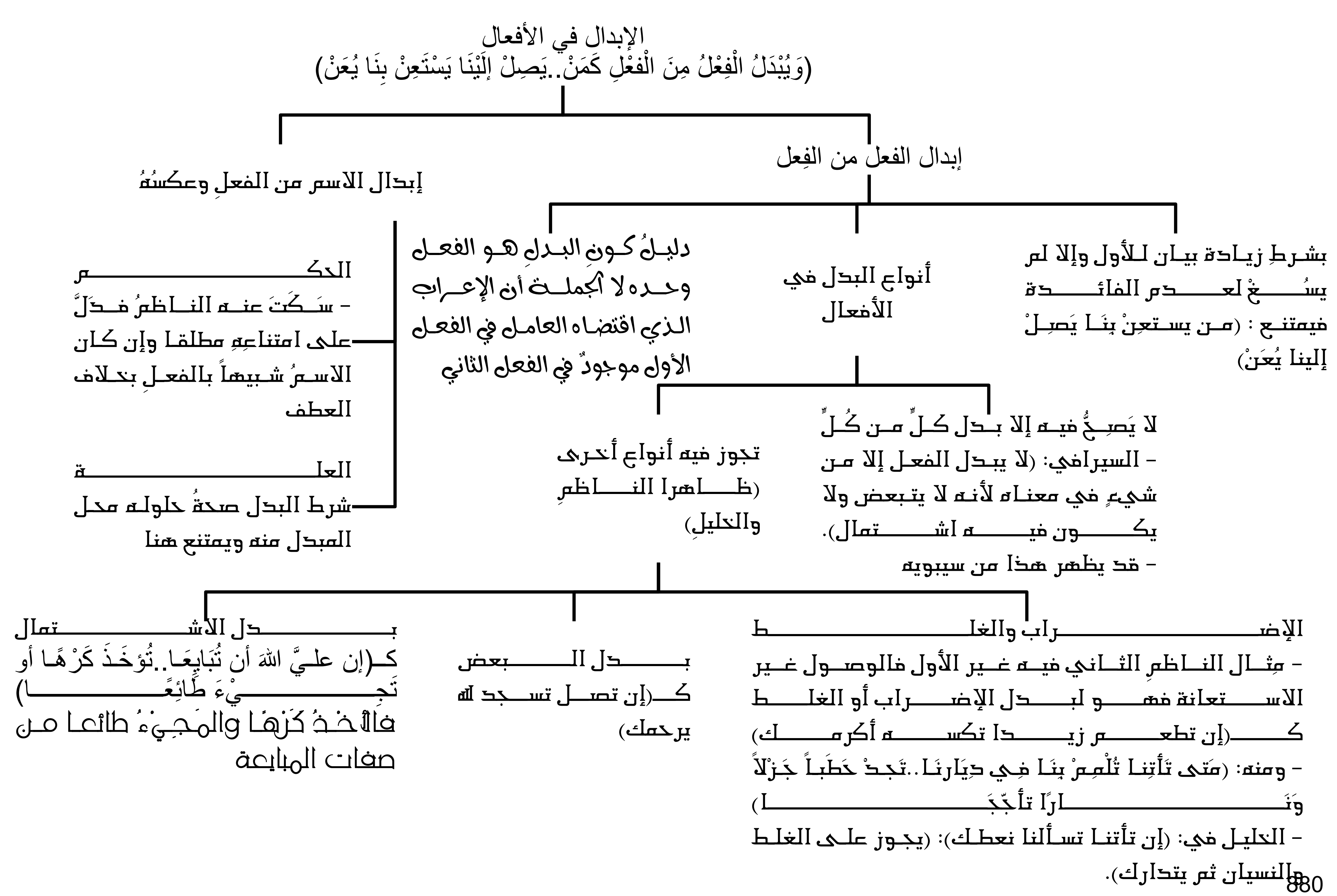
يجوز بشرط الإفادة (الجمهور والناظم هنا)
- وذلك إذا كان مقتضياً للإحاطة والشمول كـ(تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - جِئْنَا ثلاثتُنا)

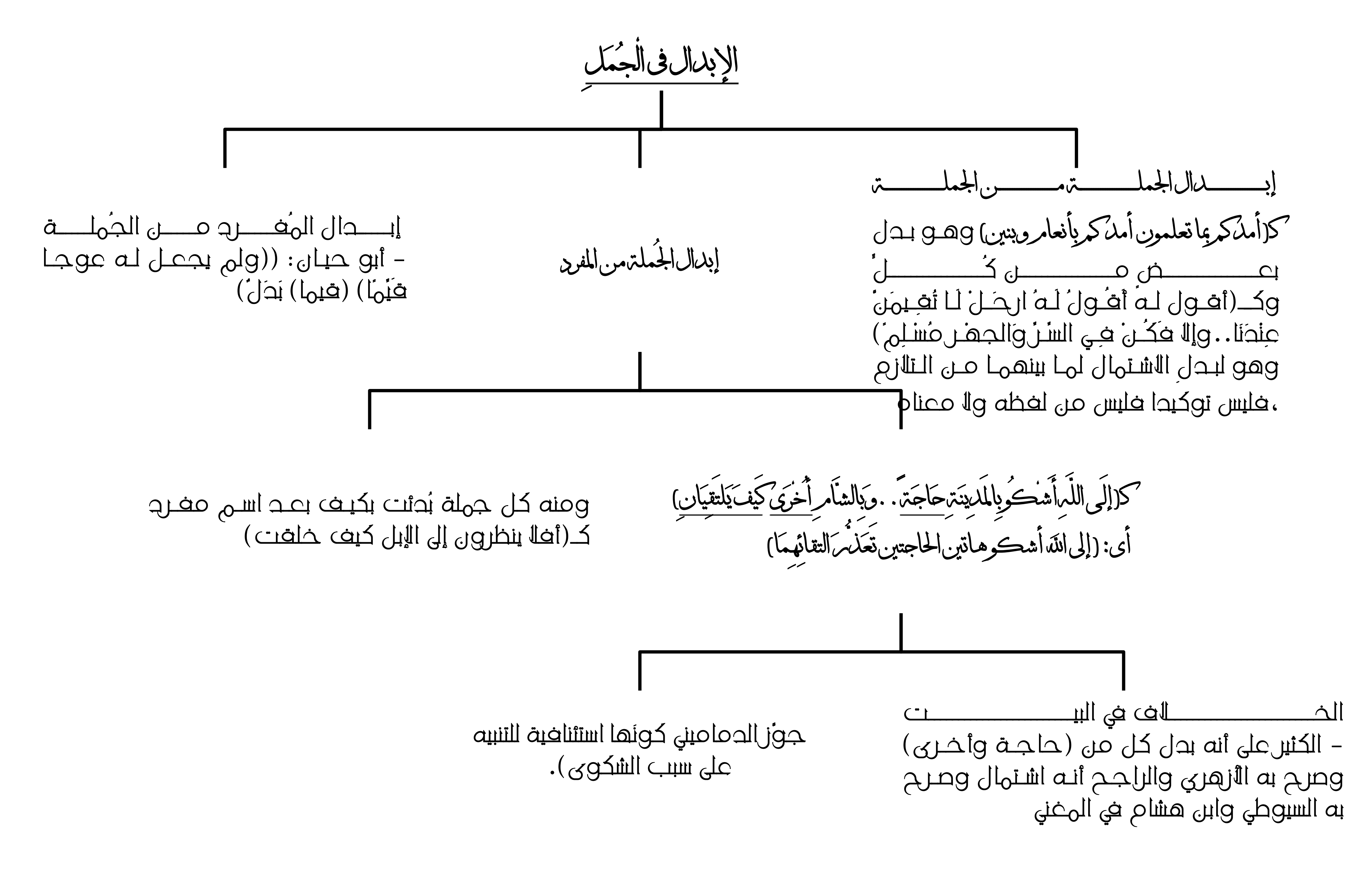
فيمتنع:
١- (رأيتك زيدا) لعدم الإحاطة
٢- (ضَرَبْتَ زيدٌ عَمْرًا) فالحضور أغنى عن ذلك
- فلو سكت لم يُخِلَّ بمعنىً ولا لفظٍ

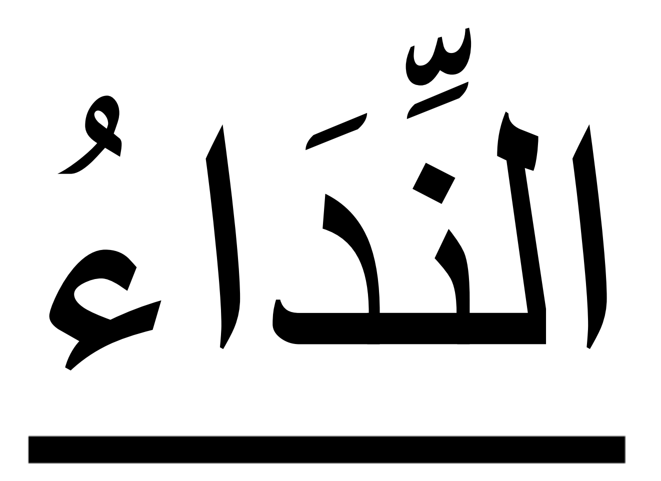
علة الجواز: جريانه مجرى التوكيد في المعنى ولذا يُطلِقُ عليه سيبويه لفظَ (التوكيد) والتوكيد يجري على الضمير مطلقا

بدل اشتمال
كـ(ذَرِينِي إن أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا..وما أَلفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا)
- علة الجواز: مدلول ضمير المتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر

ضمير الغيبة
- يُبْدَلُ منه الظاهر مطلقا كـ(زُرْهُ خالداً)
- لأنه قد يلتبس فيحتاج إلى البيان


الإبدال في الأفعال
(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ..يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)
إبدال الفعل من الفِعل
إبدال الاسم من الفعلِ وعكسُهُ
بشرطِ زيادة بيان للأول وإلا لم يسُغْ لعدم الفائدة فيمتنع : (من يستعِنْ بِنَا يَصِلْ إلينا يُعَنْ)
أنواع البدل في الأفعال
دليلُ كونِ البدلِ هو الفعل وحده لا الجملة أن الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول موجودٌ في الفعل الثاني
الحكم
– سَكَتَ عنه الناظمُ فدَلَّ على امتناعِهِ مطلقا وإن كان الاسمُ شبيهاً بالفعلِ بخلاف العطف
العلة
شرط البدل صحةُ حلوله محل المبدل منه ويمتنع هنا
لا يَصِحُّ فيه إلا بدل كلٍّ من كُلٍّ
– السيرافي: (لا يبدل الفعل إلا من شيءٍ في معناه لأنه لا يتبعض ولا يكون فيه اشتمال).
– قد يظهر هذا من سيبويه
تجوز فيه أنواع أخرى (ظاهرا الناظمِ والخليلِ)
الإضراب والغلط
– مِثال الناظمِ الثاني فيه غير الأول فالوصول غير الاستعانة فهو لبدل الإضراب أو الغلط كـ(إن تطعم زيدا تكسه أكرمك)
– ومنه: (مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا..تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تأَجَّجَا)
– الخليل في: (إن تأتنا تسألنا نعطك): (يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك).
بدل البعض
كـ(إن تصل تسجد لله يرحمك)
بدل الاشتمال
كـ(إن عليَّ اللهَ أن تُبَايِعَا..تُؤخَذَ كَرْهًا أو تَجِيْءَ طَائِعَا)
فالأخذُ كرهًا والمَجِيءُ طائعا من صفات المبايعة
880
مُصْطفَى دَنْقَش

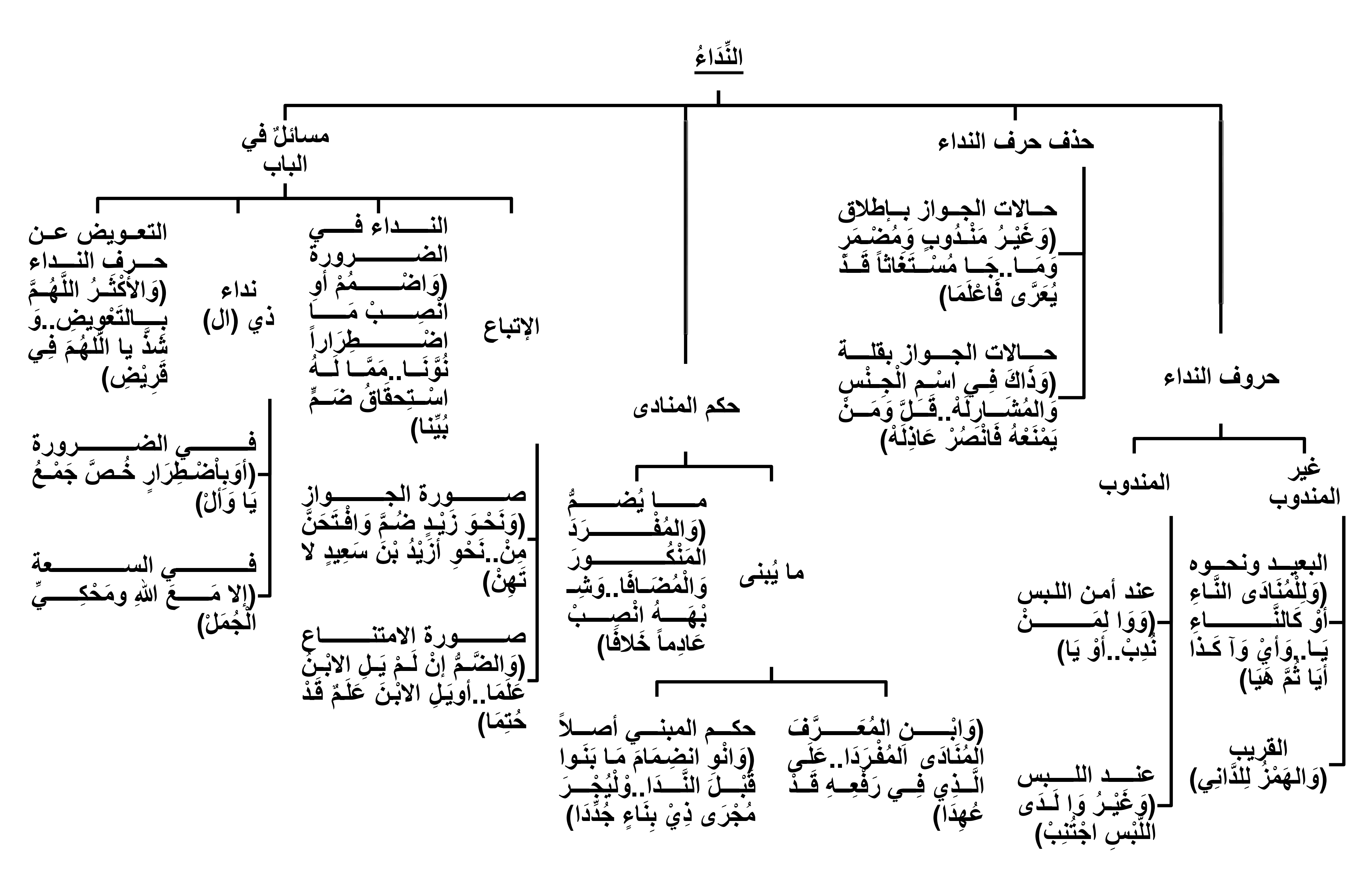

الإبدال في الجُمَلِ
إبدال الجملة من الجملة
كـ(أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) وهو بدل بعض من كلٍّ
وكـ(أقول له أقولُ لهُ ارحلْ لا تقيمنَّ عندنا.. وإلا فكُنْ في السرِّ والجهرِ مُسلِمُ)
وهو لبدلِ الاشتمال لما بينهما من التلازم فليس توكيدا فليس من لفظه ولا معناه،
إبدال الجُملة من المفرد
إبدال المُفرد من الجُملة
- أبو حيان: ((ولم يجعل له عوجا قيِّمًا) (قيما) بدَلٌ)
كـ(إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً.. وبالشامِ أُخرى كيف يلتقيانِ)
أي: (إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما)
ومنه كل جملة بُدئت بكيف بعد اسم مفرد
كـ(أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت)
الخلاف في البيت
- الكثير على أنه بدل كل من (حاجة وأخرى) وصرح به الأزهري والراجح أنه اشتمال وصرح به السيوطي وابن هشام في المغني
جوّز الدماميني كونها استئنافية للتنبيه على سبب الشكوى).



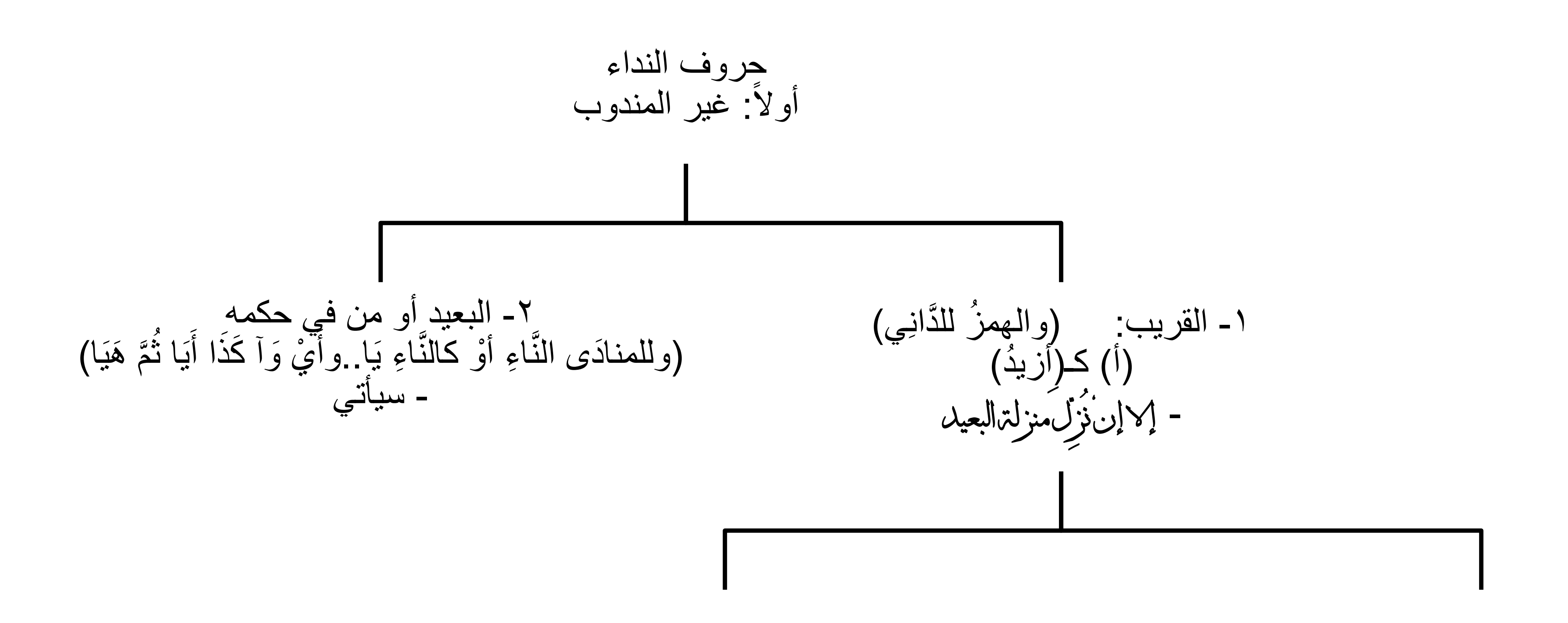
تعريفه

- لُغَةً: رفعُ الصوت
- اصطلاحا: النِّداء: التصويت بمن يُرادُ إقبالُه بحرفٍ موضوعٍ لذلك

قد يُنَادَى من لا يُرادُ إقبالُه كالتفجع وقد تُستعملُ حروفه في غير النداء كالتعجب



النِّدَاءُ
حروف النداء
غير المندوب
البعيد ونحوه (وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا..وَأَيْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا)
القريب (وَالهَمْزُ لِلدَّانِي)
المندوب
عند أمن اللبس (وَوَا لِمَنْ نُدِبْ..أَوْ يَا)
عند اللبس (وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)
حذف حرف النداء
حالات الجواز بإطلاق (وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا..جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا)
حالات الجواز بقلة (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ..قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ)
حكم المنادى
ما يُبنى
(وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا..عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)
حكم المبني أصلاً (وَانْوِ انضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا..وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا)
ما يُضمُّ (وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالْمُضَافَا..وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خَلافَا)
مسائلٌ في الباب
الإتباع
صورة الجواز (وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ..نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ)
صورة الامتناع (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا..أويَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)
النداء في الضرورة (وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا..مِمَّا لَهُ اسْتِحقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)
نداء ذي (ال)
في الضرورة (أَوبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ)
في السعة (إلا مَعَ اللهِ ومَحْكِيِّ الْجُمَلْ)
التعويض عن حرف النداء (وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ..وَشَذَّ يَا اللَّهُمَ فِي قَرِيْضِ)



- الجمهور على أنها للقريب ،وشيخ ابن الخباز على أنها للمتوسط

ذكر في التسهيل أن النداء بها قليل وتبعه ابن الصباغ
- السيوطي: جمعت أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بها

تابع حروف النداء: أولاً: غير المندوب

٢- البعيد أو من في حكمه

(وللمنادَى النَّاءِ أوْ كالنَّاءِ يَا..وأيْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا)

ذكر سيبويه للتشبيه بالبعيد الثلاثة الأُوَل:

١ - الإعراض ٢- النوم

٣- قصد التوكيد ليستبق إلى إجابتك ٤- السهو

حروفُه

(يا - أي - آ - هيا)

(يا)

- هي أم الباب ولذا تستعمل حيث لا يستعمل غيرها ولا يُقَدَّرُ عند الحذف غيرها

- وتتعين في نداء اسم الله وفي باب الاستغاثة كـ(يا اللهِ للمُسْلِمِين)

- تختص هي و(وا) بالندبة

اختلفوا فيما ينادى بها:

١- للبعيد حقيقةً أو حكماً (الناظم)

٢- أعم الحروف فهي للقريب والبعيد (أبو حيان) ويظهر بالاستقراء،

٣- للبعيد حقيقةً أو حكماً وقد يُنادى بها القريب توكيداً (ابن هشام)

٤- مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط

٥- للقريب (شيخ ابن الخباز) وهو خرق للإجماع

(آء)

- نقله الناظم عن الكوفيين عن العرب وحُكِيَ عن الأخفش وذكره ابن الأنباري

- ولم أجد فيه سماعاً

(أي)

الخلاف في لفظها

- هكذا نقلها سيبويه وجمهور البصرة

- حكى الناظمُ عن الكوفيين مدها (آي) عن العرب وهذا قليل

الخلاف في معناها

١ - للبعيد (جمهور البصرة والناظم عن العَرَبِ

٢- للمتوسط (ابن برهان وابن أبي الربيع)

٣- للقريب (الجوهري والجُزُولي ونقله الناظم عن المبرد) لكون الصوت بها قصيرا

(أيا)

- عند الجمهور لنداء البعيد وقال ابن هشام: ليس كذلك)

(هيا)

وفيها قولان

هي أصلٌ (ظاهر الناظم

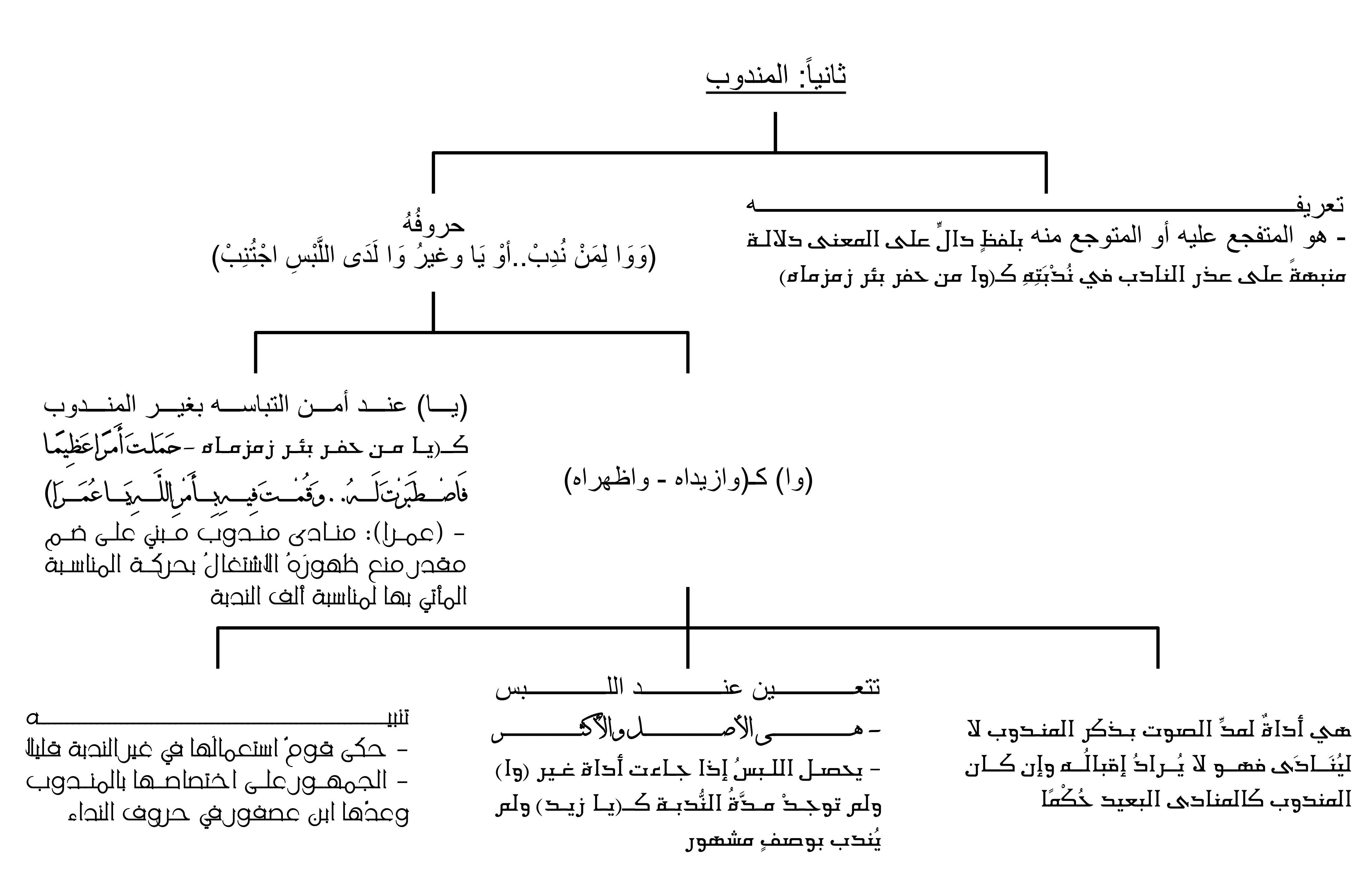
- مع ظاهر الأمر

- التصريف لا يدخل في الحروف

هي في الأصل (أيا)

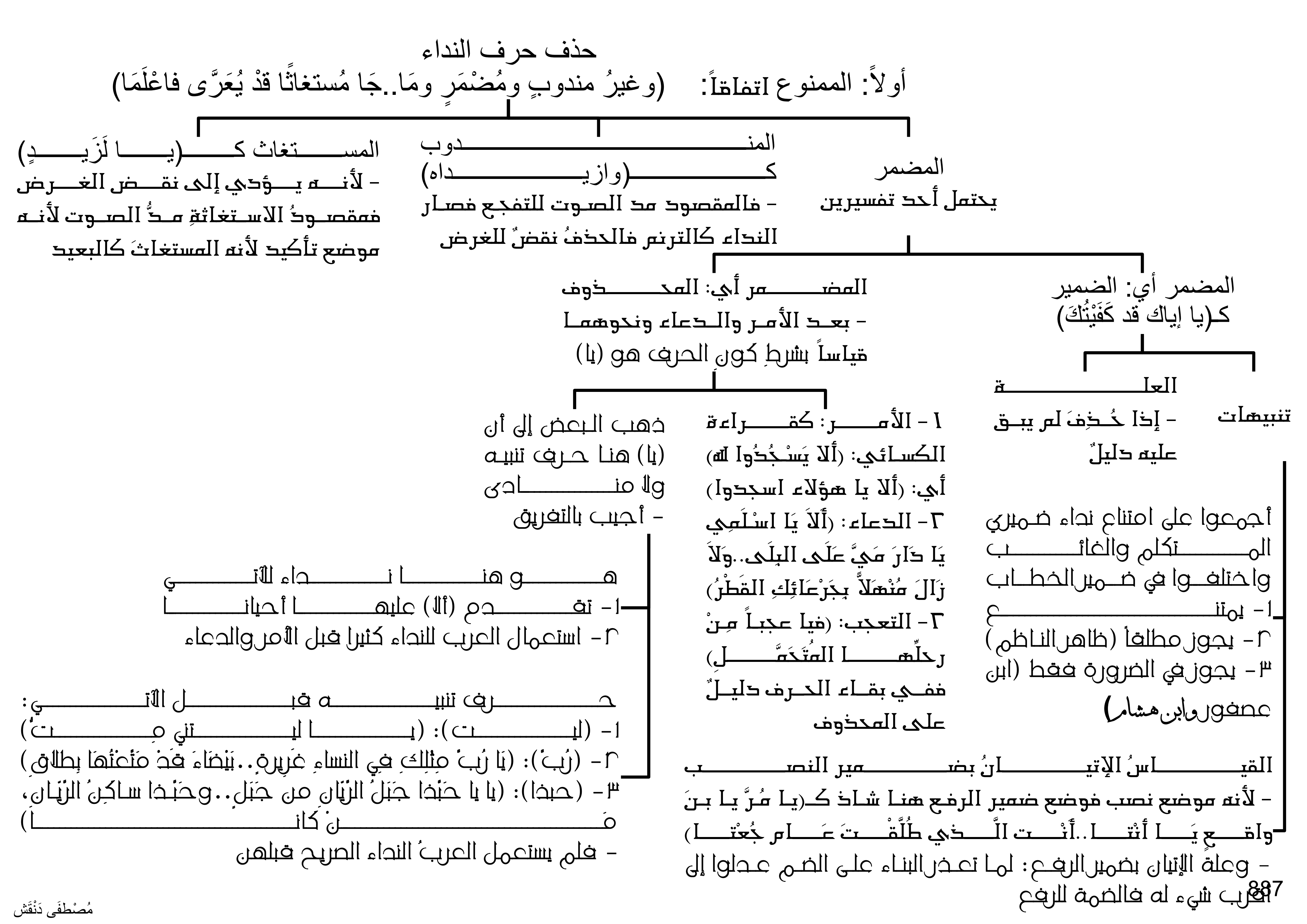
- أبدلت هاءً كـ(هَرَاقَ) في (أَرَاقَ)، ولم يكن ينبغي عدُّها

- هذا إبدال لغوي والإبدال الخاص بالأسماء المتمكنة والأفعال هو الإبدال الصرفي

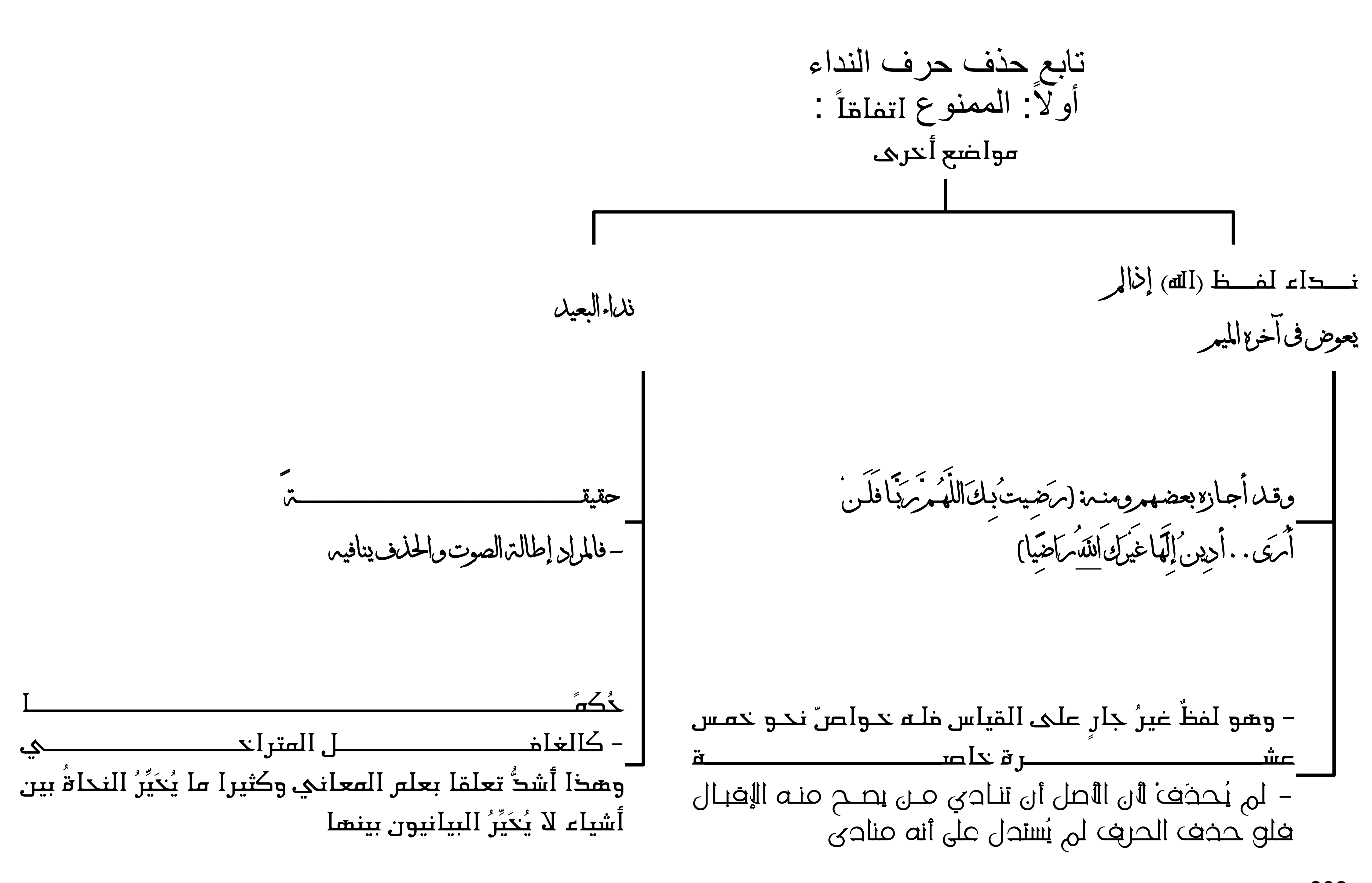


ثانياً: المندوب
تعريفه
- هو المتفجع عليه أو المتوجع منه بلفظٍ دالٍّ على المعنى دلالة منبهةً على عذر النادب في نُدْبَتِهِ كـ(وا من حفر بئر زمزماه)
حروفُهُ
(وَوَا لِمَنْ نُدِبْ..أوْ يَا وغيرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)
(وا) كـ(وازيداه - واظهراه)
(يا) عند أمن التباسه بغير المندوب كـ(يا من حفر بئر زمزماه - حَمَلتَ أَمرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ. وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا)
- (عمرا): منادى مندوب مبني على ضم مقدر منع ظهورَهُ الاشتغالُ بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة
هي أداةٌ لمدِّ الصوت بذكر المندوب لا ليُنَادَى فهو لا يُرادُ إقبالُه وإن كان المندوب كالمنادى البعيد حُكْمًا
تتعين عند اللبس
- هي الأصل والأكثر
- يحصل اللبسُ إذا جاءت أداة غير (وا) ولم توجدْ مدَّةُ النُّدبة كـ(يا زيد) ولم يُندب بوصفٍ مشهور
تنبيه
- حكى قومٌ استعمالَها في غير الندبة قليلا
- الجمهور على اختصاصها بالمندوب وعدَّها ابن عصفور في حروف النداء

مُصْطفَى دَنْقَش

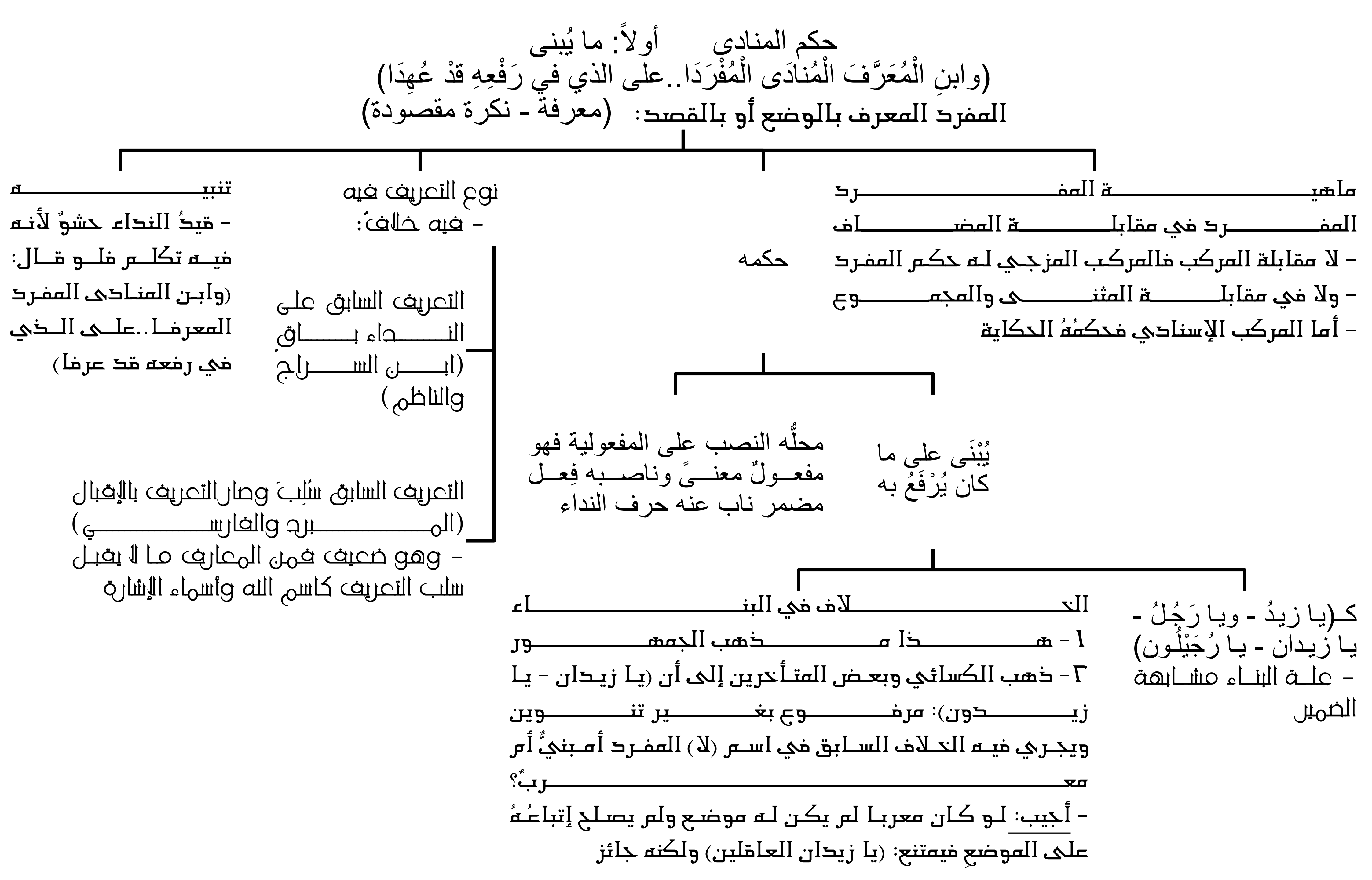


حذف حرف النداء
أولاً: الممنوع اتفاقاً: (وغيرُ مندوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا..جَا مُستغاثًا قدْ يُعَرَّى فاعْلَمَا)
المضمر
يحتمل أحد تفسيرين
المندوب كـ(وازيداه)
- فالمقصود مد الصوت للتفجع فصار النداء كالترنم فالحذفُ نقضٌ للغرض
المستغاث كـ(يا لَزَيدٍ)
- لأنه يؤدي إلى نقض الغرض فمقصودُ الاستغاثةِ مدُّ الصوت لأنه موضع تأكيد لأنه المستغاثَ كالبعيد
المضمر أي: الضمير كـ(يا إياك قد كَفَيْتُكَ)
العلة
- إذا حُذِفَ لم يبق عليه دليلٌ
تنبيهات
أجمعوا على امتناع نداء ضميري المتكلم والغائب واختلفوا في ضمير الخطاب
١- يمتنع
٢- يجوز مطلقاً (ظاهر الناظم)
٣- يجوز في الضرورة فقط (ابن عصفور وابن هشام)
القياسُ الإتيانُ بضمير النصب
- لأنه موضع نصب فوضع ضمير الرفع هنا شاذ كـ(يا مُرَّ يا بنَ واقعٍ يا أنتا..أنْتَ الَّذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا)
- وعلة الإتيان بضمير الرفع: لما تعذر البناء على الضم عدلوا إلى أقرب شيء له فالضمة للرفع
المضمر أي: المحذوف
- بعد الأمر والدعاء ونحوهما قياساً بشرطِ كونِ الحرف هو (يا)
١- الأمر: كقراءة الكسائي: (ألا يَسْجُدُوا لله) أي: (ألا يا هؤلاء اسجدوا)
٢- الدعاء: (ألاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى..وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ)
٣- التعجب: (فيا عجباً مِنْ رحلِّها المُتَحَمَّلِ)
ففي بقاء الحرف دليلٌ على المحذوف
ذهب البعض إلى أن (يا) هنا حرف تنبيه ولا منادى
- أجيب بالتفريق
هو هنا نداء للآتي
١- تقدم (ألا) عليها أحيانا
٢- استعمال العرب للنداء كثيرا قبل الأمر والدعاء
حرف تنبيه قبل الآتي:
١- (ليت): (يا ليتني مِتُّ)
٢- (رُبَّ): (يا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النساءِ غَرِيرةٍ..بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطلاقِ)
٣- (حبذا): (يا يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ من جَبَلٍ..وحبَّذا ساكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كانا)
- فلم يستعمل العربُ النداء الصريح قبلهن

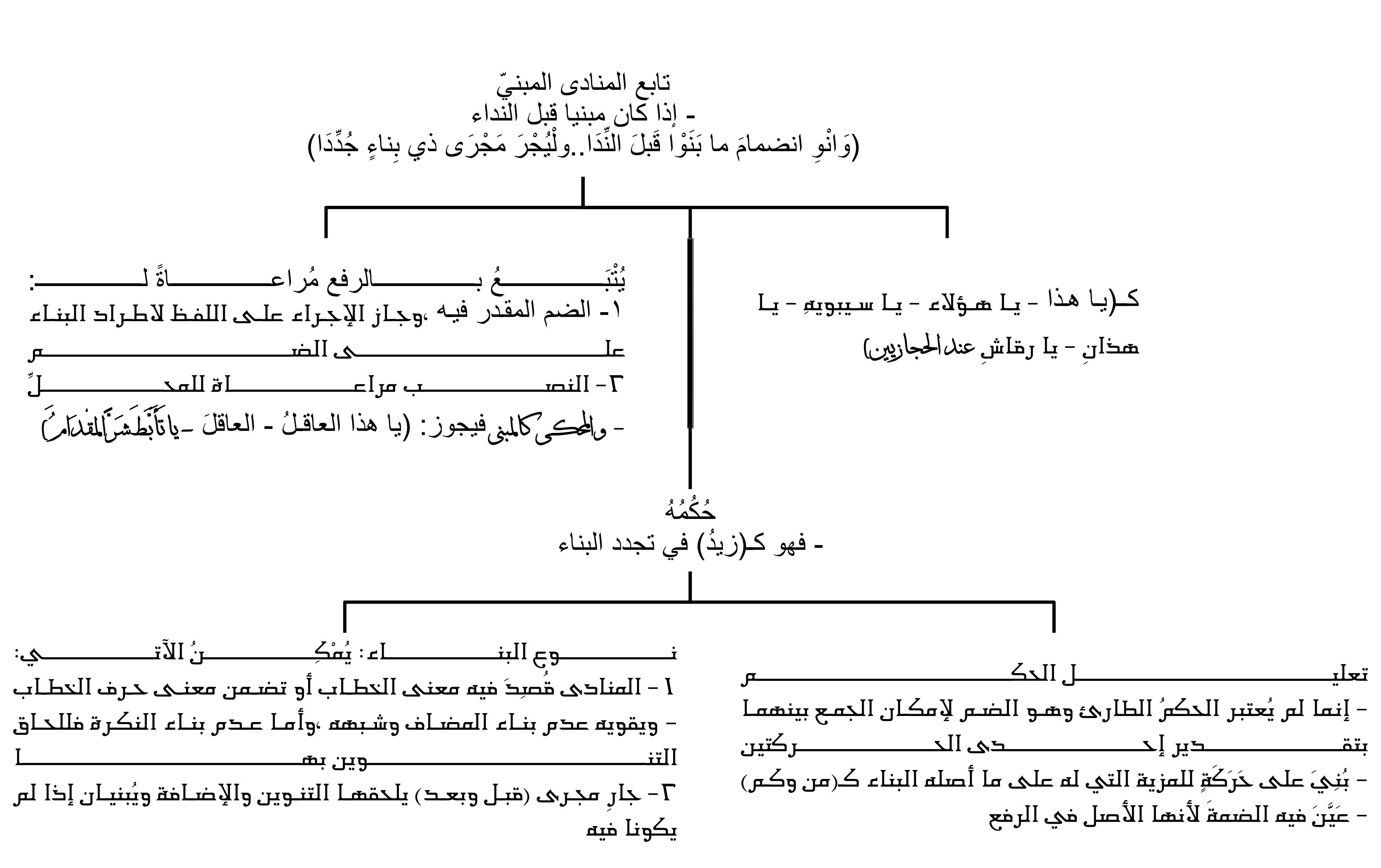

تابع حذف حرف النداء
أولاً: الممنوع اتفاقاً :
مواضع أخرى
نداء لفظ (الله) إذا لم يعوض في آخره الميم
وقد أجازه بعضهم ومنه: (رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى . . أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا)
– وهو لفظٌ غيرُ جارٍ على القياس فله خواصٌّ نحو خمس عشرة خاصة
– لم يُحذَفْ لأن الأصل أن تنادي من يصح منه الإقبال فلو حذف الحرف لم يُستدل على أنه منادى
نداء البعيد
حقيقة
– فالمراد إطالة الصوت والحذف ينافيه
حُكماً
– كالغافل المتراخي
وهذا أشدُّ تعلقا بعلم المعاني وكثيرا ما يُخَيِّرُ النحاةُ بين أشياء لا يُخَيِّرُ البيانيون بينها



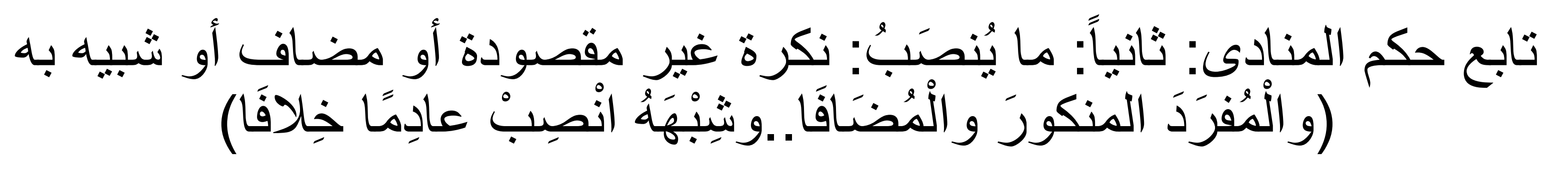
تابع حذف حرف النداء
(وذاكَ في اسمِ الْجِنْسِ والْمُشارِ لَهْ..قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ)
ثانياً: مواضع مختلف فيها وورد الحذف فيها بقلة
- واختلفوا في القياس على الوارد:
يجوز مع غيرها
- كـ(زيدُ أقبِلْ)
علة الجواز
- العلم بالمحذوف مع اعتبار المنادى
- وإن كان بعيداً - بمنزلة الحاضر
- لا فرق بين مفردٍ أو مضافٍ أو شبيهه
اسم الجنس
وفيه تفصيل
غير المعين
كقول الأعمى: (يا رجلا خذ يدي)
ولا خلاف فيه
المعين
- (أصبِحْ لَيْلُ)
- (ثَوْبِي حَجَرُ) - متفق عليه
- (أَطْرِقْ كَرا إنَّ النعامَ في القرى)
اسم الإشارة
أمثلة: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)
أي: (يا هؤلاء)
-(إذا هملَت عَيني لها قال صاحبي.. بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ)
الخلاف في نداء اسم الإشارة
محل الوفاق: جواز ندائه إذا لم تتصل به كاف الخطاب
محل الخلاف: جواز ندائه إذا اتصل به كاف الخطاب
- منعَهُ السيرافي لمنافاته للنداء
- وهو الصحيح فحينئذٍ المشار إليه واحد والمخاطبُ بالحرف واحد آخر فـ(يا ذاك) تناقض
- كل الشواهد ليس فيها حرف خطاب
بيان الخلاف
نطاق الخلاف في (اسم الجنس المعين
-واسم الإشارة)
الجواز على قِلَّةٍ (الناظمُ)
المنع (البصريون)
- سيبويه: (وليس هذا بكثير ولا قوي).
- تعليل سيبويه: ((أي) لا توصف في النداء إلا بالإشارة أو بمحلى بـ(ال) كـ(يا أيها الرجل ويا أيهذا) فلما استُغْنِيَ عنها بتعريف القصدِ صارت (يا) كأنها عِوَضٌ من (أي) فلا تُحذَفُ).
- تعليل السيرافي: (كان تعريف (الرجل) بـ(ال) فيمتنع حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض). وألحق به اسم الإشارة لأنه يشبهه معنىً
الجواز مطلقاً (الكوفيون)
- للسماع، وللقياس فاسم الإشارة يُشبِهُ العَلَمَ في كونه معرفة مفردا غير مضاف ولا شبيه بالمضاف

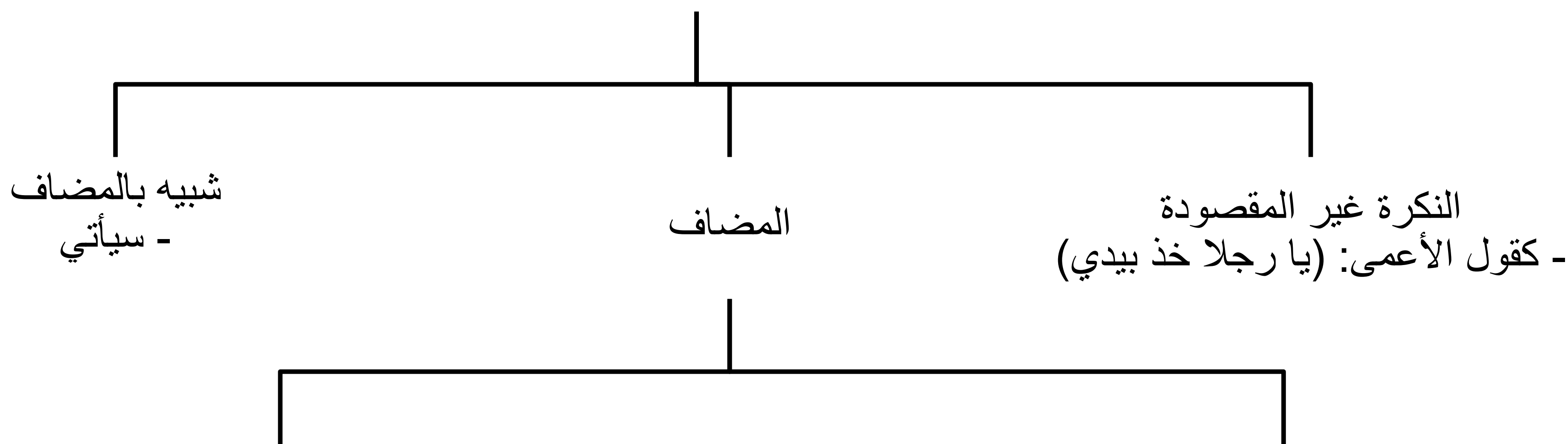

حكم المنادى أولاً: ما يُبنى
(وابنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنادَى الْمُفْرَدَا..على الذي في رَفْعِهِ قدْ عُهِدَا)
المفرد المعرف بالوضع أو بالقصد: (معرفة - نكرة مقصودة)
ماهية المفرد
المفرد في مقابلة المضاف
- لا مقابلة المركب فالمركب المزجي له حكم المفرد
- ولا في مقابلة المثنى والمجموع
- أما المركب الإسنادي فحكمُهُ الحكاية
حكمه
يُبْنَى على ما كان يُرْفَعُ به
محلُّه النصب على المفعولية فهو مفعولٌ معنىً وناصبه فِعل مضمر ناب عنه حرف النداء
كـ(يا زيدُ - ويا رَجُلُ - يا زيدان - يا رُجَيْلُون)
- علة البناء مشابهة الضمير
الخلاف في البناء
١- هذا مذهب الجمهور
٢- ذهب الكسائي وبعض المتأخرين إلى أن (يا زيدان - يا زيدون): مرفوع بغير تنوين
ويجري فيه الخلاف السابق في اسم (لا) المفرد أمبنيٌّ أم معربٌ؟
- أجيب: لو كان معربا لم يكن له موضع ولم يصلح إتباعُهُ على الموضعِ فيمتنع: (يا زيدان العاقلين) ولكنه جائز
نوع التعريف فيه
- فيه خلافٌ:
التعريف السابق على النداء باقٍ (ابن السراج والناظم)
التعريف السابق سُلِبَ وصار التعريف بالإقبال (المبرد والفارسي)
- وهو ضعيف فمن المعارف ما لا يقبل سلب التعريف كاسم الله وأسماء الإشارة
تنبيه
- قيدُ النداء حشوٌ لأنه فيه تكلم فلو قال: (وابن المنادى المفرد المعرفا..على الذي في رفعه قد عرفا)

مُصْطَفَى دَنْقَش


تابع المنادى المبنيّ
- إذا كان مبنيا قبل النداء
(وَانْوِ انضمامَ ما بَنَوْا قَبلَ النِّدَا..ولْيُجْرَ مَجْرَى ذي بِناءٍ جُدِّدَا)
كـ(يا هذا - يا هؤلاء - يا سيبويهِ - يا هذانِ - يا رقاشِ عندالحجازيين)
يُتْبَعُ بالرفع مُراعاةً لـ:
١- الضم المقدر فيه ،وجاز الإجراء على اللفظ لاطراد البناء على الضم
٢- النصب مراعاة للمحلِّ
- والمحكى كالمبنى فيجوز: (يا هذا العاقلُ - العاقلَ - ياتأبطَ شرًا المقدامُ)
حُكْمُهُ
- فهو كـ(زيدُ) في تجدد البناء
تعليل الحكم
- إنما لم يُعتبر الحكمُ الطارئ وهو الضم لإمكان الجمع بينهما بتقدير إحدى الحركتين
- بُنِيَ على حَرَكَةٍ للمزية التي له على ما أصله البناء كـ(من وكم)
- عَيَّنَ فيه الضمةَ لأنها الأصل في الرفع
نوع البناء: يُمْكِنُ الآتي:
١ - المنادى قُصِدَ فيه معنى الخطاب أو تضمن معنى حرف الخطاب
- ويقويه عدم بناء المضاف وشبهه ،وأما عدم بناء النكرة فللحاق التنوين بها
٢- جارٍ مجرى (قبل وبعد) يلحقهما التنوين والإضافة ويُبنيان إذا لم يكونا فيه

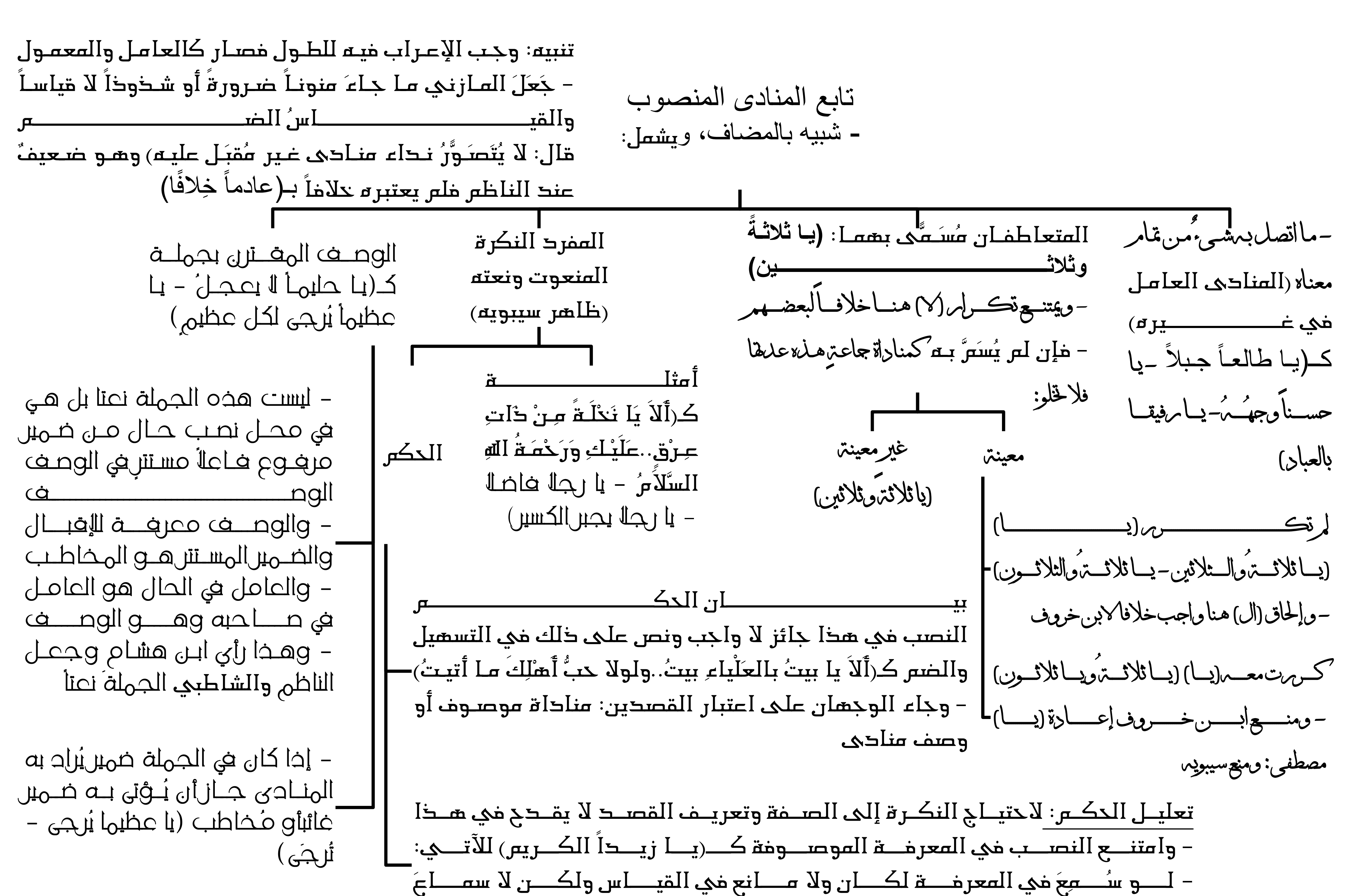
مُصْطفَى دَنْقَش



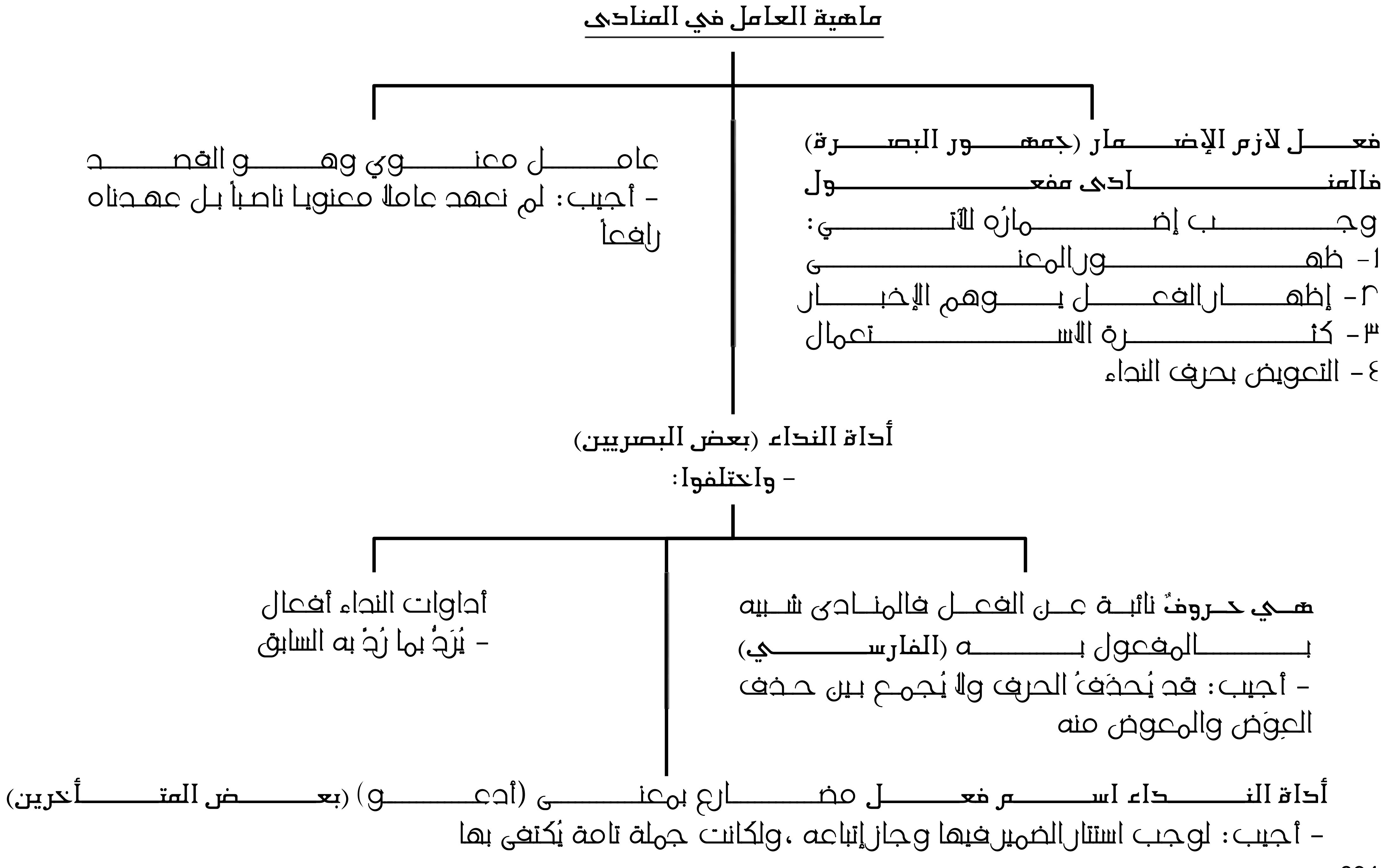


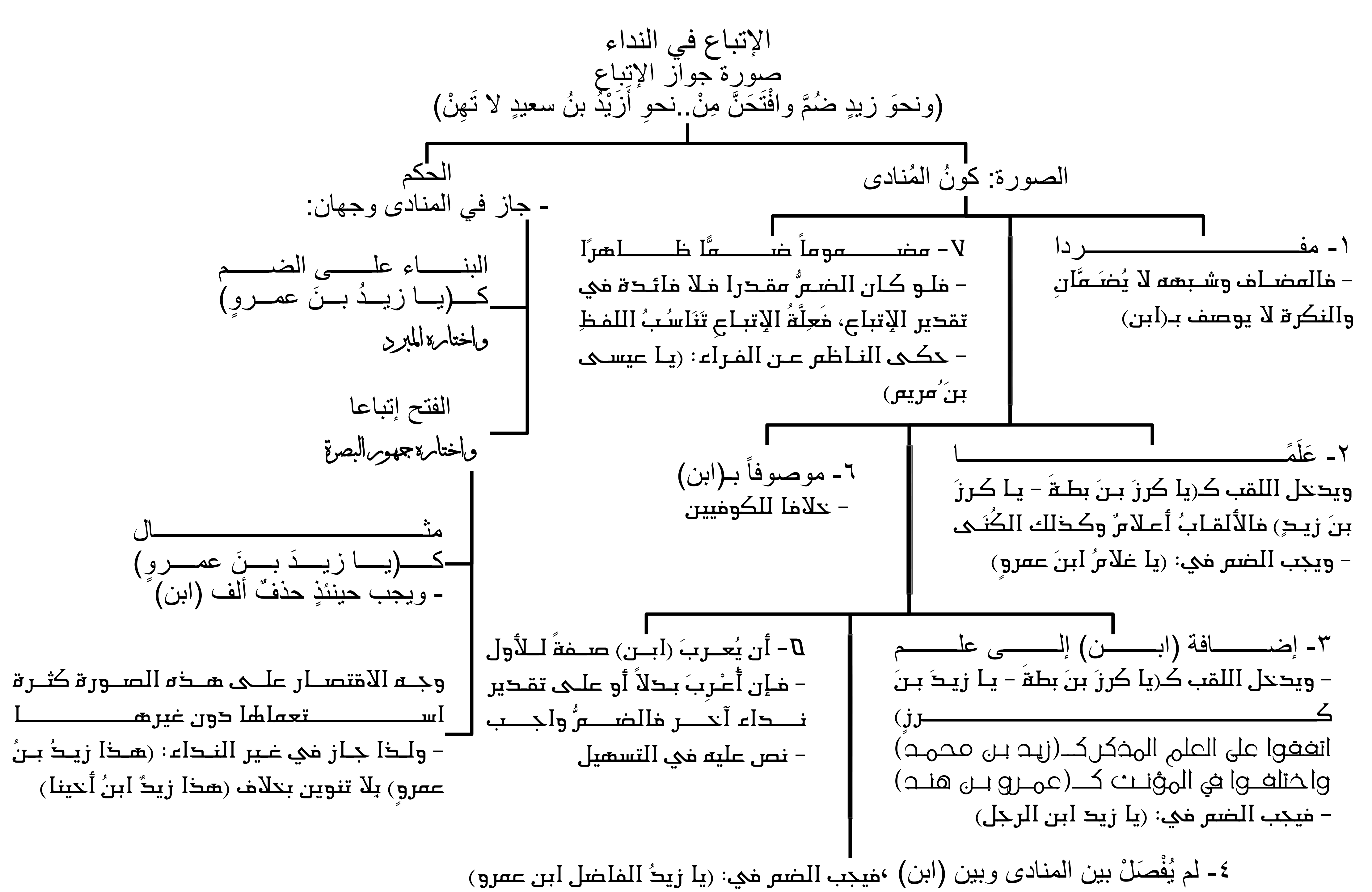
سواءٌ الإضافة المحضة وغير المحضة
- كـ(يا غلامَ زيدٍ - يا ضاربَ زيدٍ)

أجاز ثعلب النصب والرفع في الإضافة غير المحضة فإضافته في نية الانفصال
- وهو ضعيفٌ عند الناظم فلم يعتبره خلافاً بـ(عادماً خِلافًا) فلم يرد سماعٌ



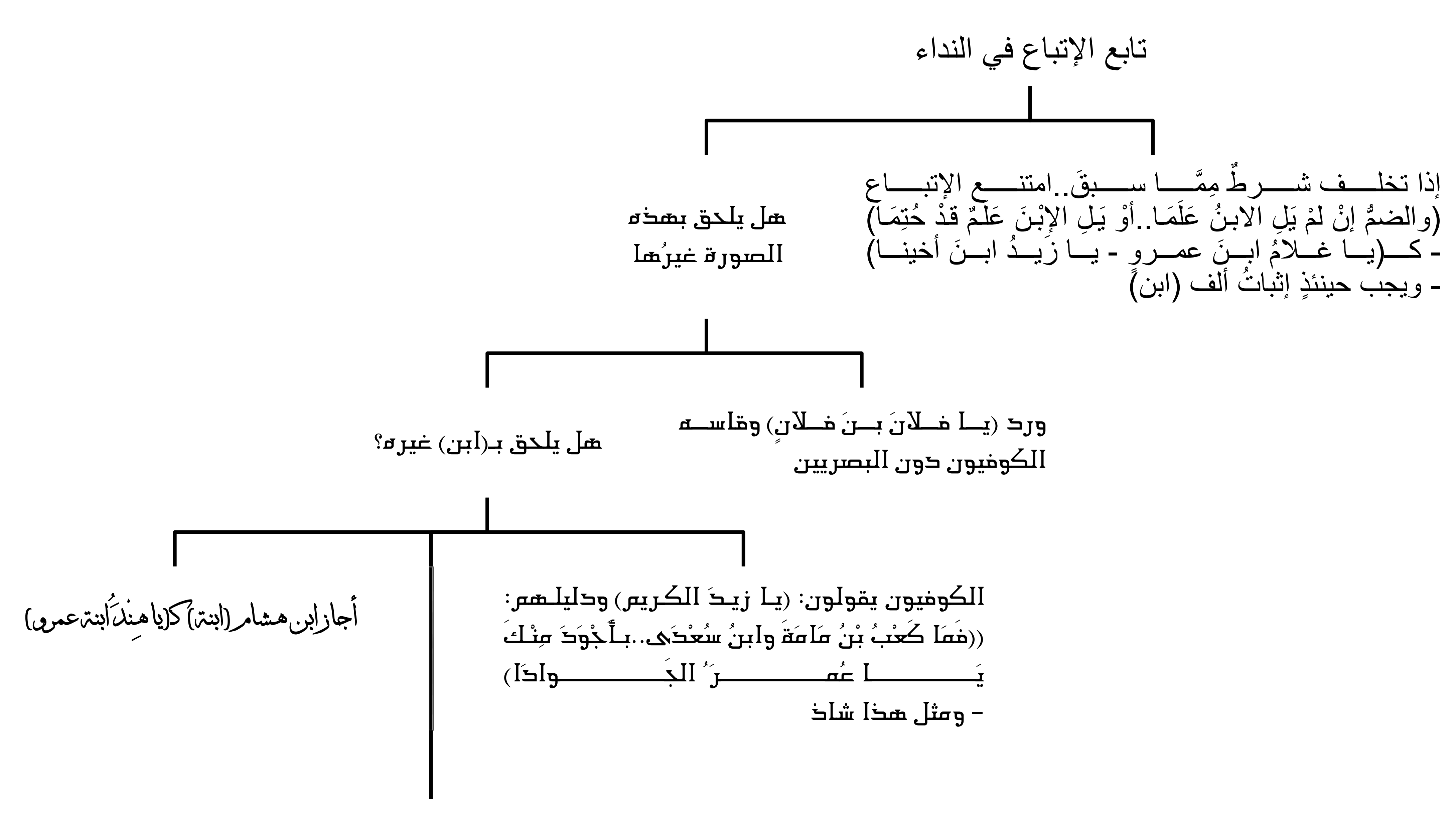
تابع المنادى المنصوب
- شبيه بالمضاف، ويشمل:
تنبيه: وجب الإعراب فيه للطول فصار كالعامل والمعمول
- جَعَلَ المازني ما جاءَ منوناً ضرورةً أو شذوذاً لا قياساً والقيــــــــــــاسُ الضــــــــــم
قال: لا يُتَصَوَّرُ نداء منادى غير مُقبَل عليه) وهو ضعيفٌ عند الناظم فلم يعتبره خلافاً بـ(عادماً خِلافًا)
- ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه (المنادى العامل في غـــيره)
كـ(يا طالعاً جبلاً - يا حسناً وجهُـهُ - يا رفيقا بالعباد)
المتعاطفان مُسَمَّى بهما: (يا ثلاثةً وثلاثـــــــين)
- ويمتنع تكرار (لا) هنا خلافاً لبعضهم
- فإن لم يُسَمَّ به كمناداة جماعةٍ هذه عدتها فلا تخلو:
معينة
لم تكــــــــرر (يــــــا)
(يا ثلاثةُ والثلاثين - يا ثلاثةُ والثلاثون)
- وإلحاق (ال) هنا واجب خلافاً لابن خروف
كـررت معه (يا) (يا ثلاثةُ ويا ثلاثون)
- ومنع ابن خروف إعادة (يا)
مصطفى: ومنع سيبويه
غير معينة
(يا ثلاثةً وثلاثين)
المفرد النكرة المنعوت ونعته (ظاهر سيبويه)
أمثلـــــــــة
كـ(ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ.. عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ - يا رجلا فاضلا - يا رجلا يجبر الكسير)
الحكم
بيـــــــــــــان الحكـــــــــــم
النصب في هذا جائز لا واجب ونص على ذلك في التسهيل والضم كـ(ألاَ يا بيتُ بالعَلْياءِ بيتُ.. ولولا حبُّ أَهْلِكَ ما أتيتُ)
- وجاء الوجهان على اعتبار القصدين: مناداة موصوف أو وصف منادى
تعليل الحكم: لاحتياج النكرة إلى الصفة وتعريف القصد لا يقدح في هذا
- وامتنع النصب في المعرفة الموصوفة كـ(يا زيداً الكريم) للآتي:
- لو سُمِعَ في المعرفة لكان ولا مانع في القياس ولكن لا سماعَ
- في المعرفة: وصفت المنادى ،وفي النكرة: ناديت موصوفاً
الوصف المقترن بجملة كـ(يا حليماً لا يعجلُ - يا عظيماً يُرجى لكل عظيم)
- ليست هذه الجملة نعتا بل هي في محل نصب حال من ضمير مرفوع فاعلاً مستترٍ في الوصف
- والوصف معرفة للإقبال والضمير المستتر هو المخاطب
- والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الوصف
- وهذا رأي ابن هشام وجعل الناظم والشاطبي الجملةَ نعتاً
- إذا كان في الجملة ضمير يُراد به المنادى جاز أن يُؤتى به ضمير غائب أو مُخاطب (يا عظيما يُرجى - تُرجَى)


ماهية العامل في المنادى
فعل لازم الإضمار (جمهور البصرة)
فالمنادى مفعول
وجب إضماره للآتي:
1- ظهور المعنى
٢- إظهار الفعل يوهم الإخبار
٣- كثرة الاستعمال
٤- التعويض بحرف النداء
عامل معنوي وهو القصد
- أجيب: لم نعهد عاملاً معنويا ناصباً بل عهدناه رافعاً
أداة النداء (بعض البصريين)
- واختلفوا:
هي حروفٌ نائبة عن الفعل فالمنادى شبيه بالمفعول به (الفارسي)
- أجيب: قد يُحذَفُ الحرف ولا يُجمع بين حذف العِوَض والمعوض منه
أداوات النداء أفعال
- يُرَدُّ بما رُدَّ به السابق
أداة النداء اسم فعل مضارع بمعنى (أدعو) (بعض المتأخرين)
- أجيب: لوجب استتار الضمير فيها وجاز إتباعه ،ولكانت جملة تامة يُكتفى بها

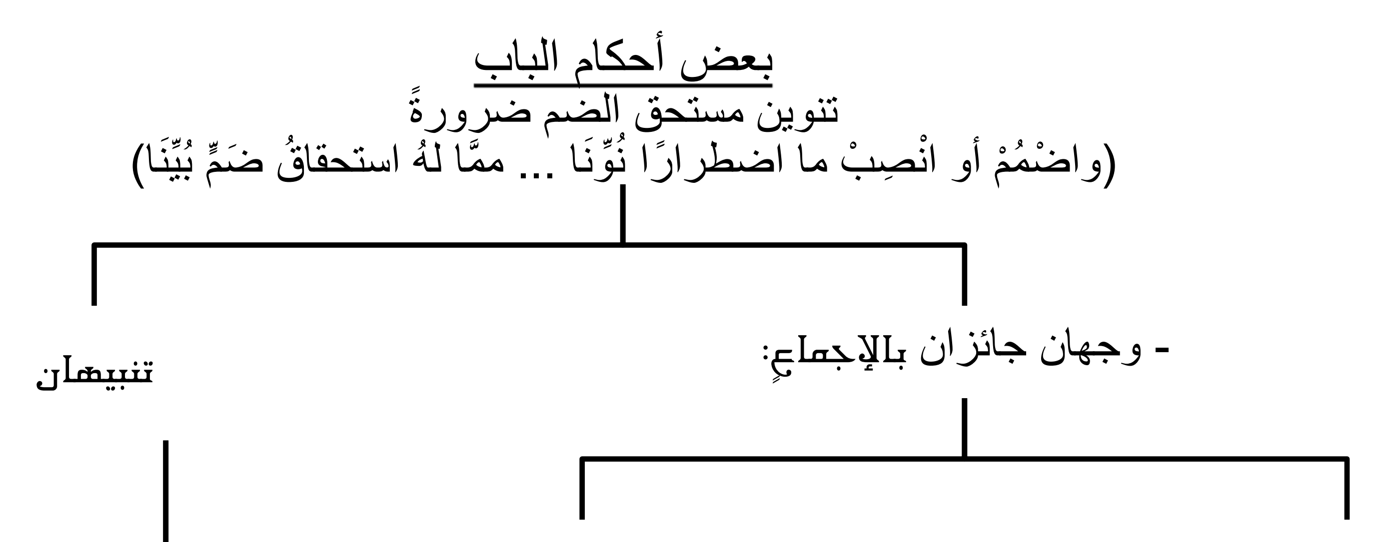


الإتباع في النداء
صورة جواز الإتباع
(ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ..نحوِ أَزَيْدُ بنُ سعيدٍ لا تَهِنْ)
الصورة: كونُ المُنادى
١- مفردا
- فالمضاف وشبهه لا يُضَمَّانِ والنكرة لا يوصف بـ(ابن)
٧- مضموماً ضمًّا ظاهرًا
- فلو كان الضمُّ مقدرا فلا فائدة في تقدير الإتباع، فَعِلَّةُ الإتباعِ تَنَاسُبُ اللفظِ
- حكى الناظم عن الفراء: (يا عيسى بنَ مريم)
٢- عَلَمًا
ويدخل اللقب كـ(يا كرزَ بنَ بطةَ - يا كرزَ بنَ زيدٍ) فالألقابُ أعلامٌ وكذلك الكُنَى
- ويجب الضم في: (يا غلامُ ابنَ عمروٍ)
٦- موصوفاً بـ(ابن)
- خلافا للكوفيين
٣- إضافة (ابن) إلى علم
- ويدخل اللقب كـ(يا كرزَ بنَ بطةَ - يا زيدَ بنَ كرزٍ)
اتفقوا على العلم المذكر كـ(زيد بن محمد)
واختلفوا في المؤنث كـ(عمرو بن هند)
- فيجب الضم في: (يا زيد ابن الرجل)
٥- أن يُعربَ (ابن) صفةً للأول
- فإن أُعرِبَ بدلاً أو على تقدير نداء آخر فالضمُّ واجب
- نص عليه في التسهيل
٤- لم يُفْصَلْ بين المنادى وبين (ابن)، فيجب الضم في: (يا زيدُ الفاضل ابن عمرو)
الحكم
- جاز في المنادى وجهان:
البناء على الضم كـ(يا زيدُ بنَ عمروٍ)
واختاره المبرد
الفتح إتباعا
واختاره جمهور البصرة
مثال كـ(يا زيدَ بنَ عمروٍ)
- ويجب حينئذٍ حذفُ ألف (ابن)
وجه الاقتصار على هذه الصورة كثرة استعمالها دون غيرها
- ولذا جاز في غير النداء: (هذا زيدُ بنُ عمروٍ) بلا تنوين بخلاف (هذا زيدٌ ابنُ أخينا)

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع الإتباع في النداء
إذا تخلف شرطٌ مِمَّا سبقَ..امتنع الإتباع
(والضمُّ إنْ لمْ يَلِ الابنُ عَلَمَا..أوْ يَلِ الإبْنَ عَلَمٌ قدْ حُتِمَا)
- كـ(يا غلامُ ابنَ عمروٍ - يا زَيدُ ابنَ أخينا)
- ويجب حينئذٍ إثباتُ ألف (ابنً)
هل يلحق بهذه الصورة غيرُها
ورد (يا فلانَ بنَ فلانٍ) وقاسه الكوفيون دون البصريين
هل يلحق بـ(ابن) غيره؟
الكوفيون يقولون: (يا زيدَ الكريم) ودليلهم:
((فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى..بأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوادَا)
- ومثل هذا شاذ
أجاز ابن هشام (ابنة) كـ(يا هندُ ابنةَ عمرو)
قاس أبو عمروٍ بن العلاء (بنت على (ابنٍ) لكثرة الاستعمال ومنعه ابن هشام



النصبُ

لأنَّهُ ضعف بالتنوين كالإضافة

- وهذا الوجه أقيس من الأول إذ لم يُبْقِ عربيٌّ اسمًا على الجر بالفتحة حين الاضطرار إلى صرف ما لا ينصرف
- رجحه أبو عمرو وعيسى بن عُمَر ووافقهُما الناظم والأعلم في اسم الجنس

كـ(ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَّي وَقَالَتْ..يَا عَدِيا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي)

إبقاء الضم

لأن التنوين عارض ،وهو أكثر في السماع ولم يسمع سيبويه غيرَه

- رجحه الخليل وسيبويه ووافقهُما الناظم والأعلم في العَلَم

كـ(سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا..وليسَ عليكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ)

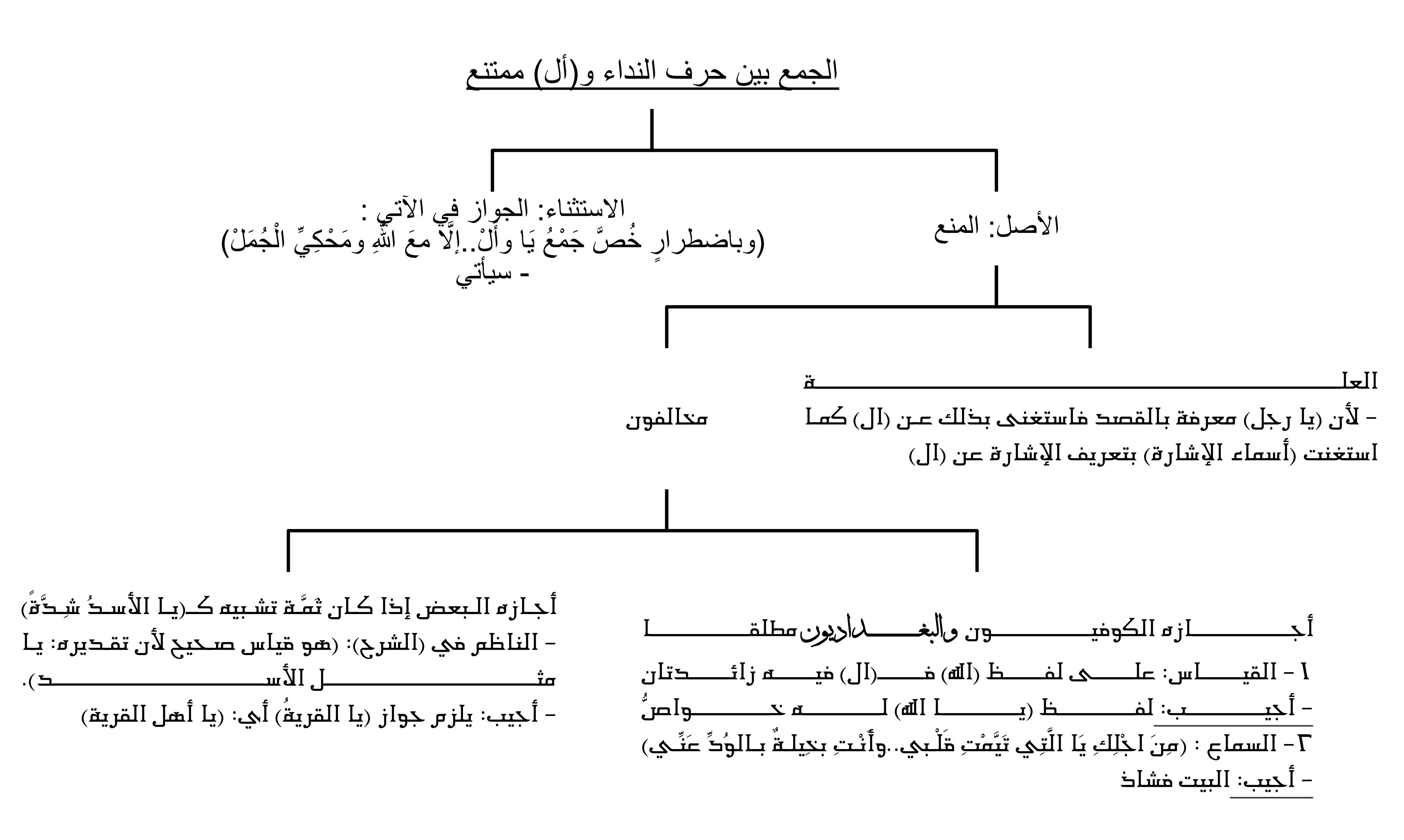
تنبيهان

المستحق الضم يَعُمُّ العَلَمَ وغيرَه

- وهو ظاهرا النحاة والنظم
- خصَّ أهلُ سَبْتَةَ هذا بالعلَم فالمُعَرَّفُ بالقصد إن أريد تنوينُه فليُقدَّرْ مُنَكَّرًا فينتصب
- أجيب: التنكير لا يتأتى في كل موضع فمقتضيات الحال تختلف

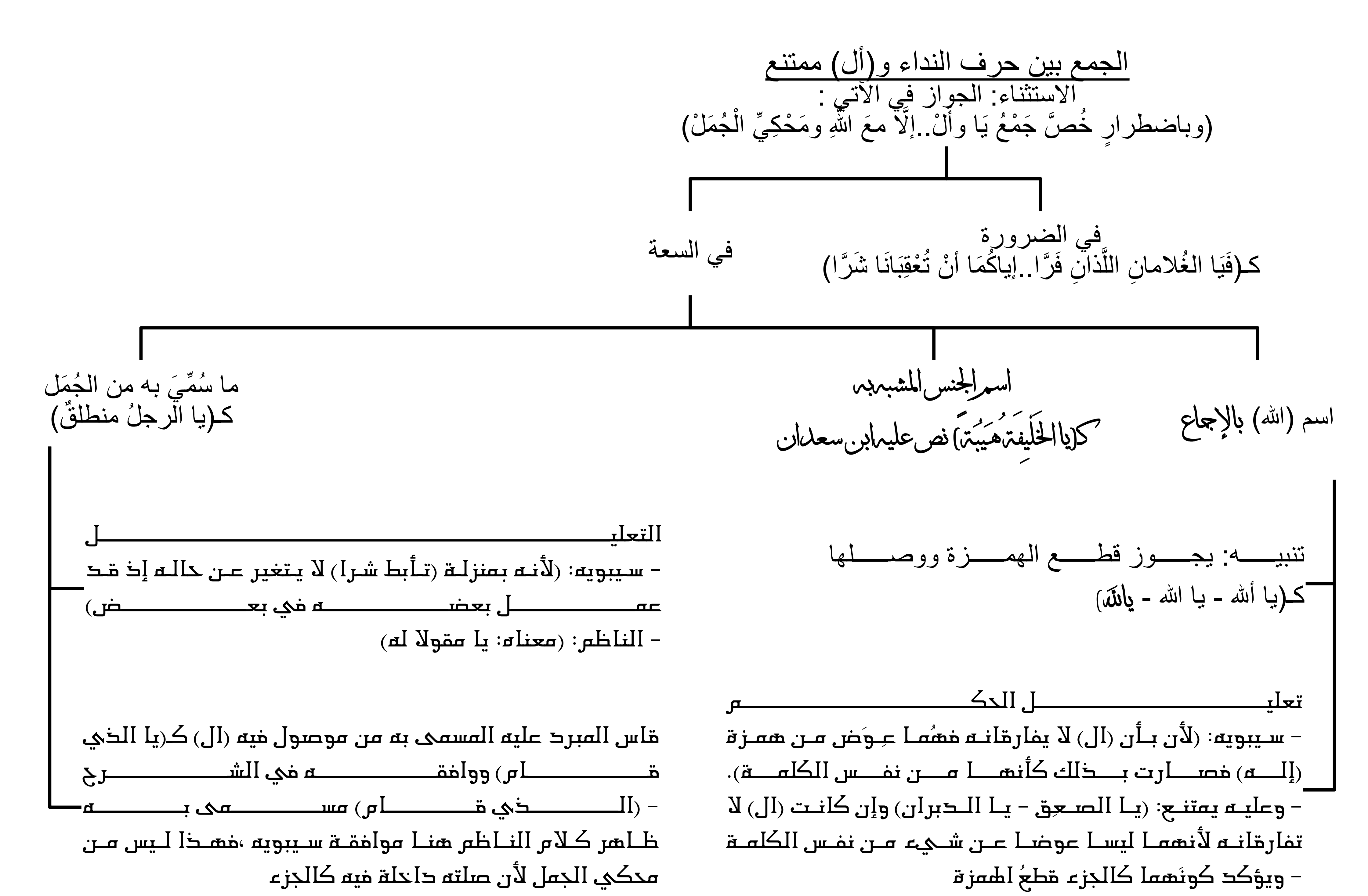
(ضَمٌّ بُيِّنَا) للتحرز من الضم المقدر كـ(فتى) فلا يُضَّطُر إلى تنوينه فالوزن لا ينكسر

- مصطفى: (والمنقوص كالمقصور)

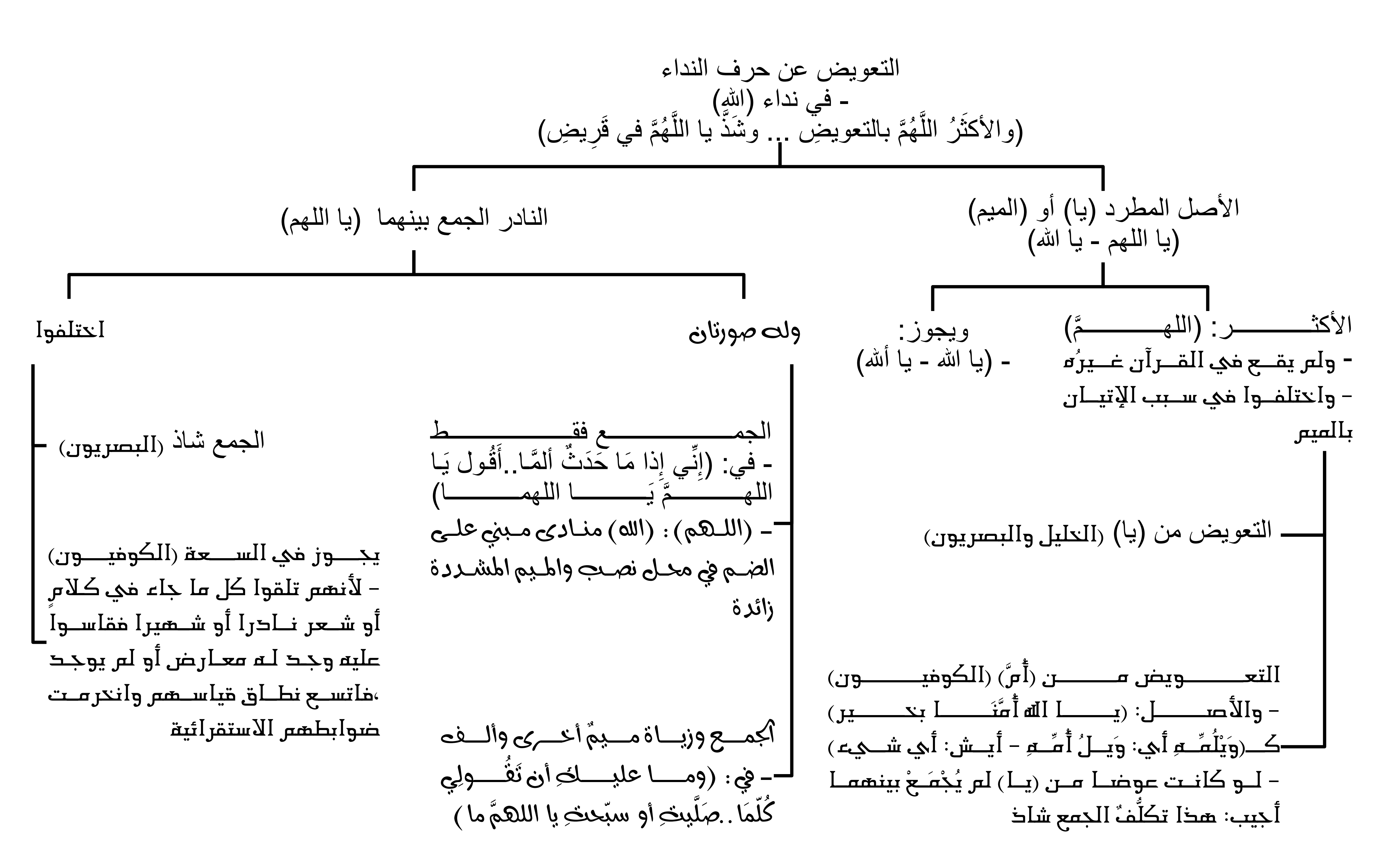


الجمع بين حرف النداء و(أل) ممتنع
الأصل: المنع
الاستثناء: الجواز في الآتي :
(وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وأَلْ..إلَّا معَ اللهِ ومَحْكِيِّ الْجُمَلْ)
- سيأتي
العلة
- لأن (يا رجل) معرفة بالقصد فاستغنى بذلك عن (ال) كما استغنت (أسماء الإشارة) بتعريف الإشارة عن (ال)
مخالفون
أجازه الكوفيون والبغداديون مطلقا
١ - القياس: على لفظ (الله) فـ(ال) فيه زائدتان
- أجيب: لفظ (يا الله) له خواصٌّ
٢- السماع : (مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي..وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي)
- أجيب: البيت فشاذ
أجازه البعض إذا كان ثمَّة تشبيه كـ(يا الأسدُ شِدَّةً)
- الناظم في (الشرح): (هو قياس صحيح لأن تقديره: يا مثل الأسد).
- أجيب: يلزم جواز (يا القريةُ) أي: (يا أهل القرية)

مُصْطفَى دَنْقَش

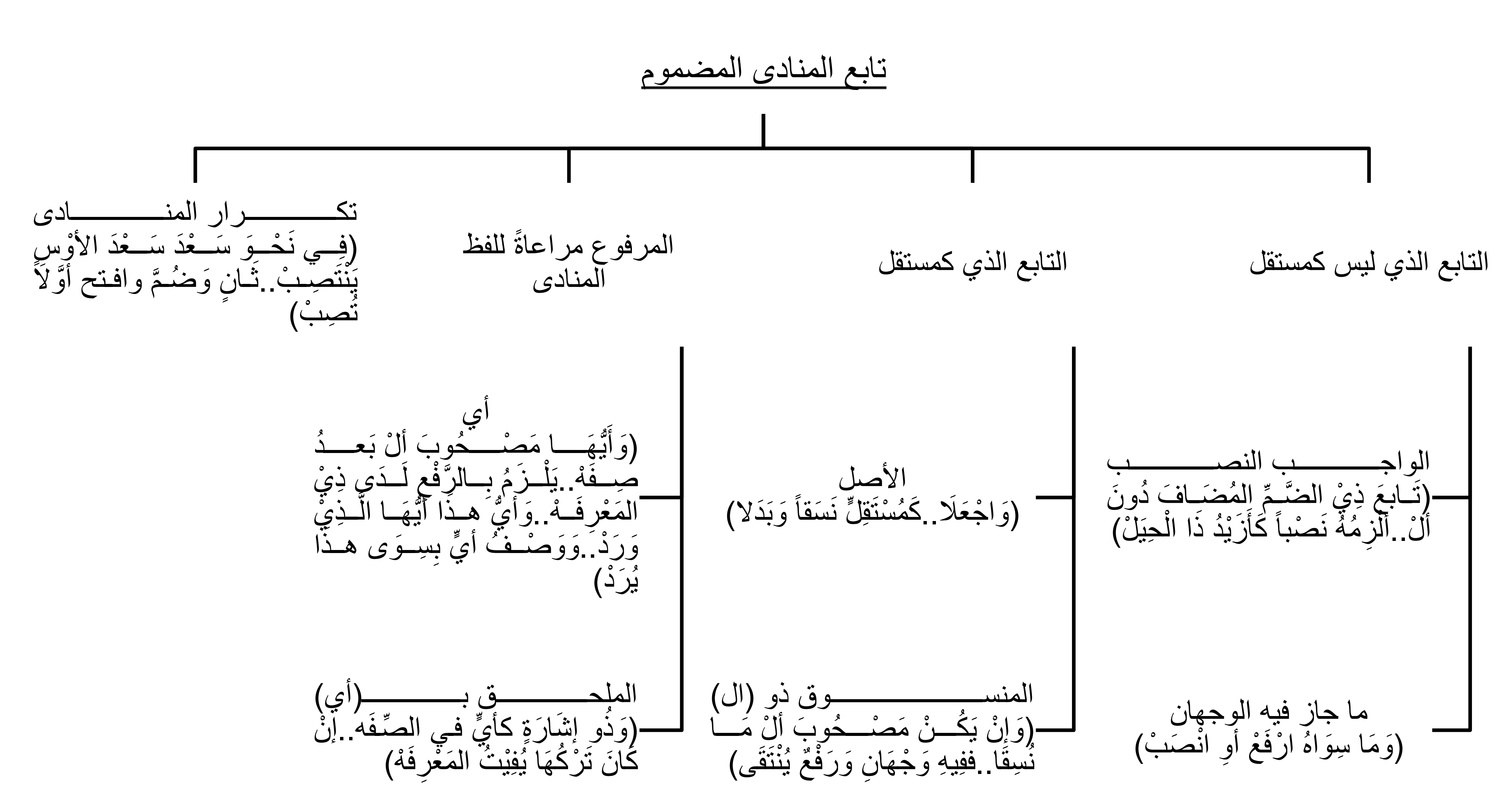


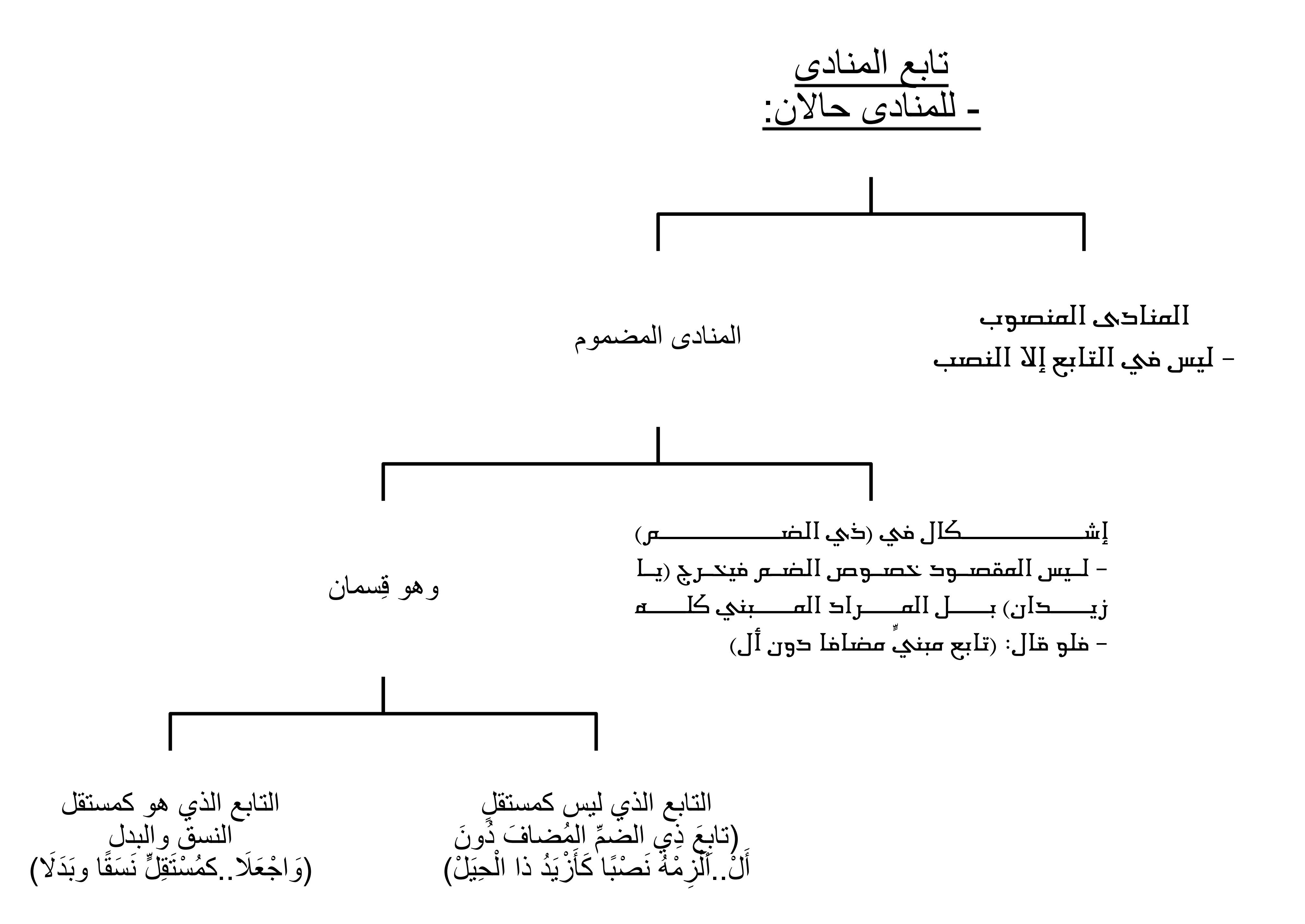
الجمع بين حرف النداء و(أل) ممتنع
الاستثناء: الجواز في الآتي :
(وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وأَلْ..إلَّا معَ اللهِ ومَحْكِيِّ الْجُمَلْ)
في الضرورة
كـ(فَيَا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا..إياكُمَا أنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا)
في السعة
اسم (الله) بالإجماع
اسم الجنس المشبه به
كـ(يا الخَلِيفَة هَيْبَةً) نص عليه ابن سعدان
ما سُمِّيَ به من الجُمَل
كـ(يا الرجلُ منطلقٌ)
تنبيه: يجوز قطع الهمزة ووصلها
كـ(يا أَلله - يا الله - يالله)
تعليل الحكم
- سيبويه: (لأن بأن (ال) لا يفارقانه فهُما عِوَض من همزة (إله) فصارت بذلك كأنهما من نفس الكلمة).
- وعليه يمتنع: (يا الصعِق - يا الدبران) وإن كانت (ال) لا تفارقانه لأنهما ليسا عوضا عن شيء من نفس الكلمة
- ويؤكد كونَهما كالجزء قطعُ الهمزة
التعليل
- سيبويه: (لأنه بمنزلة (تأبط شرا) لا يتغير عن حاله إذ قد عمل بعضه في بعض)
- الناظم: (معناه: يا مقولا له)
قاس المبرد عليه المسمى به من موصول فيه (ال) كـ(يا الذي قام) ووافقه في الشرح
- (الذي قام) مسمى به
ظاهر كلام الناظم هنا موافقة سيبويه ،فهذا ليس من محكي الجمل لأن صلته داخلة فيه كالجزء



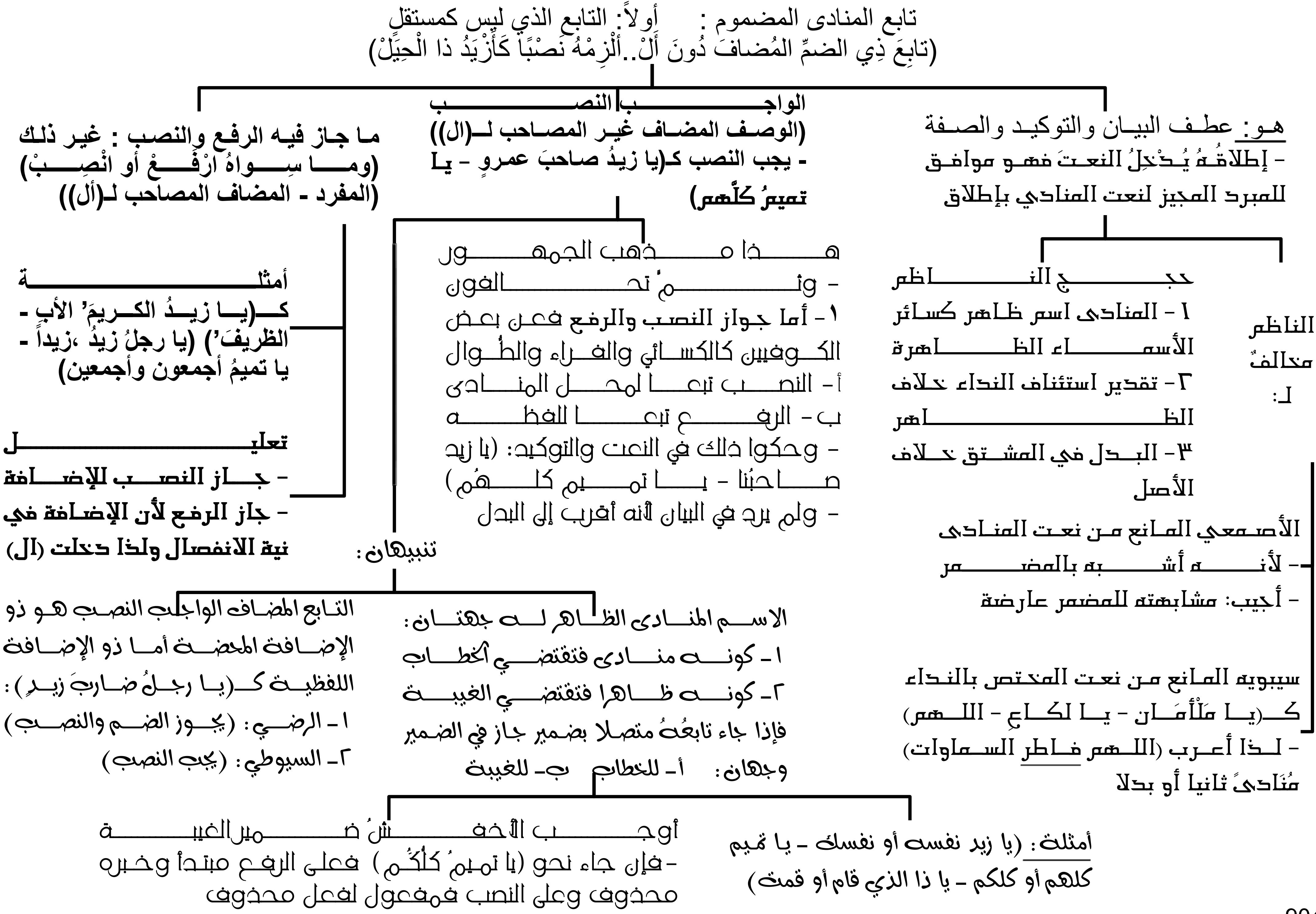
التعويض عن حرف النداء
- في نداء (اللهِ)
(والأكثَرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ ... وشَذَّ يا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ)
الأصل المطرد (يا) أو (الميم)
(يا اللهم - يا الله)
النادر الجمع بينهما (يا اللهم)
الأكثر: (اللهمَّ)
- ولم يقع في القرآن غيرُه
- واختلفوا في سبب الإتيان بالميم
ويجوز:
- (يا الله - يا ألله)
التعويض من (يا) (الخليل والبصريون)
التعويض من (أُمَّ) (الكوفيون)
- والأصل: (يا الله أُمَّنَا بخير
كـ(وَيْلُمِّهِ أي: وَيلُ أُمِّهِ - أيش: أي شيء)
- لو كانت عوضا من (يا) لم يُجْمَعْ بينهما
أجيب: هذا تكلُّفٌ الجمع شاذ
وله صورتان
الجمع فقط
- في: (إنِّي إذا مَا حَدَثٌ ألمَّا..أَقُول يَا اللهمَّ يَا اللهما)
- (اللهم): (الله) منادى مبني على الضم في محل نصب والميم المشددة زائدة
الجمع وزيادة ميمٌ أخرى وألف
- في: (وما عليكِ أن تَقُولي كُلّمَا ..صَلَّيتِ أو سبّحتِ يا اللهمَّ ما)
اختلفوا
- الجمع شاذ (البصريون)
يجوز في السعة (الكوفيون)
- لأنهم تلقوا كل ما جاء في كلامٍ أو شعر نادرا أو شهيرا فقاسوا عليه وجد له معارض أو لم يوجد ،فاتسع نطاق قياسهم وانخرمت ضوابطهم الاستقرائية

تَابِعُ الْمُنَادَى الْمَضْمُومِ

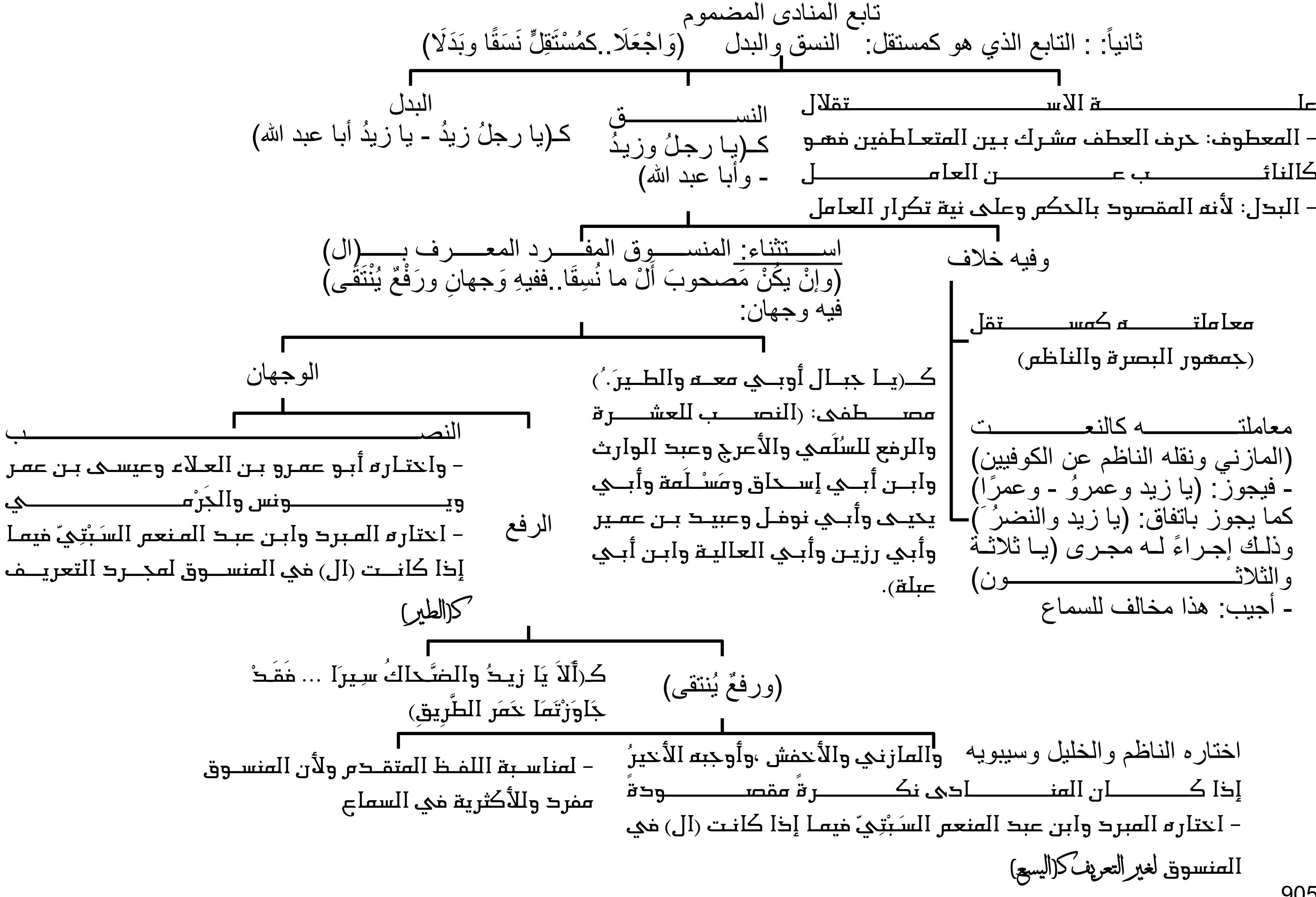

تابع المنادى المضموم
التابع الذي ليس كمستقل
التابع الذي كمستقل
المرفوع مراعاةً للفظ المنادى
تكرار المنادى (فِي نَحْوَ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ..ثَانٍ وَضُمَّ وافتح أَوَّلاً تُصِبْ)
الواجب النصب (تَابعَ ذِيْ الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ..أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)
ما جاز فيه الوجهان (وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصَبْ)
الأصل (وَاجْعَلا..كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلا)
المنسوق ذو (ال) (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا..فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)
أي (وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ..يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ..وَأَيُّ هذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ..وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هذَا يُرَدْ)
الملحق بـ(أي) (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَه..إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ)

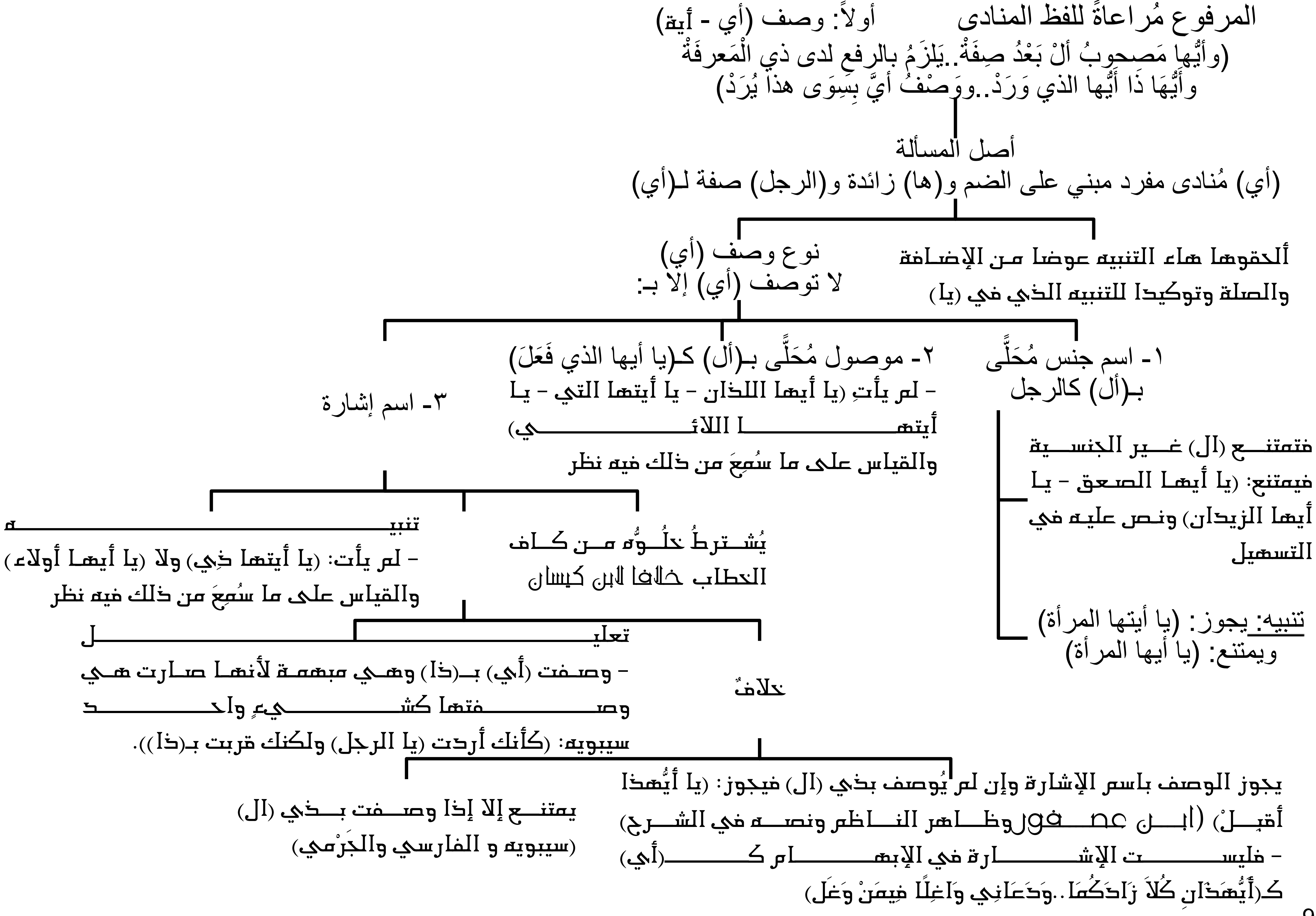

تابع المنادى
- للمنادى حالان:
المنادى المنصوب
- ليس في التابع إلا النصب
المنادى المضموم
إشكال في (ذي الضم)
- ليس المقصود خصوص الضم فيخرج (يا زيدان) بل المراد المبني كله
- فلو قال: (تابع مبنيٍّ مضافا دون أل)
وهو قِسمان
التابع الذي ليس كمستقلٍ
(تابعَ ذِي الضمِّ المُضافَ دُونَ أَلْ..أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزْيَدُ ذا الْحِيَلْ)
التابع الذي هو كمستقل
النسق والبدل
(وَاجْعَلَا..كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلَا)

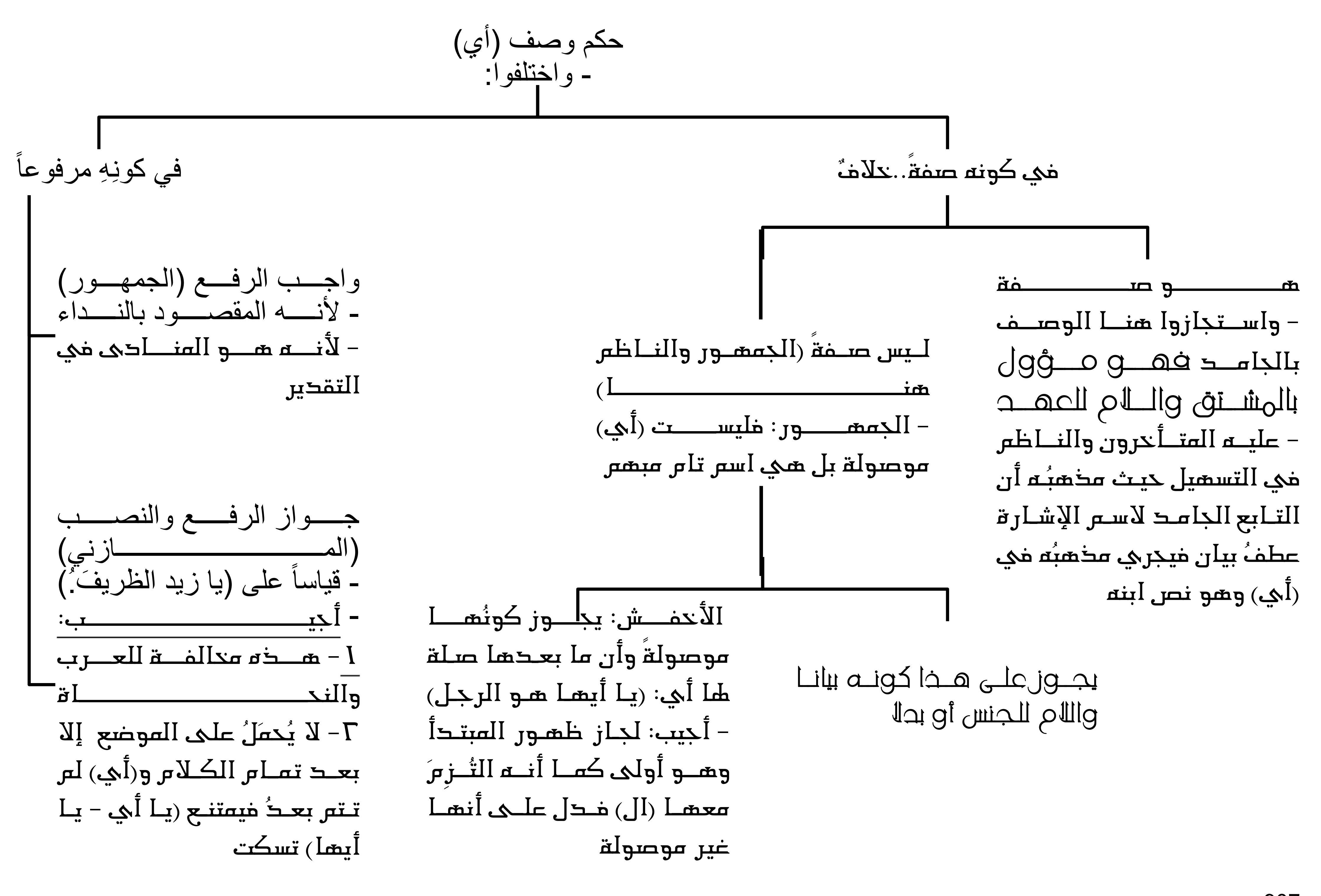
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع المنادى المضموم : أولاً: التابع الذي ليس كمستقل
(تابِعَ ذِي الضمِّ المُضافَ دُونَ أَلْ..أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذا الْحِيَلْ)
هو: عطف البيان والتوكيد والصفة
- إطلاقُهُ يُدْخِلُ النعتَ فهو موافق للمبرد المجيز لنعت المنادي بإطلاق
الناظم مخالفٌ لـ:
حجج الناظم
١ - المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة
٢ - تقدير استئناف النداء خلاف الظاهر
٣ - البدل في المشتق خلاف الأصل
الأصمعي المانع من نعت المنادى
- لأنه أشبه بالمضمر
- أجيب: مشابهته للمضمر عارضة
سيبويه المانع من نعت المختص بالنداء كـ(يا مَلْأمَان - يا لكاعِ - اللهم)
- لذا أعرب (اللهم فاطر السماوات) مُنَادىً ثانيا أو بدلا
الواجب النصب
(الوصف المضاف غير المصاحب لـ(ال))
- يجب النصب كـ(يا زيدُ صاحبَ عمروٍ - يا تميمُ كلَّهم)
هذا مذهب الجمهور
- وثمَّ تخالفون
١ - أما جواز النصب والرفع فعن بعض الكوفيين كالكسائي والفراء والطُّوال
أ- النصب تبعا لمحل المنادى
ب- الرفع تبعا للفظه
- وحكوا ذلك في النعت والتوكيد: (يا زيد صاحبُنا - يا تميم كلُّهُم)
- ولم يرد في البيان لأنه أقرب إلى البدل
ما جاز فيه الرفع والنصب : غير ذلك
(وما سِواهُ ارْفَعْ أو انْصِبْ)
(المفرد - المضاف المصاحب لـ(أل))
أمثلة
كـ(يا زيدُ الكريمَ الأبِ - الظريفَ) (يا رجلُ زيدُ ،زيداً - يا تميمُ أجمعون وأجمعين)
تعليل
- جاز النصب للإضافة
- جاز الرفع لأن الإضافة في نية الانفصال ولذا دخلت (ال)
تنبيهان :
الاسم المنادى الظاهر له جهتان :
١ـ كونه منادى فتقتضي الخطاب
٢ـ كونه ظاهرا فتقتضي الغيبة
فإذا جاء تابعُهُ متصلا بضمير جاز في الضمير وجهان: أ- للخطاب ب- للغيبة
أمثلة: (يا زيد نفسه أو نفسك ـ يا تميم كلهم أو كلكم ـ يا ذا الذي قام أو قمت)
أوجب الأخفشُ ضمير الغيبة
- فإن جاء نحو (يا تميمُ كلُّكُم) فعلى الرفع مبتدأ وخبره محذوف وعلى النصب فمفعول لفعل محذوف
التابع المضاف الواجب النصب هو ذو الإضافة المحضة أما ذو الإضافة اللفظية كـ(يا رجلُ ضاربَ زيدٍ) :
١ـ الرضي: (يجوز الضم والنصب)
٢ـ السيوطي: (يجب النصب)
904
مُصْطفَى دَنْقَش


تابع المنادى المضموم
ثانياً: : التابع الذي هو كمستقل: النسق والبدل (وَاجْعَلَا..كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلَا)
على الاستقلال
- المعطوف: حرف العطف مشرك بين المتعاطفين فهو كالنائب عن العامل
- البدل: لأنه المقصود بالحكم وعلى نية تكرار العامل
النسق
كـ(يا رجلُ وزيدُ - وأبا عبد الله)
البدل
كـ(يا رجلُ زيدُ - يا زيدُ أبا عبد الله)
وفيه خلاف
معاملته كمستقل
(جمهور البصرة والناظم)
معاملته كالنعت
(المازني ونقله الناظم عن الكوفيين)
- فيجوز: (يا زيد وعمروُ - وعمرًا)
كما يجوز باتفاق: (يا زيد والنضرُ َ)
وذلك إجراءً له مجرى (يا ثلاثة والثلاثون)
- أجيب: هذا مخالف للسماع
استثناء: المنسوق المفرد المعرف بـ(ال)
(وإنْ يكُنْ مَصحوبَ ألْ ما نُسِقَا..ففيهِ وَجهانِ ورَفْعٌ يُنْتَقَى)
فيه وجهان:
كـ(يا جبال أوبي معه والطيرَ ُ)
مصطفى: (النصب للعشرة والرفع للسُلَمي والأعرج وعبد الوارث وابن أبي إسحاق ومَسْلَمة وأبي يحيى وأبي نوفل وعبيد بن عمير وأبي رزين وأبي العالية وابن أبي عبلة).
الوجهان
النصب
- واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجَرْمي
- اختاره المبرد وابن عبد المنعم السَبْتِيّ فيما إذا كانت (ال) في المنسوق لمجرد التعريف
كـ(الطير)
الرفع
(ورفعٌ يُنتقى)
كـ(ألَا يَا زيدُ والضَّحاكُ سِيرًا ... فَقَدْ جَاوَزْتَمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ)
اختاره الناظم والخليل وسيبويه والمازني والأخفش ،وأوجبه الأخيرُ إذا كان المنادى نكرةً مقصودةً
- اختاره المبرد وابن عبد المنعم السَبْتِيّ فيما إذا كانت (ال) في المنسوق لغير التعريف كـ(اليسع)
- لمناسبة اللفظ المتقدم ولأن المنسوق مفرد وللأكثرية في السماع


المرفوع مُراعاةً للفظ المنادى أولاً: وصف (أي - أية)
(وأيُّها مَصحوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَةْ..يَلزَمُ بالرفع لدى ذي الْمَعرفَةْ
وأَيُّهَا ذَا أَيُّها الذي وَرَدْ..ووَصْفُ أيَّ بِسِوَى هذا يُرَدْ)
أصل المسألة
(أي) مُنادى مفرد مبني على الضم و(ها) زائدة و(الرجل) صفة لـ(أي)
ألحقوها هاء التنبيه عوضا من الإضافة والصلة وتوكيدا للتنبيه الذي في (يا)
نوع وصف (أي)
لا توصف (أي) إلا بـ:
١- اسم جنس مُحَلًّى بـ(أل) كالرجل
فتمتنع (ال) غير الجنسية فيمتنع: (يا أيها الصعق - يا أيها الزيدان) ونص عليه في التسهيل
تنبيه: يجوز: (يا أيتها المرأة) ويمتنع: (يا أيها المرأة)
٢- موصول مُحَلًّى بـ(أل) كـ(يا أيها الذي فَعَلَ)
- لم يأتِ (يا أيها اللذان - يا أيتها التي - يا أيتها اللائي)
والقياس على ما سُمِعَ من ذلك فيه نظر
٣- اسم إشارة
يُشترطُ خلُوُّه من كاف الخطاب خلافا لابن كيسان
تنبيه
- لم يأت: (يا أيتها ذِي) ولا (يا أيها أولاء)
والقياس على ما سُمِعَ من ذلك فيه نظر
تعليل
- وصفت (أي) بـ(ذا) وهي مبهمة لأنها صارت هي وصفتها كشيءٍ واحد
سيبويه: (كأنك أردت (يا الرجل) ولكنك قربت بـ(ذا)).
خلافٌ
يجوز الوصف باسم الإشارة وإن لم يُوصف بذي (ال) فيجوز: (يا أيُّهذا أقبِلْ) (ابن عصفور وظاهر الناظم ونصه في الشرح)
- فليست الإشارة في الإبهام كـ(أي)
كـ(أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا..وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَلْ)
يمتنع إلا إذا وصفت بذي (ال)
(سيبويه و الفارسي والجَرْمي)

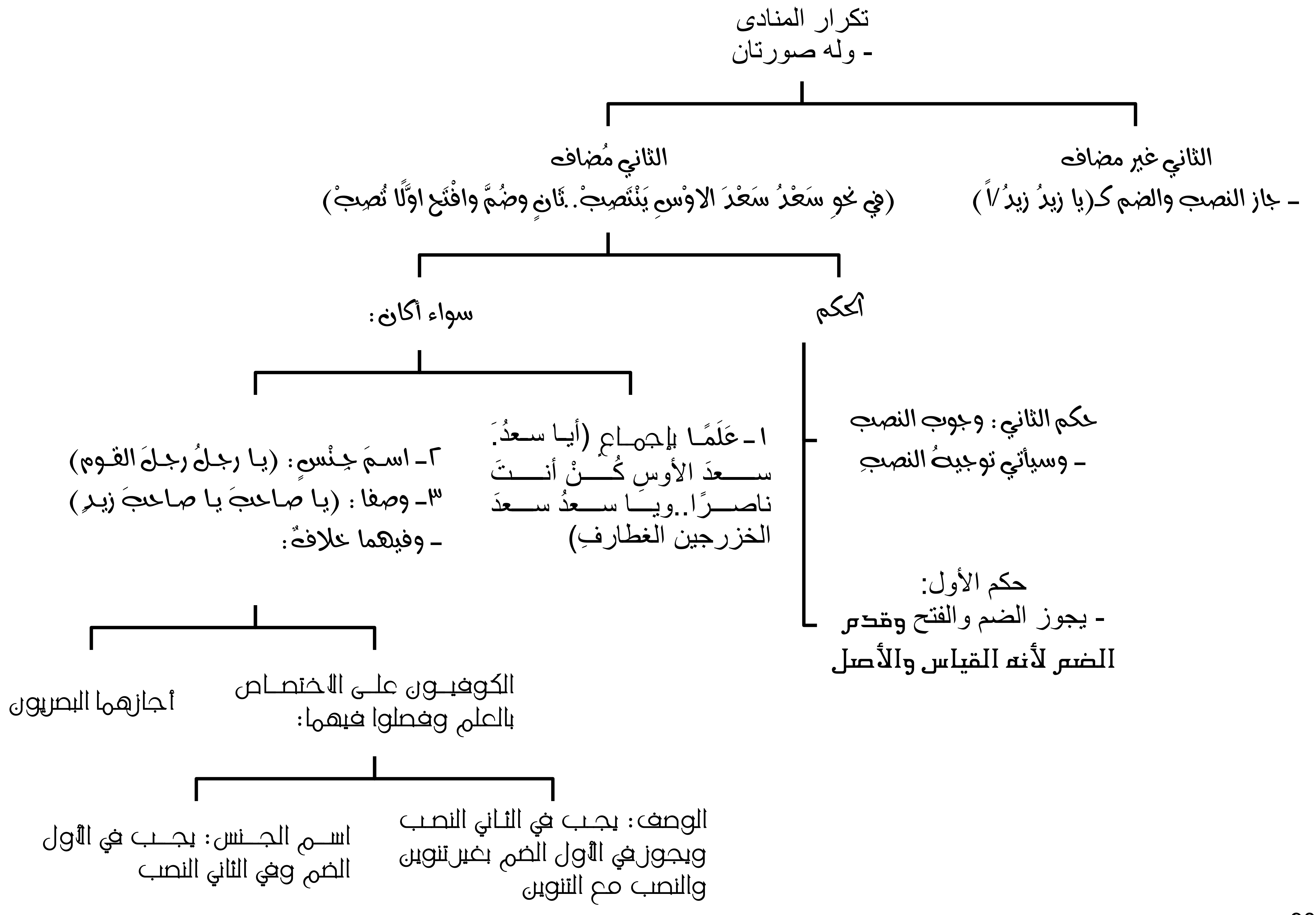

حكم وصف (أي)
- واختلفوا:
في كونه صفةً..خلافٌ
في كونِهِ مرفوعاً
هو صفة
- واستجازوا هنا الوصف بالجامد فهو مؤول بالمشتق واللام للعهد
- عليه المتأخرون والناظم في التسهيل حيث مذهبُه أن التابع الجامد لاسم الإشارة عطفُ بيان فيجري مذهبُه في (أي) وهو نص ابنه
ليس صفةً (الجمهور والناظم هنا)
- الجمهور: فليست (أي) موصولة بل هي اسم تام مبهم
يجوز على هذا كونه بيانا واللام للجنس أو بدلا
الأخفش: يجوز كونُها موصولةً وأن ما بعدها صلة لها أي: (يا أيها هو الرجل)
- أجيب: لجاز ظهور المبتدأ وهو أولى كما أنه التُزِمَ معها (ال) فدل على أنها غير موصولة
واجب الرفع (الجمهور)
- لأنه المقصود بالنداء
- لأنه هو المنادى في التقدير
جواز الرفع والنصب (المازني)
- قياساً على (يا زيد الظريفَ).
- أجيب:
١- هذه مخالفة للعرب والنحاة
٢- لا يُحمَلُ على الموضع إلا بعد تمام الكلام و(أي) لم تتم بعدُ فيمتنع (يا أي - يا أيها) تسكت

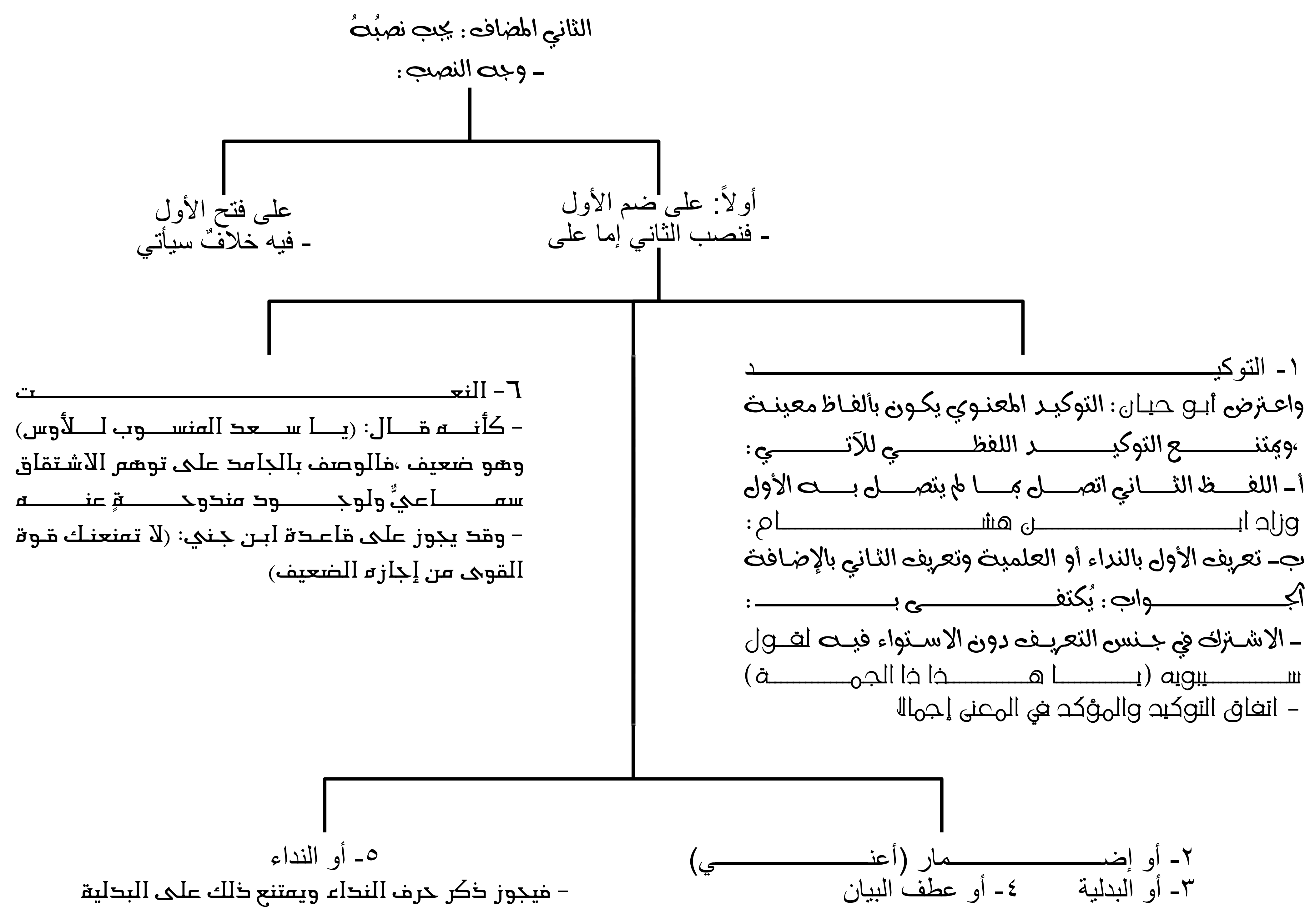
المرفوع مراعاةً للفظ المنادى
ثانياً: وصف اسم الإشارة
(وذُو إشارةٍ كأيٍّ في الصِّفَةْ ... إنْ كانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المعرِفَةْ)
- كـ(يا هذا الرجلُ)

شرط الحكم
- إن اعتبرتَهُ وصلةً لندائه
أما إن لم يُجْعَلْ وصلةً فيجوز:
١- الرفع
٢- النصب
٣- (يا هذا) وتسكت

تعليل الحكم
- اسم الإشارة مبهم كأي فيلزمه التفسير إلا أن يكون معه ما يعينه

فروق بينها وبين (أي)
١- يمتنع وصفه بـ(ذا) للتكرار فيمتنع: (يا هذا ذا)
٢- (أي) يجوز حذف حرف النداء معها ولا يحسن مع اسم الإشارة
٣- (أي) يمتنع أن إتباعُها إلا بوالصف بما تقدم وبالنسق والبدل أما اسم الإشارة فالتأكيد والبيان يجريان عليه زيادةً على البدل والنسق


تكرار المنادى
- وله صورتان
الثاني غير مضاف
- جاز النصب والضم كـ(يا زيدُ زيدُ/اً)
الثاني مُضاف
(في نحوِ سَعْدُ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ. ثَانٍ وضُمَّ وافْتَح اوَّلًا تُصِبْ)
الحكم
حكم الثاني: وجوب النصب
- وسيأتي توجيهُ النصبِ
حكم الأول:
- يجوز الضم والفتح وقدم الضم لأنه القياس والأصل
سواء أكان:
١- عَلَمًا بإجماعٍ (أيا سعدُ. سعدَ الأوسِ كُنْ أنتَ ناصرًا..ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارفِ)
٢- اسمَ جِنْسٍ: (يا رجلُ رجلَ القومِ)
٣- وصفا: (يا صاحبَ يا صاحبَ زيدٍ)
- وفيهما خلافٌ:
الكوفيون على الاختصاص بالعلم وفصلوا فيهما:
أجازهما البصريون
الوصف: يجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم بغير تنوين والنصب مع التنوين
اسم الجنس: يجب في الأول الضم وفي الثاني النصب



الثاني المضاف: يجب نصبُهُ
- وجه النصب:
أولاً: على ضم الأول
- فنصب الثاني إما على
على فتح الأول
- فيه خلافٌ سيأتي
١- التوكيد
واعترض أبو حيان: التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة، ويمتنع التوكيد اللفظي للآتي:
أ- اللفظ الثاني اتصل بما لم يتصل به الأول
وزاد ابن هشام:
ب- تعريف الأول بالنداء أو العلمية وتعريف الثاني بالإضافة
الجواب: يُكتفى بـ:
- الاشتراك في جنس التعريف دون الاستواء فيه لقول سيبويه (يا هذا ذا الجمة)
- اتفاق التوكيد والمؤكد في المعنى إجمالا
٦- النعت
- كأنه قال: (يا سعد المنسوب للأوس)
وهو ضعيف، فالوصف بالجامد على توهم الاشتقاق سماعيٌّ ولوجود مندوحةٍ عنه
- وقد يجوز على قاعدة ابن جني: (لا تمنعنك قوة القوى من إجازة الضعيف)
٢- أو إضمار (أعني)
٣- أو البدلية
٤- أو عطف البيان
٥- أو النداء
- فيجوز ذكر حرف النداء ويمتنع ذلك على البدلية

مُصْطفَى دَنْقَش

الثاني المضاف: يجب نصبُهُ

- وجه النصب:

ثانياً: على فتح الأول: اختلفوا في وجه النصب:

(سيبويه)
الأول مضاف إلى ما بعد الثاني وأما الثاني فمُقْحَمٌ بين المتضايفين

قياسه كمسألة (لا أبا لك - يا بؤس للحرب) في إقحام اللام بين المتضايفين

رد المبرد عليه:
١ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر
٢ - يلزم تنوين الثاني
٣ - زيادة الاسم

(المبرد)
الأول مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني

والاسم الثاني إما بيانٌ أو بدل أو توكيد لفظي أومنادى مستقل

رُدَّ بالآتي:
- الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه خلاف الأصل والأصلُ العكسُ

لا حذف من الأول ولا الثاني
- فالأول فُتِحَ للإتباعِ لحركة إعراب الثاني (السيرافي وأجازه ابن خروف والشاطبي)
- وهو ظاهر الناظم فلو كان فتحَ إعرابٍ لقال: (وضم وانصب)

ترجيحه:
- لا تقدير حذف فيه والحمل على الظاهر أولى

حكم الثاني على هذا الرأي:
- يجوز فيه
١ - النعت كـ(يا زيدَ بنَ عمرو)
٢ - البيان
- ويمتنع الآتي لمنافاته للتركيب المُجيزِ للإتباع:
١ - البدل لأنه في حكم الانفراد
٢ - نداء ثان
٣ - إضمار فعل

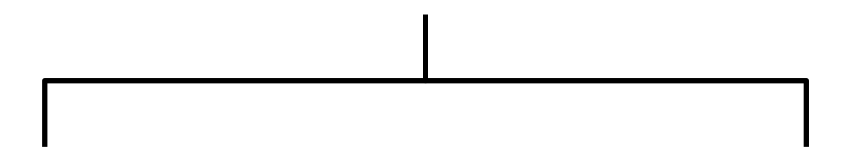
الاسمَان مضافان للمذكور (الفراء)
- أجيبَ: لا نظير له لتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ولا يُغتفرُ

الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضيفا (الأعلم)
- أجيب فيه جمع بين تركيب وإضافة ولا يُغتفرُ

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

المنادى المضاف

- وهو قسمان



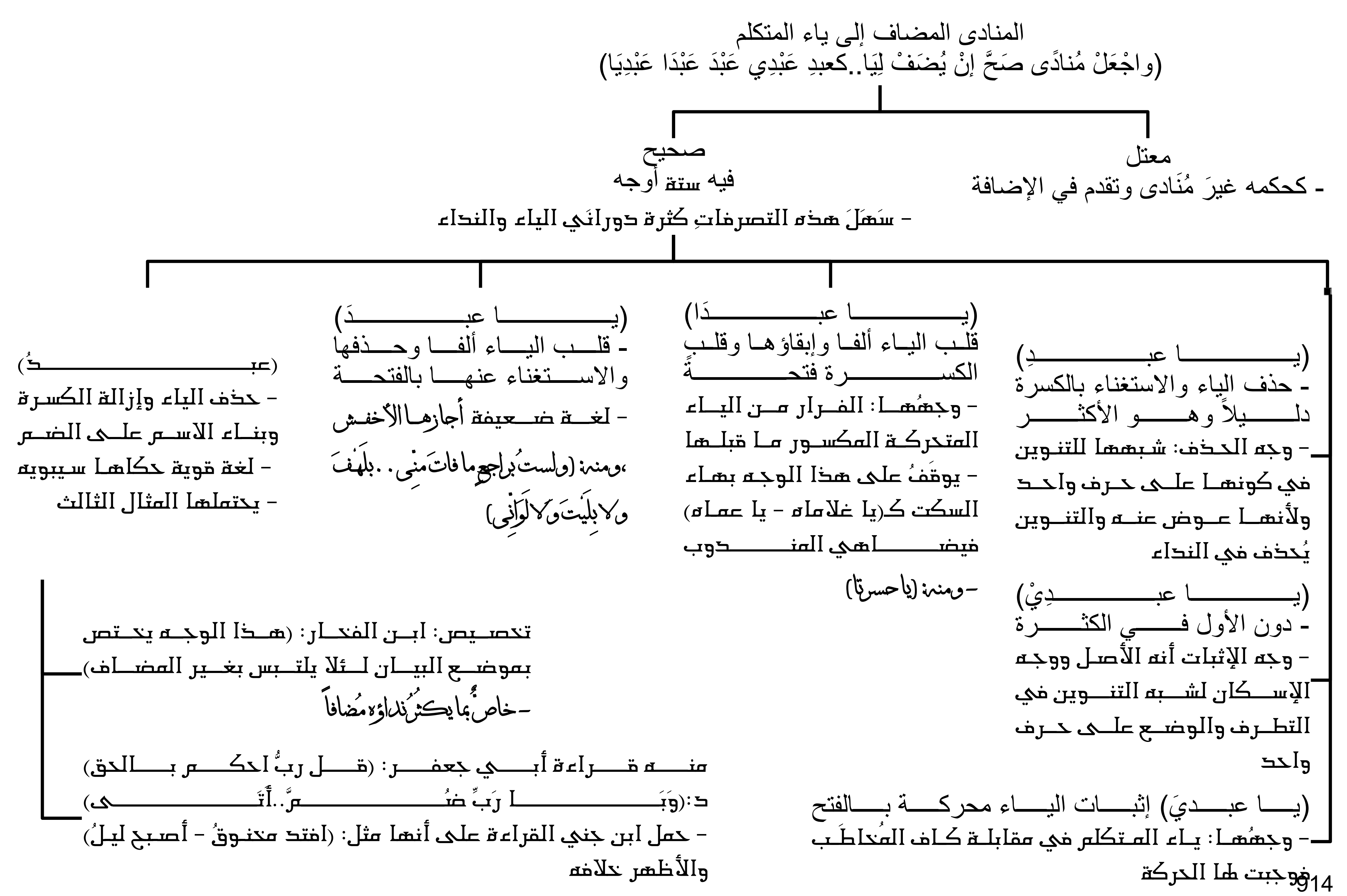
المضـــاف إلــى يـــاء المـــتكلم
(واجعل منـادى صـح إن يضـف ليـا..كعبـد عبدي عبد عبدا عبديا

المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم

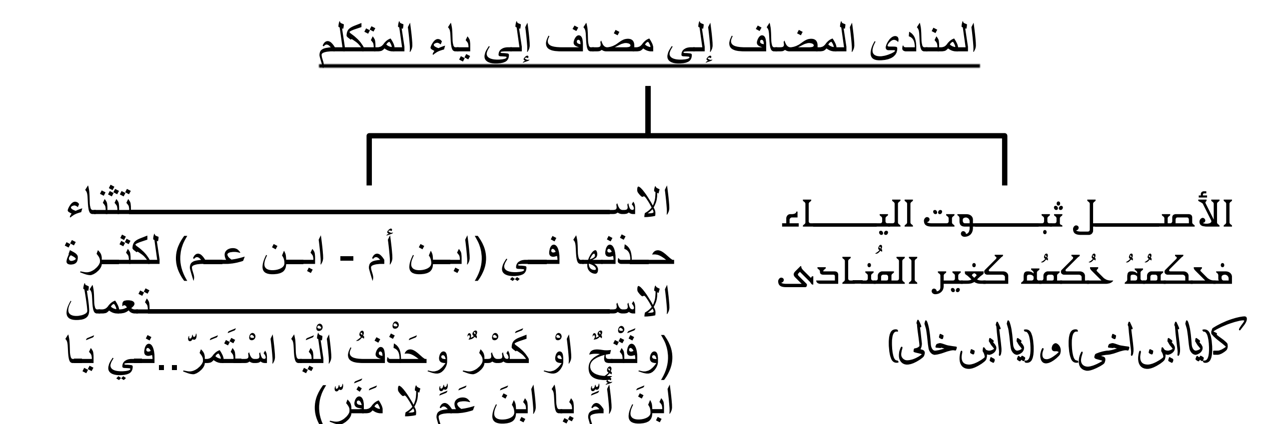
(وفـــتحٌ او كســـرٌ وحـــذف اليـــا اســـتمر..فـــي:
١- يـــــــــــــــــا ابـــــــــــــن أم
٢- يا ابن عم لا مفر

الإضــافة إلــى اليــاء مــع حــذفها والتعــويض عنهــا
(وفي الندا أبت أمت عرض..واكسر أوافتح ومن اليا التا عوض)

مُصْطفَى دَنْقَش



المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
(واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا..كعبدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)
معتل
- كحكمه غيرَ مُنَادى وتقدم في الإضافة
صحيح
فيه ستة أوجه
- سَهَلَ هذه التصرفاتِ كثرة دورانَي الياء والنداء
(يا عبدِ)
- حذف الياء والاستغناء بالكسرة دليلاً وهو الأكثر
- وجه الحذف: شبهها للتنوين في كونها على حرف واحد ولأنها عوض عنه والتنوين يُحذف في النداء
(يا عبدِيْ)
- دون الأول في الكثرة
- وجه الإثبات أنه الأصل ووجه الإسكان لشبه التنوين في التطرف والوضع على حرف واحد
(يا عبديَ) إثبات الياء محركة بالفتح
- وجهُها: ياء المتكلم في مقابلة كاف المُخاطَب فوجبت لها الحركة
(يا عبدَا)
قلب الياء ألفا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحةً
- وجهُها: الفرار من الياء المتحركة المكسور ما قبلها
- يوقَفُ على هذا الوجه بهاء السكت كـ(يا غلاماه - يا عماه) فيضاهي المندوب
- ومنه: (ياحسرتا)
(يا عبدَ)
- قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة
- لغة ضعيفة أجازها الأخفش
- ومنه: (ولستُ براجعٍ ما فاتَ مِنّي.. بلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لوَانِّي)
(عبدُ)
- حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضم
- لغة قوية حكاها سيبويه
- يحتملها المثال الثالث
تخصيص: ابن الفخار: (هذا الوجه يختص بموضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف)
- خاصٌ بما يكثُر نداؤه مُضافاً
منه قراءة أبي جعفر: (قل ربُّ احكم بالحق)
د: (وَبَا رَبِّ ضُرَّ..أَتَى)
- حمل ابن جني القراءة على أنها مثل: (افتد مخنوقُ - أصبح ليلُ) والأظهر خلافه



يجوز كسر الميم أو تفتح

(قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي - قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)

ش:(وَمِيمَ ابْنَ أُمَّ اكْسِرْ مَعًا كُفْؤَ صُحْبَةٍ)

تعليل وجه الكسر: البقاء على الأصل اجتزاءً بالكسرة عن الياء

تعليل وجه الفتح

- إتباعا لحركة نون (ابن) (الشاطبي)

-للتركيب المزجى (سيبويه والبصريون)

- الأصل: (أمّا - عمّا) بقلب الياء ألفا ثم حُذِفَ الألف وبقيت الفتحة دليلا (الكسائي والفراء وأبي عبيد ويُحكى عن الأخفش)

ورد في لغات قليلة

(يا ابنَ أُمِّي)

ك(يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي..أنتَ خلَّفتَني لِدَهْرٍ شَدِيدِ)

قالوا: (يا ابن أمي - يا ابن عمي) ويجوز فيها الفتح والإسكان

- الزجاجي على أن الإثبات أجود من الحذف و النحاة على خلافه

(يَا ابْنَةَ عَمَّا)

ك(يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي)

- قالوا: يا ابن أما ويا ابن عما

تنبيهات

تلحقُ هنا (ابنة)، ونص عليه ابن عصفور، ولم يُعرج عليه الناظم لا هنا ولا في التسهيل لعدم نص الجمهور عليه مصطفى: (ومثله في الحكم (بِنْت))

الاسمان مركبان كاسم واحد ك(خمسة عشر) ولذا يجوز كتبهما موصولين ك(يا ابنؤم ويا ابنعم) تشبيها بـ(بعلبك) ورُسِمَتْ موصولة فِي طه ومفصولة فِي الأعراف

الإضافة إلي الياء مع حذفها والتعويض عنها
(يا أبتِ. - يا أمتِ.)
(وفي النِّدا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ..واكْسِرْ أو افْتَحْ ومِن الْيَا التَّا عِوَضْ)

كثُر في ألسنتهم فحذفوا وأتوا بالتاء علامةً
- ويختص تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم بالنداء فيمتنع (جاءنى أبت - رأيت أمت)

في التاء

الفتح والكسر
- وقُرئ بهما في القرآن (يا أبت)
ش: (وَيَا أَبَتِ افْتَحْ حَيْثُ جَا لابْنِ عَامِرٍ)
د: (وَيَا أَبَتِ افْتَحْ أُدْ)
والكسر أكثر والفتح أقيس

حُكِيَ الضَّمُّ وهو قليل
- على التشبيه بـ(ثُبَة - هِبَة) وهو شاذ وقد قرئ بها

يمتنع إثبات الياء مع التاء

فيمتنع: (يا أبتي ويا أمتي)
- فالتاء عوض من الياء فلا تجتمعان وعدم اجتماعهما إلا نادرا هو دليل التعويض

فإذا لم تلحق التاء عوضا فلك الأوجه الخمسة: (يا أبيْ - أبَ - أبُ - أبا)

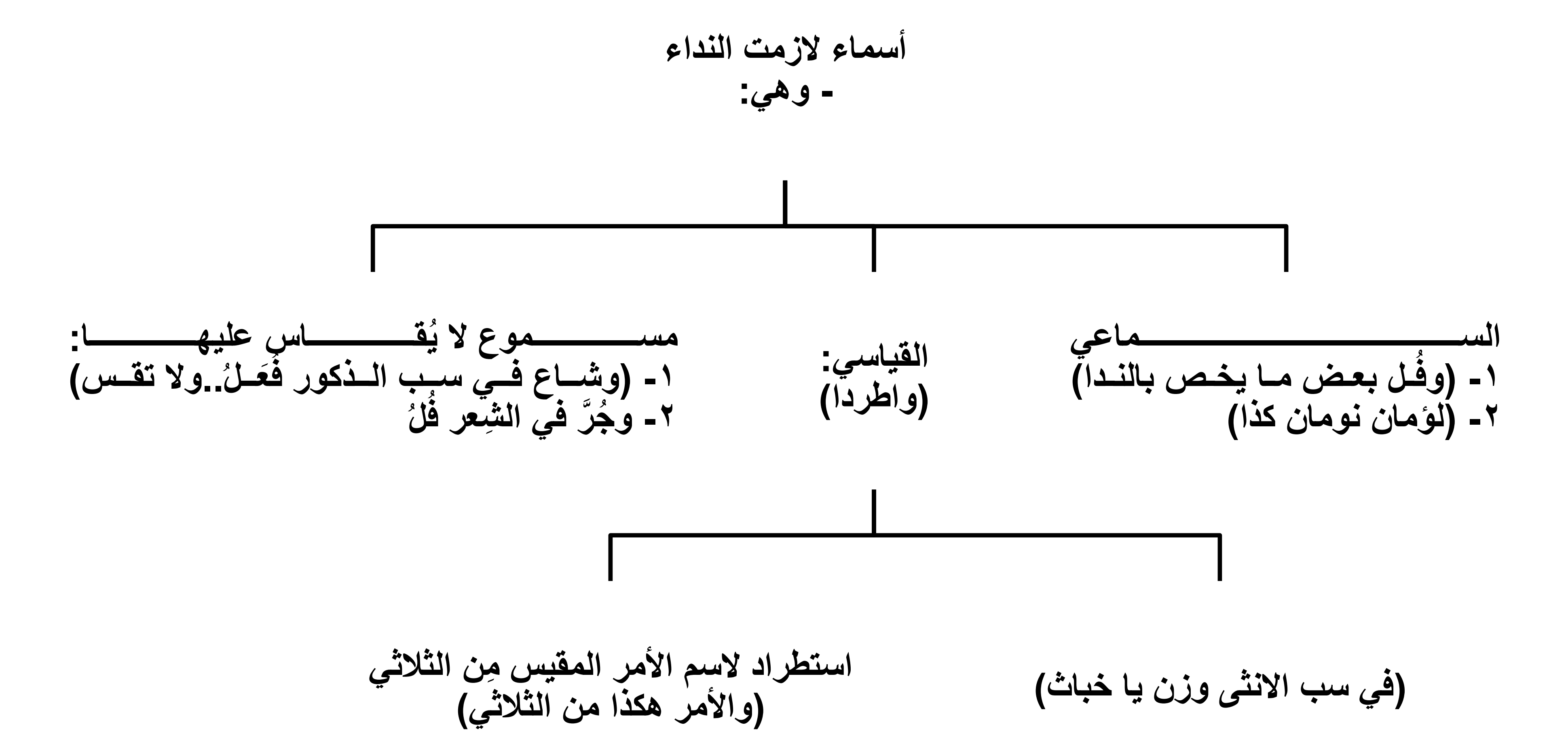
ورد الثبوتُ

في
(يا أبتي): (يَا أَبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا ..لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا)
- (يَا أبتا): (يَا أبتا أرَّقنى القِذّانُ..فالنّوْمَ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ)
(يَا أمّتا): (يَا أمّتا أبْصَرَنِي رَاكِبُ..يَسِيرُ في مُسْحَنفِرٍ لَاحِبِ)
وفيه قولان:
١- الألف هي ياءٌ منقلبة فجُمِعَ بين العوض والمعوض عنه (ابن جني)
٢- الألف هي اللاحقة بآخر المندوب والمستغاث والمنادى البعيد فلا جمع بين العوض والمعوض عنه (الناظم).

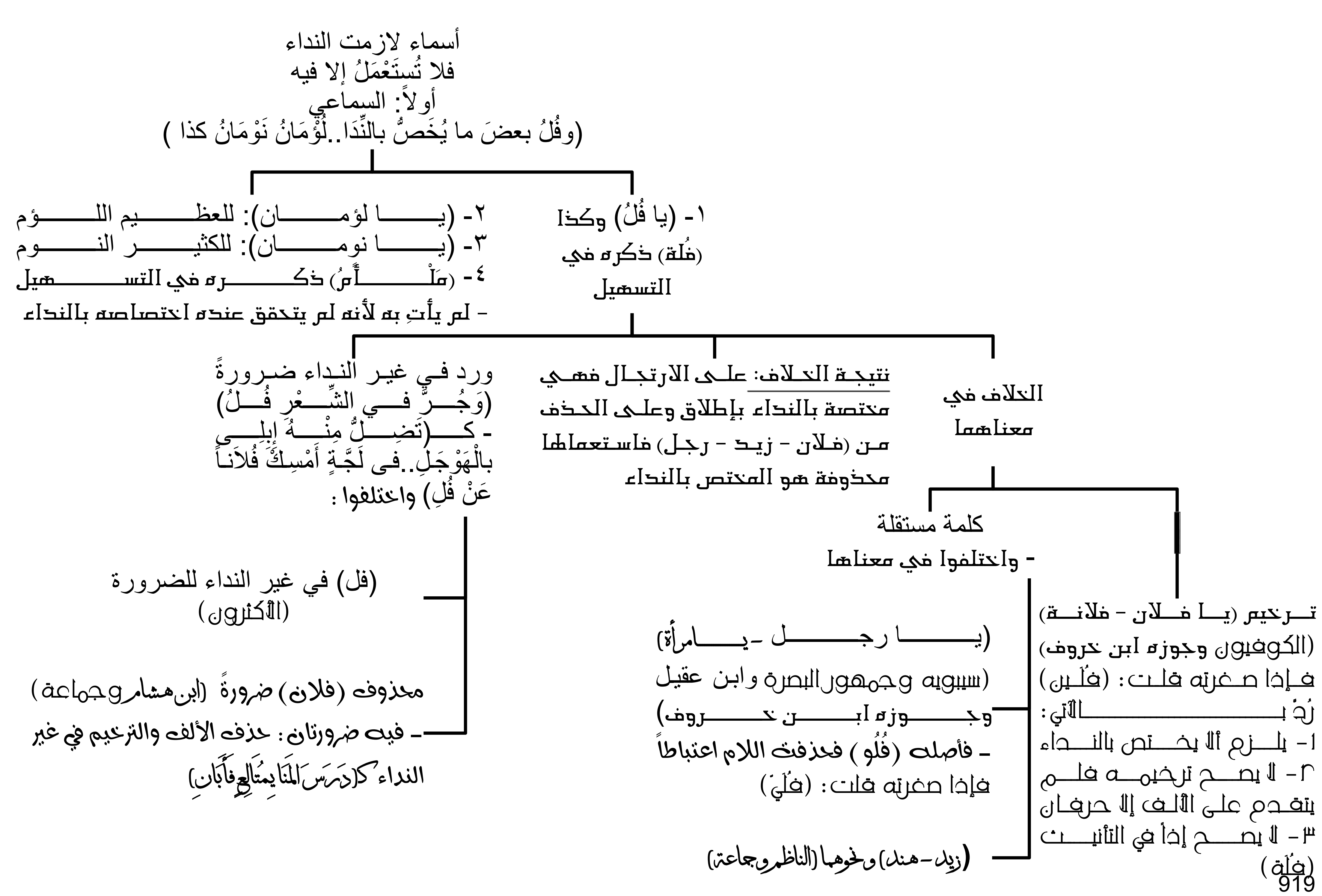
الخلاف في إثباته
يختص بالضرورة (البصريون)
يجوز في السعة (جمهور الكوفة)

يزيد في الوقف (يا أبهْ - أمَّه) بقلب التاء هاءً وهذا الإبدال دليلٌ على أنها للتأنيث

أَسْمَاء لَازَمَتْ النِّدَاءَ


أسماء لازمت النداء
- وهي:
مسموع لا يُقاس عليها:
١- (وشاع في سب الذكور فَعَلُ..ولا تقس)
٢- وجُرَّ في الشِعر فُلُ
القياسي:
(واطردا)
السماعي
١- (وفُل بعض ما يخص بالندا)
٢- (لؤمان نومان كذا)
استطراد لاسم الأمر المقيس مِن الثلاثي
(والأمر هكذا من الثلاثي)
(في سب الانثى وزن يا خباث)

مُصْطفَى دَنْقَش



أسماء لازمت النداء
فلا تُستَعْمَلُ إلا فيه
أولاً: السماعي
(وفُلُ بعضَ ما يُخَصُّ بالنِّدَا..لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كذا)
١- (يا فُلُ) وكذا (فُلة) ذكره في التسهيل
٢- (يـــا لؤمـــان): للعظـــيم اللـــؤم
٣- (يـــا نومـــان): للكثيـــر النـــوم
٤- (مَلْـــأَمُ) ذكـــره في التســـهيل
- لم يأتِ به لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء
الخلاف في معناهما
نتيجة الخلاف: على الارتجال فهي مختصة بالنداء بإطلاق وعلى الحذف من (فلان - زيد - رجل) فاستعمالها محذوفة هو المختص بالنداء
ورد في غير النداء ضرورةً (وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ)
- كـ(تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِى بالْهَوْجَلِ..فى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ) واختلفوا :
(فل) في غير النداء للضرورة (الأكثرون)
محذوف (فلان) ضرورةً (ابن هشام وجماعة)
- فيه ضرورتان: حذف الألف والترخيم في غير النداء كـ(دَرَسَ المَنَا بِمتَالِعٍ فأَبَانِ)
كلمة مستقلة
- واختلفوا في معناها
(يا رجل -يا امرأة)
(سيبويه وجمهور البصرة وابن عقيل وجوزه ابن خروف)
- فأصله (فُلُو) فحذفت اللام اعتباطاً فإذا صغرته قلت: (فُلَيّ)
(زيد-هند) ونحوها (الناظم وجماعة)
ترخيم (يا فلان - فلانة)
(الكوفيون وجوزه ابن خروف)
فإذا صغرته قلت: (فُلَين)
رُدَّ بالآتي:
١- يلزم ألا يختص بالنداء
٢- لا يصح ترخيمه فلم يتقدم على الألف إلا حرفان
٣- لا يصح إذاً في التأنيث (فُلَة)

أسماء لازمت النداء: ثانياً: القياسي وإن كان في قياسه خلافٌ

(واطَّرَدَا..في سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يا خَبَاثِ...والأمرُ هكذا مِن الثُّلاثِي)

- وما اختُلِفَ في قياسِهِ منها فالخلاف مبني على كثرتِه هل تكفي للقياس؟

أولاً: (فَعَالِ) مبنيا على الكسر

- في ذم الأنثى وسبها

- مِن كل فعل ثلاثي لكثرته في السماع كـ(يا خَبَاثِ)

الخلاف في قياسه

١- مقيس (سيبويه الناظم وابن هشام)

٢- غير مقيس (المبرد)

استثناء: ورد (لكاع) سبا للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء كـ(أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي..إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ)

وخرجوه على:

- لا تقدير وهو ضرورة

- تقدير قول محذوف: (مقول لها (يا لكاعِ)) فلا ضرورةَ

ومنه: سعد بن عبادة: (لَوْ وَجَدْتُ لَكَاعًا قَدْ تَفَخَّذَهَا رَجُلٌ) - مسند أحمد

استطراد: (فَعَالِ) مبنيا على الكسر للدلالة على الأمر

الخلاف في قياسه

مقيس (سيبويه والناظم)

- سيبويه: ((فعالِ) يطرد الباب في النداء وفي الأمر).

غير مقيس (عن المبرد وحكاه السيرافي عن البعض ومال إليه الشَّلَوْبين وتأول له كلام سيبويه)

- لأن حقَّ الأمر كونُه بالفعل والعدلُ عنه ليس بقياسٍ

أمثلة

كـ(نَزَالِ - ضَرَابِ - تَرَاكِهَا مِن إبلٍ تَرَاكِهَا..ألا ترى الموتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا)

شروط قياسه

- من كل فعل

١- تام: فخرج (كان)

٢- متصرف: فخرج (نعم - بئس)

٣- ثلاثي: نص عليه سيبويه

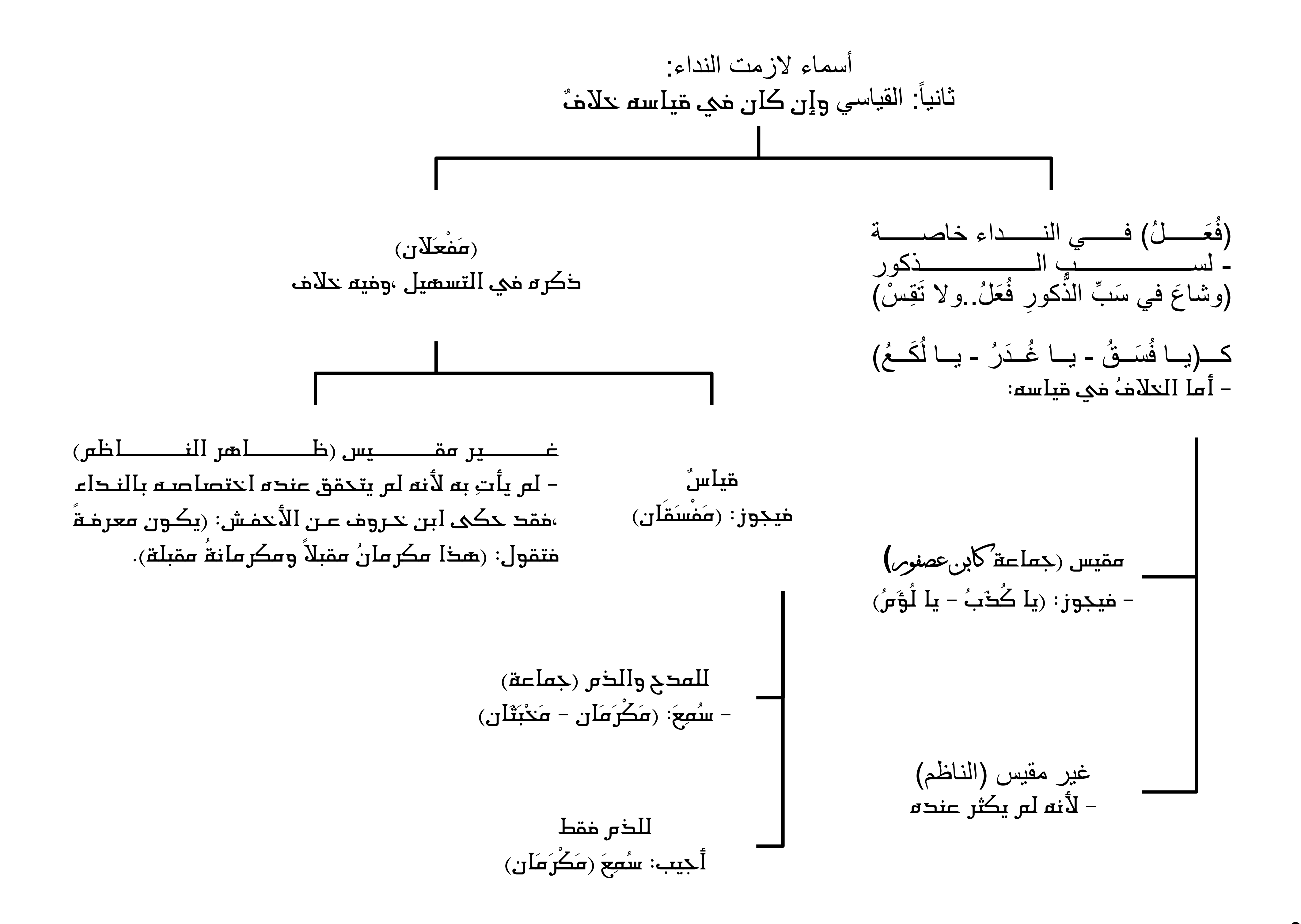
فيمتنع (كَرَامِ) من: أَكْرَمَ

- وما جاء فمسموع كـ(دراك) أي: أَدْرِكْ ،بحذف الزيادة لأنها غيرُ أصليه

لم يُمْكِنْ ذلك في:

- (قرقار) بمعنى قرقر أي صوت - (عرعار) بمعنى عرعر أي اجتمعوا للعب لأصالة جميع الحروف فخرج عن (فعال) إلى (فَعْلال)

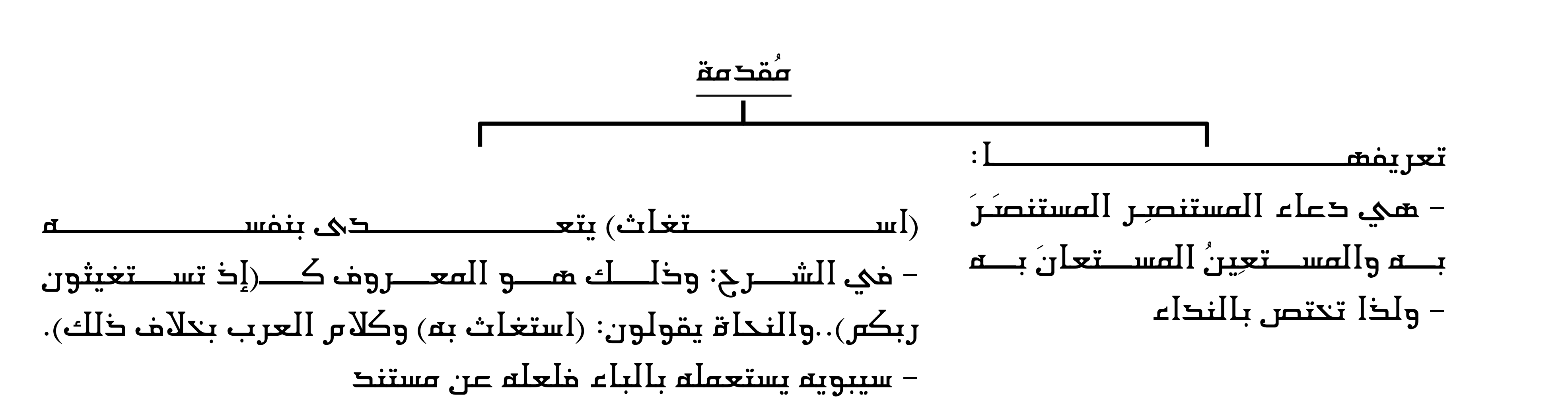
ومنه: (قالت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ..واختَلَطَ المعروفُ بالإنكار - مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما..يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعارِ)


أسماء لازمت النداء:
ثانياً: القياسي وإن كان في قياسه خلافٌ
(فُعَلُ) في النداء خاصة
- لسب المذكور
(وشاعَ في سَبِّ الذُّكورِ فُعَلُ..ولا تَقِسْ)
كـ(يا فُسَقُ - يا غُدَرُ - يا لُكَعُ)
- أما الخلافُ في قياسه:
مقيس (جماعة كابن عصفور)
- فيجوز: (يا كُذَبُ - يا لُؤَمُ)
غير مقيس (الناظم)
- لأنه لم يكثر عنده
(مَفْعَلان)
ذكره في التسهيل، وفيه خلاف
قياسٌ
فيجوز: (مَفْسَقَان)
غير مقيس (ظاهر الناظم)
- لم يأتِ به لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء، فقد حكى ابن خروف عن الأخفش: (يكون معرفةً فتقول: (هذا مكرمانُ مقبلاً ومكرمانةُ مقبلة).
للمدح والذم (جماعة)
- سُمِعَ: (مَكْرَمَان - مَخْبَثَان)
للذم فقط
أجيب: سُمِعَ (مَكْرَمَان)

اِلاسْتِغَاثَةُ

الاستغاثة
(إذا استغيث اسم منادى)

- **المُستغاثُ**
  - صيغتُه:
    - حكمُهُ الخفضُ: (خُفِضَا..)
    - اللام: (باللام مفتوحا)
    - مثال: (كيا للمرتضى)
  - المعطوف: له حالان:
    - ١- تكرار الياء: (وافتح مع المعطوف إن كررت يا)
    - ٢- عدم تكرار الياء: (وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا)
  - حذف الياء والتعويض عنه
    (ولام ما استغيث عاقبت ألِف)
- **المُتعجَّبُ مِنه**
  (ومثله اسم ذو تعجب ألف)



أولاً: أحكام المستغاث:

كيفية الصيغة: (يا لَزيدٍ لِعمرو)

(إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا..بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى)

(يـا): حـرف نـداء
- ولا يُستغاثُ بغير (يا)
ويمتنع حذفها

(لَزيدٍ)

اللام

جارة (البصريون والناظم)

واختُلِفَ في متعلقها:
١- لها متعلق وهو:
- (يا) لأنه نائب عن الفعل (ابن جني)
- الفعل الذي نابت عنه (يا) (ابن عصفور وابن الضائع ونُسِبَ إلى سيبويه)
٢- زائدة فلا تتعلق بشيء (ابن خروف)

اختلفوا في تعليل الفتح
١- لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح معه كـ(لَكَ - لَهُ) وجاز الكسر في المعطوف لأنه قد يجوز في الثاني ما يمتنع في الأول
٢- لأنه أخف الحركات
٣- للفرق بينها وبين لام المستغاث له
٤- أصل اللام الفتح وكسرت فرقا بينهما وبين لام الابتدا

تُكسر إذا كان المستغاثُ ياءَ المتكلم ومنه للمتنبي: (فيَا شَوقِ مَا أبْقَى ويَا لِي مِنَ النَّوَى..ويا دَمْعِ ما أجْرَى ويا قَلْبِ ما أصْبَى)

مقتطعة من (آل بمعنى (أهل (الكوفيون)

الأصل (يا آل زيدٍ)
- حُذِفَتْ الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم حُذِفَتْ الألف لالتقاء الساكنين وبقيت اللام

دليلهم:
١- لأنها مفتوحة فالجارة لا تُفْتَحُ إلا مع المضمر
أجيب: علل البصريون بعلل أخرى
٢- العرب وقفت عليها كـ(فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكمْ..إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَا لا)، والجارة لا يُوقف عليها إجماعاً
أجيب: الأصل:(يا قوم لا فرار) كـ(بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شرّاً فآ..ولا أريد الشرَّ إلا أنْ تآ) أي: (إلا أن تشاء)

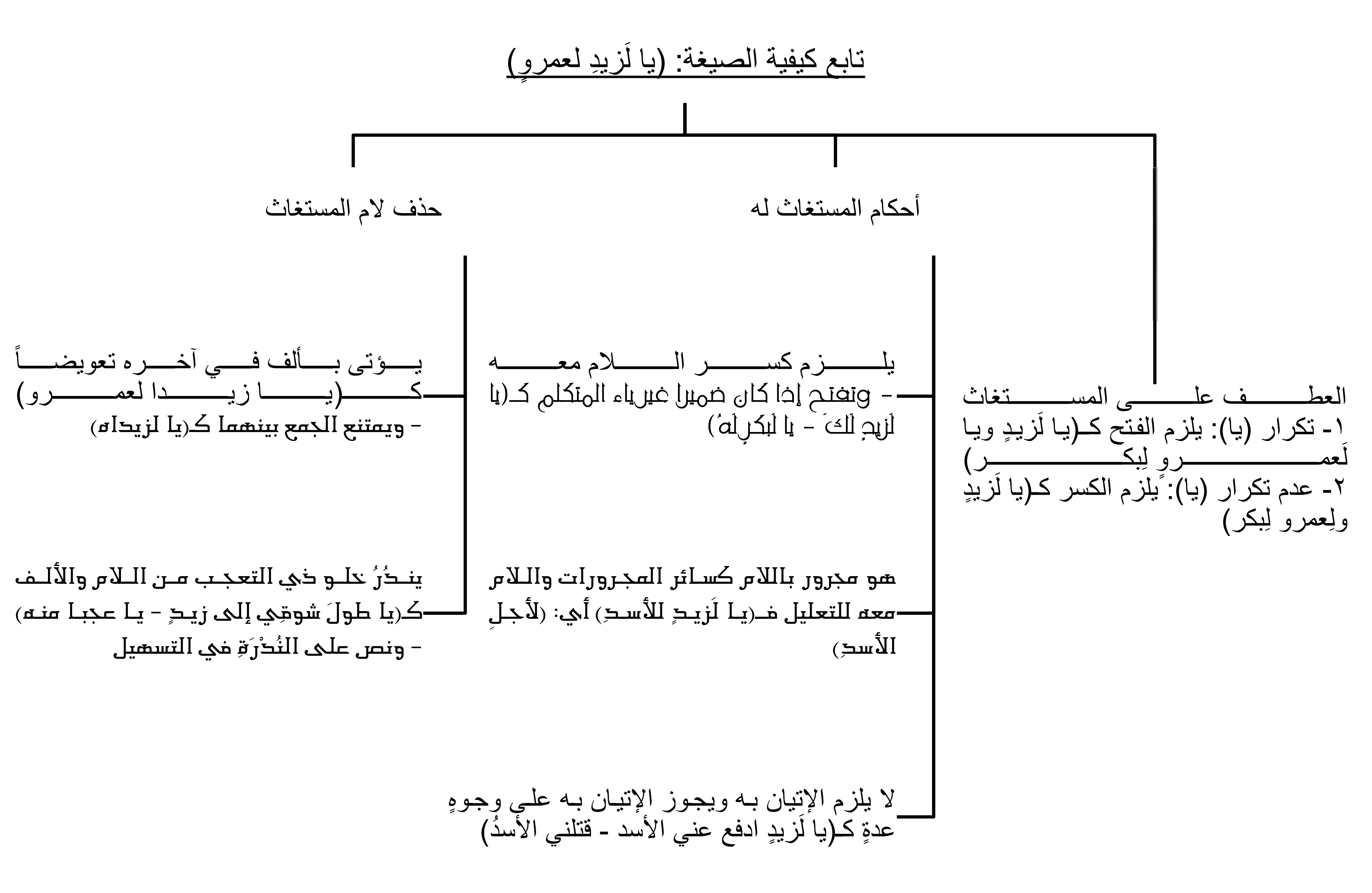
مردود للآتي: ١- الحمل على الظاهر أولى
٢- لامتنع دخولها في (يا للهِ للمسلمين)

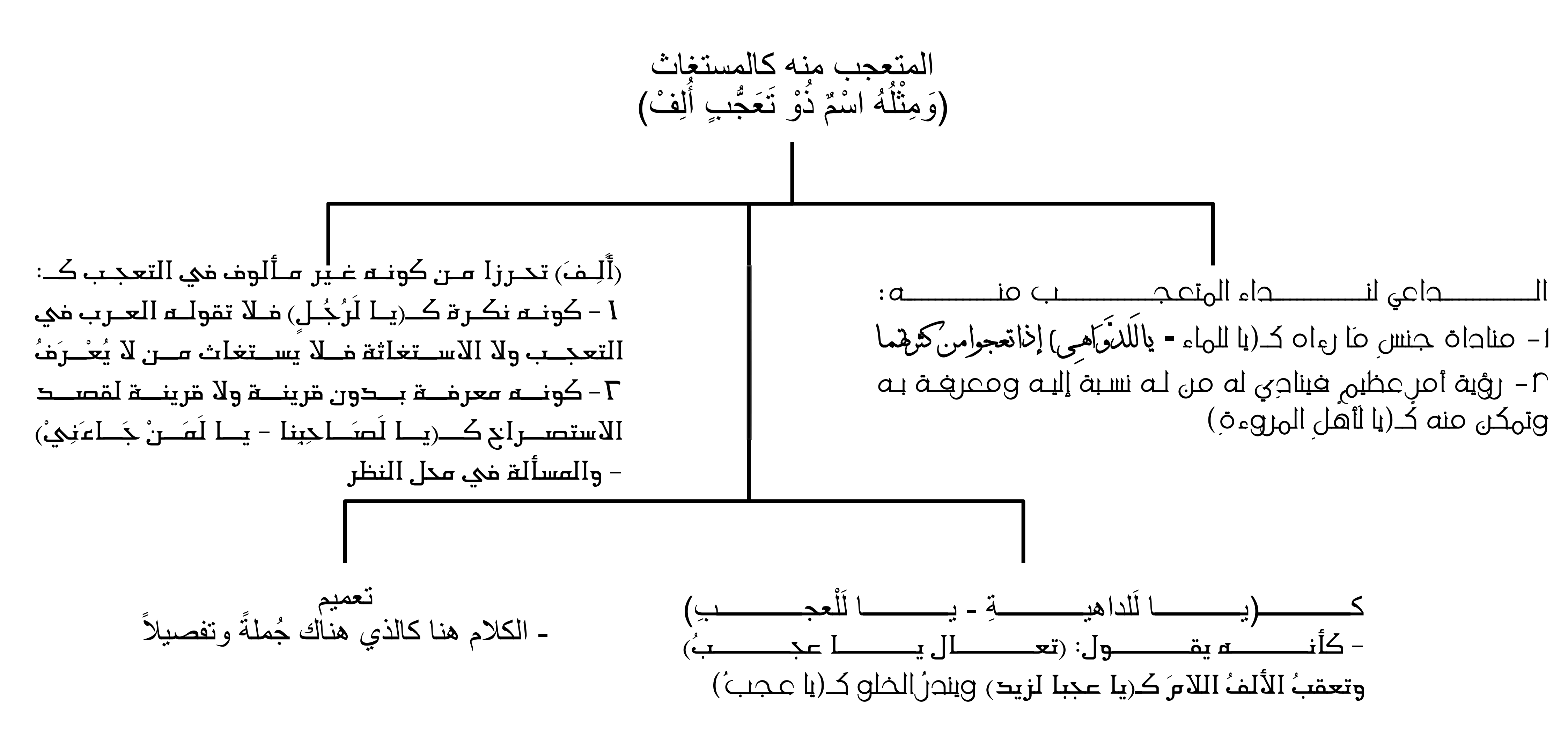
(زيدٍ)

المنادى المفرد المبنى والمنادى المعرب سواءٌ
- أما ما كان مبنيا في الأصل كـ(سيبويه) فلا يُعرَبُ

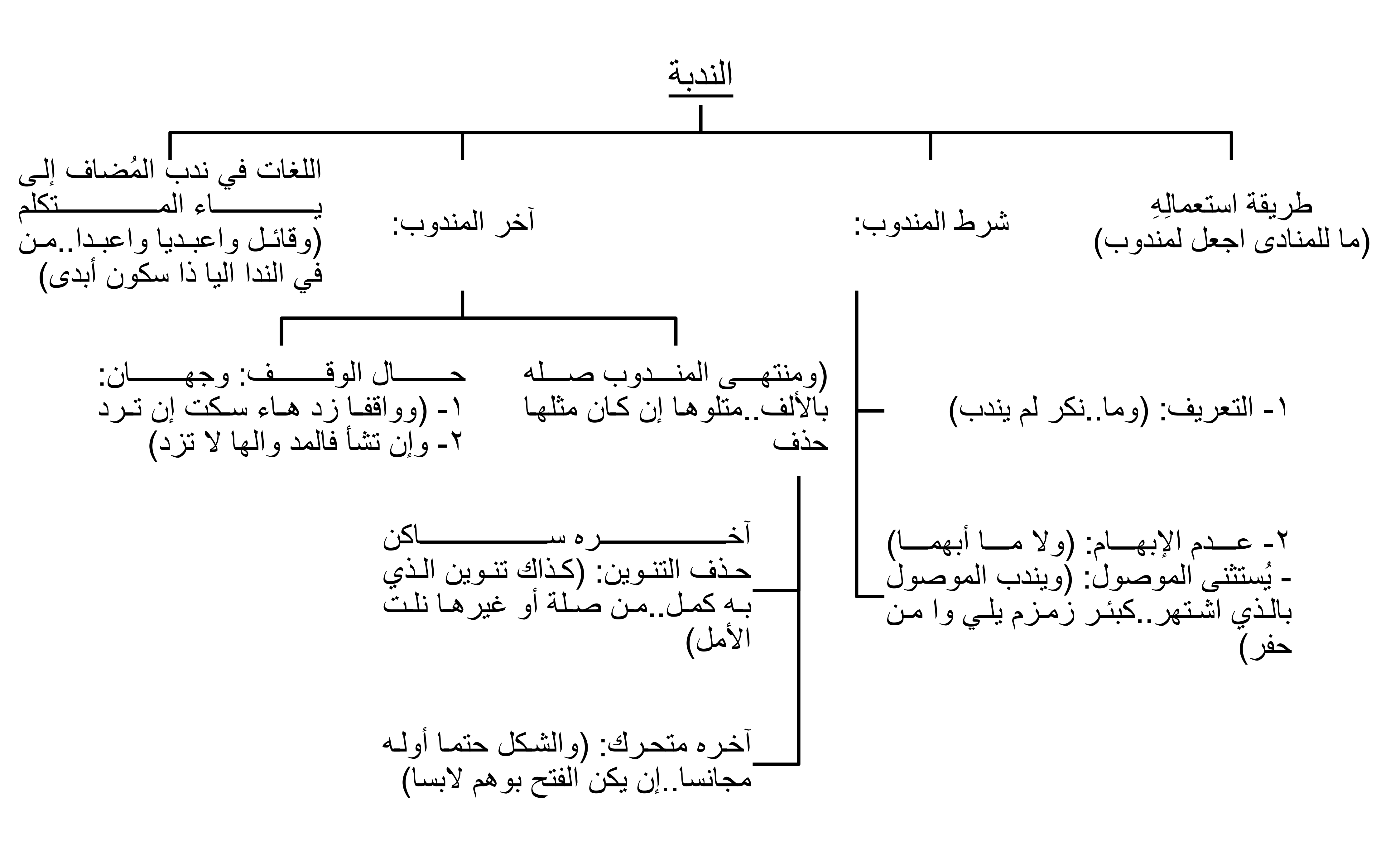
ينادى في هذا الباب ذو (ال) وإن لم يُنادَ في غيره كـ(يا للمرتضَى)
- حيث دخلت اللام وفصلت بين (يا) والمنادى فزال قبحُ اجتماع أداتي تعريف

يجوز كونُ كل من المستغاث له والمستغاث ضميرا كـ(يا لَكَ لِي)

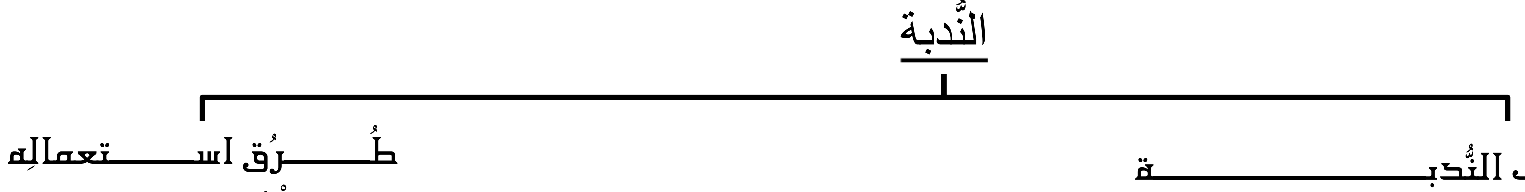

تابع كيفية الصيغة: (يا لَزيدٍ لعمروٍ)
حذف لام المستغاث
أحكام المستغاث له
يؤتى بألف في آخره تعويضاً كـ(يا زيدا لعمرو)
- ويمتنع الجمع بينهما كـ(يا لزيداه)
يندُرُ خلو ذي التعجب من اللام والألف كـ(يا طولَ شوقِي إلى زيدٍ - يا عجبا منه)
- ونص على النُدْرَةِ في التسهيل
يلزم كسر اللام معه
- وتفتح إذا كان ضميرا غيرياء المتكلم كـ(يا لَزيدٍ لكَ - يا لَبكرٍ لهُ)
هو مجرور باللام كسائر المجرورات واللام معه للتعليل فـ(يا لَزيدٍ للأسدِ) أي: (لأجلِ الأسدِ)
لا يلزم الإتيان به ويجوز الإتيان به على وجوهٍ عدةٍ كـ(يا لَزيدٍ ادفع عني الأسد - قتلني الأسدُ)
العطف على المستغاث
١- تكرار (يا): يلزم الفتح كـ(يا لَزيدٍ ويا لَعمروٍ لِبكر)
٢- عدم تكرار (يا): يلزم الكسر كـ(يا لَزيدٍ ولِعمرو لِبكر)


المتعجب منه كالمستغاث
(وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُوْ تَعَجُّبٍ أُلِفْ)
الداعي لنداء المتعجب منه:
١- مناداة جنسِ مَا رءاه كـ(يا للماء - يالَلدَّوَاهِي) إذا تعجوا من كثرتهما
٢- رؤية أمرٍ عظيمٍ فينادِي له من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه كـ(يا لَأهلِ المروءةِ)
(أُلِفَ) تحرزا من كونه غير مألوف في التعجب كـ:
١ - كونه نكرة كـ(يا لَرُجُلٍ) فلا تقوله العرب في التعجب ولا الاستغاثة فلا يستغاث من لا يُعْرَفُ
٢- كونه معرفة بدون قرينة ولا قرينة لقصد الاستصراخ كـ(يا لَصَاحِبِنا - يا لَمَنْ جَاءَنِيْ)
- والمسألة في محل النظر
كـ(يا لَلداهيةِ - يا لَلْعجبِ)
- كأنه يقول: (تعال يا عجبُ)
وتعقبُ الألفُ اللامَ كـ(يا عجبا لزيد) ويندرُ الخلو كـ(يا عجبُ)
تعميم
- الكلام هنا كالذي هناك جُملةً وتفصيلاً





الندبة
طريقة استعمالِهِ
(ما للمنادى اجعل لمندوب)
شرط المندوب:
١- التعريف: (وما..نكر لم يندب)
٢- عدم الإبهام: (ولا ما أبهما)
- يُستثنى الموصول: (ويندب الموصول بالذي اشتهر..كبئر زمزم يلي وا من حفر)
آخر المندوب:
(ومنتهى المندوب صله بالألف..متلوها إن كان مثلها حذف
آخره ساكن
حذف التنوين: (كذاك تنوين الذي به كمل..من صلة أو غيرها نلت الأمل)
آخره متحرك: (والشكل حتما أوله مجانسا..إن يكن الفتح بوهم لابسا)
حال الوقف: وجهان:
١- (وواقفا زد هاء سكت إن ترد
٢- وإن تشأ فالمد والها لا تزد)
اللغات في ندب المُضاف إلى ياء المتكلم
(وقائل واعبديا واعبدا..من في الندا اليا ذا سكون أبدى)



تعريف النُّدبة
الاستصراخ بالمفقود أو المُقامِ مَقَامَه للتفجع أو التوجع لا لأن يجيب

- الأخفش: (الندبة لا تعرفها العرب أو أكثرهم وإنما هي من كلام النساء).

تمثيل
- المتفجع عليه كـ(وازيداه) ،والمتوجع منه كـ(واظهراه)

التفجع قد يكون:
١- حقيقةً كرثاء الميت
٢- حكما كقول الفاروق وقد أُخبِرَ بجدبٍ شديد (واعُمَرَاه)

المتوجع منه قد يكون:
١- محل الألم: (واظهراه)
٢- سبب الألم: (وامُصِيبَتَاه)

طُرُق استعمالِه (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ)

في المندوب استعمالان:
١- كالمنادى العادي
٢- زيادة هذه الأحكام وحكمُهُ على كل حالٍ من حيث الإعراب كالمنادى فيُضم فى (وازيدا) وينصب (وا أمير المؤمنين)

يجوز فيه (وا - يا) كـ(وقُمتَ فيه بأمر الله يا عُمَرا) وتجب (وا) عند اللبس

(وَمَا..نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلا مَا أُبْهِمَا)
لا يُنْدَبُ إلا المعرفة غير المبهمة

العلة: النُّدبَة حُزن ونوح فيُحتاجُ إلى تعظيم الذي حزنوا له بالإتيان بأشهر أسمائه

فتمتنع

النكرة

- وفي المسألة خلاف

المنع مطلقاً (البصريون)
- وإن كانت مقصودة كـ(وارجُلاه) إذا لم تُقْصَدْ إضافته
- فالعُمدةُ السماعُ ولاسماعَ

الجواز مطلقاً (الكوفيون والرياشي)
- أخت عبد الله بن رواحة: (واجبلاه) - البخاري

التفصيل (ابن خروف والشاطبي)
- إن ظهر بندبتها عذر جاز وإلا فلا كـ(واعَلَمَاه - واسَيِّدَاه) دون قصد إضافة حَكَى الجَرْمِي: (يا رجلا حَمَانَاه)
- وأجاز الناظم في المطول المنكر

المبهم كـ:

١- اسم الإشارة: كـ(واهذاه)
٢- الضمير: كـ(يا هُواه)
٣-(أيّ)

الموصول:
(وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالَّذِيْ اشْتَهَرْ..كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ)
- سيبويه: (لو قلت: (يا من في الداراه) لقلت: (وامن لا يعنيني أمرهوه)).
- أجمعوا على المنع في الموصول المقترن بـ(ال) واختلفوا في الخالي منها:

المنع مطلقا (البصريون)

يجوز في الخالي من (أل) وبصِلّةٍ مشهورة كـ(وامن حفر بئر زمزماه) (الناظم وابن عقيل والكوفيون)

آخر المندوب

(وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ..مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ)

أولاً: تعيين الآخِرِ

١- آخر المفرد واضح: (وا زيداه)

٢- المتضايفان: آخر المضاف إليه (واغلامَ زيداه)

٣- المطول

أ- مُسَمىً به: كالمتضايفين كـ(وامطعماً الضِّيْفَانَاه)

ب- وغير المسمى به لا يُندبُ للتنكير ،وأجاز الأُبَّذِيّ والناظم في الشرح نُدبته دون تقييد بالعلمية

٤- المتعاطفان كالمتضايفين: كـ(واثلاثا وثلاثيناه)

٥- الموصول: آخر الصلة فهو لا يتم إلا بها

٦- المركب

أ- المزجي: (وامعد يكرباه)

ب- الإسنادي: (واتأبط شراه)

ج- بمتعاطفين: تقدم

٧- الموصوف بصفته: يحتملُ وجهين

آخر الصفة (يونس والكوفيون والتسهيل)

- فالصفة جرت مجرى الموصوف في (هذا زيدُ بنُ عمرو) فلم يلحقوا الموصوف تنوينا توهما أنه وسط الاسم.

- تركبت مع الموصوف في: (لا رجلَ ظريفَ)

- النُدبة قد تقع على الصفات

- ورد: (أَلَا يَا عَمْرو عَمْراهُ ... وعَمْرُو بن الزّبيراهُ) فلحقت الصفة والتوكيد المندوب

آخر الموصوف (الخليل وتلميذه)

- يجوز الإتيان بها أو عدمه فيكفي في صحة الانفصال حكما

يلحق آخر المندوب ألفٌ غالباً كـ(وازيدا)

- وأما ما قبلها فلا يخلو:

ساكن

١ - لا يقبل الحركة: يجب حذفه كالألف في (واموساه)

٢- يقبل الحركة: كالقاضي: (قاضِيَاه) فيُحرَّكُ ويُستثنى:

التنوين - وفيه خلافٌ

الحذف (البصريون) (كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِيْ بِهِ كَمَلْ..مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ) كـ(وامن حفر بئر زمزمَاهْ - يا غلام زيداه)

جواز التحريك (الكوفيون) كـ(زَيدَنَاه - غلامَ زيدِنِيهْ) - ولا يوجد في الكلام فلا يعول عليه

علة الحذف: لأن ألف الندبة ليست منفصلةً عن المندوب ولا في تقدير الانفصال

- ظاهر الناظم أن الألف مأتي بها للندبة ،وليست منقلبة عن تنوين وصلاً

- وعن بعض الكوفيين تعويض التنوين منها وصلاً واستدلوا بـ(وافقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ)

وهذا شاذ

ياء المتكلم - ستأتي

متحرك

(وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا..إنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لابِسَا)

الفتحة لا تُغَيَّرُ كـ(واغلامَ أحمدَاه)

غير الفتحة

الأصل: تُغَيَّرُ - والحركات اللازمة وغير اللازمة

كـ(واغلام زيداه - وازيداه - يا رقاشاه)

فيمتنع: (يا رقاشيه) لأن الحركة فيه لازمة وأجازه الكوفيون ولم يُسْمَعْ.

الكوفيون على حذف همزة التأنيث كـ(يا زكرياه) وفي رجل اسمه (حمراء): (يا حمراه) وهذا لا دليل عليه

الاستثناء: تبقى إن أوقع في لبس

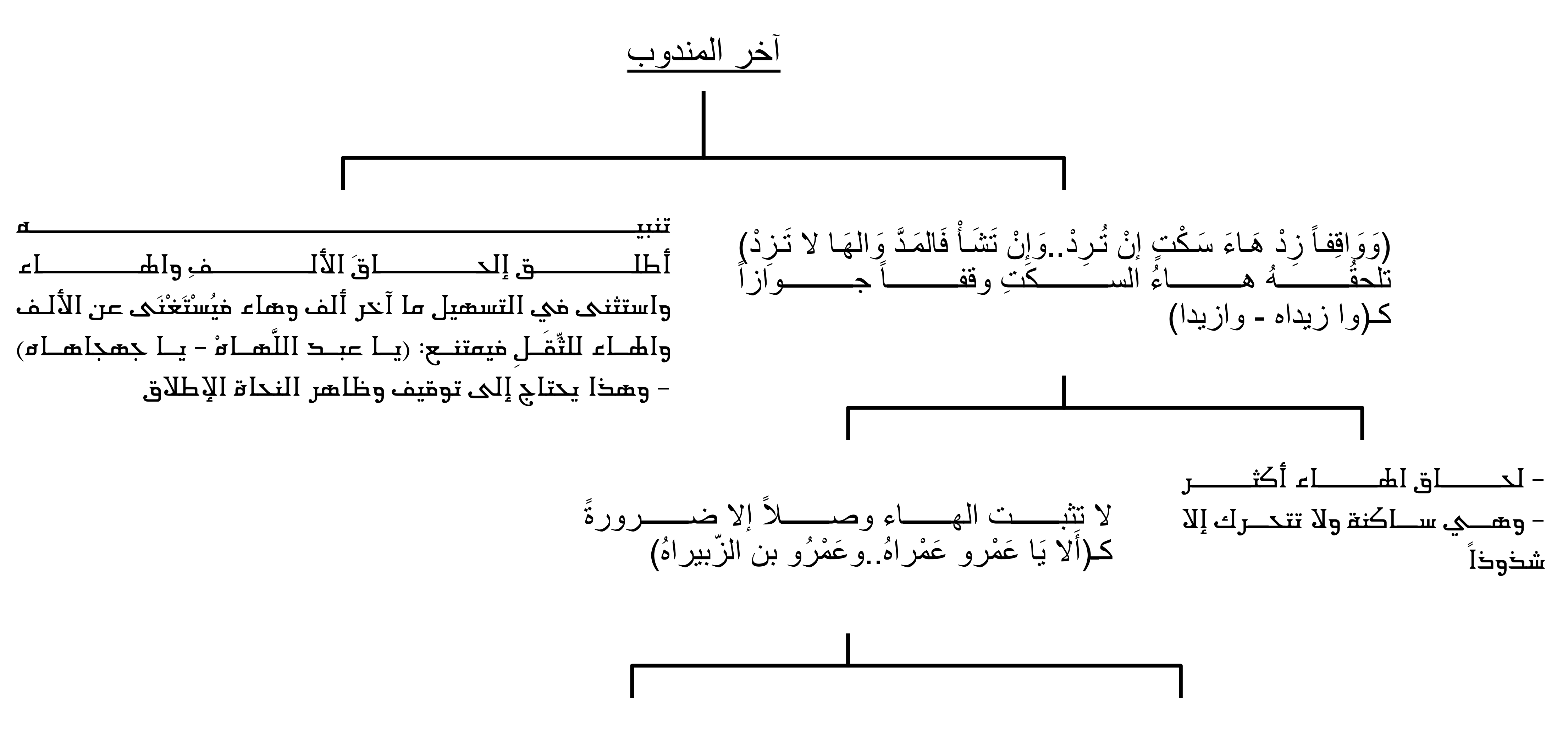
كـ(واغلامَهُوه - واغلامَكِيْه - واغلامكمُوه) فتنقلب ألف الندبة لمجانسة الحركة

مسألة (الزيدَينِ)

يجوز (يا زيداناه - يا زيدانيه (الكوفيون والناظم في الشرح)

- الناظم: (الثانية أَوْلَى فالأُولَى توهِمُ أنه علمٌ مختتم بألف ونون كـ(سَلْمَان)).

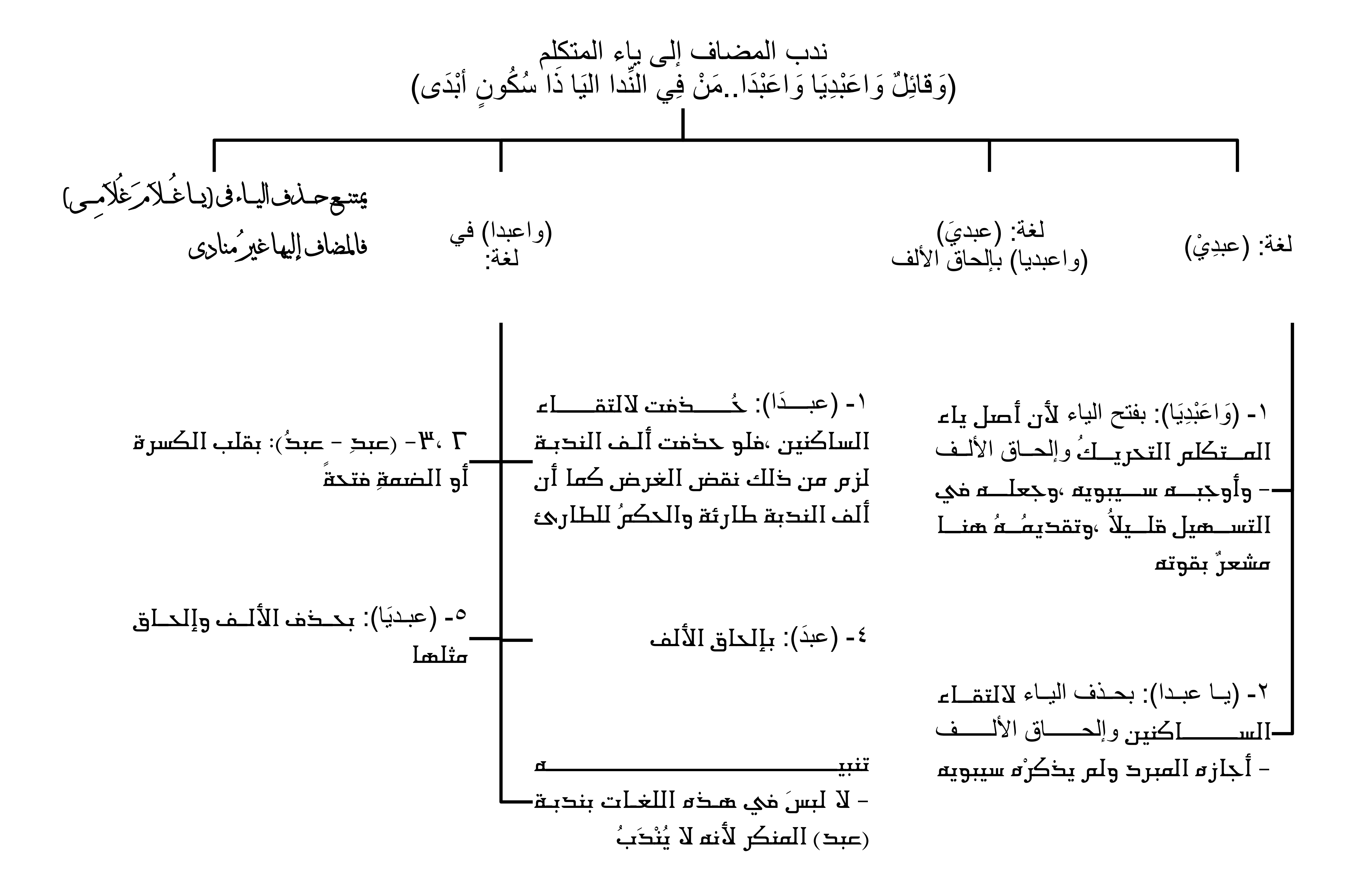
تجب: (يا زيداناه) (البصريون)



وذلك معاملةً للوصل معاملة الوقف ضرورةً

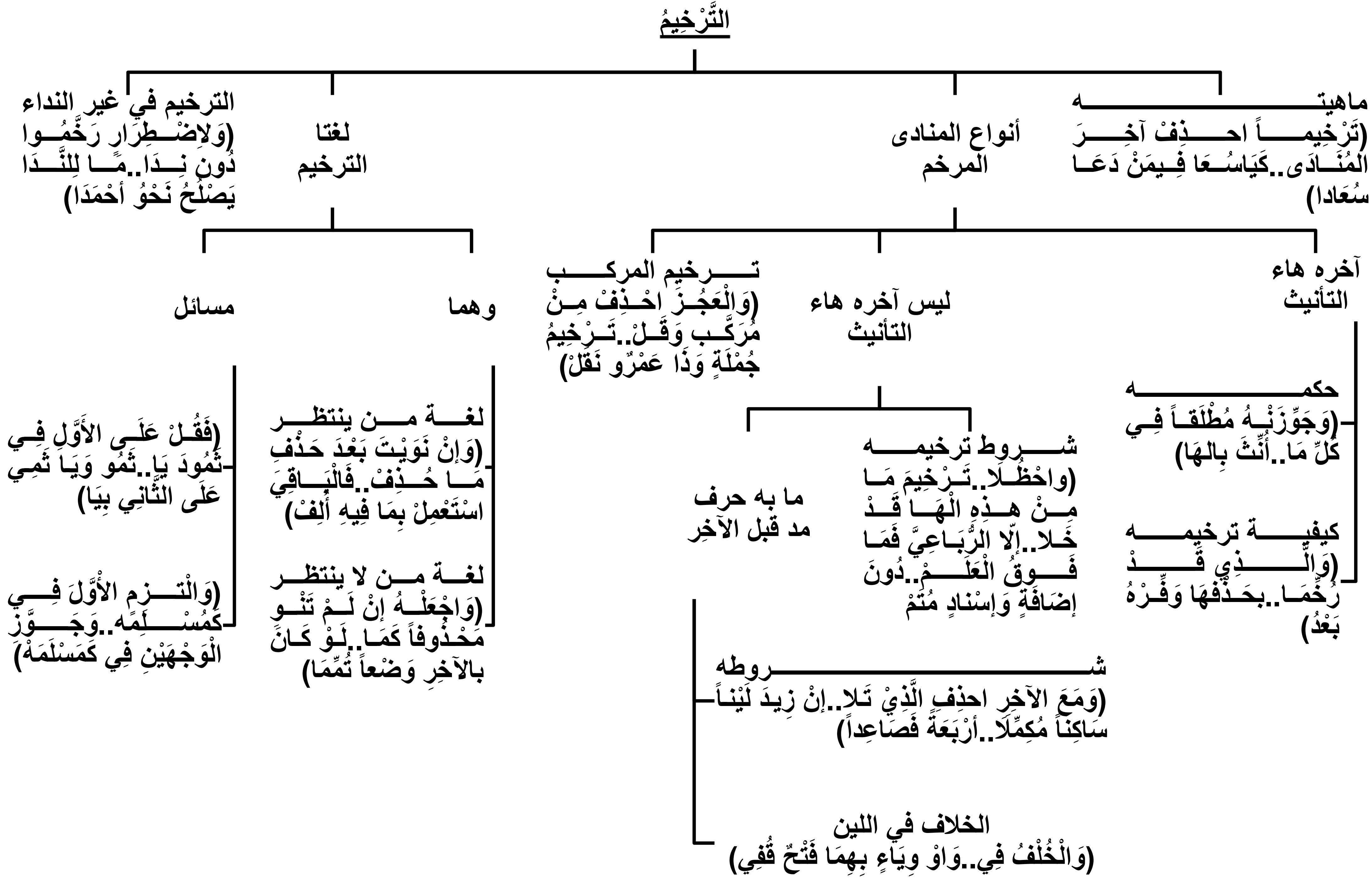
- (عمراه) : توكيد لفظي للمندوب ويجوز أن يتبع لفظه أو محله فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منعَ ظهورَها الاشتغالُ بالحركة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة والألف زائدة لأجل الندبة والهاء للسكت

- وتحريك الهاء في البيت ضرورةٌ أيضاً

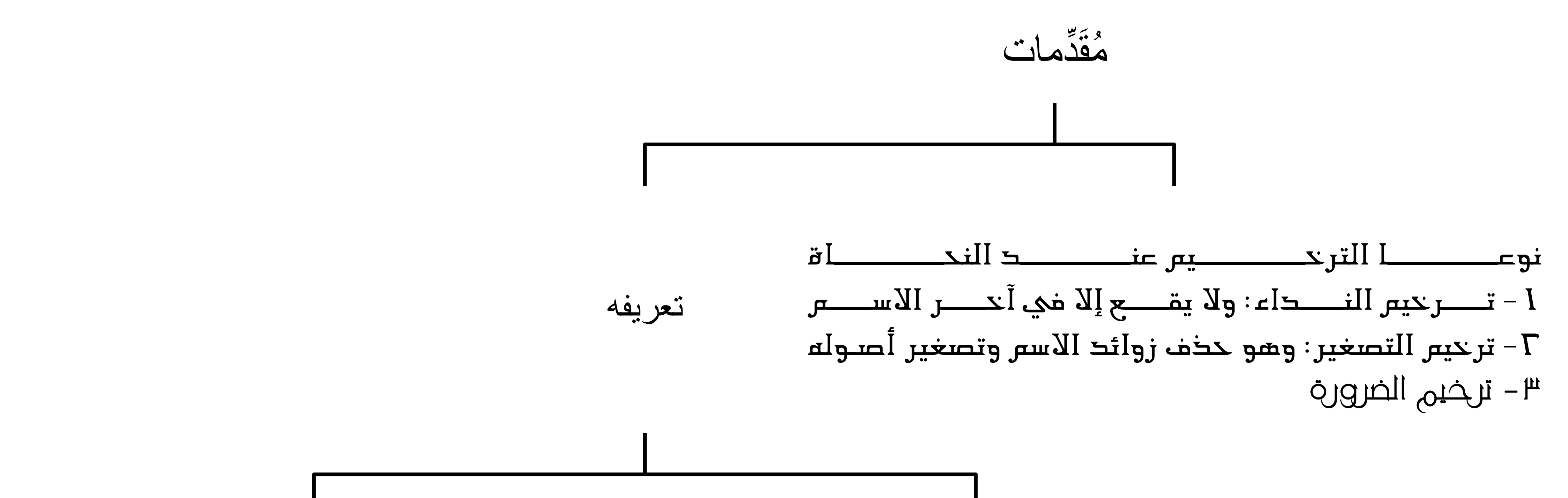


ندب المضاف إلى ياء المتكلم
(وَقائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا..مَنْ فِي النِّدا اليَا ذَا سُكُونٍ أبْدَى)
لغة: (عبدِيْ)
لغة: (عبديَ)
(واعبديا) بإلحاق الألف
(واعبدا) في
لغة:
يمتنع حذف الياء في (يا غُلامَ غُلامِي)
فالمضاف إليها غيرُ منادى
١- (وَاعَبْدِيَا): بفتح الياء لأن أصل ياء المتكلم التحريكُ وإلحاق الألف
- وأوجبه سيبويه، وجعله في التسهيل قليلاً، وتقديمُهُ هنا مشعرٌ بقوته
٢- (يا عبدا): بحذف الياء لالتقاء الساكنين وإلحاق الألف
- أجازه المبرد ولم يذكرْه سيبويه
١- (عبـدَا): حُذفت لالتقاء الساكنين، فلو حذفت ألف الندبة لزم من ذلك نقض الغرض كما أن ألف الندبة طارئة والحكمُ للطارئ
٤- (عبدَ): بإلحاق الألف
تنبيه
- لا لبسَ في هذه اللغات بندبة (عبدٍ) المنكر لأنه لا يُنْدَبُ
٢، ٣- (عبدِ - عبدُ): بقلب الكسرة أو الضمةِ فتحةً
٥- (عبديَا): بحذف الألف وإلحاق مثلها


اَلتَّرْخِيم



التَّرْخِيمُ
ماهيته
(تَرْخِيماً احذِفْ آخِرَ المُنَادَى..كَيَاسُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادا)
أنواع المنادى المرخم
لغتا الترخيم
الترخيم في غير النداء
(وَلاِضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونِ نِدَا..مَّا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا)
آخره هاء التأنيث
ليس آخره هاء التأنيث
ترخيم المركب
(وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّب وَقَلْ..تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)
وهما
مسائل
حكمه
(وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا..أُنِّثَ بِالهَا)
كيفية ترخيمه
(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا..بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)
شروط ترخيمه
(واحْظُلَا..تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذِهِ الْهَا قَدْ خَلا..إِلّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ الْعَلَمْ..دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ)
ما به حرف مد قبل الآخر
شروطه
(وَمَعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذِيْ تَلا..إِنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكمِّلَا..أَرْبَعَةً فَصَاعِداً)
الخلاف في اللين
(وَالْخُلْفُ فِي..وَاوْ وِيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي)
لغة من ينتظر
(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ..فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ)
لغة من لا ينتظر
(وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا..لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا)
(فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا..ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا)
(وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَه..وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ)



لُغَةً

- التسهيل والتليين ،فرَخُمَ المنطق: لان ،الجوهري: (ويقال: هو الحذف). ،فترخيم الصوت ترقيقه

اصطلاحاً

(حذف أواخر الكلم في النداء) كـ(يا سعا) في (سعاد)

- وإلى هذا أشار بـ(تَرْخِيماً احذِفْ آخِرَ المُنَادَى..كَيَاسُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادا)

- فترخيم المنادى هو المطرد وغيره يختص بالضرورة

شروط عامة في كل مُرادٍ ترخيمُهُ

١ - ألا يكون نكرة غير مقصودة
فيمتنع: (يا امرأً) في (امرأة)
- لأنه لم يتغير في النداء
فيجب فيه إما تعريف العلمية
وإما تعريف القصد للنكرة
المقصودة
كـ(يا ناقُ سيري عنقا فسيحا.. إلى
سليمان فنستريحا)

٢- ألا يكون موصولا
- فيمتنع: (يا من هو ضار)
أي: (ضارب) لأنه ليس
منادى

٣- ألا يكون مستغاثا ولا متعجبا
منه وإن كان علَماً
- كـ(يا لَطَلْحَ - يا لحارِ)

وجه المنع
- لأنه مجرورٌ باللام فأشبه المضاف
إليه ولأنه لم يتغير في النداء
فكأنه غير منادى إذ لم تعمل أداة
النداء في لفظه بل في موضعه

ورد ترخيم المستغاث ضرورةً فهو
شاذ في صورتين:
أ- مقرون باللام: (كلَّمَا نَادَى مُنَادٍ
مِنهُمُ.. يَا لَتَيمِ اللَّهِ قُلنَا يَا لِمَالِ)
ب- غير مقرون باللام: (تَمَنّانِي
لِيَقتُلَنِي لَقِيطٌ.. أَعَامِ لَكَ ابنَ صَعْصَعَةَ
بنِ سَعْدِ)
- وابن عصفور على جواز ترخيمه
إذا خلا من اللام كالبيت الثاني ع

٤- ألا يكون موصوفا
- فالترخيم حذف للعلمِ والصفة
بيان لعدم العلم فتدافعا
نص عليه الرماني وابن خروف
- ويجري مجرى النعت التوابعُ
كلها إلا البدل ففيه بحث وإلا
النسق فهو مستقل بالعامل ويُنظرُ
- الشَّلَوْبِين: العلم وقع على الاسم
والجهل وقع على المسمى فلا
تدافع

٥- ألا يكون مندوبا
- كـ(واطلحَ) فحذف علامة الندبة
بعد الإتيان بها نقض الغرض

تابع شروط عامة في كل مُرادٍ ترخيمُهُ

٦- ألا يكون المنادى مبنيا بحكم الأصل
- نبه عليه ابن عصفور
- فيمتنع في (حذام) في لغة الحجاز

٧- ألا يكون مركبا

وعلى ذلك فلو قال: (ترخيما احذف آخر المبني في..نِدَاً سوى المندوب فالحذفَ كُفِي)

أ- إسناديا: على خلافٍ سيأتي

ب- تعاطفيا: كـ(عمرو وطلحة - عمرو وسعيد) عَلَماً فلا يرخم
- لأنه في النداء معرب ولأن الهاء والدال ليستا في آخر المنادى بل في آخر جزء الكلمة

ج- إضافيا:
- وفيه تفصيل:

أما الحذف في الأول فيمتنع في (ضاربةَ زيدٍ - ضار زيدٍ): (ضارب زيد - ضارب زيدٍ)
- فالمنع للبصريين فالترخيم لا يقع إلا في المغير في النداء وهو المفرد المبني فلما تغير في النداء تجرؤوا عليه فغيروه بالترخيم
- المضاف إليه من تمامه كالتنوين فليس بآخر الاسم
- وشذ نحو: (يا علقمَ الخير)

وأما الثاني فهو غير منادى
- وما جاء فشاذ كـ(إما تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ..قارَبْتُ بين عَنَقي وجَمْزي)
فخرج باشترطه النداءَ
- وأجازه الكوفيون

تنبيه: ما أشبه المضاف كالمضاف فيمتنع في (ضارِبًا طلحَ - ضارب زيدا) في (ضاربٌ طلحةَ - ضاربةٌ زيداً)

مُصْطفَى دَنْقَش

أحوال المُرخَّم

أولاً: ما لا يُحذف منه إلا الأخير: ما به هاء التأنيث

(وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا..أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا..بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)

- ونداؤه مرخماً أكثر من ندائه تاماً، ويجوز ترخيمه مطلقا وذلك بحذفها فقط

بشرط كونِهِ

- علما أو غيره

كـ(فاطمة - جارية)

كـ(جارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي)

منع المبردُ ترخيمَ اسم الجنسِ وهو محجوج بالسماع نثراً ونظما

- زائدا على ثلاثة أحرف أو لا: حُكيَ: (يا شا ادجُني، أي: أقيمي لشاةٍ بعينها) في(شاة)

ألا يكون مركبا:

١ - مزجيا: كـ(خمس عشرة) مسمىً به فيمتنع: (يا خمس عشر) بل يجب: (يا خمسَ)

٢- إسناديا: كـ(جاء طلحة) مسمى به - فإما المنعُ أصلاً وهو ظاهر سيبويه وإما الجواز ولكن بحذف عجُزِهِ كله

(وفِّرْهُ بعدُ)

يمتنع حذف غير الهاء

- وما جاء فشاذ كـ(لقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّلِ..أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ)

- حمله سيبويه والفراء على أن (يا) نداءٌ ثانٍ فالمُرَخَّمُ لا يُنْعَتُ ولأنه موضعُ مدحٍ فتكرير النداء أفخم من الإتيان به وصفا

- الوجه الآخر لا غرابة فيه

حذف ما قبل الهاء إن كان زائدا (جَوَّزَهُ الفراء)

- فيجوز عنده في (مَرْوَانَة): (مَرْوَ) والسماعُ معدوم،

ثانياً: ما يُحْذفُ منه الأخير وقد يُحذفُ ما قبله: ما ليس به هاء التأنيث

- لا يرخم إلى بثلاثة بشروط زائدة على ما تقدم:

الشروط: (وَاحْظُلَا..تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذِهِ الْهَا قَدْ خَلا..إلّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ الْعَلَمْ..دُونَ إضَافَةٍ وَإسْنَادٍ مُتَمْ) كـ(جعفر: جعف)

١- كونه رباعيا فأكثر

هذا شرط البصريين

سواءٌ مع زوائد تلحقه أولا فيجوز (قاسِ) في (قاسم)

- فخرج (زيد - عمرو - أسَد)

- وذلك للآتي:

١- فالعرب لم تترك منادىً مرخما إلا على ثلاثة فأكثر لقصدِهم تقريبَه إلى بنات الثلاثة

٢- الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حذف منه كابن واسم وهو نادر

أقوال أخرى:

يجوز في الثلاثي محرك الوسط (الكوفيون كالفراء إلا الكسائي)

- فالحركة قامت مقام الحرف

- فيمتنع في (زيد) ويجوز في (أسد)

يجوز في الثلاثي مطلقا (عن بعض الكوفيين)

٢- كونه علما

- فخرج (قائم - قاعد)

وما جاء فشاذ كـ(يا صاح)

و(فُل) على القول بإنه مرخم من (فلان)

تعليل: لأن الأعلام أكثر في كلامهم ،وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها كـ(حارث ومالك وعامر)

جمهور البصرة على اشتراط العلمية وخالفَ جماعةٌ واستدلوا بنحو: (أطرق كرى إن النعام في القرى) والأمثال هي محل الضرورة كالشعر لأنها مبنية على الإيجاز والاختصار وخصوصا إذا قُصِدَ بها السجع

٣- أن لا يكون مركبا إضافيا أو إسناديا

- فخرج (عبد شمس - شاب قرناها)

تـــــابع الحـــــــــــذف مِـــــــــــن الآخـــــــــر

(وَمَعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذِيْ تَلا..إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكمِّلَا..أرْبَعَةً فَصَاعِداً وَالْخُلْفُ فِـــــي..وَاوْ وِيَـــــاءٍ بِهِمَـــــا فَـــــتْحٌ قُفِـــــي)

يجب أن يُحْذَفَ مع الآخر ما قبله إن كان.

حاوياً للشروط التالية:

أمثلة: (منص - عثم) في (منصور - عثمان)

فالمحذوف في الأول أصلي والثاني زائد

١- حرفَ مد ولينٍ

- فخرج الصحيح كـ(قِمَطْر) فيجب (قِمَط)
- فالصحيح قويٌّ بعكس غيره

قد تكون الحركة المجانسة مقدرة كـ(مُصْطَفَوْنَ - مُصْطَفَيْن) علمين فأصلهما (مُصْطَفَيُونَ - مُصْطَفَيِين) فالحركة المجانسة مُقَدَّرَة

أما حرف اللين فقط وهو ما قبله حركة غير مجانسة كـ(فِرْعَون - غُرْنَيق)

- ففيه خلاف

كحرف المد (الفراء والجَرْمي): (يا فِرْعَ)

- فيُعامَلُ كحرف المد

ليس كحرف المد (سيبويه والناظم في التسهيل): (يا فرعَو)

- الحرفان لا يُحْذَفان معاً إلا إذا كانا زيدا معا كألفي صحراء وزيادتي فعلان وياءي النسب وزيادات التثنية وجمعي السلامة
- أما حذف (منصور) فلأنهم لما كانوا مما يحذفون الآخر في الترخيم صار كالعريق في الزيادة بخلاف (سعلاة) فهاء التأنيث لَحِقَتْ بعد تمام الاسم

٢- زائدا: فخرج (مُخْتَار) فيجب (مختا)

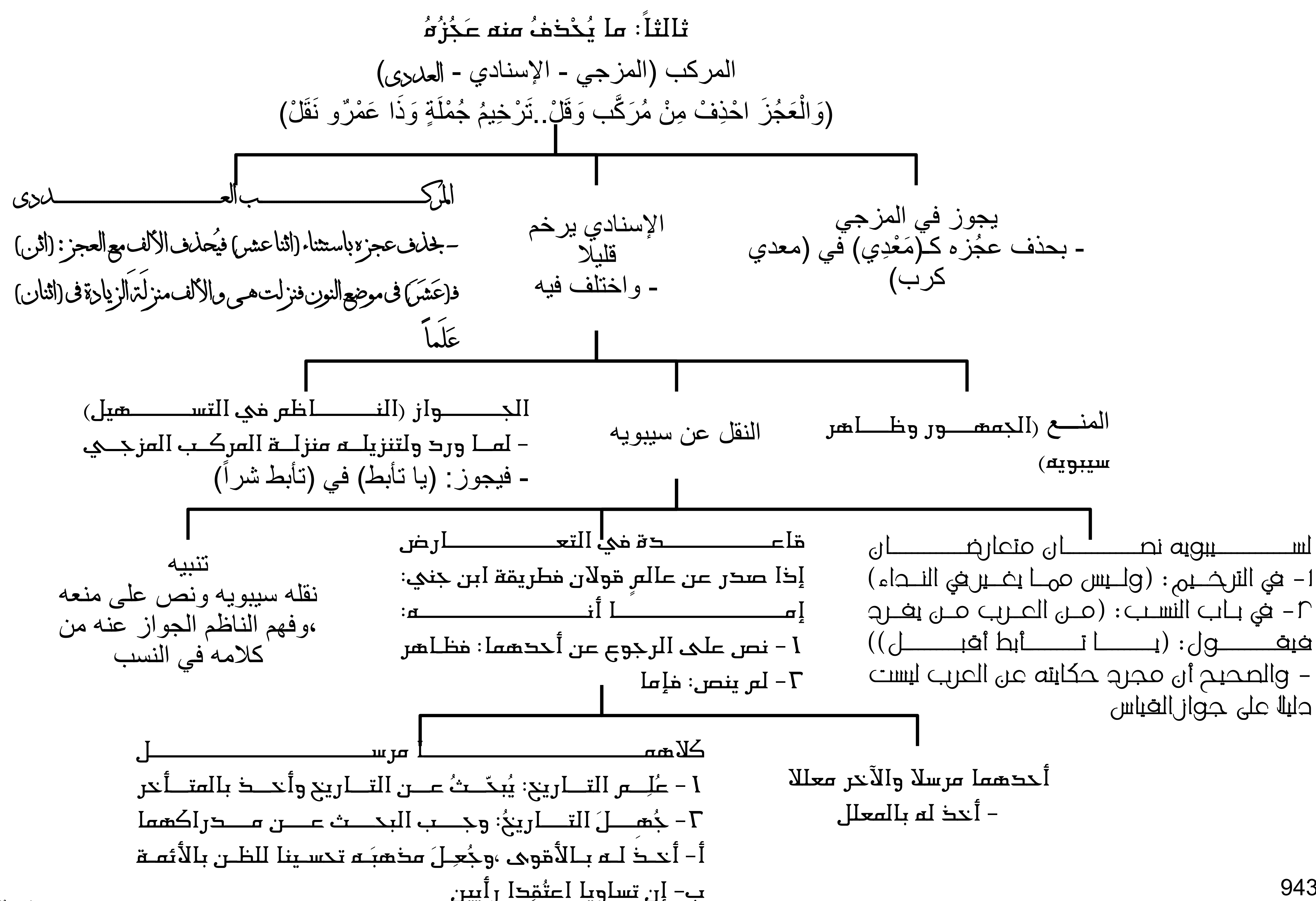
- لأن الزائد أسهل شأنا من الأصلي لئلا تُهدَمَ بنية الكلمة

٣- ساكنا: فخرج (قَنَوَّر) فيجب (قَنَوّ)

- فالمتحرك قَوِيَ بالحركة

٤- رابعا فصاعدا

- فخرج: (مَجْيد) فيجب (مَجِي)
- خالف الفراء فأجاز ذلك ،وهو مردود عند البصريين


ثالثاً: ما يُحْذَفُ منه عَجُزُهُ
المركب (المزجي - الإسنادي - العددى)
(وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّب وَقَلْ..تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)
يجوز في المزجي
- بحذف عجُزه كـ(مَعْدِي) في (معدي كرب)
الإسنادي يرخم قليلا
- واختلف فيه
المركب العددى
- بحذف عجزه باستثناء (اثنا عشر) فيُحذف الألف مع العجز: (اثن)
فـ(عشر) فى موضع النون فنزلت هى والألف منزلة الزيادة فى (اثنان)
عَلَماً
المنع (الجمهور وظاهر سيبويه)
النقل عن سيبويه
الجواز (الناظم في التسهيل)
- لما ورد ولتنزيله منزلة المركب المزجي
- فيجوز: (يا تأبط) في (تأبط شراً)
لسيبويه نصان متعارضان
1- في الترخيم: (وليس مما يغير في النداء)
2- في باب النسب: (من العرب من يفرد فيقول: (يا تأبط أقبل))
- والصحيح أن مجرد حكايته عن العرب ليست دليلا على جواز القياس
قاعدة في التعارض
إذا صدر عن عالمٍ قولان فطريقة ابن جني:
إما أنه:
1- نص على الرجوع عن أحدهما: فظاهر
2- لم ينص: فإما
تنبيه
نقله سيبويه ونص على منعه، وفهم الناظم الجواز عنه من كلامه في النسب
أحدهما مرسلا والآخر معللا
- أخذ له بالمعلل
كلاهما مرسل
1- عُلِم التاريخ: يُبحَثُ عن التاريخ وأخذ بالمتأخر
2- جُهِلَ التاريخُ: وجب البحث عن مدراكهما
أ- أخذ له بالأقوى، وجُعِلَ مذهبَه تحسينا للظن بالأئمة
ب- إن تساويا اعتُقِدا رأيين

مُصْطفَى دَنْقَش

يجوز في المرخم لغتان جائزتان قياساً

لغة من ينتظر الحرف (نية المحذوف)

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ..فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ..فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا..ثَمُو) وهي الأكثر

كـ(يا جَعْفَ - حَارِ) في (جعفر - حارث)، و(ثَمُوْ) في (ثمود)

- وثمَّ مسألتان:

اختُلِفَ في هذه اللغة

١ - الكوفيون يمنعون إبقاء آخر الكلمة بعد الحذف ساكنا ما لم يحذفوا الساكن مع الآخر فيقولون: (هِرْ) في (هِرَقْل)

٢ - البصريون يبقونه ساكناً فيقولون: (يا هِرَقْ)، ولا وجه للتفريق بين إبقاء الحركة وإبقاء السكون

- دخل عليه أن يقال في (رادّ - تضارٌّ - مضارٍّ) مسمى بها: (رادْ - تضارْ - مضارْ)

- لكنه يقال فيه: (رادِ - تضارِ - تضارَ) مُحرّكةً بحركة الأصل

وبهذا يقول الجمهور والناظم في التسهيل

- يلزم منه أن ما قبل المحذوف لا يزول عن حالته

- وفيه مذهبان:

يُعتبرُ وجود المحذوف

(الناظم في التسهيل وظاهره هنا)

- فتقول في (قاضون): (قاضُ) والأصل: قاضيُون

- فالحذف لأجل الترخيم غير لازم، فيصح معه أن ينوي ثبوت المحذوف

لا يُعتبرُ وجود المحذوف

(الخليل وسيبويه والجمهور)

- فتقول: (قاضِ) موجِبُ الحذف قد زال

- فقد رُدَّ المحذوف لأجل نون التوكيد عند زوالها وقفا كـ(تفعلون) في (تَفْعَلُنْ)

قوله: (فالباقي استعمل بما فيه أُلِف)

لغة من لا ينتظر الحرف (عدم نية المحذوف)

(وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا..لَوْ كَانَ بالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا..وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا)

أمثلة

(جعفر: جعفُ - حارث: حارُ - فتى: فتا - علاء: علاو)

(يا ثَمِيْ - يا بني - يا قطا) في (ثمود - بنون - قَطَوَان)

- فلا يوجد اسم مُعرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة

فخرج بالاسم الفعل كـ(يَدْعُو) وبالمعرب المَبْنِي كـ(هُوَ) وبالضم: (دَلْو وغَزْو) وباللزوم: (هذا أَبُوكَ)

هل يُشترطُ وجودُ النظير للترخيم على هذه اللغة

لا يُشترط (سيبويه والجمهور وإطلاق الناظم)

- فتقول في (سَفَرْجَل): (سَفَرْج)، وإن أدى إلى وزنٍ غير موجود

- وفي (حَبْلَوِي): (حَبْلَى) و(فَعْلَى) إذا كانت ألفه لغير التأنيث، غير موجود

يُشترطُ (المبرد والناظم في التسهيل)

- فتمتنع فيه هذه اللغة

- أجاب السيرافي: (يقال له: (ما وزن (حار)؟)، فإن قال: (فاع) فليس في الكلام وإن قال: (فَعَلَ) قيل له: قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية)اهـ.

تابع لغتَي الترخيم

- مسائل: (وَالْتزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَه..وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ)

القاعدة:

١ – تستوي اللغتان لفظا في (مَنْصُ) من (منصور) إلا أن الحركتين مختلفتان حكما

٢ – تتعين لغة من ينتظر لرفع اللبس كالفرق بين المذكر والمؤنث

وعلى ذلك:

١- فـ(مُسْلِمَة) تعينت فيه لغة من ينتظر كـ(يا مُسلِمَ)

٢- وما فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين كـ(مَسْلَمَة) فيجوز: (مَسْلَمُ)

التعليل

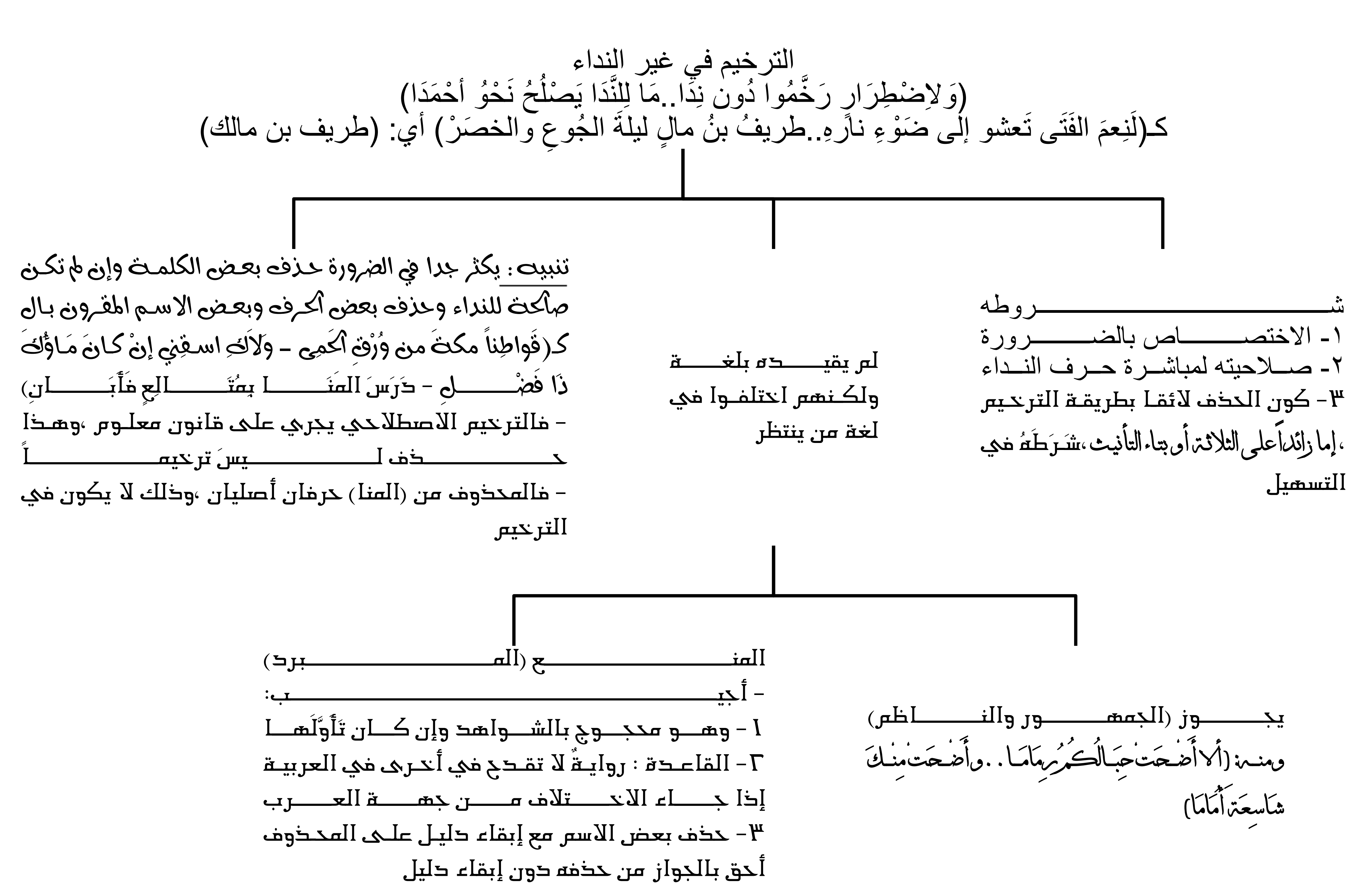
- فالأعلام ليست بموضع لبس ،لجواز تسميه المذكر بما فيه الهاء ،وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه

الخلاف في المسألة

١- رأى في التسهيل امتناع لغة من لم ينو في الأعلام فـ(عَمْرَة) تلتبس بـ(يا عَمْرُو)

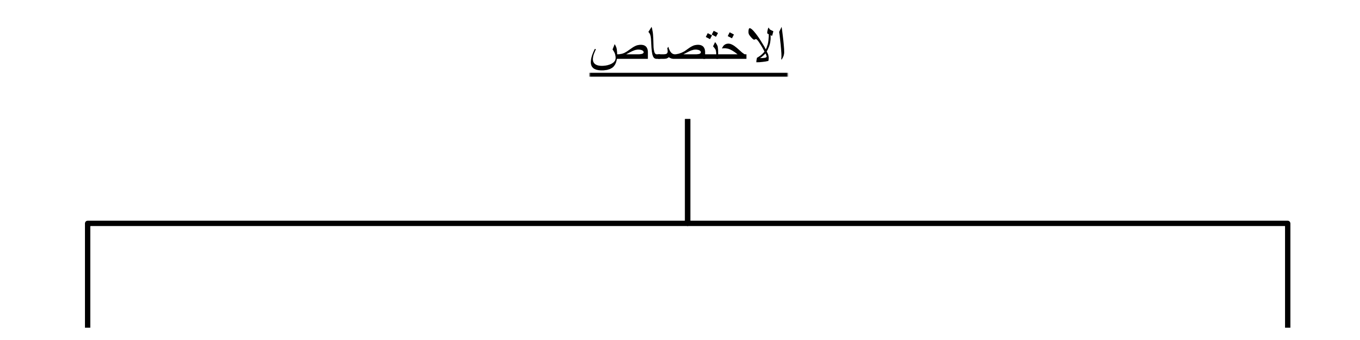
- بخلاف (مَسْلَم - حمزُ) فلا يوجد مذكرٌ يُسمى به

٢- الجمهور على عدم مراعاة اللبس هنا


الترخيم في غير النداء
(وَلاِضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُون نِدَا..مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا)
كـ(لَنِعمَ الفَتَى تَعشو إلى ضَوْءِ نارِهِ..طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخصَرْ) أي: (طريف بن مالك)
شروطه
١- الاختصاص بالضرورة
٢- صلاحيته لمباشرة حرف النداء
٣- كون الحذف لائقا بطريقة الترخيم
، إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ،شَرَطَهُ في التسهيل
لم يقيده بلغة ولكنهم اختلفوا في لغة من ينتظر
تنبيه : يكثر جدا في الضرورة حذف بعض الكلمة وإن لم تكن صالحة للنداء وحذف بعض الحرف وبعض الاسم المقرون بال كـ(قَواطِناً مكة من وُرْقِ الحَمِى - وَلاَكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ - دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ)
- فالترخيم الاصطلاحي يجري على قانون معلوم ،وهذا حذف ليسَ ترخيماً
- فالمحذوف من (المنا) حرفان أصليان ،وذلك لا يكون في الترخيم
يجوز (الجمهور والناظم)
ومنه: (ألا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا.. وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا)
المنع (المبرد)
- أجيب:
١ - وهو محجوج بالشواهد وإن كان تَأَوَّلَها
٢- القاعدة : روايةٌ لا تقدح في أخرى في العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب
٣- حذف بعض الاسم مع إبقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون إبقاء دليل

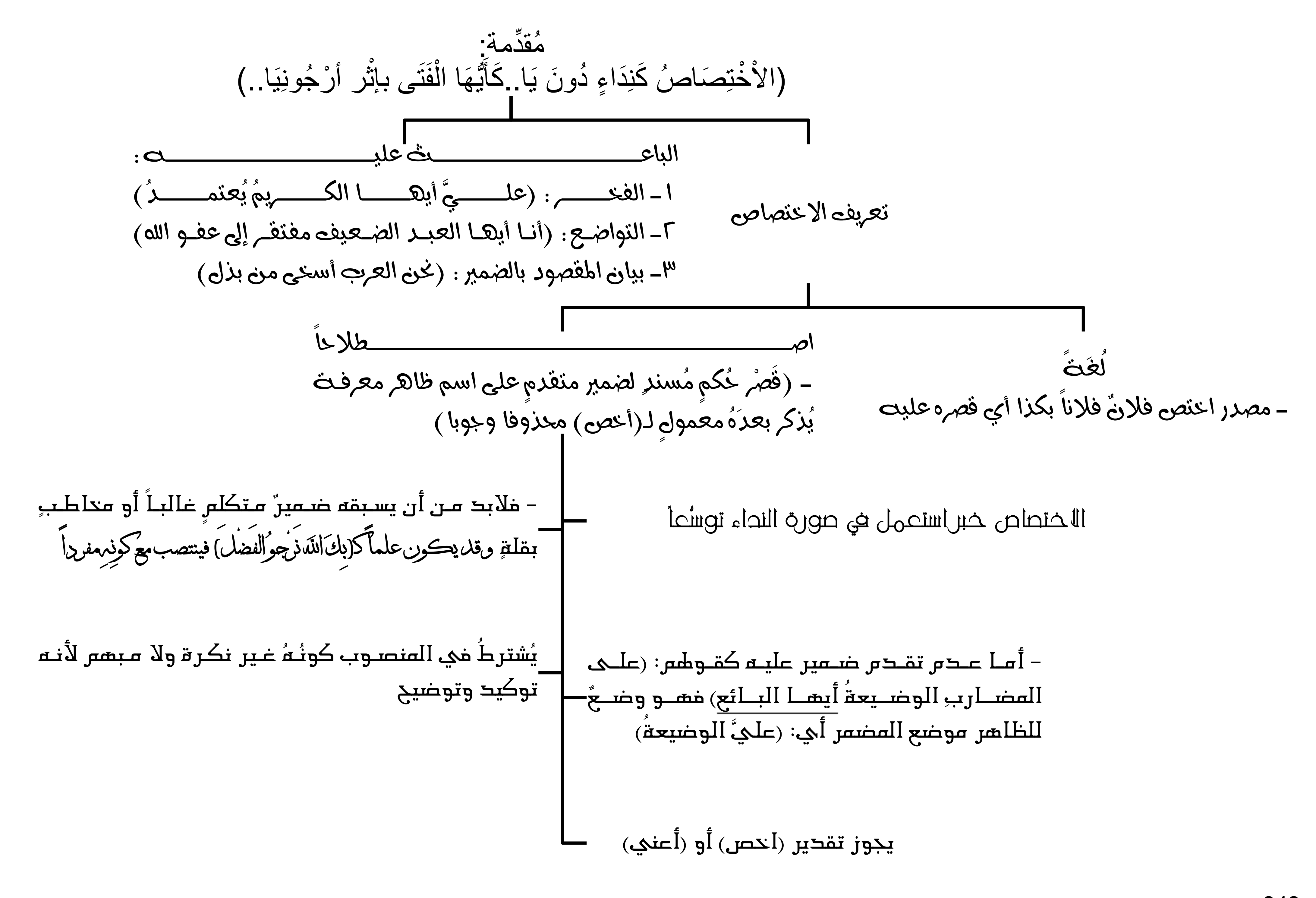

اِلاِخْتِصَاصُ

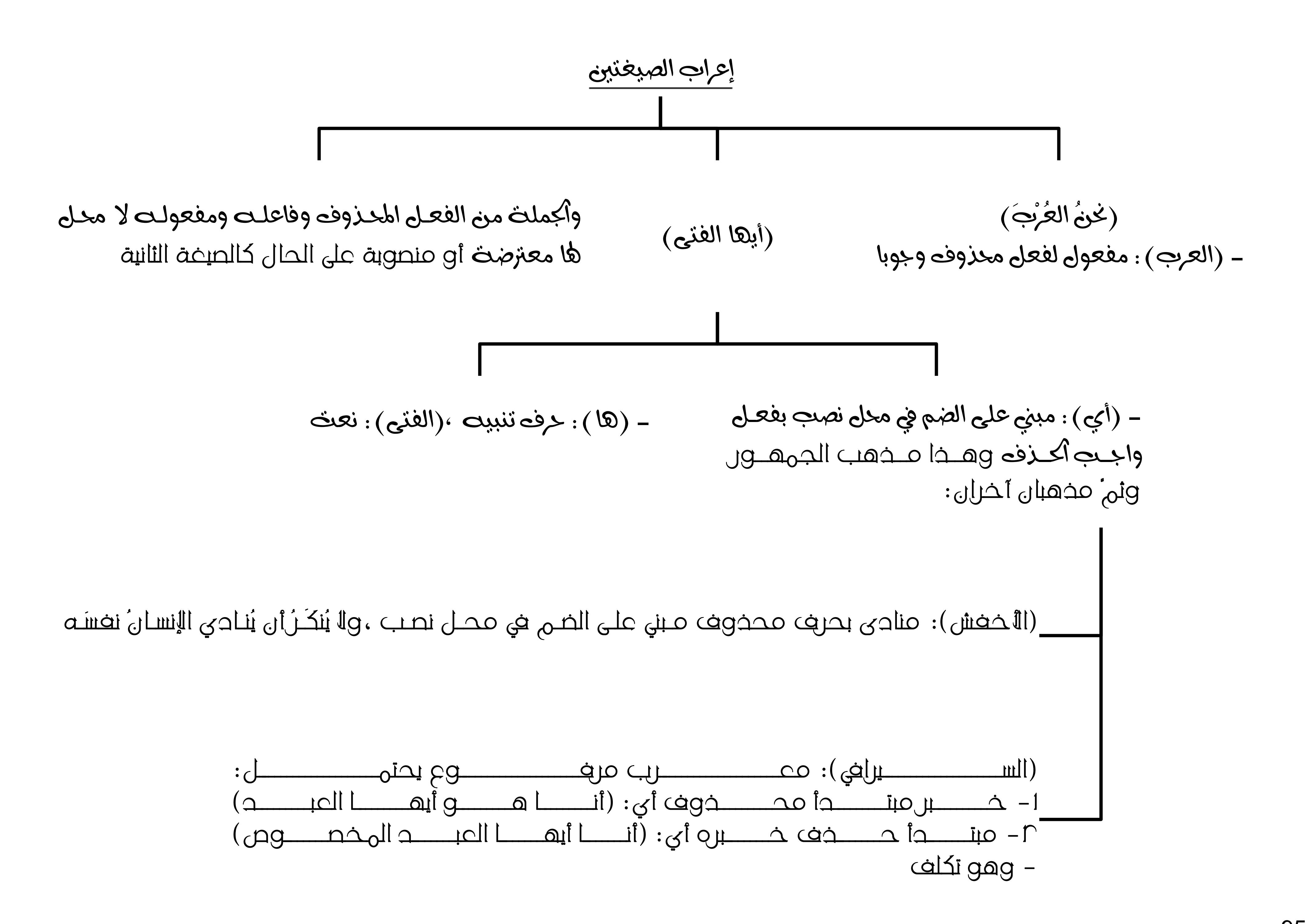
الاختصاص

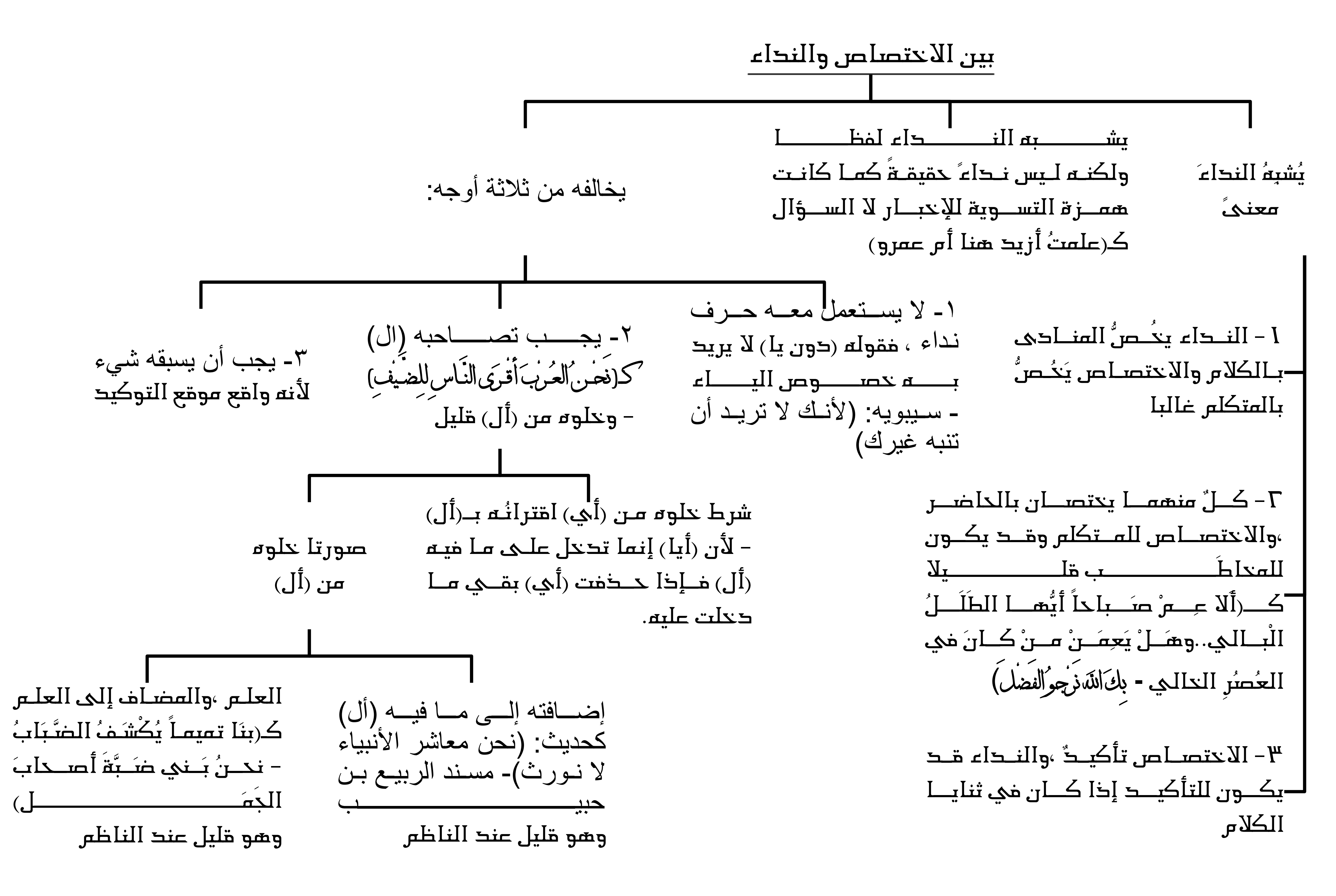


ماهيته: (الاختصاص كنداء دون يا)

صـــورتاه
١- (كأيهـــــــــا الفتـــــــــي بـــــــإثر ارجونيـــــــــا
٢- وقد يرى ذا دون أي تلو أل..كمثل نحن العرب أسخى من بذل)

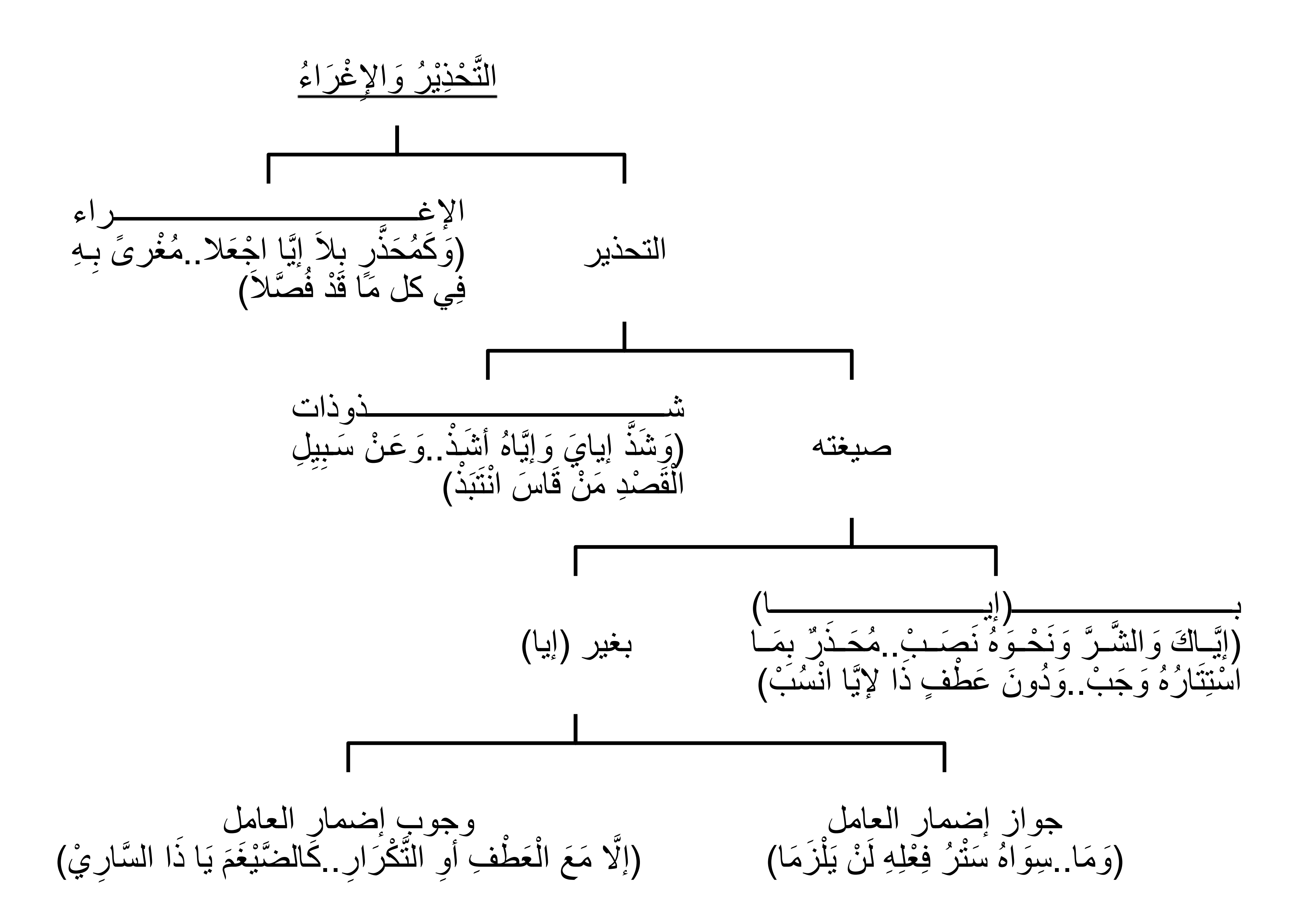

مُقدِّمة:
(الاْخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا..كَأَيُّهَا الْفَتَى بإثْر أرْجُونِيَا..)
الباعث عليه:
١- الفخر: (عليَّ أيها الكريمُ يُعتمدُ)
٢- التواضع: (أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله)
٣- بيان المقصود بالضمير: (نحن العرب أسخى من بذل)
تعريف الاختصاص
لُغةً
- مصدر اختص فلانٌ فلاناً بكذا أي قصره عليه
اصطلاحاً
- (قَصْر حُكمٍ مُسندٍ لضمير متقدمٍ على اسم ظاهر معرفة يُذكر بعدَهُ معمولٍ لـ(أخص) محذوفا وجوبا)
الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء توسُّعاً
- فلابد من أن يسبقه ضميرٌ متكلمٍ غالباً أو مخاطبٍ بقلةٍ وقد يكون علماً كـ(بِكَ اللهَ نَرجو الفضلَ) فينتصب مع كونِهِ مفرداً
- أما عدم تقدم ضمير عليه كقولهم: (على المضاربِ الوضيعةُ أيها البائع) فهو وضعٌ للظاهر موضع المضمر أي: (عليَّ الوضيعةُ)
يُشترطُ في المنصوب كونُهُ غير نكرة ولا مبهم لأنه توكيد وتوضيح
يجوز تقدير (اخص) أو (أعني)


إعراب الصيغتين
(نحنُ العُرْبَ)
- (العرب) : مفعول لفعل محذوف وجوبا
(أيها الفتى)
والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة أو منصوبة على الحال كالصيغة الثانية
- (أي) : مبني على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف وهذا مذهب الجمهور وثمّ مذهبان آخران:
- (ها) : حرف تنبيه ،(الفتى) : نعت
(الأخفش): منادى بحرف محذوف مبني على الضم في محل نصب ،ولا يُنكَرُ أن يُنادي الإنسانُ نفسَه
(السيرافي): معرب مرفوع يحتمل:
1- خبر مبتدأ محذوف أي: (أنا هو أيها العبد)
2- مبتدأ حذف خبره أي: (أنا أيها العبد المخصوص)
- وهو تكلف



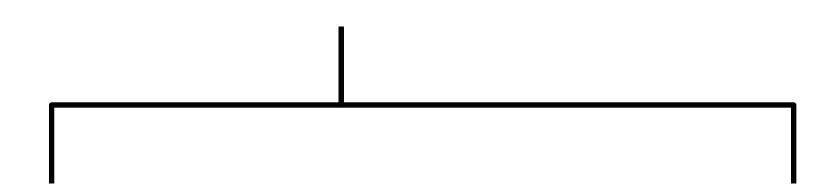
بين الاختصاص والنداء
يُشبِهُ النداءَ معنىً
يشبه النداء لفظا ولكنه ليس نداءً حقيقةً كما كانت همزة التسوية للإخبار لا السؤال كـ(علمتُ أزيد هنا أم عمرو)
يخالفه من ثلاثة أوجه:
١- لا يستعمل معه حرف نداء ، فقوله (دون يا) لا يريد به خصوص الياء - سيبويه: (لأنك لا تريد أن تنبه غيرك)
٢- يجب تصاحبه (ال) كـ(نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ) - وخلوه من (أل) قليل
٣- يجب أن يسبقه شيء لأنه واقع موقع التوكيد
شرط خلوه من (أي) اقترانُه بـ(أل) - لأن (أيا) إنما تدخل على ما فيه (أل) فإذا حذفت (أي) بقي ما دخلت عليه.
صورتا خلوه من (أل)
إضافته إلى ما فيه (أل) كحديث: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)- مسند الربيع بن حبيب وهو قليل عند الناظم
العلم ،والمضاف إلى العلم كـ(بنَا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ - نحنُ بَني ضَبَّةَ أصحابَ الجَمَل) وهو قليل عند الناظم
١- النداء يخُصُّ المنادى بالكلام والاختصاص يَخُصُّ بالمتكلم غالبا
٢- كلٌ منهما يختصان بالحاضر ،والاختصاص للمتكلم وقد يكون للمخاطَب قليلا كـ(ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَلَلُ البالي..وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي - بِكَ اللهَ نَرْجو الفَضْلَ)
٣- الاختصاص تأكيدٌ ،والنداء قد يكون للتأكيد إذا كان في ثنايا الكلام

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ



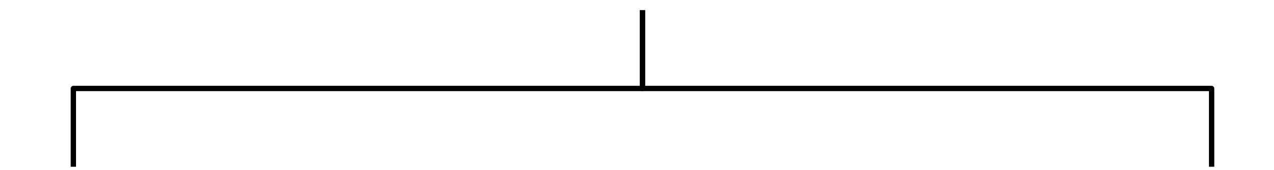
التَّحْذِيْرُ وَالإِغْرَاءُ
الإغـــــــــــــــــراء
(وَكَمُحَذَّرٍ بلاَ إِيَّا اجْعَلا..مُغْرىً بِـهِ فِي كل مَّا قَدْ فُصِّلاَ)
التحذير
شـــــــــــــــــذوذات
(وَشَذَّ إياي وَإِيَّاهُ أَشَذْ..وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ)
صيغته
بـــــــــــــ(إيـــــــــا)
(إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ..مُحَـذِّرٌ بِمَـا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ..وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ)
بغير (إيا)
جواز إضمار العامل
(وَمَا..سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا)
وجوب إضمار العامل
(إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ..كَالضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِيْ)

<u>تَعريف التَّحْذِيْرِ وَالإِغْرَاءِ</u>



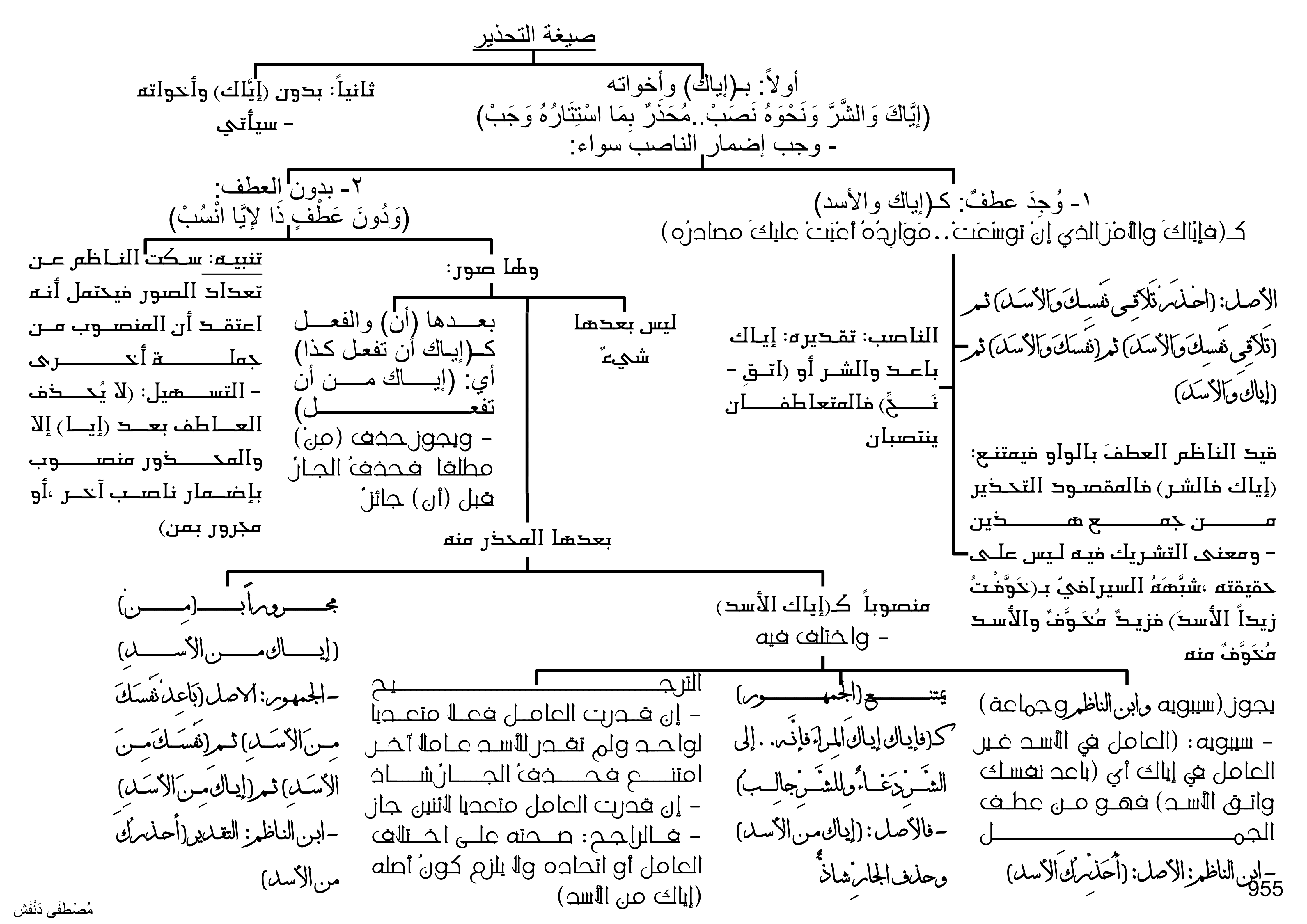
التحذير

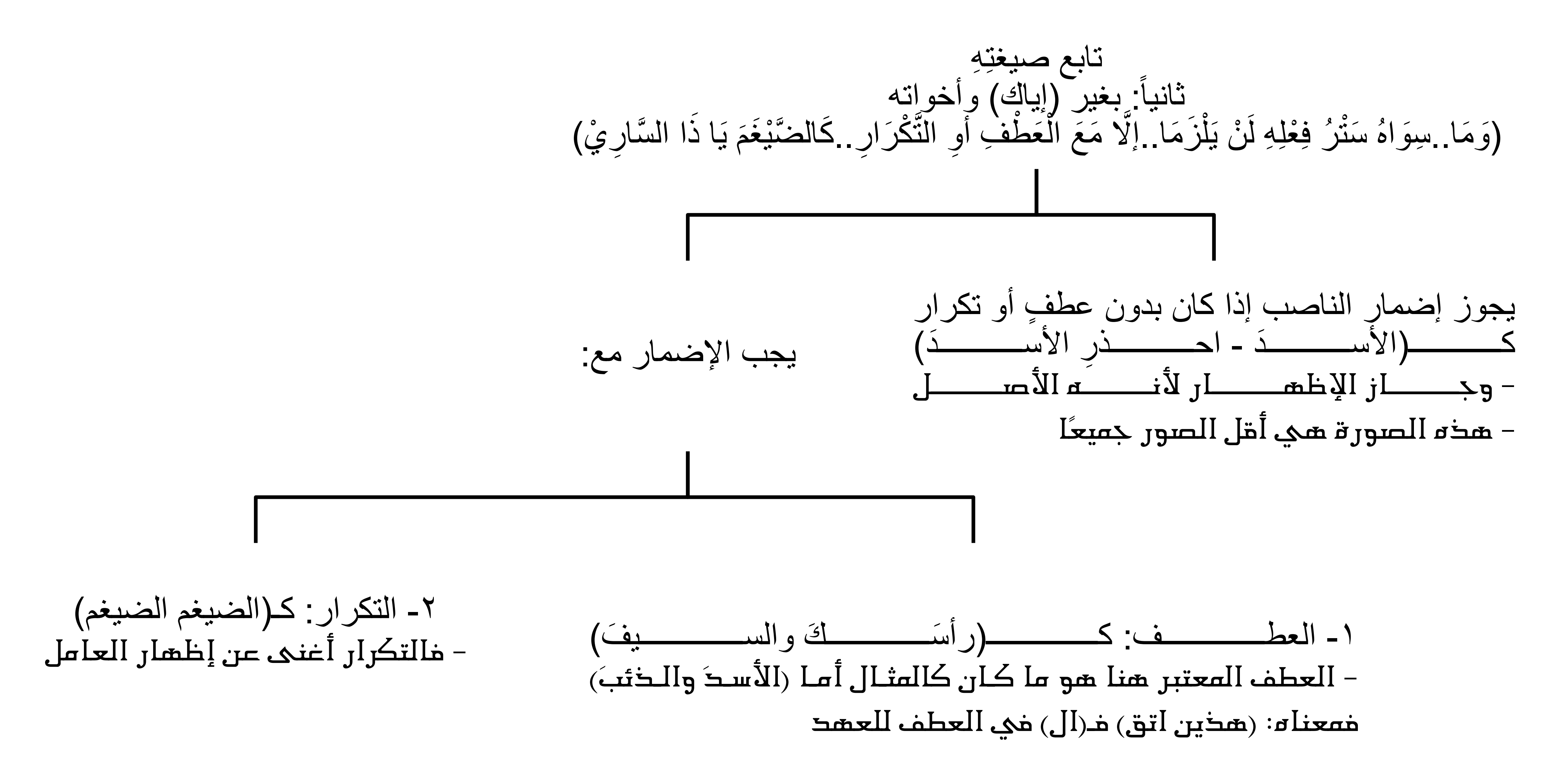
الإِغراء:
- (أمر المُخاطَب بلزمِ ما يُحمَدُ بِهٍ)



لغةً: التخويف
- وفعله يتعدى إلى مفعولين كـ(ويحذركم الله نفسه)

اصطلاحاً: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه


صيغة التحذير
أولاً: بـ(إياك) وأخواته
(إيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ..مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ)
- وجب إضمار الناصب سواء:
ثانياً: بدون (إيَّاك) وأخواته
- سيأتي
١- وُجِدَ عطفٌ: كـ(إياك والأسد)
كـ(فإياكَ والأمرَ الذي إنْ توسعَتْ..مَوَارِدُهُ أعيَتْ عليكَ مصادرُه)
الأصل: (احْذَرْ تلاقِيَ نفسِكَ والأسَدَ) ثم (تلاقِيَ نفسِكَ والأسَدَ) ثم (نفسَكَ والأسَدَ) ثم (إياكَ والأسَدَ)
الناصب: تقديره: إياك باعد والشر أو (اتقِ - نَحِّ) فالمتعاطفان ينتصبان
قيد الناظم العطفَ بالواو فيمتنع: (إياك فالشر) فالمقصود التحذير من جمع هذين
- ومعنى التشريك فيه ليس على حقيقته ،شبَّهَهُ السيرافيّ بـ(خَوَّفْتُ زيداً الأسدَ) فزيدٌ مُخَوَّفٌ والأسد مُخَوَّفٌ منه
٢- بدون العطف:
(وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ)
ولها صور:
ليس بعدها شيءٌ
بعدها (أن) والفعل كـ(إياك أن تفعل كذا) أي: (إياك من أن تفعل)
- ويجوز حذف (مِنْ) مطلقا فحذفُ الجارِّ قبل (أن) جائزٌ
بعدها المحذر منه
تنبيه: سكت الناظم عن تعداد الصور فيحتمل أنه اعتقد أن المنصوب من جملة أخرى
- التسهيل: (لا يُحذف العاطف بعد (إيا) إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر ،أو مجرور بمن)
منصوباً كـ(إياك الأسد)
- واختلف فيه
يجوز (سيبويه وابن الناظم وجماعة)
- سيبويه: (العامل في الأسد غير العامل في إياك أي (باعد نفسك واتق الأسد) فهو من عطف الجمل
- ابن الناظم: الأصل: (أَحْذَرُكَ الأسد)
يمتنع (الجمهور)
كـ(فإياكَ إياكَ المِراءَ فإنَّه.. إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ)
- فالأصل: (إياك من الأسد)
وحذف الجارِّ شاذٌّ
الترجيح
- إن قدرت العامل فعلا متعديا لواحد ولم تقدر للأسد عاملا آخر امتنع فحذفُ الجارِّ شاذ
- إن قدرت العامل متعديا لاثنين جاز
- فالراجح: صحته على اختلاف العامل أو اتحاده ولا يلزم كونُ أصله (إياك من الأسد)
مجروراً بـ(مِنْ)
(إياك من الأسد)
- الجمهور: الاصل (باعِدْ نفسَكَ مِنَ الأسَدِ) ثم (نفسَكَ مِنَ الأسَدِ) ثم (إياكَ مِنَ الأسَدِ)
- ابن الناظم: التقدير (أحذرك من الأسد)
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع صيغتِهِ
ثانياً: بغير (إياك) وأخواته
(وَمَا..سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا..إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ..كَالضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِيْ)
يجوز إضمار الناصب إذا كان بدون عطفٍ أو تكرار كـ(الأسدَ - احذرِ الأسدَ)
- وجاز الإظهار لأنه الأصل
- هذه الصورة هي أقل الصور جميعًا
يجب الإضمار مع:
١- العطف: كـ(رأسَكَ والسيفَ)
- العطف المعتبر هنا هو ما كان كالمثال أما (الأسدَ والذئبَ)
فمعناه: (هذين اتق) فـ(ال) في العطف للعهد
٢- التكرار: كـ(الضيغم الضيغم)
- فالتكرار أغنى عن إظهار العامل

تابع صيغتِهِ

شذوذات: (وَشَذَّ إياي وَإِيَّاهُ أشَذْ..وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ)

شذ مجيئه للمتكلم

- العلة: الإنسان لا يأمر ولا ينهى نفسَهُ

كـ(إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ) أصلُهُ: (إيَّاى باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب) ثم حذف المحذور من الأول والمحذر من الثاني

وهو عن عمر ابن الخطاب

مصطفى: - تاريخ دمشق لابن عساكر

وورد: (إِيَّايَ وَأَنْ يَتَلَعَّبَ بِكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلاتِكُمْ) مرفوعا - مسند أحمد

الخلاف في القياس فيه

- ظاهر سيبويه الإشعار بأن المتكلم والغائب قياس كالمخاطب حيث قال: (ومثله: إياي..)

- حمله السيرافي وابن خروف والشَّلَوْبين على الظاهر وقيدوه بأن التحذير راجع للمخاطب، فليس يُخاطِبُ نفسه

- وأجاز ابن خروف في (إياي والشر) أن يكون خبرا، كأنه قال: (إياي أَحْذَرُ وأَحْفَظُ)

- فهذا منهم تصريحٌ بالقياسِ على التأويل

أشذ منه مجيئه للغائب:

- فالإنسان لا يأمرُ إلا حاضراً

كـ(إذا بلغ الرجلُ السِّتِّينَ فإِيّاه وإِيّا الشَّوابِّ) وفيه شذوذٌ آخر: إضافة (إيا) إلى الظاهر والمُضمر لا يُضافُ إلى ظاهر

الإغراء

(وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلا..مُغْرىً بِهِ فِي كل مَا قَدْ فُصَّلاَ)

صيغته

- كالتحذير ولكن دون (إيا)

أمثلته:

الإتيان بالمغرى به وحده

- فيجوز إضمار الناصب: (أخاكَ)

- أما لزوم الإضمار في نحو: (عذيرَك من زيدٍ) فهو من باب المصادر التي عملت فيها أفعالُها فليست من الباب والظاهر فيه أنه سماعي

الإتيان بالمغرى به مع العطف عليه

فيجب إضمار الناصب: (أخاك والإحسانَ إليه) أي: (الزَمْ أخاكَ)

الإتيان بالمغرى به مكررا

- فيجب إضمار الناصب ك(أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ..كَسَاعٍ إِلَى الْهَيجَا بِغَيرِ سِلاَحِ)

- يختص بالمخاطب

،وشذ في غيره

الغائب: (فعليه بالصوم فإنه له وجاء)- البخاري

كأنه قال: بصروه ودلوه على الصوم

المتكلم: ك(عليَّ زيدا)

أي: آخذني زيدا أي اجعلني أخذه

فائدة: (الصَلاةَ جَامِعَةً) فيها أربعة أوجه:

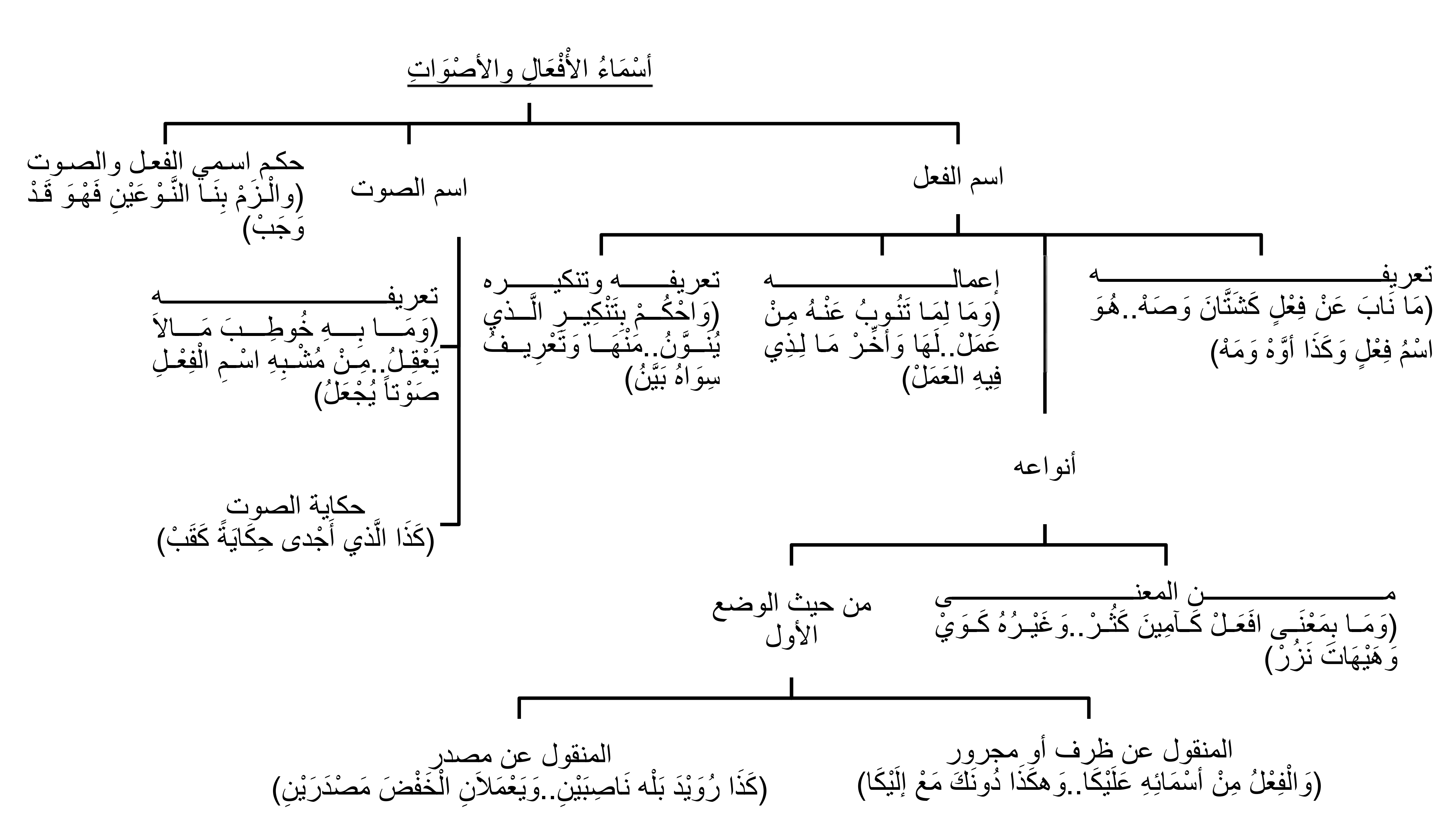
١- نصب الاسمين وهو أحسنها فالأول على الإغراء (احضُرُوا) ،والثاني حالٌ

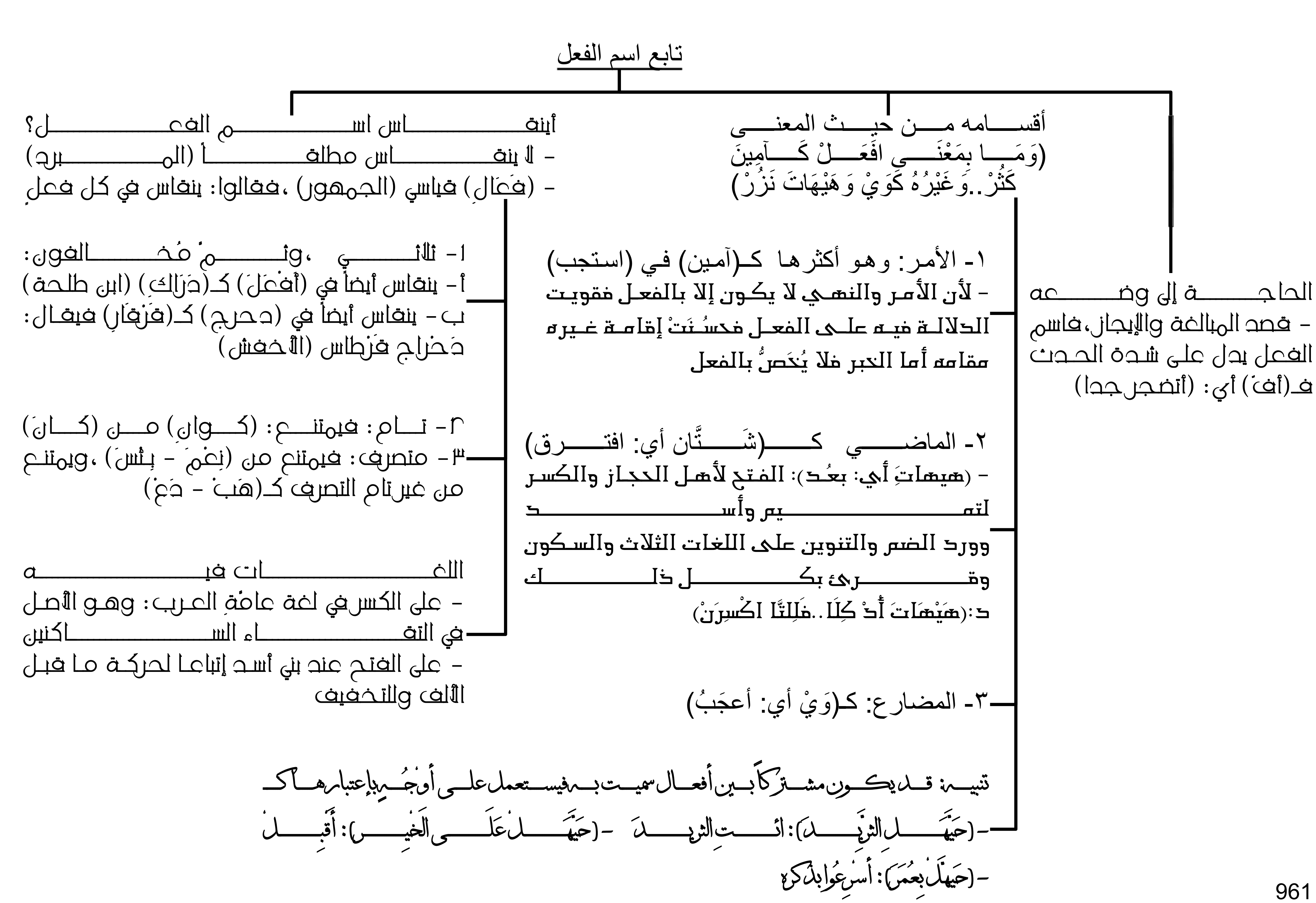
٢- رفع الاسمين مبتدأ وخبر

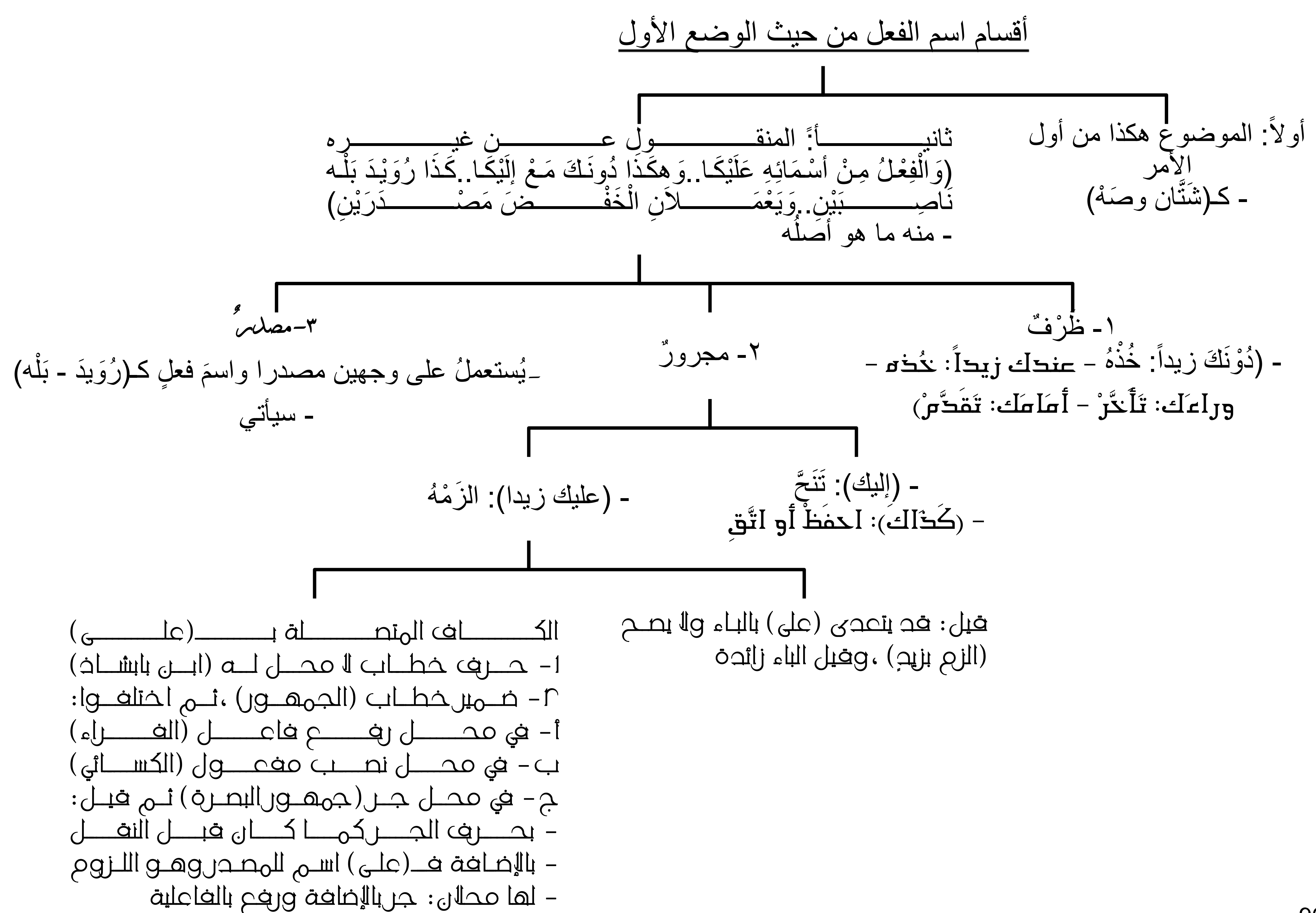
٣- رفع الأول ونصب الثاني: فالأول مبتدأ حُذِفَ خبره والثاني حال أي: (الصلاةُ مطلوبةٌ جامعةً)

٤- نصب الأول على الإغراء ورفع الثاني خبراً لمبتدأ محذوف أي: (احضروا الصلاة وهي جامعة).

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ


أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ
اسم الفعل
اسم الصوت
حكم اسمي الفعل والصوت (والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ)
تعريفه (مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ..هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ)
إعماله (وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ..لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ)
تعريفه وتنكيره (وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ..مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ)
تعريفه (وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ..مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ)
حكاية الصوت (كَذَا الَّذِي أَجْدى حِكَايَةً كَقَبْ)
أنواعه
من المعنى (وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ..وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ)
من حيث الوضع الأول
المنقول عن ظرف أو مجرور (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا..وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا)
المنقول عن مصدر (كَذَا رُوَيْدَ بَلْه نَاصِبَيْنِ..وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ)


تابع اسم الفعل
أقسامه من حيث المعنى
(وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ..وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ)
أينقاس اسم الفعل؟
- لا ينقاس مطلقاً (المبرد)
- (فَعَالِ) قياسي (الجمهور)، فقالوا: ينقاس في كل فعلٍ
الحاجة إلى وضعه
- قصد المبالغة والإيجاز، فاسم الفعل يدل على شدة الحدث فـ(أفٍ) أي: (أتضجر جدا)
١- الأمر: وهو أكثرها كـ(آمين) في (استجب)
- لأن الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل فقويت الدلالة فيه على الفعل فحسُنَتْ إقامة غيره مقامه أما الخبر فلا يُخَصُّ بالفعل
٢- الماضي كـ(شَتَّان أي: افترق)
- (هيهاتَ أي: بعُد): الفتح لأهل الحجاز والكسر لتميم وأسد
وورد الضم والتنوين على اللغات الثلاث والسكون وقرئ بكل ذلك
د:(هَيْهَاتَ أُدْ كِلَا..فَلِتَّا اكْسِرَنْ)
٣- المضارع: كـ(وَيْ أي: أعجَبُ)
١- ثلاثي، ومُ مُخالفون:
أ- ينقاس أيضاً في (أَفْعَلَ) كـ(دَرَاكِ) (ابن طلحة)
ب- ينقاس أيضاً في (دحرج) كـ(قَرْقَارِ) فيقال: دَحْرَاج قَرْطاس (الأخفش)
٢- تام: فيمتنع: (كَوانِ) من (كَانَ)
٣- متصرف: فيمتنع من (نِعْمَ - بِئْسَ)، ويمتنع من غير تام التصرف كـ(هَبْ - دَعْ)
اللغات فيه
- على الكسر في لغة عامةِ العرب: وهو الأصل في التقاء الساكنين
- على الفتح عند بني أسد إتباعا لحركة ما قبل الألف وللتخفيف
تنبيه: قد يكون مشتركاً بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجُهٍ باعتبارها كـ
-(حَيَّهَلَ الثَّرِيْدَ): ائتِ الثريدَ -(حَيَّهَلْ عَلَى الخَيرِ): أقبِلْ
-(حَيهَلْ بِعُمَرَ): أسرِعُوا بذكرِه


أقسام اسم الفعل من حيث الوضع الأول
أولاً: الموضوع هكذا من أول الأمر
- كـ(شَتَّان وصَهْ)
ثانيا: المنقول عن غيره
(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا..وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا..كَذَا رُوَيْدَ بَلْه نَاصِبَيْنِ..وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ)
- منه ما هو أصلُه
١- ظَرْفٌ
- (دُوْنَكَ زيداً: خُذْهُ - عندك زيداً: خُذْه - وراءَك: تأَخَّرْ - أمامَك: تَقَدَّمْ)
٢- مجرورٌ
٣-مصدرٌ
-يُستعملُ على وجهين مصدرا واسمَ فعلٍ كـ(رُوَيدَ - بَلْه)
- سيأتي
- (إليك): تَنَحَّ
- (كَذَاك): احفَظْ أو اتَّقِ
- (عليك زيدا): الزَمْهُ
قيل: قد يتعدى (على) بالباء ولا يصح (الزم بزيدٍ)، وقيل الباء زائدة
الكاف المتصلة بـ(على)
١- حرف خطاب لا محل له (ابن بابشاذ)
٢- ضميرخطاب (الجمهور)، ثم اختلفوا:
أ- في محل رفع فاعل (الفراء)
ب- في محل نصب مفعول (الكسائي)
ج- في محل جر(جمهورالبصرة) ثم قيل:
- بحرف الجر كما كان قبل النقل
- بالإضافة فـ(على) اسم للمصدروهو اللزوم
- لها محلان: جربالإضافة ورفع بالفاعلية

تابع أقسام اسم الفعل من حيث الوضع الأول

ثانياً: تابع المنقول عن غيره

٣- مصدر: يُستعملُ على وجهين مصدرا واسمَ فعلٍ كـ(رُوَيدَ - بَلْه)

وهو نوعان

مصدر استُعمِل فعلُه كـ(رُوَيْدَ زَيداً)

فقالوا: (أَرْوَدَه إرْواداً)

- ثم صَغَّرُوا المصدر تصغير الترخيم وأقاموه مُقام فعله

- ثم استعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)

وتارةً منوناً ناصباً له: (رُوَيْداً زَيْداً)

- ثم نقلوه وسَمَّوا به فعله فقالوا (رُوَيْدَ زَيْداً) والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً والدليل على بنائه كونه غير منوَّنٍ

أُهْمِل فعلُه كـ(بَلْهَ زَيداً)

- هو مصدر فعلٍ مُهْمَلٍ مرادفٍ لدَعْ كـ(بَلْهَ زيدٍ) أي: (تَرْكَ زَيْدٍ) ثم قيل: (بَلْهَ زَيْداً) ثم بُنِيَ على أنه اسم فعل

حكمُهُ

إن انجر ما بعدهما فمصدران

- (رُوَيدَ زيدٍ): إروادَ زيدٍ أي إمهالَهُ وناصبُه فعلٌ مضمرٌ

- (بَلْهَ زيدٍ) : تَرْكَهُ

- قد يأتي صفةً كـ(ساروا سيرا رويدا)

إن انتصب ما بعدهما فاسما فعل

- كـ(رُوَيْدَ زيداً): أَمْهِلْ زَيْدًا

- (بله زيداً): اتركْه

دلالة مصدريته

- اسم الفعل لا يُضاف أبدا

هل يعمل النصب مصدراً؟

المنع (المبرد وظاهر الناظم)

- فيمتنع: (رُوَيْدًا زيدًا) للتصغير

- كأنَّ الناظمَ رءاه خلاف القياس مع عدم السماع

الجواز (ابن خروف)

- ابن خروف: (المصدر عَمِلَ بنفسه لأنه حدثٌ لا يشبه الفعل فلا يمنع التصغيرُ عملَه)اهـ.

ونَقَلَ اجازةَ سيبويه: (رويدك عبدَ الله)

إعمال اسم الفعل

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ..لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ)

- له من العمل ما للفعل المنوب عنه

فإن كان الفعلُ

رافعاً فقط فاسمُهُ كذلك كـ(صَهْ - مَهْ - هيهاتَ العقيقُ) وفي الأولَين ضميرٌ مستتر ،و(العقيقُ) مرفوع بـ(هيهات)

رافعا ناصبا فاسمُهُ كذلك كـ(ضَرَابِ عمراً) وفيه ضميرٌ مرفوع

متعدياً بالحرف فاسمه كذلك كـ(إذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بعُمَرَ) أي: (إيتِ)

مصطفى: (عن ابن مسعود وعائشة)

ظاهر الإطلاق أن كل عملٍ للفعل يحصلُ لاسمه

- كالعمل في ظرفٍ أو مجرورٍ أو حالٍ أو مستثنى أو تمييز والاستثناء كـ(هَلُمَّ الشهود إلا زيداً)

- أما النصب بعد الفاء فيمتنع فهو يحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر كـ(جئني فأكرمَك) أي: (ليكن منك مجئ فإكرامٌ منِّي)

يجب تأخير معمولِهِ عنه

- وفيه خلاف

وجوب التأخير (البصريون والفراء)

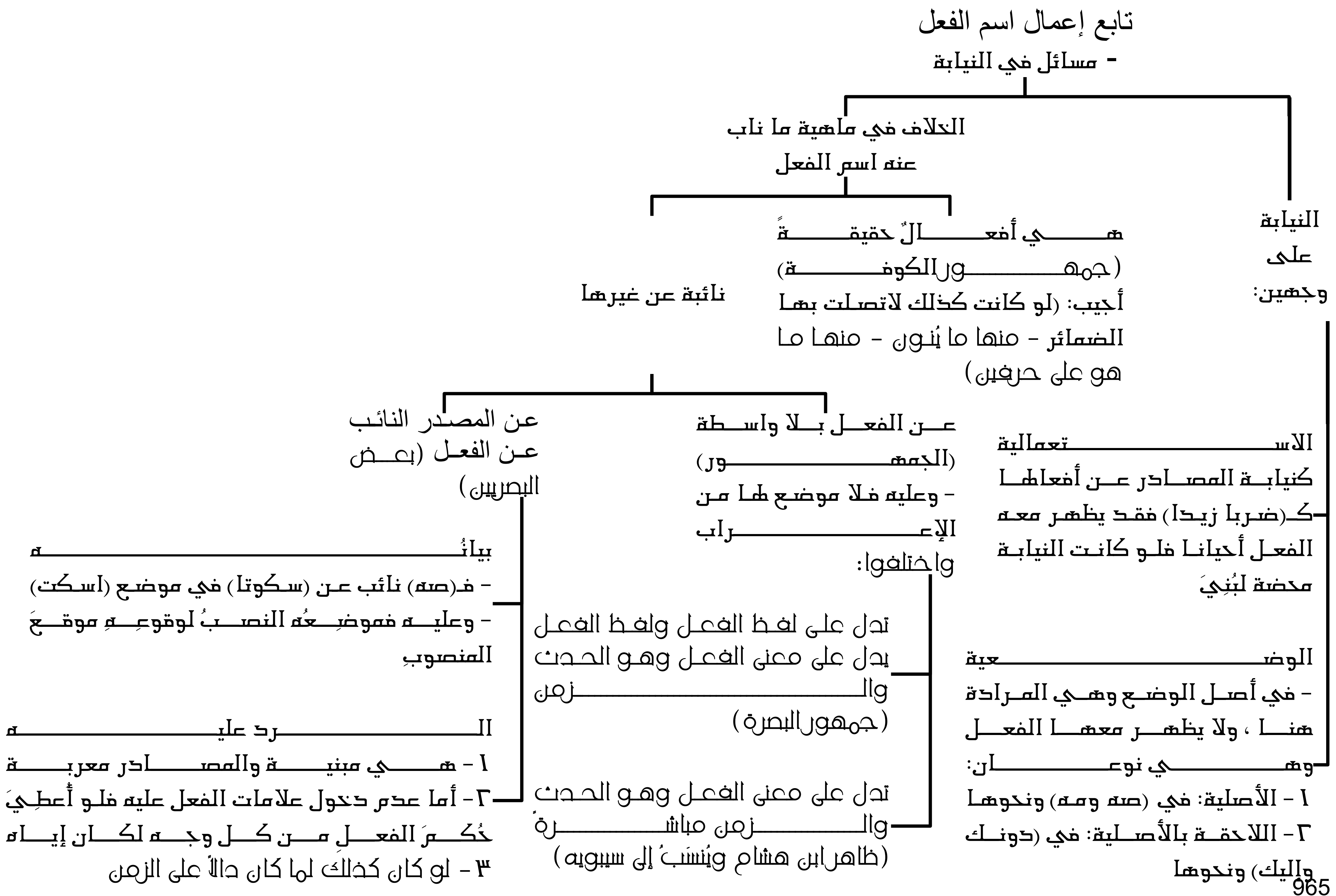
- فيمتنع: (زيداً دَرَاكِ) لأن عملَهُ بالحمل على الفعل فضَعُفَ

جواز التقديم (الكسائي) محتجا بـ:

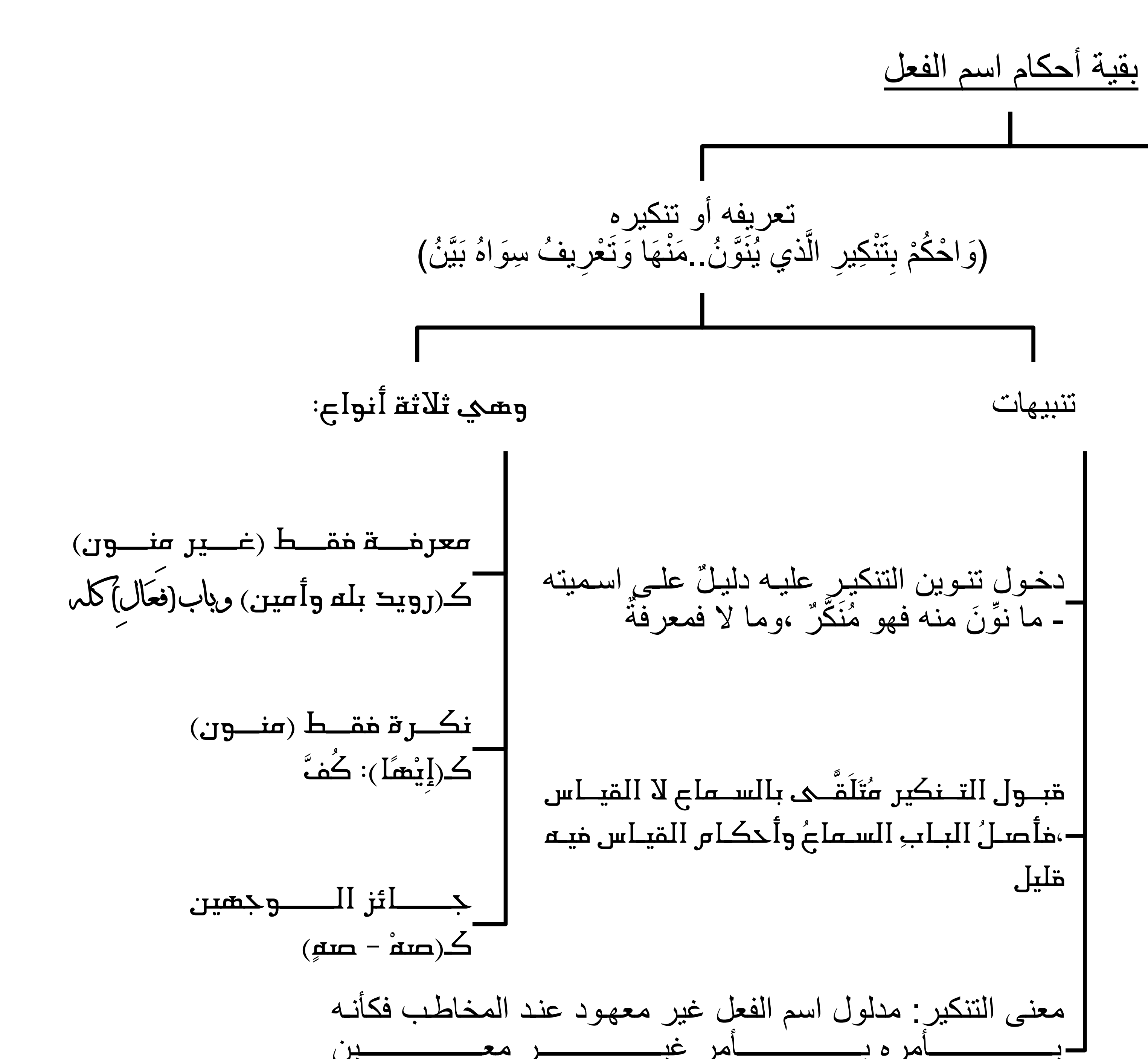
- (كتاب الله عليكم) ،وأجيب: منصوب على المصدر كـ(صبغةَ الله)

- (يَا أيُّهَا المائِحُ دَلْوي دُونَكَا..إنِّي رأيتُ النَاسَ يحْمَدُونَكَا) ،أجيب: بإضمار الفعل أي: الزم دلوى دونك دلوى

لا يعمل محذوفا



تابع إعمال اسم الفعل
- مسائل في النيابة
النيابة على وجهين:
الاستعمالية
كنيابة المصادر عن أفعالها كـ(ضربا زيدا) فقد يظهر معه الفعل أحيانا فلو كانت النيابة محضة لبُنِيَ
الوضعية
- في أصل الوضع وهي المرادة هنا ، ولا يظهر معها الفعل وهي نوعان:
١ - الأصلية: في (صه ومه) ونحوها
٢ - اللاحقة بالأصلية: في (دونك وإليك) ونحوها
الخلاف في ماهية ما ناب عنه اسم الفعل
هي أفعالٌ حقيقةً (جمهور الكوفة)
أجيب: (لو كانت كذلك لاتصلت بها الضمائر - منها ما يُنون - منها ما هو على حرفين)
نائبة عن غيرها
عن الفعل بلا واسطة (الجمهور)
- وعليه فلا موضع لها من الإعراب
واختلفوا:
تدل على لفظ الفعل ولفظ الفعل يدل على معنى الفعل وهو الحدث والزمن (جمهور البصرة)
تدل على معنى الفعل وهو الحدث والزمن مباشرةً (ظاهر ابن هشام ويُنسَبُ إلى سيبويه)
عن المصدر النائب عن الفعل (بعض البصريين)
بيانُه
- فـ(صه) نائب عن (سكوتا) في موضع (اسكت)
- وعليه فموضِعُه النصبُ لوقوعِهِ موقعَ المنصوبِ
المرد عليه
١ - هي مبنية والمصادر معربة
٢ - أما عدم دخول علامات الفعل عليه فلو أُعطِيَ حُكمَ الفعلِ من كل وجه لكان إياه
٣ - لو كان كذلك لما كان دالاً على الزمن



موضعها من الإعراب:

1- لا محل لها (الأخفش والناظم)

٢- النصب بفعل محذوف (المازني) - لأنها نائبة عن المصادر

٣- الرفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر (سيبويه)

اسم الصوت

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِلُ..مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ..كَذَا الَّذي أَجْدى حِكَايَةً كَقَبْ)

تعريفه

- ما خُوطِبَ بِهِ ما لا يَعقِل مُما يُشْبِه اسم الفعل أو الموضوع حكاية لصوته

- (مشبه اسمَ الفِعْلِ): احترازٌ من نحو: (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ)

- ثمَّ أمثلة

الأول: كـ(عَدَسْ) لزجر البغل

- وربما سَمَّوْا الفَرَسَ نفسها عَدَسًا وحينئذ تؤثر فيه العوامل لأنه عَلَمٌ

الثاني: كـ(قَبْ): لوقوع السيف

- (غَاق): لصوت الغراب

- (سمعْتُ طاقْ طاقْ): لوقع الحجارة

علة التسمية

- سُمِّى صوتا لا اسمَ فعل لأنه لما لا يعقِلُ والكلامُ إنما يُوضعُ للعاقل

- أطلق عليها لفظ القول مجازا كإطلاق القولِ على البكاء في: (فقالت له العينان سمعًا) وعلى حالِ الشيءِ في (امْتَلَأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْنِيْ)

حكمُ اسمي الفعلِ والصوت البناءُ
(وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ)

اسم الفعل

علة البناء

- لشبهه بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر

الناظمُ: (ناب عن الفعل وكان عاملاً غيرَ معمولٍ فأشبه (إنَّ) وأخواتها فبُنِيَ)

- أو لتضمنه معنى لام الأمر وهذا يختص باسم فعل الأمر وهو أصلُ الباب وما عداه محمول عليه (جماعة)

اقتضى إطلاقُهُ البناءُ في (عليك ودونك وإليك)

١- ظاهرُهما عدمُ البناء فهي مضافة

- أجيب: من المضاف ما هو مبنى كـ(كمْ رجلٍ عندك)

ولا يلزمُ من موافقة المُعرَبِ الإعرابُ كـ(لا غلامين في الدار) إذ وافَقَ: (مررت بغلامين)

٢- كما أنها منقولة للباب وليست أصلية فيه

- أجيب: خرجت عن أصلها إلى باب اسم الفعل فأخذت حكمَه ،والدليلُ أنها لا يصح تعلُّقُها بالفعل إذا ظهر فيمتنع (الزَمْ زيدا عليكَ) كما صح: (اضرب زيدا ضربا)

٣- حكى ابن خروف الاتفاق على إعرابها ونصبها بالأفعال التي صارت أسماء لها

- أجيب: ادعاء الإجماع لا يصح ،والفارسي قال بالبناء ونُقِلَ عن الأخفش وإن سلمناه فالمخالفة للإجماع في تأويلٍ لا في حكم إذ لم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء

علة اسم الصوت

فيها خلاف

بهه باسم الفعل

- وجه الشبه: لفظُه بألفاظ التخاطب فليس بأصوات مطلقة كالمَدَّاتِ ومقصده كالأمر والنهي مع العقلاء وألفاظه لا توازن الأفعال

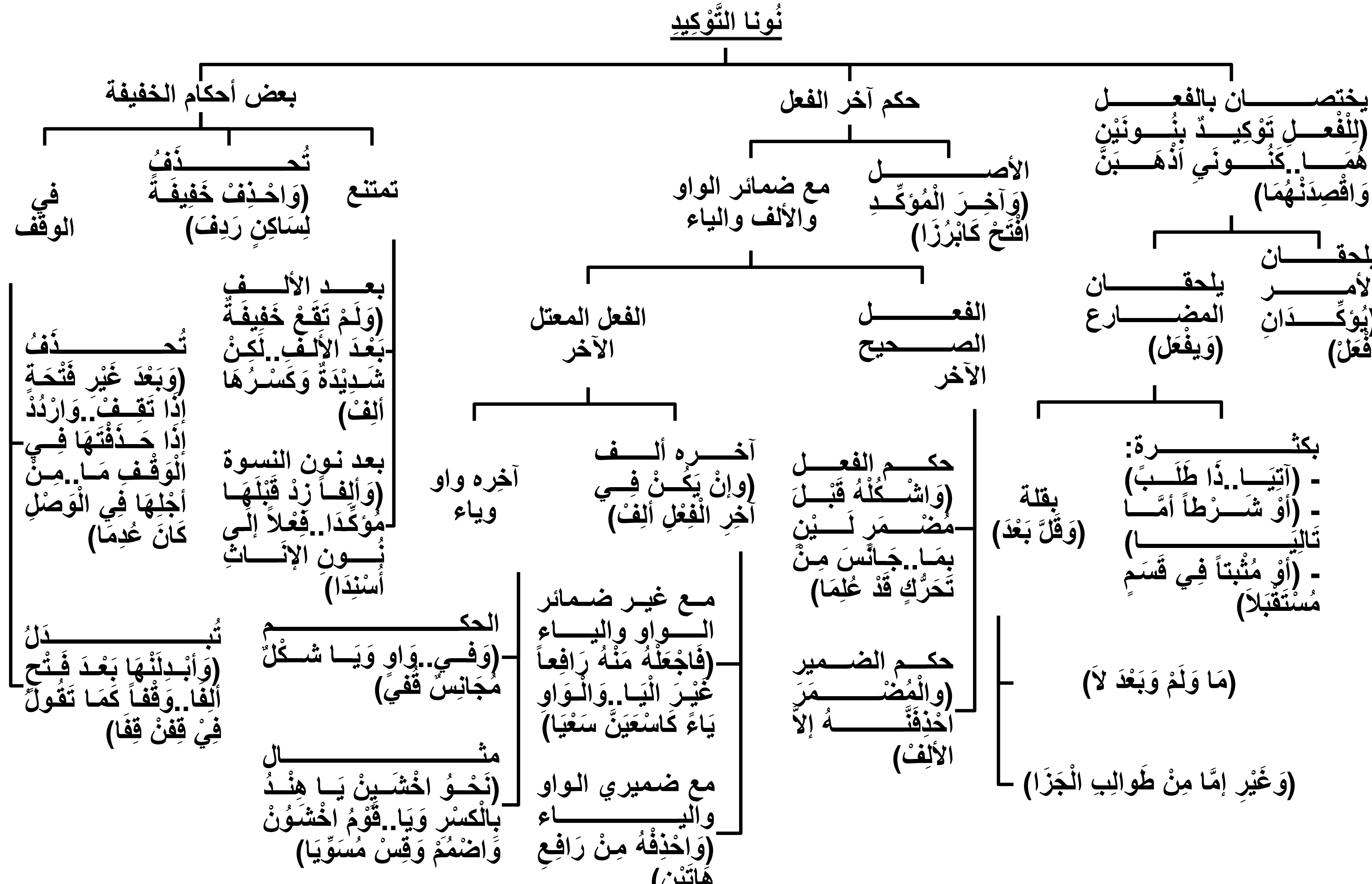
مشابهة الحرف في عدم التأثر

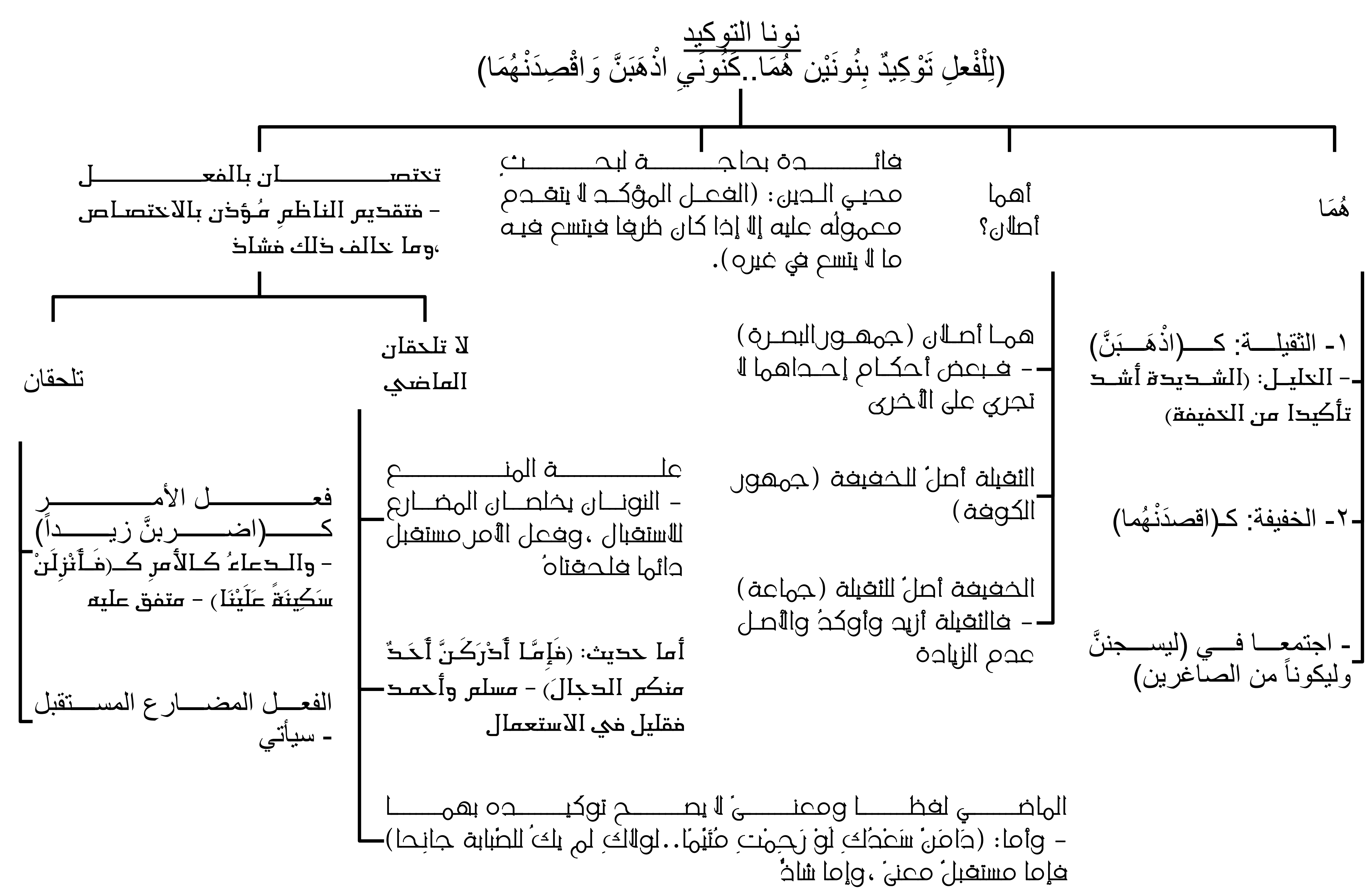
- فليست عاملةً ولا معمولةً فأشبهت (هل وبل)

- أما (حكاية الأصوات) كغاق فحُمِلَتْ عَلَى أسْمَاءِ الأصوات

نُونَا التَّوْكِيدِ

مُصْطفَى دَنْقَش


نُونا التَّوْكِيدِ
يختصان بالفعل (لِلْفْعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا..كَنُونِي اَذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا)
حكم آخر الفعل
بعض أحكام الخفيفة
يلحقان الأمر (يُؤكِّدانِ افْعَلْ)
يلحقان المضارع (وَيفْعَل)
بكثرة:
- (آتِيَا..ذَا طَلَبٍ)
- (أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا)
- (أَوْ مُثْبتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا)
بقلة (وَقَلَّ بَعْدَ)
(مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ)
(وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزَا)
الأصل (وَآخِرَ الْمُؤكِّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا)
مع ضمائر الواو والألف والياء
الفعل الصحيح الآخر
الفعل المعتل الآخر
حكم الفعل (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بمَا..جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا)
حكم الضمير (والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ)
آخره ألف (وإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ ألِفْ)
آخره واو وياء
مع غير ضمائر الواو والياء (فَاجْعَلْهُ مَنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا..وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا)
مع ضميري الواو والياء (وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)
الحكم (وَفِي..وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيَ)
مثال (نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا..قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا)
تمتنع
بعد الألف (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفِ..لَكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفْ)
بعد نون النسوة (وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا..فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا)
تُحذف (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ)
في الوقف
تُحذف (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ..وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا..مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا)
تُبدل (وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا..وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا)


نونا التوكيد
(لِلْفعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْن هُمَا..كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا)
هُمَا
١- الثقيلة: كـ(اذْهَبَنَّ) - الخليل: (الشديدة أشد تأكيدا من الخفيفة)
٢- الخفيفة: كـ(اقصدَنْهُما)
- اجتمعا في (ليسجننَّ وليكوناً من الصاغرين)
أهما أصلان؟
هما أصلان (جمهور البصرة) - فبعض أحكام إحداهما لا تجري على الأخرى
الثقيلة أصلٌ للخفيفة (جمهور الكوفة)
الخفيفة أصلٌ للثقيلة (جماعة) - فالثقيلة أزيد وأوكدُ والأصل عدم الزيادة
فائدة بحاجة لبحث
محيي الدين: (الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه إلا إذا كان ظرفا فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره).
تختصان بالفعل
- فتقديم الناظمِ مُؤذن بالاختصاص، وما خالف ذلك فشاذ
لا تلحقان الماضي
علة المنع
- النونان يخلصان المضارع للاستقبال، وفعل الأمر مستقبل دائما فلحقتاهُ
أما حديث: (فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ منكم الدجالَ) - مسلم وأحمد فقليل في الاستعمال
الماضي لفظا ومعنىً لا يصح توكيده بهما - وأما: (دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا..لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانِحا) فإما مستقبلٌ معنىً، وإما شاذٌ
تلحقان
فعل الأمر كـ(اضربنَّ زيداً) - والدعاءُ كالأمرِ كـ(فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا) - متفق عليه
الفعل المضارع المستقبل - سيأتي

مُصْطَفَى دَنْقَش

تلحقان الفعل المضارع المستقبل

أولاً: مواضع الكثرة:

(يُؤكِّدَانِ افْعَلْ وَيفْعَل آتِيَا..ذَا طَلَبٍ أوْ شَرْطاً أمَّا تَالِيَا..أوْ مُثْبتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ)

١- الواقع بعدَ أداة طلبٍ (لام الأمر - (لا) للنهي - حروف الاستفهام - العرض والتحضيض)

كـ(لَتَضْرِبَنَّه - لا تَضْرِبَنَّه - هل تَضْرِبَنَّه - هلَّا تقومَنَّ - فليتك يومَ الملتقى تَرَيْنَني.. لكي تَعْلَمِي أنِّي امرؤٌ بكِ هائمُ)

مصطفى: الطلب يشمل الآتي: (مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ واعرضْ لِحَضِّهِمُ تمَنَّ وَارْجُ فإن النفي قد خَرَجَ)

٢- الواقع شرطا بعد (إنْ) المُؤَكَّدَةِ بـ(ما) الزائدة كـ(فإمَّا تَثْقَفَنَّهُم)

وفي هذا الموضع خلافٌ

وجه كثرة لحاقها - شبهوا (ما) في التوكيد بها باللام الداخلة في جواب القسم

النون هنا لازمة (المبرد والزجاج) - إلا في الشعر، والاستقراء شاهدٌ هذا

التخيير (سيبويه والفارسي وأكثر المتأخرين) - والتوكيد أحسن ولهذا لم يأت في القرآن إلا مؤكدا - والترك جائز بدون شذوذ أو قلة

لحاقها أكثري لا أقلي (الناظم وابن هشام)

ومن عدم اللحاق: (يَا صَاحِ إمَّا تجدْنِي غيرَ ذِي جِدَةٍ.. فمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِن شِيَمِي)

٣- الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا وأن تتصل اللام بالفعل - كـ(والله لَتَضْرِبَنَّ زيداً) - سيأتي

تابع مواضع الكثرة:

٣- الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا وأن تتصل اللام بالفعل (أَوْ مُثْبتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبلاَ)

كـ(والله لَتَضْرِبَنَّ زيداً)

حكم لحاق النون هنا

١ - واجب (البصريون)

٢- جائز مطلقاً (الكوفيون)

- كحديث:(لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي) - البخاري، - فلم يئت بالنون وهو مستقبل

صور تحلف الشروط

١ - إن لم يكنْ ثمَّ قَسَمٌ امتنعت

- فيمتنع: (يقومن زيد)

- ما جاء فشاذ أو قليل كـ(بجهدٍ مَا تَفْعَلَنَّ كَذا)

٢- إن كان منفياً

كـ(والله لا تفعلُ كذا)

- لم يؤكد بها إلا قليلا بعد (ما - لم - لا) وسيأتي

٣- إن فُصِلَ بين اللام والفعل

أ- بتنفيس: كـ(ولسوف يعطيك ربُّك)

ب- بمعمولٍ: كـ(لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)

- فيمتنع: (واللهِ لسوف يقومَنَّ زيدٌ)

٤- إن كان حالا لم يؤكد بها

- كـ(والله لَيَقُومُ زيدٌ الآنَ)

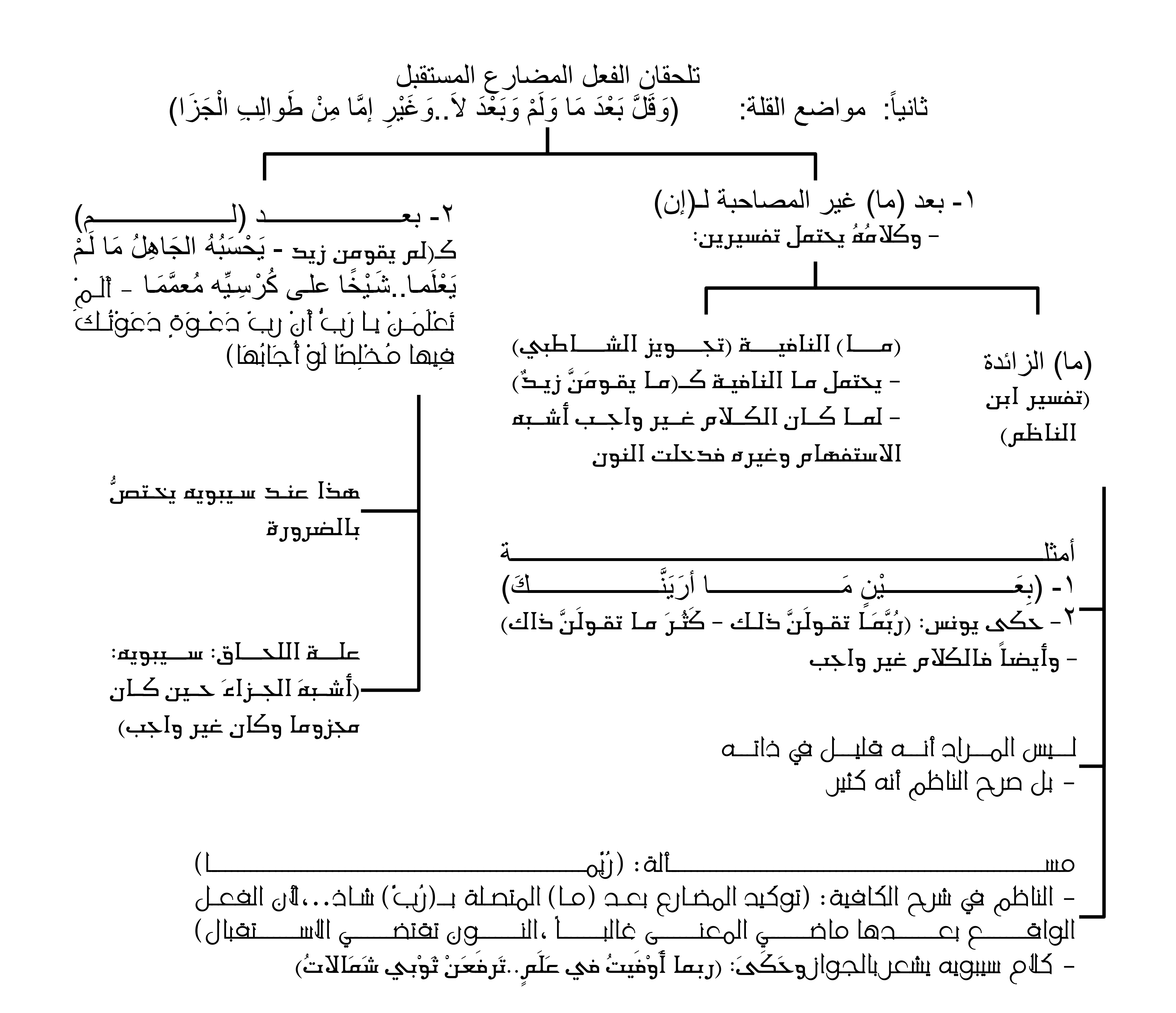
- فتجب اللام وتمتنع النون

تقدير الجملة

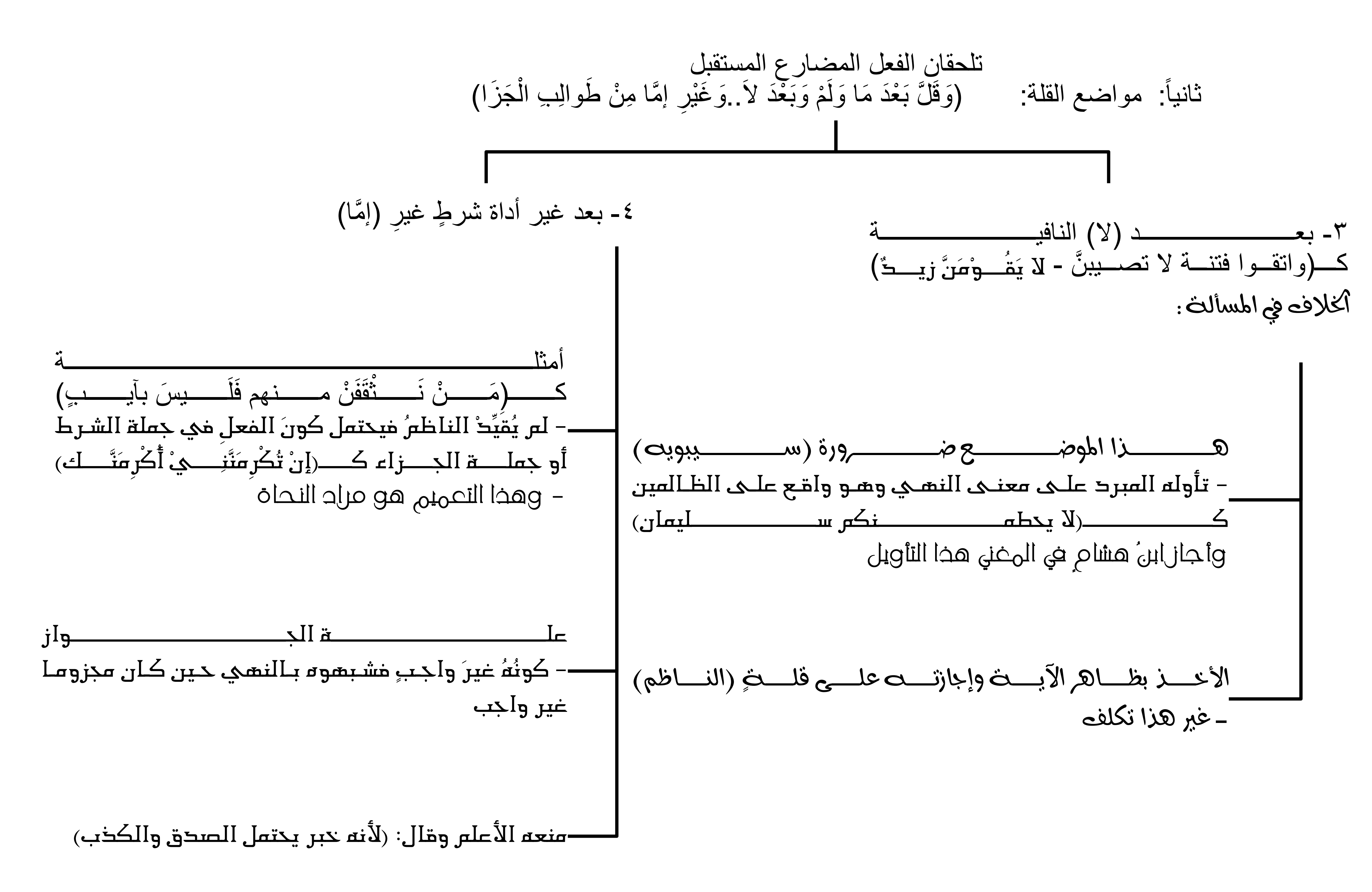
- ابن أبي الربيع وغيرُهُ: ((أي: هو يقوم) على حذف المبتدأ) والناظم لم يلتزم هذا

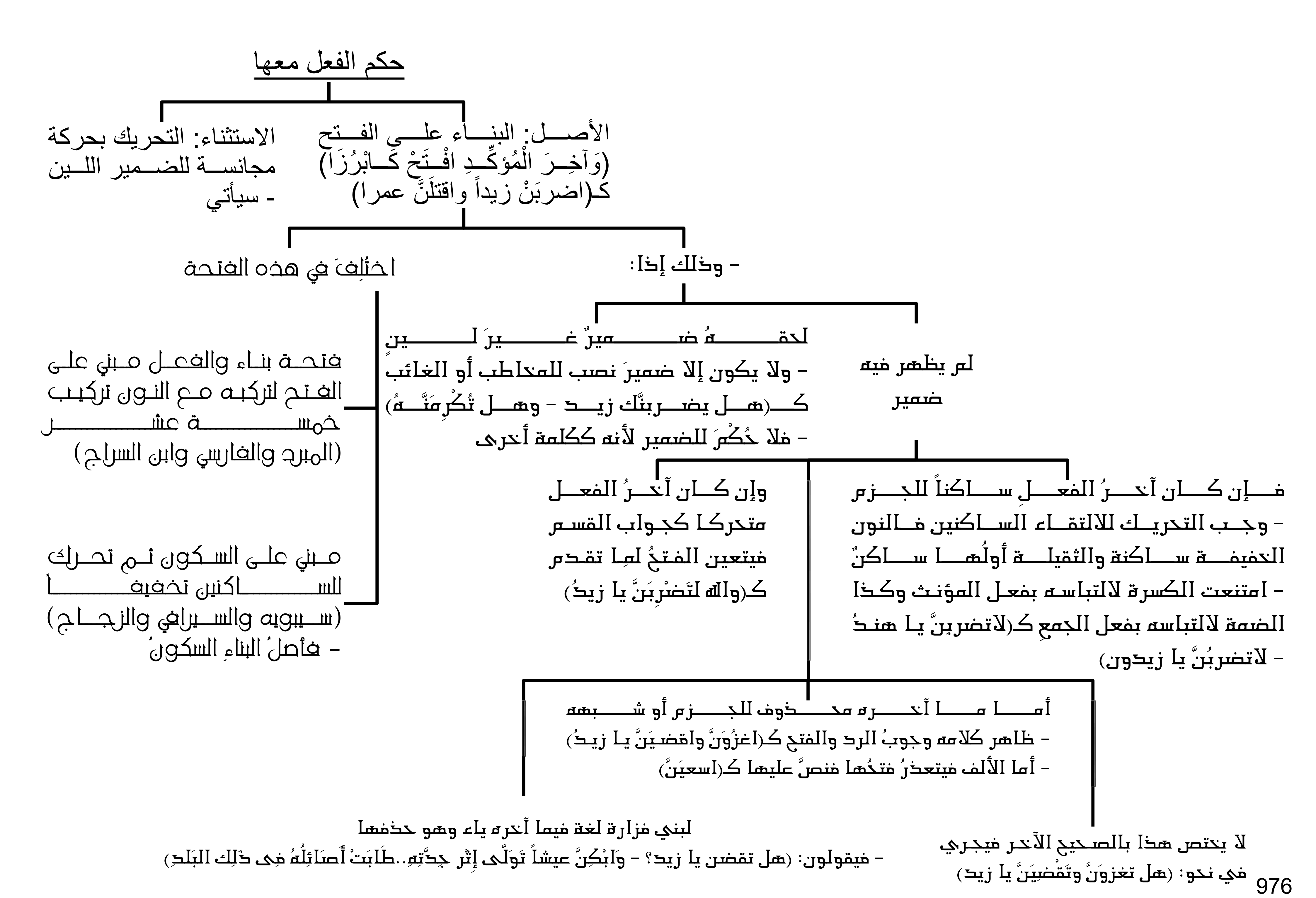
من الحال قراءة: (لأقسم بيوم القيامة - بهذا البلد)

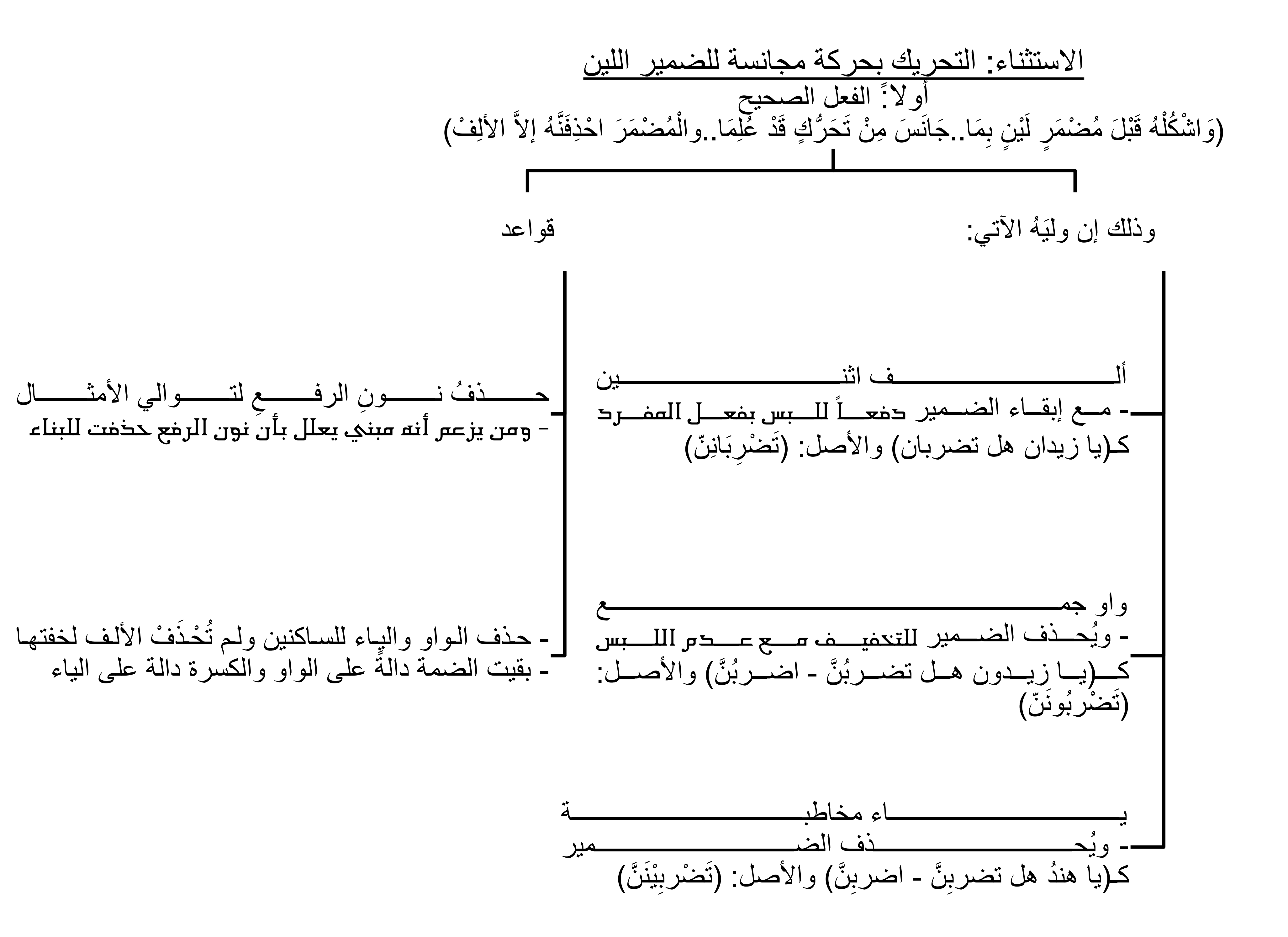
ش: (وَقَصْرُ وَلاَ هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَا وَفِي الْـ..قِيَامَةِ لاَ الأُوْلَى وَبِالْحَالِ أُوِّلَا)



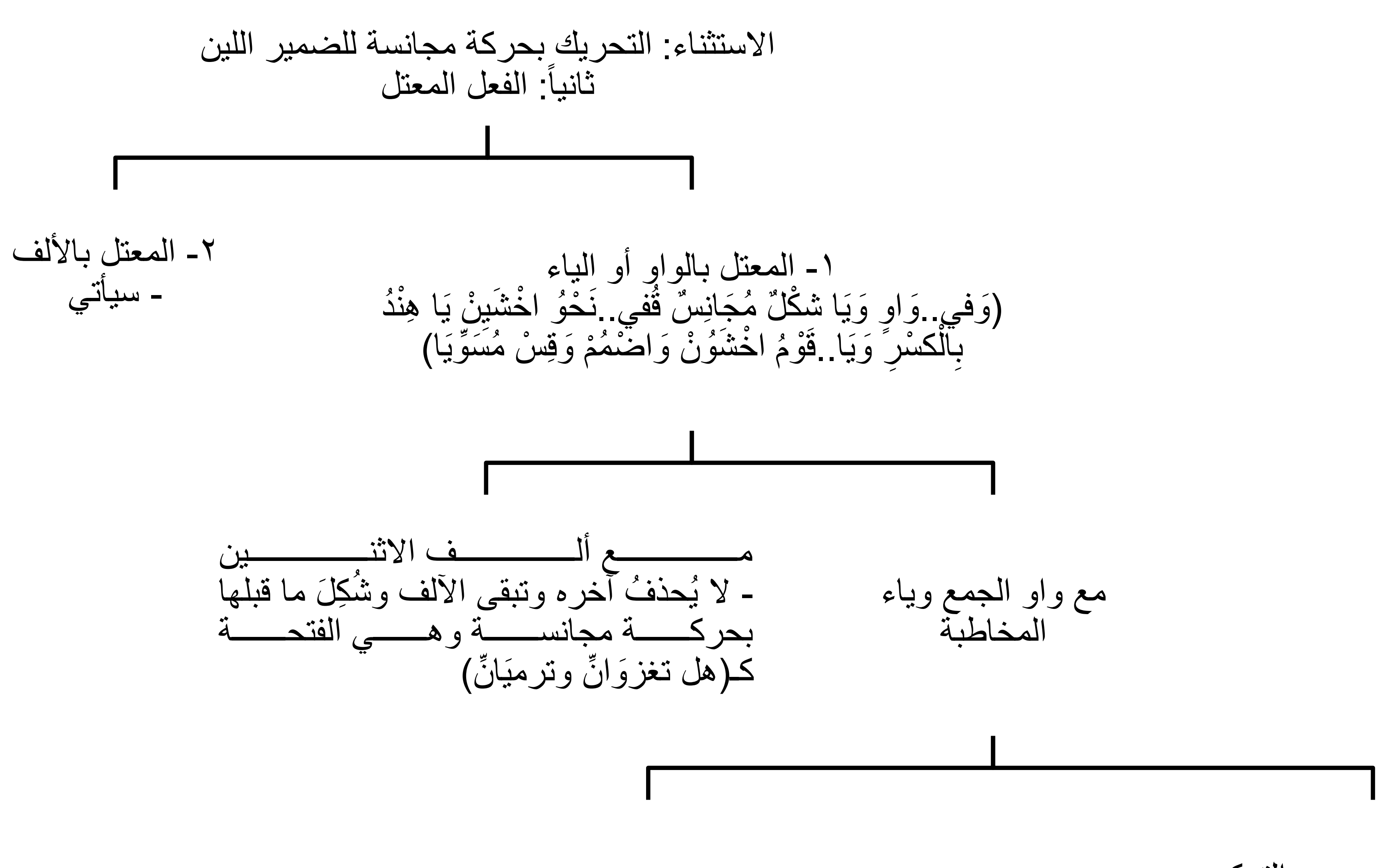
تلحقان الفعل المضارع المستقبل
ثانياً: مواضع القلة: (وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ..وَغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزَا)
١- بعد (ما) غير المصاحبة لـ(إن)
- وكلامُهُ يحتمل تفسيرين:
(ما) الزائدة (تفسير ابن الناظم)
(ما) النافية (تجويز الشاطبي)
- يحتمل ما النافية كـ(ما يقومَنَّ زيدٌ)
- لما كان الكلام غير واجب أشبه الاستفهام وغيره فدخلت النون
أمثلة
١- (بِعَيْنٍ مَا أرَيَنَّكَ)
٢- حكى يونس: (رُبَّمَا تقولَنَّ ذلك - كَثُرَ ما تقولَنَّ ذاك)
- وأيضاً فالكلام غير واجب
ليس المراد أنه قليل في ذاته
- بل صرح الناظم أنه كثير
مسألة: (رُبَّما)
- الناظم في شرح الكافية: (توكيد المضارع بعد (ما) المتصلة بـ(رُبَّ) شاذ...لأن الفعل الواقع بعدها ماضي المعنى غالباً ،النون تقتضي الاستقبال)
- كلام سيبويه يشعر بالجواز وحكى: (ربما أُوْفَيتُ في عَلَمٍ..تَرفَعَنْ ثوْبي شَمَالاتُ)
٢- بعد (لم)
كـ(لم يقومن زيد - يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَما..شَيْخًا على كُرْسِيِّه مُعمَّمَا - ألَمْ تَعْلَمَنْ يا رَبُّ أنْ ربَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيها مُخْلِصًا لوْ أُجَابُهَا)
هذا عند سيبويه يختصُّ بالضرورة
علة اللحاق: سيبويه: (أشبهَ الجزاءَ حين كان مجزوما وكان غير واجب)


تلحقان الفعل المضارع المستقبل
ثانياً: مواضع القلة: (وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ..وَغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزَا)
٣- بعـــــــــــد (لا) النافيـــــــــــة
كـــ(واتقـــوا فتنـــة لا تصـــيبنَّ - لا يَقُـــوْمَنَّ زيـــدٌ)
الخلاف في المسألة:
هـــــذا الموضـــــع ضــــرورة (ســــيبويه)
- تأوله المبرد على معنى النهي وهو واقع على الظالمين
كـــــــــ(لا يحطمـــــــــنكم ســـــــــليمان)
وأجاز ابنُ هشامٍ في المغني هذا التأويل
الأخـــذ بظـــاهر الآيـــة وإجازتـــه علـــى قلـــةٍ (النـــاظم)
- غير هذا تكلف
٤- بعد غير أداة شرطٍ غيرِ (إمَّا)
أمثلــة
كـــــ(مَـــنْ نَـــثْقَفَنْ مـــنهم فَلَـــيسَ بآيـــبٍ)
- لم يُقَيِّدْ الناظمُ فيحتمل كونَ الفعلِ في جملة الشرط أو جملـــة الجـــزاء كـــ(إنْ تُكْرِمَنَّنِـــيْ أُكْرِمَنَّـــك)
- وهذا التعميم هو مراد النحاة
علـــــــــــــــــة الجــــــــــــــــواز
- كونُهُ غيرَ واجبٍ فشبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب
منعه الأعلم وقال: (لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب)


حكم الفعل معها
الأصل: البناء على الفتح
(وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا)
كـ(اضربَنْ زيداً واقتلَنَّ عمرا)
الاستثناء: التحريك بحركة مجانسة للضمير اللين
- سيأتي
- وذلك إذا:
اختُلِفَ في هذه الفتحة
لم يظهر فيه ضمير
لحقهُ ضميرٌ غيرَ لينٍ
- ولا يكون إلا ضميرَ نصب للمخاطب أو الغائب
كـ(هل يضربنَّك زيد - وهل تُكْرِمَنَّهُ)
- فلا حُكْمَ للضمير لأنه ككلمة أخرى
فتحة بناء والفعل مبني على الفتح لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر
(المبرد والفارسي وابن السراج)
مبني على السكون ثم تحرك للساكنين تخفيفاً
(سيبويه والسيرافي والزجاج)
- فأصلُ البناءِ السكونُ
فإن كان آخرُ الفعلِ ساكناً للجزم
- وجب التحريك لالتقاء الساكنين فالنون الخفيفة ساكنة والثقيلة أولُها ساكنٌ
- امتنعت الكسرة لالتباسه بفعل المؤنث وكذا الضمة لالتباسه بفعل الجمع كـ(لاتضربِنَّ يا هندُ
- لاتضربُنَّ يا زيدون)
وإن كان آخرُ الفعل متحركا كجواب القسم فيتعين الفتحُ لِما تقدم
كـ(والله لتَضرِبَنَّ يا زيدُ)
أما ما آخره محذوف للجزم أو شبهه
- ظاهر كلامه وجوبُ الرد والفتح كـ(اغزُوَنَّ واقضيَنَّ يا زيدُ)
- أما الألف فيتعذرُ فتحُها فنصَّ عليها كـ(اسعيَنَّ)
لبني فزارة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها
- فيقولون: (هل تقضن يا زيد؟ - وَابْكِنَّ عيشاً تَوَلَّى إِثْر جِدَّتِهِ..طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِى ذَلِكَ البَلَدِ)
لا يختص هذا بالصحيح الآخر فيجري في نحو: (هل تغزوَنَّ وتَقْضِيَنَّ يا زيدُ)


الاستثناء: التحريك بحركة مجانسة للضمير اللين
أولاً: الفعل الصحيح
(وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا..جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا..والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ)
وذلك إن وليَهُ الآتي:
قواعد
ألف اثنين
- مع إبقاء الضمير دفعاً للبس بفعل المفرد
كـ(يا زيدان هل تضربان) والأصل: (تَضْرِبَانِنّ)
حذفُ نونِ الرفعِ لتوالي الأمثال
- ومن يزعم أنه مبني يعلل بأن نون الرفع حذفت للبناء
واو جمع
- ويُحذف الضمير للتخفيف مع عدم اللبس
كـ(يا زيدون هل تضربُنَّ - اضربُنَّ) والأصل: (تَضْرِبُونَنّ)
- حذف الواو والياء للساكنين ولم تُحْذَفْ الألف لخفتها
- بقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء
ياء مخاطبة
- ويُحذف الضمير
كـ(يا هندُ هل تضربِنَّ - اضربِنَّ) والأصل: (تَضْرِبِيْنَنَّ)

مُصْطفَى دَنْقَش



قبل نون التوكيد
- تُحذَفُ لأجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقي قبل واو الضمير وكسر ما بقي قبل ياء الضمير كـ(يا زيدون هل تغزُونَ وترمُون - يا هند هل تغزينَ وترمين)

بعد نون التوكيد
- يُفعَلُ به كالصحيح
تُحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه كـ(يا زيدون هل تغزُنَّ وترمُنَّ - يا هندُ هل تغزِنَّ وترمِنَّ)

الاستثناء: التحريك بحركة مجانسة للضمير اللين

ثانياً: الفعل المعتل

٢- المعتل بالألف: (وإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ ألِفْ)

مع غير واو الجمع وياء المخاطبة
(فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا..وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا)
- سواء كان به ضميرٌ مضمر أو ظاهر
- انقلبت ألفُ الفعلِ ياءَ وفُتِحَتْ وذلك بإطلاقٍ سواءٌ كانت منقلبة عن ياء أو عن واو
كـ(اسعيَانِّ - هل تسعيَانِّ - اسعَيَنَّ وارضيَنَّ يا زيدُ)

مع واو الجمع وياء المخاطبة
(وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)
- حذفت الألف وبقيت الفتحة قبلها وضمت الواو وكسرت الياء

لا يختلف اللفظ بين اللغة المشهورة مع لغة (يتعاقبون فيكم)

كـ(يا زيدون اخشَوُنَّ - يا هندُ اخشَيِنَّ - لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ - فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ)
- الياء : فاعل مبني على السكون في محل رفع وكُسِرَ لالتقاء الساكنين

مسألة
- لم تُرَدَّ لام الفعل مع تحرك الضمير فيقال: (اخشاوُنَّ واخشايِنَّ) كما رُدَّت العين في (قُولا - قُولَنَّ) لأن علة حذفها هنا مركبة من:
١- لزوم سكون الضمير:
- المازني: (لام (قُلْ) أصلها الحركة فلما حركت رجعت إلى الأصل فرجع الساكن وأما (اخشَوُن) فواو الجمع وياء المؤنث أصلهما السكون)
٢- أصالةُ تحرك التالي
- السيرافي: (لم تُرَدَّ العين في (قُلِ الحق) لأن الساكن من كلمة أخرى فالتقاء الساكنين غير لازم في كل كلامٍ)

- فإن لم توجدْ نون التوكيد فلا يخلو:

بعدهما متحرك
- بقي الضميران على السكون كـ(يا زيدون اخشَوْا يَوْماً وهل تخشَوْنَ يَوماً - يا هند اخشَيْ وَهل تخشَينَ يَوماً)

بعدهما ساكن
- تحركا بِمُجانِسٍ كـ(اخشَوُا الله واخشَيِ الله)
- بخلاف الفعل الصحيح والمعتل بغير الألف فيُحذفان معه للساكن كـ(اضربوا ابن زيد واضربى ابن زيد - اغزُو العدو)

بعض أحكام الخفيفة

- وقوع الخفيفة بعد الألف

(وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلفِ.. لَكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ)

ممتنع (الخليل وسيبويه والبصريين)

- سواء كانت الألف ضميرا أو علامة

- فيمتنع: (اضربانْ) ويجب: (اضربانِّ)

وتُكسرُ الثقيلة

- سيبويه: (جُعِلَتْ كنون الاثنين ،وهي في ما سوى ذلك مفتوحة لأنهَّما حرفان أوّلهما ساكن ففتحت كما فتحت نون (أَيْنَ)).

علة المنع:

- لأنها إما أن..

تبقى ساكنة

- ويمتنع تجاورُ حرفين ساكنين إلا إذا كان الأولُ حرفَ لين والثاني منهما مدغما في مثله ،وإلا حُذِفَتْ الألف وهو القياس فيلتبس الاثنان بالواحد فيمتنع القياس ،فإن كانت نونُ التوكيد ثقيلةً جاز

أو تتحرك

- فإن فُتِحَتْ التبست بفعل الواحد ،وإن كُسِرَتْ التبست بنون الرفع

جائز (يونُسُ والكوفيون)

تحريك النونِ

- الفارسي: يُبقيها ساكنةً

- الناظم: يكسرُها

علة الجواز

- قياساً على الثقيلة

- الألف تقوم مقام الحركة لإفراط مدها

- قراءة نافع: (ومحيايْ)

- تحتمله قراءة: (ولا تتَّبعَانِ) على جعلِ (لا) ناهية

ش: (وَتَتْبِعَانِ النُّونُ خَفَّ مَدًّا)

أجيب: السماع قليلٌ

بعض أحكام الخفيفة

لا تقع الخفيفة بعد نون الإناث وتتعين الثقيلة

(وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا..فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا)

تعليل الحكم

- يُفْصَلُ بين نونَيْ الإناثِ والتوكيدِ بألف كراهيةَ توالي الأمثال فيمتنعُ لحاقُ الخفيفة بعد الألف

- سيبويه: (لم يُمْكِنْ الحذفُ هنا لئلا يلتبس بفعل الواحد كـ(اضْرِبَنَّ))

كـ(اضربْنَانِّ)

- وتُكسَرُ النون كنونِ فعل الاثنين والعلة واحدة

- مَن أجاز وقوع الخفيفة بعد الألف أجازها هنا بشرطِ كسرِها

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ)

تُحذَفُ الخفيفة إذا وَلِيَها ساكنٌ كـ(اضربَ الرجلَ) وحذفُها واجبٌ

علة الحذف

- لضعفها بالسكون ولم تُكسَرْ كالتنوين فالتنوين مختص بما هو أقوى وهو الاسم على أنهم قد عاملوا التنوين معاملتها فقرئ: (قل هو الله أحدُ الله الصمد)

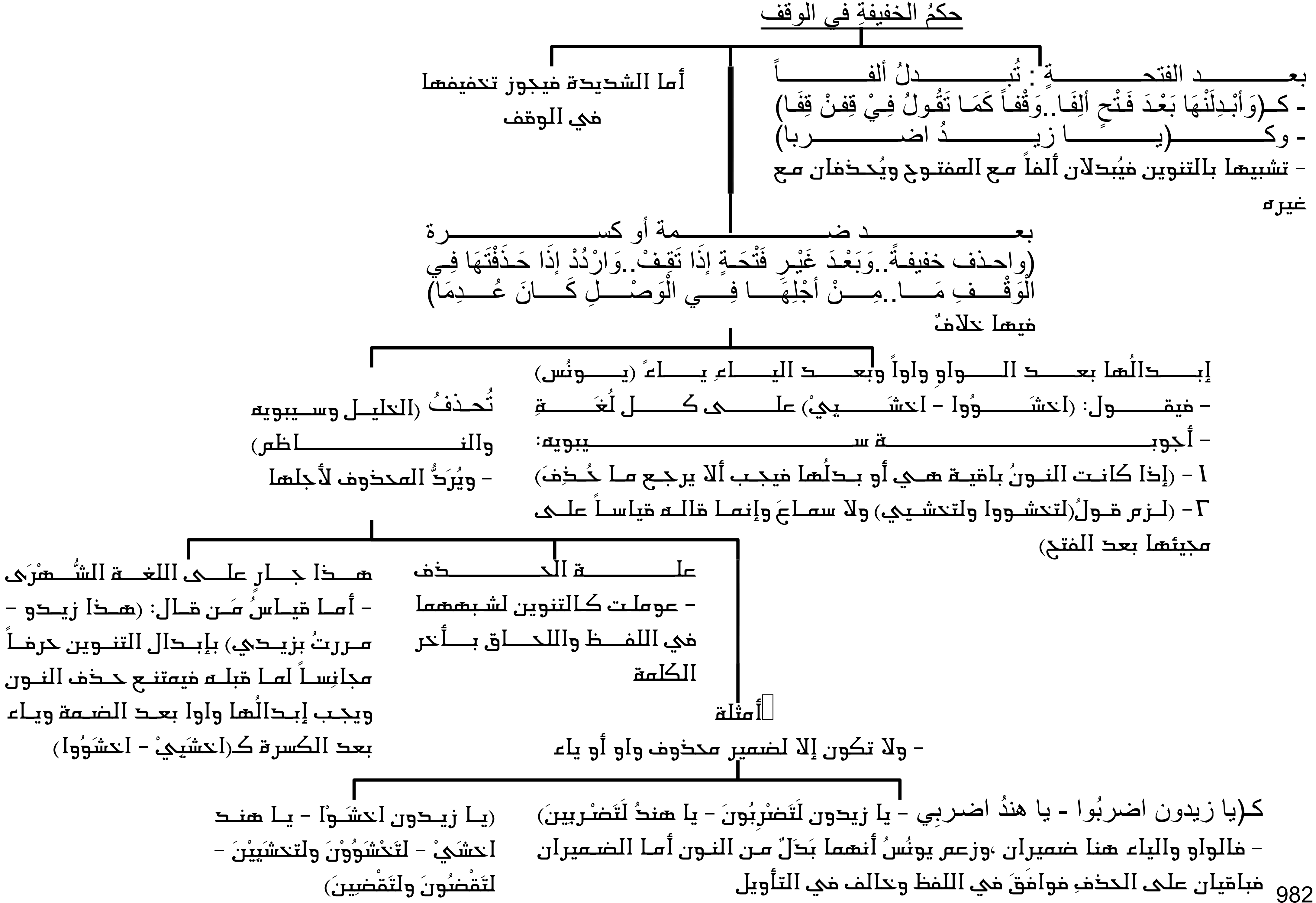
ومنه: (لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ..تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ)

- بقيت الفتحة دليلا على الحذف ويدلُّ لذلك أيضاً بقاءُ الياء التي تُحذف للجازم ولا تعودُ إلا عند التوكيد

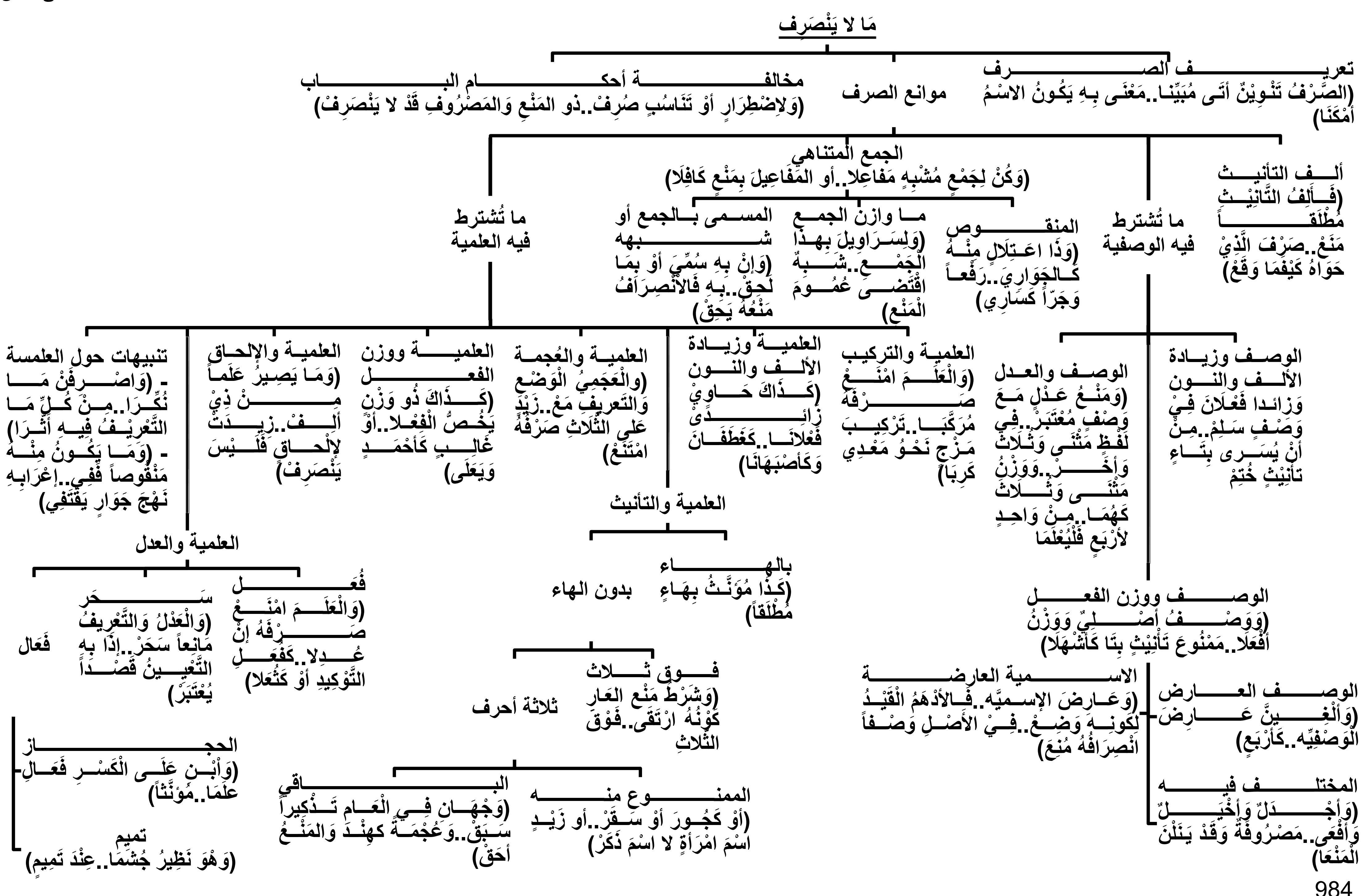
تنبيهان

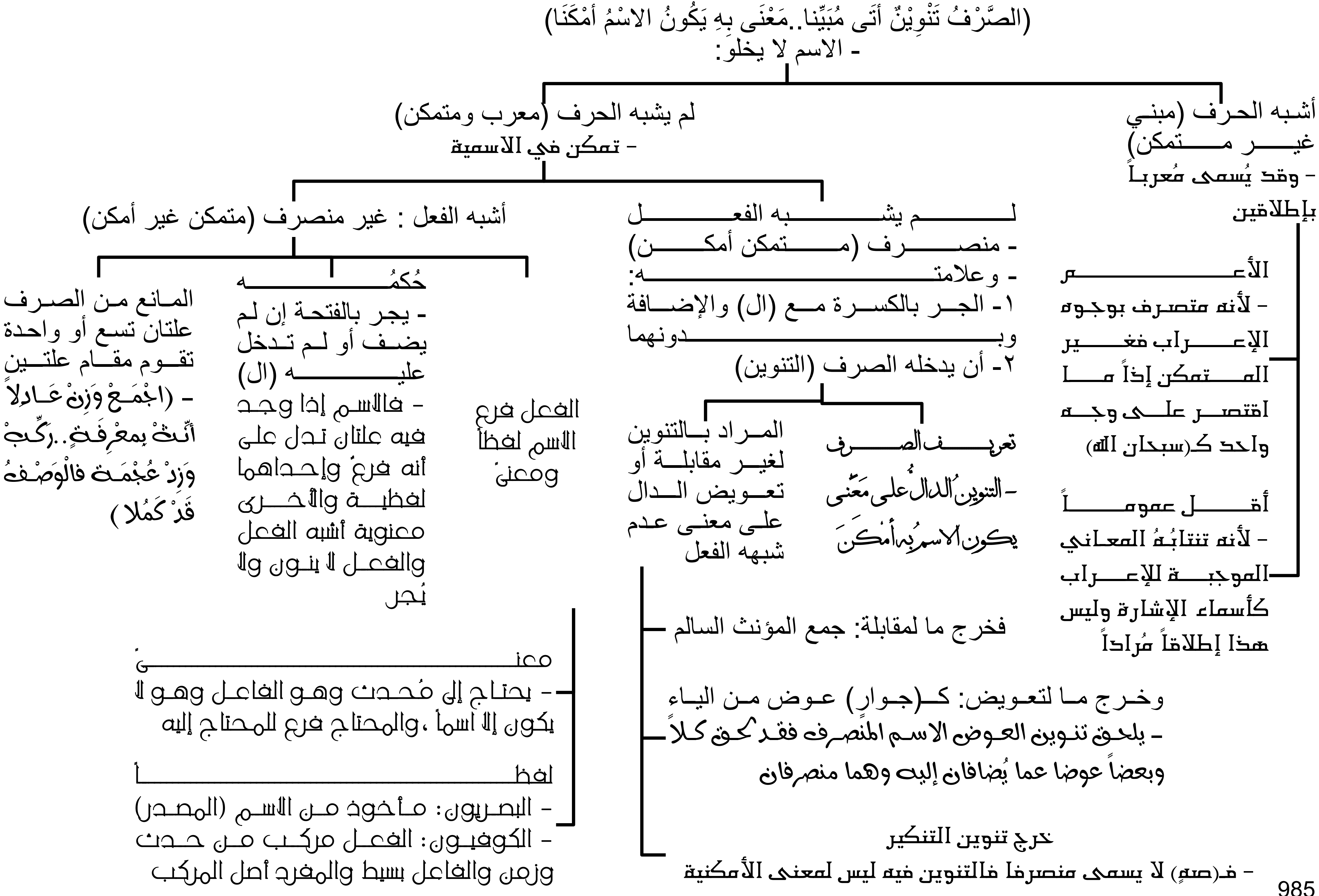
١- ورد حذف الخفيفة دون التقاءِها بساكن كـ(اِضْرِبَ عَنكَ الهُمومَ طارِقَها..ضَرْبَكَ بالسيفِ قَونَسَ الفَرَسِ)

٢- الشديدة لا تتغير لقوتها


حكمُ الخفيفةِ في الوقف
بعد الفتحةِ: تُبدلُ ألفاً
- كـ(وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا..وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِيْ قِفَنْ قِفَا)
- وكـ(يا زيدُ اضربا)
- تشبيها بالتنوين فيُبدلان ألفاً مع المفتوح ويُحذفان مع غيره
أما الشديدة فيجوز تخفيفها في الوقف
بعد ضمة أو كسرة
(واحذف خفيفةً..وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ..وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا..مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا)
فيها خلافٌ
إبدالُها بعد الواو واواً وبعد الياءِ ياءً (يونس)
- فيقول: (اخشَوُوا - اخشَيِيْ) على كل لُغةٍ
- أجوبة سيبويه:
١ - (إذا كانت النونُ باقية هي أو بدلُها فيجب ألا يرجع ما حُذِفَ)
٢- (لزم قولُ(لتخشووا ولتخشيي) ولا سماعَ وإنما قاله قياساً على مجيئها بعد الفتح
تُحذفُ (الخليل وسيبويه والناظم)
- ويُرَدُّ المحذوف لأجلها
علة الحذف
- عوملت كالتنوين لشبههما في اللفظ واللحاق بآخر الكلمة
هذا جارٍ على اللغة الشُّهْرَى
- أما قياسُ مَن قال: (هذا زيدو - مررتُ بزيدي) بإبدال التنوين حرفاً مجانِساً لما قبله فيمتنع حذف النون ويجب إبدالُها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة كـ(اخشَيِيْ - اخشَوُوا)
أمثلة
- ولا تكون إلا لضمير محذوف واو أو ياء
كـ(يا زيدون اضربُوا - يا هندُ اضربِي - يا زيدون لَتَضْرِبُونَ - يا هندُ لَتَضْرِبِينَ)
- فالواو والياء هنا ضميران ،وزعم يونسُ أنهما بَدَلٌ من النون أما الضميران فباقيان على الحذفِ فوافقَ في اللفظ وخالف في التأويل
(يا زيدون اخشَوُا - يا هند اخشَيْ - لَتَخْشَوُوْنَ ولتخشَيِيْنَ - لَتَقْضُونَ ولَتَقْضِينَ)

مَا لَا يَنْصَرِفُ


ما لا يَنْصَرِف
تعريف الصرف
(الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنا..مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا)
موانع الصرف
مخالفة أحكام الباب
(وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ..ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفِ قَدْ لا يَنْصَرِفْ)
ألف التأنيث
(فَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ مُطْلَقاً مَنَعْ..صَرْفَ الَّذِيْ حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ)
ما تُشترط فيه الوصفية
الجمع المتناهي
(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا..أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا)
المنقوص
(وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي..رَفْعاً وَجَرّاً كَسَارِي)
ما وازن الجمع
(وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الجَمْعِ..شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)
المسمى بالجمع أو شبهه
(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ..بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ)
ما تُشترط فيه العلمية
الوصف وزيادة الألف والنون
(وَزَائِدا فَعْلَانَ فِيْ وَصْفٍ سَلِمْ..مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ خُتِمْ)
الوصف والعدل
(وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ..فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ..وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا..مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)
الوصف ووزن الفعل
(وَوَصْفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا..مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا)
الوصف العارض
(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيِّهِ..كَأَرْبَعٍ)
الاسمية العارضة
(وَعَارِضَ الإِسْمِيَّه..فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعْ..فِيْ الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ)
المختلف فيه
(وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى..مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا)
العلمية والتركيب
(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا..تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبَا)
العلمية وزيادة الألف والنون
(كَذَاكَ حَاوِيْ زَائِدَيْ فَعْلانَا..كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا)
العلمية والعُجمة
(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ..زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ)
العلمية ووزن الفعل
(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا..أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى)
العلمية والإلحاق
(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِيْ أَلِفْ..زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)
تنبيهات حول العلمية
- (وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا..مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيهِ أَثَّرَا)
- (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي..إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي)
العلمية والتأنيث
بالهاء
(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً)
بدون الهاء
فوق ثلاث
(وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى..فَوْقَ الثَّلاثِ)
ثلاثة أحرف
الممنوع منه
(أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ..أو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ)
الباقي
(وَجْهَانِ فِي الْعَامِ تَذْكِيراً سَبَقْ..وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ)
العلمية والعدل
فُعَل
(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا..كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلا)
سَحَر
(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً سَحَرْ..إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ)
فَعَال
الحجاز
(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا..مُؤَنَّثاً)
تميم
(وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا..عِنْدَ تَمِيمٍ)


(الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنا..مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا)
- الاسم لا يخلو:
أشبه الحرف (مبني غير متمكن)
- وقد يُسمى مُعرباً بإطلاقين
الأعم
- لأنه متصرف بوجوه الإعراب فغير المتمكن إذاً ما اقتصر على وجه واحد كـ(سبحان الله)
أقل عموماً
- لأنه تتناوبُهُ المعاني الموجبة للإعراب كأسماء الإشارة وليس هذا إطلاقاً مُراداً
لم يشبه الحرف (معرب ومتمكن)
- تمكن في الاسمية
لم يشبه الفعل
- منصرف (متمكن أمكن)
- وعلامته:
١- الجر بالكسرة مع (ال) والإضافة وبدونهما
٢- أن يدخله الصرف (التنوين)
تعريف الصرف
- التنوينُ الدالُّ على مَعنًى يكونُ الاسمُ بهِ أمْكَنَ
المراد بالتنوين لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى عدم شبهه الفعل
فخرج ما لمقابلة: جمع المؤنث السالم
وخرج ما لتعويض: كـ(جوارٍ) عوض من الياء
- يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف فقد لحق كلاً وبعضاً عوضا عما يُضافان إليه وهما منصرفان
خرج تنوين التنكير
- فـ(صهٍ) لا يسمى منصرفا فالتنوين فيه ليس لمعنى الأمكنية
أشبه الفعل : غير منصرف (متمكن غير أمكن)
الفعل فرع الاسم لفظاً ومعنىً
معنىً
- يحتاج إلى مُحدث وهو الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً ،والمحتاج فرع للمحتاج إليه
لفظاً
- البصريون: مأخوذ من الاسم (المصدر)
- الكوفيون: الفعل مركب من حدث وزمن والفاعل بسيط والمفرد أصل المركب
حُكمُه
- يجر بالفتحة إن لم يضف أو لم تدخل عليه (ال)
- فالاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرعٌ وإحداهما لفظية والأخرى معنوية أشبه الفعل والفعل لا ينون ولا يُجر
المانع من الصرف علتان تسع أو واحدة تقوم مقام علتين
- (اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمعْرِفَةٍ..رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا)

العلل المانعة للصرف

العلة المستقلة

أولاً: ألف التأنيث

(فَأَلِفُ التَّأنِيْثِ مُطْلَقاً مَنَعْ..صَرْفَ الَّذِيْ حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ)

- بنوعيها: (حبلى - حمراء)

مطلقاً

- عَلَمًا أو غيره إفراداً أو جمعاً أو اسماً أو صفةً كـ(زكرياء - حُبلى)

أطلق على الممدودة ألفاً اعتبارا بأصلها

- فأصل (صحراء): (صحراا) فقلبت ألف التأنيث وهي الثاني همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة

وجه المنع

- علتان: التأنيث ولزوم التأنيث فالألف لا تنفك عنه

تنبيهٌ جامع

(يمنعُ كلٌّ مِنْهُمَا مَعْ عَدْلِ..ومعْ زيادةٍ ووزنِ الفعلِ والعَلَمُ المُرَكَّبُ المَزْجِيُّ..يمنعُ والأُنْثَى والاعْجَمِيُّ)

إذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع فممنوعٌ أيضاً (الجمهور)

- إذ ذهبت الصفة بالتسمية وخلفتها العلمية وتقدم الخلاف فيه

ما يُشترط فيه الوصفِ

- فيُمنعُ نكرةً ومعرفةً

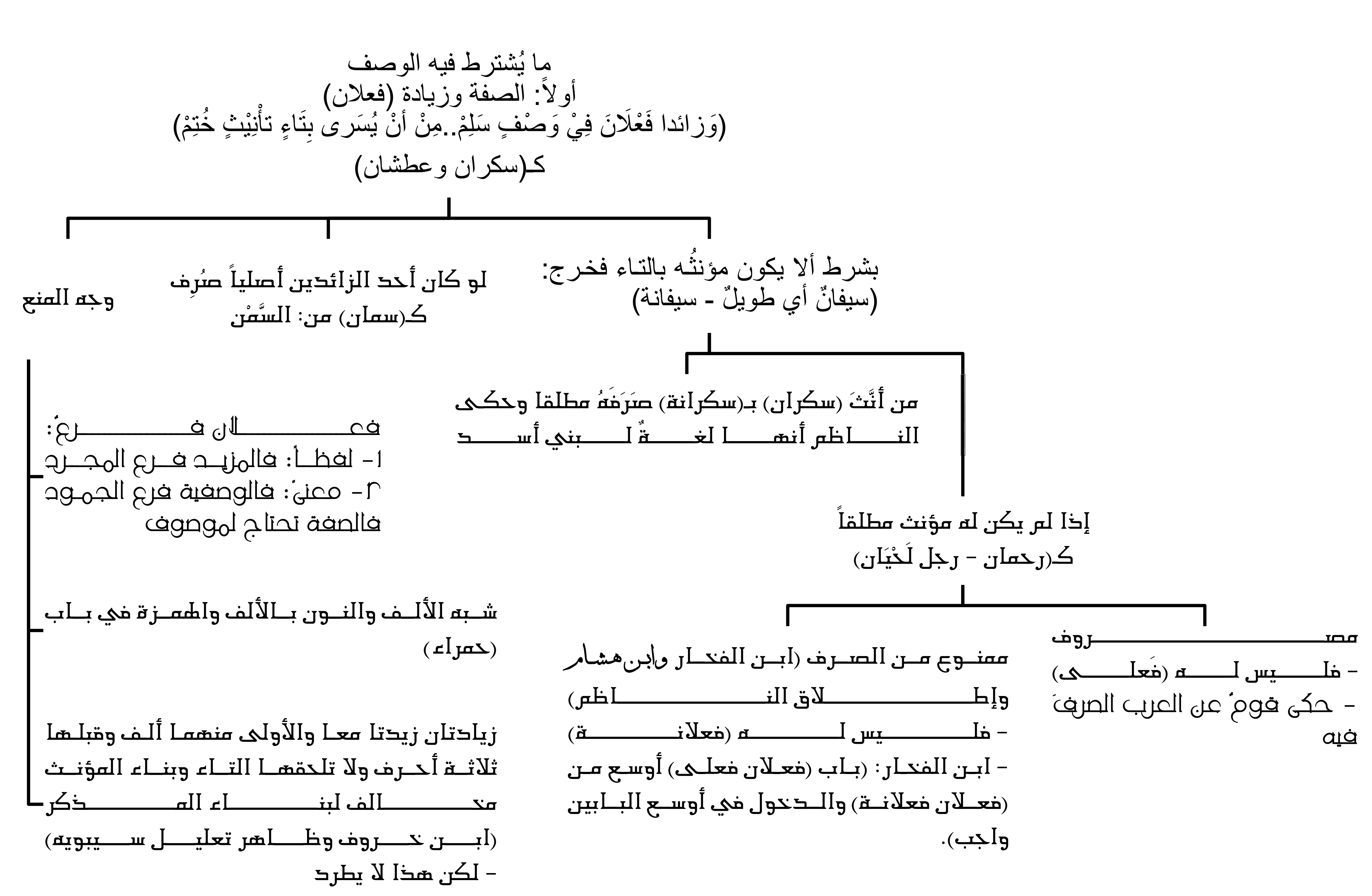
وهي:

أولاً: الصفة وزيادة (فعلان)

ثانياً: الصفة ووزن الفعل

ثالثاً: الصفة والعدل

- ستأتي


ما يُشترط فيه الوصف
أولاً: الصفة وزيادة (فعلان)
(وَزائدا فَعْلاَنَ فِيْ وَصْفٍ سَلِمْ..مِنْ أنْ يُسَرى بِتَاءِ تأْنِيْثٍ خُتِمْ)
كـ(سكران وعطشان)
بشرط ألا يكون مؤنثُه بالتاء فخرج:
(سيفانٌ أي طويلٌ - سيفانة)
لو كان أحد الزائدين أصلياً صُرِف
كـ(سمان) من: السَّمْن
وجه المنع
من أنَّثَ (سكران) بـ(سكرانة) صرَفَهُ مطلقا وحكى الناظم أنها لغةٌ لبني أسد
إذا لم يكن له مؤنث مطلقاً
كـ(رحمان - رجل لَحْيَان)
مصروف
- فليس له (فَعلى)
- حكى قومٌ عن العرب الصرفَ فيه
ممنوع من الصرف (ابن الفخار وابن هشام وإطلاق الناظم)
- فليس له (فعلانة)
- ابن الفخار: (باب (فعلان فعلى) أوسع من (فعلان فعلانة) والدخول في أوسع البابين واجب).
فعلان فرعٌ:
١- لفظاً: فالمزيد فرع المجرد
٢- معنىً: فالوصفية فرع الجمود فالصفة تحتاج لموصوف
شبه الألف والنون بالألف والهمزة في باب (حمراء)
زيادتان زيدتا معا والأولى منهما ألف وقبلها ثلاثة أحرف ولا تلحقها التاء وبناء المؤنث مخالف لبناء المذكر
(ابن خروف وظاهر تعليل سيبويه)
- لكن هذا لا يطرد

تابع ما يُشترط فيه الوصف
ثانياً: الصفة ووزن الفعل (أفعَل)
(وَوَصْفٌ أصْلِيٌ وَوَزْنُ أفْعَلاَ)
- وذلك بشروط:

امتناع تأنيثه بالتاء
(مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا كَأشْهَلاَ)

فخرج: (أرملٌ - أرملة)
- فهو مصروف في النكرة فالفعل لا تلحقه هاء التأنيث، وممنوع في المعرفة ولكن لوزن الفعل

ودخل

١- (أفعل فَعْلاء) كـ(أحمر وأخضر)
٢- ما لا مؤنث له كـ(رجل آدر) كبير الخصيتين

(أفعل) التفضيل مقدرا بـ(مِن)
- فهو وصف أصلي لا تدخله التاء فلا ينصرفُ تنكيراً، ولا تعريفاً
١- تنكيراً: للوزن المختص بالفعل والوصف الأصلي
٢- تعريفاً: للعلمية
- فإذا نُكِّر بعد التسمية مُنِعَ أيضاً للمح أصل الصفة عند سيبويه والفارسي وللحكاية عند الأخفش

كون الوصف أصلياً
(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّه..كَأرْبَعٍ وَعَارِضَ الإسميَّه)

الصفة العارضة لا تمنع
فـ(أربع) مصروفٌ، فهو في الأصل اسم عدد كما أنه قابل للتاء
- تأويله بمتعددات خلاف المعنى الأصيل

الاسمية العارضة بعد الوصف لا تجيز الصرف
- فـ(أدهم) ممنوع، فهو صفة لشيء فيه سواد ثم استعمل كالأسماء فأُطلقَ على كل قيد
- (الأسود) للعظيم من الحيات وفيه سواد و(الأرقم) الحية

بعض المختلف فيه
(فَالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعْ..فِيْ الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعَ..وَأجْدَلٌ وَأخْيَلٌ وَأفْعَى..مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا)
- صفة في بعض اللغات واسما في بعضها

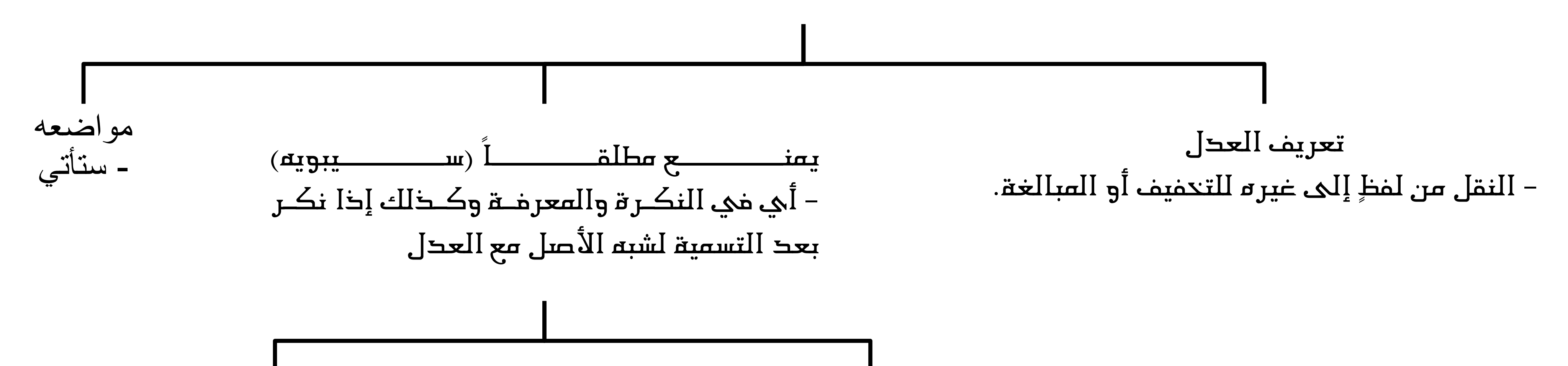
تمثيل
كـ(أجدل للصقر - أخيل لطائر أخضر على جناحه لمعة تخالف لونه - أفعى للحية)

الحكم
حقها الصرفُ وهو الأكثر لأنها أسماءٌ عند الأكثر
- منعها البعض لتخيل الوصف فيها (في أجدل معنى القوة - أخيل معنى التخيل - أفعى معنى الخبث فَفَوْعَةُ السم أي شدته)

تابع ما يُشترط فيه الوصف

ثالثاً: الصفة والعدل

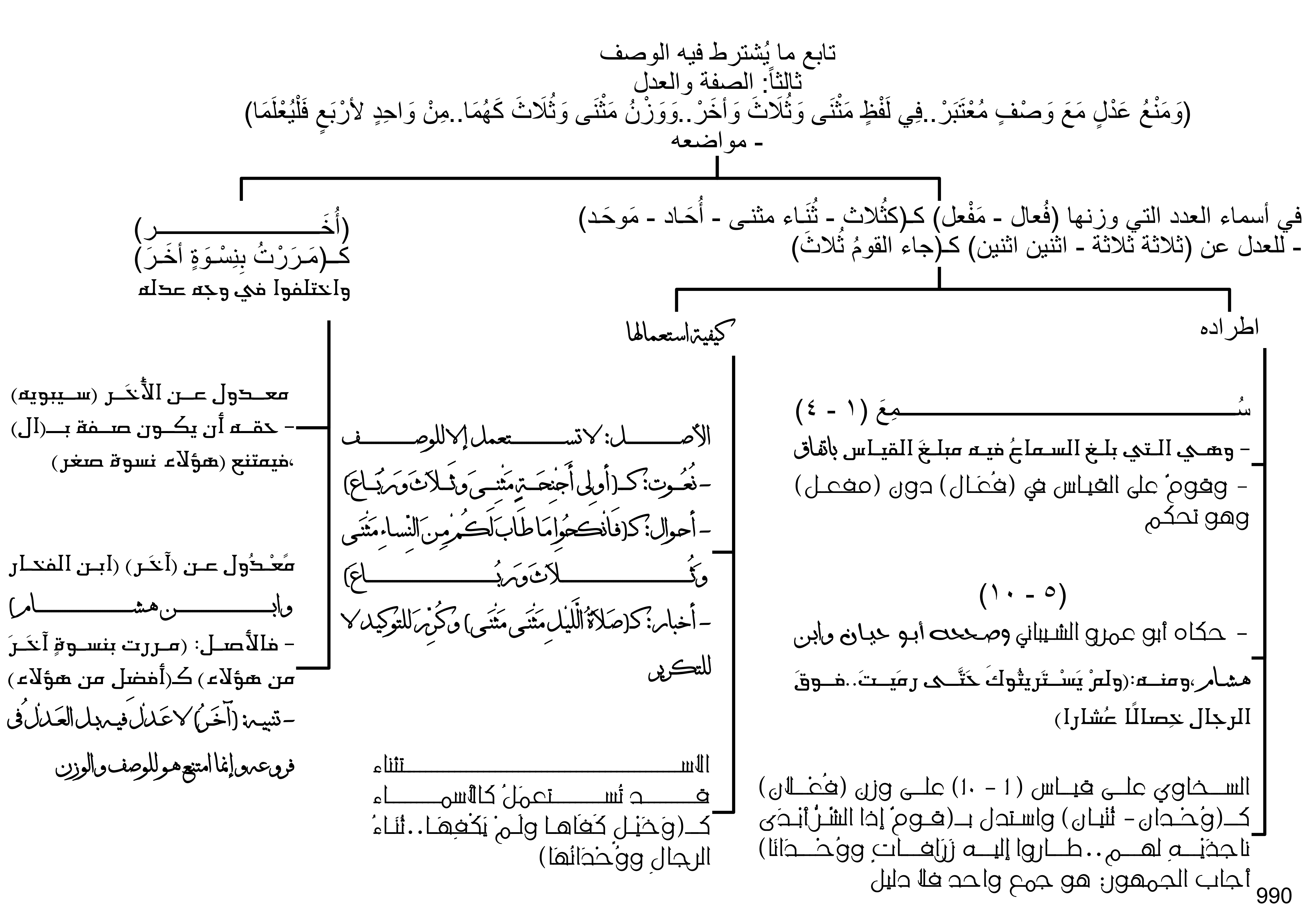
(وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ..فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأخَرْ..وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا..مِنْ وَاحِدٍ لأرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)



أما من من لا يراعي الأصل يصرفه إذا نُكِّر بعد التسمية

الأخفش والمبرد وابن عصفور وعن الفارسي: أن المعدول ينصرفُ في التعريف إذ ليس معدولا في حال التسمية والتعريف وحده لا يكفي ،فإذا نكر أشبه أصله فامتنع صرفه

- رد الجمهور: مذهب لا نظير له فلا يوجد منصرِفٌ في المعرفة ممنوعٌ في النكرة بل المعروف العكس



تابع ما يُشترط فيه الوصف
ثالثاً: الصفة والعدل
(وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ..فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأخَرْ..وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا..مِنْ وَاحِدٍ لأرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)
- مواضعه
في أسماء العدد التي وزنها (فُعال - مَفْعل) كـ(كثُلاث - ثُنَاء مثنى - أُحَاد - مَوحَد)
- للعدل عن (ثلاثة ثلاثة - اثنين اثنين) كـ(جاء القومُ ثُلاثَ)
اطراده
سُمِعَ (١ - ٤)
- وهي التي بلغ السماعُ فيه مبلغَ القياس باتفاق
- وقومٌ على القياس في (فُعَال) دون (مفعل) وهو تحكم
(٥ - ١٠)
- حكاه أبو عمرو الشيباني وصححه أبو حيان وابن هشام، ومنه: (ولمْ يَسْتَريثُوكَ حَتَّى رَميتَ..فوقَ الرجال خِصالًا عُشارا)
السخاوي على قياس (١ - ١٠) على وزن (فُعْلان) كـ(وُحْدان - ثُنيان) واستدل بـ(قومٌ إذا الشرُّ أبدَى ناجذَيهِ لهم..طاروا إليه زرافاتٍ ووُحدانا)
أجاب الجمهور: هو جمع واحد فلا دليل
كيفية استعمالها
الأصل: لا تستعمل إلا للوصف
- نُعوت: كـ(أولي أجنحةٍ مثنى وثلاثَ ورُباع)
- أحوال: كـ(فانكحوا ما طابَ لكم من النساءِ مثنى وثُلاثَ ورُباع)
- أخبار: كـ(صلاةُ الليلِ مثنى مثنى) وكُرِرَ للتوكيد لا للتكرير
الاستثناء
قد تُستعمل كالأسماء كـ(وَخيلٍ كفاها ولَمْ يَكْفِهَا..ثُناءُ الرجالِ ووُحدانُها)
(أُخَـر)
كـ(مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ)
واختلفوا في وجه عدله
معدول عن الأُخَر (سيبويه)
- حقه أن يكون صفة بـ(ال) فيمتنع (هؤلاء نسوة صغر)،
مَعْدُول عن (آخَر) (ابن الفخار وابن هشام)
- فالأصل: (مررت بنسوةٍ آخَرَ من هؤلاء) كـ(أفضل من هؤلاء)
- تنبيه: (آخَر) لا عَدْل فيه بل العَدْل في فروعه وإنما امتنع هو للوصف والوزن

تابع العلة المستقلة
ثانياً: الجمع المتناهي
(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا..أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا)

تعريفه
- كل جمع ثالثُ حروفِهِ ألف تكسير وبعدَهُ حرفان أو ثلاثة أوسطها ياء عارٍ من التأنيث أو ياء النسب

تنبيهات:
- لا تُشترطُ الميمُ أولَه كـ(مساجد ومصابيح - ضوارب وقناديل)
- إن تحرك الثاني صرف كـ(أشاعرة - عباقرة)
- إن صحب الهاء صار شبيها بالمفردات فصُرِفَ كـ(صياقلة)
- إن لحقته ياءا النسب أشبه المفرادات فصُرِفَ كـ(مدائني) ،فـ(كراسِيّ - بَخَاتِي) ياءاه ليستا للنسب فهما ممنوعان

وجه المنع
- لأنه صيغة منتهى الجموع (ابن الحاجب وظاهر سيبويه)
- ليس المانع مجرد البنية بل كونُهما على صيغة منتهى الجموع ولا نظير لها في الآحاد

(وَذَا اعتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِيَ..رَفْعاً وَجَرّاً كَسَارِي)
إذا كان معتل الآخر جرى كالمنقوص جرا ورفعا ويأتي التنوين

التنوين عوضا عن:
- الياء المحذوفة
- الحركة المحذوفة ثم حذفت الياء للساكنين (الأكثر)
- تنبيه: ليس مراد الناظم بـ(أجره كسار) أن تنوينه للصرف بل مجرد حذف الآخر والإتيان بالتنوين.

تمثيل: كـ(هؤلاء جوار - مررت بجوار- رأيتُ جواريَ)

قد تُبدل كسرتُه فتحة فتنقلب ياؤه ألفاً فلا يُنوّن كـ(عذارَى)

الملحق بالجمع المتناهي
- سيأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع العلة المستقلة: ثانياً: الجمع المتناهي
الملحق بالجمع المتناهي
- تشبيها لا لوجود السبب حقيقة فليست العلة مجرد الوزن

(وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ..شَبَهٌ اقْتَضى عُمُومَ الْمَنْعِ)
- أشبه الجمعَ المتناهيَ وزناً

- اختلفوا :
نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه
وأنكر الناظم عليه ذلك

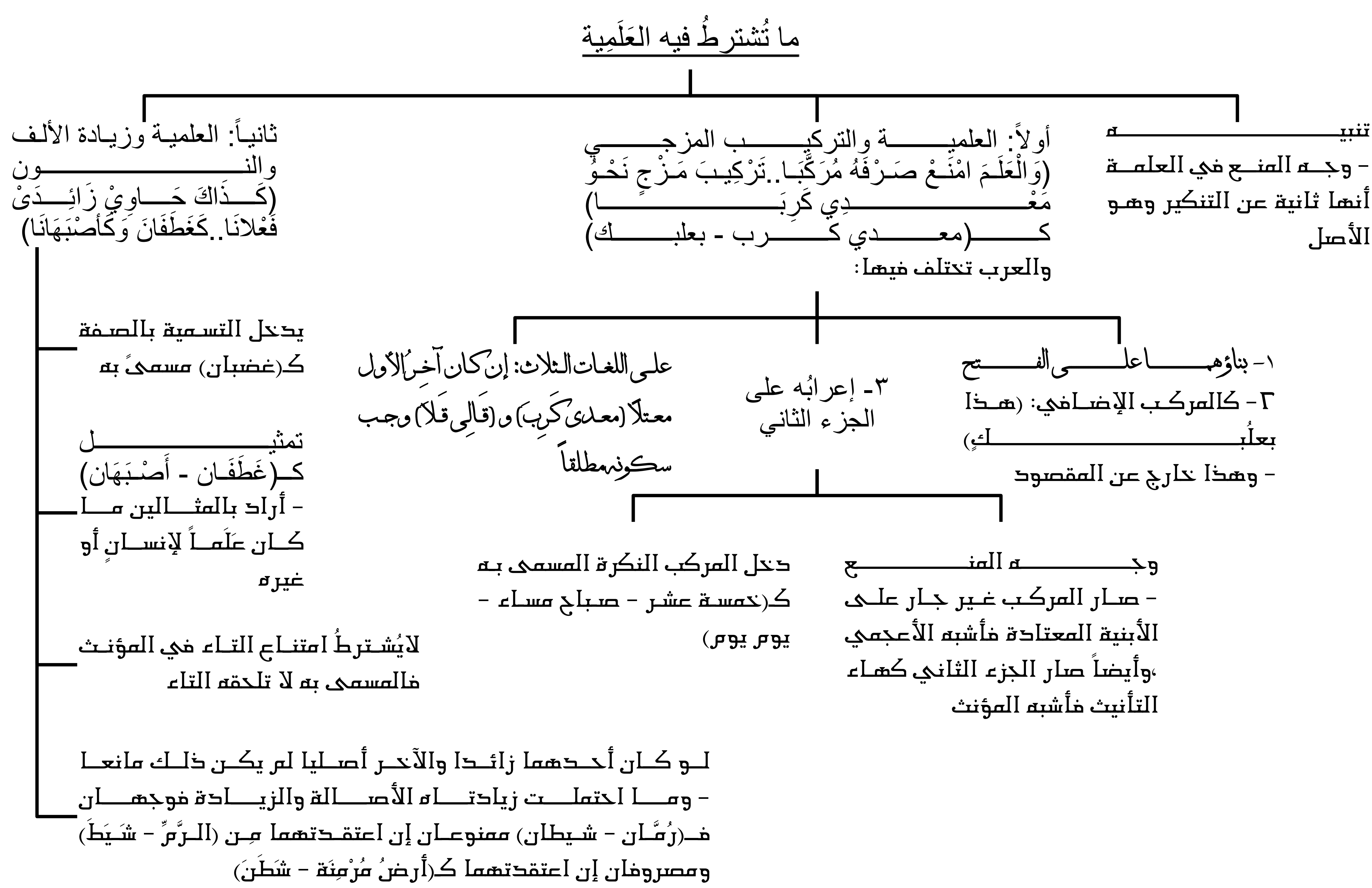
مفرد أعجمي وهو الأشهر
- واختلفوا :
١- ممنوع نظراً للفظه (سيبويه والناظم)
٢- مصروف نظراً لمعناه ٣- يجوز فيه الوجهان

جمعٌ حقيقة فهو ممنوع لزوماً (المبرد والأخفش وأبو حاتم والحريري)
- ومفرده سروالة ومنه : (عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ..فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ)

المسمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق به ممنوعٌ
(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ..بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ)

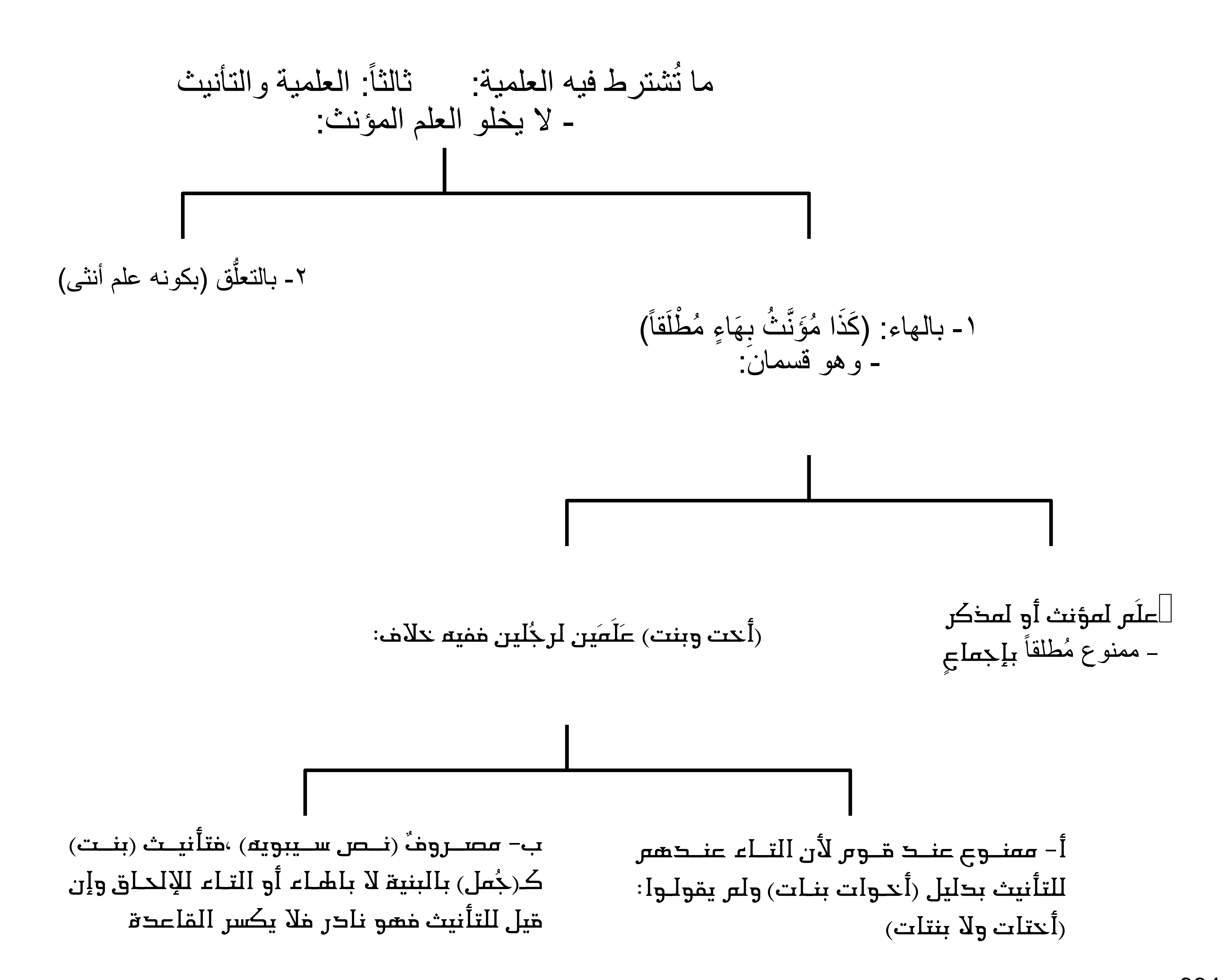
كـ(شَرَاحِيل) للعلمية وشبه العجمة فليس في الآحاد العربية موازنٌ له
- ففيمن اسمه مساجد: (مررت بمساجدَ)
- كـ(هوازن)
- منه (سراويل) إذا سمي به أيضا على اعتقاد أنه مفرد
- أو ارتُجِل للعلمية كـ(كشاجِم)

وكذلك الجمع إذا سمي به فمنعُه للتشبيه بأصله ،وكذلك إذا نكر بعد التسمية



ما تُشترطُ فيه العَلَمِية
تنبيه
- وجه المنع في العلمة أنها ثانية عن التنكير وهو الأصل
أولاً: العلمية والتركيب المزجي (وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا..تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبَا) كـ(معدي كرب - بعلبك) والعرب تختلف فيها:
١- بناؤهما على الفتح
٢- كالمركب الإضافي: (هذا بعلُبكٍ)
- وهذا خارج عن المقصود
٣- إعرابُه على الجزء الثاني
على اللغات الثلاث: إن كان آخرُ الأول معتلاً (معدي كَرِب) و(قَالِي قَلا) وجب سكونه مطلقاً
وجه المنع
- صار المركب غير جار على الأبنية المعتادة فأشبه الأعجمي ،وأيضاً صار الجزء الثاني كهاء التأنيث فأشبه المؤنث
دخل المركب النكرة المسمى به كـ(خمسة عشر - صباح مساء - يوم يوم)
ثانياً: العلمية وزيادة الألف والنون (كَذَاكَ حَاوِيْ زَائِدَيْ فَعْلانَا..كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا)
يدخل التسمية بالصفة كـ(غضبان) مسمىً به
تمثيل كـ(غَطَفَان - أَصْبَهَان)
- أراد بالمثالين ما كان علَماً لإنسانٍ أو غيره
لايُشترطُ امتناع التاء في المؤنث فالمسمى به لا تلحقه التاء
لو كان أحدهما زائدا والآخر أصليا لم يكن ذلك مانعا
- وما احتملت زيادتاه الأصالة والزيادة فوجهان فـ(رُمَّان - شيطان) ممنوعان إن اعتقدتهما من (الرَّمِّ - شَيَطَ) ومصروفان إن اعتقدتهما كـ(أرضُ مُرْمِنَة - شَطَنَ)

مُصْطفَى دَنْقَش


ما تُشترط فيه العلمية: ثالثاً: العلمية والتأنيث
- لا يخلو العلم المؤنث:
٢- بالتعلُّق (بكونه علم أنثى)
١- بالهاء: (كَذَا مُؤَنَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقَاً)
- وهو قسمان:
علَم لمؤنث أو لمذكر
- ممنوع مُطلقاً بإجماعٍ
(أخت وبنت) علَمَين لرجُلين ففيه خلاف:
أ- ممنوع عند قوم لأن التاء عندهم للتأنيث بدليل (أخوات بنات) ولم يقولوا: (أختات ولا بنتات)
ب- مصروفٌ (نص سيبويه)، فتأنيث (بنت) كـ(جُمل) بالبنية لا بالهاء أو التاء للإلحاق وإن قيل للتأنيث فهو نادر فلا يكسر القاعدة

تابع ما تُشترط فيه العلمية: ثالثاً: العلمية والتأنيث

٢- العَلَم المؤنث بالتعلّق (بكونه علم أنثى): له أحوال:

فوق ثلاث: (وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى..فَوْقَ الثَّلاثِ)

- امتنع كـ(زينب)
- فالحرف الرابع يقوم مقام هاء التأنيث والدليل رد الهاء عند التصغير الثلاثي كـ(هِند - هُنَيدة) ولا تُرَدُّ في الرباعي كـ(سُعاد - سُعَيد) إلا شذوذاً

ثلاثة أحرف

مُحَرَّك الوسط (أَوْ سَقَرْ)

حكمُهُ: ممنوع قولاً واحداً (الجمهور)

- وابن الأنباري على الجواز لأنه ثلاثي

وجه المنع:

١- تحريك الوسط يقوم الحرف الرابع

- أجيب: لو كان كذلك لما أتوا بالهاء في التصغير ولكنهم فعلوا

٢- مانع الصرف هو العلمية والتركيب وهو في الثلاثي وغيره ولكن استثني الساكن الوسط [illegible]

ساكن الوسط

يُمْنَعُ في مسألتين:

أعجمي (أَوْ كَجُورَ) اسمَ بلدٍ

وجه المنع العلمية والتأنيث والعُجمة فقوبلت مع خفة الاسم فَرَجَحْنَ بها

فيه خلاف

- وجوب المنع (الجمهور)
- جواز المنع (ابن معطي) وهو غلطٌ خلاف النحاة والعرب

منقول من مذكر إلى مؤنث (أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ)

تمثيل كـ(زيد اسم امرأة)

- وهو إما مختص بالمذكر أو غالب عليه

وجه المنع

- استعماله في غير بابه ثقيل
- ابن الضائع: (سميت الشيء بما لا يلائمه فأشبه الأعجمي).

ممنوع قولاً واحداً (الجمهور)

- يجوز الوجهان (عن عيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد)

وجهان في الباقي: (وَجْهَانِ فِي الْعَامِ تَذْكِيراً سَبَقْ..وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ)

هو ما لم يسبق له تذكيرٌ ولم تكن فيه عُجْمَة كـ(هندُ - هندَ - بهندَ)

وهو نوعان:

١- كونه قبل العلمية لمؤنث كـ(قِدْر) مسمى به

٢- غلب بعد التسمية على المؤنث كـ((هند - دعد) لما غلب استعمالهما في المؤنث تنوسي أصلهما

٣- لم يسبق له شيء كـ(ديز) مقلوب (زيد) اسماً لامرأة ففيه الوجهان

الخلاف فيه

١- ممنوع (الزجاج) ٢- وجهان (الجمهور)

- سيبويه (المنع أجود والصرفُ لغةٌ). ،ورجح الزمخشري الصرفَ
- السيرافي:(اتفق الكوفة والبصرة على الجواز)
- أَصَلّ الشَّلَوْبين: (لو لم يأت إلا شِعْراً فلا تُدَّعى فيه الضرورة إذ ليس له معارض في غير الشعر).

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمِية: رابعاً: العلمية والعُجمة

(والْعَجَمِيُ الْوَضْعِ وَالتَعريفِ مَعْ..زَيْدٍ عَلى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ)

شروطه

كونُــه عَلَمــاً فـي اللســان الأعجمـى

- دخل: علم عند العجم والعرب معا فممنوع كـ(إبراهيم - فرعون)

- خرج الآتي:

نكرة عند العجم والعرب فمصروف كـ(استبرق - زنجبيل - ياسمين)

- فلا يُمنَعُ إلا بما يمنعُ الاسمَ العربي

علم عند العجم نكرة عند العرب

- فمصروفٌ

- ابن عُبَيدة: (لم يجد له شيخي مثالا).

مصطفى: (كأن يقول رجلٌ عن مستبدٍ مجرم أو سفاح: (هذا رجلٌ هِتْلَر - هولاكو)).

نكرة عند العجم علم عند العرب

- وفيه خلاف

الصرف (الناظم هنا والدباج وابن هشام وظاهرا سيبويه والجَزولـيّ)

- فالضابط أن يكون أعجمياً وضعاً وتعريفاً

- فـ(قالونٌ) مصروف فهو منقول من الصفة

- لما ورد في السماع

المنع (الشَّلَوْبِين والناظم في التسهيل والشاطبي ويحتمله كلام سيبويه)

- فالضابط أن العرب لم تستعمله حين تلقته من العجم إلا علما

- فـ(قالون) ممنوعٌ

زائد على ثلاثة أحرف

وذلك كـ(إبراهيم)

- واشتراط الزيادة لوجود الثِقَل

أما الثلاثي ففيه تفصيل

ساكن الوسط يُصرفُ كـ(نُوح - لوط)

١ - جوازا (الزمخشري) قياساً لى (هند)

أجيب العُجمة أضعف من التأنيث إذ هي تَمنعُ بشروطٍ وهو يَمنع مطلقاً

٢- وجوباً (الناظم والجمهور)

محرك الوسط فيه خلاف:

أ- يُصرف وجوباً (الناظم والجمهور وظاهر سيبويه)

ب- المنع ج- جواز الوجهين

طرق معرفة عُجمة العَلَم

١- نص عالم ثقة

٢- خروجُه عن الأوزان العربية كـ(إبراهيم)

٣- وجوده على غير الْمَهْيَعِ العربي كـ:

أ- اجتماع جيم وقاف كـ(صَنْجَق - جُرْمُوق)

ب - خماسي وليس فيه حرف مُذْلَق

- الجزرية: (وَفِرَّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَةْ)

مُصْطَفى دَنْقَش

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمِية

خامساً: العلمية ووزن الفعل

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلا..أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى)

المراد بوزن الفعل شيئان:

الغالب للفعل

- وهو نوعان

يوجد في الفعل كثيرا

ف(كإثمِد كاضرِب - إصبَع كاسمَع)

به زيادة دالة على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم

- كـ(أحمد) فالهمزة في الفعل للتكلم

- (يزيد) فالياء في الفعل للغيبة

خاص بالفعل

- فلا يوجد في غيره إلا ندورا كـ(فُعِل ضُرِب - فَعَّل كَلَّم - فُوعِلَ ضُورِبَ - فَعْلَلَ جَعْفَرَ)

وجه المنع

- أشبهت الأفعال فهي فرعٌ فيها فمُنِعت ما مُنِعته الأفعالُ وهو الجر والتنوين

فيُصرَفُ:

غير الموافق كـ(أفعول وفعلال)

الموافق ولكنْ بناؤهما مشترك كـ(فَعَل كطلَل وضرَبَ - فَعُل كعَضُد وكبُرَ - فَعِل ككبِد وعلِمَ - فَاعِل ككاهِل قَاتِلْ - فَاعَل كخَاتَم وقَاتَل)

- وعلى هذا الجمهورُ وخالف عيسى بن عمر فقال: (كل فعل سمي به فلا يُصرف)

يجب كونُ الوزنِ لازماً باقياً غيرَ مخالفٍ لطريقة الفعل

- فخرج:

غير اللازم

- كـ(امرُؤٍ) عَلَماً فهو في النصب كـ(اذْهَب) وفي الجر كـ(اضرِب)

غير الباقي

- معتل العين أو مضاعفها كـ(قِيل - بِيع - مُدَّ - شُدَّ) لأنه في اللفظ (فِعْلَ فُعْل) ساكن العين وهو كثير في الأسماء

- أما (ضُرِب) فله وجهان:

١- أن يُخفف قبل التسمية: (ضُرْب) فيُصرَف اتفاقاً

٢- أن يُخفف بعد التسمية انصرف عند سيبويه وخالفه المبردُ لأنه تغيير عارض

المخالف لطريقة الفعل

- كـ(ألْبُبٍ) جمع لُبٍ عَلَماً فقد بايَنَ الفِعلَ بالفك عند الأخفش وخالفه غيرُهُ لوجود الموازنة

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمِية

سادساً: العلمية والعدل

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا .. كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلا)

- في مواضع:

١- (فُعَل) مِن ألفاظ التوكيد كـ(جاء النساء جُمَع كُتَع وبُصَع وبُتَع)

المعدول عنه مختلف فيه

١ - (جَمَاعَى) كـ(فَعَالَى) (الفارسي والشاطبي)

٢- (جُمْع)

٤-(جَمْعَاوَات) لأن مفردُه جمعاء

وجه شبه العلمية

- معرف بإضافة مقدرة أي جُمَعُهن فأشبه تعريفَ العلمية لأنه أنه معرفة وليس في اللفظ ما يعرفه

٢- (فُعَل) عَلَماً لِمُذَكَّرٍ وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية

أمثلة

- (عُمَر - زُفَر) فالأصل عامر وزافر

- أمَّا (طُوَى) فممنوعٌ للتأنيث بإعتبار البقعة لا العدل عن طَاوٍ إذ أمكن غيرُهُ فلا تكلف

تعليل

- هذا يُتَلَقَّى بالسماع

لذا قال ابن الحاجب: (العدل هنا مقدر إذ لم يهتدِ القياس إليه حتى سُمِعَ غيرَ مصروفٍ ،وفي (جُمَع) محقق إذ أدى القياسُ إليه).

- وكلام سيبويه على أن أصل (فعل) الصرف وإن لم يُسمع له نكرة.

- وطريق العلم به سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع.

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمِية
سادساً: العلمية والعدل
- في مواضع:

٣- (وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً سَحَرْ..إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ)
(سَحَر) من يومٍ معين المستعمل ظرفاً مجرداً من (أل) والإضافة كـ(جئتك يوم الجمعة سحرَ)

خرج:
١- غير المعين كـ(نجيناهم بِسَحَرٍ)
٢- المعين المستعمل غير ظرفٍ كـ(طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا)
٣- المعين الظرف ذو (أل) أو مضافاً كـ(جئتك يومَ الجُمُعَةِ السَّحَرَ أو سَحَرَهُ)

تنبيهات
- (غدوة وبكرة) لوقت بعينه ممنوع للتعريف والتأنيث فالعدل فيهما غيرُ مراد فتعريف العلمية فيهما بحق الأصل
- (ضحى وضحوة وعشاء وعشية) لوقت بعينه مصروفه فمعناه معرفة ولكنْ لفظه نكرةٌ

الخلاف في منعه من الصرف

ممنوع (الجمهور)
- فهو معدول عن السحر لأنه معرفة وأصل التعريف أن يكون بـ(أل)
- فتعريفُه كتعريف العلمية فلم يُلْفَظْ معه بمعرف.
- وتعريفُهُ بالعَلَمِية الجنسية وهي مانعة كالشخصية

مبني على الفتح لتضمنه معنى لام التعريف (صدرُ الأفاضل ٦١٧ هـ)
- أجيب: معنى حرف التعريف فيه ليس على التضمين بل على العدل

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمِية
سادساً: العلمية والعدل
- في مواضع:

٤- (فَعَال) عَلَماً لمؤنث
(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ علَمَا..مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا..عِنْدَ تَمِيمٍ)
كـ(حذام - رقاش)
للعرب فيه مذهبان:

- البناء على الكسر (الحجاز)
كـ(إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ..فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ)
- تشبيهاً له بنزالِ

- التفصيل (تميم)
- آخره راء
- الأشهر البناء على الكسر
- الخليل: (حرصا على الإمالة).
- ليس آخرُه راء: إعرابُه كـإعراب ما لا ينصرف
- وجه المنع:
١- العلمية والعدل (سيبويه) ،فالأصل (حاذمة - راقِشة)
٢- العلمية والتأنيث المعنوي (المبرد)

٥- (أَمْسِ) لليوم الذي يلي يومك ولم يُضَف أو يُقرَن بـ(أل) ولم يقع ظرفاً (عند تميم)

للعرب فيه مذهبان
- وإن استعمل المجرَّد المرادَ به معين ظرفاً فمبني إجماعاً
- وإن تخلف شرط آخر أُعرِبَ مُطلقاً إجماعاً

- بعض تميم تمنعه مطلقاً للعدل (الأمسِ)
- جمهور تميم يخصُّه بالرفع كـ(اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ. وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ)
- الحجازيون يَبْنُونه على الكسر مطلقاً لتضمنه معنى اللام كـ(أَلْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ. وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ)

تابع ما تُشترطُ فيه العَلَمية

سابعاً: العلمية وألف الإلحاق المقصورة

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِيْ أَلِفْ..زِيدَتْ لإلْحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)

ماهية ألف الإلحاق (مِنْ عباس حسن)

تعريفها

- ألف زائدة لازمة مقصورة أو ممدودة تلحق آخر بعض الأسماء فتصيرُ على وزن اسم آخر

مواضعها

- تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة، وليس لها أحكام هامة
- والإلحاق في الأصح خاصٌّ بالعربِ وليس لنا أن نُلْحِقَ

مواضعها

- تختص بآخر الأجناس ولا تدخل الأعلام وذلك بالاستقراء
- وإنما دخلت في العلم إذا كان منقولاً

نوعاها

المقصورة

كـ(علْقَى) ملحق بـ(جعفر) وزيادتها اللازمة جعلتهما على وزن (فَعْلَى) إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع

وجه منعها للصرف (مِنْ الأشموني)

- لشبهها بألف التأنيث من وجوه لا توجد في ألف الإلحاق الممدودة:

١- زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فهي مبدلة من ياء

٢- تقع في مثال صالح لألف التأنيث فـ(أرطى) كـ(سَكْرَى)

٣- ابن عقيل: ما هما فيه لا يقبل تاء التأنيث ،فيمتنع: (علقاة) فيمن اسمه (علقى) كامتناع (حبلاة)

الممدودة

كـ(عِلْبَاء) فلا تمنع الصرف

تمثيل

١- (عَلْقَى) اسم نبات دقيق

٢- (أَرْطَى) اسمَ شجرٍ واختلفوا :

- ألفه للإلحاق
- ألفُه أصلية فوزنه (أفعل) فيُمنع للعلمية ووزن الفعل

٣- (تَتْرَى) في قراءة التنوين

ش: (وَنَوَّنَ تَتْراً حَقُّهُ) د:(تَنْوِيْنُ تَتْرَا آهِلٌ وَحُلًى بِلاَ)

فيُصرَفُ إن كان:

١- غيرَ علم كـ(علقى) قبل التسمية

- وكذا إذا نُكِّرَ بعد التسمية صُرِفَ لعدم كفاية العلمية مانعاً

٢- ألف الإلحاق ممدودة كـ(عِلْبَاء) علماً أو نكرة

ألف التكثير كألف الإلحاق في المنع كـ(قِبَعْثَرَى) عَلَماً

- ذكره بعضُهم ولم يذكره الناظم لِنُدْرَتِهِ

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيهات حول العلمية

(وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا..مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيهِ أَثَّرَا)

- إذا نُكِّرَ شيءٌ منها صُرِفَ كـ(ربَّ معدي كربٍ رأيتُ)

- إلا إذا كان صفة قبل العلمية كـ(سكران) فسيبويه يُبْقِيه غير متصرفٍ وللأخفش قولان

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي..إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي)

- كل منقوص له نظيرٌ صحيحٌ ممنوعٌ: فيه خلافٌ

يُعامَلُ كـ(جَوَارٍ) مُطلقاً (مذهب الخليل وسيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصرة وابن هشام)

- يُنَوَّنُ رفعاً وجرًّا تنوينَ عِوَض لا تنوينَ صرفٍ ويُنْصَبُ بفتحةٍ دونَ تنوين

كـ(قاضٍ) عَلَمَ امرأةٍ فنظيرُه (ضارب) علمَ امرأةٍ وهما ممنوعان للعلمية والتأنيث

وهو شبيه بجوار لأن آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته: (قاضٍ قاضِيَ بقاضٍ)

وكـ(هذا يغزٍ - مررت بيغزٍ ويدعٍ)

- لأن الواو المضموم ما قبلها لا تقع في أواخر الأسماء المعربة

إثبات الياء ساكنةً رفعاً ومفتوحةً نصباً وجراً (يونس وعيسى بن عمر والكسائي وأبو زيد والبغداديون)

- فـ(جوار) مُسَمَّى به يجري كالصحيح فلا يُحذفُ آخره كـ(هذا جوارِي - رأيت جوارِيَ - مررت بجوارِيَ)

وكذلك (يرمِي) عَلَمًا لامرأة

ومنه: (قد عَجِبتُ مِنِّي ومِن يُعَيْلِيَا.. لَمَّا رأتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا)

- أجيب: البيت ضرورة

ورد الخليل: (لكان حقُّه في الرفع: (قاضيُ)

مخالفة أحكام الباب

(وَلاِضْطِرَارٍ أوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ..ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفِ قَدْ لا يَنْصَرِفْ)

- أخبر الناظمُ بالسماعِ ولم يلتزم مذهباً

يجوز صرف ما لا ينصرف

- وذلك في مواضع:

ضرورةً بكثرة جائز عند الجمهور

(أفعل التفضيل) يُصرفُ

- خلافا للكسائي والفراء إذ قالا: ((أفعل منك) لا يصرف).

- أجاب السيرافي: (فاسد بدليل: (خيرٌ منك وشرٌّ منك)

ما آخِرُه ألِف يُصرفُ

- خلافا لابن عصفور إذ قال: (يمتنع صرفهُ فلا فائدة فيه إذ الألفُ تُحذفُ للساكنين).

للتناسب كـ(سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) ويكون كثيرا في السجع

التصغير المُزيل لأحد السببين

-كـ(حُمَيْد) في أحمد

-وقد يمنعهُ التصغير كتصغير (تِحْلِئ) عَلَماً إذ يصير: (تُحَيْلِئ) كـ(تُدَحْرِج)

تنبيه: زعم البعض أن صرف الممنوع مطلقا لغة، وحكى الكسائي أن بعضهم يصرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) وقال الأخفش: (هذا لغة الشعراء).

١- فالجواز المُطلق فيه عن ثعلب

٢- وبعضهم خص إطلاق الجواز بالجمع المتناهي

- وهذا كله فاسد كما أنه ليس للشعراء لغة خاصة بهم

منع المنصرف من الصرف للضرورة

- وفيه خلاف

١- يجوز (الكوفة وابن الأنباري الأخفش وابن بَرْهان وعن الفارسي)

أ- للقياس

- كما جاز صرف الممنوع

أجيب: إنما جاز للضرورة

ب- للسماع كـ(فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ. يَفُوقان مِرْداسَ في مَجْمَعِ)

- أجيب: لم يبلغ السماعُ كثرةً يُقاسُ عليها

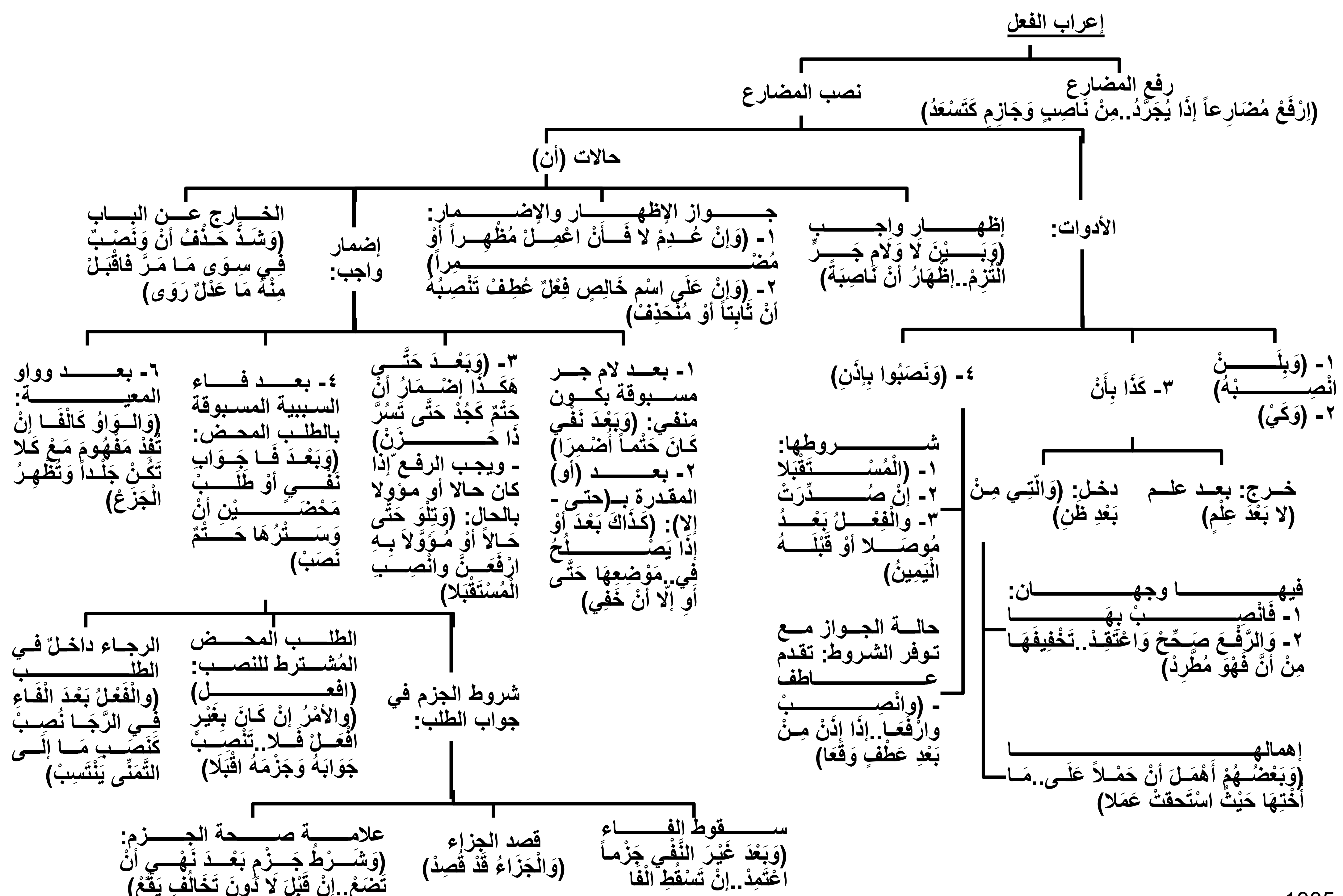
- وقد أنكر المبرد رواية البيت، وقال الناظم في (الشرح): (للمبرد إقدامٌ في ردّ ما لم يرو).

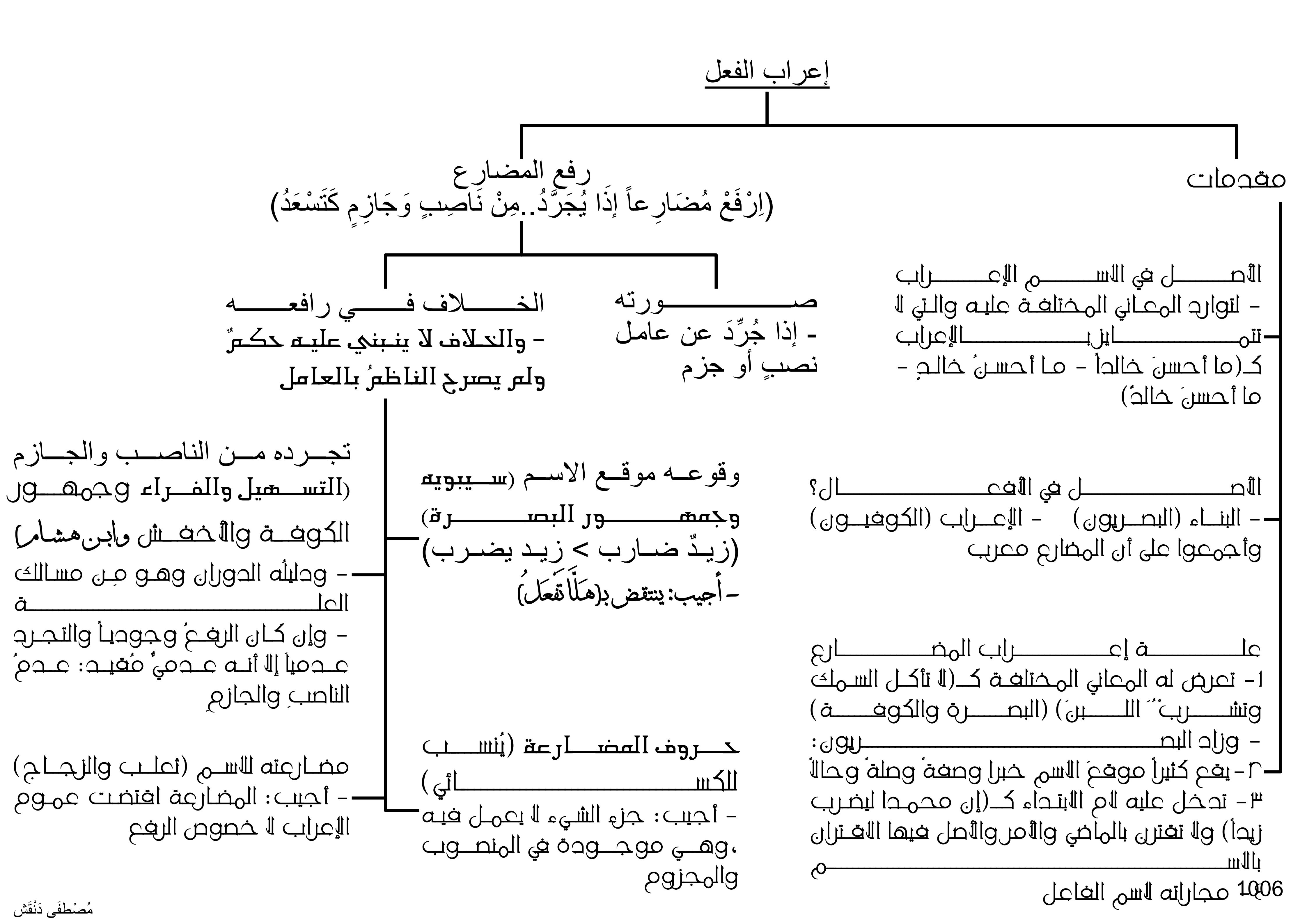
٢- يمتنع (أكثر البصرة وأبو موسى الحامِض وقولٌ للفارسي)

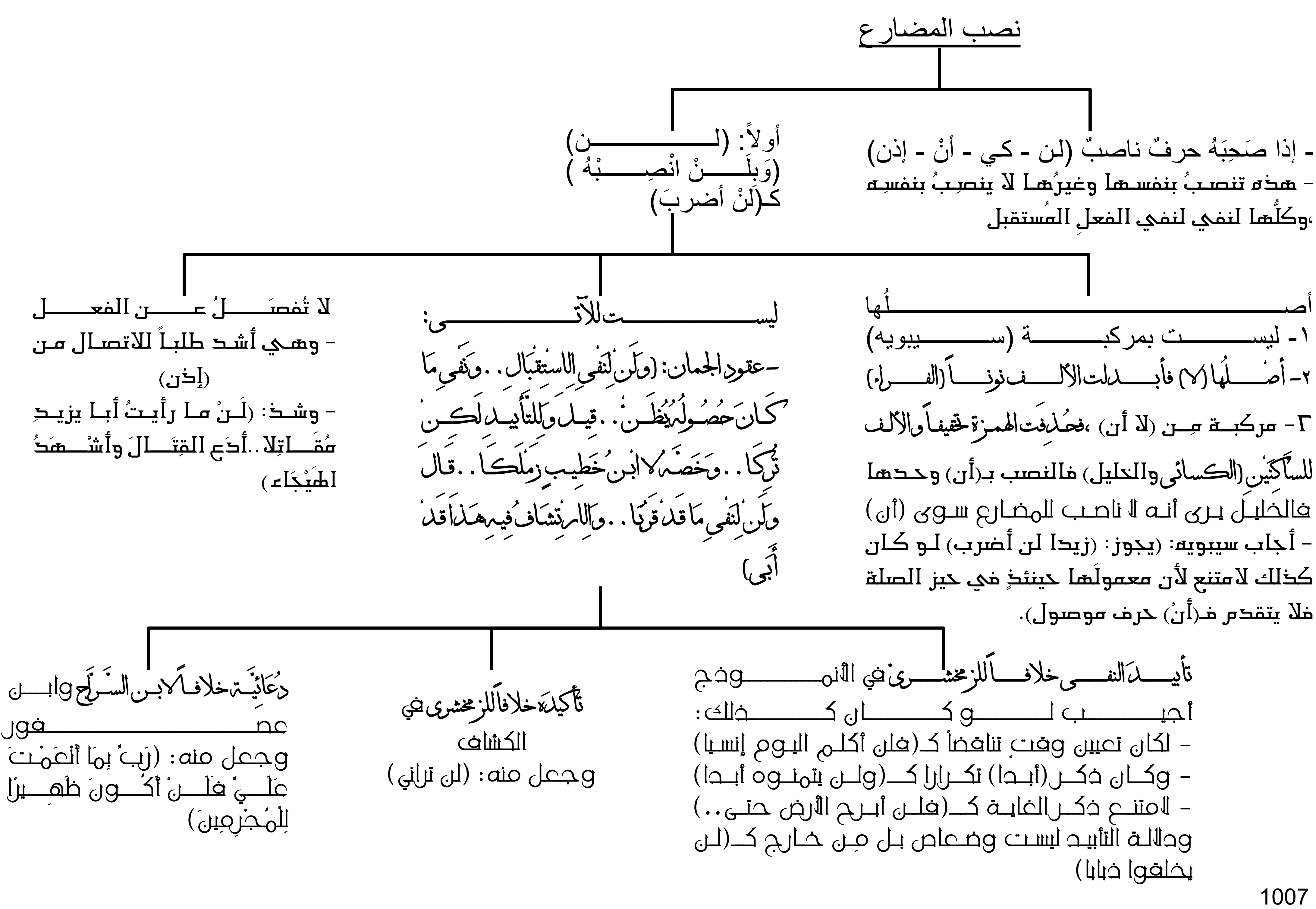
٣- يجوز في الأعلام فقط (السُهَيْلِي)

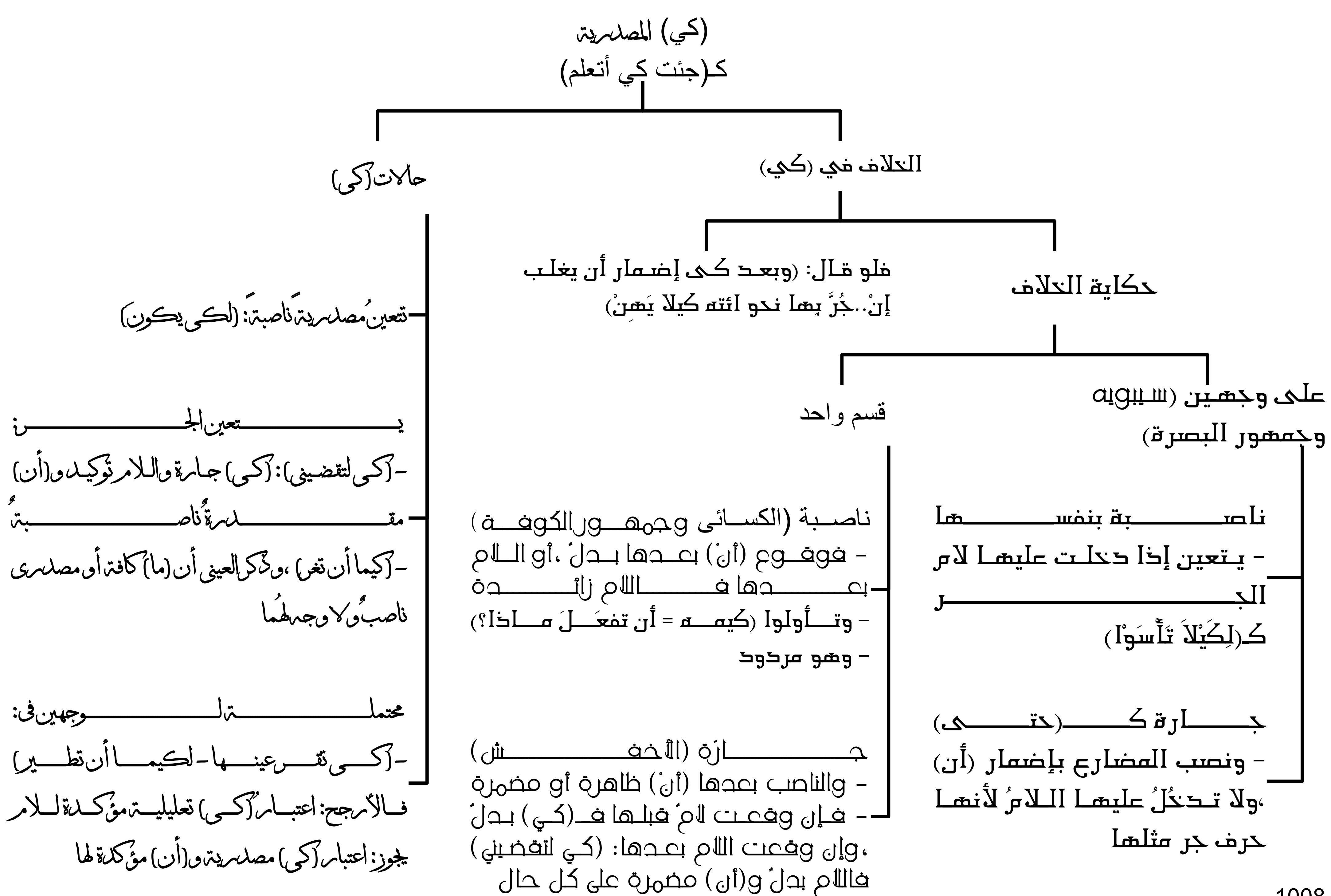
- لأنه أكثر ما يكون في الأعلام

إِعْرَابُ الْمُضَارِعِ


إعراب الفعل
رفع المضارع
(ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ..مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ)
نصب المضارع
الأدوات:
حالات (أن)
إظهار واجب (وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ..إظْهَارُ أنْ نَاصِبَةً)
جواز الإظهار والإضمار:
١- (وَإنْ عُدِمْ لا فَأَنْ اعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً)
٢- (وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثَابِتاً أوْ مُنْحَذِفْ)
إضمار واجب:
الخارج عن الباب (وَشَذَّ حَذْفُ أنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)
١- (وَبِلَنْ انْصِبْهُ)
٢- (وَكَيْ)
٣- كَذَا بِأَنْ
٤- (وَنَصَبُوا بِإذَنِ)
خرج: بعد علم (لا بَعْدَ عِلْمٍ)
دخل: (وَالّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍ)
فيها وجهان:
١- فَانْصِبْ بِهَا
٢- وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ..تَخْفِيفَهَا مِنْ أنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ
إهمالها (وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أنْ حَمْلاً عَلَى..مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحقتْ عَمَلا)
شروطها:
١- (الْمُسْتَقْبَلا
٢- إنْ صُدِّرَتْ
٣- وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا أوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ)
حالة الجواز مع توفر الشروط: تقدم عاطف - (وانْصِبْ وارْفَعَا..إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا)
١- بعد لام جر مسبوقة بكون منفي: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا)
٢- بعد (أو) المقدرة بـ(حتى - إلا): (كَذَاكَ بَعْدَ أوْ إذَا يَصْلُحُ فِي..مَوْضِعِهَا حَتَّى أوِ إلّا أنْ خَفِي)
٣- (وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)
- ويجب الرفع إذا كان حالا أو مؤولا بالحال: (وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا)
٤- بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب المحض: (وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ)
٦- بعد واو المعية: (وَالْوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ)
الرجاء داخلٌ في الطلب (والْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ)
الطلب المحض المُشترط للنصب: (افعل) (والأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا..تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلا)
شروط الجزم في جواب الطلب:
سقوط الفاء (وَبَعْدَ غَيْرَ النَّفْي جَزْماً اعْتَمِدْ..إنْ تَسْقُطِ الْفَا)
قصد الجزاء (وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ)
علامة صحة الجزم: (وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ..إنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ)


إعراب الفعل
مقدمات
الأصل في الاسم الإعراب
- لتوارد المعاني المختلفة عليه والتي لا تتمايز بالإعراب كـ(ما أحسنَ خالداً - ما أحسنُ خالدٍ - ما أحسنَ خالدَ)
الأصل في الأفعال؟
- البناء (البصريون) - الإعراب (الكوفيون) وأجمعوا على أن المضارع معرب
علة إعراب المضارع
1- تعرض له المعاني المختلفة كـ(لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ) (البصرة والكوفة)
- وزاد البصريون:
2- يقع كثيراً موقعَ الاسم خبرا وصفةً وصلةً وحالاً
3- تدخل عليه لام الابتداء كـ(إن محمدا ليضرب زيداً) ولا تقترن بالماضي والأمر والأصل فيها الاقتران بالاسم
4- مجاراته لاسم الفاعل
رفع المضارع
(اِرْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ..مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ)
صورته
- إذا جُرِّدَ عن عامل نصبٍ أو جزم
الخلاف في رافعه
- والخلاف لا ينبني عليه حكمٌ ولم يصرح الناظمُ بالعامل
وقوعه موقع الاسم (سيبويه وجمهور البصرة)
(زيدٌ ضارب > زيد يضرب)
- أجيب: ينتقض بـ(هلّا تفعلُ)
حروف المضارعة (يُنسب للكسائي)
- أجيب: جزء الشيء لا يعمل فيه، وهي موجودة في المنصوب والمجزوم
تجرده من الناصب والجازم (التسهيل والفراء وجمهور الكوفة والأخفش وابن هشام)
- ودليله الدوران وهو مِن مسالك العلة
- وإن كان الرفعُ وجودياً والتجرد عدمياً إلا أنه عدميٌ مُقيد: عدمُ الناصبِ والجازمِ
مضارعته للاسم (ثعلب والزجاج)
- أجيب: المضارعة اقتضت عموم الإعراب لا خصوص الرفع
1006
مُصْطفَى دَنْقَش


نصب المضارع
- إذا صَحِبَهُ حرفٌ ناصبٌ (لن - كي - أنْ - إذن)
- هذه تنصبُ بنفسها وغيرُها لا ينصِبُ بنفسِه، وكلُّها لنفي لنفي الفعلِ المستقبل
أولاً: (لـــن)
(وَبِلَـنْ انْصِبْهُ)
كـ(لَنْ أضربَ)
أصلُها
١- ليست بمركبة (سيبويه)
٢- أصلُها (لا) فأبدلت الألف نوناً (الفراء)
٣- مركبة من (لا أن)، فحُذِفَت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنَيْن (الكسائي والخليل) فالنصب بـ(أن) وحدها
فالخليل يرى أنه لا ناصب للمضارع سوى (أن)
- أجاب سيبويه: (يجوز: (زيدا لن أضرب) لو كان كذلك لامتنع لأن معمولَها حينئذٍ في حيز الصلة فلا يتقدم فـ(أنْ) حرف موصول).
ليست للآتي:
-عقود الجمان: (ولَن لنفي الاستقبال.. ونفي ما كان حصولُه يُظَن.. قيل وللتأييد لكن تُركا.. وخصه لابن خطيب زملكا.. قال ولن لنفي ما قد قربا.. والارتشاف فيه هذا قد أبى)
لا تُفصَلُ عن الفعل
- وهي أشد طلباً للاتصال من (إذن)
- وشذ: (لَنْ ما رأيتُ أبا يزيدِ مُقاتِلا.. أدَعَ القِتالَ وأشْهَدُ الهَيْجاء)
تأييدَ النفي خلافاً للزمخشريْ في الأنموذج
أجيب لو كان كذلك:
- لكان تعيين وقتٍ تناقضاً كـ(فلن أكلم اليوم إنسيا)
- وكان ذكر (أبدا) تكرارا كـ(ولن يتمنوه أبدا)
- لامتنع ذكر الغاية كـ(فلن أبرح الأرض حتى..)
ودلالة التأبيد ليست وضعاً بل من خارج كـ(لن يخلقوا ذبابا)
تأكيدَه خلافاً للزمخشري في الكشاف
وجعل منه: (لن تراني)
دُعائيةً خلافاً لابن السَّراج وابن عصفور
وجعل منه: (رَبِّ بِمَا أنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ)


(كي) المصدرية
كـ(جئت كي أتعلم)
الخلاف في (كي)
حالات (كى)
حكاية الخلاف
فلو قال: (وبعد كى إضمار أن يغلب
إنْ..جُرَّ بها نحو ائته كيلا يَهِنْ)
على وجهين (سيبويه
وجمهور البصرة)
قسم واحد
ناصبة بنفسها
- يتعين إذا دخلت عليها لام الجر
كـ(لِكَيْلاَ تَأْسَوْا)
جارة كـ(حتى)
- ونصب المضارع بإضمار (أن)
،ولا تدخلُ عليها اللامُ لأنها
حرف جر مثلها
ناصبة (الكسائى وجمهور الكوفة)
- فوقوع (أنْ) بعدها بدلٌ، أو اللام
بعدها فاللام زائدة
- وتأولوا (كيمه = أن تفعلَ ماذا؟)
- وهو مردود
جارة (الأخفش)
- والناصب بعدها (أنْ) ظاهرة أو مضمرة
- فإن وقعت لامٌ قبلها فـ(كي) بدلٌ
،وإن وقعت اللام بعدها: (كي لتقضيني)
فاللام بدلٌ و(أن) مضمرة على كل حال
تتعين مُصدرية ناصبةً: (لكى يكون)
يتعين الجر:
-(كى لتقضينى): (كى) جارة واللام توكيد و(أن)
مقدرةٌ ناصبةٌ
-(كيما أن تغر) ،وذكر العينى أن (ما) كافة أو مصدرى
ناصبٌ ولا وجه لهما
محتملة للوجهين فى:
-(كى تقر عينها - لكيما أن تطير)
فالأرجح: اعتبار (كى) تعليلية مؤكدة للام
يجوز: اعتبار (كى) مصدرية و(أن) مؤكدة لها

(أنْ)

- حالاتها

بعد عِلمٍ (يقين): وجب الرفع
- وهي حينئذٍ مخففة من الثقيلة

لا بعد علمٍ ولا ظنٍ: ناصبة للمضارع
(كذا بأنْ..لا بَعْدَ عِلْمٍ)
كـ(جئتك أن تكرمني - وأن تصوموا خير لكم)
- وشذ إهمالُها

بعد ظَنٍّ: ما يدل على الرجحان
- ففي الفعل وجهان:

تمثيل
(علمتُ أنْ يقومُ - أفَلا يَرَوْنَ أن لا يَرْجِعُ)
أي: (أنه يقومُ) فخُفِّفَتْ وحُذِفَ اسمُها

اختلفوا في المُعتبَر لفظ اليقين والظن أم معناه
١- اعتبار المعنى (سيبويه والجمهور)
فلفظ اليقين المراد به الشكُ يجوز النصبُ بعدَه ، ولفظ الظن المراد به اليقين يُرفعُ الفعلُ بعدَهُ
٢- اعتبار اللفظ (المبرد) ويمتنع إجراء العلم مجرى الظن أو العكس
٣- لا اعتبار بأحدهما (الفراء وابن الأنباري)
فيجوز النصبُ بعد صريح العلم الباقي على معناه

(وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍ..فَانْصِبْ بِهَا)
- قَدَّمَهُ لأنه أرجح ،ولذا اتُفِقَ عليه في: (أحسب الناس أن يتركوا) والأكثر عليه في: (وحسبوا أن لا تكون فتنة)
ش: (وَتَكُونُ الرَّفْعُ حَجَّ شُهُودُهُ)
- وذلك لجريانها على عدم التحقيق وثبوت التردد

(وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ..تَخْفِيفَهَا مِنْ أنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ)
- الرفع على أنها مخففة من الثقيلة
- على معنى أنك نزلته منزل العلم
- - لما اطرد وقوعُها قبل الفعل مرفوعاً حُملت على التخفيف لأن تخفيف (أنَّ) مطرد ولم يُحملْ على إهمالِها لأنه غيرُ مطرد

تابع (أنْ)

(وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أنْ حَمْلاً عَلى..مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَّتْ عَمَلا)

- بعضُ العرب أهملها مُطلقاً

تعليل

- حملا على أختِها (ما) المصدرية لاشتراكهما في التقدير بالمصدر والفعل بعد (ما) غيرُ منصوب

تمثيل

- (أريدُ أنْ تقومُ) كـ(عجبتُ مِمَّا تفعلُ)
- (أنَّ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما..مني السَّلامَ وأَن لا تُشْعِرَا أحدَا) وقد أعْمَلَهَا في عَجُزِ البيتِ وهو قادح في صحة البيت ،كما أن صاحبه مجهول
- قرأ مُجاهِد: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) وخَرَّجه قومٌ: (أن يُتِمُّوا)وحُذِفَت الواو رسماً ،وهو تكلف

تنبيه: موضع الإهمال المراد حيثُ استحقت العملَ فإن وقعت بعد علمٍ أو ظنٍّ فلا تُحمَلُ على الإهمال

- هذا مذهب البصرة وثعلب
- أما الكوفيون والفارسي فحملوها على التخفيف من الثقيلة ،والمذهبان متقاربان.

تابع (أن)

- ولها معانٍ أخرى

المفسرة

- المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم يدخل عليها جارٌ

أمثلة

(فأوحينا إليه أنِ أصنعِ الفلكَ - وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشوا)

هذا مذهب البصرة، وأنكر جمهور الكوفة مجيئها مُفسّرة

- قالوا: ما بعدها ليس تفسيرا لما قبلها

أجيب: تفسيرها ضربان:

١- تفسير نفس الفعل: (أمرته أن اضرب)

٢- تفسير مفعول الفعل: (كتبت إليه أن افعل)

فخرج:

مسبوقة بمفرد: (وآخر دعواهم أن الحمد لله) فهي مُخففة من الثقيلة

تأخر عنها مفرد: (اشتريت عسجدا أن ذهبا) فتعبير خطأ إجماعاً

مسبوقة بلفظ القول: (قُلْ له أن افعلْ)

- جماعة: (خطأ عربيةً) وآخرون: (يجوز وتعتبر (أن) زائدة)

- وأجاز ابن عصفور وقوعَ المفسرة بعد صريح القول

دخول جار عليها (كتبت إليه بأن قم)

- وكذا تقدير الجارّ في: (كتبت إليه أن افعل كذا)

فـ(أن) مصدريه

الزائدة

- التالية لـ(لمّا) كـ(فلمّا أن جاء البشيرُ)

- بين الكاف ومجرورها كـ(كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَلَمْ)

- بين القسم و(لو) كـ(فأُقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ. لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظلمُ) - ربما وقعت دون فعلِ القسم: (أمَا واللهِ أنْ لوْ كُنْتَ حُرًّا.. ومَا بالحُرِّ أنتَ ولا العتيقِ)

- بعد (إذا)

- (فأمهلَهُ حتى إذا أنْ كأنّهُ.. مُعاطي يَدٍ في لُجّةِ الماءِ غامِرُ)

فالصواب: (إذا) ظرفية بعدها فعل مقدر أي: (حتى إذا يقال فيه كأن)

(إِذَنْ) كـ(إذن أكرمَك)

- لها شروط:

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلا..إنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا..أوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ)

١- كونُها مصدرة

- لأنها جوابٌ فقويت في الابتداء ولما توسطت ضعُفَت

٢- كون الفعل مستقبلا

- فيجب الرفع إذا كان حَالاً كـ(أحبُك- إِذَنْ أَظنُّك صادقا)

٣- وقوع الفعلِ بعدها

- فحقها التصديرُ فلا يتقدمُها الفعلُ ،ولأن أختيها (أن - كي) لا يتصرفان في معمولِها

٤- اتصال الفعل بها

- فيجب الرفع في: (إذنْ زيدٌ يكرمُك)

فيجب الرفع

كـ(زيدٌ إذن يُكرمُك - لَئِنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها..وأمْكَنَنِي منها إذَنْ لا أُقِيلُها)

- وشذ: (لا تَتْرُكَنِّي فِيهمُ شَطِيرًا..إنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرَا) أو (إني لا أستطيع ذلك) ثم استأنف

إن سُبِقَت بحرفِ عطفٍ (الفاء أو الواو)

(وانْصِبْ وارْفَعَا..إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا)

- جاز الوجهان كـ(وَإذنْ أكرِمُك - فإذن لا يؤتون الناس نقيرا)

- والرفع أكثر اعتبارا بتوسطها وأعملت لعدم الاعتداد بالعاطف

تقع حشوا في ثلاث صور:

١- بين المبتد والخبر (زيد إذن يكرمك)

٢- بين الشرط وجوابه (إن تزورنا إذن نكرمك)

٣- بين القسم وجوابه (لئن زرتني إذن أكرمك)

تعليل

فلا تُفصلُ عن معمولِها فأختاها (أن - كي) لا يُفصلان

- ولأنها عاملٌ ضعيفٌ فهي من الحروف المشتركة فحقُها الإهمال

فواصل غير مُعتبرة

يجمعُها: (واحذر إذا أعملتها أن تفصلا..إلا بحلف أو نداء أو بلا..والظرف والمجرور زدهما على..قول ابن عصفور نبيل النبلا)

المسموع: القَسَم

- فيُنصبُ: (إذنْ واللهِ أكرمَك - إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ..تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ)

- فهو كالزائد فدخولُه كخروجِه لأنه لمجرد التوكيد

- وعليه اقتصر سيبويه والأولى الاقتصار

المقيس (مدارها كثرة الاستعمال)

١- النداء كـ(إذن يا زيدُ أكرمَك) (ابن بابشاذ)

٢- (لا) النافية: إذ تدخلُ بين الجار والمجرور

٣- الظرف والمجرور (عند ابن عصفور وابن هشام في المغني)

- أجيب: التصرف في الظرف والمجرور موقوف على السماع

٤- الدعاء: (إذن - غفر الله لك بفعل كذا (عند ابن خروف وابن بابشاذ)

- ويَلزمه إجازةُ ذلك في جمل الاعتراض مطلقا

٥- معمول الفعل (الكسائي وهشام)

- ورجح الكسائيُ النصبَ وعَكَسَ هشامٌ

تابع (إذَنْ)

أهي حرف أم اسم؟

حرف (الجمهور)

- واختلفوا: أبسيط أم مركب؟

مركب

١- (إذْ - أنْ المصدرية) ونقلت الهمزة ثم حذفت وغلب عليها حُكمُ الحرفية (الخليل)

٢- (إذا - أنْ) فحُذِفَت الهمزة ثم الألف للساكنين (الرُّنْدِيّ الأندلسي ٦١٦هـ)

- ويمتنع كونُ النصبِ بـ(أن) لأنها أصبحت جُزءاً من المُركّبِ

بسيطة (الجمهور)

- واختلفوا: أهو الناصب للمضارع أم الناصبُ مُضمرٌ؟

(أن) مضمرة بعدها (الزجاج وحكاه الناظم عن الخليل)

- فـ(إذن) ليست مُختصة بالفعل وحق الحرف المشترك ألا يعمل

(إذن) هي الناصبة (جمهور البصرةِ والكوفةِ)

- واختلفوا في معناه، فقال سيبويه: (حرف جواب وجزاء) فتقع في كلام يجاب به عن كلام ملفوظ أو مقدر

- واختلفوا بعد سيبويه

١- جواب وجزاء معاً مُطلقاً (الشلوبين)

٢- جوابٌ مُطلقاً وقد يتخلف الجزاء (الفارسي)

اسم

- واختلفوا في أصلِها:

(إذا) الظرفية حذفت الجملة والتنوينُ عِوَضٌ

- ويُنصَبُ المضارعُ بعدها بـ(أنْ) مضمرة و(أن) ومدخولُها فاعل لفعل محذوف: (إذن وقع إكرامُك) (بعض الكوفة)

(إذْ) للماضي ثُم حُذِفَتْ الجملة والتنوينُ عِوَضٌ ثم فُتِحَت الذالُ ليكون في صورة ظرف منصوب، ثم جُعِلَ صالحا لجميع الأزمنة، وضُمِّنَ معنى الشرط (الرضي الأستراباذي)

تنبيهان

مسألة سيبويه: (إن تأتني آتك وإذن أكرمُكَ) فإن كانت الجملةُ الثانية:

١- مستأنفة لا تتعلق بالأولى فوجهان النصب والرفع

٢- متعلقة بالأولى فالجزمُ عطفاً على (آتك) أو النصب عطفاً على الجواب كـ(يحاسبْكُم به الله فيغفرَ)

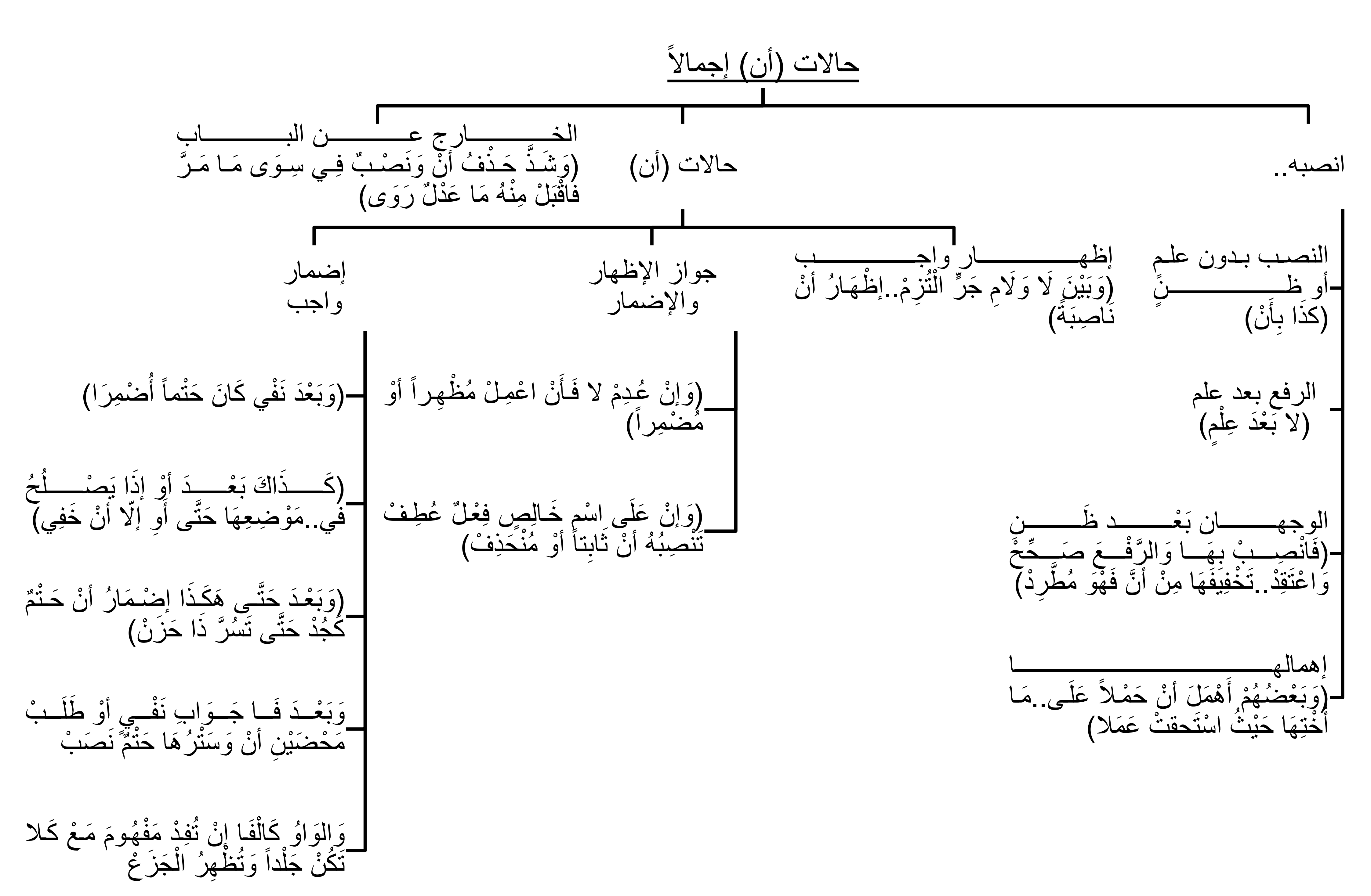
ورد الرفع مع اجتماع الشروط

- **تشبيهاً بـ(هل وبل)، ومنه حديث: (إِذَنْ يَحْلِفُ) مسلم**

- **وهي لغة ضعيفة** نادرة، نقلها عيسى بن عمر

- تلقى البصريون وثعلب حكاية عيسى بالقبول، وخالف جمهور الكوفة فمنعوا إهمالَها وأنكر روايتَهُ الكسائي والفراء، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

مُصْطفَى دَنْقَش



حالات (أن) إجمالاً
الخارج عن الباب
(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)
حالات (أن)
انصبه..
إضمار واجب
جواز الإظهار والإضمار
إظهار واجب
(وَبَيْنَ لا وَلامِ جَرٍّ الْتُزِمْ..إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً)
النصب بدون علم أو ظن
(كذَا بِأَنْ)
الرفع بعد علم
(لا بَعْدَ عِلْمٍ)
الوجهان بَعْد ظَن
(فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ..تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ)
إهماله
(وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى..مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحقتْ عَمَلا)
(وَإِنْ عُدِمْ لا فَأَنْ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً)
(وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ)
(وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا)
(كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي..مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلّا أَنْ خَفِي)
(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)
وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
وَالوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ

مُصْطَفَى دَنْقَش

حالات (أن)
أولاً: إظهار واجب: (بين لام الجر ولا النافية)
(وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ..إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً)

تمثيل
(جئتُك لئلا تضرب زيداً - لئلا يعلم أهل الكتاب)

لا يختص بلام (كي) فتدخل:
- لام العاقبة كـ(ليكون لهم عدوا)
- اللام الزائدة كـ(يريد الله ليبين لكم
إذ الفعلُ يتعدى بدونِها

تعليل
- لقُبْحِ اجتماعِ المثلينِ ولأن الإضمار خلافُ الأصلِ
- واختصت اللام دون باقي حروف الجر لأنها أكثرُ استعمالاً

جواز الإظهار والإضمار

- مِن خصائصها عملُها مضمرةً

أولاً: بعد لام الجر دون لا النافية

(وَإنْ عُدِمْ..لا فَأَنْ اعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً)

تمثيل: (جِئتُك لِأقرأ - لأن أقرأ)

واختلفوا في الناصب:

١- لام التعليل و(أن) مؤكدة كـ(وأُمِرتُ لأن أكونَ) (جمهور الكوفة)

٢- (أن) حال ظهورها واللام حال إضمار(أن) (ثعلب)

٣- (أن) مضمرة أو (كي)مضمرة كـ(لأن أكون - لكيلا تأسوا) (السيرافي وابن كيسان)

ثانياً: بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص (صريح)

(وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثَابِتاً أوْ مُنْحَذِفْ)

- ولا يختص بالعطف بالواو

تمثيل

- (لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني..أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف - إنـي وَقَتْلِـي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ..كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ - لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ..ما كنتُ أُوثِر إتْرابا على تَرَب - وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)

ش:(وَيُرْسِلَ فَارْفَعْ مَعْ فَيُوحِي مُسَكِّناً..أَتَانَا)

د:(وَيُرْسِلُ يُوْحِيْ انْصِبْ ألاَ)

تعليل الجواز

- الفعل لا يُعطف إلا على اسمٍ مشَاكِلٍ له فإن لم يُشاكِله فيجب رد الفعل إلى الاسم بوجود (أن) وجاز الإظهار لأنها تصيرُ كالاسم الصريح السابق ،وجاز الإضمار لأن المعطوف عليه ليس مشاكلاً للفعل فلا يلتبس على السامع أنّ (أنْ) مُقدرة

معنى اسم خالص (صريح)

- وهو أعم من أن يكون مصدراً و غيره

تفسير الجمهور: غير المؤول المسبوك مصدراً -

تفسير ابن الناظم وابنا عقيل وهشام: غير مقصود به معنى الفعل

- أي لا تشوبه شائبة الفعلية بأن يكون جامدا محضا

- وقد يكون مصدرا كـ(لُبْس) فإن كان مُقدراً بـ(أن) والفعل جاز النصب بـ(أن) في المعطوف وإن كان كالجامد فهو اسمٌ خالصٌ فجاز كذلك

- أو عَلَماً كـ(لولا زيدٌ ويُحسِنَ إليَّ هلكتُ)

إن كان الاسم غير صريح أي مقصودا به معنى الفعل..امتنع النصب

- فيمتنعُ النصبُ في (الطائرُ فيغضبُ زيد الذباب) على تفسير ابن الناظم إلا على التأويل بالجامد ،ويجوز على تفسير الجمهور

إضمار واجب

بعد لامِ جرٍّ مسبوقة بكونٍ منفيٍّ ناقصٍ
(وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا)

تمثيل
(ما كان زيدٌ لِيَفْعَلَ - وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ - لم يكن الله ليغفر لهم)

لام الجحود تشترطُ كوناً منفياً
- على هذا الجمهور والناظم
- أطلق الصيمريّ أنها لا تشترطُ كوناً
- وزعم ابن خروف وقوعَها بقلة في النفي دون (كان وجعل منه: (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج)
والحق أن اللام زائدة

هذا مذهبُ البصرة
- والكوفيون على أن اللام هنا ناصبةٌ بنفسها سواء كانت لام جحود أم لا وليست عندهم بلامِ جرٍّ وذهبوا في ذلك مذاهب

تعليل
١- تسمية اللام: لأنها تقع بعد الجحود وهو النفي
٢- لزوم الإضمار:
- لأن لام الجحود جواب فعلٍ تدخلُ عليه السين أو سوف فلا يُقدَّرُ باسمٍ ولا لفظُه لفظ الاسم ،فظهورُها يحقق تقدير الاسم فيخرج عن مذهب الجواب: (كان زيد سيخرج - ما كان زيد ليخرج)
- الكلامُ جوابٌ لمستقبل فاستغنى عن (أنْ) لدلالته

بعد (أو) المقدرة بـ(حتى - إلا)
(كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ في..مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلّا أنْ خَفِي)
- ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين

الخلاف في الناصب:
١- بـ(أنْ) مُضمرة (سيبويه وجمهور البصرة)
٢- بالخلاف (الفراء) ولا يصلح لأنه معنوي
٣- بـ(أو) (الجَرمي والكسائي)
- رُدَّ لأنه حرفٌ مشترك بين الأسماء والأفعال

التقديرات

التقدير بـ(حتى)
- إذا كان الفعل قبلَها ينقضي شيئا فشيئا
كـ(لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى..فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ)

التقدير بـ(إلا)
- إذا كان الفعل قبلها لا ينقضي شيئا فشيئا
كـ(وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ..كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقِيمَا)

التقدير بـ(كي)
- إذا كان ما بعدها علة لما قبلها كـ(لأطيعن الله أو يغفر لي)

تنبيهات:
١- سيبويه والنحاة يقدرونها بـ(إلا) ،وابن الناظم: (كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ(إلى يصح أن يقدر بـ(إلا))
- ولكن الاقتصار على (إلا) لا يشعر بمعنى (إلى) فذكره محتاج إليه
٢- قد يصلُح مثالٌ للمعاني الثلاثة: كـ(لألزمنك أو تقضيَني)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الإضمار الواجب بـ(أن):
- بعد (حتى)
- مُقَدِّمة: لـ(حتى) أربعة أوجه:

قبل المفردات

١- جارَةٌ للغاية: (حتى مطلع الفجر) فما بعدها آخر ما قبلها أو متصلا بآخره

٢- عاطفة: (قدم الحجاج حتى المشاة)

قبل الجُمل:

١- الابتدائية: اسمية أو فعلية: (فما زالتِ القتْلى تَمُجُّ دِماءَها.. بدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكَلُ - يُغشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كِلابُهُم.. لا يَسألُون عَنِ السَّوادِ المُقبلِ - حتى عفوا وقالوا)

٢- الجارة لـ(أنْ) ومنصوبها والجار والمجرور يتعلقان بما قبلها - وهي المرادة هُنا

مُصْطفَى دَنْقش

تابع الإضمار الواجب بـ(أن): بعد (حتى)
(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

النصب

الخلاف في العامل
١ -بـ(حتى) نفسها (الكوفيون والجرمي) فإذا دخلت على الاسم فالجر بعدها بإضمار (إلى)
- أجيب: لم يثبت لها نَصْبٌ بأمرٍ بَيِّنٍ
٢- إضمار (أن) (سيبويه والبصريون)

علة الإضمار:
- سيبويه: (كأنهم جعلوها عوضا من اللفظ بـ(أن))

شرطُ النصب كون الفعل بعدها مستقبلا باعتبار التكلم
كـ(سرت حتى أدخلَ البلد - فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)
- لأن النصب بـ(أنْ) يخلص الفعل للاستقبال

(حتى) التي ينتصب المضارع بعدها لها معنيان:
١ - ما قبلها سبب لما بعدها ولم يقع كاللام: (أسلمت حتى أدخل الجنة)
٢- ما بعدها غاية لما قبلها كـ(إلى): (سرت حتى تطلع الشمس)
٣- كـ(إلا) الاستثنائية: (ليس العطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً.. حتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ) زاده في التسهيل

يجب الرفع إذا كان حالا أو مؤولا بالحال
(وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ
وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا) مُسَبَّباً بعد كلام تامٍ

الحال: (سرتُ حتى أدخلُها أي الآن - ضربته أمس حتى لا يتحركُ اليومَ)

المؤول بالحال: (كنتُ سرتُ حتى أدخلُها - وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ) فهو مُستقبلٌ بالنسبة لما قبله
ش:(وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوِّلَا)
د:(وَيَقُولُ فَانْصِبِ اِعْلَمْ)
- وذلك المضارعُ الماضي معنىً إذا كان مسببا عما قبلَهُ

الفعل الحالي يرتفع بشروط:
١ - ما قبله موجبٌ: فخرج:(ما سرتُ حتى أدخلَها - أسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا)
٢- ما قبله جُملة: فخرج: (سيري حتى أدخلَها)
٣- ما قبله سببٌ له: فخرج: (لأسيرنّ حتى تطلعَ الشمس)
،ولم يشترطه الكوفيون ،وحكاه الكسائي عن بعض العرب

تابع الإضمار الواجب بـ(أن): بعد (حتى)

تقسيم الشاطبي: المضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو:

بعد المفرد
- يجب النصب كـ(سيري حتى أدخلَه) فـ(حتى) حرف خفض وما بعدها مخفوض والخافضُ والمخفوض خبر
- يمتنعُ كونُه حرفَ ابتداءٍ فالكلامُ قبلها لم يتمّ

بعد الجملة

لا تقتضي وقوعه

يجب نصب (الجمهور)
كـ(ما سرت حتى أدخلَها - هل سرتَ حتى تدخلَها؟)
- فما قبلها لا يقتضي وقوع الفعل وما بعدها لا يكون في الرفع إلا مسببا عما قبلها

يجوز الرفع (الأخفش)
- قياسا على: (ما تأتينا فتحدثُنا)
- أجيب: هذا قياس في موضع السماع

تقتضي وقوعَهُ
- لا يخلو

غير سبب
- يجب النصب كـ(سرت حتى تطلعَ الشمس)
- وهو ماض في المعنى لكنه مؤول بالمستقبل، فشرطُ الرفعِ كونُ ما قبلها سبباً

سبب
- فما بعدها لا يخلو:
١ - مستقبل: يجب النصب كـ(أسلمت حتى أدخل الجنة، فالرفع لا يحصل ما يراد من الاستقبال
٢-حال في المعنى: يجب الرفع
٣- ماضي: جاز الرفع على حكاية الحال، وجاز النصب على معنى الاستقبال كـ(سرت حتى أدخلُها)

تابع الإضمار الواجب بـ(أن)
بعد فاء السببية أو واو المعية إذا سُبقَتا بنفي أو طلب محضَين
(وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ)

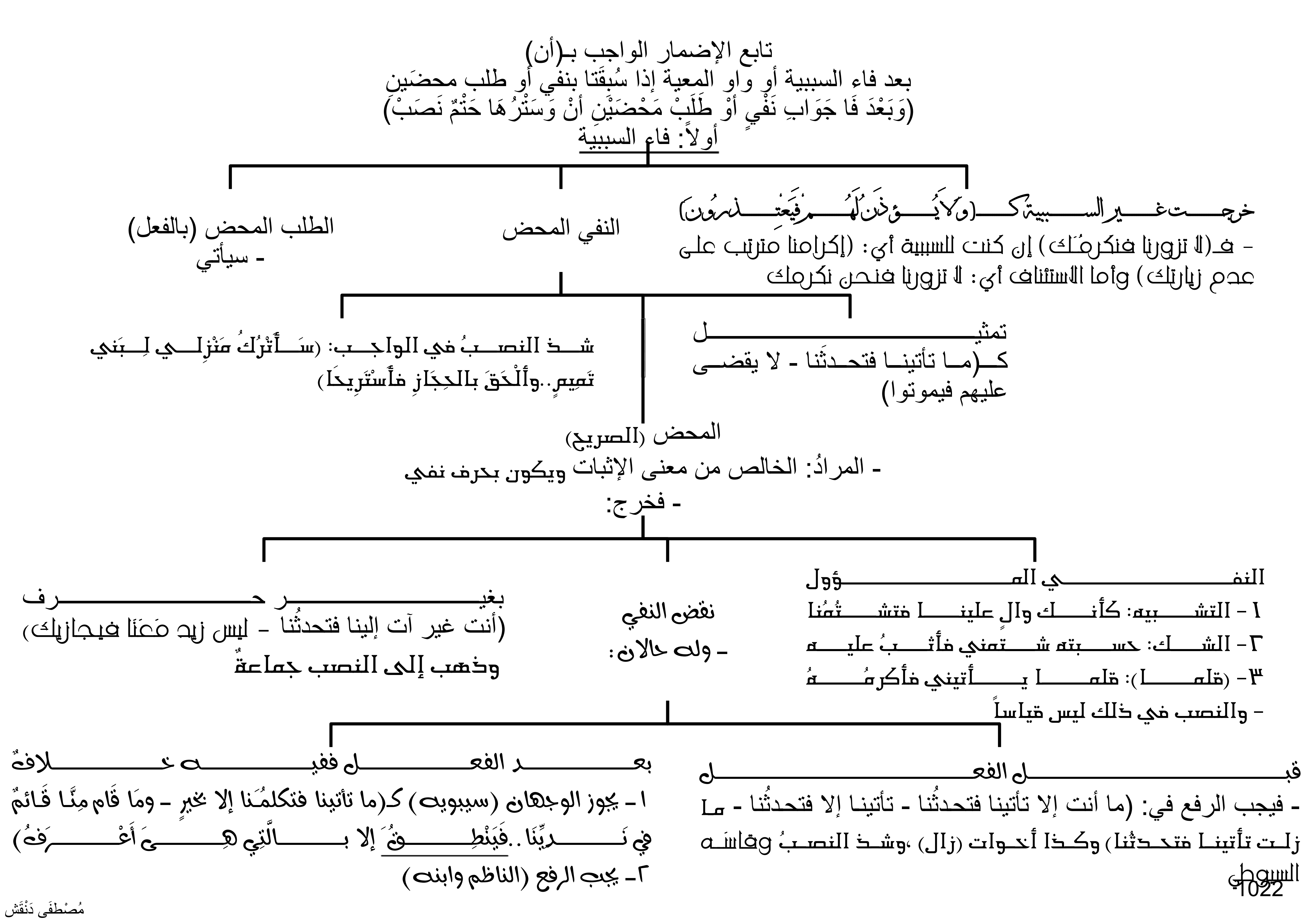
مقدمات

يجوز الرفع
- ولم يذكره الناظم، فـ(ما تأتيني فـ/وتحدثُني) لا سببية فيه وهو على وجهين:
١ - اشتراك الفعلين في النفي
٢ - الثاني موجَبٌ والعطف عطف الجملِ

المعنيان المرادان من النصب فـ(ما تأتينا فـ/وتحدثنا)
١ - فالحديث ممتنع لعدم الإتيان ولو وجد الإتيان لوجد الحديث
٢ - مِنك إتيان كثير ولا حديث

علة إضمار (أن): ظهورُها يجعل المنسبكَ مصدراً والمعطوف عليه فعلٌ فأضمِرَتْ للمُشاكلة

الخلاف في الناصب
١ - بـ(أنْ) مُضمرة (سيبويه وجمهور البصرة)
٢ - بالخلاف (الفراء وجمهور الكوفة)
٣ - الفاء أو الواو (الجَرمي وبعض الكوفة)



تابع الإضمار الواجب بـ(أن)
بعد فاء السببية أو واو المعية إذا سُبِقَتا بنفي أو طلب محضَين
(وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ)
أولاً: فاء السببية
خرجت غير السببية كـ(وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)
- فـ(لا تزورنا فنكرمَك) إن كنت للسببية أي: (إكرامنا مترتب على عدم زيارتك) وأما الاستئناف أي: لا تزورنا فنحن نكرمك
النفي المحض
الطلب المحض (بالفعل)
- سيأتي
تمثيل
كـ(ما تأتينا فتحدثَنا - لا يقضى عليهم فيموتوا)
شذ النصبُ في الواجب: (سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ..وَأَلْحَقَ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحَا)
المحض (الصريح)
- المرادُ: الخالص من معنى الإثبات ويكون بحرف نفي
- فخرج:
النفي المؤول
١ - التشبيه: كأنك والٍ علينا فتشتُمُنا
٢- الشك: حسبته شتمني فأثبُ عليه
٣- (قلما): قلما يأتيني فأكرمُه
- والنصب في ذلك ليس قياساً
نقض النفي
- وله حالان:
بغير حرف
(أنت غير آت إلينا فتحدثُنا - ليس زيد مَعَنَا فيجازيك)
وذهب إلى النصب جماعةٌ
قبل الفعل
- فيجب الرفع في: (ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا - تأتينا إلا فتحدثُنا - ما زلت تأتينا فتحدثُنا) وكذا أخوات (زال)، وشذ النصبُ وقاسه السيوطي
بعد الفعل ففيه خلافٌ
١- يجوز الوجهان (سيبويه) كـ(ما تأتينا فتكلمَنا إلا بخيرٍ - وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا ..فَيَنْطِقُ إلا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ)
٢- يجب الرفع (الناظم وابنه)
مُصْطَفَى دَنْقَش

تابع إضمار (أن) وجوباً
- بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب المحض (بالفعل)

الشاطبي: (فخرج (إيَّاك والأسدَ فتسلمُ - ضرباً زيداً فيتأدبُ))

(والْفَعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)
(مُرْ وَادْعُ وَانْهُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لحَضِّهِمُ..خلفُ الرجاءِ كذا التمني فاحتُمِلا)

الداخل تحت الطلب
١- الأمر: (يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحَا..إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا) ومنعه ابن سيابة معلم الفراء
٢- النهي: (ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي)
٣- الدعاء: (رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ..سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ)
٤- الاستفهام: (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)
٥- العرض: (يا ابنَ الكِرَام ألا تَدْنُو فتُبْصِرَ مَا..قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كمَنْ سَمِعَا)
٦- التحضيض: (لولا أخرتني..فأصدق)

التمني
- ويكون في الممكن وغيره كـ(يا ليتني كنت معهم فأفوز)
- لا يدخل تحت الطلب (الجمهور)
- فهو لا يستلزم حضور مخاطب
- يدخل (ابن الناظم وابن هشام وظاهر الناظم)

الرجاء
- ويكون في الممكن كـ(لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات..فأطلعَ)
- الخلاف فيه:
- يدخل تحت الطلب (الناظم والفراء وحكاه ابن الناظم عن الكوفيين)
- فـ(لعل) تأتي للشك والاستفهام كـ(لعلنا أعجلناك)
- لا يدخل (البصريون والشاطبي)
- فهو لا يستلزم حضور مخاطب، بل هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله

المراد بالمحض
- أن لا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر
(وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ.. تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ)
- ويقع غير المحض في الأمر والدعاء

الطلب باسم الفعل
كـ(صه فأحسنُ إليك - نزالِ فأكرمُك)
- وهذا مذهب الجمهور وثمَّ مخالفون:
٢- أجاز ابنُ عصفورٍ وابنُ جني نصب جواب اسم الفعل المشتق
١ - أجاز الكسائي نصبَ جوابه مُطلقاً

الطلب بلفظ الخبر
في الأمر كـ(حسبُك الحديثُ فينامُ الناس)
- وجوازُ النصبِ عن الكسائي
ابن الناظم: (القياس يأبى النصبَ فتجويز النصب يكونُ لتأويل ما قبلها بمصدر ليصح العطف عليه).

في الدعاء كـ(غفر الله لك فيدخلُك الجنة)
- وذهب الفراء والكسائي وابن عصفور إلى جواز النصب ولا سماعَ
- ومنَعَهُ ابنُ السراج وحكى ابنُ الناظمِ المنعَ عن البصريين

مُصْطَفَى دَنْقَش

مسائل

(وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ..إنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ)
- شرط الجزم بعد النهي صحة المعنى بتقدير (إنْ) قبلَ (لا)
- فيجوز: (لا تدن من الأسد تسلمْ) ويمتنع: (لا تدن من الأسد يأكلْك)
- وهذا عند سيبويه والبصريين وأجازه الكسائي على معنى (إنْ تدن من الأسد يأكلْك) واستدل بـ(لا تسألونا نجبْكم بما تكرهون)
- أجيب: النهي منفيٌّ معنىً فيجبُ تقديرِ فعلِ الشرط على موافقته ،وما ورد فعلى كون المجزوم ثانيا بدلا من المجزوم أولا

هل يدخل الاستفهامُ في إضمار (أن) بعد فاء السببية؟
- فيه تفصيلٌ

تنبيه: يدخل الاستفهام المراد به النفيُ كـ(هل أحسنتَ إليّ فأكرمَك؟)
- فالاستفهام عن الإحسان الذي لم يحصُل باتفاق المتكلم والمخاطَب فحصل من المجموع النفي معنىً

يُنصَبُ إذا لم يتضمن وقوعَ الفعل وعدمُ التضمن يكون لسببين :
١ - استفهام عن الفعل نفسه كـ(هل تسيرُ فتصيبَ خيرا؟)
٢ -استفهام عن متعلق فعلٍ غير محققِ الوقوع: كـ(متى تسير فأرافقَك؟)
- فلو كان الاستفهام عن متعلق فعلٍ محقق الوقوع كـ(لِمَ تَأْتينَا فتحدثُنا؟ - أين ذهب زيد فنتبعُه؟ - أَيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلُهَا) وجب الرفع ،وحكى ابن كيسان: (أين ذهب زيد فنتبعَهُ؟) ،ابنُ الناظم: (على تأويلٍ أي: لِيَكُنْ مِنْكَ إعلامٌ بموضع ذهابِ زيد فاتباعٌ مِنَّا)

في الاستفهام التقريري خلافٌ تمثيل كـ(ألم تَسأل فتُخبِرَكَ الرسومُ..على فِرْتاجَ والطَّلَلُ القديمُ) فـ(ألم تأتنا فتحدثَنا؟)

يدخل (السيوطي)
- فأصلهُ النفي ثم دخلت الهمزةُ بعد استقرار النفي فالنصب على اعتبار ما كان وهو نص ابن خروف

لا يدخل (ابن هشام)
- فلا نصبَ لأنه يفيد ثبوت الفعل

مسألة: شرطُ الجزم في جواب الطلب سقوط الفاء وقصدُ الجزاءُ
(وَبَعْدَ غَيْرَ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ..إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ)

سقوط الفاء
كـ(زرني أزرْك - لا تدن من الأسد تسلمْ - اللهم اغفر لنا تدخلْنا الجنة - وأين بيتُك أزرْك؟ - ألا تنزلُ تصبْ خيرا - هلّا تقرأُ تنتفعْ؟)
- وهو مجزوم إما:

بشرط مقدر (الجمهور)
أي: (فإن تزرني أزرك)
- ويتعين تقدير (إنْ) دون بقية أدوات الشرط

بالجملة قبله
- واختلفوا :
١- تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله (الخليل وسيبويه وظاهر قل الندى)
٢- لأنها نابت عن أداة الشرط (السيرافي والفارسي)

لام مقدرة

قصد الجزاء
- قد لا يُقصد ويجوز الجزمُ
كـ(قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا..، فذرهم يخوضوا، قل للذين ءامنوا يغفروا، قل له يفعَلْ)
-وفيه وتخريجان
١- (يفْعَلْ) مبني لأنه (افعَلْ) وزيد فيه حرف المضارعة حكايةً (المازني والفراء والزجاج)
٢- أي: (إن تقل له يفعل) لتغليب الظن بالاستجابة ،وفي كلام الله يرجعُ إلى اعتقاد العباد وظنهم

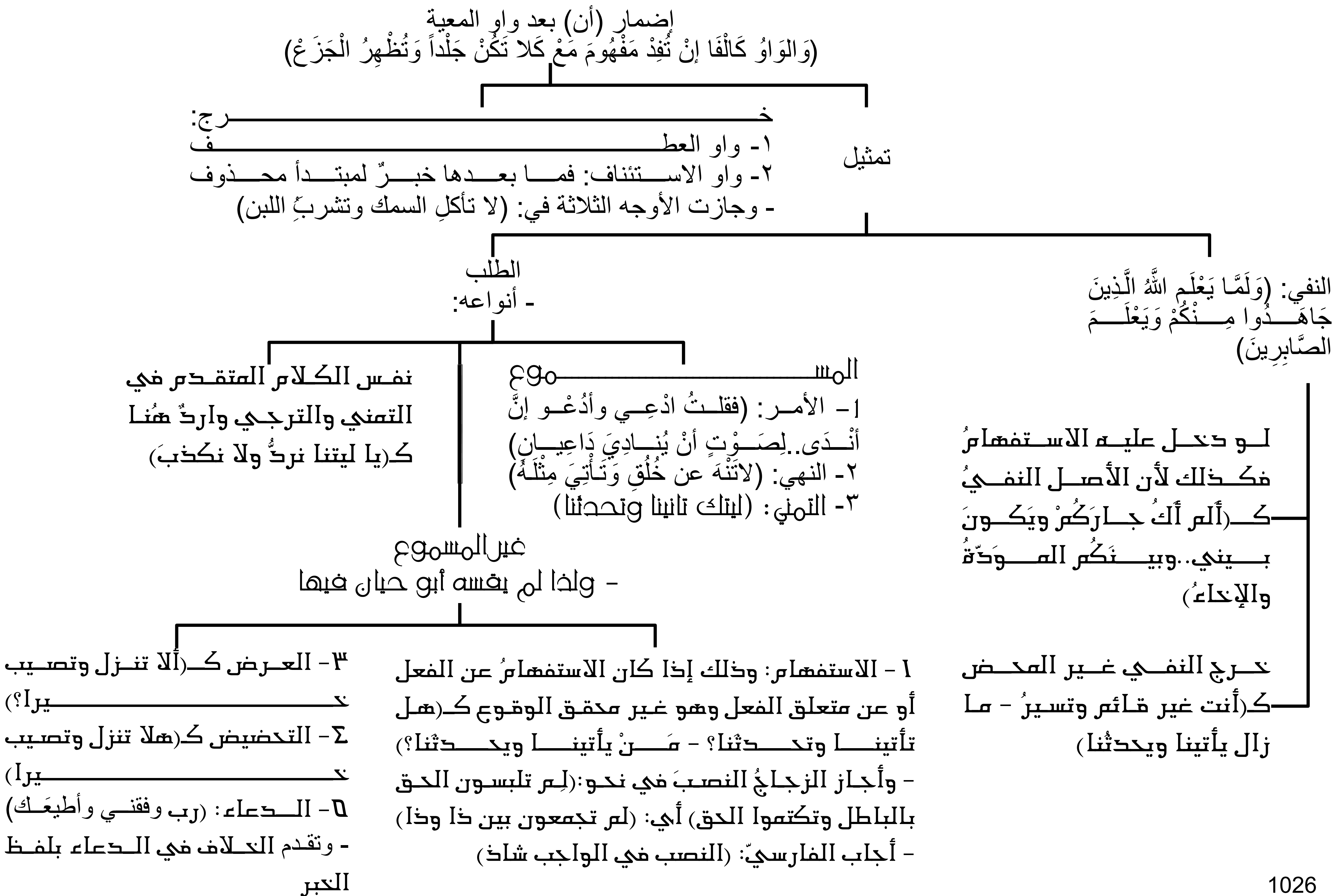
تنبيهات

لا يُشترطُ تمحُّض الطلبِ فيدخل:
١- اسم الفعل: (صَهْ أحسنْ إليك - حسبُك الحديث ينم الناسُ - تؤمنون بالله ورسوله..يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم)
٢- التحذير والإغراء: (إياك وزيدا تسلمْ - أخاك أخاك تقوَ بِه)
- فقام المفعول مقامَ الفعل

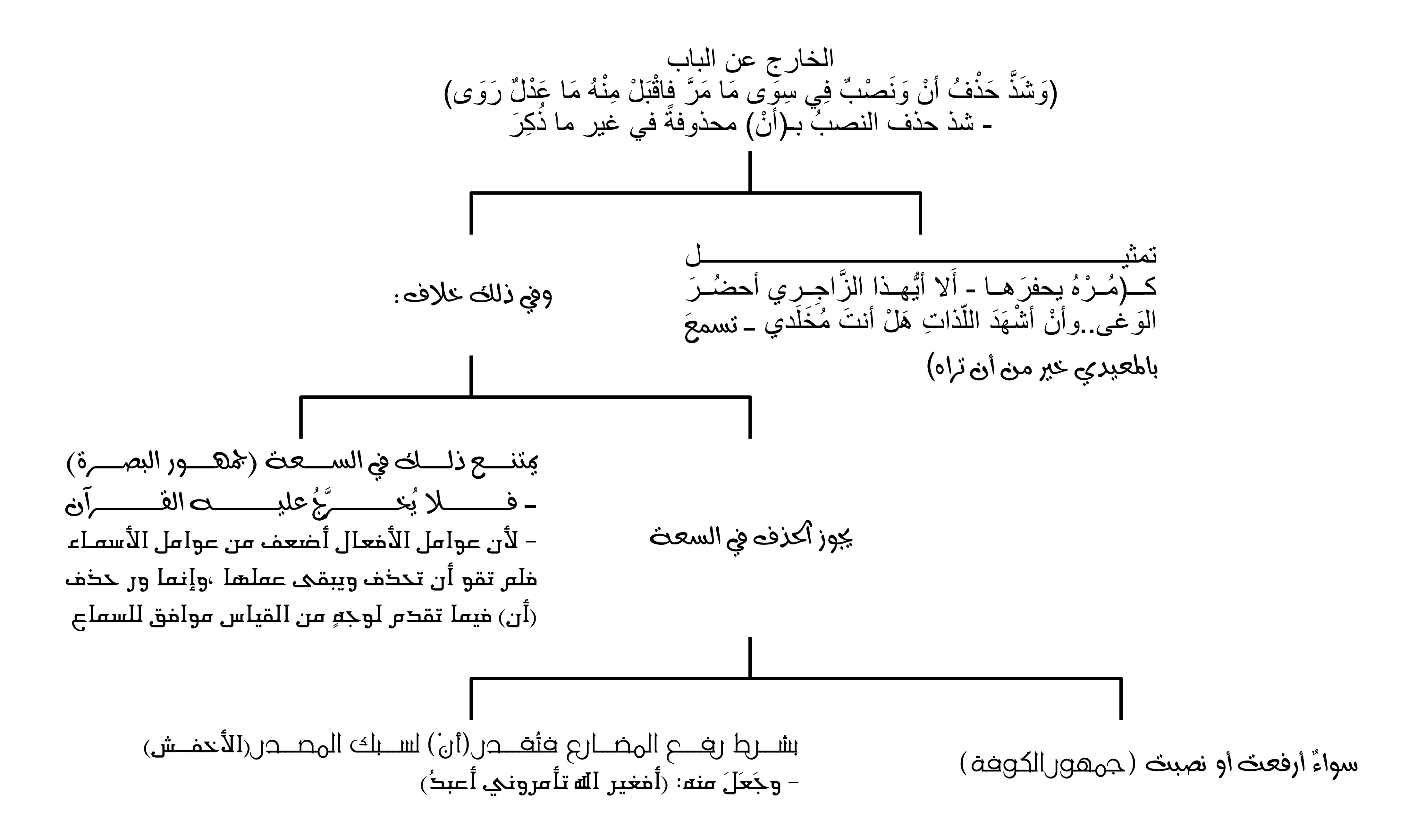
يدخل في (غير النفي):
١- التمني كـ(لعلّ الْتِفاتاً مِنْك نَحْوي مُيَسّرٌ..يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة لِلْيُسْرِ)
٢- الترجي (لعلي أراك أنتفعْ بك)

يمتنع الجزم في النفي كـ(ما تأتينا تحدثُنا)
- علة المنع: المنوبَ عنه شرطٌ والشرطُ غيرُ واقعٍ فلا يقوم مقامه إلا غيرُ واقعٍ ،وهو الطلب فالنفي
- هذا مذهب البصرة ،وأجازه الكوفيون وعن الزجاجي

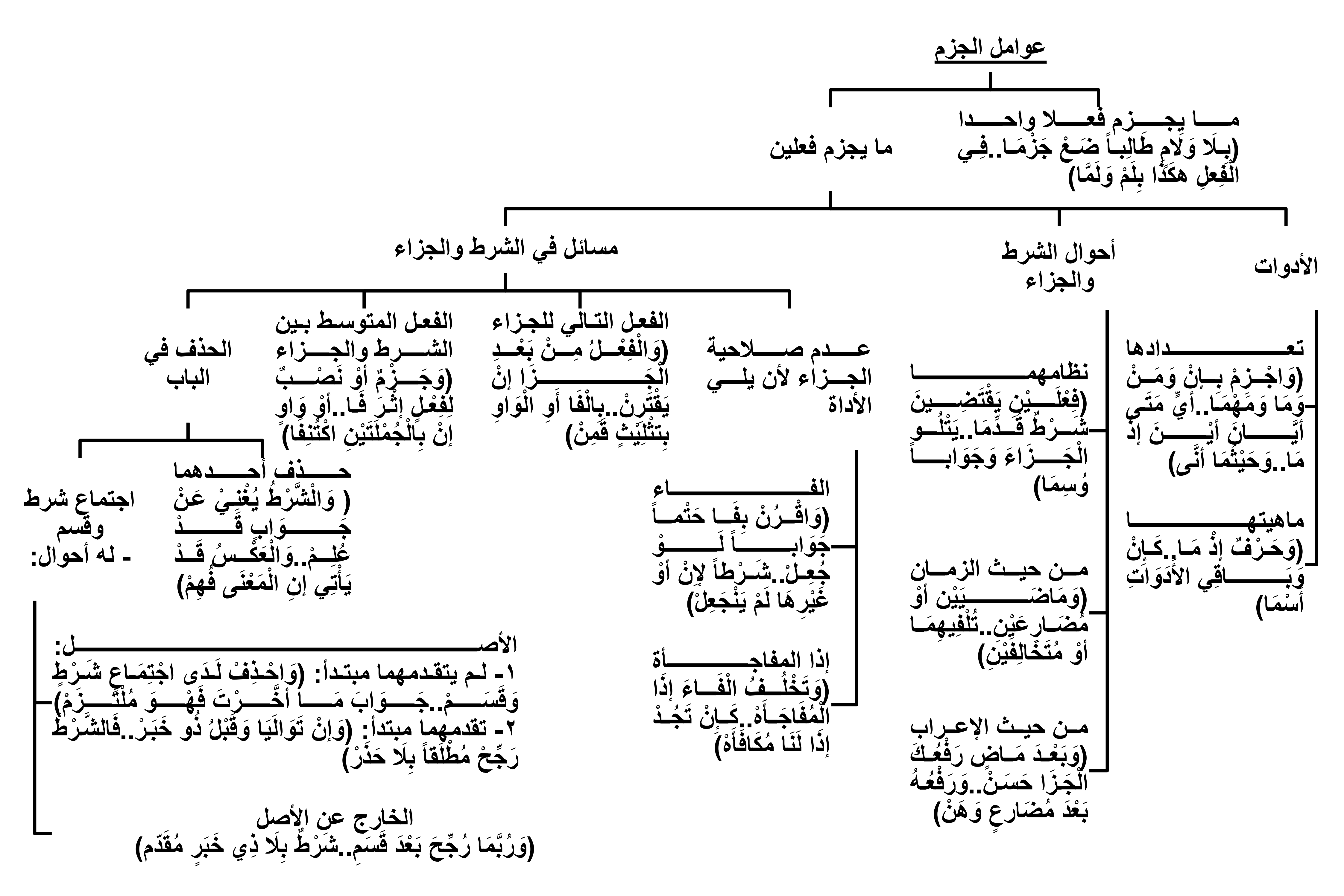
يُرْفَعُ الفعلُ على أحد معانٍ:
١- ابتداء الكلام: (وقال رائدُهم أرسوا نُزاوِلُها..فكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يجري بِمِقْدارِ)
٢- حال مِن معرفة أو صفة من نكرة: (فهب لي من لدنك وليا يرثُني - ولا تمنن تستكثرُ)



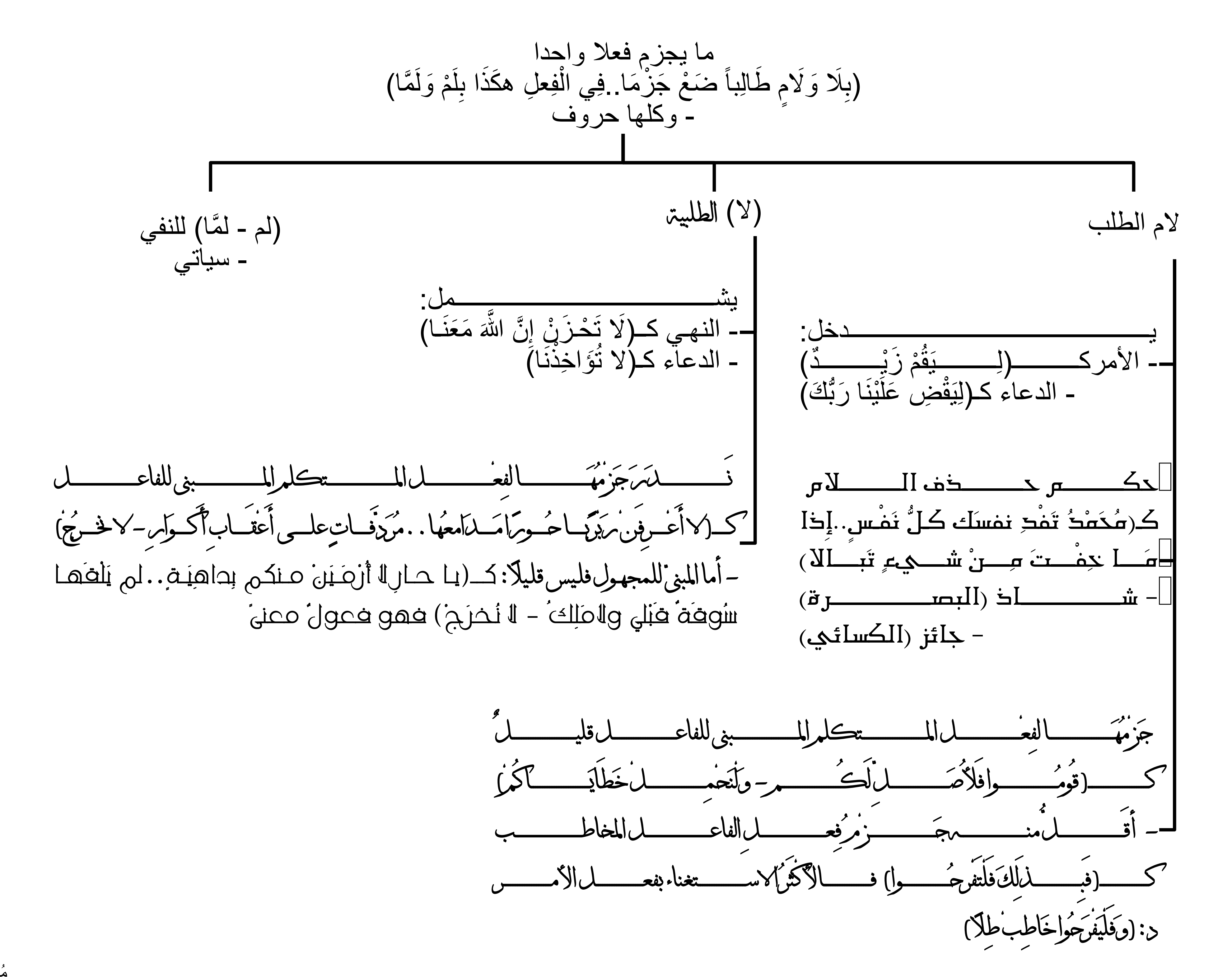
إضمار (أن) بعد واو المعية
(وَالوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ)
تمثيل
خرج:
١- واو العطف
٢- واو الاستئناف: فما بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف
- وجازت الأوجه الثلاثة في: (لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن)
النفي: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)
لو دخل عليه الاستفهامُ فكذلك لأن الأصل النفيُ كـ(ألم أكُ جارَكُمْ ويَكُونَ بيني..وبينَكُم المودّةُ والإخاءُ)
خرج النفي غير المحض كـ(أنت غير قائم وتسيرُ - ما زال يأتينا ويحدثُنا)
الطلب
- أنواعه:
المسموع
١- الأمر: (فقلتُ ادْعِي وأدْعُو إنَّ أنْدَى.. لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ)
٢- النهي: (لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ)
٣- التمني: (ليتك تاتينا وتحدثنا)
نفس الكلام المتقدم في التمني والترجي واردٌ هُنا كـ(يا ليتنا نردُّ ولا نكذبَ)
غير المسموع
- ولذا لم يقسه أبو حيان فيها
١ - الاستفهام: وذلك إذا كان الاستفهامُ عن الفعل أو عن متعلق الفعل وهو غير محقق الوقوع كـ(هل تأتينا وتحدثنا؟ - مَنْ يأتينا ويحدثنا؟)
- وأجاز الزجاجُ النصبَ في نحو: (لِم تلبسون الحق بالباطل وتكتموا الحق) أي: (لم تجمعون بين ذا وذا)
- أجاب الفارسيّ: (النصب في الواجب شاذ)
٣- العرض كـ(ألا تنزل وتصيب خيرا؟)
٤- التحضيض كـ(هلا تنزل وتصيب خيرا)
٥- الدعاء: (رب وفقني وأطيعَك)
- وتقدم الخلاف في الدعاء بلفظ الخبر
مُصْطَفَى دَنْقَش

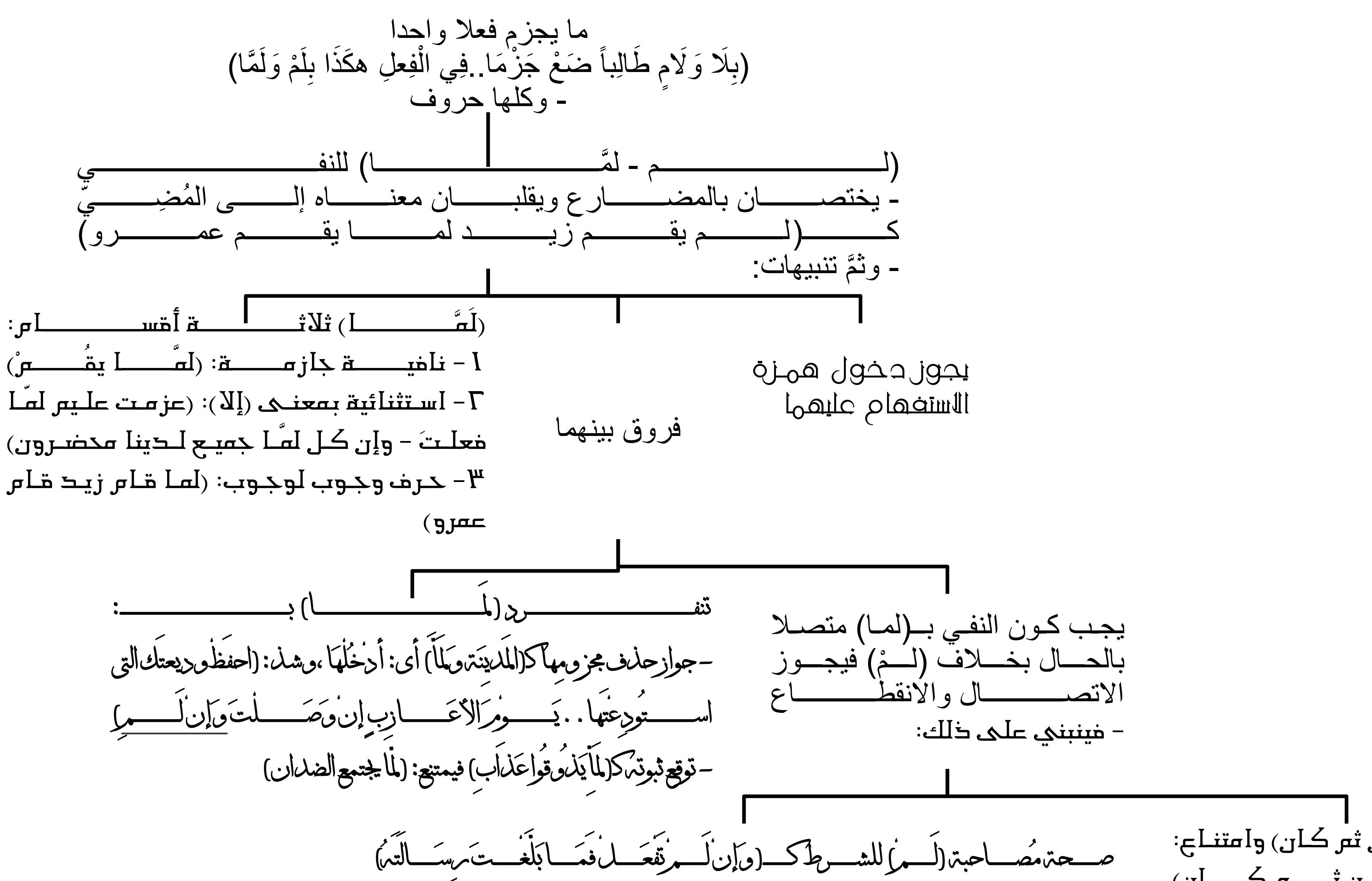

الخارج عن الباب
(وَشَذَّ حَذْفُ أنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)
- شذ حذف النصبُ بـ(أنْ) محذوفةً في غير ما ذُكِرَ
تمثيل
كـ(مُرْهُ يحفرَها - ألا أيُّهذا الزَّاجِري أحضُرَ الوَغى..وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أنتَ مُخَلَدي - تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه)
وفي ذلك خلاف:
يجوز الحذف في السعة
يمتنع ذلك في السعة (جمهور البصرة)
- فلا يُخرَّجُ عليه القرآن
- لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء فلم تقو أن تحذف ويبقى عملها ،وإنما ورد حذف (أن) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافق للسماع
سواءٌ أرفعت أو نصبت (جمهور الكوفة)
بشرط رفع المضارع فتُقدر(أنْ) لسبك المصدر(الأخفش)
- وجَعَلَ منه: (أفغير الله تأمروني أعبدُ)

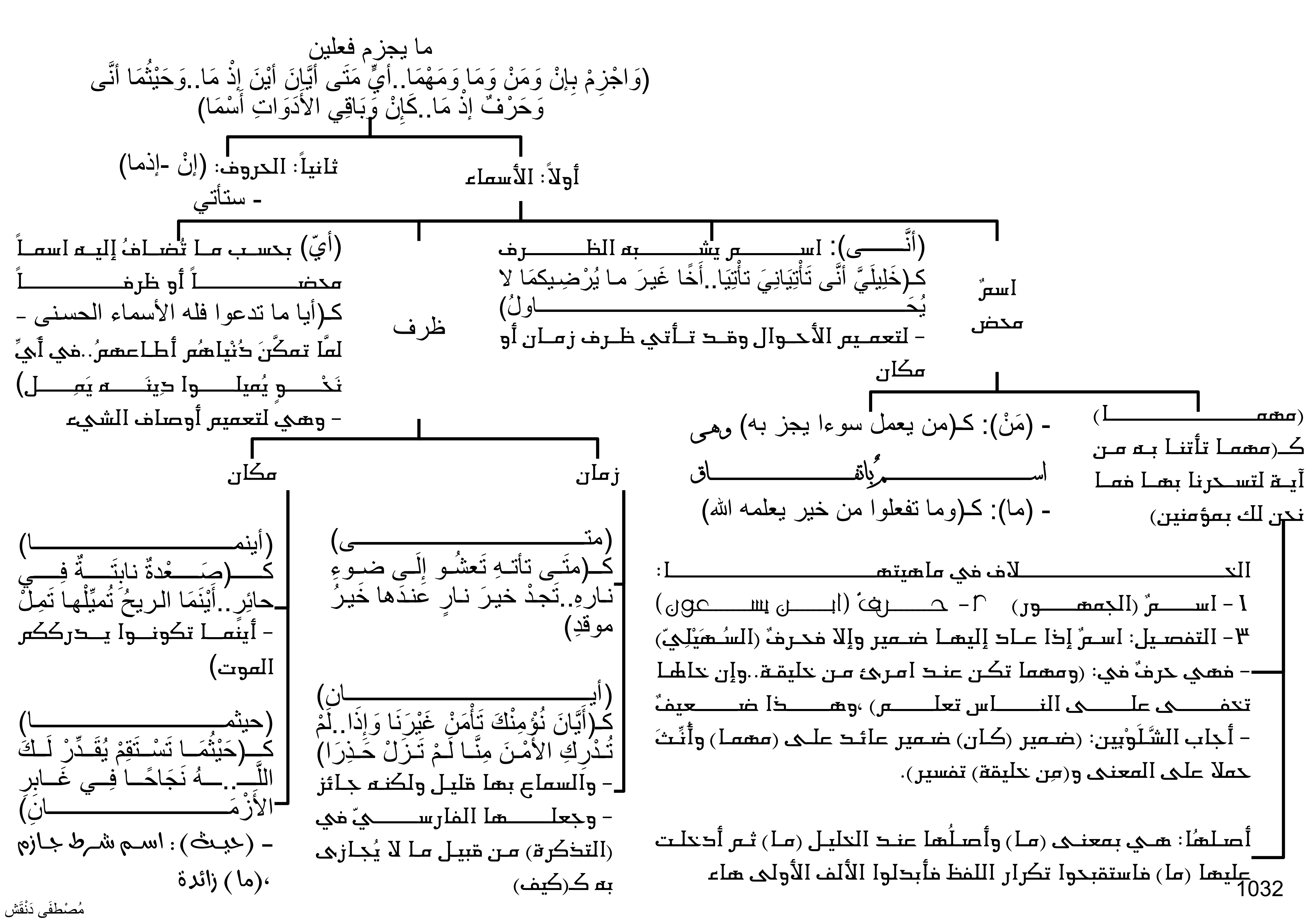
عَوَامِلُ الْجَزْمِ

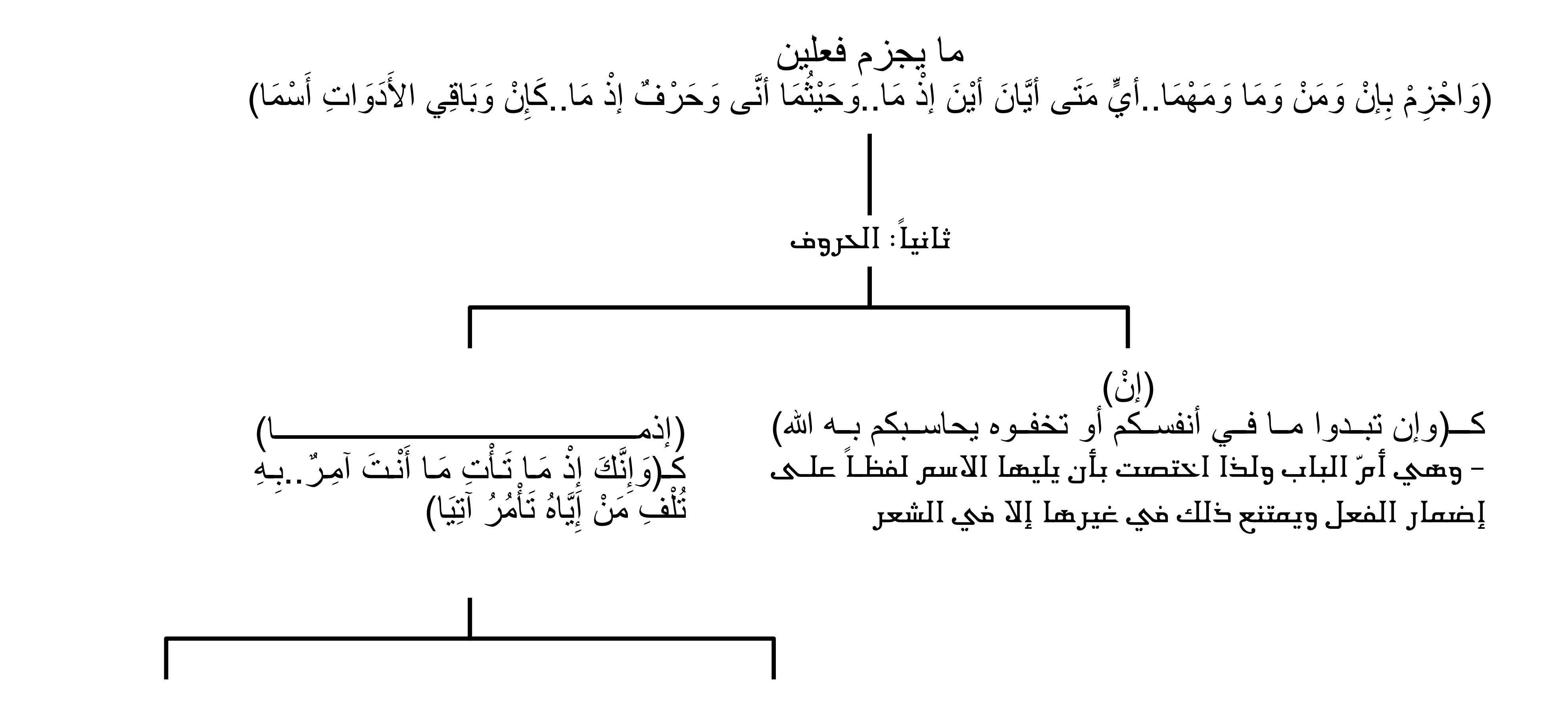


عوامل الجزم
ما يجزم فعلا واحدا (بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا..فِي الْفِعلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا)
ما يجزم فعلين
الأدوات
أحوال الشرط والجزاء
مسائل في الشرط والجزاء
تعدادها (وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا..أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا..وَحَيْثُمَا أَنَّى)
ماهيتها (وَحَرْفٌ إِذْ مَا..كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا)
نظامهما (فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا..يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وُسِمَا)
من حيث الزمان (وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ..تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)
من حيث الإعراب (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ..وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)
عدم صلاحية الجزاء لأن يلي الأداة
الفاء (وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ..شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ)
إذا المفاجأة (وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ..كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)
الفعل التالي للجزاء (وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ..بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ)
الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء (وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا..أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا)
الحذف في الباب
حذف أحدهما (وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ..وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ)
اجتماع شرط وقسم
- له أحوال:
الأصل:
١- لم يتقدمهما مبتدأ: (وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ..جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ)
٢- تقدمهما مبتدأ: (وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ..فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ)
الخارج عن الأصل
(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ..شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّم)


ما يجزم فعلا واحدا
(بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا..فِي الْفِعلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا)
- وكلها حروف
لام الطلب
(لا) الطلبية
(لم - لمَّا) للنفي
- سياتي
يدخل:
- الأمر كـ(لِيَقُمْ زَيْدٌ)
- الدعاء كـ(لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)
حكم حذف اللام
كـ(مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نَفْسٍ..إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا)
- شاذ (البصرة)
- جائز (الكسائي)
جزمها الفعل المتكلم المبني للفاعل قليل
كـ(قومُوا فلأُصَلِّ لكُم - ولْنَحْمِلْ خطَايَاكُمْ)
- أقل منه جزم فعل الفاعل المخاطب
كـ(فبذلك فلتفرحوا) فالأكثر الاستغناء بفعل الأمر
د: (وفَلْيَفرحُوا خاطب طَلَا)
يشمل:
- النهي كـ(لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)
- الدعاء كـ(لا تُؤَاخِذْنَا)
ندر جزمها الفعل المتكلم المبني للفاعل
كـ(لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا..مُرَدَّفَاتٍ على أعقابِ أكوارِ - لا أخْرُجْ)
- أما المبني للمجهول فليس قليلًا: كـ(يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ..لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ - لا أُخرَجْ) فهو فعول معنًى


ما يجزم فعلا واحدا
(بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا..فِي الْفِعلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا)
- وكلها حروف
(لم - لمَّا) للنفي
- يختصان بالمضارع ويقلبان معناه إلى المُضِيّ
كـ(لم يقم زيد لما يقم عمرو)
- وثمَّ تنبيهات:
يجوز دخول همزة الاستفهام عليهما
فروق بينهما
(لَمَّا) ثلاثة أقسام:
١- نافية جازمة: (لمَّا يقُمْ)
٢- استثنائية بمعنى (إلا): (عزمت عليم لمّا فعلتَ - وإن كل لمَّا جميع لدينا محضرون)
٣- حرف وجوب لوجوب: (لما قام زيد قام عمرو)
يجب كون النفي بـ(لما) متصلا بالحال بخلاف (لمْ) فيجوز الاتصال والانقطاع
- فينبني على ذلك:
تنفرد (لَمَّا) بـ:
-جواز حذف مجزومها كـ(الْمَدِينَة ولَمَّا) أى: أدْخُلْهَا ،وشذ: (احفظْ وديعتك التى استُودِعتَها . يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ)
-توقع ثبوته كـ(لمّا يَذُوقُوا عَذَابِ) فيمتنع: (لمّا يجتمع الضدان)
صحة: (لم يكن ثم كان) وامتناع: (لمَّا يكن ثم كان)
- ويصح: (لمّا يكن هذا الأمر ثم سيكون)
صحة مُصاحبة (لَمْ) للشرط كـ(وَإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)
- (لم يقم × قام - لمّا يقم × قد قام)
والشرط لا يدخل على (قد) فهي تقتضي تحقيق الحال والشرط يقتضي احتمال الوقوع وكونه مستقبلاً فأريدت المعادلة بين النفي والإثبات


ما يجزم فعلين
(وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا..أيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا..وَحَيْثُمَا أَنَّى
وَحَرْفٌ إِذْ مَا..كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا)
أولاً: الأسماء
ثانياً: الحروف: (إنْ -إذما) - ستأتي
اسمٌ محض
(مهما) كـ(مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين)
- (مَنْ): كـ(من يعمل سوءا يجز به) وهي اسمٌ باقٍ
- (ما): كـ(وما تفعلوا من خير يعلمه الله)
الخلاف في ماهيتها:
١- اسمٌ (الجمهور) ٢- حرفٌ (ابن يسعون)
٣- التفصيل: اسمٌ إذا عاد إليها ضمير وإلا فحرفٌ (السُهَيْلِيّ)
- فهي حرفٌ في: (ومهما تكن عند امرئ من خليقة..وإن خالها تخفى على الناس تعلم)، وهذا ضعيفٌ
- أجاب الشَّلَوْبين: (ضمير (كان) ضمير عائد على (مهما) وأُنِّثَ حملا على المعنى و(من خليقة) تفسير).
أصلهُا: هي بمعنى (ما) وأصلُها عند الخليل (ما) ثم أدخلت عليها (ما) فاستقبحوا تكرار اللفظ فأبدلوا الألف الأولى هاء
(أَنَّى): اسم يشبه الظرف كـ(خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا..أَخًا غيرَ ما يُرْضِيكمَا لا يُحَاوِلُ)
- لتعميم الأحوال وقد تأتي ظرف زمان أو مكان
ظرف
زمان
(متى) كـ(مَتَى تأتِهِ تَعشُو إِلَى ضوءِ نارِهِ..تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقِدِ)
(أيان) كـ(أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا..لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا)
- والسماع بها قليل ولكنه جائز
- وجعلها الفارسيّ في (التذكرة) من قبيل ما لا يُجازى به كـ(كيف)
مكان
(أينما) كـ(صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فِي حائِرٍ..أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ)
- أينما تكونوا يدرككم الموت)
(حيثما) كـ(حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ..نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ)
- (حيث) : اسم شرط جازم، (ما) زائدة
(أيّ) بحسب ما تُضافُ إليه اسماً محضاً أو ظرفاً كـ(أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى - لمَّا تمكَّنَ دُنْيَاهُم أطاعهمُ..في أيِّ نَحْوٍ يُميلُوا دِينَهُ يَمِلِ)
- وهي لتعميم أوصاف الشيء



أصلُها: (إذ) الظرفية للماضي زيدت عليها (مَا) فصارت بمعنى (إنْ) للمستقبل

- لا تكون شرطية دون (ما)

الخلاف في ماهيتها

١- حرفٌ عند الناظم وسيبويه وابن هشام

- لو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفا ماضياً ولم تصحّ للجزاء

٢- اسمٌ على أصلِها (عن المبرد وابن السراج والفارسي)

أدوات مُختلفٌ فيها

(كيف): أصلُه اسمٌ يُشبِهُ الظرفَ
١ - البصريون: لايُجازى بها
٢- الكوفيون: يُجازى بِها: كـ(كيفما /كيف تكن أكن

(كم): أصلُه اسمٌ يُشبِهُ الظرفَ
- يُجازى بِها كـ(كم تلبسُ ألبسُ) قياسا على ظروف الزمان والمكان (الجمهور
- لا يُجازى بِها (قطرب

كل اسم استفهام إلا (كيف وكم)
- وقاسه الكوفيون فيهِما كـ(كيف تصنعُ أصنعُ)
- امتنع البصريون فيهما لعدم السماع فقد استُغنِي عن (كم) بـ(ما) وعن (كيف) بـ(أنَّى)

(إذا): أصلُه ظرفٌ
- لا يجازى بها إلا ضرورةً ،لأنها تكون للمستقبل معلوم الوقوع بخلاف (إن) ولذا صحَّ: (آتيك إذا غربت الشمس) ويمتنع: (إن غربت)
- ورد: (اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى..وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)

تابع ما يجزم فعلين

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا..يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وُسِمَا)

- بعض أحكام الجملتين

الخلاف في الجازم (لا طائل له)

- اتفقوا على أن الأول مجزوم بالأداة ثم اختلفوا في الثاني:

١ - بالأداة (الناظم هنا وجمهور البصرة وابن عصفور والأُبَّذي)

- فالعمل أصله الطلب والفعل دخيل في الطلب والأداة هي الطالبة

٢- بالفعل الأول (التسهيل وعن الأخفش)

٣- بها وبالأول (حُمِلَ عليه قول الخليل وقد يظهر مِن سيبويه)

٤- لمجاورته لمجزومٍ (الكوفة)

٥ - وعن الأخفش وعن سيبويه: أنهما تجازما ،وفيه دورٌ ممتنع

- يجب في الأولى الفعلية

- الأصل في الثانية الفعلية ويجوز الاسمية كـ(إن جاء زيد فله الفضلُ)

ترتيبهُما: الشرط له الصدرُ

فيمتنع: (أكرمْك إن تكرمْني) عند جمهور البصرة وأجازه الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري

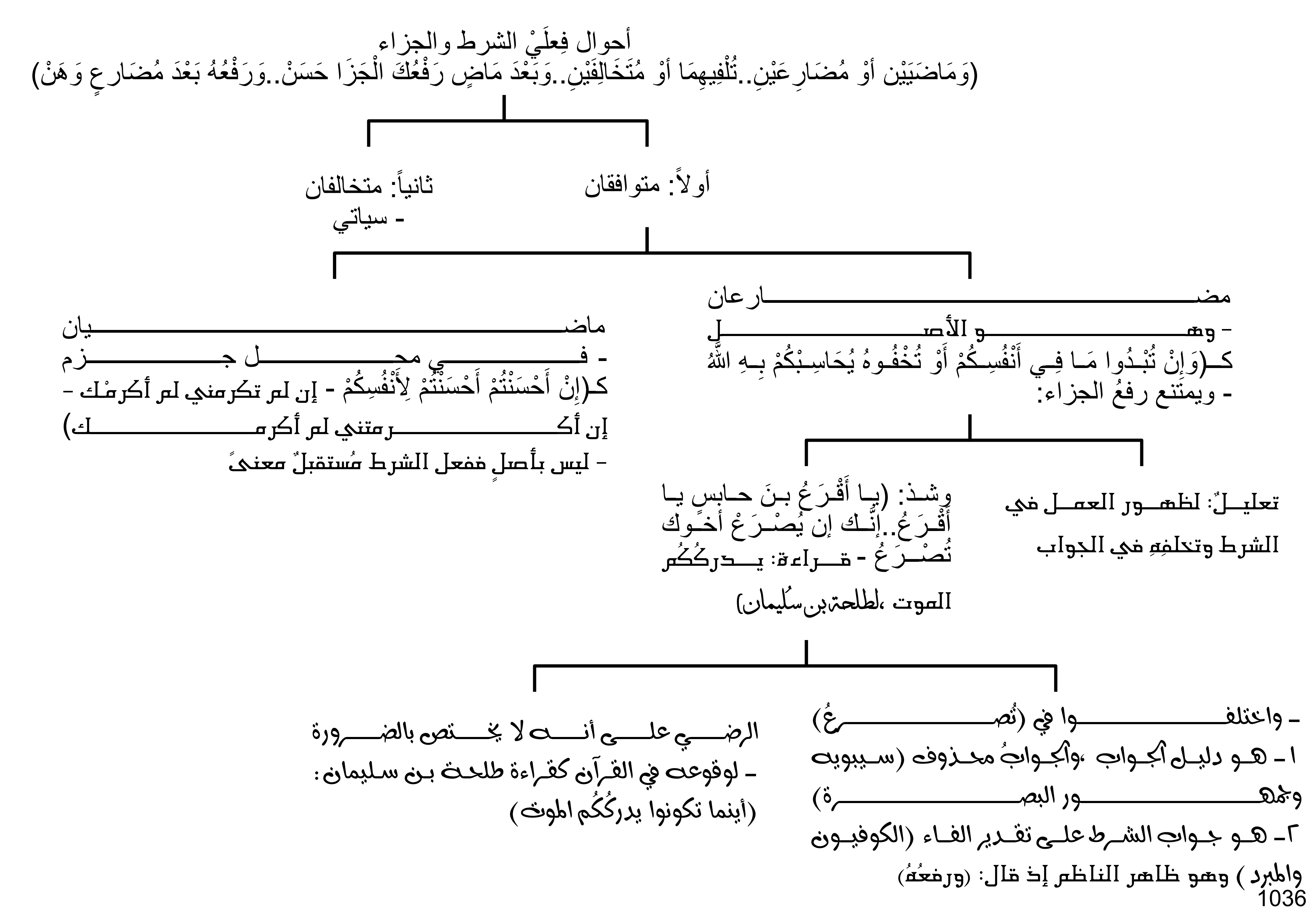
ويمتنع تقديم معمولِ الأداة عليها

- معمول الشرط: (متاعَك إنْ أخذتُ أعطكَهُ) خلافاً للكسائي

- معمول الجزاء كـ(زيدا إن يقم تضرِبْ) خلافاً للكسائي والفراء

ويمتنع نصب الاسم قبلَهُ على إضمار فعلٍ فيمتنع: (زيداً إن تكرمه يكرمك)

- إذا تقدم ما هو جوابٌ في المعنى فهو دليلُ الجواب كـ(قد افترينا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم)



أحوال فِعلَيْ الشرط والجزاء
(وَمَاضِيَيْن أوْ مُضَارِعَيْنِ..تُلْفِيهِمَا أوْ مُتَخَالِفَيْنِ..وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ..وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)
أولاً: متوافقان
ثانياً: متخالفان
- سياتي
مضارعان
- وهو الأصل
كـ(وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
- ويمتنع رفعُ الجزاء:
ماضيان
- في محل جزم
كـ(إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ - إن لم تكرمني لم أكرمْك - إن أكرمتني لم أكرمك)
- ليس بأصلٍ ففعل الشرط مُستقبلٌ معنىً
تعليلٌ: لظهور العمل في الشرط وتخلفهِ في الجواب
وشذ: (يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ..إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ - قراءة: يدرككُم الموت ،لطلحة بن سُليمان)
- واختلفوا في (تُصرعُ)
١- هو دليل الجواب ،والجوابُ محذوف (سيبويه وجمهور البصرة)
٢- هو جواب الشرط على تقدير الفاء (الكوفيون والمبرد) وهو ظاهر الناظم إذ قال: (ورفعهُ)
الرضي على أنه لا يختص بالضرورة
- لوقوعه في القرآن كقراءة طلحة بن سليمان:
(أينما تكونوا يدرككُم الموت)

أحوال فِعلَيْ الشرط والجزاء

(أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ..وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ..وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)

ثانياً: متخالفان

مضارع فماضي (وهو قليل)

- وفيه خلاف

يختص بالضرورة (الجمهور وابن هشام في المغني)

توجيه الشَّلَوْبِين للضعف:

- الماضي كالواقع فكيف يُجعل مرتبا على فعل لم يكن

- أداة الشرط هُيِّئَتْ للعمل ثم قطعت عنه بخلاف العكس لأنه إذا جزَمَ الثانيَ عُلِمَ أنه جَزَمَ الأول، وإن كانا ماضيين جاز لاستواء العمل فيهما

يجوز في السعة (الفراء والناظم وابن هشام)

- لوروده في النثر كحديث (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ، متفق عليه - عائشة: أَبو بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ، البخاري - إِنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عنّى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا - إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ) فتابع الجواب جواب

ماضي فمضارع (وهو قليلٌ)

كـ(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ)

- يجوز رفع الجزاء: كـ(وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ..يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي ولا حَرِمُ - إِن لَّمْ تَقُمْ أَقُومُ) واختلفوا:

على إضمار الفاء (الكوفيون والمبرد وظاهر الناظم)

أي: (فيقول..)

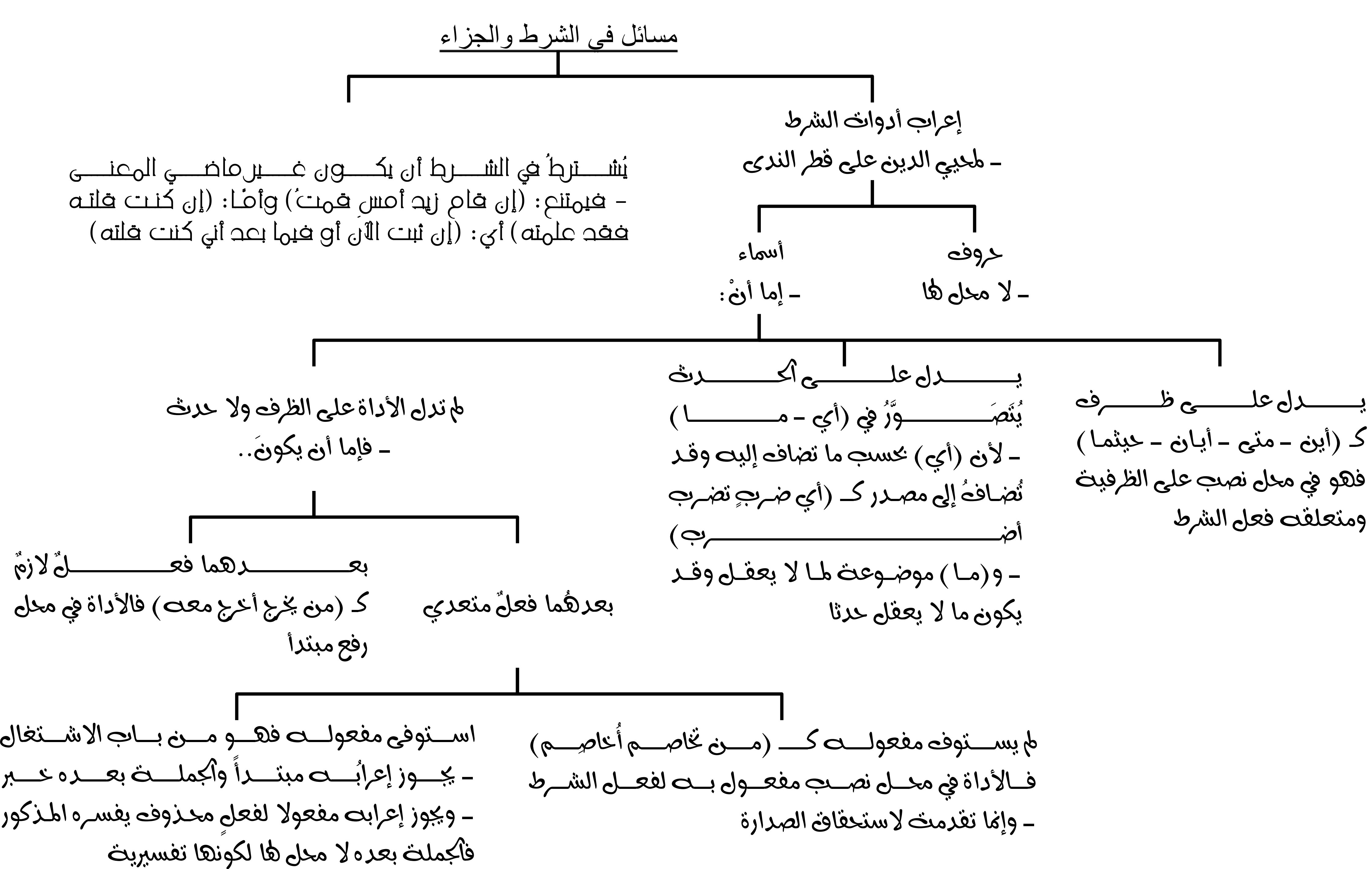
- أجيب: حذفها لا يكون إلا ضرورةً

على التقديم والتأخير (سيبويه وجمهور البصرة)

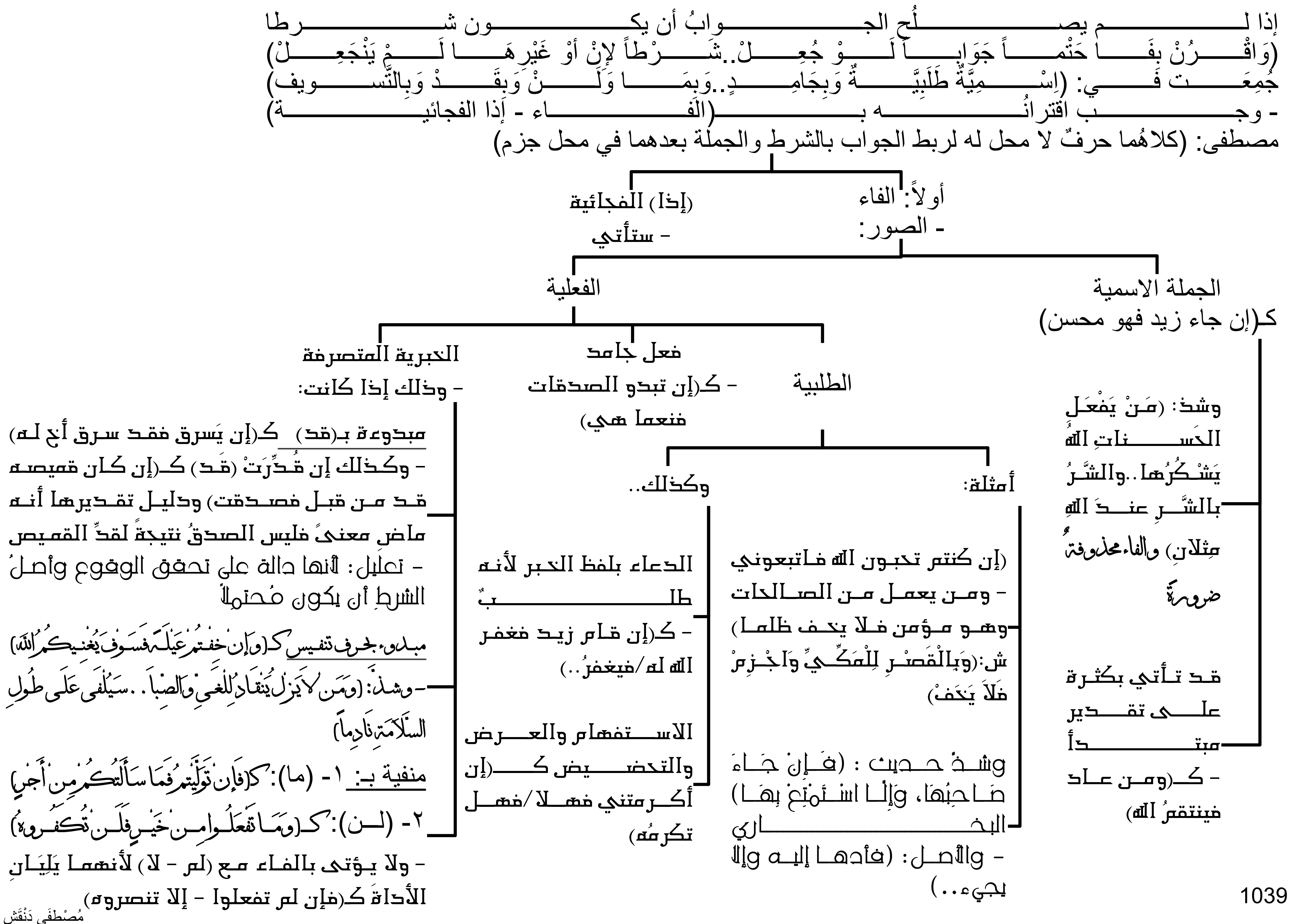
- أي: (يقول إن أتاه خليل)، فالجواب محذوف وهذا دليله

- وسوغ ذلك أنه مقدّمٌ تقديراً ولعدم ظهور العمل في الشرط

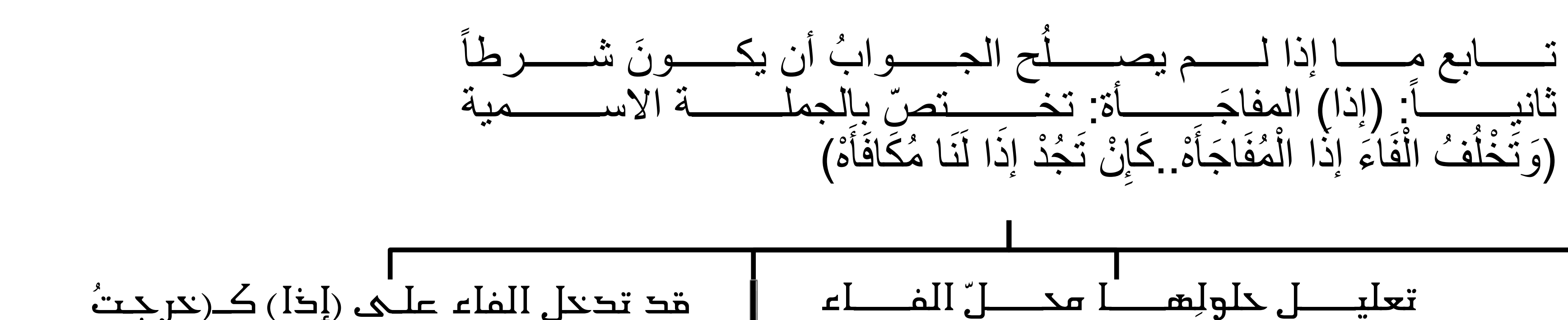
فضّلَهُ بعضُ المتأخرين على الجزم وهو فاسدٌ



مسائل في الشرط والجزاء
إعراب أدوات الشرط
- لمحيي الدين على قطر الندى
حروف
- لا محل لها
أسماء
- إما أنْ:
يدل على ظرف
كـ (أين - متى - أيان - حيثما)
فهو في محل نصب على الظرفية
ومتعلقه فعل الشرط
يدل على الحدث
يُتَصَوَّرُ في (أي - ما)
- لأن (أي) بحسب ما تضاف إليه وقد
تُضافُ إلى مصدر كـ (أي ضربٍ تضرب
أضرب)
- و(ما) موضوعة لما لا يعقل وقد
يكون ما لا يعقل حدثا
لم تدل الأداة على الظرف ولا حدث
- فإما أن يكونَ..
بعدهما فعلٌ متعدي
بعدهما فعلٌ لازمٌ
كـ (من يخرج أخرج معه) فالأداة في محل
رفع مبتدأ
لم يستوف مفعوله كـ (من تخاصم أُخاصِم)
فالأداة في محل نصب مفعول به لفعل الشرط
- وإنما تقدمت لاستحقاق الصدارة
استوفى مفعوله فهو من باب الاشتغال
- يجوز إعرابُه مبتدأً والجملة بعده خبر
- ويجوز إعرابه مفعولا لفعلٍ محذوف يفسره المذكور
فالجملة بعده لا محل لها لكونها تفسيرية
يُشترطُ في الشرط أن يكون غير ماضي المعنى
- فيمتنع: (إن قام زيد أمسِ قمتُ) وأمّا: (إن كنت قلته
فقد علمته) أي: (إن ثبت الآن أو فيما بعد أني كنت قلته)



إذا لم يصلُح الجوابُ أن يكون شرطا
(وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ..شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ)
جُمِعَت في: (اِسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ..وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّسويف)
- وجب اقترانُه بـ(الفاء - إذا الفجائية)
مصطفى: (كلاهُما حرفٌ لا محل له لربط الجواب بالشرط والجملة بعدهما في محل جزم)
أولاً: الفاء
- الصور:
(إذا) الفجائية
- ستأتي
الجملة الاسمية
كـ(إن جاء زيد فهو محسن)
وشذ: (مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها..والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ) والفاء محذوفةٌ ضرورةً
قد تأتي بكثرة على تقدير مبتدأ
- كـ(ومن عاد فينتقمُ اللهُ)
الفعلية
الطلبية
أمثلة:
(إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
- ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظلما)
ش:(وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِّيِّ وَاجْزِمْ فَلاَ يَخَفْ)
وشذ حديث: (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا) البخاري
- والأصل: (فأدها إليه وإلا يجيء..)
وكذلك..
الدعاء بلفظ الخبر لأنه طلبٌ
- كـ(إن قام زيد فغفر الله له/فيغفرُ..)
الاستفهام والعرض والتحضيض كـ(إن أكرمتني فهلا/فهل تكرمُه)
فعل جامد
- كـ(إن تبدو الصدقات فنعما هي)
الخبرية المتصرفة
- وذلك إذا كانت:
مبدوءة بـ(قد) كـ(إن يَسرق فقد سرق أخ له)
- وكذلك إن قُدِّرَتْ (قَد) كـ(إن كان قميصه قد من قبل فصدقت) ودليل تقديرها أنه ماضٍ معنىً فليس الصدقُ نتيجةً لقدِّ القميص
- تعليل: لأنها دالة على تحقق الوقوع وأصلُ الشرطِ أن يكون مُحتملاً
مبدوءة بحرف تنفيس كـ(وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ)
- وشذ: (وَمَن لا يَزَلْ يَنْقادُ لِلغَيِّ وَالصِّبا..سَيُلْفى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نادِماً)
منفية بـ: ١- (ما): كـ(فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ)
٢- (لن): كـ(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ)
- ولا يؤتى بالفاء مع (لم - لا) لأنهما يَلِيان الأداةَ كـ(فإن لم تفعلوا - إلا تنصروه)
1039
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع ما إذا لم يصلُح الجوابُ أن يكونَ شرطاً

ثانياً: (إذا) المفاجَأة: تختصّ بالجملة الاسمية

(وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأَهْ..كَإِنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

تمثيل

كـ(إن تجد إذاً لنا مكافأة - وإن تصبهم سيئة..إذا هم يقنطون)

تعليل حلولِها محلّ الفاء

- تشابهها في عدم الوقوع في بداية كلامٍ فيجب بناؤها على كلامٍ

قد تدخل الفاء على (إذا) كـ(خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)

- الزمخشري: (تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكدُ).

تختص بـ:

الجملة الاسمية

- بشروطٍ واستغنى الناظمُ بالتمثيل

(إنْ) الشرطية

- وهو نص التسهيل

- وكذا (إذا) الشرطية غير الجازمة

- تعليل: (إنْ) أمّ أدوات الجزم و(إذا) أمّ أدوات غير الجزم

موجبة

- فيمتنع: (إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائمٍ)

ألا تقترن بـ(إنّ) المؤكدة

فيمتنع: (إن ترسُب إذاً إنّ زيداً ناجحٌ)

غير طلبية

- وهو نص التسهيل ويدخل في الطلبِ الدعاءُ والاستفهامُ

تنبيه:

- التسهيل: (يمتنع بعدها نصب الاسم على إضمار فعلٍ)

العطفُ على الشرط أو الجزاء

- وليس المرادُ العطفُ الاصطلاحيُّ

أولاً: العطف على الجزاء بـ(فاء - واو)

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ..بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ)

- فيه ثلاثة أوجه:

توجيه الأوجُه

١ - الجزم على التشريك ٢- الرفع على الاستئناف

٣- النصب: الواو للمعية والفعل منصوب بأن مضمرة والفعل هنا مسبوق بجزاء والجزاءُ لم يقع لتعليقِه فأشبه الاستفهام

- والنصبُ أضعفُها فبابُه غيرُ الواجبِ

يُشترطُ الفاء والواو

تعليل الاشتراط

- كلاهما له معنى السببية ويقتضي الاتصال بما قبله ولاشتمال الواو على المعية

العطف بغير الواو والفاء

- أجاز عند سيبويه والبصريون وجهين:

١ - الجزم: (وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)

٢ - الرفع: (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون)

تمثيل

(وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)

ش:(وَيَغْفِرْ مَعْ يُعَذِّبْ سَمَا الْعُلَا..شَذَا الْجَزْمِ)

د:(يَغْفِرْ يُعَذِّبْ حَمَى الْعُلاَ..بِرَفْعٍ)

وقُرِئ بالنصبِ

سواءٌ كان الجزاءُ فعلاً أو غيرَه كـ(من يضلل الله فلا هادي له ويذرُهم في طغيانهم يعمهون)

ش:(وَجَزْمُهُمْ..يَذَرْهُمْ شَفَا وَالْيَاءُ غُصْنٌ تَهَدَّلَا)

-وقُرِئَ بالنصبِ

العطفُ على الشرط أو الجزاء
- وليس المرادُ العطفُ الاصطلاحيُّ

ثانياً: العطفُ على الشرط بـ(فاء - واو)
(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا..أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا)
- جاز الجزمُ والنصبُ
- والجزم أرجح

بشرطين:

بالفــــــــــــاء أو الــــــــــــواو
- وأجــــــازه الكوفيــــــون في (ثـــــم)
ومنه قراءة: (ثم يدركه الموتُ)

أن يُكتَنَــــــــفَ بالشــــــرط والجــــــزاء
- فيكونُ زائداً على فعل الجواب، فإن لم يكن زائداً فهو الجواب فيلزمُ رفعُه بعد الفاء كـ(إن تأتني فأحدثُك)
- وهــذا نــص سيبويه والسيرافي
- وأجازَ ابنا خروفٍ وطاهرٍ النصبَ ضرورةً على إضمار (أن) والمصدر هو الجواب أي: (إن يكن إتيانٌ يكن حديثٌ)، وهذا ضعيف

الأوجُه

١ - الجزم على التشريك

٢- النصب: على إضمار (أن) والمصدر معطوف
- النصب هُنا أمثلُ منه في المسألة الأولى ففعل الشرط غير واجب
- منه: (ومنْ لَا يُقدِّم رِجْلَهُ مُطْمَئنَّةً..فَيُثْبِتَها فِي مُستَوى الأرضِ يَزلَقِ)، وهو هُنا أمثلُ لكونِه بعد فعلٍ منفيٍّ

يمتنع الرفعُ: (إن تأتِني و/فتحدثُني أكرمْك) وهذا عند سيبويه والناظم والجمهور
- وأجازه ابن خروف مع الواو فقط على الحال، وهو الصحيح، إذ يجوز الحال بعد الواو
- مصفى: (فيلزم تقدير مبتدأ لجملة الحال لأنَّ الحاليةَ المُضارعة لا تقترنُ بالواو)

الحذف في الباب

(وَالْشَّرْطُ يُغْنِيْ عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ)

أولاً: حذف الجواب جائز بكثرةٍ لدليلٍ فالعِلم حاصلٌ للمخاطب

وهو أنواع:

تقدم معنى الجواب

- فالحذف واجب في ثلاث صور: كون المتقدم

١- جملة اسمية كـ(أنت ظالم إن فعلتَ)

٢- مُضارع منفي بـ(لَمْ) مُقترن بالفاء كـ(فلم تُحسِنْ إن فعلتَ)

٣- مُضارع مرفوع كـ(أكرمُك إن أكرمتني)

تقدم الدال على الجواب

كـ(قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا)

فليس المعنى: (إن كنت..فإني أعوذ بالرحمن منك) بل: (إن كنت..فلا تقربني)

يختصُّ بكون الشرطُ ماضياً

يمتنع: (أكرمُك إن تكرمْنِي - أكرمُك إن لم تكرمني)

- ومن الضرورة: (فلم أرْقِهِ إنْ ينْجُ منها وإنْ يمُتْ فطَعْنَةُ لا غسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ)

تعليل: يُكرَهُ ظهورُ الجزمِ في الشرط دون الجواب

هذا مذهب البصرة والفراء

- وجمهور الكوفة على جواز كون الشرط مضارعا واستدلوا بـ: (لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عليكم بيوتكمْ.. لَيَعْلَمَ رَبِّي أنَّ بَيْتِيَ واسِعُ)

- وعدَّهُ البصريون ضرورةً

هل المتقدم هو دليل الجواب؟ (أنت ظالم إن فعلتَ)

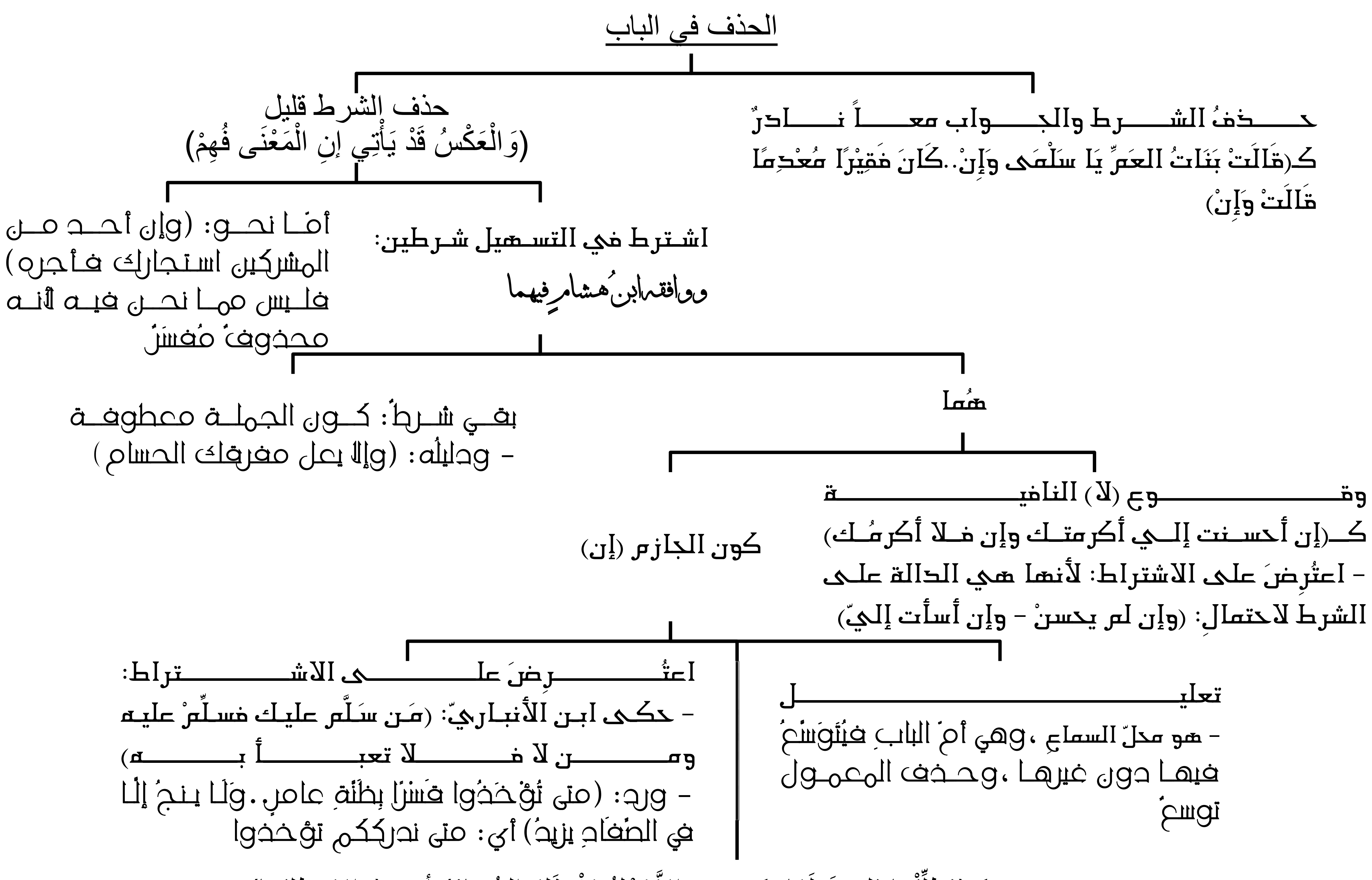
دليل الجواب (جمهور البصرة)

- فأداة الشرط لها الصدر

- فالمتكلم بنى الكلام على الإخبار ثم بدا له التعليق على الشرط

هو الجواب (الكوفيون والمبرد وأبو زيد)

- فالمتكلم بنى الكلامَ على الشك مِن أول الأمرِ


الحذف في الباب
حذف الشرط والجواب معاً نادرٌ
كـ(قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ..كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ)
حذف الشرط قليل
(وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ)
اشترط في التسهيل شرطين:
ووافقه ابن هشام فيهما
أمّا نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فليس مما نحن فيه لأنه محذوفٌ مُفسَّرٌ
هُما
بقي شرطٌ: كون الجملة معطوفة - ودليلُه: (وإلا يعل مفرقك الحسام)
وقوع (لا) النافية
كـ(إن أحسنت إلي أكرمتك وإن فلا أكرمُك)
- اعتُرِضَ على الاشتراط: لأنها هي الدالة على الشرط لاحتمالِ: (وإن لم يحسنْ - وإن أسأت إليّ)
كون الجازم (إن)
تعليل
- هو محلّ السماعِ، وهي أمّ البابِ فيُتَوَسَّعُ فيها دون غيرها، وحذف المعمول توسعٌ
اعتُرِضَ على الاشتراط:
- حكى ابن الأنباريّ: (مَن سَلَّم عليك فسلِّمْ عليه ومن لا فلا تعبأ به)
- ورد: (متى تُؤْخَذُوا قسْرًا بِظنَّةِ عامرٍ.ولَا ينجُ إلَّا في الصِّفَادِ يزيدُ) أي: متى ندرككم تؤخذوا
تمثيل: والسماعُ قليل كـ(فطلِّقْها فلستَ لَهَا بكفءٍ..وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ) أي: (وإلا تطلقها)

اجتماع الشرط والقسم
- كلاهما يستدعي جوابا

أحكام جوابيهِمَا
- جواب الشرط: إما مجزوم أو مقرون بالفاء
- القسم لا يخلو:

الاستعطافي
- يُجابُ بجملة إنشائية كـ(بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ لَيْلَى..قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلْتَ فَاهَا)

غير الاستعطافي

منفية بـ(ما - لا - إن) كـ(والله ما يقوم زيدٌ- لا يقومُ - إنْ يقومُ) والاسمية كذلك

مثبتة

فعلية
١- مضارع مؤكد باللام والنون كـ(والله لأضربن زيدا)
٢- ماضي إما:
- متصرف مقترن باللام و(قد) كـ(والله لقد قام زيد) أو بدونهما إن طالت جملة القسم كـ(قتل أصحاب الأخدود)
- جامد مقترن باللام وحدها كـ(والله لعسى زيد أن يقوم - لنعم الرجل زيد)

اسمية مقترنة بـ(إنَّ) أو باللام أو بهما معا كـ(والله إنه لقائم - لهو قائمٌ - إنهُ قائمٌ)

حكم اجتماعهما
- ويجتمعان إذا كان الجواب هو المقسم عليه
- يمتنع ظهورُ جوابيهِمَا معاً

لم يتقدمْهُما مبتدأٌ: يُحذفُ جواب المتأخر (وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ..جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ)
- وذلك لدلالة جواب المتقدم

تمثيل
كـ(إنْ قامَ زيدٌ واللهِ يقُمْ عمروٌ - واللهِ إنْ يقُم زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ)

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ....شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ)
شذ ترجيح الشرط المتأخر
- ويختص بالضرورة كـ(لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ مَعْرَكَةٍ..لا تُلْفِنَا عن دماءِ القومِ ننفتل) أو اللام زائدةٌ

ولم يُوجِبْهُ الفراء وظاهر الناظم على التقليل

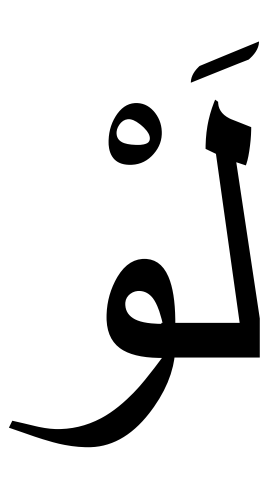
تقدمَهُما مبتدأ: رُجِّحَ الشرطُ مُطلقاً (وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ....فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ)

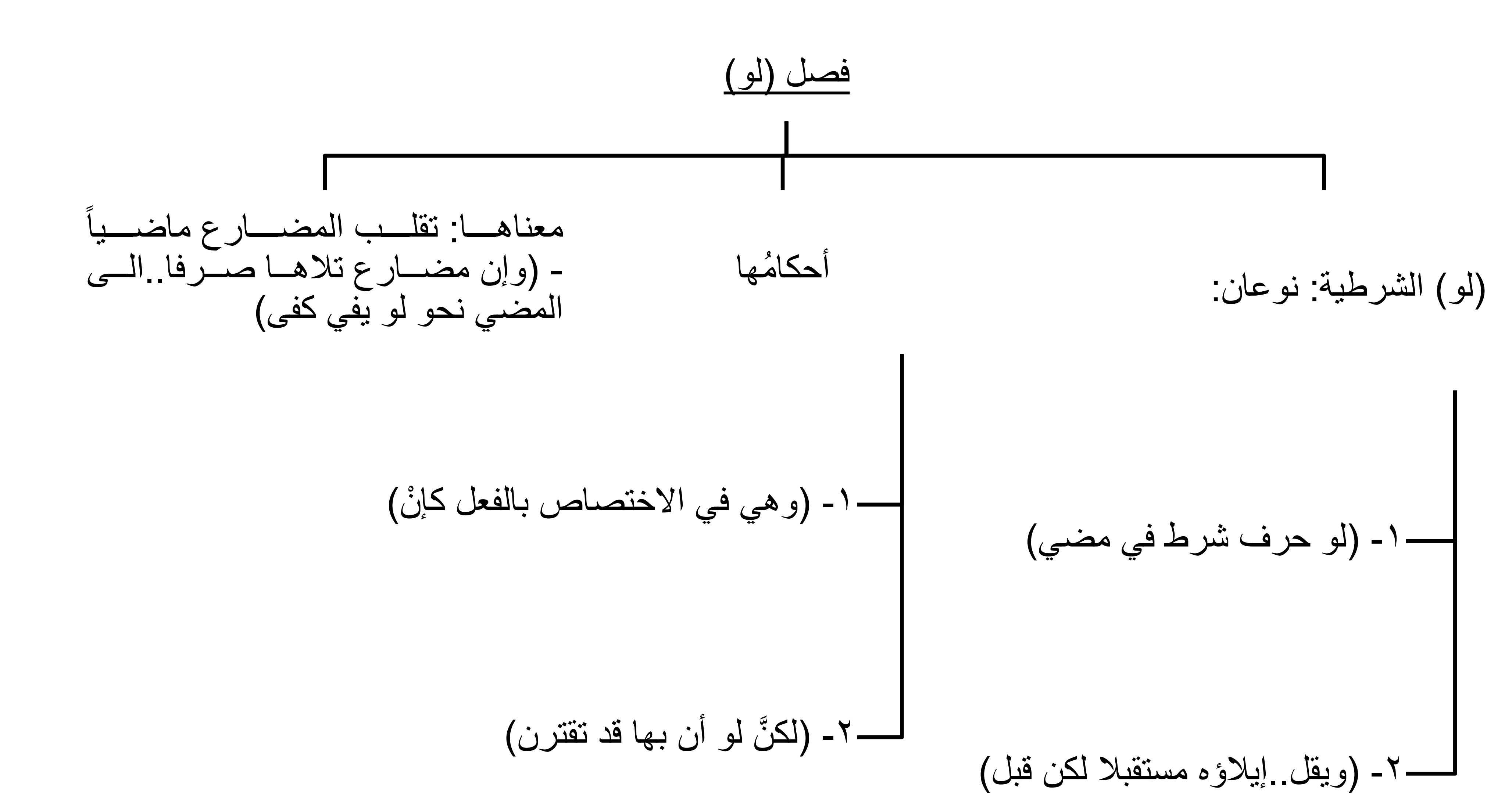
- رجحه الناظم هُنا بينما أوجبه في التسهيل والكافية وليس بواجبٍ

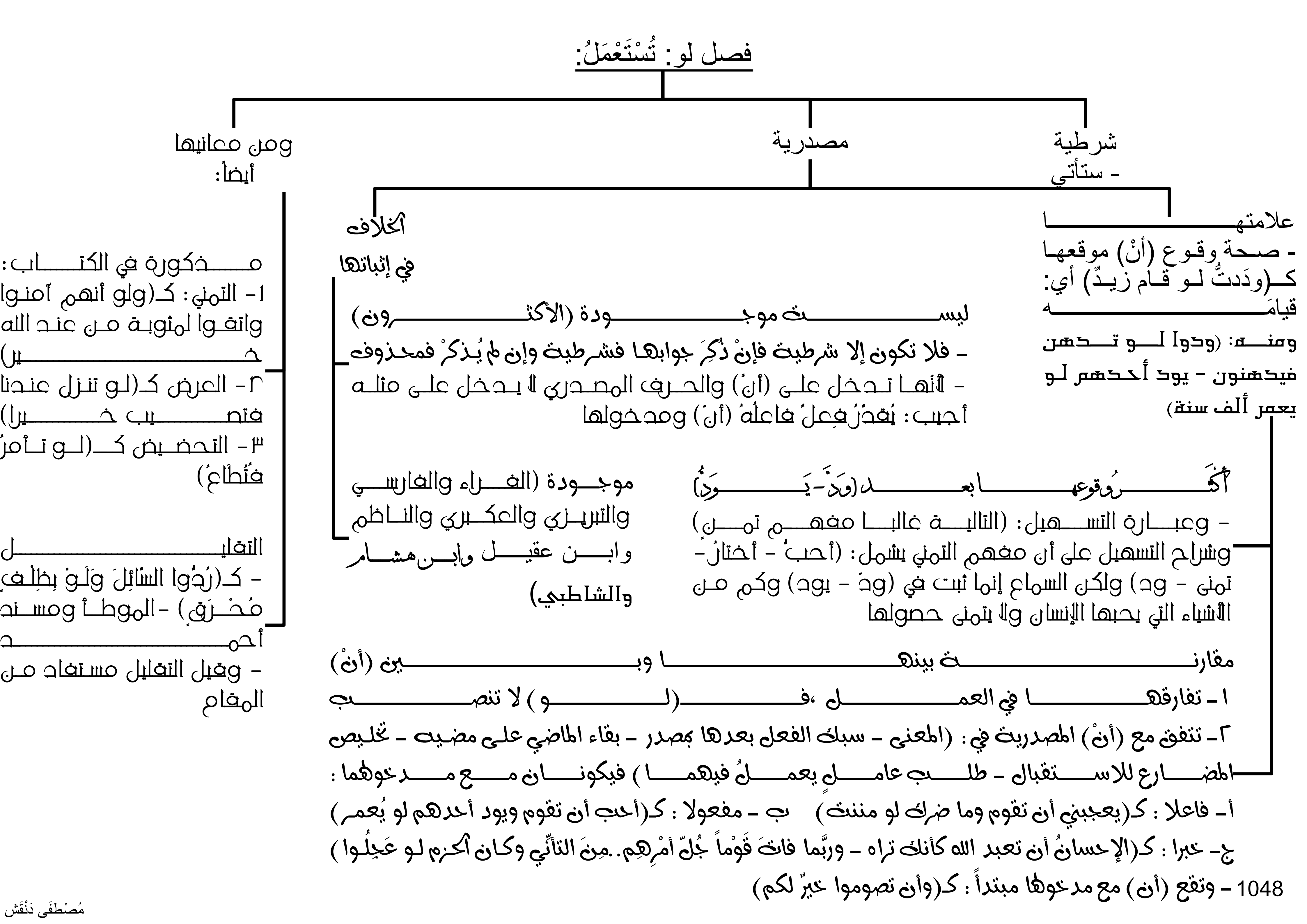
تمثيل: (زيدٌ إنْ قامَ واللهِ أكرمْه - زيدٌ واللهِ إن قامَ أكرمْه)

تعليل الناظم: سقوط الشرط مُخِلٌّ بقصد الشر بخلاف سقوط القسم فهو لمجرد التوكيد
- أجيب: وسقوط القسم منافي لقصد التوكيد
،وقد أجاز ابنُ خروفٍ الرفعَ على أنه جوابُ القسمِ والقسمُ وجوابُه خبرٌ للمبتدأ ،والشرطُ مُلْغىً
- مصطفى: (والجواب ضعيفٌ)

تنبيه: ترجيح المتقدم يختصُّ بغير الشرط الامتناعي وهو بـ(لو - لولا) فيُحذفُ جوابُ القسمِ مُطلقاً كـ(لو قام زيد والله لقام عمرو)
عليه حَمَلَ السيرافيُّ كلامَ سيبويه


لَوْ


فصل (لو)
معناهــا: تقلــب المضــارع ماضــياً
- (وإن مضــارع تلاهــا صــرفا..الــى
المضي نحو لو يفي كفى)
أحكامُها
(لو) الشرطية: نوعان:
١- (وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ)
٢- (لكنَّ لو أن بها قد تقترن)
١- (لو حرف شرط في مضي)
٢- (ويقل..إيلاؤه مستقبلا لكن قبل)



فصل لو: تُسْتَعْمَلُ:
شرطية
- ستأتي
مصدرية
ومن معانيها أيضاً:
علامتها
- صحة وقوع (أنْ) موقعها كـ(وَددتُّ لو قام زيدٌ) أي: قيامَه
ومنه: (ودوا لو تدهن فيدهنون - يود أحدهم لو يعمر ألف سنة)
الخلاف في إثباتها
ليست موجودة (الأكثرون)
- فلا تكون إلا شرطية فإنْ ذُكِرَ جوابها فشرطية وإن لم يُذكرْ فمحذوف
- لأنها تدخل على (أنْ) والحرف المصدري لا يدخل على مثله
أجيب: يُقدَّرُ فِعلٌ فاعلُهُ (أنْ) ومدخولها
موجودة (الفراء والفارسي والتبريزي والعكبري والناظم وابن عقيل وابن هشام والشاطبي)
أكثرُ وقوعها بعد (وَدَّ - يَوَدُّ)
- وعبارة التسهيل: (التالية غالبا مفهم تمنٍ)
وشراح التسهيل على أن مفهم التمني يشمل: (أحبُّ - أختارُ - تمنى - ودّ) ولكن السماع إنما ثبت في (ودّ - يود) وكم من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها
مذكورة في الكتاب:
١- التمني: كـ(ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير)
٢- العرض كـ(لو تنزل عندنا فتصيب خيرا)
٣- التحضيض كـ(لو تأمرُ فتُطاعُ)
التقليل
- كـ(رُدُّوا السائلَ ولَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ) - الموطأ ومسند أحمد
- وقيل التقليل مستفاد من المقام
مقارنة بينها وبين (أنْ)
١- تفارقها في العمل، فـ(لو) لا تنصب
٢- تتفق مع (أنْ) المصدرية في: (المعنى - سبك الفعل بعدها بمصدر - بقاء الماضي على مضيه - تخليص المضارع للاستقبال - طلب عاملٍ يعملُ فيهما) فيكونان مع مدخولهما:
أ- فاعلا: كـ(يعجبني أن تقوم وما ضرك لو مننت) ب- مفعولا: كـ(أحب أن تقوم ويود أحدهم لو يُعمر)
ج- خبرا: كـ(الإحسانُ أن تعبد الله كأنك تراه - وربَّما فاتَ قَوْماً جُلّ أمْرِهِم..مِنَ التأنّي وكان الحزم لو عَجِلُوا)
1048 - وتقع (أن) مع مدخولها مبتدأً: كـ(وأن تصوموا خيرٌ لكم)
مُصْطفَى دَنْقَش

نوعا (لو) الشرطية

(لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِى مُضِيٍّ وَيَقِلْ . إِيلاؤهُ مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ)

للتعليق فى الماضى (وهو الأغلب)

فيليها ماضٍ معنىً

اختُلِفَ في تفسيرها

- ماضٍ معنى ولفظاً: (لو قام زيدٌ لقُمْتُ) أي: لو كان واقعا فيما مضى لكان قيامي كذلك أما (إن قام زيد قمتُ) ففيما يستقبل

- أو ماضٍ معنىً فقط: (لو لم تسئ إلي لأحسنت إليك)

حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره (سيبويه وابن عقيل)

- تقتضى إمتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبين لا جوابها خلافاً للمعربين فقولهم: (حرف امتناع لامتناع) غير صحيح

حرف امتناع لامتناع (الأشهر)

للتعليق فى المستقبل (وهو قليل)

- فترادف (إنْ) ويليها مستقبلٌ معنىً سواءٌ كان ماضيا أو مضارعا

كـ(وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم - وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا - ولو اقتدى به - لو قام زيد لقام عمرو) أي: فيما يستقبل كما أن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال

الخلاف في هذا النوع

- الفراء: مختصة بالماضي (حكاه الزمخشري عنه وابن الحاج وابن الناظم)

أجيب: وردت ولا يمكن تأويل المستقبل فيها بالماضي كـ:

- (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) وإلا لكان المعنى: (لو كنا صادقين في الماضي ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق)

- (ولو كره المشركون - ولو أعجبك كثرة الخبيث)

مُصْطَفَى دَنْقَش

تختص (لَوْ) الشرطيةُ بالفعل

(وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ..لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ)

ولا يلزم اتصال الفعل بها كـ(قل لو أنتم تملكون خزائن) على تقدير فعل

- (أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم..عَتَبْتُ وَلَكِن مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ)

- وجعلَهُ بعض الكوفيين ومحيي الدين مُبتدأً خبرُهُ ما بعدَه

تدخل على (أنَّ) واسمها وخبرها كثيراً

- قال: (قد تقترن) وليس بالقليل

كـ(لو أنَّ زيداً قائمٌ لقُمْتُ - ولو أنهم آمنوا)

تقْلِبُ معنى المضارع بعدها إلى الماضي

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا..إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَو يَفِي كَفَى)

كـ(لَو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا..خَرُّوا لعزّةَ رُكَّعًا وسجودا) أي: (لو سمعوا)

- (لو يقوم زيد لأكرمته - ولو ترى إذ وقفوا) فهي كـ(لم) في قلب معناه إلى الماضي

جعل في التسهيل هذا القلب غالبا لا لازما

وخصه ابن هشام في التي للتعليق في الماضي

اختلف فيها:

باقية على اختصاصها بالفعل (المبرد والزجاج والزمخشري والكوفيون)

- ومدخولُها محلّهُ الرفع فاعلاً بفعل محذوف أي: (لو ثبت قيام زيدٌ..)

(أنَّ) زائدة للتوكيد (الأخفش واحتج له الفارسي)

- وأُعمِلَتْ (أنّ) كما أعملت الحروف الزائدة

زال اختصاصها بالفعل (سيبويه وجمهور البصرة)

- ومدخولُها محلّهُ الرفع مبتدأً وخبره محذوف أي: (لو أن زيدا قائم ثابت) فشبهها سيبويه بـ(لولا)

- وقيل: لا خبر له

- وأيضا فـ(أنّ) تشبه الفعل فحلت محله

- على هذا ظاهر الناظم وإلا لما احتاج إلى الاستدراك على اختصاصها بالفعل

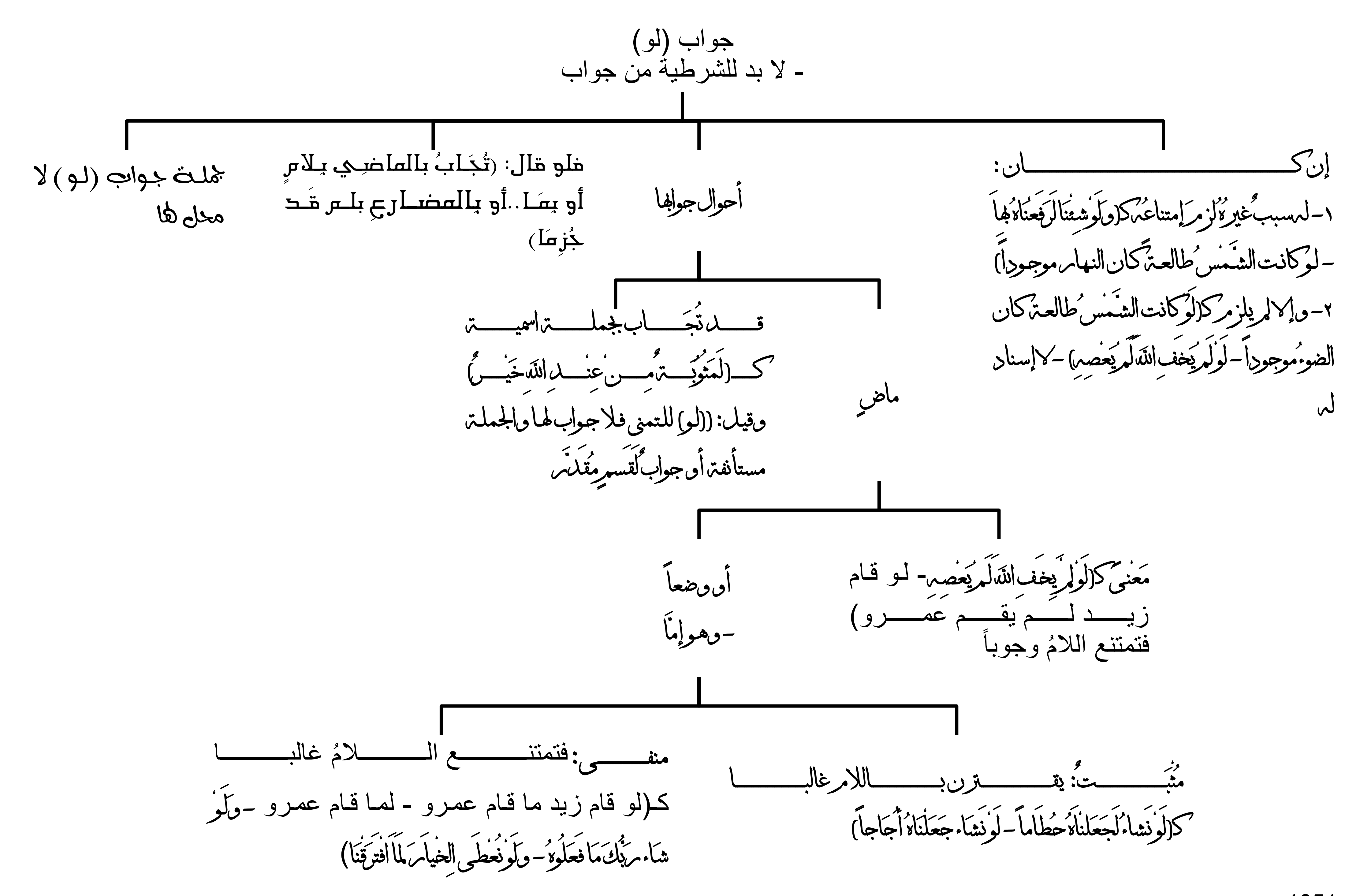
هل يُشْتَرطُ لوقوع (أنّ) بعدها كونُ خبرِها فعلا؟

يُشترَطُ (السيرافي والزمخشري)

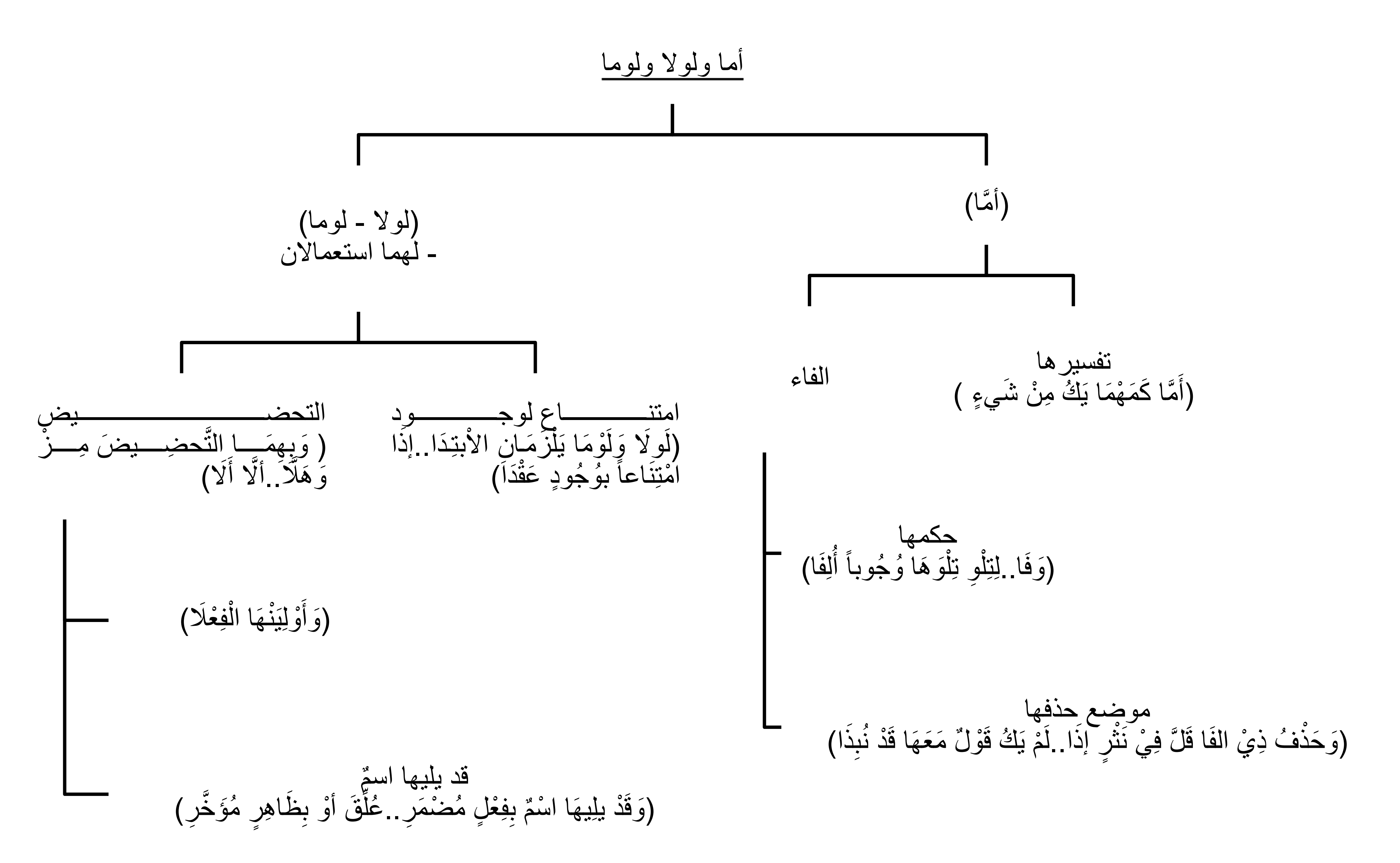
- ليكون عوضا من ظهور الفعل كـ(ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة)

لا يُشترَطُ (ابن الضائع والناظم)

- ومنه: (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام - لَو أَنّ حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ..أَدْرَكَهُ مُلاَعِبُ الرِّمَاحِ)

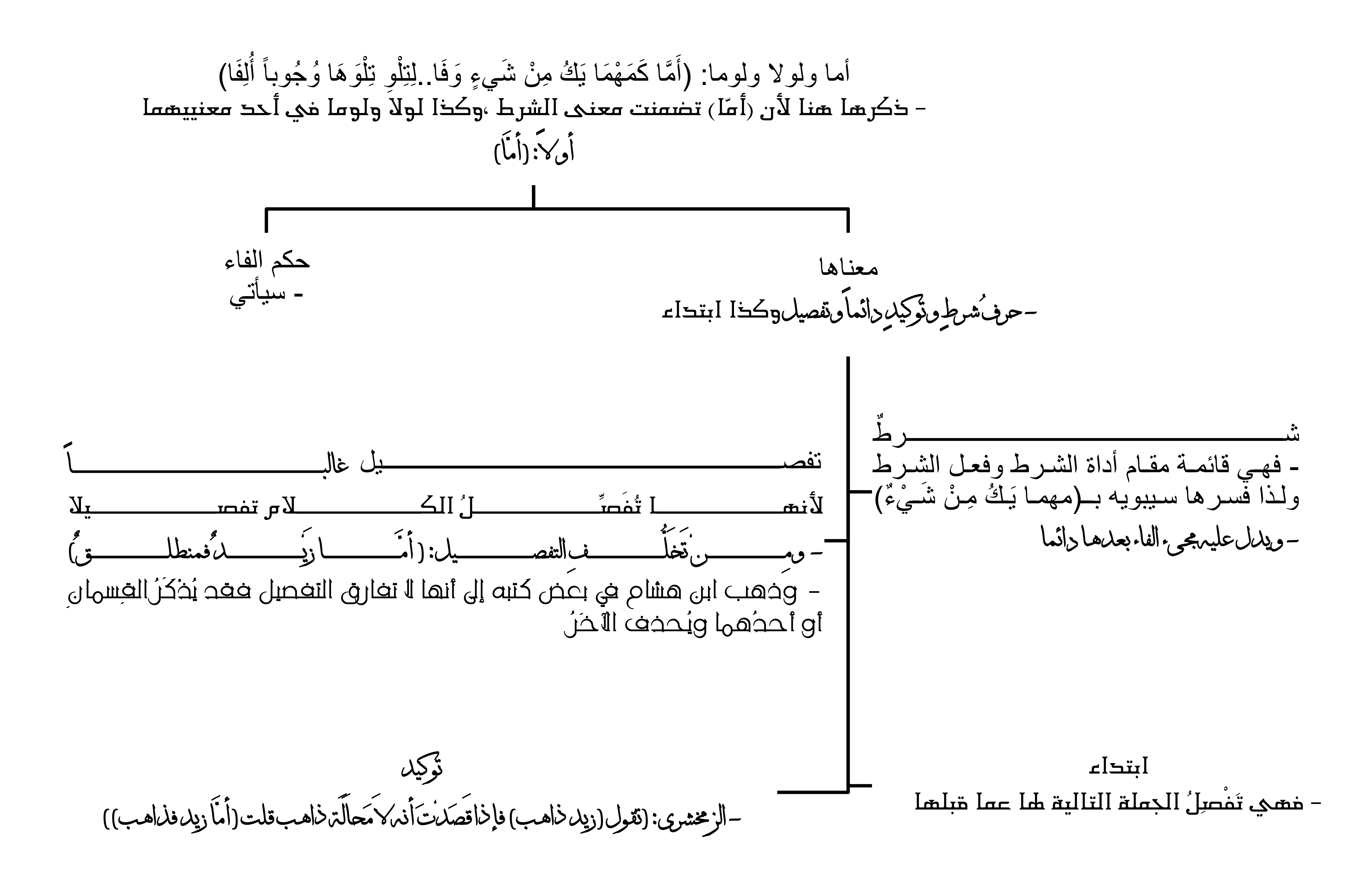

جواب (لو)
- لا بد للشرطية من جواب
إن كان:
١- له سبب غيره لزم امتناعه كـ(ولو شئنا لرفعناه بها
- لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً)
٢- وإلا لم يلزم كـ(لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً - لو لم يخف الله لم يعصه) - لا إسناد له
أحوال جوابها
ماضٍ
معنى كـ(لو لم يخف الله لم يعصه - لو قام زيد لم يقم عمرو) فتمتنع اللامُ وجوباً
أو وضعاً
- وهو إما
مُثبت: يقترن باللام غالباً كـ(لو نشاء لجعلناه حطاماً - لو نشاء جعلناه أجاجاً)
منفي: فتمتنع اللامُ غالباً كـ(لو قام زيد ما قام عمرو - لما قام عمرو - ولو شاء ربك ما فعلوه - ولو نعطى الخيار لما افترقنا)
قد تجاب بجملة اسمية كـ(لمثوبة من عند الله خير)
وقيل: (لو) للتمني فلا جواب لها والجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر
فلو قال: (تُجاب بالماضي بلامٍ أو بما..أو بالمضارع بلم قد جُزِما)
جملة جواب (لو) لا محل لها

(أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا)



أما ولولا ولوما
(أمَّا)
تفسيرها
(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)
الفاء
حكمها
(وَفَا..لِتِلْوِ تِلْوَهَا وُجُوباً أُلِفَا)
موضع حذفها
(وَحَذْفُ ذِيْ الفَا قَلَّ فِيْ نَثْرٍ إِذَا..لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)
(لولا - لوما)
- لهما استعمالان
امتناع لوجود
(لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الأبْتِدَا..إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقْدَاَ)
التحضيض
(وَبِهِمَا التَّحضِيضَ مِزْ وَهَلَّاَ..أَلَّا أَلَا)
(وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا)
قد يليها اسمٌ
(وَقَدْ يلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ..عُلِّقَ أوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ)

مُصْطفَى دَنْقَش


أما ولولا ولوما: (أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا..لِتِلْوِ تِلْوَهَا وُجُوباً أُلِفَا)
- ذكرها هنا لأن (أمّا) تضمنت معنى الشرط ،وكذا لولا ولوما في أحد معنييهما
أولاً: (أمَّا)
معناها
- حرف شرطٍ وتوكيدٍ دائماً وتفصيل وكذا ابتداء
حكم الفاء
- سيأتي
شرطٌ
- فهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط ولذا فسرها سيبويه بـ(مهما يَكُ مِنْ شَيْءٌ)
- ويدل عليه مجيء الفاء بعدها دائما
تفصيل غالباً
لأنها تُفصِّلُ الكلام تفصيلا
- ومِن تَخَلُّفِ التفصيل: (أمَّا زيَدٌ فمنطلقٌ)
- وذهب ابن هشام في بعض كتبه إلى أنها لا تفارق التفصيل فقد يُذكَرُ القِسمانِ أو أحدُهما ويُحذف الآخرُ
ابتداء
- فهي تَفْصِلُ الجملة التالية لها عما قبلها
توكيد
- الزمخشري: (تقول (زيد ذاهب) فإذا قصدتَ أنه لا محالةَ ذاهب قلت (أمَّا زيد فذاهب))

تابع (أَمَّا):

ـحكم الفاء

- المذكور بعد (أمَّا) جواب الشرط ولذا لزمته الفاء
- الأصل: (أمَّا فَزَيدٌ منطلقٌ) ثم أخرت الفاء إلى الخبر

علة تقديم الفاء وجهان:

١ - لما حُذِفَ فعلُ الشرطِ قُدِّمَ بعضُ الكلامِ ليكون كالعوض من المحذوف

٢ - الفاء وضعت للإتباع فلو قلت: (أما فزيد منطلق) لوقعت الفاء مستأنفة ليس قبلها شيء

حذف الفاء:

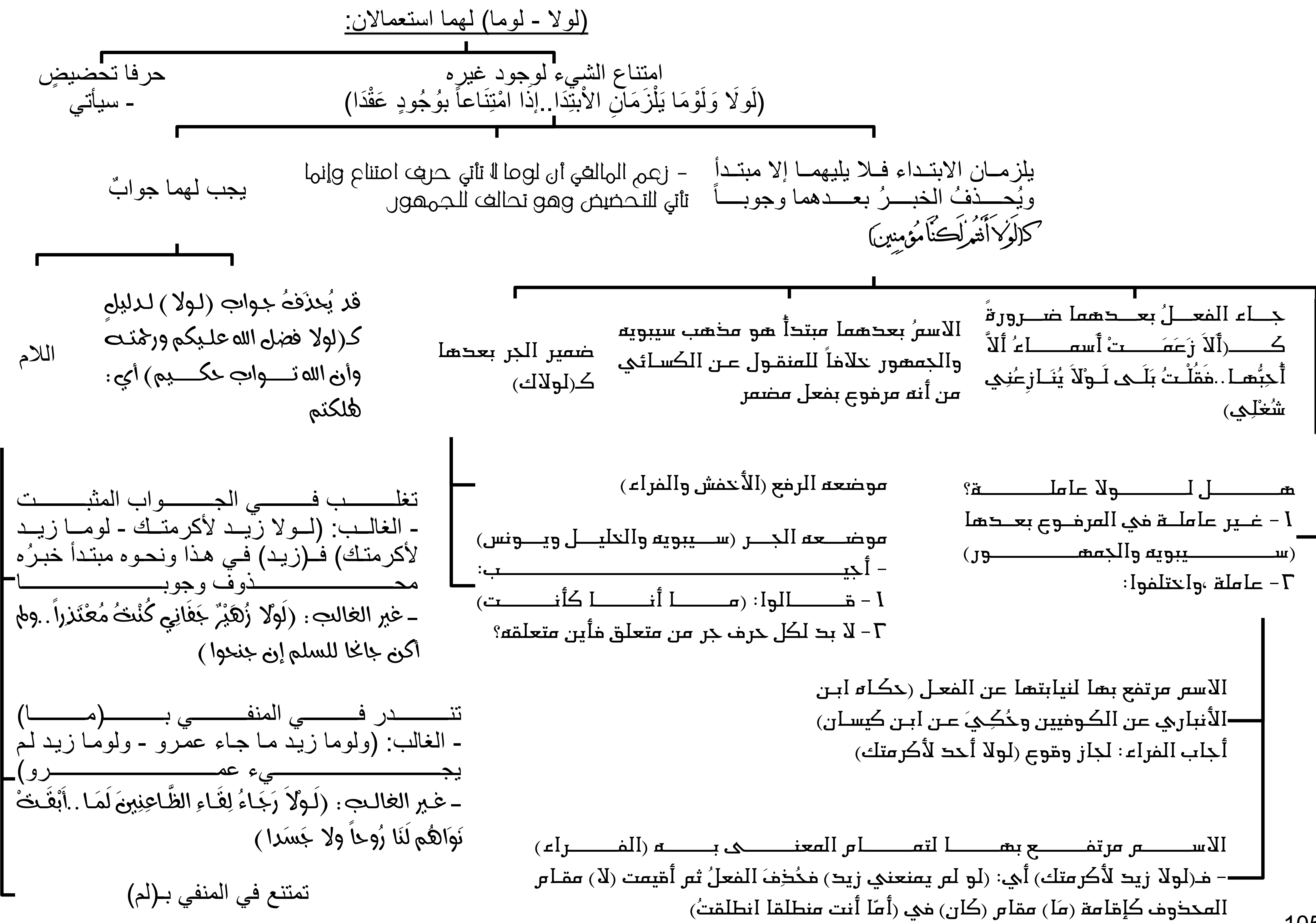
(وَحَذْفُ ذِيْ الفَا قَلَّ فِيْ نَثْرٍ إِذَا..لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)

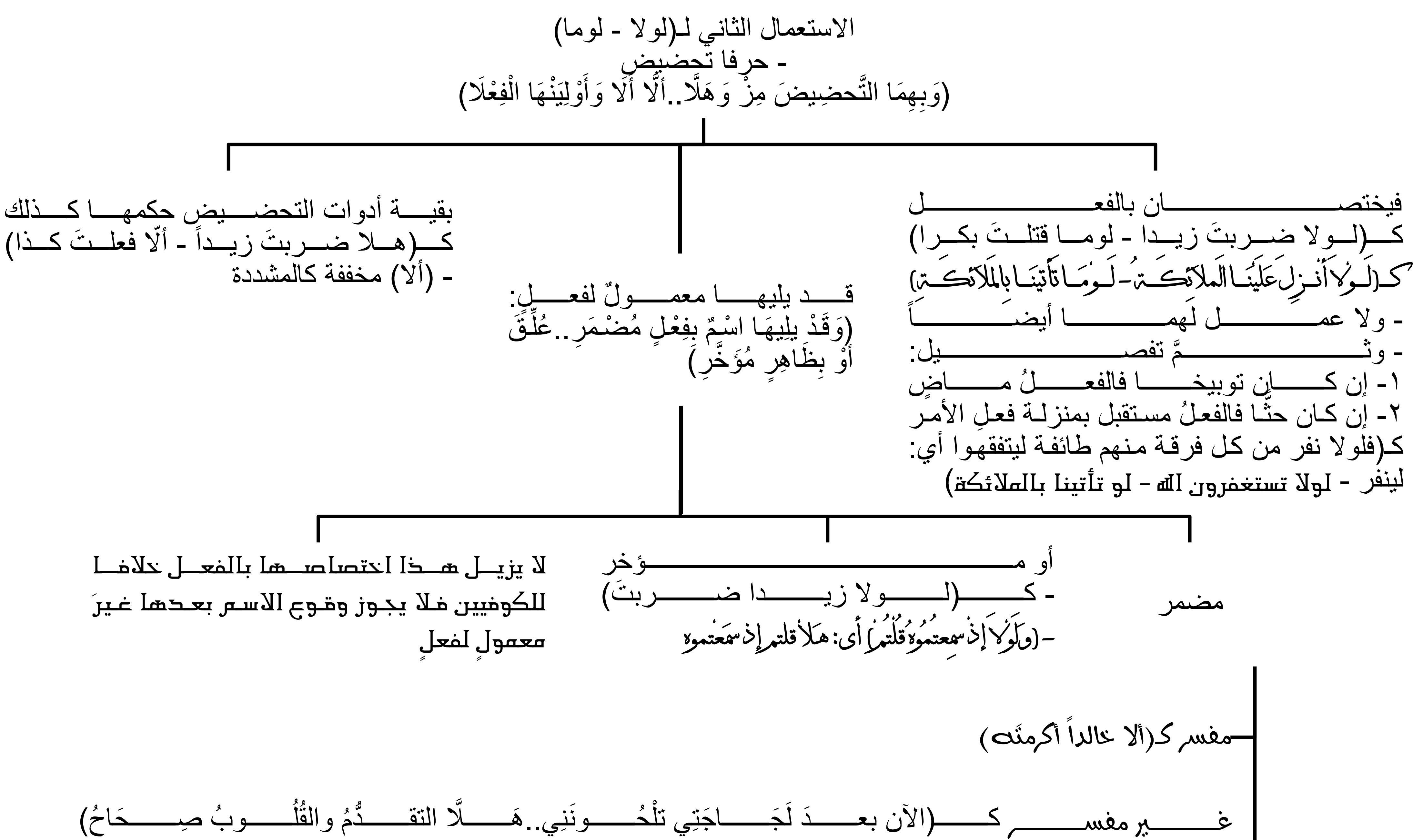
- جاء في الضرورة كـ(فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ..ولكنّ سَيْرًا في عِراض المَواكِبِ)
- في النثر
  - بكثرة عند حذف القول معها كـ(فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) أي: (فيقال لهم أكفرتم..)
    - ابن هشام في المغني: (قال بعض المتأخرين: (الجواب (فذوقوا العذاب) فالأصل فيقال لهم: ذوقوا، وما بينهما اعتراض).
  - بقلة في غير ذلك كحديث: (أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله)البخاري

الفاصل بين (أمَّا) وجوابها لا يكون إلا مفردا فهو جزء الجواب لا الجواب كله

- المبتدأ كـ(أما زيدٌ فمنطلقٌ)
- الخبر كـ(أما ضاربُك فزيدٌ)
- جملة شرط دون جوابه كـ(وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك)
  - جاز لِأنَّ جملة الشرط شبيهة بالمفرد من حيث عدم الاستقلال
- اسم منصوب لفظا أو محلا كـ(وأما السائل فلا تنهر)
- الظرف كـ(أما في الدار فزيدٌ)
- يمتنع
  - تقدم الفعل: كـ(أما يقومُ فزيدٌ)
  - (أما زيد قائم فهو كذا)
- لو قال: (وتلوَهَا جزءُ الجوابِ قُدِّمَا..للفصلِ والأفعالُ لَنْ تُقَدَّمَا)

مُصْطفَى دَنْقَش


(لولا - لوما) لهما استعمالان:
امتناع الشيء لوجود غيره
(لَولاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا..إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقْدَا)
حرفا تحضيضٍ
- سيأتي
يلزمان الابتداء فلا يليهما إلا مبتدأ ويُحذفُ الخبرُ بعدهما وجوباً
كـ(لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)
- زعم المالقي أن لوما لا تأتي حرف امتناع وإنما تأتي للتحضيض وهو تخالف للجمهور
يجب لهما جوابٌ
جاء الفعلُ بعدهما ضرورةً
كـ(أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَلاَّ أُحِبُّهَا..فَقُلْتُ بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي)
الاسمُ بعدهما مبتدأٌ هو مذهب سيبويه والجمهور خلافاً للمنقول عن الكسائي من أنه مرفوع بفعل مضمر
ضمير الجر بعدها
كـ(لولاك)
قد يُحذفُ جواب (لولا) لدليلٍ
كـ(لولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) أي: هلكتم
اللام
هل لولا عاملة؟
١ - غير عاملة في المرفوع بعدها (سيبويه والجمهور)
٢- عاملة ،واختلفوا:
موضعه الرفع (الأخفش والفراء)
موضعه الجر (سيبويه والخليل ويونس)
- أجيب:
١ - قالوا: (ما أنا كأنت)
٢- لا بد لكل حرف جر من متعلق فأين متعلقه؟
تغلب في الجواب المثبت
- الغالب: (لولا زيد لأكرمتك - لوما زيد لأكرمتك) فـ(زيد) في هذا ونحوه مبتدأ خبرُه محذوف وجوبا
- غير الغالب: (لَولا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً..ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا)
تندر في المنفي بـ(ما)
- الغالب: (ولوما زيد ما جاء عمرو - ولوما زيد لم يجيء عمرو)
- غير الغالب: (لَولاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا..أَبْقَتْ نَوَاهُم لَنَا رُوحاً ولا جَسَدا)
تمتنع في المنفي بـ(لم)
الاسم مرتفع بها لنيابتها عن الفعل (حكاه ابن الأنباري عن الكوفيين وحُكِيَ عن ابن كيسان)
أجاب الفراء: لجاز وقوع (لولا أحد لأكرمتك)
الاسم مرتفع بها لتمام المعنى به (الفراء)
- فـ(لولا زيد لأكرمتك) أي: (لو لم يمنعني زيد) فحُذِفَ الفعلُ ثم أقيمت (لا) مقام المحذوف كإقامة (مَا) مقام (كان) في (أمّا أنت منطلقا انطلقتُ)
1056
مُصْطفَى دَنْقَش



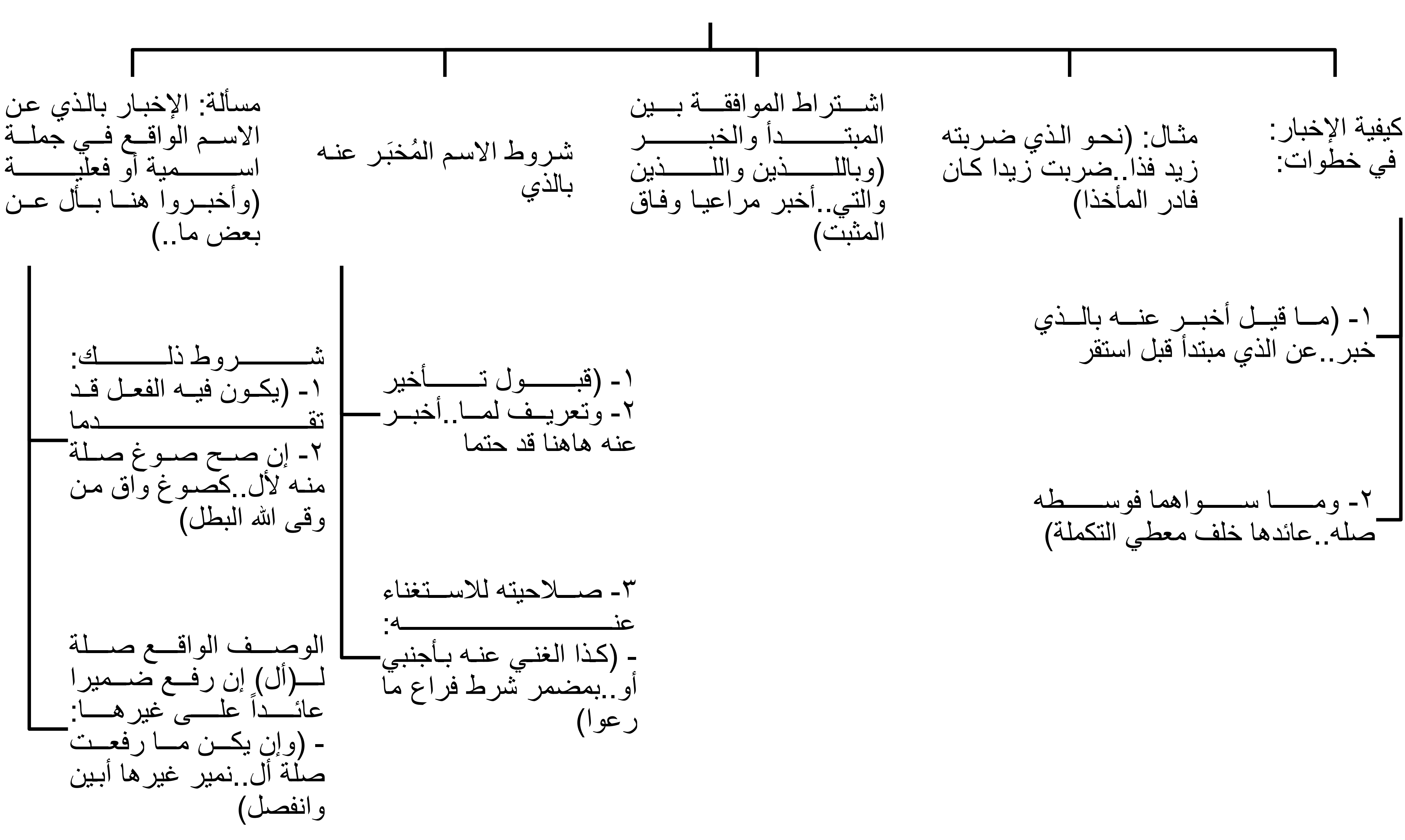
- (ألا رَجُلاً جَزاهُ الله خَيرًا . يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ) أي: ألا تعرفوني رجلاً

- (ونُبِّئْتُ لَيلَى أَرسَلَتْ بشَفَاعةٍ..إليّ فَهَلَّا نَفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا) أي: (هلا كان الشأنُ..) بإضمار (كان) الشأنية

- حديث: (فَهَلَّا بِكرًا تُلَاعِبُهَا وتُلَاعِبُك) أي: تزوجت - البخاري

الْإِخْبَارُ بِالَّذِيْ وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

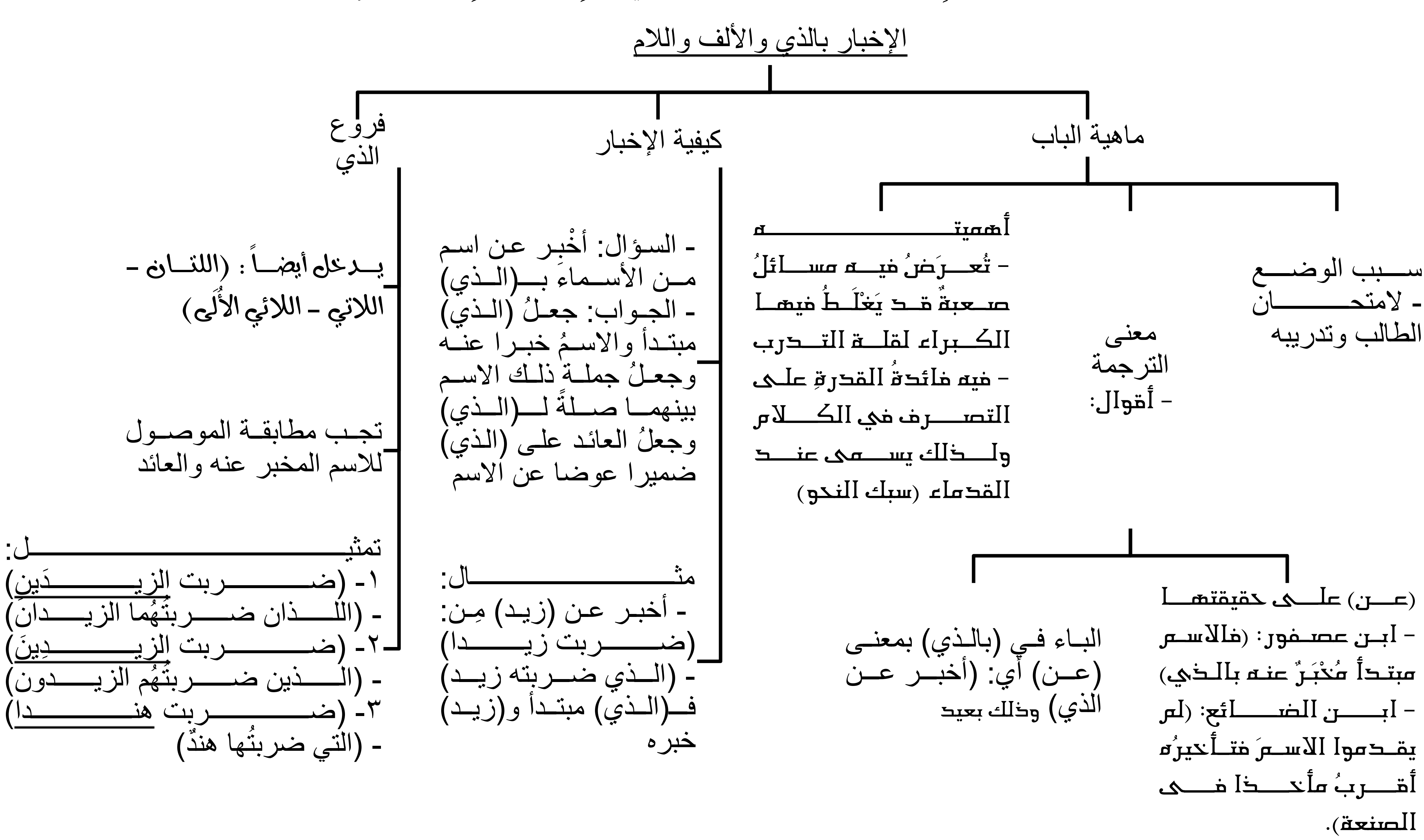
مُصْطَفَى دَنْقَش



الإخبار بالذي والألف واللام
كيفية الإخبار: في خطوات:
١- (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر..عن الذي مبتدأ قبل استقر
٢- وما سواهما فوسطه صله..عائدها خلف معطي التكملة)
مثال: (نحو الذي ضربته زيد فذا..ضربت زيدا كان فادر المأخذا)
اشتراط الموافقة بين المبتدأ والخبر (وباللذين والذين والتي..أخبر مراعيا وفاق المثبت)
شروط الاسم المُخبَر عنه بالذي
١- (قبول تأخير
٢- وتعريف لما..أخبر عنه هاهنا قد حتما
٣- صلاحيته للاستغناء عنه:
- (كذا الغني عنه بأجنبي أو..بمضمر شرط فراع ما رعوا)
مسألة: الإخبار بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية (وأخبروا هنا بأل عن بعض ما..)
شروط ذلك:
١- (يكون فيه الفعل قد تقدما
٢- إن صح صوغ صلة منه لأل..كصوغ واق من وقى الله البطل)
الوصف الواقع صلة لـ(أل) إن رفع ضميرا عائداً على غيرها:
- (وإن يكن ما رفعت صلة أل..نمير غيرها أبين وانفصل)

مُصْطفَى دَنْقَش

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذيْ خَبَرْ..عَنِ الَّذي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرْ..وَمَا سِواهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ..عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِيْ التَّكْمِلَهْ..نَحْوُ الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا..ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأخَذَا.. وَباللَّذَيْنَ وَالَّذِينَ وَالَّتي..أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ)



شروط الاسم المخبر عنه بالذي

أولاً: قبوله لـ

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا.. أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هَنَا قَدْ حُتِمَا)

التأخير

فلا يُخْبَرُ عَمَّا له الصدر كأسماء الشرط والاستفهام كـ(مَنْ)

- فيمتنع الإخبار عن (أي) في:(أيُّهم قام؟)
- وكذك (كم) الخبرية وما أضيف إلى واحد من ذلك
- وكذلك ضمير الشأن فهو لازمُ التقدم على الجملة الواقعة خبرا له
- و(ما) التعجبية

أجاز ابنا عصفور والضائع في الاستفهام إذا تقدم كـ(أيهم الذي هو في الدار)

ابن الضائع: (أيهم مبتدأ والذي خبره)

وعَكَسَ ابنُ ابن عصفور

استدراكان

شرط قبول التأخير داخلٌ في شرط الاستغناء بأجنبي أو بمضمر

اشترط في التسهيل أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التأخيرَ فالضمائر المتصلة كـ(قُمْتُ) يُخْبَرُ عنها وهي لا تتأخر ويتأخر خَلَفُها وهو الضمير المنفصل كـ(الذي قام أنَا)

التعريف

تعليل: لأنه لا بد مِن جعل ضميرِه حالا محله والضمير معرفة

- وخالف ابنُ السراج

استدراك: شرط قبول التعريف داخل في شرط وقوع المضمر مَوْقِعَه فهذه يمتنع الاستغناء عنها بضمير

- ولم يذكر هذا الشرط في التسهيل

فلا يخبر عن:

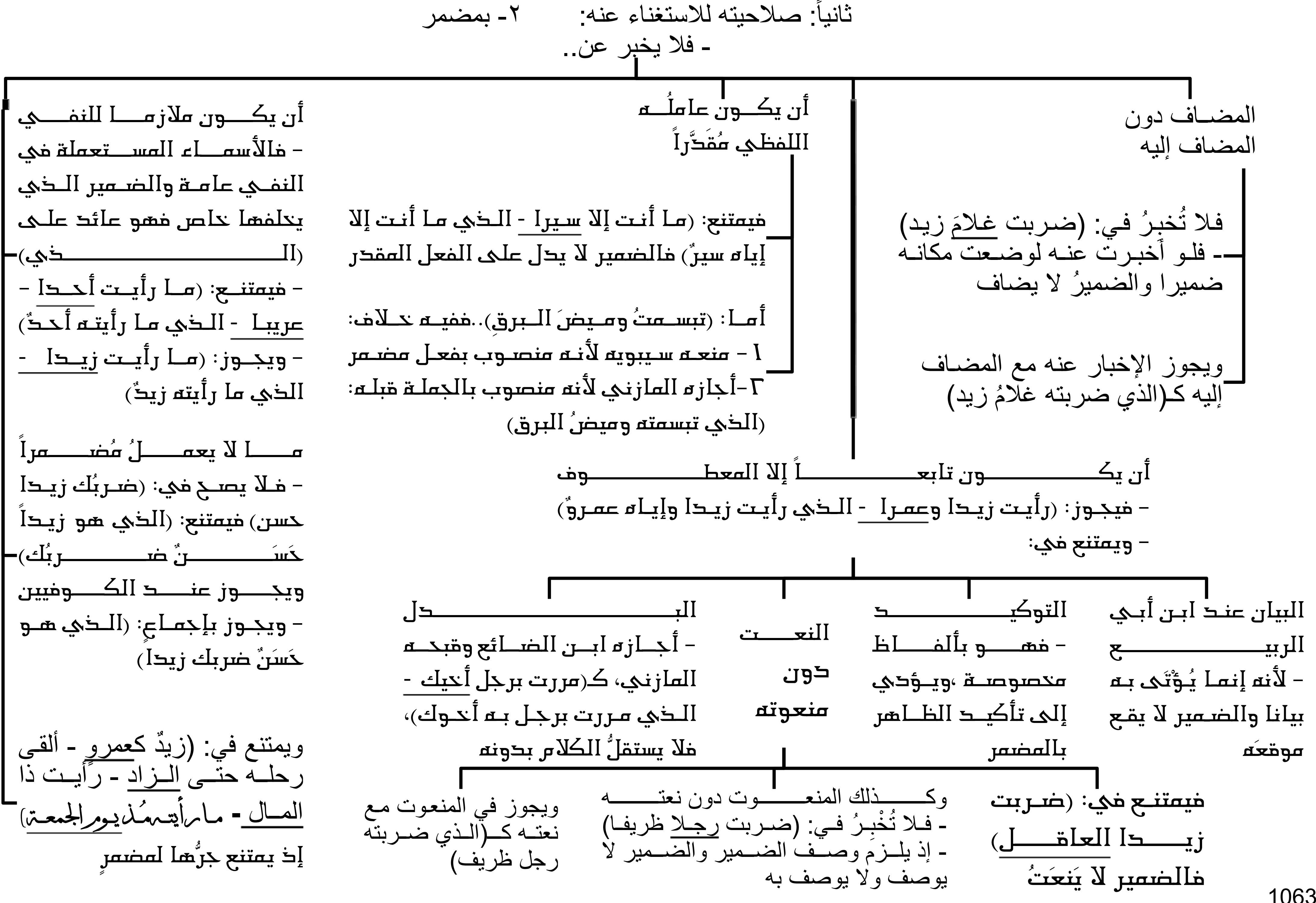
١- الحال والتمييز فيمتنع في: (ضربت زيدا قائما - عندي رطلٌ زيتا)

٢- مجرور (رُبّ) كـ(رب رجل يقول ذلك)

تابع شروط الاسم المخبر عنه بالذي
(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ..بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا)
ثانياً: صلاحيته للاستغناء عنه
إما:

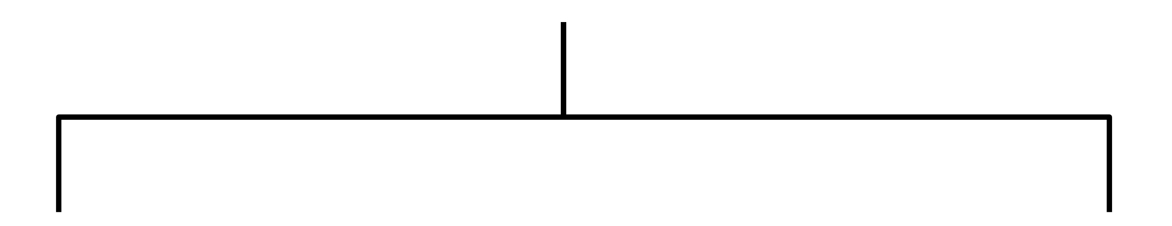
بأجنبي
- فيجوز: (زيد أكرمَك ← الذي زيد أكْرَمَهُ أنت)
- ولا يُخْبَرُ عن الضمير الرابط في: (زيد ضربتهِ) لأنه يلزم أن يجعل في موضعه ضمير يعود على الموصول فيزول ربطه
- وكذلك كل رابط ولو ظاهراً كأسماء الإشارة في (قيام زيد ذلك حسن)
- فإن كان في الجملة رابط ثان جاز كـ(زيد ضربتهِ في داره> الذي ضربته في داره هو)

بمضمر
- سيأتي



ثانياً: صلاحيته للاستغناء عنه: ٢- بمضمر
- فلا يخبر عن..
المضاف دون المضاف إليه
فلا تُخبرُ في: (ضربت غلامَ زيد)
- فلو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرا والضميرُ لا يضاف
ويجوز الإخبار عنه مع المضاف إليه كـ(الذي ضربته غلامُ زيد)
أن يكون عاملُه اللفظي مُقدَّراً
فيمتنع: (ما أنت إلا سيرا - الذي ما أنت إلا إياه سيرٌ) فالضمير لا يدل على الفعل المقدر
أما: (تبسمتُ وميضَ البرقِ)..ففيه خلاف:
١ - منعه سيبويه لأنه منصوب بفعل مضمر
٢-أجازه المازني لأنه منصوب بالجملة قبله: (الذي تبسمته وميضُ البرق)
أن يكون ملازما للنفي
- فالأسماء المستعملة في النفي عامة والضمير الذي يخلفها خاص فهو عائد على (الذي)
- فيمتنع: (ما رأيت أحدا - عريبا - الذي ما رأيته أحدٌ)
- ويجوز: (ما رأيت زيدا - الذي ما رأيته زيدٌ)
ما لا يعملُ مُضمراً
- فلا يصح في: (ضربُك زيدا حسن) فيمتنع: (الذي هو زيدا حَسَنٌ ضربُك)
ويجوز عند الكوفيين
- ويجوز بإجماع: (الذي هو حَسَنٌ ضربك زيدا)
ويمتنع في: (زيدٌ كعمرو - ألقى رحله حتى الزاد - رأيت ذا المال - ما رأيته مُذ يوم الجمعة)
إذ يمتنع جرُّها لمضمرٍ
أن يكون تابعاً إلا المعطوف
- فيجوز: (رأيت زيدا وعمرا - الذي رأيت زيدا وإياه عمروٌ)
- ويمتنع في:
البيان عند ابن أبي الربيع
- لأنه إنما يُؤْتَى به بيانا والضمير لا يقع موقعَه
التوكيد
- فهو بألفاظ مخصوصة ،ويؤدي إلى تأكيد الظاهر بالمضمر
النعت دون منعوته
البدل
- أجازه ابن الضائع وقبحه المازني، كـ(مررت برجل أخيك - الذي مررت برجل به أخوك)، فلا يستقلُّ الكلام بدونه
فيمتنع في: (ضربت زيدا العاقل) فالضمير لا يَنعَتُ
وكذلك المنعوت دون نعته
- فلا تُخْبِرُ في: (ضربت رجلا ظريفا)
- إذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به
ويجوز في المنعوت مع نعته كـ(الذي ضربته رجل ظريف)

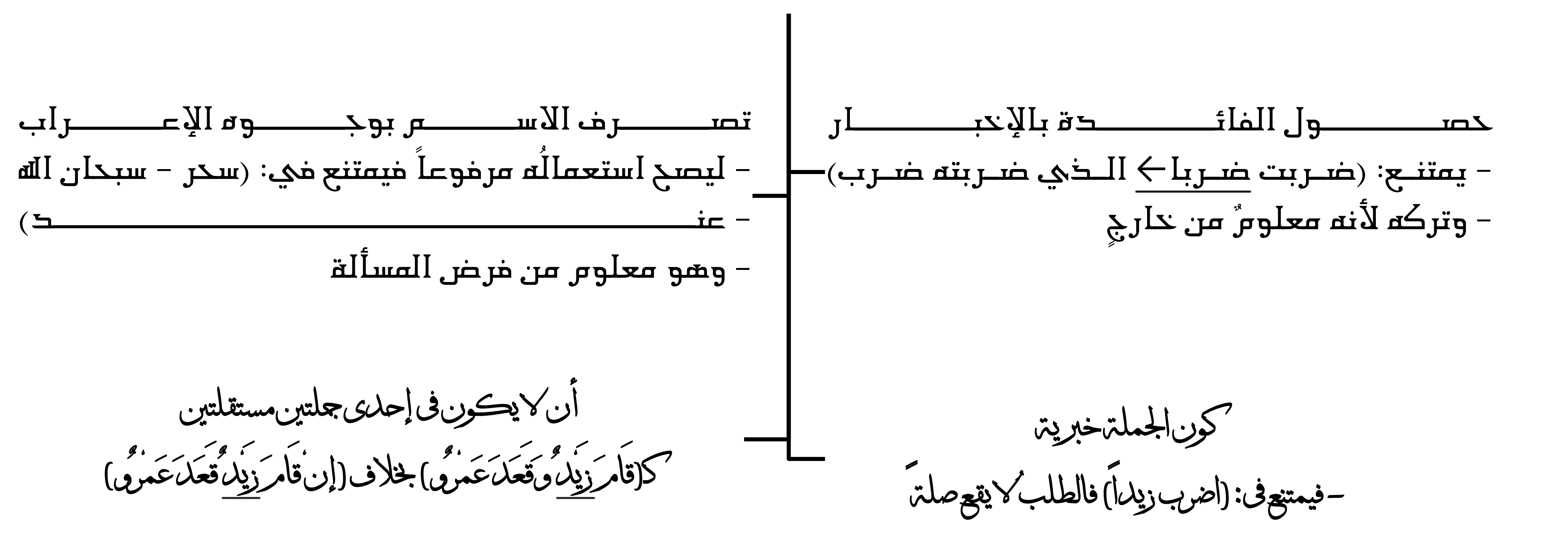
ثانياً: صلاحيته للاستغناء عنه: ٢- بمضمر

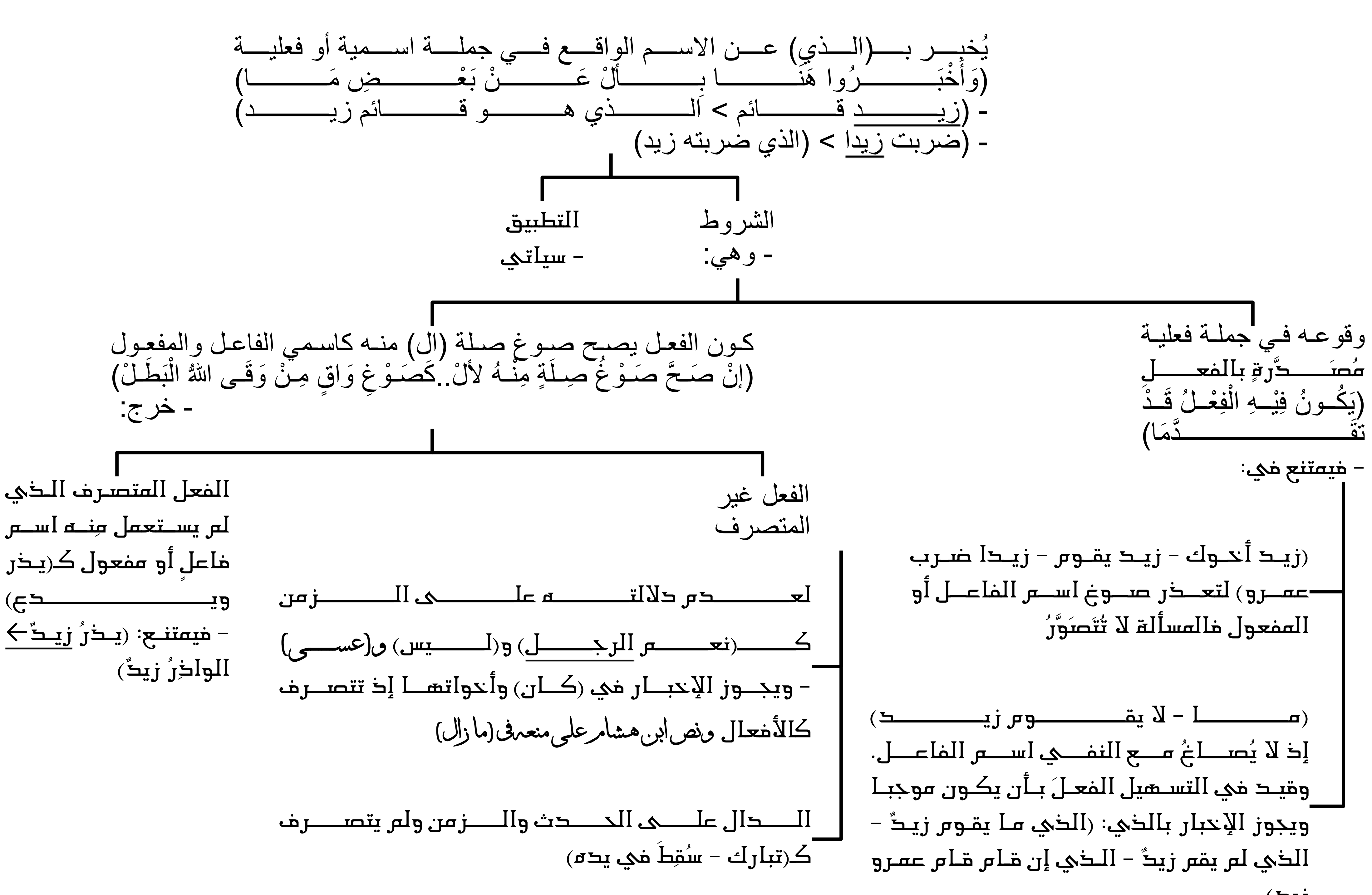


اختلفوا في الخبر المشتق
- كـ(زيدٌ قائم)

يجوز في المفعول له خلافا لابن عصفور
- كـ(قمت إجلالا لزيد- الذي قمت له إجلالٌ لزيد)
ويمتنع (قمتُ إياه)

شروط أخرى تَرَكَهَا الناظمُ





يُخبر بـ(الذي) عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية
(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا)
- (زيد قائم > الذي هو قائم زيد)
- (ضربت زيدا > (الذي ضربته زيد)
الشروط
- وهي:
التطبيق
- سياتي
وقوعه في جملة فعلية مُصَدَّرةٍ بالفعل (يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا)
- فيمتنع في:
(زيد أخوك - زيد يقوم - زيدا ضرب عمرو) لتعذر صوغ اسم الفاعل أو المفعول فالمسألة لا تُتَصَوَّرُ
(ما - لا يقوم زيد) إذ لا يُصاغُ مع النفي اسم الفاعل. وقيد في التسهيل الفعلَ بأن يكون موجبا ويجوز الإخبار بالذي: (الذي ما يقوم زيدٌ - الذي لم يقم زيدٌ - الذي إن قام قام عمرو زيد)
كون الفعل يصح صوغ صلة (ال) منه كاسمي الفاعل والمفعول
(إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لألْ..كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)
- خرج:
الفعل غير المتصرف
لعدم دلالته على الزمن كـ(نعم الرجل) و(ليس) و(عسى)
- ويجوز الإخبار في (كان) وأخواتها إذ تتصرف كالأفعال ونص ابن هشام على منعه في (ما زال)
الدال على الحدث والزمن ولم يتصرف كـ(تبارك - سُقِطَ في يده)
الفعل المتصرف الذي لم يستعمل منه اسم فاعلٍ أو مفعول كـ(يذر ويدع)
- فيمتنع: (يذرُ زيدٌ ← الواذِرُ زيدٌ)

تابع الإخبار بـ(أل)

التطبيق

- (قـــام زيـــــد ← القـــائم زيــــد)
- (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرا ← الضارب عمرا زيدٌ)
- (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرا ← (الضاربه زيدٌ عمروٌ)
- (وقى اللهِ البطل← الواقي البطلَ اللهُ)

(وقـــى الله البطــــل← الواقيـــه الله البطـــل)

- ويمتنع حذف الهاء فهي لا تُحذفُ إلا لضرورة كـ(مَا المستَقِرُ الهَوَى مَحْمودَ عَاقِبَةٍ)

أما: (يضرب زيدٌ عمرا ← اليضرب عمرا زيد)

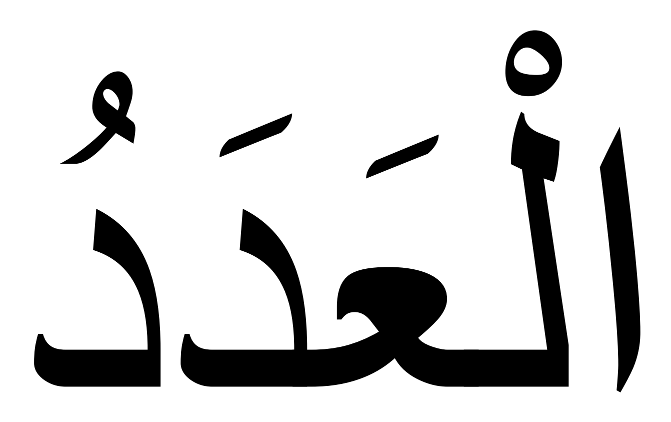
فأجازه الناظم وخالف النحاة والعرب

(وَإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ..ضَمِيرَ غَيْرِهَــــا أُبِــــينَ وَانْفَصَـــــلْ)

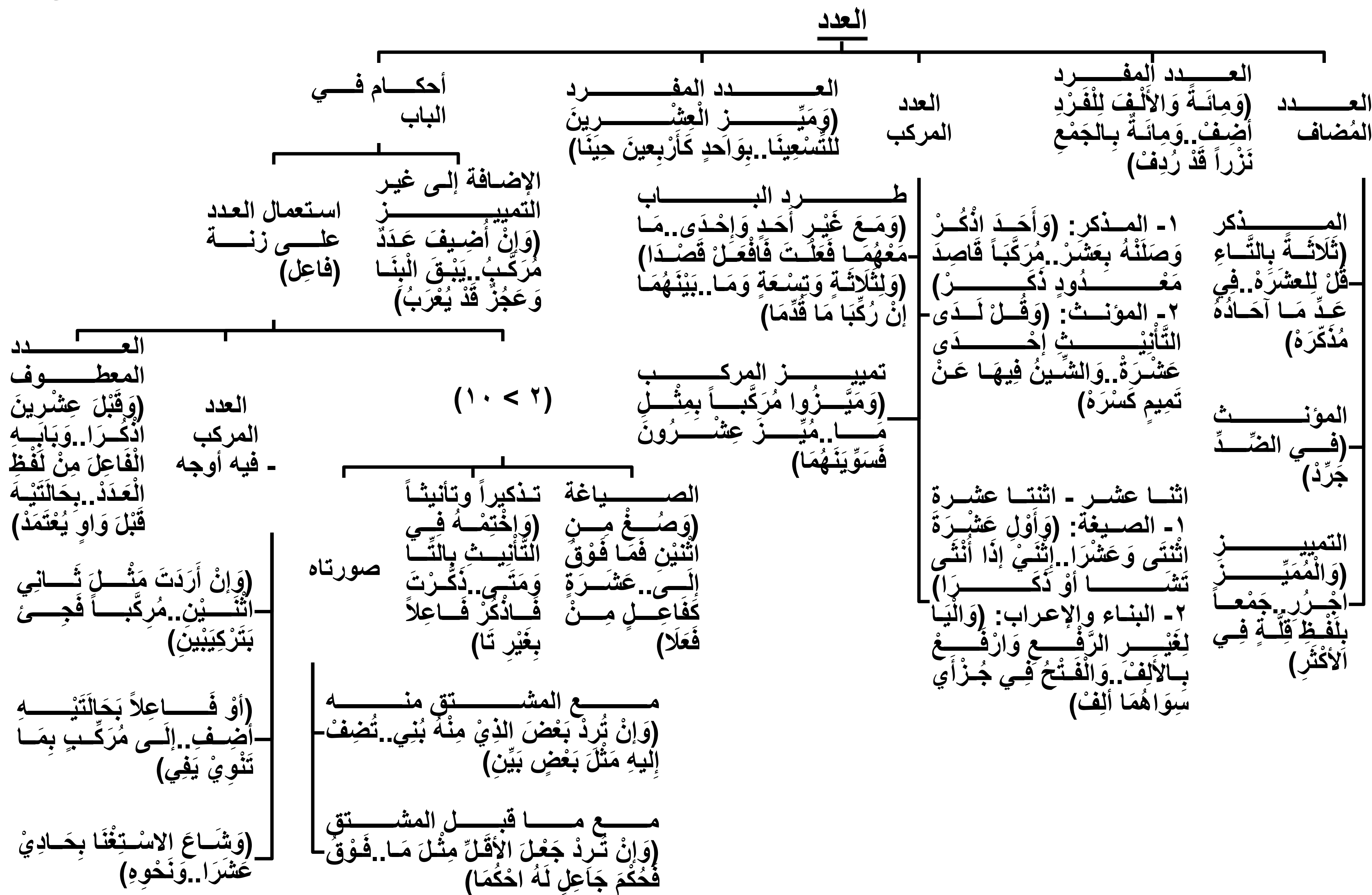
الوصف الواقع صلة لـ(أل) إن رفع ضميرا فإما أن يكون

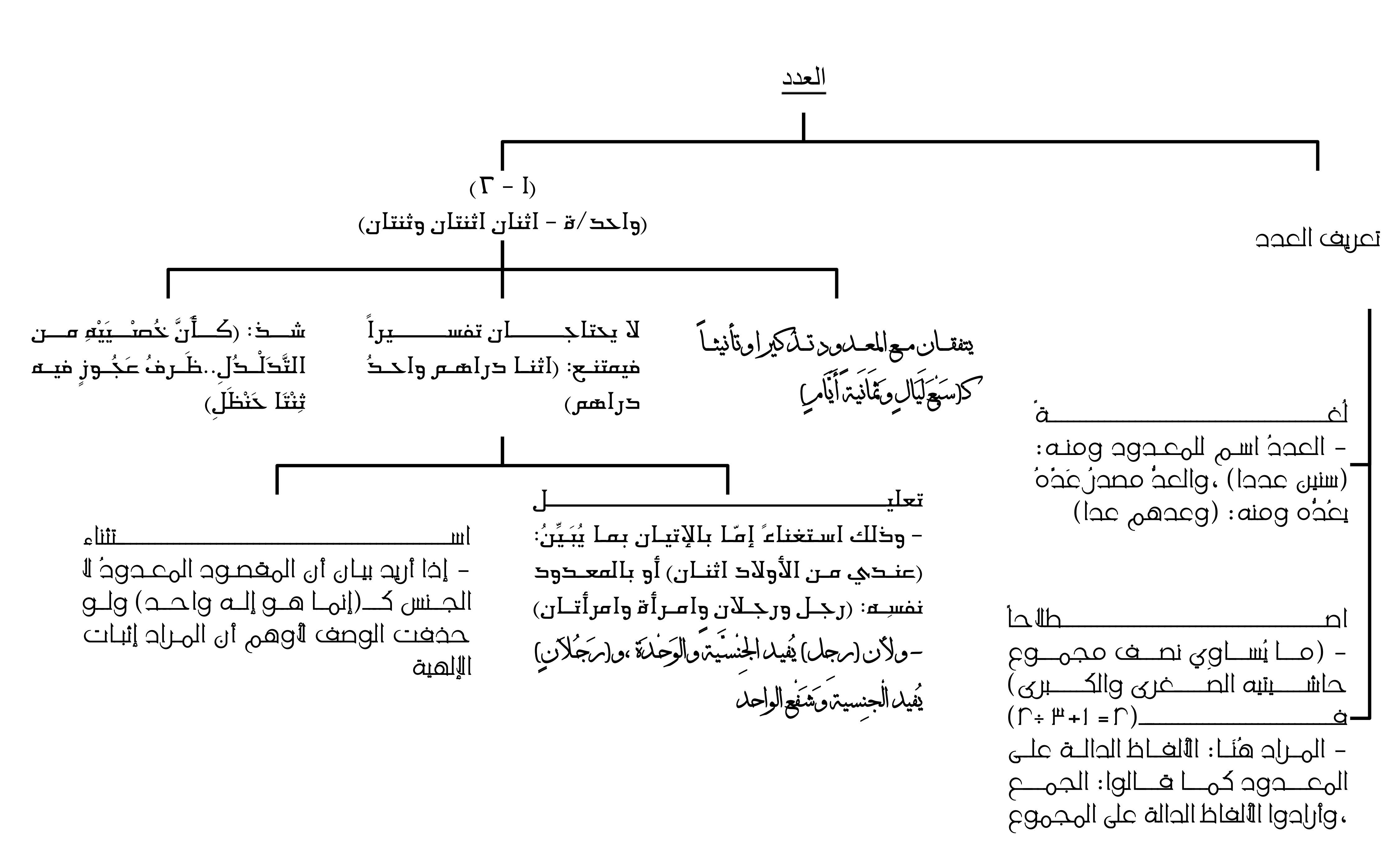
عائــــــدا علــــــــى (ال): اســـــــتتر كـ(بَلَّغْتُ من الزَيدَينِ إلى العَمْرَينِ رسالةً ← المُبَلِّغُ مِن الزيدينِ إلى العَمرَين رسالةً أنا)

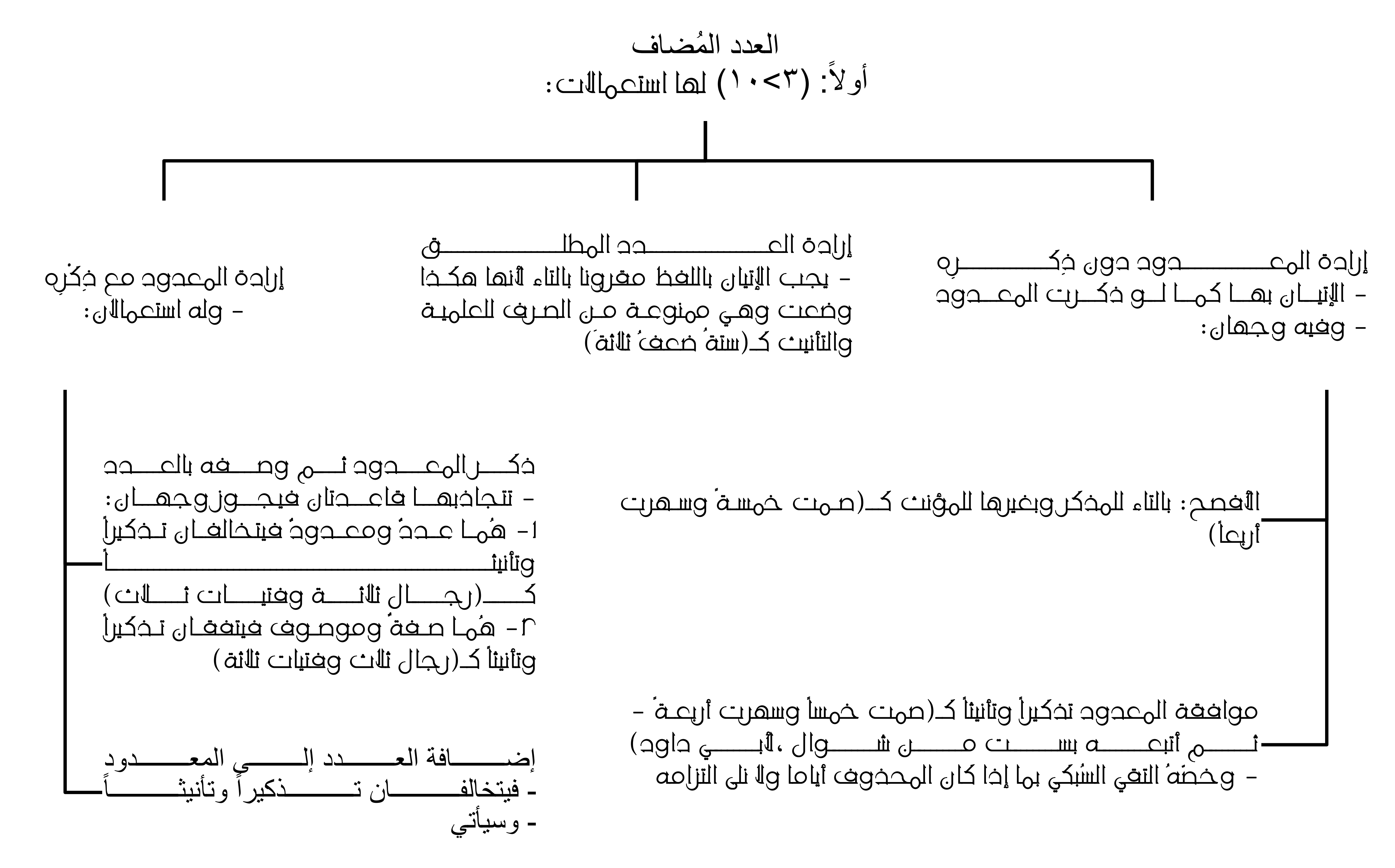
عائــــــدا علــــــــى غيرهـــــا انفصـــل كـــ(بَلَّغـتُ مـــن الزَيـدَينِ إلـــى العَمْــرَينِ رســـالةً)
- الزيـدان: (المُبَلِّـغُ أنـا مِنهمـا إلـى العَمـرَين رسـالةَ الزيـدان)
- العَمْـرَان: (المبلـغ أنـا مـن الزيـدين إلـيهم رسـالة العمـرون)
- رسـالة: (المبلغهـا أنـا مـن الزيـدين إلـى العمـرين رسـالة)
- يجوز في: (ضربتني← الضاربه أنت أنا - الضاربي أنت أنا)

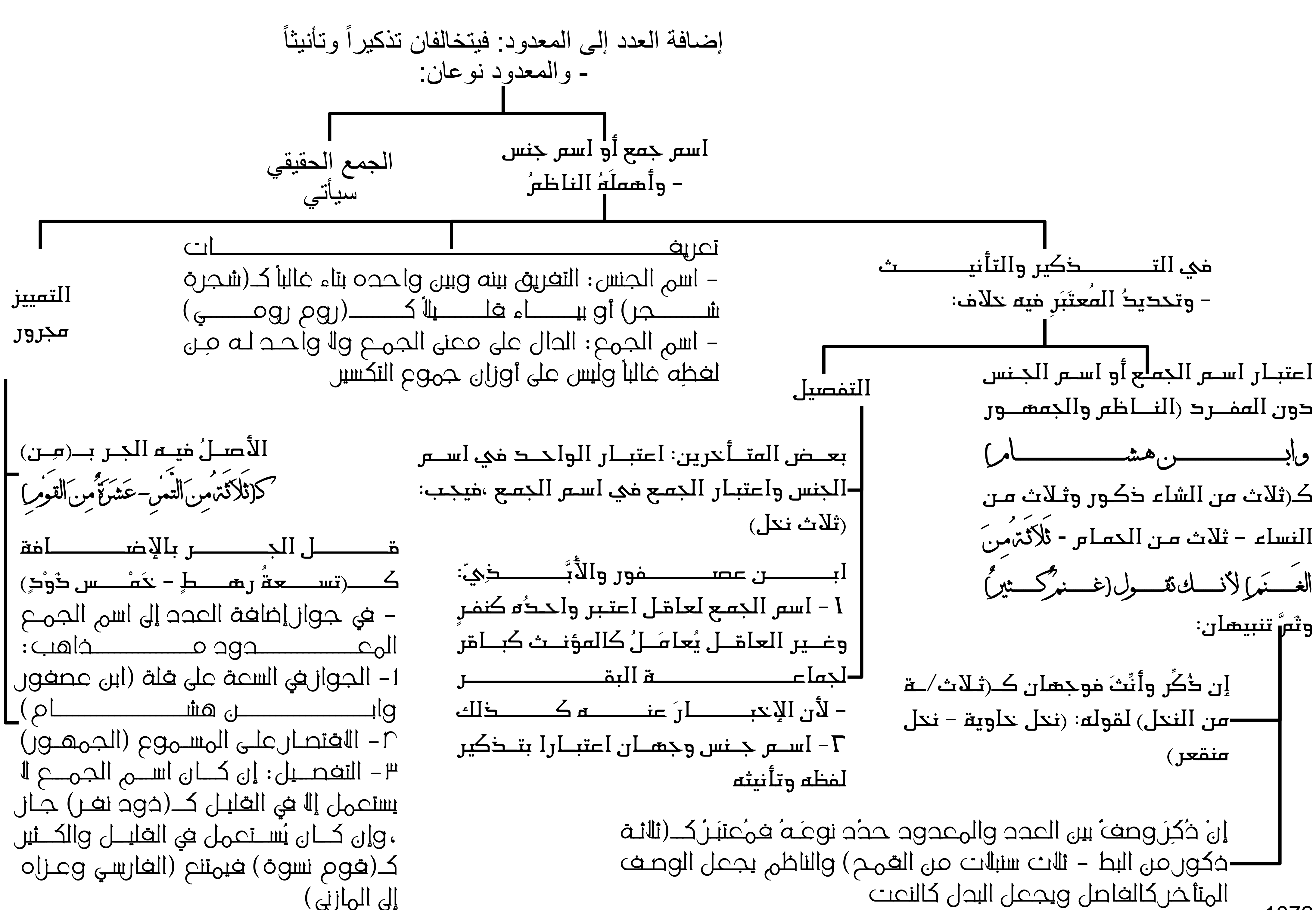


مُصْطفَى دَنْقَش


العدد
العدد المُضاف
العدد المفرد (وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ..وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ)
العدد المركب
العدد المفرد (وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا..بِوَاحِدٍ كَأَرْبعينَ حِينَا)
أحكام في الباب
المذكر (ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلعشَرَهْ..فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ)
المؤنث (فِي الضِّدِّ جَرِّدْ)
التمييز (وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرْ..جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ)
١- المذكر: (وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ..مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ)
٢- المؤنث: (وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ..وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ)
اثنا عشر - اثنتا عشرة
١- الصيغة: (وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَى وَعَشَرَا..اثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا)
٢- البناء والإعراب: (وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ..وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ)
طرد الباب (وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى..مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا) (وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا..بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)
تمييز المركب (وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا..مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا)
الإضافة إلى غير التمييز (وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ..يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ)
استعمال العدد على زنة (فاعِل)
العدد المعطوف (وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا..وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ..بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ)
العدد المركب - فيه أوجه
(٢ > ١٠)
الصياغة (وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى..عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا)
تذكيراً وتأنيثاً (وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى..ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا)
صورتاه
مع المشتق منه (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذِيْ مِنْهُ بُنِي..تُضِفْ إِلَيهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ)
مع ما قبل المشتق (وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا..فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا)
(وَإِنْ أَرَدتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ..مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ)
(أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ..إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِيْ يَفِي)
(وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِيْ عَشَرَا..وَنَحْوِهِ)


العدد
تعريف العدد
لغة
- العددُ اسم للمعدود ومنه: (سنين عددا)، والعدُّ مصدرُ عَدَّهُ يعُدُّه ومنه: (وعدهم عدا)
اصطلاحاً
- (ما يُساوي نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى)
ف (٢ = ١+٣ ÷٢)
- المراد هنا: الألفاظ الدالة على المعدود كما قالوا: الجمع وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع،
(١ - ٢)
(واحد/ة - اثنان اثنتان وثنتان)
يتفقان مع المعدود تذكيرا وتأنيثاً كـ(سبع ليالٍ وثمانية أيامٍ)
لا يحتاجان تفسيراً فيمتنع: (اثنا دراهم واحدُ دراهم)
شذ: (كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ..ظَرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ)
تعليل
- وذلك استغناءً إمّا بالإتيان بما يُبَيِّنُ: (عندي من الأولاد اثنان) أو بالمعدود نفسِه: (رجل ورجلان وامرأة وامرأتان)
-ولأن (رجل) يُفيد الجنسيَّة والوَحْدة، و(رجُلانِ) يُفيد الجنسية وشَفْع الواحد
استثناء
- إذا أريد بيان أن المقصود المعدودُ لا الجنس كـ(إنما هو إله واحد) ولو حذفت الوصف لأوهم أن المراد إثبات الإلهية


العدد المُضاف
أولاً: (٣<١٠) لها استعمالات:
إرادة المعدود دون ذِكره
- الإتيان بها كما لو ذكرت المعدود
- وفيه وجهان:
إرادة العدد المطلق
- يجب الإتيان باللفظ مقرونا بالتاء لأنها هكذا وضعت وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث كـ(ستةُ ضعفُ ثلاثةَ)
إرادة المعدود مع ذِكْرِه
- وله استعمالان:
الأفصح: بالتاء للمذكر وبغيرها للمؤنث كـ(صمت خمسةً وسهرت أربعاً)
موافقة المعدود تذكيراً وتأنيثاً كـ(صمت خمساً وسهرت أربعةً - ثم أتبعه بست من شوال ،لأبي داود)
- وخصّهُ التقي السُبكي بما إذا كان المحذوف أياما ولا نلى التزامه
ذكر المعدود ثم وصفه بالعدد
- تتجاذبها قاعدتان فيجوز وجهان:
١- هُما عددٌ ومعدودٌ فيتخالفان تذكيراً وتأنيثاً كـ(رجال ثلاثة وفتيات ثلاث)
٢- هُما صفةٌ وموصوف فيتفقان تذكيراً وتأنيثاً كـ(رجال ثلاث وفتيات ثلاثة)
إضافة العدد إلى المعدود
- فيتخالفان تذكيراً وتأنيثاً
- وسيأتي


إضافة العدد إلى المعدود: فيتخالفان تذكيراً وتأنيثاً
- والمعدود نوعان:
الجمع الحقيقي
سيأتي
اسم جمع أو اسم جنس
- وأهملَهُ الناظمُ
التمييز
مجرور
الأصلُ فيه الجر بـ(مِن) كـ(ثَلاثَةٌ مِنَ التَمرِ - عَشَرَةٌ مِنَ القَومِ)
قل الجر بالإضافة كـ(تسعةُ رهطٍ - خَمْس ذَوْدٍ)
- في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع المعدود مذاهب:
١- الجواز في السعة على قلة (ابن عصفور وابن هشام)
٢- الاقتصار على المسموع (الجمهور)
٣- التفصيل: إن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل كـ(ذود نفر) جاز ،وإن كان يُستعمل في القليل والكثير كـ(قوم نسوة) فيمتنع (الفارسي وعزاه إلى المازني)
تعريفات
- اسم الجنس: التفريق بينه وبين واحده بتاء غالباً كـ(شجرة شجر) أو بياء قليلاً كـ(روم رومي)
- اسم الجمع: الدال على معنى الجمع ولا واحد له مِن لفظِه غالباً وليس على أوزان جموع التكسير
في التذكير والتأنيث
- وتحديدُ المُعتبَرِ فيه خلاف:
اعتبار اسم الجمع أو اسم الجنس دون المفرد (الناظم والجمهور وابن هشام) كـ(ثلاث من الشاء ذكور وثلاث من النساء - ثلاث من الحمام - ثَلاثَةٌ مِنَ الغَنَمِ) لأنك تقول (غنمٌ كثيرٌ)
التفصيل
بعض المتأخرين: اعتبار الواحد في اسم الجنس واعتبار الجمع في اسم الجمع ،فيجب: (ثلاث نخل)
ابن عصفور والأُبَّذِيّ:
١ - اسم الجمع لعاقل اعتبر واحدُه كنفرٍ وغير العاقل يُعامَلُ كالمؤنث كباقر لجماعة البقر
- لأن الإخبارَ عنه كذلك
٢ - اسم جنس وجهان اعتبارا بتذكير لفظه وتأنيثه
وثمَّ تنبيهان:
إن ذُكِّر وأُنِّثَ فوجهان كـ(ثلاث/ـة من النخل) لقوله: (نخل خاوية - نخل منقعر)
إنْ ذُكِرَ وصفٌ بين العدد والمعدود حدَّد نوعَهُ فمُعتبَرٌ كـ(ثلاثة ذكور من البط - ثلاث سنبلات من القمح) والناظم يجعل الوصف المتأخر كالفاصل ويجعل البدل كالنعت

تابع إضافة العدد إلى المعدود : ثانياً: المعدود الذي هو: جمع حقيقي
(ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلعشَرَهْ..فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكّرَهْ..في الضِّدِّ جَرِّدْ)

مباحث التذكير والتأنيث:

المرادُ بهما المعنويّ حقيقياً أو مجازياً كـ(أربعة حمزات - ثلاث زيانب وأربع هندات - ثلاثُ دور)

يعتبران بالإخبار عن المفرد وعود الضمير عليه ،فتارة يتبعُ اللفظُ المعنى كـ(رجلٌ امرأة) وتارةً العكسُ كـ(حمامة)

أما: (فكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَن كُنتُ أَتَّقِي . ثَلاثُ شُخُوص كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ)
- شاذ عند الجمهور وسهَّلَهُ أنَّهُ وُصِفَ بمؤنث
- قاسهُ الناظمُ فأجاز مُراعاة المعنى

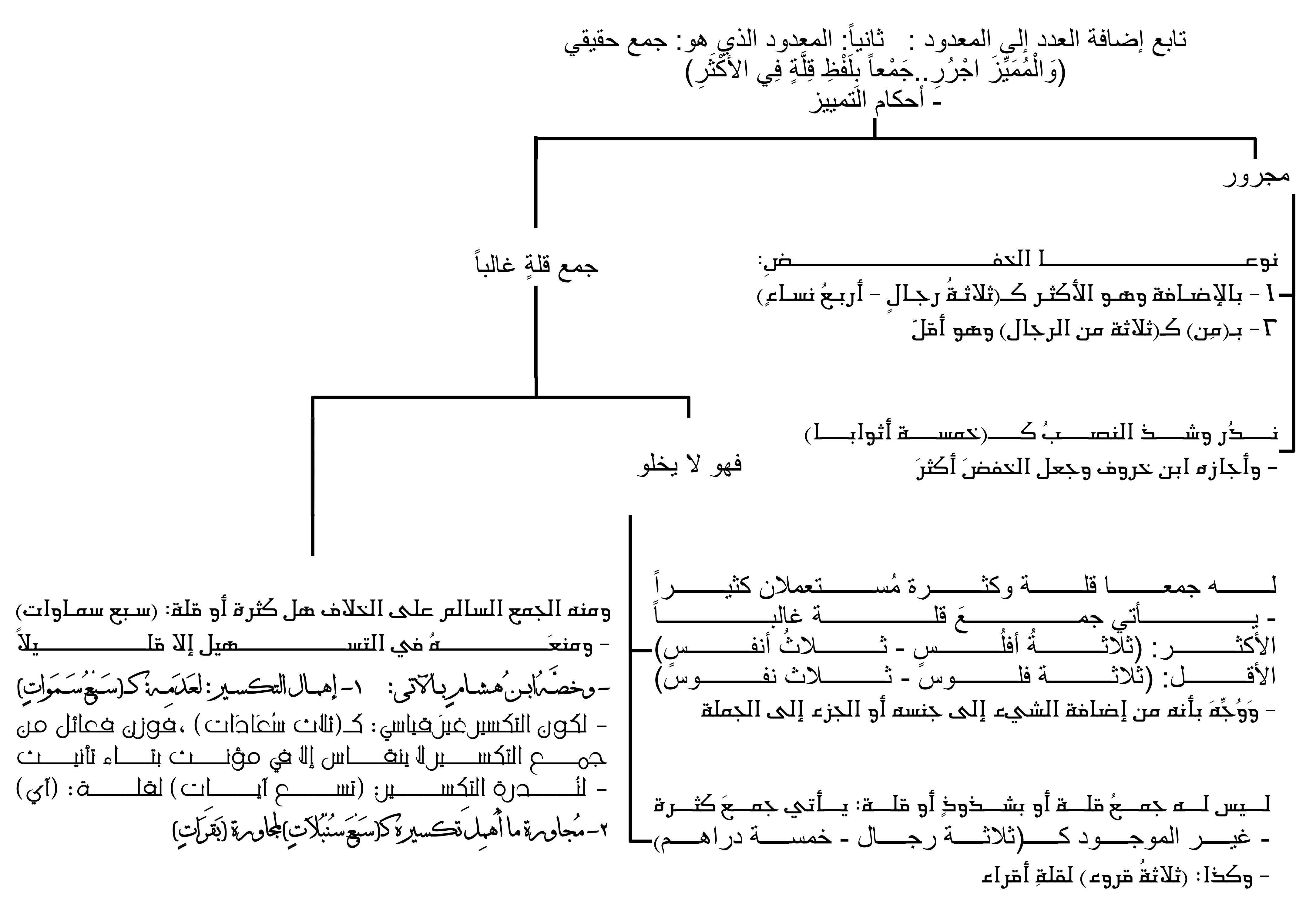
إذا كان المعدود صفةً فالمعتبرُ الموصوفُ كـ(فلَهُ عَشرُ أَمْثَالِهَا) أي: حسَنَات - (ثَلاث/ـة رَبْعَاتٍ) إن أريد رجال أو نساء - (ثلاث/ـة دوابَّ) إن أريد ذكورٌ فـ(دواب) صفة - (ثلاثُ دوابَّ ذُكُور): إجراء للدابة كالجامد

مباحث الجمع والإفراد

الجمهور على اعتبار الآحاد
١- الآحاد (الجمهور): كـ(ثلاثة سجلات ،سرادقات ،حمامات) وهو مذهب سيبويه والفراء والبصرة وعليه كلام العرب
٢- الجمع: (البغداديون والكسائي) كـ(ثلاث سجلات) ،ولم يلتزمه هؤلاء بل أجازوا مُراعاته كمراعاة المفرد
٣- كل اسم فيه لغتان تذكيرا وتأنيثا ففيه وجهان: (ثلاث/ـة أحوال - ألْسِنَة أعضاد)

تعليل تخالف التذكير والتأنيث
- الناظم: (لأنها أسماءُ جموع كـ(زُمْرَة وأُمَّة) فحقها التأنيث فأعطيت حقَّهَا مع المذكر لأنه سابق الرتبة على المؤنث فلما أرادوا عدَّ المؤنث لزمهم التفريق فحذفو التاء).

حكم التمييز
- سيأتي



تابع إضافة العدد إلى المعدود : ثانياً: المعدود الذي هو: جمع حقيقي
(وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ..جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ)
- أحكام التمييز
مجرور
نوع الخفض:
١ - بالإضافة وهو الأكثر كـ(ثلاثةُ رجالٍ - أربعُ نساءٍ)
٢ - بـ(مِن) كـ(ثلاثة من الرجال) وهو أقلّ
ندُر وشذ النصبُ كـ(خمسة أثوابا)
- وأجازه ابن خروف وجعل الخفضَ أكثرَ
جمع قلةٍ غالباً
فهو لا يخلو
له جمعا قلة وكثرة مُستعملان كثيراً
- يأتي جمعَ قلة غالباً
الأكثر: (ثلاثةُ أفلُسٍ - ثلاثُ أنفسٍ)
الأقل: (ثلاثة فلوسٍ - ثلاث نفوسٍ)
- وَوُجِّهَ بأنه من إضافة الشيء إلى جنسه أو الجزء إلى الجملة
ليس له جمعُ قلة أو بشذوذٍ أو قلة: يأتي جمعَ كثرة
- غير الموجود كـ(ثلاثة رجال - خمسة دراهم)
- وكذا: (ثلاثةُ قروء) لقلةِ أقراء
ومنه الجمع السالم على الخلاف هل كثرة أو قلة: (سبع سماوات)
- ومنعَهُ في التسهيل إلا قليلاً
- وخصَّهُ ابنُ هشامٍ بالآتي: ١- إهمال التكسير: لعدَمِه: كـ(سَبْعُ سَمَوَاتٍ)
- لكون التكسير غيرَ قياسي: كـ(ثلاث سُعَادَات) ، فوزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس إلا في مؤنث بتاء تأنيث
- لنُدرة التكسير: (تسع آيات) لقلة: (آي)
٢- مُجاورة ما أُهمِلَ تكسيره كـ(سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ) لمجاورة (بَقَرَاتٍ)

تابع العدد المُضاف: (مائة> ألف)
(وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ..وَمِائَةٌ بِالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ)
- تمييزُ هما مفرد مجرور

تعليل الإفراد والجر
- المائة: لأنها عقد العشرة فأخذت منها الجر وتلي التسعين فأخذت منهما الإفراد
- الألف: عوض من: (عَشْرُ مائة) فحُكمُها حكم ثلثمائة

مائة مفرد وآلاف جمع
- سيبويه: (القياسُ مئين ومئات ولكنْ شُبِّهَ بـ(أحد عشر) حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا لأنه اسمٌ لِعَدَدٍ).،فهو أصلٌ قياسيٌّ غَلَبَهُ السماعُ ،وأما (ألف) فجاء على الأصل مجموعاً (ثلاثة آلاف)
- ولأنّ (٣ إلى ٩) يُضافان لجمع قلة ومائة عشر عشرات فهي كجمع قلة ولأنّ آلاف وزنُه جمعُ قلة ألف،
- شذ: (ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا .. رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ) فمعنى ثلاث مئين هو تسع مائة وهو غير مقصود

التذكير والتأنيث
- التذكير والتأنيث في المعدودِ سواءٌ
- أما العدد فلما كانت المائة مؤنثٌ لفظاً فالعدد مُذكرٌ (ثلاث مائة) والألف مذكرٌ لفظاً فالعدد مؤنث (ثلاثة آلاف)

تمثيل :
- (مائةُ رجلٍ - ألفُ درهم - ألف امرأة)
- تثنيتُهما كذلك (مائتا درهم - ألفا درهم)

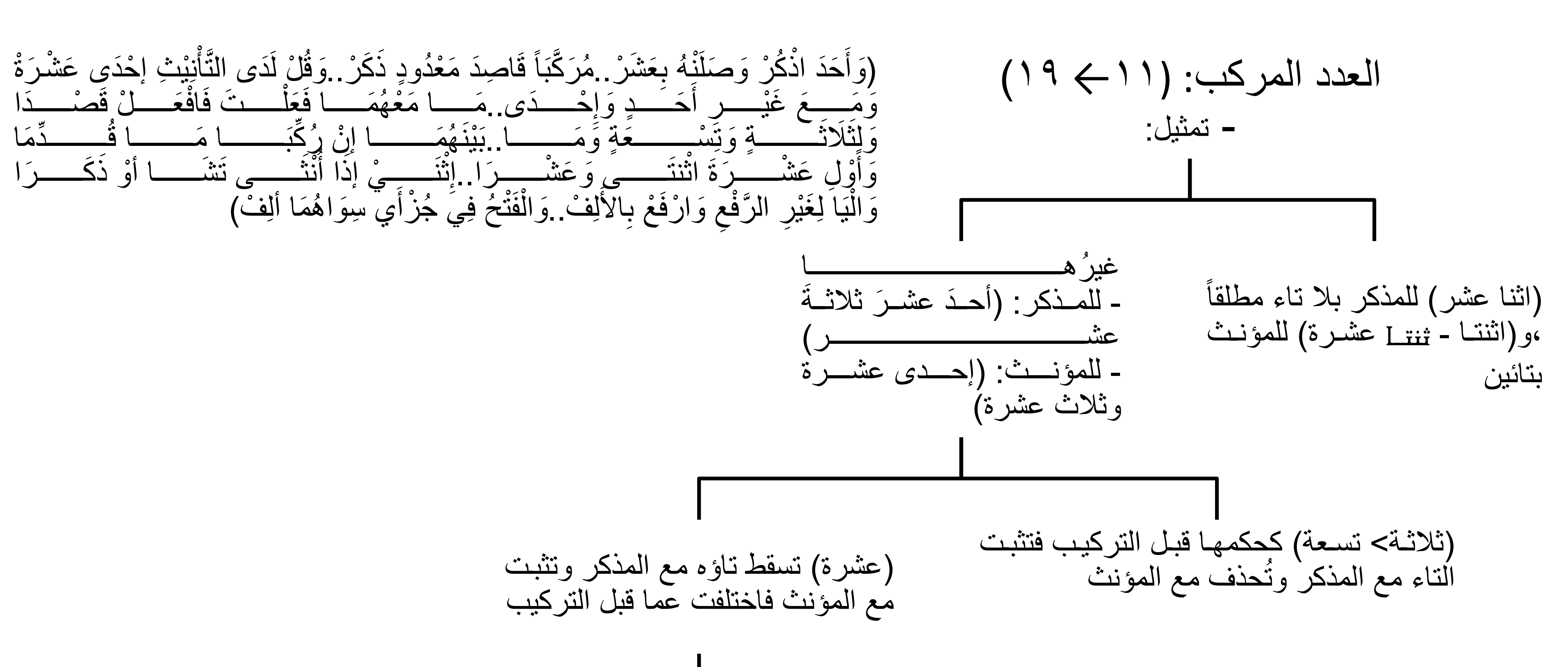
ورد قليلا

جمعاً في المائة (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ)
ش: (وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ شَفَا)
- فـ(سنين) تمييز شاذ وسهَّلَهُ شبه المائة بالعشر فكلاهما عَقدُ ما قبلَهُ

منصوباً

(إذَا عَاشَ الفتَى مَائتينِ عَاماً..فَقَدْ ذَهَبَ المسرَّةُ والفتَاءُ)
- وقاسَهُ ابنُ كَيسان

أما (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بالتنوين
- فـ(سنين) بدلٌ أو بيانٌ لـ(ثلاثمائة) ويمتنع جعلُهُ تمييزا فأقلّ ما يصدُق عليه (سنين) هو ثلاثة فيكون المجموع تسعمائة سنة على الأقل



تعليل

- لما لحقت التاء ما قبلها - ثلاثة مثلاً- مع المذكر امتنع اجتماع علامتا تأنيث ،أما (إحدى عشرة) فجاز اجتماع علامتي تأنيث لاختلافِهما لفظاً ،ولأن مدلول تاء (عشرة) التذكير ومدلول ألف (إحدى) التأنيث

- أمّا مع المؤنث فكان الأصل: (ثلاث عشر) فلم يُتركا لأن ترك التاء فيهما معاً كاجتماع علامتي تأنيث فأبقوا الصدر على أصله تقديما للدلالة على المقصود

العدد المركب: (١١ ← ١٩)
- أحكام

(وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ)
- يجوز في (عشرة) مع المؤنث التسكين أو الكسر في لغة تميم ،وهو الأشهر عنهم وهم مع قيسٍ الفتحُ

ئقُرِئَ بالإسكان والفتح في: (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) ،مصطفى: (للمُطَّوِعِي)

أما التذكير..فمفتوح الشين مطلقا

البناء
- الأعداد المركبة كلها مبنية على الفتح صدراً وعَجُزاً

علة البناء
تضمنه معنى واو العطف ،كما أن العَجُز وقع وموقِعَ تاء التأنيث
- بُنِيَ الصدرُ على الفتح لأن العجز منه كتاء التأنيث

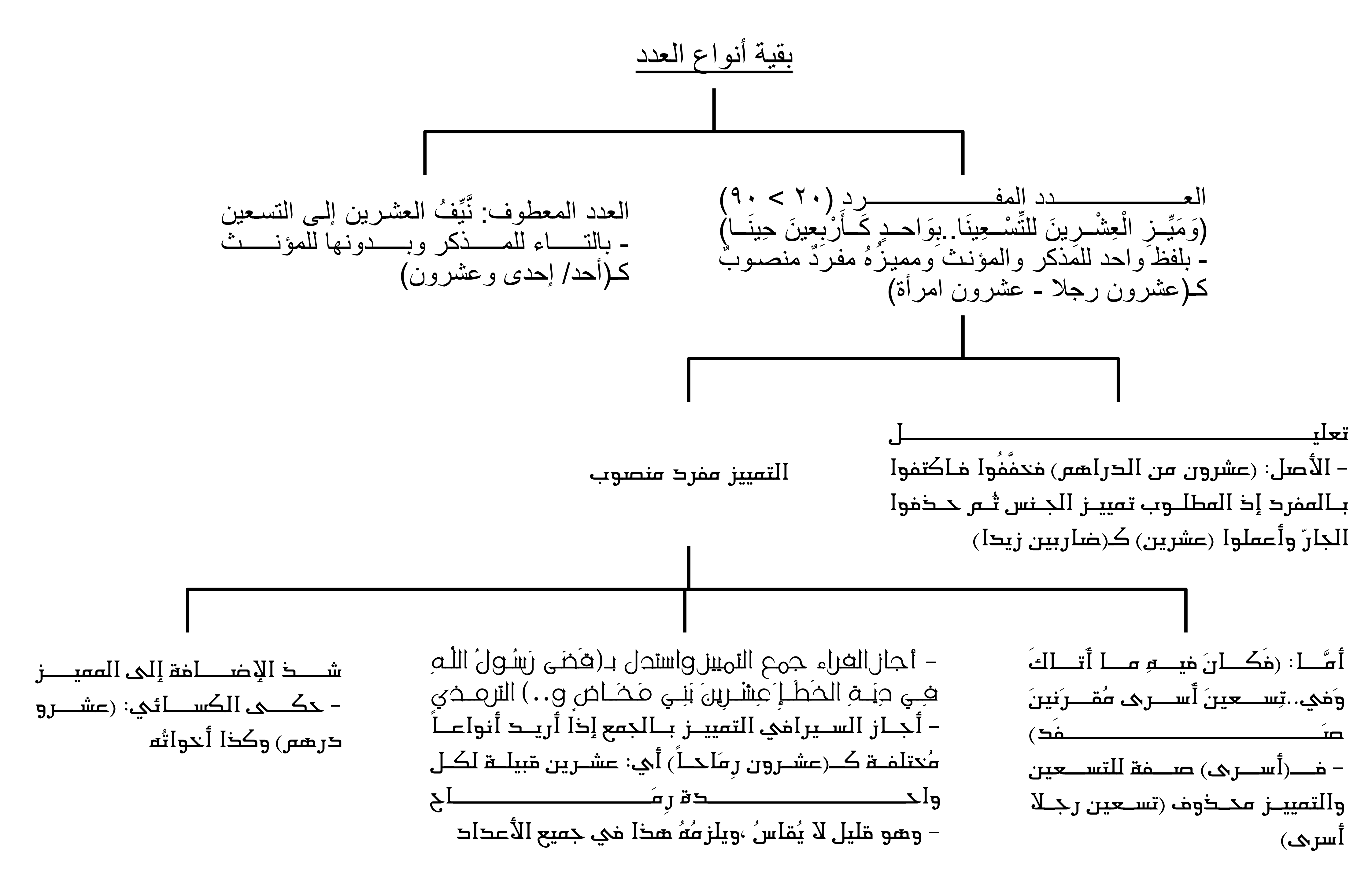
يُسْتَثْنَى (اثنا عشر - اثنتا عشرة) فصدرُهُما مُعربٌ كالمُثَنَّى وعجُزُهما مبني على الفتح
تعليل :
- إعراب الصدر: لأنه كمُضافٍ حُذِفت نونُه للإضافة
- بناء العجُز: لا محل للعجُز لوقوعه مَوْقِعَ نون المثنى وليس الصدرُ مضافا إليه قطعاً أو لتضمنه واو العطف

(ثمانيَ عشرة) للمؤنث فيه لغات:
- الأشهر: فتح الياء ،السيرافي: (اختارها النحاة وهي مفتوحة كأخواتها).
- ثمانيْ عشرة كـ(قالي قلا)
-وقل: (ثمانِ عشرة)

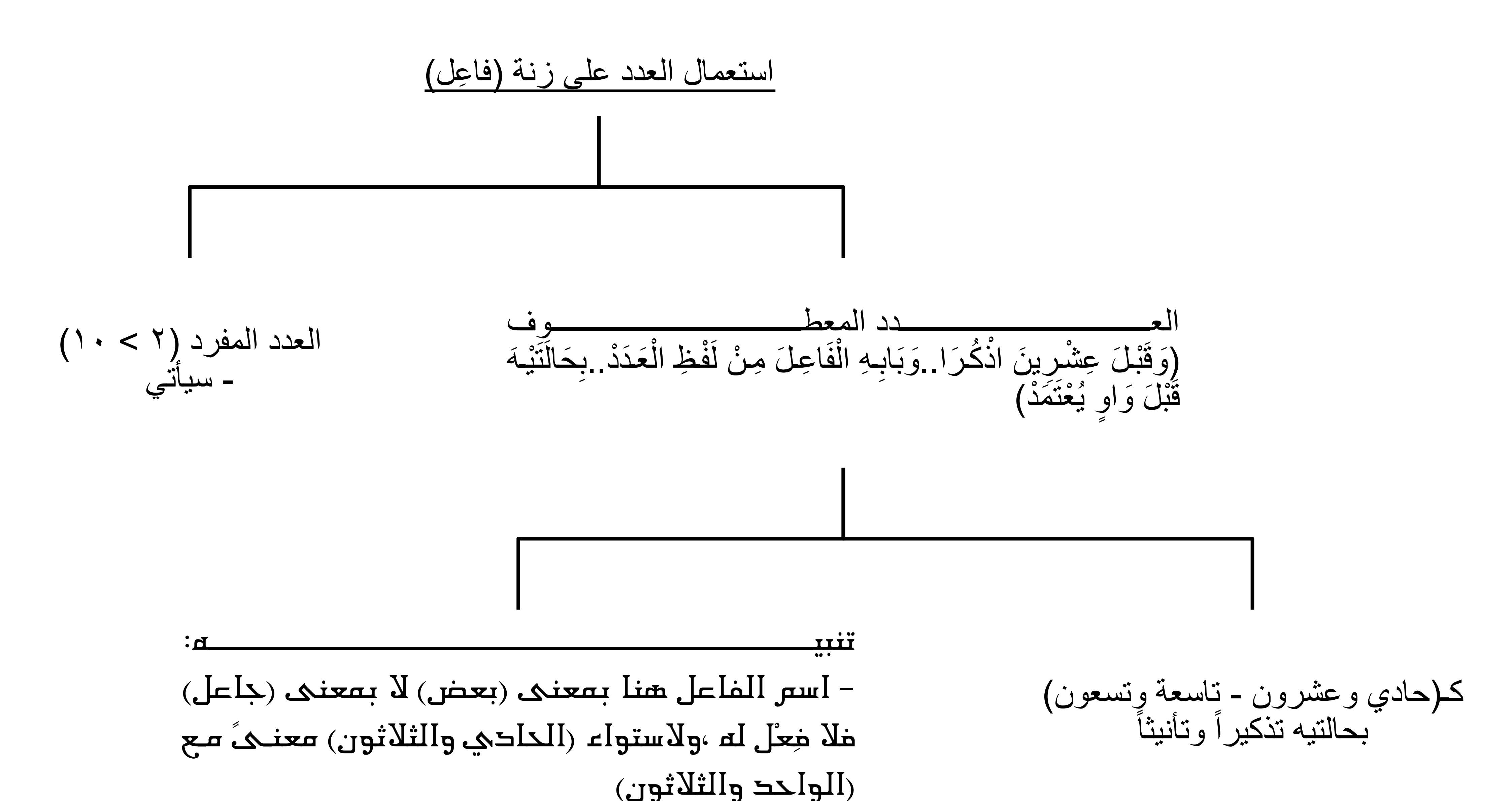
شذ تضايُفهُما: (كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ..بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ)
- وقاسه الفراءُ والكوفيون فيها وفي أخواتها فيقال: (هؤلاء خمسةُ عشرٍ - خمسَ عشرةٍ - بخمسِ عشرةٍ)

تمييزها مفرد منصوب
(وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا..مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا)
(أحدَ عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأةً)
- النصب: سيبويه: (لأن العرب جعلت المركب كالمنون)
- الإفراد: كافٍ لتمييز الجنس ،أمّا (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمما)

الأقوال
١ - بدل والتمييز محذوف (الشَّلَوْبِين وابن أبي الربيع وابن هشام)
- وقاسَهُ بعضُهُم على كونِهِ بدلا يقوم مقام التمييز وليس ممتنعاً فالممتنع نصبُهُ تمييزاً
٢- تمييز (الزمخشري)
-الناظم: ((أسباطا) تمييزٌ وسهّله نعته بمؤنث (أمما)).
- أجاب الشلوبين وابن أبي الربيع: ((أسباطا) مفردٌ مُذكَّرٌ فلو كان تمييزا لكان (اثني عشر))..ولكن (أمما) جامدٌ
- وذهب الفراء لجواز جمع التمييز قياساً على الآية
- للسيرافي مذهبُه هُنا: جمع التمييز إذا أريد أنواعٌ مُختلفة



بقية أنواع العدد
العـــــدد المفـــــرد (٢٠ > ٩٠)
(وَمَيِّزِ الْعِشْـرِينَ لِلتِّسْـعِينَا..بِوَاحِـدٍ كَـأَرْبَعِينَ حِينَـا)
- بلفظ واحد للمَذكر والمؤنث ومميزُهُ مفردٌ منصوبٌ
كـ(عشرون رجلا - عشرون امرأة)
العدد المعطوف: نَيِّفُ العشرين إلى التسعين
- بالتـاء للمـذكر وبـدونها للمؤنـث
كـ(أحد/ إحدى وعشرون)
تعليل
- الأصل: (عشرون من الدراهم) فخففُوا فاكتفوا بالمفرد إذ المطلوب تمييز الجنس ثم حذفوا الجارّ وأعملوا (عشرين) كـ(ضاربين زيدا)
التمييز مفرد منصوب
أمَّا: (فَكَانَ فيهِ ما أَتَاكَ وَفي..تِسعينَ أَسرى مُقَرنينَ صَفَدَ)
- فـ(أسرى) صفة للتسعين والتمييز محذوف (تسعين رجلا أسرى)
- أجاز الفراء جمع التمييز واستدل بـ(قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فِي دِيَةِ الخَطَإِ عِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ و..) الترمذي
- أجاز السيرافي التمييز بالجمع إذا أريد أنواعاً مُختلفة كـ(عشرون رِمَاحاً) أي: عشرين قبيلة لكل واحدة رِمَاح
- وهو قليل لا يُقاسُ ،ويلزمُهُ هذا في جميع الأعداد
شذ الإضافة إلى المميز
- حكى الكسائي: (عشرو درهم) وكذا أخواتُه


استعمال العدد على زنة (فاعِل)
العدد المعطوف
(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا..وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ..بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ)
العدد المفرد (٢ > ١٠)
- سيأتي
كـ(حادي وعشرون - تاسعة وتسعون) بحالتيه تذكيراً وتأنيثاً
تنبيه:
- اسم الفاعل هنا بمعنى (بعض) لا بمعنى (جاعل) فلا فِعْل له ،ولاستواء (الحادي والثلاثون) معنىً مع (الواحد والثلاثون)

استعمال العدد على زنة (فاعِل)

ثانياً: العدد المفرد (٢ > ١٠)

كـ(ثانٍ - ثالث) بلا تاءٍ تذكيراً وبها تأنيثاً

- وله استعمالان:

(وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى..عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا..وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى..ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا)

الإفراد

الإفراد كـ(ثالثٌ ثالثةٌ - تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فعَرَفْتُها . .ستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ)

عدم الإفراد

- وله صورتان

مع المشتق منه

(وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذِيْ مِنْهُ بُنِي..تُضِفْ إِلِيهِ مَثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ)

- فتجب إضافته لما بعده

تمثيل

- المذكر: (ثاني اثنين - رابعُ أربعةٍ - عاشرُ عشرةٍ)
- المؤنث: (ثانيةُ اثنتين وثالثةُ ثلاثٍ - عاشرةُ عشرٍ)

توجيهات

المعنى: أحدُ اثنين وإحدى اثنتين وأحدُ عشرٍ وإحدى عَشْرةٍ

- ولذا وجبت الإضافة إذ لا فِعل لَهُ فـ(ثالث ثلاثة كبعض ثلاثة)

المصوغ منه

- ليس فاعلاً فهو مصوغٌ مِن اسم العدد لا من مصدره ،فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق
- فيمتنع: (ثَلَثْتُ الثلاثةَ ثَلْثًا) فلا مصدر له ،فهذا اشتقاقٌ سماعي من اسم جنسٍ

أجاز الأخفش وقطربٌ والكسائي وثعلب النصبَ والتنوينَ كـ(هذا ثالثٌ ثلاثةً) قياساً على (ثَنَيتُ الرجلين)

- وأجازه في التسهيل في (ثانٍ) فقط

مع ما قبل المشتق

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا..فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا)

يجوز وجهان:

١- الإضافة: كـ(ثالثُ اثنين - رابعةُ ثلاثٍ) وهي أرجح من النصب بخلاف باب اسم الفاعل لأن أصل مادته العدد لا المصدر

٢- تنوينه ونصب ما بعده به كاسم الفاعل كـ(ثالثٌ اثنين - رابعةٌ ثلاثاً)

توجيه

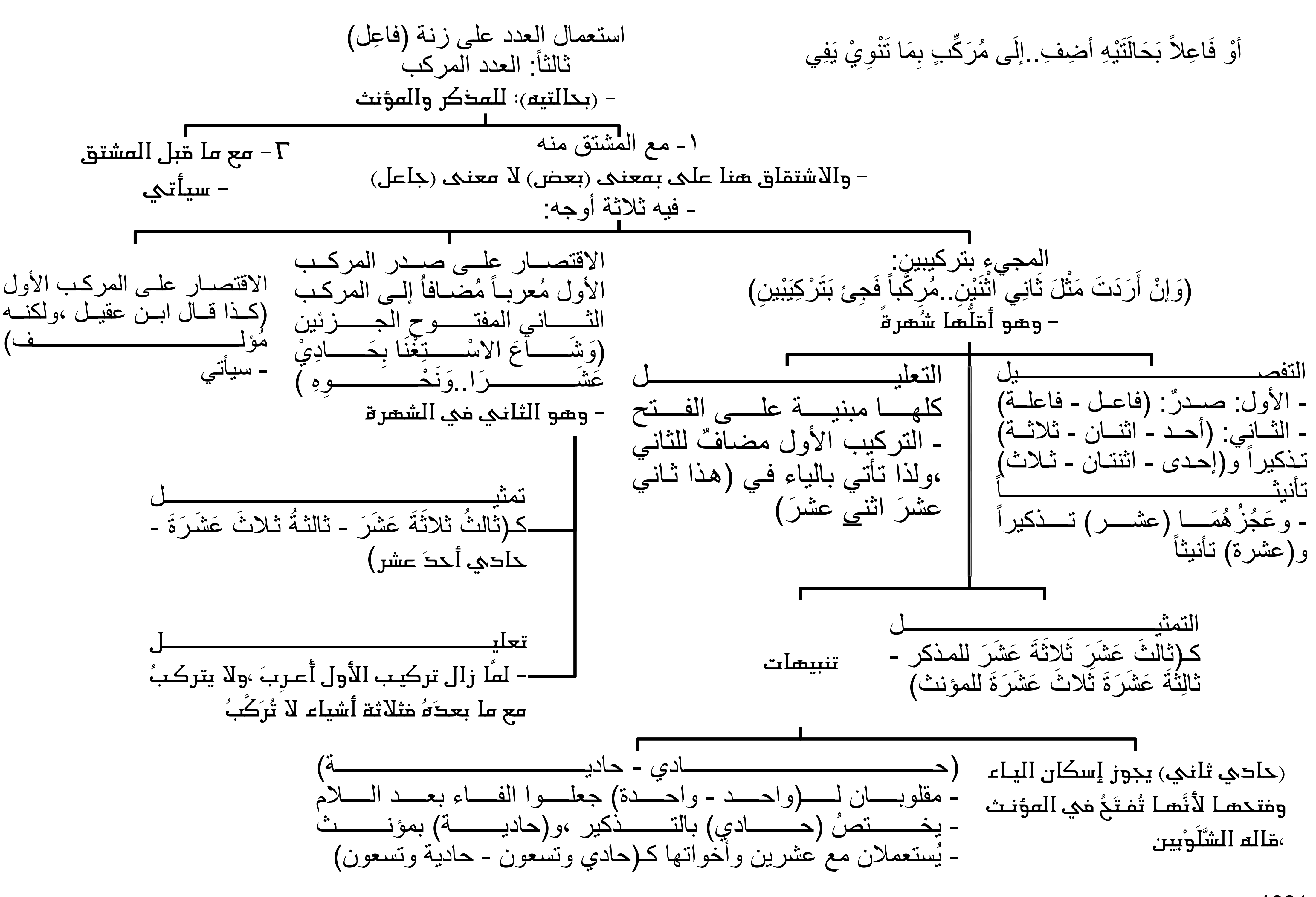
- مصوغ من نفس المصدر إذ تقول: (ثلثت الاثنين) والمصدر مُشتقٌّ بدوره من اسم العدد
- المعنى المراد (جاعل الاثنين ثلاثةً) إذ يمتنع (بعض الاثنين وهو ثالث)
- وإنما وردت الإضافة تخفيفاً
- شرح التسهيل: (قولهم مصوغ من العدد تقريب للمتعلم ،وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر وهي مصادر ثلثت إلى عشرت).

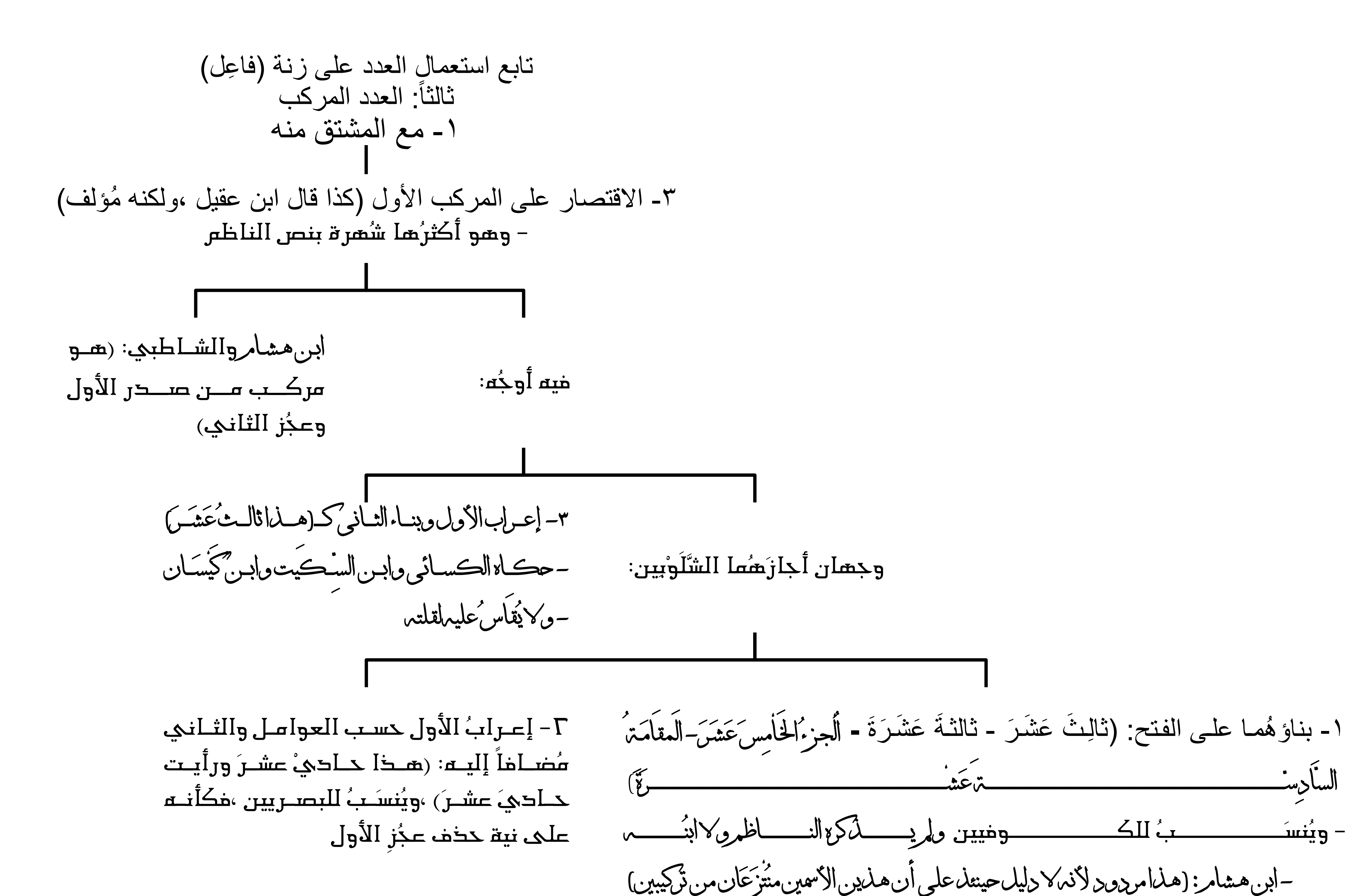
يمتنع هذا الاستعمال في ثانٍ

- فيتمنع: (ثَانِي واحدٍ - ثانٍ واحداً) وأجازه بعضهم وحكاه

يُشترط فيه ما يُشترط في اسم الفاعل

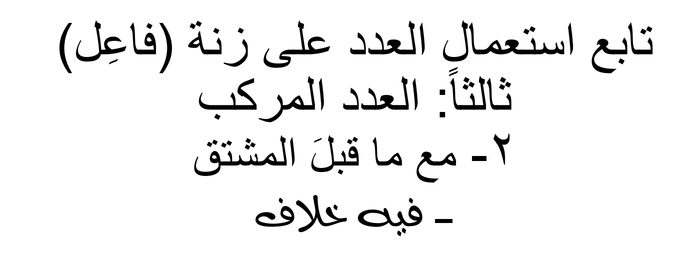
- فيُشترطُ الاعتماد ولا يعمل ماضياً


أَوْ فَاعِلاً بَحَالَتَيْهِ أضِفِ..إلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِيْ يَفِي
استعمال العدد على زنة (فاعِل)
ثالثاً: العدد المركب
- (بحالتيه): للمذكر والمؤنث
١- مع المشتق منه
- والاشتقاق هنا على بمعنى (بعض) لا معنى (جاعل)
- فيه ثلاثة أوجه:
٢- مع ما قبل المشتق
- سيأتي
المجيء بتركيبين:
(وَإنْ أَرَدتَ مَثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ..مُرَكَّباً فَجِئ بِتَرْكِيْبَيْنِ)
- وهو أقلُّها شُهرةً
التفصيل
- الأول: صدرٌ: (فاعل - فاعلة)
- الثاني: (أحد - اثنان - ثلاثة) تذكيراً و(إحدى - اثنتان - ثلاث) تأنيثاً
- وعَجُزُهُمَا (عشر) تذكيراً و(عشرة) تأنيثاً
التعليل
كلها مبنية على الفتح
- التركيب الأول مضافٌ للثاني، ولذا تأتي بالياء في (هذا ثاني عشرَ اثني عشرَ)
التمثيل
كـ(ثالثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ للمذكر - ثالِثَةَ عَشَرَةَ ثَلاثَ عَشَرَةَ للمؤنث)
تنبيهات
(حادي ثاني) يجوز إسكان الياء وفتحها لأنَّها تُفتَحُ في المؤنث، قاله الشَّلَوْبين
(حادي - حادية)
- مقلوبان لـ(واحد - واحدة) جعلوا الفاء بعد اللام
- يختصُ (حادي) بالتذكير، و(حادية) بمؤنث
- يُستعملان مع عشرين وأخواتها كـ(حادي وتسعون - حادية وتسعون)
الاقتصار على صدر المركب الأول مُعرباً مُضافاً إلى المركب الثاني المفتوح الجزئين
(وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِيْ عَشَرَا..وَنَحْوِهِ)
- وهو الثاني في الشهرة
تمثيل
كـ(ثالثُ ثلاثَةَ عَشَرَ - ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ - حادي أحدَ عشر)
تعليل
- لمَّا زال تركيب الأول أُعربَ، ولا يتركبُ مع ما بعدَهُ فثلاثة أشياء لا تُركَّبُ
الاقتصار على المركب الأول (كذا قال ابن عقيل، ولكنه مُؤلف)
- سيأتي



تابع استعمال العدد على زنة (فاعِل)
ثالثاً: العدد المركب
١- مع المشتق منه
٣- الاقتصار على المركب الأول (كذا قال ابن عقيل ،ولكنه مُؤلف)
- وهو أكثرُها شُهرة بنص الناظم
ابن هشام والشاطبي: (هو مركب من صدر الأول وعجُز الثاني)
فيه أوجُه:
٣- إعراب الأول وبناء الثاني كـ(هذا ثالثُ عَشَر)
- حكاه الكسائي وابن السِكِّيت وابن كَيْسَان
- ولا يُقَاسُ عليه لقلته
وجهان أجازَهما الشَّلَوْبِين:
٢- إعرابُ الأول حسب العوامل والثاني مُضافاً إليه: (هذا حاديْ عشرَ ورأيت حاديَ عشرَ) ،ويُنسَبُ للبصريين ،فكأنه على نية حذف عجُزِ الأول
١- بناؤهُما على الفتح: (ثالِثَ عَشَرَ - ثالثةَ عَشَرَةَ - الجزءُ الخامِسَ عَشَرَ- المَقَامَةُ السَادِسَةَ عَشْرَةَ)
- ويُنسَبُ للكوفيين ولم يذكره الناظم ولا ابنُه
- ابن هشام: (هذا مردود لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزَعَانِ من تركيبين)

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع استعمال العدد على زنة (فاعِل)

ثالثاً: العدد المركب

٢- مع ما قبلَ المشتق

- فيه خلاف

ممتنع (الكوفة وجمهور البصرة والناظم في التسهيل وأهمَلَهُ هُنَا)

- فيمتنع: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ)

- علة المنع: يمتنع بناء اسم صريح من اسم مركب أمَّا (عبشمي) فنادر ولذا منَعَهُ الأخفش أما حكاية: (ربعت الثلاثة عشرَ) فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثةَ عشرَ

جائز (سيبويه والشَّلَوْبين وابنُ الفخار)

- للقياس، وفيه وجهان:

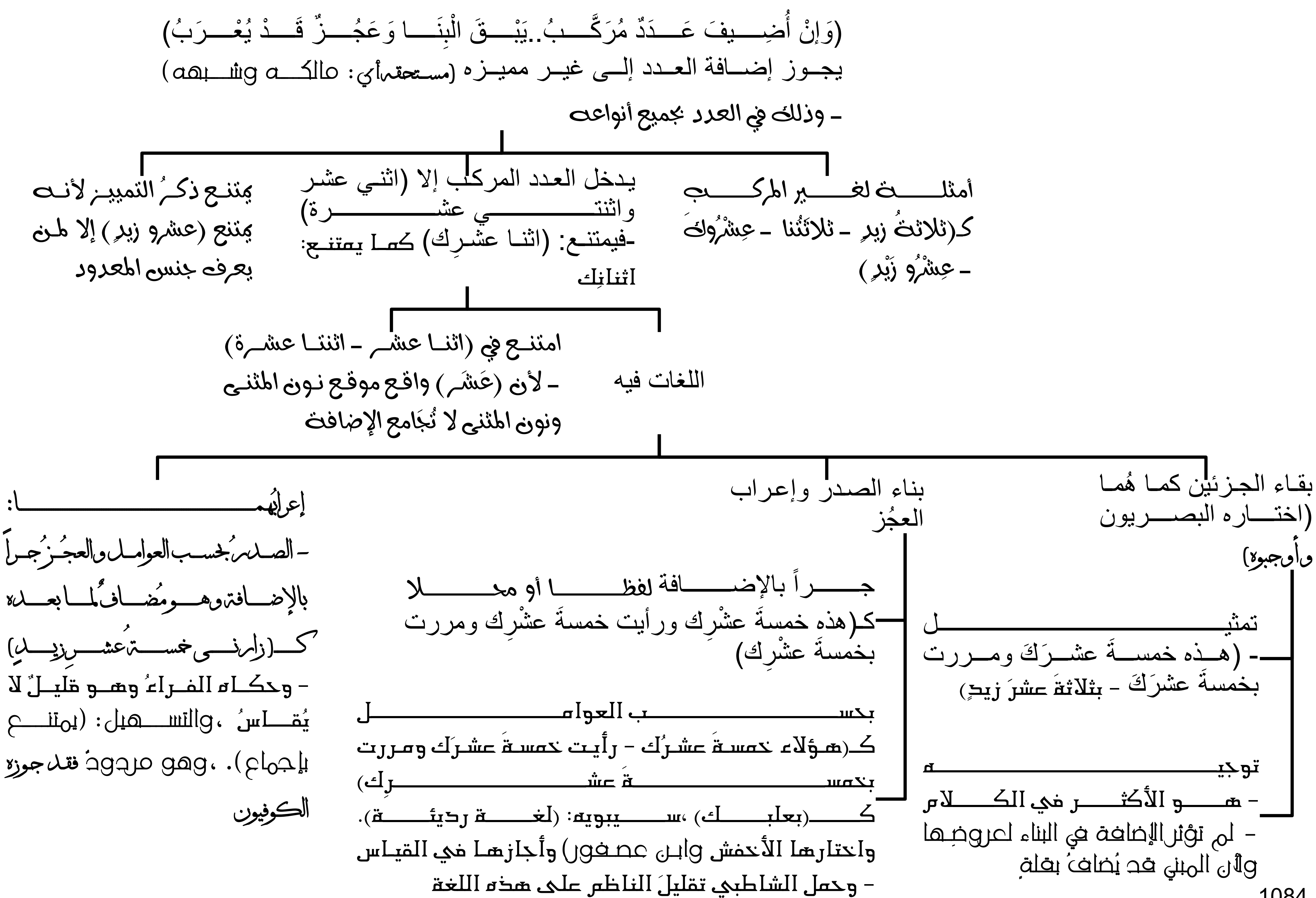
الإتيان بمركبين

- صدر الأول أكبر من صدر الثاني بواحد كـ(رابِعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)

الاقتصار على صدر المركب الأول مُعرَباً على وجهين:

١- مُضافاً للثاني: (رابعُ ثلاثَةَ عشَرَ)

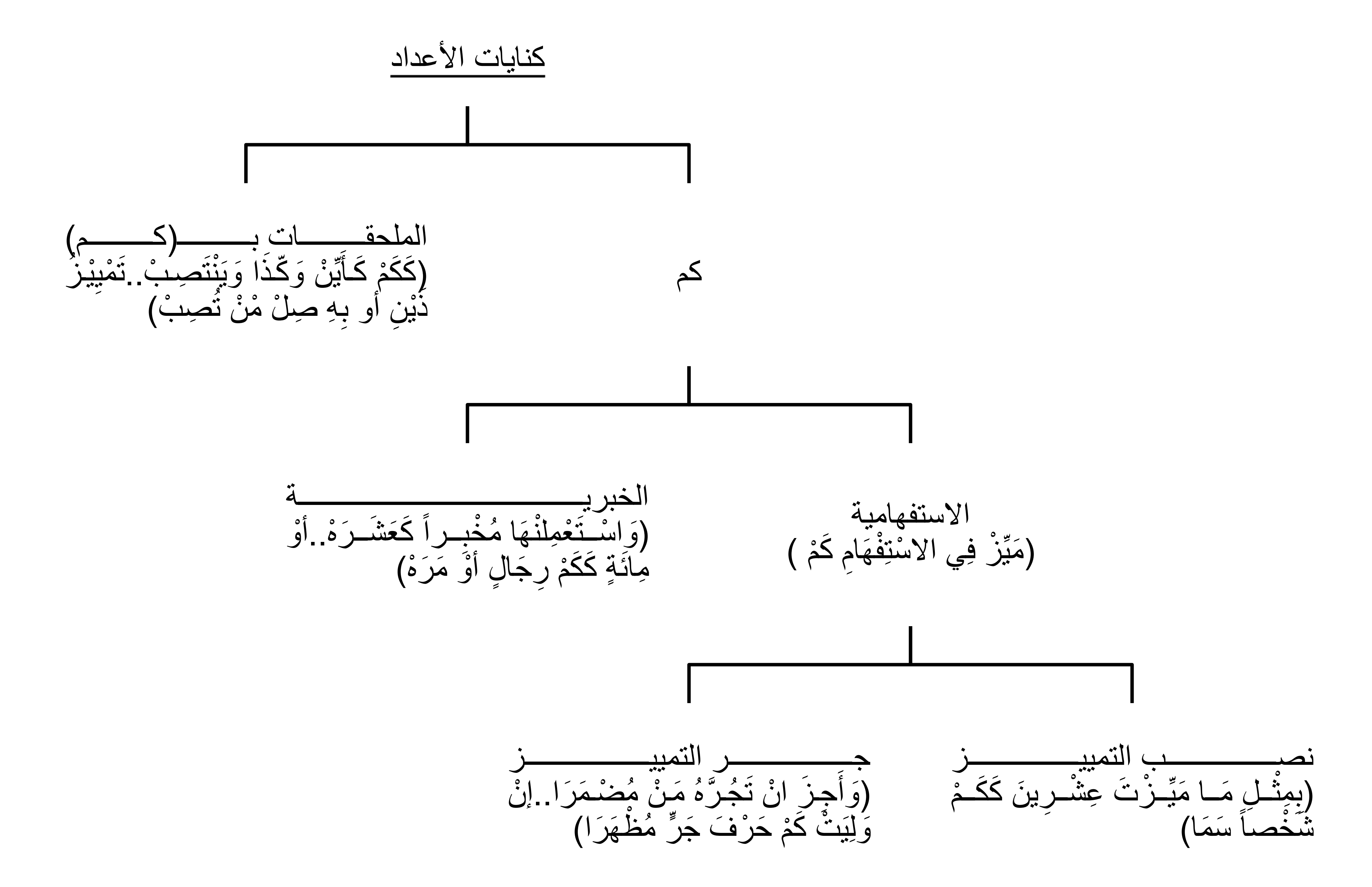
٢- مُنوَّناً ناصِباً للثاني محلاً: (رابعٌ ثلاثَةَ عشَرَ)، ومنعَهُ ابنُ هشام


(وَإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ..يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ)
يجوز إضافة العدد إلى غير مميزه (مستحقه أي: مالكه وشبهه)
- وذلك في العدد بجميع أنواعه
أمثلة لغير المركب
كـ(ثلاثةُ زيدٍ - ثلاثتُنا - عِشْرُوكَ
- عِشْرُو زَيْدٍ)
يدخل العدد المركب إلا (اثني عشر واثنتي عشرة)
-فيمتنع: (اثنا عشرِك) كما يمتنع: اثنانِك
يمتنع ذكرُ التمييز لأنه يمتنع (عشرو زيدٍ) إلا لمن يعرف جنس المعدود
اللغات فيه
امتنع في (اثنا عشر - اثنتا عشرة)
- لأن (عَشَر) واقع موقع نون المثنى
ونون المثنى لا تُجامع الإضافة
بقاء الجزئين كما هُما (اختاره البصريون وأوجبوه)
تمثيل
- (هذه خمسةَ عشرَكَ ومررت بخمسةَ عشرَكَ - بثلاثةَ عشرَ زيدٍ)
توجيه
- هو الأكثر في الكلام
- لم تؤثر الإضافة في البناء لعروضها ولأن المبني قد يُضافُ بقلةٍ
بناء الصدر وإعراب العجُز
جراً بالإضافة لفظاً أو محلا
كـ(هذه خمسةَ عشْرِك ورأيت خمسةَ عشْرِك ومررت بخمسةَ عشْرِك)
بحسب العوامل
كـ(هؤلاء خمسةَ عشرُك - رأيت خمسةَ عشرَك ومررت بخمسةَ عشرِك)
كـ(بعلبك)، سيبويه: (لغة رديئة).
واختارها الأخفش وابن عصفور وأجازها في القياس
- وحمل الشاطبي تقليلَ الناظمِ على هذه اللغة
إعرابهما:
- الصدر بحسب العوامل والعجُز جراً بالإضافة وهو مُضافٌ لما بعده
كـ(زارني خمسةُ عشرِ زيدٍ)
- وحكاه الفراءُ وهو قليلٌ لا يُقاسُ، والتسهيل: (يمتنع بإجماع). وهو مردودٌ فقد جوزه الكوفيون

مُصْطَفَى دَنْقَش

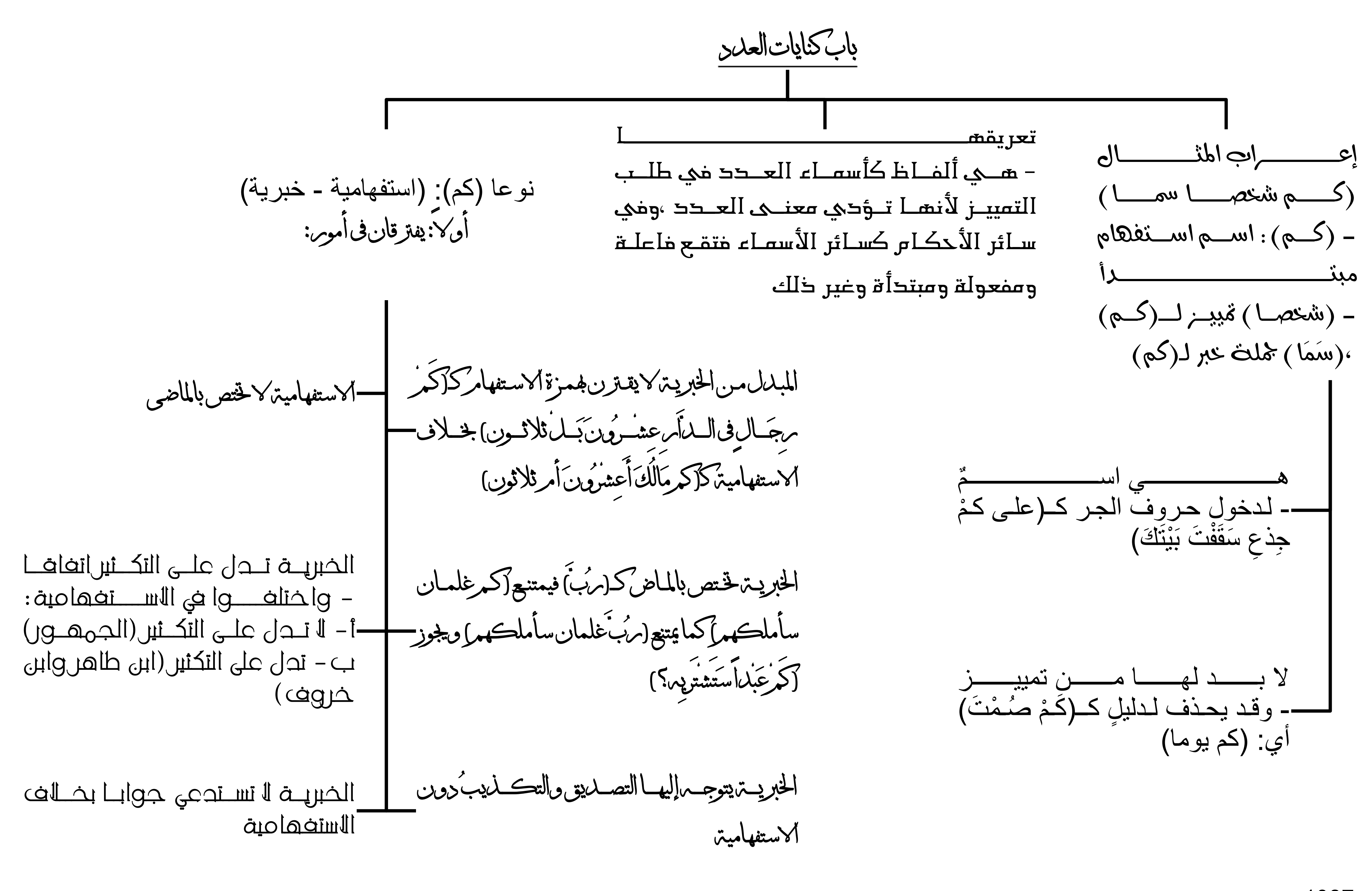
كِنَايَاتُ الْعَدَدِ

(كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)

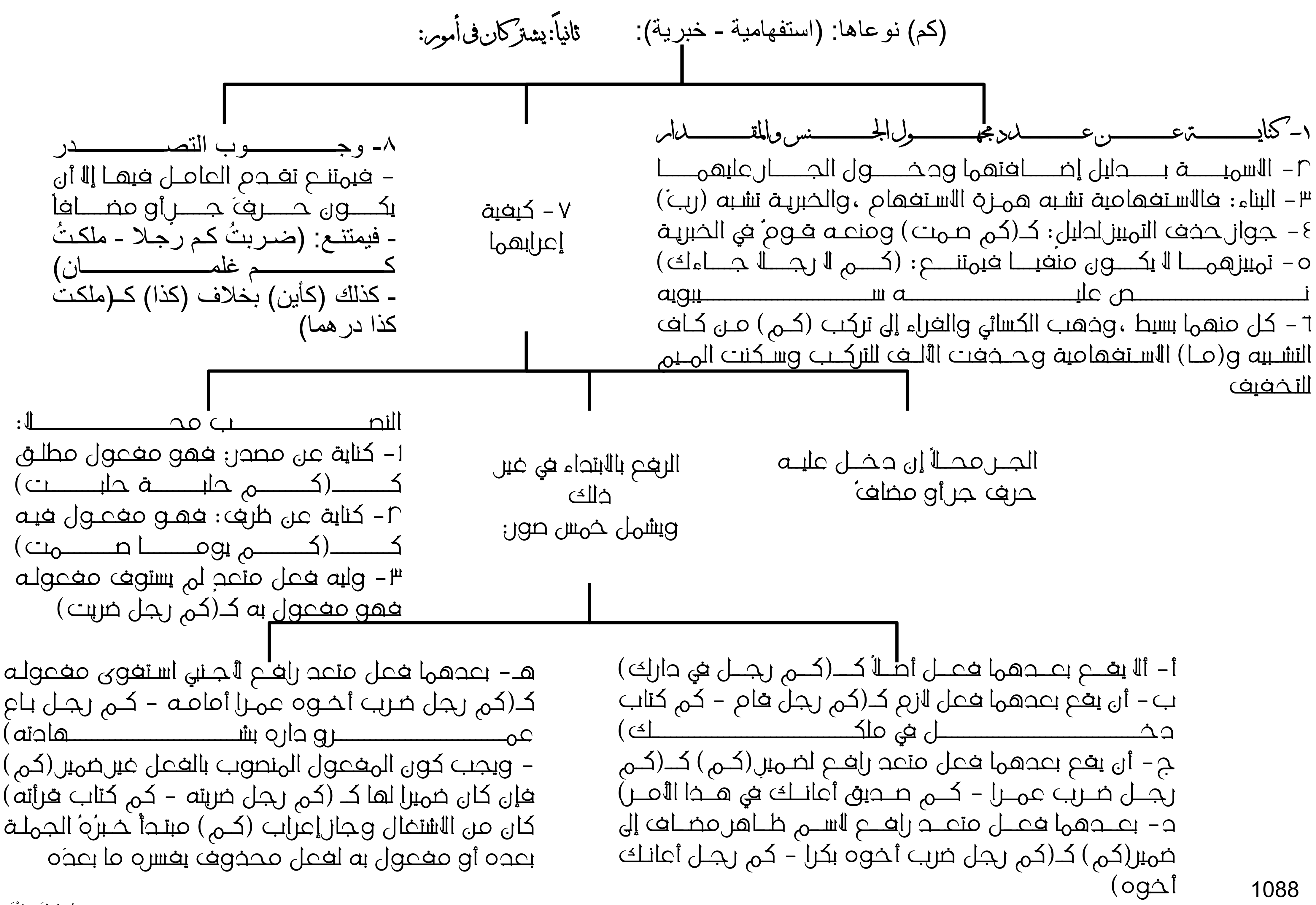


كنايات الأعداد
كم
الملحقـــــات بـــــــ(كـــــم)
(كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ..تَمْيِيْزُ
ذَيْنِ أو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ)
الاستفهامية
(مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ)
الخبريـــــــــــــــــــــة
(وَاسْـتَعْمِلْنَهَا مُخْبِـراً كَعَشَـرَهْ..أوْ
مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أوْ مَرَهْ)
نصـــــــب التمييـــــــــز
(بِمِثْـلِ مَـا مَيِّـزْتَ عِشْـرِينَ كَكَـمْ
شَخْصاً سَمَا)
جـــــــر التمييـــــــــز
(وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مَنْ مُضْمَرَا..إنْ
وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)

مُصْطَفَى دَنْقَش


باب كنايات العدد
تعريفها
- هي ألفاظ كأسماء العدد في طلب التمييز لأنها تؤدي معنى العدد، وفي سائر الأحكام كسائر الأسماء فتقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة وغير ذلك
إعراب المثال
(كم شخصا سما)
- (كم): اسم استفهام مبتدأ
- (شخصا) تمييز لـ(كم)
- (سَمَا) جملة خبر لـ(كم)،
نوعا (كم): (استفهامية - خبرية)
أولا: يفترقان في أمور:
المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام كـ(كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلاثُون) بخلاف الاستفهامية كـ(كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُون)
الاستفهامية لا تختص بالماضي
الخبرية تختص بالماضي كـ(رُبَّ) فيمتنع (كم غلمان سأملكهم) كما يمتنع (رُبَّ غلمان سأملكهم) ويجوز (كَمْ عَبْداً سَتَشْتَرِيهِ؟)
الخبرية تدل على التكثير اتفاقا
- واختلفوا في الاستفهامية:
أ- لا تدل على التكثير (الجمهور)
ب- تدل على التكثير (ابن طاهر وابن خروف)
الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب دون الاستفهامية
الخبرية لا تستدعي جوابا بخلاف الاستفهامية
هي اسمٌ
- لدخول حروف الجر كـ(على كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ)
لا بد لها من تمييز
- وقد يحذف لدليلٍ كـ(كَمْ صُمْتَ) أي: (كم يوما)

مُصْطَفَى دَنْقَش


(كم) نوعاها: (استفهامية - خبرية):
ثانياً: يشتركان في أمور:
1- كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار
2- الاسمية بدليل إضافتهما ودخول الجار عليهما
3- البناء: فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام، والخبرية تشبه (ربّ)
4- جواز حذف التمييز لدليل: كـ(كم صمت) ومنعه قومٌ في الخبرية
5- تمييزهما لا يكون منفيا فيمتنع: (كم لا رجلا جاءك) نص عليه سيبويه
6- كل منهما بسيط، وذهب الكسائي والفراء إلى تركب (كم) من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية وحذفت الألف للتركب وسكنت الميم للتخفيف
7- كيفية إعرابهما
8- وجوب التصدر
- فيمتنع تقدم العامل فيها إلا أن يكون حرفَ جرٍ أو مضافاً
- فيمتنع: (ضربتُ كم رجلا - ملكتُ كم غلمان)
- كذلك (كأين) بخلاف (كذا) كـ(ملكت كذا درهما)
الجر محلاً إن دخل عليه حرف جر أو مضافٌ
الرفع بالابتداء في غير ذلك
ويشمل خمس صور:
النصب محلا:
1- كناية عن مصدر: فهو مفعول مطلق كـ(كم حلبة حلبت)
2- كناية عن ظرف: فهو مفعول فيه كـ(كم يوما صمت)
3- وليه فعل متعدٍ لم يستوف مفعوله فهو مفعول به كـ(كم رجل ضربت)
أ- ألا يقع بعدهما فعل أصلاً كـ(كم رجل في دارك)
ب- أن يقع بعدهما فعل لازم كـ(كم رجل قام - كم كتاب دخل في ملكك)
ج- أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لضمير (كم) كـ(كم رجل ضرب عمرا - كم صديق أعانك في هذا الأمر)
د- بعدهما فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير (كم) كـ(كم رجل ضرب أخوه بكرا - كم رجل أعانك أخوه)
هـ- بعدهما فعل متعد رافع لأجنبي استوفى مفعوله كـ(كم رجل ضرب أخوه عمرا أمامه - كم رجل باع عمرو داره بشهادته)
- ويجب كون المفعول المنصوب بالفعل غير ضمير (كم) فإن كان ضميرا لها كـ(كم رجل ضربته - كم كتاب قرأته) كان من الاشتغال وجاز إعراب (كم) مبتدأً خبرُهُ الجملة بعده أو مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعدَه

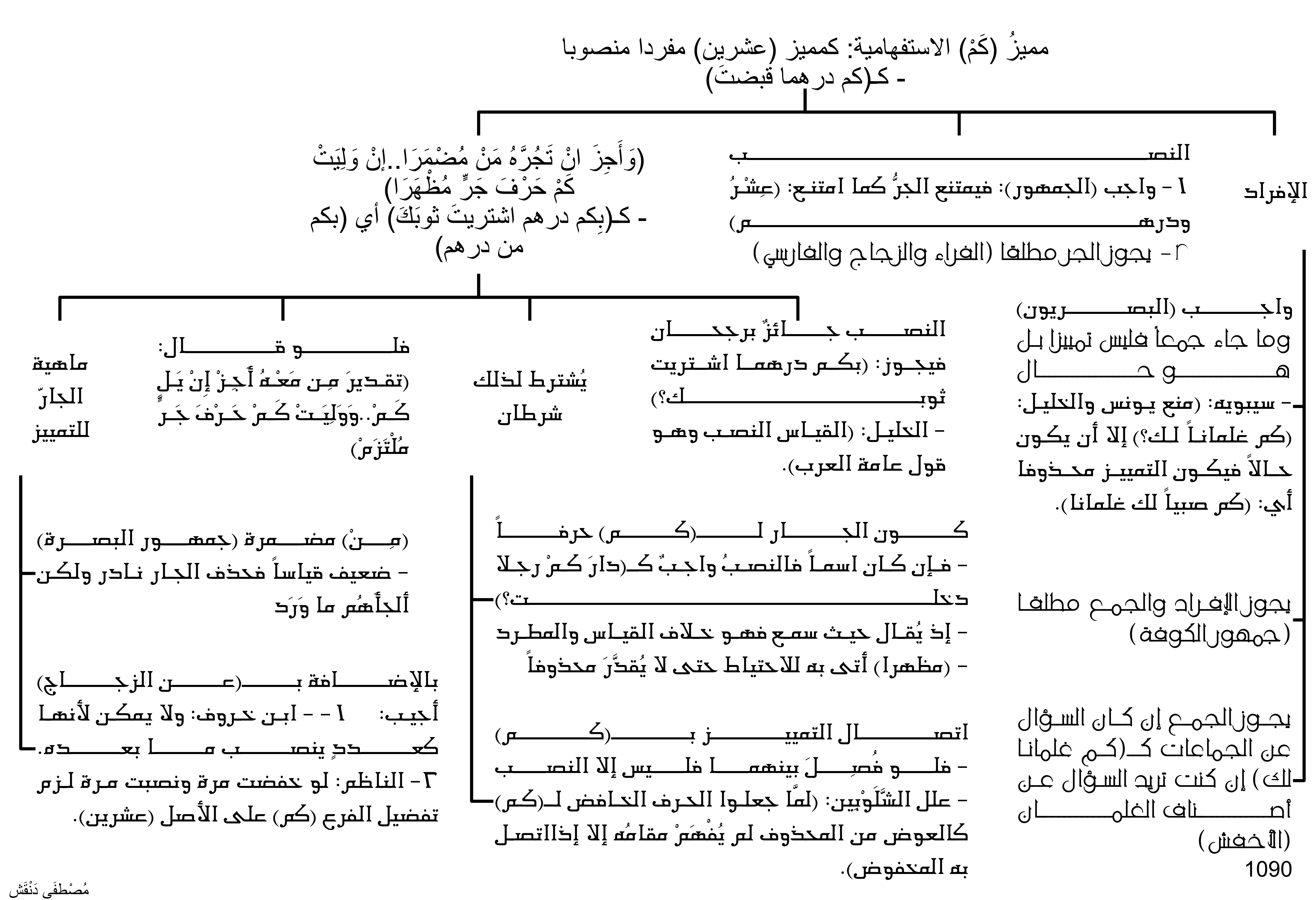
(مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا..وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مَنْ مُضْمَرَا..إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)

الاستفهامية بمعنى(أى عدد؟)، بدأ به لأنه الأصل فيها

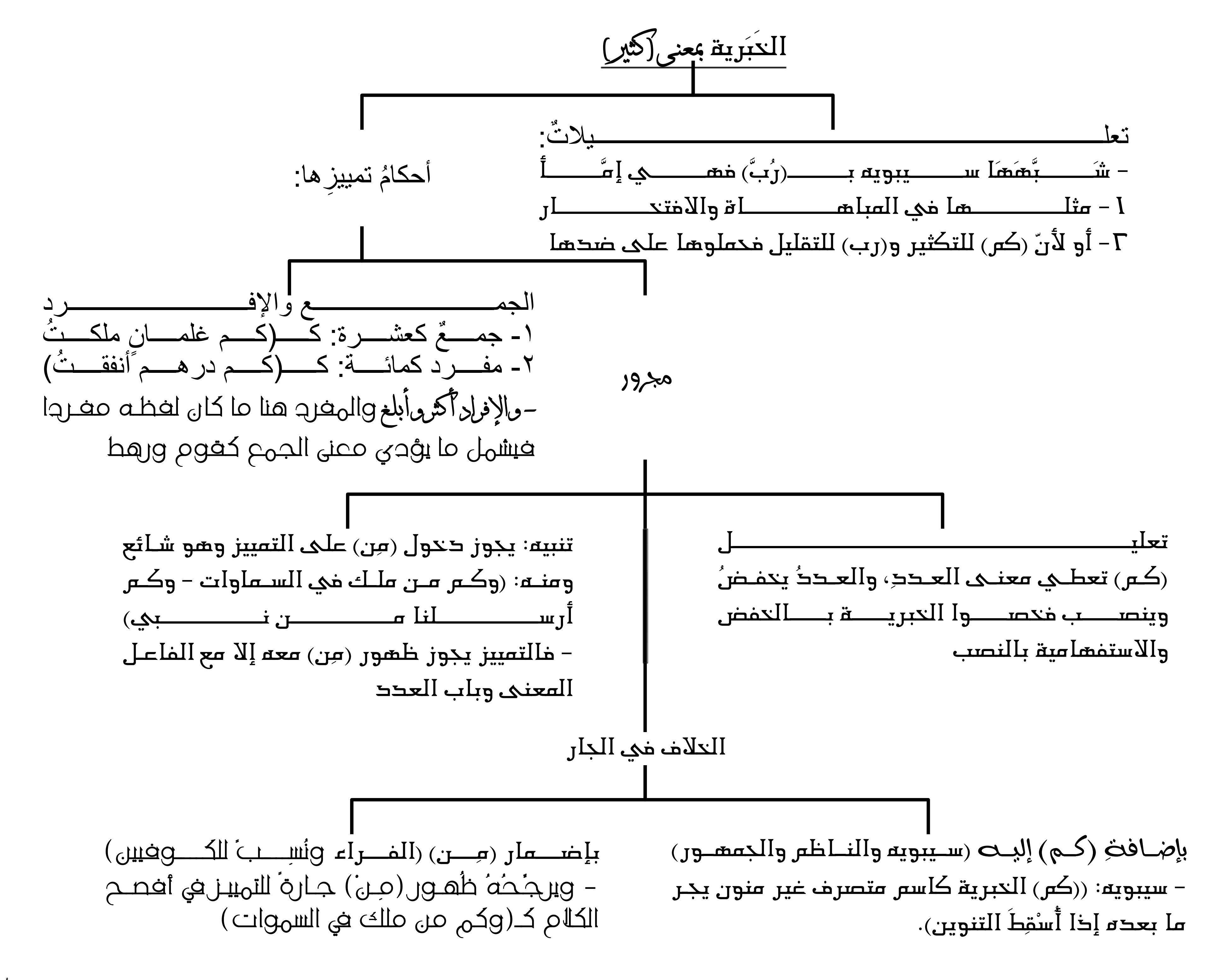
يجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها كـ(كم سما شخصا؟)
-الخليل: (الوصل أقوى فـ(عشرون) يمتنع فيها الفصل إلا ضرورةً فالعدد ليس في قوة اسم الفاعل في جواز الفصل ،والفصلُ عربية جيده). ،وصار ذلك في (كم) دون عشرين عِوَضاً مِن التمكن الفائت فهي لا تقع إلا مبتدأة ويمتنع تأخيرها

الاستفهامية تستدعي جوابا
- والأجود في جوابها كونُهُ على حسب موضعها في الإعراب كـ(كم مالك - ثلاثون) (كم أنفقت - ثلاثين) (بكم اشتريت - بثلاثين)
- ويجوز الإتيان به مرفوعا مطلقا

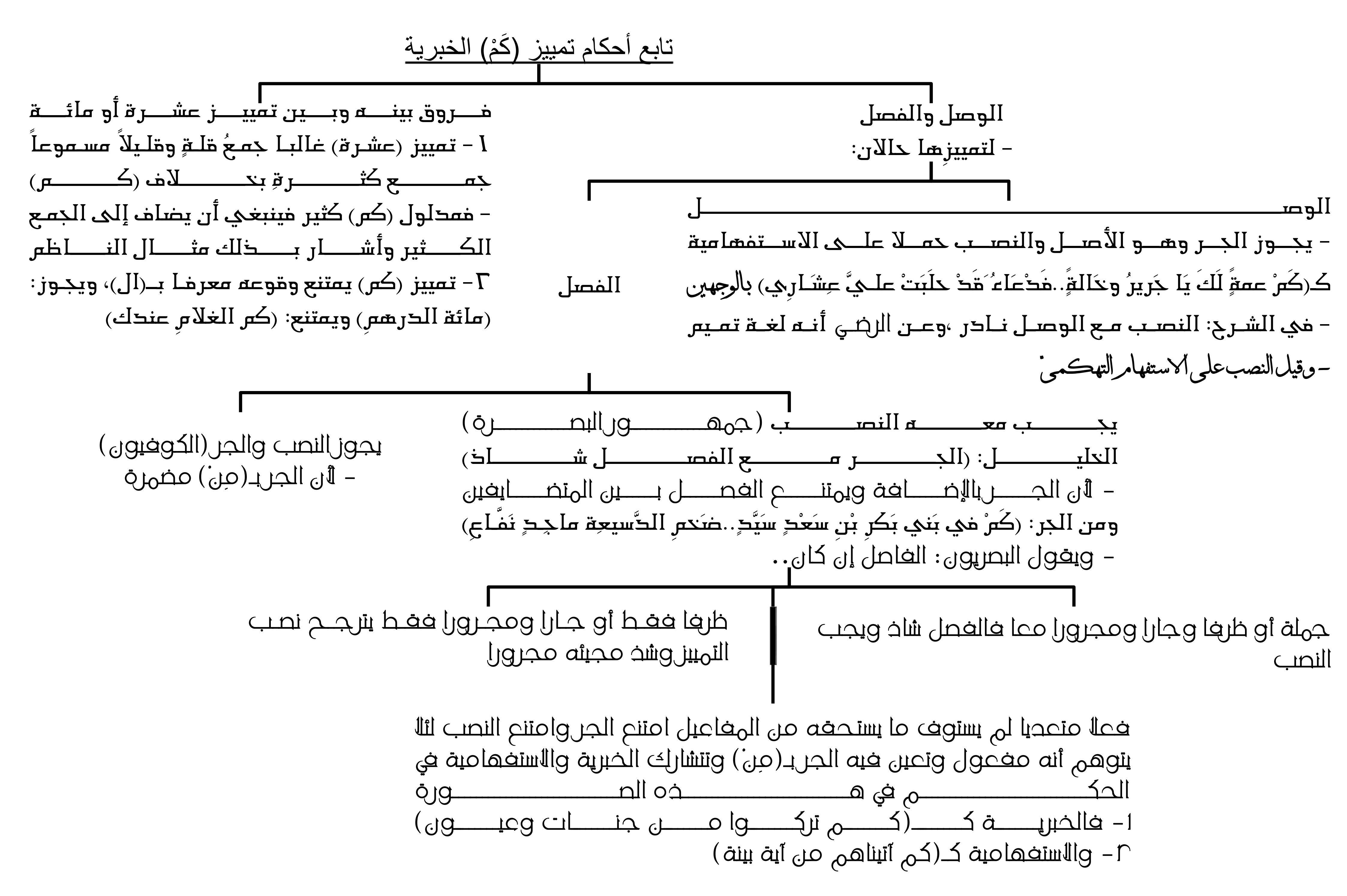
مميزها كمميز (عشرين) مفردا منصوبا كـ(كم درهما قبضتَ)
- وستأتي أحكامُهُ



مميزُ (كَمْ) الاستفهامية: كمميز (عشرين) مفردا منصوبا
- كـ(كم درهما قبضتَ)
الإفراد
النصب
١ - واجب (الجمهور): فيمتنع الجرُّ كما امتنع: (عِشْرُ ودرهم)
٢ - يجوز الجر مطلقا (الفراء والزجاج والفارسي)
(وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مَنْ مُضْمَرَا..إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)
- كـ(بِكم درهم اشتريتَ ثوبَكَ) أي (بكم من درهم)
واجب (البصريون) وما جاء جمعاً فليس تمييزا بل هو حال
- سيبويه: (منع يونس والخليل: (كم غلماناً لك؟) إلا أن يكون حالاً فيكون التمييز محذوفا أي: (كم صبياً لك غلمانا).
يجوز الإفراد والجمع مطلقا (جمهور الكوفة)
يجوز الجمع إن كان السؤال عن الجماعات كـ(كم غلمانا لك) إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان (الأخفش)
النصب جائزٌ برجحان فيجوز: (بكم درهما اشتريت ثوبك؟)
- الخليل: (القياس النصب وهو قول عامة العرب).
يُشترط لذلك شرطان
كون الجار لـ(كم) حرفاً
- فإن كان اسماً فالنصبُ واجبٌ كـ(دارَ كمْ رجلا دخلت؟)
- إذ يُقال حيث سمع فهو خلاف القياس والمطرد
- (مظهرا) أتى به للاحتياط حتى لا يُقدَّرَ محذوفاً
اتصال التمييز بـ(كم)
- فلو فُصِلَ بينهما فليس إلا النصب
- علل الشَّلَوْبِين: (لمَّا جعلوا الحرف الخافض لـ(كم) كالعوض من المحذوف لم يُفهَمْ مقامُه إلا إذا اتصل به المخفوض).
فلو قال: (تقديرَ مِن مَعْهُ أَجِزْ إِنْ يَلِ كَمْ..وَوَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُلْتَزَمْ)
ماهية الجارّ للتمييز
(مِنْ) مضمرة (جمهور البصرة)
- ضعيف قياساً فحذف الجار نادر ولكن ألجأهُم ما وَرَد
بالإضافة بـ(عن الزجاج)
أجيب: ١ - - ابن خروف: ولا يمكن لأنها كعددٍ ينصب ما بعده.
٢- الناظم: لو خفضت مرة ونصبت مرة لزم تفضيل الفرع (كم) على الأصل (عشرين).



الخَبَرية بمعنى (كثير)
تعليلاتٌ:
- شَبَّهَهَا سيبويه بـ (رُبَّ) فهي إمَّا
١- مثلها في المباهاة والافتخار
٢- أو لأنّ (كم) للتكثير و(رب) للتقليل فحملوها على ضدها
أحكامُ تمييزِها:
الجمع والإفراد
١- جمعٌ كعشرة: كـ(كم غلمانٍ ملكتُ
٢- مفرد كمائة: كـ(كم درهمٍ أنفقتُ)
-والإفراد أكثر وأبلغ والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا
فيشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط
مجرور
تعليل
(كم) تعطي معنى العددِ، والعددُ يخفضُ
وينصب فخصوا الخبرية بالخفض
والاستفهامية بالنصب
تنبيه: يجوز دخول (مِن) على التمييز وهو شائع
ومنه: (وكم من ملك في السماوات - وكم
أرسلنا من نبي)
- فالتمييز يجوز ظهور (مِن) معه إلا مع الفاعل
المعنى وباب العدد
الخلاف في الجار
بإضافةِ (كم) إليه (سيبويه والناظم والجمهور)
- سيبويه: ((كم) الخبرية كاسم متصرف غير منون يجر
ما بعده إذا أُسْقِطَ التنوين).
بإضمار (مِن) (الفراء ونُسِبَ للكوفيين)
- ويرجِّحُهُ ظُهور (مِنْ) جارةً للتمييز في أفصح
الكلام كـ(وكم من ملك في السموات)



تابع أحكام تمييز (كَمْ) الخبرية
الوصل والفصل
- لتمييزِها حالان:
الوصل
- يجوز الجر وهو الأصل والنصب حملا على الاستفهامية
كـ(كَمْ عمةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالةٍ..فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي) بالوجهين
- في الشرح: النصب مع الوصل نادر ،وعن الرضي أنه لغة تميم
- وقيل النصب على الاستفهام التهكمي
الفصل
يجب معه النصب (جمهور البصرة)
الدليل: (الجر مع الفصل شاذ)
- لأن الجر بالإضافة ويمتنع الفصل بين المتضايفين
ومن الجر: (كَمْ في بَني بَكرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ..ضَخمِ الدَّسيعةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ)
- ويقول البصريون: الفاصل إن كان..
جملة أو ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفصل شاذ ويجب النصب
ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز وشذ مجيئه مجرورا
فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل امتنع الجر وامتنع النصب لئلا يتوهم أنه مفعول وتعين فيه الجر بـ(مِنْ) وتشارك الخبرية والاستفهامية في الحكم في هذه الصورة
١- فالخبرية كـ(كم تركوا من جنات وعيون)
٢- والاستفهامية كـ(كم آتيناهم من آية بينة)
يجوز النصب والجر (الكوفيون)
- لأن الجر بـ(مِنْ) مضمرة
فروق بينه وبين تمييز عشرة أو مائة
١- تمييز (عشرة) غالبا جمعُ قلةٍ وقليلاً مسموعاً جمع كثرةٍ بخلاف (كم
- فمدلول (كم) كثير فينبغي أن يضاف إلى الجمع الكثير وأشار بذلك مثال الناظم
٢- تمييز (كم) يمتنع وقوعه معرفا بـ(ال)، ويجوز: (مائة الدرهمِ) ويمتنع: (كم الغلامِ عندك)

مثل (كم) الخبرية في التكثير: (كذا - كأين)
(كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ..تَمْيِيْزُ ذَيْنِ أو بِهِ صِلْ مْنْ تُصِبْ)

فلا يفيدان الاستفهام وثمَّ خلافٌ في(كأين)

- تأتي للاستفهام (ابن قتيبة وابن عصفور والناظم)
- ورد حديث أُبَيّ مع ابن مسعود: (كأينٍ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ قال عبد الله: ثلاثا وتسعين) -أحمد وابن حبان

لا تأتي للاستفهام (الجمهور)
- لم يأت غيرُه فلا يُقاسُ

تنبيه: جعل ابن عقيل وابن هشام والأشموني (ككم كأين) محمولاً على الخبرية فقط مع أن مذهب الناظم أن كأي تكون خبرية وتكون استفهامية

في الشرح: (حقهما الإضافة إلى تمييزهما كإضافة (كم) الخبرية فامتنع:
- في (كأين): إذ لو أضيفت للزم نزع تنوينها فهي مركبة من كاف التشبيه و(أي)
- في (كذا): لأن عجُزها اسمٌ ليس له قبل التركيب نصيب في الإضافة).

مسائل (كذا)

- مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية على الصحيح

استعمالات (كذا)

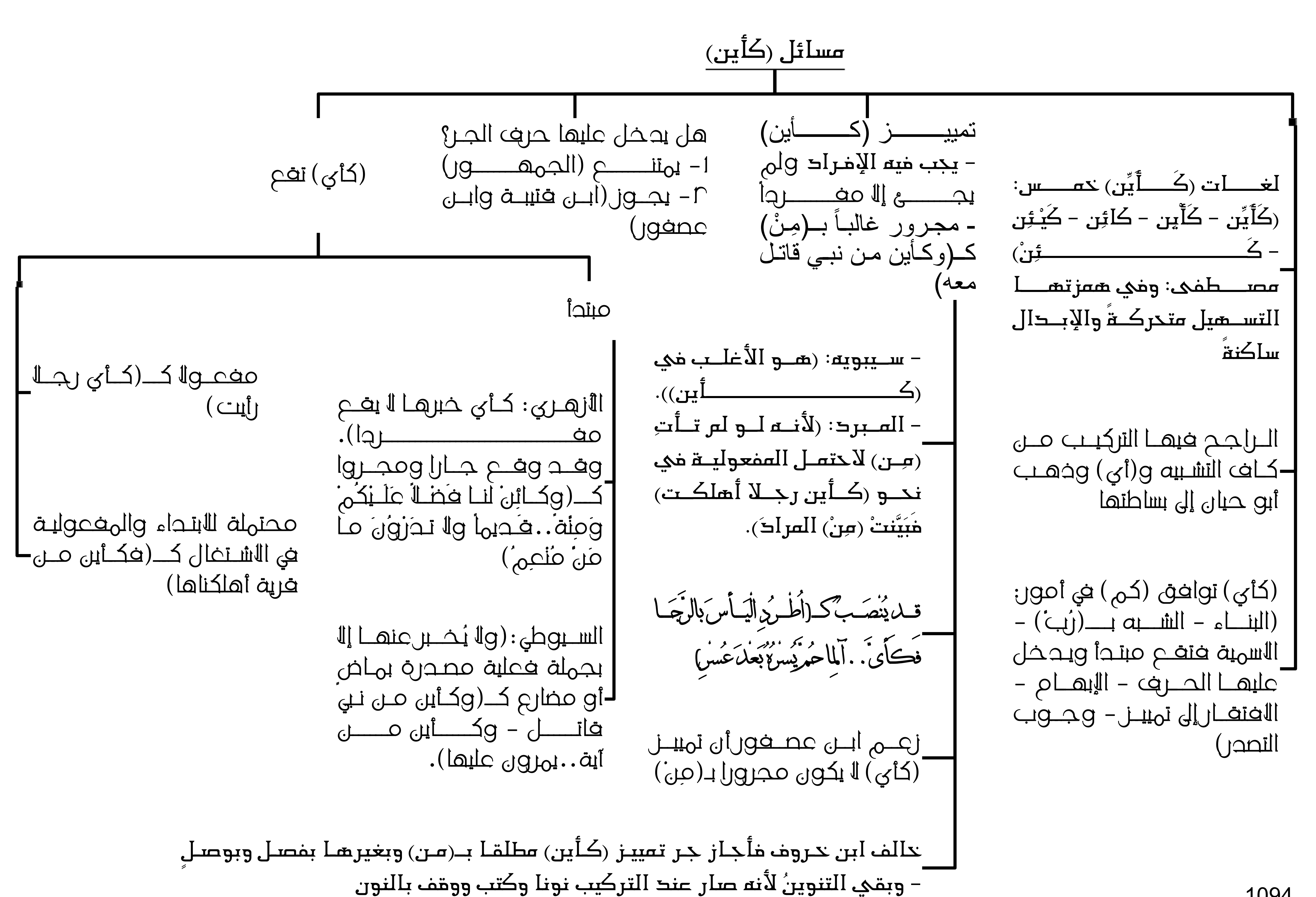
من حيث الصيغة
١- مفردة: كـ(ملكت كذا درهما)
٢- مركبة: كـ(ملكت كذا كذا درهما)
٣- معطوفٌ عليها مثلُها كـ(ملكت كذا وكذا درهما) وهو الكثير حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا غيرَهُ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

من حيث المعنى: استعمالان فـ(لي عنده كذا درهما أو كذا وكذا درهما) يعنى:
١- التكثير
٢- أو كناية عن الشيء كـ(فعلت كذا)
فائدة: يجعل الفقهاء الإقرارات بـ(كذا) كالآتي:
أ- المركبة كـ(له علي كذا كذا قرشا): (١١ - ١٩)
ب- المعطوفة: (كذا وكذا دينارا): (٢١ - ٩٩)

تمييز (كذا)

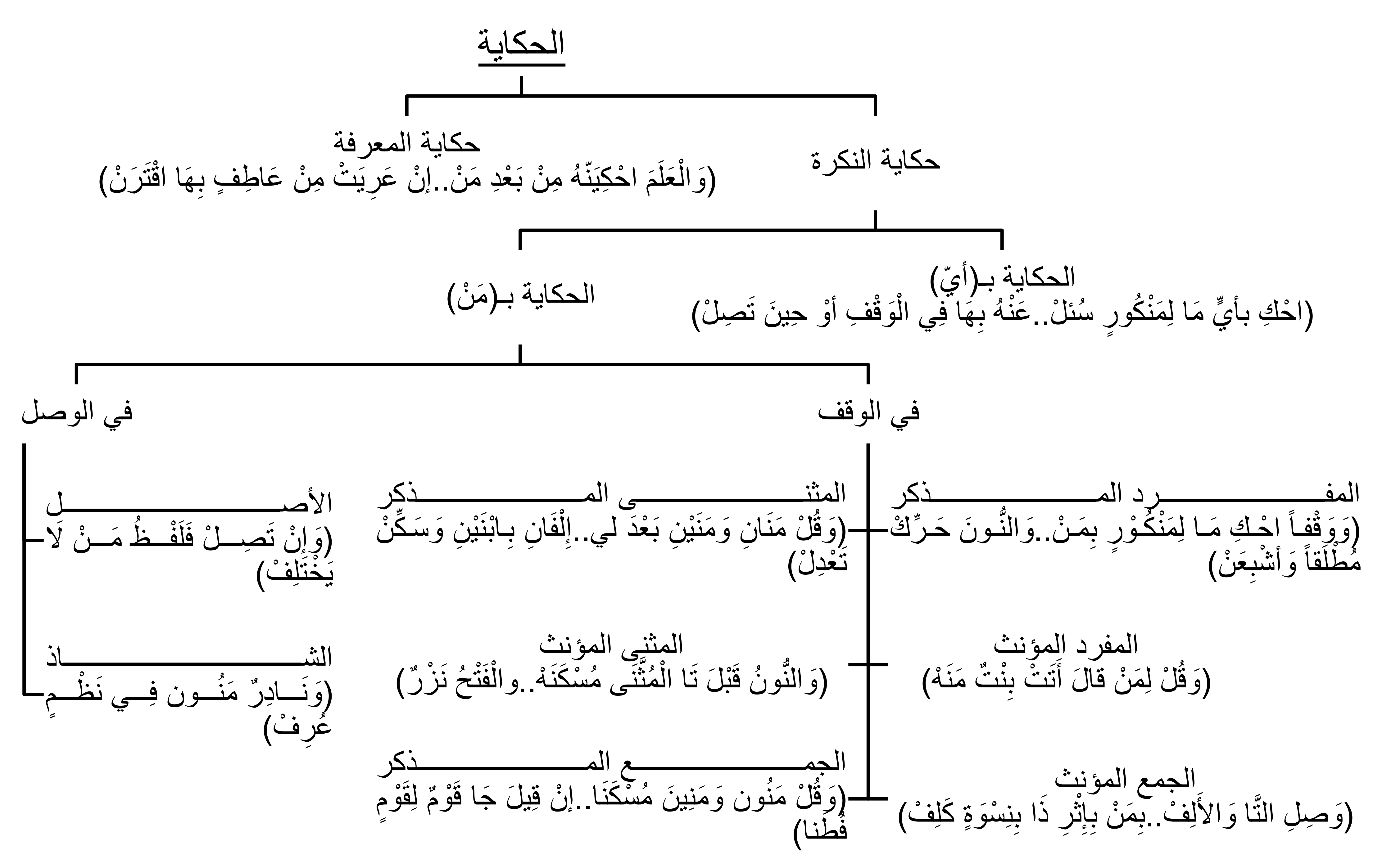
يجب فيه النصب والإفراد (البصريون) كـ(ملكتُ كذا درهماً)
- ابن خروف: (لا يكون إلا منصوبا)

التفصيل (الكوفيون والمبرد) يجوز جر تمييز (كذا) بالإضافة مفردا ومجموعا بحسب ما يُكنى عنه بها
- (كذا وكذا): كعدد معطوف
- (كذا كذا) كعدد مركب
- (كذا) كعدد مضاف وهو مضاف إلى مفرد كـ(مائة) و (ألف) وإلى جمع كـ(ثلاثة)
- ولا سماع من العرب


مسائل (كأين)
لغات (كَأَيِّن) خمس: (كَأَيِّن - كَأْيِن - كائِن - كَيْئِن - كَئِنْ)
مصطفى: وفي همزتها التسهيل متحركةً والإبدال ساكنةً
الراجح فيها التركيب من كاف التشبيه و(أي) وذهب أبو حيان إلى بساطتها
(كأي) توافق (كم) في أمور: (البناء - الشبه بـ(رُبَّ) - الاسمية فتقع مبتدأ ويدخل عليها الحرف - الإبهام - الافتقار إلى تمييز - وجوب التصدر)
تمييز (كأين)
- يجب فيه الإفراد ولم يجئ إلا مفردا
- مجرور غالباً بـ(مِنْ) كـ(وكأين من نبي قاتل معه)
- سيبويه: (هو الأغلب في (كأين)).
- المبرد: (لأنه لو لم تأتِ (مِن) لاحتمل المفعولية في نحو (كأين رجلا أهلكت فَبَيَّنتْ (مِنْ) المرادَ).
قد يُنْصَبُ كـ(أُطْرُدِ اليأسَ بالرَّجا فَكَأَيٍّ.. آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بعدَ عُسْرِ)
زعم ابن عصفور أن تمييز (كأي) لا يكون مجرورا بـ(مِنْ)
خالف ابن خروف فأجاز جر تمييز (كأين) مطلقا بـ(من) وبغيرها بفصل وبوصلٍ
- وبقي التنوينُ لأنه صار عند التركيب نونا وكتب ووقف بالنون
هل يدخل عليها حرف الجر؟
1- يمتنع (الجمهور)
2- يجوز (ابن قتيبة وابن عصفور)
(كأي) تقع
مبتدأ
الأزهري: كأي خبرها لا يقع مفردا. وقد وقع جارا ومجرورا كـ(وكائِنْ لنا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً.. قديماً ولا تدرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمُ)
السيوطي: (ولا يُخبر عنها إلا بجملة فعلية مصدرة بماضٍ أو مضارع كـ(وكأين من نبي قاتل - وكأين من آية.. يمرون عليها).
مفعولا كـ(كأي رجلا رأيت)
محتملة للابتداء والمفعولية في الاشتغال كـ(فكأين من قرية أهلكناها)

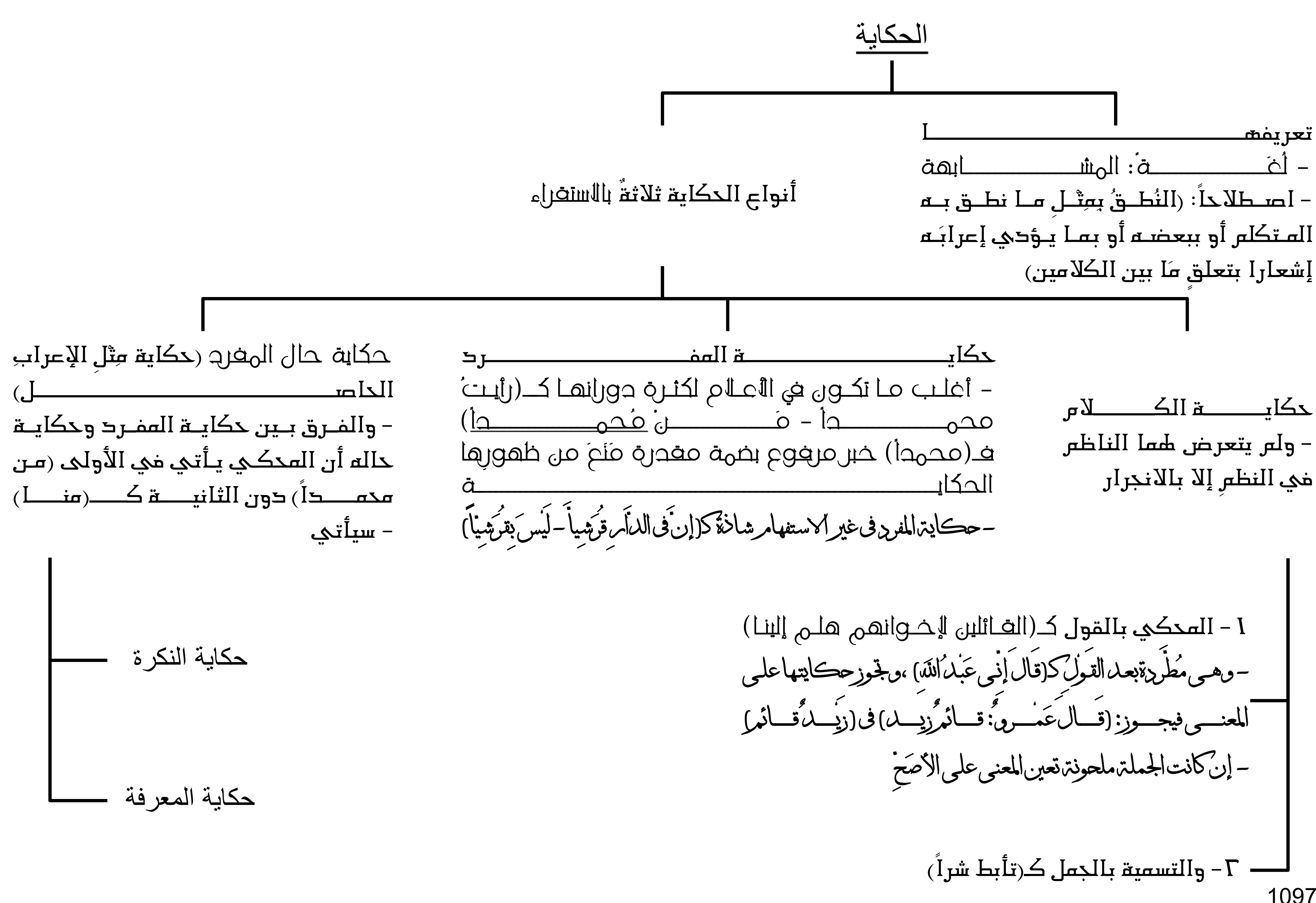
مُصْطَفَى دَنْقَش


الْحِكَايَةُ



الحكاية
حكاية المعرفة
(وَالْعَلَمَ احْكِيَنّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ..إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)
حكاية النكرة
الحكاية بـ(أيّ)
(احْكِ بأيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئلْ..عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أوْ حِينَ تَصِلْ)
الحكاية بـ(مَنْ)
في الوقف
في الوصل
المفـــــــــــرد المـــــــــــذكر
(وَوَقْفاً احْكِ مَـا لِمَنْكُوْرٍ بِمَـنْ..وَالنُّـونَ حَـرِّكْ مُطْلَقاً وَأشْبِعَنْ)
المثنـــــــــــى المـــــــــــذكر
(وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لي..إلْفَانِ بِـابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ)
الأصــــــــــــل
(وَإنْ تَصِـلْ فَلَفْـظُ مَــنْ لَا يَخْتَلِفْ)
المفرد المؤنث
(وَقُلْ لِمَنْ قالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ)
المثنى المؤنث
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَّنَى مُسْكَنَهْ..والْفَتْحُ نَزْرٌ)
الشـــــــــــاذ
(وَنَــادِرٌ مَنُــون فِــي نَظْــمٍ عُرِفْ)
الجمع المؤنث
(وَصِلِ التَّا وَالألِفْ..بِمَنْ بِإثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
الجمـــــــــع المـــــــــذكر
(وَقُلْ مَنُون وَمَنِينَ مُسْكَنَا..إنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

مُصْطَفَى دَنْقَش


الحكاية
تعريفها
- لغةً: المشابهة
- اصطلاحاً: (النُطقُ بِمِثلِ ما نطق به المتكلم أو ببعضه أو بما يؤدي إعرابَه إشعارا بتعلقٍ مَا بين الكلامين)
أنواع الحكاية ثلاثةٌ بالاستقراء
حكاية الكلام
- ولم يتعرض لهما الناظم في النظمِ إلا بالانجرار
حكاية المفرد
- أغلب ما تكون في الأعلام لكثرة دورانها كـ(رأيتُ محمداً - مَنْ مُحمداً)
فـ(محمداً) خبر مرفوع بضمة مقدرة مَنَعَ من ظهورِها الحكاية
- حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كـ(إنَّ في الدارِ قرشياً - ليس بقرشياً)
حكاية حال المفرد (حكاية مِثلِ الإعرابِ الحاصل)
- والفرق بين حكاية المفرد وحكاية حاله أن المحكي يأتي في الأولى (من محمداً) دون الثانية كـ(منا)
- سيأتي
حكاية النكرة
حكاية المعرفة
١ - المحكي بالقول كـ(القائلين لإخوانهم هلم إلينا)
- وهي مُطَّرِدة بعد القول كـ(قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ)، وتجوز حكايتها على المعنى فيجوز: (قَالَ عَمروٌ: قائمٌ زيدٌ) في (زَيدٌ قائمٌ)
- إن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصحِ
٢- والتسمية بالجمل كـ(تأبط شراً)

حكاية النكرة

أولاً: الحكاية بـ(أيّ)

(احْكِ بأيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ..عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أوْ حِينَ تَصِلْ)

- إن سُئِلَ بها عن نكرة مذكور في كلام سابقٍ حُكِيَ في (أيٍ) ما له من إعراب وتذكير وإفراد وضدهما وصلا ووقفاً

وقفاً ووصلاً

١- الوقف: (جاءني رجلٌ - أيٌّ؟) (رأيت رجلا - أيًّا؟) (مررت برجلٍ - أيٍّ؟)

٢- الوصل: (أيٌّ - أيًّا - أيٍّ يا فتى)

- (أي) في الوصل والوقف لأنها معربة بخلاف (مَنْ) فمبنية..ألحقوها العلامات وقفاً

- التأنيث: (أيَّةٌ) ،وبإبدالها هاءً وقفاً كـ(أيَّهْ)

- التثنية: (أيَّانِ وأيَّتَانِ - أيَّيْنِ وأيَّتَين)

- الجمع: (أيُّونَ وأيَّاتٌ - أيِّيْنَ وأيَّات)

وثمَّ لغات أخرى:

هُما:

١ - في لُغةٍ (أيٌّ) فقط

- المبرد: (لو أفردت (أيّ) في الاثنين والجمع وذكَّرْتَهُ في المؤنث لجاز)

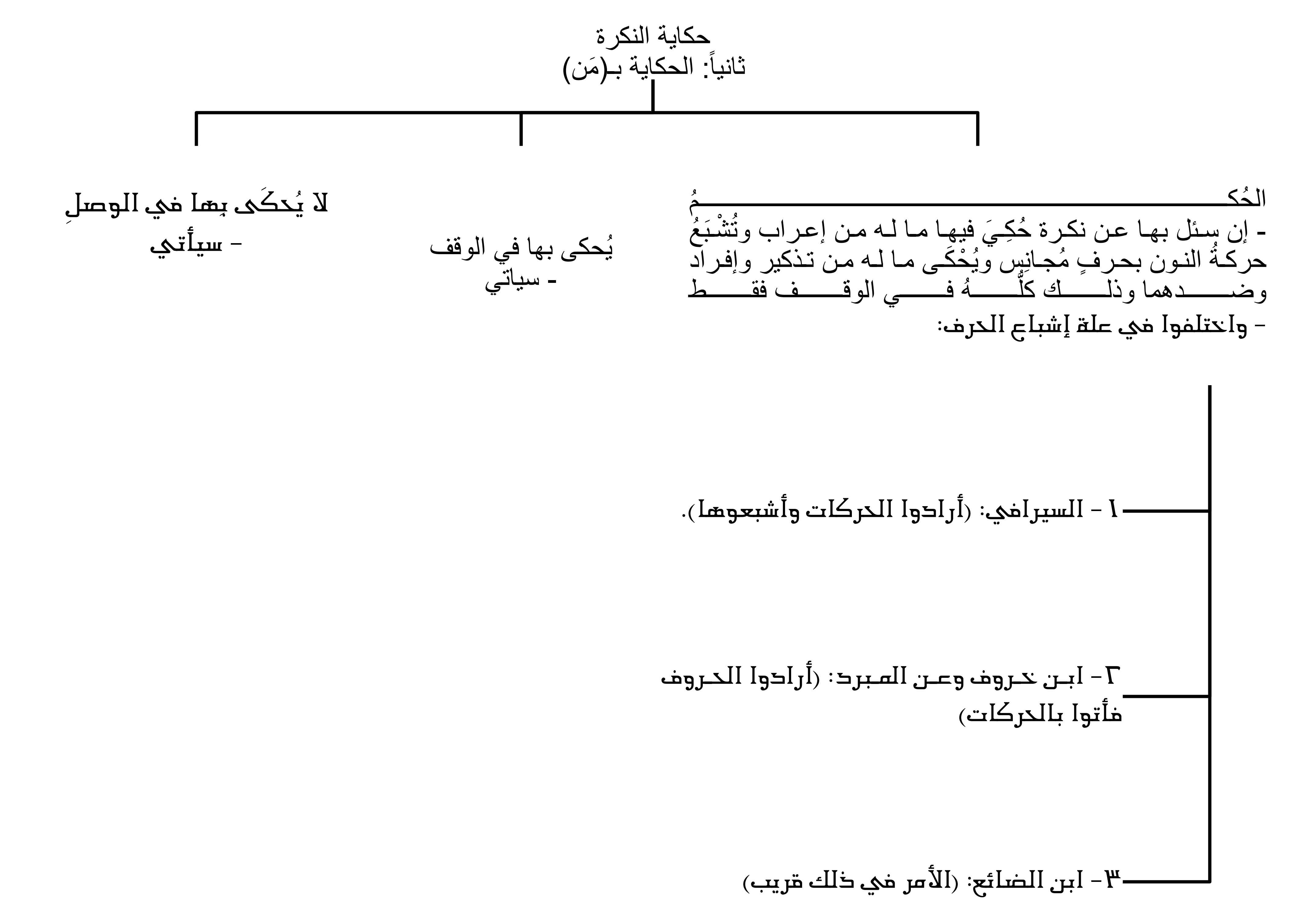
- وهي لُغَةٌ غير المشهورة

٢- ولغةٍ أخرى (أي - أية) فقط

- (أي) للمذكر مطلقا مفردا أو غير مفرد

- (أية) للمؤنثة مطلقا

توجيهُهُما: حملا على معنى (أي) لأنه يُعْنَى بها الواحد والاثنان والجماعة



حكاية النكرة
ثانياً: الحكاية بـ(مَن)
الحُكـــــــــــــــــــــــــــــــــمُ
- إن سئل بها عن نكرة حُكِيَ فيها ما له من إعراب وتُشْبَعُ حركةُ النون بحرفٍ مُجانِس ويُحْكَى ما له من تذكير وإفراد وضدهما وذلك كلُّهُ في الوقف فقط
- واختلفوا في علة إشباع الحرف:
يُحكى بها في الوقف
- سياتي
لا يُحكَى بها في الوصلِ
- سيأتي
١ - السيرافي: (أرادوا الحركات وأشبعوها).
٢- ابن خروف وعن المبرد: (أرادوا الحروف فأتوا بالحركات)
٣- ابن الضائع: (الأمر في ذلك قريب)

حكاية النكرة
ثانياً: الحكاية بـ(مَن)
- يُحكى بها في الوقف

المفرد
١ - المفرد المذكر:
(وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ..وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ)
كـ(جاءني رجلٌ - مَنُو) (رأيت رجلا - مَنَا) (مررت برجلٍ - مَنِي)
٢- المفرد المؤنث: (مَنَهْ)
(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ)
- يجوز أن تقول: (مَنْتْ) والأرجح (مَنَهْ)

التثنية

المثنى المذكر: كـ(مَنَانْ - مَنَيْنْ) بسكون الآخِر
(وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لي..إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ)
- تنبيه على العبارة: أتى الناظمُ بمثالين معاً ولم يقصد الاجتماع في الحكاية فلو قَصَدَ ذلك لكان (مَنْ) الأول غيرَ لاحقٍ به علامة، لأنه غير موقوف عليه كـ(مَنْ - ومَنَيْنْ) (جاءني رجل وامرأة - من ومنه؟) (رأيت امرأة ورجلاً - من ومنا؟)

المثنى المؤنث: كـ(مَنْتَانْ - مَنْتَيْنْ) بسكون النونين في الوسط والآخِر
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ..وَالْفَتْحُ نَزْرٌ)
- نون الوسط:
١ - سكنت لأن أصلها كذلك فـ(مَنَهْ) أصلُها (مَنْتْ) ساكنة النون كـ(بِنْت) فلما وقفوا حركوا ما قبلها فإذا وصلوا صارت إلى الأصل
٢- ورد قليلا فتحُ نونِ الوسط كـ(مَنَتَانْ - مَنَتَيْنْ)

الجمع
١- الجمع المؤنث (مَنَاتْ) مُطلَقاً
(وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ..بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
- الكَلَف: الولوع بالشيء
٢- الجمع المذكر: (مَنُونْ - مَنِينْ) بسكون الآخِر
(وَقُلْ مَنُون وَمَنِينَ مُسْكَنَا..إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطِنَا)

في لغةٍ (منو - منا - مني) فقط دون تثنية أو جمع أو تأنيث أو تذكير، حكاه يونس كـ(مررت برجلين - مني) (جاءتني امرأة - منو) - حملا على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد والاثنان والجماعة

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع حكاية النكرة

- تابع الحكاية بـ(مَن)

لا يُحكى بها في الوصل
(وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ.وَنَادِرٌ مَنُون فِي نَظْمٍ عُرِفْ)
- فهي بلفظٍ واحدٍ كـ(مَنْ يا فَتى)
- وردت الحكاية وصلاً شذوذاً في الآتي:

(مَنُون) في الشعر
كـ(أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أنتمْ.فَقَالُوا الجِنُّ قلتُ عِموا ظلاما)
والقياس (من أنتُم)
- سيبويه: (قول شاعر قاله مرة ثم لم يُسمَع بعدُ).
- وشذوذه من ثلاثة أوجه:
1- أثبت الواو والنون وصلا
2- حرك النون
3- حَكَىَ ضميرا محذوفا فالتقدير: (أتو ناري فقالوا أتينا)
ابن قاسم: (فـ(أتوا ناري) تصويرٌ لما وقع وليس من كلامهم والحكاية إنما هي أن تعيد كلام غيرك لا كلام نفسك).

حكى يونس: (ضَرَبَ مَنٌ مَنًا؟)
- سيبويه: (بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير، وينبغي هذا ألا يقول: منو في الوقف).
مصطفى: (لأن آخره واو مضموم ما قبلها)

- ولا يُقَاس عليه عند سيبويه خلافاً ليونس حيث أجاز: (منةٌ يا هذا؟ - منةً يا فتى؟ - منةٍ يا هذا؟)

حكاية المعرفة

(وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ..إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)

- اختلف العرب

تميم لا يحكون

- سيبويه: (وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس الوجهين)اهـ.

أهل الحجاز يجيزون الحكاية بشروط:

كونُهُ عَلَمًا

- علة اختصاص العلم: الحكاية تغيير والأعلام كثرت في الكلام فأجازوا فيها ما لم يَجُزْ في غيرها كالترخيم

- يدخل هنا الكنية واللقب لأنهما من العَلَم كـ(رأيت أبا زيدٍ - من أبا زيدٍ)

غير العَلَم تمتنع حكايته

فيمتنع: (رأيت غلامَ زيدٍ - مَنْ غلامَ زيدٍ)

- إلا على قولِ مَنْ قال: (ما عنده تمرتان - دعنا من تمرتان) (أليس قرشيا؟ - ليس بقرشيا) وهو قليل ضعيف

عن يونس أن الحكاية جائزة في جميع أقسام المعارف وهو غير مسموع وأباه سيبويه والمحققون

كونُ الحكاية بـ(مَنْ) خاصةً

- سيبويه: (إذا قيل: (رأيت زيدا) قلت: (أي زيد؟) فليس إلا الرفع).

علة اختصاص (مَنْ)

١ - لأنها أكثر استعمالا ،وعليه اعتمد سيبويه واختاره ابنُ الضائع

٢- لأنها مبنية بخلاف (أي) فلو قيل (أيُّ زيداً؟ - أيَّ زيدٍ؟) لظهر القبح في اختلاف إعرابَيْ المبتدأ والخبر

وعلل ابن خروف بالوجهين وزاد:

٣- كونها على حرفين

لم يتقدم على (مَنْ) عاطف

- لأن العاطِف عَطَفَ جملة السؤال على الكلام السابق فلا حاجة إلى الحكاية للربط

فإن سَبَقَهَا عاطِفٌ - امتنعت الحكاية ووجب الرفع على الخبرية عن (من) أو الابتداءِ والخبرُ (مَنْ) كـ(جاء زيدٌ ،رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ - ومَنْ زيدٌ)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع حكاية الحجازيين للمعرفة

ترك الناظمُ شرطين:

أمثلة: (جاءني زيدٌ - مَنْ زيدٌ) (رأيت زيداً - مَنْ زيدًا) (مررت بزيدٍ - مَنْ زيدٍ) - و(مَنْ) مبتدأ والعلمُ خبرٌ أو العكس

ألا يكون الاسمُ متبوعا بتابعٍ

- وفيه تفصيل

التابع مع المتبوع ليس كالكلمة الواحدة

- كنعت أو بيانٍ أو توكيدٍ أو بدلٍ فتمتنع الحكاية ويجب الرفعُ كـ(مررت بزيدٍ الطويلِ - بزيد أبي عبد الله - بزيد نفسِه - بزيد أخيك) فيجب الرفع (من زيدٌ الطويلُ - أبو عبد الله - نفسُهُ - أخوك)
- العلة: لأن إعادته بتابعه مُفهِمٌ أن السؤال وارد على المذكور فلا حاجة إلى الحكاية

التابع مع المتبوع كالكلمة الواحدة

- جازت الحكاية كـ(رأيت زيد بن عمرو - من زيدَ بنَ عمرو؟)

ألا يكون معطوفا عليه في الكلام الأول

- فجملة السؤل حينئذٍ لها حالان:

عدم تكرار (مَنْ) في السؤال

قياس يونس: يُرَدُّ إلى الأصل كـ(رأيت زيدا وعمرا - من زيدٌ وعمروٌ؟)

- لأنه يظهر منه السؤال عن المذكور فلا فائدة للحكاية

حكاية سيبويه عن قومٍ إتباع الثاني للأول

- يُحكى الثاني إن كان الأول تصح حكايته كـ(رأيت زيدًا وأخاك - من زيدا وأخاك؟)
- وإلا فلا: كـ(رأيت أخاك زيدًا - من أخوك وزيدٌ؟)
- سيبويه: (وهذا حَسَنٌ)

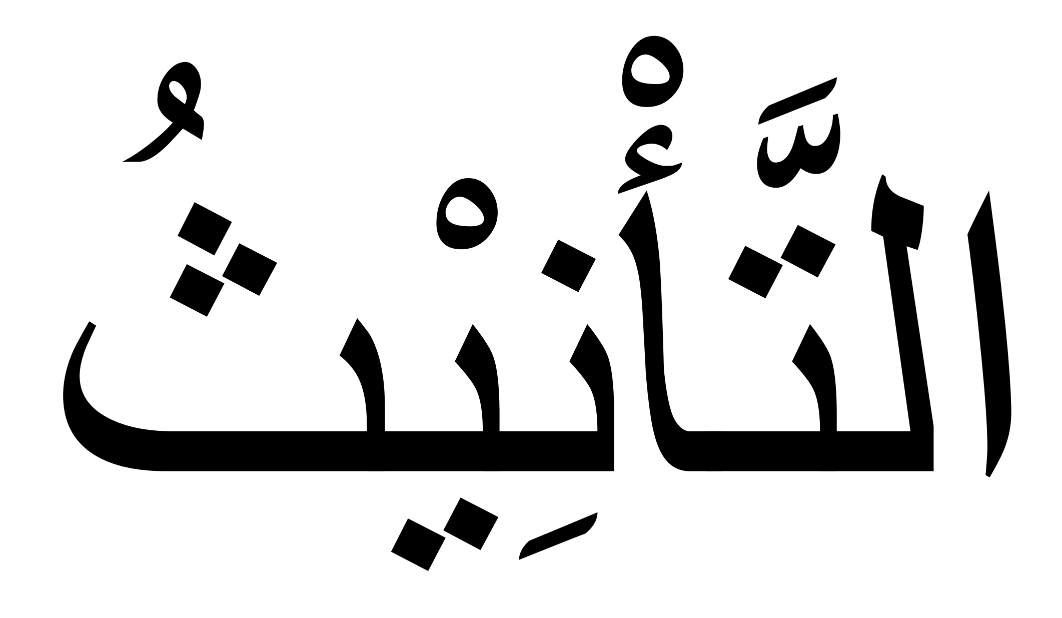
تكرار (من) في السؤال

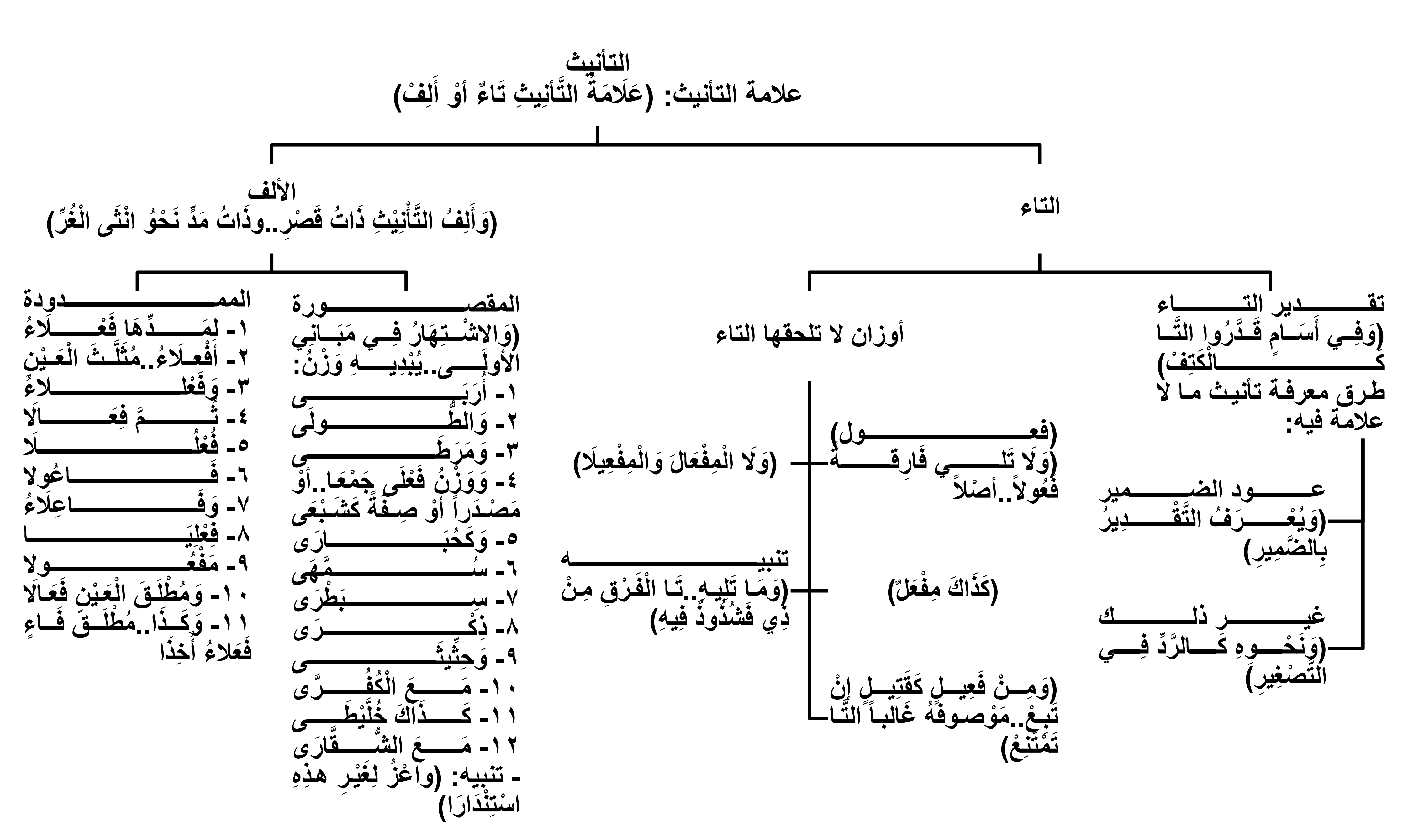
- لكل واحد حكمُه (رأيتُ زيداً وأخاك - من زيداً ومَن أخوك؟) (رأيت أخاك وزيدا - من أخوك؟ ومن زيدا)
- سيبويه: (كمسألة (تبا له وويحا) إذا لم تكرر (له) فإن تكررت فلكلٍ حكمُهُ كـ(تبا له وويح له)

فلو قال: (والعلمَ احكِ بعد مَنْ إن يَخْلُ مِنْ.. تابعٍ او من عاطفٍ بمَنْ قُرِنْ)

تنبيهات:

- (أيٌّ) معربة حقيقةً فما لحقها علامات إعراب، وأما (مَنْ) فمبنية وما لحق آخرها دليلٌ على حال المحكِيّ
- (أيَ - مَنْ) كُلٌّ منهما اسم استفهام
- (أيّ) لا تُشبعُ الحركاتُ فيها ويجب الإشباع في (مَن)
- (مَن) تكثر في من يعقل و (أي) في ما لا يعقل


التَّأْنِيثُ


التأنيث
علامة التأنيث: (عَلَامَةُ التَّأنِيثِ تَاءٌ أوْ أَلِفْ)
التاء
تقدير التاء
(وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ)
طرق معرفة تأنيث ما لا علامة فيه:
عود الضمير
(وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ)
غير ذلك
(وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ)
أوزان لا تلحقها التاء
(فعول)
(وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولاً..أصْلاً
(وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا)
(كَذَاكَ مِفْعَلٌ)
تنبيه
(وَمَا تَلِيهِ..تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ)
(وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ..مَوْصوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ)
الألف
(وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرٍ..وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ انْثَى الْغُرِّ)
المقصورة
(وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولَى..يُبْدِيهِ وَزْنُ:
١- أُرَبَى
٢- وَالطُّولَى
٣- وَمَرَطَى
٤- وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا..أوْ مَصْدَراً أوْ صِفَةً كَشَبْعَى
٥- وَكَحُبَارَى
٦- سُمَّهَى
٧- سِبَطْرَى
٨- ذِكْرَى
٩- وَحِثِّيثَى
١٠- مَعَ الْكُفُرَّى
١١- كَذَاكَ خُلَّيْطَى
١٢- مَعَ الشُّقَّارَى
- تنبيه: (واعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَارَا)
الممدودة
١- لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ
٢- أَفْعِلَاءُ..مُثَلَّثَ الْعَيْنِ
٣- وَفَعْلَلَاءُ
٤- ثُمَّ فِعَالَا
٥- فُعْلُلَا
٦- فَاعُولا
٧- وَفَاعِلَاءُ
٨- فِعْلِيَا
٩- مَفْعُولا
١٠- وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا
١١- وَكَذَا..مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

التأنيث

- التذكير أصلٌ فلا يحتاج إلى علامة والتأنيث فرعٌ فاحتاجَ

مقدمات

التذكير والتأنيث خاصّانِ بالأسماء فالأفعال والحروف لا يُخبَرُ عنها

- أما قولهم: (الأفعال مذكرة والحروف تذكر وتؤنث) فهي إذ ذاك أسماء

سيبويه: (أصل الأسماء التذكير لأنه الأغلب عليها ألا ترى أعم الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة (شيء) و(الشيء) مذكر).

علامتا التأنيث: (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ)

- وثمَّ تنبيهات حول علامة التأنيث

لا يوجد بالاستقراء علامة ثالثة، وأما:

- همزة (صحراء) فهي الألف في الحقيقة وإلا لثبتت في الجمع فتقول: (صَحَارِئُ) فهي غير أصلية خلافاً للزجاجي وابن الأنباري

- (ياء هذي وكسرة ضربتِ ونون هُنَّ): فالتأنيث من الصيغة

- تاء (بنت وأخت) ليست للتأنيث لسكون ما قبلها

- تاء (هندات) هي التي في المفرد والألف أتت للجمع

- ياء (تفعلين): ضميرٌ عند سيبويه

أتى بـ(أو) فلا تجتمعان

- وما أوهم خلاف ذلك فليس على ظاهره، فقد رُوِيَ عن أبي عبيدة: (عَلْقَاةُ)

- أجاب المازني: (الألف تأتي مع التاء للإلحاق ومع عدمها للتأنيث كـ(بهمي وبهماة) فمن لم يُلْحِقْ التاءَ فالهمزة للتأنيث ومن ألحقها فلغير التأنيث).

المُؤَنَّثُ باعتبار الاحتياج إلى العلامة ثلاثة أقسام:

مستحق للتفرقة

- لإطلاق اللفظ عليهما معا

- أكثره في الصفات كـ(قائم وقائمة - أحمر وحمراء - سكران وسكرى)

- قد يكون في الأسماء كـ(امرئ وامرأة) فدخول العلامة قياس فإن لم تظهر العلامة فهي على تقدير العلامة

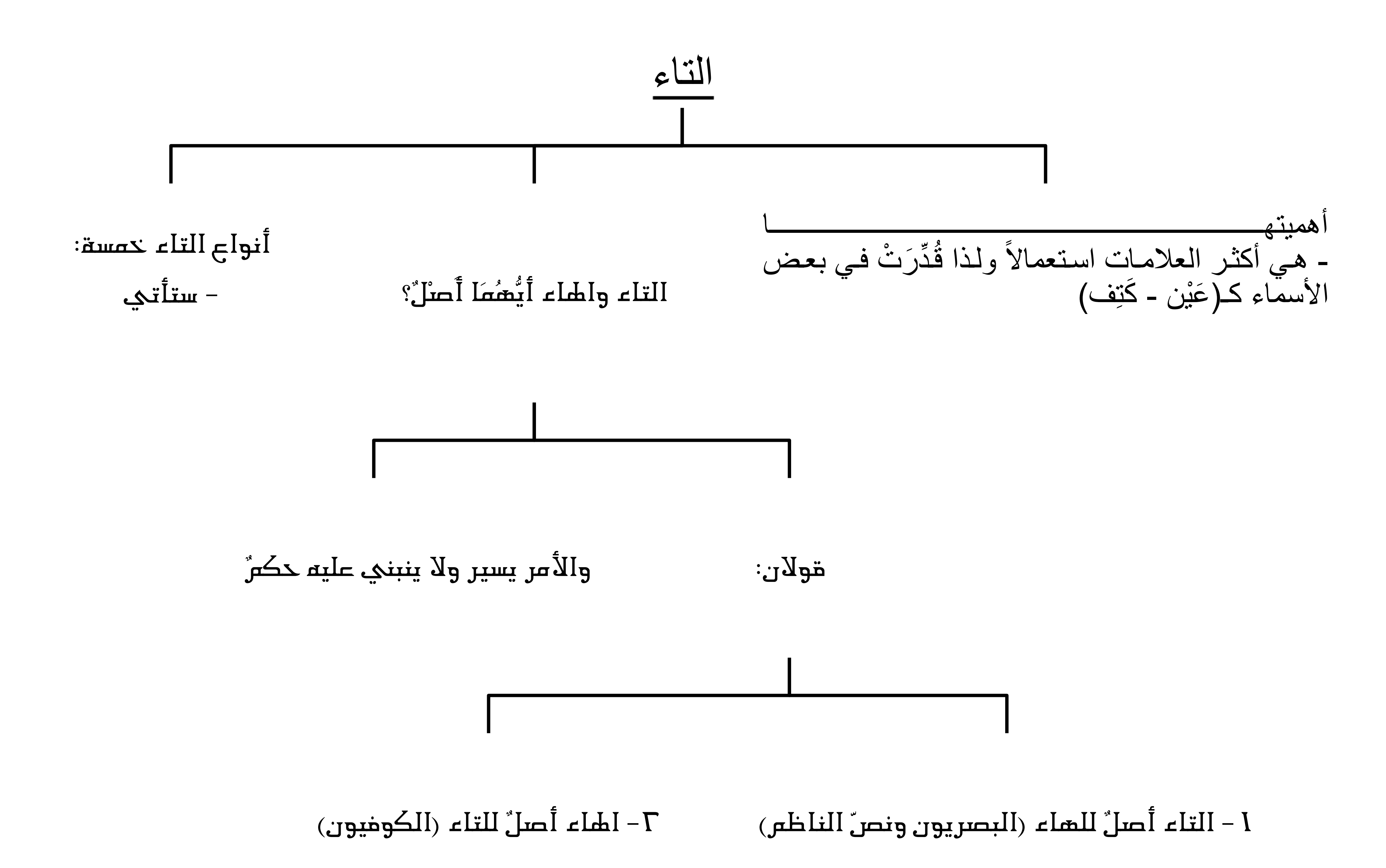
المؤنث مختص به

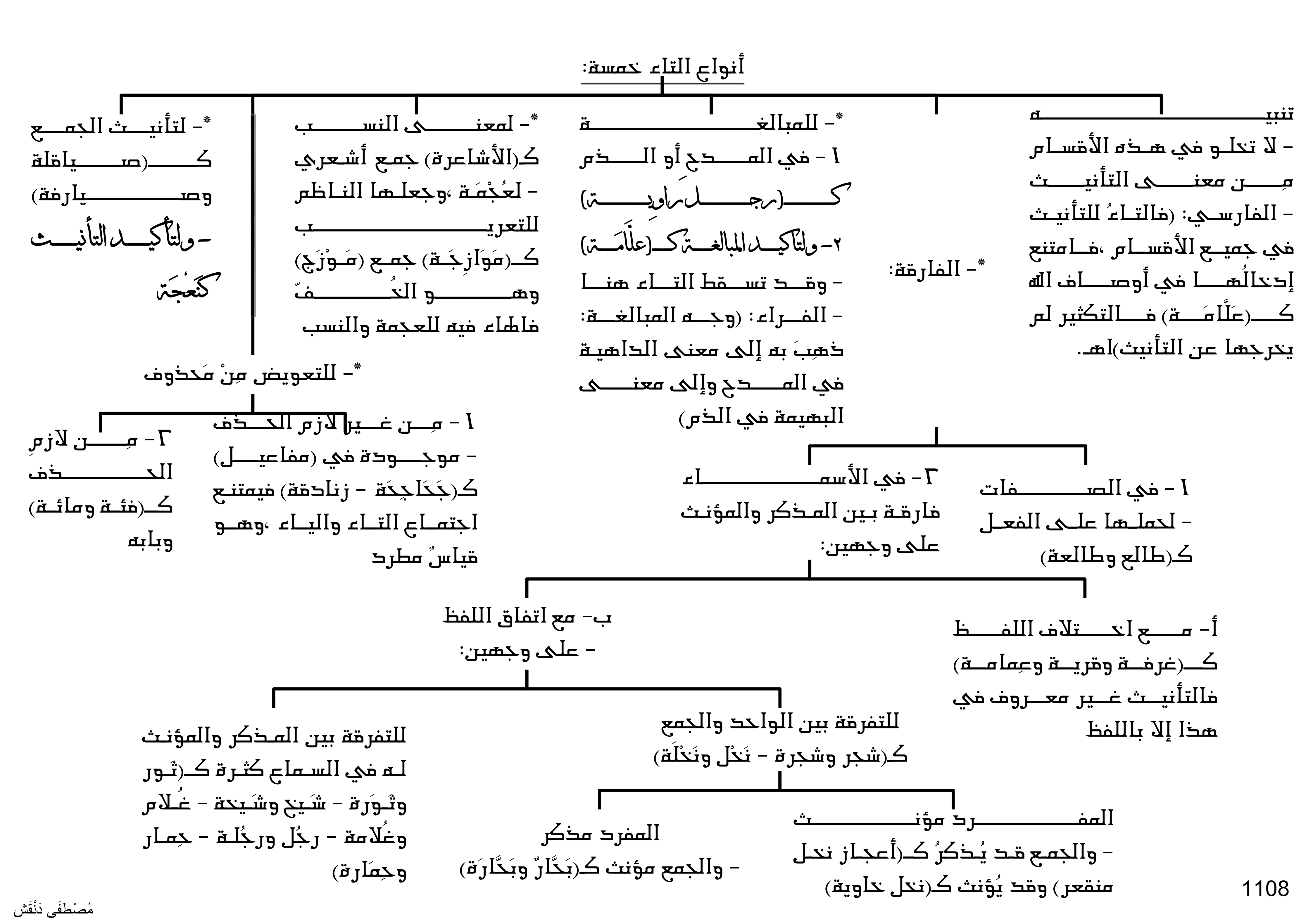
- كـ(حائض - طالق - مُطْفِل)

- الأصلُ لحاق العلامة ولكنه لا يحتاج إليها فامتنعت

المؤنث فيه مخالف لفظاً للمذكر كـ(جَدْي وعَنَاقَ - حمار وأتان - أسد ولبؤة)

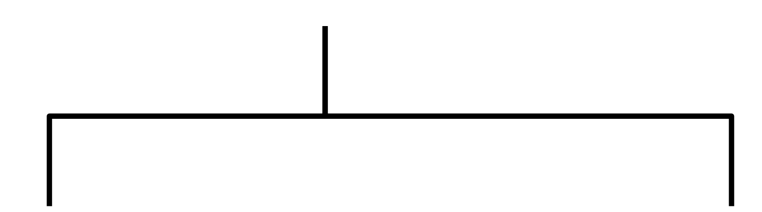
- لا حاجة للعلامة فإن دخلت فلتأكيد التأنيث ودخولُها سماعي لا يعتد به في القياس ومع ذلك فهو في تقدير التاء بدلالة الأحكام


التاء
أهميتها
- هي أكثر العلامات استعمالاً ولذا قُدِّرَتْ في بعض الأسماء كـ(عَيْن - كَتِف)
التاء والهاء أيُّهُمَا أَصْلٌ؟
أنواع التاء خمسة:
- ستأتي
قولان:
والأمر يسير ولا ينبني عليه حكمٌ
١ - التاء أصلٌ للهاء (البصريون ونصّ الناظم)
٢- الهاء أصلٌ للتاء (الكوفيون)


أنواع التاء خمسة:
تنبيه
- لا تخلو في هذه الأقسام مِن معنى التأنيث
- الفارسي: (فالتاءُ للتأنيث في جميع الأقسام، فامتنع إدخالُها في أوصاف الله كـ(عَلَّامَة) فالتكثير لم يخرجها عن التأنيث)اهـ.
*- الفارقة:
*- للمبالغة
١- في المدح أو الذم كـ(رجل راوِيَة)
٢- ولتأكيد المبالغة كـ(علَّامَة)
- وقد تسقط التاء هنا
- الفراء: (وجه المبالغة: ذهبَ به إلى معنى الداهية في المدح وإلى معنى البهيمة في الذم)
*- لمعنى النسب كـ(الأشاعرة) جمع أشعري
- لعُجْمَة، وجعلها الناظم للتعريب كـ(مَوَازِجَة) جمع (مَوْزَج) وهو الخُفّ فالهاء فيه للعجمة والنسب
*- لتأنيث الجمع كـ(صياقلة وصيارفة)
- ولتأكيد التأنيث كنعجة
*- للتعويض مِنْ مَحذوف
١- مِن غير لازم الحذف
- موجودة في (مفاعيل) كـ(جَحَاجِحَة - زنادقة) فيمتنع اجتماع التاء والياء، وهو قياسٌ مطرد
٢- مِن لازمِ الحذف كـ(فئة ومائة) وبابه
١- في الصفات
- لحملها على الفعل كـ(طالع وطالعة)
٢- في الأسماء فارقة بين المذكر والمؤنث على وجهين:
أ- مع اختلاف اللفظ كـ(غرفة وقرية وعِمامة) فالتأنيث غير معروف في هذا إلا باللفظ
ب- مع اتفاق اللفظ
- على وجهين:
للتفرقة بين الواحد والجمع كـ(شجر وشجرة - نَخْل ونَخْلَة)
للتفرقة بين المذكر والمؤنث له في السماع كثرة كـ(ثَور وثَوَرة - شَيخ وشَيخة - غُلام وغُلامة - رجُل ورجُلة - حِمار وحِمَارة)
المفرد مؤنث
- والجمع قد يُذكرُ كـ(أعجاز نخل منقعر) وقد يُؤنث كـ(نخل خاوية)
المفرد مذكر
- والجمع مؤنث كـ(بَحَّارٌ وبَحَّارَة)

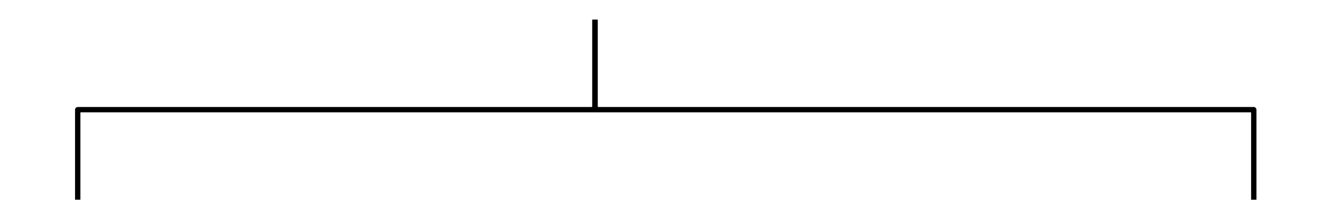

تقدير التاء
(وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ..وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ..وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ)
التقدير في كلامهم يحتمل تفسيرين:
التعريف بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وظيفة اللغوي ويأخذها منه النحوي مُسَلَّمَةً
يستدل على تأنيث ما لا علامة فيه بالآتي: وذلك بأن تأتي في كلام العرب لا كلامك
مقدرة في آخر الكلمة ومنع الاستعمالُ ظهورَها
– وقد ترجِعُ في استعمالٍ آخرَ كـ(كتيفة) في (كَتِف) إلا ما جاء مصغرا بغير تاء شذوذا
كون المؤنث على تقدير الهاء سواء أظهرت في التصغير أم لم تظهر
– فيدخل الرباعي فالحرف الرابع فيه قام مقام الهاء كـ(عناق – ذراع – أتان) فإذا صغروا هذا لم يأتوا بالتاء إلا ما شذ
– ودليل التأنيث فيه أنه إذا صغر المزيد منه تصغير الترخيم ظهرت كـ(عنيقة) في (عناق) وذريعة في (ذراع)
الضمير
عود الضمير إليه مؤنثا كـ(الكتفُ نهشتُها - العينُ كَحَلْتُهَا - والشمس تجري لمستقر لها)
– أما (بعضُ أصابعه قطعتُها) فمؤولكما تقدم
التاء كـ(طَلَعَتْ الشمسُ)
– وأما (ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقالها) فشاذ
كسر الكاف عند التخاطب كـ(ضَرَبَكِ)
(افعلي) كـ(يا أرضُ ابلَعِي)
رد التاء في التصغير وهو الأكثر كـ(كُتَيْفَة - يُدَيَّة)
– لا ينقُضُهُ ما جاء من نحو (فُرَيس) في الفَرَس
– يختص بالثلاثي فالتاء لا ترجع في التصغير قياسا إلا فيه ،أما الرباعي فما فوقُ فلا إلا سماعا
علامات أخرى
وصفه بالمؤنث كـ(أكلت كتفا مشويةً - أذن واعية)
الإشارة بالمؤنث كـ(هذه جهنم – هذه النار) – أما (هذا رحمة من ربي) فالإشارة للأمر المتقدم
الإخبار كـ(أذنك واعية)
عدم لحاق التاء في العدد كـ(ثلاث أفراس)
الجمع على (أَفْعُل) في الثلاثي الأصول قبل آخره مدة كـ(فَعَال – فَعِيل)
– كـ(عناق وأعنُق – ذِراع وأذرُع – عُقاب وأعقُب – يَمين وأيمُن) وما خالفه فقليل
الحال كـ(رأيت الشمس طالعة)

مواضع لحاق التاء



الأصل العام :

من الصفات ما لا تلحقه التاء
- ستأتي



لحاق التاء الفارقة لتمييز المؤنث أكثرُهُ في الصفات: (قائم قائمة)
لاشتقاقها من مادة واحدة فتفتقرُ لتمييزٍ

وتقل في الجوامد: كـ(رَجُل ورَجُلَة - إنسان وإنسانة)
- وإنما كثُر في الجوامد التفرقة بالألفاظ كـ(جدي وعناق) ،وقد يُفَرِّقُون بالوصف بـ(الذكر) و(الأنثى) كـ(حية ذكر وحية أنثى وبطة ذكر)

من الصفات ما لا تلحقه التاء
(وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولاً.. أَصْلاً وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا)
- وما ورد مخالفاً فشاذ
فخرج غير الصفات ـ(خَرُوف - مِصْبَاح - مِنْدِيل - مِنْبَر - بَعير)

(فَعُول) بمعنى فاعل
أطلق عدم اللحاق هنا وجعله في التسهيل غالبا لا واجباً

أمثلة: (هذه امرأة شكورٌ وصبور)
- جُعِلَ معنى (فاعلٍ) أصلاً لأنه أكثر من معنى (مفعول)

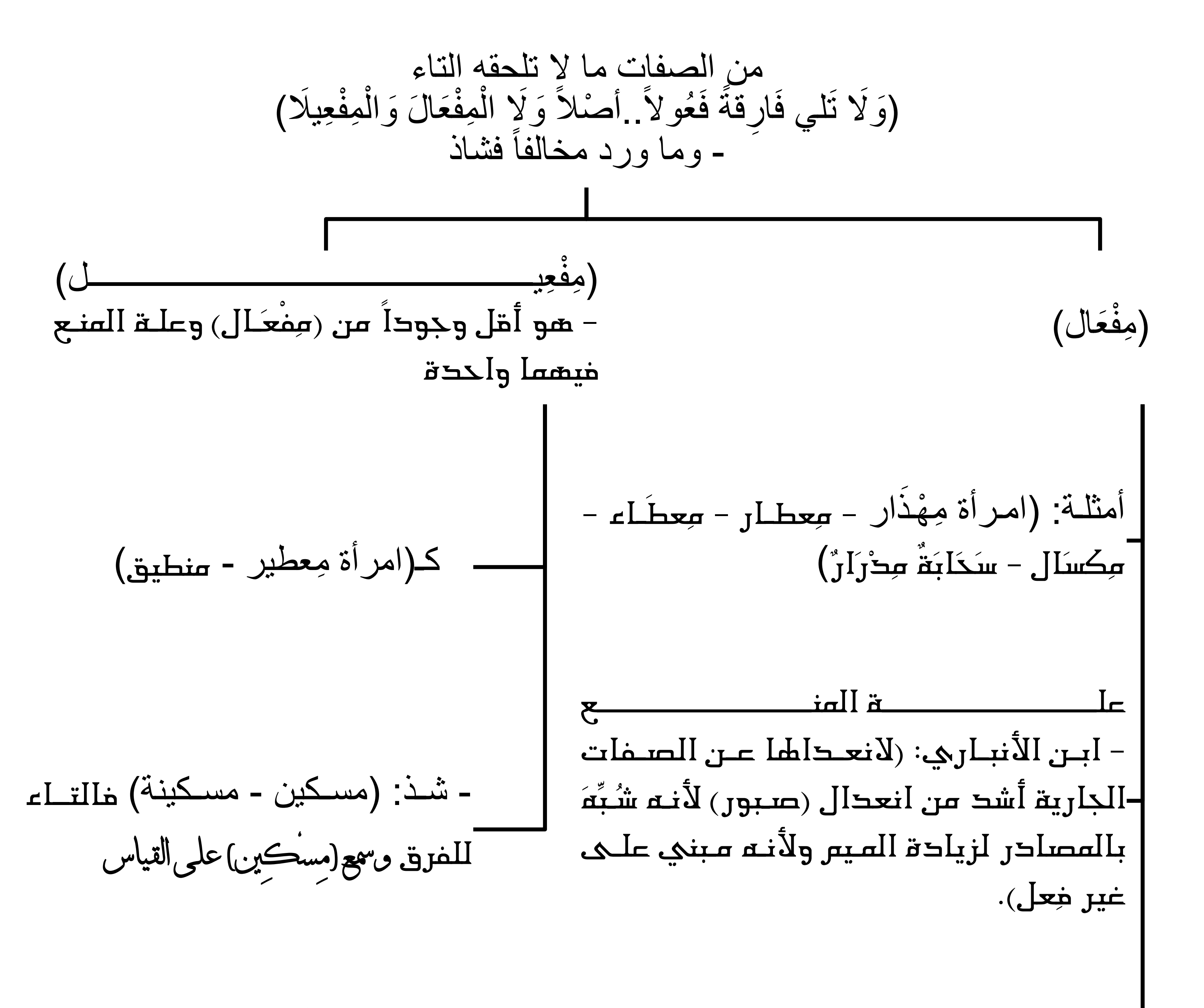
علة المنع
- ابن الأنباري وابن خروف: (لأن دخولها في الصفة إنما يصح إذا بقيت على الجريان على الفعل ،فـ(فعول) مصروف عن (فاعل) ولا فِعْلَ له كما تقول (فَعَلَ فاعِلٌ وأفْعَلَ مُفعِلٌ) ثم لحقت ما كان مفعولاً للفرق بين من وقع عليه الفعل وبين من وقع منه).

بهذا استُدِلَّ على أن (لم أكُ بَغِيًّا) على زنة فعول لا فعيل وإلا لقيل: (بَغِيَّة)
- والأصل (بَغَوِيُ) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدْغِما
والمازني جعله على وزن (فعيل) بمعنى (فاعل)

إن كان بمعنى (مَفْعُول) لحقته التاء للتأنيث كـ(رَكُوبَة) أي: (مَرْكُوبَة)
(ومن الأنعام حمولة)

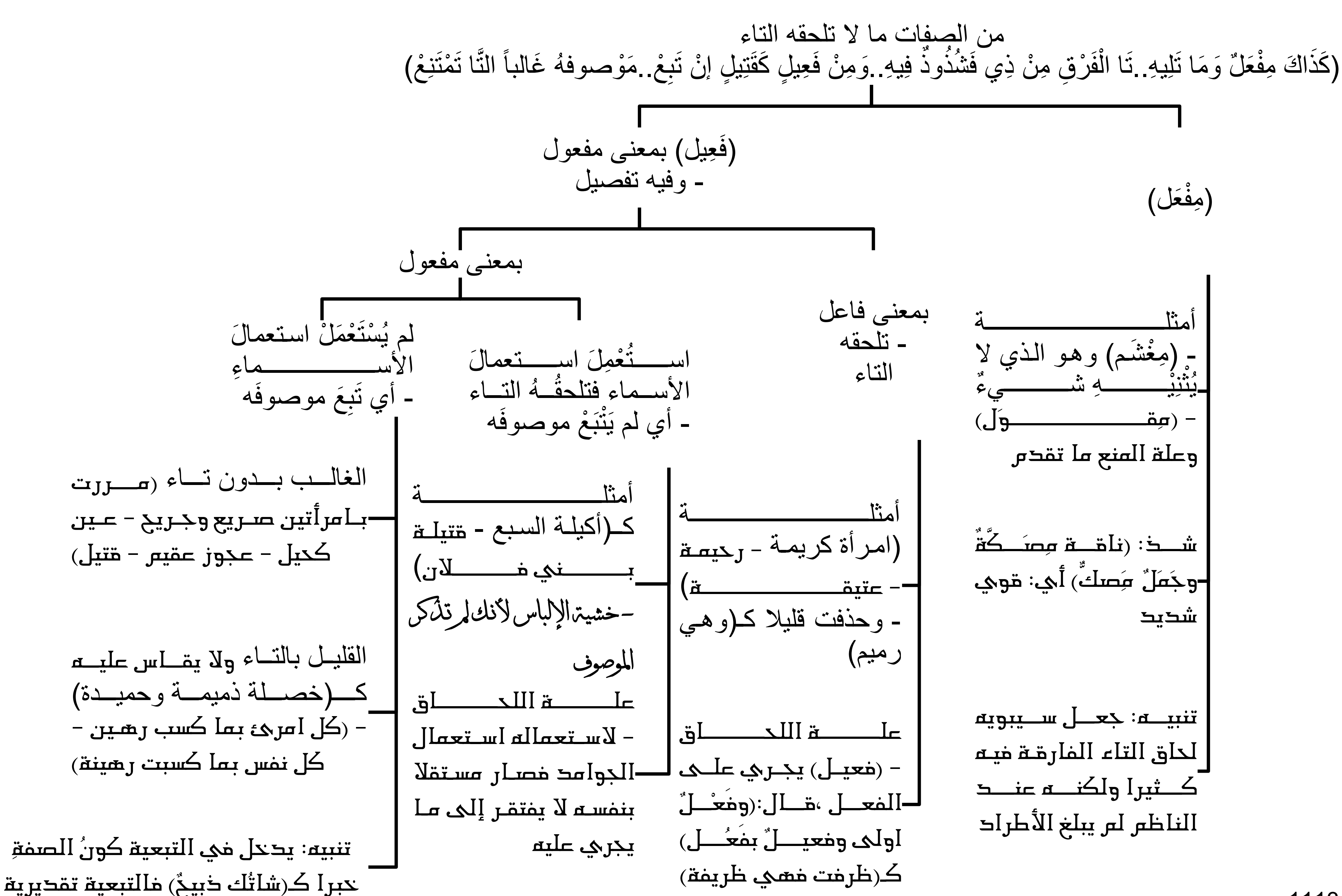
(الفارقة) احترازٌ من غير الفارقة كـ(امرأة مَنُونَة): عروفة بالأمور ،و(لَجُوجَة) من اللَّجاج
- فهي للمبالغة ودليلُه قولُهم: (رجُل منونة وعروفة ولجوجة)

شذ: (عَدُوّ - عَدُوَّة)
العلة:
١- الكسائي: (جعلوها اسما كالذبيحة)
٢- أو أجْرَيَ مُجْرَى ضدِّه (صَدِيقة)

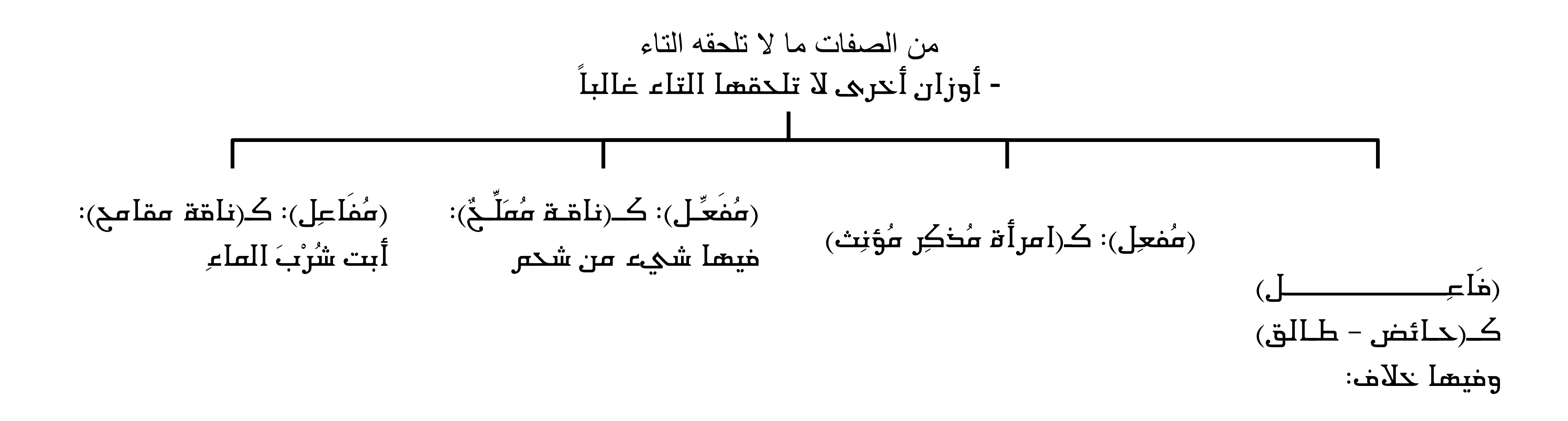


من الصفات ما لا تلحقه التاء
(وَلَا تَلي فَارِقَةً فَعُولاً..أَصْلاً وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا)
- وما ورد مخالفاً فشاذ
(مِفْعَال)
أمثلة: (امرأة مِهْذَار - مِعطار - مِعطَاء - مِكسَال - سَحَابَةٌ مِدْرَارٌ)
علة المنع
- ابن الأنباري: (لانعدالها عن الصفات الجارية أشد من انعدال (صبور) لأنه شُبِّهَ بالمصادر لزيادة الميم ولأنه مبني على غير فعل).
لا تدخلُ التاء فيه للفرق ولكن جاءت للمبالغة كثيراً كـ(رجُلٌ مِجذَامة) أي: قاطع للأمر
(مِفْعِيل)
- هو أقل وجوداً من (مِفْعَال) وعلة المنع فيهما واحدة
كـ(امرأة مِعطير - منطيق)
- شذ: (مسكين - مسكينة) فالتاء للفرق وسمع (مِسْكِين) على القياس

مُصْطفَى دَنْقَش



من الصفات ما لا تلحقه التاء
(كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ..تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ..وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ..مَوْصوفهُ غَالباً التَّا تَمْتَنِعْ)
(مِفْعَل)
أمثلة
- (مِغْشَم) وهو الذي لا يُثْنِيْهِ شيءٌ
- (مِقْوَل)
وعلة المنع ما تقدم
شذ: (ناقة مِصَكَّةٌ وجَمَلٌ مِصكٌّ) أي: قوي شديد
تنبيه: جعل سيبويه لحاق التاء الفارقة فيه كثيرا ولكنه عند الناظم لم يبلغ الأطراد
(فَعِيل) بمعنى مفعول
- وفيه تفصيل
بمعنى فاعل
- تلحقه التاء
أمثلة
(امرأة كريمة - رحيمة - عتيقة)
- وحذفت قليلا كـ(وهي رميم)
علة اللحاق
- (فعيل) يجري على الفعل، قال:(وفَعْلٌ اولى وفعيلٌ بفَعُل) كـ(ظرفت فهي ظريفة)
بمعنى مفعول
استُعْمِلَ استعمالَ الأسماء فتلحقُهُ التاء
- أي لم يَتْبَعْ موصوفَه
أمثلة
كـ(أكيلة السبع - قتيلة بني فلان)
-خشية الإلباس لأنك لم تذكر الموصوف
علة اللحاق
- لاستعماله استعمال الجوامد فصار مستقلا بنفسه لا يفتقر إلى ما يجري عليه
لم يُسْتَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ
- أي تَبِعَ موصوفَه
الغالب بدون تاء (مررت بامرأتين صريع وجريح - عين كحيل - عجوز عقيم - قتيل)
القليل بالتاء ولا يقاس عليه كـ(خصلة ذميمة وحميدة)
- (كل امرئ بما كسب رهين - كل نفس بما كسبت رهينة)
تنبيه: يدخل في التبعية كونُ الصفةِ خبرا كـ(شاتُك ذبيحٌ) فالتبعية تقديرية



عـــــــــدم التفصـــــــــيل (البصـــــــــــــريون)

فـــــــالعرب لم ينظـــــــروا فيـــــــه للاختصـــــــاص

- إذا أرادوا معنى الفعل لم يقولوا: (امرأة حائض غدا)

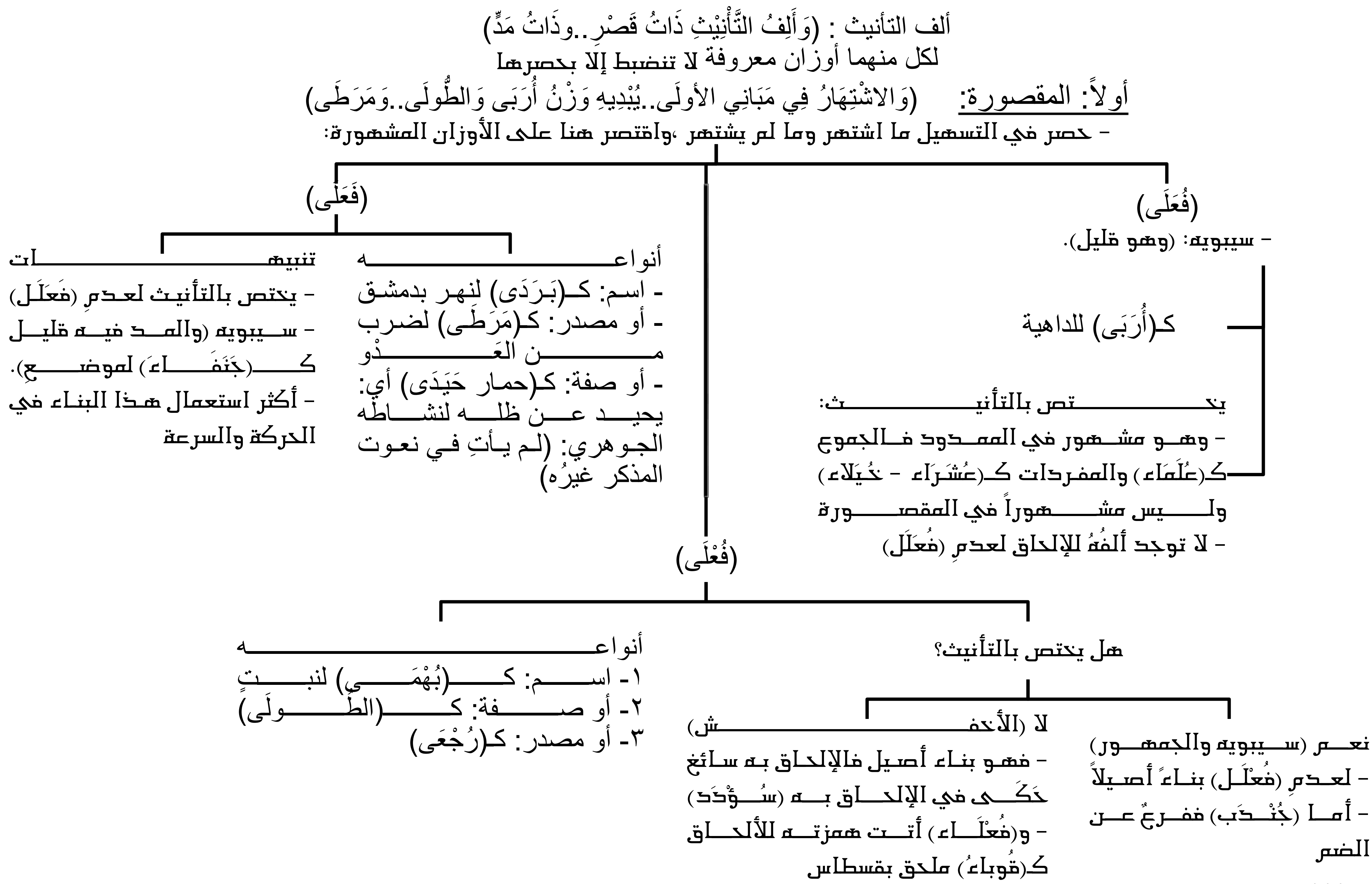
بـــــــل قـــــــالوا: (حائضـــــــة غـــــــدا)

- وإلا لقيل: (طَمِثَ هند وحَاضَ فاطمة) للاختصاص

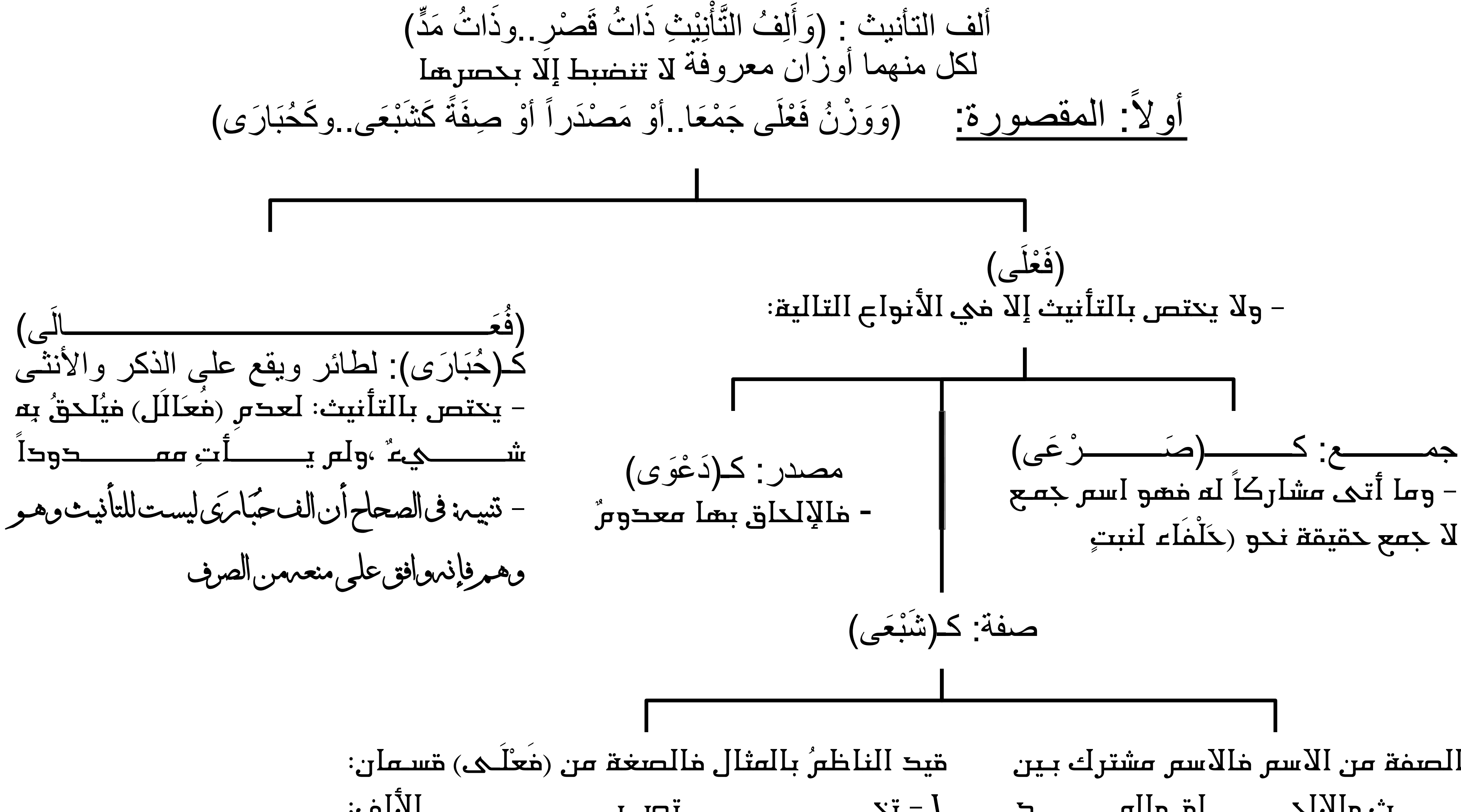
التفصـــــــيل (الفـــــــراء وابـــــــن الأنبـــــــاري)

١ - مـا كـان للمـذكر والمؤنـث لحقتـه التـاء للتفرقـة

٢- ما اختص بالمؤنث لم تلحقه التاء



ألف التأنيث : (وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرٍ..وذَاتُ مَدٍّ)
لكل منهما أوزان معروفة لا تنضبط إلا بحصرها
أولاً: المقصورة: (وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولَى..يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى..وَمَرَطَى)
- حصر في التسهيل ما اشتهر وما لم يشتهر ،واقتصر هنا على الأوزان المشهورة:
(فُعَلَى)
- سيبويه: (وهو قليل).
كـ(أُرَبَى) للداهية
يختص بالتأنيث:
- وهو مشهور في الممدود فالجموع كـ(عُلَمَاء) والمفردات كـ(عُشَرَاء - خُيَلاء)
وليس مشهوراً في المقصورة
- لا توجد ألفهُ للإلحاق لعدمِ (فُعَلَل)
(فَعَلَى)
أنواعه
- اسم: كـ(بَرَدَى) لنهر بدمشق
- أو مصدر: كـ(مَرَطَى) لضرب من العَدْو
- أو صفة: كـ(حمار حَيَدَى) أي: يحيد عن ظله لنشاطه الجوهري: (لم يأتِ في نعوت المذكر غيرُه)
تنبيهات
- يختص بالتأنيث لعدمِ (فَعَلَل)
- سيبويه (والمد فيه قليل كـ(جَنَفَاءَ) لموضعٍ).
- أكثر استعمال هذا البناء في الحركة والسرعة
(فُعْلَى)
هل يختص بالتأنيث؟
نعم (سيبويه والجمهور)
- لعدمِ (فُعْلَل) بناءً أصيلاً
- أما (جُنْدَب) ففرعٌ عن الضم
لا (الأخفش)
- فهو بناء أصيل فالإلحاق به سائغ حَكَى في الإلحاق به (سُؤْدَد)
- و(فُعْلَاء) أتت همزته للألحاق كـ(قُوبَاءُ) ملحق بقسطاس
أنواعه
١- اسم: كـ(بُهْمَى) لنبتٍ
٢- أو صفة: كـ(الطُّولَى)
٣- أو مصدر: كـ(رُجْعَى)



ألف التأنيث : (وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ..وذَاتُ مَدٍّ)
لكل منهما أوزان معروفة لا تنضبط إلا بحصرها
أولاً: المقصورة: (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا..أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى..وكَحُبَارَى)
(فَعْلَى)
- ولا يختص بالتأنيث إلا في الأنواع التالية:
جمع: كـ(صَرْعَى)
- وما أتى مشاركاً له فهو اسم جمع لا جمع حقيقة نحو (حَلْفَاء لنبتٍ
مصدر: كـ(دَعْوَى)
- فالإلحاق بها معدومٌ
صفة: كـ(شَبْعَى)
تحرز بالصفة من الاسم فالاسم مشترك بين التأنيث والإلحاق والمد
- فالتأنيث: كـ(علقى - سلمى)
- والإلحاق: كـ(علقىً) بالتنوين
- والمد: كـ(النعماء - الحلْفاء لِنَبْتٍ)
قيد الناظمُ بالمثال فالصفة من (فَعْلَى) قسمان:
١ - تختص بالألف: تأنيث (فعلان) كـ(سكرى - شَبْعَى)
٢- تختص بالهمزة تأنيث (أفعل) كـ(حمراء)
(فُعَالَى)
كـ(حُبَارَى): لطائر ويقع على الذكر والأنثى
- يختص بالتأنيث: لعدمِ (فُعَالَل) فيُلحقُ به شيءٌ، ولم يأتِ ممدوداً
- تنبيه: في الصحاح أن الف حُبارى ليست للتأنيث وهو وهم فإنه وافق على منعه من الصرف

تابع ألف التأنيث المقصورة

(سُمَّهَى سِبَطْرَى..ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى..كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى..واعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَارَا)

(فِعَلَّى)
كـ(سِبَطْرَى) لضرب من المشي فيه تبختر
- سيبويه: (وهو قليل)
- يختص بالتأنيث لعدم (فِعَلَّل - فِعَلَّاء)

(فُعَّلَى)
كـ(سُمَّهَى) للباطل أو لِلُعَاب الشمس
- سيبويه: (وهو قليل)
- يختص بالتأنيث فـ(فُعَّلَلٌ - فُعَّلاء) غير موجودين

(فِعِّيلَى)
كـ(حِثِّيثَى) بمعنى الحث
- يختص بأسماء المصادر ويختص بالتأنيث لعدم (فِعِّيلَل)
- ندر فيه المد كـ(مِكِّيثَاء)

(فُعُلَّى)
كـ(كُفُرَّى) لوعاء الطلع
- القالي: (قليل جدا).
مصطفى: (في القاموس: (الكُفُرَّى يتثليث الفاء والكاف معاً) ففيه تسع لغات).

(فُعَّالَى)
كـ(شُقَّارَى) لنَبْتٍ
- وهو نادر
- يختص بالتأنيث لعدم (فُعَّالَل - فُعَّالاء)

(فِعْلَى)

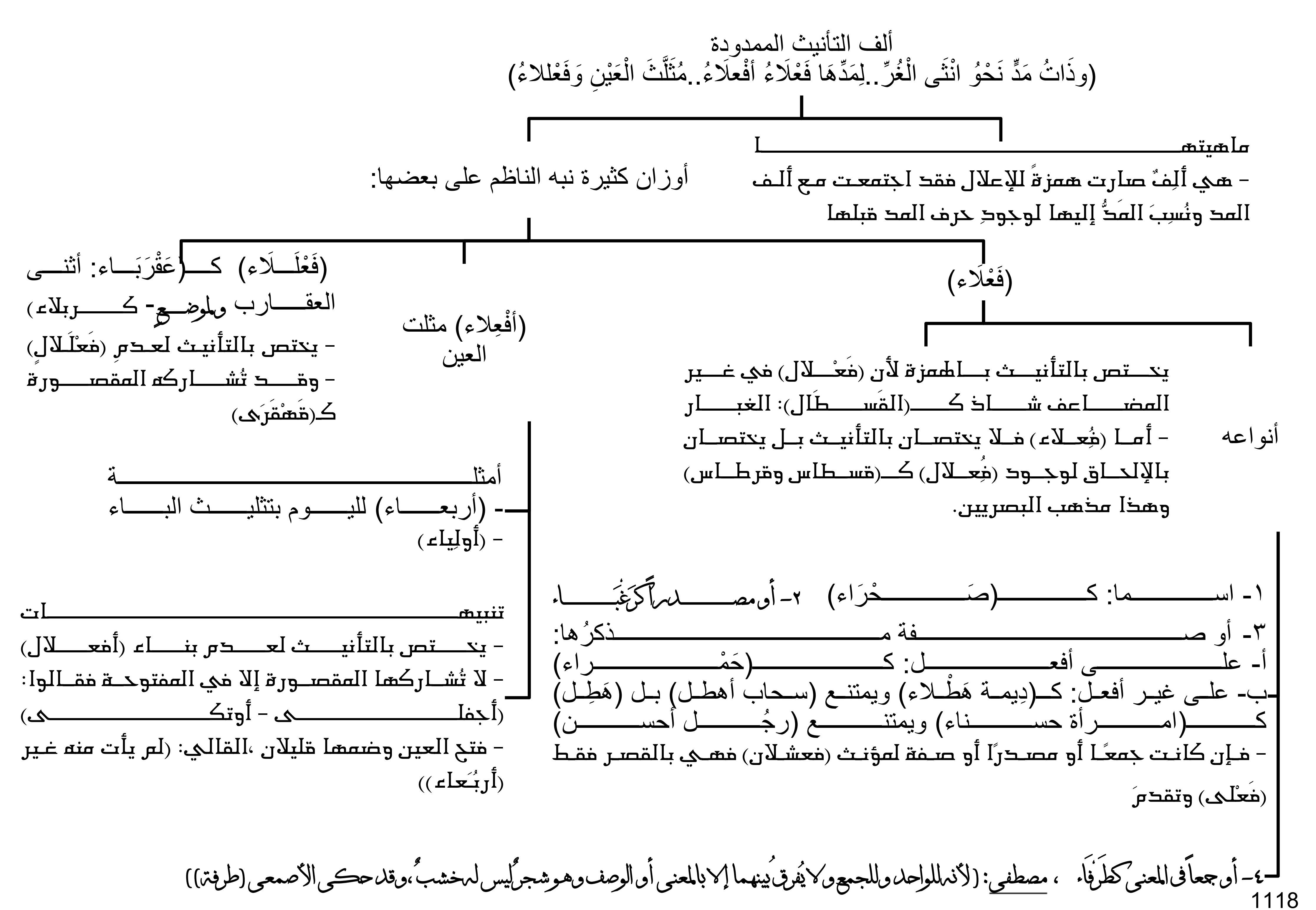
مصدر كـ(ذِكْرَى)
- يختص بالتأنيث إذا كان مصدراً فلم يُوجد في المصادر ممدوداً ،ولا إلحاقَ فالإلحاق فيه تابع للإلحاق في الفعل والفعل عَرِيَ عن ذلك

إن أتى اسماً فلا يختص بالتأنيث

فلا يختص بالتأنيث
- قد يكون للتأنيث كـ(الشِّعْرَى)
- أو للإلحاق كـ(الذفرى) ففيه وجهان: الصرف ومنعه
- أو ممدوداً للإلحاق كـ(علباءٌ)

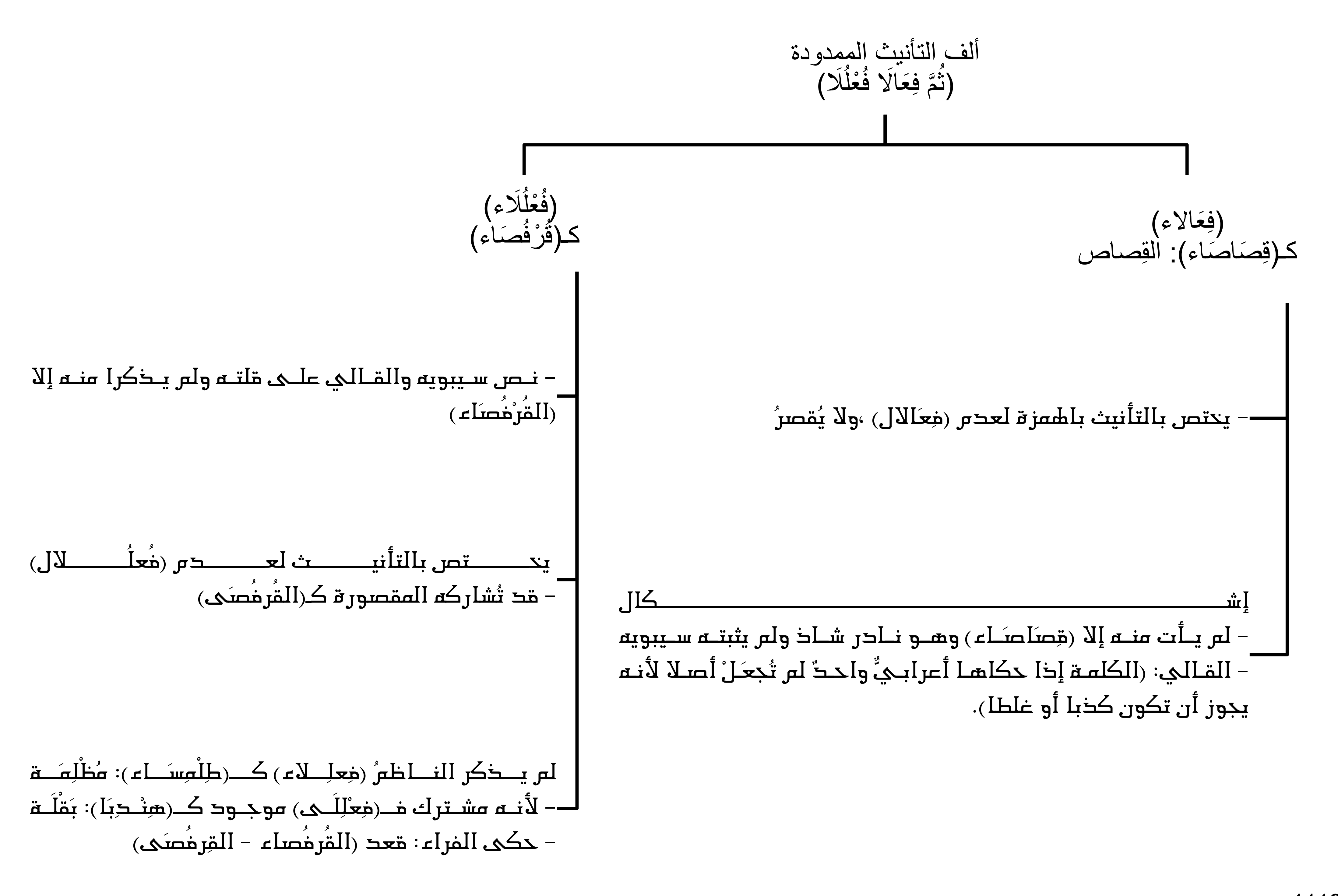
ندر في الجمع: جمعان لا ثالثَ لهُما
- (ظِرْبَى) جمع ظَرِبَان: دويبه كالهرة منتنةَ الريح
- (حِجْلَى) جمع حَجَل لطائرٍ

(فُعَّيْلَى)
كـ(خُلَّيْطَى) للاختلاط
- يختص بالتأنيث لعدم (فُعَّيْلَل)
- ندر فيه المد كـ(أنا أعلم دُخَّيلائِك)



ألف التأنيث الممدودة
(وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ انْثَى الْغُرِّ..لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ..مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاءُ)
ماهيتها
- هي ألِفٌ صارت همزةً للإعلال فقد اجتمعت مع ألف المد ونُسِبَ المَدُّ إليها لوجودِ حرف المد قبلها
أوزان كثيرة نبه الناظم على بعضها:
(فَعْلَاء)
يختص بالتأنيث بالهمزة لأن (فَعْلال) في غير المضاعف شاذ كـ(القَسطَال): الغبار
- أما (فُعلاء) فلا يختصان بالتأنيث بل يختصان بالإلحاق لوجود (فُعلال) كـ(قسطاس وقرطاس وهذا مذهب البصريين.
أنواعه
١- اسما: كـ(صَحْرَاء) ٢- أو مصدرا كرَغْبَاء
٣- أو صفة مذكرُها:
أ- على أفعل: كـ(حَمْراء)
ب- على غير أفعل: كـ(دِيمة هَطْلاء) ويمتنع (سحاب أهطل) بل (هَطِل) كـ(امرأة حسناء) ويمتنع (رجُل أحسن)
- فإن كانت جمعًا أو مصدرًا أو صفة لمؤنث (فعشلان) فهي بالقصر فقط (فَعْلى) وتقدمَ
٤- أو جمعاً في المعنى كطَرْفَاء ، مصطفي: (لأنه للواحد وللجمع ولا يُفرق بينهما إلا بالمعنى أو الوصف وهو شجر ليس له خشب، وقد حكى الأصمعي (طرفة))
(أفْعِلاء) مثلث العين
أمثلة
- (أربعاء) لليوم بتثليث الباء
- (أولِياء)
تنبيهات
- يختص بالتأنيث لعدم بناء (أفعلال)
- لا تُشاركها المقصورة إلا في المفتوحة فقالوا: (أجفلى - أوتكى)
- فتح العين وضمها قليلان ،القالي: (لم يأت منه غير (أربُعاء))
(فَعْلَلَاء) كـ(عَقْرَبَاء: أنثى العقارب ولموضع- كربلاء)
- يختص بالتأنيث لعدم (فَعْلَلالٍ)
- وقد تُشاركه المقصورة كـ(قَهْقَرَى)

مُصْطَفَى دَنْقَش



ألف التأنيث الممدودة
(ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا)
(فُعْلُلَاء)
كـ(قُرْفُصَاء)
(فِعَالاء)
كـ(قِصَاصَاء): القِصاص
- نص سيبويه والقالي على قلته ولم يذكرا منه إلا (القُرْفُصَاء)
- يختص بالتأنيث باهمزة لعدم (فِعَالال) ،ولا يُقصرُ
يختص بالتأنيث لعدم (فُعلُلال)
- قد تُشاركه المقصورة كـ(القُرفُصَى)
إشكال
- لم يأت منه إلا (قِصَاصَاء) وهو نادر شاذ ولم يثبته سيبويه
- القالي: (الكلمة إذا حكاها أعرابيٌّ واحدٌ لم تُجعَلْ أصلا لأنه يجوز أن تكون كذبا أو غلطا).
لم يذكر الناظمُ (فِعلِلاء) كـ(طِلْمِسَاء): مُظْلِمَة
- لأنه مشترك فـ(فِعْلِلَى) موجود كـ(هِنْدِبَا): بَقْلَة
- حكى الفراء: قعد (القُرفُصاء - القِرفُصَى)

تابع ألف التأنيث الممدودة

(فَاعُولا..وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولا..وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا..مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا)

(فاعُولاء)
ك(عاشوراء - ضارُورَاء)
- يختص بالتأنيث لعدمِ (فاعولل)
- نص القالي على قلته ولم يحكِ منه إلا الحرفين

(فَاعِلاء)
ك(قاصِعَاء: لجُحْر اليربوع - الباقلاء)
- يختص بالتأنيث لعدم (فاعِلال)

(فِعْلِياء)
ك(كِبْرياء - جربياء)
- نص القالي على قلته ولم يحكِ منه إلا الحرفين
- يختص بالممدودة

(مَفْعُولاء)
- (مَشْيُوخاء: جمع شيخ - المعبوداء للعبيد)
- يختص بالتأنيث ولا يُقصرُ
- يكثر في أسماء الجموع

(فَعَالاء - فَعُولاء - فَعِيلاء)

(فَعَالاء)
- (بَرَاسَاء الناس - - طباقاء: مَنْ ينطبق أمرُه)
- يختص بالتأنيث بالهمزة لعدم (فَعَالال) ولأن (فَعَالَى) مختص بالجمع وليست ألفهُ للتأنيث

(فَعُولاء)
- (دَبُوقاء للعَذِرة - حَرُورَاء لموضعٍ)
- يختص بالتأنيث ولا يُقصَرُ
- سيبويه: (يكون في الاسم وهو قليل).

(فَعِيلاء)
- (كَثِيراء): الناس
- يختص بالتأنيث ولا يُقصَرُ
- سيبويه: (وهو قليل).

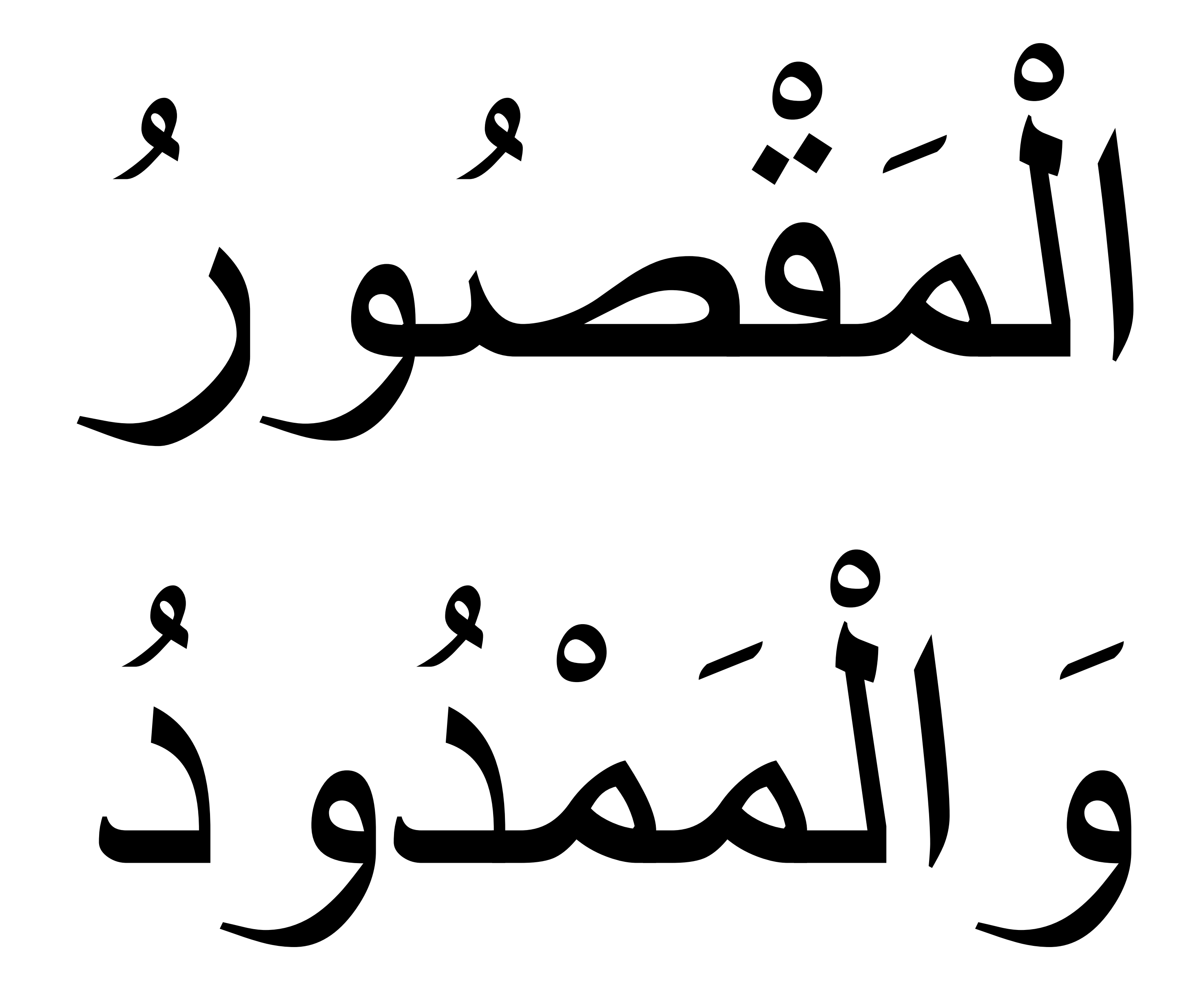
تابع ألف التأنيث الممدودة
(فَاعُولا..وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولا..وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا..مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا)

(فِـعُلاء)
والجميع مختص بالتأنيث

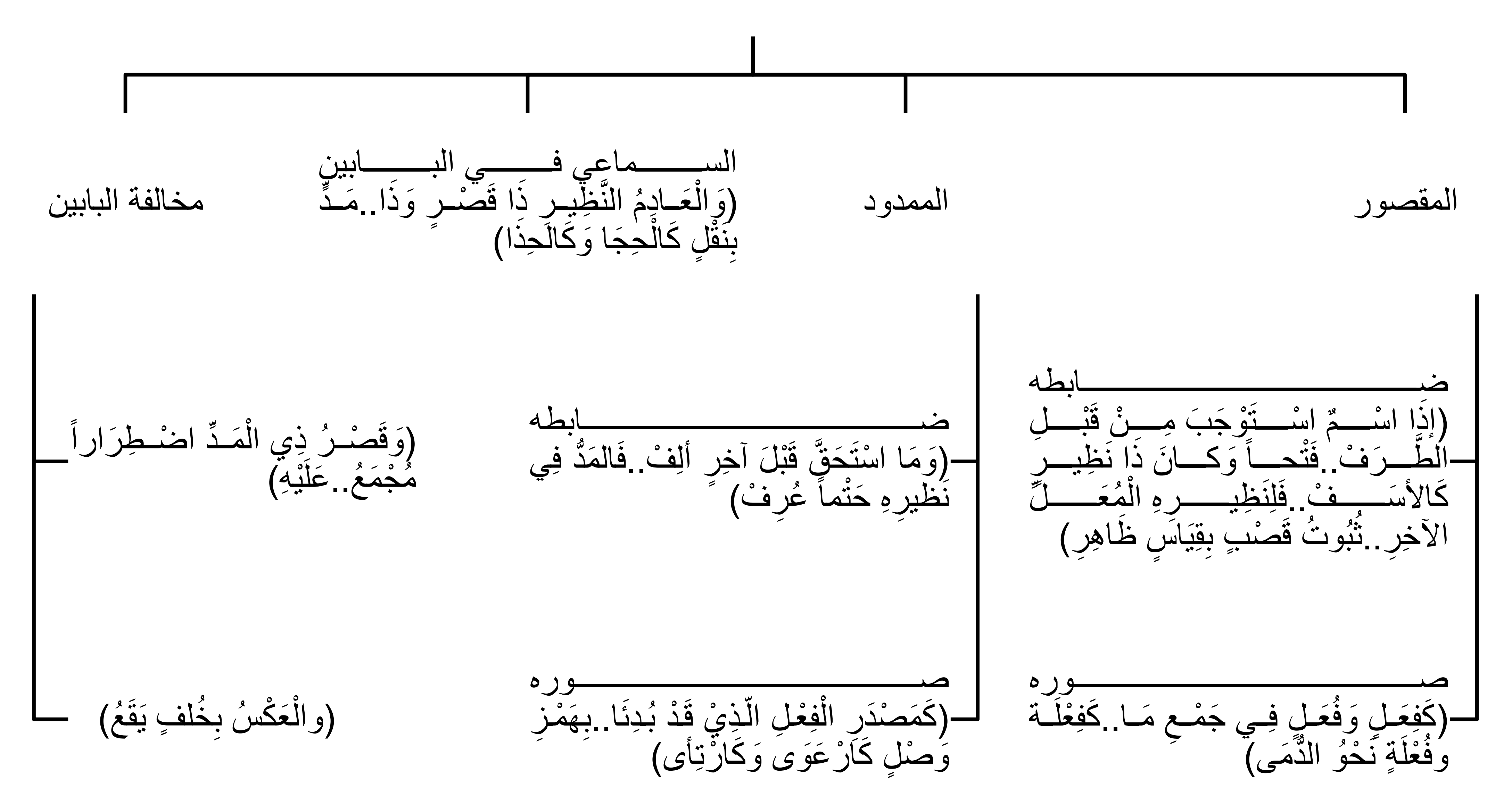
ترك الناظمُ أبنيةً:
- (فِيعِلاء) كـ(دِيسِكاء)
- (فُعُولاء) كـ(عُشُوراء)
- (يَفَاعِلاء) كـ(يَنَابَعَاء)
- (تَفْعِلاء) كـ(تَرْكِضَاء)
- (فُعْنَلاء) كـ(بُرْنَسَاء) عند غير سيبويه
- (فُعَلَّاء) كـ(سُلَّخْفَاء)

أمثلة
- (خُيَلاء)
- (جَنَفَاء: اسم مكان - نَفَسَاء: لغة في نُفَسَاء)
- (سِيْرَاء: بُرْدٌ فيه خطوطٌ صُفْر - العِنَبَاء للعنب - الخِيَلاء)

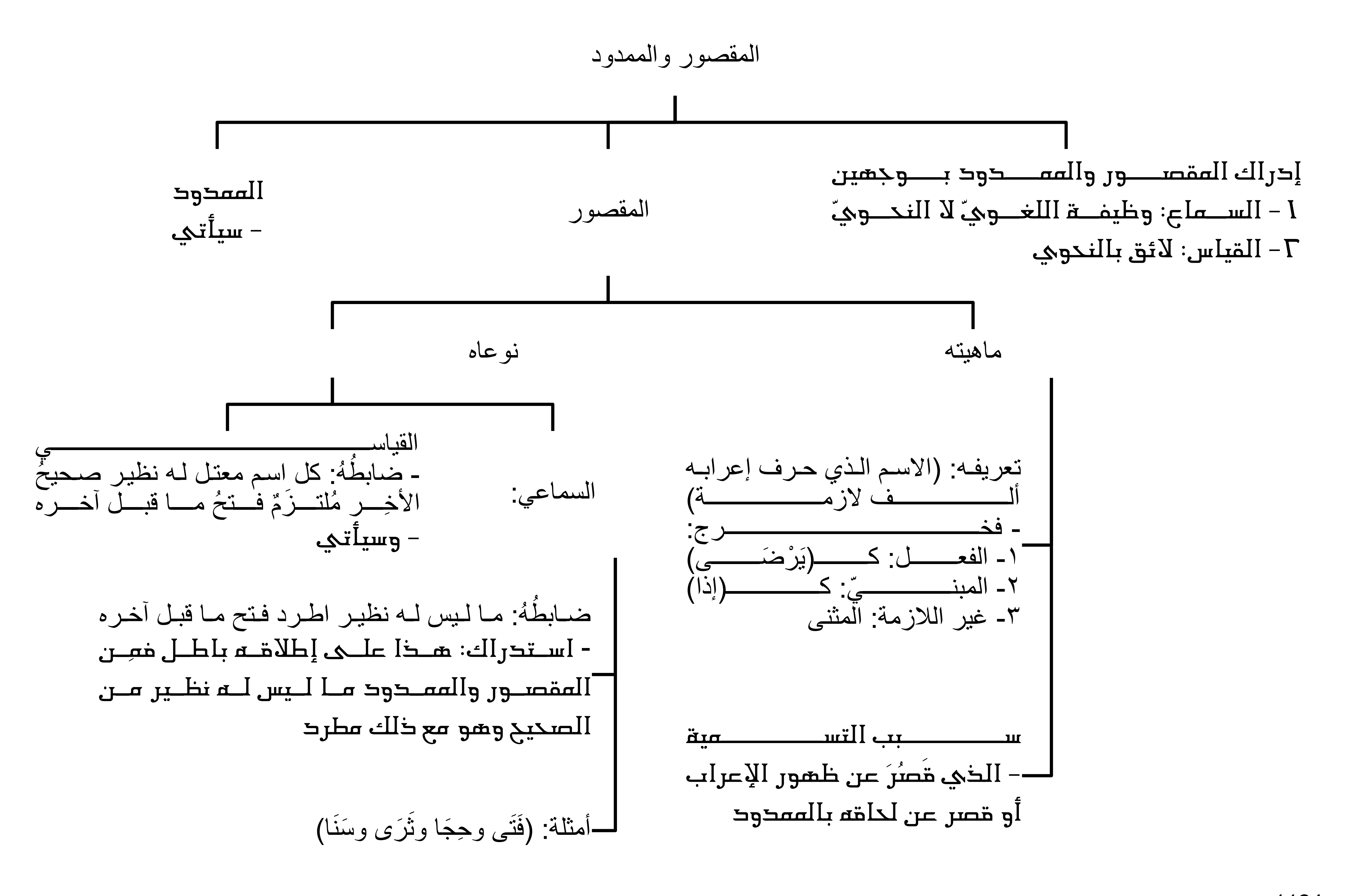
المقصورة تشارك:
- (فَعَلاء) كـ(مَرَطَى)
- (فُعَلاء) كـ(أُرَبَى)


الْمَقْصُورُ
وَالْمَمْدُودُ

المقصور والممدود



مُصْطفَى دَنْقَش


المقصور والممدود
إدراك المقصور والممدود بوجهين
١ - السماع: وظيفة اللغويّ لا النحويّ
٢ - القياس: لائق بالنحوي
المقصور
الممدود
- سيأتي
ماهيته
نوعاه
تعريفه: (الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة)
- فخرج:
١- الفعل: كـ(يَرْضَى)
٢- المبنيّ: كـ(إذا)
٣- غير اللازمة: المثنى
سبب التسمية
- الذي قَصُرَ عن ظهور الإعراب أو قصر عن لحاقه بالممدود
السماعي:
ضابطُهُ: ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره
- استدراك: هذا على إطلاقه باطل فمن المقصور والممدود ما ليس له نظير من الصحيح وهو مع ذلك مطرد
أمثلة: (فَتَى وحِجَا وثَرَى وسَنَا)
القياسي
- ضابطُهُ: كل اسم معتل له نظير صحيحُ الأخِر مُلتزَمٌ فتحُ ما قبل آخره
- وسيأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

المقصـــــــــــــــــــــــــــور القياســـــــــــــــــــــــــــي

(إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ..فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ..فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ..ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ..كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا..كَفِعْلَة وفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى)

ضابطُهُ: كل اسم معتل له نظير صحيحُ الأخِرِ مُلتزَمٌ فتحُ ما قبل آخره

طريقتا معرفته:

- الاعتبار بنظيره الصحيح المفتوح ما قبل الآخِر
  - مصدر الفعل اللازم الذي على (فَعِلَ يَفعَل فَعَلا) اللازم
    - فـ(أَسِفَ أَسَفًا) نظير (جَوِيَ جَوًى – عَمِيَ عَمًى – هَوِيَ هَوًى)
    - وسواءٌ المعتل بالياء أو الواو فالحرفان ينقلبان ألفا في المصدر لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
  - (فِعَل) جمع (فِعْلَة) كـ(قِرْبَة قِرَب) فنظيرُه: (مِرْيَة مِرًى – لِحية لِحًى – فِدية فِدًى)
    - فتنقلب الياءُ في الجمعِ ألفاً
  - (فُعَل) جمع (فُعْلَة) كـ(قُرْبَة قُرَب) فنظيرُه: (مُدْيَة مُدًى – عُروة عُرًى – كُنيَة كُنًى – دُمْيَة دُمًى)
  - صور أخرى
    - اسم مفعول وأسماء المصادرِ والزمان والمكان للفعل الزائد على ثلاثة أحرف فهو مفتوح ما قبل الآخِر
      - (أَكْرَمَ مُكْرَم: أعطى مُعْطًى)
      - (اكتسب مُكتسَب: اشترى: مُشْتَرًى)
      - (استبعَدَ مُستَبْعَد: استدعى مُستدعًى)
      - اسماء المصدر والزمان والمكان من الثلاثي كـ(مَفْعَل: مَدْخَل مهوى)
      - اسما الزمان والمكان لا اعتبار فيه بالنظير فنظيره من الصحيح يختلف
    - اسم الفاعل على (أفْعَل)
      - وهو في (فَعِل يفعَل) كما تقدم كـ(عَوِرَ أعور: عَمِيَ أعمى)
      - باب (أفعل فعلاء)
      - اسم الجنس الذي بين واحده وجمعه إسقاط التاء (تمرة تمر) كـ(نواة نوًى حصاة حصًى)
    - (مِفْعَل) اسمَ آلةٍ كـ(مِقلًى) فهو كـ(مِقرَض) ذكره في (التسهيل)
      - جمعٌ على (فُعَل) لـ(الفُعْلَى) أنثى (الأفعل) كـ(العُلْيَا العُلَى – الدُّنيا الدُّنَى) فهو كـ(الفُضْلَى الفُضَل)
- الاطراد دون اعتبار نظيره الصحيح
  - تركه الناظم، وسيأتي

الطريق الثاني لمعرفة المقصور القياسي:
- الاطراد دون اعتبار نظيره الصحيح

١ - اسمٌ آخِرُهُ ألف وهو في معنى (المَشْي) - كـ(البَشَكَى - المَرَطَى - الخَوْزَلَى)

٢- مصدرٌ على (فِعِّيلَى) كـ(الخِلِّيفى) - إلا ما شذ كـ(خصيصاء فخيراء) - وجعله في التسهيل مشتركاً بين المقصور والممدود

٧- كل معتل الآخِر مجموع على (أفعال) كـ(رَحَىً أرحاء - قفا أقْفاء)

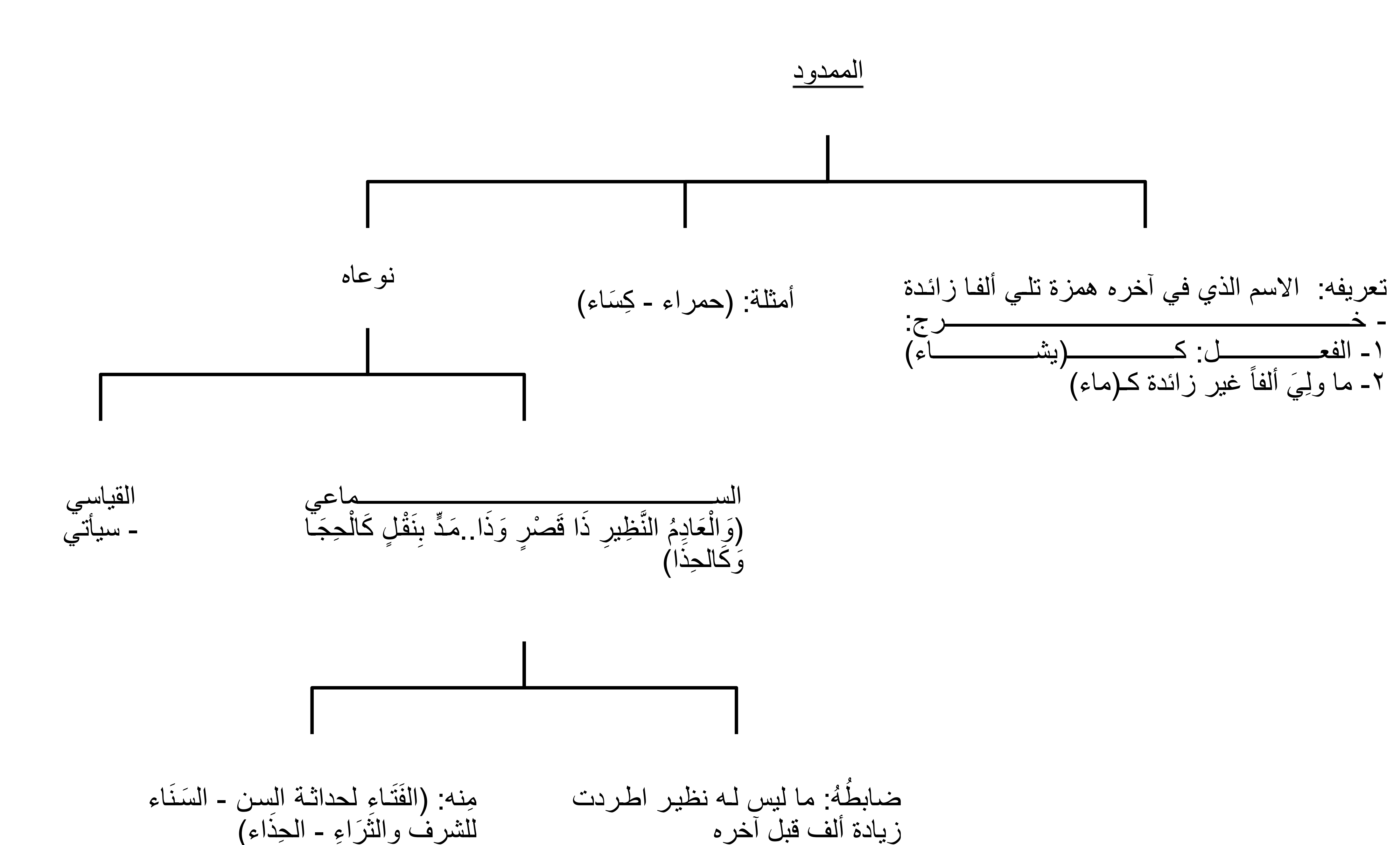
٨- اسما الزمان و المكان مِن الفعل الثلاث كـ(مَرْعَى)

٣- (الفُعْلَى) تأنيث (الأفعل) كـ(الكُبْرَى) - فهو مطرد لا ينكسر أبدا

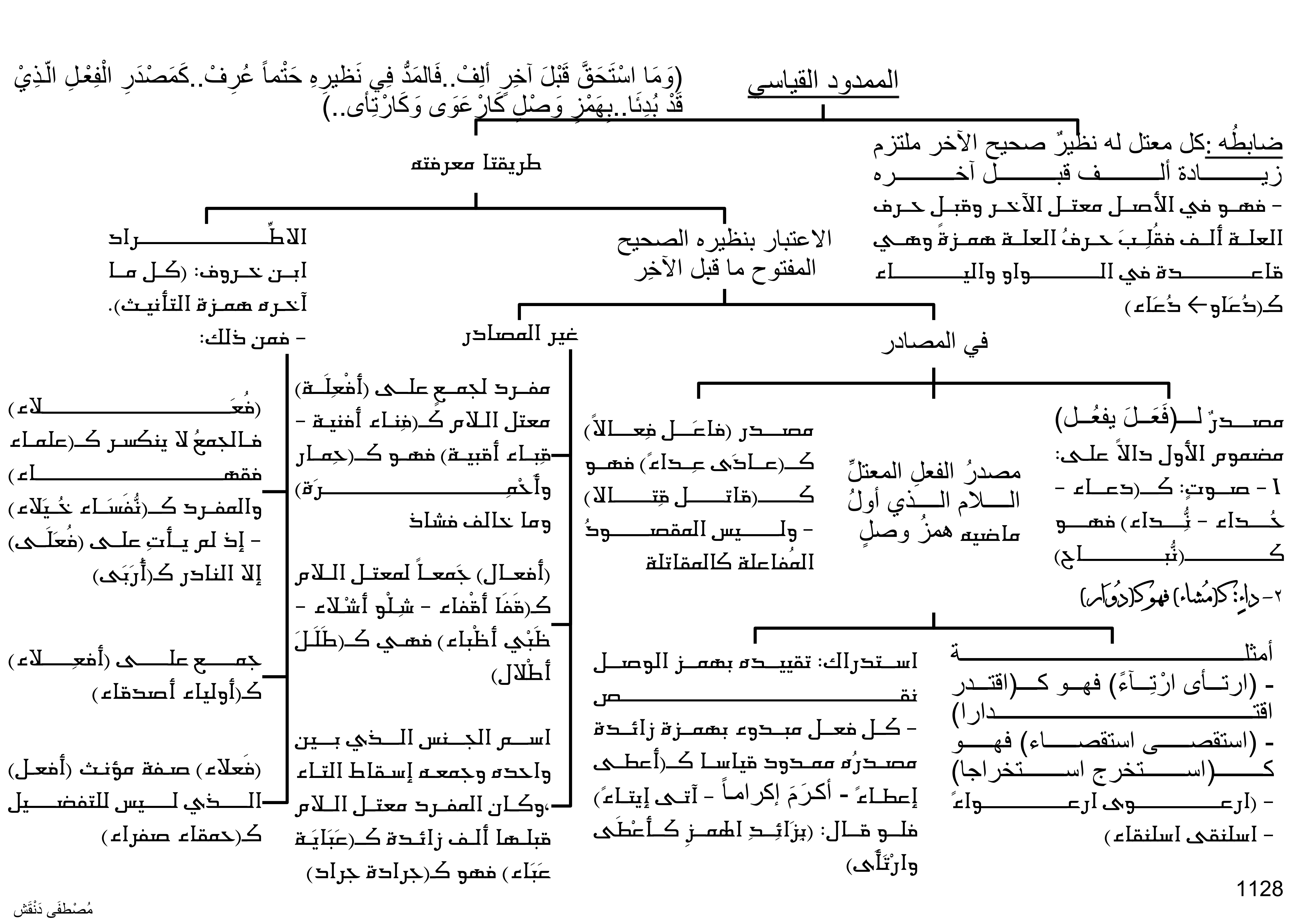
٤- (فَعْلَى) أنثى (فَعْلان) - كـ(غضبان غضبى)

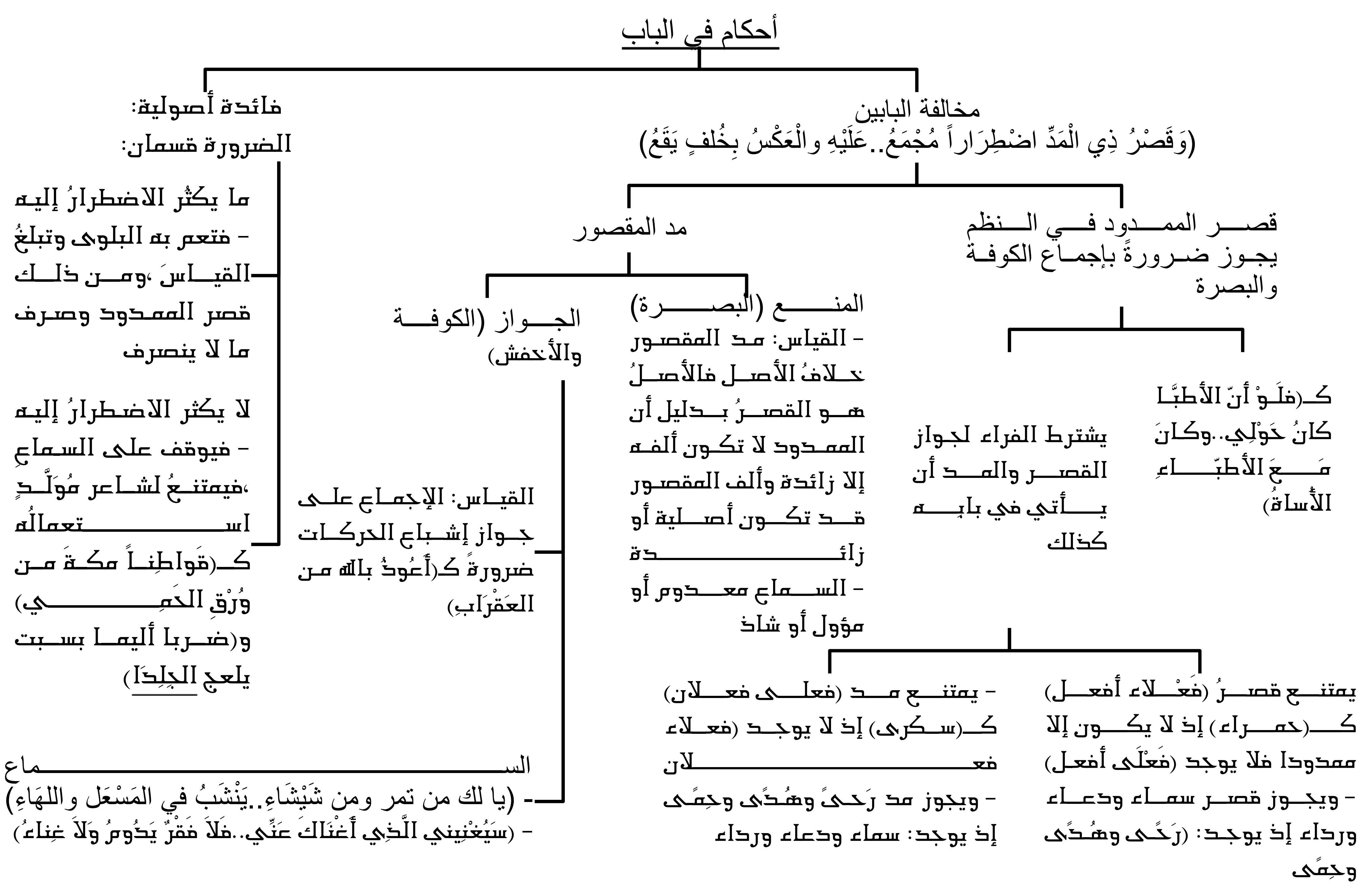
٥- جمعٌ على (فُعالى - فَعالى) - كـ(سُكارى - صَحارى)

٦- جمعٌ (فَعْلَى) لـ(فَعِيل - فَعِل - أفعَل) بمعنى: مصاب أو موجع - كـ(مريض مرضى -زَمِن زَمْنَى - أحمَق حَمْقَى)


الممدود
تعريفه: الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفا زائدة
- خـــــــــــــــــــرج:
١- الفعـــــــــل: كـــــــ(يشـــــــاء)
٢- ما ولِيَ ألفاً غير زائدة كـ(ماء)
أمثلة: (حمراء - كِسَاء)
نوعاه
الســــــــــــــماعي
(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا..مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالحِذَا)
القياسي
- سيأتي
ضابطُهُ: ما ليس له نظير اطردت زيادة ألف قبل آخره
مِنه: (الفَتَاء لحداثة السن - السَنَاء للشرف والثَرَاءِ - الحِذَاء)

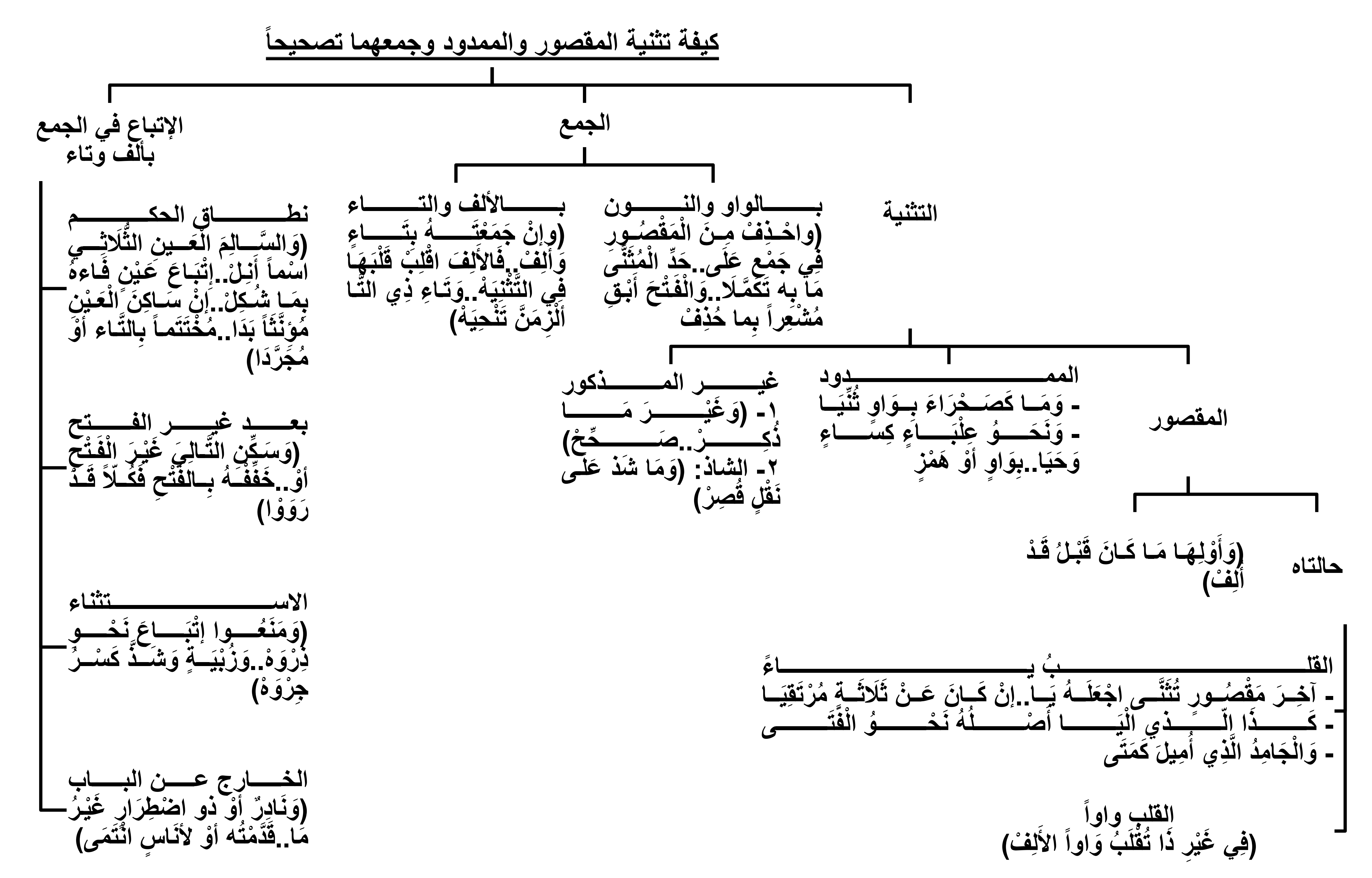
مُصْطفَى دَنْقَش


الممدود القياسي
(وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ..فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ..كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الّذِي قَدْ بُدِئَا..بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى..)
ضابطُه :كل معتل له نظيرٌ صحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره
- فهو في الأصل معتل الآخر وقبل حرف العلة ألف فقلِبَ حرفُ العلة همزةً وهي قاعدة في الواو والياء كـ(دُعَاو ← دُعَاء)
طريقتا معرفته
الاعتبار بنظيره الصحيح المفتوح ما قبل الآخِر
الاطِّراد
ابن خروف: (كل ما آخره همزة التأنيث).
- فمن ذلك:
في المصادر
غير المصادر
مصدرٌ لـ(فَعَلَ يفعُل) مضموم الأول دالاً على:
١ - صوت: كـ(دعاء - حُداء - نُداء) فهو كـ(نُباح)
٢- داء: كـ(مُشاء) فهو كـ(دُوَار)
مصدرُ الفعلِ المعتلِّ اللام الذي أولُ ماضيه همزُ وصلٍ
مصدر (فاعَل فِعالاً) كـ(عادَى عِداءً) فهو كـ(قاتل قِتالا) - وليس المقصودُ المُفاعلة كالمقاتلة
أمثلة
- (ارتأى ارْتِآءً) فهو كـ(اقتدر اقتدارا)
- (استقصى استقصاء) فهو كـ(استخرج استخراجا)
- (ارعوى ارعواءً)
- اسلنقى اسلنقاء)
استدراك: تقييده بهمز الوصل نقص
- كل فعل مبدوء بهمزة زائدة مصدرُه ممدود قياسا كـ(أعطى إعطاءً - أكرَمَ إكراماً - آتى إيتاءً)
فلو قال: (بزائدِ الهمزِ كأعْطَى وارْتَأَى)
مفرد لجمع على (أفْعِلَة) معتل اللام كـ(فِناء أفنية - قِباء أقبية) فهو كـ(حِمار وأَحْمِرَة)
وما خالف فشاذ
(أفعال) جَمعاً لمعتل اللام كـ(قَفَا أقْفاء - شِلْو أشْلاء - ظَبْي أظْبَاء) فهي كـ(طَلَل أطْلال)
اسم الجنس الذي بين واحده وجمعه إسقاط التاء ،وكان المفرد معتل اللام قبلها ألف زائدة كـ(عَبَايَة عَبَاء) فهو كـ(جرادة جراد)
(فُعَلاء) فالجمعُ لا ينكسر كـ(علماء فقهاء) والمفرد كـ(نُفَسَاء خُيَلاء) - إذ لم يأتِ على (فُعَلَى إلا النادر كـ(أُرَبَى)
جمع على (أفعِلاء) كـ(أولياء أصدقاء)
(فَعلاء) صفة مؤنث (أفعل الذي ليس للتفضيل كـ(حمقاء صفراء)
مُصْطَفَى دَنْقَش

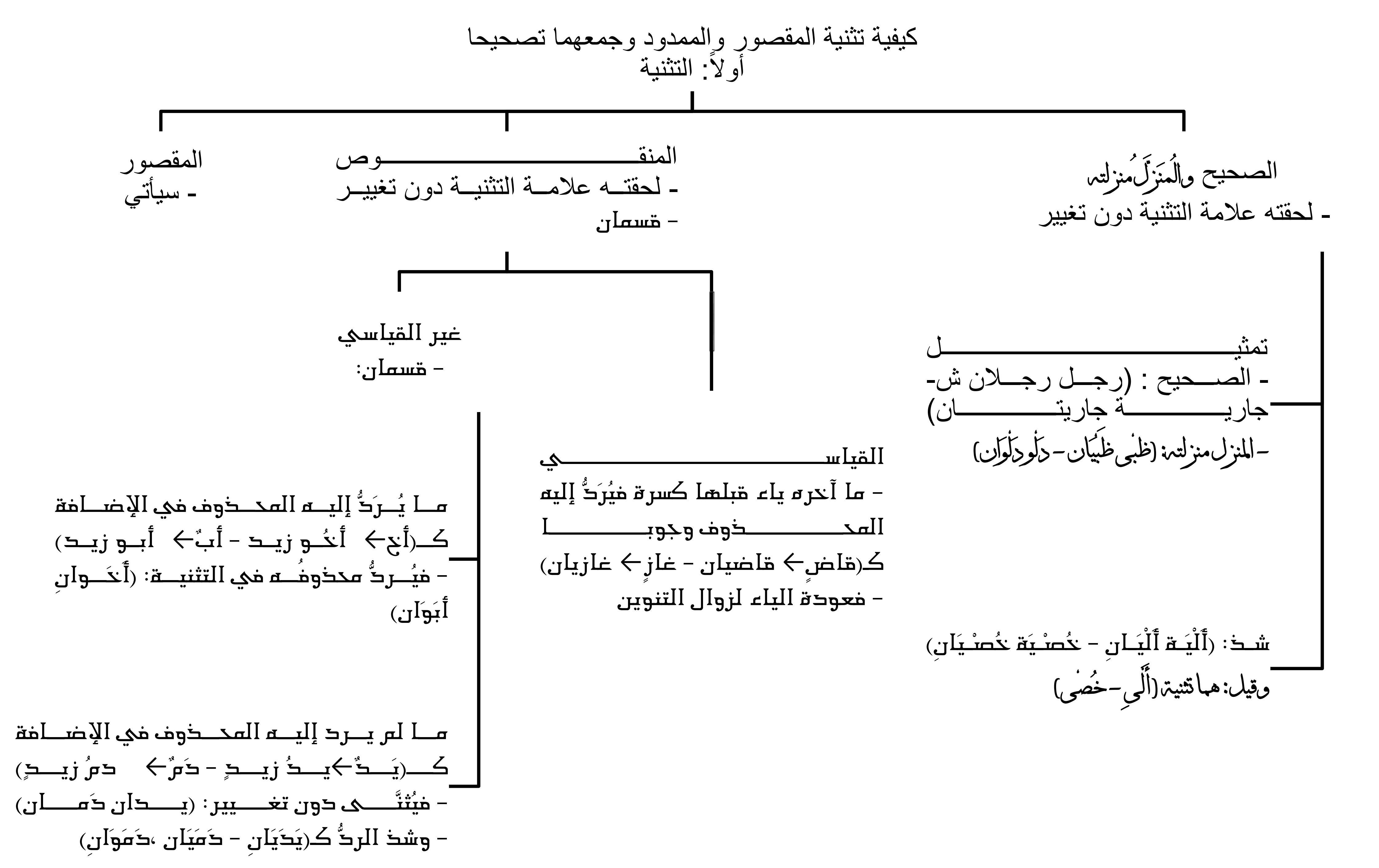


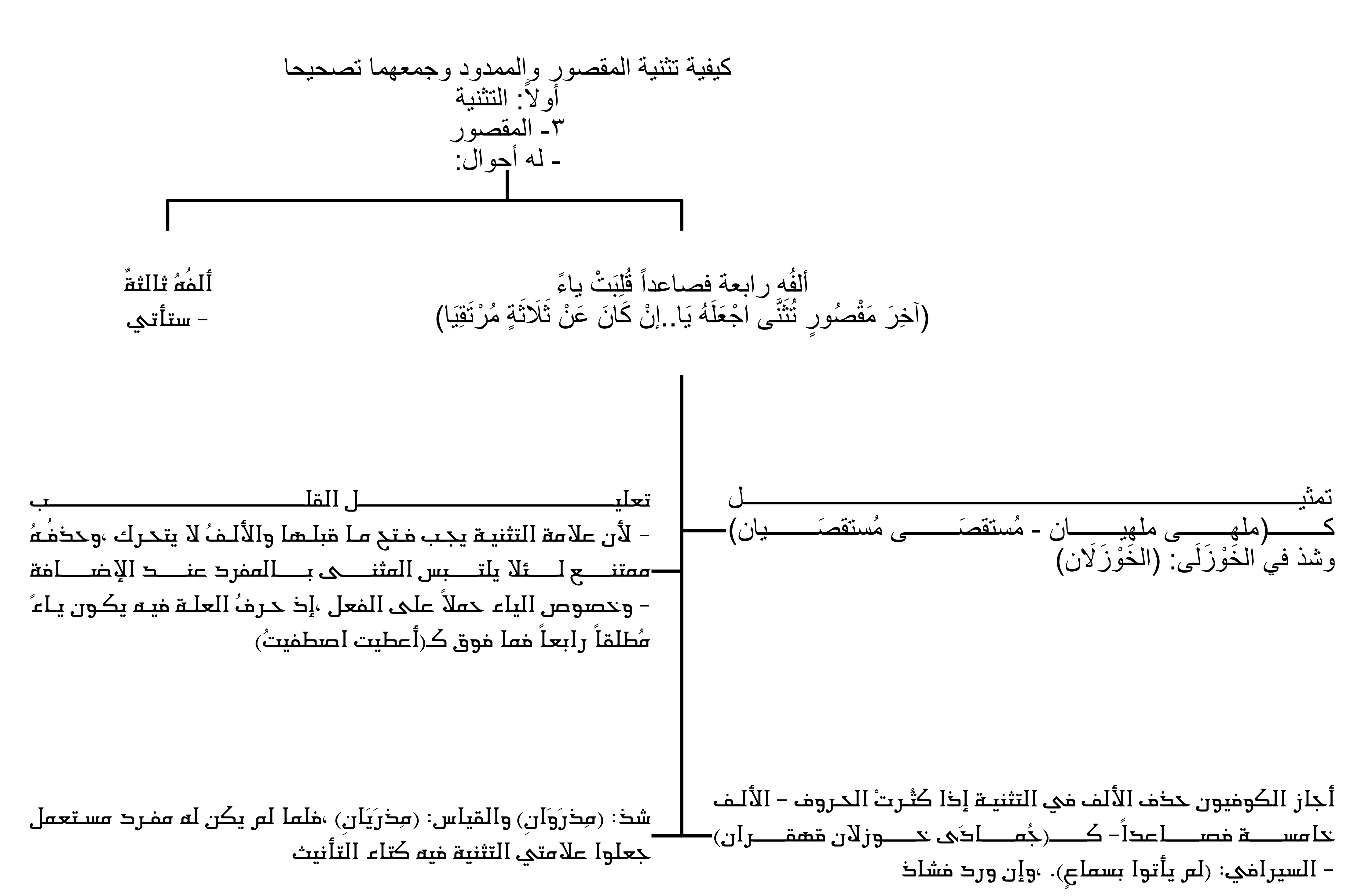
أحكام في الباب
مخالفة البابين
(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ..عَلَيْهِ والْعَكْسُ بِخُلفٍ يَقَعُ)
قصر الممدود في النظم يجوز ضرورةً بإجماع الكوفة والبصرة
كـ(فلَوْ أنّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي..وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ)
يشترط الفراء لجواز القصر والمد أن يأتي في بابه كذلك
يمتنع قصرُ (فَعْلاء أفعل) كـ(حمراء) إذ لا يكون إلا ممدودا فلا يوجد (فَعْلَى أفعل)
- ويجوز قصر سماء ودعاء ورداء إذ يوجد: (رَحًى وهُدًى وحِمًى
- يمتنع مد (فعلى فعلان) كـ(سكرى) إذ لا يوجد (فعلاء فعلان
- ويجوز مد رَحًى وهُدًى وحِمًى إذ يوجد: سماء ودعاء ورداء
مد المقصور
المنع (البصرة)
- القياس: مد المقصور خلافُ الأصل فالأصلُ هو القصرُ بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية أو زائدة
- السماع معدوم أو مؤول أو شاذ
الجواز (الكوفة والأخفش)
القياس: الإجماع على جواز إشباع الحركات ضرورةً كـ(أَعُوذُ بالله من العقْرَابِ)
السماع
- (يا لك من تمر ومن شَيْشَاءِ..يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللهَاءِ)
- (سَيُغْنِيني الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي..فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ)
فائدة أصولية:
الضرورة قسمان:
ما يكثر الاضطرارُ إليه - فتعم به البلوى وتبلغُ القياسَ ،ومن ذلك قصر الممدود وصرف ما لا ينصرف
لا يكثر الاضطرارُ إليه - فيوقف على السماعِ ،فيمتنعُ لشاعر مُوَلَّدٍ استعمالُه كـ(قَوَاطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِي) و(ضربا أليما بسبت يلعج الجِلِدَا)

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً



كيفة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً
التثنية
الجمع
الإتباع في الجمع بألف وتاء
المقصور
الممدود
- وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا
- وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا..بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ
غير المذكور
١- (وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ..صَحِّحْ)
٢- الشاذ: (وَمَا شَذ عَلى نَقْلٍ قُصِرْ)
حالتاه
(وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)
القلب ياءً
- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنَّى اجْعَلْهُ يَا..إنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى
- وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
القلب واواً
(فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ)
بالواو والنون
(واحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى..حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا..وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِما حُذِفْ
بالألف والتاء
(وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ..فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ..وَتَاءِ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ)
نطاق الحكم
(وَالسَّالِمَ الْعَينِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ..إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ..إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا..مُخْتَتَماً بِالتَّاء أَوْ مُجَرَّدَا)
بعد غير الفتح
(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أوْ..خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا)
الاستثناء
(وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ..وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ)
الخارج عن الباب
(وَنَادِرٌ أَوْ ذو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا..قَدَّمْتُه أَوْ لأنَاسٍ انْتَمَى)


كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
أولاً: التثنية
الصحيح والمُنزَّل منزلته
- لحقته علامة التثنية دون تغيير
المنقوص
- لحقته علامة التثنية دون تغيير
- قسمان
المقصور
- سيأتي
تمثيل
- الصحيح : (رجل رجلان ش- جارية جاريتان)
- المنزل منزلته: (ظبي ظبيان - دلو دلوان)
شذ: (أَلْيَة أَلْيَانِ - خُصْيَة خُصْيَانِ
وقيل: هما تثنية (أَلِي - خُصَى)
القياسي
- ما آخره ياء قبلها كسرة فيُرَدُّ إليه المحذوف وجوبا
كـ(قاضٍ ← قاضيان - غازٍ ← غازيان)
- فعودة الياء لزوال التنوين
غير القياسي
- قسمان:
ما يُرَدُّ إليه المحذوف في الإضافة
كـ(أخ ← أخُو زيد - أبٌ ← أبو زيد)
- فيُردُّ محذوفُه في التثنية: (أَخَوانِ أبَوَان)
ما لم يرد إليه المحذوف في الإضافة
كـ(يَدٌ ← يدُ زيدٍ - دَمٌ ← دمُ زيدٍ)
- فيُثنَّى دون تغيير: (يدان دَمان)
- وشذ الردُّ كـ(يَدَيَانِ - دَمَيَان ،دَمَوَانِ)



كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
أولاً: التثنية
٣- المقصور
- له أحوال:
ألفُه رابعة فصاعداً قُلِبَتْ ياءً
(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنَّى اجْعَلَهُ يَا..إنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا)
ألفهُ ثالثةٌ
- ستأتي
تمثيل
كـ(ملهى ملهيان - مُستقصَى مُستقصَيان)
وشذ في الخَوْزَلَى: (الخَوْزَلَان)
تعليل القلب
- لأن علامة التثنية يجب فتح ما قبلها والألفُ لا يتحرك، وحذفهُ ممتنع لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة
- وخصوص الياء حملاً على الفعل، إذ حرفُ العلة فيه يكون ياءً مُطلقاً رابعاً فما فوق كـ(أعطيت اصطفيتُ)
أجاز الكوفيون حذف الألف في التثنية إذا كثُرتْ الحروف - الألف خامسة فصاعداً- كـ(جُمادَى خوزلان قهقران)
- السيرافي: (لم يأتوا بسماعٍ). وإن ورد فشاذ
شذ: (مِذْرَوَانِ) والقياس: (مِذْرَيَانِ)، فلما لم يكن له مفرد مستعمل جعلوا علامتي التثنية فيه كتاء التأنيث

تابع تثنية المقصور
- ما ألِفُهُ ثالثةٌ

تُقلَبُ ياءً
(كَذَا الّذي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى..وَالْجَامِدُ الّذي أُمِيلَ كَمَتَى)

بدل من ياءٍ
- القلبُ للأصل أولى
- كـ(فَتَى فَتَيَان - رَحَى رَحَيَان)
- شذ: (حِمًى - حِمَوَانِ)

تعليلان:
١ - لأجل الإمالة
٢ - تعليل سيبويه: (الياء على اللامات أغلب من الواو).

الجامد أو مجهولة الأصل وأميلت
- كـ(متى) عَلَماً: مَتَيَان

تنبيه: الألف مجهولة
- فالتصريف لا يدخل الأسماء المتوغلة في شبه الحرف كما لا يدخل الحرف
- ولكنه بعد التسمية صار كسائر الأسماء فإن كان على حرفين كـ(مِنْ - قَدْ) صار كـ(يَد - دَم) ثلاثيا في الأصل ويُقَدَّرُ حذفُ ثالثِه ولذا يُرَدُّ في التصغير والتكسير
- وكذا يعتقدون في (متى - بلى) أن الألف منقلبة عن أصل وهو الياءُ فيما أُمِيلَ
- ومذهب الناظم هنا وظاهر التسهيل أنه بعد التسمية غير منقلب وهو مخالف للجمهور

تُقلَبُ واواً
(فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ)

بدل من واو
- فالقلبُ للأصل أولى

تمثيل: (عَصَا عَصَوان - قَفَا قَفَوان)

فصَّل الكوفيون
- المفتوح الأول كـ(عَصا) يُقلبُ واواً
- غيره يُقلبُ ياءً كـ(رِضَيَان ضُحَيَان)
- ويُكتَبُ بالياء.
- وحكى الكسائي: (رِضَيَان) وهو نادر والواو أكثر

المجهول والجامد الغير ممالين
- لأنه ليس شيء من بنات الياء يمتنع من الإمالة فدخلت في حكم ما أصلُه الواو لا أنَّ أصلَها واو

الجامد الغير مُمال

تمثيل كـ(إلَى - لدى) عَلَماً إلوان لَدَوَان

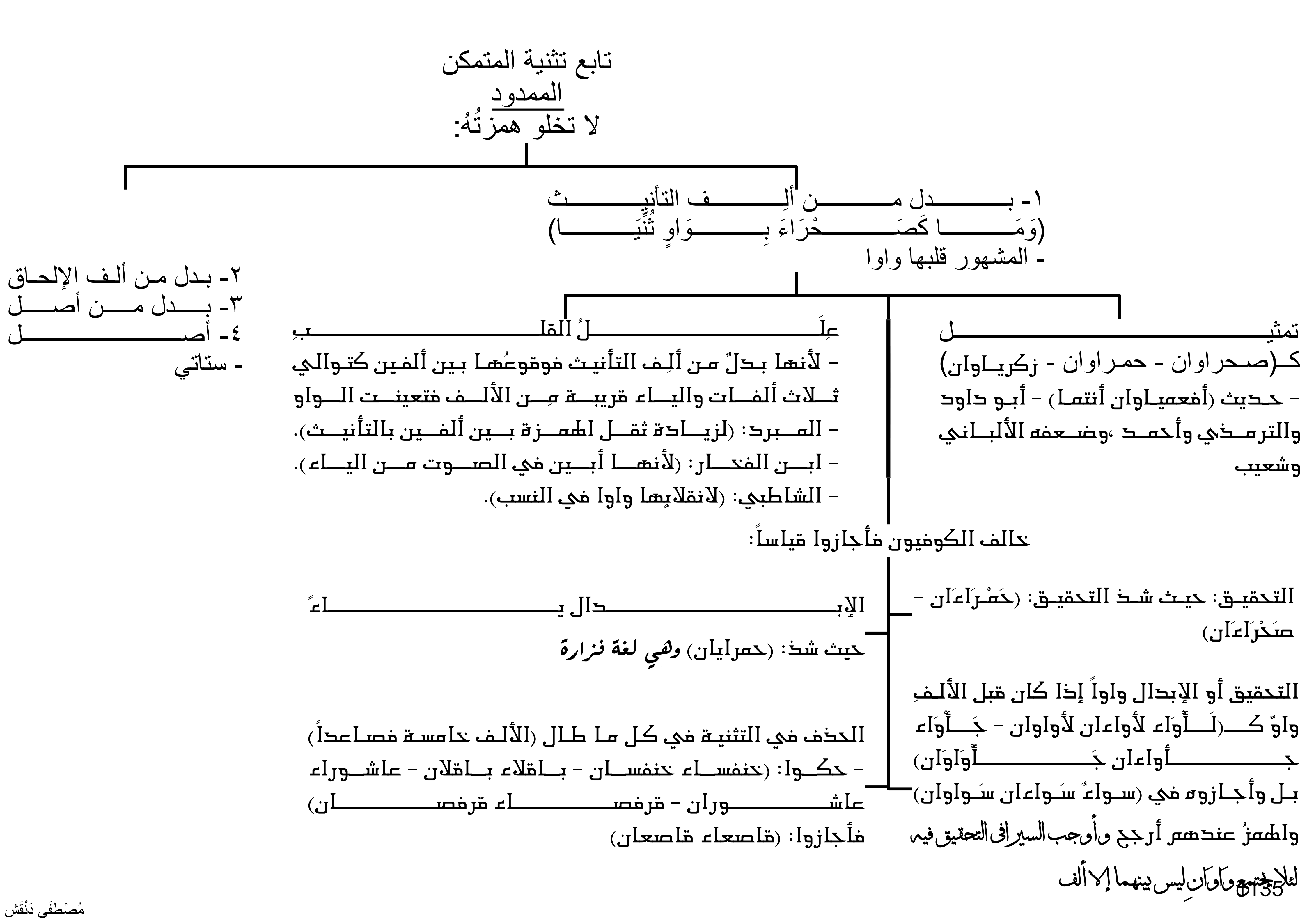
وذهب في التسهيل إلى قلبها ياءً فالياءُ أغلب على اللامات
- أجيب: المراد بالغَلَبَة فيما ألتزموا إمالته

مجهولة الأصل الغير ممالة

تمثيل كـ(خَسًا) أي:فرد و (لَقًا) أي: مُلْقًى لا يُعبَأُ به: (خَسَوانِ لَقَوَانِ)

علة الجهالة
- لم تتصرف بتثنية ولا جمع ولا فعل ولا أمليت

(وأولها ما كان قبل قد ألف)
إلحاق علامات التثنية بعدها


تابع تثنية المتمكن
الممدود
لا تخلو همزتُهُ:
١- بدل من ألِف التأنيث
(وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا)
- المشهور قلبها واوا
تمثيل
كـ(صحراوان - حمراوان - زكرياوان)
- حديث (أفعمياوان أنتما) - أبو داود والترمذي وأحمد ،وضعفه الألباني وشعيب
عِلَلُ القلبِ
- لأنها بدلٌ من ألِف التأنيث فوقوعُها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات والياء قريبة مِن الألف فتعينت الواو
- المبرد: (لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتأنيث).
- ابن الفخار: (لأنها أبين في الصوت من الياء).
- الشاطبي: (لانقلابِها واوا في النسب).
٢- بدل من ألف الإلحاق
٣- بدل من أصل
٤- أصل
- ستاتي
خالف الكوفيون فأجازوا قياساً:
التحقيق: حيث شذ التحقيق: (حَمْرَاءَان - صَحْرَاءَان)
التحقيق أو الإبدال واواً إذا كان قبل الألفِ واوٌ كـ(لَأْوَاء لأواءان لأواوان - جَأْوَاء جأواءان جَأْوَاوَان)
بل وأجازوه في (سواءٌ سَواءان سَواوان)
والهمزُ عندهم أرجح وأوجب السيرافي التحقيق فيه
لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف
الإبدال ياءً
حيث شذ: (حمرايان) وهِي لغة فزارة
الحذف في التثنية في كل ما طال (الألف خامسة فصاعداً)
- حكوا: (خنفساء خنفسان - باقلاء باقلان - عاشوراء عاشوران - قرفصاء قرفصان)
فأجازوا: (قاصعاء قاصعان)

تابع تثنية المتمكن

الممدود (وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا..وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِساءٍ وَحَيَا..بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ..صَحِّحْ وَمَا شَذ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ)

لا تخلو همزتُهُ:

بدل من ألف الإلحاق

كـ(حِرْبَاءٌ - عِلْبَاءٌ) لعصبة في العنق صفراء ،والأصل: (عِلْبَاى) لتلحق بِقِرْطَاس

- يجوز وجهان:

  - القلبُ واواً (رجحه ابن عصفور والناظم في التسهيل وابن عقيل) كـ(علباوان)
    - سيبويه: (القلب أكثر)
    - تشبيها بهمز التأنيث فكلاهما بدلٌ من ألف زائد
    - السيرافي: (لاستثقال الهمزة بين ألفين).
  - إبقاء الهمزة (رجحه الأخفش والجُزُولى وابن هشام والجمهور) كـ(علباءان)
    - تشبيها بالهمز الأصلي

بدل من أصل

كـ(كِسَاء حِيَاء)

- الأصل: (حياي كساو) قلبنا همزةً لوقوعها بعد ألف زائدة
- الحكم:

  يجوز وجهان:

  ١- القلبُ واواً: كـ(كساوان - حياوان)

  - تشبيها بهمز الإلحاق فكلاهما ليس أصلاً في نفسه بل منقلب عن غيره

  ٢- إبقاء الهمزة (رجحه سيبويه وابن عصفور والناظم في التسهيل والجمهور وابن عقيل وابن هشام) كـ(كساءان - حياءان)

  حكى الكسائي: (كسايان - ردايان) وهو شاذ

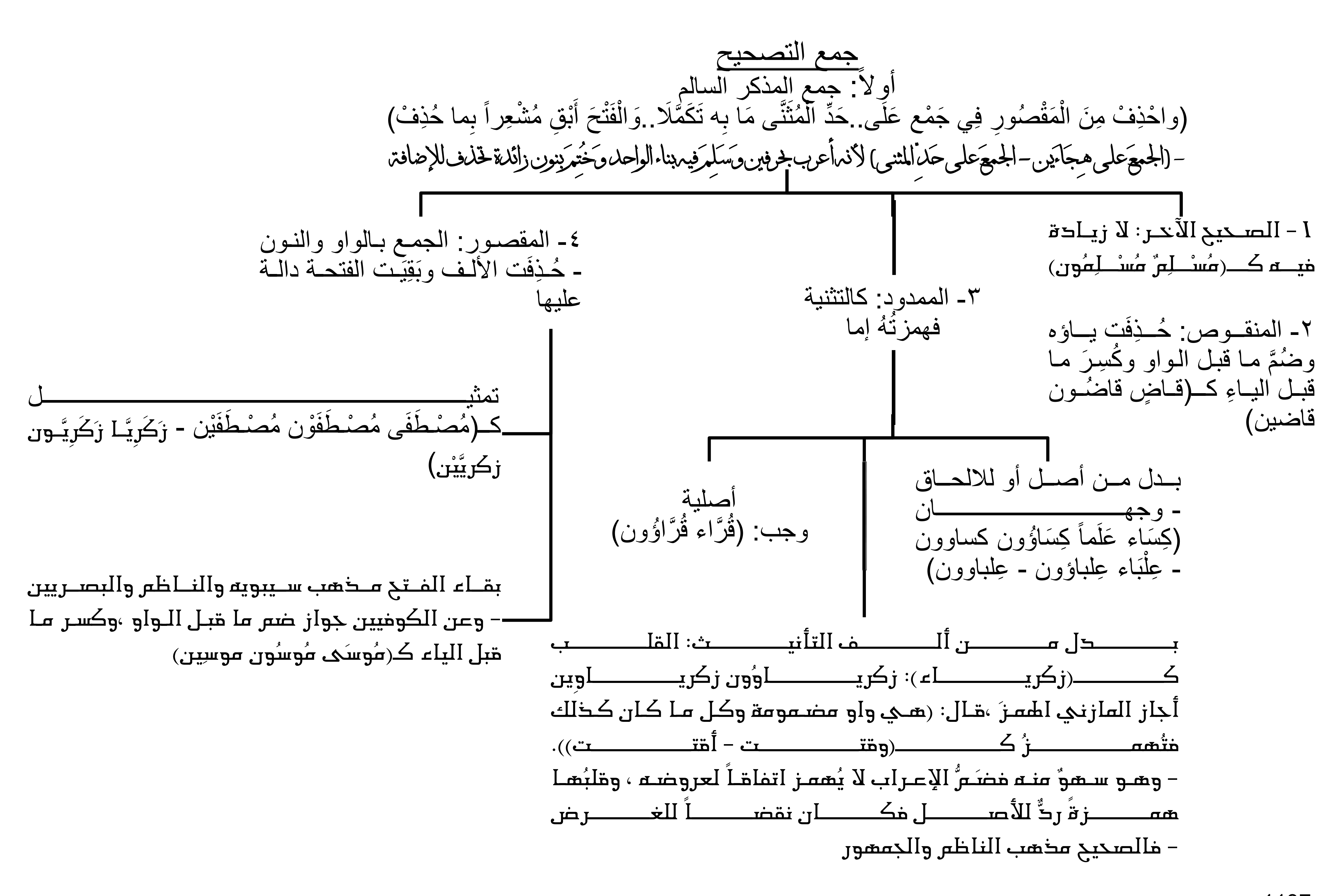
أصل

- وجب إبقاؤها لقوتها بالأصالة

تمثيل: كـ(قُرَّاء قُرَّاءَان **الناسك** - وُضَّاء وُضَّاءَان **الحسن النظيف**)

شذ: (قُرَّاوَان - وُضَّاوَان)

- وأجازه الفارسيّ قياسا



جمع التصحيح
أولاً: جمع المذكر السالم
(واحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى..حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِه تَكَمَّلا..وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِما حُذِفْ)
- (الجمعَ على هِجاءَين - الجمعَ على حدِّ المثنى) لأنه أعرب بحرفين وسَلِمَ فيه بناء الواحد وخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة
١ - الصحيح الآخر: لا زيادة فيه كـ(مُسْلِمٌ مُسْلِمُون)
٢- المنقوص: حُذِفَت ياؤه وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياءِ كـ(قاضٍ قاضُون قاضين)
٣- الممدود: كالتثنية فهمزتُهُ إما
بدل من أصل أو للالحاق - وجهان (كِسَاء عَلَماً كِسَاؤُون كساوون - عِلْبَاء عِلباؤون - عِلباوون)
أصلية وجب: (قُرَّاء قُرَّاؤُون)
بدل من ألف التأنيث: القلب كـ(زكرياء): زكرياوُون زكرياوِين
أجاز المازني الهمزَ، قال: (هي واو مضمومة وكل ما كان كذلك فتُهمزُ كـ(وقتت - أقتت)).
- وهو سهوٌ منه فضَمُّ الإعراب لا يُهمز اتفاقاً لعروضه، وقلبُها همزةً ردٌّ للأصل فكان نقضاً للغرض
- فالصحيح مذهب الناظم والجمهور
٤- المقصور: الجمع بالواو والنون - حُذِفَت الألف وبَقِيَت الفتحة دالة عليها
تمثيل كـ(مُصْطَفَى مُصْطَفَوْن مُصْطَفَيْن - زَكَرِيَّا زَكَرِيُّون زكريَّيْن)
بقاء الفتح مذهب سيبويه والناظم والبصريين - وعن الكوفيين جواز ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء كـ(مُوسَى مُوسُون موسِين)

جمع التصحيح

ثانياً: الجمع بألف وتاء

(وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ..فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ..وَتَاءِ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ)

١- الصحيح الآخر لا يغير في الجمع

٢- المنقوص:

أ- القياسي: رُدَّ ما حُذِفَ كـ(قاضٍ) علَمَ مؤنث: قاضيات

ب- بغير قياس: لا يُرَدُّ المحذوف كـ(يد علمَ مؤنث: يَدَات)

٤- الممدود كالتثنية

(وُضَّاءة وُضَّاءَات - صحراء صحراوات - عِلباء عِلباوات عِلباءات - كِساء كِساوات كِساءات)

٣- المقصور: قُلِبَت ألفُه كالتثنية

تمثيل

كـ(حُبْلَى حُبْلَيات - فَتَى عَلَمَ مؤنث فتيات - عصا عَلَمَ مؤنث عصوات)

الكوفيون يحذفون الألف خامسة فصاعداً كـ(قَبَعْثَرَى) عَلَمَ مؤنثٍ: قَبَعْثَرَات

ولم يحكوا إلا: (هَرَاوَات) ،،قالوا: (هو جمع (هَرَاوَى الذي هو جمع (هِرَاوَة)).

إن كان بعد ألف المقصور تاء

- وجب حذفُ التاء كـ(فتاة فتيات - قناة قنوات)

- فيمتنع: (فاطمة فاطمتات) كراهةَ اجتماع علامتي تأنيث متماثلتين

(وَالسَّالِمَ الْعَينِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ..إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَـاءهُ بِمَـا شُكِلْ..إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثـاً بَـدَا..مُخْتَتَماً بِالتَّـاء أَوْ مُجَرَّدَا..وَسَكِّنَ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ..خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا)

الإتباع في الجمع بالألف والتاء
أولاً: محل الباب
- الاسم الثلاثي المؤنث بالتاء أو بدونها الصحيح العين الساكنُها غير مُضاعفةٍ

(وَنَادِرٌ أَوْ ذو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا..قَدَّمْتُه أَوْ لأنَاسٍ انْتَمَى)

خرج ما يمتنع فيه الإتباع: وهو الآتي:

معتل العين كـ(جَوْزَة - بيضة)
- لاستثقال الحركات على حروف العلة
- ولغةُ هذيل الإتباع في المعتل كـ(جَوَزات - بَيَضات)
ووافقتهم العرب في ندوراً في: (عِيَرات) جمع عِيْر
سيبويه: (أجمعوا فيها على لغة هذيل).

غير الثلاثي
- سواءٌ زاد بأصلي أو زائد كـ(جَعْفَر - جدول) عَلَمين لمؤنثين
- فالثلاثي خفيف وثَقُلَ الرباعي لما يؤدي فيه من توالي الحركات

متحرك العين
- فيمتنع: (سَمُرة سَمُرات - نَمِرة نَمِرات)

المضاعف العين
- يمتنع: (حَجَّة حَجَجَات) ويجب: (حَجَّات)
- اشترطَهُ في التسهيل
- فلو قال: (مضاعفا بَدَلَ (مؤنثا)

تنبيه: اشتراط التأنيث فاسد فالصحيح اشتراط جمعه بألف وتاء فقط فخرج ما لا يُجمع كذلك، ومن الخارج:

المذكر كـ(بَدْر) فلا يُجمَعُ بألفٍ وتاء
- إذ المراد بالتأنيث الإطلاق: (لفظي كطلحة - معنوي كتمرة)

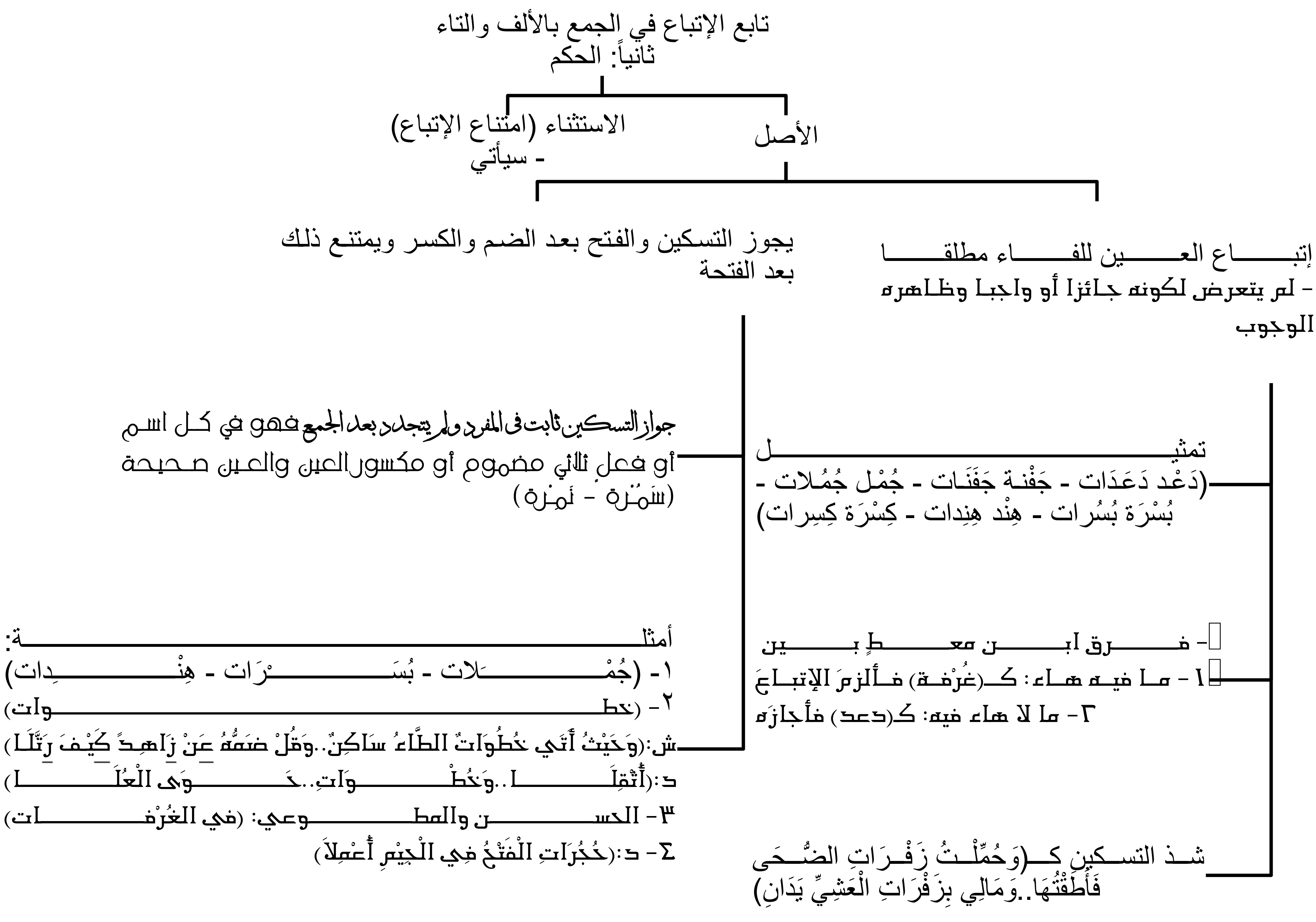
المؤنث بالألف
- فيمتنع: (ذِكْرَى ذِكِريات - بُشْرى بُشُريات - دَعْوَى دَعَويات)
- وهو أيضا لا يعد ثلاثيا

الصفة كـ(ضخمة)

- فالاسم خفيف والصفة ثقيلة لقربها من الفعل
- أما: (شياة لَجَبَات: قل لبنها - رِجال رَبَعَات) وهُما وصفان فقد ورد: (لَجْبَة رَبْعَة)
- سيبويه: (لما كانت هذه الصفة مختصة بالمؤنث أشبهت الأسماء).

تدخل الصفات المسمى بها
-ويجوز فيها لحظ أصل الوصف ففيها الوجهان على اعتبارين

أجاز قُطرُبٌ الإتباع في الصفة قياساً على الاسم
- وروى أبو حاتم: (كَهَلات)، وهو شاذ فالعرب أرادت التفريق بين الاسم والصفة، فهو كمن يقيس الفاعل على المفعول فينصبُ


تابع الإتباع في الجمع بالألف والتاء
ثانياً: الحكم
الأصل
الاستثناء (امتناع الإتباع) - سيأتي
إتباع العين للفاء مطلقا - لم يتعرض لكونه جائزا أو واجبا وظاهره الوجوب
يجوز التسكين والفتح بعد الضم والكسر ويمتنع ذلك بعد الفتحة
تمثيل (دَعْد دَعَدَات - جَفْنة جَفَنَات - جُمْل جُمُلات - بُسْرَة بُسُرات - هِنْد هِنِدات - كِسْرَة كِسِرات)
جواز التسكين ثابت فى المفرد ولم يتجدد بعد الجمع فهو في كل اسم أو فعلٍ ثلاثي مضموم أو مكسور العين والعين صحيحة (سَمُرَة - نَمِرَة)
- فرق ابن معطٍ بين
١ - ما فيه هاء: كـ(غُرْفَة) فألزمَ الإتباعَ
٢ - ما لا هاء فيه: كـ(دعد) فأجازَه
أمثلة:
١ - (جُمْلات - بُسَرات - هِنِدات)
٢ - (خطوات)
ش: (وَحَيْثُ أَتَي خُطُوَاتُ الطَّاءُ سَاكِنٌ.. وَقُلْ ضَمَّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلَا)
د: (أُثْقِلَا..وَخُطْوَاتِ.. حَوَى الْعُلَا)
٣ - الحسن والمطوعي: (في الغُرْفَات)
٤ - د: (حُجُرَاتِ الْفَتْحُ فِي الْجِيْمِ أُعْمِلاَ)
شذ التسكين كـ(وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا..وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الإتباع في الجمع بالألف والتاء

ثانياً: الحكم

- الاستثناء (امتناع الإتباع)

(وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ .وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ)

(فِعلة) المعتل اللام

تنبيه: لا يُستَعمَلُ الجمعُ بالتاء فيها إلا قليلا إذ استغنوا في الأكثر: بـ(فِعَل) كـ(فِقْرة فِقَر) ففي الجمع السالم توالت كسرتان في الإتباع فيشبهُ (فِعِل) وهو بناء نادر

منع الفراء الإتباع في مكسور الفاء مُطلقاً اعتلت لامُه أو لم تعتلّ

نوعاه

واوي اللام كـ(ذِرَوَات ذِرْوَات)

الحكم: يمتنع الإتباع استثقالا للكسرة قبل الواو ويجب الفتح العين أو التسكين

شذ: (جِرِوات) ،ولم يُحكَ سواه ويجوز: أنثى الجِرْوِ: ولد الكلب والسباع أو هي الصغيرة من القثاء

يائي العين

- نص الناظم على الواوي ولم يذكر اليائي

مصطفى: (لعله أراد المعتل مُطلقاً)

- يمتنع: (لِحْيَة لِحِيات - فِرْيَة فِرِيَات) لتوالي الكسرات مع الياء فقد منعه سيبويه وأجازه السيرافي قياساً

- والراجح مذهب سيبويه

(فُعلة) معتل اللام

اليائي اللام كـ(زُبْيَة)

- فيمتنع: (زُبُيات) استثقالا للضمة قبل الياء ويبقى الفتح أو التسكين كـ(زُبَيَات)

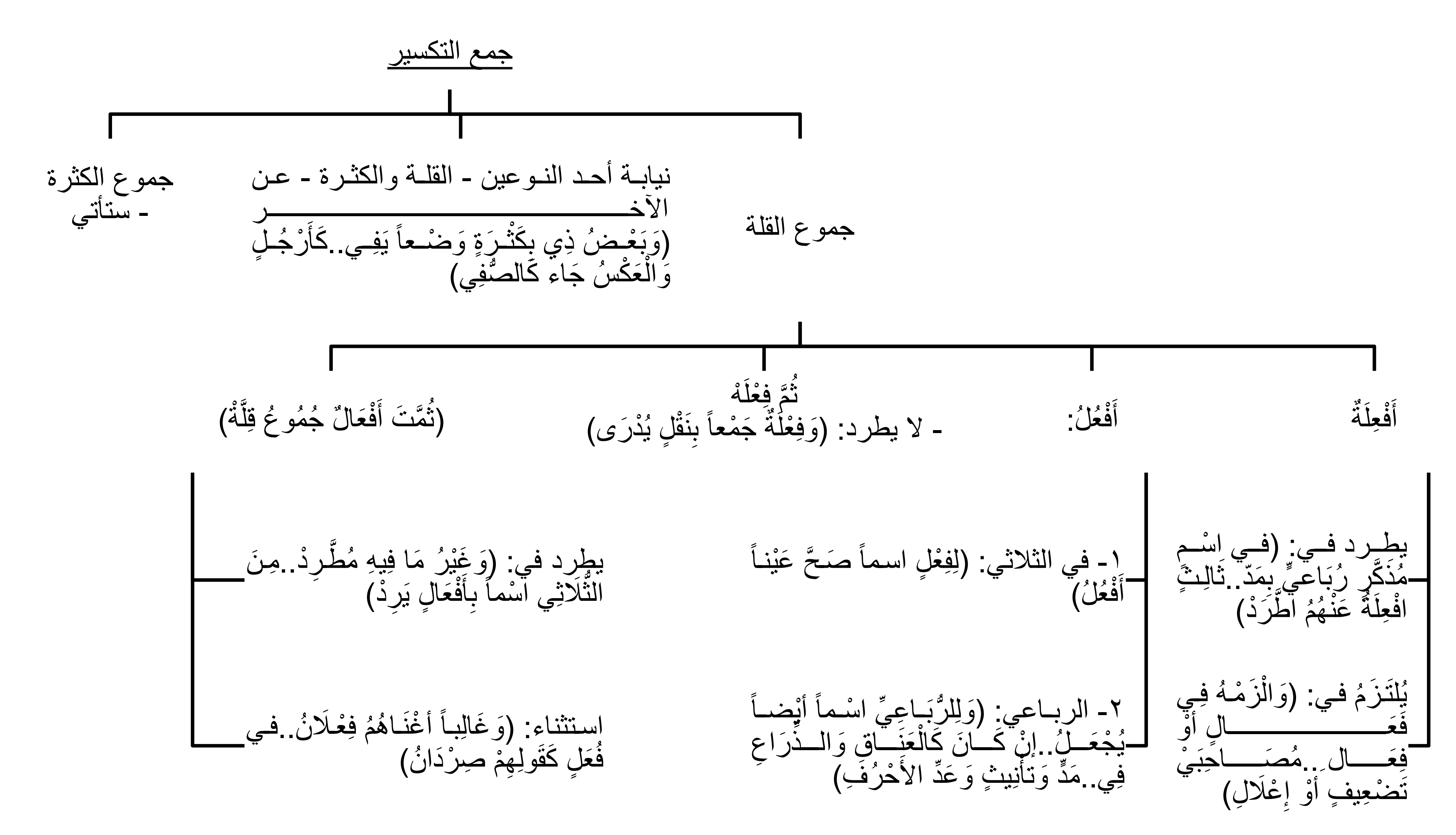
- لم يذكره الناظم

- سيبويه: (تقول: رِشْوَة رِشًا ولا يجمعون بالتاء كراهية مجيء الواو بعد كسرة: رِشِوَات).

- السيرافي: (يمتنع الإتباع إذ يلزم قلب الواو ياءً)

مُصْطفَى دَنْقَش

جَمْعُ التَّكْسِيْرِ



جمع التكسير
جموع الكثرة - ستأتي
نيابة أحد النوعين - القلة والكثرة - عن الآخر
(وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي..كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي)
جموع القلة
أَفْعِلَةٌ
أَفْعُلُ:
ثُمَّ فِعْلَهْ
- لا يطرد: (وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى)
(ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ)
يطرد في: (فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ..ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ)
يُلْتَزَمُ في: (وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ..مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ)
١- في الثلاثي: (لِفِعْلٍ اسماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ)
٢- الرباعي: (وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ..إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي..مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ)
يطرد في: (وَغَيْرُ مَا فِيهِ مُطَّرِدْ..مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ)
استثناء: (وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ..فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)

جموع الكثرة

١- (فُعْـلٌ لِنَحْـو أَحْمَـر وَحَمْـرَا)
٢- فُعُـل: (وَفُعُـلٌ لاسْـمٍ رُبَـاعِيٍ بمَدّ..قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَام اعْلالاً فَقَدْ..مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِـفْ)
٣- (وَفُعَلٌ جَمْعاً لَفُعْلَةٍ عُرِفْ..وَنَحْو كُبْـرَى)
٤- فِعَل: (وَلِفِعْلَـةٍ فِعَلْ..وَقَدْ يَجِئُ جَمْعُـهُ عَلَـى فُعَـلْ)
٥- فُعَلَة: (فِي نَحْوِ رَام اطِّرَادٍ فُعَلَهْ)
٦- فَعَلَة: (وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)
٧- (فَعْلَـى لِوَصْـف كَقَتِيـلٍ وَزَمِنْ..وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)

٨- فِعَلَـة
- يطرد في: (لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَـهْ)
- يُحفَـظُ فـي: (وَالْوَضْـعُ فِـي فَعْـلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)

٩- (وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَـهْ..وَصْفَيْنِ نَحْـوُ عَـاذِلٍ وَعَاذِلَـهْ)
١٠- (وَمِثْلُهُ الْفُعَّالَ فِيمَا ذُكِّرَا..وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا)

١١- فِعَال:
أ- (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعالٌ لَهُمَـا..وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا)
ب- وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ..مَا لَمْ يَكُنْ
١- فِي لامِهِ اعْتِلَالُ ٢- أَوْيَكُ مُضْعَفاً
ج- وَمِثْـلُ فَعَـلٍ..ذُو التَّـا
د- وَفِعْـلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَاقْبَـلِ
هـ- وَفِيْ فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ..كَذاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ
و- وَشَاعَ فِيْ وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا..أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
ز- وَمِثْلُـهُ فُعْلَانَـةٌ
ح- وَالْزَمْهُ فِي..نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

١٢- فُعُـول:
أ- (وَبِفُعُـولٍ فَعِـلٌ نَحْـوُ كَبِـدْ..يُخَـصُّ غَالِبـاً)
ب- (كَذَاكَ يَطَّرِدْ..فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا)
ج- (وَفَعَلْ..لَهُ)

١٣- فِعْـلان:
- يطرد في: (وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ..وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا..ضَاهَاهُمَا)
- (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا)

١٤- فُعلان: (وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ..غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ)
١٥- فُعَـلاء: (وَلِكَـرِيمٍ وَبَخِيـلٍ فُعَلا..كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا)
١٦- أَفْعِلاء: (وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِي الْمُعَلِّ لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ)

١٧- فَوَاعِـل:
أ- لاسـم: (فَوَاعِـلٌ لِفَوْعَـلِ وَفَاعِلٍ..وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ)
ب- وصـف: (وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ..وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ)

تابع جموع الكثرة

١٨- (وَبِفَعَائِـلَ اجْمَعْـنَ فَعَالَـه..وَشِـبْهَهُ ذَا تَـاءٍ أَوْ مُزَالَـهْ)
١٩- (وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا..صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا)
٢٠- (وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِيْ نَسَبْ..جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ)

٢١- (وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا..فِي جَمْعِ)

ما زاد على ثلاثة (مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى)

(وَمِنْ خُمَاسِي):

المُجرَّد: (جُرِّدَ)
- وفيه وجهان:ش
١- حذف الخامس قياساً: (الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ)
٢- حذف الرابع: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ..يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ)

ما فيه زائد واحد: (وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي)
- الأصل: (احْذِفْهُ)
- الاستثناء: (مَا..لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتْمَا)

ما فيه زائدان:

بقاء أحدهما مُخلٌّ ببناء الجمع (وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ..إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ
- وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
- وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

ليس بقاءُ أحدِهما مُخلاً ببناء الجمع
١- لأحد الزائدين مزية: (وَالْيَاء لَا الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ ما..كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حَكْمٌ حُتِمَا)
٢- ليس لأحد الزائدين مزية: (وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى..وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى)

تعريف جمع التكسير

- ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مُقَدَّر

سبب التسمية

- سُمِّيَ بذلك تشبيها بتكسير الآنية لتغيير بناء المفرد

أنواع التغيير

- وهذا بالتقريب فبنية التكسير ليست بنيةَ المفرد أصلاً

ظاهر

١- - زيادة كـ(صِنْو صِنْوَان)

٢- نقص كـ(تُخَمَة تُخَم)

٣- تبدل شكل كـ(أَسَد أُسْد)

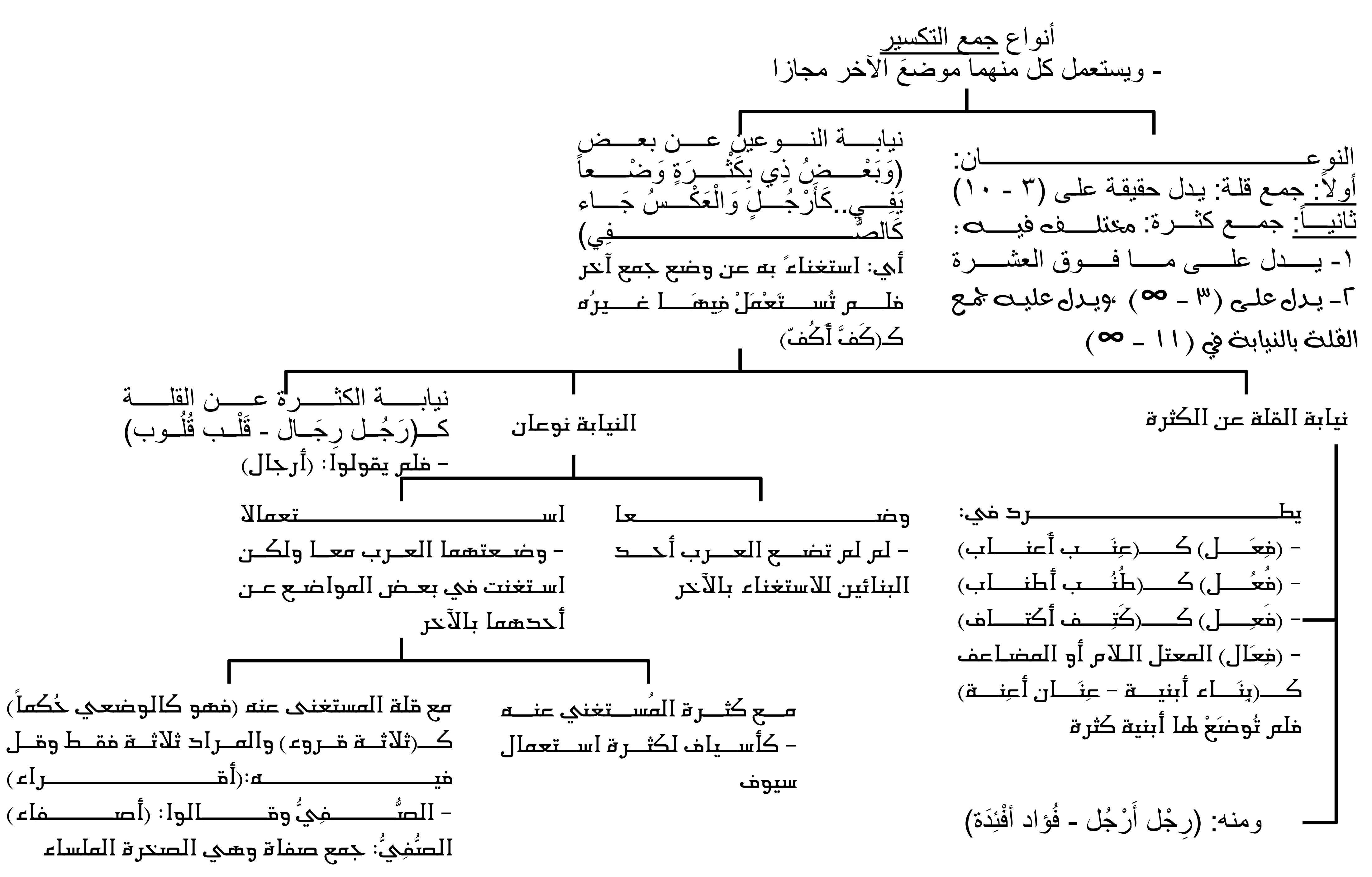
٤- زيادة وتبدل شكل كـ(جَمَل جِمَال)

٥- نقص وتبدل شكل كـ(رغيف رُغُف)

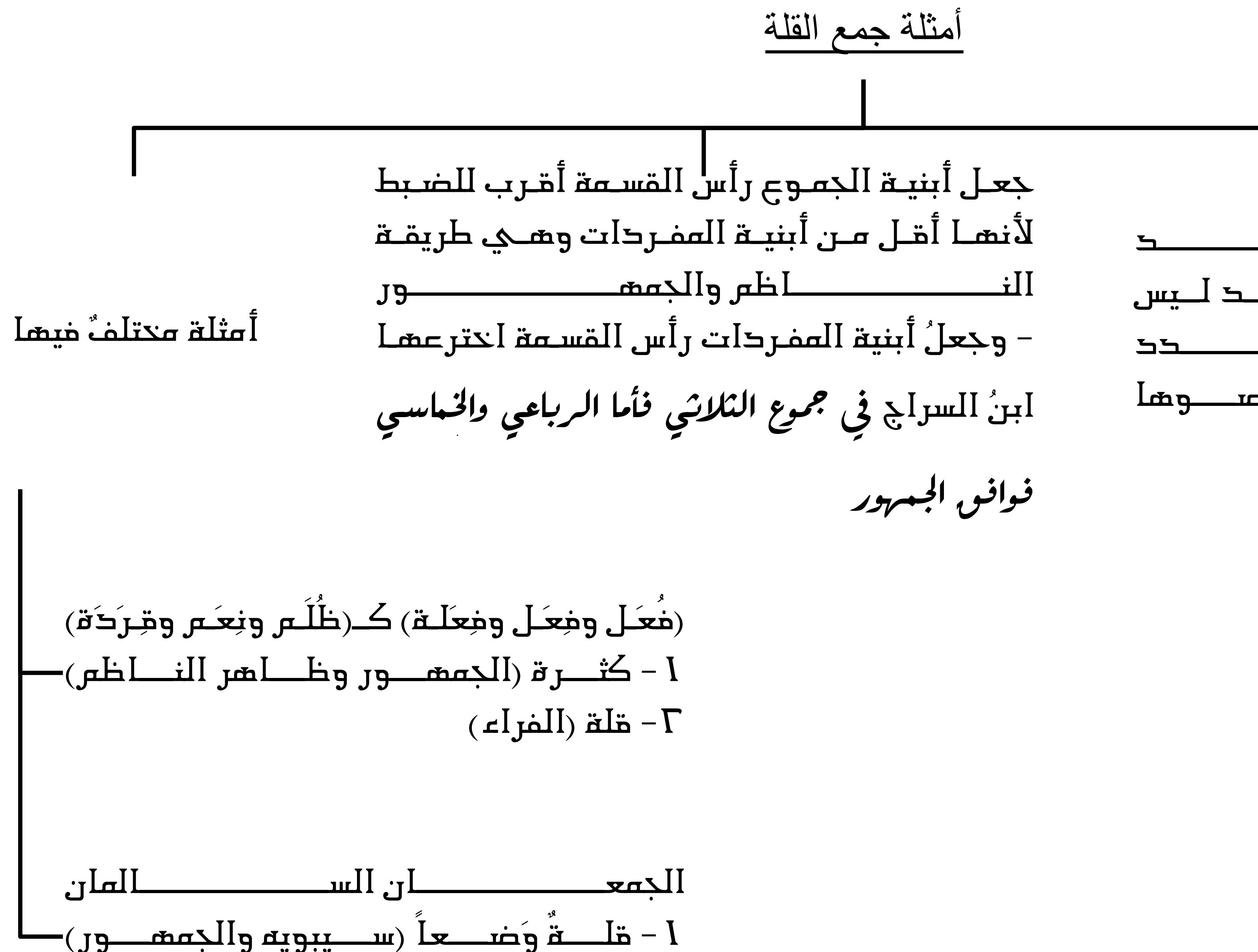
٦- زيادة ونقص وتبدل شكل كـ(رَغِيف رُغْفَان)

مقدر

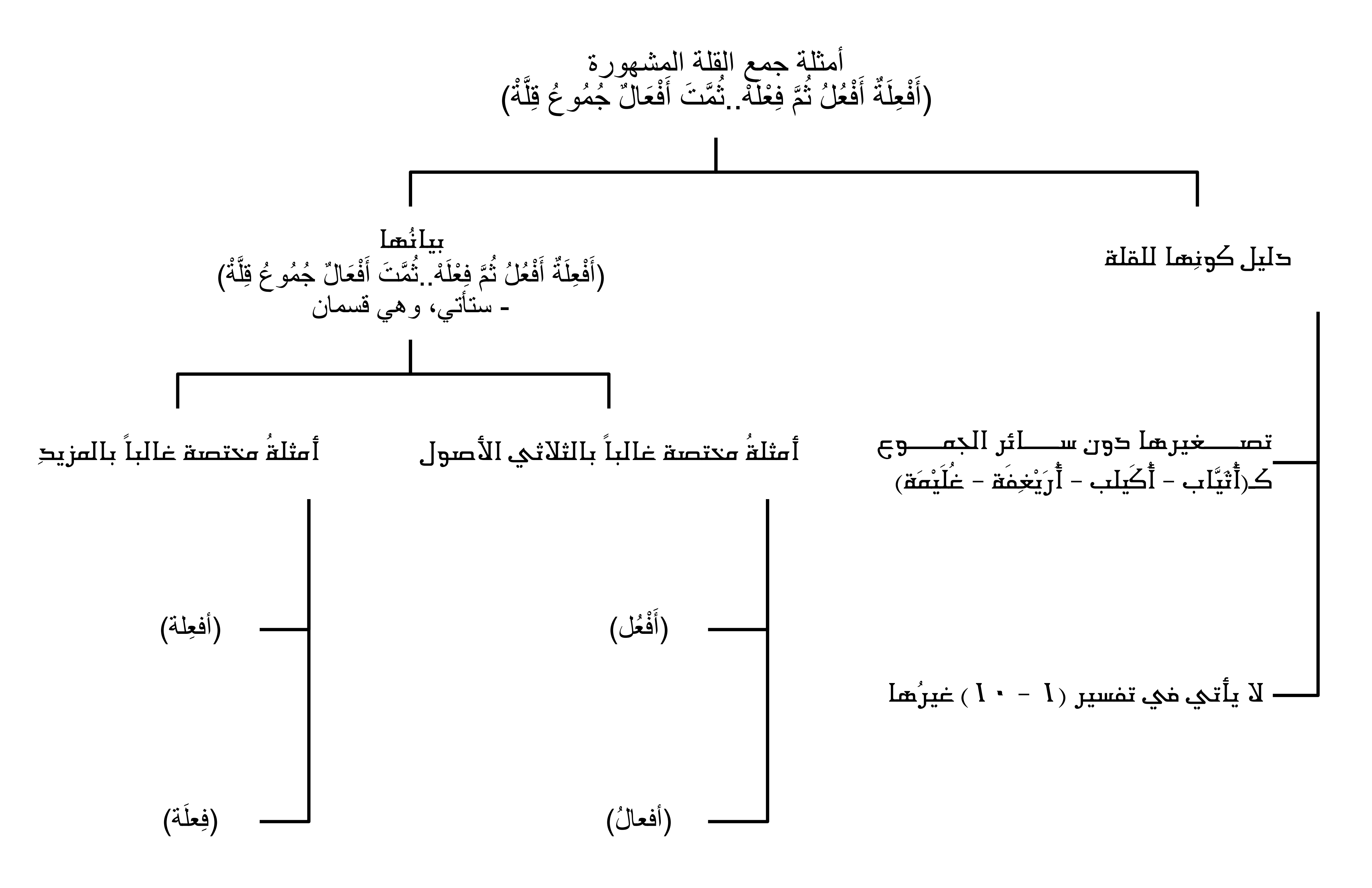
- تبدل في النية كـ(فُلْك)


أنواع جمع التكسير
- ويستعمل كل منهما موضعَ الآخر مجازا
النوعان:
أولاً: جمع قلة: يدل حقيقة على (٣ - ١٠)
ثانياً: جمع كثرة: مختلف فيه:
١- يدل على ما فوق العشرة
٢- يدل على (٣ - ∞)، ويدل عليه جمع القلة بالنيابة في (١١ - ∞)
نيابة النوعين عن بعض
(وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي.. كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي)
أي: استغناءً به عن وضع جمع آخر فلم تُستَعْمَلْ فيهما غيرُه كـ(كَفّ أَكُفّ)
نيابة القلة عن الكثرة
يطرد في:
- (فِعَل) كـ(عِنَب أعناب)
- (فُعُل) كـ(طُنُب أطناب)
- (فَعِل) كـ(كَتِف أكتاف)
- (فِعَال) المعتل اللام أو المضاعف كـ(بِنَاء أبنية - عِنَان أعِنة)
فلم تُوضَعْ لها أبنية كثرة
ومنه: (رِجْل أَرْجُل - فُؤاد أَفْئِدَة)
النيابة نوعان
وضعا
- لم لم تضع العرب أحد البنائين للاستغناء بالآخر
استعمالا
- وضعتهما العرب معا ولكن استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر
مع كثرة المُستغني عنه
- كأسياف لكثرة استعمال سيوف
مع قلة المستغنى عنه (فهو كالوضعي حُكماً)
كـ(ثلاثة قروء) والمراد ثلاثة فقط وقل فيه: (أقراء)
- الصُّفِيُّ وقالوا: (أصفاء)
الصُّفِيُّ: جمع صفاة وهي الصخرة الملساء
نيابة الكثرة عن القلة
كـ(رَجُل رِجَال - قَلْب قُلُوب)
- فلم يقولوا: (أرجال)

مُصْطَفَى دَنْقَش



تمهيـــد
- التثنية أول الأعداد لأن الواحد ليس بعـــدد
- لأن العشرة أول العقود خصوها وآحادها بأبنية



أمثلة جمع القلة المشهورة
(أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ..ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ)
بيانُها
(أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ..ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ)
- ستأتي، وهي قسمان
دليل كونِها للقلة
أمثلةُ مختصة غالباً بالمزيدِ
أمثلةُ مختصة غالباً بالثلاثي الأصول
تصغيرها دون سائر الجموع
كـ(أُثَيَّاب - أُكَيلب - أُرَيْغِفَة - غُلَيْمَة)
(أفعِلة)
(أَفْعُل)
لا يأتي في تفسير (١ - ١٠) غيرُها
(فِعلَة)
(أفعالُ)

مُصْطفَى دَنْقَش

أمثلة جمع القلة المشهورة

أولاً: أمثلة قلة مختصة غالباً بالثلاثي الأصول

١ - (أَفْعُل)

في الثلاثي: (لِفِعْلٍ اسماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ)

لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين
- مذكرا أو مؤنثا مضاعفا أو غير مضاعف معتل اللام أو صحيحها كـ(كَلْب أكْلُب - ظَبْي أظْبُيٌ←أظْبٍ - دَلْوُ ← أدلٍ)

- خرج:

ما ليس على (فَعْل)
- وشذ: (زَمَنْ أَزْمُن)

الصفة
- فيمتنع: (ضَخْم وأضْخُم)، ونَدُر: (عَبْد أعْبُد) لاستعماله كالأسماء
- لا تُجمع جمع قلة رأسا (سيبويه)، وعلل السيرافي: (أصلُ الصفة الجريانُ على الفعل فتلحقها علامتا التذكير والتأنيث كالفعل فيجب جمعُها جمعَ السلامة ليتبين في الجمع علامة التذكير والتأنيث، فاستغنوا بجمع السلامة عن أبنية القلة).

المعتل العين: فقياسُه (أفْعَال):
- وشذ: قياساً: (عَيْن أعْيُن)، وشذ قياسا وسماعاً: (ثوب أثْوُب)
- قد تُهمَزُ الواوُ لثقل الضمة على الواو كـ(نار أنْؤُر)

اختُلِفَ في

(فَعَل) المؤنث المعتل العين:
١ - قياسه (أفعال) (سيبويه والجمهور والناظم)
- وشذ فيه: (أفعُل)
٢ - قياسُهُ (أفعُل) (يونس وابن خروف كـ(دار وأدوُر)

(فَعْل) الصحيح الذي فاؤه همزة أو واو كـ(ألْف ءالاف - وقت أوقات):
١ - (أفعال) قياسٌ فيه (عن الفراء)
٢ - (أفعال) شاذ فيه (الجمهور)

في الرباعي (الثلاثي المزيد) (وَلِلرُّبَاعِيِّ اِسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ..إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي..مَدٍّ وَتأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ)
- لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة

كـ(يَمِين أيمُن - عَنَاق أعْنُق) لأنثى ولد المعز

فخرج:
١ - الصفة: فيُجمَعُ جمعَ سلامة غالباً كـ(ظريف ظريفون)
٢- المذكر: وشذ: (شِهَاب أشهُب)
٣- ما لا مد فيه قبل الآخر
- لا مد: كـ(جعفر) لأنه حينئذٍ رباعي
- خرج: (حائِط)

أمثلة جمع القلة المشهورة

أولاً: أمثلة قلة مختصة غالباً بالثلاثي الأصول

٢- (أفْعَال) لاسم ثلاثي لا يطرد فيه (أفعُل)

(وَغَيْرُ مَا فِيهِ مُطَّرِدْ..مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ)

خرج:

- الصفة
  - وشذ: (بطل وأبطال - حُرّ وأحرار)
- (فُعَل) ففيه (فِعلان) كـ(صُرد صِردان)
  (وَغَالِباً أغْنَاهُمُ فِعْلَانُ..فِي فُعَلٍ كَقَولِهِمْ صِرْدَانُ) طائر
  - وقل فيه (أفعال) كـ(رُطَب أرطَاب)
- (فَعْل) صحيح العين ففيه (أفعُل) ومضى وشذّ (فَرْخ أفْرَاخ)

دخل:

١- فَعْل معتل العين: (ثوب أثواب)

٢- فِعْل: (حِمل أحمال - زِقّ أزقاق - فيل وأفيال)

٣- فُعْل: (جُنْد وأجناد - عُشّ وأعشاش - عود وأعواد)

٤- فَعَل: كـ(جَمَل وأجمال - قفاً وأقفاء - طَلَل وأطلال)

- وعلى هذا إطلاق النحاة وكلام سيبويه خلافاً له في التسهيل حيث جعل (أفعال) فيه قليلاً

تنبيه: من الثلاثي ما يُقتصر فيه على (أفعال) في القلة والكثرة وذلك خمسة:

١- فَعِل صحيحاً: (كَتِف أكتاف - كَبِد أكباد) وهو بناءٌ قليل
- وشذ: (نَمِر نُمُور)، سيبويه: (شبهوها بالأُسُود).

٢- فِعَل صحيحاً ومعتلاً: (عِنَب أعناب - إِلىً ءالاء - قِمَع أقماع)
- وشذ: (ضِلَع ضُلُوع)

٣- فَعُل: كـ(عَجُز وأعجاز - عضُد أعضاد)
- وشذ: (رَجُل رِجال)

٤- فِعِل: كـ(إِبِل وءابال) ولم يجاوزوه

٥- فُعُل صحيحاً: كـ(طُنُب أطْناب - عُنُق أعناق) ولم يجاوزوه

أمثلة جمع القلة المشهورة

ثانياً: أمثلة قلة مختصة غالباً بالمزيد

١ - (أفعِلة)

يطردُ في كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة (في اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ..ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ) - صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً

كـ(قَذَال أقذِلة - رغيف أرغِفة - عمود أعمدة - رِواق أروقَة - سَرِيّ أسرِيَة - سرير أسرة - إِنَاء آنِيَة)

خرج:

١ - الصفة: وشذ: (حبيب أحِبَّة) ويكثر هذا في المضاعف وإن لم يبلغ القياسَ

٢- المؤنث: وشذ: (عُقاب - أعْقِبة)

٣- غير الرباعي: وشذ: (أَخْدُود وأَخِدَّة)

يختص بـ(فَعَال) المضاعف أو المعتل اللام (وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ..مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ)

استثنى سيبويه معتل العين من المسألة - فهو في جمع القلة كما قال الناظم - وفي جمع الكثرة لا:

١ - بالواو: كـ(خِوَان) على (فُعْل) كـ(خُوْن)

٢- بالياء: (فُعُل) كـ(عِيَان وعُيُن)

تمثيل للمسألة كـ(قَبَاء أقبِيَة - زِمَام أزمة - فِنَاء أفنية)

تصور المسألة

معنى الاختصاص: أي في القلة والكثرة فلا بناءَ جمعٍ لهما إلا (أفعِلة)، والمراد هنا لزوم القياس، لا أنه لم يشذ عنه شيء فقد ورد: (جَنَان أَجْنَان - عِنَان عُنُن)

تنبيه: إطلاق المضاعف في الثلاثي يُرادُ به تماثُلُ العين واللام

تعليل سيبويه: (لكراهة التضعيف فلو قالوا: في كِنَان: كُنُن لاجتمع مثلان).

تنبيه: - سيبويه: (أفعِلة وأفعلاء آخرهما حرف تأنيث).

مُصْطَفَى دَنْقَش

أمثلة جمع القلة المشهورة

ثانياً: أمثلة قلة مختصة غالباً بالمزيد

٣- (فِعْلَة)

(وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى)

لم يطرد في شيء

- ورد في أبنية ورودا لا يبلغ القياس وذلك لـ:

١- (فعيل) كـ(صَبِيّ صِبْيَة)

٢- (فَعَل): كـ(فَتى فِتْيَة)

٣- (فَعْل) كـ(شَيْخ شِيْخَة)

٤- (فُعَال) كـ(غُلام غِلْمَة)

٥- (فَعَال) كـ(غَزَال غِزْلة)

٦- (فِعَل) كـ(ثِنى ثِنْيَةٌ) ،وهو دون السَّيِّد في الرتبة

٧- (فَعُل) كـ(رَجُل رِجْلَة)

تنبيهات على العبارة

الأصل تقديم العجُز على الصدر ولكن عَكَسَ تنبيها على كونه لا يقاس عليه ولم يترُك ذِكرَه لشهرته

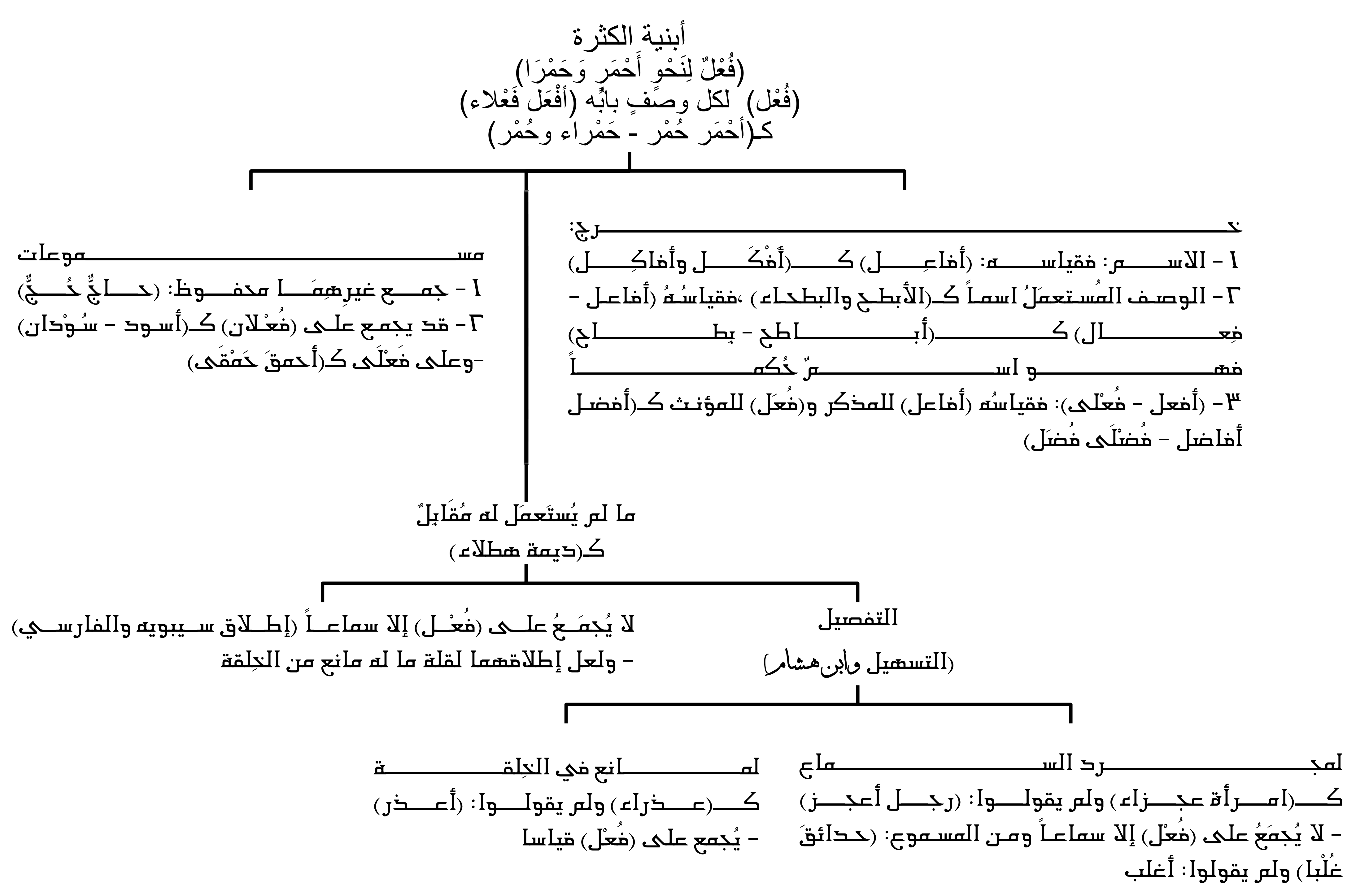
(جمعاً) تنكيتٌ ففي (فِعلَة) خلاف

جمعٌ (الناظم والجمهور)

- فأسماء الجموع سماعية لا قياس فيه

- اسم الجمع كالمفرد في أحكام كثيرة كالإخبار عنهُ مفردا مذكرا كـ(الرهط أقبل) وكذا ورودهُ نعتا لمفرد والنسب إليه على لفظه في غير ضرورة أو ندور

اسمُ جمعٍ (حكاه الناظمُ عن ابن السراج) ،لأنه لم يطرد في شيء



أبنية الكثرة
(فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَر وَحَمْرَا)
(فُعْل) لكل وصفٍ بابُه (أفْعَل فَعْلاء)
كـ(أحْمَر حُمْر - حَمْراء وحُمْر)
خرج:
١ - الاسم: فقياسه: (أفاعِل) كـ(أَفْكَل وأفاكِل)
٢- الوصف المُستعمَلُ اسماً كـ(الأبطح والبطحاء) ،فقياسُهُ (أفاعل - فِعال) كـ(أباطح - بِطاح)
فهو اسمٌ حُكماً
٣- (أفعل - فُعْلى): فقياسُه (أفاعل) للمذكر و(فُعَل) للمؤنث كـ(أفضل أفاضل - فُضْلَى فُضَل)
مسموعات
١ - جمع غيرهِمَا محفوظ: (حاجٌّ حُجٌّ)
٢- قد يجمع على (فُعْلان) كـ(أسود - سُوْدان)
-وعلى فَعْلَى كـ(أحمق حَمْقَى)
ما لم يُستَعمَل له مُقَابِلٌ
كـ(ديمة هطلاء)
التفصيل
(التسهيل وابن هشام)
لا يُجمَعُ على (فُعْل) إلا سماعاً (إطلاق سيبويه والفارسي)
- ولعل إطلاقهما لقلة ما له مانع من الخِلقة
لمجرد السماع
كـ(امرأة عجزاء) ولم يقولوا: (رجل أعجز)
- لا يُجمَعُ على (فُعْل) إلا سماعاً ومن المسموع: (حدائقَ غُلْبا) ولم يقولوا: أغلب
لمانع في الخِلقة
كـ(عذراء) ولم يقولوا: (أعذر)
- يُجمع على (فُعْل) قياسا

أبنية الكثرة

(فُعُل)

(وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ..قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَام اعْلَالاً فَقَدْ..مَا لَمْ يُضَاعَفْ في الأعمِّ ذُو الأَلِفْ)

يطـــــــــــــردُ فـــــــــــي:
كل اسم رباعي قبل آخِره مدة مزيدة مُــذَكَّراً أومُؤَنَّثــاً غيــر معتــل الآخــر
- فإن كانت المدةُ ألفا فيجب كونُه غير مضاعف غالباً (في الأعمّ)

تمثيل: (قَذَال قُذُل - حِمَار وحُمُر - قُضِيب وقُضُب - عمود وعُمُد)
- المضاعف: (سَرِير سُرُر - ذلول وذُلُل)

تنبيه
- إن كانت العينُ..

واواً كـ(سِوار - سِواك) وجب تسكين الواو في الجمع أو همزُها كـ(سُور سُؤْك) فالواو المضمومة ثقيلة

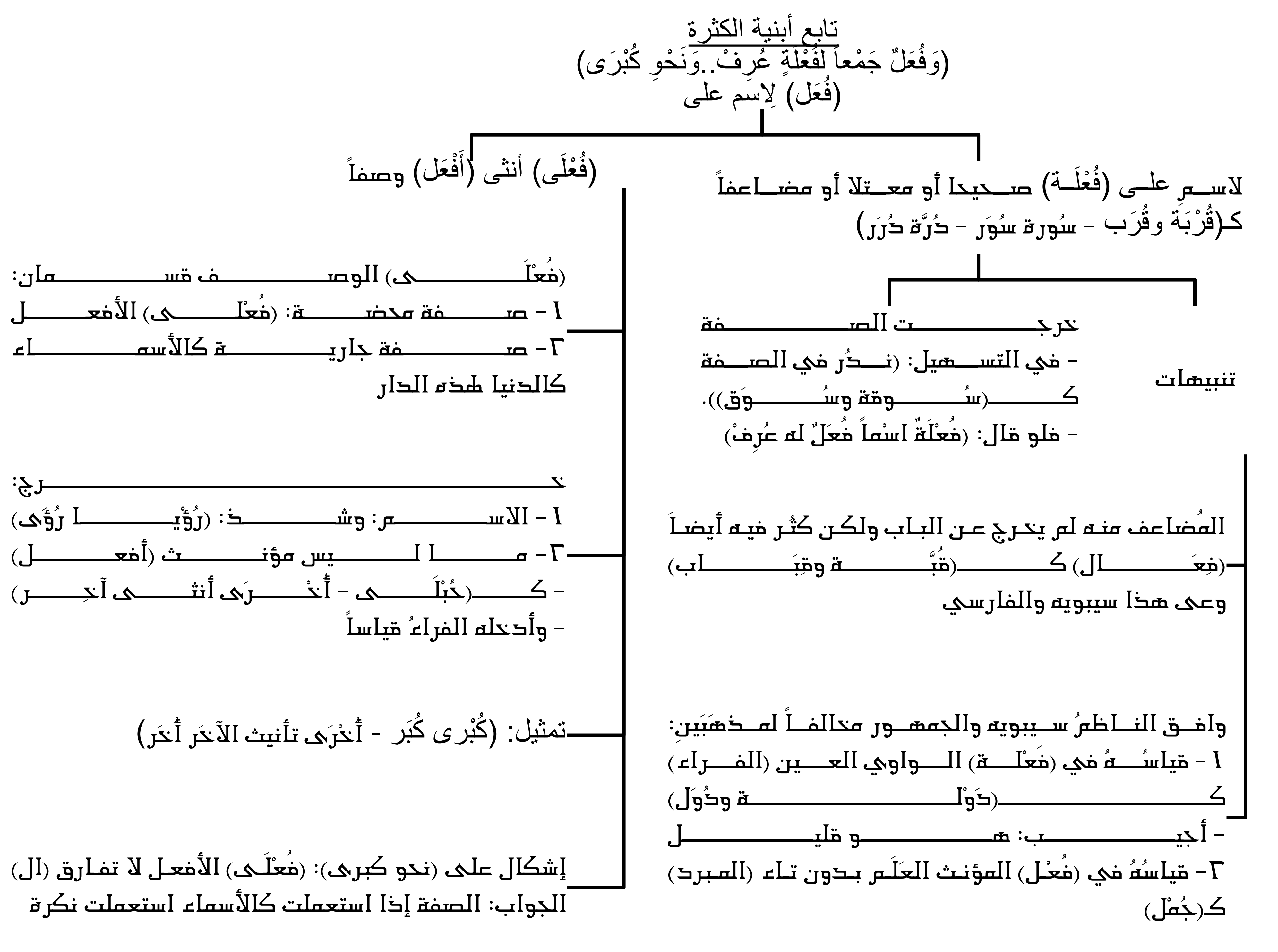
ياءً كـ(عِيَان عُيُن) و(سِيَال) اسم شجر: جاز وجهـــــــــــــان:
١- إبقاؤهـــا مضـــــمومةً (سُـــيُل)
٢- تسكينها فتُقلَبُ ضمةُ الفاءِ كسرةً لئلا تنقلب الياءُ واواً فيلتبس بالواوي العين (سِيْلٌ)

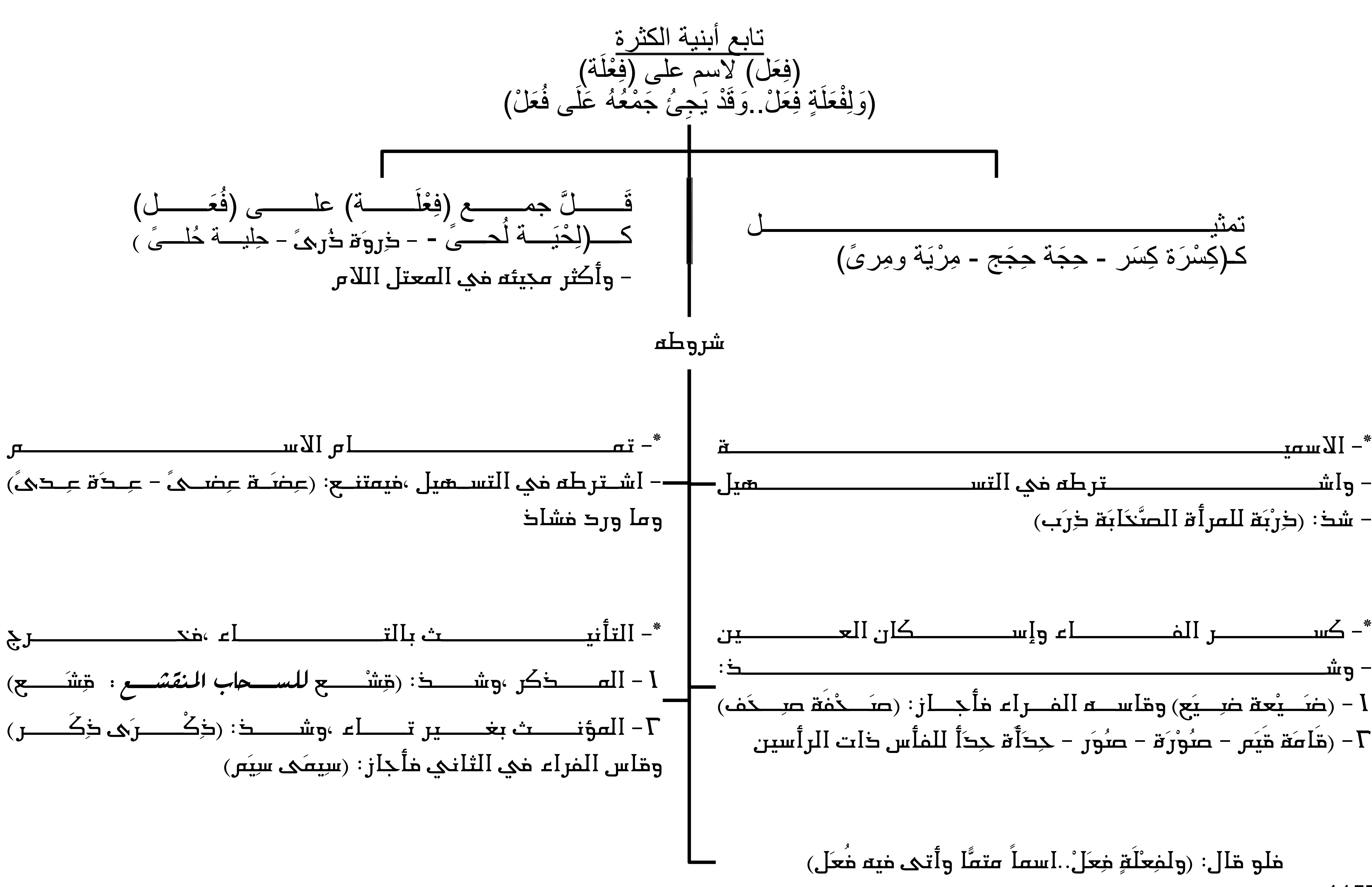
خرج

١- الصـــــفة فــــلا تخلـــــو:
أ- (فَعُول) كَثُـرَ فيـه: (فُعُـل) كـ(صبور - صُبُر) وجعله ابن هشام مطرداً
ب- (فَعَال - فَعِيل) شـذَّ فيـه (فُعُل) كـ(نذير نُذُر)

٣- ما ليس فيه مدة كـ(جعفر جعافر)
٤- اعـــتلال الــــلام كـــــ(حِبـــاء)
٥- ذو الألف المضاعف: فيمتنع: (مِدَاد مُدُد) لكراهة التضعيف، ومن القليل: (عِنَان عُنُن - ذُبَاب ذُبّ)

٢- الثلاثـــــي: ومـــــا ورد فمســــموع كــــــ(رَهْــــــن رُهُــــــن
ش:(وَحَقٌّ رِهَانٍ ضَمٌّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ..وَقَصْرٌ) د:(رِهَانٌ حِمَى)


تابع أبنية الكثرة
(وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ..وَنَحْوِ كُبْرَى
(فُعَل) لِاسم على
(فُعْلَى) أنثى (أَفْعَل) وصفاً
لاسم على (فُعْلَة) صحيحا أو معتلا أو مضاعفاً
كـ(قُرْبَة وقُرَب - سُورة سُوَر - دُرَّة دُرَر)
(فُعْلَى) الوصف قسمان:
١ - صفة محضة: (فُعْلَى) الأفعل
٢- صفة جارية كالأسماء
كالدنيا هذه الدار
خرجت الصفة
- في التسهيل: (ندُر في الصفة
كـ(سُوقة وسُوَق)).
- فلو قال: (فُعْلَةٌ اسْماً فُعَلٌ له عُرِفْ)
تنبيهات
خرج:
١ - الاسم: وشذ: (رُؤْيا رُؤًى)
٢- ما ليس مؤنث (أفعل
- كـ(حُبْلَى - أُخْرَى أنثى آخِر)
- وأدخله الفراءُ قياساً
المُضاعف منه لم يخرج عن الباب ولكن كثُر فيه أيضاً
(فِعَال) كـ(قُبَّة وقِبَاب)
وعى هذا سيبويه والفارسي
تمثيل: (كُبْرى كُبَر - أُخْرَى تأنيث الآخَر أُخَر)
وافق الناظمُ سيبويه والجمهور مخالفاً لمذهَبَينِ:
١ - قياسُهُ في (فَعْلَة) الواوي العين (الفراء)
كـ(دَوْلة ودُوَل)
- أجيب: هو قليل
٢- قياسُهُ في (فُعْل) المؤنث العَلَم بدون تاء (المبرد)
كـ(جُمْل)
إشكال على (نحو كبرى): (فُعْلَى) الأفعل لا تفارق (ال)
الجواب: الصفة إذا استعملت كالأسماء استعملت نكرة


تابع أبنية الكثرة
(فِعَل) لاسم على (فِعْلَة)
(وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ..وَقَدْ يَجِئُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ)
تمثيل
كـ(كِسْرَة كِسَر - حِجَة حِجَج - مِرْيَة ومِرىً)
قَلَّ جمع (فِعْلَة) على (فُعَل)
كـ(لِحْيَة لُحىً - - ذِروَة ذُرىً - حِلية حُلىً)
- وأكثر مجيئه في المعتل اللام
شروطه
*- الاسمية
- واشترطه في التسهيل
- شذ: (ذِرْبَة للمرأة الصَّخابَة ذِرَب)
*- تمام الاسم
- اشترطه في التسهيل ،فيمتنع: (عِضَة عِضىً - عِدَة عِدىً)
وما ورد فشاذ
*- كسر الفاء وإسكان العين
- وشذ:
١ - (صَيْعة ضِيَع) وقاسه الفراء فأجاز: (صَحْفَة صِحَف)
٢ - (قَامَة قِيَم - صُورَة - صُوَر - حِدَأة حِدَأ للفأس ذات الرأسين
*- التأنيث بالتاء ،فخرج
١ - المذكر ،وشذ: (قِشْع للسحاب المنقشع : قِشَع)
٢- المؤنث بغير تاء ،وشذ: (ذِكْرَى ذِكَر)
وقاس الفراء في الثاني فأجاز: (سِيمَى سِيَم)
فلو قال: (ولفِعْلَةٍ فِعَلْ..اسماً متمًا وأتى فيه فُعَل)

تابع أبنية الكثرة

(فُعَلَة) لكل وصف لمذكر عاقلٍ على (فاعِل) معتل اللام (في نَحْوِ رَام اطّرَادٍ فُعَلَهْ) كـ(رَام رُمَاة - قاضٍ وقُضَاة)

(ذو اطراد) أي لا ينكسر
- قد يدخل عليه غيره ندوراً غيرَ قادح في الاطراد فجمع (غازٍ) على (غُزًّى) لا يمنع جمعُهُ على (فُعَلَة) كـ(غُزَاة)
- قلما يطلق الناظم (الاطراد) في هذا الباب إلا هذا المعنى

خرج:
١ - المؤنث
- بالتاء كـ(قاضية) فبابه فواعل
- بغير تاء كـ(حائض) فقياسُهُ فُعَّل أو فواعِل
٢- غير العاقل: وشذ فيه (فُعَلَة)
٣- غير وزن (فاعل): وشذ:
أ- (غَوِيّ غُوَاة)
ب- سيبويه: (عُرَاة جمع عُرْيان)
٤- صحيح اللام كـ(قائم)

تنبيه: (فُعَلَة) عند البصريين مِن المُثُل المختصة بالمعتل كما اختص به (فَيْعِل) كـ(سَيِّد)

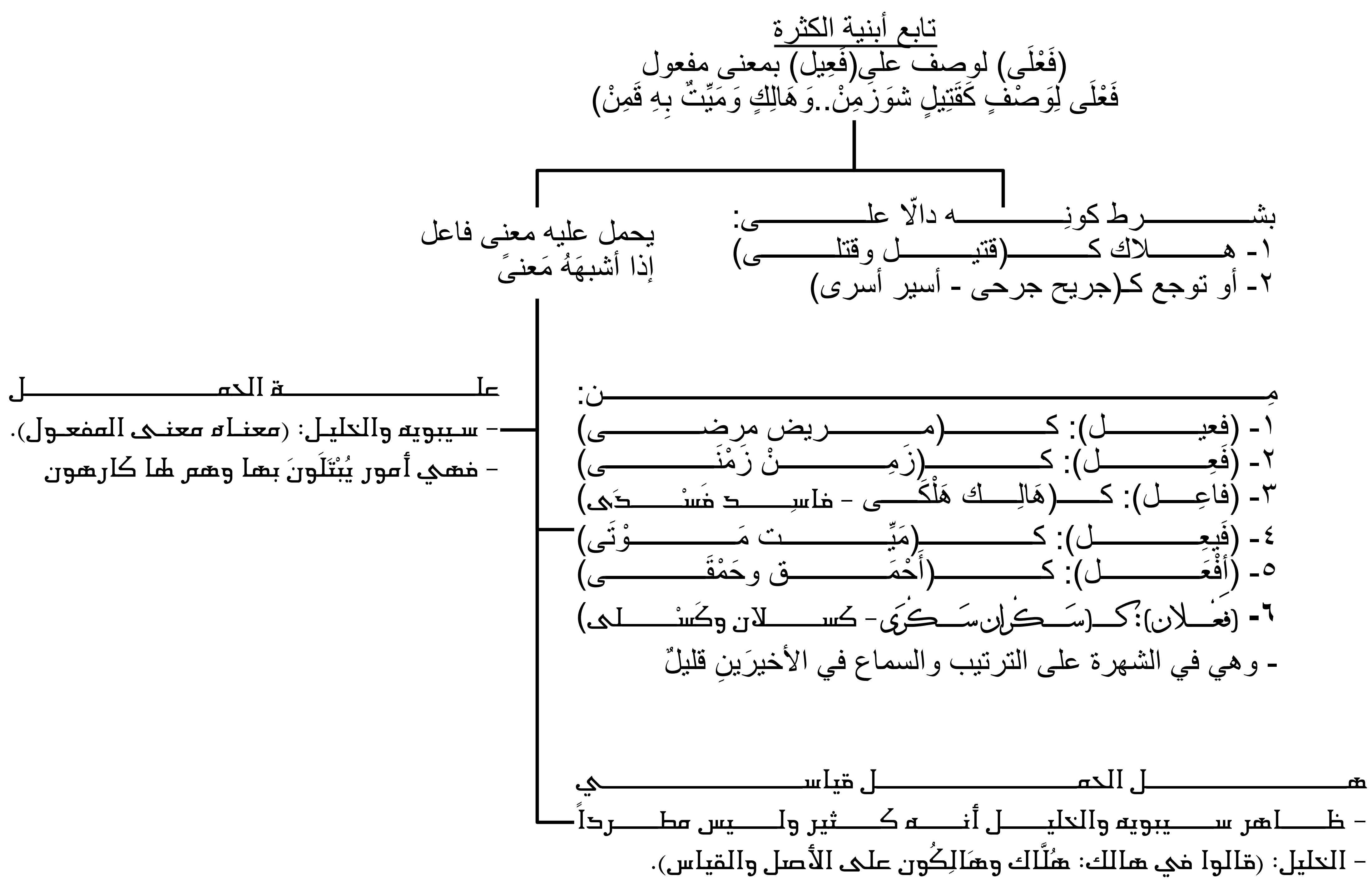
(فَعَلَة) لكل وصف لمذكر عاقلٍ على (فاعِل) صحيح اللام (وَشَاعَ نَحْوُ كامِلٍ وَكَمَلَهْ)

قال شائع ولم يقل مطرد فجمعه على (فَعَلَة) جائز لا لازم

تمثيل: (كَامِل كَمَلَة - ساحر سَحَرَة - كَافِر كَفَرَة)

تعليل: - ضموا الفاء في الجمع للتفريق بينه وبين الجمع السابق فكلاهما على فاعل والفرق في صحة اللام واعتلالها

اختلفوا في أصله
- الكوفيون: أصلُهُ (فُعَّل) كـ(صائم صُوَّم) فعوضوا من إحدى العينين التاء
- البصريون: هذا دعوى لا دليل لها


تابع أبنية الكثرة
(فَعْلَى) لوصف على(فَعِيل) بمعنى مفعول
فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ شوَزَمِنْ..وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)
بشرط كونه دالّا على:
١- هلاك كـ(قتيل وقتلى)
٢- أو توجع كـ(جريح جرحى - أسير أسرى)
يحمل عليه معنى فاعل
إذا أشبهَهُ مَعنىً
مِن:
١- (فعيل): كـ(مريض مرضى)
٢- (فَعِل): كـ(زَمِنْ زَمْنَى)
٣- (فاعِل): كـ(هَالِك هَلْكَى - فاسِد فَسْدَى)
٤- (فَيعِل): كـ(مَيِّت مَوْتَى)
٥- (أفْعَل): كـ(أَحْمَق وحَمْقَى)
٦- (فَعْلان): كـ(سَكْرَان سَكْرَى- كسلان وكَسْلى)
- وهي في الشهرة على الترتيب والسماع في الأخيرَينِ قليلٌ
علة الحمل
- سيبويه والخليل: (معناه معنى المفعول).
- فهي أمور يُبْتَلَونَ بها وهم لها كارهون
هل الحمل قياسي
- ظاهر سيبويه والخليل أنه كثير وليس مطرداً
- الخليل: (قالوا في هالك: هُلَّاك وهَالِكُون على الأصل والقياس).

تابع أبنية الكثرة

(فِعال)

١- لـ(فَعْل ، فَعْلة)

(فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فَعَالٌ لَهُمَا..وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مَنْهُمَا)

سواءٌ كانا:

١- اسمين: كـ(كَعْب كِعَاب - ثوب ثِياب - قَصْعَة قِصَاع - ضَبّ ضِبَاب - دَلْو دِلاء - سَلّة سِلال - ظَبْيَة ظِبَاء)

٢- وصفين: كـ(صَعْب صَعْبة صِعَاب - جَعْدة وجِعَاد)

تنبيهان

اختص بـ(فَعْل) الواوي العين لِثِقَلِ (فعُول) فيه كـ(ثَوْب ثياب) فيمتنع: ثُوُوب)

- سيبويه: (اختص بالواوي وامتنع في اليائي للموازنة)

قَلَّ

في اليائي العين: كـ(ضَيف ضِيَاف - ضَيْعَة ضِيَاع)

- فيمتنع في بيت: بيَات

- تحريرٌ: إخراجُه عن القياس في (فَعْلَة) غير مستقيم فقد أدخله في التسهيل بـ(لفعلة مطلقا) وهو نص النحاة وسيبويه

اليائي الفاء كـ(يَقُظ يِقَاظ - يَعْر يِعَار) **لأنثى المعز والغنم إلى تمام الحول يُربطُ عند زُبية الأسد**

- استثناه في لتسهيل ولم يذكره هنا لنُدرته

تابع أبنية الكثرة

(فِعال)

٢- لـ(فَعَل ، فَعَلَة)

(وَفَعَلٌ أيْضاً لَهُ فعَالٌ..مَا لَمْ يَكُنْ في لامِهِ اعْتِلَالُ..أَوْيَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ..ذُو التَّا)

- بشرط عدمِ مضاعفة اللام أو اعتلالها اسما أو وصفاً

كـ(جَبَل جِبَال - ثَمَرة ثِمَار - ناقة نِيَاق - حَسَن حَسَنَة حِسَان)

قياسٌ في الاسم والصفة

- وعلى هذا إطلاق النحاة ونص سيبويه ،وأخرجَ الصفةَ في التسهيل وهو فاسد

نص على ذلك سيبويه

- مثّل سيبويه بـ(قَطَط وقِطَاط)

لم يستثنِ الناظمُ اعتلال العين

- والمعتل العين إذا كان اسماً فعند سيبويه وغيره قسمان:

١ - مذكر: يُجمَعُ كثيرا على فِعْلان كـ(قاع قيعان - تاج تيجان)

٢- مؤنث: يُجْمَعُ كثيرا على فُعْل كـ(نار نُور - ساق سُوق)

فخرج

معتل اللام

- تمثيل: فيمتنع (فَتىً فِتَاء) فقياسُه (فُعُول)

- تحريرٌ: سيبويه والنحاة لم يستثنوا معتل اللام

مضاعف اللام

- تمثيل: فيمتنع: (طَلَل طِلال) فيختص به (أفعال) كـ(أطلال)

- تحريرٌ: اشتراط عدم مضاعفة الام إنما يكون في الاسم المذكر لا (فَعَل) الصفة ولا (فَعَلَة) مُطلقاً وعلى ذلك إطلاق النحاة وسيبويه والتسهيل

c

تابع أبنية الكثرة
(فِعال)

٣- لصفةٍ على (فَعِيل) بمعنى فاعل بالتاء أو بدونِها
(وَفِيْ فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ..كَذاكَ في أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ)
كـ(كريم كريمة كِرام - مريض مريضة مِراض - قصير قِصَار - بَرِيء وبِرَاء)
- شذ في معنى مفعول كـ(جَدِيد جِدَاد ومنه: فجعلهم جِذاذا)
ش:(جُذَاذاً بِكَسْرِ الضَّمِّ رَاوٍ)

٤- لـ(فِعْل ، فُعْل)
(وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ)
- كـ(ذِئب ذِئاب - رُمح رِماح - قُرْط قِراط - عُشّ عِشَاش)
- وثمَّ تحريرات:

٥- لوصف على (فَعْلان ، فَعْلانة ، فَعْلى)
(وَشَاعَ فِيْ وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا..أَوْ أُنْثَيَيْهِ)
- كـ(عَطْشَان عَطْشَى عِطَاش - ندمانة نِدَام - غَضْبَان غَضْبَى غِضَاب)

يجب اشتراط الاسمية
- وكذا اشترط في التسهيل
- فالصفة لا تخلو:
١ - صفة (فُعْل): قياسُها جمعها التصحيح ولم تُكسَّرْ إلا قليلاً ،وحكى سيبويه: (مُرّ أَمْرَار)
٢- صفة (فِعْل): لا يجاوزن به (أفعال) قلةً وكثرة إلا شذوذاً ،وهو نص سيبويه كـ(جِلْف أجلاف)

خرج من (فِعْل) يائي العين
- فالمعتل بالياء بابُه فعول: كـ(فِيل فُيُول - دِيك دُيُوك)
- والمعتل بالواو بابُه فِعَال كـ(رِيح رِيَاح)
وعلى هذا ظاهر سيبويه

تجب في (فُعْل) صحة العين واللام
- فقياس معتل العين: فِعلان كـ(حُوت حِيتان)
- وقياس معتل اللام: أفعال كـ(مُدْيٌ أمداء)
وعلى هذا نصا سيبويه والتسهيل والجمهورُ

تابع أبنية الكثرة
(فِعال)

٦- لوصف على (فُعْلان ، فُعْلانة) (أَوْ عَلَى فُعْلَانَا..وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ)

- ولا يكون أنثاه إلا على (فُعْلانة

كـ(خُمْصان خُمْصَانة خِمَاص)

٧- يُلتَزَمُ في وصف على (فعيل ، فعيلة) (وَالْزَمْهُ فِي..نَحْوِ طِوِيلٍ وَطوِيلَةٍ تَفِي)

- بمعنى فاعل وفاعلة معتل العين بالواو صحيح اللام كـ(طويل طويلة طِوال)

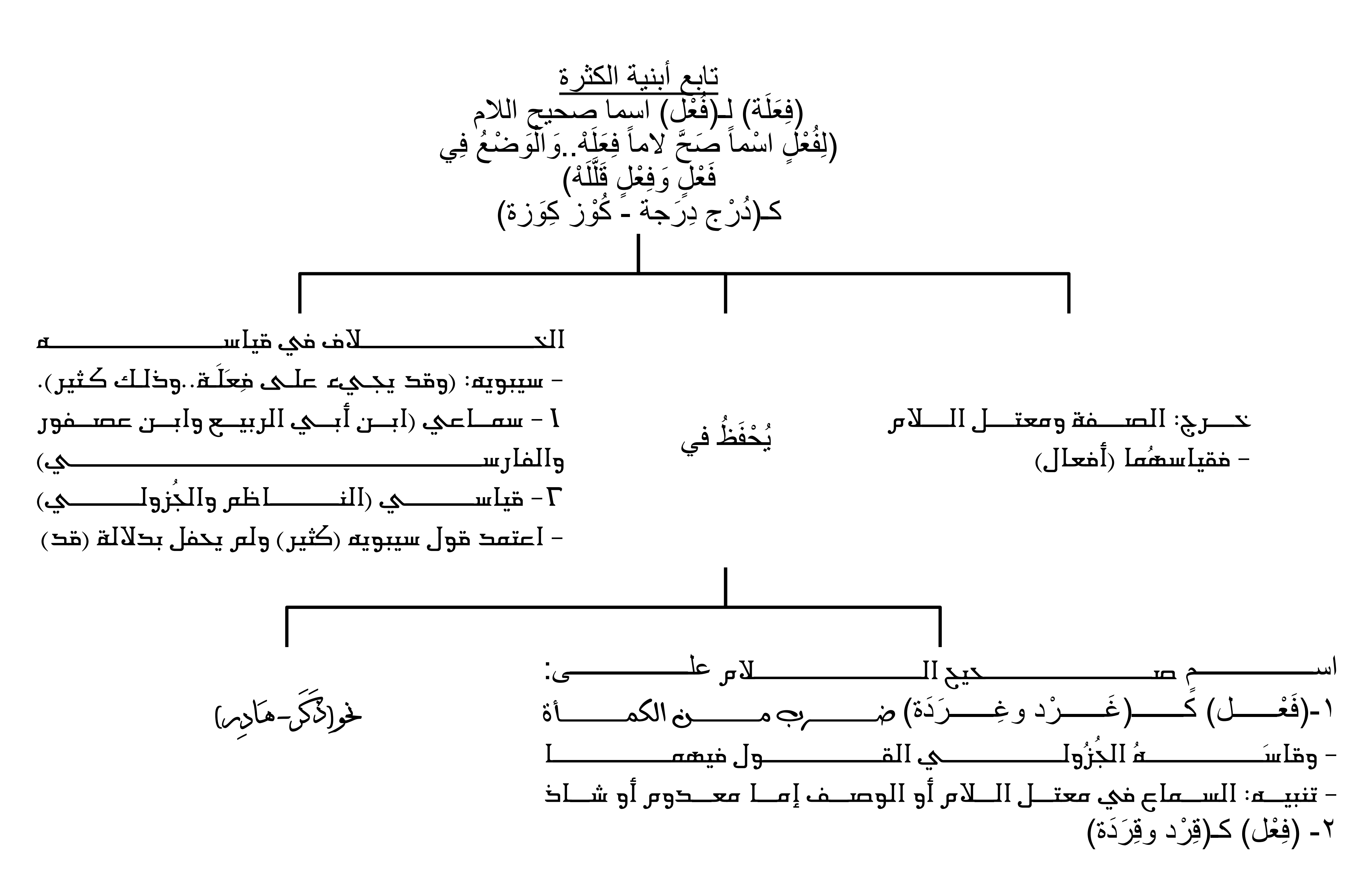
- في التسهيل: (فلا يُجاوزُهُ في الجمعِ إلا إلى التصحيح).

٨- يُحَفَظُ في

أ- (راعٍ- قَائم) ومؤنثاتها

ب- (آمّ) وعليه حُمِل (واجعلنا للمتقين إماما)

ج- (قَلُوص)



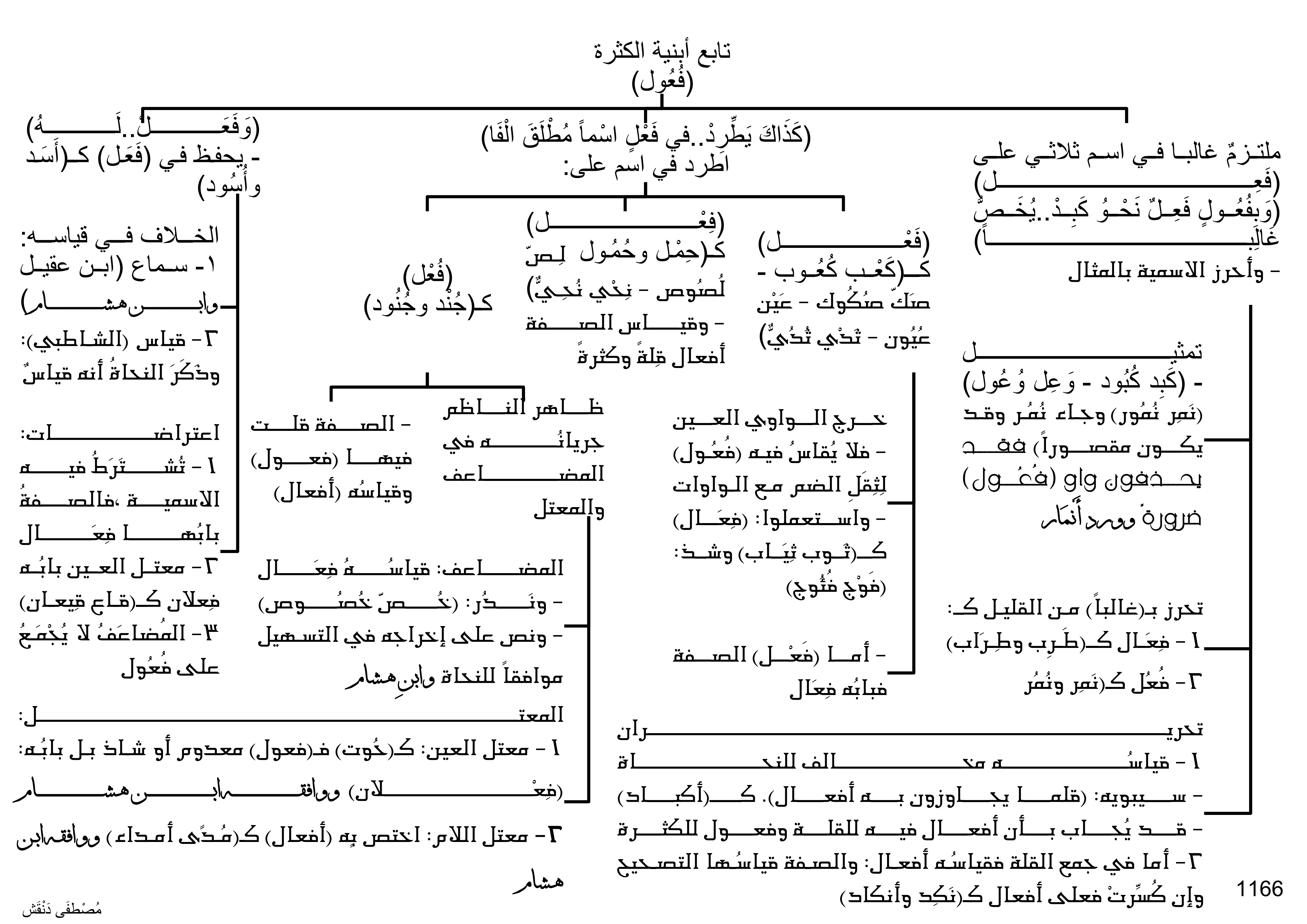
تابع أبنية الكثرة
(فِعَلَة) لـ(فُعْل) اسما صحيح اللام
(لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ..وَالْوَضْعُ فِي
فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)
كـ(دُرْج دِرَجة - كُوْز كِوَزة)
خرج: الصفة ومعتل اللام
- فقياسهما (أفعال)
يُحْفَظُ في
الخلاف في قياسه
- سيبويه: (وقد يجيء على فِعَلَة..وذلك كثير).
١ - سماعي (ابن أبي الربيع وابن عصفور والفارسي)
٢- قياسي (الناظم والجُزولي)
- اعتمد قول سيبويه (كثير) ولم يحفل بدلالة (قد)
اسم صحيح اللام على:
١ -(فَعْل) كـ(غَرْد وغِرَدَة) ضرب من الكمأة
- وقاسَهُ الجُزُولي القول فيهما
- تنبيه: السماع في معتل اللام أو الوصف إما معدوم أو شاذ
٢- (فِعْل) كـ(قِرْد وقِرَدَة)
نحو(ذَكَر-هَادِر)

تابع أبنية الكثرة
(فُعَّل و فُعَّال)

(فُعَّل) لـ(فَاعِل - فَاعِلَة) وصفين صحيحَي اللام
(وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ..وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذلَهْ)
- يجب ألا يكونا استُعْمِلا استعمال الأسماء
كـ(ضارب ضاربة وضُرَّب - صَائم صَائِمَة صُوَّم)
- سيبويه: (وكذلك إن كان صفة للمؤنث دون هاء
كـ(حُيَّض)
- وندر في: (خَرِيدَة - نُفَسَاء - أعْزَل)

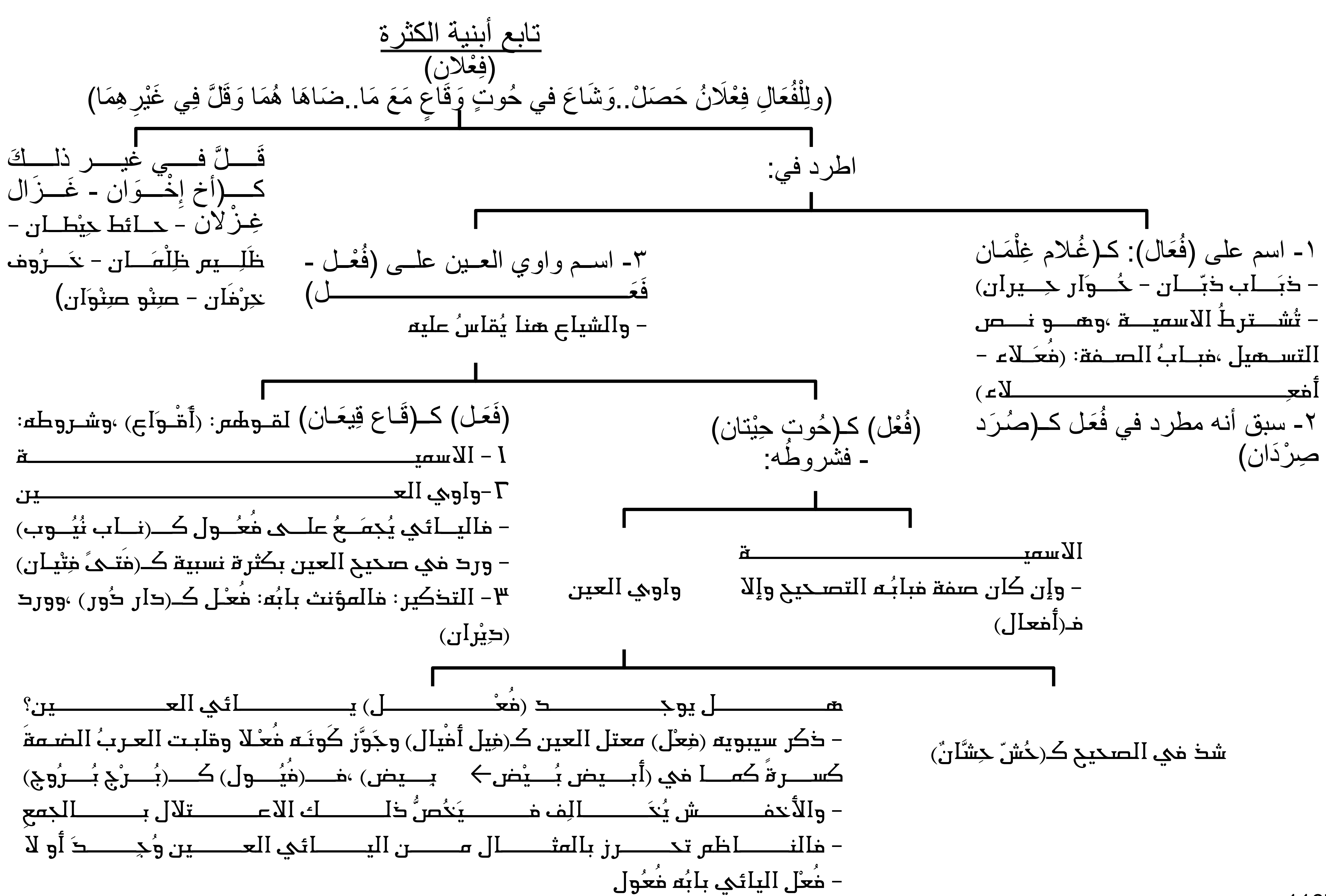
(فُعَّال) لوصف مذكرٍ على (فاعِل) صحيح اللام
(وَمِثْلُهُ الْفُعَّالَ فِيمَا ذُكِّرَا)
كـ(صائم صُوَّام - قائم وقُوَّام)

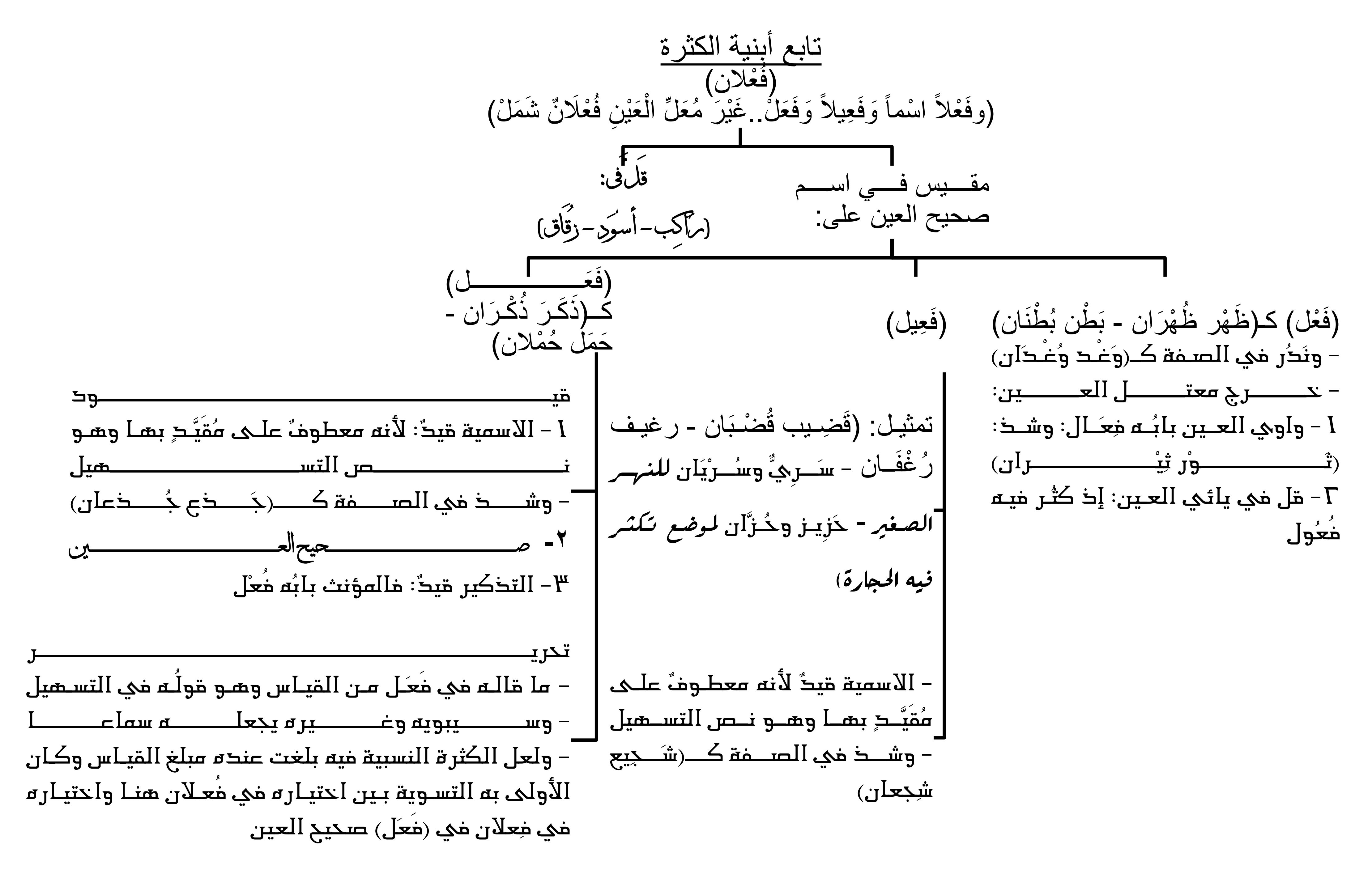
تنبيه
(وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا)
ندر (فُعَّل - فُعَّال) في:
١- المذكر المعتل اللام: كـ(غاز غُزَّى غُزَّاء - سار سُرَّى سُرَّاء)
٢- المؤنث بالهاء كـ(أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ..وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ) جمع (صادَّة)

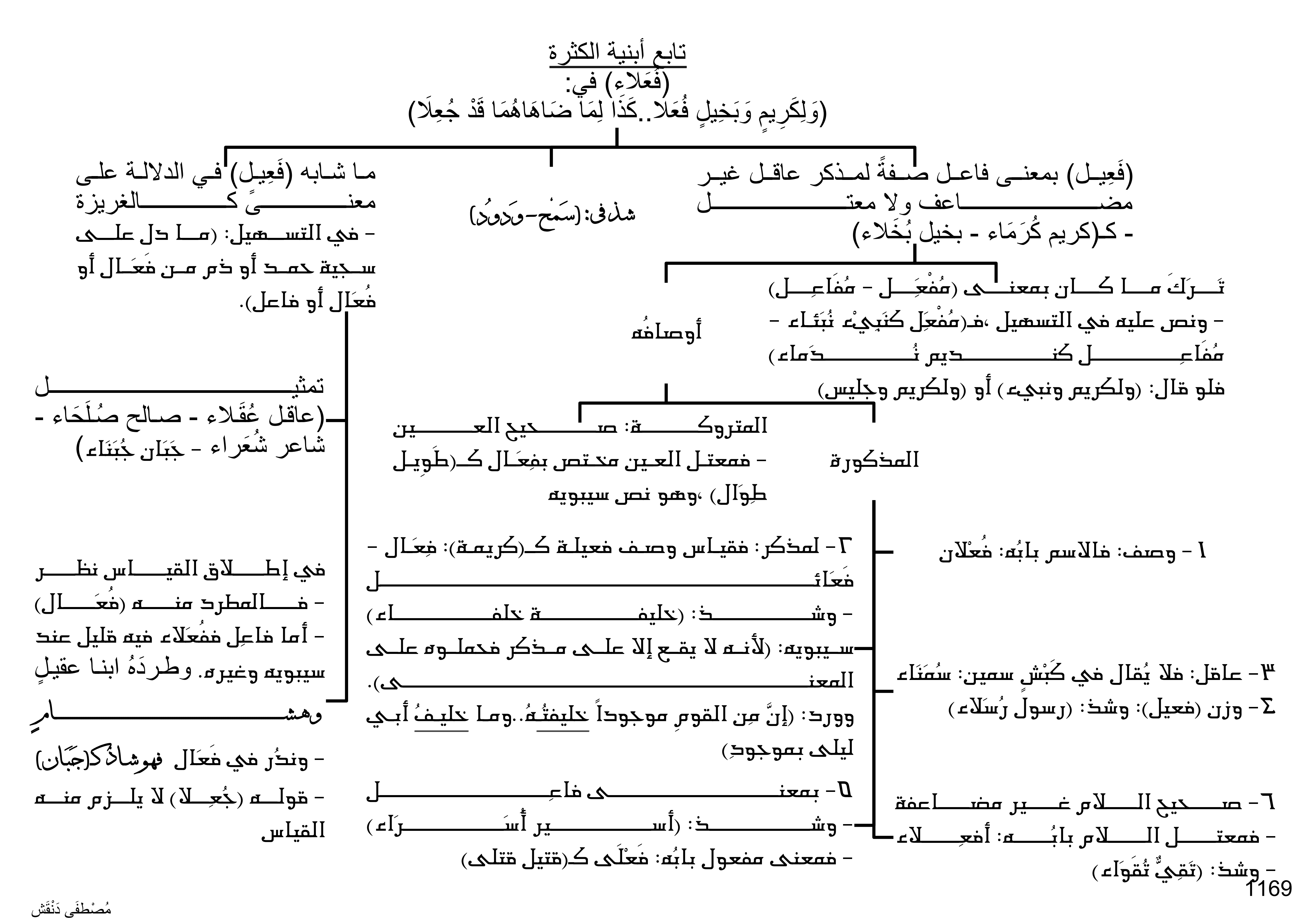


1166

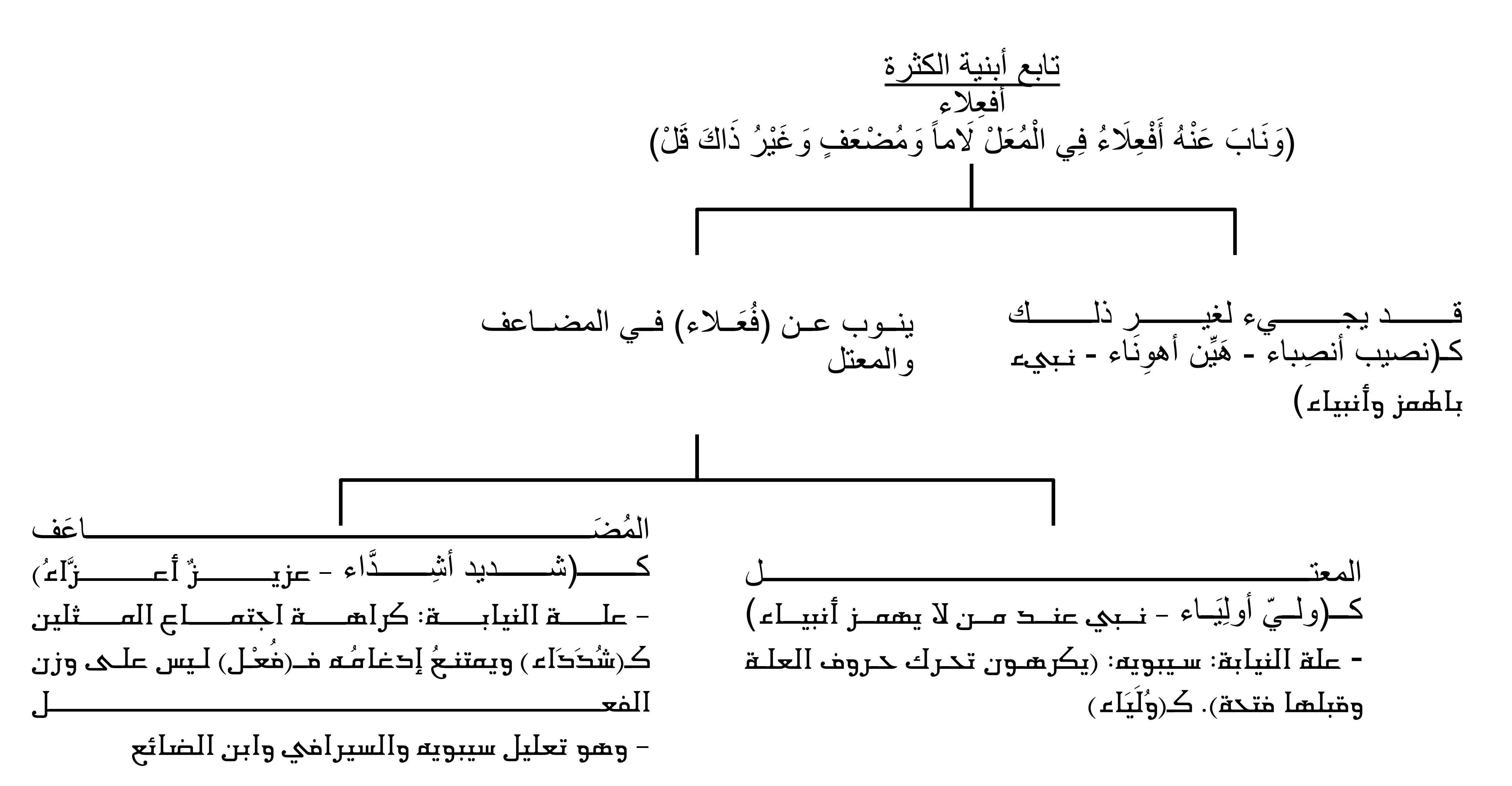
مُصْطَفَى دَنْقَش


تابع أبنية الكثرة
(فِعْلان)
(ولِلْفُعَالِ فِعْلَانُ حَصَلْ..وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا..ضَاهَا هُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا)
اطرد في:
١- اسم على (فُعَال): كـ(غُلام غِلْمَان - ذُبَاب ذِبّان - حُوَار حِيران)
- تُشترطُ الاسمية، وهو نص التسهيل، فبابُ الصفة: (فُعَلاء - أفعِلاء)
٢- سبق أنه مطرد في فُعَل كـ(صُرَد صِرْدَان)
٣- اسم واوي العين على (فُعْل - فَعَل)
- والشياع هنا يُقاسُ عليه
(فُعْل) كـ(حُوت حِيْتان)
- فشروطُه:
الاسمية
- وإن كان صفة فبابُه التصحيح وإلا فـ(أفعال)
واوي العين
شذ في الصحيح كـ(حُشّ حِشَّانٌ)
هل يوجد (فُعْل) يائي العين؟
- ذكر سيبويه (فُعْل) معتل العين كـ(فِيل أفْيال) وجَوَّز كَونَه فُعْلا وقلبت العربُ الضمةَ كسرةً كما في (أبيض بُيْض← بِيض)، فـ(فُيُول) كـ(بُرْج بُرُوج)
- والأخفش يُخالِف فيَخُصُّ ذلك الاعتلال بالجمعِ
- فالناظم تحرز بالمثال من اليائي العين وُجِدَ أو لا
- فُعْل اليائي بابُه فُعُول
(فَعَل) كـ(قَاع قِيعَان) لقولهم: (أَقْوَاع)، وشروطه:
١- الاسمية
٢-واوي العين
- فاليائي يُجمَعُ على فُعُول كـ(نَاب نُيُوب)
- ورد في صحيح العين بكثرة نسبية كـ(فَتىً فِتْيان)
٣- التذكير: فالمؤنث بابُه: فُعْل كـ(دار دُور)، وورد (دِيْران)
قَلَّ في غير ذلكَ كـ(أخ إِخْوَان - غَزَال غِزْلان - حائط حِيْطان - ظَلِيم ظِلْمَان - خَرُوف خِرْفَان - صِنْو صِنْوَان)


تابع أبنية الكثرة
(فُعْلان)
(وفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ..غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ)
مقـــيس فـــي اســـم صحيح العين على:
قلَّ في:
(راكِب-أسوَد-زقاق)
(فَعْل) كـ(ظَهْر ظُهْرَان - بَطْن بُطْنَان)
- ونَدُر في الصفة كـ(وَغْد وُغْدَان)
- خـــرج معتـــل العـــين:
١ - واوي العين بابُه فِعَال: وشذ: (ثَـــوْر ثِيْـــران)
٢- قل في يائي العين: إذ كثُر فيه فُعُول
(فَعِيل)
تمثيل: (قَضِيب قُضْبَان - رغيف رُغْفَـان - سَـرِيٌّ وسُـرْيَان للنهر الصغير - حَزِيز وحُزَّان لموضع تكثر فيه الحجارة)
- الاسمية قيدٌ لأنه معطوفٌ على مُقَيَّدٍ بها وهو نص التسهيل
- وشـذ في الصـفة كـ(شَجِيع شِجعان)
(فَعَـــــل) كـ(ذَكَر ذُكْرَان - حَمَل حُمْلان)
قيـــود
١ - الاسمية قيدٌ: لأنه معطوفٌ على مُقَيَّدٍ بها وهو نص التسهيل
- وشـذ في الصـفة كـ(جَذَع جُذْعان)
٢- صحيح العين
٣- التذكير قيدٌ: فالمؤنث بابُه فُعْل
تحريـــر
- ما قاله في فَعَل من القياس وهو قولُه في التسهيل
- وسـيبويه وغـيره يجعلـه سماعـا
- ولعل الكثرة النسبية فيه بلغت عنده مبلغ القياس وكان الأولى به التسوية بين اختياره في فُعلان هنا واختياره في فِعلان في (فَعَل) صحيح العين



تابع أبنية الكثرة
(فُعَلاء) في:
(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا..كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا)
(فَعِيل) بمعنى فاعل صفةً لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل
- كـ(كريم كُرَمَاء - بخيل بُخَلاء)
شذ في: (سَمْح - وَدُود)
ما شابه (فَعِيل) في الدلالة على معنىً كـالغريزة
- في التسهيل: (ما دل على سجية حمد أو ذم من فَعَال أو فُعَال أو فاعل).
تَرَكَ ما كان بمعنى (مُفْعَل - مُفَاعِل)
- ونص عليه في التسهيل، فـ(مُفْعَل كنَبِيء نُبَئَاء - مُفَاعِل كنديم نُدَمَاء)
فلو قال: (ولكريم ونبيء) أو (ولكريم وجليس)
أوصافه
المتروكة: صحيح العين
- فمعتل العين مختص بفِعَال كـ(طَوِيل طِوَال)، وهو نص سيبويه
المذكورة
١- وصف: فالاسم بابُه: فُعْلان
٢- لمذكر: فقياس وصف فعيلة كـ(كريمة): فِعَال - فَعَائل
- وشذ: (خليفة خلفاء)
سيبويه: (لأنه لا يقع إلا على مذكر فحملوه على المعنى).
وورد: (إنَّ من القومِ موجوداً خليفتُهُ..وما خليفُ أبي ليلى بموجودِ)
٣- عاقل: فلا يُقال في كَبْشٍ سمين: سُمَنَاء
٤- وزن (فعيل): وشذ: (رسول رُسَلاء)
٥- بمعنى فاعِل
- وشذ: (أسير أُسَرَاء)
- فمعنى مفعول بابُه: فَعْلَى كـ(قتيل قتلى)
٦- صحيح اللام غير مضاعفة
- فمعتل اللام بابُه: أفعِلاء
- وشذ: (تَقِيٌّ تُقَوَاء)
تمثيل (عاقل عُقَلاء - صالح صُلَحَاء - شاعر شُعَرَاء - جَبَان جُبَنَاء)
في إطلاق القياس نظر
- فالمطرد منه (فُعَال)
- أما فاعِل ففُعَلاء فيه قليل عند سيبويه وغيره. وطردَهُ ابنا عقيلٍ وهشامٍ
- وندُر في فَعَال فهو شاذ كـ(جَبَان)
- قوله (جُعِلَا) لا يلزم منه القياس



تابع أبنية الكثرة
أفعِلاء
(وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلْ لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ)
قد يجيء لغير ذلك كـ(نصيب أنصِباء - هَيِّن أهوِنَاء - نبيء باطهمز وأنبياء)
ينوب عن (فُعَلاء) في المضاعف والمعتل
المعتل
كـ(وليّ أولِيَاء - نبي عند من لا يهمز أنبياء)
- علة النيابة: سيبويه: (يكرهون تحرك حروف العلة وقبلها فتحة). كـ(وُلَيَاء)
المُضَاعَف
كـ(شديد أشِدَّاء - عزيزٌ أعزَّاءُ)
- علة النيابة: كراهة اجتماع المثلين كـ(شُدَدَاء) ويمتنعُ إدغامُه فـ(فُعْل) ليس على وزن الفعل
- وهو تعليل سيبويه والسيرافي وابن الضائع

(**فَوَاعِل** لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ..وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ..وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ..وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ)

لاسم على..

(فاعَل) كـ(طابَع طوابع - طابَق طوابِق - خاتَم)

- سيبويه: (لم يأتِ فَاعَلٌ صفةً).

(فاعِلاء) كـ(قاصِعَاء قواصع - رَاهِطَاء)

لاثنان لِجُحْرِ اليربوع

- وثمَّ تنبيهان: ١- لم يأتِ صفةً

٢- حُذِفت في الجمع ألف التأنيث في المفرد إذ شبهوها بالهاء

(فَوْعَل /ـة) كـ(جَوهر جَوَاهِر - كَوْثَر - صَوْمَعَة - زَوْبَعَة)

المراد ما كان ثلاثياً زيد واواً للإلحاق بالأربعة

- دخل (فَوعَل) الأعجمي: كـ(جَوْرَب)

ولَكِنْ جَمْعُه تلحقُهُ التاء: (جَوَارِبة)

وورد: (جَوَارِب)

- خرج المُلحق بالخمسة كـ(خَوَرْنَق)

فجمعُهُ: فعالِل

طردَهُ الشاطبي في الصفة كـ(تَوْأَم)

لـ(فاعِل) إلا وصفاً لمذكرٍ عاقلٍ

فدخل:

الاسم كـ(كاهِل وكَوَاهِل)

وهو ما بين الكتفين

الوصف لغير المذكر العاقل - فيشملُ:

المؤنث

١- عاقلاً: كـ(حائِض حوائض)

- فجُمِعَ باعتبار معناه حملا على ما فيه الهاء، وورد (حُيَّض) باعتبار لفظه

٢- غير عاقل: كـ(ريح عاصف رياح عواصف - ناقة فارق - نُوق فوارق)

أخذها المخاض فشردت

المذكرٍ غير عاقل كـ(صاهِل وصواهل)

- سيبويه: (لأنه يمتنع فيه الواو والنون فأشبه المؤنث فجُمِعَ جمعَهُ).

خرج المذكر العاقل

تعليلٌ: لم يُجمع على فواعل لأجل اللبس لأن (فواعل) للمؤنث وما لا يعقل

- ومذهب المبرد أن (فواعل) هو الأصل في الجميع وامتنعوا منه خوفَ اللبسِ فإذا اضطروا أو أمِنوا اللبسَ راجعوا الأصل

شذ:

١- (فارس فوارس)

- سيبويه: (الفارس لا يقع في كلامهم إلا للرجال فلم يخافوا الالتباس فقالوا فواعل وفُعْلان).

٢- (هالك في الهوالك): إذ جَرَى عندهم مجرى المثل

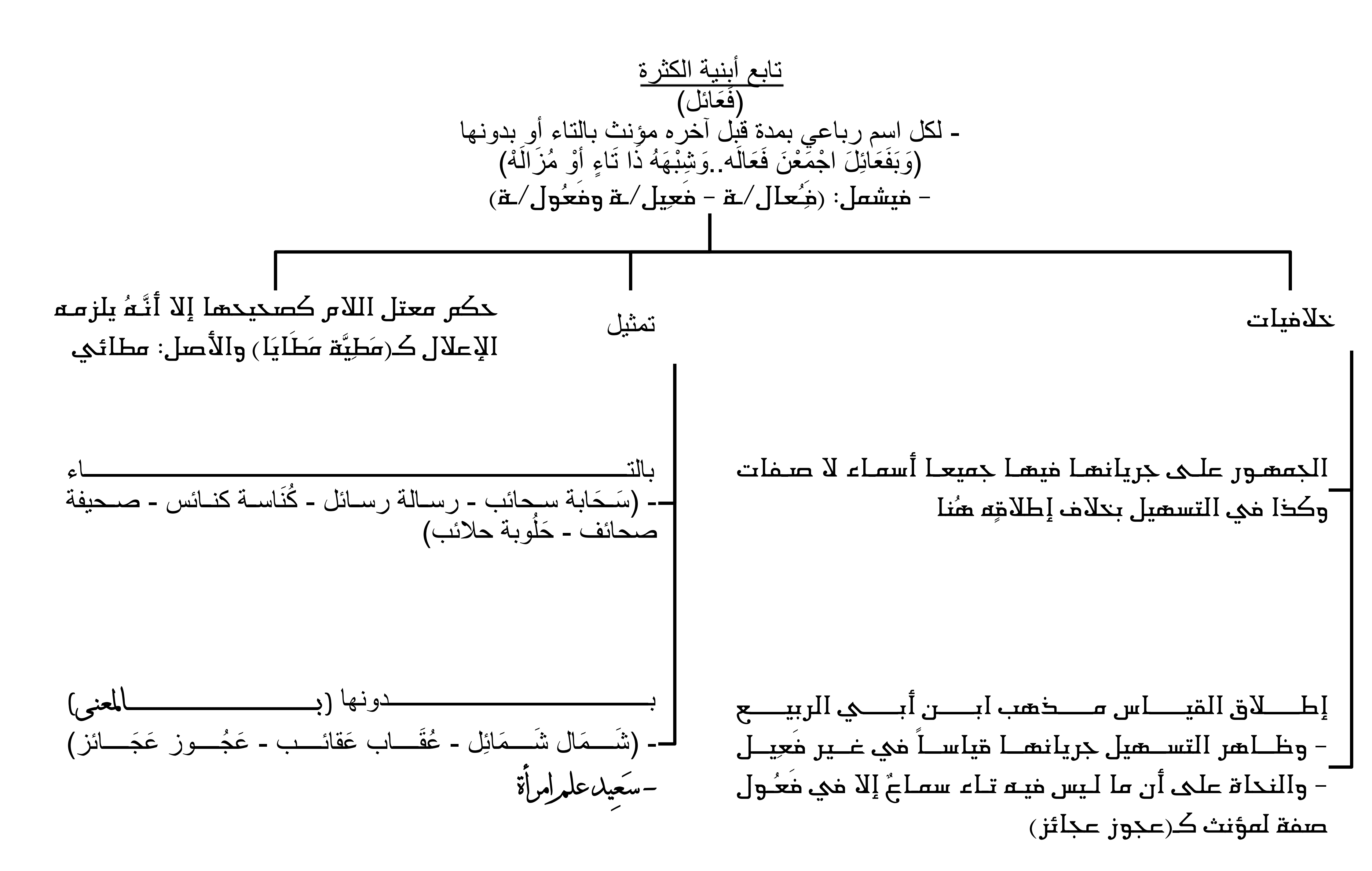
اختلفوا في إطلاق (فارس):

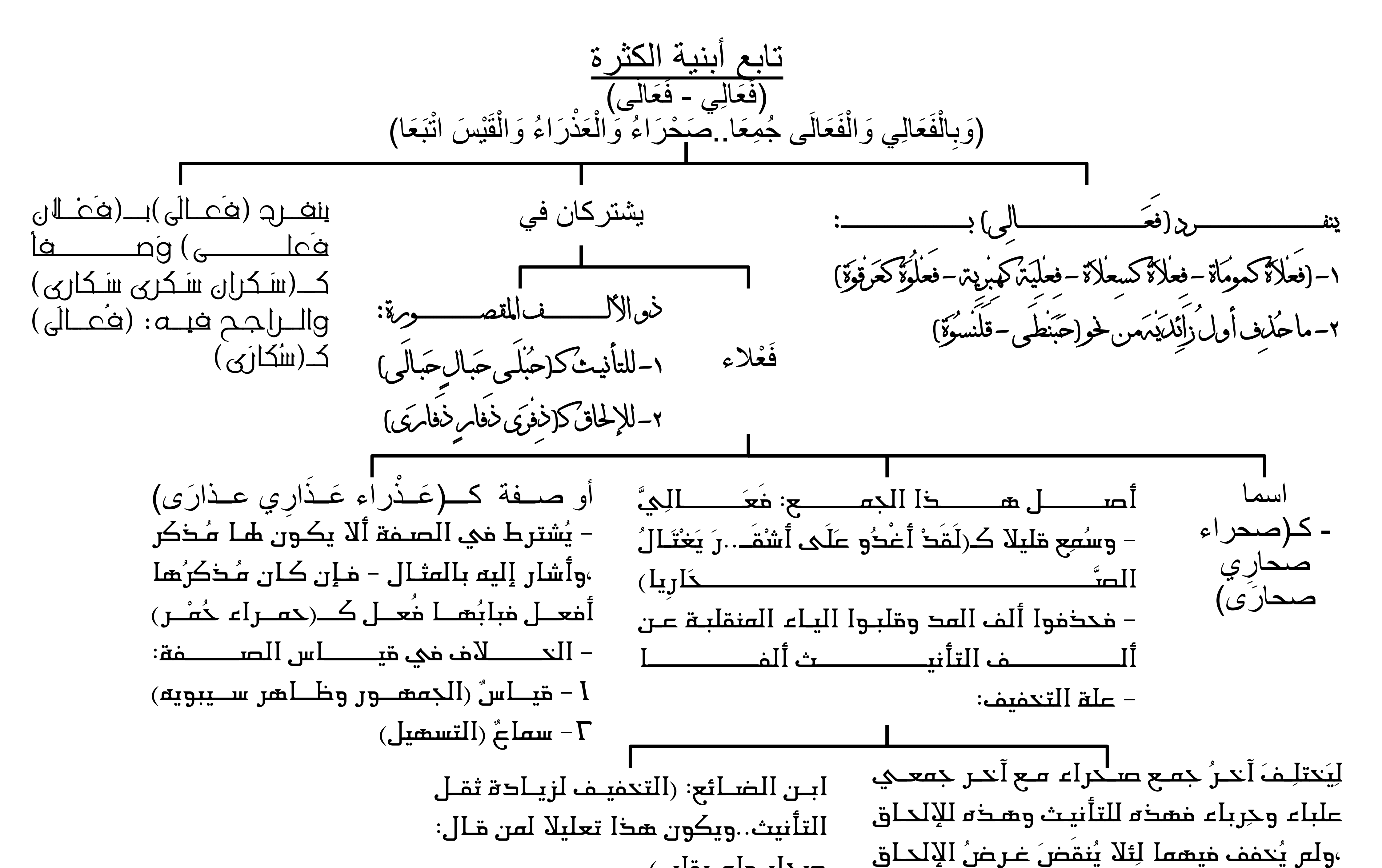
- ابن السكيت: (الفارس من علا كلَّ حافر)

(وإنّي امرؤٌ للخَيْلِ عِنْدي مَزِيَّةٌ..على فارِسِ البِرْذَوْنِ أو فارِسِ البغلِ)

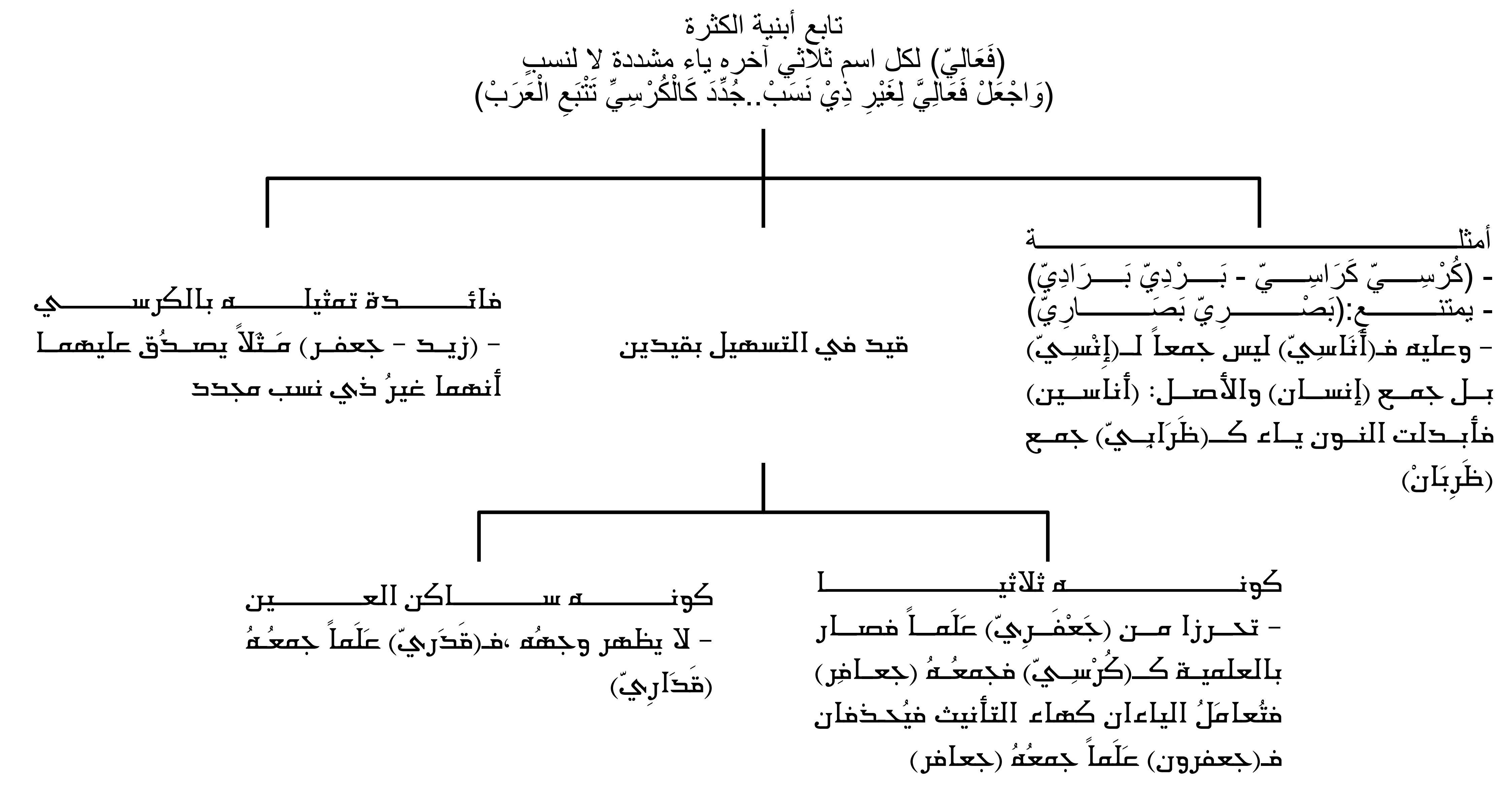
- عُمَارة بن عَقِيل: صاحب البغل: بغال، وصاحب الحمار: حمّار

(فاعِلة) اسماً أو صفةً كـ(صاحبة صواحب - فاطمة فواطم - كَاذِبَة - خَاطِئَة)

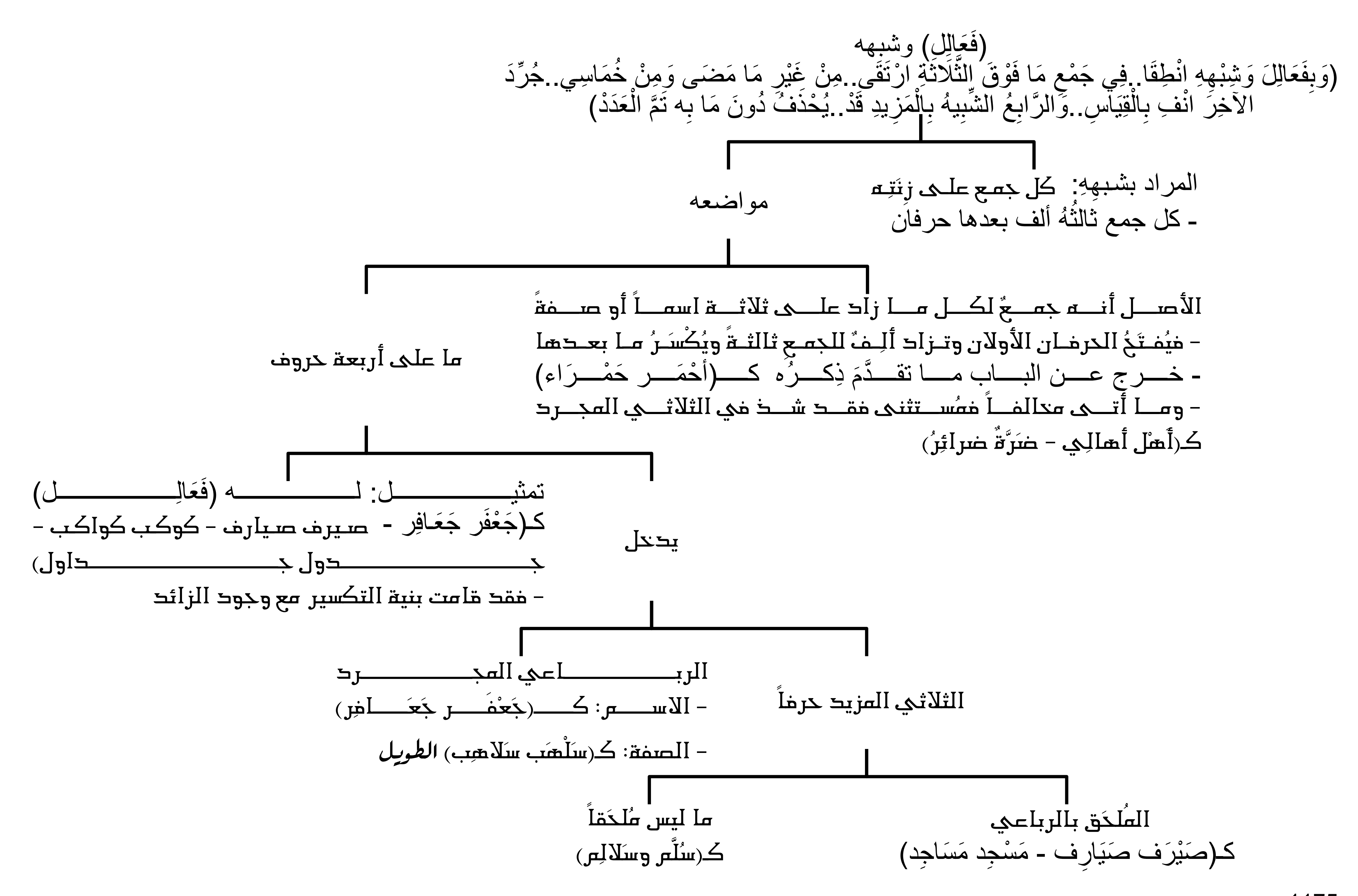

تابع أبنية الكثرة
(فَعَائل)
- لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنث بالتاء أو بدونها
(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَه..وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ)
- فيشمل: (فِعال/ة - فَعيل/ة وفَعُول/ة)
خلافيات
تمثيل
حكم معتل اللام كصحيحها إلا أنَّهُ يلزمه الإعلال كـ(مَطِيَّة مَطَايَا) والأصل: مطائي
الجمهور على جريانها فيها جميعا أسماء لا صفات وكذا في التسهيل بخلاف إطلاقه هُنا
بالتاء
- (سَحَابة سحائب - رسالة رسائل - كُنَاسة كنائس - صحيفة صحائف - حَلُوبة حلائب)
إطلاق القياس مذهب ابن أبي الربيع
- وظاهر التسهيل جريانها قياساً في غير فَعِيل
- والنحاة على أن ما ليس فيه تاء سماعٌ إلا في فَعُول صفة لمؤنث كـ(عجوز عجائز)
بدونها (بالمعنى)
- (شَمَال شَمَائِل - عُقَاب عَقائب - عَجُوز عَجَائز)
-سَعِيدعلمامرأة

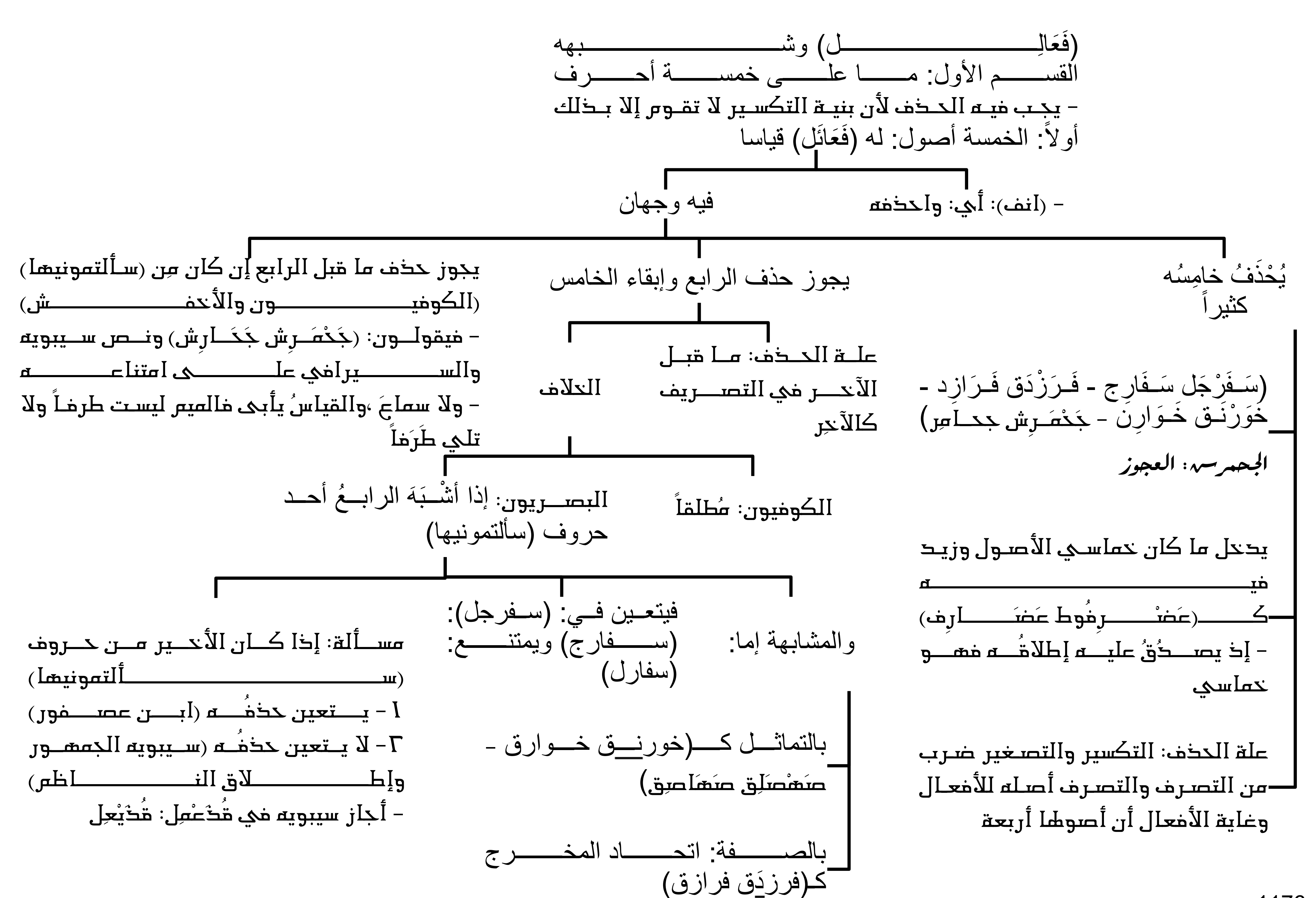


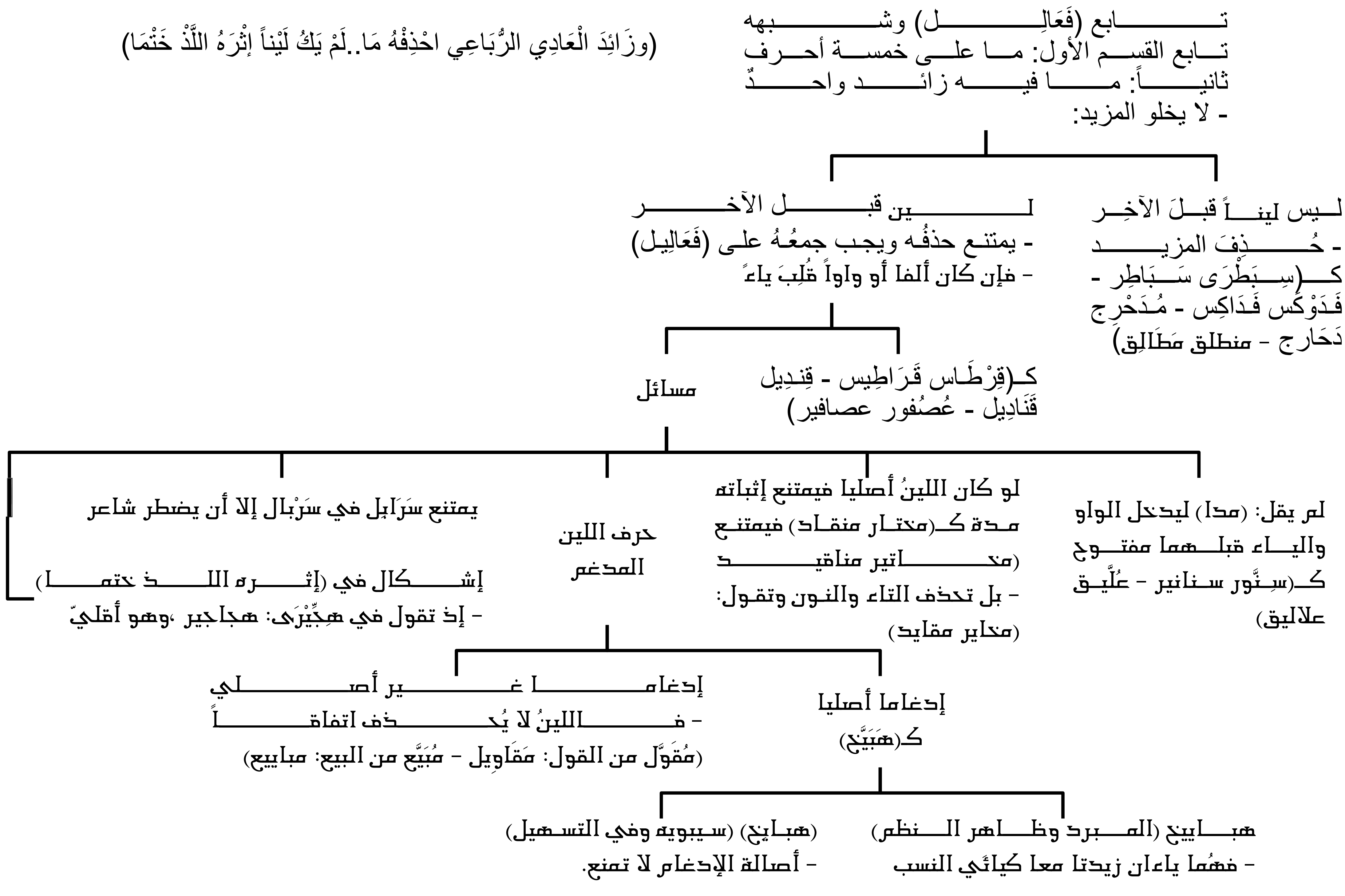
تابع أبنية الكثرة
(فَعَالِي - فَعَالَى)
(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا.. صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا)
ينفرد (فَعَالِي) بـ:
١- (فَعْلَاة كمُومَاة - فَعْلَاة كسِعْلَاة - فِعْلِيَة كهِبْرِيَة - فَعْلُوَة كعَرْقُوَة)
٢- ما حُذِف أول زائِدَيه من نحو (حَبَنْطَى - قَلَنْسُوَة)
يشتركان في
ذو الألف المقصورة:
١- للتأنيث كـ(حُبْلَى حَبَالٍ حَبَالَى)
٢- للإلحاق كـ(ذِفْرَى ذَفَارٍ ذَفَارَى)
فَعْلاء
ينفرد (فَعَالَى) بـ(فَعْلان فَعْلَى) وَصفاً كـ(سَكران سَكرى سَكارى) والراجح فيه: (فُعالى) كـ(سُكارى)
اسما - كـ(صحراء صحارِي صحارَى)
أصل هذا الجمع: فَعَالِيّ
- وسُمِع قليلا كـ(لَقَدْ أغْدُو عَلَى أشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيا)
- فحذفوا ألف المد وقلبوا الياء المنقلبة عن ألف التأنيث ألفا
- علة التخفيف:
لِيَختلِفَ آخرُ جمع صحراء مع آخر جمعي علباء وحِرباء فهذه للتأنيث وهذه للإلحاق ولم يُخفف فيهما لِئلا يُنقَضَ غرضُ الإلحاق، بسراديح
ابن الضائع: (التخفيف لزيادة ثقل التأنيث.. ويكون هذا تعليلا لمن قال: صحارٍ ولم يقلب).
أو صفة كـ(عَذْراء عَذَارِي عذارَى)
- يُشترط في الصفة ألا يكون لها مُذكر، وأشار إليه بالمثال - فإن كان مُذكرُها أفعل فبابُها فُعل كـ(حمراء حُمْر)
- الخلاف في قياس الصفة:
١ - قياسٌ (الجمهور وظاهر سيبويه)
٢ - سماعٌ (التسهيل)



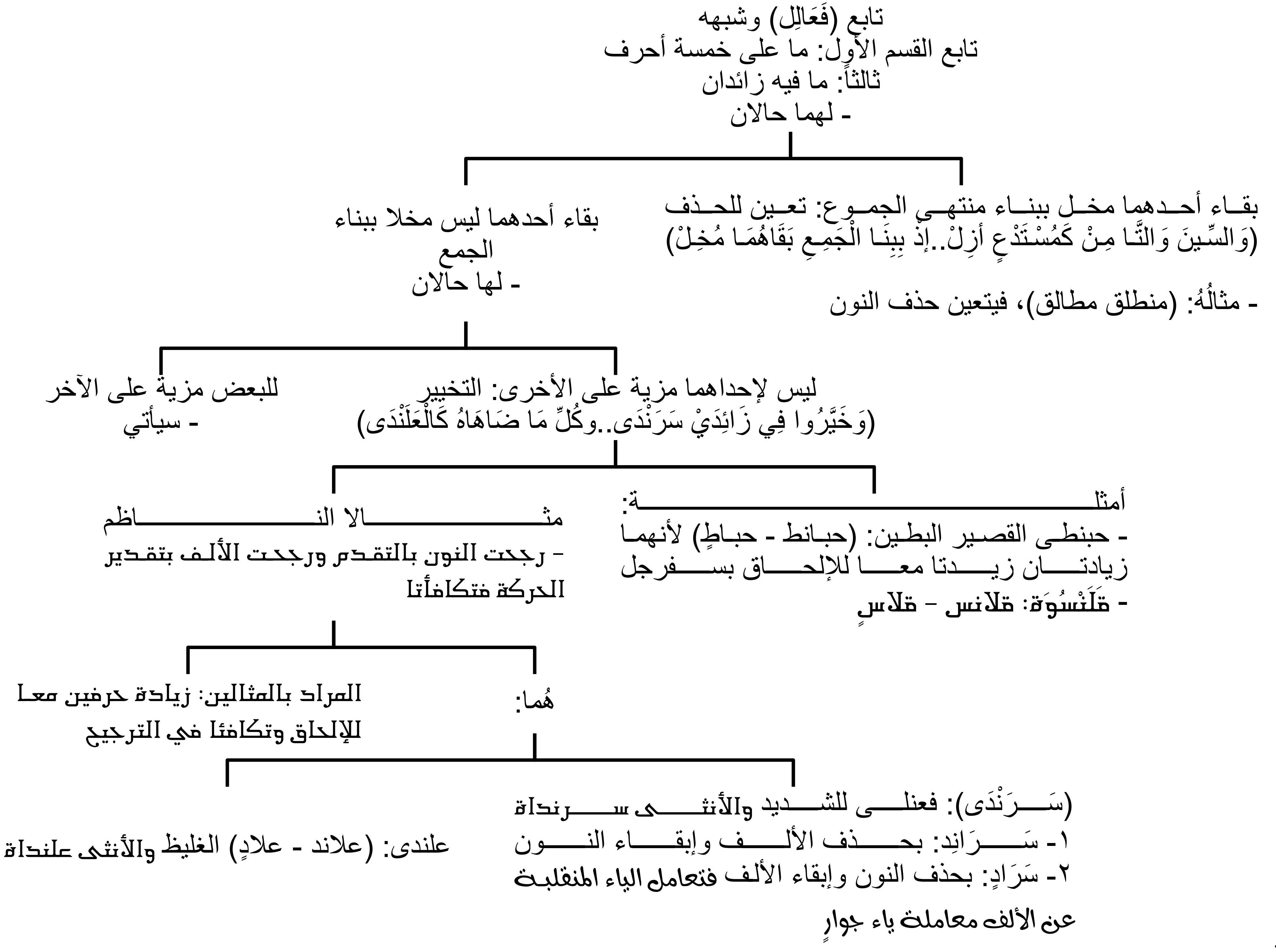
تابع أبنية الكثرة
(فَعَاليّ) لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة لا لنسبٍ
(وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِيْ نَسَبْ..جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ)
أمثلة
- (كُرْسِيّ كَرَاسِيّ - بَرْدِيّ بَرَادِيّ)
- يمتنع:(بَصْرِيّ بَصَارِيّ)
- وعليه فـ(أَنَاسِيّ) ليس جمعاً لـ(إِنْسِيّ) بل جمع (إنسان) والأصل: (أناسين) فأبدلت النون ياء كـ(ظَرَابِيّ) جمع (ظَرِبَانْ)
قيد في التسهيل بقيدين
فائدة تمثيله بالكرسي
- (زيد - جعفر) مَثلاً يصدُق عليهما أنهما غيرُ ذي نسب مجدد
كونه ثلاثيا
- تحرزا من (جَعْفَرِيّ) عَلَماً فصار بالعلمية كـ(كُرْسِيّ) فجمعُهُ (جعافر) فتُعامَلُ الياءان كهاء التأنيث فيُحذفان فـ(جعفرون) عَلَماً جمعُهُ (جعافر)
كونه ساكن العين
- لا يظهر وجهه ،فـ(قَدَرِيّ) عَلَماً جمعُهُ (قَدَارِيّ)


(فَعَالِل) وشبهه
(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا..فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى..مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي..جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ..وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ..يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ)
المراد بشبهِهِ: كل جمع على زِنَتِهِ
- كل جمع ثالثُهُ ألف بعدها حرفان
مواضعه
الأصل أنه جمعٌ لكل ما زاد على ثلاثة اسماً أو صفةً
- فيُفتَحُ الحرفان الأولان وتزاد ألِفٌ للجمع ثالثةً ويُكْسَرُ ما بعدها
- خرج عن الباب ما تقدَّمَ ذِكرُه كـ(أحْمَر حَمْرَاء)
- وما أتى مخالفاً فمُستثنى فقد شذ في الثلاثي المجرد كـ(أَهْل أهالِي - ضَرَّةٌ ضرائِرُ)
ما على أربعة حروف
تمثيل له (فَعَالِل) كـ(جَعْفَر جَعَافِر - صيرف صيارف - كوكب كواكب - جدول جداول)
- فقد قامت بنية التكسير مع وجود الزائد
يدخل
الرباعي المجرد
- الاسم: كـ(جَعْفَر جَعَافِر)
- الصفة: كـ(سَلْهَب سَلاهِب) الطويل
الثلاثي المزيد حرفاً
ما ليس مُلحَقاً كـ(سُلَّم وسَلالِم)
المُلحَق بالرباعي كـ(صَيْرَف صَيَارِف - مَسْجِد مَسَاجِد)


(فَعَالِل) وشبهه
القسم الأول: ما على خمسة أحرف
- يجب فيه الحذف لأن بنية التكسير لا تقوم إلا بذلك
أولاً: الخمسة أصول: له (فَعَائِل) قياسا
- (انف): أي: واحذفه
فيه وجهان
يُحْذَفُ خامِسُه كثيراً
يجوز حذف الرابع وإبقاء الخامس
يجوز حذف ما قبل الرابع إن كان من (سألتمونيها) (الكوفيون والأخفش)
- فيقولون: (جَحْمَرِش جَحَارِش) ونص سيبويه والسيرافي على امتناعه
- ولا سماعَ ،والقياسُ يأبى فالميم ليست طرفاً ولا تلي طَرَفاً
علة الحذف: ما قبل الآخر في التصريف كالآخِر
الخلاف
(سَفَرْجَل سَفَارِج - فَرَزْدَق فَرَازِد - خَوَرْنَق خَوَارِن - جَحْمَرِش جحامِر)
الجحمرش: العجوز
الكوفيون: مُطلقاً
البصريون: إذا أَشْبَهَ الرابعُ أحد حروف (سألتمونيها)
يدخل ما كان خماسي الأصول وزيد فيه كـ(عَضْرفُوط عَضَارِف)
- إذ يصدُقُ عليه إطلاقُه فهو خماسي
والمشابهة إما:
فيتعين في: (سفرجل): (سفارج) ويمتنع: (سفارل)
مسألة: إذا كان الأخير من حروف (سألتمونيها)
١- يتعين حذفُه (ابن عصفور)
٢- لا يتعين حذفُه (سيبويه الجمهور وإطلاق الناظم)
- أجاز سيبويه في قُذَعْمِل: قُذَيْعِل
بالتماثل كـ(خورنق خوارق - صَهْصَلِق صَهَاصِق)
بالصفة: اتحاد المخرج كـ(فرزدَق فرازق)
علة الحذف: التكسير والتصغير ضرب من التصرف والتصرف أصله للأفعال وغاية الأفعال أن أصولها أربعة



تابع (فَعَالِل) وشبهه
تابع القسم الأول: ما على خمسة أحرف
ثانياً: ما فيه زائد واحدٌ
- لا يخلو المزيد:
(وزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا..لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتْمَا)
ليس ليناً قبلَ الآخِر
- حُذِفَ المزيد
كـ(سِبَطْرَى سَبَاطِر - فَدَوْكس فَدَاكِس - مُدَحْرِج دَحَارج - منطلق مَطَالِق)
لين قبل الآخر
- يمتنع حذفُه ويجب جمعُهُ على (فَعَالِيل)
- فإن كان ألفا أو واواً قُلِبَ ياءً
كـ(قِرْطَاس قَرَاطِيس - قِنْدِيل قَنَادِيل - عُصْفُور عصافير)
مسائل
لم يقل: (مدا) ليدخل الواو والياء قبلهما مفتوح كـ(سِنَّور سنانير - عُلَّيق علاليق)
لو كان اللينُ أصليا فيمتنع إثباته مدة كـ(مختار منقاد) فيمتنع (مخاتير مناقيد
- بل تحذف التاء والنون وتقول: (مخاير مقايد)
حرف اللين المدغم
يمتنع سَرَابِل في سِرْبَال إلا أن يضطر شاعر
إشكال في (إثره اللذ ختما)
- إذ تقول في هِجِّيْرَى: هجاجير ،وهو أقليّ
إدغاما أصليا كـ(هَبَيَّخ)
إدغاما غير أصلي
- فاللينُ لا يُحذف اتفاقاً
(مُقَوَّل من القول: مَقَاوِيل - مُبَيَّع من البيع: مباييع)
هبابيخ (المبرد وظاهر النظم)
- فهُما ياءان زيدتا معا كيائَي النسب
(هبايخ (سيبويه وفي التسهيل
- أصالة الإدغام لا تمنع.



تابع (فَعَالِل) وشبهه
تابع القسم الأول: ما على خمسة أحرف
ثالثاً: ما فيه زائدان
- لهما حالان
بقاء أحدهما مخل ببناء منتهى الجموع: تعين للحذف
(وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ..إِذْ بِبِنَا الْجَمِعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ)
- مثالُهُ: (منطلق مطالق)، فيتعين حذف النون
بقاء أحدهما ليس مخلا ببناء الجمع
- لها حالان
ليس لإحداهما مزية على الأخرى: التخيير
(وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى..وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى)
للبعض مزية على الآخر
- سيأتي
أمثلة:
- حبنطى القصير البطين: (حبانط - حباطٍ) لأنهما زيادتان زيدتا معا للإلحاق بسفرجل
- قَلَنْسُوَة: قلانس - قلاسٍ
مثال الناظم
- رجحت النون بالتقدم ورجحت الألف بتقدير الحركة فتكافأتا
هُما:
المراد بالمثالين: زيادة حرفين معا للإلحاق وتكافئا في الترجيح
(سَرَنْدَى): فعنلى للشديد والأنثى سرنداة
١- سَرَانِد: بحذف الألف وإبقاء النون
٢- سَرَادٍ: بحذف النون وإبقاء الألف فتعامل الياء المنقلبة عن الألف معاملة ياء جوارٍ
علندى: (علاند - علادٍ) الغليظ والأنثى علنداة

تابع (فَعَالِل) وشبهه: تابع القسم الأول: ما على خمسة أحرف

ثالثاً: ما فيه زائدان: ٢- ما بقاءُ أحدِهما ليس مخلا ببناء الجمع

ب- للبعض مزية على الآخر.

(..وَالْمِـيمُ أَوْلَـى مِـنْ سِـوَاهُ بِالْبَقَـا..وَالهَمْـزُ وَالْيَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَبَقَا)

وهناك أوجهَ الترجيح، وسيتم التمثيل بالخماسي وغيره لإجمال الفائدة:

المذكور في النظم

غير المذكور في النظم - سيأتي

أن لا يؤدي إلى مثال غير موجود - في موضعين

بين جائزي الحذف (استخراج تخاريج) لو أبقيت السين: سَخَارِيج، و(سفاعيل) غير موجود، وتفاعيل موجود كـ(تماثيل)

بين جائز وغير جائز الحذف (انطلاق)

١- طلائق (المازني) فـ(نَفَاعيل) غير موجود

٢- نَطَاليق (سيبويه)

- المبرد: (لسنا نريد نفعال وإنما أردنا (انفعال))

التصدر

أطلق النحاةُ وعين الناظم الهمزةَ والياءَ لأن التقديم لا يكاد يوجد إلا فيهما

١- (يَلَنْدَد يَلادّ) ويمتنع: (لَنَادِد)

٢- (أَلَنْدَدٌ أَلَادّ)

- بحذف النون دون الهمزة والياء لتصدر الهمزة ولوقوعها موقع الدال على معنىً كـ(أقوم يقوم)

- والألندد واليلندد الخَصِم

الترجيح بالتقدم تابعٌ لغيره بالاستقراء وأما هذان الحرفان فيظهر للتقدم فيهما مزية فالمعتبر ليس مجرد السبقية بل الحلول محل ما له معنى

الدلالة على المعنى

- (منطلق مَطَالِق) فالميم دالة على اسم الفاعل بخلاف النون

- ويدخل كل ميم أول الكلمة

ذهب المبرد إلى أن ألف التأنيث في حبارى دالة على معنى فتثبت دون الألف الأولى فالتزمَ في التصغير: (حُبَيرَى)

اختلفوا في مُجَلْبِب:

مَجَالِب (سيبويه والشاطبي)

- فالميم لمعنىً وإحدى الباءين زائدة لغير معنى

-فيقول في مُقْعَنسس: مقاعِس

(جلابِيب) (المبرد)

- فالحرفُ الملحق بالأصل أولى من حرف المعنى فهو ملحق بمدحرج ويجب في مدحرج حذف الميم

-فيقول في مُقْعَنْسِس: (قعاسِس)

ألا يؤدي حذف المحذوف إلى حذف المثبت

(عَيْطَمُوس) *التامة الخلق من الإبل أو النساء*

- فحذف الواو لا يُغني عن حذف الياء وحذف الياء مغنٍ عن حذف الواو، فيجب: (عطاميس)

تابع (فَعَالِل) وشبهه: تابع القسم الأول: ما على خمسة أحرف

ثالثاً: ما فيه زائدان: ٢- ما بقاءُ أحدِهما ليس مخلا ببناء الجمع

ب- للبعض مزية على الآخر.

وهناك أوجهَ الترجيح، وسيتم التمثيل بالخماسي وغيره لإجمال الفائدة:

ثانياً أوجه الترجيح غير المذكورة في النظم

- التحرك (كَوَأْلَل) (كَئالِل - كَوَاءِل) لما قويت الواو بالحركة جعلها سيبويه مكافئة للام فخيَّرَ فيهما.
  - والتحرك مرجح ضعيف
- مقابلة الأصول (كونه للإلحاق) (قُمَارِص: قَمَارِص) **الحامض من ألبان الإبل** بحذف الألف وبقاء الميم لأنها ملحقة بـ(عُذَافِر)
- الخروج عن (سألتمونيها) (خَفَيْدَد خَفَادِد) **السريع** بحذف الياء وبقاء الدال فالدال تضعيف أصلٍ وجنسُ ما يُحذف أولى بالحذف

تابع (فَعَالِل) وشبهه

القسم الثاني:

ما على ستة حروف:

(وَالْيَاء لَا الْوَاوَ احْذِفْ إنْ جَمَعْتَ ما..كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حَكْمٌ حُتِمَا)

ما قبل الآخر مد: جمعُه (فعاليل) كـ(حَيْزَبُونِ للعجوز: حَزَابين) فتُحذف الياء وتبقى الواو فتُقلبُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فبقاء الياء مفوت للصيغة

ليس قبل الآخِر مد:
- يجب إبقاؤ واحد وحذف الباقي ،والمحذوف كالآتي:
- وأولوية الإبقاء لما له مزية كما تقدم
١- (مُسْتَدْع مَدَاعٍ: فمستدْعٍ وسَدَاعٍ غير موجودان وتَدَاعٍ مفوتة للمعنى
٢- (مُسْتَخْرِج مَخَارِج - مُقْشَعِرّ قَشَاعِر)
- بحذف السين والتاء دون الميم فهي مُصَدَّرة ولها مَعْنىً

تابع (فَعَالِل) وشبهه

القسم الثالث: ما على على سبعة حروف

هو نوعان:

- الحرف الرابع ليس حرف لين حُذِفَت ثلاثةٌ كـ(بَرْدَرَايا بَرَادِر)
- الحرف الرابع حرف لين يبقى ويُحذفُ اثنان ويكون الجمع على (فعاليل) كـ(اشْهِيبابٌ شَهَابِيبُ)

تنبيهات

أبنية خارجة عن الباب

ما يُجمَعُ على (فواعيل) وهو (فواعِل) ممدوداً:

١- فُوعَال كـ(طُومَار طَوامير) **الصحيفة**، لأنه فَوْعَل

٢- فاعول كـ(ساقور سواقير) **الحَرّ** فهو كفاعِل

٣- فاعال كـ(خاتام خواتيم)، فهو كفاعَل

٤- فَوْعَال كـ(ساباط سوابيط) **السقيفة بين حائطين وتحتها طريق نافذ**

فَعَالِى

١- فُعْلَى كـ(حُبلى حَبَالِى) والكسر نادر

٢- فِعلى كـ(ذِفْرى ذفارِى) والكسر نادر عند من لم ينون

فعاليل صار: فَعَالِيّ

١- فُعْلاء: كـ(قُوباء قَوَابِيّ) **داء في الجسد**

٢- فِعلاء كـ(عِلْبَاء علابيّ) - فَعْلَايا كـ(حَوْلايا - حوالِيّ)

خُماسي الأصول الأولى فيه عند النحاة التصحيح وتكسيرُهُ قليل للزوم حذف حرفٍ أصلي

- اسم الجنس منه لا يُحتاجُ إلى جمعه

كل صفة تؤنث بالتاء وتُذكر بدونها فبابُها التسليم إلا نادراً

- من ذلك:

١- مُفعَل كـ(مُكْرَم)، وشذ: (مُنْكَر مناكير)

٢- مفعول كـ(مضروب)، وشذ: (ملعون ملاعين)

٣- كل صفة جارية على فعلها كـ(مُنْفَعِل - مُفْتَعِل - مُسْتَفعِل - مُتَفاعِل - مُتَفَعِّل)

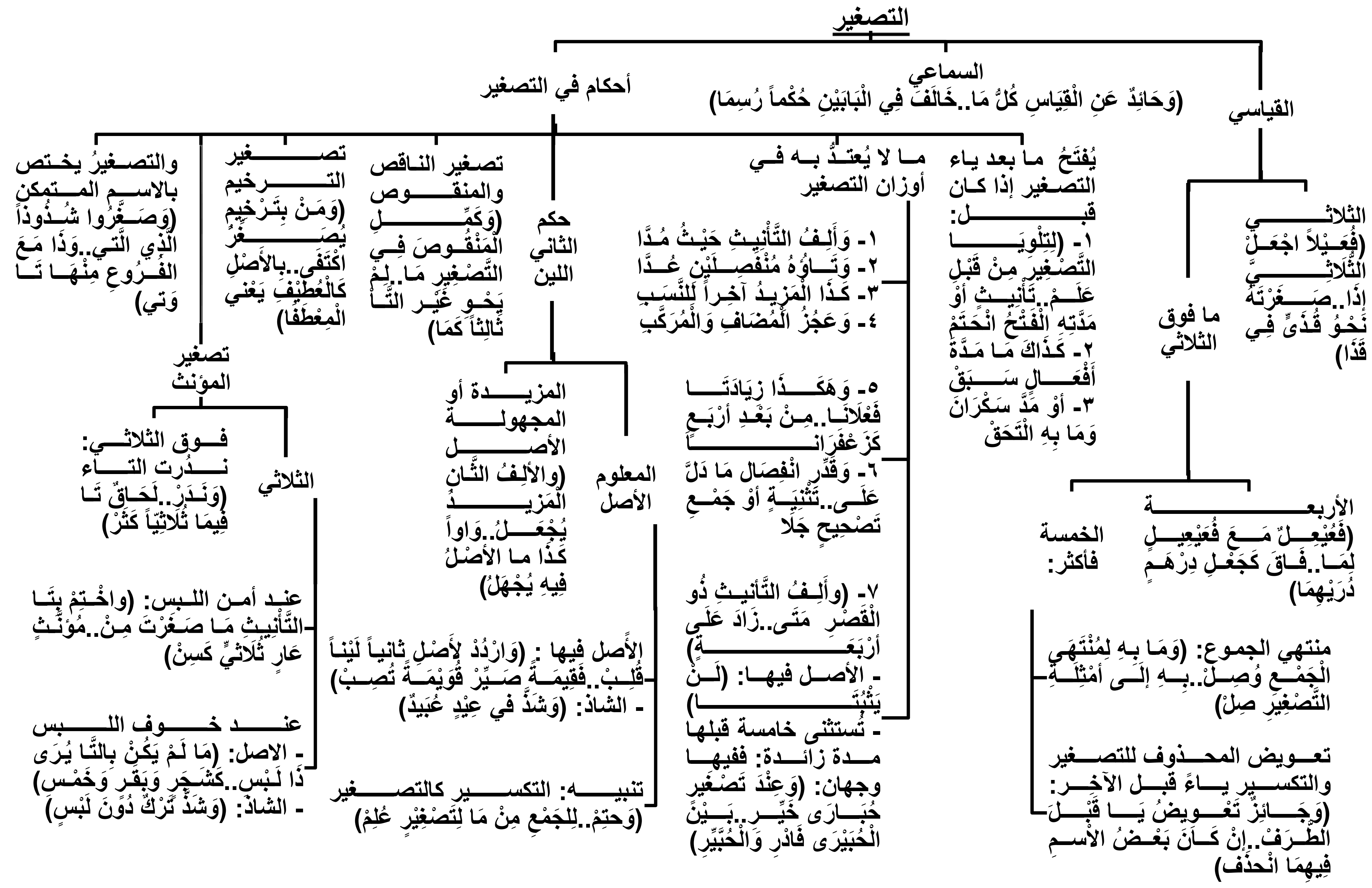
- فتُسلَّمُ لِأجل الجريان على الفعل

٤- فَيْعِل كـ(مَيِّت)، فله التسليم أو أفعال إلا شاذا

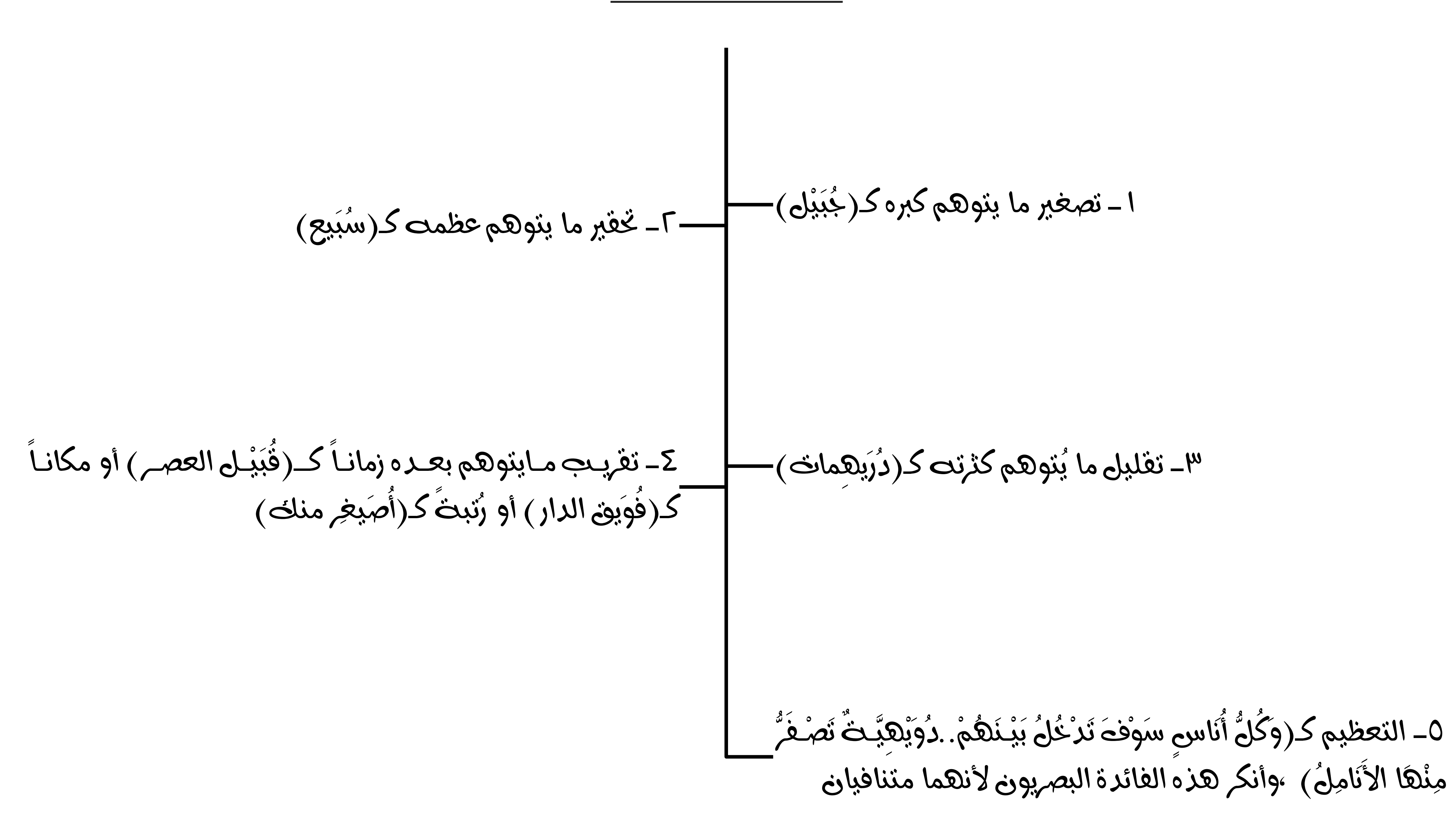
٥- فَعَّال ٦- فُعَّال كـ(قُرَّاء)

٧- فُعَّل كـ(جُبَّأ) ٨- فُعَيّل كـ(زُمَّيْل)


التَّصْغِيْرُ


التصغير
القياسي
السماعي (وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا..خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا)
أحكام في التصغير
الثلاثي (فُعَيْلاً اجْعَلْ الثُّلَاثِيَّ إِذَا..صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا)
ما فوق الثلاثي
الأربعة (فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا..فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا)
الخمسة فأكثر:
منتهي الجموع: (وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ..بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ)
تعويض المحذوف للتصغير والتكسير ياءً قبل الآخر: (وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ..إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ)
يُفتَحُ ما بعد ياء التصغير إذا كان قبل:
١- (لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ..تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ
٢- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ
٣- أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ
ما لا يُعتدُّ به في أوزان التصغير
١- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا
٢- وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٣- كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ
٤- وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٥- وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا..مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
٦- وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى..تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا
٧- (وأَلِفُ التَّأنيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى..زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ)
- الأصل فيها: (لَنْ يَثْبُتَا)
- تُستثنى خامسة قبلها مدة زائدة: ففيها وجهان: (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ..بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ)
حكم الثاني اللين
المزيدة أو المجهولة الأصل (والأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ..وَاواً كَذَا ما الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ)
المعلوم الأصل
الأَصل فيها : (وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ..فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ)
- الشاذ: (وَشَذَّ في عِيْدٍ عُيَيْدٌ)
تنبيه: التكسير كالتصغير (وَحتِمْ..لِلجَمْعِ مِنْ مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ)
تصغير الناقص والمنقوص (وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا..لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّا ثَالِثاً كَمَا)
تصغير الترخيم (وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى..بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا)
والتصغيرُ يختص بالاسم المتمكن (وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي..وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي)
تصغير المؤنث
الثلاثي
عند أمن اللبس: (واخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ..مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِنْ)
عند خوف اللبس
- الاصل: (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ..كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ)
- الشاذ: (وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ)
فوق الثلاثي: ندرت التاء (وَنَدَرْ..لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيّاً كَثَرْ)

فوائد التصغير خمسة :



يختص التصغيرُ بما يقبلُ معناه

- وعدمُ القبولِ يكونُ لجهتين:

مِن ذات الكلمة

١- مخالفة الوضع

٢- مخالفة المعنى المُراد كـ(غير)

- ليس في كون شيءٍ ما غيرَ شيء آخر معنىً أنقص من معنىً آخر

- وهذا بخلاف (مثل) فالمماثلة تقل وتكثر

كـ(مَن - كَم)

- فوضعُها لقصد الإبهام والعموم والتصغير يناقضُه

- وهو مناقض لها من جهة اللفظ لأنه وضعَها وضع الحرفِ

الظروف المشبه للحرف كـ(متى أين)

- سيبويه: (التحقير في الظروف يُرادُ به التقريب فـ(زيدٌ عندك) تقريبُه مِنه فلا معنى للتصغير فيه).

٣- شبه الفعل، فالفعلُ لا يُحَقَّرُ

أ- (حسبُك): في معنى (كَفَاكَ)

ب- اسم الفاعل العامِل: لأنه بمنزلة الفعل

- فإن كان بمعنى الماضي جاز لأنه اسمٌ كالأسماء

٤- الاسم المختص بالنفي كـ(أحد عريب) فالتصغير يناقض التعميم

٥- جموع الكثرة

- ابن عصفور: (لا فائدة في تصغيرها فتصغيرُها تقليلٌ، وجموع القلة مُغنية).

مِنْ خارج

- وهو أنواع:

١- امتنع تحقيره شرعا كأسماء الله وكُتُبِه وأنبياءه

- سيبويه: (كان مسيلمة نبيئ سوء). فليس نبياً

٢- استغنت العرب عن تصغيره بتصغير غيره

أ- الأعلام

ب- أسماء الأوقات كالسبت والأحد والمحرم

ج- المشبه للأعلام (أمس - أول من أمس - غد - بعد غد - البارحة)

- فاستغنوا بتصغير يوم وشهر

٣- عدم تأَتِّي تصغيرِه لفظاً

أ- المركب الإسنادي

ب- الاسم المصغر فيمتنعُ تصغيرُه ثانيةً، وإن حصل فهو تصغير ما ليس بمصغرٍ تقديرا

كيفية التصغير: أمثلة التصغير ثلاثة: (فُعَيل - فُعَيعِل - فُعَيْعِيل)

(فُعَيْلاً اجْعَلْ الثُّلَاثِيَّ إِذَا..صَغَرْتَهُ نَحْوُ قُذَىٍّ فِي قَذَا..فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا..فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا)

مُرادُ الناظمِ من الأمثلة: مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن لا مقابلة الزائد بالزائد والأصلي بالأصلي

- فـ(أُحَيْمِر) في التصغير: (فعيعل) وفي التصريف: (أفيعل)

اعتراض السيرافي: (لو ضم سيبويه (أفيعال)). كـ(أبطال أبيطال)

- أجيب: ما خرج عن الثلاثة فلِسَبَبٍ طارئٍ

أقسامُهُ:

الثلاثي

المراد بالثلاثي: ما على ثلاثة أحرف لا الثلاثي الأصول فخرج: (أحمر)

العمل فيه

- ضم الأول وفتح الثاني وزيادة بعد ياء ساكنة بعده

- فـ(زُمَيْل - لُغَيْزَى) ليس تصغيراً لعدم فتح الثاني ولأن الياء غيرُ ثالثةٍ

تمثيل

- (فَلْس>فُلَيس)

- قذىً: ضُمَّت القاف وفُتِحَت الذال وزيدت ياء التصغير فرجعت الألف ياءً فالتقت مع ياء التصغير فوجب الإدغام ← قُذَيٌّ

الرباعي

- كالثلاثي مع كسر ما بعد الياء كـ(دِرْهَم دُرَيْهِم - جعفر جُعَيْفِر)

خمسة حروف فأكثر

- سيأتي

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ..بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ..وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ..إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأسمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

كيفية تصغير ذي خمسة حروف فأكثر

- يجبُ رد المزيد على الأربعة إلى الأربعة
- يُصَغَّرُ على (فُعَيعِل - فُعَيعِيل) بطريقة تكسير (فَعَالِل - فَعَالِيل)

(فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا..فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا)

بناء التصغير على التكسير موافق لفعل سيبويه ولا يُعكَسُ فلا يُبنى التكسير على التصغير
- الفارسي: (التكسير بعيدٌ عن رتبة الآحاد والمفرد متناسى فيه ،أما التحقير فجارٍ كالصفة محفوظ على حكم المفرد فلِذا كان التكسيرُ أصلا والتحقيرُ فرعا).

أوزان:

على خمسة أحرف

الخمسة أصول
- (سَفَرْجَل> سُفَيرِج كسَفَارِج)
- وخلاف الكوفيين حذف أو إبقاء الحرف الخامس جارٍ هنا

به زيادتان
- مُنْطَلِق: مُطَيْلِق فتترجح الميم على النون للصدارة

به زيادة
كـ(عُذَافر عُذَيفِر - فَدَوكَس فُدَيكِس)
- اللين قبل الآخِر: (عُصْفُور: عُصَيْفِير - قنديل: قُنَيديل - مِصباح: مُصَيبِيح) ،فالألف والواو يُقلبان لمناسبة الكسرة

السداسي
- (مُسْتَدْع> مُدَيْع كمَدَاع)
- (عَلَنْدَى> عُلَيْنِد عُلَيْد كعَلانِد عَلادٍ)

يجوز تعويض المحذوف للتصغير أو التكسير ياءً قبل الآخر

تمثيل: (سَفَرْجَل: سُفَيرِيج كسَفَارِيج - حَبَنْطَى: حُبَيْنِيط كحَبَانِيط - عَضْرَفُوط: عُضَيرف عُضَيريف)

خرج عن الحكم صُوَرٌ:
- تصغير الترخيم لمناقضة المقصد
- (حُبَيْرَى في حُبَارَى) على إثبات ألف التأنيث فالألف يطلُبُ فتحَ ما قبلَهُ والياء ساكنة
- (جُلَيْلَاء بالتخفيف في جَلُولاء)

تنبيهات
- أما (عُلَّيْقٌ) فلا يُحذفُ في التكسير إذ هو لين وليس مداً: (علاليق) فيُصغَّرُ:(عُلَيْلِيق)
- لو كان الحذفُ قبل التصغير كـ(سَفْرَج) مُسمىً به فتكسيرُه: (سَفَارِج) وتصغيرُهُ: (سُفَيْرِج)

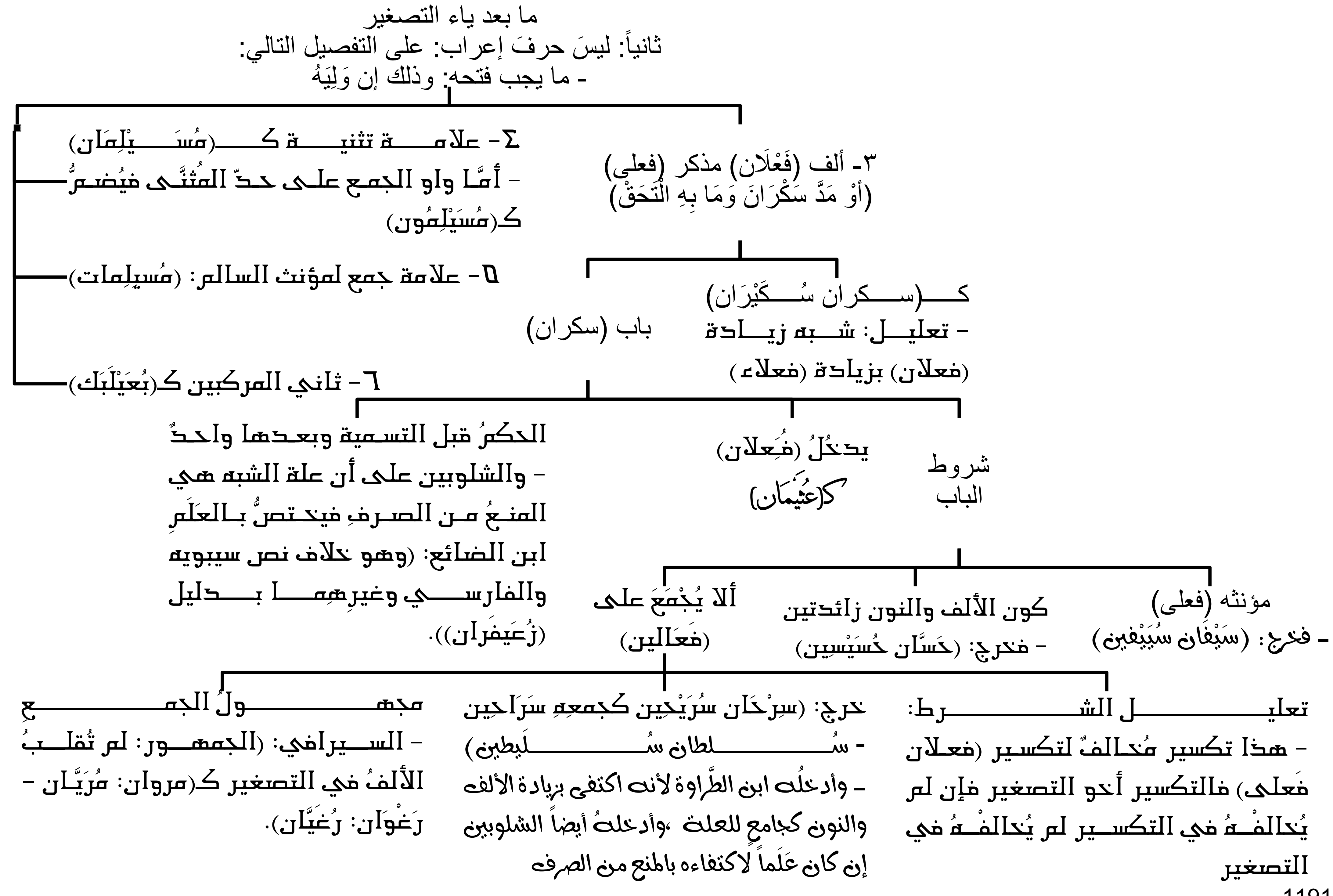
(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا..خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا)
- قد يجيء التصغير والتكسير على غير لفظ واحِدِهِ فيُحْفَظُ ولا يقاسُ

التصغير
- كـ(مَغْرب مُغَيْرِبَان- عَشِيَّة عُشَيْشِيَّة - إنسان: أُنَيْسِيان)

التكسير
كـ(رَهْط: أراهِط - باطل: أباطيل ناقة: أَيْنُق نُوق مَوَانِيق)
- زعم البعض أن أراهط جمع الجمع: (رَهْط← أرهُط← أراهط)

أجاز الكوفيون التكميلَ في التصغير والتكسير:
كـ(سفرجل إذ أجازوا في (سفرجلة: سُفَيرِلَة/جَلْة - كُمَّثْرَى: كُمَيثرِيَة كُمَيثِرَى)
- وهذا شاذ


ما بعد ياء التصغير
(لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ..تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ..كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ..أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)
أولاً: حرف إعراب: حُرِّكَ بحركة الإعراب كـ(فُلَيْسٌ - فُلَيْساً - فُلَيْسٍ)
ثانياً: ليسَ حرفَ إعراب : على التفصيل التالي:
يجب فتحه إن وَلِيَهُ
يُكْسَرُ في غير ذلك
كـ(دِرْهَم دُرَيهِم - عصفور عُصَيْفِير)
١- تاء التأنيث أو ألفُه
تنبيه عبارة - (مدة التأنيث): الألف الزائدة قبل همز التأنيث ،فأصل ألف التأنيث القصر والسكون فزيد قبلها مَدَّةٌ ،فوجب لها الهمزُ وصارت والمدّ كحرفٍ واحدٍ
تمثيل
كـ(تَمْرَة تُمَيْرَة - حُبْلَى وحُبَيْلَى - حَمْراء حُمَيْرَاء)
تعليلُ عدمِ الحذفِ:
التاء: لم لأنها زائدة على البنية بدليل مجيئها ثامنة كـ(احرنجامة)
- الألف: قياساً على التاء وللتفريق بين ألف التأنيث وألف الإلحاق كـ(أَرْطَى: أُرَيط - عَلْقىً: عُلَيْقٍ)
٢- أَلِفُ (أفعال) جمعا - سواءٌ كان جمعا أومفردا لمسمى به
تمثيل: (أجمال أُجَيْمَال - أفرَاس: أُفيرَاس)
تعليل سيبويه منع الكسر - التفريق بينه وبين (إفعال) كـ(إِسْكَاف: أُسَيْكِيف)
- فـ(أَفعال) لا تكون إلا جمعا ولا تُغَيَّرُ بعد التسمية فلو قيل: (أُجَيْمِيل) لالتبس بتصغير المفرد
٣- ألف (فَعْلَان) مذكر (فعلى)
٤- علامة تثنية كـ(مُسَيْلِمَان)
٥- علامة جمع لمؤنث السالم: (مُسيلِمات)
٦- ثاني المركبين كـ(بُعَيْلَبَك)
- وستأتي


ما بعد ياء التصغير
ثانياً: ليسَ حرفَ إعراب: على التفصيل التالي:
- ما يجب فتحه: وذلك إن وَلِيَهُ
٣- ألف (فَعْلَان) مذكر (فعلى)
(أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)
٤- علامة تثنية كـ(مُسَيْلِمَان)
- أمَّا واو الجمع على حدّ المُثنَّى فيُضمُّ كـ(مُسَيْلِمُون)
٥- علامة جمع لمؤنث السالم: (مُسيلِمات)
٦- ثاني المركبين كـ(بُعَيْلَبَك)
كـ(سكران سُكَيْرَان)
- تعليل: شبه زيادة (فعلان) بزيادة (فعلاء)
باب (سكران)
شروط الباب
يدخُلُ (فُعلان) كـ(عُثَيْمَان)
الحكمُ قبل التسمية وبعدها واحدٌ
- والشلوبين على أن علة الشبه هي المنعُ من الصرفِ فيختصُّ بالعلَمِ
ابن الضائع: (وهو خلاف نص سيبويه والفارسي وغيرِهما بدليل (زُعَيفران)).
مؤنثه (فعلى)
- فخرج: (سَيْفَان سُيَيْفِين)
كون الألف والنون زائدتين
- فخرج: (حَسَّان حُسَيْسِين)
ألا يُجْمَعَ على (فَعَالين)
تعليل الشرط:
- هذا تكسير مُخالفٌ لتكسير (فعلان فَعلى) فالتكسير أخو التصغير فإن لم يُخالفْهُ في التكسير لم يُخالفْهُ في التصغير
خرج: (سِرْحَان سُرَيْحِين كجمعِهِ سَرَاحِين
- سُلطان سُلَيطين)
- وأدخله ابن الطَّراوة لأنه اكتفى بزيادة الألف والنون كجامعٍ للعلة، وأدخله أيضاً الشلوبين إن كان عَلَماً لاكتفاءه بالمنع من الصرف
مجهول الجمع
- السيرافي: (الجمهور: لم تُقلبُ الألفُ في التصغير كـ(مروان: مُرَيَّان - رَغْوَان: رُغَيَّان).

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا..وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا..كَذَا
الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ..وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

- لا يعتد في التصغير بـ:

معنى عدم الاعتداد
- لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين

وهي:

١- ألف التأنيث الممدودة كـ(جُخْدُباء: جُخَيْدِباء)

تعليل
- قويت بالحركة فأشبهت التاءَ والتاءُ لا تحذف
- فخرجت المقصورة لأنها حرفٌ مَيتٌ غير متحرك

مسألة (جلولاء - بَرَاكاء - قَريثاء)

صورة المسألة
- ثالثه حرفُ مدّ زائد وهمزتُه ممدودة خامسة فصاعداً

الخلاف

جُلَيِّلاء (المبرد والشَّلَوْبين وإطلاق الناظم)
- لشبه الممدودة بهاء التأنيث
- إما أن يُعتَدَّ بها فيلزمُ: (جُلَيْلِيّ) أو لا يُعتَدُّ: (جُلَيِّلاء)

جُلَيْلاء (سيبويه والجمهور وابنا الضائع وخروفٍ والتسهيل والكافية)
- بحذف الثالث
- العلة: الممدودة لها شبه بالتاء فلا تسقط ،وشبه بالمقصورة فتُقدَّرُ منفصلة فمدّ (جلولاء) كمدّ (حُبارى) فـ(جُلَيْلاء) كـ(حُبَيْرَى)

٢- زيادة ياء النسب كـ(عَبْقَرِي عُبَيْقِرِيّ)
- (آخرا) تحرزٌ من نحو (تَهَام يَمَان) فهو كـ(فعال) فالبنية بذاتها لا الياء دالةٌ على النسب: (تُهَيم يُمَين)

٣- هاء التأنيث
٤- عجزا المضاف والمركب
- ستأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

لا يعتد في التصغير بـ:
(وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا..وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)

٣- هاء التأنيث

تمثيل كـ(حَنْظَلَة: حُنَيْظِلَة - حَلُوبة: حُلَيِّبة - قَمَحْدُوَة: قُمَيْحِدَة)

- تحذف في التكسير لامتناع الخروج عن أمثلته، فإن أريد الإثباتُ فيه خرجوا إلى التصحيح

- وأرادو إثباتها في التصغير لدلالتها على معنىً وليس بناءٌ يُستغنى به عن التصغير

٤- عجزا المضاف والمركب

بيانُهما:

المضاف كـ(عُبَيْدُ الله)

- تعليل: الصدر هو المقصود والعجُزُ مُعرف أو مخصص

- هذا مذهب الجمهور، ونقل ابن الانباري عن الفراء: تصغير عجُز نحو (بعلبك) على لغة الإضافة:

١- من لم يصرف: بَعلُ بُكَيْكَةَ

٢- مَن صرفَهُ: بَعْلُ بُكَيْكٍ

- والعرب لا تقولُهُ

المركب

تمثيل: (بُعَيْلَبَك - حُضَيرمَوت - رُوَيْمَهُرْمُز - خُمَيسة عشر)

- تعليل الخليل: الصدر كالمضاف والآخر كالمضاف إليه

أجاز الفراء ثلاثة أوجه:

١- حذف العجُز: (بُعَيلة - حُضَيرة)

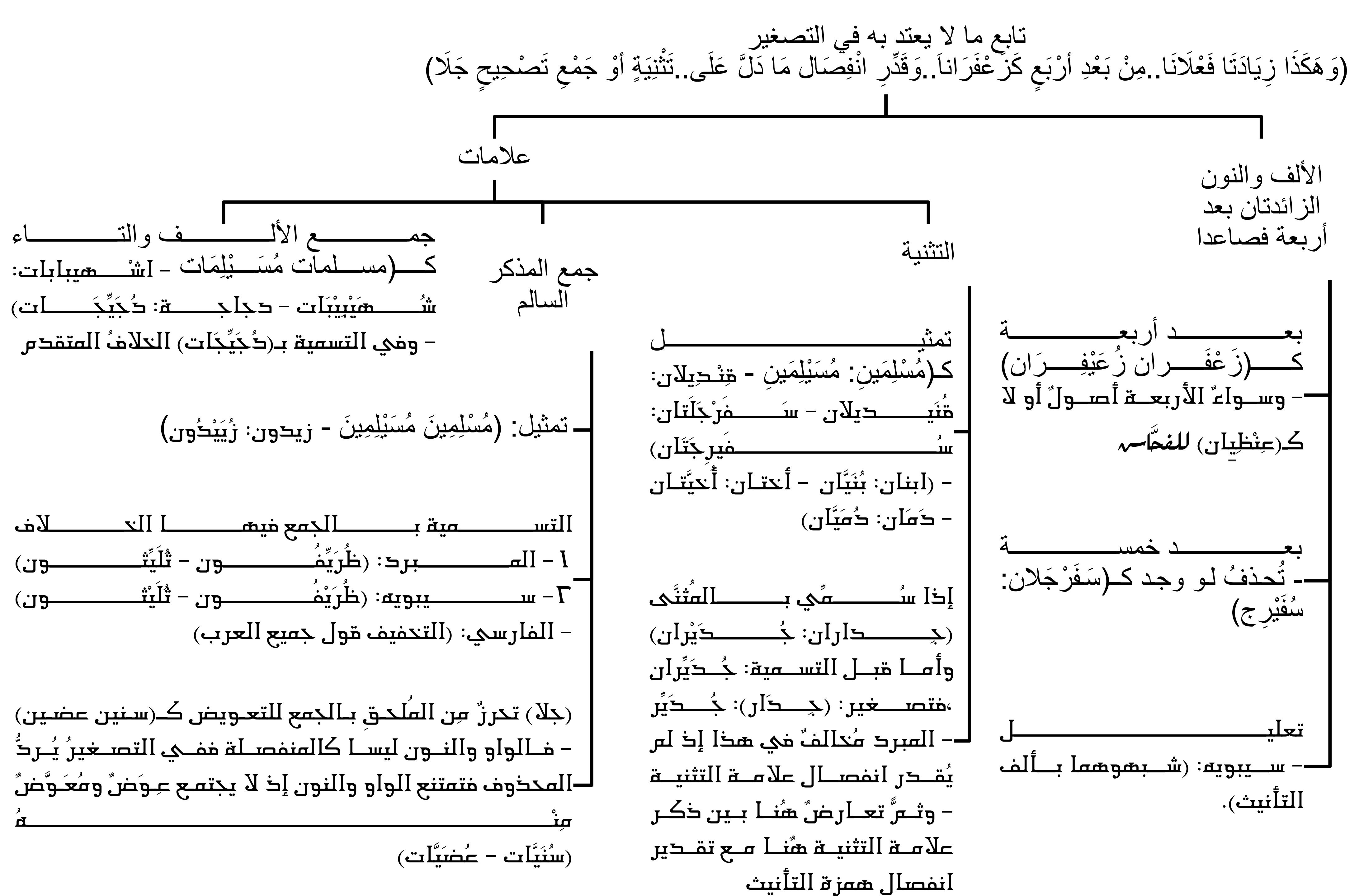
٢- حذف الصدر: (بُكَيكة - مُوَيتة)

٣- بناء اسمٍ مُصغَّرٍ مِن الجزئين: (بعيلب - حُضَيرم)

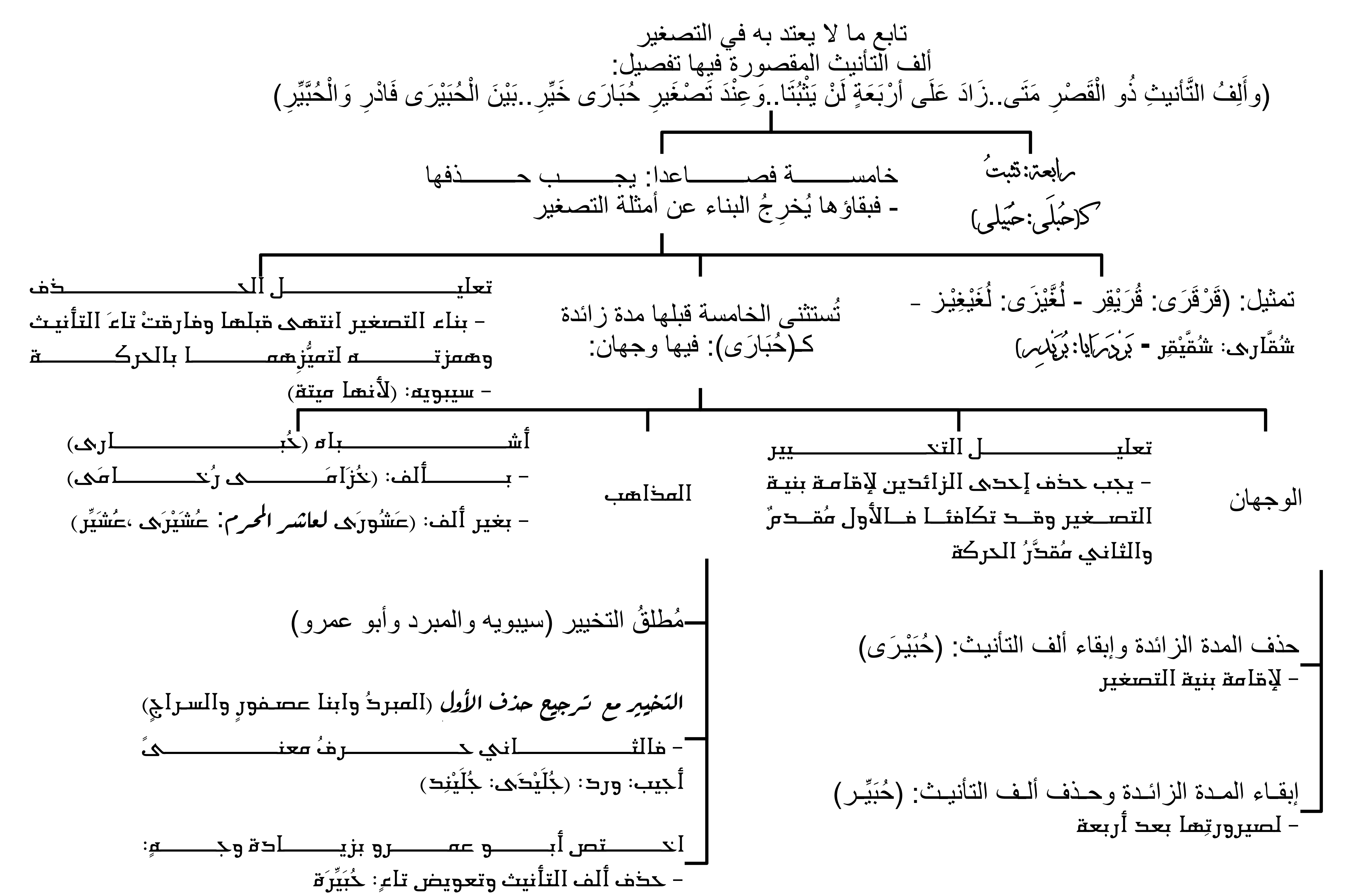
- ولا سماعَ مُعتبَر، وما ورد فنادر

تنبيه: يمتنع تصغير المركب الإسنادي كـ(تأبط شرا)

- لمُناقضة قصد الحكاية


تابع ما لا يعتد به في التصغير
(وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا..مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا..وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى..تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا)
الألف والنون الزائدتان بعد أربعة فصاعدا
علامات
بعد أربعة كـ(زَعْفَران زُعَيْفِرَان)
- وسواءٌ الأربعة أصولٌ أو لا كـ(عِنْظِيان) للفحّاش
بعد خمسة
- تُحذفُ لو وجد كـ(سَفَرْجَلان: سُفَيْرِج)
تعليل
- سيبويه: (شبهوهما بألف التأنيث).
التثنية
تمثيل كـ(مُسْلِمَينِ: مُسَيْلِمَينِ - قِنْدِيلان: قُنَيْدِيلان - سَفَرْجَلَتان: سُفَيْرِجَتَان)
- (ابنان: بُنَيَّان - أختان: أُخَيَّتان
- دَمَان: دُمَيَّان)
إذا سُمِّي بالمُثَنَّى (جِداران: جُدَيْران)
وأما قبل التسمية: جُدَيِّران
فتصغير: (جِدَار): جُدَيِّر،
- المبرد مُخالفٌ في هذا إذ لم يُقدر انفصال علامة التثنية
- وثمَّ تعارضٌ هنا بين ذكر علامة التثنية هُنا مع تقدير انفصال همزة التأنيث
جمع المذكر السالم
تمثيل: (مُسْلِمِينَ مُسَيْلِمِينَ - زيدون: زُيَيْدُون)
التسمية بالجمع فيهما الخلاف
١- المبرد: (ظُرَيِّفُون - ثُلَيِّثُون)
٢- سيبويه: (ظُرَيْفُون - ثُلَيْثُون)
- الفارسي: (التخفيف قول جميع العرب)
(جلا) تحرزٌ من المُلحقِ بالجمع للتعويض كـ(سنين عضين)
- فالواو والنون ليسا كالمنفصلة ففي التصغيرُ يُردُّ المحذوف فتمتنع الواو والنون إذ لا يجتمع عِوَضٌ ومُعَوَّضٌ منْهُ (سُنَيَّات - عُضَيَّات)
جمع الألف والتاء كـ(مسلمات مُسَيْلِمَات - اشْهيبابات: شُهَيْبِيْبَات - دجاجة: دُجَيِّجَات)
- وفي التسمية بـ(دُجَيِّجَات) الخلافُ المتقدم

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع ما لا يعتد به في التصغير
ألف التأنيث المقصورة فيها تفصيل:
(وأَلِفُ التَّأنيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى..زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا..وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ..بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ)
رابعة: تثبتُ
كـ(حبلَى: حبيلى)
خامسة فصاعدا: يجب حذفها
- فبقاؤها يُخرِجُ البناء عن أمثلة التصغير
تمثيل: (قَرْقَرَى: قُرَيْقِر - لُغَّيْزَى: لُغَيْغِيْز - شُقَّارَى: شُقَيْقِر - بَرْدَرَايا: بُرَيْدِر)
تُستثنى الخامسة قبلها مدة زائدة كـ(حُبَارَى): فيها وجهان:
تعليل الحذف
- بناء التصغير انتهى قبلها وفارقتْ تاءَ التأنيث وهمزته لتميُّزهما بالحركة
- سيبويه: (لأنها ميتة)
الوجهان
تعليل التخيير
- يجب حذف إحدى الزائدين لإقامة بنية التصغير وقد تكافئا فالأول مُقدمٌ والثاني مُقدَّرُ الحركة
المذاهب
أشباه (حُبارى)
- بألف: (خُزَامَى رُخَامَى)
- بغير ألف: (عَشُورَى لعاشر المحرم: عُشَيْرَى، عُشَيِّر)
حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث: (حُبَيْرَى)
- لإقامة بنية التصغير
إبقاء المدة الزائدة وحذف ألف التأنيث: (حُبَيِّر)
- لصيرورتِها بعد أربعة
مُطلقُ التخيير (سيبويه والمبرد وأبو عمرو)
التخيير مع ترجيح حذف الأول (المبردُ وابنا عصفورٍ والسراجِ)
- فالثاني حرفُ معنىً
أجيب: ورد: (جُلَيْدَى: جُلَيْنِد)
اختص أبو عمرو بزيادة وجهٍ:
- حذف ألف التأنيث وتعويض تاءٍ: حُبَيِّرَة

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانياً لَيْناً
قُلِبْ..فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً
تُصِبْ..وَشَذَّ في عِيْدٍ عُيَيْدٌ)

الثاني اللَّين:
- يشملُ نوعين:
المعلوم الأصل
الألف المزيدة أو المجهولة: يجبُ قلبُها واواً
- ستأتي
- كلامُه يحتمل تفسيرين

الأول: يُردُّ لأصلِه إذا كان قُلِبَ ليناً فـ(ليناً) مفعول ثاني لـ(ثانياً)
- فيدخل الثاني ليناً أو غيره

الهمزة المقلوبة ياءً أو غير ياءٍ تخفيفا
- (ذِيب: ذُؤَيْئِب) مخفف مِن: (ذئب)
- ابن الفخار: (القلب كان لسكونِها بعد حركة مُجانِسة فزال ذلك بالتصغير).

المضاعَف المقلوب ليناً تخفيفاً
تمثيل
- (دينار: دُنَيْنِير) فالأصل: (دِنَّار) بدليل: (دَنَانِير)
- (قيراط: قُرَيرِيط) فالأصل: (قِرَّاط) بدليل: (قَرَارِيط)
تعليلٌ :زال الثِقَلُ بفصل ياء التصغير بين المضاعفين
- وهذا نص سيبويه والخليل ويونس

والثاني: ما كان أصله

الثاني: يُردُّ اللينُ لأصله إن كان قُلب عن أصله فـ(ليناً) بدلٌ مِنْ لـ(ثانياً)
- ولكن فيه تفصيل:

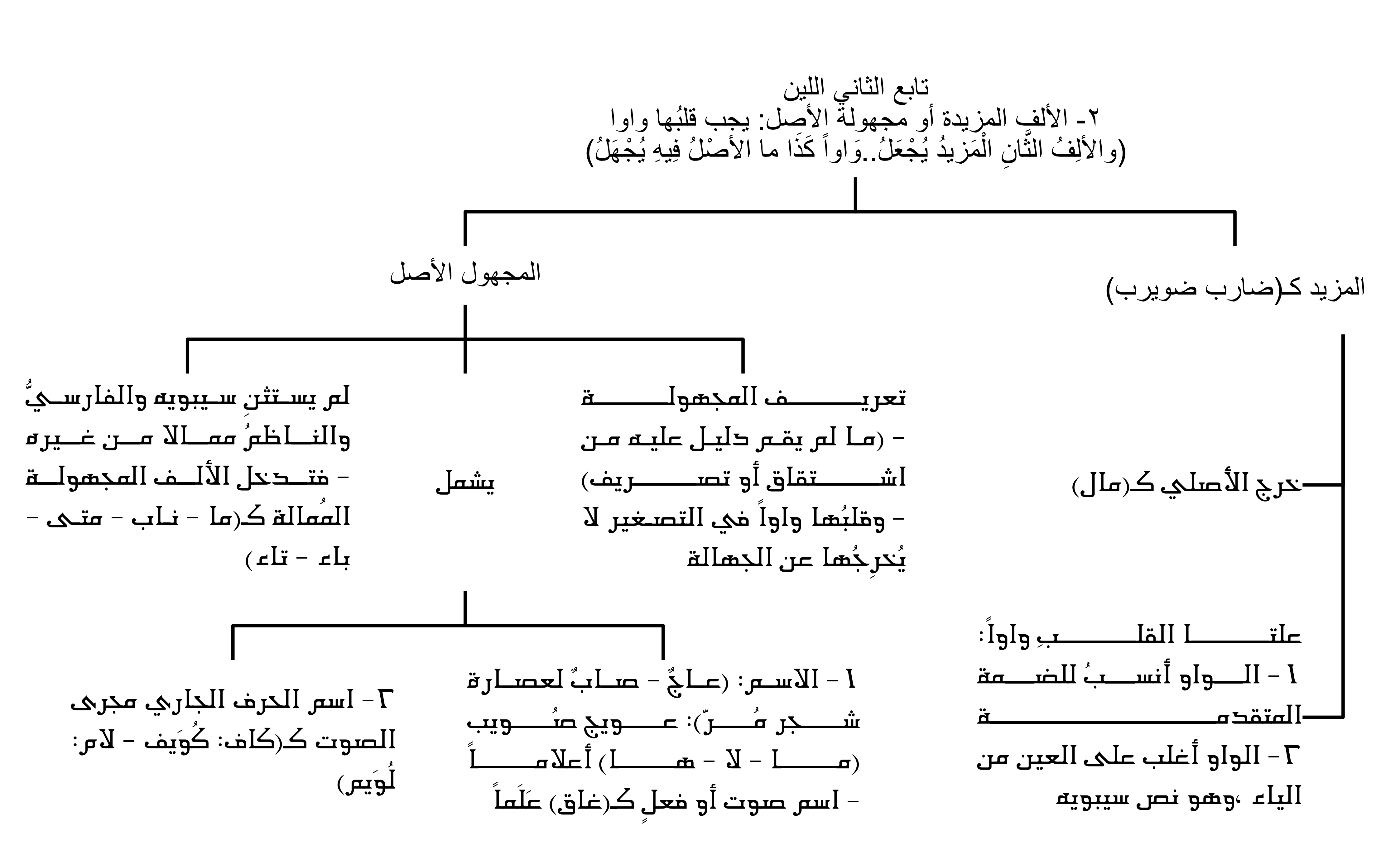
المقلوبُ مِن لينٍ إلى لينٍ
- الأصل: يجب ردّه لأصلِه
لم يقل: (عيناً)
- قد يكون الأول زائدا فيكون الثاني فاءً كـ(ميزان: مُوَيزِين)
تمثيل:
- أصله واو: (قيمة قويمة - باب بويب - طَيّ: طُوَيّ - ريَّان: رُوَيَّان - باب بُوَيب - مال مُوَيْل)
- أصله الياء: (ناب نُيَيْب - مُوقِن مُيَيْقِن - مُوسر مُيَيْسِر)
شذ: (عيد عُيَيْد) والقياس: عُوَيْد مِن (عاد يعود)
- كراهية لالتباسه بتصغير (عُود) وكذا فعلوا في التكسير
- سيبويه: (لأنهم قالوا: أعياد ولم يقولوا: أعواد).

المقلوب من لينٍ إلى غير لين
- واوي: (مُوْتَعِد←مُتَّعِد)
- يائي: (مُوْتَسِر←مُتَّسِر)
وهذا في لغة غير الحجاز
(مُوَيْعِد - مُيَيْسِر) (الزجاج والفارسي وابن خروف)
- حالت ياء التصغير فروجع الأصل
(مُتَيعِد - مُتَيْسِر) (سيبويه والجمهور وابن هشام)
- للفرق بين اللغتين
- مُحافظةً على حرفٍ جَلَدٍ
الترجيح: التصغير فيها غير مسموع فالنظران متقاربان

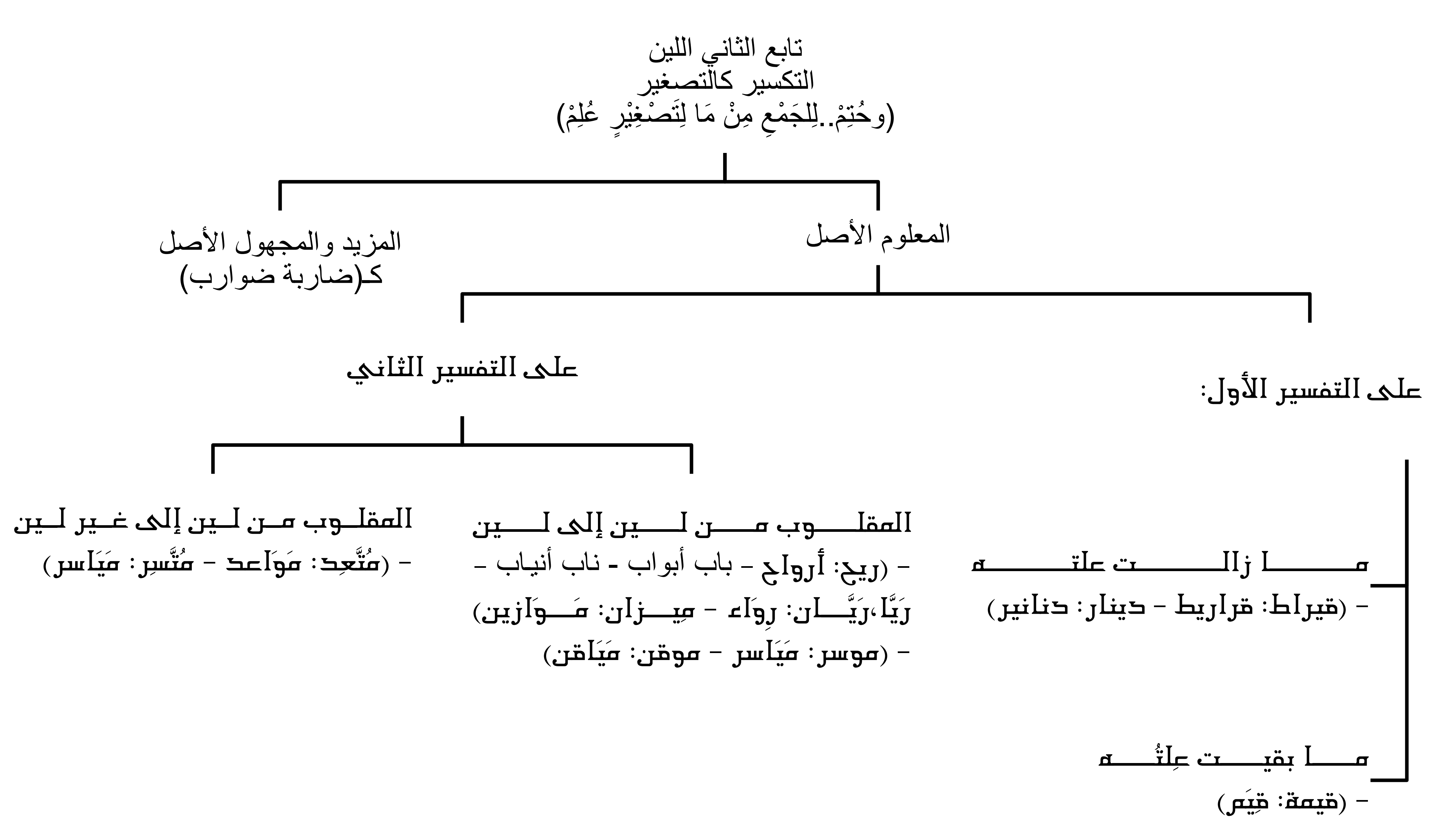
الثاني اللَّين:
تابع الألف المعلوم الأصل
- تنبيهات

غيرُ المقلوبِ: يَبْقَى على أصلِه (حَوْل: حُوَيْل - زَيْد: زُيَيْد - شَيْخ: شُيَيْخ)
- وهذا مذهب البصرة
- وأجاز الكوفيون قلب الياءِ واواً للضمة قبلها: (شُوَيخ)
أجيب: ما ورد شاذ ،وقد قويت الياء بالحركة

إذا بَقِيَ مُوجِبُ القلبِ باقيا: يبقى على حالِه
- الخليل: ((فُعْل) من (وَأَيْت): (وُؤْي) فمَنْ خَفَّفَ: (وُوْي)
←اجتمع واوان فلزم همز الأولى: (أُوْي)
←التصغير: أُوَيّ ، فيمتنعُ العودُ للهمزِ لئلا تجتمع همزتان

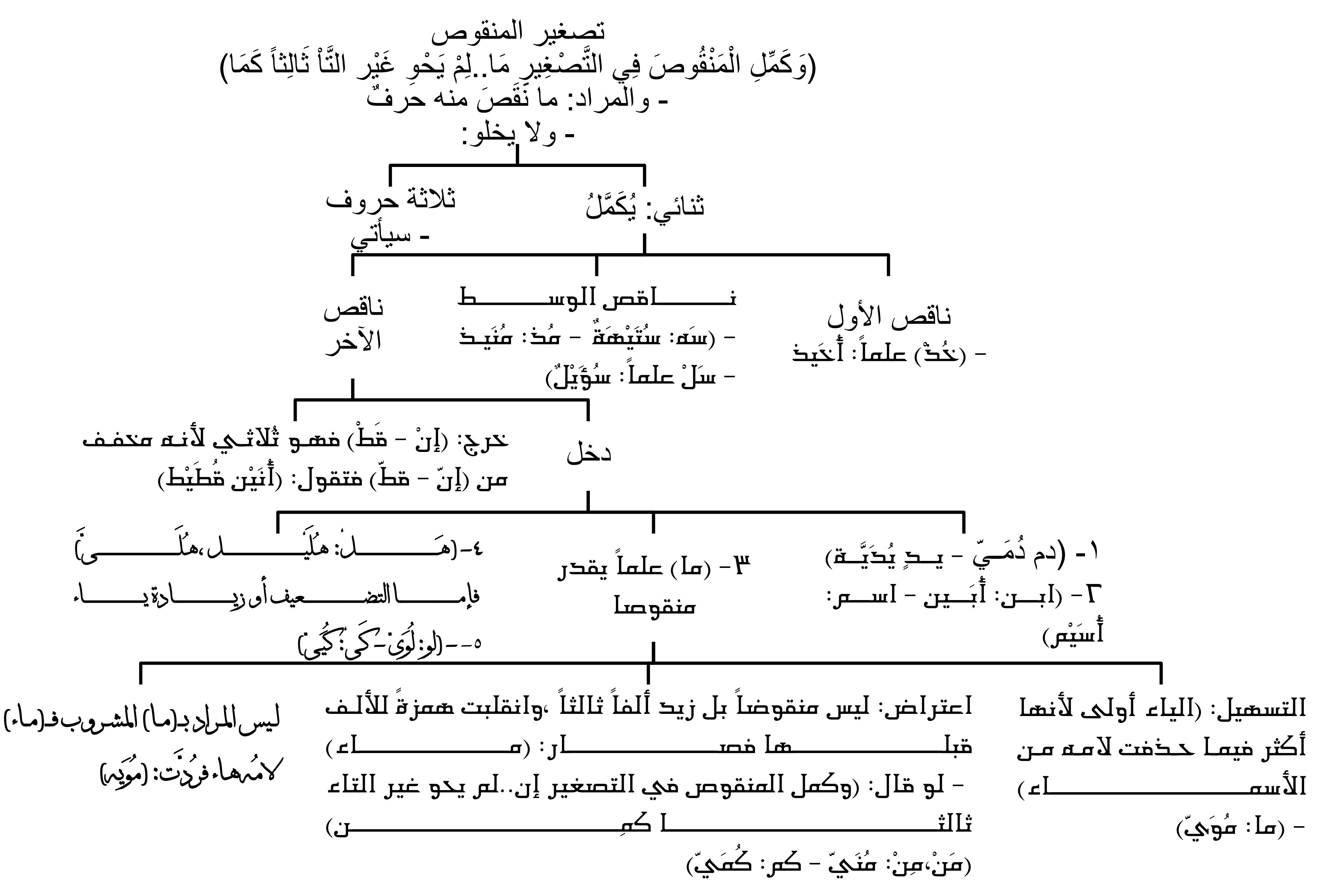


تابع الثاني اللين
٢- الألف المزيدة أو مجهولة الأصل: يجب قلبُها واوا
(والألِفُ الثَّانِ الْمَزيدُ يُجْعَلُ..وَاواً كَذَا ما الأصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ)
المزيد كـ(ضارب ضويرب)
خرج الأصلي كـ(مال)
علتا القلب واواً:
١ - الواو أنسبُ للضمة المتقدمة
٢- الواو أغلب على العين من الياء ،وهو نص سيبويه
المجهول الأصل
تعريف المجهولة
- (ما لم يقم دليل عليه من اشتقاق أو تصريف)
- وقلبُها واواً في التصغير لا يُخرِجُها عن الجهالة
يشمل
لم يستثنِ سيبويه والفارسيُّ والناظمُ مما لا من غيره - فتدخل الألف المجهولة المُمالة كـ(ما - ناب - متى - باء - تاء)
١ - الاسم: (عاجٌ - صابٌ لعصارة شجر مُرّ): عويج صُويب
(ما - لا - ها) أعلاماً
- اسم صوت أو فعلٍ كـ(غاق) عَلَماً
٢- اسم الحرف الجاري مجرى الصوت كـ(كاف: كُوَيف - لام: لُوَيم)



تابع الثاني اللين
التكسير كالتصغير
(وحُتِمْ..لِلجَمْعِ مِنْ مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ)
المعلوم الأصل
المزيد والمجهول الأصل
كـ(ضاربة ضوارب)
على التفسير الأول:
على التفسير الثاني
ما زالت علته
- (قيراط: قراريط - دينار: دنانير)
ما بقيت عِلتُه
- (قيمة: قِيَم)
المقلوب من لين إلى لين
- (ريح: أرواح - باب أبواب - ناب أنياب - رَيًّا،رَيَّان: رِوَاء - مِيزان: مَوَازين)
- (موسر: مَيَاسر - موقن: مَيَاقن)
المقلوب من لين إلى غير لين
- (مُتَّعِد: مَوَاعد - مُتَّسِر: مَيَاسر)

مُصْطفَى دَنْقَش


تصغير المنقوص
(وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا..لِمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّا ثَالِثاً كَمَا)
- والمراد: ما نَقَصَ منه حرفٌ
- ولا يخلو:
ثنائي: يُكَمَّلُ
ثلاثة حروف
- سيأتي
ناقص الأول
- (خُذْ) علماً: أُخَيذ
ناقص الوسط
- (سَه: سُتَيْهَةٌ - مُذ: مُنَيذ
- سَلْ علماً: سُؤَيْلٌ)
ناقص الآخر
دخل
خرج: (إنْ - قَطْ) فهو ثلاثي لأنه مخفف من (إنّ - قطّ) فتقول: (أُنَيْن قُطَيْط)
١- (دم دُمَيّ - يدٍ يُدَيَّة)
٢- (ابن: أُبَين - اسم: أُسَيْم)
٣- (ما) علماً يقدر منقوصا
٤-(هَل: هُلَيْل،هُلَيّ) فإما التضعيف أو زيادة ياء
٥- -(لو: لُوَيّ -كَي: كُيَيّ)
التسهيل: (الياء أولى لأنها أكثر فيما حذفت لامه من الأسماء)
- (ما: مُوَيّ)
اعتراض: ليس منقوصاً بل زيد ألفاً ثالثاً ،وانقلبت همزةً للألف قبلها فصار: (ماء)
- لو قال: (وكمل المنقوص في التصغير إن..لم يحو غير التاء ثالثا كمِن)
(مَنْ،مِنْ: مُنَيّ - كم: كُمَيّ)
ليس المراد بـ(ما) المشروب فـ(ماء) لامُه هاء فردّت: (مُوَيه)

تصغير المنقوص

(وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا..لِمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاْ ثَالِثاً كَمَا)

- والمراد: ما نَقَصَ منه حرفٌ

٢- ما كانَ على ثلاثة حروف:

الثالث غير تاء

ناقص الوسط

- وفيه خلافٌ

لا يُردُّ (سيبويه والجمهور)

- (ناس: نُوَيْس) فأصله: أُناس
- (هار: هُوَير) فأصله: هائِر
- (يَعِد) يُعَيد

يُردُّ (أبو عمرو بن العلاء)

(أُنَيس - هُوَيْئِر)

- فالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها
- حكى يونس: (هُوَيْئِر)، أجيب: شاذ، وهو تحقير (هائر) لا (هارٍ)

ناقص الآخر: لا يُردُّ شيء

كـ(شَاك السلاح شُوَيْك)

الثالث تاءٌ: يُكمَّلُ

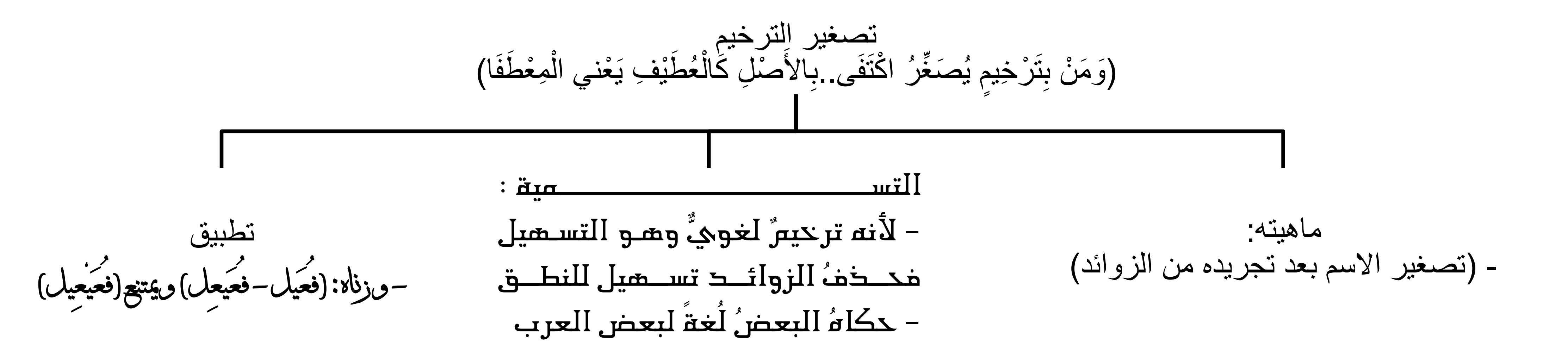
تاء تأنيث

- (عِدَة: وُعَيْدَة - شفة شُفَيْهَة - سنة: سُنَيَّةٌ وسُنَيْهَةٌ)

تاء الإلحاق

كـ(أُخْت بِنْت هَنْت): بُنِيَتْ الكلمة عليها، ويُسميها سيبويه تأنيثاً مجازاً

- فتقول: (أخية بنية هنية)



ثلاثي الأصول على: فعيل

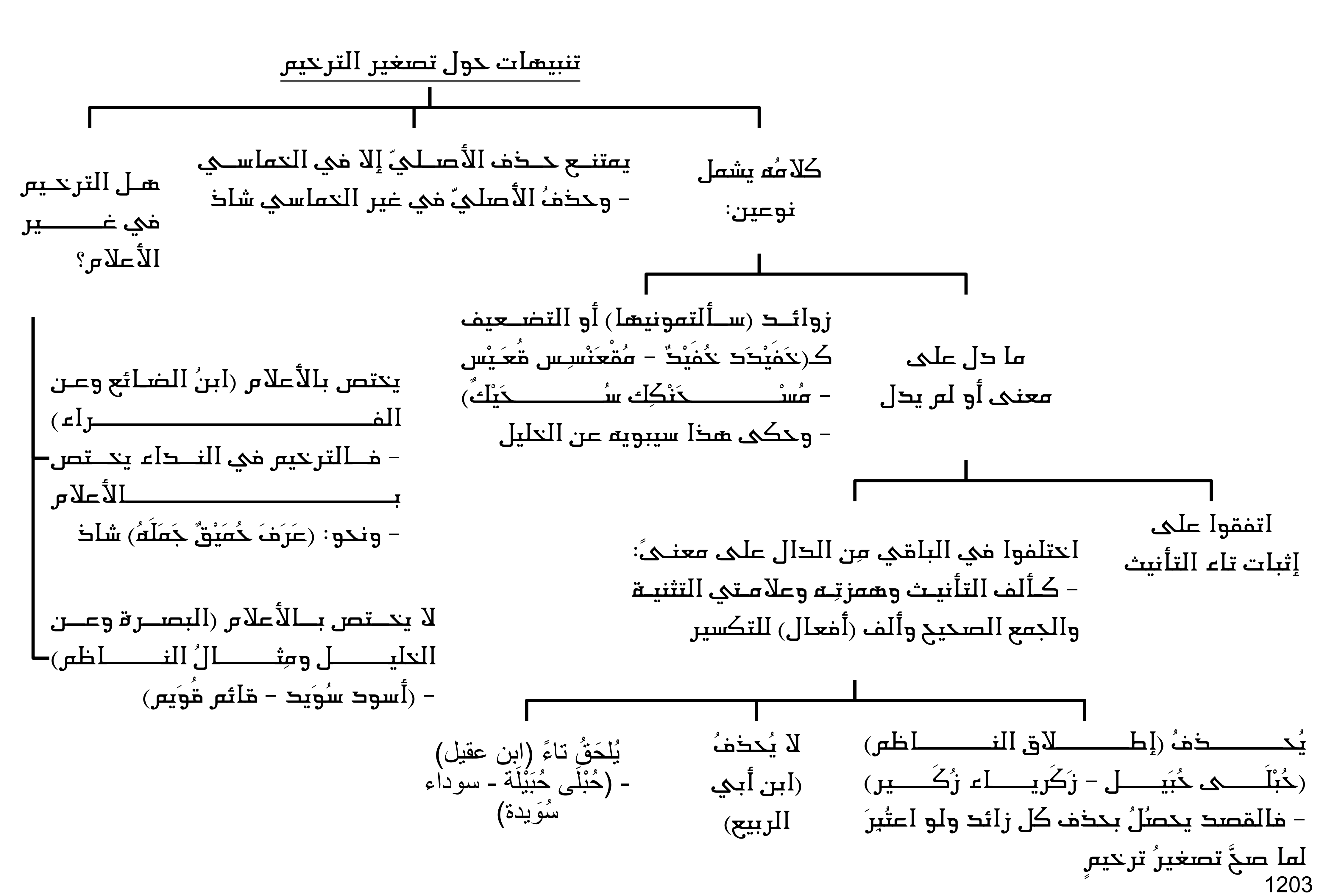
- تمثيل:

٢- (مِعْطَف عُطَيف - حَامِد حُمَيْد - استضراب ضُرَيب)

- (مِعطَف عُطيف) ،وهو العِطْفُ ،وعِطْفَا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه

رباعي الأصول على: فُعَيْعِل

- (قِرْطَاس قُرَيْطِس - عصفور عُصَيْفِر - دِحْراج دُحَيرِج - قنديل قُنَيْدِل)



تنبيهات حول تصغير الترخيم
كلامُه يشمل نوعين:
يمتنع حذف الأصليّ إلا في الخماسي
- وحذفُ الأصليّ في غير الخماسي شاذ
هل الترخيم في غير الأعلام؟
ما دل على معنى أو لم يدل
زوائد (سألتمونيها) أو التضعيف
كـ(خَفَيْدَد خُفَيْدٌ - مُقْعَنْسِس قُعَيْس - مُسْحَنْكِك سُحَيْكٌ)
- وحكى هذا سيبويه عن الخليل
يختص بالأعلام (ابنُ الضائع وعن الفراء)
- فالترخيم في النداء يختص بالأعلام
- ونحو: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ) شاذ
لا يختص بالأعلام (البصرة وعن الخليل ومِثالُ الناظم)
- (أسود سُوَيد - قائم قُوَيم)
اتفقوا على إثبات تاء التأنيث
اختلفوا في الباقي مِن الدال على معنىً:
- كألف التأنيث وهمزتِه وعلامتي التثنية والجمع الصحيح وألف (أفعال) للتكسير
يُحذفُ (إطلاق الناظم)
(حُبْلَى حُبَيل - زَكَرياء زُكَير)
- فالقصد يحصُلُ بحذف كل زائد ولو اعتُبِرَ لما صحَّ تصغيرُ ترخيمٍ
لا يُحذفُ (ابن أبي الربيع)
يُلحَقُ تاءً (ابن عقيل)
- (حُبْلَى حُبَيْلَة - سوداء سُوَيدة)

تصغير المؤنث

- مقدمة: الاسم نوعان:

المؤنث

- نوعان:

بالجريان على المؤنث

- كالوصف بالمصدر والصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كـ(حائض طاهر - امرأة عَدْلٌ ورِضًا

- فلا يُلحقُ تاءً عند سيبويه: (حُوَيض طُهَير عُدَيل رُضَيّ)

بأصل وضعه: تَلحقُهُ التاء

كـ(دعد شمس يد رِجْل)

وأما المنقول إلى المؤنث كـ(زيد) عَلَماً لامرأة:

تلحقهُ التاء (الجمهور)

التفصيل (عن الكسائي)

١ - التكبير في الثلاثي المنقول من مصدر: التاء اعتباراً بالحال ،وبدونِها اعتباراً بالأصلِ (بَرْق: بُرَيق/ة - لَهْو: لُهَيّ/ة)

٢- موافقة الجمهور في الباقي

المذكر

بأصل وضعه: بدون تاءكـ(زيد ناب

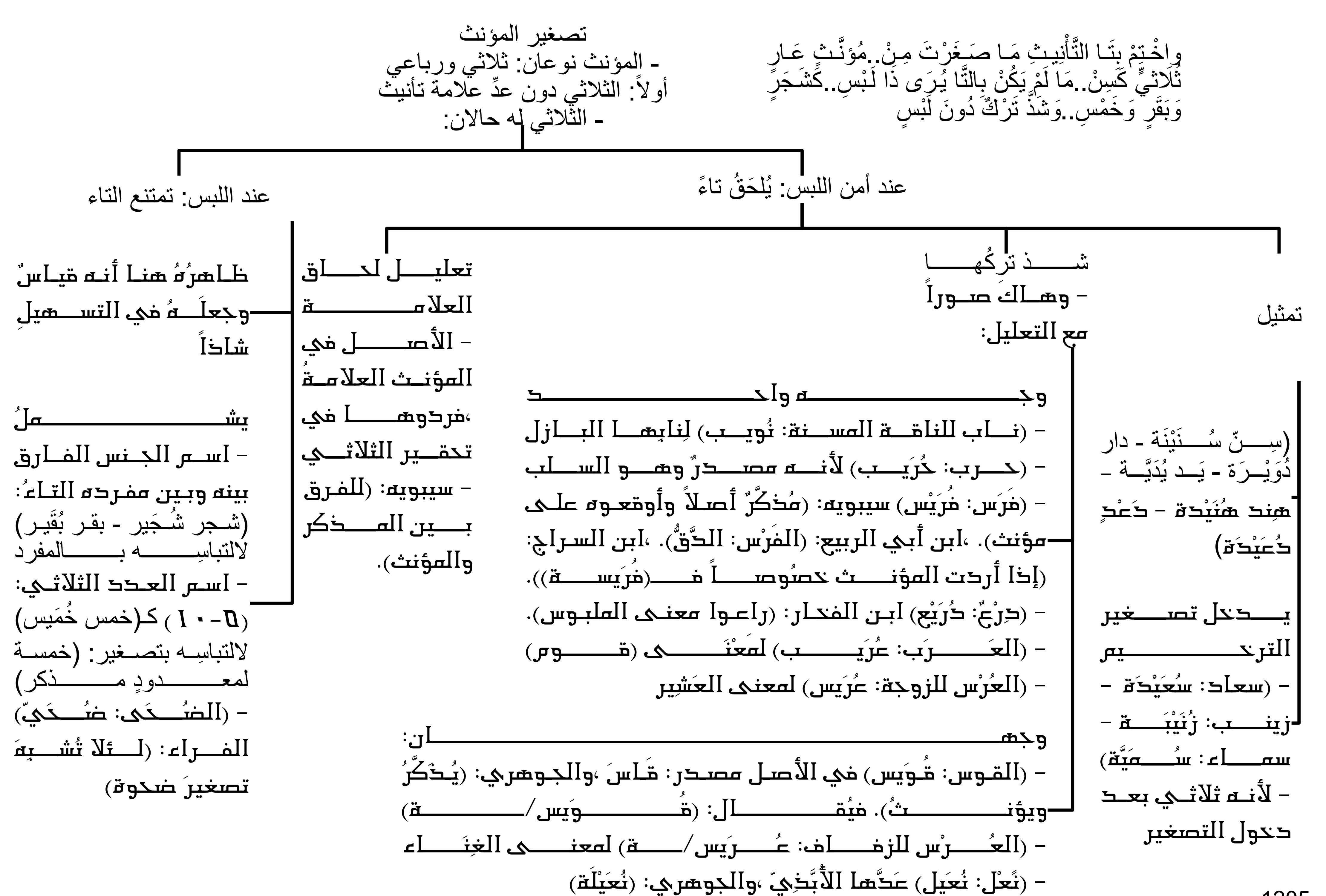
بالجريان على مذكر: كـ(عَين - أُذُن) علماً لرجُلٍ

بدون تاء (الجمهور)

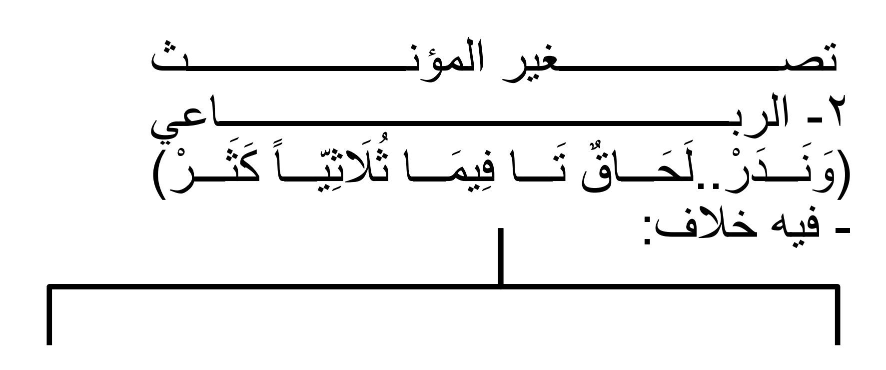
بالتاء (يونس والفراء)

- ورد: (أُذَيْنَة) اسماً لرجلٍ

أجاب سيبويه: (سُمِّيَ بالمُحقَّر لا بِها مكبرة ثم صغروها).



واخْتِمْ بتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَرْتَ مِنْ..مُؤَنَّثٍ عَارٍ
ثُلَاثِيٍّ كَسِنْ..مَا لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ..كَشَجَرٍ
وَبَقَرٍ وَخَمْسِ..وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ
تصغير المؤنث
- المؤنث نوعان: ثلاثي ورباعي
أولاً: الثلاثي دون عدِّ علامة تأنيث
- الثلاثي له حالان:
عند أمن اللبس: يُلحَقُ تاءً
تمثيل
(سِنّ سُنَيْنَة - دار دُوَيْرَة - يَد يُدَيَّة - هند هُنَيْدة - دَعْدٍ دُعَيْدَة)
يدخل تصغير الترخيم
- (سعاد: سُعَيْدَة - زينب: زُنَيْبَة - سماء: سُمَيَّة)
- لأنه ثلاثي بعد دخول التصغير
شذ تركها
- وهاك صوراً مع التعليل:
وجه واحد
- (ناب للناقة المسنة: نُوَيب) لِنابِها البازل
- (حرب: حُرَيب) لأنه مصدرٌ وهو السلب
- (فَرَس: فُرَيْس) سيبويه: (مُذَكَّرٌ أصلاً وأوقعوه على مؤنث). ،ابن أبي الربيع: (الفَرْس: الدَّقُّ). ،ابن السراج: (إذا أردت المؤنث خصوصاً فـ(فُرَيسة)).
- (دِرْعٌ: دُرَيْع) ابن الفخار: (راعوا معنى الملبوس).
- (العَرَب: عُرَيب) لمَعْنَى (قوم)
- (العُرْس للزوجة: عُرَيس) لمعنى العَشِير
وجهان:
- (القوس: قُوَيس) في الأصل مصدر: قَاسَ ،والجوهري: (يُذَكَّرُ ويؤنثُ). فيُقال: (قُوَيس/ة)
- (العُرْس للزفاف: عُرَيس/ة) لمعنى الغِنَاء
- (نَعْل: نُعَيل) عَدَّها الأُبَّذِيّ ،والجوهري: (نُعَيْلَة)
تعليل لحاق العلامة
- الأصل في المؤنث العلامةُ ،فردوها في تحقير الثلاثي
- سيبويه: (للفرق بين المذكر والمؤنث).
عند اللبس: تمتنع التاء
ظاهرُهُ هنا أنه قياسٌ وجعلَهُ في التسهيلِ شاذاً
يشملُ
- اسم الجنس الفارق بينه وبين مفرده التاءُ: (شجر شُجَير - بقر بُقَير) لالتباسِه بالمفرد
- اسم العدد الثلاثي: (٥-١٠) كـ(خمس خُمَيس) لالتباسِه بتصغير: (خمسة لمعدودٍ مذكر)
- (الضُحَى: ضُحَيّ) الفراء: (لئلا تُشبِهَ تصغيرَ ضحوة)



تصــــــــــغير المؤنــــــــــث

٢- الربـــــــــــــــــــــــاعي

(وَنَــدَرْ..لَحَــاقُ تَــا فِيمَــا ثُلَاثِيّــاً كَثَــرْ)

- فيه خلاف:

التفصــيل (ابــن الأنبــاري والفــراء وثعلــب)

- إن كان الاسمُ يؤنث ويُذكر فبالتاء للمؤنث وبـــــــــــــدونها للمـــــــــــــذكر

- ولا سماعَ لهم

لا تلحقُــه التــاء (الجمهــور)

كـ(زينب زُيَيْنب - سعاد سُعَيِّد)

علة حذف التاء: الخليل: (لما زاد العدد استثقلوا الهاء فكأنَّ الرابع عِوَضٌ مِنها).

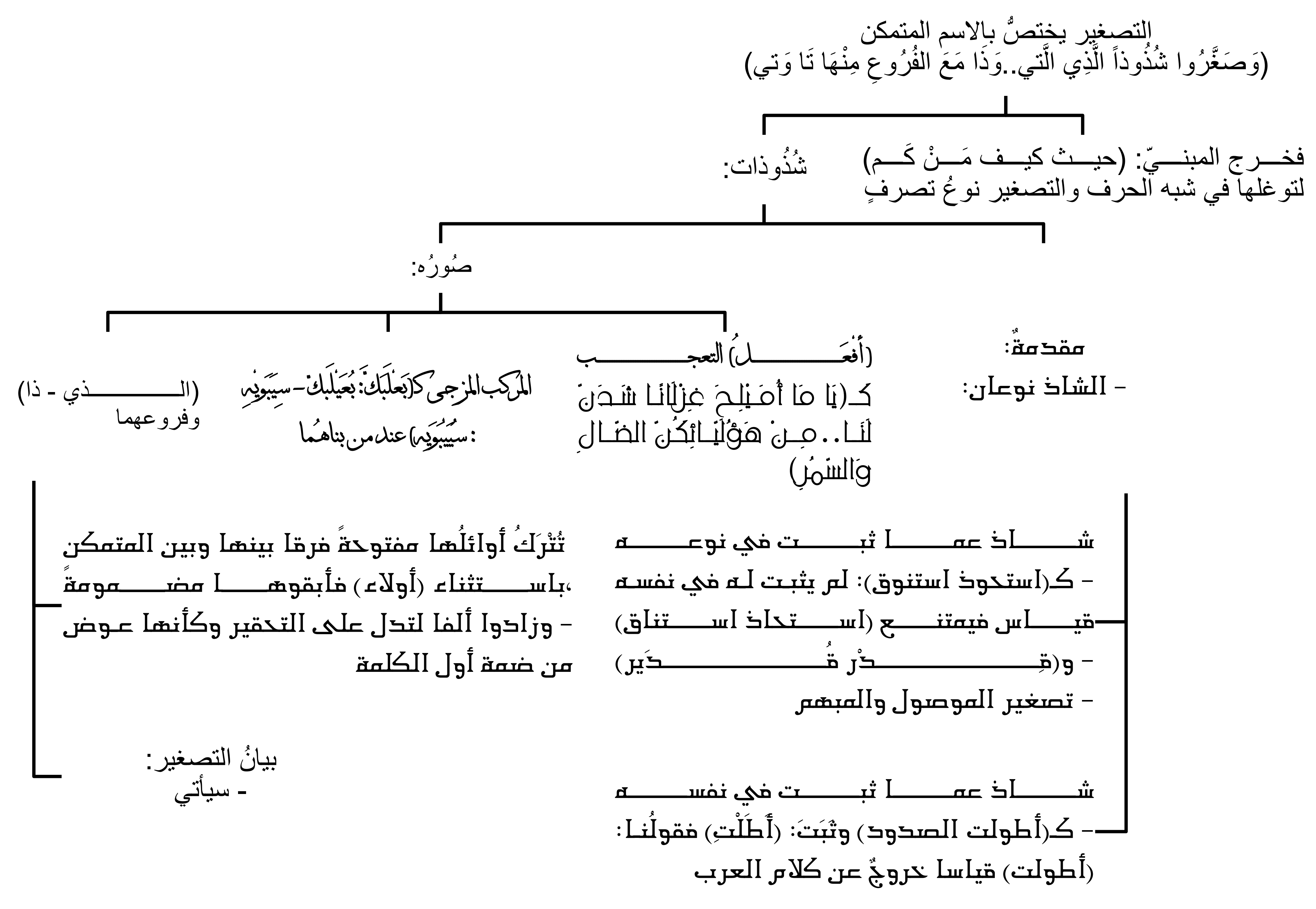
شذ لحاقُ التاء

أمثلــة: (قُــدَّام: قُدَيْدِيمَــة - وراء: وُرَيِّئَــة - أمَــام: أُمَيِّمَــة) تنبيهــاً على التأنيث

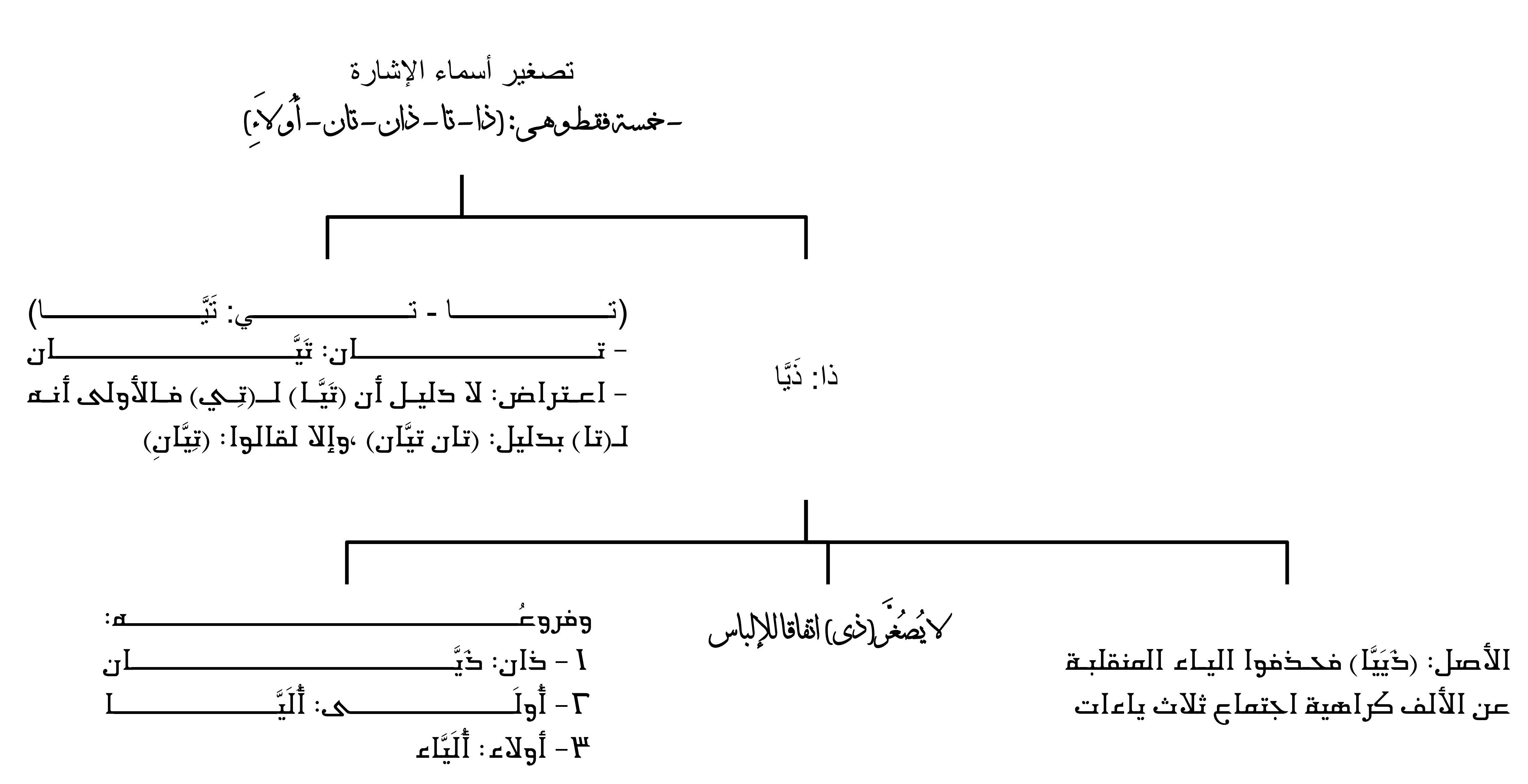
تنبيهــــان علــــى العبــــارة:

١ - الشذوذ: شاذ عن القياس

٢- النــدور: قليــل دون إشــعار بخروجٍ عن القياس



التصغير يختصُّ بالاسم المتمكن
(وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتي..وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتي)
فخــرج المبنــيّ: (حيــث كيــف مَــنْ كَــم)
لتوغلها في شبه الحرف والتصغير نوعُ تصرفٍ
شُذُوذات:
صُورُه:
مقدمةٌ:
- الشاذ نوعان:
شــــاذ عمــــا ثبــــت في نوعــــه
- كـ(استحوذ استنوق): لم يثبت له في نفسه
قيــاس فيمتنــــع (اســـتحاذ اســـتناق)
- و(قِـــــدْر قُـــــــدَير)
- تصغير الموصول والمبهم
شــــاذ عمــــا ثبــــت في نفســــه
- كـ(أطولت الصدود) وثبَتَ: (أَطَلْتِ) فقولُنا:
(أطولت) قياسا خروجٌ عن كلام العرب
(أُفَيْعِــــــلُ) التعجـــــــــب
كـ(يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا..مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ)
المركب المزجي كـ(بَعَلْبَكَّ: بُعَيْلَبَكَّ - سِيَبَوَيْهِ: سُيَيْبَوَيْهِ) عند من بناهُما
(الــــذي - ذا) وفروعهما
تُتْرَكُ أوائلُها مفتوحةً فرقا بينها وبين المتمكن، باســتثناء (أولاء) فأبقوهــا مضــمومةً
- وزادوا ألفا لتدل على التحقير وكأنها عوض من ضمة أول الكلمة
بيانُ التصغير:
- سيأتي



تصغير أسماء الإشارة
-خمسة فقط وهي: (ذا-تا-ذان-تان-أُولاءِ)
(تا - تي: تَيَّا)
- تان: تَيَّان
- اعتراض: لا دليل أن (تَيَّا) لـ(تِي) فالأولى أنه لـ(تا) بدليل: (تان تيَّان) ،وإلا لقالوا: (تِيَّانِ)
ذا: ذَيَّا
وفروعُه:
١- ذان: ذَيَّان
٢- أُولَى: أُلَيَّا
٣- أولاء: أُلَيَّاء
لا يُصَغَّر (ذي) اتفاقا للإلباس
الأصل: (ذَيَيَّا) فحذفوا الياء المنقلبة عن الألف كراهية اجتماع ثلاث ياءات



تصغير الاسم الموصول
-خمسة فقط وهى: (الذى والتى وتثنيتهما وجمع الذى)
الخارج: (ما - مَن - أي)
الوارد
الذي: اللَّذَيَّا
وفروعه
التي: اللَّتَيَّا
كـ(بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتِي. إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ)
وكذا فروعه
اللذان: اللَّذَيَّانِ اللذَيَّيْنِ
- حذفوا ألف (اللذَيَّا) ثم ألحقوا العلامة ،واختلفوا في الحذف:
١- سيبويه: كحذف ياء (الذي التي) وألف (ذا تا)
٢- الأخفش: حُذفت قبل لحاقها
اللتان: اللَّتَيَّان)
والكلامُ فيه كـ(اللذَيَّان)
(اللآتي اللائي)
فيه خلاف:
يمتنع التصغير (سيبويه)
- للاستغناء عنه بـ(اللَّتَيَّات) جمع (اللَّتَيَّا)
- القياسُ في الباب ممنوعٌ والظاهر أنه لا سماعَ
- والناظم على هذا إذ قيد الفروع الذي والتي
يجوز التصغير (الأخفش والمازني) كـ(اللَّوَيْتا اللَّوَيَّا)
- بحذف الآخِر لئلا تبقى بعد التصغير على خمسة أحرف:
(اللَّوَيْتِيَا اللَّوَيْئِيَا)
- والمازني على حذف الألف الثانية لأنها زائدة فيقول: اللَّتَيَّا
الذين:
- بناءً على الخلاف في تصغير التثنية:
١- سيبويه: (اللَّذَيُّونَ اللذَيِّين)
٢- الأخفش: (اللذَيُّون اللذَيِّين)
(اللائي اللائين: اللَّوَيُّون) ولم يذكره سيبويه

مُصْطَفَى دَنْقَش


النَّسَبُ

النسب

أداته
(يَاءً كَيَا الْكُرْسيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ..وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)

التغيير في الآخِر

يُحذفُ

- الألف الأصلية (وَالأَصْلِيِّ مَا..لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى..وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعَا أَزِلْ)
- المنقوص (كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ..وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ..قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ)
- آخره ياء مشددة (وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ)
- تاء تأنيث (وَتَا..تَأْنِيثٍ)
- ألف التأنيث المقصورة:
  - ١- الخامسة فصاعدا: (أَوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا)
  - ٢- الرابعة: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ..فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ)
- ألف الإلحاق المقصورة (لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ..ما لها)

التغيير في غير الآخِر

- فتح ما قبل الآخر (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ..وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ)
- آخره ياء مشددة:
  - ١- إحداهما أصلٌ: (وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ..وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ)
  - ٢- قبلهما حرفٌ واحد: (وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ..وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ)
- علامات التثنية والجمع (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ..وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)
- وسطه ياء مشددة (وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ..وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ)
- (فُعَيْلة): له أحكام:
  - ١- (وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ الْتُزِمْ..وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ)
  - ٢- (وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا..مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا)
  - ٣- (وَتَمَّمُوا ما كَانَ كَالطَّوِيلَهْ..وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ)

الممدود
(وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ..مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ)

المنسوب إليه المركب: قسمان:

- إلى الصدر:
  - ١- (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا..رُكِّبَ مَزْجاً)
  - ٢- (فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ..مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ)
- إلى العجز (وَلِثَانٍ تَمَّمَا..إِضَافَةً مَبدوءَةً بِابْنٍ أَوِ ابْ..أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ)

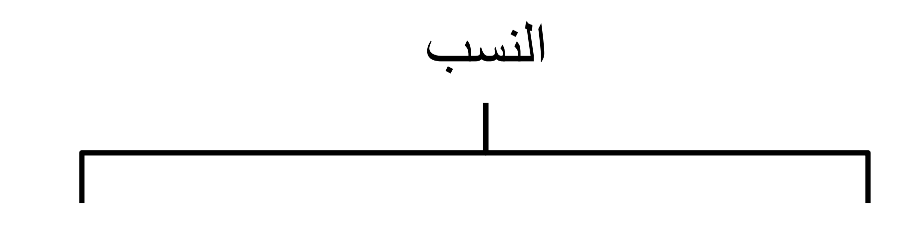
المنسوب إليه الأقل من الثلاثي

- الثلاثي المحذوف اللام:
  - حُكمه: (وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ..جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ..فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةْ..وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَةْ)
  - حكم المؤنث: (وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا..أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا)
- الثنائي (وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيٍ..ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَلا وَلائِي)
- المحذوف الفاء (وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ..فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)

النسب إلى الجمع
(وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ)

الاستغناء عن ياء النسب
(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ..فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

الخارج عن الباب شاذ
(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا..عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)



مُقَدِّمات

تعريفه: ياءٍ مشددة آخِرَ الاسم علامةَ على نسب معنىً ما له

سببه: إضافة شيء لبلد أو قبيلة أو نحو ذلك

أداتُه: جعلُ آخِرِهِ ياء مشددة ،وقدم الناظم المفعول: (ياءً) لأن دلالة غير الياء على النَسَبِ قليلٌ

كيفيَّتُه

في الأحكام

١- تصير الياءُ محلَّ الإعراب

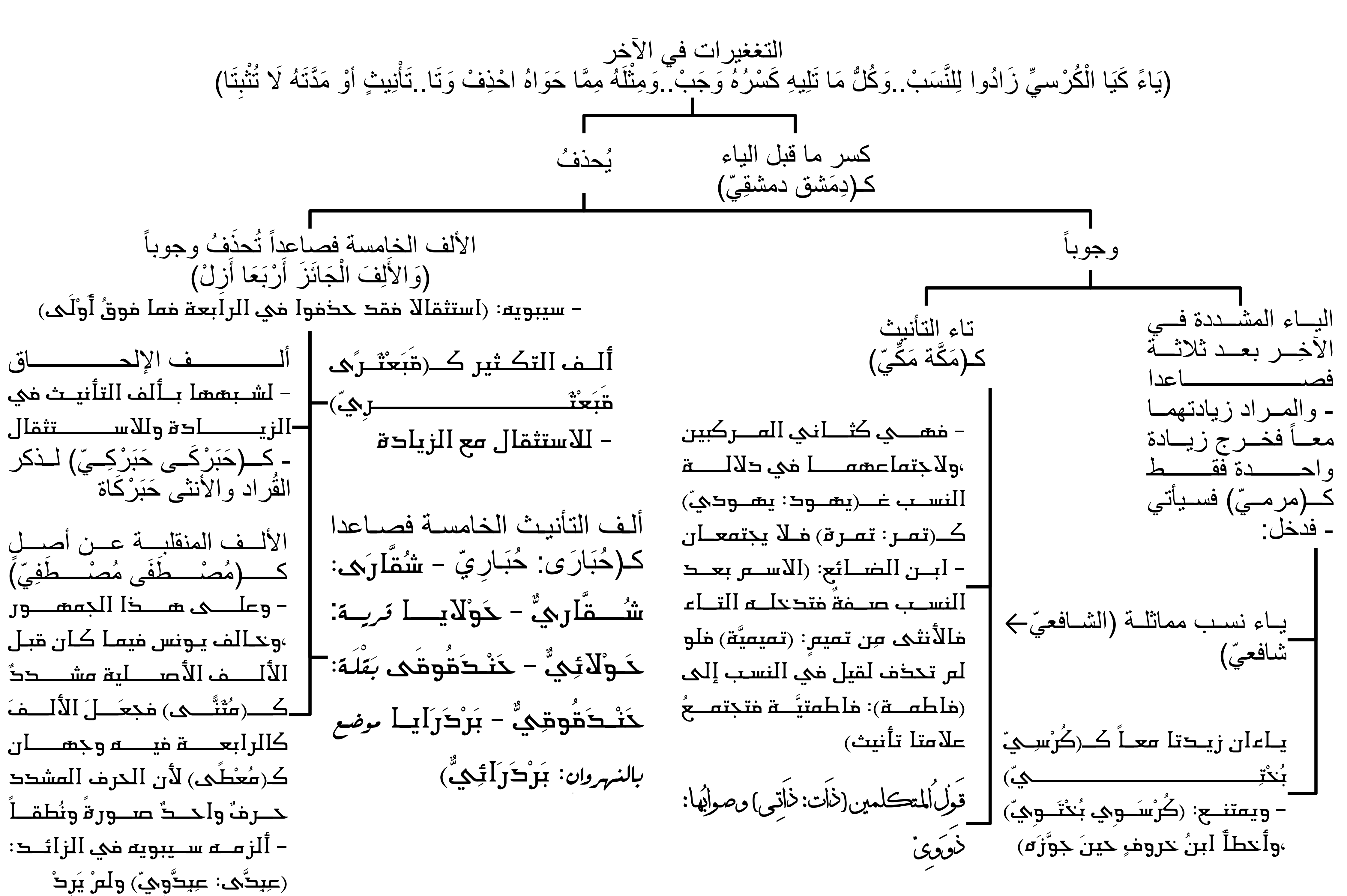
٢- صيرورة الاسم صفةً فيرفع فاعلاً كالصفة المشبهة كـ(تميميٌّ أبوه)

٣- وقوعه على غيره فـ(دمشق) المدينة و(دمشقيّ) المنسوب إليها

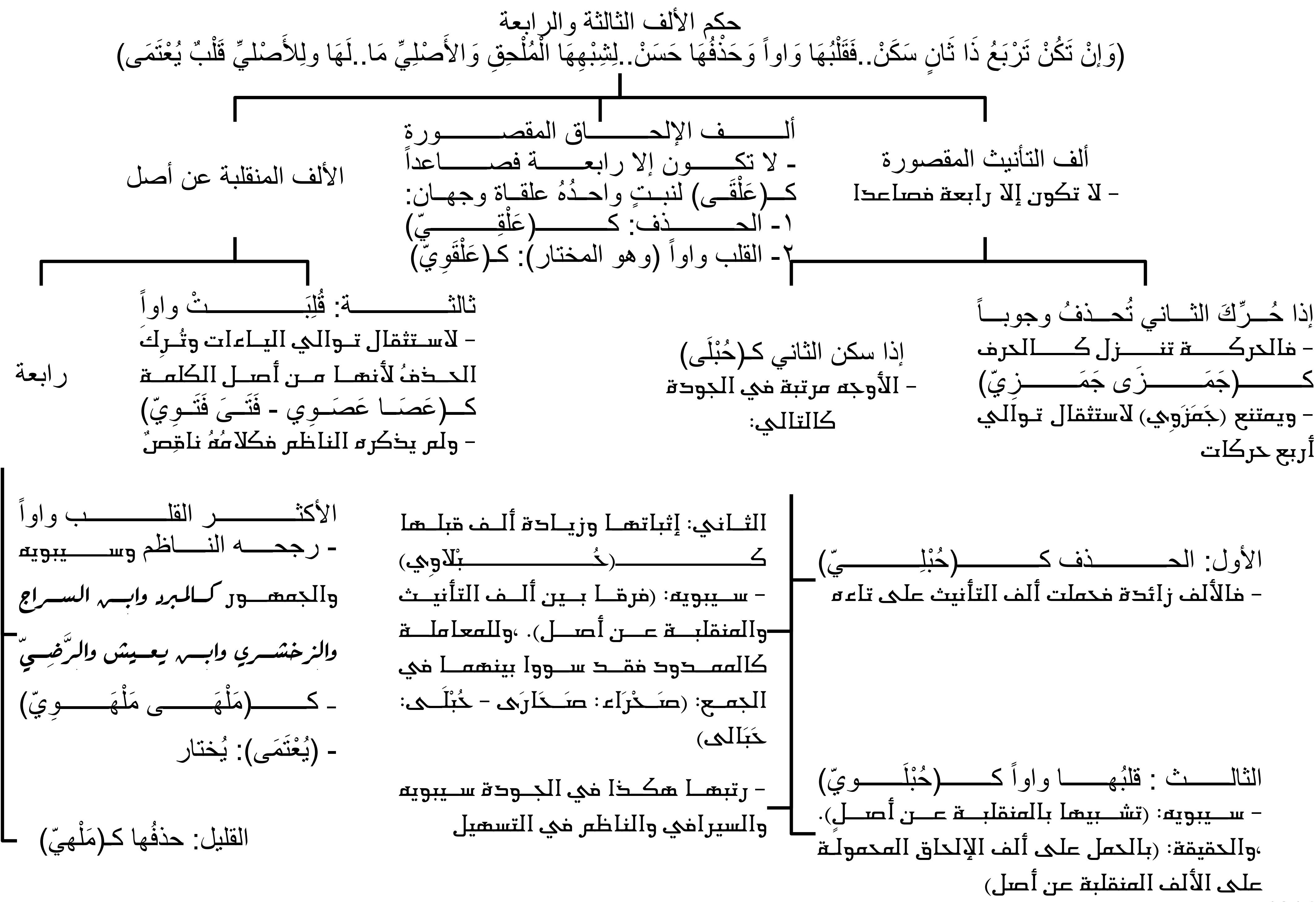
٤- الاسمُ بعد النسبِ مصروفٌ بإطلاقٍ فـ(كراسيٌّ) ممنوعٌ فإن سميت به نسبت إليه صُرِفَ: كَرَاسِيٌّ

التغييرات اللفظية - ستأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

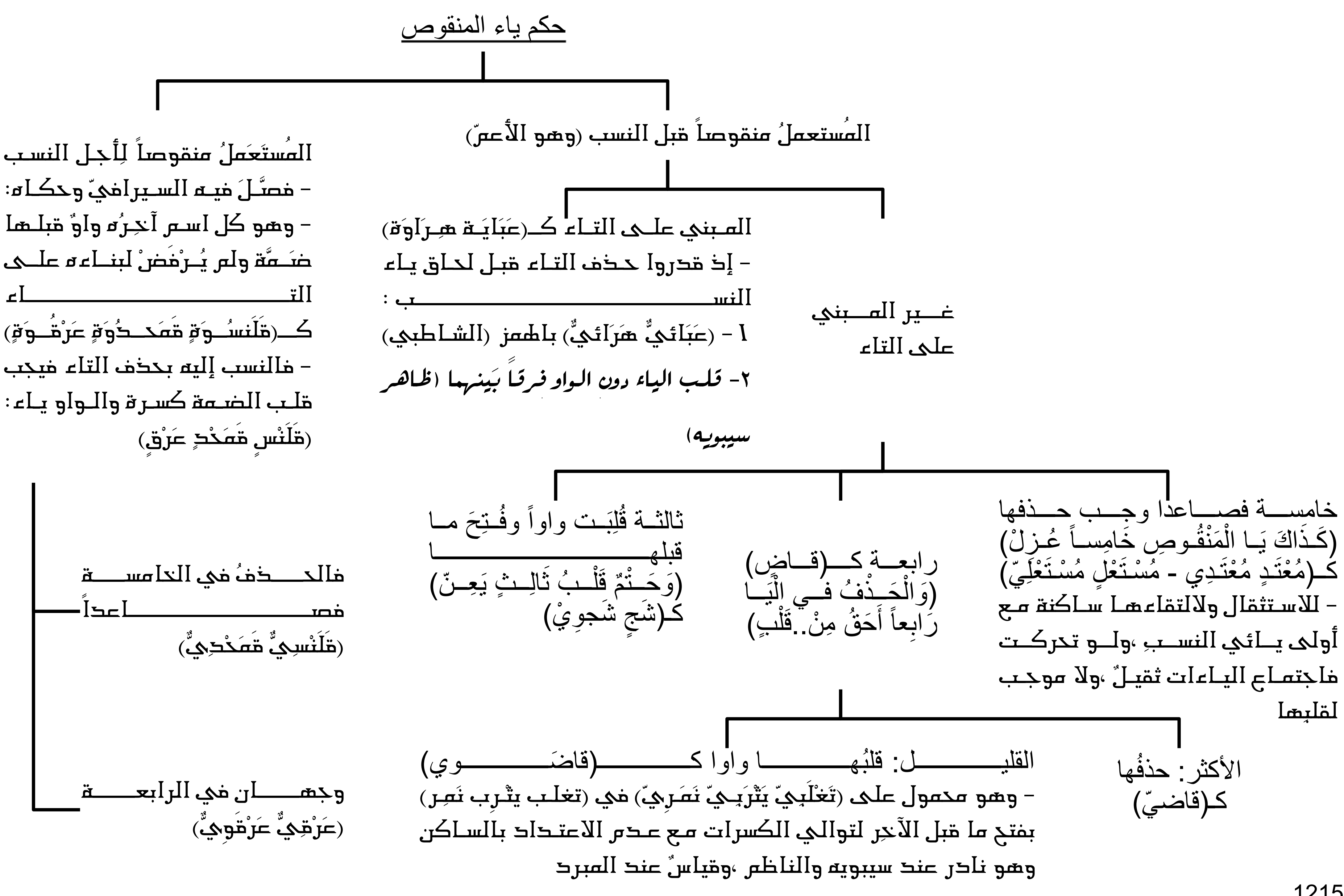


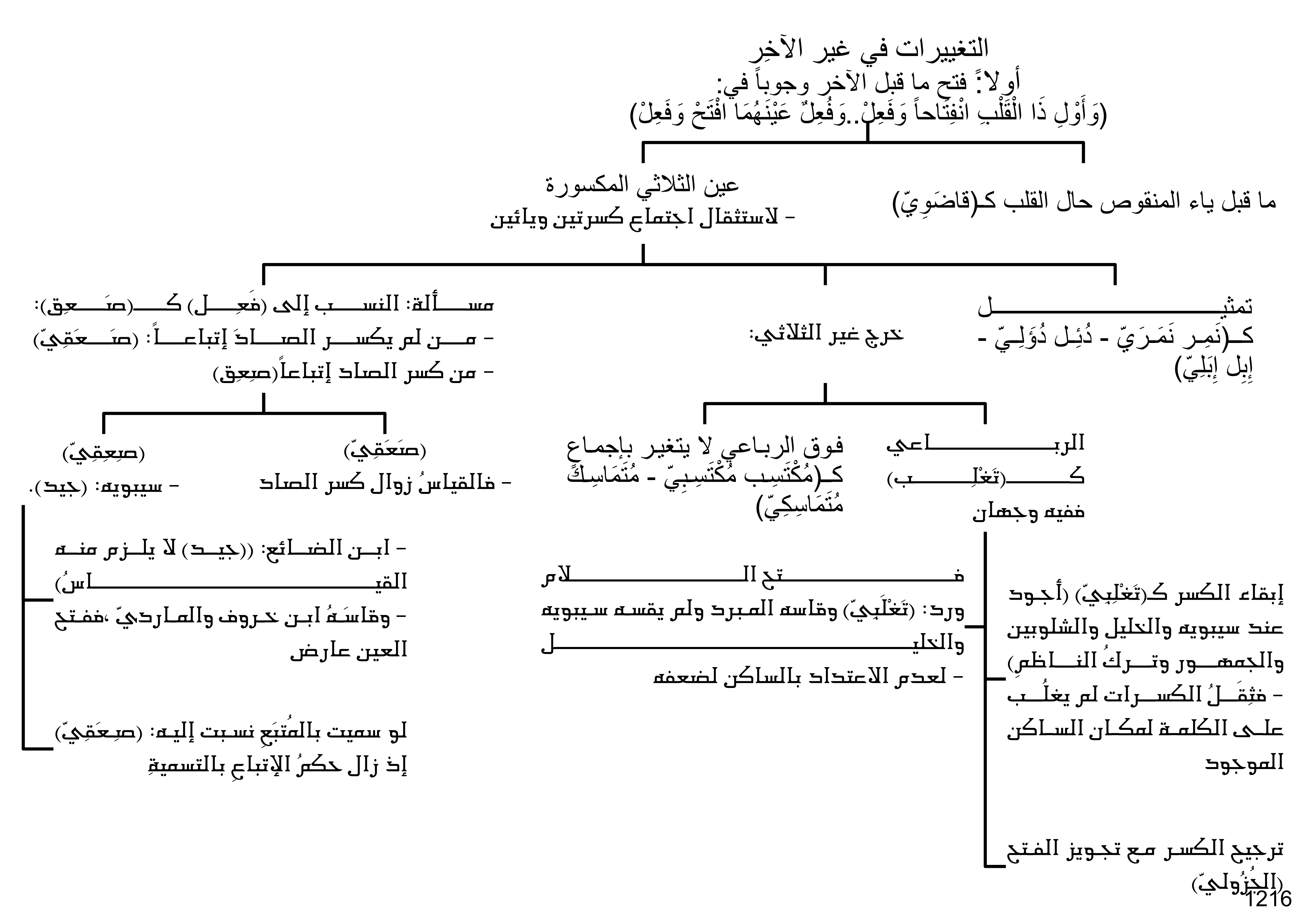
التغغيرات في الآخر
(يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ..وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ..وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا..تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا)
كسر ما قبل الياء
كـ(دِمَشق دمشقِيّ)
يُحذفُ
وجوباً
الياء المشددة في الآخِر بعد ثلاثة فصاعدا
- والمراد زيادتهما معاً فخرج زيادة واحدة فقط كـ(مرميّ) فسيأتي
- فدخل:
ياء نسب مماثلة (الشافعيّ← شافعيّ)
ياءان زيدتا معاً كـ(كُرْسِيّ بُخْتِيّ)
- ويمتنع: (كُرْسَوِي بُخْتَوِيّ) ،وأخطأ ابنُ خروفٍ حينَ جوَّزَه
تاء التأنيث كـ(مَكَّة مَكِّيّ)
- فهي كثاني المركبين ،ولاجتماعهما في دلالة النسب غـ(يهود: يهوديّ) كـ(تمر: تمرة) فلا يجتمعان
- ابن الضائع: (الاسم بعد النسب صفةٌ فتدخله التاء فالأنثى مِن تميمٍ: (تميميَّة) فلو لم تحذف لقيل في النسب إلى (فاطمة): فاطمتيَّة فتجتمعُ علامتا تأنيث)
قَولُ المتكلمين (ذَات: ذَاتِي) وصوابُها: ذَوَوِي
الألف الخامسة فصاعداً تُحذَفُ وجوباً
(وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعَا أَزِلْ)
- سيبويه: (استثقالا فقد حذفوا في الرابعة فما فوقُ أَوْلَى)
ألف التكثير كـ(قَبَعْثَرَى قَبَعْثَرِيّ)
- للاستثقال مع الزيادة
ألف التأنيث الخامسة فصاعدا كـ(حُبَارَى: حُبَارِيّ - شُقَّارَى: شُقَّارِيٌّ - حَوْلَايا قرية: حَوْلَائِيٌّ - خَنْدَقُوقَى بَقْلَة: خَنْدَقُوقِيٌّ - بَرْدَرَايا موضع بالنهروان: بَرْدَرَائِيٌّ)
ألف الإلحاق - لشبهها بألف التأنيث في الزيادة وللاستثقال - كـ(حَبَرْكَى حَبَرْكِيّ) لذكر القُراد والأنثى حَبَرْكَاة
الألف المنقلبة عن أصل كـ(مُصْطَفَى مُصْطَفِيّ)
- وعلى هذا الجمهور ،وخالف يونس فيما كان قبل الألف الأصلية مشددٌ كـ(مُثَنًّى) فجعلَ الألفَ كالرابعة فيه وجهان كـ(مُعْطًى) لأن الحرف المشدد حرفٌ واحدٌ صورةً ونُطقاً
- ألزمه سيبويه في الزائد: (عِبِدَّى: عِبِدَّوِيّ) ولم يَرِدْ



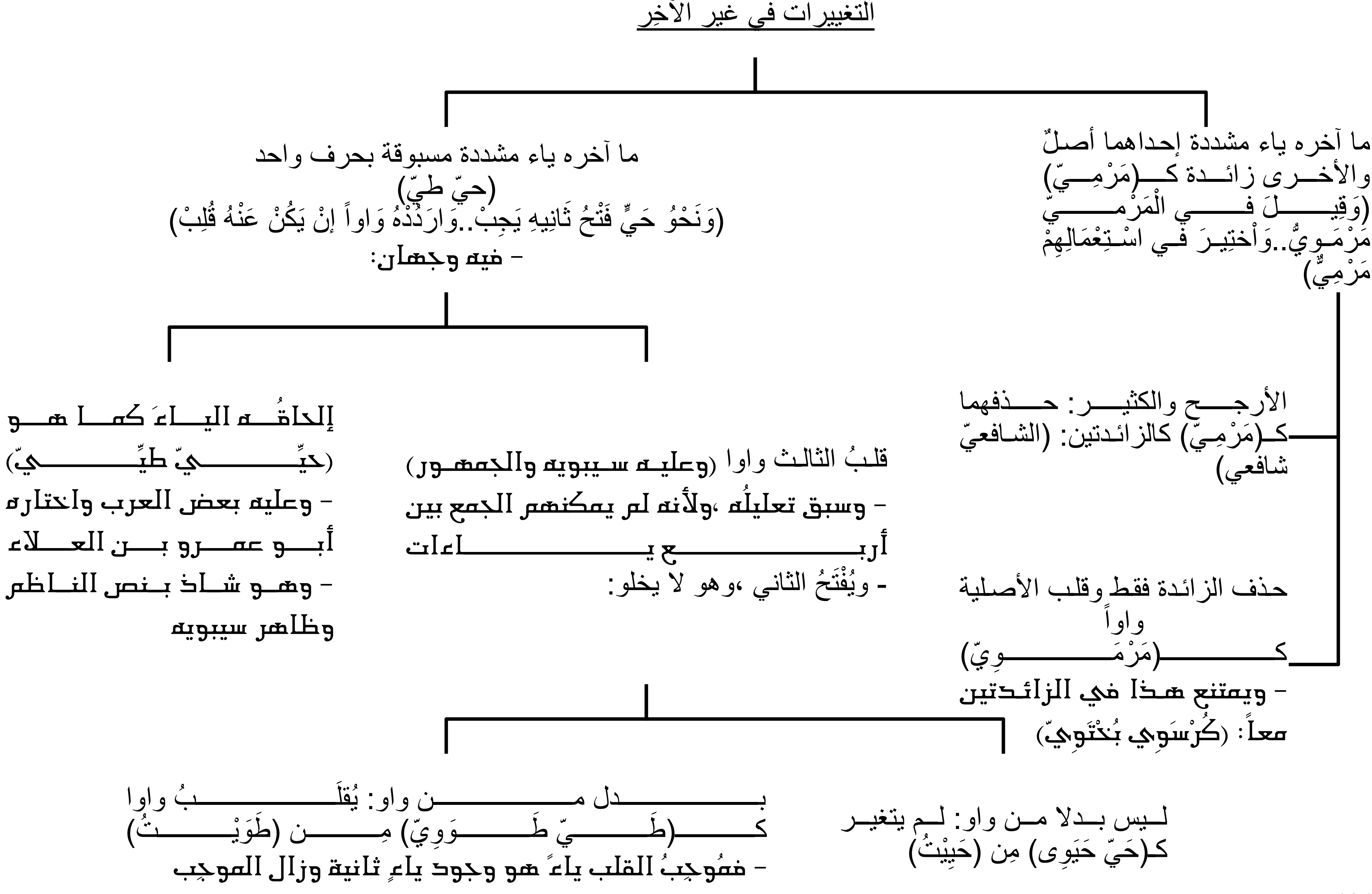
حكم الألف الثالثة والرابعة
(وَإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ..فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ..لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا..لَهَا ولِلأَصْليِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)
ألف التأنيث المقصورة
- لا تكون إلا رابعة فصاعدا
ألف الإلحاق المقصورة
- لا تكون إلا رابعة فصاعداً كـ(عَلْقَى) لنبتٍ واحدُهُ علقاة وجهان:
١- الحذف: كـ(عَلْقِيّ)
٢- القلب واواً (وهو المختار): كـ(عَلْقَوِيّ)
الألف المنقلبة عن أصل
إذا حُرِّكَ الثاني تُحذفُ وجوباً
- فالحركة تنزل كالحرف كـ(جَمَزَى جَمَزِيّ)
- ويمتنع (جَمَزَوِي) لاستثقال توالي أربع حركات
إذا سكن الثاني كـ(حُبْلَى)
- الأوجه مرتبة في الجودة كالتالي:
ثالثة: قُلِبَتْ واواً
- لاستثقال توالي الياءات وتُرِكَ الحذفُ لأنها من أصل الكلمة كـ(عَصَا عَصَوِي - فَتَى فَتَوِيّ)
- ولم يذكره الناظم فكلامُهُ ناقِصٌ
رابعة
الأول: الحذف كـ(حُبْلِيّ)
- فالألف زائدة فحملت ألف التأنيث على تاءه
الثاني: إثباتها وزيادة ألف قبلها كـ(حُبْلاوِي)
- سيبويه: (فرقا بين ألف التأنيث والمنقلبة عن أصل). ،والمعاملة كالممدود فقد سووا بينهما في الجمع: (صَحْرَاء: صَحَارَى - حُبْلَى: حَبَالَى)
الثالث: قلبُها واواً كـ(حُبْلَوِيّ)
- سيبويه: (تشبيها بالمنقلبة عن أصلٍ). ،والحقيقة: (بالحمل على ألف الإلحاق المحمولة على الألف المنقلبة عن أصل)
- رتبها هكذا في الجودة سيبويه والسيرافي والناظم في التسهيل
الأكثر القلب واواً
- رجحه الناظم وسيبويه والجمهور كالمبرد وابن السراج والزمخشري وابن يعيش والرَّضِيّ
- كـ(مَلْهَى مَلْهَوِيّ)
- (يُعْتَمَى): يُختار
القليل: حذفُها كـ(مَلْهِيّ)

مُصْطَفَى دَنْقَش


حكم ياء المنقوص
المُستعملُ منقوصاً قبل النسب (وهو الأعمّ)
المُستَعمَلُ منقوصاً لِأجل النسب
- فصَّلَ فيه السيرافيّ وحكاه:
- وهو كل اسم آخِرُه واوٌ قبلها ضَمَّة ولم يُرْفَضْ لبناءه على التاء
كـ(قَلَنسُوَةٍ قَمَحدُوَةٍ عَرْقُوَةٍ)
- فالنسب إليه بحذف التاء فيجب قلب الضمة كسرة والواو ياء:
(قَلَنْسٍ قَمَحْدٍ عَرْقٍ)
المبني على التاء كـ(عَبَايَة هِرَاوَة)
- إذ قدروا حذف التاء قبل لحاق ياء النسب :
١ - (عَبَائيٌّ هَرَائيٌّ) بالهمز (الشاطبي
٢- قلب الياء دون الواو فرقاً بينهما (ظاهر سيبويه)
غير المبني على التاء
خامسة فصاعدا وجب حذفها
(كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ)
كـ(مُعْتَدٍ مُعْتَدِي - مُسْتَعْلٍ مُسْتَعْلِيّ)
- للاستثقال ولالتقاءها ساكنة مع أولى يائي النسب ،ولو تحركت فاجتماع الياءات ثقيلٌ ،ولا موجب لقلبها
رابعة كـ(قاض)
(وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ..قَلْبٍ)
ثالثة قُلِبَت واواً وفُتِحَ ما قبلها
(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ)
كـ(شَجٍ شَجوِيّ)
فالحذفُ في الخامسة فصاعداً
(قَلَنْسِيٌّ قَمَحْدِيٌّ)
وجهان في الرابعة
(عَرْقِيٌّ عَرْقَوِيٌّ)
الأكثر: حذفُها كـ(قاضيّ)
القليل: قلبُها واوا كـ(قاضَوي)
- وهو محمول على (تَغْلَبِيّ يَثْرَبِيّ نَمَرِيّ) في (تغلب يثرب نمر بفتح ما قبل الآخِر لتوالي الكسرات مع عدم الاعتداد بالساكن
وهو نادر عند سيبويه والناظم ،وقياسٌ عند المبرد



التغييرات في غير الآخِر
أولاً: فتح ما قبل الآخر وجوباً في:
(وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ..وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفَعِلْ)
ما قبل ياء المنقوص حال القلب كـ(قاضَوِيّ)
عين الثلاثي المكسورة
- لاستثقال اجتماع كسرتين ويائين
تمثيل كـ(نَمِر نَمَرَيّ - دُئِل دُؤَلِيّ - إِبِل إِبَلِيّ)
خرج غير الثلاثي:
مسألة: النسب إلى (فَعِل) كـ(صَعِق):
- من لم يكسر الصادَ إتباعاً: (صَعَقِيّ)
- من كسر الصاد إتباعاً(صِعِق)
الرباعي كـ(تَغْلِب) ففيه وجهان
فوق الرباعي لا يتغير بإجماع كـ(مُكْتَسِب مُكْتَسِبِيّ - مُتَمَاسِكَ مُتَمَاسِكِيّ)
(صَعَقِيّ)
- فالقياسُ زوال كسر الصاد
(صِعِقِيّ)
- سيبويه: (جيد).
إبقاء الكسر كـ(تَغْلِبِيّ) (أجود عند سيبويه والخليل والشلوبين والجمهور وترك الناظمِ)
- فثِقَلُ الكسرات لم يغلُب على الكلمة لمكان الساكن الموجود
ترجيح الكسر مع تجويز الفتح (الجُزُولِيّ)
فتح اللام ورد: (تَغْلَبِيّ) وقاسه المبرد ولم يقسه سيبويه والخليل
- لعدم الاعتداد بالساكن لضعفه
- ابن الضائع: ((جيد) لا يلزم منه القياس)
- وقاسَهُ ابن خروف والمارديّ ،ففتح العين عارض
لو سميت بالمُتبَع نسبت إليه: (صِعَقِيّ) إذ زال حكمُ الإتباعِ بالتسمية



التغييرات في غير الآخِر
ما آخره ياء مشددة إحداهما أصلٌ والأخرى زائدة كـ(مَرْمِيّ) (وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيّ مَرْمَوِيُّ..وَاُخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)
ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد (حيّ طيّ)
(وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ..وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ)
- فيه وجهان:
الأرجح والكثير: حذفهما كـ(مَرْمِيّ) كالزائدتين: (الشافعيّ شافعي)
حذف الزائدة فقط وقلب الأصلية واواً كـ(مَرْمَوِيّ)
- ويمتنع هذا في الزائدتين معاً: (كُرْسَوِي بُخْتَوِيّ)
قلبُ الثالث واوا (وعليه سيبويه والجمهور)
- وسبق تعليلُه ،ولأنه لم يمكنهم الجمع بين أربع ياءات
- ويُفْتَحُ الثاني ،وهو لا يخلو:
إلحاقُه الياءَ كما هو (حيِّيّ طيِّيّ)
- وعليه بعض العرب واختاره أبو عمرو بن العلاء
- وهو شاذ بنص الناظم وظاهر سيبويه
ليس بدلا من واو: لم يتغير كـ(حَيّ حَيَوِى) مِن (حَيِيْتُ)
بدل من واو: يُقلَبُ واوا كـ(طَيّ طَوَوِيّ) مِن (طَوَيْتُ)
- فمُوجِبُ القلب ياءً هو وجود ياءٍ ثانية وزال الموجِب

تابع التغييرات في غير الآخِر: (فَعِيلة) ونحوُها

(وَفَعَليٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ..وَفُعَليٌّ فِي فَعَيْلَةٍ حُتِمْ..وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا..مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أولِيَا..وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ..وَهكَذَا مَا كَانَ كالْجَلِيلَهْ)

- الشروط

عـــدم اعـــتلال العـــين

- فـلا حـذف فـي: (طَوِيلَـة طَـوِيْلِيّ - قَؤُولـة)

- تعليـل الخليـل: (كرهـوا تحـرك الـواو (طَـوَلِيّ)).

إذ يلزم من تحركها مع فتح ما قبلها قلبُها ألفاً (طَالِي) فيكثر التغيير

ألا يكـــون مضـــاعفاً

- فـلا حـذف فـي: (جَلِيلَـة جَلِيلِـيّ - مَلُولة)

- تعليـل الخليـل: (كراهـة اجتمـاع مِـثْلَين (جَلَلِيّ)).

بالتاء

- وهـو شـرط سيبويه والنـاظم والجمهـور

ولم يشـترطه الكوفيـون والمـبرد

- شذ الحذف مع عدم التاء كـ(ثَقِيف ثَقَفِيّ)

(فَـعِيل) معتـل الـلام

- حكمُه كذي التاء فيجب حذف يائه وفتح عينه

تعليـل

- ثِقَلَ اجتماعُ الياءات والكسر فحذفوا الياء الأولى لضعفها بالسكون والزيادة فبقي (عَلٍ) فوجب فتح عينه، ففعلوا به ما فعلوا بـ(عصاً)

تمثيل: كـ(عَدِيّ عَدَوِيّ - عَلِيّ: عَلَـوِيّ - قُصَـيّ قُصَـوِيّ)

- فخرج صحيح اللام كـ(عَقِيل عَقِيلِيّ)

كـ(عَلِـيّ: عَلِيِّـيّ)

- ومـنهم مـن يقيسُـه مُطلقـاً كالفارسـي ومـنهم مـن يقيسُـه بقلةٍ

- ومـا خـالف فشاذ

شـذ الحـذف مـع صـحة الـلام كـ(ثَقِيف ثَقَفِيّ - قُرَيش قُرَشِيّ - هُذَيل هُذَلِيّ)

وورد: (هـذيلي) بقلـة

- وقاسَه الكوفيون والمبرد إذ لم يشترطوا اعتلال اللام

أجـرى السـيرافي القيـاس في (فُعَيل) دون (فَعِيل)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع التغييرات في غير الآخر: (فَعِيلة) ونحوُها
(وَفَعَليٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ..وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ..وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا..مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أولِيَا..وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ..وَهكَذَا مَا كَانَ كالْجَلِيلَهْ)

(فَعِيلَة فَعَلِيّ)
- بحذف الياء
كـ(حَنِيفَة حَنَفِيّ)

تعليل
- للفرق بين المذكر والمؤنث فجعلوا الحذف في المؤنث لأن تاء التأنيث تُحذفُ فيه فالحذفُ يأنسُ بالحذف
- تعليل سيبويه: (حذراً من اجتماع ثلاث ياءات وكسرتين)

تنبيهات:
- شذ : (عَمِيرة عَمِيرِيّ - سَلِيقة سَلِيقِيّ)
- قياس الطبيعة: طَبَعِي وورد في معناه: (السليقة: سَلِيقيّ)
- فتحوا عين (فَعِيلَة) لأنه صار إلى (فَعِلَة)

(فُعَيْلَة فُعَلِيّ)
- بحذف الياء إذا لم يُضاعَفْ
كـ(جُهَينَة جُهَنِيّ - أُمَيَّة أُمَوِيّ)

شذ: (رُدَينة رُدَيْنِيّ - أُمَيّة أُمَيِّيّ)

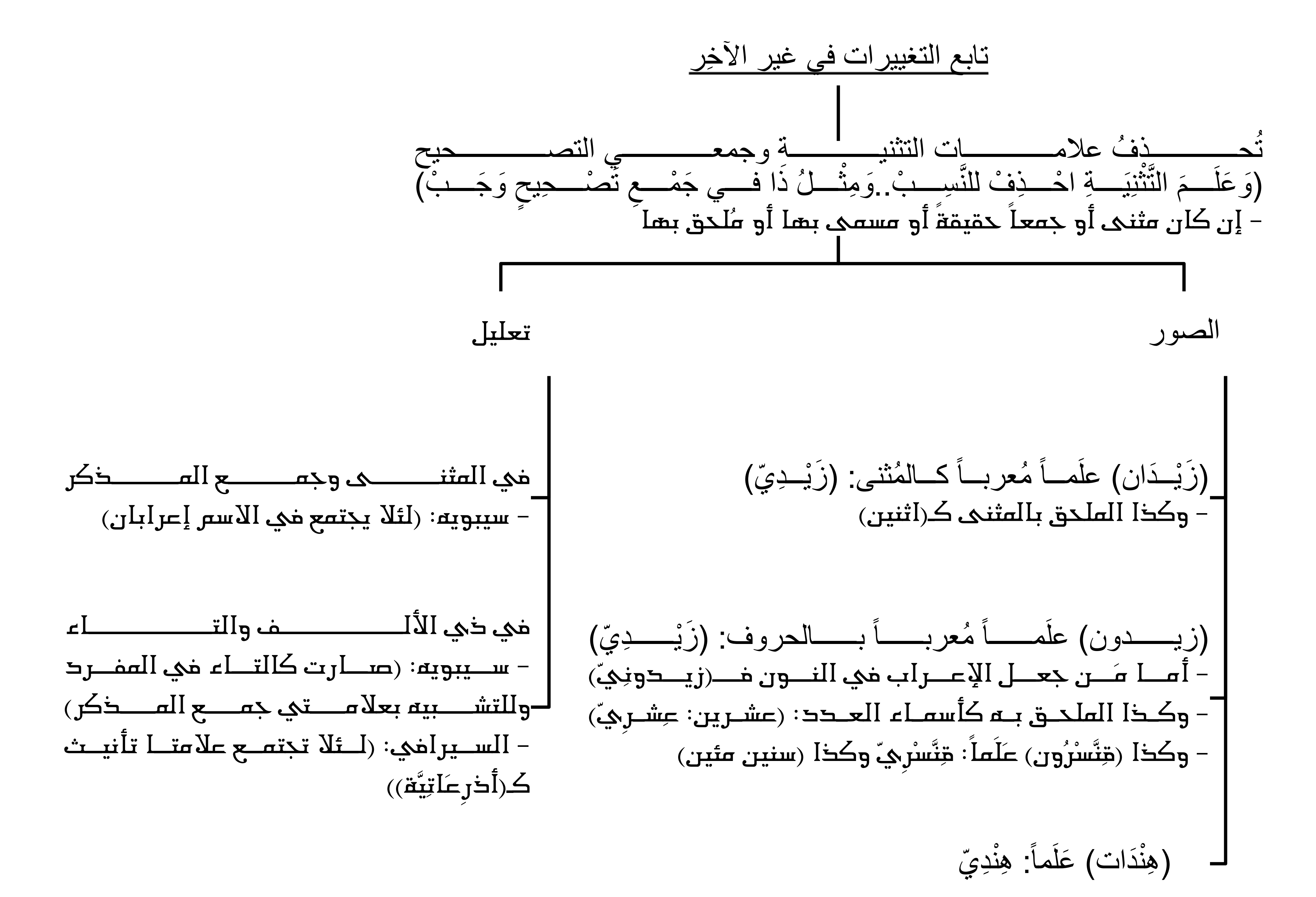
المضاعف لا حذف فيه كـ(قُلَيْلَة قُلَيْلِيّ)

لماذا أدخلوا (فُعَيلة)؟
- (فُعَيلة) المضاعف والمعتل العين لم يذكرها المتقدمون، وتكلم سيبويه وغيره في (فَعِيلة)
- المضاعف لم يقع فيه اختلاف لوجود العلة في (هُرَيْرَة: هُرَيْرِيّ)
- أما معتل العين فلا مُوجِبَ لقلب الواو ألفاً، واختلفوا:
١ - حملُها على فَعِيلة (ابن أبي الربيع والغافقيّ)
٢ - (فُعَيلة) المعتل كغير المعتل: فيقال: (لُوَيزة: لُوَزِي)، فلا محذور إذ لم ينفتح ما قبل الواو (ابن عبيدة الإشبيليّ وظاهر التسهيل)

ما تركه الناظمُ
- وتركُه مشعرٌ بشذوذِه عنده

(فَعُولَة)
- ذكرها سيبويه وفي التسهيل
- وجعله المبردُ وابن الضائع شاذاً إذ لم يُسمَع إلا (شَنُوءَة: شَنَئِيّ)، ولأنه ضعيف قياساً فـ(فَعُول) لم يجز فيه ما جاز في (فَعِيل)
- فالمستثقل مع يائي النسب الياءاتُ والكسراتُ فقط

(فُعُولَة)
- لم يذكرها المتقدمون وأهملها الجمهور
- واعتبارُها ظاهرُ الفارسي وحملَها ابنُ أبي الربيع وابنُ عَبيدةَ الإشبيلي على (فَعُولة)



تابع التغييرات في غير الآخِرِ
تُحـــــــذفُ علامـــــــات التثنيـــــــة وجمعـــــــي التصـــــــحيح
(وَعَلَـــمَ التَّثْنِيَـــةِ احْـــذِفْ للنَّسِـــبْ..وَمِثْـــلُ ذَا فـــي جَمْـــعِ تَصْـــحِيحٍ وَجَـــبْ)
- إن كان مثنى أو جمعاً حقيقةً أو مسمى بها أو مُلحق بها
الصور
تعليل
(زَيْـدَان) علَمــاً مُعربــاً كــالمُثنى: (زَيْـدِيّ)
- وكذا الملحق بالمثنى كـ(اثنين)
(زيـــدون) علَمـــاً مُعربـــاً بـــالحروف: (زَيْـــدِيّ)
- أمــا مَــن جعــل الإعــراب في النــون فـــ(زيـدونِيّ)
- وكـذا الملحـق بـه كأسماء العـدد: (عشـرين: عِشـرِيّ)
- وكذا (قِنَّسْرُون) عَلَماً: قِنَّسْرِيّ وكذا (سنين مئين)
(هِنْدَات) عَلَماً: هِنْدِيّ
في المثنـــــى وجمـــــع المـــــذكر
- سيبويه: (لئلا يجتمع في الاسم إعرابان)
في ذي الألـــــــف والتـــــــاء
- ســيبويه: (صــارت كالتــاء في المفــرد وللتشـــبيه بعلامـــتي جمـــع المـــذكر)
- الســيرافي: (لــئلا تجتمــع علامتــا تأنيــث كـ(أذرِعَاتِيَّة))

تابع التغييرات في غير الآخِر

ما وسطه ياء مشددة مكسورة
(وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ..وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ)
- وجب فك الإدغام وحذف الثانية

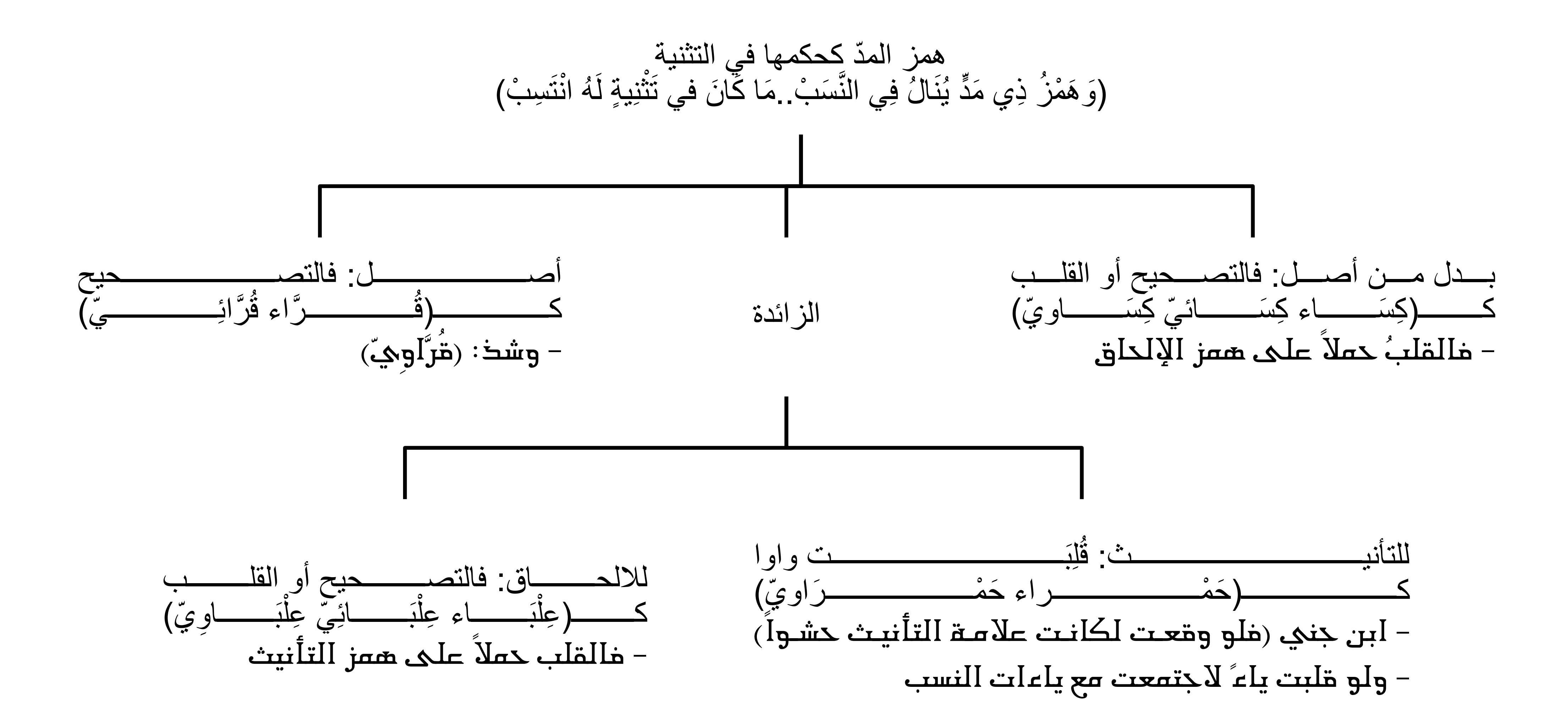
شروطه

- ياء مشددة
  - سواءٌ كانت الأولى أصلاً واواً كـ(ميِّت) أو ياءً كـ(طيِّب)
  - فخرج:
    ١- غير المشدد: (بيت بَيْتِيّ)
    ٢- المشدد غير الياء: (عَطَوَّد: عَطَوَّدِيّ)
- كونها مكسورةً
  - لِثِقَلِ اجتماع أربع ياءات وكسرتين فالكسرة مع الياءات كياءٍ أخرى
  - فخرج: (هَبَيَّخ: هَبَيَّخِيّ)
- بينها وبين ياء النسب حرفٌ كـ(مُهَيِّيم تصغير مُهَيِّم: مُهَيِّيمِيّ)
  - فلم يحذفوا الياء الساكنةَ فوجودُها مُخفِّفٌ لاجتماع مشددين

تمثيل: (طَيِّب: طَيْبِيّ - سيِّد: سَيْدِيّ)

تنبيهات

- لو كانت الياء المشددة مفتوحةً لم تُحذَفْ كـ(هَبَيَّخ هَبَيَّخِيّ)
  مصطفى: (الهَبَيَّخ/ـة): الممتلئ أو الذي لا خير فيه أو الأحمق وانفرد المذكر بالوادي العظيم أو النهر العظيم وانفردت الأنثى بالمرضعة.
- شذ
  - (طَيِّئ: طَائِيّ) بإبدال الياء ألفا والقياس: (طَيْئِيّ) ولكنه لم يَرِدْ
  - مصطفى: ((أُسَيِّد: أُسَيديّ) وورد ْأُسَيِّدِيّ في حديث حنظلة في مسلم)



همز المدّ كحكمها في التثنية
(وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ..مَا كَانَ في تَثْنِيةٍ لَهُ انْتَسِبْ)
بدل من أصل: فالتصحيح أو القلب
كـ(كِسَاء كِسَائيّ كِسَاويّ)
- فالقلبُ حملاً على همز الإلحاق
الزائدة
أصل: فالتصحيح
كـ(قُرَّاء قُرَّائِيّ)
- وشذ: (قُرَّاوِيّ)
للتأنيث: قُلِبَت واوا
كـ(حَمْرَاء حَمْرَاويّ)
- ابن جني (فلو وقعت لكانت علامة التأنيث حشواً)
- ولو قلبت ياءً لاجتمعت مع ياءات النسب
للإلحاق: فالتصحيح أو القلب
كـ(عِلْبَاء عِلْبَائِيّ عِلْبَاوِيّ)
- فالقلب حملاً على همز التأنيث

النسب إلى المركب

أولاً: تركيب جملة أو مزج: النسب للصدر

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا..رُكِّبَ مَزْجاً)

المركب الجُملة (الإسنادي)

- ولا يُنسَبُ إلى الجملة إلا عند التسمية بها

تمثيل:

(تأبط شرا: تأبطى - برَقَ نحرُهُ: برَقيّ)

(ضَرَبْتُ وضَرَبَكَ: ضَرَبِيّ - قُلْتُ: قُوليّ - كُنْتُ: كُونيّ) وهكذا في كل فعلٍ

وشذ في (كُنْتُ):

١ - (كُنْتِيّ) أي: كبير كـ(إذا ما كنتَ مُلْتَمِساً لغوثٍ فلا تصرخْ بكُنتيٍّ كبيرِ)

٢- (كُنْتُنِيّ): (ولستُ بكنتيٍّ ولستُ بعاجزٍ وشرُّ الرجال الكنتِنيُّ وعاجزُ) فالشيخ كثيراً ما يقول: كنت وكنت

تعليل: اختص الصدر لشبهه بالمضاف

تنبيهات

هو عام في كل محكيّ لا جملةٍ فقط (حيثما: حيثيّ - لولا: لوِّيّ - إنما: إنِّيّ) بحذف العجز وكلام سيبويه والتسهيل شاملٌ

خَالَفَ الجرميُّ فأجاز النسب إلى العَجُزِ قياساً على المزجي

- الجواب: النسب إلى عجُز المزجي نادر فكيف يقاس

المركب المزجي

كـ(بعلبك: بَعْلِيّ - خمسة عشر علَماً: خمسيّ - إحدى عشرة: إحْدِيّ وإحْدَوِيّ)

تعليل

- الخليل: (ثاني المركبين كتاء التأنيث فيسقُط في النسب)

- سيبويه (الصدر كالمضاف فيُنسَبُ إليه)

شذ:

(تزوجتُها راميَّةً هُرمُزيَّةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الزرقِ)

بناء اسمٍ واحدٍ من الجزئين كـ(حَضْرَمِيّ)

- وهو نادر وإنما يكثر في المضاف كـ(عبشميّ)

مسألتان

خص النحاةُ المسألةَ بالأعلامِ

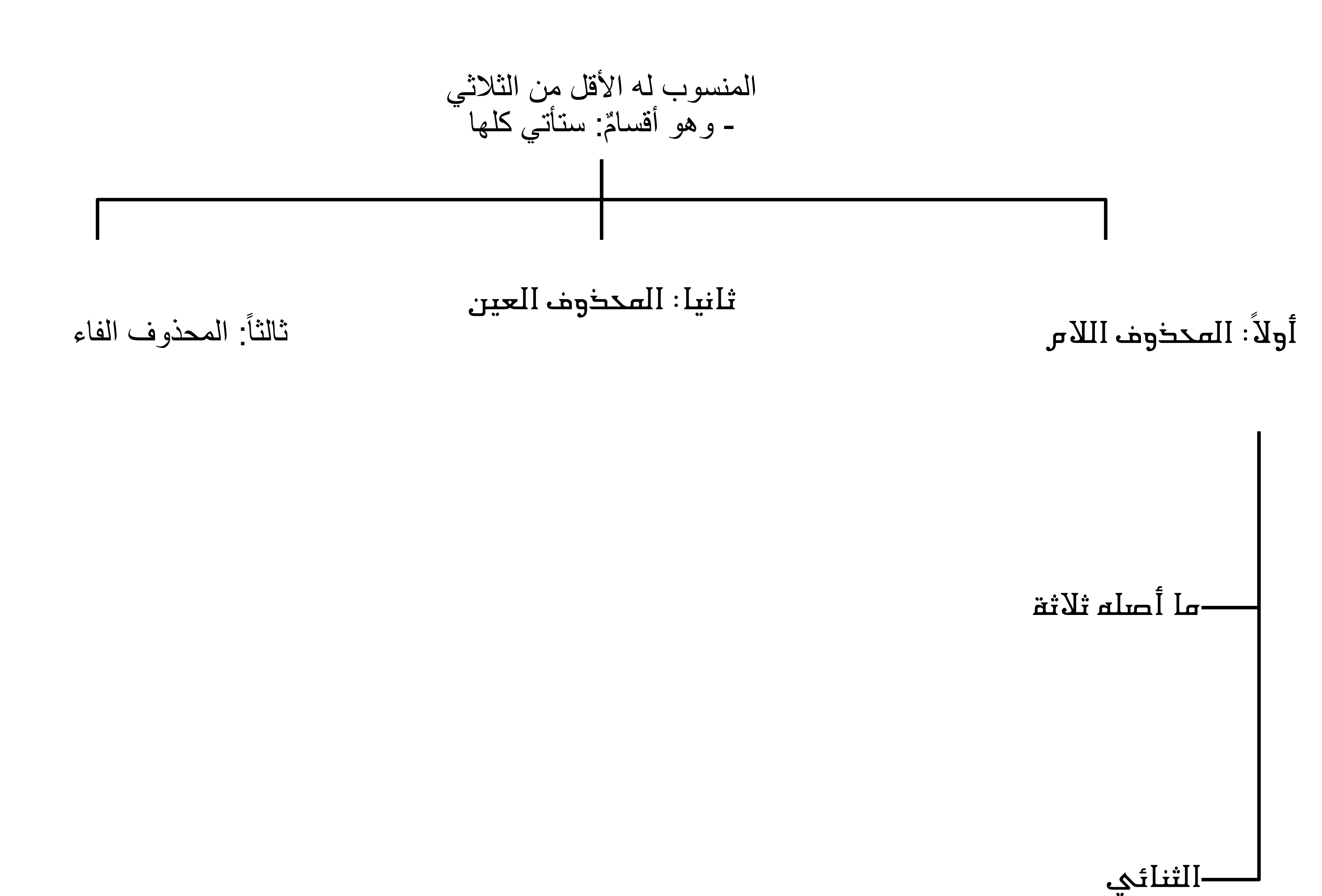
- وقد يقع لَبْسٌ لا يُحْفَلُ بِه لعِلمِ المخاطب بما نسب إليه ،فاللبس في الأعلام قليل فاغتُفِرَ

- وعمَّمَ أبو حاتم السجستاني في غير الأعلام ولكن يُنسَبُ إلى الاسمين معا في الأعداد خوفَ اللبس كـ(أحديّ عشريّ)

أجاز الجَرميّ النسبَ إلى العجز أو الصدر خلافا للجمهور كـ(حضرموت: حَضَريّ أو مَوْتيّ) كما قد يجوز في المتضايفين

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع النسب إلى المركب
ثانياً: تركيب إضافة
الأصل: النسب للصدر (فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ..مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ)
تمثيل كـ(امرىء القيس امْرِئِيّ: مَرَئِيّ)
ضابطُه
- كل مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول ولم يُرَد له معنًى غير ذلك هذا هو التعريف الخاص به
- العلة: الثاني كتمام الأول وواقع موقع التنوين منه ولا تأثير له في التعريف
خرجت صورٌ فيُنسَبُ للعجُز
(وَانْسُبْ.. وَلِثَانٍ تَمَّمَا..إضَافَةً مَبدوءةً بِابْنٍ أَوَ ابْ..أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ)
خوف اللبس
كـ(عبد الأشهل أشهَلي - عبد مناف: منافيّ)
في مراعاة هذا اللبس مذهبان:
١ - يُوقَفُ على السماع (ابن أبي الربيع)
٢- يُقاسُ (الناظم والسيرافي والشلوبين وابن عصفور وظاهر سيبويه)
لا يُنْسَبُ إلى الاسمين معاً
- فإعراب الأول بحسب العامل والثاني مخفوض ومحل الإعراب في النسب هو الياء فلا تجتمعُ هذه الإعرابات
وأما: (عبد شمس: عبشميّ - عبد القيس: عبقسيّ)
- فشاذ عند سيبويه وابن خروف والناظم والجمهور
- وقاسَه الجوهري
مُعرَّفاً بالعجُز
كـ(غلامُ زيدٍ زَيدِيّ)
صدرُه: (ابن - أب)
- إذ لم يُؤت بالثاني إلا للتعريف فحذفُهُ نقضٌ للغرضِ
تمثيلٌ: (ابنُ الزُبيرِ زُبَيرِيّ - أبو بكرٍ بَكْرِيّ)
- يدخل: (بنت غيلان: غيلانيّ - أم السعد: سعديّ)
أطلق الجمهور وفصَّل ابنُ الضائع
تفصيلهُ
١ - غير مسمىً به: كالجمهور
٢- مسمًّى به: فيُنسَبُ للصدر
الجواب عليه: قلما يأتي (ابن فلان وأبو فلان) عَلَماً بالتعليق بل يأتي علماً بالغلبة والعلم بالغلبة


المنسوب له الأقل من الثلاثي
- وهو أقسامٌ: ستأتي كلها
ثالثاً: المحذوف الفاء
ثانيا: المحذوف العين
أولاً: المحذوف اللام
ما أصله ثلاثة
الثنائي

مُصْطفَى دَنْقَش

المنسوب له الأقل من الثلاثي:

أولاً: المحذوفَ اللام

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ..جَوَازاً إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ..فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِيْ التَّثْنِيةِ..وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهذِي تَوْفِيَهْ)

١- ما أصلُهُ ثلاثة

لا تخلو لامُه:

مستحقة للرد في التثنية وجمعى التصحيح

حكمُهُ: وجب الردّ

أمثلة: (أبٌ أبَوِيّ - أخ أخَوِيّ - سَنَوِيّ: سَنَهِي)

كـ(أخوان أبوان سنوات سَنَهَات)

غير مستحقة الرد في التثنية وجمعي التصحيح - جاز الرد وتركه

تمثيل

كـ(يَدٌ يَدَوِيّ يَدِيّ - ابنٌ بَنَوِي ابْنِيّ - غَد: غَدِيّ وغَدَوِيّ - شَفَة: شَفِيّ شَفَهِيّ)

كـ(يَدَان - يدون - غدان - شفتان)

(حِرٍ: حِرِيّ وحِرَحِيّ) فلامُه حاءٌ بدليل: أحراح وحُرَيح

الرد غير المألوف نوعان:

١- لا يُرَدُّ:

٢- الرد الشاذ: كـ(يدَيَان دَمَيَان)

المنسوب له الأقل من الثلاثي:
أولاً: المحذوفَ اللام
١- ما أصلُهُ ثلاثة

مسائل

مناقشة في الحملِ النسب على التثنية والجَمْعَين
- الحملُ مذهبُ سيبويه والمتقدمين والناظم

علة الحمل: التثنية والجمعان بابُهما ألا يتغيرَ الاسمُ وبابُ النسب بالضد، فردُّ المحذوف في التثنية والجمعين يعني أن ردهما في النسب أولى، وعدم الرد فيهما يُبقِي النسبَ مُحتمِلاً

لا فائدة في الإحالة على جمع المذكر السالم
- عدم ذكره الحملِ مسلكُ سيبويه والنحاة والتسهيل
- ما حُذِفَتْ لامُه لم يُسْتَعْمَل عَلَماً بل نكرةً فقط كـ(يدٌ دمٌ) فلا يُجمع بالواو والنون وأما (أبون أبين) فالحمل على التثنية كافٍ

ما حُذِفَ منْهُ وعُوِّضَ ألفَ الوصلِ كـ(ابن ابنان - اسم اسمان) فتقول: (ابْنِيّ - اسْمِيّ) فإذا أزيلَ الهمزُ: (سَمَوِيّ - بَنَوِيّ)

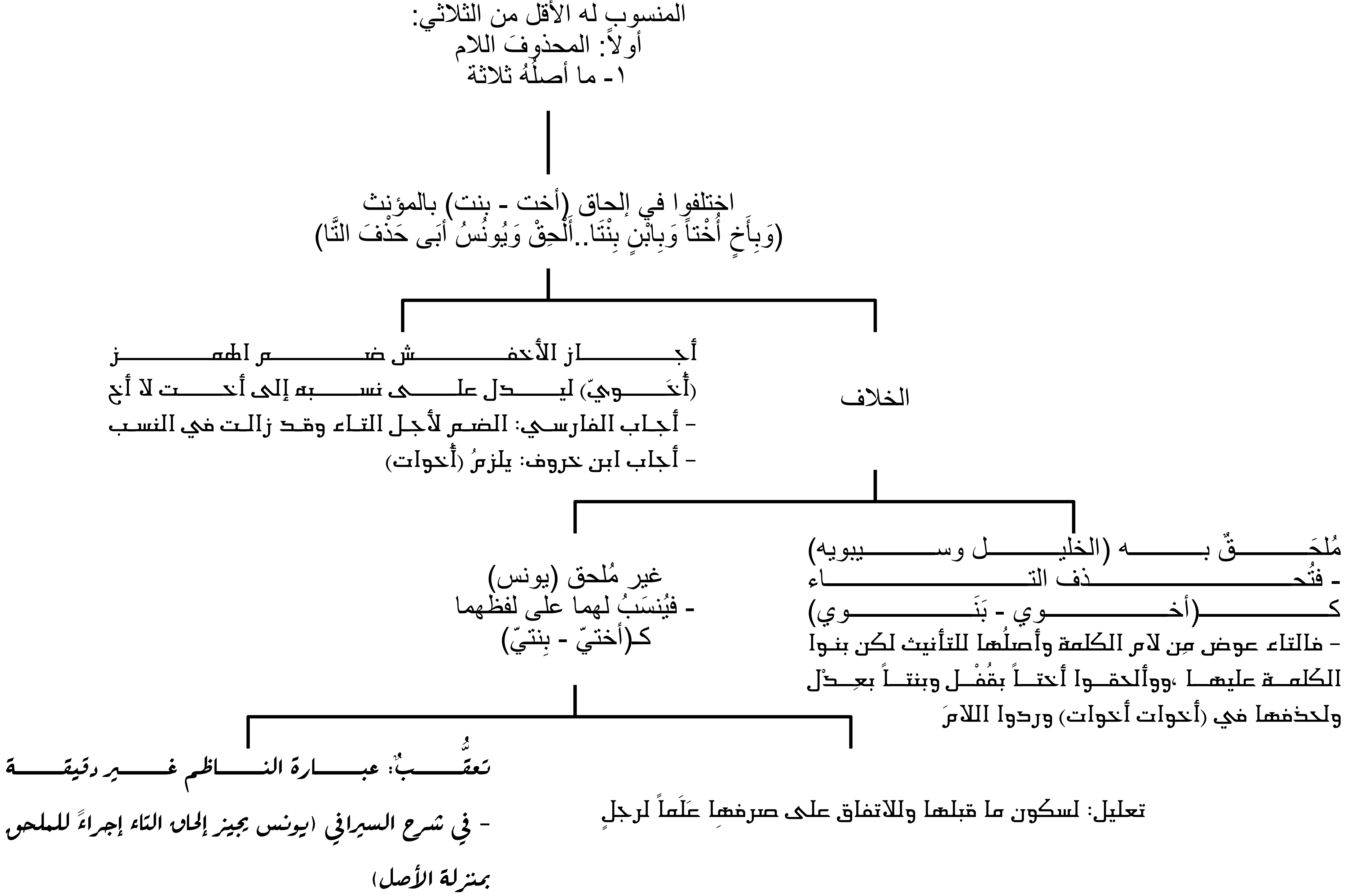
حكم العين عند رد اللام

متحركة فلا إشكال
- أخ أصله: أخَو بدليل: آخاء فأفعال لا يكون قياساً لفَعْل صحيح العين بل لفَعَل

ساكنة أصلاً
- (يَد) بدليل (أَيْدٍ) على أفعال
- (غَد) بدليل: (آتِيك غَدْواً
- دَم فالأصل في الدعوى السكون ولا تحريك إلا بدليل

يُحَرَّكُ للنسب (سيبويه والسيرافي والجمهور) كـ(دَمَوِيّ يَدَوِيّ)
- للسماعِ ولتحركها للإعراب

يبقى ساكناً (الأخفش والمبرد) كـ(يَدْيِيّ غَدْوِيّ)



المنسوب له الأقل من الثلاثي:
أولاً: المحذوفَ اللام
١- ما أصلُهُ ثلاثة
اختلفوا في إلحاق (أخت - بنت) بالمؤنث
(وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا..أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)
أجاز الأخفش ضم الهمز
(أُخَوِيّ) ليدل على نسبه إلى أخت لا أخ
- أجاب الفارسي: الضم لأجل التاء وقد زالت في النسب
- أجاب ابن خروف: يلزمُ (أُخوات)
الخلاف
مُلحَقٌ به (الخليل وسيبويه)
- فتُحذف التاء
كـ(أخوي - بَنَوي)
- فالتاء عوض مِن لام الكلمة وأصلُها للتأنيث لكن بنوا الكلمة عليها، ووألحقوا أختاً بقُفْل وبنتاً بعِدْل
ولحذفها في (أخوات أخوات) وردوا اللامَ
غير مُلحق (يونس)
- فيُنسَبُ لهما على لفظهما
كـ(أختيّ - بِنتيّ)
تعقُّبٌ: عبارةَ الناظم غير دقيقة
- في شرح السيرافي (يونس يجيز إلحاق التاء إجراءً للملحق بمنزلة الأصل)
تعليل: لسكون ما قبلها وللاتفاق على صرفهِا عَلَماً لرجلٍ

المنسوب له الأقل من الثلاثي: أولاً: المحذوفَ اللام

٢- الثنائي

- فلا يخلو ثانية

١ - عينُه صحيحة كـ(يد) ومضى بيانُه

٢- عينُه معتلة:

لامه معلومة الأصل

لا يوجد إلا:

١ - بتاء تأنيث كـ(شاة)

٢- ملازما للإضافة: (ذو لصاحب - فو للفم - شاة أصلُها شَوْهَة بدليل: شِيَاه)

حُكمُه: تُردُّ اللامُ مُطلقاً

- فالاسمُ لا يُنسَب إليه حتى يقدر مستقلاً مختزَل التاء ومقتطعاً من الإضافة

- ذو مال: ذَوَوِيّ

- شاة: (شاهيّ) لسيبويه، (شَوْهِيّ) للأخفش لأنه يردُّ الكلمة بعد ردِّ المحذوف إلى سكونها الأصلي

لامُه مجهولة الأصل

- يوجد في الأسماء غير المتمكنة والحروف

- والنسبُ إليه لا يكون إلا في التسمية

صحيح: جاز التضعيفُ وعدمُه كـ(كَمْ كَمِيّ كَمِّيّ)

معتل: (وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي.. ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَلا وَلائِي)

واو: وجب تضعيفُه كـ(لَوْ لَوِّيّ)

- فالتضعيفُ للفرار مِنْ بقاء اسم متمكنٍ على حرفين ثانيهما لينٌ وهو معدومٌ، والتضعيف أولى من اجتلاب حرف جديد

- وَرَدَ التضعيفُ: (ليتَ شعري وأينَ منِّيَ ليتُ إنَّ ليتاً وإنَّ لوّاً عناءُ)

ياء

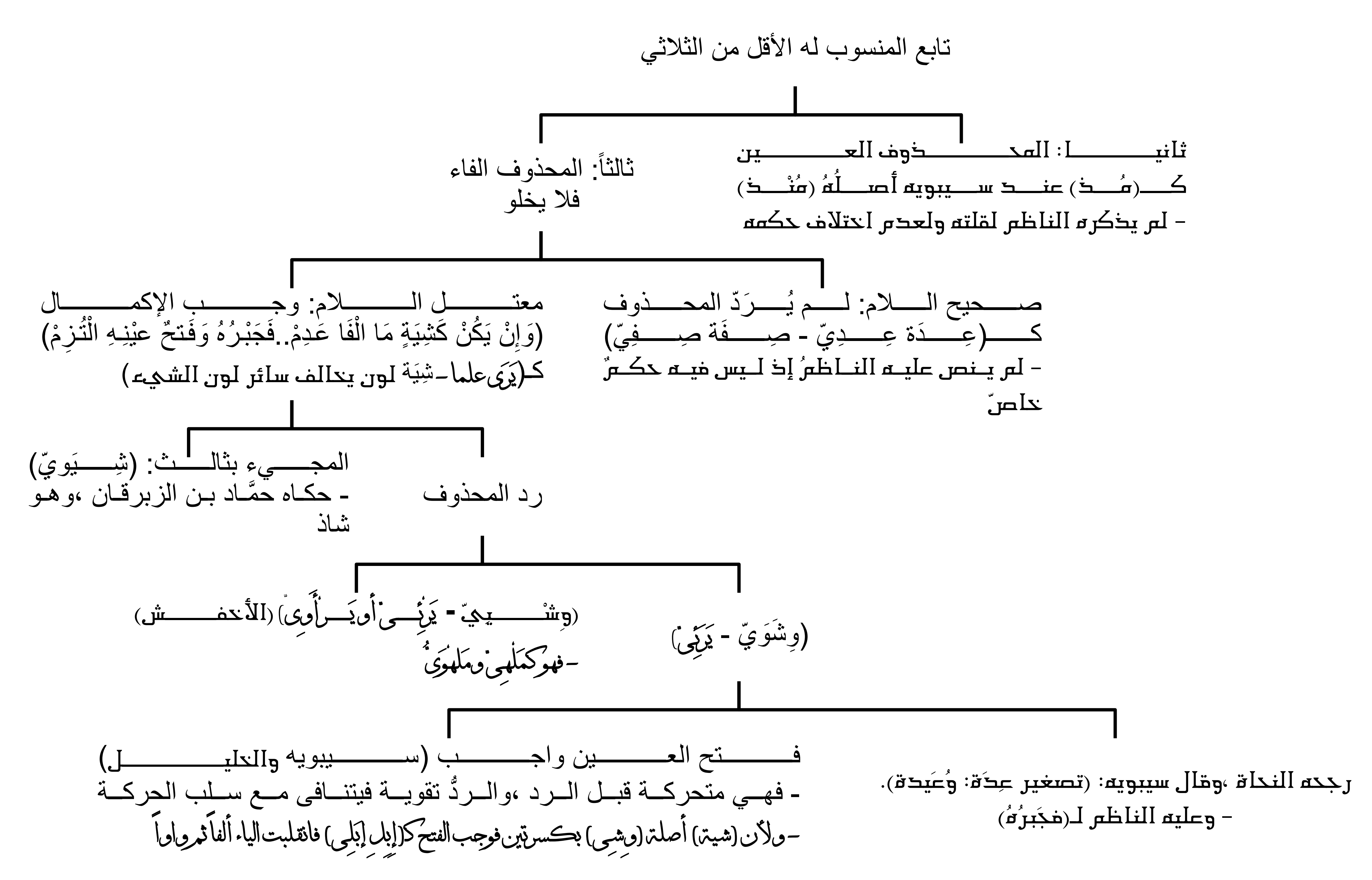
- ظاهِرُهُ التضعيف كـ(كَيْ كَيِّيّ)

ولكن ترَكَه إحالةً على (ونحو حيٍّ..) كـ(كي: كَيَوِيّ - أَيْ: أَيَوِيّ)

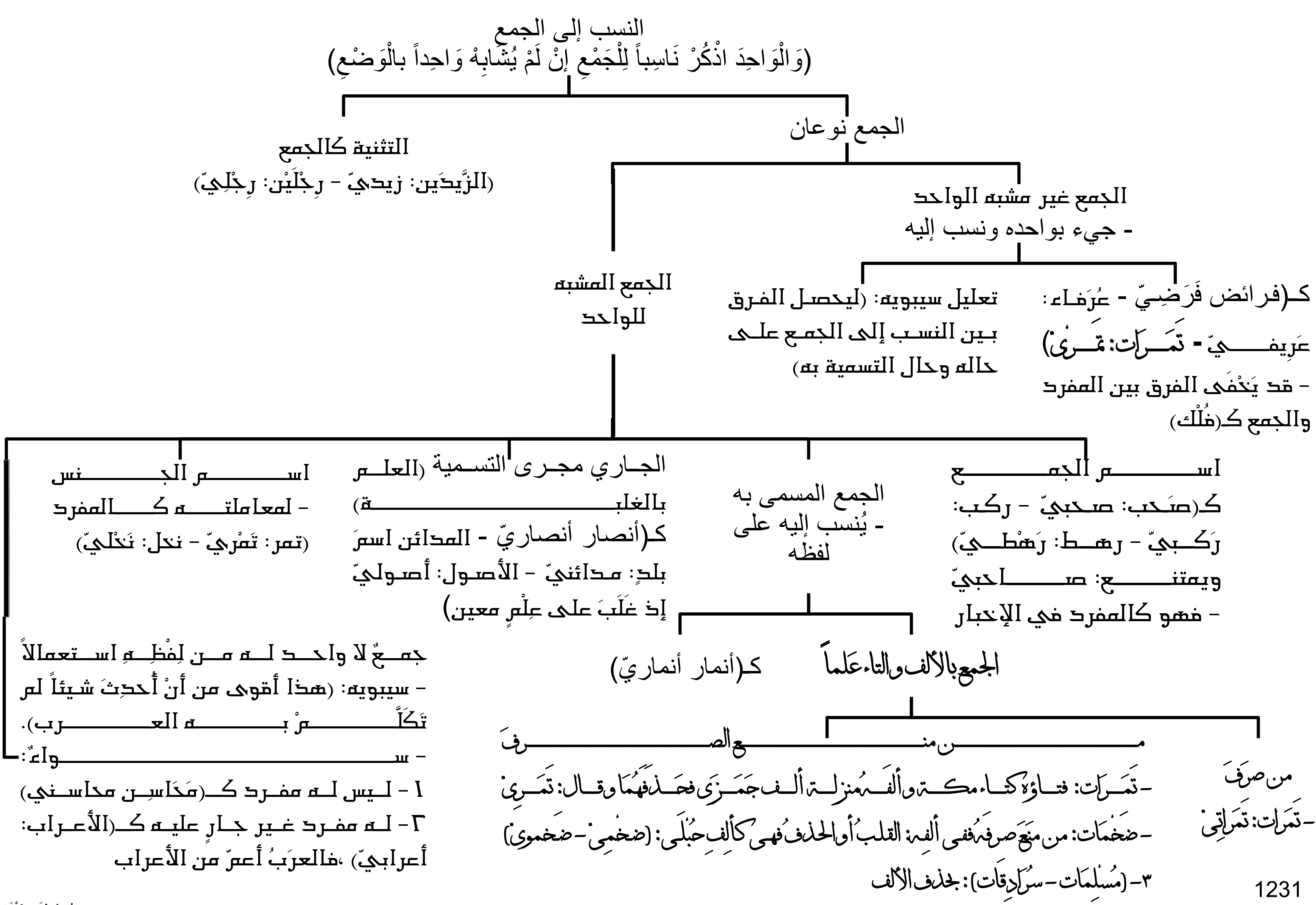
ألف: ضوعفت وأبدلت الثانية همزة: كـ(لا: لائِيّ)

- ونص على القلبِ للتسهيل لئلا يلتقي ساكنان

- ويجوز قلب الهمزة واوا: (لاوِيّ)



تابع المنسوب له الأقل من الثلاثي
ثانيا: المحذوف العين
كـ(مُذ) عند سيبويه أصلُهُ (مُنْذ)
- لم يذكره الناظم لقلته ولعدم اختلاف حكمه
ثالثاً: المحذوف الفاء
فلا يخلو
صحيح اللام: لم يُرَدّ المحذوف
كـ(عِدَة عِدِيّ - صِفَة صِفِيّ)
- لم ينص عليه الناظمُ إذ ليس فيه حكمٌ خاصّ
معتل اللام: وجب الإكمال
(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ..فَجَبْرُهُ وَفَتحٌ عيْنِهِ الْتُزِمْ)
كـ(يَرَى علما - شِيَة لون يخالف سائر لون الشيء)
المجيء بثالث: (شِيَوِيّ)
- حكاه حمَّاد بن الزبرقان، وهو شاذ
رد المحذوف
(وِشْيِيّ - يَرْئِيْ أو يَرأَوِيّ) (الأخفش)
- فهو كمَلْهِيْ ومَلْهَوِيّ
(وِشَوِيّ - يَرَئِيْ)
فتح العين واجب (سيبويه والخليل)
- فهي متحركة قبل الرد، والردُّ تقوية فيتنافى مع سلب الحركة
- ولأن (شية) أصلة (وِشِي) بكسرتين فوجب الفتح كـ(إِبِل إِبَلِي) فانقلبت الياء ألفاً ثم واواً
رجحه النحاة، وقال سيبويه: (تصغير عِدَة: وُعَيْدَة).
- وعليه الناظم لـ(فجَبرُهُ)



النسب إلى الجمع
(وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ)
الجمع نوعان
التثنية كالجمع
(الزَّيدَين: زيديّ - رِجْلَيْن: رِجْلِيّ)
الجمع غير مشبه الواحد
- جيء بواحده ونسب إليه
كـ(فرائض فَرَضِيّ - عُرَفاء: عَرِيفيّ - تَمَرَات: تَمَرِيّ)
- قد يَخْفَى الفرق بين المفرد والجمع كـ(فُلْك)
تعليل سيبويه: (ليحصل الفرق بين النسب إلى الجمع على حاله وحال التسمية به)
الجمع المشبه للواحد
اسم الجمع
كـ(صَحْب: صحبيّ - رَكْب: رَكْبيّ - رهط: رَهْطيّ)
ويمتنع: صاحبيّ
- فهو كالمفرد في الإخبار
الجمع المسمى به
- يُنسب إليه على لفظه
الجمع بالألف والتاء علماً
كـ(أنمار أنماريّ)
من صرفَ
-تَمَرَات: تمراتِيّ
من منع الصرفَ
-تَمَرَات: فتاؤه كتاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما وقال: تَمَرِيّ
-ضَخْمَات: من منع صرفه ففي ألفه: القلبُ أو الحذفُ فهي كألف حُبْلَى: (ضخميّ - ضخمويّ)
٣-(مُسْلِمَات - سُرَادِقَات): بحذف الألف
الجاري مجرى التسمية (العلم بالغلبة)
كـ(أنصار أنصاريّ - المدائن اسمَ بلدٍ: مدائنيّ - الأصول: أصوليّ إذ غَلَبَ على عِلْمٍ معين)
اسم الجنس
- لمعاملته كالمفرد
(تمر: تَمْرِيّ - نخل: نَخْلِيّ)
جمعٌ لا واحد له من لفظه استعمالاً
- سيبويه: (هذا أقوى من أنْ أُحدِثَ شيئاً لم تَكَلَّمْ به العرب).
- سواءٌ:
١- ليس له مفرد كـ(مَحَاسِن محاسني)
٢- له مفرد غير جارٍ عليه كـ(الأعراب: أعرابيّ)، فالعربُ أعمّ من الأعراب
مُصْطَفَى دَنْقَش

الاستغناء عن ياء النسب

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ..فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

- وهو خلاف الغالب

أبنية الاستغناء

(فَعَّال) في الحِرَف غالبا وفيه علاج ومحاولة غالباً كـ(بَقَّال لبَّان تمَّار جمَّال حمَّار)

- قد يكون بمعنى صاحب كذا كـ(وما ربك بظلام للعبيد) أي بذي ظلم.

(فَعِل) كـ(لستُ بليلي ولكنِّي نَهِرْ..لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبْتَكِرْ) أي: نهاري: عامل بالنهار

- واختلفوا:

١ - بمعنى صاحب لما فيه علاج ومحاولة (الجمهور)

٢- للملازم للشيء ،فنَهِرٌ للملازم للشغل نهاراً (ابن عصفور)

(فاعِل) أي: صاحب كذا وليس فيه علاج ولا محاولة

كـ(وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنَّكَ..لابِنٌ في الصَّيف تامِرْ) أي: صاحب تمر وصاحب لبن

- (دعِ المكارم لا ترحل لبُغيتها واقعُدْ فإنك أنتَ الطاعمُ الكاسي)

(إلى عَطَنٍ رَحْبِ المباءة آهِلِ)

- نسبةً للأهل أي: ذي أهل ولا يجري على الفعل فلو جرى لكان: (مأهول) فالفعل مبني للمجهول

الاستغناء عن ياء النسب

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ..فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

- وهو خلاف الغالب

مسائل

هل هذه الأبنية وياء النسب متعاقبات؟

١ - لا (الناظم هنا وفي التسهيل وظاهر سيبويه)

- وإنما ورد قليلاً، فهي للاحتراف أو بمعنى صاحب

٢- يجوز بإطلاق (ابن عصفور) كـ(لآّل ولؤلؤيّ لبائع اللؤلؤ

- عاجيّ وعوَّاج لصاحب العاج:

هل تُقاس هذه الأبنية

١ - نعم (الناظم هنا وفي التسهيل والشلوبين وظاهر سيبويه)

- إذ ذكر الناظم في آخر الباب أن غير المذكور سماعٌ فالبابُ له قياسٌ

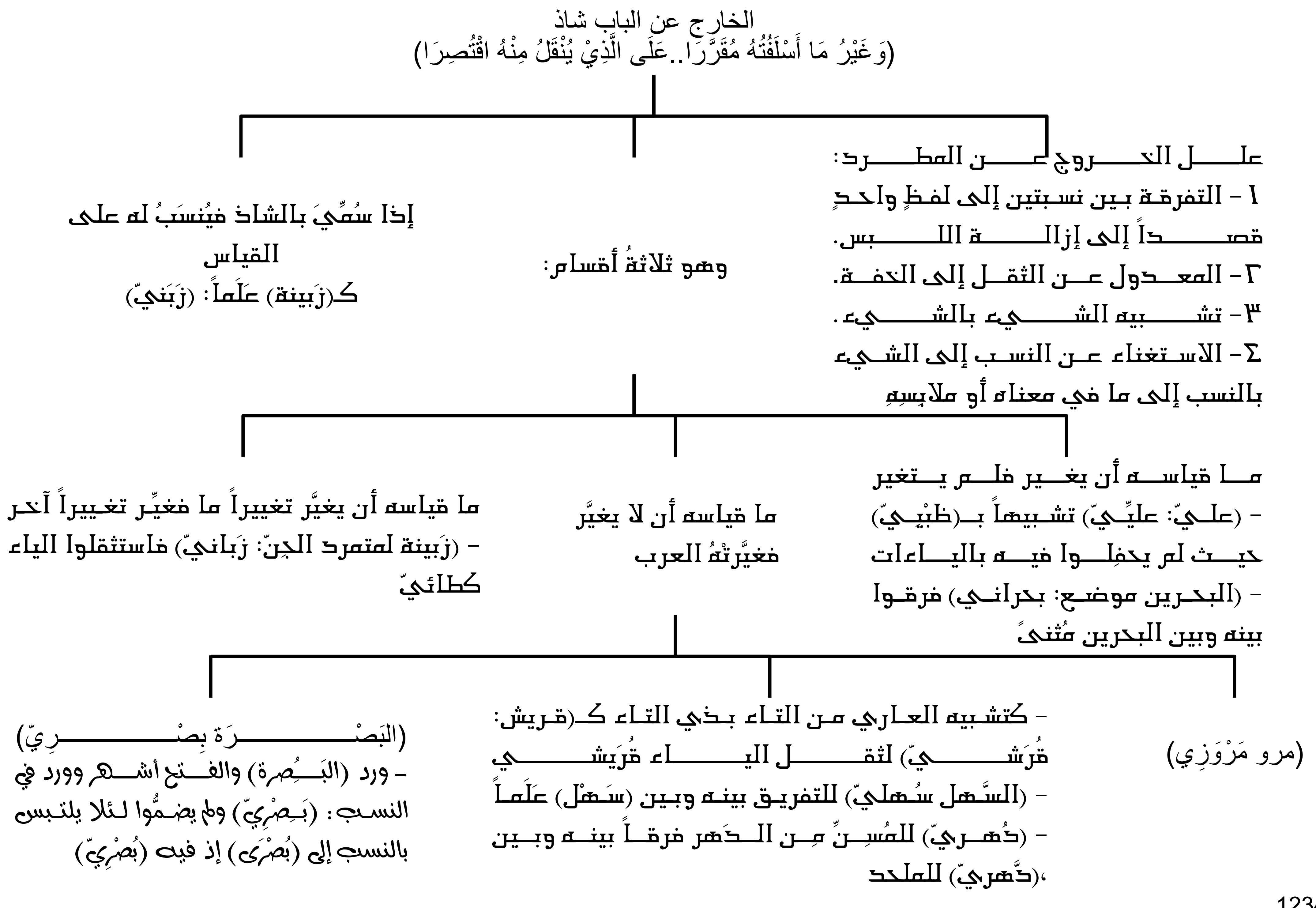
٢- لا (ابن خروف)، بل سماعٌ، ويحتمله كلام سيبويه

النحاة لا يذكرون (فَعِل) لقلته ويمكن أن يكون الناظمُ قاسَهُ

النحاة يذكرون (فعول - مفعال - مِفْعَل - مِفعِيل)

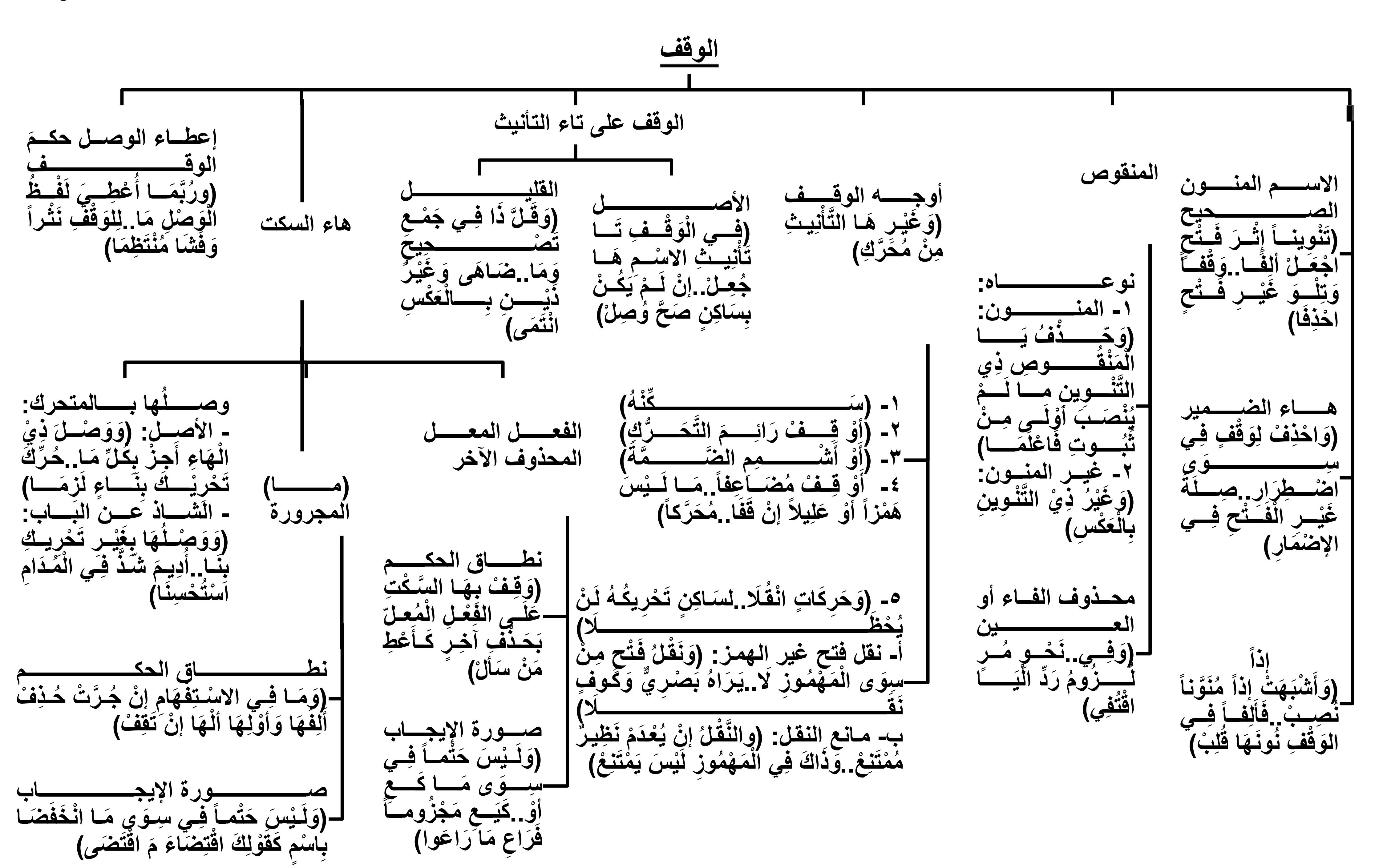
- فكل صفة جرت على المذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ فهي من هذا الباب

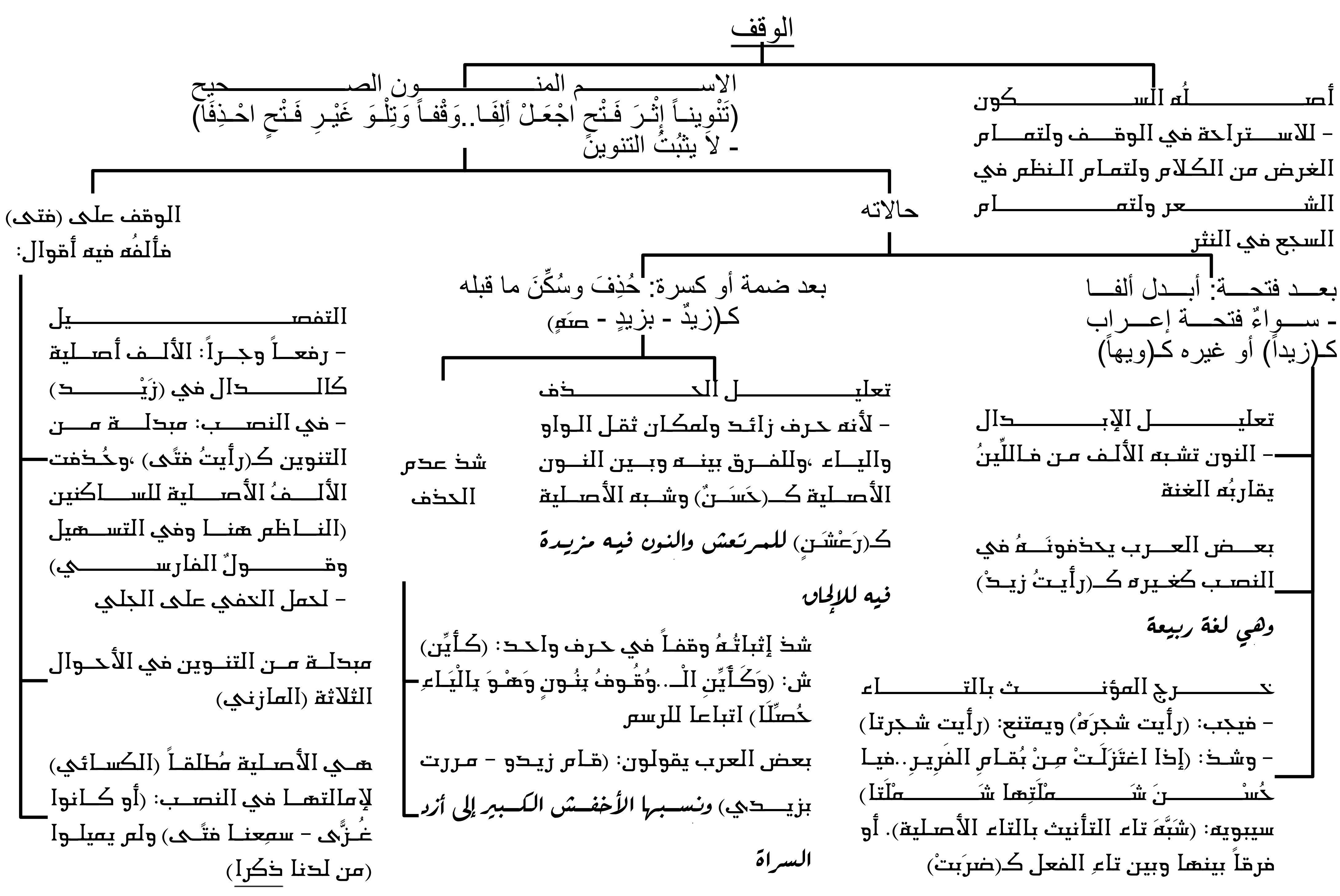
- ولا يُنظَرُ إلى جريانه على فعلٍ لأن المراد معنى النسب فقط لا العمل، فمنه ما له فعل كـ(عشية راضية) ومنه لا كـ(آهِلٌ)


الخارج عن الباب شاذ
(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا..عَلَى الَّذِيْ يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)
علل الخروج عن المطرد:
١ - التفرقة بين نسبتين إلى لفظٍ واحدٍ قصداً إلى إزالة اللبس.
٢- المعدول عن الثقل إلى الخفة.
٣- تشبيه الشيء بالشيء.
٤- الاستغناء عن النسب إلى الشيء بالنسب إلى ما في معناه أو ملابسِهِ
وهو ثلاثةُ أقسام:
إذا سُمِّيَ بالشاذ فيُنسَبُ له على القياس
كـ(زَبينة) علَماً: (زَبَنيّ)
ما قياسه أن يغير فلم يتغير
- (عليّ: عليِّيّ) تشبيهاً بـ(ظَبْيِيّ) حيث لم يحفِلوا فيه بالياءات
- (البحرين موضع: بحراني) فرقوا بينه وبين البحرين مُثنىً
ما قياسه أن لا يغيَّر فغيَّرتْهُ العرب
ما قياسه أن يغيَّر تغييراً ما فغيِّر تغييراً آخر
- (زَبينة لمتمرد الجِنّ: زَباني) فاستثقلوا الياء كطائيّ
(مرو مَرْوَزِي)
- كتشبيه العاري من التاء بذي التاء كـ(قريش: قُرَشيّ) لثقل الياء قُرَيشي
- (السَّهل سُهليّ) للتفريق بينه وبين (سَهْل) علَماً
- (دُهريّ) للمُسِنِّ مِن الدَّهر فرقاً بينه وبين (دَّهريّ) للملحد،
(البَصْرَة بِصْرِيّ)
- ورد (البَصِرة) والفتح أشهر وورد في النسب: (بَصْرِيّ) ولم يضمُّوا لئلا يلتبس بالنسب إلى (بُصْرَى) إذ فيه (بُصْرِيّ)

مُصْطفَى دَنْقَش


اَلْوَقْفُ


الوقف
الاسم المنون الصحيح
(تَنْوِيناً إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا..وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا)
هاء الضمير
(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ..صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ)
إذاً
(وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ..فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونَهَا قُلِبْ)
المنقوص
نوعاه:
١- المنون:
(وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)
٢- غير المنون:
(وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ)
محذوف الفاء أو العين
(وَفِي..نَحْوِ مُرِ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي)
أوجه الوقف
(وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ)
١- (سَكِّنْهُ)
٢- (أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)
٣- (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)
٤- أَوْ قِفْ مُضَاعِفاً..مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا..مُحَرَّكاً)
٥- (وَحَرِكَاتٍ انْقُلَا..لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا)
أ- نقل فتح غير الهمز: (وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا..يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا)
ب- مانع النقل: (وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ..وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)
الوقف على تاء التأنيث
الأصل
(فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ..إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ)
القليل
(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا..ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى)
هاء السكت
الفعل المعل المحذوف الآخر
نطاق الحكم
(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ)
صورة الإيجاب
(وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ..كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوا)
(ما) المجرورة
نطاق الحكم
(وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ)
صورة الإيجاب
(وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)
وصلها بالمتحرك:
- الأصل: (وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا..حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا)
- الشاذ عن الباب: (وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا..أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)
إعطاء الوصل حكم الوقف
(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا..لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا)


الوقف
أصلُه السكون
- للاستراحة في الوقف ولتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر
الاسم المنون الصحيح
(تَنْويناً إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا..وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا)
- لاَ يثْبُتُ التنوينَ
حالاته
الوقف على (فتى)
فألفُه فيه أقوال:
بعد فتحة: أبدل ألفا
- سواءٌ فتحة إعراب كـ(زيداً) أو غيره كـ(ويهاً)
بعد ضمة أو كسرة: حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبله
كـ(زيدٌ - بزيدٍ - صَهٍ)
تعليل الإبدال
- النون تشبه الألف من فاللِّينُ يقاربُه الغنة
بعض العرب يحذفونَهُ في النصب كغيره كـ(رأيتُ زيدْ)
وهِي لغة ربيعة
خرج المؤنث بالتاء
- فيجب: (رأيت شجرَهْ) ويمتنع: (رأيت شجرتا)
- وشذ: (إذا اعتَزَلَتْ مِنْ بُقامِ الفَرِيرِ..فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتَا)
سيبويه: (شَبَّهَ تاء التأنيث بالتاء الأصلية). أو فرقاً بينها وبين تاءِ الفعل كـ(ضربَتْ)
تعليل الحذف
- لأنه حرف زائد ولمكان ثقل الواو والياء، وللفرق بينه وبين النون الأصلية كـ(حَسَنٌ) وشبه الأصلية كـ(رَعْشَنٍ) للمرتعش والنون فيه مزيدة فيه للإلحاق
شذ عدم الحذف
شذ إثباتُهُ وقفاً في حرف واحد: (كأيِّن)
ش: (وَكَأَيِّنِ الْـ..وُقُوفُ بِنُونٍ وَهْوَ بِالْيَاءِ حُصِّلَا) اتباعا للرسم
بعض العرب يقولون: (قام زيدو - مررت بزيدي) ونسبها الأخفش الكبير إلى أزد السراة
التفصيل
- رفعاً وجراً: الألف أصلية كالدال في (زَيْد)
- في النصب: مبدلة من التنوين كـ(رأيتُ فتًى)، وحُذفت الألفُ الأصلية للساكنين (الناظم هنا وفي التسهيل وقولُ الفارسي)
- لحمل الخفي على الجلي
مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة (المازني)
هي الأصلية مُطلقاً (الكسائي) لإمالتها في النصب: (أو كانوا غُزًّى - سمعنا فتًى) ولم يميلوا (من لدنا ذكرا)

مُصْطَفَى دَنْقَش

مسألة: هاء الضمير

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ..صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإضْمَارِ)

مضمومة أو مكسورة: حذفت صلتها ووقف عليها ساكنةً كـ(رأيْتُه - بِه)

- إلا في الضرورة

في الضرورة

بعض العرب يحذفونها وصلاً

عن الكسائي: (بنو عُقَيل وبنو كلاب)

عن الأخفش: (التسكين لأزد السراة)

"حذف الصلة وصلاً"

١ - مع الحركة: (أو مُعْبَر الظهرِ يُنْبي عن وليّتهِ..ما حَجَّ ربَّهُ في الدنيا ولا اعتمرا)

٢ - مع الإسكان: وهو أكمل لأنه إجراء للوصل مُجرَى الوقف على الكمال (فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه..ومِطْوَاي مشتاقان لَهْ أرِقانِ)

إثباتها وقفاً كـ(ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ. كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ)

حذفُ الصلة جائز في السعة إذا كان قبلَهُ:

١ - ساكن: (عليهُ عليهي)

٢- محذوف للجزم (ارمِهْ ارمهي)

مفتوحة: وُقِفَ على الألف كـ(رأيتُها)

- تعليل الحذف: لخفة الألف لم يحذفوها بخلاف الواو والياء

- وحذفُها لغة طيّئ كـ(بالفضل ذو فضلكم الله بِهْ والكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ) وهي نادرة

مسائل

الواو بعد ميم الجميع أصيلة (ظاهر النحاة)

- وظاهر الناظم أنها ليست منه

(ها) الألف من أصل الضمير بالإجماع

(ـهُ) الواو والياء فيهما خلافٌ

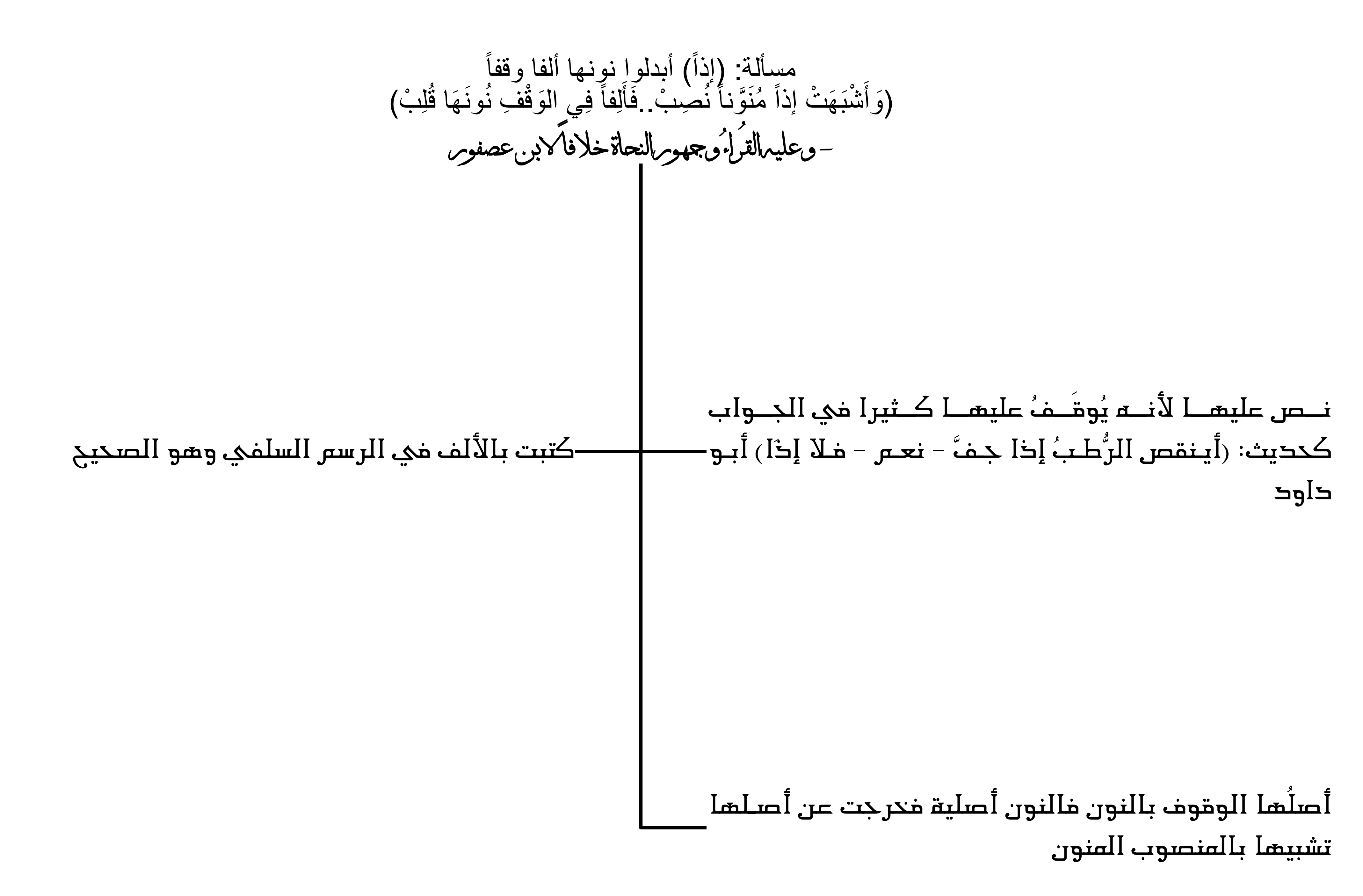
١ - ليسا منه (الزجاج والفارسي)   ٢- منه (ابن الضائع)

- نوع الخلاف: في التأويل لا في الحكم

الصلة تُطلق على حروف اللين

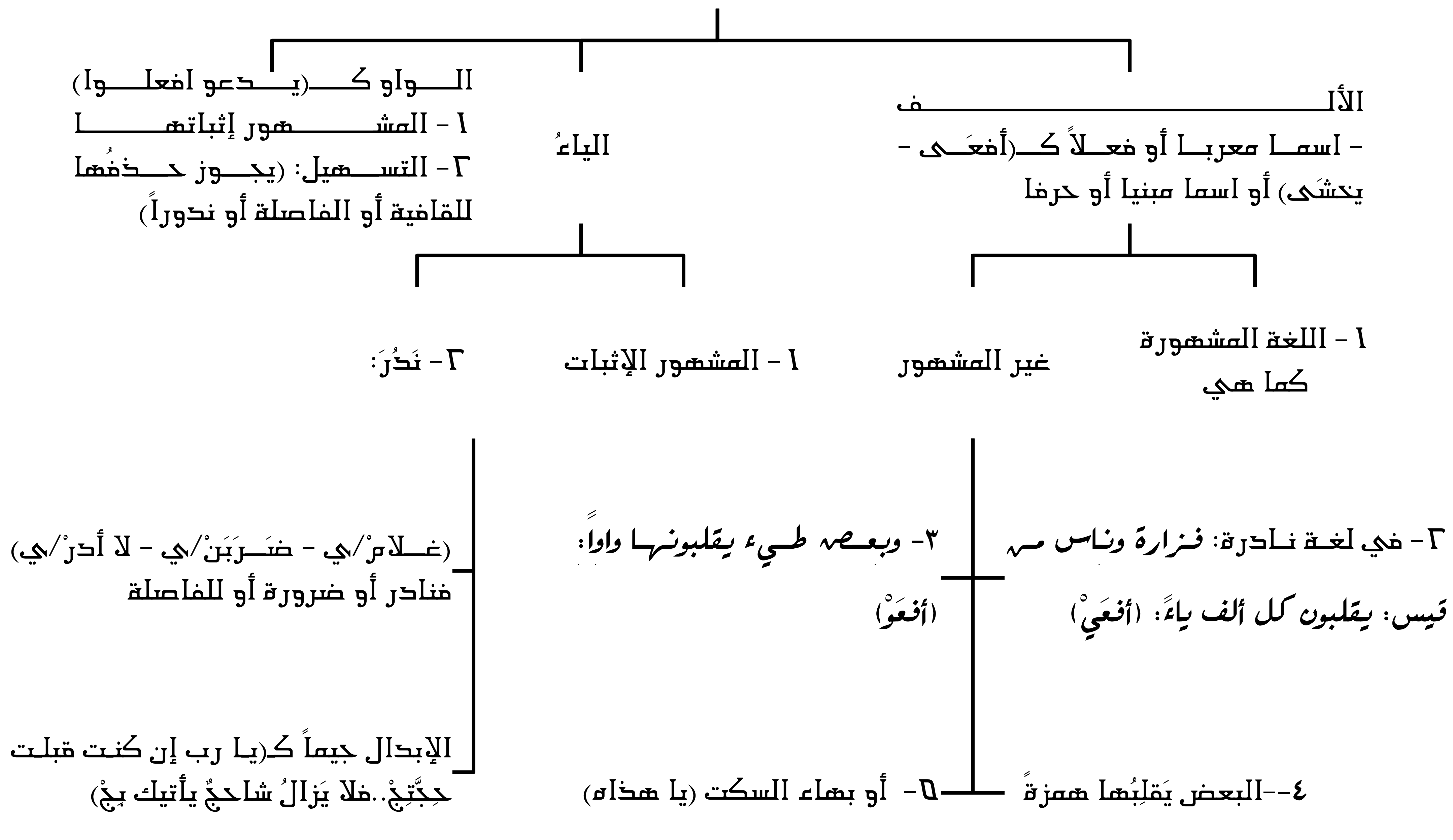
- أمّا (هُوَ هي) فالواو والياء من نفس الاسم ويُسَكَّنا وقفاً ويُحْذفا ضرورةً: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ..لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟- دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا)

- مصطفى: (روى الأخفش عن ابن عامر (هُوَّ) بتشديد الواو وهي لغة همدان) معجم القراءات للخطيب



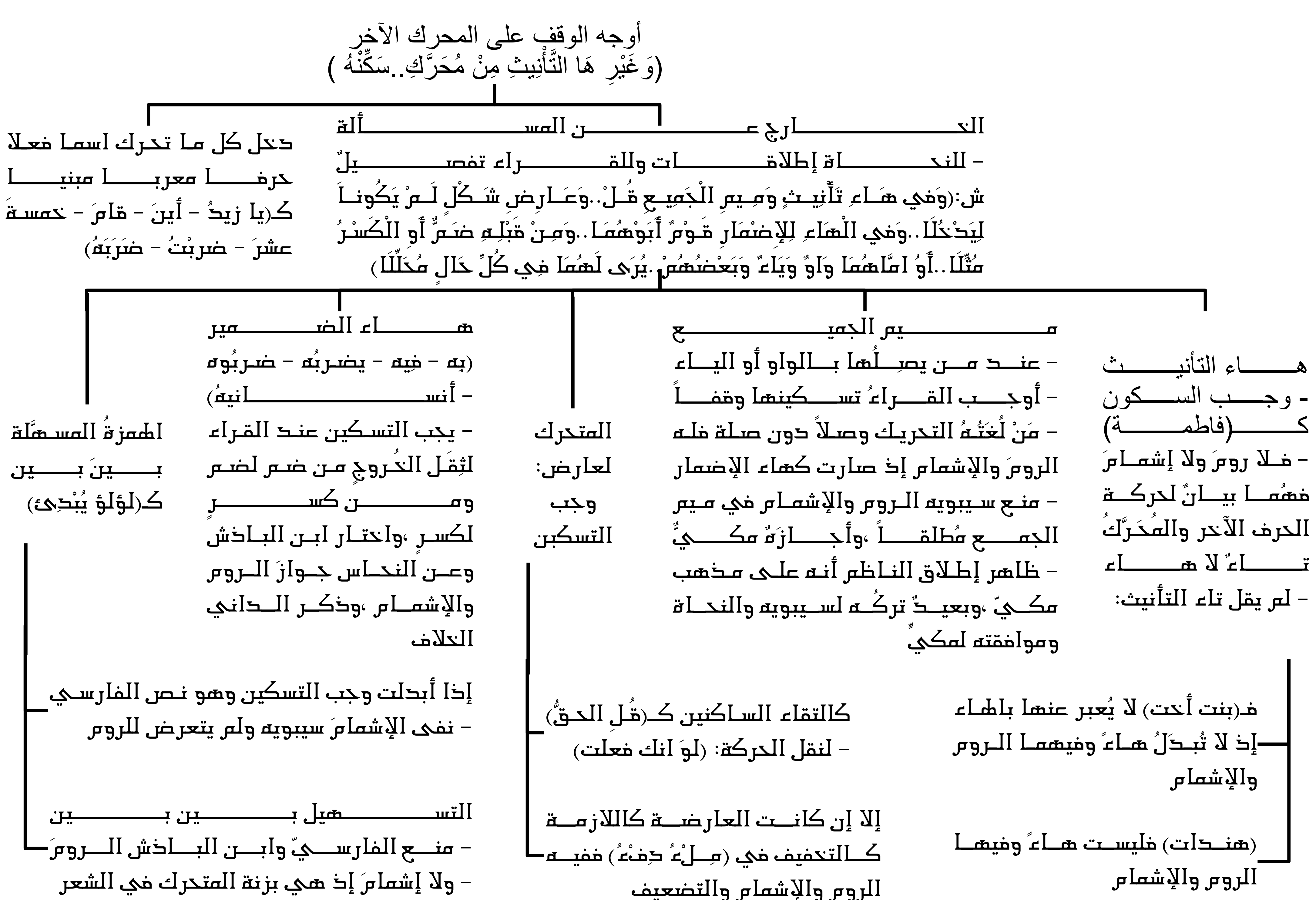
مسألة: (إذاً) أبدلوا نونها ألفا وقفاً
(وَأَشْبَهَتْ إذاً مُنَوَّناً نُصِبْ..فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونَهَا قُلِبْ)
- وعليه القُراءُ وجمهور النحاة خلافاً لابن عصفور
نص عليها لأنه يُوقَفُ عليها كثيرا في الجواب كحديث: (أينقص الرُّطبُ إذا جفَّ - نعم - فلا إذًا) أبو داود
كتبت بالألف في الرسم السلفي وهو الصحيح
أصلُها الوقوف بالنون فالنون أصلية فخرجت عن أصلها تشبيها بالمنصوب المنون


الوقف على المنقوص
المنون
(وَحّذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ما لَمْ يُنْصَبَ أوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعْلَمَا)
- يشمل ما تنوينه للصرف أو لغيره كـ(جوارٍ غواشٍ)
بقيت فاؤه وعينُه
١- منصوب: أبدل من تنوينه ألفُ كـ(قاضياً)
٢- غير منصوب: فيه تفصيل:
حُذِفَت فاؤه أو عينُه: وجب إثبات الياء
(وَفِي..نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي)
- لئلا يبقى من أصول الكلمة حرف واحد ساكن تمثيل:
١- حذف العين كـ(مُرٍ) فاعِل (يُرِي): (مُرِي)
٢- حذف الفاء كـ(يَفِي) عَلَماً: (يَفِي)
غير منون
(وَغَيْرُ ذِيْ التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ)
- يشمل ما فيه (ال) والمضافَ وما زال تنوينُه بالنداء كـ(القاضي - قاضي بلدتنا - يا قاض)
منصوب: ثبتت ياؤه ساكنةً كـ(القاضِي - هذا قاضيْ/بلدَتِنا)
غير منصوب
الإثبات أرجح كـ(القاضيْ بالقاضي - هذا قاضي/بلدتنا)
كـ(يا قاضِي) وفي المنادى خصوصاً خلافٌ
العلة: الحذف للساكنين وزالت العلة
يجوز الحذف
كـ(قاضْ/بلدتِنا) - لبقاءه وقفاً كهيئة المنون
كـ(يا قاضْ) وتقدم الخلاف فيه
كـ(القاض بالقاض) - فالحذف للساكنين وزالت العلة
- سِيْبَوَيْهِ: (شبَّهوه بما ليس فيه (ال) لأن الياء مع الكسرة تُستثقل).
الأرجح الإثبات (الخليل والناظم والمبرد وابن طاهر وابن خروف)
- فالمنادى المعرفة لا يدخله تنوين والذي يُسقط الياء هو التنوين
- لم يرد إلا (يا قاضيْ)
الحذف أرجح (يونس وسيبويه وابن الضائع)
- النداء موضع الحذف كالترخيم
المختار الحذف كـ(قاضٍ - بقاضٍ - هذه جوارْ غواشْ)
- سيبويه (الجيِّد الأكثر).
- فالياء المكسورة ما قبلها ثقيلة ومحذوفة وصلاً فالوقف عارض
يجوز إثبات الياء كـ(لكل قوم هادي) لابن كثير
ش:(وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِيَائِهِ..وَبَاقٍ دَنَا)
- (هذه جواري غواشي)
- لزوال موجب الحذف وهو التنوين
مُصْطفَى دَنْقَش



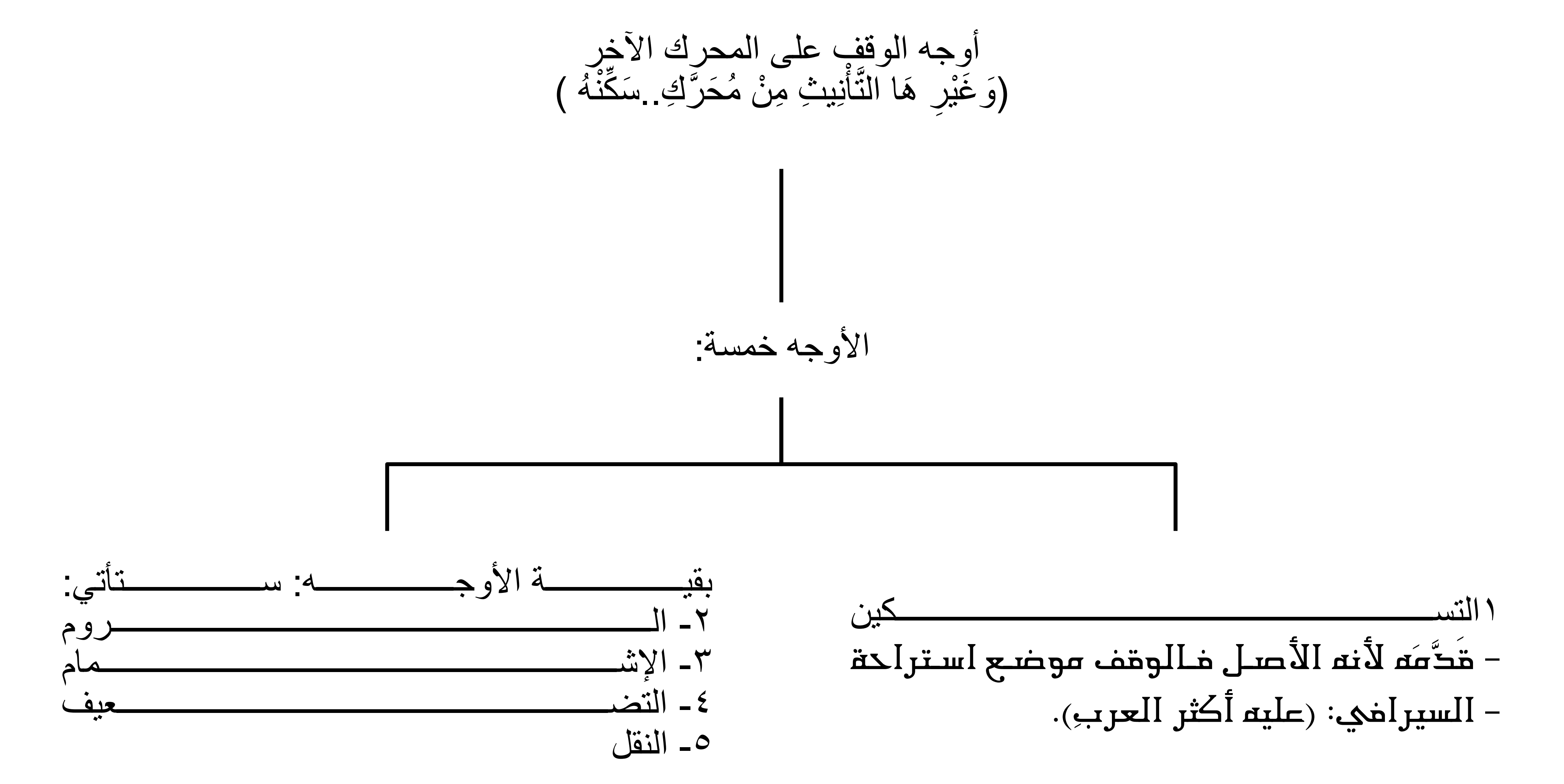
أوجه الوقف على المعتل الساكن
الألف
- اسما معربا أو فعلاً كـ(أفعى - يخشى) أو اسما مبنيا أو حرفا
الياءُ
الواو كـ(يدعو افعلوا)
١ - المشهور إثباتها
٢- التسهيل: (يجوز حذفُها للقافية أو الفاصلة أو ندوراً)
١ - اللغة المشهورة كما هي
غير المشهور
١ - المشهور الإثبات
٢- نَدَرَ:
٢- في لغة نادرة: فزارة وناس من قيس: يقلبون كل ألف ياءً: (أفعَيْ)
٣- وبعض طيء يقلبونها واواً: (أفعَوْ)
٤--البعض يَقلِبُها همزةً
٥- أو بهاء السكت (يا هذاه)
(غلامْ/ي - ضَرَبَنْ/ي - لا أدرْ/ي) فنادر أو ضرورة أو للفاصلة
الإبدال جيماً كـ(يا رب إن كنت قبلت حِجَّتِجْ..فلا يَزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ)

مُصْطَفَى دَنْقَش

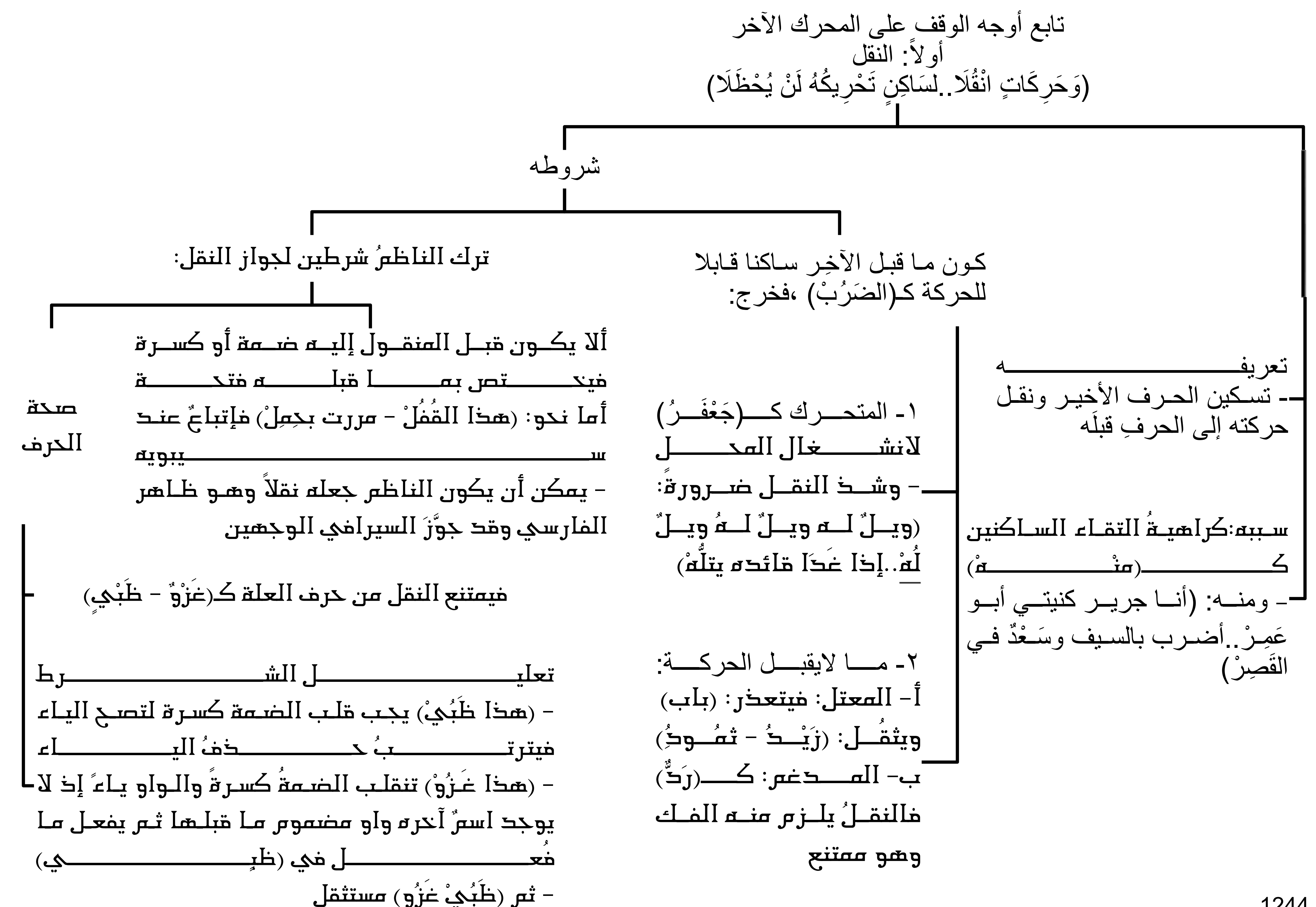


أوجه الوقف على المحرك الآخر
(وَغَيْرِ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ..سَكِّنْهُ)
الخارج عن المسألة
– للنحاة إطلاقات وللقراء تفصيلٌ
ش:(وَفي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ..وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا..وَفي الْهَاءِ لِلإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا..وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلَا..أَوُ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ.يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلَا)
دخل كل ما تحرك اسما فعلا حرفا معربا مبنيا كـ(يا زيدُ – أينَ – قامَ – خمسة عشرَ – ضربْتُ – ضَرَبَهُ)
هاء التأنيث
- وجب السكون كـ(فاطمة)
– فلا رومَ ولا إشمامَ فهُما بيانٌ لحركة الحرف الآخر والمُحَرَّكُ تاءٌ لا هاء
– لم يقل تاء التأنيث:
فـ(بنت أخت) لا يُعبر عنها بالهاء إذ لا تُبدَلُ هاءً وفيهما الروم والإشمام
(هندات) فليست هاءً وفيها الروم والإشمام
ميم الجميع
– عند من يصِلُها بالواو أو الياء
– أوجب القراءُ تسكينها وقفاً
– مَنْ لُغتُهُ التحريك وصلاً دون صلة فله الرومَ والإشمام إذ صارت كهاء الإضمار
– منع سيبويه الروم والإشمام في ميم الجمع مُطلقاً ،وأجازَهُ مكيٌّ
– ظاهر إطلاق الناظم أنه على مذهب مكيّ ،وبعيدٌ تركُه لسيبويه والنحاة وموافقته لمكيٍّ
المتحرك لعارض: وجب التسكين
كالتقاء الساكنين كـ(قُلِ الحقُّ)
– لنقل الحركة: (لوَ انك فعلت)
إلا إن كانت العارضة كاللازمة كالتخفيف في (مِلْءُ دِفْءُ) ففيه الروم والإشمام والتضعيف
هاء الضمير
(بِه – فِيه – يضربُه – ضربُوه – أنسانيهُ)
– يجب التسكين عند القراء لثِقَل الخُروجِ من ضم لضم ومن كسرٍ لكسرٍ ،واختار ابن الباذش وعن النحاس جوازَ الروم والإشمام ،وذكر الداني الخلاف
الهمزةُ المسهَّلة بين بين كـ(لؤلؤ يُبْدِئ)
إذا أبدلت وجب التسكين وهو نص الفارسي
– نفى الإشمامَ سيبويه ولم يتعرض للروم
التسهيل بين بين
– منع الفارسيّ وابن الباذش الرومَ
– ولا إشمامَ إذ هي بزنة المتحرك في الشعر

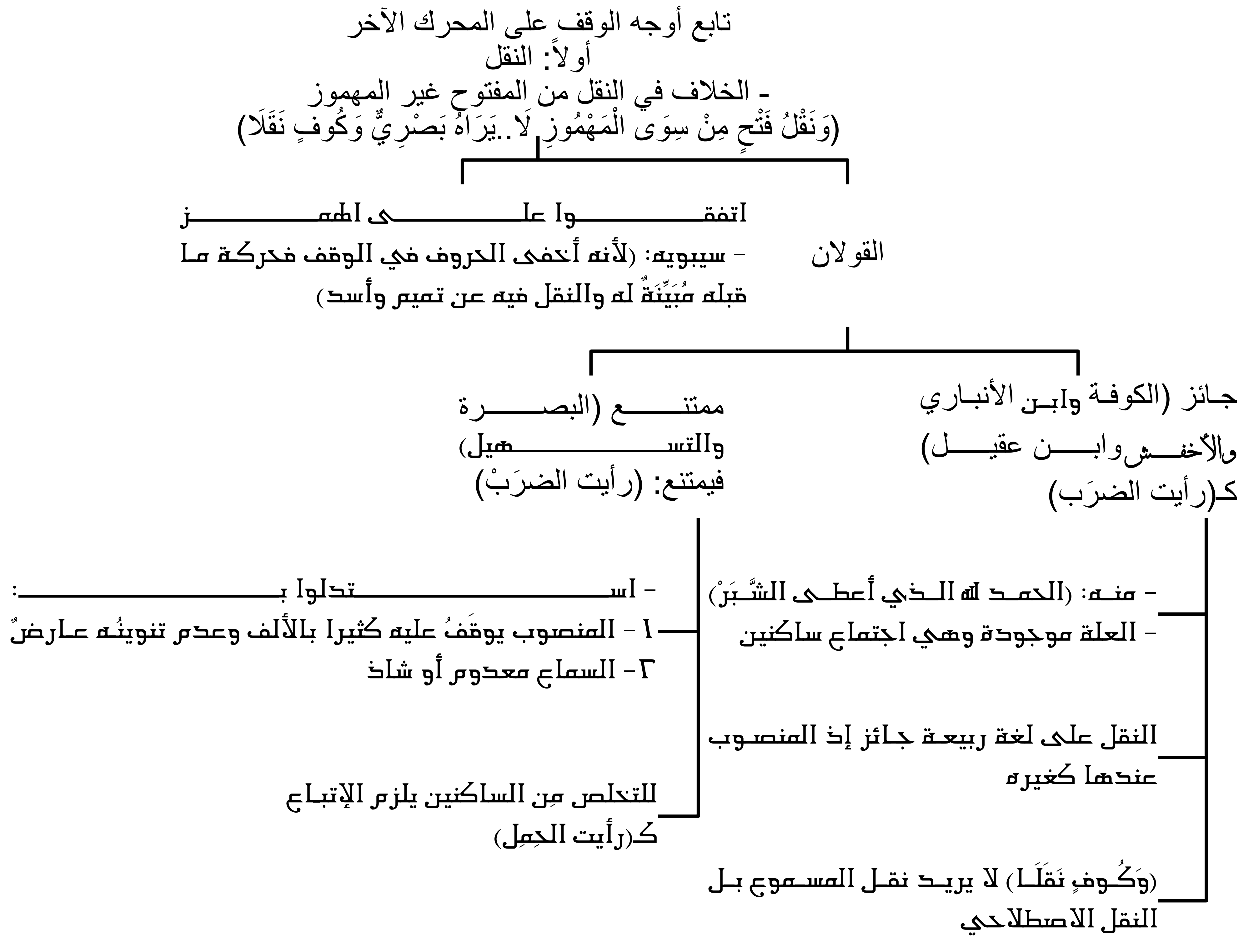
مُصْطفَى دَنْقَش


أوجه الوقف على المحرك الآخر
(وَغَيْرِ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ..سَكِّنْهُ)
الأوجه خمسة:
١التسكين
- قَدَّمَه لأنه الأصل فالوقف موضع استراحة
- السيرافي: (عليه أكثر العربِ).
بقية الأوجه: ستأتي:
٢- الروم
٣- الإشمام
٤- التضعيف
٥- النقل

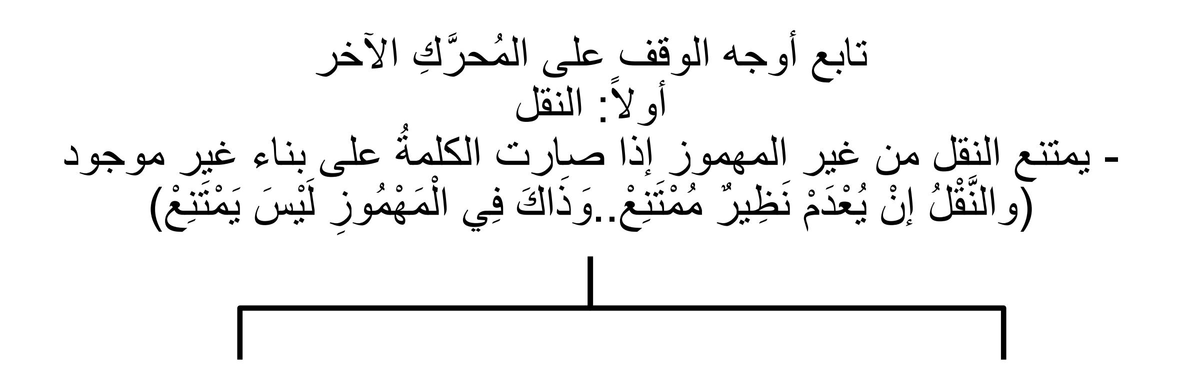
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع أوجه الوقف على المحرك الآخر
أولاً: النقل
(وَحَرِكَاتٍ انْقُلَا..لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا)
شروطه
كون ما قبل الآخِر ساكنا قابلا للحركة كـ(الضَرُبْ) ،فخرج:
١- المتحرك كـ(جَعْفَرُ) لانشغال المحل
- وشذ النقل ضرورةً: (ويلٌ له ويلٌ لهُ ويلٌ لِهُ..إذا غدَا قائده يتلُّهْ)
٢- ما لايقبل الحركة:
أ- المعتل: فيتعذر: (باب) ويثقُل: (زَيْدُ - ثمُودُ)
ب- المدغم: كـ(رَدٌّ) فالنقلُ يلزم منه الفك وهو ممتنع
ترك الناظمُ شرطين لجواز النقل:
ألا يكون قبل المنقول إليه ضمة أو كسرة فيختص بما قبله فتحة
أما نحو: (هذا القُفُلْ - مررت بجِمِلْ) فإتباعٌ عند سيبويه
- يمكن أن يكون الناظم جعله نقلاً وهو ظاهر الفارسي وقد جوَّزَ السيرافي الوجهين
صحة الحرف
فيمتنع النقل من حرف العلة كـ(غَزْوٌ - ظَبْيٍ)
تعليل الشرط
- (هذا ظَبُيْ) يجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء فيترتب حذفُ الياء
- (هذا غَزُوْ) تنقلب الضمةُ كسرةً والواو ياءً إذ لا يوجد اسمٌ آخره واو مضموم ما قبلها ثم يفعل ما فُعل في (ظبِي)
- ثم (ظَبُيْ غَزُو) مستثقل
تعريفه
- تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرفِ قبلَه
سببه:كراهيةُ التقاء الساكنين كـ(منْهْ)
- ومنه: (أنا جرير كنيتي أبو عَمِرْ..أضرب بالسيف وسَعْدٌ في القَصِرْ)
1244
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع أوجه الوقف على المحرك الآخر
أولاً: النقل
- الخلاف في النقل من المفتوح غير المهموز
(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا..يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا)
اتفقوا على الهمز
- سيبويه: (لأنه أخفى الحروف في الوقف فحركة ما قبله مُبَيِّنَةٌ له والنقل فيه عن تميم وأسد)
القولان
جائز (الكوفة وابن الأنباري والأخفش وابن عقيل)
كـ(رأيت الضرَب)
ممتنع (البصرة والتسهيل)
فيمتنع: (رأيت الضرَبْ)
- منه: (الحمد لله الذي أعطى الشَّبَرْ)
- العلة موجودة وهي اجتماع ساكنين
النقل على لغة ربيعة جائز إذ المنصوب عندها كغيره
(وَكُوفٍ نَقَلَا) لا يريد نقل المسموع بل النقل الاصطلاحي
- استدلوا بـ:
١ - المنصوب يوقَفُ عليه كثيرا بالألف وعدم تنوينُه عارضٌ
٢- السماع معدوم أو شاذ
للتخلص من الساكنين يلزم الإتباع كـ(رأيت الحِمِل)



تابع أوجه الوقف على المُحرَّكِ الآخر

أولاً: النقل

- يمتنع النقل من غير المهموز إذا صارت الكلمةُ على بناء غير موجود
(والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ..وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)

فيمتنع الآتي لاستثقال الخروج من ضم إلى كسر أو العكس

- (فِعُل) كـ(هذا العِلُم) لعدمِ
- ويجوز: (هذا الرِّدُء)

- (فُعِل) كـ(بالقُفِلْ) – لعدمه في الأسماء ولا اعتبار بـ(دُئِل) فهو نادر ولم يثبته سيبويه

ومِن تميم من يُتبع وإن أدى لعدم النظير

تابع أوجه الوقف على المحرك الآخر

الروم (أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)

تعريفه
- النطق ببعض الحركة بصوت خفي
- غرضه الحرص على بيان الحركة، وهو يدركه الأعمى بخلاف الإشمام

في مواضعه خلاف

- في الرفع والنصب والجر (سيبويه والجمهور وإطلاق الناظم وابن هشام)
- استثناءُ المنصوب (الفراء وأكثر القُرَّاء وأبو حاتم وابن عَبيدة الإشبيلي)
  - وجعله ابن أبي الربيع قليلاً في المنصوبَ
- في المرفوع فقط (الزجاجي وعن ابن كيسان)
  - مردود لحكاية سيبويه وغيرُه

الإشمام (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)

تعريفه
- ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف
- اختص بالمضموم لأن ما في الشفتين يظهر للناظر وما في الفم لا يظهر، وإلى هذا أشار سيبويه

على هذا الجمهور وثَمَّ مُخالفون:
١ - الإشمام يُسمعُ (عن الأخفش)
- ابن خروف: (حكاية فاسدة).
٢ - الإشمام وضع النحاة ولم تَقُلْهُ العربُ (قُطْرُب)
- سيبويه: (قالته العرب وهو قول يونس والخليل).

تنبيه: الإشمام على وجهين:
١ - في الوقف: لا يُحسُّ به الأعمى
٢ - في وسط الكلمة: لا بد أن يكون له صوتٌ

التضعيف (الإضعاف) (أَوْ قِفْ مُضَاعِفاً..مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا..مُحَرَّكاً)

- سيبويه: (هو أشد توكيدا في أن الموقوف عليه متحركٌ)
- وهو لغة سَعْدِيّة

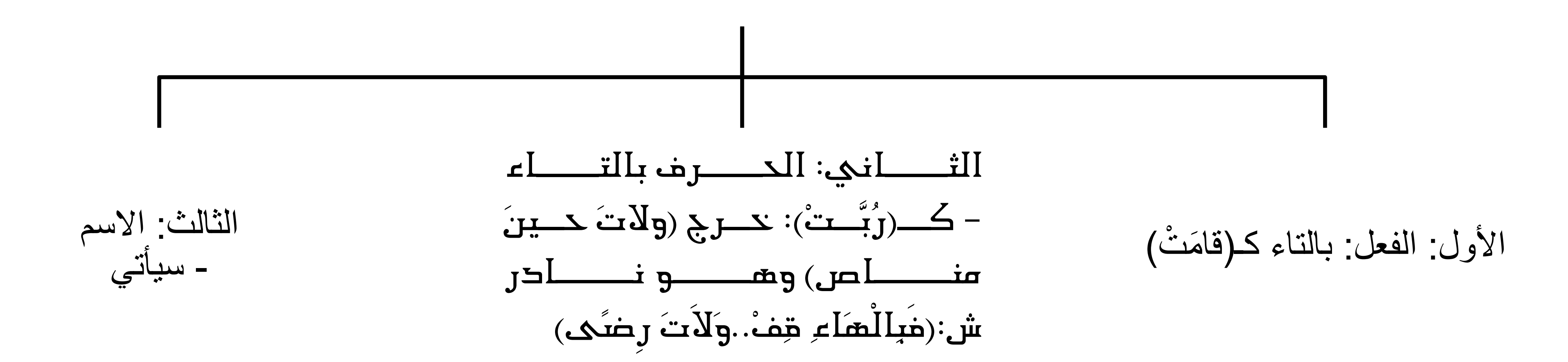
شرطُه كونُ الأخير:
١- غيرَ همز: فخرج:(خطأ) لثِقَل الهمز
٢- غير معتل فخرج: (فَتَى)
٣- تالياً لحركة كـ(جَمَل) فخرج: (حِمْل)

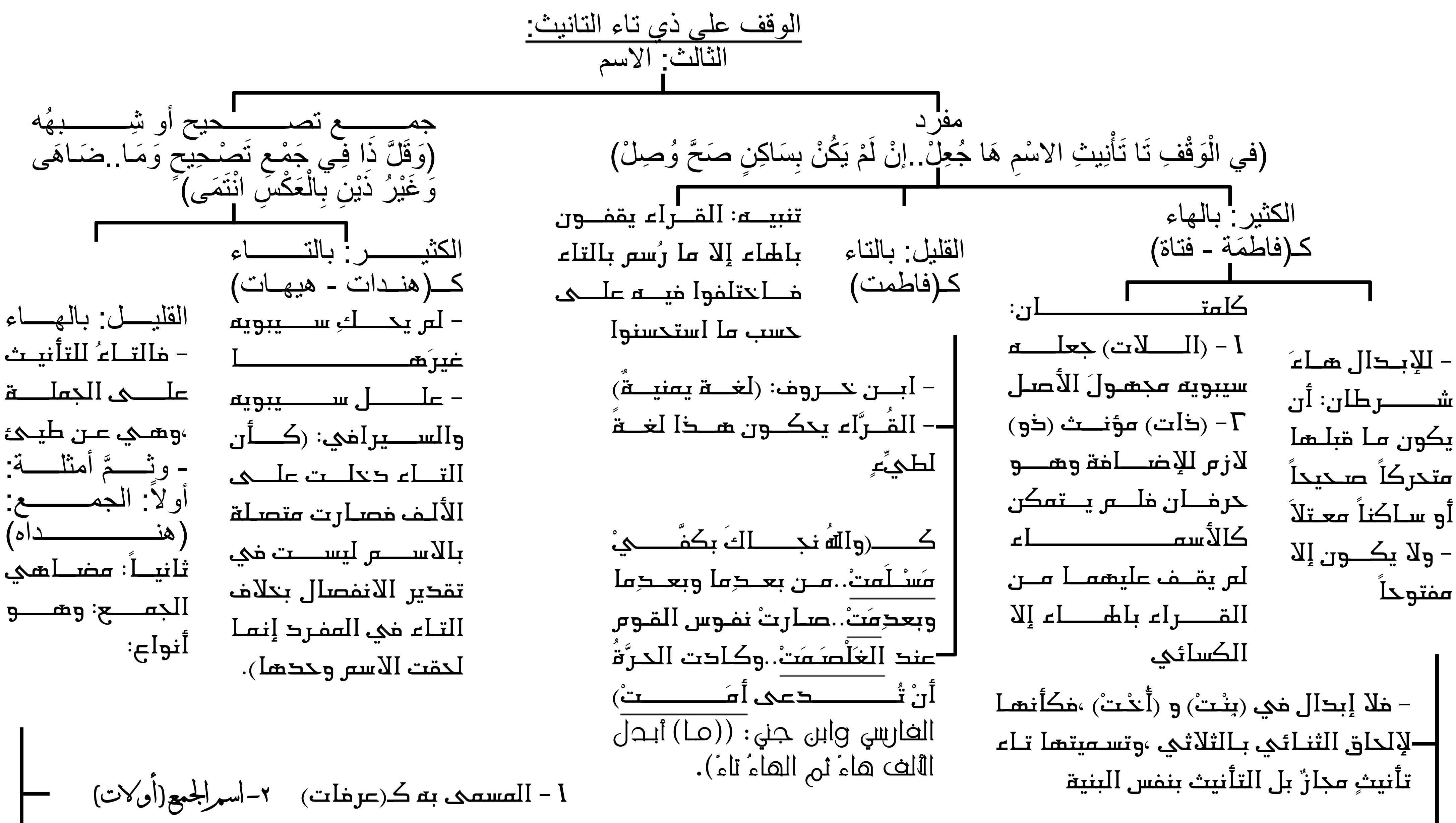
من العرب من يُبدل من الهمزة حرف لين من جنس حركتها ويبقى ما قبلها ساكنا

(البُطْءُ: البُطْوْ البُطا البُطْيْ - الرِّدْءُ: الرِّدْوْ الرِّدَا الرِّدْيْ)

مُصْطفَى دَنْقَش

الوقف على ذي تاء التانيث:



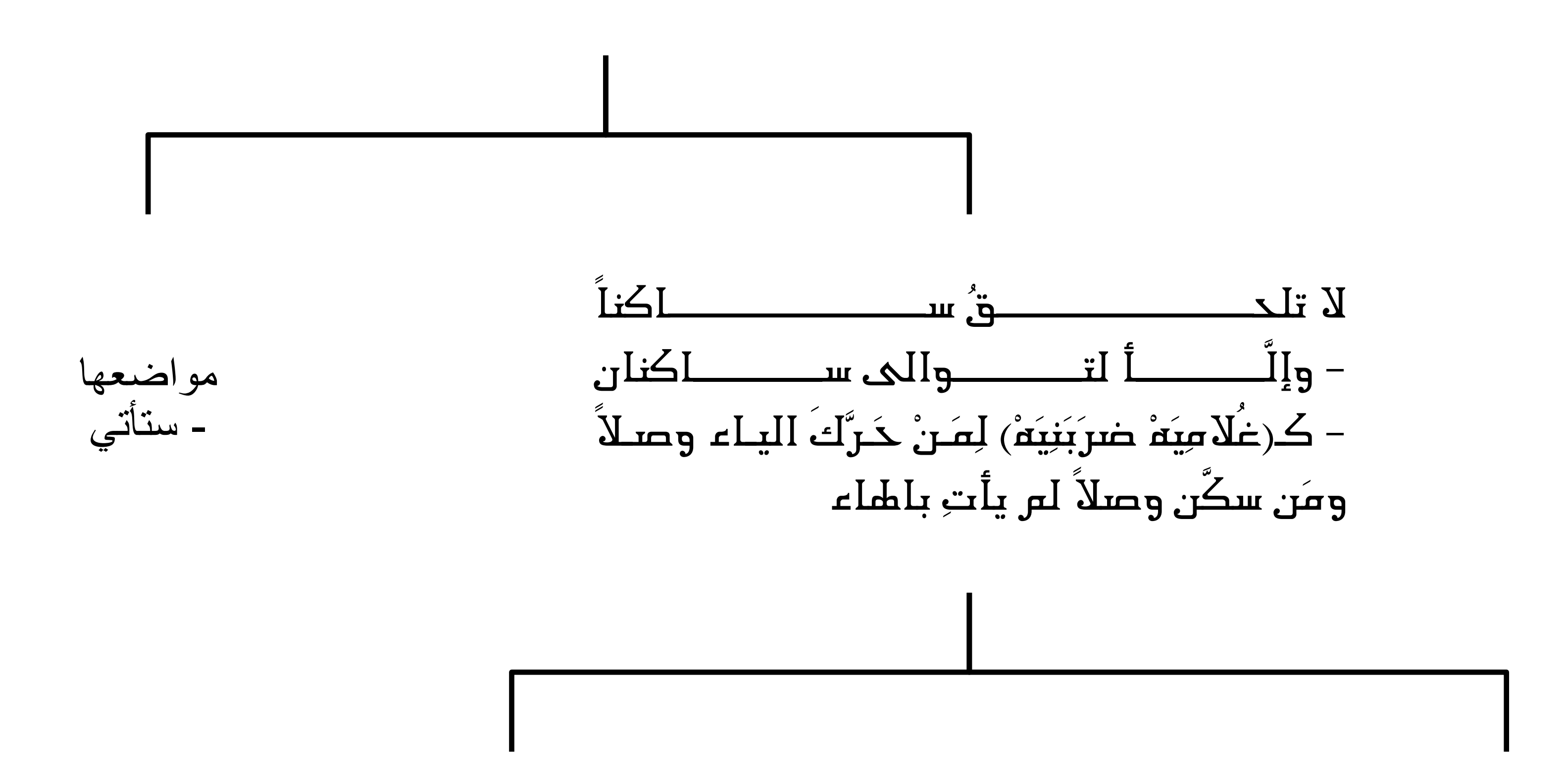


الوقف على ذي تاء التانيث:
الثالث: الاسم
مفرد
(في الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ..إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ)
الكثير: بالهاء
كـ(فاطمَة - فتاة)
- للإبدال هاءً شرطان: أن يكون ما قبلها متحركاً صحيحاً أو ساكناً معتلاً
- ولا يكون إلا مفتوحاً
كلمتان:
١ - (اللات) جعله سيبويه مجهولَ الأصل
٢ - (ذات) مؤنث (ذو) لازم للإضافة وهو حرفان فلم يتمكن كالأسماء
لم يقف عليهما من القراء بالهاء إلا الكسائي
- فلا إبدال في (بِنْتْ) و (أُخْتْ)، فكأنها لإلحاق الثنائي بالثلاثي، وتسميتها تاء تأنيثٍ مجازٌ بل التأنيث بنفس البنية
المحرك كـ(شجَرَه - يا أَبَه)
الساكن كـ(شاة)
- فالألف الساكن في تقدير المتحرك لأنه موضع المتحرك ومنقلب عنه كما أن الألف مِن الفتحة
القليل: بالتاء
كـ(فاطمت)
- ابن خروف: (لغة يمنيةٌ)
- القُرَّاء يحكون هذا لغةً لطيِّءٍ
كـ(والله نجاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ..من بعدِما وبعدِما وبعدِمَتْ..صارتْ نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ..وكادت الحرَّةُ أنْ تُدعى أمَتْ)
الفارسي وابن جني: ((ما) أبدل الألف هاءً ثم الهاءُ تاءً).
تنبيه: القراء يقفون بالهاء إلا ما رُسم بالتاء فاختلفوا فيه على حسب ما استحسنوا
جمع تصحيح أو شِبهُه
(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا..ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى)
الكثير: بالتاء
كـ(هندات - هيهات)
- لم يحكِ سيبويه غيرَها
- علل سيبويه والسيرافي: (كأن التاء دخلت على الألف فصارت متصلة بالاسم ليست في تقدير الانفصال بخلاف التاء في المفرد إنما لحقت الاسم وحدها).
القليل: بالهاء
- فالتاءُ للتأنيث على الجملة وهي عن طيئ،
- وثَمَّ أمثلة:
أولاً: الجمع: (هنداه)
ثانياً: مضاهي الجمع: وهو أنواع:
١ - المسمى به كـ(عرفات)
٢- اسم الجمع (أولات)
٣- (هيهاه): في لغة من كسر التاء فيقدّرها تاءً للجمع لأنّ تاء الجمع لا تفتح، وأما من فتح فوقف بالهاء، فَرَّقَ بينهما الخليلُ
- وجه الإلحاق بالجمع أنه في التقدير جمع هَيْهية ثم سمى بها الفعلُ

مُصْطفَى دَنْقَش

هاء السكت

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ الْمُعلّ بَحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَألْ)



سيبويه: (فائدتها بيانُ حركة الآخِر، وتركُ الإجحاف بالكلمة الحاصل بسبب الوقف)

ورد: (هَهُنَاهْ)، سيبويه: (الألف خفِيٌّ فأرادوا البيان).

- لحاق الهاء مَدَّة الندبةِ قياس مُطَّرد

هاء السكت

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ الْمُعلّ بَحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

- مواضعها

الفعل المُعَلّ المجزوم وشبه المجزوم: يُوقف بهاء السكت (وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ..كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَاعَوا)

الأصل: الجواز كـ(لم يُعْطِ يعطِهْ - أعْطِ أعطِهْ)
- والهاء أجود وأكثر

اختلفوا بين الجواز والوجوب في:

الصورة: بقاء الفعل على حرفٍ واحدٍ أو حرفين أحدُهما زائد

واجب (الناظم وابن عقيل)
- حرف: (عِهْ - قِهْ)
- أحدهما زائد: (لم يَعِه)

جائز (ابن هشام)
- لإجماع القراء على عدم الهاء وقفاً في: (ولم أكُ - ومن تقِ)

(ما) الاستفهامية المجرورة (وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا أَلْهَا إِنْ تَقِفْ..وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)
- يُحذف ألفها كـ(عَمَّ تسألُ - اقتضاء مَ اقتضى زيدٌ)
- ويوقَفُ عليها بالهاء لتبقى الميم محركةً

موضعاها

الجارّ حرف

حذف الألف واجب
- فالحرف لا يستقلّ بنفسه فصار مع (ما) كالشيء الواحد

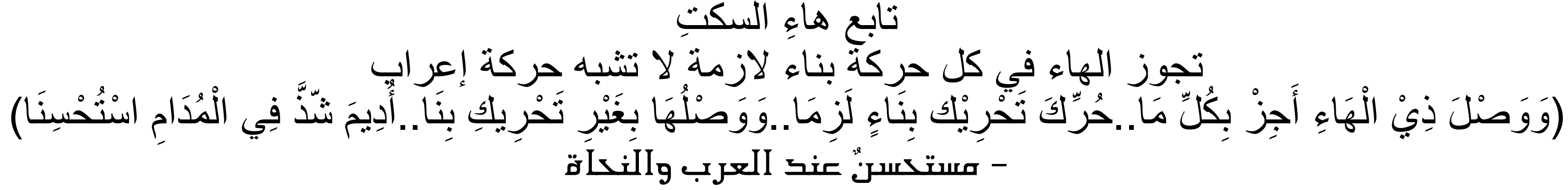
إلحاق الهاء جائز كـ(عَمَّهْ - فِيْمَهْ)
- وثبتت كـ(على ما قام يَشْتُمني لَئِيمٌ..كخنْزِيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ)

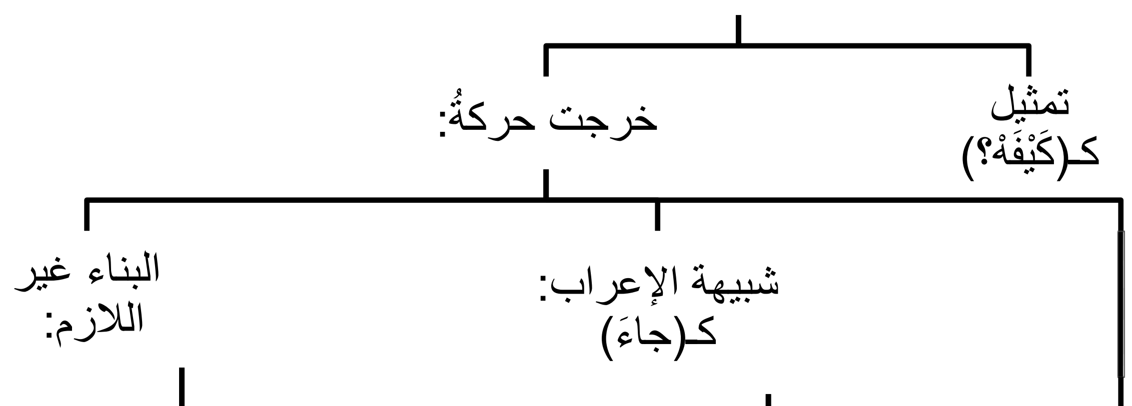
الجارّ اسم

حذف الألف جائز
- نص على ذلك سيبويه إلا أنّ الأجود الحذفُ

إلحاق الهاء واجب كـ(اقتضاء مَه)
- فالاسم مستقل بنفسه وانفصلت عنه (ما) فالوقف عليها بالإسكان غاية الإخلال

تعليل الحذف
- اختصَّ بالاستفهامية فرقاً بينها وبين الخبرية ولأن ألف الاستفهامية طرَفٌ وألف الخبرية وَسَطٌ للزومها لجملة الصلة وهي كالجزء منها





الإعراب: (جاء زيدٌ)
- حكى سيبويه (أعطني أبيضَّهْ) السيرافي: (هو من أقبح الشذوذ). ففيه تضعيف الضاد ولم يُقف عليها بلوقف بالهاء وهي لا تلحق المعرب

- علل سيبويه: (آخِرُه هو الذي يُعرَبُ في المضارع فهو يتصرف حتى يصير مضارعا).
- ولشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا
امتنع في (يضربان يضربون)
- ابن الضائع: (النون علامةُ رفع كضمةِ (يضربُ).

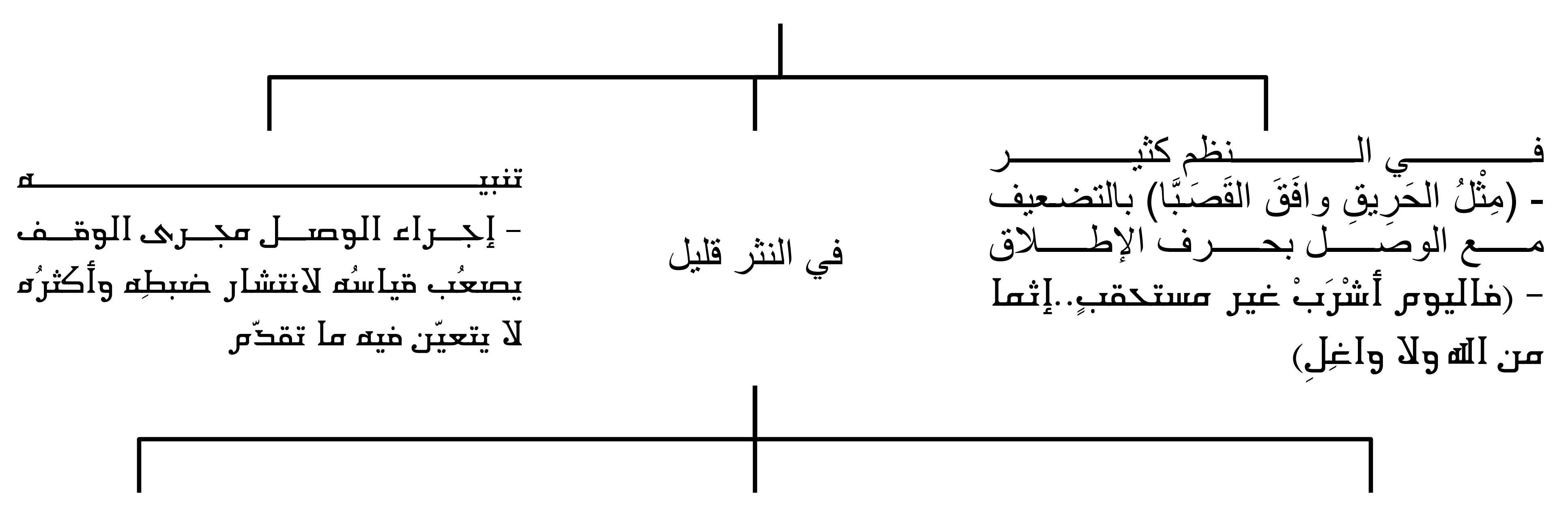
(قبلُ)
- وشذ: (يا رُبّ يوم لي لا أُظَلَّلُهْ ..أُرْمَضُ مِن تحتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ)

(يا زيدُ - يا رجُلُ)
- ويجوز (يا جعفَهْ - يا منصُهْ) وهو نص سيبويه وغيره وهو الأكثر فهو كـ(ارمِهْ)
- وكذلك (يا مسلمانِه - يا مسلمونَه) فحركتُها ليست بضمة نداء فليست إعراباً ولا شبيهة بحركة إعراب

(لا رجُلَ)

إعطاء الوصل حُكمَ الوقف كثيرٌ نظماً قليلٌ نثراً

(ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا..لِلوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا)



كـ(لَمْ يَتَسَنَّهْ - اقْتَدِهْ)

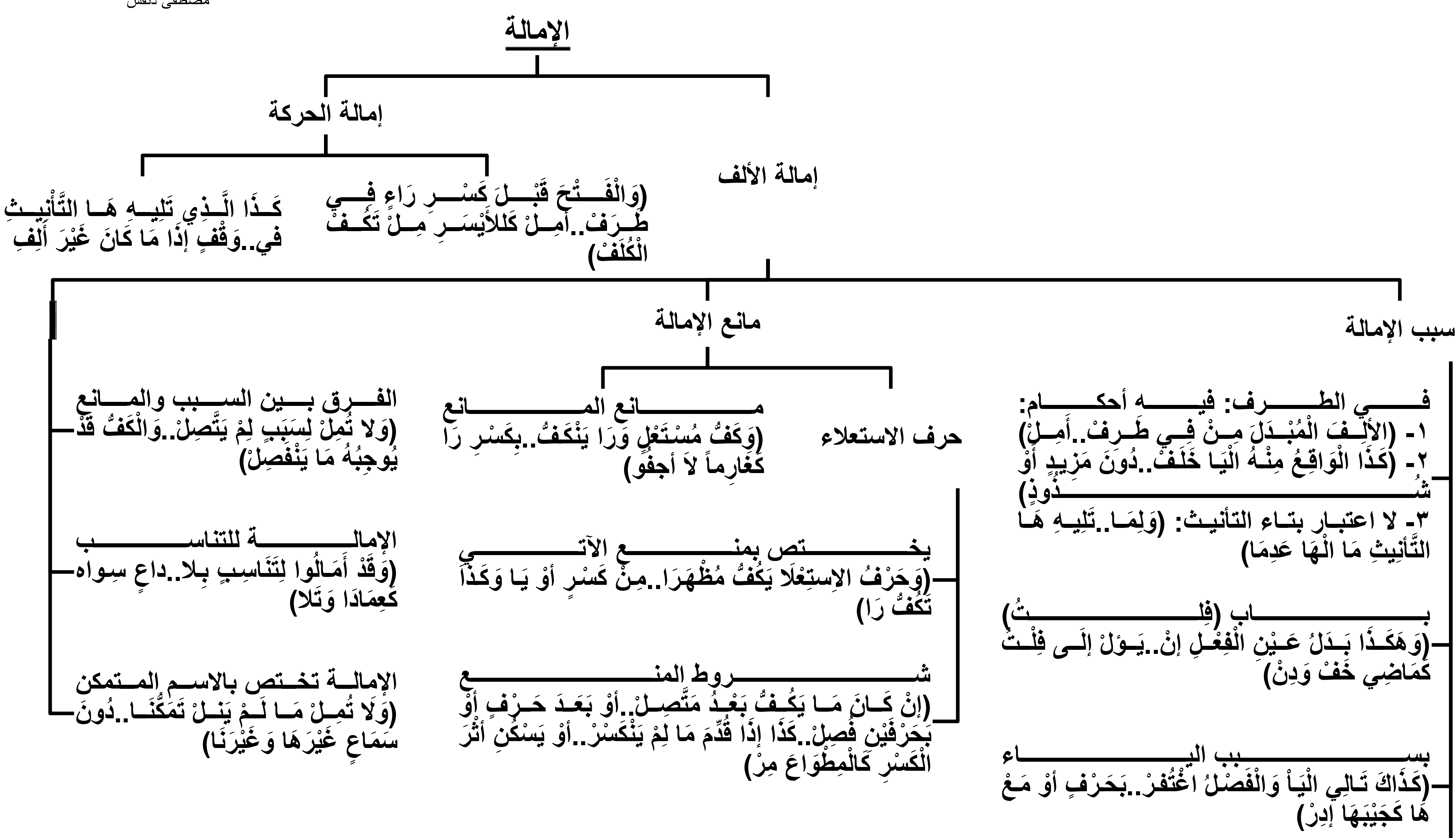
ش: (وَصِلْ يَتَسَنَّهْ دُونَ هَاءٍ شَمَرْدَلَا- وَاقْتَدِهْ حَذْفُ هَائِهِ ..شِفَاءً) د: (احْذِفْ..تَسَنَّ اقْتَدْ لَدَى الْوَصْلِ حُفَّلا)

حكى سيبويه أن طيئا يدعون الألف وصلاً كالوقف (هذه أفعَى يا هذا) وبعضهم: (هذه أفعَوْ يا فتى وصلاً).

قول الناظم (ربما) مشكل إذ هو كثير وعليه أوجه كثيرة في القراءات والنثر من إسكان هاء الضمير وغير ذلك



الْإِمَالَةُ



بسبب الكسرة

(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلي..تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي..كَسْراً وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ..فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ)

الإمالة
مقدمات

تعريفُها
-(الذهاب بالفتحة جهة الكسرة فإن كان بعدها ألف ذُهِب به جهة الياء)
فالكسرة أقوى الأسباب ،ولذا قال سيبويه: (الياء بمنزلة الكسرة).
وابن السراج على أن الياء أقوى لأنها حرف والكسرة ليست بحرف

المميلون من العرب فرقتان:
١ - في الوصل والوقف معا
٢- في الوقف فقط: وذلك في الألف المُتطرفة كـ(بِهَا -فتى) ،فالطَرَفُ أولى بالإعلال والتغيير ،فالألف خفية وقفاً فلا تتبين كل التبين

غرضُها
١ - تناسب الأصوات وتقاربها
٢- إشعارٌ بما هو طالب للتناسب
٣- التنبيه على أصل الألف

حُكمُها الجواز مُطلقاً
- فأسبابُها كلُّها للجواز لا الوجوب
- الإمالة في بعض المواضع قد تترجح على الفتح فأما أن تتفق العرب على الوجه الواحد وهو الإمالة فلا
- وهي لغة تميم ومن جاورهم والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً

إمالة الألف
أولاً في الطرف
١- بدل من ياء مُتطرفة
(الألِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يا فِي طَرِفْ..أَمِلْ)
- ثالثةً فأكثر

يشمل نوعين

أصلُها ياءٌ
- (رَمَى - مَرْمَى - الأعمى - اهتدى - استهدى - الفتى)

أصلُها واوُ ولكنها وقعت رابعةً فصاعداً
- لأنّها إنما انقلبت عن الياء لا عن الواو
كـ(مستدعَى - استدعى - أضحى)

تنبيه: تُمالُ إن وُجِدَ سببُ الإمالة وإن وليتها هاء التأنيث
(وَلِمَا..تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا)
كـ(فَتَاة)

خرج:

نحو: (العصا - الصفا) فأصلُها واوٌ وليست رابعة وما جاءَ فموقوف
- وعلى هذا جمهور النحاة خلافاً لظاهر سيبويه إذ طرد الإمالة في الواوي والياءي في الاسم والفعل

المتوسطة كـ(ناب) فالعين أقوى وأبعد عن التغيير من اللام
- ما أميل فشاذ كـ(هذا نابٌ)

إمالة الألف

أولاً في الطرف

٢- صائرة إلى ياء دون زيادة أو شذوذ

(كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ..دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذ)

شمل أنواعاً

- ألف الفعل الواوي اللام كـ(غزا- دعا) سيبويه: (للمصير ياءً كـ(غُزِي – دُعِي – يُغْزِي).
  - فخرج الاسم الواوي اللام الذي لامُه ثالثة فلا يُمال كـ(هوٌ← هوان) بخلاف: (مَلْهَى←مَلْهَيَان) إذ صار ياءً
- ألِفُ التأنيث كـ(حُبْلى)
  - الألف لا أصل لها ولكن تخلُفها الياء في: (حُبليان – ذِكْرَيان – حُبْلَيات)
- ألف الإلحاق كـ(ذِفْرَى – قبعثرىً)
  - لخلافة الياء: (ذفريان – قَبَعْثَريان)
  - ومذهبُه في التسهيل أن ألف الإلحاق منقلبةٌ عن ياءٍ فهي إذاً داخلة في النوع الأول

خرجت الصائرةُ

لزيادةٍ

- تفسير ابن عقيل: ياء التصغير كـ(قُفَيّ)
- تفسير الشاطبي:
  - (العصا ← عَصَوتُه وعصوان) وإنما تصيرُ ياءً بزيادة كـ(اعتصيتُ بالسيف – فلان أعصى من فلان فهُمَا أعصيان) أي: أضربُ بالعصا منه
  - اعتبر سيبويه التصرُّفات دون زيادةٍ كالفعل المبنيّ للمفعول كـ(غزا← غُزِي)

لشذوذٍ

- تفسير ابن عقيل وهو الابن الناظم وروده في لغة شاذة كقول هذيل: (قَفَا مضافا لياء المتكلم> قَفَيّ
  - أجاب الشاطبي: (ليس بشاذ بل لغة شهيرة يصح لنا القياس عليها مقروء بها، وإنما الشذوذ وقوف بعض طيئ على نحو (عصا) بإبدال الألف ياء
- تفسير الشاطبي: كتثنية (رِضًا): رِضَيَان، فالمؤثر: (الرِّضوان) وهو المطَّرِد

تابع إمالة الألف

ثانياً: بدل عين فعل يصير إلى (فِلْتُ)

(وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إنْ..يَؤلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ)

– سيبويه: (سواءٌ واوي أو يائي العين)

– ابن عصفور: (للكسرة العارضة في بعض الأحوال).

تمثيل

- (خَاف - بَاء - دان)

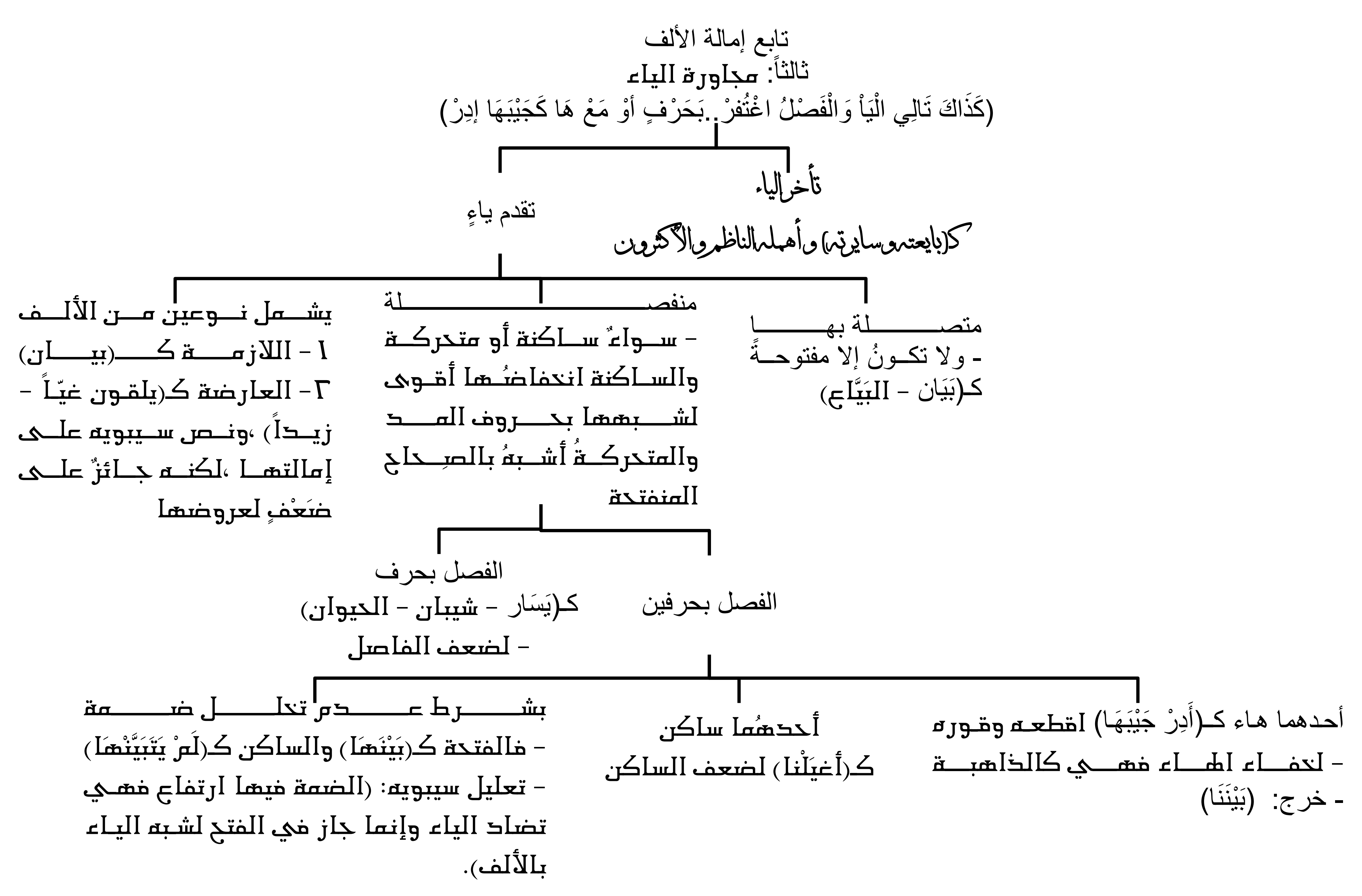
– (قال) من القائلة لا من القول

–(مَات) في لُغة: (مِتُّ)

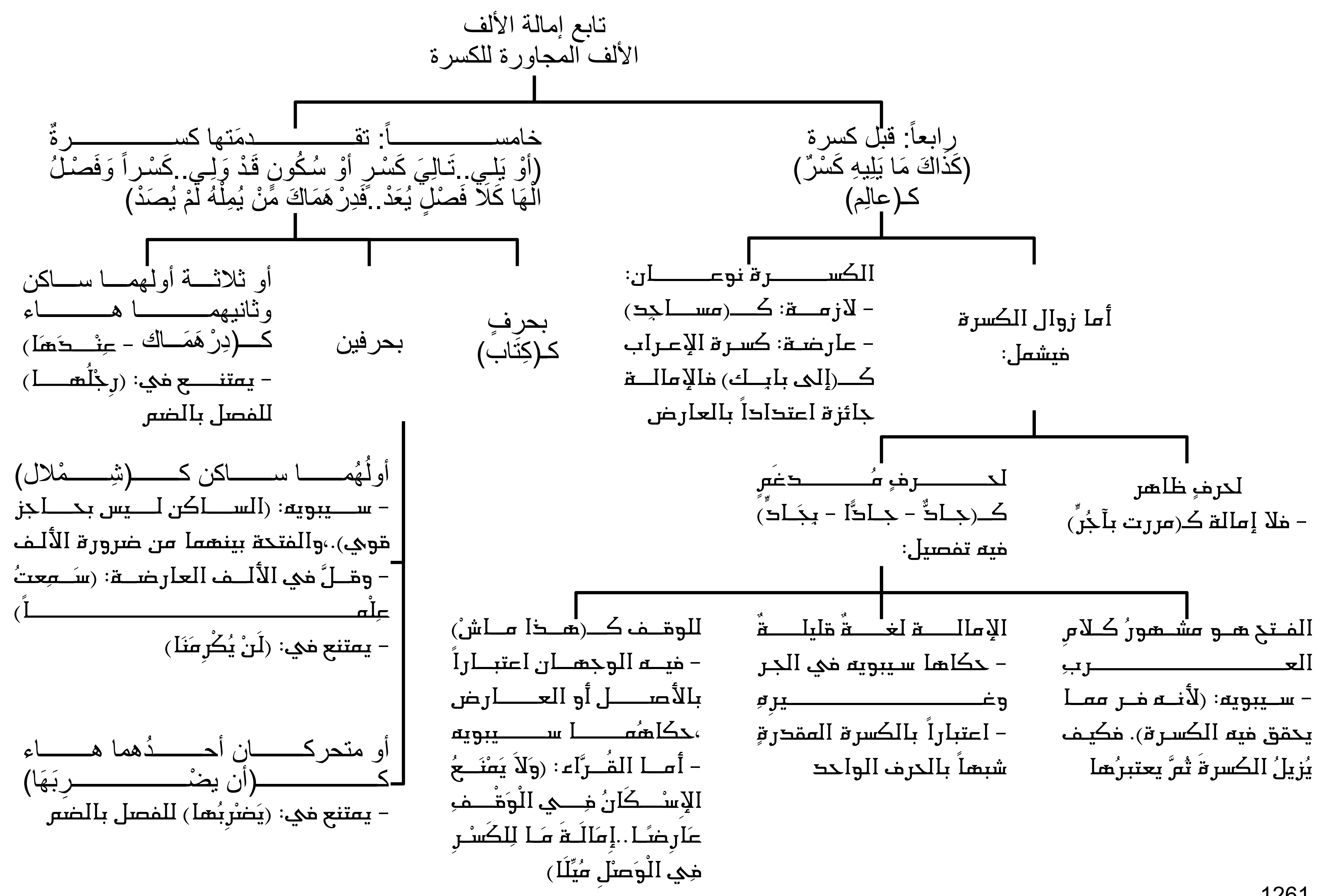
مصطفى: (أمالَهُ في القرآن حمزَة وَوافقه غيره في بعض المواضع)

خرج: (قَال - جَال)

تنبيه: سيبويه: (الإمالة في (فِلْت) ضعيفة إنما يُميلُها بعض أهل الحجاز).



تابع إمالة الألف
ثالثاً: مجاورة الياء
(كَذَاكَ تَالِي الْيَاْ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ..بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا إِدِرْ)
تأخر الياء
كـ(بايعته وسايرته) وأهمله الناظم والأكثرون
تقدم ياءٍ
متصلة بها
- ولا تكونُ إلا مفتوحةً
كـ(بَيَان - البَيَّاع)
منفصلة
- سواءٌ ساكنة أو متحركة والساكنة انخفاضُها أقوى لشبهها بحروف المد والمتحركةُ أشبهُ بالصِحاح المنفتحة
يشمل نوعين من الألف
١ - اللازمة كـ(بيان)
٢ - العارضة كـ(يلقون غيّاً - زيداً) ،ونص سيبويه على إمالتها ،لكنه جائزٌ على ضَعْفٍ لعروضها
الفصل بحرف
كـ(يَسَار - شيبان - الحيوان)
- لضعف الفاصل
الفصل بحرفين
أحدهما هاء كـ(أَدِرْ جَيْبَهَا) اقطعه وقوره
- لخفاء الهاء فهي كالذاهبة
- خرج: (بَيْنَنَا)
أحدهُما ساكن
كـ(أغيَلْنا) لضعف الساكن
بشرط عدم تخلل ضمة
- فالفتحة كـ(بَيْنَهَا) والساكن كـ(لَمْ يَتَبَيَّنْهَا)
- تعليل سيبويه: (الضمة فيها ارتفاع فهي تضاد الياء وإنما جاز في الفتح لشبه الياء بالألف).



تابع إمالة الألف
الألف المجاورة للكسرة
رابعاً: قبل كسرة
(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ) كـ(عالِمِ)
خامساً: تقدمَتها كسرةٌ
(أَوْ يَلِي..تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي..كَسْراً وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ..فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ)
الكسرة نوعان:
- لازمة: كـ(مساجِد)
- عارضة: كسرة الإعراب كـ(إلى بابِك) فالإمالة جائزة اعتداداً بالعارض
أما زوال الكسرة فيشمل:
بحرفٍ كـ(كِتَاب)
بحرفين
أو ثلاثة أولهما ساكن وثانيهما هاء كـ(دِرْهَمَاك - عِنْدَهَا)
- يمتنع في: (رِجْلُهَا) للفصل بالضم
أولُهُما ساكن كـ(شِمْلال)
- سيبويه: (الساكن ليس بحاجز قوي)..والفتحة بينهما من ضرورة الألف
- وقلَّ في الألف العارضة: (سَمِعتُ عِلْماً)
- يمتنع في: (لَنْ يُكْرِمَنَا)
أو متحركان أحدُهما هاء كـ(أن يضرِبَهَا)
- يمتنع في: (يَضْرِبُها) للفصل بالضم
لحرفٍ ظاهر
- فلا إمالة كـ(مررت بآجُرٍّ)
لحرفٍ مُدغَمٍ كـ(جادٌّ - جادًّا - بِجَادٍّ) فيه تفصيل:
الفتح هو مشهورُ كلامِ العربِ
- سيبويه: (لأنه فر مما يحقق فيه الكسرة). فكيف يُزيلُ الكسرةَ ثُمَّ يعتبرُها
الإمالة لغةٌ قليلةٌ
- حكاها سيبويه في الجر وغيرِهِ
- اعتباراً بالكسرة المقدرةِ شبهاً بالحرف الواحد
للوقف كـ(هذا ماشْ)
- فيه الوجهان اعتباراً بالأصل أو العارض حكاهُما سيبويه،
- أما القُرَّاء: (وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا..إِمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلَا)

موانع الإمالة

أولاً: حروف الاستعلاء (قظ خص ضغط)
(وَحَرْفُ الاِستِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا..مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا)

تعليل: قَوِيَ سببُ الاستعلاء على سببِ الإمالة لأن الانفتاح وصفٌ أصيلٌ في الألف فناسَبَ الاستعلاءَ فعاد إلى الأصل

بشروط

ظهور السبب (ملفوظٌ بِهِ: كسرة ظاهرة أو ياء موجودة)
- علة المنع تناسُب الصوت فارتبط بكون السبب لفظياً

كون المانع

متأخراً عن الألف

تنبيه: بأي حركةٍ كان
- فحرف الاستعلاء البعدي أقوى من القبلي ،لأن التصعُّد بعد التسفل أصعب مِن التسفل بعد التصعد

متصلة بها كـ(سَاخِط - حاصِل)

أو مفصولاً:
١- بحرف كـ(نـافِخ - نـاعِق)
٢- أو بحرفين كـ(مَوَاثِيـق)
٣- بثلاثة: اشتهر الكفّ مع الفصل بثلاثة كـ(مررتُ بمالٍ مَلِق) فالفصل بثلاثة في كلمة واحدة أولى

أو متقدماً غير مكسور أو ساكنٍ إثْرَ كسرة
- ولا مدخلَ للراء هُنا لأنها لا تكُفُّ متقدمةً

لا يُمال:
١- المتصل: (صَالِح)
- فالألف خرجت مِن موضع المُستعلِي فاستعلَتْ
- سيبويه: (لا يُميلُه إلا من لا يؤخذ بلغته).

٢- المفصول بحرفٍ: (طَوَالِع - أن يُغْلِقَهَا) لضعف الفاصل

يُمال:
١- (طِلَاب - ضِعَاف): لضعف المُستعلي ،فالكسرة في التقدير بعد الحرف فمُنَاسَبَةُ الألفِ للكسرة أولى
- ومَنَعَهُ الجُزُولِيّ عن بعض العرب ،وأجاب الشَّلَوْبِين: (لا أعلمُهُ عن أحدٍ مِن العرب و النحاة).

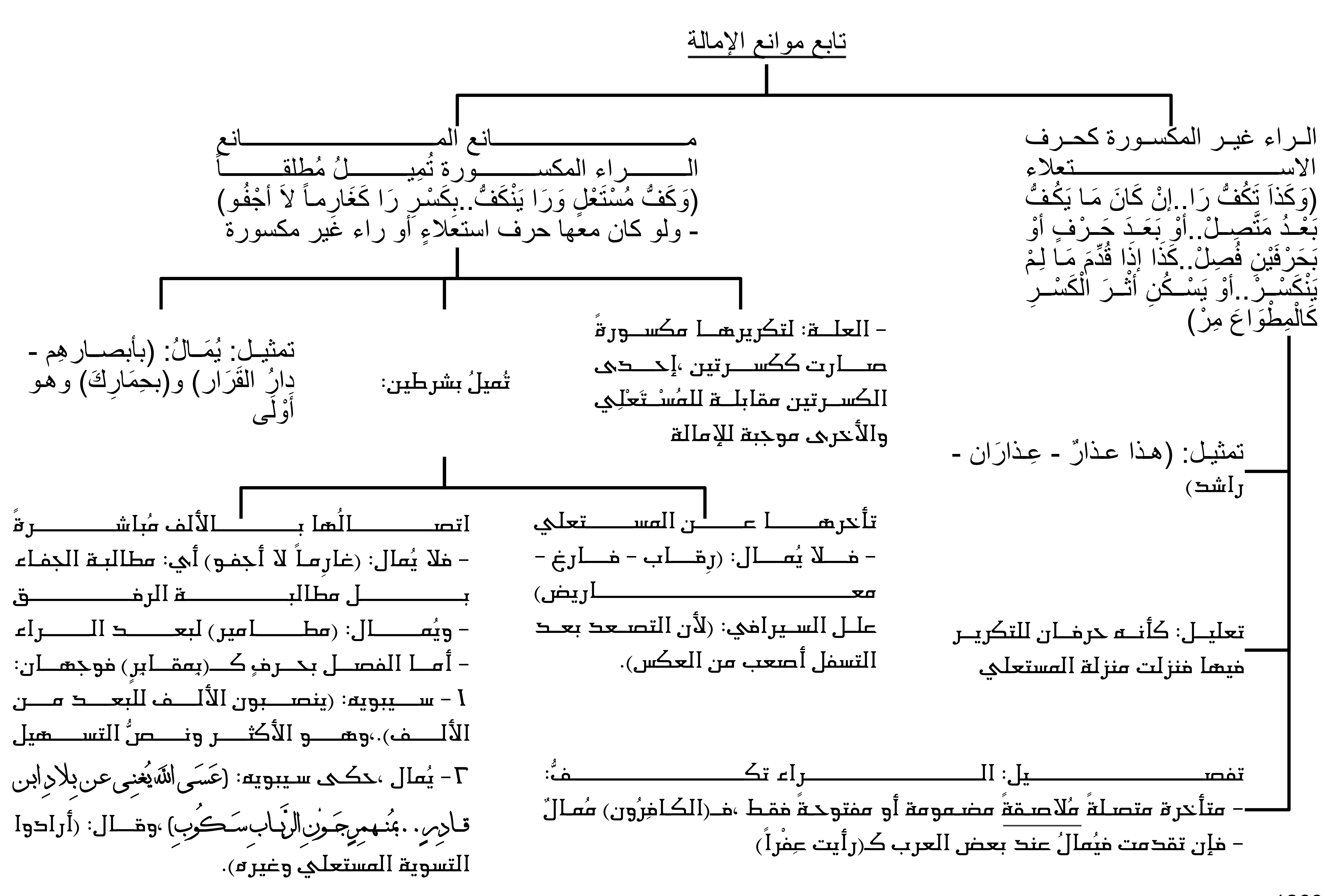
٢- (إِصْلَاح - المِطْوَاعَ مِر) والمِيْرَةُ الطعام أي: إِيْتِهِ بمَئُونَة
أ- والكف فيه قليل ،ووجهه: سيبويه: (الاستعلاء ساكن وبعده فتح فصار كمفتوح).
ب- الإمالة أكثر:ابن الضائع: (هي أرجح).لذا بدأ بها سيبويه
- وجه الإمالة: لمَّا جاورَته الكسرةُ فكأنه مكسور

٣- (قِتِلا - قُتِلْنَا) لبُعدِ المُستعلِي

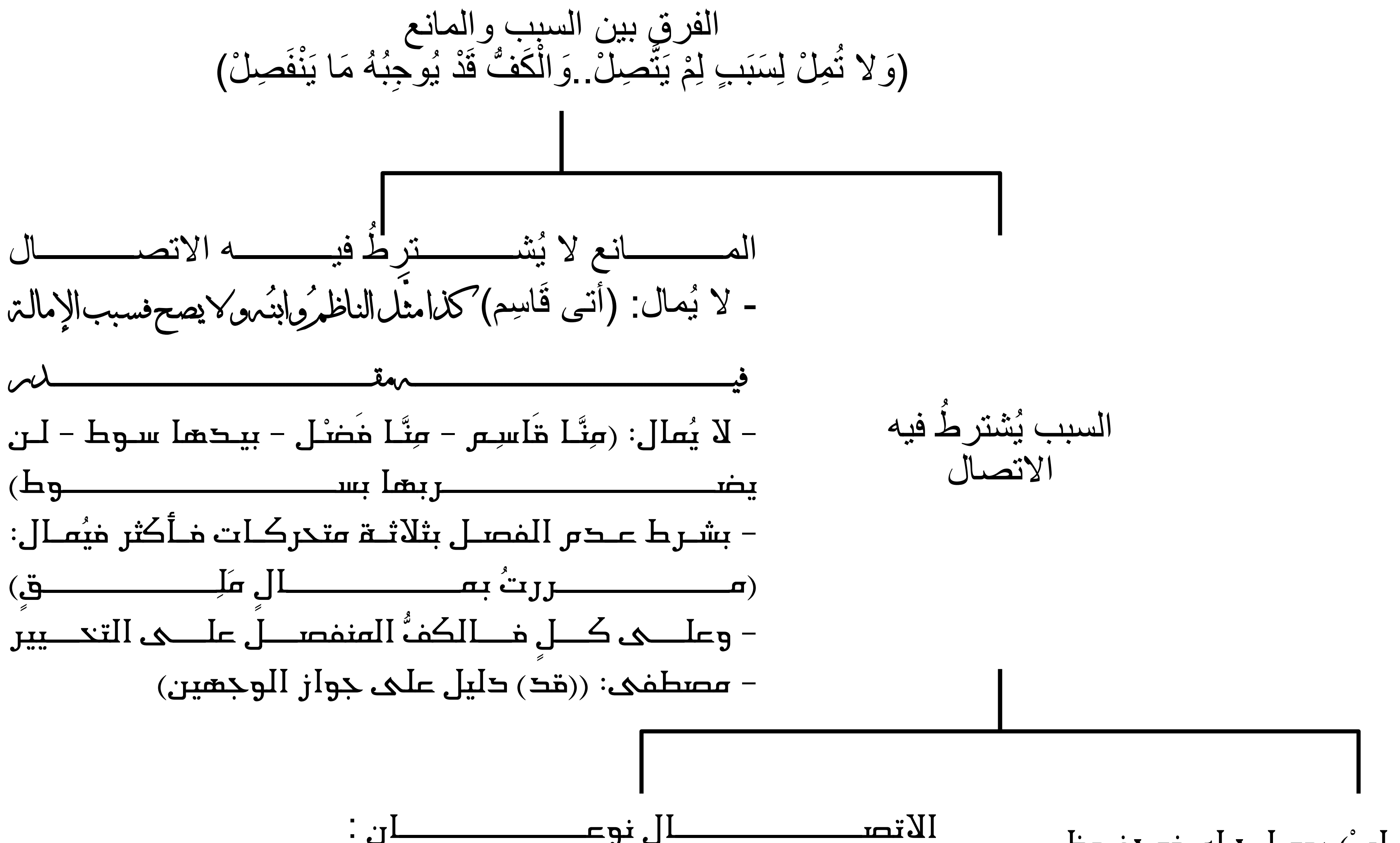
- سيبويه: (لا يميلُ هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته).
،وإنما وردت فقط في نحو (مواثيق) وعُلِّلَ بتراخي حرف الاستعلاء

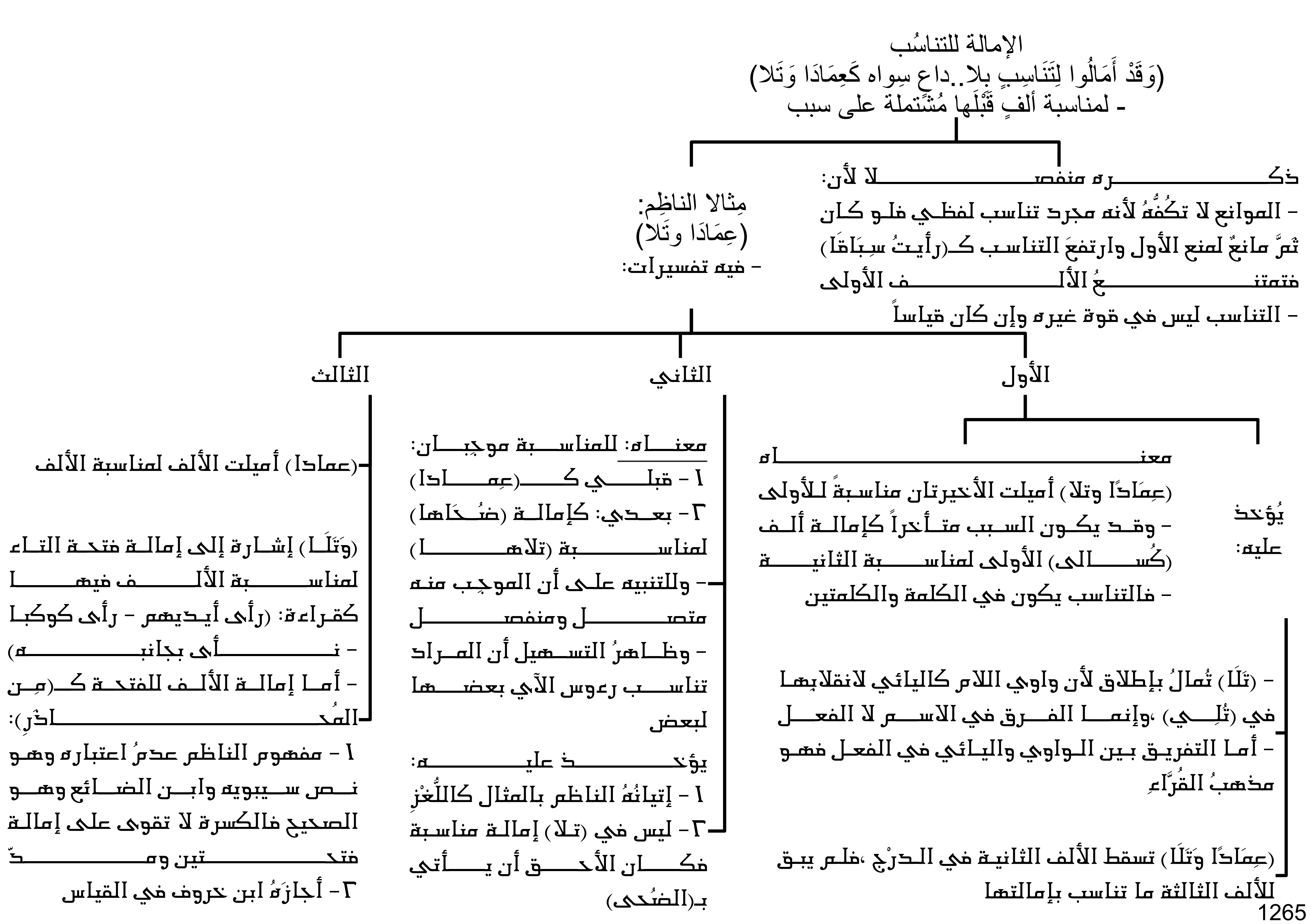
فتجوز الإمالة في السبب التقديري كـ:
١- الياء أصلاً كـ(مَضَى) أو مآلاً كـ(قَلَى)
- ومنعه ابن بابشاذ وجعل الإمالة فيه كـ(ومَا قَلَى) لتناسُب رءوس الآي ،وهذا خلافُ العربِ والنحاةِ
٢- الكسرة المقدرة كـ(صادٍّ) أو العارضة في بناء آخر كـ(خَافَ)

مُصْطفَى دَنْقَش

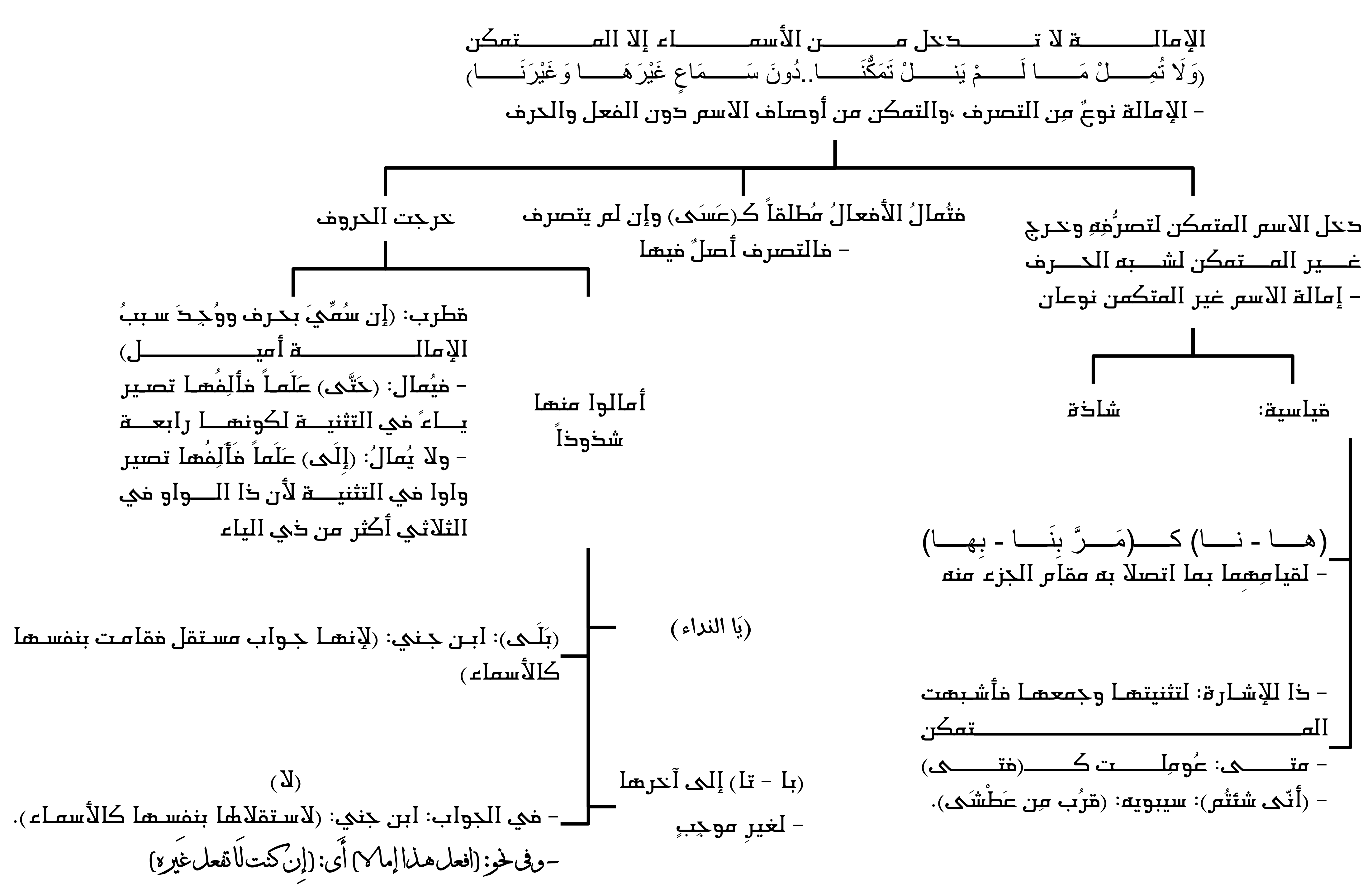


تابع موانع الإمالة
الراء غير المكسورة كحرف الاستعلاء
(وَكَذَا تَكُفُّ رَا..إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مَتَّصِلْ..أَوْ بَعَدَ حَرْفٍ أَوْ بَحَرْفَيْنِ فُصِلْ..كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لِمْ يَنْكَسِرْ..أَوْ يَسْكُنِ أَثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ)
تمثيل: (هذا عذارٌ - عِذارَان - راشد)
تعليل: كأنه حرفان للتكرير فيها فنزلت منزلة المستعلي
تفصيل: الراء تكفُّ:
- متأخرة متصلةً مُلاصقةً مضمومة أو مفتوحةً فقط، فـ(الكافِرُون) مُمالٌ
- فإن تقدمت فيُمالُ عند بعض العرب كـ(رأيت عِفْراً)
مانع المانع
الراء المكسورة تُمِيلُ مُطلقاً
(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ..بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لاَ أَجْفُو)
- ولو كان معها حرف استعلاءٍ أو راء غير مكسورة
- العلة: لتكريرها مكسورةً صارت ككسرتين، إحدى الكسرتين مقابلة للمُسْتَعْلِي والأخرى موجبة للإمالة
تُميلُ بشرطين:
تمثيل: يُمَالُ: (بأبصارِهِم - دارُ القَرَار) و(بحِمَارِكَ) وهو أَوْلَى
تأخرها عن المستعلي
- فلا يُمال: (رِقاب - فارغ - معاريض)
علل السيرافي: (لأن التصعد بعد التسفل أصعب من العكس).
اتصالُها بالألف مُباشرةً
- فلا يُمال: (غارِماً لا أجفو) أي: مطالبة الجفاء بل مطالبة الرفق
- ويُمال: (مطامير) لبعد الراء
- أما الفصل بحرفٍ كـ(بمقابِرٍ) فوجهان:
١ - سيبويه: (ينصبون الألف للبعد من الألف)،وهو الأكثر ونصُّ التسهيل
٢- يُمال، حكى سيبويه: (عَسَى اللهُ يُغنِي عن بِلادِ ابن قادِرٍ..بمُنهمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ)، وقال: (أرادوا التسوية المستعلي وغيره).

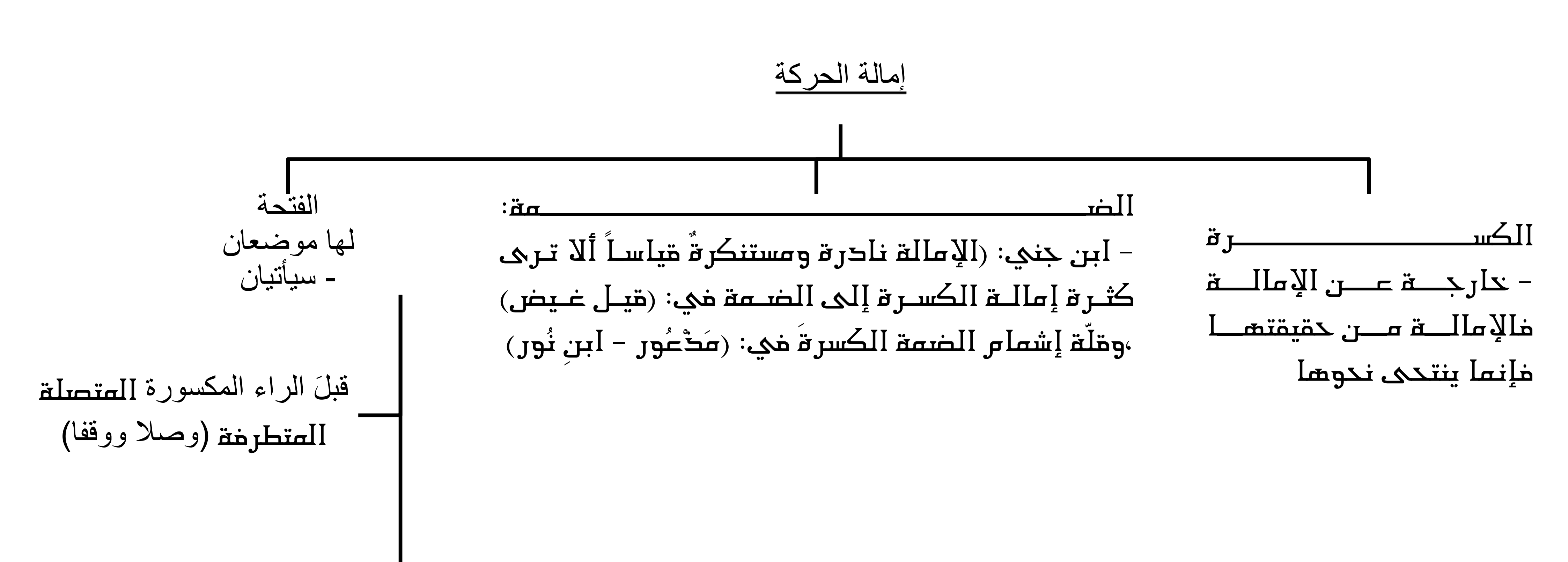

الفرق بين السبب والمانع
(وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ..وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)
المانع لا يُشترِطُ فيه الاتصال
- لا يُمال: (أتى قَاسِم) كذا مثل الناظم وابنه ولا يصح فسبب الإمالة فيه مقدر
- لا يُمال: (مِنَّا قَاسِم - مِنَّا فَضْل - بيدها سوط - لن يضربها بسوط)
- بشرط عدم الفصل بثلاثة متحركات فأكثر فيُمال: (مررتُ بمالٍ مَلِقٍ)
- وعلى كلٍ فالكفُّ المنفصلُ على التخيير
- مصطفى: ((قد) دليل على جواز الوجهين)
السبب يُشترطُ فيه الاتصال
الاتصال نوعان:
١- في كلمة واحدة كـ(عِمَاد)
٢- في كلمتين مفتقرتان إلى بعضهما كالضمائر المتصلة كـ(بِهَا) وحروف الجر
- لا يُمال: (لعمروٍ بابٌ)، وما جاء فمحفوظ إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كـ(مِن عبد الله - ثلثا درهم)، وقاسهُ ابن عصفور بل الجمهور

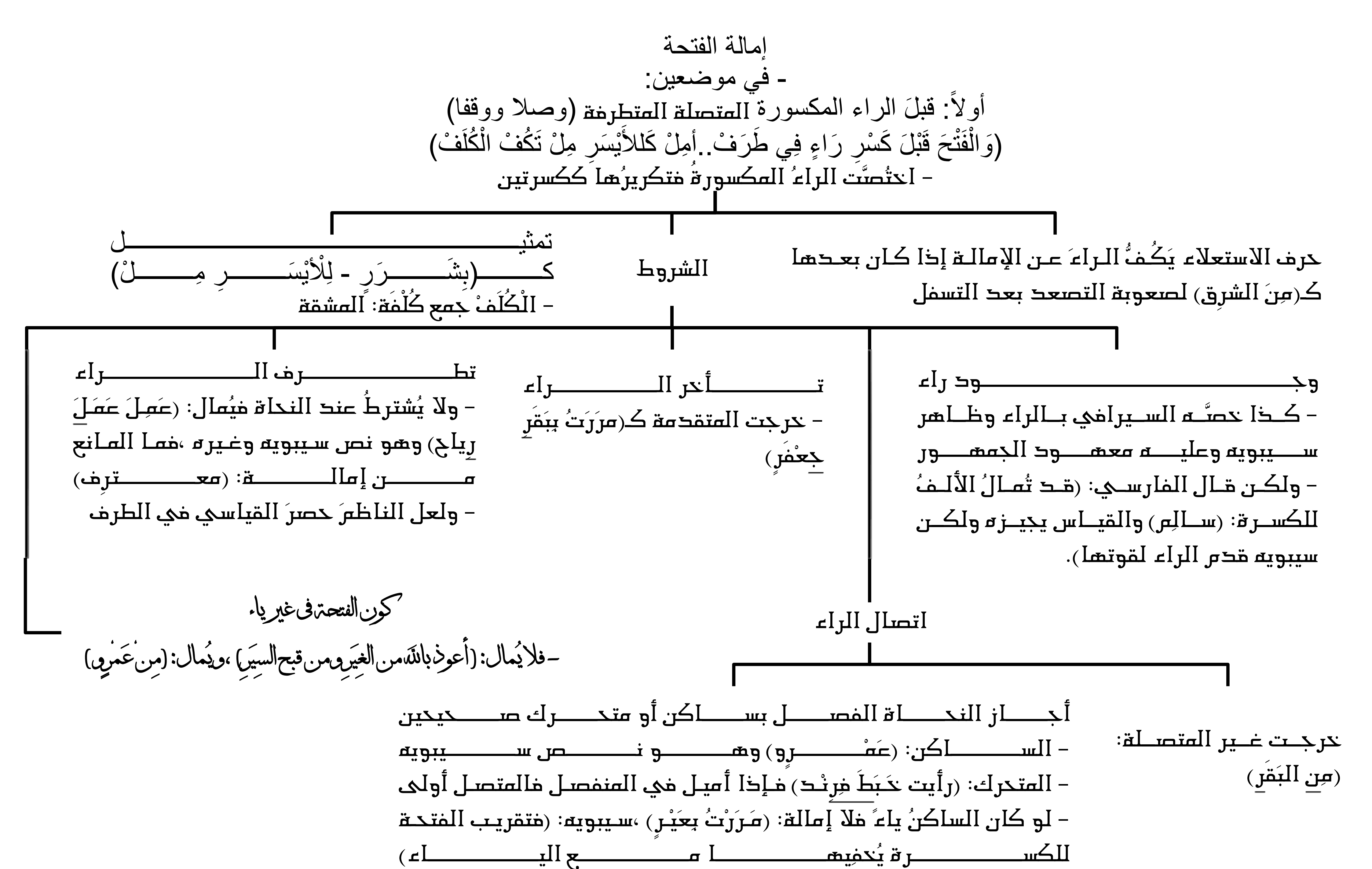


الإمالة للتناسُب
(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسِبٍ بلا..داع سِواه كَعِمَادَا وَتَلا)
- لمناسبة ألفٍ قَبْلَها مُشْتَملة على سبب
ذكره منفصلا لأن:
- الموانع لا تكُفُّهُ لأنه مجرد تناسب لفظي فلو كان ثمَّ مانعٌ لمنع الأول وارتفعَ التناسب كـ(رأيتُ سِبَاقَا) فتمتنعُ الألف الأولى
- التناسب ليس في قوة غيره وإن كان قياساً
مِثال الناظِم:
(عِمَادَا وتَلا)
- فيه تفسيرات:
الأول
معناه (عِمَادًا وتلا) أميلت الأخيرتان مناسبةً للأولى
- وقد يكون السبب متأخراً كإمالة ألف (كُسالى) الأولى لمناسبة الثانية
- فالتناسب يكون في الكلمة والكلمتين
يُؤخذ عليه:
- (تَلَا) تُمالُ بإطلاق لأن واوي اللام كاليائي لانقلابِها في (تُلِي)، وإنما الفرق في الاسم لا الفعل
- أما التفريق بين الواوي واليائي في الفعل فهو مذهبُ القُرَّاءِ
(عِمَادًا وَتَلَا) تسقط الألف الثانية في الدرْج، فلم يبق للألف الثالثة ما تناسب بإمالتها
الثاني
معناه: للمناسبة موجِبان:
١- قبلي كـ(عِمادا)
٢- بعدي: كإمالة (ضُحَاها) لمناسبة (تلاها)
- وللتنبيه على أن الموجِب منه متصل ومنفصل
- وظاهرُ التسهيل أن المراد تناسب رءوس الآي بعضها لبعض
يؤخذ عليه:
١- إتيانُهُ الناظم بالمثال كاللُّغزِ
٢- ليس في (تلا) إمالة مناسبة فكان الأحق أن يأتي بـ(الضُحى)
الثالث
(عمادا) أميلت الألف لمناسبة الألف
(وَتَلَا) إشارة إلى إمالة فتحة التاء لمناسبة الألف فيها كقراءة: (رأى أيديهم - رأى كوكبا - نأى بجانبه)
- أما إمالة الألف للفتحة كـ(مِن المُحاذِرِ):
١- مفهوم الناظم عدمُ اعتباره وهو نص سيبويه وابن الضائع وهو الصحيح فالكسرة لا تقوى على إمالة فتحتين ومدّ
٢- أجازَهُ ابن خروف في القياس



الإمالة لا تدخل من الأسماء إلا المتمكن
(وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا..دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)
– الإمالة نوعٌ مِن التصرف ،والتمكن من أوصاف الاسم دون الفعل والحرف
دخل الاسم المتمكن لتصرُّفِهِ وخرج غير المتمكن لشبه الحرف
– إمالة الاسم غير المتكمن نوعان
قياسية:
شاذة
(ها - نا) كـ(مَرَّ بِنَا - بِها)
– لقيامِهِما بما اتصلا به مقام الجزء منه
– ذا للإشارة: لتثنيتها وجمعها فأشبهت المتمكن
– متى: عُومِلت كـ(فتى)
– (أنّى شئتُم): سيبويه: (قرُب مِن عَطْشَى).
فتُمالُ الأفعالُ مُطلقاً كـ(عَسَى) وإن لم يتصرف
– فالتصرف أصلٌ فيها
خرجت الحروف
قطرب: (إن سُمِّيَ بحرف ووُجِدَ سببُ الإمالة أميل)
– فيُمال: (حَتَّى) عَلَماً فألِفُها تصير ياءً في التثنية لكونها رابعة
– ولا يُمالُ: (إِلَى) عَلَماً فألِفُها تصير واوا في التثنية لأن ذا الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء
أمالوا منها شذوذاً
(يَا النداء)
(بَلَى): ابن جني: (لإنها جواب مستقل فقامت بنفسها كالأسماء)
(يا - تا) إلى آخرها
– لغيرِ موجِبٍ
(لا)
– في الجواب: ابن جني: (لاستقلالها بنفسها كالأسماء).
– وفي نحو: (افعل هذا إمالا) أي: (إن كنت لا تفعل غيره)


إمالة الحركة
الفتحة
لها موضعان
- سيأتيان
قبلَ الراء المكسورة المتصلة المتطرفة (وصلا ووقفا)
قبلَ هاء التأنيث وقفاً
الضمة:
- ابن جني: (الإمالة نادرة ومستنكرةٌ قياساً ألا ترى كثرة إمالة الكسرة إلى الضمة في: (قيل غيض) ،وقلّة إشمام الضمة الكسرةَ في: (مَذْعُور - ابنِ نُور)
الكسرة
- خارجة عن الإمالة فالإمالة من حقيقتها فإنما ينتحى نحوها


إمالة الفتحة
- في موضعين:
أولاً: قبلَ الراء المكسورة المتصلة المتطرفة (وصلا ووقفا)
(وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ..أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تَكُفْ الْكُلَفْ)
- اختُصَّت الراءُ المكسورةُ فتكريرُها ككسرتين
حرف الاستعلاء يَكُفُّ الراءَ عن الإمالة إذا كان بعدها كـ(مِنَ الشرِقِ) لصعوبة التصعد بعد التسفل
الشروط
تمثيل كـ(بِشَرَرِ - لِلْأَيْسَرِ مِلْ)
- الْكُلَفْ جمع كُلْفَة: المشقة
وجود راء
- كذا خصَّه السيرافي بالراء وظاهر سيبويه وعليه معهود الجمهور
- ولكن قال الفارسي: (قد تُمالُ الألفُ للكسرة: (سالِم) والقياس يجيزه ولكن سيبويه قدم الراء لقوتها).
تأخر الراء
- خرجت المتقدمة كـ(مرَرْتُ بِبَقَرِ جِعْفَرٍ)
تطرف الراء
- ولا يُشترطُ عند النحاة فيُمال: (عَمِلَ عَمَلَ رِياح) وهو نص سيبويه وغيره، فما المانع من إمالة: (معترِف)
- ولعل الناظمَ حصرَ القياسي في الطرف
كون الفتحة في غير ياء
-فلا يُمال: (أعوذ بالله من الغَيَرِ ومن قبح السِيَرِ)، ويُمال: (مِن عَمْرٍو)
اتصال الراء
خرجت غير المتصلة: (مِنَ البَقَرِ)
أجاز النحاة الفصل بساكن أو متحرك صحيحين
- الساكن: (عَمْرٍو) وهو نص سيبويه
- المتحرك: (رأيت خَبَطَ فِرِنْد) فإذا أميل في المنفصل فالمتصل أولى
- لو كان الساكنُ ياءً فلا إمالة: (مَرَرْتُ بِعَيْرٍ)، سيبويه: (فتقريب الفتحة للكسرة يُخفيها مع الياء)
- لعلَ مذهبَ الناظمِ وقف المنفصل على السماعِ

تابع إمالة الفتحة

ثانياً: قبلَ هاء التأنيث وقفاً

(كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي..وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ) كـ(قِيْمَة)

لا تُمال قبل ألفٍ

- فإن كان ثمَّ سبب آخر أميلت كـ(مرضاة)

حكى بعض القراء هاءَ السكت كـ(ماليَهْ ما هِيَهْ حسابِيَهْ) للشبه اللفظي واختاره ثعلب وابن الأنباري

- ابن الباذش: (هو شذوذ).

تُمال ولو كان قبلها حرف استعلاء

- لأنها محمولة على ألف التأنيث ولا يكفُّهُ المُستعلي
- هذا مذهب النحاة
- أما مذهب القراء فلهم طريقان عن الكسائي:

طريقة ابن مجاهد: وهي الشهيرة عند المتأخرين: ثلاثة أقسام:

لا يُمال

- الاستعلاء وثلاثة أحرف:
- الألف لا مدخل لها هنا
- العين والحاء عند الكوفيين من حروف الاستعلاء

ش: (وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا..مُمَالُ الْكِسَائِيْ غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا..وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا)

يُمال في حال دون حال: أربعة (أكْهَرَه)

- تُمَالُ إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة أو ساكن قبله كسرة
- تُفتَحُ فيما عدا ذلك

ش:(وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلَا..أَوِ الْكَسْرِ وَالإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ..وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلَا..لَعِبْرَهْ مِائَهْ وِجْهَهْ وَلَيْكَهْ)

يُمَال

- خمسة عشر يجمعُها: (فجثت زينبُ لذَوْد شمس)

طريقة أبي مزاحم الخاقاني: موافقة القياس واستثنوا الألفَ

ش: (وَبَعْضُهُمْ..سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيَّلَا)

تعليل الإمالة

- علل سيبويه: (شبهاً بالألف فأُمِيلَ ما قبلها كما يُمال ما قبل الألف).والأقربُ أنها ألف التأنيث للشبه المعنوي للتأنيث واللفظي لأن كلاهما آخرُ الكلمة ومفتوحٌ ما قبلَهُ ومخرجهُما أقصى الحلْق


التَّصْرِيْفُ

التصريف

مقدمة

موضوع التصريف (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِن الصَّرْفِ بَرِي..وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي)

ما يقبل التصريف (وَلَيْس أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى..قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا)

الاسم

نوعاه: مجرد ومزيد فيه (وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا..وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا)

أوزان الثلاثي المجرد:
- تعدادُها: (وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي وافْتَحْ وَضُمْ..وَأكسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّ)
- المهمل منها والقليل: (وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلْ..لِقَصْدِهِم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ)
- أوزان الفعل الثلاثي: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ..فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ)

أوزان الفعل الرباعي

(وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا..وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا)

بقية أوزان الاسم

الرباعي (لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ..وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ..وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ)

الخماسي (وَإِنْ عَلا..فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا..كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ)

قاعدة في وزن الاسم (وَمَا..غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى)

ضابط الحرف الأصلي والزائد

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي..لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي)

الميزان الصرفي

المقابلة (بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأَصُولَ فِي..وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي)

حكم الرباعي فما فوق (وَضَاعِفِ اللاّم إِذَا أَصْلٌ بَقِي..كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ)

حكم الزائد (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ..فَاجْعَلْ لَه فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ)

حكم الرباعي المضاعف (وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ..وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كِلَمْلِمِ)

حروف الزيادة

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ..صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا..كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا)

الهمز والميم:
١- (وَهكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا..ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا)
٢- كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ..أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

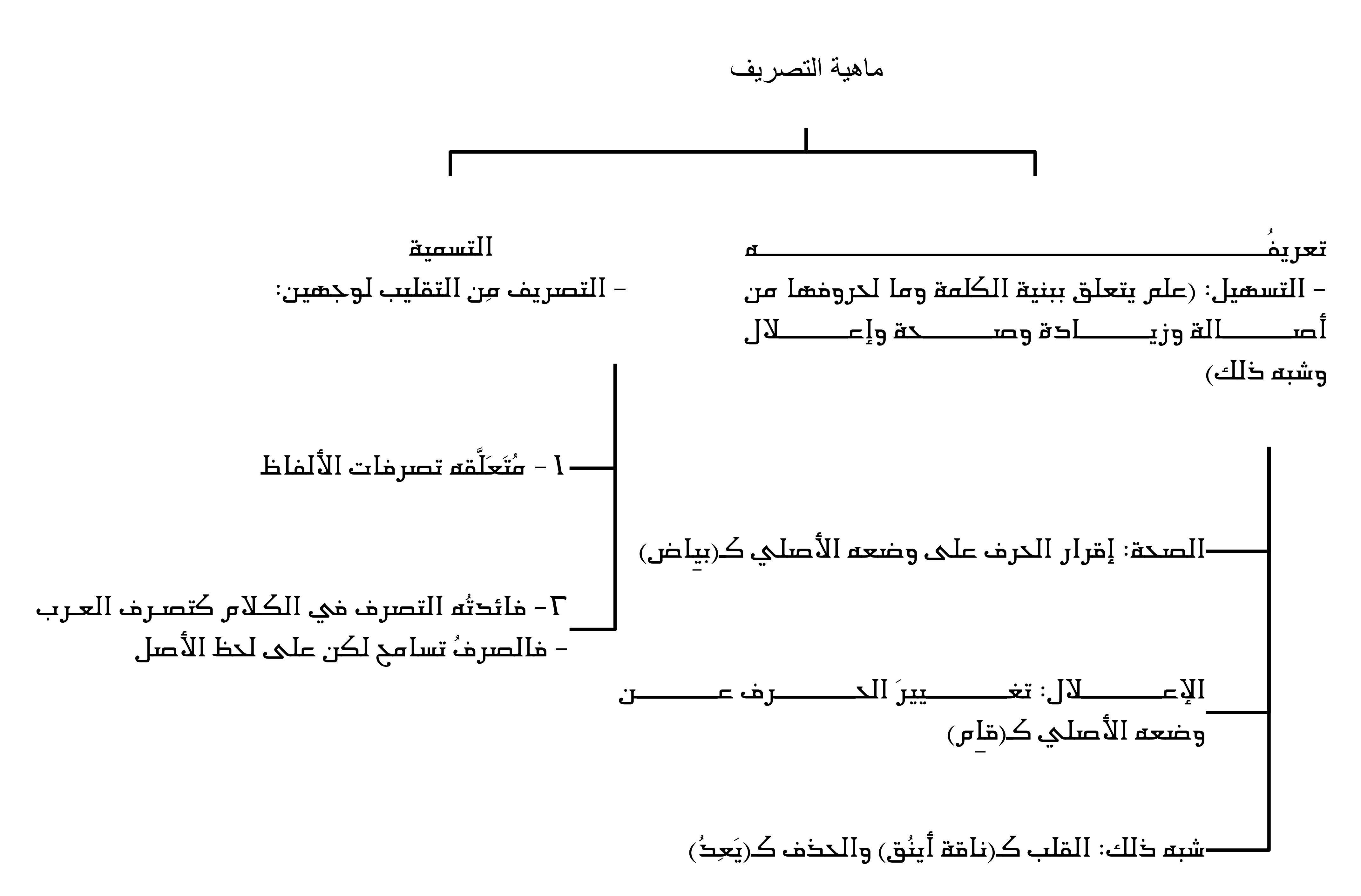
(وَالنُّونَ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي..نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي)

(وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعهْ..وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ)

(وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ)

(وَاللامُ في الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ)

قاعدة في زيادة الحروف وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ..إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ


ماهية التصريف
تعريفُه
- التسهيل: (علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)
الصحة: إقرار الحرف على وضعه الأصلي كـ(بيِاض)
الإعلال: تغييرَ الحرف عن وضعه الأصلي كـ(قاِم)
شبه ذلك: القلب كـ(ناقة أينُق) والحذف كـ(يَعِدُ)
التسمية
- التصريف مِن التقليب لوجهين:
١ - مُتَعَلَّقه تصرفات الألفاظ
٢ - فائدتُه التصرف في الكلام كتصرف العرب
- فالصرفُ تسامح لكن على لحظ الأصل

موضوعه

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ من الصَّرْف بَرِي..وَما سِوَاهُمَا بَتَصْرِيفٍ حَري)

- (بَرِي) يحتمل اسماً أو فعلاً

دخل: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة

- والتصريف أصلٌ في الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء

خرج: الحروف وشبهها من المبنيات

الحروفُ

- فهي موضوعة وَضْعَ الأصوات فلا اشتقاق لها ولا تصريف

- الألفات في أواخر الحروف أصولٌ لا زوائد ولا منقلبة عن واو أو ياء كـ(ما - لا)

- ما دخل الحروف من التصريف كـ(عتى حين - لَوْلَيْتُ: قلتُ: لولا) غير معتد به لقلته وندوره ،وكثير منه من قبيل اللغات المختلفة ،فهي غير مشتقة خلافا لابن جني

شِبه الحرف

١- الاسم غير المتمكن

دخول التثنية والجمع والتصغير في المبنيات كأسماء الإشارة والموصولات وإمالة الضمير كـ(إياك) ،ونحو ذلك قليل محفوظ

- وجه دخول ذلك شَبْهُهَا بالاسم المتمكن حيث توصف ويوصف بها

شبه الحرف نوعان:

١ - حقيقي: في أصل الوضع

٢- اعتباري: في بعض الأحوال كالمنادى واسم (لا) ولا يدخل هنا لعُرُوضِهِ

٢- الفعل غير المتصرف

- فحذفُ عين (لستُ) وقلب ياء (عسيت) في (عسَى) لا اعتبار به فهو نادر بجوار المفقود فيها حيث لا تأتي في الأزمنة الثلاثة و لم تدل على الحدث

٣- الأسماء الموقوفة التي لم تستعمل مركبة كـ(واحد - اثنان - ثلاثة)

٤- أسماء حروف المعجم الثلاثية كـ(أ - ب)

٥- الاسم الأعجمي

- ابن جني: (في حكم الحروف لامتناع من التصريف والاشتقاق)

فـ(إبليس من (يبلس المجرمون) خطأ

- ربما اشتقوا منه كـ(رجل مُدَرْهم)

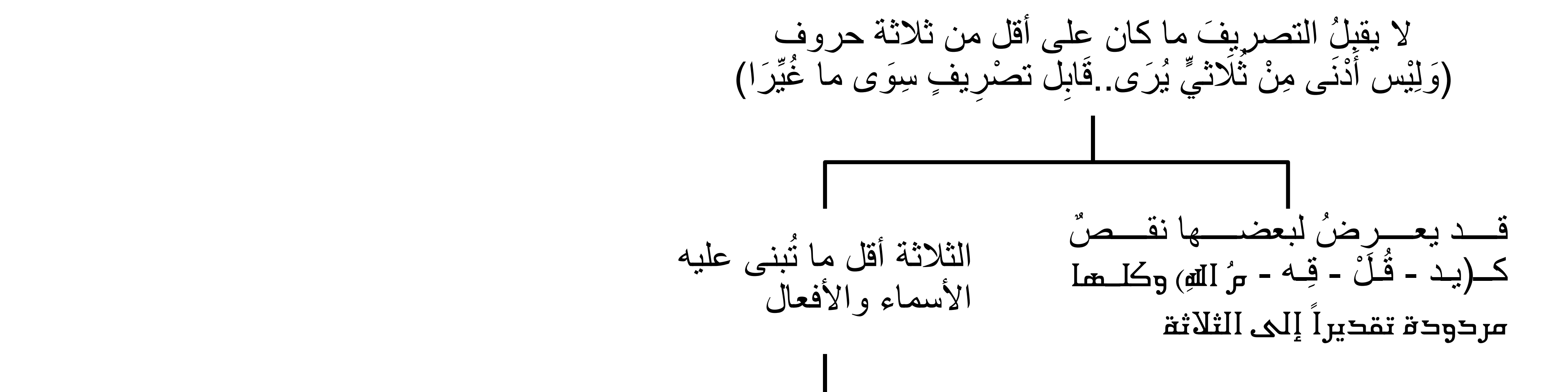
- جعله سيبويه والسيرافي ثلاثة أقسام:

١ - لمغير الحروف والحركات:

أ- الملحق بأبنية العرب (درهم)

ب- غير الملحق بأبنية العرب (إسماعيل)

٣- المتروك على حاله (خُرَاسَان)



توجيه سيبويه:

- لا يوجد اسم ظاهر على حرفٍ واحد فالابتداء يطلبُ الحركةَ والوقف يطلب السكون

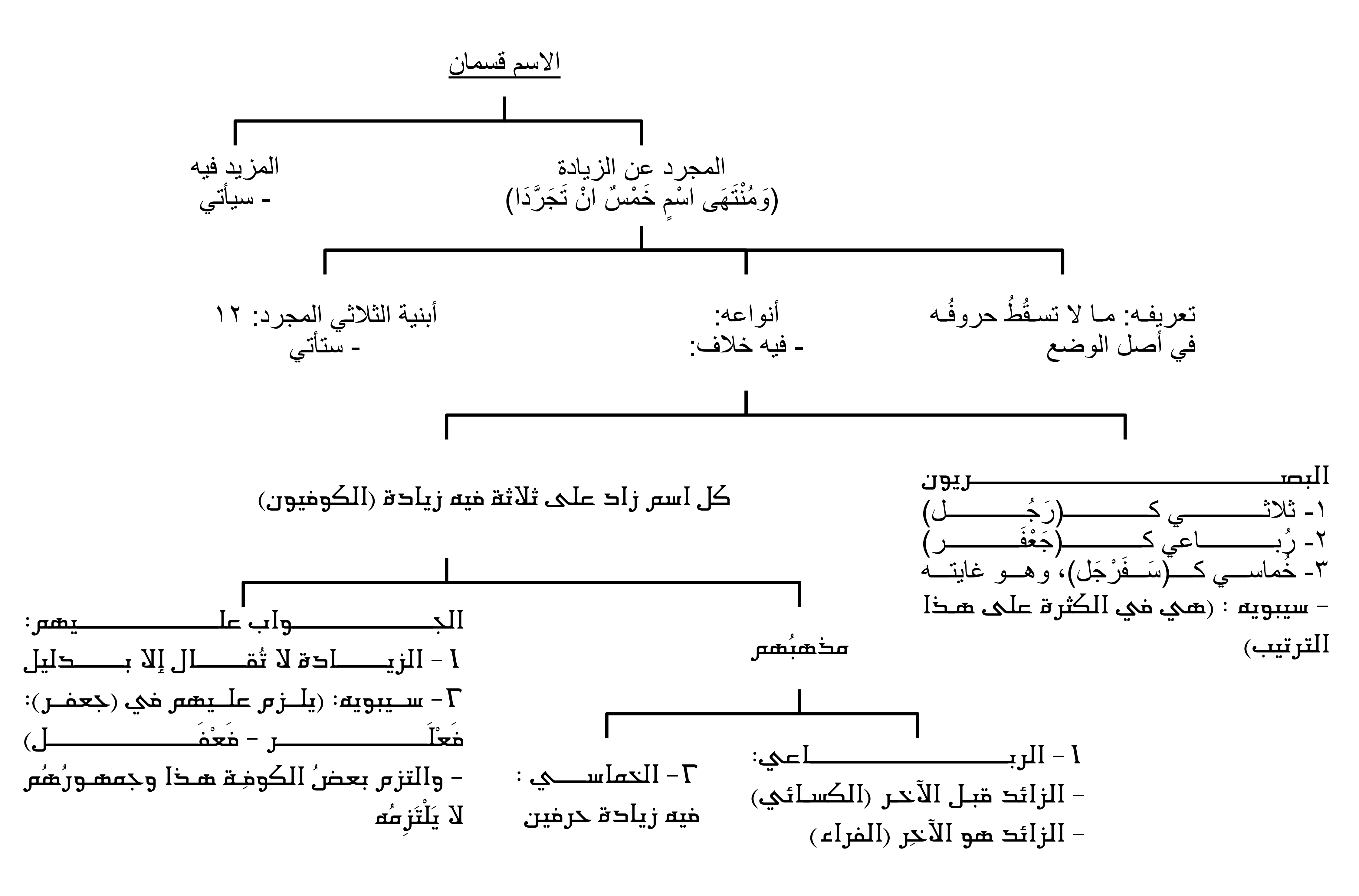
- أما المضمرات فموضوعة على الاتصال

- وكرهوا الاقتصار على اثنين فيُشبِهُ الحرف: (عَنْ - مِنْ)

- فأقلُّ الاسم ثلاثة ،وكذا الفعلُ لأنه يُضارِعُ الاسمَ ويتصرفُ مثلَه

الحروف تأتي على حرفٍ إلى خمسة: (باء الجر- مِنْ - إِلَى - حَتَّى - لَكِنَّ)

الاسم مُشبه الحرف من حرفٍ إلى خمسة: (ضربْتُ - هُوَ - هُمَا - نَزَالِ - هيهات) ،وبالتركيب إلى أكثر كـ(خازباز) لحكاية صوت الذُباب



الاسم قسمان
المجرد عن الزيادة
(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا)
المزيد فيه
- سيأتي
تعريفه: ما لا تسقُطُ حروفُه في أصل الوضع
أنواعه:
- فيه خلاف:
أبنية الثلاثي المجرد: ١٢
- ستأتي
البصريون
١- ثلاثي كـ(رَجُل)
٢- رُباعي كـ(جَعْفَر)
٣- خُماسي كـ(سَفَرْجَل)، وهو غايته
- سيبويه : (هي في الكثرة على هذا الترتيب)
كل اسم زاد على ثلاثة فيه زيادة (الكوفيون)
مذهبُهم
١- الرباعي:
- الزائد قبل الآخر (الكسائي)
- الزائد هو الآخِر (الفراء)
٢- الخماسي :
فيه زيادة حرفين
الجواب عليهم:
١- الزيادة لا تُقال إلا بدليل
٢- سيبويه: (يلزم عليهم في (جعفر): فَعْلَر - فَعْفَل)
- والتزم بعضُ الكوفةِ هذا وجمهورُهُم لا يَلْتَزِمُه

مُصْطفَى دَنْقَش

أبنية الثلاثي المجرد: ١٢
(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثي وافْتَحْ وَضُمْ..وَأكسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ)

هي: (قُفْل حُلْو - عُنُق جُنُب - دُئِل - صُرَد حُطَم - عِلْم نِضْو - حِبُك - إِبِل امرأة بِلِز ضخمة - عِنَب وبقلة في الصفة كمكانا سِوىً - صَقْر ضَخْم - رَجُل حَذُر - فَرَس بَطَل - كَتِف حَذِر)

استُثْنِيَ من الـ(١٢) بناءان:
(وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلْ..لِقَصْدِهِم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ)

(فِعُل): مهمل على عدم إثبات (حِبُك)
- سيبويه وابن جني: (ليس في الكلام)،لكراهةِ الخروج من كسرٍ لضمٍ ولذا ضُمَّتْ همزةُ (اُقتُل)
- ما ورد نادر لا يُبنى عليه

قراءة: (ذاتِ الحِبُك)
- ابن جني: (لعله تداخلت عليه القراءتان (الحِبِك - الحُبُك))
كـ(إذا ضِفتَهُم أوْ سَآيَلْتُهُمْ..وَجَدتَ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَةْ)
تداخل: (سَأَل ساءَل سايَل) أو كسر الحاء إتباعاً لكسر(ذاتِ)
،أو لم تثبت القراءة

قراءة: (ما بقي من الرِّبُو)
- ابن جني: (شذوذان: الخروج من كسرٍ لِضَمٍ في بناء لازمٍ ،ووقوع الواو بعد الضمة في آخر اسمٍ ،ولكنه فخّم الألف فانتحى بها نحو الواو كالصلوة فتوهم السامع أنه واو).

(فُعِل): قليل

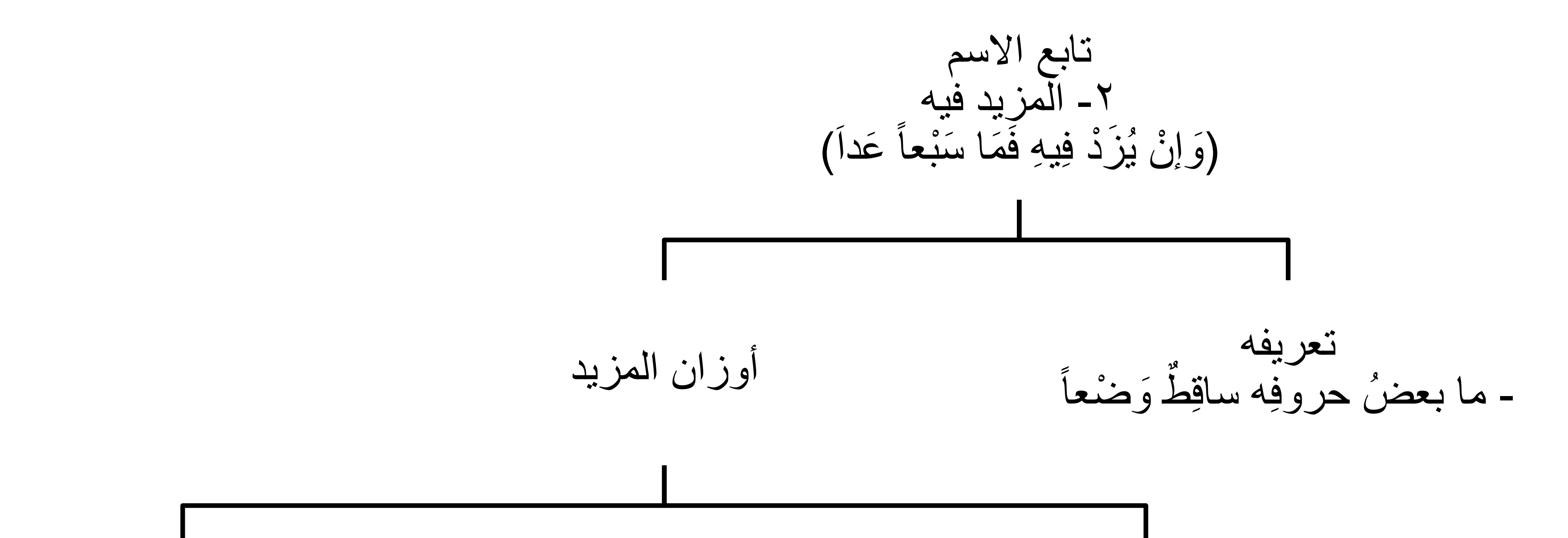
الوارد: لم يأتِ في المشهور إلا (دُئِل لدُوَيْبَّة صغيرة تشبه ابن عِرْس - رُئِم للسَّهِ - وُعِل لغة في الوَعِل)

الخلاف
١ - أثبته الأخفش وابن جني وابن الضائع وكثيرٌ
٢ - لم يُثبِتْه سيبويه إما لأنه عنده مختص بالفعل وما ورد في الاسمِ منقولٌ من الفعل وإما لم يطلع عليها
٣ - أنكرته طائفة لندرته ولاختصاصِهِ بالفعل

علة الندور: قصدوا تخصيصه بفعل المفعول كـ(ضُرِبَ) وهي علة ابن جني

(فِعِل) قليل
- لم يحفظ سيبويه إلا (إِبِل)
- وحكى الأخفش: (امرأة بِلِز ضخمة) وحكاه سيبويه: (بِلِزّ)
- وعموماً فما ورد نادر ،ولكنْ اتفق النحاة على إثباتِه والقليلُ فيه لا مُعارِضَ لَهُ فقليلُهُ له حكمُ الكثيرِ

مُصْطفَى دَنْقَش



لم يتعرض الناظمُ لأوزانها لكثرتها في الاسم والفعل بعكس المجرد فقليل

من المزيد: (جوهر – عقنقل – عضرفوط **دويبة بيضاء ناعمة** – مشيوخاء)

أكثر مبلغ الاسم بالزيادة سبعة

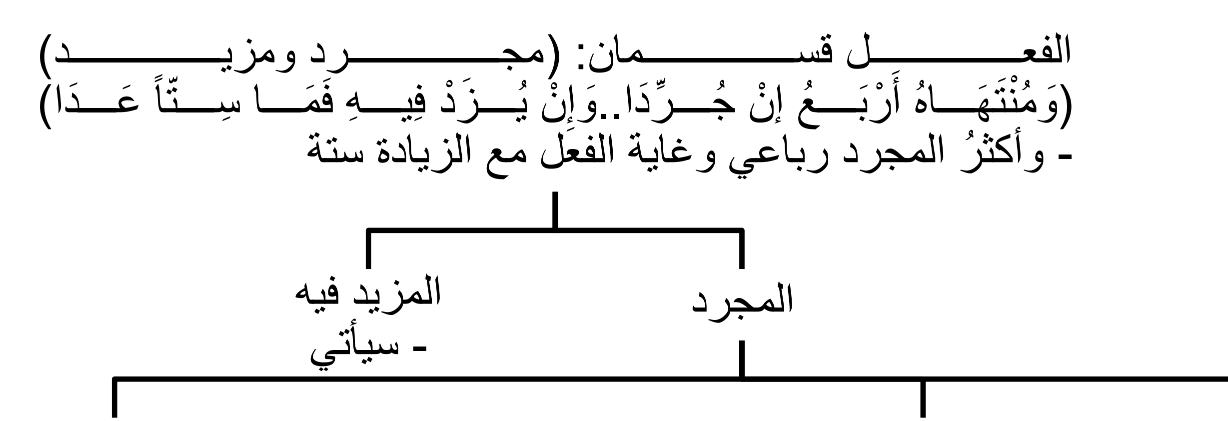
– الثلاثة تبلغ السبعة كـ(اشْهِيْبَاب)

– الأربعة تبلغ السبعة بقلة كـ(احْرِنْجَام)

– الخمسة تبلغ الستة كـ(عضرفوط) ولا تبلغ سبعة فهي لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر فالزيادة في الاسم فرعٌ للزيادة في الفعل وإن كان الاسمُ يزيدُ حرفاً

– فزيادة هاء التأنيث والتثنية أو الجمع والنسب كـ(اشهيبابة اشْهِيبَابَتَان اشْهِيبَابَات اشْهِيبَابِيّ) غير معدود فهي منفصلة

الفعل قسمان: (مجرد ومزيد)
(وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعُ إنْ جُرِّدَا..وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا)
- وأكثرُ المجرد رباعي وغاية الفعل مع الزيادة ستة



أوزان الثلاثي المجرد: ٤
(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ..فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ)
- ويلزم فتح الفاء

أوزان الرباعي المجرد: ٣
١- واحد لفاعل: فَعْلَلَ كـ(دَحْرَجَ)
٢- واحد للمفعول: فُعْلِلَ كـ(دُحْرِجَ)
٣- واحد للأمر: فَعْلِلْ كـ(دَحْرِجْ) ،فالمعتبر من الأوزان وزن الفاعل للماضي ،أما وزن الأمر ففرع عنه

لم يتجاوز الفعل المجرد أربعةً للآتي:
- المازني: (لأن الأسماء أقوى منها لاستغناء الاسم عن الفعل وحاجة الفعل للاسم).
- ابن جني: (لأن الزوائد تلزمها كحرف المضارعة والمطاوعة وألف الوصل فكرهوا تطويلَها وهو تعليل سيبويه).

ثلاثة للفاعل: ١- فَعَلَ كـ(ضَرَبَ)
٢- فَعِلَ كـ(شَرِبَ) ٣- فَعُلَ كـ(شَرُفَ)
- وتسكين الثاني تخفيفٌ لا بناءٌ مستقل

واحد للمفعول: فُعِلَ كـ(ضُمِنَ)
- واختلفوا على قولين جَوَّزَهُما ابنُ خروف:
١- أصيل (ظاهر سيبويه والناظم هنا)
- لا يكون الفرعُ دون أصل و(سُقِط في يده وغُشِي عليه) كثيرٌ
٢- فرعٌ (الجمهور): - وجعلوه مذهبَ سيبويه لأنه لم يذكر المبني للمفعول

الفعل قسمان: (مجرد ومزيد)
(وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا)
٢- المزيد فيه

الثلاثي يصير بالزيادة على:

الرباعي يصير بالزيادة على:
- خمسة كـ(تَدَحْرَجَ)
ستة كـ(احْرَنْجَمَ)

لم يتجاوز الفعلُ المزيد ستةً لأنه أثقلُ مِن الاسم ولزومه للزوائد للمضارعة وغيرها، ولأن الاسمَ يجوز الحذف منه في التكسير والتصغير

أربعة: (أَفْعَلَ: أكرم – فَيْعَلَ: بيطر – فَوْعَلَ: حوقل – فَعْوَلَ: جهور – فَعْلَلَ: جلبب – يَفْعَلَ: يَرْنَأَ لِحْيَتَه – فَعْلَى: سلقى – فَعْنَلَ: قلنس – فاعَلَ: ضارب – فَعَّلَ: ضرّبَ)

خمسة: (تَفَاعَلَ: تضارَب – تَفَعْلى: تقلسى – تَفَيْعَلَ: تشيطن – تفعول: تَرَهْوَك – تَفَوْعَلَ: تجورب – افْتَعَلَ: اقتدر – انْفَعَلَ: انطلق – افْعَلَّ: احمرّ – تَفَعَّلَ: تكرَّم – تَمَفْعَلَ: تمسكن)

ستة: (افْعَنْلَلَ: اقعنسس – افْعَنْلَى: اسلنقى – استَفْعَلَ: استكبر – افعالَّ: احمارَّ – افْعَوَّلَ: اعْلَوَّطَ – افْعَوْعَلَ: اغدودن)

أوزان الاسم المجرد فوق الثلاثي

أولاً: الاسم الرباعي المجرد: ٦ أوزان

(لاْسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ..وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ..وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ)

أبنية ذكرها الناظم

١- فَعْلَل كـ(جَعْفَر للنهر وقيل: النهر الملآن - سَلْهَب للطويل)

٢- فِعْلِل كـ(زِبْرِج للسحاب الرقيق أو الأحمر وأيضا الذهب - هِدمِل الثوب الخَلِق) - وقلله المبردُ في الصفة وخالفهُ ابن جني

٣- فِعْلَل كـ(دِرْهَم - بَعِير عِلْكَد: غليظ شديد العنق والظهر)

٤- فُعْلُل كـ(بُرْثُن للمِخلب - الصفة كُلْكُل للقصير الغليظ الشديد)

٥- فُعْلَل كـ(جُخْدَب) لذكر الجراد ،واستدركه الأخفش

أ- أخذ به الكوفيون والناظم هنا - النقل من الضم دعوى بلا دليل ولم يثبُت أما (غُرَفات) فتحريك ساكن لا فتح مضموم

ب- لم يُثْبِتْهُ جمهور البصرة والتسهيلُ - الفتح تخفيفٌ من الضم ،وليس منها مثالٌ إلا والضمّ جاء فيه

- ابن جني والزُّبَيْدي: (الضم أفصح وأشهر)

٦- فِعَلّ كـ(هِزَبْر للأسد - سِبَطْر الماضي والطويل)

أبنية لم يثبتها الناظم لقلتها وندورها أو لاحتمالها الزيادة والنقصان:

١- فَعْلِل كـ(طَحْرِيَة: قطعة ثوب)

٢- فَعَلّ كـ(هَرَكْلَة في هُرْكُولة) الحسنة الجسم والخَلْق والمِشية

٣- فِعْلُل كـ(ضِئْبُل: الداهية)

٤- فُعْلِل كـ(طُحْرِبَة) لقطعة القماش

٥- فَعْلُل كـ(العَرْتُن) شجر يُدبغ به

أوزان الاسم المجرد فوق الثلاثي

ثانياً: الخماسي: ٤

(وَإِنْ عَلاَ..فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ..كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ)

ما أثبته الناظم وفاقاً لسيبويه والجمهور

فَعَلَّل كـ(سَفَرْجَل - شَمَرْدَل السريع من الإبل)

فَعْلَلِل كـ(جَحْمَرِش الثقيلة السمجة من النساء)

- سيبويه: (لا نعلمه جاء اسماً).
- المازني: (الأبنية الخمسة تأتي أسماءً وصفاتٍ). ودليله: (قَهْبَلِس للمرأة العظيمة ولحشَفَةِ الذكر وللذكر نفسه

فُعَلِّل كـ(خُزَعْبِلَة الفكاهة والمزاح - قُذَعْمِل للضخم من الإبل

فِعْلَلّ كـ(قِرْطَعْب للخِرقَة - قِرْطَعْن الأحمق)

أبنية لم يثبتها الناظم لقلتها وندورها أو لاحتمالها الزيادة والنقصان:

- فُعْلَلِل: استدركه الزبيدي وابن السراج كـ(الهُنْدَلِعُ) لبقلة
- فِعِلِّل: حكى ابن سيده: (عِقِرْطِل لأنثى الفِيَلة)
- (فُعُلَّل - فَعْلَلّ - فُعُلُّل)

ما لم يذكره الناظم إما مزيد أو ناقص

(وَمَا..غَايَرَ لِلزَّيْد أوِالنَّقْصِ انْتَمَى)

المزيد: كـ(اسْتِخْرَاج) كقول الخليل: ((هُرْكُولَة) مزيدة الواو وقد وردت بدونها) فالزيادة محتملة ونفيها يُثبِتُ بناءً جديداً فيُحتمل الأسهل فزيادة الحروف أوسع البابين

الناقص

- سيبويه: (عَرَتُن أصله عَرَنْتُن).

أمّا (سَرَخْسُ-بَلَخْسُ) فأعجميان

الميزان الصرفي (يسمى التمثيل)

ضابط الحرف الأصلي والزائد

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي..لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي)

الأصلي: اللازم في تصاريف الكلمة

- وللبحث طريقان:

١ - الاشتقاق: للاستدلال على الفرع بأصله

فـ(احتُذِي) مِن الاحتذاء وهو مِن الحذو

٢- التصريف: للاستدلال على الأصل بفرعه فواو

(قُعُودٌ) زائدة لـ(قَعَدَ قاعد)

الزائد:

- والزيادة نوعان

في القياس

- كنون (قَرَنْفُل) لازمة استعمالاً وزائدة حُكماً

في الاستعمال

- الساقط في بعض تصاريف الكلمة كـ(مِضروب)

- لو أزلت ألف (ضارب) لم يختل معنى الضرب ولو أزيل غيرُها لاختل ،وكذلك في كل مضاعف سقوطُه لا يُخِلُّ بالمعنى كـ(اعْشَوْشَبَ - أعْشَبَ)

الميزان الصرفي (يسمى التمثيل)

قواعد

الحرف قد يكون:

أصلا ويُحذَفُ لسبب غير الزيادة
- كآخرِ المنقوص (قاضٍ)
- والأسماء الخماسية الأصول مُجردةً أو مزيدةً إذا صغرت أو كسرت

زائداً لازماً في التصاريف
- زيادة الإلحاق كـ(حوقل) لإجراءه مجرى الأصلي
- السين والتاء في الاستفعال لأن معناها مقصود فصارت مادتُها أصلاً بالقصدِ الثاني،

أيُّهما أولى ادعاء بناء جديد أم القول بزيادة الحرف؟
- الحرف إمّا:

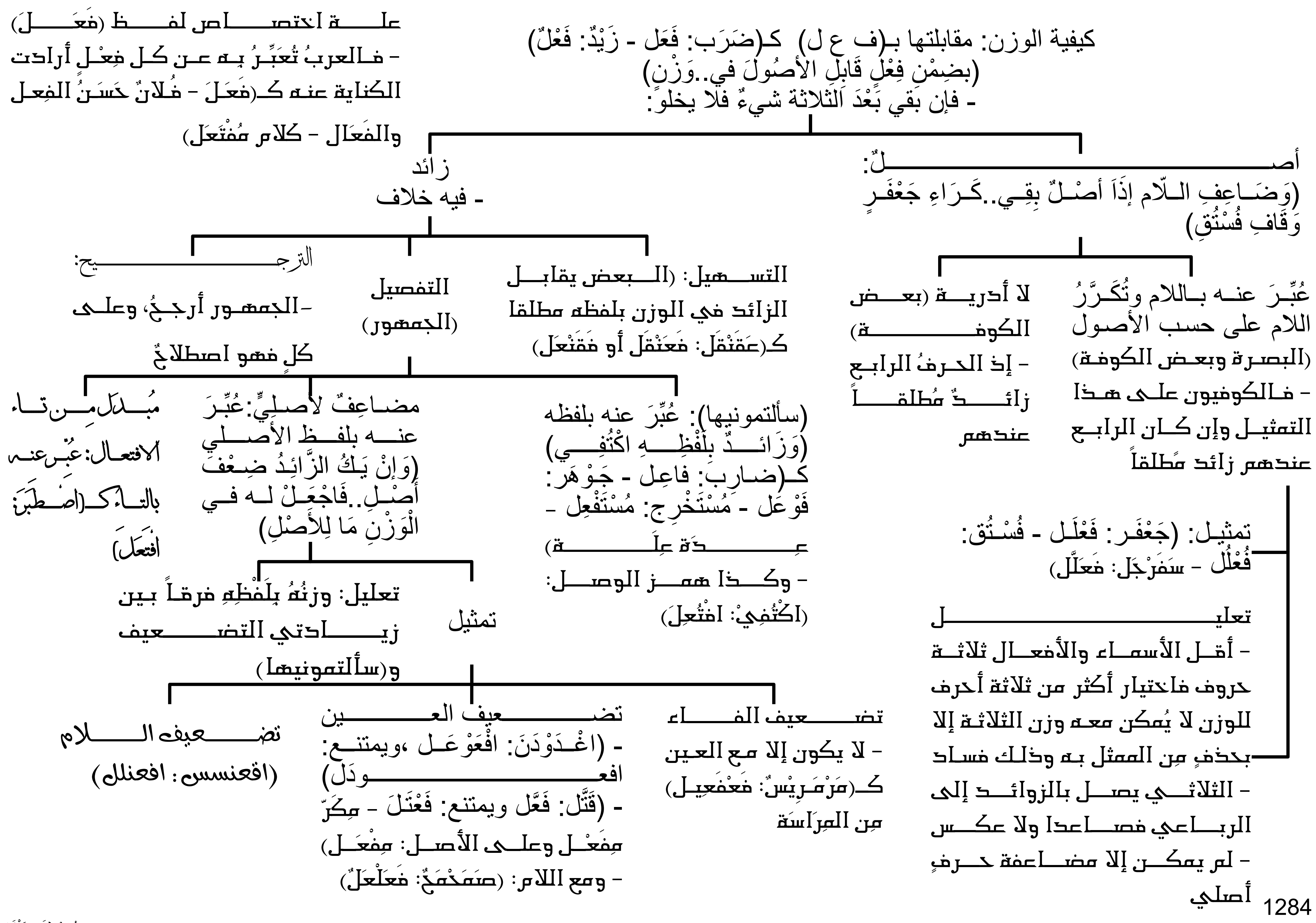
ليس مِن (سألتمونيها) ولا مُضاعَفاً
- لا يصحُّ ادعاء زيادته بل هي مادة أخرى مرادفة فـ(رِخْوَدّ) مادة أخرى غير (رَخْو) وإن كان المعنى واحداً

مضاعف كـ(صَلَّ - صَلْصَلْ)
- والتضعيفُ يكون في الحروف كلها إلا الألف
- يَحتَمَلُ مذهبين:
١ - الساقط من المضاعفين زائد (الكوفة)
- فزيادتُها إن بقي المعنى مع زوالها
٢ - لا زيادة بل هما مادتان (البصرة)

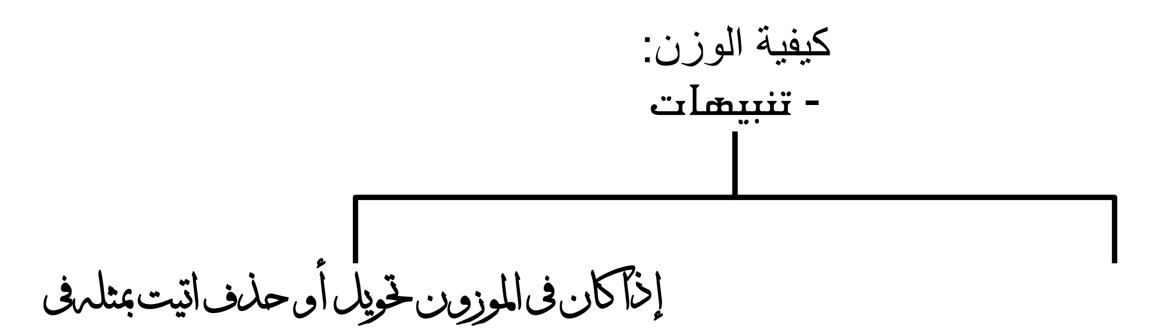
مِن (سألتمونيها) فإن أدى القول بزيادتها لبناءٍ جديد أو أتى في غير موضعِ زيادته فإمَّا:

الزيادة (ابن جني وظاهر الناظم)
- فالدليل إذا قام فلا يلزم إيجاد النظير

الأصالة (مذهب المازني)
- فليس موضعه موضع زيادة ودلالة المرادف ضعيفة
- ويحتمله كلام الناظم لأنه عين مواضع الزيادة



كيفية الوزن: مقابلتها بـ(ف ع ل) كـ(ضَرَب: فَعَل - زَيْدٌ: فَعْلٌ)
(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ في..وَزْنِ)
- فإن بَقِي بَعْدَ الثلاثة شيءٌ فلا يخلو:
علة اختصاص لفظ (فَعَل)
- فالعرب تُعَبِّرُ به عن كل فِعْلٍ أرادت الكناية عنه كـ(فَعَلَ - فُلانٌ حَسَنُ الفِعل والفَعَال - كلام مُفْتَعَل)
أصل:
(وَضَاعِفِ اللّام إذَا أصْلٌ بَقِي..كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ)
زائد
- فيه خلاف
عُبِّرَ عنه باللام وتُكَرَّرُ اللام على حسب الأصول (البصرة وبعض الكوفة)
- فالكوفيون على هذا التمثيل وإن كان الرابع عندهم زائد مُطلقاً
لا أدرية (بعض الكوفة)
- إذ الحرفُ الرابع زائدٌ مُطلقاً عندهم
تمثيل: (جَعْفَر: فَعْلَل - فُسْتُق: فُعْلُل - سَفَرْجَل: فَعَلَّل)
تعليل
- أقل الأسماء والأفعال ثلاثة حروف فاختيار أكثر من ثلاثة أحرف للوزن لا يُمكن معه وزن الثلاثة إلا بحذفٍ مِن الممثل به وذلك فساد
- الثلاثي يصل بالزوائد إلى الرباعي فصاعدا ولا عكس
- لم يمكن إلا مضاعفة حرفٍ أصلي
التسهيل: (البعض يقابل الزائد في الوزن بلفظه مطلقا كـ(عَقَنْقَل: فَعَنْقَل أو فَعَنْعَل)
التفصيل (الجمهور)
الترجيح:
-الجمهور أرجحُ، وعلى كلٍ فهو اصطلاحٌ
(سألتمونيها): عُبِّرَ عنه بلفظه (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي) كـ(ضارِب: فاعِل - جَوْهَر: فَوْعَل - مُسْتَخْرِج: مُسْتَفْعِل - عِدَة علَة)
- وكذا همز الوصل: (اكْتُفِيْ: افْتُعِلَ)
مضاعفٌ لأصليٍّ: عُبِّرَ عنه بلفظ الأصلي (وَإنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أصْلِ..فَاجْعَلْ لَه في الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ)
مُبدَل مِن تاء الافتعال: عُبِّر عنه بالتاء كـ(اصْطَبَرَ: افْتَعَلَ)
تعليل: وزنُهُ بِلَفْظِهِ فرقاً بين زيادتي التضعيف و(سألتمونيها)
تمثيل
تضعيف الفاء
- لا يكون إلا مع العين كـ(مَرْمَرِيْسٌ: فَعْفَعِيل) مِن المِرَاسَة
تضعيف العين
- (اغْدَوْدَنَ: افْعَوْعَل ،ويمتنع: افعودَل)
- (قَتَّل: فَعَّل ويمتنع: فَعْتَلَ - مِكَرّ مِفْعَل وعلى الأصل: مِفْعَل)
- ومع اللام: (صَمَحْمَحٌ: فَعَلْعَلٌ)
تضعيف اللام
(اقعنسس: افعنلل)



كيفية الوزن:

- تنبيهات

التسهيل: (مع التسوية في السكون وعين الحركة). ،ولكن قد يتخلفُ هذا إذا:

إذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان

-(ناءٍ: فَلَعٍ) فهو من نَأَى

-(حادي: عالف) فهو مِن الوحدة

-(يَهَبُ يَعَلُ - بِعْ: فِلْ - قاض: فاع)

١ - سَكَنَ المتحرك:

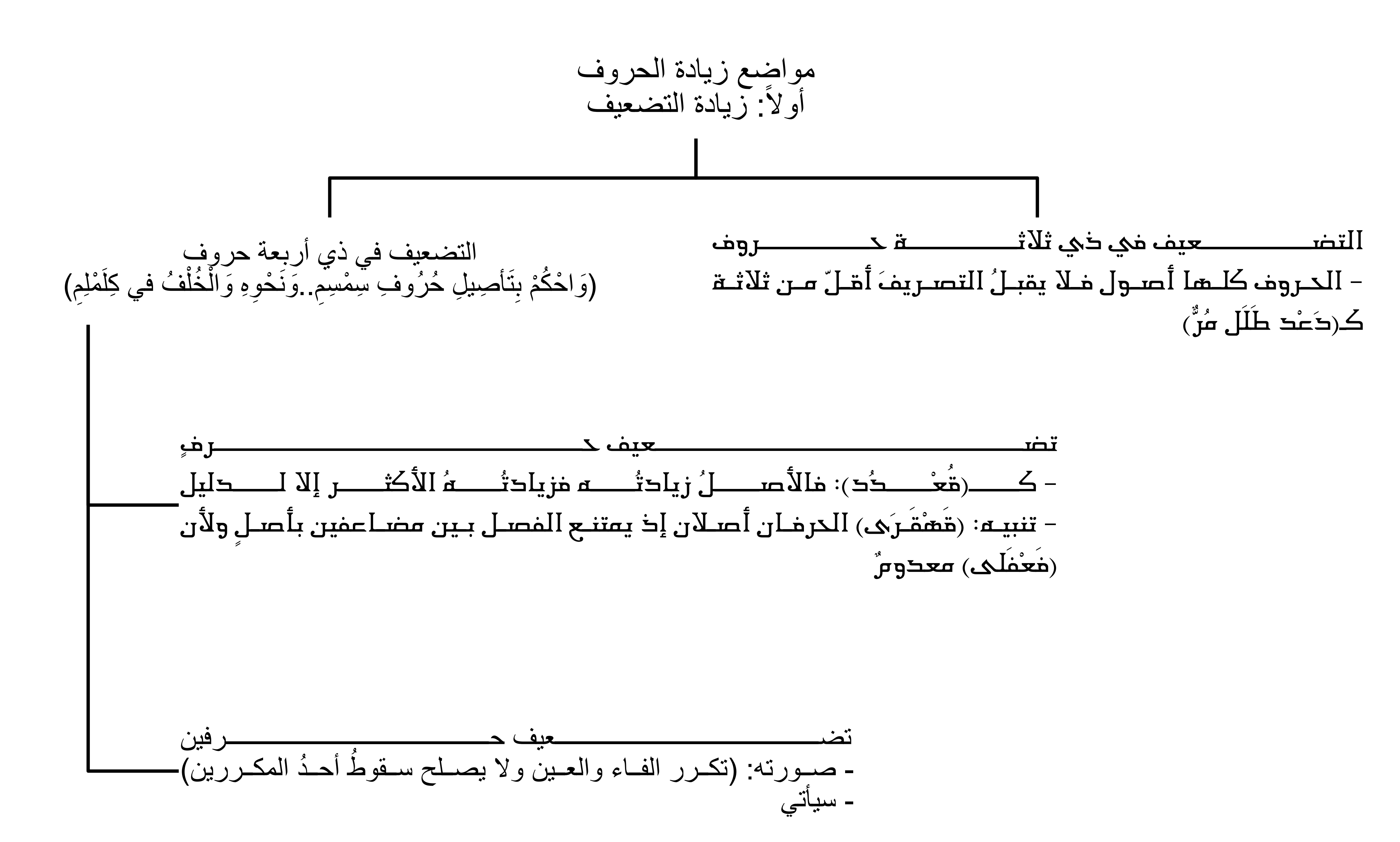
أ- لإدغامٍ كـ(رَدَدَ ← رَدَّ) فوزنُه: (فَعَلَ) ويمتنع: (فَعْلَ)

- للتخفيف: (عَلِمَ ← عَلْمَ) فيجب: (فَعِلَ) ويمتنع (فَعْلَ) فهو غير موجود في الفعل

- لاعتلال كـ(قَوَمَ ← قَامَ) فوزنُه: (فَعَلَ)

٢- أو تغيرت حركته كـ(اُغْزِي يا هندُ: افعُلِي)

٣- أو نقص كـ(دَمٌ: فَعْلٌ): فظاهر لفظ الموزون غير معتبر لأن الأوزان محصورة فيجب رجوعُه إلى أصله



مواضع زيادة الحروف
أولاً: زيادة التضعيف
التضعيف في ذي ثلاثة حروف
- الحروف كلها أصول فلا يقبلُ التصريفَ أقلّ من ثلاثة
كـ(دَعْدَ طَلَلَ مُرٌّ)
التضعيف في ذي أربعة حروف
(وَاحْكُمْ بِتَأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ..وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ في كِلَمْلِمِ)
تضعيف حرفٍ
- كـ(قُعْدُدُ): فالأصلُ زيادتُه فزيادتُه الأكثر إلا لدليل
- تنبيه: (قَهْقَرَى) الحرفان أصلان إذ يمتنع الفصل بين مضاعفين بأصلٍ ولأن
(فَعْفَلَى) معدومٌ
تضعيف حرفين
- صورته: (تكرر الفاء والعين ولا يصلح سقوطُ أحدُ المكررين)
- سيأتي

تابع زيادة التضعيف: ٢- التضعيف في ذي أربعة حروف: ب- تضعيف حرفين

- صورته: (تكرر الفاء والعين ولا يصلح سقوطُ أحدُ المكررين)

غير الصالح للسقوط كـ(سِمْسِم)

- فالحكمُ بزيادة أحدهما فاسد لأنه تَحَكُّمٌ وتمتنع زيادة:
- السين الأولى فـ(عَفْعَل) معدوم وشرطا التضعيف: (توفر أقل الأصول - عدم الفصل بينهما بأصلٍ إلا في نحو (مَرْمَرِيسٌ) بتضعيف الفاء والعين معاً)
- السين الثانية فـ(فعفل) معدوم
- الميم الأولى فـ(فَلْعَل) معدوم وللفصل بأصلٍ
- الميم الثانية فـ(فَعْلَع) معدوم وللفصلِ بأصلٍ

الصالح للسقوط

الساقط الثالث: ففيه الخلاف المذكور كـ(لَمْلَمَ: لَمَّ وكتيبة ملمُومة - كَفْكَفَ: كَفَّ - كَبْكَبَهُ: فكبكبوا - كَبَّهُ: فكبت وجوههم)

- واختُلِفَ في زيادته:

زيادة المكرر الثاني

- الكوفيون: مُبدل من مماثلٍ للحرف الثاني:
- الزجاج: زائد غير مبدل
- لسقوطه في بعض التصاريف
- الأصل اتحاد المواد حتى يدل دليلٌ
- المُضاعَفُ يُغتفرُ فيه عدم النظير كـ(مرمريسٌ: فعفعيل)

بدلان مِن مضاعف والأصل: (لَمَّمَ - كَفَّفَ)

(البغداديون وابن السراج الزُّبيدي) قالوا: كرهوا المِثلَين فأبدلوا المضاعف الثاني حرفا مماثلا للفاء

- أجاب البصريون: (الثابت إبدالُ المُضاعَفِ حرفَ علةٍ كـ(تَظَنْنَتُ: تَظَنَّيْتُ) ولم يرد: (كَبَّبْتُ)).
- وأجاب الفارسي: (القلب يكون فيما تدانت مخارجه فأمّا خَتْخَتَ فبعيد).

الحرفان أصليان وهُما مَادَتَانِ (البصرة)

- باب تقارب الألفاظ واختلاف المواد بابٌ واسع كـ(سَبِطٌ سِبَطرٌ) - عدم النظير كـ(فعفل) مرفوض

الساقط الرابع كـ(قَلْقَلَ)

- لم يذكره الناظمُ ،ولم يذكر في التسهيل خلافاً
- ابن جني: (خالف الزجاج) ،ويلزم الكوفيين المخالفة على مذهبهم في الثالث الساقط

تضعيف الفاء والعين (مَرْمَرِيسٌ: فَعْفَعِيل) للداهية فهو قد مارس الأمور

تنبيه: (قَرْقَف - قِسْطَاس) المُضاعفُ أصلٌ

مُصْطَفَى دَنْقَش

ثانيـــــــــاً: زيـــــــــادة (ســـــــألتمونيها للزجـــــــــــاج

- هَوَيتُ السِّمَان للمازني واليوم تنساه وهو شؤمٌ - أمان وتسهيل - هم يتساءلون)
- وحصرُها بالاستقراء

الشـــين (زادهـــــا ابـــن خـــروف)
- في الوقـــف كــــــ(أكـــرمتُكَشْ)
- ولا يلـزمُ مـن عـدِّ الهاءَ وقفاً كسيبويه والناظم أن يَعُـدَّ الشين فتلك لغة قليلة والهاء كثيرةٌ والعرب متفقون عليها

الألـــــــــــــــــــــــــــــف
(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيـنِ..صَـاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْـــــــــــــرِ مَـــــــــيْنِ)
- ولــــيس المــــراد الهمــــزَ
- مع ثلاثة أحرف أصول:

تمثيـــــــــــــــل (ضَـــارِبٌ - غَضْـــبَى - قرطـــاس - قَبَعْثَـــرىً - بَرْدَرَايـــــــــــــــا)
والزائـــدة خمســـة أنـــواع
١ - لمعنـى: (حُبْلَـى قائم مسـاجِد تَقَاتَـل الزيـدان الهنـــــــــدات)
٢- لإلحـــاق: (أرطـــىً - ضَـــــبَغْطَىً)
٣- : للتكـثير والتطويـل:
سُمَانَاة لطائر واحدته سماناة
٤- للمـد قبـل الآخـر: (سِـــرْبَال - وازيـــداه)
٥- حشـواً لغير مقصـد:
خَاتَم

(بِغَيْـرِ مَـيْنِ): لا يتخلــف عنهـــــا شــــيء
- سـيبويه (لا تلحـق رابعـة فصـــاعدا إلا مزيـــدة).
- فلا يُحكم بأصالتها مع تحقـق أصـالة أكثـر مـن حرفين

فليسـت زائـدة إن صَـحِبَت أقـل مـن ثلاثة أصول

صحبت أصلين فقط فـ:

أصلية كــ(إلـى) للنعمـة واحـــــــــد الآلاء
مصطفى: (بل هي منقلبة عن أصلٍ)

بَدَل مِن أصل كـ(قال - فَتَـــــــىً)
- لا تكون أصلا بنفسها في الأسمـاء المعربـة ولا في الأفعال

صـــحبت أصـــلين وزوائـــــــد كـ(اختار - استلقى)

تنبيهات

تمتنـــــــــــــــع زيادتُهـــــــــــا أولاً
- لم يذكرهُ لأنه معلومٌ إذ لا يُبدَؤُ بساكنٍ

يجـب تحقـق كـون الحـروف الأخـرى أصـــــــــــــــــولاً
- فإن احتملت فلا يُقطع بزيـادة الألـف كـــ(هَامَـانٌ) فـالألف الأولى تحتمـل:
١ - زائـــدة فـــالنون أصـلية فهـــو كــــــــ(ســــاباط: فاعــــال)
٢- أصلية عن واو أو ياء فالنون زائـدة مِن هَيَمَان كـ(دوران: فَعَلان) (سيبويه والمـازني وابـن جـني والجمهـور)
- لكثرة فَعَلان وقلة فاعال

زيـــــادة اليــــاء والــــواو (الباقيتـــــان علـــــــى لفظهمـــــا)
(وَالْيَـــا كَـــذَا وَالْــوَاوُ إِنْ لِـــمْ يَقَعَـــا..كَمَـــا هُمَـــا فِــي يُؤْيُــؤٍ وَوَعْوَعَــا)
- مع ثلاثة أصول إلا في الثنائي المكرر

تعليـــــــــــــــــل
- سيبويه: (لكثرة زيادتها دون بقية حـــــــــروف الزيـــــــــــادة)
- الرمـــاني: (أحـــق بالزيـــادة لأنهـــا حروف مد ولين)

أمثلة للزيادة

تنبيـــــــــــــــــــــــــــــه:
- لا يقطـع بالزيـادة حتـى يقطـع بأصـالة أكثـر مـن حـــرفين فهـــي أصـــلٌ في: (بَيَـــان وَاعَـــدَ) فهي أصلٌ في: (ظَبْي)

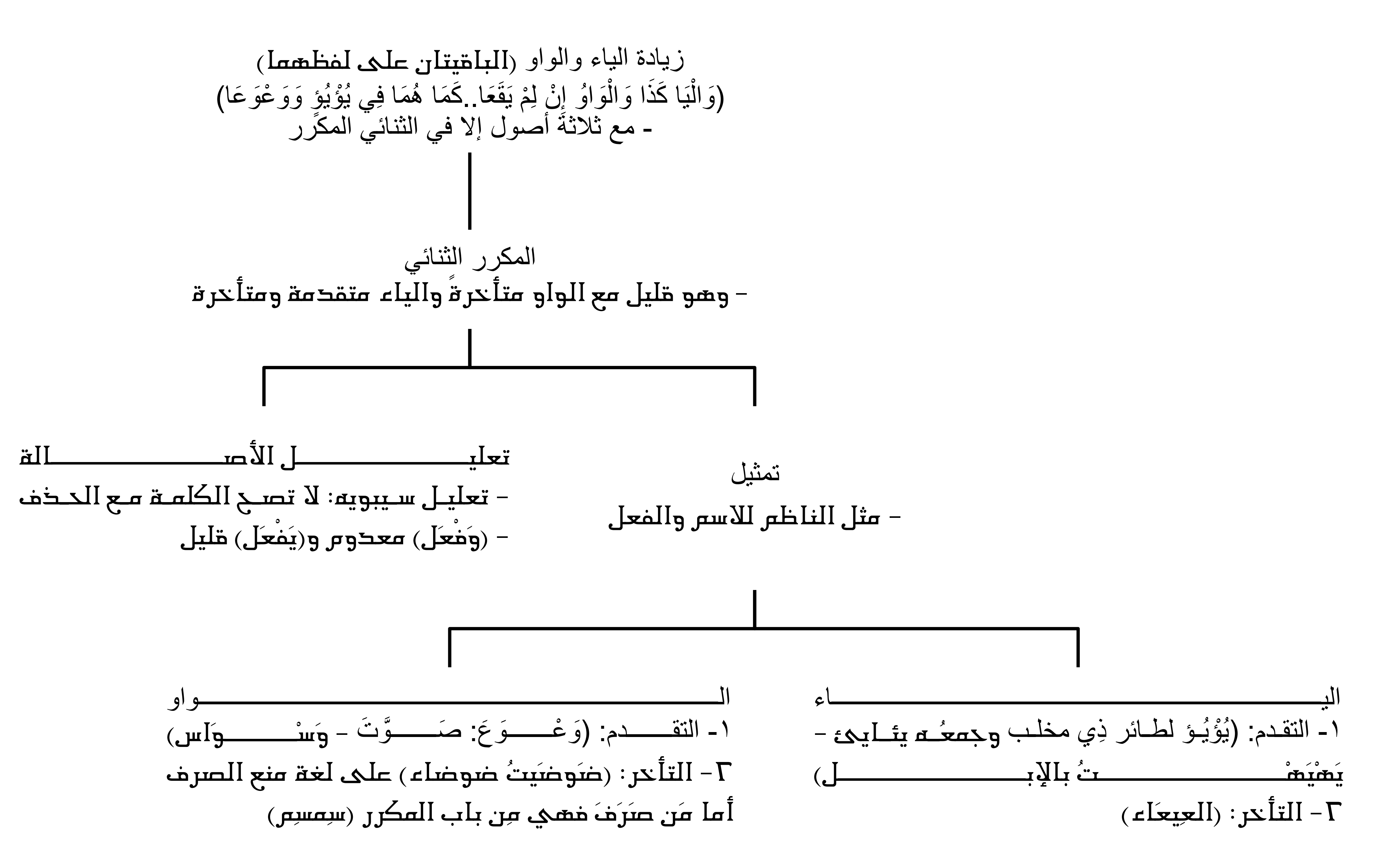
المكرر الثنائي
- سيأتي

الواو

تمثيـل: (جَـوهَر - عَجُـوز - جُرْمُـوقٌ خُـفٌّ صغيـر - اعْلَـوَّطَ - خَيْزَبُـــــــــــــــــــــــــــــونٌ)
- وهـــــي أنـــــواع: ١ - لمعنـــــــى ضــــاربون ٢ -للإلحاق جدول ٣ -للتكثير: عَبَوثَرَان ٤ -للمد: كَلَّوب

لم تـــزد أولا لأنهـــا لـــو زيـــدت همِـــزَت
- تعليل: الفارسي: (احتُمِل الهمزُ في الأصلية دون الزائدة)
-لو زيدت: ١ -مضمومة: يطرد همزُها كـ(وقتت أقتت)
٢ - مكســورة: جــاز فيهــا القلــبُ كـــ(وِسَــادة إِســادة)
٣ - مفتوحـة: تُضَـمُّ في الاسـم في التصـغير فيطـرد الهمـز كـ(أُجَيْه وُجَيْه) ،وتُضَمُّ في الفعل فيطرد الهمز كـ(أُعد وُعِدَ)

اليـــــــــــــــــــــاء
كـــ(يَعْمَلَــة يقــوم - ســعيد - قِنْــدِيل سَلْقَيتُ - عنتريس للشجاع - احْرَنْبَيْتُ)
- اليــــــاء خمســـــــة أقســـــام:
١ - لمعنـــــىً: (تفعلـــينَ علـــى القـــول بأنهـــا حـــرف - الزيـــدَينِ - غُلَـــيم)
٢ - لإلحـاق: صـيرف عَيْطَمُـوس بَيْطَـرَ
٣ - للتكـثير: عَبَيْثَـرَان لِنبـتٍ فلـيس في الكـــــــلام فَعَلُّــــــــلان
٤ - للمـــد: (قنـــديل - واغلامكيـــه)
٥ - عـــوض مـــن محـــذوف: (ســـفاريج سُفَيريج مُحَيْمِير)


زيادة الياء والواو (الباقيتان على لفظهما)
(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لِمْ يَقَعَا..كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا)
- مع ثلاثة أصول إلا في الثنائي المكرر
المكرر الثنائي
- وهو قليل مع الواو متأخرةً والياء متقدمة ومتأخرة
تعليل الأصالة
- تعليل سيبويه: لا تصح الكلمة مع الحذف
- (وَفْعَل) معدوم و(يَفْعَل) قليل
تمثيل
- مثل الناظم للاسم والفعل
الواو
١- التقدم: (وَعْوَعَ: صَوَّتَ - وَسْوَاس)
٢- التأخر: (ضَوضَيتُ ضوضاء) على لغة منع الصرف
أما مَن صَرَفَ فهي من باب المكرر (سِمسِم)
الياء
١- التقدم: (يُؤْيُؤ لطائر ذِي مخلب وجمعُه يئايئ - يَهْيَهْتُ بالإبل)
٢- التأخر: (العِيعَاء)

مُصْطفَى دَنْقَش

(وَهكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا..ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا)
أولاً: الميم:
- إذا تصدرت قبل ثلاثة أصول
- الرماني: (لشبهها بالنون لغنة ضعيفة)

تعليل: لأنها تكثر زيادتها اولاً بخلاف غيره كـ(مُكْرِم)

المراد تقدمُها أول الكلمة
- لا مجرد سبقها لثلاثة أصول فـ(شمردل) ميمُها أصلية غير مرادة

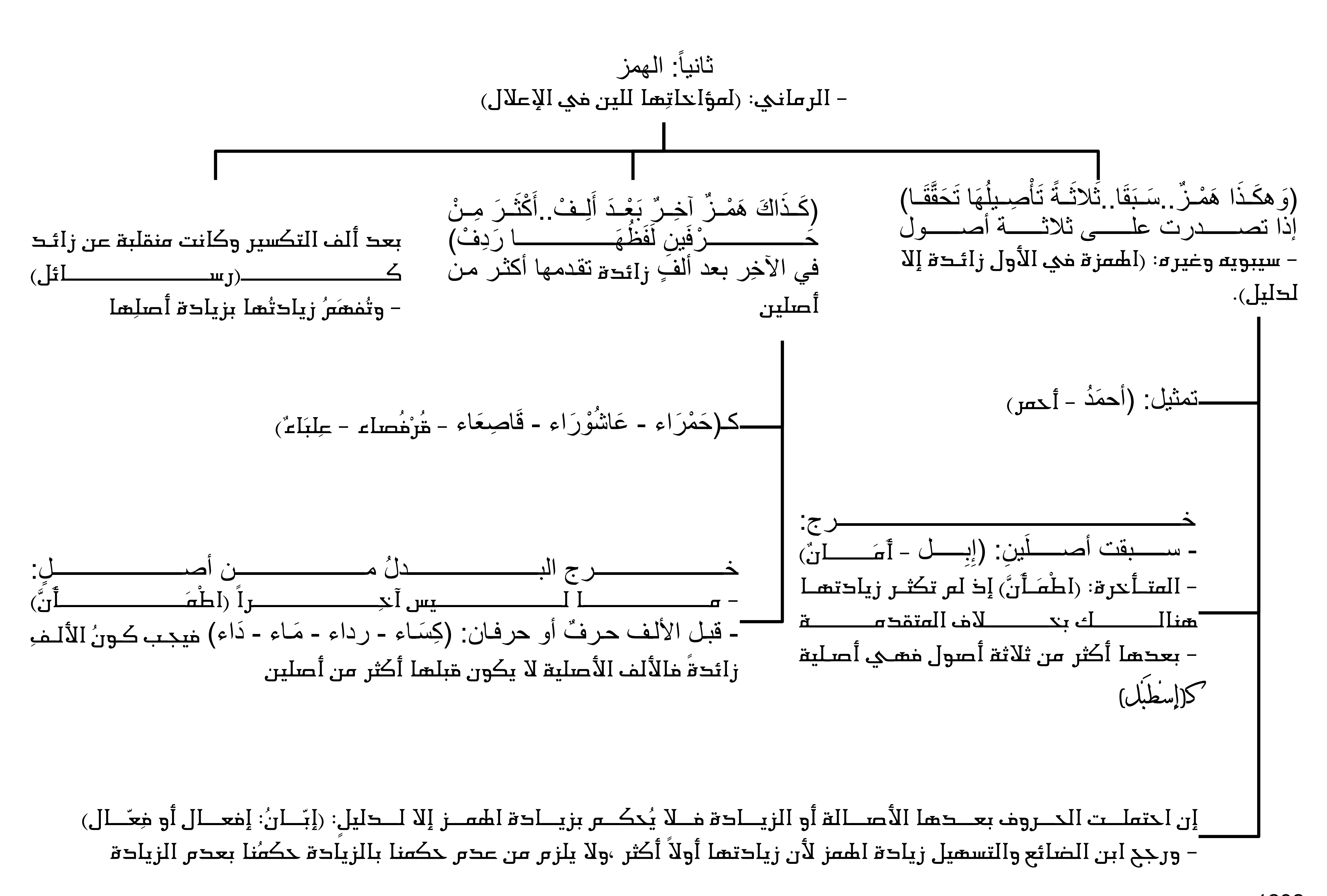
خرج:
- سَبَقَت أصلَين فهي أصلٌ: (مَهْد - مُحاق)
- غير السابقة: بسملة حِمْلاق
- سبقت أكثر من ثلاثة فهي أصلٌ: مَرْدَقُوش **الزعفران**

تنبيهات

إن احتملت الحروف بعدها الأصالة أو الزيادة فلا يُحكم بزيادة الميم إلا لدليل: فـ(مِجَنّ) يحتمل:
١- مِفْعَل مِن الجُنَّة لأنه ساتر عن الأذى في الحرب (الزُبيدي والتسهيل وابن الضائع)
٢- فِعَلّ مِن مَجَنَ أي صَلُبَ (سيبويه)

قولُه (بِغَيْرِ مَيْنِ)
- سيبويه: (الهمز والميم أولاً زائدتان حتى يجيء أمر بَيِّنٌ)
- وقطع الناظم بزيادتها ولا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة فلا تدافع

الحكم يَطَّرِدُ في الأسماء دون الأفعال
- ابن جني: (فلا تُزادُ الميمُ أولَها قياسا بل نادراً) كـ(تَمَسْكَنَ تَمَنْطَقَ) وهي مع ذلك حشوٌ لا صدرٌ
- ومنه: (مَرْطَلَه بالطين: لطخه)


ثانياً: الهمز
- الرماني: (لمؤاخاتها للين في الإعلال)
(وَهكَذَا هَمْزٌ..سَبَقَا..ثلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا)
إذا تصدرت على ثلاثة أصول
- سيبويه وغيره: (الهمزة في الأول زائدة إلا لدليل).
تمثيل: (أحمَدُ - أحمر)
خرج:
- سبقت أصلَين: (إبِل - أَمَانٌ)
- المتأخرة: (اطْمَأَنَّ) إذ لم تكثر زيادتها هنالك بخلاف المتقدمة
- بعدها أكثر من ثلاثة أصول فهي أصلية كـ(إسْطَبْل)
إن احتملت الحروف بعدها الأصالة أو الزيادة فلا يُحكم بزيادة الهمز إلا لدليل: (إبّانُ: إفعال أو فِعّال)
- ورجح ابن الضائع والتسهيل زيادة الهمز لأن زيادتها أولاً أكثر، ولا يلزم من عدم حكمنا بالزيادة حكمُنا بعدم الزيادة
(كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ..أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)
في الآخِر بعد ألفٍ زائدة تقدمها أكثر من أصلين
كـ(حَمْرَاء - عَاشُوْرَاء - قَاصِعَاء - قُرْفُصاء - عِلبَاءٌ)
خرج البدلُ من أصل:
- ما ليس آخِراً (اطْمَأَنَّ)
- قبل الألف حرفٌ أو حرفان: (كِسَاء - رداء - مَاء - دَاء) فيجب كونُ الألفِ زائدةً فالألف الأصلية لا يكون قبلها أكثر من أصلين
بعد ألف التكسير وكانت منقلبة عن زائد كـ(رسائل)
- وتُفهَمُ زيادتُها بزيادة أصلِها

زيادة النون

(وَالنُّونَ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي..نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي)

- الرماني: (للترنم فيها).

١ - في الآخِرِ بعد ألِفٍ زائدة مسبوقة بأكثر من أصلين

تمثيل كـ(زَعْفَرَان - سَكْرَان - نَدْمَان - قُرءان)

- عن الأزهري: البرهان ليست بأصلية عند الليث وأما قولهم: برهن إذا جاء بالبرهان فهو مولد والصواب أبره).

خرجت الأصلية نحو:

- ليس قبل الألف ثلاثة أصول: (مَكَان - زَمَان)

- ليس قبلها ألف: (العُرجُون)

- تحققت الشروط ولكن من باب سِمسِم: (الجنجان قنقانِ) **أمثلة افترضها النُّحاةُ**

إذا احتمل ما قبل الألف الأصالة والزيادة فلا يُحكم بزيادة النون كـ(حسّان: فَعْلان فعَّال - سَيْفان **طويل**: فَعْلان فَيْعال)

مُصْطفَى دَنْقَش

زيادة النون: (وَالنُّونَ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي..نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي)

(أَصَالَةً كُفِيْ): مُنع الأصالةَ

- الرماني: (للترنم فيها).

٢- بعد حرفين وبعدها حرفان كـ(غَضَنْفَر قرنفُل قَلَنْسُوَة)

الشروط

ساكنة
- إذ هو محل الكثرة فخرج: (غُرْنَيق)، ولظهور الغنة في الساكنة فتشبه حروف اللين

مخفاة
- فخرجت المظهرة: بعدها حرفُ حلقٍ إذ لم تظهر الغُنة
- ولذا منع الخليل (ارفَنْعَعَ) من (رفع)
- أول من اشترطه ابن جني وعلل: (القياس يوجبه ولو ظهرت لزال شَبهُهُا بحروف اللين).

مفكوكة
- فخرج: جهنّم عَجنَّس للجمل الضخم
- الجمهور ومثالُ الناظم على اشتراط السكون ولم يشترطه البعضُ فحكم بأنها في المثالين زيادة تضعيف

الكلمة خماسية لا أقل ولا أكثر
- فلم تزد في غير الخمسة قياساً بل سماعاً كـ(عَنْدَلِيب)

التوسط بين حرفين وحرفين
- لأنه موضع زيادة حروف اللين القريبة من النون في فالغنة شبيهة بالمد كـ(سَلالِم فَدَوْكَس عَمَيْثَل بطيء)، فخرج: (حَنْدَلسٌ) الناقة ثقيلة المشي

غير مُضاعفة مع مضاعفة العين، فإن ضوعِفت معها أصبحت مُحتملة فـ(فَدَنْدَن) تحتمل: (فَعَنْعَل كغضنفر - فعلعل كصمَحْمَح)
١- ابن عصفور: (زائدة لأن الزيادة لازمة في كل نون ثالثة ساكنة لازمة فيما عُرِف اشتقاقُه)
٢- ابن الضائع: (هو تضعيف لأن (فَعَلْعَل) أكثر)
٣- تردد بينهما ابن جني

تنبيهات

يشمل الاسم والفعل باتفاق كـ(احرنجم احرنجام) فزيادة الألف آخِرَ المصدر تالية لزيادة الفعل وأما همزُ الوصل فليست معدودة لعروضِها

يشمل المعتل الآخِرَ كـ(حَبَنْطَى احْرَنْبَى)

لا يُشترطُ كونُه رباعيَّ الأصولِ فيشمل الثلاثي كـ(عَقَنْقَل)

زيادة النون

- مواضع تركها الناظم

مواضع للزيادة:

١- انفعال وانفعال: كـ(انطلق انطلاقا)

٢- نون المضارعة كـ(نقوم)

٣- نون المثنى والجمع والتوكيد والرفعِ (عدَّها في التسهيل) كـ(الزيدان الزيدون - لتضربَنْ - يضربون)

موضع محتمل: في مثال لا يكون للأصول

- كـ(كَنَهْبُل) فـ(فَعَلْلُل فَنَعْلُل) معدومان

- فاختار الزيادةَ المازنيُّ وابن جني، وفي التسهيل: (إن عُدِم النظيرُ على الوجهين فالزيادة أولى). لأنها أوسع البابين

زيادة التاء

(وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعهْ..وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ)

للتأنيث كـ(قائمة شجرة هندات قَامَتْ)

تعليل تعدادها
- عدُّها في اللازم للتاء كـ(الرَّحْرَحَة) واضح
وأما عدُّها في غيره فهي وإن كانت منفصلة إلا أنها جزءُ الكلمة بدلي كونِها محلاً للإعراب ،وقد عدَّها سيبويه

تنبيه: التاء إذا أنث بها كانت زائدة :
١ - سواءٌ لحقت قياساً (الصفات) أو سماعاً (الجوامد) كلأعلام
٢- الفارسي: (وإن اختلفتْ معانيها فهي للتأنيث
أ- للدلالة على الواحد: (جراد جرادة)
ب- للعُجمة: (مَوَازِجَة)
ج- للنِسبة: (مهالبة)
د- بدل من حرف: (زنادقة)).

للمضارعة كـ(أنت تَفْعَلُ - هند تقوم - أنتِ تقومين - الهندان تقومان)

مع السين في الاستفعال وفروعِه

الاستفعال على أقسام
١ - الطلب كاستعان
٢- التحول: استنوق الجملُ
٣- الاتِّخاذ: استعبدَ عبداً
٤- إلفاء الشيء بمعنى المصوغ منه كاستعظمتُه

يدخل المصدر الفعل وأسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان كـ(اسْتَخْرَاج - مُسْتَخْرَج - اسْتَخْرَجَ)

أفعال المطاوعة التي فيها التاء - ستأتي

زيادة التاء

(وَالتَّاءُ فِي..وَالْمُطَاوَعَهْ)

أفعال المطاوعة التي فيها التاء

ذِكر المطاوعة فضل والاستغناء بالأمثلة أولى

- لانها تأتي للمطاوعة وغيرها

- اقتصر في التسهيل على الأمثلة ولم يذكر المطاوعة

- فلو قال: (والتاء في التأنيث والمضارَعَةْ..ونحو الافتِعالِ والمُطاوعَةْ كذاك في التَّفْعِيلِ والتَّفْعالِ..كذا مَعَ السِّين في الاستفعال..ومثلها تَفاعُل تَفَعُّلُ..واختُصَّ بالمطاوِعِ التَّفعْلُلُ)

وهي خمسة:

١ - فَعَّل تَفَعَّل كـ(علّمته فتعلّم) ويأتي لـ:

أ- للتكلّف كتحلّم ب- للتجنب كتهجّد وتأثّم

ج- للصيرورة كتحجّر الطين د- للتَّلَبُّس كتقمّص وتعمّم

هـ- للعمل في مهلة كتبصّر وتجرّع

٢- فاعَلَ تفاعلك(باعدته فتباعَدَ) ويأتي:

أ- لاشتراكٍ كتضارب

ب- لتَخييل الفاعلِ فاعلا كتغافل إذا ظهر بصورة ذلك وليس به

٣- أفْعَلَ افْتَعَلَ كـ(أنصفتُه فانتصَفَ وأقدتها فاتَّقَدَتْ) ويأتي لـ:

أ- لاتخاذٍ كاطّبَخ ب- للتسبب في الشيء والحركة فيه كاعْتَمَل واكتسب

ج- للتخيير كانتخب واصطفى

د- لعمل العامل بنفسه كاضطرب واختتن وادّهن

٤- فَعْلَلَ تَفَعْلَلَ كدحرجته فتدحرج

- ويختص بالمطاوعة

٥- أَفْعَلَ اسْتَفْعَلَ كأرحته فاستراح

(وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ..وَاللامُ في الإشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ)

الهـــــاء: فـــــي الوقـــــف

- الرماني: (لشبهها بالهمزة في المخرج وضعفها بالخفاء)

تمثيل: (لِمَه - لَمْ تَرَهْ - إلامه؟ - حتّامه؟)

- وتقدمت مواضع لحاقِها في الوقف

نـدر زيادتها في غير الوقف

كـ(أمّهات - أهراق) بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة

ابن هشام على أن هاء السكت كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها

اللام: في اسم الإشارة

- الرماني: (لشبهها بالنون)

تمثيل: (ذلِك - تِلْك - هُنَالِك - أولالك قومي لم يكونوا أُشابة..وهل يعظُ الضلِّيل إلا أُولالكا)

تعليل

- دلالة الزيادة سقوطُها في بعض التصاريف، فإن كانت الإشارة مبنية إلا أنها ثبت لها من التصرّف ما لا يُنْكَرُ معه دعوى الزيادة كالتثنية والتصغير ووقوعها صفات وموصوفات

ابن هشام على أن لام الإشارة كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها

(وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ..إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ)
- حروف (سألتمونيها) في غير المواضع السابقة أصلية إلا لدليل:

الحرف الخالي من القيود على قسمين:

لا تقوم على زيادته حجة من خارج فهو أصيل،

قامت حُجَّةٌ على زيادته
- فهو زائد كـ:

حَظِلَتْ الإبلُ: أكثرَتْ من أكل الحنْظل وآذاها ذلك، فهي حَظِلَة وحظالى، فنون (حنظل) غيرُ متوسطة فهو (فَنْعَل) وإلا لقيل: (حَنْظَلت الإبل)، وهو دليل تصريفي لا اشتقاقي فهو استدلال بفرعٍ على أصلٍ

- همز (شَمْأَل) في (شَمَلَتِ الريح شُمُولاً) إذا هبت شَمَالاً
- تاء (مَلَكُوت) في (المُلْك)

أدلة التصريفيين على الأصالة والزيادة عشرة:

- كلها مستنبطة من كلام سيبويه

١- الاشتقاق

- لدلالة الأصل على الفرع، وهو قسمان:

أ- الأصغر: رَدُّ الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها

- فالأَوْلَقَ للمجنون من (وَ لَ قَ) من السُرعة

ب- الأكبر: رَدُّ الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها من غير مراعاة الترتيب

- فـ(اقْلَوْلَى) من (وَ لَ قَ)

٢- الكثرة

- فيُستَدلُّ بِما كثُر فيما عُرِفَ اشتقاقُه على ما لم يُعرَفْ اشتقاقُه

- فزيادة همز (أفْكل) محمول على وجب حملُها على الزيادة

٣- كون لزيادة لمعنًى يُفقَد بفقدها ويوجد بوجودها كحروف المضارعة وواو مفعول وميمه وألف التكسير وعلامات التثنية والجمع

٤- اللزوم

- لزوم الرحف للزيادة في موضعٍ معين فيما عُرِفَ اشتقاقُه

٥- النظير (مختص بما فيه لغتان)

- فـ(تَتْفُل) فمن فتح التاء فزائدة فـ(فَعْلُل) معدوم، ومن ضمّها فـ(فُعْلُل) موجود كفُلفُل لكن لا يُقضى بأصالتها لزيادتها في لغة الفتح وإن كان (تُفْعُل) معدوماً

٦- التصريف العَرَبي: فالتصريفُ قسمان:

أ- عربي: وهو المراد لدلالة فرع على أصل

- إبراز المادة في صُوَر مختلفة لتدل دلالة إضافية كـ(ع ل م): (عَلِمَ عَالِمٌ معلوماً)

ب- صناعي (وليس مُراداً)، ابن جني: (بناؤك من حروف الكلمة على وزان ما شِئتَ على قياس كلام العرب) كالبناء من ضَرَبَ مِثْلَ جعفر أو سفرجل

٧- لزوم حرف الزيادة البناءَ كـ(استفعل) فالسين والتاء لازمتاو وإن اختلفت المادة

- كما أن لزوم الحرف للمادة مع اختلاف البناء دليل الأصالة

٨- الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب

- الكَلَّاء محتمل لأصالة الهمزة ولزيادتها لمرفأ السفن وهو عند سيبويه فعال وعند غيره فعلاء، وحمله على الأول فيه منعُ الصرفِ لا بموجب

٩- الدخول في أوسع البابين

- وهو عند لزوم الخروج عن النظير، فأبنية الزيادة أكثر من أبنية التجريد، وتقدمت أمثلته

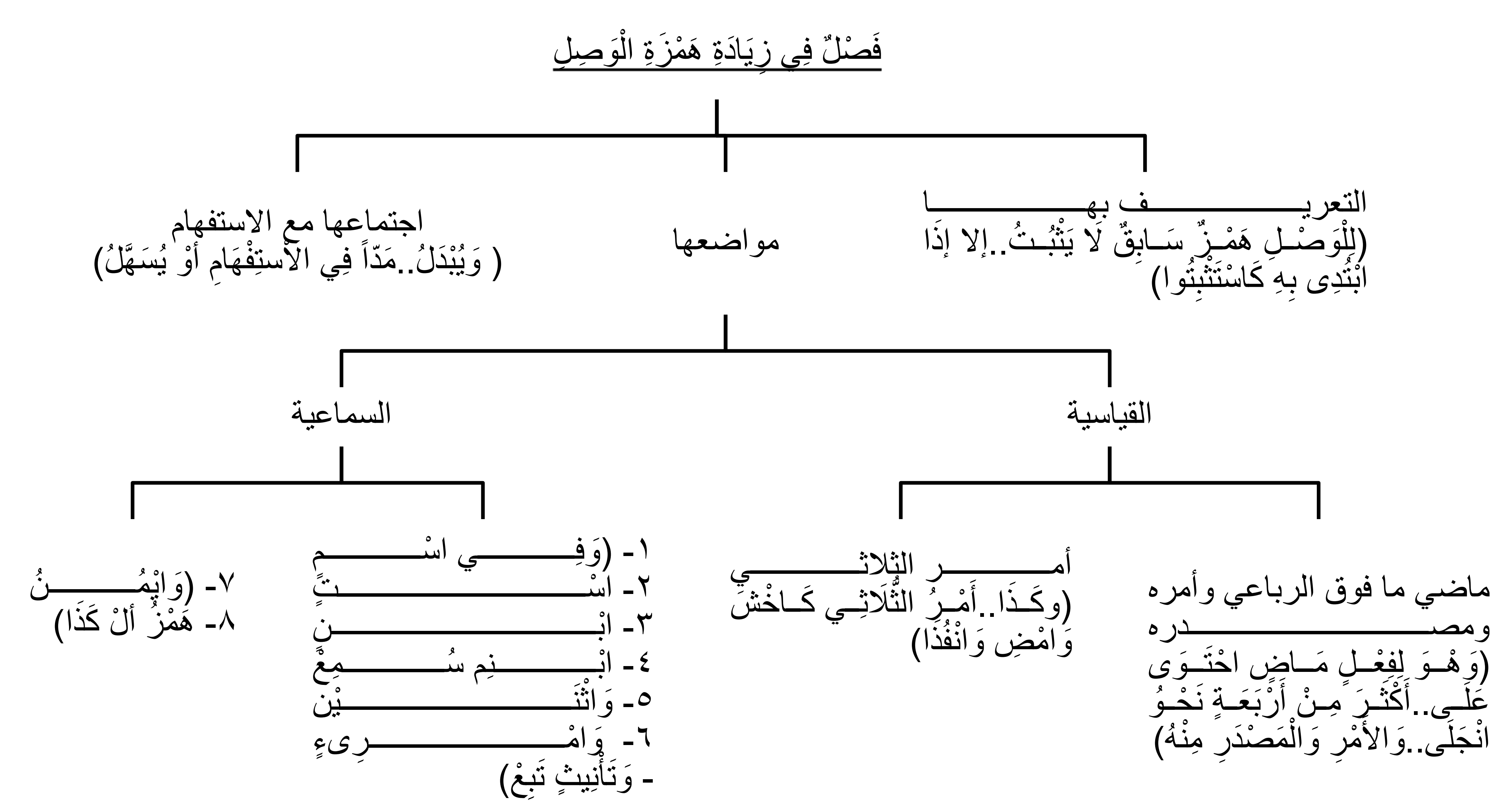
١٠- الخروجُ عن النظير (غير مختص بما فيه لغتان)

أ- إنّ قُدِّر أصلياً عَدِمَ النظيرَ كـ(غِزْوِيت: الداهية)، فإن كانت التاء أصلية فـ(فِعْوِيل) معدوم، وإن كانت زائدة فـ(فِعْلِيت) موجود كـ(عِفْرِيت)

ب- إن قُدِّرَ زائداً عدِمَ النظيرَ: فنون (دَهْقَن) أصلية فـ(فَعْلَل) موجود و(فَعْلَن) معدوم

- إذا تعارض النظير وعدم النظير عُدِل لمُرَجِّحٍ

هَمْزَةُ الْوَصْلِ


فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصِلِ
التعريف بها
(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ..إلا إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)
مواضعها
اجتماعها مع الاستفهام
(وَيُبْدَلُ..مَدّاً فِي الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)
القياسية
السماعية
ماضي ما فوق الرباعي وأمره ومصدره
(وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى..أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى..وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ)
أمر الثلاثي
(وكَذَا..أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)
١- (وَفِي اسْمٍ
٢- اسْتٍ
٣- ابْنٍ
٤- ابْنِم سُمِعْ
٥- وَاثْنَيْنِ
٦- وَامْرِىءٍ
- وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ)
٧- (وَايْمُنُ
٨- هَمْزُ أَلْ كَذَا)

فصل في زيادة همزة الوصل

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ..إلا إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)

– تعريفها: الهمزة الثابتة أولَ الكلمة إذا ابتُدِئ بها

مقدمة

تابع لحروف الزيادة لأنه مزيد ولكن ليست الكلمة مبنية عليه كهمزة(أخرَجَ)

- لا يبتدأ بساكن ولا يوقف علي متحرك ،مصطفى: (أي متحركا حركة كاملة).
- إذا كان أول الكلمة ساكنا وجبت همزة متحركة للنطق بالساكن

تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج

– وشذ: (وآيمنُ الله)

في التسمية

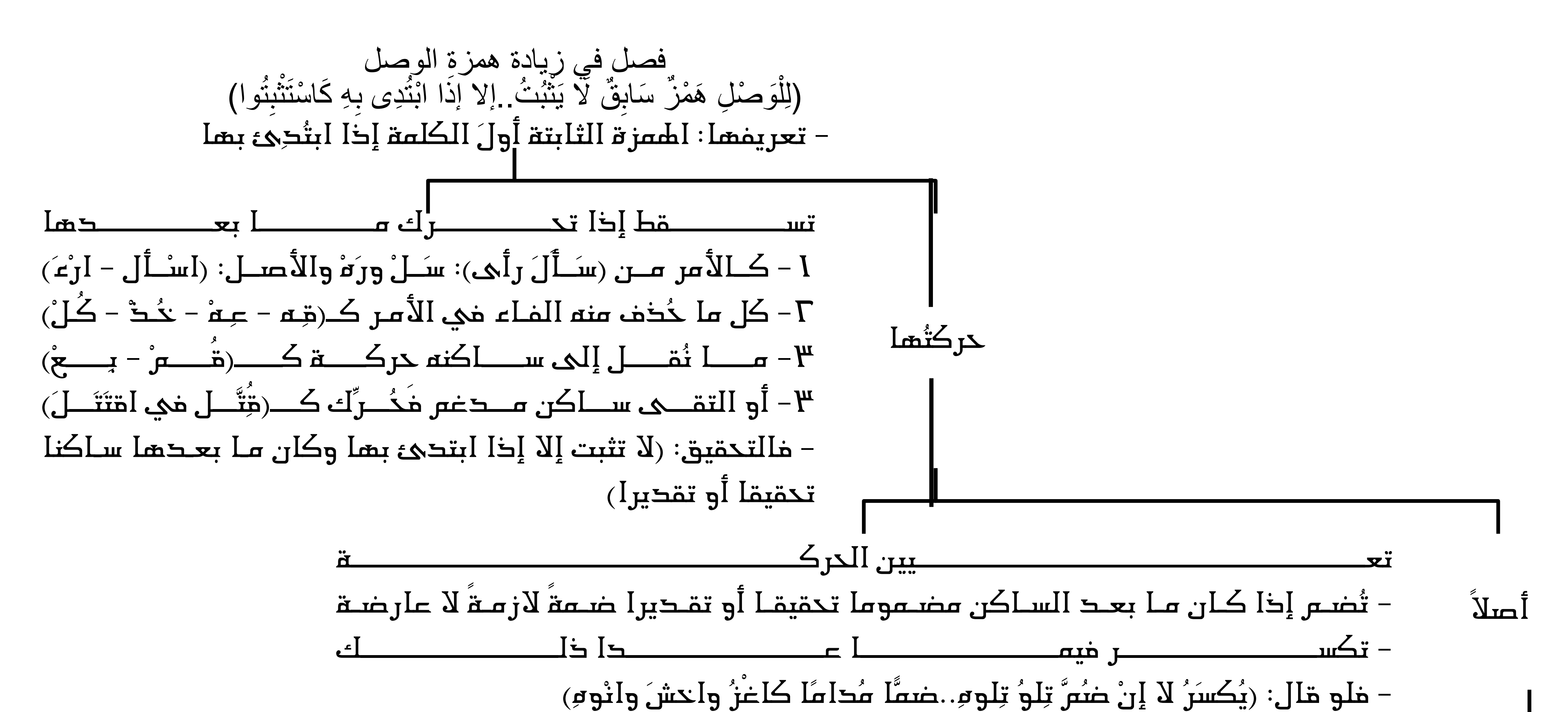
للتوصل إلى النطق بالساكن (ابن جني وظاهرا سيبويه والنظمِ ونص التسهيل)

لأنها وُصلت بأول الكلمة (الشَّلَوْبِين)

– قال: (مصدر وَصَلْتُ بكذا إلى كذا وُصولٌ لا وَصْل أما وصلتُ الشيءَ بالشيء فوَصْلٌ).

لسقوطها عند وصلِ الكلمة بما قبلها (جَوَّزَهُ ابن الضائع)

– قال: (الإضافة قد تكون بأدنى ملابسة).



فصل في زيادة همزة الوصل
(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ..إلا إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)
– تعريفها: الهمزة الثابتة أولَ الكلمة إذا ابتُدِئ بها
تسقط إذا تحرك ما بعدها
١ – كالأمر من (سَأَلَ رأى): سَلْ ورَهْ والأصل: (اسْأل – ارْءَ)
٢– كل ما حُذف منه الفاء في الأمر كـ(قِه – عِهْ – خُذْ – كُلْ)
٣– ما نُقل إلى ساكنه حركة كـ(قُمْ – بِعْ)
٣– أو التقى ساكن مدغم مُحُرِّك كـ(قِتَّل في اقتَتَلَ)
– فالتحقيق: (لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها وكان ما بعدها ساكنا تحقيقا أو تقديرا)
حركتُها
تعيين الحركة
– تُضم إذا كان ما بعد الساكن مضموما تحقيقا أو تقديرا ضمةً لازمةً لا عارضة
– تكسر فيما عدا ذلك
– فلو قال: (يُكسَرُ لا إنْ ضُمَّ تِلوُ تِلوِهِ..ضمًّا مُدامًا كاغْزُ واخشَ وانْوِهِ)
أصلاً
متحركة أصلاً واستعمالاً (سيبويه)
– ابن خروف: (لا يُجتلب ساكن لساكن).
أُتِيَ بها ساكنة فحرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها (ابن جني والشَّلَوْبِين)
– لو كانت متحركة أصلا لفُتِحَت أبدا كسائر الحروف التي على حرف واحد كهمز الاستفهام وواو العطف
– أجيب: كُسِرَت خروجا عن الأصل للتفرقة بينها وبين همز القطع

مُصْطفَى دَنْقَش

مواضع همز الوصل

أولاً: المواضع القياسية

تأصيلات

- اختص الفعل بكثرة مجيء أوله ساكناً لكثرة تصرفه
- سيبويه: (وأكثر ما تكون في الأفعال).
- دخلت الأمر في كل ما فُتِحَ فيه حرف المضارعة لأن ما بعد المفتوح منها ساكن
- خرج المضارع فحروف مضارعته متحركة

ماضي ما فوق الرباعي وأمره ومصدره

(وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى.. أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى.. وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ)

أمر الثلاثي

(وكَذَا.. أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)

- أتى بثلاثة أمثلة لـ(يَفْعِـُـِل) للتنويع
- (انهَضْ واصدَعْ) أفعالُ رباعية للحاق الهمزة ولكن ضبطها بالفعل الماضي
- المراد الأمر والمصدر الجاريان على الماضي لا المشتقان منه

تنبيهات

- (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَة) لا يُريد بها الأصول بل الحروف على أي حالة
- يتكلمون بعد استقرار الهمزة فيجب عدِّ الهمزة في جملة الحروف
- لحقت المصادر لأنها تتبع أفعالها صحةً وإعلالاً

تمثيل

- الماضي: كـ(استخرج - انطلق)
- الأمر: كـ(استخرج - انطلق)
- المصدر: كـ(استخراج - انطلاق)

يدخل (تَفاعَلَ وتَفَعَّل) إذا كان بعد التاء حرف تدغم فيه فيجوز إدغامها فتُسكَّن ويُجلب همز الوصل ويصير الفعل بالهمز سُداسيا كـ(اِدَّارأْتُم فيها - اِدَّارك علمهم - وازَّيَّنت)

ثانياً: المواضع السماعية

(وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِم سُمِعْ..وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ..وَايْمُنُ)

- لمْ تُحْفَظْ في الأسماء غير المصادر إلا في ١٠ أسماء:

تنبيهات

- لا تثبت في الأسماء إلا فيما حذفت لامه علل ابن جني: (دخولها في الأسماء لشبهٍ مّا بالأفعال فالأسماء تُحَقَّرُ وتُكَسَّرُ ويُحذفُ منها فألحقوها بعضَ المحذوفات كـ(ابن) دون بعض كـ(يد)).

٣ ، ٤ - ابن وابنة

٥- ابنُم: بمعنى الابن زيدتْ فيه الميم فاعتبر الأصل فجيء بحركة النون على مقتضى العامل إتباعاً للميم كـ(ابنُم وابنَمًا وابنِمٍ) فالميم بصدد الزوال ،ولا يؤنثُ فيمتنع: (ابنُمَة)

٢- است

- العَجُزُ وقد يراد به حلْقَة الدبر من الناس وقد يستعار للحيوان

- وهي مؤنثة فتصغيرها: سُتَيْهَة

١- اسم

- لغتان اِسْم - اُسْم

- وقد تقطع همزته ضرورةً كـ(وما أنا بالمَخْسُوسِ فى جِذْمِ مَالِكِ..ولا مَنْ تَسمَّى ثم لم يلتزم الإسْمَا)

٦- اثنان: قطعت همزته ضرورةً كـ(إذْ جَاوز الإثْنَيْن سرٌّ فإنّهُ..بنَثٍّ وتكثير الحديثِ قَمِينُ)

٧- اثنتان

٨- امرؤٌ

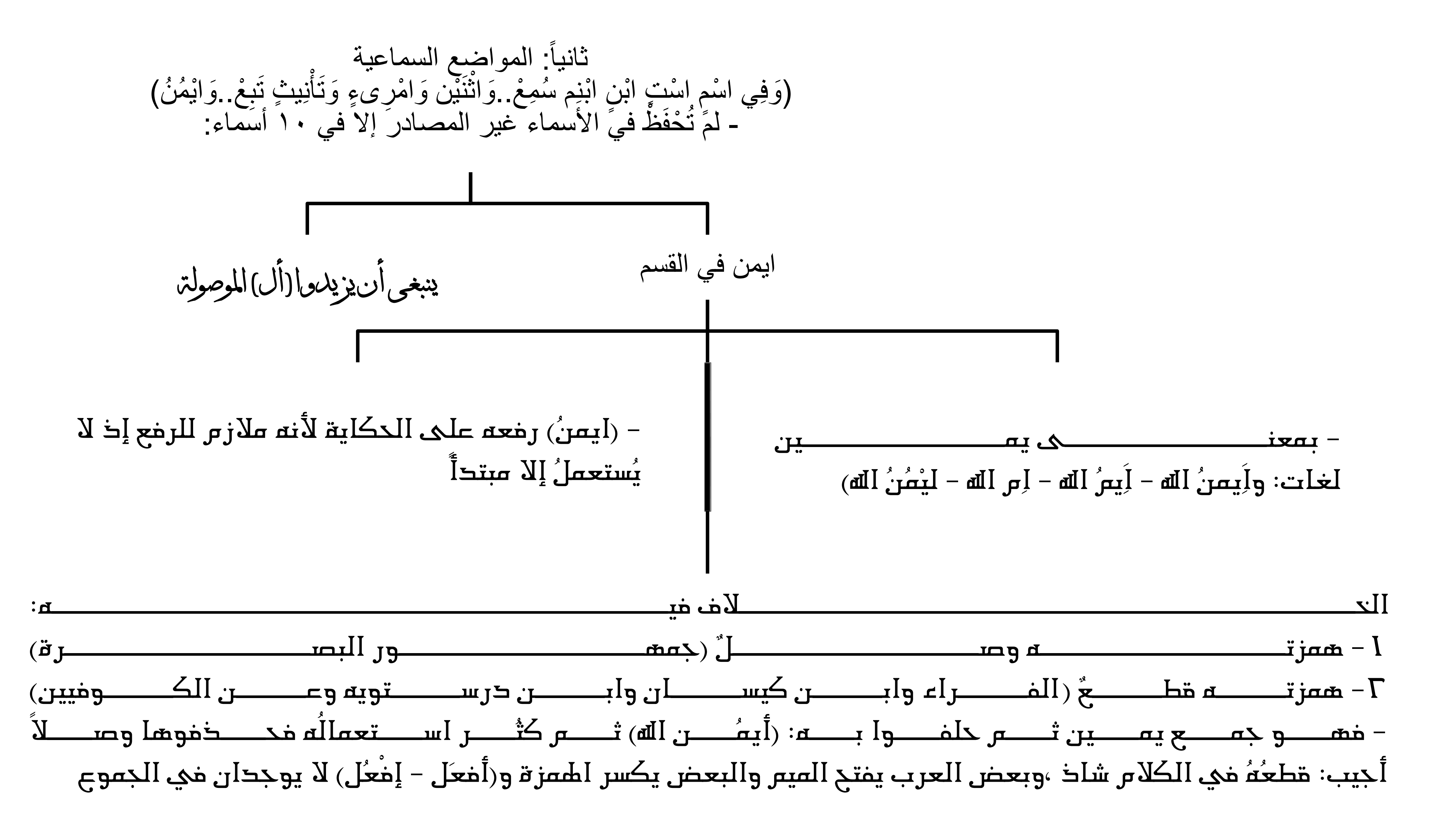
- وهو الرَّجُل ،وعن يونس: وقد يُراد به الذئب كذا كـ(وأنت امرؤ تعدو على كلِّ غِرَّة..فتُخْطِئُ فيها مرة وتصيبُ)

- فيه ثلاث لغات:

أ- الفصحى: الإتباع (امرُؤ وامرَأً وامرِئ)

ب- فتح الراء مطلقاً ج- ضم الراء مطلقاً

٩- امرأة: تأنيث امرئٍ


ثانياً: المواضع السماعية
(وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ..وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ..وَايْمُنُ)
- لمَ تُحْفَظْ في الأسماء غير المصادر إلا في ١٠ أسماء:
ايمن في القسم
ينبغى أن يزيدوا (أل) الموصولة
- بمعنى يمين
لغات: واَيمنُ الله – اَيمُ الله – اِم الله – ليْمُنُ الله)
- (ايمنُ) رفعه على الحكاية لأنه ملازم للرفع إذ لا يُستعملُ إلا مبتدأً
الخلاف فيه:
١ – همزته وصلٌ (جمهور البصرة)
٢- همزته قطعٌ (الفراء وابن كيسان وابن درستويه وعن الكوفيين)
- فهو جمع يمين ثم حلفوا به: (أيمُن الله) ثم كثُر استعمالُه فحذفوها وصلاً
أجيب: قطعُهُ في الكلام شاذ، وبعض العرب يفتح الميم والبعض يكسر الهمزة و(أفعَل – إفْعُل) لا يوجدان في الجموع

(هَمْزُ أَلْ كَذَا)
- لم تحفظ في الحروف إلا في (ال)

- الأصل ألا تدخل على الحرف لعدم تصرفها
- أبقوا لام التعريف على السكون فرقا بينها وبين لام الأمر وجاءوا بهمز الوصل

الخلاف في تعريفها

قولان في حكاية الخلاف:
١ - يوجد خلاف: فهي زائدة عند سيبويه والخليل وهي عند الخليل قطعٌ أسقطوها في الدرج لكثرة الاستعمال
٢- الخلاف غير مسلم وإنما استقرءوه من حكاية سيبويه عنه أن (أل) كـ(قد) (السيرافي وابن خروف)
- لا خلافَ بين القائل بأنها قطعٌ والقائلِ أنها وصلٌ إلا في خاصة

تحرير الشاطبي
- المنقول عن سيبويه زيادة الهمزة وأن (أل) بجملتها معرِّفة وأن الهمزة زائدة ولا خلاف بينه وبين غيره في أن التعريف بجملتها أو باللام فقط فهمزة الوصل لها حالان فقد تُعد كالجزء من الكلمة وقد تُعَدُّ كالمنفصلة
- وقد يكون ما ذكره الناظم في باب المعرف بالأداة ليس بإشارة إلى خلاف كما مرَّ الشرح فيه ولكن يكون معناه التخيير في الإطلاق للجمعُ بين عبارات النحاة

حركة همز (ال) الفتح
- علل سيبويه: (للتفرقة بينها وبين ما في الأسماء والأفعال).
- علل السيرافي: (للتخفيف لكثرة الاستعمال).

قطعها في يـألله وأفـألله فإن هذه الكلمة اختصت بأشياء فالتغيير يأنسُ بالتغيير

قد تسقط لتحرك ما بعدها
١ - في (ال): في لغة قوم: (لَرْضُ ولَحْمَر) وليست مشهورة
٢- في الفعل: كالأمر من (سأل): سَل وهو مشهور، وحُكِي (اِسَلْ) شاذا
- والفرق بين (ال) و(سل) أن لام التعريف أصلها السكون فحركتها عارضة البتة بخلاف سين (سل)

اجتماع استفهام و(ال)
(وَيُبْدَلُ..مَدّاً فِي الاْستِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)

- امتنع حذف همز الوصل لئلا يلتبس الخبر والاستفهام ومنه: (أَأَلْحَقُ إِنْ دارُ الرَّبَابِ تباعدَتْ..أو انْبَتَّ حَبْلٌ أنّ قلبَكَ طائِرٌ)

ولا تحقق في الدرج إلا ضرورة كـ(ألا أرى إثنين أحسن شيمةً. .على حدثان الدهر مني ومن جمل)

والمرد خصوص همزة لا عموم الاستفهام فلو قال: (وآيمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ..مَعْ هَمْزِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)

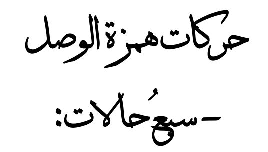
جاز في همز الوصل

دل بمفهومه أن همز الوصل في الأفعال والأسماء المتقدمة لا يثبتُ مع استفهام كـ(أصْطَفى البنات) لحصول الفرق بين الاستفهام والخبر فهمزة في الخبر مكسورة

إبدالها ألفا
- لمجانسة حركة الاستفهام
- المَدَّةَ هي الهمزة وهو مذهب الجمهور ،وذهب بعضُهم إلى أنها ألِف أجنبية سِيقتْ للفرق
- تقديم الناظم للإبدال لأولويته وهو صحيح:
١ - نقلا فهو الأشهر عند القراء
٢- وقياسا فالأولى حين أرادوا التغيير المبالغة فيه فتصير كأنها غيرَها

تسهيلها بينها وبين الألف
- والهمزة هنا بزنة المتحرك

قوله (هَمْزُ أَلْ كَذَا) يحتمل العطف على ما قبله فيكون (ايمُن) له نفس الحكم
- فالأفصح في (ايمُن) فتحُ الهمزة وقد تكسر:
١ - فإذا كُسرت فكابن واسم
٢- وإذا فتحت فكـ(أل) في إثبات الهمزة للفرق المذكور فتقول على الإبدال: (آيمن الله ما يُحلف به؟) وعلى التسهيل: (أايمن الله ما يُحلف به؟)
- وهذا قياس من الفارسي لا نص من سيبويه ،وهو صحيح
- وحمل ابن الضائع قولَ سيبويه (ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيمن) على أنه يريد هذا



حركات همزة الوصل

- سبع حالات:

١- وجوب الضم

- في (انطلق واستخرج)

- في أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل: (اقتل - اكتب)

فخرج: (امشوا اقضوا)

٢- وجوب الفتح: في المبدوء بها أل

٣- رجحان الضم: فيما ضمت عينه أصلا وكسرت عرضا كـ(اغزي) (ابن الناظم)

وقال الفارسي: (يجب ضم الهمزة مع إشمامه ما قبل الياء)

وفي التسهيل: (إشمام الهمزة)

٤- رجحان الفتح على الكسر: في: (ايمن - ايم)

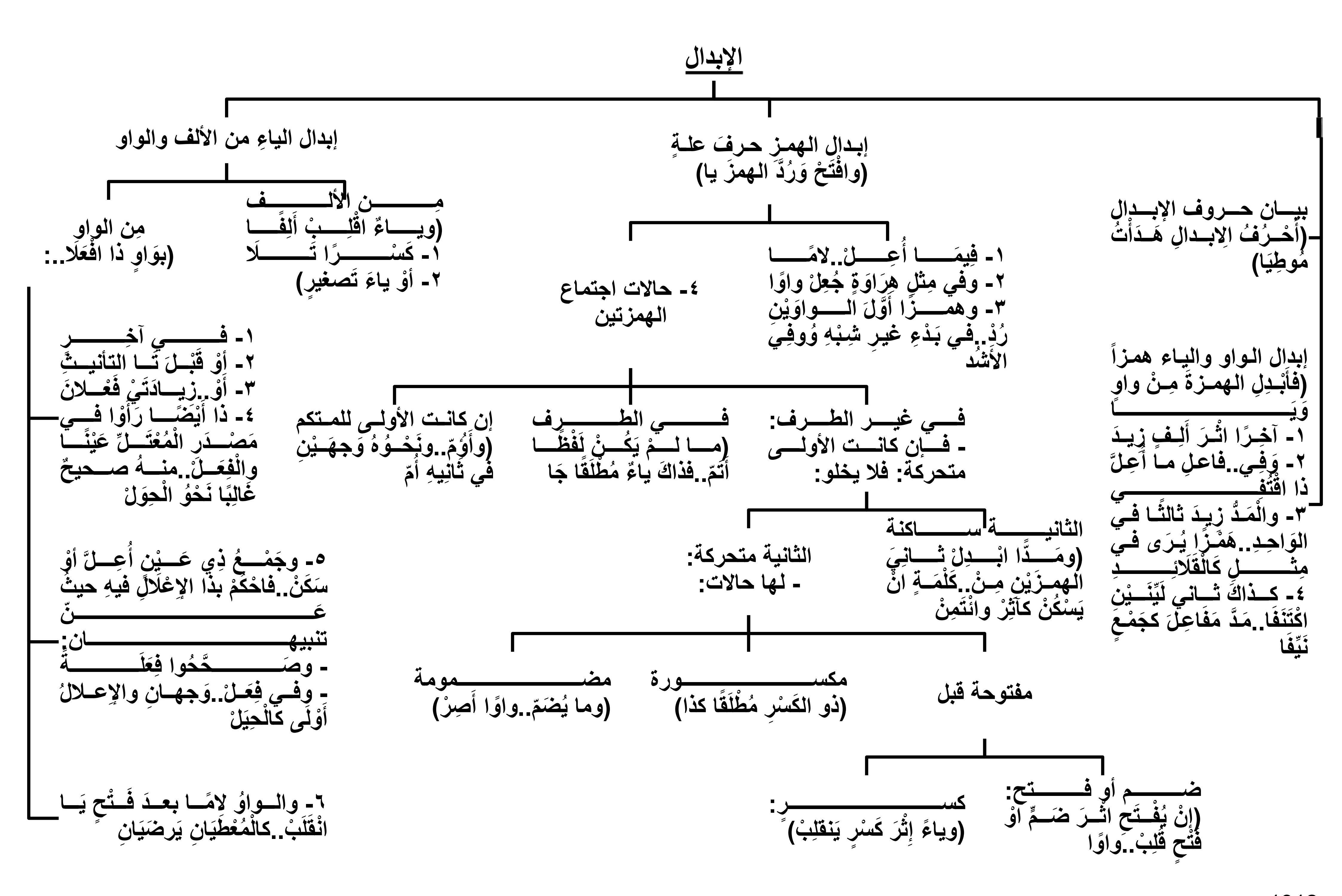
٥- رجحان الكسر على الضم: في (اسم)

٦- جواز الضم والكسر والإشمام: في: (اختير - انقيد)

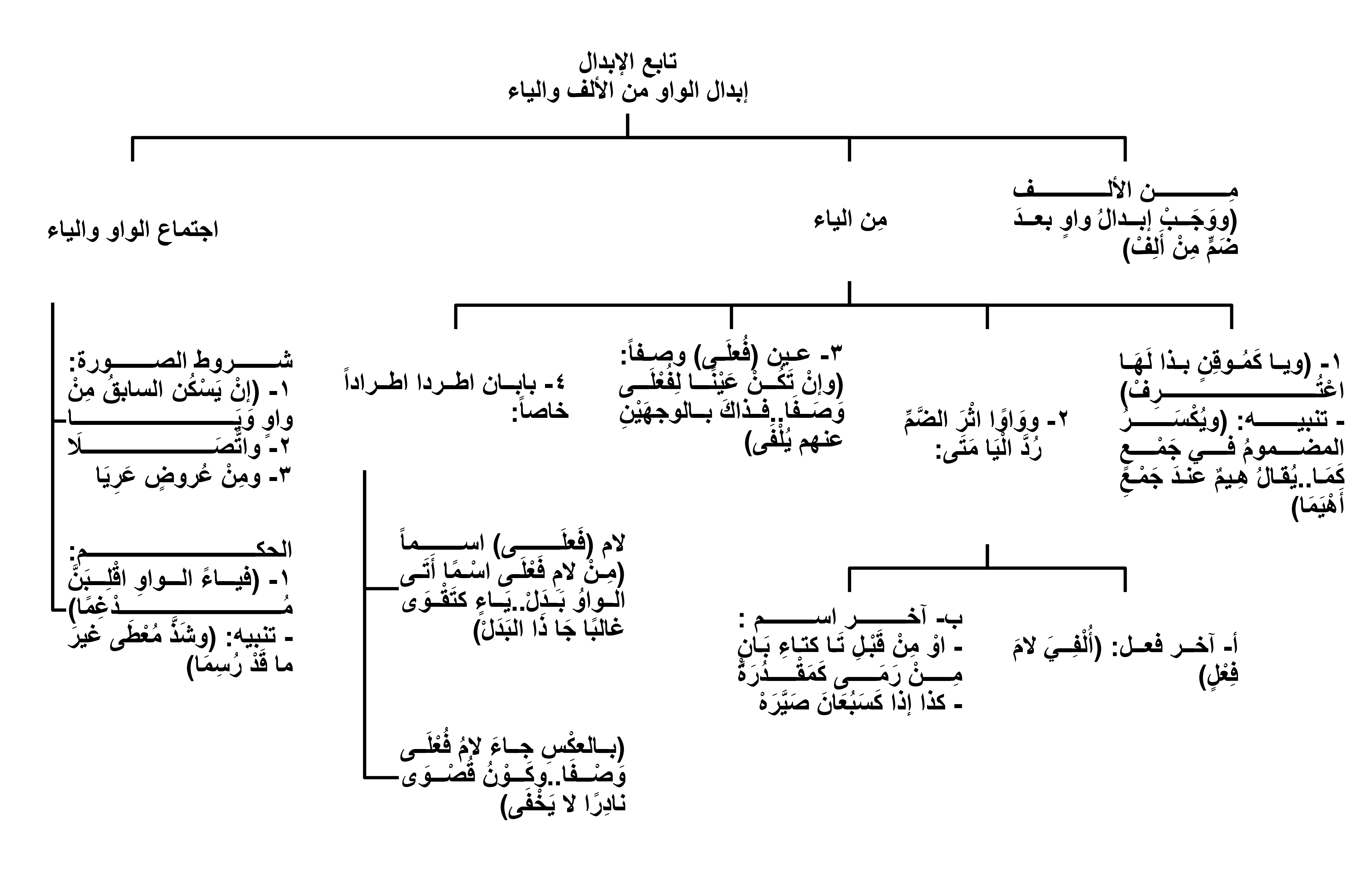
٧- وجوب الكسر: فيما بقي وهو الأصل

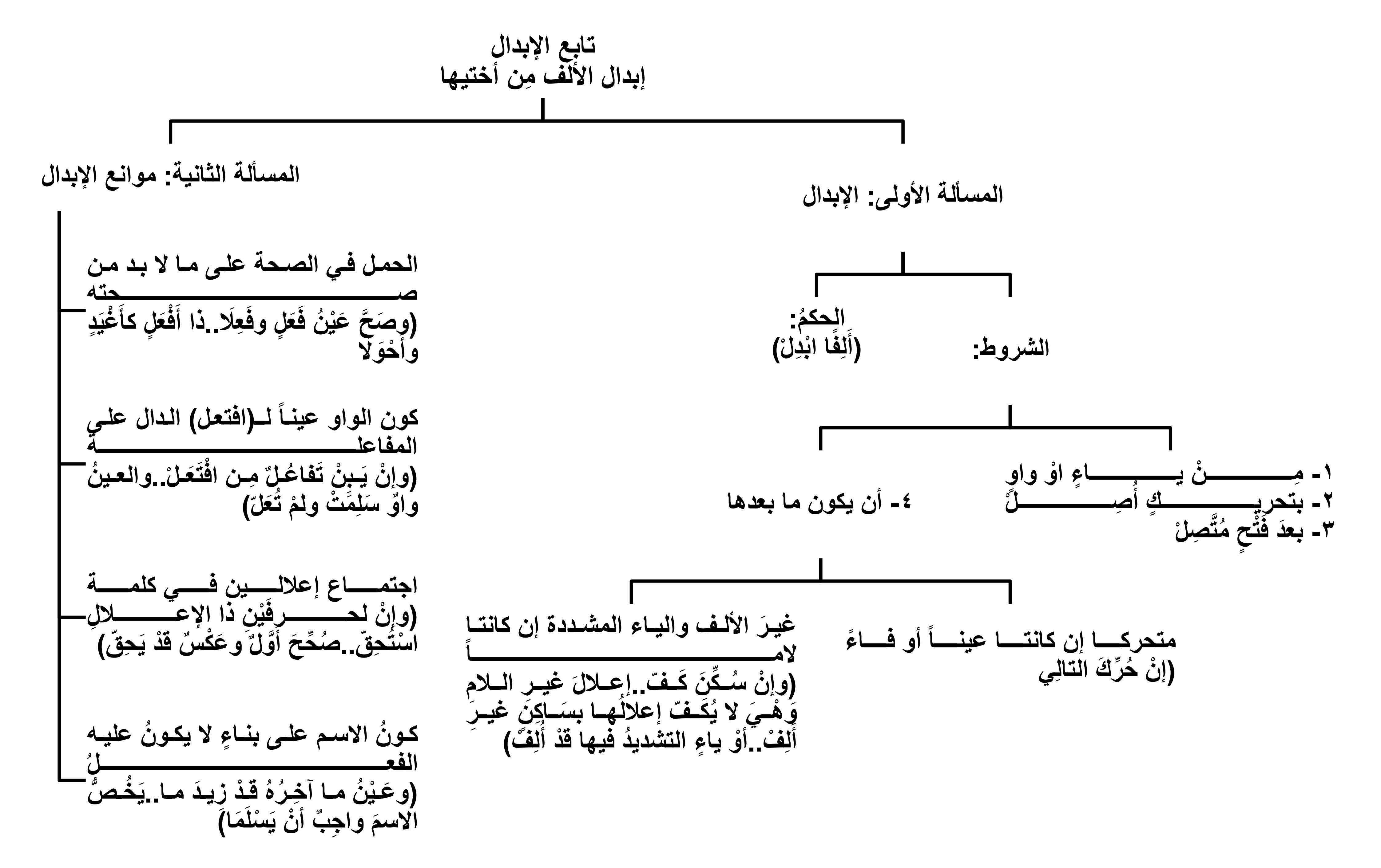


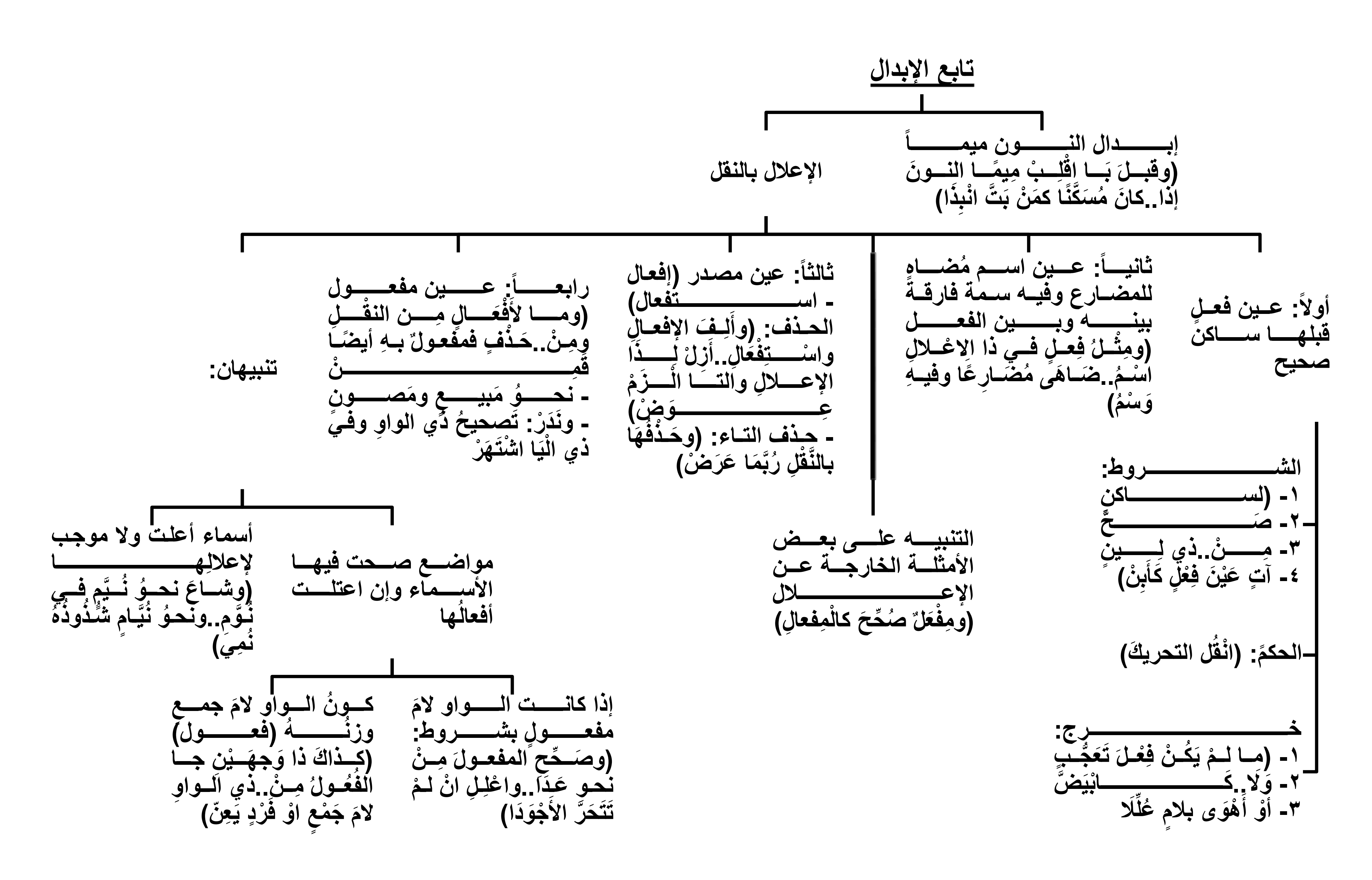
مُصْطَفَى دَنْقَش


الإبدال
إبدال الياءِ من الألف والواو
إبدالِ الهمزِ حرفَ علةٍ
(وافْتَحْ وَرُدَّ الهمزَ يا)
مِــــن الألــــف
(ويــــاءٌ اقْلِــبْ أَلِفًــا
١- كَسْــــرًا تَــــلا
٢- أوْ ياءَ تَصغيرٍ)
مِن الواوِ
(بِوَاوٍ ذا افْعَلا..:
بيــان حــروف الإبــدالِ
(أَحْـرُفُ الإبـدالِ هَـدَأْتُ مُوطِيَا)
١- فِيمَــا أُعِــلّ..لامًــا
٢- وفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ واوًا
٣- وهمــزًا أَوَّلَ الــواوَيْنِ رُدْ..في بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُد
٤- حالات اجتماع الهمزتين
إبدال الواو والياء همزاً
(فَأَبْدِلِ الهمزةَ مِنْ واوٍ ويَـــا
١- آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ
٢- وَفِي..فاعلِ ما أُعِلَّ ذا اقْتُفِي
٣- والْمَدُّ زِيدَ ثالثًا في الواحِدِ..هَمْزًا يُرَى في مِثْلِ كَالْقَلائِدِ
٤- كـذاكَ ثـاني لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا..مَدَّ مَفاعِلَ كجَمْعِ نَيِّفَا
١- فــــي آخِــــر
٢- أوْ قَبْلَ تَـا التأنيثْ
٣- أوْ..زِيـادَتَيْ فَعْلانَ
٤- ذا أَيْضًـا رَأَوْا فـي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًـا والْفِعْلْ..منــهُ صحيحٌ غالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ
في غيـر الطـرف:
- فـإن كانـت الأولـى متحركة: فلا يخلو:
فــي الطــرف
(مـا لـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أُتِمّ..فذاكَ ياءٌ مُطْلَقًا جَا
إن كانت الأولى للمتكم
(وأُؤُمّ..ونَحْوُهُ وَجهَيْنِ في ثانِيهِ أَمّ
الثانيــــة ســـاكنة
(ومَـدًّا ابْـدِلْ ثـانِيَ الهمـزَيْنِ مِنْ..كَلِمَـةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِرْ وائْتَمِنْ
الثانية متحركة:
- لها حالات:
٥- وجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أوْ سَكَنْ..فاحْكُمْ بذا الإعْلالِ فيهِ حيثُ عَنّ
تنبيهــــان:
- وصَـحَّحُوا فِعَلَة
- وفي فِعَلْ..وَجهانِ والإعلالُ أَوْلَى كالْحِيَلْ
مفتوحة قبل
مكســــورة
(ذو الكَسْرِ مُطْلَقًا كذا
مضـــــمومة
(وما يُضَمّ..واوًا أَصِرْ)
ضـــم أو فـــتح:
(إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أو فَتْحٍ قُلِبْ..واوًا
كســـــر:
(وياءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنقلِبْ)
٦- والـواوُ لامًـا بعدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ..كالْمُعْطَيَانِ يَرضَيَانِ

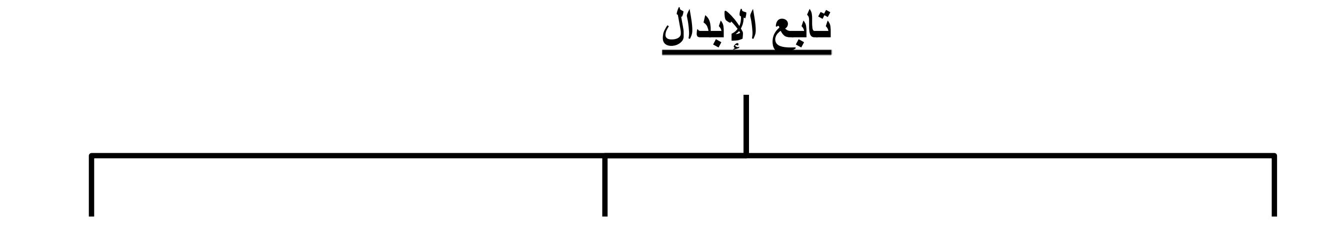
مُصْطفَى دَنْقَش


تابع الإبدال
إبدال الواو من الألف والياء
مِــــن الألـــــف
(ووَجَــبْ إبــدالُ واوٍ بعــدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ)
مِن الياء
اجتماع الواو والياء
١- (ويــا كَمُــوقِنٍ بـذا لَهَــا اعْتُـــــــــرِفْ)
- تنبيـــــه: (ويُكْسَــــرُ المضـــمومُ فـــي جَمْـــعٍ كَمَــا..يُقَالُ هِيمٌ عندَ جَمْعِ أَهْيَمَا)
٢- ووَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى:
أ- آخــر فعــل: (أُلْفِــيَ لامَ فِعْلٍ)
ب- آخــــر اســــم :
- اوْ مِنْ قَبْلِ تَـا كتـاءِ بَـانِ مِــنْ رَمَــى كَمَقْــدُرَةْ
- كذا إذا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ
٣- عــين (فُعلَــى) وصــفاً:
(وإنْ تَكُــنْ عَيْنًــا لِفُعْلَــى وَصْــفَا..فـذاكَ بــالوجهَيْنِ عنهم يُلْفَى)
٤- بابــان اطــردا اطــراداً خاصاً:
لام (فَعلَـــى) اســـماً (مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَـى الــواوُ بَــدَلْ..يَــاءٍ كتَقْــوَى غالبًا جَا ذَا البَدَلْ)
(بــالعكْسِ جــاءَ لامُ فُعْلَــى وَصْــفَا..وكَــوْنُ قُصْــوَى نادِرًا لا يَخْفَى)
شــــروط الصـــــورة:
١- (إنْ يَسْكُن السابقُ مِنْ واوٍ وَيَــــــــــا
٢- واتَّصَــــــــلا
٣- ومِنْ عُروضٍ عَرِيَا
الحكــــــــــــــــم:
١- (فيــاءً الــواوِ اقْلِــبَنَّ مُـــــــــــــدْغِمًا)
- تنبيه: (وشَذَّ مُعْطَى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا)


تابع الإبدال
إبدال الألف مِن أختيها
المسألة الأولى: الإبدال
المسألة الثانية: موانع الإبدال
الحكمُ:
(أَلِفًا ابْدِلْ)
الشروط:
١- مِنْ ياءٍ اوْ واو
٢- بتحريكٍ أُصِلْ
٣- بعدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٤- أن يكون ما بعدها
متحركا إن كانتا عيناً أو فاءً
(إنْ حُرِّكَ التالِي
غيرَ الألف والياء المشددة إن كانتا لاماً
(وإنْ سُكِّنَ كَفّ..إعلالَ غيرِ اللامِ
وَهْيَ لا يُكَفّ إعلالُها بسَاكِنٍ غيرِ أَلِفْ..أوْ ياءٍ التشديدُ فيها قدْ أُلِفّ)
الحمل في الصحة على ما لا بد من صحته
(وصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلَا..ذا أَفْعَلٍ كأَغْيَدٍ وأَحْوَلا
كون الواو عيناً لـ(افتعل) الدال على المفاعلة
(وإنْ يَبِنْ تَفاعُلٌ مِن افْتَعَلْ..والعينُ واوٌ سَلِمَتْ ولمْ تُعَلّ)
اجتماع إعلالين في كلمة
(وإنْ لحرفَيْنِ ذا الإعلالِ اسْتُحِقّ..صُحِّحَ أَوَّلٌ وعَكْسٌ قدْ يَحِقّ)
كونُ الاسم على بناءٍ لا يكونُ عليه الفعلُ
(وعَيْنُ ما آخِرُهُ قدْ زِيدَ ما..يَخُصُّ الاسمَ واجِبٌ أنْ يَسْلَمَا)


تابع الإبدال
إبدال النون ميماً
(وقبلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النونَ
إذا..كانَ مُسَكَّنًا كمَنْ بَتَّ انْبِذَا)
الإعلال بالنقل
أولاً: عين فعلٍ قبلها ساكن صحيح
الشروط:
١- (لساكن
٢- صَحَّ
٣- مِنْ..ذي لِينٍ
٤- آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ)
الحكمَ: (انْقُل التحريكَ)
خرج:
١- (ما لمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ
٢- وَلَا..كَابْيَضَّ
٣- أوْ أَهْوَى بلامٍ عُلِّلَا
ثانياً: عين اسم مُضاهٍ للمضارع وفيه سمة فارقة بينه وبين الفعل
(ومِثْلُ فِعلٍ في ذا الإعْلالِ اسْمٌ..ضَاهَى مُضَارِعًا وفيهِ وَسْمُ)
التنبيه على بعض الأمثلة الخارجة عن الإعلال
(ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالْمِفعالِ)
ثالثاً: عين مصدر (إفعال - استفعال)
الحذف: (وأَلِفَ الإفعالِ واسْتِفْعَالِ..أَزِلْ لِذَا الإعلالِ والتَا الْزَمْ عِوَضْ)
- حذف التاء: (وحَذْفُهَا بالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ)
رابعاً: عين مفعول
(وما لأَفْعَالٍ مِن النقْلِ ومِنْ..حَذْفٍ فمفعولٌ بهِ أيضًا قَمِنْ
- نحوُ مَبيعٍ ومَصونٍ
- ونَدَرْ: تَصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي الْيَا اشْتَهَرْ
تنبيهان:
مواضع صحت فيها الأسماء وإن اعتلت أفعالُها
أسماء أعلت ولا موجب لإعلالِها
(وشاعَ نحوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ..ونحوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي)
إذا كانت الواو لامَ مفعولٍ بشروط:
(وصَحِّحِ المفعولَ مِنْ نحو عَدَا..واعْلِلِ انْ لمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا)
كونُ الواو لامَ جمع وزنُهُ (فعول)
(كذاكَ ذا وَجهَيْنِ جا الفُعُولُ مِنْ..ذي الواوِ لامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ)

تابع الإبدال



إبدالُ فاءِ الافتعالِ اللين تاءً
(ذُو اللِّينِ فَا تَا في افتعالٍ أُبْدِلَا
- وشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ نحوُ ايْتَكَلَا)

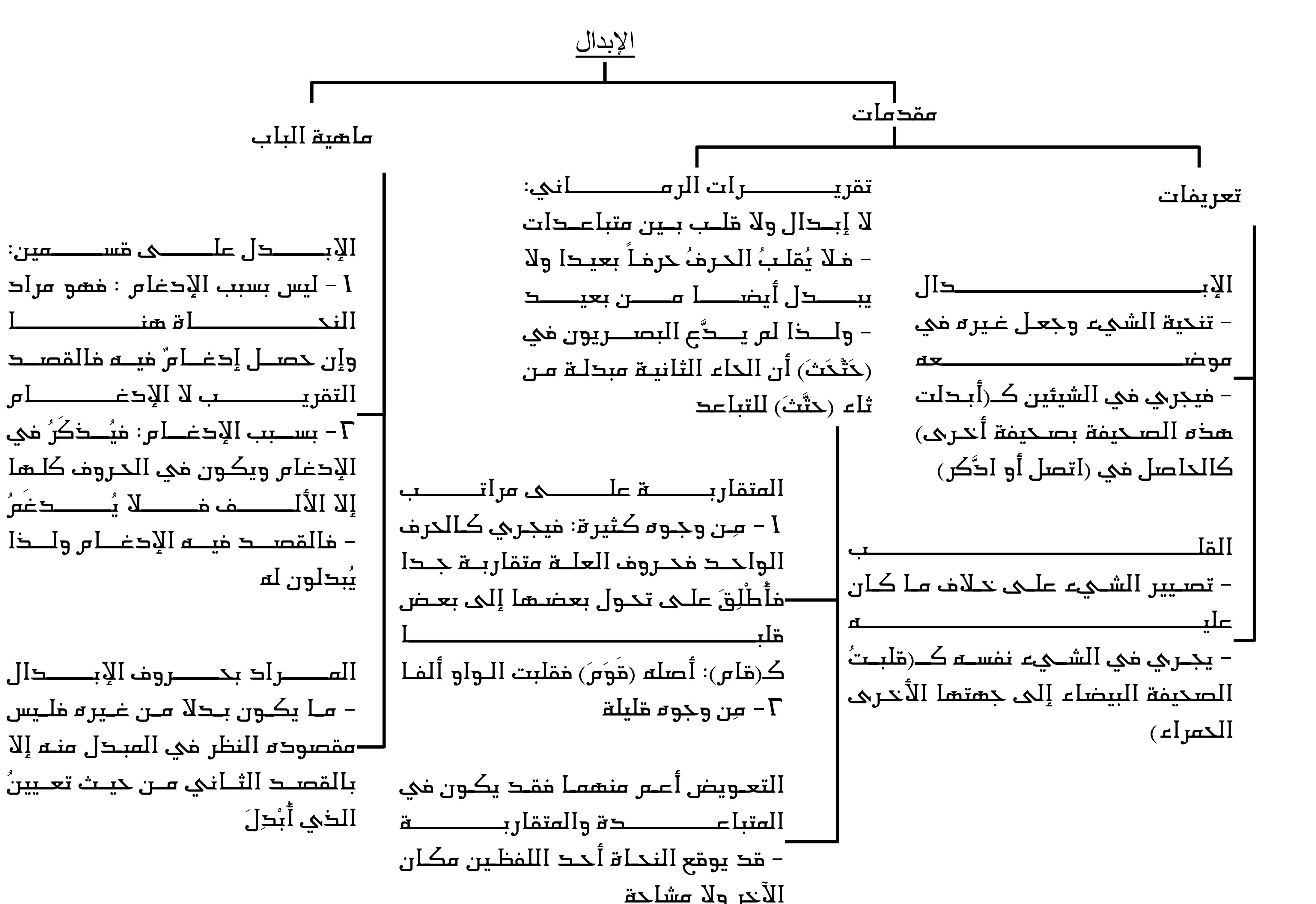
إبدالُ التاءِ طاءً
(طَا تَا افتعالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ..في أَدَّانَ
وازْدَدْ وادَّكِرْ دَالًا بَقِي)

الإعلال بالحذف

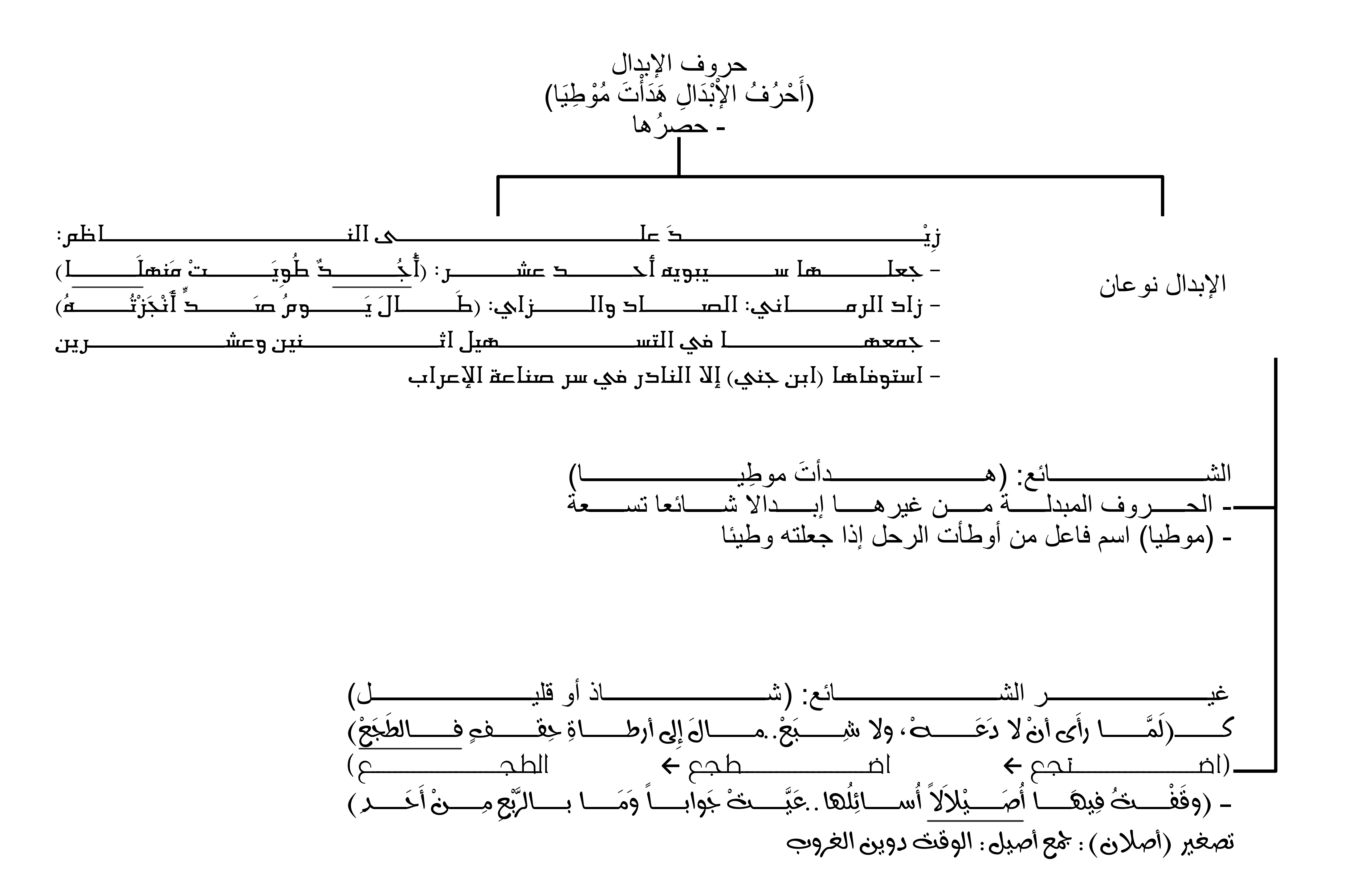
حذف فاء المضارع والأمر والمصدر إذا
كان الماضي واويَّ الفاءِ
(فَا أَمْرٍ اوْ مُضارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... إِحْذِفْ
وفي كَعِدَةٍ ذاكَ اطَّرَدْ)

الهمز الزائد أول الرباعي والجاري عليه
(وحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ في..مُضارِعٍ
وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ)

(فَعلتُ) المُتجانِس العينِ واللام
(ظَلْتُ وظِلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلَا..وقِرْنَ
في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلَا)



الإبدال
مقدمات
ماهية الباب
تعريفات
الإبدال
- تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه
- فيجري في الشيئين كـ(أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى)
كالحاصل في (اتصل أو ادَّكر)
القلب
- تصيير الشيء على خلاف ما كان عليه
- يجري في الشيء نفسه كـ(قلبتُ الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى الحمراء)
تقريرات الرماني:
لا إبدال ولا قلب بين متباعدات
- فلا يُقلبُ الحرفُ حرفاً بعيدا ولا يبدل أيضا من بعيد
- ولذا لم يدَّعِ البصريون في (حَثْحَثَ) أن الحاء الثانية مبدلة من ثاء (حثَّثَ) للتباعد
المتقاربة على مراتب
١ - مِن وجوه كثيرة: فيجري كالحرف الواحد فحروف العلة متقاربة جدا فأُطْلِقَ على تحول بعضها إلى بعض قلبا
كـ(قام): أصله (قَوَمَ) فقلبت الواو ألفا
٢ - مِن وجوه قليلة
التعويض أعم منهما فقد يكون في المتباعدة والمتقاربة
- قد يوقع النحاة أحد اللفظين مكان الآخر ولا مشاحة
الإبدال على قسمين:
١ - ليس بسبب الإدغام : فهو مراد النحاة هنا
وإن حصل إدغامٌ فيه فالقصد التقريب لا الإدغام
٢ - بسبب الإدغام: فيُذكَرُ في الإدغام ويكون في الحروف كلها إلا الألف فلا يُدغَمُ
- فالقصد فيه الإدغام ولذا يُبدلون له
المراد بحروف الإبدال
- ما يكون بدلا من غيره فليس مقصوده النظر في المبدل منه إلا بالقصد الثاني من حيث تعيينُ الذي أُبْدِلَ
مُصْطَفَى دَنْقَش


حروف الإبدال
(أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا)
- حصرُها
زِيْدَ على الناظم:
- جعلها سيبويه أحد عشر: (أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنهلًا)
- زاد الرماني: الصاد والزاي: (طَالَ يَومُ صَدٍّ أَنْجَزْتُهُ)
- جمعها في التسهيل اثنين وعشرين
- استوفاها (ابن جني) إلا النادر في سر صناعة الإعراب
الإبدال نوعان
الشائع: (هدأتَ موطِيا)
- الحروف المبدلة من غيرها إبدالا شائعا تسعة
- (موطيا) اسم فاعل من أوطأت الرحل إذا جعلته وطيئا
غير الشائع: (شاذ أو قليل)
كـ(لَمَّا رأى أنْ لا دعَهْ، ولا شِبَعْ. مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ)
(اضتجع ← اضطجع ← الطجع)
- (وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالاً أُسائِلُها. عَيَّتْ جواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ)
تصغير (أصلان): جمع أصيل: الوقت دوين الغروب

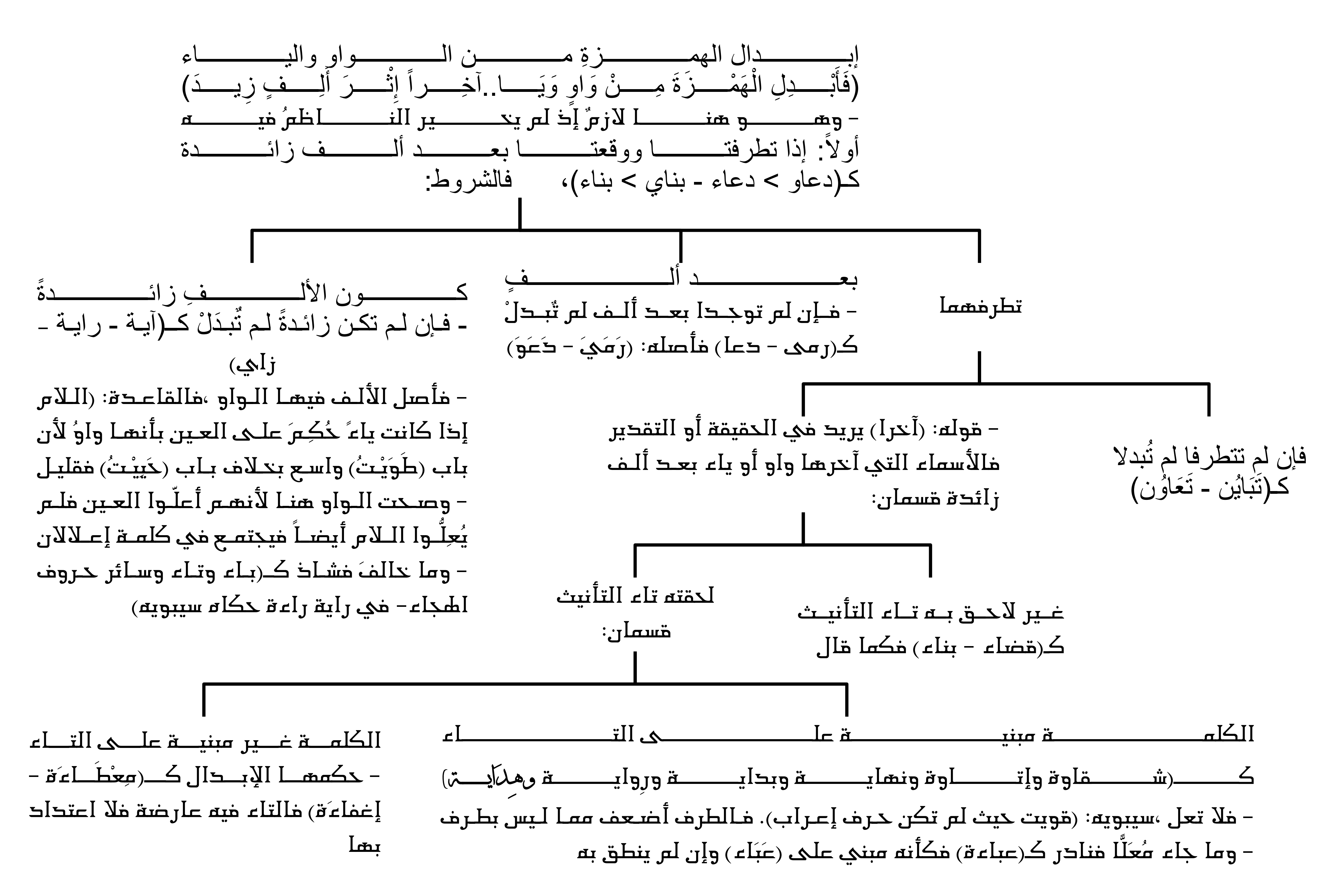
حروف الإبدال

(أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا)

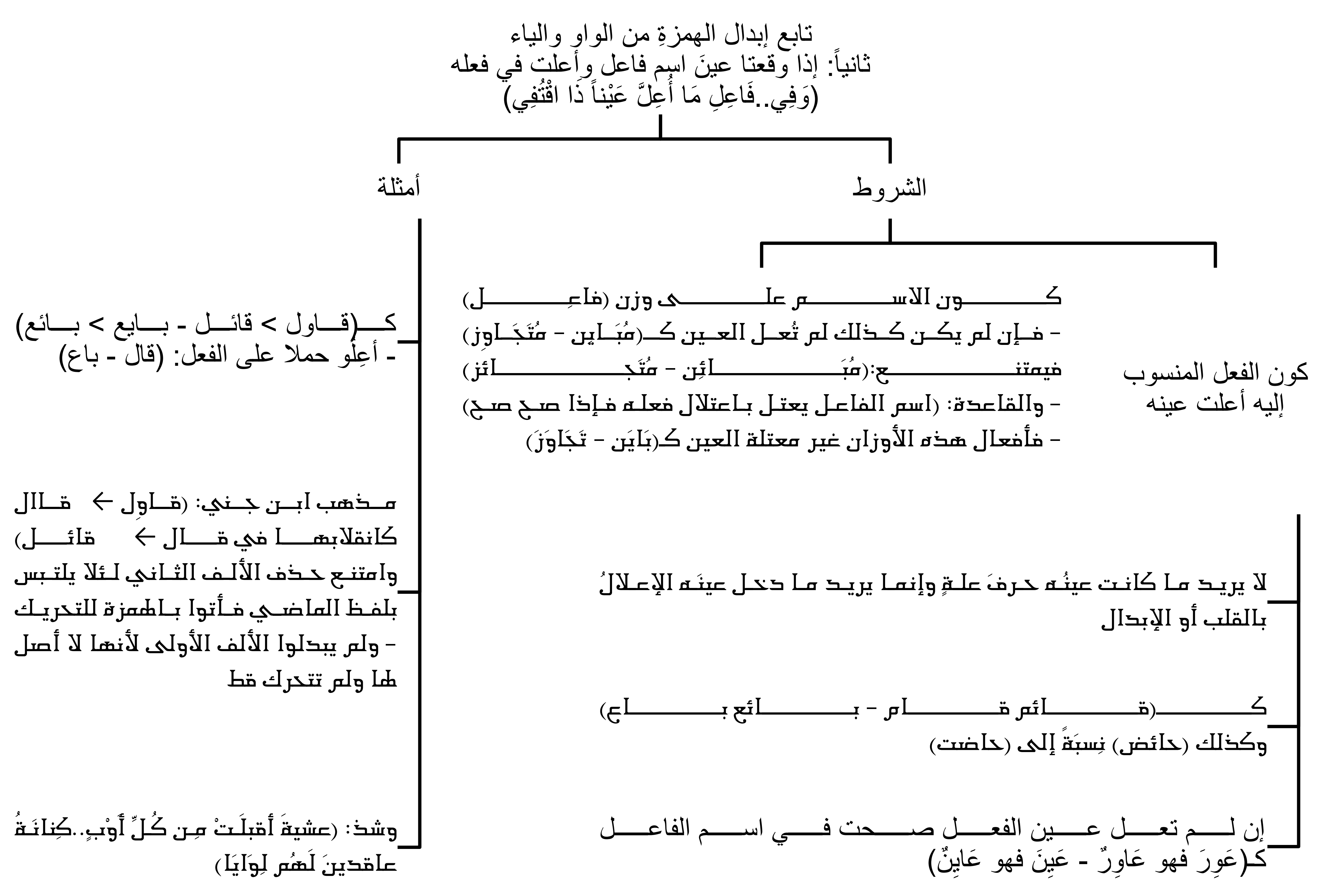
تنبيه: الهاء إبدالها غير قياسي كـ(هِيَّاكَ في إياك - هنك في لأنك) كـ(ألا يا سَنا بَرقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى..لَهِنَّكَ مِن برقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ) - ولم يذكرها في التسهيل ولم يتكلم هنا عليها مع عَدِّهِ إياها لأنَّ إبدالها من غيرها مسموع غير مقيس أو في لغات ضعيفة وإنما القياسي فيها في الوقف كـ(رَحْمَة)

حروف أخر تُبدَلُ قياساً في بعض اللغات:

- النون تبدل ألفاً وقفاً كـ(اضربَنْ: اضربا)
- الزاي تبدل من السين إذا سكنت وبعدها الدال كـ(يُزْدِل في يُسْدِل)
- الصاد تبدل من السين إذا وقع بعدها (قاف - غين - خاء - طاء) في كلمة واحدة كـ(صُقْتُ في سقت - صَمْلَق في سَمْلَق - صالح في سالح - صاطع في ساطع - قراءة (الصراط) بالصاد
- الصاد - سيبويه: (العرب الفصحاء يخلصونها زايا)اهـ. أي: في نحو:(يَصْدُرُ - التَّصْدِيرْ) مصطفى: قراءة حمزة والكسائي ورويس وخلف العاشر
- نحو: (خالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجْ. . المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجْ) وتسمى: (عجعجة قُضَاعة)



إبدال الهمزةِ من الواوِ والياء
(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا..آخِراً إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ)
– وهو هنا لازمٌ إذْ لم يخير الناظمُ فيه
أولاً: إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة
كـ(دعاو > دعاء - بناي > بناء)، فالشروط:
تطرفهما
بعد ألفٍ
– فإن لم توجدا بعد ألف لم تُبدلْ
كـ(رمى – دعا) فأصله: (رَمَيَ – دَعَوَ)
كون الألفِ زائدةً
- فإن لم تكن زائدةً لم تُبدَلْ كـ(آية - راية - زاي)
– فأصل الألف فيها الواو ،فالقاعدة: (اللام إذا كانت ياءً حُكِمَ على العين بأنها واوٌ لأن باب (طَوَيْتُ) واسع بخلاف باب (حَيِيْتُ) فقليل
– وصحت الواو هنا لأنهم أعلّوا العين فلم يُعِلُّوا اللام أيضاً فيجتمع في كلمة إعلالان
– وما خالفَ فشاذ كـ(باء وتاء وسائر حروف الهجاء– في راية راءة حكاه سيبويه)
فإن لمِ تتطرفا لم تُبدلا
كـ(تَبَايُن – تَعَاوُن)
– قوله: (آخرا) يريد في الحقيقة أو التقدير
فالأسماء التي آخرها واو أو ياء بعد ألف
زائدة قسمان:
غير لاحق به تاء التأنيث
كـ(قضاء – بناء) فكما قال
لحقته تاء التأنيث
قسمان:
الكلمة مبنية على التاء
كـ(شقاوة وإتاوة ونهاية وبداية ورواية وهِدَاية)
– فلا تعل ،سيبويه: (قويت حيث لم تكن حرف إعراب). فالطرف أضعف مما ليس بطرف
– وما جاء مُعَلًّا فنادر كـ(عباءة) فكأنه مبني على (عَبَاء) وإن لم ينطق به
الكلمة غير مبنية على التاء
– حكمها الإبدال كـ(مِعْطَاءَة – إغفاءَة) فالتاء فيه عارضة فلا اعتداد بها



تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء
ثانياً: إذا وقعتا عينَ اسم فاعل وأعلت في فعله
(وَفِي..فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي)
الشروط
أمثلة
كون الفعل المنسوب إليه أعلت عينه
كون الاسم على وزن (فاعِل)
- فإن لم يكن كذلك لم تُعل العين كـ(مُبَاين - مُتَجَاوِز)
فيمتنع:(مُبَائِن - مُتَجائز)
- والقاعدة: (اسم الفاعل يعتل باعتلال فعله فإذا صح صح)
- فأفعال هذه الأوزان غير معتلة العين كـ(بَايَن - تَجَاوَزَ)
لا يريد ما كانت عينُه حرفَ علةٍ وإنما يريد ما دخل عينَه الإعلالُ بالقلب أو الإبدال
كـ(قائم قام - بائع باع)
وكذلك (حائض) نِسبَةً إلى (حاضت)
إن لم تعل عين الفعل صحت في اسم الفاعل كـ(عَوِرَ فهو عَاوِرٌ - عَيِنَ فهو عَايِنٌ)
كـ(قاول > قائل - بايع > بائع)
- أعِلو حملا على الفعل: (قال - باع)
مذهب ابن جني: (قاوِل ← قاال كانقلابها في قال ← قائل)
وامتنع حذف الألف الثاني لئلا يلتبس بلفظ الماضي فأتوا بالهمزة للتحريك
- ولم يبدلوا الألف الأولى لأنها لا أصل لها ولم تتحرك قط
وشذ: (عشيةَ أقبلَتْ مِن كُلِّ أَوْبٍ..كِنانَةُ عاقدينَ لَهُم لِوَايَا)

تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء

ثانياً: إذا وقعتا عينَ اسم فاعل وأعلت في فعله

- تنبيهات

لا يُشترَطُ رجوعه في الاشتقاق إلى فعلٍ ،فيشمل:

١ - ما جرى على فعلٍ كـ(قام فهو قائم)

٢- ما لم يجرِ كـ(حائض): لأنه إنما يشتق من حاضت اسم الفاعل الجاري إذا قلت: هي حائضة غدا وأما غير الجاري أما (هي حائض) فهو يجري مجرى الجامد - وكذا: (الحائر وهو مجتمع الماء والصائر لشق الباب)

هل هناك توسط في الإبدال

أولاً: بلا توسط (ظاهر الناظم والكثيرين) وهو أولى

ثانياً: بتوسط (ابن جني والسيرافِيّ)

١ - الأصل: (قضايٌ - كساوٌ): فَضَعُفَتَا لِتَطَرُّفِهِمَا ووقوعِهِمَا بعد ألف زائدة أشبهت الفتحة في زيادتها فكما قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في: (عَصَا - رَحَا) فكذلك هنا

٢- (قضاا - كساا): فالتقى ساكنان ويمتنع الحذف لئلا يعود الممدود مقصورا فيُنقَضَ غرضُ المد فيتعين تحريكُ الثانية ولم يردوها إلى أصلها لأنه رجوع إلى ما رُفِض فقلبوها همزةً كقراءة: (ولا الضَّأْلِينَ) - فالهمزة أقرب الحروف إلى الألف

يدخل فى هذا النوع: ألف (حمراء) فأصلها (حمرا) كـ(سَكرَى) فزيدت ألف قبل الآخر للمد فأبدلت الثانية همزة

تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء

ثالثاً: مما وَلِيَ ألفَ الجمع في (مفاعِل) إن كانت المدة مزيدة في الواحد

(وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ..هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ)

الشروطَ:

أمثلة: (قلادة> قلائد - صحيفة> صحائف - عجوز> عجائز)

- (مدينة: إن جعلتها من (دان): مداين - أو من (مَدَنَ): مدائن)

وجود حرف مد في المفرد

تنبيه: يكفي أن يكونَ حرفَ لينٍ

- فلا تُشترطُ مجانسة ما قبل الحركة في المفرد فيدخل (كُلَيبة مُسَمًّى به- كلائب)

- إن لم تكن مدةً امتنع الإبدال كـ(قسورة : قساور - جَهْوَرٌ جهاور - هَبَيَّخ هَبَايخ)

صحت لأن الواو والياء في مقابلة الأصول إذ الكلمة بها ملحقة

كون حرف المد زائدا

- فإن كان أصليا أو منقولا عن أصل فلا يبدل همزة كـ(مقام مقاوم - معاش معايش - مفازة مفاوز - معيشة معايش)

وجه ترك الإعلال في الأصلي أن هذه الحروف أصلها الحركة لأنها عين الكلمة ،وإنما أُعِلَ المفرد منها دون الجمع لأن المفرد أعل لشبه الفعل فالجمع من خواص الأسماء

شذ: (معائش - مصائب) ووجهه تشبيه الأصلي بالزائد

كون حرف المد ثالثا في المفرد

- فيمتنع: (طابق: طآبق)

- وشذ (سابياء: سآبي)

- وخرجت الرابعة: (قنديل: قناديل)

علل ابن جني الإبدالَ بـ:

- جاءت ألف الجمع في (رسائل ثالثة بعدها ألف المفرد (رسالة فالتقى ألفان وامتنع حذف الأولى لكي لا تبطُلَ دلالة الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع

- وامتنع تحريك الأولى مخافة زوال دلالتها على الجمع فلم يبق إلا حركة الثانية فلما حركت انقلبت همزة

- ثم شبهت الياء في صحيفة والواو في عجوز بألف رسالة

واختار هذا التعليل ابن هشام

وقوع حرف المد في الجمع على مثال مفاعِل

- فخرج: (عجوز: عُجُز - صحيفة: صُحُف)

يختص هذا الحكم بالثلاثي الأصول

- أما الرباعي الأصول أو الملحق به فيجب حذف المدة كـ(أُبَاتِرٌ: إذا جمعته وجب حذف الألف: أَباتِرُ)

الأُبَاتِرُ: الذي يبتُر رحمه أو الذي لا نَسْل له

أمثلة: كرجلٍ اسمهُ: (نَيِّف) ثم كُسِّرَ: (نَيَائِف) بإبدال الياءِ بعد ألف الجمع همزة - كـ(أَوَّل > أوائل)
شذ: (ضَيْوَنٌ: ضياون) والقياس: ضيائن

تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء

رابعاً: من ثاني حرفي لين بينهما مدة (مفاعِل)
(كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا..مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفَا)
- الشروط:

تنبيه على العبارة
- النيف: الزيادة، وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الذي يليه

وجود حرفي لين

(لينين) ولم يقل: (مدين)
- ولم يقيدهما بزيادة أو أصالة
- سيبويه: (فلا تلتفتن إلى الزوائد وغير الزوائد).
زيداتهما معا: لعله لا يوجد
زيادة الأول: خيائر جمع خيّر
زيادة الثاني: قوائل من القول

شمل كلامه أربعة أقسام:

وهي
1 - واوان: أوّل وأوائل
2- ياءان: كـ(خيِّر وخيائر)
3- واو وياء: (صائدة صوائد)
4- ياء وواو: (حَيِّز وحيائز)

اختلفوا:

يشمل كل لينين

في الجمع والمفرد (الخليل وسيبويه والجمهور)
ويجري الحكمُ في المفرد المشابه للجمع كـ(قوائل وبوائع)
- القياس: وقعت الألف بين حرفي علة وهي شبيهة بهما والثاني يلي الطرف فيضعُفُ، وحروف اللين متشابهة
- السماع: المازني: (العرب يهمزون عيائل)

في الجمع دون المفرد (الناظم)
- وهو في ذلك مخالف للإجماع، ووجه المخالفة: لم يأتِ في غير المفرد
- يمكن أن يكون الناظم لم يتعرض للمفرد بلسكت عنه لأنه معدوم في السماع

يختص بالواوين (الأخفش)
- كأوائل فيقول: (خيايِر)
- الهمزة لا تطرد في غير هذا

أن يتوسط بينهما مدة (مفاعِل)

- فيجب كونُ الثاني متصلاً بالطرف

لو توسط بينه وبين الطرف مدة (مفاعيل)
- امتنع قلب الثاني همزة كـ(طَوَاوِيس) جمع (طاووس) إجماعاً
- وكذلك إن كان القياس الفصل لكنه ذهب في ضرورة الشعر فالتصحيح باقٍ لأن الفصل حاصل في التقدير كـ(وكَحَلِ العَيْنَيْنِ بَالعَوَاوِرِ) أصله: (العواوير) جمع عُوَّار وهو الرَّمَد فهو مفاعيل

إذا انعكست الضرورة فمَدَّ (أَوَائِل)
1 - السيرافي: إن مد في الضرورة فينبغي ألا يهمز فيها عيايل) فالفصل مطلقا يمنع الهمز
2- ابن جني: (يقول: (أوائيل) كـ(فيها عَيائيلُ أُسُودٍ، ونُمُرْ)) جمع عَيِّل واحد العيال والياء زائدة للإشباع وهو أصوب

ألا يكون حرف اللين الثاني بدلا من همزة

- فلو كان بدلا من همزة امتنع إبداله كـ(خَوَايا) جمع (خَوِيَّة) فالأصل: (حوائِي) فلو قلبوا الياء همزةً لنقض الغرض

تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء ،تابع: من ثاني حرفي لين بينهما مدة (مفاعل)
مسألة خاصة بالواو
(وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ..فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشَدْ)

صـــــــورة المســــــألة: إذا اجتمـــــــع وَاوَانِ
- فخـــرج عــــدمُ اجتماعهمــــا كـــ(الوســـواس)
- يُشْـتَرَطُ بقاؤُهمـا علـى صـورتهما فـلا إبـدال إن زالـت إحـــداهما كإبـــداها تـــاءً كــــ(تَـــوْلَجٌ)
الخليل وسيبويه: (أصلُه وَوْلَجٌ) **وهو كِناس الوحش**

شرط الأولى :
كونُها مُصَدَّرة
-فخرج:

١-مالم يتصدر: (هَوَوِيٌ-نَوَوِيٌ) نسبةً إلى هَوَى ونَوَى
- سيبويه والسيرافي: (تضعيف الأوساط كثير).

٢- اليـــاءان: (يَيْسَـــرٌ) لخفـــة اليـــاء
- وما جاء كـ(أناة في وناة) فشاذ

تابع إبدال الهمزةِ من الواو والياء ،تابع: من ثاني حرفي لين بينهما مدة (مفاعل)
مسألة خاصة بالواو: : اجتماع الواوين أوَّلَ الكلمةِ
(وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ..فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشَدْ)
- شروط الثانية: إذا كانت إمَّا..

ساكنة متأصلة في الواوية كـ(أُوَلَى) فأصلها: (وُوْلَى كفُعْلَى)
- وخالف المازني فقال: (لا يلزم الإبدال لأن الثانية مدة).

كونها أصلاً
- فخرج: (وُوْرِيَ - وُوْفِيَ) مبنيا للمفعول فالثانية منقلبة عن ألف فاعَلَ
- فالإبدالُ همزةً في هذا فيه خلاف:
١ - ممتنع (ابن خروف)
٢- التخيير (ظاهر الجمهور ونص ابن جني وابن السراج)

التأصل في الواوية
- وفيه خلاف:

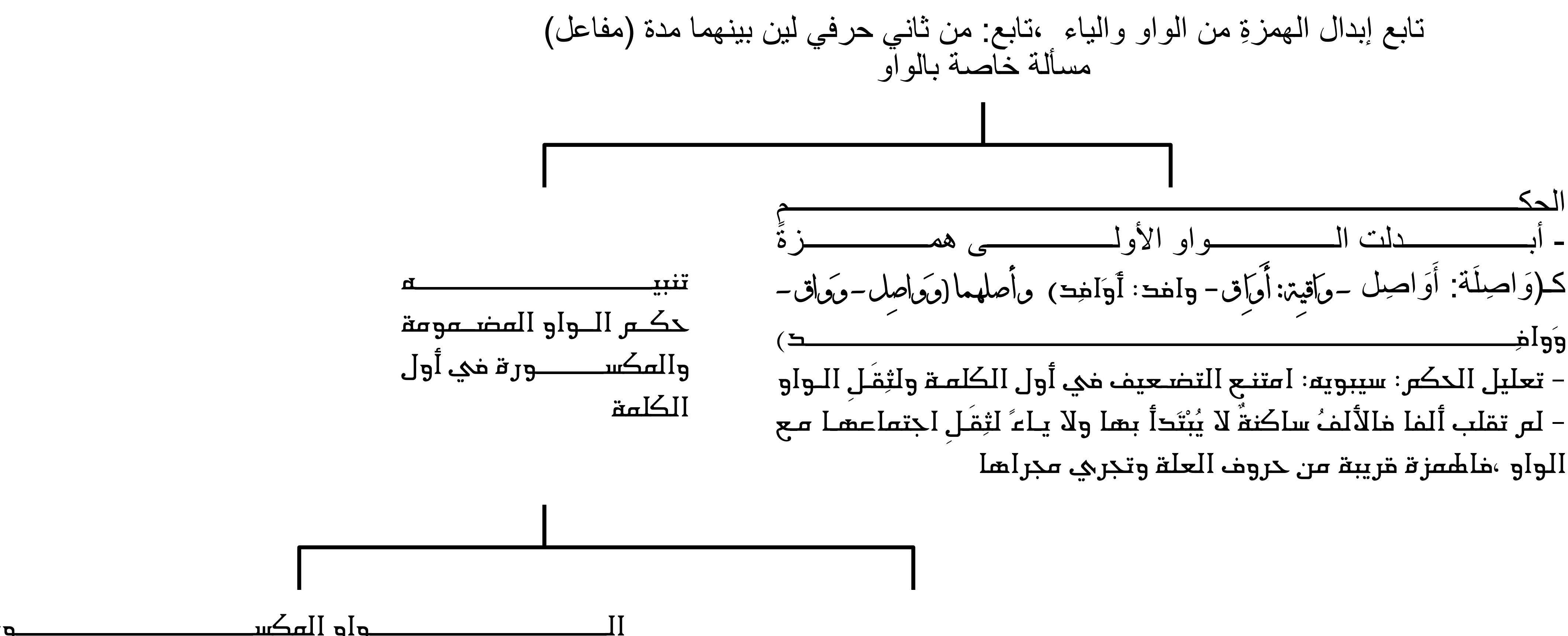
عدم اشتراطه (الخليل وظاهر الناظم)
- الخليل: (فُعْل من وأيت: وُؤْي ،ومن خفف الهمزة قال: أُوْيٌ ،فلا يلتقي واوان في الصدر).،
فلو صغرت (وَأْدٌ): (وُؤَيْدٌ) ثم سهلت الهمزة فأبدلتها واوا (وُوَيْدٌ) لوجب: (أُوَيْدٌ)
- لم يُشِر الناظم إلى استثناء ما أصله الهمز

يُشترط (المازني والمبرد)
- المازني: (الثانية في نية الهمزة).
- المبرد: (لايفرون من همزة ساكنة ويجتلبوا متحركة).

- فخرج: (وُوَلَى) مُخففاً من (وُؤْلَى) أنثى (أوأل) أفْعَل من (وَأَلَ) إذا لجأ

متحركة كـ(وَاصِلَة - أَوَاق) وأصلهما (وَوَاصِل - وَوَاق)

متصلة بالأولى
- فلو بنيت من (وَأَيْتُ) كـ(اغْدَوْدَن): (اِوْأَوْأَى) ، فتُقلَبُ الواو الأولى ياءً لكسر همز الوصل:
← (اِيْأَوْأَى) فتنقل حركة الهمزة الأولى إلى الياء وتُحذفُ همز الوصل لتحرك ما بعدها فرجعت واوا لأصلها:
← وَوْأَى
- إن اعتبرت اللفظ فواوان متصلتان ،وإن اعتبرت الأصل فواوان منفصلتان وفيه خلاف:
١ - التخيير (الفارسي وفي التسهيل)
٢- وجوب الإبدال كلا فصل (المازني)



الواو المضمومة كـ(وُجُوهٌ - وُقِّتَتْ)
- يجوز فيها الإبدال

الواو المكسورة
- فيجوز إذا كانت مصدرةً كـ(وِشَاح) واختلفوا فيه:
١- مطرد (ظاهر المازني
٢- غير مطرد (عن الجرمي وظاهر سيبويه)
وفي التسهيل: (مطرد على لغة) ،ونَفَى الفارسي كونه لغةً لإجماعهم على (مُوَشَّح) دون همزٍ

إبدال حروف اللين من الهمزة

(وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أعِلْ..لاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ..وَاواً) (وهو عكس السابق)

صورة المسألة: الهمزة العارضة في الجمع إذا وقعت بعد ألف الجمعِ وكانت لام الجمع معتلة

إن كانت أصلية لم تبدل ياء - فيمتنع: (جَوَايَا) في (جَواءٍ) جمع (جائية)
فالإعلال أبعد عن الأصلية كما انهم أرادوا التفريق بين الأصلية والعارضة
- وما خالف فشاذ كـ(مَرَايَا جمع مِرْآة والقياس: (مَرَاءٍ)

إن عرضت في المفرد فلا تُبْدَل ياءً في الجمعِ كـ(شُوَائِي مفرداً وزن: فُوَاعِل مِن شَوَيْتُ) فيمتنع: (شُوَايا) علل سيبويه بـ:
١- هو بمنزلة ما هو من أصل الكلمة
٢- لأنه يأتي منه ما هو على وزن المفرد ووزن الجمع فيلتبس

المراد بالاعتلال: (الهمزة وحروف العلة)
- كونُهُ ياءَ أو واواً غير منقلبة عن شيء كـ(هدية وهدايا - مطية ومطايا)
- أو همزةً كـ(خطيئة خطايا) فالهمزة في التصريف كحروف الاعتلال لأنها لا تكاد تستقر على حال ،وكالصحاح في الإعراب لظهوره فيها
- فخرج: (رسائل) فيمتنع: (رسايل)

تابع إبدال حروف اللين مِن الهمزةِ
- التطبيقات
١- الواو

الأصل:
الإبدال ياءً

كـ(زاوية) زواوِي بياء ساكنة لا تقبل الحركة
> زوائيُ ،فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فقلبت الياء ألفا:
> زواءا ،ثم قلبوا الهمزة ياءً:
> زوايا

(مَطِيَّة)
- مَطِيوَة فعيلَة ،فأبدلت الواو يَاء ثم أُدغمت الياء فيها كـ(مَيِّت فى مَيْوِت)
- مَطَايِوُ ،فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كـ(غَازِي):
> مَطَايِى ،فقلبت الأولى همزة كـ(صحائف) ثم أبدلت الكَسرة فتحة ثم الياء ألفا
مطاءا > مطَايا

استثناء

الحكم
- قلب الهمزة واوا للمشاكلة بين الجمع والمفرد ولمراعاة الأصل

صورة المسألة
- كون اللام واوا صحيحةً ظاهرةً في المفرد واقعةً بعد ألفٍ

مثال: هِرَاوَة: هرائِوُ بقلب الألف همزة كـ(رسالة رسائل
فقلبت كسرة الهمزة فتحة فقلبت الواو ألفا
> هراءا ،فقلبوا الهمزة واوا فصار:
> هَرَاوَى
وكان الأصل: (هرَايَا)

كونُ اللام واواً
- خلافا للأخفش إذ يقول: (هدية: هَدَاوَى) وهو مخالف للسماع وما جاء فشاذ

وقوعها بعد ألف
- فخرج (عَدُوَّة) فيمتنع: (عَدَاوَى)
- اشترطه هنا وفي التسهيل ولم يشترطْهُ غيرُه فيقال: (عَدَاوَى)
- اشترط هذا لأنه محل السماع الفاشي ونصوصِ الأئمة
- كلام سيبويه محتمل فقال: (وقالوا: فَلُوَّة وفَلاوَى) ، وعادة سيبويه إذا قال بعد تقرير القياس: (وقالوا: كذا) أنه لا يقيسه

سلامتها في المفرد
- خرجت الواو المعتلة في المفرد كـ(مَطِيَّة) فأصلها مَطِيْوَة مِن (مَطَا يَمْطُو) فكان الأَوْلَى: (مَطَاوَى) ولكن قالوا: (مطايا) لأنهم أعلوه في الواحد
- وما خالف فشاذ: كـ(مطية مطاوى)

إبدال حروف اللين من الهمزة

(وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أعِلْ.. لاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ.. وَاواً) (وهو عكس السابق)

تنبيه: (وافتح ورد) يحتمل:

١ - الفتح قبل قلب الهمزة ياءً (جمهور النحاة المعربين)

٢- قلب الهمزة أولاً (الفارسي)

وكلاهما حسنٌ

تابع التطبيقات

٢- الياء كـ (قضية)

١ - قضايْي ،بياء ساكنة لا تقبل الحركة فقلبت همزة

← قضائِيُ ،فقُلبت كسرة الهمزة فتحةً

← قضائَيُ ،فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا

← قضاءا ،فأبدلت الهمزة ياء:

← قضايا

٣- الهمزة كـ (خطيئة)

خطَايْئ: بياء ساكنة لا تقبل الحركة فقلبت همزة لالتقاء الساكنين:

← خطائِئ

سيبويه: ويرجح وجودَ الخطوتين السابقتين الاكتفاءُ بهما شذوذاً كـ (غَفَرَ اللهُ خَطَائِئَه)).

فقلبت الثانية ياء فرارا من اجتماعهما

← خطائي ،فحولت كسرة الهمزة فتحة

← خطاءا ،فاستثقلوا اجتماع همزة بين ألفين فهو كثلاثة أمثال لاتحاد مخرجها فأبدلوها ياء اعتبارا بالواحد:

← خطايا

تابع إبدال حروف العلة من الهمزة
اجتماع همزتين في كلمة
(وَمَدّاً ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ..كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائتَمِنْ)

صورة المسألة
- اجتماع همزتين في كلمة ولم يكونا موضعَ العين

اجتماع همزتين

لم يتكلم في الهمزة المفردة
- إبدال المفردة جائز لا لازم والكلام هنا عن اللازم
- غالب المفردة تسهيلُها بين بين فلم تخرج عن حقيقتها

اجتماع همزتين في كلمة له ١٦ وجها: الأولى مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة وكذلك الثانية

يجب اتصالهما فالفصلُ يُزِيلُ الاستثقال
١ - فصل ظاهر: كـ(أنبئاء) جمع (نبيء)
٢- فصل مقدر: (وَأَدْتُها فأنا أَئِدُهَا)
فأجاز ابنُ خروفٍ الوجهين فالتحقيق اعتبارا بالأصل: (أَوْئِدُها) فالحذف عارض

في كلمة

معنى كونِهما مِن كلمة:
- كونهما معا في أصل بنيتهما فـ(آدم) أصله (أَأْدَم)
- وهمزة الوصل هي من وجهٍ داخلة كـ(اوتُمِنَ)
- أما الاستفهام كـ(أأنتم) فلا

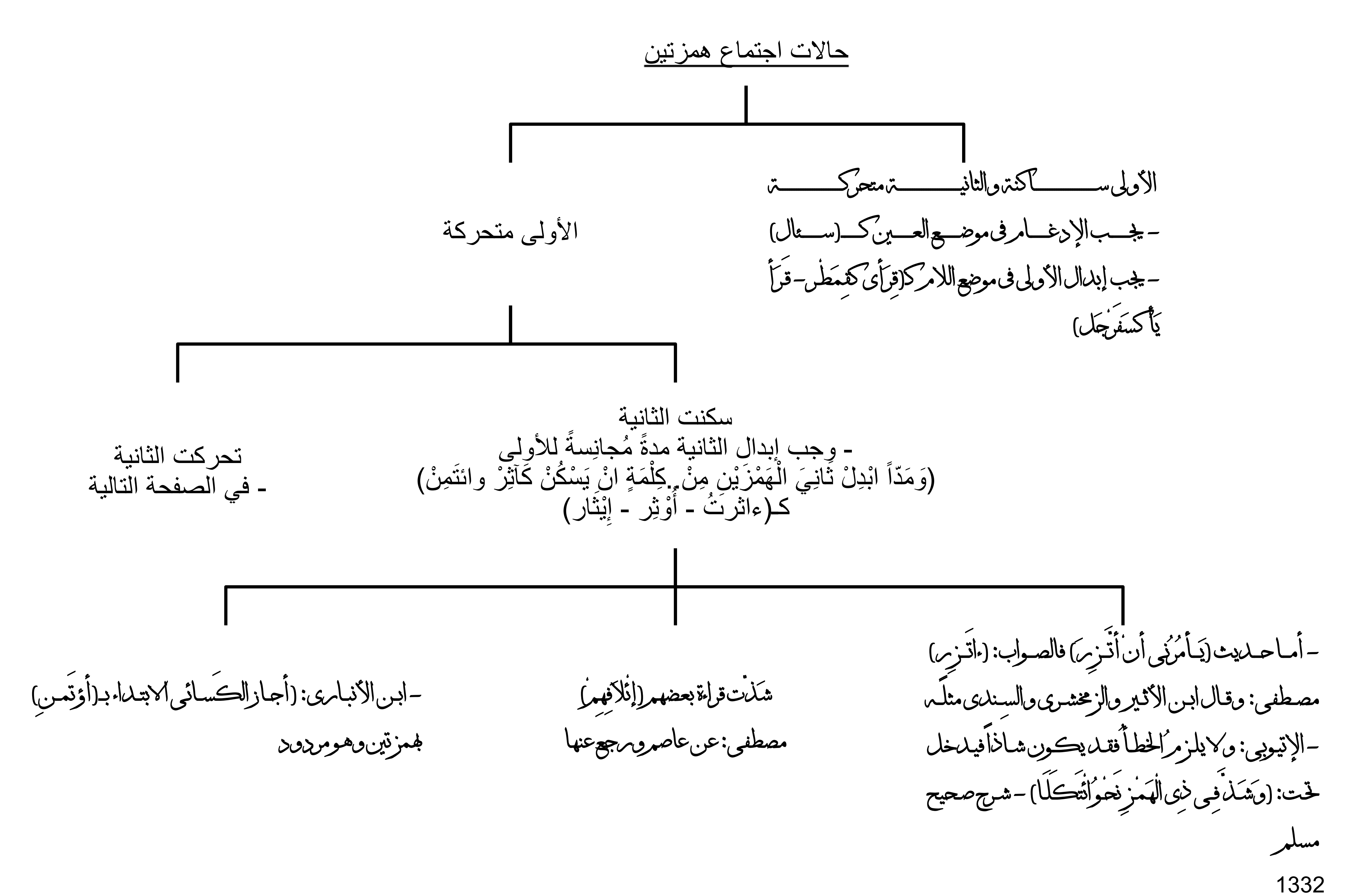
لم يلزم الإبدال في الكلمتين إذ فَرَّقُوا بين الالتقاء اللازم وغير اللازم فيجوز في الكلمتين التسهيل والتحقيق

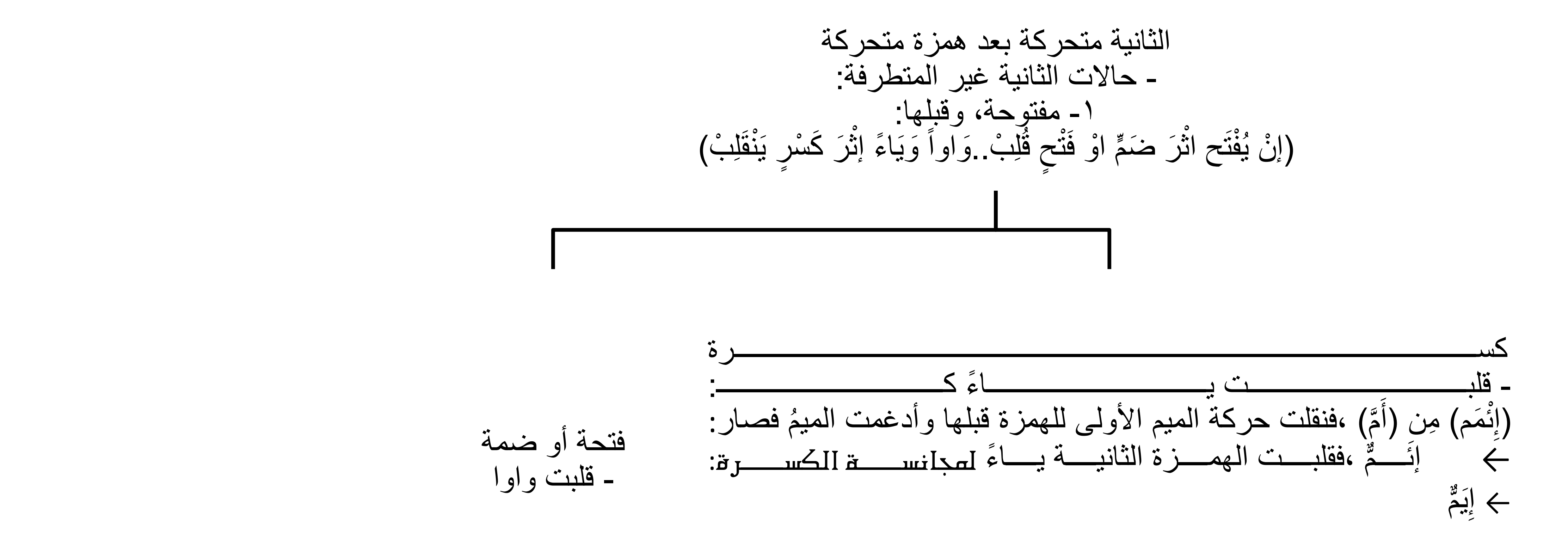
خرجت عين الكلمة كـ(سَئَّال رَءَّاس)
- فلم يتكلم الناظمُ إلا في ساكنة بعد متحركة أو متحركتين
- واستثنى العينَ في التسهيل والمازنيُّ والأخفشُ
- الأخفش: (الهمزة الأولى في نحو (سَأَّل) لا تجيء أبدا إلا وبعدها مثلها).
- فيجب إدغام الأولى فى الثانية إن كانتا عيناً

الحكم
وجوب تخفيف الثانية بالإبدال

اختص الحكم بالثانية لأن الاستثقال فيها
- الخليل: (التغيير في موضع التعذر).

الخلاف في الوجوب
١ - الإبدال واجب (البصريون)
٢- يجوز التحقيق (الكوفيون)
- وقرأ أكثرهم بالتحقيق ،وجعلَه في التسهيل لغةً
- وظاهرُ السماع الندور فلا يُقَاسُ: كـ(فإنك لا تدري متى الموت جائِئٌ..إليك ولا ما يُحدِثُ الله في غدِ)


حالات اجتماع همزتين
الأولى ساكنة والثانية متحركة
- يجب الإدغام في موضع العين كـ(سئّال)
- يجب إبدال الأولى في موضع اللام كـ(قِرأى كقِمَطْر - قرَأْيَأ كسَفَرْجَل)
الأولى متحركة
سكنت الثانية
- وجب إبدال الثانية مدةً مُجانِسةً للأولى
(وَمَدّاً ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائتَمِنْ)
كـ(ءاثرتُ - أُوْثِر - إِيْثار)
تحركت الثانية
- في الصفحة التالية
- أما حديث (يَأْمُرُنِي أن أَتَّزِرَ) فالصواب: (اتَّزِر)
مصطفى: وقال ابن الأثير والزمخشري والسندي مثله
- الإتيوبي: ولا يلزم الخطأ فقد يكون شاذاً فيدخل تحت: (وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا) - شرح صحيح مسلم
شذّت قراءة بعضهم (إِئْلافِهِم)
مصطفى: عن عاصم ورجع عنها
- ابن الأنباري: (أجاز الكسائي الابتداء بـ(أُؤْتُمِن) بهمزتين وهو مردود
1332
مُصْطَفَى دَنْقَش



بعد الفتحة

كـ(أأدم ← أَوَادِم جمع آدَم)

- تشبيها للألف المبدلة بالألف الزائدة في (خالدة) إذ تُقلبُ واواً في (خوالد)

بعد الضمة

كـ(أأيدم ← أُوَيْدِم تصغير آدم)

- لطلب الضمة ما يجانسها ولثقل الياء بعدها ولتعذر الألف وللتشبيه بـ(خُوَيْلِد)

الثانية متحركة بعد همزة متحركة
- حالات الثانية غير المتطرفة:
٢- مكسورة:
(ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا)
- قلبت ياءً مطلقا
- فالأصل أن تُخفف الهمزة إلى مُنَاسِبِ حركَتِهَا

الحالات

قبلها فتحة

كـ(أَئِنُّ مضارع أنَّ > أيِنُّ)
وقد تُحَقَّقُ كـ(أَئِنُّ)

تنبيه
- يُستثنى (أَئِمَّة) فجاء بالتصحيح والإبدال كـ(أَيِمَّة)
- والتحقيق في قراءة ابن عامر والكوفيين
ش: (وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفي النَّحْوِ أُبْدِلَا)

قبلها كسرة
كـ(إِئْمِم) من أَمَّ ،فنقلت حركة الميم الأولى للهمزة وأدغمت الميم ← إِئَمّ ،فخففت الهمزة الثانية:
← إِيَمّ

قبلها ضمة
كـ(أُؤْنِنُ مضارع أَأْنَنْتُه أي: جعلته يَئِنُّ) فدخله النقل والإدغام:
← أُئِنُّ ،فخفف بإبدال ثاني همزتيه
واختلفوا:

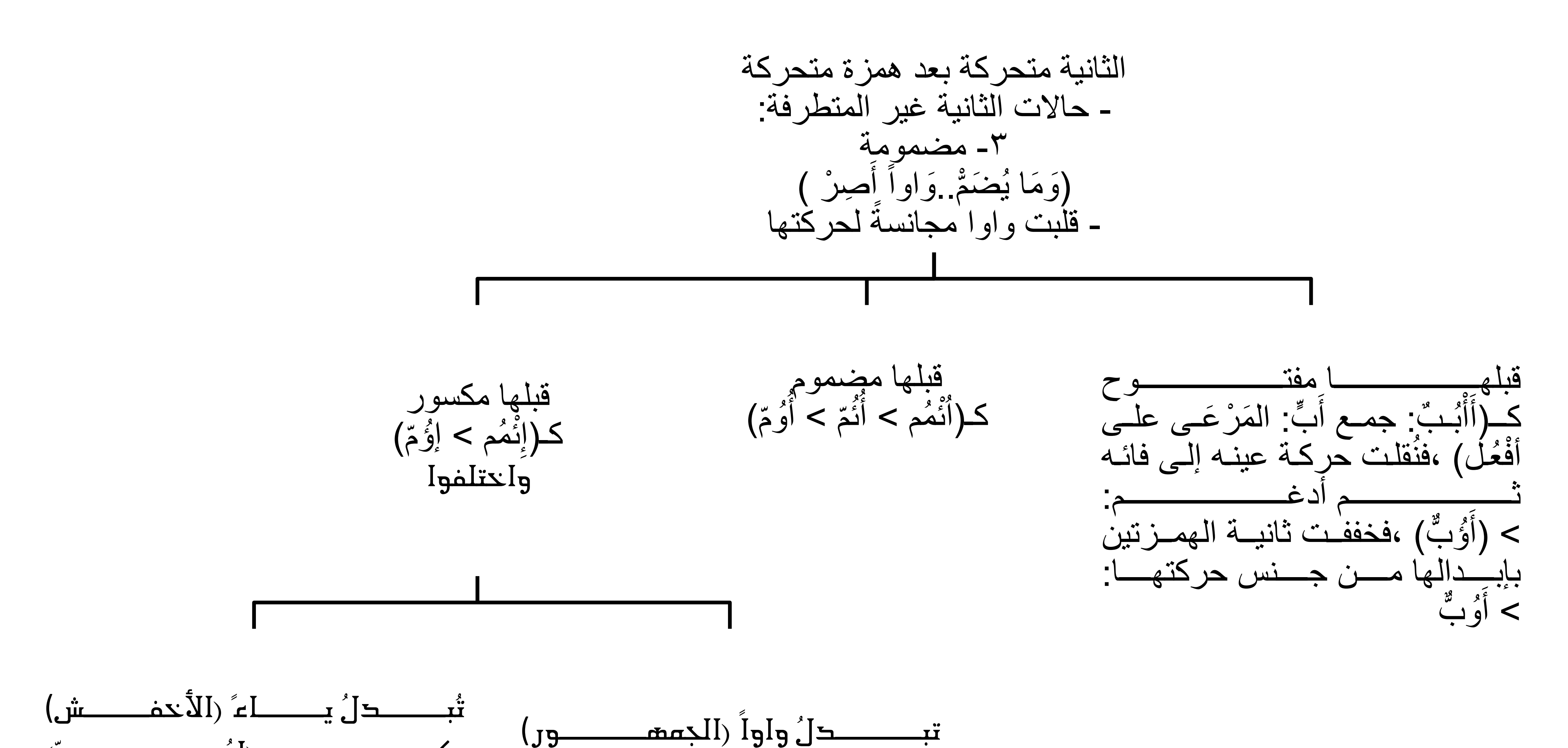
١- تُبدلُ ياءً (الجمهور)
← (أُيِنُّ)
- فالإصل الإبدال إلى مُجانِسِ حركتها إلا لمانعٍ

٢- تُبدلُ واواً (الأخفش)
← (أُوِنُّ)
- فالياء بعد الضمة مستثقلةٌ والياء مكسورةً بعد ضمة لا نظيرَ له
أجيب: والواو المكسورة بعد ضمة لا نظير له أيضاً

مسألة
اختلفوا في زوال كسرة الهمزة الثانية للتكسير والتصغير كـ(آدم)

تنقلب واواً (الجمهور)
كـ(أَوَادِم - أُوَيدم)

تبقى الياء (المازني)
(أَيَادِم - أُيَيْدِم)
- فالتكسير والتصغير طارئان
أجاب ابن جني: (إنما انقلبت ياءً للكسرة المنقولة إليها فإذا زالت كسرتها زالت الياء).



الثانية متحركة بعد همزة متحركة
- حالات الثانية غير المتطرفة:
٣- مضمومة
(وَمَا يُضَمّْ..وَاواً أَصِرْ)
- قلبت واوا مجانسةً لحركتها
قبلهـــــــــــا مفتـــــــــــوح
كـ(أَأْبُـبُ: جمـع أَبٍّ: المَرْعَـى علـى أَفْعُل) ،فنُقلت حركـة عينـه إلـى فائـه
ثــــــــــم أدغـــــــــــم:
> (أَؤُبٌّ) ،فخففـت ثانيـة الهمـزتين
بإبــدالها مـــن جـــنس حركتهـــا:
> أَوُبٌّ
قبلها مضموم
كـ(أُئْمُم > أُئُمّ > أُوُمّ)
قبلها مكسور
كـ(إِئْمُم > إِؤُمّ)
واختلفوا
تبـــــدلُ واواً (الجمهــــــور)
← (إِوُمّ)
- فالأصل الإبدال لمجانس حركتها
تُبــــدلُ يــــاءً (الأخفـــــش)
← (إِيُـــــــــمّ)
- فالواو المضمومة بعد كسرة لا نظير له

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الهمزة المتحركة بعد همزة متحركة

- وقوع الهمزة في الطرف (لام الكلمة)

(مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ..فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا)

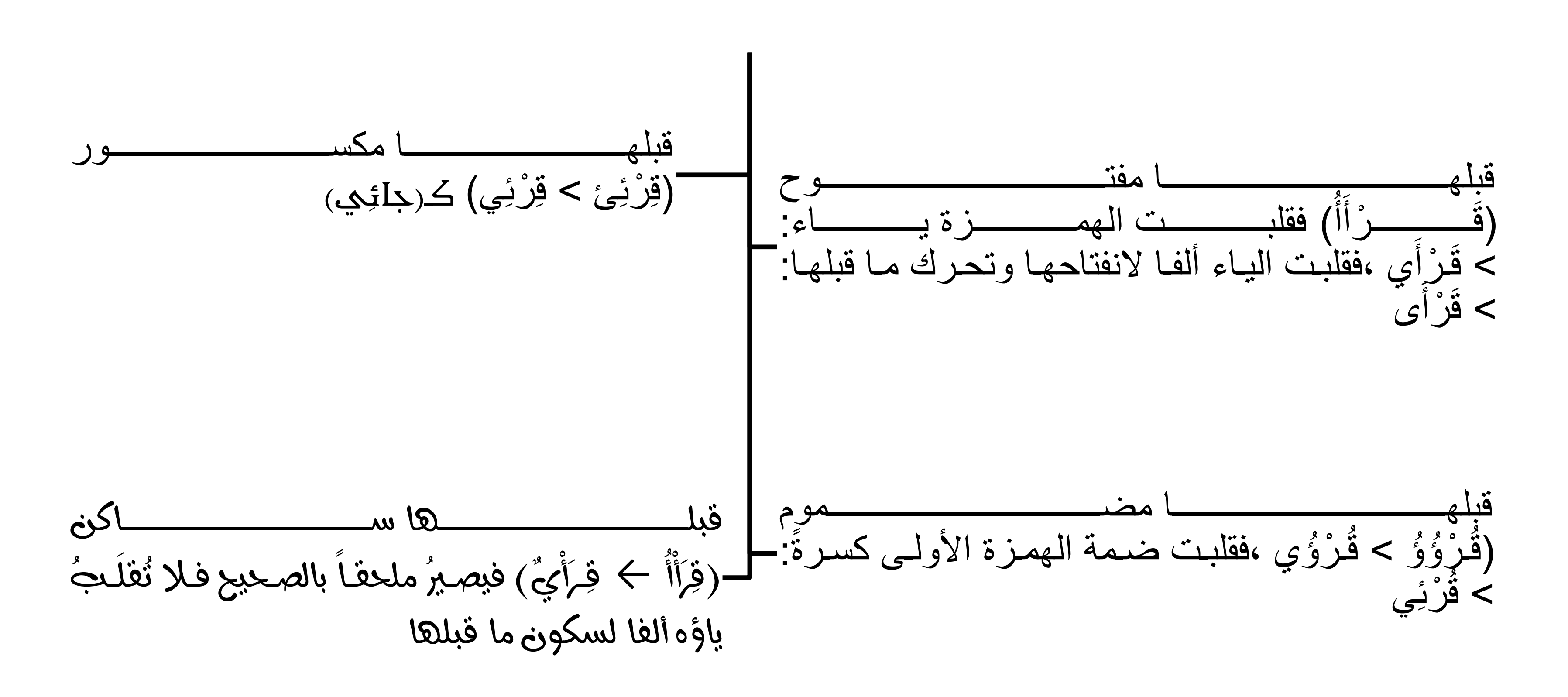
- أبدلت ياءً مطلقاً كـ:

تعليل القلب إلى الياء

- حروف العلة إذا وقعت رابعة فصاعدا كانت ياء كـ(غزوت: أغزيت)

- اختصت الياءُ لانها أخف من الواو ولأنها أغلب على اللامات

الحالات



تابع الهمزة المتحركة بعد همزة متحركة

- تفسير (وَأَؤُمّ..وَنَحْوُهُ وَجْهَينِ في ثَانِيهِ أُمّ)

جميع الشروح كابن الناظم: النسخة: (أَؤُمّ)
إن كانت الأولى للمتكلم جاز التحقيق والإبدال والتسهيل بين بين

- كـ(أَؤُمُّ - أَوُمُّ) مضارع (أَمَّ)
- (أَئِنُّ - أَيِنُّ) مضارع (أَنَّ)
- (أُؤَمُّ وأُؤَدِّي وأُؤَكِّدُ)

- استثنى هذا الموضع في التسهيل من وجوب الإبدال
- التحقيق اعتبارا بانفصال الأولى
- والتفسير الآخر أعمُّ فائدةً

الشاطبي: النسخة: (أَوَمّ)
(أَفْعَل) من (أَمّ)
- أصله: (أَأْمَم) فكُرِهَ التضعيفُ فنقلت فتحة الميم للهمزة ثم أدغمت ← (أَأَمّ)

في إبدالها وجهان جَوَّزَهُما الناظم:

اتفقوا في غير المضاعف كالمشتق من الأكل: (ءَاكَل - إِيْكَل - أُوْكُل)

الأخفش
- أبدلت الهمزة أولا: (ءامم)
- ثم أريد إدغام الميم فنقلت حركتها إلى الألف فانقلبت واواً أن شبيهه (ءادم) ينقلب واوا في (أوادم أُوَيدم)
← أَوَمّ

المازني
- أريد الإدغام أولاً فأبدلت الثانية ياء لأنها أقرب إلى الألف من الواو
← أَيَمّ

قلبُ الميم

- تبدل من أربعة أحرف: (و - ل - ب ن)

من النون

السماعي غير المطرد

- (يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتامِ..وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنامِ) وتحرز عنه بـ(مسكنا)
- وجاء عكسه كـ(أَسْوَدُ قاتِن)

المطرد

(وقبل با اقلب ميما النون إذا..كان مسكنا كمن بت انبذا)

- واجبٌ بشرطين

سكون النون

- إن كانت النونُ متحركةً لم يُبْدَلْ كـ(عِنَبٌ)

قبل الباء

- النطق بنون ساكنة قبل الباء عَسِرٌ لاتحاد المخرج
- أرادوا إعلالها مع الباء كما أعلوها بالإدغام مع أختها الأخرى الميمِ ولكن امتنع الإدغام هنا كما امتنع إدغام الميم في الباء كـ(أَقِمْ بَكْرًا) فقلبوها إلى أقرب الحروف بالباء

أمثلة: (من بت انْبِذَا - عنبر - أنبت الله الزرع - مِنبر - انْبَعَثَ - مَن بَعَثَنَا)

تنبيهات

- لا فرق بين المتصلة والمنفصلة
- السيرافي: (يمتنع جعل الباء ميما وتدغم كما جاز في: (أَقِمِّ البَصْرَةَ) فتلتبس بالتضعيف)

وشذ من غيرها

الواو

- كـ(فم) فأصولها: (ف و هـ) لقولهم: (أفواه - فُوَيه - فاه بكذا)
- حذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو
- إن أضيف رجع الأصل كـ(فُوك) وربما بقي الإبدال كـ(لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ) متفق عليه
- مصطفى: ورد: (لَخُلُوفُ فِي الصَّائِمِ) النسائي الكبرى

اللام

- حديث: (ليس من امبر امصيام في امسفر) - أحمد والشافعي والحميدي
- والراجح أن الراوي رواه بلغته ،ومدار الحديث على الزهري وهو يقول لم أسمعه بهذا اللفظ والحديث على اللغة المشهورة في التسعة إلا الموطأ

الباء

- يقال: (رأيتُه من كَثَبٍ - كَثَمٍ)

إبدال التاء

أولاً: إبدال اللين تاءً (ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا..وشذ في ذى الهمز نحو ائتكلا)

كون اللين فاء (افتعال) وفروعه: وجب الإبدال

١- الواو: (اوتصال>اتصال - اوتصل>اتصل - موتصل>متصل) ٢- الياء: اتَّسَرَ من اليُسْر

الشرطان

علة القلب: التخلص من تلاعب الحركات - لو لم يقلبوها لوجب قلبُها ياءً بعد الكسر كـ(ايتَزَنَ) وواواً بعد الضم كـ(مُوْتَزِن) وألفاً ببعد الفتح كـ(يَاتَزِنُ) فقلبوها حرفاً جلدا لا يتغير واختاروا التاء لقرب مخرجها من الواو ولأجل تاء الافتعال ثم أدغموها فيها

يمتنع إبدالُ لين الافتعال تاءً إن كانَ بدلا من همزة فـ(افتعل من الأكل: ائتكل > ايتكل ،ويمتنع: اتَّكل) وقد ورد (اتَّكَلَ) شذوذاً

في بناء الافتعال وما تصرف منه

كالماضي والمضارع والأمر واسماء الفاعل والمفعول والمصدرِ والزمان والمكان

تحرزا من غير بناء الافتعال - كـ(تُجَاه: فُعَالٌ من الوجه - تُرَاثٌ: مِن وَرِثَ - تَتْرَى فَعْلَى من المواترة) وكثر هذا سماعاً على غير قياس لقلتها بالنسبة إلى ما لم تقلب فيمتنع: (تَجِيْه في وَجِيْه)

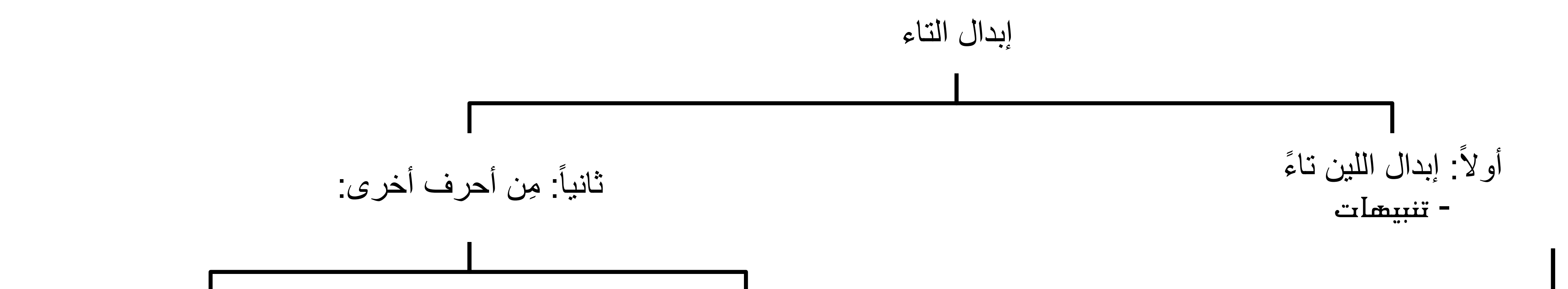
كونُه فاءً فلم يجئ إبدالُه عيناً ،وورد إبدالُهُ لاماً بقلة كـ: - (أُخْت أصله: أَخَوَةٌ منقولة إلى فُعْل وليست التاء علامة تأنيث - هَنْتٌ بدليل: هنوات - كلتا أصلها عند البصريين إلا الجرمي: كِلْوَى)

شذ: (اتَّزَرَ من الإِزَار - اتَّهَل من الأَهْل)

الخلاف في المسألة

شاذ (الناظم) - لم يجئ إلا قليلا ،أما (اتَّخَذَ) فيمكن كونُهُ من (تَخِذَ يَتْخَذُ) لا من (أخذ) خلافاً للجوهري كـ(وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا..نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرِّقِ) مصطفى: (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) ش: (تَخِذْتَ مُخَفِّفْ وَاكْسِرِ الْخَاءَ دُمْ حُلًا)

قياسي (الكوفيون) - فيقولون: (اتَّكل من الأكل) ،فالهمزة تصير بالتسهيل حرف لين



إطلاق الوجوب غير صحيح فللعرب وجه آخر: البقاء على الأصل: (ايْتَعَدَ يَاتَعِدُ ومُوْتَعَدٌ)
- فالإبدال لغة الحجاز والأخرى ليست في شهرتها

أطلق الإبدال في ذي اللين ولكن الألف خارجة فالألف لا تكون أصلا بنفسها

مَثل بـ(اتْتَكَل) وأشار ابنُه إلى أنه لم يُسْمَع ،والأحق التمثيل بما سُمِعَ

١ - السين
- (سِتٌّ) أصله: سِدْسٌ بدليل أَسْدَاسٌ لأن التاء قريبة من الدال
- (يا قاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعلاةِ..عَمرِو بنِ يَربُوعٍ شِرارِ النَّاتِ..غَيرِ أَعفَّاءَ ولا أَكياتِ)

٢- الصادُ: (لِصْتُ في لِصّ) وجمعُه: لُصُوتٌ
٣- الطاء: (فُسْتَاطٌ في فُسْطَاطٌ) ولم يقولوا: فَسَاتِيْطُ
٤- الدال: (نَاقة تَرَبُوتٌ): مِن الذُّرْبَة
٥- الباء: كـ(صَفْقَةَ ذِي ذَعَالِتٍ) **زعالت:**

قِطَعُ الْخِرَقِ

إبدال تاء الافتعالِ

(طا تا افتعال رد إثر مطبق)

أولاً: إبدالُها طاءً

الشروط

المضارع والأمر واسما الفاعل والمفعول وغيرها حُكمُها واحدٌ

أمثلة:

١- (اصتبر>اصطبر - اضتجع>اضطجع)

٢- (اطتلع>اطَّلع)

٣- (اظتلموا>اظطلموا)

١- كونُها تاء افتعال

قالوا: (فَحَصْطُ - خَبَطٌّ - نهضطُ) وهي لغة قليلة وقياسها ضعيف

- سيبويه: (بعض العرب ممن ترتضى عربيته شبهوها بتاء افتعال) لأن لام الفعل تسكن هنا كما تسكن له فاؤه في افتعل).

ومنه: (وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمةٍ..فحُقَّ لشأسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ)

١- لا يُدغم الضَّفيري إلا في مثله

٢- لا تدغم الضاد لأنها حرف مُستطيل

٣- يجب الإدغام مع الطاء للتماثل

٤- أمامع الظاء: فثلاثة أوجه: الإظهار والإدغام ظاءً أو دالاً

وروِي بهن: (هُوَ الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ. .عَفْواً ويُظلَمُ أحياناً فيَظَّلِمُ)

٢- كون فاء الافتعال حرفَ إطباق: (ص - ض - ط - ظ)

- لانطباق اللسان في مواضعها فالصوت محصور بين اللسان والحنك الأعلى

- سيبويه: (فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان).

- وجه ما فعلوا التقريب وكرهوا الذهاب بالإطباق لأنه أقوى ولأن التاء زائدة والفاء أصلية

الإبدالُ واجب ،ويجوز الإبدال إلى مماثل الفاء بقلة :

١- مع الصاد صاداً: (مُصَّبِر)

سيبويه: (قُرِئَ أن يَصَّلِحَا). لعاصم الجحدري

٢- مع الضاد ضاداً: (مُضَّجِعٌ)

- أو إبدال الضاد طاءً: (مُطَّجِعٌ)

٣- مع الظاء ظاءً: (مُظَّلِمٌ)

- أو إبدال الظاء طاءً: (مُطَّلِمٌ)

٤- مع الطاء ليس إلا وجه واحد

إبدال تاء الافتعالِ
(في أدان وازدد وادكر دالا بقى)
ثانياً: إبدالُها دالا

الشروط

كونُها تاءً الافتعال
- فيمتنع (حَزَرْدُ في حَزَرْتُ) إلا أن يَشِذ كـ(دَوْلَجٌ في تَوْلَجٌ) وهو المكان الذى تلج فيه

كونُ فاء الافتعال: (د - ذ - ز)

أمثلة

أمثلة : (ادْتَانَ>ادَّانَ - ازْتَدْ>ازْدَدْ - اذْتَكِرْ>ادَّكِرْ)
- لاستثقال التاء بعدها

تنبيهات

- أبْدِلَت بعد الجيم قليلا كـ(اجدمعوا في اجتمعوا)
- الإبدال للتقريب
- الإدغام في (ادَّان) عارض للتماثل ولو قصدوا الإدغامَ ابتداءً لقالوا: (اِتَّانَ)
- الدال أخت التاء مخرجا وبقية الحروف جهراً فجاءت هنا
- ورد فى (ادَّكر) شاذاً: (فهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ)

إبدال الياء من أختيها الألف والواو

- ابن جني: (تُبْدَلُ مِن ١٨ حرفاً والقياس: الألف والواو والهمزة)
- ومرت الهمزة، ومن ذلك:
١- الهاء كـ(دَهْدَهْتُ ← دهديت الحجر)
٢- السين كـ(إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ..فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي)
٣- الباء كـ(دِبَّاج ← دِيْبَاج) بدليل: دبابيج
(هَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ..مِنَ الثَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أرانيها)
٤- الراء كـ(قِرَّاط ← قيراط) بدليل: (قراريط)

أولاً: من الألف

(وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا..أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ)

- إذا وقعت الألف بعد:
١- كسرة: كـ(مصابيح مِصْباح)
٢- ياء التصغير: كـ(غزال غُزَيِّل)
- فيجب كسر ما بعد ياء التصغير إن لم يكن حرفَ إعراب

يجب كونُ الألفِ زائدةً
- فالأصلية أو المنقلبة عن أصل فأصلُها هو محل الحُكم لا هي
كـ(انقيد - اختير): ليست ياؤه بدلا من ألف بل هي الياء الأصلية

كان على الناظم تعيين سبب واحد هذه الأحكام وهو الكسر فقد خص في التسهيل الأحكام بالكسر

إبدال الياء من أختيها الألف والواو

ثانياً: من الواو: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا..في آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ..زِيَادَتَي فَعْلَانَ)

بعد كسرة وهي إما:

- متطرفة
  - سواء أكانت زائدة أم أصلية
  - المراد بالتطرف: وقوع الإعراب عليها لا أن تقع لاماً
  - العلة: للكسرة قبلها
  - كـ(رَضِوَ: رَضِيَ - قَوِوَ: قَوِيَ - داعِي)
  - فإن وقع فاصلٌ لم يجب الحكم إلا شذوذاً كـ(ناقة بِلْيُ سفرٍ) مِن بلوت
- قبل تاء التأنيث كـ(شَجِوَة > شَجِيَة - شُجَيْوَة > شُجَيَّة) مِن الشَّجْو
  - (قُلَيْسِيَة تصغير قَلَنْسُوَة)
  - شذ: (سَوَاسِوَة) في جمع سواء
  - وشذ الإبدال مع الفاصلِ كـ(صِبْيَة من الصَبْوَة)
- قبل زيادتَي فعلان كـ(غَزِيَان) من الغزو (فُعْلُوان: عُنْفُوان - فُعَيْلِيَان: عُنَيْفِيَان)
  - الكسر مطلقٌ ظاهراً أو مقدراً كالمُسَكَّنِ تخفيفاً كـ(غَزْيَان في غَزِيَان)
  - وشذ الإبدال مع الفاصلِ كـ(صِبيان من الصبوة)
- مواضع تُبدلُ الواو فيها ياءً وجوباً:
  - كل واو ساكنة بعد كسرة
    - فاءً أو عيناً كـ(موقات←ميقات - دِوْمَة من الدوام)
    - بخلاف: (صِوَان اعلِوّاط)
    - إلا إذا كانت مضاعفة مدغمة فالقلب شاذ لقوتها في المضاعف فهي كالمتحركة كـ(دِوَّان←ديوان)
    - فلو قال:(كذلك واو سكنت وأفردت..تقديرا أو لفظا كنحو ايتعدت)
  - بين كسرة وألفَي التأنيث، فهما كالألف والنون كوزن (قِرْفِصَاء) من الغزو: (غِزْوِوَاء←غِزْوِيَاء)

بعد ياء التصغير كـ(تصغير جَرْو: جُرَيْوٌ > جُرَيّ)

- اعتراض: ليست العلة هي ياء التصغير، بل العلة: اجتمعت واوٌ وياءٌ وسبقت إحداهما بالسكوت فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فالحكم أعم من التصغير فيدخل: (سَيِّد)

تابع إبدال الياء مِن الواو

أولاً: بين كسرة وألفٍ وهي عينٌ في جمع أعِلَتْ أو سكنت عينُ مفرده

(وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ.. فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ)

المراد بالاعتلال في المفرد

- القلب أو الإبدال لا مجرد كونها حرفَ علةٍ
- فإذا صحت في المفرد صحت في الجمع كـ(ناوي نِواء) كـ(ألا يا حمزُ للشرُفِ النِوَاءِ..وهن مُعَقَّلاتٌ بالفِنَاء) **النواء: السِمان**

أمثلة

١- اعتلال المفرد: (دَوَر دِوَار> دار ديار - صاومٌ صِوَام صائم صِيَام)

٢- سكون المفرد: (ثَوْب ثِوَاب > ثِيَاب - روضة رياض - حوض حياض)

علة الحكم مركبة: نص عليها ابن جني:

١- كونُهُ جمعاً: فالجمع أثقل من الواحد ٢- ضعف الواو في المفرد بإعلال أو سكون: فتضعف بذلك

٣- كسرة قبلها في الجمع: فتضعف بذلك ٤- الألف بعدها: فالألف سبيهة بالياء ٥- صحة اللام

فلا يعتل في

- (خِوَان) لأنه مفرد ،وما اعتل فشاذ كـ(اللِّيَاح): **الأبيض المتلألئ** وهو من لاح يلوح
- (طَوِيل طِوَال) - للتحرك في المفرد وشذ: (طِيَال)
- (زوج وأزواج) لعدم الكسر في الجمع - وشذ: (عِيد وأعياد) فكأنهم أرادوا التفرقة بينه وبين أعواد جمع عُوْد

ترك الناظمُ جزءَ علةٍ: صحة اللام

- وذلك في المفردِ معتلِّ العين وساكنِه:

أما معتل العين في المفرد

معنى صحة اللام هنا

- ألا تتغير في الجمع لا مجرد كونها حرفَ علة

يقتضي إطلاقُه أن (طَيَّان) يُجمعُ: (طِيَاء) ،فأصله: (طِوْيَان) فاعتلت عينه لأجل الياء

- وإطلاقُه مخالف للنحاة والعرب

مخالفة النحاة

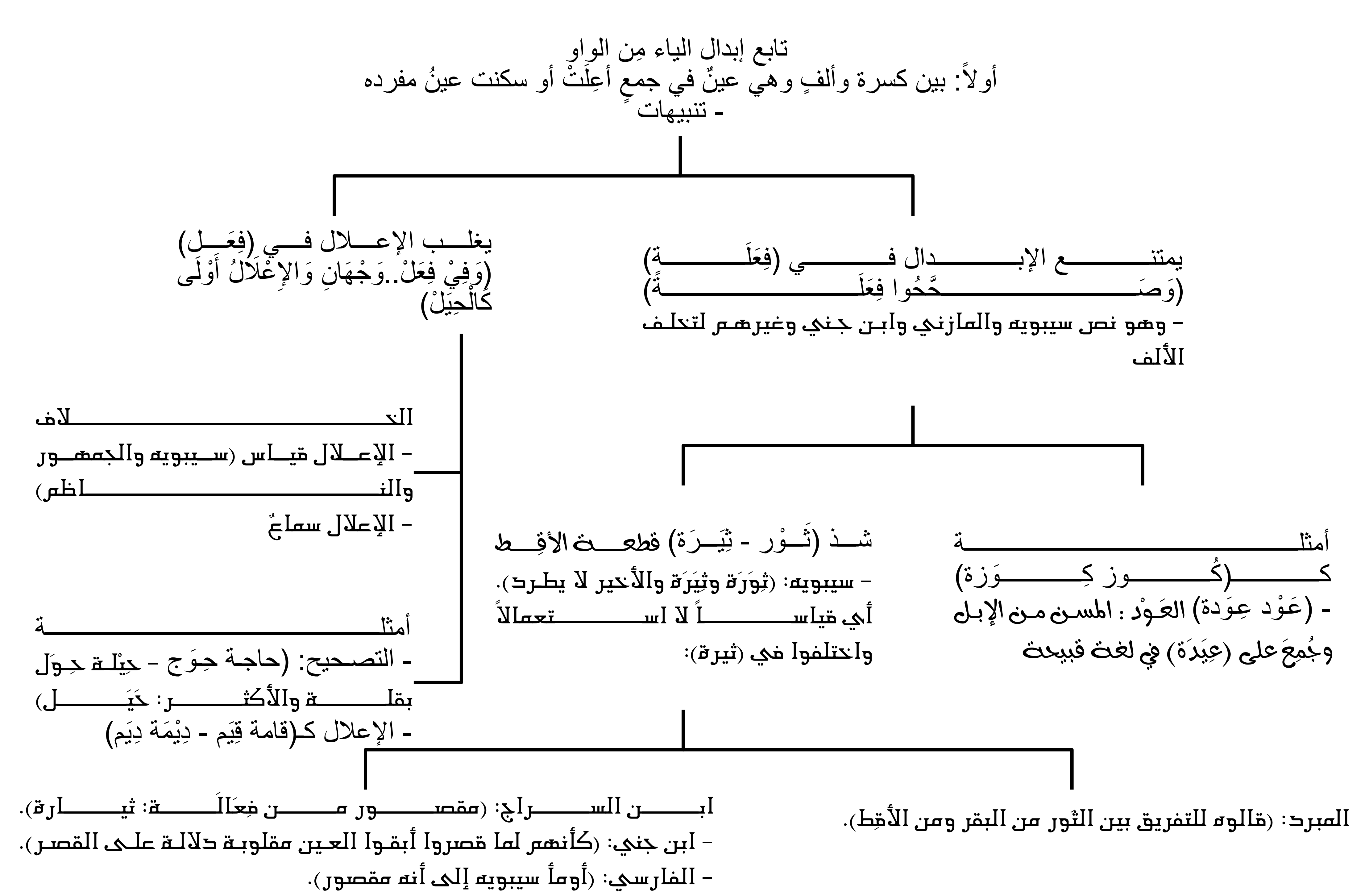
- نص ابن جني والزمخشري على استثناء معتل اللام ولم يحكوا خلافا ،فتقول: طواء
- ولم يشترط ابن عصفور صحة اللام

مخالفة العرب

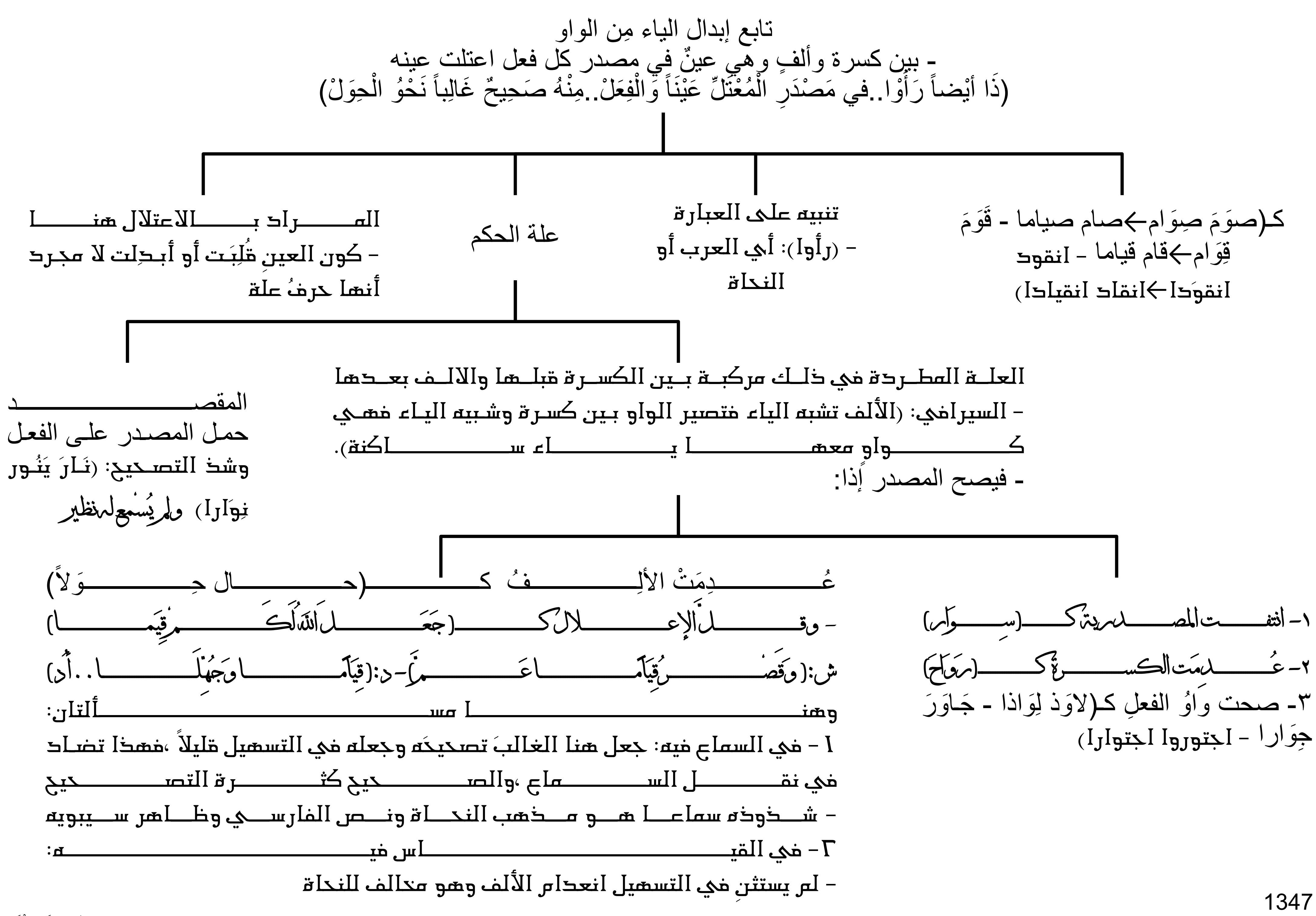
- لا يجمعون بين إعلالين في كلمة المبرد: (لا إعلالان في كلمة إجماعا).

وأما ساكن العين في المفرد

- معنى صحة اللام هنا: مجرد كونها حرفَ علة
- فيمتنع في (كَوَّة: كِيَاء)

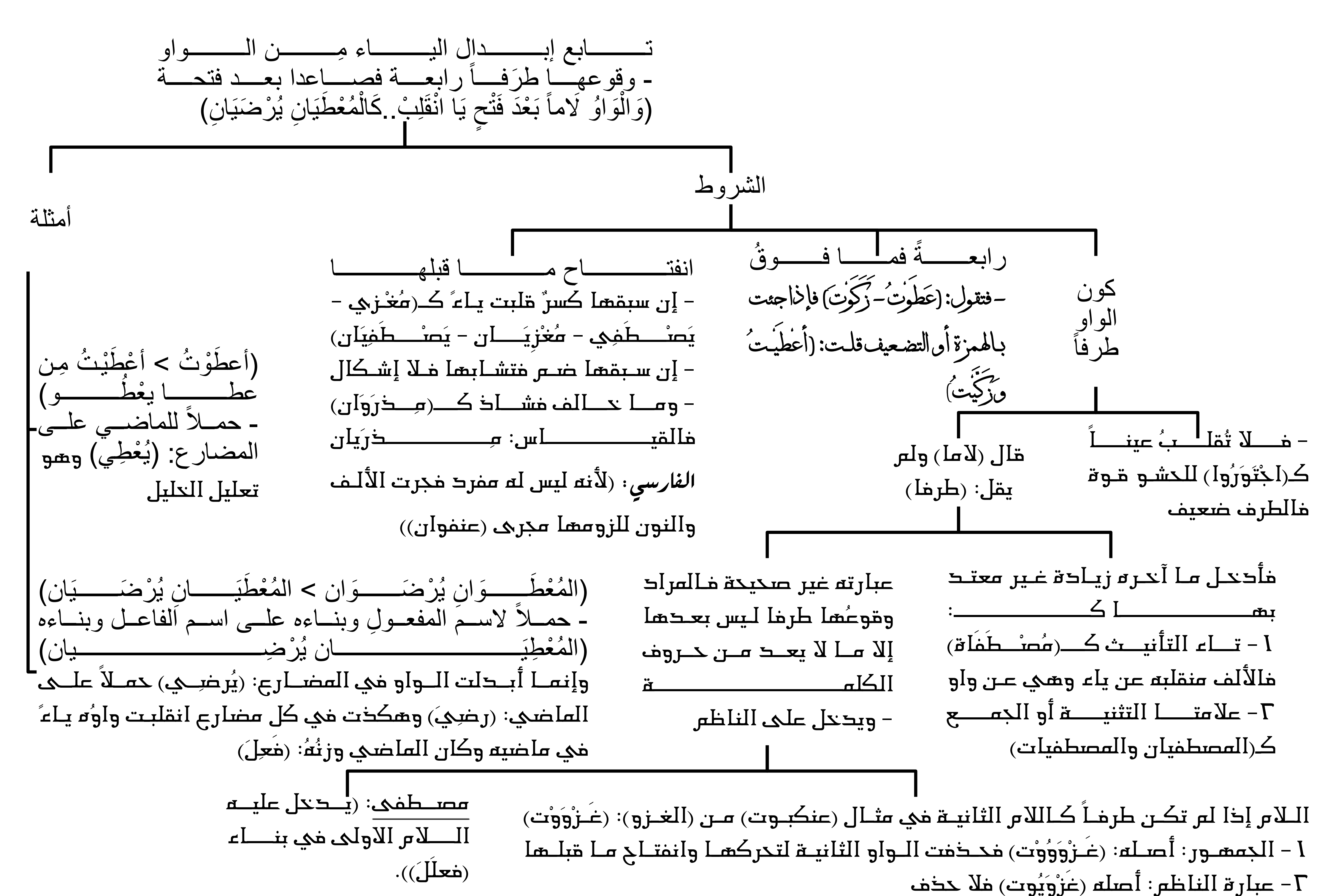


تابع إبدال الياء مِن الواو
أولاً: بين كسرة وألفٍ وهي عينٌ في جمعٍ أعِلَتْ أو سكنت عينُ مفرده
- تنبيهات
يمتنع الإبدال في (فِعَلَة) (وَصَحَّحُوا فِعَلَةً)
- وهو نص سيبويه والمازني وابن جني وغيرهم لتخلف الألف
يغلب الإعلال في (فِعَل) (وَفِي فِعَلْ..وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ)
أمثلة كـ(كُوز كِوَزة)
- (عَوْد عِوَدة) العَوْد : المسن من الإبل وجُمِعَ على (عِيَدَة) في لغة قبيحة
شذ (ثَوْر - ثِيَرَة) قطعة الأقِط
- سيبويه: (ثِوَرَة وثِيَرَة والأخير لا يطرد).
أي قياساً لا استعمالاً
واختلفوا في (ثيرة):
الخلاف
- الإعلال قياس (سيبويه والجمهور والناظم)
- الإعلال سماعٌ
أمثلة
- التصحيح: (حاجة حِوَج - حِيْلة حِوَل بقلة والأكثر: حِيَل)
- الإعلال كـ(قامة قِيَم - دِيْمَة دِيَم)
المبرد: (قالوه للتفريق بين الثور من البقر ومن الأقِط).
ابن السراج: (مقصور من فِعَالَة: ثِيَارة).
- ابن جني: (كأنهم لما قصروا أبقوا العين مقلوبة دلالة على القصر).
- الفارسي: (أومأ سيبويه إلى أنه مقصور).

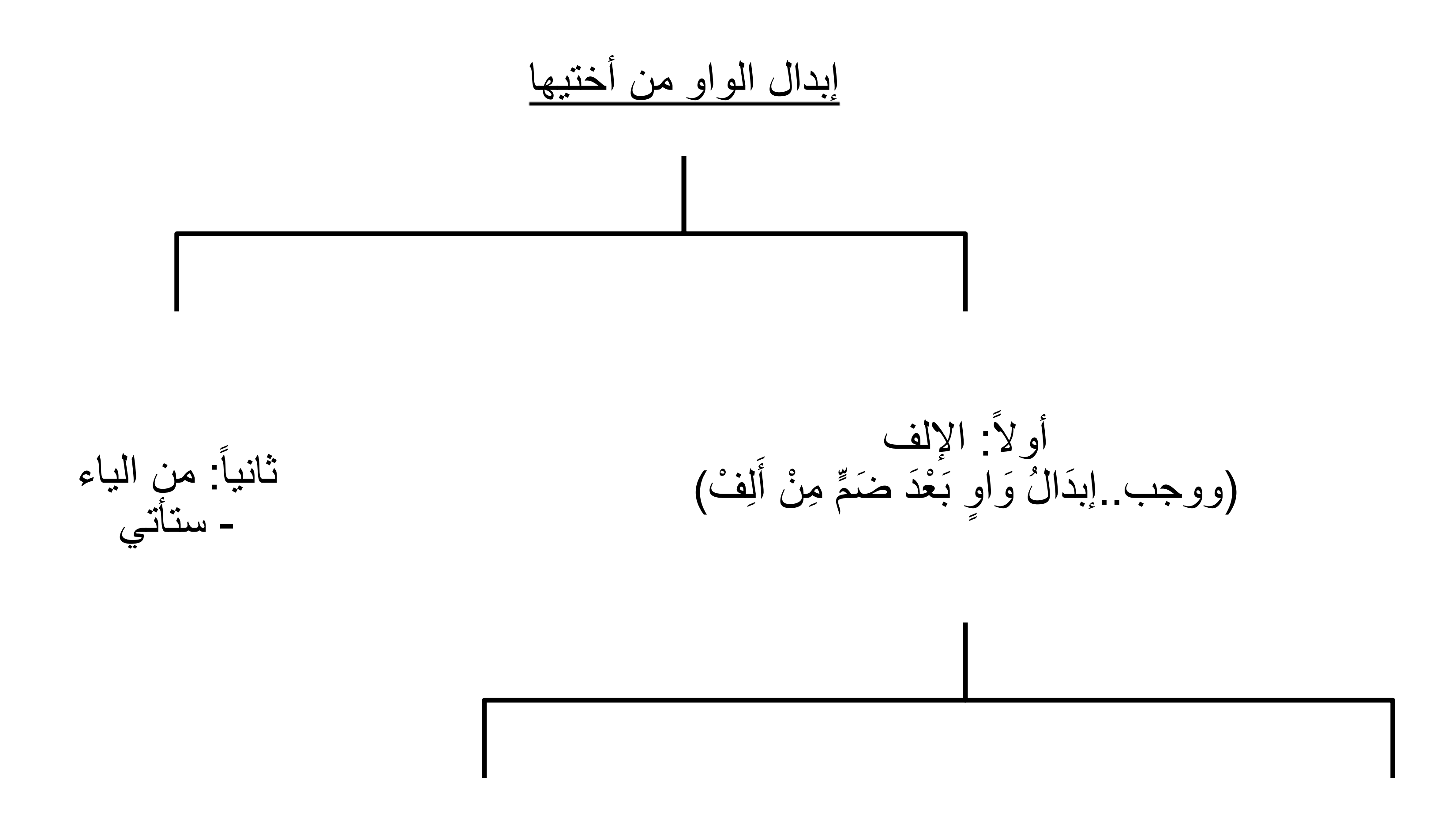


تابع إبدال الياء مِن الواو
- بين كسرة وألفٍ وهي عينٌ في مصدر كل فعل اعتلت عينه
(ذَا أيْضاً رَأَوْا..في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنَاً وَالْفِعَلْ..مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحِوَلْ)
كـ(صَوَمَ صِوَام←صام صياما - قَوَمَ قِوَام←قام قياما - انقود انقوَدا←انقاد انقيادا)
تنبيه على العبارة
- (رأوا): أي العرب أو النحاة
علة الحكم
المراد بالاعتلال هنا
- كون العينِ قُلِبَت أو أبدِلت لا مجرد أنها حرفُ علة
العلة المطردة في ذلك مركبة بين الكسرة قبلها والالف بعدها
- السيرافي: (الألف تشبه الياء فتصير الواو بين كسرة وشبيه الياء فهي كواو معها ياء ساكنة).
- فيصح المصدر إذا:
المقصد
حمل المصدر على الفعل
وشذ التصحيح: (نَارَ يَنُور نِوَارا) ولم يُسمع له نظير
١- انتفت المصدرية كـ(سِوَار)
٢- عُدِمت الكسرة كـ(رَوَاح)
٣- صحت وَاوُ الفعلِ كـ(لاوَذ لِوَاذا - جَاوَرَ جِوَارا - اجتوروا اجتوارا)
عُدِمَتْ الألِفُ كـ(حَالَ حِوَلاً)
- وقد الإعلال كـ(جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَمًا)
ش:(وقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ) - د:(قِيَامًا وَجُهِّلَا..أُد)
وهنا مسألتان:
١- في السماع فيه: جعل هنا الغالبَ تصحيحَه وجعله في التسهيل قليلاً، فهذا تضاد في نقل السماع، والصحيح كثرة التصحيح
- شذوذه سماعا هو مذهب النحاة ونص الفارسي وظاهر سيبويه
٢- في القياس فيه:
- لم يستثنِ في التسهيل انعدام الألف وهو مخالف للنحاة

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع إبدال الياء من الواو
- وقوعها طرفاً رابعة فصاعدا بعد فتحة
(وَالْوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلِبْ..كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)
الشروط
أمثلة
كون الواو طرفاً
- فلا تُقلبُ عيناً كـ(اجْتَوَرُوا) للحشو قوة فالطرف ضعيف
رابعةً فما فوقُ
-فتقول: (عَطَوْتُ - زَكَوْتُ) فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: (أَعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ)
قال (لاما) ولم يقل: (طرفا)
فأدخل ما آخره زيادة غير معتد بها كـ:
١- تاء التأنيث كـ(مُصْطَفَاة) فالألف منقلبه عن ياء وهي عن واو
٢- علامتا التثنية أو الجمع كـ(المصطفيان والمصطفيات)
عبارته غير صحيحة فالمراد وقوعُها طرفا ليس بعدها إلا ما لا يعد من حروف الكلمة
- ويدخل على الناظم
اللام إذا لم تكن طرفاً كاللام الثانية في مثال (عنكبوت) من (الغزو): (غَزْوَوْت)
١- الجمهور: أصله: (غَزْوَوُوْت) فحذفت الواو الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها
٢- عبارة الناظم: أصله (غَزْوَيُوت) فلا حذف
مصطفى: (يدخل عليه اللام الاولى في بناء (فعلَل)).
انفتاح ما قبلها
- إن سبقها كسرٌ قلبت ياءً كـ(مُغْزِي - يَصْطَفِي - مُغْزِيَان - يَصْطَفِيَان)
- إن سبقها ضم فتشابها فلا إشكال
- وما خالف فشاذ كـ(مِذْرَوَان) فالقياس: مِذْرَيان
الفارسي: (لأنه ليس له مفرد فجرت الألف والنون للزومها مجرى (عنفوان))
(أعطَوْتُ > أعْطَيْتُ من عطا يعْطُو)
- حملاً للماضي على المضارع: (يُعْطِي) وهو تعليل الخليل
(المُعْطَوَانِ يُرْضَوَان > المُعْطَيَان يُرْضَيَان)
- حملاً لاسم المفعولِ وبناءه على اسم الفاعل وبناءه (المُعْطِيَان يُرْضِيان)
وإنما أبدلت الواو في المضارع: (يُرضِي) حملاً على الماضي: (رضِيَ) وهكذا في كل مضارع انقلبت واوُه ياءً في ماضيه وكان الماضي وزنُهُ: (فَعِلَ)



إذا وقعت بعد ضمة
- كـ(بايَع بُوْيِع - ضارَب ضُوْرِب - تقاتَلَ تقوتل)

وكذلك كل: (فَاعَل وتفاعَل ← فُوعِل وتُفُوعِل)

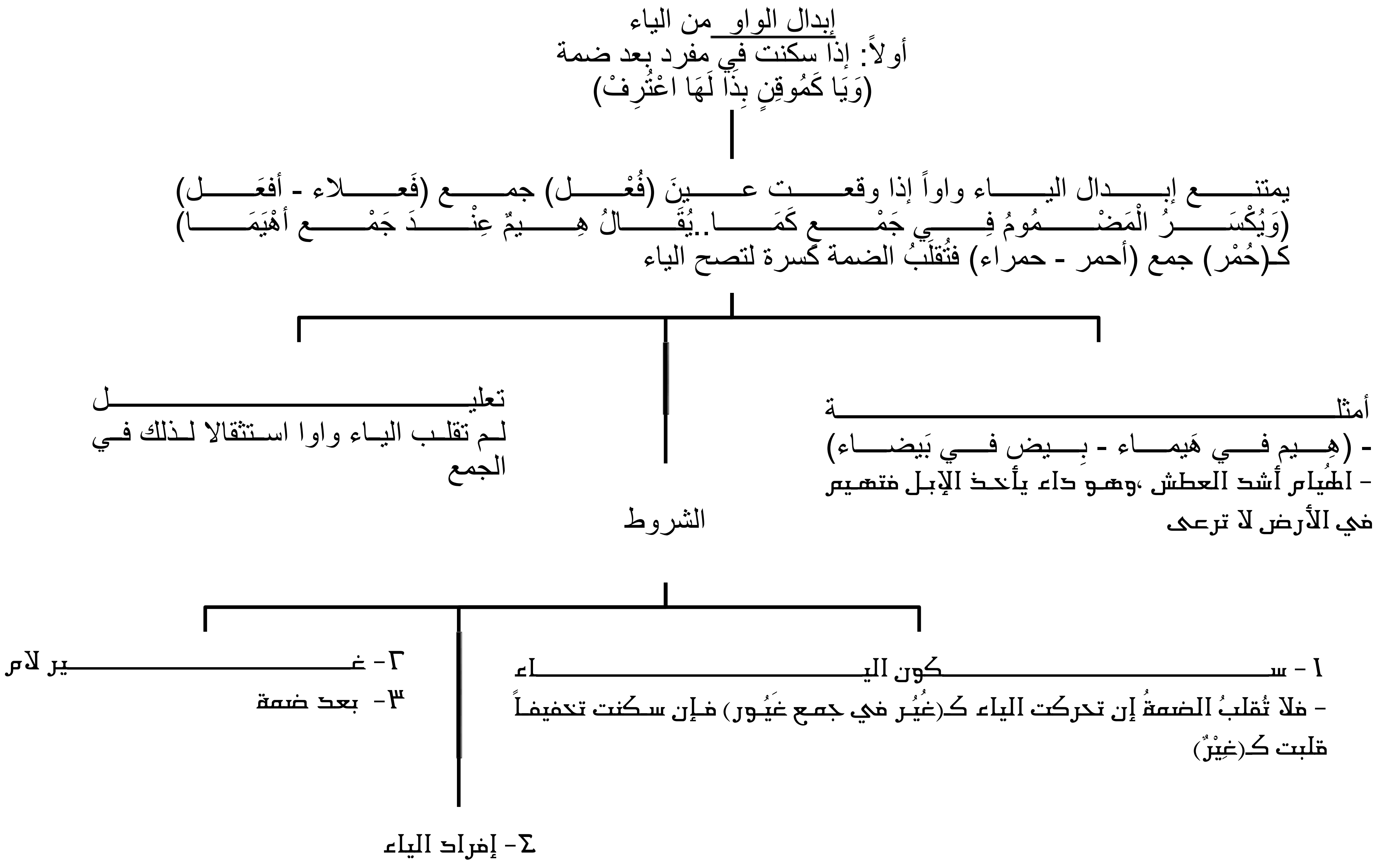
إبدال الواو من الياء

أولاً: إذا سكنت في مفرد بعد ضمة (وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ)

يمتنع إبدال الياء واواً إذا وقعت عينَ (فُعْل) جمع (فَعلاء - أفعَل) (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا..يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا) كـ(حُمْر) جمع (أحمر - حمراء) - سيأتي

الشروط

- كونُهُ مفردا كـ(أيقن مُيْقِن > مُوقِن - أيسر مُيْسِر > مُوسِر) لمراعاة الضمة
  - ويجري الفعلُ مجرى الصفة: (يُوقِن – يُوسِرُ)
  - وهل اشترط الناظم الإفراد؟
  - اشترطه بدليل المثال وقوله بعدُ (ويكسر المضمومُ في جمعٍ)
  - وبناء المسألة: هل يُكسَرُ المضموم في المفرد فيُقالُ في مثال (فُعْلٍ) من البيع: (بِيْعٌ) أم لا يُكسرُ فيقال: (بُوعٌ)؟
    - لا يُكسر بل تُقلب الياءُ واواً (الأخفش وظاهر الألفية ونص التسهيل)، فقلب الضمة كسرة استقر في الجمع دون المفرد
      - الجمع أثقل والمفرد خفيف
    - يُكسرُ وتسلم الواو (سيبويه والجمهور)، فالعلة موجودة في المفرد
    - محل الخلاف: قُربُ الياء من الطرف كـ(فُعْل)، فمثال الناظم متفق عليه لبعدها عن الطرف فقويت الضمة
- كون الياءِ ساكنةً
  - لو تحركت الياء صحت كـ(هُيَام) لقوتها بالحركة
  - والقلب لغة قليلة كـ(شُوَيْخ وبُوَيْت) في (شُيَيْخ وبُيَيْت) تصغير شيخ وبيت
- كون الياء مفردة (غير مدغمة)
  - فلا تنقلب إن كانت معها ياء أخرى: فُعَّلٌ من البيع: (بُيَّعٌ) ويمتنع: (بُوْيَعٌ)
    - تعليل
      - لأنها إن أدغمت بعُدت عن الاعتلال وعن شبه الألف فالألف لا تدغم
    - الإفراد نوعان:
      - ١- حقيقي: كما تقدم
      - ٢- مقدر: كـ(بَيْطَرَ) من البيع: (بَيَّعَ) فالإدغامُ عارضٌ للضرورة، أما بناء المفعول: (بُوْيِعَ) فتُقْلَبُ الياءُ الساكنةُ بينما تقول: (بُوطِرَ) فالياء الثانية كحرف أجنبي
- كون الياء غيرَ لامٍ
  - وهو ظاهر فيما تقدم



- فالمشددة ليس لها ضعف المفردة
- فيمتنع: (حِيَّضٌ) في (حُيَّضٌ) جمع حائِض
- أما نحو (لُيٌّ) جمع (أَلْوَى) فيجوز الضم والكسر وهو أرجح ،فالمضاعفة حصلت باللام لا بالعين وحدها

٧مُصْطَفَى دَنْقَش.

تابع إبدال الواو من الياء

(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّا الْيَا مَتَى..أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا..كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ..كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ)

- إذا انضم ما قبلها وكانت..

لامَ فعـــــــــلٍ

(قَضُوَ الرجلُ – نَهُي - بَهُوَ)

– وكـذا لـو سـكنته تخفيفـاً كـ(لَقَضْوَ)

تنبيــــــه: تمثيـــــل النــــــاظم بمعتـــــــل الــــــلام

– أمـا معتـل العـين والـلام معـا فيمتنـع فلـو أردت البنـاء مـن (حَيـيَ):

– (فعُـل)" امتنـع (حَيُـوَ) ووجـب (حَـيَّ) فـلا يوجـد (فَعُـلَ) عينُـهُ ولامُـه يـاء

– (مَطْــــوُوَة) غـــير جـــائز لاجتمــــاع واوايـــن ويجـــوز (مَحْيُــــوَة)

– فَعُلان: (حَيُوان) ذكر المازني خلافاً فيه

آخـر اسـمٍ

- ستأتي

تعليل: الضمة كالواو فكان كاجتماع واوين وذلك ثقيل

حصر الباب: أصل (فعُل) أن مضارعَه (يَفعُل) فلما كان معتـل الـلام (رمُـوَ يرمُو) كان اجتمـاع واويـن في الماضـي والمضـارع ثقيلاً فـأعلوه (رمَـى يرمِي) وبقي المحول عن (ما أفعله) للتفريق بينه وبين غيره لئلا يلتبس



(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّا الْيَا مَتَى..أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ
تا..كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ..كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ)
تابع إبدال الواو من الياء: إذا انضم ما قبلها وكانت..
٣- آخر اسمٍ
قبل تاء تأنيث بُني الاسمُ عليها كوزن مقدُرَة مِن رَمَى: (مَرْمُيَة>مَرْمُوَة)
- وهذا المثال لم يُسمع
قبل زيادتى فعلان كوزن سبُعان من رَمَى: (رَمُيَان > رَمُوَان)
- وكذا لو سكنته تخفيفاً كـ(رَمْوان)
- تعليل: ضعفت الياء لأنها لام الكلمة ولبناء الكلمة على الألف والنون فلم يرد (عُثْم) فهُمَا أشد بناءً معها من التاء
تعليل
- الكلمة لما بنيت على الهاء صارت غير مفارقة لها بمنزلة (قَلَنْسُوَة)
لم يذكر ألفي التأنيث
- جريا على عادة الجمهور إذ لم يفرضوا ألفي التأنيث في هذه المسألة كسيبويه والمازني وابن جني
- ونبه عليه في التسهيل فمثالُ الأربُعاء: (أَرْمُيَاء ← أَرْمُوَاء)
مسألة البناء من المعتل والصحيح على مثال الصحيح: لبيان وجه إعلاله وهو اختراع حسن والخلاف في ذلك:
١- المنع (الجرمي): فاختراع اللغة باطل وهو تشاغل بما لم تتكلم به العرب
٢- الجواز (سيبويه الجمهور والناظم) واختلفوا:
إن لم تكن مبنية على هاء التانيث انعكس الحكمُ فتنقلب الضمة كسرةً
اللزوم وعدمه يكون سماعي فما سُمِعَ مذكرا فهو منفك وإلا فلا وهو مذهب سيبويه
- قيد الناظم بمثال لم يُسمع مذكرا فلا يوجد: (فَعْلُوٌ - فَعَلُّوٌ - مَفْعُل)
يجوز اعتقاد أن الكلمة في أول الأمر بنيت على الهاء أو لم تُبنَ عليها فعلى الأول: (مَرْمُوة) والثاني: (مَرْمِية)
الجواز مطلقا (الأخفش)
- له نظير في كلام العرب أو لا كمثال: (جالينوس)
- فلا يُرادُ أنه من كلام العرب بل هو تدريب وتعليم
البناء من المعتل والمضاعف كالصحيح (سيبويه)
- لكفايته في التدريب
- ابن الضائع: (لا خلاف فهي مذاهب في التعليم لا للإلحاق بكلام العرب).
- ونص ابن جني على جواز التكلم به وإلحاقه بكلام العرب

تابع إبدال الواو من الياء

- إذا وقعت الياء عينا لـ(فُعْلَى) صفةً

(وإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا. فَذَاكَ بالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى)

فوجهان

- كلاهما ورد سماعاً:

١- قلب الضمة كسرة لتصح الياء كـ(الضِّيْقَى والكِيْسَى)

- (ضُوزَى ← ضِيزَى) لأن فِعْلَى في الصفات معدوم عند الأكثر ونادر عند الناظم فـ(ضِئْزَى) شاذ

- وهذا الوجه متعين عند سيبويه والجمهور

٢- قلب الياء واوا للضمة كـ(الضُّوقَى والكُوْسَى) تأنيث الأضيق والأكيس

- وهذا الوجه شاذ عند سيبويه والجمهور وجعله في التسهيل قليلاً

- ولعله أجازه هنا قياسا على مذهب الأخفش في (فُعْل من البيع) إذ قد اختاره وليس منصوصا عن الأخفش

تنبيهات

(فُعْلَى) اسماً

يتعين فيه قلب الياء لتصح الضمة

- كـ(طُوبَى لهم) (سيبويه والجمهور والناظم هنا)

- تدخل تحت: (ويا كموقنٍ بذا لها اعترف)

مصطفى: ويعضِّدُهُ المفهومُ هنا

يجوز بقلة قلب الضمة لتصح الياء (في التسهيل)

- حكى أبو حاتم: (طِيْبَى لهم)

ترك (فُعْلَى) تأنيث (أفعل)

- فهو متردد بين الاسم والصفة وهو صفة في الأصل،

يتعين قلب الياء واواً (سيبويه والجمهور) كـ(كُوسَى) تأنيث (أكيس) لأنها تجري مجرى الاسم

يجوز فيها الوجهان (التسهيل)

لأنها من قبيل الصفات المحضة كـ(الدنيا تأنيث الأدنى)

- وهو مخالف للإجماع في هذا التعليلِ

لأن فيها اعتبارين (البعض)

تابع إبدال الواو من الياء

- بابان اطردا اطراداً خاصاً

الأول: إذا قعت الياء لاماً لـ(فَعْلَى) اسماً

(مِنْ لامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْواوُ بَدَلْ..يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ)

تنبيه: جعل هذا فصلاً على حدته فالإعلالُ فيه لغير قياسٍ بل القياسُ في بعضِه خلافُ السماعِ

القليل: التصحيح

- (رَيَّا للرائحة) كذا قال الناظم وابنه والنحاة على أنه صفة غلبت عليها الاسمية والأصل رائحة رَيَّا أي: مملوءة طيبا

- (ومُسْتَخْلِفٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً..فَأَحْرِ بِهِ لِطُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا) لمائة من الإبل

الغالب: الإبدال

- خلافاً للقياس فالعادة قلبُ الأثقل إلى الأخف

تمثيل: (تَقْيَا مِن تَقَيْتُ > تَقْوَى - فَتْوَى)

تنبيه: إن كانت (فَعْلَى) صفةً صحت كـ(صَدْيَا خَزْيَا)

تعليل الإبدال

- ابن جني: (غلبت الياء فأرادوا التعويض، وخصوا اللامَ لسهولة التغيير لتطرفها، وخصوا الاسم لأن الواو أثقل والاسمُ خفيف بخلاف الصفة لأنها مقاربة للفعل).

وهو منتزع من سيبويه

تابع إبدال الواو من الياء

- بابان اطردا اطراداً خاصاً

الثاني: إذا وقعت الواو لاما لـ(فُعْلَى) وصفاً تُبدل ياءً غالباً

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا..وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لا يَخْفَى)

تفسير للصفة

النحاة (البصريون وظاهر الكوفيين)
- هي الجارية على الموصوف فإذا لم تجر عليه فلها حكم الاسم
- فـ(الفُضلى) ولا تباشر العوامل على غير عِلم بالموصوف فهي إذا باقية على أصلها من الوصفية

التسهيل
- في التسهيل: (الصفة المحضة كالعليا والدنيا تأنيث الأدنى).
فهي مراده من (بالعكس جا لام فُعلي وصفا)

مذهب النحاة (عكس الناظم)
- ابن أبي الربيع: (بالإجماع)
فلو قال: (بالعكس جاء لام فُعلى اسما) لصح:
١- الغالب: البقاء على الأصل
٢- الشاذ: الإبدال

مذهب الناظم وظاهر ابن السراج

تعليل مذهبه
- ابن السراج: (الصفات تشبه الأفعال فهي أقرب للتصرف).

الغالب: الإبدالُ ياءً
- في التسهيل: (الإبدال عند غير تميم إلا ما شذ).

القليل
- حكى ابن جني: (خُذ الحُلْوَى وأعطه المُرَّى)

تمثيل
- (الدُّنيا والعُليا) تأنيث الأدنى والأعلى
- شذ قول الحجازيين: (القُصوى) نُبِّه به على الأصل
- وهو عند الجمهور غير شاذ بل هو الأصل

الشروط

وقوع اللام واواً
- فإن كانت ياءً بقيت كـ(طَغْيَا)
- تنبيه: والأكثرية في (طغيا) على ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف

كونُ (فُعلى) وصفاً
- فإن كانت اسما سلمت الواو كـ(خُزْوَى) اسمَ مكانٍ

تعليل الحكم: فرقا بين الاسم والصفة وللمعاوضة بين قلب الصفة في (فُعلَى) وبين الاسم في (فَعلَى)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع إبدال الواو من الياء

- اجتماع الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بسكونٍ أصليّ

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا..وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا..فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا..وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)

- الشروط:

اجتماعهما في كلمة

له حالتان:

١- كلمة واحدة ك(قَيْوُوم←قَيُّوم)

٢- ما هو كالكلمة الواحدة ك(مُخْرِجُوي ← أو مخرجيَّ هم؟)

وكسروا الجيم لتصح الياء

- فلا إبدال إن فُصِلا

في كلمتين ك(يعطِيْ وَاقد - اخشوا ياسرا)

- فتلاقي الحرفين عارض

في كلمة واحدة

- فتحرك الأول يمنع الإدغام لأن الحركة فاصلة فالفصل بالحرف أولى

سبق إحداهما بالسكون

- فلا إدغام إن عُدِم السكون

- فيمتنع: (حَيَّان في حَيَوان)

سيبويه: (فلا إدغام لأنه لا يسكن حرفان).

- وخرج سكون الثاني: (طويل)

كون السكون أصليا

- فلا إدغام إن عرض السكون فيمتنع:(قَيّ) في (قَوْيَ) تخفيف (قَوِيَ)

عدم عروضهما

- سيأتي

تابع إبدال الواو من الياء

- اجتماع الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بسكونٍ أصليّ

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا..وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا..فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَاً..وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)

- تابع الشروط:

٤- عدم عُرُوضِهما

- أي: لا يزولان عنها في جميع الأحوال

فيدخل:

١- ما لزم في أصل الوضع كـ(سَيِّد)

٢- ما لزم في الاستعمال كـ(آوَلَ إِيَّالا) فأصله: (إِئْوَالا) فإبدلت الهمزة فالياء لازمة استعمالاً للزوم الأولى لأنها همزة إفعال فوجب الإدغام وحُمِلَت قراءة: (إن إلينا إيَّابهم) وأصله: إئْواب د:(وَإِيَّابَهُمْ شَدِّدْ..أُعْمِلَا)

٣- ياء التصغير في بنية المصغر فهي لازمة باتفاق

- فبنية المكبر بنية، وتشبيها لياء التحقير بألف التكسير

- فيجب في صبور: صُبَيِّرٌ ويمتنع: صُبَيْوِر

- أما نحو: جُدَيْوِل فعند سيبويه أضعف الوجهين وجعله لغة لبعض العرب والقياس والأولى القلب والإدغام

- كما أن الإظهار في المصغرات مختص بما اجتمع فيه:

أ- ظهور الواو صحيحة في المكبر كـ(جدول)

ب- كون الواو عينا أو في موضع العين لا لاما فإن كانت لاما ولو محركة ومصححة فيجب القلب والإدغام كـ(رُضَيَّا في رَضْوَى)

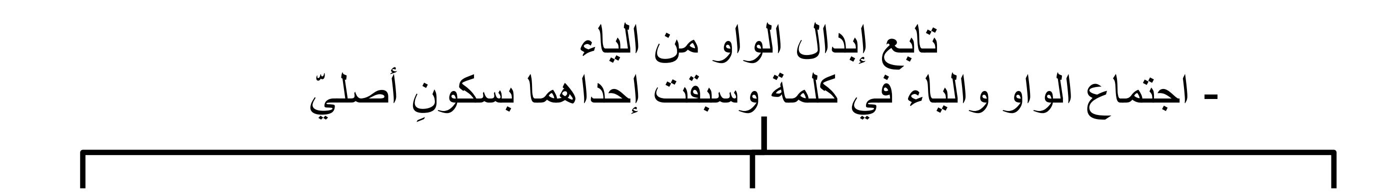
- وقد جوز ابن هشام الإعلال والتصحيح في تصغير ما يكسر على مفاعل كـ(جدول)

فلا إدغام إن عرضت إحداهما، كـ(رُوْيَة في رؤية)

- (بُوْيِعَ) فبنية المفعول عارضة والأصل بنية الفاعل (بايَعَ)

- وحكى سيبويه: (رُيَّة)، ونص على أنه لا يطرد فيمتنع عليه: (بُيِّعَ) فمانع الاعتداد بالعارض في (بُويِعَ): قصد كمد الأصل وخوف لبس نحو (فوعِل) بـ(فُعِّلَ)

مُصْطفَى دَنْقَش



سبق إحداهما بالسكون
- فلا إدغام إن عُدِم السكون
- فيمتنع: (حَيَّان في حَيَوان)
سيبويه: (فلا إدغام لأنه لا يسكن حرفان).
- وخرج سكون الثاني: (طويل)

الحكم: أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء

كـ(سَيْوِد > سَيِّد - مَيْوِت > مَيِّت - طَوْي > طَيّ)

العلة: قلب الأثقل إلى الأخف

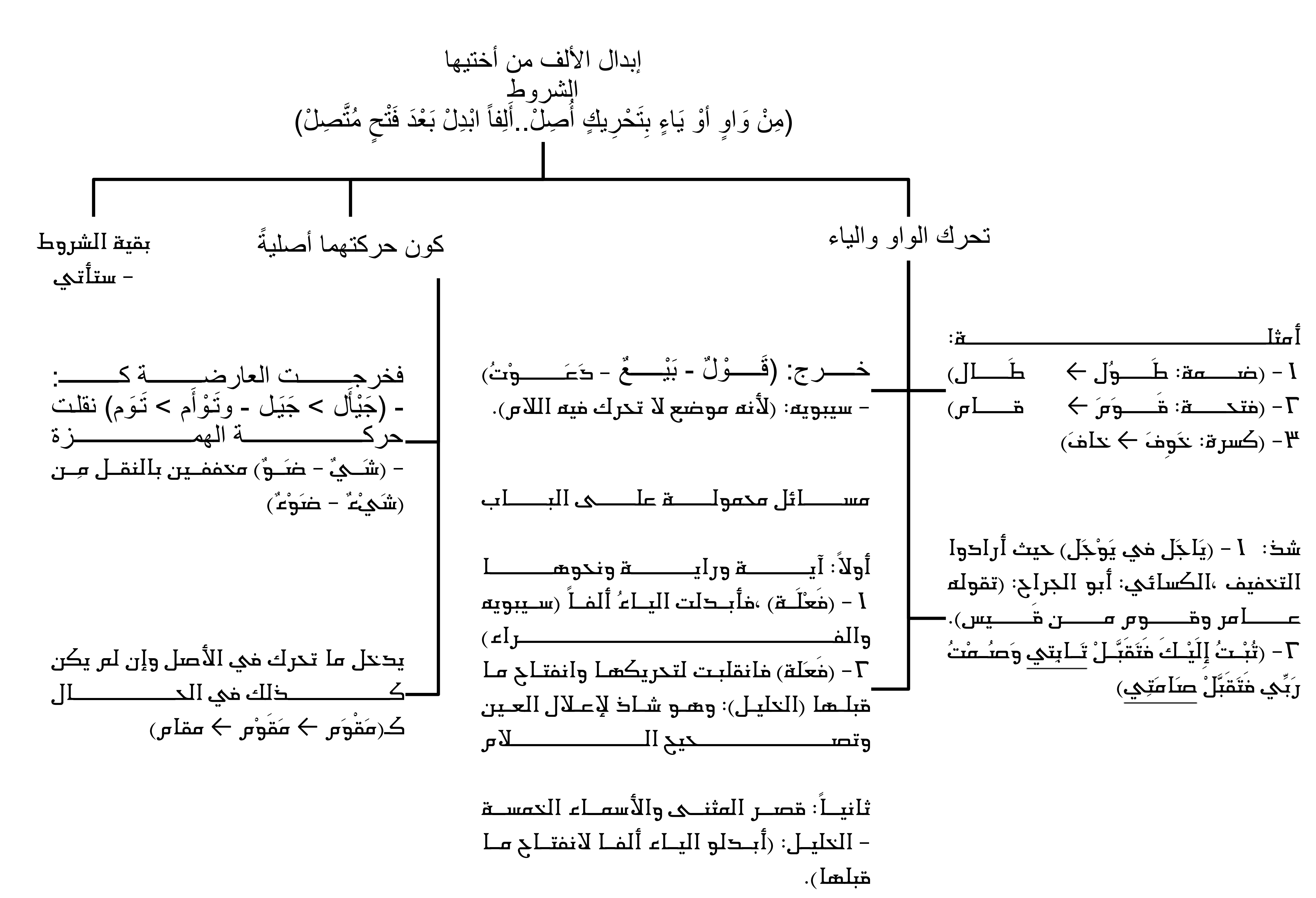
إن كان ما قبلهما مضموماً فإنه يُكسرُ للياء
- وجوباً إذا قربُت من الطرف كـ(مَقْضِيّ)
- جوازاً كـ(لِيٌّ) جمع (أَلْوَى)

ابن الناظم: شذ ثلاثة أنواع

التصحيح مع الشروط
- (يومٌ أيْوَم)
- (حَيْوَة) اسم رجل

شذ فيه الإبدال مع نقص الشروط كقراءة (للرُيَّا تعبرون)

إبدال الياء واوا كـ(عَوَى يَعْوِي الكلبُ عَوَّةً) وهو نادر ، والقياسُ (عَيَّة) وورد : (عَيًّا عِواءً) ونَدُرَ (عَوْيَةً) وشذت الأخيرة لبقاء الواو والياء



إبدال الألف من أختيها
الشروط
(مِنْ وَاوٍ أوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ..أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)
تحرك الواو والياء
كون حركتهما أصليةً
بقية الشروط
- ستأتي
أمثلة:
١ - (ضمة: طَوُل ← طَال)
٢- (فتحة: قَوَمَ ← قام)
٣- (كسرة: خَوِفَ ← خافَ)
شذ: ١ - (يَاجَل في يَوْجَل) حيث أرادوا التخفيف، الكسائي: أبو الجراح: (تقوله عامر وقوم من قَيس).
٢- (تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي)
خرج: (قَوْلٌ - بَيْعٌ - دَعَوْتُ)
- سيبويه: (لأنه موضع لا تحرك فيه اللام).
مسائل محمولة على الباب
أولاً: آية وراية ونحوهما
١ - (فَعْلَة)، فأبدلت الياءُ ألفاً (سيبويه والفراء)
٢- (فَعَلة) فانقلبت لتحريكها وانفتاح ما قبلها (الخليل): وهو شاذ لإعلال العين وتصحيح اللام
ثانياً: قصر المثنى والأسماء الخمسة
- الخليل: (أبدلو الياء ألفا لانفتاح ما قبلها).
فخرجت العارضة كـ:
- (جَيْأَل > جَيَل - وتَوْأَم > تَوَم) نقلت حركة الهمزة
- (شَيٌ - ضَوٌ) مخففين بالنقل من (شَيْءٌ - ضَوْءٌ)
يدخل ما تحرك في الأصل وإن لم يكن كذلك في الحال
كـ(مَقْوَم ← مَقَوْم ← مقام)

إبدال الألف من أختيها

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ..أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)

تابع الشروط

قبلهما فتحة

فخرج: (حِيَلٌ – سُوَرٌ – ظَبْيٌ)

– فالألف لا تثبت إلا بعد الفتحة ،ولأن الاعتلال هنا بالحمل على الفعل ويكون ذلك بانفتاح ما قبلهما

– وأما (نِعْمَ وبِئْسَ) فكسرهما لِأجل الحرف الحلقي فكأنهما مفتوحة

– وأما إعلالهما عَيناً فلثِقَل الحركات وأما إعلالهما لاماً فتعليل سيبويه: (اللام اعتلت بعد الكسر والضم فأريد إعلالُها بعد الفتح).

اتصال الفتحة بهما اتصالا أصليا

فخرج الفصلُ ب:

– ساكن ك(ظَبْيَةٌ وغَزْوَةٌ)

– الألف ك(قاوَلَتْ – بَايَعَتْ)

المازني:(لو قلبت لوجب حذف إحدى الألفين ولزال البناء).

– في كلمة أخرى ك(ذهب يزيد – خرج وليد) فهو عارض

وخرج الاتصال العارض

– ك(نَهَر نَحَر) وشبهه فالحركة لأجل حرف الحلق

– بسبب حذف كالبناء من (جَدْوَل) مثل عُلَبِطٌ المحذوف الألف: (جُدَوِلٌ) ،وهي مقدرة بعد الحذف

بقية الشروط

– ستأتي

إبدال الألف من أختيها

تابع الشروط

٥- أن يكون ما بعدهما إمَّا..

(إنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإنْ سُكِّنَ كَفّ..إعْلالَ غَيْرِ الَّلامِ وَهْيَ لا يُكَفّ..إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ..أوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ)

١- متحركا إن كانتا عيناً أو فاءً كـ(قَوَلَ > قَالَ - بَيَعَ > بَاعَ)

- ويجب التصحيح في: (بَيَان - طَوِيْل)
- وإلا لالتبس البناءُ (بااِن - طايِل) فتُحذفُ الألف فيصير: (بان - طال)
- أما (جاه) فأصله (وَجْهٌ ← جَوَهٌ ← جاه)

٢- غير الألف أو الياء المشددة إن كانتا لاماً

ويجب الإعلال في:

- (يَخْشَيُونَ > يخشَاون > يخشون)
- (رَمَيَتْ ← رماات ← رَمَتْ)
- (مصطفَيُون ← مصطفاون ← مصطفَون)

فيجب التصحيح في:

الياء المشددة كـ(عَلَوِيّ)

- ولا يختص بالنسب، فشرط وقوع الألف قبل المشدد أن تكون زائدة غير منقلبة عن شيء كـ(دابّة)

الألف

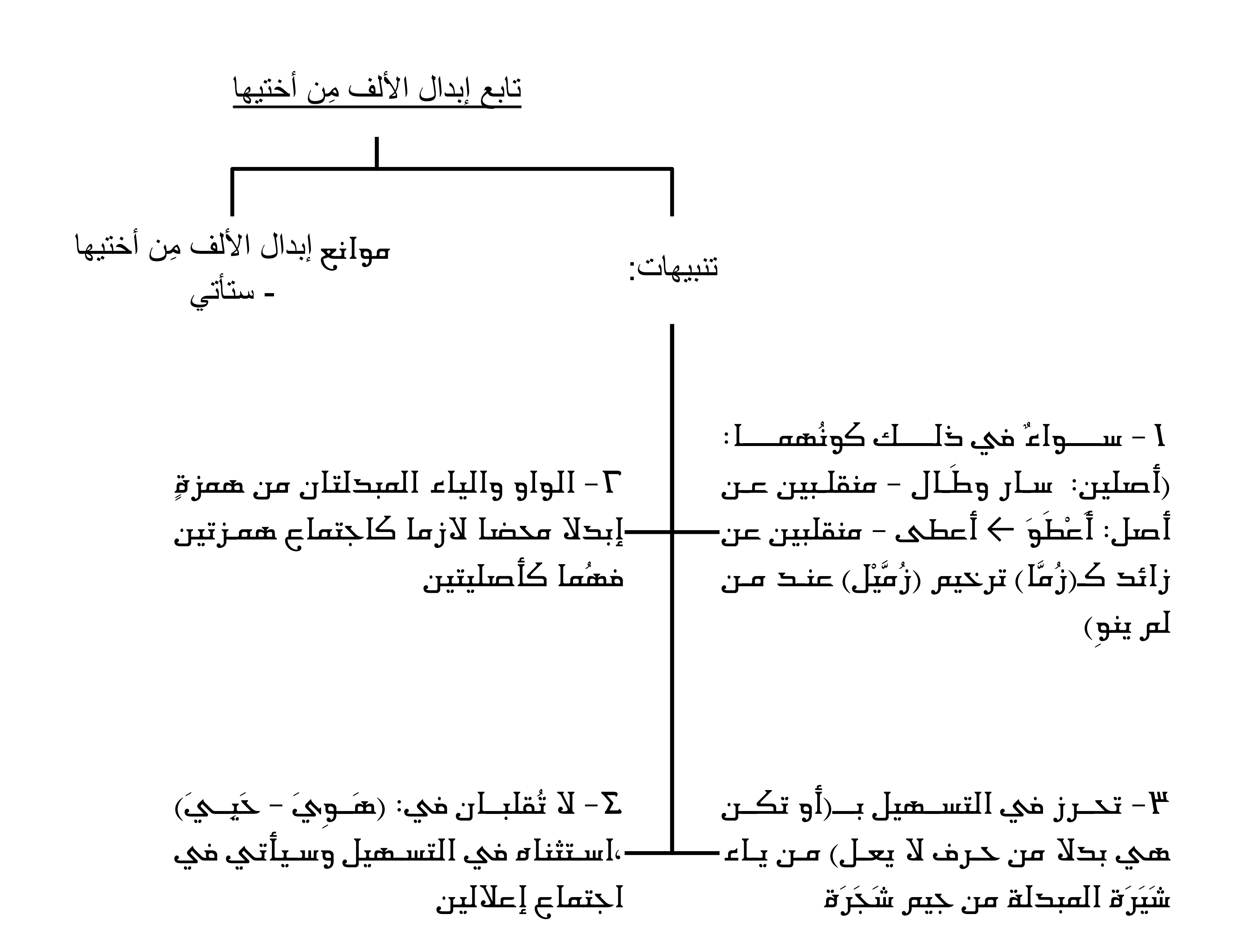
نون التوكيد كـ(ارْضَيَنَّ - هل تَرْضَيَنْ؟ - هل تخشَيْنَ؟) لبناء الكلمة على النون

(رَمَيَا)

- فيؤدي إلى: (رماا ← رما) فيلتبس بفعل المفرد

نحو: (كَرَوَان - غَلَيَان) فيلتبس فَعَلانٌ بفعالٍ، فإذا رخمته ولم تنو المحذوف قلت: (كرا)

فَتَيَان - فَتَيَات



تابع إبدال الألف مِن أختيها
موانع إبدال الألف مِن أختيها
- ستأتي
تنبيهات:
١ - سواءٌ في ذلك كونُهما: (أصلين: سار وطَال - منقلبين عن أصل: أَعْطَوَ ← أعطى - منقلبين عن زائد كـ(زُمًّا) ترخيم (زُمَّيْل) عند من لم ينوِ)
٢- الواو والياء المبدلتان من همزةٍ إبدلا محضا لازما كاجتماع همزتين فهُما كأصليتين
٣- تحرز في التسهيل بـ(أو تكن هي بدلا من حرف لا يعل) من ياء شَيَرَة المبدلة من جيم شَجَرَة
٤- لا تُقلبان في: (هَوِيَ - حَيِيَ) ،استثناه في التسهيل وسيأتي في اجتماع إعلالين

تابع إبدال الألف من أختيها
موانع إبدال الواو والياء ألفاً
- وهي
أولاً: الحمل في الصحة على ما لا بد من صحته
(وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا..ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا)
- كونهما عيناً لفعلٍ أو مصدرٍ وصفُه (أفْعَل)

الحكم

علة الحكم
- سيبويه : (لأن معناه كـ(افعَلّ) وهو لا يعتلّ)
الفارسي: (فهو في معناه وليس فرعاً عنه)
- وضبطَهُ الناظم بوزن اسم الفاعل وهو ضابط مطرد ،وقد ورد (اعْوَرّ) ولم يرد (اغْيَدَّ) ولا إشكال

يجب التصحيح في الفعل كـ(عَوِرَ فهو أَعْوَر - غَيِدَ فهو أَغْيَد - حَوِلَ فهو أحْوَل)
- والغَيَد أيضا: الميلان من نعمةٍ أو سِنَة ،والغادة: الناعمة
وشذ الاعتلال كـ(تُسَائِل بابْنِ أَحْمَرَ مَن رَآهُ..أَعارَت عينُه أم لم تَعارا - غار على أهله يغار غَيْرَةً وغارًا)

حُمِل المصدر على فعله
كـ(هَيَفٌ - غَيَدٌ عَوَرٌ - حَوَلٌ)

تابع إبدال الألف من أختيها

موانع إبدال الواو والياء ألفاً

ثانياً: كونُ الواو عيناً لـ(افتعَلَ) الدال على المفاعلة

(وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلُ مِنِ افْتَعَلْ. وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمتْ وَلَمْ تُعَلْ)

الدال على المفاعلة

- يجب التصحيح حملاً على الواجب التصحيح وهو (تَفَاعَلَ)

كـ(اشتوروا) أي تشاوروا

- أما (اشتار فلانٌ العسل): أخذه من كِوارته فيُعَلّ لأنه لا يدل على التفاعل

الخليل: (سواء في هذا ما استعمل منه تفاعل كـ(اجتوروا) وما لا كـ(اهتوشوا) إذ لم يرد: (تهاوشوا))

فخرج

كونُ العينِ ياءً

- يجب الإبدال كـ(ابتاعوا - استافوا) أي: تضاربوا بالسيوف

غير المفاعلة: يجب الإبدال كـ(اعتاد وارتاد) لتحركها وانفتاح ما قبلها

تعليلُه وجهان:

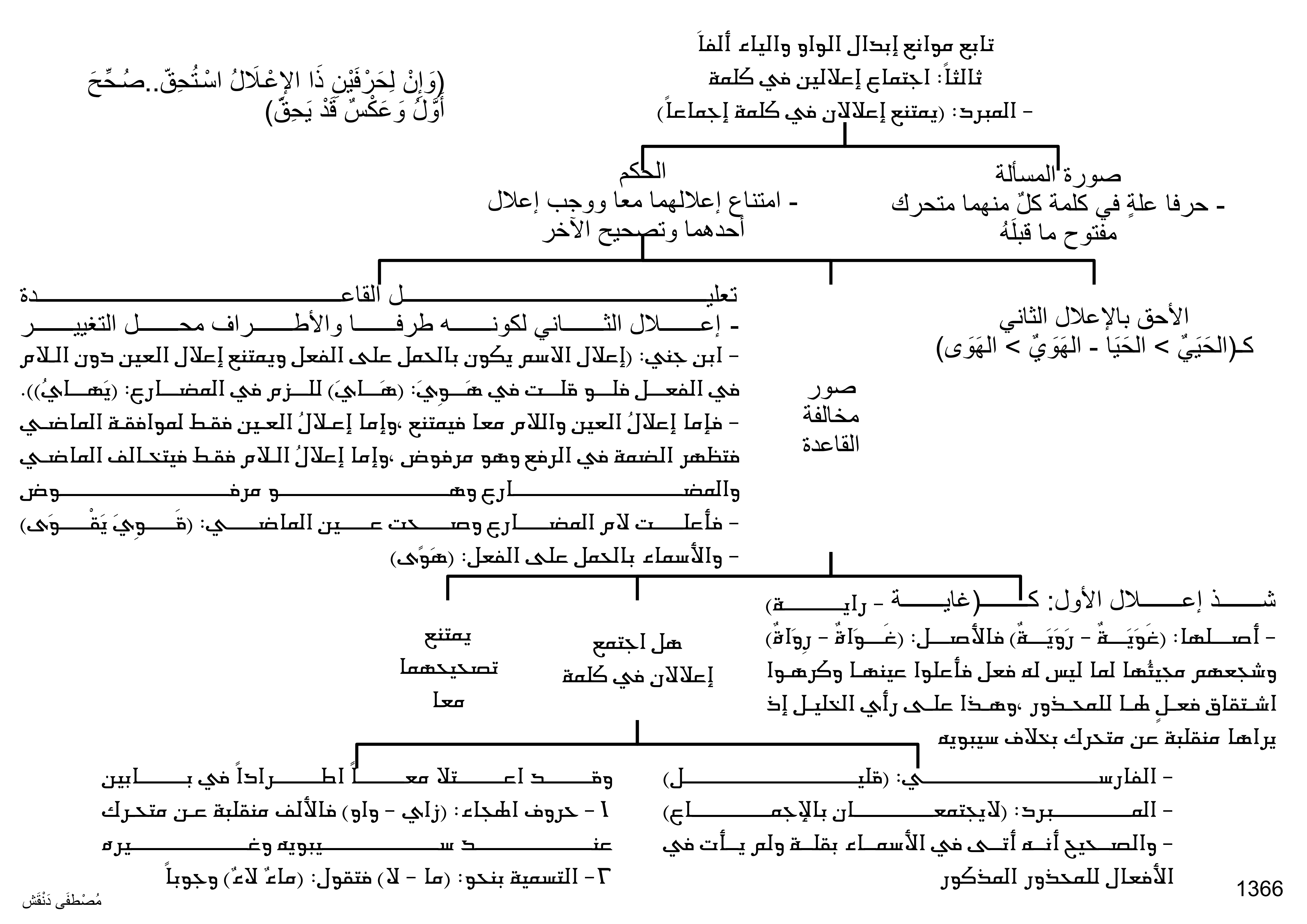
١ - ابن جني: (لبعد ما بين الألف والواو وقرب ما بينها وبين الياء).

٢- لما اطرد تصحيح الواوي وجب اتباع العرب ونحمِلُهُ على معنى الواجب التصحيح

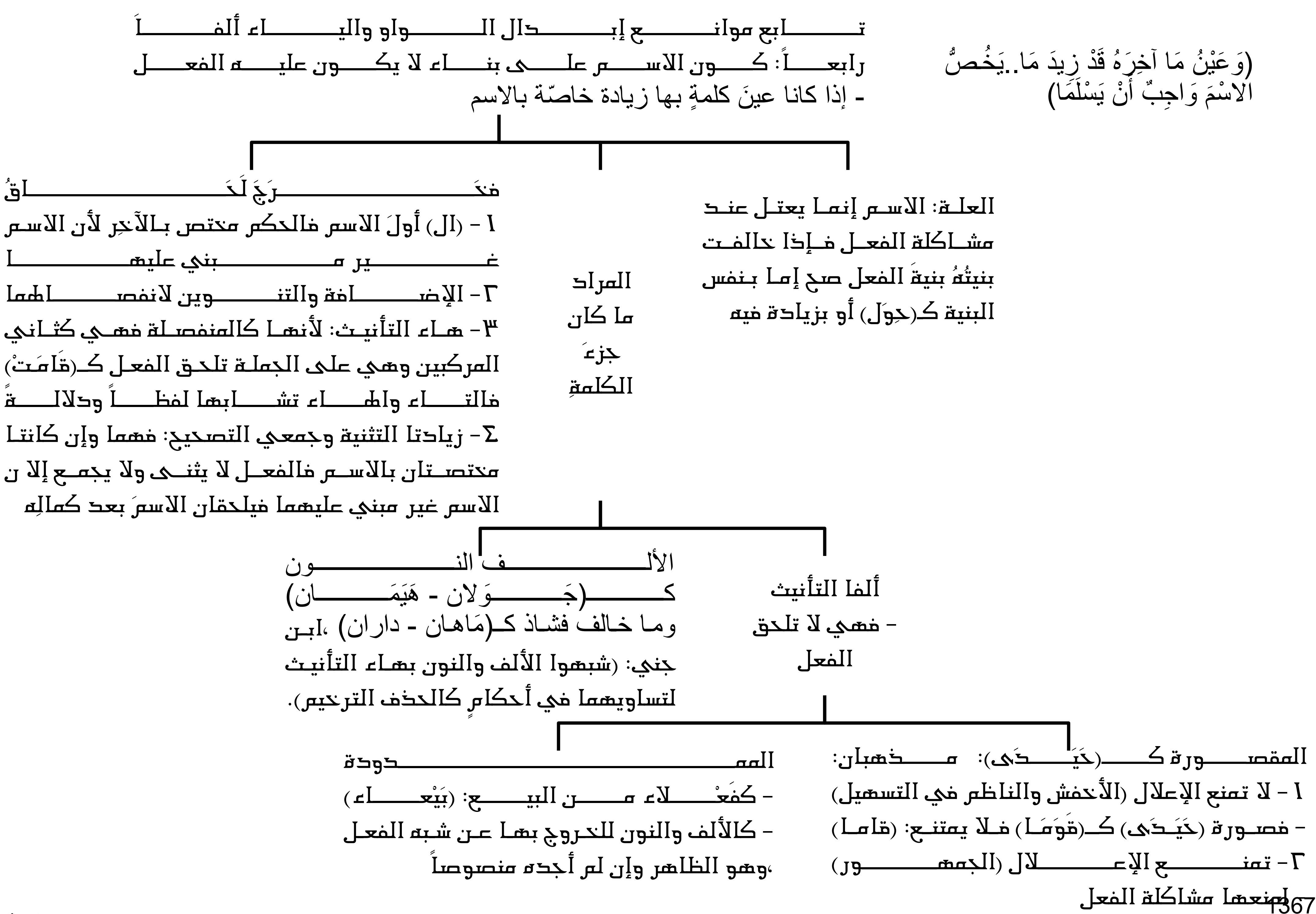
- أما اليائي فلم يطرد تصحيحُهُ ولم يأتِ بمعنى (تفاعل) إلا (استافوا) وهو أيضاً مُعلّ فحتى لو جاء صحيحا لما قلنا باطراده

- ولمخالف هذا القولُ: (الواوي العين أكثر من اليائي فندر لقلته لا لقلة قصدِ الحملِ)

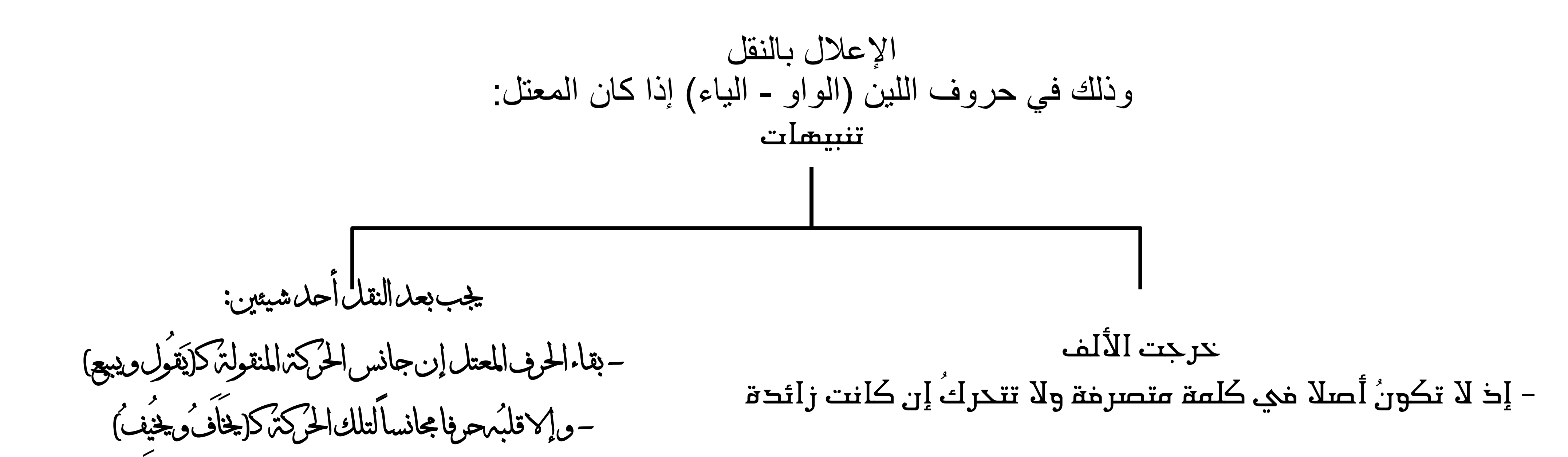
تفسير اللغويين لـ(استافوا) بـ(تسايفوا) هو تفسير على المعنى كـ(ماء دافق) بـ(مدفوق) والصحيح: (ذو دفق).



تابع موانع إبدال الواو والياء ألفاً
ثالثاً: اجتماع إعلالين في كلمة
- المبرد: (يمتنع إعلالان في كلمة إجماعاً)
(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ..صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ)
صورة المسألة
- حرفا علةٍ في كلمة كلٌ منهما متحرك مفتوح ما قبلَهُ
الحكم
- امتناع إعلالهما معا ووجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر
الأحق بالإعلال الثاني
كـ(الحَيَيٌ > الحَيَا - الهَوَيٌ > الهَوَى)
صور مخالفة القاعدة
تعليل القاعدة
- إعلال الثاني لكونه طرفا والأطراف محل التغيير
- ابن جني: (إعلال الاسم يكون بالحمل على الفعل ويمتنع إعلال العين دون اللام في الفعل فلو قلت في هَوِيَ: (هَايَ) للزم في المضارع: (يَهَايُ)).
- فإما إعلالُ العين واللام معا فيمتنع ،وإما إعلالُ العين فقط لموافقة الماضي فتظهر الضمة في الرفع وهو مرفوض ،وإما إعلالُ اللام فقط فيتخالف الماضي والمضارع وهو مرفوض
- فأعلت لام المضارع وصحت عين الماضي: (قَوِيَ يَقْوَى)
- والأسماء بالحمل على الفعل: (هَوًى)
شذ إعلال الأول: كـ(غاية - راية)
- أصلها: (غَوَيَةٌ - رَوَيَةٌ) فالأصل: (غَوَاةٌ - رِوَاةٌ) وشجعهم مجيئُها لما ليس له فعل فأعلوا عينها وكرهوا اشتقاق فعلٍ لها للمحذور ،وهذا على رأي الخليل إذ يراها منقلبة عن متحرك بخلاف سيبويه
هل اجتمع إعلالان في كلمة
يمتنع تصحيحهما معا
- الفارسي: (قليل)
- المبرد: (لايجتمعان بالإجماع)
- والصحيح أنه أتى في الأسماء بقلة ولم يأت في الأفعال للمحذور المذكور
وقد اعتلا معاً اطراداً في بابين
١ - حروف الهجاء: (زاي - واو) فالألف منقلبة عن متحرك عند سيبويه وغيره
٢ - التسمية بنحو: (ما - لا) فتقول: (ماءٌ لاءٌ) وجوباً



(وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا..يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)
تابع مواضع إبدال الواو والياء ألفاً
رابعاً: كون الاسم على بناء لا يكون عليه الفعل
- إذا كانا عينَ كلمةٍ بها زيادة خاصّة بالاسم
العلة: الاسم إنما يعتل عند مشاكلة الفعل فإذا خالفت بنيتُهُ بنيةَ الفعل صح إما بنفس البنية كـ(حِوَل) أو بزيادة فيه
المراد ما كان جزءَ الكلمةِ
فخَرَجَ لَحَاقُ
١ – (ال) أولَ الاسم فالحكم مختص بالآخِرِ لأن الاسم غير مبني عليها
٢ – الإضافة والتنوين لانفصالهما
٣ – هاء التأنيث: لأنها كالمنفصلة فهي كثاني المركبين وهي على الجملة تلحق الفعل كـ(قَامَتْ) فالتاء والهاء تشابها لفظاً ودلالة
٤ – زيادتا التثنية وجمعي التصحيح: فهما وإن كانتا مختصتان بالاسم فالفعل لا يثنى ولا يجمع إلا ن الاسم غير مبني عليهما فيلحقان الاسمَ بعد كمالِهِ
ألفا التأنيث فهي لا تلحق الفعل -
الألف النون كـ(جَوَلان - هَيَمَان) وما خالف فشاذ كـ(مَاهان - داران) ،ابن جني: (شبهوا الألف والنون بهاء التأنيث لتساويهما في أحكامٍ كالحذف الترخيم).
المقصورة كـ(حَيَدَى): مذهبان:
١ – لا تمنع الإعلال (الأخفش والناظم في التسهيل) – فصورة (حَيَدَى) كـ(قَوَمَا) فلا يمتنع: (قاما)
٢ – تمنع الإعلال (الجمهور) لمنعها مشاكلة الفعل
الممدودة
– كفَعْلاء من البيع: (بَيْعاء)
– كالألف والنون للخروج بها عن شبه الفعل ،وهو الظاهر وإن لم أجده منصوصاً


الإعلال بالنقل
وذلك في حروف اللين (الواو - الياء) إذا كان المعتل:
تنبيهات
يجب بعد النقل أحد شيئين:
- بقاء الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة كـ(يَقُولِ ويبيع)
- وإلا قلبه حرفاً مجانساً لتلك الحركة كـ(يخَافُ ويخِيفُ)
خرجت الألف
- إذ لا تكونُ أصلا في كلمة متصرفة ولا تتحركُ إن كانت زائدة

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ..ذِي لِينٍ آتٍ
عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ..مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبِ
وَلَا..كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا)

الإعلال بالنقل
أولاً: عين فعلٍ قبلها ساكن صحيح
- الشروط

كون ما قبلهما ساكن صحيح

هل الهمزة من الصحيح أو المعتل؟

من المعتل (الفارسي وابن جني والناظم في التسهيل)
- فلا نقلَ إليها كـ(يُؤْوِدُ)
ومنه: (ناوٍ كرأس الفَدَن المُؤْيَد - ألست ترى أن قد أتيت بمؤيدِ)
واسما الفاعل والمفعول كالفعل إعلالا وتصحيحاً
أجيب: فاسد لانه يجب إعلال مضارع الثلاثي المعل وما تصرف منه كـ(آب يئوب مآبا) ويمتنع في يُؤْوِل: يُئِيْلُ

من الصحاح (الجمهور)
- فيُنْقَلُ إليها كـ(يَئُودُ - يَئُوبُ)
- وأما (مؤْيَد) فمختص بما فاؤه تلي همزة كـ(آيدته
- ابن جني: (فالأصل: (أَأْيَدْتُ ← عايَدْتُ)، فكان يجب: (عاَيَدْتُ ← أَوَدْتُه كأقمته) فتعتل الفاء والعين جميعا فكان خروج آيدت على الصحة أجدر).
- فالصحيح: (لا همزة تلي همزة).

فيمتنع النقل في: (بَايَعَ بَيَّنَ تَعَاوَنَ)
- وإلا فسدت البِنية

كونهما عين فعلٍ

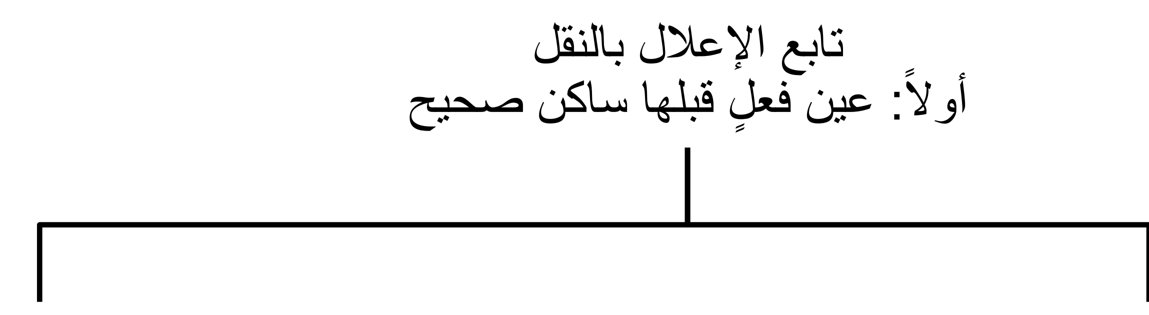
ألا يكونَ فِعْلَ:

تعجب كـ(ما أبْيَنَه وأبْيِنْ به - ما أقْوَمَه وأقْوِمْ به)
- تعليل سيبويه وابن جني: (فعل التعجب لا يعتل حملا على أفعل التفضيل فأرادوا التفريق بينه وبين الفعل المتصرف).

مضاعف اللامِ كـ(ابْيَضَّ واسْوَدَّ)
- عَلَّلَ السيرافي وابن جني: (فلو أسكنوا العينَ ونقلت حركتها لوجب حذف همز الوصل فيصير: (بَاضَّ) ثم تُحذفُ الألف: (بَضَّ) فتتغير البنية ويلتبس بغيره).
وهو صحيح إلا أن (بضَّ) لا يلزم فحذف الألف للساكنين إنما يكون في الزائدة فيبقى على (باضَّ)

معتل اللام كـ(أهْوَى)
- لاجتماع إعلالين فصُحِّحَ الأول ،فالأصل (أهايَ) كـ(أقَامَ)

من (فَعِلَ) بمعنى (افعَلَّ) ولا مصرفا منه كـ(عَوِرَ يعْوَرُ - أَعْوَرَ اللهُ عينَه - اسْتَعْوَرَ - اعْتَوَرَ) فمضارع الثلاثي كله جار على الماضي والمزيد جار على المجرد في التصحيح والإعلال على القاعدة
- وذكر هذا الشرطَ في التسهيل

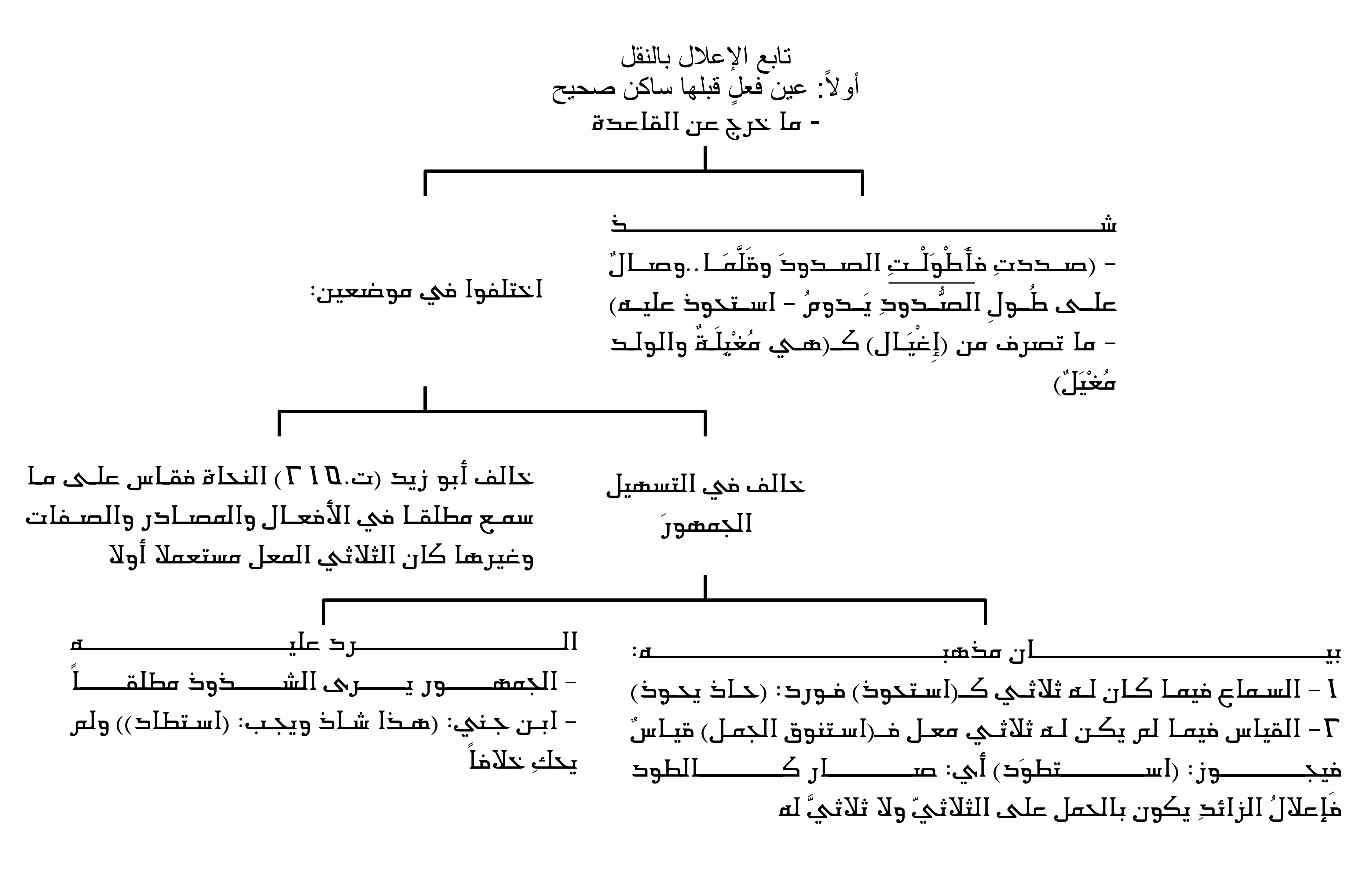


الحكم

- لم يذكر الناظم الخطوة التالية للنقل في (أَقْوَم ← أَقَوْم) فلا تبقى الواو
- في التسهيل: (وأبدل من العين مجانس الحركة إن لم يجانسها).
- فالمجانس كـ(يَبِيْعُ - مَقُوْلَةٌ) وغير المجانس كـ(يُقْوَمُ ← يُقَامُ)

أمثلة

- (أَبْيَنَ ← أَبَانَ - يُبْيِنُ ← يَبِينُ - أَبْيِنْ ← أَبِنْ) أرادوا إعلالها إذ اعتلت في الثلاثي (بان) لتحركها وانفتاح ما قبلها
- (يُجِوْدُ ← يُجِيْدُ) فقلبوا الواو الساكنة ياء للكسر قبلها



تابع الإعلال بالنقل
أولاً: عين فعلٍ قبلها ساكن صحيح
- ما خرج عن القاعدة
شذ
- (صددتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلَّما.. وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ - استحوذ عليه)
- ما تصرف من (إِغْيَال) كـ(هي مُغْيِلَةٌ والولد مُغْيَلٌ)
اختلفوا في موضعين:
خالف في التسهيل الجمهورَ
خالف أبو زيد (ت.٢١٥) النحاة فقاس على ما سمع مطلقا في الأفعال والمصادر والصفات وغيرها كان الثلاثي المعل مستعملا أولا
بيان مذهبه:
١- السماع فيما كان له ثلاثي كـ(استحوذ) فورد: (حاذ يحوذ)
٢- القياس فيما لم يكن له ثلاثي معل فـ(استنوق الجمل) قياسٌ فيجوز: (استطوَد) أي: صار كالطود فإعلالُ الزائدِ يكون بالحمل على الثلاثيّ ولا ثلاثيَّ له
الرد عليه
- الجمهور يرى الشذوذ مطلقاً
- ابن جني: (هذا شاذ ويجب: (استطاد)) ولم يحكِ خلافاً

تابع الإعلال بالنقل

أولاً: عين فعلٍ قبلها ساكن صحيح

- تأصيل في الإعلال

مراحل الإعلال

(قَوَمَ ← قَوُمَ ← قام) بدليل: (قُمْتُ - بِعْتُ)

- ولو كان على أصلِه لقيل: (قَلْتُ- بَعْتُ)

- وأما (طال) فأصلُه (طَوُلَ) فلم يُحْتَجْ لنقل حركة العين ولذا يقال: (طُلْتُ)

- وليست الضمة والكسرة للفرق بين الواوي واليائي خلافا لابن الطراوة وإلا لقالوا:(خُفْتُ)

- المرحلة الوسطى لا توجد في المزيد كـ(انقاد) لأن (انفعَل أو افتعَل) لا نظير له بخلاف (فَعُلَ - فَعِلَ)

فائدة مرحلة (فَعُل - فَعِلَ):

- ابن جني: (تغيير حركة الفاء للدلالة على تصرف الفعل ليفارق غير المتصرف كـ(لَيْسَ))

- لم يُنقل في غير المسند للضمير كـ(قال باع) وإلا لانضمت في (قام) وانكسرت في (باع) فقيل: (قُومَ زيد - بِيْعَ زيدٌ الطعامَ) فيلبس فعل الفاعل بفعل المفعول

المازني: (بعض العرب لا يبالي الالتباس كـ(وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يَأكُلْنَ جُثَّتِي..وكِيدَ خِراشٌ بعد ذلك يَيْتَمُ)

تابع الإعلال بالنقل

ثانياً: عين اسم يضاهي المضارع وفيه سمة فارقة بينه وبين الفعل

(ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلَالِ اسمُ..ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ)

الشروط (عند عامة البصريين)

أمثلة
- في زيادته: (تِبْيِع > تِبِيع من البيع)
- في وزنه: (مَقْوَم > مَقَام)

مضاهاته للمضارع
- بأن يشبه المضارع زيادةً أو وزناً

المضاهاة الكاملة هي: الموافقة له في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأعيان الحركات وأعيان الحروف المزيدة

المراد بالمضارع: الأوزان الشائعة فخرج: (أنظور) فليس كـ(مفعول)

لم يقيد الناظم المضارع فيدخل (مُخَاف) فهو يضاهي (يُخَافُ) فعروض بنية المفعول لا يمنع الإعلال
- المازني: (فقد تفرعت عنها أبنية جارية عليها كأسماء المفعول والمصدر والزمان والمكان).

سمة فارقة بينه وبين الفعل
- وهو على ثلاثة أوجه:

اختلاف حركة المزيد مع الموافقة في عين المزيد
- مثال (تُتْفُلٌ) من القول: (تُقُولٌ)
- فهو كـ(تَقُوم) في عين الزيادة وعدد الحروف والحركات لا عين الحركة
- سيبويه: (لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلا).

اختلاف الزيادة
- ففي المضارع حروف (أنيت) وفي الاسم الميم مع الموافقة في عين الحركة
- كـ(مَقَامٌ) فالأصل: (مَقْوَمٌ) فأشبه (أَقْوُمُ)

وقوع الاختلاف في حروف الزيادة والحركات
- كـ(مُسْتَقِيمٌ) وزنه: (أستقْوِمُ)

لم يبين الناظم أن علامة التأنيث ملغاة
- وسواء التاء والألف فيجب إعلال (مَعُونَة)، فإن لم يوجد فيه وسمٌ صح كـ(أَخْوِنَة - أقوِياء)
- واقد اختلفوا في الألف وعبارة الناظم محتملة

١ - الاسم بها على غير أوزان الأفعال لبناء الاسم عليها (ظاهر سيبويه)

٢ - الاعتبار بصدر الكلمة (السيرافي والفارسي)

خص المضاهاة بالمضارع
- فالماضي المزيد يقومُ المضارعُ مقامه والمجرد فالثلاثي كباب ودار موافق لقام وباع فحصل الإعلال
- فالأمر فالمعتبر المضارع كـ(أُبْلُمٌ) من القول: (أُقْوُلٌ) فيجب التصحيح لموافقة الأمر كـ(اقتُل) من غير وسم يفرق
- قد يُقال ترك مضاهاة الأمر لأنه نادر

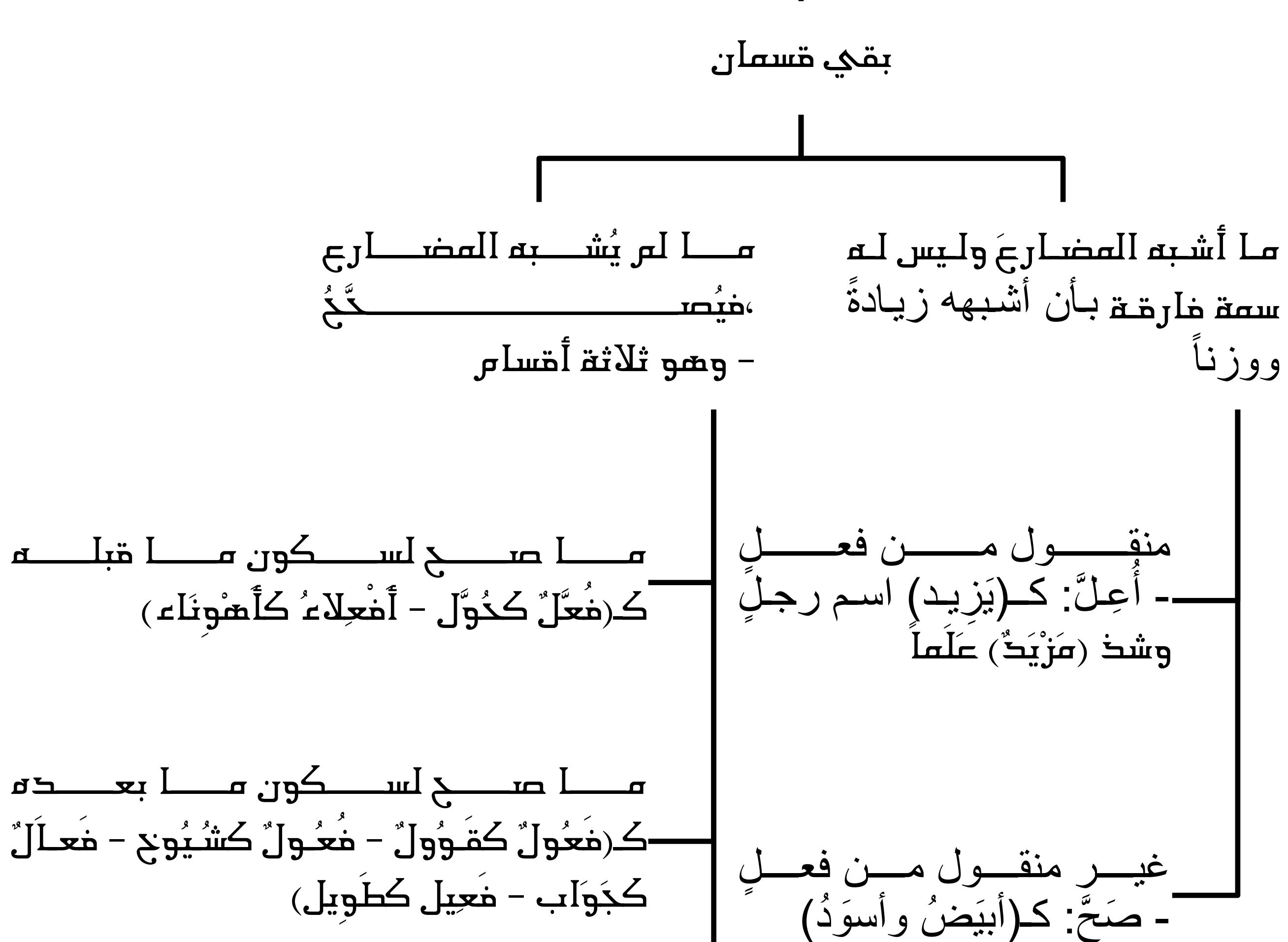
تابع الإعلال بالنقل

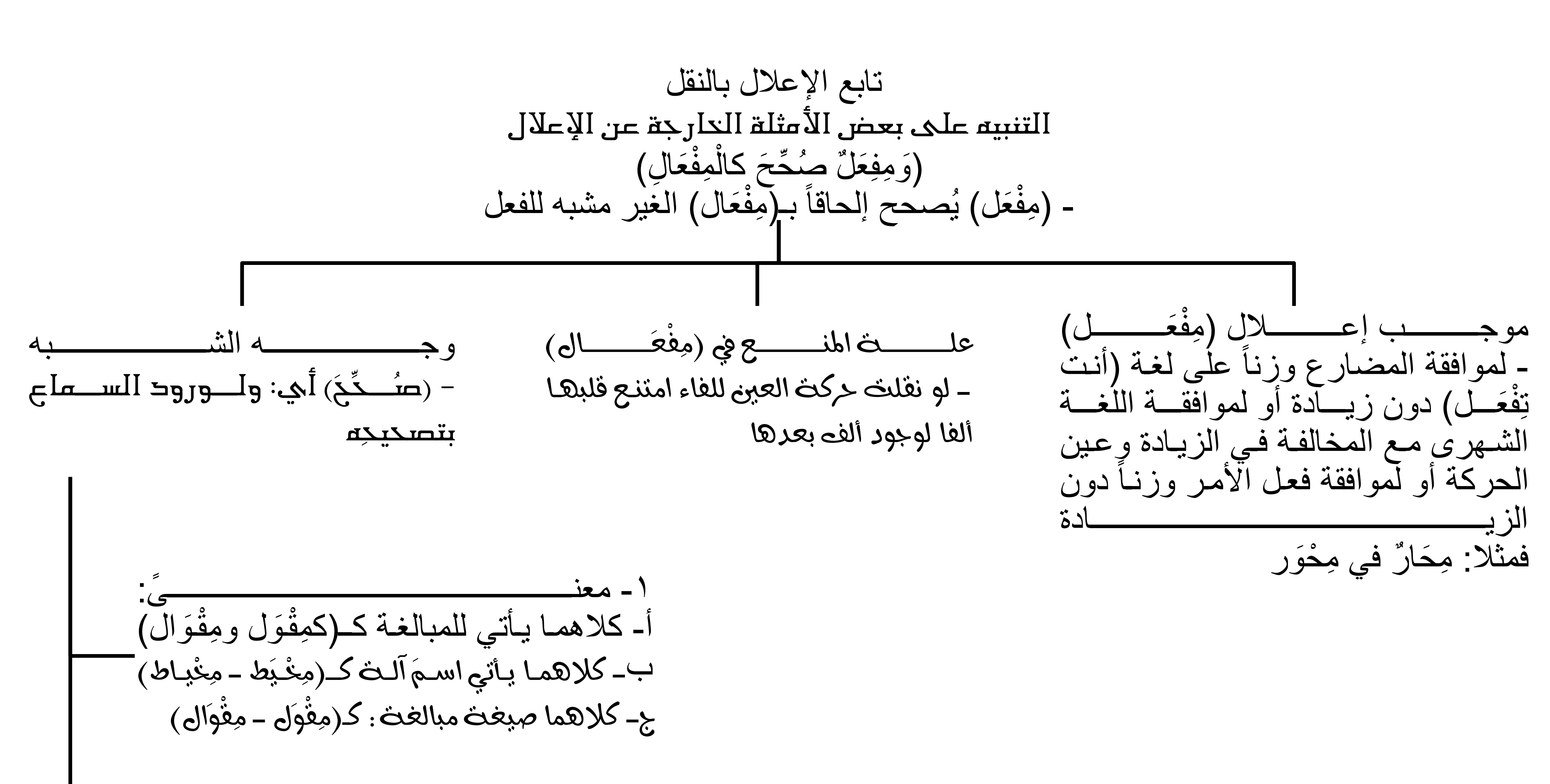
ثانياً: عين اسمٍ يضاهي المضارع وفيه سمة فارقة بينه وبين الفعل

(ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسمُ..ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ)

مذهب المبرد

- ما جرى على الفعلِ صُحِّحَ وإلا فلا
- الجاري هو أسماء الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان
- فيقال في (تُفْعُل) من القول: (تُقْوُلٌ) فهو ليس مصدرا جاريا على فعله
- أجاب الفارسي: (أعلَّوا (باب - دار) وغيرها ولا موجب إلا وزن الفعل)





٢- لفظاً:

- الدليل: (هُما واحدٌ ولكن حذفت الألف).

تابع الإعلال بالنقل
أسماء حصل فيها حذفٌ بعد النقل

أولاً: عين مصدر (إفعال - استفعال)

(وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ..أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ..وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ)

الحكم: فتُنقل حركة العين وتُقلَبُ ألفاً ثم تُحذَفُ الألف الثانية للساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث

إلحاق التاء وحذفُها
١ - ظاهر الفارسي في التذكرة أن التاء ليست عوضاً بدليل الحذف في (وإقام الصلاة) بل شأن التاء الدخول في المصادر واسم المرة كـ(دحْرَجَة)
٢- قد تحذف التاءُ كـ(أجاب إجاباً - وإقام الصلاة)

تمثيل: (إِقْوَام > إِقَوْام > إِقَاام > إقام > إقامة - استِقْوَام > استقامة)

ورد تصحيحُ (إفعال واستفعال) وفروعهما شذوذاً كـ(أعول إعوالا - استحوذ استحواذا)

تعيين المحذوف مختلف فيه وسيأتي

تابع الإعلال بالنقل

أسماء حصل فيها حذفٌ بعد النقل

ثانياً: عين (مفعول)

- وجب فيه ما وجب في (إفعال) مِنْ نقلٍ وحذفٍ

(وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ..نَقْلٍ فَمَفْعُولٍ بِه أَيْضاً قَمِنْ..نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ..ذِيْ الْوَاوِ وَفي ذِيْ الْيَا اشْتَهَرْ)

العلة: الحمل على فِعلِهِ (باع – صان)

قِسماه:

- سيأتيان

١- الواوي: (مَقْوُول > مقْوْول > مقُوْل)

٢- اليائي: (مَبْيُوع > مَبُيْوع)

- سيأتي

تابع الإعلال بالنقل

أسماء حصل فيها حذفٌ بعد النقل

ثانياً: عين (مفعول)

(وَمَا لِإفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ..نَقْلٍ فَمَفْعُولٍ بِه أَيْضاً قَمِنْ..نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ..ذِيْ الْوَاوِ وَفِي ذِيْ الْيَا اشْتَهَرْ)

- وجب فيه ما وجب في (إفعال) مِنْ نقلٍ وحذفٍ

١- الواوي: (مَقْوُول > مقُوْوْل > مقُوْل)

الخلاف في تعيين المحذوف هنا كالخلاف في محذوف (إفعال)

المحذوف الأولى: (العين) (الأخفش)

فوزنها: (إفالة - استفالة - مفُول)

- العين هي التي أُعِلَّت بالنقل فلتُعَلَّ بالحذف

أجاب ابن الفخار: (يكفيها من الإعلال ما لحقها).

- أول الساكنين هو ما يُحذفُ كـ(قُلْ)، أجيب: إذا كانا معتلين فلا يلزم حذف الأول

- حُذِفَت العينُ في: (أَقِمْ واسْتَقِمْ)

أجيب: (حُذِفَتْ فيهما لكون الساكن الثاني حرفا صحيحا)

- واو مفعول وألف إفعال دالة على معنى

أجيب: بقيت الميم دالة على المعنى ،كما أن مفعول المزيد مشتملٌ على الميم دون الواو كـ(مُكْرَم – مُسْتَعَان)

الثانية (ألف الإفعال - واو مفعول) (الناظم هنا والخليل وسيبويه وابن هشام)

فوزنُها: (إفعَلة - استفعلة - مفُعل)

- حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، أجيب: باب الحذف للساكنين لا يختص بزائد دون أصلي

- التاء إنما تأتي عِوضاً من زائد كـ(زنادقة) في (زناديق)

أجيب: عوضوها من الأصلي كـ(عدة)

- ابن جني: (في الساكنين يتحرك الثاني فكذلك يُحذفُ)، أجاب ابن الضائع: (في الساكنين لا يُحذفُ إلا الأول).

- يقولون: (مقول – مبيع) فاختلف الواوي واليائي

ندر التصحيح فيما عينه واو كـ(ثوب مَصْوُون) والقياس: (مَصُون)

- ثقُل لاجتماع واوين وضمة واختلفوا:

١- شاذ (سيبويه والناظم والجمهور)

٢- قياسي (المبرد وحكاه السيرافي عن الكسائي)

- السيرافي: (لعل الكسائي سمعه من قوم لا يحتج سيبويه بهم).

- الفارسي: (القياس والسماع على خلافه).

تابع الإعلال بالنقل
- أسماء حصل فيها حذفٌ بعدَ النقلِ
ثانياً: عين (مفعول)
- وجب فيه ما وجب في (إفعال) مِنْ نقلٍ وحذفٍ
٢- اليائي: (مَبْيُوع > مَبُيْوع)

(وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ..نَقْلٍ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ..نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ..ذِيْ الْوَاوِ وَفي ذِيْ الْيَا اشْتَهَرْ)

ورد تصحيح اليائي كـ(مَبْيُوع - مَخْيُوط - وكأنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ - مديون) لخفة الياء بخلاف الواو
- علل الفارسي: (لما لم يكن على حركات الفعل وسكناته أشبه صح).
- حكاه سيبويه غير معزو، وقال المازني وأبو زيد وفي التسهيل: (لغة لتميم).

ثم اختلفوا

على مذهب سيبويه: (مَبْيُوع ← مَبُيْع ← مَبِيع) فالمحذوف هو واو مفعول قُلِبَت الضمةُ كسرةً لتصح الياء
- فالأصل قلب الياء الساكنة لِأجل الضمة قبلها كـ(مُوْقِن) لكن سلّموا الياء هنا إظهاراً للفرق بين الواوي واليائي

على مذهب الأخفش فالمحذوف عين الكلمة (←مَبُيْوع)، فتُقلَبُ الضمة كسرة لمنابية الياء الساكنة (←مَبِيوْع)، فتُحذفُ الياء للساكنين حينئذٍ لأنه لا يُحْذَفُ حرف علةٍ للساكنين إلا إذا كان قبله حركة مناسبة (← مَبِوع)، فتُقلبُ الواو ياءً للكسرة

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الإعلال بالنقل

مواضع صحت فيها الأسماء وإن اعتلت أفعالُها: وهي مواضع تُقلب فيها الواو ياءً

(وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا..وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا) أولاً: كونُ الواوِ لامَ (مفعول) لفعلٍ..

الشروط هي:

كون الفعل ثلاثياً

- فيجب: (مُعْطًى من أعطى - مُتَدَانًى من تدانى - مُسْتَدْنًى من استَدْنَى) لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها

كونُ الفعلِ معتل اللام

كـ(مَعْدُوٌّ من عَدَا)

- فيجب إعلال معتل العين كـ(مَبِيع - مَصُون)

- وندر الإعلال فيما لامُه همزةٌ كـ(مَقْرِيَّة في مَقْرُوءَة) وهو على لغة من قال في قرأت: قَرَيْتُ ولا يلزم من سهل قياسا الإعلالُ فيقول: (مَقْرُوَّة) لأن الهمزة مرادة

كون لام الفعل واواً

- فالمعتل بالياء كـ(مَرْمُويٌ) يجب إعلاله بقلب الواو ياء وإدغامها في لام الكلمة: (مَرْمِيّ)

- لاجتماع واو وياء وسبقت إحداهما بسكون

كون الفعل على (فَعَل)

وفي هذا الشرط مذهبان

عدم التفريق بين (فَعَل) و(فَعِل) (سيبويه والجمهور)

- والراجح التصحيح ويجوز الإعلال

- سيبويه: (الوجه الواو والأخرى عربية كثيرة).

التفريق بين (فَعَلَ) و(فَعِلَ) (الناظم)

(فَعَل)

- فوجهان

التصحيح الأجود والأشهر

- فحرف العلة إذا سكن ما قبله جرى مجرى الصحيح كـ(ظَبْي)، فإذا اجتمعت واوان فأدغمت أولاهما قويت الثانية بالتشديد فتحصنت عن الإعلال

يجوز الإعلال

كـ(وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ..أنَّني أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا)

- الإعلال جائز بكثرة اطراداً عند سيبويه وظاهر المازني والجمهور وجعله ابن الضائع وابن هشام غير مطرد

(فَعِلَ) فالإعلال واجب

كـ(مَرْضِيّ من رَضِيَ - راضية مرضية)

- فالياء لازمة لفَعِلَ وفُعِلَ كـ(رَضِيَ زيد ورُضِيَ عنه)

- وقل التصحيح: (مَرْضُوّ) وشذ قراءة: (مَرْضُوَّةً)

صحة العين

١ - فلا تكون ياءً إذ ليس في الأفعال نحو: (حيوت) ولا الأسماء

٢ - وإن كانت واوا فاللام إما:

- ياء فيجب الإعلال لتخلف كونِ العين صحيحة واللامِ واواً

- واوا: فيجب الإعلال لأنه دائماً على (فَعِل) ولأنه سيكون كـ(مَقْوُوٌّ) فتجتمع ثلاث واوات

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الإعلال بالنقل

مواضع صحت فيها الأسماء وإن اعتلت أفعالُها: وهي مواضع تُقلب فيها الواو ياءً

ثانياً: كونُ الواو لامَ جمع وزنُه: (فُعُول)

(كَذَاكَ ذًا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ)

شرط جواز الوجهين:

١- ألا يكون من باب (قَوِيَ) فإن كان منه وجب الإعلال

٢- أن يكون صحيح العين

- أما واوي العين كـ(فُعُول) من القوة: قُوِيٌّ ويمتنع: قُوُوٌّ ،خلافا لإطلاق الناظم

- (أُفْعُولٌ وأُفْعُولَةٌ وفُعُولٌ وفُعُولَةٌ) يجب فيها الأعلال

(فُعُول) على أقسام

- ستأتي

(فُعُول) على أقسام

الجمع

تلحقه التاء كـ(الأُبُوَّة) يجب تصحيحه
- ابن جني: (الهاء في مرضيّة دخلت على مَرْضِيّ وأبوة لم تلحقها الهاء فيمتنع: أُبِيّ فهي لازمة).

لا تلحقه التاء

الوجهان

والتصحيح
- تنبيها على الأصل وهو نادر كـ(إنكم لتنظرون في نحو كثيرة - فُتُوّ جمع فَتًى) فهو يائي على وزن فعول
- غلبوا على الياء حكم الضمة فالواو حاجز غير حصين

الإعلال
كـ(عصا عُصِيّ - عَاتٍ عُتِيّ)

الترجيح بينهما

الإعلال قياس التصحيح شاذ (البصريون)
- والسماع معهم
- في الكافية: (وَرَجِّحَ الإعلالُ في الجمْعِ وفِي.. مُفْرَدٍ التصحيحُ أولَى ما قُفِي)

كلاهما قياس (الفراء وإطلاق الناظم)
- فيقول: عُصُوٌّ وعُتُوٌّ وجُثُوٌّ جمع عصًا وعاتٍ وجاثٍ

قياسا

(عُصُوو) ،فقلبت الواو المتطرفة ياءً لثقل الواوين في الآخِر مع ضم ما قبلهما:
← عُصُوي ،فاجتمعت واوٌ وياءٌ وسبقت إحداهما بسكونٍ فقلبت الواو ياءً
← عُصُيّ ،فكُسِرت الصاد للمناسبة
ويجوز إبقاء ضمة العين
وكذلك: (دُلُوو ← دُلُوي ← دُلُيّ ← دِلِيٌّ)

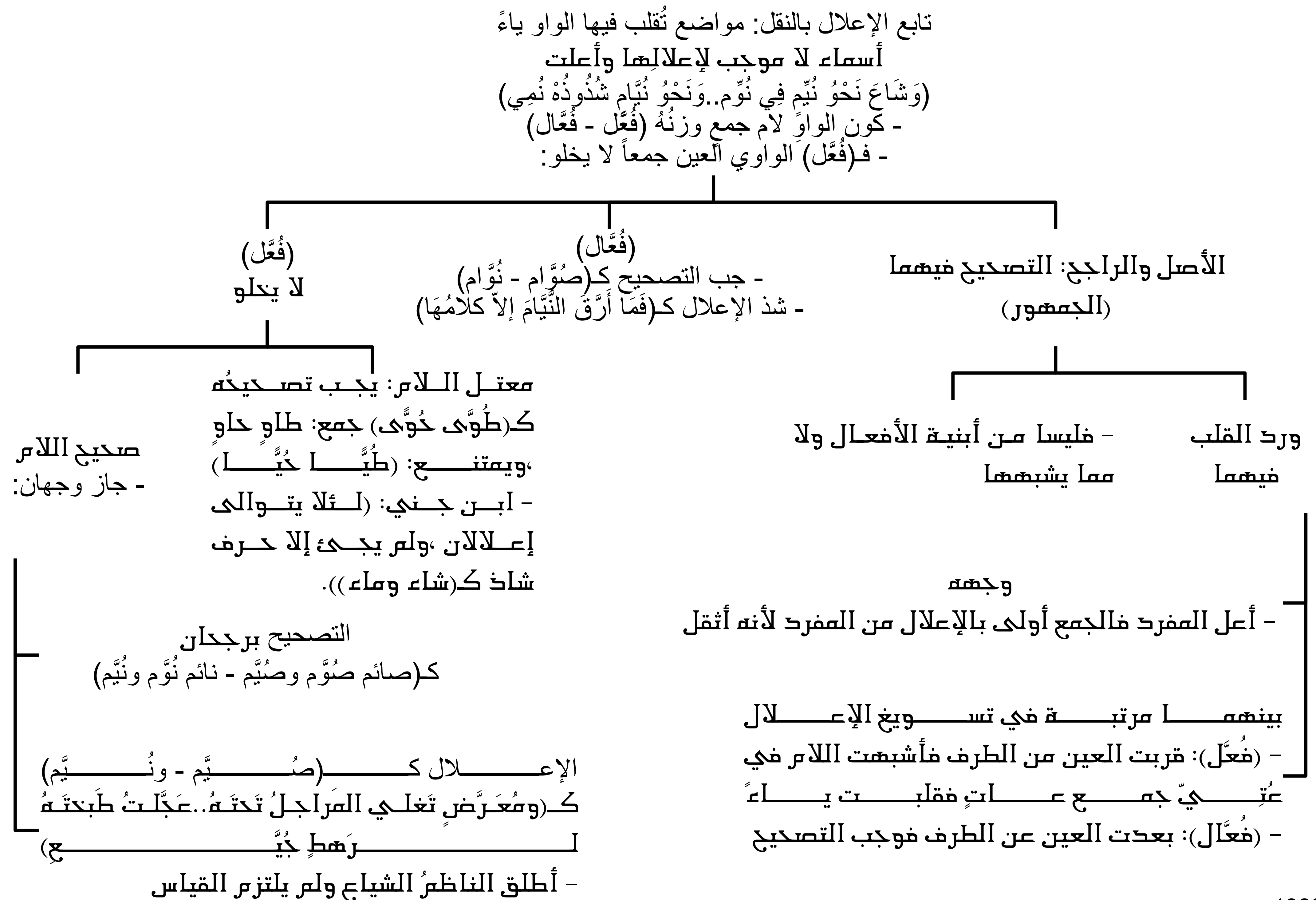
السبب
- فالجمع أثقلُ فإذا قُلِبَ في المفرد كـ(مَرْضِيّ) فالجمع أولى

غير الجمع

المصدر:
١- الإعلال كـ(يجثو جُثِيًّا - عَتَا عُتِيًّا):
- سيبويه: (لما كان قبلها حرف مضموم وبينهما ساكن شبهوها بأدلٍ).
٢- التصحيح هو الأصل كـ(جُثُوًّا - عُتُوًّا)

غير المصدر
كمثال (سُدُوس) من عدا: (عُدُوّ)

الترجيح بين الوجهين:
١- التصحيح أجود (البصريون) بل هو واجب كـ(علا عُلُوًّا - عَتَا عُتُوًّا)
ويقل الإعلال كـ(قَسَا قِسِيًّا) أي: قَسْوَة
٢- الوجهان سواء (إطلاق الناظم)



تابع الإعلال بالنقل: مواضع تُقلب فيها الواو ياءً
أسماء لا موجب لإعلالِها وأعلت
(وَشَاعَ نَحْوُ نُيِّمٍ فِي نُوَّم..وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوذُهْ نُمِي)
- كون الواوِ لام جمع وزنُهُ (فُعَّل - فُعَّال)
- فـ(فُعَّل) الواوي العين جمعاً لا يخلو:
الأصل والراجح: التصحيح فيهما (الجمهور)
ورد القلب فيهما
- فليسا من أبنية الأفعال ولا مما يشبهها
وجهه
- أعل المفرد فالجمع أولى بالإعلال من المفرد لأنه أثقل
بينهما مرتبة في تسويغ الإعلال
- (فُعَّل): قربت العين من الطرف فأشبهت اللام في عُتِيّ جمع عاتٍ فقلبت ياءً
- (فُعَّال): بعدت العين عن الطرف فوجب التصحيح
(فُعَّال)
- جب التصحيح كـ(صُوَّام - نُوَّام)
- شذ الإعلال كـ(فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاّ كلامُهَا)
(فُعَّل)
لا يخلو
معتل اللام: يجب تصحيحه كـ(طُوَّى خُوَّى) جمع: طاوٍ خاوٍ، ويمتنع: (طُيَّا خُيَّا)
- ابن جني: (لئلا يتوالى إعلالان، ولم يجئ إلا حرف شاذ كـ(شاء وماء)).
صحيح اللام
- جاز وجهان:
التصحيح برجحان
كـ(صائم صُوَّم وصُيَّم - نائم نُوَّم ونُيَّم)
الإعلال كـ(صُيَّم - ونُيَّم)
كـ(ومُعَرَّضٍ تَغلي المَراجِلُ تَحتَهُ..عَجَّلتُ طَبختَهُ لِرَهطٍ جُيَّعِ)
- أطلق الناظمُ الشياع ولم يلتزم القياس

الإعلال بالحذف

فوائد

الإعلال بالحذف قليل فلا يطرد إلا في مواضع قليلة والغالب وقفه على السماع
- أكثر وجوده في اللام كـ(أخ - شاة)
- يقل في الفاء كـ(عِدَة)
- والأقل في العين كـ(هارٍ في هائر) ،و(مذ في مُنْذُ)

أكثر الحروف حذفا هي
١- الألف كـ(علامَ تفعل؟)
٢- الياء كـ(أصاب الناس جهد ولو تر ما الصبيان؟)
٣- الواو كـ(عدة)
٤- الهمزة كـ(تَرَى)
٥- الهاء كـ(شفة)
٦- أول المثلين كـ(ظَلْتُ في ظَلِلْتُ)

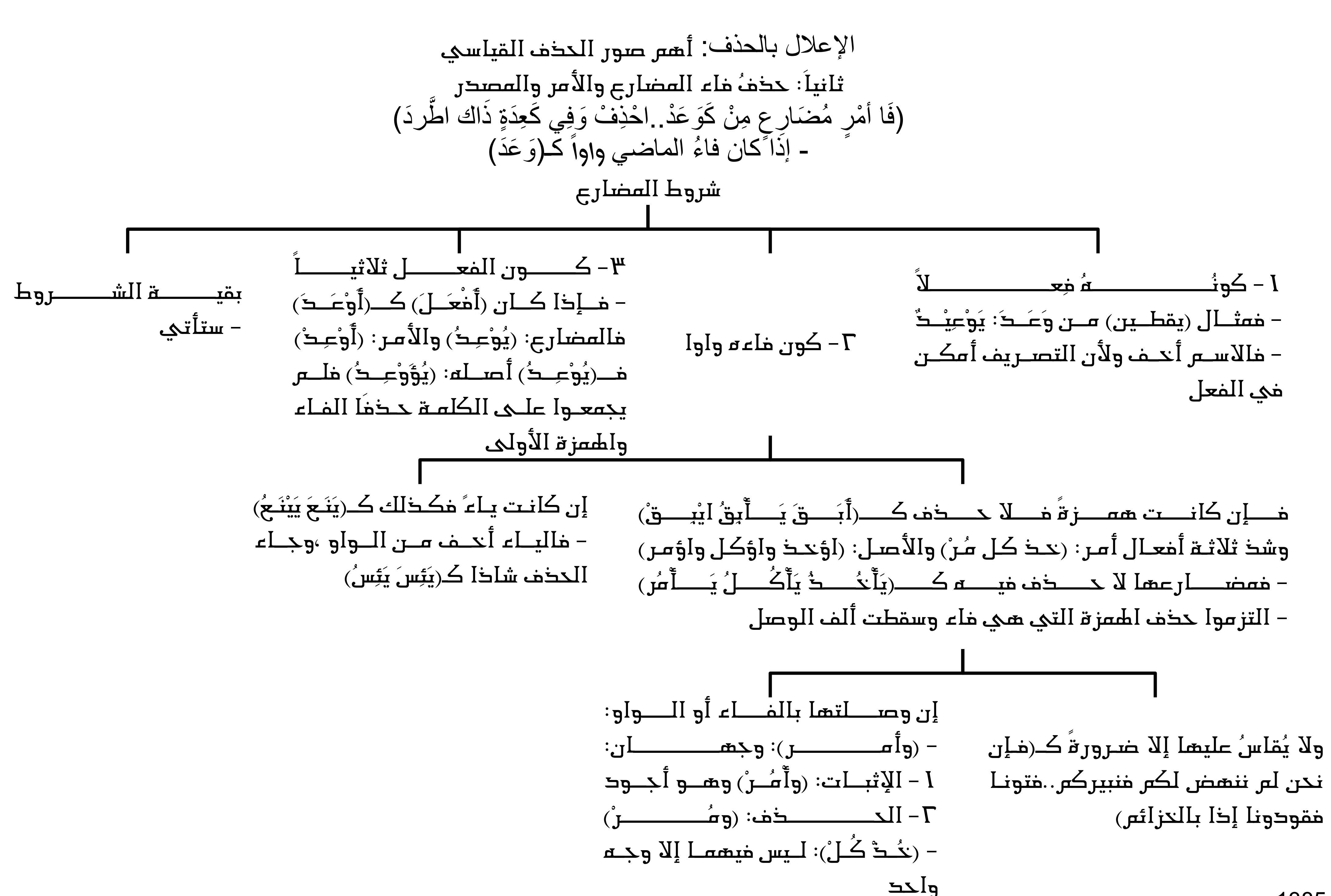
أهم صور الحذف القياسي

أولاَ: الهمز الزائد أولَ الرباعي والجاري عليه
(وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي..مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفْ)

نطاق الحكم
في المضارع وأسمَاء الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان

علة الحكم: فرارا من اجتماع همزتين كـ(أُأَكْرِمُ) ،وحملوا سائر الزوائد في أوله على الهمزة لئلا يختلف الباب

أمثلة
(يُؤَكْرِم>يُكْرِم - مُؤَكْرِم>مُكرِم)
وشذ: (فإنهُ أَهْلٌ لأَن يُؤَكرمَا)



الإعلال بالحذف: أهم صور الحذف القياسي
ثانياً: حذفُ فاء المضارع والأمر والمصدر
(فَا أمْرٍ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ..احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ)
- إِذَا كان فاءُ الماضي واواً كـ(وَعَدَ)
شروط المضارع
١- كونُه فِعلاً
- فمثال (يقطين) من وَعَدَ: يَوْعِيْدٌ
- فالاسم أخف ولأن التصريف أمكن في الفعل
٢- كون فاءه واوا
٣- كون الفعل ثلاثياً
- فإذا كان (أَفْعَلَ) كـ(أَوْعَدَ)
فالمضارع: (يُوْعِدُ) والأمر: (أَوْعِدْ)
فـ(يُوْعِدُ) أصله: (يُؤَوْعِدُ) فلم يجمعوا على الكلمة حذفاَ الفاء والهمزة الأولى
بقية الشروط
- ستأتي
فإن كانت همزةً فلا حذف كـ(أَبَقَ يَأْبِقُ ايْبِقْ)
وشذ ثلاثة أفعال أمر: (خذ كل مُرْ) والأصل: (اؤخذ واؤكل واؤمر)
- فمضارعها لا حذف فيه كـ(يَأْخُذُ يَأْكُلُ يَأْمُر)
- التزموا حذف الهمزة التي هي فاء وسقطت ألف الوصل
إن كانت ياءً فكذلك كـ(يَنَعَ يَيْنَعُ)
- فالياء أخف من الواو ،وجاء الحذف شاذا كـ(يَئِسَ يَئِسُ)
ولا يُقاسُ عليها إلا ضرورةً كـ(فإن نحن لم ننهض لكم فنبيركم..فتونا فقودونا إذا بالحزائم)
إن وصلتها بالفاء أو الواو:
- (وأمر): وجهان:
١- الإثبات: (وأْمُرْ) وهو أجود
٢- الحذف: (ومُرْ)
- (خُذْ كُلْ): ليس فيهما إلا وجه واحد

الإعلال بالحذف: أهم صور الحذف القياسي

ثانياً: حذفُ فاء المضارع والأمر والمصدر

(فَا أمْرٍ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ..احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ)

- إِذَا كان فاءُ الماضي واواً كـ(وَعَدَ)

بقية شروط المضارع

٥- بناؤه للفاعل كـ(وَعَدَ)

- فتقول: (يُوْعَدُ) لفقد العلة

ابن جنى: (لفقد اجتماع الواو مع ياء وكسرة ولأن مضارع (فُعِلَ) لا يكون إلا على (يُفْعَلُ) فلئلا يختلف الباب).

- وشذ من هذا يُذَرُ ويُدَعُ كـ(وعض زمَان يَا ابنَ مَرْوَان لم يُدَع..من المَال إِلَّا مسحت أَوْ مجلف) ووجهه الحمل على فعل الفاعل

٤- كون المضارع على (يفعِل)

- لتتحقق العلة : (الواو بين بين ياء وكسرة)

فخرج (يَفْعَل كوَجِلَ: يَوْجَلُ) وشذ: (وَجَدَ يَجُد) وهي لغة عامرية

أما: (يفعُل كوَضُؤَ يَوْضُؤُ) فزعم ابن عصفور أنه لم يُحذف منه لخفته

أجاب ابن الضائع: (لا بل يَوْضُؤُ أثقل من يَوْعِدُ)

- وعلل الفارسي: ((فَعُلَ) لا يأتى إلا على (يَفْعُل) فلا يختلف و(فَعَلَ) يختلف (يفعَِل) فامتنع حذف الواو في مضارع فعُل لكي لا يختلف).

وبهذا علل المازني وسيبويه

الكسر إما:

١- ملفوظا (يعِدُ)

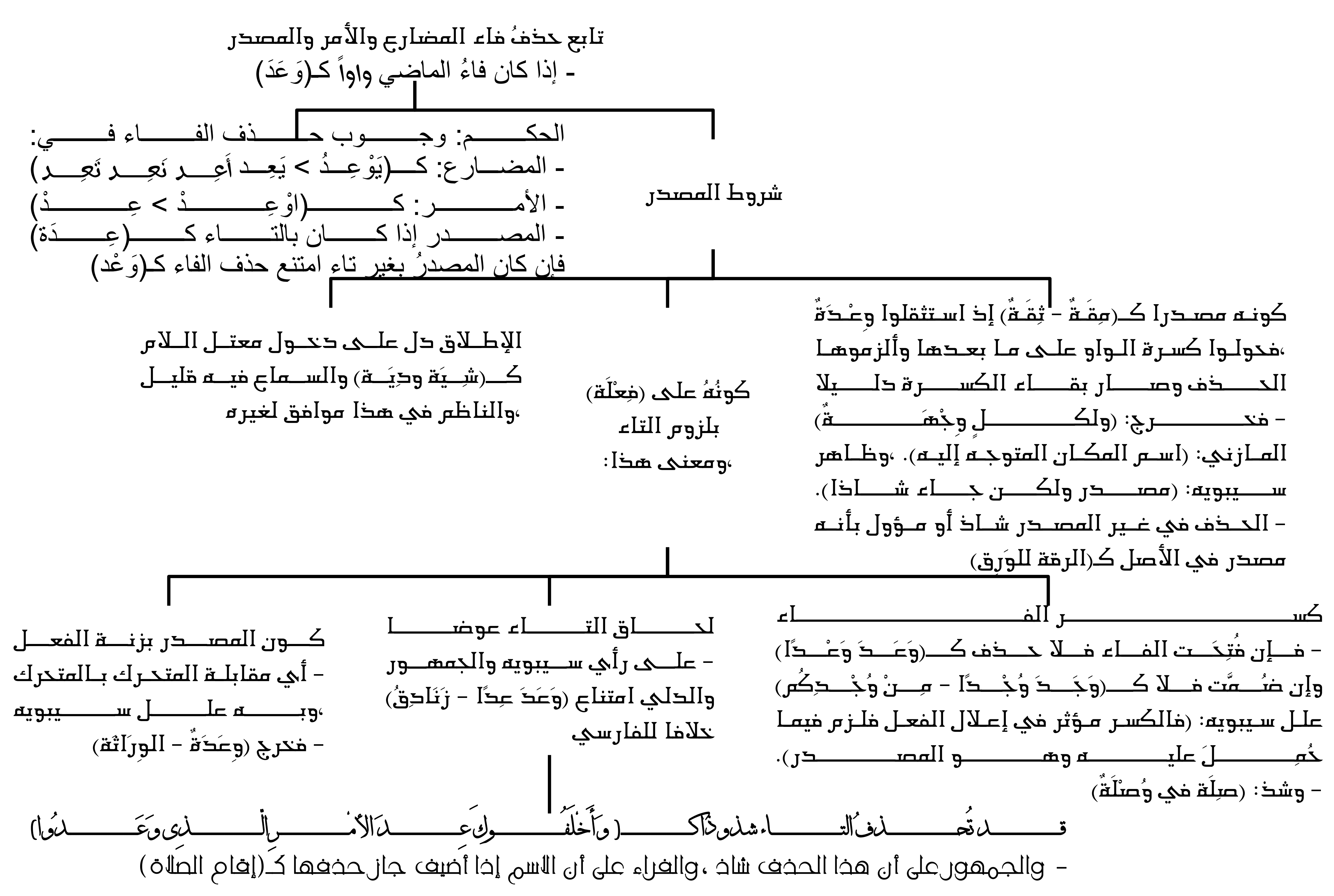
٢- مقدرا كـ(يَطَأُ ويَسَعُ) فأصله يَوْطِئُ ويَوْسِعُ وفُتِحَ لأجل حرف الحلق،

- لو كان على (يَفْعَلُ) لقلت: (يَوْطَأُ ويَوْسَعُ)

- حرف الحلق إذا جاء لاما تفتح له العين إذا كان الماضي منه (فَعِلَ) ، ومنه: (يَذَرُ) لكن حُمِلَ على (يَدَعُ)

لا يُشترط كون الماضي على فَعَلَ

- فالمقصود ما كان على يفعِل فالمقصود المضارع والأمر واشترطه ابن هشام



تابع حذفُ فاء المضارع والأمر والمصدر
- إذا كان فاءُ الماضي واواً كـ(وَعَدَ)
الحكم: وجوب حذف الفاء في:
- المضارع: كـ(يَوْعِدُ > يَعِد أَعِد نَعِد تَعِد)
- الأمر: كـ(اوْعِدْ > عِدْ)
- المصدر إذا كان بالتاء كـ(عِدَة)
فإن كان المصدرُ بغير تاء امتنع حذف الفاء كـ(وَعْد)
شروط المصدر
كونه مصدرا كـ(مِقَةٌ - ثِقَةٌ) إذ استثقلوا وِعْدَةٌ فحولوا كسرة الواو على ما بعدها وألزموها الحذف وصار بقاء الكسرة دليلا
- فخرج: (ولكلٍ وِجْهَةٌ)
المازني: (اسم المكان المتوجه إليه)، وظاهر سيبويه: (مصدر ولكن جاء شاذا).
- الحذف في غير المصدر شاذ أو مؤول بأنه مصدر في الأصل كـ(الرقة للوَرِق)
كونُهُ على (فِعْلَة) بلزوم التاء ومعنى هذا:
الإطلاق دل على دخول معتل اللام كـ(شِيَة ودِيَة) والسماع فيه قليل والناظم في هذا موافق لغيره،
كسر الفاء
- فإن فُتِحَت الفاء فلا حذف كـ(وَعَدَ وَعْدًا)
وإن ضُمَّت فلا كـ(وَجَدَ وُجْدًا - مِنْ وُجْدِكُم)
علل سيبويه: (فالكسر مؤثر في إعلال الفعل فلزم فيما حُمِلَ عليه وهو المصدر).
- وشذ: (صِلَة في وُصْلَةٌ)
لحاق التاء عوضا
- على رأي سيبويه والجمهور والدلي امتناع (وَعَدَ عِدًا - زَنَادِقُ) خلافا للفارسي
كون المصدر بزنة الفعل
- أي مقابلة المتحرك بالمتحرك وبه علل سيبويه،
- فخرج (وِعْدَةٌ - الوِرَاثة)
قد تُحذف التاء شذوذا كـ(وَأَخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا)
- والجمهور على أن هذا الحذف شاذ، والفراء على أن الاسم إذا أضيف جاز حذفها كـ(إقام الصلاة)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع حذفُ فاء المضارع والأمر والمصدر
- إذا كان فاءُ الماضي واواً كـ(وَعَدَ)

تنبيهات

الأصل في الحذف هو المضارع المبدوء بياء المضارعة كـ(يَعِد - يَصِف) وحُمِل عليه بقية المضارع والأمر والمصدر

علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة
- فالكسرة عَدُوٌّ الواو ،وآية ذلك عدم حذف الواو في (يَوْجَل)
- فالياء عدوٌّ الواو ،وأما فتحةُ الياء فلا تخفف العداوة لأنها تَقْرُبُ منهما معاً
وآية العداوة أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو كـ(يُوجِب يُورِث)
فالضمة هونت الياءَ لأنها مجانسةٌ للواو
- فلو وُجِدَ أحدهما فقط بقيت الواو

الإعلال بالحذف: أهم صور الحذف القياسي
(فَعِلْتُ) المتجانسِ العينِ واللامِ
(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعمِلَا)
- إذا أسند الماضي منه لضمير رفعٍ متحرك جازت أوجه:

الشروط
١- كونه فعلا
٢- كونه مضاعفا: فيمتنع: في خرجت: خَجْتُ
- أما الحذف في المعتل العين كـ(قُمْتُ) فلالتقاء الساكنين لا للإعلال
٣- كون المحذوف مكسورا: فتقول: (مَرَرْتُ - لَبُبْتُ)
فيجب الإتمام في: (قُلْ إِن ضَلَلْتُ - فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ)
- وشذ: (ظَنْتُ في ظَنَنْتُ)
٤- بناؤه للفاعل: فيمتنع: (مُسْتُ)
٥- اتصاله بضمير رفع فيسكن آخره: (ظَلْتُ - ظَلْنَا - ظَلْتِ - ظَلْتُمَا - ظَلْتُم - ظَلْتُنَّ - ظَلْنَ)
٦- كونه ماضيا: وما خالف فنادر، وفي

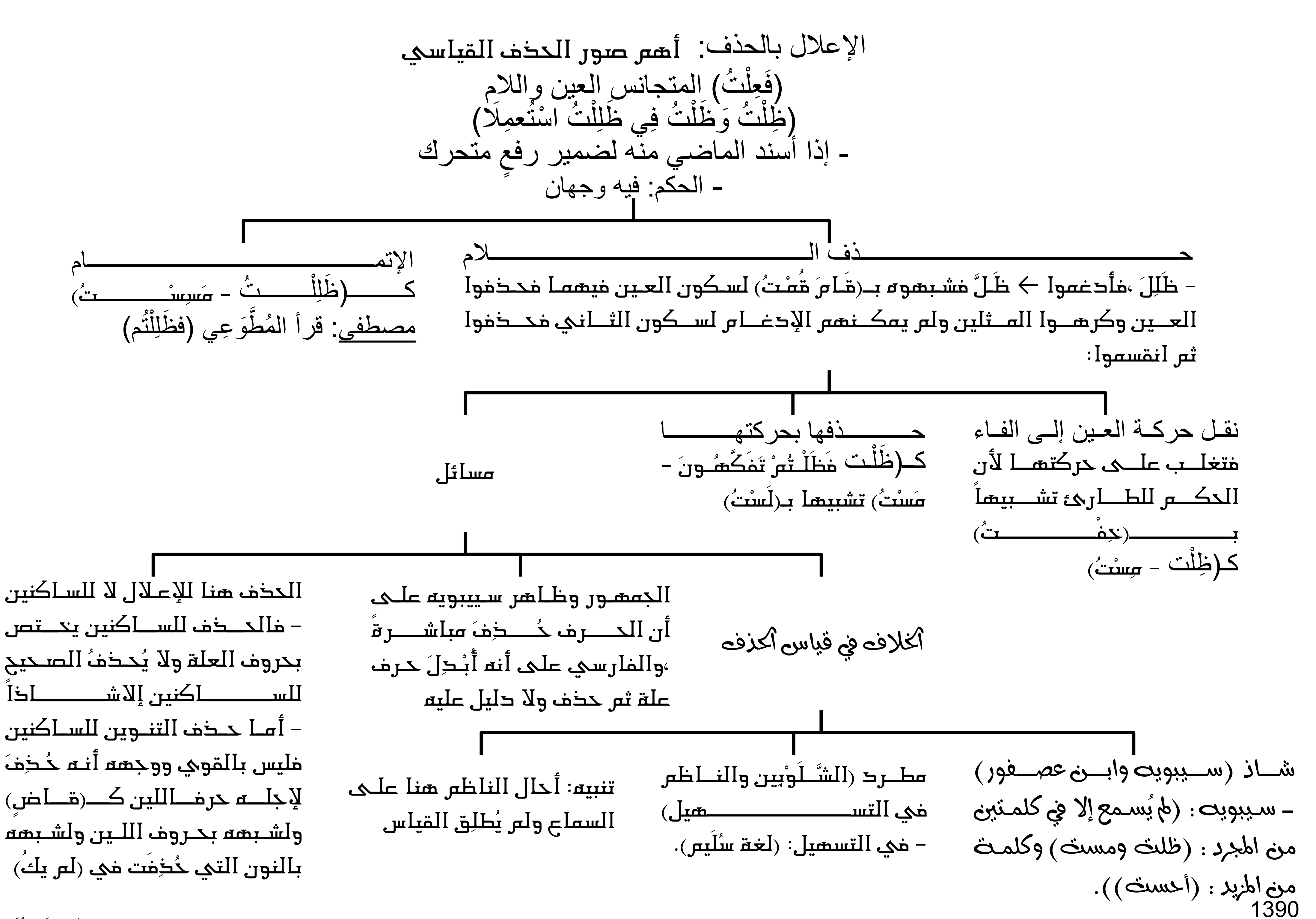
نطاق المسألة: ضم النحاة الكلام في الثلاثي مع غيره ولم يشعر به كلامه هنا ونص على إدخاله في التسهيل فيدخل: (أفعَلَ) كـ(أَحْسَسْتُ) فتقول: أَحَسْتُ - أَحَسْنَ - أَحَسْتُم) والعلة واحدة

الحكم
- سيأتي

حذف اللام

الإتمام

مُصْطفَى دَنْقَش



الإعلال بالحذف: أهم صور الحذف القياسي
(فَعِلْتُ) المتجانس العين واللام
(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ استُعمِلَا)
- إذا أسند الماضي منه لضمير رفعٍ متحرك
- الحكم: فيه وجهان
حذف اللام
- ظَلِلَ، فأدغموا ← ظَلَّ فشبهوه بـ(قَامَ قُمْتُ) لسكون العين فيهما فحذفوا العين وكرهوا المثلين ولم يمكنهم الإدغام لسكون الثاني فحذفوا ثم انقسموا:
الإتمام
كـ(ظَلِلْتُ - مَسِسْتُ)
مصطفى: قرأ المُطَّوِعِي (فظَلِلْتُم)
نقل حركة العين إلى الفاء فتغلب على حركتها لأن الحكم للطارئ تشبيهاً بـ(خِفْتُ)
كـ(ظِلْت - مِسْتُ)
حذفها بحركتها
كـ(ظَلْت فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ - مَسْتُ) تشبيها بـ(لَسْتُ)
مسائل
الخلاف في قياس الحذف
الجمهور وظاهر سيبويه على أن الحرف حُذِفَ مباشرةً، والفارسي على أنه أُبْدِلَ حرف علة ثم حذف ولا دليل عليه
الحذف هنا للإعلال لا للساكنين - فالحذف للساكنين يختص بحروف العلة ولا يُحذفُ الصحيح للساكنين إلا شاذاً
- أما حذف التنوين للساكنين فليس بالقوي ووجهه أنه حُذِفَ لإجله حرف اللين كـ(قاضٍ) ولشبهه بحروف اللين ولشبهه بالنون التي حُذِفَت في (لم يكُ)
شاذ (سيبويه وابن عصفور)
- سيبويه: (لم يُسمع إلا في كلمتين من المجرد: (ظلت ومست) وكلمة من المزيد: (أحست)).
مطرد (الشَّلَوْبِين والناظم في التسهيل)
- في التسهيل: (لغة سُلَيم).
تنبيه: أحال الناظم هنا على السماع ولم يُطلِق القياس

تابع الإعلال بالحذف: أهم صور الحذف القياسي
(فَعِلْتُ) المتجانس العين واللام
ورد في غير الماضي: (يفْعِلْنَ - افْعِلْنَ)
الحكم: المتصل بنون الإناث يجوز تخفيفُه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء

(وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلَا)
كـ(يقرِرْنَ يَقِرْنَ - اقْرِرْنَ قِرْنَ)

اختلفوا في قياسه

مطرد (الشلوبين وابن عقيل والتسهيل ونص الكافية)
- وظاهر النحاة على الإطلاق ويستدلون بـ(ظلت) ونحوه هنا
- فالعلة موجودة فـ(يَقَرْنَ) كـ(يَقُمْنَ)
- وهو لغة سُليم ،وبعيد أن يكونوا خصوه بالماضي

لا يطرد (ابن عصفور وظاهر التسهيل)
- في التسهيل: (وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع).

تنبيه: أحال الناظم هنا على النقل ولم يطلق القياس

قُرِئَ

(قَرْنَ)
لنافع وعاصم
مصطفى: وأبي جعفر
ش: (وَقِرْنَ افْتَحِ اذْ نَصُّوا)

وهو نادر بالإجماع فهذا التخفيف إنما هو للمكسور العين
- بل هي لغة حكاها البغداديون والكسائي والأخفش وأنكرها المازني إذ لم يحفظها

وفيه تخريجان

مِن (قَرَّ بالمكان يَقَرُّ - قَرِرْتُ أَقَرُّ)
- فهو مِن المضاعف: (اقرَرْنَ>اقَرْرْن>قَرْنْ)
والمحذوفة هي الراء الأولى

وحُمِلَ أيضا على أنه من قَرِرْتُ به عينا أَقَرُّ وضعُف هذا من جهة المعنى إذ ليس المراد : لِتَقَرَّ أعينُكُنَّ في بُيُوتِكُن

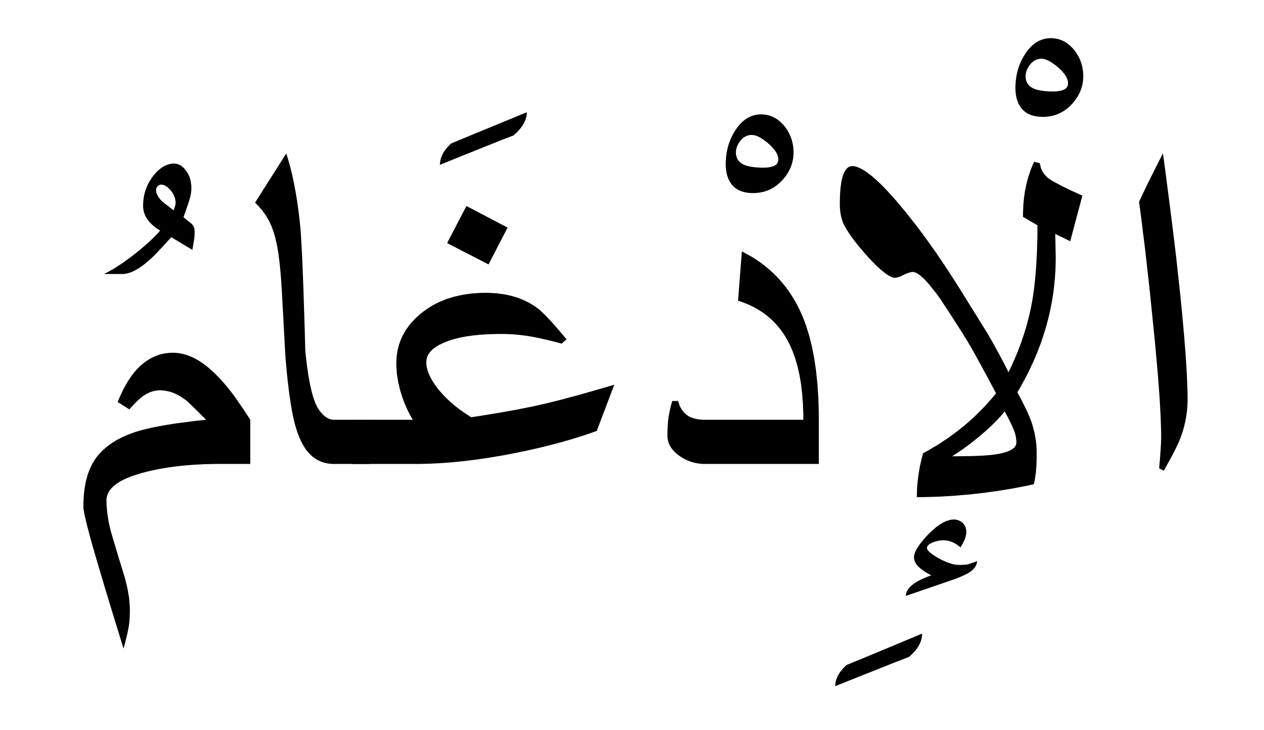
من الأجوف : (قارَ يَقَارُ) فلا يكون نادرا

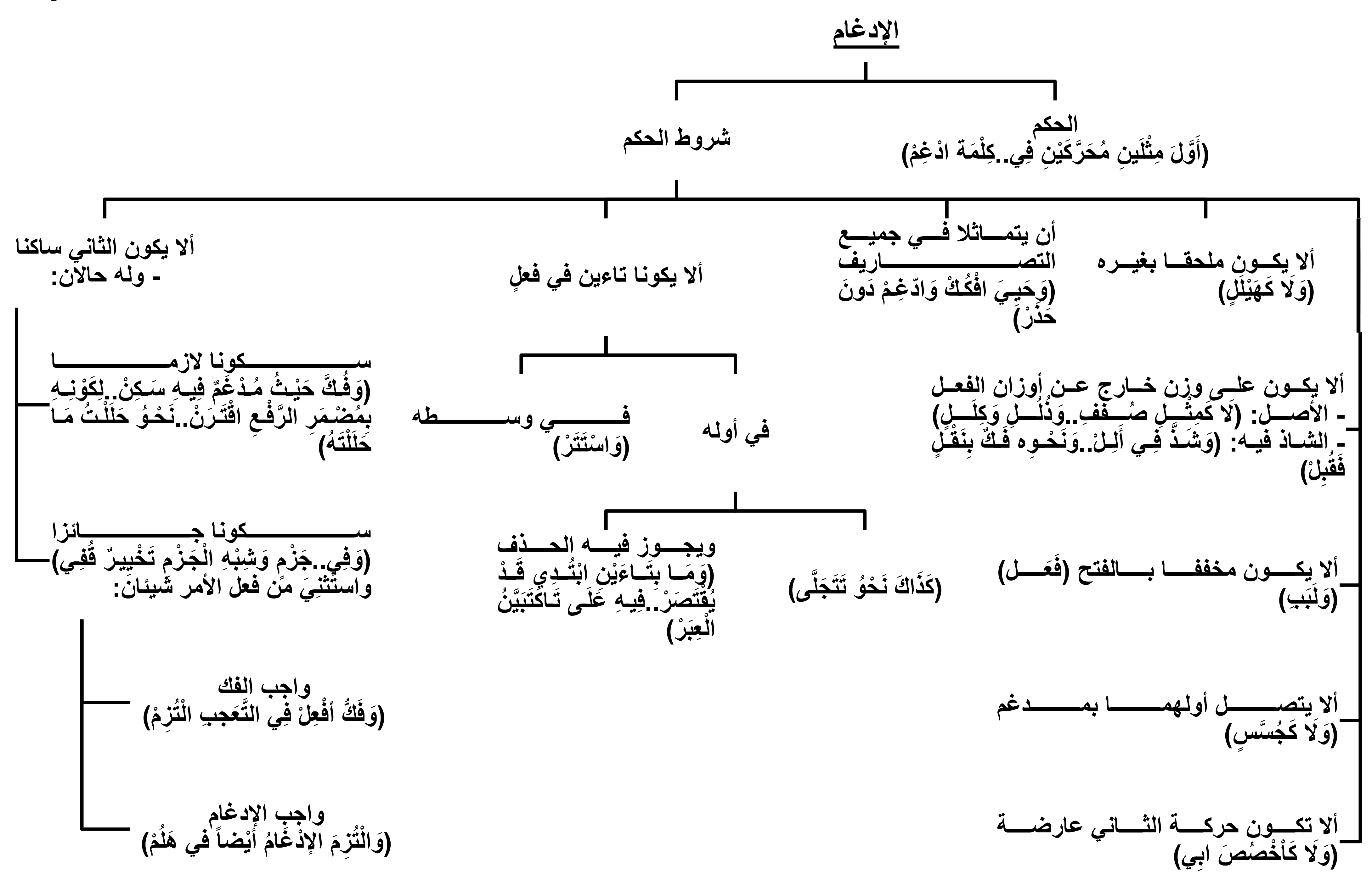
(قِرْنَ)
أجاز الفارسي وجهين:

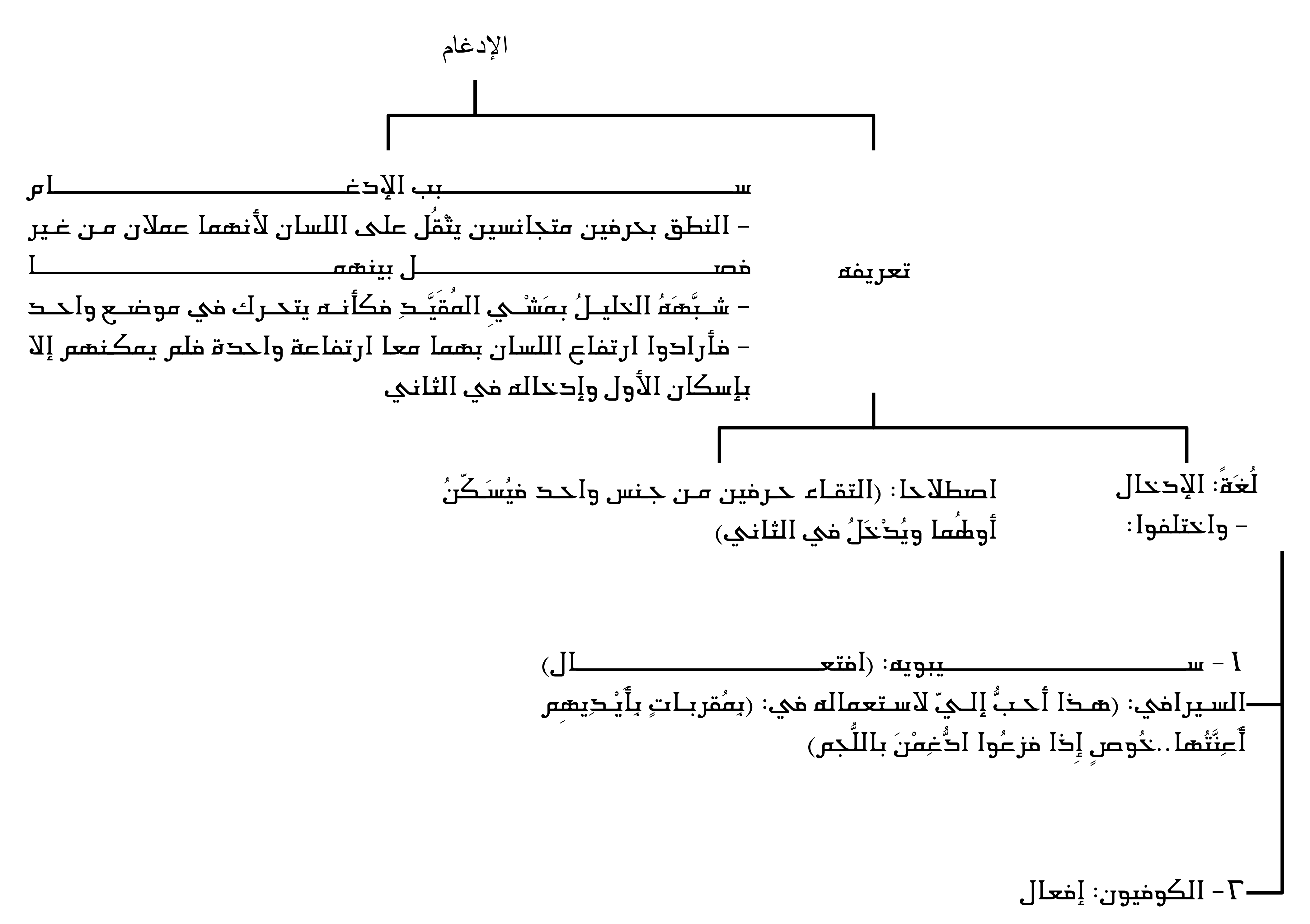
اقْرِرْنَ من قررت في المكان أَقِرُّ
(اقْرِرْنَ ← اقِرْرْنَ ← قِرْنَ)
- وهو مراد الناظم بـ(وقرن في اقْرِرْنَ)
فالتقدير: (وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ في اقْرَرْنَ)

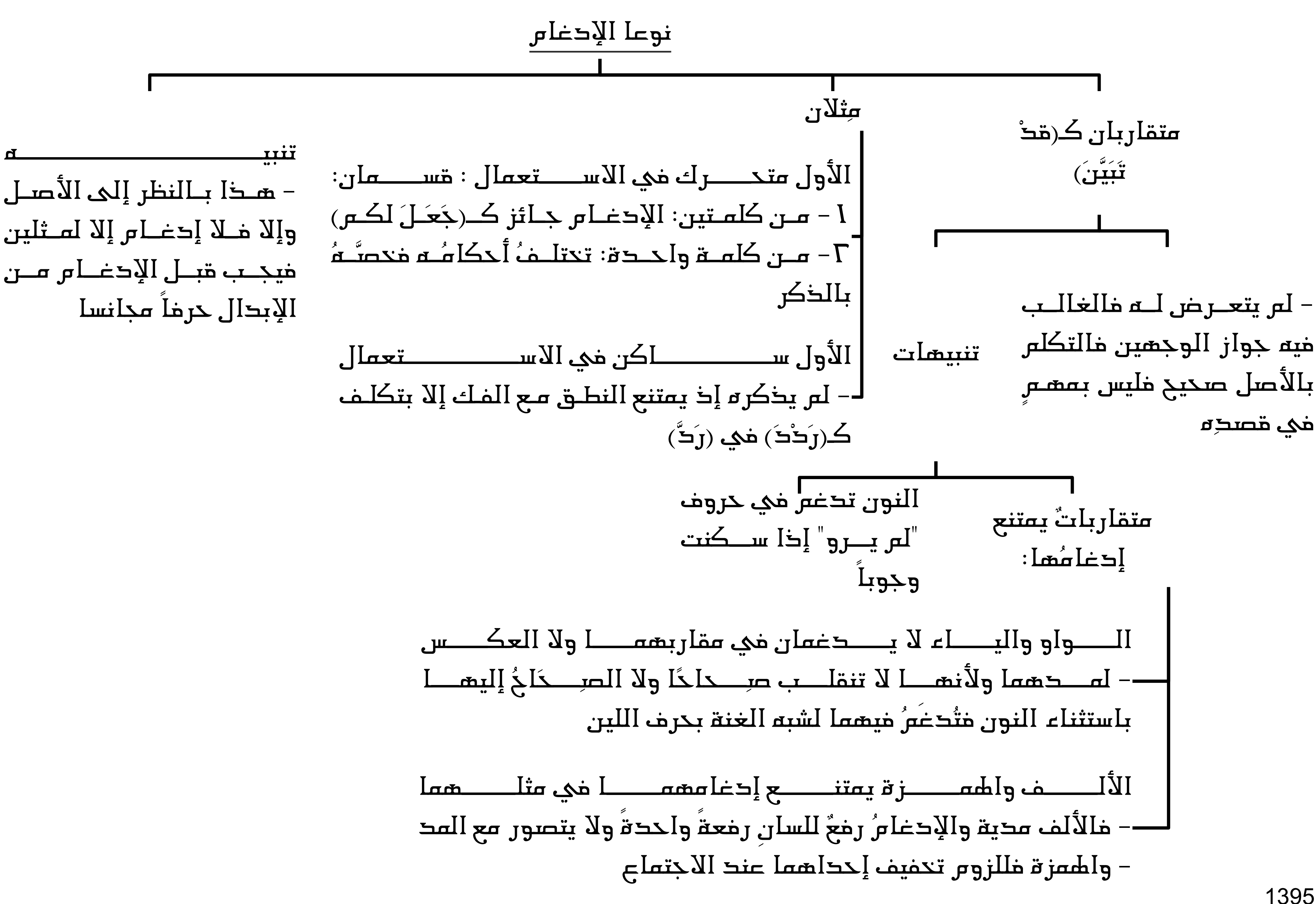
أمر من الوقار (وَقَرَ يَقِرُ)
(اوْقِرْنَ) ثم حُذِفَت الواو

تنبيهات
- الجمهور لم ينقلوا قِرْنَ وقَرْنَ إلا في الآية
- اتفاق القراءتين على معنى واحد أولى فيُستحَبُ مراعاة ذلك في اختيار التخريج


الْإِدْغَامُ


الإدغام
الحكم
(أَوَّلَ مِثْلَينِ مُحَرَّكَيْنِ فِي..كِلْمَة ادْغِمْ)
شروط الحكم
ألا يكون ملحقا بغيره
(وَلاَ كَهَيْلَلٍ)
أن يتماثلا في جميع التصاريف
(وَحَيِيَ افْكُكْ وَادّغِمْ دَونَ حَذَرْ)
ألا يكونا تاءين في فعلٍ
ألا يكون الثاني ساكنا
- وله حالان:
ألا يكون على وزن خارج عن أوزان الفعل
- الأصل: (لاَ كَمِثْلِ صُففِ..وَذُلُلِ وَكِلَلِ)
- الشاذ فيه: (وَشَذَّ فِي أَلِلْ..وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)
ألا يكون مخففا بالفتح (فَعَل)
(وَلَبَبِ)
ألا يتصل أولهما بمدغم
(وَلاَ كَجُسَّسٍ)
ألا تكون حركة الثاني عارضة
(وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي)
في أوله
(كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى)
ويجوز فيه الحذف
(وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ..فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)
في وسطه
(وَاسْتَتَرْ)
سكونا لازما
(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكِنْ..لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ..نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)
سكونا جائزا
(وَفِي..جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي)
واستُثْنِيَ مِنَ فعل الأمر شَيئانَ:
واجب الفك
(وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعجبِ الْتُزِمْ)
واجب الإدغام
(وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً في هَلُمْ)


الإدغام
سبب الإدغام
- النطق بحرفين متجانسين يثْقُل على اللسان لأنهما عملان من غير فصل بينهما
- شبَّهَهُ الخليلُ بمَشْيِ المُقَيَّدِ فكأنه يتحرك في موضع واحد
- فأرادوا ارتفاع اللسان بهما معا ارتفاعة واحدة فلم يمكنهم إلا بإسكان الأول وإدخاله في الثاني
تعريفه
لُغَةً: الإدخال
- واختلفوا:
١ - سيبويه: (افتعال)
السيرافي: (هذا أحبُّ إليّ لاستعماله في: (بِمُقرباتٍ بِأَيْدِيهِم أَعِنَّتُها..خُوصٍ إِذا فزعُوا ادُّغِمْنَ باللُّجم)
٢- الكوفيون: إفعال
اصطلاحا: (التقاء حرفين من جنس واحد فيُسَكّنُ أولهُما ويُدْخَلُ في الثاني)



نوعا الإدغام
متقاربان كـ(قدْ تَبَيَّنَ)
مِثلان
تنبيه
الأول متحرك في الاستعمال : قسمان:
١ - من كلمتين: الإدغام جائز كـ(جَعَلَ لكم)
٢- من كلمة واحدة: تختلفُ أحكامُه فخصَّهُ بالذكر
الأول ساكن في الاستعمال
- لم يذكره إذ يمتنع النطق مع الفك إلا بتكلف كـ(رَدْدَ) في (رَدَّ)
- هذا بالنظر إلى الأصل وإلا فلا إدغام إلا لمثلين فيجب قبل الإدغام من الإبدال حرفاً مجانسا
- لم يتعرض له فالغالب فيه جواز الوجهين فالتكلم بالأصل صحيح فليس بمهمٍ في قصدِه
تنبيهات
النون تدغم في حروف "لم يرو" إذا سكنت وجوباً
متقاربات يمتنع إدغامُها:
الواو والياء لا يدغمان في مقاربهما ولا العكس
- لمدهما ولأنهما لا تنقلب صِحاحًا ولا الصِحَاحُ إليها باستثناء النون فتُدغَمُ فيهما لشبه الغنة بحرف اللين
الألف والهمزة يمتنع إدغامهما في مثلهما
- فالألف مدية والإدغامُ رفعٌ للسانِ رفعةً واحدةً ولا يتصور مع المد
- والهمزة فللزوم تخفيف إحداهما عند الاجتماع

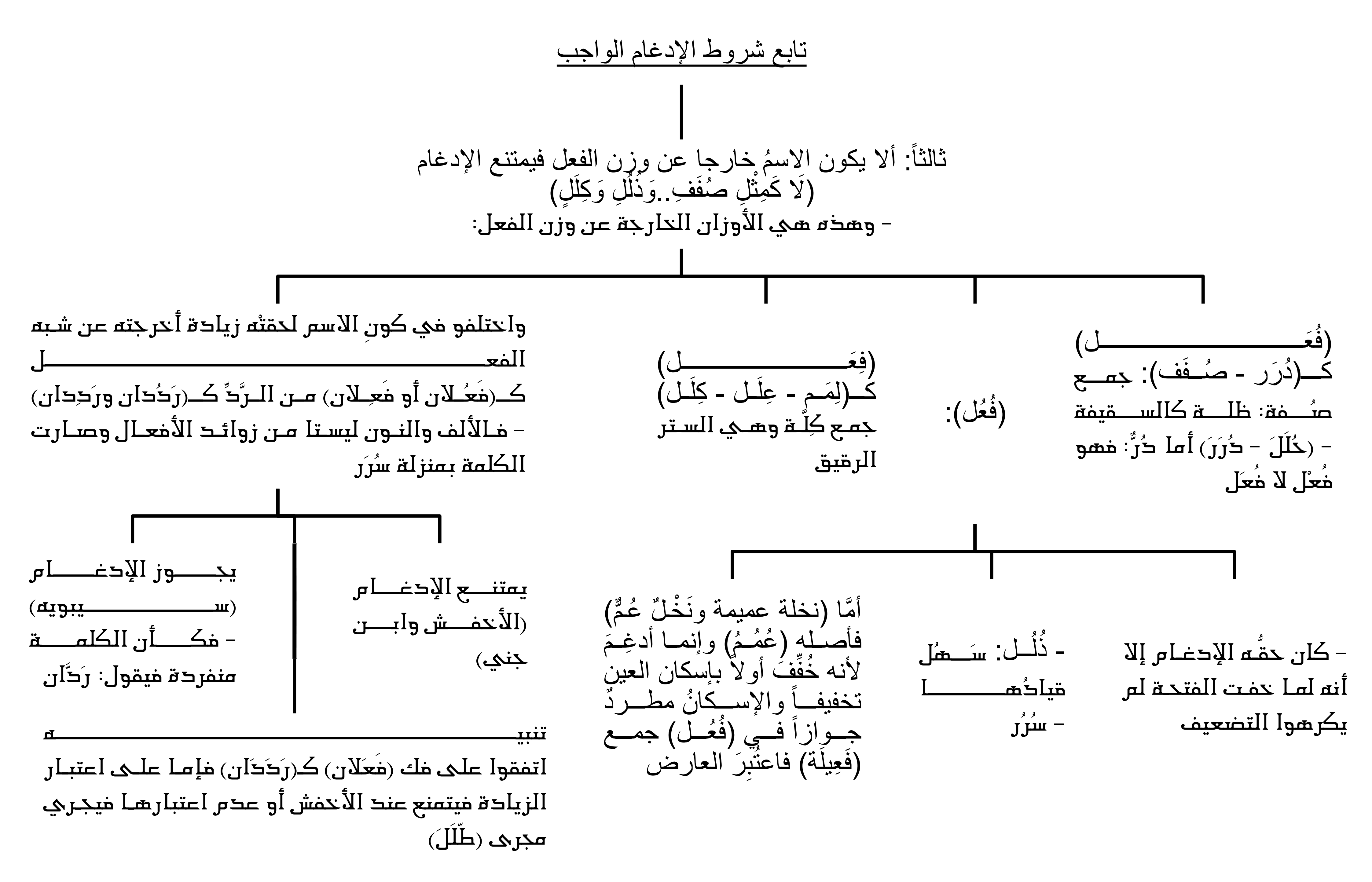
أحكام الإدغام الواجب
بشروط:

مجمـــــــــــــوع الشـــــــــــــروط
١- كونهمـــــــــا فـــــــــي كلمـــــــــة
٢- ألا يتصـــــــــــــــــــــــدرا
٣- ألا يكون الاسمُ خارجا عن وزن الفعل فيمتنـــــــــع الإدغـــــــــام
٤- ألا يكـــــون خفيفـــــاً بـــــالفتح
٥- ألا يتصـــــل أولهمـــــا بمـــــدغم
٦- ألا تكـــون حركـــة الثـــاني عارضـــة
٧- ألا يكـــــون مُلحقـــــاً بغيـــــره
٨- أن يتماثلا في جميع التصاريف فإن لم يتمـــاثلا في جميعهـــا جـــاز الوجهـــان
٩- ألا يكـــــون فعـــــلاً بـــــه تـــــاءان
١٠ - ألا يكون الحرف الثاني ساكنا

أولاَ: فـــــــي كلمـــــــــة واحـــــــــدة
(أوَّلَ مِثْلَـــينِ مُحَـــرَّكَيْنِ فِـــي..كِلْمَـــــةٍ ادْغِـــمْ)
كـــــــــــــ(رَدَّ) فخـــــــــــــرج :
- متقـــاربين كـــــ(خُـــذ تَالِـــدًا) فجـــائز
- سكون الأول: فتقدم أنه واجب كـ(سِرٌّ - رَدٌّ)
- ســكون الثــاني: - فالفـك واجـب كــ(رَدَدْتُ)
- سكونهما معاً: فيلتقي ساكنان فيلزم تحريك أحـــدهما فيخرجـــان عـــن هـــذا الشـــرط
- من كلمتين: فلا يلزم كـ(جَعَلَ لَكُم)

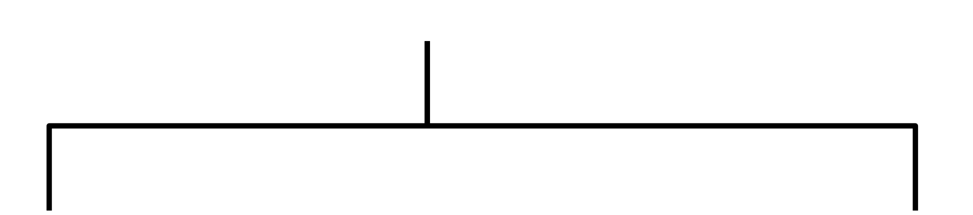
ثانيـاً: ألا يتصـــدرا
- فيمتنـــع الإدغـــام
كـ(دَدَن): اللهو

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع شروط الإدغام الواجب
ثالثاً: ألا يكون الاسمُ خارجا عن وزن الفعل فيمتنع الإدغام
(لَا كَمِثْلِ صُفَفِ..وَذُلُلِ وَكِلَلِ)
- وهذه هي الأوزان الخارجة عن وزن الفعل:
(فُعَل) كـ(دُرَر - صُفَف): جمع صُفة: ظلة كالسقيفة - (خُلَلَ - دُرَرَ) أما دُرٌّ: فهو فُعْل لا فُعَل
- كان حقُّه الإدغام إلا أنه لما خفت الفتحة لم يكرهوا التضعيف
(فُعُل):
- ذُلُل: سَهُل قيادُها - سُرُر
أمَّا (نخلة عميمة ونَخْلٌ عُمٌّ) فأصله (عُمُمٌ) وإنما أدغِمَ لأنه خُفِّفَ أولاً بإسكان العين تخفيفاً والإسكانُ مطردٌ جوازاً في (فُعُل) جمع (فَعِيلَة) فاعتُبِرَ العارض
(فِعَل) كـ(لِمَم - عِلَل - كِلَل) جمع كِلَّة وهي الستر الرقيق
واختلفو في كونِ الاسم لحقته زيادة أخرجته عن شبه الفعل كـ(فَعُلان أو فَعِلان) من الرَّدِّ كـ(رَدُدان ورَدِدان) - فالألف والنون ليستا من زوائد الأفعال وصارت الكلمة بمنزلة سُرَر
يمتنع الإدغام (الأخفش وابن جني)
يجوز الإدغام (سيبويه) - فكأن الكلمة منفردة فيقول: رَدَّان
تنبيه
اتفقوا على فك (فَعَلان) كـ(رَدَدَان) فإما على اعتبار الزيادة فيتمنع عند الأخفش أو عدم اعتبارها فيجري مجرى (طَلَلَ)

تابع شروط الإدغام الواجب



خامساً: ألا يتصل أولهما بمدغم (وَلَا كَجُسَّسٍ)

رابعاً: ألا يكون خفيفاً بالفتح (وَلَبَبِ)

- فيتمنع الإدغام في: (فَعَل): كـ(طَلَل - سَبَبٌ - مَدَدٌ - عَدَدٌ - لَبَب): المنحر

فيمتنع الإدغام في: (جُسَّس): جمع جَاسّ باليدِ

- ومثله: رَدَّدَ

العلة: سبق إدغام الأول في الثاني لأنه ساكن بحق الأصل فإدغام الثاني في الثالث يوجب زوال الإدغام الأول فعلى أي وجه يبقى مثلان غيرُ مُدغمين فلم يكن للعمل فائدة، ويمتنع إدغام حرفين معا في ثالث

تابع شروط الإدغام الواجب

سادساً: ألا تكون حركة الثاني عارضة
كـ(اخْصُصَ ابِي)
- فالفعل المضاعف المجزوم وفي معناه الموقوف فيه لغتان

الإدغام مطلقا (تميم)
- يحركون الثاني لأنه وإن كان ساكنا فإنه مما يتحرك على الجملة فلما تحرك أدغموا الأول فيه

الإظهار (الحجاز)
كـ(واغضض من صوتك)
- وهذه اللغة هي مراد الناظم من التمثيل

تابع شروط الإدغام الواجب
سابعاً: ألا يكون مُلحقاً بغيره
فيمتنع الإدغام في:

كـ(هَيْلَل) أي: أكْثَر من (لا إله إلا الله) مُلْحَقٌ بـ(دَحْرَجَ)
-(اقْعَنْسَس): ملحق بـ(احرنجم)
فالملحق: النون وأحد السينين

العلة
- وجب مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن لأن في إدغامهم مع قصد الإلحاق نقض الغرض

دخل له الأسماء
- كـ(قَرْدَدٌ) ملحق بـ(بجعفر)
- (خَفَيْدَد) ملحق بـ(سَفَرْجَل)
فالاسم حكمُه هنا كالفعلِ كـ(جَلْبَبَ مُجَلْبِبٌ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً)

(وَشَذَّ فِي أَلِلْ..وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)
شذ الفك في:

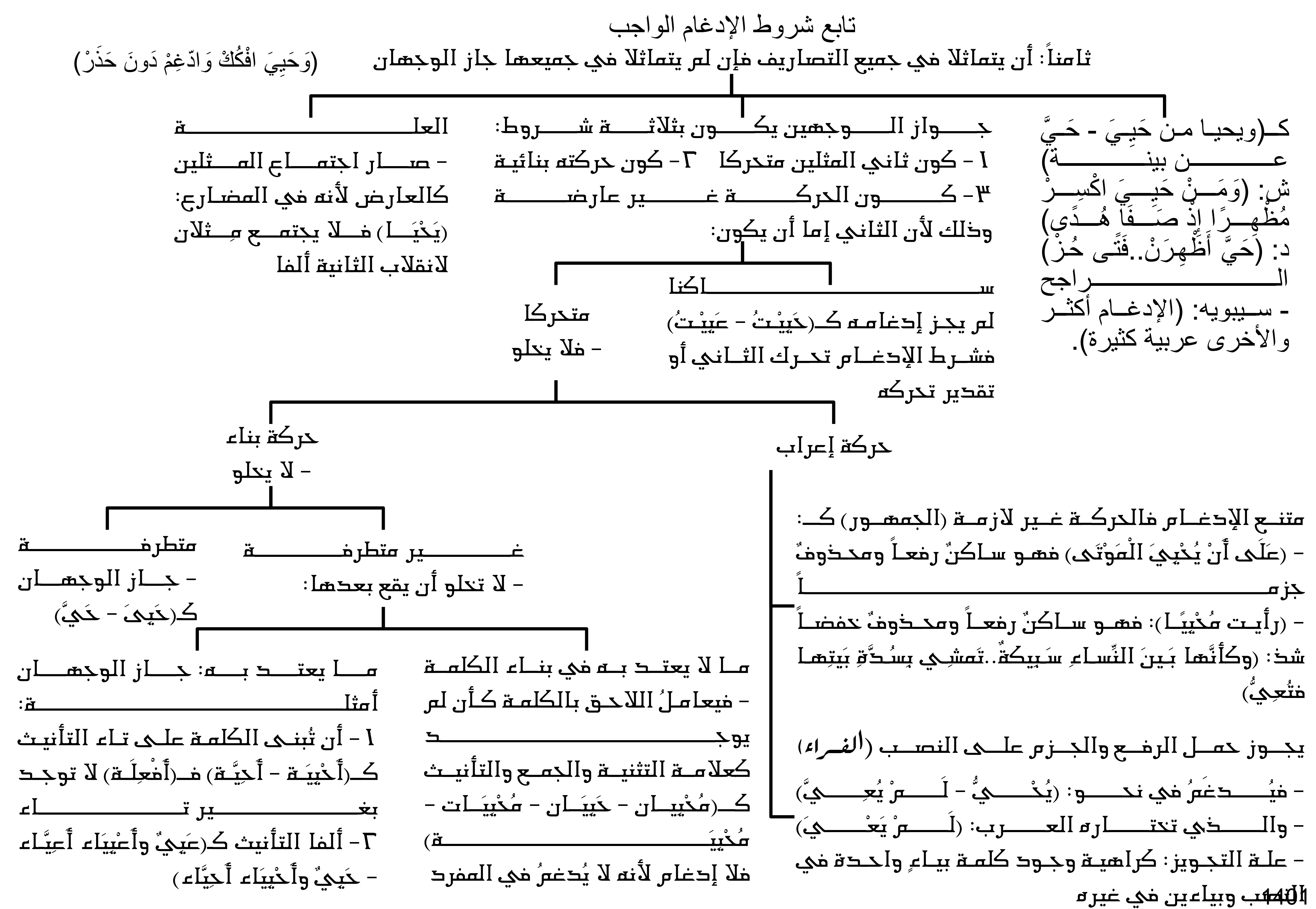
(فَعِل) في الخلَق والعيُوب

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ..الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ)

قوله: (بنقل): أراد أنه شذ استعمالا لا قياساً
- الأصل الأول: في المثلين الإدغام ثم عرض مانعٌ:
٢- الأصل الثاني: (فَعِلَ) المعتل العين في الخلَق والعيوب كـ(عَوِرَ وحَوِلَ) يُصَحَّحُ حملاً على مرادفه (افْعَلَّ) وكذا القياسُ في المضاعف لأن المضاعف يجري مجرى المعتل لكنهم لم يرد عنهم التصحيح إلا قليلاً كـ(أَلِلَ) فصار قليلا استعمالا لا القياس ،وإنما امتنع فيه القياس لقلته ولأن أصله الأول الإدغام فرجع إليه

أمثلة
- (أَلِلَ السِّقَاءُ): تغيرت رائحته والأسنان فسدت والأذنُ رقّتْ
- ضَبِبَ البلدُ: كثرت ضِبَابُه فهو عيبٌ
- قَطِطَ شعرُه: أشد الجعودة

أجاز ابن السراج الفك مطلقا في الضرورة كـ(مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي..أَنِي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا)



تابع شروط الإدغام الواجب
ثامناً: أن يتماثلا في جميع التصاريف فإن لم يتماثلا في جميعها جاز الوجهان
(وَحَيِيَ افْكُكْ وَادّغِمْ دَونَ حَذَرْ)
كـ(ويحيا من حَيِيَ - حَيَّ عن بينة)
ش: (وَمَنْ حَيِيَ اكْسِرْ مُظْهِرًا إِذْ صَفَا هُدًى)
د: (حَيَّ أَظْهِرَنْ..فَتًى حُزْ الراجح
- سيبويه: (الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة).
جواز الوجهين يكون بثلاثة شروط:
١ - كون ثاني المثلين متحركا ٢- كون حركته بنائية
٣- كون الحركة غير عارضة
وذلك لأن الثاني إما أن يكون:
العلة
- صار اجتماع المثلين كالعارض لأنه في المضارع: (يَحْيَا) فلا يجتمع مِثلان لانقلاب الثانية ألفا
ساكنا
لم يجز إدغامه كـ(حَيِيْتُ - عَيِيْتُ) فشرط الإدغام تحرك الثاني أو تقدير تحركه
متحركا
- فلا يخلو
حركة إعراب
متنع الإدغام فالحركة غير لازمة (الجمهور) كـ:
- (عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) فهو ساكنٌ رفعاً ومحذوفٌ جزماً
- (رأيت مُحْيِيًا): فهو ساكنٌ رفعاً ومحذوفٌ خفضاً
شذ: (وكأنَّها بَينَ النِّساءِ سَبِيكةٌ..تَمشِي بِسُدَّةِ بَيتِها فتُعِيُّ)
يجوز حمل الرفع والجزم على النصب (الفراء)
- فيُدغَمُ في نحو: (يُحْيِيُّ - لَمْ يُعِيِّ)
- والذي تختاره العرب: (لَمْ يَعْيَ)
- علة التجويز: كراهية وجود كلمة بياءٍ واحدة في النصب وبياءين في غيره
حركة بناء
- لا يخلو
متطرفة
- جاز الوجهان كـ(حَيِيَ - حَيَّ)
غير متطرفة
- لا تخلو أن يقع بعدها:
ما لا يعتد به في بناء الكلمة
- فيعاملُ اللاحق بالكلمة كأن لم يوجد كعلامة التثنية والجمع والتأنيث كـ(مُحْيِيَان - حَيِيَان - مُحْيِيَات - مُحْيِيَة)
فلا إدغام لأنه لا يُدغمُ في المفرد
ما يعتد به: جاز الوجهان أمثلة:
١ - أن تُبنى الكلمة على تاء التأنيث كـ(أَحْيِيَة - أَحِيَّة) فـ(أَفْعِلَة) لا توجد بغير تاء
٢- ألفا التأنيث كـ(عَيِيٌ وأَعْيِيَاء أَعِيَّاء - حَيِيٌ وأَحْيِيَاء أَحِيَّاء)
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع شروط الإدغام الواجب
(كَذاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ)
تاسعاً: ألا يكون فعلاً به تاءان
أولاً: التاءان في أوله

يشمل:
١ - الماضي في (تَفَاعَل - تَفَعَّلَ) كـ(تَتَابَع - تَتَبَّعَ)
٢- المضارع إذا كان أول ماضيه تاءً ولحقته تاء الخطاب أو التأنيث كـ(أنتَ تَتَكلَّم - هِي تَتَكلَّم)

تعليل التجويز
- وجه الإدغام التماثل والتخفيف
- وجه الفك أن تاء الخطاب أو التأنيث عارضان وكذا تاء (تفاعل وتفعل) عارضة لمعنىً ولأنهما في صدر الكلمة

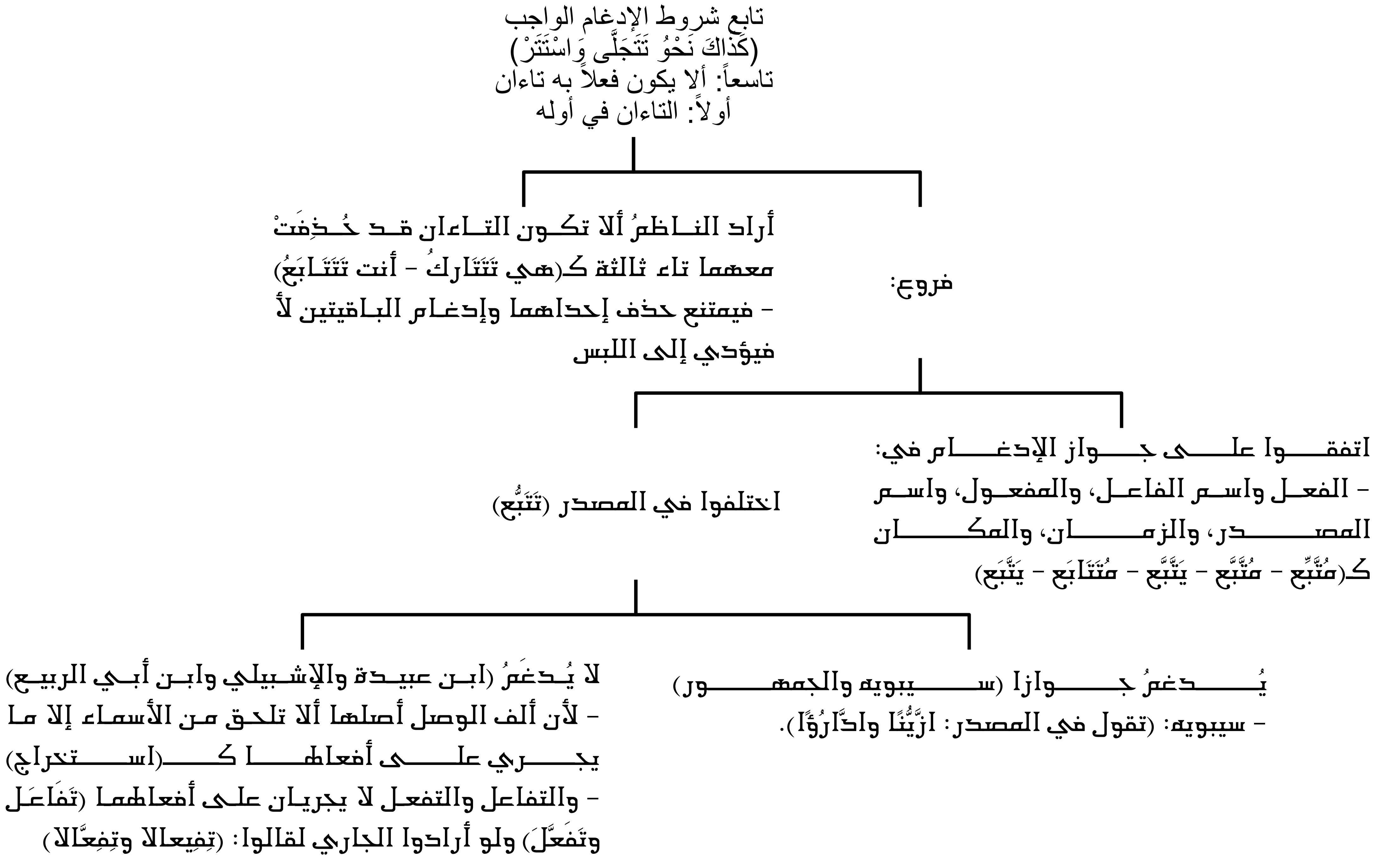
أمثلة

الفكُّ: كـ(تَتَجَلَّى - تَتَابع - تَتَارك)

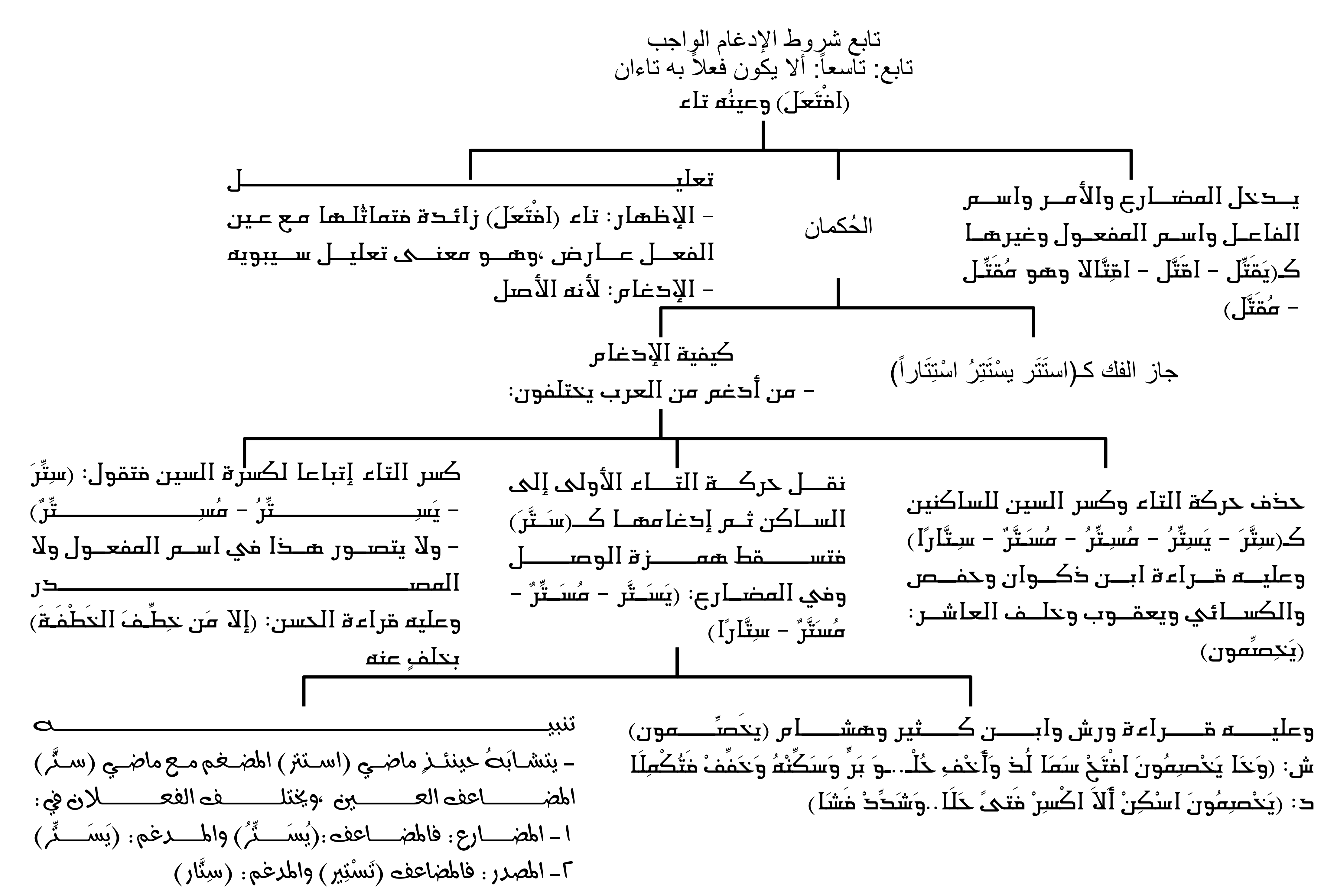
الإدغام
- (اتَّجَلَّى) فيؤتى بهمز الوصل عند الابتداء بها إلا إذا كان قبلهما حركة أو مَدَّةٌ تقوم مقام الحركة كقراءة البزى: (فلا تَّناجوا - لِتَّعارفوا)
- الماضي: (اتَّابع واتَّارك)
- المضارع: (يتَّابع ويتَّارك)

سيبويه: (زعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين).

ذكر الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه اجتلاب همزة الوصل ولم يخلق الله همزة الوصل فى أول المضارع
- فإدغامه فى الوصل لا الابتداء وبذلك قرأ البزى
- فإن أردت التخفيف فى الابتداء حذفت إحدى التاءين



تابع شروط الإدغام الواجب
(كَذاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ)
تاسعاً: ألا يكون فعلاً به تاءان
أولاً: التاءان في أوله
أراد الناظمُ ألا تكون التاءان قد حُذِفَتْ معهما تاء ثالثة كـ(هي تتتَاركُ - أنت تتتَابَعُ) - فيمتنع حذف إحداهما وإدغام الباقيتين لأ فيؤدي إلى اللبس
فروع:
اتفقوا على جواز الإدغام في:
- الفعل واسم الفاعل، والمفعول، واسم المصدر، والزمان، والمكان كـ(مُتَّبِّع - مُتَّبَّع - يَتَّبَّع - مُتَتَابَع - يَتَّبَع)
اختلفوا في المصدر (تَتَبُّع)
يُدغمُ جوازا (سيبويه والجمهور)
- سيبويه: (تقول في المصدر: ازَّيُّنًا وادَّارُؤًا).
لا يُدغَمُ (ابن عبيدة والإشبيلي وابن أبي الربيع)
- لأن ألف الوصل أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا ما يجري على أفعالها كـ(استخراج)
- والتفاعل والتفعل لا يجريان على أفعالهما (تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ) ولو أرادوا الجاري لقالوا: (تِفِيعالا وتِفِعَّالا)



تابع شروط الإدغام الواجب
تابع: تاسعاً: ألا يكون فعلاً به تاءان
(افْتَعَلَ) وعينُه تاء
يدخل المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها كـ(يَقتِّل - اقتَّل - اقتِّالا وهو مُقتِّل - مُقتَّل)
الحُكمان
تعليل
- الإظهار: تاء (افْتَعَلَ) زائدة فتماثُلها مع عين الفعل عارض ،وهو معنى تعليل سيبويه
- الإدغام: لأنه الأصل
جاز الفك كـ(استَتَر يسْتَتِرُ اسْتِتَاراً)
كيفية الإدغام
- من أدغم من العرب يختلفون:
حذف حركة التاء وكسر السين للساكنين كـ(سِتَّرَ - يَسِتِّرُ - مُسِتِّرٌ - مُسَتَّرٌ - سِتَّارًا)
وعليه قراءة ابن ذكوان وحفص والكسائي ويعقوب وخلف العاشر: (يَخِصِّمون)
نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن ثم إدغامها كـ(سَتَّرَ) فتسقط همزة الوصل
وفي المضارع: (يَسَتِّر - مُسَتِّرٌ - مُستَّرٌ - سِتَّارًا)
كسر التاء إتباعا لكسرة السين فتقول: (سِتِّرَ - يَسِتِّرُ - مُسِتِّرٌ)
- ولا يتصور هذا في اسم المفعول ولا المصدر
وعليه قراءة الحسن: (إلا مَن خِطِّفَ الخَطْفَةَ) بخلفٍ عنه
وعليه قراءة ورش وابن كثير وهشام (يَخَصِّمون)
ش: (وَخَا يَخْصِمُونَ افْتَحْ سَمَا لُذْ وَأَخْفِ حُلْ ..وَ بَرٍّ وَسَكِّنْهُ وَخَفِّفْ فَتُكْمِلَا
د: (يَخْصِمُونَ اسْكِنْ أَلَا اكْسِرْ فَتىً خَلَا ..وَشَدِّدْ فَشَا)
تنبيه
- يتشابه حينئذٍ ماضي (استتر) المضغم مع ماضي (ستَّر) المضاعف العين ،ويختلف الفعلان في:
١ـ المضارع: فالمضاعف:(يُستِّرُ) والمدغم: (يَسَتِّر)
٢ـ المصدر: فالمضاعف (تَسْتِير) والمدغم: (سِتَّار)

(وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ..فِيهِ عَلَى تَاكَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

يجوز فيما أوله تاءان الحذف أيضاً

كـ(تَتَعَلَّمُ تَعلَّمُ - تَتَنَزَّلُ تَنَزَّلُ - تَتَبَيَّنُ تَبَيَّنُ)، وهو كثير جدا ومنه: (تنزل الملائكة)

المحذوفة مختلف فيها

- المحذوفة الثانية (سيبويه والبصريون) فالأولى حرف معنى
  - سيبويه: (لأن الثانية تسكن وتدغم في: (فادارأتم - ازينت) فكما اعتلت هنا كذلك تحذف).
- المحذوفة الأولى (هشام وحكاه السيرافي عن بعض الكوفيين)
  - لأنها زائدة والثانية من أصل البناء
- جواز الوجهين (حكاه السيرافي عن بعض الكوفيين)

العلة: حذفوا لكراهية التضعيف فأرادوا التخفيف

شروط الحذف ثلاثة:

- فتح التاءين معاً
  - فحذف إحداهما جاز لأن لفظها كلفظ الباقية وإلا لالتبس بفعل لا تاءين فيه فيمتنع: (تُحَمَّلُ في تُتَحَمَّل - تَبَعُ في تَتْبَعُ - تَرِ في تَتِرُ مضارع وَتَرَ)
- كونُ الفعلِ مضارعاً فيمتنع: (تَالَى في تَتَالَى - تَالَ في تَتَالَ يا زيد)
  - فالماضي والأمر أمكن فيهما الإدغام والإتيان بألف الوصل وامتنع في المضارع لحاق همز الوصل
- كون التاءين غير محذوف منهما ثالثة كـ(هي تَتَتَابع) فالحذف بعد الحذف إخلال
  - فيجوز حذف واحدة ويمتنع حذف اثنين

قال: (قد يقتصر) بل (هو كثير والناس خيروا

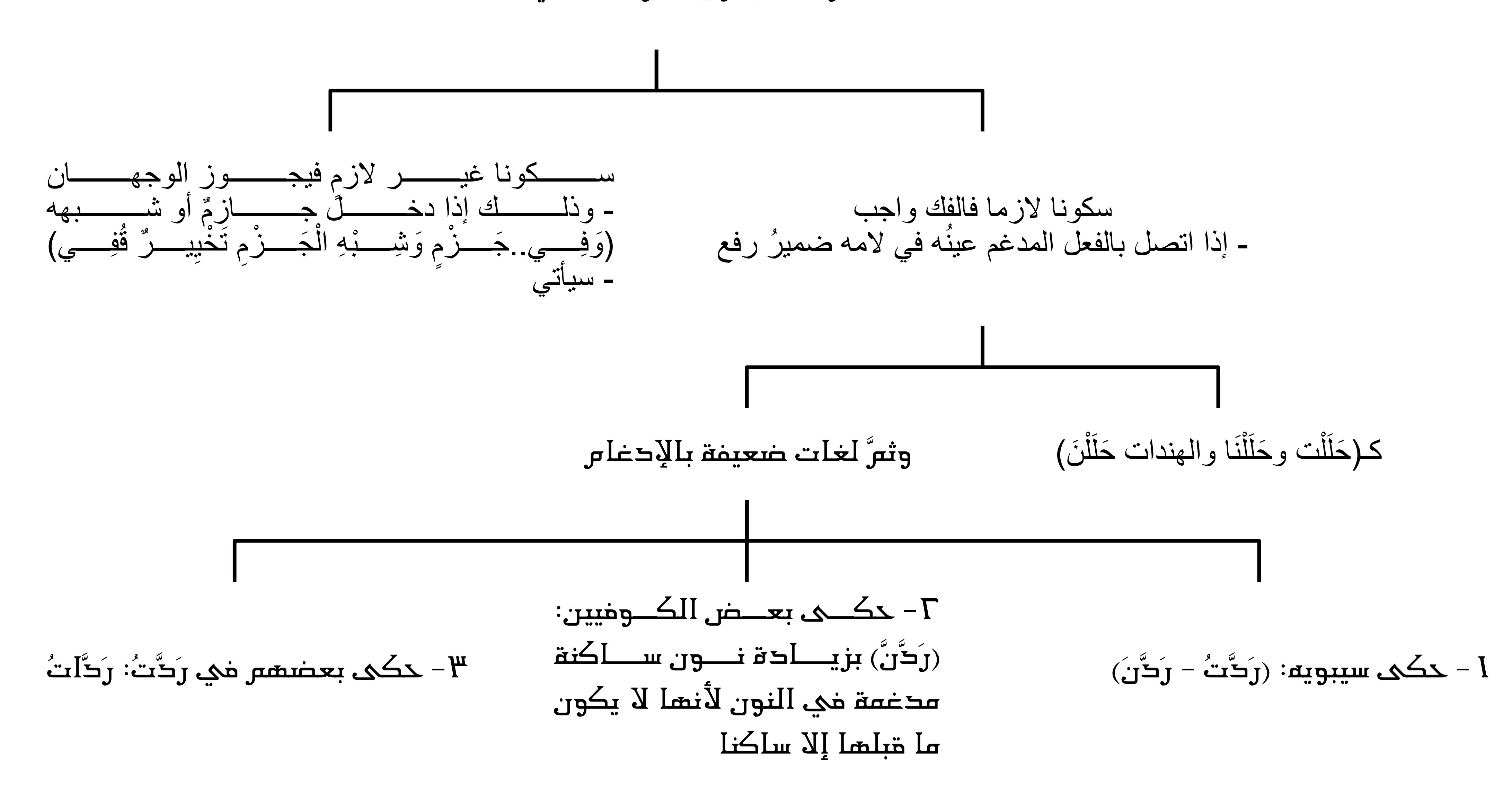
تنبيه

- قد يجيء الحذف في النون ومنه على الأظهر: (وكَذلكَ نُجِّي المُؤْمِنِين) أصله (نُنَجِّي)
- وقيل: الأصل (نُنْجي) فأدغمت كـ(إجَّاصة وإنْجَاصة)
- إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف

تابع شروط الإدغام الواجب

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكِنْ..لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ..نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)

عاشراً: ألا يكون الحرف الثاني ساكناث



تابع شروط الإدغام الواجب

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكِنْ..لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ..نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)

عاشراً: ألا يكون الحرف الثاني ساكنا

٢- السكون غير اللازم:

حكاية اللغتين:

الإدغام لتميم كـ(رُدَّ)
- لأنه يمكن تحريكه وإن كان ساكنا
- أمَّا كيفية تحريك الثاني: فللفارسي والتسهيلِ نقلان مخالفان لنقل سيبويه ،حكى سيبويه وغيره أربع لغات:

الفك لأهل الحجاز بسكون الثاني كـ(اردُدْ)
- سيبويه: (وهي اللغة العربية القديمة الجيدة)

١- الإتباع لأقرب الحركات قبلُ كـ(رُدُّ - فِرِّ - عَضَّ) ومنه (فَغُضُّ الطَّرْفَ)

- إلا مع ضميري المذكر والمؤنث الغائبين كـ(رُدَّها - عَضُّهُ) ومنه: (لا يَمَسُّه) إن جعلته نهياً

فإن وقع بعده ساكن من كلمة أخرى كُسِرَ كـ(فغُضِّ الطرفَ إنَّكَ من نُمَير)

٢- الفتح مطلقا كـ(رُدَّ وعَضَّ وفِرَّ) لأنه أخف ،فإذا وقع بعده ساكن كُسِرَ

٣- الفتح مطلقا من غير استثناء شيء كـ(فَغُضَّ الطَّرْفَ)

٤- الكسر على أصل التقاء الساكنين كـ(رُدِّ وعَضِّ وفِرِّ ورُدِّه وعَضِّه ورُدِّها وعَضِّها)

تابع شروط الإدغام الواجب

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكِنْ..لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ..نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)

عاشراً: ألا يكون الحرف الثاني ساكنا

٣- السكون غير اللازم:

- بيان الجزمِ وشبههِ:

جازمٌ

كـ(لم يحلُلْ - مَنْ يَحْلِلْ - من يَرْتَدِدْ منكم - ومن يُشَاقِقِ يشاقِّ الله - لا تَمُرَّ)

شبه الجزم يشمل:

١- الوقف

٢- الأمر كـ(احلُل حُلّ): واستُثْنِيَ مِن فعل الأمر شيئان: (وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجبِ الْتُزِمْ..وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً في هَلُمْ)

(هَلُمّ) فيجب إدغامه

- الخليل: (أصلها: (ها لُمَّ) فلثقلها بالتركيب التمزا الإدغام والتزموا في آخرها الفتح تخفيفاً

- وهي على وجهين:

فعل (تميم)

كـ(هَلُمَّا وهَلُمِّي وهَلُمُّوا)

فتلحقها ضمائر الرفع البارزة

- سيبويه: (أصله (هالُم) فحذف الألف لأنه صار لقلة تصرفه ليس كسائر الأفعال).

- يُستثنى من وجوب الإدغام فيه اتصاله بنون الإناث كـ(هَلْمُمْنَ)

اسم فعل (الحجاز)

في لغة: (هَلُمَّ) مطلقاً

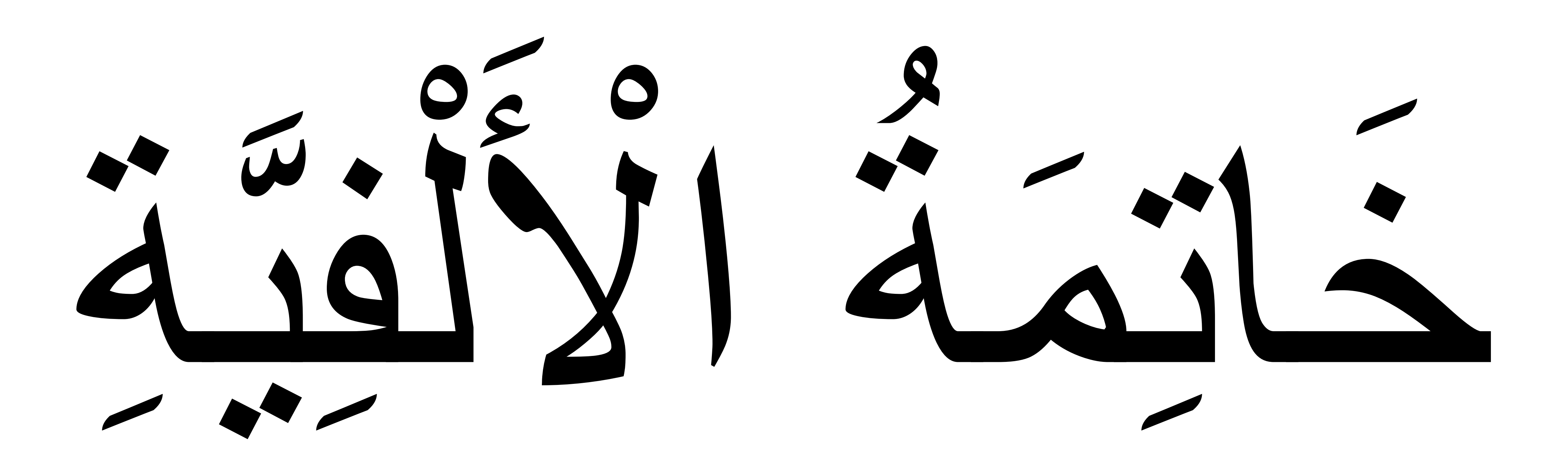
- وهي لغة القرآن كـ(هلم شهداءكم) أي: أحضِرُوا، و(هلم إلينا) أي: أقبِلُوا

- الخليل: (سموا بها الفعل وحذفوا الألف لكثرة الاستعمال).

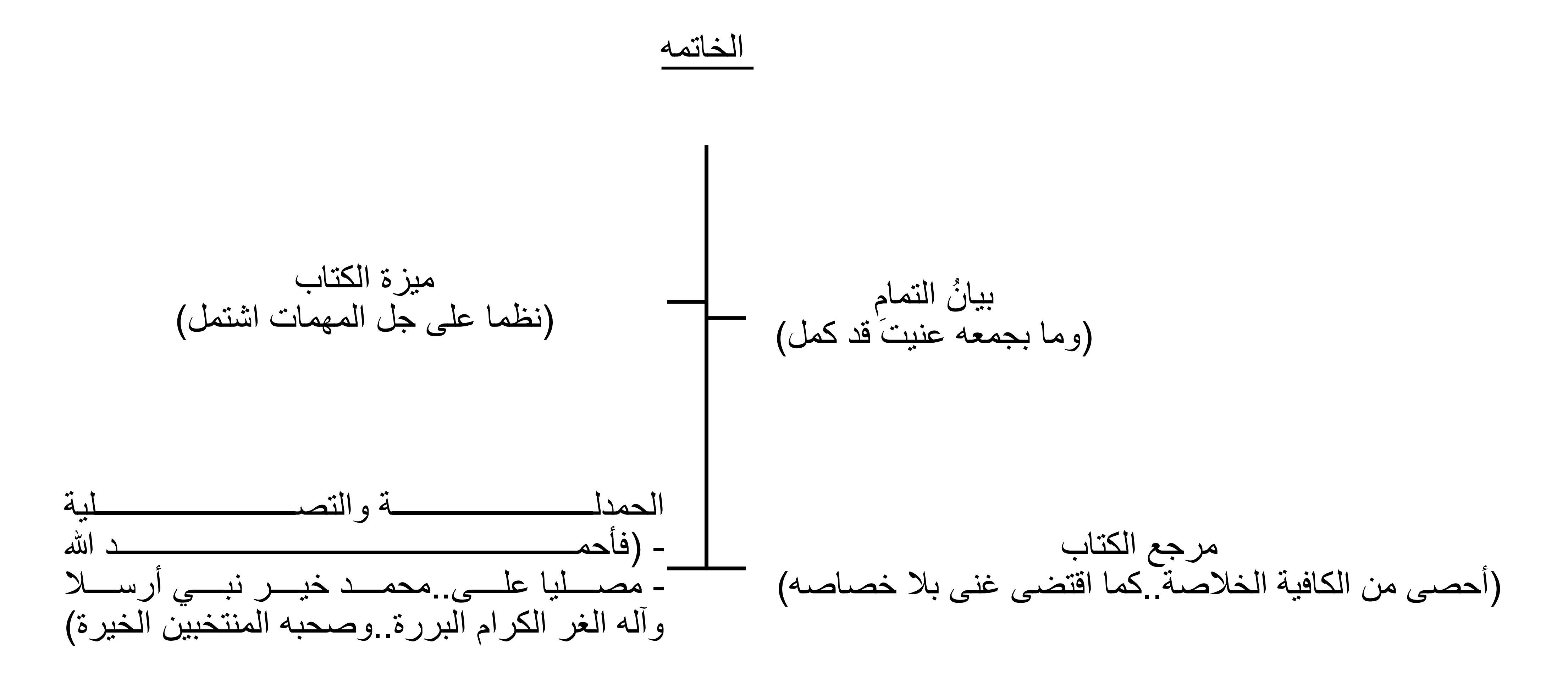
(أفعل) التعجب فيجب فكُّه كـ(أحبِبْ بزيد)

- علة وجوب الفك: لزم لامَه الإسكانُ فصار من قبيل ما لا يَقبل الحَرَكة، ولذا لا تلحقه ألف الاثنين أو نون التوكيد إلا شذوذا ولا يليه إلا فاعلُه المجرور فلا تنقل إليه حركة، ولا يلقاه ساكنٌ فتتحرك اللام لالتقاءه

مُصْطفَى دَنْقَش


خَاتِمَةُ الْأَلْفِيَّةِ

الخاتمه


ميزة الكتاب
(نظما على جل المهمات اشتمل)
بيانُ التمامِ
(وما بجمعه عنيتَ قد كمل)
الحمدلـــــــــــــــــــــــة والتصـــــــــــــــــــلية
- (فأحمـــد الله
- مصـــليا علـــى..محمـــد خيـــر نبـــي أرســـلا
وآله الغر الكرام البررة..وصحبه المنتخبين الخيرة)
مرجع الكتاب
(أحصى من الكافية الخلاصة..كما اقتضى غنى بلا خصاصه)

خاتمة الألفية

وَمَــــا بِجَمْعِـــهِ[١] عُنِيـــتُ[٢] قَـــدْ كَمَـــلْ نَظْمــاً عَلَــى جُــلِّ الْمُهِمَّــاتِ اشْــتَمَل[٣]

---

[1] أراد به جمعه للمسائل التي قصد ذكرها من النحو كانت على مذهبه أو مذهب غيره

[2] (عُنِيْتُ بِكَذا) مبنيا للمفعول في الأفصح ،وحُكِيَ: (عَنِيْتُ بحاجتِكَ - أَعْنِي بِها - لْتَعْنِ بكذا) وهو قليل

[3] لم يحتو على جميعها بل أكثرها ونقصه بعض الأبواب كالقَسَمِ والتقاء الساكنين والتسمية

وأهمل من الفصول والمسائل: (الفصل من المضمرات - الأمثلة الموزون بها من الأعلام - الموصولات الحرفية - التاريخ في باب العدد - معاني أبنية الأفعال - بعض الحروف كـ(أي) التفسيرية)

أحْصَـــى مِـــنَ الْكَافِيَـــةِ الْخُلَاصَـــهْ   كَمَـا اقْتَضَـى غِنـىً بِـلَا خَصَاصَـهْ [١]

فَأَحْمَـــدُ [٢] اللهَ مُصَـــلِّياً عَلَـــى   مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلَ [٣]

([1]) الخصاصة: ضد الغنى

الاقتضاء: طلب القضاء ومعناه هنا: طلبه للحكم ، أي: (اقتضى لحافظه الغنى الذي لا ينسب صاحبه إلى الفقر)

وقال ذلك حتى يكون باعثا للناظر فيه ،ولا يُعَدُّ تزكيةً لِفعلِهِ ولا مدحا لنفسه

لم أقصد فيه الاختصار كغيري للآتي:

١ -لم يَضَعْهُ الناظمُ إلا لِمَنْ شدا في النحو بختم كتابٍ لأنه يضم له ما انتشر

٢- نَبَّهَ الناظمُ على التعليل والأخذ بالدليل وأرشد إلى العلل فلذلك بسطت فيه

مِلْـتُ إلى الانتصـار للنـاظم والاعتـذار عنـه مـا اسـتطعتُ وإلا رددت عليـه غـير مـزدَرٍ بـه ولا منـتقِصٍ لـه

٣- في النظمِ من القواعد الكلية ما لو قُصِدَ اختصارُهُ لكان إخلالا

٤- تعويلُ الناظمِ على الإشارة بالتمثيل والاتكال على المفهوم ما يدل على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي

([2]) الفاء للتسبيب ،وأتى بـ(أحمد) دون (الحمد) إظهارا للعمل في الحمد

([3]) ليتضمن أبلغ التفضيل فالأنبياء المرسلون هم شرف النبوة والرسالة

وَآلِـــه الْغُـــرِّ (١) الْكِـــرَامِ (٢) الْبَـــرَرَهْ (٣) وَصَـــحْبِهَ (٤) المُنتَخَبِـــيْنَ (٥) الخِيَـــرَهْ

([1]) جمع أغر ،والغُرَّةُ للفرس بياضٌ في جبهته فوق الدرهم ،و(فلانٌ في قومه أغَـرُّ) لأنـه فيهم كـالغرة ،وغـرة كـل شـيء: أوله وأكرمه

([2]) جمع كريم وهو الشريف الفاضل ،والكريم: الصفوح ومنه: (فإن ربي غني كريم) ،والكريم: الحَسَـنُ ومنـه: (مـن كـل زوج كريم) ،وسُمِّيَ البذولُ كريما لأنه فاعل فعل الأشراف

([3]) جمع (بارّ) ،والبِرّ خلاف العقوق ،وهذه الأوصاف حقيق أن يوصف بها آل الرسول على التفسيرين

([4]) جمعُ (صاحب) ،وليس بجمع له على القياس على مذهب سيبويه والجمهور ومثله: (راكب ورَكْب) والصاحب والصحابي عند الأصوليين مختلف فيه ،وقالوا: والخلاف في هذه المسألة راجع إلى إطلاق لفظي

([5]) فأصحاب رسول الله اختيروا له

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس